

بسم الله الرحمن الرحيم
*(ترجمة مؤلف نيل الأوطار من كتابه البدر الطالع
بمخاض من بعد القرن السابع)*

محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ثم السبكي مؤلف هذا الكتاب قد جرت عادة
كثير من المؤرخين لاسيما من كان من المحدثين ان يترجموا لانفسهم في مصنفاتهم
التاريخية فاقترأ المصنف نظر الله لهم وقد تقدم ثم نسبته الى آدم هاشميه السلام
في ترجمة والده رحمه الله تعالى ولده سبحانه وولد له بعده بمخاض في سنة ١١٧٢ وتوفي رحمه الله تعالى وورثه عنه له
والعشرين من شهر القعدة سنة ١١٧٢ وتوفي رحمه الله تعالى وورثه عنه له
لاربعة السابعة والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٥٠ بمخاض
المتقدم ذكر في ترجمة والده وهو هجرة شوكاني وكان اذ ذاك قد انتقل والده الى صنعاء
واستوطنها واكن خرج الى وطنه في أيام التطريف فوله صاحب الترجمة هاشم بن
صنعاء فقرأ القرآن على جماعة من المعلمين وحققه على الغيبة حسن بن عبد الله الهبل
وجوده على جماعة من مشايخ القرآن بهمة من حفظ الاذهار للامام الهادي عليه
السلام فقرأه في مكة للحريري والكافية والشافعية لابن الحبيب والتهذيب
للغضائري والتهذيب للقرظي والفاطمية لابن الامام وبعض من غير المتخصصين لابن
الحبيب ومظومة الجوزي ومظومة الجوزي رادف العرب ومن رادف الباحث في
رسالة الوضع له ايضا وكان حفظه به بعض هذه المصنفات قبل الشروع في الطالع
وبعضها بعد ذلك ثم قبل شروعه في الطالع كان كثير الاشتغال بمطالعة كتب التاريخ
وبما يمتنع الادب من أيام كونه في المكتبة فطالع كتابه عدة وجميع كثير ثم شرع في
الطلب فقرأ على والده رحمه الله تعالى في شرح الازهار وشرح الناطري للهشام
المصنفين وقرأ في شرح الازهار ايضا على السيد العلامة عبد الرحمن بن قاسم
المدائني والعلامة أحمد بن ناصر الحدادي والعلامة أحمد بن محمد الحارثي وبه ارتفع في
الفقه وعليه تخرج وطالت ملازمته له نحو ثلاث عشرة سنة وكرعاه في شرح
الازهار وحواشيه وقرأ عليه بيان ابن مظفر وشرح الناطري وحواشيه في أيام
قراءته في الفقه وشرع في قراءة التصوف فقرأ المذهب وشرعها على السيد العلامة اسمعيل
ابن الحسن بن أحمد بن الحسن بن الامام القاسم بن محمد وقواعد الاعراب وشرعها
للاذهرى والحواشي جميعها على العلامة عبد الله بن اسمعيل النعمي وشرح السبكي المتفق
على الكافية على العلامة القاسم بن يحيى المدائني والعلامة عبد الله بن اسمعيل النعمي
وأوله من أوله الى آخره على كل واحد منهم ما وقرأ شرح الخليلي على الكافية
وحواشيه على العلامة عبد الله بن اسمعيل النعمي من أوله الى آخره ولذلك قرأ من
أوله الى آخره على شيخنا العلامة القاسم بن يحيى النطوري وقرأ شرح النعمي على
الكافية مع ما يحتاج اليه من حواشيه على السيد العلامة عبد الله بن الحسن بن علي

[illegible]

منفلومة الجزار وجميع شيوخه إلى العروضة على شيخنا المذبحي كوروش ح آداب
 الجبش وسواشبه على العلامة القاسم بن يحيى النولاني والخالدي في الفرائض والضرب
 والوصايا والمساحة وطريقة ابن الهائم في المناظرة على السيد المارقي يحيى بن محمد
 الخوفاوي وبعض أصحاب الجوهري وبعض التاموس على السيد العلامة عبد القادر
 ابن أحمد مع مؤلفه الذي سماه ذلك القاسم من هذا ما أمكن سرد من مشروعات صاحب
 الترجمة ومثروا آتية وله غير ذلك من المشروعات ورأى ما يجوز له من آتية عامه من
 الاجازات فلا بد من جعل الخدم كالمعلمين في مجموع أبنائه وكان قرائته لما تقدم ذكره
 في مناهجهم ولم يزل لا يذوق أحد من الأذن من الولدين وقد درس في جميع
 ما تقدم ذكره وأخذ عنه الطلبة وتكرر أخذهم منه في كل كتاب من تلك الكتب
 وكثيرا ما كانت يقرأ على مشايخه فاذا فرغ من كتاب قراءة أخذ عنه تلامذته بل رعا
 اجمعوا على الأخذ عنه قبل أن يفرغ من قراءة الكتاب على شيخه وكان يبلغ دروسه
 في اليوم واليلة إلى نحو ثلاثين درسا ما يأخذ عن مشايخه ومنها ما يأخذ عنه
 تلامذته واستقر على ذلك مدة حتى لم يبق منه أحد من شيوخه ما لم يكن من جهله ما قد
 قرأه صاحب الترجمة بل انشرد عثر وآت بالنسبة إلى كل واحد منهم إلى ان أراد ان يقرئه
 العلامة عبد القادر بن أحمد فانه مات ولم يكن قد استوفى ما أخذ عنه ثم ان صاحب الترجمة
 فرغ نفسه لا فائدة الطلبة فكانوا يأتونه بدون منعه في كل يوم زيادة على عشرة دروس
 في فنون متعددة واجتمع من باقي بعض الاوقات التفتيح والحدس والذكاء والنبوغ
 والبرق والعماني والبيان والمنطق والفقه والحدس والذكاء والنبوغ
 على الشيوخ واقراءه تلامذته بقي أهل مدينة صنعاء بل ومن بغداد الباقين تلاميذه
 القناري من الديار اليمنية وشيوخه اذ ذاك احياء وكادت البقية تدرسه من
 هوام الناس وخوادمهم واستقر بفتح من نحو العشرين من هومهم سابقا وذلك وكان
 لا يأخذ على التلميذ شيئا منها فاذا عوتب في ذلك قال انما أخذت العلم الاثنى فاني
 انقله كذلك وأخذ عنه الطلبة جميعا غير الكتب المنقولة على الاطراف في نفسه الا
 الاجازة وهي كثيرة جدا في فنون عدة بل أخذوا عنه في فنون عدة لم يشرفوا شيئا منها
 كعلم الحكمة التي من سائر الرياض والمطبيعي واللاهوتي وعلم الهيئة وعلم المناظرة وعلم
 الوضع وصنف تصنيفات ولات وشخصيات فمنها شرح المفتي كان تلميذه في أربع
 مجلدات بارأرشدته الى ذلك جماعة من شيوخه كالسيد العلامة عبد القادر بن أحمد
 والعلامة الحسن بن اسمعيل المغربي وعرض علمه على جماعة من تلامذته وقرأت له
 حاشية شفاء الاوام في مجلد وهذا الكتاب في مجلد من الدار اليمنية وشيوخه الداروي
 المشيخ في مجلد والنوادر الجامعة في الاحاديث الموضوعة في جلد وسبأ في آخر
 الترجمة ذكر ما لحق من المؤلفات الكبار لان كثير من هذه الترجمة كان قبل تأليفها ومن
 الختمات الاعلام بالمشايخ الاعلام والتلامذة الكرام جعله تلميذهم كونه
 تلامذته وقد ذكرنا كبرهم فيما تقدم ويأتي من هذه الكتب وبقية الاثر بما مر

[illegible]

وأمنية المنشوق الى تحقيق حكم النطق وارشاد المستفيد الى دفع كلام ابن دقيق العيد
 في الاطلاق والتقييد والصوارم الملهمة القاطعة لاعتقالات أرباب الاتحاد
 والجمعت المسلم بقوله تعالى الامن ظلم وجواب السائل عن تفسيره دير القسمر مناول
 وويل الفحامة في تفسيره وجعل الدين اتبعوا فوق الذين كفروا الى يوم القيامة
 وتحرير الدلائل في بيان الفرق بين الامم والمؤمنين من الارتفاع والافتخار والبهمة
 والحائل وفتح القدير في الفرق بين المعذرة والذخيرة واتصاف الاكابر باسناد الخاطر
 وتنبية المشتبهات الاسلام على تفسير المشتبهات بين الحلال والحرام ورفع الخصام في
 الحكم بالعلم من الحكم والمدرار في اخلاص التوسيع وابطاح الدلالات على
 احكام الخيارات ودفع الاعتراضات على اوضح الدلالات والوضيح في تواتر ما جاء
 في المنظر والجمال والمسيح والابحاث الوضيفة في الكلام على حديث سب الدينار من
 كمال سطيفة واشراق النيرين في شأن الحكم اذا تعاقب من الوعد اعدا الله بين
 والقول الجلي في ايس النساء على والابحاث البديهة في وجوب الاجابة الى
 احكام الشريعة والقول المفيد في حكم التقايد والوشى المرفوع في تحريم حلبة
 المذهب على العموم وارشاد السائل الى دلائل المسائل وكشف الرين عن حديث
 ذي اليسدين وهداية الفاضل الى نجوم الاراضى وابطاح القول في اثبات اصول
 والامعة في الانتداب والركعة من الجمعة وادب الطالب ومنتهى الزيب وقد
 تعقب هذه المصنفات من غفات كثيرة يطول تعدادها وهو الا ان يجمع تفسير الخاب
 الله سبحانه بين الدراية والراية ويرجو انه ان يبين على تمامه بهمة وهمة من الله
 الحمد بتمامه في اربعة مجلدات بكار وشرح في كتاب في اصول الفقه سماه ارشاد
 الى تحقيق الحق من علم الاصول وهو ان في هذه اعمالة الله على تمامه ثم ذلك بهمة
 الله في مجلد واحد وجمع من رسائله ثلاثة مجلدات بكار ثم خلق بهمة ذلك قدر مجلد ثم مجلد
 خامس وسبع الف الف الراباني في فتاوى محمد الشوكتاني وجميع ذلك رسائل
 مستقلة وابحاث مطولة واما الفتاوى المختصرة فلا تحصى ابدا وهو الا ان يستغل
 بتصنيف الحاشية التي جعلها على الازهار وسماها السيل الجرار المذوق على حداثي
 الازهار وهي مشتملة على تقرير ما دل عليه الدلائل ودفع ما خالفه من التفرس لسانيني
 التفرس له أو الاعتراض عليه من شرح الحلال وحاشيته هو الكتاب ان اعان الله
 على تمامه فيعرف قدره من يعرف بالقضائل ولا يجهل ما وهب الله لاجل من الخير ثم
 ثم هذا الكتاب بعمرة الله والف بهمة شرح عدة الحسن الحسين وتم ذلك والله الحمد والف
 ايضا قمار الولي على احاديث الولي في مجلد صغير والف ايضا اثر الجوهر على حديث
 أبي ذر في كرايس والف ايضا در السجاية في مناقب اقرابة والسجاية في مجلد وقد
 أشد عنه أهل العلم كثيرا من مصنفاته كلها الا النادر ولجوها في بهمة ما جمعه طائفة
 بهمة طائفة وطائفة بهمة طائفة وصارت في جميع المدارس العلمية بل انتشرت الى الحرمين
 ومصر والشام والهند وشراها الطالبون لها من أهل الأبار القاصدة بالعلم الذين

وهذا من الله حدث بجملة الله عز وجل وأما جملة ذلك فليس هذا الأمن بفضل
 الرب عز وجل على عبده هذا الحقير وأنا عند نفسي است باهل ابدى ذلك ولست
 التفتلات الربانية تلحق العاجز بالفانر وفصل الله عز وجل واسع ومطلق بهم وكان
 جميع ما تقدم من القراءة على شيوخه في ذلك المنون وقراءة المذته اهل عليه مع غيرها
 وتصنف بعض ما تقدم في قوله قبل ان يقع صاحب الترجمة أو بعين منه بل درس في شرحه
 لا يثني قبل ذلك وترك التفتل ودأبه رايه اجتهاد اعطاه افعيعة يد وهو قبل الثلاثين
 وكان منجمه ما من بن الدنيا لم يفت اب أسير ولا قاض ولا صاحب أحد من اهل الدنيا
 ولا شفع امام من مطالب اهل كان مشتهلا في جميع أوقاته بالعلم درس وتدر يساواة
 وتصنف ما كان في تصنف والده رحمه الله تعالى رافيا في شجالة اهل العلم والادب
 وملاقاتهم والاستفادة منهم واقتاتهم ورواياتهم اذا دعيت لذلك ساجدة بطرايب
 ما يكتبه اليه بعض الشعراء من السؤال أو ممارسة أدبية أو نحو ذلك وقد جمع ما كتبه
 من الاشعار في ما كذب به اليه في نحو مجلد واحد وابتلى بالقضا في مدينة صنعاء بعد
 موت من كان له تولى الامضاء الا كبر بها و قد تقدم شرح ذلك في ترجمة مولانا الامام
 المنصور رحمه الله في شرح الميز وهو رسال في شرح هذه الاشرف مسخرة في ذلك ولم يدع
 الاشارة الى اهل العلم وان كان الاشارة الى ما كان عليه ليس شيا أو كان دخوله
 في القضاء وهو ما بين الثلاثين والاربعين وهو الا ان يسأل الله الذي لا اله الا هو العظيم
 الكريم رب العرش العظيم ان يحسن ختامه وينبذ من خيري الادب من مراده
 ويسدده في أفق الوفاء له وينزع حب الدنيا من قلبه حتى يتطهر الى الحقيقة فيصور
 بغير طائف الطريق التي الهام اجتهاده الى جنابها الى جذبة يعنى عندها من سكر غوره
 وافق له شوشة يتغاضى بها من تجاهه المظالم الى موارف الحقيقة ولا يخرج من هذه الدار
 الا بعد ان يسبح في بحار حبيك وبغسل ادران قلبه بعبادتك فانت اذا شئت جعلت
 المراد مرادا

اذا كان هذا المدح مجرى مبالغة على غير ابي فهو مدح مضيق
 ولست أقول كما قال من قال

وكيف ترى لي بعين ترى • سواها وما طهرتهم بالمسدا مع
 وتلمذتهم بالحديث وقد يرى • سواها ما خرق الماسد مع
 بل أقول كما قال الآخر

الا ان وادي الجزع انضى قرابه • من المسك كافر واولا عواده زندا
 وما ذاك الا ان هذا مشيخة • فاست وجرت في جوانبه بردا
 (وأقول)

أباراض عافى • واقف تحت حكمه
 ما نزل ان أفوز بالسرخس من حسن شجرة

وما أحسن قول من قال

المشور يربي من بخر آدم • فكيف لا يربي من الرب

(وأقول بحمد الله)

فانہ آراف بیستم

تمت الترجمة ومطابقتها بالمتها الزدادت

قال المؤرخ رضي الله تعالى عنه في كتابه البدء بالاطالع عند ذكر ترجمة والده بعد ان قال
نسبه من والده الى يعرب بن قحطان ومنه الى آدم عليه السلام وعرف ابن والده في
صنعه بالشوكاني نسبة الى شوكان وهي قرية من قرى السجامة إحدى قبائل شولان
بينها وبين صنعاء دون مائة يوم وهو أحد المواضع التي يطلق عليها شوكان قال في
القاموس وشوكان موضع بالبحرين وحسن باين والدة بين سرخس وابير ومنه
عتيق بن محمد بن عيسى وأخوه أبو الهيثم بن محمد بن عيسى الشوكاني اه وهو الحسن
الذي ذكره فان هذا الذي نسب اليه صاحب الترجمة من أعظم المصنوعين باين وقال
البيضا في كتابه الذي سماه الانساب في الانساب في حرف الشين المجهة ما انطه
الشوكاني بفتح اوله وسكون ثانيه وكاف بعدها الف وثلاثون نسبة الى بلدة من ناحية
سازان بين سرخس وابير ومنه أبو الهيثم بن عيسى بن محمد بن عيسى الشوكاني كان شيخا
عالميا اه ونتم موضع باين آخر يقال له شوكان بقرب مدينة سمار وصفت من بعض
الذات ان تم موضعها النابيلاد وادعة يقال له ثونان فان لم يكن أحد المخلصين
كان مراد صاحب القاموس هو الحسن الذي نسب اليه صاحب الترجمة وان كان
صحيحا أو لا لم يثبت الجزم بان مراده أحد هذه دون الآخر وفي مسيعة الامام
الهادي يضي بن الحسين انه نزل بغيل يقال له شوكان من بلاد خيران وهذا يشهد بان
اربعة مواضع يسمى كل واحد منها شوكان ونسبة صاحب الترجمة الى شوكان ليست
مستقيمة لان وطنه وقرابه بمكان عدني شوكان يذو وبينه وبين سبل
مستقيمة يقال له الهجرة ويقال له هجرة شوكان فن هذه الحقيقة كان انساب أهله الى
شوكان وهذه الهجرة معروفة بأهل الفضل والصالح والدين من قديم الأزمان لا يخلو
وجود عالم منهم في كل زمن وانما يكون ناز في بعض البطون ونازة في بطن آخر واهم
من سلف الائمة بجلالة عظيمة ونهم رؤساء كبار نامر والاعنة وسباني حروب الأتراك
فان أهم في ذلك البعد البيضاء وكان فيهم اذ ذلك الموضع وفيه الأبرقون في سائر البلاد
الحولانية بالنضاد وكانوا يترقون في القبايل ويدعونهم الى الشهاد ويخونهم على
حرب الأتراك وكان من بعض علماء الأتراك يفرقون الى هذا المثل غزوة بعد غزوة
ويخربون فيه البيوت ويعودون الى صنعاء وتزودهم في بعض السنين في يوم عذر كوههم
سعى اجتمعوا في المسجد ليلة العيد فلم يشعروا الا بوصول الأتراك فهاون على أبوابه
فما لحقهم قتل منهم جماعة وفر آخرون وأسر الأتراك أكثرهم ودخلوا بهم الى صنعاء اه
هذا ما يتعلق بالنسب شوكان مخلص من ترجمة والده

وقد ترجمه أيضا القليل في غير هذا البيان والاعالي العلامة سبغ بن
 حسن السبغ الانصاري الجاني فقال
 (بسم الله الرحمن الرحيم)

(ترجمة الامام الحافظ الرباعي القاضي محمد بن علي الشوكاني الصنعائي الجاني)
 هو الامام العلامة الرباعي والسبيل اطالع من القلندر الباني امام الاعلى ومفتي
 الامة جهر العالم ومفتي القوم سديد المعتقدين الحافظ خاير المعاني والافاض
 فريد العصر نادر الدهر شيخ الالام وقوة الانام علامة الزمان ترحان الحديث
 والقرآن علم الزهاد اوسد العباد قاصع المبتدعين آخر المبتدئين رأس الموحدين
 تاج المتبعين صاحب التصانيف التي لم يسبق الي منها في قاضي فقهة اهل السنة
 والجماعة شيخ الرواية والسماعة على الاسناد السابق في ميدان الاجتهاد على الاكابر
 الاجماد اطلع على سمة آثار الشريعة ومواردها العارف بخواصها ومقاصدها قال
 تلمذه القاضي العلامة عبد الرحمن بن احمد المكي في كتابه فتح العود في ايام الشريعة
 سجد كان له ولشيعته العلامة الشوكاني يوم الاثنين الثامن والعشرين من ذي القعدة
 سنة اثنتين وسبعين بعد المائة والالف كما اخبرني بذلك في بلدة حجره وكان ونشأ على
 العفاف والطهارة وما زال يجمع النشأت ويحضر الزامات له قراة على والده
 ولازم امام النور في زمانه القاضي العلامة احمد بن محمد الطرازي واستمع به في الفقه
 وأخذ النحو والعرف عن السيد العلامة احمد بن حسن والعلامة عبد الله بن
 احمد النعمي والعلامة القاسم بن محمد الطولاني وأخذ علم البيان والمنطق والاصول
 عن العلامة حسين بن محمد المغربي والعلامة علي بن هادي عريب ولازم في كثير من
 العلوم محمد زمامه علامة وأتته السيد الامام المحدث الهمام عبد القادر بن
 احمد الحسيني الكوفي وأخذ في علم الحديث عن الحافظ علي بن ابراهيم بن عامر
 وغير ذلك من المشايخ في جميع العلوم العقلية والنقلية حتى أحرز جميع المعارف
 واتقن على لغة نفسه في الفقه والمؤلف وصار مشاوا اليه في علوم الحديث بالبيان
 والجلي في معرفة عوامد الشريعة عند الرهان له المؤلفات في أغلب العلوم منها كتاب
 بل الاوطار شرح منقذ الاسرار لجلد الامام ابن تيمية رحمه الله في أربع مجلدات كبار
 لم تكمل حين الزمان بمكة في التفتيش أعطى نفسه المسائل سعة في كل بحث على طريق
 الانصاف وعدم التبع بذهب الاسلاف وثناؤه منته مشايخه في دونه وطار
 في الاتقان في حياته وقرئ عليه مرارا استمع به العلماء وكان يقول انه لم يرض عن شيء
 من مؤلفاته سواء لما هو عليه من التصبر بالبلغ وكان في أيام مشايخه فتهود
 على مواضع منه حتى تخرجه له التفسير الكبير المسمى فتح القدير الجامع بين في الرواية
 والاراية من التفسير وله شفاة في الفقه على منهج في الدليل حسان الدرر ابيه وشيخه
 شرحا نافعاه الدراري المفضة اورد فيه الدلة التي في علمه بالانوار والهدى
 لفهام سلسة على شفاء الزوام للامام حسين بن محمد الامام وله در السجاية في
 مناقب القرابة والعصابة وله النوائد الموهبة في الاحاديث الموضوعة وارشاد

في القاسوس سبع
 وبالكسر او بالفتح المصدر
 وبالكسر الاسم وهو ما لا يجمع
 وبما هي انتهى المقصود منه

(قوله المغربي) نسبة الى القرية من
 قرى صنعاء اليمن تحتي مغرب
 لا الى المغرب مقابل المشرف
 فانهم كانوا

القول الحق في الحق من علم الأصول يعرّفه في جملة وترصيفه في جملة كبير
 والسبل الجرار المتدفق على حقائق الأزهار كان تاليفه في آخر مدته ولم يؤلف به
 شيئا فها علم وقد تكلم فيه على هيون من المسائل وصح من المشرع وهو مقيد
 باللائل وزيت ما يمكن عليه دليل وحسن العبارة في الرد والتدليل والسبب
 في ذلك أنه نشأ في زمته مجاعة من المتقلدة الجاهدين على التمسك في الأصول والفروع
 ولم تزل المناوئة والمقاولة بينهما وبينهم دائرة ولم يزلوا ينددون عليه في المباحث
 من غير جهة بقول كلامه في ذلك الشرح في المطبقة موجبه اليهم في التفرغ من التقليد
 المذموم ورايتهم إلى النظر في الدليل لأنه يرى تحريم التقليد وقد أفت في ذلك
 الرسالة التي سماها القول المنهك في حكم التقليد وقد تضمنها ما لا يحصى من
 علماء الوقت وأرسل اليه أهل جهته منهم الأقدم والمفت وتارت من أجل ذلك
 فتنة في مسندها الذين بين من هو مقلد ومن هو قائل بالدليل قوله من المقلدين أنه
 ما أراد الأقدم مذهب أهل البيت لأن الأزهار هو علمهم في هذه الأعصار وعليه في
 عبادتهم والمعاملة المأذون وحاشاء من التعصب على من أوجب الله محبتهم وجعل أجر
 يذنبه إلى الله عليه وسلم في تبليغ الرسالة موافقهم لأنه الولاء لهم وقد نشر
 بحجته في مؤلفه در السجاية بما يحتاج إليه من تأليفه في أن كلامه مع الجاهل من
 أهل المذهب سواء بسواء لأن المأخذ واحد والرد واحد والمطرب يسير والخلاف
 في المسائل العلمية الظنية سهل لأنهم اعطوا أقطار والابتهامات شهاها والصيب من
 الجهم دين في ذلك له أبرار والمخطئ له أجر وهذا شأن أهل العلم في كل زمان ومكان
 ما بين راد ومردود عليه وكل مأخذ من قوله ومثله لا صاحب العدة عليه أفضل
 الصلاة والتسليم ومن طالع الكتب الإسلامية في الفروع والأصول في اختلاف
 أنواعها يعرف ذلك وكان عليه ملوك هذه المسالك ومن وزن الامور بالانساب لا تخفى
 عليه الحقيقة ومن بعد على التقليد وضاق عنه من مدار الاستدلال قاله والاعراض
 على الجهم دين ولا ينبغي أن يضيق الجهم في اجتهاده لأجل توفقه في مؤلفه الذي هو
 التقليد وقد تنفصل الله عليه بالاجتهاد والتقليد لا يجوز الاغترار بالاجتهاد في
 معتذر ومن اعترض على الجهم في ما أدى إليه اجتهاده فقد استعبر الواجب ويرى في
 خلاف شيوخ المسلمين أهل العلم أنهم أنما حجتهم مقاصد السبل الجرار في مؤلفه
 نزعة الابصار وهو والله يا قصود من أراد تلك الأدلة من غير أن يرضى لما يقع به بما
 الاسنة من الناس والمترجم له تاريخ حافل مناه البدر العالم بحسان من بعد القرون
 التاسع يرى فيه من ذلك الوقت إلى زمانه وإبداء فيه بهذا كرماد الدين إبراهيم الولي
 المنهور وله جملة رسائل من مطولات ومختصرات وقد جعلت فتاواه ورسائله بطلات
 في مجاهدات ومما لها فيه العلامة على بن محمد باقر الرباني وله في الادب اليد العاوية وله
 أشعار كثيرة مدونة قد رتبها ابنه المذكور على حروف الجهم بطلات في ديوان وقد أخذت
 عنه في نسخة من النسخ العالية وأخذت عنه غالب مؤلفاته وهو متوفى على الدين

المؤمنين أن مؤلفاته الحاصلة إلا ثمانمائة وأربعة عشر مؤلفاً قد سورتها كتب الله تعالى
قد شاعت في الأمصار السابعة ففلسا من القرية ووقعهم الاستقاع والله عز وجل
نأسول أن ياركن الإسلام والمسلمين في أوقاته وأن يفتح بصيانه آمين (شعر)

سكننا عالم بآئك فينا * نعمة ساعدت بها الأقدار

فوقت نفسك النقص من الشر وزيدي في سرك الأعمار

وقد اعتمدت في شرح هذا كتابه وفوائده عدة من العلماء الأعلام والجهالة الضخام منهم
السيد العلامة إبراهيم بن عبد الله الحارثي ومنهم بعض علماء كوكبان عظماء القدر
كبراه الشان ومنهم السيد العلامة محمد بن محمد الديلمي ومنهم القاسمي العلامة محمد
ابن حسن الشافعي الذمري في كتابه سافل بماء القصار في بيده زمن علامة الأمصار
ومنهم الطبري العلامة والجبر الفهامة الطفاقة بجانف وبالجله لعل القول في هذا
الامام ذو سعة فان وجدت اساناً فافعل

زد في العلامة ما تشارفة * وليصنع الحاسد ما يمنع

فالله يعصى * كما ينبغي * يدري الذي يفضي أو يرفع

والله المسؤول أن يرزقه عيالاً وان يصلح لكل من آتاه وأولاده فضلاً من رب العالمين
وكرامته سبحانه اللهم آمين انتهى كلامه رحمه الله ولا ترجم له كتاب الصافي الكبير
بأسناد الفخر ذكر في مشايخه الأعلام وأصحاب كتبه المتروكة والمصنوعة وما
على القيام أن أراد الزيادة فليجس بالكتاب المذكور فان الناظر فيه يفتني من ذلك
الحجرات الجباب وهذا الذي ذكرناه في ترجمته تطرد من جوفه فائده التي لا تحصى رزقة
من وادي فوائده التي لا تسمة في شهادته لا من وائده وتنطق به مصنفاته والله
يختصر برحمته من يشاء وهو الداب عن شريعة الإسلام باللسان والقلم والمناسل عن الدين
الحقيقي وكما يدي من حكم ولا عسيرة بين يمينه بما ليس نفسه أو في شبهه بهر الدوى
يقول غير وجهه فليس يضره قول الطاعن الحاسد والباعث بالاحسد

وما نر نور الشمس أن كان ظمرا * العاجون لم تزل دهرهم

غير أن الحسد يعمل معاصبه على اتباع هواه وأن يتكلم فبن يفسده بما يلقاه وما
أحقه بقول القائل

حسدوا الفتي اذ لم ينالوا عله * فالقوم أعداءه وشوم

فأله تعالى المذول أن يفتخر ورائدنا وحصادنا استننا بمنه ونفله وقد روى
عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه أنه قال كان الناس ورعاً لا شوك فيه صاروا اليوم
شوكاً لا ورع فيه فإذا كان هذا زمان أبي ذر فكيف بزما تار أسناره

أن يسهروا الشيعر أسفود وان سمعوا * شر اذا عوا وان لم يمهروا كذبوا

فاللائق كتب النسا طوع علماء الوقت ورفع الهمة عنهم والقناعة عن مضى من علماء
السنة المطهرة وقصر النظر على كتبهم المنقصة المعروفة هذا ولا ترجم له مؤلفات
مفيدة في فنون عديدة غير ما ذكر منها كتاب أدب الطلب ومنه في الأرب وخضفة
الذاكرين شرح عدة الحسن المصنوع وإرشاد النقات إلى اتساق الشرائع على التوحيد

والعادو النبوات رداعلى الطيف موسى بن ميمون الاندلسى اليهودى فى ظاهر الحق
والزندق فى باطن العقيدة والظهور المنيب فى الاتفاق السعدى الشريف فى المسئلة
المشهوره التى تنازع فيها بين يدى جورلك وشفاة الملل فى حكم الزيادة فى الفجر
الاجل وشرح الصدور فى تحريم ربح القبر وطيب النشر فى المسائل العشر جواب
على المناهى العلامة عبدالرحمن بن احمد الهكلى ورسالة اطلب بها على الشريف
ابراهيم بن اسيد بن اسحق ومن السوارم الهندية المسالوة على الرياض الزيدية لابطال
قول من اوجب قتل الفرجين قبل الوضوء ووجهه من اركانه كما هو مذهب الزيدية
ورسالة فى اختلاف العلماء فى تقدير مدة النفاس ورسالة فى الرد على القائل بوجوب
التجبة والقول الصادق فى حكم الامام الناسى ورسالة فى حسد السفا الذى يجب منه
قصر الصلاة وتشتيف السمع بابطال أدلة الجمع يعنى جمع المذاهب فى الحضر رداعلى
القائلين بجوازها من الزيدية والرسالة المكملة فى أدلة البسلة واطلاع ارباب الكمال
على ما فى رسالة الاطلاق فى الهال من الاثلال ورسالة فى حكم المطلق البدى على تتبع
أهلا ورسالة فى أن المطلق لا يتبع المطلق ورسالة فى حكم رضاع الكبير هل يقتضى
الضرم أم لا ورسالة تنبيه ذوى الجاهلى على حكم بيع الرجا ورسالة القول فى حرر فى حكم
لبس المعنور وسائر أنواع الاسحر وعتود الزبرجد فى جلد مائة اقل علامة عند ورسالة
فى ابطال دعوى الاجماع على تحريم الاسماع ورسالة زهر الزهرى فى حديث
المعمرين واتخاذ المهر فى الكلام على حديث لاهدى ولا طية وعتود الجاهل فى
بيان حدود المبادان وأخرى سماها ارشاد الاعيان الى تصحيح ما فى عقود الامان
رداعلى السيد العلامة حسين بن يحيى الدبلى ورسالة فى الاشكال فى اجازة المود
على النقاط الاربعة وأخرى رداعلى مناقضها السيد العلامة عبد الله بن موسى بن محمد
المكر بكالى التى سماها ارشاد المقال على ازالة اشكال فرد شيخ الاسلام المتبحر
له على تعقبه بتقريب التنبال الى ارشاد المقال ورسالة البغية فى مسئلة لرؤية
يهوى رؤية الله فى الاخرة بين فيها مذهب أهل السنة وزيف دعوى أهل البسدة
والاشكيك على التمكنك وارشاد الفقى الى مذهب أهل البيت فى مصعب النبى
ورسالة فى رفع الجناح من ثالى المباح هل هو مأمور به أم لا والقول المتبول فى ردغير
الجهول من غير صحابة الرسول وجواب المسائل من قول الله تعالى والقهر قد رفعه منازل
وأمنية المنشوق المعرفة حكم علم المناطق وارشاد المستفيد الى دفع كلام ابن دقيق
العسد فى الاطلاق والتقييد ورسالة فى الغمامة فى قوله تعالى وجاعلى الذين اتبعوك
فوق الذين كفر والى يوم القيامة ورسالة فى قول المحدثين رجال اسند ثقات ورسالة
البحث الملم المتعلق بقوله تعالى لا يجب قتله الجاهل بالوهم من القول ان من ظلم واليحب
المسفر عن تحريم كل مسكر ورسالة الدواء العاجل لرفع العتق الصائل ورسالة
بجبية فى ربح الطال والماتم والدوا النصيحة فى اخلاص كلمة التوحيد ورسالة فى
وجوب توحيد الله عز وجل ورسالة المقالة الفاشرة فى اتفاق الشرائع على اثبات الدار

الاتحوة ونزهة الاسدياق في علم الاشتقاق ورفع الزينة فيما يجوز وما لا يجوز من
 الغيبة وتحرير الدلائل على مقدار ما يجوز في الامام والمؤمن من الارتفاع والخفض
 والبعد والخال وكشف الاسرار عن حكم الشبهة بالغوار والوضوح المطلوب في تحرير
 الثعلب بالذهب للرجال على العموم وكشف الاسرار في ابطال القول بفناء النار ورسالة
 في الارشاد الى مذهب السلف مع ما فيها التخصيص في الارشاد الى مذهب السلف بحواب
 - وقال ورد عليه من هامة المسئلة المشرفة في اجراء الصنفات الالهية على الظاهر ما من غير
 تأويل ورسالة السوارم المسداد القاطعة لعلائق مقال اهل الاتحاد ورسالة على
 حديث الدنيا طهونة ملعون ما تيم الاذ كراهه وما والا ورسالة اشراق النيرين في بيان
 الحكم اذا اختلف من الوعد أسد اللهين ورسالة في حكم التسخير ورسالة في ابطال
 في شرح حديث أبي ذر ورسالة قصيدة الثمان في اجرة القاضي والعدان ورسالة في
 مسائل العول ورسالة تنبيه الاعمال على سوا الاستعانة من خالص المال يعني طلب
 الولاية المطلوبة من الاغنياء على من المال يسهونه مدونة وقطار الولي في معرفة الولي
 والتوضيح في قواعد ما جاء في المهدى المنتظر والجدال والمسيح ورسالة في حكم الانعزال
 بالاطمين ورسالة جريد النقد في عبارة الكشف والسمد ورسالة في التوبة المسموعة
 في الرد على من انكر الاجتهاد من اهل التنايد والرضح الوضيع في الجليل المبيح
 على عدم الخصام لم البديع ورسالة في الخلاف في حواب مسائل عبد الرزاق
 مشتملة في حواب مائة وخمسة بنحو الا في علم المنطق الى غير ذلك من التصانيف التي
 لا يقع مقام اسمها اذ ~~تستمرها~~ اما الابحاث التي اشتملت على اسمها انوار الله تعالى في
 الزمان فكتبت بعد ان كل بحث من في الحقة كرسالة في الجواب بالكلية في الشعر
 انصافه بمرتب وكتاب زخار لا يسع له هذا المذام وكتاب كراهة كفاية لاولي الالباب
 والله يقول الحق ورجى الى الصواب وعلى الله في غير خلقه وخاتم رساله محمد وآله
 وصحبه من هذه سرره الشريف الى رحمة ربه الكريم البارئ حسين بن محمد بن عبد الله
 الانصاري البجلي وفقه الله اسامع الاعمال في الحال والمآل بتاريخ ٢٨ ربيع
 الاول سنة ١٢٩٦

«وهذه ترجمة مولانا النوراني القدير والجليل حرسه الله وأهله»

هو السيد الامام والعلامة الهمام أبو السبط بن الحافظ الشريفي السامي في القرنين
صدر العلماء الاعلام المستفيدين وجمدة الكرام المحدثين المعتمدين على السنة
فامم البدعة شريف العبادة عظيم المقدار الذي انقهرت به جمويال على جميع الاقطار
وانتشرت به وجوده معلوم السنة والانتار وصنف في ذلك الامازار الكثير مولانا
ومن بالفضل والاحسان اولانا والاباء أمير الملة السيد حسين بن علي بن ادر
لازال مشرقاً يند كاله الباهر فهو الاحق والارضى يقول الفاضل

أنته انطلاقة منقادة * اليه تخرج رأياها
فسلمت تلك تصليح الاله * ولم يكن يعلم الاله

له النسب العالي على سائر النسب لأنه من سلالة سيد القيم والعرب تتصل بسالفة
نسبه الشريف ومنه مره الطيف الى حضرة سيد السادات وقدوة القادات
زين العابدين بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه كان مولده
في يوم الاحد ليله التاسع عشر من جمادى الاولى سنة ثمان وأربعين ومائتين وألف
من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة وأزكى التسليم والهيبة يلد بديل
موطن بجهة القرب من جهة الام ثم جاءت به الكريهة من بري الى طابفة فخرج موطن
أبائه المستترام ذوى العلا والاحترام والمباطن في السنة السادسة من قبل والده
الشريف الى روضة الله الكريم الطائفة وبقي في جوارحه قايما ونشأ على العفاف
والطهارة وما زال يجمع النجاة ويحرم المكرهات له قرائة على المشايخ الكرام
والاجلاء الاعلام منهم الشيخ الامام محمد بن الحسين بن علي بن أبي طالب من العلامة
الشيخ الكامل مولانا المرحوم الشيخ عبد العزيز وأخيه وفيدع الدين ابن الشيخ
الشيخ الاجل من ذلك الوقت محمد بن عبد الرحيم المصطفى الله المحدث الداهلي
رحمه الله ومنهم الشيخ اتقى الصالح محمديه قلوب المهاجرة في المشرق والشرق
ومنهم الشيخ اتقى حفيد الشيخ عبد العزيز المحدث الداهلي ومنهم الشيخ اتقى حسين بن محمد بن
السبط بن الانصاري الهمي المحدثي تلميذ الشريف الامام محمد بن ناصر الحارثي تلميذ
الامام الشوكاني ومنهم الشيخ عبد الحفيظ بن فضل الله الهندي تلميذ الامام الشوكاني
أيضا وقد راسم في اثنان معلوم القرآن والسنة وتدين علومهما واشتهر بالدرس
والكتابة وصار رأسا في القول والمنقول وأحرف جميع المعارف وانفق على تحقيقه
الموافق والمخالف وصار مشارا بالبيان والمجلى في معرفة غوامض علوم الشريعة
عند الزمان له طافاه في كل فن بدلالة وبجراحة عمالة وفي الكتابة معرفة بجملة
وفي النال من الكتب غريبة بحيث يكتب الكتاب في العديدة في يوم واحد ويصنف
الكتب الغضبية في أيام قليلة طالع بقرطوشه وصحيف ذوقه كتب كثيرة ودواوين
شسقى في العلوم المتعددة والفنون المتنوعة وحرر ما امرور بالغا على اختلاف
أصنافها وتباين أنواعها وأتى عليها بصميم همته باحسن ما يكون حتى حصل منها على

فوائد كثيرة وهوائها كثيرة اختته من الاستفادة من ابناء الزمان والفتنة من
مذاكرته الاموال وان يجربونه تعالى وحسن توبته واطيب يسيره من فوائده
مكتوب العلوم والتفسير والحديث ما يصرعه ويحاول حده وأرض من ضرره وب
الفضائل العالية والحقائق الغيبية ما نصرت عنه أيدي ابناء الزمان ويجزؤون
بانه ترجمان اليراع من ابراز هذا الشأن ثم انه عاقل الله اني مصال التبرار والتمثال
بمصر وسنة ويال من بلاد مالوناد كن فخرهم انزل المطر على الدمن فاقام بها
ونومان واخذ الدار والسكن وتقول وتولدوا وتوزروا وابوا الف وحدث واشغل
يندوين علوم الكتاب العزيز والسنة المطهرة البيضاء وتغايص اسكنها من شوب
الاثر ومناسد الاهواء وهذا ان شاء الله تعالى خاص في هذا الزمن الاخير في عالم
والله يتنص برحمته من يشاء وعلم الاقطار الهندية وان بالغ بعضهم في الارشاد
الباع السنة وقرر ذلك في مؤلفات وحروفه مصنفاته على وجه ثبت به المنة لهم على
رقاب أهل الحق وشعر بعضهم عن ساق الجند والاحكام في الدعوة الى امة عاد النوحيد
ورد الشريعة والتقليد باللسان بل بالسيف والسنان لكن لم يدون أسد منهم أحكام
الكتاب العزيز والسنة المطهرة في العبادة والعمارة وغيرهما ما لم ينس من آراء الرجال
نقية عن اقوال العامة على هذه الكيفية المشاهدة في مؤلفاته المقتصر والمطولة
مما يبيع واشهر وشاع وسارت بهم الى ان اقطار العالم من العرب والعجم وذاع
منها بطاروا الهن وما اليها ومهر والمراق واشهد وطرا بل من وتونس ومدن الهند
والسنة بلغار ومليار والادافرس وهذا من فضل الله سبحانه وتعالى على عباده
المؤمنين وكتب علماء الاقاني اليه ومحدثوها ومفسروها رسائل جمة أشرفهم على تلك
التأليف ودعوا له بخير الدنيا والاخرة تقبل الله ذلك منهم وأحسن اليه والهم
وهذه الرسائل موجودا في كثير من اماكنه وانشاءه ولولا ما ترجمه لمن ارادها
فايراجعها ليتضح له صدق القول فيما حكناه عنهم ثم ان الله سبحانه وتعالى خوله
من المال الجليل الكثير والحكم الكبير والاولاد السعداء والسب الحبيب والحبيب
المؤيد ما يصر عن كشته لسان اليراع ولو كشف عنه الغطاء ما ازداد الوافد عليه
الايقين وان انكرته بعض الباع وهو الذي يقول له خلافه مقتديا بالافه بشم
الحال واسان المقتال اعملوا آل داود شكرا وقابل من عباده الشكور وان تعبدوا
فعمرة الله لا تحصوها ان الانسان اظلم كمنار وقد طعن الاثر في عصر المسلمين من
الامور المستهار مع ما عومل به من سياسة الرياسة وقد لاجبه والانصار وكثرة
الاعداء الجاهلين القضايا والاقدار والرجوع من رب العالمين ان يجعل الله تعالى من
قال فيهم وما آتينا في الدنيا حسنة وتوفى الاخرة في الصالحين والحمد لله الذي جعل
مسود الاحقاد وصبرا ثامرا وليجعل له فظا غلظ القاسم عاتدا وقد در الحسد
ما أهله بدأ صاحبته فقتله وهذه أصح ما كتبه المؤلف على ترتيب حروف المعجم
المطبوعة في مطبعة رياسته ويال الحسبة وفيه من البلدان الغمامين يد الله

٣ أي ما رفاها

في المطلق ما يشاء وهو المنفصل ذو الألفاظ

• (حرف الألفاظ) •

كتاب

أبجد العالم • اتفاق النبلاء المتشبهين بما تراءى لهم في الدنيا من الناري
• الاستواء في مسألة الاستواء • الأدراك في تخريج الحاديث رد الانحراف • الإذاعة
• التان وما يكون بين يدي الساعة • أربعم • سدينا في فضائل الحج والعمرة • إفاضة
• الشيوخ في معرفة النسخ والمنسوخ • فارسي • الأسماء في أصول التنسيب
• فارسي • أكامل الكرامة في بيان مقام سيد الأئمة • الأئمة في الرجوع في شرح
الاعتقاد الصحيح

• (حرف أبا الموحدة) •

بغية الرائد في شرح العقائد فارسي • أبلغة في أصول اللغة • بلوغ الرسول من
أفضية الرسول

• (حرف التاء القوية) •

• لغة الصبي في ترجمة آثار بعض أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم

• (حرف التاء المثلثة) •

• ثمار التكميل في شرح آيات التكميل فارسي

• (حرف الجيم) •

• الجنة في الأصول الحسنة بالسنة

• (حرف الهمزة) •

• جميع الكرامة في آثار القامة فارسي • الحرف المكون من الحظ المعصوم المكون
• • أصول المأمول في علم الأصول • الحظ في ذكر الأصحاب الستة • على الأسئلة
المشكلة

• (حرف الظاء المجهمة) •

• خبيثة لا كوان في افتراق الأيم على المذاهب والأديان

• (حرف الدال المهملة) •

• دليل طالب إلى أسرار المطالب فارسي

• (حرف الذال المجهمة) •

• ذنر الحق في آداب المفق

• (حرف الراء المهملة) •

• رسالة السيديق إلى البيت العتيق • الروضة الندية • شرح الدرر البهية • رياض

الجنة في تراجم أهل السنة

• (حرف الزاي) •

• (حرف السين المهملة) •

الصاب المروم في بيان أنواع الفتون وأسماء العلوم وهو القسم الثالث من إيجاد
العلوم سائر المعهود في ذكر مشايخ السند فارسي

• (حرف الشين المهملة) •

شعب المجهون في ذكر مشاهير الزن فارسي

• (حرف الصاد المهملة) •

• (حرف الضاد المهملة) •

ضالة لاشد الكتيب في شرح النظم المسمى بتأسيس الغريب

• (حرف الطاء المهملة) •

• (حرف الظاء المهملة) •

ظائر الانلي بما يجب في التفاضل على القاضي

• (حرف الين المهملة) •

العلم الخفاق في علم الاشقة فاق • العبرة بما جاء في الفسز والتم اذ والهجرة
• هون الباري بحل أدلة البتار، أربع مجلدات

• (حرف الفين المهملة) •

فمن البان المورق لمسات البيان • فنية انباري وترجمة ثلاثيات الباري

• (حرف القاف) •

فتح البيان في مقاصد القرآن في أربعة مجلدات • فتح المغيب بفتح الحديث • الفرع
الذائي من الاصل السامي فارسي

• (حرف القاف) •

قصد السيل الى ذم الكلام والتاويل • قضا الارب في مسئلة السب • قطار
التمر في عقائد أهل الاثر

• (حرف الكاف) •

كشف الالتباس بما وسوس به الخناس في الرد على الشيعة باللسان الهندي

• (حرف اللام) •

لف التماط هل تصحيح ما استعمله العامة من الاطلا • اقطعة الجبلان • عاقل الى
معرفته ساجدة الانسان

• (حرف الميم) •

مثيرا كن القرام الى دوحات دار السلام • مراايع الفولان في تذكارات اديار الزمان
• هذا المختار شرح بلوغ المرام باللسان النصارى • منهج الوصول الى اصطلاح
أسايت الرسول باللسان النصارى

• (حرف النون) •

يل المرام في تفهيم آيات الاحكام

• (حرف الواو) •

الوشى المرقوم في بيان احوال الموم المنشور من الموم والمنظوم وهو القسم الاول
من ايجد الموم

• (حرف الهاء) •

هداية السائل الى اداة المسائل بالنصارى

• (حرف الميم) •

بقة اولى الاعتبار فيما ورد في ذكر النار واصحاب النار • اذا ما وقع في الثاني
والا لان في الزيادة والتوجه الى تصنيف • كتبه في وفي الحقيقة ان مثله لا يكون في هذا
الوان مع ما هو فيه من الامتحان وقد آن ان نقبض جواد المصلي عن الماراد في وصفه
فان السكلام فيه بصيرت باز • وباب زيار • وفيما ذكرنا كناية لاوى الالباب والله
الموفق لاصابة الصواب • وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم حرمه الشريف
رحمة ربه الكريم البارى • حسين بن محمد بن السبى الانصارى المسمى الساكن
حالا ياذنهم وبال حرم الله من الزوال • وصلى الله على خير خلقه وناتم رسله محمد
والله ربي • من بعده • وشرف دكرم وسلم بنار شيخ غفر له • سنة ١٢٩٦

(تقارير في الاقطار على عون الباري وتبيل الاوطار)

الاسم فرت به من هذين الكتابين نعم طبعهما واذهبي من روضهما الا ان
 بهجتهما قرطه ما به ايهض جهالة العالم واخاضل الادب والنبله فمن قرطه
 بحر المسكلات بشواقب افكاره وبحر الماروس بدائع لواضع انظاره
 الحكام والفرير الناضل حضرة الشيخ محمد السببوني ارشد
 الاعلام بالجامع الازهر فله دوره كيف وثق وسهر وهالك
 فائق مبانیه ورائق شائق ممانیه

ان اجل رتبة تليسم اعراض الصفح علينا واكمل حلية من نقاش الصفح اقربا
 وأهم مائة قدله محافل الابواب وأنهم ما تشدد اليه ركائب جهافل الاذواق
 وبسته طالب هذه النائق أن تفضل على الانسان بالآله المتواتره وذكره الاثنى
 أن جل عنه بالبيان باطنه وظاهره وهذا دليل الاوطار كما يجب ويختار وصلااته
 المتصلة وسلامه المسائل وتبطلاته المدكك واكرامه الذي لا يتعدا بكنهه بجل ولا
 متصل على من أنزل عليه كتابه الكريم وأرشد بعون الباري الى صراطه المستقيم
 واثبت الخلق آثاره وأثبتت أخباره وعلى آله وأصحابه خير آل واصحاب مارق
 بكامل حسن التابع محمد الى الصواب (وبعد) فإنا كان من أكبر منة الاشتغال
 بكتب السنة اذا تمسكتم امة فبذلك بالسبب الاخرى والعمل به اهو والتقوى
 والاخلاص في السروا تجري وهذا من الله ففضل كبير وشيخ كثير وكان من أعظم
 من يعرهم العتق ومن بصرها انهم اغتدق وباع غاية لا وصول اليها ونه بالمكانة
 لا يمكن الاطلاع عليها من لا يقال بمثله فضلا وشرفا وحسب العين به كالأو كفي شيخ
 الاسلام والمسلمين والجنة في الدنيا والدين الاسماء محمد بن علي الشركاني عتقه الله
 تعالى بالشهادة في دار التالى الجنت المطاق والظاهر الذي هو أعظم موفى من أفق
 عمره في اسما السنة الحمديه والاشهار الصيغة النبويه حتى ان في دليل الاوطار
 من أسرار منقذ الاشبار الشاهدة بالتقدم عن سواء وعلمه على من دنا به ولعمري
 اقتدأ به في كراجل وانه على فضل لا كبر شاهد كما قبل

تلك آثارنا تدل علينا فانظر وابعدنا الى الآثار

كيف لا وهو الكتاب الكريم والسفر العظيم المجزات آياته غير المتشابهة بجمكانه
 فماذا يقول الواصف والكل عند حده واقفا

وعلى تقديرا صفيه بحدسه • يفتي الزمان وفيه عالم يوصف

فما أعظم مؤلفه من مؤلف قدا جاد وما كل من أنف وق بالاراد وكم ربي كثيرين من
 الأئمة الحقين وكافة الكتاب وهم عنوانه وانتم الانسان وهم لسانه واكنى بتليذه
 العلامة الهام من همام والفهامة الامام من امام الملك المؤيد صاحب العزيز المؤيد
 أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البغاري من لا يوازيه في فضله
 مواز حاشا ان يباري به باري من عم فضله واشتهر عدله وجمع بين أبيه الملك

وشرف العلم وساد في قومه بالعدل والعدل من عالم فاضل وذلك بحاصل في المفاصل
 عند اذسام معارك الانعام كمل في البيان من فصح بين وعلى بعد انقطاع النبلاء
 منه بالنقل لغير اليقين وتاهيل بين له في كل فن استخدام وبلاغ المرام وحسن
 لما كابل الكرامة من دايمل على انه صاحب التقدم والامامة وكيفية ولا وبغية
 الرائد وهو المجد الى كل فن لكل طالب فاضل وهكذا هكذا تكون الملوكة في الممارف
 وحسن السلوك فدهر كاطاعات وحسن اتبعات وابطال ابتداعات في
 احكامه ثالث السمرين وانراق ايامه ثالث النهرين ومن له منه الاستواء على
 الكليات والادراك الساليس له من المعاني غايات فحجب هذا بفتح الوصول ونيل المرام
 وبلاغ السؤل ولاغر وفي الزرع الذي من الاصل السامي وبالجملة فان له الجنة
 والموعظة الحسنة وكفى بهون الباري من كتاب وفوق فيه الى العوالم كتاب يعجل
 في اثباته وحسن اساليبه عن الظاهر ولا يساعده على الاساطة بوصف طاف ترا لبيبه
 تعبير حقيق بان يسطر بالزور على صدور راسلور كتاب عام الانتفاع شاهد اوله
 بانه عظيم الاطلاع والماسار في الخافتين مسير النهرين وفهمه الله الطلائ من كل
 باب اعنت بطبعه اعموم نفسه نايح الالك الشكال شاهجهات يكمل ما حكمهم وبال
 الحمية ومن هي من الحاضرة الساطانية سرور الملك المشار اليه والمعول في استقامة
 ما كره اعليه واقتت على طبعه منها احسانا ونفعا لارامه انا والماسرقت شمس
 كمال طبعه به امش نيل الاوطار وكان له حاية كانه له سوار قات ورسا ذلك والله
 اعلم بالصواب

سدد ثقتنا بسلاسل الاضمار • • • • • معربات عن اطلب الاخبار
 عن نسيم الصبا ولو كان معسلا • • • • • لاعتن البان بن ندى الزهار
 رافعا حسنه عن ابن كثير • • • • • راويان مشار في الانوار
 من خطيب الاميار لابن ربيع • • • • • عن زهير في منبر الاخبار
 عن شقيق زاهية منه • • • • • حساده عن مسلسل الاشجار
 من جنان المنور عن اولو المن • • • • • فلو من من اعقدت الدراري
 أن نيل الاوطار وفي شرح الصمد وطبعها انسابهون الباري
 فبنيل الاوطار نانا هراما • • • • • ثم في جمع سنة المنتار
 نصرت جمع مسائل للشو • • • • • كافي فيه لها أعز انصار
 ففدا الصمد منه بالشرح منضمنا اليه • • • • • نرائن الامرار
 وبعون الباري تفصل صدق • • • • • وفي شرح اختصار الجازي
 شرح ذي الاقتدار في العلم ذي ما • • • • • لك به وبال اغر الخبار
 ووفت بالجميل زوجته في • • • • • طبع منظوم هذه الاستعار
 حكتات صرف ما اليه دعا لما • • • • • لالتزام من فضاهما الدرار
 بلحز الله بامه من شمس • • • • • وحيا هم منازل الابرار

وضعت في القسمة صاحبة نو • قرجال الافعال ذيل الفهار
 كتب في الحديث أغنت حديثا • عن قديم من سالف الاعمار
 قد قتل بطونها بحوش • كتحليل معاصم بسوار
 فلي العترة في عذار شجبا لطبع منها الذلالت • عذاري
 نسي كل حسن في مساو من طبعها • ليس الامن من بالمستعار
 ولدي أن تكمل الطبع فيها • وتجلي الكائن في الضمار
 واستنار الوجود منها بما قد • شجبت منه طاعة الافار
 قلت فيها قت فارخ بطبع • وقت ذيل الاوطار دون الباري

٨٣ ٥٥٦ ٩٠ ٢٤٨ ١٢٦ ٢١٤

سنة ١٢٩٧

ومن قرأها علامة أو أنه وفهامه ثمانية صاحب الإنشاء الاستاذ بقول الألباء
حضرة الشيخ هو د العالم التقى الأبرار أسد أعيان مدرسي الجامع الأزهر
وقد أحسن المقال وأبدع فيما قال

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

الحمد لله الذي مننت علي بما جيل الأوطار ونشكر له أن أحسن الدنيا بما أنشأه
الأذهان من جليل الأسفار وأوصلني رسالتي إليك المرسل بها هو أئمة من نيرات
الدراري وعلى آله وأصحابه وأتباعهم المستعدين على اغتنام المقاسم بعون الأبرار
• (أما بعد) • فإمامنا الله إقطار المصري من جليل الكتب المرسل من الأقاليم
الهندية أربعة كتب جلية المقدار عظيمة الاخطار جامعة ما تفرق في بطون
الأسفار من السلسلة النبوية كآله بما نشأت من نفائس الطريقة الحمديه مبرزة
ما أكتن في أكنة الدفاتر الغريبة مخزجة ما اجتني في بطون الأسفار الجبية مع تحقيق
للمقاصد وتنبأ به لا كدار المراد وتمذيب تهذيب أعطاف المنقول طربا وتمقيع
تقضي منه الآيات عجا وكشف لأوسدها منصف الامام الكبير والقدير في كل
سطر البائع في كل فن غاية الامنية الزاهد الورع السقي ابن تيمية وثانيها شرحه
الذي جمع فأدري واسم مقصده أصلا و فرعا للإمام الجليل والآية المنفرد الآتي
فيه بما يطرب المنان والمنازل فاضل الأقاليم الغنية العلامة الشوكاني وثالثها
التبصير بالمصريح للجامع الصديق تصانيف العلامة الزبيدي ورابعها شرحه
الشامح للصدور المنصون فأنك بهجائب مهمات الأمور السالك في جادة السبيل
بما هو أبهى وأجمل من النبر المسلول لحضرة الامام الجليل السيد محمد صديق بن حسن
الحسيني التنوخي البصري قرين السيد المهنشمة المعظمه فواب شاهيدان بيكم التي هي
بذلك الأقاليم من أجل الملوك ولما اشتملت عليه أيدها القلم من جزيل البكياسه وحازته
من جليل الملمعة والسياسة والايمة التي تفردونها الاعناق وهي خاضعة والمهابة
التي أبنت كل غصن شرملا من الانقياد من الفجاج الشاسعه والشغف بهب المنافع
العمومية والرغبة في اقتناص فرص المساعي الخيرية أصدرت اذننا الصكوك
بطبوع الكتب الأربعة المذكورة فارسلت اهل مصر وطبعت بالطبعة الكبرى في
أحسن هيئة وأجل صورة فجزاها الله عن صنيعها المرسل جداول النفع في كل واد
والمدنى للبالى ثمار المعاني بما يبلغ حسن مقاصدها غاية الامنية ونهاية المراد آمين
قاله بنيه ورقه بقاءه خادم العلم النبر يف بالأزهر مشهود العالم

ومن قزله الودعي الذي شمت له ان البراهمة بانه المشار اليه في ميدان القساحة
والبراهمة الرافلي حال العلوم المتخلي بصل المنطوق والمفهوم حضرة الشيخ
محمد عبد الرحيم أسعد الاعلام بالجامع الازهر لازال شاعرا بالمعروف
بقرائد الجواهر وهالك عقده بانه الابهي ورشيقي
معانيه الاطيب الاشمي

(بسم الله الرحمن الرحيم)

محمدات بلا لا أنواره وتسفر عن نيل الاوطار اقماره ونحلي بروقه السمار وتضلي
باسمائه منق أشباه صفحات الدهور ومبلا وسلاما على السيد الظاهر المستقدم
أبرار دعوت الباري وعلى آله وأصحابه الأيوبي الضواري ما أسندت الاحاديث اليه
وما ألقت البلوامع الصعبة في الامه * (أما بعد) * فقد سرحت العارف في روضات
المعاني ونعمت الفكر فيما برز به من كرامات ونظمته عقوده بأوهية
أفكار الابداع وتلذذت العصر بنظم قلائد الاشمع الأوهو شرح الحديث
الذي اشتور به في الآفاق وجمع من المحاسن والدقائق ما يقتضي بالسابق المسهي
بذيل الارطام من أبرار منق اخبار فاذا هو طارز بالجواهر على صفحات السمار
لما سوى من الحقيقة الرائقة والتدقيقات الناقصة الناحية للسودور حيث
أردعه مؤلفه من المقاصد والقوائد والوارد ما لا يدخل تحت حصر ولا حيط
بشمها أحد من أهل العصر كيف لا وهو مؤلفه بتهذيب الزمان نادرة الزمان
الامام المشهور في الأصول والنروع المتفنن في كل الفنون كاشم له تاليفه الجليل
وتهذيبه المهم المرموقة بالميون شيخ الاسلام وتاج الحقين نايبة زمانه سيدنا
ومولانا لهامة الشيخ محمد بن علي الشوكاني قدس الله روحه بجملة شير الطاق أجود
وقدم فيه من الاحاديث الواردة الصحيحة ما لم يترعاه الامام العلامة أبو البركات محمد
الدين عبد السلام مصنف المكنى بالصحيح (أبرار منق الاخبار) الذي أفرغ فيه كل
القريحه وجمع فيه الاحاديث النبوية المشقة على أصول الاحكام التي هي مستند
كل امام وبالجمله فهو والشرح السابق في الميدان بنظر اليه با كبير الظار ذوو البصيرة
من الذم بلاه ذوى القلوب المستنيرة وقد تم طبعه على أكمل الحالات في مطبعة
بولاقي الميرية الكبرى المستكملة بجميع الادوات فيم زينة اجزاء على غاية من التخصيص
والاتقان نفع الله به الامم على مدى الازمان (وقد زاده) رونق او بسم الله الرحمن الرحيم
ما زين هوامشه والبارر بانواع اللطائف والتحققات الغرور من الشرح المسمى
بمعون الباري لحمل أدلة الجنري على التبريد الصريح للاحاديث بالجامع الصحيح
المشتهر بالزيدي مختصر البخاري وهو شرح لم يشبع على منواله ولا يترك أحد
على مثاله فهو أعذب من الرشيقي على مناداة الرقيق واهتمام الورد على سبيل
الورد وأنهم من ثمر الرياض وأعلى من النامات المراض لندوى من الدقائق
وأبرز من الرقائق ما لا يدركه أحد العصر بين من المدينين والواقفين فانه ألبان

مخدرات الأفكار وأبرزها من الأفكار وبجميع ما تفرق في غيره من المؤلفات وفاق
 بالتميز من المذاهب مع غاية التحقيقات والقواعد الاموية والفروع الاجتهادية
 فلا يدرك ثأوه الفحول وقد برز في الوجود على كل طبع وأجل وضع مأمول
 كيف لا ومؤانته العلامة الاوسد العلم المشرقة شاعة الفضلاء المحققين ونادرة أهل
 العصر أجمعين الذي يرجع اليه في المشكلات ونشد اليه الرسل في المهمات
 الجامع بين الفضيلتين فضيلى العلم والنسب الشريفين الحائزين بقى السيف والقلم
 ذوالدولة والمزلاتم السيد الهمام الامجد المؤيد بنصر مولاه البارى الشريف
 السيد أبى الطيب السيد محمد صديق بن حسن الحسينى القنوبى البشارى ملا
 ملك بنى وبالسلاطين الافكار الهندية حرسه الله وبالله الامانى بجاه خير البرية فهكذا
 تكون الملوك وهكذا يكون صراطها المستقيم المسلول من الاشغال بالعلم الشريف
 وحل الشرى بصفة الغراء التى ينالها كل قدره نيف لانهم السكوا كى اقتدى بهم
 ان أنات الاقار الهادون لامة الدين ينال بهم كل عز ورفعة ونفاز كفايل فى هذا
 القليل

أنتم لاورى كواكب علم • فى اقتداء ان ثبات الآثار

يا سب الله دولة قد حوتكم • كل عز و زاد فيسه النصار

وتان طبعه تدين الكتابين العظيمين الجليلين النافعين على حار ف ذات الشمال
 التسمية الفقهية ربة النوازل والنشائل القديس صاحب العلوم ونشر ما ينفع فى الدين
 والديان من هاتيك الرسوم فتسده ظهرت نسائهم فى عصرنا وعادت بالنوازل العجيبة
 على أهل عصرنا فهمى صاحبة السعد والحمد الا نيل الوارثة السيادة عن اصولها جليل
 من جليل الشهيرة بحسن الاخلاق والتسليم السنية وكل خصلة من خصال الانبلاال
 الملكة المنعمة والرياسة العظيمة نواب شاهجان بيكم ملكة مدينة بهم وبالله ادام الله
 عزها وسعدا ونفراها وشجدها ووفقه الى أمثال هذه النماير التى تذكرك الى مدى
 الدهور وتنال بها الاجور وترقى بها الى السمور وبمناهل غمام طبعهم الاجتهاد
 العلامة الفاضل والرحلة الكامل الحائز كل خصلة عالية المحترم الشيخ أحمد الباقى
 الجاهى أسد الفضلاء الازهرية وليل نشفة هذا الكتاب نعم الله المقاصد ولا زال
 يشر بين أظهرنا أمثال هذه العوائد مانع المرام وقاح مسلك التمام وصلى
 الله وسلم على سيد الرقابين والآخرين واسطة عند النظام وعلى آله واصحابه يدور القام
 النقيب الى الله عز شأنه محمد بن عبد الرحيم بن مسعود الطهطاوى

خادم العلم الشريف بالازهر المعمور

ومن طرفه سمعته المطابقة وكذا ما عرفت والمعارف بمهمة الادب وأوسد
البلاء أحد مشاهير الجامع الأزهر الجليلي الشان حضرة العلامة
الشيخ أحمد عبد المتقي رضوان ربه الله لا يذيل سلافه
وشذى عبيد أعرافه

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

نحمدك يا من من علينا بنيل الاوطار من أسرار منتهى الاشجار وبعثت على رأس كل
مائة من السنين من يهدد لهذه الامة أمر الدين والملة والسلام على سيدنا محمد
المبعوث بالدين القويم والشاق برئال سديته كل قاب سقيم وعلى آله الذين نصروا
دينه بهون الباري فتعق بحدوث مدسهم كل غادوسارى • (أما بعد) • فان أجل
العلوم نظرا وأرفعها قدرا ما تعلق ببيان أنوار السنة السنية وارتبط بعرفان أسرار
الكلمات النبوية اذ في ذلك تأييد دعائم الشريعة وشييد معالم مبادئ الرفيعة
واحياء ما اندرس من شهادت الدين واحدا من ضل عن طريق الحق المبين وقد قضى
الله هذا الاصر في كل عصر من يقوم في تأييد الحق بصلواته النضر وكان عن قبضه
الله تعالى هذا الامر الوزير المثل الرفيع المثل الامامان اللهامان والامان
الوسدان والسيما ان الكمالان والقدوران الما امان والجران الما الاطمان
والطودان الشانان اللذان هما على موارد مناهل العلوم وان افترقا بالتعظيم
والعلم بحقائق وفي ارتضاع سدى المعارف وارتشاف كاش المعارف أنوار
لديمان فهما كالنور قد ين ولا أقول كأنهم كالنور لاني فلا يكا ان في فضيلة يشتركان
وكل أخ يشارقه أخوه • اعلم رأيك الا انور قدان

وهو الملك المؤيد من الله تعالى بالحنه السارى أبو الطيب صدوق بن حسن بن
على الحسيني القنوبي البخاري واستاذ الممنوح من ريد بنيل الاماني شيخ الاسلام
محمد بن على الشوكاني فاما ما دل فقد شرح كتاب التهجيد المهرم لاجاديت الجامع
العظيم به هذا الشرح الذي ايس كمثل كتاب واقصد آت فيه من علوم السنة بالهيب
الهاب فذاك كل وجيز وسيسط وبسيط ودل على ان مؤلفه الجبر الخلف المهيبة
وان له في هذه الاطلاع اقوى بدو اوسع باع مع فهم كالسدر الحلال علم يخطر
نظيره لاحياء ومجاهد الباري لحل أدلة البخاري فله دره ما عرفت بالمقرون
والا يند واعلم بالجامع والمسانيد ولا غرو فكم المالك لولاء الخاتم والكلام
صنعة المتكلم فمناظرك بلم انضم الى ملك وساطته فمأ حسن رونه الباهر وما أسسته
فهذا علمه رونق العلم وسده • وهذا علمه رونق العلم والملك

فلا أسرم الله المسكين من أمثاله وأما به جميع ما ربه وآماله وأما الثاني فانه شرح
كتاب المتنق للعلامة شيخ الدين عبد السلام المعروف بابن تيمية الامام به هذا الشرح
الذي سماه نيل الاوطار من أسرار منتهى الاشجار الدال على سديته معرفته بسائل
الخلاص والوفاق وقوة استنباطه واستنباطه فانه تناول اليه الاعتناق وترقب

لما نبرق الاحمداني وتنسكب في قصصه سيل شوارده دموع الايمان وتسابق اليه
فرسان القهصيل فلا يجد كل الى ليس له من سيل
وتب تسقط الاماني شمسي • دونها ما رواه عن ورثه

نقله من امام جليل وجمعه امام نزيل آدم الله عليه حيث احبته وشبه له مقوله
ونشره وقصاري الامرات ليس له الذين الكتابين قلير في هذا الباب عند ذرى العتول
الذكية والالباب الكثرة فوائدهما مع شدة اختصارهما بقوى الله مؤانسهما
احسن الجراها حسانه الوافرة وجهناهم في دار الانارة

الله الله ما ابقى انما طمعه • وما ربحونه من افضاله وقعه
انيل الاوطار يتي به لده طاب • كاذوهذا بعون الباري قد شبعها
ما نيل ما ألف الشوكاني قطروني • ولا يمشي البشاري حصة •
كفى بكل دابة الا ان صاحبها • أجبل من كان بالعرفات مطامها
لله لله من حبرين فاحس لعل • وفي سماء الله لا يدراها ما ملها
لله كم قديم ما يدينها ما • جراه ما الله خير بالذي صنعها
يا ابن الكرام الاتدنون قنصير ما • قد لست ذلك لماراه كن •
والله مع في • لست تعلمك رفته • قد ألبس من على القهقهة فلهما
فتات • لست لا طبعها أوزنه • بمنزلة طيب الاتقان قد طبعها

١٨٦ ٥٨٣ ٠١١ ٥٠٧

سنة ١٢٩٧

وهذا ما قرطه سماه أديب عصره واشوقه سلافة عصره بهجة الوقت وبهجة الزمان
العلامة الأمامي عثمان انندي رضوان

والشمس وضحاها والتسمرا ذان لها ان كلا من هذين الكتابين كتاب مسطور
في رق منشور يقول مطالعه مقتبسا أنوار وصفه لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا
من خلفه وهل يأتي مثله الزمان أو هل أتى على الإنسان لا والذي خلق الإنسان علمه
البيان اقتداره ببهامة يعرب وقطان وأقام على وسره الاجاز آيات يمتاز فان
لم تصدقوا به فاقوا بعشر سور مثله منتريات فلعل مؤلفه بلاغة يجب التسليم ويتعين
الانقياد اليه فساد من كل ذي قلب سليم فهكذا هكذا ~~تحتون~~ كتب الاساطير
النسوية وهكذا في عرائس البلاغة شتى في الحلال العشرية وهما في
الحديث غاية وفيهما الكفاية أو هل بعد نيل الاوطار يكون شيء مما انتظار وبعون
الباري هما باوغ المرام لا غنى سلاء واقتضاف النبلاء وكفى بهذين المؤلفين من مؤلفين
ومؤلفين سما من مؤلفين فلهذا الاستعداد الشوكاني قد سار به في الركب اليماني
وامرئ فيكم في العلم فأقارون مع ولو تروا الدهر يغير أبنى الطبيب المسبق ما شنع فما
هو الا بحيرة طيبة أحباها ثابث وفرد في السماء وسقمة كما تكون الا تترك كون
البناء ولما ليس نيل الاوطار بالاتباع حله الجميلة وغدا بعون الباري كأنه البدر
وهو الهالة فانت مادح حسن وضعهما ومؤثر شاعرا طبعهما وان لم أكن من فرسان
هذا الميدان وأنا القدير اليه سبحانه عثمان عبد الغني رضوان

سابع اليمن بالبراعة وفق • في رياض من البلاغة غنا
مسير باباني جميع أحاديث • ثم قد يجازي فرادى ومنه في
بعث نيل الاوطار بالطبع والى • مشرد الى الجلال حسا ومنه في
بعث نيل الاوطار من كتاب • في جميع الحديث وفق وفي
للامام الشوكاني بدل متكاملا • من امام والكل منه أدنى
من يضاهي بحمد اغنى دروي • وعليه في تحكيم الذكرائي
بالكتاب المبين جاورنا • حين أن جاء فابده آمنا
واستقار بدوره بسناها • فازاحت ليل الجاهلنا
وأرتنا صوغ الماس في عتودا • وعلى حسن سبكها عودتنا
لم يدع مجرزا محمدا لا • جاءنا منه مظهرا ما استنكا
وبه تشيقي الحق كم فدارنا • من من الزناداد باوفنا
شرح الصدر شرحه له ياني • بهمان في اللطف تشجي المعنى
يسترق العتول منها بطرف • مسير الحسول لبراعة قنا
قد كساه الطبع الجليل جمالا • وبعون الباري قد ازداد حسنا
ان عون الباري عليه بهاء • هالة البدر في كمال وأسقى
أوسوار نزهة بغانية أو • ثمرات من فوق غصن حبي

ياله ياله ~~مكتوبا~~ ~~مكتوبا~~ • ايمن مافي الزمان يصحبه وزنا
 مايداني من الحديث بدني • بيديك الامع انيسه تنسي
 جز ذيل الفشار هبها على ما • مستف الفير من قديم وأغنى
 ورواه كما هملنا ~~مكتوبا~~ • بعين الانسناد فضلا ومنا
 ما بهيب وانه للسيف • رأى العليب الذي يسل سانا
 وتعالى كما ترى من نظير • في سماء الكمل وازدادينا
 صادق الوعد بالوفاء من مابها • وأبو العليب المسمى المكنى
 من ريتامه في الملولك جيبها • وهو ابن الحسين يانم لينا
 لم يدع في الانام عدلا كبرى • ولدى البلود فاق معناه معنا
 ما يجاريه من يباريه الا • صير الهام منه لاسيف رهنا
 من جاكبه في الوري وهو فرد • شاديت العلا وأسس ميبقى
 أبل النخى والفسال رشادا • وكذا الطوف في نواحيه أمنا
 وتبا هت به به سو بال لما • فرض العدل منه فربا وسنا
 وبعون الباري بدوم علاله • لالى غاية وما هو يقين
 مدرأينا منه بالاجمع قانا • أدرك الجميع منتهى ما غنى
 مات شاهجان بكم فيه • انه في كل السمات يهني
 فاعتت بالانفاق طبعها عليه • ايمن الجميع دون استننا
 بالهام ~~مكتوبا~~ ~~مكتوبا~~ • مستنونا في ارتقاءهم في
 أسكت في احكامها واقامت • لاسه الى قيام العدل رنا
 والحسين بنت به نسم كنوا • قد اقامته بالزيادة حونا
 وكفى شهادا أقوى دليل • بالكتابين لاسي قد قلنا
 فنبيل الاوطار كان مرادى • وبعون الباري أرى المنين
 وهما في الحديث أعلى وأغلى • أيوازمه السوي لا وأنى
 ابسا طبعها سلة الحسن لما • مع الدهر بالذي كان ضنا
 ثم لما تكامل الطبع لطنا • فيه ما بالغ النهاية حسنا
 قات في نار يحجب مايت شعر • راق شكلا ورق مبنى ومهني

طبع نبيل الاوطار أنسى بخير

٨١ ٠٩٠ ٢٤٨ ٠٦٦ ٨١٢

سنة ١٢٩٧

حيث عون الباري به راق عينا

١٠١ ٣٠١ ٠٠٧ ٢٤٤ ١٢٦ ٥١٨

سنة ١٢٩٧

(وليعرض فضل الله الذي تشرىفاً من النصارى)

على نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار

«(بسم الله الرحمن الرحيم)»

الحمد لله الذي شرح عوارف السنة النبوية مدد رايه وروح به، مع
أساد بها الطيبة أهل وداده وأحبابه، فسرح سره رايهم في باض روضة قدسه
وشائه أحدهم على ما وفق من إرشاده وأمدى من آياته وأشكرهم على فضل المتواتر
الوافر وأسأله المزيد من عطائه وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له المنزه في
صديقه بهز كبريائه موصل من انقطع اليه الى حضرة قربه وولائه ومدرجه
في سلسله خاصته وأحبابه وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله المرسل بجمع القول
وحسنه راحة لاهل أرضه وسنانه الماسية لا مغلغلة في الموضوع بشوارق بوارق لآياته
فانشرت مشكاة مصباح نيل الاوطار من أنوار شريعته وأنبأته صلى الله عليه وسلم
وعلى آله وأصحابه وخلائقه (وبعد) فان علم السنة النبوية بعد الكتاب العزيز أعظم
العلوم قدراً وأرقها شرفاً ونفراً إذ عليه بني قواعد أحكام الشريعة الإسلامية
وبه تطهر تفاصيل جهالات الآيات التوراتية وكيف لاومد ربه من لا ينطق عن الهوى
ان هو الا وحى يوحى فهو المنسبر لآب وانما هـ نفاى النبى لانه عن ربه
وان كتاب نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار للامام الربانى والحافظ المحدث
شمس السنة وقامع البدعة يمدى على الشوكلى اليماني الصنعاني قد أظهر من
كنوزها ما لم يعلمه إلا بهر البلاغة وأبرز وحازقه صب السبق في ميدان الجراحة
وأحرز وأتى من الثوائد بما لم يسبق اليه ولا عرج أحده عليه فاندرج بكثرة فرائد
الثوائد وزوائد الوائد فلذا يرجع على غيره من كتب هذا الفن وتحررت بالثناء
عليه أسن اولى التحقيق والتميز والاطمئنان الشوق الجارز بسد الطوق الى
الوقوف على هذا الكتاب واستبلاء مرائس فوائده الخفية في فضول الابواب لاسيما
نيلا العصابة الحديثة اولى الآراء الحديثة والاخذ بالآثار السنية والمال يمكن في البلاد
الهندية متبيرا ولا أحسن منه من مائه منذ كرا وعز وجوده في هذه البلاد واعيا
طلابه طلبة الحديث الامجاد حتى انقضت دون مرهم أبوابه وبجرت عن اكتسابه
ذات يدهم وتعدت اسبابه في نذرت بجهت عناية مولانا الامام والسيد الامام
أبو السباعين الحائز لشراف صدر العلماء الاعلام المسنين وعدة المحدثين المندمين
شريف القهار عظيم المناد الذي اقتضت به بهويان على جميع الافطار وانتشرت
بوجوده علوم السنة والآثار الثواب والنجاة أمير الملائكة سيد صديق حسن خان
بمادر لزال مشر فاجد كمال الباهر الاولى والاسبق بقول القائل المفاخر

أنتم المظلة منقادة هـ اليه تتجروا ذباها

فلم تزل تصلى الاله هـ ولم يكن يصلى الا لها

المقصود من هذا الكتاب بالجد والاجتهاد وبذلك فيه تنافس الاموال الجلياد فوجه

الشيخ العلامة القاضي حسين بن محمد بن الأصغر بن العباسي بلغه الله جميع الاماني
 ببذل وسعه في التصحيح عن ذلك الطالب الى ديار العرب فلم ير الشيخ المذكور مشعرا
 همته الى الفجاء ذلك المرام وبذل وسعه وسعيه التام الى ان يسر الله به دبره من
 الزمان هذا الكتاب بفضل العزيز الوهاب وكان من حسن الاتفاق لسخنة تصحيحه مقرونة
 على مؤلفها من نسخة ببعض الملاحظات وزيادات اثبت بقلم مصنفها فلما وصل الشيخ
 حسين المذكور من ديار العرب بهذا الشرح الى هذه الديار وتعمت برؤيته الانظار
 تنافس فيه المتأفسون ورغب فيه الطالبون واستشرفت اليه نفوس كثر من
 العلماء والاشهاء وتسارع الى طلب الاستفادة منه جميع غنير من الاذكياء والقبلاء ومن
 سبب انه نسخة واحدة ولا ينجم الكل طالب وراغب عموم الفائدة مع كبر حجمه
 وغزارة علمه ولا يكمل المراد ولا يتم تنفعه لاجل ما من جابر وباد الا يتيسر طبعه ليشهد
 كل عارف من قرأت فوائده بعد تنفعه ولما وقفت عليه ربة الحسن والنعمان اقبل اليه
 شمس القبال ما كثرهم ويا من تمت بالثناء عليهم الانواء وبافت من كل وصف
 جميل منتهى نواب شاهبان بيكم صاحب ادم الله تعالى اقبالها وبارك فيهم وفي اولادها
 واحنادها عن اهل ان يلج مع فارس لته الى دار الصناعة العاصرة الزاهية الزاهرة بمهروسة
 مصر القاهرة التي هي بحسن الطبع ودقة التصحيح معروفة مشهورة وفذايلها
 مذورة ما توفى ايم نفعه ويتنفع انفعه ويتيسر على الطالب تصحيحه ويتفتح
 لكل طالب وراغب طريقته وسبيله فمسير ان يكون ذلك انشاؤا كرا اذ هو المفسد
 الاعلى الجليل والمتسدد الاسنى الجليل فطبع معهما في هذا الزمان غرة ولله دور
 به انشراح ولاه وبقرة حيث طبع على الوجه الرضى الجليل وقول حتى تصح على
 نسخة مصنفه انا به الله الثواب الجزيل والحمد لله الذي به تمت السلطات وصلى
 الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين

* فهرسة الجزء الاول من نيل الاوطار *

صفحة	
١٤	(كتاب الطهارة)
١٤	* (أبواب المياه) *
١٤	باب طهورية ماء البحر وغيره
١٩	باب طهارة الماء المتوضأ به
٢٢	باب بيان زوال تلهيه
٢٥	باب الرد على من جعل ما يفرق منه المتوضئ بملغى لوجهه مستعملا
٢٦	باب ما جاء في فضل طهور المرأة
٣٨	باب حكم الماء اذا لاقته النجاسة
٣٤	باب أساس زيارتهم
٣٥	باب سور الهوى
٣٧	أبواب تطهير النجاسة وذكر ما نص عليه منها
٣٧	باب اعتناء العدد في الرلوغ
٣٨	باب الحلت والترص والاعتناء عن الاثر بعدهما
٤١	باب تعين الماء لازالة النجاسة
٤١	باب تطهير الارض النجسة بالمدكثرة
٤٤	باب ما جاء في استئصال النمل تصديه النجاسة
٤٥	باب دفع بول العلام اذا لم يطعم
٤٨	باب الرخصة ببول ما يؤكل كله
٥١	باب ما جاء في المذى
٥٢	باب ما جاء في المنى
٥٥	باب ان مال الله لا يسأل ان لم ينجس بالموت
٥٦	باب في ان الذبح للمسلم لا يفسد بالموت ولا تهره واسراؤه بالذبح الى
٥٦	باب الهوى من الانتفاع به لما لا يؤكل كله
٥٩	باب ما جاء في تطهير الاباح
٦٢	باب تحريم اكل الجمل الميتة وان دبغ
٦١	باب ما جاء في استئصال الهوى الاباح
٦١	باب شيئا من ايام الحيوات لا يؤكل اذا أصبح
٦٥	(أبواب الاخوان)
٦٥	باب ما جاء في آية الاهداء والفضة
٦٧	باب النهي عن التضييق بين اليتامى والفقرة
٦٨	باب الرخصة في آية العشرة ونحوها

باب استصحاب مخيم الاواني	٦٨
باب آية الكفار	٦٩
(أبواب أحكام الخلفي)	٧٠
باب ما يقول الخلفي عند دخوله وسروجه	٧٠
باب ترك استصحاب ما فيه لراقته	٧٢
باب كف الخلفي عن الحكم	٧٢
باب الابداد والاستقرار للخلفي . الشذوذ	٧٣
باب معنى الخلفي عن استقبال النبي (زوا) تدبرها	٧٤
باب يجوز ثلاث بين البنيان	٧٨
باب ترتيب ما كان الركن وما يكونه الخلفي فيه	٨١
باب البول في الزواني للحاجة	٨٤
باب ما يباح في البول قاهجا	٨٥
باب وجوب الاستنجاء بالبحر أو الماء	٨٨
باب النهي عن الاستنجاء بدون المذلة النجاس	٩١
باب في الخلق ما كان في معنى الاستنجاء بها	٩٣
باب النهي عن الاستنجاء بالروث والرد	٩٤
باب النهي أن يستنجى بأه ودم أو بهيمة	٩٤
باب ما يستنجى به النجاسة	٩٥
باب الاستنجاء بالماء	٩٦
باب وجوب مقدمة الاستنجاء على الوضوء	٩٨
(أبواب السواك وستن الفطرة)	٩٩
باب الحديث على السواك إذا كرمانا كذا	٩٩
باب قول المنونى بأه بهيمة عند المنقصة	١٠١
باب السواك للسان	١٠٣
باب بين الفطرة	١٠٥
باب اثنتان	١٠٨
باب أخذ الشارب وامناء العمية	١١١
باب كراهة تنقب الشيب	١١٢
باب تغيير الشيب بالحناء والكتم وشقوهما وكراهة الحواد	١١٣
باب جواز اقتناذ الشعر وكراهة واهبه بياض تنقبه	١١٨
باب ما يباح في كراهية القزع والرسوخة في خلق الرأس	١٢٠
باب الاكالة والادمان والتطبيب	١٢١

باب الاطلاء بالنورة	١٤٥
(أبواب صفوة الوضوء فرضه وسننه)	١٤٦
باب الدليل على وجوب القيمة له	١٤٦
باب التسجدة للوضوء	١٤٩
باب استحباب غسل اليدين قبل المضمضة وتأكيده اليوم الليل	١٤٢
باب المضمضة والاستنشاق	١٤٤
باب ما جاء في جواز تأخيرهما على غسل الوجه واليدين	١٤٩
باب المدة المدة في الاستنشاق	١٥٠
باب غسل المسترسل من اللحية	١٤٢
باب في أن اتصال الماء إلى باطن اللحية الكفاية لا يجب	١٤٣
باب استحباب تقديله للحية	١٤٤
باب تعاهد المأقين وغيرهما من غصون الوجه بزيادة ما	١٤٦
باب غسل اليدين مع المرفقين وإزالة الفرة	١٤٧
باب فحصر يمين الخاتم وتعميل الأصابع وذلك ما يحتاج إلى دلالة	١٤٨
باب مسح الرأس ثلاثا ومسح وجهه ومسح يديه	١٥٠
باب هل يجب تكرار مسح الرأس أم لا	١٥٣
باب أن الذندين من الرأس وانهم لا يمسحان بهما	١٥٥
باب مسح ظاهر الأذنين وباطنهما	١٥٧
باب مسح العذفين وانهم مامن الرأس	١٥٧
باب مسح العنق	١٥٨
باب جواز المسح على العمامة	١٥٩
باب مسح ما يظهر من الرأس فالبايع العمامة	١٦٢
باب غسل الرجلين ويان أنه الشرط	١٦٢
باب التيمم في الوضوء	١٦٥
باب الرضوء مرة ومرتين وثلاثا وكراهة ما جاوزها	١٦٦
باب ما يتول إذا فرغ من وضوئه	١٦٨
باب الموالاة في الرضوء	١٦٩
باب جواز المعاقبة في الرضوء	١٧٥
باب التمديل بعد الوضوء والغسل	١٧١
(أبواب المسح على الخنثين)	١٧١
باب في شراعيته	١٧٢
باب المسح على الموقنين وعلى اليهوديين والمجانيين جميعا	١٧٥

باب اشتراط الطهارة قبل اللبس	١٧٦
باب توقيت مدة المسح	١٧٩
باب استصحاب المسح بظهر الخف	١٧٩
(أبواب نواقض الوضوء)	١٨١
باب الوضوء بالخارج من السبيل	١٨١
باب الوضوء من الخارج النجس من غير السيلين	١٨٢
باب الوضوء من النوم في السجدة على إحدى سالت الدلاة	١٨٥
باب الوضوء من مس المرأة	١٨٩
باب الوضوء من مس التبل	١٩٢
باب الوضوء من أوم الأبل	١٩٥
باب المتطهر برباشه هل أحدث	١٩٧
باب أبواب الوضوء للصلاة والوقوف ومس المذنب	١٩٨
(أبواب استحباب الوضوء لأجله)	١٠٢
باب استحباب الوضوء خمس مرات في كل صلاة	١٠٢
باب فضل الوضوء لأجل الصلاة	٢٠٤
باب استحباب الطهارة لذكر الله عز وجل والركعة في تركه	٢٠٥
باب استحباب الوضوء لمن أراد النوم	٢٠٧
باب تأخير ذلك للجنب واستحباب الوضوء لأجل الأكل والشرب والمعاودة	٢٠٨
باب سوا ذلك	٢١٠
(أبواب موجبات الغسل)	٢١١
باب الغسل من الجن	٢١١
باب استحباب الغسل من النقاء المتقارنين ونسخ الركعة فيه	٢١٣
باب من ذكر أراحتة لا ما ولم يجد بلأ أو بالعكس	٢١٦
باب وجوب الغسل على السكاه إذا أسلم	٢٢٥
باب الغسل من البض صوابه	٢٢٦
باب تعريم القراءة على الخائض والجنب صوابه	٢٢٦
باب الركعة في اجتيان الجنب في المسجد ومنه من لا يثبت فيه إلا أن ينوضا	٢٢٨
صوابه	٢٢٠
باب طواف الجنب على نسائه بغسل وبإغسال	٢٢٣
أبواب الاغسال المستحب	٢٢٣
باب غسل الجمعة	٢٢٤
باب غسل العيدين	٢٢٩

باب الغسل من غسل الميت	٢٢٩
باب الغسل للأحرام للوقوف بعرفة ودخول مكة	٢٣١
باب غسل المستحاضة لخل صلاته	٢٣٣
باب غسل المغوى عليه إذا أفاق	٢٣٥
باب صفة الغسل	٢٣٥
باب تعاهد باطن الشهور وما جاء في تنهضها	٢٣٩
باب استحباب تنفض الأثر بالغسل الحيض وتبضع أثر الدم فيه	٢٤٠
باب ما جاء في قدر الماء في الغسل والوضوء	٢٤١
باب من رأى التثدير بذلك استحب أن يداو به حتى يزول إذا لم يدر	٢٤٣
باب الاستئذان عن الأعين لا يغتسل ويحبوا زجره في الخلوه	٢٤٣
باب الدخول في الماء بغير إزار	٢٤٥
باب ما جاء في دخول الحمام	٢٤٥
(كتاب التيمم)	٢٤٦
باب تيمم النبي ﷺ بالصلاة إذا لم يجد ماء	٢٤٧
باب تيمم الجنب بالبرج	٢٤٧
باب الجنب يقيم نافلة البرد	٢٤٨
باب الرخصة في الجمع لادم الماء	٢٤١
باب اشتراط دخول الوقت للتيمم	٢٥٠
باب من وجد ما يكفي بعض طهارته يستعمله	٢٥١
باب تيمم التراب للتيمم دون بقية الجمادات	٢٥١
باب صفة التيمم	٢٥٣
باب من تيمم في أول الوقت وصلى ثم وجد الماء في الوقت	٢٥١
باب بالان التيمم بوجدان الماء في الصلاة وضعها	٢٥٧
باب الصلاة بعزمه ولا تقرب عند الفسورة	٢٥٧
أبواب السبب	٢٥٨
باب بناء المساجد إذا استخيفت على عبادتها	٢٥٩
باب السبب في التيمم	٢٦٠
باب من تيمم من أبواب المساجد العادية والغير	٢٦١
باب السبب في الصلاة إذا لم يجد الماء	٢٦٢
باب وضوء المسحاضة على الصلاة	٢٦٤
باب تيمم وضوء المسحاضة في الشرح وما يباح منها	٢٦٥
باب إزاره من ألقى إزاره	٢٦٧

بسم الله	
باب الحائض لا تصوم ولا تنسل وتقتضي الصوم دين الصلاة	٢٦٩
باب سؤار الحائض ومزاجها	٢٧٠
باب وطء المستحاضة	٢٧١
كتاب النكاح	٢٧٢
باب أكثر النكاح	٢٧٣
باب سقوط الصلاة عن النساء	٢٧٤
(كتاب الصلاة)	٢٧٥
باب افتراء اسم أو مقام كان	٢٧٦
باب قتل تارك الصلاة	٢٧٧
باب براءة من كثرة تارك الصلاة	٢٨٠
باب براءة من لم يترك تارك الصلاة ولم يتطهر عليه ينلوه في الدار وبالجملة	٢٨٢
لاهل الخائض	
باب أمر الله بالصلاة قرينة لا وجوبها	٢٨٦
باب إدار الكافر إذا لم يترك الصلاة	٢٨٧
(أبواب المواقف)	٢٨٨
باب وقت الظهر	٢٨٨
باب إجماعها أو تأخيرها في مدة الطهر	٢٩١
باب أدلة وقت العصر وأثره في الاستبراء والندوة	٢٩٢
باب ما يوجب إجماعها أو تأخيرها في وقت العصر	٢٩٦
باب إن انما الوقت على ما ورد في ذلك في غيرها	٢٩٨
باب وقت صلاة المغرب	٣٠٥
باب تسليم العشاء أو إحصاءه على وجهين لأن المغرب	٣٠٧
باب جواز إكمالها قبل المغرب	٣٠٩
باب في أن تسمى أيا غروب أو في من تسمى أيا العشاء	٣١١
باب وقت صلاة العشاء أو فضل تأخيرها مع ما يمتنع من إجماعها	٣١١
باب كراهية الصوم قبلها أو إحصاءها في صلاة	٣١٥
باب تسميتها بالعشاء والعنة	٣١٧
باب وقت صلاة النحر وما جاء في التماسين أو الاستنار	٣١٨
باب إتيان من أدرك من الصلاة في الوقت فأنه يتقرب ويؤتي المأفولة	٣٢٢
تلى الوقت	
باب قضاء النوازل	٣٢٥
باب الترتيب في قضاء النوازل	٣٢٩

باب رفع الصوت بالاذان	٢٢١
باب وجوبه وفضيلته	٢٢١
باب صفة الاذان	٢٢٥
باب رفع الصوت بالاذان	٢٢٤
باب المؤان يجهل اصبعيه في اذنيه و يلوى عنقه الخ	٢٤٥
باب الاذان في أول الوقت وتقدمه عليه في القصر خاصة	٢١٧
باب ما يقول عند سماع الاذان والاقامة وبعد الاذان	٢٥١
باب من أذن فهو يقيم	٢٥٥
باب الفصل بين النداءين بجملة	٢٥٧
باب النهي عن أخذ الابرة على الاذان	٢٥٧
باب فيمن عليه فوات ان يؤذن و يقيم لا دلي و يشتم له على صلاة بعده	٢٥٨
(أبواب ستر العورة)	٢٥٩
باب وجوب سترها	٢٥٩
باب بيان العورة وحدتها	٢٦٠
باب من لم ير الشئ من العورة وقال هي السواك ان فقط	٢٦١
باب بيان ان السرة والركبة ليست من العورة	٢٦٢
باب ان المرأة الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها	٢٦٥
باب الحيض عر تجزيه المذكبين في الصلاة الا اذا وجد ما يستر العورة وسددها	٢٦٧
باب من صلى في قميص شيع من رتبته ومينه عورة في الركوع أو غيره	٢٧٠
باب استماع الصلاة في ثوبين وجوازها في الثوب الواحد	٢٧١
باب كراهية شدة مال الصلوة	٢٧٢
باب النهي عن السدل وانما يتم في الصلاة	٢٧٤
باب الصلاة في ثوب الحرير والغضب	٢٧٥
(كتاب اللباس)	٢٧٨
باب تحريم لبس الحرير والنسيج على الرجال دون النساء	٢٧٠
باب ان لا يفتراش الرجل بكتفه	٢٨٢
باب ابراجه يسير ذلك في العلم والرقعة	٢٨٢
باب لبس الحرير للمرأة	٢٨٤
باب ما يلبس في لبس النكاح وما يلبس من حويرة وغيره	٢٨٥
باب لبس الرجال من المعشرو ما يلبس في الاعمال	٢٨٩
باب ما يلبس لبس الابيض والاسود والاصفر والزعفر والمقونات	٢٩٥
باب لبس ما فيه صورة من الثياب والبسط والستور والقمم من القدر	٢٩٧

صفحة

- ٤٠٠ باب ما جاء في لبس القميص والعمامة والسراويل
 ٤٠٥ باب الرخصة في اللباس الجليل واختصاصه بالثواضع فيه وكرامة الشجرة
 والاسباب
 ٤١١ باب نهي المرأة ان تلبس ما يمتدحى بدنها او تشبه بالرجال
 ٤١٤ باب التيامن في اللبس وما يتعلق من استجد ثوبا

• (فت) •

(فهرست عون الباري لهذا الجزء)

صفحة

- ٣٧ كيف كان بدء الوحي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ١٣٦ كتاب الايمان
 ٢٥٩ كتاب العلم
 ٢٦٢ كتاب الوضوء

• (فت) •

• (بيان ما وقع في طبع الجزء الاول من كتاب نيل الاوطار من تعريف اللفظ
أو خطا حروف وقد تركنا الخطا الذي يتبادر اليه ذهن كل ناظر فيه
وأخذنا منه ما علمناه ضروريا للاخذ) •

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢١	٤	ذلال	زلال
٢٦	٤	فان	فانه
٨	١٢	صفة	صيفة
٢٩	٢٩	يرجع	ترجع
١٢١	٨	المحدثين	المحدثين والذاهبات
٢٥	٢٥	مشاهدة	مشاهدة
١٥	٢٨	لم يتورد	لم يتورد
١٧	٢٨	لا سائل	لا سائل
١٨	١٣	البحاري	البحاري
١٩	٨	تعبوا	تعبوا
٢٠	٢٦	ادا	اذا
٢١	١٩	لى	الى
٢٢	١٩	انى	الى
٢٣	٥	الافعة	الافعة وبين
٢٥	١٨	لحسبكبان	لحسبكبان
٢٥	٢٢	لامور	الامور
٢٦	٩	الترمذى	الترمذى
٢٥	٢٥	لاناديت	الاحاديث
٢٧	٢١	المصنف	المصنف
٢٨	٢٨	اباره	أبادره
٢٨	١٣	هده	بعده
١٤	١٤	دالافعه	اذا لاقته
١٩	١٩	مذر	مذر
٢٤	٢٤	لاون	اللون
٢٩	٣	نوبان	نوبان
٣٠	٤	المنضمر	المنضمر
٣١	٤	عنه عن عبيد الله بن	عنه عن عبيد الله بن عبد الله بن
١١	١١	عبيد الله بن	عبيد الله بن عبد الله

صغية	سطر	خطا	صوابا
٣٢	١٨	نه	انه
٣٥	٢	بالسمع	بالسمع
٤٥	١٨	الذكر	الذكر
٤٨	٤	يخرجوا	يخرجوا
٤٩	٢٢	دليل	دليل على
٥٠	٢٥	أبوال	أبوال
٥١	٢٣	بينما	بينما
٥٢	٤١	راية	رواية
٥٦	١٠	فيقول	فيقول
٥٧	١٧	دعها	دعها
٥٩	١٩	رجل	رجل
٥٩	٢٠	فرج	فرج
٦١	٢٤	يجزون	يجزون
٦١	١٠	انتم	انتم
٦٧	٢٠	راويه	راويه
٦٩	١٣	صغير	صغير
٧٢	٢٨	ظاهر	ظاهر
٧٣	٢	سني	سني
٨١	٢٠	وقد	وقد
٨٢	٢١	مه	مه
٨٣	٢٣	صغية	صغية أي غائبة
٨٥	١٠	بالاشت	بالاشت ٣
٨٩	٣٠	يس	يس
٩١	٤	انته	انته
٩٢	٢٧	فليوتر	فليوتر
٩٤	٢٨	ابن	ابن
٩٤	١٢	بسته	بسته
١٠١	١٩	مذهب	مذهب
١٠٢	٢٩	علي وزيد	علي بن زيد
١١٢	١٨	يختمها	يختمها
١١٢	٢٤	لده	لده

٣ هكذا بالنسبة في كل موضع

صفحة	سطر	شلا	صواب
١١٥	٩	حق	حق اذا
•	١١	يكرمه	تكرمه
•	٣١	واه	رواه
١٢١	١٠	آخذها	أجزها
•	١٥	باني	ماني
•	٢٥	النس	النسك
١٢٢	٧	عند	عند الناس
١٢٨	٢٩	نخيار	نخيار
١٣٧	١٠	سليمان	سليمان بن
١٤١	٩	وعاصم	وأبو عاصم
١٤٢	٢٧	حق	حق
١٤٤	٢	نورد	نورد
•	٢٩	بالنظ كان	بالنظ كان يخلط بحبته وبدل الشعار فسيبه
			وفي انظ كان
١٥٧	٦	لقطان	اللقطان
١٥٩	٢٩	امامة	الامامة
١٦٧	٥	عبي الدين	عبي الدين النوري
١٦٨	٢٤	الزالي	الزالي من
•	٢٧	الاسناد	الاسناد
١٦٩	٢٠	قديمه	قديمه
•	٢٢	يجير	يجير
١٧٥	٦	جميع	جميع
	٢٣	أبي عيا	أبي عيسى
١٧٦	٢٣	بنعان	منعان
١٩٢	٧	شعل	يشعل
١٩٣	١٨	العلاس	العلاس
•	٢٦	بسرة	بسرة أيضا

صواب	خطا	سطر	صفحة
عن جابر بن	عن رجل من	٩	١٩٥
هؤلاء وزاد الحسن البصري وأبا جابر	هؤلاء	١٨	١٩٦
دينا له	دينا له	٢٤	≈
من	من	٣١	≈
ذا	ذى	٥	١٩٧
ذكره	أنكره	١٥	≈
بجى	ى	٣٠	٢٠١
هو	وهى	٢٠	٢٠٢
تقول	يقول	٩	٢٠٣
الحكمة فى الضوء	الحكمة	١٠	٢٠٩
فاه	فا	٢٢	٢١٠
بين	س	١١	٢١٣
بجى	اى	٥	٢٢٧
سعد بن منصور	سعد	١٧	٢٢٩
الخلق	الخلق		٢٣٣
توجب	يوجب	٣	٢٣٤
متما	متما	٥	≈
سهرق	سهرق	≈	≈
عيسى	عيا	٣١	٢٤١
واه	واشى	١٢	٢٤٣
عرو	عر	٢٩	٢٤٨
المبالغة	المبالغة	٨	٢٥٠
فذكره	وذكره	١٦	≈
السراج	الشراح	١٩	≈
سبق	سبق	١٣	٢٥١
فورد	فورد	٢٦	٢٥٥
سواده	سواده	١٥	٢٥٦
الطبراني	الطبراني	١٦	≈
عميره	عميره	٢٢	≈
رسالا	رسالا	٢٩	٢٥٧
القيم	القيم	٣١	≈
تصلى	يصلى	≈	٢٥٨

صفحة	سطر	خطا	صوابا
٢٥٩	١٠	لعادة	العادة
"	١٨	التسير	التسير
٢٦٠	٢٢	عائتها	عائتها
"	٢٧	نوبا	نوبا
٢٦٣	٦	الياه	الياه
٢٦٩	٥	الضعف	الضعف
٢٧٠	٢٥	سعيد	سعيد بن منصور
٢٧٥	٧	للاوى	للاوى
٢٧٦	٤	تطوع	تطوع
"	٢٢	بجهور	بجهور الشريعة
"	٢٥	قصير	يقصر
"	٢٦	هد	الهد
"	٣٠	ار	ان
٢٧٧	٥	الشهادة	الشهادة
"	٢٩	سدنة	سدنة
٢٧٨	٧	فا	فان
"	٣١	كات	كادت
٢٨٠	٣	سمع	أسمع
"	٨	صلاة	الصلاة
٢٨٢	٤	الزيادة	الزيادة
٢٨٦	٣٠	الاخبار	الاجبار
٢٩١	٦	منها	منها
"	١١	بضا	أبضا
٢٩٩	٢٣	المناقب	المبني
٣٠٩	٧	التشوق	التشوق
٣١٠	٢٥	التعجب	التعجب
٣١١	١٢	الستاء	الشداء
"	٢٨	العلمة	العلمة
٣١٢	١٦	لابالذينة	الابالذينة
"	٣٠	لث	ذلك
٣١٧	٢١	لمنع	المنع
٣٢٢	٣٠	ملى	ملى

صواب	خطا	سطر	صفحة
الاساطير	الاساطير	٢٢	٢٢٥
وهم	وهو	٩	٢٢٦
الاشتغال	الاشتغال	٢٤	٢٢٩
فائقه	فائقه	١٨	٢٣٠
استعود	استعود	٢٨	٢٣١
بحديث	وحديث	٢٥	٢٣٢
تشوفا	تشوفا	٥	٢٣٣
المشوق	المشوق	٦	
تصنع	نصنع	٢٨	٢٣٥
لرويا	الرويا	٥	٢٣٦
X	رواه أحمد	٩	
لقد	يقصد	١١	٢٣٤
يستدير	يستدير	١٣	
يخرج اليه	يخرج	٢٤	
يدعى	ندى	١٦	٢٥٥
يقول	يقول	١٧	
رواية	روايات	٢٨	
أبي داود	أبي داود	٣٠	
أخرجه	أخرجه	٣	٢٥٦
لا فرق	لا فرق	٧	
قال	قال	٢	٢٥٧
مسلم وأمثله	مسلم	٣	٢٥٩
نخذ الرجل	نخذ الرجل	٢١	٢٦١
أقوال	قوال	١	٢٦٢
بالمهم	بالمهم		٢٦٤
لم يذكر	لم يذكر	١٣	٢٦٧
فزره	فزره	٧	٢٧٠
أخرجه أيضا	أخرجه	٢٢	٢٧٥
ضمنه	ضمنه		
الزبدية	الزبدية	٤	٢٧٦

صيغة	سطر	خطا	صواب
٢٧٧	٧	لاستقل	لاستقل
٢٧٨	٣١	منزعه	منزعه
٢٧٩	٢	النكا	النكا
٢٨٠	٢٢	سباق	سباق
٢٨٢	٤	د	د
٢٨٣	٥	سلة	سلة
٢٨٤	٣١	لستن	لستن
٢٨٥	٢٩	سعا	سعا
٢٨٩	٦	مهرم	مهرم
٢٩١	١٣	مرفوعا	مرفوعا باللفظ
٢٩١	٥	الملاهي	المعانيف الايهي
٢٩١	٨	اليس	X
٢٩٢	١٠	كسوتها	كسوتها
٢٩٢	٢١	قستان	قستان
٢٩٣	١٠	الاس	الاسن
٢٩٤	٢١	ايتاء	ايتاء
٢٩٤	٢١	منكبيه	منكبيه
٢٩٤	٢١	السباب	المسيب
٢٩٤	٢٢	ينسبه	ينسبه
٢٩٤	٢٢	الر	الر
٢٩٥	٢١	البر	البر
٢٩٥	١٢	الوق	الموق
٢٩٥	٢٢	برا	بر
٢٩٦	٢٣	يعلف	يعلف
٢٩٧	٢٩	نفس	نفس
٢٩٨	٢١	لرؤساء	الرؤساء
٢٩٩	٢٧	خاستم	خاستم
٣٠٠	٢٩	جورا	جورا
٣٠١	٢٧	بعت	بعت من
٣٠٢	٥	تأيلة	تأيلة
٣٠٣	٧	هروز	هروز

متر	متر	متر	متر
٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥	٤٥٥
٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
٤٠٦	٤٠٦	٤٠٦	٤٠٦
٤٠٧	٤٠٧	٤٠٧	٤٠٧
٤٠٨	٤٠٨	٤٠٨	٤٠٨
٤١٢	٤١٢	٤١٢	٤١٢
٤١٣	٤١٣	٤١٣	٤١٣
٤١٤	٤١٤	٤١٤	٤١٤

(تم بحمد الله وعونه)

١٠
 (بيان ما وقع في ملحق الجزء الاول من كتاب هون الباري من تخرىف الخط
 أو خطأ حرف وقد تركناه الذي يلهو باليد ذهن كل فاطر
 فيه وأشدنا منه ما علمناه ضروري الاخذ)

صواب	خطا	سطر	مجموعه
نزر	نذر	٣	١
مجد	مجمد	٢٧	١٤
اقتنى	افتنى	٢١	١٦
قال	ل	٣١	٢١
واحد	وحد	١	٢٩
المستعان	المستقلق	٣٤	٣٠
وقتا	دعنا	١١	٣١
الملى	الملى	٢٢	٨١
التراعد	التراعد	٢٣	٤٣
قد نسل فيه	قد نسل	٧	٤٦
ترفع	ترفع	٢٤	٥١
ربيع الاول	ربيع	٣٣	٦٢
صلى	لى	١١	٧٨
المسل	لمسل	٨	٨٩
أناه	تأنا	٢٧	٩٠
حسا	حسبا	٢	١٤٦
البكرامى	البكرامى	٥	١٤٧
لهلا	لهلا	١٧	١٥١
الايان	ايان	١٣	١٦١
يقر	يقر	١	١٧٢
قال	قال	١٩	١٧٣
ان	ار	١	١٨٢
انما	انما	٩	١١٣
نقله	نقله	٣٩	٢٠٧
طعموا	طعموا	١٨	٢١١
الاجماع على	الاجماع	٢٠	٢١٥
ففيه	ففيهما	٢١	٢٣٣
انه	نه	٦	٢٧٤
لان	لان	٢٨	٢٨٨

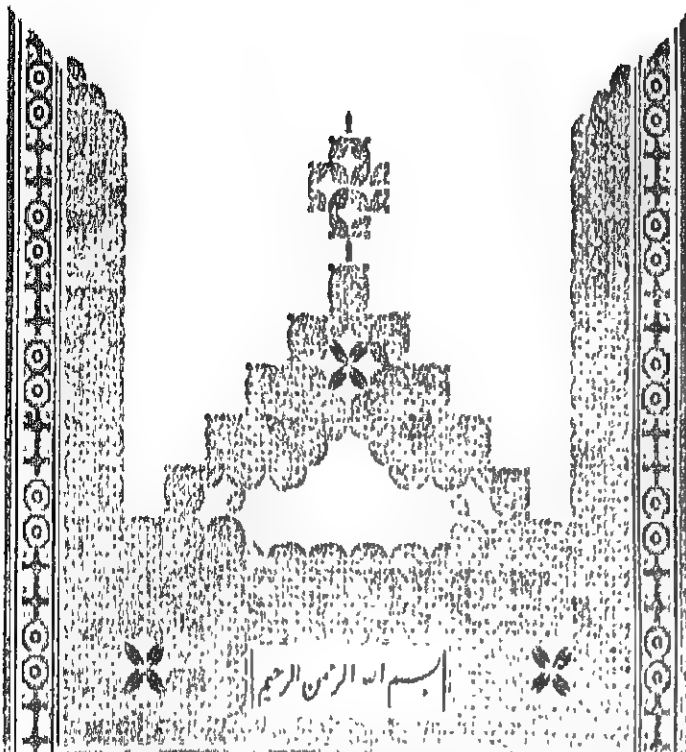
صفحة	سطر	خطا	موايد
٢٨٩	١٣	مطلدة	تلكه
٢٩٢	٢٥	سوا	سوا
٢٩٣	٢٧	اولا تقييد	اولا تقييد

• (تم بحمد الله وعونه) •

الجزء الأول من دليل الأوفياء من أسرارهم في
الانوار لأمير المؤمنين شيخ الإسلام
والمسلمين محمد بن علي الشوكراني
نفع الله به القاري
والداري

م

وبه اشد كآبة عن الباري ملل أدلة الجنان، السعيد الامام العلامة الملائكة المؤيد
من الله تعالى أبي القاسم محمد بن علي الحسيني القنوجي الشافعي قدس الله
تعالى في مدته وهرم روحه كتاب التبريد المبرمج لروايات الجاهل الذي جمع له جماعة
منها ب الدين أبي العباس الشافعي في كتابه الذي في هذا الفن، قدس الله تعالى برحمته
وأمنه في حياته



أحمدك يا من شرح صدورنا بذي الاطوار من علوم السنة وأفاض على قلوبنا من
أنوارها ما أراح عنا من ظلم الجهالات كل دجسه وسماها بجماعة صدقوا
بسلال أسايدهم الصادقة أعناق الكذابين وكناها بكفافة كفراعتها كذب غير
المتأهلين من المتأهلين المرتابين فعدا سعيها الساقية يردت سذبالا كندار وذلال
عذبة الشافعي عذبة كندار ذكوار والملاة والسلام على المتقي من عالم الصكون
والنساد المستطفي لاسل أعبا أسرار الرسالة الالهية من بين العباد المنصوحين
بالشفاعة العظيمة في يوم يقول نفسه كل رسول نفسي نفسي ويقول أناها أناها
الفتائل بعثت إلى الاسحر والادود أكرمهم امتالة ما قالها اني قبله ولا نالها وعلى آله
المطهرين من جميع الذنوب والارباب الحافظين لمعالم الدين عن الاندراس
والانطماس وعلى أصحابه الخالدين بأشعة برقي صوارهم دبابر الكثران الخالدين
بجواهرهم ورجاهم المنصورين الله يدي رسول الله كل معركة فتنا من منها الشجيرة
(وبعد) أنا ما كان آداب المومنين بالله في من الشجيرة في انفسهم على ما ينس
على طين مع مغراله ولا سرور على شكا ومثاله احسن الانة الاعلام قد بع من السنة
المطهرة ما لم يتسم في غيرهم من الذنوب وبلغ الخاية في الاساطرة بأحداث الاستعداد
تقاربتهم الذنوب والارباب وتسل من الاقل الى اكثر من فائدة متين دون القادر
بعضهم احوال الذنوب وصار مرجعها إلى العاقبة عن الحاجة إلى ما لا بد من الال
لنحيا في هذه الديار وهذه الديار على ما اراد الله تعالى من هذه الديار والتمدين

(بسم الله الرحمن الرحيم)
الحمد لله العزيز المالك ابايوسل
الذي ارسل محمدا صلى الله عليه
 وآله وسلم بواضع البابل وسواه
السبيل واذل لوطانه اهل
السرور والاباطيل وبعثه من
شعب الترون في أثرف بديل
وانزفيل وقود بقدرة وقدرهم
في أي البرقة من التنزيل وقد
مشاهم في القوم ران ومله
في الانجيل وأدلى وألم على
من هوكل الكمال وجل الجلال
وجله اهل الجلال والقدرة
وعلى آله ولعبه وسر جاعل
الانوار ماناج شديل ورسا حرا
وطال لحي وبعد ففتة طالما
شطر في انوار الادل والعبادة
العدل أن أن رسا على قلب
بيلسلي من كتب الاما ديت

النجدي وحيث من
 السنين المحمدية وكان كتاب
 الجامع الصحيح للبخاري قد صار
 قصب السبق في منظار الاعتبار
 وأظهر من تتبع الحديث وفاته
 ما لم يسبق إليه ولا عرج أحد
 عليه من الأئمة البخاري ولذا
 تراهم يرجعون عنه من الكتب
 بعد كتاب الله وأصبحت الثغاة
 عليه السن العلماء الاعلام على
 بصيرة منهم وابتداء الكبري أجدني
 أجمع عن سري هذا المسمى
 وأبصرني أقدم جليل وأوفر
 أخرى له في النسخة من
 بلوغ ذروة هذه الأئمة
 وقد ورى عن الأئمة تلك
 الرتبة العلية إذا نابزل عن
 هذا المنزل لا سيما وقد أغنى
 أقطار الأنعام الحجة هادي النام
 إلى الجنة أبو الفضل هادي الدين
 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
 المسمى العسقلاني قدس الله
 روحه وجعل في الشرح
 غبوقه وصبره عصاة المسلمين
 عن فناء هذا الدين الثقة بل
 وأتى به لم يأت به أحد من الأئمة
 المتئين فشيء العليل وسقى
 العليل ماء الساميل ومن ثم
 حين قبل الثاني التمهيد المطلق
 العلامة الرباني شيخنا أحمد بن
 علي بن محمد الشوكاني الهادي
 فوافى كثيرا في السنة المظاهرة
 ولا توفى شرحا صحيح البخاري
 أجاب به وله لهجرة بعد الفتح

وتساقت على الدخول في أبوابه أقلام الباحثين من المحققين وعندنا لما للتظافر
 بأورون اليه ومشرعاً للهارين من رفق التقياء يدعون عليه وكان كثيراً ما يتردد
 الناظرون في محبة بعض دلائله ويتسكنه الباحثون في الرائج والمرجوح عند
 نعارض بعض مستندات مسائله حل محسن الفطن في جماعة من جملة العلم بعضهم
 من مشايخي على أن التسوامي القيام بشرح هذا الكتاب وحسنه والماسلك في
 هذه المسالك الثمينة التي يتلون النثر في مواعيد شعابها والهناب فاستندت
 في الثناء الماذير وأبنت تعسرها هذا المقصد على جميع التقادير وفات القيام بهذا
 الشأن يحتاج إلى جملته من الكتب بغير وجودها في هذه الديار والموجود منها شجوب
 بأيدي جماعة من الأبطال بالنسخة بكار والادبار كاتجب الأبطال ومع هذا فإننا قد
 مستغرق في طائفت الدرس والتدريس والنفس موزنة الدارسة مهرة المتدربين
 في المعارف على كل نفيس وما كفي قاصرة عن التدر المعتبر بعرفه هذا العلم الذي
 قد درس رعه وذهب أهله منذ أزمان قد تضرعت فسلم يدي المتأخرين الأئمة
 لا سيما ثوب الشهاب قتيب ورون الحسنة ثباتها شجوب ولا ريب أن علماء السن
 وطول الممارسة في هذا الشأن أوفر نصيب فلما لم يتفق في الاختصار من هذه
 الاعتذار ولا خلاص من ذلك المطلب ما تقدمت من الموانع البار صعدت على الخروج
 في هذا المقصد المحمود وطمعت أن يكون قد أتى في أي من شئ من السمنة المظهرة
 معدود وربما أدرك الظالم شأو التمليع وعد في جملة العقلاء المماثل الرقيق وقد
 سلكت في هذا الشرح لناول المشرع مسلك الاختصار وبردت عن كثير من
 التشريدات والمباحث التي تنفذ إلى الاختصار لاسيما في المقامات التي يقل فيها
 الاختلاف وتأثير بين أئمة المسلمين في مثلها الاتفاق وأما في مواطن البطلان والخصام
 فتد أخذت فيها بالنسب من طائفة ذلول الكلام لانها مارك تبيين عند شعاع تدابير
 النقول ومنازل لا ينقطع شعابها وعقابها الأشجار الأصول ومقامات تكسر فيها
 النصال على النصال ومواطن تلجم عندها أفواء البطلان بأجدار الجبال رمواكب
 تعرق فيها أجباه رجال حل الأشكال والاعتدال وقدقت وقته الجم في هذه المقامات
 منها ما لا يعرفه إلا المتأهلون ولا يشق على من تدادركه من جملة العلم المبرزون
 فدورنا ما لم تذهب بيمس بيسيرة أقوال الرجال ولا ندست فطرة عرفاته بالليل
 والقال شرحا يشرح الصدور ويمشي على سنان الدليل وثلث الجهور وإن
 معترف بأن الخطأ والزل هما الغالبان على من خلقه الله من بطل ولكن قد نصرت
 ما أنله الحق مقدار ما بلغت إليه الملك ورضت النفس حتى صفت عن قدر الله عصب
 الذي هو بالرب الهلكه وقد قد اقتصر في ما عدا هذه المقامات الموصوفات على
 بيان حال الحديث وتفسير غريبه وما يستند منه بكل الدلائل ونهت إلى ذلك

والشرفاوى والشيخ الفزى على
 هذا المتنازل لم يتيسر لشي
 مهم الى الان الاما ثبت
 مهم ما متنازلا على حاشية التحرير
 بالتحرير والتميم فان شئت
 لتبرحه فان لا فان لم يكن وابل
 فبال وأنت بما عزمه اولي
 العلم ووجل كاتفا أدائه اليه
 رافعا للثقاب عن شمس مائه
 موبوءا سكاكة فاشبهه قتاله
 متبداهه له وشهره ذليل العزم
 عن ساق المرم في باداهه هذا
 المقصود الممود وطاعت ان
 يكون آتيا لى (١) فبين خديم
 السنة المظهرة معدي فالت
 بيوت من أبو ايه واثبت ما
 بين شرايا مستدام كلام الله
 هذا الشأن ومعه سكاك ذليل
 فوسان هذا المبدان شجورا
 لا قايده مهربا عن شمس لانه
 وتنازله وقد ماتت في هذا
 النسخ طسريق الانساف
 وتثبت مسالك الانساف
 عند تراحم الاختلاف فدونك
 شرحا بشرح السطور ويعنى
 على سنن الدليل وان خالف
 الجهور أضاعتهم بجهت فاختفت
 منه كواكب الدرارى كيف
 لا رفقا شرعيا الانوار من فتح
 البارى وأشرق عليه من هذا
 الجامع المبارك نوره الالامع
 وصعد طيحه بجمعه القاطعة
 القلوب والمسامع

(١) أتبع له النسي أى تسدر
 اوهي كذا في تاج العروس

وله ثلاث عشرة سنة فكان بيت عنده ويصهه بكر مسائل الخلاف فيه فخط المسئلة
 وأبو الة الشيعية في النور والقرائن وأبو بكر بن عتمة في الفقه وأقام بيعة اذ سنة
 أعوام مجاعا على الاشتغال ثم ارتحل الى بغداد فقبل العشرين وسنة فتريد من العلم
 وصنف التمهيد مع الدين والتقوى وحسن الاتباع وتوفي بجران يوم الفطر سنة اثنين
 وخمسين وسنة واما قبل بده ثمة لانه حج على رب تيماء فرأى هذه المائدة فلما رجع
 وجد امرأته قد ولدت له بنتا فقال يا نبيمة يا نبيمة فلقب بذلك وقيل ان أم بده كانت تسمى
 نبيمة وكانت واعظا وقد يلتمس على من لا معرفة له بالحوال الثامن صاحب الترجمة هذا
 بهجته شيخ الاسلام في الدين أحمد بن محمد الحليم شيخ ابن القيم الذي له المائدة التي طال
 يتهو بين أهل عصره في العلم وأخرج من معسر بسيم وابيس الامر كذلك قال في
 تذكرة الحفاظ في ترجمة شيخ الاسلام هو أحمد بن محمد بن عبد الحليم بن أبي القاسم الحارثي
 عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحارثي زعم المصنف الذي أشار الذهبي في أول
 الترجمة انه نفعه عليه ترجم له ابن سلك كان في تاريخه فقال هو أبو عبد الله محمد بن أبي
 القاسم بن محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن عبد الله المعروف بابن نبيمة الحارثي الملقب بنظر الدين
 النخعي الواعظ النقي السنبلي كان فاضلا شريفا بالده العلم قال وكانت اليه انما له
 بجران لم يرل أمره باريا على ماداه واده في أخر شعبان سنة اثنين وأربعين وخمسة مائة
 عليه بجران وتوفي بها في حادي عشر صفر سنة إحدى وخمسين وسنة ثمانية ثم قال وكان
 أبوه أحمد لا بدال والرهادة قال المصنف قدس الله روحه ونور ضريحه (الحمد لله الذي لم
 يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك وسائق كل شئ اقتضاه تقديره) افتتح الكتاب بحمد
 الله سبحانه وتعالى اداء لشي مما يحب عليه من شكر النعمة التي من آثارها ناليف
 هذا الكتاب رحمه الله بالانبات الزاوية في الاستدراك كديت أبي هريرة عنه في داود
 والنسائي وابن ماجه وأبي عاتمة والدارقطني وابن حبان والبيهقي عنه صلى الله عليه وسلم
 في كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد فهو أجزم واختلاف في رصده وارساله فرج الناس
 والدارقطني الارسال واخرج الطبراني في الكبير والرهاضي عن كعب بن مالك عنه
 صلى الله عليه وسلم انه قال كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع وأخرج أيضا ابن
 حبان عن أبي هريرة مرفوعا بان كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع
 وأخرجه أيضا أبو داود عنه وكذلك النسائي وابن ماجه وفي رواية أخرى بدل أقطع وله
 التنازل أخر وردها الحفاظ عبد القادر الرازي في الاربعين له ويذكر المصنف رحمه الله
 حديث أبي هريرة في باب اشتغال النخعي على حمد الله بن أبواب الجمعة والحمد في
 الفصل منه دره منصور بفعل مقدرا حذف حذف فاقاسيا كما سرح بذلك الرضي ووجهه
 أو سمعا كما ذهب اليه غيره وعذله الى الرفع للدلالة على الدوام المستند من الجملة
 الالهية ولو عينة المقام لامن مجرد العدول الى مدخلية له في ذلك وحلى باللام ليد

(ع)

وللارض من كاهن الشكرام لصيب
 والله اسأل ان ينفعني به ومن دام
 الانتفاع من اخواني وان يجوده
 من الاعمال التي لا ينقطع عني
 فدهمها بعد ان ادرج في كذا في
 وان يتوجه في الدنيا بتساج
 القبول والقبول ويجب في
 بجائزة الرضا في الحال والمآل
 بغير وجهه بغير عيون الباري بجل
 أدلة الجناري واسمه هذا يظهر
 منه عام الثبات ويهدي طلبة
 الى شمس هذا المراتب الطائفة
 وبالله أقول وبه اجول واصول
 قال الزيدى رحمه الله تعالى
 (بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله) افتتح الكتاب بحمده
 تعالى سبحانه ادا ملحق بعض
 ما يجب عليه من شكر النعم
 التي من آثارها تجرير هذا
 الكتاب وعلما بالاداء ثبت
 الواردة في هذا الباب أعني
 الابتداء بالحمد كحديث أبي هريرة
 رضى الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم كل كلام لا يبدأ فيه
 بالحمد فهو أجدهم أخرجه أبو داود
 والنسائي وابن ماجه وأبو عروبة
 والدارقطني وابن حبان والبيهقي
 والراجح انه مرسل وله أنما
 وطرق مرفوعة وغيرهما وأني
 بالجملة الامينة للدلالة على الدوام
 ولجميعه مقام وحمل باللام
 ليعينه الاختصاص النبوي
 وهو مستلزم للتصغير فيكون الحمد
 مقصورا عليه وكل أمر يؤول

الاختصاص النبوي وهو مستلزم للتصغير فيكون الحمد مقصورا عليه ته الى اما باعتبار
 ان كل جملة فيه آيل اليه أو متضمنة لعدم مخالفة وادعاء ولا يكون الحمد بجل جلاله
 هو المزدرك الكامل والحمد هو الوصف بالجميل على الجليل الاختياري للتعظيم واطلاق
 الجليل الأول لادنى وصفه تعالى به فانه الذاتية فاما جوده وتبني الثاني بالاختياري
 لانجراح المادح فيكون على هذا اهم من الحمد طلاقة أو قبل هما الشوازن ذكر في التعظيم
 لانجراح ما يؤتى به من المشعرات بالتعظيم على سبيل الاستزاد والصغر يقول كذا يستلزم
 اعتبار فعل الجذات وفعل الاركان في الحمد لان التعظيم لا يحصل بدونها وأجيب بانهما
 فيه شرطان لا يبرآن ولا جريان ومن ههنا يلوح صحة ما قاله الجوهري من ان الحمد أهم من
 الشكر من حيث هو وأخص مورد الا كازمة البعض من ان الحمد أهم من الشكر من حيث هو
 في المورد وزيادته عليه بـ "نونه" أهم متعلقا وبما يقضي ان يعلم ههنا ان الحمد يقتضي
 معنيين هـ هـ ما لا مودة والحمد ودعاء فالأول ما حصل به الحمد والثاني الحامل عليه
 كونه المألوف بالكرم في مقابلته الانعام وقد يكون التعظيم اعتباريا مع الانتفاء انا
 كالحمد معناه انعم بانعامه عليه في مقابلته ذلك الانعام فان الانعام من حيث الصدد
 من المنعم شجوة وبه ومن حيث الوصول اليه شك مجود عليه وتقدم الحمد الذي هو المبدأ
 على الله الذي هو الحسب لانه من ذلك ان حصل المبدأ التمدد وهي ترتب
 مطابقة مقتضى المقام فانه مقام الحمد والاسم النسيب وان كان مستغنيا لا يتقدم من
 جهة ذاته فربما ما يقتضيه المقام الصق بالبالغة من رعاية ما تقتضيه الذات لا يقال الحمد
 الذي هو اثبات الصفة الجميلة للذات لا يتم الا بجمع الموضوع والعمول لا نقول للفظ
 الحمد هو الدال على فهو منه تقدم من هذه الجملة وان صحت ان لا يتم ذلك الاثبات
 الا بالجمع ووع واللام الداخلة على اسمه تعالى تنمى الاختصاص الانشائي وهو لا يستلزم
 التفسير كايضا يستلزم النبوي والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد
 وذلك أثره على غيره من اسمائه بجل جلاله وانما كان هذا الاسم هو المستجمع لجميع
 الصفات دون غيره من الاسماء لان الذات الشخصية هي المشهورة بالانصاف فانها
 انما هي قسامة في العالمات الاعلى بخصوصها يدل على هذه الصفات لا ما يكون موضوعا
 لله وهم كل وان انتم في الامور تجعل بها كمال من وهذا انما يتم على القول بان اللفظ
 الله علم للذات كما هو الحق وعليه الجوهري لا يتم في كذا في البهمنه وأجله الاله حذفت
 الله عرفة دون من بالام التعريف فتنشأ بالانتمى لزم وصفه في القول والشريك
 فمن من هذا وصفه هو الذي يتدر على اياه كل نعمة ويستحق بنفس الحمد ولان شمول
 في هذه الصفات التي يكون اثباتها ذرية فمن ذرائع منع المعروف لكون الواجب
 والشريك مانعا من التصرف ردينا لاثبات صفها على سبيل الذاتية وانما اقتصر
 المصنف رحمه الله تعالى كذا في هذه الاية مع امكان تأدية الحمد الذي يشرع

اليه والحمد هو الوصف الجليل
على الجليل الاختيارى للتعظيم
فهو أهم من الشكر متعلقا
وأخص منه موددا والله علم
لذات الواجب الوجود المستحق
لجميع الصالحات لانه هو كمال
الحق وعليه المحمود ولذا آثاره
على غيره من أسمائه جل جلاله
وعنه والله قال الحليمي على ما حكاها
الباقى في مستجاب الدعاء
والصفات هذا أكبر الأسماء
وأجمعها المعاني والآثار به الله
كاحسان الاعمال موضوع غير
مستحق ومعناه التقديم التام
القدرة وهذا لا يجوز ان يسمى
بهذا الاسم أحسنه ووافيه
من الرتبة وقال المتكلماني بعد
ما ذكر الاختلاف فيه وأحب
هذه الأقاويل الى قول من
ذهب الى انه اسم علم وليس
بمشتق كسائر الأسماء المشتقة
والالف واللام من نسبة هذا
الاسم لدخول حرف الهمزة
عليه فلا يقال الرحمن ولا
بالرحيم كما يقال الله أنتم
مخلصا (المباري) المميز من المبر
وهو التمييز للخلق وليس هو
الذي يخلق الخلق برياً من
الذات ولا شك ان نعمة خلق
الخلق من أعظم البواعث على
الحمد لكون ذلك أول نعمة
أنعم الله بها على الخلق قال
الحليمي معناه الموجد لما كان
في حاله من أضاف الملائق

في الافتتاح بغيرها لما روي عنه صلى الله عليه وسلم انه كان اذا أصبح الغلام من بني هب
المطلب عليه هذه الآية أخرجه عبد الرزاق في المصنف وابن أبي شيبة في مصنفه وابن
السني في عمل اليوم والليلة عن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم فذكره ثم عطف على ذلك الآية النفسية صفة اثباتية مستقلة
على انه جل جلاله خالق الاشياء بأسرها ومقدرها دافعها وجليها ولا شك ان نعمة خلق
الخلق وتسليمهم من أعتاب البواعث على الحمد وتكريره لكون ذلك أول نعمة أنعم الله
بها على الخلق (وصلى الله على محمد النبي الامي المرسل كافة للناس بشيرا ونذيرا وعلى
آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا) أردف الحمد لله الصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم
الواسطة في وصول الكمالات العلية والعملية النيام من الرقيع عز سلطانه
وتعالى شأنه وذلك لان الله تعالى لما كان في نهاية الكمال وخص في نهايته النقص لم يكن
الناستعداء لله والقيض الالهي لتعاقبا بالعلاق البشرية والعوائق البدنية
وتدنيها فانس الذات المسبية والشهوات الباسمية وكونه تعالى في غاية التجرد ونهاية
التقدس فاستجاب في قبول القبول منه بجل وعلا الى واسطة له وجبته ودفع تعلق
فدويحه التجرد بربوبيته من الحق وبوجهه التعلق بربوبيته على هذه الواسطة هم الاثبات
وأعظمهم رتبة وأرفعهم منزلة فينا صلى الله عليه وسلم فذكره كقوله سوره جل جلاله
نشر بفالشأنه مع الامتثال لأمر الله سبحانه وتعالى أي هريرة عن الراوي بالفظ كل
أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة على فهو أرفع وكذلك التوسل بالصلاة
على الآل والاصحاب لكونهم متوسلين بيننا وبين ربنا صلى الله عليه وسلم فان ملازمة
الآل والاصحاب بنهاية أكثر من ملازمة الله والصلاة في الاصل الدعاء وهي من الله الرحمة
هكذا في كتب اللغة وقال القشيري هي من الله تسمية تسميه بزيادة تكريمه واثار
عباده رتبة قال في شرح المنهاج ان معنى قولنا اللهم صل على محمد وعلمه في الدنيا باعلاء
ذكره واطهارة دعوته وابقائه بربوبته وفي الآخرة بشفاعته في أمته وتضعيف أجره
ومثوبته وهما أمر يشاكل في الظاهر وان الله أمرنا بأن نصل على نبيه صلى الله عليه
وسلم ونحن أعلم الصلاة عليه في قولنا اللهم صل على محمد وكان حق الامتثال ان نقول
صلينا على النبي وسلمنا فما المكتبة في ذلك قال في شرح المنهاج فيه نكتة ثمينة كانت
نقول يا ربنا أمرتنا بالصلاة عليه وليس في وسعنا ان نصل صلاة تليق بجنابه لانا لا نقدر
قدرة ما أنت عالم به ربه صلى الله عليه وسلم فانت تقدر ان تصلي عليه صلاة تليق بجنابه انتهى
به وشمع علم ذاته التسمية ومعناه الوصف في كثير الحامد ولا مانع من ملازمة مع العلية
كما نرى في مواضعه وآثاره في النبي لما فيه من الدلالة على الشرف والرفعة على ما قيل
انه من النبوة وهي ما ارتفع من الارض قال في المنهاج ان جعلت لفظ النسب مأخوذا
من ذلك فعلم انه شرف على سائر الملائق وأصله غير الله عز وجل وهو فعل بمعنى مقبول

وهذا هو الذي يشترطه قوله عز وجل من قبل أن تراه أو ألمه في أنه أبداع الماء والتراب والشار والهو لا من شيء خلق منها الأجسام المختلفة (المسور) هو المعنى كل شئ خلق صورته قال الخطيب معناه الموصي للسلطان الاستدعاء على ما أراد من تشابه أو تخالف قال الخطيب المسور الذي أنشأ الله على صور مختلفة ليعرفوا بها ومعنى التصوير التمثيل والشكل قال تعالى هو الخالق البارئ المصور رؤف معناه الخالق الذي لا يذرهكم فيدور بكم من الاعتراف بالبر والاعتراف بالشر (الخالق) قال تعالى وهو الخالق المصور ومعناه الخالق خلاقه يبدع خلق ومعنى الخالق مصنف المبدعات والخالق يستعمل صنف قدرا (الهاب) قال تعالى انك أنت الوهاب ومعناه المتفضل بالعطايا المنعم بها الا ان استغنى عنه

والنبي في لسان الشرع من بعث اليه بشرع فان أمر بتبليغه فرسول وقيل هو المبعوث الى الخلق بالوحي لتبليغ ما وحاها والرسول قديس ومن مرادفاه وفيه من هو صاحب كتاب وقيل هو المبعوث لتبليغ شرع أو تزيير الرسول هو المبعوث لتبليغ شرع وعلى الاقوال النبي أعم من الرسول والامير من لا يكتب وهو في حقه صلى الله عليه وسلم وصف ما دعي لمائة من الدلالة على صحة المجزة وقوتها باعتبار صدورهما من ذلك وذكر المرسل بعد ذكر النبي لبيان انه مأمور بالتبليغ أو صاحب كتاب أو مجتهد شرع بطريق أدل على هذه الامور من الطريق الاولى وان اشترى كافي أصل الدلالة على ذلك واما هذه الالفة أعني ارساله الى الناس كافة لكونه لا يشترك فيها غير من الانبياء وكافة مندوب على احوال وبعثها الغير الثاني في المرسل والها فيه لاه بالغة واما من جمال من الناس لان الحال لا تتقدم على صاحب البرور على الاصح وعند أبي علي وابن كيسان وغيرهما من التعويين انه يتوزن عدم الحال على صاحب البرور وقيل انه مندوب على سنة المدعية والتقدير المرسل رسالة كافة ورويان كافة لانه تعالى انفسا والذين البشير والمنذر وانما يدلهم الى حقيقة قبل انفسا المباشرة والال لاه اهل بال تعوير على اهل ولا شأن لاه غير لاه مع تعويره عليه ولا يستعمل الا في حاله شرف في القالب واستقصاها في الدلالة على انفسا في ذلك تعوير من لا يظهر أو تقلد على ان الظاهر في نفسه لا ينافي التعوير بالنسبة الى من لا يظهر أعظم من ذلك وأيضاً الامم لازمة بين التعوير وبين التعوير أو التقليل لانه يأتي للتعظيم كقوله

وكل اناس سوف تدخل بهم • دويبة تعمرهم من الانامل ولا تلتطف كقوله • يا ما أميل غزنا شدي لنا • وقد اختلف في نفسه ير الال على أقوال ياتي ذكره في باب ما يستدل به على تفسير آله المصلي عليهم من ابواب هذه الالفة والعجب في ذلك الصاد واستكان الحاد الله • ما بين اسم جمع لعايب كره • كجبر اكاب وقد اختلف في نفسه بمعنى المعاني على أقوال منهم انه من رأى ما في مسألون لم يرو عنه ولا جالسه ومنهم من اعتد به طول الجساسة ومنهم من اعتد به الرابا فيهم ومنهم من اعتبر ان يمتد على دينه ويأتى جميع هذه الأقوال ويرى بها من من جوبها عيسى في الاصول ولم يزل يلاح فلا يلو يذ كره وذكر الالام بعد الالفة لانه في قوله تعالى صلواته واولا في معناه أقوال القول انه الايمان أي التسليم من السار وقيل هو اسم من اسمائه تعالى والمراد السلام الى شفقك ووعايتك لهما وكنيل بهما وقيل هو المسألة والاشهاد (هذا كتاب يشق على كل من الاساذية النبوية التي يربيع أصول الاحكام اليها ويعتد بها أهل الاسلام عليها) الاشارة بقوله هذا الى المرتب المنسرف من المعاني المختصرة أو الناطقة أو تنوش ألفتها والمعاني مع الالفة ان اربع

(الفتاح) قال تعالى وهو الفتاح
 العليم قال الخطابي هو الحاكم أي
 يتبع ما ألقى بين عباده ويميز
 الحق من الباطل ويعلى الحق
 وينزى المبطّل وقد يكون منه
 ثلث في الدنيا والآخرة قال
 الخطابي ومعنى الفتاح أيضا
 الذي يفتح أبواب الرزق والرحمة
 لعباده ويشرح قلوبهم ويهيئ
 بشارتهم ليصبروا على طول والفتاح
 أيضا بمعنى الناصر وعن ابن
 عباس قال ما كنت أدرى ما قوله
 افتح بيتهما حتى سمعت الله يقول
 برز تقول تعالى افاتحه آت أي
 أفادته بك (الرزاق) قال تعالى
 والله يرزق من يشاء بغير حساب
 قال الخطابي معناه المفيض على
 عباده الخبز عليهم بإرسال حاجتهم
 من ذلك اليوم لا يفتقر عليهم لذة
 ما يفتقره عنهم ولا يفتقدوها
 أصلا الله هم إياه قال الخطابي
 الرزاق هو المالك للكل بالرزق
 القائم على كل نفس بما يقبها
 من قوتها وكل ما وصل منه إليه
 من مباح وغير مباح فهو رزق
 الله على معنى أنه قدير له قوتها
 وبها حال المبتدئ بالتم قبل
 الاستدقاق قال الخطابي ومن
 زعم الله سبحانه وتعالى أنه يفتدئ
 بالله معناه من غير استدقاق
 وبغير عرج بالإحسان من غير
 استئذان ويغفر الذنوب ويعفو
 عن المسيء وفي حديث أن

[illegible]

وفتح الرامهله سنة ثمان مائة من موسى بن الفضل السلي الترمذي بتبليغ القومية وكسر
 الميم أو ضمه بعده إذ لم يجد في ذي الحجة سنة مائتين وثلاثين بمذلة الاثنين الثالث
 عشر من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين هكذا في جامع الأصول وتذكر الحافظ وهو
 أحمد الأعلام الحافظ أخذ الحديث عن جماعة مثل قتيبة بن سعيد وداود بن أبي
 محمود بن غيلان وسعيد بن عبد الرحمن ومحمد بن بشار وعلي بن حجر وأحمد بن منيع ومحمد
 ابن المثنى وسفيان بن وكيع ومحمد بن اسمعيل البخاري وغيرهم وأخذ عنه خلق كثير منهم
 محمد بن أحمد بن شعوب الجعفي وغيره وله كتاب في علم الحديث وكتاب الجاهل مع
 الكتب وأكبرها فائدة وأحكامها ترتيبا وأغلاها تدرارا وفيه ما ليس في غيره من ذكر
 المذاهب وجوه الاستدلال والأشارة إلى ما في الباب من الأحاديث وتبيين أنواع
 الحديث من النسخة والمسنون والقرابة والضعف وفيه شرح زعمه دليل وفي آخره كتاب
 العمال قد جمع فيه فوائد سنة قال النووي في التقریب وتختلف النسخ من سنين
 الترمذي في قوله حسن أو حسن نعيم وشيخه قتيبي ان قتيبي يتأمله أحد الباصول
 معتمدة وتقدم ما أنشئت عليه انتهى قال الترمذي ضمنت كتابي هذا فعرضته على علماء
 الجاز فربوا به وعرضته على علماء العراق فربوا به وعرضته على علماء مصر فربوا
 به ومن تألف في سنة هذا الكتاب فكانت في سنة ثمان مائة وأما النسخة فهو أبو عبد
 الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن حجر بن مسلمان النسخة أحد الأئمة الحافظ والمهرة
 البخاري وله سنة أربع عشرة ومائتين ومائة سنة ثلاث وثلاثين وهو مدون بها
 روى الحديث في قتيبة بن سعيد بن داود بن أبي البراهيم ومحمد بن عبد الله بن خنيس
 ومحمد بن عبد الله بن علي والمحدث بن عبد الله بن وهاد بن السري ومحمد بن بشار
 ومحمد بن عيسى بن علي بن داود سليمان بن الأشعث السجستاني وغير هؤلاء وأخذ
 عنه الحديث خلق منهم أبو بشر الدلاي وأبو الناسم الطبري وأبو جعفر الطحاوي
 ومحمد بن هرثمة بن عيسى وأبو الجهم بن راشد وأبراهيم بن محمد بن صالح بن مسلمان
 وأبو بكر أحمد بن إسحق السني الحافظ وله مصنفات كثيرة في الحديث والعلل منها
 السنن وهي أقل السنن الأربع بعد الصحيح حديثا وهذا قال الذهبي والناج السبكي
 أن النسخة أحفظ من مسلم صاحب الصحيح وأما أبو داود فهو سليمان بن الأشعث
 ابن إسحق بن بشير بن شاذان بن عمرو بن عمران الأزدي السجستاني بفتح السين وكسر
 الجيم والكسر أكثر أحد من رجل وطوف البلاد وجمع وصنف وكتب عن العراقيين
 والخراسانيين والشاميين والمصريين والجزيريين وله سنة ثمان مائة وثلاثين وثلاثين
 لأربع عشرة مائة بقيت من شوال سنة ثمان مائة وسبعين ومائتين وأخذ الحديث
 عن مسلم بن إبراهيم وسليمان بن حرب وعثمان بن أبي شيبة وأبي الوليد الطيالسي
 وعبد الله بن مسعود النعني ومحمد بن مسرة ومحمد بن عيسى بن سعيد وأحمد بن حنبل

أبي هريرة رضي الله عنه عند
 الحافظ عبد القادر الرازي
 بنفسه بالنظر كل أمر ذي بال
 لا يسد فيه بحمد الله والصلاة
 على نبيه وآل بيته (وقوله على كفاية
 الخلق في على الإطلاق حتى فاق
 جميع البرايا) أي المخلوقات
 الذين وجدوا في الاتفاق (جميع
 أئمة المسلمين وهو النسخة من
 الأرض ومن السما والأحداث
 الواردة في فضل النبي على جميع
 الخلق أكثر من أن تعدى وهو
 سيد ولد آدم وأول ما وقع ومنع
 وثام الأتباع وأكرم الرسل ولم
 يكن في الباب إلا قوله تعالى وما
 أر لنا الله إلا حجة للعالمين فكان
 كتاب في شرفه العلي وقوله
 الخليل وبلواه الزكي وخلقنا الخليلي
 وكرمه الصفي (وعلى آله الكرام
 الموصوفين بذكره الاتفاق) أي
 اتفاق المحدثات المعروفة والمسموعة
 وبالله على أهل الاتفاق وعلى
 أصحابه أهل الطاعة والكفاية
 (والوافق) الشامل حيث أطاعوا
 الله وأطاعوا الرسول وأتبعوا
 في دينهم ما ناسوا الأموال
 وجاهدوا فيه ما نال الناس والأرواح
 وافقه وبالله كتاب العزيز والسنة
 المطهرة ولم يقدمو عليه إراديا
 لهمس أو لغيرهم في منتهى ولا في
 مكره وعسكوا بالجمعة
 وهذا الناس إلى الجمعة
 صلاة دائمة معتزلة بالعبادة
 والشراف (أورد الملائكة على

الذي صلى الله عليه وسلم التوسل
بالصلاة على الآل والأصحاب
ليكون لهم متوسلين بينهم وبين
ربنا صلى الله عليه وآله وسلم
فان علامتهم بغيره الربيع أكثر
من علامته الصلاة في الأصل
الدعوى من الله الرجعة هكذا
في كتب اللغة وقال القسري
هي من الله لئلا يسهو
وزيادة تكريمه ولما كان عباده
رجسة والكلام في معاني اللغة
والصلاوات والاسماء والاعمال
جاءوا في وسعنا ان نصل
عليه الصلاة تليق بجلاله العلي
لأنه لا تقدر قدر ما الله تعالى عالم
بشأنه وهو يتدبر ان يصل عليه
صلاة تليق بجلاله صلى الله عليه
وآله وسلم فإلهنا سبحانه ذلك
له يكون بالغ وأتم وأجمع
وأدلى وقد اختلف في تفسير
الآل على أقوال لا نطول
الكلام به كرهنا وسببنا
ذكرها في محلها من هذا التشرح
وهكذا أخذنا في تفسير
الاعمال ومعناها على أقوال منها
انه من ركب النبي صلى الله عليه
وسلم وان لم ير عبده ولا جناحه
ومنهم من اعتبر طول الجناحة
ومنهم من اعتبر الرواية عنه
ومنهم من اعتبر ان يموت على
رأسه وان يجمع هذه الأقوال
ووجهها من مرجوحها مع سوط
في كتابه من كتب الأهل

وفقيه بن سعيد وأحمد بن يونس وغيرهم عن أبي بصير عن كثر وأخذ عنه الحديث
ابنه عبد الله وأبو عبد الرحمن الأناسي وأحمد بن محمد اللال وأبو علي محمد بن أحمد
الأولوي قال أبو بكر بن داسة قال أبو داود كُتِبَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
خمسائة ألف حديث انضبت منها ما مضت هذا الكتاب يعني كتاب السنن
نيسه أربعة آلاف حديث وخمسمائة حديث ذكرت الصحيح وما ثبت به وبات به قال
الخطابي كتاب السنن لابن داود كتاب شريف لم يصف في علم الدين كتاب مثله وقد رزق
التبول من كافة الناس على اختلاف مذاهبهم فصار كتابا بين العلماء وما بقيت
المدني وكل واحد فيه ورد منه شرب وعليه جعل أهل العراق ومصر والبلاد
المغرب وكثير من مدن انطايا قال أبو داود ما ذكرت في كتابي حديثا
أجمع الناس على تركه قال الخطابي أيضا هو أحسن وضعنا وأكثرتنا من الصحيحين
وأما ابن ماجه فهو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه القزويني مولد
ريه بن عبد الله ولد سنة تسع ومائتين وثمانين سنة من الهجرة النبوية
ثلاث أرخمى وسبعين ومائتين وهو أحد الأعلام في تاليف الحديث له من الأسماء ابن
أحمد بن السنن الرابع واحد في الأسماء التي وأول من بعده من الأسماء ابن
ساهر في الأسماء ثم الساهط عبد الله قال ابن الأثير كتابه في التوسيع
في اللغة وحمل ابن ماجه وطوف الاقطار وجمع من جماعته منهم أصحاب مالك والشافعي
وروى عنه جماعة منهم أبو الحسن النطنج (والدلالة لما رواه الجارود في مسنده
ولجنتهم وادانهم ولهم بجهتهم رواه الجماعة ولا جدع الباري ومسلم متفق عليه
وفيما سوي ذلك أمي من رواه عنهم ولم يخرج في جماعة منهم عن حدسهم الا في مواضع
يسيرة وقد ذكرت في ضمن ذلك شيئا يسيرا من آثار الجماعة رضى الله عنهم ورضيت لأحاديث
في هذا الكتاب على ترتيب فقهاء أهل زماننا التسليم على مبتدئنا وقرىبت لها أبو بصير
مادلت عليه من النوادر ونسأل الله ان يوفقنا للسواب ويهدينا من كل خطا وزلل
انه جواد كريم قوله ولا جدع الباري الخ المشهور عنه جدا له وروان المتفق عليه
هو ما اتفق عليه النجاشي من دون اعتبار ان يكون معه ما غير ما والمصنف رحمه الله
قد جعل المتفق عليه ما اتفق عليه وأبعد ولا جدع الباري الخ في الاصلاح (قوله ولم يخرج)
هو من الخبر ومع ذلك لأننا لم نجد في كتابه هذا دليل العزو والالفة
الذكر كروية وقية يخرج عن الشافعية واضحة في رواية من غيرهم في سنن ابن الخطابي
والبيهقي وسنن مشهور والآخر واعلم انما نحن من الأحاديث في الصحيحين أو في
اسمهم من الأسماء من دونهم لانهم ما لهم ما لديهم وتلقوا ما في الأسماء
بالتبول قال ابن الصلاح ان العلم بالبين الظاهر وانما سندها لأن من المعصوم
لا يخطئ وقد روى عنه في ذلك شيخنا من طاهر المذهب وأما تفسير عبد الرحمن بن

عبد الله بن يوسف واختاره ابن كثير ومكانه ابن حجة عن أهل الحديث وعن السلف
وهن جماعات كثيرة من الشافعية والحنابلة والشافعية والحنابلة وغيرهم قال النووي
وخالف ابن الصلاح المحققون والأكثرون فقالوا لا يثبتون ما لم يتواتر ونحو ذلك حكى
زين الدين عن المحققين قال وقد استثنى ابن الصلاح أحرفاً كثيرة تكلم على بعض
أهل النقد كالأرقطبي وغيره وهو معروفة عند أهل هذا الشأن وهذا يجوز
الاحتجاج بها مع عدم الأئمة المعبرين بها كان من كان من أصحابنا كذا يجوز
الاحتجاج بما كان في المصنفات الممنوعة بجميع النسخ ككتاب ابن خزيمة وابن حبان
ومستدرك الحاكم والمستخرج على أبي الجهمين لأن المصنفين لها قدس ومكانة
كل ما فيها من أحكام عاملة كذا يجوز الاحتجاج بما سرح أحد الأئمة المعبرين به
لأن الحسن يجوز العمل به عند الجمهور ولم يخالف في الجواز إلا البصري وابن العربي
والشافعية ما قاله الجمهور وإن أدلة وجوب العمل بالأحد وقبولها شاملة لمن هذا
القبول ما سكت عنه أبو داود وذلك لما رواه ابن الصلاح عن أبي داود أنه قال ما كان
في كتابي هذا من حديث فيه من شيء يشبهه وما لم أشأ فهو صالح وبعتها
أشع من بعض قال وروى عنه أنه قال ذكر فيه النسخ وما يشبهه وما يتاربه قال
الأمم الحافظ شيخنا إبراهيم الوزير أنه أجاز ابن الصلاح والنووي وغيرهما من
الحنابلة العمل بما سكت عنه أبو داود لأجل هذا الكلام المروي عنه وأما ما
ساروى عنه قال النووي إلا أن يظهر في بعض الأمور في الصحة والحسن ويجب
ترك ذلك قال ابن الصلاح وعلى هذا ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً ولم يعلم صحة
عرفنا أنه من الحسن عند أبي داود لأن ما سكت عنه يثبت عند أبي داود الصحة والحسن
انتهى وقد عني المتأخرون وجهه الله في نقد الأسانيد المذكورة في سنن أبي داود وبين
ضعف كثير مما سكت عنه فيكون ذلك صار باعاً يجوز العمل به وما سكت عنه به
فلا بد أن الصالح للاحتجاج في مواضع كثيرة قد ثبت إلى بعضه في هذا الشرح
وكذا قيل إن ما سكت عنه الإمام أحمد من الحديث منه صالح للاحتجاج بما قدمنا
في ترتيبه وأما بقية السنن والمسانيد التي لم نقلهم مصنفوها الصحة فموقع التصريح
بعنه أو حصة منهم أو من غيرهم جاز العمل به وما وقع التصريح بذلك عنه
لم يجوز العمل به وما أطلقه ولم يكلموا عليه ولا تكلم عليه غيرهم لم يجوز العمل به
الأبعد البين من حاله أن كان الباحث أهلاً لذلك وقد بحثنا عن الأحاديث الخارجة
عن أبي الجهمين في هذا الكتاب وتكلمنا عليها بما أمكن الوقوف عليه من كلام الحفاظ
وما بلغت الصحة المتدرة ومن عرف طول ذيل هذا الكتاب الذي تصديقه الشرح وكثرة
ما اشتمل عليه من أسانيد الأحكام يعلم أن الكلام على بعض أسانيده على الحد المعتبر
بأسرها بما كان منها في مسند الإمام أحمد وقد ذكر جماعة من أئمة الحديث

وعلم الاصطلاح وذكرا السلام
بعد الصلاة امتثال لقوله تعالى
صلوا عليه وسلموا تسليماً وفي
معناه أقوال أيضاً الأول أنه
الامان أي السلامة من النار
وقيل هو اسم من أسماء الله تعالى
والمراد السلام على حذرك
ورعايتك متولاهم ما كمل بهم ما
وقيل هو المسألة والانتقاد
(أما بعد) أي بعد الحمد والصلاة
والسلام والكلام على هذه
اللفظة معروف مذكور في
شعلا (فأعلم أن كتاب الجامع
الشيخ) المسند المختصر من أمور
رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسنة وأيامه وبذلك تمام المؤلفات
وروي الله عنه (الامام الكبير
الأحد تقدم أصحاب المذاهب)
ومقدم عصاة السنة المطهرة
في القديم والحديث حافظ
الاسلام خاتمة الجهابذة النقاد
الاعلام شيخ السنة وطبيب
عالمها وفارس الاحاديث النبوية
زانها في أهل الله قال
الذهبي وكان مولده بعد الصلاة
يوم الجمعة وقيل ليلة الجمعة ثلاث
عشر ليلة خلت من شوال سنة
أربع وتسعين ومائة بخاري
وهي من أعظم مدن ما وراء النهر
بينها وبين عمر قد تسانية أيام
وقال التاج السبكي كان امام
المسلمين وقدوة المؤمنين وشيخ
الموحدين والمعتزلين

في احاديث سيد المرسلين وقال
الحافظ ابن كثير كان امام
الحديث في زمانه والمفتي به
في اوائله والمتقدم على سائر
احزانه واقرانه وقال يندرين
بشاره هو افقه خلق الله في زماننا
وقال نعمين بن حسان هو فقيه هذه
الامة وقال ابن خزيمة ما شئت
أديم السماء اعلم بالحديث
واحفظ لعنه وقال ابن حبان
لو دبرت افي كنت شهرة في جسد
نجر ليلة السبت يوم عبد الظاهر
سنة ست وستين ومائة من
اثنان وستين سنة الثلاثة عشر
بها ما كان اوسى ان يكون في
ثلاثة اوثاب ليس فيها قيص ولا
عصاة ففسد على بذلك وما صلي
عليه وهو وضع في حلقه فاح من
تراب قبر ربيع المسك ودانت
ايامنا ثم في ولهم ما قبل
فهذا الشذا آثار فنتنه مني
وامت بوردنا آثار به
واقظ الذهبي في تاريخ دول
الاسلام ثبت ذكر خلافة
المهتدي بالله وولده عبد الظاهر
فات شيخ الاسلام وسلفه المعسر
سبحان الله على الباري وله
اثنان وستون سنة رحمه الله
انما انتم في قلت وقد سررت
لترجمة سافله في كتابي المطاعة
المنهاج الستة وذكر في كتابه
المنتهى عليه وما يلي ذلك فراجع
(أبي عبد الله محمد بن احمد بن
ابراهيم البخاري) ابا في ثمة

ان هذا الكتاب من احسن الكتب المستنيرة في الفن لولا عدم تعرض مؤلفه رحمه الله
للإكلام على التحصيم والتحصين والتتبع في الغالب قال في البدر المنير ما لفظه
واحكام الحافظ محمد بن عبد السلام بن تيمية المسمى بالمتقي هو كالمه وما أحسنه لولا
اطلاقه في كثير من الاحاديث العز والى الامعة دون التحصين والتتبع فيمتول
براهم احسنه واه الدار قطن روه أبو داود و يكون الحديث ضعيفا وان ذلك كون
الحديث في جامع الترمذي ميثاقه فمعه زود الله من دون بيان ضعفه وينبغي للحافظ
جمع هذه المراضع وكتبه على هذا الكتاب أو يجمعها في مدنف يستكمل الفائدة
الكتاب المذكور انتهى وقد اعان الله له الحمد على القيام بما أُرشد اليه هذا الحافظ
مع زياد ان الله اقتدر حال الطهارة وثمة ثبات تقتطع بضعها على الاثنى عشر
والزيتاب والمسؤل من الله جل جلاله الامانة على القيام وتبليغها بما لا يقيناه
في تحرير وتقريره الى دار السلام

(كتاب الطهارة)

(أبواب المياه)

الكتاب مصدر يقال قد كتبت كتابا ذكابه وقد استعملناه فيما يجمع شيئا من الابواب
والانحسول وهو يدل على معنى الجمع والضم ومنه الدابة في بطلان على ما في التسم
حقيقة لانهم يسمون بعض الحروف والكلمات المذمومة الى بعض وعلى المعاني بحسب
وجهه كتب في بعضه فمكون وقد اشتهر في اسان النحاة المذمومة في الدابة
من الكتب واعتضه أبو حبان بما ساهله ان المصدر لا يثنى من المصدر والطهارة
يجوز ان تكون مصدر يظهر الا لازم فنكون للوصف القائم بالفاعل وان تكون مصدر
ظاهر المفعول فتكون لا أثر القائم بالفعول وان تكون اسم مصدر يظهر تطهيرا
ككلام تكلموا وأما الطهور فتقال به واهل اللغة انه بالنسبة للتعامل الذي هو
المصدر والفتح لاه الذي يظهر به فكذلك انقله ابن الانباري وجماعات من أهل اللغة
عن الجمع وذهب النجاشي والاصمعي وأبو حاتم السجستاني والازهرى وجماعة الى
انه بالفتح فبهما قال صاحب المطالع وحكي فيهما الضم والطهارة في اللغة التناقة
والتزكيز الا قد اوردوا في التسمية تحبب لوصفها وجوازا لصلابة أو فية
أوله ولما كانت منافع الصلاة التي هي عماد الدين افترق المؤمنون بها ولفظهم
والأبواب يجمع باب وهو حقيقة ما بين ما يدخل منه الى غيره مجازا وان قلت
السائل المتناهي الى اجمع الماء يجمع مع لونه جاسا للدلالة على اختلاف الأنواع

(باب طهورة ماء البحر وغيره)

عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس بركوب البحر

الله انما تركب الجبر ويحمل معنا القلبيل من المنة فان وضاعه عطشنا فقتلوا ضاعها
 الجبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه الحلي يفتنه رزاه الحسة
 وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح (الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان
 في صحيحهما وابن السارود في المتقى والمحاكم في المسند والدارقطني والبيهقي
 في سننهم ما وابن أبي شيبة وسلي الترمذي عن النجاشي في صحيحه وثقة ابن حبان في
 بائنه ~~مستكان~~ صحيحه عنده لاخرجه في صحيحه رده الحافظ وابن دقيق العيد بأنه لم يلتزم
 الاسماء ثم حكاه ابن عبد البر مع ذلك بضعته لتلقي العلماء له القبول فردد من حيث
 الاسناد وقبله من حيث المعنى وقد اجمعت جملة من الاحاديث لا تبلغ درجة هذا
 ولا تارة به وصححه أيضا ابن المنذر وابن منده والبيهقي وقال هذا الحديث صحيح
 متفق على صحته قال ابن الاثير في شرح المسند هذا حديث صحيح مشهور أخرجه
 الاثني في كتبهم زاحي بن زبالة في الثقات وقال ابن الملقن في البدر المنير هذا الحديث
 صحيح باسناد مرزوي من طريق الذي حضرناه ثم اتسع ثم ذكرنا به ما رأنا من الكلام
 في اواسي التي انعمت ارفق ذكر ابن دقيق العيد في شرح الامام جميع وجود التعليل التي
 يعمل بها الحديث قال ابن الملقن في البدر المنير قات وسألتها كما قال فيه انه يعمل
 بأربعة أوجه ثم سرد ما قول الكلام فيها ومن انهم ان الوجه الاول الباهة في سبعة
 ابن سنان والمغيرة بن أبي بردة السدي ثورين في اسنادهم لانه لم يرو عن الاول الا هشوان بن
 سليم ولم يرو عن الثاني الا سعيد بن القزائيب باله في رواه عن سعيد بن ابراهيم بن
 وشاذيف اللام واخره مهله وهو ابن كثير رواه عن طريقه أحمد والحاكم والبيهقي
 رأيا للمغيرة فقد روى عنه يحيى بن سعيد بن يزيد القرشي وحماد بن عمار كره الحاكم في
 المستدرک الوجه الثاني من التعليل الاختلاف في اسم سعيد بن سنان وأصله بن سنان
 رواية مالك بن سعيد بن سلمة عن ي الاثر في ثم قال في ذلك عنه اخوه الذي لا
 الوجه الثالث التعليل بالار بال لان يحيى بن سنان له وأصله باله قد أشبهه سعيد بن
 لانه وهو وان كان دون يحيى بن سنان فالوجه زيادة مقبولة عند أهل الأصول بعض
 أهل الحديث الوجه الرابع التعليل بالاسناد ارباب اجاب به رواية مالك بن اجاز به
 المار فاني وغيره وقد نكص الحافظ ابن جري في التلميص ما ذكره ابن الملقن في البدر المنير
 فقال ما اصابه لادوم اده على هشوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن المغيرة بن أبي بردة عن
 أبي هريرة قال اشافني في اسم سنان هذا الحديث من لا يعرفه قال البيهقي في عمل انه يريد
 سعيد بن سلمة أو المغيرة أو كليهما اوله بن سنان بن سعيد بن المغيرة فقد رواه عنه يحيى بن سعيد
 الانصاري في انسابه عليه في مفرق عن المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة ان سنانا
 من بن دليج التي صلى الله عليه وسلم قد كره روى عنه عن المغيرة بن رجل من بني
 مدليج روى عنه عن المغيرة بن أبيه روى عنه عن المغيرة بن عبد الله أو عبد الله

الزمخشري في علم الحديث
 الشريفة رضي الله عنه وأرضاه
 وجعل الترمذي من مشايخه
 رماؤه (ورحمه الله) تعالى رجة
 واسعة (من أعظم المكنب
 المسند في الاسلام) وأنها
 بعد كتاب الله العزيز السلام
 باجماع سلف الامة وأنها
 العجرام وهو أول مصنف
 مصنف في الصحيح الجرد وأول
 الراتب الستة في علم الحديث
 وأجابه وأنها وأنها
 وأكرمها في العفة والقبول
 عند الجور على المذهب المختار
 المنصور قال الحافظ ابن جبر
 رحمه الله في هدي الناري مقدمة
 فتح الباري في ذكر السبب
 الباعث لابي ناري على تصنيف
 بياحه ان انما الذي صلى الله
 عليه وسلم لم تكن في عصر أصحابه
 وباريهم هذه في الجوامع
 والاصولية الخشية أن يختار
 بعض ذلك بانقرآن العظيم
 ولعلهم وسيلان أذهانهم
 ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون
 الكتابة ثم حدث في أواخر عصر
 التابعين تدوين الآثار وتوحيب
 الاخبار لما انتشر العلم في
 الامصار وكثر الاستدعاء من
 انوار حرج الروافض وتكرى
 الاقمار قال من جمع ذلك
 الرشح من صحيح سعيد بن أبي
 مرزوق وغيرهما كانوا يصنفون

لقد سمعنا من بعض الفقهاء من يقولون ان ماء البحر نجس
 الطاهر الذي لا يربط فيه أمين
 وقوي عزيمته على ذلك ما سمعناه
 من استاذنا ابن راهويه لوجه
 كتابنا هذا اصح من سنة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في ذلك في
 قايمة تأخذ في جميع العلوم الصحيحة
 ومن البخاري قال رأيت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وكان في
 راقب ابن بديه ويده مرسومة
 اذ بعث عنه نسأت بعض المؤمنين
 فقال لا ذقت طيب عنه الكذب
 فهو الذي سألني على اخراج هذا
 الجامع الصحيح وعنه روى الله
 عنه قال ما حدثتني في كتاب
 الصحيح حديثا الا انك انت
 قبل ذلك وصليت ركعتين وعنه
 قال خرجت الصحيح من سقاية
 الف حديث وعنه ايضا ما اخرج
 في هذا الكتاب الا صحيحا وما
 تركت من الصحيح اكثر مما تركت
 لا يطول قال نعم حديثي في كتابي
 رأيت محمد بن اسمعيل في المنام
 يعني خلف النبي صلى الله عليه
 وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم
 يعني فمكلامه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قد فعله المباركة وضع
 البخاري فلهذا في ذلك الموضع
 وراى محمد بن فضال نحو هذا المذاهم
 أيضا انتهى قالت وهذه مقبلة
 عظيمة وتكرمة شريفة ولما
 روى كتاب الصحيح ويتلوه
 به الصريح ولما انبجده

الطاهر ماء البحر لان طهارته وبطل على ذلك أيضا قوله صلى الله عليه وسلم في بحر
 بضاعة ان الماء طهور لانهم اتفقا له من الوضوء قال في الامام شرح الامام فان قيل
 لم يجمعهم بنوعين قالوا أفنتوضأ به قلنا لا نه يصير مقبلا بحال الضرورة وليس كذلك
 وأيضا قلنا منه من الاقتصار على الجواب نعم انه انما يتوضأ به فقط ولا يتلوه به
 لبقية الاعذار والاحتياط فان قيل كيف شكوا في جواز الوضوء بماء البحر قلنا لا يحل
 انهم لما سمعوا قوله صلى الله عليه وسلم لا تركب البحر الا سبأ أو معتمرا أو غازيا في سبيل
 الله فان شئت البحر فلو شئت النار بحر أخرجه أبو داود وسعيد بن منصور في سننه عن
 ابن عمر مرفوعا قلنا والله لا يجزى التطهر به وقد روى موقوف على ابن عمر بان ماء البحر
 لا يجزى من وضوء ولا جنابة ان شئت البحر فلو شئت النار بحر أخرجه أبو داود وسعيد بن منصور في سننه عن
 أنس بن مالك روى أيضا عن ابن عمر وبنا العباس انه لا يجزى التطهر به ولا جنابة في أقوال
 الصحابة لا سيما اذا عارضت المرفوع والإجماع وحديث ابن عمر المرفوع قال أبو داود
 رواه به ولون وقال الخطابي في مشروحه الاسناد وقال البخاري ليس هذا الحديث بصحيح
 وله طريق أخرى عند البزار وفيها الحسن بن أبي سليم وهو ضعيف قال في البدر المنير في
 الحديث جواز الطهارة بماء البحر وبه قال جميع العلماء الا ابن عبد البر وابن جرير وسعيد
 ابن المسيب وروى مثل ذلك عن أبي هريرة ورواه ترمذ وكذا رواه عنه عبد الله بن عمر
 وتعرفت الطهور بالآدم الخنسية المتبذلة للعصر لا ينسب له طهورة في نفسه من المياه لوقوع
 ذلك بوجوب السؤل في شك في طهورة ماء البحر من غير قصد للعصر وعلى تسليم انه
 لا يتنجس بالباب ولا يتنصر الخطاب العام عليه فلهذا لم ينصر المصنف في الحديث في الطهورة
 عن غير ما نه عوم خصصه بالمنطوقات الصحيحة المصرية القاضية بانها اف غيرهم في قوله
 السؤل في نفسه دليل على حل جميع حبوب البحر حتى كلبه وخنزيره وبقائه وهو
 المصحح عند الشافعية وفيه خلاف في ما في موضعه ومن فوائد الحديث من روى عنه
 الزيادة في الجواب على سؤال السائل ان قصد الفائدة وعدم لزوم الاقتصار وقد اعتقد
 البخاري لذلك بآية في باب من أجاب السائل بان ماء البحر كركبت ابن عمر ان رجلا
 سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم فقال لا يلبس التمهيط ولا العمامة ولا
 الصراويل ولا البرنس ولا ثوباء من الورس والرقعان فان لم يجد الثوبين فليلبس
 الخفين وليتطههما حتى يصبغوا تحت الكعبين فكانت حاله ان سأل عن حالة الاختيار فأجاب
 عن اربعة اسئلة الاضطرار وابتدأ اجنبية عن السؤل لان حالة الضرورة تقتضي ذلك قال
 الخطابي وفي حديث الباب دليل على ان المقضي اذا سئل عن شيء وعلم ان اسأله حاجته الى
 ذكر ما نه سئل عنه استجب فيه ما به ولم يكن ذلك كافيا للاجوبة لانه ذكر اللباس
 وهم الودع من الماء لانه لم يرد عنهم الزاد في البحر انتهى وأما ما وقع في كلام كثير من
 الامويين ان الجواب يجب أن يكون مطابقة للسؤل فليس المراد بانما بقية عدم الزيادة

مرضيه على الامام احمد بن حنبل
ويحيى بن معين وعلي بن المديني
وعنه يروى من الامثلة الفحول
فانما حسنه وشبهه بالحققة
والقبول الاربعة احدث
قال العسلي والتول فيها قول
البخاري وهي صحيحة وقد اتفق
أهل العلم على ان كتابه هذا صحيح
المكتوب بعد كتاب الله وثباته
سلف الامة واعتمده بالقبول وان
مسماها صاحب الصحيح كان ممن
يستعمله في حديثه ويستعمله في
أدب له نظير في علم الحديث وهذا
الترجيح هو المختار المعول عليه
عند الجمهور ومن خالف ذلك
فقد طأف الجميع عليه والمسلمون
في لا يبايعه ولا يفتي عليه
(وأكثرنا مؤيد) لانه التزم مع
هذه الاسانيد استنباط الاستكام
الفقهية والاسانيد المكمية
واعني فيم ابايات الاسانيد
وترجم لكل باب بابا مفردة
ومختصة ولذا اشتهر بوقفة نفسه
الاجازي في ترجمته وهي سميت
الاسانيد وأدعت العسلي
والاصار واعيت مسدا
الذات والافان والافان
هذه المرتبة لما روي أنه يقرأ
بغير التبرج على الله عليه وسلم
ومنه في وفاته المطابق للنية
المؤيدة والحديث الجيد والامام
المؤيد وكتاب الجامع الصحيح
أعم الكتب فوائده واجهها

بن المراد ان الجواب يكون مقصد الحكم المسؤول عنه والحديث فوائده غير ما تقدم قال
ابن الملقن انه حديث عظيم أصل من أصول الظاهرة مشتمل على أحكام كثيرة وفوائد
مهمة قال الماردي في الحاوي قال الجبدي قال الشافعي هذا الحديث نصف علم الظاهرة
(وعن أنس بن مالك قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاشا صلاة العبد من قاله
الناس الوضوء فلم يجدوا في رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءه وضع رسول الله صلى
الله عليه وسلم في ذلك الاناء يده وأمر الناس أن يوضؤوا منه فرايت الماء ينبع من تحت
أصابعه حتى يوضؤوا من عند آخرهم متفق عليه وموافق على مثل معناه من حديث جابر
ابن عبد الله) انما حديث جابر وضع يده صلى الله عليه وسلم في الزكوة فجعل الماء ينور
بين أصابعه كما قال العيون فشرى يوضؤنا فالتكتم كنتم قال لو كان الماء انك كسانا
قال كذا خمس عشرة سنة قولنا وسانت الزوايا للعلل بتقديره قوله الوضوء ينفع الزوايا
الامام الذي يوضؤنا به قوله فاني يوضؤهم الامامة على الماء المذبول وقد بين البخاري في رواية
ان ذلك كان الزور وهو في الحديث وقوله يوضؤهم ينفع الزوايا اي يبايعهم ماء
الينوناب ووقع في رواية البخاري في الرجل يمشي فيه ماء يسير فوضؤوا ما يمشي فيه
صلى الله عليه وسلم لم كنه فضم أصابعه قوله ينبع ينفع قوله وضوءهم الموضوء ويحيز
عشره ما رقتها فالتكتم قوله حتى يوضؤوا من عند آخرهم قال المكرمان حتى
لا تدرج ومن البيان أي يوضؤ الناس حتى يوضؤوا الذين عند آخرهم وهو الآية عن جهم
وعند جهم في لان عند وان كانت الفارقة الخاصة لكن المبالغة تقتضي ان تكون
لمطابق الفارقة فكانه قال الذين هم في آخرهم وقال النبي المعنى يوضؤوا التوضؤ حتى وصلت
لدرجة الى الآخر وقال النووي من هنا جعني الى وهي لغة وقد شبه المكرمان بالمعاشرة
ثم ان الى لا يجوز ان تدخل على عند ولا يلزم مثله من اذا وقعت بمعنى الى قال في النسخ
وعلى توجيه النووي يمكن أن يقال عند زائدة والمصدر يشيدل على عشر وهيئة الموضوءة
بالماء عند الغمر ويقلن كان في مائه فغسل عن وضوئه وعلى ان اغتراف المذونين من الماء
القليل لا يصير الموضوءة مكملة واستدل به الشافعي على ان الامر بغسل اليد قبل ادخالها
الاناء يوجب لاحتهم وسبيل في تحقيق ذلك قال ابن بطال هذا الحديث مشتمل على جميع من الاحتياط
لان الله لم يزل من طر بن أنس وذلك لطول عمره وأطاب الناس عاقلوا الله وسندوا نفسه
الشافعي عيان فقال هذه النسخة رواها الله المحدثين من المحدثات عن الجهم الغنيم
عن الكوفة بعد لادن من العصابة بل يوتر عن أحد منهم انكار ذلك فهو متفق
بالشافعي قال السلف فالتكتم بين الكلامين من التناوت انتهى ومن فوائد الحديث
ان الماء الذي يفيض ويرفع لشدة ربه واللهذا قال المصنف رحمه الله وقوله يوضؤهم
لأنه يرفع الحديث من ماء زمزم لان قصاره انه ما شرب من ماء زمزم والماء الذي وضع
رسول الله صلى الله عليه وسلم يفيض فيه بهذه المشابة وقد جاء عن علي كرم الله وجهه

في حديثه قال فيه ثم اغضض رسول الله صلى الله عليه وسلم فدها بسجل من ماء زمزم
 فشرب منه وتوضأ وأحد انتهى وهذا الحديث هو في أول مسند علي بن مسعود
 أحمد بن حنبل وألفظه حسنة شاعدا لله يعني ابن أحمد بن حنبل حدثني أحمد بن عيسى
 البصري حسنة شاعدا لله يعني ابن أحمد بن حنبل حدثني أحمد بن عيسى
 عن أبيه عن علي بن حسين عن عبيد الله بن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قف بعرفة فذكر حديثنا
 طويلا وافية ثم اغضض فدها بسجل من ماء زمزم فشرب منه وتوضأ ثم قال انزعوا فلولان
 ثعبان عليا الزميت الحديث وهذا السند مستقيم لأن عبيد الله بن أحمد ثقة امام وأحد
 ابن عبيد الله الضبي البصري وثقة أبو حاتم والنسائي والمغيرة بن عبد الرحمن قال في التقریب
 ثقة جواد من الخامسة وأبو عبد الرحمن قال في التقریب من كتابه ثقات التابعين
 وعبيد الله بن أبي رافع كان كاتب علي وهو ثقة من الثالثة كما في التقریب وقال ابن معين
 لا بأس به وقال أبو حاتم لا يحتج بحديثه وأما الامامان زيد بن علي ووالده زين العابدين فوما
 أثير من ناره علي علم وقد أخرج هذا الحديث أهل السنن وصححه الترمذي وغيره وشربه
 صلى الله عليه وسلم من زمزم عند الإفاضة ثابت في صحيح مسلم وسنن أبي داود والنسائي
 من حديث جابر الطويل باللفظ فافى يعني النبي صلى الله عليه وسلم في عهد المطلب وهم
 يسقون علي بن زمزم فقال انزعوا فلولان يغلبكم الناس على سننكم
 انزعوا عنكم فلولوا فلقرب منه وهو في المتنق عابسه من حديث ابن عباس باللفظ
 سقى النبي صلى الله عليه وسلم من زمزم فشرب وهو قائم وفي رواية انسني عند البيت
 فاشربه يدي والسجل بين يديه فله منقوسه بطيم ساكنة الدلو الملو فان فعل فليس
 بسجل وبأن تمام الكلام عابسه في باب تطهير الأرض والحديث السبب فواحد كثيرة
 خارجة عن مذهبنا نحن بعده فلتعصر على هذا المتدار

باب طهارة الماء المتوضأ به

(عن جابر بن عبد الله قال جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني وأنا مريض لأعجل
 فتوضأ وصوب وضوءه علي فمضى عليه وفي حديث صلح الحديبية من رواية المسور بن
 مخزوم ومروان بن الحارث أنهم ما اتفقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم شفاة الا وثقت في كف
 رجل فدللتهم سارجه وحلده وتوضأ كادوا يقتتلون علي وضوءه وهو بكاه لاجد
 والبخاري قوله يعودني زاد البخاري في الطب ما شيا قوله لا أعجل أي لا أفهم وحذف
 منه قوله إشارة الى عظام الحلال أو لقرض التعيم أي لا أهمل شيئا من الأمور وصرح
 البخاري بقوله شيا في التفسير من صحيحه وفي الطب فوجدني قد أغشى علي قوله وضوءه
 بمفعول ان يكون المراد صب علي بعض الماء الذي توضأ به ويدل على ذلك ما في رواية
 للبخاري بأن من وضوءه ويقع الله صب عليه ما بقي منه والاوّل أنها راقوله في حديث

وعليه الاصول في كتب اصول
 الحديث بشان من جدد وجد ومن
 وجده بعد الله تعالى في ذكره
 واعطاهما للقدرة على خاق مثل
 ذلك الامام واجبا مثل هذا
 الكتاب الرفيع الشأن اعترفا
 بفضل ومنه والمنة على أمة
 الاسلام (الآن الاحاديث
 المذكورة في نفسه متفرقة
 في الابواب واذا أراد الانسان
 ان ينظر الحديث في أي باب
 لا يكاد يتي الى الله لا يجد جهدا
 باسغ (وعمل في) قال الحافظ
 في مقدمة التتبع جمع احاديثه
 بالمستشرق رسول الله صلى الله عليه
 وآله وآله ان سبعة آلاف وثلاثة
 وسبعة وتسعون حديثا والما
 من ذلك بالاشكر في الاحاديث
 وسبعة مائة وسبعة مائة
 الحديث في المعلقة المرفوعة
 التي لم يوصها الى موضع آخر منه
 وهي مائة وتسعة وخمسون
 حديثا صار مجموع النماص التي
 حديث سبعة مائة وأسد وستين
 حديثا وجملة ما فيه من التعالين
 ألف وثمانمائة واحد وأربعون
 حديثا انما ذكره في شرح
 الكتاب اصول متونه وليس فيه
 من الحديث التي لم يخرج من هذا
 الكتاب ولو من طريق أخرى
 الامامة وشون حسنة بنا وجملة
 ما فيه من المكرمة مائة آلاف
 واثنان وثمانون حديثا وهذه

الباب في وضوء وضوءه على ولا يرد في وضوءه على طهارة ظاهر في أن الموضوء
 هو الماء الذي وقع به الوضوء قوله ما تخم تخم دفع الشيء من المصدر والانتفاء وقد
 استدل الجمهور بوضوءه صلى الله عليه وسلم لوضوءه على سائر وضوءه على طهارة على التبريز
 بوضوءه وعلى طهارة الماء المستعمل للوضوء وذهب بعض الخنمية وأبو العباس الى أنه
 يخص واستدلوا على ذلك بأدلة منهم احديث أبي هريرة باقظ لا يقتسمان أحدكم في الماء الدائم
 وهو جنب وفي رواية لا يولن أحدكم في الماء الدائم ثم يقتسل فيه وسبأ في قالوا والبول
 ينجس الماء فيكذلك الاعتقال لأنه صلى الله عليه وسلم قد تمس من ماء جاري ما ومن الاجماع
 على اضاغته وعدم الاستماع به ومن أنه ما يزال به مانع من الصلاة فانتقل المانع اليه
 كغسل النجس المتقية ويجاب عن الاول بأنه أخذ بدلالة الاقتراح وهي ضعيفة وبقول
 أبي هريرة تناوله تساولا كما سيأتي فإنه يدل على ان النجس يفسد ما هو عليه من الماء من ان
 الاستعمال والامساك كان بين النجس والنجاسة والنجاسة مانع من استعماله وان الاضاعة لا تغني
 فيه عنه لان الجاسة ومن الثالث ان النجس مانع من استعماله وان الاضاعة لا تغني
 ان كل مانع يسره به بدانته له الطهارة الذي كان قبل التناول وانما هو غسل النجس في
 مثابة النجس وهو ما سجد الاعتبار ببوله وماءه لا ينجس به وهو لا يبول فيه ومن
 الاحاديث الدالة على ما ذهب اليه الجمهور حديث أبي بصير عن عبد الله بن مسعود قال خرج علينا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاجر فقام في بوضوءه ثم جعل الناس يأخذون من انبل
 وضوءه فيتمسكون به وحديث أبي موسى عنه أيضا قال دعا اليه صلى الله عليه وسلم
 فيخرج فيه ماء فغسل بديه ووجهه فيه ويحجبه ثم قال له ما يعني أبو موسى وبالله اني بامنه
 وافترعا على وجوده كما ذكر عن السائب بن يزيد عنه أيضا قال ذهب بي خاني الى
 النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابن أختي وقع أن مرض فمسح رأسي
 ودعاني بالبركة ثم توضأ فمسح به من وضوءه ثم فثت خاف ظهره الحديث فان قال لذهب
 الى نجاسة المستعمل للوضوء من هذه الاحاديث غاية ما فيها الدلالة على طهارة ما توضأ به
 صلى الله عليه وسلم ولم يدل ذلك من خفاصه قلنا هذه دعوى غير نافذة فان الأصل ان
 حكمه وسقطت أمته واحد الا ان يقوم دليل يقضي بالاختصاص ولا دليل رافع لمحكم
 بخلاف الذي في حكمه حكمه شرعي يحتاج الى دليل يلزمه انهم فيها هو (عن حديث ابن
 ايمان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتته وهو جنب فلما عنه فاعتزل ثم جاء فقال
 كتبته فقال ان المسلم لا ينجس رداءه الجماعة البخاري والترمذي وروى الجماعة
 منهم نحو من حديث أبي هريرة (حديث أبي هريرة المأثورة له ان الله سبحانه ان النبي
 صلى الله عليه وسلم لقيه من بعض طارق المدينة وهو جنب فاشغف منه فذهب فاعتزل ثم
 جاء فقال له ان كنت يا أبا هريرة قال كنت جنبا فذكرت ان اجال ذلك وانما على غير طهارة
 فتعال سجدان الله ان يؤمن لا ينجس قوله وهو جنب يعني نفسه وفي رواية أبي داود

وأما جنب وهذه اللفظة تنفع على الواحد المذكور والزمن والاعتين والجمع بالفتح واحسد
قال الله تعالى في الجمع وإن كنتم جنبا فاطهروا وقال بعض أرواح النبي صلى الله عليه
وسلم إن كنتم جنبا فاطهروا وقال جنبا وجنونا واجناب قولهم فساد عنه أي مال وعبدل
قوله لا ينحس نفسه لفتان ضم الجيم وفتحها وفي ماضيه أيضا فتان نجس ونجس بكسر
الجيم وفتحها فن كسر هاء في الماضي فتها في المضارع ومن ضمها في الماضي فتها في المضارع
أيضا قال الزورى وهذا قاس ملحد ومعرفة عند أهل العربية الأحرار فاسم متعدي من
الكسر قوله إن المسلم تسلك به فهو معه بعض أهل الظاهر وحكاها في البحر عن الهادي
والقاسم والناصر وما لك فقالوا إن الكافر نجس عيين وقوا ذلك بقوله تعالى إنما
المشركون نجس واجاب من ذلك الجمهور بأن المراد منه أن المسلم طاهر الأعضاء لا يعتاده
بجناية النجاسة بخلاف المشرع لعدم تحفظه عن النجاسة وعن الآية بأن المراد منهم
شخص في الاعتقاد والاستعداد ونجستهم على جهة هذا التأويل إن الله أباح نساء أهل
الكتاب ومعلوم أن عرقهن لا يسلم منه من يضاهيهم ومع ذلك فلا يجب من غسل
الختانية الأمتل ما يجب عليهم من غسل المسألة ومن جملة ما استدله القائلون بنجاسة
الكتاب حديث أنزل الله صلى الله عليه وسلم وقد تقيف المجد وتقرير القول الصعبة
قوم الجساس لما رأوا نزولهم المجد وقوله لا يثلمة لما قاله يارسول الله أنبارش قوم
أهل كتاب أنما كل في آيتهم قال ابن رستم غير أنه تأكلوا فيها وإن لم يجدوا فافغوا
وكاؤا في ما ساقى في باب آية الكفار واجاب الجمهور عن حديث أنزال وقد تقيف بالله
جهة عليهم لا هم لأن قوله ليس على الأرض من الجساس القوم شي إنما الجساس القوم على
أنفسهم بعد قول النجاسة قوم الجساس صريح في نفي النجاسة الحسية التي هي محل النزاع
ودليل على أن المراد بنجاسة الاعتقاد والاستعداد وعن حديث أي ثلمة بأن الأمر
بغسل الختانية ليس لتأثيرها بل بطلانهم بل لظنهم بالخزيرو وشربهم الخمر فيأيدل على ذلك
ما عند أحمد وأبي داود من حديث أي ثلمة أيضا بلغة أن أرضنا أرض أهل كتاب
وانهم يأكلون ما من الخزيرو وشربون الخمر فكيف نسمح بأنهم قد دهم وساقى ومن
أجوبة الجمهور عن الآية ومفهوم حديث الباب بأن ذلك تفسير عن الكفار وإهانة
لهم وهذا وإن كان مجازا فليس فيه ما يثبت في العديدين من أنه صلى الله عليه وسلم توضأ من
من أده مشركا ووطأ ثمة بن أنال وهو مشرك لسارية من سواي المسجد وأكل من
الشاة التي أهدتها لهم ردية من خبيروا هكل من الجبن الجلوب من بلاد النصارى كما
أمر به أحمد وأبو داود من حديث ابن عمر وأكل من شرب المشرك والاهالة لادعاه إلى ذلك
هو ردي وساقى في باب آية الكفار وما خلف من مباشرة التكليات والابجاع على جواز
مباشرة المسبية قبل إسلامها وتعليل طاهم أهل الخطاب وثباتهم بآية المائدة وهي أن
مازلوا طاهما صلى الله عليه وسلم وأهله للوفد من الكفار من دون غسل لا آية

العدلة خارجة عن الموقوفات
على النجاسة والمطهرات عن
النجاسة ومن بعدهم وقد
استوعبوا وصل جميع ذلك
في كتاب تعلق النصارى وهذا
الذي ورد من عدة مافي صحيح
النجاري تحرير بالغ فم الله به
لا علم من تقدمني إليه وأما
بعدهم العدة من السهو وانخطا
أنهم وعدد كسبه كما قال في
السنن والكتب مائة وستون
وأبو عبد الله آلاف وأربعمائة
وخمسون بابا مع اختلاف قليل
في نسخ لأصول وعدد مشايخه
الذين خرج عنهم في مائة مائتين
ونسمة وثلاثون ألفا وعدد من
تدرجوا راية عنهم دون مسلم
مائة وأربعمائة أو ثلاثون ألفا
أبوابا التي لم تنفع الرواية عنهم
كثيرة أصحباب الكتب الحسية
التي بالأسطة ووقعه اثنتان
وعشرون حديثا بالآيات
السنن وأول جامعهم بعد
الجملة باب كيف تأيد الرضا
الذي روى الله صلى الله عليه وسلم
وقول الله عز وجل أنا ربينا
الذي كما أوحينا إلى نوح والقيمين
من بعده الآية كما ساقى خنصرها
(ومقصود النصارى رجس الله
تعالى بذلك أي بالتكرار) كثرة
طرق الحديث وشهرته
الحافظ أيضا أفضل شهد بن طاهر
الماء من النجاري كما يذكرون

العجيب المباح للبخاري رحمه الله
 (صحيح) يسأل في أعلى طبقات
 النجاة التي لا تهور المزدي عليها
 وقد عده المصنف ابن حجر في
 مقدمة الفتح فصلا مستقلا في
 تقرير كونه أصح الكتب المصنفة
 في الحديث النبوي وأما في
 بيان ذلك أطالة حكمة ممددة
 قال ابن الصلاح أول من صنف
 في الصحيح البخاري ثم تلاه مسلم
 وكاباهاما أصح الكتب بعد كتاب
 الله تعالى وأما قول الشافعي
 ما أعلم في الأرض كتابا في العلم
 أكثر من كتاب مالك وفي
 رواية أصبح من الموطأ فاعلموا قال
 ذلك قبل وجرد كتابي البخاري
 ومسلم ثم إن كتاب البخاري أصبح
 الكتابين صعيدا أو أكثرهما أنما
 قال أبو يعلى الخليلي رحمه الله
 تعالى رحمه الله محمد بن اسمعيل
 فإنه أنصأ الأصول يعني أصول
 الأحكام من الأحاديث رابين
 لأنه من وكل من عمل بعده فاعلموا
 أخذته من كتابه مسلم انتهى
 فالتباس في الحديث عال عليه
 والكلام في تقرير مصحته وبيان
 أسبابه بطول جدا والاحاديث
 التي انفردت عليها بلغت ما في
 حديثه وعشرين أحاديث اختص
 البخاري منها بأقل من ثمانين وثاني
 ذلك يفتحص بمسلم ولا يشك أن
 ما في الاستقادة فيه أرجح مما
 وأيضاً في المقدمة فبطل شخص

وأما داود لا يولن أسعد كفى الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنبه) قوله في الماء الدائم هو الماء الساكن قال في القح يقابل دؤم الطائر تدوي عاذا أصعب جناحيه في الهواء فلم يجز كرها والرواية الأولى من حديث الباب تدل على المنع من الاغتسال في الماء الدائم الجنبه وان لم يل فيه والرواية الثانية تدل على المنع من كل واحد من البول والاختسال فيه على انفراد وسواء في باب حكم الماء اذا لاقته نجاسة حديث أبي هريرة هذا بانظر ثم يغتسل فيه وبأن البص عن حكم البول في الماء الدائم والاختسال فيه هذا لا يقد استدلالا بالنهي عن الاغتسال في الماء الدائم على أن الماء المستعمل يخرج عن كونه أهلا للظهور لان النهي ههنا عن مجرد الغسل فدل على وقوع الفسدة بمجرد وضوء وحكم الوضوء حكم الغسل في هذا الحكم لان المقصود التفرغ عن التقرب الى الله تعالى بالاستغذات والوضوء بتدبير الماء كما يتدبر الغسل وقد ذهب الى ان الماء المستعمل غير مظهر اكثر العترة واجد بن حنبل والبيهقي والاوزاعي والشافعي ومالك في احديث الرواية بن عطاء والبيهقي في رواية عنه واحديثنا هذا الحديث وحديث النهي عن التوضؤ بفضل وضوء المرأة واجماع اهل في البحر يمارون عن السلف من تكميل الطهارة بالتييم عندالة الماء لا بما ساقط منه واسيب عن الاستدلال بحديث الباب بان حالة النهي ليست كونه بغيره مستعمل بل مضمون مستعمل فيكون الاستعمال فيقبل منه ويخرج ذلك قول أبي هريرة يتناولونه تناولا ولا يظطر ابنته وبان الدليل انحص من الدعوى لان غاية ما فيه خروج المستعمل للجنبه والمضى خروج كل مستعمل عن الطهارة وعن حديث النهي عن التوضؤ بفضل وضوء المرأة بجمع كون الفضل مستعمل ولا يولم فالدليل انحص من الدعوى لان المدعى خروج كل مستعمل عن الطهارة لا خصوص هذا المستعمل وبالمعارضة بتأخيريه مسلم واحديثنا ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بماء من الفضل فيوضه وأخرجه أحمد ابنا وابن ماجه بنحو من حديثه وأخرجه أيضا أحمد وأبو داود والشافعي والترمذي وصححه من حديثه بانظر الغسل بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في جنبه فجاء النبي صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ منها أو يغتسل فقالت لها رسول الله انه كنت جنبا فقال ان الماء لا يجنب وأيضا حديث النهي عن التوضؤ بفضل وضوء المرأة مقل سابقا بأنه في بابيه وعن الاحتجاج بتكميل السلف لظاهرة بالتييم لا بما ساقط منه لا يكون حجة الا بعد تعي الغسل عن جميعهم ولا سبيل لذلك لان الثاني بظهوره المستعمل منهم كالحنس البصري والزهري والشافعي ومالك والشافعي والبي حنيفة في إحدى الروايات عن الثلاثة انا آخرين ونسبه ابن حزم الى عطاء وسنن الثوري وابن توري جميع غسل الظاهر وبان الساقط قدفى لانهم لم يكونوا يترضون الى انا والمقتضى بالاعضاء حثرا لا يكون بعض عضو من اعضاء الوضوء وبان سبب التركيب فيسليم منه عن السلف وامكان الاتباع بالتييم هو الاستغذار

في بابي الاحاديث التي انفرد بها
عليه ما نقله عنه أبو الحسن
الدارقطني وغيره من أهل القدر
وقد أجاب عن الحافظ حديثنا
سدينا وأوضح أنه ليس فيه ما يجعل
بشرطه الذي حقه وكذا
ساق في فصل مستقل اسمه
بجميع من طعن فيه من رجاله على
ترتيب السور في المصحف والبراق
من ذلك العلو بطريق الاصل
والعدل والاشهاد عن المصنف
في الخبرين ايهما منهم من يقوى
جانب الحديث فيه اما يكونه
تقديم ما طعن فيه عليه ولا
اكتونه اخرج ما رواه عليه من
هو أقوى واما التفسير ذلك من
الاسباب كما يتضح ذلك عند
الرجوع اليه ولطفا الذي
لا يشي من عدم الاعتبار في الرجال
السند والتمسك فقط دون
ما اعتبره أكثر أهل الأصول من
العدالة وغيره او شرطه في رتبة
الاحاديث كما سبق في السند
العلامة محمد بن اسمعيل بن ابي
الاسود البجلي في مؤلفاته وعلى
ذلك في دفع الطاعن كما هو
رجالنا وسندنا ذكرنا أن
جميع ما في الحديث صحيح ولا
ولله أكبر الجليل على وجه
الاستبانة تحت أديم السماء
يسارية كتاب وانصح في ما
ولاننا في جامع وانما في ما
سوى ما في الحديث في السنة

وهو ما يتضح من خروج المستعمل عن الطهورة وتجنب البداهة من البراءة الأصلية
لا سيما هذا ما شاهدنا بكتابنا من إتيان من الأدلة كحديث خاتم المصنفين وحديث
مسند علي عليه وسلم رأسه فضل ما كان يدينه وسياق غيرهما وقد استدل المصنف
رأسه الله بحديث السبابة على عدم صلاحية المستعمل الطهورة فقال وهذا النبي
عن الفضل في سبيله على أنه لا يهجم ولا يجوز وماذا لا إلا بضرورة من نعمه لا يبول من
بالأية من الفضل فيه وهذا يجوز على الذي لا يعمل الخبايا فاما ما يجهلها الغسل فيه
يجوز في الحديث لا يهجم اليه من طريق الأولى انتهى (وعن سببان الثوري عن
عبد الله بن محمد بن عمار بن عبد الله بن أبي عاصم عن ابن عباس عن أبيه عن
علي الله عليه وسلم رأسه فضل ما كان يدينه وسياق غيرهما وقد استدل المصنف
بأنه يخرج من رواه إلى ما يدينه وسياق غيرهما وقد استدل المصنف
رواه الله عليه وسلم رأسه فضل ما كان يدينه وسياق غيرهما وقد استدل المصنف
ابن محمد بن عمار بن عبد الله بن أبي عاصم عن ابن عباس عن أبيه عن
محمد بن عمار بن عبد الله بن أبي عاصم عن ابن عباس عن أبيه عن
عقب مشهور وهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن عمار بن عبد الله بن أبي عاصم
هذا الحديث شاهد الوضوء وشغل الطهارة من رأسه عمار بن أبي عاصم عن أبيه عن
به على أن السند قبل انفصاله من البدن يجوز أن يظهر به قبل وقد عارضه مع ما يدينه
من أن قال النبي صلى الله عليه وسلم رأسه عمار بن أبي عاصم عن أبيه عن
صلى الله عليه وسلم رأسه عمار بن أبي عاصم عن أبيه عن
زيد بن أبي أنس بن مالك عن أبيه عن
من حديثه أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ رأسه عمار بن أبي عاصم عن أبيه عن
عمار بن أبي أنس بن مالك عن أبيه عن
جديدا كما وقع في هذه الروايات لا ينافي في حديث الباب من أنه صلى الله عليه وسلم
رأسه عمار بن أبي عاصم عن أبيه عن
ولم يضر في ما يدينه على المنصوص عليه ولا في ما يدينه لا يضر في ما يدينه
ولا في ما يدينه لا يضر في ما يدينه ولا في ما يدينه لا يضر في ما يدينه
ما يدينه لا يضر في ما يدينه ولا في ما يدينه لا يضر في ما يدينه
بفضل ما يدينه لا يضر في ما يدينه ولا في ما يدينه لا يضر في ما يدينه
عليه وسلم لا يضر في ما يدينه ولا في ما يدينه لا يضر في ما يدينه
بالأية من الفضل فيه وهذا يجوز على الذي لا يعمل الخبايا فاما ما يجهلها الغسل فيه
من أدلة أن النبي صلى الله عليه وسلم رأسه عمار بن أبي عاصم عن أبيه عن
الأمير في هذا الفصل الذي ورد أمر الأمة بتلاوه وما نحن فيه من هذا القبيل وإن كان

تلاوه لما قال صاحب الرسالة
بالأفنية في باب طبقات كذب
الحديث ما ألفه أما الصيحات
فقد اتفق المحدثون على أن جميع
ما فيها من المتصل المرفوع صحيح
القطع وأنهم ساءوا وإن إلى
منه شيعه وإله كل من يهون
أمرهما فهو مبتدع متبع غير
سبيل المؤمنين اه قلت وكان
له هذه العبارة إشارة إلى ما قاله
ابن الهيثم المنق في التحرير
وهو قوله كون ما في الصيحات
إيهاماً لما روى رجالها في
غيره أو على ما حقق فيه من
شرطها به دامة المرفوع تحكم
زاد في فتح القدير شرح الهداية
تحكم لا يجوز التقليد فيه إلى
آخر ما قال وهو هو فتدونه واضحة
وزلة فاضحة ولذا اقتبته جمع من
هل الدراية والرواية منهم السيد
محمد بن اسمعيل الأمير في بعض
قفاواه وصاحب المنهج الروي
في مصطلح الحديث النبوي
والشيخ العلامة علي بن قاضي
الرضا محمد بن علي الشوكاني
رحمهم الله تعالى قال في الدراسات
يدين ابن الهيثم بهذا الكلام
لاقتراح أفعال ثلاث عليه كلمة
لحديثين سابقا وحلقا واللهاه
لما تقدم من المتأخرين إلا الشيخ
الذي كوروه من تبعه من تلامذته
وبعض المتأخرين المتأخرين من
القريب المشهورين مصاح
الاحاديث وأنهم خمسة أقسام
وأعلاها ما اتفق عليه البخاري
ومسلم ثم ما انفرد به البخاري

خطابا لوالده لانه يلحق به غيره اما لقياس أو بحديث حكيمى على الواحد ككفى على الجماعة وهو وان لم يكن حديثا مشهورا عند أئمة الحديث فقد شهد له جماعة حديثا انما يقولون لاسمائه كقوله فى السابعة عشرة ونحوه قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث ما انقطعه وعلى تقدير ان يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بباقي من رطل يديه فليس يدل على طهورية الماء المستعمل لان الماء كلما تنقل فى محال اظهره من غير ما قاله فى غيرها فعلم وانه لم يغير باقى ولهذا لا يشترط عمل فى غايه الحال تغير بالتجارات والظهارات انتهى وقد قدمنا ما هو الحق فى الماء المسحول

• (باب الرد على من جعل ما يفتقر منه المتونى اقل قبل وجهه مستعملا) •

[illegible]

ثم ما انفرد به مسلم ثم ما هو صحيح على شرطه ما هو صحيح واحد منهما
 ثم ما هو على شرط البخاري ثم ما هو صحيح على شرط مسلم ثم ما هو صحيح عند غيرهما وتوفي فيه الشروط
 المتبعة في الصحة وفرضه من ذلك كما قال الشيخ عيسى بن علي
 الدهلوي في مقدمة شرح سفر الاربعة بعد ما مشى عشاء ورنى
 بالارتضاء تأييده اذ صدمه الله تعالى
 الحديث بالحديثين ومعارضتهم
 اياهم وهذا سر يفتح في اقرارهم
 بان تأييد مذهب الحديث لا يأتي
 الا بصير الصحة من كتمهما
 من التمساح بالمال المضمومة
 من صحتها وثبت وان محاولة
 الانتساح المذكور في الترتيب
 المتكسب من افساها لكون هذا
 المذهب في الاعقاب على خلاف
 ما في الحديثين انه ثم قد تبين
 ابن الهيثم ومن تبعه الى اوراق
 وأطال في ذلك اطالة كتابة ثابته
 وأني عاينه في منه الحب المجاب
 فثقه دور وعلى الله ابحر حيث
 انظم انهم الامام عيسى بن الجواب
 ونفس الانعقاب (قال الامام
 الزورق في مقدمة كتابه شرح
 مس لم رأ ما انما يرى فانه يذكر
 الوجوه المتقدمة في اوجب متقدمة
 متقدمة) لعل اكثره فقصدي
 لذكرها في مقدمة الفتح الحافظ
 ابن جبر (وليس منها) اذ من
 الوجوه (يذكره في غير باب الذي
 يثبت فيه الفهم انه) أي الباب
 (أو اراء) أي بيان الاكثر من
 الوجوه (فيهم على الطالب

ما روي من فرائد هذا الحديث وهو ان اخطا الله بين فضل اعضاء الوضوء لانه انما صلى غسل
 اليدين على عشرين بعد ثلثين ثمهما قوله في صحيح برأسه ليدكر فيه هذا كذا في الاغصاء
 وهكذا اطلق في حديث عثمان المتفق عليه وصريح برأيه في حديث علي عليه السلام
 عند الترمذي وصححه وفي حديث ابن عباس عند ادواي داود وقد ورد التثنية في
 حديث علي عليه السلام من طريق طائفة الحافظين وكذلك في حديث عثمان من طريق
 أبي عبد الرحمن بن وردان وسياق في بسط الكلام على ذلك في الوضوء ان شاء الله تعالى

باب ما جاء في فضل طه و المراءة

(عن الحكم بن عمرو الهذلي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان توشا الرجل
 بفضل طه و المراءة الخمسة الا ان ابن ماجه والنسائي قالوا وضوء المراءة وقال الترمذي

هذا حديث حسن وقال ابن ماجه وروى بعد هذا حديثا آخر الصحيح الاول يعني حديث
 الحكم الحديث صحيحه ابن حبان أبو داود وقال البيهقي في سننه الكبرى قال البخاري
 حديث الحكم ليس صحيحا وقال الزورق في الحافظ على فضله قال ابن جبر في الفتح
 وقد اقرب التواتر بذلك ولست بعدد ادواي داود والذات في حديثه من صحيح النجاشي
 صلى الله عليه وسلم لم قال في رول الله صلى الله عليه وسلم ان اغتسل المراءة بفضل الرجل
 أو الرجل بفضل المراءة متراجا ما قال الحافظ في التبع وحياته ثبات ولم أفتان اعل
 على حجة قوية ودعوى اليقينية في معنى المراسل مردود لان ابن ام العدي لا ينسرق
 صريح التابغي بانه اذمه ودعوى ابن حزم ان داود الذي رواه عن حماد بن عيسى بن عبد الرحمن
 الجعفي هو ابن يزيد الاودي وهو ضعيف مردود فانه ابن عبد الله الاودي وهو ثقة وقد
 صرح بانه ام ابيه ابو داود وغيره وصريح الحافظ اذ في بلوغ الرام بان اسناده صحيح
 والمحدثين على انه لا يجوز لرجل ان يوضأ بفضل وضوء المراءة وقد ذهب الى ذلك
 عبد الله بن عمر بن الخطاب في صحيح ابن حزم في صحيح ابن حزم في صحيح ابن حزم في صحيح ابن حزم
 أم المؤمنين وأم سلمة وعمر بن الخطاب وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصري وهو
 أيضا قول أحمد واسحق بن الحسن في حديثه ما اذا اخذت به وروى عن ابن عمر والشعبي
 ولا روي في التبع لكان مع هذا اذا كانت المراءة حائضا وتقبل الجوف عن اسد ان
 لاحداث الواردة في مع النظار بفضل وضوء المراءة وفي رواية مضاربة لكان قال
 عن مقدم الصحابة ليعقبها اذا اخذت به وعورص بان الجواز أيضا نقل عن عدة من
 الصحابة منهم ابن عباس واثبتوا لاجل ما في من الازلة وقد جمع بين الاحاديث محمد
 اسان في الام على ما نساقط من الاسناد لانه قد اوردت في الام لا راي في ما في
 من الام وبذلك يجمع الحديث في رأسه من ما يجمع به الحافظ في التبع من حديث النجاشي على
 التزوية في حديثه اسان في الجواز اذ سمية (عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه

جميع طهرته، وحصول الغسلة
 جميع ما ذكره من طريق
 الحديث لأنه يشك هل في هذا
 نفي أو لا يستعمل أن طهرا فأنرى
 غيره التي ذكرت في هذا الباب
 الذي وقف عليه (قال أي
 النورى رحمه الله) وقد رأيت
 جماعة من الحفاظ غلطوا في مثل
 هذا بسبب عدم ادراك ذلك
 (وهو ما رواه البخاري، أحاديث)
 أي على بعض الوجوه (هي
 موجود في بعض في غير هذا
 المسألة إلى أنهم اه ما ذكره
 النورى رحمه الله تعالى) وتفصيل
 ذلك يطلب من هدى السارى
 مقدمة فتح البارى حيث صغر
 النور في عشرة أصول الأول
 في بيان السبب المباحث على
 تصانيف هذا الكتاب والناس في
 بيان موضوعه والكشف عن
 مفرد الكلام على تحقيق
 شروطه وتقرير كونه من أصح
 الكتب المصنفة في الحديث
 النبوى والحق به الكلام على
 تراجم البديعة المنال المنيرة
 المنال التي انوردت في نهجها
 عن نظرائه واشهر تهتم بها
 عن قراءته الثمانيات في بيان
 الحكمة في تقطعها الحديث
 واختصاره وفائدة آحاد الحديث
 وتكراره الرابع في بيان السبب
 لزيادة الاحاديث المعتبرة والآثار
 الموقوفة مع انسابها أصل
 موضوع الكتاب والحق به سياق
 الاحاديث المروية المعتبرة
 والاشارة لمن وصلها على سبيل

صلى الله عليه وسلم تضاف فضل غسلها من الجنابة واداء الوضوء من اجابته
 قال غفر الله له ولجميع اهله صلى الله عليه وسلم في الجنة الذي صلى الله عليه وسلم
 اتوا منها ويغسل بقائه برسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنة فقال ان الماء لا يجنب رواه
 احمد وابوداود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح حديثه الاول مع كونه
 في صحيح مسلم قد اعله قوم يترددون في روايته وروى بن دياربجيت قال وعلى والذي يحيط
 على بالى انا الشفاء اخبرني فذكر الحديث وقد ورد من طريق اخرى بالتردد وعلى
 ايضا لعدم ضبط الراوى وشككته والمحمول ما أخرجه الشيخان بافظان النبي صلى الله
 عليه وسلم وميمونة كآبائه لان من انا واحد وحديثه الاخر أخرجه ايضا الدارقطني
 رحمه الله ابن خزيمة وغيره كذا قال الحفاظ في الفتح وقال الدارقطني قد اعله قوم يترددون
 حاربوا به عن عكرمة لانه كان يقبل التلقيس لكن قد رواه شعبة وهو لا يعمل عن
 مشايخه الاصح حديثهم قوله لا يجنب في نسخة بفتح الهمزة الثانية وفي اخرى بفتحها
 فالاولى من سبب انهم النون وفتحها والثانية من اجنب قال في القاموس وقد اجنب
 وجنب وجنب واجنب وهو جناب يستوى للواحد والجمع اه وظاهر حديثي بن
 عباس وميمونة معارض لحديثي انكم السابى وحديث الرجل الذي من الجنابة فيتعين
 الجمع مما لا يقال ان فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا يعارض قوله الخاص بالامة
 لانا نقول ان فعله لا يوجب له الا جناب مشعر بعدم اختصاص ذلك بآبائه النبي
 غير مختص بالامة لان صيغة الرجل تشمل صلى الله عليه وسلم لم يمارى في الظهور وقد قرر
 دخول الخاص في خطاب نفسه لم يرد ذلك التعديل كان فعله صلى الله عليه وسلم
 شخصه من عموم الحديثين السابقين وقد نقل النورى الاتفاق على جواز وضوء المرأة
 بنقل الرجل دون الله ~~عنه~~ ونقشه الحفاظ بان الطحاوى قد أثبت فيه الخلاف قال
 لمصنف رحمه الله تعالى قلت واكثر أهل العلم على الرخصة للرجل من فضل طهور المرأة
 والاخبار بذلك أصح وكراهه احمد وأصح اذا خلت به وهو قول عبد الله بن مرجس وحملوا
 حديث ميمونة على انهم لم تخل به جميعا بينه وبين حديث الحكم فاما غسل الرجل والمرأة
 ووضوءهما جميعا فلا اختلاف فيه قال أم سلمة كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى الله
 عليه وسلم من انا واحد من الجنابة متفق عليه وعن عائشة قالت كنت اغتسل أنا
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم من انا واحد يختلف ايدى باقية من الجنابة متفق عليه
 وفي النسخ البخارى من انا واحد فيترجمه به ما وسلم من انا يعني بينه واحد في البخارى
 حتى أقول دع لي دع لي في النسخ السابق من انا واحد يعني سادتي وابا رة في قول دحى
 وأنا أقول دع لي اه وقد وافق المصنف في نقل الاتفاق على جواز اغتسال الرجل
 والمرأة من الايام الواحدة جميعا الطحاوى والقرطبي والنورى وفيه نظر لما حكاه ابن
 المنذر عن أبي هريرة انه قال بنى عنه وحكاه ابن عبد البر عن قرة بن جلة ما يدل على

على الحروف والماء السائل وحده

منهم من قلده من الأحاديث ومنه يظهر بغير ما أشكل عليه من غير تكرير ثم ختم هذه المقدمة بترجيحه كالمقدمة عن خصائصه ومناقبه جامعة لما نزه ليكون ذكره واسطة عقد نظامها وسرة من ختامها فساد حديث الباب اولاً ثم ذكر وجه المناجزة بينهما ان كانت خفية ثم اخرج ثانياً ما يدعيه عن عرض جميع في ذلك الحديث من الثوائد المتنية والاسنادية من ثبات وزيادة وكشف غامض وتوضيح محمل من سماع ومناجزة سامع من شيخ السلف قبل ذلك منسباً كل ذلك من أهميات المسانيد والمواعع والمختصرات والابواب والفوائد بشرط الصحة والحسن فيما أورده من ذلك وثالثاً اصل ما اقتطع من معانيه ومرفوعاته وهذه التلخيصات زوائد الفوائد ونفطهم وورد الترتيب واربعة اضبط ما يشك من جميع ما تقدم اسماء واصنافاً مع ايضاح معاني الاقوال المعنوية والتبيين على النكت البدينية ونحو ذلك وخامساً أورد ما استدلته من كلام الآخرة بما استدل به من ذلك الخبر من الاجكام الفقهية والمواظع الزهنية والآداب الشرعية مقتضراً على الرابع من ذلك معبراً الواضح دون المستعان في تلك المسالك مع الاعتناء بالجمع بين ما ظاهره التعارض مع غيره والتبصير

عند الطبر الى الاوسط وأبي يعلى والبرز وابن السكن في صحاحه ورواه أحمد بن طريق أخرى صحبه السكة موقوف وأخرجه أيضاً زيادة الاستدلال الدارقطني من حديث ثوبان ولفظه المأطهر ولا يتغير شيء الا ما غلب على وجهه أو طعمه وفي اسناده رشدين ابن سعد وهو مترول ومن أهم إمامة مثله عند ابن ماجه والطبراني وفيه أيضاً رشدين ورواه البيهقي باللفظ ان المأطهر والآن تغير وجهه أو لونه أو طعمه بنجاسة تحدث فيه من طريق عطية بن ببيعة عن أبيه عن ثور بن راشد بن سعد بن أبي امامة وأبيه تعقب على من زعم أن رشدين بن سعد قد روى عنه ورواه الطحاوي والدارقطني من طريق راشد بن سعد بن سلاوهم أبو حاتم إسناده وقال الشافعي لا يثبت أهل الحديث مثله وقال الدارقطني لا يثبت هذا الحديث وقال الثوري اتفق المحدثون على تضعيفه قال في البدر المنير فتلخص أن الاستدلال المذكور ضعيف فنعين الاحتجاج بالاجماع كإجماع الشافعي والبيهقي وغيرهما في إجماع على أن التغير بالنجاسة يريها أولونا أو طعمها نجس وهكذا نقل الإجماع ابن المنذر فقال أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغير طعمه أولونا أو يريها نجس انتهى وكذا نقل الإجماع المحدث في البحر قولاً متوضاً بين اثنين من فوق خطاب النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال في التلخيص قوله النبي بنون فتمسحوا بآثارهم من فوق ساكنة ثم نزل قال ابن رسلان وغيره في التلخيص بفتح التوضيح وكسر التاء وهو الشيء الذي له راحة كريحته من قولهم تلت الشيء بكسر التاء يفتح فتمسحوا فمات قولاً بفتح التاء أهل الأئمة يضعون الباسا بكسر الباء والخاء وفتح الهمزة في الحديث الضم قيله والبيض بكسر الهمزة جمع حبيصة بكسر الحاء أيضاً مثل سدر وسدره والمراد به الخمر في الحديث التي تمسحها المرأه أو قيل في الحبيصة الخمر التي تستفرق الرأه قولاً وعذراً لنا من شيخنا العبد المذنب له وكسر الذال المعجمة جمع عسكرة ككامة وكام وهي الخمر وأصلها اسم لسان الدار ثم سمي به الخارج من باب تسمية الخمر فوق باسم الخمر قولاً إلى العانة قال الأزهري وجماعة هي موضع منبت الشعر فوق قبل الرجل والمرأة قولاً دون العورة قال ابن رسلان يشبهه أن يكون المراد به عورة الرجل أي دون الركبة لقوله صلى الله عليه وسلم عورة الرجل ما بين سرة وركبته قولاً ما عتبر اللون قال الثوري يعني بطول المكث وأصل المنبع لا يوقع شيء أجنبي فيه والحديث يدل على أن الماء لا يتنجس بوقوع شيء فيه سواء كان قليلاً أو كثيراً ولو تغيرت أوصافه أو بعضها لم ينجس فقام الإجماع على أن الماء إذا تغير أحد أوصافه بالنجاسة خرج عن الظهورية فكان الاحتجاج به لا بزيادة كالمسألة ولا يتنجس الماء بالاقاء ولو كان قليلاً إلا إذا تغير وقد ذهب إلى ذلك ابن عباس وأبو هريرة والحنبل البصري وابن المسيب وعكرمة وابن أبي ليلى والثوري وداود الظاهري والبخاري وجابر ابن زيد ومالك والفرزاني ومن أهل البيت انقسام الإمام يحيى وذهب ابن عمر ومجاهد

هل التبرع بغيره من الناس
 في هذه المطابق بغيره والحمد
 عيشه والظاهر هو لغير الاشارة
 الى سكنت من انواع الامور
 وبذلك من انواع العربية وتجب
 من اختلافات المذهبية بحسب
 ما اقبل من كلام الاقمة واتسع
 له فهم من المقاصد المهمة الى
 غير ذلك انتم في كلام المانطق
 المقدمة ومنه يظهر جلاله كتاب
 الصاري وثمة التبرع في دفع الباري
 وقد راجعت تلك المقاصد كلها
 في شرحي هذا يمكن على وجه
 الايجاز دون الامتداد واتيت
 تحت خطاب الاحاديث بقوانين
 فلهذا في كل باب (فما كان ذلك
 اسبب ان اسرد اسديته من غير
 تكرار وجعلت المحذوفات الاسدي
 اقرب الى انوال الحديث) اي
 تناوله واخذ (من غير تعجب) وما
 احسن ما قاله الطبيب في سياسة
 مشكاة المصابيح فاني اذا نسبت
 الحديث المهم كافي استندت الى
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 لانهم قد ارفعوا عنه واغروا عنه
 انهم في روي ذلك يكفون ان
 تقول هذا الحديث اخرجه
 البخاري او مسلم وهو ذلك ثم
 نسكت ولا يزيد باسمه تمام
 (واذا في الحديث المذكور انتم
 في اول مرة وان كان في الموضع
 الثاني زيادة فافادته اكثر
 والافلا) وهو ان الثاني في امثال
 هذا المقام حديث فلان قد تقدم
 وزاد في هذه الرواية كذا
 اعم الموضع الذي تقدم فيه ذلك

باب حكم الماء اذا لقيه النجاسة

والشافعية والحنفية واجهدين حديث واحد ومن أهل البيت الهادي والمؤيد لله
 وأبو طالب والناصر الى أنه يجس القليل على الاقام من النجاسة وان لم يتغير او صانته
 ذلك عمل النجاسة بانه قد قال تعالى ولربنا خير منكم انما لا تعلمون
 وحديث لا يورث احدهم في الماء الدائم وحديث الفاتين والترمذي والحديث
 استفتت الحديث وان افنك القنوت عند احمد وأبي بصير والطبراني وأبي نعيم حريفا
 وحديث دع ماريك الى ما لا يريك الخرجه النجاسة واحده وصحة ابن حبان والحاكم
 والترمذي من حديث الحسن بن علي قالوا للحديث المأطور ولا يتغيره شي شخص من هذه
 الدلة واختاره في هذا القليل الذي يجب اجتنابه عند وقوع النجاسة في ماء قليل ما لم
 استعملها بانه الله واليه ذهب ابو حنيفة والمؤيد بالله وأبو طالب وقيل دون الفاتين
 على استهلال في قدرهما واليه ذهب الشافعي وأحمد والناصر والمأطور بالله
 وأجاب الفاتين بان القليل لا ينجس بالمأطور لانه نجاسة الا ان يتغير بانه لم يزل النجاسة
 الواردة في القليل لا ينجس الا ان يورث القليل الا ان يورث القليل لا ينجس الا اذا
 كان قليا ولا يورث ايضا الا ان يورث القليل لا ينجس باختلاف الاشخاص وانما جعل طين
 الاستعمال من الماء طين لم يزل من القليل والآخر من حديث الفاتين بانه من طين
 الاستعداد والماء طين ياتي وانما حصل انه لا مارة بين حديثي الفاتين وحديث
 المأطور ولا يتغيره شي مما يقع منه دار الفاتين فصار هذا القليل من النجاسة ولا ينجس
 بمرارة النجاسة الا ان يتغير احد او صانته فنجس بالاجماع فيصير حديث الفاتين
 وحديث لا يتغيره شي وأما ما دون الفاتين فان تعذر مخرج عن الظاهر بالاجماع وبه يوم
 حديث الفاتين فيصير بذلك عموم حديث لا يتغيره شي وان لم يتغيره بانه وقعت نجاسة
 نجاسة لم يتغيره حديث لا يتغيره شي يدل بهوم على عدم خروجه عن الظاهر بالاجماع
 ملاقات النجاسة وحديث الفاتين يدل بهوم على خروجه عن الظاهر بالاجماع
 في اجاز التخصيص على هذا المفهوم قال في هذا المسام ومن منع منه منع نفسه
 وبذلك جواز التخصيص بهذا المفهوم لذلك العموم بقية الدلة التي استدل بها
 ايضا تلوث من الماء القليل بنجس بوقوع النجاسة فيه وان لم يتغير كما تقدم وهذا المقام من
 الغايق في لزم ندي في ما هو المواب بها الا ان ارد وقد حقت المقام بها هو اطول
 من هذا او ارفع في طين القنوت على الماء القليل للناس في تقدير القليل والكثير
 أقوال ليس بها انما من علم فلا يشك في كراهة روي حديث عن عمر بن الخطاب
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يورث من الماء يورث بانه لا يورث من الارض
 وما يورث من الارض والارض اذا كانت الماء فيها لم ينجس من طين بدار النجاسة ولا
 طين من ماء ورواية محمد بن يحيى بن عمار في حديث آخر به ايضا في روي عن ابن
 حبان والحاكم والترمذي والبيهقي وقال الحاكم في صحيحه في شرطه ما روي عن ابن

رواها والناظر لا يخرج من حديث الباب آخر به أيضا لما ذكره في نسخة أبو داود ولا يظن
 لا ينحس وكذا أخرجه ابن حبان وقال ابن منده وأسند حديث الثقاتين على شرط مسلم
 انتهى ومداخ على الوليد بن كثير قيل عنه عن محمد بن جعفر بن الزبير وقيل عنه عن
 محمد بن عبد بن جعفر وقيل عنه عن عبيد الله بن عمرو وقيل عنه عن عبد الله بن عمرو وهذا
 اضطراب في الاسناد وقد روى أيضا بالناظر إذا كان المسألة قلتين أو ثلاث لم ينحس كما في
 رواية أحمد والدارقطني وبسطه إذا بلغ المسألة ثمانية لا يعمل الخطيب كما في رواية
 للدارقطني وابن عدي والعتيلي وبالناظر أربعين قلة عند الدارقطني وهذا اضطراب في
 المتن وقد أجيب عن دعوى الاضطراب في الاسناد بأنه على تقدير أن يكون محفوظا من
 جميع تلك الطرق لا يعد اضطرابا لانه استمال من ثقة إلى ثقة قال المسافط وعند التصديق
 أنه عن الوليد بن كثير عن محمد بن عبد بن جعفر عن عبيد الله بن عمرو الكبير وعن محمد بن
 جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عمرو الصغير ومن رواه على غير هذا الوجه فقد روى هم وله
 طريق ثالثة عند المسالك كما جرد أسنادها ابن معين وعن دعوى الاضطراب في المتن بان رواية
 أو ثلاث شاذة ورأى أربعين قلة مضطربة وقيل انهم جازوا موضوعا أن ذكره في البدر
 المنير ورأى أربعين ضعفا الدارقطني بالتاسع بن عبيد الله العمري قال ابن عبيد الله
 في النهاية ما ذهب إليه الشافعي من حديث الثقاتين مذاهب ضعيف من جهة النظر غير
 ثابت من جهة الاثر لانه حديث تكلم فيه جماعة من اهل العلم ولان الثقات لم يوقف على
 على حقيقة مباغها في اثبات ولا إجماع وقال في الاستبصار تاريخ حديثه وهو المولود
 اسمعيل التافسي وتكلم فيه وقال الطحاوي انما نقل به لان مقدار الثقاتين لم يثبت وقال
 ابن دقيق العيد هذا الحديث قد صححه بعضهم وهو صحيح على طريقه الله تعالى من اجاب عن
 الاضطراب واما التقييد بقلال هجر فلم يثبت مرفوعا الا من رواية المعوية بن صفال بن عذ
 ابن عدي وهو من ذكر الحديث قال الذهبي لم يكن مؤثرا على الحديث وقال ابن عدي
 لا يتابع على ثمانية حسبه ولكن انصاف الشافعي ثبوت كون المراد بقلال هجر بكثرة
 اسنادهما المعرف لهما في احوالهم كما قال ابو عبيد في كتاب الطهور وكذلك ورد التقييد
 بهما في الحديث الصحيح قال البيهقي قلال هجر كانت مشهورة عندهم ولهذا شبه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مارا لبلد المعراج من بين سيرة النبي بقلال هجر قال الخطابي
 قلال هجر مشهورة السنة مائة الف او القليلة لفظ مشترك وبمصر فهما الى أحد
 معلوما ما وهى الاواني بقي مترددة بين الكبار والصغار والدليل على انهم امن الكبار جعل
 الشارح الحد مشدرا بعد فدل على انه اشار الى اكبرها لانه لا فائدة في تقديره بقلتين
 غير مع السند الى تقدير واحد كبره ولا ينبغي ما في هذا الكلام من التكلف
 والتعسف قول ما يشوبه هو بالدون اي يرد عليه نوبة بعد أخرى وحكى الدارقطني ان ابن
 المبارك اخبره فقال يثوب بالناظر اثمانية قلة لا يتحمل مشهور فحينئذ ينحس كما وقع

منه (وقد ياتي حديثه في حديثه)
 ويأتي بعد في رواية أخرى بسط
 وفيه زيادة على الأولى بيان أنه روى
 بسط (فأما كتيب) الحديث
 (الثاني) (الابسط) (والتلخيص)
 الحديث (الأول) المختصر (لزيادة
 الفائدة) وكثرة الفائدة (ولا
 اذكر من الاحاديث الاما كان
 مستندا) وهو ما اتصل سماعه من
 رايه الى منتهى رعاؤه وما
 وهو ما اتصل بمعنى وهذا القسم
 من الاحاديث أوسع واسع
 واثبت وأولى ما يحتج به من السنة
 الملهمة (واما ما كان مقطوعا)
 هو ما جاء عن تابعي من قول
 فعل موقوف عليه وليس بحجة
 في الرابع (او معاقا) وهو ما حرف
 من اول سنده أو وجهه لا وسطه
 (فلا أنه روى له) أي لا ذكره وان
 كان هذه ذات الخفاء له حكم
 الصحيح (وكذلك ما كان من
 اخبار الصحابة في بعدهم ما
 ليس له ان ياتي بالحديث ولا يذكي
 النبي صلى الله عليه وسلم حتى
 يكون له حكم التقرير (فلا
 اذكره) لعدم الاحتجاج به
 (كما كناه مشي أبي بكر وعمر في
 الله عنهم الى سنة يقي ساعدة)
 عند وفاة النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم (وما كان فيه من القائلة
 بينهم) أي في الشيء من المازعة
 في شأن الخلافة (وكيفية مقتل
 عمر) بن الخطاب (رضي الله تعالى
 عنه) وصيته لولده ان يسن أن
 عائشة يدين مع صاحبها وكلامه

في امر الشورى (أي المشورية)
فمن يكون خلوقة بعد (ويجوز)
فمن كان رضي الله عنه وصية
الذين ولدوا في قضاة منه (بجواز)
قصة بابر بن عبد الله الأندلسي
رضي الله عنه في قضاة من
الكثير من الناس من التوريسين
فمن اجتمعوا في مجلس الله تعالى
عنه وآلوه لم يظفروا (وما يشبه
ذلك) إلى أن يكون له حديث حسن
وغيره من روافد رزم مثل (ثم اني
اذكرهم الصبيان الذي روى
الحديث في كل حديث له من
رواه) كانوا وباريهم روى
وغيرهم (والتم كذا التناهي)
أي التناهي في الجوع (أي
الغالب) تاكيد كذا (مثل
ان يقول من عايشة وتارة يقول
من ابن عباس وحينما يقول من
عبد الله بن عباس وكذلك ابن
عروحينما يقول من أنس وحينما
يقول من أنس بن مالك فاقمه
في جميع ذلك) أي مجموع وكذا
ما يأتي بقرينة قوله ولا كثيرا
(وتارة يقول من سلمان بن
السيدي عن النبي صلى الله عليه
وسلم وتارة يقول قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم وحينما
يقول ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال كذا وكذا فاقمه
في جميع ذلك) أي مجموع في هذا
الكتاب ما يخالف القاطع فانه
من اختلاف النسخ والروايات
وقد وجدت ذلك في بعض
المواضع (ولي محمد الله تعالى
الحبيب المذكور) أي محمد
الخاري (السايد كذا) جمع اسناد

تفسير ذلك النسخ في الروايات المتقدمة والتقدير لا يقبل القاسية بل يذهب عن نفسه
ولو كان المعنى انه يذهب عن علمه لم يكن للتفسير بالتلفيق معنى فان ما دون ما أول ذلك
ويقبل معناه لا يقبل حكم القاسية والقياس معان أخر ذكرها في الهاية والمراد هنا
ما ذكرنا والحديث يدل على ان قدر القاسية لا يقبل إلا في القاسية وكذا ما هو أكثر من
ذلك بالاولى ولا كنهه شخص أو يذهب حديث الاماغير بهما ولو أنه أوطعه وهو وان كان
ضيقا فتقدم الاجماع على معناه وقد تقدم تحقيق الكلام والجمع بين الاسانيد
روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يولن احدكم في الماء الذي
لا يجري ثم يغسل به رءوسه رواه الجماعة وهذا لفظ البخاري وله في الترمذي ثم يغسل به رءوسه
وله الباقي ثم يغسل به رءوسه قوله الدائم تقدم نفسه قوله الذي لا يجري قبل قوله ثم يغسل
لأنه ثم وياضاح لغناه وقد استخرج من روى كذا يجرى بهضه كالأمر وقيل استخرج بهضه عن الماء
الرا كذا لانه جاء من حديث الصوري أن من حيث المعنى ولو أنه لم يذكر البخاري هذا
القياس في بابنا فلما ذكر كذا الدائم وذلك لأن حديث جابر وقال ابن الأثيري
الدائم من سرف الضدادية قال لا كذا الدائم على كذا لانه قول لا يجرى منه
لغناه لا منه مني المشرك وقيل الدائم الرا كذا الدائم لانه الدائم الذي له
نوع ولا كذا الذي لا يجرى له نوع ثم يغسل فيه بهضه الدوام في طرح مسلم يضم الامام قال
في الفتح وهو المنسوخ وقال النووي أيضا ذكر كذا يغسل بهضه من مالان لا يجوز أيضا
بوجه عطف على موضع يولن ثم نصبه بالمتعارف واعطاء حكمه روافد الجمع أما الجرم فلا
مخالفة بينه وبين الاسانيد الدائمة التي لا يحرم البول في الماء الدائم على الشرع والغسل
على انفراد كما تقدم في باب بيان زوال تطهيره لانه على تساوي الاخرين في النجس منهم ما
واما النسب فقال النووي لا يجوز لانه يذهب عن ان النجس منسوخ الجمع بهضه دون افراد
أحد ما هو هذا لم يذهب البول فيه منه سوى أراد الاعتسالة فيه أم لا روضه
ابن دقيق العيد انه لا يلزم ان يدل على الاسكان للمعدة لانه لا يذهب النجس عن الجمع
بينهم من هذا الحديث ان ثبت رواية النسب ويؤخذ النجس عن الافراد من حديث
آخر ونعقبه ابن هشام في المعنى فقال انه وهم وانما أراد ابن مالك اعطاء حكمه في
النسب لا في المعنى قال واين ما ورد فيما نحن في ميل الموهوم لا المتناول وقد قام دليل
آخر على عدم رادته وظاهره جازة الجاهل والضعف في قوله تعالى ولا تأكلوا مما
باليد واليد واليد واليد (ونحوه) وما كونه منسوخا مع أن النسب معناه النجس
وقد اعترض من يلزم ان يذهب النجس من الماء الذي لا يجرى بهضه من مالان لا يجوز
ونعقبه بان لا يلزم من نأ كذا النجس ان لا يذهب عليه نجس آخر غير مؤ كذا احتمال ان
يكون لنا كذا معني في اسناد ما ليس في المتن والحاصل انه قد ورد النجس من
شدة الغسل من دون ذكر اليه الحديث أبي هريرة في التقدم باب بيان زوال تطهيره

ورود النبي من البحر البول من دون ذكر غسل كما في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم من من البول في الماء الراكد والنهي عن كل واحد منهما على انفراديه يستلزم النهي عن فعلهما مجامعا بالاولى وقد ورد النهي عن الجمع بينهما في حديث الباب ان صححت رواية المنصب والنهي عن كل واحد منهما في حديث عند أبي داود يدل عليه حديث الباب على رواية البازم واماعلى رواية الرفع فقال القرافي انه يثبت ذلك على ما كان الحال ومثله بقوله صلى الله عليه وسلم لا يضر من أحدثكم امرانا ضرب الامة ثم يضاعفه الى ثم هو يضاعفه او المراءى النهي عن الضرب لان الزوج يضاعف في ما كان له الى مضاعفته لاقتناع لاسامته اليه فيكون المراد هنا النهي عن البول في الماء لان البائل يضاعف في ما كان له الى الظاهر به فيتنوع ذلك للنجاسة قال النووي وهو هذا النهي في بعض المياه للتحريم وفي بعضها الكراهة فان كان الماء كثيرا جازيا لم يحرم البول فيه ولا يمكن الاولى اجتنباه وان كان قليلا جازيا فقد قال جماعة من أصحاب الشافعي يكره والمثارة لا يحرم لانه يقدره ويحبسه ولان النهي يقتضي التحريم عند المقتنين والاكثرين من أهل الامه ولوهذا اذا كان كثيرا كذا في الاماكن قال العلامة من أحبابنا وغيرهم يكره الاغتسال في الماء الركد قليلا كان أكره واكثر يكره الاغتسال في العين الجارية قال وهذا كله على كراهة التنزيه لا التحريم انتهى وينظر ما للقرينة الصادرة للنهي عن التحريم ولا فرق في تحريم البول في الماء بين أن يقع البول فيه أو في اناء ثم يصب اليه خلافا لظاهرية قوله لا يضر كما بولوا في الجوع لم يضر في ذلك أحد الا ما حكى عن داود الظاهري قال النووي وهو خلاف الاجماع وهو اقبح ما نقل عنه في الجود على الظاهر وقد نص قول داود ابن حزم في المجلد وأورد للفقهاء الاربعة من هذا الجنس الذي أنكروا ما اتهمهم على داود شيئا واسعا واعلم انه لا بد من اخراج هذا الحديث عن ظاهره بالتخصيص أو التقييد لان الاتفاق واقع على ان الماء المستحجر الكثير جدا لا يؤثر فيه النجاسة وسواءه الشافعية على ما دون القاتين لانهم يقولون ان قدر القاتين فيافوقهما لا ينجس الا بالانغير وقيل حديث القاتين عام في الانجاس فيخص ببول الادعي ورد بان المعنى المقتضى للنهي هو عدم التقرب الى الله بالنجس وهذا المعنى يستلزم فيه سائر النجاسات ولا يتجه فيه ببول الادعي من باب النجاسة الى هذا المعنى قوله ثم يتوضأ منه فيه دليل على ان النهي لا يخص بالغسل بل بالوضوء في معناه ولو لم يرد هذا لكان معالوما لاستواء الوضوء والغسل في المعنى المقتضى للنهي كما تقدم قوله ثم يغتسل منه هذا اللفظ ثابت أيضا في البخاري من طريق أبي الزناد والبخاري ومسلم من طريق أخرى ثم يغتسل فيه قال ابن دقيق العيد وكل واحد من الاثنين يشبه بحدسهما بالنص وسكنا بالاستنباط انتهى وذلك لان الرواية بالنظر فيه تدل على منع الانغماس بالنص وعلى منع تناول الاستنباط والرواية بالنظر منه بعكس ذلك وقد استدل بهذا الحديث أيضا على نجاسة المستعمل وعلى انه ظاهر مسلوب الظهورية وقد تقدم الكلام على الجنتين قال

بكر بن الحسين المدني العثماني
 سمعنا عليه لا كثره وإجازة
 بجمعه والشيخ الامام حنيفة
 الحافظ شمس الدين أبي الخير
 محمد بن محمد بن محمد الجوزي
 الدمشقي صاحب كتاب الحسن
 الحصني في الدعوات (والقاضي
 العلامة الحافظ في الدين محمد بن
 أحمد القاسمي الشيرازي الحنفی
 المكي فاضل) السادة (الملكیة
 بكة) السكرية (المشرفة) زانها
 الله تعالى ونسريها (إجازة
 معتمة منهم بجمعه ورواهم الله تعالى
 قالوا ثم أنبأ به الشيخ الامام
 الحافظ شيخ المسلمين أبو الحسن
 ابراهيم بن محمد بن صديق
 الدمشقي المعروف بابن الرسام
 قال أنبأ به أبو العباس الجار
 وأخبرني به تعالى) بما قبله
 (الشيخ الامام زين الدين أبو بكر
 ابن الحسين المدني الماراني ولد
 شيخنا أبي الفتح وفاضل القضاة
 محمد بن محمد بن محمد بن هتوب
 النجاشي) النجاشي وأبى صاحب
 كتاب التمام من الحديث في اللغة
 المتوفى سنة سبع عشرة وخمسة
 تأييد الحافظ لواءه المتكلم
 محمد بن أبي بكر بن أبي الجوزي
 قبل الشيخ الاسلام زانها
 الامام أحمد بن عبد الحامد بن
 عبد السلام بن تيمية الحارثي
 رحمه الله تعالى وللجهد شرح
 على البخاري وما منحه البخاري
 بالسبع الفصحى الجارية كل ربيع
 العبادات منه في غيره بن شلدا

المصنف رحمه الله تعالى ومن ذهب الى خبر القائلين حول هذا الخبر على ما رووه ما رووه
 بضاعة على ما بلغه عما يجمع بين الشكل انهم ولدتهم تقدم تحقيق ذلك

باب اسرار الهمام

(حديث ابن عمر في القلة من يدل على شجاسته او الاية يكون الحديث بالبر في جواب
 السؤال من وروده على المسألة عينا عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا وقع الكتاب في اناس احدثكم فيه فقهه لم يفسد له سبع مرات رواه مسلم والبيهقي) الحديث
 له الحافظ هذا أحد ما وقع في الباب أحاديث منها عن عبد الله بن مسعود في رواية في باب اعتبار
 العدل في الولوع وحديث ابن عمر الذي أشار اليه المصنف في القليلين تقدم وقد استدل به
 على نجاسة أسرار الهمام ما ذكره قولنا اذا وقع قال في الفقه يدل على بلغ بالغ فيه ما اذا
 شرب بطرف اسنانه فمسه بطرفه قال تعجب هو ان يدل على انه في المباح غريم من كل مانع
 فيذكر كذا من درسته بوجه شرب أو لم يشرب قال مكي فان كان غير مانع يقال لعنه قولنا في
 انما أحدكم ظاهره العموم في الآية وهو يعبرج ما كان من المياه في غير الآية وقيل
 أصل الفصل معتول المعنى وهو الجاهل فلا فرق بين الانا وغيره وقال الحارثي ذكر الانا
 نخرج من جرح الاغلب لانه يندفع قوله في قوله حال الناس ان لم يذكره فقهه على بن مسعود
 وقال ابن حنبل في ترويضه كرا لا رافة فيه على بن مسعود ولا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بوجه من الوجوه قال الحافظ ورد الامر بالارافة عند مسلم من طريقين الا من عن أبي
 صالح وأبي رزين عن أبي هريرة وقد حسن الدارقطني حديث الارافة وأخرجه ابن سببان
 في صحيحه ورواه مسلم بزيادة ولا من بالتراب ~~ما ياتي~~ والحديث يدل على وجوب
 الغسلات السبع من ولوع المكاب واليسه ذهب ابن عباس وعروة بن الزبير ومحمد بن
 سيرين وطاوس وعروة بن زبير والاوزاعي ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأحمد بن
 وأبو نوري وأبو عبيد وداد وذهب المعتزلة والحنفية الى عدم الفرق بين لعاب المكاب
 وغيره من التماسات وحملوا حديث السبع على التذلل والتعظيم وابعادوا الملاءمة
 والدارقطني موقوف على أبي هريرة انه يغسل من ولوعه ثلاث مرات وهو الراوي للغسل
 سبعاً فثبت بذلك نفع السبع وهو مناسب لأصل بعض الحنفية من وجوب الغسل على
 بناويل الراوي وقصصه ونقصه وغير مناسب لأصول الجمهور من عدم الغسل به
 ويعمل ان أباه هريرة أتى بذلك لا عتاده نية السبع لا بوجوبها أو انه نسي ما رواه
 وأيضا قد ثبت عنه انه أتى بالغسل سبعاً ورواه من روى عنه موافقة لقيام روايته أريج
 من روايته من روى عنه مخالفتهم من حديث الاسود من حيث النظر أمان من حيث الاسناد
 فالواقعة وردت من رواية محمد بن زيد عن أبيه عن ابن سيرين عنه وهذا من أصح
 الاسانيد والحادثة من رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطائمه وهو دون القول في
 التواتر بكثير قاله الحافظ في الفتح وأمان من حيث النظر فظاهراً أيضاً قد روى التسبيع غير

وقدر عمامه في أرباب سنين شاددا

(اجازة عامة) لذلك الكتاب الجامع الصحيح البخاري وغيره من كتب السنة المطهرة (قالا أخبرنا أبو العباس البخاري قال أنبأنا به الشيخ الصالح الحسين ابن المبارك الزبيدي) نسبة زييد باليمن (قال أنبأنا به الشيخ الصالح أبو الوفاء عبد الأول بن عيسى بن شعيب الهروي) نسبة لهراة (الصفوف) نسبة الى الصفوف (قال أنبأنا به الشيخ الفقيه عبد الرحمن بن محمد بن مظفر الراودي) رحمه الله تعالى (قال أنبأنا به الامام أبو محمد عبد الله ابن أحمد بن حنبل) نسبة الى حنبل (قال أنبأنا به الشيخ الصالح محمد بن يوسف النخعي) نسبة الى نخع (قال أنبأنا به الامام الكبير أبو عبد الله محمد ابن اسمعيل بن ابراهيم البخاري) صاحب الجامع الصحيح (الله تعالى والكل واحد من هؤلاء) المشايخ الصالحين (الذكورين الى شيخنا محمد بن البخاري) صاحب الكتاب الصحيح (أسانيد كثيرة بطرق متشعبة) مذكورة في اثبات شيخنا علم الحديث مشهورة عند أهل الحديث والقديم (ولي محمد الله) أسانيد غير هذه عن مشايخ كثيرين بطول تعدادهم اقتصر منها على هذه الطرق (لهم رحموا علوها) وكذلك هذا العبد الراجي رحمة ربه الباري

أبي هريرة لا يكون مخالفة فقيها فادخله في من يرى فيه وعلى كل حال فلا حجة في قول
أحمد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن جهله أعذارهم عن العمل بالمحدث أن
العدرة أشد نجاسة من سور المكاب ولم تقبل بالسبع فيه كون اللوغ كذلك من باب
الأولى ورد بانه لا يلزم من كونهم أشد في الاستعداد أن لا يكون اللوغ أشد منها في التغلب
لأنكم وبانه قباح في مقابلة النص الصحيح وهو فساد الاعتبار ومنها أيضا أن الأمر
بذلك كان عند الأمر يقتل المكاب فلما سمى من قتلها نسخ الأمر بالغسل وتعتب
بأن الأمر يقتلها كان في أوائل الهجرة والأمر بالغسل متأخر جدا لأنه من رواية أبي
هريرة وعبد الله بن مغفل وكان إسلامهما سنة سبع وسبعمائة حديث ابن مغفل الآتي
ظاهر في أن الأمر بالغسل كان بعد الأمر يقتل المكاب وقد اختلف أيضا في وجوب
التغيب إلا ما الذي وقع فيه الكلب وسبأني أن ذلك في باب اعتبار الله ودوامه بدل هذا
الحديث أيضا على نجاسة الكلب لأنه إذا كان له نجاسة وهو عرفه فله نجاسة
وبسبب ذلك نجاسة سائر بدنه وذلك لأن ما به جزء من غيره أشرف ما فيه فبقية بدنه أولى
وقد ذهب إلى هذا الجمهور وقال عكرمة ومالك في رواية عنه أنه طاهر ودلهم قول الله
تعالى وكلاهما لا ينجسهما ولا ينجسهما من ذلك يبرئ المكاب ولم يوجب بالغسل
وأجيب عن ذلك بأن نجاسة الأكل مما لا ينجس من نجاسة نجس من النجس من النجس
وعند الأمر لا نجاسة ما في أكله طاهر النجس من النجس من النجس من النجس من النجس من النجس
الصيد بخصومه واستدلوا أيضا بما ثبت عند أبي داود من حديث ابن عمر أنهما كانت
المكاب تنبل وتدير زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فلم يكونوا يرون شيئا
من ذلك وهو في البخاري وأخرجه الترمذي بزيادة قول ورد بان البول ينجس على نجاسته
فلا يصلح حديث قول المكاب في المسجد حتى يعارض به الإجماع وما جرد الأفعال
والأخبار فلا يدلان على الطهارة وأيضاً يحتل أن يكون ترك الغسل أحد تعيين موضع
النجاسة أو طهارته الأرض بالحناف قال المسند في أنها كانت تمبول خارج المسجد في
موطنها ثم تقي على وتدير في المسجد قال الحافظ والأقرب أن يقال إن ذلك كان في ابتداء
الحال على أصل الإباحة ثم ورد الأمر بتكريم المساجد وظهرها وجعل الأبواب عامها
واستدلوا على الطهارة أيضا بما سبأني من الترخيص في كلب الصيد والمائية والزرع
وأجيب بانه لا منافاة بين الترخيص وبين الحكم بالنجاسة غاية الأمر أنه تكافئ شاق
وهو لا يتنافى التعبدية

• (باب سؤرائہ) •

(عن كبشة بنت كعب بن مالك وكانت فحوت بن أبي قتادة عن أبي قتادة دخل عليه السكيت
لورضوا لحامته فشرب منه فاصبحي لها الاناء حتى شربت منه فالت كبشة رأيتي انظر
فقال انهم من امة ابي فقلت نعم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما السكيت

فغيرهما (لوجه الكرم) اي

ذاته القدسة فهو تبارك ورسول
(وان يصلح المقاصد والاعمال)
في الحال والمآل (بجواميدنا
محمد) صلى الله عليه وآله وسلم
(وآله البررة) (وتحبه) الطيرة
(أجمعين) اكنة من ابدن
ابدين كاهم الى يوم الدين (وهذا
حين الشروع) في تجريد
اسماء الله (ان شاء الله)
تبارك (فعلى) (وذلك)
شرح هذا وهو الموفق الاغنام
والمتم بالانتماء قال صاحب
التجريد رحمه الله الجيد

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(الف كان به التوسى الى

رسول الله صلى الله عليه وسلم)
هكذا في رواية اخرى
بغير باب وثبت في رواية غيرهما
وحكى بعض ومن تبعه فيه
التميز وتركه وقال المكي
يجوز فيه الاستكان على سبيل
التعداد لا لاي باب فلا يكون له
اعراب ولم يفتح الكتاب بالندبة
اذا كان بالتحريم عن النص
حيث صدر الكتاب بترجعه
الوحى بالحدث الدال على ان
العمل دائر مع النية أو وجد
وتشهدنا عند وضع الكتاب
ولم يثبت ذلك اقتصارا على
العمل وتوحيده ان اول شي نزل
من القرآن الكريم اقرأ بسم
ربك افريق الناس به الاقتناع
بالسنة والاقتدار على ازيد
ايشاء وقوع كتب رسول الله

ورودها على الناس من ان لا يتأثم الا بالويل والازبال عليه قولنا فاصحى الى الانا هو بالصاد
المهم له بعد ما عني به ذكره في الاساس وقال اصحى الانا لله في القاموس
واصحى استمع واليه مال به ومنه والانا مال به قولنا انهم امن الطوائف الخ تشبيه لله بخدم
البيت الذين يطوفون للخدمة

(ابواب تطهير النجاسة وذكر ما نص عليه منها)

(باب اعتبار العدد في الولوع)

(عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا شرب من الكلب في اناء احدكم
فلم يشرب منه سبع امة حتى يغسله ولا يشرب منه الا واحدكم اذا ولع فيه الكلب اربعة امة
سبع مرات اولاهن بالتراب وعن عبد الله بن مغفل قال امر رسول الله صلى الله عليه
وسلم بقتل الكلاب ثم قال ما بالهم وبال الكلاب ثم رخص في كلب الله يذوق كلب الغنم
وقال اذا راغ الكلب في الاناء فاصلاه سبع مرات وعذره الذامنة بالتراب رواه الجماعة
الا الترمذي والبخاري وفي رواية لم يورخص في كلب الغنم والصيد والزرع) الحديثان
يدلان على انه صلى الله عليه وسلم في الاماء الذي ولع فيه الكلب سبع مرات وقد تقدم ذكر الخلاف في
ذلك وبين ما هو الحق في باب اسائرهم باسم قولنا اولاهن بالتراب عند الترمذي والبخاري
اولاهن او اخرهن ولو في داود السابعة بالتراب وفي رواية صحيحة للشافعي اولاهن او
اخرهن بالتراب وفي رواية لا يبيح عبد الله بن مسعود من سلام في كتابنا الطهور له اذا ولع
الكلب في الاناء غسل سبع مرات اولاهن او واحداهن بالتراب وشهد الارطقي بالباطل
احداهن اربعة او اسداهن ضعف قبله البخاري ودين يندوه هو متروك والذي في حديث عبد الله
بن مغفل المذكور في الباب بانظ وعشره والائمة بالتراب اجمع من رواية احمد اهل
قال في البدر المنير باجماعهم وقال ابن منده اساده مجمع على صحته وهي زيادة ثقة فحين
ناصب اليه وقد ازم الملعوى الشافعية بذلك واعتذر الشافعي بان لم يفت على صحة هذا
الحديث لا يرفع الشافعية فقد وقف على صحة غيره لا يسمع ويثبت الحديث اذا
صح مذهبه فحين جعل المطلق على المتبدوا ما قول ابن عبد البر لا علم اسد ائقي بان غلبة
التراب غير الغسلات السبع بالماء غير الحسن فلا يقدح ذلك في صحة الحديث وقسم العمل
به وايضا اذ اتفق ذلك احمد بن حنبل وغيره وروى عن مالك ايضا ذلك الحافظ ابن حجر
وجواب المير عن ذلك بان ابا هريرة حافظ من غيره روايته اربع وليس فيها اهله
الزيادة مردود بان في حديث عبد الله بن مغفل زيادة وهو مجمع على صحته وزيادة الثقة
بتعين المنسبر اليها ذالم تنفع منافية وقد خالف الشافعية واعتز في رجوع الترتيب كما
خالقوا في التسبيح ووافقه هم هذه المسألة كسبة مع احتجاجهم التسبيح على المشهور وعندهم
قالوا ان الترتيب لم يفتح في رواية مالك قال القرافي منهم قد جعلت فيه الاحاديث فالجيب
منهم كتب لم يتولوا بها وقد اعتذر انما لولان الترتيب غير واجب بان رواية الترتيب

وكتبه في القسطنطينية
 بالتبعية دون التبدل وغيرها
 كما في قصة هرقل وصلح المدينة
 وغير ذلك من الأحاديث وقد
 أجاب من شرح كتاب الدين
 بأجوبة أخرى فيها نظر وسند
 استقر على الاعتناء به في كل
 افتتاح كتب العلم بالله وكذا
 معتمد كتب الرسائل واستأنف
 القدماء فيما إذا كان الكتاب
 كله شعرا فله اسم الشعري وقال
 الزهري في مصنفه السنة أن لا يثبت
 في الشعر البهولة وجوزة عبد
 ابن جبير ونابغة على ذلك الجهور
 وقال النخعي هو الفاعل وقال
 جابر بن عبد الواسع وهو بالهمز
 مع كون الدال من الهمزة
 فغيره مع ضم الدال وتشديد
 الواو من الظهور والاول هو الذي
 مع من أنواء المناهج وقد
 استعمل المصنف هذه العبارة
 كثيرا كقوله المفضل وبه الأذان
 وبه الخلق والوحى في القصة
 السلام في شأنه وأبنا الخليفة
 والكنوب والبعث والاهام
 والفرس والاياء والاشارة
 وانسوت يا بهدني وقال
 أصل النظم وكل ما نثرت
 النظم أو أنشأه أو رماله أو
 فهو وحى في الشعر والاهام
 بالشرح وقد يلقى ويركب
 الموزون وهو كلام الله المنزل على
 النبي صلى الله عليه وسلم والمراد
 من به الوحي جامع كل ما يلقى
 شأنه أي تعالى مستشأن وأن

مستطربه لأنها منسوبة باللفظ أو لاهن وباللفظ أخرهن وباللفظ أسداهن وفي رواية
 السابعة وفي رواية الثامنة والاضطراراب يوسف الاطراح وأجيب بان المقصود حصول
 التبريد في مرة من المرات وبان أسداهن بمعنى أو لاهن معينة وكذلك أخرهن
 والسابعة والثامنة ومنه في حل المطلق على التبريد ان تجعل المهمة على إحدى المرات
 المهمة ورواية أو لاهن أربع من حيث اللفظية والاحتفاظية ومن حيث المعنى أيضا
 لأن تبريد الأثرية يقتضي الاحتياج إلى تسليته أخرى استيفاءه وقد نص الشافعي على
 أن الأولى أولى كذا في الفتح وقد وقع الخلاف هل يكون التبريد في التسليته السبع أو
 ثلثها إن شاء الله تعالى حديث عبد الله بن مغفل أنه سأل عن تبريد السبع فخرج
 فيما تقدم قوله ما بالهم وبال الكلاب فيه دلائل على تحريم قتل الكلاب وقد اشتهر في
 السنة أنه صلى الله عليه وسلم يثقل الكلاب ويحب ذل كافي صحيح مسلم أنه وعنده جبريل
 عليه السلام أن يأنبه فلم يأنبه فقال النبي صلى الله عليه وسلم أم والله ما سألتني نفل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يومه ذلك ثم وقع في نفسه جرح وكاب تشبهت أسطفا فامر به فأخرج
 فأنابه جبريل فقال له قد كنت وعدتني أن تلقاني بالراحة فقال لي ليل ولكنا لم نخل بيننا فيه
 كافي صحيح رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر بقتل الكلاب ثم ثبت عنه صلى الله عليه
 وسلم النهي عن قتلها وسند قد تقدم في الاستبصار لا يثبت عنه صلى الله عليه وسلم
 عليه ولم التزم من كلاب البعير والزرع والمساكن والمنهج من افتتاه فغير ذلك وقال من
 اقتنى كلبا ليس كلب صيد ولا مائة نقص من كل يوم قيراط وثبت عنه الأثر بقتل
 الكلاب الأسود البهم ذي الذنبتين وقال أنه شيطان ولا يثبت في هذا موطأ أن يابس هذا
 محله فانتقمه على هذا المنذر وسيأتي الكلام على ذلك مبسوطا في أبواب الصيد

● (باب السلت والقرص والعقود الثلاث كلها) ●

(عن أسماء بنت أبي بكر قالت جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أسداهن
 أصيب فوجهن من دم الحية كيف تصنع فقال سبحانه ثم نفرسه بالمال ثم فقتله ثم أصلى فيه
 فنفق عليه) قوله جاءت امرأة في رواية الشافعي اسمها أسماء قال في الفتح وأغرب الزهري
 فضعف هذه الرواية بلا دليل وهي موهومة الإسناد لا علم لها ولا يثبت في أن يهيم الراوي
 اسم نفسه قول من دم الحية فنفق الحية أي الحية خالة الزهري قول من فقتله فنفق
 أنوفاته وضم الميم له وتشديد المنة أي فوفاته أي فقتله وكذا رواه ابن خزيمة والمراد
 بذلك أنه فقتله قول من نفرسه بفتح السين أو واسكان القاف وضم الراء والساد الميم
 وحسن في الثانية عباس ونفيه فيه ضم الشافعي فوفقه ففتح الشافعي وتشديد الراء
 المذكورة في ذلك موضع الدم بطراف أصابعه التي تعال بذلك وتخرج ما يثر به الذوب
 منه ومنه تفر يص العيين خالة أبو سبيدة وسئل الأخفش عنه فنفق إجماعه الإيهام
 والسبب وأخذت شيئا من فوفيه ما وقال هكذا فعل بالمال في موضع الدم وورد في رواية

ذكر الغسل مكان القرص روى ذلك الشيخ في الدين من رواية محمد بن ابي بصير عن ابي بصير
عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرسلته امرأة
عن دم الحيض بسبب فوبها فقال اغسله وأخرجه الشافعي من حديث شيبان عن هشام
عن فاطمة عن أسماء قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دم الحيض يصيب
الثوب فقال حثيه ثم اقرصه بالماء ورشيه وصلى فيه ورواه عن مالك عن هشام بن القظ ان
امرأة سألت ورواه ابن ماجه باللفظ اقرصيه واغسله وصلى فيه وابن أبي شيبه باللفظ
اقرصيه بالماء واغسله وصلى فيه وأخرجه أحمد وأبو داود والشافعي وابن ماجه وابن
شزيمة وابن حبان عن حديث أم قيس بنت مخضن انما سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن دم الحيض بسبب الثوب فقال حثيه بصالح واغسله بماء وسدر قال ابن القظ ان
اسمائه في غاية النجاسة ولا علم له علة والصلح الصالح الملهو واسكان الامم ثم عين هو
الطبري كذا حافظ في التلخيص عن ابن دقيق العيد قال وقال ووقع في بعض المواضع
بكسر الصاد المعجمة والهاء فتعريف لانه لا معنى ينتهي تحميمه بالصلح بذلك لكن قال
الشافعي في العباب في مادة ضاع بالمعجمة وفي الحديث حثيه بضلع قال ابن الاعراب الضلع
هو العود الذي فيه الاوصاج وكذا ذكره الأزهري في مادة ضاد المعجمة قوله ثم
تضعه بفتح الضاد المعجمة أي تضعه قاله الشافعي وقال القرطبي المراد به الرش لان غسل
الدم استغنى عن قوله تفرصه واما المنع فهو لما سكت فيه من الثوب قال في التلخيص
وعلى هذا فالهبة في تنقيحه يعود على الثوب بخلاف حثيه فانه يعود على الدم فيزمن منه
اختلاف الفهية فهو وعلى خلاف الاصل ثم ان الرش على المشكوك فيه لا يندشأ
لانه ان كان طاهرًا فلا حاجة اليه وان كان متنجسًا لم يظفر بذلك فالاحسن ما قاله
الطحاوي الحديث فيه دليل على أن النجاسات المتأثرات بالماء دون غيرها من النجاسات قاله
الطحاوي والذوي قال في الفتح لان جميع النجاسات بمثابة الدم ولا فرق بينه وبينها اجماعا
قال وهو قول الجوهري وأبو عيسى الماء لا يزال نجاسة وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز
تطهير النجاسة بكل مائع طاهر وهو مذهب الداهي من أهل البيت واحتجوا بقول
عائشة ما كان لاحدنا الا قوب واحد فحضر فيه فاذا أصابه شيء من دم الحيض قالت
بريقه اغصته بظفرها وأجيب بانها ربما فعلت ذلك تحلب لالته ثم غسلته به بعد ذلك
واطلق ان الماء أحسن في التطهير لوضوئه بذلك كما بوضوئه ومما أطلقوا عليه من عدمه لكن
القول بانه يهين وعدم اجزائه بغيره يرد حديث مسخ النهل وفرك المني وحقه واما طهته
بأخذه ومثال ذلك كثير ولم يأت دليل يقضي بحصر التطهير في الماء وتجرده الامر به في
بعض النجاسات لا يستلزم الاخره مطلقا وغاية تعينه في ذلك المانصوص من خصوصه ان
سلم فالانصاف ان يقال انه يظهر كل فرد من أفراد النجاسة المانصوص على تطهيرها بما
اشتمل عليه النجس ان كان نجسه اسالة على فرد من أفراد الماطهرات لكنه ان كان ذلك
الفرد الحمال عليه هو الماء فلا يجوز العود الى تنقيحه بالماء في التلخيص بها وعدم

بالصلية والسلام على الرسول
الكريم امتنا الامره سبحانه
صلى الله عليه وسلم واتساعا في
حكم الصلاة عليه صلى الله عليه
وسلم عن غيره مذهب والاحاديث
الواردة بالامر بالصلاة عليه
واسعة والامر حثية في الوجوب
وان لم يدل على التكرار وبسبب
الاكتفاء من غير نفسه وقال
الطحاوي فحب قلنا ذكر قال
المراد الى انه الاحوط ومثله قال
جماعة من السنية والشيعة
قلت ولا كلام في فضل الصلاة
عليه صلى الله عليه وسلم وقد
وردت في ذلك أدلة كثيرة وتعليم
لا يظفر بذكرها واما كفاية
العبادة فيها فكل عبارة تؤدي
ذلك جزئية وافضلها ما علم أمته ما
سأله عن كفاية ناديا وقال
صلى الله عليه وسلم ولم يقل وعلى
آله وشكك الطبري لأئمة الحديث
في موافقتهم في القديم والحديث
حذف الاكل عند الصلاة على
خاتمة أهل الانس والهم الذين
رووا الحديث التعليم في صحاح
كثيرهم التي يجب لها التعليم
والتكريم ولا يتم الامتنان في
الامتنان بالصلاة التي علمها صلى
الله عليه وآله وسلم أمته الا
بذكرهم ولقد عجت من قال
بوجوبها عليه في التلخيص في
الصلاة وتعليم ابيه على آله فانه
تفريق بين ذوى الارحام في
الاحكام وامانة الحديث فاعل
الهدى لهم في عدم رقم الصلاة على

الآن انتهى لاهل الجلاء

والضلال الذين نادوا أهل محمد صلى
الله عليه وآله وسلم وأخافوهم كل
خافة ونهر دعوهم كل مشرد كما
وقع في عصر الاموية والعباسية
والعباسية وان كانوا يهدون
الناس هم من الال فانه يقول
ممنهم لسان السالك
اقتلوني ومالك

واقتلوا ما استطاعتم
 فاختاروا رئاسة الخديث وهم في
 تلك الايام الى حذف الصلاة
 على الاكل في تصانيفهم المعتبرة
 واليكار وفي املاهم في شب اليب
 الرواية عندنا انهم في العلم
 الداربية والفتية يقيم على هذا
 انما حصل اوقاتا الى الحيز من ذلك
 السلف عن حذف في الصلاة
 واغلب أنهم وان حذفوا الصلاة
 على الاكل خطا لا يبعد فوم عند
 الدنيا لانها لم تذهب التنية
 وانقرضت دول تلك الفروق
 الغوية بل قد شاب على ذلك
 اليبير وشب عليه البغير
 فامرو في الحذف لهم سهلا
 وادعوا عليه خطا قولنا مع
 املاهم بسند في الزعم في كل
 كتاب من كتب السنة نرى
 انهم في هذا المذهب والي
 ذكرنا من المذاهب وقد وجدنا السيد
 العلامة محمد بن اسمعيل بن محمد
 الامير القمي رحمه الله الخاف
 على هذا في حواشي شرح العماد
 وقال: سمع الشيخين سمعت قديما
 عن ذلك وابيت بعد ابي حنيفة
 ما سبق قال: مع العلم ان حذف فيه

[illegible]

وَأَلْهَمْنَا سُلَيمَانَ الْوَيْسَاءَ مِنْ أَمْرِهَا إِذْ يَخُذُ دَاوُدُ ذِكْرَ اللَّهِ

مروا ففعلوا ما أمر به بل بقياس من
 يقول بوجوب الصلاة عليه صلى
 الله عليه وآله وسلم فليأتوا كراهة
 المحجب عليه به بعد كتابة الصلاة
 الجارية مثلا أن يصلي من بعد
 ذلك لأنه لا يصدق عليه أنه قد ذكر
 عنده النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ولم يصل عليه لأنه التماس في الصلاة
 عليه وسلم لا في غيره صلى الله
 عليه وآله وسلم قال الاستحباب يستحب له أيضا
 التمس في قوله تعالى أن تسنن
 بترك الصلاة لم يستدع وياقي
 من الحاشية لأنه في الصلاة المستمرة
 وهو المأذون العود المسمى
 بحيث تركه في الصلاة الأولى
 وتيسر وقد التمس في الصلاة الأولى
 إلى جهة الصلاة فيكون ثابتا
 لأنه أتى بالصلاة التي أطلق بها
 الحديث وإن لم يكن الله سدر
 المذكور والله أعلم (عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول أوصيكم بعمل
 الباطن أراد الجارية أراد هذا
 المأذون في الصلاة وقال تنطأ إلى
 الصلاة إلى الله أو ورد في الصلاة
 بالقطر أو صوبه إلى من سدر
 وقد كانت مناسباته ترجية
 فقال في وجوب ما هو له قال
 ابن المديني أول التماس ثلث
 صلاة مع البقرة فحق النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم أنه جرت الصلاة
 تعال في الصلاة في غير الصلاة
 الافتتاحية بعد الصلاة في الصلاة

الخاسبات المبدئية للوجوه فإن
 الكتاب لما كان موضوعا لجمع
 وحى الساسة صدره بده الوحي
 ولما كان الوحي إبان الأعمال
 الشرعية صدر به حديث
 الأفعال ومع هذه الخاسبات
 لا يلحق الحديث - لم يأنه لا يعانى له
 بالترجمة أصلا وهذا الحديث
 أحد الأحاديث التي عليها مدار
 الإسلام وقد وثق النقل عن
 الأئمة في تعانيم قدور هذا الحديث
 واتفق ابن مهدي والشافعي
 وأحمد وعلي بن المديني وأبو داود
 والدارقطني وحزمة الدقالي على
 أنه أثبت المسلم وعنه من قال
 ربه واستغفرني فاعين الله في
 قال بعد الرحمن بن مهدي أيضا
 أنه يدخل في الثلاثين بابا من العلم
 قال الشافعي يدخل في سبعين
 بابا في رواية أنه يدخل فيه نصف
 العلم يحتمل أن يزيد هذا العدد
 إلى ألفه وقال ابن مهدي أيضا
 ينبغي أن يشتمل على هذا الحديث
 أس كل باب ووجه البهني كونه
 ثلث العلم بأن كسب العبد يتبع
 قلبه ولسانه وجوارحه فالثلاثة
 أحدها أفساده الثلاثة وأربعها
 ثم اقتدوا بكون عبادة مستقلة
 غير ما يحتاج إليها من ضرورة
 ثلث المؤمن خبر من ثلثه وكلام
 طام أحمد يدل على أنه أراد
 أنه ثلث العلم أنه أحد أنواعه
 الثلاث التي تزد اليمين بجميع
 أحكامه عليه وهي هذا مؤن
 على ثلاث عليه أمه نافرود
 الحلال بين والحرام بين

هو انما نفع زيد أي لا محذور

أزاني غير الحكم عن المذكور

نحو انما زيد قائم أي لا فاعله

وهل تفيد ما انطوق أو بالهجوم

أو بوضع أو العرف أو بالهجوم

أو بالهجوم قال البرماني في شرح

اللفظة المعينة انما بانطوق وبه

صرح ابن النبطان وابو امير

والغزالي بل تفيد ما بالهجوم

جميع أهل الأصول من المذهب

الاربعة الا ليس بالآلة

وعلى العكس من ذلك أهل

العمري والنيابة بقيد الماء

جميع من نوى نوى من باب

ضرب رهي لغة القصد وقيل هي

من النوى بمعنى البعد والازل

اول وجه في النسخة في هذه الرواية

باعتبار تنوعها لان المسند

له يسمع الا باعتبار تنوعه

أو باعتبار مقامه في النواحي

حتى يسميه تعالى أو يسميه

موجوده أو انما يسميه وفي

معظم الروايات النية بالافراد

على الاصل في النسخة في هذه

الكتاب كان مرجه واحد

وهو الاخلاص للواحد الذي

لا شريك له فتناسب افرادها

بجمل الافعال فانما صلة

بالظواهر وهي متعددة فتناسب

جمها وهي هذا نحو قوله في معناها

الغروي المطابق ما به من

النية في فائدة تصحيل لما جعل

والاعمال تفيد في عاملي

والقدير الاعمال الصادق من

المكثنين وعلى هذا يخرج

أعمال المستعمل لان المراد

لأنه يصح على كل واحد من جاني حديثي الباب ويطلق ما كل ما يقوم مقامها معهم
الفارق قوله ثم ليصل فيه ما ساقى الكلام على الصلاة في النعمان في باب مستعمل من كتاب
الصلاة ان شاء الله

باب نفع قول الغلام اذ لم يطعم

(عن أم قيس بنت مخاض أن أبا عبد الله عليه السلام قال صلى الله عليه وسلم ما كل ما يقوم مقامها معهم
عليه وسلم قال علي ثوبه قد عابها ففحصه عليه وسلم لم يفت له رداء الجماعة وعن علي بن أبي
طالب عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بول الغلام الرضيع ينفع بول
المسارية يغسل قال قتادة وهذا ما لم يطعمه ما عابها رداء الجماعة عليه وسلم
وقال حديث حسن وعن عائشة قالت أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في مكة فبال
عليه فأتته بها النساء رواه البخاري وكذلك أحمد وابن ماجه وزادوا لم يفت له رداء الجماعة
باللهيمان فيقول عليهم ويصنعونهم فأتى به في بول عليه فأتته بها فأتته بول ولم يغسله
وعن أبي السرح خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لم
يغسل من بول المسارية يورث من بول الغلام رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن
أحمد بن حنبل في نسخة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بول الغلام فأتته فأتته بول ولم يغسله
بجارية فأتته فأتته بول رواه أحمد بن حنبل في نسخة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بول الغلام
بول الغلام ينفع بول المسارية يغسل رواه ابن ماجه وعن أم الفضل بنت الحارث
قالت قال الحسين بن علي في حجر النبي صلى الله عليه وسلم فأتته بول ولم يغسله بول
والسبب ثوبه حتى أغسله فقال انما ينفع من بول الغلام كرو يغسل من بول الغلام رواه
أحمد وأبو داود وابن ماجه حديث علي بن أحمد بن حنبل في نسخة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بول الغلام
لأنه من طهر ابن هشام عن قتادة بن أبي حريش بن أبي الحارث عن أبيه عنده وأخرجه أيضا
أبو داود ووقوفه حديث حسن بن يحيى بن أبي عروبة عن قتادة بن أسناد السابق
العلي موقوفه بالهضم يغسل من بول المسارية ينفع من بول الغلام ما لم يطعم وأخرجه
أيضا في نسخة حديثه بدون ما لم يطعم وجهه من قول قتادة وكذلك أخرجه عن أم سلمة
انما كانت تصب على بول الغلام ما لم يطعم فاذا طعم غسلته وكانت تغسل بول المسارية
وحديث أبي السرح أخرجه أيضا البخاري وابن خزيمة من حديثه بالهضم كذا في نسخة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى بحسن أو بحسين فقال علي صدره فأتته فأتته بول
بغسل الحديث وصححه البخاري كذا قال أبو زرعة والبخاري ليس لأبي السرح غير هذا الحديث
ولا يعرف اسمه وقال البخاري حديث حسن وحديث أم كرزا الأول والثاني في استنادهما
القطع لأنهم من طريق عمرو بن شعيب عنهما ولم يدركا وقد اختلف فيه على عمرو بن
شعيب فتدبر عنه عن أبيه عن جده كذا رواه الطبراني وحديث أم الفضل أخرجه أيضا
ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وأما ما في قوله لم يأت كل الطعام المراد بالتمام ما عدا اللبن

مصحح الشرطية وهو واضح
 اتوا في الشرطية على الشرط
 ومع ذلك كنية لان يقول جرح من
 المساهمة في التمسك بالمساهمة ولا بد من
 صحة وفيه عاقبة الجار والمجور
 فتقبل وتقبل وتقبل وتقبل
 نصح وقيل فصل وقيل تسفر
 قال الطيبي كلام الشارع محمول
 على ان الشارع لان الخطاطين
 بذلك هم اهل الانسان فكأنهم هم
 خطوطه واما ليس له به علم الا
 من قبل الشارع فتعين الحمل
 على ما ينسب اليه الحكم الشرعي
 وقال ابن دقيق العبد الذين
 اشترطوا النسبة قد رويها
 الاعمال والذين لم يشترطوها
 قد رويها بالاعمال وروح الاول
 بان العدة أكثر لرواها العدة
 من الكمال فالجمل علم الذي
 وفي هذا الكلام ايماء ان بعض
 العلماء لا يري بأشترط النسبة
 وليس الخلاف بينهم في ذلك الا
 في الوسائل وأما المقاصد فلا
 اختلاف بينهم في اشترط النسبة
 لها ومن ثم خالف المنهية في
 اشترطها للوضوح وخالف
 الزواي في اشترطها في التيمم
 اذ انهم بين العلماء اختلاف في
 افتراء النسبة بأول العمل كما هو
 معروف في مبطلات الفتنة
 والظاهر ان الاتي واللام في
 النعمات معاقبة للغير والتقدير
 الابدال في بناءه او على هذا فمدل
 على اعتبارية العمل من كونه
 من الصلاة أو غيرها ومن كونه

وهو اذالة في نحو تين سنة ومنه أيضا قول ليلى الاشيلية في مدح الجراح أيام امارته
 على العراق

سأها من الداء الغضال الذي بها • غلام اذ اهر القنات سقاها
 والكنية مجاز قال الزمخشري في اساس البلاغة ان الغلام هو الصغير الى حد لانه امان
 قيل له بعد ذلك غلام فهو مجاز قوله بصي قال الحافظ يظهر لي انه ابن أم قيس ويحمل ان
 يكون الحسن بن علي أو الحسين فقد روى الطبراني في الاوسط من حديث أم سلمة باسناد
 حسن قالت قال الحسن أو الحسين علي بن ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه حتى قضى
 بوليه ثم دعا به فأنصبه عليه ولا جد عن ليلى فتوه ورواه الطحاوي من طريقه قال يحيى
 بالحسن ولم يتردد وكذا الباب في أبي امامة وروى الحافظ انه غيره قوله فأنصبه به كان
 المشقة من فوق أي تبع رسول الله صلى الله عليه وسلم البول الذي على الثوب الماء
 قوله يصحكه قال أهل اللغة الصب أن تضع القرا أو غيره ثم تدلك به حتى لا يغير قوله
 فيتركه عليهم أي يدعولهم أو يمسح عليهم وأصل البركة ثبوت الخير وكثرة وقد استدل
 بإحدى الباب على ان بول الصبي يخالف بول الصبية في كيمية استعماله المماوان بمجرد
 النظم يكفي في انه يهر بول الغلام وقد اختلف الناس في ذلك على ثلاثة مذاهب الاول
 الاكتفاء بالنضح في بول الصبي لا الجارية وهو قول علي عليه السلام وعطاء والحسن
 والزهرى وأحمد وأبو بصير وابن وهب وغيرهم وروى عن مالك وقال أصحابه هي رواية
 شاذة ورواه ابن حزم أيضا عن أم سلمة والنوري والأوزاعي والبخاري وداود وابن وهب
 والثاني يكتفي بالنضح في ما هو مذهب الأوزاعي وسبكي عن مالك والثالث في الثالث هما
 سواء في وجوب الغسل وهو مذهب العسيرة والخنفية وسائر الكوفيين والمالكية
 وأما حديث الباب فله المذهب الثاني والثالث وقد استدل في الجرح لاهل المذهب الثالث
 بحديث عمار المشهور وفيه انما تغسل ثوبك من البول الخ وهو مع اتفاق الحفاظ على
 ضعفه لا يبعد أن يثبت الحديث الباب لان المسألة وهو عام وبناء العام على الخاص واجب
 ولكن جماعة من أهل الأصول منهم مؤلف البحر لا يثبتون العام على الخاص الا مع
 المقارنة أو تأخر الخاص وأما مع الاتيان مثل ما نحن فيه فمدح فقد حكى بعض أئمة
 الأصول انه يبنى العام على الخاص اتفاقا وصرح صاحب البحر ان الواجب التمسك مع
 الاتيان ولا يثبت من له أدنى السلام بعلم الحديث ان أحاديث الباب أربع وأصح من
 حديث عمار روى به حديث عمار بالظهور وغير ظاهر وقد يجرى صاحب الجرح في المعيار
 وشرحه بان الواجب مع الاتيان الاطراح فحقا ان كلامه وجوز صاحب المنار بان
 العام يقتضي عدم الخاص متأخرا ولم يذكر ذلك لانه لا يثبت وأما المنهية والمالكية
 فاستدلوا بالمذهب واليه بالقياس فتأخر المراد بقوله ولا يغسل له أي غسله بالماء الغافقه وهو
 خلاف الظاهر يبعده ما ورد في الاحاديث من التفرقة بين بول الغلام والجارية فأنهم

ينوشا مخصوصا لكن كانت

هناك نية عامة تشمله فهذا مما

اختلفت فيه اقطار اهل العلم

ويخرج عليه من المسائل

ما لا يصح وقد يحصل غير

المنوي لمدركه آخر كمن دخل

المسجد صلى الفرض أو الرتبة

قبل أن يدركه فحصل له نية

المسجد دونها أو لم يتوها لأن

المقصود بالنية شغل النية

وقد حصل وهذا بخلاف من

اعتسل يوم الجمعة عن الجماعة

فانه لا يحصل له غسل الجمعة على

الراجح لأن غسل الجمعة ينظر

فيه إلى التعبد إلى بعض

التعاقب فلا بد فيه من قصد

إليه بخلاف نية المسجد وقال

المنوي أفادت الجملة الثانية

اشتراط تعيين المنوي كمن عليه

صلاة فاقته لا يكفيه أن يرى

الضائفة فقط حتى يهبطها ظهرا

منسلا أو عسرا ولا يخفى أن جملة

ما ذكره من تصحيح الفائنة وقال ابن

السمة في أن أماليه أفادت أن

الاعمال الخارجة عن العادة

لا تصد الثواب إذا نوى بها

فأعلم القربة كالأكل إذا نوى

به القوة على الطاعة وقال غيره

أفاد أن النيابة لا تدخل في النية

فإن ذلك هو الأصل فلا يراد مثل

نية الولي عن العبي في الحج فأم

على خلاف الأصل في الموضع

وقال ابن عبد السلام الجملة

الأولى لبيان ما يترتب من الأعمال

والنية لبيان ما يترتب عليها

وأفاد أن النية انما تشترط في

مما يؤكل كله فبالقياس قال ابن المنذر ومن زعم أن هذا خاص بأولئك الأقوام فلم
يصب إذا لم يصب لا ثبت الإبدال ويؤيد ذلك تقرير أهل العلم لمن يبيع أبقار الغنم في
أسواقهم واستعمل أبو الابل في أدويتهم ويؤيده أيضا أن الأشعاع على الطهارة حتى
ثبت النجاسة وأجيب عن التأييد الأول بأن المختلف فيه لا يجب إنكاره وعن
الاحتجاج بالمسألة بتمامها ضرورة ما يقع للضرورة لا يسمى حراما وقت تناوله
القول تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ومن أدلة القائلين بالطهارة
حديث الأذن بالصلاة في مريض الغنم السابق وأجيب عنه بأنه معلل بانهم لا يؤذون
كلا بابل ولا دلالة فيه على جواز المباشرة والالزمية نجاسة أبو الابل وهو العلقم من
الصلاة في مباركتها ويرد هذا الجواب بأن الصلاة في مريض الغنم تستلزم المباشرة
لأنها خارجة من أفعال التعبد بكونها لا تؤذي ضررها ذلك والتعبد لا ينهي عن الصلاة
في العاطن الإبراء بانهم لا يؤذون المصل يدل على أن ذلك هو المانع لما كان في العاطن من
الأبوال والبعر واستدل أيضا بحديث لا بأس بيول مأكل كله عند الدار طي من
حديث جابر وأبو هريرة وأجيب بأن في أسناده عمرو بن الحسين العجلي وهو رواه
جدا قال أبو حاتم ذهب الحديث ليس بشيء وقال أبو زرعة وأبو الحديث وقال الأزد
ضعيف جدا وقال ابن عساي حديث عن الثقات بغير حديث ضعيف وهو عمرو بن وهب
أسناده أيضا يجهل بن العلاء أبو عمر الجلي الرازي قد شهدوه حديثا قاله الدار طي وكان
وكيع شديد الجمل عليه وقال أحمد كذاب وقال يحيى بن عيسى بن عتبة وقال النسائي والأزد
متروكوا واحضروا أيضا حديث أن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم عند مسلم
والترمذي وأبو داود من حديث أبي هريرة بن عمار بن عبدان والبيهقي من حديث أم سلمة
وعند الترمذي وأبو داود من حديث أبي هريرة بن عمار بن عبدان والبيهقي من حديث أم سلمة
عن علي دواء حديث والتحرير بسنن النجاسة والتعبد بسنن الطهارة تفصيل
التداوي به أبا بابل ما نوى فأبوال ابل وما يلحق به الطهارة وأجيب عنه بأنه محمول على
حالة الاختيار وأما في الضرورة فلا يكون حراما كالمسألة للمضطر فالتحريم من التداوي
بالحرام باعتباره للحال التي لا ضرورة فيها وأذن بالتداوي بأبوال ابل باعتباره لحال
الضرورة فإن كان خبيثا حراما ولو لم فالتداوي بمحلقه أبوال ابل فيكون خاصا بها
ولا يجوز للحاق غيره به أسانيد من حديث ابن عباس مرفوعا أن في أبوال ابل شفاء
للذرية بطورهم ذكره في التقيح والذوب فساد المسألة فلا يقاس ما ثبت أن فيه دواء على
ما ثبت في الدواء عنه على أن حديث تحريم التداوي بالحرام وقع في جواب من سأل عن
التداوي بالخمر كالمصحح مسلم وغيره ولا يجوز للحاق غير المسكر به من سائر النجاسات لأن
شرب المسكر يجر إلى هلاكه كثيرة ولا نهيهم كانوا في الجاهلية يتعدون أن في الخمر شفاء
لجاء الأمر بخلاف ذلك وجواب بأنه مرفوع العام على السبب بدون موجب والمعتبر عموم

العباد التي لا تميز بينها وأما
 ما تميز بنفسه فإنه يصرف
 بصورة إلى ما وضعه كالأدكار
 والآدمية والآدمية لا تفرق
 بين العباد والعبادة ولا يفتي
 أن ذلك اعتبار بانظر إلى أصل
 الوضع أما ما حدث فيه عرف
 كالتسميع للتعجب فلا ومع ذلك
 فلو قصد التذكير إلى الله
 أشكال أكثر وأما ومن ثم قال
 القزالي شركة الناس بالكرام
 الله عنه فحصل الثواب لأنه
 شري من شركة الناس بالعبادة بل
 هو شري من الله كما ثبت طائفا
 أي الجود عن التفرع فالوفا
 هو نافع بالنسبة إلى عمل آتيا
 انتهى وبذلك قوله صلى الله
 عليه وسلم في وضع أحد المصداقة
 ثم قال في الطرابيع عن قوله
 أيافي أحدنا فهو لله وبزجر
 أرايت لورثته في حرام داود
 على ما عرفت القزالي أنه يلزم منه
 أن المرب يطلب على فعل مباح
 لأنه شري من فعل الحرام وأما
 فكان مراده وشهر من يوم
 المصداق ما بينه وبين قوله في
 الآية فإنه يحتاج إلى تفسيرة
 نفسه فعبادة العبد وهي ما
 رآه الله عليه السلام في الخبر القائل
 مدد الله يده فليدعها بالقبض
 لأن المصداق مدد يده فليدعها
 وقد وجدنا من ثم إلى ما
 التروك إلى قوله فليدعها
 في إطلاق الشيخ يحيى الدين أوت
 أنه ولأنه يحتاج إلى تفسيرة
 القزالي فليدعها وهو مدد النفس

المنطق لا يفرق بين السبب وأصح السائلين بجماعة جميع الايوال والازبال وهم
السائفة والسائفة والسبب على الفتح الى الجهور ورواد ابن حزم الى الخلق عن جماعة من
الفلسفة بالحديث المتفق عليه انه صلى الله عليه وسلم من قبرين فثبت انهم ما بعد ان وما
بعد ان في كبير اما قد عرفنا ان لا يستقرن البول بالحديث قالوا انهم جنس البول ولم
يخصه ببول الانسان ولا يخرج عنه بول الماء كقول وهذا الحديث غاية ما شئت ~~مكتوبة~~
واجيب عنه بان المراد ببول الانسان السابق صحيح البخاري باللفظ فان لا يستقرن بوله
قال البخاري ولم يذكر بول الناس فالظاهر في البول لله قد قال ابن بطال أراد
البخاري ان المراد بوله ان لا يستقرن البول ببول الانسان لا ببول سائر المخلوقات
يكون فيه نتيجة ان الله على الامم في بول جميع المخلوقات كانه أراد الرد على الخطأ
سبب قال ابنه باب في شجاسة الايوال كلها قال في الفتح وشبهه ببول الزدان الامم في
رواية من البول تربطه بالعلم ومنه انه لم يولد في الالف واللام يدل من الفخر انهم
والظاهر ما رواه بول وان قال من كل حيوان بول كل شيء مكتوب بالاسم ولست أعني
المراد بالامم الا ان الله سبحانه لم يفرق بين الايوال من المخلوقات في شجاسة الاصل والفرق فلا
يقبل قول من يدعي ان الله لا يفرق بين بول الله بول غيره لم يفرق بينهم ولم يفرق ما بين ان الله سبحانه لا يفرق بين
ما سواه من المخلوقات وهو مع قوله من ادب الله ومنه من كل شيء وهو مع قوله
الذي لا يفرق بين المخلوقات والذات المقتضية ان الله تعالى قد عاين من حرم الظاهر
في الخلق لتمامه في هذه المسئلة كما في غيره انكم لم يفرق بينه على خبر حديث
صاحب التبر فان قلت اذا كان الله لا يفرق بين ما سواه من المخلوقات على ما ذكره الماندم حتى يرد
دليل قال الدليل على شجاسة بول غيره الماء كقول وفرد على العموم ان الله لا يفرق بين
انهم اكرم فاصدا الله سبحانه لم يفرق بين المخلوقات والذات المقتضية ان الله تعالى قد عاين من حرم الظاهر
تقدم في بول الايوال والمخلوقات والذات المقتضية ان الله تعالى قد عاين من حرم الظاهر
لا يتم الاية تسمى ان الله لا يفرق بين المخلوقات والذات المقتضية ان الله تعالى قد عاين من حرم الظاهر
والذات المقتضية ان الله لا يفرق بين المخلوقات والذات المقتضية ان الله تعالى قد عاين من حرم الظاهر
كما ظهر انصاره فثبت ان الله تعالى لا يفرق بين المخلوقات والذات المقتضية ان الله تعالى قد عاين من حرم الظاهر
ان يكون من العجاسة الاصلية التي جاءها في ادم الاستحالة للنساء واما الاستحالة
منه فمما سبب في بول ما سواه من المخلوقات والذات المقتضية ان الله تعالى قد عاين من حرم الظاهر
فيما سبب في بول ما سواه من المخلوقات والذات المقتضية ان الله تعالى قد عاين من حرم الظاهر
ابن حزم في بول ما سواه من المخلوقات والذات المقتضية ان الله تعالى قد عاين من حرم الظاهر
الموتوعات فثبت ان الله لا يفرق بين المخلوقات والذات المقتضية ان الله تعالى قد عاين من حرم الظاهر
الا في بول الزوان وقد ثبت ان الله لا يفرق بين المخلوقات والذات المقتضية ان الله تعالى قد عاين من حرم الظاهر
والله اعلم بالصواب

وبأن التوراة إذا أريد بها

تخصيب الثواب بالتمثال أمر
الشارع فلا بد فيها من قصد
التوراة وتفسيره بأن قوله التوراة
فعل يختلف فبعضه ومن حق
المستعمل على المانع أن يأتي
بأمر متفق عليه وأما استدلاله
الثاني فلا يطابق المورد لأن
المصنف فيه هل تلزم التوبة في
التوراة بحيث يشع العقاب
بتركها الذي أوردته هل يحصل
الثواب بدونها والتفاوت بين
المتأخرين ظاهر والتحقيق أن
التوراة مجرد لثواب فبعضها
يحصل الثواب بالكتب الذي هو
فعل النفس فمن لم يتخطر العصية
ببإله أحد لا يسكن خطر
فكتب نفسه عنها خوفا من الله
فارجع الحال إلى أن الذي يحتاج
إلى التوبة هو العمل بجميع
وجوهه لا التوراة مجرد والله أعلم
وقد علم أن الطاعات في أصل
جمعها ونضافها مرتبطة
بالذات وبما ترتفع إلى طاق
البريات (فن كانت هجرته إلى
دينها يصيها) أي بحصانها أئمة
وقصدا لأن تخصبها كصدا
الغرض بالمهم بجماع حصول
المقصود والهجرة بكماله
التوراة والهجرة إلى الشيء
الانتقال إليه عن غيره وفي
الشرع ترك ما نهى الله عنه
وقد وقعت في الإسلام على
وجهين الأول الانتقال عن دار
الخوف إلى دار الأمن كما في
هجرة النبي إلى المدينة

التي لا يؤكل لحمها فأن وجد في قول بعضهم الرزق بما يقتضي الحقيقة بالتمثال ومن عليه
طهارة أو نجاسة الحقنة وإن لم تجد فالتوجه إلى الأصل والبراهة كما عرفت قال
المصنف رحمه الله في الكلام على حديث الباب ما لفظه فإذا أطلق الأذن في ذلك ولم
يشترط ما أتى من الإقبال وأطلق الأذن في الشرب لقوم حديث العهد بالإسلام
جاءين بأحكامهم ولم يأمروهم بفعل أنوارهم وما يصيبهم منها لأجل الصلاة ولا غير ما مع
اعتقادهم شربهم أدل ذلك على مذهب الفقهاء بالطهارة انتهى

* (باب ما جاء في المذبي)

(عن سهل بن حنيف قال كنت أتي من المذبي شدة وعناء وكنت أكرهه الاعتقال
فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل إنما يجزيك من ذلك الرضوخ فقلت
يا رسول الله كبر بما يصيب نومي منه قال لا بد لك أن تأخذ كفاس ماء فتشرب به ثوب
حيث ترى أنه قد أصاب منه رواء أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن
صحيح رواء الأثرم وانظروا قال كنت أتي من المذبي عما أتيت النبي صلى الله عليه وسلم
فذكرت ذلك له فقال يجزيك أن تأخذ شربة من ماء فتشرب عليه وعن علي بن أبي طالب
قال كنت رجلا مداه فاصعبت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أمرت المقداد
ابن الأسود سألته فقال فيه الرضوخ أخرجهما ولم يقبل ذكره ويروى لأبو داود
يقبل ذكره وأثنى عليه وعن عبد الله بن مسعود قال سألت رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن الماء يكون بعد الماء فقال ذلك الذي ركل لخل يمدى فتغسل من ذلك فخرجك
وأنت بيل ونوضا وضوءا للصلاة رواء أبو داود الحديث الأول في أسناده محمد بن اسحق
وهو ضعيف إذا عمن لا يكون مداسا ولكنه هو ما صرح بالتصديق وحديث عبد الله
ابن مسعود أخرجه الترمذي وحسنه وقال الحفاظ في التخصيص في أسناده ضعف وفي
الباب عن المقداد أن عليا أمره أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه أبو داود
من طريق سليمان بن يسار عنه وفي رواية لأحمد والشافعي وابن حبان أنه أمر عمار بن ياسر
وفي رواية لابن خزيمة أن عليا سأل نفسه وجمع بينهم ابن حبان بتعدد الأسانيد ورواه
أبو داود من طريق عروة عن علي وفيه يغسل أثنائه وذكره وعروة لم يسمع من علي لكن
رواه أبو عروبة في صحيحه من طريق عبيدة عن علي بالزيادة واسمها لامة فاعن فيه قوله
ألقى من المذبي شدة في المذبي لغات فتح الميم واسكان الدال المجرمة وفتح الميم مع كسر الدال
وتشديد الهمزة بكسر الدال مع تخفيف الهمزة فالأولان مشهورتان والأولان الأصح
وأشهر والثالثة سكاها أبو عمر الزاهد عن ابن الأعرابي والمذبي ما عرفت أيض لنج
بخرج عنده الشهوة بالاشهوة ولا تدفق ولا يعبه فتور وجهه لا يمس بخر وجهه ذكره
الزوري ومثله في الفتح قوله فتشرب به ثوبك قدس بقى الكلام على معنى المضمح في باب
نظم قول الغلام وهكذا ورد الأمر بالمضمح في الفرج عند مسلم وغيره قال الزوري معناه

من مكة الى المدينة الشاه
 الهجرة من دار الكفر الى دار
 الايمان وذلك بعد ان استقر
 صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهاجر
 اليه من امته ذلك من المهاجرين
 وكانت الهجرة اذ ذاك تقتصر
 بالانتقال الى المدينة الى ان
 فقتت مكة فانه قطع الاختصاص
 وبقي عوم الانتقال من دار
 الكفر الى دار ايماء باقيا ودينا
 بغير الدال وسكنى ابن قتيبة
 كسر طارهي فعلى من الدنواى
 اقرب حيث بذلك لسيبها
 للآخرى واما لدنوها الى الزوال
 واختلاف في حقيقتها فلي على
 ما على الارض من الهوى والمو
 وقيل على كل المخلوقات من
 الطيور والاعراض والاول
 اولى لمكان يناديه بمقابل قيام
 الساعة وانطلق على كل جز
 منها عازا ثم ان انظها مة صور
 غير منونة لا حيث والعلمية وسكنى
 تنوينا وعز ابن رجب الى رواية
 الشكشيبي رضعها الا انه لم يكن
 اليك شيخي ممن يرجع اليه
 في ذلك راى جميع بعوانه وفي
 القاسوس الدنيا بغير الانفة
 واد ثنوت وجهها ادا وقال
 انبى دنيا هرنات الا ان ليس
 به معروف لاجتماع لوصفية
 ولزم صرف التائيد وتعبين
 لزوم التائيد للافقورة
 شافى في عدم المصروف
 واما لوصفية فضل من مات
 استعمل دنياه منكر فبه
 استحال لان اهل التفضيل

الفصل فان النصح يكون مفسدا ولا يكون رشا والدينه في الرواية الاخرى فانفسل ولى
 الرواية المذكورة في الباب بنفسه ذكره وفي التي بعدها كذلك وفي الاخرى فانفسل من
 ذلك فربما قد بين عليه ولكنه قد ثبت في الرواية المذكورة في الباب من رواية
 الاثر بلفظ آخرش عليه وليس المصير الى الاشتباه بين بل ملاحظة التفضيل من مقاصد
 الشريعة المألوفة فيكون الرشد بمنزلة ما كانفسل قولنا هذا مصيغة مبالغة من المذني يقال
 مذي مذي كقضى بمعنى الاثبات يقال اذنى مذي كاعطى وعطى ومذى مذي كعطى
 بغير قولنا راتيه أى مذهب قولنا من المساء يكون بعد الماء المراد به خروج المذني
 عن سبب الدول مة لاجه قوله وكل مذل مذي الفصل المذكور من المذني ويذكر في بعض اياه
 وضعها يقال مذي الرجل وامذي كما تقدم وقد استدل بالاحتياط في الباب على ان الفصل
 لا يجب لزوم المذني في الفتح وهو اجتماع وعلى ان الامر بالوضوء منه ~~الامر~~
 بالوضوء من الاول وعلى انه بين المذني فانه قوله كفا من ماضى فانه من ماضى فافق
 المذني على ان المذني فليس ولم ينافى الا انه بعض العامة فيجب بان النصح لا يربط
 ولو كان شيئا لوصفت لازلة ويلزمهم الاول بطبيعة المذني لان النبي صلى الله عليه
 وسلم امر بهم التعل من اذنا ومن الصلاة فهو المذني لا يربطه او هو باطل بالانفاق وقد
 استدل أهل العلم على المذني اذ اصحاب النوب فقال الشافعي واهل الحديث لا يجوز بان
 ان الفصل المذكور رواية الفصل وفيه ما انف على ان رواية الفصل في الشافعي في القربح لاني
 النوب الى هو محل التزاع فانه لم يمارس رواية النصح المذكورة في الباب وما روى
 فانه كذا في صحيح مجز واستدل اوجاء الى الباب على وجوب غسل الذكروا لاني في
 المذني وان كان محل المذني به ضامن ما عليه ذهب الاوراعى وبعض المذني وبعض
 المسألة في ذهب المتأخر والبريقان وهو قول الجمهور والى ان الواجب غسل المذني الذي
 اصابه المذني من البدن ولا يجب له جميع الذكروا لاني في رواية المذكورة في الاسماء على
 في رواية بانظرت ارضه له اعداد الفبر على المذني ومن العجيب ان ابن سرت مع ظاهره
 ذهب الى ما ذهب اليه الجمهور وقال ايجاب غسل كله شرع لادليل عليه وهذا بعد ان
 روى حديث المذني ذكره وسيدنا فضل ذكره ولم يتدح في صحتها او غاب عنه ان
 المذني حقيقة بوجه وبها المذني وكذلك الانتباه حقيقة بوجه ما كان اذ ان
 بظاهره الى ما ذهب اليه الاولون واختلف الفقهاء على المذني معقول اوهو
 بحكمه مذي وعلى الثاني فيجب التية وقيل الامر بغسل ذلك لانتفاء المذني ~~مذكور~~ قاله
 المحقق

باب ما جادل المخ

عن عائشة قالت له اتركنا من نوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يده
 فيصلي فيه رواه الجماعة لا يذروا في ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال

فكان من حقها ان تستعمل

بالايم كالنكيري والحسبي قال

الايم انما شاعت عن الوصفة

وايموت بحري مالم يكن وصفا

قط (اول امرأة) ولا يذرو

امرأة (بشكها) أي يترجها

كافي الرواية الاخرى (فهي جرة

الى ما يجر اليه) من الدنيا

والمرأة والجسد بهاب الشرط

في قولهم والاحل اغاير الشرط

والجزاء وهو يقع تارة باللفظ

وهو الاكثر وتارة بالمعنى وفيهم

ذلك من السابق وقال بعضهم

اذا اتحدت اللفظ البتة والخبر

او الشرط والجزاء علم منهما

المية في التفسير وفي التفسير

وقد اثير ان سبب هذا الحديث

قدسية ما جرم فيس الروية في

المجسم الكبير لا طهراني باستناد

رجالته فثبت وذكر ابو الخطاب

ابن دحية ان اسم المرأة قسلة

واما الرجل فزبره احد من

صنف في الصحابة فصار اية وهذا

السبب وان كان ناص المورث

يصنع الهبة به يوم اللفظ

لا يخص ومن السبب والنصب

على المرأة من باب التخصيص

على الخاص بهذا العام لا اهتمام

والنكرة اذا كانت في سياق

الشرط اقم وتكون الارتفاع

الزيادة في التعديلان الاقتان

بما اتشد وانما وقع الذم هنا على

صاح ولا ذم فيه ولا مدح لكون

فاعله اهل خلاف ما اظهرا

خروجه في الظاهر ليس لطلب

البيان وانما يخرج في صيغة طالب

المنى من ثوبه بعرق الاذخر ثم يصلي فيه ويحتمه من ثوبه يابس ثم يصلي فيه وفي لفظ متفق

عليه كنت اغمسه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يخرج الى الصلاة وأثر الغسل

في ثوبه يقع المار للدارقطني عنها كنت افرله المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم

اذا كان يابسا واغسله اذا كان رطبا قلت فقد بان من مجموع النصوص جوازا لغيره

وعن احمد بن يوسف قال حدثنا بشر بن محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس

قال سئل ابي صلى الله عليه وسلم عن المنى يصيب الثوب فقال اغسلوه بمنزلة الخاط

والصاف وانما يكتفي ان يغسله بجرقة او باذخرة رواه الدارقطني وقال لم يرفع غير

احد الا يرق عن بشر بن محمد وهذا لا يضر لان احمد بن حنبل مخرج عنه في الصحيحين

يقبل رفعه وزيدانه حديث عائشة ايستده البخاري وانما ذكر في ترجمة باب وانما

اي داود ثم يصلي فيه ولفظ الترمذي رعا في كنه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم

بأصابعه وفي رواية واني لاحكمه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يابس انظر في

واخرج ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي والدارقطني عن عائشة انها كانت تحت المنى

من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي واخرج ابو عوانة في صحيحه وابو بكر

البراز من حديث عائشة كنت افرله المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا

كان يابسا واغسله اذا كان رطبا كحديث الباب واعلم البراز بالارسال قال الحافظ وقد

ورد الامر بغيره من طريق صحيحة رواها ابن الجارود في المنتقى عن محمد بن يحيى عن ابي

حذيفة عن سليمان بن منصور عن ابراهيم بن همام بن الحرث قال كان عند عائشة

ضيف فاجب بفعل يقبل ما أصابه فقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يا امرأته قال واما الاخر بغسله فلا اصل له وحديث ابن عباس أخرجه أيضا البيهقي

والطحاوي مرورا وأخرجه أيضا البيهقي موقفا على ابن عباس وقال الموقوف هو

الصحيح قوله افرله اي لا يفرق الاذخر وحديث طيب الرشح قوله كنت

أغسله اي اترجها او المنى قوله يقع المار هو بدل من اثر الغسل وقد استدل به في

الباب على انه يكفي في إزالة المنى من الثوب بالغسل أو الترك أو الحلق وقد اختلف اهل

العلم في المنى فذهب المعتزلة وأبو حنيفة ومالك الى بغسله الا أن أبا حنيفة قال يكفي في

تأخير فركه اذا كان يابسا وهو رواية عن أحمد وقالت المعتزلة ومالك لا بد من غسله رطبا

ويابس وقال الليث هو نجس ولا تعاد منه الصلاة وقال الحسن بن صالح لا تعاد الصلاة

من المنى في الثوب وان كان كثيرا وتعاد منه ان كان في الجسد وان قل قال ابن حزم

في المحلى وروى يابس له عن عمر بن الخطاب وابي هريرة وأنس وسعيد بن المسيب وقال

الشافعي وداود وهو أصح الروايتين من أحد بطلانها ونسبها الزوري الى الكثيرين

وأهل الحديث قال وروى ذلك عن علي بن ابي طالب وسعيد بن ابي وقاص وابن عمر

وعائشة قال وقد ظلم من أوهام أن الشافعي متفرق بطلانها ربه الحق القائلون بنجاسته

عن الصلاة ركعة فقله أدر كها
أي أدر كفضيلة الجماعة
أو الوقت وذلك بالأنه مناف
الذي اختصه فضل الله تعالى
وعلى أن الواحد الثقة إذا كان
في مجلس جماعة ثم ذكر عن ذلك
الجلس سائلا لا يمكن غفلتهم عنه
ولم يذكره غيره إن ذلك لا يتدح
في صدقه خذ لا فالحل أن عل بذلك
لأن علة ذكره عن خطابه
على المنبر ثم يضع من جهته
أحد عنه غير علة راسد مل
بقه وهو على أن ما ليس بمسئل
لا يشترط الية فيه ومن أمثلة
ذلك جمع التقديم فإن الرابع من
حدث النقل أنه لا يشترط له ذاته
بجملته في ما روي عنه كغيره من
الشافعية وشأنهم شيخ الإسلام
وقال الجميع ليس بمسئل وإنما العمل
الله لا ويقول ذلك أنه صلى
الله عليه وآله وسلم جمع في غزوة
بوك ولم يذكر ذلك للأموين
الذين كانوا معه ولو كان ثملا
لأعلمهم به واستندل به على أن
العمل إذا كان فدا فالسبب
ويجمع مع سدد جاز لأن نسبة
المسئل تكفي كمن اعتنى عن
كنافة ولم يعين كونهما عن ظاهر
أو غيره لأن معنى المسئل بيان
الاعمال بنياتهم والعمل فها
القيام بالذي يخرج عن الكنفارة
اللازمة وهو غير محجوج إلى تعيين
سبب وعلى هذا لو كانت عليه
بعبارة وشك في سبب الجراء
أمر اجها بغير تعيين وفيه زيادة
النص على السبب لأن الحديث

معا والاولات ومما ازلت والمسئلة حقيقة بذاتها وليكنه أفضى الأمر إلى التبعي بجمع راجية
كالاستحباب بشكروية بن آدم وركبكونه الا ترى ما هو من جانب السائل بالطهارة
وكلا خراج أنه فضل مستقيمة إلى مستقدروا أن الاحداث الموجبة الطهارة فحصة
والمنى منها ويكرهه جاريان من مجرى البول من جانب القائل بالصباغة وهذا الكلام
في معنى الادعى وأما معنى غير الادعى فبوجه وتفهيلات مذكورة في القروع فلا
نقول بذلك (فائدة) صرح المانظ في التبع بأنه لا معارضة بين حديث الغسل
والقول لأن الجمع بينهما وانزع على القول بطهارة المنى بأن يحسم الغسل على
الاستصحاب للتطهير لا على الوجوب قال وهذه طريقة الشافعي وأحمد وأصحاب
الحديث وكذا الجمع يمكن على القول بنجاسته بأن يعمل الغسل على ما كان وطبا والقول
على ما كان يابا وهذه طريقة الحنفية قال والطريقة الاولى أريح لأن فيها العمل
بالخبر والقياس معالنه لو كان نجسا لكان للقياس وجوب غسله وإن الاكتفاء بشركه
كالدوم وغيره فيما لا يفي عنه من الدم بالترك ويرد الطريقة الثانية أيضا ما في رواية ابن
خزيمة من طريق أخرى عن عائشة كان يسلمت المنى من نوبه بعرق الاخر ثم صلى فيه
وبعد من نوبه يابس ثم صلى فيه فانه تضمن ترك الغسل في الحالتين انتهى كلامه
والحق ما عرفت

باب أن ما لا نفس له سائل لم ينحس بالموت

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا وقع الذباب في شراب أحدكم
فليغمسه كله ثم ليطرحه فإن في أسد جناحه شفاء في الاخر داء رواه أحمد والبخاري
وأبو داود وابن ماجه ولا احمد وابن ماجه من حديث أبي سعيد بن جهمي
الذي في أسد جناحه الذباب سم وفي الاخر شفاء فاذا وقع في الطعام فامطوله فيه فانه
يتقدم السم ويؤخر الشفاء واخرجه ايضا النسائي وابن حبان والبيهقي وفي الباب من
حديث أنس بن مالك عن أبي خزيمة في تاريخه الكبير قال المانظ واسناده صحيح قوله
فليغمسه هذا المانظ البخاري وعنه دأبي داود وابن خزيمة وابن حبان وأنه يقي بجناحه
الذي فيه الداء فليغمسه كله ثم لينزعه ورواه أيضا الدارمي وابن ماجه وانظ ابن السكن
إذا وقع الذباب في ماء أحدكم فليغمسه في يده فانه في أسد جناحه داء وفي الاخر داء
أرواهما واستندل بالحديث على أن الماء التليل لا ينحس بموت ما لا نفس له سائل فانه
أذ لم يفصل بين الموت واليهية وقد صرح بذلك في حديث الذباب والخمسة الذين
وجدوا على الله عليه وسلم مبتلين في الطعام فأمرهم بأن يأتوا التسمية عليه والا كل منه
وبدل على جواز قتل الذباب بالغسل لصيرورته بذلك عقور وعلى تفرير كل المستحب
للأمر بطرحه ورواية أناه أسد كم تشعل ناه الطعام والشراب وغيرهما فهي أعم من
رواية شراب أسدكم والتسائلة في الأمر بغمسه بجمعه أي إن يتدلى ما فيه من الدواء

بعضه على بعض ثم أطلق على
كل صوت له طنين وقيل هو
صوت من دار لا يدرك في أول
وهله والجرس الجليل الذي
يعان في رؤس الدواب واشتقاقه
من الجرس يسكون الراء وهو
الحس وقد نال الصكر ماني
لي تعريف الجرس بما لا طائل
تحتة قبل والصلة المذكورة
صوت المالك بالوحى وقبل صوت
حفيف أجنحة المالك والحكمة
في تقديمه أن يفرغ سمعه الوحى
فلا يبقى فيه متسع لغيره ولا يلزم
في التشبيه تساوى المشبه بالمشبه
به في الصفات كلها بل ولا في
أشخص وصفه بل يكفي
اشتراكهما في صفة مما لا يقصود
هنا بيان الجرس فذكر ما ألفت
المعروف سماعته تقريرا
لأنهم هم والمحصل ان الصوت
له جهتان جهة قوة وجهة طنين
فمن حيث القوة وقع التشبيه به
ومن حيث الطنين وقع التفسير
عنه (وهو أشبه على) فائدة هذه
الشدة ما يترتب على المنفعة من
زيادة الزلف ورفع الدرجات
ويقيم منه ان الوحى كله أشكل
من التهم من كلام الرجل
بالتخاطب المعهود والحكمة
فيه ان العادة جرت بالمتابعة
بين القاتل والسامع وهى هنا
اما باتصاف السامع بوصف
القاتل بغلبة الروحانية وهو
النوع الاول واما باتصاف
القاتل بوصف السامع وهو

الزوى فيه استصحاب البداية بالشيء الايمن من رأس المخلوق وهو قول الجمهور خلافا
لأبي حنيفة وثمة طهارة شعر الأذى وفيه قال الجمهور وفيه التبرك بشعره صلى الله عليه
وسلم وفيه المراساة بين الأصحاب بالطهية والهدية قال الحافظ وفيه ان المراساة لا تستلزم
المساواة ونفسه تنفيل من يتولى التفرقة على غيره واختلفوا في أهم الخالق فالصحيح انه
معه من عبد الله كذا كره البخارى وقيل أبو خراش بن أمية والصحيح انه كان الخالق
بالجدة وذهب جماعة من الشافعية الى أن الشعر شمس وهى طريفة العراقيين
وأحاديث الباب ترد عليهم واعتذارهم عما بان النقي صلى الله عليه وسلم مكرم لا يقاس
عليه غيره عند الفاسد لان الخصوصيات لا تنبت الا بامل قال الحافظ فلا يلتفت الى
ما وقع في كثير من كتب الشافعية مما يخالف القول بالطهارة فقد استقر القول من أئمتهم
على الطهارة هذا كما في شعر الأذى وأما شعر غيره من غير المالك كقول فيه خلاف معنى
على ان الشعر هل تلح الحياة فيجس بالموت أولا فذهب جمهور العلماء الا انه لا يجس
بالموت وذهبت الشافعية الى انه يجس بالموت واستدل بالطهارة بما ذكره ابن المنذر من
انهم أجمعوا على طهارة ما يجز من الشاة وهى حية وعلى نجاسة ما يقطع من أعضائها وهى
حية فدل ذلك على التفرقة بين الشعر وغيره من أجزائها وعلى التسوية بين حالي الموت
والحياة قوله تدور فيه الدوف الحافظ والبلعاء ونحوه دفقت المسكة فهو مدرف ومدروف
أى مبلول أو مصحوف ولا نظيره سوى مصروف كذا في القاموس ومثله في التناهي قوله
نظمه أبكر النون في جمع سكون الماء وتحرر كها بساط من الادم الجلس انقطاع
ونظير قوله في سكة جملة مضروبة تكاف مشددة وهو طيب يتخذ من الرامك مدقوقا
منخولا معجونا بالماء ويعرل شديدا ويعرل يمين ثم يرقب بسلة وينظم في خيط قنب ويعرل
يسحق المسك ويعرل شديدا ويعرل يمين ثم يرقب بسلة وينظم في خيط قنب ويعرل
سنة وكلما علق طابت رائحته قاله في القاموس والرامك بالراء كصاحب شئ أسود يخطط
بالمسك والتدب نوع من السكان وفيه دليل على طهارته لانه وقع منه صلى الله عليه
وسلم التفرير لرام سليم وهو جمع على طهارته من الأذى قوله يججل يججل يجمعين مضمومتين
بينهما لام الجرس قال المكرماني ويحمل على انه كان موهبا بضة لانه كان كله فضة قال
الحافظ وهو ذا ينبي على ان أم سلمة كانت لا تجبراسه عمال آية الفضة في غير الأكل
والشرب ومن أبين ذلك فقد أجاز ذلك جماعة من العلماء قلت والحق الجواز لا
في الاكل والشرب لان الأدلة لم تدل على غيرها بين الحاشيتين قوله تفضضت بجماعين
وصادين مجعانت والخضضضة تحريك الماء قوله والكم هونيت يخطط بالخناء وسألت
ضبطه وتفسيره

باب النسي عن الاستماع بحال لا يؤكل لحمه

(عن أبي المليلح بن أسامة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نسي عن جلود السباع

فأذا فرغ عن قلوبهم قالوا ماذا

قال ربكم قالوا الحق وهو العلي

الكبير وفي السبب أحاديث

على أن العلم بكيفية الوحي

سرم من الأسرار التي لا يدركها

العقل وفيه دلالة على أن

مهاج الملك وغيره من الله تعالى

يكون بصرف وصوت يابن بشانه

سبحانه وقد دلت الأدلة الصريحة

الكثيرة على ذلك فلا فائ

أذكره فرار عن انتسبه وآوله

بخلق الله للسامع علمه نورانيا

والسنة المطهرة تترده كما هو مقرر

في محله وهذا أحد أنواع الوحي

والضرب الآخر هو الذي أشار

إليه صلى الله عليه وسلم بقوله

(وأحدنا يتنزل أي يصور

(أي لا يخلو فاللام تعليلية

(الملك) أي جبريل (رجلا)

أي مثل رجل كدحية أو غيره

وفيه دليل على أن الملائكة تشكّل

بشكل البشر قال الله كلمون

الملائكة أجسام عابرة لطيفة

تشكّل في أي شكل أرادوا

وزعم بعض الفلاسفة أن

جواهر روحانية وألق أن تنزل

الملائكة رجالا من معناه أن ذاته

انقلبت رجلا بل معناه أنه

ظهر تلك الصورة نائبا عن

يخاطبه والظاهر أن الله لا

الزائد لا يبقى بل يخفى على الرافق

فقط ولا في الوقت يتنزل الملك

على مثال رجل (فكنا في فاع

ما يقول أي الذي يقوله وقال

في الأول بعيت لأن الوحي حصل

قبل الفهم ولا يتصور بعده وفي

الله على أن جلود السباع لا يجوز الانتفاع بها وقد اخذت في حكمه انتهى فقال البيهقي
بحقل أن المسمى وقع لما يقع عليها من الشئ لأن الدباغ لا يؤثر فيه وقال غيره يحقل أن
المنهي عما يندفع منه الأجبل النجاسة أو أن المنهي لأجل أنهما كآهل السرف
والخسلاف وأما الاستدلال بأحاديث الباب على أن الدباغ لا يطهر جلود السباع بناء على
أنها مخصوصة للأحاديث القاضية بأن الدباغ مطهر على العموم فغير ظاهر لأن غاية
ما فيها بمجرد المنهي عن الركوب عليها واقتراشها ولا لازمة بين ذلك وبين النجاسة كالأ
ملازمة بين المنهي عن الذهب والحلير ونجاستهما أفلا مازمة بل يحكم بالطهارة بالدباغ
مع منع الركوب عليها ونحوه مع أنه يمكن أن يقال إن أحاديث هذا الباب أعم من
أحاديث الباب الذي بعده من وجه شمولها لما كان مذبوغا من جلود السباع وما كان
غير مذبوغ قال المصنف رحمه الله وهذه النصوص تمنع استعمال جلود المايون كل لجه
في الملبسات وتمنع دعوى طهارته بكافة أودباغ انتهى

(باب ما جاء في تطهير الدباغ)

(عن ابن عباس قال تصدق على مولاه ليؤتيه ثاة فأتته فربهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقال هلا أخذتم إهابهم اندفعوه فاستخبرته فقالوا انهم أمة فقال انما سركم اكها
رواه الجماعة أم ابن عباس قال فيه من ميمونة جده من ميمونة لها وليس به البحاري
والنسائي ذكر الدباغ بحال وفي اللفظ لا حسد أن دابة الميمونة ماتت فقال رسول الله
ألا إنكم تسميها إهابا لا بدعوه فانه ذلك أنه وهذا نصه على أن الدباغ انما يسمي في ما تمحل
إياه الذكاة وفي رواية لا حسد والدارقطني يظهرها الماء والقرظ ورواه الدارقطني مع غيره
وقال هذه أسانيد صحيح في الباب عن أم سلمة عند الطبراني في الأوسط والدارقطني وفي
أسانيد فرح بن فضالة وهو ضعيف وعن ميمونة عند مالك وأبي داود والنسائي وابن حبان
والدارقطني بلنظ أنه مر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجال يجوزون شاة لهم مثل الحمار
فقالوا أخذتم إهابهم فافقوا انهم أمة فقال يطهرها الماء والقرظ وصححه ابن السكن
والحاكم قوله أخذتم إهابهم الإهاب كتاب الجلد أو ما يندفع قاله في الفاسموس قال أبو
داود في سننه قال النضر بن سمير انما يسمى إهابا ما يندفع فاذا دبغ لا يقال له إهاب انما
يسمى شاة وقربة ويسمى كره المصنف فيما بعد وفي الصحاح والإهاب الجلد ما يندفع
وبقية الكلام على الإهاب تأتي في حديث عبد الله بن عكيم قوله أن داجنا الداجن
المنسجم بالمكان ومنه الشاة إذا ألئت الميت قوله فانه ذكاة أراد أن الدباغ في التطهير
ينزله الذكاة في إحلال الشاة وهو تشييده بلبغ وأخرجه أبو داود والنسائي والبيهقي وابن
حبان من حديث الجون بن قتادة عن سلمة بن الحبحق باللفظ الدباغ الأديم ذكاة قال الحافظ
راسناده صحيح قال أحمد الجون لا أعرفه وبهذا اعلمه الأثرم قال الحافظ وقد عرفه غيره
على بن المديني وروى عنه يعني الجون الحسن وقتادة وصحيح ابن سعد وابن سمر وغير

ولا يصور بها إلا أنه في الأول
قد تلبس بالهبات الملكية فإذا
عاد إلى حاله الباطنة سكان
حافظا لما قبل له فاحسب من
الماضي بخلاف الثاني فإنه على
حالته المعهودة وليس المراد
بصير الوحي في هاتين الحالتين
بل الغالب بعبثه عليه أو أناس
الوحي الرؤيا الصادقة ونزول
إسرائيل أول البعثة كما ثبت
في الطرق الصالح والنفث في
الروح والآلهام والتكليم أي
الأسراء بالوعدة وقد ذكر
الماضي أن الوحي كان يأتيه
على ستة وأربعين نوعا ذكرها
وعالم من صفات حامل الوحي
ومحورها يدخل أبعاد كثرته
فيها على مكان فيعلم في والظاهر
أنه أضعف وزاد أبو عوانة في
صحة وهو أهون على (فالت
عائشة رضى الله عنها) بعدد
سرى العطف كما هو مذهب
بعض النقاد وصرح به ابن مالك
وهو عادة المصنف في المسند
المعروف وبإسناده في التلخيص
والمستفيض في مسند أبي يعقوب
أن يارون من تعاليمه وثلاثة
هذه الأنواع منها اختلاف
العمل لأن في الأول أن يبرئ
هي مسألة الحرف وفي الثاني
عما شاهدته تأييد الخبر الأول
(ولقد رآه) صلى الله عليه وآله
وسلم هذا مقول عائشة والخوار
لنفسه والظاهر أن يدعى والله
ليقدأه من (ينزل) بفتح أوله

واحدان له صفة وتلقب أبو بكر بن مغيرة ذلك على ابن حزم وفي الباب أيضا عن ابن
عباس عند الدارقطني وابن شاهين من طريق فليح بن زبد بن أسلم عن أبي عبد الله عليه السلام
بإسناد كل أحاد طهارة وأسنده في مسلم من حديث أبي الخضر عن أبي عبد الله عليه السلام
طهارة ورواه الدارقطني في الكافي من حديث ابن عباس بإسناد سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول في صلاة كل مسلك دباغة ورواه الزبيري والعلوي والبيهقي عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة عبدة الأوثان دباغة فأن دباغة الأوثان طهارة
وفي أسناده يروى عن أبي عبد الله عليه السلام في حديثه عن أبي عبد الله عليه السلام في حديثه
والأما كرم والبيهقي من حديث ابن عباس رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يوضأ من
سقاء فقل له أنه ميتة فقال دباغة يزيل شبعه أو يصبه أو يجرسه ويصحه إذا كرم والبيهقي
وعن عائشة عند النسائي وابن جبران والطبراني والدارقطني والبيهقي بإسناد دباغة جلود
الميتة طهارة وعن المعمر بن عتبة عند الطبراني في حديثه عن أبي عبد الله عليه السلام في حديثه
وعند الحاكم أي أحمد في الكافي في تاريخه يروى عن أبي أمامة عنده أيضا عن ابن
عمر عنده أيضا عن ابن عباس عن أبي عبد الله عليه السلام في حديثه عن أبي عبد الله عليه السلام
وأيضا عن أنس عند ابن منده وعن جابر عند أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في حديثه
الذي أورق الباب يدل على طهارة أديم الميتة بالباغ نص في الشاة الميتة التي هي السبب
أو نوعه على الخلاف وظاهره إعادة إلهان قوله أنما حرم من الميتة كلها بعد قولهم إنما
ميتة بهم كل ميتة والاحاديث المذكورة في هذا الباب تدل على عدم اختصاص هذا
الحكم بنوع من أنواع الميتة وقد اختلف أرباب العلم في ذلك على أقوال سبعة ذكرها
النووي في شرح مسلم وسند ذكرها هنا غير مقتصرين على المقدار الذي ذكره بل انضم
إليه جميع الأقوال مع استنباط بعض المذهب إلى جماعات من العلماء يذهبون كلهم فنقول
المذهب الأول أنه يطهر بالباغ جميع جلود الميتة إلا الكلب والخنزير والمثرون من
أحدهما ويطهر بالباغ ظاهر الجلود باطنه ويجوز استعماله في الأشياء السببية
والمناجعة ولا فرق بين ما كرم الله وغيره وإلى هذا المذهب الشافعي واستدل على استثناء
الخنزير بقوله فإنه رجس وجعل الله غير طاهر إلى المضاف إليه وقاس الكتاب عليه جميع
الجماعة قال لا جلوده حال النوى وروى هذا المذهب عن علي بن أبي طالب وابن
مسعود المذهب الثاني أنه لا يطهر شيء من الجلود بالباغ قال النووي وروى هذا القول
عن ابن عمر عن الخطاب وأبى عبد الله عائشة وهو أشهر الروايتين عن أحمد وأحمد
الروايتين عن مالك ونسجه في الزماني لثمة العترة واستدلوا بحديث عبد الله بن عكيم
الذي في المسند لا تقطعوا من الميتة باها ولا عصب وكان ذلك قبل موته صلى الله عليه
وسلم أشهر فتاوى ناسخا لآخر الأحاديث وأجيب بأنه قد أعل بالاضطرار والارسل
كل ما أتى فلا ينقضه إلا بالأسناد الصحيحة وأيضا التام في شهر أو شهرين كما ياتي

وكسر الله ولا يذروا الاصيل

يزيل بالضم والقح (عليه) صلى
الله عليه وآله وسلم (الوحى)
في اليوم الشديد البرد) الشديد
صفوة بروت على غير ما هي له لانه
صفوة البرد لا اليوم وفيه دلالة
على كثرة معاناة التعب
والكرب عند نزول الوحى اما
فيه من شأنه العادة وهو
كثرة العرق في شدة البرد فانه
يشعر بوجوده طارى زائداً
على الطبع البشري (فيه صم)
أى يتابع (عنه) وان جبينه
يقصده (بالصدا) المسموعة
الشددة أى يسيل ما سوت من
الصد وهو قطع العرق لاسانة
الدم شبه جبينه المبارك بالعرق
المتصدد من الله في كثرة
العرق والجبين غير الجبهة وهو
فوق الصدغ والصدغ ما بين
العين والاذن فلما لسان جبينان
يكتمقان الجبهة والمراد والله
أعلم ان جبينه معاناة تصدان
ويعقدان اناف تعذب وقع
فيه أبو النخيل بن طاهر فرده
عليه المؤمن الساجى بالفاء وقال
فاصر على الناف قال العسكرى
ان ثبت فهو من قواهم تقصده
الشئ اذا تكسر وقطع
ولا يخفى بعده انتهى (عرفاً)
شيخ الراى وهو شيخ الجار وانما
كان ذلك ليل اوصيه قبر تاض
لا يحال ما كلفه من أعيا
النبوة وفي حديث الباب
من القوائد ان السؤال عن
الكيفية لطلب العلم ينهية

معل لانه من رواية خالد الخذاء ولا يخالفه شبهة وهو أحفظ منه وشبهه ما واحد ومع
اعلال التاريخ يكون معارضه الاحاديث الصحيحة وهي أرجح منه بشكل حال فانه قد
روى في ذلك أئمة تطهير الديباغ لاديم خمسة عشر حديثاً عن ابن عباس وحديثان وعن
أم سلمة ثلاثة وعن أنس حديثان وعن سلمة بن حرب وعائشة والغيرة وأبي امامة
وابن مسعود وشيبان وثابت وجابر وأثران عن سودة وابن مسعود على انه لا حاجة الى
الترجيح بهذا لأن حديث ابن عكيم عام وأحاديث التطهير خاصة فبين العام على الخاص
أما على مذهب من ينهى العام على الخاص مطلقاً كما هو قول الحقين من أئمة الاصول
فظاهر وأما على مذهب من يجعل العام المتأخر ناهضاً فمع كونه مذهباً مبرجاً ولا نسلم
تأخر العام هنا ثبت في أصول الاحكام والتجريد من كتب أهل البيت ان علياً قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنقع من الميتة باهاب ولا عصب فلما كان من الغد
خرجت فاذا نحن بسفلة مطروحة على الطريق فقال ما كلن على أهل هذه لوانتهوا
بأهابهم فحدثنا رسول الله أن قولك بالامس فقال لا تنقع من الميتة ولو ساءنا أخر حديث
ابن عكيم لكان ما أسأفنا عن النضر بن شميل من تفسير الالهة بالبلد الذى لم يدبغ وما
دسح به صاحب النصاب ورواه صاحب القاموس كما قد منازج حيا لهدم التعارض اذ
لا نزاع في نجاسة اهاب الميتة قبل دبغه فالحق ان الديباغ مطهور ولم يعارض أحاديثه
معارض من غير فرق بين ما يور كل جسمه وما لا يور كل وهو مذهب الجمهور قال الحارثى
وعن قال بذلك بسنن يعوازال الاتباع يجلود الميتة ابن مسعود وسعيد بن المسيب وعطاء
ابن أبي رباح والسنن بن أبي الحسن والشعبي وسالم بن عبد الله وراهم النخعي
وقناة والمضج السعيد بن جبير ويحيى بن سعيد الانصارى ومالك واليث والاوزاعى
والثورى وأبو سفيان وأصحابه وابن المبارك والشافعى وأصحابه وأبى الحنفى وهذا
هو مذهب الظاهرية كما ساقى المذهب الثالث أنه يطهر بالديباغ جالداً كقول العم ولا
يطهر غيره قال الثورى وهو مذهب الاوزاعى وابن المبارك وأبى ثور واسحق بن راهويه
واحبوب على الاحاديث من جعل الديباغ فى الالهة كاذك وقد تقدم بعض ذلك وبأى
بعض قالوا والذكاة المشبهة بها لا يحل بها غيرنا كقول ذلك المشبه لا يطهر بجلده غير
الما كقول وهذا ان سلم لا ينفى ما استنفذ من الاحاديث العامة لما كول وغيره وقد
تقرر فى الاصول ان العام لا يقصر على سببه فلا يصح تمسكهم بكون السبب شامعاً
المذهب الرابع يطهر بجلود جميع الممات الا الخنزير قال الثورى وهو مذهب أبى حنيفة
واجب عاتقهم فى المذهب الاول المذهب الخامس يطهر الجميع الا أنه يطهر ظاهر مدون
باطنه فلا ينفى عنه فى الممات قال الثورى وهو مذهب مالك المشهور فى حكاية أصحابنا
عنه انتهى وهو تفصيل لا دليل عليه المذهب السادس يطهر الجميع والكلب والخنزير
ظاهر واطنا قال الثورى وهو مذهب داود وأهل الظاهر وسكنى عن أبى يوسف وهو

ولم يذكر دليله أن سم في رواية
المفسر من طريق يونس عنه
في التفسير ما يدل على الإدراج
(الاماني) متعلق بقوله يتخذ
لأنه لا يبعد لأن التعليل لا يستلزم
فيه الاماني بل مطلق التعليل
(ذوات) بالكمسرة صفة الاماني
(العدد) أيهم العدد لاستلزامه
بالنسبة الى المسمى الذي يتخللها
جميعه الى أهله وأهل الخلق الثلاثة
أيام وتامل ما للثلاثة في كل ثلاث
من التكميل والتطهير والتنوير
ثم سبعة أيام ثم شهر لمساعدة
المؤلف ومسلم جازت بصرا
شهرًا وعند ابن ابي عمير انه شهر
رمضان قال في قوت الاسماء ولم
يصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم
أكثر منه ثم روى الاربايعين
سوار بن مذهب وطروك
الحديث قاله الحسناء ثم غيره وأما
قوله تعالى واعدنا موسى الاثني
ليلة وأقمنا هاهنا شهر فجة للشهر
والزيادة انما مالا لاثنين حيث
استلزامها كل فيما لا يحدود
المسوق في تقييد هاهنا الشهر
وانما أسفله ثم الاربعون مرة
تسليح المنطقة علامة فيضفة
فهي سورة الدبر في مسدده وخص
سرا بالتعب فيه اذ ينفذه على
غيره لانه مستزود بمجموع قوته
وينظر منه الحكمة فيمنعه
والنظر اليها عبادة فكان له
صلى الله عليه وآله وسلم في ثلاث
عبادات الخلق والتجدي والنظر
الى الحكمة وعندها ابن ابي عمير

محمد بن ابي نعيم عن عام خبير عن نكاح المنة وعن علوم الحرام الاهلية وهو متفق
عليه أيضا من حديث جابر بن عمر وابن عباس والبراء بن ابي عتبة وعبد الله بن ابي
أوفى وآخرجه البخاري من حديث زاهر الاسلمي والترمذي عن أبي هريرة والعريضي
ابن سارية وأبو داود والنسائي عن خالد بن الوليد وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده
وأبو داود والبيهقي من حديث المقدم بن مسعود يكره ورواه الدارمي من طريق مجاهد
عن ابن عباس قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر عن علوم الحرام
الاهلية وفي الصحيحين من رواية الشعبي لا أدري أن سمى عنها من أجل انها كانت حرة
الناس أو حرمت وفي البخاري عن عمرو بن دينار قلت لجابر بن زيد بن عمرو بن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم سمى عن علوم الحرام الاهلية قال قد كان يقول ذلك الحكم بن
عمرو والدارمي عندهما بالجملة ولكن أبي ذلك البحر يعني ابن عباس والحديثان استدلال
بهما على تحريم الحرام الاهلية وهو مذهب الجاهل من الصحابة والتابعين ومن بعدهم
وقال ابن عباس ليست بحرام وعن مالك ثلاث روايات وسأيت في ذلك وبسط المسجع
في باب النبي عن الحرام النسبة من كتاب الطهارة ان شاء الله تعالى وقد ورد في المصنف
هذا الاستدلال بهما على نجاسة لحم الحيوان الذي لا يؤكل لان الاصل بكسر الهمزة
ثم الغسل ثانيا ثم قوله فامسح برأسك وأرجلكم في الطهارة على النجاسة ولا يكتفى نص في الحرام
النسبة وقباس في غيرهما لا يؤكل كل جماع عدم الاكل ولا يجب التسبيح اذا طاف
الغسل ولم يقسم بمثل ما فيه في ولوغ الكتاب وقال أحمد في أشهر الروايتين عنه انه
يجب التسبيح ولا أدري ما ذكروه فان كان التماس على اهاب الكلب فلا يفتي ما فيه وان
كان غيره فسا هو وقوله الانسية بكسر الهمزة وقصها مع سكون النون والانسى الانس
من كل شيء

(أبواب الأوائى)

(باب ما جاء في آية الذهب والفضة)

(عن حمزة بن عمار قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا
الديباغ ولا تشربوا في آية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانهم يهيمون في الدنيا
ولكنكم في الآخرة متفق عليه وهو لغة الجاهلية الاكل منه خاصة قال ابن
مسعود يجمع على صحته قول في صحافها الصحاف جمع صحفة وهي دون القصعة قال
الطهراني قال البصيص في أعظم القصاع الحفصة ثم القصعة تليها تشيع العشرة ثم
العشرة تشيع الخمسة ثم المشكاة تشيع الرجاين والثلاثة والحديث يدل على تحريم
الاكل والشرب في آية الذهب والفضة أما الشرب فما لا يجمع وأما الاكل فاجاز داود
والحديث برده عليه والعلامة في النوروى قال أصح ما أتت به النوروى في الإجماع على تحريم
الاكل والشرب وسائر الاشتهاء الا ذهب وفضة الاربايعين من داود في تحريم

انه كان يمشي كمشيهم ومضاه
 ولم يأت الله من غير بعضه فعبده
 صلى الله عليه وآله وسلم فيسجد له ان
 هائنة اطاعت على الخلوقة بحسبها
 له بعد ان الانزال عن الناس
 والاسماء من كان على باطل من
 بهله العبادات وقيل كان يتعبد
 بالذكور وعبادة الجسد في سفر
 السعادة وللعبادة في عبادته في
 مخلوقة ولان قال بعضهم كانت
 آداه بالذكور وقال بعضهم
 بالذكور وهذا القول هو الصحيح
 ولا نخرج على الاول ولا الثاني
 الى الاصل في طلب طريق
 الحق على انواع الاول ان تكون
 خلوتهم اطاب من يد علم الحق
 لا يطريق النظر والشكر وهذا
 ثابته تصدق على الحق لان من
 شاطب في مخلوقه ~~هو~~ وانما
 ان كواكب كثر فيه فليس هو
 في مخلوقه حال شخص من طلاب
 المار في بعض الكبار كرفي
 صمدية بالذات لولئك قال اذا
 ذكر تلك قلت معه في مخلوقه
 ومن تبهه امر فاجاب من
 كرفي في مخلوقه هذه الخلوقة ان
 يذكر نفسه دون وجهه لا بنفسه
 وسواء ان كان ان يكون خلوتهم
 اسد الله ان في بعض ظاهرم
 في طالب العلم وهذا الخلوقة
 انهم بما اوتوا الله لهم من ميران
 اهل قبل وانشاء الميراث في ثمانية
 النافذة وهو الذي هو ان يفرج
 عن الاستقامة والاطلاق طريق
 الحق لا بد من ان يكون مثل هذه
 الخلوقة بل تكون خلوتهم بالذكر

الشرب فقط واعلم بفسقه حديث تهريم الاكل وقوله القديم للشافعي والعراقيين فقال
 بالكرامة دون التهريم وقد رجع عنه وتاوه ايضا صاحب التهريم لم يصح له على ظاهره
 فثبت صحة دعوى الاجماع على ذلك وقد نقل الاجماع ايضا ابن المنذر على تهريم
 الشرب في آية الذهب والفضة الا عن معاوية بن قرة قد اوجب من بهونه الفساقين
 بالكرامة من الحديث بانه لا يزداد بدليل انه لهم في الدنيا والكم في الآخرة ورد حديث
 فاعلموا في جوف بطنه نار به من وهو وصيه شديدا ولا يكون الا له في شرب ولا شك ان
 احديث الساب يدل على تهريم الاكل والشرب وامامنا الاستعانة بالاول والتمسك
 على الاكل والشرب تيسر مع فارق فان له النبي من الاكل والشرب هي التشبيه
 باهل الجنة حيث يطاف عليهم باقية من فضة وذلك منطوقه لشارع ثابت عنهما
 رأي رجا لا مضنما بضافهم من ذهب فقال على اري عليك حيلة اهل الجنة انهم به الملائكة
 من حديث برودة وكذلك في الحرير وغيره والزم تهريم النبي بالحق والافتراض الحرير
 لان ذلك استعمل وقد بقره البعض من القائلين بتهريم الاستعانة بالاول والتمسك
 الزور للاجماع على تهريم الاستعانة فلا تنفع مع شافعية داود والشافعية وبعض
 اصحابه وقد اقتصر الامام الهادي في الخبر على نسبة ذلك الى اكثر الامم على انه لا ينبغي
 على النصف ماني جهة الزجاجة من التزاع والاشكال التي لا تخاف منها والاصل
 ان الامم في المل فلا تثبت الحرمة الا بدليل لا يسهل الخصم ولا دليل في المقام به سده الفسقة
 فالوقوف على ذلك الاصناف المنة ضد البراءة لا عادية هو غاية في العطف الذي لم يخطئ
 بسوء هبة الجهول ولا يبرأ هذا الاصل حديث ولكن عابكم بالذات فالعبر واما
 اهل الشريعة اوردوا داود وشهد له ما نسب ان ام سارة ماتت بحليل من فضة فيه شعر
 من ضرر ولله في خلقه ظنفت الحديث في البخاري وقد سبق وقد قيل ان العاذل في
 التهريم الخلاء او كسر قلوب التهرير وبرد عليه جواز استعمال الاواني من الجوهر
 النفيسة وما كان النفس واكثر قيمته من الذهب والفضة ولم يمنعها الا من شد وقد نقل ابن
 المنذر في الشامل الاجماع على الجواز وبعده الرافعي ومن بعده وقيل العلة في التهريم
 بالاعاجيب في ذلك فبارك الله في الوعد بانها لا تشبه لا يسهل الى ذلك واما التنازل
 الاواني بدون استعمال هذه الجواهر الى منعه ورخصت فيه طائفة (ومن أمثلة
 رخص الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الذي يشرب في آية الفضة انما
 يجر في بطنه نار جهنم متفق عليه واستعمل ان الذي يأكل أو يشرب في آية الذهب
 والفضة وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الذي
 يشرب في الفضة فاعلموا ان الله يجر في بطنه نار جهنم ومن ما جسه حديث أم سارة
 انما جسه في الذهب والفضة في الآتي في قوله تعالى في من منكم زيادة انما الذهب
 والفضة عند من لم يوجدها بث جائز في قوله تعالى انما الذهب والفضة في المال من طوبى في شعبة

والثوري عن سعد بن إبراهيم عن نافع عن امرأة بن عمر عنهما الزوري صفية وأخو حبه
أيضا أبو عوانة في صحيحه باللفظ الذي يشرب في الفضة المتماخو جري في جوفه نارا ونفسه
أخيه لاف على نافع فقبل عنه عن ابن عمر أخرجه الطبراني في الصغير وأعله أبو زرعة وأبو
حاتم وقبل عنه عن أبي هريرة ذكره الدارقطني في العلل أيضا وخطاه من رواية عبد
العزيز بن أبي رواد قال والتجيم فيه عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر كذا تقدم يعني عن
زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أم سلمة قال السلف فخرج
الحديث إلى حديث أم سلمة قوله يخرج جر الحبر صب الماء في الخلق كأنه يخرج
والخبر هو أن يخرج به عامة دار كبر جر الخراب صوت ويربوه سنة على تلك الفضة
قال في الغاموس وقوله نارجهم يروى بالرفع وهو مجاز لأن النارج يخرج على الحقيقة
ولكنه جعل صوت جرع الإنسان للماء في هذه الأواني المخصوصة لوقوع التمسى
عنها واستحقاق العقاب عليها كجر نارجهم في بطنه على طريق المجاز والاكتر الذي
عليه شرح الحديث وأهل الغريب واللغة النصب والمعنى كأنما يخرج نارجهم قال
في النسخ وقوله يخرج برضهم الضمانية وفتح الجسيم وسكون الراء جسيم مكسورة وهو صوت
يردده البعير في شجرته إذا هاج ثم سكت الخلاف في ضبط هذه اللفظة في كتاب الأثرية
والحديث قد تقدم الكلام عليه (وعن البراء بن عازب قال سألت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم عن الشرب في الفضة فأنه من شرب نيسا في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة فخصم
من مسلم) الحديث قد تقدم الكلام عليه

(باب التمسى من التضييب بها الأيسر الفضة)

(عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من شرب في الفضة ذهب
أو فضة أو نافع فيه شيء من ذلك فأنما يخرج في بطنه نارجهم رواه الدارقطني) الحديث
أخرجه أيضا البيهقي كلاهما من طريق يحيى بن محمد الجاردي عن زكريا بن إبراهيم بن
عبد الله بن مطيع عن أبيه عن ابن عمر بهذا اللفظ وزاد البيهقي في روايته عن جده وقال
أنهما وهما وقال الخالك في علوم الحديث لم يكتب هذه اللفظة أو نافع فيه شيء من ذلك
الأهم هذا الإسناد وقال البيهقي المنهوج عن ابن عمر في النصب موقوف عليه ثم أخرجه
بسند له على شرط الصحيح أنه كان لا يشرب في قدح فيه حلقة فضة ولا ضبة فضة ثم
روى التمسى في ذلك عن عائشة وأنس وفي حرف الأباء الموحدة من الأوسط للطبراني
من حديث أم سلمة ثم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ابن أبي الزهبي وفضيل
الادح قال تروى به عشرين يعني بن معاوية بن عبد الكريم ويحيى بن محمد الجاردي
راوى ذلك الزيادة قال البخاري في كتابه من فيه وقال ابن عسدي هذا حديث منكر
كذا في الميزان وفي الكشف ليس بالقوي وفي الميزان أيضا رواه يحيى عن زكريا بن
إبراهيم وليس بالمشهور الحديث استدل به من قال يمسرهم لكل والشرب في

رضي الله عنها (في قوله لها) أي لتسأل المسألة وتخصيها من خديجة بالذكري بعد ان جهر بالاهل فيقول انه نفس يريد الامام او اشارة الى اختصاصه بالتزويج بكونه من عند هادون هم هادون في الانواع التي هم من الادل ليس من السنة لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يتطاع في اماره بالكتابة لي كان يرجع الى اهل بيته ورايتهم ثم يخرج نفسه (حق بيان) الامر (الطريق) وهو الوسع وفي التفسير سقى في الحق أي بفضله واجتبت من جبريل عليه السلام انه امره الى البيت بذلك في المنام اولا في المظنة امكن ان يكون شجرة الملائكة المتخذة اعقاب ما تقدم في المنام وسعى حذالاه وسعى في الله تعالى (وهو في غار حراء) جبريل يوم الاثنين اسبوع بشيرة من ربه وان وهو ابن اربعين سنة (فقال) له (اقول) هذا الامر نعم انتبيه والتميز لما سبق اليه ارجع يا ايها الطالب اليه فعمله على تحذيره ما لا يطابق في الشان وان قدر له بعد قال لعله في سفر اليه فاذن في قوله رسول الامام فاهم على جبريل سره اذا ظهر له شخص وقال ان شريفا بعد ما جبريل وانزل رسول الله عليه السلام ثم اخرج له جماعة قط من سرير صعد بالحوار ووصفها في يده صلى الله عليه وآله وسلم وقال اقرأ انتهى (قال) صلى الله عليه

لا تبسب المذهب والمذنب وقال ابو حنيفة يجوز اذا وضع الشارب فيه غير محل الذهب والفضة واستدل به بما سبق واجيب عن حديث الباب بما سبق من المقال فيه (وعن انس ان قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم انكسر فالتفت له كان المشرب سلسله من فضة رواه البخاري ولا يجد من عاصم الاحول قال رايت عند انس قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حبة فضة وفي انظر لاجازي من حديث عاصم الاحول رايت قدح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند انس بن مالك وكان ان قدح فاستدله بفضة وسكى اليه في من موسى بن هرون او غيره ان الذي جعل السلسله هو انس لان اقله ليعلم مكان السلسله وسبب ذلك ان الاصح قال الحافظ وفيه ثقل لان في النظر عند الاجازي من عاصم قال وقال ابن سيرين انه كان فيه حادثة من حديد فاراد انس ان يجعل مكانها حادثة من ذهب ارضه فقال له ابو طلحة لا تقربها منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا يدل على انه لم يغيره الخ الحديث يدل على جواز التخذ سلسله او فضة من فضة في انا الطعام والشراب وهو حجة لا في حبة فضة والحديث السابق الذي فيه اوانا به من غير ذلك اني فرس صفة لا يعارض هذا الان سباعام وهذا صفة له وكذلك حديث النبي ان فضة غير الاقداح الا ان شدد من هذا فلا يعارض قوله المشبه هو الصدع والحق وقوله سلسله السلسله يفتح الفاء المراد به ابدال الشيء بالشيء

(باب الرخصة في آية الصلوة ونحوها)

عن عبد الله بن زيد قال انا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخر به له ما في يوم من صرنا وعضا رواه البخاري ويورد ارباب ما جهره من ربه بفتحه من ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ في شدة من صرنا رواه أحمد في قوله في ذكر التور فتح المشاة افوقية يشبه العائت وتبيل هو الطينة والطشت بفتح الطاء وكسرها بالفاء التاء لغات قولهم من صرنا الصفر صاد هو حلة مضبوطة فخرج من الناس قوله في شدة الخشب بكسر الخاء وسكون الشاء المحبة فواقع الصاد المحبة حبة لها وسادة المشهور انه لا يذلل في غسل فيه الخشب من أي جنس كان وقد يطاف على دار فاصفر او كبر والمدي مشافة المسند للاستدلال على جواز استعانة آية الصلوة بغيره وهو كذلك وله قولنا بهاها الرخصة

(باب منعه ان يجمع بين الايام)

عن جابر بن عبد الله في حديثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اول سنة انكروا كرامكم ثم خذوا ما في اذانكم كرامكم الله لو ان تعرض عليه ثوب متفق اليه ولمسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الايام فلعلوا الايام او كرامكم فان في السنة اليه يتزله ما ياتي بما ياتي ليس عليه سدا او سدا ليس عليه سدا وانزل به

(ما أنا بشاوي) وفي رواية
ما أحسن ان أقرأ وفي رواية
عبد بن عبيد بن عبد الله بن أبي
أقرا قال بعض المفسرين ان
قوله تعالى الم ذلك الكتاب
لا ريب فيه إشارة الى الكتاب
الذي جاء به جبريل عليه السلام
حين قال له اقرأ (قال) عليه الصلاة
والسلام (فاخذني) جبريل
(لفظي) بالعين المجرمة ثم بالمهملة
اي شئني وعصري وعند الطبري
فتحت بالترقيسة بدل الداء وهو
حجر النفس ولاي داود
الطحاوي في حديثه بسند
حسن فاخذني باق (حق) بالغ
في الجهد) بفتح الجيم ونصب
الدال أي بالغ الفسطاط غاية
وسعى وروى بالضم والرفع أي
بالغ معنى الجهد بانه وقد دلت
القدسة على انه اثنان من ذلك
ودخله العرب (ثم ارسلني) اي
أطلقني (فقال أقرا) قلت
ولا يؤيذوا الوقت والاصلي
قلت (ما أنا بشاوي فاخذني)
مرة أخرى (فلفظي الثانية
حق بالغ من الجهد) بالفتح
والنصب وبالضم والرفع
كسابقه قيل ان جبريل بلغ في
الجهد مدحاه ولم يكن في حال
الخط على صورته الحقيقية التي
يجلي بها عند سيرة المنتهي (ثم
ارسلني) اي أطلعتني (فقال اقرأ
قلت ما أنا بشاوي فاخذني فلفظي
الثالثة) وهذا اللفظ لشرحه
عن النفس الى أمور الدنيا

ذلك الوبا) الحديث أيضا أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وألف أبو داود أغلق
بابك واذا كرام الله فان الشيطان لا يفتح بابا فانا وأطف مسميا واذا كرام الله
وجبرائيل ولو يعود تعرضه عليه واذا كرام الله وأول سنانك واذا كرام الله وله في
أخرى من حديث جابر فان الشيطان لا يفتح غلقا ولا يجعل وكاء ولا يكشف انا وان
النور يفتح انصرم على الناس بينهم أو يوتهم وأخرجه أيضا مسلم والترمذي وابن ماجه
وفي رواية له أيضا عن جابر قال كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستمعي فقال
رسول من انتم الانبياء فقلت اني من نبي فخرج الرجل يشهد بقدح فيه نبيذ فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاخرى ولو ان تعرض عليه عودا وأخرجه أيضا
مسلم قوله أول سنانك الوكاء ككسار باط اقرب وقبدا وكاهوا وكاهاء ربطها
قوله وسرناك التخمير النطبة قوله ولو ان تعرض عليه عودا أي تضعه على العرض
وهو الطاب من الاقام من عرض العود على الاناء والسيوف على التخذ تعرضه ويعرضه
فيهم قوله وبابا بمسكة الطاعون أو كل مرض عام فانه في القاموس والحديث
بدل على مشروعية التبرك بكرام الله عند ايكا المسقاء ويخبر الاء وكذلك عند
نغليق الباب واطاعة المصباح كافي الروايات التي ذكرناها وقد أشعر التعليل بقوله فان
الشيطان الى آخره ان في التسمية سرعان الشيطان وانما تحول منه وبين مراده
والزهايل بقوله فان في السنة ابله كذا رواية مسلم بشعره بان شريعة التخمير لا ولاية عن
الوفاو كذلك الايكاد قد تكلف بعضهم لتعيين هذه الالة ولا دليل له على ذلك

باب آية الكفار

(عن جابر بن عبد الله قال كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمصيب
من آية المشركين وأستبهم فاستمهمهم ساولا يعيب ذلك عليهم رواه أحمد وأبو داود وعن
أبي نعيم قال قال رسول الله أنا باوض قوم أهل كتاب أفنا كل في آيتهم قال ان
وجدتم غير هذا فلا كانوا ان لم تجدوا فافعلوا هاركا واقيم امة في عابه ولا جدواي
داود ان أرضا أهل الكتاب وانهم بما كلون لهم الخنزير ويشربون الخمر فكيف
اصنع يا بنيهم وقد ورعهم قال ان لم تجدوا غير هذا فاحضوها بالساءوا بطخوها في سواها
ولا ترمذي قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قدور الجحوش قال أنقوها
غسلوا وطبخوها) حديث جابر أخرجه ابن أبي شيبة بمعناه واستدل به من قال بطلهارة
الكفار وهو مذهب الجاهل من السلف والخلف كما قاله النووي لان تقرير المسلمين على
الاستمتاع بآية الكفار مع كونها مظنة للاستهم وبحال العنامل من رطوبتهم مؤذن
بالتطهارة وحديث أبي نعيم استدل به من قال بفجاسة الكفار وهو مذهب الهادي
والقاسم والناسر ومالك وقد نسب القريظي في شرح مسلم الى الشافعي قال في الفتح وقد
أعرب وبه الدلالة انه لا يذنب بالاكل في سائر الابعد غسلها وورقها الغسل لو كان لاجل

ويشبه بكليته الى ما ياتي في السبع
وكرر للعبادة واستدل به
على ان المؤبد لا يضرب صبيحا
اكثر من ثلاث ضربات وقيل
القطعة الاولى يدخل عن الدنيا
والثانية تفرغ لما يوحى اليه
والثالثة تفرغ لما يوحى اليه
الله هذه انهم هو ثابت عنده في
الذي يروونه منهم هذا من
خمسائيه صلى الله عليه وآله وسلم
اذكر قول ابن ابي عمير عن ابي
جرير انه قال في قوله تعالى
منه ارساين فقال ارساين
ربا الذي شاذ قال القاضى
هذا امر بين الترافع مما لا
وهو لا يبرأ منه دون
شراى اقرأه فهداهم ربك
ان قل بسم الله الرحمن الرحيم
وهذا يدل على ان البسملة
ما يورثها ايا ابتداء كل قراءة
وربما الذي خلق وصف مناسب
مشهور بما يلى منكم بالتسوية
والطلاقة في قوله شاق اوله على
منقول يعطى ويضع وجه له
يؤيده قوله (شاق الانسان من
ناله اقرأه بالقرآن الكريم) الزائد
في الحرم الى كل من يوفيه
دليل "هو يدعى انه اول ما يزل
ومن اقرأه بالقرآن اول ما يزل
المرآن شراى ايات الى ما يزل
في القرآن اول ما يزل من
القرآن هذه السورة في خط فلما
بالجيب بل هذا الموضع ما يزل
ما يزل من ثم قال القراء
انه وقت نام فخرج من بين يدي من علقه لان الانسان

الخاصة لي جعل مشروعا • ثم الوصل ان اقرأه اذا لا انا المتخصص لا يفرق منه وبين ما لم
يقتضيه بعد ان انا الخاصة فليس ذلك الا لا يستقدروا ايضا بان القضي انما هو لا يفرق
بالله وسلم انما يفرق كما ثبت في رواية انه قد اقرأه هذا اقرأه في دايمهم بما كانوا علم الخنزير
ويشربون الخمر وروى عنه في البصر من اثم الوضوء والوضوء لا يستغسل القضي
وقام بسم الله المسابح حيا قدوا اكثر من مصلاتهم لا يخلو من الوضوء ما وطعوا ما وادعوا
في مثل ذلك فتعفى الا استغفرتهم وايضا قد اذن الله لكل طاعة ما هم ومصرح به
وهو لا يخلو من رطوبتهم في الغالب وقد استدل من قال بالخاصة بقوله تعالى انما
نأمر كون شمس وقد استوفينا الحديث في هذه المسئلة وصرحنا بما هو الحق في باب
له اشارة الى الموضع وهو الباب الثاني من باب الخياط فراجعه (وعن ابن ابي
يروى عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى شربة يفرغها الى الخفة فليأكله رواه احمد
والزهري والترمذي والسنن في نسخة المصنف وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الارض من من اذ مشروها من غير الوضوء من جرة افسائية المكاله على فقه
الحديثين قد روى في قوله انما ياتى من ف السبعين السنة المتغير والريح وبقاى الى
وقال في حرف الزاى ارجع الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد قدم اليه اهل اهل الزخمة فبما
عرف اى متغير الزخمة ويقال في نسخة قال ابن ابي عمير قال المصنف رحمه الله تعالى وقد
ذهب بعض اهل العلم الى المنع من ان يقرأ آية الكرسي حتى يغسل اذا قالوا من
لا يباح بوضوئه وكذلك من كان من النصارى بموضع من طاهر فبما كل علم الخنزير
ممنه اقرأه ويذبح بالسنن والفقهاء ويشهدون ذلك ولا بأس بآية من مواضعها بآيات
بين الاحاديث وتصيب به فبما غسل الكل عليه السلام من على قال فقلت من
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دع ما يربك الى ما لا يربك رواه احمد والنسائي
والترمذي وصححه ابنه وصححه ايضا ابن حبان والحاكم

• (أبواب أحكام القضي)

• (باب ما يقول القضي عند دخوله وخروجه)

(عن ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل
المسجد قال اللهم انى اعوذ بك من الخبث والخبائث رواه الجماعة وسماه يدين منصوص
فيه كان رسول بسم الله انهم في احوالهم من الخبث والخبائث قوله اذا دخل المسجد
قال في الخبث الخبث كان يقرأه عند اذنه اذ دخل المسجد وقد صرح بهذا
ابن ابي عمير في الادب المقبول قال حدثنا ابن ابي عمير عن ابي عبد الله العزيمى
صاحب قال حدثني ابي قال قال من النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا اراد ان يدخل
المسجد فليذكر في حديث الباب وهذا في نسخة المصنف في كتابه في حديثه في قوله
في اول الشروع عند دخول الشيا وبهذا ذهب الجمهور قوله انما بسم المجمع

في مدح الجمع وخص الأئمة
بالذكر من بين ما ابتدأ له الخلق
أشرفه (فربيع بها) أي بالآيات
أو بالقصة (رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) إلى أهل حال
كونه (يرجف) بضم الجيم أي
يخفق ويضطرب (نؤاده)
قلبه أو بطنه أو غشاؤه لما جاءه
من الأمر الخائف العادة والمألوف
فقد رطبه البشرى وهاله ذلك
ولم يترك من التأمل في تلك
الحالة لأن النبوة لا تزال طابع
البشرى كما (قد دخل) صلى الله
عليه وآله وسلم (إلى المدينة بنت
خويلد) أم المؤمنين رضي الله
عنها التي آلت نائيه أفاعيلها
بما وقع له (فقال) صلى الله عليه
وآله وسلم (لزموا زملوني) بكسر
الهمزة مع التكرار مرتين من
الغريب وهو التثقيب وقال
ذلك استدماخاً من قول
الأمر والعداد جارية بسكون
الراء والثالث (فزمواوه) بفتح
الهمزة النون حتى ذهب عنه
الروع بفتح الراء أي الدهشزع
(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
(لحميحية) رضي الله عنها
(واخبرها الخبر) جملته حالية
(أشد) أي والله لقد شد (خشبتي)
عني نفسي) الموت من شدة
الرب أو المرض كاجرم بدني
بهجة النفوس أو أني لأطيق
حمل أعباء الوحى ما لتبسه أو لا
عند لقاء الملك وليس معناه
الشك في أن ما أتى من الله وأكده
بالدم وقد تبيها عن لي يمكن

والموحدة كذا في الرواية وقال الخطابي انه لا يجوز ثبوت بانه يجوز اسكان الباء
الموحدة كما في نظائر مما جاء على هذا الوجه ككتب وكتب قاله في الفتح قال النووي
وقد صرح جماعة من أهل المعرفة باللسان هنا ساء كنه منهم أبو عبيدة الآن يقال ان
ترك التخفيف أولى للإشبه بالصدر والخطب جمع شبيب والخطباء جمع شبيبة قال
الخطابي وابن حبان وغيرهما يردد ذكر الشياطين وأنهم قال في الفتح قال البخاري
ويقال الخطب أي ساكن الباء فان كانت شقيقة من الحر كقوله تقدم توجبها وان
كانت بمعنى المفردة كما قال ابن الأعرابي المكروه قال فان كان من الكلام فهو
المشتم وان كان من المال فهو الذكور وان كان من الطعام فهو الحرام وان كان من
الشرب فهو الضار وعلى هذا فالمراد بالخطباء المعاصي أو مطلق الأفعال المذمومة
ليحصل التأنيب قال وقد روى المعمرى هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن الحنبل
عن عبد العزيز بن مهيبة قال قال الأمام إذا دخلتم الخلاء فتولوا بجمع الله أو بقلبه
من الخشب والخطباء واستندوه على شرط مسلم وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غير هذه
الرواية انتهى وهذه الرواية تشبه لما في حديث الباب من رواية سعيد بن منصور
(وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرج من
الخلاء قال غفر الله لرواه الخمسة إلا النسائي) الحديث صححه الحاكم وأبو حاتم قال في
البيهقي والمزي ورواه الدارمي وصححه ابن خزيمة وابن حبان وقوله غفر الله لرواه أهل البيت
منعوب به بل مقدر أي أسألك غفرانك أو أطالب أو منقول مطلق أي غفر غفرانك
قيل انه استعارة لترك الذكر في تلك الحالة لما ثبت انه كان يذكر الله على كل أحواله إلا في
حال قضاء الحاجة فجعل ترك الذكر في هذه الحالة نقصاً أو ذنباً يستغفر منه وقيل استغفر
لنقصه في شكر نعمته عليه بقدره على إخراج ذلك الخارج وهو المناسب للحديث
الآتي في الحمد (وعن أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا
خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني رواه ابن ماجه) الحديث
رواه ابن ماجه بن هرون بن اسحق حدثنا عبد الرحمن الحارثي عن اسهيل بن مسلم عن
الحسن وقتادة عن أنس فهورن بن اسحق وثقه النسائي وقال في التقریب صدوق
وعبد الرحمن الحارثي هو ابن محمد وثقه ابن معين والنسائي وقال في التقریب لأبى
به وكان يدلس قاله أحمد واسهيل بن مسلم ان كان العبدي فقه وثقه أبو حاتم وان كان
العبدي فهو ضعيف وكلاهما يروى عن الحسن وقد روى أيضاً النسائي وابن السني
عن أنس في زور من السيوطي احتجته وفي جده صلى الله عليه وآله وسلم أشعار بان هذه النعمة
جارية ومنه جزالة فان الخبائس ذلك الخارج من أسباب الهلاك فخروجه من النعم التي
لا تتم الا به بدونهما حتى على من أكل ما يشبع منه من طيبات الاطعمة فسدت به وجوعته
وسقط به صمته وقوته ثم لما قضى منه وطره ولم يبق فيه شيء استعد إلى تلك الصفة

وخرقة على نفسه الشريعة قال
الحافظ في الفتح دل هذا مع قوله
يرجع فؤاده على انه حال حصل
له من معنى الله ومن ثم قال
زكريا في انثنية المذكورة
انثنية القلب في المردم على
اثنى عشر قولا اولها البتوت
وان يكون مائة من بدس
الذكة انه جاءه من جانب
طارق واطل ابو بكر بن العربي
وسبق له ان يطل الكين
الامام على اثنى عشر
قبل حصول العلم الضرورى له
ان الذي جاءه من تلك الناحية عند
الله تعالى تبارك وتعالى
وهو باطل ايضا لانه لا يستقر
وهذا المستقر وسكان بينهم
الراجعة فاشارة الموت من جهة
الرجوع رايها الارشاد بجرم
به ابن ابي حمزة شامسا ديام
الارض ادسها الجوز من حال
اباء الرماله انه هاجم من
الانظر الى الفاش من الرب فاشها
عدم اصبر على اثنى عشره
اربعه عشره عشره عشره الواس

الخبيفة الملائكة خرج بسهولة من يخرج معه لانه ان يستكمل من شواهد الله جل
جلالة الله وانه اشكره

باب ثلث استصحاب ما فيه ذكر الله

(عن انس قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل انا من مزع خاتمة رولا الخسنة
الاحمد رحمه الله القمدي وقد سمع ان نفس خاتمة كان يصلي رسول الله الحديث أخرجه
أبو اسابن عيان والما كم قال الله انى هذا حديث ضيف محفوظ وقال أبو داود منكر
وذكر اوطفي الاختلاف فيه واشار الى شذوذه وأما القمدي فقصه حال النووي
هذا مردود على ذكره في الخلاصة وقال المذنب الصواب عداي لغيره فان رونا
تقاربت النيات وتبعه آية الفتح القمدي في آخر الافتراح وعلمه أنه من رونه هم من ابن
يحيى وابن يحيى لم يسمع من الزهري واشاروا من زياد بن سعد من الزهري النظم
آخر وقد رواه جهم من عاصم بن عاصم بن الخضر بن السلمي ويحيى بن التوكل ثم روى
عنه لم يروا في رواية عن ابن عاصم وهو من الثقات بن جهم وهو في آخر
وأخرج له أبو داود في رواية عن ابن عاصم ورواه عنه ابن عاصم كما في رواية
ابن الرسل صلى الله عليه وآله وانه وسلم ليس خاتمة محمد رسول الله فكان اذا دخل الخلاصة
ومعه قوله الحمد لله سديت ابن داود ابدا لم يوافق في الحديث الضعيف وسفر
في سنة ثمان مائة ثمان مائة من ابن ابي عمير الرازي طاه تروك فالد الحافظ قوله وقد سمع
أن نفس خاتمة أخرجه المذنب والما كم قال الحافظ ورواه النووي والمذنب في كلامه
على المذهب فدل هذا من كلام المصنف لامن الحديث ولكنه يجمع من طريق أخرى
ان نفس استقامت ان كذا والحديث يدل على تزييف ما فيه ذكر الله تعالى عن ذلك
المشهور والنظر في الرواية حتى في بعضهم يعم دسالة المصنف في قوله قد روى
خاتمة تلك المنسوبة وقال لا ينبغي نزاع الحاتم الذي فيه ذكر الله لتأنيته الى منبأه
وقد سمع عن ائمة المال والحديث يرد

باب ثلث استصحاب ما فيه ذكر الله

عن ابن عمر رضي الله عنه ان رجلا من رسل الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول فسلم
ابا له ورواه ابو داود الجاهلي الحديث وانه ابو داود من طريق ابن عمر
ابن عبد الله بن ابي لهب الى الله وسلم ثم روى عن ابن ابي عمير ورواه أيضا من
سنة المذنب في سنة ثمان مائة ثمان مائة في سنة ثمان مائة ثمان مائة في سنة ثمان مائة
البرية على حق لا يتم اقتداره فقال في كونه ان كذا الله عز وجل الاعلى المظهر
قال في طهارة وأمر في سنة ثمان مائة ثمان مائة في سنة ثمان مائة ثمان مائة في سنة ثمان مائة
في سنة ثمان مائة ثمان مائة في سنة ثمان مائة ثمان مائة في سنة ثمان مائة ثمان مائة في سنة ثمان مائة
قال النووي وهذه تلقى في سنة ثمان مائة ثمان مائة في سنة ثمان مائة ثمان مائة في سنة ثمان مائة
باب ثلث استصحاب ما فيه ذكر الله

عشره عشره عشره عشره الواس
عشره عشره عشره عشره الواس
عشره عشره عشره عشره الواس
عشره عشره عشره عشره الواس
عشره عشره عشره عشره الواس
عشره عشره عشره عشره الواس
عشره عشره عشره عشره الواس
عشره عشره عشره عشره الواس
عشره عشره عشره عشره الواس
عشره عشره عشره عشره الواس

دليل على أن من طبع على أفعاله
الخير لا يصيبه ضرر وزاد الزهري
في رواية ونفسه في الحديث كما

رواه المصنف في التفسير وهي
من أشرف الخصال وفي رواية
عروة وتوفى الامانة في هذه
التصنيف من القوائد استجاب
ثاني من نزل به أمر بذكر
تسوية علمه وتمويهه وان
من نزل به أمر استجاب له ان يطالع
علمه من يثق به تصديقه وتصحة
رأيه (فاطمة) أي مضت به
خديجة (رضي الله عنها) صاحبة
له (حتى أتته ورقة) (بفتح الراء)
تجتمع معه خديجة في أسد لانها
بنت خويلد بن أسد (ابن نوفل بن
أسد بن عبد العزى بن عسم
خديجة وكان) ورقة أمراً (قد)
ترك عبادة الاوثان و) (تنصر)
والاربعة وكان أمراً تنصر
أي صار نصرانيا (في الجاهلية)
وذلك انه خرج هو وزيد بن عمرو
ابن نفيل لما كرها عبادة الاوثان
الى الشام وغسرها يسألان عن
الدين فاما ورقة فابهمه دين
النصرانية فتنصر وكان اتي من
لقي من الرهبان على دين عيسى
ولم يسئل ولهذا اخبر به بشأن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والاشارة الى غير ذلك مما
أقسمه أهل التبديل وأما زيد
فذكر المافظ خبره في المناقب
(وكان) ورقة أيضاً (يكتب
الكتاب العبراني) أي الكتابة
العبرانية وفي مسلم كالجاري

قولاً فليست تدبر أي يحذر نذرهم وفيه ان الماتر حال قضاء الحاجة يكون خلف الظاهر

(باب نهي المتخلى عن استقبال القبلة واستبدالها)

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اجلس أحدكم

لحاجة فلا يستقبل القبلة ولا يستبدلها رواه أحمد ومسلم في رواية النجاشي الا الترمذي
قال انما أنا لكم بمنزلة الوالد اعلمكم فاذا أتى أحدكم كم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا

يستبدلها رواه لا يستطع بينه وبينه وان يضر به ثلاثة اجزاء وينهى عن الروضة والرملة وليس

لا يستبدلها الا بهر بالاجزاء الحديث آخر جبهه أيضاً مالك وفي الباب عن أبي أيوب في

الصحبة من كماله أي وعن سلمان في مسلم وعن عبد الله بن الحرث بن جر في ابن ماجه وابن

حبان وعن معقل بن أبي معقل في أبي داود وعن سهل بن حنيف في مسند الدارمي

وزيادة لا يستطع بينه وبينه أي في المتفق عليه من حديث أبي قتادة باللفظ فلا يصح

ذكره بينه وإذا أتى الغائط فلا يتيمم بينه قال ابن منسبه يجمع على بجمته وزيادة

وكان يضر به ثلاثة اجزاء آخر جبهه أيضاً بن خزيمة وابن حبان والدارمي وأبو عوانة في

تبعه والشافعي من حديث أبي هريرة باللفظ ويستنج أحدكم بثلاثة اجزاء وأخرجهما

أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني وصحهما من حديث عائشة باللفظ

فليذهب به بثلاثة اجزاء يستطع بين فأنهم يعجز عنه وأخرجهما مسلم من حديث

سلمان وأبو داود من حديث بن خزيمة بن ثابت باللفظ فليست بثلاثة اجزاء وعنده مسلم من

حديث سلمان باللفظ أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا نتجوز بأقل من ثلاثة

اجزاء والحديث يدل على المنع من استقبال القبلة واستبدالها بالبول والغائط وقد

اختلف الناس في ذلك على أقوال الاول لا يجوز ذلك في الصحاري ولا في الزمان وهو

قول أبي أيوب الانصاري الصحابي وشيخنا وأبراهيم الخفي والثوري وأبي ثور وأحمد في

رواية لذا قاله النووي في شرح مسلم ونسبه في البحر الى اكثر ورؤاه ابن حزم في المحلى

عن أبي هريرة وابن مسعود وسراقة بن مالك وعطاء الاوزاعي وعن السلف من الصحابة

والتابعين المذهب الثاني الجواز في الصحاري واليمن وهو مذهب عروة بن الزبير

وربما تشبه مالك ودأود الظاهري كذا رواه النووي في شرح مسلم عنهم وهو مذهب

الامير الحسنيين المذهب الثالث انه يحرم في الصحاري واليمن والعمران واليه ذهب مالك

والشافعي وهو مروي عن العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن عمر والشافعي واحمد بن

راهويه وأحمد بن حنبل في احمد بن حنبل في الحديث عن عمر بن الخطاب في شرح مسلم

أيضا وزاد في البحر عبد الله بن العباس ونسبه في الفتح الى الجمهور المذهب الرابع انه

لا يجوز الاستقبال في الصحاري ولا في العمران ويجوز الاستبدال فيهما وهو أحد

الروايتين عن أبي حنيفة وأحمد المذهب الخامس ان النهي للتنزيه فيكون مكروها

واليه ذهب الامام القاسم بن ابراهيم وأشار اليه في الاحكام وحصله الثاني زيد المذهب

واختلفت الخراج فقام ~~سكن~~
 القعد وهذا الحديث بطرد في
 جميع ما أشبهه (ان مع من ابن
 أسيد) انتهى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم لأن الأب الثالث ورقة
 هو الاخ لأب الرابع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في
 الفتح لأن والده عبد الله بن عبد
 المطب ورقة في عدد السبب
 الى قصي بن كلاب الذي يتبعان
 فيه سواء كان من هذه الحاشية
 في درجة اخوته أو قاتله على
 سبيل التوقير والاحترام لاسنه
 وفيه ارشاد الى ان صاحب الحاجة
 يتقدم بين يديه من يعرف بقدره
 من يكون أقرب منه الى المسؤل
 وذلك مستند من قول خليفة
 ورقة اسبع من ابن أخيك
 أردت بذلك ان يتأهب لسماع
 كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بذلك أبلغ في التلخيص (فقال له)
 عابه العلاء والسلام (ورقة
 يا بن أخي ماذا ترى) فيه حذف
 يدل عليه سابق الكلام وقد صرح
 به في دلائل النبوة لابن أبي عمير بسند
 حسن الى عبد الله بن شداد في
 هذه القصة قال فأتى به ورقة
 ابن عمها فاخبره بالذي رأى
 فاخبره رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم خبرهما ولا يصح لي رأي
 ذر عن الكشي بن يحيى ما (رأى
 فقال له ورقة هذا الناصب من)
 بالوث والسين المهمل وهو صاحب
 المص كما حرم به المؤلفات أحاديث
 التقدمة عليهم الصلاة والسلام

أهل المذهب الخامس بحديث عائشة وجابر بن عمرو سيأتي ذكر ذلك قالوا انها صارقة
 للنهي عن معناه الحقيقي وهو التحريم الى الكراهة وهو لا يتم في حديث ابن عمر وجابر لانه
 ليس فيه ما لا يجرد الفعل وهو لا يعارض القول الخاص بما كان يقرر في الأصول ولا شك
 ان قوله لا تسبقوا القبلة مخاطب للامة نعم ان مع حديث عائشة صلح لذلك واحتج أهل
 المذهب السادس بحديث ابن عمر لان فيه انه رآه مستدبر القبلة مستقبل الشام ويدعي
 ما ساق واحتج أهل المذهب السابع بما رواه أبو داود وقال النبي رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ان تسبق القبلة قبل المسلمين يول أو يغتار رآه أبو داود وابن ماجه قال الحافظ في
 الفتح وهو حديث ضعيف لأن فيه ما رواه يجهول الحال وعلى تقدير صحته فالمراد بذلك
 أهل المدينة ومن على ستم لأن استقبالاتهم بيت المقدس يستلزم استدبارهم الكعبة
 فانه لا استدبار الكعبة لاستقبال بيت المقدس وقد ادعى الخطابي الاجماع على عدم
 تحريم استقبال بيت المقدس لمن لا يتدبر في استقباله الكعبة وفيه نظر لاساذ كناعي
 إبراهيم وابن سيرين انتهى وقد نسب في الخبر الى عطاء الزهرى والناظر بقالة والمذهب
 واحتج أهل المذهب الثامن بمعوم قوله شرعوا أو غيروا وهو استدلال في غاية الزك
 والضعف اذا عرف هذه المذاهب وأدلتها لم يتفعل ما هو السوابق منها وسواء يك
 التمهيد في شبهه والقسام من معاركة النظارة سديره وفي الحديث أيضا دلالة على انه يجب
 الاستقبال بثلاثة أجنار ولا يجوز الاستقبال بدونها انتهى صلى الله عليه وآله وسلم عن
 الاستقبال بدون ثلاثة أجنار وأما ما يستلزم من ثلاث فلا بأس به لانه أدخل في الامة وقد
 ذهب الشافعي وأحمد بن حنبل وابن جرير بن راهويه وأبو ثوري وجوب الاستقبال وأنه
 يجب ان يكون بثلاثة أجنار أو ثلاث مسلمات واذا استخفى للقبيل والدبر وجب ست
 مسحات لكل واحد ثلاث مسحات قالوا والافضل ان يكون ست أجنار فان اقتصر
 على حجر واحد ست احرف اجزاء وكذلك تميز الخرقه الصبيغة التي اذا مسح باحد
 جانبيه الاصل البال الى الجانب الآخر قالوا ويجب الزيادة على ثلاثة أجنار لم يحصل
 الانقاسم او ذهب مالك وداود الى ان الواجب الانقاسم فان حصل بججز أجزاءه وهو وجه
 لبعض أصحاب الشافعي وذهب المعتز وأبو حنيفة الى انه ليس بواجب وانما يجب عند
 الهادوية على المتميز اذا لم يستنج بالماء لانه النجاسة قالوا اذا دأب على الوجوب كذا
 في الخبر وفيه انه قد ثبت الامر بالاستنجاء والنهي عن تركه بل النهي عن الاستنجاء
 بدون الثلاث فكيف يقال لا دليل على الوجوب وفي الحديث أيضا النهي عن
 الاستنجاء بالبين قال الذوزي وقد تابع العلماء على انه منهي عنه ثم الجهر وعلى انه
 منهي تنزيه وأدب لانه منهي بتحريم وذهب بعض أهل الظاهر الى انه حرام قال وأشار الى
 تحريمه بما عمن أصحابنا انتهى قالت وهو الحق لأن النهي يقتضي التحريم ولا صارف له
 فلا وجه له كما بالكرهية فقط وفي الحديث أيضا دلالة على كراهة الاستنجاء بالروث وقد

وقال ابن دريد هو صاحب
الرجح والمراد به جبريل وأهل
الكتاب يسهرونه القساوس
الاستكبر ورفعهم ابن قنبر
ان الامور صاحبها ليس
والجاسوس صاحب سر الامر
والاول النعيم الذي عليه
الدهور وقد سوي بينهما ابن
الجباج اسد نساء العرب (الذي
نزل الله على موسى) زاد المصنف
على الله عليه وسلم ونزل يستعمل
في نزل فهو ما لا ينفك عن
الله ويستعمل في سائر جهاته ولم
يأت على غيره مع انه انما
لله انما هو من خلقه على
الاستقام والعدل قال فينا
على ان الطبيعة والروح لم يخالفا
الامر في ذلك انما هو واحد
أو قاله بقية الارادة لان نزول
جبريل على موسى متفق عليه
عنه أصل الرواية في خلافة عيسى
فان ايمانهم بالروح يشكون
فيكون ذلك موهوباً بالشفقة
على قلوبهم ومنه يخالفا
عيسى وذلك وقت النسخة
سائر النبي صلى الله عليه وآله
سائر روحه لا روحه والروح
جبريل انما هو من مع جبريل
وأما ان الروح ليس من
ورقة من على انقاد النصارى
في ما يقره فيهم من جبريل
أما لانهم فيهم من جبريل
فيما يقره فيهم من جبريل
يأشرف انما هو وليا من
بدل على انه قادر على
أمن يترك من الرضا في نفسه

ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم عند البخاري انه قال انما ركس ولم يسمعه به او كذلك
الرواية وهي العنقاسم لان من طعم الجن وسيان الكلام على ذلك في باب النبي عن
الاستحباب ما يدون الثلاثة الاجبار (وعن ابن أبي الانبار عن النبي صلى الله عليه وآله
وأله وسلم قال اذا أتيتم الغام فلا تستنبوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا
أو غربوا قال ابن أبي عمير في نسخة الشام في حديث واحد قد ثبت في نسخة واحدة فخر
منه وانما استخر الله تعالى معني به (قوله اذا أتيتم الغام هو الموضع الملاء من
الارض تسمى اية تارة ما جنة فكنوا به عن نفس المستدبر كراهية منهم لا كراهية
الوجه فيجوز ولكن شرقوا أو غربوا لا يتحول على شمل يكون التشريق والتغرب به في شالنا
من استقبال القبلة واستدبرها كالأشياء وما من معناها من البلاد ولا يدخل فيهما كانت
القبلة فيه الى المشرق والمغرب فقولنا من بعض ففتح الميم وبالهاء الهجاء وبالنون
الوجه تجمع من سائر وهو المتصل وهو ايضا اية عن موضع الخلق قولنا من الله
فيل ياديه لا تفتقر الى الكفر على هذه اللفظة المضمومة عندوه والجارح
في هذا الباب لان المزمع في هذا الباب لا بد من ان يكون من غير شدة الاستدلال به على المنع من
استقبال القبلة واستدبرها ليقول ابن أبي عمير في نسخة بين البخاري والبيهقي وقد تقدم
الاجاز على قوله الحديث في قوله

باب جواز ذلك بين البنيان

(ابن أبي عمير في نسخة قال في نسخة واحدة في حديث واحد قد ثبت في نسخة واحدة فخر
منه وانما استخر الله تعالى معني به (قوله اذا أتيتم الغام هو الموضع الملاء من
الارض تسمى اية تارة ما جنة فكنوا به عن نفس المستدبر كراهية منهم لا كراهية
الوجه فيجوز ولكن شرقوا أو غربوا لا يتحول على شمل يكون التشريق والتغرب به في شالنا
من استقبال القبلة واستدبرها كالأشياء وما من معناها من البلاد ولا يدخل فيهما كانت
القبلة فيه الى المشرق والمغرب فقولنا من بعض ففتح الميم وبالهاء الهجاء وبالنون
الوجه تجمع من سائر وهو المتصل وهو ايضا اية عن موضع الخلق قولنا من الله
فيل ياديه لا تفتقر الى الكفر على هذه اللفظة المضمومة عندوه والجارح
في هذا الباب لان المزمع في هذا الباب لا بد من ان يكون من غير شدة الاستدلال به على المنع من
استقبال القبلة واستدبرها ليقول ابن أبي عمير في نسخة بين البخاري والبيهقي وقد تقدم
الاجاز على قوله الحديث في قوله

ما تقدم وفي سنده عبد الله بن معاذ بن عيسى في دلائل النبوة لا يقيم بأسنا بخبرنا عن هشام بن عروة عن أبيه في هذه القصة ان اخذت عيسى أولا أنشأنا بها ورقة فاجابته الخبر فقال ان كنت صدقتني انه ايمان به ناموس عيسى فخذنا خبرنا عن عيسى قال اهاناموس عيسى بحسب ما هو فيه من الضعيفة وعندهما اخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له ناموس موسى للصليبية اني قد منناها وكل ههنا والله اعلم (باليتي فيما) أي في هذه النبوة أو الدعوة (جندعا) بفتح الجيم والمجمة وبالضمة خبر كان مقدرة عند السكون فيمن أعل مال من الفهر المستسكن في خبرنا وخبرنا في قوله فيما أي ليتني كائن فيها حال الشبهة والقوة لا تصرنا قاله الخليلي والاصح في وأبي ذر عن الجوى جندع بالرفع خبرنا كانه قال باليتي شلب في الرواية الأولى أشهر وأكثر والمذبح هو الفهر من الهائم واستعير للاسناد أي باليتي كنت شابا عند ظهور نبوتك حتى أقوي على المبالغة في فصرتك (اليتي) والاصح باليتي (أ) كون حيا اذ يصر جندع قومك من مكة ولا تعمل اذ المستعمل كانا قال ابن مالك وهو صحيح وعمل عنه أكثر النحاة وفيه دليل على جواز تسمى المستعمل اذا كان في

المذهب الاول من هذه الاربعة اخص من الدعوى أما الاول منها فظاهر وأما الثاني فلان المذبح جواز الاستدبار في البنيان وليس في الحديث الاستدبار وأما الثالث فلان المذبح جواز الاستدبار في الصحاري والصحرا وليس في الحديث الاستدبار في العمران فقط ويمكن تأييد الاول من الاربعة بان اعتبار خصوص كونه في البنيان وصف ماض فيطرح ويؤخذ منه الجواز مجردا عن ذلك ولكنه يست في عضد هذا الثاني بان الواجب ان يقتصر في شالقة مقتضى العموم على تدار الضروية ويقتصر العام على مقتضى عموم فيلحق من الصور اذ لا معارض له فيما عدا تلك الصورة المختصة التي رويها الدليل الخاص وهذا الوجه ان حديث أبي أيوب وغيره ورد بصيغة واحدة نعم الاستدبار والاستدبار فكيف وهو قد ورد بصيغتين صيغة ذات على منع الاستقبال وصيغة ذات على منع الاستدبار فغاية ما في حديث ابن عمر من جنس الصيغة الثانية فلا يرد في البنيان وهي عامة لكل استدبار ويمكن تأييد المذهب الثاني من هذه الاربعة بان الاستقبال في البنيان يقاس على الاستدبار واكنه يحدس فيه ما قاله ابن دقيق العيدان شذوذا قديما يقاس على مقتضى اللفظ العام وفيه ما فيه على ما عرف في اصول الفقه وان شربا القياس مساواة الفرع للاصل أو زيادة عليه في المعنى المعتبر في الحديث ولا تساوي ههنا فان الاستقبال يزيد في القبح على الاستدبار على ما يشهد به العرف ولهذا اعتبر بعض العلماء هذا المعنى في منع الاستقبال وأجاز الاستدبار اذا كان الاستقبال ازيد في القبح من الاستدبار فلا يلزم من الغناء المفسدة الشاذة في القبح في حكم الجواز الغناء المفسدة الزائدة في القبح في حكم الجواز اذ في وفيه ان دعوى الزيادة في القبح متنوعة وشبه دافعا لبعض أهل العلم على منع الاستقبال ليس لكونه أشد بل لانه لم يثبت دليل على جوازه فكأنما قام على جواز الاستدبار والتخصيص بالقياس لمذهب من روي وهو هذا على تسليم انه لا دليل على الجواز لا مجرد القياس وليس كذلك فان حديث سائر الاقوال اننا رأينا قبل ان يقتضيه عام يستعمل القبله نص في محل النزاع لولا ما أسلفناه في الباب الاول من ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض قوله الخاص بنا كما تقر في الاصول ويمكن تأييد المذهب الثالث من الاربعة بان الاستدبار في الفضا ملحق بالاستدبار في البنيان لان الامكنة واصناف طرية ملغاة ويتحد فيه مسائل وأما المذهب الرابع فلا ماض فيه الاماد كراهه انه لا يعارض بين قوله الخاص بنا وفه لا سيما وروية ابن عمر كانت اتفاقية من دون قصد منه ولا من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فلو كان يقترب على هذا الفعل حكم امامة الناس لينة لهم فان الاستدبار العامة لا بد من بانهم اقل في المقام يصلح القبول في الجواز الحديث عائشة الا ان صلح الاحتجاج ومن جملة المستدلين بحديث ابن عمر القائلون بكرهنا التبريد وفيه ما هو بنية الكلام على الحديث تقدمت في الباب الاول (وعن

مهملونا أي قويا بالمعاودة
صفحة لنصرا مأخوذة من الازد
وهو القوة وانكره القزاز قال
أبو سلمة بجعل أن يكون من
الأزار أشار بذلك إلى تهميره في
نصيره قال الفاضل (ع)
قوم إذا صاروا شذروا ما زرعهم
وظاهر الحديث أن ورقة أقر
بعبونه وأصغنه مات قبل
الدعوة إلى الاسلام فيكون
مثله بجوار في إثبات الصحبة
له نظر لكن في زيادات المغازي
عن ابن أبي عمير فقال له ورقة
أبشر ثم أبشر فأنشأ شهادته
الذي بشر به ابن مريم وأنان
على مثل ناموس موسى وأنان
نبي مرسل الحديث وفي آخره
فما توفي قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم إن أدريأت
الناس في الجنة عليه ثياب
الحرير لانه آمن بي وصدقني
وأخبر به اليه في من هذا الوجه
في الدلائل وقال انه منقذ
ومال الباقين إلى أنه يكون
بذلك أول من أسلم من الرجال
وبه قال العراقي في نكته على
ابن الصلاح وذكره ابن منده في
الصلابة (ثم يذهب) بفتح
الداو والسني أي لم يلبث وأصل
النسب التعلق أي لم يترافق بشيء
من الأمور سوى مات (ورقة)
بالرفع (أن توفي) أي لم تتأخر وفاته
عن هذه القضية واختلاف في
وقت موت ورقة فقال الواقدي
انه خرج إلى الشام فلما بلغه ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لا تستقبلوا الاستدبروا من الخطأ بات الخاصة بهم فيمكن كون فعله بعد القول دليل
الاختصاص به لعدم ثبوت ذلك الخطأ به بطريق الظهور ولا يصحفة تكون فيها
النصوص عليه وهذا قد تقرر في الأصول ولم يذهب إلى خلافه أحد من أئمة الفحول
ولكن الشأن في صحة هذا الحديث وارتفاعه إلى درجة الاعتبار أو أن هو من ذلك
فلا نضاف الحكم بالمنع مطلقا والجزم بالتحريم حتى ينتض دليل يصلح للنسخ أو التخصيص
أو المعارضة ولم تنف على شيء من ذلك إلا أنه يؤنس بذهب من خص المنع بالفضاء ما سياتي
عن ابن عمر من قوله انما سمى من هذا في الفناء بالصيغة القاضية بتحصير النبي صلى الله
وسبأ في ما فيه (وعن مروان الاصغر قال رأيت ابن عمر أناخ را حمله مستقبلا القبلة
يقول اليها فانت يا بعد الحسن أليس قد سمى عن ذلك فقال بلى انما سمى عن هذا في
الفضاء فاذا كان منك وبين القبلة شيء يستلزم فلا بأس رواه أبو داود) أخرجه وسكت عنه
وقد صرح عنه انه لا يسكت الا عما هو صالح للاختصاص وكذلك سكت عنه المنذرى ولم يتكلم
عليه في تخريج السنن وذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص ولم يتكلم عليه بشيء وذكرني
الفتح انه أخرجه أبو داود والحاكم باسناد حسن وروى البيهقي عن طريق عيسى الخياط
قال ذات الشعبي اني لأعجب لاختلاف أبي هريرة وابن عمر قال نافع عن ابن عمر دخلت إلى
بيت حفصة فحانت في التفاتة فرأيت كنيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مستقبل
القبلة وقال أبو هريرة إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها قال
الشعبي صدق ما جئنا ما قول أبي هريرة فهو في العجرا فان الله عباد املا مكة وخذوا صلوات
فلا يستقبلهم أحد يقول ولا غائط ولا يستدبرهم وأما كنفكم هذه فاعلموا هي بيوت بنيت
لأقبله فمأوا أخرجه ابن ماجه شفهرا وقول ابن عمر يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والاستدبار انما هو في العجرا مع عدم السائر وهو يصلح دليلا لان فرق بين النصرا والبنين
ولا كنه لا يدل على المنع في الفضاء على كل حال كإذهب اليه الجاهل مع عدم السائر
وانما الفناء بالصيغة للاستدلال لان قوله انما سمى عن هذا في الفضاء يدل على انه قد علم
ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل انه قال ذلك استنادا إلى الفعل الذي
شاهدته ورواه انما كان لما رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيت حفصة مستدبر القبلة
فهم استمعوا من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يكون هذا الفهم صحة ولا يصلح هذا القول للاستدلال
به وأقل شيء الاحتمال فلا ينتض لافادة المطلوب وقد سنفنا في شرح أحاديث هذا الباب
والذي قبله من الكلام على هذه المسئلة المعضلة أيضا لا تجدناها في غيره هذا الكتاب
والاملا لا يحتاج به دما من النظر في غيره (فائدة) قال المنصور بالله والقزالي
والصيمري انه بكره استقبال القبرين والذريات قالوا الشرف بها بالقبور فافشيت الكعبة
كذا في العجرا وقد استقرى عدم الكراهة وقد قيل في الاستدلال على الكراهة بانه
روى الحكم الترمذي عن الحسن قال حدثني سبعة رهط من أصحاب رسول الله صلى الله

النزول (فقال) رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم (في حديثه

بنا) أصله من فاشبهت قنينة

النون فصارت ألفا وهي ظرف

زمانه ~~م~~ فكيف بالالف عن

الاضافة إلى المفرد والتقدير

بجانب الأصل بين أوقات (أنا

أشئ) وجواب بينا قوله (أنا

سعت صوتا من السماء) أي

في أشياء وأوقات المشي فأجاني

السماع (فرفعت بصري فإذا

الملك) جبريل عليه السلام

(الذي جاءني بجرايس) أي

شاهد أو شاهد من حال كونه جالسا

(على كرسي) بضم الكاف وقوله

تتكسر (بين السماء والأرض

فرعت منه) بضم الراء وكسر

العين والأصلي ينتزع الراء ونهم

العين أي فزعت ذلك على رؤس

ثبتت معه من الفزع الأول ثم

زالت بالنزول ~~م~~ (فوجعت) أي

إلى أهلي بسبب الرعب (فتلفت)

أهم (زموا في زمواي) كذا أبو

ذرو الوقت بالنسكار مر ذين

وللمرعة والأصلي مر فواحدة

وليس كما لو لفت في التفسير

دروني قال الزركشي وهو أنسب

بقوله (فأمر الله تعالى) ولا يؤى

ذرو الوقت والأصلي عز وجل

بدل قوله تعالى (يا أيها المدثر)

أيأسأله وتلفظنا والتقدير

والترجيل يعني واحدا والمعنى

يا أيها المدثر بيناه وعن عكرمة

المدثر بالنبوة وأعيانها (ثم

فأنشأ أي سجد من العذاب من

لم يؤمن بكونه نبيا لانه على أنه

أمر بالانذار عقب نزول الوحي

التمساده ما يذكروه هو بينهم أوله ميقى سالم بسم فاعله قاله ابن رسلان في شرح السائق

والحديث يدل على كراهة البول في الحفرة التي تسكنها الهوام والسمك المأذ كره قيادة

أولنا يؤذى ما فهم من الحديث وأما (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه

وآله وسلم قال اتقوا اللاعنين قالوا وما اللاعن قال يا رسول الله الذي يتخلى في طريق

الناس أو في ظلمهم رواء أحمد ومسلم وأبو داود) وفي نسخة مسلم اتقوا اللاعنين قالوا وما

اللعان الحديث قال الخطابي المراد باللاعنين الأمر أن الجالبان للهن الجاملان الناس

عليه والدا بيان أنه وذلك أن من فعلهما من وشتم يعني عادة الناس لانه فلما صار اسما

أسند اللاحن إلى سماع في طريق الجزار العنق قال وقد يكون اللاعن بمعنى الماعون أي

الماعون فاعله ما فهمه وكذلك من الجزار العنق وقوله الذي يتخلى في طريق الناس

على حذف مضاف وقديره يتخلى الذي يتخلى تزلزا أو في ظلمهم المراد بالظلم هنا على ما قاله

الخطابي وغيره مستعمل الناس الذي يتخذونه مقبلا ومنزلا ينزلونه ويتعدون فيه وليس

كل نال يجرم قضاء الحاجة فيه فقد قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاجته في حائش

الخل كالمسالك وله نال بلائك والحديث يدل على تحريم التخلى في طرق الناس وظلمهم

فيه من أدب المسكين بتفليس من يجره وقتله واستنذاره (وعن أبي سعيد الخدري عن

معاذ بن جبل رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا الملاعن

الثلاث البراذن في الموارد وقارعة العارين والليل رواء أبو داود وابن ماجه وقال هو

مرسل الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه وصححه أيضا ابن السكن قال الحافظ وفيه

نظر لأن أساسه يدل على سمع من معاذ ولا يعرف بغير هذا الاسناد قاله ابن القطان وفي الباب

عن ابن عباس نحوه رواء أحمد وسنة ضعف لأجل ابن لهيعة والروى عن ابن عباس

مهم ومن سجد بن أبي وقاص في علل الدارقطني وعن أبي هريرة رواء مسلم في صحيحه بلفظ

اتقوا اللاعنين قالوا ما اللاعن قال رسول الله الذي يتخلى في طريق الناس أو ظلمهم

وفي رواية لابن حبان رافعيهم وفي رواية ابن الجارود أو مجالسهم وفي نسخة للاحن كم من سل

ضعفه على طريق عامرة من طرق المسكين فعله لعنة الله والملائكة والناس أجمعين

واسناد ضعيف قال الحافظ ابن حجر وفي ابن ماجه عن جابر باسناد حسن مر فوعاهاكم

والله ريس على جوارح الطريق فأنما ماوى الحيات والسمك وباع وقضاء الحاجة عليهم ألقاها

الملاعن وعن ابن عمر عن أبي بصير على قارعة الطريق أو يضرب عليها التلاع أو يسال

فيها وفي نسخة ابن لهيعة وقال الدارقطني رفعه غير ثابت وقال في التقريب ابن أبي سعيد

الخدري شامى مجهول وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن الشعبي مرسلاته صلى الله

عليه وآله وسلم قال اتقوا الملاعن وأعدوا النبل ورواه أبو عبيد من وجه آخر عن الشعبي

عن سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن حجر واسناد ضعيف ورواه ابن أبي حاتم

في الدال من حديث سراقه مر فوعاويهم أي بوقه والنبل بضم النون وقتها لا الجزار

أمر بالانذار عقب نزول الوحي

للذين آمنوا والذين هم الصالحين

على الآحاد لان التفسير انما
يكون ان دخل في الاسلام
ولم يكن اذا الزمن دخل فيه
(الى قوله الرين) اى الاوقات
(فاهمر) زاد الاربعة الآية
ردا او مضاعفة لبيان هذه الآية
في كتاب الفخ البيان في مقاصد
القران (المعنى) بفتح الحاء
وكسر الميم اى فيه نزول هذه
الآية (المعنى) اى نزوله
وفيه مضاعفة لتعظيمه عن تأخره
بالقوله اذ لم ينسبه الى انتفاع
كل من فيه من الله وهو المبرد
(وتأنيب) وعن التأنيب
وتأنيبه ما يعنى والتأنيب
يعنى لانه لا يثبت التأنيب
والادام والادام هو شئ الذي
يدل عليه به وهذا من غير مثال
وخرج المصنف حديث الباب
في الدار شيخ عاتقة ثم عن جابر
بن دية بعد قوله انما قال عروة
وما انت خليفة قبل ان تنسب
المصنف فقال النبي صلى الله
عليه واله لم رأيت خليفة يتنا
اى في الجنة من نصب اى لواء
الجنة ولا نصب ورد هذا
الحديث في كتابه في ادب النبوة
ابن ابي في ادب النبوة
وقد لم يثبت فيه (المعنى)
ابن عباس رضي الله عنهما
وهو بعد الله الشجر بتره
القران اى انما هو واحد
ببداية الاربعة المتوفى بعد ان
على ما قاله الفقهان وشيخ
ابن السلي في نسخة

المعاري التي يستضي بها والجسد يتبدل على المتع من انفسه العاجية في المواردة والفضل
وقارة الطريق الى ذلك من الاذية لله سبحانه والبراز قد سبق في ضبطه الى باب الابعاد
والاستعداد والمراد بالموارد الجارية والطريق الى الماء واحد عام وورد والمراد بقسارعة
الطريق الى الماء هي ذلك لان الممارين عليه بقربونه بنسألهم واربعهم قاله ابن زعلان
والمراد بانظر الموضع الذي يستعمل به الناس ويقتضونه من الاوتنونه لا كل نذل (وعن
عبد الله بن الفضل) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبولن احدكم في مستحمه ثم
يؤذنه فان عامة الخسوس منتهوا والخساسة ان كان قوله ثم يؤذنه لا بعد وأبو داود
نقل قال الترمذي حديث غريب وانسبه الضعيف في المختارة وهو قوله في مستحمه
المستحم المقتل هي باسم الحميم وهو الماء الحار الذي يغسل به واطا على كل موضع
يعتدل فيه وان لم يكن الماء بارا وقد مر على حديث آخر يذكر المقتل والفظه قال
هي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يمشط احدنا كل يوم اويول في مغتسله
انسبه ابو داود والنسائي ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مجهول وجهه الى
الاسان في انفسه قوله عامة الخسوس هو بكسر الواو الاولى حديث النفس والشيطان
على انهم فيه با ما يتخذه اقامته للشيطان والطين يدل على المتع من البول في غسل
الاعتدال لانه في آخره فانه انفسهم الى الغسل ثم من الماء بعد وقوة على محل البول
نفسه فلا يزال عليه مباشرة الاعتدال متفلا لئلا فيه غشى به الى الوسوسة التي قال صلى
الله عليه وآله وسلم النبي م اوقد قبل انه اذا كان البول ملثا ثم اغتسله فلا كراهة تربط
النبي به ولا افاته المسمى نفسه الى الوسوسة بل في قرينة انصرف النبي عن التكرار الى
الكرهية (وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا يبول في الماء الا كذا
رواه احمد وسلم والنسائي وابن ماجه) فقد تقدم الكلام على الحديث في باب بيان زوال
نفسه من الماء وفي باب عدم الماء لم يرجع اليه

● (باب اول فی الاوائی للماجه) ●

[illegible]

على الصحيح في أيام ابن الزبير

في البخاري ما في الأحاديث وسبعة

عشر حديثا (في قوله تعالى)

ولا يصلي عز وجل (لا تحمله)

أي القرآن (لأنك لا تجعل به)

قال كان رسول الله صلى الله

عليه وآله (وسلم به الج من

التزبل) القرآن (لأنه عليه

شدة) والمصاحفة محاولة الشيء

بمشقة (وكان) صلى الله عليه

وآله وسلم (عما) أي ربما

قال في المصاحف (بجرك) زاد

في بعض الأصول به (بفتحه)

بالفتحة أي ككثيرا ما كان

يفعل ذلك قاله القاضي عياض

كالمرفوع على وكان يكثرون ذلك

حتى لا ينسى أو لا يراة الوحي

في لسانه وقال البكرمان أي

كان العلاج ناشئا من تحريك

الشفة أي مبدأ العلاج

منه أو ما عني من الموصولة

وأطاعت على من يهتد بها

أي وكان ممن يحركونه فبان

الشدة حاصلة قبل التحريك

وأجيب بأنهم وإن كانت كذلك

الأنتم لم تظهر إلا بخر يك

الشفتين أذهى أخر باطن

لا يدركه الرائي إلا به قال سعيد

ابن جبير (فقال ابن عباس)

رضي الله عنهم (فأنا أحرهما)

أي شفتي (لأن) كذا الدارمة

وفي النسخة البونيفية لكم

(كما كان رسول الله صلى الله

عليه وآله (وسلم بخرهما)

والجمله هذه إلى قوله فأنزل الله

معهضة بالذات وفائدته زيادة

وأما ما لا ضعف ولا يمحى بل يمحى أم عين ولا طريق أخرى رواها عبد الرزاق عن ابن جريح
 أخبرنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يبول في قدح من عديد ثم يوضع تحت
 سريره فمما إذا القدح ليس نفسه شيء فقال لامرأة يقال لها بركة كانت تخدم أم حبيبة
 جاءت معها من أرض الحبشة أين البول الذي كان في القدح قالت سريره قال صحة
 بأم يوسف وكانت تكفي أم يوسف فحضر حتى كان سريره الذي مات فيه
 والحديث يدل على جواز أعداد الآنية للبول فيها بالليل وهذا مما لا أعلم فيه خلافا
 قوله من عديد أن هو نفع العين المصلحة وسكون الباء المنة المنة المحببة طوال الخلل
 الواحد عديداً أنه في القاموس كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدح من عديد مائة
 ببول فيها بالليل انتهى (وعن عائشة رضي الله عنها قالت يقولون أن النبي صلى الله عليه

وآله وسلم أوى إلى على لقد دعي بالعلث لبول فيها فاختفت نفسه وما عرفت قال من
 أوصى رواه النسائي المختص أي أنه كسرت وتفتت الحديث أخرجه الشيخان أيضا من
 حديث الأسود بن يزيد قال ذكرنا عند عائشة رضي الله عنها أن أم المؤمنين عمارة رضي
 الله عنه كان وصي الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت هي أوصى إليه وقد كنت
 مسندته إلى صدرى فدعا بالعلث فالتفت المختص في حجرى وما شئت أنه مات في أوصى
 إليه قوله المختصات هو كذا ذكر المصنف الاثنان في الأثر كسار والمراد بقوله في رواية
 الصحيحين المختص أي استترحت فالتفت أعضاءه والحديث سابقه المصنف للاستدلال به
 على جواز البول في الآنية مؤيداً به الحديث الأول لما كان نفسه ذلك المقال ولو كنه
 وقع في حال المرض ولم يذكر المصنف الحديث هذا في الوصايا كغيره حتى يجعل الكلام
 عليه إلى هذا لا والائسار لوصاية أم المؤمنين على المفهوم من استشفه أم المؤمنين
 لا يدل على عدم بولهم وقوعها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الوقت
 الخاص لا يدل على عدم المطاق وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة مستقلة لما
 سأل عن ذلك بعض العلماء

باب ما جاء في البول فاعلموا

(عن عائشة رضي الله عنها قالت من حدثكم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بال
 فاعلموا فلا تصدقوه ما كان يبول إلا بالسار واه الجنة الأبادود وقال الترمذي هو
 أحسن شيء في هذا الباب وأصح قال الترمذي وفي الباب عن عمرو بن بريدة وحديث عمر
 أنما روى من حديث عبد الكريم بن أبي الخارق عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال رأت
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أبول فاعلموا فقال يا عمر لا تبول فاعلموا قالت فاعلموا
 قال الترمذي وأما نافع هذا الحديث عبد الكريم بن أبي الخارق وهو ضعيف عند أهل
 الحديث فعنه أبو أيوب السجستاني وتكلم فيه وروى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر
 ما ثبت فاعلموا فاعلموا وهذا أصح من حديث عبد الكريم وحديث بريدة في هذا غير

ورين قوله في الآية لا تحزر له
اسمك لان تحزر بك الشك
بالكلام المشتمل على الحروف
التي لا ينفك عنها الا لسان بازم
منه تحزر بك اللسان أو كقول
بالشك في وصف اللسان
لوضوحه لانه الاصل في النطق
والاصول حركة اللسان وكل من
الحركاتين نال عن ذلك وهو
ما أخذ من كلام الكرماني
وتعقبه العيني بان الملائكة
بين القصر يمكن موعظة على ما لا
يشفي وتحزر بك اللسان مستبعد بل
مستبعد لان اللسان اسم لما
يشتمل عليه الشفتان ومصدر
الاطلاق لا يشتمل على الشفتين
ولا على اللسان لانه لا يعرف بال
هو من باب الاكثاف والاعتدال
فكان مما يحزر له لانه لا يشتمل
واسمائه على مصدر ايل تشيكم
الحراي والبروق في تشيكم
بحر الطبري كلفوا في تشيكم
سورة القامة عن ابن أبي عائشة
ويحزر له لانه لا يشتمل
بما قال (ابن عباس في تفسيره
جمعه) بنوع الميم والعين
(لانه مصدر) بالرفع كذا في أكثر
الروايات وهي في الميم يندسة
للاربعة اي جمعه الله في مصدره
وفيه اسناد الجمع الى الصدر الجواز
على حد اقل الربيع البتل اي
نبت الله في الربيع البتل واللام
التعليل لاولتين والاولى ذر
والوقت وابن عباس كجمعه لك
مصدره لانه يكون الميم ومن العين
مصدره او في غير ما مصدره فاعلى

الرد على ما تقدم من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن وقد ثبت عن أمير المؤمنين علي وعمر
وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالواقعا ما هو دال على الجواز من غير كراهة إذا أمن الرشاش
ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النهي عنه شيء انتهى (وعن جابر رضي
الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول الرجل قاطعاً وما ابن
ماجة) الحديث في استناده عدي بن الفضل وهو متروك وقد عرفت ما قاله الحافظ من
عدم ثبوت شيء في النهي عن البول من قيام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد سكت
ابن ماجة عن بعض مشايخه انه قال كان من شأن العرب البول من قيام ويدل عليه
ما في حديث عبد الرحمن بن عوف الذي أخرجه النسائي وابن ماجة وغيرهما فان فيه
بالرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالساق فلما انظر واليه يقول كما يقول المرأة وما
في حديث حذيفة بن اليمان في قيامه كما يقوم أحدكم وذلك يشعر بأن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم كان ينهاهم ويمنعهم من الاستمرار بعد من حاسة البول قال الحافظ في الفتح وهو
يعني حديث عبد الرحمن بن عوف في حديثه الذي أخرجه النسائي وغيره ويدل عليه حديث عائشة الذي
رواه أبو عوانة في صحيحه والحديث كما يفظ ما بالرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاطعاً منذ
أنزل عليه القرآن ويدل عليه أيضاً حديثها السابق وقد روى عن أبي موسى التميمي
في البول من قيام فري عنه انه رأى رجلاً يقول قاطعاً فقال ويحك ألا فاعدا ثم ذكر
فصية بن اسرائيل من انه كان اذا أصاب جسده أحدهم البول قرضه وقد ذهبت العترة
والاكثر الى كراهة البول قاطعاً وذهب أبو هريرة في الحديث عن ابن سيرين الى عدم الكراهة
والحديث واضح ويحذر عن الموارد التي لم يمتنع فيها البول كما لم يمتنع في قوله الحافظ
وعلى فرض الصحة فالصواب وجوده في البول من قيام مكرهاً وقد عرفت بقصة
الكلام في الحديث الاول (وعن حديثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استسقى الى
سباطة قوم فبال قاطعاً فتحييت فقال ربه قد نوت حتى فت عند عتيبه فتوصا وصح على
خفيه رواه الجماعة السباطة مطلق التراب والقيام) قوله سباطة قوم السباطة جمع
مضمومة بعد هام وحذفت المزة والسكاسة تكون بشاء الدور من فتلاها او تكون
في الغالب سمل لا يرتفعها البول على البائل وضافتها الى القوم اضافة اختصاص
لما لا يمتنع من التماسه وبهذا يدفع اياد من استشكل الرواية التي ذكر فيها
الجسد فان الاثر البول يوهي الجسد رقيقه اضمحار قال في الفتح أو تقول انما هو فوق
السباطة لافي أصل الجسد وهو صريح في رواية أبي عوانة في صحيحه وقيل يحتمل ان
يكون علم انهم في ذلك بالتمسك به أو غيره أو لكونه مما يتسامح الناس به أو لعلهم يأنسوا به
اباء بذلك أو لكونه يجوز له ان يضره في مال امته دون غيره لانه اولي بالموافقة من
أنفسهم وأولاهم وهو لاذ ان كان صحيح المعنى لكانه لم يضره ذلك من سببه ومكانه
اخلاقه صلى الله عليه وآله وسلم قوله فقال انه استدلل به على جواز الكلام في حال البول

صدر له بفتح الجيم واسكنة الميم
وزيادة في وهو يوسع الاول وفي
رواية ابوي ذر والوقت وابن
هـ ذكر ايضا على الفرع كاسه
بجده باسكان الميم الى جهة زعمالي
للقرآن صدر له والاصل وحده
بجده له صدر له زيادة في (و) قال
ابن عباس ايضا في تفسير قوله
اي (تقرأ) بفتح الهاء زنة في
الموجبة وقال المفضل ابوي انبات
قراءة في اسمك وهو فاعل فاعلى
(فاذا قرأناه) بالهمزة جبريل
عليك (خاتمة قراءة قال) ابن
عباس في نفسه ففتح اي
(فا) قوله ولا في الوقت ففتح
قراءة ففتح له من باب الافتعال
المفتاحي تسمى في ذلك اي لا تكون
قراءة مع قراءة بل ناهية فها
مناخرة عنهم (وانت) من انفت
أولت اذا سعت واستمع
للمدح اي تسكون حال قرأه
والسقاء الخس من
الانسان لان الامتاع الاله فها
والانسان السكون ولا يلزم من
السكون الانصاف (ثم ان عباسا
يانه) فسر ابن عباس بقوله
(ثم ان عليا ان تقرأه) وفهره
غيره بيا ما لا يلى عليه
بانه قال وهو قال في
الغير البيان عن وقت الامور
اي ان لا عن وقت الامور وهو
الامر به عند الامور وان
هو انساني لما يشبهه تسمى
التراسي واقل من استدل ذلك
بـ انه الاية الفاضلى ابو بكر

● (يا رب، اجعلني أكون من الذين يمشون في الماء) ●

5

ابن المطيب وبنوه وولد لابنهم الا
على تأويل البيان بتبيين المعنى
والا فاذاجل على ان المراد استمرار
حفظه له بظهوره على لسانه فلا
قال الامسدي يجوز ان يراد
بالاستحباب الاظهار لا لسان الجملة
ويؤيد ذلك ان المراد جميع القرآن
وجمل بعضه ولا اختصار
ابن منبج بالامر المذكور دون
بعض وقال ابو الحسن البصري
يجوز ان يراد بالبيان التفصيلي
ولا يلزم منه جواز تأخير البيان
الاجمالي فلا يتم الاستدلال
وتعقب باقتال ارادة المعنيين
الانزال او التفصيل ونحو ذلك
لان قوله يائنه جئس مفاد فيهم
جميع اصنافه من اظهاره وتبيين
اسمه وماتلزم من
تبيينه وتبيينه ونحو
ذلا وهذه الآية كقوله تعالى
في ردة طه ولا تقبل القرآن من
قبل ان يرضى اليك وحية فنهائ
عن الاستقبال في باقي الوحي من
الملائكة وساقته في القرآن حتى
يتم وحية (فكان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بعد ذلك اذا
تأه أجبريل) ملك الوحي المفضل
به على سائر الملائكة (استمع فاذا
انطأ جبريل) عليه السلام
(قرأ النبي صلى الله عليه وآله
و لم يكأقرأ) وفي رواية قرأه اي
القرآن وفي رواية كما كان قرأ
وا اصل ان الحسنة الاولى جمعه
في سورة الثانية تلاوته الثالثة
تدويره وايضا سورة هذا

أن لا يحصل بانه بين بولستره يعني لا يتعطف منه فتوافق الرواية الثانية لانهم من المنزه
وهو الابداد وقد وقع عند أبي نعيم كان لا يتوق وهو مفسر المراد بأجرابه مضم على
ظاهره فقال معناه لا يستمر عورته وضعف لان التعذيب لو وقع على كشف العورة لاستقل
الكشف بالسبية واطرح اعتبار البول وسبق الحديث يدل على ان البول بالنسبة
الى عذاب القبر خصوصية فالجمل على ما يقتضيه الحديث المصريح بهذه الخصوصية
أولى وقد ثبت من حديث أبي هريرة مرفوعاً كثر عذاب القبر من البول فان عامة عذاب القبر
التعذيب وقد خصه ابن خزيمة وسبق في حديث غيره من البول فان عامة عذاب القبر
منه قال ابن دقيق العيد وايضا فان لفظة من المأضية الى البول وهي لا يتداه الغاية
حتمية أو ما يرجع الى معنى ابتداء الغاية نجازاً فتدعى نسبة الاستمرار الذي علمه مسبب
العذاب الى البول يعني ان ابتداء سبب عذابهم من البول واذا جازنا على كشف العورة
زال هذا المعنى قوله من بوله هذه الرواية ترد مذهب من حمل البول على العموم وادخل
به على بحساسة جميع احوال الحيوانات وقدم سبق الكلام على ذلك في باب الرخصة في بول
ما يؤكل لحمه قوله يعني بالنهي قال النووي هي نقل كلام الفير بقصد الانشراح وهي
من أقبح التبع وتعميمه الذكر ما في قتال هذا لا يصلح على قاعدة التثنية فانهم يقولون
الكسيرة هي الموجبة الحسد ولا حسد على المشي بالنهي وتعميمه الحفظ لانه ليس قول
جميعهم لكن كلام الرافي يشير بترجيحه حيث حكى في تعريض الكسيرة وجهين
أحدهما هذا الثاني ما فيه وعيد شديد قال وهم الى الاول أميل والثاني أوفق لما ذكره
عند تفصيل الكسائر انتهى والحق في ذلك موضع غير هذا الموضع قوله ثم قال بلى
أي والله الكبير وقد صرح بذلك البخاري في الادب من طريق حميدة بن حميد عن منصور
عن الاعشى ولم يخبرهما مسلم وهذه الزيادة ترد ما قاله بن بطال من ان الحديث يدل على
ان التعذيب لا يختص بالكسائر بل قد يقع على السفار وقد ورد مثله من طريق أبي بكر
عند أحمد والطبراني وقد اختلف في معنى هذه الزيادة بقوله وما يذكر في كبر فقال
أبو عبد الملك يحفل الله صلى الله عليه وآله وسلم لظن ان ذلك غير كبير فأوحى اليه في الحال
بانه كبير فاستدرك وتعقب بانه يستلزم أن يكون نسخا والنسخ لا يدخل الخبر وأجيب
بان التفسير بالمعنى يجوزانه وقيل يحفل ان الضمير في قوله وانه يعود على العذاب
لما ورد في صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة يعذبان عذاباً شديداً في ذنبيهن وقيل
الضمير يعود على أحد الذنبي وهو النهي لانهم من الكسائر بخلاف كشف العورة
وعندنا مع ضده غير مستقيم لان الاستمرار المنفي ليس المراد به كشف العورة كما سلف
وقال الداودي ان الكسيرة المنفي بمعنى كبر والمثبت واسد الكسائر أي ليس ذلك
بالكسائر كالمثله لا وان كان كبيراً في الجملة وقيل المعنى يس بكبير في الصورة لان
تداعى ذلك يدل على الدناوة والحداثة وهو كبير في الذنب وقيل ليس بكبير في اعتقادهما

(وكان جبريل يلقاه) أي الذي

مسلى الله تعالى عليه وآله وسلم

وجوز الصكر وما أن يكون

الضمير المرفوع لاني والماء صوب

بجبريل ورجع الأول العيني

لقرينة قوله حين يلقاه جبريل

(في كل ليلة من رمضان فيدارسه

القرآن) فجهج وعما ذكر من

ومنهان ومدارسة القرآن وبالإضافة

جبريل يتساعف جوده لان

الوقت مرسوم الخيرات لان نعم

الله على عباده تروفيده على غيره

وانما دارسه بالقرآن انما يتصور

عنده من ربي ثم روي في نفسه

وكان هذا المجاز وعنده تعالى

لرسوله صلى الله تعالى عليه وآله

وسلم حيث قال له شئت فلا

تفسي وفي القرآن الحكمة انه ان

مدارسة القرآن يجوده الله

بزيد غنى النفس والمضي سبب

الجود والجود في الشرع اعطاء

ما ينبغي ان ينفى وهو أعم من

الصدقة هـ وقال الطيبي فيه

تخصيص بعد تخصيص على سبيل

الترقي فضل أو لا جوده مطلقا

على جود الناس كلهم ثم فصل

ثانيا جوده كونه في رمضان مطلقا

ثم شبهه بجوده بالريح فقال

(فلرسول الله أجود بالمال من

الريح المرسلة) أي الطائفة بمعنى

انه في الاسراع بالود أسرع من

الريح وعبر بالمرلة إشارة إلى

دوام هبوبها بالرحمة والى عموم

التفجع بجوده عليه الصلاة

والسلام كما تم الريح المرسلة

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه
رواه الدارقطني الحديث رواه الدارقطني من طريق أبي جعفر الرازي عن قتادة عنه
وصحح إرساله ونقل عن أبي زرعة انه الحق وظ وقال أبو حاتم روى ما من حديث ثمانية عن
الس والجميع إرساله ورواه الدارقطني من حديث أبي هريرة وفي القظة له وللحاكم
وابن ماجه وأحمد أكثر عذاب القبر من البول قال الحافظ في بلوغ المرام وهو صحيح
الاستناد انتهى وأعله أبو حاتم فقال ان رفته باطل وفي الباب عن ابن عباس رواه عبد بن
حميد في مسنده والحاكم والطبراني وغيرهم واستاده حسن ليس فيه غير أبي بصير القنات
وأما ما بينه وبين ذلك ان عامة عذاب القبر بالبول تنزهوا عنه وعن عبادة بن الصامت في
مسند الأزارق والنظر في المسألة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن البول فقال اذا مسكم
شي فاعسلوه قالوا ان من عذاب القبر واستاده حسن وقال سعيد بن منصور وسندنا
خالد بن يونس بن عبيد بن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استنزهوا
من البول فان عامة عذاب القبر من البول ورواه ثقات مع إرساله ويؤيد الحديث
ما ثبت في الصحيحين وغيرهم في الحديث الذي قبل هذا قوله تنزهوا من البول التز
الهد قولاً فان عامة عذاب القبر منه عامة الشيء معذمة والمراد انه أكثر أسبابه
والحديث يدل على وجوب الاستنزه من البول مطلقا من غير تقييد بحال الصلاة أو غيره
ذهب أبو حنيفة وهو الحق لانه غير مقيده بما ذكره من استنزهة من دار الدرهم فإنه
تخصيص بغير تخصص وقال مالك انزله في غير وقت الصلاة ليست بفرص واعتمدوه
عن الحديث بان صاحب القبر اذا عذب لانه كان يترك البول يسيل عليه فيصلى بغير طهور
لان الوضوء لا يصح مع وجوده وهو يشبهه ببل عليه دليل وقد أمر الله بتطهير الثياب
ولم يلقه به جملة مخصوصة

باب النسي عن الاستجمار بدون الثلاثة الاجزاء

(عن عبد الرحمن بن يزيد قال قيل لسلطان عليكم بكم كل شيء حتى انما قال سليمان
اجل نعم ما انما قبل القبل بغائط أو بول أو ان تستنجي باليمين أو ان تستنجي أحدهما
بأقل من ثلاثة أجبارة وأن يستنجي بجميع أو بعظم رواه مسلم وأبو داود والترمذي
اما الاستقبال بالغائط والبول فقد تقدم الكلام عليه في باب نهي المختل عن استقبال
القبر له وأما الاستنجاء باليمين فقد تقدم أيضا طرف من الكلام عليه في ذلك الباب قال
الترمذي قد أجمع العلماء على انه منهي عنه ثم الجاهل على انه منهي عن تنزيه وأدب لانه منهي عن
وذهب بعض أهل الظاهر إلى انه مرام قال وأشار إلى تحريمه جماعة من أصحابنا ولا
نعميل على أشارتهم قال قال أصحابنا ويسعحب أن لا يستنجي باليسد العيني في شيء من
أحوال الاستنقاء الا لاله ذر فاذا استنجي بماء صلب بالي ومصحح بالمسرى واذا استنجي
بجبر فان كان في الدبر مصحح ياره وان كان في القبل وأما كنهه موضع الحجر على الارض

الحديث فصل الجود في كل وقت

والزيادة منها في رمضان وعند
الاجتماع بأهل الصلاح وفيه
زيارة الصالحين وأهل الخير وتكرار
ذلك اذا كان المزور لا يكرهه
واسحباب الاكثر من القراءة
في رمضان وكونها أفضل من
سائر الاذكار اذ لو كان الذكر
أفضل أو مساويا للعلة قال
الحافظ ابن حجر وفيه إشارة
الى أن ابتداء قول القرآن كان
في شهر رمضان ولأن نزوله الى
السموات الدنيا جلة واحدة كان
في رمضان كما ثبت من حديث ابن
عمر أن كان جبريل يقرأه
في كل سنة فيعارضه بمائتين
عليه من رمضان الى رمضان فلما
كان العام الذي توفي فيه عارضه
بمائتين كما ثبت في الصحيحين عن
فاطمة رضي الله عنها ما به
يجاب من سؤال عن مناسبة ايراد
الحديث في هذا الباب والله أعلم
باصوابه (وعنه) أي عن ابن
عمر (رضي الله عنه) ان
الصفين) بتثنية السين
يكنى أبا حفصة واسمه صخر
بالمهمل ثم المعجمة (ابن سرب)
بالمهمل والراء ثم الموحدة ابن
أمية ولد قبل النبي بعشرين
سنة وأسلم ليلة الفتح وشهد الطائفة
وحينا وقتلت بينه في الاولى
والاخرى يوم اليرموك وتوفي
بالمدينة سنة احدى أو أربع
وثلاثين وهو ابن ثمان وثمانين سنة
وصلى عليه محمد بن فضال رضي الله عنه

واعل ابن سريته الطريق الاولى بان محمد بن يحيى مجهول وأخطأ بل هو معروف أخرجه
البخاري وقال النسائي ليس به بأس قاله الحافظ وأما الحديث الثاني فأخرجه أيضا ابن
حبان والحاكم والبيهقي ومدايره على أبي سعيد الخبراني الحمصي وفيه اختلاف وقيل انه
صحيح قال الحافظ ولا يصح الراوي عنه حصين الخبراني وهو مجهول وقال أبو زرعة
شيخنا وذكر ابن سريته في الثقات وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العمل والحديث
الاول يدل على شرعية الاستجمار بثلاثة أخبار ووجوبه وقد تقدم ذكر الخلاف فيه
في باب منى المصلي عن استعمال القبلة والحديث الثاني يدل على الاية اروي على استحبابه
وعدم وجوبه لقوله ومن لا فلا يخرج قال الحافظ في الفتح وهذه الزيادة حسنة الاسناد
وقد أخذنا هذه القاسمة وأبو حنيفة ومالك فقالوا لا يعتبر العمد بدل الاعتبار لا يثبت
وخالفهم الشافعي وأصحابه وغيرهم كما تقدم وقالوا لا يجوز الاستجمار بدون ثلاث
ويجوز بأكثر من أن لم يحصل الاستجمار بها وقد أشار المصنف رحمه الله الى ما هو الحق
وهو الذي لا يحل فيقال وهذا محمول على أن التقطع على وتر سنة فيما اذا زاد على ثلاث جهما
بين المخصوص به والأدلة المتعاضدة قد دلت على عدم جواز الاستجمار بدون ثلاث
وليس ابن جرير يدل يصلح للمفكر به في متابعتها او يأتى الكلام عليه وقد تقدم أيضا
(باب في الحاق ما كان في معنى الاخبار بها)

(عن سريته بن ثابت رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل عن الاستطابة
فقال بثلاثة أخبار ليس فيها جميع رواتها أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن سنان قال أمرنا
بشيء النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا نكتفي بدون ثلاثة أخبار ليس فيها جميع ولا عظم
رواه أحمد وابن ماجه) الحديث الاول ربه بالاسناد ثقات فانه أخرجه أبو داود عن شيخه
عبد الله بن محمد بن أبي عبيدة عن هشام بن عروة عن عمرو بن خزيمة عن عمارة
ابن خزيمة عن سريته بن ثابت والحديث الثاني هو أيضا في صحيح مسلم وقد عارضت
الحديث هذا الحديث الدال على وجوب الثلاث بحديث ابن مسعود الذي ساقى وفيه
فأخذنا الخبرين والى الرواية قال الطحاوي هو دليل على أن عدد الاخبار ليس بشرط لانه
قد دلت الحائط في مكان ليس فيه أخبار قوله ناولي فلما أتى الرواية دل على أن الاستجمار
بالخبرين يجوزي اذ لو لم يكن ذلك لقال باقينا ورده الحافظ وقال قد روى أحمد بن هذه
الزيادة بأسنادها ثقات قال في آخره فأتى الرواية وقال انه ركس اثني عشر قال مع انه
ليس فيما ذكر استدل لانه مجرد احتمال وحديث سنان نص في عدم الافتصا على
ما دونهم حديث سنان قول وحديث ابن مسعود فعل واذا عارضنا أقدم القول اه
وأضاف في سائر الاحاديث المناسبة على وجوب الثلاث زيادة يجب المصير اليها مع عدم
منافاتها بالاتفاق ولم تتع هذه منافسة فلا نخبرهم وقد تقدم الكلام على الحديثين
في مواضع من هذا الكتاب فلا نعيد قال المصنف رحمه الله ولولا انه أراد الخبر وما كان

الثاني من التلمذ وهو مذموم
 الحديثية سنة ست التي ما فيها
 ابا سفيان زاد الاصيل ابن
 حبيب (وكفار) أي مع كذا
 (قرآن) على وضع الحرب عشر
 سنين كما في السيرة وعند أبي نعيم
 أربع وكذا أخرجه المالك في
 البيوع من المستدرک والاول
 أشهر لكنهم يقدحوا فيهم سنة
 ثمان (فأقوه) أي أرسل اليهم
 في طلب اثنين الركب بطاء
 الرسول بطلب اثنينهم فوجدهم
 بغزة وكانت وجهه مقبضهم فأنى
 الدلائل لا ينعيم فأقوه وكذا
 رواه ابن أبي عمير في المغازي عن
 أبي سفيان ووقع عند المؤلف
 في الجهاد ان الرسول وجدهم
 ببعض الشام (وهي) باليم أي
 هرقل وجعاسته ولا يوقى الوقت
 وذر عن الكشي في الاصيل
 هو (باباياه) بوزن ككبرياء
 وبالنصر حكاة البكري واليه
 قال البرماوى بوزن اعطاه واياه
 مثله اسكن بتقديم الهمزة على اللام
 حكاة النووى واستغربه واياه
 بتشديد الهمزة الثانية والقصر
 حكاة البرماوى عن جامع الاصول
 ورأيناه في النسيئة والابلياء
 بالالف واللام كذا نقله النووى
 في شرح مسلم عن مسند أبي يعلى
 الموصلى واستغربه قبل معناه
 بيت الله وهو بيت المقدس
 والباء جمع في وفي الجهاد عند
 المؤلف ان هرقل لما كشف الله
 عنه جنود فارس مشى من جنين

يحدثون ما لا يوجدوا فيه حبه الذي كان يوم كل فلا يستجيب أحد لا بعظم ولا بروث
 وفي رواية أبي داود عن عبد الله بن مسعود قال قدم وفد الجبل على النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقالوا يا محمد انه أمك أن يستجيبوا عظم أو روثه أو حمة فان الله تعالى جعل لنا
 فيه رزقا قال فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وفي اسناد احمد بن حنبل بن عباد
 والحديث قد تقدم الكلام على فقهه في مواضع قال المستشرق رحمه الله وفيه تبيينه صلى
 الله عليه وآله وسلم عن اطعام الدواب الجعاسة ١٠ لان تعليل النهي عن الاستجبار بالبعرة بكونها
 طعام دواب الجبل يشعر بذلك (وعن أبي هريرة انه كان يحمل مع النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم اداة لوضوئه وساجدة فيمنعها هو يسبعها قال من هذا قال انا أبو هريرة قال ابغى
 أبحار السنة فبعضهم ولا تاتى بهظم ولا بروثه فأتته باجبار أحدهما في طرف ثوبي حتى
 وضعت الى جنبه ثم انصرفت حتى اذا فرغ مشيت فقلت ما بال العظم والروث قال هما
 من طعام الجبل وأنه أتاني وفد من نصيبين وهم الجبل فسألوني الزاد فدعوت الله لهم أن
 لا يمر بأعظم ولا بروثه الا وجدوا عليهما طعاما رواه البخاري الحديث كذا اساقه
 البخاري في باب ذكر الجبل وهو أتم مما ساقه في الطهارة وأخرجه البيهقي من الوجوه الذي
 أخرجه منه مطولا في قوله ابغى أبحار بالوصل من التلاقي أي اطلب لي يقال بغيتك الشيء
 أي طلبته لك وفي رواية بالقطع يقال ابغيتك الشيء أي أعتك على طلبه والوصل انساب
 بالياء كذا في الفتح قوله أستغنى به اسم كسورة وصاد مجمعة مجزوم لانه جواب
 الامر ويجوز الرفع على الاستئناف ومعنى الاستفاض التفض وهو أن يزل الشيء لطير
 غبارا وفي الناموس استغنى به هو بطير استجى قال الحافظ ومن رواه بالقاف
 فقد ضعف قوله ولا تاتى قال الحافظ كان صلى الله عليه وآله وسلم يخشى ان أبا هريرة
 فهم من قوله استجى أن كل ما يزل الاثر وينق ككاف ولا اختصاص لذلك بالاجار
 فنهى بقصد صريح في النهي على العظم والروث على ان ما رواه اجماعا مجزى ولو كان ذلك مختصا
 بالاجار كما قوله بعض الحنابلة والظاهرية لم يكن التخصيص هذين للنهي معق وانما
 خص الاجار بالذكر لكثر وجودها قوله هذان الجبل قال الحافظ الظاهر من
 هذا التعليل اختصاص المنع بهما والحديث قد تقدم الكلام على فقهه

باب ما لا يستجيب به الجعاسة

(عن ابن مسعود روى في الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغنم فامرني ان
 أتبعه بثلاثة أبحار فوجدت بحرين والتمست الثالث فلم أجده فأخذت روثه فأتيته بها
 أخذ الجبلين وألقى الروث وقال هذان ركس رواه احمد والبخاري والترمذي والنسائي
 وزاد به أحدى رواية لآتي بحجر) قوله فلم أجده في رواية للبخاري فلم أجده والضمير
 للحجر قوله فأتته روثه زاد ابن خزيمة في رواية في هذا الحديث انها كانت روثه سار
 ونقل النبي ان الروث شخص بما يكون من الخيل والبغال والحمير قوله وألقى الروث

الى ابيات شكر الله ورضاد ابن

اصبحت من الزمهرى الى مكان
 اصبحت الى البسط وتوضيح ما بها
 الرباحين فيقول ما واوضحوه
 لاحد من حسدت ابن ابي
 الزمهرى من ركان سببها لك
 حاروا الطهرى ابن عبد الحكم
 ملخصها ان كسرى اعظم طابعت
 بالارسل قبل غفره الكبريت
 يلاذه ثم اسبغ كسرى عليه
 خالوا لثروا فواله شيبه فقام
 كسرى الى ذلك فباطن من قتل
 واصفا رصده على كسرى وانهم
 غنوه لثروا فواله شيبه فقام
 كسرى الى ذلك فباطن من قتل

[illegible][illegible]

١٠ قوله الطعاني على ما هو وبب الاثبات وقد سبق الرد عليه من رواية أحمد ان كورة
هذه في باب الحنفى ما كان في معنى الاحكام فتدبر هذه ركن الركن بكمهم الراوا سكان
الكتاب قبل هي اقية في ركن وبذلك عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث
فانها بعد الميم وقال ابن بطال لم ار هذا الحرف في اللغة يعني ركن وعتبه أبو عبد
الله بن مغازي الركن من جهة الطهارة الى حالة النجاسة قال الله تعالى اركبوا
قال الحافظ ورويت ما قال اثنان بنسخ الركن الى اركب ركنه الا انه في رواية الترمذي
هذا رواه ابن شهاب الاقرب انساق قال الركن طمام ابن قال الحافظ وهذا ان ثبت
في اللغة فهو من شيع لا شك كان وفي رواية عرس الركن ودان في القلوب قلب قوله على آخره
وشد الركن وهو جلي بـ في خطم الحمار الى ركن بديه في شيق عليه في قوله والله
وبالحكمه العبد انتهى وقد ذكر الشاذ كونه في الحديث بتدليس وقال انه لم يسمع
في الحديث بنسخه وقد رده في النسخ فارجع اليه والحديث يدل على المنع من
التدليس بالرواية فانهم الكلام عليه

(Illegible handwritten text)

[illegible]

وقد ثبت منه أنه ثم استدلناهم كما

أشهر بها الأدلة الدالة عليها
(ودعا ترجانها) والمسمى على
بالترجمان دفع الزمان ونظم الجيم
ورجحه الزور في شرح مسلم
ويجوز ضم النساء تبعاً وكذا
فتح الجيم مع فتح أوله تسكاه
الجوهري ولم يصرحوا بضم أوله
وفتح الجيم وهو المعبر عنه
عن لغة وهو معرب وقيل
عربي يعني أرسل رسولاً أحضره
بضم بته أو كان حاضراً واقفاً
في المجلس كجرت به عادة هؤلاء
الاعاجم ثم أحمره بالياء ليس إلى
جنب أبي سليمان لم يعبر عنه بما
أراد ولم يسم الترجمان ثم قال
هرقل الترجمان قال لهم أيكم أقرب
(فقال) الترجمان (أيكم أقرب
نسباً إلى الرجل) ضمن أقرب
معنى أقعد فسداه بالياء وعند
مسلم كالواظ في آل عمران من
هذا الرجل وهو على الأصل وفي
الجهاد إلى هذا الرجل ولا
اشكال فيها فإن أقرب بمعنى
بالقرب قال تعالى نحن أقرب إليه
والفضل عليه مذكوف أي من
غيره وزاد ابن السكيت الذي خرج
بارئ العرب (الذي يرعى) وعند
ابن الصق عن الزهري يعني (أنه
نبي فقال) بالناء ولا في الوقت
وابن عساكر والإصميلي قال زهير
سقيان قلت وفي رواية فقلت
(أنا أقربهم نسباً) ولا يصلي أنا
أقربهم به نسباً أي من حيث
النسب وأقربية أي سقيان
ليكونه من بني عدي بن مناف وهو

في هذا الحديث وغيره فهي أولى بالاتباع قال ولعل من ادعى أن
هذا الباب بحيث يمنع الاستنباط بالاجترار فقهه في متابعتها أن يذكر هذا القول لا ذلك
القول وبالفتح ما يراه على هذه الصيغة وقد ذهب بعض من أصحاب المال إلى أن
الاستنباط بالاجترار إنما هو عند عدم الماء وإذا ذهب إليه بعض الفقه فلا بد أن يقع
لغيرهم ممن في زمانه من مدرجه الله انتهى وقد اختلف العلماء في لاكتفاء بالاجترار وعدم
تعيين الماء فذهب الشافعية والحنفية إلى عدم وجوب الماء وإن الاجترار يكفي إذا
تعدت الخاصة المخرج أي ساقية الدبر وقال بقوله سعد بن أبي وقاص وابن الزبير
وابن المسيب وعنده واستدلوا بحديث إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليستطاب
بثلاثة أبحار فإنما تجزئ عنه كما تقدم ويخبره من أبا ديث الاستنباط بذهب الغيرة
والحسن البصري وابن أبي ليلى والشافعية بن صالح وأبو علي الباقي إلى عدم الاجترار
بالجواز لعدم وجوب الماء وتعيينه واحتجوا بذلك بقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا
وأوجب بان الآية في الوضوء ولا يشترط أن الماء معين له ولا يجزئ التيمم إلا عند عدمه
وأما محل النزاع فلا دلالة في الآية عليه قالوا حديث الباب ويخبره مصرح بان النبي
صلى الله عليه وسلم استنحب بالماء فإذا النزاع في تعيينه وعدم الاجترار بغيره ويخبره فعل
النبي له لا يدل على المطلوب وإنما لكم القول بتعيين الاجترار لان النبي صلى الله عليه وسلم
فعله وهو عكس ما يطلبكم قالوا أخرج أحمد بن حنبل والترمذي وصححه والنسائي من حديث
عائشة اسم قالت لانساهن أن أروا بكم أن يستنحبوا بالماء فأنى استحبهم وإن رسول
الله صلى الله عليه وسلم فعله قلنا صرح بالاستنابة وهو خير من فعل النبي له ولم نقل عنه
الأحريه ولا حصر الاستنباط عليه قالوا حديث قباهوفيه الثناء عليهم لانهم كانوا
يستحبون بالماء كما ساقى قلنا هو حجة عليكم لا لكم لان تخصيص أهل قباهوفيه بالثناء لا على
أن غيرهم بخلافهم ولو كان واجبا لشاركهم غيرهم لما اختلفوا في الثناء لا يدل على الوجوب
المسمى وغاية ما فيه الأولوية لاصالة الماء في التطهير وزيادة تأثيره في اذهاب أثر الخاصة
على أن حديث قباهوفيه كلام ساقى في هذا الباب قال المحدث في الجهر راد على حجة أهل
القول الأول ما نقله قلنا سلم فإين سقوط الماء انتهى ونقول له متى ثبت وجوب الماء
حتى يذهب دليله سقطت ثم ان السسنة باعتبارك قد وردت بالاستنباط بالاجترار وانها
شريطة فإين دليل عدم اجرائها وعن معاذ بن عائشة رضي الله عنها انهم أفاضوا من
أروا بكم أن يستنحبوا بالماء فأنى استحبهم وان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم كان يفعلها وأما النسائي والترمذي وصححه الحديث يرد على من أنكر
الاستنباط بالماء معناه صلى الله عليه وسلم والمكلام عليه قد تقدم في الذي قلناه (وعن أبي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نزلت هذه الآية في أهل قباهوفيه رجال يحبون
أن يذهبوا والله يحب المطهرين قال كذا استحبوا بالماء قلنا فيهم هذه الآية ورواها أبو

مثل حديثي يقول كذا في الحديث
وصدقني الحديث وكذب
بالشديد يتعدى الى المعقول
واحد وهما من غير اثنان
لما فيهما الغالب لان الزيادة
تناسب الزيادة وبالعكس
والاخر هذان كس (قال اي ابو
سفيان وسقط لفظ قال لكرامة
واية الوقت وكذا هي ساقطة من
اليومية مطلقا فاشكل ظاهره
ويأتى بانه يزول الاشكال (فوالله
لولا الحياء) وفي نسخة كرامة لولا
ان الحياء (من ان ياتروا على)
بضم المنة وكسر هاء على معنى
عنى اي رفيق يروون عني (كذبا)
بالكبر وفي غير النسخ وأصله
الكذب فاعاب به لانه يوجب ولو
على عدو (الكذب عنه) اي
لاخبر من حاله بكذب ليعتني
ايامه ولا يصلي وأبوى الوقت وذر
عن الجوى الكذب عليه وفيه
دليل على أنهم كانوا يستحقون
الكذب اما بالاخذ عن النمرع
السابق أو بالعرف وفي قوله ياتروا
دون قوله يكذبوا دليل على أنه
كانوا ياتونهم بعدم التكذيب
ان لو كذب لاشتموا كهم معه في
عداوة النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لكنه ترك ذلك استحياء
وانفسه من أن يشتموا بذلك
بعد ان يرجعوا فيصير عند سامعي
ذلك كذبا وفي رواية ابن اسحق
التصريح بذلك وانفسه فوالله
لو قد كذب ما ردوا على وليكني
كنت امرأ سديدا انكم من
الكذب وعلمت أن أسير ما في

وعكس واية الاحمر من ما فيها يمكن فيه ذلك وليس مطلوب ذلك المستدل الاجواز
التقديم والعطف بالواو الجامعة تدل عليه من دون توقف ذلك على القول بكونها
للتزريب ويمكن أن يقال في جواب ذلك الاشكال على حديث الباب بان رواية حديث
الباب مقيدة والروايات الواردة بالواو مطابقة فيحمل المطابق على المقيد ويصح استدلال
المقدم رحمه الله وقد تقدم الكلام على المذني في باب ما جاز في المذني من أبواب تظهر
النجاسة (وعن أبي بن كعب رضى الله عنه انه قال يا رسول الله اذا جامع الرجل المرأة فلم
ينزل قال يغسل مامس المرأة منه ثم يتوضأ ويصل اخرجه) الكلام على الحديث محله
الفصل وسأني الخلاف في نسخه وعنده المصنف رحمه الله أنه أورده هنا للاستدلال به على
وجوب تقديم الاستنجاء على الغسل لترتبه الموضوع على غسل مامس المرأة منه قال رحمه
الله وحكم هذا الخبر في ترك الغسل من ذلك منسوخ وسيد كفي وضعه انتهى

باب السؤالات وستن الفطرة

باب الحديث على السؤالين كذا ما بنا كذا هـ

(عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال السؤالات مطهرة لائم
مرضاة الرب رواء أحمد واللساق وهو البخاري تعاقب) وأخرجه أيضا ابن حبان موصولا
من حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي عتيق سمعت أبي سمعت عائشة بهذا قال ابن حبان أبو
عتيق هذا محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي عتبة قال الحافظ انما هو من رواية ابنه
عبد الله عنه قال ورواه أحمد بن حنبل عن محمد بن عيسى عن عائشة روى الكلام عليه في
الطهين قوله أبواب السؤالات وستن الفطرة قال أهل اللغة السؤالات بكسر السين وهو
يطابق على الفعول وعلى العود الذي يتسوك به وهو مذكر قال الألب ورواه العرب
قال الأزهري هذا من أغاليط الألب الصحيحة وذكر صاحب المحكم أنه يؤنث ويذكر
والسؤالات فعل بالسؤالات ويقال له يسؤوكا فان قلت استلزم ذلك كراهة
وجمع السؤالات بضمين ككتاب وكتب وذكر صاحب المحكم أنه يجوز سؤلك بالهمز
قال النووي ثم قيل ان السؤالات مأخوذة من سأل اذا دل وقيل من جاءت الألب تسأل
أي تتسأل في هذا وهو في اصطلاح العلماء استعمال عودا ونحوه في الاستئذان ليذهب
الصفرة وغير هاهن أو ما الفطرة فقد اختلف العلماء في المراتب هاهنا قال الخطابي ذهب
أكثر العلماء الى أن السؤالات كذا ذكر جماعة غير الخطابي وقيل هي الدين حكاه في الفتح
عن طائفة من العلماء به بزم أبو نعيم في المستخرج وقال الراغب أصل الفطرة الشق
طولا ويطاق على الوشي وعلى الاختراع وقال أبو شامة أصل الفطرة الطائفة المبتدأة
ومنه فاطر السموات والارض أي المبتدئ خلقهن والمراد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم
كل مولود يولد على الفطرة أي على ما ابتدأ الله خلقه عليه وفيه إشارة الى قوله تعالى فطرة
الله التي فطر الناس على ما عني ان كل أحد لو ترك في وقت ولادته وما يؤديه اليه نظره

(فهل كان من آياته من) يكسر الميم

سورة حجر (ملك) يفتح الميم وكسر

اللام صفة مشبهة وهذه رواية

كريمة والاصح في باب الوقت

وابن عساكر ورواه ابن عساكر

في نسخة وابو ذر عن الكشي

من يفتح الميم موصول وملك

فعل ماض ولا يذو في باب التثنية

فهل كان من آياته ملك بالاسقاط

من واذا في أشهر وأربع وأربع

في الثلاثة واحد (قالت لخال)

هرقل (فأشرف الناس بغيره

أمره عاودهم) وعند المؤلف في

التفسير يأتيه اشرف الناس

بأنه همة الاستدعاء ولا بد

فأشرف الناس أتبعه قال أبو

سنان (قلت) رافع الأربعة

فقلت (بل شفاؤهم) أي

أشرفه وهو الشرف عاودهم

والجسد والهيكل

وقد شرف بالضم فهو شريف

وقوم شرفاء وأشرف والمراد

هذا أهل النخوة والتكبر منهم

لا كل شريف حتى لا يرذل أبي

بكر وعمروا هما من أصل قبل

هذا السؤال كذا في النسخ وتعبه

المعنى بأن العمر بن رجلة كانوا

من أهل النخوة وقول أبي سنان

جرى على الغالب ووقع في رواية

ابن أبي عمير فبعضه من الله هنا

والساكنين والاحداث واما ذور

الانساب وأشرف فبعضه منهم

احد قال الحافظ وهو شمول على

الاكثر الاغلب (قال هرقل

(يزيدون أم يتقصون) - حرة

الاستدعاء وفي رواية سورة آل عمران

وقوله من سكان البسيطة أهل الاضداد والافوار في هذه المأهولة بكسر الميم

وفتح قال في الديوان الفتح أفصح (وعن زيد بن خالد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

لولا أن أشق على أمتي لأخترت صلاة العشاء إلى ثلث الليل ولا مريمهم بالسوء عند كل

صلاة ورواه أحمد والترمذي وصححه) الحديث ورواه الحاكم من حديث أبي هريرة بن

الترمذي عليهم السوء للجمع الوضوء ولا ختم صلاة العشاء إلى نصف الليل وروى النسائي

الجله الأولى ورواه الأربعة في أبي هريرة عن طريق أخرى عن سعيد بن وهب ورواه أبو

داود ومسلم بن خالد في لولان أشق على المؤمنين لا مريمهم بتأخير العشاء والسوء عند كل

صلاة ورواه أيضا أبو داود عن زيد بن خالد في لولان في الكتاب ورواه البراءة وأحمد من

حديث أبي هريرة وروى الجله الأولى أيضا الترمذي وأحمد وأبو داود وابن ماجه وابن

حبان من حديث أبي هريرة ولفظ الترمذي إلى ثلث الليل وأوصفه ولفظ أحمد وابن

حبان إلى ثلث الليل ولم يثبت وروى الجله الثانية النسائي وأحمد وابن خزيمة من حديث

أبي هريرة وعائشة البخاري وروى ابن حبان في صحيحه من حديث عائشة أن رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم قال لولان أشق على أمتي لا مريمهم بالسوء مع الوضوء عند كل

صلاة وروى ابن أبي شيبة في تاريخه بسند حسن عن أم حبيبة لولان أشق على أمتي

لا مريمهم بالسوء عند كل صلاة كما يتوضئون والحديث يدل على تأخير العشاء إلى

ثلث الليل لأن لولان لا تمتنع الثاني لوجود الأول فإذا ثبت وجود الأول ثبت امتناع

الثاني وبقي التذلل على الكلام إلى هذه الجله الصلاة أن شاء الله تعالى ويدل أيضا على

ندية السؤال ليدل ما ذكرناه في صلاة العشاء ويرد على من قال لا يستحب السؤال في صلاة

وقد أجبه في الخبر إلى ذلك ويرى مذهب الظاهرية القائلين بالوجوب أن يسمع عنهم وقد

سمع كلام النور في ذلك (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لولان

أشق على أمتي لا مريمهم بالسوء عند كل صلاة ورواه الجله في رواية لا مريمهم

بالسوء مع كل وضوء والظاهرية لا يسمعونهم بالسوء عند كل وضوء قال يروى

شعوبه عن جابر بن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث قال ابن منده ما سنده

شعوبه عن جابر بن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث قال ابن منده ما سنده

شعوبه عن جابر بن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث قال ابن منده ما سنده

شعوبه عن جابر بن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث قال ابن منده ما سنده

شعوبه عن جابر بن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث قال ابن منده ما سنده

شعوبه عن جابر بن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث قال ابن منده ما سنده

شعوبه عن جابر بن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث قال ابن منده ما سنده

شعوبه عن جابر بن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث قال ابن منده ما سنده

شعوبه عن جابر بن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث قال ابن منده ما سنده

شعوبه عن جابر بن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث قال ابن منده ما سنده

شعوبه عن جابر بن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث قال ابن منده ما سنده

شعوبه عن جابر بن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث قال ابن منده ما سنده

شعوبه عن جابر بن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث قال ابن منده ما سنده

(قال أبو سفيان) (ولم يكن)

بالشأن أو الياء (كأنه أدخل فيها شيئا)

أنقصه (غير هذه الكلمة) على

أن التثنية من هذا الأمر نسي لأن

من يقطع بعدم غدره أرفع رتبة

من يجوز وقوع ذلك منه في الجاهلية

وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم

معروفًا عندهم بالاستقرار من

عادته أنه لا يغدر ولا يكن لما كان

الأمر من قبله لأنه مستقر بل أمن

أبو سفيان أن ينسب في ذلك إلى

الكذب ولهذا أوردته على التردد

ومن ثم لم يخرج هرقل على هذا

التقدم وقد سرح ابن عساق

في روايته بذلك (قال هرقل

فهل قاطعوه) نسب ابتداء

القتال إليهم ولم ينسبه إليه صلى

الله عليه وآله وسلم لما طاع عليه

من أن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم لا يبدأ قومه بالقتال حتى

يقاأله قال أبو سفيان (قلت

نعم) فأنشأه (قال هرقل

فكيف كان ذلكم يا أبا)

أفصح من قتالكم به بانه سال

الضمر فلذلك فصله وصوبه العبي

تبعًا لنص الخشمرى قال أبو

سفيان (قلت) وللاصلي قال

(الحرب بيننا وبينه مصبال)

بكسر أوله والحرب اسم جنس

والصبال اسم جمع ولهذا جعل

خبر سرب كذا في التثنية

العبي بأن الصبال اسم

جمع بل هو جمع بينهما فسرق

وجوز أن يكون صبال بمعنى

المبايعة فلا يرد السؤال أهلا

الوار شاحبه بشوصه وماهيه بوضه اذا قلناه والشوص بالفتح الفصل والتنظيف كذا في
الصباح وقيل الفصل وقيل التثنية وقيل ذلك وقيل الأمر على الانسان من أن يدل
الى فوق وعكسه لخطأ في فقال هو ذلك الانسان بالسؤال والاصابع عرضا والحديث
يدل على استعجاب السؤال عند القيام من النوم لأنه مقتض لتغير النوم لما يصعد
اليه من أجزأة المعدة والسؤال ينظنه ولهذا ارشده اليه وظاهر قوله من الليل ومن
النوم المسموم بل جمع الاوقات قال ابن دقيق العيد ويحتمل أن ينص بما اذا قام الى
الصلاة قال الحافظ ويدل عليه رواية البخاري بلطف اذا قام للتعب في راسه ثم توجه فقام
فيحمل المطاق على المقيد ولكنه بعده رقة أن العلة للتنظيف لا يتم ذلك لأنه مندوب
اليه في جميع الاحوال (وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
لا يرقد الا ولائم ارا فيستيقظ الا نسول رواه احمد وابوداود) الحديث اخرجه أيضا
ابن أبي شيبة وقد تقدم الكلام عليه وعلى فقهه في الذي قبله

باب اصول المتنوعي بأصبعه عند المنعضة

(عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه دعا بكوز من ماء فغسل وجهه وكفيه ثلاثا
وعنه من ثلاثا فادخل بعض أصابعه في فيه واستنشق ثلاثا وغسل ذراعيه ثلاثا ومسح
رأسه واحدة وذكر باقي الحديث) قال هكذا كان وضوء النبي صلى الله عليه وآله وسلم
رواه أحمد الحديث يأتي الكلام على أطرافه في الوضوء وقد أضافه المصنف الاستدلال
بقوله فادخل بعض أصابعه في فيه على أنه يعجز المتنوعي بالاصبع وقد روى ابن عدي
والدارقطني والبيهقي من حديث عبد الله بن المنثري عن أنس عن أنس هر فوعا
بالتظهير من السؤال الاصابع قال الحافظ وفي استناده نظر وقال أيضا لا يرى
بسنده بأسا وقال البيهقي المحفوظ عن ابن المنثري عن بعض أهل بيته عن أنس فهو ورواه
أبو نعيم والطبراني وابن عدي من حديث عائشة وفيه المنثري بن الصباح ورواه أبو نعيم أيضا
من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده وكثير ضعيف قال الحافظ
واضح من ذلك ما رواه أحمد في مسنده من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه وذكر
حديث الباب وروى أبو عبيد في كتاب الطهارة عن عثمان أنه كان إذا توضأ بسؤال فاه
بأصبعه وروى الطبراني في الأوسط من حديث عائشة قلت يا رسول الله الرجل يذهب فوه
أبسته قال نعم قلت كيف يصنع قال يدخل أصبعه في فيه رواه بإسناد فيه عيسى بن عبد
الله الأنصاري وقال لا يروى إلا بهذا الإسناد قال الحافظ وعيسى ضعيف ابن حبان وذكر
له ابن عدي هذا الحديث من مأكوه

باب السؤال للصائم

(عن عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مالا يصح يسئله وهو
صائم رواه أحمد وابوداود والترمذي وقال حديث حسن) قال الحافظ رواه أصحاب

أبي بقوله اعبدوا الله في جواب
 ما بأمركم وهو من أحسن الأدلة
 في هذه المسئلة لأن أبا عبد الله من
 أهل اللسان وكذلك الراوي عنه
 ابن عباس بل هو من أفصحهم
 (ولا تشر كوا به شيئاً) بالواو وفي
 رواية المسئلة في باب سقاط الزاوي
 فتكون تأكيده لقوله ومعه
 وهذه الجملة من عطف المنق على
 المنبت وعطف الناص على العام
 على حد تنزل الآية في الروح
 فان عبادة الله تعالى أعم من عدم
 الاشارة به (واتر كراما يقول
 آباؤكم) من عبادة الاصنام
 وغيره اقول كلمة جاء به في قوله
 ما كانوا اعلم في الجاهلية وانما
 ذكر الالباء تنبيه على عذرهم في
 مخالفتهم له لان الالباء قدوة عند
 القريتين أي عبادة الاوثان
 والنصارى (ويأمرنا بالصلاة)
 المعهودة المقتضية بالتكبير والخشعة
 بالتسليم وفي نسخة زيادة الزكاة
 واقرار الصلاة بالزكاة في
 الشرع وفي يأمرنا به بقوله
 يقول اعبدوا الله اشارة الى أن
 المفسرية بين الامر بين ما يترتب
 على مخالفتهم اذ شئت الخ الأول
 كافر والثاني عاصي (والصدق)
 وهو القول المطابق للواقع وفي
 رواية الموقف بالصدق بدل
 الصدق ووجهه بالبلغة أي قال
 الحافظ ويقربها رواية الموقوف
 في التفسير والزكاة وقد ثبت
 عنده من رواية أبي ذر عن شيخه
 الكشي عن المرسى العظمان
 الصدق والصدق (والعفاف)

خوارزم وهو منكر الحديث وقال ابن حبان لا يصح ولا أصل له من حديث النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم ولا من حديث أنس وذكره ابن الجوزي في الموضوعات قال الحافظ
 قلت له شاهد من حديث معاذ رواه الطبراني في الكبير وقال احمد بن منيع في مسنده
 حديث الهيثم بن خارجة بسند صحيح بن حنيفة عن النعمان بن المنذر عن عطاء وطاوس
 وبه عنه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتوه وهو صائم الحديث يدل
 على أن السؤال من غير اتصال الصائم من غير فرق بين قبل الزوال وبعده وقد تقدم
 الكلام على ذلك في الحديث الأول (ومن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 تلخوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك متفق عليه) الحديث له طرق وألفاظ
 ورواه مسلم من حديث أبي سعيد والبراء بن حديث علي وابن حبان من حديث الحرث
 الأشجري وأحمد من حديث ابن مسعود والحسن بن سفيان من حديث جابر قوله
 تلخوف بضم الخاء قال القاضي عياض قد ناه عن المتقين بالضم وأكثروا الحديث فيفتنون
 حاه وهو خطأ وعنده الخطأ في غلطان الحديثين وهو قبيح رائحة الفم وقد استدل
 الشافعي بالحديث على كراهة الاستسقاء بعد الزوال للصائم لأنه من تلخوف الذي هو
 أطيب عند الله من ريح المسك وهذا الاستسقاء لا يفتن من خصه من الاساذين
 القاضي باستصحاب السؤال على العموم ولا على معارضة تلك الخصوصات وقد سبق
 الكلام على ذلك في حديث عامر بن ربيعة قال المصنف رحمه الله وبه احتج من كره
 السؤال للصائم بعد الزوال انتهى

باب سنن الفطرة

(عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس من الفطرة
 الاستحواذ والختان وقص الشارب وتقليم الأظفار ورواء الجماعة) قوله
 خمس من الفطرة قد تقدم الكلام فيها في أول أبواب السؤال والمراد بقوله خمس من
 الفطرة في حديث الباب أن هذه الأشياء إذا فعلت انصفت فاعلمها بالفطرة التي فطر الله
 الله بها عباده وحدهم عليهم علم واستصحابهم لكونها على أكل الصفات وأشرفها صورة
 وقد ردت البيضاوي الفطرة في حديث الباب إلى مجموع ما ورد في معناه مما تقدم فقال
 هي السنة القديمة التي اختارها الأنبياء وانفقت عليها الشرائع فكانت الأمر جلي
 يظنون عليها وسوغ الابتداء بالذكورة في قوله خمس أنه صفة موصوف محذوف
 والنقد برخصال خمس ثم فسرها وعلى الاضافة أي خمس خصال ويجوز أن يكون خبر
 مبتدأ محذوف والتقدير الذي شرع لكم خمس بقوله الاستحواذ هو خلق العانة تسمى
 استحواذا لاستعمال الخديعة وهي الموصى وهو معة بالاتفاق ويكون بالخلق والقص
 والتمش والذورة قال النووي والافضل الخلق والمراد بالعانة الشعر فوق ذكر الرجل
 وحوايه وكذلك الشعر الذي حول فرج المرأة ونقل عن أبي العباس بن سيرين أنه

والكشميق فقات (فلان) ولا ي

الوقت لو (كان من آباءه من

ملك قتل رجس بطاب ملك

أبيه) قال أليه بالافراد لكون

أعذر في طلب الملك بخلاف ما لو

قال ملك آباءه أو المراد بالاب

ما هو أهم من حقيقة نفسه وبجازه

ثم في سورة آل عمران آياته بالجمع

والمعالم يسل هرقل فقات الأفي

هذين الموضعين لأن هذين

المقامين مقامان فذكر ونظر

بخصلاف غيرهما من الاستمالة

فانهم مقامان فقل قال هرقل لا ي

سبنيان (وسألت هل كنتم

تتمونه بالكذب قبل أن يقول

ما قال فذكر أن لا فقد أعرف

أنه لم يكن ليذكر) الا انه في لام

الجلود لا لزوم للنفي وفادتها

تأ كسده التي شمول لم يكن الله

ليغيرهم أي لم يكن يبدع

(الكذب على الناس) قبل أن

يظهر ربه الله (ويكذب)

بأنصب (على الله) بهند

أظهارها (وسألت أنشراف

الناس اتبعوه أم ضلوا وهم

فذكر أن ضلوا هم اتبعوه

وهم أتباع الرسل) غالبه لأنهم

أهل الاستمالة لا أهل

الاستمالة الذين أدرأوا على

الشقاق بغيا وحسدا كأي

جهل وأتباعه إلى أن أهل الكهم

الله تعالى وأتباعه من حين من

أراد سعادته منهم ويؤيد

استقامته على ذلك قوله تعالى

قالوا أنؤمن لك واتبعك

الارذلون المنسبون بأنهم الضعفاء

ابن سنان كان شيخا صالحا الا ان الحديث لم يكن صناعته فكان اذا روى قلب الاخبار
سحق خرج عن حجة الاحتجاج به وقد أخرج الرواية الاولى في جميع مسلم عن يحيى بن
يحيى وقيمية كلاهما عن جعفر بن سليمان عن أبي هرمان الجوني عن أنس بن مالك بذلك
اللفظ قال القاضي عياض قال العقيلي في حديث جعفر هذا النظر وقال أبو عمر بن عبد
البر لم يروه الا جعفر بن سليمان وليس بحجة لسوء حفظه وكثرة غلطه قال النووي وقد
وفى كثير من الأئمة المتقدمين جعفر بن سليمان ويكنى في توثيقه احتجاج مسلم به وقد
تابعه غيره انتهى قولنا أن لا نتركه قال النووي معناه ترك الاحتجاج به لأنه لا يثق
لهم الترك أربعين قال واختارنا أنه يضبط بالحاجة والطول فاذا طال ساق انتهى قلت
بل الخ إراده يضبط بالأربعين التي ضبطهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يجوز
تجاوزها ولا بعد عنها لاسيما من ترك النص ونحوه بعد الطول إلى انتهاء تلك الغاية

(وعن زكريا بن أبي زائدة عن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير عن عائشة

رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشرين الفطرة قص

الشارب واعفاء العينة والسؤال واستنشاق الماء وقص الاظفار وغسل البراجم وتنق

الابط وحاق العانة وائتصاص الماء يعني الاستبراء قال زكريا قال مصعب وفيبيت

العاشرة الا ان تكون المغنضة رواء أحد مسلم والنسائي والترمذي الحديث أخرجه

أيضا أبو داود من حديث عمار وصححه ابن السكيت قال الحافظ وهو معول ورواه

السلطان والبيهقي من حديث ابن عباس موقوف في تفسير قوله تعالى واذا بلى ابراهيم ربه

بكلمات قال شخص في الرأس وخمس في الجسد فذكره وقد تقدم الكلام على قص الشارب

والسؤال وقص الاظفار وتنق الابط وحاق العانة قوله واعفاء العينة اعفاء العينة

توثيقها كما في القاموس وفي رواية البخاري وفروا اللحي وفي رواية أخرى لمسلم أو فوا

اللحي وهو معناه وكان من عادة النضر قص اللحية فنهى الشارع عن ذلك وأمر

باعتنائها قال القاضي عياض يكره حلق اللحية وقصها وتزويقها وأما الاخذ من

طولها وعرضها فحسن وتكره الشهرة في تعظيمها كما تكره في قصها وجرحها وقد اختلف

السلف في ذلك فمنهم من لم يجد يجد بل قال لا يتركها إلى حد الشهرة وبأخذ منها وكره مالك

طولها جدا ومنهم من حدث بما زاد على القصة فيزال ومنهم من كره الاخذ منها الا في ج

أو عرة قوله واستنشاق الماء مسائي الكلام عليه في الرضوخ قوله وغسل البراجم هي

بفتح الباء الموحدة وبالجمع جمع برجة بضم الباء والجمع وهي عقد الاصابع ومعاطفها

كأه أو غسلها سنة مستقلة ليست بواجبة قال العلماء ويلحق بالبراجم ما يجمع من الوسخ

في معاطفه الاذن وقهر الصباغ فيزله بالصبغ ونحوه قوله وائتصاص الماء هو بالثقاف

والصاد المهيولة وقد ذكر المسند في تفسيره بأنه الاستبراء وكذلك فسره وكيع وقال

أبو عبيد وغيره معناه ائتنافس البول بسبب استهمال الماء في غسل هذا كبره وقيل هو

الاستفاح وقد يقال في رد الاستفاح والاستفاح والاستفاح نضع الفرج بما قيل
بعد الوجهين في عهد الرساوي وذكر ابن الأثير أنه روى استفاح بالحاء الصاد المهملة
وقال في فصول الفاء قبل الحواشي بالفاء قال والماء ارفغصه على المذكور لقوله نضع
الدم القليل نصفه وبعدها نفخ قال ابن الرومي وهذا مثله شاذ قول دونيت العاشرة
الا ان تكون المنخفضة هكذا مثل منه قال التاجي مبني على ما هو المتعارف المذكور ومع
الحس الاول قال النوري وهو اولي وسداني الكلام على المنخفضة في الوجه وقد
استدل الرافعي بالمدية على أن المنخفضة والامتثالية سنة وروى الحديث باللفظ عشر
من السنة ورد الحافظ في التلخيص بأن اللفظ الجدي عشر من الفطرة قال بل وورد
بالنظم السنة لم ينص عليه لاعلى عدم الوجوب لان المراد به السنة أي الطريقة
لا السنة بمعنى الزمان في الامور قال وفي الباب عن ابن عباس مرفوعا المنخفضة
الامتثالية سنة ورواها الرازي وعنه

• (رب العالمان) •

[illegible][illegible]

بالنصب والتسابيح بالحبر على

الاضافة اي يضاف اليه الايمان

اشترى الصدور والفرح

والسرور وزاد المصنف في

الايمان لا يخطئه احد وزاد

ابن السكن يزاد به بحسب ما

وفي رواية ابن اميحق وكذلك

حدادوة الايمان لا تدخل قلبا

فخرج منه (وسأنتك هل يقدروا

قد كرت لا وكذلك الرسل

لا تغدر) لانهم الاطباء حظ

اليد الذي لا يبالى طالبه بالقدور

بجلاف من طاب الاخرة ولم

يعرج هو قل على الدسيمة التي

دسها اوسد فمات كما تقدم

(وسأنتك يا امرئ كم قد كرت

انه يا امرئ كم ذكر ذلك بالاقتضاء

لانه ليس في كلام أبي سفيان

ذكر الامر بل صيغة (ان تعبدوا

الله وحده ولا تشركوا به شيئا

(و) انه (يا امرئكم عن عبادة

الاولئان) جمع وثن وهو الصنف

واسم استفادة هو قل من نوله ولا

نشر كوايه شيئا وان كوايه يقول

آباز كم لان مقولهم الامر بعبادة

الاولئان (و) انه (يا امرئكم بالصلاة

والصدق والعفاف) وسقط من

هذه الرواية ايراد تقرير السؤال

العاشر الذي بعده وجوابه

وقد ثبت الجميع في رواية

المؤلف في التمهيد ثم قال هو قل

لأبي سفيان (فان كان ما تقول

حقا) لان الخبر يحتمل الصدق

والكذب (فسيك) أي النبي

صل الله عليه وآله وسلم (موضع

قد هي هاتين) أرض بيت المقدس

فان كان كذلك وجب عليه قوله بالقدم بفتح القاف وضم الدال وتحتية هاء آلته
 التجارة وقيل اسم الموضع الذي اختفى فيه ابراهيم وهو الذي في القاموس يقال بل
 قد ذكره في باب فضل ابراهيم الخليل من رواية أبي هريرة مع ذكر المسلمين وأورد
 المصنف الحديث في هذا الباب للاستدلال به على أن مدة الختان لا تختص بوقت معين
 وهو مذهب الجمهور وليس واجب في حال الصغر والشافعية وجهه انه يجب على الولد أن
 يختن الصغيرة قبل بلوغه وروى حديث ابن عباس الأتي ولهم أيضا وجه أنه يحرم قبل عشر
 سنين ويرد حديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ختن الحسن والحسين يوم السابع من
 ولادتهما أخرجه الحاكم والبيهقي من حديث عائشة وأخرجه البيهقي من حديث جابر
 قال النووي بعد أن ذكر حديثين الوجهين وإذا قلنا بالصحيح استحب أن يختن في اليوم
 السابع من ولادته وهل يجب يوم الولادة من السبع أو يكون سبعة مواضع وجهان
 أظهرهما يصح انتهى واختلف في وجوب الختان فروى الامام يحيى عن العترة
 والشافعي وكثير من العلماء انه واجب في حق الرجال والنساء وعند مالك رأي جنيته
 والمرضى قال النووي وهو قول أكثر العلماء انه سنة فيما وقال الناصر والامام يحيى
 انه واجب في الرجال لا النساء احتج الاولون بما ساقى من حديث عقيم بالفظ أني عنك
 شمر الكوفة واخترت وهو لا ينقض الجعية لافيه من المتقال الذي سببه ههنا لك
 وحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أسلم فليختن وقد ذكره
 الحافظ في التلخيص ولم يضعه وتعب بقول ابن المنذر ليس في الختان خبر يرجع اليه
 ولا سنة تتبع وبحديث أم عطية ~~وكانت~~ خافضة بالفظ انتهى ولا تنك عند الحاكم
 والطبراني والبيهقي وأبي نعيم من حديث الضحالة بن قيس وقد اختلف فيه على عبد الملك
 ابن عوف قبل عنه عن الضحالك وقبل عنه عن عطية القرظي رواه أبو نعيم وقبل عنه عن
 أم عطية رواه أبو داود في السنن وأعله بمحمد بن حسان فقال انه مجهول ضعيف وبه
 ابن عدي في تنبيهه والبيهقي وخالفه عبد الغني بن سعيد فقال هو محمد بن سعيد المسلوب
 في الزندقة ورواه ابن عدي من حديث سالم بن عبد الله بن عمرو الزبدي من حديث نافع
 كلاًهما عن عبد الله بن عمر مرة فوعا بالفظ يانساء الانصار واخترت بن عمار واخترت ولا
 تنك وبما كن وايا كن وكثر ان النعم قال الحافظ وفي اسناد أبي نعيم من بدل بن علي وهو ضعيف
 وفي اسناد ابن عدي خالد بن عمرو القرشي وهو أضعف من من بدل ورواه الطبراني وابن
 عدي من حديث أنس نحو حديث أبي داود قال ابن عدي تفرد به زائدة وهو منكر قاله
 البخاري عن ثابت وقال الطبراني تفرد به محمد بن سلام واحتج القائلون بأنه سنة بحديث
 الثمان سنة في الرجال مكروية في النساء رواه أحمد والبيهقي من حديث الجراح بن رطاة
 عن أبي المليلج بن اسامة عن أبيه والجراح مدلس وقد اضطرب فيه قتادة رواه هكذا ونازة
 رواه بن زيادة شداد بن أوس بعد واد أبي المليلج أخرجه ابن أبي شيبة وابن أبي حاتم في

سائمه من المشقة وهذا التبعين
كما قاله ابن بطال هو الهجرة وقد
كانت فوضا قبل الفتح على كل
مسلم وفي مرسل ابن اسحق عن
بعض أهل العلم ان هرقل قال
ويصلك الله الى عالم اله
مرسل واكتفى بأخاف الروم على
نفسه ولولا ذلك لآتته به ولحقوه
عند الطبر في بسند ضعيف فقد
خاف هرقل على نفسه أن يقتله
الروم كما جرى لغيره وخفي عليه
قوله صلى الله عليه وآله وسلم
الآتي أسلم تسل فلو جعل إياهم
على عومهم في البحار لناسلهم لو
أسلم من كل ما يخافه ولا يكن
التوفيق بيد الله تعالى (ولو
كتب عنده) أي النبي صلى الله
عليه وآله وسلم (السلات عن
قدميه) قاله مسالفة في الخدمة
وفي باب دعاء النبي صلى الله عليه
وآله وسلم الناس الى الاسلام
والنبي قولك كنت عنده اغسلت
قدميه وفي رواية عن عبد الله
ابن شداد عن أبي سفيان لو عات
أنه هو لم شيت اليه حتى أقبل
رأسه وأغسل قدميه وهي تدل
على أنه كان يقي عنده بعض شرك
وزاد فيها وانفسد رأيته جهمته
يتعذر عرقها من كرب الصخرة
يعني لما قرئ عليه الكتاب أي
كتاب النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وثنية قدميه رواية أبو ذر
والوقت وابن عسار والأصمعي
وفي رواية قدميه بالافراد وفي
اقتضاره على ذكر الله لعمري

قال الحافظ وفيه انقطاع وعثم وأبو جهم ولأن قاله ابن القطان وقال عبيد ان هو عثم
ابن كثير بن كليب والعنابي هو كليب والناسب عثم في الاسناد الى جده وقد وقع صيغنا
في رواية الواقدي أخرجه ابن مندة في المعرفة وقال ابن عدي الذي أخبر ابن جرير به هو
ابراهيم بن أبي يحيى وعثم بضم العين المهملة ثم جاء مثله بلغة التصغير والحديث
استدل به من قال بوجوب الخلق لنفسه من انط الامر به وقد تقدم الكلام عليه
(فائدة) * اختلف في شأن الخلفي فقيل يجب ختانه في فرجه قبل البلوغ وقيل
لا يجوز حتى يتبين وهو الاظهر قاله النووي وأما من له ذكر ان كان كافرا لم يلزم وجوب
ختانه ما وان كان أحدهم عاملا دون الآخر ختن وإذا مات انسان قبل أن يمتتن
فلا يصح الشافعي ثلاثة أوجه الصحيح المشهور ولا يمتن كبيرا كان أو صغيرا والثاني
يختن والثالث يمتن الكبير دون الصغير

باب أخذ الشارب واعفاه الحمة

(عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يأخذ من
شاربه فليس منا رواه أحمد والسنن والترمذي وقال حديث صحيح وعن أبي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جزوا الشوارب وأرخوا العبي خالفوا الجوس رواه
أحمد وسلم وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خالفوا المشركين وفروا العبي
واحفوا الشوارب متفق عليه زاد البخاري وكان ابن عرابي أوعق رقض على لحيته
بما فعل أخذه) الكلام على اتخاذ هذه الأحاديث قد تقدم في باب سنن الفطرة وقد
اختلف الناس في حداثتها من الشارب وقد ذهب كثير من السلف الى استئصاله
وحاقه اظهار قوله احفوا وانمكوا وهو قول السكوفيين وذهب كثير منهم الى منع
الطبخ والاستئصال واليه ذهب مالك وكان يرى تأديب من حلقه وروى عنه ابن القاسم
أنه قال احفوا الشارب مثله قال النووي المختار انه يقص حتى يسد وطر فالشفة ولا
يحدثه من أصله قال وأما رواة احفوا الشوارب فمناها الحسن وما طال عن الشفتين
وكذلك قال مالك في الموطأ يؤخذ من الشارب حتى يمدو أطراف الشفة قال ابن القيم
وأما أبو حنيفة وزفر وأبو يوسف ومحمد فكان مذهبهم في شح الرأس والشوارب ان
الاحفاء أفضل من التقصير وذكر بعض المالكية عن الشافعي ان مذهبه كمنع الشارب
حذيفة في حلق الشارب قال الطحاوي ولم أجد عن الشافعي شيئا منصوصا في هذا وأصحابه
الذين رأواهم المزي والريح كانا يمتنان شواربهما ويدل ذلك انهما أخذاه عن
الشافعي وروى الأثر عن الإمام أحمد انه كان يمتن شاربه احفاه شديدا وسمعت به يسأل
عن السنة في احفاه الشارب فقال يحيى وقال حنبل قبل لاني عبد الله ترى للرجل يأخذ
شاربه ويحذيه أم كيف يأخذ قال ان احفاه فلا بأس وان أخذته فلا بأس وقال
أبو محمد في المعنى هو مخير بين أن يقصه وبين أن يتقصه وقد روى النووي في شرح مسلم

استحجموا لا يشيخوخة لا يحسن الرياسة والتمه فليم وإيها إلى المشايخ وتنفها أول طالعها
إشارة إلى المروءة وحسن الصورة وتنف الثيب وتصفيفها طاقة فوق طاقة تصنعها
لتمه تنف النساء وغيرهن والزيادة فيهما والمقص منها الزيادة في عمر العذارى من
العصا غين أو أخذ من فض العذارى خلق الرأس وتنف جانبي العذقة وغير ذلك
وتنمير تعنها لاجل الناس وتر كها شعنة منه تنفشة انظارا للزهادة وقلة البالاة
بنفسه هذه عشر والحادي عشر عشرة عقدها وخمسة عشر والثانية عشرة حلقها الا اذا نبت
للمرأة لينة فيستحب لها حلقها

باب كراهة تنف الثيب

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنفثوا
الثيب قاله نور المصطفى مسلم بن شعيب في الإسلام الا كتب الله لهم سنة وروعه
بمادرية وحطه عنهم الخطيئة رواءه وهو أبو داود وأخرجه أيضا الترمذي وقال حسن
والساقى وابن ماجه وابن حبان في صحيحه ، وقد أخرجه مسلم في الصحيح من حديث قتادة
بن أنس بن مالك قال كنا نكره أن ينشف الرجل الشعر فابيضاه من رأسه ولبية وفي رواية
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال معروف عند الخديين والحديث يدل على تحريم
تنف الثيب لأنه مقتضى التمسى بحقيقة عند الحنفين وقد ذهب الشافعية والمالكية
والحنابلة وغيرهم إلى كراهة ذلك لهذا الحديث ولما أخرجه الخليل في جامعهم عن طارق
ابن حبيب أن رجلا أخذ من شارب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فراهي شديدة في لحية
فأهوى بيده اليها أخذها فأمسك صلى الله عليه وآله وسلم بيده وقال من شاب شيعة في
الإسلام كانت له نورايوم القيامة ولما أخرجه البراء والطيبراني عن فضالة بن عبيد أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من شاب شيعة في الإسلام كانت له نورايوم
القيامة فقال له رجل هل ينقض ذلك قال لا ينقضون الثيب فقال من شاء فامتنع نور
قال لا يروى لو قيل لا يحرم التنف لانه في الصحيح لم يمسك قال ولا فرق بين تنفه
من اللحية والرأس والشارب والمخالب والعذارى والرجل والمرأة قوله فانه نور
المسلم في تعذيبه بأنه نورايوم المسلم ترغيب بليغ في ابتائه وترك التعرض لزالته وتقصية
بقوله ما من مسلم بشيب شيعة في الإسلام والنصر ينجى بكتب الحسنة ورفع الدرجة
وحط الخبايا فداء بشر في الثيب وأهله وأنه من أسباب كثرة الاجور وإيماء إلى أن
الرغوب عنه بقلته رغوب عن الموبة العظيمة وقد أخرجه الترمذي من حديث كعب
ابن مرة وحسنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من شاب شيعة في
الإسلام كانت له نورايوم القيامة وأخرجه بهذا اللفظ من حديث عمرو بن عبسة
وقال حسن صحيح غريب

باب تغيير الثيب بالحناء والكتم وثخوه أو كراهة السواد

بالعربية فقره (فأذا فيه اسم
الله الرحمن الرحيم) فيه
استحباب تصدير الكتب
بالسنة وان كان المبعوث اليه
كافرا فان قلت قدم سليمان اسمه
على اللبنة يقال انه انما ابتدأ
بها وكتب اسمه عندوا بالجدد خفة
لان بلقيس انما عرفت كونه من
سليمان بقراءة عنوانه المعهود
ولذا قالت انه من سليمان وأنه
بسم الله الرحمن الرحيم
قاله تديم واقع في حكاية الحال
(من محمد) فيه ان السنة أن يبدأ
الكتاب بنفسه وهو قول الجمهور
بل حكى فيه الخماس اجتماع
الحناية والحق اثبات الخلاف
وفيه ان من لا يبدأ الثانية تأتي
من غير الزمان والمكان كذا
قاله أبو سليمان والمظاهر اسم اشيا
لم تغرب عن ذلك لكن بارتكاب
بخاز (عبد الله ورسوله) وفيه
نفسه الشريعة باله بودية
تدريضا لاطلاق قول المصاري
في المسيح انه ابن الله لان الرسول
مستورون في انهم عبد الله
ولاصحى وابن عساكر من محمد
ابن عبد الله ورسوله الله (الى
هرقل عظيم) أهل الروم أى
المعظم عندهم وصفه بذلك لمصلحة
التأليف وعدل عن ذكره بالملك
أو الامرة ليكونه معز ولا يحكم
الاسلام كالمديني ان الناري
لما فرأى من محمد رسول الله غضب
اخوه هرقل واجتذب الكتاب
فقال له هرقل مالك قال لا
يبدأ بنفسه وسما لك صاحب الروم

بالكلمة الداعية اليه وهي
شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا
رسول الله واليا بعدني الى ابي
أدعوك اليه وفي الفتح الداعية
من قولك دعادعو دعاية نحو
شككوا شكوكا (أسلم) بكسر
اللام (أسلم) بتخفيفها وهذا غاية
الاختصار ونماية الاجتناف في
البلاغ وفي نوع من البدع وهو
الجداس الاشتقاق وهو ان يرجع
الاشتقاق في الاشتقاق الى أصل
واحد (يؤنك الله أحراراً مرتين)
بالجزم في الاول على الامر وفي
الثاني جواب له والثالث بهذف
حرف العلة جواب ثان له أيضا
أو بدل منه راعطاه الاجر
مرتين ليكون مؤمناً بنبوته ثم
آمن بمحمد صلى الله عليه وآله
وسلم أومن بجهة ان اسلامه
يكون سببا لاسلام اتباعه وعند
المزلف في الجهاد أسلم تسلم
والتم بذكر أسلم مع زيادة الوار
في المناسبة فمكون الامر الاول
للدخول في الاسلام والثاني
للاوامر عليه على حديثهم الذين
آمنوا آمنوا بالله ورسوله كافي
الفتح وعورض بان الآية في
حق المنافقين أي بأيمانهم الذين
آمنوا نقاطاً آمنوا انحصاراً
واجب بان قول مجاهد وقال
ابن عباس في قوله من أهل الكتاب
وقال جماعة من المفسرين
خطاب للمؤمنين وتناول آمنوا
بالله آمنوا ودوموا واشتروا على
أيمانكم واستنبط الباقي
من هذه الآية أن كل من دان

روى ذلك عن عثمان والحسن والحسين ابني علي وعقبة بن عامر وابن سيرين وأبي بردة
وأخبر بن قال الطبري الصواب ان الأحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بتغيير الشيب والنهي عنه كلها صحيحة وليس فيها تناقض بل الامر بالتغيير بان يشبه
كشيب أي تخافة والنهي لمن له شعث فقط قالوا واختلاف السلف في فعل الامر ينحسب
اختلاف أحوالهم في ذلك مع ان الامر والنهي في ذلك ليس للوجوب بالاجماع ولهذا لم
يشكر بعضهم على بعض (وعن محمد بن سيرين قال سئل أنس بن مالك عن خطاب رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن شاب الا بغير
واكبر أبابكر وعمر بعدهم خضب بالحناء والكتم منقعي عايشه وزاد أحد قال وجاء أبو بكر
بالي خافة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة فحمله حتى وضعه بين يدي
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكر
لواقرت الشيخ في بيته لانيانه بكرمه لا يكر فاسلم ولحيته ورأسه كأنه قامة يصاب قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غيرهما وحبوه السواد) قصة أي تخافة قد تقدم
الكلام عليها وفي هذه الرواية زيادة الامر بتغيير سبب الشيب وحديث أنس وانكاره
لخطاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما رخصه ما سألني من حديث ابن عمر ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان يصفه ولحيته بالورس والزعفران وما سبق من حديثه انه كان
يصبغ بالحناء وما في الصحيحين وان كان أخرج مما كان نازعاً عنهما ولكن عدم علم
أنس بوقوع الخطاب منه صلى الله عليه وآله وسلم لا يستلزم عدم رواية من أثبت
أولى من روايته لان غاية ما في روايته انه لم يعلم وقد علم غيره وأما قد ثبت في صحيح البخاري
ما يدل على اخضابه بكسائي على انه لو فرض عدم ثبوت اخضابه لما كان قادراً في سنة
الخطاب لو ورد الارشاد اليها ولا في الأحاديث الصحيحة قال ابن القيم واختلاف الصحابة
في خضابه صلى الله عليه وآله وسلم فقال أنس لم يخضب وقال أبو هريرة خضب وقد روى
جماد بن سالم عن حميد بن أنس قال رأيت شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مخضوباً
قال جماد وأخبرني عبد الله بن محمد بن عقيل قال رأيت شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم عند أنس بن مالك مخضوباً وقالت طائفة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم يصبغون الطيب قد أحمره فكان يظن مخضوباً ولم يخضب انتهى وقد أثبت
اخضابه صلى الله عليه وآله وسلم مع ابن عمر أبو هريرة كما سألني في قوله الكتم في القاموس
والكتم محركة والكتمان بالضم ثبت يخلط بالحناء ويخضب به الشعر انتهى وهو ثبت
المعروف بالوسمة يعني ورق النيل وفي كتب الطب انه ثبت من نبت الجبال ورقه كورق
الاس من يخضب به مدقوها (وعن عثمان بن عبد الله بن موهب قال دخلنا على ام سلمة
فاخرجت اليها من شعر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاذا هو مخضوب بالحناء والكتم
واما أحمد وابن ماجه والبخاري وليذكر بالحناء والكتم وعن نافع عن ابن عمر ان النبي

يدبر أهل الكتاب كل في حكمهم
 في المذاهب والمذاهب لان هرقل
 وقومه ايدوا ابن اسرائيل
 وهم من دخل في النصرانية
 وبدا التبدل وقد قاله ولفظه
 بأهل الكتاب لا قالن خاص
 ذلك بالاسرائيليين اوجين علم
 ان ذاته من دخل في اليهودية
 أو النصرانية قبل التبدل والله
 أعلم (فان توبت) أي أعرضت
 عن الاسلام (فان علمك) مع انك
 (انك اليربسي) بخصيتين الاولى
 من موحدة والثانية ساكنة بينهما
 راحة كوزن من مكسورة ثم
 تحميدة ساكنة ثم فون جمع يرس
 على وزن كرم وفي رواية الاربيين
 وفي أخرى ليربيين جمع يرسى
 وهي التي في التورع كاسم لمن
 الاربعة والاربعة وهي للاصلي
 كجاني اليونانية الاربيين
 بنسب يد الياء بعد السين
 والمدة أي اذا كان عليه اسم
 الاتباع بسبب اتباعهم له على
 اسرار الكفرة فلا يكون عليه
 اسم نفسه أولى ولا يارض هذا
 بقوله سبحانه ولا تزوروا زواجر
 اخرى لان زواجرهم لا يتكلم
 غير الانبياء والاشعث الغابر
 المتكلم والمكلم بالسمات
 يضم من جهتين جهة فعله
 وجهة تسميته والاربسيون
 الاكارون أي انفس الاحرار
 والزراعون أي عيالهم انهم رعائهم
 الذين يتبعونك ويتقنون لامرهم
 وتبعهم على جميع رعائهم لانهم
 الاغلب في رعائهم وأسرع اقتيادا
 فاذا أسلم أساؤوا اذا امتنع امتنعوا

صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس الزعمال السبية ويصغر لحية بالورس والزعران وكان
 ابن عمر يقول ذلك رواه أبو داود والنسائي الحديث الاول يدل على ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم خضب وقد تقدم الكلام عليه وقد أجيب بان الحديث ليس فيه بيان
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي خضب بل يشق ان يكون احقر بعد ما سألنا
 من طبيب فيه صفة واذا كثر من الشعر والى تنفصل عن الجسد اذا طال انه يدول
 سوادها الى الحرة كذا قال الحافظ واذا هذا الحديث معارض لحديث انس المتقدم
 وقد سبق البحث عن ذلك وقال الطبري في الجمع بين الحديثين من جزم بانه خضب فتد
 حكى ما شاهد وتلك في بعض الاحيان ومن نفي ذلك فهو محمول على اکثر الغالب
 من حاله صلى الله عليه وآله وسلم والحديث الثاني في اسناده عبد العزيز بن أبي رواد وفيه
 مثال جروف وهو في صحيح البخاري باطل من هذا كره في أبواب الوضوء كما لم يقل
 يصغر لحية بل قال وأما الصفة فاختار ما يروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها
 فانما أحب ان يصبغ بها الحديث وأخرجه ايضا مسلم في قول السبية بكسر الهمزة
 البقرة نقل جالمدنو غار بالقرطاذ كره في القاموس والحق قيل له ان يصبغ بها
 السبب وهو الملق لانهم قد خلقوا من اوازيل قولهم ويصغر لحية فقال الماوردي
 ينقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه يصبغ به رءوسه ولا يلم يصبغ على هذا الحديث وهو بين
 للصبغ المطلق في الصحاحين وكذا قال ابن عبد البر لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم يصبغ بالسنفرة الا ثيابا ورد ابن قدامة في المغني قولاً بالورس والزعران الورس
 بفتح الواو ثبت أصغر يزج بالين ويصبغ به الزعران معروف وظاهر اللفظ انه يلبس
 بصبغ لحية بالزعران ويحتمل ان يستعملون التفسير انه كان يصغر لحية بالورس وثيابه
 بالزعران وقد روى أبو داود من طرق صحاح ما يدل على ان ابن عمر قال يصبغ لحية
 وثيابه بالسنفرة وانظروا ان ابن عمر كان يصبغ لحية بالسنفرة حتى قلا ثيابه فتدل لذلك
 فقال الخبر ما يروى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها ولم يكن في ثوب اليه منها
 كان يصبغ ثيابه بها حتى غمامته والحديث يدل على ان تكميل الشيف سنة وقد تقدم الكلام
 عليه (ومن أبي ذر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما
 تكميل هذا الشيف الجاهل والاهل واهل الجنة وجميع الترمذي ومن أبي هريرة رضى الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما رآه أبو داود والاصحاب فربما يكون شاة تروى
 رواه الجماعة الحديث الاول يدل على ان اخذوا العلم من أحسن الصحابة الذي يغير
 به الشيف وان الصبغ غير مذهب وعلم الدلالة تصحفة التفضل على مشاركة غيره ما من
 السبغات لهما في أهل الجسد وهو يشق ان يكون على التمام ويشق الجسد وقد
 أخرجه من حديث انس قال احتشبت أبو بكر الصديق والبراء بن عازب وغيرهما
 بخمائل من ثيابهم وهذا مشهور بان يكره ان يجمع بها ثيابهم ثيابهم بالين يخرج
 الصبغ اسود جميل الى الحرة صبغ اسودها أسود فاصبغ بها ما عاين بين الله وأولاده

وقال ابو عبد الله المروزي ان الاصل
 اهل مكة كشه لان كل من كان يزرع
 فهو عند العرب فلاح سواء
 كان يزرع ذلك بنفسه أم بغيره وعند
 كراعهم الاجراء وعند المالك
 المشارون يعني اهل مكة
 وعند أبي عبيدة الخدم والمولود
 يعني لصداهاهم عن الدين كما
 قال تعالى ربنا انا اطعم اهلنا
 الاية والاولى اظهر وقيل كان
 اهل السواد اهل فلاة ونالوا
 بحرسا واهل الروم اهل صناعة
 فاعلوا بانهم وان كانوا اهل كتاب
 بان عليهم ان لم يؤمنوا من الانم
 مثل اسم الجوس الذين لا كتاب
 لهم وفي قوله فان توليت استعارة
 تبعية لان حديثه التولي انما
 هو بالوجه ثم استعمل مجازا
 في الاعراض عن الشيء كأن
 المدرس تولى عنه بوجه القلب
 قال ابن سيده الاريس الاكار
 عند ثعلب وعند كراع هو الامير
 وقال الجوهري هي لغة شامية
 وانكر ابن فارس ان تكون
 عربية وقيل في نفسه غير ذلك
 لكن هذا هو الصحيح هناك
 به مصحاحه في رواية ابن
 اسحق عن الزهري بلفظ فان
 عاصت اثم الاصل ان زياد
 الدقاني في روايته يعني الحرابين
 وبنيهم رواية المدايني في سورة
 فان علمك اثم الفلاحين وكذا
 عاصي عبيد من مرسل ابن
 شداد وان لم تدخل في الاسلام
 فلا تحل بين المسلمين وبين
 الاسلام وقال الخطابي ايراد

واستفهام ابن أبي عاصم من قوله جنبوه السواد في حديث جابر ان الخضر بالسواد كان
 من عاداتهم والحديث الثاني يدل على ان العلة في شريعة السباغ وتغير الشيب هي مخالفة
 اليهود والنصارى وبمذايتا كذا استحبوا الخضر بالسواد كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بالغ في مخالفة اهل الكتاب وبأمرهم وهذه السنة قد كررنا استعمال السلف بها
 وله من اثار في المؤرخين في التراجم لهم يقولون وكان يخفض وكان لا يخفض قال ابن
 الجوزي قد اخضب جماعة من الصحابة والتابعين وقال أحمد بن حنبل وقد رأى وجلا
 قد اخضب لبيته الى لاري وجلا يعني من السنة وفوح به حين رأه صبغ به اهل
 النورى له من استحبوا خضاب الشيب للرجل والمرأة فصدرة وأمره ويحرم خضابه
 بالسواد على الأصح قال الخضر فان كان احدا من تنظيم الشعر بمخاطبه والمناجاة
 مخالفة اهل الكتاب قال في النسخ وقد رخص فيه أى في الخضر بالسواد طائفة من
 السلف منهم عيسى بن أبي وقاص وعقبة بن عامر والحسن والحسين وجرير وغير واحد
 واختاره ابن أبي عاصم في كتاب الخضر وأجاب عن حديث ابن عباس رفعه يكون قوم
 يخفضون بالسواد لا يبدون ريش الجنبه لانه لا يفسد على كراهة الخضر بالسواد بل
 فيه الاخبار عن قوم هذه صفتهم وعن حديث جابر جنبوه السواد بانه ليس في حق كل
 أحد وقد أخرج الطبراني وابن أبي عاصم من حديث أبي الدرداء رفعه من خضب بالسواد
 سوادا وجهه يوم القيامة قال الحافظ وسنده لين ويمكن تعقب الجواب الأول بان يقال
 ترتيب الحكم على الوصف مشعر بالعمية وقد وصف النورى المذكورين بانهم يخفضون
 بالسواد ويمكن تعقب الجواب الثاني بانه مبني على ان حكمه على الواحد ليس حكما على
 الجماعة وفيه خلاف معروف في الاصول (وعن ابن عباس قال مر على النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم رجل قد خضب بالحناء فقال ما احسن هذا فرآه آخر قد خضب بالحناء
 والكتم فقال هذا احسن من هذا فرآه آخر وقد خضب بالصفرة فقال هذا احسن من هذا
 كما رواه ابو داود وابو اسحاق في اسناده حميد بن وهب القشيري الكوفي وهو منكر
 الحديث ومحمد بن طلحة الكوفي وكان ممن يخطئ حتى خرج عن حد التعديل ولم يغلب
 خطؤه وسوابه حتى يستحق التعلل وهو ممن يحتاج به الابعاء ان ترد كذا قاله المنذرى والحديث
 يدل على حسن الخضر بالحناء على انفراد فان انضم اليه الكتم كان احسن ويدل
 على ان الخضر بالصفرة أحب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واحسن في عينه
 من الحناء على انفرادهم مع الكتم وقد سبق حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم خضب بالصفرة وقدم الكلام فيه (وعن أبي رزمة قال كان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يخفض بالحناء والكتم وكان شعره يبلغ كتفيه أو منكبيه رواه أحمد
 وفي الله لا حسد الا للنساء وانى داود أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع ابى وله لمة
 بهار دمع من حناء ع بالعين المهملة أى الطخ يقل به دمع من دم أوزعفران) وفي لفظ

ولم احتج الى ذلك كالأبلاغ
والانذار كما في هذه القصة وأما

الجواز مطلقا حيث لا ضرورة
فلا يتبعه **ك**ذا في الفتح وفي
رواية الأصبلي وأبي ذر كما قاله
عياض يأهل الكتاب باسقاط
الواو فيكون بياناً لقوله بدعاية
الاسلام وقوله يأهل الكتاب
يتم أهل الكتابين وقد قيل انه
صلى الله عليه وآله وسلم كتب
ذلك قبل نزول الآية فوافي
لفظه لفظها لانها نزلت في
رفد فخران سنة تسع وقصة أبي
سفيان قبل ذلك سنة ست
وقيل بل نزلت في اليهود وجرور
بعضهم نزلها مرتين وهو بعيد
وقد اشتملت هذه الجمل القليلة
التي تضمنها هذا الكتاب على
الامر بقوله أسلم والترغيب
بقوله تسلم وبوثك والزجر
بقوله فان توليت والتهريب
بقوله فان عادتك والدلالة بقوله
يأهل الكتاب وفي ذلك من
البلاغة ما لا يقادر قدره وكيف
لا هو كلام من أوتي جوامع
الحكم صلى الله عليه وآله وسلم
(ثم قالوا) بهن اللام (الى كلمة
سواء) أحكام مستوية (ثمنا)
وبينكم) لا يفتخرف فيها القرآن
والمواودة والتجسس وتفسير
الحكمة (أن لا تعبد الا الله)
أي توحده بالعبادة وتخلص له
فيها (ولا تشرك به شيئاً) ولا
تجعل غيره شريكاً في
استحقاق العبادة ولا تزاها
لان يعبد ولا يفتقد بعضها

ما به من حديث البراء قال ما رأيت من ذي لمة أحسن في حلة حرام من رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال أبو داود وزاد محمد بن سليمان له شعر يضرب منكبيه قال وكذا
رواه أسير السيل عن أبي إسحق عن البراء يضرب منكبيه وقال شعبة يبلغ شعبة أذنيه
قال أبو داود وهم شعبة فيه وأخرج مسلم وأبو داود والنسائي من حديث أنس قال كان
شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى انصاف أذنيه وأخرج البخاري ومسلم وأبو
داود والنسائي من حديث البراء قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له شعر يبلغ
شعبة أذنيه قال الثاقبي الجع بين هذه الروايات ان ما يلي الأذن هو الذي يبلغ شعبة
أذنيه وهو الذي بين أذنيه وعاتقه وما خلفه هو الذي يضرب منه ككبيه وقيل كان ذلك
لاختلاف الأوقات فاذا غفل عن تقصيرها بلغت المنكب واذا قصرها كانت الى
انصاف أذنيه وكان يقصر ويطول بحسب ذلك (وعن أبي هريرة رضى الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له شعر فأكبره رواه أبو داود) الحديث قال في الفتح
واسناده حسن وله شاهد من حديث عائشة في الغيلانيات واسناده حسن أيضاً وسكت
عنه أبو داود والمنذري وقد صرح أبو داود أيضاً انه لا يسكت الاعمال هو صالح
الاحتجاج ورجال اسناده أمة ثقات وفيه دلالة على استحباب اكرام الشعر بالدهن
والتسريح واعني انه عن الملق لأنه يخالف الاكرام الا ان يطول كما ثبت عند أبي داود
والنسائي وابن ماجه من حديث وائل بن حجر قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولول
شعر طويل فلما رأيته قال ذياب ذياب قال فربعت بجززته ثم أتته من الغسد فقال اني لم
أعك وهذا أحسن وفي اسناده عاصم بن كليب الحرابي وقد احتج به مسلم في صحيحه وقال
الامام أحمد لا بأس بحديثه وقال أبو حاتم الرازي صالح وقال علي بن المديني لا يصحح به اذا
انفرد وأخرج مالك عن عطاء بن يسار قال أتى رجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنز
الرأس واللبية فاشار اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانه أمره بالاصلاح شعره
ولحيته ففعل ثم رجع فقال صلى الله عليه وآله وسلم أليس هذا خيراً من أن يأتي أحدكم فأنز
الرأس كأنه شيطان والثائر الشعث بعبد العهد بالدهن والترجيل (وعن عبد الله بن
المغفل قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الترجيل الاغباء واه الخمسة الا ابن
ماجه وصححه الترمذي) الحديث صححه ابن حبان قال المنذري ولكنه أخرجه النسائي
مرسلأ وأخرجه عن الحسن البصري وعن محمد بن سيرين من قوله ما قال أبو الوليد
البايحي هذا وان كان رواه ثقات الا انه لا يثبت وأحاديث الحسن عن عبد الله بن مغفل
ثم انذر وفيما قاله نظر فقد قال الامام أحمد ومحمد بن يحيى بن معين وأبو حاتم الرازي ان الحسن مع
من عبد الله بن مغفل غير ان الحديث في اسناده اضطراب قوله عن الترجيل الترجيل
والترجيل تسريح الشعر وقيل الاول المشط والثاني التسريح وقوله الاغباء أي في كل
اسبوع مرة **ك**ذا في الحديث عن الحسن وفسره الامام أحمد بان يسرحه يوماً ويذعه يوماً

بعضاً أرباباً من دون الله فلا
تقول عزيز ابن الله ولا المسيح
ابن الله ولا أطيع إلا ما أطاع
إلهي والرهان أي العلماء والمشايع
والفقهراء والصوفية فيما
احدثوه من التكريم والتخليل
واخذوه من التشريع ووثقوا
عابسه اثواب أو العذاب
لأن كلامهم بشر مثلاً قال
القسطاني روى أنه لما نزلت
اتخذوا الحجاب لهم وذهبناهم
أرباباً من دون الله قال عبد
ابن حاتم ما كان عبد الله يارسول
الله قال ليس كانوا يتخيلون لكم
ويحرمون فذاخذون بقولهم
قال نعم قال هوذا أنتمى وهذا
يدل على أن أخذ قول العالم أو
مجتهد أو شيخ أو صوفي أو متكلم
أو فاسق يخالف قول الله وقول
رسوله **ح** كما يحكموا اتخذوا
الرب من دون الله وهو كالعبادة
له في هذه الآية الكريمة
والحديث المشهور أن بلغ حجة
على المائدة المذهب المجتهدين
والعلماء والمشايع وأئمة الكار
على فاعل ذلك فاعلم يتجهدهما
فصاحطهما وبرهاناً على رد
القول بكون الله مبتدئ
بعبادته الله عما يكره ولا يرماه
(فان تولوا) عن التوحيد واتباع
السنة الملهمة (فقلوا اللهم
بأننا مسلمون) أي لم نكن ملطبة
فاعتزلوا بأننا مسلمون تاركون
للقول بحدوثكم أو اعتزلوا
بأنكم كانوا بما نطق به
الكاتب ونطقت عليه الرسل

وتبعه غيره وقيل المراد به في وقت دون وقت وأصل الغيب في إيراد الإبل أن من المسامحة بما
وتدعيه ما وفي القاموس الغيب في الزيادة أن تكون كل أجرة ومن الخي ما تأخذ
يوما وتدعيه بما والحسد يشيل على كراهة الاستعمال بالترجيل في كل يوم لأنه نوع من
الترفة وقد ثبت من حديث فضالة بن عبيد عن أبي داود قال إن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كان يمتاعنا من كثير من الأرفاء وفي تركه الترجيل الأيام نوع من البهذأة
وقد ثبت عن أبي داود وابن ماجه من حديث أبي امامة قال ذكر أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يوم ما عنده الذي يفتقر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ألا
تسمعون ألا تسمعون أن البهذأة من الإيمان أن البهذأة من الإيمان قال أبو داود في
سننه أن البهذأة التقلع وفي النهاية قيل إذا التزى جلد به عظمه من الهزال والبلال
انتهى والأرفاء الاستكثار من الزينة وان لا ينهي نفسه وأصله من الرقة وهو أن
ترد الإبل إلى الماص كل يوم فاذا وردت في ما لم ترد في ما فاذن الغيب قاله الخطابي في المعالم
وحديث أبي امامة في أسناده محمد بن اسحق ولم يصح بالحديث بل عن ربيعة قال
مشهور ورواه أبو عمر القرطبي أنه استألف في أسناده هذا الحديث اختلافاً لا فاسدة طهره
الاستصحاب ولا يمتنع من جهة الاستدلال (وعن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاحرم من يحسن البهائم أن يترجل كل يوم رواه الألباني)
الحديث رجال أسناده كله رجال الصحيح وأخرج عبد الله بن مالك في الموطأ وأبو داود الحديث
عن أبي قتادة قال قلت لرسول الله أن لي حجة فأجابها قال نعم وأكرهه إذا كان أمة فتأذنه
ربما ذهبت في اليوم من حين من أجل قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم أكرهه وأكرهه وأكرهه
فلا يعارض الحديث المتقدم في النهي عن الترجل إلا الغالبان الواقع من النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وهو مجرد الإذن بالترجيل والإكرام وفعل أبي قتادة ليس بجدة والواجب
حل مطلق الأمر بالترجيل والإكرام على المقيد لكن الإذن بالترجيل كل يوم من شأنه
في حديث أبي قتادة الذي ذكره المصنف بخلاف ما في حديث عبد الله بن المغفل من النهي
عن الترجيل إلا الأغنياء فان لم يكن الجمع واجباً للترجيل وقد تقدم ذكر حديث الإكرام
الشعر وقد تقدم أيضاً تفصيلاً لجملة والترجيل

(باب ما جاء في كراهية التزويج والرخسة في حلق الرأس)

(عن يافع عن ابن عمر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن السراخ وتبيل النساء
ما التزويج قال إن يحلق بعض رأس النبي ويترك بعض مثني عليه) وأخرج عبد الله بن
داود وأبو داود وابن ماجه وكر أبو داود في سننه بعد ذكره ثبت به التزويج في حلق الرأس
تفسير آخر فقال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يمتنع من التزويج وهو أن يحلق الرأس
ويترك له ذؤابة وهذا لا يتم لأنه قد أخرج أبو داود عنه من حديث أنس بن مالك قال
كانت لي ذؤابة فتقلت لي أي لأبصرها كأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يمتنع
ويأخذ بها وفسر التزويج في القاموس بحلق رأس النبي وترك مواضع منه متفرقة غير

وتظاهرت به الأدلة من اتساع
السنة وترك الابتداء وأخذ
التوحيد ورفض الانحراف والويل
فيما يحكمه السمع يلى ان هرقل
وضع هذا الكتاب المبارك القديم
في قصة من ذهب تعظيما له وانهم
لم يزلوا يوارثونه كبارا عن كبار
في اعز مكان وما أحسنه بذلك
واجدها هناك وحكى ان ملأ
الشرخ في دولة الملك المنصور
قلادون الصالحى أخرج اسيف
الدين فسلج صندوقا صندوقا
بالذهب واستخرج منه مثقاله من
ذهب فخرج منها كتابا زلات
أ كثر روفه فنسأل هذا كتاب
نبيكم الى جدي قصص ما زلتنا
توارثه الى الآن وأوصانا
آباؤنا انه مادام هذا الكتاب
عندهنا لا يزال الملك فينا فنعين
بخطه في الدنيا في الحديث ثم يبيح
الاسلام فقول يارب أنت
السلام وأنا الاسلام فقول
أنك على خير بك اليوم أخذوك
اعلى أخرجته أجدو الطيراني
في الاوسط عن أبي هريرة قال
الله تعالى ومن يتبع غير الاسلام
دينا فان يقبل منه فهو في
الآخرة من الناجين والاسلام
لغة الانقياد والمراد به هنا
ما قسم به رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في حديث جبريل
عليه السلام وهو أن تشهد أن
لا اله الا الله وأن محمدا رسول
الله وتقيم الصلاة وترتق الزكاة
وتصوم رمضان وتحتج البيت
الحديث أخرجه مسلم والاسلام

محمودة تشييم بقرع السحاب بعد ان ذكر ان القزع قطع من السحاب الواحد قديم
وقال في شرح مسلم بعد ان ذكر تفسير ابن عمر وهذا الذي نسيه به نافع وعبيد الله هو
الاصح قال والقزع حلق بعض الرأس مطلقا ومنهم من قال هو حلق مواضع متفرقة
منه والصحيح الاول لانه تفسير الرازي وهو غير مخالف للظاهر فوجب العمل به وفي
الختاري في تفسير القزع قال فاشار لنا عبيد الله الى ناصيته وجازى رأسه وقال اذا حلق
رأس الصبي ترك ههنا شعر وههنا شعر قال عبيد الله أما القصة والقفا للقلام فلا بأس
بهم اكل حقه من الشعر قصة سواء كانت متصلة بالرأس أو منفصلة والمراد به هنا شعر
الناصية يعني ان حلق القصة وشعر القفا خاصة لا بأس به وقال النووي المذهب
كراهية مطلقا كما ساقى وأخرج ابوداود من حديث أنس قال كان لي ذؤابة فتالت
أخي لا تأخذها فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدها ويأخذهم وأخرج
النسائي بسند صحيح عن زياد بن حصين عن أبيه انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فوضع يده على ذؤابته وسكت عليه ودعا له ومن حديث ابن مسعود وأصله في الصحيحين
قال قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعين سورة وان زياد بن ثابت لمع
العلمان له ذؤابته وان يمكن الجمع بان الذؤابة الجارية من تحتها ما يقر من الشعر فيرسل
ويجمع ماء يدها بالذؤابة وغيره والتي تمنع أن يعلق الرأس كله ويترك باقي وسطه فيقتل
ذؤابة وقد سرح الخطابي بان هذا مما يدخل في معنى القزع انتهى من القزع والحديث
يدل على المنع من القزع قال النووي وأجمع العلماء على كراهية القزع كراهية تقزير وكراهية
حالات في الجارية والغلام مطلقا وقال بعض أصحابه لا بأس به الغلام ومذهبنا كراهية
مطابقة للرسول والمراد به عموم الحديث قال العلماء والحكمة في كراهية انه يشوه الخلق
وقيل لانه زى أهل الشر وقيل لانه زى اليهود وقد جاء هذا مفسرا في رواية لابي داود
انتهى والفظه في سنن أبي داود ان الجاحج بن حسان قال دخلنا على أنس بن مالك فحدثني
أخى المغيرة قالت وأنت مثنى غلام ولت قرنان أو قدس ان فسخ رأسك وترك عليك
وقال احلقوا هذين أو قدسهما فان هذا زى اليهود (وعن ابن عمر ان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم رأى صبيا قد حلق بعض رأسه وترك بعضه فنهاهم عن ذلك وقال احلقوا
كله او ذروا كله رواه أحمد وابوداود والنسائي باسناد صحيح قال المنذرى وأخرجه مسلم
بالاسناد الذي أخرجه ابوداود ولم يذكر فظفه وذكر أبو موسى عود الله مشق في تعليقه ان
مسما أخرجه هذا اللفظ والحديث يدل على المنع من حلق بعض الرأس وترك بعضه
وقد سبق الكلام عليه في الذي قبله وهو مؤيد لتفسير القزع بما قسم به ابن عمر في الحديث
السابق وفيه دليل على جواز حلق الرأس جميعه قال الغزالي لا بأس به ان أراد التنظيف
وفي رد على من كرهه لما رواه الدارقطني في الاثر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أنه قال لا توضع النواصي الا في حج أو عمره وأقول عارضا يبيع لو وجدك محلقا فغضب

وهو الذي سأله خليل الرحمن له
 كما سأل عنه ربنا عز وجل حيث
 قال سائل اولاه أن يديهم عليه
 من الاسلام ما اولاه فقال ربنا
 واجعلنا مسلمين لك طلب ذلك له
 ولا يعيل ثم طلبه له من ذرية
 من أي قبيل فقال ومن ذرية
 أمة مساة لك وأي نعمه أعظم
 من الاسلام وبه وصي ابراهيم
 بنيه ويعتوب فقال يا بني ان الله
 اصطفى اكرم الدين فلا تقوت الا
 وانتم مسلمون وأي نعمه أعظم
 منه وهو ملة ابي الانبياء عليه
 السلام وبه سمي الله هذه الامة
 قبل وجودها في التوراة
 والابجيل قال سليمان في قوله
 تعالى هو بما اكرم المسلمين من قبل
 أي في التوراة والابجيل وأي نعمه
 أعظم منه وقد سأل أهل الايمان
 من قوم موسى حيث قالوا ربنا
 افرغ علينا صبرا وثوقنا مسلمين
 ثم سأل ذلك رسولنا الامين كان
 الدعاء الجميع فبصرى الدنيا
 والآخره اللهم وثوقنا مسلمين
 والحقنا بالصالحين وهذا الدعاء
 الطويل أخرجه أحمد والبخاري في
 الادب والنسائي والحاكم وصحبه
 عن رفاع بن رافع الزرق وسأله
 من الانبياء يوسف الصديق حين
 سأل من ربه ان يثبته بجمعه فوفى
 فتسأل توفى مسلما وانتم في
 بالصالحين وأي نعمه أكرم منه
 وقد سأل الله الذين فقال تعالى
 ان الذين عند الله الاسلام وأي
 هبة انصرف من هبة الاسلام

الذي فيه عينة بالشيخ والشيخ
 الخلق بالوصي أما بالقرآن فليس به بأس
 عبد الله بن جعفر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 أقامهم فقال لا تذكروا علي أخي بعد اليوم ادعوا لي أخي
 ادعوا لي الخلاق قال غي بما خلق خلقا رؤسنا ارواه
 اسناده حسن وقد سكت عنه أبو داود والتذري لذلك
 واما عند فضيحة فيه فقال وا شيدت قات قوله
 ووجه التشبيه أن شهرهم يشبه زغب الطير وهو أول
 أن الكبير من أقارب الاطفال يتولى أمرهم
 في خلق جميع الرأس ولكن في حق الرجال وأما النساء
 على رضى الله عنه قال غي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وبذل على الترخيص للرجال أيضا الحديث الذي قبل
 هذا الله أمر به الله كما أوثره كما

باب الاكمال والادهان والتطيب

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 أحسن ومن لا داء يروح رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه
 والشمس من الفعل فليوتر من فعل فند أحسن ومن لا داء يروح
 فعل فند أحسن ومن لا داء يروح ومن كل ذئب
 فعل فند أحسن ومن لا داء يروح ومن كل ذئب
 من رمل قلبه قد بره فأن الشيطان يلبس بقا عبد في آدم
 خرج وفي اسناد ما يورع الجبر الى الحصى الرازي عن أبي هريرة
 لا أعرفه وقيل انه يحيى قال الحافظ ولا يصح والرازي عنه
 وقال أبو زرعة شيخنا وذكر ابن حبان في الثقات وذكر الدارقطني الاختلاف في العلي
 وقد أخرج الحديث ابن حبان والحاكم والميرقي وهو يدل على مشروعية الأيادي
 الكحل ونظيره عدم الاقتصار على الثلاثة لأن بيده الأيتام جالس في من فعله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال ابن رسلان في كيفية الترتيب في الأفعال وسهات أحدهما ان يضع
 في كل عين ثلاث مرات وهذا هو الأصح للحديث ابن عباس الاتي والثاني يضع في اليمنى
 ثلاث مرات وفي اليسرى مرتين فيكون المجموع ثرا في عين ثلاث مرات وفي عين
 أربع مرات وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فاستلمه فاستلمه فاستلمه
 كل ليلة ثلاثة في هذه الثلاثة في هذا واحد من ما به والترمذي وأحمد وثلاثة كان يحد
 بالثلاثة كل ليلة قبل أن ينام وكان يمسح في كل عين ثلاثة أميال الحديث حديثه
 الترمذي وقال أبو داود من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال عليكم

ما قوله واما عند فضيحة هذا بالاصل الذي يابى بنا وأبو داود

ولا يقبل دين غيره من الانام ومن

يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وأى عطية أسنى منه وهو الذي رضى الله تعالى بربيه فقال ورضيت لكم الاسلام ديناً وأى منته أجل منه وبه كل من فى السموات والارض متصفون اقتصروا دين الله بفنونه وله اسلم من فى السموات والارض طوعاً وكرهاً والله ترجمعون قال ابن عباس من فى السموات الملائكة ومن فى الارض من ولد على الاسلام وأى حله انظر من حله الاسلام اذا لبسها الله تعالى من هداه وهى حله خالصاً ورياً وسائر المسلمين كما قال تعالى ما كان ابن ابيهم هم وديار لا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين وأى حياء اسنى من حياء الله بالا سلام وقد أمر تعالى خير خلقه وورثه عليهم الصلاة والسلام أن يقول وأنا أولى المسلمين وجهلهم انذاراً شرف طاعات المؤمنين بل جعلها فى منتهى اشرف العبادات يكررها القائل فى اليوم خمس مرات وكيف لا يكون الاسلام عظيم العطايا واسماها وبه النجاة عند من أهوال يوم التمامة وعناه وبالا سلام تبيض الوجوه حين تسود وجوه من اعرض عن هداه وبالا سلام يشرب من حوض سدة ولد عدنان حين يذاد عنه أهل العصيان وبالا سلام يجوز على الصراط اذا تمهافت الاشياء منه الى الميزان وبالا سلام

بالا تدم فانه يجالوا بصبر ويثبت الشعر ثم ذكر انما كانت النبى صلى الله عليه وآله وسلم مكعبة الخ وساق الحديث عن علي بن حجر ومحمد بن يحيى عن يزيد بن هرون عن عثمان بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس قال وفى الباب عن جابر وابن عمر والحديث يدل على استحباب أن يكون الاكتمال فى كل عين ثلاثة أميال وأن يكون بالاندوه هو بالسكسر بجر السكسر معروف وأن يكون فى كل ليلة وأن يكون عند النوم وقد أخرج أبو داود من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البسوا من ثيابكم البياض فانها من خبار ثيابكم وكشفوا فيها ما وناكم وان خيراً اكتمالكم الا تدمجوا بالبصر ويثبت الشعر وأخرجه الترمذى وابن ماجه تصيراً وادى فيه ذكر السكسر وفى رواية الطبرانى فانه منبهة للشعر مذهبة لثقل مصادفة البصر (وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حبب الله من الدنيا النساء والطيب وجعلت قرة عيني فى الصلاة رواه النسائى) وأخرجه أيضاً أحمد وابن أبي شعبة والحاكم من حديثه وفى اسناده فى سنن النسائى سيار ابن حاتم وسلام بن سكين ومن طريق سيار زواه أخذ فى الزهد والحاكم فى المستدرک ومن طريق سلام أخرجه أحمد وابن أبي شعبة وابن سعد والبرز وأبو يعلى وابن عدى فى الكامل وأعله به والعقلى فى الصحفاء كذلك وقال الدارقطنى فى عله رواه أبو المنذر سلام بن أبى الصم بوجه من سليمان ورواه عن ثابت عن أنس وشاذ بن جناد بن زيد عن ثابت مرسل وكذا رواه محمد بن عثمان بن ثابت البصرى والمرسل أشبهه بالصواب وقد رواه عبد الله بن أحمد فى زيادات الزهد عن أبيه من طريق يوسف بن عطية عن ثابت موصولاً أيضاً ويوسف ضعيف وله طريق أخرى معالة عند الطبرانى فى الأوسط عن محمد بن عبد الله الخضرى عن يحيى بن عثمان الطبرانى عن الهبل بن زياد عن الوزاعى عن اسحق بن عبد الله بن أبى طلحة عن أنس مثله قال الحافظ فى التلخيص ان اسناده حسن وقال فى تحصيل الكشاف والتلخيص ليس فى شئ من طرقه لفظ ثلاث بل أوله عند الجميع حبب الى من دنسكم النساء الحديث وزيادة ثلاث تفسد المعنى على ان الامام أبابكر ابن فور لم يشرحه فى حرم مقر دبا ثباته او كذلك ورد فى الفزلى فى الاحياء واشهر على الا لاسنة انتهى وانما قال ان زيادة لفظ ثلاث تفسد المعنى لان الصلاة اقامت من حب الدنيا وقد وجه ذلك السعد فى حاشية الكشاف فقال وقرة عيني مبهمة أقصده الاعراض من حب الدنيا وما يحب فيها وليس عطف على الطيب كما سبق الى الفهم لانها ليست من حب الدنيا وجه ذلك بعضهم بان من يحب فى قال وقد جات كذلك فى قوله تعالى ماذا خذوا من الارض أى فى الارض ورد صاحب الثرات بانه قد حبب اليه أكثر من ذلك نحو الصوم والجهاد ونحو ذلك من الطاعات انتهى ومثل ما قال الحافظ قال شيخ الاسلام زين الدين العراقي فى اماليه وسرح بان لفظ ثلاث ليس فى شئ من كتب الحديث وانما منسدة لمعنى وكذلك قال الرزكى وغيره وقال الامامى لا اعلمها ثابتة من طريق

نحو المسلم من الجرم وامتاز من
زجر عن النار وأدخل الجنة
فقد فاز وبالإسلام ثبت الله
العبد في الجواب على ملائكة
ربه حين يسأله وهو تحت التراب
فيقول اللهم ربّي والاسلام ديني
ومحمد نبي الحديث أخرجه ابن
ابي عاصم في السنة وابن مردويه
والبيهقي عن جابر رضي الله عنه
ولمسلمين انزل روح القدس
لهدي وبشرى كما قال تعالى قل زله
روح القدس من ربك بالحق ليثبت
الذين آمنوا وهدي وبشرى
للمسلمين ولاجل الاسلام جعل
الله لمبادته من النعم ما لا يحصى
ما فيه أفلام العلماء فقال تعالى
جعل لكم من يورثكم ستاتي
آخر الآيتين الى قوله كذلك يتم
نعمته عليكم اهكم تسلمون ولم
اشمكت هاتان الآيتان على تعداد
نعم لا يفي بالنعم بعظم السان بل
لو تكلم عليهما على انفرادهما
لاحتل بحملهما يستغرق عدة
او فوات وأزمان فالحمد لله الذي
من عايشنا بالاسلام وهذا ناله
بفضله والانهام وما كنا لنهدي
لو لا ان الله نادانا الله كلمة صادقة
يتوكلها المسلمون في دار السلام
وانما طالت نعمها بعظمه الناظر
والافليس يتطاول فان التعريف
بجندار نعمة الاسلام يقتصر الى
مؤلف جليل لاني رأيت غالب
أهل الاسلام لا يعرفون نعمته
ولا يشكرون منته بل لا يحضر
يألأ أكثرهم نعمة الاسلام انما
نظروهم عظام الدنيا ومقتاعها

صحيحة والحديث يدل على ان الطيب والنساء محببان الى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وقد ورد ما يدل على ان الطيب محبوب الى الله تعالى فانخرج الترمذي عن ابن المسيب
انه كان يقول ان الله تعالى يحب الطيب فيحب الطيب فيحب النفاذ فيحب كريم يحب السكرم
جواد يحب الجود فنظروا أؤنسكم ولائهم واباليهم قال يعني الراوي عن ابن المسيب
فذكرت ذلك لهماجر بن مسمار فقال حسدته عاصم بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم مثله قال الترمذي وهذا حديث غريب والدين الياس يضعف ويثقال
ابن الياس (وعن نافع قال كان ابن عمر يستحضر بالاقوة غير مطرقة بكافور يطرحه مع
الاقوة يقول هكذا كان يستحضر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه الله تعالى وسلم
الاقوة العود الذي يتخبره) قوله يستحضر الاستحجار هنا التجز وهو استعجال من الجمرة
وهي التي توضع فيها النار قوله الاقوة بنوع الهرة وضعتها وبنم الام وتشد يد الواد
وقضها العود الذي يتخبره كما قال المصنف وسكى الاخرى كسر الام قوله غير مطرقة
أي غير مخلوطة بغيرها من الطيب ذكره في شرح مسلم والحديث يدل على استحباب التجز
بالعود وهو نوع من أنواع الطيب المندوب اليه على العموم (وعن أبي هريرة رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من عرض عليه طيب فلا يردده فانه خائب
المخل طيب الرائحة رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود) لم يخرجه مسلم بهذا الاقتصار بل
بلطف من عرض عليه ربحان فلا يردده وهكذا أخرجه الترمذي بلطف اذا أعطى أحدكم
الريحان فلا يردده فانه يخرج من الجنة وقال هذا حديث حسن غريب وأخرجه من طريق
حنان قال ولا يعرف لحنان غير هذا الحديث انتهى وهو أيضا من سبل لانه رواه حنان
عن أبي عثمان النهدي وأبو عثمان وان أدرك زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن
لم يره ولم يسمع منه وحديث الباب صحيح ابن حبان وقد أخرجه الترمذي عن حماد بن
عبد الله قال كان أنس لا يرد الطيب وقال أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
لا يرد الطيب قال وهذا حديث حسن صحيح وفي الباب عن أنس أيضا من وجه آخر عند
البراني بلطف ما عرض على النبي صلى الله عليه وآله وسلم طيب فله فرده قال الحافظ في التلخيص
وسنده حسن وعن ابن عباس هذا الطيب اني بلطف من عرض عليه طيب فانه يجب منه
وقد يوب الخسارى لهذا فقال باب من لم يرد الطيب وأورد فيه بلطف كان لا يرد الطيب
والحديث يدل على ان رد الطيب خلاف السنة وهذا انتهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم ثم أعقب النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديثا في مواعيد الرذالة باعتبار انه خفيف لا يثقل
امله وباعتبار عروضة طيب لا يثاذي به من يعرض عليه فلم يبق سائل على الرذال كل ما
كان به من الله سنة شعيب ال كل قلبه ملاو ب كل نفس قوله المخل قال المصنف هو بنوع
المعين ويعني به المخل (وعن أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المسك هو
أطيب طيب لهم رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه وعن محمد بن علي قال سألت عائشة

ونجاهها ورياستها هي الانعام

ولقد جهل الحقيقة وتكذب

عن الصراط المستقيم من

الطريقة ذكر ذلك السيد

السلامة محمد بن اسماعيل الامير

المعاني رحمه الله قال أبو سفيان

قال قال هرقل (ما قال) أي الذي

قاله في السؤال والجواب أوفى

الصفة التي ذكرها ابن الساطور

بهد والضمائر كما هو على

هرقل (وفرغ من قراءة الكتاب)

النبي وما مر به من كثر

هذه الصنعة بالصاد والهاء

المتوحدتين أي اللفظ كما في مسلم

وهو اختلاط الاصوات في

الخطبة زاد في بابها هذا أدري

ما قالوا (وارتفعت الاصوات)

بذلك (وأخرجنا) بضم الهيمزة

وكسر الراء (فثبت الاصحاب)

وعند المؤنف في الجهاديين

شاورتهم واثقه (القداهم) بفتح

أولهم قصورا وكسر ثانياه أي

علمهم وكبر (أمر ابن أبي كبشة)

يسكون الميم أي شأنه وكبشة بفتح

الكاف وسكون الموحدة قال

ابن جني اسم هرقل ليس مؤنثا

الكبش لأن مؤنث الكبش

من غير أنظر يد النبي صلى الله

عليه وآله وسلم لأنها كنية أبيه من

الرضاغة الحرة بن عبد العزى

فما قاله ابن ما كولا وغيره وعلم

ابن بكير أنه سلم وكانت له بنت

تسمى كبشة فبكتي بها أو هو

والدخيلة هي ضمة أو ذلك نسبة

إلى جسد أبيه وهيب لأن أمه

آمنة بنت وهب وأم جسد وهيب

رضي الله عنها. كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتطبيب قالت نعم بكارة الطبيب
المسك والعنبر ورواه النسائي والبخاري في تاريخه) وأخرجه الترمذي أيضا من حديث
عائشة بنت أبي بكر كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتطبيب بكارة الطبيب المسك
والعنبر ويقول أطيب أطيب المسك وحديث الباب في أسناده أبو عبيدة بن أبي السفر
وفي نسخة قال واسمه أحمد بن عبد الله وقوله بكارة الطبيب بكارة بالكسر المعجمة
ما يصلح للرجال قاله في النهاية والمراد الطبيب الذي لا لون له لأن طبيب الرجال مظهر ريحه
وخفي لونه وقوله المسك والعنبر يدل من ذكره الطبيب والحديث الأول يدل على أن
المسك خفي الرائحة وأحسنه وهو كذلك وفي التصريح بأنه أطيب أطيب ترغيب في
التطبيب به وإشارته على ما أنوع الطبيب (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم قال إن طبيب الرجال مظهر ريحه وخفي لونه وطبيب النساء مظهر لونه وخفي ريحه
رواه النسائي والترمذي وقال حديث حسن) وقال الترمذي بعد أن ذكر الحديث طريقا
أخرى عن البخاري عن أبي أنسرة عن الطفاوي عن أبي هريرة إلا أن الطفاوي لا يعرفه
إلا في هذا الحديث ولا يعرف اسمه وأخرجه أيضا من طريق ثالثة عن عمران بن حصين
بالقضاء أن طبيب الرجال مظهر ريحه وخفي لونه وخفي طبيب النساء مظهر لونه وخفي
ريحه وقال هذا حديث حسن غريب وفي رجال أسناده عند النسائي مجهول غير أنه في
أسناده آخر بأنه الطفاوي وأيضاً مجهول كما سبق والحديث يدل على أنه ينبغي للرجال
أن يتطيبوا به ريح ولا يظهروا لونه كالسك والعنبر والعطر والعود وأنه يذكر لهم
التطبيب به لونه كالزباد والعنبر والمحموم وأن النساء بالعكس من ذلك وقد ورد تسمية المرأة
التي تفر بالجاس والهاطيل له ريح زانية كما أخرج الترمذي وصححه وأبو داود والنسائي
من حديث أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل عين زانية والمرأة إذا
استعطرت فثرت بالجلس فهي كذا وكذا يعني زانية قال الترمذي وفي الباب عن أبي هريرة

* (باب الاطلاء بالنورة) *

(عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا طلى بدأ بعورته فطالها بالنورة
وسأله جسد أهل رواه ابن ماجه) الحديث قال الحافظ ابن كثير في كتابه الذي ألّفه في
الجامع بعد أن ذكر حديث الباب هذا أسناده جيد وقد أخرجه ابن ماجه أيضا من طريق
أخرى عن أم سلمة وقوله عبد الرزاق عن حبيب بن أبي ثابت عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من أسناده جيد قاله الأسدي وطى وقد أخرجه اندراطى في مساوى
الاختلاف من طريقين عن أم سلمة وثوبان وأخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق
ثوبان بالنظر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل الحمام وكان يتنور وأخرجه
ابن عساکر في تاريخه من طريقه أيضا وأخرج أيضا من طريق والده بن الأشعث أنه صلى
الله عليه وآله وسلم طلى يوم فتح خيبر وأخرج سعيد بن منصور في سننه عن إبراهيم قال كان

قوله بنت أي كسبة أو بجد جده
فقد المطلب لأمه وفيه نظر أو
هو رجل من شراعة اسمه وجر
ابن عامر بن غالب خالف قريشا
في عبادة الأوثان فعمد الله على
فنتسب به الله لا تراث في
هذه النسخة قاله ابن قتيبة
وانطباعي وكذا قاله الزبير (أنه)
يكسر الهاء زنة على الاستئناف
وجوز العيني قصها على ضعف
(يخافه) أي لا يحسن الله يخافه
(مطلب في الأصغر) وهم الروم
لأن جدهم روم بن عيص بن
اسحق تزوج بنت ملك الحبشة
بغاة والاهين الساض والسواد
فتم له الأصغر حواء ابن الأنباري
أولان جده نساوة محلة بالشعب
قاله ابن هشام في التيجان وقيل
غسبر ذلك قال أبو سفيان (فما
زادتموه وقتلانه سيظهر) زادني
حديث عماد الله بن منه ادعن أي
سفيان فأزادته وهو يامن محمد
حتى أسلمت أخرجه الطبراني
(حق أدخل الله على الإسلام)
فأبى زت وأخبرت ذلك اليقينين
وأيض المراد أن ذلك اليقين ارتفع
(وكان ابن الساطور) بالناه
الهمزة في رواية الجوهري بالناه
المجندسة وهو بالهوية سافط
السمان وصاربه وهو بالهوية
تلكات به العرب وعن يونس
ابن ناظور ابن يادة الفسوف
الأنسية مسومة إلى ابن
الساطور ومنه عن الزهري
تسلافا لمن توهم أنهم ما غنوة
يهودية بالاسناد المذكور

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا طلى وفي عاتيه يده وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف
عن إبراهيم بن جهم بن جهم قال ابن كثير وهو مرسل فيقول الموصول الذي أخرجه ابن ماجه
وأخرج سعيد بن منصور عن مكحول أنه قال لما افتتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
خيبر أتى مكة فمكث ثلثين يوما وهو مرسل أيضا وذكر أبو داود في المراسيل عن أبي معشر
زياد بن كليب أن رجلا أنور ول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرجه البيهقي في سننه
الكبرى وفي تاريخ ابن عساکر بأسان ضعيف عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم كان ينفذ ورثته وأخرج أحمد عن عائشة قالت طلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم بالنزوة فلما فرغ منهم قال يا معشر المسلمين عليكم بالنزوة فأنتم طالية وطهور وإن الله
يذهب بهم عنكم أوبسائكم وأشعاركم وقد روى الاطباء بالنزوة عن جماعة من الصحابة
فرواه الطبراني عن يعلى بن مرة الثقفي والطبراني أيضا بسند رجال الصحيح عن ابن
عمر والبيهقي عن ثوبان والخراشي عن أبي الدرداء وجماعة من الصحابة وعبد الرزاق عن
عائشة وابن عباس عن خالد بن الوليد وجماعة من أصحاب الحديث فاضية بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
ولم يفتقر منها عند ابن أبي شيبة عن الحسن قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأبو بكر وعمر لا يدعون قال ابن كثير هذا من مراسيل الحسن وقد تكلم فيها وأخرج
البيهقي في سننه عن قتادة أن رسول الله بنحوه وزادوا عثمان وهو متعلق وأخرج
البيهقي عن أنس أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفتقر في أسناده مسلم
الملاقى قاله البيهقي وهو ضعيف الحديث قال السبوطي والاحاديث لا يثبت أقوى
سندا وأكثر عددا وهي أيضا مبنية فقدم ويمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان
يقدر تارة ويخلق أخرى وأما ما روى عن ابن عباس أنه ما طلى شي قط فغسل صاحب
النهاية وصاحب المختص وعبد العافر القارسي أن المراد به ما ملأ إلى هوام

(أبواب صفة الرضوخ فرضه وسنته)

قال جهه ورأه أهل اللغة يقال الرضوخ يرضخ أوله إذا ريد به الفعل الذي هو المصدر ويقال
الرضوخ يرضخ أوله إذا ريد به الما الذي يظهر به هكذا نقله ابن الأنباري وسناعات من
أهل اللغة وغيرهم وذهب الخليل والاسمعي وأبو حاتم السجستاني والأزهري وجماعة إلى
أنه بالفتح فيما قال صاحب المطالع وحكي الضم فيه ما جمعا وأصل الرضوخ من الرضاة
وهي الحسن والتفانة وسمى وضوءه الرضوخ لأنه يظف الموضوح ويحسسه

(باب الدليل على وجوب النية له)

(عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقول
أحد منكم صلاة بالنية وإنما لا يري ما في من كانت غيرته قال الله عز وجل ولا يجره إلى الله
رسوله ومن ناس من جبرته إلى ما يشاء وأما ما يروى أنها غيرته إلى ما يشاء إلى ما يشاء إلى ما
رواه الجماعة الحديث مداره على يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي

عن أبي سفيان (صاحب الألبان)

وهي بيت المقدس أي أمرها

(وهو قل) أي صاحب هرقل

وأطلق عليه الصفة أماهني

البيع وأماهني الصداقة فوقع

استناده إلى صاحب في الجواز

بالنية لا مريية الألبان وفي الحقيقة

بالنسبة إلى هرقل (استناده)

وهي رواية المسحوق والجوزي

وعند القاسمي استناده قال

النوري وهو الأشهر وعند

المكتبة يعني استناده في أوله مريية

المعقول من الله تعالى ولا يذو

والأصل في عن الجوزي استناده

بالنفي وليس في سفيان أي

استناده إلى الاستناده والنية

لفظ أجمعين وهو سفيان بن

النصارى وقيل عربي وهو

الطويل في الحديث (على نصاري

الاشام) لكونه عالم بينهم وزيادتهم

أو هو قديم شريفهم وهو دون

القاضي أو هو قديم القسيس

ودون المطران أو المثلث المذبح

في مشيئة الجمع اساقفة واساقفة

(يحدث أن هرقل حين قدم ألبان)

عند غلبة جنوده على جنود فارس

وأخبرهم في سنة عمره بسلي

الله عليه وآله وسلم الحديثي وذكر

الزمذي وغيره القديسة وفاة

في نفسه قوله تعالى ويومئذ

يفرح المؤمنون بنصر الله وفي

أول الحديث في الجهاد عند

الموافاة الإشارة إلى ذلك (أصبح

خفيت النفس) أي رديهم أعير

طبعهم أسهل لهم اللهم وعسير

يألفهم عن قلة الإنسان روحه

عن عاقبة بن وهاص عن عمر بن الخطاب ولم يبق من أصحاب الكتب المعتمدة من لا يخرج به سوى مالك فإنه لا يخرج به في الموطأ وهم ابن دحية فقال أنه نفسه ولعل الوهم اتفق له بإسار أي الشيخين والنساق في رده من حديث مالك وما وقع في الشهاب بالنظر الأعمال بالنيات يجزم الأعمال وحذفنا فنقل النوري عن أبي موسى المديني الأصم فإنه لا يصح له اسناد أو قوله النوري قال الحافظ وهو وهم فقد رواه كذلك الحافظ في الأربعين له من طريق مالك وكذا أخرجه ابن حبان من وجه آخر في مواضع تسعة من صحيحه منها في الحادى عشر من الثالث والرابع والعشرين منه والسادس والستين منه ذكر في هذه المواضع بحذف أسماء وكذا رواه البيهقي في المعرفة وفي البخاري الأعمال بالنية بحذف أسماء أفراد النية قال الحافظ أبو سعيد محمد بن علي الخشاب رواه عن يحيى بن حماد نحو مائتين وخمسين أسانا وقال أبو سعيد الهروي عبد الله بن محمد الأنصاري كُتبت هذا الحديث عن سبع مائة نفر من أصحاب يحيى بن سعيد قال الحافظ تتبعته من الكتب والأخبار حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف نسخة فما استعذبت أن أذكر له سبعة من طريقه ثم رأيت في المستخرج لابن مسعود طرق فضمة منتهى ما عني في فزادت على ثلثمائة وقال البزار والطحاوي وأبو علي بن السكن ويحيى بن عتاب وابن الجوزي وغيرهم أنه لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا عن عمر بن الخطاب ورواه ابن عساکر من طريق أنس وقال ضرب حديثا وذكر ابن مسعود في صحيحه أنه رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من عشرين بن نفسا قال الحافظ وقد عرفت أن شيخنا أبو الفضل بن الساجي في النكت التي جمعها على بن المسلاح وأظهر أنهم ما في مطلق النبي إلا هذا الحديث وهذا الحديث فائدة قواعد الإسلام حتى قيل أنه ثلث العلم ووجهه أن كتب العبد بتابعه وجوارحه وأسانه على التائب أربحها لأنه يكون عبادة بغيره دون الآخرين قولنا إنما الإلهام هذا الترتيب ينبغي أن يصح من بين الأولي أنما فاتها من صبيح المحصر واحتجنا هل نفيها بالمطوق أو بالمله أو بالرفع أو بالعرف وبالملة سنة أم بالجواز ومذهب المحققين أنها نفيها بالمطوق وضعها نفيها قال الحافظ في شيخنا شيخ الإسلام من جميع أهل الأصول من المذاهب الأربعة إلا البشير كالأندلسي وعلي العكس من ذلك أهل العربية وموضع البحث عن بقية الجاهات إنما الأصول وعلم الماه إلى فليرجع إليهما الجهة الثانية الأعمال لأنه جمع محلي بالألام المقيد للاستغراق وهو مستلزم للتصريح لأن معناه كل محلي بنية فلا عمل إلا بنية وهذا الترتيب من مقتضى المعروف في الأصول وهو ما احتجنا أحسن تقديران لاستقامة الكلام ولا عوم له عند المحققين فلا بد من دليل في تعيين أحدهما وقد اختلف المنتهات في تقدير ههنا فنحن جعل النية شرطا قدر صحة الأعمال ومن لم يشترط قدر كمال الأعمال قال ابن دقيق العيد وقد روي الأول بأن النية أكثر زوالا للنية فالعمل عليها أولى لأن ما كان الزم للشيء كان أقرب إلى خلقه

الجسد على الروح وقراءة
أبوي ذر والوقت والأصلي وابن
عساكر أصغر بن ماضيته النفس
وتستعمل في كسل النفس وفي
العصر لا يقول أحدكم خبث
نفسى كراهه اللفظ والمراد
بالناب المسارون وأما في حق
هرقل فيفسر بمنع وصرح في
رواية ابن ماضي بقوله له الله
أصعبت مهموما فقال له بعض
بطارقته (يقع الموحدة جمع
بطارق بكسر هاء أى قواده
وشواص دولته وأهل الرأى
والشورى منهم (قد استمكننا
هذه لك) أى ستمك وحالتك
لكونهم بالشفقة لسائر الأنام
(قال ابن الناطور) ولا ينسى
الناس طوبى بالثقل العجبة (وكان
هرقل) عالما وكان (حزام) أى
كاهنا (ينظر في النجوم) خبر فان
استعان أن قلنا أنه ينظر في
الأميرين أو هو تفسير لحزام
الأكهانة فوجدتارة من ألسنة
الشمس طين وتارة من أحكام
النجوم وكان كل من الأميرين
في المعادسة شانه إذا دعا إلى
أن تظهر الله الإسلام فأنكرت
شوكته وأكر الشريعة الإعتاد
عليهم وصعدان هرقل علم ذلك
بجفتى حساب النجومين الزائمين
بان المولد النبوى كان يقسم أن
أله أبو بين يبرج العتوب وهما
يقترنان في كل عشر من سنة مرة
الى أن تستوفي الثلاثة بوجهه فى
سنتين سنة وكان ابتدأ العشر من

بالبال اه قال الحافظ وقد اتفق العلماء على أن النية شرط في المقاصد واختلافه في الوسائل
ومن ثم خالفت الخنقية في اشتراطها للوضوء وقد نسب القول بشرعية النية الملهدى
عليه السلام في الجهر الى على عليه السلام وسائر العترة والشافعى ومالك والليث وريضة
وأحمد بن حنبل وأصحق بن راهويه يقولون بالنية الباطنة لا الخارجية ويعتدل أن تكون لاسيما
بعضى انهم أقوموا بالعمل فكانت اسبب في إيجاده قال النووي والنية التقصير وهو عزية
القلب ونهضه الكرماني بأن عزية القلب قدر زائد على أصل التقصير وقال البيضاوى
النية عبارة عن نية القلب فهو ما يراه موافقا لغيره من باب نفع أو دفع نفعه رسالا
أوما لا والله شرع خصصه بالارادة المتوجهة نحو الفعل لا بتعاضد الله وأما نية حكمه
والنية في الحديث محمولة على المعنى اللغوى ليصح لاجتماعه على ما بعده وتقسيمه أسوال
المهاجر فانه تفصيل لما أجل والجارو الجرو منه فى حد ذاته هو ذلك المقدر على الكمال
أو العدة أو المصول أو الاستتار قال الطائى كلام الشارع محمول على بيان الشرع لان
الخطا بين ذلك هم أهل الاسان فكانهم خوطبوا بما ليس لهم به علم الا ان قيل الشارع
فيه عين العمل على ما يقيد الحكم الشرعى قبالا وانما الامر من ما نوى فيه تحقيق لاشترط
النية والاختلاص في الأعمال قاله القرطبي فيكون على هذا جلة مؤكدة لآية جهاه اوقال
غيره بل يقيد بنسب ما فادنا الاول لان الاول نيت على ان العمل يقع بالنية ويسا بها
فيتقرب اليكم على ذلك والثانية أفادت ان العمل لا يتصل به الا ما نواه قال ابن دقيق
العميد والجله الثانية ان من نوى شيئا يحصل له وكل ما لم ينو لم يحصل فليدخل في ذلك ما لا
يخصر من المسائل قال ومن ههنا عظموا هذا الحديث الى آخر كلامه ويدل على صحة
كلامه أحاديث كثيرة توارده بثبوت الاجران نوى خبرا ولم يعمل به تحدى بل آناه الله الا
وعلى فهو يعمل بفعله في ماله وينفق في حقه ويربى آناه الله على اولادته مالا فهو يقول
لو كان في مثل هذا عملت فيه مثل العمل الذى يعمل فى ما فى الاجرة وقال الحافظ والمراد
انه يحصل اذا عمله بشر أهله أو ال دون عمله ما به قد شرع عليه عدم عمله والمراد به عدم
المسئول لانه يقع النية لاختصاصه ولا عموما أما اذا لم ينو شيئا خفف وصلا كان كانت هناك
ية ثم عمله فهذا مما اختلف فيه انظار العلماء ويخرج عليه من المسائل لا يتبعى قوله
فمن كانت هجرته الى الله ورسوله هجرة التمسك الى الشئ الاستئصال اليه عن غيره وفى
الشرع ترك ما نوى الله عنه وقد وقعت في الام على وجهه الهجرة الى الجنة والهجرة
الى المدينة وهجرة القبائل وهجرة من أسلم من أهل مكة وهجرة من كان مقيما بالدار الكثر
والهجرة الى الشام فى آخر الزمان عند ظهور الفتن وأخرج أبو داود من حديث عبد الله
ابن عمر وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يكون هجرة بعد هجرة فزار
أعمال الارض ألزاهم هاجر ابراهيم وبيتى فى الارض ثم أراه له وأراه أيتا أسجد فى
المسجد قوله فغيرته الى الله ورسوله وقع الاختلاف بين الشرط والجواز وتعايرهما لا يمتد به

المذكور وعنده تمام العشرين
الثانية هي جبريل عليه
السلام بالوحى وعنده تمام
الثالثة فتح خيبر وعمرة القضية
التي جرت فتح مكة وظهور
الاسلام وفي ذلك الايام رأى
هرقل ما رأى وايس المراد بذلك
هذا الحديث قوله قول النجاشي بل
المراد بالاشارة به عليه الصلاة
والسلام على لسان كل فريق
من النسي وجنى بحق ومبطل
وهذا من ابداع ما يشير اليه عالم
أو يحتاج اليه متبحر وقد قيل ان
الحزاء هو الذي ينظر في الاعضاء
وفي خبئ لان الوجه فيهم على
صاحبها بطريق التراسه وهذا
ان ثبت فلا يلزم منه حصره في
ذلك بل لا يلزم بالسياق في حق
هرقل ما قدم والجمله السابغة
من قوله قال ابن المناطور اعراض
بين سؤال بعض البطارقة
وجواب هرقل اياهم الى قوله
(فقال) هرقل (اهم) أي بعض
بطارقه (حين سألوه الى رأيت
المسألة حين نظرت في النجوم
ملك الخنفسان) بفتح الميم وكسر
اللام ولغير الكسهمين ملك بالضم
ثم الاسكان (قد ظهر) أي غالب
يعنى ذلك فظهر في حكم النجوم
على أن ملك الخنفسان قد غاب
وهو كما قال لان في ذلك الايام كان
استدعاء ظهريه صلى الله عليه
وآله وسلم اذ صالح الكفار
بالهداية وأنزل الله تعالى سورة
الفتح ومقامه الظهور وظهور

والا لم يكن كلامه شديدا وأجيب بان التقدير بان كانت هجرته الى الله ورسولته وقصدا
فهجرته الى الله ورسوله كاشرا فلا تضاد وقيل يجوز الاحتداد في الشرط والجزاء
والمبتدأ والخبر قصدا والتعظيم أو التعمير كانت أنت أي العظيم أو الحقير ومنه قول أبي
النجهم وشعري شعري أي العظيم وقيل انظر محذوف في الجمله الاولى منهما أي فهجرته الى
الله ورسوله محذوف أو مذاب علم وفهجرته الى ما جاز اليه مذمومة أو قبيحة أو غير مقبولة
قوله دينا يصيبها بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرهما وهي فعلى من الدنواى القرب
سميت بذلك لاسبغها للآخرى وقيل لدنوها الى الزوال واختلف في حقيقة افتقيل ما على
الارض من الهوا والخلق وقيل كل الخلق من الجواهر والاعراض والاطلاق الدنيا
على بعضها كما في الحديث مجاز قوله أو امرأة يتزوجها انما خص المرأة بالذكر بعد ذكر
ما يعبرها وغیرها لانه تمام ما وقع به النورى بان لفظ دينا ذكره وهي لان في الاثبات
فلا يلزم دخول المرأة فيها وتعقب بانها انكره في سياق الشرط فتم وتكنة الاهتمام الزيادة
في التحذير لان الافتتان به الشد وحكى ابن بطلان عن ابن سراج ان السبب في تخصيص
المرأة بالذكر ان العرب كانوا لا يزوجهون الا الى العريية وتوراعون الكفاة في النسب فلما
جاء الاسلام سوى بين المسلمين في مناسكهم فهاجر كثير من الناس الى المدينة ليتزوج بها
من كان لا يصل اليها وتعقبه ابن حجر بانه يقتضى ان قل أن هذا المهاجر كان مولودا وكانت
المرأة عريية ومنع ان يكون عادة العرب ذلك ومنع ايضا ان الاسلام ابطال الكفاة
ولو قيل ان تخصيص المرأة بالذكر لان السبب في الحديث مهاجر أم قبس فذكرت المرأة
بعد ذلك كمر ما يشعلها لما كانت هجرة ذلك المهاجر لاجلها لم يكن بعيدا من الصواب
وهذه مكتة سرية والحديث يدل على اشتراط النسبة في أعمال الطاعات وان موقع من
الاعمال بدوهم غير معتد به وقد سبق ذكر الخلاف في ذلك وفي الحديث فوائد بسوطة في
المعاولات لا يتسع لها المقام وهو على انه مراده حقيق بان يرد له مصنف مستقل

باب التسمية للوضوء

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلاة الا بوضوء ولا وضوء الا
لابد كرامة الله عليه رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والاحمد وابن ماجه من حديث سعيد
ابن زيد وأبي سعيد مشددا والجميع في أساسه هامد قال قريب وقال البخاري أحسن شي في
هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن يعني حديث سعيد بن زيد وسئل ام يحيى بن رهاويه
أي حديث أشنع في التسمية فقد كره حديث أبي سعيد الحديث الاول أخرجه أيضا
الترمذي في العمال والدارقطني وابن السكن والحاكم والبيهقي من طريق محمد بن وسو
الخرزومي عن يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة بهذا اللفظ ورواه الحاكم من هذا
الوجه فقال يعقوب بن أبي سارة وادعى انه ما يشون وصححه لذلك فهوهم والصواب انه
النبي قاله الماذن قال البخاري لا يعرف له معاص من أبيه ولا لبيته من أبي هريرة وأبوه

(فإن يحسن من هذه الامة) أي
 من أهل هذا العصر والاطلاق
 الامة على أهل العصر كالصم
 فيه تجوز وفي رواية يونس فن
 يجتمع من هذه الامة (قالوا)
 يجتمعين لاسمهما اياهن (ليس
 يجتمعان الا اليهود) احوالوا بقصص
 اهلهم لان اليهود كانوا ابايهم
 تحت الذلة مع انصارى بخلاف
 العرب (فلا يهملك) من اهلهم
 أي لا يهملك (شأنهم) واكتب
 الى مدائن ملكك) بالهمز وقد
 يترك (فيمتثلوا من فيهم من
 اليهود) وفي رواية أبوي ذر
 والوقت والاصلي وابن عساكر
 فلهتموا باللام (فيمتثلهم) بالهمز
 وأصله بن فاشيعت الفتحة فصار
 ينام زيدت عليها الميم وفي رواية
 الاربعه فيمنابهم ومعهما
 واحد وهم مبتدأ خبره (على
 أمرهم) مشورتهم التي كانوا
 فيها (أخبره قريش) أي
 يناديهم أوقات أمرهم اذ في
 برجل لم يسم الرجل ولا من
 أرسل به (أرسله ملك غسان)
 بالسين المشددة والمثل هو
 الحارث بن أبي شمر صاحب حمير
 وعسان اسم ماء نزل عليه قوم
 من الأزد فسموا اليه ماء
 بالمثل (خبره رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم)
 فقال لعائذ بن أبي لهب خرج
 بن أظهر نازح ليرى عمه أنه نبي
 فقد اتبعه ناس وصدقه وسأله
 ناس فكانت بينهم ملاحسة في
 مواطن وتركتهم وهم على ذلك

ذكره ابن حبان في الثقات وقال ربعاً خطأ وهذه عبارة عن منعه فانه قليل الحديث
 جسد اولم ير وعنه سوى ولده فاذا كان يخطي مع قلة ما روى فكيف يوصف بكونه ثقة
 قال ابن الصلاح انقلاب اسناده على الحاكم فلا يخرج الثبوت بغيره له وشبهه النووي وله
 طريق أخرى عند الدارقطني والبيهقي عن أبي هريرة باللفظ ما نوضا من لم يذكر اسم الله
 عليه وما صلى من لم يوضأ وفي اسناده محمود بن محمد الطنفرى وابس بالقوى وفي اسناده
 أيضاً أيوب بن التمار عن يحيى بن أبي كثير وقد روى يحيى بن معين عنه انه لم يجمع من
 يحيى بن أبي كثير الاسدينا واسد اغير هذا وأخرج الطبراني في الاوسط عن أبي هريرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أيها هريرة اذا توضأت فقل بسم الله والحمد لله
 فان حفظت ذلك نزلت لك كتاب الله حتى تحدث من ذلك الوضوء قال نفراً به روى
 أبي سالة عن ابراهيم بن محمد عنه واسناده واه وفيه أيضاً من طريق الاخر عن أبي هريرة
 رحمه الله اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يدخل يده في الاناء حتى يغسلها ويغسل قبل أن
 يدخلها فتردهم هذه الزيادة عبد الله بن محمد بن هشام بن عروة وهو متروك وفي الباب عن أبي
 سعيد وسعيد بن زيد كذا ذكره المصنف وعائشة وسهل بن سعد وأبي سيرة وأميرة وعلى وأنس
 فحدث أبي سعيد رواه أحمد والدارقطني والترمذي في العلل وابن ماجه وابن عدى وابن
 السكن والبراز والدارقطني والحاكم والبيهقي باللفظ حديث السبب وزعم ابن عدى أن
 زيد بن الحباب تفرد به عن كثير بن زيد قال الدارقطني ليس كذلك فقد رواه الدارقطني من
 حديث أبي عامر العقدي وابن ماجه من حديث أبي أحمد الزهري وكثير بن زيد قال ابن
 معين ليس بالقوى وقال أبو زرعة صدوق فيه لين وقال أبو حاتم صالح الحديث ليس
 بالقوى يكتب حديثه وكثير بن زيد رواه عن ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد بن جابر
 قال أبو حاتم شيخ وقال البخاري منكر الحديث وقال أحمد ليس بالاعرف وقال المروزي
 لم يصححه أحمد وقال ليس فيه شيء ثبت وقال البراز كل ما روى في هذا الباب فليس بشيء
 وذكر انه روى عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة قال العتيبي الاسدي
 في هذا الباب فيما ليس وقد قال أحمد بن حنبل انه أحسن شيء في هذا الباب وقد قال أيضاً
 لا أعلم في التسمية حديثاً صحيحاً وأقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد عن ربيع وقال
 أحمد في هذا حديث أبي سعيد أصح ما في الباب وأما حديث سعيد بن زيد فرواه
 الترمذي والبراز وأحمد وابن ماجه والدارقطني والعتيبي والحاكم وأبو داود بالاختلاف
 والارسال وفي اسناده أبو ثمال عن رباح بن شهولان قال حديث ليس بصحيح قاله أبو حاتم
 وأبو زرعة وقد أطلق المصنف كلامه على حديث سعيد بن زيد في التلخيص وأما حديث
 عائشة فرواه البراز أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده وأبو ابن عدى وفي اسناده حارثة
 ابن محمد وهو ضعيف وأما حديث سهل بن سعد فرواه ابن ماجه والدارقطني وفيه
 عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد وهو ضعيف وتابعه أخوه أبو عبد الله وهو

وهذا بيان ما أجعل في حديث

الباب لأنه لو هم أن ذلك كان في
أوائل ما ظهر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم (فلما استخبره
هرقل) وأخبره بذلك (قال)
هرقل يا عيسى (أذهبوا
فانظروا) إلى الرجل (أخبرتن
هو أم لا فظنوا والله) وعندها
استخبره فردوه فإذا هو مخشع
فدنا منه هذا والله الذي رأيته
أعطته ثوبه (فخذه) أي هرقل
(أنه مخشع) بفتح الخاء الأولى
وحكى الثانية (وسأله عن
العرب) هل يخشعون (فقال)
أي الرجل (هم يخشعون) وفي
رواية الأصمعي وابن عساكر في
نسخة مخشعون بالميم قال العيني
كالساقط والاول أفيد وأشمل
(فقال هرقل هذا) الذي نظرت
في النجوم (ملك هذه الأمة) أي
العرب (قد ظهر) فضم الميم
ومكون اللام كذا لا كذا الرواية
ولأنه يسمى ملك بالفتح ثم الكسر
فاسم الإشارة تأتي على الله عليه
وآله وسلم وعن الكشيبي
وحده ملك فعل مضارع أي هذا
الرسول ملك هذه الأمة وقد جاء
النعمة بعد النعت ثم حذف
المنعوت (ثم كتب هرقل إلى
صاحب له) يسمى ضفاطر
الاسقف (برومية) بالتحسين
أي فيها وفي رواية ابن عساكر
الرومية وهي مدينة بولاية الروم
وقيل إن دورسورها أربعة
وعشرون ميلا (وكان نظيره)
وفي رواية ابن عساكر والأصمعي

مختلف فيه وأما حديث أبي سبرة وأما سبرة فرواه الدولابي في المكنى والبعوى في
الصحابة والطبراني في الأوسط وفيه عيسى بن سبرة بن أبي سبرة وهو ضعيف وأما حديث
علي فرواه ابن عدي وقال أسناده ليس بمستقيم وأما حديث أنس فرواه عبد الملك بن
حبيب الأندلسي وعبد الملك شديد الضعف قال الحافظ والظاهر أن مجموع الأحاديث
يحدث منها قوة تدل على أن له أصلا وقال أبو بكر بن أبي شيبة ثبت لنا أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قاله قال ابن سبيد الناس في شرح الترمذي ولا يخالف هذا الباب من
حسن مروي وهو غير صحيح والأحاديث تدل على وجوب التسمية في الوضوء لأن
الظاهر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الوضوء ما لا يقرأ في غيره من غير
عدم الذات وما ليس بجميع لا يجزى ولا يقبل ولا يعتد به وإيقاع الطاعة الواجبة على
وجهه بترتيب قبولها واجزاؤها عليه واجب وقد ذهب إلى الوجوب والقضية العترة
والظاهريه واسحق واحمدى الرواية عن أحمد بن حنبل واختلافه هل هي فرض
مطلقا وعلى إذا كراهة على إذا كراهة مطلقا وذهب الشافعية والحنابلة
ومالك ورؤية وهو أحد قوليهما إلى أنهما سنة استحباب الأولون بأحاديث الباب
واستحباب الآخرين بحديث ابن عمر فرواه عن أنس بن مالك قال سمعنا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقول يا أيها الذين آمنوا إذا توضأوا فليذكروا الله في الوضوء
والباقى وفيه أبو بكر الداهري عبد الله بن الحارث وهو متروك ومنسوب إلى الوضع
ورواه الدارقطني والبيهقي أيضا من حديث أبي هريرة وفيه مرداس بن محمد بن عبد الله
ابن أبان عن أبيه وهما ضعيفان ورواه الدارقطني والبيهقي أيضا من حديث ابن
مسعود وفي أسناده يحيى بن هشام السهمي وهو متروك قالوا فيكون هذا الحديث
قربة لوجه ذلك النفي إلى الكمال إلى الامة كحديث لأصلا لمخار المسجد الا في
المسجد فلا وجوب يؤيد ذلك حديث ذكر الله على قلب المؤمن متى ألقى بسم واجتنب
البيهقي على عدم الوجوب بحديث لأنهم صلا أحدكم حتى يسمع الوضوء كما أمره الله
وتقرره أن التمام لم يتوقف على غير الاستماع فأن حصل واستدل النسائي وابن
خزيمة والبيهقي على استحباب التسمية بحديث أنس قال طلب بعض أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم وضوءا فلم يجد فقال هل مع أحد منكم ما فوضعه في الأنا فقال توضؤا
باسم الله وأصله في الصحيحين بدون قوله توضؤا باسم الله وقال النووي يمكن أن يجزى في
المسألة بحديث أبي هريرة كل امرئ إذا لم يدا فيه بسم الله فهو أجزم ولا يخفى على
الظن ضعف هذه المستندات وعدم صحتها واتقاء دلالة على المطلوب وما في
الباب إن صلح الاحتياج أقام المطلوب التمام بالقضية لما قدمنا وأمكنه صرح ابن
سبيد الناس في شرح الترمذي بأنه قد روى في بعض الروايات لا وضوءا كاملا وقد
استدل به الرافعي قال الحافظ لم أره هكذا انتهى فان ثبت هذا الزيادة من وجه معتبر

وكان هرقل نظيره (في الغسل

وسار هرقل الى حصن) معروف
بالفضة لانه غير منصرف للعلية
والثابت على الصحيح للعلية
والجهة لان الامتناع صرف الثلاث

وجوز بعضهم صرفه كمدته
بغيره وسد وغيره من الثلاث

الساكن الوسط وليجعل للجهة

اثرا وانما سار هرقل الى حصن

لانهم اذا ارسلوه وكانت في زمانهم

اعظم من دمشق وكان فتحها

على يد ابي عبيدة بن الجراح سنة

ست عشرة بعد هذه الفضة

بشهرين (فمريم) هرقل (حصن)

أى لم يرح من مكانه هذا هو

المعروف ويرمى بفتح أوله وكسر

الراء وقال الداودى لم يصل اليها

(حتى اناه كتاب من صاحبها)

ضبطها الرومى (بوافق رأى

هرقل على خروج النبي صلى

الله عليه وآله وسلم) أى

ظهوره (وانه نبى) وهذا يدل

على أن هرقل وصاحبه أقرا

بذرة بيننا صلى الله عليه وآله

وسلم امكن هرقل لم يستمر على

ذلك ولم يعمل بهتضاه بل شج

بجانبه ورغب في الرياسة

فأثرهما على الاسلام بخلاف

صاحبه ضابطا فانه أظهر

اسلامه وألقى ثيابه التي كانت

عليه ولبس ثيابا بيضا وخرج

على الروم فدعاهم الى الاسلام

وشهد لهم اداء الخن تقاموا اليه

فضر به سقى قتلوه (فأذن)

بالنصر من الأذن والمسلمة

وغیره فآذن بالمد أى أعلم

فلا أصرح منها في افادة المطلوب القائل بعدم وجوب التسمية وقد استدل من قال
بالوجوب على ان كلفه بحدوث من توضأ ذكر اسم الله تكلن طهورا ليجتمع بدنه وقد
تقدم الكلام عليه قالوا فمما أساديت الباب على ان ذكر وهذا على الناس جميعا بين
الادلة ولا يخفى مانبه

(باب استحباب غسل الميدين قبل المضمضة وتا كيد منوم الليل)

(عن أوس بن أوس الثقفى قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فاستوى وكف

ثلاثا نأى غسل كفيه رواه أحمد والنسائى) الحديث رجاله عند النسائى ثلاث الا بعد

ابن مسعود فهو صدوق قولنا أوس بن أوس ويقال ابن أبى أوس في صحبته خلاف وقد

ذكره أبو جعفر في الصحابة وهذا الحديث معناه في الصحيحين من حديث عثمان بن

فان رج على كفيه ثلاث مرات فغسلهما وقال في آخره رأيت رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم توضأ فحوض وضوءى هذا وسما فى هذا الكتاب وأخرج أبو داود من حديث

عثمان أيضا باننا أفرغ يده اليمنى على اليسرى ثم غسلهما الى السكوبين وثبت نحوه

أيضا من حديث على عليه السلام وعبد الله بن زيد عند أهل السنن والحديث يدل على

شرعية غسل الميدين قبل المضمضة وقد اختلف الناس في ذلك فعند الهادى في أحد

قوله والمؤيد بالله وابى طالب والمنصور بالله والشافعية والحنابلة انه مستنون ولا يجب

لحديث توضأ كما أمر الله وليذكر فيه غسل الميدين وقال الناسم وهو أحد تولى

الهادى واليه ذهب ابنه أحمد بن يحيى انه واجب لخبر الاستيعاقا الذى ساقى بعد هذا

وأجيب بأنه لا يدل على الوجوب لقوله فيه فانه لا يدري أين باتت يده ولم أن محل النزاع

غسلهما قبل المضمضة وحديث الاستيعاقا الغسل فيه لا للوضوء فلا دلالة له على المعالوب

ويجوز الأفعال لا تدل على الوجوب وساقى الكلام على ما هو الحق في الحديث الذى

بعد هذا ان شاء الله (وعن أبى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا

استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين باتت يده رواه

الجماعة الا أن البخارى لم يذكر العدد وفي انظر الترمذى وابن ماجه اذا استيقظ أحدكم

من الليل وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا استيقظ أحدكم من

منامه فلا يغسل يده في الاثنا حتى يغسلها ثلاث مرات فانه لا يدري أين باتت يده أو أين

طاف يده رواه الدارقطنى وقال ابن ماجه حسن) الحديث عارف منها ما ذكره المصنف

ومنها عند ابن عدى بزيادة فليرقه وقال ابنه ازيادة منكرة ومنها عند ابن خزيمة وابن

حبان والبيهقى بزيادة أين باتت يده منه قال ابن منته هذه الزيادة رواه اثنا ولا أراها

محفوفة وفي الباب عن بابر بن سعد الدارقطنى وابن ماجه وابن عمر رواه ابن ماجه وابن

خزيمة بزيادة لنظ منه وعائشة رواه ابن أبي حاتم في العلل وحكى عن أبيه انه وهم قوله

من نومه أحق به مومه الشافعى والجمهور فاستحبوه عقب كل نوم وخصه أحمد وداود بنوم

اليدين اقله في آخر الحديث باتت يده لان حقيقة الميت تكون باليدسل ويؤيد ما ذكره
المصنف رحمه الله في رواية الترمذي وابن ماجه واخرجه ايضا ابو داود وساق مسلم
اسنادها وما في رواية لابي عوانة ما في مسلم اسنادها ايضا اذا قام احدكم للوضوء حين
يصبح لكن التعليل بقوله فانه لا يدري أين باتت يده يقتضي بالحق نوم النهار بنوم الليل
وانما خص نوم الليل بالذكر للتعلمة قال النووي وحكي عن أحمد في رواية انه ان قام
من نوم الليل كره له كراهية تحريم وان قام من نوم النهار كره له كراهية تنزيه قال ومذهبنا
ومذهب الحقين أن هذا السبب ~~ليس~~ لمصلحة شخصه وصا بالقيام من النوم بل المعبر الشك
في نجاسة اليدين في شك في نجاستها كراهية غسلها سواء كان قام من
نوم الليل أو النهار وشك انتهى والحديث يدل على المنع من ادخال اليد الى اناء
الوضوء عند الاستيقاظ وقد اختلف في ذلك فالأمر عند الجمهور على السبب وجعله
أحمد على الوجوب في نوم الليل واعتذر بالجمهور عن الوجوب بأن التعليل بأمر
بقتضي الشك في نجاسة يده صارفة عن الوجوب الى السبب وقد دفع بأن التشكيك في العلة
لا يستلزم التشكيك في الحكم وفيه ان قوله لا يدري أين باتت يده ليس تشكيكا في
العلة بل تعليلا بالشك وانه يستلزم ما ذكره من جعله ما اعتذر به الجمهور عن
الوجوب حديث انه صلى الله عليه وسلم توضأ من الشن المعاق بعد قيامه من النوم
ولم يروا انه غسل يده كما ثبت في حديث ابن عباس ونعقب بأن قوله أحدكم يقتضي
اختصاص الأمر بالغسل بغيره فلا يعارضه ما ذكره بانه صلى الله عليه وسلم
غسل يديه قبل ادخالها في الاناء حال البقعة فاستحبابه بعد النوم أولى ويكون تركه
إسكانا لغيره من الاعذار للجمهور وأن التعميد بالثلاث في غير النجاسة العينية يدل على
التمدية وهذه الأمور اذا نهت عنها البراءة الأصلية لم يبق الحديث مستلزما للوجوب
ولا التحريم الترتيب ولا يصح الاحتجاج به على غسل اليدين قبل الوضوء فان هذا ورد في
غسل النجاسة وذلك سنة أخرى ويدل على هذا ما ذكره الشافعي وغيره من العلماء ان
السبب في الحديث ان أهل الجاهلية كانوا يستنجون بالاجار وبلاذهم طارة فاذا نام
أحد منهم عرق فلا يأمّن النائم أن تطوف يده على ذلك الموضع النجس أو على قدر غير ذلك
فاذا كان هذا سبب الحديث عرفت أن الاستدلال به على وجوب غسل اليدين قبل
الوضوء ليس على ما ينبغي فان قلت هذا قصر على السبب وهو مذهب من جرح قلت
سألتهم عدم القصر على السبب فليس في الحديث الا نهى المستيقظ عن نوم الليل أو عطاق
النوم فهو أخص من الدعوى أعني مشروعية غسل اليدين قبل الوضوء مطلقا فلا
يصح للاستدلال به على ذلك ونحن لا نسكن أن غسل اليدين قبل الوضوء من السنن
الثابتة بالأحاديث الصحيحة كما في حديث عثمان الآتي وغيره وكافي الحديث الذي في
أول الباب ولا ممانعة في سنيته انما النزاع في دعوى وجوبه والاستدلال علم بالحديث

(هو قولنا هذه الرواية في ذكره)
يفتح الأول وسكون الثاني وفتح
الكاف والراء وهى القصر الذى
حواله بيوت (لم يجمع) أى
فهموا وكأنه دخل القصر (ثم
أمر بأولها) أى المضمضة
(فما قلت) بشديد الالام لا يذر
وكأنه فتح أبواب البيوت التى
حوالها وأذن الروم في دخولها
ثم أغلقها (ثم طلع) عليهم من
على فسطاطهم وانما فعل ذلك
خشية أن يظنوا اليه كارهوا
الى ضيقهم ويكرهوا ما قاله
فيقولوه (فقال يا معشر الروم
هل لكم) رغبة (فى الإصلاح
والرشد) بالضم ثم السكون
أو بفتحين خلافا لى (وان
يذبت) أى وهل لكم فى ثبوت
(مسكنكم) لانهم انفسادوا على
المنكر كان سبب الذهاب مسكنهم
كما عرف هو ذلك من الاخبار
السافرة (فتبايعوا) وفى نسخة
فبايعوا وفى رواية الاسيل يابح
وفى أخرى لابي الوقت تباع
ولاكنهم يفتبايعوا فالتأني
الاول من البيعة التى بعدها
من التباع كالرواية الاخرى
لان عساكر فى نسخة قد تباع
(هذا الذى) ونقل ان فى التوراة
وفيه مثلك أرسى لها أى انسان لم
يقبل كلامي الذى يؤدبه عني
فانى أهلك (بشاموا) أى ملأوا
أى شروا (جصة حجر الوحش)
أى كجسته اشبههم بالوحوش
لان نثرها أشد من نثرة البساتم
الانسية وشبههم بالجرودون غيرها

عن الوحش انما سمي الجمل
 وعدم الغنمة بل هم افضل (الى
 الابواب) المهددة (فوجدوها
 قد ظلت) بكسر اللام المشددة
 (فما رأى هرقل فخرتهم وأيس)
 بهمة ثم تخشع به لاجل حاله
 به تديره وفي رواية الاصل
 وأبى ذرعن الكشمير يث
 وهما يعني والاول مغلوب من
 الثاني أى فقط (من الاعيان)
 أى من اعيانهم لما أظهره ومن
 اعيانه لكونه مع باده وكان
 يجب أن يطيه هو فيستمر مسكه
 ويسلم ويسلمون فما ليس من
 الايمان ان الاثار ط الذي اراده
 والافتقد كان قادرا على أن يشر
 عنهم ويترك مسكه رغبة فيما
 عند الله والله الموفق (قال
 ردهم على وقال) لهم (ان فأت
 متقاتل أنفسا) قريبا بالماء مع
 كسر النون وقد تنفس وهو
 نصب على الترففة أى فأت
 متقاتل هذه الساعة حال كوني
 (أختبر) أى أختبر (بها
 شدتكم) أى رسوئكم (على
 دينكم فتد رأيت) شدتكم
 حذف المفعول للعلم به مما سبق
 ونسب المضاف في التنفس وقد
 رأيت ما تنفسكم الذي أحببت
 (فبعدوا) حثيثة على عادتكم
 ماوكمهم أو قبوا الارض بين يديه
 لان ذلك رجاء كان كهيته
 السجود (ورضوا عنه) فكان
 ذلك أسرى بالتعب خسر كان
 (ثان مرار) فبما يتعلق به
 القصة أو غياها على باليس

الاستنشاق وقد سبق ذكر الخلاف في ذلك في الحديث الذي قيل هذا قوله فلا يدخل يده
 في الأنف في رواية البخاري في وضوئه وفي رواية لابن خزيمة في انائه أو وضوئه والظاهر
 اختصاص ذلك بالاناء الوضوء ويلحق به الغسل بجماع أن كل واحد منهما ما يراد الظهور به
 ونرجح ذكر الاناء البرك والياض التي لا تنفس بغسل اليد فيها على تديرتها استمالة
 يتداولها الناس وفي الحديث أيضا دلالة على أن الغسل سبعه ليس عاما لجميع النجاسات
 كازعة البعض بل خاصا بنجاسة المستنشق باعتبار ريقه والوجه ومن المستندين
 والمتأخرين على أنه لا ينفس الماء اذا غمس يده فيه وحكى عن الحسن البصري أنه ينفس
 ان قام من نوم الليل وحكى أيضا عن اصحق بن راويه وعبد بن سبر الطبري قال النوري
 وهو ضعيف جدا فان الاصل في اليد والماء الطهارة فلا ينفس بالاشك وقواعد الشريعة
 متظاهرة على هذا قال المستنشق الله وأكبر العلماء جواهر هذا على الاستنشق باب مثل
 ما روى أبو هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا استيقظ أحدكم من منامه
 فليستثر ثلاث مرات فان الشيطان يبيت على خياشيمه متفق عليه انتهى وانما مثل
 المستنشق مثل النزاع بهذا الحديث لانه قد وقع الاتفاق على عدم وجوب الاستنشاق عند
 الاستيقاظ ولم يذهب الى وجوبه أحد واغتنم لانه يذهب ما يذهب بمجرد انفس من
 الاخر وينقله فيكون سببا لنشاط القارئ وطرد الشيطان والنجاسات على الانف
 وقيل هو الاثاب كاه وقيل هو نظام رفاق الجنة في أقصى الانف بينه وبين الدماغ وقد وقع
 في البخاري في بدو الخلق بالخلق اذا استيقظ أحدكم من منامه فليستثر ثلاثا فان
 الشيطان يبيت على خياشيمه فيحمل المطلق على التثنية يستثنون الامر بالاستنشاق
 باعتبار اعادة الوضوء وفي وجوبه خلاف سياتي

باب المغنضة والاستنشاق

عن عثمان بن عفان رضى الله عنه انه دعا بابا فافترغ على كفيه ثلاث مرات فمساهما
 ثم أدخل عينيه في الاناء فغسل واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثا ويديه الى المرفقين ثلاثا
 مرات ثم مسح برأيه ثم غسل رجليه ثلاث مرات الى الكعبين ثم قال رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يوضأ فوضو في هذا ثم قال من وضأ فوضو في هذا ثم صلى
 ركعتين لا يحدث فيهما لله عفر الله له ما تقدم من ذنبه متفق عليه قوله فافترغ على
 كفيه ثلاث مرات هذا دليل على أن غسله في أول الوضوء سنة قال النوري وهو
 كذلك باتفاق العلماء وقد أسلفنا الكلام عليه في الباب الذي قبل هذا قولنا فغسل
 المغنضة هي ان يجعل الماء في فيه ثم يديره ثم يجبه قال النوري وأقله أن يجعل الماء في فيه
 ولا يشترط ادراكه على الشف ووعده بالجهور وعنده جماعة من أصحاب الشافعي وغيرهم أن
 الادارة شرط والمقول عليه في مثل هذا الرجوع الى عموم المغنضة لغة وعلى ذلك
 اتفق معرفة الحق والذي في القاموس وغيره أن المغنضة تحريك الماء في الفم قوله

فانه قد وقع له أمور من تجهيز

الجيش الى موقعة ونحو ذلك وبما ربه
 لله سليمان وهذا الوجه ونظائر
 هذا يدل على استمراره على الكفر
 لكن يحتمل مع ذلك انه كان
 يضم اليمان ويشعل هذه
 المعادى مراعاة لما كتبه
 وخوفه من أن يقتله قومه الا
 ان في مسند احمد انه كتب من
 قوله الى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في مسند قال النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم بل هو
 علي نصري اية المسيح قال
 ابن ابي شيبة في الفتح نسب البخاري
 هذا الباب الذي استعمله
 بحدوث الاعمال بالنيات كانه
 قال ان صدقت نيته استعملها
 في الجلالة والا فقله خائب وخسر
 فظهرت مناسبة ايراد قصة ابن
 الساطور في هذا الترتيب لما بينا
 حديث الامال المصنعة
 الباب ويؤيد ذلك ما من
 آخره في المصنعة برأسة
 الاختتام وهو واضح انتهى
 وقال القسطلاني وفي هذا
 ما يثبت من اطلاق الاستناد
 ورواه جصى عن جصى عن
 راي عن مسندى وانخرج منه
 البخارى هنا وفي الجهاد
 والتفسير في موضعين وفي
 السماعات وفي الخزانة والادب
 في موضعين وفي الايمان والعلم
 والاحكام والمغازى وغير
 الواحد الاستناد وانخرجه
 مسند البخارى وأبو داود في
 الادب والترمذى في الاستدلال

راستن في رواية البخارى واستشاق والاستناد اعم فانه في الفتح قال النووي قال
 جمهور أهل اللغة والفقهاء والمحدثون الاستناد هو اخراج المسامع من الاتق بعد
 الاستشاق وقال ابن الاعرابي وابن قتيبة الاستناد هو الاستشاق قال قال أهل اللغة
 هو ما خوذ من النثر وهي طرف الانف وقال الخطابي وغيره هي الانف والمشهور الاول
 قال الازهرى روى سلمة عن القراء أنه يقال ثل الرجل واستنثرا اذا سرك النثرة في
 الطهارة انتهى وفي القاموس استنثرا استنشق المسامع استخراج ذلك بنفس الانف
 كاستنثرا وقال في الاستشاق استنشق الماء أدخله في أنفه اذا تقرر لك معنى المصنعة
 والاستنثار والاستشاق لغة فاعلم انه قد اختلف في الوجوب وعدمه فذهب أحد
 واصحق أبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر ومن أهل البيت الهادي والقاسم والمؤيد بالله الى
 وجوب المصنعة والاستشاق والاستنثار و به قال ابن أبي ليلى وحاج بن سليمان وفي
 شرح مسلم للنووي ان مذهب أبي ثور وأبي عبيد وداد الظاهري وأبي بكر بن المنذر
 ورواية من أحد أن الاستشاق واجب في الغسل والوضوء والمصنعة سنة فيهما وما
 نقل من الإجماع على عدم وجوب الاستنثار متعقب بهذا واستدلوا على الوجوب بأدلة
 منها انه من تمام غسل الوجه فالأمر بعينه أمرهم بها وبحديث أبي هريرة المتفق عليه اذا
 توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم ينفثه ويحدث سبعة بن قيس عند الترمذى والنسائي
 بلغة اذا توضأت فاستنري بما أنسج أحمد والشافعي وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان
 والحاكم والبيهقي وأهل السنن الأربع من حديث القبط بن صير في حديث طويل وفيه
 وبالغ في الاستشاق الآن تكون صائغا وفي رواية من هذا الحديث اذا توضأت
 فضعض أخرجه أبو داود وغيره قال الحافظ في الفتح ان استنادهما صحيح وقد رد الحافظ
 أيضا في التلخيص ما أخرجه حديث القبط من أنه لم يرو عن عاصم بن القبط بن صير الا
 اسهمل بن كثير وقال ليس بشئ لأنه روى عنه غيره وصححه الترمذى والبيهقي وابن
 القطان وقال النووي هو حديث صحيح رواه أبو داود والترمذى وغيرهما ما لا يثبت
 الصحة ومن أدلة القائلين بالوجوب حديث أبي هريرة الذي سمي ذكره المصنف في
 هذا الباب بلغة أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمصنعة والاستشاق عند
 الدارقطني وذهب مالك والشافعي والاوزاعي والليث والسنن والبصري والزهري
 وربيعة ويحيى بن سعيد وقتادة والحاكم بن عتيبة ومحمد بن جرير الطبري والناس من
 أهل البيت الى عدم الوجوب وذهب أبو حنيفة وأصحابه والثروري وزيد بن علي من
 أهل البيت عليهم السلام الى أنهم ما فرض في الجنابة وسنة في الوضوء فان تركها ما فيه
 من الجنابة أعاد الصلاة واستدلوا على عدم الوجوب في الوضوء بحديث عشرين من سنن
 المرسلين وقد رده الحافظ في التلخيص وقال انه لم يرد بلغة عشرين من السنن بل لم يرد من
 القطر ولو ورد لم يمتنع دليلا على عدم الوجوب لان المراد به السنة أى الطريقة

والتمسك بالاصول هو التمسك بوجه مخرج
 ابن الحاجب ووجه مذمومة ذكر
 هذا الحديث في هذا الباب انه
 مشتمل على ذكر جهل من اوصاف
 من يوحى اليه والباب في كيفية
 بدء الوحي وايضا فان قصة هرقل
 متضمنة كيفية حاله صلى الله
 عليه وآله وسلم في ابتداء الامر
 * وما فرغ المؤلف من باب الوحي
 الذي هو كالمقدمة لهذا الكتاب
 الجامع شرع يذكر المقاصد
 الدينية وبدأ منها بالايان لانه
 ملاك الامر كله لان الباقي مبنى
 عليه ومتمم وطيه وهو اول
 واجب على المكلف فقال
 مبتدئا (بسم الله الرحمن الرحيم)
 كما ذكر كتب هذا الجامع
 تبركا وزيادة في الاعتناء بها
 بالاسنة واشتملت الروايات في
 تقديمها على كتاب الوتر وغيرها
 عنه واكمل رحمه ووجه الثاني
 بانه جعل الترجمة قائمة مقام
 تسمية السورة ووجه الثالث
 ظاهر

هذا * (كتاب الايمان)

بكسر الهمزة وهو لغة التصديق
 وبشرنا تصديق الرسول فيما جاءه
 به من ربه وهذا القدر من تنق
 عليه ثم وقع الاستدلال على
 يستدل به ذلك من ربه
 بجهة ابتداء هذا التصديق
 باللسان المعبر عما في القلب
 واليدين أو من جهة العمل
 فالأركان بما صدق به من ذلك
 الشان قال القسطلاني في
 قال التفتازاني اذعان بوجه

لا السنة بالمعنى الاصطلاحي الاصول وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم واستدلوا ايضا بحديث
 ابن عباس مرفوعا بالفظ المضمضة والاستنشاق سنة رواء الدار فالحق قال الحافظ وهو
 حديث ضعيف وبحديث قوضا كما أمرك الله وليس في القرآن ذكر المضمضة
 والاستنشاق والاستنشاق ورد بان الامر بغسل الوجه أمر بها كما سبق وبأن وجوبها
 ثبت بأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والامر منه أمر من الله بأمير المؤمنين
 الرسول فحذوه قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني ويمكن منافسة هذا بأنه انما يستلزم لأجل
 فقط كما وقع لابن دقيق العيد وغيره واما بالنظر الى تمام الحديث وهو فإغسل وجهك
 ويدين وامسح برأسك واغسل رجلك فيصير نصا على أن المراد كما أمرك الله في خصوص
 آية الوضوء لاني عموم القرآن فلا يكون أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالمضمضة داخل
 تحت قوله الا عرابي كما أمرك الله فيقتصر في الجواب على أنه قد صرح أمر رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم بها والواجب الاختصاص به ولا يكون الاختصاص على البدل في
 مبادئ التعاليم ونحوها مما وجب الصرف ما ورد بعده وانما جزمه عن الوجوب والالزام
 فصر واجبات الشريعة بأمرها على الناس المذكورة في حديث فهم ما برز ثمانية منها
 لا تقتصر على ذلك المقتضى في تعليمه وهذا شق للإجماع والطراح لاكثر الاستحكام
 الشرعية وعلى ما سلف من أن الامر بغسل الوجه أمر بها وهذا وان كان مستبعدا في
 بادي الرأي باعتبار أن الوجه في لغة العرب معالوم المقدار لكنه يشتمل من عضد دعوى
 المدخول في الوجه أنه لا موجب لخصه بظاهره دون باطنه فان الجميع في لغة العرب
 يسمى وجهها فان قلت قد أطلق على خرق القم والانتفاء اسم خاص فليس في لغة العرب
 وجهها قلت وكذلك أطلق على المأذنين والبطية وظاهر الانتفاء والباطن بين وسائر أجزاء
 الوجه اسماء خاصة فلا تسمى وجهها وهذا في غاية السقوط لاستلزامه عدم وجوب غسل
 الوجه فان قلت يلزم على هذا وجوب غسل باطن العين قلت يلزم لولا اقتضار
 الشارع في البيان على غسل ما عداه وقد بين لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ما نزل اليه فداوم على المضمضة والاستنشاق ولم يحفظ انه أدخل بها مرة واحدة كما
 ذكره ابن القيم في الهدى ولم يقل عنه أنه غسل باطن العين مرة واحدة على أنه قد ذهب
 الى وجوب غسل باطن العين ابن عمر والمؤيد بالله من أهل البيت وروى في البحر عن
 الناصر والشافعي انه يستحب واستدل لهم بظاهر الآية وسبق في منسك ان قال بذلك
 في باب تعاهد المساكين وقد اعترف جماعة من الشافعية وغيرهم بضعف دليل من قال
 به ام وجوب المضمضة والاستنشاق والاستنشاق قال الحافظ في الفتح وذكر ابن
 المنذر أن الشافعي لم يحتج على ام وجوب الاستنشاق مع صحة الامر به الا بكونه لا يعلم
 خلافاً أن تاركه لا يعصى وهذا دليل فقهي فانه لا يحفظ ذلك عن أحد من الصحابة
 والتابعين الا عن عطاء وهكذا ذكر ابن حزم في المحلى وذكر ابن سيد الناس في شرح

الخبر وبقوله وجهه ما إذا فعل من الأمن انتهى قال الحافظ وفيه نظر (١٣٧)

لئلا يبين هذا لولي الامر والتصديق
 الا ان لوحظ فيه معنى مجازي
 فمقال امته اذا صدقه أى امته
 التكذيب والخفانة بعدى باللام
 كما في قوله تعالى وما انت بمؤمن
 لىناى مصدق لنا وبالباء كما
 في قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 الايمان أن تؤمن بالله الحديث
 قال القسطلانى فليس حقيقة
 التصديق أن يتبع فى القلب
 نسبة التصديق الى الخبر أو
 الخبر من غير اذعان وقبول بل هو
 اذعان وقبول لذلك بحيث يتبع
 عليه اسم التسليم على ما صرح به
 الامام الغزالي رحمه الله تعالى
 انتهى والكتاب مصدر يقال
 كتب يكتب كتابة وكتابا ومادة
 كتب دالة على الجمع والضم
 ومن ثم استعمل جامعا للادب
 والنصول الجامعة المسائل
 والضم فيه بالنسبة الى الحروف
 المكتوبة حقيقة وبالنسبة
 الى المعاني المراد منها مجازا ولم
 يستفتح المصنف بهذا الوحى
 بالكتاب لانه كالقدمة ومن ثم
 بدأ به لان شأن المقدمة
 كونها المأمور المراد وايضا فان
 من الوحى عرف الايمان وغيره
 (عن ابن عمر) بن الخطاب
 عبد الله (رضى الله عنهم) ما
 هاجره أبوه واستصغر يوم
 أحسده وشاهد الخندق وبعده
 الرضوان والمشاهدة وكان واسع
 العلم متين الدين وافر الصلاح
 كامل الاتباع لسنه توفي سنة
 قال رسول الله صلى الله عليه

والله (وسلم في الاسلام) الذي هو (١٢٨) الانقياد وفيه استعارة والقريظة في الاسلام شبه ثبات الاسلام واسعة امتنه على

هذه الاركان الخمسة ببناء الخبائه
على هذه الاعددة الخمسة ثم
تسرى الاستعارة من المصدر الى
القول أو تكون مكنية بأن
تكون الاستعارة في الاسلام
والقرب نسبة بني على التحصيل بأن
شبه الاسلام بالبيت ثم خيل
كأنه بيت على المبالغة ثم أطلق
الاسلام على ذلك الخيل ثم خيل
له ما يلزم ان الخبائه المشبه به
من البناء ثم اثبت له ما هو لازم
للبيت من البناء على الاستعارة
التخييلية ثم نسبته اليه ليكون
قربة مانعة من ارادة الحقيقة
ويجوز أن تكون استعارة
بالكتابة لانه شبه الاسلام به
لعدم تذكر المشبه وطوى
ذكر المشبه به وذكر ما هو من
خواص المشبه به وهو البناء
ويسمى هذا استعارة ترشيدية
ويجوز أن تكون استعارة
تمثيلية فانه مثل حالة الاسلام
مع أركانه الخمسة ببناء الخبائه
على خمسة أعمدة وقطبها التي تدور
عليه هو الشهادة ببقية شعب
الايمن كالإوتاد للخبائه (على
خمس) أي خمس دعائم وسرجه
عبد الرزاق في روايته وفي رواية
مسلم على خمسة أي أركان وقال
بعضهم على معنى من أي من
خمس وبهذا يصل الجواب
عما يقال ان هذه الخمس هي
الاسلام فكيف يكون الاسلام
مبنيا على ما لم يبن لا بد أن يكون
غير المبني عليه ولا ساجدة الى جواب الكرماني بأن الاسلام عبارة عن المجموع والجمهور غير كل واحد من أركانه

المرفوق فيه وجهان أحدهما فتح الميم وكسر الالف والثاني عكسه لغتان واتفق العلماء
على وجوب غسلهما ولم يخالف في ذلك إلا زفر وأبو بكر بن داود الظاهري في قال
بالوجوب جعل الالف في الآية بمعنى مع ومن لم يقل به جعلها لانتهاها الغاية واستدل
لغسلهما أيضا بحديث أنه صلى الله عليه وسلم إذا را الماء على مرقبته ثم قال هذا وضوء
لا يقبل الله الصلاة الا به عند الدار فطعن والبيهقي من حديث جابر مرفوعا وفيه القام
ابن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل وهو متروك وقال أبو زرعة منكرو وضعه أحمد
وابن معين ووافقه ابن حبان ذكره في الثقات ولم ينفذ اليه في ذلك وصرح بضعف
هذا الحديث المنذر وابن الجوزي وابن الصلاح والنووي وغيرهم واستدل لذلك
أيضا بما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بالنظر فوضأ حتى أشرع في الغسل ثم قال
هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه أنه فعل لا يتم من مجردة على
الوجوب وأوجب بأنه يان العجمل فينبذ الوجوب ورد بأنه لا اجال لان احتمية
في انتهاء الغاية تجاوز في معنى مع وقد حقق الكلام في ذلك الرضي في شرح الكفاية
وفي غيره فراجع اليه واستدل أيضا بذلك انه من مقدمة الواجب فيكون واجبا وفيه
خلاف في الاصول معروف وسيعتد المصنف لذلك بابا في انشاء الله قوله الى
الكعبين هما العظامان الثابتان بين مقصود الساق والقدم بانفاق العلماء ما عدا
الامة في محمد بن الحسن قال النووي ولا يصح عنه وقد اختلف هل الواجب الغسل
أو يكفي المسح وسهأت في الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى قوله لا يحدث فيها منته
النووي المراد لا يحدث بشئ من أمور الدنيا ولو عرض له حديث فاعرض عنه مصنفه
هذه الفضة بل لأن هذا ليس من فعله وقد غفر له هذه الامة ما حدث به فهو سواء هذا معني
كلامه قال في الفتح ووقع ور رواية للعكس الترمذي في هذا الحديث لا يحدث في نفسه بشئ
من الدنيا هي في الزهد لابن المبارك والمصنف لابن أبي شيبة قال المازري والنابغ
عياض المراد يحدث النفس المحتلب والمكتسب وأما ما يقع والمطارد بالافليس هو
المراد قال عياض وقوله يحدث في نفسه فيه إشارة الى ان ذلك الحديث مما يكتسبه
لاضافته اليه قال ابن القيم العبد ان حديث النفس على قسمين أحدهما ما يجهل
بجوابه فمجرد دفعه عن النفس والثاني ما استمرل معه النفس ويمكن قطعه ودفعه فيمكن
أن يجل الحديث على هذا النوع الثاني فيخرج عنه الاول اعصارا اعتبارا ويشهد لذلك
انما يحدث في نفسه فانه يقتضي تمكينا بامنه وتعللا لهذا الحديث قال ويمكن حمله على
الوعين معالي آخر كلامه والحاصل ان السبعة مشهورة بثبوت أحدهما أن يكون
غير مغلوب بورود الموطأ الترسمية لان من كان كذلك لا يقال له يحدث لانتفاء الاستعداد
الذي لا بد من اعتباره ثانيهما أن يكون مريدا للتحدث طالبا للعلو ووجه التكلف
ومن وقع له ذلك شيئا وما يعتد لا يقال انه حدث نفسه قوله غفر الله له ما تقدم من ذنبه

غير المبني عليه ولا ساجدة الى جواب الكرماني بأن الاسلام عبارة عن المجموع والجمهور غير كل واحد من أركانه

(شهادة) أي من أو أحد هاشمادة أن لا اله الا الله) قدم النبي على الأئمة ولم (١٣٩) يقول لا اله الا هو لانه اذا اني أن يكون

ثم الغيرة لله فقد فرغ قلبه عما
سوى الله بلسانه وواحق القلب
وليس مشغولاً بشئ سوى الله
نعالى فيكون نبي الشريك عن
الله تعالى بالجوارج الظاهرة
والباطنة ولا اله الا الله للجنة
وفي هذه المسئلة تم بحث
طويت الكتب عنها خوف
الاطالة ثم ان هذا التركيب
عند علماء المعاني بقيد القصر
وهو في هذه الكلمة من باب
تخصر المسئلة على الموصوف
لا اله الا الله فمن قال في معنى
الوصف (و) شهادة (أن محمداً
رسول الله) ولم يذكر الإيمان
بالأنبياء والملائكة وغير ذلك
فما تضمنه سؤال الجهر بل عليه
السلام لان المراد بالشماد
تصديق الرسول فيما جاء به
فبما تضمنه جميع ما ذكر من
المعتقدات وقال الامام علي
ما تضمنه هو من باب تسمية
النبي ببعضه كما يقول قرأت
الحديث ويد جميع الفاضحة وكذا
تقول مثلاً شهادت بر رسالة محمد
وتر يد جميع ما ذكر والله
أعلم (واقام الصلاة) أي
الداومة عليها والمراد الاتيان
بها بشروطها وأركانها (وايتاء
الزكاة) أي اعطائهم ما مستحقها
بأخراج جزء من المال على وجه
مخصوص (والحج) إلى بيت الله
الحرام (وصوم) شهر (رمضان)
ولم يذكر الجهاد لانه فرض كفاً
ولا يتعين الا في بعض الاحوال ولهذا جعله ابن عمر جواب السائل وزاد في رواية عبد الرزاق في آخره وان الجهاد من العمل

رتب هذه المذنبية على مجموع الموصوف بثلث الصفة ومسلالة الركتين المقيمة
بذلك القيد فلا تحصل الا بحجم وعهما وظاهره مغفرة جميع الذنوب وقد قيل انه مخصوص
بالصفاً لورود مثل ذلك مقيداً بحديث الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى
رمضان كقوله ان ما بيننا وما اجتنبت البكائر (وعن علي رضي الله عنه انه دعا لوضوء
فمضمض واستنشق وثمر بيده اليسرى ففعل ثلاثاً ثم قال هذا طهورني الله صلى
الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والنسائي) الحديث استاده في سفل النسائي هكذا حدثنا
موسى بن عبد الرحمن قال حدثنا الحسين بن علي عن زائدة قال حدثنا خالد بن علقمة عن
عبد خير بن علي قدس سره فوسى بن عبد الرحمن ان كان ابن سعيد بن مسروق الكندي
فهو ثقة وان كان الحلي الاطلاكي فهو موصوف يقرب وكلاهما روى عنه النسائي
وأما خالد بن علقمة فهو الهمداني قال ابن معين ثقة وقال في التقريب صدوق وثقة
رجال الاسناد ثقات وهو طرف من حديث علي عليه السلام وسأني الكلام على
المضمضة والاستنشاق والاستنثار فقدم قال المصنف رحمه الله وفيه مع الذي قبله
دليل على ان السنة ان يستنشق باليمين ويستنثر باليسرى انتهى (وعن أبي هريرة رضي
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر
منه في يده) قد تقدم الكلام على تفسير الاستنثار وعلى وجوبه في حديث عثمان
(وعن محمد بن سالم عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم بالمضمضة والاستنشاق) قد سلف الكلام على المضمضة
والاستنشاق في تفسير أو كما قال المصنف رحمه الله تعالى وقال يعني الدارقطني لم يسنده
عن جادة غير هدية وداود بن الجهر وغيرهما يرويه عنه عن عمار عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم لا يذكر أباه مرة قلت وهذا لا يضر لان هدية ثقة مخرج منه في الصحيحين
فيقبل رفته وما ينفرد به انتهى وقد ذكر هذا الحديث ابن سيد الناس في شرح الترمذي
منسوبة إلى أبي هريرة ولم يتكلم عليه وعادته التكلم على ما فيه وهن

باب ما جاء في جوارنا خيرهما على غسل الوجه واليدين *

(عن المقدم بن محمد بكرب قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوضوء فتوضأ
فغسل كفيه ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً وغسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ثم مضى واستنشق
ثلاثاً ثلاثاً ثم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما رواه أبو داود وأحمد وزاد وغسل
رجليه ثلاثاً ثلاثاً) الحديث استاده صالح وقد أخرجه الضياء في المختارة وهو يدل على
عدم وجوب الترتيب بين المضمضة والاستنشاق وغسل الوجه واليدين وحديث عثمان
وعبد الله بن زيد الثابتان في الصحيحين وحديث علي الثابت عند أبي داود والنسائي وابن
ماجة وابن حبان وابن زرار وغيرهم مصرحة بتقديم المضمضة والاستنشاق على غسل الوجه
واليدين والحديث من أدلة القائلين بعدم وجوب الترتيب وقد سبق ذكرهم في شرح

ولا يتعين الا في بعض الاحوال ولهذا جعله ابن عمر جواب السائل وزاد في رواية عبد الرزاق في آخره وان الجهاد من العمل

حديث عثمان وحديث الربيع الا في بعد هذا يدل ايضا على عدم وجوب الترتيب بين
المفضضة والاستثنائية وغسل الوجه قال النووي انهم يتأولون هذه الرواية على ان
الظن ثم لا بد من الترتيب بل اعطى جملته على جملة وقد ذكر الفاضل الشافعي في مصدر
حواشيته على شرح المواقيت ان الحقين من الصلوة انما هو على ان وجوب ذلك ثم على
انما استثنى شخص من بعض المطالب وقد ذكره ايضا في حواشي المطول وقد ذكر الرضوي في
شرح الكافية وابن همام في المعنى انهم اختلفوا في مجرد الترتيب فظهر بهذا انما استثنى بين
المعينين لانما احقته في الترتيب ولكن لا يفتى عليك ان هذا التأويل وان منع القائل
بوجوب الترتيب في حديث الباب وما بعده فهو يجري في دليله الذي عارض به حديثي
الباب أعني حديث عثمان وعبد الله بن زيد وعلى فلا يدل على تقدم المفضضة والاستثنائية
كلا يدل هذا على تأخيرهما فذهبوا وجوب الترتيب لانهم لا يرون اذ دليل عليهما يتعين
المسير اليه وقد عرفنا في شرح حديث عثمان عدم اتهاض ما جاء به مدعى وجوب
الترتيب على المطالب انهم حديث جابر عند النسائي في صفة حج النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال قال صلى الله عليه وآله وسلم ابدوا رجايب الله بياضها في الايام وهو عند مسلم والفظ
انما يصلح الاحتجاج به على وجوب الترتيب لانه عام لا يقتصر على سببه عند الجمهور وكما
تقرر في الاصول وآية الوضوء من درجة تحت ذلك العموم (وبن العباس بن يزيد
عن سفيان بن عيينة عن عبد الله بن محمد بن ربيع بن قيس بن عمار قال قال
انتم ما اخرجت الى انا فقالت في هذا كذا كذا أخرجه في الوضوء لرسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فبدأ في غسل يديه قبل أن يدخلها فلا تأثم بوضوءه غسل وجهه فلا تأثم
بضمه وضوء يمينه ثم غسل يديه ثم مسح برأسه ثم تلا ومنبر انتم بغير رجليه قال
العباس بن يزيد هذه الرواية التي حدثت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه بدأ بالوجه
قبل المفضضة والاستثنائية وقد حدثت به اهل بدر منهم عثمان وعلي بدأ بالمفضضة
والاستثنائية قبل الوجه والناس عليه رواد الدارقطني الحديث رواد الدارقطني عن
شيخه ابراهيم بن محمد عن العباس المذکور وأخرجه أيضا أبو داود وأبو داود الترمذي وابن ماجه
وأحمد وله عنها طرق وأما ما رواه على عبد الله بن محمد بن عتب في وفيه مقال وهو
يدل على عدم وجوب الترتيب بين المفضضة وغسل الوجه وقد عرفت في الحديث الذي
فيه ما هو الحق

فرض الحج إذا كان قبل وقعة بدر
وبدر كانت في رمضان في السنة
الثانية وفيها فرض الصيام
والزكاة بعد ذلك والحج بعد
ذلك على الصحيح ووجه الخبر
في المسئلة أن العمادة ما قبله
أو غيرها الأولى الشهادتان
والثانية ما تركه أو فعله
الأولى الصوم والثانية ما بدئ به
أو ما دله الأولى الصلاة والثانية
الزكاة أو تركه أو فعله ما هو
الحج وقد ذكره في المسئلة على الصوم
وعليه في المصنف ترتيب ما جاءه
هذا لكن عند مسلم عن
ابن عمر تأخير الصوم عن الحج
فقال رجل وهو يزيد بن بشر
السكسكي والحج وصوم رمضان
فقال ابن عمر لا يصيام رمضان
والحج هكذا سمعته من رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
فيحتمل أن يكون من حديثه رواه
هنا ما يعنى أن يكون لم يسمع ذلك
من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
رواه ابن عمر في مسلم من أربع
طرق تاريخاً بالقديم وثلاثة بالآخر
ومن أطراف أسانيد هذا الحديث
وجهه لا حديث ولا اعتبار
والعقبة نقل ربهانه مكتوب إلا
عبد الله فإنه في كوفي وهو
من الرعايا وأخرجه عنه
البحار أيضاً في التفسير ومسلم
في الأيمان خاصي الأسناد (عن
أبي هريرة رضى الله عنه) لا غير
هذه عبد الرحمن بن محمد الدوسي

(باب المداينة في الاستساق) «
عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله اخبرني عن الوضوء قال أجمع الوضوء وخال
بين الأصابع وبالغ في الاستساق الآن تدون ما علموا هذه الخمسة وصحبه (الترمذي)
في الحديث أخرجه أيضا الشافعي وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي
من طريق اسمعيل بن كثير المكي عن عاصم بن ابي بصير عن ابيه مطولا ومختصرا قال

الختلاف في اسمه على أكثر من ثلاثين قولاً فالله المودى وجهه في الفتح على الاختلاف في اسمه واسم أبيه

معها المتوفى بالدين سنة تسع أو ثمان أو سبع وخمسين وأسلم عام خمسين وشهد بها (١٤١) مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لزمه ورواه غيره حتى كان أحفظ
أصحابه وروى عنه صلى الله
عليه وآله وسلم ما كثر ذكره
ابن خلدان وروى خمسة آلاف
حديث وثلاثمائة وأربعة
وسبعين حديثاً وله في البخاري
أربع مائة وستة وأربعون
حديثاً وهذا أول حديث وقع
له في هذا الجامع الصحيح قال
ابن عبد البر لم يختلف في اسم
في الجماعة والاسم مثلاً
ما اختلف في اسمه اختلف على
عشرين قولاً وسرد ابن الجوزي
في التلخيص منها ثمانية عشر وجهها
الحافظ في ترجمته في تهذيب
التهذيب (عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم) انه (قال
الايمان بضع) بكسر الواو
وقد تفتح قال الثوري هو خاص
بالعشرات الى التسعين فلا يقال
بضع ومائة ولا بضع وألف وفي
القاموس هو ما بين الثلاث
الى التسع أو الى الخمس أو ما بين
الواحد الى أربعة أو من أربع
الى تسع أو هو سبع وإذا جاوز
العشر ذهب البضع لا يقال بضع
وعشرون أو يقال ذلك ويكون
مع المذكر كرماء ومع المؤنث
بغيرها فقول بضعه وعشرون
رجالاً بضع وعشرون امرأة ولا
تفكس وفي رواية أبي ذر رأيت
الوقت والأصلي وابن عساکر
بضعة ويحتاج الى تأويل
(وستون شهية) ووقع عند مسلم

الخلال عن أبي داود عن أحمد عاصم لم يسمع عنه بكثير رواية انتهى ويقال لم يرو
عنه غير اسمعيل قال الحافظ وليس بشي لأنه روى عنه غيره وصححه الترمذ والبيهقي
وابن القطان وهذا لا يفظ عنه منهم من رواية وكيع عن الثوري عن اسمعيل بن كثير
عن عاصم بن أبيه وروى الدواني في حديث الثوري من جمعه من طريق ابن
مهدي عن الثوري واقظه وبالغ في المضغنة والاسنة شاق الآن ~~تستون~~ وصاحبها
وفي رواية لأبي داود من طريق أبي عاصم عن ابن جريج عن اسمعيل بن كثير بلفظ إذا
نضأت فتمضض قال الحافظ في الفتح اسناد هذه الرواية صحيح وقال النووي
حديث القبط بن مسبرة أسانيد صحيحة وقد وثق اسمعيل بن كثير أحمد وقال أبو حاتم
هو صالح الحديث وقال ابن سعد ثقة كثير الحديث وعاصم وثقه أبو حاتم ومن عدا
هذين من رجال اسنادهم فخرج له في الصحيح قاله ابن سيد الناس في شرح الترمذي وقد
أخرج الترمذي من حديث ابن عباس خلال بين أصابعك وقال هذا حديث حسن
وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف وقد تقدم الترمذي الى تحسين هذا الحديث
البخاري روى ذلك عنه الترمذي في كتاب العمل ولكن الراوي عنه موسى بن عقبة
وسمعه منه قبل أن يختلفا وأخرج الترمذي أيضاً من حديث المستورد قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا توضأ ذلك أصابعه بجمعه ثم يمسحها وقال حديث
حسن غريب لأنه روى الامين حديث ابن أبي عمير وغيره والذي قبله ترجع الى الاسناد
ولا ينافي الحسن قاله ابن سيد الناس وقد شاركت ابن أبي عمير في روايته عن يزيد بن
عمر واليه بن سعد وعمر بن الحارث فالحديث اذن صحيح سالم عن الغراب وفي الباب
عما ليس عند الترمذي عن عثمان وأبي هريرة والربيع بنت معوذ بن عمرو وعائشة
وأبي رافع حديث عثمان عند الدارقطني وحديث أبي هريرة عند الدارقطني أيضاً
وحديث الربيع عند الطبراني وحديث عائشة عند الدارقطني وحديث أبي رافع
عند ابن ماجه والدارقطني والحديث يدل على مشروعية اصابع الوضوء والمراد به
الانقاء واستكمال الاعضاء والحرص على أن يتوضأ وضوءاً يصح عند الجميع وعند
كل عضو ثلاث مرات هكذا قيل فإذا كان التمثيل مأخوذاً في مفهوم الاصابع فليس
بواجب الحديث انه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مرة ومرة ثنتين وإن كان مجرد الانقاء
والاستكمال فلا نزاع في وجوبه ويدل أيضاً على وجوب الاستساق وقد تقدم
على الامام يحيى القاتل بعدم الوجوب ويدل أيضاً على وجوب الاستساق وقد تقدم
الكلام عليه في حديث عثمان وأما ذكره المبالغة لاصابعه خمسية أن ينزل الى حلقه
ما يفارقه واستدل به على عدم وجوب المبالغة لانه لا وجوب يستلزم عدم جواز الترك
وفيه ما لا يخفى (وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استنثر وأمرتين بالغتين
أو ثلاثاً رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وابن الجارود

عن ابن دياربضع وسبعون على الثلث وعند أصحاب السنن الثلاثة من طريقه بضع وسبعون من غير شك ورجح البيهقي رواية

الحارث بن عازم عن سليمان بن عمار عن عروص (١٤٢) بوقوع الشك منه عند أبي عروبة ورجح لانه المتيقن وما عداه مشكوك فيه

وصحبه ابن النبطان وذكره الحافظ في التلخيص ولم يذكره بضعف وكذلك المنذر في
تخرج السنف عن ابي ابن ماجة ولم يتكلم فيه والحديث يدل على وجوب الاستنار
وقد تقدم ذكر الخلاف فيه في شرح حديث عثمان والمراد بقوله بالغين انهم ما في أعلى
نهاية الاستنار من قولهم بلغت المنزل وأما تسمية الامر بالاستنار جريئة أو اثنا
فيمكن الاستدلال على عدم وجوب الثانية بحديث الرضوة مرة ويمكن القول
بإيجاب مرتين أو ثلاثا لانه خاص وحديث الرضوة مرة عام وأما لا يقول خاص بنا
فلا يعارضه قوله صلى الله عليه وآله وسلم كما تقرر في الأصول والقيام لا يتخلعون مناقشة
في كلا الطرفين

«(باب غسل المسترسل من العبة)»

(عن عروبة عن عيسى قال قلت لرسول الله حديثي من الوضوء قال ما عندكم من رجل
يقرب وضوءه فيتمه فنهض ويستنشق فيأخذ من الأخرى خطايا فيه وخياشيمه مع الماء ثم إذا
غسل وجهه كما أمره الله الأخرى خطايا وجهه من أطراف أبعته مع الماء ثم يغسل يديه
إلى المرفقين الأخرى خطايا يديه من أنامله مع الماء ثم يمسح برأسه الأخرى خطايا رأسه
من أطراف شعره مع الماء ثم يغسل قدميه إلى الكعبين الأخرى خطايا رجليه من
أنامله مع الماء الأخرى وجهه مسلم رواه أحمد وقال فيه ثم يمسح رأسه كما أمر الله ثم يرسل
قدميه إلى الكعبين كما أمره الله) ثم لا يخرج خطايا أي سقطت والشر والحرور والسقوط
أو من علوا إلى سفلى والحديث من أحاديث فضائل الوضوء الدالة على عظم شأنه ومثله
حديث أبي هريرة عن فروع عن عبد الله بن مسعود ومالك والترمذي باللفظ إذا وضأ العبد المسلم أو
المؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها ابصره مع الماء أو مع آخر قطر
الماء وإذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة بطشت ابصاره مع الماء أو مع آخر قطر الماء
فإذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتمت أرجله مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى
يخرج نقيها من الذنوب ومثله حديث عبد الله بن مسعود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا وضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرجت خطايا من
فيه فإذا استنار خرجت خطايا من أنفه فإذا غسل وجهه خرجت خطايا من وجهه حتى
تخرج من تحت أشجار عمنه فإذا غسل يديه خرجت خطايا من يديه حتى تخرج من
تحت أظفار يديه فإذا مسح رأسه خرجت خطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه فإذا
غسل رجليه خرجت خطايا من رجليه حتى تخرج من تحت أظفار رجليه ثم كان
مشبه إلى المسجد ومثله لأنه نافذ والمراد بالخطايا قال النووي وغيره الصغار وظاهر
الأحاديث العموم والشمول في جميع ما وقع في الأجزاء الأخرى بالتمام فغسل اليدين
وبالظفار ثبت التباينة ذهب إليه جماعة من شراح الحديث وغيرهم والمراد
بالحرور والخروج مع الماء الجواز عن الغفران لأن ذلك شتم بالاجسام والخطايا

لا يقال بترجيح رواية بضع
وسبعون لكونهم أرباب ثقة لأن
الذي زادها لم يستمر على الخزم
بما لا يجمع اتحاد الخزم وهل
المراد حقيقة العدد أم المبالغة
قال الطيبي الظاهر معنى الكثير
ويكون ذكر البضع للترقي بمعنى
أن شهاب الإيمان أعداد مهمة
ولأنه غاية كثرتها ولو أراد
التحديد لم يسم وقال آخرون
المراد حقيقة العدد ويكون
النص وقع أولا على البضع
والستين لكونه الواقع ثم
تجددت العشرة الزائدة فنص
عليها والشبهة بالضم معناه
قطعة والمراد الشبهة أو الجزء
(والجاء) بالمعنى اللغوي تغيير
وانكسار يعترى الإنسان من
خوف ما يعاب به وقد يطلق على
مجرد ترك الشيء بسبب والترك
انكسار من لوازمه وفي الترمذ
خلق يبعث على اجتهاد القبيح
ويخرج من القبيح حتى يلقى
الخلق ولهذا جاء في الحديث
الاسترخاء في الدين كالهزيمة
من الإيمان) وانما شتم هنا
بالضم كونه كذا على ما يأتي
الشبهة لأنه يبعث على الخوف
من فضيحة الدنيا والآخرة فيأمر
ويزجر ومن تأمل معنى الحياة
ونظر في قوله صلى الله عليه وآله
وسلم استعبروا من الله حتى الحياة
قالوا أيا القبيح من الله يارسول
الله والحديث قال ليس ذلك

ولكن الاستعبروا من الله حتى الحياة أي: فخذ الرأس وما سوى والبدن وما سوى ويدك وما من أراد است

الاسترخاء لثبوت الدين وأثر الاسترخاء على الأولى فمن يعمل ذلك فقد استخيا (١٤٣) من الله حق الحياء رأى العجب العجيب

قال المشيد الحياء وتوابعه من رؤية
الآله ورؤية التقدير فليدق
من منح الفضل الإلهي ورؤى
الطبع السليم معنى أفراد الحياء
بالذكر بعد دخوله في الشعب
كانه يقول هذه شعبة واحدة من
شعبه فهل تخصي وقد علم بها
هيئات ولا يقال إن الحياء من
الغرائز فلا يكون من الإيمان
لأنه قد يكون غريزة وقد يكون
تخلقا لا إنسانا سمعه الله على وفوق
الشعر عمتاج إلى اكتساب وعلم
ونيفن ثم كان من الإيمان مع
كونه باعشا على الطاعات

واجتناب الخصال وفي هذا
الحدث دلالة على قبول الإيمان
الزيادة معناه كما قال الخطابي
إن الإيمان الشري اسمه معنى
أجره لأدنى وأعلى والاسم
ينبغي لبعض تلك الأجزاء كما
يتعلق بكلمتها وقد زاد مسلم على
ما في البخاري فأفضلها أقول لا اله
إلا الله وأدناها إمطة الأذى
عن الطريق ونسكت به القائلون
بأن الإيمان بفعل الطاعات
بأسرها والقائلون بأنه مركب
من التصديق والإقرار والعمل
جميعا وأجيب بأن المراد شعب
الإيمان قطعا لأنفس الإيمان
فإن إمطة الأذى عن الطريق
ليست داخلًا في أصل الإيمان
حتى يكون فاقده غير مؤمن فلا
يدل الحديث من تقديم مضاف
ثم رآه في هذا الحديث تشبيهه

أبست متجسمة وفي حديث الباب وما بعده من ذهب الأمامية في وجوب مسح الرجلين
وقد ساق المصنف رحمه الله تعالى الحديث للاستدلال به على غسل المستتر من الجملة
أقوله فيه الآخر خطأ وجهه من أطراف الحقيقة مع الماء وفيه خلاف فذهب المؤيد
بالله وأبو طالب وأبو حنيفة إلى عدم الوجوب أن أمكن التخليل بدونه وذهب أبو
العباس إلى وجوبه وهو مذهب الشافعي في إحدى الروايات واستدلوا بالقياس على
شعر الحياطين ورد بأن شعر الحاجب من الوجه لغة لا المستتر وقد استنبط المصنف
رحمه الله تعالى من الحديث فوائد فقال فهذا يدل على أن غسل الوجه المأمور به يشمل
على وصول الماء إلى أطراف الأمامية وفيه دليل على أن داخل القم والناف ليس من
الوجه حيث بين أن غسل الوجه المأمور به غيرهما ويدل على مسح كل الرأس حيث بين
أن المسح المأمور به يشمل على وصول الماء إلى أطراف الشعر ويدل على وجوب الترتيب
في الوضوء لأنه وصفه من تساقط في مواضع منه كما أمره الله عز وجل انتهى وقد قلنا
الكلام على أن داخل القم والناف من الوجه وعلى الترتيب وسماي الكلام على
مسح الرأس

(باب في أن إيصال الماء إلى باطن الأمامية الكفاية لا يجب)

عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه توضأ فغسل وجهه فأخذ غرفة من ماء فتمضمض بها
واستنشق ثم أخذ غرفة من ماء فحلم بها هكذا أضافها إلى يده الأخرى فغسل بها وجهه
ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليسرى ثم مسح
رأسه ثم أخذ غرفة من ماء ففرش بها على رجليه اليمنى حتى غسلها ثم أخذ غرفة من ماء

فغسل بها رجليه اليسرى ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ
رواه البخاري قوله فغسل وجهه الشاة تنصليته لأنها داخل بين الجمل والمناصل فقوله
فأخذ غرفة هو بيان لقوله فغسل قال الحافظ وظاهره أن المضضة والاستنشاق من
جمله غسل الوجه لكن المراد بالوجه أعم من المذروض والمنون بدليل أنه
أعاد ذكره ثانيا بعد ذكر المضضة والاستنشاق بغرفة مستقلة وفيه دليل الجمع بين
المضضة والاستنشاق بغرفة واحدة وغسل الوجه باليدين جميعا إذا كان بغرفة واحدة
لأن البدل الواحد قد لا يتوعد به قوله أضافها بيان لقوله فحلم بها هكذا إنزال فغسل
بها أي الغرفة وفي رواية بماء اليدين قوله ثم مسح رأسه لم يذكره غرفة مستقلة
قال الحافظ فيمنع من يتولى بطهورية الماء المستعمل لكن في رواية أبي داود
ثم قبض قبضة من الماء ثم نفخ يده ثم مسح رأسه زاد النسائي وأخيه مرة واحدة قوله
ففرش أي سكب الماء قليلا قليلا إلى أن صدق عليه مسمى الغسل بدليل قوله حتى غسلها
وفي رواية لأبي داود والجلال كم فرش على رجليه اليمنى وفيه النعل ثم مسح يديه يد فوق
القدم ويد تحت النعل فالمراد بالمسح تسهيل الماء حتى يتوعد به العضو وأما قوله تحت
الإيمان بشجرة ذات أعصاب وشعب ومبناه على الجواز لأن الإيمان في اللغة التصديق وفي عرف النحوي تصديق القلب

واللسان ونظامه ومجالاته الطاعات لم يمتد (١٤٤) الاخبار عن الايمان بأنه يضع وستون يكون من باب اطلاق الاصل على

الفرع لان الايمان هو الاصل
والاعمال فروعه ومنه واطلاق
الايمان على الاعمال مجاز لانها
تكون عن الايمان وهذا موقوف
على القول بقبول الايمان
الزيادة والنقصان اما على القول
بعدم قبوله لهما فليست الاعمال
داخلة في الايمان واستدل لذلك
بان حقيقة الايمان التصديق
ولانه قد ورد في الكتاب والسنة
عطف الاعمال على الايمان
كقوله تعالى ان الذين آمنوا
وعملوا الصالحات مع القطع
بان العطف يقتضي المغالبة
وعند دخول المعلوف في
المعطوف عليه وقد ورد ايضا
جعل الايمان شرطاً لصحة الاعمال
كقوله تعالى ومن يعمل
من الصالحات وهو مؤمن مع
القطع بان المشروط لا يدخل
في الشرط لامتناع اشتراط
الشئ لنفسه وورد ايضا ان
الايمان ان ترث بعض الاعمال
كقوله تعالى وان طاعتنا
من المؤمنين اقتتلوا مع القطع
بانه لا يشترط الشئ بدون ركنه
ولا يخفى ان هذه الوجوه انما
تقوم بحجة على من يجعل الطاعات
ركناً من حقيقة الايمان بحيث
ان تاركها لا يكون مؤمناً كما هو
رأى المعتزلة لاعلى مذهب من
ذهب الى انهم اركان من الايمان
المكامل بحيث لا يخرج تاركها
عن حقيقة الايمان كما هو مذهب

المعتزلة فان لم يجعل على التميز عن القدم فهى رواية شاذة ورواها هشام بن سعد لا يتبع
بما نرد به فكيف اذا خاف قاله الحافظ والحديث سابقه المصنف للاستدلال به على عدم
وجوب اتصال الماء الى باطن اللحية فقال وقد علم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يكثر
الغسلة وان الغرقة الواحدة وان غفلت لا تسكنى غسل باطن اللحية الكثرة مع غسل
جميع الوجه فلم انه لا يجب وفيه انه مضمض واستنشق ماء واحد انتهى اما الكلام
على وجوب اتصال الماء الى باطن اللحية فسيأتي في الباب الذي بعده هذا وأما انه صلى
الله عليه وآله وسلم كان يكثر اللحية فقد ذكر القاضى عياض ورود ذلك في أحاديث جماعة
من الصحابة بأما تيد صحة كذا قال وفي مسلم من حديث جابر كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كثير شعر اللحية وروى البيهقي في الدلائل من حديث علي كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم عظيم اللحية وفي رواية كثر اللحية وفيه من حديث عند
ابن أبي هاشم أنه من حديث عائشة مثله وفي حديث أم عبد الله المشهورة في لحيته كفاة
قاله الحافظ في التلخيص

(باب استحباب تخليل اللحية)

عن عثمان رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله لم كان يدخل لحيته رواه ابن ماجه
والترمذى وشيخه عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا توضأ مسح
من ماء قاضه تحت خنكته تخليل لحيته وقال هكذا امرني ربي عز وجل رواه أبو داود
أما حديث عثمان فانخرجه أيضا ابن خزيمة والحاكم وابن حبان وفيه عام
ابن شقيق ضعفه يحيى بن معين وقال البخارى حديثه حسن وقال الحاكم لا نعلم فيه طعنا
بوجه من الوجوه وأورد له شواهد وأما حديث أنس المذكور في الباب ففي استناده
الولي بن زوران وهو مجهول اصله قال الحافظ وله طرق أخرى ضعيفة عن أنس
منه ما رويناه في فوائد أبي جعفر بن الجعفي ومسنده الحاكم ورجله الثقات
عنه قاله البخارى وأما موسى بن أبي عائشة عن زيد بن أبي أنيسة عن زيد الرقاشي عن أنس
آخرجه ابن عمى وصححه ابن القطان من طريق أخرى وله طرق أخرى ذكرها الذهلي في
الزهريات وهو مجهول وصححه الحاكم قبل ابن القطان قال الحافظ ولم نقدر هذه العلل
عندهما فيه وفي الباب عن علي وعائشة وأم سلمة وأبي امامة وعمار وابن عمر وسائر
وابن أبي أوفى وابن عباس وعبد الله بن عكرمة وأبي الدرداء وأما حديث علي فراه الطبراني
فيما استناه عليه ابن مردويه واستاده ضعيف ومنه قطع قاله الحافظ وأما حديث عائشة
فرواه أحمد قال الحافظ راستاده حسن وأما حديث أم سلمة فرواه الطبراني والعمري
والبيهقي بلانظ كان اذا توضأ تخليل لحيته وفي استناده ثابدين الياس وهو مشكك الحديث
وأما حديث أبي امامة فرواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه والطبراني في الكبير قال
الحافظ واستناده ضعيف وأما حديث عمار فرواه الترمذى وابن ماجه وهو مجهول وأما

الشافعي رحمه الله قال التتقار الى رحمه الله قال القاضى عياض تكلم جماعة من هذه الشهاب

طريق الاجتهاد وفي الحكم يكون ذلك هو المراد منه وية ولا يتقدم عدم (١١٥) معرفة ذلك على التمهيد في الايمان

استوى قال في الفتح ولم يتق من
عبد الشعب على غلط واحد
وأقربها الى الصواب طريقة
ابن حبان سكن لم تنف على بانها
من كلامه وقد خلصت عما ورده
ما ذكره وهو ان هذه الشعب
تتفرع عن أهمل القلب
وأعمال الانسان وأعمال الابدان
فاعمال القلوب فيما المعتقدات
والنيات وتنشئ على أربع
وعشرين خمسة الامعان بالله
ويدخل فيه الامعان بذاته
وصفاته وأنه ليس كمثل شئ
واعتماد حدوث ما دونه والامعان
بلا فكنهه وكتبه ورسله والقدر
خبره وشهره والامعان باليوم
الاخر ويدخل فيه المسألة
في القدر والمبعث والشور
والحساب والميزان والصراط
والجنة والعار ومحبة الله
والحب والبغض فيه ومحبة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
واعتماد تعظيمه ويدخل فيه
الصلاة عليه واتباع سنته المطهرة
والاخلاص ويدخل فيه ترك
الربا والافتقار والتوبة والخوف
والرجاء والشكر والوقار والصبر
والرضا بالقضاء والتوكل والرحمة
والتواضع ويدخل فيه توقيف
الكبير ورحمة الصغير وترك الكبير
والعجب وترك الحب وترك الحقد
وترك الغضب وأعمال الانسان
تتفرع على سبع خصال الملقظ
بالوحيد وتلاوة القرآن

حديث ابن عمر واما الطبراني في الاوسد واستاده ضعيف وأخرجه عنه ابن ماجه
والدارقطني والبيهقي وصححه ابن السكن بالقط كان اذا توضأ عركه عارضيه بعض العرك
ثم يشبهه بلسانه بالصبايعه من تحتها وفي استاده عبد الواحد وهو مختلف فيه واختلف
فيه على ا. وزاى واما حديث جابر فر واه ابن عدى وفيه اصبر من عياش وهو متروك
الحديث قاله الترمذي وفي استاده انقطاع قاله ابن حجر واما حديث جابر فر واه ابن عدى
وفيه ياسين الزيات وهو متروك واما حديث ابن ابي اوفى فر واه أبو عبيد في كتاب
الطهور وفي استاده ابو الوفاء وهو ضعيف وهو في الطبراني واما حديث ابن عباس
فر واه العتيبي قال ابن حزم ولا يتابع عليه واما حديث عبد الله بن مسعود في رواية
الطبراني في الصغير بالقط الضايل سنة وفيه عبد الكريم أبو اسامة وهو ضعيف واما
حديث أبي الدرداء فر واه الطبراني واه ابن عدى بالقط فوضا تخطي لحيته من تين وقال هكذا
أمر نذري وفي استاده تمام بن نجيج وهو ابن الحديث قال عبد الله بن احمد عن أبيه ليس
في تحليل اللحية شئ صحيح وقال ابن أبي حاتم عن أبيه لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في تحليل اللحية شئ ولكنه يعارض هذا تصحيح الترمذي والحاكم وابن القطان وبعض
أحاديث الساب وكذلك غيرهم والحديثان يدلان على مشروعية تحليل اللحية وقد
اختلف الناس في ذلك فذهب الى وجوب ذلك في الوضوء والغسل العترة والحسن بن
صالح وأبو ثور والظاهرية كذا في الجوهر واستدلوا بما وقع في أحاديث الباب بالقط هكذا
أمرني ربي وذهب مالك والشافعي والثوري والاوزاعي الى ان تحليل اللحية ليس
بواجب في الوضوء قال مالك وطائفة من اهل المدينة ولا في غسل الجنابة وقال الشافعي
وأبو حنيفة وأصحابهم والثوري والاوزاعي والليث وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور
وداود والطبري وأكثراهل العلم ان تحليل اللحية واجب في غسل الجنابة ولا يجب في
الوضوء هكذا في شرح الترمذي لابن سيد الناس قال وأظنهم فرقوا بين ذلك والله أعلم
بقوله صلى الله عليه وآله وسلم تحت كل شعرة جنابة قبلوا الشعر وأنقوا البشعر واستدلوا
لعدم الوجوب في الوضوء بحديث ابن عباس المذكور في الباب الاول قال وقد روى
عن ابن عباس وابن عمر وانس وعلي ومعه مدين جبير وأبي قلابه ومجاهد وابن مسعود
والقضاء وابراهيم الخفي انهم كانوا يتخللون لحاهم وعن روى عنه انه كان يخلل
ابراهيم الخفي والحسن وابن الحنفية وأبو العباس وأبو جعفر الهاشمي والشمسي ومجاهد
والقاسم وابن أبي بلي ذكر ذلك عنهم ابن أبي شيبة بإسنادهم والاصناف ان أحاديث
الباب بعد تساميم اتهامهم الاستحباب وصلاحيتهما للاستدلال لا تدل على الوجوب لانها
أفعال وأما روى بعض الروايات من قوله صلى الله عليه وآله وسلم هكذا أمرني ربي
لا يشهد الوجوب على الأمة الظاهرة في الاختصاص به وهو يخرج على الخلاف المشهور
في الأصول بل هم الامتساك كان ظاهرا لاختصاص به أم لا والافراض لا يثبت الايقين
والحكم على ما لم يقرضه الله بالترضية كالحكم على ما قرضه بعدهم الا في ذلك لان

وتعلم العلم وتعلموا في الدنيا والآخر ويدخل فيه الاستبصار

واجتماع الملو * وأعمال البدن (١٤٦) تشتمل على ثمان وثلاثين فصيلة منها ما يختص بالاهليان وهي خمس

عشرة فصيلة التطهر بها
وحكوا يدخل فيه اجتماع
النجاسات وسقرا العورة والصلاة
قرضا ونفلا والزكاة كذلك وقت
الرقاب والجلود ويدخل فيه
اطعام الطعام وكرام الضيف
والصيام قرضا ونفلا والنج
والعسرة كذلك والطواف
والاعتكاف والنكاح ليلة
القدور والقران الدين ويدخل
فيه الهجرة من دار النجس والوفاء
بالنذر والتحرى في الايمان واداء
الكفارات ومنها ما يتعلق بالاتباع
وهي ست فصائل التعفف
بالشكاح والقيام بصلة القربى
وبر الوالدين وفيه اجتماع
الحقوق وتزينة الاولاد ووصلة
الرحم وطاعة السادة والرفق
بالعبيد ومنها ما يتعلق بالعمارة
وهي سبع عشرة فصيلة القيام
بالامر مع العدل ومتابعة
الجماعة وطاعة اولي الامر
والاصلاح بين الناس ويدخل
فيه قتال الطواغيت والبيعة
والمعاونة على البر ويدخل فيه
الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر واقامة الحدود والجهاد
ومنها المراقبة واداء الامانة
ومنها اداء الخمس والقرض مع
رفقته وكرام الجار وحسن
المعاملة وفيه جميع المال من
حله وانفاق المال في حقه ومنه
ترك التبذير والامراف ورد
السلام وتعميت العاطس وكف

كل واحد منهم سامان التقول على الله تعالى ولا شك انه العرفه الواحدة لا يكتفى كث
الجمعة لغسل وجهه ويغسل لحيته ودفع ذلك كما قال بعضهم بالوجدان مكابرة منه نعم
الاجتناب والاحتياط لا وثق لاشك في اولوية لكن يدور مجازاة على الحكم بالوجوب
قوله الخنك هو باطن اعلى اقمه واسفل من طرفه مقدم الحيين

(باب تعاهد الماقين وغيرهما من عضون الوجه بن يادته)

(عن ابي امامة انه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ثلاثا لا تأتا
قال وكان يتعاهد الماقين رواه احمد) الحديث أخرجه ابن ماجه من حديث أبي
امامة أيضا بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الاذان من الرأس وكان
يسبح الماقين وذكره الحافظ في التلخيص ولم يذكر له عليه ولا ضمة وقال في مجمع
الزوائد رواه الطبراني في الكبير من طريق مجمع عن أبي امامة واسنده حسن وجميع
ذكر ما بين حبان في الثقات وقال لا أدري من هو ولا ابن من هو والظاهر انه اعتقد في
توثيقه على غيره قوله الماقين موق العين مجرى الدمع منها أو مقصدها أو مؤخرها كذا
في القساموس قال الانهري اجمع أهل اللغة ان الموق والماء مؤخر العين الذي يلي
الانف انتهى والمواد بهما في الحديث شخص العينين وذكر المصنف رحمه الله تعالى
في التبريب عضون الوجه وهي مائة عطف من الوجه اما قياسا على الماقين واما استدلالا
بما في الحديث الا ان من قوله ثم أخذ بيده فصلى بهما وجهه والاول أظهر وقد ورد
من حديث أخرجه ابن حبان وابن أبي ساتم وغيرهما بلفظ اذا توضأت فامسح برأسك
من الماء وهو من حديث البخاري بن عبيد بن جريح بالمرحمة والمجوعة وقد ضمه كله
فلا يقوم به بحجة كذا قاله بعضهم وفيه انه ذكر في الميزان انه وقع وكيع وقال ابن
عدي لا أعلم حديثا منه ~~كرا انتهى~~ لكنه لا يكون ما نقرده بحجة لوقوع الاختلاف
فيه فقد قيل انه ضعيف وقيل متروك الحديث وقال الجذاري يخالف في حديثه
على انه لم ينقرده البخاري فقد رواه ابن طاهر في صفوة التصوف من طريق ابن أبي
المرى لكنه قال ابن الصلاح لم أجده الا في جماعة اعتدوا بالبحث عن حاله اصلا
وشعه النووي (وعن ابن عباس ان عليا رضى الله عنهم قال يا ابن عباس ان توضا لك

وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلت بلى فدال ابن واعي قال فوضع اناه فغسل

بيده ثم مسح راسه فمسح راسه ثم أخذ بيده فصلى بهما وجهه واقام اهما جميعا
ما قبل من اذنيه قال ثم عاد في مثل ذلك ثلاثا ثم أخذ كذا يده اليمنى فامسح بها على ناصيته
ثم امسح بها على وجهه ثم غسرها في الماء الى المرفق ثلاثا ثم يده اليسرى مثل ذلك
ود كربة الرضوء واما ما ذكره هذا اللفظ الذي ساقه المصنف رحمه الله
لفظ احمد وساقه ابوداود في سننه جهناه ونعام الحديث ثم مسح راسه وناله وراذيه ثم
أدخل بيده يدها فامسح بها من ماضيه على رجليه وفيه التمسك ففعلها ثم

ويمكن عمله خمسة أو سبعة من أصله باختيار أفراد ما ضم بعضه إلى بعض مما ذكر (١٤٧) والله أعلم انتهى وبشارة القسطلاني

وقد سأل جماعة عنه هذا بطريق
الاجتهاد واللياقة وعبد الجليل (١)
كتاب شعب الإيمان انتهى قلت
وللسيد محمد المرتضى البكركاظمي
الزيدي المصري رحمه الله رسالة
في ذلك سماها عقد الجمان لخص
فيها الكتابين المذكورين ومن
لطايف أسناده حديث هذا
الباب أن رجلا كان من مدنيون
الإمامة يدعى فانه بصري والا
المسندى وفيه تابعي عن تابعي
وهو ابن دينار عن أبي صالح وهو
رواية الاقران فأن وجدت
رواية أبي صالح عنه مسلم من
المديح وأخرج منه أبو داود
في السنة والترمذي في الايمان
وقال حسن صحيح والنسائي في
الايمان أيضا وابن ماجه (٢) عن
عبد الله بن عمرو أي ابن العادي
القرشي المسمى المتوفى بمكة
أو الطائف أو مصر في ذي الطجة
سنة خمس أو ثلاث أو سبع وستين
أو اثنين أو ثلاث وسبعين وكان
أسلم قبل أبيه (رضي الله عنهما)
وكان ينفقه في السن إحدى
عشرة سنة كما جزم به
المسزي وله في البخاري سنة
وعشرون حديثا (عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) أنه
(قال المسلم) الكامل (من سلم
المسلمون) وكذا المسلمات
وأهل الذمة إلا في حد أو تعزير
أو تاديب وذكر المسلمين هنا خرج
مخرج الغالب لأن جملة الأمة المسلم

الأخرى مثل ذلك قال قلت وفي الثعلبين قال وفي الثعلبين قال وفي
الثعلبين قال قلت وفي الثعلبين قال وفي الثعلبين قال وفي
واحدة وفي رواية له ومسح برأسه ثلاثا قال المذنب في هذا الحديث قال وقال الترمذي
سالت محمد بن اسمعيل عنه فضعه وقال ما أدري ما هذا والحديث يدل على أنه يغسل
ما أقبل من الأذن مع الوجه ومسح ما أدبر منه جامع الرأس واليه ذهب الحسن بن
صالح والشعبي وذهب الزهري وداود إلى أنهم مامن الوجه فيه غسلان معه وذهب من
عداهم إلى أنهم مامن الرأس فيمسحان معه وفيه أيضا استحباب إرسال غرفة من الماء
على الناصية لكن بعد غسل الوجه لا كما فعل العامة عقيب النراغ من الوضوء وفيه أنه
لا يشترط في غسل الرجل نزاع النعل وإن القتل كاف وقد قدمنا عن الحفاظ في باب اتصال
الماء إلى باطن اللحية المكنة أن رواية المسح على الثعل شاذة لأنها من طريق هشام بن سعد
ولا يخرج مما تقدم وأبو داود لم يروه وهم من طريقه ولا ذكر المسح ولكنه رواه من طريق
محمد بن اسحق عن عتبة وفيه ماله المشهور وإذا عتقنا وقد احتج من قال بتقليم مسح الرأس
برواية أبي داود التي ذكرناها واحتج القائل بأنه مسح مرة واحدة بإطلاق المسح في حديث
الباب وتقييمه بآثاره في رواية يوسف بن أبي الكلام عليه في باب هل يسن تكرار المسح قول
والقيم إماميه جعل إماميه للبياض الذي بين الأذن والعدا كالقمة لا قم موضع فيه
واسم ذلك الماردي على أن البياض الذي بين الأذن والعدا من الوجه كما هو
مذهب الشافعية وقال مالك ما بين الأذن واللحية ليس من الوجه قال ابن عبد البر لأعلم
أحداء من علماء الامصار قال بقول مالك ومن أبي يوسف يجب على الأمر دفعه دون
المتحى قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه صحة لمن رأى ما أقبل من الأذنين من الوجه
انتهى وقد تقدم

باب غسل اليدين مع المرفقين وإطالة الغرة

(عن عثمان رضي الله عنه أنه قال هل أنوضأكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فغسل وجهه ويديه حتى مس أطراف العندين ثم مسح برأسه ثم أمر يديه على أذنيه
وطيته ثم غسل رجله رواه الأرقطقي) الحديث في أسناده ابن اسحق وقد عتقنا قوله هل
اسم فعل أي قرب جبالا كما كثره تعالى هل البناء متعديا كقوله هل شهداكم ويستوي
فيه عند البخاري بين الموحدة والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث فيقال هل يارجل وهل يارجل
وهل يارأسه وفي لغة بني تميم يتغير كغيرها من مخاطب نحو هلما وها واهل هلما وها واهل هلما
أطراف العندين فيه دليل على وجوب غسل المرفقين وقد قدمنا من الكلام
عليه في شرح حديث عثمان المتفق عليه وقوله ثم مسح برأسه إطلاق المسح يشترعهم
التكرار وسبق في الكلام عليه قوله ثم أمر يديه على أذنيه دليل على مشروعية مسح
الأذنين وسبق في هذا الكتاب قوله وطيته قد بسطنا البحث فيه في باب استحباب

(١) وهو أبو محمد بن موسى بن عبد الجليل الأنصاري الأوسي المعروف بالنصري اهـ

على كف الاذى عن اخيه المسلم اشد (١٤٨) تاكيداً ولان الكفار يقتلوا ان كان فيهم من يحب الكف عنه

تجمل العبة (وعن أبي هريرة انه توضأ فغسل وجهه فاستبغ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى أشبع في العضة ثم غسل يده اليسرى حتى أشبع في العضة ثم مسح رأسه ثم غسل وجهه اليمنى حتى أشبع في الساق ثم غسل وجهه اليسرى حتى أشبع في الساق ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتم العرا المحجلون يوم القيامة من استبغ الوضوء في استبغ طاع منكم فليطال غيرة وشجيرة له رواه مسلم) قولاً أشبع في العضة وأشبع في الساق معناه أدخل الغسل فيهما قاله النووي قولاً أنتم العرا المحجلون قال أهل الامة الغرة بياض في جهة القرس والتجليل بياض في يدها ورجلها قال العلامة صبي النور الذي يكون على مواضع الوضوء يوم القيامة غرة وتجبيل لا تشبه الغرة القرس وهذا الحديث وغيره مصرح باستحباب تطويل الغرة والتجليل والغرة غسل شيء من مقدم الرأس او ما يتجاوز الوجه زائد على الجزء الذي يجب غسله والتجليل غسل ما فوق المرفقين واليدين وهما مستحيان بالاختلاف واختلاف في القدر المستحب على أوجه أحدها أنه تستحب الزيادة فوق المرفقين والكعبين من غير تقدير والثاني الى نصف العضة والساق والثالث الى المكب والركبتين قال النووي وأحاديث الباب تقتضي هذا كله قال وأما دعوى الامام أبي الحسن بن بطال المسالك والفتاوى عياض اتفق العلماء على أنه لا يستحب الزيادة فوق المرفق والمكب فباطلة وكيف يصح دعواهما وقد ثبت فعل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي هريرة وهو مذهبه الاختلاف فيه عندنا ولو خالف فيه من خالف كان محجوباً بهذه السنن الصحيحة العريضة وأما استحبابها بقوله صلى الله عليه وآله وسلم زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم فلا يصح لأن المراد زاد في عدد المرات وقال الحافظ في التلخيص وقد ادعى ابن بطال في شرح البخاري وبه عه القضاة نفرد أبي هريرة بتمذيذ الغسل الى الأباط وليس بجديد فقال قد قال به جماعة من السلف ومن أصحاب الشافعي وقال ابن أبي شيبة حديثنا وكيع عن عمرو بن نافع ان ابن عمر كان ربما بلغ بالوضوء يطعمه ورواه أبو عبيد بن أسامة ما أصح من هذا فقال حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث عن محمد بن جحلان عن نافع قوله فمن استطاع منكم تعليم امرئ بالمائة أو بقرة أو تعجيل بالاسستطاعة فريضة فاضمة بعدد الوجوب ولهذا لم يذهب الى إيجابه أحد من الأئمة قال المصنف رحمه الله تعالى ويتوجه منه وجوب غسل المرفقين لأن نص الكتاب بمحقله وهو محمل فيه وفعله صلى الله عليه وآله وسلم يان بعمل الكتاب ومجاوزه للمرفق ليس في محال الاجمال ايجب بذلك انتهى وقد أسأنا الكلام عليه في الكلام على حديث عثمان في أول أبواب الوضوء

(باب يحرم ان يلصق بالاصابع وذلك ما يحتاج الى دليل)

(عن أبي رافع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا توضأ ترك خلفه رواه ابن

والايمان يجمع الذكيرة للتعذيب كما اشترنا اليه وفيه من أنواع البدع تجنيس الاشتقاق وهو كثر (من أسأله) خص اللسان بالذكر لانه المعبر عن عافى النفس (ويده) لان أكثر الافعال بها وهذا من جوامع الكلم الذي لم يسبق اليه وعبر باللسان دون القول ليدخل فيه من أخرج لسانه استهزاء بصاحبه وقدمه على المبدلان ايذاءً كثر وقوعه واشتد كناية عن خص اليد مع ان الفعل قد يصحصل بغيرها لان سلطنة الافعال انما تظهر بها اذ بها البطش والقطع والوصل والاستئذ والمنع ومن ثم ثبت فقيس في كل عمل هذا مما عات أيديهم وان كان متعذراً لوقوع بها فالمراد بالحديث ما هو اعلم من الجارية كالاتيلا على حق الغير من غير حق فانه أيضا ايذاء لكن ليس بالبد الحقة بل ولا يقال هذا يستلزم ان من انصف بهذه خاصة كان مسلماً كاملاً لان المراد بذلك مع مراعاة باقي الصفات التي هي أركان الاسلام أو يكون المراد أفضل المسايين كما قاله الخطابي ثم عطف على ما سبق قوله (والماجر) أي المهاجرة حقيقة ولنظنا المذاعل يقتضي وقوع فعل من اثنين امكنه هما الواحد كالسافر أو هو على يابه لان من لازم كربة هاجر أو انه هاجر ومن ولسنه

(من هجر ما نهى الله عنه) وهذه الهجرة تدل بان ظاهره وباطنه فالباطنه ترك ما ندعوا اليه النفس الامارة

والاستقلال من دارهم وأروقه ذلك بعد انقطاع الهجرة فليبدأ الله اليوب من لم يدرك ذلك والاولى وقد اشتمت هاتان الجمالتان على جوامع من معاني الحكم الاحكام وفي اسناد هذا الحديث التعديت والعنفه واخرجه البخاري ايضا في الرقاق وهو مما انفرد بجماعته عن مسلم واخرج مسلم به في صحيحه واخرجه أبو داود والنسائي وابن مبان والحاكم وزاد ابن حديث انس صحيحا المؤمن من اعنه الناس وكانه اختصر هذا المتن في المعناه والله أعلم (وعن أبي موسى) عبد الله بن قيس بن سليم بن بصير السبيعي الأشعري نسبة إلى الأشعر لانه ولد الأشعر المتوفى بالكوفة سنة خمس أو إحدى وأربع وأربعين وله في البخاري سبعة وخمسون حديثا (رضي الله عنه) وارضاه (قال قالوا) وعنه مسلم قالنا وعند ابن مسعود قلت (يا رسول الله اي شر من اي ان تدخل على متعده وهو هامة قد يذوي اي اي اعصاب (الاسلام افضل) وعند مسلم اي المسلمين افضل (قال) عليه الصلاة والسلام (من سلم المسلمون من لسانه ويده) اي افضل من غيره لكثرته واولاه ومن اطاع هذا اسناد هذا المتن انه به التعديت والعنفه وكل رجاله كوفيون واخرج معتمده مسلم والنسائي في الامان والترمذي

ماجه والدارقطني) الحديث في اسناده معمر بن محمد بن عبيد الله عن أبيه وهما ضعيفان
وقد ذكر البخاري تعليدا عن ابن سيرين ووصله ابن أبي شيبة وهو يدل على مشروعية
تخريك الخاتم ليزول ما تحته من الاوساخ وكذلك ما يشبهه الخاتم من الاسورة والخالية
وتخوهما (وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا نوضت نخلا
اصابع يديك ورجليك رواه احمد وابن ماجه والترمذي وعن المستوردين شدداد
قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا نوضا نخلا اصابع رجليه يخفضه
رواه الخمسة الا احمد وعن عبد الله بن زيد بن عاصم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
نوضا لظلم يقول هكذا ايداك رواه احمد) اما حديث ابن عباس فرواه ايضا الحاكم
وفيه صالح مولى التوامة وهو ضعيف ولكن حسنه البخاري لانه من رواية موسى بن
عقبة عن صالح ومعاوية بن موسى قبل ان يحتلط واما حديث المستوردين شدداد في
اسناده ابن لهيعة لكن تابعه الميث بن سعد وعمر بن الحارث انخرجه البيهقي واليوشع
الدولابي والدارقطني في غير ائب مالك من طريق ابن وهب عن الثلاثة وصححه ابن
القطان واما حديث عبد الله بن زيد فهو واحد في روايات حديثه المشهور وفي الباب
من حديث عثمان عند الدارقطني بالمعنى انه نخلا اصابع قدميه فلا نا وقال رأيت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل كما فعلت ومن حديث الربيع بنت معوذ عند الطبراني في
الوسط قال الحافظ واسناده ضعيف ومن حديث عائشة عند الدارقطني وفيه عمر بن
قيس وهو منكر الحديث ومن حديث واثل بن حجر عند الطبراني في الكبير قال الحافظ
وفيه ضعف وانقطاع ومن حديث لقيط بن صبرة الحافظ اذا نوضت نخلا الاصابع وقد
تقدم ومن حديث ابن سعد ورواه زيد بن ابي الزرقاء باقطين لم يكن احدا كم اصابعه قبل
ان تنهك السارق قال ابن ابي حاتم رفعه من منكر قال الحافظ وهو في جامع الثوري موقوف
وكذا في مصنف عبد الرزاق وكذا انخرجه ابن ابي شيبة موقوفا ومن حديث ابي ايوب
عند ابي بكر بن ابي شيبة في المصنف ومن حديث ابي هريرة عند الدارقطني بانظ خلوا
بين اصابعكم لا يخلها اليوم القيامة بالانار ومن حديث ابي رافع عند احمد والدارقطني
من حديث معمر بن محمد بن عبيد الله بن ابي رافع قال البخاري هو منكر الحديث
والاحاديث تدل على مشروعية تحليل اصابع المدين والرجلين واحاديث الباب يقوى
بعضها بعضا فتنضم الى وجوب اسماء حديث لقيط بن صبرة الذي قدمنا الكلام عليه في
باب المبالغة في الاستساق فانه صححه الترمذي والبخاري وابن القطان قال ابن سيرين
الذي قال اصحابنا من سنن الوضوء تحليل اصابع الرجلين في غسلهما قال وهذا اذا كان
الماء يصل اليهما من غير تحليل فلو كانت الاصابع ملتقة لا يصل الماء اليها الا بالتحليل فحينئذ
يجب التحليل لانه لا يمكن لاداء فرض الغسل انتهى والاحاديث قد صرححت بوجوب
التحليل وثبتت من قوله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله ولا فرق بين امكان وصول الماء

في الزهد (وعن عبد الله بن عمرو) أي ابن العاصي (رضي الله عنهما) رجلان قال في الفتح لم يعرف اسمه وقد قيل إنه ابن

ذو (سأل النبي) وفي رواية أبوي ذو الوقت (١٥٠) وابن عباس كرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) خصال

بدون تخطيل وعدمه ولا بين اصابع اليدين والرجلين فالتقيدها باصابع الرضخين أو بعدم
امكان وصول الماء لدليل عليه

«(باب مسح الرأس كله وصفته وما جاء في مسح الرأس)»

(عن عبد الله بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح رأسه بيديه فاقبل بهما

وأدبر بدأ بقدم رأسه ثم ذهب بهما الى قنائه ثم ردهما الى المكان الذي بدأ منه رواه

الجماعة) قوله مسح رأسه زاد ابن الصباغ كله وكذا في رواية بن خزيمة قوله فاقبل بهما

وأدبر وقد اختلف في كيفية الاقبال والادبار المذكور في الحديث فيقبل يبدأ بقدم الرأس

الذي يلي الوجه ويذهب بهما الى القنائه ثم ردهما الى المكان الذي بدأ منه وهو مبتدأ

الشعر ويؤيد هذا قوله بدأ بقدم رأسه الا انه يشكل على هذه الصفة قوله فاقبل بهما

وأدبر لان الواقع فيها بالعكس وهو انه أدبر بهما وأقبل لان الذهاب الى جهة القنائه ادبار

واجيب بان الواو لا تقتضي الترتيب والدليل على ذلك ما ثبت عند البخاري من رواية

عبد الله بن زيد بلغة قاذر بيديه فاقبل ومخرج الطريقتين متحدة فهما جميعا واحدا

واجيب انهما مجمل قوله أقبل على البدأة بالقبول وقوله أدبر على البدأة بالدبر فيكون

من تسمية الفعل بآتياته وهو أحد التواين لاهل الاصول في تسمية الفعل هل يكون

بآتياته أو بآتياته قاله ابن سبيل الناس في شرح الترمذي وقد اجيب بغير ذلك وقيل

يبدأ بغير رأسه وير الى جهة الوجه ثم يرجع الى المؤخر شاذفة على قوله أقبل وأدبر

والصحة يعارضه قوله بدأ بقدم رأسه وقيل يبدأ بالناحية ويذهب الى الناحية الوجه

ثم يذهب الى جهة مؤخر الرأس ثم يعود الى ما بدأ منه وهو الناحية وفي هذه الصفة

مخاطفة على قوله بدأ بقدم رأسه وعلى قوله أقبل وأدبر فان الناحية مقدمة الرأس

والذهاب الى الناحية الوجه اقبال والحديث يدل على مشروعية مسح جميع الرأس وهو

مسح بباقي الاطراف قاله النووي وعال ذلك بانه طريق الى استيعاب الرأس ووصول

الماء الى جميع شعره وقد ذهب الى وجوبه أكثر المعتزلة مالك والشافعي والحنابلة والحنابلة

الرواية عن أحمد بن حنبل وابن عابدة وقال الشافعي يجوز مسح بعض الرأس ولم يحده

بحد قال ابن سبيل الناس في شرح الترمذي وهو قول الطبري وقال أبو حنيفة الواجب

الربع وقال الثوري والاوزاعي والليث يجوز مسح بعض الرأس ويمسح المقدم وهو

قول أحمد وزيد بن علي والناصري والباقر والصادق وأجاز الثوري والشافعي مسح الرأس

باصبع واحدة واختلفت الظاهرية فمنهم من أوجب الاستيعاب ومنهم من قال يكفي

البعض احتج الاولون بحديث الباب وحديثه انه مسح برأسه حتى بلغ القذال عند

أحمد وأبي داود من حديث طلحة بن مصرف ورويان التسليم بمجرد لا يدل على الوجوب

وفي حديث طلحة بن مصرف مقال سأتى تحقيقه قالوا قال الله تعالى وامسحوا برؤوسكم

والرأس حقيقة اسم الجمع هو البعض شجارتان ورد بيان الباطل لبعض واجيب بانه لم يثبت

(الاسلام) نسخ قال وفي

رواية أبوي ذو الوقت فقال اي

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(نظم) انما قل (الطعام) اي

هو ان ناعم والتقدير هو اطعام

الطعام ولم يقل تؤكل الطعام

وقوله لان انما الاطعام يشمل

الاكل والشرب والذوق

والضئافه والاعطاء وغير ذلك

(وتقرأ) مضارع قرأ (السلام

على من عرفت ومن لم تعرف) من

المستأين فلا يخص به اسما

تكبر او تجبر بل عم به كل احد

لان المؤمنين لهم اخوة

وحذف العائد في الموضعين

للهمة والتقدير على من عرفته

ومن لم تعرفه ولم يسلم وتسلم

سحق يتناول سلام البعثة

بالكتاب المتضمن للسلام وفي

هاتين الخطبتين الجمع بين نوعي

السلام الماتية والبدنية الطعام

والسلام وفي هذا الحديث

التجديد والعنة وكل رواه

مصريون وهذا من الغرائب

ورواه كلهم ائمة الجاهلية

وأخرجه البخاري ايضا في باب

الايمان بهذا الباب باب

وفي الاستئذان ومسلم في الايمان

والناس في فيه ابنه اباود

في الادب وابن ماجه في الادعية

(وعن انس) بن مالك بن النضر

الانصاري البخاري حاكم رسول

القام صلى الله عليه وآله وسلم تسع

سنتين او ثلث سنين آخر من

سنتين او ثلث سنين آخر من

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال لا يؤمن) (١٥١) وفي رواية ابوي الوقت وذروا الصبلي وابن

عساكر (احذكم) وفي رواية
اخرى لابن ذر احذوا في اخرى
لابن عساكر عبد ابي لا يؤمن من
يدعي الايمان الكامل (حقاً)
يجب لاختيه (المسلم وكذا المسألة
مثل (ما يتبع نفسه) من الخير
وهذا وارد مورد المبالغة
والاذلا بمن بقية الاركان ولم
ينص على ان يفيض لاختيه ما يفيض
لنفسه لان حب الشيء مستلزم
لبغض تنقيضه قال النووي الحجة
الميل الى ما يوافق المحب فالت
المراد بالليل هما الاحتقار دون
الطهي والقسري والمراد ايضا
ان يحب ان يحصل لاختيه ما حصل
له لاسع سلبه عنه ولا مع بقائه
بعينه اذ قيام الجوهر والعرض
بمعين محال ويحتمل ان يكون انظر
اختيه شاملاً لا يفي ايضا بان يحب
له الاملا م مثلاً ويؤيده حديث
ابي هريرة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم من يأخذ
عني هؤلاء الكلمات فعمل بهم
أو يعلم من يعمل بهم فقال ابو
هريرة قلت اني يا رسول الله فأخذ
يبدى فنهت عن فقال اتقوا الحرام
فتمكن اعبد الناس وارض بما
قسم لك تكن من الناس
واحب من الى جارك تكن مؤمناً
وأحب للناس ما تحب لنفسك
تكن مسلماً الحديث رواه
الترمذي وغيره من رواية الحسن
عن ابي هريرة وقال لم يسمع
من ابي هريرة ورواه السبزو
يعول من واثلة قال الترمذي

كونه المتبعين وقد افكر سيدي وفي خمسة عشر موضعاً من كتابه ورد ان بيان الباء
تدخل في الالة والمعلوم ان الالة لا يراد استيعابها كما صحت رأسي بالمزيد فلما دخلت
الباء في المسح كان ذلك المسح اعني عدم الاستيعاب في المسح أيضاً قاله
التمتازاني قالوا جاز الله طلاقاً وحكم على المطلق بأنه مجمل وبينه النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم بالاستيعاب وبين الجمل الواجب واجب ورويان المطلق ليس بجمل لصدقه
على الكل والبعض فيكون الواجب مطلق المسح كلاً أو بعضاً وأياً ما كان وقع به
الامتثال ولو سلم ان مجمل لم يمتنع بين مسح الكل لو ورد البيان بالبعض عند أبي داود من
حديث أنس بالفاظ انه صلى الله عليه وآله وسلم أدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم
رأسه ولم ينقض العمامة وعند مسلم وأبي داود والترمذي من حديث المغيرة بالفاظ انه
صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فمسح بياضته وعلى العمامة قالوا قال ابن القيم انه لم يصح
عنه صلى الله عليه وآله وسلم في حديث واحد انه اقتصر على مسح بعض رأسه البية
وايكن كان اذا مسح بياضته كحل على العمامة قال وأما حديث أنس فنقصه أنس
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينقض عمامته حتى يستوعب من الشعر كله ولم ينف
التكميل على العمامة وقد أثبت حديث المغيرة فسكوت أنس عنه لا يدل على نفيه
وأيضاً قال الحفاظ ان حديث أنس في اسناده نظير واجيب بان النزاع في الوجوب
واحاديث التمسيم وان كانت أصح وفيها زيادة وهي مقبولة ايكن أين دليل الوجوب
وليس الا مجرد ان فعله وروايت وقعت بياضته بالجملة فافادت الوجوب والانصاف ان الالية
ايستمن قيسل الجملة وان زعم ذلك الزخشي وابن الحاجب في مختصره والزر كشي
والحقيقة لا تتوقف على مباشرة الالة الفعل بجميع اجزاء المنعول كالاتوقف في قولك
ضربت عمراً على مباشرة الضرب بجميع اجزائه فصح رأسه وجود المعنى الحقيقي بوجود
مجرد المسح للكل أو البعض وليس النزاع في معنى الرأس فيقال هو حقيقة في جميعه بل
النزاع في ايقاع المسح على الرأس والمعنى الحقيقي لا يقع بوجوده وجود المباشرة ولو
كانت المباشرة الحقيقية لا توجد الا مباشرة المالح لجميع المالح اقل وجود الحقائق في هذا
الباب بل يكاد يطق بالعدم فانه يستلزم ان نحو ضربت زيداً وبصرت عمراً من الجواز لعدم
عموم الضرب والرؤية وقد زعمه ابن جني منه واورده مستدل به على كثرة الجواز والماصل
ان الوقوع لا يتوقف وجوده من الحقيقة على وجود المعنى الحقيقي لما وقع عليه الفعل
وهذا هو منشأ الاشتباه والاختلاف فمن نظر الى جانب ما وقع عليه الفعل يحرم الجواز
ومن نظر الى جانب الوقوع يحرم الحقيقة وبعد هذا فلا شك في اولوية استيعاب المسح
لجميع الرأس وصحة احاديثه ولكن دون الجزم بالوجوب معناه وزعنا (وعن الربيع
بن معوذ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ عند ما مسح برأسه فمسح
الرأس كله من فوق الشعر وكل ناحية لمنصب الشعر لا يحرك الشعر عن هيئته

والسيف في الزهد عن مجهول عن واثلة عن ابي هريرة وقد صححه

يؤثروا لكن بقية أسنادهم ضعيف ورواة (١٥٢) حديث الباب كلهم يصرحون بإسناد الحديث السابق مصرحون والذي

رواه احمد وابوداودوفى لفظ مسجع براسه مرفق بده آخره ثم يندمه وبأذنيه كاتيم ما
ظهورهما وطونهما رواه ابوداودو الترمذى وقال حديث حسن (هذه الروايات
مدارها على ابن عقيل وفيه مقال مشهور لاسيما اذا عمن وقد فصل ذلك فى جميعها
واخرج هذا الحديث احمد بالفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم توضع عنده اوقات
فرايته مسجع على راسه بجمارى الشعر ما قبل منه وما دبر ومسح صدقيه واذنيه ظاهرهما
وباطنهما واخرجه بالفظ احمد ابوداودا بضافى روايه واخرجه ابن ماجه والبيهقى ومدا
الكل على ابن عقيل والرواية الاولى من حديث الباب نزل على انه مسجع مقدم راسه
معهما مسحة الا ومثوره كذلك لان المسح مرة واحدة لا يندمه من تحريك الشعر واحمد
الجبائين ووقع فى نسخة من الكتاب كان فوق فرق وفى سفل ابي داود ثلاث نسخ هاتان
والثالثة قرن والرواية الثانية من حديث الباب نزل على ان المسح مرتان وسما
الكلام عليه فى الباب الذى بعده هذا ونزل على البداءة بمؤخر الراس وقد تقدم الكلام
على الخلاف فى ههنا فى حديث اول الباب قال ابن عبد المناس فى شرح الترمذى وهذه
الرواية منجولة على الرواية بالهوى عند من يهوى النعل بما يهوى اليه كأنه حمل قوله
ما قبل وما دبر على الابداء بمؤخر الراس فاذا جاءها بعدا عنه وان لم يكن كذلك قال ذكر
معناه ابن العربى ويمكن ان يكون النبى صلى الله عليه وآله وسلم نزل هذا لبيان الجواز
مرة وكانت مواظبه على البداءة بمقدم الرأس وما كانا اكثر مواظبه عليه كان افضل
والبداءة بمؤخر الراس شككية عن الحسن بن محم وكيع بن الجراح قال ابو عمر بن عبد البر
قد تروى بعض الناس فى حديث عبد الله بن زيدى قوله ثم مسح راسه بيديه فاقبل بهما
وادبر انه بدأ بمؤخر رأسه وثوبهم غيره انه بدأ من وسط رأسه فاقل بيديه وادبر وهذه ظنون
لا تصح وقد روى عن ابن عمر انه كان يبدأ من وسط رأسه ولا يصح وأصح حديث فى هذا
الباب حديث عبد الله بن زيد والمقدم الذى عليه الجمهور البداءة من
مقدم الرأس الى مؤخره انتهى قوله كل ناحية لمنصب الشعر المراد بالناحية جهة مقدم
الرأس وجهة مؤخره أى مسح الشعر من ناحية النصب والمنصب بضم الميم وثبت زيد
الباء الواحدة آخره قوله لا يجوز الشعر من ههنا أى الذى هو عليها قال ابن رسلان
وهذه الكيفية مخصوصة بمن له شعر طويل اذا نذبه عليه ليمسح بالماء الى اخره
بأنفاس ويتغير رصاحبه بآتفاشه وانتشار بعضه ولا بأس به اذا كان كهيئة الشعر من فانه
يلزمه القدية بانثاء شعره وسقوطه وروى عن احمد انه سئل كيف مسح المرأة رأسه
شعر طوبى لكثرها فقال ان شاء مسح كالروى عن الربيع وذكر الحديث ثم قال هكذا
وضع يده على وسط رأسه ثم رها الى مقدمه ثم رفعه فوضعها بحسب بدء آمنه ثم رها
الى مؤخره (وعن انس قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ وعليه عمامة
قطرية فادخل يده تحت العمامة فمسح بها راسه ولم ينقض العمامة رواه ابوداود)

قبله كوفون فوق القسائل
 في الاحاديث الثلاثة على الولاة
 وانه الصديق والعنه
 وآخر جبهه مسلم والتمسذي
 والناسي (عن ابى هريرة) نقيب
 أهل الصفة وسيد الحديث وألقه
 المجتهدين من الصحابة (رضي الله
 عنه) ان رسول الله (وفي رواية ابى
 ذر عن النبي (صلى الله عليه وآله
 وسلم) قال والذي اى والله الذي
 اكذب في رواية ابى ذر والوقت
 والاصمعي وابى عساكر وفي
 رواية فوالذي بالفساء (نفسى
 بسنده) الكرمية والمسلمين
 صنفه سبحانه وفي القسائل
 من ابى حنيفة رحمه الله يلزم
 من تأويلها بالقدره عن
 التعظيم فالسبيل فيه كما قاله
 الايمان به على ما ارادونك
 عن انطوض في تأويله فتقول له
 يد على ما اراد لا كيد الخلق
 وانهم تأكيده او يؤمنونه
 جواز القسم على الامر المهم
 للتأكيده وان لم يكن هنالك
 بصحائف والتسليم عليه هنا قوله
 (لا يؤمن أحدكم) ايماناً كاملاً
 محققاً (حسباً كونه) أحسب
 افعل تفصيل بمعنى المفعول وهو
 مع كثرة على خلاف القياس
 وفصل بينه وبين معموله بقوله
 (اليه) لانه يتوسع في الظرف
 فالأيتوسع في غيره (من والده)
 أبيه اى واهه أو اكتفى به عنها
 (وولده) ذكرنا أو أتى وقدم

والوالد لا كثرية لان كل واحد له والدم غير كس ولم يتخلف

الحديث

الروايات في ذلك في حديث أبي هريرة هذا وهو من أفراد البخاري (١٥٣) عن مسلم وانظر الى جانب المظهر أو السبحة في

الزمان وعند الناس في تقديم الولد
لمزيد الشقة وخصمها بالذكور
لانهم اعز على الانسان غالباً ما من
غيرهما وربما كانا اعز على ذي
اللب من نفسه فانه الله محبة
رحمة وشدة والناحية محبة
اجلالوا اكرام والاولى وهي
محبة الرسول صلى الله عليه وآله
وسلم محبة احسان وامتنان وقد
ينتهي الحب في المحبة الى أن
يؤثر هوى المحبوب على هوى
نفسه فضع الاعن والده بل يحب
أعداء نفسه لمشابهتهم محبوبة
قال قائلهم

أشبهت أعدائي نصرت أحبهم
انصار حظي منك حظي منهم
اللهم اجعل حبك وحب رسولك
احب الى من كل محبوب لدى
الناس وادركني اتباعك كباك
وسنة نبيك كما رزقته سلف هذه
الامة وأتممت الايكام (وعن
أبي رضى الله عنه الحديث
بعينه) وفي رواية من أهله وماله
يدل من والده وولده عنه ابن
خزيمة في صحيحه (وزاد في آخره
والناس اجمعين) هو من باب
عطف المصالح على المصالح وهل
تدخل النفس في عموم الناس
الظاهر وقيل اضافته المحبة
الالهية فتضى خروجه منهم فانك
اذا فلت جميع الناس أحب
الى زيد من غلامه يفهم منه
خروج زيد منهم واجيب بأن

الحديث قال الحافظ في اسناده انظر انتهى وذلك لان اباه عن الراوى عن انس مجعول
ورقية اسناده رجال الصحيح وأورده المصنف هنا للاستدلال به على الاكتفاء بسبع
بعض الرأس وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب قوله قطرية بكسر القاف وسكون
الطاء ويروى فيصهما وهي نوع من البرود فيها حرة وقيل هي حلال تحمل من البحرين
موضع قريب عن قال الأزهرى ويقال لتلك القرية قطر بفتح القاف والطاء فاما دخلت
عليها اياه النسبية كسر القاف وخففوا الطاء قوله فادخل يده فظ ابي داود فادخل
يديه قال ابن رسلان وفيه فضيلة مسح الرأس بالكتفين جميعاً قوله فمخ مقدم رأسه
قال ابن حجر فيه دليل على الاجتزاء بالمسح على الناحية وقد نقل عن سامة بن الاكوع انه
كان يصح مندم رأسه وابن عمر مسح بالافوخ

* (باب هل يسن تكرار مسح الرأس أم لا) *

(عن أبي حنيفة قال رأيت علياً رضي الله عنه توضأ فغسل كفيه حتى أتتهما ثم مضى
فأشار استأشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً وذا راعيه ثلاثاً ومسح برأسه مرة ثم غسل قدميه

الى الكعبين ثم قال أصبحت أن أريكم كيف كان طه ورسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يرواه الترمذي وصححه) وأخرجه ابن ماجه وروى عن سامة بن الاكوع مثله
وعن ابن أبي أوفى مثله أيضاً ورواه الطبراني في الاوسط من حديث أنس باللفظ ومسح
برأسه مرة قال الحافظ واسناده صالح ورواه أبو علي بن السكن من حديث زريق بن
حكيم عن رجل من الانصار مثله وأخرجه الطبراني من حديث عثمان طوقا وفيه مسح
برأسه مرة واحدة وهو في الصحيحين مطلق غير مقيد وكذا حديث عبد الله بن زيد في
الصحيحين فانه أطلق مسح الرأس ولم يقيده قال الحافظ وفي رواية ينفى من حديث
عبد الله ومسح برأسه مرة واحدة وكذا حديث ابن عباس الا في بعده فانه قد المسح
فيه مرة واحدة وأخرج أبو داود من طريق ابن أبي ليلى قال رأيت علياً توضأ وفيه
ومسح برأسه واحدة ثم قال هكذا توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج
أيضاً من طريق ابن جريج ان علياً مسح برأسه مرة واحدة وأخرج الترمذي من
حديث الربيع باللفظ انهم رأوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ فالت مسح
رأسه ما قبل منه وما أدبر صدغيه وأذنيه مرة واحدة وقال حسن في صحيحه
انظر فانه رواه من طريق ابن عقيل وروى النسائي من حديث الحسين بن علي عن أبيه
انه مسح برأسه مرة واحدة ورواه الامام احمد والبيهقي من حديث عبد خبير عن علي
باللفظ مرة واحدة ورواه البيهقي من حديث زريق بن حبيب باللفظ ومسح برأسه حتى لما
يتطير الماء وأخرج النسائي من حديث عائشة في تعليمها الوضوء رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال ومسحت برأسه مرة واحدة والحديث يدل على أن السنة في
مسح الرأس ان يكون مرة واحدة وقد اختلف في ذلك فذهب عطاءوا أكثر العترة

٢٠ نيل ل الانظار عام وما ذكره من الخصائص وخيفة فلا يخرج وقد وقع التمهيد بذكر

الذين في حديث عبد الله بن هشام واصله عمار (١٦١) المحدث في الايمان والذوران حمر بن الخطاب قال النبي صلى الله عليه

والشافعي الى الله يستحب ثلث مسجعة كسائر الاعضاء واستدلوا على ذلك بحديث
حديث علي وعثمان انهما مسجعا ثلاث حرات ولي كلا الحديثين مقال أما حديث علي
فهو عند الدارقطني من طريق عبد خير من رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة عن خالد بن
علاء عنه وقال ان أبا حنيفة خالف الحافظ في ذلك فقال ثلاثا وأما مسجعة واحدة
وهو أيضا عند الدارقطني من طريق عبد الملك بن سلع عن عبد خير باللفظ ومسجع برأسه
وأذنيه ثلاثا ومنهم ما عند البيهقي في الخلافيات من طريق أبي حنيفة عن علي وأخرجه البزار
أيضا ومنهم ما عند البيهقي في السنن من طريق محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن
علي في مسجعة الوضوء وعند الطبراني وفيه عبد العزيز بن عبيد الله قال الحافظ وهو
ضعيف وأما حديث عثمان فرواه أبو داود وأبو داود البزار والدارقطني باللفظ فسخ برأسه ثلاثا
وفي أسناده عبد الرحمن بن وردان قال أبو حاتم ماله بأس وقال ابن معين صالح وذكره ابن
حبان في الثقات وتابعه هشام بن عروة وأخرجه البزار وأخرجه أيضا من طريق
عبد الكريم عن حمران وأسناد ضعيف ورواه أيضا من حديث أبي علقمة وإلى ابن
عباس عن عثمان وفيه ضعف ورواه أبو داود وابن خزيمة والدارقطني من طريق عاصم
ابن زريق باللفظ ومسجع برأسه ثلاثا ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل
مثل هذا وأما من شقين مختلف فيه ورواه أحمد والدارقطني وابن السكن وفي أسناده
ابن داود مجهول الحال ورواه البيهقي من حديث عطاء بن أبي رباح عن عثمان وفيه
انقطاع ورواه الدارقطني وفيه ابن أبي عمير وهو ضعيف جدا عن أبيه وهو أيضا ضعيف
ورواه أيضا بأسناد فيه إسحق بن عيسى وليس بالقوي ورواه البزار عن عثمان باللفظ ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا وأسناد حسن وهو عند مسلم والبيهقي من
وجه آخر هكذا بدون تعرض لذكر المسجع قال البيهقي روى من أوجه قريبة عن عثمان
وفيها مسح الرأس ثلاثا الا انهم اجمع خلاف الحافظ الثقات ليست بمسجعة عند أهل المعرفة
وان كان بعض أصحابنا يمتنع بها ومثله مقالة أبي داود التي سبقت ذكرها المصنف آخر الباب
ومال ابن الجوزي في كشف المشكل الى تصحيح التكرير وقال أبو عبيد القاسم بن
سلام لأنه لم أحدا من السلف جاء عنه استكمال الثلاث في مسح الرأس الا عن ابراهيم
التي قال الحافظ وقد رواه ابن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة وعطاء وزاذان وميمونة
وأورده أيضا من طريق أبي العلاء عن قتادة عن أنس قال وأغرب ما يدكرهنا ان
الشيخ أباحمدا الأسدي حكى عن بعضهم انه اوجب الثلاث وحكاها صاحب الابانة عن
ابن أبي ليلى وذهب بجاهد والحسن البصري وأبو حنيفة والمؤيد بالله وأبو نصر من
أصحاب الشافعي الى أنه لا يستحب تكرار مسح الرأس واحتجوا بما في الصحيحين من
حديث عثمان وعبد الله بن زيد من امالاد مسح الرأس مع ذكر ثلث نية من الأعضاء
وبحديث الباب وما ذكرناه بعده من الروايات المصرحة بالمرة الواحدة والانصاف ان

وآله وسلم لا تبارسوا الله
أحب الى من كل شيء الا من
نفسه فقال لا والذي نفسي بيده
حتى أكون أحب اليك من
نفسك فقال له حسرتك الا ان
والله أحب الى من نفسي فقال
الا نأمر والمراد هنا المحبة
الايمانية وهي اتباع الم محبوب
لا الطبعية ومن ثم لم يحكمهم
بإيمان أبي طالب مع حبه صلى
الله عليه وآله وسلم على ما لا يخفى
بمقتضى الايمان لانهم ولا تحصل
الا بصدق اعلاء قدره ومزاجته
على كل والدو ولد ومحسن ومن
لم يعتقده هذا فليس يؤمن قال
القسطلاني وفي الواهب
الدينية بالملح الحميدة بما جازته
ذلك ما يشق ويكنى حال الخطابي
المراد هنا حسب الاحتياط لا حسب
الطبع وقال البقوي في نفسه تلج
الى قضية النفس الامارة
والمطمنة فان من رجع جانب
المطمنة كان حبه للنبي صلى
الله عليه وآله وسلم راجعا من
رجح جانب الامارة كان حكمه
بالعكس انتهى ومن علمه
الحب المذكور ان معرض على
المرء لو شرب بين فقد غرض
من اغراضه أو قد روية النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أو لو
كانت يمكنه فان كان قد هاشد
عاهه من فقد غرضه فقد انصف
بالأحسية المذكورة ومن لا فلا
وليس ذلكا محصورا في الوجود وان قد بن يائي مثله في نصرته سنة النبي عن شريعة وقع

مخالفهم اوريدخل فيه باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي هذا (١٥٥) الحديث اعياه الى فضيلة الذئبة كرفان الاحذية

الذئبة كورة تعرف به وذلك ان محبوب الانسان امان نفسه واما غيرها امان نفسه فهو ان يريد دوام بقائه سالمة من الاسقام هذا هو حقيقة المطلوب واما غيره فاذا حقيق الامر فيه فانما هو بسبب تحصيله تقع قمار الى وجوده المخلقة حاله ما لا فاذا تأمل الذئبة الحاصل له من جهة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذي أخرجه من ظلمات الكفر الى نور الايمان امانا بالمشورة واما بالسبب علم انه سبب بقاء نفسه البقاء الابد في النعيم السرمدى وعلم ان نفسه بذلك اعظم من جميع وجوده الاتساعات فاستحق بذلك ان يكون حظ من محبته أو فر من غيره لان الذئبة الذي يثير المحبة حاصل منه أكثر من غيره ولكن الناس يتفاوتون في ذلك بسبب استعداد ذلك والغفلة عنه ولا شك ان حظ المحبة رضي الله عنهم من هذا الذي أتى لان هذا مرة المعرفة وهم اعم اعلم قال القرطبي كل من آمن بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ايماناً صحيحاً لا يتخلف عن وجدان شيء من تلك المحبة الرائحة غير انهم متفاوتون فيهم من أخذ من تلك المرتبة بالخط الاوفى ومنهم من أخذ من تلك الأدنى فمن كان مستغرقاً في

احاديث السلاسل لم تبلغ الى درجة الاعتبار حتى يلزم القسوس المساقين من الزيادة فالوقوف على ماصح من الاحاديث السابقة في الصحيحين وغيرهما من حديث عثمان وعبد الله بن زيد وغيرهما هو المتعين لاسيما بعد تقييده في تلك الروايات السابقة بالمرء الواحد وحديث من زاد على هذا فقد أساء ونظم الذي صححه ابن خزيمة وغيره فاض بالمتع من الزيادة على الوضوء الذي قال بعده النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه المقالة كيف وقد ورد في رواية سعيد بن منصور في هذا الحديث التصريح بأنه مسع رأسه مرة واحدة ثم قال من زاد قال الحافظ في الفتح ويحمل ما ورد من الاحاديث في تثليث المسح ان صححت على ارادة الاستيعاب بالمسح لانها مسحة واحدة لجميع الرأس جميعاً بين الأدلة (فائدة) ورد ذكر مسح الرأس مرتين عند النسائي من رواية عبد الله بن زيد ومن حديث الربيع عند الترمذي وابي داود وفيه المقال الذي تقدم (وعن ابن عباس رضي الله عنه انه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح برأسه في كل حديث

كاه ثلاثاً ثم مسح برأسه واذنيه مسحة واحدة رواه أحمد وأبو داود ولا يروى عن عثمان رضي الله عنه انه توضأ مثل ذلك وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ) الحديث الاول اعلم الدارقطني وتقدم ابو الحسن بن القطان فقال ما اعلم به ليس له والله اما صحيح أو حسن والحديث الثاني قد تقدم الكلام عليه في الذي قبله قال المصنف رحمه الله وقد سبق حديث عثمان المتفق عليه في كراهة ثلاثاً ثلاثاً في الرأس قال أبو داود احاديث عثمان الصحاح كاه اتمد على مسح الرأس انه مرة فانهم ذكر روا الوضوء ثلاثاً وقالوا في مسح رأسه ولم يذكر او عدداً كما ذكر في غيره انتهى

باب ان الذين من الرأس وانهم ما يمسحون بهما

(قد سبق في ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنه ولا يمسحون بهما من غير وجهه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاذان من الرأس) اراد بصحبت ابن عباس الحديث قبل هذا الباب باللفظ مسح برأسه واذنيه مسحة واحدة وفي الباب عن ابي امامة عن ابي داود والترمذي وابن ماجه قال الحافظ انه مدرج قال الترمذي وابن ماجه هذا حديث القاتم وعن عبد الله بن زيد رواه المنذري وابن دقيق العيون قال الحافظ وقد ثبت انه مدرج وعن ابن عباس رواه البزار واعلم الدارقطني بالاضطراب وقال انه وهم والصواب انه مرسل وعن أبي هريرة عند ابن ماجه وفيه عمرو بن الحصين وهو مقروط وعن أبي موسى عند الدارقطني واختلاف في وقفه ورفعه وصوب الوقت قال الحافظ وهو منقطع وعن ابن عمر عند الدارقطني وأعله أيضاً وعن عائشة عند الدارقطني أيضاً وفيه حديثين الاخر وقد كذب احمد ومن انس عند الدارقطني أيضاً من طريق عبد الحكيم عن انس وهو ضعيف وحديث ابي امامة وابن عباس اجود عا في الباب قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي وأما حديث انس وابن عمر وابي موسى وعائشة فواهي والحديث يدل الشبهات ومجربا في الغفلة في اكثر الاوقات لكن الكثير منهم اذا ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم شتوا الى رؤيته

على أن الأذنين من الرأس فيمسمان معه وهو مذهب الجمهور ومن العلماء من قال هما
من الوجه ومنهم من قال المقبل من الوجه والمدير من الرأس وقد ذكرنا سبعة ذلك إلى
القائلين به في باب تعاهد السابقين قال الترمذي والعمل على هذا يعني كون الأذنين من
الرأس عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعدهم وبه
يقول سفيان وابن المبارك وأحمد وإسحق وأما القائلون بأنهما ليسا من الرأس
بضعف الأحاديث التي فيها الأذان من الرأس حتى قال ابن الصلاح إن ضلعها كثير
لا يغير بكثرة الظرف وروى أن حديث ابن عباس قد مرح أبو الحسن بن القطان أن
ما عليه الدارقطني ليس بهلة وصرح بأنه إما صحيح أو حسن واختلف في مسيح الأذنين
هل هو واجب أم لا فذهب القاسمية وإسحق بن راهويه وأحمد بن حنبل إلى أنه واجب
وذهب من عداهم إلى عدم الوجوب واحتجوا بحديث ابن عباس أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم مسح داخلهما بالأسبابتين وخالف باقيهم في ظاهره فمسح ظاهرهما
وباطنهما أخرجه النسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم والبيهقي وصححه ابن
خزيمة وابن ماجة وقال ابن ماجة لا يعرف مسيح الأذنين من وجهه ثبت الأمن هذه
الطريق ويحدث الربيع وطلحة بن مصرف والشافعي وأجيب عن ذلك بأنهم أفعال
لا تدل على الوجوب قالوا أحاديث الأذان من الرأس بعضهم يقول بعضها وقد ثبتت
أنهم من الرأس فيه ~~فكون~~ كون الأسمع الرأس أم لا يصحها فثبت وجوبه بالنهن
ما قرأنا وأجيب بعدم انتهاض الأحاديث الواردة في ذلك والمثبتين الاستصحاب فلا يصار
إلى الوجوب بالإدليل ناهض والا كان من القول على الله بما يقبل (وعن الشافعي)

ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا توضا العبد المؤمن فتمضمض خرجت الخطايا
من فيه وذكرا الحديث وفيه فاذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى يخرج من
أذنيه واهماله الناس في ابن ماجه) الحديث يشترط له رجال الصميم وقد ذكرناه في باب
غسل ما استرسل من العيبة والكلام على اطرافه قد سبق هنالك وقد ساقه المصنف هنا
للاستدلال به على أن الأذنين يمسحان مع الرأس قال فتوليه فتخرج من أذنيه اذا مسح
أسفله دليل على أن الأذنين داخلان في مسهما ومن جعلته انتهى وقد اختلف الناس في
ذلك وقد تقدم ذكر الخلاف واختلفوا هل يمسحان ببقية ماء الرأس أو يمسحان بغيره فذهب
مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور وأبو زيد بالله إلى أنه يؤخذ لهم ماء امام جديد وذهب الهادي
والزوري وأبو حنيفة إلى أنهم يمسحون مع الرأس بماء واحد قال ابن عبد البر وروى
عن جماعة من أهل هذا القول من الصحابة والتابعين واحتج الأولون بما في حديث عبد الله
بن زيد من أنه وضو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه توضا فمسح أذنيه بماء غير الماء
الذي مسح به الرأس اثره سبحانه كما هم في طريق حرملة عن ابن وهب قال الخفاف
استاذنا ظاهر الجمعة واسترجعه البيهقي في طريق عثمان الدارمي عن الهيثم بن خارجة عن

وقد شوهد من هذا الجنس من
بوثر زيارة قبره ورؤية مواضع
أثره على جميع مآذركم وأقرب
الوجه من محبته فبعد أن
يرفع الزوال تتوالى الغفلات
انتهى قلت لا اعتبار بحجة هذا
الجنس منهم لأن المعتبر بحسب
الاختيار لأحب الطبع كما تقدم
ولما ذكر المأوفاً أن حبه على
الله عليه وآله وسلم من الإيمان
أى من قرأته أودفه بماء جسد
حلاوة ذلك قال (وعنه) أى
عن أنس وفي رواية الأصـ
وابن عساكر زيادة ابن مالك
(رضي الله عنه عن الذى على
الله عليه وآله وسلم) أنه قال
(ثلاث) أى ثلاث خصال (من
كن فيه وجد) أى أصاب ولذلك
اكفى بقول واحد أو حصل
فهي ثمانية (حلاوة الإيمان) أى
أسسة المذاذ بالطاعات عند قوة
النفس بالإيمان وانتمراح
الصدر له بحيث يتألف له ودمه
فيحتمل في أمر الدين المشتقات
ويؤثر ذلك على أعراض الدنيا
الثانية وهل هذا الذوق محسوس
أو معنوي. قل بكل قوم ويشهد
لأول قول بل لأحد أحد حين
عذب في الله أكرها على الكفر
فزوج مرارة العذاب بتلاوة
الإيمان وعنده. وأنه أهله يقولون
وأكرها وهو يقول وأطربها
غدا ألقى الاسم محمد وأوصيه

اے

فزوج امرأة الموت بجلاوة القتاوهي جلاوة الايمان فالقلب السليم من أمراض العقلة

ذلك ويتنعم به الامن كان الله
ورسوله أحب اليه مما سواهما
من نفس وولد وواله واهل ومال
وكل شيء وعلى الشاك فهو على
سبيل الجواز الاستعارة الموضحة
للعرف على استدلاله بزيادة
الايمان وقصده لان في ذلك
المجد الى قضية المريض والعجيب
لان المريض الصفاوى يحمده
طعم العسل مرا يتلاف
العجيب فكما نقضت الحصة
نقص ذوقه بقدر ذلك ونسحق
هذه الاستعارة تيمينا به وذلك
انه شبهه رغبة المؤمن في الايمان
بالعسل ونحوه ثم أثبت له لازم

«(باب مسح ظاهر الاذنين وباطنهما)»

• (باب مسمي الصدغين وانهما من الرأس) •

(عن الربيع بن خثيم قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توذا فمخبر به اسم
ومسح ما أنبل منه وما أدب وصديقه وأخيه مرة واحدة رواه أبو داود الترمذى وقال

امانة لال كل واحد من المخطوفين فهو في قوة قوله لمن عصي الله فقد دعوى ومن عصي الرسول فقد دعوى ويؤيد ذلك

قوله تعالى طه والله وأطيعوا الرسول (١٥٨) وأولى الأمر منكم ثم بعد ما طهوا في أول الأمر كما أعاده في حق الرسول

توذكروا بالله لئلا تستقللوا في الطاعة استقلال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وقيل أنه من انحصار نص فيمنع من غيره صلى الله عليه وآله وسلم لأن غيره إذا جمع أوهم التسمية بخلافه هو صلى الله عليه وآله وسلم فإن منعه لا يتطرق إليه إيماء ذلك وقال بما لا يقل عن إيماء العاقل وغيره ونم اجزية أخرى ذكرها المألف في الفتح والمراد بهذا الحب كما قال البيضاوي العقلي وهو إظهار ما يقتضي العسقل وجعله ويستمدى اختياره وإن كان على خلاف هواه ألا ترى أن المريض بعصف الدواء يترد عنه طبعه ولكنه يمسك إليه باختياره ويحوى تأوله فيقتضي عقله لما يعلم أن صلاحه فيه فاداءه إلى المرء أن الشارع لا يأمر ولا ينهى إلا بما فيه صلاح عاجل أو خلاص آجل والمقتضى يقتضي رجحان جانب ذلك فقرر على الآثار بأمره بحيث يصير هواه الله ويلتزم بذلك التمسك إذا اعتقدا أن الالتماس العقل أدرك ما هو كماله. يرمي من حيث هو كذلك وعبر الشارع عن هذه الحالة بالحسنة لأنهم لا تظهر البهائم الحسنة فالواضح جعل هذه الأمور الثلاثة عنوانا لكمال الإيمان لأن المسألة إذا تأمل أن

حديث حسن) حديث الربيع قد تقدم الكلام عليه في باب مسح الرأس كله وقد تقدم أن مدار جميع رواياته على ابن عقيل وقيمه قال قولوه وصدغ به الصدغ بضم الصاد المهملة وسكون الدال الموضع الذي بين العين والاذن والشعر المندلي على ذلك الموضع والحديث يدل على مشروعية مسح الصدغ والاذن وإن مسحهما مع الرأس وإنه مرة واحدة وقد تقدم الكلام على ذلك

(باب مسح العنق)

(عن أبي ثابت عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصح رأسه حتى بلغ القذال وما يليه من مقدم العنق رواه أحمد) الحديث فيه أبي ثابت ابن أبي سليم وهو ضعيف قال ابن حبان كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل وباقى عن الثقات بما ليس من حديثهم ترك يحيى بن القفطان وابن مهدي وابن معين وأحمد بن حنبل قال النووي في تهذيب الاسماء اتفق العلماء على ضعفه وأخرج الحديث أبو داود وذكره عنه أخرى عن أحمد بن حنبل قال كان ابن عيينة يذكروه ويقول ابن هشام هذا طلحة ابن مصرف عن أبيه عن جده وكذا سكت عثمان الدارمي عن علي بن المديني وزاد سالت عبد الرحمن بن مهدي عن اسم جده فقال عمرو بن كعب أو كعب بن عمرو وكانت له هبة وقال النووي عن ابن معين المحدثون يقولون إن جده طلحة رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته يقولون ليست له هبة وقال الخلال عن أبي داود هبت رجلان من ولد طلحة يقولان إن جده هبة وقال ابن أبي حاتم في العاقل سألت أبي عنه فلم يثبتته وقال إن طلحة هذا يقال أنه ورجل من الأنصار ومنهم من يقول طلحة بن مصرف قال ولو كان طلحة ابن مصرف لم يحتج فيه وقال ابن الفظان عنه النسب عن أبي الجهم بن الجهم بن مصرف بن عمرو والطلحة وصريح بأنه طلحة بن مصرف وكذلك صرح بذلك ابن السكن وابن مردويه في كتاب أولاد المحدثين ويعقوب بن شيبان في تاريخه وابن أبي خيثمة أيضا وخلق وفي الباب حديث مسح الرقبة أمان من الغل قال ابن الصلاح هذا الخبر غير معروف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو من قول بعض السلف وقال النووي في شرح المذهب هذا حديث موضوع ليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال في موضع آخر لم يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه شيء قال وليس هو بسنة بل بدعة وقال ابن القيم في المصداق حديث العنق حديث البشة وروى القاسم بن سلام في كتاب الطهور عن عبد الرحمن بن مهدي عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن عن موسى بن طلحة قال من مسح فقا مع رأسه وفي الغل يوم القيامة قال المألف ابن حجر في التلخيص فيقول أن يقال هذا وإن كان موثوقا فله حكم الرفع لأن هذا لا يقال من قبيل الرأي فهو على هذا مرسل انتهى وأخرج أبو نعيم في تاريخ أصحابنا قال حدثنا محمد بن أحمد حدثنا عبد الرحمن بن داود حدثنا عثمان بن غرزة حدثنا عمر بن

هو الذي سين له من ادوية انقضت ذلك ان يتوجه بكلمته ليعود فلا يجب (١٥٩) الاما يجب ولا يجب من يجب الامن اجلة

ون يلقن أن جملة ما وعد
وأوعده حتى يتبين ويجعل الله
الموعود كالواقع فيجب أن
يجالس المذكور رياض الجنة وان
العود الى الكفر القاه في النار
انتهى ملخصا وشاهد الحديث
من التفسير قوله تعالى قل ان
كان آباؤكم وأبناؤكم إلى أن قال
أحب اليكم من الله ورسوله ثم
استد على ذلك وتوعد بقوله
فترصوا قال النووي هذا
حديث عظيم وأصل من أصول
الدين وفيه دلائل على انه لا بأس
بهذه التسمية قال القسطلاني
ومن علامات هذه المحبة نصر دين
الاسلام بالقول والفعل والذب
عن الشريعة المقدسة والتخليق
بالاخلاق الرسول صلى الله عليه
وآله وسلم في الجود والابتناء والخلم
والصبر والتمسك بغير ذلك مما
ذكرته في أخلاقه العظيمة في كتاب
المواهب اللدنية فمن جاهد نفسه
على ذلك وجد حلاوة الايمان ومن
وجدوا استلذذ الطاعات وشغل
في الدين المشقات بل ربما ياتئذ
بكم من المؤمنين ولذا تقرر
طويل فليست في كتاب المواهب
والله يهب لمن يشاء ما يشاء اتوى
(و) من محبة الله تعالى ورسوله
صلى الله عليه وآله وسلم (ان
يجب) المتكلم به (المسرد) حال
كونه (لا يحبه الله) سبحانه
وتعالى قال يحيى بن معاذ حقه
زاد أبو يعقوب في المستخرج بعد

محمد بن الحسن حدثنا محمد بن عمرو الانصاري عن أنس بن سيرين عن ابن عمر أنه كان اذا
توضأ مسح عنقه ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من توضأ ومسح عنقه
لم يزل بالأغلال يوم القيامة والانصاري هذا رواه قال الحافظ قرأت جرأراه أبو الحسن
ابن فارس باسناده من فليح بن سليمان عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال من توضأ ومسح بصدية على عنقه وفي الغسل يوم القيامة وقال ان شاء الله
هذا حديث صحيح قلت بن ابن فارس وفليح هذا فليست طريقها انتهى وهو في كتب
أئمة العترة في أمالي أحمد بن عيسى وشرح التبريد باسناده متصل بالنبي صلى الله عليه
وآله وسلم راكن في نفسه الحسين بن علوان عن أبي خالد الواسطي بالحفظ من توضأ ومسح
سالتني وقناه أمن من الغسل يوم القيامة وكذا رواه في أصول الاحكام والاشياء
ورواه في التبريد عن علي عليه السلام من طريق محمد بن الحنفية في حديث طويل
وفيه أنه لما مسح رأسه مسح عنقه وقال له بعد فرأه من الطهور افضل كذا على هذا
ويجيب عن هذا قوله ولم يذكره الشافعي ولا جمهور الاصحاب وانما قاله ابن القاص
وطائفة يسيرة فانه قال الرواية من اصحاب الشافعي في كتابه المعروف بالبحر المنقذ قال
اصحابنا هوسنة وتعقب النووي ايضا ابن الرفعة بأن البغوي وهو من أئمة الحديث
قد قال باستحبابه قال ولا ماخذ لاستحبابه الاخبار او اثر لان هذا لا مجال للقياس فيه قال
الحافظ ولعل مستند البغوي في استحباب مسح القفا ما رواه احمد وابوداود وذكر
حديث الباب ونسب حديث الباب ابن سيد الناس في شرح الترمذي الى البيهقي ايضا
قال وانه زيادة حسنة وهي مسح العنق فانظر كيف صرح هذا الحافظ بان هذه الزيادة
المتضمنة للمسح العنق حسنة ثم قال قال المقدسي وليت متكلم فيه واجاب عن ذلك بأن
مسما قد اشترجه واختلاف القائلون باستحباب مسح الرقبة هل تنحصر ببقية ماء الرأس
او بما جدد يد فتسال الهادي والقاسم تنحصر ببقية ماء الرأس وقال المؤيد بالله والمصور
بالله رأسه في البحر الى الفرقين انهما صحيح جدا

* (باب جواز المسح على العمامة) *

(عن عمرو بن أمية الظهري قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح على عمامته
وخطبه رواه احمد والبخاري وابن ماجه وعن بلال قال مسح رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم على الخفين والنجار رواه الجماعة الا البخاري واباد اود وفي رواية لاجل ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال امسحوا على الخفين والنجار عن المغيرة بن شعبة قال توضأ
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومسح على الخفين والعمامة رواه الترمذي وصححه
أخرج حديث المغيرة بن شعبة ايضا مسحا في صحيفه بالحفظ فصح بناهية وعلى العمامة
وعلى الخفين ولم يخبر به البخاري قال الحافظ وقد وهم المندري فعزاه الى المتفق عليه
الحب في الله ان لا يزيد بالبر ولا ينقص بالجفاء (وان يكره أن يعود) أي العود (في الكفر) زاد أبو يعقوب في المستخرج بعد

اذن قد اختلفوا في ان يكون (١٦٠) بالجملة والاداء في الامور الشرعية والاعتقاد في الامور الشرعية

فانما الكفر في الامور الشرعية كما وقع لكثير من الصحابة وعلى الاول بطل قوله يعود على معنى الصبر في خلاف الثاني فان العود فيه على ظاهره وعلى العود في لغة من معنى الاستمرار فكانه قال يستمر فيه ومثله قوله تعالى وما كان لئن لم يود فيما اقاله الحافظ والاصح كرماني وتعبه العبد في قوله تعالى والتمس في هاتين الى قوله تعالى او لم يود في مائة ثمانى اليها كما يذكره ان يثقف) أى مثل كرهه التثقف (في النار) وهذا نتيجة دخول نور الايمان في القلب بحيث يتسلط بالسم والدم واستكن اذه عن محاسن الاسلام وقبح الكفر وشبهه وفي الحديث اشارة الى الحث على التحلى بالفضائل والتخلى عن الرذائل فالاول من الاول والاخر من الثاني وفي الثاني الحث على الكسب في الله تعالى واستدله به على فضله من آكره على الكفر فستر له التمسمة الى أن تقبلى واسترجع البصائر من هذا الوجه في الادب ونقله حتى أن يتلاف في الشرائع اليه من أن يرجع الى الكفر بعد ما اذ انفسه الله منه وهي المبلغ من اسطحي حديث الباب لانه سوى فيه بين الامرين وهما جعل الوقوع في نار الدنيا أولى من الكفر الذي انقذه الله بالنور ويح من نار الاخرى وكذا يرواه مسند من هذا الوجه وآخر به

وتبع في ذلك ابن الجوزي فيهم وقد تقيبه ابن عبد الهادي وصرح بعد الحق في الجمع بين الصحيحين انه من افراد مسلم وقد اعل حديث عمرو بن امية المذكور في الباب بتفرد الازري بذكر العمامة حتى قال ابن بطال انه قال الاصيل ذكر العمامة في هذا الباب من خطا الازري لان شيعة ابن وغيره روه عن يحيى بن عوف وجب في العمامة رواية الجماعة على الواحد قال رامة متبعة مع رافليس في هذا ذكر العمامة وهي ايضا مسند لان ابا اسامة لم يسمع من عمرو وقال الحافظ سماعه منه يمكن فانه مات بالمدينة سنة ستين وابو سلمة مدلى ولم يوصف بتدليس وقد جمع من شافى ما توافقه عمرو وقد اخرجه ابن مشقة من طريق معمر بن ثابت ذكر العمامة فيه وعلى تقدير تفرد الازري بذكرها لا يستلزم ذلك بخطأه لانها تكون من ثقة حافظ غير متوافقة لرواية رفقة بن ربيعة ولا تكون شاذة ولا معنى لرذ الروايات الصحيحة بهذه التعليمات الواضحة وقد اطل الكلام على ذلك ابن سيد الناس في شرح الترمذي فلم يرجع اليه وفي الباب عن أبي امامة عند الطبراني باللفظ مسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين والعمامة في غزوة تبوك وعن أبي موسى الأشعري عند الطبراني أيضا باللفظ أنبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمسح على الخفورين والنعان والعمامة قال الطبراني في حديثه عيسى بن سنان وعن عروة بن ثابت عند الطبراني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمسح على الخفين والنهار وعن أبي طلحة في كتاب مكارم الاخلاق للفرافري باللفظ مسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على النحر والخفين وقد روى عن جماعة من الصحابة وفي الباب عن سالم بن وثبان وسليمان ذلك وقد اختلف الناس في المسح على العمامة فذهب الى جواز الازري وأحمد بن حنبل واسحق وأبو ثور ودود بن علي وقال الشافعي ان مسح الخبز عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه أقول قال الترمذي وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم أبو بكر وعمر وأبو هريرة وابن مسعود عن أبي امامة وسعد بن مالك وأبي الدرداء وعمر بن عبد العزيز والحسن وقادة ومكحول وروى الخليل بن اسامة عن حماد بن عماره قال من لم يظهره المسح على العمامة فلا طهره الله ورواه في الفتح عن الطبري وابن خزيمة وابن المنذر واحتجوا بآراء المسح على العمامة بالاسمها على طهارة أو لا يحتاج فقال أبو ثور لا يمسح على العمامة والنهار الا من اسماها على طهارة فمسح على الخفين ولم يستمر ذلك السابقون وكذلك اختلفوا في التوقيت فقال أبو ثور أيضا ان وقت كوقت المسح على الخفين وروى في مثل ذلك عن عمرو بن المقداد قال قال ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح على العمامة والنهار لم يوقت ذلك بوقت وفيه ان الطبراني قد روى من حديث أبي امامة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم كان يمسح على الخفين والعمامة ثلاثين مرة في السفر ويوما وليلة في الحضر لكن في اسناده مروان أبو سلمة قال ابن أبي ساتم ليس بالقوي وقال البخاري منكر الحديث وقال الازري

بأمرهم وهو أسأتم بانفسهم (١٦٤) وأموالهم وإبناهم إياهم في كثير من الأمور على أنفسهم فكان

عليهم لذلك موجب المعاداتهم
جميع الفرق الموجودين
من عرب وبهم والعساوة
تجبر البعض ثم كان ما

استصوابه مما ذكره وجبا

للعساوة والمسد بجبر البعض فلذا
جاء الكثر من بعضهم والترغب
في حجبهم حتى جعل ذلك آية
الايان والامانة النفاق كما قال
(آية النفاق) الذي هو اظهر

الايان وابطان الكثرة (بعض

الانصار) اذا كان من حديث
انهم أنصاره صلى الله عليه وآله

وسلم لانه لا يجتمع مع التمسك
وفيه تدويره بعضهم فضلهم

وتنبيه على كرم فعلهم وان كان
من شاركهم في معنى ذلك مشاركا

لهم في الفضل المذكور كل بقسطه
وفي صحيح مسلم عن علي أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال له
لا يجزيك الايمان ولا يغضك

الامانة قال صاحب المذهب
وأما السورب الواقعة بينهم فان

وقع من بعضهم بعض لبعض
فذلك من غير هذه الجهة بل

الامر الناري الذي اقتضى
الخاندة ولذلك لم يحكم بعضهم

على بعض بالنفاق وانما كان
حاله في ذلك حال المجتهدين

في الاحكام لا المصيب أجوان
والخطيئ أجروا حدانهم والله

كان الكلام هنا فيمن ظاهره
الايان وباطنه الكثرة ميزهم

عن ذوي الايمان الحقيقي فلم يقل
آية الكثرة كذا اذ هو ليس بكافر ظاهره وهذا الحديث وقع للبخاري ربا في الاسناد وسلم

و يقال أصل ذلك كل ما يستحق به القدم من خفي وجور وبخو وهما ولا واسداهما من
الفظها وقيل واحدها اتسخان وتسخين هكذا في كتب اللغة والغريب

(باب مسح ما يظهر من الرأس على باع العامة)

(عن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مسح بياضته وعلى العمامة
والخفين متفق عليه) قد قدمنا ان البخاري لم يخبر به وان المذري وابن الجوزي وهما
في ذلك كما قاله الحافظ والصنف قد سمعوا في ذلك فتنبه وهو يدل على ما ذهب اليه الشافعي
ومن معه من أنه لا يجوز الاقتصار على العمامة بل لابد مع ذلك من المسح على الناصية
وقد تقدم في الباب الاول ذكر الخلاف والادلة وما هو الحق

(باب غسل الرجلين وبيان أنه الفرض)

(عن عبد الله بن عمر قال تخلف عنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفرة فادركنا
وقد أدركنا العصر فمكنا فوضا ونصب على أرجلنا قال فتنادى بأعلى صوته ويل

للعقاب من النار من تين أو ثلاثا متفق عليه أرهقنا العصر أخرناها ويرى أرهقنا
العصر يعني دنا وقتها) في الباب أحاديث غير ما ذكره المصنف في هذا الكتاب منها عن

عائشة عندهم لم وعن معية بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن ابن عباس عن أبي أمامة
ويزيد بن أبي سفيان وشريح بن جهميل بن حنيفة وعن ابن عباس عن أبي أمامة

الوضوء ويل للعقاب من النار وعن عبد الله بن عمر عن ابن عباس عن أبي أمامة
عن ابن عباس عن أبي أمامة أيضا وقد روى من حديث أبي أمامة ومن حديث أبي أمامة ومن

حديثهم ما رواه عن حديث أحدهم على الشك قاله ابن سيد الناس وعن عمر بن الخطاب
عندهم لم وعن أبي ذر الغفاري وفيه أبو أمامة وهو ضعيف وعن خالد بن معدان عن

أحمد بن محمد في سفرة وقع في صحيح مسلم أنها كانت من مكة إلى المدينة فخر له أرهقنا قال
الحافظ بنسخ الهام والقاسف العصر من نوع بالغا عليه كذا لا يذوق في رواية كريمة

بأن كان الفاف والعصر منه صوب بالقولية وقوة في الأول رواية الأصملي أرهقنا بنسخ
الفاف بعدهما ثمانية كنه ومعنى الارهاق الادراك والغشيان قال ابن بطال كان

العبادة أخرنا الصلاة في أول الوقت طمأنينة لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمضوا
معه فلما مضى الوقت بادروا إلى الوضوء واجهلهم لم يسبقوه فادركهم على ذلك فأنكر

عليهم قوله ونصح على أرجلنا انتزع منه البخاري ان الانكار عليهم كان بسبب المسح
لأسبب الاقتصار على غسل بعض الرجل قال الحافظ وهذا ظاهر الرواية المتفق عليها

وفي أن أراد مسلم فأنتم نالهم واعلمهم يرض تلوح بعسم الماء فتكلم به إذ من يقول
بإجراء المسح ويحمل الانكار على ترك التعميم لكن الرواية المتفق عليها أخرج فتعمل

هذه الرواية عليهم بالتمويل وهو أن معنى قوله لم يسح الماء أي ماء الغسل جمع بين
الروايتين وأدركهم من ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

رأى

شخصه وفيه رواه وافق اسمه اسم أبيه وفيه التصديق والاختبار بالمسح (١٦٣) والافراد وان ترجمه البخاري ايضا

في فضائل الانصار ومسلم
والنساء (عن عباد)
بضم العين (ابن الصامت) بن
قيس الانصاري الخ زرج
المتوفى بالمدنة سنة اربع وثلاثين
وهو ابن ثنتين وسبعين سنة وقيل
في خمسة اربعة مائة سنة خمس
وأربعين وله في البخاري تسعة
أحاديث (رضي الله عنه) وكان
شهيدا بدار وهو أحد الثقات بالمدنة
العقبة يعني (أن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال وحواله)
يفتح الأدم على الظرفية (عصابة)
بكسر العين الجماعة ما بين العذرة
الى الاربعين ولا واحد لهما من
لفظها وقد جعلت على عصابة
وعصب (من أجماعه) أشار الراوي
بذلك الى المبالغة في ضبط
الحديث وأنه عن تحقيقه واتقان
ولذا ذكرنا أنه شهيد بدار وأنه أحد
الثقات والمراد به التقوية فان
الرواية ترجح عند المعارضة
بفضل الراوي وشرفه ومقول
قوله صلى الله عليه وآله وسلم
(يا بعلون) أي عاقدوني وزادني
باب وفود الانصار الى بعلون
والمبالغة عبارة عن المعاينة
سميت بذلك تشبيها بالمعاينة
المالسة كما في قوله تعالى ان
الله أشد ترى من المؤمنين
انفسهم وأموالهم بان لهم الجنة
(على الزوجين) ان لا تنبر كوا
بالله شيئا أي على ترك الانبر
وهو عام لانه ذكر في سياق النهي
كان في وقته صلى الله عليه وآله وسلم

لا يغسل عقبه فقال ذلك قوله ويل يازال لا يتسدا بالمدنة كونه لانها دعا
والويل واد في جهنم رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مر فوعا والعقب
مؤخر القدم وهي مؤنثة ويكسر القاف ويسكن والعقب بالعذاب لانها التي لم
تغسل أو أراد صاحب العقب فحذف المضاف والحديث يدل على وجوب غسل الرجلين
والى ذلك ذهب الجمهور قال النووي اختلاف الناس على مذاهب فذهب جميع
الفقه ائمة من أشبه التتوي في الاعصار والامصار الى ان الواجب غسل القدمين مع
الكعبين ولا يجزى مسحهما ولا يجب المسح مع الغسل ولم يثبت خلاف هذا عن أحد
يعتد به في الاجماع قال الحافظ في الفتح ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك الا عن
علي وابن عباس وانس وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك قال عبد الرحمن بن أبي ليلى أجمع
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على غسل القدمين رواه سعيد بن منصور
وادعي الطحاوي وابن حزم ان المسح منسوخ وقالت الامامية الواجب مسحهما وقال
محمد بن جرير الطبري والجبائي والحسن البصري انه تخيير بين الغسل والمسح وقال بعض
أهل الظاهر يجب الجمع بين الغسل والمسح واحتج من لم يوجب غسل الرجلين بقراءة
الجز في قوله وأرجلكم وهو عطف على قوله برؤسكم قالوا هي قراءة صحيحة سميعة
مسند تميمية والقول بالعطف على غسل الوجه وانما قرئ بالجز الجوار وقد حكم بجوازه
جماعة من أئمة الاعراب كسيبويه والاختش لاشك انه قبل نادى بخالف الظاهر لا يجوز
حل المنازع فيه عليه قلنا أوجب الحل عليه مداهمة صلى الله عليه وآله وسلم على غسل
الرجلين وعدم نبوت المسح عنه من وجه صحيح وتوعد على المسح بقوله ويل للاعصاب
من النار ولا امره بالغسل كما ثبت في حديث جابر عند الدارقطني بالفظ امرنا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم اذ نوضا بالصلاة ان يغسل أرجلنا ولثبت ذلك من قوله صلى الله
عليه وآله وسلم كما في حديث عمرو بن عبسة وأبي هريرة وقد سلف ذكر طرف من ذلك
في باب غسل المستغسل من الألية واقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن نوضا وضوا
غسل فيه قدميه فن زاد على هذا أن نقص فقد أسامو ظلم أخرجه أبو داود والنسائي وابن
ماجه وابن خزيمة من طرق صحيحة وصححه ابن خزيمة ولا شك ان المسح بالنسبة الى الغسل
نقص وبقوله للأعرابي نوضا كما أمرك الله ثم ذكره صفة الوضوء وفيها غسل الرجلين
وباجماع الصحابة على الغسل فكانت هذه الامور موجبة لحل تلك القراءات على ذلك
الوجه النادر قالوا اخرج أبو داود من حديث أوس بن أبي أوس الثقفي انه رأى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى كظامة قوم فتوضأ ومسح على نعليه وفقد مسحه قلنا في
رجال اسناده يعلى بن عطاء عن أبيه وقد أسأله ابن القطن بالجهالة في عطاء بن في الزواة
من يرويه عن أوس بن أبي أوس من أبيه فزيادة عن أبيه توجب كون أوس من التابعين
فيحتاج الى النظر في حاله وأيضا في رجال اسناده هشيم عن يعلى قال أحمد لم يسمع هشيم
كان في وقته صلى الله عليه وآله وسلم (و) على ان (لا تنبرقوا) فيه حذف المفعول بديل على العموم (ولا تنبرقوا) لا تنبرقوا

أولادكم) شخص القتل بالأولاد لانه قتل (١٦٤) وقد عرفت من حديثه رحمه الله تعالى انه كان شاعرا لهم وهو

وأدبنا أوقتل البين خشية
الاملاق أولادهم بصد أن
لا يدفعوا عن أنفسهم قاله النبي
(ولانا قوا) بحدف النون ولغير
الاربعة ولانا نون (بهمتان) أي
بكذب يهت سامة أي يدهشه
لفظاعة كالرمي بالزنا والفضيحة
والعار (فترويه) من الافتراء
أي تخلفونه (بين أيديهم
رأبجاسكم) أي من قبل أنفسكم
فكفي باليد والرجل عن الذات
لان معظم الافعال بهم اذا كانت
هي العوامل والمواضع المباشرة
والسعي والادب من الصنائع
بالأيدي وقصد يعاقب الرجل
بجناية قوله فيقال هذا بما
كسبت يدك اوان اليه تان
فانتهى عما يتحققه القلب الذي
هو بين الأيدي والارجل ثم يبرزه
باسانه أو اراد لانه تها الناس
بالمعايب كفاسا مواجهة كما
يقال قات كذا بسين يدي فلان
قاله الخطابي وفيه نظر لذكر
الارجل وقال المتكرماني المراد
الأيدي والارجل تأكد
أو المراد بين أيديكم في الحساب
وارجاسكم في المستقبل لان
السعي من أفعال الارجل أو كفي
ذلك عن نسبة المرأة الولد الذي
زني به أو تلقت به الى زوجها ثم
لما استعمل هذا اللفظ في بعض
الرجال احتيج الى حمله على غير
ما ورد فيه أولا والله أعلم (ولا
موصوا) العصبان مخالفة الأجر
في معروف) وهو ما عرف من الشارب جسدتهما وأمرأوقديه قطيبا

هذا من يعلى مع ما عرف من تدليس هشيم ويمكن الجواب عن هذه بانه قد وثق صلته
هذا الجوابم وذكر أوس بن أبي أوس أبو عمر بن عبد البر في الصحابة وكان هشيم قد صرح
بالحديث عن يعلى في رواية سعيد بن منصور وخاله أشكال عنه هشيم واسكنه قال
أبو عمر في ترجمة أوس بن أبي أوس وله أحاديث منها في المسح على القدمين وفي استناده
ضعف فلا يكون الحديث مع هذا نسخة لاسيما بعد تصريح أحمد بعدم سماع هشيم من
يعلى قالوا أخرج الطبراني عن عباد بن عثم عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يتوضأ ويمسح على رجليه قلنا قال أبو عمر في صحة تميم هذا نظر وضعف حديثه
المذكور قالوا أخرج الدارقطني عن رفاعه بن رافع مرفوعا بلفظ لا تتم صلاة أحدكم
وفيه ويمسح برأسه ورجليه قلنا ان صح فلا يتمض لمعارضه ما أسلفنا فوجب تأويله
مثل ما ذكرنا في الآية قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي قال الحارثي بعد ذكره
حديث أوس بن أبي أوس المتقدم من طريق يحيى بن سعيد لا يعرف هذا الحديث بخود
متصلا الا من حديث يعلى وفيه اختلاف وعلى تقدير ثبوته ذهب بعضهم الى نسخه ثم
أورده من طريق هشيم وفي آخره قال هشيم كان هذا في أول الاسلام وأما الموجدون
للمسح وهم الامامية فلم يأتوا مع مخالفتهم الكتاب والسنة المتواترة قولا ولا فعلا بجملة نيرة
وجعلوا قراءة النصب عطفنا على محل قوله برؤسكم ومنهم من يجعله على البسائه الداخله على
الرؤس زائدة والاصل اسحوا رؤسكم وأرجلكم وما أدري باذا يجيبون عن الأحاديث
المتواترة (فائدة) قد صرح العلامة المحقق في كشفه بالذكية المقتضية لذلك
الغسل والمسح في الارجل فقال هي توقي الاعراف لان الارجل مظنة لذلك وذكر غيره
غيرها فليطلب ذلك في مظانه (وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى
رجلا يغسل عقبه فقال ويل للاعقاب من النار ورواه مسلم وعنه جابر بن عبد الله قال
رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوما فوضوا لهم أعقابهم الماء فقال ويل
للاعقاب من النار ورواه أحمد وعنه عبد الله بن الحرث قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقول ويل للاعقاب وبطون الاقدام من النار ورواه أحمد والدارقطني
وعنه جابر بن حازم عن قتادة عن أنس بن مالك ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وقد توضأ وترك على ظهر قدمه مثل موضع الظفر فقال له رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ارجع فاحسن وضوءك ورواه أحمد وأبو داود والدارقطني وقال قتادة
جابر بن حازم عن قتادة وهو ثقة) حديث أبي هريرة هو في الصحيحين من حديث محمد بن
زياد ورواه البخاري عن آدم ومسلم عن قتيبة وابن أبي شيبه وأخرجه أيضا من حديث
ابن سيرين عنه ورواه ابن ماجه وغيره وحديث جابر ورواه ابن ماجه أيضا بأسانيد رجاله
ثقات وحديث عبد الله بن الحرث ورواه من ذكره المصنف ولم يتكلم عليه أحد بشئ
في استناده وقد قال في جمیع الزوائد ان رجاله ثقات وحديث أنس رواه ابن ماجه

أيضا

المخالق وفي رواية الاسماعيلي
لأنهم سوتى وهو مطابق للآية
وخص ما ذكر من المناهي بالذكر
دون غير من المأمورات لا اهتمام
به إذ السكف أيسر من إنشاء
العمل لأن اجتماع المفسدات مقدم
على اجتناب المضامح والتخلي عن
المزائل قبل التخلي بالفضائل (إن
وفي منكم) بالتخفيف والتشديد
أى ثبت على العهد (فأجره على
الله) فضلا ووعده أى بالجنة كما
وقع التصريح به في الصحاحين من
حديث عبادة في رواية الصنابحي
وعبر بالنظر على وبالأجر لاجتماع
في تحقيق وقوعه وتبين حاله على
غير ظاهره للدلالة القاطعة على
أنه لا يجب على الله شئ بل الأجر
من فضله عليه ما ذكره المباحث
المقتضية لوجود العوضين أثبت
الأجر في موضع أحدهما (ومن
أصاب) منكم أيها المؤمنون
(من ذلك شيئا) غير الشرك وشيئا
تذكره بقية الآدم والمؤمنين في سائر
الشروط وقد صرح ابن الحاجب
بأنه كالنبي في أخادته وحنانيته
فيشمئصا بآبائه الشرك وغيره
واستشكل بأن المرتد إذا أنفل
على ارتداده لا يكون قتله كفارة
والجواب أن عموم الحديث
مخصوص بقوله تعالى أن الله
لا يغير عن أن يشرك به وأما ما
الشرك الأصغر وهو الرياء
وقد مضى والواضح أن المرتد
الشرك وأنه مخصوص وقالوا

أيضا وابن خزيمة إلا أنه قال الحافظ أن أبادود رواه من طريق خالد بن محمد عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه قال الميهقي هو مرسل وكذا قال ابن القطان وفيه بحث قال الأثرم قلت لأحمد بن حنبل هذا إسناد جيد قال نعم قال فقلت له إذا قال رجل من التابعين حدثني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يسمه قال حديث صحيح قال نعم وأعله المتذري بأن فيه بنية وقال عن حميد وهو مدلس وفي المستدرک نقص مع بنية بالتهديث وأطلق النووي أن الحديث ضعيف الإسناد قال الحافظ وفي هذا الإطلاق نظر وأما حديث ابن عمر عن أبي بكر وعمر قال اجاز رجل وقد توشأ وفي علي ظهر قدمه مثل ظفر إبهامه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرجع فاتهم وضوءك ففعل فرواه الدارقطني ورواه الطبراني عن أبي بكر وفيه المغيرة بن سلقاب من الوازع بن نافع قال ابن أبي حاتم عن أبيه هذا باطل والوازع ضعيف وذكره العقيلي في الضعفاء في ترجمة المغيرة وقال لا يابعه عليه الأمثلة وأخرج الطبراني عن ابن مسعود أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يغتسل من الجنابة فيخطئ بعض جسده فقال يغتسل ذلك المكان ثم يغتسل وفي إسنادهم بن عبد العزيز وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أمر بأداة الوضوء وأعله ابن أبي حاتم بالإرسال وأصله في صحيح مسلم وأبهم المتوضي وانقله فقال أرجع فأحسن وضوءك وهو يدل على وجوب الإعادة إذا ترك غسل مثل ذلك المقدار من مواضع الوضوء سألني الكلام على ذلك في باب الموااة وهذه الأحاديث تدل على وجوب غسل الرجلين وقد قدم الكلام على ذلك في أول المسألة

• (باب التيمن في الوضوء) •

(عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب التيامن
في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله متفق عليه) الحديث يحكيه ابن حبان وابن
مسعود وله ألفاظ وافظ ابن حبان كان يحب التيامن في كل شيء حتى في الترحل والانتقال
وفي لفظ ابن مسعود كان يحب التيامن في الوضوء والانتقال وفي لفظ لابي داود كان يحب
التيامن ما استطاع في شأنه كله وفي الحديث دلالة على مشروعية الابتداء باليمين في اغسل
اليدمال وفي ترجميل الشهرأنى تسرىحه وفي الطهور فبدأ يمسح باليمين قبيل اليسرى
وبرجله اليمنى قبيل اليسرى وبالجناب الايمن من سائر البدن في الغسل قبل الايسر
والتيامن سنة في جميع الاشياء لا يختص بشيء دون شيء كما أشار الى ذلك الحديث بقوله
وفي شأنه كله ونا كسب الدلائل بالفظ كل يدل على التعميم وقد خص من ذلك دخول
الخلاء والخروج من المسجد قال النووي قاعدة الشرع المستمرة استصحاب البدأة باليمين
في كل ما كان من باب التكريم والتزيين وما كان بغيرها استعقب فيه التيامن قالوا جميع
العلماء على ان تقديم اليمين في الوضوء سنة من خالفها فاته الفضل وتم وضوءه قال الحافظ

لأهلها لا ولا الجواب ان حديث (١٦٦) الباب أصح اسنادا وحديث أبي هريرة ورد أولا قبل أن يعلم عليه

السلام ثم أعلمه الله تعالى
آخره والاول أولى (فهو ق)
بكارواه أحمد أي بسببه (في
الدين) أي بان أقيم عليه الحد
(فهو) أي العقاب (كقوله) فلا
يعاقب عليه في الآخرة وزاد
الصارى من وجه آخر ويطور
وفي رواية الأربعة بمصنفه
وقد قيل ان قتيل القاتل حد
وارد اعليه ورواه في الآخرة
فالطاب المقبول قائم وتعتب
بانه لو كان كذلك لم يجز العفو عن
القاتل والذي ذهب اليه أكثر
الفقهاء ان الحد ودكتوات
لظاهر الحديث وفي الترمذي
وصححه من حديث علي بن أبي
طالب مر فو عا نحو هذا الحديث
وايه ومن أصاب ذنبا فعوقب به
في الدنيا قاله أكرم من أن يلقى
العقوبة على عبده في الآخرة
وأطال في الفتى في بيان تعارض
هذين الحديثين والجمع بينهما
وقال انما أطالت في هذا الموضع
لاني لم أؤمن أنزال اللبس فيه
على الوجه المرصى والله
المهادي وبسته نقاد من الحديث
ان إقامة الحد كفارة للذنوب
ولولم يثبت الحدود وهو قول
الجمهور وقيل لا بد من التوبة
وبذلك جزم بعض النابغين
وهو قول لامة منزلة روافقهم ابن
حزم ومن المفسرين البغوي
وطائفة يسيرة واستدلوا باستئذان
من تاب والجواب انه في عقوبة

في النسخ ومراده بالعلماء أهل السنة والافذهب الشيعة واليوسوب وفاظ المراضى منهم
فنسب له الشافعي وكأنه ظن ان ذلك لازم من قوله بوجوب التعذيب لكنه لم يقبل بذلك في
اليدين ولا في الرجلين لانهم ما بمنزلة العضو الواحد قال وقع في البيان للعمري نسبة
القول باليوسوب الى الفقهاء السبعة وهو نصيف من الشيعة وفي كلام الرافعي ما يؤهم
ان أحد قال بوجوبه ولا يعرف ذلك عنه بل قال الشيخ الموفق في المغنى لانهم في عدم
الوجوب خلافا وقد نسب المهدى في البحر الى العقوة الامامية واستدل لهم بالحديث
الذي بعده هذا وسند كرهنا لك ما هو الحق (ومن أبي هريرة روى الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم لم قال اذا البستم واذا توضأتم فابدؤا بيمينكم رواه أحمد وأبو داود
الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي كلهم من طريق زهير
عن الاعش عن أبي صالح عنه قال ابن دقي العبد هو حقيق بان يصحح وللناس في
الترمذي من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا لبس قميصا
بدأ بيمينه والحديث يدل على وجوب الابتداء باليمنى والرجل اليمنى في الوضوء وقد
ذهب اليه من ذكرنا في الحديث الذي قبل هذا اولئك كعاد على وجوب اليمين في
الوضوء يدل على وجوبه في اللبس وهم لا يقولون به وأيضا فانه لم يروى عن علي عليه
السلام انه قال ما بالي بدأت بيمينى أو بشمالى اذا كنت الوضوء واما الدارقطني قال
بما رجلى الى على عليه السلام فسأله عن الوضوء فقال ابدأ باليمين أو بالشمال فأشراطه
على أي صوت يسمعه مستمزا بالاسم ثم دعا بيمينه بدأ بالشمال قبل اليمين وروى البيهقي
من هذا الوجه انه قال ما بالي بدأت بالشمال قبل اليمين اذا توضأت وبهم هذا الاثر رواه
ابن أبي شيبة وروى أبو عبيد في الظهور ان أبا هريرة كان يبدأ بيمينه فبلغ ذلك عليا
فبدأ بيمينه ورواه أحمد بن حنبل عن علي قال الحافظ وفيه انقطاع وهذا الطريق
يقوى بعضهم باعضا وكلام على عند أكثر العقرة الذاهبين الى وجوب الترتيب بين اليدين
والرجلين حجة وحديث عائشة المصريح بعبية التيمن في أمور وقد اتفق على عدم الوجوب
في جميعها الا في اليدين والرجلين في الوضوء وكذلك حديث الباب المقتصر باليمين في
اللبس المجمع على عدم وجوبه صالح بل قد قرينة نعرف الامر الى التنب ودلالة الاقتران
وان كانت ضعيفة لكنها لا تقهر عن الصلاحية للصبر لإسماع اعتضاده بقول على
عليه السلام ونفعه وبعوى الاجماع على عدم الوجوب

• (باب الوضوء مرة ومرة وتلاوا كراهة ما جاوزها) •
(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرة مرة
رواه الجماعة الامامية) في الباب أحاديث عن عمرو بن جابر وبريدة وابن رافع وابن ابي اسحاق
وعبد الله بن عمرو وعكرش بن ذؤيب المري في حديث عمر عند الترمذي وقال ايس بشئ
ورواه أيضا ابن ماجه وسند جابر أشار اليه الترمذي وسند بريدة هذا المبرر

لدينا ولذلك قيدت بالتدوير عليه (ومن أصاب من ذلك) المذكور (شيئا ثم استره الله) وفي رواية

ابن عسكرو عن ابي الحسن الطائفة الكريمة زيادة عليه (فهو) مقبوض الى الله تعالى (١٦٧) (ان شاء الله تعالى) بقضائه

(وان شاء الله تعالى) بقضائه

المات في فيه ورد على الخوارج

الذين يكفرون بالذنوب ورد على

المتزلة الذين يوجبون تعذيب

الفاسق اذا مات بالتوبة لان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أخبر بأنه نجت المشيمة ولم يقل

لا بد ان يعذب وقال الطيبي فيه

إشارة الى الكف عن الشهادة

بالتور على أحد أو بالحنيفة لاحد

الامن ورد النص فيه بعبارة

قلت أما المشق الأول فواضع

وأما الثاني فلا إشارة اليه انما

تستفاد من الجمل على غير ظاهر

الحديثين وهو متعين والمشيئة

أيضا تشمل من ناب ومن لم يناب

وقال بذلك طائفة وزهد الجمهور

الى أن من ناب لا يبق عليه

مواخذة ومع ذلك فلا يأمن

مكر الله لانه لا اطلاع له هل

قبلت توبته أولا وقبله يفرق

بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب

وفصل بعض العلماء بين ان

يكون معذرا بالفجر فيستحب

ان يعان سببته والا فلا

(فبايضا على ذلك) وقد صدقت

مبايعات اخرى منها هذه

البقية التي في حديث الباب في

الزجر عن الفواحش المذكورة

وانما وقعت به دفع مكة وفي

هذا الحديث دلالة على أن

البيعة سنة في الدين واستفاض

عن رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم أن الناس كانوا يبيعونه

تارة على الهجرة والجهاد وتارة على

تارة على الهجرة والجهاد وتارة على

وحديث أبي رافع عند البزار أيضا وحديث ابن القكاك عند البغوي في مجله وفيه عدى

ابن الفضل وهو متروك وحديث عبد الله بن عمر آخر جهة البزار وحديث عكرام ذكره

أبو بكر الخطيب والحديث يدل على ان الواجب من الوضوء مرة واحدة وهذا اقتصر عليه النبي

صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان الواجب مرتين أو ثلاثا لما اقتصر على مرة قال الشيخ

محبي الدين وقد أجمع المسلمون على ان الواجب في غسل الأعضاء مرة واحدة وعلى ان

الثلاث سنة وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بالغسل مرة واحدة ومرتين مرتين وثلاثا

ثلاثا وبعض الأعضاء ثلاثا وبعضها مرتين والاختلاف دليل على جواز ذلك كله وان

الثلاث هي السكال والواحدة تجزئ (وعن عبد الله بن زيد ان النبي صلى الله عليه وآله

وسلم توضأ مرتين مرتين رواه أحمد والبخاري) في الباب عن أبي هريرة جابر ما حديث

أبي هريرة فاخرجه أبو داود والترمذي وقال حسن غريب وفيه عبد الله بن الفضل

وقد روى له الجماعة ولكنه تنددت عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ومن أجله كان حسنا

قال أبو داود لا بأس به وكان على المظالم بعد ذلك قال علي بن المديني لا بأس به وكذلك قال

أحمد وأبو زرعة وقال أبو حاتم يشوبه شيء من القدر وتغير عقله في آخر حياته وهو مستقيم

الحديث وقال النسائي ليس بالقوي وقال يحيى مرة ضعف ومرة لا بأس به وفيه كلام

طويل وأما حديث جابر فاشأوا به الترمذي والحديث يدل على ان التوضؤ مرتين

يجوز ويجزئ ولا خلاف في ذلك (وعن عثمان بن عيسى ان النبي صلى الله عليه وآله

وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا رواه أحمد ومسلم) الحديث أخرجه بهذا اللفظ الترمذي وقال هو

أحسن شيء في الباب وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث علي عليه السلام وفي

السبب عن الربيع وابن عمر وأبي امامة وعائشة وأبي رافع وعبد الله بن عمر ومعاوية

وأبي هريرة وجابر وعبد الله بن زيد وأبي عبد الله الجباري الوضوء ثلاثا وذكر حديث

عثمان الذي شرحناه في أول باب الوضوء وقد قدمنا ان التثنية سنة بالاجماع (وعن عمرو

ابن شعيب عن أبيه عن جده قال جاء اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسأله

عن الوضوء فآراه ثلاثا ثلاثا وقال هذا الوضوء من زاد على هذا فقد أساء ونقص

رواه أحمد والنسائي وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا أبو داود وابن خزيمة قال الحافظ

من طرق صحيحة وصرح في الفتح انه صححه ابن خزيمة وغيره وهو في رواية أبي داود باقظ

فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم بدون ذكر تعدى وفي النسائي بدون نقص وهو من

رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه مقال عند المحققين ولم يتعرض له من تكلم

على هذا الحديث وفي الحديث دليل على ان مجاوزة الثلاث الغسلات من الاعتداء

في الظهور وقد أخرج أبو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن مغفل انه قال سمعت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انه سيكون في هذه الامة قوم يبعثون في

الظهور والدعاء وان ناعله مسي وظالم أي أساء بترك الأولى وتعدى حد السنة وظلم أي

تارة على الهجرة والجهاد وتارة على

تارة على الهجرة والجهاد وتارة على

تارة على الهجرة والجهاد وتارة على

تارة على الهجرة والجهاد وتارة على

تارة على الهجرة والجهاد وتارة على

تارة على الهجرة والجهاد وتارة على

تارة على الهجرة والجهاد وتارة على

تارة على الهجرة والجهاد وتارة على

تارة على الهجرة والجهاد وتارة على

تارة على الهجرة والجهاد وتارة على

القوا حشوا والمنكرات كما في حديث (١٦٨) الباب ونارة على القس بالسنعة والاجتناب عن البدعة والحرص على الطاعات

وكما يباع أسوة من الانصار على ان لا يحن وباب يباع فاسما من فقراء المهاجرين يعني ان لا يسلوا الناس شيئا فكان أحدهم يسل سوطه فينزل عن فرسه فيما خذه ولا يسأل أحدا رواه ابن ماجه في سننه وفيه ينطق به الكتاب العزيز كما قال تعالى ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله يد الله فوق ايديهم فمن تكث فانما يثبث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجرا عظيما وقوله تعالى اذا جاهد المؤمنات يبايعنك الا يوقها لشك فيهن ولا شبهة انه ان ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل على سبيل العبادة والاهتمام بشأنه فانه لا ينزل عن كونه سنة في الدين بقى انه صلى الله عليه وآله وسلم كان خلفه في الله في أرضه وعلماء امتزله الله تعالى من القسرا والحاكمة معلمي الكتاب والسنة هي كالامة فماتوا على جهة الخلافة كان سنة للخلفاء وما فعله على جهة كونه معلمي الكتاب والحاكمة ومن كمال الامة كان سنة للعلماء الراغبين وهذا الصحيح البضاري شاهد على انه صلى الله عليه وآله وسلم اشترط على من يبعثه بمبايعته والنصح لكل مسلم وأنه يباع قوما من الانصار فاشترط ان لا يتغافروا في الله لومة لائم ويقولوا بالحق بحيث كانوا فكان أحدهم يبايعهم الأمر والمال بالرد الاستكثار الى غير ذلك وكل ذلك من باب التروحية والامه

(باب ما يقول اذا ارغ من وضوئه)

(عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما منكم

من أحد يوضأ فبسط الوضوء ثم يقول أشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد ان

محمد عبده ورسوله الا قصت له ابواب الجنة الثانية يدخل من أي شاء رواه أحمد ومسلم

وأبو داود ولا جدوا في رواية من وضأ فاحسن الوضوء ثم رفع نظره الى السماء

فقال وساق الحديث) رواية أحمد وأبو داود في اسنادها رجل مجهول والحديث أخرجه

أيضا الترمذي بزيادة اللهم اجعني من التوابين واجعلني من المتطهرين ليكن قال

الترمذي وفي اسناده اضطراب ولا يصح فيه كثير مني قال الحافظ ليكن رواية مسلم سالمة عن

هذا الاعتراض والزيادة التي عند الترمذي رواها البزار والطبراني في الاوسط وأخرج

الحديث أيضا ابن عسبان وأخرجه ابن ماجه من حديث انس وزاد النسائي في عمل

اليوم والليل بعد قوله من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك أشهد ان لا اله الا انت

أستغفرك وأتوب اليك والحاكم في المستدرک من حديث أبي سعيد زاد كيت في روى

ثم طبع بطابع فلم يكسر الى يوم القيامة واختلف في رفعه ووقفه وصح النسائي

الموقوف وضعف الحافظي الرواية المرفوعة لان الطبراني قال في الاوسط لم يرفعه عن

شعبة الا يصح بن كثير قال الحافظ ورواه أبو بصير المزكي في الجزء الثاني بخروج

الدارقطني له من طريق روح بن القاسم عن شعبة وقال تفرده عيسى بن شعيب عن

روح بن القاسم ورجع الدارقطني في العمل الرواية الموقوفة قال الموقوفة في الاذكار

حديث أبي سعيد هذا ضعيف الاسما موقوف ومرفوعا قال الحافظ أما المرفوع فيمكن

أن يضاف بالاختلاف والشذوذ وأما الموقوف فلا شك ولا ريب في صحته ورجاله من رجال الصحيحين فلا معنى لحكمه عليه بالضعف والحديث يدل على استحباب الدعاء

المذكور ولم ينع من أحاديث الدعاء في الوضوء غيره وأما ما ذكره أصحابنا من الشافعية في كتبهم من الدعاء عند كل عضو كقولهم بمية قال عند غسل الوجه اللهم يفض وجهي الخ

بالعرف والتمس من المنكر فالبينة على أقسام منها بيعة الخلافة ومنها ١٦٩ بيعة الاسلام ومنها بيعة النفس بميل

التقوى ومنها بيعة الهجرة والجهاد ومنها بيعة التوفيق في الجهاد وكانت بيعة الاسلام متروكة في زمن الخلفاء أما في زمن الراشدين منهم فلان دخول الناس في الاسلام في أيامهم كان غالباً بالهجرة والسيف لا بالتأليف واظهار البرهان ولا طوعاً ولا رغبة وأما في زمن غيرهم فلاهم كانوا في أكثر ظلمة فسنة لا تموت وكذلك بيعة النفس بميل التقوى كانت متروكة أما في زمان الخلفاء الراشدين فأكثرة الصالحين الذين استناروا بصحة النبي صلى الله عليه وآله ورواؤا في حضرة فكانوا لا يحتاجون الى بيعة الخلفاء وأما في زمن غيرهم فخوفهم انزاع الكرامة وأن يظن بهم سم مباينة الخلافة فتعيج القتل ثم لما اندرس هذا في الخلفاء انهم أكابر العلماء والمشايخ الفرصة وتكسروا بسنة البيعة وأما الذي اعتاده الصوفية من مباينة المتصوفين فغيره ما يقبل وما يرد ويظهر ذلك بوضوح على الكتاب والسنة فما وافق منها الكتاب والسنة فهو الصواب وما خالفها فهو الخطأ والتهيب وانما هذه البيعة سمعة وليست بواجبة لان الناس يابعدوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقرؤا به الى الله تعالى ولم يدل دليل على تأنيب تاركها ولم ينكر أحد

فقال الراعي وغيره وردت هذه الدعوات الاثر عن الصالحين وقال الزنوزي في الروضة هذا الدعاء لا أصل له وقال ابن الصلاح لا يصح فيه حديث وقال الحافظ في تاريخه من طرق عن علي ثلاث ضعيفة جداً أو ردها المستغفري في الدعوات وابن عساكر في أماليه وهو من رواية أحمد بن مهيب المروزي عن حبيب بن أبي حبيب الشيباني عن أبي اسحق السبيعي عن علي وفي أسناده من لا يعرف ورواه صاحب مسند الفردوس من طريق أبي زرعة الرازي عن أحمد بن عبد الله بن داود وساقه بإسناده الى علي ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث أنس بن مالك وفيه عباد بن مهيب وهو متروك ورواه المستغفري أيضاً من حديث البراء بن عازب وأنس بن مالك وأسنادهم واهول كنهه وثق عباد بن يحيى بن معين وثق عنه الكذب أحمد بن حنبل وصنفه أبو داود وتركه الباقون قال ابن القيم في الهدي ولم يحفظ عنه أنه كان يقول على وضوئته شيئاً غير التسمية وكل حديث في ذكر الوضوء الذي يقال عليه فكذب يخالف لم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً منه ولا عليه لأنه لا يثبت منه غير التسمية في أوله وقوله أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين في آخره

باب الموالاة في الوضوء

عن خالد بن معدان عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يصلي في ظهر قدمه مائة قدر الدرهم لم يصم الماء فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يهد الوضوء رواه أحمد وأبو داود ويزاد والله الا قال الاثر فالتسليم هذا أسناده جيد قال جريد وعن عمر بن الخطاب ان رجلاً توضأ فقرأ موضع ظهر على قدميه فابصره النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ارجع فأحسن وضوءك قال فارجع فتوضأ ثم صلى رواه أحمد ومسلم ولم يذكروا الحديث الاول أعلاه المنذرى ببيعة بن الوليد وقال عن جبير وهو ضعيف اذا عني لتدليس وفي الاستدراك تصحيح ببيعة بالحديث وقال ابن القطان والبيهقي هو مرسل وقال الحافظ فيه بحث وكان انجست في ذلك من جهة أن خالد بن معدان لم ير له بل قال عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوصله وجهالة الصحابي غير قاطعة وتقام كلام الاثر وبيعة الكلام على الحديث أسلفناها في باب غسل الرجلين وحديث عمر قد قدمنا الكلام عليه في ذلك الباب أيضاً وفي الباب عن أنس بن مالك عن عاصم بن عاصم عن أبي داود عن ابن خزيمة والدارقطني وقد تقدم انقلها هناك أيضاً والحديث الاول يدل على وجوب إعادة الوضوء من أوله على من تركه من غسل أعضائه مثل ذلك المقدار والحديث الثاني لا يدل على وجوب إعادة لانه أمره ببيعة الاحسان لا بالاعادة والاحسان يحصل بمجرد اسباغ غسل ذلك العضو وكذلك حديث أنس لم يأمر فيه بشي من الاحسان فالحديث الاول

٢٢ ل من الأئمة على من تركه ان كان كالإتفاق على أهم البيعة وشروط من يأخذ البيعة أمور أجدها

علم الكتاب والسنة وانما سائر هذا ذلك ١٧٠ لان الغرض من البيعة امر بالمعروف ونهي عن المنكر وارشاده الى تقصير

السكينة الباطنية وازالة الرذائل
واكتساب الحايمة متعبدا بظاهر
القرآن الكريم والحديث
النبيي ومن لم يكن عالما بما
عاملا به جميعها لا يتصور منه
ذلك أبدا ولذا اعتدت كل المشايخ
على أن لا يتكلم على الناس أن
كتب الحديث وقرأ القرآن
وثانها العبد لله والتقوى
والصدق والضمير فيجب أن
يكون محمدا عن السكر وغيره
على الصفات ثالثة أن يكون
زاهدا في الدنيا رافعا في الآخرة
مواظبا على الطاعات المؤكدة
والأدكار المأثورة المذكورة في

يحتاج الاحاديث هو اوطا بعلني تبار
 القليب بالله سبحانه رابعه مان
 يكون امر بالامر وفناهي مان
 المذكور مستبدا برأيه لامعة
 ليس له رأى ولا امر ذا امر واة
 وعقل تام يعقد عليه في كل ما
 يأمر به وينهى عنه قال تعالى
 من تعرضون فما لنك يصاحب
 اليه سأمسها ان يكون صاحب
 العلماء بالكتاب والسنة وآداب
 بهم سم دهر اطويلا وأتمه سم
 المسلم الظاهر والنور الباطن
 والسكينة وهذه الان سنة الله
 جرت بأن الرجل لا يتعلم ان اذا
 رأى الفطرين ولا يشترط في ذلك
 ظهور السكرامات ومنوارق
 العبادات ولا تزل الا كسما
 لان الاول غمرة الجاهل يدان
 لانظر البكال والثاني شيا انب

الشرع المطهر، ولا تعتبر نافذة المغفرة

يدل على مذهب من قال بوجوب المرافاة لان الامر بالاعادة الموضوعة كمالا لا لخلالها
بترك المصحة وهو الاوثراني ومالك وأحمد بن حنبل والشافعي في قول له والحديث الثاني
وحديث أنس السابق يدلان على مذهب من قال بعدم الوجوب وهم المعتزلة وأبو حنيفة
والشافعي في قول له والتمسك لوجوب المرافاة بحديث ابن عمر وأبي بن كعب أنه صلى الله
عليه وسلم توجأ على الرأفة قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به اظهره من التمسك بما
ذكره المصنف في الباب لولا أنه غير صالح للاحتجاج كما مر فذلك في شرح حديث عثمان
لا سيما زيادة قوله لا يقبل الله الصلاة الا به وقد روى باللفظ هذا الذي افترض الله عليكم
بعد أن توجأ مرة ولكنه قال ابن أبي حاتم سألت أبا زرعة عن هذا الحديث فقال حديث
واحد منكر ضعيف وقال مرة لا أصل له وامتنع من قرأته ورواه الدارقطني في غرائب
مالك قال الحافظ لم يروه مالك قضا وروى باللفظ هذا وضوء لا يقبل الله غيره اشربه ابن
السكن في صحيحه من حديث أنس وهذا اجيب عن الحديث على تسليم صدق الحديث
فلا يحتاج بان الاشارة هي الى ذات الفعل مجردة عن الهيئة والزمان والالزام وجوبها
ولم يبق له أحد

• (باب جواز الماء اونة في الوضوء) •

(عن الغيرة بن سماعة انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر وان ذهب حاجته وان مغيرة جعل يصيب الماء عليه وهو يتوضأ فسل وجهه ويديه ومسح برأسه ومسح على الخفين أنس جاء الحديث اتفقوا عليه بانظ كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فقال لي يا مغيرة خذ الدابة فاخذتها ثم خرجت معه وانطلق حتى تواري عني حتى قضى حاجته ثم جاء وعليه حبة شامية فضمية الكمين فذهب يمسح بيده من كمينها فصاح فامر بيده من أسفلها فصابت عليه فتوضأ وضوءه للسلامة ثم مسح على خفيه الحديث يدل على جواز الاستعانة بالغير في الوضوء وقد قال بكر اهتدوا بالفتنة الذقة قال قال في البحر والابحار اجماعا انصبوا عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو يتوضأ وقال الغزالي وعشيره من أصحاب الشافعي انما استعان به لاجل خلع الكمين وانما ذكره لابر اصلاح وقال الحديث يدل على الاستعانة بمالكا لانه غسل وجهه أئنه او هو يصيب عليه واكر بعض الفقهاء ان الاستعانة كاتب السفر فاراد ان لا ينظر عن الرفعة قال الشافعي في التلخيص وفيه نظر واستدل من قال بكره الاستعانة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر من لم يعمر فبادر يصيب الماء على يديه انما الاستعانة بوضوء واحد قال النووي في شرح المذهب هذا حديث باطل لا أصل له وقد أنكر به البرازيلو يعني في مسنده من طريق النضر بن منبه وعن أبي الجنوب غيبة بن علقمة والنضر بن عبيد بن عمير بن عتبة قال عثمان الدارمي قال لابن معين النضر بن عاصم عن أبي الجنوب وعنه بن أبي عمير تعرفه قال هؤلاء جماعة الخطباء واستدلوا أيضا بحديث ابن عباس قال

516

لولا في احوالهم انما المأثور القناعة النبل والورع عن الشهوات

وإذا ذكر لالهذا عرف ما هو صاف ما هو كذا فاشهد بدينه عليه ولا تستثني الى ١٧١ غير ما ذكرنا وبالله التوفيق وحديث

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكل طهوره الى أحد أخرجه ابن ماجه والدارقطني
وفيه مظهر بن الهيثم وهو ضعيف وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم استعان بأربعة من زيد
في صب الماء على يديه في الصحيحين والله استعان بالربيع بن عوف في صب الماء على
يديه أخرجه الدارقي وابن ماجه وأبو مسلم الكجى من حديثه وأعزاه ابن الصلاح الى أبى
داود والترمذى قال الحافظ وأيسر في رواية أبى داود أنها أحضرت له الماء حسب
وأما الترمذى فلم يتعرض فيه لأمه بالكلية ثم في المستدرک أنها صبت على رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الماء فتوضأ وقال له المكبي فسكبت وروى ابن ماجه عن أم
عياش أنها قالت كنت أنقئ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفاعاة وهو قاعد قال
الحافظ وأسناده ضعیف واستعان في الصب بصقوان بن عسال وسأني وغاية ما في هذه
الأحاديث الاستعانة بالغير على صب الماء وقد عرفت انه يجمع على جوازہ والله لا كراهة
فيه انما النزاع في الاستعانة بالنسیر على غسل أعضاء الوضوء والأحاديث التي فيم اذكر
عدم الاستعانة لاشك في ضعفها ولكنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه وكل
غسل أعضاء وضوئه الى أحد وكذلك لم يأت من آخره ما يدل على جواز ذلك بل فيما أمر
المسلمين بان يغسلوا وكل أحد منهم ما، وبالوضوء فن قال انه يجوز عن المكلف نيابة غيره
في هذا الواجب فعليه الدائيل فان ظاهر ما ذهب اليه الظاهرية من عدم الاجزأ وليس
المطالب بمجرد الاتزان بل لا حظ في التأثير في الامور والتكليفية أمر لا بد منه
لان تعاقب الطالب الشيء بذات قاض يلزم ايجادها له وقيامه به الغة ومشرعا للتلليل يدل
على عدم المزوم فما وجد من ذلك مخالفا لهذه السكابة فذلك (وعن صقوان بن عسال
قال صبت الماء على النبي صلى الله عليه وسلم في السقروا الحضر في الوضوء رواه ابن ماجه)
الحديث أخرجه البخارى في التارخ السكبية قال الحافظ وفيه ضعف قلت ولعل وجه
الضعف كونه في اسناده حديثه من أبى حذيفة وهو يدل على جواز الاستعانة بالغير
في الصب وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله

• (باب المذيبل بعد الوضوء والغسل) •

(عن) إمام بن سعيد قال زارنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في منزلنا فاعمرنا له سعد
 رسول فوضعه فاعتسل ثم قال له المحنة مصبوعة بزعران أو ورس فاشعل بها أو اءأجد
 وابن ماجه وأبو داود) الحديث تمامه فالتعظيم أحق برؤي أثر الورد على عكته ولأن
 ابن ماجه لم يكن أنظر إلى أثر الورد على عكته وأخرجه أيضا الناس في عمل اليوم
 والليلة قال الخافظ واشتد في وصله وأرساله ورجال استناد أبي ودروال الصحيح
 وصرح فيه الوليد بالصحاح ومع ذلك فذكره النور في الخلاصة في فصل الضعيف
 والحديث يدل على عدم كراهة التشميق وقد قال بذلك الحسن بن علي وأنس وعثمان
 والثوري ومالك وعسكو بالحديث وقال عمرو وابن أبي ليلى والامام يحيى والهادوية بذكره
 من طائفة المروعي (بشر) أي حال كونه مبرأ (بدينه) أي بسببه أو مع دينه (من الثمن) ابتداءً

كفاية بحسب الحال والامكان
واختلف فيم اعاد عدمها ذهب
الشافعي تنصلي العجبة لتعلمه
وتعلمه وعبادته وادبه وتحتين
خالقه به يعلم واحكامه وتواضع
ومعرفة احكام لازمة وتكثير
سواد المسلمين وعيادة مرضهم
وتشجيع جوارتهم وحضور الجمعة
والجماعات واختار آخرون العزلة
للاسلامة المحقة وليعمل بمسالم
ويانس بدوام ذكره فبالعجبة
والعزلة كمال المراتم تحب العزلة
للقية لا يسلم دينه بالعجبة
وتحب العجبة لمن عرف الحق
فاتبعه والباطل فاجتنبهه
ويحب على من جهل ذلك ليعلمه
فالت والحق ان العجبة والعزلة
تتفاوتان بحسب الاشخاص
والاصوال فليس من تصلح له
العجبة ومنهم من تنبغي له العزلة
ولسكل ربيعة هو موافقها واسناد
رجال هذا الحديث كلهم محدثون
وفيه صحابي ابن صحابي وهو من
أفراد البخاري عن مسلم وقيد
رواه البخاري أيضا في اللذين
والرفاعي وعلامات النبوة ومآب
الفستن ابي الواضع به وكلام
الحافظ عليه مستوفى ههنا في
فتح الباري وآخرجه أبو اورد
والنسائي (عن عائشة) ام
المؤمنين (رضي الله عنها) قالت
كان رسول الله صلى الله عليه
آله وسلم اذا امرهم أى الناس
بفعل (أمرهم) كذا في معظم
الروايات وقع في بعضها الأمرهم مرة واحدة (من الاعمال عا) وفي رواية أخرى الوقت ما (بطيعةون)

واستدلوا بما رواه ابن شاهين في التامع والتمسوخ عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يصوم وجهه بالمندبر بعد الوضوء ولا أبو بكر ولا عمر ولا علي ولا ابن مسعود قال الحافظ واسناده ضعيف وفي الترمذى ما يعارضه من حديث عائشة قالت كان للنبى صلى الله عليه وسلم شربة ينشف بها بعد الوضوء وفيه أنومه اذ هو ضعيف وقال الترمذى بعد ان روى الحديث ليس بالقائم ولا يصح فيه شئ وأخرجه الحاكم وأخرج الترمذى من حديثه ما ذكرنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه قال الحافظ واسناده ضعيف وفي الباب عن سلمان أخرجه ابن ماجه قال ابن أبي ساتم وروى عن أنس ولا يحتفل ان يكون مسندا ورواه النسائي عن أنس عن أبي بكر وقال المحفوظ المراسل وأخرجه ابن أبي شيبة موقفا على أنس والمطبيب هر فوعا كلاهما من طريقين عن رزيق عن أنس وفي الباب حديث اذ توضأتم فلا تفتضوا ايديكم فانهم صراوح الشيطان ذكره ابن أبي ساتم في كتاب اهل من حديث البخاري بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة وزاد في أوله اذ توضأتم فاشربوا المني منكم من الماء ورواه ابن حبان في الضعيفات ترجحة البخاري بن عبيد وقال لا يصلح الاحتجاج به ولم يذكره البخاري في الضعيفات فقط ورواه ابن طاهر في صفوة الصوف من طريقين في السري وقال ابن الصلاح لم أجده الا في جماعة اعتمدوا بالبحث عن حاله أصلا وتبعه الشيوخ قولهم بغسل بضم الفين اسم لاه الذي يغسل به ذكره في النهاية قوله ملطنة بكسر الميم

«(أبواب المسح على الخفين)»

«(باب في شرعيته)»

(عن جرير انه قال ثم توضأ ومسح على خفيه فقل له تذهل هكذا قال انهم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ثم توضأ ومسح على خفيه قال ابراهيم فكان يصحبهم هذا الحديث لان اسلام جرير كان بعد نزول المائدة متفق عليه) ورواه أبو داود وادفعه الى جرير لما سئل هل كان ذلك قبل المائدة أو بعدها ما أسأت الابدع المائدة وكذلك رواه الترمذى من طريق شهر بن حوشب قال فقلت له أقبل المائدة أم بعد ما قال جرير ما أسأت الا بعد المائدة وعند الطبراني من رواية محمد بن سيرين عن جرير انه كان في حجة الوداع قال الترمذى هذا حديث مفسر لان بعض من أنكر المسح على الخفين تأول مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين انه كان قبل نزول آية الوضوء التي في المائدة فيكون منسوخا والحديث يدل على مشروعية المسح على الخفين وقد نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال ليس في المسح على الخفين عن العمارة اختلاف لان كل من دوى عنه منهم انكاره فقد روى عنه أدبانه وقال ابن عبد البر لا أعلم من روى عن أحد من فقهاء السلف انكاره الا عن مالك مع ان الروايات الصحيحة مصرحة بآبانه وقد أشار الشافعي في الام الى انكاره على المسالك والمعرفة المستقر عندهم الآن قولان بطوارق ما ثابتهما

الدوام عليه فغير العمل مادام عليه صاحبه وان قل ولا يخفى أن الكثرة ١٧٣ تؤدي الى القطع والقاطع في

ناقض العهد فامرهم الشا
جواب أول الشرط الثاني قوله
(قالوا اننا نسنا كهذا) بفتح
الهاء أي ليس حالنا كذلك وعين
بالهيئة تأكيذا وقال الكرمانلي
الهيئة الحسنة والصورة وانس
المراد في تشبيه ذواتهم بهالة
عليه السلام فلا بد من تأويل
في أحد الطرفين فتسبل المراد
من هيتك كنهة أي كذا نك أو
كنهة (يا رسول الله ان الله)
له في (قد غفر لك ما تقدم من ذنبك
وما تأخر) منه والمعنى والله أعلم
أي حال يسئل رب الزنوب فلا
تأنيها لأن الغفر المستر وهو ما بين
العبد والذنب وما بين الذنب
وعقوبته فلا لاثن بالانبياء الاول
وبأبهم الثاني قاله البرمازي وقال
غير المراد منه ترك الاول
والأفضل بالمدول الى الأفضل
وترك الأفضل كله ذنب بخلافه
قدر الانبياء عليهم السلام
(في غضب حتى يعرف) بلنظ
المضارع والمراد منه الحال وفي
بعض النسخ فغضب حتى عرف
(الغضب) بالرفع (في وجهه)
الكرام (ثم يقول ان اتاكم
واعلمكم بالله) عز وجل (انا)
كانهم قالوا أنت مغفور لك
لاختصاص الى عمل ومع ذلك فواظب
على الاعمال فكيف ينفع كثرة
ذنوبنا فذرناهم بقوله أنا أولى
بالعمل لأن اتاكم وأعلمكم وأشار
بالاول الى كماله بالقوة العلية
فبأنه انى الى القوة العلية ولا يرد أن السباق يقتضى تفضيله على المتأخرين فيمأذروا ليس هو منهم فله اول وقد قد شير ط استمال

للمسافر دون المقيم ومن ابن نافع في المبسوط انما يكاتما كان يتوقف فيه في خاصة
نفسه مع افتائه بالحوار قال ابن المنذر استتف العلماء أي ما أفضل المسيح على الخلقين
أو نزعهما وطس القدمين والذي اختاره أن المسيح أفضل لاجل من طعن فيه من أهل
البلد من الخوارج والروافض قال واحياء ما طعن فيه الخلقون من السنن أفضل
من تركه انتهى قال النووي في شرح مسلم وقد روى المسيح على الخلقين خلافا لما يصحون
من الصحابة قال الحسن حديث سبعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسمع على الخلقين آخر جده عنه ابن أبي شيبة قال الحفاظ
في الفتح وقد صرح جمع من الحفاظ بان المسيح على الخلقين متواتر وجمع بعضهم رواته
بخا وزوال الثمانين منهم العشرة وقال الامام أحمد في رواية حديثه عن الصحابة من فوعة
وقال ابن أبي حاتم فيه عن أحد وأربعين وقال ابن عبد البر في الاستدكار روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم المسيح على اثنين نحو أربعين من الصحابة وذكر أبو القاسم بن منده
أسماء من رواه في ذكره فكانوا ثمانين صحابا وذكر الترمذي والبيهقي في سننهما منهم
جماعة وقد نسب القول بمسح الخلقين الى جميع الصحابة كما تقدم عن ابن المبارك وما روى
عن عائشة وابن عباس وأبي هريرة من أنكار المسيح فقال ابن عبد البر لا يثبت قال أحمد
لا يصح حديث أبي هريرة في أنكار المسيح وهو باطل وقد روى الدارقطني عن عائشة
القول بالمسح وما نسب به ابن أبي شيبة عن علي أنه قال سبق الكتاب الخلقين فهو منقطع
وقد روى عنه مسلم والنسائي القول به بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وما روى عن
عائشة أنهم ما قالت لأن أقطع رجلي أحب الى من أن أمسح عليهما فنه محمد بن مهابر
قال ابن حبان كان يضع الحديث وأما القصة التي ساقها الامير الحسين في الشفاة وفيها
المرجعة المأولة بين علي وعرواستشهاد علي لأثنين وعشرين من الصحابة فشهدوا
بان المسيح كان قبيل المائدة فقال ابن جرير ان لم أر هذه القصة في شيء من كتب الحديث
ويدل لعدم صحتها عند ائمتنا أن الامام المهدي نسب القول بمسح الخلقين في البحر الى علي
عليه السلام وذهب القريظة والامامية والخوارج وأبو بكر بن داود الظاهري الى
أنه لا يجزى المسيح عن غسل الرجلين واستئذوا بآية المائدة بقوله صلى الله عليه وسلم ان
عليه واغسل رجلكا ولن يذكر المسيح وقوله به غسلها لا يقبل الله الصلاة من ذنوبه وقوله
ويل للأعقاب من النار قالوا والاستبصار بمسح الخلقين منسوخة بالمائدة وأجيب عن
ذلك اما الآية فقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم المسح بعد ما كافى حديث جوير المذكور
في الباب وأما حديث واغسل رجلكا فغاية ما فيه الامر بالغسل وليس فيه ما يشعر
بالقصر ولو سلم وجود ما يدل على ذلك لكان مخصصا بحديث المسيح المتواتر وأما حديث
لا يقبل الله الصلاة بدونه فلا ينتهض للاجتماع به فكيف يصلح المعارضة الاحاديث
المتواترة مع انما يقصد به هذا اللفظ من وجهه متدبه وأما حديث ويل للأعقاب من النار

فبأنه انى الى القوة العلية ولا يرد أن السباق يقتضى تفضيله على المتأخرين فيمأذروا ليس هو منهم فله اول وقد قد شير ط استمال

بغير التوضيح لما ذكر من الشرط
هذا لا يخفى في هذه المعنى أن
لما فيه إلى جماعة هو أحد هم
يكون بينا عليه الصلاة والسلام
أفضل غريبا وإن نصيبته إلى
بجماعة من جنسه ليس داخل
فيهم نحو يوسف أحسن أخوته
وإن نصيبته إلى غير جماعة فهو
فلان أعز أدي أعلم من سواه
وهو يشتهر بفساد لأنها
ممكنة أو مشهورة وهذا الحديث
كما قاله الحافظ من أفراد المصنف
وهو من غرائب الصحيح لأعرفه
الأمير هذا الوجه فهو مشهور
عن همام بن محمد عن حماد بن
عن أبيه عن عائشة ورواه كاهن
إبراهيم بن عماري ومحمد بن وكفي
وفي هذا الحديث فوائد الأولى
أن الأعمال الصالحة ترفع صاحبها
إلى المراتب السنية من رفع
الدرجات وهو الخطباء لأنه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكر
عليهم اسمه ولا هم ولا أنهم بل
من هذه الجهة بل من الجهة
الأخرى الثانية أن العبد إذا
بلغ الغاية في العبادة وغراها كان
ذلك أدنى إلى الموانعة عليها
استقامت له سنة واستزادتها
فلا شك عليها الثالثة الوقت
بجسد واحد الشارع من عزية
ورخصة واعتقاد أن لاخذ
بالأرقى الموافق للشرع أولى من
الأشرف المفضل الرابعة
أنه من العبادة المستند

فهو وصي من مسجوطيه ولم يفسد ما ورد في المسح على الخفين فإن ذلك هو عام فلا
يقصر على السبب قلت لأنهم يقولون إن مسح على الخفين فانه يدع رجلاه كاهلا ولا يدع
العقب فقط سلمنا فاحديث المسح على الخفين مخصوصة للماضي من ذلك الوعيد وأما دعوى
النسخ فالجواب أن الآية عامة أو مطلقة باعتبارها على نفس الخلف وعدمه فتكون
أحاديث الخفين مخصوصة أو مقيدة فلا نسخ وقد تقرر في الأصول برهان القول ببناء
العام على الخاص مطلقا وأما من يذهب إلى أن العام المتأخر ناسخ فلا يتم لذلك إلا بعد
تعيين تأخر الآية وعدم وقوع المسح بعد ما وجد حديثه يرض في موضع النزاع
والفقد في جريانه فارق عليا ندوع فانه لم يفرقه وإنما احتبس عنه بعد إرساله إلى
معارية لا عذر في أنه قد نقل الإمام الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير الإجماع على قبول
رواية فاسق التواريخ في عواصمه وقواصمه من عشرة طرق ونقل الإجماع أيضا من
طرق كبار أئمة الآل وأتباعهم على قبول رواية العصابة تبسلي التهمة وعدمها
فلا استرواح إلى التمسك من أحاديث المسح بالندح في ذلك العصابة الجليل بل بذات
الامر مما نقل به أحد من العترة وأتباعهم وما روى علماء الاسلام وصريح الحافظ
في النسخ بأن آية المائة نزلت في غزوة الربيع وحديث المغيرة الذي تقدم وبسبب ما في
كان في غزوة تبوك وتبوك متاخرا بالانذار وقد صرح أبو داود في سننه بأن حديث
المغيرة في غزوة تبوك وقد ذكره الزائران حديث المغيرة هذا رواه عنه ستون رجلا واعلم
أن في المقام مانعا من دعوى النسخ لم يتنبه له أحد في مسائل وهو أن الرخصة ثابتة
قبل نزول المائة بالاتفاق فإن كان المسح على الخفين ثابتا قبل نزولها لم يرددها
بمقرر أحد الأمرين أعني الفصل مع عدم التعرض للآخر وهو المسح لا يوجب نسخ
المسح على الخفين لاسيما إذا صح ما قاله البعض من أن قراءة المسح في قوله في الآية
وأرجلهم هي أديم المسح الخفين وأما إذا كان المسح غير ثابت قبل نزوله فلا نسخ
بالقطع نعم يمكن أن يقال على التفسير الأول أن الأمر بالفصل نهى عن ضده والمسح
على الخفين من أضداد الفصل للمأمور به لكن كون الأمر بالنهي نهيا عن ضده محال
نزاع واختلاف وكذلك كون المسح على الخفين ضد الفصل وما كان بهذه المذاهب حقيق
بأن لا يعمل عليه لاسيما في إبطال مثل هذه السنة التي سقطت آثارها وسها في سماء
الشرعية المطهرة والعقبة الكؤود في هذه المسئلة نسبة القول بعدم إجراء المسح
على الخفين إلى جميع العترة المظهرة كإفعاله الإمام المهدي في البحر وإنكم بهون الخطب
بأن أمهم وسيدهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب من التالين بالمسح على الخفين
وأيضا هو إجماع نافي وقد صرح جماعة من الأئمة منهم الإمام يحيى بن حمزة بأنهم تجاوز
مخالفته وأيضا فاطمة إجماع جميعهم وقد تفرغوا في البسطة وسكنوا الأقاليم المتباعدة
وعذب كل واحد منهم بذهب أهل بلاده معرفة إجماعهم في جانب التمسك بآثارهم أيضا

ولا يظهر الحق انما سمة التثنية على شدة رغبة الصداقة في العبادة وظاهرها ١٧٥ الا زيادة عن الغلب السادسة مشروعية

الخصب عند مخالفة الآخر
الشري والانتكار على السابق
المناهل لهم المعنى اذا قصر
في اللههم تحريضا له على التيقظ
السابعة يجوز تحدث امره
بما فيه من فضل بحسب الحاجة
لأن عند الامن من المباحة
والتعظيم المانع بيان ان
لرسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم رتبة المكال الانساني لانه
منحصر في الحكمة بين العلية
والعملية وقد أشار الى الأولى
بذوله اهلكم والى الثانية بقوله
انما كنم ووقع عند أبي نعيم لانا
زيادة لام النأ كيد وفي رواية أخرى
اسامة عند الاسماعيلي والله ان
أجركم وانما كنم انما (عن أبي سعيد
الخدري رضى الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) انه
(قال يدخل اهل الجنة الجنة) أي
فيما وعبر بالمضارع العاري من
سين الاسمة بال المتعوض للمحال
لتحقق وقوع الإدخال (و) يدخل
(أهل النار النار) بعد دخولهم
فيها (يقول الله تعالى) وفي رواية
عز وجل له الاشكة (أنسجوا)
أمر من الخارج زاد في رواية
الاصيلي من الثار (من) أي الذي
(كان في قلبه) زيادة على أصل
التوحيد (ممنوعة حبة) يفتح الحاء
المهملة ويشهد له هذا قوله آخر جوا
من الثار من قال لا اله الا الله وعمل
من الخير ما يزن كذا أي متداني
حبة حاصل (من خردل) حاصل
لأن الايمان ببعض ما يوجب الايمان به

لا يمتحن على المنصب ما ورد على اجماع الامة من الايرات التي لا يحسب كاد يتمض معها
للحجة بعد تسليم امكانه ووقوعه وانتفاء حجة الاعم يستلزم انتفاء حجة الاخص وللمصح
شروط صفات وفي وقته اختلاف وسيد كرام المنصف رحمه الله جميع ذلك وانلف
نعل من ادم يغفل الكعنين والجرموق أكبر منه باليس فوفه والجورب أكبر من
الجرموق (وعن عبد الله بن عمران سعد احده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
يسمع على الخلق وان ابن عمر قال من ذلك عمر قال نعم اذا حدثت عن النبي صلى الله
عليه وسلم شيئا فلا تسال عنه غيره رواه أحمد والبخاري وفيه دليل على قبول خبر الواحد)
الحديث أخرجه أحمد أيضا من طريق أخرى عن ابن عمر وفيها قال رأيت سعد بن أبي
وقاص يسبح على خلفه بالعراق حين تضافت كرت ذلك عليه فلما اجتمعنا عنده قال
لي سعد لي أبا لفظ كرا قصة ورواه ابن خزيمة أيضا عن ابن عمر بنحوه وفيه ان عمر قال كان
ونحن مع نبينا فسمع على خلفنا لاني بذلك بأسا قوله فلا تسال عنه غيره قال الحافظ فيه
دليل على أن الصفات الموجبة للترجيح اذا اجتمعت في الراوي كانت من جملة القرائن
التي اذا حلت خبر الواحد قامت مقام الامتصاص المتعددة وقد تنبه العلم عند البعض
دون البعض وعلى ان عمر كان يتقبل خبر الواحد وما نقل عنه من التوقف انما كان عند
وفوع ريبية في بعض المواضع قال وفيه ان الصحابي قديم الحكمة قد يصحى عليه من
الامور الجليلة في الشرع ما يطاع عليه غيره لان ابن عمر انكر المسح على الخدين مع قديم
صحة وكثرة روايته وقد روي القصة في الموطأ أيضا والحد يثبد على المسح على الخدين
وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله (وعن المعيرة بن شعبة قال كنت مع النبي صلى الله
عليه وسلم في سفر ففتى حاجته ثم وضوا مسح على خلفه انت يا رسول الله أنسيت قال بل
أنت نسيت بعد أمر فربي عز وجل رواه أحمد وأبو داود وقال الحسن البصري روي
المسح به من نفسه فعلا منه وقولا الحديث اسناده صحيح ولم يتكلم عليه أبو داود ولا
المندرج في تخريج السنن ولا غيره هما وقد رواه أبو داود في الطهارة عن هدية بن خالد عن
همام عن قتادة عن الحسن وعن زرارة بن ارقى كلاهما عن المغيرة وفي رواية أبي عبا
الرملي عن أبي داود عن الحسن بن أعين عن زرارة بن أوفى عن المغيرة وهؤلاء كلهم رجال
الصحيح وما يظن من تدليس الحسن قد ارتفع بما بعة زرارة وقد تقدم الكلام عليه في
اول الباب

* (باب المسح على الموقنين وعلى الجوربين، والنعلين جميعا) *
(عن بلال قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الموقنين والنعلين) رواه أحمد
ولا يابى داود كان يخرج يقضى حاجته فأتى به بالمغيرة وضوا مسح على عمامته وموقعه
واسعيد بن منصور في سننه عن بلال قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
امسحوا على النعلين والموقنين وعن المغيرة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(من ايمان) بالتمكيد ليقيد النعلين والوقنين بالاجابة اشارة الى ما بيني لاني الايمان ببعض ما يوجب الايمان به

كتاب الامانة في الدين من مؤلف الشيخ الميرزا محمد باقر الخراساني في سنة 1273 هـ

نوهنا جميع على الخوارج والنفارين ورواه النجاشي والاسناني وصححه الترمذي حديث بلال بن ابي رباح ايضا الترمذي والطبراني واخرجه الضياء في المختارة باللفظ الاول وحديث المغيرة قال ابو داود كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث لان المعروف عن المغيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم صبح على النخعين قال ابو داود وصححه علي الجوزي بن علي بن ابي طالب وابن مسعود والبراء بن عازب وانس بن مالك راوا ما رواه سهل بن سعد وعمر بن حريث وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس قال وروى هذا الحديث عن ابي موسى الاشعري وليس بالمتصل ولا بالقوي ولكنه اخرجه عنه ابن ماجه وانما قال ابو داود انه ليس بمتصل لانه رواه الفضال بن عبد الرحمن عن ابي موسى قال البيهقي لم يثبت ما رواه عن ابي موسى وانما قال ليس بالقوي لان في اسناده عيسى بن سنان ضعيف لا يحتج به وقد ضعفه يحيى بن معين وفي الباب عن ابن عباس عند البيهقي وامن بن ابي اوس عند ابي داود باللفظ انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم توضع عليه يده على عنقه وعلى ابن ابي طالب عند ابن خزيمة وأحمد بن عبد الصمد ومن انس عند البيهقي والحديث يصحح رواياته يدل على جواز المسح على الموتين وهما اخبر به من الخفاف قاله ابن سيدة والازهرى وهو متنازع السابقين قاله في الضياء وقال ابو هري الموف الذي يلبس فوق الثياب قبل وهو عرفه قبيل فارسي معرب وعلى جواز المسح على الثمار وهو التمام كما قاله النووي وقد تقدم الكلام على ذلك في باب جواز المسح على التمام وعلى جواز المسح على النصف وهو ايضا انما رآه في الضياء وعلى جواز المسح على الجوارب وهو لفافة الرميل قاله في الضياء والتمام وسوق قد تقدم انه النصف المذبح وقد قال بجواز المسح عليه من ذكره ابو داود من الصحابة وزاد ابن سيدة التمام في شرح الترمذي عند الله بن عمر وسعد بن ابي وقاص وابو مسعود البصري عقبه بن عمر وقد ذكر في الباب الاول ان المسح على الثنتين يجمع عليه بين الصحابة وعلى جواز المسح على الثنتين قبيل وانما يجوز على الثنتين اذ البسمه اقرب للجوزي بن هال الشافعي ولا يجوز مسح الجوزي بالآن يكونا ثنتين يمكن متابعة الشيء فيهما

باب اشراط الطهارة قبل الابس *

(عن المغيرة بن شعبة قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة في مسير فافترقت عليه من الاداة فغسل وجهه وغسل ذراعيه ومسح برأسه ثم أهو بتلويح شفهيه فقالا عهنا فاني اذناهما اطاهرتمين فمسح عنهما فماتت عليهما ولا في داود عن الخنيزاري اذ غسلت التمدنين الثنتين وهما اطاهرتان فمسح عليهما وعن المغيرة بن شعبة قال قلنا يا رسول الله ان مسح احدنا على الخنيزاري قال نعم اذا احشاهما وهما اطاهرتان رواه الحميدي في مسنده حديث المغيرة وورد بالفاظ في الجميعين وغيرهما هذا الحديث قد ذكرنا فيما مضى انه رواه سفيان بن عيينة كما سرح به البزار وانه في غزوة تبوك وهي بعد الماشقة

الاجابة بالعرفان ثم انما المراد بقوله حبة من خمر في التمثيل فيكون مبادي المعرفة لا في الوزن بحقيقة لان الايمان ليس بجسم فيجسره الوزن والسكيل لكن لما يشكل من العقول قد يرد الى تقدير محسوس ليعلم ويشعر به ليعلم قاله الخطابي والتحقق فيه ان يجعل على العبد وهو عرض في جسم على مقدار العمل عنده كمال في وزن كماله حبه في قوله وكان في قلبه من الخير ما يزن برة أو يمثل الاعمال بجوارحه في كفة الميزان كانت جوارحه في مشقة وفي كفة الساعات بجوارحه سود مظلمة أو نورون انوارهم وما ثبت من أمور الاشارة بالشرع لا تدخل للعدل في نفسه وفي رواية تروى من حديثه وفي هذا الحديث الرد على المرجئة لما اتفقوا من بيان ضرر المباحي مع الايمان وعلى انه منزلة القائلين بأن المعاصي سوجبة للخلود في النار وقد استنبط الفسالي من هذا الحديث نجاة من ايقن بالايمان وحال بينه وبين النطق به المات قال راما بن قدر على النطق ولم ينسأ من مات مع ايشانه بالايمان بنابه فيجوز ان يكون استغناء عنه بمنزلة امتناعه عن الصلاة فلا يعتد في النار ويقتل في الآخرة وجميع غيره الثاني فيمنع من النطق في قوله في قلبه فيجوز تقديره تقديره فيمنع من النطق

وهو مذهب جماعة من العلماء واختاره الامام شمس الدين ونظر الاسلام ١٧٧ أو شرط لاجراء الاحكام المذكورة فقط

وهو مذهب جمهور المحققين وهو اختصار الشيخ أبي منصور والنصوص معاضة لذلك قاله المحقق التفتازاني (في شرحه) منها) أي من النار حال كونهم (قد اسودوا) أي صاروا سودا كالجم من تأثير النار (فيما ترون) منبسطا له هول (في منظر الحيا) بالقصر لكرامة وغيرها أي الغار وبه جزم الخطابي (أو الحيا) وهو النهر الذي من غمس فيه حي ورواية الاصمعي الحيا بالماء ولا وجه له والماء على الارض لان المراد كل ما يحصل به الحياة وبالطهر تحصل حياة الزرع والنبات بخلاف النوات فان معناه الخلل ولا يخفى بعد عن المعنى المراد (فيما ترون) ثانيا) كما ثبتت الحية) بكسر الحاء واشديد الباء أي كنيات بزوال العشب قال للجنس أو للعشب والمراد البقرة الحقة لانها ثبتت سريرا قال أبو المعالي الحية بالكسر بزور العصاره على السبيل بقوت الحب هو الخطيئة والشعر واحدتها حبة بالفتح أيضا وانما افترق في الجمع (في جانب السبل المرق) خطاب لسلك من يأتى منه الرؤية (انما يخرج) حال كونهما (صغرا) قسرا الناظرين وحال كونها (ملقوبة) أي منقطعة مشبهة وهذا مما يزيد الرأحين حسنا باهتزازة وقلة فالتشبيه من حيث الاسراع والحسن

بالانفاق وهذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وفي الباب عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عند أبي داود وعمر بن الخطاب رضي الله عنه عند ابن أبي شيبة قوله ثم أهرى أي حدثت يدي قال الاصمعي أهرى بالثاني إذا ومأت به وقال غيره أهرى قصبت الهوى من القيام الى القعود وقيل الأهرى الامالة قوله فاني أدخلتها طاهرين هو يدل على اشتراط الطهارة في اللبس لتعميله عدم النزاع بأدخالها طاهرتين وهو مقتضى ان ادخلها غير طاهرتين يقتضي النزاع وقد ذهب الى ذلك الشافعي ومالك وأحمد وأصحق وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري ويحيى بن آدم والمزني وأبو نوري وداود يجوز للباس على حدث ثم يكمل طهارته بالجهور وجاوا الطهارة على الشرعية وناقهم داود وقال المراد اذا لم يكن على رجله نجاسة وقد استدلل به على ان اكل الطهارة فيها شرط حتى لو غسل احدهما وأدخلها الخلف ثم غسل الاخرى وأدخلها الخلف لم يجز المسح سرح بذلك الثوري وغيره قال في الفتح عند الاكثر وأجاز الثوري والكوفيون والمزني ومطرف وابن المنذر وغيرهم انه يجزى المسح اذا غسل احدهما وأدخلها الخلف ثم الاخرى اصدق انه أدخل كل واحد من رجله الخلف وهي طاهرة فتعقب بان الحكم المرتب على الثانية غير الحكم المرتب على الواحدة واستضعفه ابن دقيق العيد لان الاحتمال باق قال لكن ان ضم اليه دليل يدل على ان الطهارة لا تتبعه حتى يصرح بأنه لا يجتمع أن يهرى به مرة عن كون كل واحد منهما أدخل طاهرا قال بل ربما يدعى انه طاهر في ذلك فان الضمير في قوله أدخلها ما يقتضي تعاقب الحكم بكل واحدة منهما من روى فاني أدخلتها وهما طاهرتان قد تسلك بروايته هذا القائل من حيث ان قوله أدخلها ما يقتضي كل واحد منهما فقولوه وهما طاهرتان بصيرحالا من كل واحد فليكون التقدير أدخل كل واحد منهما حال طهارتهما (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ومسح على خفيه فقلت يا رسول الله رجلين لم تغسلهما قال اني أدخلتهما وهما طاهرتان رواه أحمد وعن صفوان بن عسال قال أمر نايه في النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يمسح على الخفين اذا خشي أن يدخلهما على طهر ثلاثا اذا سافرا ويوما وليلة اذا ألقا ولا يخلعهما من غائط ولا يبول ولا نوم ولا يخلعهما الا من جفاه رواء أحمد وابن خزيمة وقال الخطابي هو صحيح الاسناد الحديث الاول قال في مجمع الزوائد في اسناده رجل لم يمسح وقد تقدم الكلام على فقهاء الحديث الثاني أخرجه أيضا الشافعي والترمذي وابن خزيمة وصححه ورواه الشافعي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والبيهقي وحكي الترمذي عن البخاري انه حديث حسن ومدا على عاصم بن أبي النجود وهو صدوق سي الخطوط وقد تابعه جماعة ورواه عنه أكثر من أربعين نقسا قاله ابن منده والحديث يدل على توقيت المسح بالثلاثة الايام للسافر واليوم واليلة للمقيم وقد اختلف الناس في ذلك فقال مالك والليث بن سعد لا وقت للمسح على الخفين ومن اس

٢٣ نيل ل والمعنى ان كان في قلبه ممة الى حجة من الاعيان يخرج من ذلك الما نضر امتحنتا كثيرا هذه الريحانة

أيضا في الأيمان وهو من عوالي
البحاري على مسلم بدرجته
وأخرجه النسائي أيضا وأيسر
هو في الموطأ وهو من طائفة من
الحديث الطويل (وعنه) أي
عن أبي سعيد سعد بن مالك النخعي
(رضي الله عنه) قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم) أي
بغيرهم (أنا أنتم رأيت الناس)
من الرؤيا السليمة على الأظهر أو
من الرؤية البصرية (بعضون
على) أي يظهر على (وعالمهم
بعض) يضم الأربعة جميعا
والواو للتعامل (منها) أي من
القوم (ما) أي الذي (يساغ
الذي) يضم البناء وكسر الدال
وتشديد الهمزة مع ثدي يذكر
ويؤتى للمرأة والرجل والحديث
يرد على من خصه به ما لم يأت
هنا يذكر أنه أطلق في الحديث
مجازا وفي رواية أخرى ذكر الندي
بالفتح والكان الدال (ومنهم) أي
من القوم (مادون ذلك) أي لم
يصل إلى الندي لقهره (وعرض على)
مبني بالهمزة (عن ابن الخطاب)
رضي الله عنه (وعليه بعض
بغيره) أطوله (قالوا) أي العصابة
ولابن عساكر نسخة قال أي
عن ابن الخطاب وغيره أو السائل
أبو بكر الصديق كما جاء في التعبير
(فما أتت) أي عبرت (ذلك)
بارسول الله قال صلى الله عليه
 وآله وسلم أتت (الدين)
والحديث يدل على فضيلة

خفيه وهو ظاهر مع ما بدله والمسافر والمقيم في ذلك سواء وروى مثل ذلك عن ابن
الخطاب وعقبه بن عامر وعبد الله بن عمر والحسن البصري وقال أبو حنيفة وأصحابه
والثوري والأوزاعي والحسن بن صالح بن حي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحق بن
راهويه وداود الظاهري ومحمد بن سيرين الطبري بالتوقيت المسمى يوما وليلة والمسافر
ثلاثة أيام ولياليين قال ابن سبيل الناس في شرح الترمذي وثبت التوقيت عن عمر بن
الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وسدانة والمغيرة وأبي زيد
الأنصاري هؤلاء من العصابة وروى عن جماعة من التابعين منهم شرح القاسمي وعطاء
ابن أبي رباح والشمسي وعمر بن عبد العزيز قال أبو عمر بن عبد البر وأكثرت السامعين
والقصة هامة على ذلك وهو الاحوط عندي لأن المصحف ثبت بالتواتر وأنه في عليه أهل السنة
والجماعة واطمأننت النفس إلى اتفاقهم فلما قال أكثرهم لا يجوز المصحف لثمة أكثر
من خمس صلوات يوم وليلة ولا يجوز للمسافر أكثر من خمس عشرة صلاة ثلاثة أيام
ولياليها قالوا يجب على العالم أن يؤدي مسلاته يمين والبقين الغسل حتى يجتمعوا على
المسح ولم يجتمعوا فوق الثلاث للمسافر ولا فوق اليوم للتميم ٨١ وحديث الباب يدل
على ما قاله الآخرون ويرد مذاهب الأوابين وكذلك حديث أبي بكر فحديث علي وحديث
خزيمة بن ثابت الآتي في هذا الكتاب وفي الباب أحاديث عن غيرهم وأهل مفسر أهل
القول الأول ما أخرجه أبو داود ومن حديث أبي بن عمار أنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أصبح على الخفين قال نعم قال يوما قال ويومين قال وثلاثة أيام قال أم
وما شئت وفي رواية حتى بلغ سبعه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وما بدالك قال
أبو داود وقد اختلف في أسناده وليس بالقوي وقال البخاري شعور وقال الإمام أحمد
رجاله لا يعرفون وأخرجه الدارقطني وقال هذا أسناد لا يثبت وفي أسناده ثلاثة أحاديث
عبد الرحمن ومحمد بن يزيد وأيوب بن قطن ومع هذا فقد اختلف فيه على يحيى بن أيوب
اختلفا كثيرا وقال ابن حبان استأخذ على أسناده غيره وقال ابن عبد البر لا يثبت
وليس له أسناده قائم وبالجملة فافهم في الموضوعات وما كان به مذمومة لا يصلح
للاستحباب به على فرض عدم المعارض فالحق توقيت المصحف بالثلاث للمسافر واليوم
والليلة للتميم وفي الحديث دليل على أن الخلفاء لا تنزع في هذه المدة المقدرة لشي من
الأحداث إلا للجمانية (وعن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليين وللمقيم يوم وليلة إذا ظهر فلبس خفيه أن يصح
عليه حارواه الأثر في سنته وابن خزيمة والدارقطني قال الخطابي هو صحيح الأسناد)
الحديث أخرجه الشافعي وابن أبي شيبة وابن حبان وابن الجارود والبيهقي والترمذي
في العلل وصححه الشافعي وغيره قاله الحفاظ في الفتح وكذلك قال البيهقي عن الشافعي
وصححه ابن خزيمة والحديث تقدم الكلام على فقهه في الذي قبله

في بعض الفاروق الثالث ولم يقصّر عليه ولئن سلمنا التخصيص به فهو معارض ١٧٩ بالأخبار الكثرة إلى الغد درجة

الروايات المعنوية الدالة على أفضلية
الصديق فلا تعارض إلا إذا
ولئن سلمنا التساوي بين الدليلين
لكن إجماع أهل السنة والجماعة
على أفضليته وهو قطعي فلا
يعارضه قطي وفي هذا الحديث
التشبيه البليغ وهو تشبيه
الدين بالقميص لأنه يستعوز
الإنسان وكذلك الدين يستغفر من
الإنسان وفيه الدلالة على التفاضل
في الإيمان كما هو مذهبهم تأويل
القميص بالدين مع ما ذكره من
أن اللابسين بثمة أضلوا في إداره
ورجاله كاهم مدنيون كالسابقين
ورواية الثلاثة من التابعين أو
تابعين وصحابيين وأخرجهم
البحراني أيضا في التفسير وفي فضل
عمر ورواه مسلم في الفقه
والترمذي والنسائي (عن) عبد
الله (ابن عمر) رضي الله عنهما أن
رؤي الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) أي اجتمعوا على رجل
من الأنصار وهو (أي حال كونه
يرمى أخته) في الدين أو الذنب
قال الحافظ في مقدمة الشيخ ولم
يؤيدوا جميعا (في) شأن (الحياة)
بالمدة وهو نفير وانكسار عند
خوف ما يهاب أو يذم قال
الرفيع وهو من خصائص
الإنسان لا يتردد عن ارتكاب
كل ما يتحسى فلا يكون كالجمجمة
والوعظ النصيح والتقصير
واتذكري وقال الحافظ والاربي
أن يشرح جماعة المدائني في

(باب توقيت مدة المسيح)

(قد أسلفنا فيه عن مئة وان أبي بكر وروى شرح بن هاني قال سألت عائشة رضي الله
عنها عن المسيح على الخفين فقالت سل عليا فإنه أعلم بهم هذا ما كان يسافر مع رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فسألته فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للمساكين ثلاثة
أيام وإياهم يوم ولا يموت يوم وإياه رواد أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وعن خزيمة بن
ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن المسيح على الخفين فقال للمساكين ثلاثة أيام
وإياهم يوم ولا يموت يوم وإياه رواد أحمد وأبو داود والترمذي وصححه) قد قدمنا الكلام
على حديث صفوان وأبي بكر في الباب الأول وحديث علي أخرجه أيضا الترمذي
وابن حبان وحديث خزيمة بن ثابت أخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان وفيه زيادة تركها
المصنف وهي ثالثة عند أبي داود وابن ماجه وابن حبان وهي يلقظ ولو استقر ذلك لكان
وفي القبط ولومضي السائل على مسئلة بلعلمها أيضا وأخرجهم الترمذي بدون الزيادة
قال الترمذي قال البخاري لا يصح عندي لأنه لا يعرف الجدل سمع من خزيمة وذكر
عن يحيى بن معين أنه قال هو صحيح وقال ابن دقيق العيد الروايات متضافرة متكاترة
بروايه التيمي له من عمرو بن ميمون عن الجدلي عن خزيمة وقال ابن أبي ساتم في العلل قال
أبو زرعة الصحيح من حديث التيمي عن عمرو بن ميمون عن الجدلي عن خزيمة عن ربيعة
والصحيح عن أبيه عن الجدلي بالواسطة وأدعى النووي في شرح المذهب الانساق على
صحة هذا الحديث قال الحافظ وتصحيح ابن حبان له مرد عليه والجدليان يدلان على
توقيت المسيح بثلاثة أيام للمساكين ويوم وإياه المقيم وقد ذكرنا الخلاف فيه وما هو الحق
في الباب الذي قبل هذا والزائدة التي لم يذكرها المصنف في حديث خزيمة تصلح للاستدلال
بها على مذهب من لم يجد المسيح وقت لولا معارض تصحيح ابن حبان لها من الاتفاق من
عنده على صحتها وإيضاحها قال ابن عبد المناس في شرح الترمذي لو ثبتت قمتهم بمحنة لان
الزيادة على ذلك الوقت مظنونة أنهم لم يوسأوا إذا هم وهذا صريح في أنهم لم يبالوا
ولا يزيدوا فكيف تثبت زيادة بخمسة بدل على عدم وقوعها وأنها باعثة تسليم صحتها
ان الصواب في ذلك ولم تعبد على هذا ولا قال أحمد أنه حجة وقد وثق توقيت المسيح
بالثلاث واليوم وإياه من طريق جماعة من الصحابة ولم يظنوا ما ظنهم خزيمة وورد ذكر
المسيح بدون توقيت عن جماعة منهم أنس بن مالك عند الدارقطني وذكره الحاكم وقال
قد روى عن أنس مرفوعا بأسناد صحيح رواه عن آخرهم ثقات وعن ميمونة بنت الحارث
الهالمية زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند الدارقطني أيضا

(باب اختصاص المسيح بظهر الخف)

(عن علي رضي الله عنه قال لو كان الدين بالري لكان أسفل الخف أولى بالمسيح من أعلاه
أنتدرايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسبح على ظاهر خفيه ورواه أبو داود

الادب المفرد يانقذ دعايب أخاه في الحياة يقول أنك تسبحني حتى كأنه قد أضربك قال ويحتمل أن يكون جمع له العتاب والوعظ

فذكر بعض الرواة ما يذكرونه من أن الأثر ١٨٠ لكن المخرج مضمون فالظاهر أنه من لغيره الراوي بما ثبت فافهمه ان كل

اللفظ يقوم مقام الاثر انتهى
 رتبة به العقب بأنه بعد من حيث
 اللفظة فان معنى اللفظ الزجر
 ومعنى العقب الوجد يقال عتب
 عليه اذا وجد على ان الروايتين
 تدلان على ما بين جليلين ليس
 في واحد منهما ما خالفه حتى ينسب
 أحدهما بالآخر غاية انه وعظ
 أحدهما في استعجال الحياة وعنه
 عليه والراوى سكت في إحدى
 روايته باللفظ الوعظ وفي الأخرى
 باللفظ المعاتبه وقال النبي معناه
 الزجر به - فبين جره ويقول له
 لا تنسى وذلك انه كان كسيرا
 الحياء وكان ذلك يذم منه من
 استنبه فاحذوه فوعظ له أخوه
 على ذلك (فقال له) رسول الله
 صلى الله عليه وآله (وسلم دعه)
 أى اتركه على حياته (فان الحياة
 من الايمان) لا يمنع صاحبه
 من ارتكاب المعاصي كما يمنع
 الايمان نفسه ايما ما كما يسمى
 النبي باسم ما قام مقامه قال ابن
 التيمية ومن تهميته كقول في
 الحديث الاخر الحياة مشبهة
 من الايمان والمعنى من مكملات
 الايمان ونفى السكال لا يستلزم
 نفي الحقيقة فالظاهر ان الواعظ
 كان شاكلا كان منكرا لوقوع
 التاكيد بان ويجوز ان يكون
 من جهة ان القصة في نفسها مما
 يجب أن يهتم به وهو كد عليه
 وان لم يكن غنة انكار أو شك
 ورجال هذا الحديث كما هم

والدارقطني الحديث قال الحافظ في باوغ المرام اسناده حسن وقال في التلخيص
 اسناده صحيح قلت وفي اسناده عيسى بن زيد الهمداني وثقه يحيى بن معين وأحمد بن
 عبد الله الجعفي وأما قول البيهقي لم يخرج به صاحبنا الصحيح فليس بقادح بالاتفاق والحديث
 يدل على ان المسح الشروع هو مسح ظاهر الخلف دون باطنه واليه ذهب الثوري وأبو
 حنيفة والاوزاعي وأحمد بن حنبل وذهب مالك والشافعي وأصحابهما والزهري وابن
 المبارك وروى عن أحمد بن أبي وقاص وعمر بن عبد العزيز إلى أنه يمسح ظهره ورأسه
 وباطنهما قال مالك والشافعي ان مسح ظهره ما دون ما أبواه قال مالك من
 مسح باطن الخفين دون ظاهرهما لم يجزه وكان عليه الاعادة في لوقت وبه سنده وروى
 عنه غير ذلك والمنهم وعن الشافعي ان من مسح ظهره واقتصر على ذلك أبواه ممن
 مسح باطنهما دون ظاهرهما لم يجزه وليس بما صح وقال ابن شهاب وهو قول للشافعي ان
 من مسح بطنه ما لم يمسح ظهره أبواه والواجب عند أبي حنيفة مسح قدمي ثلاث
 أصابع من أصابع اليد وعند أحمد مسح أكثر الخلف وروى عن الشافعي ان الواجب
 ما يسمى مسحاً قال الحافظ في التلخيص ان كحديث على عليه السلام والحق وطعن ابن
 عمر أنه كان يمسح أعلى الخلف وأسفله كذا رواه الشافعي والبيهقي وروى عنه في حديثه ذلك
 انه كان يضع كفه اليسرى تحت العقب واليمنى على ظاهر الأصابع وغير اليسرى
 على أمارف الأصابع من أسفل واليمنى الى الساق واستدل من قال يمسح ظاهر الخلف
 وباطنه بحديث المغيرة المذکور في آخر هذا الباب وفيه مقال سند كره عند ذكره وليس
 بين الحديثين نه اوضح غاية الاسرار النبي صلى الله عليه وسلم مسح نارة على باطن الخلف
 وظاهره نارة اقتصر على ظاهره ولم يرو عنه ما يقتضي بالنسبة من إحدى الصفتين فكان
 جميع ذلك جائزا وسنة (وعن المغيرة بن شعبة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يمسح على ظهر الخفين رواه أحمد وأبو داود والترمذي ولفظه على الخفين على ظاهرهما
 وقال حديث حسن) الحديث قال البخاري في التاريخ هو بهذا اللفظ أصح من حديث
 رجاء بن حيوة قال أتى في الباب عن عمر بن الخطاب عن ابن أبي شعبة والبيهقي واستدل
 بالحديث من قال يمسح ظاهر الخلف وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله (وعن ثور بن
 يزيد عن رجاء بن حيوة عن ورواه كاتب المغيرة بن شعبة عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم مسح أعلى الخلف وأسفله رواه الترمذي الا انه في وقال الترمذي هذا
 حديث معلول لم يسنده عن ثور بن عبد الله بن مسلم وسألت أبا زرعة ومحمد بن سعد
 الحديث فقالا ليس يصح) الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وابن الجارود قال الأثر
 عن أحمد انه كان يضعه ويذره كنهه بعد الرحمن بن مهدي فقال عن ابن المبارك
 عن ثور بن رجاء عن كاتب المغيرة ولله ذكر المغيرة قال أحمد وقد كان نعيم بن حماد
 حدثني به عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثور فقلت له انما يدعى هذا الوليد

مدينون الاعداء الله وأخرجه البخاري أيضا في البر والصلة ومسلم وأبو داود والترمذي والشافعي وأما

﴿وعنه﴾ أي عبد الله بن عمر (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أمرت أن (أي أمرني الله

بأن) (أفأهل الناس) أي بمقاتلة
الناس وهو من العام الذي
أمر به الخاص فأمر أهل الناس
المشركون من غير أهل الكتاب
وبدله رواية النسائي لم يفظ
أمرت أن أفأهل المشركين
أو المراد مقاتلة أهل الكتاب
(حق) أي إلى أن (بشمه) وأن
لا اله الا الله وأن محمدا رسول
الله (جاءت غاية المدة) وجود
ما ذكره قضاء أن من شهد وأقام
وآتى عصمه ومه ولو بعد باقي
الاحكام والجواب أن الشهادة
بالرسالة تنصن النصديقي بما
جاء به مع أن نص الحديث وهو
قوله لا يجزى الاسلام يدخل فيه
جميع ذلك (و) (حق) (يقبوا الصلاة)
المنروضة بالمدة ومعة على الاتيان
بها بشرطها (و) (حق) (يؤنوا
الكان) المقرضة أي بطوها
استحقها وعبارة الفسطاطي
والصديق رسالة عليه الصلاة
والسلام يتضمن النصديقي بكل
ما فيه وفي حديث أبي هريرة
في الجهاد الاقتصار على قول
لا اله الا الله فقال الطاهري انه صلى
الله عليه وآله وسلم قال في وقت
قتاله للمشركين أهل الاوثان
الذين لا يقرن بالوحد وأما
حديث الباب ففي أهل الكتاب
المقرن بالوحد الجاهدين
لذوهم وما وخصوصا وأما
حديث أنس في أبواب أهل
القبلة وصلاصلاة أو استعابوا

وأما ابن المبارك فيقول حدثت عن رجاء لم يذكر المغيرة فقال لم نعلم هذا حديثي الذي
أسأل عنه فخرج إلى كتابه القديم بخط عتيق فادافه ملحق بين السطرين بخط ليس
بالقديم عن المغيرة فأوقفه عليه وأخبرته أن هذه زيادة في الاسناد لا أصل لها فجعل
يقول للناس بعدوا فما سمع اضربوا على هذا الحديث وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي
زراعة حديث الوليد ليس بخطه وقال موسى بن هرون لم يسمعه ثور من رجاء ورواه
أبو داود الطيالسي عن عمرو بن المغيرة عن أبيه وصححه كذلك أخرجه البيهقي قال الحفاظ
بعد أن ذكر قول الترمذي انه لم يسمعه عن ثور عن الوليد قلت رواه الشافعي في الام عن
ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن ثور مثل الوليد قال أبو داود لم يسمعه ثور من رجاء وقد وقع
في سنن الدارقطني من طريق داود بن رشيد نصير بن ثور بانه حديثه رجاء قال الحفاظ
وهذا ظاهر أن ثور سمع من رجاء فقول العلة (و) (حق) رواه أحمد بن عيسى الصفار
في مسنده من طريقه فقال عن ثور عن رجاء وهذا الاختلاف على داود يمنع من القول
بصحته وصححه مع ما تقدم من كلام الأئمة والحديث استدل به من قال بسمه على الخلف
وأسنده وثقه الكلام على ذلك

﴿أبواب نواقض الوضوء﴾

﴿باب الوضوء بالخارج من السبيل﴾

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينسب الله صلاة أحدكم إذا
أحدث حتى يوضأ فقال رجل من أهل حضر موت ما الحديث يا أبا هريرة قال فسادوا
شرطا متفق عليه وفي حديث صفوان في المسح لكن من غافط وبول ونوم وسند كره
قوله لا ينسب المراد بالقبول هذا وقوع الطاعة بمجزئة رافعة لما في الذمة وهو معنى الصحة
لأن ترتيب الاستأرا وسطا القضاء على الخلاف وترتيب الاستأرا موافقة الامر ولما كان
الاتيان بشرط الطاعة فمذمة الجزاء لم تكن ما كان القبول من غير أن يجرى مجازا فأمر ادبلا
تقبل لا تجزى قال الحفاظ في الفتح وأما القبول المنق في مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم من
أقبر فإلما تقبل له صلاة فهو الحق في أنه قد يصح العمل ويخلف القبول لما عناه وهذا
كان بهض السلف يقول لأن تقبل في صلاة واحدة أحب إلى من جميع الدنيا قاله ابن عمر
قال لأن الله تعالى قال انما يقبل الله من المتقين ومن فسر الاجزاء بعبادة الامر
واقبول ترتب الثواب لم يتم له الاستدلال بالحديث على نفي الصحة لأن القبول يخص
من الصحة على هذا فكل مقبول صحيح وليس كل صحيح مقبولا قال ابن دقيق العيد الآن
يقال دل الدليل على كون القبول من لوازم الصحة فادانني استفت فيصح الاستدلال
بنفي القبول على نفي الصحة ويحتاج في الاحاديث التي في عنها القبول مع بقاء الصحة
كحديث لا ينسب الله صلاة حائض الا نجما رعنسب أبي داود والترمذي وحديث اذا أتى
العبد لم يقبل له صلاة عند مسلم وحديث من أتى عرا فاعند أحمد والخازن في شارب النهر

فبأنه وجبوا ذنبنا فبين دخول الاسلام ولم يعمل الصالحات كترك الجمعة والجماعة فيقاتل حتى يذعن لذلك انتهى

وأنص على الصلاة والزكاة ولم يكتف بالشهادة ١٨٢ لعقدهما والاهتمام بأمرهما لأنهما أتم العبادات البدنية والمالية

ومن ثم كانت الصلاة عماد الدين والزكاة قطرة الاسلام قال النووي في هذا الحديث ان من ترك الصلاة عمدا يقتل ثم ذكر اختلاف المذاهب في ذلك وسئل الكرماني هنا عن حكم ترك الزكاة وأجاب بأن حكمه مما واحد لا شتر لكمافي الغاية قال المسائط وكأنه أراد في المقابلة أمافي القتل فلا والنسوق ان الممتنع من إتيان الزكاة يمكن أن يؤخذ منه قهرا بخلاف الصلاة فان انتهى الى ندم القتل كمتنع الزكاة فقتل وهذه الصورة فاقول المصديق ما نفي الزكاة لم يقتل لأنه قتل أحد منهم صبرا وعلى هذا نفي الاستدلال بهذا الحديث على قتل تارك الزكاة نظر للشرق بين مسبعة أهال واقتل وقد أطنب ابن دقيق العمد في شرح العمدة في الانكار على من استدلل بهذا الحديث على ذلك وقال لا يلزم من إباحة المقابلة إباحة القتل لان المقتلة مفعلة نفسه يلزم وقوع القتل من الملبين ولا كذلك القتل وسكن البيهقي عن الشافعي انه قال ليس القتل من القتل لانه قتل قتل الرجل ولا يعمل قتله (فاذا فعلوا ذلك) أو أعطوا الجزية وأطلق على القول فعل لانه فعل الإنسان أو هو من باب تغليب الاثنين على الواحد (عنهوا) أي فعلوا ومنعوا وأمسى العمدة العمام وهو الخيط الذي يشد به قم القربة ليمنع سيل الماء

عند الطبراني الى تأويل أو تخريج جواب قال على انه يريد على من فسر القبول بكون العبادة مثابا عليهم أو مرضية أو ما أشبه ذلك اذا كان مقصوده بذلك انه لا يلزم من نفي القبول نفي العفة ان يقال القواعد الشرعية ان العبادة اذا أقيمت مطابقة للامر كانت سببا للنواب والدرجات والاجراء والطواهر في ذلك لا تحصى قوله اذا أحدث المراد بالحديث الخارج من أحد السيلين وانما فسره أبو هريرة بأخص من ذلك تبيين باب الاخف على الاغلاط ولأنهم ما قد يقع في الصلاة أكثر من غيره وهذا أحد معاني الحديث الثاني خروج ذلك عن السارح الثالث منع الشارع من قربان العبادة المرتب على ذلك الطروج وانما كان الاول هو المراد هنا لانه تفسير أي حرية لا بنفس الخارج لا بالطروج ولا بالمع والحديث استدله على ان ما عدا الخارج من السيلين كالتي والجماعة وليس الذكرفير ناقض ولكنه استدل به دلالة تفسير أي حرية وليس بحجة على خلاف في الاصول واستدل به على ان الوضوء لا يجب لكل صلاة لانه جعل نفي القبول عمدا الى غاية هي الوضوء وما بعد الغاية بخلاف ما قبلها فافهمه نفي ذلك قول الصلاة بعد الوضوء مطلقا وتدخل تحته الصلاة الثانية قبل الوضوء الثانية قاله ابن دقيق العمد واستدل به على بطلان الصلاة بالمحدث سواء كان نروجه اختياريا أو اضطراريا قوله وفي حديث صنوان ذكره المصنف ههنا لما بقتة الترجمة لما فيه من ذكر البول والغائط وذكره في باب الوضوء من الزوم لما فيه من ذكر الزوم

(باب الوضوء من الخارج النجس من غير السيلين)

(عن معمر بن أبي طه عن أبي الدرداء ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فافهموا فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت له ذلك فقال صدق انما صليت له وضوءه وآه أحد والترمذي وقال هو أصح نفي في هذا الباب) الحديث هو عند أحمد وأصحاب السنن الثلاث وابن المبارك وروان حبان والدارقطني والبيهقي والطبراني وابن منبذ والحاكم بلقب ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فافهموا فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فقلت له ان أبا الدرداء أخبرني فذكر فقال صدق انما صليت عليه وضوءه قال ابن منبذ اسأله صميم متصل وتركه الشيعان لاختلاف في اسناده قال الترمذي جوده حسين المعلوم وكذا قال أحمد وفيه اختلاف كثير ذكره الطبراني وغيره قال البيهقي ههنا حديث مختلف في اسناده فان صح فهو محمول على النبي عامدا وقال في موضع آخر اسناده مضطرب ولا تقوم به حجة وهو بالأنط الذي ذكره المصنف في جامع الاصول والتيسير منسوب الى أبي داود والترمذي والحديث استدله على ان التي ممن فاقض الوضوء وقد ذهب الى ذلك العترة وأبو سنينة وأصحابه وعبد بن قيسود الاول كونه من المدة الثاني كونه من المدة الثالث كونه دفعة واحدة وذهب الشافعي وأصحابه والناصر والباقر والصائغ الى أنه غير نافذ وأجابوا عن الحديث بأن المراد بالوضوء غسل اليدين ويرد بان

الوضوء

(مضى قدامهم وأموالهم) فلا تتركوا أموالهم ولا تسلبوا أموالهم بعد تقديمتهم ١٨٣ بالاسلام لسبب من الأسباب (الابتنى

الاسلام) من قتل نفس أو حدا
أو شراطة بعتانف أو ترك صلاة
(وحسابهم) بعد ذلك (على الله)
في أمر من أمرهم وأما نحن فأنما
نحكم بالظاهر فنهامهم بمقتضى
ظواهر أقوالهم وأفعلهم أو
المعنى هذا القتال وهذه العصية
أنه جاب اعتبار أحكام الدنيا
المتعلقة بنا وأما مورالاترة
من الجنة والنار والثواب
والعقاب فغرض الى الله تعالى
والغظة على مشعرة بالاجاب
وظاهره غير مراد فلما أن
يكون المراد حسابهم الى الله أو
لله وأنه يجب أن يقع لانه تعالى
يجب عليه شئ خلافا لعمدة
القائلين بوجوب الحساب عقلا
فهو من باب التشبيه بالواجب
على العباد في أنه لا بد من وقوعه
ويؤخذ من هذا الحديث قول
الاعمال الظاهرة والحكم بما
يقضيه الظاهر والاكتفاء في
قبول الايمان بالاعتقاد الحازم
خلافاً لما أوجب دعوى الأدلة
وترك تكفير أهل البدع المقرين
بالنوحية الملتزمين للشرائع
وقبول توبة الكافر من غير
تفصيل بين كفر ظاهر أو باطن
فان قيل مقتضى الحديث قتال
كل من امتنع من التوحيد
فكيف ترك قتال مؤدى الجزية
والما بعد الجواب عنه من أوجه
ذكرها الحافظ في الفتح منها ان
الغرض من ضرب الجزية

الوضوء من الحقائق الشرعية وهو فيها الغسل أعضاء الوضوء وغسل بعضه بما جاز لا يصار
اليه إلا بعلاقة وقريبة قالوا القرينة أنه استقام يدك ثابت في بعض الاقطار والعلاقة
ظاهرة وأبوابها أيضاً فعل وهو لا يقتض على الوجوب واستدل الاولون أيضاً بحديث
اسماعيل بن عيسى الأسدي بعد هذا وسأى أنه لا يصلح لذلك الثاني من المقال الذي سنده
واستدلوا بما في كتب الأئمة من حديث علي الوضوء كتبه الله علينا من الحديث قال صلى
الله عليه وسلم بل من سبع وفيها ودسة تملأ القم قالوا ما عرض بما في كتب الأئمة أيضاً
في الانتصار والبحر وغيرهما من حديث ثوبان قال قلت يا رسول الله هل يجب الوضوء
من البقي قال لو كان واجبا لوجدته في كتاب الله قال في البحر قلنا فهو واحد بنا منطوق
وله لم يقدم انتهى والجواب الاول صحيح ولكنه لا يثبت إلا بعد تفصيل الحديث
والجواب الثاني من الاجوبة التي لا تقع لمصنف ولا متبعه فان كل أحد لا يجوز عن مثل
هذه المقالة وهي غير نافعة في أسواق المناظرة وقد كثرت أمثال هذه العبارة في ذلك
الكتاب (وعن اسماعيل بن عيسى عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله
عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أصابه في أو رعا أو قل أو مضى
ألم يصرف فليتوضأ ثم لين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم رواه ابن ماجه والدارقطني
وقال الحافظ من أصحاب ابن جريج ورواه عن ابن جريج عن أبيه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم مراسلا الحديث اعلاه غير واحد بأنه من رواية اسماعيل بن عيسى عن ابن
جريج وهو بخاري ورواية اسماعيل عن البخاري بن ضعية وقد خالفه الحافظ من أصحاب
ابن جريج فرواه مراسلا كما قال المصنف وصحح هذه الطريقة المرسلة الذهلي والدارقطني
في العمال وأبو حاتم وقال رواية اسماعيل خطأ وقال ابن معين حديث ضعيف وقال أحمد
الصابع عن ابن جريج عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه الدارقطني من
حديث اسماعيل بن عيسى أيضاً عن عطاء بن جيلان وعبد بن كثر عن ابن أبي مليكة عن
عائشة وقال بعده عطاء وعبد بن عصفان وقال البيهقي الصواب إسناده وقدره أيضاً
سليمان بن أرقم وهو متروك وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني وابن عدي والطبراني
بالنظر إذا عرف أحدكم في صلاته فليتصرف فليغسل منه الدم ثم ليعد وضوءه وليستقبل
صلاته قال الحافظ وفيه سليمان بن أرقم وهو متروك وعن أبي سعيد عند الدارقطني باللفظ
إذا قام أحدكم أو رعد وهو في الصلاة أو أحدث فليتصرف فليتوضأ ثم ليحيي فليبين على
ما مضى وفيه أبو بكر الزاهري وهو متروك ورواه عبد الرزاق في مصنفه وهو موثق على
علي وإسناده حسن قاله الحافظ وعن ثمان بن عوف وعن ابن عمر عند مالك في الموطأ أنه كان
إذا رعد فرجع فتوضأ ولم يتكلم ثم يرجع ويبي ويروي الشافعي من قوله نحوه قوله قل
هو يفتح الفاني واللام ويروي بسكونها قال الخليل هو ما خرج من الحلق له القم
أو دونه وليس بقى وإن عادهو التي توفي النهاية القلم ما خرج من الحلق ثم ذكر مثل

اضطرارهم الى الاسلام وسبب السبب فكانه قال حتى يسأوا أو يلقوا ما يؤتوهم الى الاسلام وهذا أحسن

وهذا الحديث فيه رواية الائمة عن الائمة ١٨١ وهو كثير لكن رواية الشخص من ابيه عن جده اقل وفيه التحدث

والعده منه والسمع وفيه الغاية
مع اتفاق الشابين على جميعه
لانه تفر دبر وابنه شعبة عن واقد
قاله ابن حبان واخرجه البخاري
ايضا في الصلاة وليس هو في
مسند احمد على سبعة وفي الفتح
وقد استبعد قوم محمسه بان
الحديث لو كان عند ابن عمر
تركه اياه يشارع ابابكر في قتال
غاصبي الزكاة ولو كانوا يعرفونه
لما كان ابو بكر يترجم على
الاستدلال بقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم امرت ان اقاتل الناس
حتى يقولوا لا اله الا الله ويقولون
لا اله الا الله الى القياس
اذ قال لا هاتان من فرق بين
الصلاة والزكاة لانهما ساقتان
في كتاب الله والحوادث انه لا يلزم
من كون الحديث المذكور
عند ابن عمر ان يكون استخضره
في ذلك المسألة ولو كان مستحضرا
له فساد يحتمل ان لا يكون
حاضر المناظرة المذكورة ولا
يتمتع ان يكون ذكرهما معا ولم
يستدل ابو بكر بالقياس فقط
بل اخذه ايضا من قوله صلى الله
عليه وآله وسلم في الحديث الذي
رواه الاجني الاسلام قال ابو
بكر والزكاة حق الاسلام وفي
القصص دليل على ان السنة قد
تحتفي على بعض اكابر الصحابة
ويطلع عليهم آحادهم والهاذا
لا يثبت الى الاثر ولو قويت
مع وجود سنة يخالفها ولا

كلام التليل والحديث استدلل به على ان النبي والرافع والقياس والمذني نواقض للوضوء
وقد تقدم ذكر الخلاف في النبي والخلاف في القياس مثله واما الرافعي فهو ناقض للوضوء
وقد ذهب الى ان الدم من نواقض الوضوء القاسمية وابو حنيفة وابو يوسف ومحمد واحمد
ابن حنبل واسحق وقيدوه بالسيلان وذهب ابن عباس والناصري ومالك والشافعي وابن
الجبلي وابو هريرة وجابر بن زيد وابن السيب ومكحول وربيعة الى انه غير ناقض استدلل
الاولون بحديث السائب ورد بان فيه المقال المذكور واستدلوا بحديث بل من سمع
الذي ذكرناه في الحديث الذي قبل هذا ورد بان لم يثبت عند احمد من ائمة الحديث
المعتبرين وبالمعارضه بحديث انس الذي سياتي واجيب بان حديث انس حكاه فعل
فلا يعارض القول ولا يمكن هذا بتوقف على صحة القول ولم يصح وقد اخرج احمد
والترمذي ومحمسه وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي هريرة لا وضوء الا من صوت
أورج فقال البيهقي هذا حديث ثابت وقد اتفق الشيعان على اخراج معناه من حديث
عبد الله بن زيد ورواه احمد والطبراني من حديث السائب بن خباب بلفظ لا وضوء
الا من رجع او سمع وقال ابن ابي ساتم سمعت ابي ذر ذكر حديث شعبة عن سميل عن ابيه
عن أبي هريرة مرفوعا لا وضوء الا من صوت اورج فقال ابي هذنا وضوءهم اختصر شعبة
متن الحديث وقال لا وضوء الا من صوت اورج ورواه اصحاب سميل بل باللفظ اذا كان
احدكم في الصلاة فوجد ريسا من نفسه فلا يخرج حتى يسمع صوتا او يجد ريسا وشعبة
امام حافظ واسع الرواية وقد روى هذا اللفظ بهذه الصيغة المشقة على الحصريين
وامامته ومعرفة بلسان العرب يرد ما ذكره ابو حاتم فالواجب البقاء على البراءة الاصحابية
المقتضية بهذه الحكمة المستفادة من هذا الحديث فلا يصح القول بان الدم او النبي
ناقض الاذليل ناهض والجزم بالوجوب قبل صحة الاستدلال بالجزم بالانحراف قبل صحة
الناسخ والكل من القول على الله بما يقبل ومن المويديت لما ذكرنا حديث ابن عباس بن
بشر اصيب بسهم وهو يصلي فاستقر صلاته عند البخاري تعديقا وابي داود وابن خزيمة
ويهدان لا يطاع النبي صلى الله عليه وآله ولم على مثل هذه الواقعة العظيمة ولم يقل انه
اخرجه بان صلاته قد بطلت واما المذني فقد جعل الدلالة في ايجابه للوضوء وقد استدلنا
الكلام على ذلك في باب ما جاء في المذني من ابي تاهير النجاشية وفي الحديث دلالة على ان
الالة لا تنفس على المصلي اذا سبقه الحدث ولم يتعمد خروجه وقد ذهب الى ذلك ابو حنيفة
وصاحبه ومالك وروى عن زيد بن علي وقديم قوله الشافعي والخلاف في ذلك للهادي
والناصري والشافعي في استدقوا به فان تعمد خروجه فاجماع على انه ناقض واستدل
على النقص بحديث اذ قال احمد لم ينعصر فليتوضأ وابنه ائمة الصلاة اخرجوه ابو
داود واهله ياتي في الصلاة ان شاء الله عام تحق في الحديث (ومن انس قال احتجهم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فقبل ولم يتوضأ ولم يزد على غسل شجره واهل الدار فطفي)

بقال كيف سني ذاع على فلان والله الموفق انتهى هسل شيخنا العلامة الشافعي محمد بن علي الشوكاني في القلبي الحديث

فما حكم الاعراب سكان البادية الذين لا يلقون شيئا من التمر عبات (١٨٥) الامجد والتكلم بالشهادتين هل هم كفار أم لا

فاجاب رحمه الله في كتابه ارشاد السائل الى أدلة المسائل بمناصبه من كان فارقا لاركان الاسلام وجميع فرائضه رافضا لما يجب عليه من ذلك من الاقوال والافعال ولم يكن لديه الامجد التكلم بالشهادتين فلا شك ولا ريب ان هذا كافر شديد الكفر لحلال الدم والمال فانه قد ثبت بالاحاديث المتواترة ان عصمة الدماء والاموال انما تكون بالقيام بركان الاسلام فالذي يجب على من يحاور هذا الكافر من المسلمين في المواطن والمساكن ان يدعوه الى العمل باحكام الاسلام والقيام بما يجب عليه القيام به على التمام وبذلك تعليمه دليله القول وبسمل عليه الامر ويرغبه في الثواب ويخوفه العقاب فان قبل منه ورجع اليه وهول عليه وجب عليه ان يبذل نفسه بتعليمه فان ذلك من أهم الواجبات وآكدها أو يوصله الى من هو أعلم منه باحكام الاسلام وان أصر ذلك الكافر على كفره وجب على من يبلغه أمره من المسلمين ان يقتلوه حتى يعمل باحكام الاسلام على التمام فان لم يعمل فهو حلال الدم والمال وحكمه حكم أهل الجاهلية وما أشبهه باليهودية بالبرية وقد أتانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قولا رفعه لافعه في قتال الكافرين

الحديث رواه ايضا البيهقي قال الحافظ وفي اسناده صالح بن مقاتل وهو ضعيف وادعى ابن العربي ان الدارقطني صحبه وليس كذلك بل قال عقبه في السنن صالح بن مقاتل ليس بالقوى وذكره النووي في فصل الضعيف والحديث يدل على ان خروج الدم لا ينقض الوضوء وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله قال المصنف رحمه الله تعالى وقد صرح عن جماعة من الصحابة ترك الوضوء من يسير الدم ويحمل حديث أنس عليه ومات عليه على الكثير الفاحش كذهب أحد من وافقه جماعة منهم ما انتهى ويؤيد هذا الجمع ما أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة مرفوعا ليس في القطرة ولا في القطرتين من الدم وضوء إلا أن يكون دما سائلا ولكن فيه محمد بن الفضل بن عطية وهو متردك قال الحافظ واسناده ضعيف جدا ويؤيده ايضا ما روى عن ابن عمر عند الشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي انه عصر برة في وجهه فخرج شيء من دمه فمككه بين اصبعيه ثم صلى ولم يوضأ وعلمه البخاري وعنه ايضا انه كان اذا احتجم غسل أثر الحجام ذكره في التلخيص لابن حجر وعن ابن عباس أنه قال غسل أثر الحجام عنك وحسبك برواه الشافعي وعن ابن أبي أوفى ذكره الشافعي ووصله البيهقي في المعرفة وكذا عن أبي هريرة مرفوعا وعن جابر علقه البخاري ووصله ابن خزيمة وأبو داود ومن طريق عقيل بن جابر عن أبيه وذكر قصة الرجلين اللذين حرسا فرعى أحدهما بهما وهو يصلي وقد تقدم وعقيل بن جابر قال في الميزان فيه جهالة قال في الكشف ذكره ابن حبان في الثقات وقد روى نحوه ذلك عن عائشة قال الحافظ لم أقف عليه فهو لا الجماعة من الصحابة هم المرادون بقول المصنف وقد صرح عن جماعة من الصحابة وقد عرفت ما هو الحق في شرح الحديث الذي قبل هذا

باب الوضوء من النوم لا يسير منه على إحدى حالات الصلاة

عن صفوان بن عسال قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا اذا كنا سافرا ان لا نزع شئنا فاما ثلاثة أيام ولما بين الامن جنبابة لكن من غائط وبول ونوم وواحد والناساق والترمذي وصحبه الحديث يروى بهذا اللفظ وروى باللفظ الذي ذكره المصنف في باب اشتراط الظهارة قبل لبس الخف وقد ذكرنا هذا لك ان مداره على عاصم بن أبي الجود وقد تابعه جماعة ومعنى قوله لكن من غائط وبول اي لكن لا نزع خفافنا من غائط وبول وانما الحديث في باب اشتراط الظهارة ولا تخلعهم امن غائلا ولا بول ولا نوم ولا تخلعهم امن جنبابة فذكر الاحداث التي ينزع منها الخشب والاحداث التي لا ينزع منها وعدم جنبابة النوم فاشهر ذلك بانه من فاقض الوضوء لاسيما بعد جملته مقترا بالبول والغائط الذين هم ناقضان بالاجماع وبالحديث استدلل من قال بان النوم ناقض وقد اختلف الناس في ذلك على مذاهب ثمانية ذكرها النووي في شرح مسلم الاول ان النوم لا ينقض الوضوء على اي حال كان قال وهو يحكى عن أبي موسى الاشعري وسعيد بن المسيب وأبي مجاز وحيد الاعرج والشيعية يعنى الامامية وزاد في البحر عمرو بن دينار

بل هذا الاصح هو الذي بهما الله سبحانه (١٨٦) فيه تسوية وانزل لاجله كتبه والتطويل في شأنه والاستعجال بنقل برهانه

من باب اوضح الواضع وتبيين
الدين وبالجملة فاذا اوضح الاصرار
على الصكوف فالدار حروب
بالاشك ولا شبهة والاحكام
الاحكام وقد اختلف المسامون
في غزو الكفار الى ديارهم هل
يشترط فيه الامام الاعلم أم لا
والحق الحقيق بالقبول ان ذلك
واجب على كل فرد من افراد
المسلمين والايات القرآنية
والاحاديث النبوية مطلقة غير
مقيدة انتمى (عن أبي هريرة
رضي الله عنه ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم سئل) ايهم
السائل وهو ابو ذر وحديثه في
العتق (أي العمل افضل) أي
أكثر ارباب الله تعالى (قال)
ولغير الاربية وكريمة فقال صلى
الله عليه وآله وسلم هو (ايمن
بالله ورسوله) فبه دليل على ان
الاعتقاد والخلق من جملة
الاعمال (قيل ثم ماذا) أي أي شيء
أفضل بهذا الايمان بالله ورسوله
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم
هو (الجهاد في سبيل الله) لاعلاء
كلمة الله افضل من غيره
سبيله (قيل ثم ماذا قال) حج برون
أي مقبول لا يمتنع الله انهم اولاد
فيه وعلامة القبول أن يكون
حاله بعد الرجوع خيرا مما قبله
وقد وقع هذا الجهاد بعد الايمان
وفي حديث أبي ذر لم يذكر الحج
وذكر العتق وفي حديث ابن
مسعود بدأ بالصلاة ثم المبرم
الجهاد وفي الحديث السابق ذكر الصلاة من اليد واللسان وكما في الصحيح والجواب ان اختلاف الاجوبة واسترخاء

واستدلوا بحديث أنس الآتي المذهب الثاني ان النوم ينقض الوضوء بكل حال قبله
وكثيره قال النووي وهو مذهب الحسن البصري والمزني وأبي عبيد القاسم بن سلام
وأحمد بن زاهر وهو قول غريب للشافعي قال ابن المنذر وبه أقول قال وروى معناه
عن ابن عباس وأبي هريرة ونسبه في البحر الى العترة الا انهم يستثنون الخففة والخففتين
واستدلوا بحديث الباب وحديث علي ومعاوية وسليمان وفي حديث علي في نام
قلية وضوء لم يفرق فيه بين قليل النوم وكثيره المذهب الثالث ان كثير النوم ينقض بكل
حال وقيل لا ينقض بكل حال قال النووي وهذا مذهب الزهري ورواية الأوزاعي
ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه واستدلوا بحديث أنس الآتي فانه محمول على
القليل وحديث من استغرق النوم فعليه الوضوء وعند البيهقي أي استحق ان يسمى نائما
فان أريد بالقليل في هذا المذهب ما هو أعم من الخففة والخففتين فهو غير مذهب العترة
وان أريد به الخففة والخففتان فهو مذهبهم المذهب الرابع اذا نام على هيئة من هيات
المصلحة كالراكع والساجد والقائم والقاعد لا ينقض وضوءه سواء كان في الصلاة أو لم
يكن وان نام مضطجعا أو مستلقيا على قنائه لا ينقض قال النووي وهذا مذهب أبي حنيفة
ودارود وهو قول للشافعي غريب واستدلوا بحديث اذا نام العبد في سجوده باهى الله
به الملائكة رواه البيهقي وقد ضعفه وقاسوا سائر الهيات التي لا تصل على السجود
المذهب الخامس انه لا ينقض النوم الركوع والساجد قال النووي وروى مثل هذا
عن أحمد ولعل وجهه ان هيئة الركوع والسجود مظنة للاتساق وقد ذكر هذا المذهب
صاحب البدل التمام وصاحب سبيل السلام فانظروا انه ينقض النوم الركوع والساجد
بجسده لا واستدلوا بحديث اذا نام العبد في سجوده قالا وقاس الركوع على السجود
والذي في شرح مسلم للنووي بالفظ انه لا ينقض باثبات لا فيمنظر المذهب السادس
انه لا ينقض النوم الساجد قال النووي يروى أيضا عن أحمد ولعل وجهه أن مظنة
الاتساق في السجود أشد منها في الركوع المذهب السابع انه لا ينقض النوم
في الصلاة بكل حال وينقض خارج الصلاة ونسبه في البحر الى زيد بن علي وأبي حنيفة
واحمد لهما ما صاحبه بحديث اذا نام العبد في سجوده ولعل سائر هيات المصلحة مقاسة
على السجود المذهب الثامن انه اذا نام جالسا ثم كتم فعد منه ان الارض لم ينقض سواء قل
أو كثر وسواء كان في الصلاة أو خارجها قال النووي وهذا مذهب الشافعي وعند من
النوم ليس حديثا في نفسه وانما هو دليل على خروج الریح ودليل هذا القول حديث
علي وابن عباس ومعاوية وسناني وهذا أقرب المذاهب عندى وبه يجمع بين الأدلة وقوله
ان النوم ليس حديثا في نفسه هو الظاهر وحديث الباب وان اشعر بأنه من الاحداث
باعتبار اقترانه بحدوث الاجماع فلا يخفى ضعف دلالة الاقتران وسقوطها عن الاعتبار
عند أئمة الاصول والتصریح بان النوم مظنة لاستطلاق الوكاه في حديث معاوية

الجهاد وفي الحديث السابق ذكر الصلاة من اليد واللسان وكما في الصحيح والجواب ان اختلاف الاجوبة واسترخاء

في ذلك الاختلاف الاحوال والاختصاص ومن ثم لم يذكر الصلاة والزكاة والصيام (١٨٧)

في حديث هذا الباب وقد قال
خير الاشياء كذا ولا يراد انه
خير من جميع الوجوه في جميع
الاحوال والاختصاص بل في حال
دون حال وانما قدم الجهاد على
الحج للاحتياج اليه اول الاسلام
وتعريف الجهاد بالادام دون
الايمان والحج اعلان المعروف
بلام الجنس كالشكر في المعنى
على انه وقع في مسند الطبري
ابن أبي اسامة ثم جهاد بالتكبير
هذا من جهة النص وامان
جهة المعنى فلان الايمان والحج
لا يتكرر وجوبهم ما فتر الا لافراد
والجهاد قد يتكرر في كل وقت
والنعم يعرف التكامل وفي اسناد
هذا الحديث أربعة كاهن
مدينون وفيه شذوذا في البخاري
والحديث والعنعنة وأخرجه
مسلم في الايمان والنسائي
والترمذي باختلاف بينهم في
النسائه (عن مسند ابن أبي
وقاص) بتشديد الفاء أحده
العشرة المائتين في المتن وفي
آخرهم بقصره بالعين على عشرة
أميال من المدينة سنة تسعة سبع
وخمسين وحمل على رقاب الرجال
الى المدينة ودفن بالقبور وله
في البخاري عشرة حديثين
(رضي الله عنه) واسم أبي وقاص
مالك الراوي عن مسنده هو ابنه
عاصم القرشي المتوفى بالمدينة سنة
سنة ثلاث أو أربع ومائة (ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم اعطى رطلها) من المروانية
فأمرهم شيئا من الدنيا للمساواة عنه

واسم رطلها المتعادل كما في حديث ابن عباس مشعر أتم اشعار بني كونه حسدا في نفسه
وحديث ابن الصبان كذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينمون ثم يظفون
ولا يتوضئون من المؤيدات ذلك وسيد جمل الجميع منهم كونه ناقضا والحاصل ان
الاخبار المطابقة في النوم تحمل على المقيد بالاضطجاع وقد جاء في بعض الروايات
بلفظ الحشر والمثال الذي فيه مخير عال من الطرق والشواهد وسياق ومن المؤيدات
انه هذا الجمع حديث ابن عباس الا في بلفظ فجعلت اذا اغتبت يا حبذا بضممة اذني
وحديث اذا نام العبد في صلاة باهى الله به ملائكة أخرجه الدارقطني وابن شاهين
من حديث أبي هريرة والبيهقي من حديث أنس وابن شاهين أيضا من حديث أبي سعيد
وفي جميع طرقه قال وحديث من استحق النوم وجب عليه الوضوء عنه الباقية من
حديث أبي هريرة بأسناد صحيح ولكنه قال البيهقي روى ذلك مرة وعاد لا ينصح وقال
الدارقطني وقته أصبح وقد فسر استحقاق النوم بوضع الجنب (قائده) قال النووي
في شرح مسلم بعد ان ساق الاقوال الثمانية التي أسلفناها ما لفظه واتفقوا على ان
زوال العقل بالجنون والانعاش والمسكر بالنجس أو التيمم أو النجس أو الدماء يقض الوضوء
سواء قل أو كثر وسواء كان ممكن المقعدة أو غير ممكنها انتهى وفي الجرحان السكر
كالجنون عند الاكثر وعند المسعودي انه غير ناقض ان لم يغش (قائده) أخرى قال
النووي في شرح مسلم قال أصحابنا وكان من خصائص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
انه لا ينقض وضوءه بالنوم مضطجعا للحدث الصحيح عن ابن عباس قال نام رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حتى سمعت غطيطه ثم صلى ولم يتوضأ انتهى وفيه انه أخرج
الترمذي من حديث أنس لقد رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوقظون
لله صلاة حتى اني لاسمع لاحدهم غطيطا ثم يقومون فيصلون ولا يتوضئون وفي لفظ أبي
داود زيادة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسياق الكلام عليه (وعن علي
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العيون وكاء الله في نام فليتوضأ
رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وعن معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
العين وكاء الله فإذا نامت العين ان استظنى الوكاء رواه أحمد والدارقطني السهاسم
لمائة البر وسئل أحمد عن حديث علي ومعاوية في ذلك فقال حديث علي أثبت وأقوى
اما حديث علي فأخرجه أيضا الدارقطني وهو عند الجميع من رواية بريدة عن النبي
ابن عطاء قال يجوز جليواه وأنكر عليه هذا الحديث عن محفوظ بن علقمة وهو ثقة
عن عبد الرحمن بن عائذ وهو تابعي ثقة معروف عن علي لكن قال أبو زرعة لم يسمع منه
قال الحافظ وفي هذا التقط نظر لانه يروى عن عمر كما جزم به البخاري واما حديث
معاوية فأخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي وفي اسناده بريدة عن أبي بكر بن أبي هريرة وهو
ضعيف وقد ضعف الحديثين أبو حاتم وحسن المنذرى وابن الصلاح والنووي حديث

فأعطاهم فذلهم بجلالهم كما عند الاسماعيلي (١٨٨) لئلا تفهم انهم اضعفت ايمانهم والرهط العبد من الرجال لا امرأة فهم من الثلاثة

على قوله وكأله الوكاه بكسر الواو والخيط الذي يرطبه الخريطة والسهم بفتح السين
المهمل وكسر الهاء المقتضية الدبر والمعنى البتة وكاه الدبر اي حافظه ما فيه من الخروج
لانه مادام مستقيماً أحسن مما يخرج منه الرخايشان يدلان على ان النوم مظنة الخفض
لانها بتثنية ناقض وقد تقدم الكلام على ذلك في الذي قبله (وعن ابن عباس قال ثبت
عند خلق ميونة فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقامت الى جنبه الابرار فاخذ
بيديهم فخرجوا من شقة اليمين فخرجت اذا أغنيت ياخذ بشيعة اذني قال فسلم الى احدى
عشرة مرة رواه مسلم) هذا طرف من حديث ابن عباس وقد اتفق الشيطان على
اخرجه وفيه فوائد وحكام ايس هذا محمد بن بسطها قولاً اذا أغنيت الاغناء النوم
او النعاس ذكره عنه في التمام وفي الحديث دلالة على ان النوم ايسر حال الصلاة
غير ناقض وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن أنس قال كان أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فأنزلون العشاء الاخرة حتى تخفق رؤسهم ثم ينامون ولا يتوضئون رواه
أبو داود) الحديث أخرجه أيضاً الشافعي في الام ومسلم والترمذي قال أبو داود زاد
شعبة من قتادة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانظر الترمذي من طريق
شعبة قال رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينامون ولا يتوضئون حتى اني
لا سمع لاحدهم تنبليطهم يقومون فيصاؤون ولا يتوضئون قال ابن المبارك هذا عندنا
وهم جالس قال البيهقي وعلى هذا عبد الرحمن بن مهدي والشافعي وقال ابن القطان
هذا الحديث ساقه في مسلم يعني أن ينزل على نوم الجالس وعلى ذلك نزله أكثر الناس
لكن فيه زيادة تمتع من ذلك رواه البيهقي بن القطان عن شعبة عن قتادة عن أنس قال كان
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينامون الصلاة فيضعون بغيرهم فقام منهم من
ينام ثم يقوم الى الصلاة وقال ابن دقيق العيد يجعل على النوم الخفيف لكن بهارضة
رواية الترمذي التي ذكر فيها النبط وقد رواه أحمد بن حنبل وطريق يحيى بن القطان والترمذي
عن بشير بن بدو يضعون بغيرهم وأخرجه بئنا الزيادة البيهقي والبخاري والبخاري
قوله تخفق رؤسهم في التمام وخفق فلان حرك رأسه اذا ناس والحديث يدل على ان
يسير النوم لا ينقض الوضوء ان ثبت التقدير لهم على ذلك من النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وقد تقدم الكلام في الخلاف في ذلك (وعن يزيد بن عبد الرحمن عن قتادة عن أبي

العالية عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايس على من نام مساجدا
وضوحه حتى ينطبع فانه اذا اضطجع استرخت مناضله رواه أحمد بن حنبل وهو الحديث الذي
قال احمد لا باس به قلت وقد ضعف بعضهم حديث الذي هذا الارسله قال شعبة انما
مع قتادة عن أبي العالية أربعة احاديث فذكرها وليس هذا منها) الحديث أخرجه
أيضاً أبو داود والترمذي والدارقطني باللفظ الا وضوحه على من نام فاعدا الله الوضوء على من
نام مضطجعا فان نام مضطجعا استرخت مناضله وأخرجه البيهقي باللفظ لا يجب الوضوء

أوسبغة في عشرة أو ثمانون
العشرة ولا واحد من نقطه
وجهه ارطط وأرطط وأرطط
وأرطط ورطط الرجل ينوابه
الادنى وقيل قبلته (وسعد
جالس) ولا يقل وأما جالس كما هو
الاصل بل جرد من نفسه شخصاً
وأخبر عنه بالجلوس أو هو من باب
الانقذات من التكلم الذي هو
مقتضى المشام الى الغيبة كما
هو قول صاحب المقتضب ونقطه
في الزكاة وأما جالس فساقه بلا
تجريد ولا التفتات وزاد فيه
فقامت الى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فسار به وغفل
بعينهم فعزاه الزيادة الى مسلم
فقط قال سعد (فقرئ رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً)
سأله أيضاً مع كونه أحب اليه
من أعلى وهو جميل من سراقه
الضمرى المهاجرى كما هو الواقدى
في المغازي (هو أجيبهم الى) اي
أضاههم واصطحبهم في اعتقادى
وكان السباق بفتح فى أن يقول
أعجبهم اليه لانه قال وسعد جالس
بل قال الى على طريق الانقذات
من الغيبة الى التكلم (فتأت
يا رسول الله ما لك عن فلان) اي
أى سبب لذلك عنه الى غيره
واللفظ فلان كتابه عن اسمهم
بعيد ان ذكر (فوالله اني لاراه)
بفتح الهمزة أى أعلمه وبضمها
جهنم أى أظنه وبجرم القرطبي
في المنهم (مؤمناً) أقسم على

ويحدثان التثنية وهو كذلك ولم يشم على ان الامر المظنون كما ظن (فسال) وفي رواية الاسماعيلي وابن عسكركم على

قال أي صلى الله عليه وآله وسلم (أو مسلماً) يسكون الواو فتلقب في الاضراب (١٨٩) على قول سعد بن أبي السرح

بمعنى انكار كون الرجل مؤمناً بل معناه التمسى عن القطع بايمان من لم يجتهد بحاله الخبرة بالباطنة لان الباطن لا يطلع عليه الا الله فالاولى التعبير بالاسلام الظاهر بل في الحديث اشارة الى ايمان المذکور وهى قوله لا تعطى الرجل وغيره أحب الى منه وفى الفتح أو قبل هى التوبة ويصح بعضهم هى التوبة وان أخره أن يقولوا معاً لأنه أحوط وفيه بعد بين تردد رواية ابن الاعرابى في معناه فى هذا الحديث فقال لا نقل مؤمن قل مسلم قال سعد (فسكرت) سكوتاً قبل لا ثم طلبى (ما) أى الذى (اعلم منه فعدت) أى فرجعت (لما أتى) مصدره معى بمعنى القول أى لقرئ وثبت لابي ذر وابن عباس كرهت وسقط للأصيل وأبى الوقت انقطع لما أتى (فقلت يا رسول الله) (مالاً عن) فلا نفوا الله الى لراه) باللام رضى الهمة كذا رواه ابن عساکر ورواه أبو ذر (مؤمناً فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أو مسلماً) سكوتاً (قليل) وسقط للمعوى قوله نسكت قليلاً (ثم غلبنى ما أعلم منه فعدت لما أتى) وعاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (والمسلم) وليس فى رواية الكشميهنى إعادة السؤال ثانية ولا الجواب عنه وانما لم يقبل صلى الله عليه وآله وسلم قول سعد فى جميل لأنه لم يقصر عن تحسب ربح

على من نام جالساً أو قائماً أو ساجداً حتى يضع جنبه ومداره على يده أى خالد الدينى وعلمه اختلف فى النماز وموضع الحديث من أصل أحمد والبخارى فيما نقله الترمذى فى العلل المقررة ومعه أيضاً أبو داود فى السنن وأبراهيم الحارثى فى علله والترمذى وغيرهم قال البيهقى فى الخلافيات تفرد به أبو خالد الدينى وأذكره عليه بجميع آفة الحديث وقال فى السنن أنكره عليه جميع الحفاظ وأنكره واسماعه من قتادة وقال الترمذى رواه سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن ابن عباس من قوله وليذكر أبا العالمة ولم يرفعه وي زيد الدينى هذا الذى ضعف الحديث به وثقه أبو حاتم وقال النسائى ليس به بأس وكذلك قال أحمد كالحاكم المصنف وقال ابن عدى فى حديثه ابن واخرط ابن حبان فقال لا يجوز الاحتجاج به وقال الذهبى فى المغنى مشهور حسن الحديث وروى ابن عدى فى الكامل من حديث مرو بن شعيب عن أبيه عن جده حديث لا وضوء على من نام قائماً أو راكعاً وفيه مهادى بن هلال وهو منهم بوضع الحديث ومن رواه عن ابن هرون البلخى وهو متروك ومن رواه مقاتل بن سليمان وهو منهم ورواه البيهقى من حديث حديثه بن علف قال كنت فى مسجد المدينة جالساً أختنق فاستخفى رجلي من خلفي فالتفت فإذا أنا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقامت هل وجب على الوضوء ما روى رسول الله فقال لا حتى تضع جنبك قال البيهقى تفرد به يحيى بن كنين وهو متروك لا يصح به وروى البيهقى من طريقين يزيد بن قيس يخط عن أبى هريرة أنه سمعه يقول ليس على المحتجج بالناسم ولا على القائم بالناسم وضوء حتى تضلج فإذا اضلج جمع نوضاً قال الحفاظ استأذنه جليد وهو موقوف والحديث يدل على أن النوم لا يسكون ناقضاً إلا فى حالة الاضجاع وقد سلف أنه الرابع

باب الوضوء من مس المرأة *

(قال الله تعالى ولا مستم النساء فلم يجدوا ما فتيهم أو قرئ أو استم وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال أتى النبى صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يا رسول الله ما تقول فى رجل أتى امرأة يعرفها فليس بأبى الرجل من امرأته شياً الا قد أتاه منها غير أنه لم يجامعها قال فانزل الله هذه الآية وأقم الصلاة طرفاً لله بارزاً من الليل الآية فقال له النبى صلى الله عليه وآله وسلم نوضاً ثم رواه أحمد والدارقطنى) الحديث أخرجه أيضاً الترمذى والحاكم والبيهقى جميعاً من حديث عبد الملك بن عمرو عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن معاذ بن كذا عندهم جميعاً موصولاً لا ذكر معاذ وفيه انقطاع لأن عبد الرحمن لم يسمع من معاذ وإنما قد رواه شعبة عن عبد الرحمن قال ان رجلاً فذكره مرسل كذا رواه النسائى وأصل القصة فى الصحيحين وغيرهما بدون الإهمى بالوضوء والصلاة والآية المذكورة استدل بها من قال بأن لمس المرأة ينقض الوضوء وإلى ذلك ذهب ابن مسعود وابن عمر والزهرى والشافعى وأصحابه وزيد بن أسلم وغيرهم وذهب على وابن عباس الشهادتين وأما هو مدح له وترسل فى الطلب لأجله وهذا فاقه فى انقضاء ثم فى الحديث نفسه ما يدل على ان لمس المرأة لا ينقض الوضوء

بعضه بل مع كونه احب اليه
 مما اعطاه (باسم الله تعالى لا على
 الرجل) الله يفت الاعيان العطاء
 اى يعطاه مكان انما ان قلبه
 به (وعليه احب اليه) وفي
 رواية اخرى (والمستغنى
 احب اليه) والجمله سالمة
 (خشية ان يكبه الله) يفتح اليه
 وضم الكاف وتصب الباء اى
 لا يحل خشية رب الله اياه اى
 القائه (مكروا في الثناء) الكفر بما
 يارتداه ان لم يعطوا وتكونه ينسب
 الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
 الى الجذل وامان قوى ايمانه
 فهو احب الى الله كاله الى ايمانه
 ولا اخفى عليه رجوعا عن دينه
 ولا سوا في اعفاده وفيه الحكمة
 لان السبب في النار من لازم
 الكفر فاطاق الا لازم وأراد
 المزموم وفي الحديث دلالة على
 جواز الخلاف على الفتن عند من
 أجاز ضم هذه آراءه وجواز
 الشذاعة الى ولاية الامور وغيرهم
 ومراودة الشيعية اذ لم يؤد الى
 منسدة وان المشدح اليه
 لا تيب عليه اذ ارد الشذاعة
 اذا كانت خلاف المصلحة
 وان الامام يصرف الاموال في
 مصالح المسلمين الا هم فلا هم
 وان شئني وجه ذلك على بعض
 الرعية وان الاقرار بالان
 لا تتبع الا اذا قرنه الاعتقاد
 بالغائب وعابيه الجماع طاهر
 واستدل به غيباض المذموم ترادف

وعطاء وطاوس والعشرة جميعا وأبو حنيفة وأبو يوسف قال لا ينقض قال أبو حنيفة
 وأبو يوسف الا اذا تباشر الثرجان وانتشر وان لم يمسك قال الاولون الاية صرح بان
 اللبس من جملة الاحداث الموجبة للوضوء وهو حقيقة في لبس اليد ويؤيد بشاه على
 معناه الحق في قراءة واستتم فانها ظاهرة في بحر اللبس من دون جماع قال الآخرون
 يجب المصير الى الجواز وهو ان اللبس مراد به الجماع لوجود الثوبية وهي حديث عائشة
 الذي ساق في التنبيل وحديثها في اسمها بلن قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وأجيب بان في حديث التنبيل ضمة واو أيضا فهو مرسل ورد بان الضعف متخير بكثرة
 رواياته ويحدث لبس عائشة بلن قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد ثبت مر فوجا
 وموقوفا والرفع زيادة تعين المصير اليها كماله مذهب أهل الاصول والاعتذار عن
 حديث عائشة في اسم الله صلى الله عليه وآله وسلم بما ذكره ابن حجر في الفتح من ان
 اللبس يحتمل أنه كان جواز أو على ان ذلك خاص به تكلف ومخالفة للظاهر قالوا أخر
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم السائل في حديث الباب بالوضوء وصرح ابن عمر بان من
 قبل امرأته أو جسمها بيده فعليه الوضوء رواه عنه مالك والشافعي ورواه البيهقي عن ابن
 مسعود بلن قلته من اللبس وفيه الوضوء واللبس ما دون الجماع واستدل المسالك
 على ان المراد باللبس ما دون الجماع بحديث عائشة ما كان أو قل يوم الا وكان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم يأتيها فيقبل ويبس الحديث واستدل البيهقي بحديث أبي هريرة
 الذي فيها اللبس وفي قصة ما عر لعائشة قبلت أولست وحديث عمر القيلة من اللبس
 فتوضوا منها ويحجب عن ذلك بان أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم للسائل بالوضوء
 يحتمل ان ذلك لاجل المصيبة وقد ورد ان الوضوء من مكشرات الذنوب ولان المسألة التي
 وصفتها فائنة شروح المذني أو هو طلب لشروط الصلاة المذكورة في الآية من غير نظر الى
 انتقاض الوضوء وعدمه ومع الاحتمال بسقط الاستدلال وامامنا يرى عن ابن عمر وابن
 مسعود وما ذكره المسالك والبيهقي فنحن لا نشكر صحة اطلاق اللبس على اللبس بالبدل هو
 المعنى الحق في واكتفى ان المقام مختلف بشرائين فوجب المصير الى الجواز وما قولهم
 بان القبة فيها الوضوء فلا حجة في قول النعماني لاسية اذا وقع معارضها لورد عن
 الشارع وقد صرح الجسر بن عباس الذي علمه الله تأويل كايه واستجاب فيه دعوة رسول
 بن اللبس المذكور في الآية هو الجماع وقد تقرر ان تفسيره أرجح من تفسير غير التلأل
 الزية ويؤيد ذلك قول أكثر أهل العلم ان المراد بقول بعض الاعراب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم ان امرأته لا ترد لابس الخاية عن كونها زانية وهذا قال له صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم طائفة وقد ابدى بعضهم مناسحة في الآية تقتضي بان المراد باللبس الجماع
 ولم اذكرها لعدم انتفاء عندى وامام حديث الباب فلا دلالة فيه على المنقض لانه
 لم يثبت انه كان متوضئا قبل ان يامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالوضوء ولا ثبت

وامام منع القطع بالجنه فلا يؤخذ
من هذا صريحا وان قيل من له
بعض الشارحين نعم هو كذلك
فحين لم ينص فيه النص وفيه الرذ
على غلاة المرجحة في اكتفاءهم
في الايمان بنطق اللسان وفيه
تنبية الصغين على التكبير على
ما ظن انه ذهل عنه وان الاسرار
بالصحة أولى من الاعلان وفيه
الله صديقا والاختيار والعزيمة
وفيه ثلاث رواة زهير بن مزيون
وثلاثة تابعيون يروى بعضهم
عن بعض ورواية الاصحاح
عن الاصاغر وأخرجه البخاري
أيضا في الزكاة ومسلم في الايمان
والزكاة (عن ابن عباس رضي
الله عنهما قال قال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أريت الناس
مبيعا لاهلهم من الرقية يهني
أصرت أي أرا في الله النار ولا ي
ذروا بيت ولا ديني قرأنا
فاذا كثر أهلها النساء يكفرن
بجملته ما أنشدت على السؤال
والجواب كأنه سأل سائل لم فقال
يكفرن ولله بهم بكفرهن أي
بسيبه (قيل يا رسول الله أيكفرن
بالله قال يكفرن العشير أي
الزوج قال الله سبحانه أو المباشرة
مطلقا فتكون للجنس والاول
أولى (ويكفرن الاحسان) أي
ليس كفران العشير لذاته بل
كفران احسانه في سببه بالجملة
كالبيان السابقة وتوعد على
هذين بالنار يدل على انهما
من الكبائر (لو) وفي رواية ان

انه كان متوضعا عند الحسن فأخبره النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قد انتقض وضوؤه
(وعن ابراهيم التيمي عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
يقبل بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأ واه أبو داود والقسائي قال أبو داود وهو مرسل
ابراهيم التيمي لم يسمع من عائشة وقال القسائي ليس في هذا الباب أحسن من هذا
الحديث وان كان مرسل) وأخرجه أيضا أحمد والترمذي وقال سمعت محمد بن اسمعيل
البخاري يضعف هذا الحديث وقدر واه أبو داود والترمذي وابن ماجه من طريق عروة
ابن الزبير عن عائشة وأخرجه أيضا أبو داود من طريق عروة المزني عن عائشة وقال
القطان هذا الحديث مشبه لائق وقال الترمذي حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة
وقال ابن حزم لا يصح في الباب شيء وان صح فهو مجهول بل ما كان عليه الا ضربا من
نزول الوضوء من الحسن ورواه الشافعي من طريق محمد بن ثبات عن محمد بن عرعرة ابن
عطاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ
قال ولا يعرف حاله مع ذلك فان كانت فاحجة فيما يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال الحافظ يروى من عشرة أوجه أو ردها البيهقي في الخلافات وضعفها التمهني ووجهه
ابن عبد البر وجماعة وشهد له حديثها الا في بعد هذا والحديث يدل على ان ليس المرأة
لا ينتقض وضوؤه وقد تقدم ذكر الخلاف فيه (وعن عائشة رضي الله عنها قالت ان كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي والى لعنضة بين يديه اعترض الجن فزحني اذا
أراد أن يوتر مسني برجله واه القسائي) الحديث قال الحافظ في التلخيص اسناده صحيح
وفيه دليل على ان ليس المرأة لا ينتقض وضوؤه وقد تقدم الكلام عليه ونأويل ابن حجر له
بما سلف قد مر فسلك انه تكلف لادليل عليه (وعن عائشة قالت فقدت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ليلة من النوازل فالتصت به فوضعت يدي على باطن قدميه وهو في
المسجد وده امنيصرتان وهو يقول اللهم اني أعوذ برضاك من مخطئك وبجماعتك من
عقر بيتك وأعوذ بك منك لأحصى شأن عليك انت كما اتيت على نفسك رواه مسلم
والترمذي وجمعه) الحديث رواه البيهقي أيضا وذكره ابن أبي حاتم في المعالي من طريق
يونس بن خباب عن عيسى بن عروة عن عائشة بنحو هذا قال لا أدري عيسى أدرك عائشة
أم لا وروى مسلم في آخر الكتاب عن عائشة قالت خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من
عندها الملافرت عليه فجاء فرأى ما صنع فقال ما لك يا عائشة اغرت قالت وما لي لا اغار
من علي مثل ذلك فقال لعلك شيطانك فقال يا رسول الله أومع شيطان الحديث يروى
الطبراني في المعجم الصغير من حديث عروة عن عائشة قالت فقدت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ذات ليلة فقلت انه قام الى جارية مارية ففقت ألمس الجارية فوجدته قائما
يصلي فادخلت يدي في شعره لا نظرا اعتكس ألم لا فلبا انصر ف قال أخذك شيطانك يا عائشة
وفيه محمد بن ابراهيم عن عائشة قال ابن أبي حاتم لم يسمع منها والحديث يدل على ان

(أحسنت الى محمد بن الدهم) أي مودة محبة أو الدهم مطافعا على سبيل القرض ما لا يفي كرهين والاول أو فتح

والخطاب عام لكل من يتأق منه (١٩٢) ان يكون نشاطا بانه وعلى سبيل الجواز (ثم ان ذلك شيئا) فاما لا يوافق

الله من غير موجب للنقض وقد ذكرنا الخلاف فيه قال المصنف رحمه الله تعالى وأوسط
مذهب يجمع بين هذه الاحاديث مذهب من لا يرى الله ينقض الاشهرهاته هي

(باب الوضوء من مس القبل)

(عن بسرة بنت صفوان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من مس ذكره فلا يبلى حتى

يتوضأ رواه النسائي وصححه الترمذي وقال البخاري هو اضعف شيء في هذا الباب وفي رواية

لاحدوا للنسائي عن بسرة انهم سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ويتوضأ

من مس الذكر وهذا شمل ذكر نفسه وذكر غيره الحديث أخرجه أيضا مالك والشافعي

وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن الجارود قال أبو داود قلت لاحد حديث بسرة ليس

بصحيح قال بل هو صحيح وصححه الدارقطني ويحيى بن معين بحكاية ابن عبد البر وأبو ساعد بن

الشرقي تأييده وسلم والبيهقي والحايزي قال البيهقي هذا الحديث وإن لم يخرجه الشيخان

لاختلاف وقع في سماع عروضة منها أو من مروا فقد احتجوا بجمع عروضا وقال الاسماعيلي

بأنهم البخاري أخرجه فندأخرج نظيره وغاية ما قدح به في الحديث انه حديث به مروا

عروة فاستغراب بذلك عروة فارسل مروا إلى بسرة رجلان من حرمه فعاد إليه بانهم اذكرت

ذلك والواسطة بين عروة وبسرة اما مروان وهو مطعون في عدالة له أو سببه وهو

مجهول والجارود ان قد يرم ابن خزيمة وغير واحد من الأئمة بان عروة سمع من بسرة وفي

تصحيح ابن خزيمة وابن حبان قال عروة فذهبت إلى بسرة فسمعتهم انفسدته ومثل هذا أجاب

الدارقطني وابن حبان قال الحافظ وقد أكثر ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم

من سببه في طريقه وبسط الدارقطني الكلام عليه في تحفه من كراسين ونقل البعض بان

ابن معين قال ثلاثة أحاديث لا تصح حديث مس الذكر ولا نكاح الا يولي وكل مسكر حرام

قال الحافظ ولا يعرف هذا عن ابن معين قال ابن الجوزي ان هذا لا يثبت عن ابن معين

وقد كان مذهب انتفاض الموضوع عنه وروى عنه الجوزي انه قال انما يطعن في حديث

بسرة من لا يذهب إليه ووطن فيه النجاشي بان هشام لم يسمع من أبيه عرو ولا نه رواه عنه

الطبراني في وسطه منه وبين أبيه أبي بكر بن محمد بن عرو وهو حديث متدفع فانه قد رواه تارة عن

أبيه وتارة عن أبي بكر بن محمد بن عرو صرح في رواية الحسن بن أبيه فانه سمعته من أبيه فكان

من أصحاب هشام عنه من أبيه فانه سمعته من أبي بكر عن أبيه ثم سمعته من أبيه فكان

يحدث به تارة فكذا وتارة هكذا وفي الباب عن جابر وأبي هريرة وأحمد بن حنبل وعبد الله بن

عمر وزييد بن خالد وسعد بن أبي وقاص وعائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وعلى بن

طلح والنعمان بن بشير وأنس وأبي بن كعب ومعاوية بن حنيفة وروى بنت أنس

أما حديث أبي هريرة وأحمد بن حنبل وعبد الله بن عمر فسيذكرها الله بعد هذا الحديث

وأما حديث جابر فحدث الترمذي وابن ماجه والترمذي قال ابن عبد البر اسناده صالح

وأما حديث زيد بن خالد فحدث الترمذي وأحمد والبخاري وأما حديث سعد بن أبي وقاص

والخطاب عام لكل من يتأق منه

نفس اجها واشتيا سقرا لا يجهها

(قالت ما رأيت مثل هذا قط)

وفي هذا الحديث وعظ الرئيس

المؤمن وتقرضه على الطاعة

ومراجه الماتم العالم والتابع

المتبوع فيها فانه اذا لم يظفر له

معناه من سوا زطلاق الكفر على

كفر النعمة وجب الدلق وان

المعاصي تنقض الايمان لانه

يجعله كفرا ولا يخرج الى الكفر

الموجب للخلود في النار وان

ايمان بن يزيد بشكر نعمة العشر

فثبت أن الاعمال من الايمان

ورواة الحديث كاهم حديثون

الابن عباس مع انه اقام بالمدينة

وفيه الحديث والاعامة وهو

طرف من حديث ساقه البخاري

في صلاة الكسوف فاما وكذا

اخرجه في باب من صلى وقدمه

نار وفي بدء الخلق في ذكر الشمس

والقمر وفي عشرة النساء وفي

العلم واخرجه مسلم في العيدين

(عن أبي ذر) بالذلة وتشديد

الراجحة تدب بضم الجيم والادال

وقد تفتح ابن حنبل بضم الجيم

الغفاري السابق في الاسلام

الزاهد التائب بضم الميم المنة

ما زاد من المال على الحاجة

التوفي بالهبة من الحاج العراقي

على ثلاث مراحل من المدينة وله

في البخاري اربعة عشر حديثا

(قال في سبائك) اي شقائق

(وبلاغيه نامة) اي نسبة الى

الغار وعنده البخاري في الادب

المقدود وكانت امه اجمية فماتت

فاخرجه

(وسلم)

لأنه إذا راعيته بما به) بالاستقحام على وجه الانتكار التوبيخى وأعل هذا كان (١٩٣) من الذي قد قيل ان يعرف شخص بذلك

فكانت تلك الخصلة من مخصال

الجاهلية باقية عنده فلذا قال

(انك امرؤ فيك جاهلية)

والا فلو ذر من الايمان بمنزلة

عالية وانما وجهه بذلك على عظيم

منزلة تقدير الله من معارفه من

ذلك وعند الوليد بن مسلم منقطعا

كما ذكره في القح ان الرجل

المذكور هو بلال المؤذن وروى

البرماوي انه لما ساء بلال الى

رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم قال له شئت بالاولى

بسواداه قال نعم قال حسبت

انه في قبلي شي من كبر الجاهلية

فالتق ابو ذر خديعة على الغراب ثم

قال لا رقع خدي حتى يطأ بلال

خدي بقدمه زاد ابن الملقن

فوطي خدي ثم قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم

(اخوانكم) اي في الاسلام او

من جهة اولاد آدم عليه السلام

فهو على سبيل المجاز (خوالتكم)

بفتح الاول والثاني اي خدمكم

او عبيدكم الذين يتبعون الامور

اي يطيعونها وقدم الخبير على

الابتداء للاهتمام بشأن الاخوة

او القديم هم اخوانكم وهم

خوالتكم وقال الزركشي اي

احفظوا وقال ابو البقاء انه

اجود لكن رواه البخاري في

كتاب حسن الخلق هم اخوانكم

وهو يرجع تقدير الرفيع (عليهم الله

تحت ايديكم) مجاز عن القدرة

او الملك اي وانتم مالكون

اي من الذي ياكله ويلبسه ومن

فاخرجه الحاكم واما حديث عائشة فذكره الترمذي واعلمه ابو حاتم ورواه الدارقطني واما
حديث أم سلمة فذكره الحاكم واما حديث ابن عباس فرواه البيهقي وفي اسناده الضعفاء
ابن حمزة وهو منكر الحديث واما حديث ابن عمر فرواه الدارقطني والبيهقي وفيه عبد الله
ابن عمر العمري وهو ضعيف واخرجه الحاكم من طريق عبد العزيز بن ابان وهو ضعيف
واخرجه ابن المدي من طريق ايوب بن عتبة وفيه مقال واما حديث علي بن طلق فاخرجه
الطبراني وصححه واما حديث النعمان بن بشير فذكره ابن نمرة وكذا حديث انس وابي
ابن كعب ومعاوية بن جندب وقيصة واما حديث اروي بنت انيس فذكره الترمذي
ورواه البيهقي والحديث يدل على ان انس الذكر ينتقض الوضوء وقد ذهب الى ذلك عمر
وابنه عبد الله وأبو هريرة وابن عباس وطائفة وسعد بن أبي وقاص وعطاء الزهري وابن
المسيب ومجاهد وابان بن عثمان وسليمان بن يسار والشافعي واجدوا حتى ومالك في
المذنب وروعه هؤلاء ما احتجوا بحديث الباب وكذلك من فرج المرأة حديث أم حبيبة
الاشقي وكذلك حديث عبد الله بن عمر والذي سيذكره المصنف في هذا الباب وذهب على
عليه السلام وابن مسعود وعطاء والحسن البصري وربيعة والعترة والثوري والبخاري
وأصحابه وغيرهم الى انه غير ناقض وقد ذكر الحازمي في الاعتبار جماعة من القائلين بهذه
المقالة وجماعة من القائلين بالمقالة الاولى من الصحابة والتابعين لم تذكرهم هنا فليرجع اليه
واحتج الآخرون بحديث طلق بن علي عند ابى داود والترمذي والشافعي وابن ماجه واحمد
والدارقطني مرفوعا بالفاظ الرجل يس ذكره عليه وضوء فتصل صلى الله عليه وآله وسلم
انما هو بضوء منك وصححه عرو بن علي العلاس وقال هو عندنا أثبت من حديث بسرة
وروى عن علي بن المديني انه قال هو عندنا أحسن من حديث بسرة قال الطحاوي اسناده
مستقيم غير مضطرب بخلاف حديث بسرة وصححه ايضا ابن حبان والطبراني وابن حزم
وأجيب بأنه قد ضعفه الشافعي وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي
وادعى فيه النسخ ابن حبان والطبراني وابن العربي والحازمي وآخرون وأوضح ابن حبان
وغضبه ذلك وقال البيهقي يمكن في ترجيح حديث بسرة على حديث طلق أن حديث طلق لم
يصحح الشيخان باحد من رواه وحديث بسرة قد احتجوا بجميع رواه وقد ايدت دعوى
النسخ بما أخر اسلام بسرة وقد قدم اسلام طلق ولكن هذا غير دال على النسخ عند المحققين
من أئمة الاصول وايد حديث بسرة بان حديث طلق موافق لما كان الامر عليه من قبل
وحديث بسرة ناقل عنه فيصار اليه وبانه أرجح لكثرة طرقه وصحة أكثر من صححه من
الائمة والكثرة شواهد ولان بسرة حدثت في دار المهاجرين والانصار وهم متوافرون
وأبضا قد روى عن طلق بن علي نفسه انه روى من مس فرجه فليتموا أخرجه الطبراني
وصححه قال في شبه ان يكون مع الحديث الاول من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل هذا
ثم سمع هذا بعد فوافق حديث بسرة وايضا حديث طلق بن علي من رواية قيس ابنه قال

لأنه بعض فاذا اطعمهم عبدة غنيا يتقائه كان (١٩٤) قد اطعمهم بما ياكلونه ولا ياتزمه ان يطعمهم من كل ما كوله على العموم من الاثم

وطيبات العيش لكن يستحب له ذلك ولا تكفونهم ما اى الذى (يقامهم) اى يجهز قدرتهم عنه والنهي فيسه لتكريم (فان كانتهم) ما يقامهم (طاعة لهم) ويطلق بالعبادة الاجرة والخدم والضيف والدابة وفي الحديث النهي عن سب العبيد ومن في معناتهم ونهيهم باتهم والحث على الاحسان اليهم والرفق بهم وان التفاضل الحق بين المسلمين انما هو في التقوى فلا يقسم الشرىف بالنسب نسبته اذ لم يكن من اهل التقوى ويتيمم الوضوء بالنسب بالتقوى قال الله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم وجواز اطلاق الاخ على الرقيق والمحافظة على الاصل بالمعروف والنهي عن المنكر وفي رواية بهرى واسطخلى وكوفيان والتحديث والنعمة وانسجبه البخارى في العتق والادب ومسلم في الاميان والذود وروادود والترمذى باختيار الفاضل بينهم (وعن ابن بكرة) فتبيع بعضهم الذون ابن المارث بن كاذة المتوفى بالهجرة سنة اثنين وخمسين وله في البخارى اربعة عشر حديثا (رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا التقى المسلمان بسيفيهما فخذرب كل واحد منهما السيف الا ستر (فالقاتل والمقتول في النار) اذا كان القتال من غير تاول

الشافعى قدسنا من قيس بن طلق فلم يجد من يعرفه وقال ابو حاتم واوزعة قيس بن طلق من لا تقوم بهجة اه فالظاهر ما ذهب اليه الاولون وقد روى عن مالك ان القول بذهب الوضوء يردده ما يلقى من التصريح بالوجوب في حديث ابى هريرة وفي حديث عائشة ويل للذين يسون فر وجهم ولا يتوضئون آخرجه الدارقطنى وهو دعاء بالامر لا يكون الاعلى ترك واجب والمراد بالوضوء غسل جميع الاعضاء كوضوء الصلاة لانه الحقيقة الشرعية وهي مقدمة على غيرها على ما هو الحق في الاصول وقد اشترط في المس الناقض للوضوء ان يكون بغير مائل ويدل حديث ابى هريرة الاتى وسياق انه لا دليل لمن اشترط ان يكون المس ياطن الكف وقد روى عن جابر بن زيد انه قال بالنقض ان وقع المس عمدا لان وقوعه او احاديت الباب تردده ورفع الخطا بمعنى رفع اثمه لاحكامه (وعن ام حبيبة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من مس فرجه ولم يمسح وضارواه ابن ماجه والترمذى وصححه احمد واوزعة) الحديث قال ابن السكن لا أعلم له ولا نظ من يشمل الذي ذكره الاتى ونظ الفرج يشمل القبل والبر من الرجل والمرأة وبه يرد مذهب من خصص ذلك بالرجال وهو مالك وأخرج الدارقطنى من حديث عائشة اذا مس احدنا كن فرجها فامسها وفيه عبد الرحمن بن عبد الله العمري وهو ضعيف وكذا ضعفه ابن حبان قال الحافظ وله شاهد في حديث عمرو بن شعيب وهو صحيح وقد تقدم الكلام في الذي قبله (وعن ابى هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من انفض يده الى ذكره لم يمس دونه ستر فقد وجب عليه الوضوء رواه احمد) الحديث رواه ابن حبان في صحيحه وقال حديث صحيح سند عذول نقلته وصححه الحاكم وابن عسبة البرواخرجه البيهقي والطبراني في الصغير وقال ابن السكن هو ابو جود مازى في هذا الباب ورواه الشافعى والبراد والدارقطنى من طريقين بن عبد الله الملقب قال النسائي متروك وضعفه غيره والحديث يدل على وجوب الوضوء وهو يرد مذهب من قال بالندب وقد تقدم ويدل على انه اطلاق عدم الحائل بين اليد والذكر وقد استدل به الشافعية في ان المنفض انما يكون اذا مس الذكري ياطن الكف لما عليه لفظ الافضاء قال الشافعى في النخعي لكن نازع في دعوى ان الافضاء لا يكون الا يطين الكف غير واحد قال ابن سبويه في الحديث انفضي فلان الى فلان وصل اليه والوصول اعم من ان يكون بظاهر الكف أو باطنه وقال ابن حزم الافضاء يكون بظاهر الكف كما يكون باطنه اقال ولاداميل على ما قاله يعنى من التخصيص بالباطن من كتاب ولاسنة ولااجماع ولاقول صاحب ولاقياس ولا رأى صحيح قال المصنف رحمه الله تعالى وهو يعنى حديث ابى هريرة يتبع تاويل غيره على الاستصحاب ويابى به ومعه المنفض يطين الكف وظهوره يقتضيه عنه وهو من وراء طاقه وبغير اليد وفي انفس الشافعى اذا افخذ احدكم الى ذكره لم يمس بينا وبينه شئ فليتموضا اه (وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايمس رجل من

سائغ ما اذا كانا بهما بين قاضيهما من ايمس ادم وظن لاصلاح الدين فالصواب منه ما لا اجر وانما جعل فرجه

ابو بكره الحارثي على عمومته في كل مسلمين التقياب ببقية ما حمله الله اداة (١٩٥) وقد رجع الاخنف الراوي عنه عن رأي

فرجه فليتوضأ وأياما أخر أتمست فرجها فالتوضأ رواه أحمد (الحديث رواه الترمذى أيضا ورواه البيهقي قال الترمذى في العلل عن البخارى وهذا عندى صحيح وفى أسانده بضية بن الوليد ولكنه قال حدثني محمد بن الوليد الزبيدي حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والحديث صحيح فى عدم الفرق بين الرجل والمرأة وقد عرفت أن الفرج يعم القبل والدبر لانه العورة كما فى القاموس وقد أهمل المصنف ذكر حديث طلق بن علقم فى هذا الباب ولم يتجمله عادة بذلك فانه يذكر الأحاديث المتعاضدة وإن كان فى بعضها ضعف وقد ذكرناه فى شرح حديث أول الباب وتكلمنا عليه بما فيه كثاية

(عن رجل عن امرأة أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنتوضأ من طوم

من لحوم الابل قال أصلي في مراض الغنم قال نعم قال أصلي في مراض الابل قال لا رواه

روى أبو داود والترمذي وهو يدل على أن الإكل من لحوم الإبل من جهة نواقض الوضوء

وعاصرين زبينة وابو امامة وجماعة من التابعين ومالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم

ابن المنذر وابن شزيمة واختاره الطائفة أبو بكر البیهقي وحكى عن أصحاب الحديث مطلقا

في الحوم الا بل فات به قال البيهقي قد صح فيه حديثان حديث جابر بن سمرة وحديث البراء

الذي نزل به من عند الرب الرابع وابن حبان من حديث جابر انه كان اسي الاسيرين منه
 هذا الله عامه وآله وسائرهم من حيث النار قال الزهري في شرحه خمساً والكل هذا

على انه يبنى العام على الخاص مطلقا كما ذهب اليه الشافعي وجماعة من ائمة الاصول وهو

الابن لم يشهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم لآبائته مريض ولا بالظاهر وبذل في حديث حمزة

ذی الخیر الا فی اذنتوضامن علومها قال نعم فلا یصلح تراد علی الله علیه و آله وسلم للوضوء

الامن وهم مهتدون) اى لم يخطو به بشر كذا لا اعظم من الشبر لم يورد التصريح بذلك عند المواضع عن الاعمال ولقطه قلنا

بارسول الله؟ ينال بظلم نفسه قال ايس (١٩٦) كآفة ولون بل لم يلبسوا ايمانهم بظلم بشرك الله ثم هو الى قول الله ان قد كرا الآية

الآية لكن منع النبي تصور
 خلط الايمان بالشرك وحله على
 عدم حصول الصفتين لهم كقوله
 متأخر عن ايمانهم قد علم أي لم
 يرتدوا او المراد انهم لم يجتمعوا في
 بينهم ما ظاهرا وباطنا اي لم يوافقوا
 وهذا الوجه قال اصحاب رسول
 الله ولا يصلي النبي (صلى الله
 عليه وآله) (وسلم) ينال بظلم مبتدا
 وخبر والجملة مقول القول (فانزل
 الله) ولا في ذرو الاصلي عز وجل
 (ان الشرك لظلم عظيم) انما سألوه
 على الله وم لان قوله لظلم مكررة
 في سياق النبي لكن عمومها هنا
 بحسب الظاهر قال المفسرون ان
 دخل على التكرار في سياق النبي
 ما يؤكده عموم ويقر به خصوص
 في قوله ما يبالى من وجب انقاد
 نصيب العموم والا فالعموم
 مستفاد بحسب الظاهر كآفة
 اصحابه من هذه الآية بين لهم
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ان ظاهره غير مراد بل هو من
 نام الذي يؤيد به الخاص والمراد
 لم اعلى أنواعه وهو الشرك وانما
 هو احصاء الامن والاهتداء
 ان لم يلبسوا ايمانهم حتى ينتشروا
 ان ايس من تقدمهم على
 نحن في قوله لهم الامن اي لهم
 لغيرهم ومن تقدمهم هم على
 يستدلون وفي الحديث ان
 عاصي لا يسمى شركا وان من
 شرك بالله شيئا فله الامن وهو
 تدونه ايضا ان فهم العاصي
 الصواب بانفسهم بحجة لا يقال ان العاصي قديم في هذا الامن والاهتداء الذي حصل له لانه اجيب بانه آمن من

بما سمعت النارنا ضالها لان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بنا ولا
 ينقضه بل يكون فعله خلاف ما أمر به أمر الخاص بالامة دليل الاختصاص به وهذه
 مسئلة مدونة في الاصول مشهورة وقيل من يتبعه لها من المصنفين في مواطن الترجيح
 واعتبارها امر لا بد منه وبه يزول الاشكال في كثير من الاحكام التي تعد من المضائق
 وقد استرحتنا بظلم اعين التعجب في جل من المسائل التي عدها الناس من المعضلات
 وسيرك في هذا الشرح من مواطن اعتبارها ما يتفق به ان شاء الله تعالى وقد اسألنا
 التفتية على ذلك فان قلت هذه القاعدة توقيف في القول بوجوب الوضوء بمسألة النار
 ملقاة لان الامر بالوضوء بمسألة النار خاص بالامة كانت من حديث أبي هريرة
 مر فوعا عند مسلم وأي دارود والترمذي والقساقي بالفظوضوا بمسألة النار وهو عند
 مسلم من حديث عائشة مر فوعا وفي الباب عن أبي أيوب وأبي طلحة وأم حبيبة وزيد بن
 ثابت وغيرهم فلا يكون تركه للوضوء بمسألة النار ناهضا للامر بالوضوء منه ولا معارضا
 لما في ما ذكرنا في لحوم الابل قلت ان لم يصح منه صلى الله عليه وآله وسلم الا بمجرد الفعل
 بعد الامر بالوضوء بمسألة النار فالحق عدم النسخ وتصحيم الوضوء عليه من نفسه
 واختصاص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بترك الوضوء منه وأي ضريح في القذهب
 بهذا المذهب وقد قال به ابن عمر وأبو طلحة وأنس بن مالك وأبو موسى وعائشة وزيد بن
 ثابت وأبو هريرة وأبو غرة الهذلي وعمر بن عبد العزيز وأبو عمار لاحق بن حبيب وأبو قتادة
 ويحيى بن يعمر والحسن البصري والزهري شرح بذلك الحارثي في النسخ والنسوخ وقد
 نسب المهدى في البحر إلى أكثر هؤلاء وكذلك النووي في شرح مسلم قال الحارثي وذهب
 بعضهم إلى ان المنسوخ هو ترك الوضوء بمسألة النار والناسخ الامر بالوضوء منه قال
 والى هذا ذهب الزهري وجماعة وذكر لهم مقتضاها بوجوب الوضوء بمسألة النار
 ان حديث ترك الوضوء منه لعائشة ذكره الحافظ في التلخيص وحديث عائشة ما تركه
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم الوضوء بمسألة النار حتى قبض وان قال الجوزداني انه
 باطل فهو متايد بما كان منه صلى الله عليه وآله وسلم من الوضوء لكل صلاة حتى كان ذلك
 دينا وجميرا وان خالفه مرة أو مرتين اذا قرأ ذلك هذا فاعلم ان الوضوء المأمور به هو
 الوضوء الشرعي والحفاظ على الشريعة ثابتة مقدمة على غيرها ولا تمسك لمن قال ان المراد
 به غسل اليدين والما لحوم الغنم فهذه الاحاديث المذكورة في الباب مخصوصة له من عموم
 ما سمعت النار في حديث البراء الا في الوضوء منها وفي حديث ذي القعدة افترسوا من
 لحومها يعني الغنم قال لا وفي حديث الباب ان شئت فوضوا وان شئت فلا توضحا وسيأتي
 تمام الكلام على هذا في باب استحباب الوضوء بمسألة النار (وعن البراء بن عازب قال
 سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الوضوء من لحوم الابل فقال لا توضحوا منها وسئل
 عن لحوم الغنم فقال لا توضحوا منها وسئل عن الصلاة في حبال الابل فقال لا تصلا فيها
 فانهم امر الشياطين وسئل عن الصلاة في مريض الغنم فقال صلاوا فيها فانهم امر بتركها

الصواب بانفسهم بحجة لا يقال ان العاصي قديم في هذا الامن والاهتداء الذي حصل له لانه اجيب بانه آمن من

التعليق في التارخية إلى طريق الجنة ٨١ وفيه أيضا درجات الظلم (١٩٧) تتفاوت كما ترجم له وإن العام يطلق ويراد به

الخاص فحمل الصحابة ذلك على جميع أنواع الظلم فبين الله تعالى أن المراد نوع منه وإن المفسر يقتضي على الجملة وإن الذكر في سياق النفي نعم وإن اللفظ يحمل على خلاف ظاهره لمصلحة دفع التعارض وفيه تأخير البيان عن وقت الخطاب وفي أسانيد رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس والثلاثة كوفيون فقها وهذا أحد ما قيل فيه أنه أصبح الأسانيد وأمن تدليس الأعشى بما وقع عند البخاري حدثنا إبراهيم وفيه التحديث بصورة الجمع والأفراد والعمدة وأسرج منه البخاري في باب أحاديث الأئمة وفي التفسير ومسلم في الإيمان والترمذي (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال آية المنافق أي علامته والألام للنفس وكان القياس جمع المبتدأ الذي هو آية المنافق الخبر الذي هو (ثلاث) وأجيب بأن الثلاث اسم جمع ولفظه مندرج على أن التفسير آية المنافق معدودة بالثلاث وقال الحافظ الأفراد على إرادة الجنس أو أن العلامة انما تحصل باجتماع الثلاث قال الأول ألقى بصنيع المؤلفين ولهذا ترجم بالجمع أه وتقدم العيني فقال كيف يراد بالجنس

أحمد وأبو داود الحديث أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه وابن حبان وابن الجارود وابن خزيمة وقال في صحيحه لم أر خلافا بين علماء الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل إحداهما قلدهم ذكر الترمذي الخلفاء فيه على ابن أبي ليلى هل هو عن البراء أو عن ذي القعدة أو عن أسيد بن حضير وصححه الله عن البراء وكذا ذكر ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه قال الحافظ وقد قيل أن ذي القعدة لقب البراء بن عازب والصحيح أنه غيره وإن اسمه يعيش والحديث يدل على وجوب الوضوء من طهر الأبل وقد تقدم الكلام فيه وعدم وجوبه من طهر الغنم وقد تقدم أيضا ويدل أيضا على المنع من الصلاة في مبارك الأبل والأذن بهم ساقى مريض الغنم وسيماني الكلام على ذلك في باب المواضع المنهي عنها والمأذون فيها الصلاة إن شاء الله تعالى (وعن ذي القعدة قال عرض أعرابي لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورسول الله يسير فقال يا رسول الله تدرى الصلاة ونحن في أعطان الأبل أن نصلي فيها فقال لا قال أفتموضان لحومها قال نعم قال أفنصلي في مراض الغنم قال نعم قال أفتموضان لحومها قال لا رواه أحمد بن محمد بن أحمد في مسنده أسيد بن خزيمة الطبراني قال في مجمع الزوائد ورجال أحمد وموتون وقد عرفت ملاذ كره الترمذي وقد صرح أحمد والبيهقي بأن الذي صح في الباب حديث جابر بن سمرة وحديث البراء وهكذا قال أحمد في ذكر الحافظ في التلخيص وأسكره المصنف فقال قال أحمد بن راهر في صحيح في الباب حديثان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث جابر بن سمرة وحديث البراء أه وقد عرفت الكلام على نفسه الحديث في أول الباب وذو القعدة قد عرفت أنه غير البراء وإن اسمه يعيش

باب المتطهرين هل أحاديث

(عن عباد بن تميم عن عمه قال شكى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الرجل يجعل إليه المسجد حتى لا يصرف حتى يسمع صوتا أو يجرد ريقا رواه الجماعة إلا الترمذي وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فأشبه كل عليه أخرجه منه شيئا لم فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجرد ريقا رواه مسلم والترمذي) حديث أبي هريرة أيضا أخرجه أبو داود في الباب عن أبي سعيد عن عبد الله بن أحمد والحاكم وابن حبان وفي أسناد أحمد على بن زيد بن جده عن ابن عباس عند البراء بن العيص وفي أسناده أبو أرويس لكن تابعه الدراوردي قوله يجعل إليه أنه يجد الشيء يعني خروج الحديث منه قوله حتى يسمع صوتا أو يجرد ريقا قال النووي مناهجه لم يوجد أحدهما ولا يشترط السماع والشم بإجماع المسلمين والحديث يدل على طرح الشكوك المعارضة لمن في الصلاة والوضوء التي جعلها صلى الله عليه وآله وسلم من تسويل الشيطان وعدم الاعتقال بالقيام فاعلم متيقن كسماع الصوت ومنه الريح ومشاهدة الخارج قال النووي في شرح مسلم وهذا الحديث أحسن من أصول

والأدوية فجمع ذلك لأنها كانت في غرة فلا يقول إلا كالتقوية والقوة فاجتمع الثلاث بشيء بأنه إذا وجد فيه

واحد من الثلاث لا يطلق عليه متناق (١٩٨) وليس كذلك بل يطلق عليه اسم المتناق غير انه اذا وجد فيه الثلاث كلها يكون

متناقفا كاملا وأوجب الله مقود
مضاف نعم كانه قال آية ثلاث
(اذا حدث في كل شيء كذب)
أي أخبر عنه بخلاف ما هو به
فاحسد الكاذب (واذا وعد)
بأن يفي بالمستقبل (أخاف)
فلم يفي وهو من عطف النقص
على العام لان الوعد نوع من
التحدث وكان دلت عليه قوله
واذا حدث ولكنه أفرد بالذكر
معطوفاً عليه أصلي زيادة فيه
ولا يريد بان النقص اذا عطف
على العام لا يخرج من تحت
العام وحده فقد تكون الآية تنبئ
لأننا لان لازم الوعد الذي هو
الاخلاف قد يكون فعلا ولازم
التحديث هو المكذب الذي
لا يكون فعلا فهذا الاعتبار كان
المخبر وما يتغير بين متناق الوعد
لا يتحدح الا اذا كان المزمع عليه
مقارنا للوعد اما لو كان عازما
هذه له مانع أو بدله رأى فهذا
لم يوجد منه صورة اتفاق وفي
حديث الطبراني ما شهد له حديث
قال اذا وعد وهو يحدث نفسه
انه يفتأ وهذا اذا قال في باقي
الاشياء راسدا لا بأمر به وهو
هذا التمهيد رأى داود شعرا
يلقب اذا وعد الرجل آتاه من
قوته أن يفي له فليفت فلا شيء عليه
وهذا في الرعد بالخبر اما الشر
فيستحب اختلافه وقد ينبغي
(و) الثالثة من الاتصال (اذا
أنت) على صيغة المجهول من
الاشياء (ان) (ان) (ان) تصرف

الاسلام وقاعدة عظيمة من قواعد الدين وهي ان الاشياء يجب مقام اعل اصولها حتى
يتبين خلاف ذلك ولا يضر الشك الطائري علم بان ذلك مستعمله الباب التي ورد فيها
الحديث وهي ان من يفتن الطهارة وشك في الحدث حكم ببقائه على الطهارة ولا فرق بين
حصول هذا الشك في نفس الصلاة وحصوله خارج الصلاة هذا مذهبهنا ومذهب جماهير
العالم من السلف والخلف وسكن عن مالتوا ويتان احدهما انه يلزمه الرضوخ ان كان
شكها خارج الصلاة ولا يلزمه ان كان في الصلاة والثانية يلزمه بكل حال وحديث الرواية
الاولى عن الحسن البصري وهو وجه شاذ محكي عن بعض اصحابنا وليس بشي قال اصحابنا
ولا فرق في شكك بين ان يستوى الاحتمالان في وقوع الحدث وعنده او يترجح احدهما
ويغلب في نفسه فلا روضه عليه بكل حال قال اما اذا تبين الحدث وشك في الطهارة فانه
يلزمه الرضوخ باجماع المسلمين قال ومن مسائل القاعدة المذكورة ان من شك في طلاق
زوجته او في عتق عبده او نجاسة الماء الطاهر او طهارة النجس او نجاسة المنوب أو
الطعام او غيره ما وانه على ثلاث ركعات أم أربعة أم ثمانية ركع ومجهد أم لا وانه نوى الصوم
أو الصلاة أو الرضوخ أو الاعتكاف وهو في اثنا هذه العبادات وما أشبه هذه الامثلة
فيجب هذه الشكوك لا تأثير لها والاصل عدم الحادث اه والخلاف غير سائل الصلاة بها
لا يفتح أن يستحسن بالقياس لان الترويج حالة الصلاة لا يجوز لما يعرف من الشكوك
بخلاف غيرها فاستفادته من حديث أبي هريرة ما دم ذكر الصلاة فيه وما ذكر المسجد
فوصف طردى لا يقتضي التقييد ولهذا قال المصنف عقب سابقه وهو هذا اللفظ عام في
حال الصلاة وغيرها اه على ان التقييد بالصلاة في حديث عبد بن قيس انما وقع في سؤال
السائل وفي جعله مقيد للجواب خلاف في الاصول منهم وور

باب ايجاب الرضوخ للصلاة والطواف ومن المصنف

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة
من غلول رواه الجماعة الا البخاري) الحديث أخرجه الطبراني أيضا وفي الباب عن اسامة
ابن عمرو والد أبي الملق وأبي هريرة وأنس وأبي بكر السديق والزبير بن العوام وأبي سعيد
الخدري وغيرهم قال الحافظ وقد اوضحت طرقه والناظفة في الكلام على أوائل
الترمذي قوله لا يقبل الله قد قدمنا الكلام عليه في باب الرضوخ بانطراح من السبيل
قوله ولا صدقة من غلول الغلول بضم الغين المجهمة هو الخبثاء واصحله السرقه من مال
الغنية قبل الصدقة قال النووي في شرح مسلم وقد أجمع الامه على أن الطهارة شرط
في صحة الصلاة قال القاضى عياض واختلافه امتى فرضت الطهارة للصلاة فذهب ابن
الجهم الى أن الرضوخ كان في أول الاسلام سنة ثم نزل فرضه في آية التيمم وقال الجوهري
كان قبل ذلك فرضا وقد استوفى الكلام على ذلك الحافظ في أول كتاب الرضوخ في التيمم
واختلاف أهل الرضوخ فرض على من سئل قائم الى الصلاة أم على المحدث خاصة فذهب

في اعل خلاف الشرع ووجه الاتفاق على هذه الثلاث انما مشبه على ما عداها اذا صل على المذاهب من غير

في ثلاث القول والنهي والنية فنبه على فساد القول بالكذب وعلى فساد النية بالخلفاء

وحديثه فلا يمارض هذا الحديث بما وقع في حديث آخر أربع من كن فيه وفيه اذا عاهد غادر اذ هو معنى قوله اذا ائتمن خان لان القدر وخيانة وهذه الثلاث خصه اتفاق لانفاق فهو على سبيل الجواز والمراد انفاق العمل لانفاق الكثرة وارضاه القرطبي والمراد من التخصيص ما وكأنت له ديناً وعبادة ويدل عليه التفسير باذا المنة سنة لتسكروا الفعلة وهو محمول على من غلبت عليه هذه الخصال وتم اونها واستخفى بامرها فان من كان كذلك كان فاسداً الاعتقاد غالباً والمراد الانذار والتدبير عن ارتكاب هذه الخصال وان الظاهر غير مراد وارضاه انططابي أو الحديث وارد في رجل معين وكان هناك ولم يصح به صلى الله عليه وآله وسلم على عادته الشريعة في كونه لا يوجههم بصرح القول بل يشير اشارة كقوله ما بال أقوام وفجوه أو المراد المنافقون الذين كانوا في الزمن النبوي وهذه الاجوبة كلها مبنيّة على ان اللام في المنافق للعنف ومنهم من ادعى انه العهد قال الحافظ وأحسن الاجوبة ما ارتضاه القرطبي ورجال اسناد هذا الحديث كلهم مدنيون الا بالربيع وفيهم تابعي عن تابعي وفيه

ذا هبون من السلف الى ان الموضوع لكل صلاة فرض بدليل قوله اذا قمتم الى الصلوة الآية وذهب قوم الى ان ذلك قد كان ثم نسخ وقيل الامر به على التذنب وقيل لا بل لم يشرع الا لمن يحدث ولكن تجدينه لكل صلاة مستحب قال النووي ما كان عن القاضي وعلى هذا أجمع أهل الفتوى بعد ذلك ولم يبق بينهم خلاف ومعنى الآية عندهم اذا قمتم محدثين وهكذا نسبوا الحافظ في القمى الى الاكثرويدل على ذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود عن عبد الله بن حنظلة الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا بالوضوء لكل صلاة طاهر اكان أو غير طاهر فلما شق عليه وضع عنه الوضوء الا من حدث وسلم من حديث بريدة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند كل صلاة فلما كان يوم القمى صلى الصلوات بوضوء واحد فقال له عمر انك فعلت شيئا لم تكن تفعله فقال عبد الله بن عباس الجواز واستدل الداعي في مسنده على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وضوء الا من حدث فخلق استحباب الوضوء عند القيام الى الصلاة وما شكك به صاحب المنار في ذلك غير نيران الاحاديث مصرحة بوقوع الوضوء منه صلى الله عليه وآله وسلم لكل صلاة الى وقت الترخيص وهو أنهم من أن يكون ملحد وانغيبه والآية ذات على هذا وليس فيها التقييد بحال الحدث وحديثه لو ان اشق على أمي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء ومع كل وضوء بسوا الذي أحدث من حديث أبي هريرة مرفوعاً من أعظم الأدلة على المطلوب وسبب ذكر المصنف هذا الحديث في باب فضل الوضوء لكل صلاة وقد أخرج الجماعة الامسكان الذي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ عند كل صلاة زاد الترمذي طاهراً وغير طاهراً في حديث عدم التوضؤ من لحوم الغنم دليل على تجديد الوضوء على الوضوء لانه حكم صلى الله عليه وآله وسلم بان كل لحومها غير نافع ثم قال للسائل من الوضوء ان شئت وقد وردت الاحاديث الصحيحة في فضل الوضوء كحديث ما منكم من أحد يتوضأ فيسبح الوضوء ثم يقول أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وان محمداً عبده ورسوله الا فتحت له ابواب الجنة الثانية يدخل من أيما شاء أتوجه مسلم وأهل السفن من حديث عقبة بن عامر وحديث ابنه تخرج خطايا مع الماء أو مع آخر قطر الماء عند مسلم ومالك والترمذي من حديث أبي هريرة وحديث من توضأ نحو وضوئي هذا غفر له ما تقدم من ذنبه وكانت حسنة لانه وصيه الى المسجد فافقه أخرجه الشيخان من حديث عثمان وحديث اذا توضأت اغتسلت من خطاياك كيوم ولدتك اهلك عند مسلم والنسائي من حديث أبي أمامة وغير ذلك كثير فهل يجعل بطالب الحق الراغب في الاجر ان يدع هذه الأدلة التي لا يستحب أنوارها على غير آفة والمثوبات التي لا يرضعها الا باله وتيسر بأذيال تشكيك منهم وشبهة قديمة هي مخالفة الوقوع بتجديد الوضوء لكل صلاة من غير حديث في الوعيد الذي ورد في حديث فن زاد فساداً له وطلب بعد أن يتكاثر الأدلة على أن الوضوء لكل صلاة عزيزة وان الاكتفاء بوضوء واحد صلوات متعددة الحديث والنعنة وأخرج البخاري أيضاً في الوصايا والشهادات والادب ومسلم في الإيمان والترمذي والنسائي

(من عبد الله بن عمرو بن العاص) (٢٠٠) (رضي الله عنهم) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أربع أي أربع خصال

أو خصال أربع (من كن فيه كان منافقا خالصا) أي في هذه الخصال نقط لافي فسيها أو بشديد الشبهة بالنافقين ووصفه بالخلو من يؤيد قول من قال ان المراد بالنافق العملي لا الايماني أو النفاق العسري لا الشرعي لان الخلو من هذين المعنيين لا يستلزم الكفر الملقى في

الدرج الأسفل من النار (ومن كانت فيه خصاله منهن كانت وللأصلي في نسخة كان فيه خصاله من النفاق حتى يدعيها) أي يتركاها (إذا دعت شيئا) (ناب) فيه (وإذا دعت كذب) في كل ما حدث به (وإذا عاهد عهدا) (فدس) أي ترك الوفاء بما عاهد عليه (وإذا عاهد غمرا) في خصوصته أي مال عن الحق وقال الباطل وقد ثبت من الحديثين خمس خصال الثلاثة السابقة في الأول والثاني المعاهد والقبول في الخصومة فهن متغيرة باعتماد تغير الأوصاف والوازم ووجه الاختصاص فيها أن الله لا يبدل صفاته الباطن اما في المسلمات وهو ما إذا اتفق وأما في غيرها وهو ما في حالة المذكورة فهو إذا عاهد وأما في حالة الكذب فهو إذا عاهد أو لا فهو إما بالنظر إلى المستقبل فهو إذا عاهد وأما بالنظر إلى الحال فهو إذا عاهد

القرآن الا طاهر وقال الأثرم واحتج أبو عبد الله يعني أحمد بصحيد ابن عمرو ولايس المصنف الأعلى طهارة الحديث أخرجه الحما في المسند بذكر السهقي في الخلافيات والطبراني في استاده مويدين أبي حاتم وهو ضعيف وذكر الطبراني في الأوسط انه ينفرد به وحسن الحارثي استاده وقد ضعف النووي وابن كثير في إسناده وابن حزم حديث حكيم بن حزام وحديث عمرو بن حزم جميعا وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني والطبراني قال الحافظ واستاده لا بأس به لكن فيه سليمان الأشدق وهو شذوذ فيه رواد عن سالم عن أبيه ابن عمر قال الحافظ ذكر الأثرم ان أحمد احتج به وفي الباب أيضا عن عثمان بن أبي العاص عند الطبراني وابن أبي داود في المصنف وفي استاده انقطاع ورواية الطبراني من لا يعرف وعن ثوبان أن ورده علي بن عبد العزيز يرفي معتقب مسنده وفي استاده حميد بن محمد وهو متروك وروى الدارقطني في قصة اسلام عمر أن اخته قالت له قبل أن يسلم انه رجس ولايسه الا طاهر وروى قال الحافظ وفي استاده قتال وغيره عن سليمان موقر فخر أخرجه الدارقطني والحما في كتاب عمرو بن حزم ثقاته الناس بالقبول قال ابن عبد البر انه اشبه المتواتر لتلقي الناس له بالقبول وقال يعقوب بن سفيان لا أعلم كتابا أصح من هذا الكتاب فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين يرجعون اليه ويدعون رأيهم وقال الحما في قدس سره عن ابن عبد العزيز الزهري لهذا الكتاب البعثة والحديث بدل على انه لا يجوز من المصنف الا ان كان طاهرا ولكن الطاهر يطلق بالاشارة على المؤمن والطاهر من الحديث الا كبر والافسر ومن ليس على بدنه نجاسة ويدل لاطلاقه على الاول قول الله تعالى انما المشركون نجس وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يهريرة المؤمن لا نجس وعلى الثاني وان كنتم نجسا فاطهروا وعلى الثالث قوله صلى الله عليه وآله وسلم في المسبح على الخفين دعوهما قال في أدخاتهما طاهرتين وعلى الرابع الإجماع على أن الشيء الذي ليس عليه نجاسة حسنة ولا حكمية يسمى طاهرا وقد ورد إطلاق ذلك في كثير من آيات من المشرقة على جميع معانيه كآية عاينها والمسئلة مدونة في الأصول وفيها مداهم الذي يتبرج أن المشرقة تحمل فيها فلا يعمل به حتى يبين وقد وقع الإجماع على انه لا يجوز لأحد حدثا كبر أن ليس المصنف وخالف في ذلك داود واستدل المناهون

أمكن هذا ليس في الحقيقة مترجم الى الثلاث لان التدرج في العهد مطويع تحت الطهارة في الامانة والقبول

للجنب

في المضمومة داخل تحت الكذب في الحديث وربما هذا الحديث كله (٢٠١) كوفيون الا انهم على أنه قد دخل

الكوفة أيضا وفيه ثلاثة من
التابعين يروى بعضهم عن
بعض والتحديث والنعمة
وأخرجه البخاري أيضا في
الجزء من مسلم في الإيمان وأصحاب
السنة (عنه) عن أبي هريرة رضي
الله عنه (أنه) قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله (وسلم)
من قسم له القدر (الطاعة
إيماناً) أي تصديقه بأنه حق
وطاعة (واحتساباً) لوجهه
ثم إلى لا لرياء ونحوه أي، ومما
يحتسبها (عقوله ما تقدم من
ذنبه) أي غير الحقوق القديمة
لأن الإجماع قائم على أنها
لا تسقط إلا برضاهم وفيه
الدلالة على جعل الأعمال إيماناً
لأنه جعل القيام إيماناً وجعله
غفر له جواب الشرط وقد وقع
ماضياً وفعل الشرط مضارعاً وفي
ذلك نزاع بين النحاة والاكثرون
على المنع وفي رواية بغفر له
فلم يغير بين الشرط والجزاء قال
في الفتح فظهر أنه من تصرف
الرواة فلا يستدل به لا لقول
يجوز أن التغاير في الشرط والجزاء
ومن لطائف أسناد هذا الحديث
ما قبل أن أصبح أسانيد أبي
هريرة أبو الزناد عن الأعرج
عنه وأخرجه البخاري أيضاً
في الصيام مطولاً وكذا أبو داود
والترمذي والنسائي (عنه)
رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وآله (وسلم) أنه قال

الجذب بقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وهو لا يتم الا بعد جعل الضمير راجعاً إلى
القرآن والظاهر رجوعه إلى الكتاب وهو اللوح المحفوظ لأنه الأقرب والمطهرون
الملائكة ولو سلم عدم الظهور فلا أقل من الاحتمال فيمنع العمل بأحد الأمرين ويتوجه
الرجوع إلى البراءة الأصلية ولو سلم رجوعه إلى القرآن على التبيين لسكانت دلالة على
المطوب وهو موضع الجذب من مسه غير مسلمة لأن المطهر من ليس بنجس والمؤمن ليس
بنجس دائماً الحديث المؤمن لا نجس وهو متفق عليه فلا يصح حمل الظاهر على من ليس
بجذب أو حاض أو محدث أو متنجس بنجاسة عينية بل ينعين جملة على من ليس بمشرك
كما في قوله تعالى إنما للمشركين هذا الحديث والحديث انتهى عن السلف
بالقرآن إلى أرض العدو ولو سلم صدق اسم الظاهر على من ليس بمحدث حدثاً كبيراً أو
أصغراً فقد عرفت أن الراجح كون المشترك مجعلاً في معانيه فلا ينعين حتى ينقدل الدليل
ههنا أن المراد به غيره الحديث المؤمن لا نجس ولو سلم عدم وجود دليل يمنع من إرادته
إسكان تعينه محل النزاع ترجيحاً بالأمرج ونعينه لجميها استعمالاً للمشرك في جميع
معانيه وفيه الخلاف ولو سلم رجحان القول يجوز إذا استعمل للمشرك في جميع معانيه
لما منع لوجود المانع وهو حديث المؤمن لا نجس واستدلوا أيضاً بحديث الباب وأجيب
بأنه غير صالح للاحتجاج لأنه من حقيقة غير مسموعة وفي رجال أسناده خلاف شديد ولو
سلم صلاحيته للاحتجاج لعاد البحث السابق في لفظ طاهر وقد عرفت أنه قال السيد العلامة
محمد بن إبراهيم الوزير أن إطلاق اسم النجس على المؤمن الذي ليس بطاهر من الجنبية أو
الحيض أو الحدث الأصغر لا يصح لاحتمال وقوعه ولا يجوز ولا لغة صرح بذلك في جواب سؤال
ورد عليه فإن ثبت هذا فالؤمن طاهر دائماً فلا يتناول الحديث سواء كان جنباً أو حائضاً
أو محدثاً وعلى بدنه نجاسة فإن قلت إذا تم ما تقدم من حمل الظاهر على من ليس بنجس لم يناف
جوابك في ثابت في المتنق عليه من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كتب
إلى هرقل عظيم الروم أسلم تسلم وأسلم يؤت الله أجره مرتين فإن توليت فإن علياً ثم
الأريسين ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة إلى قوله مسلمون مع كونهم جماعة بين
شجاسني المشرك والاعتناء بوقوع اللبس منهم له معلوم قلت أجمله خاصاً بمثل الآية
والآيتين فإنه يجوز تمكين المشرك من مس ذلك المقدار لمصلحة كدعائه إلى الإسلام
ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنه قد صار باختياره لا يجرى له ككذب التنسيب فلا
يخصه به الآية والحديث إذا تقررت لك هذا عرفت عدم انتفاء الدليل على منع من
عدا المشرك وقد عرفت الخلاف في الجذب وأما الحديث حسداً أصغر فذهب ابن عباس
والشعبي والضحاك وزيد بن علي والمؤيد بالله والهادوية وقاضي القضاة وداود إلى أنه
يجوز له من المحقق وقال القاسم وأكثروا الفقهاء والامام ي لا يجوزوا استدلالاً بما سبق
وقد سألنا فيه (وعن طائفة عن رجل قد أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن النبي

بشكك في سكن اطلاق الرواية على خلافه (٢٠٢) مع اتحاد المخرج كافي في تحصيله انتهى والله تعالى اعلم

صلى الله عليه وسلم قال انما الطواف بالبيت صلاة فاذ اتممتها فقلوا السلام رواه أحمد
والنسائي الحديث أخرجه أيضا الترمذي والحاكم والدارقطني من حديث ابن عباس
وصحبه ابن السكن وابن خزيمة وابن حبان وقال الترمذي روى من فوعا وموقفا ولا
يعرف من فوعا الا من حديث عطاء ومدا على عطاء بن السائب عن طاوس عن ابن
عباس واختلاف على عطاء في رفعه وموقفه ورجع الموقوف النسائي والبيهقي وابن الصلاح
والمسند والنووي وزاد ان رواية الرفع ضعيفة قال الحافظ وفي اطلاق ذلك نظر فان
عطاء بن السائب صدوق واذا روى عنه الحديث من فوعا نارة وموقفا نارة فالحكم
عنده لولا الجماعة للرفع والنووي عن يعة بذلك ويكثر منه ولا يثبت في العمل الحديث
به اذا كان الرفع ثقة وقد أخرج الحديث السابق من رواية سفيان عن عطاء وهو
من سمع منه قبل الاختلاف بالاتفاق ولا يثبت موقوف من طريقه وقد أطل الكلام
في التخصيص فليرجع اليه والحديث يدل على انه ينبغي أن يكون الطواف على طهارة
كطهارة الصلاة وفيه خلاف محله كتاب الحج

(أبواب استحباب الوضوء لاجله)

(باب استحباب الوضوء مما مسه النار والخصفة في تركه)

(عن ابراهيم بن عبد الله بن قارظ انه وجد ابا هريرة يتوضأ على المسجد فقال انما هو ضا
من أنوار أقطأ كاتم الانبياء صلى الله عليه وآله وسلم قال يتوضأ على النار
مسست النار وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال توضأ مما مسست النار
وعن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله رواه ابن أحمد ومسلم والنسائي
قوله من أنوار أقطأ كاتم الانبياء صلى الله عليه وآله وسلم قال يتوضأ على النار
ابن جهم مستحجر وهي مما مسسته النار قولنا يتوضأ على المسجد استدل به على جواز
الوضوء في المسجد وقد نقل ابن المنذر اجماع العلماء على جوازه ما لم يؤذ به أحد
والاحاديث تدل على وجوب الوضوء مما مسسته النار وقد اختلف الناس في ذلك فذهب
جماعة من الصحابة منهم الخلفاء الاربعة وعبد الله بن مسعود وأبو الدرداء وابن عباس
وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وجابر بن سمرة وزيد بن ثابت وأبو سومي الأشعري وأبو
هريرة وأبو بن كعب وأبو طلحة وعامر بن زبينة وأبو امامة والمغيرة بن شعبة وأبو
ابن عبد الله وعائشة وجاهل السابيين وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وابن
المازلي وأحمد والحق بن راهويه ويحيى بن يحيى وأبو ثور وأبي خزيمة وسفيان الثوري
وأهل الجواز وأهل الكوفة الى انه لا ينتقض الوضوء باكل مما مسسته النار وذهب
طائفة الى وجوب الوضوء الشرى مما مسسته النار وقد ذكرناهم في باب الوضوء من
لحوم الابل استدل الاولون بالاحاديث التي سمي في ذكرها في هذا الباب واستدل
الآخرين بالاحاديث التي فيها الأمر بالوضوء مما مسسته النار وقد ذكرنا المصنف بعضها

فاستدب أي أجاب يسره وفي
القاموس ونذهبه الى الآخر دعاه
وسمته أو معناه تسكفل بكرواه
المؤلف في أو آخر الجهاد أو سارح
بشواه وحسن جرائه ولا يصح
وكريمة عز وجل (ان يخرج في
سبيله) حال كونه (لا يخرج
الأيام) وفي رواية الايمان
وعند الاسماعيلي كسمل الا
ايما (ابن مسعود يرسلي)
الاستئذان فرغ وانما عدل
عن به الذي هو الاصل الى
الالتفات من الغيبة الى التكلم
وقول ابن مالك في التوضيح كان
الايق ايمان به ولكن التقدير
فان لا يخرج الا ايمان به ولا
يخرجه مقول القول لان صاحب
الحال على هذا التقدير هو الله
رده ابن المرسد فقال الله في
قوله كان الايق وانما هو من
باب الالتفات ولا حاجة الى
تقدير حال لان حديث الحال
لا يجوز وقال الزركشي الايق
أن يقال عدل عن خبر الغيبة
الى الحضور يعني ان الالتفات
يؤهم الجملة فلا يطلق في كلام
الله وهذا خلاف ما طبق عليه
عامة البيان (أن أرجعه) أي
يرجعه الى بلده (عائشة من
أبسر) أي بالذي أصابه من
النيل وهو العطاء من أجرفة
ان لم يفتخوا وعبر بالماضي
موضع المضارع فيقال لفتحت
وعنده تعالى (أر) أجمع

(غنية) ان غنوا أو ان أو يعنى أو يكره أو يكره أو يكره (أو) أن (أو) (أو) عند دخول المقربين ههنا

بالاحساب ولا مأخذ مذنب ان تكثرها الشهادة او عند موته لقوله احياء (٢٠٣) عند ربهم يزقون (ولولان اشن) اى
 لولا المشقة (على اقم ما قدمت
 خلف) اى بعد (سرية) بل
 كنت اخرجهم بها منى اعظم
 اجرها ولولا امتناعية والمعنى
 استمع عدم القعود وهو القيام
 لوجود المشقة وسبب المشقة
 صعوبة تحفظهم بعده ولا قدرة
 لهم على المسير معه اضيق
 حالهم قال ذلك صلى الله عليه
 وآله وسلم مشقة على أمته جزاء
 الله عما افاضل الجزاء (ولوددت)
 اى والله احببت (الى اقتل)
 فى سبيل الله ثم احببت اقبل ثم
 احببت اقبل) بضم الهمزة
 فى كل من احبوا اقبل وعلى
 خمسة الف شرط وشتم بقوله ثم
 اقبل والقرار بالماض على حالة
 الحسب لان المراد انهم اذ نفتم
 الحال عليهم أو الاحياء الجزاء من
 العاوم فلا حاجة الى ودانه لانه
 ضرورى الوقوع وثم للتراخي
 فى الرتبة أحسن من جعلها على
 تراخي الزمان لان المتقى حصول
 مرتبة بعده مرتبة الى الانتهاء
 الى الفردوس الاعلى ولا يقال
 ان عظمته صلى الله عليه وآله
 وسلم أن يقتل حتى وقوع
 زيادة الكفر لغیره وهو ممنوع
 للقواعد لان مراده صلى الله
 عليه وآله وسلم حصول ثواب
 الشهادة لا تنفى المعصية لا قتال
 وفى الحديث استعجاب طالب
 القتل فى سبيل الله وفضل
 الجهاد ورجاله ما بين بهرى
 وكوفى طالع من الجنة وليس فيه الا الحديث والسمع وأخرج البخارى أيضا فى الجهاد وكذا مسلم والنسائى (وعنه)

ههنا وأجاب الآزلون من ذلك بجوابين الأول انه منسوخ بمحدث جابر الآتى الثانى
 ان المراد بالوضوء غسل القدم والكفين قال النووي ثم ان هذا الخلاف الذى حكيناه
 كان فى الصدر الأول ثم أجمع العلماء بعد ذلك انه لا يجب الوضوء من كل مامسته النار
 ولا يحتسب ان الجواب الأول انما يتم بعد تسليم ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم يعارض
 القول بالخاص بشاؤ بنفسه والتقرير فى الاصول بخلافه وقد نهى ذلك على ذلك فى باب
 الوضوء من طهر الأبل وأما الجواب الثانى فقد قرر ان الحقائق الشرعية متقدمة
 على غيرها وحقيقة الوضوء الشرعية هي غسل جميع الاعضاء التى تغسل للوضوء فلا
 يخالف هذه الحقيقة إلا الدليل وأما دعوى الاجماع فهى من الدعاوى التى لا يملكها طالب
 الحق ولا يحول بينه وبين مراده منه نعم الاحديث الواردة فى ترك الوضوء من طهر الغنم
 مخصوصة لعموم الامر بالوضوء مما استتار وما عداه من طهر الغنم داخل تحت ذلك

العموم (وعنه) فثبت ان كل النبى صلى الله عليه وآله وسلم من كتب شاة ثم قام فصلى
 ولم يتوضأ عن عمرو بن أمية الضميرى قال رأيت النبى صلى الله عليه وآله وسلم يحتزم
 ككتف شاة كل منها فدى الى الصلاة وقام وطرح السكين وصلى ولم يتوضأ متفق
 عليهم (قوله) يحتزم ككتف شاة قال النووي فيه جواز قطع اللحم بالسكين وذلك قد تدعو
 الحاجة الى الصلاة اللحم وكبر القطعة فأولوا بكرهه من غير حاجة قوله فدى الى
 الصلاة فى هذا دليل على استحباب استدعاء الأتمة الى الصلاة اذا حضروا وقتها والحديث
 يدل على عدم وجوب الوضوء بمامسته النار وقد عرفت الخلاف والكلام فيه فلا نعيد

(وعنه جابر قال) كنت مع النبى صلى الله عليه وآله وسلم ومع أبى بكر وعمر بن الخطاب قالوا
 ولم يتوضأ رواه أحمد وعن جابر قال كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ترك الوضوء بمامسته النار رواه أبو داود والنسائى الحديث الأول أخرجه ابن
 أبى شيبة والاضميمة فى المختارة والحديث الآخر أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان وقال
 أبو داود وهذا اختصار من حديث ثوبان النبى صلى الله عليه وآله وسلم خبرنا لمخافا كله
 ثم دعا بالوضوء فقام وقبل الظهر ثم دعا بفضل طعامه فأكل ثم قام الى الصلاة ولم يتوضأ
 وقال ابن أبى حاتم فى العلل عن أبى شيخوه وزاد ويحك أن يكون شبيب بن أبى حزة
 حدث به من حنظلة فوهم فيه وقال ابن حبان نحو ما قاله أبو داود وله عدة أخرى قال
 الشافعى فى سنن حرمله لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر انما سمع من عبد الله
 ابن محمد بن عقيل وقال البخارى فى الاوسط حدثنا على بن المدينى قال قلت لسفيان ان
 أباعلمة الثورى روى عن ابن المنكدر عن جابر عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أكل
 لحما لم يتوضأ فقال الحسين سمعت ابن المنكدر قال أخبرنى من سمع جابرا قال الحافظ
 ويشهد لاصل الحديث ما أخرجه البخارى فى الصحيح عن سعيد بن الحرث قلت لجابر
 الوضوء بمامسة النار قال لا ولقد حدث شاهد من حديث محمد بن مساة أخرجه الطبرانى

أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال من قام بالطاعة صلاة التراويح

في الاوسط ولقظه كل آثر أمره لمسلم صلى ولم يتوضأ وقال النووي في شرح مسلم حديث جابر حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وغيرهم من أهل السنن بأسانيدهم الصحيحة والحديث يدل على عدم وجوب الوضوء بمسح مسحه المار وقد تقدم الكلام على ذلك قال المصنف رحمه الله وهذه النصوص انما تنفي الإيجاب لا الاستحباب ولهذا قال لا يلى سألته أتوضأ من لحوم الغنم قال ان شئت فتوضأ وان شئت فلا تتوضأ ولو لان الوضوء من ذلك مستحب لما أذن فيه لانه امراف وتضييع للماء بغير فائدة انتهى

باب فضل الوضوء لكل صلاة

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو ان أشوعلى أمتى لاهرتهم عند كل صلاة بوضوء ومع كل وضوء بسواك ورواه أحمد بإسناد صحيح) الحديث أخرجه نحوه النسائي وابن خزيمة والبخاري تعليقه من حديثه وروى نحوه ابن حبان في صحيحه من حديث عائشة وهو يدل على عدم وجوب الوضوء عند القيام الى الصلاة وهو مذهب الاكثربل حكى النووي عن القناني عما مضى انه أجمع عليه أهل التنوير ولم يبق بينهم خلاف وقد قدمنا الكلام على ذلك في باب إيجاب الوضوء لله لا لغيره الطواف رمس الحديث (وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يتوضأ عند كل صلاة قبل ان يأتى لم يسمعوا قال فأتى على السواك بوضوء واحد ما لم يتحدث رواه الجماعة الامسالي) قوله عند كل صلاة قال الحافظ ان معنى وضوءه زاد الترمذى من طريق حميد عن أنس طاهر أو غير طاهر وظاهره ان ذلك كانت عادته قال المسعودي يحتمل ان ذلك كان واجبا عليه خاصة ثم نسخ يوم النسخ بحديث يزيد بن عيسى الذي أخرجه مسلم انه صلى المليون يوم النسخ بوضوء واحد قال ويحتمل انه كان يفعله استحبابا ثم نسخ أن يظن وجوبه فتركه لبيان الجواز قال الحافظ وهذا أقرب وعلى تقدير الاول فالنسخ كان قبل النسخ بدليل حديث سويد بن النعمان فانه كان في خيبر وهو قبل النسخ بزمان قوله كيف كنتم تصنعون القائل عمرو بن عامر والمراد الصحابة ولان ما جبه وكأصلى الصلوات كلها بوضوء واحد والحديث يدل على استحباب الوضوء لكل صلاة وعدم وجوبه (وعن

أوسيهما من الطائفت في ليلة (رمضان) حال كون قيامه (إيمانا) أى مؤمنا بالله مصداقا به (و) حال كونه (احتسابا) أى محسوبا والمعنى مصداقا ومريدنا به وجهه الله تعالى بغير عوض (عقوله ما تقدم من ذنبه) من الصغائر وفي فضل الله وسعة كرمه ما يؤذن بغير ان الكبائر أيضا وهو ظاهر السابق لكم انتم افقتوا على التخصيص بالصغائر كنظاره من اطلاق الغفران في الحديث لما وقع من التقييد في بعضهما اجتماع التبيين البكار وهو لا ينافي الا بالتوبة أو الحديث دل بعض الاحاديث على بسطها بغير توبة كما حقهنا في غير هذا الموضع وأجيب عن استشكل بحجى الغفران في قيام رمضان وفي صومه وإسالة التسديد وكثرة صوم يوم عرفة سنتين وعاشوراء سنة وما بين المصنفين الى غير ذلك مما ورد به الحديث فانها اذا كثرت بواحد فما الذى يذكره الا أنس بان كلا يذكر الصغائر فاذالم تجدان كثرها واحد من زار غفرت بالتوبة أو لم تغفر بالتوفيق المنعم به رفع له عمله ذلك درجات وكتب له به حسنات أو خفف عنه بعض السيئات كما ذهب اليه بعضهم وفنزل الله واسع ورواه هذا الحديث كمالهم أئمة البلاء

عبد الله بن حنظلة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أمر بالوضوء لكل صلاة طاهرا كان أو غير طاهر فأتى ذلك عليه أمر بالسواك عند كل صلاة ووضع عنه الوضوء الامن حديث وان سيد الله بن عمر يرى ان به قوة على ذلك كان يفعله حتى مات رواه أحمد وأبو داود وروى أبو داود والترمذى بإسناد صحيح عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من توضأ على طهر كتب الله له به عشر حسنات اما الرواية الاولى عن عبد الله بن مسعود فتنى اسنادها من ابن عمر وقد عمن وفي الاستحباب به خلاف وأما الرواية الثانية عن ابن عمر في اسنادها الاخر في عن أبي غنيم ولهذا قال المصنف بإسناد

ضعيف

مدنيون وفيه الحديث بصيغة الافراد والجمع والعتقة وأخرجه البخاري في الصيام أيضا ومسلم

وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والموطا وغيرهم (وعنه) أي (٢٥٥) عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم من صام رمضان) كما عند
القدرة عليه أو بعضه عند غيره
ونيسة الصوم لولا المانع حال
كون صيامه (أي آثار) حال
كونه (استنبأ) أي مؤمنا
مختصا بأن يكون مصداقه

واعتبا في ثوابه طيب النفس
به غير مستعمل لصيامه ولا
مستطيل لآيائه (غير أنه ما تقدم
من ذنبه) الصغار يتجنبون الصيام
بدليل آخر كما سبق وأما احتسابا
بعدمها فاصح أن كلاهما يلزم
الاستحباب (وغيره)
أي عن أبي هريرة (أي غير أبي
الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم) أنه (قال إن
الدين) أي الإسلام (يسر) أي
ذو يسر قال المعنى وذلك لأن
الالتزام بين الموضوع والمحمول
شرط في حصول هذا لا يكون
الالتزام بل أو هو اليسر نفسه
كقول بعضهم في النبي صلى الله
عليه وآله وسلم أنه عن الرحمة
مستدل بأوله تعالى وما أرسلناك
إلا رحمة للعالمين كأنه لكثرة
الرحمة المودعة فيه صار نفسها
والتأكيديان فيه ود على
منكر يسر هذا الذين قاما أن
يكون الخطاب منكر أو على
تقدير تنزيهه من نفسه أو على
تقدير المنكرين غير الخطابين
أو لكون القصة مما يهتم بها
قال الحافظ سمي الدين يسرا

ضعيف وهذا قال الترمذي في سننه والحديث الأول فيه دليل على عدم وجوب
الوضوء لكل صلاة وعلى استحبابه لكل صلاة مع الطهارة وقد تقدم الكلام عليه قوله
عشر حسنة قال ابن رسلان يشبه أن يكون المراد كتب الله له به عشرة وضوءات فإن
أقل ما وعد به من الأضعاف الحسنة بعشر أمثالها وقد وعد بالواحدة سبع مائة ووعد
ثوابا بغير حساب

باب استحباب الطهارة قال الله عز وجل والرخصة في تركه

(عن المهاجر بن قنفذ) سلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يوضأ فلم يرد عليه
شيء فرغ من وضوئه فمد عليه وقال الله لم يعنى أن أرد عليك إلا أني كرهت أن أذكر الله
الأعلى طهارة رواه أحمد وابن ماجه بنحوه الحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي
وهو يدل على كراهة ذلك كله حديث حدثنا أصغر ولفظ أبي داود وهو يقول ويعارضه
ما سمي من حديث علي وعائشة فإن حديث علي لا يجوز من القرآن شيء ليس الجائز
فإذا كان الحديث الأصغر لا ينعى عن قراءة القرآن وهو أفضل الذكر كان جواز ما عداه
من الأذكار بطريق الأولى وكذلك حديث عائشة فإن قولها كان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يذكر الله على كل أحيائه مشعرو وقوع ذلك منه حال الحديث الأصغر لأنه من
جملة الأحكام المذكورة فيمكن الجمع بأن هذا الحديث خاص فيخص به ذلك المسموم
ويمكن جعل السكرامة على كراهة التنزيه ومثله الحديث الذي بعده ويمكن أن يقال إن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما ترك الجواب لأنه لم يخش فوته من سلم عليه فيكون دليلا
على جواز التراخي مع عدم خشية الفوت لمن كان مستغلا بالوضوء لا يمكن التعليل
بكرهته لأن الله في ذلك الحال يدل على أن الحديث سبب السكرامة من غير نظر إلى غيره

(وعن أبي جهيم بن الحارث) قال أقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نحو برجل فلقبه برجل
فسلم عليه فلم يرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى أقبل على الجدار فمسح برجله ويديه ثم

رد عليه السلام متفق عليه ومن الرخصة في ذلك حديث عبد الله بن سلمة عن علي وحديث
ابن عباس قال كنت عند خالتي ميمونة وسعد كرها) قوله برجل يعني مسح برجله
وفي رواية النسائي برجل بالالف واللام وهو موضع يقرب المديسة قوله حتى أقبل
على الجدار فمسح برجله هو محمول على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان عادما لما حال
التيهم فإن التيمم مع وجود الماء لا يجوز لاقدرين على استعماله قال النووي ولا فرق
بين أن يضيق وقت الصلاة وبين أن يتسع ولا فرق أيضا بين صلاة الجنائزة والعمد إذا خاف
فوتها وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور وقال أبو حنيفة يجوز أن يتيمم مع وجود الماء
لصلاة الجنائزة والعمد إذا خاف فوتها انتهى وهو أيضا مذهب الهادي في الحديث
دلالة على جواز التيمم من الجدار إذا كان عليه غبار قال النووي وهو جائز عندنا وعند
الجمهور ومن السلف والخلف واحتج به من جوز التيمم بغير تراب وأوجب بأنه محمول على

مبالغة بالنسبة إلى الأديان قبله لأن الله رفع عن هذه الأمة الإصر الذي كان على من قبلهم ومن أضع الإصر أنه أن يهتم

كانت يقبل أئمةهم قوتية هذه الأمة (٣٠٦) بالأفلاج والعزم والندم (ولن يشاهد هذا الدين أحد) من المشاهدة وهي الغلبة

جسد اعمامه تراب وفيه داسيل على جوار التيمم للتوافل والفضائل كسجود التلاوة
والشكر ومن المصنف وشعورها بما يجوز للفرائض وهو المذهب العلماء كانه قاله
النووي وفي الحديث ان المسلم في حال قضاء الحاجة لا يستحق جوايا وهذا متفق عليه
قال النووي ويكره للعاقد على قضاء الحاجة ان يذكر الله بشئ من الاذكار قالوا فلا
يسبح ولا يحم ولا يرد السلام ولا يشهد العاطس ولا يحمد الله اذا عطس ولا يقول
مثل ما يقول المؤمن وكذلك لا ياتي بشئ من هذه الاذكار في حال الجماع واذا عطس
في هذه الاسوال يصمد الله تعالى في نفسه ولا يحترق له لساله وهذا الذي ذكرنا من
كراهة الذكر وهو كراهة تنزيه لا تحريم فلا يتم على قائله والى هذا ذهب الشافعية
والاكثرون وحكاها ابن المنذر عن ابن عباس وعطاء ومعهما الجعفي ومكرمة وقال
ابراهيم النخعي وابن سيرين لا بأس بالذكر حال قضاء الحاجة ولا خلاف ان الضرورة
اذا دعت الى الكلام كما اذا رأى من يرتفع في بيت أو رأى حية تدنو من أعين كان جائزا
وقد تقدم طرف من هذا الحديث وطرف من شرحه في باب كف المختل عن الكلام
قوله ومن الرخصة في ذلك حديث عبد الله بن مسعود عن علي بن سعيد كراهة المصنف في باب تحريم
الشران على الماتض والجنب وفيه انه كان لا يجزى من القرآن شي ليس الجنب فأنه
يجوز قراءة القرآن في جميع الحالات الا في حالة الجنون والشران أشرف الذكر في جوارضه
بالاولى ومن جملة الحالات الا في الاصح قول واحد حديث ابن عباس بن عبد طاق
مميونة يحمل الدلالة منه قوله ثم قرأ العشر الايات أو اها ان في خلق السموات والارض
الى آخر السورة قال ابن بطال ومن تبعه فيه دليل على رد قول من كره قراءة القرآن على
غير طهارة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ هذه الايات بعد قيامه من النوم قبل أن
ينوضأ وتبعه ابن المنير وغيره بأن ذلك مفرغ على أن النوم في حقه ينقض وائس كذلك
لانه قال تمام عبادي لا يناس قبي وأما كونه نوضا عقب ذلك فلهذا جدد الموضوع أو
أحدث بعد ذلك فتوضا قال الحافظ وهو عقب جدي بالنسبة الى قول ابن بطال بعد قيامه
من النوم لانه لم يتعين كونه أحدث في النوم لكن لما عقب ذلك بالوضوء كان ظاهرا
في كونه أحدث ولا يلزم من كون نومه لا ينقض وضوءه أن لا يقع منه حدث وهو قائم
نم خصوصية انه ان وقع شعره بخلاف غيره وما ادعوه من التجدد وغيره الاصل عدمه
وقد سبق الامام علي الى معنى ما ذكره ابن المنير (وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يذكر الله على كل احيانه رواه النسائي والاساقى وذكره
الباري وغيره اسناد الحديث أخرجه مسلم أيضا قال النووي في شرح مسلم هذا الحديث
أصل في ذكر الله بالتسبيح والتكبير والتحميد وشبهها من الاذكار وهذا
جائز باجماع المسلمين وانما اخذت العلماء في جوار قراءة القرآن الجنب والماتض وسبأ في
الكلام على ذلك في باب تحريم الشران على الماتض والجنب واعلم انه يكره الذكر في حالة

أي لا يهتدق أحد في الدين
وبذلك الفرق (الاغلب) الدين
وهو زواطة عن عمله كانه أو
بعضه قال ابن المنير في هذا
الحديث علم من أعلام النبوة
فقد رأينا ورأى الناص قبانا
ان كل منقطع في الدين
ينقطع وليس المراد منع طاب
الأكمل في العبادة فانه من
الامور المحمودة بل منع الافراط
المؤدي الى المال أو المبالغة
في التطوع المنطوق الى قوله
الافضل أو اخرج الشرح عن
وقته كان بات يصلي الدليل كانه
وبغالب النوم الى أن غلبته
عبادة في آخر الليل فقام عن صلاة
الصبح في الجماعة أو الى أن خرج
الوقت المختار أو الى ان طالت
الشمس فخرج وقت الفريضة
وفي حديث شيخ بن الادوع عند
أحمد انكم ان نالوا هذا الامر
بالمغلبة وخسروا بكم البصرة
وقد يستفاد من هذا الاشارة
الى الاحتياط بالرخصة الشرعية
فان الاحتياط في موضع في موضع
الرخصة تنقطع عن بقوله التيمم
عند العجز عن استعمال الماء
فيوضي به استعماله الى حصول
الضرر والسيد الامام العلامة
محمد بن ابراهيم الوزير الجعفي
معاصر الحافظ ابن حجر وسهما
الله تعالى كتاب في هذا الباب
سماه كتاب البشري في التيسير
للسري وهو نفيس اطيف جدا
(فستدوا) من السداد وهو المتوسط في العمل والصواب أي الزمو السداد من غير افراط ولا تفريط

(وقاربوا) في العبادة أي إن لم تستطيعوا الاحتذاء بالأكمل فاعملوا بما فيه قرب منه (٢٠٧) (واشربوا) من الابشار وفي الله بغيرهم

الشين من البشرى بمعنى
الابشار أي اشربوا بالنواب
على العمل وان قل وأجسم
المشربة للشبسة على تحطيه
وتخيمه (واستعينوا) من
الاعانة (بالغدوة) وهي سير أول
النهار إلى الزوال أو ما بين صلاة
الغداة وطلوع الشمس كالغداة
والغداية والمعنى بإيقاعها في
الافاق المنيطة (والروحة)
أي الوقت من زوال الشمس
إلى الليل وضبطهما الحافظ ابن
سراج كلزكريش والكرمانلي بفتح
أولهما وكذا البرماني وضبطه
العمري بضم أول الغدوة وفتح
أول الثاني وكذا ابن الأثير
وبعبارته الغدوة بالضم ما بين
صلاة الغداة وطلوع الشمس ثم
عطف على السابق قوله (وشي)
أي واستعينوا بشي (من
البلية) بضم الدال واسكان
اللام سير آخر الليل أو الليل كله
ومن ثم عبر بالتمتعين ولان عمل
الليل أشرف من عمل النهار وفي
هذا استعارة الغدوة والروحة
وشي من البلية لأوقات النشاط
وفراغ القلب للطاعة فان هذه
الافاق أطيب أوقات المسافر
فكانه صلى الله عليه وسلم خاطب
مسافر إلى مقصده فتمتع به على
أوقات نشاطه لان المسافر اذا
سافر إلى بلد والنهار جميعا يجز
وانقطع واذا تجرى السير في
هذه الافاق المنيطة أمكنه

الجلوس على البول والغائط وفي حالة الجوع وقد ذكرنا ذلك في الحديث الذي قبل هذا
فمكون الحديث مخصوصا بما سوى هذه الاحوال ويكون المقصود انه صلى الله عليه
وآله وسلم كان يذكر الله تعالى معطرا ويحمد ما وجبه أو فاعلموا قاعدا وضابطا وما شيا
قوله النوري

باب استحباب الوضوء لمن أراد النوم

(عن البراء بن عازب قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتيت مضطجك فتوضأ
وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الايمن ثم قل اللهم أسلمت نفسي إليك ووجهت
وجهي إليك وفوضت أمري إليك والحيات طهرى إليك رغبة ورهبة إليك لا ملجأ
ولا منجى منك الا إليك اللهم آمنت بكابك الذي أنزلت ونبيك الذي أرسلت فان مت من
ليلة كانت فات على الفطرة واجعلهن آخر ما تتكلم به قال فرددها على النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فلما بلغت اللهم آمنت بكابك الذي أنزلت قلت ورسولك قال لا نبيك الذي
أرسلت رواه أحمد والبخاري والترمذي قوله فتوضأ ظاهره استحباب تجديد الوضوء لكل
من أراد النوم ولو كان على طهارة ويحتمل أن يكون مخصوصا بمن كان محدثا وقد روى
هذا الحديث الشيخان وغيرهما من طرق عن البراء ليس فيه ذكر الوضوء الا في هذه الرواية
وكذا قال الترمذي وقد روى في الباب حديث عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود وحديث
عن علي أخرجه البزار وليس واحد منهما على شرط البخاري قوله فأتيت على الفطرة
المراد بالفطرة هذه السنة قوله واجعلهن آخر ما تتكلم به في رواية الكشمغيني من آخر
وهي تبين انه لا يمتنع أن يقول بعد من شرب من المشروب عن الذي ذكره لا نبيك قال
الخطابي فيه حجة من منع رواية الحديث بالمعنى قال ويحتمل أن يكون أسأله بقوله ونبيك
الذي أرسلت الى انه كان نبيا قبل أن يكون رسولا ولا فة ليس في قوله ورسولك الذي
أرسلت وصف زاد بخلاف قوله ونبيك الذي أرسلت وقال غيره ليس فيه حجة على منع
ذلك لان لفظ الرسول ليس بمعنى لفظ النبي ولا خلاف في المنع اذا اختلف المعنى فكأنه
أراد أن يجمع الوصفين صريحا وان كان وصف الرسالة يستلزم وصف النبوة ولان
اللفظ اذا كان نوعية في تعيين اللفظ ونقد النواب فرما كان في اللفظ سر ليس
في الآخر ولو كان رادفة في الظاهر أوله أو حى اليه بهذا اللفظ فرأى أن ينفذ عنده أو
ذكره احترازا من أرسل من غير نبوة كجبريل وغيره من الملائكة لانهم رسل لا أنبياء
فأعلمه أراد تخليص الكلام من اللبس أو لان لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول لانه
مستترك في الاطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فانه لا اشتراك فيه عرفا وعلى
هذا فتقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لا يصح اطلاقه قاله الحافظ واستدل به
بعضهم على انه لا يجوز ابدال لفظ قال نبي الله مثالي الرواية بلفظ قال رسول الله وكذا
عكسه قال الحافظ ولو أجزأنا الرواية بالمعنى فلا حجة فيه وكذا لا حجة فيه لمن أجاز الاول

المداومة من غير مشقة وحسن هذه الاستعارة أن الدنيا في الحقيقة دار نقلة إلى الآخرة وان هذه الاوقات ينحصر فيها الروح

بما يشكون فيها اليدين للعبادة

ورواة هذا الحديث ما بين

مديني وبصري وفيه التحديث

والعمنة واخرى البخاري طرفا

منه في الرقاق واخرجه النسائي

في (عن البراء) بخلاف الرازي والمدا

على الاظهر اني عمر او ابني عاصم او

ابي الفاضل ولا يصلي عن البراء

ابن عازب بن الطرس الانصاري

الاوصى المرفوع في بالصفحة

سنة اثنين وسبعين مضاي ابن

مضاي وله في البخاري عسامة

والاثنون حديثا وما عتقت من

تدريس ابني اسحق فهو ما من

حيث ساقه البخاري في التفسير

من طريق الثوري بالذليل

ابن اسحق سمعت البراء (رضي

الله عنه) ان النبي صلى الله عليه

وا له (رسلم) قال اول ما قم

المدينة اي عليه الصلاة والسلام

هو من مكة المدينية (نزل على

ابن ابيه او قال) اي ابو اسحق

(اخو الهمن الانصاري) وكلاهما

مرفوع على سبيل الجواز ان آثاره

من الانباء من جهة الترمذ

لان ام جده عبد الملك منهم

(وانه) صلى الله عليه وسلم

(صلى قبل) بكسر التاء رقيق

الموسم (يثبت المقدس) بعد

معي كالمسرح اي حال كونه

مرفوعا اليه (سنة عشر شرا

اوسبعة عشر شهرا) على الثلاث

رواية زهير هذا والبخاري عن

اسماعيل وللقمذي اي انار كذا

مسلم من رواية ابني الاوصى

البرزم بالاول فيكون انفسه من

دون الثاني ليكون الاول انفس من الثاني لانا نقول الذات الخبر عنم الى الرواية واحدة

في اي وصف وصفت تلك الذات من اوصافها الا انهم علم التصديق بالخبر عنه ولو تبينت

معها الى الصفات كما لو ابدل اسمها بكنية او كنية باسم فلا فرق وللحديث فوائد مذكورة

في كتاب الدعوات من الفتح

بابنا كذا ذلك الجنب واستحب الوضوء له لاجل الاكل والشرب والمعاودة

(عن ابن عمران) قال قال رسول الله ايام احسن فاهو جنب قال نعم اذا توضأ وعن عائشة

قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اراد ان ينام وهو جنب غسل فرجه

وتوضأ وضوءه للصلاة رواه الجماعة ولا جد ومسلم عنها قالت كان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم اذا كان جنبا فاراد ان يأكل او يشام توضأ قوله قال نعم اذا توضأ

في رواية البخاري ومسلم ليتوضأ ثم ينام وفي رواية البخاري انه توضأ ويرقد وفي رواية

اه ما توضأ وانسل ذلك ثم نمت في الغل البخاري نعم ويتوضأ واذا نزل على

الله يجوز الجنب ان ينام وما كل قبل الاغتسال وكذلك يجوز له معاودة الاهل كما سألني

في حديثي شاذلي سعيد وكذلك الشرب كما سألني في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

التوروي حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

الزوهري حديثي شاذلي سعيد وكذا في حديثي عمار وهذا كله مجمع عليه قاله

شهر القُدوم وشهر الخفول شهر أو ألقى الأيام والليال الزائلة والطبع إلى عن (٢٠٩) ثم روي عن الجوزم إلى كفيهما

فكون هذا الشهر من معاومن
 شك ترد في ذلك وذلك ان القوم
 كان في شهر ربيع الاول بسلا
 خلاف وكان التحويل في نصف
 رجب من السنة الثانية على
 الصحيح وبه يوم بالجمهورية وراه
 الحاكم بسند صحيح عن ابن عباس
 وقال ابن حبان سبعة عشر شهرا
 وثلاثة ايام وهو معنى على ان
 القوم كان في ثاني عشر ربيع
 الاول وقال ابن حبيب كان
 التحويل في نصف شعبان وهو
 الذي ذكره النووي في الروضة
 واقدم مع كونه ربح في شرح
 مسلم رواية سنة عشر شهرا
 لكونها محسنة بياجم اعاد مسلم
 ولا يثبت قيم ان يكون ذلك في
 شعبان الا ان اثنى عشر القوم
 والتحويل وسقط لغرض ابن
 حبان كونه لشهر الاول (وكان)
 صلى الله عليه وآله وسلم في رجب
 ان يكون قبلة قبل (أي كون
 قبلته جهة البيت) الحرام
 (وأنه) بالفتح (صلى أول صلاة
 صلاها) متوجها الى الكعبة
 (صلاة العصر) وسقط لغير
 الاربعة لفظ صلى ولابن حبان
 حوت القبلة في صلاة الظهر أو
 العصر على التردد (وصلى معه
 قوم) والتحقيق ان أول صلاة
 صلاها في بني سلمة لما كان في شهر
 ابن البراء من معرور الظهر وأول
 صلاة صلاها بالمسجد النبوي
 العصر وأما الصحيح فهو من

وضوء الصلاة كما عرفنا أنه غير مبرأ أنه هو الحقيقة الشرعية وانما المقيدة على غيرها وقد صرح بذلك عائشة في حديث الباب المتقدم عليه فهو يرد ما جرح اليه الطحاوي من أن المراد بالوضوء التطهير واحتج بان ابن عمر راوى هذا الحديث وهو صاحب القصة كان يتوضأ وهو جنب ولا يغسل رجليه كما رواه مالك في الموطأ عن نافع وروى أيضا بنان مخالفة الراوى يساروى لا تفيد ح في المروى ولا تفصل لما مضى عنه وايضا قد ورد تقييد الوضوء بوضوء الصلاة من روايته ومن رواية عائشة في معتد ذلك ويجعل ترك ابن عمر لغسل رجليه على أن ذلك كان اسدروا الى هذا ذهب الجمهور قال الحافظ والحكمة في الوضوء انه يخفف الحديث ولا سيما على القول بجواز ترك الغسل وبؤيده ما رواه ابن أبي شيبة بسند رجاله ثقات عن حماد بن أسود الصحابي قال اذا جنب أحسدكم من الليل ثم أراد أن ينام فليمتوضأ فانه نصف غسل الجنابة وقيل الحكمة انه احدى الطهارةين وقيل انه ينشط الى العود أو الى الغسل (وعن عمار بن ياسر أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للجنب اذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أن يتوضأ وضوء الصلاة رواه أحمد والترمذي وصححه) الوضوء عند ارادة الاكل والنوم ثابت من حديث عائشة ومتفق عليه وقد تقدم في الحديث الذي قبل هذا احدى الروايات وعرضاها المصنف الى أحمد وسلم وعند ارادة الشرب من حديث عائشة ايضا عند الناقى ولكن جميع ذلك من فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا من قوله كما في حديث السبب وقد روى الوضوء عند الاكل من حديث جابر عند ابن ماجه وابن خزيمة ومن حديث ام سلمة رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الاوسط والحديث يدل على أنضائية الغسل لان الزينة افضل من الرخصة والخلاف في الوضوء لمن أراد أن ينام وهو جنب فقد ذكرناه في الحديث الذي قبل هذا رواه ابن عمر اذا نأى كل أو يشرب فقد اتفق الناس على عدم وجوب الوضوء عليه وحكى ابن سبيل الناس في شرح الترمذي عن ابن عمر انه واجب (وعن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليمتوضأ رواه الجماعة الا البخارى) ورواه ابن خزيمة وابن خبان والحاكم وزاد فانه انشط للعود وفي رواية للبيهقي وابن خزيمة فليمتوضأ وضوء الصلاة وقال ان الشافعى قال لا يثبت مثله قال البيهقي واهله لم يفت على اسماء حديث ابي سعيد ووقف على اسناد غيره فقد روى عن عمر وابن عمر باسنادين ضعيفين قال الحافظ وبؤيده هذا حديث أنس الثابت في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه بغسل واحد والحديث يدل على ان غسل الجنابة ليس على الفور وانما يتصدق على الانسان عند القيام الى الصلاة قال النووي وهذا باجماع المسلمين ولا شك في استحبابه قبل المعادة لما رواه أحمد وصاحب السنن من حديث أبي رافع انه صلى الله عليه وسلم طاف على نسائه ذات ليلة يغتسل عنده وهذا وعنده هذا وقيل يارسول الله ألا يجعل غسل واحد افضل هذا أركى وأطيب وقول أبي داود ان حديث أنس أصح

من صلى عليه وهو عابد في شرب زينة (١٠٠) . قيل أو عابد بن محمد (أهل مسجد) من بني خازن وبغري الآن

بمسجد القبايين (وهم من كوث)
حقيقة أو من باب إطلاق البلز
وارادة الكل (فقال أشهد) أي
أحلفت (بأنه لقد صلعت مع
رسول الله) ولابن عباس كرم
النبي (صلى الله عليه) وآله (وسلم)
أهل مكة (أي حال كونه
متوجها اليها واللام للتأكيد
وقد لخصه في وجله أشهد اعترض

بين القول ومقوله (قد أروا)
أي وهو أصح كلامه قد أروا

(كأهم) عليه (قبل البيت)
الحرام لم يقطعوا الصلاة بل
أتوها إلى جهة الكعبة فصلا
صلاة واحدة إلى جهتين بديان
شريعين وفيه جواز الفسخ
بغير الواسطة به قال المحققون
(وكانت اليه وقد اتبعهم) أي

الذي صلى الله عليه وآله وسلم (إذا
كان) عليه الصلاة والسلام
(وصلى قبل بيت المقدس) أي
حال كونه متوجها إليه (وأهل

الكتاب) أي اليهود والنصارى
والجميع ذلك ليس ليكون قباكنم
بل لما روي أنهم تبعوه (فلما روي)

صلى الله عليه وآله وسلم (وجهم)
الشريف (فقبل البيت) الحرام
(أنكروا ذلك) فنزلت فيقول

الأنصار من الناس فاسرح به
البحاري في رواية من طريق
أحمد بن محمد ومات على القبلة

المنوخة قبل أن يتحول إلى
الكعبة رجال عشرة منهم ابن
نماب الزهري بمكة والبربرين

مروان بالدينة وقيلوا في هذا

منه لا ينقضي عنه وقد قال النووي هو محمول على أنه فصل الأمرين في وقتين مختلفتين
وقد ذهب الظاهرية وابن حبيب إلى وجوب الوضوء على المعاد وتعد كبري حديث
الباب وذهب من عداهم إلى عدم الوجوب وجعلوا ما ثبت في رواية الطحاكم بالفظان
المنطلي للمودع فالأمر إلى التذلل ويؤيد ذلك ما رواه الطحاوي من حديث عائشة
قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع ثم يعود ولا يوضأ ويؤيده أيضا الحديث
المتقدم بالفظان إنما أمرت بالوضوء إذا قلت إلى الصلاة (فاذنه) وهو أنه صلى الله عليه
وآله وسلم على نسائه محمول على أنه كان يرضاهن أو يرضاهن صاحبته الزهري أن كانت توبة
واحدة قال النووي وهذا التأويل يحتاج إليه من يقول كان التمسح واجباً عليه
في الدوام بما يجب علينا وأما من لا يوجب به فلا يحتاج إلى تأويل فإن له أن يفعل ما شاء

(باب جواز ترك ذلك)

(عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يأكل أو يشرب وهو
جنب يغسل يديه ثم يأكل ويشرب رواه أحمد والنسائي) هو طرف من الحديث واقفله
في النسائي كان إذا أراد أن يشام وهو جنب وضأ وضأ أو لم يضر إذا أراد أن يأكل أو
يشرب يغسل يديه ثم يأكل ويشرب وقد كره ذلك في التلخيص وابن سبيل الناس
في شرح الترمذي ولم يتكلموا به بما يوجب وضأ وهو من من الناس في طريق محمد
ابن عبيد بن محمد قال حدثنا عبد الله بن المبارك عن يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن
عائشة فذكره محمد بن عبيد الله بن ربيعة رجال الاسناد آفة وأخرج ابن خزيمة في صحيحه
من حديثها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أراد أن يطعم وهو جنب غسل

يده ثم يطعم به استدل من فرق بين الوضوء لأرادة الغوم والوضوء لأرادة الأكل
والشرب قال الشيخ أبو العباس القزويني هو مذهب كثير من أهل الظاهر وهو رواية
عن مالك ورؤي عن محمد بن المسيب أنه قال إذا أراد الغلب أن يأكل يغسل يديه

ومعنى فاع من شامه قال الجنب إذا أراد الأكل أنه يغسل يديه ويأكل رعن
الزهري مثله واليه ذهب أحمد وقار لأن لأحديث في الوضوء لمن أراد أن يشرع كذا في
شرح الترمذي لابن سبيل الناس وذهب إليه وهو روي أنه كوضوء الصلاة واستدلوا بما في

الحديثين من حديثها بذلك كان إذا أراد أن يأكل أو يشام وهو جنب وضأ وضأ أو الصلاة
وجامع من حديث عمار ويجمع بين الروايات بأنه كارتاة وضأ وضأ الصلاة تارة
بقتصر على غسل اليدين لكن هذا في الأكل والشرب خاصة وأما الغوم والمعادرة

فهو لوضوء الصلاة لعدم المعارض للأحاديث المصرحة فيها بأنه كوضوء الصلاة
(وعنها أيضا) قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان له حاجة إلى أهله أتاهم

ثم يعود ولا يمسح ما رواه أحمد ولا يمسح ما رواه الترمذي عنهما كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يشام وهو جنب ولا يمسح ماء الحديث قال أحمد ليس بصحيح وقال أبو داود وهو مروي
مروان بالدينة وقيلوا في هذا

وقال

فان الله يفتيح آياتكم أي صلاتكم

واختلاف العلماء في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم الى بيت المقدس وهو مكة (٢١١) وفي هذا الحديث جواز نهج الاحكام

تخلقا للهمود ويجوز الواحد
واليه مال القاضي أبو بكر وغيره
من المحققين وهو الذي رجوا
الاجتهاد في القبلة وبين امره
صلى الله عليه وسلم وكرامته على
ربه لا عطائه ما أحب والرد على
المرحضة في انكاره ثم نسبة
اعمال الدين ايماناً وفيه ان تقى
تفسير بعض الاحكام جائز اذا
ظهرت المصلحة في ذلك وفيه
بيان ما كان في الصحابة من
الحرص على دينهم والشفقة على
اخوانهم وقد وقع لهم نظير هذه
المسألة المنزلة في تحريم الخمر كما صرح
من حديث البراء أيضاً فتركت
ليس على الذين آمنوا وعملوا
الصالحات جناح فيما طعموا الى
قوله والله يحب المحسنين وقوله
تعالى انما الانصاع اجر من احسن
عمله لا ورواه هذا الحديث اثمة
اجلاء أربعة وفيه التحديث
والعنة وأخرجه المؤلف أيضاً
في المسألة والانسار وفي خبر
الواحد والنسائي والترمذي
وابن ماجه عن أبي سعيد
الخدري رضي الله عنه انه سمع
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم حال كونه يقول بالمضارع
حكايه حال ماضية (اذا انسلم
العبد) والأامة وذكر المذ كرفظ
تغليباً (فحسن اسلامه) واسلامها
بان دخل فيه بر يسين من
الشكول أو المراد المدامعة في
الاخلاص بالمراقبة (يكفر الله

وقال يزيد بن هريرة هو خطأ وقال مهنا عن أحمد بن صالح لا يحمل ان يروى هذا الحديث
وفي علل الأثر لم يخالف ابا اسحق في هذا الا برأيه وحده لكن قال ابن مقفوزا جمع
المحدثون أنه خطأ من أبي اسحق قال الحافظ وتساؤل في نقل الاجماع نقض صحة السير في
وقال ان ابا اسحق قديم سمع من الاسود في رواية زهير عنه قال ابن العربي في شرح
الترمذي تفسير غلط أبي اسحق هو ان هذا الحديث رواه أبو اسحق مختصراً واقطعه من
حديث طويل فأخذ في اختصاره اياه ونص الحديث الطويل ما رواه أبو عثمان قال
أتيت الاسود بن يزيد وكان لي اخ وصديقاً فقلت يا أبا عمر حدثني ما حدثتك عائشة ام
المؤمنين عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قالت كان يتم أول الليل ويجي
آخره ثم ان كانت له حاجة فغضى حاجته ثم يتم قبل ان يتم ما فاذا كان عند النداء
الاول وثب وربما قالت فاقاض عليه ما قالته فقلت اعقبه وانما علم ما تريد وان
نام جنباً أو وضوء الرجل لله الاة فهذا الحديث الطويل فيه وان نام وهو جنب وضوء
وضوء الرجل لله الاة فهذا يدل على ان قوله ثم ان كانت له حاجة فغضى حاجته ثم يتم قبل
ان يتم ما يستعمل أحد وجهين اما ان يريد حاجة الانسان من البول والغائط فيقتصرهما
ثم يستحب ولا يتم ما يتم فان وطئ وضوءاً كما في آخر الحديث ويحمل ان يريد الحاجة
حاجة الوطئ بقوله ثم يتم ولا يتم ما يعني ما لا يعتد به متى لم يحصل الحديث على
احدهما من الوجهين تناقض أوله وآخره فتوهم أبو اسحق ان الحاجة حاجة الوطئ فقل
الحديث على معنى ما فهمه انتمى والحديث يدل على عدم وجوب الوضوء على الجنب اذا
اراد النوم أو المعادة وقد تقدم في الباب الاول أنه غير صالح للاستدلال به على ذلك
لوجود ذكر ناهيها قال المصنف رحمه الله تعالى وهذا لا يناقض ما قبله بل يحمل على
الله كان يترك الوضوء أحياناً لبيان الجواز بفعله غالباً لطلب التفضيل انتمى وبه هذا
جميع ابن قتيبة والنوروي

* (أبواب موجبات الغسل) *

قال النوروي الغسل اذا أريد به الماه وهو مضموم الغين واذا أريد به المصدر فيجوز بضم
الغين وفصح الغتان مشهورتان وبعضهم يقول ان كان مصدر الغسلت فهو بالفتح
كظنيت ضرب باوان كان بمعنى الاعتسال فهو بالضم كقولنا غسل بالجمعة مسنون
وكذلك الغسل من الجنابة واجب وما أشبهه وامامنا ذكره بعض من صنف في علم
الفقه هاهنا من قولهم غسل الجنابة والجمعة ونحوهما بالضم لمن فهو خطا منه بل الذي
قاله صواب كذا وأما الغسل ~~بضم~~ كسر الغين فهو واسم لما يغسل به الرأس من
خطا وغيره

* (باب الغسل من المني) *

(عن علي عليه السلام قال كنت رجلاً مذافاً لالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال في

عنه) وعنه وانما كغيره النقطية وهو في المعاصي كالاجساد في الطاعات وقال الزمخشري التكفير اما طاعة المستحق من العقاب

بأنه يثبت الرواية في كثير من النسخ (٢١٢) الحافظ في الفقه لأن الأذوات كانت من أدوات الشرط لكم لا يجب

الذي الوضوء في المني الغسل رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه ولا جد فقال إذا حدثت الحافظ غسل من الجنابة فادام تكن حاذقا فلا تغسل قال الترمذي وقد روى عن علي بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجهه وأخرج الحديث أيضا أبو داود والنسائي وأخرج البخاري ومسلم من حديث علي بن عتيبة عن أبيه عن أسناد الحديث الذي صححه الترمذي بن يزيد بن أبي زياد قال علي بن عتيبة لا يصح به وقال ابن المبارك أرم به وقال أبو حاتم الرازي ضعف الحديث كل أحاديثه موضوعة وباطلة وقال البخاري منكر الحديث ذاهب وقال النسائي منكر الحديث وقال ابن حبان صدوق إلا أنه لما كبر في حفظه وتغير وكان يثقن ما تلقى فوقعت المناكير في حديثه فسمعنا من سمع منه قبل التغير صحيح والترمذي قد صحح حديث بن زيد المذکور في مواضع هذا أحدهما وفي حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم استجمع وهو صائم وفي حديث أن العباس دخل على النبي صلى الله عليه وسلم فغضب وقدر حسن أيضا حديثه في حديث أنتم ادخلت العمرة في الحج فلعن التجميع والتحصين بشاركة الأمور الخارجية عن نفس السند من أشهر المتنون ونحو ذلك والأقرب لا يثبت من رجال الحديث في حديثه الصحيح وأيضا الحديث من رواية ابن أبي ليلى عن علي بن زيد قال سمعته في الباب عن المقداد بن الأسود عن أبي داود والنسائي وابن ماجه عن أبي بن كعب عن أبي شعبة وغيره والحديث يدل على عدم وجوب الغسل من المذي والواجب الوضوء وقد تقدم الكلام في ذلك في باب ما جاء في المذي من أبواب فقه غير الفقهاء يدل على وجوب الغسل من المني قال الترمذي وهو قول عامة أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وبه يقول شيبان والشافعي وأحمد وإسحق قول حدثني يروي بالقاء المهمة وانها المهمة بعد هذا المصحة مفتوحة ثم قام هو الرمي وهو لا يكون بهذه الصفة المشهورة ولهذا قال المصنف وفيه تنبيه على أن ما يخرجه لغیر شهوة ما لم يرض أو

ولما تذهب إليه في بيان ما قاله الحافظ كلام من لم يشتم من العربية شيئا فليس في محله بل الأمر بالعكس فقد صرح الشافعي في التمهيدات كابن جرير في زمانه التي يقرؤها صغار الطائفة بأن إذا لم يرض من الإفريزة والله لا يرضو في الحديث وما استدل به العيني من قول الشاعر

استغن ما غنالك ربك بالنعى وإذا أتيتك خصاصة فقل فليس في محله لأن الحافظ لم يقل إن إذا أتيتك من طاعة ولا في المحر حق وهو من علمه

أورد هاهنا وسعد مشتمل ما هكذا يسهل وتورد الأهل لكن التجميع وضم جانب الحافظ أو قدسه فيما وقع الله غفرا وقال ابن هشام ولأنه عمل إذا لم يرض من الإفريزة كنقول الشاعر الخ وشرطها أن لا يرض معني الشرط وكذا ينبغي في كافي الرضى واستعمل الجواب مشارعا وإن كان الشرط بانظ

المشافي استكنه في المستقبل وفي رواية البراءة كذا الله فاستحق ما (كل شبهة كان زلتها) بخلافه الملام المنوعة فيه قرئ على الحافظ المذنب وغيره ولا في الوقت زلتها بتشديد أو عزاء في التثنية للإصمعي ولا في ذر أولها وهما عني كما قاله الخطابي وغيره أي أسناده أو قدمها (وكان

أورد لا يوجب الغسل انتهى) وعن أم سلمة أن أم سلمة قالت يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة الغسل إذا احتلمت قال نعم إذا رأت الماء فالت أم سلمة وتعلم المرأة فقال تربت يدك فيما يشبهها ولدها متفق عليه) الحديث الفاطمة عن الشيعين ورواه من حديث أنس عن أم سلمة ومن حديث عائشة أن امرأة سألت وأخرج به الترمذي والنسائي وابن ماجه وفي الباب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة سألت أنخرج به ابن أبي شعبة وعن أبي هريرة أن رجلا أتى في الأولاد عن خولة بنت حكيم أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فبعت هذا القول فبعت العذرة في ذكر ما يستصانه والمراد بالحياء عناه اللغو إذا حياها الشري خسر كاه والمراد أن الله لا يامر بالحياء في الحق أو لا يمتنع من ذكر الحق لأن الحياء تغدير وانكسار وهو مستفصل ليسه وقيل أنما يمتنع من ذكر الحيات ولا يمتنع من ذكر الحيات في النبي قوله الاحتلت

بعد ذلك أي بعد ما علم من المجموع وهو محمولات وتكثيرها بالسلام (القصاص) عبر بالماضي الاستعانة

وان كان الساقى بقضى المضارع لمحق الوقوع كما في قوله تعالى ونادي (١١٣) صحاب الجنة أى ككاتب الجواز في الدنيا

(الحسنة بعشر) أى تكتب أو تثبت بعشر (أمثاله) حل كونها مستتمة (الى سبع مائة ضعف) يكسر الصاد والضعف المثل الى ما زاد وبقي الالف ضعفه يريدون مثليه وثلاثة أمثاله لانه زيادة غير محصورة فانه في القاموس وقد أخذ بعضهم فيها سحابة لما ورد في ظاهر هذه الغاية فزعم ان الضعيف لا يقاوم

سبع مائة والجواب ان في حديث ابن عباس عند البخاري في ال فاق كتب لله عشر حسنات الى سبع مائة ضعف الى اضعاف كثيرة وهو يريد عليه وأما قوله تعالى والله يضاعف لمن يشاء فيجوز ان يكون المراد انه يضاعف تلك المضاعفة بان يشاء بان يجعلها سبع مائة وهو الذي قاله البضاوى بها غيره ويحتمل ان يضاعف السبع مائة بان يزيد عليها (والسبعة بمثلها) من غير زيادة (الأن يعجزوا الله) عز وجل (عنها) أى عن السبعة فيه ونوعها وقيل دال لاهل السنة ان العبد تحت المشيئة ان شاء الله تعالى تجاوز عنه وان شاء أخذ ورد على القاطع لاهل السكاكر بان الله كالاستزلة وقول الحافظ ابن حجر ان أول الحديث يرد على من أنكر الزيادة والنقص في الايمان لان الحسنات تتفاوت درجاته وآثره يرد على الخواارج والاعتزلة بقوله العيني بان الحسن

الاحتلام اغتسال من الحلم بضم الماحلة ويكون اللام وهو ما يراه السالم في نومه والمراد به هنا امر خاص هو الجماع وفي رواية أحمد من حديث أم سلمة انها قالت ان ذرات ان زوجه ايجامعه في المنام اغتسل قوله ان ذرات الماء التي بعد الاستيقاظ قولها وتعلم المرأة بحذف همزة الاستفهام وفي بعض نسخ البخاري باثباتها قوله ترتب بذلك أى افترت وصارت على التراب وهو من الانطاف انى تطلق عند الزجر ولا يراد بها ظاهرها قوله فيما يشبهها ولها ما بالاء الموحدة وثابت أنهما لاستفهامية المجرورة وهو لغة والحديث يدل على وجوب الغسل على المرأة بانزالها الماء قال ابن بطال والنووي وهذا الاختلاف فيه وقد روى الخلاف في ذلك عن القتيبي في الحديث رد على من قال ان ما المرأ لا يبرز

(باب استحباب الغسل من التثاء الختانين ونسخ الرخصة فيه)

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا جلس برشبعم الاربع ثم جاهد ما فانه يوجب عليه الغسل متفق عليه وسلم واحد وان لم ينزل) قوله اذا جلس الضمير المستتر فيه وفي قوله ثم جاهد رها الرجل والضمير البارز في قوله شبعها وجهدها المرأة قوله شبعها الضمير جمع شعبة وهى القطعة من الشئ فيسئل المراد هنا يداها ويرجلها وقيل رجلها ونحوها وقيل ساقها ونحوها وقيل فخذهما واستكأها وقيل فخذهما وشعرها وقيل فواحي فرجها الاربع قاله في الفتح قال الازهرى والاسكان ناحيتا الفرج والشعران طرف الناحيتين قوله ثم جاهد رها بفتح الجيم والهاء يقال جاهدوا جهداى بالغ المشقة قيل معناه كدتها بجور كته وبلغ جهده في العمل بهم او المراد به انها معالجته الايلاج كفى به عنهما والحديث يدل على ان استحباب الغسل لا يوقف على الانزال بل يجب بمجرد الايلاج أو ملاقة الختان الختان كما سيأتى وقد ذهب الى ذلك الخطباء الاربعه والتموه والنقاهم وجهور العصاية والتابعين ومن بعدهم وروى ابن عبد البر عن بعضهم انه قال انهم اجماع الصحابة على استحباب الغسل من التثاء الختانين قال وليس ذلك عندنا كذلك ولكننا نقول ان الاختلاف في هذا ضعيف وان الجمهور الذين هم الحجة على من خالفهم من السلف والخلف انهم اجماعهم على استحباب الغسل من التثاء الختانين أو تجاوزة الختان الختانين وجعلوا أحاديث الباب نافية لحديث المسلم من الماء وخالف في ذلك أبو سعيد الخدري وزيد بن خالد وابن أبي وقاص ومعاذ ورافع بن خديج وروى أيضا عن علي ومن غير الصحابة عمر بن عبد العزيز والظاهرية وقالوا لا يجب الغسل الا اذا وقع الانزال ونسخوا حديث الماء من الماء المتفق عليه ويمكن تأييد ذلك بعمل الجهد المذكور في الحديث على الانزال ولكنه لا يتم بعد التصريح بقوله وان لم ينزل في رواية مسلم واحد وصرح من ذلك حديث عائشة الا فى بعد هذا التصريح بحديثان مجرد من الختان الختانين موجب للغسل

من أوصاف الايمان ولا يلازم من قابلية الوصف الزيادة والنقصان قابلية الذات اياها لان الذات من حيث هى لا تقبل

ذلك كما عرف في موضع التبيين وهذا التعجب (٢١٤) عقلي ورد ظاهر الحديث في معنى الرأى اضره للمذهب والذي رجحه

الضاري وغيره وهو الواور من
الصافي الذين اطلقوا ان الايمان
قول وعمل ويزيد وينقص وكذا
نقله الا لكافي في كتاب السنة
عن الشافعي واحمد بن حنبل
واسحق بن راهويه وغيرهم بل
قال به من العصاة عن الحسن الططاب
وعلى بن ابي طالب وابن مسعود
ومعاذ بن جبل وابو الدرداء وابن
عباس وابن عمر وعمار وابو
هريرة وسديفة وعائشة وغيرهم
من التابعين كعب الاسود
وعروة بن ماس وعمر بن عبد
العزيز وغيرهم وروى الا لكافي
ابن ابي عمير عن ابي بصير عن
قال انبت أ كثر من ألف رجل
من العلماء بالامور اربعاً
أسد منهم في تلك في أن الايمان
قول وعمل ويزيد وينقص فان
قامت الايمان هو التصديق بالله
وبرسوله والتصدق بشئ واحد
لا يتصور أن لا يتصور كماله نارة
ونقصه أخرى أحبب بان قبوله
الزيادة والنقص ظاهر على تقدير
دخول القول والفعل فيه وفي
الشاهد من ذلك فان كل
أحد يعلم ان ما في قلبه يتناول
حسني يكون في بعض الاحيان
أعظم من شئ واحد لا يصادف كلاً
منه في بعضهم وكذلك في التصديق
بالمعرفة بحسب ظهورها والبراهين
وكثرت من من كان ايمان
الصديقين أقوى من ايمان
غيرهم وهذا ما ذهب اليه المشقة من

ولكنكم الانتم دعوى الفسخ التي يرميها الاولون الابدان تسليم تأخر حديث ابي هريرة
وعائشة وغيرهما وقد ذكر المصنف حديث ابي بن كعب وحديث رافع بن خديج
الاسد لادلالهم على الفسخ وهما صريحان في ذلك وسند كرهما وقد ذكر الحارثي
في النافع والمنسوخ آثاراً اندل على التسليم ولو فرض عدم التأخر لم ينهض حديث
المؤمن المسلم ارضة حديث عائشة وأبي هريرة لأنه منقول ومعهما منطوقان والمنطوق
أربع من المذهب قال النووي وقد أجمع على وجوب الغسل متى غابت الحائض في
الترج واما كان الخلاف فيسهل بعض العصاة ومن بعدهم ثم انشد الاجماع على
ما ذكرنا وهكذا قال ابن العربي وصرح أنه لم يخالف في ذلك الا داود بقوله فند وجب
عليه الغسل هو يضم الغن المجمة اسم للاغتسال وحقيقة اغتسل الماء على الاعضاء
وزادت الهانوية مع ذلك ولم يخالف في كتب اللغة ما يشعرون بان الدليل داخل في معنى
الغسل فالواجب ما صدق عليه اسم الغسل للمعربة اغتسل اللهم الا ان يقال حديث
بالحا الشعروا اتقوا البصر على فرض صحته مشهور بوجوب الدليل لان الانتفاء لا يحصل
بغيره الا فاضلة لا يقال اذ لم يثبت الدليل لم يبق فرق بين الغسل والمشيح لاننا نقول المشيح
الامر ار على الشئ باليد يصب ما أصاب ويحاطي ما أخطأ فلا يجب فيه الاستيعاب
بخلاف الغسل فإنه يجب فيه الاستيعاب (وعن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم ان قد بين شهيم الاربع ثم من الختان الحسان وقد وجب
الغسل رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه واذا جاوز الختان الختان وجب
الغسل) واهما حديث آخر بالنظر اذا انقضى الختانان فند وجب الغسل فعاته أنا
ورول الله صلى الله عليه وسلم واغتنمنا وأخرجه الشافعي في الام والناسي وصححه
ابن حبان وابن النطن واعلمه البخاري بان الاوراحى اخطأ فيه ورواه غيره عن
عبد الرحمن بن القاسم مرسله اسند على ذلك بان بالزيادة قال سألت القاسم بن محمد
عن حديث في هذا الباب شيئاً قال لا والله بن عبد الرحمن قال عن ابيه واجاب من صحبه بانه
يجهل أن يكون القاسم كان نسبه ثم ذكر أو حديث ابنه عبد الرحمن ثم نسبى قال
الحافظ ولا يخفى الجواب عن نظر قال النووي هذا الحديث أصله صحيح ولكن فيه تغيير
وتبع في ذلك ابن السلاج قوله بن شهاب قد تقدم تفسير الشعب قوله الختان المراد
به هنا موضع الختان والختن في المرأة فاع جلد في اعلى الفرج مجاورة لخرج البول
كمرفه الديك ويسمى الخناض قوله جاوز زود بالنظر الجواز زود بالنظر المرافاة والنظر
الملازمة بالنظر والاتفاق والمراد بالافاة المرافاة قال القاضي أبو بصير اذا غابت
الحائض في الفرج فند وقعت المرافاة قال ابن سديد الناس وهكذا معنى من الختان
الختان اي ثار به وداناه وده في الرق الختان بالختان الصاقه ومعنى الجواز ظاهر
قال ابن سديد الناس في شرح الترمذي ما كيا عن ابن العسري وليس المراد حقيقة

وحكاية فضيل بن عياض عن أهل السنة والجماعة فظهر مما أوردناه ضعف ما نسبته اليه في وجه ما سلكه الامم

الحافظ ابن حجر لا يهتم على محض طريقة السلف خاصة لاشية فيها والكلام (٢١٥) في هذه المسئلة طويلا الذي لا يحتمل هذا

المختصر فمن أراد استيفاء ما حقه
فليراجع من محله وهذا الحديث
لم يسنده البخاري بل علقه وقد
وصله ابو داود الهروي في روايته
والنسائي في سننه والحسين بن
سفيان في مسنده والامام علي
والدارقطني في غرائب مالك من
تسع طرق ولله سائقه ولو لم يكن
قال انهما افتتحت في جميع
الروايات ما سقطه البخاري وهو
كناية الحسنة المتقدمة قبل
الاسلام وانما اختصره البخاري
لان قاعدة الشرع ان الكافر
لا يثاب على طاعته في شر كذا لان
من شرط التقرب كونه عارفاً بمن
تقرب اليه والكافر ليس كذلك
ورده النووي بان الذي عليه
المحققون ان ينقل فيه بعضهم
الاجماع ان الكافر اذا فعل
افعال الاجابة على جهة التقرب
الى الله تعالى كصدقة وصلة رحم
واعناق ونحوها ثم اسلم ومات
على الاسلام ان ثواب ذلك يكتب
له وحديث حكيم بن حزام المروي
في الصحيحين يدل عليه ودعوى
انه مخالف للفقهاء غير مسئلة
لانهم قد عتدوا بعض افعال الكافر
في الدنيا ككثرة الظهار فانه
لا يلزم اعادتها اذا اسلم وتجزئته
قال ابن المنذر اختلفوا في اعد
دعوى انه يكتب له ثلاث في حال
كفره وامانه تعالى يضيف الى
حسناته في الاسلام ثواب ما كان
صدقة منه مما كان ينفقه من غير ان

الاسلام ولا حقة الملاقاة وانما هو من باب الجواز والكناية عن الشيء بما يشبهه وبه
من الالبسة او مقاربة وهو ظاهر وذلك لان شتان المرأة في اعلى الفرج ولا يشبه الذي
في الجماع وقد اجمع العلماء كما اشار اليه على انه لو وضع ذكره على خنثاه ولو لم يله
لم يجب الفسلى على واحد منهم اقل اذ من قدر ان تدعى الملاقاة وهو ما وقع مصرحاً به
في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص باقظ اذا التقى الخنثان وقوارت الخشفة فقد
وجب الغسل اخرجه ابن ابي شيبة والتعصير مع باقظ الوجوب في هذا الحديث والذي
قبله مشعر بان ذلك على وجه الحتم ولا خلاف فيه بين الفاتنين بان مجرد ملاقات الخنثان
الخنثان سبب للفسلى قال المصنف رحمه الله وهو يقدح الوجوب وان كان هناك حائل
انتهى وذلك لان الملاقاة والجوارزة لا يتوقف مدتها على عدمه (وعن ابي بن

كعب قال ان الفقيه الذي كانوا يقولون المامن المارة خصة كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يخص بهم في اول الاسلام ثم امرنا بالاعتزال بعده ورواه احمد وابوداود

وفي لفظ انما كان المامن المارة خصة في اول الاسلام ثم نهى عنهم ورواه الترمذي

وهو الحديث أخرجه ايضا ابن ماجه وابن خزيمة ورواه الزهري عن سهل بن سعد
عن ابي بن كعب وفي رواية ابن ماجه عن الزهري قال قال سهل بن سعد وفي رواية ابي
داود عن ابن شهاب حديثي بعض من أرسى ان سهل بن سعد أخبرني ان ابي بن كعب
أخبرني عن جهم بن موسى بن هرون والدارقطني بان الزهري لم يسمعه من سهل وقال ابن
خزيمة هذا الرجل الذي لم يسمه الزهري هو ابو حازم ثم ساقه من طريق ابي حازم عن
سهل بن سعد عن ابي قال ان الفقيه وساقه بلفظ الكتاب الا انه قال في بدء الاسلام وقد
ساقه ابن خزيمة ايضا عن الزهري قال أخبرتني سهل قال الحافظ وهذا يذفع قول من
جزم بأنه لم يسمعه منه لكن قال ابن خزيمة اهاب أن تكون هذه اللفظة غلطاً من محمد
ابن جهم الذي راوى له عن معمر عن الزهري قال الحافظ واحديث أهل البصرة عن معمر
يقع الوهم فيمكن في كتاب ابن شاهين من طريق يعلى بن منصور عن ابن المبارك
عن يونس عن الزهري حديثي سهل وكذا أخرجه يونس بن مخلد في مسنده عن ابي كريب
عن ابن المبارك وقال ابن حبان بحتمل أن يكون الزهري سمعه من رجل عن سهل ثم نقل
سهلاً فحدثه أو سمعه من سهل ثم نبه فيه ابو حازم ورواه ابن ابي شيبة عن طريق شعبة
عن سيف بن وهب عن ابي حرب بن ابي الاسود عن عميرة بن يثرب عن ابي بن كعب نحوه
والحديث يدل على ما قاله الجمهور من التسليم وقد سبق الكلام عليه (وعن عائشة

رضي الله عنها ان رجلاً اسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجامع أهله ثم

يكسل وعائشة جالسة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني لا فعل ذلك انا وهذه

ثم تغسل رواءه مسلم) قوله ثم يكسل قال النووي ضبطناه بضم الباء ويجوز فتحها

ينال اكسل الرجل في جماعه اذا ضعف عن الانزال وكسل بفتح الكاف وكسر السين

مانع منه وقد جزم علي بن ابي حمزة الزوري ابراهيم الحارثي وابن بطلان وغيرهما من القدماء والقرطبي وابن المنير من المتأخرين وقال

ابن بطال الله ان يفتل على هباندنيا (٢١٦) شاه ولا اعراض عليه واستبدل غير بان من آمن من أهل الكتاب

يؤتى أجرو مرتين تكامل كتابه
 الفران والحدیث العجیب وهو
 لوسات علی اعماله الاول لم یقع
 شی من عمله الصالح بل یكون جهل
 مشهورا فذل علی ان ثواب عمله
 الاول یكتب له مضاعفا علی عمله
 الثاني وقوله صلی الله علیه وآله
 وسلم اما انما عازت من ابن
 جددان وما كان یصنعه من الخیر

والاولی اقدم وهذا امر یجوز ساذج الیه الجهور وقد انشد کر الخلفاء فیہ (وعن
 رافع بن خدیج قال نادى رسول الله صلی الله علیه وسلم وانا علی بان امرائی فقلت
 ولم أنزل ما طعنت وخرجت فاحسبه ثم فقال لا عیبک الما من الما قال رافع ثم امرنا
 رسول الله صلی الله علیه وسلم بعد ذلك بانفسی رواه أحمد الحدیث حسنه الحارمی فی
 بحرینه نظر لان فی اسناده رشیدین وأبسن من رجال الحدیث وفيه أيضا جهور ولانه قال
 من بعض ولد رافع بن خدیج فابن نظر فانظر ضعف الحدیث لاحسنه وهو من أدلة
 مذهب الجهور وروی الباب عن علی بن ابی طالب وعثمان والزبیر وطه وابی ایوب وابی
 سعید وابی هریرة وقدرهم

• (باب من ذكر احوال الاموال في الجود بالاداء بالعكس) •

[illegible]

أُمنعت عليا التقيته فوجدته في بيته الكبري فاستدعى الحسن بن علي فقال كانت عمي امرأة الحديث
فأما طاعت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذه باعته عاتق الله هذه فلانة وهي أعيد أناسل المدينة

فظاهر هذه الرواية ان مسحها ~~كان في غيما~~ (قال صلى الله عليه وآله وسلم) (٢٢٥) عليه وآله وسلم (مسح) بفتح السين وسكون الهاء اسم للزجج في

الكف فيها عان مسح المرأة بما ذكره أو عن تكلف غسل ما لا يطاق ولذا قال بعده (عابكم) من العمل (عابا) واللام على ما تطيقون أي بالذي تطيقون المداومة عليه وحذف العائد له لانه منطوقه يقتضي الأمر بالاعتناء على ما يطاق من العبادة وهو مسحه بفتح السين الهاء من تكليف ما لا يطاق وسبب ورودها خاص بالصلاة ولكن اللفظ عام فيمثل جميع الاعمال وعسل عن خطاب النساء الى خطاب الرجال طلبا لتعميم الحكم فغلب الذكور على الاناث في الذكر (فوالله) فيه جواز الخلاف من غير استعمال وقد يستحب اذا كان في تفخيرهم أو من أمور الدين أوحث عليه أو تفخير من محذور (لا يلل الله حتى) ان (قلوا) بفتح الميم في الموضوعين وهو من باب المشاكسة والازدواج وهو ان تكون إحدى الفظتين موافقة للآخرى وان خالفت معناها والمثال ترك الشيء استئقلا وكرهه بدنه ليسر ومحبته فيه وهو محال على الله تعالى بالاتفاق قال الاسماعيلي وجماعة من المحدثين هو على سبيل المجاز لانه تعالى لما كان يقطع قوايه عن قطع العمل ملا لا يعرض ذلك بالمال من باب تسمية الشيء

الحديث رجاله رجال الصحيح الا عبد الله بن عمر العمري وقد اختلف فيه فقال أحمد هو صالح وروى عنه انه قال لا بأس به وكان ابن مهدي يحدث عنه وقال يحيى بن معين صالح وروى عنه انه قال لا بأس به يكتب حديثه وقال يعقوب بن شيبة ثقة صدوق في حديثه اضطرأ بخرج له مسلم مقرؤا بناخيه عبيد الله وقال ابن المديني ضعيف وقال يحيى القطان ضعيف وروى أنه كان لا يحدث عنه وقال صالح جزرة مختلط الحديث وقال النسائي ليس بالقوي وقال ابن حبان غلب عليه التعب حتى غفل عن حفظ الاخبار وجوده الخلف فوقه المتنا كبر في حديثه فلما خش خطوه استحق القول وقد ترويه المذكور عن من ذكره المسنف من الظريحيين له ولم يجده عن غيره وهكذا رواه أحمد وابن أبي شيبة من طريقه فالحديث معقول بعلمين الاولى العمري المذكور والثانية الثوري وعدم الثابتات تنص من درجة الحسن والحكمة والله أعلم والحديث يدل على اعتبار مجرد وجود المني سواء انضم الى ذات ظن الذمومة أم لا وقد تقدمت الإشارة الى ذلك قال ابن رسلان أجمع المسلمون على وجوب الغسل على الرجل والمرأة بمجرد المني

باب وجوب الغسل على الكافر اذا أسلم

(عن قيس بن عاصم انه أسلم فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يغتسل بماء وسدر رواه الخمسة الا ابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وابن خزيمة وصححه ابن السكن وهو يدل على مشروعية الغسل لمن أسلم وقد ذهب الى الوجوب مطلقا أحمد بن حنبل وذهب الشافعي الى أنه لا يستحب له ان يغتسل فان لم يكن جنباً أجزأه الوضوء وأوجبته الهادي وغيره من كان قد أجنب حال الكفر سواء كان قد اغتسل أم لا اعدم صحة الغسل وقال باستحبابه لمن لم يجنب وأوجبته ابو حنيفة على من أجنب ولم يغتسل حال كفره فان اغتسل لم يجنب وقال المنصور بالله لا يجب الغسل على الكافر بعد اسلامه من جنابة أصابته قبل اسلامه وروى عن الشافعي نحوه احتج من قال بالوجوب مطلقا بحديث الباب وحديث عامة الاتقي وحديث أمره صلى الله عليه وآله وسلم لو أنه وقادة الرهاوي عند الطبراني وعقيل بن أبي طالب عند الحاكم في تاريخهم ابور قال الحفاظ وفي أسانيدهم لأنه ضعف واحتج القائلون بالاستعجاب الاثنى أجنب بأنه لم يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم كل من أسلم بالغسل ولو كان واجبا لما خص بالامر به بعضا دون بعض فيكون ذلك قرينة تصرف الأمر الى التسبب وأما وجوبه على المجنب فلا دلالة القاضية بوجوبه لانهم لم يفرق بين كافر ومسلم واحتج القائل بالاستعجاب مطلقا لعدم وجوبه على المجنب بحديث الاسلام يجب ما قبله والظاهر الوجوب لان أمر البعض قد وقع به التبليغ ودعوى عدم الأمر بان عداهم لا يصلح متمسكا لان غاية ما فيها عدم العلم بذلك وهو ليس علما بالعدم (ومن أبي هريرة ان ثمانية أسلم فقال النبي صلى الله

سؤاله فترددوا في الإجابة إليه

عليه وآله وسلم اذهبوا به الى ساطع بن قلان فروه ان يغتسل واما احمد في الحديث
الخرجه ايضا عبد الرزاق والبيهقي وابن خزيمة وابن حبان واما سهل في الصحيحين وابن
فيه ما الامر بالاغتسال وانما فاع ما انه اغتسل والحديث قد تقدم الكلام على فقهه

(عن عائشة ان فاطمة بنت أبي حديش كانت تستعاض فسات النبي صلى الله عليه وآله

• (باب فتح ماله على الناس والحب) •

على الخبير المنتدع اذنا ما كان كغيره من ضمان من قبله شئنا
فقد عونا

وربما ينزع القليل الدائم حتى يزيد على الكثير المتناقص فنهناك ما كان من قبل شيئاً

صلى الله عليه وآله وسلم ورافقه بأمته حيث أُرشدهم إلى ما يصلحهم (٢٢٧) وهو ما يمسكهم الدوام عليه من

غير مشقة من الله عما هو
أهل والتعبير بأحب هنا يقتضي
أن ما لا يداوم عليه صاحبها من
الدين محبوب ولا يكون هذا إلا
في العمل ضرورة أن تركه
للايمان كفر قاله في المصباح
قال ابن الجوزي إنما أحب
الدائم لعينين أحدهما أن
التارك للعمل بعد الدخول فيه
كالعسر من بعد الوصل فهو
معرض للذم ولهذا ورد الوعيد
في حق من حفظ آية ثم نسيها وإن
كان قبل حفظها لا تعين عليه
ثانيهما أن مداوم العمل ملازم
للمصلحة وليس من لازم الباب
في كل يوم وقد أمكن لازم يوما
كاملا ثم انقطع وزاد البخاري
ومسلم عن عائشة أن أحب
الأعمال إلى الله ما دووم عليه وإن
قل وفي هذا الحديث الدلالة
على استعمال الجواز وفضيلة
المداومة على العمل وتسعية
العمل في ما قد أخرجه البخاري
أيضا في الصلاة ومسلم ومالك في
موطئه (وعن أنس) هو ابن
مالك (رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) قال
يخرج من النار) يفتح المنة
التي هي من الخروج وفي رواية
الاصحابي وأبي الوقت يضيها
من الخارج في جميع الحديث
(من قال لا إله إلا الله) مع قول
محمد رسول الله فالجزء الأول علم
على المجموع كقول هو الله أحد

فضحهوا هذا الحديث وقد قدمنا من صححه مع الترمذي وحكي البخاري عن عمرو بن
مرة الراوي لهذا الحديث عنه أنه قال كان عبد الله بن مسلمة يحدثنا عن روف وثمة
والحديث يدل على أن الجنب لا يقرأ القرآن وتذهب إلى تحريم قراءة القرآن على
الجنب القائم والهادي والشافعي من غير فرق بين الآية وما دونها فوقها وذهب
أبو حنيفة إلى أنه يجوز له قراءة آية أذليس بقرآن وقال المؤيد بالله والامام أي
وبعض أصحاب أبي حنيفة يجوز ما فعل الغيبة التلاوة كما مررنا في اختي لالتصديق التلاوة
أصح الأولون الثقاتون بالتحريم حديث الباب وحديث ابن عمر الذي ساقى وحديث
أقرؤ القرآن ما لم يصب أحدكم جنبه فإن أصابته فلا ولا حرفا ويجب أن يترك ذلك بأن
حديث الباب ليس فيه ما يدل على التحريم لأن غاية ابن عمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ترك القراءة حال الجنابة ومنه لا يصلح مقسكال كراهية فكيف يستدل به على التحريم
وأما حديث ابن عمر ففيه مقال سنذكره عند ذكره لا يتمض معه للاستدلال وأما حديث
أقرؤ القرآن الخ فهو غير مرفوع بل موقوف على علي عليه السلام لأنه أخرجه أبو
يعلى من حديث علي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضا ثم قرأ شيئا من
القرآن ثم قال هكذا لمن ليس بجنب فاما الجنب فلا وآية قال الهيثمي رجاله موثوقون
فان صح هذا الصلح للاستدلال به على التحريم وقد أخرجه البخاري عن ابن عباس أنه لم يقرأ
في القراءة للجنب بأسا ويؤيده التمسك به موم حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم كان يذكر الله على كل أحيائه وبالبراءة الأصلية حتى يصح ما يصلح للتخصيص
هذا العموم ولما قلنا عن هذه البراءة (وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
لا يقرأ الجنب ولا الخائض شيئا من القرآن رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه) الحديث
في استناده صحيح بن عباس وروايته عن الخازن بين ضعيفة وهذا منها وذكر الزاوية
تفرد به عن موسى بن عقبه وسبقه إلى نحو ذلك البخاري وتبعهما الهيثمي لكن رواه
الدارقطني من حديث المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى ومن وجبه آخر وفيه مبهم عن
أبي معشر وهو ضعيف عن موسى قال الحافظ وصحح ابن سيد الناس طريق المغيرة
وأخطأ في ذلك فان فيه أعباء الملك بن مسلمة وهو ضعيف فلو سلم منه لصح استناده وإن كان
ابن الجوزي ضعفه بضعفة بن عبد الرحمن فلم يصب في ذلك فان مغيرة ثقة وقال أبو حاتم
حديث أبي عبيد بن عباس هذا خطأ وإنما هو من قول ابن عمر وقال أحمد بن حنبل هذا
باطل أنكره على أبي عبيد بن عباس والحديث يدل على تحريم القراءة على الجنب وقد
عرفت بما ذكرناه لا يتمض للاحتجاج به على ذلك وقد قدمنا الكلام على ذلك في
الحديث الذي قبل هذا وأيدل أيضا على تحريم القراءة على الخائض وقد قال به قوم
والحديث هذا الذي بعده لا يصلحان للاحتجاج بهما على ذلك فلا يصح إلى القول
بالتحريم الأدللي (وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقرأ الخائض ولا

على السورة كلها وإن كان قبل منبر وعيسى عليه السلام كما قاله العيني والكيرماني قال القسطلاني وفيه نظر هل

ما لا يخفى فالت الأولى كما قال الحافظ (٢٢٨) المراد المجموع وفيه دليل على اشتراط النطق بالتوسعة والمراد بالثقل هنا

القول النقص فالعنى من أقر بالتوحيد وصدق فالأقر لا بد منه فلهذا أعاده في شكل مرة والثبات يحصل في التصديق على الوجه المتقدم (وفي قايه وزن شعيرة من خير) أى من إيمان كافي الزاوية الأخرى والمراد به الإيمان بجميع ما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والتتوين في خير للتشليل المرص في تحصيله إذا نه إذا حصل الخروج باقى مما يطلق عليه اسم الإيمان فبالكثير منه أخرى فان كانت الوزن انما يتصور في الأجسام دون المعاني أوجب بان الإيمان شبه بالبدن فاضيف اليه ما هو من لوازمه وهو الوزن (ويخرج من الناموس قال لاله الا الله) محمد رسول الله (وفي قلبه وزن برة) يضم الباء تشديد الراء وهى التمسك (من خير ويخرج من النار من قال لاله الا الله) محمد رسول الله (وفي قلبه وزن ذرة من خير) واحدة الذر وهو كفى الناموس صفات النمل ومائة من الزنة شعيرة انتهى والغديره ان أربع ذرات وزن بركة أو هو الهباء الذى ينال في شعاع الشمس مثل رؤس الأبر وهو الباق من الشرايط بعد وضع تلك فيه وثقلها وانصب هذا الاسم لابن عباس فوزن الذرة هو التصديق الذى لا يجوز

النقص من القرآن شيا رواه الدارقطني الحديث فيه محمد بن الفضل وهو متروك ومنسوب الى الوصل وقد روى موقوفاً عليه يحيى بن أبي أنيسة وهو كذاب وقال البيهقي هذا الأثر ليس بالقوى وصح عن عمر أنه كان يكره ان يقرأ القرآن وهو جنب وساقه عنه في الخلافيات بائناً صحيح

باب الرخصة في اجتناب الجانب في المسجد ومنعه من اللبس فيه الا ان يوضأ

(عن عائشة قالت قال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاولبى الخلة من المسجد فقامت الى حائض فقال ان حيفتك ليست في ذلك رواه الجماعة الا البخارى) الحديث حسنه الترمذى وهو صحيح به صحيح مسلم اياه كما قاله ابن سبيد الناس وانراجه لى محضه وأما أبو الحسن الدارقطني فانه ذكر فيه اختلافاً على الأعمش في هذا الحديث وصوب رواية من رواه عنه عن ثابت عن القاسم عن عائشة وليس هذا الاختلاف الذى ذكره الدارقطني مانعاً من القول بصحته بعد ان بين فيه وجه الصواب ولا كنهه تفريده ثابت بن عبيد وهو وان كان ثقة فليس في مرتبة الحفاظ والاتقان الذى يشغل معه تفريده ويمكن ان يحجب عن اعلا ليلته مردان له طريقاً أخرى عند الدارقطني عن محمد بن فضيل عن الأعمش عن السائب بن محمد بن أبي ريد عن عائشة وعن عبيد الجوارث بن سبيد وعبد الرحمن الحارثى كلاهما عن ابن بن أبي سليم عن القاسم عن عائشة وعن أبي عمر الحوضي عن شعبة عن سليمان الشيباني عن القاسم عن عائشة وهذه متاهات لطريق ثابت بن عبيد وهى وان كانت واجبة فهى تحصل تقوية قولهم الخلة الخلة بضم السين الجملة واسكان الميم قال الهروي وغيره وهى السجادة وهى ما يضع عليه الرجل سر وجهه في سجوده من حصير أو نسج من خوص وقال الخطابي وهى السجادة بسجدة عليها المصلى وهى عند بعضهم قدر ما يضع عليه المصلى وجهه فقط وقد تكون عند بعضهم أكبر من ذلك قولاً ان حيفتك الحيفنة فيها الخطابي بكسر الحاء المهملة بمعنى المشقة والهيشة وقال المصنفون يتقنون الحاء وهو خطأ وصوب القاضى عياض الفتح وزعم ان كسر الحاء هو الخطا لأن المراد الدم وهو اللبس بالفتح لا غير وقد قدم كلام الحافظ والنووي في باب وجوب الغسل على السكار والحد يثب على جواز دخول الحائض المسجد للباحة ولا كنهه شوق على تعلق الحار والجور أعق قوله من المسجد بقوله فاولبى وقد قال بذلك طائفة من العلماء واسعة دلوا به على جواز دخول الحائض المسجد للعاجزة تعرض لها اذا لم يمكن على سجدها فاجابة وانما لا تنع من المسجد الا شاة ما يكون من اعلقت طائفة أخرى بشواها قال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المسجد فاولبى الخلة على التسديم والتأخير وعليه المشهور ومن هذا ذهب العلماء انهم لا تدخل لامقبة ولا عار فاقول صلى الله عليه وآله وسلم لا أحل المسجد الحائض ولا جنب وسبق الى الكلام عليه في هذا الباب قالوا ولان حديثهم أعانظ من حديث الجنازة والجانب

لا إن يدخله النقص ومافى البرة والشعيرة من الزيادة على الذرة فانما هو من زيادة الاعمال التى يكسبها

التصديق بها وليست زيادة في نفس التصديق قاله المهلب وقال في الكواكب (٢٢٩) وإنما أضاف هذه الأجزاء التي في

الشعيرة والبركة الزائدة على الذرة
إلى القلب لأنها كان الإيمان
التمام انما هو قول وعمل والعمل
لا يكون الا بنية واخلاص من
القلب فلذا أجاز ان ينسب العمل
إلى القلب اذ تمامه بتصديق
القلب فان قلت التصديق القلبي
كان في الخروج اذا ماؤمن بالزيادة
في النار وأما قوله لا اله الا الله
فلا جرم أحكام الدنيا عليه فما
وجه الجمع بينهما أحجب بان
المسألة مختلفة ففيها افعال جملة
لا يمكن مجرد التصديق بل لابد
من القول والعمل أيضا وعلمه
البحاري أو المسرود بالروح هو
بحسب حكمه ما به أي الحكم
بالروح ان كان في قلبه إيمان
فما الله عز وجل الذي يدل عليه
اذ الكلمة هي شعار الإيمان في
الدنيا وعليه مدار الأحكام فلا بد
منه احتيا يصح الحكم بالروح
اتمى وقال ابن بطال التكاثر
في التصديق على قدر العلم والجهل
فمن قل علمه كان تصديقه مثالا
بقدر الذرة والذي فوقيه في العلم
تصديقه بقدره أو بشعيرة الا
أن التصديق الحاصل في قلب
كل واحد منهم لا يجوز عليه
النقص ويجوز عليه الزيادة
بزيادة العلم والمعاينة وبالجملة
فقمة التصديق واحدة لا تقبل
الزيادة والنقصان وقدم الشعيرة
على البركة لكونها أكبر برما
منها وأخر الذرة لصغرهما ومن

لا يثبت فيه وإنما اختار في عبوره والمشهد ومن مذهب العلماء منعه فالخاض أولى
بالمع ويحتمل ان يكون المراد بالمشهد هنا مسجد يتبعه الذي كان يتنقل فيه فيسقط
الاحتياج به في هذا الباب وقد ذهب إلى جواز دخول الخاض المسجد وانما لا يمنع
الاحتفاء ما يكون منها زبد بن ثابت وحكاه الخطابي عن مالك والشافعي وأحمد وأهل
الظاهر وضع من دخوله أسفيان وأصحاب الرأي وهو المشهور من مذهب مالك
(وعن ميونة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخل على أحدنا وهي حائض

فيضع رأسه في حجره فيقرأ القرآن وهي حائض ثم تقوم احدنا بخمرته فتضعها في
المسجد وهي حائض رواه أحمد والشافعي الحديث اسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا
محمد بن منصور عن سفيان عن منبذه عن أمه ان ميونة قد كرهه محمد بن منصور ثقة
ومنبذه وثقة ابن معين وقد أخرجه بهذا الوجه هذا الملقظ عن عبد الرزاق وابن أبي شيبة
والصديقي في الخبرين والعديد شواهد أقامها القرآن في حجر الحائض فهي ثابتة في
الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة وما ليس فيها خلاف وأما وضع الخمر في المسجد فهو
مجهول من قال بجواز دخول الحائض المسجد للعاجزة وموئيدته ليق الجار والجور في
الحديث الأول بقوله ناولني لان دخوله المسجد لموضع الخمر فيه لا يفرق بينه وبين
دخوله اليه لآخر اجها وقد تقدم الكلام على ذلك وأخرج مالك في الموطأ عن ابن عمر
ان جواريه كن يغسلن رجليه ويعطينه الخمر وهن حبص (وعن جابر قال كان اسدنا

غير في المسجد جنبنا مجازا رواه سعيد في سننه وعن زيد بن أسلم قال كان أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يشربون في المسجد وهم جنب رواه ابن المنذر
الحديث الأول أخرجه أيضا ابن أبي شيبة وقد أراد المصنفين هذا الاستدلال
لمذهب من قال انه يجوز للجنب العبور في المسجد وهم ابن مسعود وابن عباس والثاني
وأصحابه واستدلوا على ذلك بقوله تعالى الا عابري سبيل والعبور انما يكون في محل
الصلاة وهو المسجد لا في الصلاة وتقييد جواز ذلك بالسفر لا دليل عليه بل الظاهر ان
المراد بطلاق المار لان المسافر ذكر بعد ذلك فيكون تكرار ايهان القرآن عن مشه
وقد أخرجه ابن جرير عن زيد بن أبي حبيب ان رجلا من الانصار كانت أبوابهم إلى
المسجد فكانت تصيبهم جنابة فلا يجدون المله ولا طريق اليه الا من المسجد فانزل الله
تعالى ولا جنب الا عابري سبيل وهذا من الدلالة على المطاوع بعمل لا يقي بعمله ريب
وأما ما استدل به القائلون بعدم جواز العبور وهم العترة ومالك وأبو حنيفة وأصحابه
من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأجل المسجد الحائض ولا جنب وسبأ في فتح كونه فيه
مقال سنيته هو عام مخصوص بان جواز العبور وحلل الآية على من كان في المسجد
واجنب تعسف لم يدل عليه دليل (وعن عائشة قالت جاز رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم وجوه بيوت أصحابه شريعة في المسجد فقال وجهوا هذه البيوت عن المسجد
باب الترفي في الحكم وان كان من باب النزول والبخاري في آخر التوحيد عن أنس مرفوعا دخل الجنابة من كان في قلبه

نوردة ثم من كان في البصرة اثنى (٢٣٠) ثني فلهذا معنى المدة والى هذه الحديث الدلالة على زيادة الايمان ونقصانه

ودخول طائفة من عصاة
الموحدين النيران الكبيرة
لا يكدر من علمها ولا يخالق النار
ورواته كاهم أئمة الجلاء بصريون
وفيه الحديث والعهدة وأخرجه
البحاري أيضا في التوحيد ومسلم
في الايمان والترمذي في صفة
بعضهم وقال حسن صحيح (٢٣١)
عمر بن الخطاب رضى الله عنه
ان رجلا من اليهود هو كعب
الاجبار قيل ان يسلم بين ذلك
مسند في مسنده والطبراني في
تفسيره والطبراني في الاوسط
والبخاري في المغازي عن قيس
ابن مسلم اناسا من اليهود وله
في التفسير من هذا الوجه ولما نقل
قالت اليهود فيعمل على انهم
كانوا حين سؤال كعب عن ذلك
بجامعة فكلم كعب على ايمانهم
(قال له) اى لعمر (بالأمير
المؤمنين) وهو أقول من أقرب
بذلك من الخلفاء الراشدين وكان
أبو بكر يقال له خليفة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم (آية)
ميتة أو ساخ مع كونه في سنة
لقد صدق بالبيان وهو (في كتابكم
تشريرا) والطبراني في المعجم
مهناير الورد نزلت) أى لوزنات
بما لا زالوا لا تتدخل في العمل
بل في لالة الله جل المنور
عليه ومعه منسوب على
الاختصاص أو أوسع من
اليهود (لا يندخل في اليوم هذا)
فقط في كل سنة ونسبته

ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يصنع القوم شيئا ارجا ان ينزل بهم رخصة
فخرج اليهم فقال وجهوا هذه البيوت عن المسجد فاني لأحسل المسجد لحائض ولا يجنب
رواه أبو داود وعن أم سارة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صرحة هذا
المسجد فنادى باعلى صوته ان المسجد لا يجنب لحائض ولا يجنب رواه ابن ماجه (الحديث
الأول صحيح كسابي وأخرج النائي أيضا الطبراني قال أبو زرعة العيص حديث عائشة
وكلاهما من حديث ألفت بن خليفة عن جسرته وضعف ابن حزم هذا الحديث وقال بان
ألفت مجهول الحال وقال الخطابي ضعفه وهذا الحديث وألفت راويه مجهول لا يصح
الاختصاص به وليس ذلك بسديد فان ألفت وثقه ابن حبان وقال أبو حاتم هو شيخ وقال
أحمد بن حنبل لا بأس به وروى عنه سفيان الثوري وعبد الواحد بن زياد وقال في
الكشاف صدوق وقال في البدرا المنير له هو مشهور ثقة وأما جسرته فقال البخاري
ان عندها عاتب قال ابن القطان وقول البخاري في جسرته ان عندها عاتب لا يكتفي في
رد اخبارها وقال الجهلي تابعه ثقة وذكرها ابن حبان في الثقات وقد حسن ابن
القطان حديث جسرته هذا عن عائشة وصححه ابن خزيمة قال ابن سيد الناس وأمرى ان
التحسين لأقل مراتبه ثقة ورأه ووجد الشواهد له من خارج فلا يخفى لاني محمد بن
ابن حزم في رده ولا حاجة بنا الى تبخير اراءه في ذلك لان هذا الحديث كان في الرد قال
الحافظ وأما قول ابن الرفعة في أخر شروط الصلاة ان ألفت متروك لاردود لانه لم يلق
أحمد من أئمة الحديث والحديثان يدلان على عدم حمل اللب في المسجد للجنب والحائض
وهو مذهب الاكثر واستدلوا بهذا الحديث وبمن عاينه عن أن يطوف بالبيت منفق
عليه وقال داود والمزني وغيرهم انه يجوز للفقهاء قال أحمد بن حنبل واسحق انه يجوز
للجنب اذا توضأ لرفع الحدث لا الحائض فرفع قال القائلون بالجواز مطلقا ان حديث
الباب كما قال ابن حزم باطل وأما حديث عائشة فالتنبي ان يكون الطواف بالبيت صلاة
وقد تقدم والبراءة الاسلية قاضية بالجواز ويجب بان الحديث كما عرفت أما حسن أو
ضعيف وجرم ابن حزم بالبيان مجازة وكثيرا ما يقع في مثلها وأخرج من قال بجوازه
للجنب اذا توضأ بما قاله المصنف بعد ان ساق هذا الحديث وانظر وهذا يقع بهموه
دخوله مطلقا لكن خرج منه المجاز لما سبق والمتونى كآداب اليه أحمد واعتق لما
روى عبد بن منصور في سننه قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن هشام بن سعد عن زيد
ابن أسلم عن عطاء بن يسار قال رأيت رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يجلوز في المسجد وهو يتجنبون اذا توضأ وضوء الصلاة وروى حنبل بن اسحق
صاحب أحمد قال حدثنا أبو نعيم قال حدثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم قال كان أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتعدون في المسجد وهم على غير وضوء وكان الرجل
يكون جنبا فيوضأ ثم يدخل المسجد فيحدث انتهى ولكن في كلا الاسنادين هشام

لهم ما جعل فيه من كمال الدين والى هذا دل من اليهود لانه يعود في كل عام (قال) ثم روى الله عنه ابن

(أى آية هي قال) كعب (اليوم أكلت لكم دينكم) أى بالنصر والاعطاش (٢٣١) على الأديان كلها أو بالتخصيص على

قواعد العقائد والنوقف على
أصول الشرائع وفروع الأعمال
وغير ذلك مما فى الكتاب العزيز
والسنة المظهرة وأتمت عليكم

نعموق) بالسنة والوقوف

أوبالكمال الدين بالكتاب والسنة

أو بفتح مكة وهدم منارات

الجاهلية (ورضيت بكم

الاسلام) أى اخترت لكم (دينا)

من بين الأديان وهو الدين عند

الله (قال) وفى رواية الأربعة

فقال (عمر) رضى الله عنه (قد

عرفنا ذلك اليوم والمكان الذى

نزلت) وفى رواية الأصمى أنزلت

(فيه على النبى) وفى رواية أبى

ذرعة على رسول الله (صلى الله عليه

وآله وسلم وهو قائم) أى والحال

أنه قائم (بعرفة) بعدم الصرف

للعبادة والتأديت (يوم الجمعة) وفى

رواية يوم الجمعة ومعه ما جامع

الناس أو جمعهم له وتالم يقل

عمر جعلناه عيداً مطابقاً جوابه

السؤال لأنه ثبت فى الصحيح أن

النزول كان بعد النصر ولا يتحقق

العيد الا من أول النهار وقد قالوا

ان رؤية الله لالى بعد الزوال

لأنه لا يرب ان اليوم التالى

اموم عرفته عيداً للمسلمين فكانه

قال جعلناه عيداً بعد ادراكنا

استحقاق ذلك اليوم لتعبده فيه

وقال فى الفتح عيسى بن ابي

الرواية امكننى فيها بالاشارة

والافرواية امكننى قبضة قد

نصت على المراد والفظه يوم الجمعة

ابن سعد وقد قال أبو حاتم انه لا يصح به وضعفه ابن معين وأحمد والنسائى وقال أبو داود
انه أثبت الناس فى زيد بن أسلم وعلى تسليم الصحة لا يكون ما وقع من العبادة بحجة ولا سيما
اذا خالف المرفوع الا أن يكون اسما

» (باب طواف الجنب على نسائه بغسل وابعسال) »

(عن أنس اب النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يطوف على نسائه بغسل واحد رواه
الجماعة الا البخارى ولا جد والنسائى فى ليلة بغسل واحد) الحديث أخرجه البخارى
أيضا من حديث قتادة عن أنس بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدور على
نساءه فى الساعة الواحدة من الليل والنهار ومن إحدى عشرة قال قلت لانس بن مالك
أو كان يطيقه قال كان يحدث انه أعطى قوة فلاثنين ولم يذكروا فيه الغسل قال ابن عبد البر
ومعنى الحديث انه فعل ذلك عند قدمه من سفر ونحوه فى وقت ليس لواحده منهن يوم
معهن معلوم بطريقين يومئذ لم يرد بالاسم عليهن بعد والله أعلم لأنهن كن حرائر وسنته
صلى الله عليه وآله وسلم فيهن العدل بالاسم بينهما وأن لانس الواحدة فى يوم الاخرى
وقال ابن العربى ان الله أعطى فيه ساعة لا يكون لازواجه فيها حتى تكون مقطعة له
من زمانه يدخل فيها على جميع أزواجه أو بعضهم وفى مسلم ان تلك الساعة كانت بعد
النصر فلو اشتغل عنها كانت بعد المغرب أو غيره وقد أسلفنا فى باب تأكيده الوضوء
للجنب تأويل التنوير فليرجع اليه والحديث يدل على عدم وجوب الاغتسال على من
أراد معاودة الجماع قال النووي وهذا باجماع المسلمين وأما الاستحباب فلا خلاف فى
استحبابه للحديث الا فى بعد هذا وليكن فيه ذهب قوم الى وجوب الوضوء على المعاود
وذهب آخرون الى عدم وجوبه وقد ذكرنا ذلك فى باب تأكيده الوضوء للجنب (وعن أبى

رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طاف
على نساءه فى ليلة فاعطى كل امرأة منهن تسلافة انى رسول الله لو اغتسلت غسلا
واحدا فقال هذا أطهر وأطيب رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا النسائى
وابن ماجه والترمذى قال الحافظ وهذا الحديث طعن فيه أبو داود فقال حديث أنس
أصح منه انتهى وهذا ليس بطعن فى الحقيقة لأنه لم يثبت عنه الصحة قال النسائى ليس
بينه وبين حديث أنس اختلاف بل كان يفعل هذه امره وذلك أخرى وقال النووي هو
محمول على انه فعل الامر بين وقتين محتملين والحديث يدل على استصحاب الغسل قبل
المعاودة ولا خلاف فيه

» (أواب الاصال المستحبة) »

» (باب غسل الجمعة) »

(عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء أحدكم الى الجمعة
فليغتسل رواه الجماعة واسلم اذا أراد أحدكم ان يأتى الجمعة فليغتسل) الحديث له طرق

يوم عرفة وكلاهما مجمل الله تعالى على الطهارة وهما النساءى كما عند الترمذى من حديث ابن عباس ان يوم عرفة

ذلك فقال ثلاث في يوم عيسى بن يوم (٢٣٢) جمعة ويوم عرفة فظهر ان الجواب لضعف انهم اتفقوا ذلك اليوم

بمسجد او هو يوم الجمعة واتخذوا
يوم عرفة عيدا لله تعالى العبد
وقال النووي فقد اجتمع في ذلك
اليوم فضيلتان وشرفان وهما
تغلبا لكل منهما فاذا اجتمعا
زاد التعظيم فتعد انفسه ذلك
اليوم بمسجد او غمامة امكانه وفي
رسالة هذا الحديث ثلاثة
كوفون ورواية صحيحة عن
صحابي والتحديث والاعتبار
والعزيمة واخرجه البزار في
المغازي والتفسير والاعتصام
ومسلم والترمذي وقال حسن
صحيح وكذا الذي في الاميان
والطبري وقد بين السدي بانهم
ينزل به هذه الآية متى من
الحرام والحلال وهذا يدل على
ان ائمة الدين قد حصل بالقرآن
والحديث والاجابة في غيرهما
في سلوة دليل الايمان فقيمهما
رقيب علي أهل التقية
واصحاب الرأي (عن طلحة بن
عبيد الله) بن عثمان الترمذي
التي هي أحد العشرة المبشرة بالجنة
المتة ول يوم الجمل لعشر خصال
من جادى الاولى سنة ست
وثلاث وذن بالبصرة وفي
الجزارى أربعة آحاد (عن
الله عنه يقول جابر بن
ضمير بن ثعلبة بن عبد بن بلال
وافد بن سعد بن بكر والحامل
اهم على ذلك ابراهيم بن محمد
عقوب حديث طلحة ولان في كل

كثير ورواه غيره واحد من الأئمة وهذا من روافد نافع فيما عرفت
نفس وعشرين روافد من الصحابة غير ابن عمر فبلغوا أربعة وعشرين صحابيا قال الحافظ
وقد جرت طرقة عن نافع فبلغوا مائة وعشرين نفسا وفي الفصل في يوم الجمعة أحاديث
غير ما ذكر المصنف من ابن جابر عند النسائي وعن البراء عند ابن أبي شيبة في المصنف
وعن أنس عند ابن عدي في الكامل وعن بريدة عند البزار وعن ثوبان عند البزار أيضا
وعن سهل بن حنيف عند الطبراني وعن عبد الله بن الزبير عند الطبراني أيضا وعن ابن
عباس عند ابن ماجه وعن عبد الله بن عمر حديث آخر عند الطبراني وعن ابن مسعود
عند البزار وعن حمزة عن أنس في داود في الباب عن جماعة من الصحابة يأتي ذكرهم
في أبواب الجمعة ان شاء الله والحديث يدل على مشروعية غسل الجمعة وقد اختلف الناس
في ذلك قال النووي فحكى وجوبه عن طائفة من السلف حكوه عن بعض الصحابة وبه
قال أهل الظاهر وحكاها ابن المنذر عن مالك وحكاها الخطابي عن الحسن البصري ومالك
وحكاها ابن المنذر أيضا عن أبي هريرة وعمار بن ياسر وحكاها ابن عمر عن عمر وجميع
من الصحابة ومن بعدهم وحديثي من ابن خزيمة وحكاها شارح الغنية لأن سريج
قولا لا تافى وقادى الخطابي وغيره الاجماع على ان الغسل ليس شرط في صحة الصلاة
وانه انما يندونه وذهب جمهور العلماء من السلف والخلف وفقهاء الامصار الى انه
مستحب قال الشافعي عياض وهو المأثور ومن مذهب مالك وأصحابه استدلال
الاولون على وجوبه بالا حديث التي أوردوها المصنف رحمه الله تعالى في هذا الباب
وفي بعضها التصریح باللفظ الوجوب وفي بعضها الاخر به وفي بعضها انه حق
على كل مسلم والوجوب ثبت باقل من هذا واحتج الاخرون لعدم الوجوب
بحديث من توفى فاحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وانصت فغفر له ما بين الجمعة
الى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة قال الترمذي
في تقرير الاستدلال بهذا الحديث على الاستصحاب ما لفظه ذكر الوضوء وماله من رتبة
عليه الثواب المقترن للصلاة يدل على ان الوضوء كاف قال ابن حجر في التلخيص انه من
أقوى ما استدلل به على عدم فرضية الغسل يوم الجمعة واحتجوا أيضا بعدم الوجوب
بحديث سمرة الا في لقوله فيه ومن اغتسل بالغسل أفضل فدل على اشتراك الغسل
والوضوء في أصل الفضل وعدم تعلق الغسل وبحديث الرجل الذي دخل وعمره يخطب
وقد ترك الغسل قال النووي وجه الدلالة أن الرجل فعله وأقره عمر ومن حضر ذلك الجمع
وهم أهل الحل والعقد ولو كان واجبا لما تركه ولا لزومه وبحديث أبي سعيد الا في
وجه دلالة على ذلك ما ذكره المصنف وبحديث اوس الثقفي وسبق في هذا الباب
وجه دلالة على ذلك ما ذكره المصنف وبحديث اوس الثقفي وسبق في هذا الباب
وبحديث عائشة الا في وجه دلالة انهم اغماهم وبالاغتسل الاجل تلك الروايع

من ما يندرج وان كان ما قال في آخر حديثه لا يزيد على هذا ولا ينقص لكن انفعبه

القرطبي بان سباقهما واختلاف واسماتهما متباينة قال ودعوى (٢٢٥) انهما قصه واحدة دعوى لوط وثكنان

شسط من غير ضرورة وقواه
بعضهم بأن ابن سعد وابن
عبد البر وجماعة لم يذكروا الضمام
الا الاول وهذا غير لازم وقال
القسطلاني هو ضم ام او ضميره
(الى رسول الله صلى الله عليه وآله)
والله (وسلم من أهل نجد) بفتح
النون وسكون الجيم وهو كافي
العياب وغيره ما ارفع من تهامة
الى أرض العراق وفي رواية أبي
ذر جاز رجل من أهل نجد الى
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم (فان) أي متفرق شجر
(الرأس) من هدم الرافدية
لخلف المضاف للقرينة العقلية
أو أطلق اسم الرأس على الشعر
لانه ثبت منه كإطلاق اسم السماء
على المطر أو بالغة يجعل الرأس
كلها المنقشة قال في الفتح فيه
إشارة الى قرب عهد النبوة فإذ
(نسمع) بنون الجمع (دوى) بفتح
الهمزة وكسر الواو وتشديد الياء
وهو شدة الصوت وبعده في
الهوام (صوته) فلا يفهم منه شيء
كما قال (ولا تنهه ما يقول) أي
الذي يقوله وفي رواية ابن عساکر
يسمع ولا يفقه (حتى دنا) الى
ان قرب فحناه (فأذهر) سأل
عن الاسلام) أي عن أركانه
وشرائعه بعد التوحيد
والتهديد ويؤيده ما أخرجه
المصنف عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم بشرائع الاسلام قد دخل

الكريمة فإذا زالت زال الوجوب وأجابوا عن الأحاديث التي صرح فيها بالامرانها
مجموعة على التمدد والقرينة الصارفة عن الوجوب هذه الأدلة المتعاضدة والجمع بين
الأدلة ما أمكن هو الواجب وقد أمكن بهذا أو ما قوله واجب وقوله حق فالمراد ما كد
في حقه كما يقول الرجل صاحب حقه واجب على ومواصاته حق على وليس المراد
الوجوب المتعمم المستلزم للعقاب بل المراد ان ذلك متأكدا حقيقيا لا يخجل به
واسعة منه ابن دقيق العيد وقال انما صار له اذا كان المعارض راجحاً في الدلالة على
هذا الظاهر وأقرى ما عارضوا به حديث من ترضأ يوم الجمعة ولا يتأوم سنده سنده هذه
الأحاديث انتهى وأما حديث من ترضأ فاحسن الوضوء وقال الحافظ في الفتح ليس فيه
لني الغسل وقد ورد من وجه آخر في الصحيح بالنظر من اعتسلى فيحتمل أن يكون ذكر
الوضوء لمن تقدم فسل على الذهاب فاحتاج الى إعادة الوضوء انتهى وأما حديث الرجل
الذي دخل وعمر يخطب وهو عثمان كما سيأتي فإراء الأجمة على الثاقب بالاستعجاب
لانه ان انكار عمر على رأس المنبر في ذلك الجمع على مثل ذلك العجائب الجليل وتقرير رجوع
الحاضر من الذين هم جهور الصحابة لما وقع من ذلك الانكار من أعظم الأدلة القاضية
بان الوجوب كان معلوما عند الصحابة ولو كان الامر عندهم على عدم الوجوب لما عول
ذلك الصحابي في الاعتذار على غيره أي تقرير من عمر ومن حضر بعده هذا وامل النوروى
ومن معه ظنوا الله لو كان الاعتسالى واجبا لنزل عمر من منبره وأخذ يسد ذلك الصحابي
وذهب به الى المعتسلى وألقال له لا تنف في هذا الجمع أو ذهب فاعتسلى فأناسه نظرك
أو ما أشبه ذلك ومثل هذا لا يجب على من رأى الاخلال بواجب من واجبات الشريعة
ونجاة ما كلفناه في الانكار على من ترك واجبا هو ما فعله عمر في هذه الواقعة على انه يعقل
أن يكون قد اعتسلى في أول النهار كما قال الحافظ في الفتح لما ثبت في صحيح مسلم عن جرار
مولى عثمان ان عثمان لم يكن يعضى عليه يوم حتى يقبض عليه ما لم يغتم به متذكرة
بذلك كما اعتذر عن التأخر لانه لم يتصل غلبه بذهابه الى الجمعة وقد حكى ابن المنذر عن
اسحق بن راويه ان قصة عمر وعثمان مثل على وجوب الغسل لا على عدم وجوبه من
جهة ترك عمر الخطبة واستغاله بمعاينة عثمان وتوبيخه مثله على رؤس الناس ولو كان
الترك مباحا لم يفعل عمر ذلك وأما حديث أبي سعيد الاثري فقد تقرر ضعف دلالته
الاقتران ولا سيما بحسب مثل أحاديث الباب وقد قال ابن الجوزى في الطواب على
المستملين بهذا الحديث على عدم الوجوب انه لا يمنع عطف ما ليس بواجب على
الواجب لاسيما ولم يقع التصريح بكم المعطوف وقال ابن المنبر ان سلم ان المراد
بالواجب الفرض لم يقع دفعه بعطف ما ليس بواجب عليه لان الثاقب أن يقول خرج
بديل فبقى ما عدا على الاصل وأما حديث أوس الثقفي فليس فيه أيضا الا الاستدلال
بالاقتران وأما حديث عائشة فلا نسلم انها اذا زالت العلة زال الوجوب مستلزم ذلك

لَيْسَ مِنَ الْجَوَابِ: يَكُونُ غَيْرَ (٢٣٦) مَطْلُوقِ السُّؤَالِ وَهُوَ قَوْلُهُ (نَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَالْه (وَسَلَّمَ)

هو (خمس صلوات في اليوم واليلة) أو خمسة خمس صلوات وفي رواية اسمعيل بن بهقر عند الخواف في الصيام أنه قال اسمعيل ماذا فرض الله على من الصلاة فقال الصلوات الخمس أي أقامته في اليوم واليلة وإنما لم يذكره الشهادة لأنه علم أنه يعلمها أو علم أنه انساب إلى عن الشرائع النعمانية أو ذكرها في اسم نقلها الراوي أشهر بها والاول أولى وبهذا تبين مطابقة الجواب للسؤال وبستهناد من سيان ما لا شك أنه لا يجب شي من الصلوات في كل يوم واليلة غير الخمس خلافا لمن أوجب الزور وكفى الفجر وصلاة الضحى وصلاة العبد أو الركعتين بعد المغرب (فقال) الرجل المذكور ولابن مساك قال (هل على غيرها قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا) ثم عابك غيرها وهو بحجة على الخصم في حديث أوجب الزور وعلى الأصح فخر من التافهة حيث قال ان صلاة العبد من فرض كناية (الآن تلوع) أي اكن التلوع مستحب لأدب على هذا الالتزام التوافل بالشرع فيها اكن يستحب انما هو ولا يجب وقد روى النسائي وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان احبما بأدب صوم التلوع ثم ينظر وفي انه ارى انه أمر بحورية بنت الحرث أن تظفر يوم الجمعة

إِذْ أَنْشَأَ فِيهِ فَدَلَّ عَلَى الْإِنشَاءِ

بوجوب السجود مع زوال العلة التي شرع لها وهي غاططة المشركين وكذلك وجوب الرمي
مع زوال المانع له وهو ظهور الشيطان بذلك المكان وكلمة هذا من نظائر قوله تعالى
بما انت في رسالة مسجلة قال في الفتح واجيب عن حديث عائشة بان ابن عباس نفسه اني
الوجوب وبانه سابق على الامر به والاعلام بوجوبه وبهذا يتبين لك عدم انتفاء ما جاء
به الجهم ورمن الدلالة على عدم الوجوب وعدم امكان الجمع بينهما وبين احاديث الوجوب
لانه وان امكن بالنسبة الى الاوامر لم يمكن بالنسبة الى الفعل واجب وحق الابتساف
لا يلجئ طالب الجمع الى منه ولا يثبت من له ادنى الماهية هذا الشأن ان احاديث الوجوب
أرجح من الاحاديث المتنافية بعدد لان اوضحها هذا لعلى ذلك حديث سمرة وهو غير
سالم من مقال وسنية ومأثباته الاحاديث فليس قيم الاجتهاد سنة نباتات واهية وقد
دل حديث الباب ايضا على تعاقب الامر بالفعل بالجهم الى الجمعة والمراد ارادة الجهم
وقصد الشروع فيه وقد اخذت في ذلك على الالة اقوال اشتراط الاتصال بين الفعل
والرواح واليه ذهب مالك والثاني عدم الاشتراط لكن لا يجوز فعله بعد صلاة الجمعة
ويستحب تأخيرها الى الغداة واليه ذهب الجمهور والثالث انه لا يشترط تقديم الفعل
على صلاة الجمعة بل لو اغتسل قبل الغروب أجزأ عنه واليه ذهب داود ونسبه ابن حزم
واستبعده ابن دقيق العيد وقال يكاد يجوز بطلانه وادى ابن عبد البر الاجماع على من
اغتسل بعد الصلاة لم يغتسل للجمعة واستدل مالك بحديث الباب ونحوه واستدل
الجمهور وداود بالاحاديث التي اطلق فيها يوم الجمعة لكن استدل الجمهور على عدم
الاجتزاء به بعد الصلوة الاقبال الغسل لانه لا يراعى الواجب الصلوة والمقصود عدم تأذي
الماضين وذلك لا يتأق بعد اقامة الجمعة والظاهر ما ذهب اليه مالك لان جعل الاحاديث
التي اطلق فيها اليوم على حديث الباب المقيد بساعة من ساعاته واجب والمراد بالجمعة
اسم سبب الاجتماع وهو الصلوة لا اسم اليوم كذا قيل وفي القاموس والجمعة للجموعة
ويوم الجمعة وقيل انما يسمى يوم الجمعة لان خلق آدم جمع فيه أخرجه احمد وابن خزيمة
وغيرهما من حديث سابق وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه احمد بسند ضعيف
وابن أبي حاتم بسند قوي موقوف قال الحفاظ ان هذا أصح الأقوال ولكنه لا يصح
ان يراد في الحديث الا الصلوة لان اليوم لا يرقى وكذلك غيره وأخرج ابن خزيمة وابن
حبان وغيرهما ما هو نوعان أي الجمعة فائدة غسل زاد ابن خزيمة ومن لم يأتمم الغسل
(وعن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم
والسواك وان عرس من الطيب ما يدر عليه معتق عليه) وقد اتفق السبعة على اخراج
فوله غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم قوله وان عرس يجوز فتح الميم وضمها وزاد في
رواية ناس لم وغيره ولومن طيب الرائحة هو الذكر والرجال وهو ما ظهروا له وخفي ربه
فأبانه للرجل خالفا لغيره لعدم غيره وهو يدل على تأكيده وقوله ما يدر عليه قال
بروز عن النفل لا يستلزم الاتمام فهذا النص في الصوم

القاضي

بروعى النقل لا يستلزم الانضمام فهذا النص في العيود

والباقي بالقياس ولا يرد الحج لأنه امتياز عن غيره بالمعنى في فاسده (٢٣٧) فكيف في صحيحه وكذلك امتياز بالزوم

الكفارة في فقهه كقوله على
ان في استدلال الحنفية نظرا
لانهم لا يرون بقرضية الا تمام
بل بوجوبه واستثناء الواجب
من الفرض منقطع لتباينهما
وايضافان الاستثناء من الشيء
عندهم ليس للاختلاف بل مسكوت
عنه أو الاستثناء متصل على
الاصول واستدل به على ان
الشروع في التطوع يلزم اتمامه
وقرره القرطبي من المالكية
بانه في وجوب شيء آخر أي الا
ما تطوع به والاستثناء من الشيء
اثبات ولا قائل بوجوب التطوع
فتبين أن يكون الماردا لان
قشره في تطوع فيزول عنه
وفي مسند احمد من حديث
عائشة رضي الله عنها قالت
أصبحت أنا وحفصة صائمتين
فأهديت لنا شاة فأكلنا فدخل
علينا النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فخرجناه فقال صوما وما
مكأنه والامر للوجوب فدل على
ان الشروع ملزم والا قول أولى
(قال) وفي رواية أي الوقت
والاصلي فقال (رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وصيام) بالرفع
وفي رواية أي ذرو صوم عطفها
على خمس صلوات (رمضان قال)
الرجل (هل على غيره قال) صلى
الله عليه وآله وسلم (الا الآن
تطوع) شيئا من فوافل الصوم
زيادة في المسببات فالتطوع
مستحب لك (قال) الراوي ملطبة

القاضي عياض يحمل لشككته ويحمل لتأكيده حتى يسهل بما يمكنه والحديث يدل على
وجوب غسل يوم الجمعة للتصريح فيه بالفظ واجب وقد استدل به على عدم الوجوب
باعتبار اقترانه بالسؤال ومس الطبيب قال المصنف رحمه الله تعالى وهذا يدل على أنه
أراد بلفظ الوجوب تأكيد استحبابه كما تقول حقه على واجب والعلة دين بدليل
أنه قرنه بمالس بواجب بالاجماع وهو السؤال والطبيب انتهى وقد عرفت ذلك فضعف دلالة
الاقتران عن ذلك وغاية الصلاحية لأصرف الأوصاف وأما صرف لفظ واجب وحق
فلا والحكلام قد سبق ما سوطا في الذي قبله (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام بما يغسل فيه رأسه وجسده
معتق عليه) الحديث من أدلة الثقاتين بوجوب غسل الجمعة وقد تقدم الكلام عليه
في أول الباب وقد بين في الروايات الاخر ان هذا اليوم هو يوم الجمعة (وعن ابن عمر ان
عمر بن الخطاب قائم في الخطبة يوم الجمعة اذ دخل رجل من المهاجرين الاولين فناداه عمر اية
ساعة هذه فقال اني شعفت فلم انقلب الى أهلي حتى سمعت التاذين فلم أزد على ان توضأت
قال والوضوء أيضا وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر بالغسل
معتق عليه) الرجل المذكور هو عثمان بن عفان في رواية لمسلم وغيره قال ابن عبد البر
ولا علم خلاف في ذلك قوله أية ساعة هذه قال ذلك في رواية التاخره الى هذا الوقت
قوله والوضوء أيضا هو منصوب أي توضأت الوضوء قاله الأزهري وغيره وفيه انكار ثان
مضاف الى الأول أي الوضوء أيضا قصرت عليه واخذت بدون الغسل والمعنى
ما كنت بتأخير الوقت وتوضأت الغسل حتى تركت الغسل واقتصر على الوضوء
وجوز القرطبي الرفع على انه مبتدأ وخبره محذوف أي والوضوء أيضا يقتصر عليه قال في
الفتح والغرب المهم لي فقال اتفق الرواة على الرفع لان النصب يخرج المعنى لانكار
يعني والوضوء لا يترك وجوبه ما تقدم والحديث من أدلة الثقاتين بالوجوب لقوله
كان يأمر وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه استحباب تفقد الامام لرعيته وأمرهم
بصالح دينهم والانكار على مخالف السنة وان كان كبير القدر وجواز الانكار في جمع
من الناس وجواز الكلام في الخطبة وحسن الاعتذار الى ولاية الامر وقد استدل بهذه
الدعوة على عدم وجوب غسل الجمعة وقد عرفت ذلك فيما سبق بعدم صلاح ذلك (وعن
سيرة بن حبيب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من توضأ الجمعة فهو موعود ومن
اعتسل فذلك أفضل رواه الهبة الابن ماجه فانه رواه من حديث جابر بن سمرة)
الحديث أخرجه ابن خزيمة وحسنه الترمذي وقد روى عن قتادة عن الحسن عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم مرسل قال في الامام من يحمل رواية الحسن عن سمرة على
الاتصال يجمع هذا الحديث وهو مذهب علي بن المديني كما نقله عنه البخاري والترمذي
والحاكم وغيرهم وقيل لم يسمع منه الحديث العتيقة وهو قول البخاري وغيره وقيل لم يسمع
ابن عبيد الله (وذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة قال) وفي رواية الاصيلي وأبي ذر فقال الرجل المذكور (هل)

علي غديرها قال صلى الله عليه وآله وسلم (٢٢٨) (الا الان تطوع قال) الراوي (فأدبر الرسل) من الانذار أي نولي

(وهو يشول) أي والمال
انه يقول (والله لا يزيد) في
التصديق والقبول (على هذا
ولا انقص) منه شيئا أي قبيل
كلامك قبول لا من عند عابسه من
جهة السؤال ولا نقصان فيه
من طريق الامتناع أو لا يزيد
على ما هو عليه ولا انقص منه عند
الابلاغ لانه كان وانفذ قوله
ليعلم ويعلم لكن يعكر عليها
رواية ابن عباس بن جعفر حديث
قال لا تطوع شيئا ولا انقص شيئا
فرض الله على شيئا وهو اقرب لان
تفسير الحديث بالحديث أولى
من التكلف أو المراد لا غير مئة
الفرس كن بقص الظهور مثلا
ركعة أو يزيد المغرب وفيه نظر
(قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم) (أفلم) الرجل أي فاز
(ان صدق) في كلامه ووقع عند
مسلم من رواية ابن عباس بن جعفر
أفلم وأبى ان صدق أو دخل
الجنة وأبى ان صدق ولا يداود
منه ان يمكن بحذف أو وذلك الخلف
كان قبيل النبي أو بانها كلمة
جارية على اللسان لا ينصب سدا بها
الخلاف تجازي على لسانهم
عقري حاني وما أتبه ذلك أو فيه
انما سار اسم الرب كانه قال ورب
أبيه وقيل هو خاس ويحتاج الى
دليل وحكي السهم على عن بعض
مشايخه انه قال هو تنجيت
وانما ان والله فتصرت الامان
واستذكر الترابي هذا أقوى
الاجوبة الاقولان واستتبع كل

منه شيئا وانما يصح حديث من كتابه وروى من طريق الحسن بن أبي هريرة أخرجه البراز
وهو وهم كما قال الحافظ وروى من طريق قتادة عن الحسن بن جابر ومن طريق ابراهيم
ابن مهاجر عن الحسن بن أنس قال الحافظ وهذا الاختلاف فيه على الحسن وعلى
قتادة لا يضر لضعف من وهم فيه والصواب كما قال الدارقطني عن قتادة عن الحسن بن
همرة وكذا قال العقيلي ورواه ابن ماجه بسند ضعيف عن أنس ورواه الطبراني من
حديثه في الاوسط باسناد ائمه من ابن ماجه ورواه البيهقي باسناد فيه نظر من حديث
ابن عباس وباسناد فيه انقطاع من حديث جابر ورواه عبد بن حميد والبراز في
مسنديهما وكذلك اشعري بن راهويه من حديثه باسناد فيه ضعف من حديث أبي سعيد
وله طريق أخرى في التمهيد في الربيع بن بدير وهو ضعيف والحديث دليل بان قال بعدم
وجوب غسل الجمعة وقد ذكرنا تقرير الاستدلال به على ذلك والجواب عليه في أول الباب
قوله فيم او نعمت قال الازهرى معناه في السنة أخذ ونعمت السنة قال الازهرى انما
ظهرت ناه التناهي لا في سنة السنة وقال الخطابي ونعمت السنة وقيل ونعمت السنة
لان السنة الغسل قاله أبو حامد الشاركي وقال بعضهم فيما القربضة أخذ ونعمت
الفرضة (وعن عروة عن عائشة قالت كان الناس يذنبون الجمعة من منازلهم ومن
العوالي يذنبون في العباد فيصيبهم الغبار والعرق ففرض منهم الرمي في النبي صلى الله
عليه وآله وسلم انسان منهم وهو عند النبي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو أنكم
نظهرتم لي يومكم هذا متفق عليه) قوله يذنبون الجمعة أي يذنبونها والحوالي هي القرى
التي حول المدينة على أربعة أميال ثم افلح في العباد في المذبح العين الممهدة لجمع
عباد بالمذبح وعباد باليه لغتان منهم وزان قوله لو أنكم نظهرتم لولا التي فلا تخرج الى
جواب أو لا شرط والجواب محذوف تقديره لكان حسنا الحديث استدلال به من
قال بعدم وجوب غسل الجمعة وقد قدمنا تقرير الاستدلال به والجواب عليه في أول
الباب (وعن اوس بن اوس المثنى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
من غسل واغتسل يوم الجمعة بكر وابتكر ومشى ولم يركب ودان من الامم فاستمع ولم يبلغ

كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقبيلها ورواه النسائي ولم يذكر الزمذمي ومشى
ولم يركب الحديث حسنه الترمذي وسكت عليه أبو داود والمذنبى وقد اختلف
فيه على أبي الاشعث وعلى عبد الرحمن بن يزيد وعلى عبد الله بن المبارك وقد رواه الطبراني
باسناد قال العراقي حسن عن اوس المذ كور ورواه احمد في مسنده عنه عن عبد الله بن
عمر وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله غسل روي بالتحقيق والتشديد قبل أراد
نزل رأسه واغتسل أي غسل سائر بدنه وقيل جامع زوجته فوجب عليها الغسل في مكانة
نفسها واغتسل في نفسه وقيل كذلك لانا كيدوي ربح التفصيل الاول ما في رواية أبي
داود في هذا الحديث بلانظ من غسل رأسه واغتسل وما في البخاري عن طاوس قال

ولا الميتات ولا المسدوبات وأجيب بأنه داخل في عموم قوله (٢٢٩) فأنه صلى الله عليه وآله وسلم بشرائع

الاسلام وقال النووي أثبت له الفلاح لأنه أتى بما عليه وليس فيه أنه إذا أتى برأيه على ذلك لا يكون مقبلاً لأنه إذا أفلح بالواجب فله حله بالندوب مع الواجب أولى وفي هذا الحديث أن السفر والارتحال تعلم العلم مشروع وجواز الخلاف من غير استخلاف ولا ضرورة ورجاله

كاهم مديون وتسايل بالأقارب وأيضاً أخرجه البخاري في الصوم وفي ترك الحليل وأخرجه مسلم في الإيمان وأبو داود في الصلاة والنسائي في أوّل الصوم (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أتبع) بتشديد التاء في رواية الأصمعي وابن عبد البر تبع بكسر الهمزة (بمنازة مسلم) حال كون ذلك (إيماناً واحداً) أي مؤمناً محتسباً لا مكافأة وخفاقة (وكان معه) أي مع المسلم وفي رواية المكشوفين معها أي المنازاة (حتى يصلي) بفتح الهمزة وبكسر الهمزة (عليهما) بفتح غم (دفعنا) فعلى الأول لا يحصل الموعود الأمن توبة منه الصلاة على الثاني قد يقال يحصل لذلك ولولم يصلي أماً إذا قصدا الصلاة وحال دونه مانع فأنظر حصول الثواب له مطاقاً والله أعلم (فانه يرجع من الاجر بغير اطين) معنى قباط وهو اسم لمقدار من الثواب يقع على

قلت لابن عباس ذكره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اغتسلوا واغسلوا رؤسكم الحديث وقال صاحب المحكم غسل امرأته بغسلها غسلاً أكثر من كاحها وقال الزمخشري ويقال غسل المرأة بالغتفيل والتشديد إذا جمعتها وحكام صاحب النهاية وغيره أيضاً وقبل المراد غسل أعضاء الوضوء وغتسل للجمعة وقيل غسل ثيابه وغتسل لجسده قوله بكر بالتشديد على المشهور رأي راح في أول الوقت واستكرأى أدرك أول الخطبة ورجمه العراقي وقيل كره لنا كيد وبه جزم ابن العربي والحديث يدل على مشروعية الغسل يوم الجمعة وقد تقدم الخلاف فيه وعلى مشروعية التكبير والمشي والدنو من الامام والاستسقاء وترك اللغو وإن الجمع بين هذه الأمور يجب لاستحقاق ذلك الثواب الجزيل

باب غسل العيدين *

(عن النفا كنه بن سعد وكان له صحبة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر وكان النفا كنه بن سعد يأسر أهله بالغسل في هذه الأيام ورواه عبيد الله بن أحمد في المسند وابن ماجه ولم يذكر الجمعة) الحديث رواه البزار والبخاري وابن خالغ ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس قال الحافظ واسناداهما ضعيفان ورواه البزار من حديث أبي رافع واسناده ضعيف أيضاً وفي رجاله اسناد حديث الباب يوسف بن خالد الصحيح وهو معزول بالمرة وكذب ابن معين وأبو حاتم وفي اسنادهما حديث ابن عباس ضعيفان وهما جبارة بن المغلس وبه حاج بن قيس وفي الباب من الموقوف على عند الشافعي وابن عمر عند مالك في الموطأ والبيهقي وروى عن عروة ابن الزبير أنه اغتسل يوم عید وقال انه السبعة وقال البزار لا احفظ في الاغتسال للعيد حديثاً صحيحاً وقال في البدر المنير حديث غسل العيدين ضعيف وفيه آثار عن الصحابة بعيدة والحديث استدل به على ان غسل يوم العيد مستحبون وليس في الباب ما يقتضى لاثبات حكم شرعي وأما اشتراط أن يصلي به صلاة العيد فلا أدري ما الدليل على ذلك وقد ثبت في كتب أئمتنا كجموع زيد بن علي وأصول الأحكام والسنن عن علي عليه السلام قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نغتسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم العيد وقال ابن ذكوان يجب فان صح اسناده صلح لاثبات هذه السنة

باب الغسل من غسل الميت *

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمله فليغتسل وأرواه النسائي ولم يذكر ابن ماجه الوضوء قال أبو داود وهذا منسوخ وقال بعضهم معناه من أراد حمله وصلى عليه فليغتسل من أجل الصلاة عليه) الحديث أخرجه البيهقي وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف ورواه البزار من ثلاث طرق عن أبي هريرة ورواه أيضاً ابن حبان قال البيهقي والصحيح انه موقوف وقال البخاري الاتسب بموقوف

القليل والكثير بينه بقوله (كل قيداً مثل) جيل (أحد) بضمين بالمدينة لتوحده وانقطاعه عن جبال أخرى هذا وقد

ينبت هذه الرواية ان القبراطين انما (٢٣٠) يتخلصون بمجموع الصلاة والدين فان الصلاة دون الدين يحصل بها

قبراط واحد وهذا هو المعتقد
تخلافان بمسلك بظاهر الروايات
فزعهم انه يحصل بالمجموع
ثلاثة قراريط ويحصل حصول
القبراط بكل منهما لكن يتفاوت
القبراط ولا يقال يحصل القبراطان
بالدين من غير صلاة كما بظاهر
رواية فزعهم يصلي لان المراد
فزعهم ما جاء بهما بين الروايتين
وسواءه لما نقل على القبراط (ومن
صلى عليه اثم يرجع قبل ان تدفن)
أي قبل الدفن (فانه يرجع
بقبراط) من الاجر فلا يصلي
وتذهب الى القبر وحده ثم تحضر
الدفن لم يتصل به القبراط الثاني
هكذا قاله النووي وليس في
الحديث ما يقتضي ذلك الا
بطريق المذهب فان ورد منطوق
بمحصل القبراط بشهود الدفن
وحده كان مقتضاها ما يجمع حيث
يتفاوت القبراط ولو صلى ولم
يتبع رجوع بالقبراط لان كل
ما قبل الصلاة وسيله اليها يمكن
يكون قبر اطهر من صلى دون قبراط
من شيعه مثلاً وصلى وفي لم
اصفوه مما مثل أحد وهو يدل
على ان القبراط يتفاوت وعند
مسلم ايضا من دلي على جنازة
ولم يتبعه في القبر اذا لم يكن يتوكل
أن يكون المراد بالاتباع هنا ما
بهذا القول لربها ولم يصل ولم
يحضر الدفن فلا شيء بل سكت
عن التمسك بركائبه وفي الحديث
المطعم على صلاة الجنازة واتباعها

وقال علي بن المديني وابو عبد بن سنبل لا يصح في الباب شيء وهكذا قال الذهبي فيما حكاه
الحاكم في تاريخه ليس فيمن غسل ميتا فغسل غسل حديث صحيح وقال الذهبي لا أعلم فيه
حديثا ثابثا ولو ثبت للزمانا استعماله وقال ابن المنذر ليس في الباب حديث ثبت وقال
ابن أبي ساتم في العمال عن أبيه لا يرفعها الثقات انما هو موقوف وقال الرافعي لم يصح علماء
الحديث في هذا الباب شيء ما مر فوصف الحافظ قدس سره الترمذي وصححه ابن حبان
ورواه الدارقطني بسند رواه موقوفون وقد صحح الحديث أيضا ابن حزم وقد روى من
طريق سنان عن سهل عن أبيه عن اسحق مولى زائدة عن أبي هريرة قال ابن حجر اسحق
مولى زائدة أخرجه له مسلم في الصحيح أن يصح الحديث قال وأما رواية محمد بن عمرو عن أبي
سالة عن أبي هريرة فاسنادها حسن الا ان الحافظ من أصحاب محمد بن عمرو ورواه عنه
موقوفا والحاصل ان الحديث كما قال الحافظ هو أكثر طرقه أسوأ اسوأ الدلائل يكون
حسنا فذكر النوروي على الترمذي تحسينه معترض قال الذهبي هو أقوى من عدة
أحاديث استخرجها القنها وفي الباب عن علي بن عبد الله بن داود والنسائي وابن أبي شيبة
وأبي يعلى والبراء والبيهقي وعن حديثه قال ابن أبي ساتم والدارقطني لا يثبت ورواه
ثقات كما قال الحافظ وأخرجه البيهقي وذكر الماوردي ان بعض أصحاب الحديث خرج
لهذا الحديث مائة وعشرين طريقا والحديث يدل على وجوب الغسل على من غسل
الميت والوضوء على من جهله وقد اختلف الناس في ذلك فروى عن علي وأبي هريرة وأحمد
قولي الناصر والامامية ان من غسل الميت وجب عليه الغسل لهذا الحديث والحديث
عائشة الآتي وذهب أكثر المعتزلة والشافعية الى انه مستحب وجعلوا الامر
على التدب بالحديث ان ميتكم عوث طاهر اغسلوه بماء أن تغسلوا أيديكم أخرجه البيهقي
وحسنه ابن حجر والحديث كأن غسل الميت فغسل يدها من لا يغسل ولا يغسل أخرجه
الطحاوي من حديث عمرو بن صحيح ابن حبان أيضا اسنادا له الحديث الثاني وقال الميث
وأبو حنيفة وأصحابه لا يجب ولا يستحب الحديث لا يغسل عليكم من غسل الميت رواه
الدارقطني والحاكم مرفوعا عن حديث ابن عباس وصححه البيهقي وقعه وقال لا يصح
رفعه وقال ابن عطاء لا تغسلوا موتاكم فان المؤمن ليس يغسل حيا ولا ميتا اسناده صحيح
وقد روى مرفوعا أخرجه الدارقطني وكذلك أخرجه الحاكم وروى أيضا مرفوعا عن
حديث ابن عباس لا تغسلوا موتاكم أي لا تغسلوا موتاكم فغسل وقد تقدم حديث المؤمن
لا يغسل وسبأ في حديث أسماء وهذا لا يتصور عن صرف الامر عن معناه الحقيقي الذي
هو الوجوب الى معناه المجازي أعني الاستصحاب فيكون القول بذلك هو الحق لساقفه
من الجمع بين الأدلة بوجه حسن وأما قول بعضهم بالجمع حاصل بغسل الأيدي
فهو غير ظاهر لان الامر بالاغتسال لا يتم معناه الحقيقي الا بغسل جميع البدن وما وقع
من إطلاقه على الوضوء في بعض الاسانيد فجاء لا ينبغي حمل المتنازع فيه عليه بل

وضوء الدفن لا يجمعها لهما وجب له كلهم بغير دين في أبي هريرة وشا قبل على التمسك

الواجب

والعنفة وأخرجه السائق في الأيمان والحنان (٢٣١) (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) (إن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم)
قال سباب (بكسر السين
وتخفيف الهمزة مصدر صاف

للمفعول أي شتم) (المسلم)
والتكلم في عرضه بآيائه
ويؤله وفي رواية أجد المؤمن
فكأنه رواء بالفي (فسوق)
أي بخور وخروج عن الحق أو
تساقطه فسوق فيكون على يابه
من المقابلة كأنه قال
أبراهيم الخليل في السباب الله
من السب وهو أن يقول في
الرجل ما فيه وما ليس فيه يريد
بذلك فيه منه والفسوق في الشرع
الخروج عن طاعة الله ورسوله
وهو في عرف الشرع أشد من

العصيان قال تعالى وكثر اليك
الكفر والنسوق والعصيان
(وقال) أشد ما تله (كثير)
فكيف يحكم به تصويب قول
المرجئة أن من تكبب الكبيرة
غير فاسق مع حكم النبي صلى الله
عليه وآله وسلم على من سب
المسلم بالفسوق ومن قاله بالكفر
وقد علم هذا خطأ وهم وليس

المراد بالكفر هنا حقيقة ته التي
هي الخروج عن المسلة وإنما
أطلق عليه الكفر بما أتته في
التحذير معتمدا على ما تقرر من
القول على عدم كفره بمثل
ذلك أو أطلقه عليه لشبهه به
لأن قتال المسلم من شأن الكافر
أو المراد الكفر القوي وهو
الستر لانه بقتاله ستر ما له عليه
من سب ما فسق ووجاهه

الواجب حله على المعنى الحقيقي الذي هو الأعم الأغلب ولكنه يمكن تأييد ما سلف
من حديث لمسلمكم أن تغسلوا أيديكم (وعن مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن
عبد الله بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يغتسل
من أربع من الجملة والحنابة والجماعة وغسل الميت رواه أحمد والدارقطني وأبو داود
وأفظه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل وهذا الإسناد على شرط مسلم لكن
قال الدارقطني مصعب بن شيبة ليس بالقوي ولا بالحافظ) الحديث أخرجه أيضا البيهقي
ومصعب المذكر وضعفه أبو زرعة وأحمد والبخاري وصحح الحديث ابن خزيمة وهو يدل
على أن الغسل مشروط لهذه الأربع أما الجمعة فقد تقدم وأما الحنابة فظاهر وأما
الجماعة فهو سنة عند الهادي لهذا الحديث ولما روى عن علي عليه السلام أنه قال
الغسل من الجماعة سنة وإن قطرت أجزاؤه وأخرج الدارقطني أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم أحجم ولم يرد على غسل محاجة وفيه صالح بن مقاتل وليس بالقوي وأما
غسل الميت فقد تقدم قريبا (وعن عبد الله بن أبي بكر وهو ابن عمرو بن حزم أن أسماء
بنت عيسى امرأة أبي بكر الصديق رضي الله عنه غسلت أبا بكر حين توفي ثم خرجت
فألت من حضرة هاشم المهاجرين فقال إن هذا يوم شديد البرد وأنا صائمة نهلت على
من غسل قالوا الرواه مالك في الموطأ عنه) الحديث هو من رواية عبد الله بن أبي بكر
وأخرجه البيهقي من طريق الواقدي عن ابن أخي الزهري عن عروة عن عائشة أن أبا بكر
أوصى أن تغسله أسماء بنت عيسى فضعت فاستعانت بعبد الرحمن قال البيهقي وله شاهد
عن ابن أبي مليكة عن عطاء عن سعد بن إبراهيم وكاهما مراسيل وهو من الأدلة الدالة
على استحباب الغسل دون وجوبه وهو أيضا من القرائن الصارفة عن الوجوب فانه
يعد غاية البعد أن يجهل أهل ذلك الجمع الذين هم أعيان المهاجرين والأنصار واجبا من
الواجبات الشرعية وأهل الحاضر منهم ذلك الموقف جلهم وأجلهم لأن موت مثل
أبي بكر حادث لا يظن بأحد من الصحابة الموجودين في المدينة أن يتخلف عنه وهم في ذلك
الوقت لم يتركوا كما تفرقوا من بعد

(باب الغسل للأحرام وللوقوف بعرفة ودخول مكة)

(عن زيد بن ثابت أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجرد لاهلاله واغتسل رواء
الترمذي) الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي والطبراني من حديث زيد بن ثابت
وحسنه الترمذي وضعفه العقيلي ولعل الضعف لأن رجال أسنده عبد الله بن يعقوب
المدني قال ابن الملقن في شرح المنهاج جوابا على من أنكروا على الترمذي بحسين الحديث
أنه إنما حسنه لأنه عرف عبد الله بن يعقوب الذي في أسنده أي عرف حاله والحديث
يدل على استحباب الغسل عند الأحرام وإلى ذلك ذهب الأكثر وقال الناصر أنه واجب
وقال الحسن البصري ومالك شتمل وأخرج الحاكم والبيهقي من طريق يعقوب بن عطاء

من طريق الأمانة والنصر وكذا الذي في هذا الحديث فغسل حق المسلم والمسلم

أخذه إلهاماً من بصري واسطى وشكوى (٢٤٢) مع التفسيرات أفراد أوجها والمعنونة والمترجمة البخاري

عن أبيه عن ابن عباس قال اغتسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لبس ثيابه فلما
أدى ذلك الحلية صلى ركعتين ثم قعد على بعيره فلما استوى على البعير ألقى عليه ثوباً
ضعيف قاله الحافظ (وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم إذا أراد أن يحرم غسل رأسه بقطعي واشنان ودهنه بنى من زيت غير كثير رواه
أحمد) الحديث قال في جميع الروايات أخرجه البزار والطبراني في الاوسط والبيهقي
حسن قوله بقطعي ثياب قال في القاموس الخطمي ويفتح ثياب شحال منفتح ابن نافع
البول وكثرة ثوبه ومنافع قوله واشنان هو الضم والكسر لاهمزة قاله في القاموس
وهو ثياب والحديث يدل على استحباب تنظيف الرأس بالغسل ودهنه عند الاكرام
وسبب اني السكلام على ذلك في السج ليس فيه الغسل لجميع البدن الذي روي بالمصنف
(وعن عائشة قالت نفست اسماء بنت عيسى بمحمد بن أبي بكر بالشجرة فامر رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أبابكر ان يأمرها أن تغتسل وتسل روافد مسلم وابن ماجه وأبو داود)
الحديث أخرجه الموطاعن بمحمد بن الحسن بن الحسن بن أبيه عن أبي بكر قال الحافظ وهو مسلم
ابن أبي بكر بالبصرة أن ذلك أبو بكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنزل امرها
فانغتسل ثم أنزل قال الحافظ وهذا امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنزل امرها
الذي ذكره المصنف في العمل الصالح قول مالك ومن وافقه يعني امرها وأخرجه النسائي
من حديث القاسم بن محمد عن أبيه عن أبي بكر قال الحافظ وهو مسلم أيضاً عن محمد
ابن يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا من أبيه ثم يمكن أن يكون سماع ذلك من أمه
لكن قد قيل ان القاسم أيضاً لم يسمع من أمه وقد أخرجه مسلم من حديث جابر الطويل
بلفظ نفر جناحتي اتذا الحلة فولدت اسماء بنت عيسى بمحمد بن أبي بكر فارتأت
الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف اصنع قال اعلمني واستأذني في ثوب
وأمرني الحديث قوله نفست بضم الون وكسر التاء الولادة وأما بفتح الون فالحيض
وليس بمراعاة الحديث يدل على مشروعية الغسل ان أراد الاطهر بالطح والكنه يتفق
ان يكون لغزو النفس فلا يصلح الاستدلال به على مشروعية طهارة الغسل (وعن
جعفر بن محمد عن أبيه ان علياً كرم الله وجهه كان يغتسل يوم العيدين ويوم الجمعة ويوم
عرفة وإذا أراد ان يحرم روى الشافعي وعن ابن عمر انه كان لا يقيم مكة الا بان
بذي طوى حتى يتجوع يغتسل ثم يدخل مكة ثم ياروي ذكر عن النبي صلى الله عليه وآله
ولم يفعل أخرجه مسلم والبخاري معناه ولما كان في الموطاعن نافع ان عبد الله بن عمر
كان يغتسل لاسرامة قبل ان يحرم ولدخول مكة ولو قومه عسيرة عرفة) لفظ البخاري
انه كان اذا دخل أدنى الحرم أمسه من التلبية ثم يبيت بذي طوى ثم يصلي السج
ويقبل ويصلي ثم يبيت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك وأخرجه أيضاً
أبو داود والنسائي الحديث يدل على استحباب الاغتسال لدخول مكة قال في الشيخ قال

أيضاً في الادب ومسلم في الايمان
والترمذي وقال حسن صحيح
والنسائي في الحارثي (عن عبادة
ابن الصامت) رضي الله عنه (ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم خرج) من الحجرة (يخبر)
استأذني او حاله متدرة لان انما
بعد الخروج على حد فادخلوها
الذين ان مقدرين الخلود (بليدة
القدر) اي بتعينها (فتلاهي)
بفتح الطاء من التلاهي بكسر هاء
تنازع (ويجوز ان من المسلمين)
وهما ايضاً قاله ابن دحية عبد الله
ابن أبي حنبله وروى كعب بن مالك كان
له علي بن عبد الله بن فاطمة فتمازعا
وارتفع الصوت في المجد (فقال)
صلى الله عليه وآله وسلم (ان)
خرجت لا تخبركم بليدة (القدر)
اي بان ليله القدر هي ليله كذا
(وانه تلاهي فلان وفلان) اي ابن
أبي حنبله وروى كعب بن مالك انه
في المسجد وشره رمضان الادين
هم ان لا تذكر لا لا فمع استمرار
ذلك لرفع الصوت بغيره الرسول
صلى الله عليه وآله وسلم انتهى عنه
(فرفعه) اي رفع يمينه عن ذكرى
أولئك أو ألهما عن قلبي يعني
انها أو الأول هو المعتمد هنا ويدل
له حديث أبي عبد الله المروي في
مسلم بن حبان بن حبان بن حبان بن حبان
الشافعي يروي كل منهما الله حتى
معهما الشيطان فذبحها قال
القاضي عياض فيه دليل على ان
الخاصة بدمومة وانما سبب في

العترة بالمعنى أي السرة وفيه ان المكان الذي يعظمه الشيطان أربع منه البركة والخير (وعسى

ابن

أن يكون) رفعها (خير لكم) التلاوة في الأجر وفي طلبها قد يكون (٢٣٣) زيادة في ثوابكم ولو كانت منهينة لا تنصرف

عليها فتشعل عليكم وشذوقهم
فتسألوا برفعها وهو غلط كما ينه
بقوله (التمسوها) أي اطأوها
اذ لو كان المراد رفع وجودها لم
يأمرهم بالتمسك أو في رواية
الاصحلي (والجذر فالتمسوها في)

ليلة (السبع) والعشرين من
رمضان (والسبع) والعشرين
منه (والجس) والعشرين منه

كما استشهد المتقدمين من روايات
أخرى في رواية بتفسير السبع
على السبع فان قيل كيف أمر

بطلب ما رفع عنه أوجب بان
المراد بطلب التمسك في مظانها
وربما يقع العمل مضافا لها

لأنه أمر بطلب العلم بعينه وفي
الحديث ذم الأماحاة والخصومة
وانما سبب العقوبة العامة

بذنب الخاصة والخط على
طلب ليلة القدر ورواياته ما بين
بطني وبصري ومدني ورواية

صحابي عن صحابي والتحديث
والاخبار والعنفية وأخرجه
البخاري أيضا في الصوم وفي

الادب وكذا النسائي (عن
أبي هريرة رضي الله عنه) الله

(قال كن النبي) وفي رواية رسول
الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

بارزا أي ظاهرا (يوما للناس)
غير محتجب عنهم (فأثارت رجل)

أي ملك في صورته رجل وهو
رواية الأربعة وفي رواية
جبريل (فقال) بعد ان سلم

يا محمد كافي مسلم وانما ناداه
باسمه كما ناديه الاعراب تسمية بجاه أولان له دالة المسلم

ابن المنذر لاغتسال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء وليس في تركه عندهم قلبية
وقال أكثرهم يجزئ عنه الوضوء وفي الموطان ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم
الامن احتلام وظاهره ان غسله لدخول مكة كان يسند دون رأسه وقالت الشافعية
ان يجزئ عن الغسل تيمم وقال ابن التين لم يذكر أصحابنا الغسل لدخول مكة وانما ذكره
للطواف والغسل لدخول مكة هو في الحقيقة للطواف قوله يدي طوي بضم الطاء
وقصها

باب غسل المستحاضة لكل صلاة *

(عن عائشة رضي الله عنها قالت استحيضت فرببت بحش فقال لها النبي صلى الله
عليه وآله وسلم اغتسلي بكل صلاة رواه أبو داود) الحديث فيه محمد بن اسحق وقد حسن

المنذري بعض طرقه وأخرجه ابن ماجه وفيه دلالة على وجوب الاغتسال عليها لكل
صلاة وقد ذهب إلى ذلك الامامية وروى عن ابن عمر وابن الزبير وعطاء بن أبي رباح

وروى هذا أيضا عن علي عليه السلام وابن عباس وروى عن عائشة انها قالت
تغتسل كل يوم غسلا واحدا وعن ابن المسيب والحسن قالوا تغتسل من صلاة الظهر الى

صلاة الظهر ذكر ذلك النووي وقد ذكر أبو داود جميع هذه الأقوال في سننه وجعلها
أبوابا وذهب الجمهور إلى انه لا يجب عليها الاغتسال الا في من الصلوات ولا في وقت من

الاوليات الامرعة واحدة في وقت انقطاع جميعها قال النووي وبهذا قال جمهور العلماء
من السلف والخلق وهو مروى عن علي عليه السلام وابن مسعود وابن عباس وعائشة

وهو قول عمر بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن ومالك وأبي حنيفة وأحمد ودليل
الجمهور ان الاصل عدم الوجوب فلا يجب الا بورد الشرع بإيجابه قال النووي

ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أمرها بالغسل الامرعة واحدة عند انقطاع
جميعها وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتيت الحضة فمدعي الصلاة واذا أدبرت

فاعتسلي وليس في هذا ما يقتضي تكرار الغسل قال وأما الاحاديث الواردة في سنن
أبي داود والبيهقي وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرها بالغسل فليس فيها شيء

ثابت وقد بين البيهقي ومن قبله ضعفها وانما صح في هذا ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما
ان أم حبيبة بنت جحش استحيضت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعتسلي

ثم صلى فكانت تغتسل عند كل صلاة قال الشافعي رحمه الله انما أمرها رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ان تغتسل وتصل وليس فيه أنه أمرها ان تغتسل لكل صلاة قال

ولأشك ان شاء الله ان غسلها كان لغوا غير ما أمرت به وذلك واسع لها وكذا قال
سفيان بن عيينة والبيهقي بن مسعود وغيرهما وذهب إليه الجمهور ومن عدم وجوب

الاغتسال الا لا بد من الحضة هو الحق لا فقد الدليل الصحيح الذي تقوم به الحجة لاسيما
في مثل هذا التكليف الشاق فانه لا يسكب ان يقوم بمداومته في المشقة الا لخاص العباد

(ما الايمان) أي فأنه لا فانه وقد وقع (٢٣٤) السؤال عما ولا يستلزم الايمان المأهبة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الايمان

ان تؤمن بالله) أي تصديق بوجوده
وبصفاته الواجبة له تعالى لا يمكن
الظاهر انه صلى الله عليه وآله
وسلم علم انه سأل عنه من متعلقات
الايمان لانه حقيقة والا فكان
الجواب الايمان التصديق وانما
فسر الايمان بذلك لان المراد
من المصدق الايمان الشرعي
ومن المسلم اللغوي حتى لا يلزم
تفسير الثاني بنفسه وحده الا
على الحقيقة مع الايمان المسؤل
بما يجب من التصديق انما يكون
عن الحقيقة لانه الحكم وعلى
هذا قوله ان تؤمن الخ من حيث
انه جواب السؤال المذكور
يتعين ان يكون هذا لان المأهولة
في جوابه انما هو الحد فان
قلت لو كان هذا لم يقل جبريل
عليه السلام في جوابه صدقت
كما في مسلم لان الحد لا يقبل
التصديق أحجب بانه اذا قيل
في الانسان انه حيوان ناطق
وقصد به التعريف فلا يقبل
التصديق كما ذكرنا وان قصد به
انه الذات الموصوفة بما
بالحيوانية والناطقية فهو
دعوى وخبر فقبل التصديق
فعل جبريل عليه السلام رآي
هذا المعنى فاذلالت قال صدقت
أو يكون قوله صدقت تسليم
والحد يقبل التسمية ولا يقبل
المنع لان المنع طلب الدليل
والدليل انما يتوجه للغير والحد
تفسير لا خبر وأعاد لفظ الايمان
للاعتناء به

فكيف بالنساء الناقصات الاذيان بصريح الحديث والتفسير وعدم التغير من المطالب
التي أكثر التنازع صلى الله عليه وآله وسلم الاوشاد اليها فالبراءة الاصلية المعنوية بمثل
ما ذكرنا في الجزم بالاتقال عنهم ايسر بحجة يوجب الاتقال وجميع الاحاديث التي
فيما يجاب الغسل لكل صلاة قد ذكرنا المصنف بعضها في هذا الباب وأكثرها في
في أبواب الحيض وكل واحد منهم ما لا يتجاوز عن مقال كما سيظهر في ذلك لا يقال انهم انتمض
للاستدلال بجموعها لانا نقول هذا مسلم لو لم يوجد ما يعارضها أو ما إذا كانت معارضة
بما هو ثابت في الصحيح فلا تكذب عائشة إلا في أبواب الحيض فان فيه ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم امر فاطمة بنت أبي حبيش بالاغتسال عند ذهاب الحيضة فتطهرت
البيان في وقت الحاجة لا يجوز كذا تقرير في الاصول وقد جمع بعضهم بين الاحاديث بحمل
احاديث الغسل لكل صلاة على الاستحباب كما في باب من تقيض سنة أو وسبها وهو
جمع حسن (وعن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يأت في غسله الا بالحيض فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم فسالته عن ذلك فامرها بالغسل عند كل صلاة فلما جهدها ذلك أمرها ان
يجمع بين الظهر والعصر بغسل واحد والعشاء بغسل واحد والصبح بغسل واحد وأحمد
وأبو داود) الحديث في اسناده محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن
عائشة وابن ابي شيبة عن حماد بن عمار عن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن
قال الملقط قد قيل ان ابن ابي شيبة وهم فيه والحديث يدل على انه يجوز الجمع بين الصلوتين
والاقتصار على غسل واحد منهما وقد عرفت ما هو الملقط في الذي قبله وقد ألقط
بالمصنف الماريض وسائر المذاهب في جميع المسئلة ولهذا قال المصنف وهو جهة
في الجمع المرشئ انتهى (وعن عروة بن الزبير عن أسماء بنت عيسى قالت قلت يا رسول
الله ان فاطمة بنت أبي حبيش احتضت منذ كذا وكذا لم تغسل فقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم هذا من الشيطان اجلس في مرحلتك فاذا رأته صغرت وتوفى الماء
فامسح بالظهور والعصر غسل واحد والغسل للعرب والعشاء غسل واحد واغتسل
للغير غسل واحد وقضائهما بين ذلك رواه أبو داود) الحديث في اسناده مسلم بن أبي صالح
وفي الاحتجاج بحديثه خلاف وفي الباب عن حمزة بن حنبل وفيه فان قويت على ان
تؤخر الظهور وتقبل العصر ثم تغتسل حتى تطهر من وضوء الظهور والعصر جمعاً
ثم تؤخر من المغرب وتقبل العشاء ثم تغتسلان وجميعه بين الصلوتين فأنه على وضوء الصلوتين
مع العصر وتصلين قال وهذا انما يجب الامر من الى أخرجه الشافعي وأحمد وأبو داود
والترمذي وابن ماجه والدارقطني والماكرم وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل وهو مختلف
في الاحتجاج به وقال ابن منده لا يصح بوجه من الوجوه وسبأ في وثقة الكلام عليه
في باب من تقيض سنة أو وسبها وحديث الباب يدل على ما دل عليه الذي قبله وقد عرفت
الخلاف في ذلك واختلف في وضوء المستحاضة هل يجب لكل صلاة أم لا وسبأ في الكلام

الرسالة يزيدت فيسه الشائنا كيه سمعني الجمع أولنا ثلث الجمع وهم (٢٣٥) أجساد علوية ثورانية مشككة بمشائنا

من الاشكال والايان بهم
هو التصديق بوجودهم
وانهم كما وصفهم الله تعالى عباد
مستكرمون أي وان تؤمن
بلائكته (و) ان تؤمن (بإقامته)
أي برؤيته تعالى في الآخرة كما
قال الخطابي ونعقبه النووي
بأن أحدا لا يقطع نفسه بها
اذ هي مختصة بمن مات مؤمنا
والمراد يدرى بمحضه هو واجب
بأن المراد انها حق في نفس الامر
أو المراد الانتقال من دار الدنيا
(و) ان تؤمن (برسلة) عليهم
الصلاة والسلام أي التصديق
بانهم صادقون فيما أخبروا به
عن الله تعالى وتاخيرهم في الذكر
لتاخير إيجادهم لا لأفاسدة
الملائكة وفي هامش فرع
اليونانية زيادة وكتبته وهي
قائمة في رواية الاصبلي هما الاتفاق
الرواقي ذكرها في التفسير
أي تصديق بانها كلام الله وان
ما شفقت عليه حق (و) ان
(تؤمن) أي تصديق (بالبعث)
من القبور وما بعده كالصراط
والميزان والجنة والنار والمراد
بعثة الابداء وقد قيل ان قوله
وبإقامته مكر ولائم ساداخله
في الايمان بالبعث ونعابر
تفسيرهما يفتقن انهم ليست معكورة
وانما أعاد توهم لانهم ايمان بما

سويح و ما سبق ايمان بان وجود
في الحال فهو ما نوعان ثم (قال)
أي جبريل يل برسول الله

على ذلك في باب وضوء المستحاضة لكل صلاة قبله في مركز هو بكسر الميم الاجابة التي
تغسل فيها اليدين واليدين والاجابة همزة مكسورة بفتح مشددة فافقنون و يقال
الاجابة والاجابة بالياء المشددة من تحت بعد الهمزة والنون قبله فاذا رأت مصفرة فوق
الماء أي الذي تقع عليه فانم اظهر المصفرة فوقه فحذف ذلك يصيب عليها الماء وفي شرح
المغرب في السواغ المرام ما لفظه أي مصفرة الشمس وفي نسخة منارة أي اذا زالت الشمس
وقرئ من العصر حتى ترى فوق الماء من شعاع الشمس شبه منارة لان شعاعها يتغير
ويقل فيضرب الى مصفرة تنهي فينظر في حصة هذا التفسير

(باب غسل المغمى عليه اذا أفاق)

(عن عائشة رضي الله عنها قالت نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أصلي
الناس فقالوا لا هم ينتظرونك يا رسول الله فقال ضعوا لي ماء في الخضب قالت ففعلنا
فانغسل ثم ذهب لينوء فأنغمى عليه ثم أفاق فقال أصلي الناس فقالوا لا هم ينتظرونك
يا رسول الله فقال ضعوا لي ماء في الخضب قالت ففعلنا فأنغسل ثم ذهب لينوء فأنغمى عليه
ثم أفاق قال أصلي الناس فقالوا لا هم ينتظرونك يا رسول الله فذكرت ارساله الى أبي بكر
وقام الحديث متفق عليه) قوله نزل بفتح الناء وكسر القاف قال في القاموس نقل
كفرح فهو ثقيل وثقال اشتد ضره قوله في الخضب كسبه قاله في القاموس وهو المكن
وقد سبق في التفسير في الحديث الذي قبل هذا قوله لينوء أي لينفض بوجهه وشدة قوله
فأنغمى عليه أي غشي عليه ثم أفاق وقام الحديث قالت والناس مذكوف في المسجد
ينتظرون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العشاء الآخرة قالت فارسل رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم الى أبي بكر ان يصلي بالناس فقال أبو بكر وكان رجلا رقيقا
يا عمر صل بالناس قالت فقال عمر أنت أحق بذلك قالت فضلي بهم أبو بكر تلك الأيام ثم ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجد من نفسه خفة فخرج بين رجلين أحدهما
العباس أصلا الظهور وأبو بكر يصلي بالناس فلما رآه أبو بكر ذهب ليتأخر فأمرأ اليه
الذي صلى الله عليه وآله وسلم ان لا تتأخر وقال له ما أجلساني الى جنبه فأجابه الى
جنب أبي بكر فكان أبو بكر يصلي وهو يأتيهم صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والناس
يصلون بصلاة أبي بكر والنبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعاد الحديث له قوائمه بسوطة
في شرح الحديث وقد ساقه المصنف ههنا للاستدلال به على استحباب الاغتسال
للمغمى عليه وقد فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث مرات وهو مقل بالرض فدل
ذلك على تأكد استحبابه

(باب صفة الغسل)

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه
ثم يفرغ بيمنه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يأخذ الماء ويدخل

(ما الا سلام قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الاسلام ان تعبد الله ولا تشرك به) أي تعبد الله مع خضوع وتذلل أو تعبد

بالشهادتين روى أشعرك بالفتح
 منك ما خرج به في منسليم أو
 ثانی بماعلی ما یذب فی وهو
 وثالب من عطف الخاص على
 العام (و) ان (تودی الزكاة
 المفروضة) قد سبق الاحتراز
 من صدقة التطوع فانها زكاة
 لغوية أو من المجهلة أو لأن
 العرب كانت تدفع المال للضاه
 والجلود فنبه بالترضی على رفض
 ما كانوا عليه قال الزركشي
 والظاهر ان المأخذ في رواية
 منسليم تقيم المسألة المكتوبة
 وتؤتی الزكاة المفروضة (وتقوم
 ربهان) استدل به على قول
 ربهان من دفع الضافة شهر اليه
 ولم يذكر الحج أما ذهولا ونسيانا
 من الراوي ويدل به بحجته
 في رواية كه من فتح الميث
 ان استطعت اليه سبيلا وقيل
 انه لم يكن فرض ودفع بان
 في رواية ابن منده يستدل بشرط
 من لم ان الرجل جاءني آخر عمره
 صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكر
 الصوم في روايته عطاء اناراساني
 واقدمه في حديث أبي عامر على
 المسألة والركعة ولم يرد
 في حديث ابن عباس على
 الشهادتين وزاد البيان التيم
 بعد ذكر الجميع الطبع والاعتقاد
 والاعتسار من الجنابة وانما
 الرضوخ وقع هنا التفریق
 بين الايمان والاسلام بفعل
 الايمان عمل القلب والاسلام
 عمل الجوارح فالایمان لنفسه

أصابه في أصول الشعر حتى اذا رأى ان قد استبرأ حفن على رأسه ثلاث خضبات ثم
 أقاض على مسائر جسده ثم غسل رجله أخرجه وفي رواية له ما تم بحال يديه شعره حتى
 اذا نزل انما قد رأى بشرته أقاض عليه الماء ثلاث مرات قوله اذا اغتسل أي أراد
 ذلك في الفتح أي شرع في الغسل قوله وضوءه المسألة فيه احتراز عن وضوء الغزوي قال
 الحافظ يحمي ان يكون الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستفلة بحيث يجب غسل
 أعضاء الوضوء مع بقية الجسد ويقتل ان يكتفي بغسله في الوضوء عن أعاده وعلى هذا
 فيحتاج الى نية غسل الجنابة في أول عضو وانما لم يغسل أعضاء الوضوء لشبهتها
 وأصل له صورة الظاهر بين الصغرى والكبرى والى هذا جرح الداودي شارح المختصر
 ونقل ابن بطال الاجماع على ان الوضوء لا يجب مع الغسل وهو مردود فقد ذهب جماعة
 منهم أبو توفيق وداود وغيرهما الى أن الغسل لا ينوب عن الوضوء للحدث وهو قول أكثر
 المعتزلة والى القول الاول أعنى عدم وجوب الوضوء مع الغسل ودخول الظهارة
 الصغرى تحت الكبرى ذهب زيد بن علي ولاشك في شرعية الرضوخ مع عدمه على الغسل
 حشمتا ثبت بالاثبات الحديث النعجة وأما الوجوب فلم يدل عليه دليل والنقل بغيره
 لا ينقض الوجوب نعم يمكن تأييد القول الثاني بالادلة القاضية بوجوب الوضوء وقوله
 في أصول الشعر أي شعر رأسه ويدل عليه رواية جابر بن سلمة عن هشام عند البيهقي يميل
 بهما عن رأسه الاين قال الثاني عياض صحيح به فنعلم على تخليل شعر اللعبة في الغسل
 اما المعلوم قوله أصول الشعر وأما بالتياس على شعر الرأس قوله ثلاث خضبات فبه
 استصحاب التثنية في الغسل قال النووي ولا تعلم فيه خلافا لما انزله المأوردى فانه
 قال لا يستحب التكرار في الغسل قال الحافظ وكذا قال الشيخ أبو علي السجزي وكذا قال
 القرطبي وحمل التثنية في هذه الرواية على ان كل غرفة في جهة من جهات الرأس قوله
 ثم غسل رجله يدل على ان الرضوخ الاول وتعب دون غسل الرجلين قال الحافظ وهذه
 الزيادة تنردم أبو معاوية بدون أصحاب هشام قال البيهقي عربية صحيحة يمكن في رواية
 أبي معاوية عن هشام مقال نعم له ما من رواية أبي سلمة عن عائشة عند أبي داود
 انما السوى ونفسه فاذا فرغ غسل رجله ويحفل ان يكون قوله في رواية أبي معاوية ثم
 غسل رجله أي أعاد غسله الاستصحاب الغسل بعد ان كان غسله في الرضوخ وقد
 وقع التعرّيج بتأخير الرجلين في رواية لأبي بصير يلفظ وضوءه للامانة غير رجله وهو
 شاذ انما اظهر رواية عائشة قال الحافظ ويمكن الجمع بينهما اما يحتمل رواية عائشة على
 الجواز واما جزمها على جلة أخرى وجب حسب اختلاف هاتين المسألتين الخصال انظار
 العلماء فذهب الجمهور الى استحباب تأخير غسل الرجلين في الغسل وعن مالك ان كان
 المكان غير نظيف فالمستحب تأخيرهما والا فالقديم وعند الشافعية في الانفل قولان
 قال النووي أحسنهما وأشهرهما وخيارهما ان يكمل وضوءه قال لأن أكثر الروايات

لا ينجي وحده من النار وأما النطق فهو وسعده اتفاق فقهاء (٢٣٧) في الحديث الإيمان بالنص في الإسلام

بالعمل إنما فعيه إيمان
القلب والإسلام في الظاهر
لا الإيمان الشرعي والإسلام
الشرعي والمؤمن يرى أنهما
والدين عبارات عن واحد
والمتمم أن يحصل الخلاف إذا
أفردا فلهما أحدهما فإن اجتمعا
تغايروا كما وقع هنا (قال)
جبريل يا رسول الله (ما الاستحسان)
أي الاحسان المتكبر
في القرآن الكريم المقرب عليه
الزواب قال للعهد (قال) رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم بحسبها
في الاحسان (أن تعبد الله) أي
عبادتك الله تعالى حال كونك
في عبادته (كان تراه) أي
مثل حال كونك رآه الله (فإن لم
تكن تراه) سبحانه وتعالى فاستقر
على احسان العباد (فإنه) عز
وجل (يراه) دائماً والاحسان
الاخلاص أو اجادة العمل
وهذا من جوامع كلامه صلى الله
عليه وآله وسلم أذهو شامل لمقام
المشاهدة ومقام المراقبة
ويتضح لذلك بأن تعرف أن
للعبد في عبادته ثلاثة مقامات
الاول أن يفهمها على الوجه
الذي تسقط معه وظففة
التسكين باستمضاء الشرائط
والارتكان الثاني أن يفهمها
كذلك وقد استغرق في بحار
المكاشفة حتى كأنه يرى الله
تعالى وهذا مقامه صلى الله عليه
وآله وسلم كما قال وجهلت قوة

عن عائشة وميمونة كذا في قوله ثم أقاموا الأفاضة الاسالة وقد استدل بذلك على عدم
وجوب الدلائل وعلى أن معنى غسل لا يدخل فيه ذلك لأن معبر ميمونة بالغسل ويعبر
عائشة بالأفاضة والمعنى واحد والأفاضة لذلك في ذلك الغسل وقال المازري
لا يتم الاستدلال بذلك لأن أقاموا بمعنى غسل والخلاف قائم وقد قدمنا الكلام على ذلك
في باب إيجاب الغسل من التمتع المثنان قال الحافظ قال القاضي عياض لم يأت في شيء
من الروايات في وضوء الغسل ذكر التكرار وقد ورد ذلك من طريق صحيح أخرجهما
النسائي والبيهقي من رواية أبي سارة عن عائشة أنها وصفت غسل رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من الجنابة الحديث وفيه ثم يفيض ثلاثاً ويستشق ثلاثاً ويغسل
وجبه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ثم يفيض على رأسه ثلاثاً قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق
الحديث وهو يدل على أن غلبة الظن في وصول الماء إلى ما يجب غسله كالبقيتين انتهى

(وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا اغتسل من الجنابة دعا
بشيء نحو السلاب فأخذ بكفه فبدأ بشق رأسه اليمن ثم اليس ثم أخذ بكفيه فقال بحسبها
على رأسه أخرجهما) قوله نحو السلاب بالسلب المجهول المكسورة واللام الخفيفة ما يجب
فيه قال المصنف قال الخطابي السلاب أناميسع قدر حلبة نافذة انتهى وعلى هذا الأكثر
وضبطه الأزهري بالحيم المضمومة وتشديد اللام قال وهو ما ورد وانكر ذلك عليه
جماعة وقد انضبط نهر أبح البخاري وغيرهم في ضبط هذه اللفظة والسبب في ذلك أن
البخاري قال باب من بدأ بالسلب أو الطيب عند الغسل فكيف جماعة طابقة هذه
الترجمة الحديث وجعل السلب بمعنى الطيب وقد أطل الحافظ في التلخيص الكلام على هذا
قوله ثم أخذ بكفه أشار إلى العرفة الثالثة كما صرح به رواية أبي عوانة ووقع في بعض
روايات البخاري بكفه بالافراد وفي بعضها بالثنية كما في السكاب والحديث يدل على
استحباب البدأة باليمين ولا خلاف فيه وفيه الاجتزاء بثلاث غرفان وترجم على ذلك
ابن حبان قوله فقال بحسبها من إطلاق القول على الفعل وقد وقع إطلاق الفعل على
القول في حديث لا حسد إلا في اثنتين قال فيه لو أوتيت مثل ما أوتي هذه الفعلة مثل
ما يفعل كذا في التلخيص (وعن ميمونة قالت وضعت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يغسل
به فافرج على يديه فغسلهما امرتين أو ثلاثاً ثم أفرغ يمينه على شماله فغسل مذا كبره ثم

دلائله بالأرض ثم مضى واستشق فغسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثاً ثم أفرغ
عن جسده ثم نضح من مقامه فغسل قدميه قالت فأتته بحرقه فلم يردّها وجعل ينضح
الماء يده رواه الجماعة وليس لاجدوا الترمذي ينضح اليد) قوله فافرج على يديه يحتمل
أن يكون غسلهما للتنظيف من ما بهما من مستقذز ويحتمل أن يكون هو الغسل
المنبروع عند القيام من النوم ويدل عليه الزيادة التي رواها الترمذي بالنظر قبل أن
يدخلها ما لا يقول مذا كبره جمع ذكر على غير قياس وقيل واحده مذا كبره قال الاخفش

بمعنى في الصلاة ليعول الاستدلال بالطاعة والراحة بالعبادة والاحسان بالالتفات إلى الغيب باستنباط أنوار

الكشف عليه وهو ثمة فامثله ثوباً (٢٣٨) القلب من المحبوب واشتغال السر به ونجاسة نسيان الاحوال من المعلوم

واضرب لال رسوم الثالث ان
بتهامها وقد غلب عليه ان افقه
تعالى بشاهد وهو هذا هو مقام
المرآة فقولها فان لم تصفكن
قوله فقول عن مقام المشاهدة
والكشفة الى مقام المراقبة أي
ان لم تعدد وانت من أهل الرؤية
المعوية فاعبده وانت بحيث
انه يراد وكل من المقامات
الثلث احسان الان الاحسان
الذي هو شرط في صحة العبادة
انما هو الاول لان الاحسان
بالآخرين من صفة الخواص
ويعززون كثيرين وانما آخر
السؤال عن الاحسان لانه صفة
الذم أو شرط في صحته والصفة
بعدم الموصوف وبيان الشرط
من آخر عن المشروط قال أبو
عبد الله الابي قال النووي هذا
القدر من الحديث أهل عظيم
من أصول الدين وقاعدة مهمة
من قواعد المسابن وهو عمدة
المسندتين وبقية السالكين
وكثر العارفين وذاب الصالحين
وهو من جوامع الحكم التي
أرثها صلى الله عليه وآله وسلم
وقد تدب أهل التقي إلى
تجالس الصالحين ليكون ذلك
مانعاً من الناس بين من
الفتاوى احترامهم واحترامهم
منهم فكيف بين لا يزال الله
مطلعا عليه في سره وعلايقه
اتوى قال في الذم وقد سبق إلى
أصل هذا المقاضى عياض وغيره
ودل عليه الحديث على أن
رؤية الله تعالى في الدنيا بالابصار
غير واقعة وأما النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذلك الدليل آخر وقد صرح مسلم في روايته عن حديث أبي

هو من الجمع الذي لا واسدله وقال ابن خروف انما جاء مع انه ليس في الجسد الواحد
بالنظر الى ما يتصل به وأطلق على الكل اسمه فكأنه جعل كل جزء من المجموع كالذكر
في حكم الغسل قوله ثم ذلك يدله بالأرض فيه انه يستحب للمستحي بالماء اذا فرغ ان
يغسل يده بتراب أو شئان أو يدلكه بالتراب أو بالحائط ليعذب الاستعداد منها قوله
فغسل قدميه قد تقدم الكلام على ذلك في حديث أول الباب قوله ثم ينهى أي يحول إلى
ناحية قوله فلم يرد ما من الارادة لامن الرد وقد تقدم الكلام في كراهية التماسيح وعدمها
قوله وجعل يده في جوارحه من ماء الغسل قال الحافظ وكذا الوضوء
وفي حديث ضعيف أو رده الرافعي وغيره وانظروا لتنفذوا أي يكم في الوضوء فانما
مراوح الشيطان قال ابن السلاج لم أجده ووثقه النووي وقد أخرجه ابن حبان
في التمهيد وابن أبي حاتم في الملل من حديث أبي هريرة ولولم يرو عنه هذا الحديث
لم يكن صالحاً لان يتبع به قال المصنف رحمه الله وفيه دليل استحباب ذلك اليد بعد
الاستحباب انتهى (وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا وضوء بعد
الغسل رواه النسائي) الحديث قال الترمذي حديث حسن صحيح وقال ابن سديد الناس
انهم اتفقوا نسخ الترمذي في تصحيحه وأخرجه البيهقي بإسناد جليل وفي الباب عن ابن عمر
مرفوعاً رعنهم وقولانه قال الماسنل عن الوضوء بعد الغسل وأي وضوء أهم من الغسل
رواه ابن أبي شيبة وروى عنه انه قال لرجل قال له اني أتوضأ بعد الغسل فقال لقد
نعمت وروى عن حديثه انه قال أما يكره أحدكم ان يغسل من قرنه الى قدمه حتى
يتوضأ وقد روى نحو ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم حتى قال أبو بكر بن العربي
انه لم يختلف العلماء ان الوضوء داخل تحت الغسل وان طهارة الجنبات تأتي على طهارة
الحديث وتقضى عليه الان موافق الجنبات كثر من موافق الحديث فدخل الاقل في فيه
الاكثر وأجر أنية الا كبر عنه وقد تقدم كلام ابن بطال في أول الباب وقد تقدم الرد عليه
بانه قول أبي ثور وداود وغيرهما قال ابن سديد الناس ان داود الظاهري أو جوب الوضوء
في غسل الجنبات لانه بعده لا يمكن لا يتلو عنه من الوضوء وحكا عنه الشيخ يحيى الدين
النووي قال ابن سديد الناس والذي رأيته عن أبي محمد بن حزم ان ذلك عنه ليس فرضاً
في الغسل وانما هو كذهب الجماعة (وعن جبير بن مطعم قال ثارنا غسل الجنبات عند

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أما أنا فاستعمل كفي فاصب على رأيي ثم أبص
بعد على سائر جسد روه أحمد الحديث بالرجال الصحيح وقد أخرجه أيضاً أحمد من
حديث جبير بن مطعم باللفظ أما أنا فاحش على رأيي ثلاث حديث ثم أبيض فاذا أنا قد
طهرت قال الحافظ وقوله فاذا أنا قد طهرت لأصل لمن حديث صحيح ولا ضعف
اكنه وقع من حديث أم سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لها انما يكتفك
ان تحشي على رأسك ثلاث حديث ثم تفيض الماء عليك فاذا أنت قد طهرت وأصله

في غير واقعة وأما النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذلك الدليل آخر وقد صرح مسلم في روايته عن حديث أبي

امامة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم واعلموا انكم لن تروا ربكم (٢٣٦) حتى تقوموا أو اقدم بعض خلاصه قوله على تأويل

الحديث بغير علم ثم قال جبريل
(مضى) تقوم (الساعة) الام
العهد والمراد يوم القيمة
(قال ما) أي ليس (المسؤول) زاد
في رواية أبي ذر عنها (أما) من
السائل (بزيادة) الموحدة في علم
لأن كيد معنى النسبي والمراد

ففي علم وقم الان علم جميعه مطوع
به فهو علم مشترك وهذا وان
أشعر بالتساوي في العلم الآن
المراد بالتساوي في العلم بان الله
استأثر بعلم وقت مجيئها لقوله
بعد خمس لا يعلمون الا الله وليس
السؤال عنها يعلم الحاضرون
كالسئلة السابقة بل يمتزجوا
عمن السؤال عنها كما قال تعالى
يسأل الناس عن الساعة فلما
وقع الجواب بأنه لا يعلمها الا الله
تعالى كفوا وهذا السؤال
والجواب وقعا بين عيسى بن
مريم وجبريل عليهم السلام كما
في نوادر الحديث لكن كان
عيسى هو السائل وجبريل هو
المسؤول قال النووي يستنبط
منه ان العالم اذا سئل عما
لا يعلم بصرح بأنه لا يعلمه ولا
يسكون في ذلك نقص من
مرتبه بل يكون ذلك دلالة
على من يدورعه (وسأخبرك عن
اشراطها) بفتح الهمزة جمع شرط
بالخبر بك أي علاماتها السابقة
عليها أو مدماتيم الاشارة إليها
وهي (اذ اولت الامة) أي وقت
ولادة الامة (ربها) أي مالئها

في صحيح مسلم وذكر الحافظ في التلخيص في باب الغسل حديث جبريل بن مطعم عند أحمد
بالفاظ أما أنا فما أخذ من كني إلا أنا فاصب على رأسي ثم أفيض على جسدي ولم يتكلم عليه
وله شواهد في الصحيحين وغيرهما قال المصنف رحمه الله فيه مستدل بأن لم يوجب الدلائل
ولا المضغطة والاستشاق انتهى وقد تقدم الكلام في ذلك

(باب تعاهد باطن الشعور وما جاء في نقدها)

(عن علي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ترك
موضع شعرة من جنبه لم يصبها الماء فعل الله به كذا وكذا من النار قال علي فمن عادت
شعرى رءوا أجود أبو داود وزاد وكان يجز شعره رضي الله عنه) قال الحافظ واسناده
صحيح لأن من رواه عطاء بن السائب وقد سمع منه جاذب سلامة قبل الاختلاط وأخرجه
أبو داود أيضا وابن ماجه من حديث جاذب لكن قيل ان الصواب وقفه على علي قال
عبد الحق الا كثرون قالوا وقفه وقال النووي ضعيف وعطاء قد ضعف قبل اختلاطه
ولجأوا وهام وفي اسناده أيضا زاذان وفيه خلاف وفي الباب من حديث أبي هريرة
مرفوعا بلغة بلوا الشعر وألقوا البشرا أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي
ومداه على الحرث بن وجيه وهو ضعيف جدا قال أبو داود والحرث هذا حديثه
منكر وهو ضعيف وقال الترمذي غريب لا نعرفه الا من حديث الحرث وهو شيخ ليس
بذاك وقال الدارقطني في العلل اغماير وفي هذا عن مالك بن دينار عن الحسن مرسلا
ورواه سعيد بن منصور وعن هشيم عن يونس عن الحسن قال ثبت أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قد ذكره ورءوا بأن العطار عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة عن قوله
وقال الشافعي هذا الحديث ليس بثابت وقال البيهقي أنكره أهل العلم بالحديث البخاري
وأبو داود وغيرهما والحديث يدل على مشروعية تحجيل الشعر بالماء في الغسل ولا يحفظ
فيه خلاف (وعن أم سلمة قالت قالت يا رسول الله اني امرأة أشد ضعف رأسي أفأفنهضه

لغسل الجنابة قال لا انما يكفيك ان تخطي على رأسك ثلاث حميمات ثم تغيبين عليك الماء
فتطهرين رواه الجماعة الا البخاري) الحديث قال الترمذي حسن صحيح قوله ضعف
رأسي بفتح الضاد المجعولة واسكان الفاء قال النووي هذا هو المشهور والمعروف في رواية
الحديث والمستند به عند المحدثين وهو الشعر المنقول ويجوز ضم الضاد والقام جمع
ضعفه قوله ان تخطي يقال حثيت وحثوت لغتان مشهورتان والخيمه الخفة وهو يدل
على انه لا يجب على المرأة نقض الضمائر وقد اختلف الناس في ذلك قال القاضي أبو بكر
ابن العربي قال جهوه رسم لا يقضه الا أن يكون ملبدا ملتا لا يصل الماء الى أصوله
الا يقضه فيجب حينئذ من غير فرق بين جنبية وحيش وروى عن الترمذي بالله وأي
طالب والامام يحيى وروى أيضا عن القاسم وقال التلخي فنهضه في الجنابة والمليض
وقال أحمد نهضه في الحيش دون الجنابة وروى عن الحسن البصري وطاوس وروى

وسيداه وهو كناية عن كثرة اولاد السراوى حتى تصير الام كأنها أمة لا بها من حيث انها ملأ آية أولان الاماء يلدن المولود

فنهى الام عن تجارة الرجال والمال في يومه (٢٤٠) أو كناية عن فساد الحال لكثرة بيع أمهات الاولاد فنهى اولهن المالك

فنهى الام عن تجارة الرجال والمال في يومه (٢٤٠) أو كناية عن فساد الحال لكثرة بيع أمهات الاولاد فنهى اولهن المالك
 لم يشر الى الرجل أمة وهو لا يشتر
 أو هو كناية عن كثرة العتوق بان
 يعامل الولد أمة معاملة السيد
 أمة في الاهانة بالسب
 والضرب والاستخدام فاطلق
 عليه مريم اسمها الذي وعرض
 بانه لا وجه لخصه من ذلك بولد
 الامة الا ان يقال انه اقرب الى
 العتوق وعند البخاري
 في التفسير من رواية الثعلبي على
 معنى التهمة ان يمسك الذكر
 والاني وقيل كراهة ان يتول
 ربه ان يعامل بالظلم الرب وعبر
 باناذا الدال على الجرم لان الشرط
 يمتنع الوقوع ولم يجر بان الله
 لا يصح ان يقال ان قامت
 التهمة كان كذا بل يرتكب
 فانه محذور لانه يشهر بالشك
 فيه (و) من اشراط الساعة
 (اذ انطاول رعاة الابل الميسم
 في البنيان) أي وقت تذاخر اهل
 البادية طائلة البنيان وتكثرهم
 باستيلائهم على الامور وقاكرهم
 البلاد بالنهر المتدفق لتبسطهم
 في الدنيا فهو عبارة عن ارتفاع
 الاسافل كالعبيد والسفلة من
 الجاهل وغيرهم وما احسن قول
 النبال

اذا اتفق الاسافل بالاغالي
 فقد طابت منامة الدنيا
 وفيه إشارة الى اتساع دين
 الاسلام كما ان الاول فيه اتساع
 الاسلام واستيلاء آله على بلاد
 اكثر وسود رعايتهم قال

عن مالك انه لا يجب النقض لاعلى الرجال ولا على النساء ووجه ما ذهب اليه من نهي
 صلى الله عليه وآله وسلم عن نقض الشعر ولم يخص رجلا من امرأه ولا يلزم من كون
 المسائل من ذلك من النساء ان يكون الحكم مختصا بهن اعتبارا به يوم النسي كذا قاله
 ابن سيد الناس ووجه قول من ذهب الى النقض حديث ثوبان انهم استنقوا النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم فقال أما رجل فليشتر رأسه فليغسله حتى يبلغ أصول الشعر
 وأما المرأة فلا تعلم ان لا تنقضه أخرجه أبو داود وأما ما عمل به في استناده من
 ابن عباس والسديت من مروياته عن الشاميين وهو قوي فيهم فبقول وجه ما روى
 عن النبي ان عوم الغسل يجب في جميع الاجزاء من شعر وبشر وقد ينسج ضمير الشعر
 من ذلك ولعله لم تبلغه الرخصة في ذلك للنساء ووجه ما ذهب اليه أحمد ومن معه من
 الثفرقة بين الحميم والجنابة ما سبب ما روى الدارقطني في أفرادده واليه في سننه
 الكبرى من حديث مسلم بن صبيح عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
 اغتسل المرأة من حوض من انقضت شعرها انقضت غسلها واشتة ان فاذا اغتسلت
 من الجنابة صبغت على رأسها الماء وصبرت وقصد تشربيه مسلم بن صبيح عن حماد قال
 المنصور رحمه الله وفي الحديث مستدل ان لم يوجب الدليل باليد وفي رواية لابي داود ان
 امرأته جئت الى أم سارة بهذا الحديث قالت فأتها النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بهما قال فيهما وانخرى قرولك عند كل حشفة وهو دليل على وجوب بل داخل الشعر
 المستعمل انتهى وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن عبد بن عمر قال بلغ عائشة ان عبد الله
 ابن عمر يأمر النساء اذا اغتسلن ان ينفذن رؤسهن فقالت يا عبي الله ابن عمر وهو
 يأمر النساء اذا اغتسلن ينقض رؤسهن أو ما امرهن ان يعلقن رؤسهن انفسد كمت
 اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أنا واحد وما أزيد على ان افرغ على
 رأسي ثلاث افراغات رواه أحمد ومسلم الحديث يدل على عدم وجوب نقض الشعر على
 النساء وقد تقدم الكلام فيه وأما امر عبد الله بن عمر وبالنقض فيجوز ان أراد ايجاب
 ذلك عابثا ويكون ذلك في شعور لا يصل اليها الماء ويكون مذهبها انه يجب النقض
 بكل حال كما حكى عن غيره ولم ينافه حديث أم سارة وعائشة ويحتمل انه كان يأمرهن بذلك
 على الاحتياط والاحتياط لا يوجب قالة النوروى

(باب نقض الشعر لغسل الحميم وتبعم أثر الدم فيه)

عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها لو كانت حائضا انقضت
 شعرها واغتسلت رواه ابن ماجه باسناد صحيح الحديث هو عند السنة الا الترمذي بالفظ
 انها قدمت مكة وهي سائس ولم يطف باليت الابن النساء والمروة فشكل ذلك اليه
 صلى الله عليه وآله وسلم فقال انقضت رأيتك وأمشطى وأبلى بالحج وليس فيه ذكر
 الغسل وقد ثبت عند ابن ماجه كذا كره المسنف وهو دليل ان قال بالفرق بين الغسل

الساوي لان ما بالامر الغائبة فلهذا ما روى المؤذن بان التمام سنة وم كما فعل

للغناء

وعند التناهي يقتصر المطاوع واليه بالضم جمع الابهيم وهو الذي لاشية (٢٤١) بجمع بهم وهي رواية أبي ذر وغيره وروى

عن الاصمعي الضم والفتح وكذا ضبطه القاسمي بالفتح أيضا ولا وجه له لان صغار الضان والمز وفي الميم الرفع نعنا للرعاة أى السود أو الجهولون الذين لا يعرفون والجرنعة للابل أى رعاء ابل الابهيم السود وعد في الحديث من الانراط علامتين والجمع بقضى الثلاثة فاما ان يكون على ان أقل الجمع اثنان أو انه كفى بأثنين لاصول المقصود هما في علم انراط الساعة وعلم وقتها داخل (في) جملة (خمس) من الغيب لا يعلمون الا الله ثم لا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله عنده علم الساعة أى علم وقتها والسياف يرشد الى انه لا آية كاله او صرح بذلك الاسماعيلي وكذا في رواية عماره واسلم الى خبير وكذا في رواية أبي ذر وغيره وأما ما وقع في البخاري في التفسير من قوله الى الارحام فهو نقص من بعض الرواة وعام الآية وينزل الغيث أى الى الله المقدرة والهل المعين له ويعلم ما الى الارحام اذ كرام انى تاما أم ناذة ساوما تدرى نفس ماذا تكسب غدا من خير أو شر ويرى ما يعزى على نبي ويضله خلافه وما تدرى نفس بأى أرض تموت أى كما تدرى فى أى وقت تموت قال القرطبي لا مطمع لاحد في علم شئ من هذه الامور الخ لانه

للغاية والحيض والنفاس وهو أحمد بن حنبل والهادوية وأجيب بأن الخبر ورد في مندوبات الاحرام والغسل في تلك الحال للتطهير لا للصلاة والتراخ في غسل الصلاة وعن عائشة ان امرأتين الانصار مالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن غسلها من الحيض فامرهما كيف نفست ثم قال خذى فرصة من مسك فطهرى بها قالت كيف أنظر بها قال سبحان الله تظهرى بها فاجتذبتا الى فحقتا تنبجي به اثر الدم رواه البهامة الا الترمذى غير أن ابن ماجه وأبو داود فالأفرصة مسكة الحديث أخرجه أيضا الشافعي وبعدها مسلم اسماء بنت شيك وقيل انه تصحيف والصواب اسماء بنت زيد بن السكن ذكره الطيب في المهمات وقال المنذرى يحفل أن تكون القصة تعددت وروى فرصة مسكة في الصحيحين أيضا قوله فرصة هي بكسر القاف واسكان الراء وبالصاد المهملة المقطعة من كل شئ حكاه ثعلب وقال ابن سيده الفرصة من القطن أو الصوف منائلة الماء المسك هو الطيب المعروف وقال عياض رواية الاكثر بفتح الميم وهو الجلد رفيه نظره قوله في بعض الروايات فان لم يجد فطيبا غيره كذا أجاب به الرافعي قال الحافظ وهو متعقب قال هذا اللفظ الشافعي في الام ثم في رواية عبد الرزاق يعنى بالفرصة المسك أو الزبرة وليس في الحديث ذكر نقض الشعر وغاية ما فيه الا لا على التنظيف والمالعة في اذهاب اثر الدم قال النووي واختلف العلماء في الحكمة في استعمال المسك المختار الذي قاله الجاهيل ان المقصود من استعمال المسك تطيب المحل ودفع الرائحة الكريهة

(باب ما جاء في قدر المسك في الغسل والوضوء)

(عن سائبة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل بالصاع ويطهر بالماء رواه أحمد وابن ماجه ومسلم والترمذى رحمه الله) قوله بالصاع أو بعبارة أمداد بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمدرط وثلاث البغد اذى فيكون الصاع خمسة أرطال وثلاثا برطل بقصد اذ قال النووي هذا هو الصواب المشهور وذكر جماعة من أصحابنا وجهه البعض أصحابنا ان الصاع هنا ثمانية أرطال والمدرط اثنى عشر الرطل البغد اذى على ما قال الرازي وغيره مائة وثلاثون درهما وربع الزوى انه مائة وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم والحديث يدل على كراهة الاسراف في المسك والغسل والوضوء واستحباب الاقتصاد وقد أجمع العلماء على النهي عن الاسراف في المسك ولو كان على شاطئ النهر قال بعض أصحاب الشافعي انه حرام وقال بعضهم انه مكروه كراهة تنزيه (وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل بالصاع الى خمسة أمداد ويتوضأ بالمدة) وفيه عليه وعن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ بانه يكون رطلين ويغتسل بالصاع رواه أحمد وأبو داود الحديث الثاني أخرجه الترمذى نحوه وقال غريب وهو من طريقين شريك عن عبد الله بن عيسى عن

التي هي من ابن عمر رضي الله عنه وهو ابن مسعود قال اوتي بيكم مسلم كل شيء سوى هذه
لهذه واخرجهما احمد وقصه
ابواب زيادة صلى السؤل
للاهتمام بذلك ارشادا للائمة لما
يترتب على معرفة ذلك من
الصحة (ثم ادبر) الرجل السائل
(فقال) رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم (ردوه) اي على
فاخذوا برده (في رواية اخرى)
لا عية ولا اثره قال ابن زينة
واهل قولهم ردوه على اي قاطع
للعصابة لئلا يمانوا الى انه ملك
لا يبرونه ان الملك يجوز ان
يقتل الغم الغني صلى الله عليه
وآله وسلم لم يغيره ويحكم بغيره
وهو يسمع وقد ثبت عن عمار
ابن حصين انه كان يسمع كلام
الانبياء (فقال) صلى الله عليه
وآله وسلم (هذا) ولكرامة
ان هذا (جبريل) عليه السلام
(جاء بهم الناس دينهم) اي قواعد
دينهم وهي جبريل وقعت سالما
مفسدة لانه لم يكن له ما وقت
الحيه واسند التلاميذ اليه وان
كان ما تلا لانه لما كان السبب
فيه لانه اليه اوانه كان من
غرضه وللايمان به ان نعاوا
اذ لم ارا في حديث أبي عامر
والذي نفس محمد بيده ما ياتي
في الاوآنا غيره الا ان يكون
هذه المرة وفي رواية سليمان
التي ما شبه على عندنا في قول
مروني هذه وما عرفت حتى ولي
قال ابن المنبر في هذه دلالة على ان

عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٢٨٢) وهو ابن مسعود قال اوتي بيكم مسلم كل شيء سوى هذه
حديث عائشة التي كتبت اغتسل انا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من امام
يقال له الفرق ووقع في رواية ثلثا امداد او قريب من ذلك وفي رواية كان يغتسل من
اناء واحد يقال له الفرق وفي أخرى فدهت باناقدا الصاع فافطمت فيه وفي الأخرى
كان يغتسل بضعه من مكاء وكية وضابكوك وفي أخرى يغسله الصاع ويوضئه المد وفي
أخرى يتوضأ بالمد ويغسل بالصاع قال الشافعي وقصه الجميع بين هذه الروايات انها
كانت اغتسل في البحر والفرق سباني تقديره وأما المكوك فهو يشق الميم وضم
الساكن الاولى وتشديد هاء جهم مكاء مكاء كما قال النووي واهل البراءة المكوك
هذا المد (وعن موسى الجهمي قال اتي بجاهل فمدح حزنه غيبة ارمطال فقال حديثي
عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل بمثل هذه ارواء النساء
الحديث اسناده في من النساء هكذا أخبرنا أحمد بن محمد بن عبيد قال حدثنا يحيى بن زكريا بن
أبي زائدة عن موسى الجهمي فذكره وأحمد بن عبيد هو ابن حسان وهو من رجال الصحيح
قال أبو داود وهو جهمي ويحيى بن زكريا هو الامام الكبير وسد في في العديتين وغيرهما
وموسى الجهمي آخر لم يرو عنه أجد وفيه وقد عرفت كنية الجميع بين الروايات
قوله من ربه أي قدرته قال الحافظه سلكهم هذا بعض الحنفية وجعل في الفرق ثمانية
ارطال والاصح ان الفرق مائة مداره ما سباني والسز لا يهارض به الخصم يدور بأشياء
بصرح بجواهر بان الاناء المذكور صاع فيجوز على اختلاف الاوائل مع تداركها
(وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجزى من الغسل الصاع ومن
الوضوء المذروء أجد والارزم) الحديث أخرجه أيضا أبو داود وابن خزيمة وابن ماجه
بنحوه وصححه ابن القطان وقوله يجزى الخطا ههنا انه لا يجزى دون الصاع والمد
وبما روى ما سباني (وعن عائشة قالت كتبت اغتسل انا رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم من امام واحد من قدح يقال له الفرق منقذ عليه والفرق ستة عشر رطلا بالعمري
قوله الفرق قال ابن المنبر يسكن الرافع الحافظ وروى شاذ بفضها وجوز بعضهم
الاسمين قال النووي الفتح الفصح واشهر وزعم أبو الوليد الباجي انه الصواب قال
وابس كما قال بل ههنا قال الحافظ لعل مستند الباجي ما حكاه الازهرى عن ثعلب
وغیره الفرق الفتح والمحدثون يسكنونه وكلام العرب بالفتح انتهى وقد حكى الاسكان
أبو زيد وابن دريد وغيرهما وحكى ابن الاثير ان الفرق الفتح ستة عشر رطلا وبالاسكان
مائة وعشرين رطلا قال الحافظ وهو قريب وقد ثبت تقديره في جميع مسلم عن سفيان
ابن عيينة فقال هو ثلاثة أصح قال النووي وكذا قال الجاهلي وقيل الفرق ما كان قال
الحافظ لكن يغسل أبو عبد الله الاتفاني على أن الفرق ثلاثة أصح وعلى أن الفرق ستة

وقد اشتمروا هم بحسن السؤال نصف العلم وفي هذا الحديث بيان (٢٤٢) عظم الاخلاص والمراقبة وفيه ان في

سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حضور الصحابة انه يريد ان يريهم الله صلى الله عليه وآله وسلم ما في من العلوم وان علمه ما خوف من الوحي فتريد رغبتهم ونشاطهم فيه وهو المعنى بشو له جاء يعلم الناس دينهم وان الملازمة فتم له بالى صورة شاؤ من حودى آدم وأخرجه البخارى في التفسير وفي الزكاة مختصرا ومسلم في الايمان وابن ماجه في السنة بفعله وفي الفتن ببعضه وأبو داود في السنة والنسائي في الايمان وكذلك الترمذى وأحمد في هذه والبخارى باسناد حسن وأبو عوانة في صحيحه وأخرجه مسلم أيضا عن عمرو بن الخطاب ولم يخرج به البخارى لاختلاف فيه وعلى بعض رواه بالوجه فهو حديث جليل حتى قال القرطبي هذا الحديث يصلح أن يقال له أم السنة لما تضمنه من أجل علمها وقال الطبري لهذه التمكنة استخرج به البغوي كتابه المصابيح ونرح السنة فلهذا بالقرآن في افتتاحه بالفتحة لانها تضمنت علوم القرآن اجمالا وقال عياض انه اشتمل على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود الايمان ابتداعا وحالا وما لا ومن أعمال الجوارح ومن اخلاص السرائر والخصف من آفات

عشر رطلا ولا يبريد اتفاق أهل اللغة

(باب من رأى التقدير بذلك استجب ما بان مادونه يجوزى اذا أصبح)

(عن عائشة أنها كانت تغسل هي والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في اناء واحد يبع ثلاثة امداد أو قريبا من ذلك رواه مسلم) القدر الجزئ من الغسل ما يحصل به تعميم البدن على الوجه المعتبر وهو مكان صاعا أو أقل أو أكثر ما يبلغ في النقصان الى مقدار لا يسع مستعمله مثلا أو الى مقدار في الزيادة يدخل فاعله في حد الاسراف وهكذا الوضوء القدر الجزئ منه ما يحصل به غسل أعضاء الوضوء وهو ما كان مدا أو أقل أو أكثر ما يبلغ في الزيادة الى حد الاسراف أو النقصان الى حد لا يحصل به الواجب وقد أخرج ابن ماجه من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر به وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف فقال الى الوضوء اسرافى قال نعم وان كنت على نهر جار وفي اسناده ابن لهيعة وروى ابن عدى من حديث ابن عباس مر فوعا كان يتوضأ فباله من وسوسة الوضوء قال ابن حجر واسناده واهى (وعن جابر بن تميم عن أم عماره بنت كعب بن النجى صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فألقى بها في اناء فقدرنا في المدر وأبو داود والنسائي) الحديث أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من حديث عبد الله بن زيد بلانظ توضأ وضوءا ثم مدح حديث الباب أبو زرعة وأما حديث الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ بنصف ممد فأنزله الطبراني والبيهقي من حديث أبي امامة وفي اسناده الصلت بن دينار وهو متروك وحديث الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ بثلاث مده قال الحافظ لم أجده (وعن عبيد بن عمير ان عائشة قالت لقد رايتنى أعزى أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا فإذا توضأ فوضوء من غسل الصاع أو دونه فشرع فيه جديا فافيض على رأسي يدي ثلاث مرات وما أنقض في شعر ارجاءه) الحديث اسناده في سنن الانصافى هكذا أخبرنا سويدي بن نصر قال أخبرنا عبد الله عن ابراهيم بن ماهمان عن أبي الزبير عن عبيد بن عمير فذكره ورجاله ثقات وهو يدل على عدم وجوب الاعتسال بقدر اصاع من الماء لا شرا لى صلى الله عليه وآله وسلم وعائشة في صاع أو دونه والاكتفاء بمجرد الاغاضة على الرأس من دون نقص الشعر وقد ورد في أحاديث كثيرة وقد سبق بعضها وقد تقدم الكلام على عدم وجوب نقص الشعر على المرأة في غسل الجنابة وهذا الحديث من الأدلة الدالة على ذلك والتور قد تقدم الكلام عليه

(باب الاستئذان عن الاعين للمقتسل وجواز تجرده في الخلوة)

(عن بهي بن أمية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يغتسل بالبراء فبعد المستبرح حمد الله وأثنى عليه ثم قال ان الله عز وجل بي مستبرح يجب الحيا عوا السرفا إذا اغتسل أحدكم فليستتر وراءه أو يودو والنسائي) الحديث رجال اسناده رجال الصحيح

الاعمال حتى ان علوم النبي بعد كاهار اربعة اليه ومثعبه منه انتهى كذا في الفتح والقسطلاني (عن النعمان بن بشير) بن

مسند الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه (٢٠٤) في حديث أبي حنيفة رضي الله عنه في الحديث

عن أبي حنيفة رضي الله عنه في الحديث (رضي الله عنه قال)
 يقول أبي حنيفة رضي الله عنه في الحديث
 أو الواقدي ويحيى بن معين من
 أهل المدينة أنه لا يصح للثقات
 من أصحاب النبي صلى الله عليه
 وآله روايته في قوله هذا (محدث
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم) وفي رواية أبي حنيفة
 مسلم والاعمش يعلين من طريق
 زكريا وأبو حنيفة رضي الله عنه
 في قوله سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول (ولم يزل على هذه الحال
 النبي المميز لأن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم لم مات ولله من
 ثمان سنين (الحلال بين) أي ظاهر
 بالنظر إلى ما دل عليه بالشيعة
 (والحرام بين) أي ظاهر بالنظر إلى
 ما دل عليه بالشيعة وعبارة الفتح
 بين أي في عينهم ما وصفتها
 بأدلتها الظاهرة (ويتمها) أمور
 (مشبهات) يشبهها الموحدة
 أي شبهت بغيرها ما لم يثبت به
 حكمها أهل الشيعة وفي رواية
 الأصيل وابن عباس كرمشبهات
 بمشاهدة موحدة وموحدة
 مكشورة أي اكتسبت المشبهة
 من وجهين من تعارضين وفي
 رواية الأصيل مشبهات بوزن
 منتهيات بآلة موحدة وعين
 متعينة مكشورة وفي رواية
 ابن عباس وهو القائل في
 ورواه الدارقطني عن أبي حنيفة

وقد أخرج البزار نحوه من حديث ابن عباس موطو لا والله حكيه الما فقل في الفتح
 ولم يشكهم عليه وهو يدل على وجوب التبرح بالاختلاف وقد ذهب إلى ذلك ابن أبي
 ليلى وذهب أكثر العلماء إلى أنه أفضل وتركه مكروه وإيسر واجب واستدلوا على ذلك
 بما سياتي وقد ذهب بعض الشافعية أيضا إلى تحريره قال الحافظ والمنصور وعنده
 متقدمهم كغيرهم الذكر اهتدوا في البراءة لأدبه من النفاذ والبال النظر في قوله
 ستر بين هؤلاء متوعدة وثلاثة من فوق مكسورة بالتحسين ما كنهتم راعهم له
 قال في النهاية فعلى معنى فاعل ومن الأدلة الدالة على استحباب الاستئذان حال الغسل
 ما أخرجه النسائي من حديث أبي السمع قال كنت أخدم النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فسكان إذا أراد أن يغتسل قالوا في فأوليه فنادى الاستبراء أخرجه النسائي وما
 أخرجه مسلم من حديث أم هانئ قالت ذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام
 الفتح فوجدته يغتسل فاطمته رضى الله عنها فتبوءت ويدي على مشروعية مطاق
 الاستئذان أخرجه أبو داود والترمذي من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال
 قلت يا رسول الله عورتنا ما نأق منها وما نذكر قال احفظ عورتك الامن زوبسك أو
 المذكبة يمشك قلت يا رسول الله فالرجل يكون نالها قال الله حق أن يستحي منه من
 الناس (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم حال بيننا أيوب عليه السلام
 يغتسل عريا فانظر عليه براد من ذهب لعل أيوب يتخلى في ثوبه فادعوه تباركوا له إلى
 يا أيوب ألم أكن أعينك عما ترى قال بلى وعزتك ولكن لا غنى لي عن بر كثر وإياه أجد
 والبخاري والنسائي قولوا بحق في رواية البخاري يفتي والشيعة هي الاخذ باليد قوله
 لا غنى لي بالله صبر بلا توين قال الحافظ وروى بالثوريين أيضا على أن لا غنى لي ليس قال
 ابن بطال ووجه الدلالة من الحديث أن الله تعالى عاقبه على جميع الجوراد ولم يعاقبه على
 الاغتسال عريانا فدل على جوارزه وقال أيضا ووجه الدلالة من هذا الحديث وحديث
 أبي هريرة الذي ياتي انهما يعني أيوب وموسى عن أمر بالانذار به قال الحافظ وهذا
 انما ياتي على رأي من يقول شرع من قبلنا شرع لنا الذي يظهران ووجه الدلالة منه
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قص القصصين ولم يثبت شيئا منهما فدل على موافقتهما
 لشرعنا والافلو كان فيهما شيء في موافق آية فيجمع بين الاحاديث بحسن الاحاديث
 التي فيها الارشاد إلى التستر على الافلو (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم كانت بنو اسرائيل يغتسلون عراة فيظنوا بعضهم إلى بعض وكان موسى عليه
 السلام يغتسل وحده فقالوا والله ما نرى موسى أن يغتسل وهذا لأنه أدر قال فذهب
 من يغتسل فوضع ثوبه على عجزه فغسل عراة فيظنوا بعضهم إلى بعض وكان موسى عليه
 السلام يغتسل وحده فقالوا والله ما نرى موسى أن يغتسل وهذا لأنه أدر قال فذهب
 بنو اسرائيل يغتسلون عراة فيظنوا بعضهم إلى بعض وكان موسى عليه السلام يغتسل
 وحده فقالوا والله ما نرى موسى أن يغتسل وهذا لأنه أدر قال فذهب

شيخ البخاري فيه بالنظر بينهما مشبهات (لأيهما) أي لأيهما حكمها (كثير من الناس) ويطلبوا منها أي

في رواية الترمذي ونظرة لابن ديري كثير من الناس أمن الحلال أم من الحرام (١٤٥) ومفهوم قوله كثير أن معرفته حكمها

يمكن لكن التقليد من الناس
وهم المجهلون والعلماء أمانص
أوقباس صحيح أو استصحاب أو
غير ذلك فإذا تردد الشيء بين الحلال
والحرمة ولم يكن نص ولا إجماع
اجتمعت فيه المجهول وألفقه
بأحد هـ ما بالدليل الشرعي
فالمشبهات على هذا في حق غيرهم
وقد يقع لهم حيث لا يظهر لهم
ترجيح أحد الدليلين وهل يؤخذ
في هذه المسئلة بالنقل أو الحرمة
أو يوقف وهو كالحلاف في
الاشياء قبل ورود الشرع
والاصح عدم الحكم بشيء لأن
التكليف عند أهل الحق
لا يثبت إلا بالشرع وقبل الحلال
والإباحة وقبل المنع وقبل
الوقت وقبل كون الدليل غير
خال عن الاحتمال فالورع تركه
لا سيما على القول بأن المصيب
واحد وهو مشهور مذهب مالك
ومنه نأى القول في مذهبه بمراعاة
الحلاف أيضا وكذلك روى عن
الامام الشافعي رحمه الله أنه كان
يرأى الحلاف وأنص عليه في
مسائل وبه قال أصحابه حيث
لا تنوي به سنة عندهم (فن
انق) أي حذر (المشبهات)
بالميم وتشديد الباء والاختلاف
في نظرها نظره الذي قبلها لكن
عدم علم والجمع على الشبهات
بالضم جمع شبهة (استبرأ) ولا ي
ذرفه استبرأ بوزن استعمل
من البراءة أي حصل البراءة

أي جماعتهم قوله يفتنون عرارة ظاهرة أن ذلك كان جائزا في شرعهم والامام أقروهم
موسى على ذلك وكان هو عليه السلام يفتل وحده أخذ بالانضال قال الحافظ وأعرب
ابن بطال فقال هذا يدل على أنهم كانوا عصاة له وبعه على ذلك القرطبي فأطال في ذلك
قوله آدره بالمد وفتح الدال المهملة وتخفيف الراء قال الجوهرى الادرة نقعة في
الخصبة قوله بالجمع بالميم ثم الميم ثم الهمزة المهملة أي جرى مسرا وفي رواية تخرج قوله فوي
تجرأ على خطبه لأنه أجرا مجرى من يعمل لكونه فريضة فانه نقل من حكم الجسد إلى
حكم البدن وان فناداه فإلام برده عليه فوبه ضربه وقبل يحفل أن يكون أراد بضربه الظاهر
المجربة أن يضره فيه ويحفل أن يكون عن وحى قوله حتى انظر ظاهره انهم رأوا
جسده وبه يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة وأبدى ابن الجوزي احتمال
أن يكون كان عليه منزلة لأنه يظهر ماتحته بعد البطل واستحسن ذلك ناقلا عنه
بعض مشايخه قال الحافظ وفيه نظر والحديث قد تقدم الكلام على وجه دلالة في
الذي قبله

باب الدخول في الماء بغير إزار

عن علي بن زيد عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن موسى
ابن عمران عليه السلام كان إذا أراد أن يدخل الماء يلق قوبه حتى يوارى عورته في
الماء رواه أحمد الحديث قال في جمع الزوائد موثقة الآن على بن زيد مختلف
في الاحتجاج به وهذا نوع من الستر المندوب اليه فهو مندوب تحت عموم الأدلة القاضية
بستر عورة الستر قال المصنف رحمه الله تعالى وقد نص أحمد على كراهة دخول الماء بغير
إزار وقال الحق هو بالآزار أفضل لقول الحسن والحسين رضي الله عنهما وقد قيل لهما
وقد دخلوا الماء وعليهما بردان فقالا إن لهما مسكنا قال اميعن وان فخر رجونا أن لا
يكون انما واحتج بغيره موسى عليه السلام انتهى

باب ما جاء في دخول الحمام

عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم
الآخر من ذكر أو أمة فلا يدخل الحمام إلا عترو من كانت تؤمن بالله واليوم الآخر
من أنثى أمة فلا تدخل الحمام رواه أحمد الحديث في استفادة أبو خيرة قال الذهبي
لا يعرف وأحاديث الحمام لم يتفق على صحة شيء منها قال المنذرى وأحاديث الحمام كلها
مما رواه وأما يصح منها عن الصحابة ويشهد الحديث الباب حديث عمر بن الخطاب الذي
سبذ كره المصنف في باب من دعى فرأى منكرا من كتاب الوصية وقد أخرج النصل الأول
من هذا الحديث الترمذي من حديث جابر وقال حسن غريب وفيه لبث بن أبي سليم
وقد رواه أحمد أيضا من طريق ثالثة من طريق ابن أبي عمير عن أبي الزبير عن جابر
وأخرج معناه أبو داود والترمذي من حديث عائشة قالت نهى رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم (من الغنص) (وعرضه) من الغنص فيه ولا ين عسا كروا لصلي لعه ردينه ويجه دليل على أن من لم يتوقف الشبهة

في كسبه ومعايشه وقدرته من نفسه الطين (٢٤٦) ليعرف هذا الخائن الى الجحافل على أمور الدين ومساواة المرأة (ومن وقع

(کتاب التیم)

449

اسم فيه وهو ان من اعطى فانهم عنه يعمير مظلم القلب لفقده ان نور الوجود (٢٤٧) فيقع في الحرام ولو لم يتغير الوترع فيه

(كراع) أي مثله مثل راع وفي

رواية كراعي بالياء (يرعى) بجلة

مستأنفة ووردت بحلى سبيل

التشبيح للتبعية بالشاهد على

الغائب ويحتمل أن تكون من

موصولة لا شرطية فتكون

مبتدأ والخبر كراع وحده تذك

لا حذف والتقدير الذي وقع في

الشبهات كراع يرعى مواشيه

(حول الحلي) يكسر الحاء رفع الميم

المحوى من اطلاق المصدر على اسم

المفعول والمراد موضع الكلال

الذي منع منه الغير ونوعه على

من رعى فيه (يوشك) بكسر

المهملة أي يشرب (أن يوافيه)

أي يقع فيه ويحدث ابن حبان

اجعلوا بينكم وبين الحرام سترة

من الحلال من فعل ذلك استبرأ

لعرضه ودينه ومن أرتع فيه

كان كالمراعى إلى جنب الحلي

يوشك أن يقع فيه لمن أكثر من

الطيمات مثلاً فانه يحتاج إلى

كثرة الاكتساب الوقوع في أخذ

ملا يستحق فيقع في الحرام فيما

وان لم يتعمد لتقصيره أو ينفضي

إلى بطلان النفس وأقل ما فيه

الاشتغال عن مواقف العبودية

وأعلى الوجود ترك الحلال مخافة

حرام كترك ابن أدهم اجتره

لشك في وفاء عمله وطوى عن

جوع شديد وفي الله طالاني بالله

مالم تعلم حله يفتي التركة كترك

صلى الله عليه وآله وسلم مرة

خشية العدة كافي البخاري

وأما فيه وبعده وأما فيه أي قصده وفي الشرع التصديق الصعيد لمسح الوجه واليدين
بنية استباحة الصلاة ونحوها قاله في الفتح وأعلم أن التيمم ثابت بالكتاب والسنة
والاجماع وهي خصيصة خصص الله تعالى بها هذه الأمة قال في الفتح واختلف هل التيمم
عزيمة أو رخصة وفصل بعضهم فقال هو لعدم المانع عزيمة والعذر رخصة

باب تيمم الجنب للصلاة إذا لم يجد ماء

(عن عمران بن حصين قال كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فعلى بالناس
فأذا هو برجل معتزل فقال ما نملك أن نتصل قال أصابني جنبه ولما قال عليه
بالصعيد قاله بكفكم منفق عليه) قوله فإذا هو برجل وقع في شرح العدة للشيخ سراج
الدين بن الملقن أن هذا الرجل هو خالد بن رافع بن مالك الأنصاري أخو رفاعه شهد
بدرًا قال ابن الككبي وقتل ومثد وقال غيره له رواية وهذا يدل على أنه عاش بعد النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ أماعلى قول الككبي فيستحيل أن يكون هو صاحب
هذه القصة أتقدم وقعة بدر على هذه القصة بعد طوبى بالاختلاف وأماعلى قول غيره
فيستحيل أن يكون هو لكن لا يلزم من كون له رواية أن يكون عاش بعد النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لاحتمال أن تكون الرواية عنه منقطعة أو متصلة لكن نقلها عنه صحابي
آخر وعلى هذا فلا منافاة بين هذا وبين من قال أنه قتل بدر قوله أصابني جنبه ولما
بفتح الهمزة أي مبي أي موجود وهو بلغ في قامة من ذكره ما فيه من عموم النبي كأنه
أفي وجود الماء بالكتابة قوله عليه السلام لا يصح المذ كور في الآية الكريمة
ودل قوله بكفكم على أن التيمم في مثل هذه الحال لا يلزمه القضاء ويحتمل أن يكون
المراد بقوله بكفكم أي إذا لا بدل على ترك القضاء والاول أظهر والحديث يدل على
مشروعية التيمم للصلاة عند عدم الماء من غير فرق بين الجنح وغيره وقد أجمع على ذلك
العلماء ولم يخالف فيه أحد من الخلف ولأن السلف الأماجاء عن عمر بن الخطاب
وعبد الله بن مسعود وسبكي مثله عن إبراهيم النخعي من عدم جواز الجنب وقيل إن عمر
وعبد الله رجعا عن ذلك وقد جاز الجنب الأحاديث الصحيحة وإذا صلى الجنب
بالتيمم ثم وجد الماء وجب عليه الاتمسك بالجماع العلماء إلا ما يحكي عن أبي سلمة بن
عبد الرحمن الإمام الثاوي أنه قال لا يلزمه وهو مذهب مقلد الجاهل من بعده ومن
قبله وبالأحاديث الصحيحة المنهورة في أمره صلى الله عليه وآله وسلم للجنب بغسل يده
إذا وجد الماء

باب تيمم الجنب للجماع

(عن جابر قال خرجنا في سفر فأصاب رجلنا من حجر فشق في رأسه ثم احتلم فسال أصحابه
هل يجدون في رخصة في التيمم فقالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على المسح فاعتزل
فمات فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بذلك فقال قد ألوهم قتلهم الله

البرق أسير على الصبر أطوم القيامه قالت اخت بشر المطالي لاجد بن حنبل أن أنزل على سوطي حنفا فير بنا مشاعل

الظاهرية وفتح الشيخ علي بن أبي بصير (٢٠٨) في الخبرين في حديثه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ما كنت أرى أحدا منكم يهتم بأمره»

الاسم الذي ذكره في الخبرين في حديثه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ما كنت أرى أحدا منكم يهتم بأمره»
على وجهه ثم يفتح عليه وهو يقول: «ما كنت أرى أحدا منكم يهتم بأمره»
رواه أيضا ابن ماجه وصححه ابن السكن وقد تفرده الزبير بن خريز وابن عباس بالقبول قاله
الدارقطني وخالفه الاوزاعي فرواه عن عطاء عن ابن عباس وهو الصواب قال الدارقطني
رواه أبو داود أيضا من حديث الاوزاعي قال بلغني عن عطاء عن ابن عباس ورواه
الحاكم عن بشر بن بهير عن الاوزاعي حديث عطاء عن ابن عباس وقال الدارقطني
استغنى عنه على الاوزاعي والصواب ان الاوزاعي أرسل آخره عن عطاء وقال أبو
زراعة وأبو سالم لم يسمع الاوزاعي من عطاء إنما سمعه من اسمعيل بن مسلم عن عطاء
ونقل ابن السكن عن ابن أبي داود ان حديث الزبير بن خريز أصح من حديث
الاوزاعي وقد رواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث الوليد بن عبيد بن أبي
ربيع عن عمه عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعا والوليد بن عبيد بن الدارقطني
وقواه من صحيح حديثه قوله الذي يكسر العين هو الصحيح في الكلام قبل هو ضد البيان
والحديث يدل على جواز العمل في التيمم ثلثية الضرر وقد ذهب إلى ذلك الغيرة
ومالك وأبو حنيفة والشافعي في أحد قوايه وذهب أحمد بن حنبل والشافعي في أحد
قوايه إلى عدم جواز التيمم ثلثية الضرر وقالوا لا بد من أحد الحديث وقوله تعالى وإن
كنت من مرضى الآية يردان عليه ما يدل الحديث أيضا على وجوب المصحح على الجاهل
ومثل حديث علي عليه السلام قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أصحح على
الجاهل وقد اتفق الحفاظ على ضعفه وقد ذهب إلى وجوب المصحح على الجاهل أبو داود
بالله والهادي في أحد قوايه وروى عن أبي حنيفة والنقهاء السبعة من بعدهم به
قال الشافعي سكن بشرط أن يوضع على طهر وأن لا يكون تحت يمين المصحح إلا ما لا بد
منه والمصحح المذكور عندهم يكون بالماء لا بالتراب وذهب أبو العباس وأبو طالب وهو
أحد بقول الهادي وروى عن أبي حنيفة أنه لا يصح ولا يحمل بل يسقط كما بداهة الحديث
ولان الجاهل كعصفه وآية الوضوء لم تتناول ذلك واعتذر عن حديث جابر وعلى
بما نقل الذي فيه ما وقد تهاضرت طرق حديث جابر فصحح للاحتجاج به على المطلوب
وقوى حديث علي وإن كان حديث جابر قد دل على الجمع بين الفصل والمصحح والتيمم

(باب المصحب يقيم خلوف البرد)

(عن عمرو بن العاص انه لما بعث في غزوة ذات السلاسل خالي اسلمت في ليلة باردة
شديدة البرد فافتتحت ان اغتسلت ان اهلك تيممت ثم صليت بأصحابي صلاة المصحح
فما تدهنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكرنا ذلك فسال يا عمر صليت
بأصحابك وأنت جنب فقلت ذكرت قول الله تعالى ولا تقنطروا أنفسكم ان الله كان بكم
رحيما فتيمة ثم صليت ففعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل شيئا رواه

في حديثه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ما كنت أرى أحدا منكم يهتم بأمره»
يخرج الورع الصادق لا تفرق
في دعاءها مكث مالك بن دينار
بالله قال بعض سنة لم يأكل من
فمرها حق مات أفاضت السنة
بدنية الأجيال من أهل عصرنا
هذا عكس أكثر من ثلاثين سنة
لم تأكل كل من العلوم والآثار
وغيرها الجارية من بغيره لتأجيل
انهم لا يورثون البنات واهتبع
أبو هاشم والدين من تناوذا
المدينة لما ذكر انهم لا يورثون
من ترخص لهم ومن فوافل
الفضائل حرم وادى بعضهم ان
التأجيل من كلام الشافعي وانه
مدرج في الحديث كما ساء أبو
عمر والذاتي وتردد ابن عوف في
رفعه لا يستلزم كونه مدرجان
الاثبات قد ساءوا باتمهاله
وراهه فلا يصدق شك بعضهم
فيه وكذا سقوط التأجيل من
رواية بعض الرواة كافي فروة
عن الشافعي لا يفتح فحين أثبتته
لهم سقطوا ولم هذا هو السر
في حذف البخاري قوله وقع في
الحرام ليسير ما قبل التأجيل
مربط طابه فيسلم من دعوى
الادراج رعا يفتوى عدم
الادراج رواية ابن حبان الماضية
(الا) بفتح الهاء زوتة في
اللام أي ان الامر كما تقدم (وان
لكل ملك) يكسر اللام من ملوك
العرب (صحي) مكانا منه بما
حظروا من مواسمه وتوعد من

رواية زياد في أرضه (بجوارحه) أي المعاصي التي حرمها كلنا والسرقة (٢٤٩) فهو من باب التمثيل والتشبيه بالشاهد

عن الغائب فذهب الكلف
بالراي والنفس اليه ببالاعام
والمشبهات بما حول الحى
والمحارم بالحى وتناول المشبهات
بالرفع حول الحى ووجه التشبيه
حصول العقاب بعدم الاختراز
عن ذلك كما ان الراي اذا جره
وعنه حول الحى الى وقوعه في
الحى استحق العقاب بسبب ذلك
فكذلك من أكثر المشبهات
وتعرض لمقدماته او وقع في الحرام
فاستحق العقاب بسبب ذلك
(الا ان الامر كما ذكر) وان في
الحديث مضمرة أى قطعة من
الجمع وسبب ذلك لانهم اتفقت في
الامر اصغرها وفي الفتح وعبرهم اهنا
عن مقدار العقاب في الرواية وثبتت
الرواية بالامن قوله الا وان
لكل ملات حى الا وان في الجسد
مضعة وسقطت من الا ان حى
الله بعد المداينة بين حى المولى
وحى الله تعالى الذى هو الملك
الطقى لاهل حقيقة الله وثبتت
في رواية غيبى أى ذر نظر الى
وجوب التماس بين الجاهلين
من حيث ذكر الحى فيهم (اذا
صلحت) بفتح الهمزة وقد انضم (صلح
الجسد كله) وسقط لفظ كله
ابن عساكر (واذا فسدت) أى
المضعة أيضا (فسد الجسد كله)
والتعبير بالذات الصفة الوقوع
غالب وقد تاتي بمعنى ان كلنا
(الا وهى القاب) انما كان
كذلك لانه أمير البدن وبصلاح
الامير صلح الرعية وبفساده فسدوا ثم في ما في الانبياء

أحمد وأبو داود والدارقطني الحديث أخرجه البخاري فعليه وابن حبان والحاكم
واختلف فيه على عبد الرحمن بن جبير فعليه عن أبي نيس عن عمرو وقيل عنه عن
عمر وبلا واسطة لكن الرواية التي فيها أبو نيس ليس فيها إلا الله غسل مغايته فقط وقال
أبو داود روى هذه القصة الاوراعى عن حسان بن عطية وفيه قديم ورجح الحاكم احدى
الروايتين وقال البيهقي يحتمل ان يكون فعل ما في الروايتين جميعا فيكون قد غسل
ما أمكنه وتيمم الباقي وله شاهد من حديث ابن عباس ومن حديث أبي أمامة عنده
الطبراني قوله ذات السلاسل هي موضع وراوى القري وكانت هذه الغزوة
في جادى الاولى سنة ثمان من الهجرة قوله فاشقت أى خفت وحذرت قوله
فصلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل شيئا فيه دليلان على جواز التيمم
عند شدة البرد ومخافة الهلاك الاول التيسر والاستبصار والثاني عدم الإنكار لان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يقر على باطل والتيسر والاستبصار أقوى دلالة من
السكوت على الجواز فان الاستبصار دلالة على الجواز بطريق الاولى وقد استدل
بهذا الحديث الثوري ومالك وأبو حنيفة وابن المنذر على ان من تيمم لشدة البرد وصلى
لا يجب عليه الاعادة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بالاعادة ولو كانت واجبة
لامرهم ولانه أتى بما أمر به وقد روي عنه فاشبهه ساقون من يصلى بالتيمم قال ابن رسلان
لا يتيمم لشدة البرد من أمكنه ان يسهل الماء أو يستعمله على وجهه بأمن الضرر
مثل ان يغسل عضوا ويستره وكلما غسل عضو استبره ودفعه من البرد لزمه ذلك وان لم
يقدر تيمم وصلى في قول أصحابنا المأثور قال الحسن وعطاء بن رسلان وان مات ولم
يجعله عذرا ومقتضى قول ابن مسعود ولو رخصنا لهم لا وثق اذا برد عليهم الماء ان
يتيمموا انه لا يتيمم لشدة البرد قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ان ساق الحديث ما انفك
فيه من العلم اثبات التيمم لخوف البرد وسقوط الفرض به وصحة اقتداء المتوذي
بالتيمم وان التيمم لا يرفع الحدث وان الفسح بالعمومات حجة صحيحة انتهى وقوله وان
التيمم لا يرفع الحدث له لم يستفاد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم صليت باصحابك
وأنت جنب

(باب الرخصة في الجماع لادم الماء)

(عن أبي ذر قال اجنبت المدينة فامرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأبل فكنيت
فيها فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت هلك أبو ذر قال ما حالك قال كنت أتعرض
للعنابة وليس قربي ما فقال ان الصبي مطهوران لم يجد الماء عشرين روي رواه أحمد
وأبو داود والترمذي وهذا النقط) الحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه أيضا وقد اختلف
فيه على أبي قتادة الذي رواه عن عمرو بن عبيد ان عن أبي ذر ورواه ابن حبان والحاكم
والدارقطني وصححه أبو حاتم وعمر بن عبيد ان قد وثقه الجهلي قال الحافظ وغلغل ابن

قلبه فانه العالم بالله تعالى والجوارح (٢٥٠) خذم له وفي القبح متى القلب لتقلبه في الامور اولانه خالص خافي البسطن

وخالص كل شيء قلبيه اولانه
وضع في الجسد فلو باق في هذا
الحديث الحديث على اصلاح
القلب وان القلب الكسب
اثر انبه والمراد به المعنى المتعلق
به من الفهم والمعرفة وهي
قلبه امره تتابعه بانها طر
ومنه قول الشاعر شعر
ما سمى القلب الامن تقلبه
فاحذر على القلب من قلب
وتحول

وهو على العقل خلافا للمعتبة
ويكفي في الدلالة قول الله
تعالى فمستنون لهم قساويهم
بعبادتهم وهو قول الجهور
من المتكلمين وقال ابو حنيفة
رحمه الله في الدماغ وسكن الاثر
عن الفلاسفة والناسخ عن
الاطباء احتجوا بانها اذا فسد
الدماغ فسد العقل ورد بان
الدماغ آلة عند عدم
الاشياء لا يتفنى فساد وقد
اجمع العلماء على عظم رقع
هذا الحديث وانه احد
الحديث الاربع التي علم امداد
الاسلام المنظومة في قوله شعر
عبد الله بن عبدنا قلمات

مسند من قول خير البرية
انني انا شيعه واراد من دعما
ايضا بعينك واعان بنه
وا اراد ابن العربي الى انه يمكن أن
يستخرج من هذا الحديث وحده
جميع الاسرار قال القرطبي لانه
اشتمل على التسبيل بين الخلال

القطعات فقال الله سبحانه ولوقى الباب عن أبي هريرة عن عبد البرار والطبراني قال الدارقطني
في العلل وارساله اصح قوله اجتمعت المدينية بليم اي استوت وجتمت ولم توافق طبعي
وهو اتعانت من البلوى وهو المرض والحديث يدل على جواز التيمم للجنب وقد تقدم
الكلام عليه اول الباب ويدل على ان الصبي يطهر ويصلي وان فاهم به ان يفعل
ما يفعله المتطهر بالماء من صلاة وقرآن ودخول مسجد ومسح بوجع وغير ذلك
وان كان كذاه بالتيمم ليس بتقدير وقت محدود بل يجوز ان تطاول العهد بالماء وذكر
العشر سنين لا يدل على عدم جواز الاكتفاء بالماء بعدها لان ذكره لم يرد به التمسيد بل
المبالغة لان القلب عدم فقدان الماء وكثرة وجده انه اشدة الحاجة اليه فعدم وجدانه
انما يكون يوما او بعض يوم

«باب اشتراط دخول الوقت للتيمم»

(عن عرو بن ربيعة عن ابيه عن جده قال قال الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعلت
في الارض مسجدا وطهورا اياها ذكر في الصلاة عدها وصليت وعن أبي امامة
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال جعلت الارض كلها الى دلاقي مسجدا
وطهورا فاني اذا ركب لابل من أمي الله الا فعمده مسجدا وعنده طهورا ورواهما
احمد الحديث الاول اياه في الحديثين والناسخ في مسنده احمد هكذا
حدثنا محمد بن ابي عدي عن سليمان بن يحيى التيمي عن سيار عن أبي امامة واكرهوا شاذ
نقات النسب ارا الاموي وهو صدوق في الباب عن علي بن عبد البرار عن أبي هريرة عن
مسلم والترمذي وعن جابر عند الشيخين والناسخ عن ابن عباس عن احمد وعن حذيفة
عن مسلم والناسخ عن انس اشارة الى الترمذي ورواه الشرايح في مسنده باسمه قال
العراق صحيح ررواه الخطابي في معالم السنن وسباني في الصلاة وعن أبي امامة عند
احمد والترمذي في كتاب السير وقال حسن صحيح ولكنه لم يذكر فيه المنع ودون أبي
ذر عن أبي داود عن ابي موسى عند احمد والطبراني باسمه اجد وعنه ابن عمر عند البرار
والطبراني وفي مسنده ابراهيم بن اسمعيل بن يحيى بن سالم بن كهيل وهو ضعيف وعن
السائب بن يزيد عند ابراهيم بن ابي سعيد عند الطبراني ايضا قوله جعلت الى الارض
مسجدا في موضع خبر ولا يخفى من الضعف ومنهم من يرفعون غيره ويكن ان يكون مجازا
عن المكان المسمى للصلاة قال الحافظ وهو من مجازات الشبهة لانه لما جازت الصلاة في جههها
كانت كالمسجد في ذلك قال الداودي وابن القيم والمراد ان الارض جعلت مائة مائة
الله عليه وآله ولم مسجد او طهورا وجعلت اغير مسجد لم يجعل له طهورا لان عيسى
كان يصلي في الارض ويصلي حيث ادر كنه الصلاة وقبل انما يصليهم موضع يتقنون
طهارته بخلاف هذه الامة فانه اجمع لهم التطهر والصلاة الا في ائمة يتقنون شياسته
والاظهر ما قاله الخطابي وهو ان من قبل انما يصليهم الصلاة في اما كن مخصوصة

لن الرابعات وزجالة كلهم كوفيون وفيه الحديث والعنينة (٢٥١) والمجموع وأخرجهم البخاري أيضا في المبيع

وكذا مسلم وأبو داود والترمذي
والنسائي فسه وابن ماجه
في القعن وأنسجئة العلامه
القدوة محمد بن علي الشوكاني
رحمه الله كلامه بسوط على هذا
الحديث في ذواته المسماة بالفتح
الرماني وذكره أنا في كافي دليل
الطالب على أرجح المطالب
بالقافية وهو جدير بان يكتب
بما الذهب فليجمع ولا يسع
هذا المقام ذكره (عن ابن
عباس رضي الله عنه) ما قال ان
وقد عبد القيس هو ابن أفضى
ابن دعي أبو قبيلة كانوا ينزلون
البحرين وكانوا أربعة عشر
رجلا بالأنجب ويرى انهم
اربعون فجهل ان يكون لهم
وقادنان أو ان الاشراف أربعة
عشر والباقي تسع (لما أتوا النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) عام
الفتح وكان سبب مجيئهم لسلام
منقذين حبان، ونعمه الشافعية
وسورة اقرأ وكاتبه صلى الله عليه
وآله وسلم جماعة عبد القيس كتابا
فلما رحل الى قومه كتبه أياما
وكان يصلي ففاسدت وجنته
لايه المنذر بن عازر وهو الأشج
اني افكرت فعل بعلي بعد
قدم من يثرب انه لم يغسل اطرافه
تربته تقبل الجهة يعني الكعبة
فيضي ظهره مرة ويقع أخرى
فاجعسا فيجدنا ذلك نوسع
الاسلام في قلبه وقرأ عليهم
الكتاب وأما وأجوهو المسير

كالبيع والصوامع قال الحافظ في الفتح ويؤيده رواية عمرو بن شعيب بالقطز وكان من
قبلي انما يصعدون في كتابهم وهذا نص في موضع النزاع فثبتت الخصومة ويؤيده
ما أخرجه البراز من حديث ابن عباس وفيه ولم يكن احدا من الانبياء يصلي حتى يبلغ
محرابه بقوله وطهورا بفتح الطاء اي مطهرة وفيه دليل على ان التراب يرفع الحدث كلما
لاشتركا كما في الطهورية قال الحافظ وفيه نظار وعلى ان التيمم جائز بجميع اجزاء
الارض المسموم لفظ الارض بجميعها وقصد كده بقوله كلها كافي الرواية الثانية
واستدل الثاني بتخصيص التراب بما عند مسلم من حديث حذيفة هو فوعا بالقطز
وجعلت تربته بالناطه ورا وهذا خاص فينبغي ان يجعل عليه العام وأجيب بان تربة
كل مكان ما فيه من تراب أو غيره فلا يتم الاستدلال وردناه ورد في الحديث المذكور
بلفظ التراب أخرجه ابن خزيمة وغيره وفي حديث علي وجعل التراب لي طهورا أخرجه
أحمد والبيهقي بإسناد حسن وأجيب ايضا عن ذلك الاستدلال بان تعليق الحكم بالتربة
مفهوم لقب ومفهوم اللقب هب عفيف عند أبواب الاصول ولم يقل به الا لداق فلا
ينقض التخصيص المنطوق ورد بان الحديث سبق لظاهر التفسير فلو كان جائزا لغير
التراب لما اقتصر عليه وأنت خبير بأنه لم يقتصر على التراب الا في هذه الرواية نعم
الافتراق في اللفظ حيث حصل التاكيد في جعلها مبيحا دون الاخر كما سيأتي في
حديث مسلم يدل على الافتراق في الحكم واحسن من هذا أن قوله تعالى في آية المائدة
منه يدل على ان المراد التراب وذلك لان كلمة من للتبعيض كما قال في الكشف انه لا يفهم
احدا من العرب من قول القائل مسحت برأسه من الدهن والتراب الا معنى التبعيض
انتم فان قلت سلمنا التبعيض فما الدليل على ان ذلك البعض هو التراب قلت التبعيض
عليه في الحديث المذكور ومن الادة الله الاعلى ان المراد خصوصا التراب ما ورد في
القرآن والسنة من ذكر الصعيد والامر بالتيمم منه وهو التراب لكنه قال في القاموس
والصعيد التراب أو وجه الارض وفي المصباح الصعيد وجه الارض ترابا كان أو غيره
قال الزجاج لأعلم اختلافا بين اهل اللغة في ذلك قال الأزهري ومذهب اكثر العلماء ان
الصعيد في قوله تعالى صلى صعيدا طيبا هو التراب وفي كتاب فقه اللغة للشماعلي الصعيد
تراب وجه الارض ولين ذكره وفي المصباح أيضا ويقال الصعيد في كلام العرب يطلق
على وجوده على التراب الذي على وجه الارض وعلى وجه الارض وعلى الطريق ويؤيد
حمل الصعيد على العموم نية صلى الله عليه وآله وسلم من الحائط فلا يتم الاستدلال
وقد ذهب الى تخصيص التيمم بالتراب العترة والشافعي وأحمد وأبو
حنيفة وعطاء والارزاعي والنوري الى انه يجوز بالارض وما عليها وسواء صعيدا أو غير
لذلك بابا قوله أيضا أدركتني الصلاة في الرواية الثانية فأيما أدركت رجلا من أمي
الصلاة وفي الصحيحين فأيمار رجل من أمي أدركته الصلاة فليصل وقد استدلل به على

الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قدموا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (من القوم أو) قال (من القوم) شأنه شعبة أو

أبو جهم (قالوا) نحن (في بيعة) أي ابن نزار (٢٥٢) بن عبد بن عدنان وإنما قالوا بيعة لأن عبد القيس من أولاده وعبر عن

البعض بالكل لأنهم بعض بيعة
وبدل عليه ما عند المصنف في
الصلاة فقالوا أنا هذا الحى من
وبيعة (قال) صلى الله عليه
وآله وسلم (مرحبا بالقوم
أو) قال (بالوفد) وأول من قال
مرحبا سيف بن ذي يزن كما قاله
العسكري وإنما صابه على
المصدرية فيجعل منه رأى
صادقوا ورحبا بالقيم أي بيعة
حال كونهم (غير خزايا) جمع
بنزيان على القياس أي غير آذلاء
أو غير مستهين القوم
مبادرين دون حرب يوجب
استدعاهم (ولأنهم) جمع
نادم على غير قياس وإنما جمع
كذلك لتبسيط لفظ المصنف
والخصميين وذكر القرائن
أن ندما نال في نادم بجمعه
الذي كور على هذا قياس وفيه
دليل على استحباب تأييد
القدام وقد تكرر ذلك من النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فني
الحديث مرحبا بأبى هاني وفي
قصة عكرمة بن أبي جهل
مرحبا بلراكب المهاجرو في قصة
فاطمة مرحبا بأبى بكر وكأها مصيعة
وفي حديث عائشة بن بشير الحارثي
هن أيه عند الناس أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال للمناديل
فلم عليه مرحبا وعليك السلام
(فقالوا) ولا صلى قالوا يا رسول
الله فيسه دليل على أنهم نادوا
حين المصافحة حين

عوم التيمم بأجزاء الأرض لأن قوله فأيضا أدركت رجلا وأجزاء من بيعة عوم
فبدل نفسه من لم يجد ثوبا ووجد غيره من أجزاء الأرض قال ابن دقيق العيد ومن
خصص التيمم بالتراب يحتاج إلى أن يتبين ذلك لا يخص به هذا العموم أو يقول دل
الحديث على أنه صلى وآنا أقول بذلك فيصلى على المسألة ويرد عليه حديث الباب
فإنه باللفظ فعنده من بعده وعنده مظهره وقد استدل المصنف بالحديث على اشتراط
دخول الوقت للتيمم التيمم لا بد من التيمم بأجزاء الأرض كما لا يخفى كون الأبعد
دخول الوقت قطعا وقد ذهب إلى ذلك الاشتراط المعتزلة والشافعية ومالك وأحمد بن حنبل
وداود واستدلوا بقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا أقدامكم قبله والوضوء مضمّن
الإجماع والسنة وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يجزئ قبل الوقت كالوضوء وهذا
هو الظاهر ولم يرد ما يدل على عدم الإجزاء والمراد بقوله إذا قمتم إذا أردتم القيام وإرادة
القيام تكون في الوقت وتكون قبله فلم يدل على اشتراط الوقت حتى يقال خصص
الوضوء الإجماع

«باب من وجد ما يكفي بعض طهارته بيعة»

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا امرتكم بأمر فأتوا
منه ما استطعتم متفق عليه) هذا الحديث أصل من الأصول العلية وقاعدة من قواعد
الدين النافعة وقد تم له صريح القرآن قال الله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم فأت
الاستدلال بالحديث على العنود من كل مانع عن الطاعة وعلى وجوب الاتيان بما دخل
تحت الاستطاعة من المأمورية وإنه ليس مجرد خروج به من عن الاستطاعة وجوبا لا عقوا
عن جمعه وقد استدل به المصنف على وجوب استعمال الماء الذي يكفي لبعض الطهارة
وهو كذلك وقد خالف في ذلك زيد بن علي والناصر والحنفية فقالوا لا يقط استعمال
الماء لأن عدم بعض المبدل من الانتقال إلى المبدل

«باب تيمم التراب للتيمم دون بقية الجمادات»

(عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطيت ما لم يعط
أحد من الأنبياء فصرت بالرعب وأعطيته فاتبع الأرض وسجيت أجد وجعل لي التراب
طهورا ووجهات أمي خير الأهم رواه أحمد) الحديث أخرجه البيهقي في الدلائل وأيضا
في حديث جابر المتفق عليه خمس النضر بالرعب وجعل الأرض مسجدا وطهورا
وتحليل الغنائم وأعطاه الشهادة وعموم البيعة وزاد أبو هريرة في حديثه الثابت عند
مسلم خصلتين وهما أعطيت جوامع الحكم وختمت في التبيين فيحصل منه ومن حديث
جابر سبع خصال ولمسلم من حديث حذيفة فضلت على الناس ثلاث جعلت صنوفنا
كصوف الملائكة وذكر كسرة الأرض قال وذكر كسرة أخرى وهذه الخصلة المهمة
ينها ابن حزم في التتبع وأعطيت هذه الآيات من آخرة سورة البقرة من كثر

في قولهم الآن تساربه خبر وفي قولهم الله ورسوله أعلم (بالاستطاعة أن تأتيك) أي عن الاتيان إليك تحت

(الافى الشهر الحرام) لموسة القتال فيه عندهم والمراد (٢٥٢) الجنس فيشمل الاربعة الحرام او العهد والمراد

شهر رجب كما صرح به في رواية
البيهقي ولا يصح في رواية الا
شهر الحرام وهو من اضافة
الصفة الى الموصوف كصلاة
الاولى والى صبر يون بمعنى صبا
ويؤولون ذلك على حذف مضاف
اى صلاة الساعة الاولى وشهر
الوقت الحرام وقول الحفاظ
هذا من اضافة الشيء الى نفسه
كعبدة الجامع ثمرة العبي
بان اضافة الشيء الى نفسه
لانجوز والظاهر انهم كانوا
يخصونه بمزيد التعظيم مع
تحريره من القتال في الشهر
الثلاثة الاخرى (و) الحال
(ينفذ وينفذ) هذا الحى من
كفارة مضى
بالمصاف بالقيمة للعامة
والثاني وهذا مع قوله
يا رسول الله يدل على تقدم
اسلامهم على قبائل مضى الذين
كانوا يدينهم وبين المدينة وكانت
مسكنهم بالبحرين وما والاها
من اطراف العراق وعن ابن
عباس عند المصنف ان اولا
جمعة جئت بها لجمعة في مسجد
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم في مسجد عبد القيس
يجوا من البحرين وهي قرية
شيرة لهم وانما جوا بعد
رجوع وفد منهم اليهم فدل على
انهم سبعة واجتمع القرى الى
الاسلام قلت وفيه دليل على ان
الجمعة تصح في القرى ولا يشترط

تحت العرش يشير الى ما حطه الله من ائمة من الاصغر فصارت الخصال تسعة وفي حديث
الباب زيادة أعطيت مشايخ الارض وميت احمد وجعلت امة خير الامم فصارت
الخصال ثلث عشرة خصلة وعند البراءين وجه آخر عن أبي هريرة رفعه فضلت على
الانبياء بسبب غفرلى ما تقدم من ذنبي وما تأخر وجعلت امة خير الامم واعطيت الكوثر
وانما صابكم اصحاب لواء الجديوم القيامة تحته آدم فان دونه وذ كرتين مما تقدم وله
من حديث ابن عباس رفعه فضلت على الانبياء بخصلة من كان شيطاني كافرا فاعاننى الله
عليه فاسلم قال ونسيت الاخرى فيعتظمهم ذاب مع عنبره خصلة قال الحفاظ في الفتح
ويمكن ان يوجد كثر من ذلك لمن آمن بالتبوع وقد ذكر أبو سعيد النيسابورى في
كتاب شرف المصطفى ان الذى اختص به نبينا صلى الله عليه وآله وسلم ستون خصلة
والحديث ساقه المصنف رحمه الله تعالى للاستدلال به على تعيين التراب للتصريح في
الحديث بذكر التراب وقد تقدم الكلام على ذلك في باب اشتراط دخول الوقت للتعيم
قوله نصرت بالرعب فهو مائة لم يوجد غير النصرة بالرعب لكن في مسيرة الشهر
التي وردت فيهم في الصحاح وفي أكثرها بالاولى وأما دونها فلا ولكن ورد في رواية
في البخارى ونصرت على المائدة بالرعب ولو كان يبنى ويقيم مسيرة شهر وهي تسمر
باختصاصه به مطلقا وانما جعل الغاية شهر الا انه لم يكن بين بلده وبين أحلم من أعدائه
أكثر منه قال الحفاظ في الفتح وهل هي حاصلة لائمه من بعده فيه احتمال وقد نقل ابن
المنان في شرح المدة عن مسند أحمد بالفظ والرعب يسرى بين يدي امة شهر قوله
وأعطيت مشايخ الارض هي مائة على الله ولا مائة من اقتراح البلاد الممتنعوا الكفور
المدة قوله وجعلت امة خير الامم هو مثل ما نقل به القرآن قال الله تعالى كنتم خير
أمة أخرجت للناس (وعن حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فضلت على
الناس بثلاث جعلت مصفونا كصفوف الملائكة وجعلت لنا الارض كلها مسجدا
وجعلت تربتها لنا طهورا اذ لم نجد الماء واه مسلم) قوله بثلاث الثالثة مهمة وقد بينا
ابن خزيمة والنسائي وهي أعطيت هذه الايات من آخر سورة البقرة وقد تقدم التبيين
على ذلك والحدس يدل على قصر التعيم على التراب للتصريح بالتراب نفسه وقد عرفت
البحث في ذلك في باب اشتراط دخول الوقت قوله مصفونا كصفوف الملائكة وهي انهم
يتون المقدم ثم الذي يليه من المصفوف ثم يراصون المصفوف كما ورد النصير بذلك في
سنن أبي داود وغيرها

باب معة التعيم

(عن عمار بن ياسر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في التعيم ضرورة للوجه والدين
رواه أحمد وأبو داود وفي لفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر بالتعيم للوجه
والكفين رواه الترمذى وصححه) قال ابن عبد البر أكثر الناس فرقة عن عمار ضرورة

اهل المصبر الجامع ولا الامام الاعظم وهو الحق كما حقه فمنا ذلك في الزوجة النديه شرح الدرر البهية (فقرنا بفصل) بفصل

بين أسنن والباطل أو يعنى الفصل المين (٢٥٤) المكشوف سكة الطير وقال الخطابي الفصل المين وقيل المحكم (فخر به

بن) اى الذى استقر (وراهنا)
اى خلقتنا من قوتنا الذين
نملأناهم فى بلادنا وقبه دليل على
ابناء العذر عند العز عن توفيقه
الملقى واجبا ومندوبا وعلى انه
يبدأ بالسؤال عن الاهم وعلى ان
الاعمال الصالحة تدخل الجنة
اذا قبلت كما قالوا (وتدخل به
الجنة) وقبولها يقع بركة الله
(وسألوه عن الاثمة) اى عن
ظروفها أو سألوه عن الاثمة
التي تكون فى الاوانى الخفية
(انما هم) صلى الله عليه وآله
وسلم (باربع) جل أو خصال
(وهم) من أربع أصناف
بالإيمان بالله وحده قال أندرون
بما لا يشار بالله وحده قالوا الله
ورسله أعلم قال صلى الله عليه
وآله وسلم (شهادة ان لا اله الا
الله وأن محمدا رسول الله وأقام
الامثلة وايضا الزكاة وصيام
بهذا وان تعطوا من المفسن
الخمس) وليذكر الحج اكونهم
سألوه ان يجيبهم على ما خلون
بقوله الجنة فافتقر لهم صلى
الله عليه وآله فى المال ولم يفتقد
الا لهم شيئا من الاحكام التي
يجب عليهم فعلا وتربا ويدل
على ذلك اقتضاه فى المناهي
على الانبذ فى الاوصية مع ان
فى المال ما هو أشد فى الترميم
منه لكن اقتصر على ما لا يفتقر
تعاملا لها أو لانه لم يفرس كما
طالبه ابن الاثير سنة تسع
ونائتم فيه اثنتان اى على أحد الأقوال فى وقت فرسه ولكن الإبرج انه فرس سنة ست أو

واحدة وما روى عنه من شربتين فكما مضى بقرينة وقيل جمع المين على طرف حديث عمار
فابن وقدرى الطبراني فى الاوسط والكبير انه صلى الله عليه وآله وسلم قال اعمار بن
ياسر يكفىكم ضربة الوجه وضربة الكتفين وفى نسخة اياه ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى وهو
ضعيف وان كان بحجة عند الشافعى والحديث يدل على ان التميم شربته واحدة للوجه
والكتفين وقد ذهب الى ذلك عطاء ومكحول والاوزاعى وأحمد بن حنبل والصحق
والصادق والاعامة قال فى الشيخ ونقله ابن المنذر عن جهور العلماء واخبروه وهو قول
عامه أهل الحديث ونذهب الهادى والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب والاعامة
والنقهاء الى ان الواجب شربتان ضربة للوجه وأخرى للصدرين ونذهب ابن المسيب
وابن سيرين الى ان الواجب ثلاث شربات ضربة للوجه وضربة للكتفين وضربة
للذراعين أصح الأولون بحديث الباب وبالرواية الأخرى الآتية المتفق عليها من
حديث عمار وأجابوا عن الأحاديث الفاضلية بالضميرين بما فى من المقال المشهور
واسمى فى القول الثانى بحديث ابن عمر فروعا بالنظر التميم شربتان ضربة للوجه
وضربة للكتفين والمارقطين أخرجه الدارقطنى والحاكم والبيهقى وفى نسخة
على بن سليمان قال الدارقطنى وثقه يحيى القطان وشمس وغيرهما قال الحافظ
هو ضعيف ضده القطان وابن معين ونسبه واحد وقد روى أيضا عن طريق ابن عمر
فروعا بالنظر التميم مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم شربتا يدينا على الصبيد
الطيب ثم نفضنا يدينا فنهضنا ابوابنا وضربنا ضربة أخرى فنهضنا من المرافق
الى الكف وفيه سليمان بن أرقم وهو معروف وروى أيضا عن ابن عمر فروعا من وجه
آخر بالنظر حديث ابن سليمان قال أبو زرعة حديث بائيل ورواه الدارقطنى والمالك
من حديث جابر بن عبد الله بن عثمان بن محمد وهو متهم فيه قال ابن الجوزى قال الحافظ واسطأ
فى ذلك قال ابن دقيق العيد لم يتم حكم فيه أحد منهم روايته شاذة قال الدارقطنى بعد رواية
حديث جابر كلهم ثقات والصواب وقوف وفى الباب عن الأسلم بن شريك رواه
الطبراني والدارقطنى وفيه الربيع بن بدو وهو ضعيف وعن أبي أمامة رواه الطبراني قال
الحافظ واسطأ حديثه ضعيف وعن عائشة فروعا رواه البراء بن عدي وقد تردد
المريش بن النخعي ولا يثبت بحديثه قال أبو أمامة حديثه مشكوك وعن عمار رواه
البراء وقد عرفت ان أحاديثه النسخة شربته واحدة وفى الباب أيضا عن ابن عمر
فروعا بالنظر انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يمتهم شربتين مسح بأحدهما وجهه رواه
أبو داود بسند ضعيف لأن مداره على محمد بن ثابت وقد ضعفه ابن معين وأبو حاتم
والبخارى وأحمد قال أبو داود لم يأتهم محمد بن ثابت بأحد وبهذا يتبين لك ان أحاديث
الفرقيطين لثمة الوجه مع طرقهما من مقال ولحق لك ان الأخذ بهم اعتدنا لما فى من
الزيادة فالملق الرورق على ما ثبت فى الصحيحين من حديث عمار من الاقتصار على ضربة

لكنه لم يكن له اسم قبل المبعث من اجل كفار مضر اول كونه على (٢٥٥) الخاق اول شهره عند طه اوانه

اخرهم يهض الاراض والاولا
اولى وامتسك كل قوله امرهم
باربع مع ذكر خمسة واجب
وجوده كثيرة لا ائله تحنها وانم
جواب في المسئلة ما ذكره
ابن الصلاح من ان قوله وان
تطوا معطوف على اربع اى
امرهم باربع وبعطاء الخ
لان به يرتفع الاشكال (ونهم
عن اربع عن الخمسة) اى عن
الانتساب فيه وهى افتح الحياه
المهملة وسكون النون وفتح
المفتحة الفوقية وهى الجسوة
أو الجرار الضمير أو الجراء اذ
على جنوبيه أو متخذه من طين
وشهر ودم أو ما طلى من الفخا
بالختم المعمول بالرجاج وغيره
(و) عن الانتباذ في (الباء) بفتح
الهمزة وشديد الباء والمد الباقين
(و) عن الانتباذ في (الهمزة)
بفتح النون وكسر القاف وهو
ما ينقر في أصل الخلة فيوحي
فيه (و) عن الانتباذ في (الزفت)
ما طلى بالزفت (وربما قال القير)
وهو ما طلى بالقار ويسال له
القير وهو يتبحر اذا ليس
تطلى به السفن وغيرها كما تطلى
بالزفت (وقال احد المفسرين
وأخبروا به من وراءكم)
أى الذين كانوا أو استقروا
ومعنى النهى عن الانتباذ في هذه
الامرسة بضم صوحى الالباب
الاسكار فسر عاشر
منهم لم يشعروا بذلك ثم تبصروا

واحده حتى نصح الزيادة على ذلك المقدار واما أهل القول الثالث فلم اقف لهم على
ما يصلح تمسكاً لوجوب بل قال الامام يحيى انه لا دليل يدل على ندبة التلبث في التيمم
رقوى ذلك الامام المهدي والامر كذلك (ومن عمار قال اجبت فلم أصب الماء فتمسكت
في الصعيد وصليت فقد كرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انما كان يكفيك
هكذا وضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكفيه الارض وفتح فيه ما تم مسح بهما
وجهه وكفيه متفق عليه وفي اللفظ انما كان يكفيك ان تضرب بكفك في التراب ثم تفتح
فيه ما تم مسح بهما وجهك وكفك الى الرصين رواه ابو طه (قوله فتمسكت وفي
رواية فترغت أى تقبلت قوله انما كان يكفيك فيه دليل على ان الواجب في التيمم
هى الصفة المذكورة في هذا الحديث قبله وضرب بكفيه المذكور في هذا الحديث
ضربة واحدة وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك في الحديث الذي قبل هذا قوله ثم مسح
بهما وجهه وكفيه فيه دليل المذهب من قال انه يقتصر في مسح اليدين على المسكتين
والى مذهب عطاء ومكحول والاوزاعي وأحمد وأبو حنيفة وابن المنذر وعامة أصحاب
الحديث هكذا في شرح مسلم وذهب على بن أبي طالب عليه السلام وعبد الله بن عمر
والحسن البصري والثوري وسالم بن عبد الله بن عمرو وشعبة بن الحارث ومالك وأبو حنيفة
وأصحاب الرأي وآخرون الى ان الواجب المسح الى المرفقين رواه النووي في شرح مسلم
وروا في البحر الرضائي والهاذيب والمويد بالله وأبي طالب والقرطبي وذهب
الزهري الى انه يجب المسح الى الابطين قال انما لم يمتثلوا في المسح من العلماء في انه
لا يلزم مسح ما وراء المرفقين احتج الاولون بحديث الباب واحتج أهل القول الثاني
بحديث ابن عمر مرفوعاً باللفظ ضربة لوجهه وضربة لليدين الى المرفقين وقد تقدم عدم
انتماضه للاحتجاج من هذا الوجه ومن غيره واحتجوا بالتماس على الموضوع هو فاسد
الاعتبار واحتج الزهري بما ورد في بعض روايات حديث عمار عند أبي داود بإلفاظ الى
الآباط وأجيب بأنه منسوخ كما قال الشافعي واحتج أيضاً بذلك حد المداغة وأجيب
بأنه قصرها الخبر واجماع الصحابة على بعض حد الغسة قال الحافظ في التقيع وما احسن
ما قال ان الاحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصرح منها سوى حديث أبي جهيم وعمار وما
عدها من ضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه والراجح عدم رفعه فاما حديث أبي جهيم
فورد به كرايدين مجعلاً ما حديث عمار فورد به كرايدين في الصحيحين وبه كرايدين
المرفقين في السنن وفي رواية الى نصف الذراع وفي رواية الى الآباط فاما رواية المرفقين
وكذا نصف الذراع ففيهما مقال وأما رواية الآباط فقال الشافعي وغيره ان كان ذلك
وتع بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كل تيمم صح للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعده
فهو ناسخ له وان كان وقع بغير أمره فالحاجة فيها أمر به وما يقوى رواية الصحيحين في
الاقصاء على الوجه واليدين كون عمار يقتضي بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك

الرخصة في الانتباذ في كل وعاء انتهى عن شرب كل مسكر في صحيح مسلم كتبتم عن الانتباذ في الاسمية

فالتبذير على زعمهم لا يشرعوا مسكرا (٢٥٦) وفي هذا الحديث استهانة العالم في تدبيرهم الحاديرين وانهم هم عنهم واستصحاب

رواى الحديث اعراف المراد به من غيرهم ولا سيما العبادي المجهول انهم في خلقهم مع
أهل المذهب الاول حتى يقوم دليل يجب المصير اليه ولا شك ان الاحاديث المشتملة على
الزيادة أولى بالقبول ولكن اذا كانت صالحة للاحتجاج بهم وليس في الباب شيء من ذلك
قوله وفي النسخة هذه الرواية ثبت عند البخاري معناه وانظره ونسب بكيفية الارض
وتفتح فيها ما تم معصمها وجهه وكيفية قولها الى الرصين مما انفقه في الرصين وهما متصل
الخصمين قال المصنف بعد ان ساق الحديث وفيه دليل على ان الترتيب في تيمم الجانب
لا يجب انتهى

(باب من تيمم في أول الوقت وصلى ثم وجد الماء في الوقت)

(عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال خرج رجلان في سنة ثم لحظت الصلاة
وايمرهما ماء فجمعا صعيدا طيبا فوضعا في الماء في الوقت فاعادا أحدهما الوضوء
والصلاة ولم يعد الاخر ثم أتيا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فقال
لذي لم يعد أصبت السنة وأجر ذلك صلاة ذلك وقال لذي لم يمسح أو عاد ذلك انهر من بين
رواه النسائي وأبو داود وهذا النسخة وفيه رواية أيضا عن عطاء بن يسار عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم (رسلا) الحديث أخرجه أيضا الدارقي والحاكم ومرويه الدارقطني
موصولا بنافع قال تفرد به عبد الله بن نافع عن الليث عن عطاء بن يسار عن عطاء بن
موصولا وخاله ابن المبارك فأرواه كذا قال الدارقطني في الاوسط لم يرو عنه تصلا الا
عبد الله بن نافع وقال موسى بن هرون رفعه وهم من ابن نافع وقال أبو داود رواه غيره عن
الليث عن عبيد بن بكر عن عطاء بن يسار قال ذكر أبي سعيد بن جعفر وطه وقد رواه
ابن السكن في صحيحه موصولا من طريق أبي الوائلي الطيالسي عن الليث عن عرو بن
الحارث وعبيد بن أبي نجيبة جميعا عن بكر موصولا ورواه ابن أبي شيبة عن بكر بن زيد بن
عطاء وأبي سعيد وأبي عبد الله مولى اسمعيل بن عبيد الله وابن أبي شيبة عن بكر بن زيد بن
زيد بن نافع ولا تعلق بهما رواية الثقة عمرو بن الحارث وعبيد بن أبي نجيبة وقد وثقه النسائي
ويحيى بن بكير وابن حبان وثاني عليه أحمد بن صالح وابن يونس وأحمد بن سعيد بن أبي مرزوق
وله شاهد من حديث ابن عباس رواه اسحق بن راوية في مسنده ان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال تيمم فتعبد لله ان المأقر بيبك قال فلعلي أن لا أباهم الحديث يدل على أن
من صلى بالنيم ثم وجد الماء بعد التيمم ان الصلاة لا يجب عليه الا إعادة الوضوء ذهب
ابو حنيفة والشافعي ومالك وأحمد والامام يحيى بن زكريا قال الهادي والثماني والمؤيد بالله
وأبو طالب وطاوس وعطاء بن السام بن محمد بن أبي بكر ومكحول وابن سيرين والزهري
وربيعة تكسحوا المندري وغيره انهم تجب الاعادة مع بقائه الوقت لتوجيه الخطاب مع
بنايته لقوله انه الى اتم الصلاة مع قوله اذا قمتم الى الصلاة فمشطوا في شعركم الوضوء وقد
أسكن في وقتها واقوله فاذا وجد الماء فليتبني الله وليسبه بشرة الحديث ورد بان لا يتوجه

قول مرجع الزوار وقدب العالم
الى اكرام الفاضل واستنبط منه
البحارى الاعتماد على اخبار
الاتحاد ورواه ما بين بعد ادى
وواسطى وبصرى واشقل على
الحديث والاخبار والعقيدة
وأشجعها البخارى في عشرة مواضع
هنا وفي خبر الواسط وكاب العلم وفي
الصلاة وفي الزكاة وفي التيمم وفي
مناقب قريش وفي المغازي وفي
الادب وفي التوحيد وآخرجه
مسلم في الايمان وفي الاثرية
وأبو داود والترمذي وقال
حسن صحيح والنسائي في العلم
والايمان والصلاة وفيه دليل على
كل من تلك الأمور والاحكام
فلهذا صاحب الحديث وهو النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ما جبهه
للكام ورواه الاحكام والحكم
عن عرو بن رضى الله عنه حديث
انما الاعمال بالنيات وقد تقدم
في أول الكتاب) وغيره من
البحارى من اراده هذا الرد على
من زعم من المارسة ان الايمان
قول باللسان دون عقد القلب فيبين
ان الايمان لا بد له من نية واعتقاد
قلب (وراد هذا بعد قوله وانما
استكمل امرئ ما نوى من كانت
هجرة الى الله ورسوله) اي نية
وعقدا (فهجرة الى الله ورسوله)
اي حكا وشركا كما قال ابن دقيق
الهدى (ومر دناى الحديث) فبا
تقدم في أول الكتاب وانما البرز
الغدير في الجملة الاولى ان قصد

الالتفات اليه بركة الله تعالى ورسوله وعظم شأنه ما شمر الله ذكره ايماننا ان ذكره هو السكنا ما ذكره في مجموع الطلاب

وهذا خلافاً للشيء والمرأة لا سيما والساق يشتر بالحث على الاعراض عنها ٢٥٧ (عن أبي نعيم عود) عقبه بن عمرو

ابن ثعلبة الانصاري الترمذي
المدرى المتوفى بالكوفة أو
بالمدية قبل الأربعين سنة
أحمدى وثلاثين أو إحدى أو
اثنين وأربعين وفي البخاري
احد عشر حديثاً (عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال
إذا أتق الرجل) فقة من
دراهم أو غيرة (على أهله)
زوجة أو ولد حال كون الرجل
(يحتسبها) أي يريد بها وجهه
الله (فهو) أي الاتفاق ولغير
الاربعة فهي أي النفقة
(صدقة) أي كالصدقة في الثواب

لاحقيقة والاحرف على
الماضي والماضي والماضي
عن الحقيقة الاجماع والاطلاق
الصدقة على النفقة بماز وأراد
بما الثواب فالتشبيه واقع على
أصل الثواب لافي الكمية
ولافي الكيفية قال القرطبي
أفاد منطوقه أن الإبر في الاتفاق
أما يحصل بقصد القرية سواء
كانت واجبة أم مباحة وأفاد
مفهومه أن من لم بقصد القرية
لم يوجب لكن تبرأ منه من
النفقة الواجبة لأنها موقوفة
المسقى وحذف الممول بقصد

التهم أي أي نفقة كانت
كبيرة أو صغيرة وفي هذا الحديث
الرد على المرجحة حيث قالوا إن
الايان اقرا باللسان فقط ورجاله
ثلاثة ما بين بصري وواسطي
وكونه رواية صحيحة عن صحابي
الحازي والنفقات ومسلم في الزكاة

الطلب بعد قوله أصبت السنة وأجزأتك صلاتك واطلاق قوله فإذا وجد الماء مقيد
بحديث الباب وبؤيد القول بعدم وجوب الاعادة حديث لا تفصلوا صلاة في يوم مرتين
عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن حبان وصحبه ابن السكن ويحجب عنه بانهم ما عند
القائل بوجوب الاعادة صلاة واحدة لأن الأول قد فسد بوجوب الماء فلا يرد ذلك عليه
وما قيل من تأويل الحديث بأنهم ما وجدوا بعد الوقت فمقتضى ما صرح به الحديث
من أنهم ما وجدوا ذلك في الوقت وأما إذا وجد الماء قبل الصلاة بعد التيمم وجب الوضوء
عند المعتز والفقهاء وقال داود وسليمان بن عبد الرحمن لا يجب لقوله تعالى ولا تطاولوا
أعمالكم وأما إذا وجد الماء بعد الدخول في الصلاة قبل الفراغ منها فانه يجب عليه
الخروج من الصلاة واعادتها بالوضوء عند الهادي والناصري والمؤيد بالله وأبي طالب
وأبي حنيفة والاوزاعي والثوري والمزني وابن شريح وقال مالك وداود لا يجب عليه
الخروج بل يحرم والصلاة صحيحة وساقى الكلام عليه قوله أصبت السنة أي الشريعة
الواجبة لقوله وأجزأتك صلاتك أي كتمك عن القضاء والاعادة من كون الفعل
مسقطاً للاعادة

(باب بطلان التيمم بوجدان الماء في الصلاة وغیرها)

(عن أبي ذر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الصعيد الطيب طهور للمسلم
وان لم يجد الماء عشر سنين فإذا وجد الماء فليسه بشربة فان ذلك خير رواه أحمد والترمذي
وصحبه) الحديث أخرجه أيضاً النسائي وأبو داود وابن ماجه وقد اختلف فيه على أبي
قلاية وقد تقدم الكلام عليه في باب الرخصة في الجماع اعدام الماء والمصنف رحمه الله قد
استدل بقوله فإذا وجد الماء فليسه بشربة على وجوب الاعادة على من وجد الماء قبل
الفراغ من الصلاة وهو استدلال صحيح لأن هذا الحديث مطلق فحين وجد به بعد الوقت
ومن وجد به قبل خروجه وحال الصلاة وبعد ما وحديث أبي سعيد السابتي مقيد بن
وجد الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة فخرج هذه الصورة بحديث أبي سعيد
وتبقى صورة وجود الماء قبل الدخول في الصلاة بعد فعل التيمم وبعد الدخول في الصلاة
قبل الفراغ منها اختلفت تحت اطلاق الحديث وفي كلا صورتين خلاف قد ذكرناه في
الباب الذي قبل هذا ولكنه يشكل على الاستدلال بهذا الحديث قوله فان ذلك خير فانه
يدل على عدم الوجوب المذموم

(باب الصلاة بغير ماء ولا تراب عند الضرورة)

(عن عائشة رضي الله عنها أنها استعارت من أمها قلاية فلهكت فبعث رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم رجلاً في طلبها فوجدوها فأدركتهم الصلاة وليس معهم ماء ففعلوا
بغير وضوء فلما أنزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شكوا ذلك إليه فأنزل الله عز وجل
أبى التيمم واه الجماعة الا الترمذي) قوله أنها استعارت وفي بعض الروايات أنها قالت

(عن جابر بن عبد الله بن جابر الجعفي) الاحمسي المتوفى سنة احدى وخمسين (رضي الله عنه) قال بايعت رسول الله صلى الله عليه وآله (أي عاقبته وكان قدومه عليه سنة عشر في رمضان) ورايهم (على اتمام الصلاة واتباع اى اعطاء الزكاة والمصحح) بالجرم علف على الجور السابق (لكل مسلم) ومدة ورود الدين النسيئة أخرجه مسلم وفيه تسمية النصع ديناً واستلاماً لأن الذين يقع على العمل بما يقع على رسول الله فرض اذنية على قدر اطاقته اذ علم انه يقبل ففعله وبأس على نفسه المأذون فان شق فهو في سعة فيجب على من علم بالمبيع عياناً يبيعه بانها كان أو اجنبياً وعلى أن يبيع نفسه بما عاين الالوا مرواجتباب المساهي ولم يذكر الصوم ونحوه لدخوله في البيع والطاعة والنهي مستثنى من نهى العسل اذا عصفه قال الشافعي النصع كلمة جامعة معناه جارة الحظ المنسوخ له وعلى من وجب الزكاة بل ليس في الكلام لغة مفردة تستوفى بها العبارة عن معنى هذه الكلمة وهذا الحديث من الاذيات التي قيل فيها انها أحاديث باع الدين وعن غيره في الامام محمد بن اسمعيل الطوسي وقال النووي في هو وحده

انقطع عقدى ولا شئنا لانه يبيعه ما هو وحده ملك لاسيما واضافه في الرواية الثانية الى نفسه الكونه في يدها قولاً فصاروا يرون ضرورة بتلك جماعة من الحقبة بينهم المصنف على وجوب الصلاة عند عدم المظهر من الماء والتراب وليس في الحديث انهم تقدموا التراب وانما فيه انهم تقدموا الماء فقط ولكن عدم الماء في ذلك الوقت كعدم الماء والتراب لانه لا يظهر سواء ووجه الاستدلال به انهم صلوامة تقدين وجوب ذلك ولو كانت الصلاة حينئذ متنوعة لا تكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا قال الشافعي وأحمد وجهور المحدثين وأما أصحاب مالك لكن اختلافه في وجوب الاعادة فانه موصوف عن الشافعي وجوبها وتبعه أكثر أصحابه واحتجوا بأنه عذر نادر فلم يستطع الاعادة والمأمور من أحمد وبه قال المازني ومسنون وابن المنذر لا يجب واحتجوا بهجديث الباب لانهم لو كانت واجبة لبيهم الهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وتعلق بان الاعادة لا يجب على النور فلم يتأخر البيان عن وقت الحاجة وعلى هذا فلا بد من دليل على وجوب الاعادة وقال مالك وأبو حنيفة في المنه ورعهم ما لا يصح لكن قال أبو حنيفة وأصحابه يجب عليه القضاء وبه قال الثوري والارزاعي وقال مالك فيما حسنه ما عرفت لا يجب عليه القضاء وهذه الأقوال الاربعة هي المشهورة في المسئلة وحكي النووي في شرح الهادي عن القديم تسحب الصلاة وتجب لاعادتها في هذا الميراث قال في نسخة قاله الحافظ في التلخيص

• (أبواب الطهارة) •

قال في التلخيص أصله السيلان وفي العرف جرياً دم المرأة قال في القاموس حاضت المرأة تحيض حيضاً ومحيضاً ومحيضاً وهي حائض وحائضة سالت دهها وهي حيض اسم ومعه مدر ومنه الحيض لان الماء يسيل اليه

• (باب احكامها اذا استحيضت بل عادتها) •

(عن عائشة قالت قالت فاطمة بنت أبي عبيد (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى امرأته) حاض فلا تطهر وأدع الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اغتسل ثلاث عر فواليس بالمحضة فاذا أقبلت المحضة فائتري الى الصلاة فاذا ذهب قدرها فاعسلي عندك الدم وصلي رواه البخاري والشافعي وأبو داود وفي رواية للجماعة الا ابن ماجه فاذا أقبلت المحضة فدعي الصلاة فاذا أدبرتها فاعسلي عندك الدم وصلي وأد الترمذي في روايه وقال نوحى لعل محلات حتى يعي ذلك الوقت وفي رواية للبخاري ولكن دعي الصلاة قدر القيام الى كذا فتعبدن فيها ثم اغتسلي وصلي الحديث قد استدل به بعض الكلام عليه في باب العسل من الحيض عرفت انها تارة لا دلالة على ان المرأة اذا عرفت دم الحيض من دم الاستحاضة ثم يردم الحيض وتعمل على اقباله وانما عرفت قدره اغتسلت منه ثم سارحكم دم الاستحاضة حديثاً فوضا لكل صلاة لا يصح بذلك الوضوء

محصل لغرض الدين كانه لا يضر في الامور التي د (وهو هو من الجلبات وهي اشياء من النجاسات يعبر ويقرس أكثر

وكل زواته كوفون غير مسلمة وفيه الحديث بالافراد والجمع والغنمة ٢٥٩ وأخرجه البخاري في الصلاة والزكاة

والبيوع والشروط ومسلم
في الايمان والترمذي في البيعة
(وعنه) أي عن جرير الجني
(رضي الله عنه) قال اني أتت
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) فقلت له يا رسول الله يا بعن
على الاسلام فسرط) صلى الله
عليه وآله وسلم (على) أي
الاسلام (والنص لكام مسلم)
وكذا الكل مسالة ذمي وذمية
بدعائهم الى الاسلام وارسادهم
الى الصواب اذا استشاروا
فانقيده بالمسلم من حيث
الاجاب والافانصع للكافر
معتبر بان يدعى الى الاسلام
ويشاد عليه بالصواب اذا
استشار واستشار واختلف العلماء في
البيع على بيعه ونحو ذلك فخرم
أحمد ان ذلك يقتض بالصالحين
واحجج هذا الحديث (نبايعه
على هذا) وهذا الحديث من
الرباعيات ورواه ما بين كوفي
وبصري واسطى مع الحديث
والسماع والغنمة وأخرجه
البخاري أيضا في الشروط ومسلم
في الايمان والنسائي في البيعة
والسير والنسائي في البيعة

• (كتاب العلم) •

أي بيان ما يتعلق به وقدم على
لاحقة لان على العلم مدار كل شيء
ولنا كتاب سمناه ابجد العلوم
وهو كتاب يحتوي على أحوال
العلوم وأسماها وتراجم أهلها
المشهورين فمن شاء الاطلاع على

أكرم من فريضة واحدة كما سيأتي في باب وضوء المستحاضة لكل صلاة وقد ينفي في باب
غسل المستحاضة لكل صلاة عدم انتهاز الاحاديث الواردة بوجوب الغسل عليها لكل
صلاة أو للصلاة أو من ظهر الى ظهر وعرفنا ان الحق انه لا يجب عليها الاغتسال
الا عند ادبار الحيضة لهذا الحديث وقد ذكرنا الخلاف في ذلك هنا لك والحاصل انه لم
يات في شيء من الاحاديث الصحيحة ما يقتضي بوجوب الاغتسال عليها لكل صلاة أو لكل
يوم أو للصلاة بل لا ديار للحيضة كما في حديث فاطمة المذكورة فلا يجب على المرأة غيره
وقد أوضحنا هذا في باب غسل المستحاضة وأحكام المستحاضة وموتها في كتب القرويع
والاحاديث الصحيحة منها ما يقتضي بأن الواجب عليها الرجوع الى العمل بصفة الدم كما
في حديث فاطمة بنت أبي حبيش التي في الباب الذي به هذا ومما يقتضي باعتبار
العادة كما في احاديث الباب ويمكن الجمع بأن المراد بقوله أقبلت حيضتك الحيضة التي
تتبع بصفة الدم أو يكون المراد بقوله إذا أقبلت الحيضة في حق المعتادة والحيض بصفة الدم
في حق غيرها ينبغي أن يعلم ان معرفة اقبال الحيضة قد يكون بمعرفة العادة وقد يكون
بمعرفة دم الحيض وقد يكون بمجموع الأمرين وفي حديث حمنة بنت جحش لفظ يقتضي
سنة أيام أو سبعة أيام وهو يدل على انها ترجع الى الحالة الغائبة في النساء وهو غير صالح
للاحتجاج كما ستعرف ذلك في باب من قال تحيض سبعا أو سبعا ولو كان صالحا لكان الجمع
مكما كما سيأتي وقد أطال المصنفون في النقح الكلام في المستحاضة واضطربت أقوالهم
اضطربا عارضا فهمه على أن ذكر كيماء الطابة فساظنك بالنساء الموصوفات بالي في البيان
والنقص في الاذيان وبالغوا في التفسير حتى جاؤا بمسئلة المخيرة فتصيروا واحاديث
الصحيحة قد دقت بهم وجودها لان حديث الباب ظاهر في معرفتها اقبال الحيضة
وادباؤها وكذلك الحديث الذي في الباب الذي به هذا فانه صريح في أن دم الحيض
يعرف ويتم بمنع دم الاستحاضة فطاحت مسئلة المخيرة وقيل الحمد ولم يبق هنا
ما يستصعب الا ورود بعض الاحاديث الصحيحة بالاحاطة على صفة الدم وبعض بالاحاطة
على العادة وقد عرفت امكان الجمع بينهما بأسانف قوله قال يوضئ لكل صلاة سباني
الكلام عليه في باب وضوء المستحاضة قال المصنف رحمه الله بهذا ان سابق الحديث وفيه
نبيه على انها تتم تدني على عادته مذكورة انتهى (وعن عائشة ان أم حبيبة بنت جحش التي

كانت تحت عبد الرحمن بن عوف شكت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الم الدم
فقال لها امكئي قدوما كانت تحببك حيضتك ثم اغتسلي فكانت تغتسل عند كل صلاة
رواه مسلم ورواه أحمد والنسائي ولفظهما قال فلن تطرقن قد برقرونها التي كانت تحيض
فانزلت الصلاة ثم تنظر ما به ذلك فتغتسل عند كل صلاة وتصلي) قوله ثم اغتسلي قال
الشافعي وسفيان بن عيينة والبيهقي بن سعد وغيرهم انما أمرها النبي صلى الله عليه
وآله وسلم أن تغتسل وتصلي ولم يأمرها بالاغتسال لكل صلاة قال الشافعي ولا أشك

هذه اب العلم ورحمة الله عليه فليجمعه • (بسم الله الرحمن الرحيم) • كذا في رواية الاصيلي وكرية وفي رواية أبي ذر وغيره

اي اذا كان الامر كذلك
فاتنظر الساعة وقال ابن ابطال
فيه ان الائمة انتهم الله على
عباده وفرض عليهم النصح واذ
قلدوا الامر اغير اهل الدين
فقد ضيعوا الامانات وفيه ان
الساعة لا تقوم حتى يؤتى الخاتون
وهذا انما يكون اذا غلب الجهال
وضف اهل الحق عن القيام به
ونصرته وفيه وجوب تعليم
السائل اقله صلى الله عليه وآله
وسلم أين السائل وفيه مراجعة
العالم عند عدم فهم السائل لقوله
كيف اضاعتها وهو ثمانى الاسناد
ورجاله ككلامه مدينون مع
التحديث بالافراد والجمع
واعنونة وأخرجه البخاري
أبو زكريا الرافعي مختصراً وهو
انفرد به عن بقية الكتب الستة
﴿عن عبد الله بن عمرو﴾ اي ابن
العاصي رضي الله عنهما قال
تخلف اي تأخر خلفنا النبي
ولا يذو تخلف عنا النبي صلى
الله عليه وآله وسلم في سفرة
سافرناها من مكة الى المدينة
كافي مسلم (فأدركنا) النبي صلى
الله عليه وآله وسلم اي لحق بنا وهو
بفتح الكاف (وقد اترقنا)
سألت القوم أي غشيتنا
(الملاة) أي وقت صلاة العصر
كافي مسلم (وتنحن تروضاً لعلنا)
اي كدنا (نمسخ) اي نغسل غسلاً
خفيفاً اي ممتعاً حتى يرى كأنه
مصح (على أرجلنا) جمع رجل
لمقابل الجمع والافليس لكل الارجلان والمراد جنس الرجل سواء كانت واحدة أو اثنين (فنادى) صلى الله عليه وآله وسلم

ابن حبان والحاكم وصحاحه وأخرجه الدارقطني والبيهقي والحاكم أيضاً زيادة فانما هو
دأب عرض أو كفة من الشيطان أو عرف انقطع وهذا يروى عن ابن الصلاح والنووي
وابن الرفعة زيادة انقطع وقد استنكر هذا الحديث أبو حاتم لأنه من رواية عدي بن ثابت
عن أبيه عن جده وجده لا يعرف وقد ضعف الحديث أبو داود قوله فانه اسود يعرف
قوله ابن رسلان في شرح السنن اي تعرفه النساء قال شارح المصابيح هذا دليل التمييز
انتهى وهذا يقيدان الرواية يعرف بضم حرف المضارعة وسكون العين المهملة
وفتح الراء وقد روي بكسر الراء اي لى رخصة تعرفها النساء قوله عرف بكسر العين
واسكان الراء اي ان هذا الدم الذي يجري منك من عرقه في أدنى الرحم ويسمي
العاذل بكسر الذا لالمجمة والحديث فيه دلالة على انه يعتبر التمييز بصفة الدم فاذا كان
منصفاً بصفة السواد فهو حيض والا فهو استحاضة وقد قال بذلك الشافعي والمصنف
في حق المبتدأ وفيه دلالة أيضاً على وجوب الوضوء على المستحاضة لكل صلاة وسبأ في
الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى

(باب من يحض ستاً أو سبعاً للقد العادة والتمييز)

(عن حجة بنت جحش قالت كتبت استخاض حيضة شديدة كثيرة فبحثت الى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم استفتيته وأخبره بوجده في بيتي أختي زينب بنت جحش قالت قلت
يا رسول الله اي استخاض حيضة كثيرة شديدة فأتى فيها قد منتهى الصلاة والصيام
فقال أنت لك الكبر سرف فانه يذهب الدم قالت هو أكثر من ذلك قال فاتخذى ثوباً قالت
هو أكثر من ذلك قال فطججى قالت انما ائج نجاف قال سائر ما من أين ما فعلت فقد
أبغضناك من الآخر فان قويت عليه جافناك اعلم فقال لها العاصم كفة من ركضات
الشيطان فتجججى ستة أيام أو سبعة في علم الله ثم اغتسلى حتى اذا رأيت انك قد طهرت
واسمعتي فصلي أربعاً وعشرين ليلة أو ثلاثاً وعشرين ليلة وأيامها نصومي فان ذلك
يجزى لك وكذلك فاعلى في كل شهر كاتججج النساء وكاطهون ابقات حيضهن وطهرهن
وان دويت على ان تؤسرى الظهور ونجلى العصر فتغتسلين ثم تغسلين المظهر والعصر
جميعاً ثم تؤسرى المغرب ونجلى العشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فاعلى وتغتسلين
مع النجس وتصلين فذلك فافعل على وصلى وصومى ان قدرت على ذلك وقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وهذا أحب الامر الى رواه أبو داود وأحمد وأبو داود وصحاحه
الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه والدارقطني والحاكم ونقل الترمذي عن البخاري
تخمينه وفي اسناده ابن عقيل قال البيهقي انفرد به وهو مختلف في الاحتجاج به وقال ابن
منذ لا يصح بوجه من الوجوه لانهم اجمعوا على ترك حديث ابن عقيل وفيه ابن دقيق
العمد واستنكرتمه هذا الاطلاق لان ابن عقيل لم يقع الاجماع على ترك حديثه فقد
كان أجدوا صريحاً والحدى يتجهون به وقد سجل على ان من ادان مذهبه بالاجماع اجماع

لمقابل الجمع والافليس لكل الارجلان والمراد جنس الرجل سواء كانت واحدة أو اثنين (فنادى) صلى الله عليه وآله وسلم

(ووقع في نفسي ان الخلة قاسميت) ان اتسكلم وعنده أبو بكر وعمر وغيرهما ٢٦٣ رضى الله عنهم هبة منه وثوبه الهام

(ثم قالوا حسدنا ما هي يا رسول الله قال صلى الله عليه وآله وسلم (هي الخلة) وعنده البخاري في التفسير عن ابن عمر قال كان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتال أخبروني بشجرة كالرجل المسلم لا ينجح ورقها ولا ولا ولا ولا ذكر النفي ثلاث مرات على طريق الاكتفاء وقد ذكر روافي تفسيره ولا ينقطع غرها ولا يهدم فيتم ولا يعلل نفعها وبؤخذ من هذا الحديث جواز طرح الامام المسئلة على أصحابه ليجتبر ما عندهم من العلم ويعلم ما لديهم من العقل والفهم (عن أنس ابن مالك رضى الله عنه يقول بينما نحن جلوس مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في المسجد النبوي) دخل رجل جواب يمينه لالا صميتي اذ دخل لكن الاصميتي لا يستفصح اذ اذاني جواب يميني بينما (على رجل فاناخني) رحمة (المسجد) أو ساحتها (ثم علقه) أي شد على ساقه مع ذراعاه حبلا بعد ان ثني ركبته وفي رواية أبي نعيم قبل على بعيره حتى أتى المسجد فاناخ به ثم علقه فدخل المسجد وفي رواية أحمد والحاكم عن ابن عباس فاناخ بعيره على باب المسجد فعلقه ثم دخل وهو على أنفه لم يدخل به المسجد وهو وقع احتمال دلالة ذلك على طهارة أبواب الابل (ثم قال لهم ايكم محمد النبي صلى الله عليه وآله (وسلم منك) أي مسموع على وطاه (بين ظهر انهم) أي بينهم وزيد لفظ الظهور ليدل على ان ظهرا

عري رخصة ثوب في طرفيها في حجب تشده في وسطها بعد ان تحشى كرسفا فينع ذلك الدم وقولها انما شئ نجسا الشئ السيلان وقد استعمل في الحلب في الاناء يقال حلب فيه شجا واستعمل بجسار في الكلام وقال المتكلم متجاح بكسر الميم قوله ركضة من ركضات الشيطان أصل الركض الضرب بالرجل والاصابة بها او كأنه أراد الاضرار بالمرأة والاذى يعني ان الشيطان وجد بذلك سبيلا الى التلبس عليها في أمر دينها وطهرها وصلاتها حتى انساها بذلك عاداتها فصار في التقدير كأنه ركض بالآلة فقله فقصي بفتح الياء القوقبة والحاء المهملة والياء المشددة أي اجعل نفسك حائضا والحديث استدله من قال انها ترجع المستحاضة الى الغالب من عادة النساء ولكنه كما عرفت مداره على ابن عقيل وليس بصحة ولو كان جهة لا يمكن الجمع بينه وبين الاحاديث القاضية بالرجوع الى عادة نفسها والقاضية بالرجوع الى التمييز بينه وبين الاحاديث القاضية به هذا الحديث على عدم معرفته العادته او عدم امكن التمييز بينه وبين الاحاديث القاضية به أو ضامن قال انه يجمع بين الصلاتين بغسل واحد واليه ذهب ابن عباس وعطاء النخعي روى ذلك عنهم ابن سيد الناس في شرح الترمذي قال ابن العربي والحديث في ذلك صحيح فينبغي أن يكون مستحبا انتهى وعلى فرض صحة الحديث فهذا جامع حسن لانه صلى الله عليه وآله وسلم علق الغسل بقوتهما فيكون ذلك قرينة الدالة على عدم الوجوب وكذا قوله في الحديث أيهما فعلت أبعز عندك قال المسنف رحمه الله فيه ان الغسل لكل صلاة لا يجب بل يجزئها الغسل للحيض الذي تجلسه وان الجمع للمرض جائز وان جمع التريضة لهما بطهارة واحدة جائز وان تعيين المحدثين الستة والسبعة باجتهاد هذا لا يشهد به قوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى اذا رأيت ان قد طهرت واستمعت استمعي

باب الصفرة والكدر بعد العادة

(عن أم عطية قالت كالأعداء الصفرة والكدر بعد الطهر شيأ رواه أبو داود والبخاري ولم يذكر بعد الطهر) الحديث أخرجه أيضا الحلي كما أخرجه الامام علي في مستخرجه بالفظ كالأعداء الكدر والصفرة شيأ يعني في الحيض والدخول بعد الغسل قال الحافظ روفع في النهاية والوسيلة طريفة في هذا رواه العادة وهي زيادة باطلة وأما ما روى من حديث عائشة بلفظ كأنه الصفرة والكدر حيفا فقال النووي في شرح المذهب لا أعلم من رواه بهذا اللفظ والحديث يدل على ان الصفرة والكدر بعد الطهر ليستا من الحيض والما في وقت الحيض فهما ما حيض وقد نسب القول بذلك في البحر الى زيد بن علي والهادي والمؤيد بالله وأبي طالب وأبي حنيفة ومحمد ومالك والليث والعنبري وفي رواية عن القاسم وعن الناصر وعن الشافعي قال في البحر مستدلالهم اذهوا ذى ولقوله تعالى حتى يطهرن ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لئن لم يدر ما في البحر من الماء لكانت طهرت واستمعت فصل وفي رواية عن القاسم ليس حيفا اذا وسطه الاسود والحديث اذا رأيت انك قد طهرت واستمعت

محمد النبي صلى الله عليه وآله (وسلم منك) أي مسموع على وطاه (بين ظهر انهم) أي بينهم وزيد لفظ الظهور ليدل على ان ظهرا

منہم قدامہ و انہر اوراء، فهو مشرقی ۴۶۱ جم من بانیہ والالف والنون فیہ لالتا کمد فالہا حب الفائق

وزاد الى المصاحف ثم زيدت الالف
والنون على ظهر عسك التسمية
لأنك قد تم كتم حق استعمل في
الافامة بين القوم معطاة انتمى
فهر بما أريد بانك التسمية فيه
معنى الجمع لكن استعمل
البعد والما بين ثبوت النون
مع الاضافة والجواب انه لم يزل
بالشي لا نهضه وحذف منه ثبوت
التسمية فصار ظهر انهم (فنا)
هكذا الرجل الايض التكمي
والمراد بالياض هنا المشرب
بجمرة كماله رواية اسارث
ابن عمر حيث قال الاغفر وهو
مفسر بالمرفوع بياض حاف
ولا نفي بين وصفه هنا بالياض
وبين ماورد انه ليس بياض ولا
أتم لان المسمى البياض الخالص
كلون البياض قال التسمية طلال
وفي كتابي الملع من مباحث ذلك
ما يكفي ويشفي (فقال له) اي
لرسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم (الرجل) الداسل (ابن
عبد الطاب) في رواية أبي دار
والكتم شي بين (فقال له) الذي
صلى الله عليه وآله (وسلم) قد
أجبت لك اي ههنا أو المراد
الشيء لا يجاب أو نزل تفسيره
للعامة في الإسلام عنه منزلة
الطق وليجبه صلى الله عليه وآله
وسلم لأنه أصل ما يجيب من عاية
المنظير والادب حيث قال يا محمد
وعز ذلك (فقال الرجل للفقير على
الله اية) وآله (رسلم) في تلك
فقال (فقال له) الذي فلا تفت

فلمسك عن الصلاة حتى اذا كان المشرق فوضي وصلى والحديث الباب وعورضا بقوله
صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة انصلي حتى ترى القصة البيضاء وعولها كأنك عد الكدرة
المشروقة في أيام الحبض سبضا واكوتهم ما أدى خرج من الرحم فاشبه الدم وفي رواية عن
الناصر والشافعي وهو مروى عن أبي يوسف أنهم سماه حيض بعد الدم لأنهم ما من آثاره
لأنه ورد بان الترقى في رواية عن الشافعي أن أنتم ما إلى العادة فيحيض والأفلا هذا
حاصل ما في البحر وسند الحديث الباب أن كان له حكم الرفع كما قال البخاري وفيه من أئمة
الحديث أن المراد كما في زبانه صلى الله عليه وآله وسلم مع عله فيكون تقريره أنه ويدل
بمنافقته لا حكم للكثرة والمشقة بعد الطهر وفيه فهمه أنهم ما وقت الحبض حيض
كما ذهب إليه الجمهور (وعن عائشة رضي الله عنهن أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال في المرأة التي ترى أيريم بعد الطهر انما هو عرق أو قال عروق ورأى أحد أو يود أو يد
وأبى ما جاء) الحديث اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا محمد بن يحيى عن عبد الله بن
موسى عن سليمان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أم بكر عن عائشة وأم بكر لا يعرف
سأله أو يتبعه إلا اسناد ثقات والحديث حسنه المنذرى وهو من الأدلة الدالة على عدم
الاعتبار بتأخر المراجعة بعد الطهر وقد تقدم الخلاف فيه تقول أيريم ما يقع الياء أى نزل
فيه هل هو حيض أم لا يقال لا يخفى أن النور يري إذا كانت مكتومه

• (باب وضوء الاستحمام ليل صلاة) •

(عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المستحاضة
تدع الصلاة أيام أقرمتها ثم تقدر وتقول أعوذ بك من الصلاة وتصوم يوم ففعل زاده أبو دارود
وابن ماجه والترمذي وقال حسن) الحديث لم يسمع منه الترمذي كان ذكره المصنف بل
سكت عنه قال ابن سبيل الناس في شرحه وسكت الترمذي عن هذا الحديث فليحكم
بشيء وليس من باب الصحيح ولا ينبغي أن يكون من باب الحسن أضف رايه عن سري
ابن ثابت وهو أبو اليعتقان واسمه عثمان بن عيسى بن قيس الكوفي وهو الذي ينال له عثمان
ابن أبي حميد وعثمان بن أبي زرعة وعثمان أبو اليعتقان وأعني شيف كاه واحد قال يحيى
بن معين ليس حديثه بشيء وقال أبو حاتم ترك ابن مهدي حديثه وقال أبو حاتم أيضا له
ضعيف الحديث مكر الحديث كأنه شعبة لا يرصده وقال أبو أحمد الحاكم ليس بالقوي
مندهم ولا يرصده يحيى بن سعيد وقال النسائي ليس بالقوي وقال الدارقطني ضعيف وقال
بن حبان اختلاف حتى لا يدرى ما يقول لا يجوز الاحتجاج به قال الترمذي سألت محمدا
بن النضر عن هذا الحديث فقال عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن عدي بن ثابت
واسمه فلم يعرف بمحمدا وذكر في نسخة قول يحيى بن معين إسناده ديار فم به أبه وقال
له ما طلق في عدي الذي كوروه عدي بن إبان بن ثابت بن قيس بن الحارث الأنصاري وهم
بن قيس الأصم جد ديار وعدي هذا من الثقات الذين لهم في الصحيح وثقه أحمد بن حنبل

يَكْسِبُ الْجَنِينَ وَالْجَنِينُ عَلَى النَّهْيِ (وَمِنْ الْمَرْجُوحَاتِ أَيُّ تَعَذُّبِ (عَلَى فَيَنْتَفِلُ قَالَ) - عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَالْهَوَسُ (ج-ل ع)) وَقَالَ

بدا) أي ظهر (لأنه فقال) الرجل (أسألت برك) أي بجمعه عز وجل (ورب ٢٦٥ من قبل الله) بهمزة الاستفهام الممدودة

(أرسلت إلى الناس كأنهم فقال)
صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم)
أي يا الله (ثم) فليبدل من حرف
النداء وذلك للتعريف والالاء
فالجواب قد حصل نعم أو استشهد
في ذلك بالله تعالى كذا الصمد
(قال) وفي رواية فقال الرجل
(أشدد) بفتح الهمزة وضعف
الشين أي أسألت (بالله) والباء
للقسم (الله أمرك) بالمد (ان صلى
الصلاة الخمس) بنون الجمع
وفي رواية صلى بالفتح ما وجب
عليه وجب على أمته حتى يقوم
دليل على الخصومة وفي رواية
الصلاة بالافتراء على جنس الصلاة
(في اليوم واليلة) قال صلى الله
عليه وآله وسلم (اللهم نعم قال)
الرجل (أشدد بالله الله) بالمد
(أمرك أن تصوم) بفتح الخطاب
واللاميل بالنون (هذا الشهر من
السنه) أي رمضان من كل عام
فالأمر فيه العهد والاشارة لمرعه
للعينه (قال) عليه السلام
(اللهم نعم قال) الرجل (أشدد
بالله الله) بالمد (أمرك أن تأخذ)
أي بأن تأخذ (هذه الصدقة)
المعهودة وهي الزكاة (من)
أغننا قنا فنفقهما على فقرا انما)
من تغليب الاسم للكل بمقابله
الاعنياء اخرج يخرج الأغلب
لانهم معظم الاصناف الثمانية
(فقال النبي صلى الله عليه وآله)
(وسلم اللهم نعم) ولم يتعرض
للج قال في مصابيح الجامع

وقال أبو حاتم صدوق وقال أبو داود في سننه حديث عدي بن ثابت والاعشى عن حبيب
وأيوب أغنى العلاء كله لا يصح منها شيء وذكر في آخر الباب الاشارة الى صحة حديث
غير عن عائشة ومداره على أيوب بن مسكين وفيه خلاف وقد اضطرب أيضا فرواه عن ابن
شبرمة عن امرأته فوعا وعن حجاج عن امرأته فوعا وكذلك رواه الثوري عن قراس عن الشعبي
عن قيس موقفا ذكر المزني في الاطراف والحديث يدل على ان المستحاضة تغتسل لكل
صلاة وقد تقدم الكلام على ذلك ويدل أيضا انها توضع عند كل صلاة وقد ذهب الى
ذلك الشافعي وسكن عن عروة بن الزبير وسفيان الثوري واجسد وأبي ثور واستدلوا
بحديث الباب وبالحديث الذي ساقى بعده وبما ثبت في رواية البخاري باللفظ وتوضأ
لكل صلاة وغير ذلك وذهبت العروة وأبو حنيفة الى أن طهارتهم بقدرة بالوقت فلها أن
تجمع بين فرضيتين وما شاعت من التوافل بوضوء واحد واستدل بهم في البحر بحديث
فاطمة بنت أبي حبيش وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها وتوضئي لوقت كل صلاة
وسمعتني قريبا أن الرواية لكل صلاة لا لوقت كل صلاة كما زعمه فان قيل ان الكلام على
حديثه مضاف والمراد لوقت كل صلاة فيجب بما قاله في الفتح من أنه مجاز يحتاج الى دليل
فاطلق أنه يجب عليها الوضوء لكل صلاة لكن لا بهذا الحديث بل بحديث فاطمة الآتي
وبما في حديث أسماء باللفظ وتوضأ فها بين ذلك وقد تقدم وعائشة في رواية البخاري من
حديث عائشة وقد تقدم وساقى (وعن عائشة قالت جاءت فاطمة بنت أبي حبيش الى
النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني امرأه أستحاض فلا اطهر أفأدع الصلاة فقال لها
لا اجتنب الصلاة أيام حيضك ثم اغتسلي وتوضئي لكل صلاة ثم صلى وان فطار لهم على
الحصير رواه احمد وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الترمذي وأبو داود والنسائي وابن
حبان ورواه مسلم في الصحيح بدون قوله وتوضئي لكل صلاة وقال في آخره حرف تركا
ذكره قال البيهقي هو قوله وتوضئي وتركها لاعتناء زيادة غير محفوظة وقد روى هذه الزيادة
من تقدم وكذا رواها الدارمي والطحاوي وأخرجها أيضا البخاري وقد أعل الحديث
بأن حبيبا لم يسمع من عروة بن الزبير وانما سمع من عروة المزني فان كان عروة المذکور في
الاسناد عروة بن الزبير كما صرح بذلك ابن ماجه وغيره فلا سناد منقطع لان حبيب بن أبي
ثابت مدلس وان كان عروة هو المذکور فهو مجهول وفي الباب عن جابر رواه أبو يعلى باسناد
ضعيف والبيهقي وعن سودة بنت زمعة رواه الطبراني والحديث يدل على وجوب الوضوء
لكل صلاة وقد تقدم الكلام فيه ويدل على ان الغسل لا يجب الا مرة واحدة عند انقضاء
الحيض وكذلك الحديث الذي قبله يدل على ذلك وقد تقدم البحث فيه في مواضع

باب تحريم وطء الحائض في الفرج وما يباح منها

(عن أنس بن مالك أن اليهود كانوا اذا حاضت المرأة منهم لم يوثوا كانوا ولم يجامعوهن في
اليوت فسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنزل الله عز وجل ويسألونك

عليه السلام وكانهم لم يسمعوا لي مالي صحيح ٢٦٦

عن أبيه قل هو الذي طاعتوا التمساع في الحبض الى آخر الآية فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعصوا واصل كل شيء الا النكاح وفي لفظ الاجماع رواه الجماعة الا البخاري قوله فسأل السائل عن ذلك أسيد بن الحضير وعبد بن بشر وقيل ان السائل عن ذلك هو أبو النضر قاله الواقدي والواب الاول كافى الحضير والحديث يدل على حكمه في تحريم النكاح وجواز مسأوه اما الاول فياجماع المساكين ويص القرآن العزيز والسنة الصريحة ومصلحة كافر وغير المستقل ان كان فاسيا واجاب الله لوجود الحبض او باطلا لضرره **وهو** فلا تهم عليه ولا كفارتوان وظن اعاداعا لما بالحبض والتحرير بهتارا فتدارت كعب معصية كبيرة فص على كبرها الشانعي ويجب عليه التوبة وساقى الخلاف في وجوب الكفارة وأما الثاني اعنى جواز ما هو فيه فوقعه ان القسم الاول المباشرة فها فوق السيرة وقعت الر كبة بالذ كرا والقبلة او العاقبة او الامس أو غير ذلك وذلك لال بالمشاق العلماء وقد نقل الاجماع على الجواز جماعة وقد حكى عن عمدة السلماني وغيره انه لا يمانر شيامن ابشئ منه وهو كما قال النووي غير معروف ولا مقبول ولزم ان **انه** مردود بالاساديث العديدة وباجماع المساكين قبل الله وبعبارة القسم الثاني فيمسكين السيرة والر كبة في غير التبل والذريقا ثلاثة وجوه لاهباب الشانعي الا يمانر منها التحريم والثاني عدم التبرع مع الارادة والمثلث ان كان الممانر يصبغ نفسه عن التبرع اما المشقة فوعر ان **هذه** مشقة عجزا لا لم يصبر وقد ذهب الى الوجه الاول مالك وأبو حنيفة **وهو** قل كذا العلماء منهم سعيد بن المسيب وبشر بن عطاء وسليمان بن يسار وقادة وعن ذهب الى الجواز **عنه** مشقة مشقة المشقة والشيخ والذهبي والشافعي والنووي والارزاق وأحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن وأصبغ والبيهقي بن راهويه وأبو نوري ابن المذرود وأبو حنيفة الباب يدل على الجواز لتعريضه بتجليل كل شيء بماعدا النكاح فالقول بالتحريم سد الذريعة لما كان المأمور حول المصلحة عظيمة لوقوع فيه لما ثبت في الصحيحين من حديث النعمان بن بشير مر فوعا بانظمن وقع حول المصلحة يشك ان يراعه رلة ألفاظا **عده** اوعده غيرهما وبشر الى هذا حديث ثمانون الارار وحديث عائشة **انه** اتى ابا عبد الله من الامر للمباشرة بان تاترو قوله في رواية له **واو** اية ذلك اوبه كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلنا

أرباب (وعن عكرمة عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال: إذا أراد من أمانتي شيئا أتت علي فربها: يا روادا وداود. وعن مسروق بن
 أنس: قال: سألت عائشة رضي الله عنها: ما لأرجيل من أمر الله إذا أتت بألف أقال كل
 شيء إلا الشرج رواد البارق في تاريخه. وعن حزام بن حكيم عن عمه أنه سأل رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم: ما لي من أمر أرى وحشي حائض قال: لك ما فوق الأزارر وادأبو
 داود فأتى ع. وهو عبد الله بن سعد) حديث عكرمة أسنده في سنن أبي داود هكذا

عيسى عليه السلام وقيل القام بن ذكره لأنه
لم يكن فرض وهذا بناء على قول
الواقدي وابن حبيب أن قول
ضمام كان سنة خمس وهو مردود
بما في مسلم أن قدمه كان بعد
نزل النهي عن السؤال في
القرآن وهو في المسألة قد رزاهما
متأخر جدا وعاقدهما أن إرسال
الرسول إلى الدعوة إلى الإسلام إنما
كان ابتداءه بعد المدينة
ومع نفسه بعد فتح مكة وما في
حديث ابن عباس أن قوله
أطاعوه ودخلوا في الإسلام بعد
رجوعه إليهم ولم يدخل بنو سعد
وهو ابن جابر بن هرازل في
الإسلام إلا بعد وقعة خيبر
وكانت في شوال سنة ثمان
والدواب استقدم ضمما كان
في سنة تسع وبه جزم ابن أبي
وأبو عبيدة وغيرهما (قال)
الرجل المذکور رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم (أثبت) قبل
(بما) أي بالذي (جستبه) من
الزمي وهذا يقتل أن يكون
أخبارا وإليه ذهب البخاري
وربما القاطن عياض والله
أخبر بعد إسلامه سنة ثمان من
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
ما أخبر به من قوله إليهم لأنه قال في
حديث ثابت عن أنس عليه السلام
وغيره فإن رسولك زعم وقال في
رواية ربيعة عن ابن عباس عليه
السلام أني أمتا كنهك وانتقاراك
(وأنار) رسول من روائي من قومي
وأنا هم بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر

11

بعضه الاعراب الذين وسعهم صلى الله عليه وآله وسلم وزاد من علم في آخر ٢٦٧ الحديث قال والذي بهنك بالحق لا أتيد علم من

ولا أتقص فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني صدق ليدخان الجنة وفي هذا الحديث من القوائد العمل بخبر الواحد وتسمية الشخص الى جده اذا كان أشهر من أبيه ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم يوم نحشي ابان عبد المطلب وفيه الاسنحة الاف على الأمر المحقق لزيادة التأكيده وفيه رواية الاقران لان سعيدا ومريكا تابعيان من درجة

واحد وهما مدنيان (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يبعث بحجة ربه رجلا) أي متلبسا به مصحاحا له وهو عبد الله بن حذافة السهمي كما هي في المغازي من هذا الكتاب (وأمره) صلى الله عليه وآله وسلم (ان يذنبه الى عظيم الجرمين) المنذر بن ساوي والجرم بن بلعظ الغنمية بالدين البصرة وعمان وعبر بالعظيم دون ملك لانه لملك ولا سلطانة للسكران (فذهبه) أي فذهب به اليه فذهبه اليه ثم دفعه (عظيم الجرمين) الى كسيري بكسر الكاف وهو ابن رز بن هر مزين النوشروان وليس هو النوشروان كما حققنا ذلك في كتابنا القطعة المظان مما تنس اليه طجة الانسان (فلما قرأه) أي قسرا كسرى الكتاب (منقه) أي سرقه قال ابن شهاب الزهري (يحدث أن ابن المسيب قال)

ولما حضرته الوفاة بلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ذاك غضب (فدعا اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي بأن

سنة ثمانية من اهل بيته عن حماد بن سلمة عن أيوب عن عكرمة فذكره رجال اسناده ثقات صحيحهم في الصحيح وقد سكت عنه أبو داود والمنذري وقد قال ابن الصلاح والنووي وغيرهما انه يجوز الاستحباب هنا سكت عنه أبو داود وصرح أبو داود نفسه انه لا يسكت الا عن الحديث الصالح الاستحباب ويشهد له حديث الامير بالانوار وحديث الثما فوق الازار وأما حديث مسروق عن عائشة فهو مثل حديث أنس بن مالك السابق المتفق عليه وأما حديث حزام بن حكيم فأورده الحافظ في التلخيص ولم يسكت عنه عليه واسناده في سنن أبي داود فيه صدوقان وبقية ثقات وقد روى أبو داود من حديث معاذ بن جبل نحوه وقال ليس بالقوي وفي اسناده بنية عن سعيد بن عبد الله الاخطش ورواه الطبراني من رواية ابي عبد الله بن عباس عن سعيد بن عبد الله الخزازي فان كان هو الاخطش فقد وقع بنية وبقيت جهالة الحال سعيد قال الحافظ لا نعرف أحدا وثقه وأيضا عبد الرحمن بن عاقل وأوبه عن معاذ قال ابو حاتم روايته عن علي مرسله واذا كان كذلك فعين معاذ شاذ لا يدرى سالا والحديث الاول يدل على جواز الاستمتاع من غير محبة من يعمل دون عمل من سائر المدن غير الفرج لكن مع وضعه في الفرج يكون حائلا بينه وبين ما يتصل به من الرجل والحديث الثاني يدل على جواز الاستمتاع بما سدا الفرج والحديث الثالث يدل على جواز الاستمتاع بما فوق الازار من الخائض وعدم جوازها مما سداه فمن أجاز التخصيص بمثل هذا المذهب خصص به عموم كل شيء المذكور في حديث أنس وعائشة ومن لم يجوز التخصيص به فهو لا يعارض المنطوق الدال على الجواز والتمهات في جوازها وعدمه قد سبق في أول الباب (وعن عائشة قالت كانت احدا اذا كانت حائضا فأرسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يباشرها أمرها ان تأتربا زارني فورحيضها ثم يباشرها متفق عليه قال الخطابي فورالحيض أوله ومعظمه قوله ان يباشرها المراد بالمباشرة هنا التماس البشريين لا الجماع قوله ان تأتربا رواية البخاري تبرز قال في التلخيص والاولى اوضح والمراد بالانوار ان تشد اذا تسبعت مرتين وما شتم الى الركة قوله في فورحيضها هو بفتح الفاء وامكان الواو وهما كمال الخطابي كما ذكره المصنف وقال القرطبي فورالحيضه معظمه صبا من فوران التمدد وغايتها والكلام على فقه الحديث قد تقدم

(باب كفارة من أتى حائضا)

(عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الذي يأتي امرأته وهي حائض يتصدق بدینار او نصف دينار واما الخمسة وقال أبو داود وهكذا الرواية الصحيحة قال دينار او نصف دينار وفي النسخة لقرمذي اذا كان دما جرد دينار وان كان دما صقر نصف دينار وفي رواية لاجد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل في الحائض تصاد دينار فان أمها او قد أبر الدم عنها ولم تغسل نصف دينار كل ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وآله

ولما حضرته الوفاة بلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ذاك غضب (فدعا اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي بأن

(عزقوا) أي بالشرايق فإن مصدوقه (كل عزق) ٢٦٨ شفع الرازي في السكابين أي عزقوا غاية التزيق فسلط الله على كسري

أبيه شربوه فقتله بأن عزق بطنه
سنة سبع فزق من ملكه كل عزق
وزال من جميع الأرض واضمحلت
بدعونه صلى الله عليه وآله وسلم
وفي الحديث دأبل على بطة
المبالغة المبالغة بالاجابة وكتاب
أهل العلم بالعلم إلى أهل البلدان
ووجه الدلالة من الحديث كما
قال ابن المنير أنه صلى الله عليه
وآله وسلم لم يقر بالكتاب على
رسوله وإنما كان له آياه وأجازه
أن يستدما فيه منه ويقول هذا
كتاب رسول الله ويلزم المبعوث
إليه العمل بما فيه وهذا من قوة
الاجابة في الاشارة وقال أنس
أنس عثمان المصاحف فبعث بها
إلى الأفاق مصفها إلى مكة وآخر
إلى الشام وآخر إلى اليمن وآخر
إلى البحرين وآخر إلى البصرة
وآخر إلى الكوفة وأمست
بالدقة واحدا واشتهر بأنها
ثلاث خصة وقال الداني أكثر
الروايات على أنها أربعة وفيه
دلالة على تجويز الرواية بالكتابة
لأن عثمان أمرهم بالاعتقاد
على ما في تلك المصاحف ومخالفة
ما عداها والرد فتاد من بعثه
المصاحف انما هو نبوة اسناد
صورة المكنوب فيها إلى عثمان
لا أصل ثبوت الشر أن فانه متواتر
تقدمهم وفي هذا الحديث من
الطائفة المصديقة بالجمع والفراد
والعنفه والاشجار ورجالهم
مذنبون وفيه نايي عن نايي
وأخبره الرازي في الغايي وفي خبر الواحد وفي الجهاد وهو من أفرادهم مسلم وأخبره النساقي

وسلم الرواية الاولى رواها أيضا الدارقطني وابن الجارود وكل رواهم ما يخرج لهم
في الصحيح الا مذهب الرازي عن ابن عباس فان شربه البخاري لكن ما يخرج له الا حديثا
واحدنا وقد صحح حديث الباب الحاكم وابن القطان وابن دقيق العيد وقال احمد
ما أحسن حديث عبد الحميد عن هشام عن ابن عباس فقبل تذهب إليه فقال نعم وقال
ابوداود وهي الرواية الصحيحة ورجعها برفعه شعبه وقال قاسم بن أصبغ رفعه فندرقال
المناظر والاضطراب في اسناد هذا الحديث ومثمه كثير جدا وبجواب عنه بما ذكره أبو
الحسن بن القطان وهو عن قال بطة الحديث ان الاعلال بالاضطراب خطأ والصواب
ان ينظر إلى رواية كل راوٍ بها ويعلم ما خرج عنه فيها فان صح من طريق قبل ولا
يضره أن يروي من طرق أخرى فمفهم اذا قالوا يروي فيه يدعيه يروي بصرف دينار
وروي باعتباره صفات المروي دون اعتباره ما يروي باعتباره أول الحديث وآخره
وروي دون ذلك وروي بغيره يدينار وروي بعينه تسعة ومائة من الدين والتحقق
لا يضره ثم أخذ في تصحيح حديث عبد الحميد وأكثر أهل العلم زعموا ان هذا الحديث
مرسل أو موقوف على ابن عباس قال الخطابي والاصح أنه متصل مرفوع لكن الزعم
بريئة الآن تقوم الخبسة بشغلها أو يجاب عن دعوى الاختلاف في رفعه ووقفه بان يجي
ابن سعيد ومحمد بن جعفر وابن أبي عدي رفعوه عن شعبه وكذلك وهب بن جرير وسعيد
ابن عامر والنضر بن شميل وعبد الوهاب بن عطاء الاختلاف قال ابن سعد الناس من رفعه
عن شعبه أجل وأكثر وأحفظ ممن وقفه وأما قول شعبه اسنده إلى الحاكم مرة ووقفه مرة
فقد أخبر عن المرفوع والموقوفان كلاهما ثم لو تساوى رافعه ومع واقفه لم يكن
في ذلك ما يقدح فيه فلهذا أبو بكر الخطيب اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر
في الحديث ضعفا وهو مذهب أهل الأصول لأن إحدى الروايتين ليست بمكذوبة
للاخرى والاختلاف المرفوع أخذ باليد وهي واجبة القبول قال الحافظ وقد آمن ابن
القطان القول في تصحيح هذا الحديث وبابواب عن طرف الطعن فيه بما راجع منه
وأقر ابن دقيق العيد تصحيح ابن القطان وقوا في الامام وهو الصواب فكيف من حديث
قد احتجوا به فيه من الاختلاف أكثر مما في هذا كحديث بشر بضاعة وحديث القليب
ونحوهما وفي ذلك ما برده على الذوق في دعواه في شرح المذهب والمنهج والخلاصة
ان الائمة كلهم خالفوا الحاكم في تضعيفه وان الحق انه ضعيف بانناهم وتبع النووي
في بعض ذلك ابن الصلاح وأما الرواية الثانية من حديث الباب فخرجها مع الترمذي
البيهقي والطبراني والدارقطني وأبو يعلى والدارمي بعضهم من طريق عثمان عن خصيف
وعلى بن زيدي وعبد الكريم ثلاثهم عن هشام وبعضهم من طريق أبي جعفر الرازي عن
عبد الكريم عن مفسم وخصيف فيه مقال وعبد الكريم يختلف فيه وقبل جمع على
تركه على بن زيدي فيه أيضا فاما الرواية الثالثة من حديث الباب فقد أخرج

وأخبره الرازي في الغايي وفي خبر الواحد وفي الجهاد وهو من أفرادهم مسلم وأخبره النساقي

في السير (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي يكتب الكتاب

بأمره (كتابا) إلى النجم أو إلى
الروم بخاصة جهم في كتاب
اللباس عند البخاري (أو أراد
أن يكتب) أي أراد الكتابة فإن
مصدريه وهو شأن الراوي
أنس (فقل له) صلى الله عليه
وآله وسلم (أسم) أي الروم أو
الجهم (لا يقرن كتابا لا يمتد وما)
خوفان كشاف أسرارهم
وهو منسوب على الاستثناء
لأنه من كلام غير موجب
(فأخذ) عليه السلام (خاتمهم
فضة نقشه) يسكون النقاش
(محمد رسول الله) أي نقشه هذا
المذكور (كأنني أنظر إلى ياضه)
حال كونه (في يده) الكريمة
وهو من باب إطلاق الكل
وإرادة الجزء والفاصل ليس
في المبدل في أصبعه وبقية القلب
لأن الأصبع في الخاتم لا الخاتم
في الأصبع ومثله عرضت الناقه
على الخوض فائدة إذا الحديث
في هذا الباب الثانية على أن
شرط العمل بالكتابة أن يكون
الكتاب محتوما ليحصل الأمن
من توهم تغييره لكن قد يستعفى
عن حقه إذا كان الحامل عادلا
مؤثرا وفيه استحباب اتخاذ الخاتم
من الفضة (عن أبي واقد)
بكسر الدال اسمه الحرث بن مالك
أبو عوف الصحابي (البيهي)
البادري في قول بعضهم المتوفى
بمكة سنة ثمان وستين وليس له
في البخاري إلا هذا الحديث

فجوها البيهقي من حديث ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس والحديث يدل على وجوب
الكفارة على من وطئ امرأة وهي حائض وإلى ذلك ذهب ابن عباس والحسن البصري
وسعيد بن جبيرة وقتادة والأوزاعي وإسحق وأحمد في الرواية الثانية عنه والشافعي
في قوله القديم واختلاف هؤلاء في الكفارة فقال الحسن وسعيد بن جبيرة وقتادة وقال الباقر
دينار أو نصف دينار على اختلاف منهم في الحال الذي يجب فيه الذي سارا والنصف
الذي سار بحسب اختلاف الروايات واحتجوا بحديث الباب وقال عطاء وابن أبي مليكة
والشعبي والخفي ومكحول والزهري وأبو الزناد يروونه عن حماد بن أبي سليمان وأيوب
الخصمي إلى وسيدان الثوري والبيهقي بن سعد ومالك وأبو حنيفة وهو الأصح عن الشافعي
وأحمد في الحديثين روايتين وبجاهل من الساقية لا كفارة عليه بل الواجب الاستغفار
والتوبة وأجابوا عن الحديث بما سبق من المطاعين قالوا والاصل البراءة فلا يتقبل
عنها إلا الجملة وقد عرفت أنماض الرواية الأولى من حديث الباب فالصبر إليها محتم
وعرفت بما استثناه من استحباب الجملة وسقوط الاعتلالات الواردة عليها قال المصنف
بعد أن ساق الحديث وفيه تنبيه على تحريم الوطئ قبل الغسل انتهى

(باب الحائض لا تصوم ولا تقضي الصوم دون الصلاة)*

(عن أبي سعيد في حديثه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للنساء أليس شهادة المرأة
مثل نصف شهادة الرجل قلن بلى قال فذلك من نقصان عقلها أليس إذا حاضت لم تصل
ولم تصم قلن بلى قال فذلك من نقصان دينها مختصر من البخاري) الحديث أخرجه
مسلم من حديثه وأخرجه أيضا مسلم من حديث ابن عمر بإفظ تحكت إلى ما يلي
وتنظر في شهر رمضان فهذا نقصان دينها وأما عقلها من حديث أبي هريرة وأخرجه
المطامير في المسند من حديث ابن مسعود وقوله لم تصل ولم تصم فيه اشعار بأن منع
الحائض من الصوم والصلاة كان ثابتا بحكم الشرع قبل ذلك الجحاش والحديث يدل
على عدم وجوب الصوم والصلاة على الحائض حال حيضها وهو إجماع ويدل على أن
العقل يقبل الزيادة والنقصان وكذلك الإيمان وليس المراد من ذكر نقصان عقل
النساء لومهن على ذلك لأنه لا يمدخل لاختيارهن فيه بل المراد التحذير من الافتتان
بهن وليس نقص الدين مختصا فبما يحصل به الائتمار في أهم من ذلك قاله في الفتح ورواه
عن النووي لأنه أمر نسبي فالكل مثل لا ناقص عن الأكل ومن ذلك الحائض لا تأثم
بترك الصلاة زمن الحيض لكنها ناقصة عن المصلي وهل تناب على هذا القول لا يكونها
مكافئة بما يناب المريض على النوافل التي كان يعملها في صحتها ونغل بالمريض عنها قال
النووي الظاهر أنها لا تناب والفرق بينهما وبين المريض أنه كان يعملها بنية الدوام عليها
مع أهليته والحائض ليست كذلك قال الحافظ وعندي في كون هذا الفرق مستلزما
لأنها لا تناب وقفة (وعن معاذة قالت سألت عائشة فقالت ما بال الحائض تقضي

وقد صرح أبو عمر في رواية النسائي من طريق يحيى بن أبي كثير عن إسحق فقال عن أبي هريرة أن رسول الله

(أذا قبل) جواب يتفيا (ثلاثة) (نظر) بالعريك الرمال من ثلاثة الى عشرة والميم ثلاثة هم نقر والنظر اسم جمع ولهذا وقع مجزا للجمع كقوله تعالى تسعة وعشرون ولم يستمر واحد من الثلاثة أي ثلاثة رجال من الأنبياء قد دخلوا المسجد كافي حديداً أس فاذا ثلاثة نمر مارين (فاقبل اثنين) منهم (الي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وذهب واحد قال فو قنا على هجاس (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أو على هجاسين عند قوله في التبع وتبعه صاحب سنة القاري بانهم سالم تروى بعينها وزاد الترمذي والنسائي وأثر رواية الموطأ فلما وقفا ساءا ويستفاد منه ان الداخل يبدأ بالسلام وان التائب يسلم على القاعد وانما لم يذكر السلام عليه كونه مشهوراً أو يستفاد منه ان المستغرق في العبادة يستأمن منه الرد ولم يذكر انهم ساءا فحسب المسجد اما لكون ذلك كان قبل أن يشرع أو كان على غير وجه أو وقع فلم يفتل للاهتمام بغير ذلك من التسمية أو كان في غير وقت فمذلل قوله الثاني مما مضى بناء على مذهبه في انم الانسلي في الاوقات المذكورة (فأما) تفهيلية (أحدهما) قرأ في فرجة) بنسب الذاء والفتح معاً وهو المثلثان وهي النمل بين الشيتين قوله

الصوم ولا تنقض الصلاة قالت كان نصيبه ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنومر بقضاء الصوم ولا نومر بقضاء الصلاة رواه الجماعة (نقل ابن المنذر والنووي وغيرهما اجماع المسلمين على انه لا يجب على الحائض قضاء الصلاة ويجب عليها قضاء الصيام وسكن ابن عبد البر عن طائفة من المتأخرين انهم كلوا ويحبون على الحائض قضاء الصلاة وعن سبعة من جندب انه كان يهربه فانكرت عليه ثم سألته قال لما قلنا لكان استقر الاجماع على عدم الرجوع كما قاله الزهري وغيره ومستند الاجماع هذا الحديث الصحيح ولكن الاستدلال بعدم الامر على عدم وجوب القضاء قد ينافي فيه لاحتمال الاكتفاء بالدليل العام على وجوب القضاء والاولى الاستدلال بما عهد الامام على من وجه آخر بل ظاهراً لكن نفذي ذكره عنه في التبع ولا تتم المنازعة في الاستدلال بعدم الامر على عدم وجوب القضاء الا بعد تسليم أن القضاء يجب بدليل الاداء أو وجود دليل يدل على وجوب قضاء الصلاة دلالة تدل على تحتم الحائض والكل ممنوع وقد ذهب الجمهور كما قاله النووي الى انه لا يجب القضاء على الحائض الا بدليل جديد قال النووي في شرح مسلم قال العلماء والبرق بينهما يعني الصوم والصلاة كقائمة كثيرة متكررة فيشق قضاها بخلاف الصوم فانه يجب في السنة مرة واحدة وربما كان الحائض يوماً أو يومين واعلم انه لا يجزئ الواجب الا ما أسلفنا من ان عدم الامر لا يستلزم عدم وجوب القضاء والاكتفاء بآلة القضاء فان أرادوا زيادة التذامم بدلت من نام عن صلاة أو نسى أو أفين ومن شل النزاع وان أرادوا نفيه فليأثروا بآلة القضاء كافي في الصوم فلا يثنى أمر من الشارح به دونهم علواً وادرج لا يستحقون المطالبة والمنازعة لاسيما في مثل هذه المقالة المتعارفة للاجماع الساطعة عند جميع المسلمين بالنزاع اسكنه المانع من شأنه بعض المتأخرين لحجة الاغراب التي جعلت على انظر قاض الكلاد في المسئلة وقد اختلف السلف فبين ما هرت من الحيض بعد صلاة العصر وبعد صلاة العشاء هل يصلي الصلاتين أو الاخرى قال المصنف رحمه الله وعن ابن عباس أنه كان يقول اذا ظهرت الحائض بعد العصر صلت الظهر والعصر واذا ظهرت بعد العشاء صلت المغرب والعشاء وعن عبد الرحمن بن عوف قال اذا ظهرت الحائض قبل ان تغرب الشمس صلت الظهر والعصر واذا ظهرت قبل الظهر صلت المغرب والعشاء واهما معاً في سنة والاثرم وقال قال احمد عامة التابعين يقولون بهذا القول الا الحسن وحده انهم

باب سور الحائض ومواكلتها

(عن عائشة قالت كنت أشرب واتأناض فاباؤله النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيضع فاه على مرفق فيشرب وأنعرق العرق واتأناض فاباؤله النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيضع فاه على موضع في رواه الجماعة الا الب اري الترمذي) قوله أنعرق العرق العرق بعين مؤسلة مشبوهة وراسا كونه بعد ما قف العظم وتعرفاً كل ما عليه من اللحم ذكر

النووي فيما قال في مدة القاري في الحديث (بأنه ثلثان الا لأم كل شيء مستدير خالي في الوسط والجمع حلق فيشكيتين بمعنى

وحكى فتح اللام في أول حديثه هو نادى وفيه استحباب التحليق في مجالس الذكر والعلم وفيه أن من سبق إلى موضوع منها

كان أحق به (بخس فيها وأما
الآخر) بفتح الخاء أى الثاني
وفيه رد على من زعم أنه يحتج
بلاخير لإطلاقه هنا على الثاني
(بخس خلفهم) بالنصب على
الظرفية (وأما الثالث فأدبر)
سأله كونه (ذاهبا) أى مسقرا
في ذهابه ولم يرجع والأدبر بمعنى
مرد ذاهبا (فأما فرغ رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم) مما
كان مشغولا به من تعليم القرآن
أو العلم أو الذكر أو الخطبة أو نحو
ذلك (قال ألا) بالفتح يفتح حرف
تبيين والهمزة للاستفهام ولا
التي (أخبركم من الذكر الثلاثة)
فقالوا أخبرنا عنهم يا رسول الله
فقال (أما أحدهم فأوى) بقصر
الهمزة أى ساء (ألى الله تعالى)
وانضم إلى مجلس الرسول صلى
الله عليه وآله وسلم (فأواه
الله إليه) بالمدايى جاز به بنظير
فعله بأن ضمه إلى رحمة ورضوانه
أو يؤويه يوم القيامة النظم
هرشه فسمية الأي الله الله تعالى
بجاز لاستحبابه في حق سبحانه
فأمره لازمه وهو إرادة اتصال
الخير ويسمى هذا الجاز بجاز
المشاكاة والمقابلة (وأما الآخر)
بفتح انهاء (فأستخيا) أى ترك
المراجعة عنهم من الرسول صلى
الله عليه وآله وسلم ومن أصحابه
وعند إيلكم ومضى الثاني
فقد سلام بخس قال في الفتح

معنى ذلك في القاموس والحديث يدل على أن ريق الحائض طاهر ولا خلاف فيه فيها
أعلم وعلى طهارة سورها من طعام أو شراب ولا أعلم فيه خلافا (وعن عبد الله بن سعد قال
سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن مواكاة الحائض قال واكها رواه أحمد والترمذي)
الحديث قال الترمذي حديث حسن غريب وأخرجه أيضا أبو داود ورواه كاهن ثقات
وأما غيره الترمذي لأنه تفرد به العلاء بن الحرث عن حكيم بن حزام وحكيم بن حزام عن
عبد الله بن سعد وفي الباب ما تقدم عن أنس عند مسلم بلفظ أصنعوا كل شيء إلا
السكران وهو شاهد لحديث الباب وكذلك حديث عائشة السابق قال ابن سبيل
الناس في شرح حديث الباب لما اعتقه ابنه الرقي في مراءىب التحسين إلى مرتبة لم تكن
له لولاه والحديث يدل على جواز مواكاة الحائض قال الترمذي وهو قول جماعة أهل العلم
لم يروا مواكاة الحائض بأما قال ابن سبيل الناس في شرحه وهذا مما أجمع الناس عليه
وهكذا نقل الإجماع محمد بن جرير الطبري وأما قوله تعالى فاعتزلوا النساء في الحيض
فألمرأتهن ولو طاهن

باب وطء المستحاضة

(عن بكرمة عن جنة بنت جهم أنها كانت تستحاض وكان زوجها يجامعها وعنه أيضا
قال كانت أم حبيبة تستحاض وكان زوجها يشاها رواه أبو داود وكانت أم حبيبة
تحت عبد الرحمن بن عوف كذا في صحيح مسلم وكانت جنة تحت طلحة بن عبيد الله
أما حديثه الأول فأنخرجه أيضا البيهقي قال النووي وأسناده حسن وأما حديثه الثاني
ففي إسناده علي وهو ثقة وكان أحسن الروى عنه لأنه كان ينظر في الرأى وفي معام
مكرمة بن عمار من جنة ومن أم حبيبة نظر قاله المنذرى وهو لا يدل على جواز جماعه
المستحاضة ولو حال جريان الدم وهو قول الجمهور وحكاها ابن المنذر عن ابن عباس وابن
السبيل والسنن البصري وعطاء بن مسعود بن جهم وقناعة وحامد بن سليمان ويكره
عبد الله المزني والأوزاعي والنوري ومالك وأحق والشافعي وأبي ثور واستدلوا بما
في الباب وقال النخعي والحكم أنه لا يأتها زوجها وكرهه ابن سيرين وروى عن أحمد المنع
أيضا وأهل أهل القول الأول يقيمون ذلك بأن لا نعلم بالامارات أو العادة أن ذلك الدم
دم حيض وفي احتجاجهم بروايت بكرمة نظر لأن غايته ما أنه فعل صحابي ولم ينقل
فيه التبرير من النبي صلى الله عليه وسلم ولا الأذن له بذلك ولكنه ينبغي التعويل
في الاستدلال على أن التحريم انما يثبت بدليل ولم يرد في ذلك شرع يقتضي المنع
منه وقد استدل القائلون بعدم الجواز أيضا بما رواه الأئمة بإسناده إلى عائشة
قالت المستحاضة لا يشاها زوجها قالوا ولا يمشي في حرم وطؤها كالحائض وقد
ضنع الله من وطء الحائض مع إلا بالاذن والأذى موجود في المستحاضة فثبت التحريم
في حقها

فأما معنى أنه استحباب من الذهاب عن المجلس كإفعل وفيه الثالث وفيه استحباب الإفعل في مجالس العلم وفصل

تلافى استغيب الجبال من حيث
 ياتى من كماله الشان وفيه المشاء
 على من زاحم في طالب الحبيب
 (فانضبا الله منه) بأن رجعه ولم
 يعاقبه بجازاه بمثل ما فعل وهذا
 أيضا من قبيل المشاكلة وذكر
 المذموم وإرادة اللزوم (وأما
 الآخر) وهو الثالث (فأعرض)
 عن تبيين رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ولم يأتى الله بل
 ولم يدبر (فأعرض الله) تعالى
 (عنه) أى بإزاء أن يخط عليه
 وهذا أيضا من قبيل المشاكلة
 لأن التعريض هو الانشائية
 بجهة أخرى وذلك لا يوافق بالبارى
 تعالى فيكون شارا عن السجاء
 والعصب وقيل أن هذا ثان
 مذاتنا فأطاع الله الذي صلى الله
 عليه وآله وسلم على أمره أو هو
 شمول على من ذهب مع رضا
 لا عذر أن كان مع ما ياتى على أن
 قوله فأعرض الله عنه استعار أو
 جارر وقع في حديث أنس فاستغنى
 فاستغنى الله عنه وهذا يرشح كونه
 صم أو فيه جوارا لاخبار عن أهل
 المعاصي وأما الواسم لآزجر عنها
 وإن ذلك لا يع دمن القبيحة وفي
 الحديث فذل ملازمة حتى العلم
 والذكر كرسا ليس العالم والمذكر
 المستد وفيه التناهد على المستغنى
 والجبال من حيث حيث ياتى من
 الجبال حال في التبع ولم أتف

• (مكتبة اب الناس) •

• (باباً کثراً الخداس) •

(عن علي بن عبد الله الأعلى عن أبي سهل وأحمد بن كثير بن زياد عن عبد الله الأزدي عن اسماء قالت كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعين يوماً وتكلم فقلبي وبجوهنا الورس من الكلف رواد النفساء إلا الشافعي وقال البخاري عن علي بن عبد الله الأعلى ثقة وأبو سهل ثقة) الحديث أخرجه أيضاً الدارقطني والحاكم وعلي بن عبد الله الأعلى ثقة وأبو سهل وثقه البخاري وابن معين وضعفه ابن حبان قال الحفاظ ولم يصب وصية الأزدي به وجهه وله الخلل قال ابن سديد الناس لا يعرف حالها ولا عينا ولا تعرف في غير هذا الحديث قال النووي قول جماعة من مصنفی الثقةاء أن هذا الحديث ضعيف مردود عليهم وله شاهد أخرجه ابن ماجه من طريق سفيان عن محمد بن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت للنفساء أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك قال لم يروه عن محمد بن سلام وهو ضعيف كذب ابن معين وغيره من الأئمة ورواه عبد الرزاق في وجه أخر عن أنس موقوفاً وروى الحسن لم من حديث الحسن عن عثمان بن أبي العاص قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم للنفساء أربعين يوماً قال صحيح إن سلم من أبي بلال الأشعري قال الحفاظ وضعفه الدارقطني والحسن عن عثمان منقطع والمشهور عن عثمان موقوف وفي الباب عن أبي الدرداء وأبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تنتظر النفساء أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فإن بلغت أربعين يوماً ولم تر الطهر فلتقتل ذكره ابن عدي وفيه العلاء بن كثير وهو ضعيف بسند الباب أيضاً عن عائشة ثم وجدته عثمان بن أبي العاص عن الدارقطني وفيه أبو بلال الأشعري وهو ضعيف وعطاء بن محمد لأن معرولاً الحديث وجدته الباب قال الحساکم بعد أخرجه في مستدرسته أنه صحيح الإسناد وقال الخطابي الشافعي البخاري علي هذا الحديث وقد اختلف الناس في أكثر الناس فذهب علي عليه السلام وعمر وعثمان وعائشة وأسماء وعطاء بن السري والشعبي والمزني وأحمد بن حنبل ومالك والشافعي والنسائي والنسابة والمؤيد بالله وأبو طالب إلى أن أكثر الناس أربعين يوماً واستدلوا بحديث الباب وما ذكرناه به وهو قال الشافعي في قول وروى عن اسمعيل وموسى ابني محمد بن محمد الصادق بن سليمان قالوا اذهبوا أنتم ما وجدوني قول لسانه وهو الذي في كتب الشافعية وروى أيضا عن ما قبله وتون يوماً لذلك وقال الحسن البصري بنحو ذلك وقالت الإمامية سيف وعشرون والنسابة عليهم وقد أجابوا عنه بما تقدم من الضعف وبأنه تعالى الترمذي في العلل منكر المتزنان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ما منهن من كانت نفسها أيام كونهن معه إلا استخفجه وزوجته كانت قبل الحيرة فإذا لامعني أقول أم لمة قد كانت المرافعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

والأفراد والعامة والأخبار والناس من مثله وأخرج به البخاري ٢٧٣ في الصلاة وسلم والترمذي في الاستئذان

والنساء في العلم (عن أبي بكر) نفي بعض الذنوب وفتح الفاء من الحارث المتعدي (رضي الله عنه) النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد عد على بعير (عن يوم النحر في حجة الوداع) وأما بعد عليه حاجته إلى اسمع الناس فالتمس عن اتخاذ ظهوره ما لم يحول على ما زاد من الحاجة إليه (وامسك انسان بخطاهم) بكسر الخاء (أو برماهم) الشك من الراوي وهو ما هو الخط الذي تشدد فيه الخطاة السقي تسمى السيرة بضم السين وتخفيف الراء المنة حجة ثم تشدد في طرفه المقود وهذا المصك ساء بعض النماذج بالارواية النسائي عن أم الحصين قال حجبت فرأيت بالاية وقد بخطام راحلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عمر بن خاربة لما في السنين من حديثه قال كنت آخذها برمام ناقتة عليه السلام فذكر بعض الخطبة فهو أولى أن يسميه المهرم من بلال يكن الصواب انه هذا أبو بكر فثبت ذلك في رواية الاسماعيلي من طريق ابن المبارك عن ابن عون ولفظه خطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على راحلته يوم النحر وامسكت أمانا قال بخطاهم وأما قال برماهم أو استند نامن ذلك ان الشك من دون أبي بكر لانه وفائدة امسك الخطام صحت

تقدم في النفاس هكذا قال وفيه ان التضرع يكون من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ظاهر في كون من من غير زوجة فالدليل ما ذكره وأيضا نسأله أعم من الزوجات لدخول البنات وسائر القربات تحت ذلك والادلة الدالة على ان أكثر النفاس أربعون يوما متعاقبة بالغة إلى حد الصلاة والاعتبار ما صير اليها متعين فالواجب على النفس أو قوف أربعين يوما إلا أن ترى الطهر قبل ذلك كادت على ذات الأسديث السابقة قال الترمذي في سننه وقد أجمع أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعون ومن بعدهم على ان النفس اندفع الصلاة أربعين يوما إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فانها تغتسل وتصلى انتهى وما أحسن ما قال المصنف رحمه الله تعالى ههنا ولفظه قالت ومعنى الحديث كانت توتر أن يجلس إلى الأربعين فلا يكون الحسب كذبا إذ لا يمكن أن تدمق عادة نسأله في نفاس أو حيض انتهى وقد ناصت هذه المسئلة في رسالة مسجلة واحذاف العلماء في تقدير أقل النفاس فعد العترة والشافعي ومحمد لا حد لقله واستدلوا بما سبق من قوله فان رأيت الطهر قبل ذلك وقال زيد بن علي ثلاثة أقرأه فإذا كانت المرة تحيض تحيض أقل نفاس خمسة عشر يوما وقال أبو حنيفة وأبو يوسف بل أحد عشر يوما كأكثر الحائض وزيادة يوم لأجل الفرق وقال الثوري ثلاثة أيام وجب جميع الأقوال ما عدا الأول لأدليل عليها ولا متبذرها إلا الظنون

باب سقوط الصلاة عن النفساء

(عن أم سلمة رضي الله عنها) قالت كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم تغتسل في النفاس أربعين ليلة لا يأمرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنضاض الصلاة النفاس رواه أبو داود الحديث أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه وهو عند أبي داود عن طريق أحمد بن يونس عن زهير عن علي بن عبد الأعلى عن أبي سهل كبير بن زياد عن مسقة عن أم سلمة فهو أحد روايات حديث مسقة السابق وقد تقدم الكلام عليه وهو يدل على انها تترك الصلاة أيام النفاس وقد وقع الإجماع من العلماء كافي البصران النفاس كالحيض في جميع ما يعمل ويحرم ويذكر ويذنب وقد أجمعوا ان الحائض لا تصلى وقد استفتنا ذلك

كتاب الصلاة

قال النووي في شرح مسلم اختلاف العلماء في أصل الصلاة بقيل هي الصلاة لا شتمها عليه وهذا قول جماهير أهل العربية والفقهاء وغيرهم وقيل لأنهم أتت لثمة ادة التوحيد كما صلى من السابق في خيل الحائض وقيل هي من المأويز وهو ما عسر فإن مع الردف وقيل هي أعظمه ان وقيل هي من الرحمة وقيل أمثلها الاقبال على النبي وقيل غير ذلك انتهى

باب اقتراضها ومتى كان

٢٥ نيل ل الجعير عن الاضطرار والاحتياج حتى لا يشوش على رايه (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية

ای۔و۔ ۲۷۱۔ (۱) رفیع ای۔ (۲) کتابیاتی لکھنؤ، دہلی، علی گڑھ، لاہور، کراچی، کوئٹہ، پشاور، اسلام آباد، راولپنڈی، جالندھر، سرگودھا، ملتان، فیصل آباد، بہاولپور، سکس، سیالکوٹ، حیدرآباد، بنگلہ دیش، پاکستان اور برصغیر ہندوستان کے دیگر حصوں میں (۳) ہوا (۴) ہو

الخمر (الخمر) ولا تروا إلى الزواني
 فلهذا (إلى) عرف بجهنم بالحق
 وبقيده ابتلاه (قال) صلى الله عليه
 وآله وسلم (قال) شهر هذا نسكنا
 حتى نطأه سبعة سبعة بغير إجماع
 فقال النبي (بذي الحجة) بكم
 الماء كالنار الصالح وقال الزركشي
 هو المشهور وبناه قوم وقال
 القرطبي الأشهر فيه الفصح (قالا
 إلى) روي راية كريمة والنكش (في
 قال) بل هذا نسكنا حتى نطأه
 أنه سبعة سبعة بغير إجماع قال البر
 بكم وثبت السؤال عن الثلاثة
 هذا الجواز في الأضاحي والطبع
 وفيه إشارة إلى تدويع الأمور
 الرامية إلى السارح ويستفاد
 منه الحجة لما في الحنفية الشريعة
 (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (قال)
 دماكم) أي سنكها وأمر والظم
 أي سنكها وأمر أضعكم) أي ظمها
 (ب) ثم حرام لأن الذوات
 لا تقرب فيه وقد دلل على ما يناسبه
 كذا قال الزركشي والبرماني
 والعيني والناظم ابن جرير
 أطلقهم هذا الناظم نظر لأن
 ذلك الدم واحد المال وثبت
 العسر ضاعبا لم يسم إذا كان
 بغير حق فلا نساج به متين
 والاولى كما أفاد في مصابيح
 الجامع أن يدر في الذرة نكته
 واحدة وهي النكته التي مال الله
 موضوعها تناول النبي بغير حق
 كأنه علمه الغاشي فكانه قال
 فان الله دماكم وأمر أضعكم

46.1

أوفى سلفه (بحكمة يومكم هذا)
في شهركم هذا في بلدكم هذا)
شبه الدماء والأموال والأعراض
في الحرة باليوم والشهر والبلد
لا تخار السارق من ماله منهم ولا
فالمشبه انما يكون دون المشبه
به ولهذا قدم السؤال عنهم
شهرهم لان فتح رعيها اثبت في
نقوسهم اذهبي عادة سلفهم
وتحريم النسر ع طاري وحينئذ
فانما شبه الشيء بما هو اعلى منه
باعتباره ما هو عسر وعسدهم
(ابليغ الشاهد) اى الحاضر في
الجلس (الغائب) عنه ولا يابليغ
مكة ورة فعل امر طاهره
الوجوب وكسرت عنه لالتقاء
الساكنين والمراد تبليغ القول
المدكور ورجوع الاسكان فان
الشاهد عسى ان يبلغ من اى
الذى (هو اوحى له) اى الحديث
(منه) صله لافعل التفضيل
وفعل ينه ما به للتوسع في
الطرف كما ينفصل بين المضاف
والمضاف اليه كقراءة ابن عاصم
زين الكثيرين المشر كين ففعل
اولادهم شر كلهم يضم الزاى
ورفع اللام ونصب ال والوجه فض
الهمزة وايس الفاصـل ايضا
اجنبيا واسقط من الحديث
ان حمل الحديث يؤخذ عنه
وان كان جاهلا به وهو ما جاور
قبلي فنه محسوب في زمرة اهل
العلم وعبدارة القبح وفي هذا
الحديث من القو والحمد لله

بجميع العلم وجواز الحمل قبل كمال الاهلية وان الفهم ليس شرطاً في الاداء وأنه قد يأتي في

وفيه نحو ان الله هو على ظهر الارض
وهو واقفة اذا استبح الى ذلك
وجعل النبي الوارد في ذلك على
ما اذا كان غير ضروري وفيه الخطبة
على موضع حال ليكون ابلغ في
اسماء الناس وروى عن اسم ياء
عن ابن مسعود (عن عبد الله بن مسعود)
الله (له) انه (قال كان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم)
يقولنا يا نساء اي يهـ هـ هـ
والمعنى كان يراعى الاوقات في
ذلك كونه لا ينفك في كل يوم
لذلك لا يخل اوهى بالله هـ هـ اي
يطالب الله بالناس الى تشييدها
لله وفسادهم بالوعود
الشيء ان قال الخطبة والصواب
من حيث الرواية الاولى ومن
الادوية في رواية النون ومعه
يهـ هـ هـ قال الخطبة وكان
الخطبة بين يدي (بالوفاة في
الايام) فكان يراعى الاوقات
والاحسان في رعايتهم في ذلك
يشبهه كل يوم وكل حين ووقت
(كراهه) هـ هـ هـ اي لا يخل
كراهه (الساعة) اي الملائكة من
الموعظة (عليها) اي كراهه
المسألة في الرسالة المطابقة
هذا ما رآه بنار يستفاد من
الحديث استجاب ترك الامور
في الحديث العمل المسامحة خشيعة
المسائل وان كانت المواقفة
مطلوبة لهما على قسمين اما كل
يوم مع عدم الشك والخشوع اما يوما
بعد يوم ويكون يوم الترك لا يخذ
الراحة ليعمل على التخليط والامور

اهـ اي في رواية جابر بن عبد الله
ما رواه عن جابر بن عبد الله
ان شمر بن ذر عن جابر بن عبد الله
على الشعر ما بالغة اولان الشجرة
واحدة تتعلق بين فادخت احدها
وقوله والذ اكرمك في رواية
وقع عند مسلم بن رواحة احمد
صدق في رواية احمد بن محمد
عن ثلث ثمانية كان قبل النبي
انهم ساروا مع الرب كانه قال
عن من مشايخه انه قال هو
الشرطي ونزل القرافي فادى
فهـ هـ هـ اي وداننا به وهو
والحديث يدل على فرضية الصلاة
مسألة ان لم يوجب صلاة لوز
ركعتي التيمم واخرون صلاة
واخرون صلاة التيمم ومنهم من
ورده من الادلة المشقة بالوجوب
عاشوراء وهو اجماع وأنه ليس
الحديث دليل على عدم وجوب ما
الاعتناء به في صرف ما ورد به
الذي كونه وان خرق الاجماع
موردا مع ما يوجب العمل بما فيه
وهذا ارجح القوانين والجهت
معرفة الحق فيه من أهم المطالب
عنه هـ هـ هـ اي ان الله له الحمد
اشرف الى هـ هـ هـ اي ان الله له الحمد
ذكر هـ هـ هـ

(باب قول تارك الصلاة)

عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعن الله من كفر
الا لاله الا الله وان شجرة

الحاجة مع مراعاة وجود النشاط واحتمال عمل ابن مسعود نفع استدلاله ٢٧٧ ان يكون اقدي بذهل الذي صلى الله عليه

وآله وسلم حتى في اليوم الذي حينه

واحتمل ان يكون اقدي بمجرد

التخلل بين العمل والترك الذي

ظهر عنه ما تحول والثاني ظهر

واخذ بعض العلماء من حديث

الباب كرافة تشبيه غير الرواب

بالرواب بالخطبة عليها في وقت

معين دائما جاء عن ما ما يشبه

ذلك (عن انس) ي ابن مالك

كما في رواية الاصمعي (عن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم) انه

(قال يسروا) امر من البسر

فقيض الله سر (ولان يسروا)

فهو من سرته سيرا واستشكل

الاتيان بالثاني به الاول لان

الاصمعي بالثاني بالثاني عن

ضده والجواب انه لما سرح

بالاذن لما كبر وبانه لو انصرف

عن الاول لصدف على من ان

به مرة وان بالثاني غالب ارقانه

فلا قال ولا تعبر وانتهى التعسير

في كل الاوقات من جميع الوجوه

(وبشروا) امر من البشارة

وهي الاخبار بالخبر فقيض

الذمارة (ولان تعبروا) هي من

تعبر بالمشي اي بشروا والناس

أو المؤمنون بفضل الله وثوابه

وجريل عطائه وسعة رحمته ولا

تنفروهم بذكر التعريف وانواع

الوعد لا يقال كان المفسد ان

يأتي ببدل ولا تنفروا ولا تنفروا

لانه يقضي التشهير لا التثفير

لانهم قالوا المقصود من التثفير

التثفير فمخرج ما هو المقصود

منه ولم يقتصر على احدهما كالمقتصر في الاولين لعموم التثفير في سباق التي لا يلزم من عدم التثفير ثبوت التثفير

عصموا في دماهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله عز وجل متفق عليه

ولا حجة من حديث أبي هريرة (قوله) امرت ان اقاتل الاسلما وحبهم على الله عز وجل متفق عليه

بقوله امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله اهل الاثران دون اهل الكتاب

لانهم يقولون لا اله الا الله ويقاتلون ولا يرفع عنهم السيف وهذا التخصيص

باهل الاثران انما يحتاج اليه في الحديث الذي اقتصر فيه على ذكر الشهادة وجعلت

فخر دماهم وجبة للعصاة وأما حديث الباب فلا يحتاج الى ذلك لان العصاة متوقفة

على كمال تلك الامور ولا يمكن وجودها جميعا من غير مسلم والحديث يدل على أن من

اسلم بواحدة منها فهو حلال الدم والمال اذ الرقب وسباق ذكر الخلاف ويان ما هو

الحق في الباب الذي بعده هذا وفي الاثنا عشرة وصفتها وسمتها خلافا معروفة في الفقه

قوله الا يحسب الاسلام المراد ما وجب به في شرائع الاسلام اراقة الدم كالتصاص

وزنا المحسن ونحو ذلك او حله به اخذ من المال كأروش الجنائيات وقيم المتلفات وما

وجب من النفقات وما أثبتته ذلك قوله وحسابهم على الله المراد فيما يستسره ويحجب

دون ما به لمنه ويبيده وفيه ان من أظهر الاسلام واسر الكفر يقبل اسلامه في الظاهر

وهذا ما قول اكثر العلماء وذهب مالك الى أن توبة الزنديق لا تقبل ويحكى ذلك عن

أحمد بن حنبل قاله الشاطبي وذكر القاضي عياض معنى هذا وادعاه وارضه قال

النووي وقد اختلف أصحابنا في قبول توبة الزنديق وهو الذي ينكر الذنوع بحله قال

فذكروا فيه خمسة أوجه لا محابا والاصوب فيها قبولها مطلقا لا لحديث الصحابة

المطابقة والثاني لا تقبل ويصغر قوله لكنه ان صدق في توبته ففقه ذلك في الاول الاخرة

في كان من اهل الجنة وال ثالث ان تاب مرة واحدة قبلت توبته فان تكررت ذلك منه

لم تقبل والرابع ان اسلم ابتداء من غير طاب قبل منه وان كان تحت السيف فلا

والخامس ان كان داعيا الى الضلال لم يقبل منه والاقبل قال النووي أيضا ولا بد مع هذا

يعني القيام بالامور المذكورة في الحديث من الاعمال بجميع ما جاء به رسول الله صلى

الله عليه وسلم كما جاء في الرواية الاخرى التي اشار اليها المصنف وهي من حديث أبي هريرة

في صحيح مسلم باللفظ حتى يشهدوا أن لا اله الا الله ويؤمنوا بي وما جئت به فأنفذوا

ذلك عصموا في دماهم واموالهم الا بحق الاسلام (وعن انس بن مالك قال لما توفي رسول الله

صلى الله عليه وسلم ارتدت العرب فقال عمر ابا بكر كيف نقاتل العرب فقال ابو بكر انما

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله

واني رسول الله ويعيها المسلمون وروى الزكاة رواه النسائي) الحديث أخرجه أيضا

البيهقي في السنن واستاده في سنن النسائي هكذا أخبرنا محمد بن بشار حدثنا عمرو بن عاصم

حدثنا عمر بن أبو العوام حدثنا معمر بن الزهري عن انس بن مالك ذكره وكلاه من رجال

الصحيح الا عمر بن أبو العوام فانه مسدوق فيهم ولكن قد ثبت معناه في الصحيحين لكن

منه ولم يقتصر على احدهما كالمقتصر في الاولين لعموم التثفير في سباق التي لا يلزم من عدم التثفير ثبوت التثفير

لا يثبت في قوله بشرى بعد
يسموا الجناس الخطي (عن
معاوية) بن أبي سفيان مضر بن
سحب كاتب الوحي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في المناقب
الجنة المتوفى سنة تسعين وله من
العمر ثمان وبعون سنة وله في
الجناري غنيمة الجاديت وهو اول
ملوك الاسلام (روى عنه
قال هبة النبي) وفي رواية
الاصميلي سمعت رسول الله صلى
الله عليه وآله (وسلم) اى كلامه
حال كونه (يقول من يرد الله)
عز وجل من الارادة وهي صفة
مخصصة لا يدور في الممكن
المقدور بالافرع (به خسر) اى
جميع الطيريات او شيعرا عظيما
(يقوله) اى يصح له القيم (في
الدين) والذمة لغة الفهم والجل
عليه هذا اولى من الاصطلاحين
ليتم فهم كل علم من علوم الدين
واما كرمه في الدين فله جميع ويشمل
التمثيل والتكثير لان التكرار
في سياق الشرع كهي في سياق
النبي او التذكير للتمثيل لان
المقام يقتضيه ومنه وهم الحديث
ان من لم يثبت في الدين اى يعلم
فواعد الاسلام التي اشغل عليها
النزاهة والسنة وما يصل بها
من الفروع الصعبة المسورة
فقد سمر الظلم وقد اخبر ابو
يعلى حديث معاوية بن وهب
آخر ضعيف وزاد في آخره
لم يثبت في الدين لم يبارك الله به

بدون انه قال ذلك ابو بكر في مراء عهده اعمو بل الذي فيه ان عمر اخرج على أبي بكر وعمر
على قتال اهل الردة يقول النبي صلى الله عليه وسلم احببت ان اقاتل الناس حتى يتوبوا
لا اله الا الله فن قال لا اله الا الله فقد عصم نفسه وماله فقال له ابو بكر والله لا قاتل من
تفرق بين الله والاركة فان الزكاة في المال والله لو لم يوفى عقالا كانوا يؤذونه الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم اقاتلهم على منعه قال النووي وفي استئلال أبي بكر
واعتراض عمر رضي الله عنهما دليل على أنهما لم يعظما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما رواه ابن عمر وأبو هريرة يعني من الاحاديث التي فيها ذكر الصلاة والزكاة فان
عزلوه مع ذلك لما سألوه وما كان استجيب بالحديث فانه بهذه الزيادة بجهة عليه ولو سمع أبو
بكر هذه الزيادة استجيبها وما اخرج بالقياس والمعلوم انه وانما ذكرنا هذا الكلام
لانهم يفتان الناس ورعنا اهل العصم والشارحين له خلاف ما ذكره الناس في هذه
الرواية وسبأ في الكلام على مراء عهده أبي بكر وعمر مدح وطافى كتاب الزكاة والحديث
يدل على ما دل عليه الذي قبله من ان الخليل بن ابي جعفر من هذه النسخة لال الدم ومباح
المال (ومن أبي سعيد الخدري قال بعث على عليه السلام وهو بايع الى النبي صلى الله
عليه وسلم بذهبية فتسها بين اربعة فقال رجل يا رسول الله انى اذا قتال ولاننا واست
استحق اهل ادرين ان يلقى الله ثمولى الرجل فقال خالد بن الوليد يا رسول الله الا ان يرب
عنه فقال له انه ان يكون يلقى فقال خالد وكم من مسلم يلقى بلسانه ما ليس في قلبه
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما امرؤ ان يلقى عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم
مخترهم من حديث متفق عليه الحديث اخبرهم الحديث وتزلة اطرافا من أوائل
وقامه قال ثم ظم اياه وهو متفق فقال انه يخرج من مشفى هذا قوم يتلون كتاب الله
ليشارط بالثأر كنتم سم لاقنهم قتل عودانتهى قوله بذهبية على التصدير وفي رواية
بذهبية بفتح الذان قوله بين اربعة هسم عينة بن حنن والاقرب عن حنن بن زيد الطويل
والرابع اما علة بن علاثة واما عامر بن الطفيل كذا في جميع مسلم قال النووي قال
العلامة كرمه هنا غلط ظاهر لانه توفي قبل هذا بنين والسواب الجزم بانه علة بن
علاثة كما هو مجزوم به في باقي الروايات قوله فقال خالد الوليد في رواية عمر بن الخطاب
وليس بينهم متعارض بل كل واحد منهم ما استاذن فيه قوله لانه ان يكون يصلى فيه ان
الصلاة موحية بل من الدم واسكن مع بقية الامور المذكورة في الاحاديث الاخره قوله
لم ادره ان اتق الخ عهده انى اشرت بالحكم بالظاهر واقدمتولى السير كما قال صلى
الله عليه وسلم فاذا خالوا فلا يسموا منى دما معهم وأموالهم الا بقتل او حياهم على الله
والحديث استدل به على كثر الخوارج لانهم المرادون بقوله في آخره وهم يتلون كتاب
الله فاصرح بذلك شرار الحديث وغيرهم وقد اختلف الناس في ذلك قال النووي بعد
ان صرح هو الخطابي بان الحديث راى الله يدل على كثر الخوارج وقد كانت هذه

فقيم البدا ولا طالب فقه فيصيح ان يوصف بانه ما يريد به الخبير في ذلك بيان ٢٧٩ غدير افضل العلماء على سائر الناس ولفضل

الثقة وهو الفقيه في الدين اى
الكتاب والسنة على سائر العلوم
بل لا علم الا ما علمه الله انبياءه
وعلمه انبياءه واما عنهم وما سوى ذلك
ففضل (وانما انما فاسم) اى انفسهم
ينسبكم تبليغ الوحي من غير
تخصيص (والله يعطى) كل واحد
منكم من الفهم على قدر
ما تعلقت به ارادته تعالى
فانما فاسمكم من سجدته
وتعالى وقد كان بعض الصحابة
يسمع الحديث فلا يفهم منه الا
الظاهر الجلي ويسمع آخره من
أومن القرون الذي يليهم او ممن
أتى بعدهم فيستنبط منه مسائل
كثيرة وذلك فضل الله يؤتيه من
يشاء وقال الطيبي الواو في قوله
وانما انما فاسمكم الدال من فاعل
يفقهه أو من مفعوله فعلى الثاني
المعنى ان الله يعطى كلامه
أراد ان يفقهه استعداد الدرك
المعاني على قدره ثم يلهي في القاء
ما هو لائق باستعداد كل واحد
وعلى الاول فالمعنى الى الفاعل على
ما يسوغنى واسوى فيه ولا يرجع
بعضهم على بعض والله يوفق كل
منهم على ما أرادوا من العلم
انتهى وقال غيره المراد القسم
المالى لكن سياق الكلام يدل
على الاول اذ انه اخبر ان من أراد
به خير يفقهه في الدين وظاهره
يدل على الثاني لان القسمة
حقبة في الاموال نعم يتوجه
السؤال عن وجه المناسبة بين

المسئلة تكون أشد اشكالاً من سائر المسائل ولقد رأيت اباً للمعالي وقد رغب اليه الفقيه
عبد الحق في الكلام عليها فاعتذر بان العلق فيها يصعب موقعه لان ادخال كافر في الملة
واخراج مسلم منها عظيم في الدين وقد اضطررنا فيها قول القاضي أبي بكر الباقلاني
وانما يسلط به في علم الاصول وأشار ابن الباقلاني الى انه امن بالمعوصات لان القوم لم
يصبروا بالكفر وانما قالوا قولاً يودى الى ذلك وانما كشف ذلك نكتة اختلاف
وسبب الاشكال وذلك ان المعتزلى من اذا قال ان الله تعالى عالم ولكن لا علم له وحى ولا
حياة وقع الاشتباه في تكفيره لاننا علمنا من دين الامه ضرورة ان من قال ان الله ليس
بمحى ولا عالم كان كافراً واما على استحالة كون العالم لا علم له فهل يقول ان
المعتزلى اذا انبى العلم انى ان يكون لله عالم او يقول قد اعترف بان الله تعالى عالم فلا يكون
نفيه له علم نقياً لا علم هذا موضع الاشكال قال هذا كلام الماورى ومذهب الشافعى
وجاهلهم اصحابه وجاهلهم العلماء ان الخوارج لا يكفرون قال الشافعى اقبل شهادة اهل
الاهواء لا الخطايبية وهم طائفة من الرافضة ينهون لموافقة في المذهب بمجرد قولهم
فرد شهادتهم لهذا الابد عنهم وسبأ في الكلام على الخوارج مبسوطا في كتاب الحدود
وقد استدل المصنف بالحديث على قبول توبة الزنديق فقال وفيه دليل لمن يقبل توبة
الزنديق انتهى وقد تقدم الكلام على ذلك وما ذكره متوقف على أن مجرد قوله لرسول
الله اتق الله زنديق وهو خلاف ما عرفت فيه العلماء الزنديق وقد ثبت في رواية اخرى في
الصحيح انه قال والله ان هذه قسمة ما عدل فيها وما أن يذنب اوجه الله والاستدلال بمثل
هذا على ما زعمه المصنف اظهر قال القاضي عياض حكم الشرع ان من سب النبي صلى
الله عليه وسلم كفر وقتل ولم يذك في هذا الحديث ان هذا الرجل قتل قال المازرى يحتمل
ان يكون لم يفهم منه الطعن في النبوة وانما شبهه الى ترك العدل في النقبة ويحتمل أن
يكون استدلال المصنف فائزاً الى قوله في الحديث له صلى الى قوله لم اומר أن اتعب
عن قلوب الناس فان ذلك يدل على قبول ظاهر التوبة وعصمة من صلى فاذا كان الزنديق
قد اظهر التوبة ونزل افعال الاسلام كان معصوماً (وعن عبيد الله بن مدي بن
الحياران رجل من الانصار حدثه انه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في مجلس
يسار يستأذنه في قتل رجل من المنافقين فجهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أليس
يشهد ان لا اله الا الله قال الانصارى بلى يا رسول الله ولا شهادة له قال أليس يشهد ان
محمد رسول الله قال بلى ولا شهادة له قال اليس يصلى قال بلى ولا صلاة له قال أولئك
الذين نهى الله عن قتلهم ورواه الشافعى واحديثي مستند ما) الحديث أخرجه أيضا
مالك في الموطأ وفيه دلالة على ان الواجب المعاملة للناس بما يعسر من ظواهر
احوالهم من دون تفتيش وتفتيش فان ذلك مما لم يتبعدنا الله به ولذلك قال الفلم اומר
ان اتعب عن قلوب الناس وقال لاصامة لما قاله انما قال ما قال يا رسول الله تفتيش يعنى

الاخفى والسابق وقد يجب ان يورد الحديث كان عند قسمة مال يخص صلى الله عليه وآله وسلم بعضهم بزيادة فاقض اقتضا

الحاكم في ذلك، فليس في ذلك عيب، بل هو من بركات الله عليه السلام الخ

الشهادة هل شافيت من قلبه والظاهر صلى الله عليه وسلم الظاهر الاحوال كان دينا
 له وجهد ان يبيع اموره من نافله صلى الله عليه وسلم لعمه العباس لما حضر له يوم بدر
 بانه مكروه قال له كان ظاهرك اعيااك كذلك حديث الغماضي جامع فن قضيت له
 بشئ من مال اخيه فلا ياخذنه انما اقطع له قطعة من ناز وكذلك حديث الغماضي حكيم
 بالظاهر وهو وان لم يثبت من وجهه متبركه شواهدا مستعق على مصداق من اعظم
 اعني اراث الظاهر ما كان منه صلى الله عليه وسلم مع المنافقين من التماطي والمعاملة
 بما في نفسه ظاهر الحال

(باب ثمانية من كثر ما رآه الصلاة)

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة رواه
البيهقي الا البخاري والشافعي) الحديث يدل على ان ترك الصلاة من موجبات الكفر ولا
مخلاف بين السابقين في كفر من ترك الصلاة منكر الوجوب الا ان يكون ثوب عهد
الاسلام اوله الى ان المسلم يمده بياضه فهو وجوب الصلاة وان كان تركه اياه انكامله مع
اعتقاده لوجوبها كما هو حال كثير من الناس فسد اعتقاده بالناس في ذلك فذهب الغلبة
وايه اهل من السلف والخلف منهم ما لا والشافعي الى انه لا يكفر بل يفسق فان تاب والا
فلنفسد كذا الى الله من ولكنه يقتل باليد وذهب جماعة من السابق الى انه يكفر
وهو مروى عن علي بن ابي طالب عليه السلام وهو احد الروايتين عن احمد بن حنبل
وبه قاله بدلة بن المبارك واحمد بن زاهر ويروى وجه لبعض اصحاب الشافعي وذهب
ابو حنيفة وجماعة من اهل الكوفة والزني صاحب الشافعي الى انه لا يكفر ولا يفسق
بل يعزى ويحبس حتى يصحح الا يقولون على عدم كونه بقول الله عز وجل ان الله
لا يفر أن يشركه به ويفر ما دون ذلك ان يشركه بما في الباب الذي به هذا من
الادلة واستجروا هل قتله بقوله تعالى فان تابوا واعلموا بالصلاة او ان كان غلوا فليقتلهم
وبقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ويقولوا
الصلاة يؤتى الزكاة فاذا فعلوا ذلك صحت دعائهم واموالهم الا بجهنم الحديث
متفق عليه وانزلوا قوله تعالى الله عليه وسلم بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة وسائر
احاديث الباب على انه مقتضى بترك الصلاة تنبيه الكفار وهي القتل او انه يجوز
على المستحل او على انه قد يدول به الى الكفر او على انه فعل فعل الكفار واستجى اهل
القول الثاني باحاديث الباب واستجى اهل القول الثالث على عدم الكفر بما احتج به اهل
القول الاول وعلى عدم القتل بحديث لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى الثلاث واثبت فيه
الصلوة لا والحق انه كافر يقتل اما كذا فلان الاجابة قد صحت ان الشارع
نارك الصلاة قبل الاسم وجعل المسائل بين الرجل وبين جوار اطلاق هذا الاسم
عليه هو الا لا تنزه كما مقتضى جوار اطلاق ولا يلزمنا من المعارضات التي اوردتها

فقد روي عن بعض من روى عنه
عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله
في سورة الشرح غفلا يتخرف
لاسرائيل على وفوق غافله واذ
الامر كله لله وهو الذي يعطي
ويعز ويزيد وينقص والذي
على الله حايه وآله وسلم فامس باصر
الله ليس يعط حتى تنسب اليه
الزيادة وانقص وانما تسكن
المفسر باقاعم انه صلى الله عليه وآله
وسلم له صفات اخرى روى قاسم
وابو ابان عبيد اوردد اعلى
من الله انه صلى الله عليه وآله
وسلم لم يعط ويقسم الا ينفي الا
ما لا يقدح السامع لا كل صفة
من الصفات قال في الشرح وهذا
المسند مشتمل على ثمانية
احكام احده فضل المفسر في
الدين فاني بان المصطفى في الحقيقة
هو الله عز وجل ان به من هذه
الامة اتفق على ان الله عز وجل
لا تفتح باب العلم والحق لا في
بقسم الصفات وهذا اوردد
مسلم في الزكوا والمراتب في الله
والصفات لأن به كراهه أو السامع
وقد اوردد المصنف في الاعتقاد
لأنه انه الى مسند المفسر خلا
الزمان من حيث هو وسأني بسط
الكلام فيه هناك اه (وان
ترال هذه الامة قائمة على امر
الله) أي على الدين الحق (لا يضرهم
من) أي الذي خالفهم - حتى
يأتى أمر الله) وسبق غاية لقوله ان
ترال واما شكل بان ما بعد القاية
خالف ما قالوا ان يلزم من ان

الأولون

لأن يكون هذه الأمة يوم القيامة على الحق والجواب إن المراد من قوله أمر الله السكانيين

وهي معدومة فيها والمراد بالغاية هنا كيد التائب على حد قوله تعالى ٢٨١ مادامت السموات والارض اوهي غاية

أقوله لا يضرهم لانه أقرب
ويكون المعنى حتى يأتي بلاء
الله يضرهم حينئذ فليكون ما
بعد هذا مخالفا لما قبله ما وفي الفتح
ان المراد بامر الله هنا الرجوع الى
تقبض روح كل من في قلبه شيء
من الايمان ويبيح شرار الناس
فعلهم تقوم الساعة وقد جزم
البخاري بان المراد بهم أهل العلم
بالآثار وقال أحمد بن حنبل ان
لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري
من هم قال القاضي عياض أواد
أحمد أهل السنة ومن يعتقد
مذهب أهل الحديث وقال
النووي يحتل أن تكون هذه
الطائفة ذرية من أنواع
المؤمنين ممن يقوم بأمر الله من
مجاهدة وفقه ومحدث وزاهد
وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر
أنواع الخير ولا يلزم إجماعهم في
مكان واحد بل يجوز أن يكونوا
منزقين انتهى (عن ابن عمر
رضي الله عنهم) قال كما عند
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) في الجمار يضم الجيم
وتشديد الميم وهو ضم الخيل
(فقال ان من الشجرة شجرة وذكر
الحديث) أي مثلهما كمثل المسلم
فأردت أن أقول هي الفضلة
(وزاد في هذه الرواية فإذا أما
اصغر القوم فسكت) أي تعظيما
للكابر وقد قدم شرح هذا
الحديث مستوفى ومما سببه ذكر
حديث ابن عمر هنا انه لما ذكر

الأولون لا نقول لا يمنع أن يكون بعض أنواع الكفر غير مانع من المغفرة واستحقاق
الشفاعة ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب التي سماها الشارع كفرا لا ملجأ إلى
التأويلات التي وقع الناس في مضيقها وأما انه يقتل فلا حديث أصرت أن أقول
الناس يقتلن بوجوب القتل لاستتمام المقاتلة له وكذلك سائر الأدلة المذكورة في الباب
الأول ولأوضح من دلالتهم على المطلوب وقد شرط الله في القرآن التخلية بالتوبة وإقامة
الصلاة وإيتاء الزكاة فقالوا أو أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة تفلوا سيديهم فلا يخفى
من لم يقيم الصلاة وفي صحيح مسلم سيكون عليكم أمراء فمعرفة وفون وتنكرون فمن أنكروا فقد
برئ عتقه ومن كفره فقد سلم ولكن من رضى وتابع فقالوا لا إله الا الله فاتهم قال لا ماص لأجل فعل
الصلاة هي المانعة من مقاتلة أمراء الجور وكذلك قوله تعالى في الحديث السابق انه
يصلى بفعل المانع من القتل نفس الصلاة وحديث لا يحمل دم امرئ مسلم لا يعارض
مفهومه المنظومات الصحيحة المبرجة والمراد بقوله في حديث الباب بين الرجل وبين
الكفر ترك الصلاة كما قال أنس بن مالك الذي يمنع من كفره كونه لم يترك الصلاة فان تركها
لم يبق بينه وبين الكفر حائل وفي لفظ مسلم بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة
ومن الأحاديث الدالة على الكفر حديث الربيع بن أنس عن أنس عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم من ترك الصلاة عمدا فقد كفر بهاراذ كره الحافظ في التلخيص وقال
سئل الدارقطني عنه فقال رواه أبو جعفر عن أبي جعفر عن الربيع موصولا وخالفه
علي بن الجعد فرواه عن أبي جعفر عن الربيع مرسلا وهو أشبه بالصواب وأخرجه البزار
من حديث أبي الدرداء بدون قوله جهارا وأخرج ابن حبان في الضعفاء من حديث أبي
هريرة مرسلا قوله الصلاة كافر واستنكره ورواه أبو نعيم من حديث أبي سعيد وفيه
عطية وإسناد جيد بن يحيى وهما ضعيفان قال العراقي لم يصح من أحاديث الباب الأحاديث
جابر المذكور وحديث بريدة الذي ساق وأخرج ابن ماجه من حديث أبي الدرداء قال
أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا تنترك بالله وان قطعت وحزقت وأن لا تنترك
صلاة مكتوبة فمعمدا في تركها مع عدم فقد برئت منه الذمة ولا تشرب الخمر فانما
مفتاح كل شهر قال الحافظ وفي إسناد ضعيف ورواه الحاكم في المستدرک ورواه أحمد
والبيهقي من طريق أخرى وفيه انقطاع ورواه الطبراني من حديث عباد بن الصامت
ومن حديث معاذ بن جبل وإسنادهما ضعيفان وقال ابن الصلاح والنووي انه حديث
منكر واختلاف القائلون بوجوب قتل تارك الصلاة قاله جهورانه يضرب عتقه بالسيف
وقيل يضرب بالخشب حتى يموت واختلفو أيضا في وجوب الاستنابة قاله هادي في توجيهها
وغيرهم لا يوجبها لانه يقتل حد ولا تسقط التوبة الحدود كالزاني والسارق وقيل انه
يقتل ليعتقده فقد سبى جماعة الاجماع على كفره كالمتردد وهو الظاهر وقد أطل
السلام المحقق ابن القيم في ذلك في كتابه في الصلاة والفرق بينه وبين الزاني واضح فان هذا

٣٦ نيل ل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المسئلة عند اجتناب الجبار ليه فهم أن الرسول هذه الخلقة قاله لهم فطنتهم

الله عليه حيث قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان عبد اخبره الله فبكي ابو بكر وقال فديته كذهب النحاس وكان ابو بكر فهمهم من المقام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الخبير ثم قال ابو سعيد فكان ابو بكر اعلم بالله والله الهادي الى الصواب
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم لا حسد) جائز في شيء الا في (الاف) ان (الثنين) أي شخصين بناءً على ما في الحديث والناظر في الاعتصام انهم بغير ما في حديث (وسلم) أي خصله رجل سخط المذنب ان رآه فمضاه المصيبة تمامه فاكتسب ما عراه (أنام) بعد الهزلة (الله) تعالى أي أعطاه (مالاً) لما يضيح السنين مع حذف الهاء وعبر به ليدل على قهر النفس الجبولة على الشتم ولا يذرف سائله (على هلكته) بفتح اللام والياء أي أهلاً كعبان أقامه (في الحق) لا في التبع ذير ووجوه المكارة (ورجل) بالحرث المذلل (أنام الله الحكمة) القرآن أو السنة أو كل ما نام من الجهل وزجر من القبح (فهو يضي بها) بين الناس (ويعلمها) لهم ويطبقها (مداراد به العنطة) ويستنفذها من باب المطلق المذنب على السبب ويؤيده ما عند المؤلف في فضائل القرآن من حديث أبو هريرة رضي الله عنه بالذلة قال يأتني أرقب مثل ما أرق فلان فعمات بعث ما يعمل أبو

يقتل تركه الصلاة في الماضي واصبر على تركها في المستقبل والترك في الماضي يتدارك بقضاء ما تركه بخلاف الزاني فإنه يقتل بجناية تقدمت لا سبيل الى تركها واخذلوا أهل يجب القتل ترك صلاة واحدة أو أكثر فاجله ورواه يقتل ترك صلاة واحدة والاحاديث فاضية بذلك والتميم بالزيادة على الواحدة لا دليل عليه قال أحمد بن حنبل اذا دعي الى الصلاة فامتنع وقال لأصلي حتى تخرج وقتي وأوجب قتله وهكذا حكم تارك ما يتوقف عليه الصلاة عليه من وضوء أو غسل أو استسقاء فله أوسر ورواه كل ما كان ركناً أو شرطاً (وعن يريدة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول العهد الذي بيننا وبينكم الصلاة فمن تركها فقد كفر رواه الخمسة) الحديث جمعه النسائي والعراقي ورواه ابن حبان والحاكم وهو يدل على ان تارك الصلاة يكون لان الترك الذي جعل الكفر مقابله مطلق عن التقييد وهو يصح بغيره لوجود ما هيبة الترك في ضمنها والطلاق في الحديث (والصبر) مع ما هو الحق فيها لا تقدم في الذي قبله (وعن عبد الله بن شبيب الحديث) قال ثابث أعاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليزون ثيابهم الأعمال تركه كسر غير الصلاة رواه الترمذي الحديث رواه الحاكم وصححه على شرطه ما رواه غيره المحدث في القليص ولم يحكم عليه والظاهر من الحديث أن هذه المسألة اجتمع عليها العلماء لأن قوله ثابث أعاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مشاهدات بذلك (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يترك الصلاة يوماً فقال من حافظ عليها مات شهيداً ورواهنا وشيخنا في التمامة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا برهان ولا شفاة وكان في التمامة مع قارون وفرعون وهامان وأبي بن خلف رواه أحمد الحديث فخرجه ابنه الطبراني في الكبير والذو الذي قال في تخرج الزوائد رجال أحسن نقات وفيه أنه لا تنافح لاصلي الصلاة إذا كان في صلاة عليه الله إذا التفتي كونه أنورا وبرهاناً وخجاف مع عدم المسافقة التي تنهها وقوله كان في التمامة مع قارون وفرعون على ان تركها كسر متبائع لأن قوله المذکورين هم أشد أهل النار سداً وعلى تسليم تاركها في النار فعليه من جهلهم في العذاب فيكون هذا الحديث مع صلاحية الاستنباح ختمه بالاحاديث بخروج المرحومين وفردودهم على ما أنسب في كنهه في السنة ويبدو أن يقال في جرد المعية والمصاحبة لا يدل على الاستمرار والتأنيص من المعنى اللاهوي بل هو مدة ليس لا يمتنع ان مقام المصاحبة بأجل ذلك وساقى في الباب الثاني ما به رده

على باب خمسة من لم يترك تارك الصلاة لم يقطع عليه بجلده في المارة به ما يبرهن أهل الزنا

عن ابن شبيب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الوتر واجب قال الخديجي فرسب الى عبادة من العاصات فأتى بربه فقال عبادة كذب في فضائل القرآن من حديث أبو هريرة رضي الله عنه بالذلة قال يأتني أرقب مثل ما أرق فلان فعمات بعث ما يعمل أبو

لا يحتمل كما خص نوع من الكذب
بالرخصة وإن كانت بطلته
مخطورة فاعني هنا لا باحثة
في شيء من الحسد الا فيما كان
هذا سبيله أي لا حسد محمود
الا في هذين فالاستثناء على الاول
من غير الجنس وعلى الثاني منه
كذا قرره الزركشي والبرماوي
والكرمانى والعيثى في رتبة سبه
السبدر الدمايى بان الاستثناء
متصل على الاول قطعا وأما على
الثاني فانه يلزم عليه باحثة
الحسد في الانتسب كما صرح به
والحسد الحقيقي وهو كانه يرتقى
زوال نعمته المحسود عنه
وصيرورته الى الحسد لا يباح
أصله الا فكيف يباح حتى زوال
نعمته الله تعالى عن المسبب
الضامين بحق الله فيها انتهى
عن ابن عباس رضي الله
عنهما قال ضمن رسول الله صلى
الله عليه وآله (وسلم) الى نفسه
أو صدره كما في رواية مسند عن
عبد الوارث وكان ابن عباس
اذ ذلك غلاما مع ابيه فاستفاد منه
جوارا حنصان الصبي القريب
على سبيل الشفقة (وقال اللهم
عليه) أي عرفه (الكتاب) أي
القرآن العزيز والمراد تعليم
لفظه باعتباره لانه على معانيه
وقال في الفتح المسرد بالكتاب
القرآن لان العرف الشرعى
عليه والمراد بالتعليم ما هو اعم
من حفظه والتمه فيه وفي
رواية مسند الحسنة بدل

أبو محمد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول خمس صلوات كسبهن الله على العباد
من أن يمين لم يضح منهن شيئا استغفنا فاجتبهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة ومن لم
يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء غفر له رواه أحمد وأبو داود والشافعي
وابن ماجه وقال فيه ومن جاء بهن قد استقص منهن شيئا استغفنا فاجتبهن الحديث
أخرجه أيضا مالك في الموطا وابن حبان وابن السكن قال ابن عبد البر هو صحيح ثابت لم
يختلف عن مالك فيه ثم قال والخبر صحيح مجهول لا يعرف الا بهذا الحديث قال الشيخ
تقي الدين التشيرى انظر الى نص الحديث مع حكمه بأنه مجهول وقد ذكره ابن حبان في
الثقات والحديث شاهد من حديث أبي قتادة عند ابن ماجه ومن حديث كعب بن عجرة
عند أحمد ورواه أبو داود أيضا عن الصنابحي قال زعم أبو محمد ان الوتر واجب فقال عبادة
ابن الصامت وساق الحديث والخبر صحيح المذكور في هذا الاسناد هو بضم الميم وسكون
الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة ثم جيم بعد هاء النصب قبل اسمه رفيع وأبو محمد المذكور
هو مسعود بن زيد بن أصرم بن زيد بن علبه بن عثمان بن مالك بن النجار وقيل
مسعود بن زيد بن سبيع بعض الشافعيين وقد عده الواقدي وطائفة من البصريين ولم
يذكره ابن اسحق فيهم وذكره جماعة في الصحابة وقول عبادة كذب أبو محمد أي أخطأ
ولا يجوز أن يراد به حقيقة الكذب لانه في القسوى ولا يقال ان أخطأ في قسواه كذب
وأبدا قد ورد في الحديث ما ينهى لما قاله كحديث الوتر حتى في ابن جرير فليس منعنا ذلك أي
داود من حديث بريدة وغيره من الأحاديث وساق بسط الكلام على ذلك في باب ان الوتر
سنة مؤكدة ان شاء الله تعالى والحديث ساقه المصنف للاستدلال به على عدم كثر من
ترك الصلاة وعدم استحقاقه للعفو في النار لقوله ان شاء عذبه وإن شاء غفر له وقد عرفنا
في الباب الاول ان الكفر أنواع منها ما لا ينافي المغفرة كما قرأه أهل القبلة لبعض الذنوب
التي هيها الشارح كقراؤه ويدل على عدم استحقاق كل تارك للصلاة للتغدي في النار
قوله استغفنا فاجتبهن وهو قيد للمنفى لا للمنفى قوله كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة فيه
مستل للمرجحة القائلان بان الذنوب لا تضر من حافظ على الصلوات المكتوبة وهو مقيد
بعدم المانع كحديث من قال لا اله الا الله ونحوها ورود النص صريح كذا وبسته
بذكر ذنوب موجبة للعذاب كدم المسلم وماله وعرضه وغير ذلك مما يكثر تعدادها (وعن أبي
هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان أول ما يحاسب به العبد
يوم القيامة الصلاة المكتوبة فان أتتها والا قبل انظر واهل لمن تطوع فان كان له
تطوع أكمات القربة من تطوعه ثم يفعل بسائر الاعمال القربة مثل ذلك رواه
النجسة الحديث أخرجه أبو داود ومن ثلاث طرق طريقين متصلين باي هريرة والطريق
الثالثة يقيم الدارى وكالها لا مطمئن فيها ولم يتكلم عليه هو ولا المتذكري بما يوجب ضعفه
وأخرجه الشافعي من طريق اسناد هاجد دور حال رجال الصحيح كما قال العراقي وصحها
الكتاب فيصل على ان المراد بالحكمة أيضا القرآن وفي رواية عنه عند الترمذي والشافعي انه صلى الله عليه وآله وسلم

وقال اللهم فقهه في الدين وعلمه
التاويل وفي رواية طائفة
مسخر رأسه وقال اللهم علمه
الحكمة وتأويل الكتاب
وقد عرفت اجابته صلى الله
عليه وآله وسلم فقد كان ابن
هشام يصور العلم وسبب الامة
وترجمان القرآن ورئيس
المفسرين والمراد بالحكمة
القرآن أو العمل به أو المسنة
او الاصابة في القول او المشيئة
أو اللهم عن الله أو العتق
أو ما شئت هذا القول بجمعه أو نوو
بترقيته بين الالهام والموسواس
او بمرئته بالواب مع الاصابة
والاقرب ههنا المراد بها
النهيم في القرآن (عن ابن
عباس رضي الله عنه) ما قال
اذن قال كوفي (راكب على
سجار) وما كان سجار اسم جنس
ينهل الذكر والان في خصه بقوله
(انان) وهي الان في من المبرتنا
سجكاه العذاني ولم يتي سجار لان
النافعة من الوسوسة كذا قاله
الذكر ما في لكن تعقبه البرهان
بان سجارا اسنرد لاسم جنس
بهي كثر وقال العيني الاحسن
في ابواب ان السجادة قد علمت
على النورس المهيمن الخ وقال هارة
لربما كان يشتم انه اقبل على
فرس هجين وليس الاخر كذلك
على ان البلوهرى يحكى ان السجادة
في الانبي شاذة وانما البلوهرى
أوبدل غلط أو بعض أولئك من

ابن النعمان وأخرج الحديث الحاكم في المستدرک وقال هذا صحيح الإسناد ولم يخرجاه
 وفي الباب عن ثُمم الدارمی عند أبي داود وابن ماجه بنحو حديث أبي هريرة قال قال العرفی
 واسناده صحيح وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال اسناده صحيح على شرطه لم وعن
 أنس عند الطبرانی في الأوسط وعن أبي سعيد قال العرفی رويته في الطبرانی في
 انتخاب السلفي منها وفي اسناده حسين بن مخارق نسبة الدارقطني الى الوضع وعن صفی
 لم يسم عند أبي المصنف والمحدث يدل على ان الملقب القرائض من النقص كماله
 الثوابل وأورد المصنف في صحيح من قال بعدم الكفر لان قتبان القرائض أهم من
 ان يكون قتبان في الذات وهو ترك بعضها أو في الصفة وهو عدم استيفاء أركانها أو
 أو كان أجبراً بانها أقل مشعر بانها مقبولة من باب علمها والكفر في ذلك وقد عرفت
 الكلام على ذلك في السابق ثم أورد من الأدلة ما يعترض به قول من لم يذكر تارك الصلاة
 وعنه بما يدل لفظ الكفر الواقع في الأحاديث فقال (ويعضد المذهب عوامات
 منها ما روي عن عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شهد
 أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله وأن عيسى عبد الله وكتابه
 أنما هو الى مريم وروح منه والجنة والنار حق أدخله الجنة على ما كان من العمل
 متفق عليه وعن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ومعاذ ربك على
 لرسول الله ما قال يا ليت رسول الله وسعد بن ثلثا ثم قال ما من عبد يشهد أن لا اله الا الله
 وأن محمداً عبده ورسوله الا حرمه الله على النار قال رسول الله أفلا أنخبرهم الناس
 في شئ منكم وقال ابن عباس حكوا ما أخبرهم الله وأعد الله له وثناً أي خوفان من أن يتركوا الخبر
 به متفق عليه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكل نبي دعوة
 مستجابة فتجمل كل نبي دعوته وانى اختبأت دعوى شاعة لا تقى يوم القيامة فهي نائلة
 ان شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً رواه مسلم وعنه أيضاً ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأخذوا البيعة لشيء منكم الا انتم تسمعون
 وقد جردوا أحاديث كثيرة على كفر العامة وأعلى من سبق قد قارب الكفر وقد جردت
 أحاديث في غير هذا فأرسلهم اذنك فروى ابن ماجة قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم من ابى الناس ففسوق وفنائه ثم متفق عليه وعن أبي ذررانه مع رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يقول ليس من رجل ادعى لغيره شيء وهو يعلم الا كفر ومن ادعى
 ما ليس له فليس منا ولا يتبعوا فعد من النار متفق عليه وعن أبي هريرة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ألقن الناس شيئاً منكم الا انتم تسمعون والناس في التبع والناس على
 البت رواه أحمد ومسلم وعن ابن عمر قال قال عمر بن الخطاب وأبى منهم النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وقال من جاء بشيئ دون الله فقد أشرك رواه أحمد وعن ابن عباس قال قال

وقال انما يجوز من يجوز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان ٢٨٥ وذكر ابن الاثير ان فائدة النصيب

على كونهما شيئا الاستدلال بطريق الاولى على ان الاتي من بني آدم لا تقطع الصلاة لانهم اشرف قال في الفتح وهو قياس صحيح من حيث النظر الان الخبر الصحيح لا يرفع عنه انتهى وقال القسطلاني وعورض بان العلة ليست مجرد الاثنية فقط بل الاثنية بغير البشرية لانها مظنة الشهادة (وانما يؤمنه فقد فاهرت) أي قاربت (الاحتمال) والمراد به البساطة الشرعية (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بها) بالصرف وعباده والاجود الصرفة وكذا به بالالف وسميت بذلك لما في أي يراقبها من الدماء (الى غير جدار) قال في الفتح أي الى غير ستره أصلا قاله الشافعي وسبق الكلام يدل عليه لان ابن عباس أورده في معرض الاستدلال على ان المروءين يدي المصلي لا يقطع صلاته ويؤيده رواية السبزار بالقط والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي المكتوبة ليس شيء يستبره (فرد بين يدي) أي قدام (بعض الصنف) قاله غير باليد مجاز والافال صنف لا يذله بعض الصنف يحتفل أن يراد به صفة من الصنف أو بعض من أحد الصنف قاله الكرماني (وأرسلت الاثنتان) أي قائل وترجع وقيل معناه تسرع

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المجران مات لقي الله كما يدون رواه احمد انتهى كلام المصنف وأقول قد اطلق أئمة المسلمين من السلف والخلف والاشعرية والمعتزلة وغيرهم ان الاحاديث الواردة بان من قال لا اله الا الله دخل الجنة مقيدة بعدم الاخلال بما وجب الله من سائر الفرائض وعدم فعل كبيرة من الكبائر التي لم يقب فاعلمها عنها وان مجرد الشهادة لا يكون موجبا لدخول الجنة فلا يكون نتيجة على المطالب ولكنهم اختلفوا في خلوه من أحسن شيء من الواجبات أو قارفي شيئا من الحرمات في الخارج مع تكامله بكامة الشهادة وعدم التوبة من ذلك فالمعتزلة يزعمون بانها لا تكون الا في التوبة في النار ثم ينقل الى الجنة وكذلك اختلفوا في دخوله تحت المشيئة فالاشعرية وغيرهم قالوا بدخوله تحتها والمعتزلة منعت من ذلك وقالوا لا يجوز على الله المغفرة لفاعله الكبيرة مع عدم التوبة عنها وهذه المسائل محلها علم الكلام وانما ذكرنا هذا للتعريف باجماع المسلمين على ان هذه الاحاديث مقيدة بعدم المنافع ولهذا أولها السلف فيكي عن جماعة منهم ابن المسيب ان هذا كان قبل نزول الفرائض والاهم والنهي وردان راوي بعض هذه الاحاديث أبو هريرة وهو من آخر الاسلام اسلم عام خميس سنة تسع بالاتفاق وكانت اذ ذلك أحكام الشريعة مستقرة من الصلاة والزكاة والصيام والحج وغيرها وحكي التروى عن بعضهم انه قال هي مجملة تحتاج الى شرح ومعناه من قال الكامة وأدى حقه أو فرضاها قال وهذا قول الحسن البصري وقال البخاري ان ذلك لمن قاله عند الندم والتوبة ومات على ذلك كرهى كتاب الالباس وذكر الشيخ أبو عمر بن الصلاح انه يجوز أن يكون ذلك أحسن الاقتصار على كلمة الشهادة في سببية دخول الجنة أقصا من بعض الروايات من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يدل على حجية ما في رواية غيره ويجوز أن يكون اختصارا من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيما خاطب به الكفار بعد مدة الاثران الذين كان توحيدهم بالله تعالى مصحوبا بآداب ما توقف عليه الاسلام ومثل ما له الكافر اذا كان لا يقرب بالوحداية كالوثني والنسوي وقال لا اله الا الله وحاله الحال التي حكمنا بها حكمهم بالاسلامه قال التروى ويمكن الجمع بين الأدلة بأن يقال المراد باستحقاق الجنة انه لا بد من دخولها الكل موحد اما مجازا معاني واما موقرا بعد عقابه والمراد بصريح النار تحريم النار وحكي ذلك عن القاضي عياض وقال انه في غاية الحسن ولا بد من المصير الى التأويل لما ورد في نصوص الكتاب والسنة بذكر كثير من الواجبات الشرعية والتعصير بها تتركها موجب النار وكذلك ورود النصوص بذكر كثير من الحرمات وتوقد فاعلمها بالتمام وأما الاحاديث التي أوردها المصنف في تأييد ما ذكره من التأويل فالنزاع كالتراجع في اطلاق الكفر على تأدية الصلاة وقد عرفنا ان سبب الوقوع في مشيئة التأويل توهم الملازمة بين الكفر وعدم المغفرة وليست بكامة كما عرفت راسخا كونهما محل من تأويل ما ورد في كثير من الاحاديث منها ما ذكره

في المشي والازل أصوب ويدل عليه رواية المؤلف في الجمع نزلت عنها فترت (ودخل الصنف) والكتب في فقهنا بالاف

وفيها هو الذي قد سمي المصلحة
الراجحة على المصلحة الخافضة
لان المصالح مفسدة خفية تفسد
والاكتول في المصلحة مفسدة
راجحة ويسمى ذلك ابن عباس
على الجواز بعد ذلك الانكار
لانقاء الموانع اذ ذلك ولا يشال
منع من الانكار استغاله سم
بالمصلحة لانه في الانكار مطلقا
فما لم يما بعد المصلحة وأرضا
فيمكن الانكار يمكن بالاشارة
وفيها ما ترجم له أن العمل
لا يشترط فيه كمال المصلحة
وانما يشترط عند الاداء وفي
بالله في ذلك العباد الناس
والله انهم وقامت كتابا ابن
عباس كقول النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وتقريره مقام
كتابية قوله اذ لا فرق بين المصالح
الثلاثة في شرائط الاداء والمراد
من الصغير غير البائع وذكره مع
النبي من باب التوضيح والبيان
(عن محمود بن الربيع) بن مرفعة
الانصاري الخطيب روى المصنف
المتوفى ببغداد سنة ثمان مائة
وقد عين عن ثلاث وثلاثين سنة
(روى الله عنه) انه قال (كانت)
بفتح التاء من باب ضرب أي
حذفت أو عرفت (من النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) بفتح
الميم وثلاثين الميم والميم هو ارسال
الميم من التميم وقيل لا يسمى بجا
الا ان كان على بعد (شها) من
فسمه أي رتبها حال كونها

المصنف ومنها ما ثبت في الصحيح النظم لا ترجمه وبعدي كذا راين في بعضكم رقاب بعض
وسند يثاب عبد الله بن مواله فقد كثر حتى يرجع اليهم وحديث اصعب من عبادي
مؤمن في وكافر فاما من قال مطر بان فضل الله ورحمته فذلك مؤمن في كافر بالكواكب
واما من قال مطر بان بنو كذا وكذا فذلك كافر في مؤمن بالكواكب وحديث من قال
لا شيء يا كافر فذلك باهم او كل هذه الاثبات في الصحيح وقد ورد من هذا الجنس اشياء
كثيرة وقد قول من سمعه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كافر امة ياه كافر اولاً يزيد
على هذا المقتدر ولا تأول بشئ منها اهدم المني الى الذل

• (باب أمر النبي بالسلامة من الأوجوب) •

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امروا عبداكم بالصلاة) مع اثنين واخر يومهم عليهم العشرة منين وفرقوا بينهم في المضاجع رواه أحمد وأبو داود الحديث أخرجه المصنف من حديثه أيضا والترمذي والدارقطني من حديث عبد الملك بن الربيع بن برة الطحفي عن أبيه عن جده نحوه ولم يذكر التفرقة وفي الباب عن أبي رافع عند ابن أبي شيبة قال وبه في صحيفة في قراب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديثه في الحديث بسم الله الرحمن الرحيم وفرقوا بين الغلمان والباواري والخواص والاشواخ مع اثنين واخر يومهم عليهم الصلاة اذا بلغوا اظنه تسع سنين وعن معاذ بن عبد الله بن حبيب الطحفي انه قال لاهرانه وفي رواية لاهرارة متى يصلي الصبي فقالت ثكن رجل ما نذكرك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا عرف عينه من شماله فوه بالصلاة اخرجه أبو داود قال ابن القطان لا يعرف هذه الماراة ولا الرسل الذي روت عنه وقد رواه الدارقي من هذا الوجه فقال في أبي معاذ بن عبد الله بن حبيب عن أبيه قال ابن ساعد ان اسناده حسن غريب وفي الباب عن أبي هريرة رواه العقيلي وأبو اسنود الدارقي بالمشهورهم بالصلاة مع اثنين واخر يومهم عليهم الصلاة عشرة وفي اسناده ارد بن الحبر وهو متروك وقد تفرده بالحديث يدل على وجوب امر الصبيان الصلاة اذا بلغوا مع اثنين واخر يومهم عليهم الصلاة عشرة والترمذي يفرق بينهم في المضاجع عشرة سنين اذا جعل التفرقة معطوقا على قوله واخر يومهم او سبع سنين اذا جعل معطوقا على قوله من وهم روي هذا الوجه حديث أبي رافع المذهب وهو وقد ذهب الهادي والي وجوب اجرة ابن العشر على الولي بشرط الصلاة الذي لانتم الابه حكمه حكمها ولا فرق بين الذكر والخت والرغبة وغيره قال في الرافعي والمؤيد بالله في أحد روايه ان ذات مستحب فنها وهو الامر على التذنب وليدنه ان صح ذلك في قوله من وهم لم يصح في قوله واخر يومهم لان التذنب ايلام للغير وهو لا يساح لاهر المنسوب والاعتراض ان عدم تكليف الصبي يمنع من جعل الامر على جهة قسمة لان الاخبار انما يكون على عمل واجب أو ترك محرم وبانت الصلاة بواجبة على الصبي ولا تركها محظور عليه

(أما النوع الثاني) فإن قيل: بل الله تعالى وأهل بيته معصونون على جهة المدافعة أو التبرك عليه بما كان يفعل. - فنوع

صلى الله عليه وآله وسلم مع أولاد الصحابة (وأنا ابن خمس سنين) قال في القح ٢٨٧ لم أر التقية بالسنة بعد قوله في شيء

من طريقه لافي الصحيحين ولا في غيرهما من الجوامع والمسانيد الا في طريق الزبيدي - وهذه الرواية من كبار الحفاظ المتقين عن الزهري - حتى قال الوليد بن مسلم كان الاوزاعي يفضله على جميع من سمع من الزهري وقال ابو داود ليس في حديثه خطأ وقد تابعه محمد بن الحسن بن عمر عن الزهري قال حدثني محمود بن الربيع - ووفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم - وهو ابن خمس سنين فادلت هذه الرواية ان الواقعة التي ضبطها كانت في آخر سنة من حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر القاضي عياض في الاماع وغيره ان في بعض الروايات انه كان ابن اربع ولم أقف على هذا صريحا في شيء من الروايات بعد التتبع التام فالاولى بالادلة اضعف اسناده وفي القسم الثاني ثم نقله لذلك الفعل المتبرك منزلة السماع وكونه سنة مقصودة دلائل لأن اقبال ابن خمس سمع وقد ذهب في أبي صفرة البخاري في كونه يذكر في هذه الترجمة حديث ابن الزبير في رؤيته اياه يوم الحندق تحت الف إلى بنى قريظة فيه السماع منه وكان سنه يمين ثلاث سنين أو أربعا فهو صغير من محمود وليس في قصة فهو ضبط السماع عنى فكان كحديث ابن الزبير أولى النبوية لا الاحوال الوجودية

مدفوع بان ذلك انه لا يؤول لو اتحد الحمل وهو هنا مختلف فان حمل الوجوب الولى ومحمل
عدمه ابن العشر ولا يألزم من عدم الوجوب على الصغير عدمه على الولى (وعن عائشة
رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى
يقم فقط وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل رواه احمد ومثله من رواية علي له
ولا يروى في الترمذي وقال حديث حسن) الحديث أخرجه أيضا النسائي وأبو داود
وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث عائشة قال يحيى بن معين ليس برويه الاحاد
ابن سائغ عن حماد بن أبي سليمان يعني عن ابراهيم عن الاسود عنهما وأخرجه أيضا النسائي
والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة حديث علي عليه السلام قال الميرقي
نقد برقمه جري بن حازم قال الدارقطني في العلل وتفرده عن جري بن عبد الله بن وهب
وخالفه ابن فضال ووكيع فرواه عن الاعشى موقوفا ورواه طابن السائب عن أبي
طبيان عن علي عليه السلام وهو مرصوعا قال الحافظ وقول ابن فضال ووكيع أشبه
بالصواب ورواه أبو داود ومن حديث أبي الغيث عن علي عليه السلام واكن قال
أبو زرعة حديثه عن علي مرسل ورواه ابن ماجه من حديث القاسم بن يزيد عن علي
عليه السلام وهو مرسل أيضا كما قال أبو زرعة ورواه الترمذي من حديث الحسن
البصري عن علي قال أبو زرعة لم يسمع الحسن من علي شيئا وروى الطبراني من طريق
بريد بن سنان من مكحول عن أبي ادريس النخعي قال أخبرني غدير بن ابي
الزبي صلى الله عليه وآله وسلم ثوبان ومالك بن شداد وغديرهما فذكر نحوه قال الحافظ
وفي اسنادهم مقال وبريد مختلف فيه وروى أيضا من طريق مجاهد عن ابن عباس قال
واسناد ضعيف والحديث يدل على عدم تكليف الصبي والمجنون والنائم ماداموا
متمتعين بتلك الاوصاف قال ابن حجر في التلخيص حكايا عن ابن حبان ان الرفع مجاز
عن عدم التكليف لانه يكتب له فعل الخير انتهى وهذا في الصبي ظاهر وأما في المجنون
فلا تقتصر أفعاله بخير ولا شر إذ لا قصد له والموجود منه من صور الأفعال لا حكم لشرع
وأما في النائم ففيه بعد لان قصده مستف أيضا فلا حكم لاصدره من الأفعال حال
نومه والناس كلام في تكليف الصبي بجميع الاحكام أو ببعضها ليس هذا محل بسطه
وكذلك النائم

«(بَابُ أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا أَسْلَمَ لَمْ يَقْضِ الصَّلَاةَ)»

(عن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاسلام يحب ما قبله وراه
أحده) الحديث أخرجه أيضا الطبراني والبيهقي من حديثه وابن سعد من حديث جبير بن
مهمم وأخرج مسلم في صحيحه معناه من حديث عمرو وأيضاً بلقظاً ما علمته ان الاسلام يهضم
ما كان قبله وأن الهجرة تهضم ما كان قبلها وإن الحج يهضم ما كان قبله وفي صحيح مسلم
أيضاً من حديث عبد الله بن مسعود قال قلنا لرسول الله أنؤاخذ بعلمنا في الجاهلية
بهذين المهينين وأجاب ابن المنذر قال في الفتح ومصابيح الجامع بان البخاري أثار إذا نقل

بهم الذين آمنين وأجابهم ابن المنذر كما قال في الفتح ومصابيح البصائر الخباري أنما إذا دقت السن النبوية لا الأحيوال الوجودية

وعمود نقل ستة مئة و ثمانون

شريعة ثابت بها كونه محميا
وأما قصة ابن الزبير فليس فيها
ثقل سنة من السنن النبوية حتى
تدخل في هذا الباب ولا يقال
كما قاله الزركشي ان قصة ابن
الزبير تحتاج الى ثبوت مهم على
شروط البخاري أي حتى توجه
الايرواد بانها قد أخرجها في باب
منافاة الزبير من كتابه هذا فنفى
الورود حينئذ لا ينفى ما فيه
(من) ماء (دلو) كان من يهرهم
القي في دارهم زاد الله تعالى معلق
ولان احسان معلقة والتولية كـ

ويؤات وفي هذا الحديث من

النوايا جواز احضار الصبيان

محرمات الحديث وزيارة الامام

أصحابه في دورهم ومداعبه
صديقهم واستدله على تسبيح
من يكون ابن نفس ومن كان
دونهم يكتب له حشر وليس في
الحديث ولا في ترويب البخاري
ما يدل عليه بل الذي ينبغي
في ذلك اعتبار الله في فهم
الخطاب مع وان كان دون ابن
نفس والأدلة وقال ابن رشد
أفلا همهم أرادوا به ما
نفس انما غلبه لذلك لان

بالوجه الشرط لا بد من صحة قوله
أعلم وقريب منه ضبط القهقاه
من التمييز يستأوي سبع والربع
أنهم اذ طنة لا تتعد يد ومن أقدم
ما يملكه في ان الرزق ذلك الى
القوم فيختلف باختلاف
الانتماء ما ورد ان طيب

451

خُذْنَهُ قَالَ أَبُو عَاصِمٍ وَلَا بَأْسَ بِتَعْلِيمِ الْعَبْدِ الْحَدِيثَ وَالْقُرْآنَ وَهُوَ فِي هَذَا السَّنِ ٢٨٩ عَنِ إِذَا كَانَ لَهُمَا وَقْصَةٌ أَيْ بَكَرَ مِنَ الْمُقَرَّبِ

الْحَافِظُ قَدْ تَمَّعَهُ لَأَن أَرْبَعَ بَعْدَ
أَن أَمْتَعَهُ بِحِفْظِ سُورَةِ الْقُرْآنِ

مَشْهُورَةٌ أَنْتَهَى مَا فِي الْفَتْحِ قُلْتُ
وَمِنْ ذَلِكَ الْقَبِيلِ سَمَاعُ السَّيْطَوِيِّ

مِنْ صَاحِبِ فِتْحِ الْبَارِي وَهُوَ ابْنُ
ثَلَاثٍ كَمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ مِنْ سَنَةِ وَفَاةِ

الْحَافِظِ وَسَنَةِ وِلَادَةِ السَّيْطَوِيِّ
وَبَرِحَ بِأَخْذِهِ فِي التَّدْرِيبِ

شَرَحَ التَّفَرِيقَ وَذَكَرَهُ عَلَى
الْقَارِي فِي دِيبَاجَةِ كِتَابِهِ الْمُرْقَاةِ

شَرَحَ الْمَشْكَاةَ وَذَكَرَ الشُّوْكَانِي
رَحِمَهُ اللَّهُ فِي إِرْشَادِ الْفُحُولِ ثَلَاثَةَ

لِلْحَافِظِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ كَمَا نَقَلْتُ
عَنْهُ فِي كِتَابِي الْخَفِيَّةِ وَهُوَ مَوْلَى

الْمَاوِلِ وَنَقَلَ لِي فِي الْمَنْهَلِ الرُّوْيُ
حَاشِيَةَ الْمُنْهَجِ السُّوْيِ أَيْضًا

وَعِبَارَةُ الْقَسِّ طَالَتِي فِي هَذَا
الْمَوْضِعِ وَاسْتَدَلَّ بِهِ أَيْضًا عَلَى أَنَّ

ثَمِينَ وَقْتُ السَّمَاعِ خَمْسَ سَنِينَ
وَعَزَاهُ عَمَاضُ فِي الْأَسْمَاعِ لِأَهْلِ

الْمُهَنْدَةِ وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ وَعَلَيْهِ
فَدَّاسَةُ مَقَرِّعِ أَهْلِ الْحَدِيثِ

الْآخَرِينَ فَيَكْتَبُونَ لِابْنِ خَمْسٍ
فَصَاعِدًا سَمِعَ وَإِنْ لَمْ يَلْغُهَا

حَضَرَ أَوْ حَضَرَ وَحَكَ الْقَاضِي
عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَحَدِينَ عَقَلَ

الْجَمْعُ كَانَ ابْنُ أَرْبَعٍ وَمِنْ ثَمَّ
صَحَّحَ الْأَكْثَرُونَ سَمَاعَ مَنْ بَلَغَ

أَرْبَعًا لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ
خَاصَّةً أَمَّا ابْنُ الْعَجَمِيِّ فَذَا بَلَغَ

أَجَدُوا أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَالْدَارِقُطْنِي وَالْحَاكِمُ فِي إِسْنَادِهِ ثَلَاثَةَ مُخْتَلَفٍ فِيمَ أَوَّلِهِمْ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزُّنَادِ كَانَ ابْنُ مَهْدِيٍّ لَا يَحْدِثُ عَنْهُ وَقَالَ أَجَدُهُمْ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ

وَقَالَ النَّسَائِيُّ ضَعِيفٌ وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمٍ لَا يَحْتَجُّ بِهِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ضَعِيفٌ وَمَا
حَدَّثَ بِالْمَدِينَةِ أَصَحُّ مِمَّا حَدَّثَ يَفْقَهُ قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ بَعْضُ مَا يَرْوِيهِ لَا يَتَابِعُ عَلَيْهِ وَقَدْ

وَقَدْ مَالَ اللَّهُ وَاسْتَمْتَعْتُ بِمَا بَخَّارِي بِحَدِيثِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ فِي بَابِ التَّطَوُّعِ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ
وَفِي حَدِيثٍ لَا تَعْمُرُ الْقَاءَ الْعَدُوَّ وَالثَّانِي شَيْخُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَرِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ

ابْنُ أَبِي رَيْعَةَ قَالَ أَجَدُ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ لَا أَقْدِمُ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِهِ وَقَالَ
نَيْبُهُ ابْنُ مَعِينٍ صَالِحٌ وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ شَيْخٌ وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ ثِقَةٌ وَقَالَ ابْنُ حَبَّانٍ كَانَ مِنْ أَهْلِ

الْعِلْمِ وَاسْكَنَهُ قَدْ تَوَقَّعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَخَرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ الْعَمْرِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ
ابْنِ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَنْحَوُّهُ قَالَ ابْنُ دَقِيقٍ الْعَبْدِيُّ مَتَابَعَةٌ حَسَنَةٌ

وَالثَّلَاثُ حَكِيمٌ بْنُ حَكِيمٍ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنِيفٍ قَالَ ابْنُ سَعْدٍ كَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ وَلَا
يَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِهِ وَحَدَّثَ ابْنُ عَبَّاسٍ هَذَا أَقْدَمَ صَحِّحَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ قَالَ

ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ السَّكَّانَ فِي إِسْنَادِهِ لِأَوْجَعِهِ مِنْ طَرِيقٍ سَقِيَانٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ الْحَرِثِ بْنِ عَبَّاسٍ فَسَلَّمْتُ طَرِيقَهُ مِنَ الضَّعِيفِ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزُّنَادِ وَكَذَلِكَ

أَخْرَجَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ خَزِيمَةَ قَالَ أَبُو عَمْرٍو وَذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ عُمَرَ بْنِ
نَافِعٍ وَابْنُ أَبِي سَبْرَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَرِثِ بِإِسْنَادِهِ وَذَكَرَهُ أَيْضًا عَنْ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ بْنِ جَبْرِ

ابْنِ مَطْعَمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ بِإِسْنَادٍ
حَسَنٍ وَصَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَّانِ وَالْحَاكِمُ وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ وَلَكِنْ قَبِلَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَقَبِلَ وَنَقَلَ

عَنِ الْبَخَّارِيِّ أَنَّهُ خَطَأٌ وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى وَقَالَ صَحَّحَ الْإِسْنَادَ وَعَنِ بَرِيدَةَ
عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ أَيْضًا وَصَحَّحَهُ عَنْ أَبِي مُوسَى عِنْدَ مُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَالْإِسْنَادُ

وَأَبُو نَعِيمٍ قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْعَالِ أَنَّهُ حَسَنُهُ الْبَخَّارِيُّ وَعَنِ أَبِي مَسْعُودٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ
الْمَوْطَأُ وَاصْحَقُ بْنُ زَاهَوِيٍّ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الدَّلَائِلِ وَأَمَّا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ وَفَصَلَهُ

أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْأَنْدَلُسِيِّ عِنْدَ أَجَدٍ فِي مَسْنَدِهِ وَالطَّهَّائِيُّ عَنْ عُمَرَ بْنِ خَزَمٍ رَوَاهُ
اصْحَقُ بْنُ زَاهَوِيٍّ وَعَنِ الْبَرَاءِ ذَكَرَ ابْنُ أَبِي خَزِيمَةَ وَعَنِ أَنَسٍ عِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ وَابْنِ السَّكَّانِ

فِي صَحِيحِهِ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي مَجْمَعِهِ وَأَشَارَ إِلَيْهِ التِّرْمِذِيُّ وَرَوَاهُ عَنْهُ النَّسَائِيُّ يَنْحَوُّهُ وَأَبُو أَجَدٍ
الْحَاكِمُ فِي السَّكَنِيِّ وَعَنِ ابْنِ عَمْرِو عِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ قَالَ الْحَافِظُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ لَكِنْ قَبِلَهُ عَفْوَئَةً

ابْنُ اصْحَقٍ وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الضَّعِيفِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى فِيهَا الْمَحْجُوبُ بْنُ الْجَهْمِ وَهُوَ ضَعِيفٌ
وَعَنِ يَحْيَى بْنِ جَابِرٍ عِنْدَ الْحَاكِمِ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ قُمْ فَهَلْ هَاهُ هَاهُنَا كَتَبْتُ قَوْلَهُ حِينَ

رَجَعْتُ الشَّمْسُ الْوُجُوبَ السَّقُوطُ وَالْمَرَادُ سَقُوطُهَا الْغُرُوبُ وَقَوْلُهُ زَالَتِ الشَّمْسُ أَيْ
مَاتَتْ إِلَى جِهَةِ الْمَغْرِبِ وَقَوْلُهُ حِينَ صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَ الظِّلِّ السَّيَرِ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ أَنَا فِي

المذكور على الدليل لان الهدي هو الدلالة ٢٩٠ الموصلة المقصد والمعلم هو المذلول وهو مفسر وجب تقديره لا يقتل النقض

والمراد به ههنا مفسرة الأدلة
الشريعة (كثرت) يقتضين
(الغيث) المطر (الكثير) أصاب
الغيث (ارضاً فكان منها) أي
من الأرض أرض (ثقة) أي
طيبة (قبائلها) من القبول
(فأنبت الكلاء) النباتات بإساق
ورطبها (والعشب) الرطب منه
(الكثير) وهو من ذكر الخالص
بعد العام (وكانت منها) الجادب
جمع جادب يفتح الدال على غير
قباس وفي رواية أجاب بالمجبة
قال الأصميلي وبالمهمل هو
الصواب أي لا تشرب ماء ولا
تنتب ولا يذر اخذات بكسر
الهمزة والالف والذال المجبة
وآخره مثناة من فوق قبلها
ألف جمع اخذت وهي الأرض التي
تسلك الماء كالغدير وعند
الاحتساب على احبار براه مهمل
قال الخطابي وأبست ههنا
الرواية بشئ قال في الفتح وليس
في الصحيحين سوى روايتين فقط
(استسكت المساء ففتح الله بها) أي
بالاجادب وللأصميلي به (الناس)
والضمير المذكور لهما (فشمروا)
من المساء (وسموا) دوابهم وهو
بفتح السين (وزرعوا) ما يسلح
لزرع واسلم وكذا التماسي
ورعوا من الرعي (وأصاب منها)
طائفة أخرى) وعند التماسي
أصاب (انما هي) قبعان بكسر
الفتحة جمع قاع وهو أرض
مستوية مسلاة (لا تملك ما ولا
تقتل كلاً فذلك مثل من فقه)

قال ابن عبد البر وكانت امامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في اليوم الذي يل
ليه الاسراء وأزل صلاة أدت كذلك الظهور على المشهور وقيل الصحيح ثابت من حديث
ابن عباس عند الدارقطني قال الحافظ والصحيح خلافه وذكر ابن أبي شيبة عن الحسن
أنه ذكر له أنه لما كان بمسجد صلاة الظهر نودي ان الصلاة جامعة ففرغ الناس فاجتمعوا
الحديثهم فصل في يوم ركعات يوم جبريل بمسجد ابيهم يوم محمد الناس لا يسمعونهم
فحين قراءة وذكر مسجد الرضا عن ابن جريج قال قال نافع بن جبريل وغيره لما أصبح
النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الليلة التي اسرى به في الميرة الا جبريل نزل حسين
راغت الشمس ولذلك سميت الاولى فاصبح فصيحاً يصحبه الصلاة جامعة فاجتمعوا فصل في
جبريل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم من الركعتين الا ولتين ثم قصر الباقيتين وسما في
للمصنف وغيره في شرح حديث ابي موسى ان صلاة جبريل كانت بمكة مقتصرين على
ذلك قال الحارثي ان الصلاة قبل الاسراء كانت صلاة قبل الغروب وصلاة قبل طلوع
الشمس وقال أبو عمر قال جماعة من أهل العلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن
عليه صلاة مفروضة قبل الاسراء الا ما كان أمر به من صلاة الليل على نحو قيام رمضان
من غير توقيت ولا تحريم ركعاته او ما كان من صلاة ركعتين وهو صلى الله عليه وآله وسلم
يقوم اثنى عشر الليل وقصته وثلاثة وقامه معه المسلمون نحو ما من حول حتى شق
عليهم ذلك فانزل الله التوبة عنهم والتخفيف في ذلك ونسخه وحطه فنهى الامم به ورجعه فلم
يبق في الصلاة فريضة الا الخس والمحدث يدل على ان الصلوات وقتين وقتين الا المغرب
وسما في الكلام على ذلك وعلى ان الصلاة لهما أوقات مخصوصة لا تجزئ قبلها بالاجماع
وعلى ان ابتداء وقت الظهر الزوال ولا خلاف في ذلك بعد تنبيهه وآخره مصير ظل الشئ مثله
واختلف العلماء هل يخرج وقت الظهر بمصير ظل الشئ مثله أم لا فذهب الهادي ومالك
وطائفة من العلماء انه يدخل وقت العصر ولا يخرج وقت الظهر وقالوا بقاء بعد ذلك
تدبر أربع ركعات صلاة الظهر والعصر إذا قال النووي في شرح مسلم واحضوا بقوله
صلى الله عليه وسلم فصل في الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شئ مثله وصلى العصر
في اليوم الاول حين صار ظل كل شئ مثله وظاهره اشتراكهم في قدر أربع ركعات قال
وذهب الشافعي والاكثر الى انه لا اشتراك بين وقت الظهر ووقت العصر بل متى
خرج وقت الظهر بمصير ظل الشئ مثله غير الظل الذي يكون عند الزوال دخل وقت
العصر وإذا دخل وقت العصر لم يبق شئ من وقت الظهر واحتجوا بحديث ابن عمر بن
العاص عندهم مسلم مرفوعاً بانظروا وقت الظهر إذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله
مالم ينصر العصر الحديث قال وأجابوا عن حديث جبريل بان مناهم فرغ من الظهر حين
صار ظل كل شئ مثله ونصر في العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شئ مثله فلا اشتراك
بينهما قال وهذا الاول يتعين للجمع بين الأحاديث لانه إذا حمل على الاثر لم يكون

آخر أي صار فقها (في دين الله ونفعهم) وفي رواية بما أي بالنبي

(بمعنى الله عز وجل) (به فعل) ما جئت به (وعلم) غيره وهذا يكون على قسمين ٢٩١ الأول العالم العامل المعلم وهو كالارض

الطبيبة شربت فانتفعت في نفسها وانتفعت غيرها
والثاني الجامع للمعلم المستغرق
لزمانه فبه المعلم غيره لكنه لم يعمل
بنوافلها ولم يتفقه فيما جع لكنه
أداء غيره فهو كالارض التي
يستقر فيها الماء فينتفع الناس به

(ومثل من لم يرفع بذلك رأسا)
أي تكبر ولم يلتفت اليه من غاية
تكرمه وهو من دخل في الدين ولم
يسمع العلم أو سمعه فلم يعمل به ولم
يعمله فهو كالارض السبخة التي
لا تقبل الماء وتفسده على غيرها
وأشار بقوله (ولم يقبل هدى الله
الذي أرسلت به) الى من لم يدخل
في الدين أصلا بل بلغه فيكفر به
وهو كالارض الصماء المساء
المستوية التي يمر عليها الماء فلا
تنتفع به قال في المصابيح وشبهه
الهدى والعلم بالغيب المذكور

شبهه مقود مركب إذا هدى
مقود وكذا العلم والمشي به
وهو غيب كثيرا أصاب أرضا منها
ما قبلت فانتبت ومنها ما مسكت
خاصة ومنها ما لم تنبت ولم تسكن
مركب من عدة امور كما تراه
وشبهه من انتفع بالعلم ونفع به
أرض قبلت الماء وانتبت البكال
والعشب وهو تنبت لان وجهه
الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة
من قبول المحل لما يراد عليه من
الخبر مع ظهور أماراته وانتشارها
على وجه عام الثمرة متعدي المنفع

ولا يخفى ان هذه الهيئة منتزعة من امور متعددة ويجوز ان يشبه انتفاعه بقبول الارض الماء ونفعه المتعدي بآياتها المكلدة

آخر وقت الظهور بجهول لانه اذا ابتدأ حين صار طال كل شيء مثله لم يعلم متى فرع منها
وحينئذ لا يحصل بيان حدود الأوقات واذا أجل على ذلك الأول حصل معرفة آخر
الوقت فانتظمت الاحاديث على اتساق ويؤيد هذا ان اثبات ما عدا الأوقات الخمسة
دعوى مثبتة الى دليل خالص عن شوائب المعارضة فالتوقف على المتن هو الواجب
حتى يتوهم ما يلجئ الى المصير الى الزيادة عليهم ما وفي الحديث أيضا ذكره قيسه أوقات
الصلوات وسبعة المصنوع لكل واحد منها بابا وسنة تكلم على كل واحد منها في باب
ان شاء الله تعالى

(باب تجميلها وناخيرها في شدة الحر)

(عن جابر بن سمرة قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الظهر اذا حضرت الشمس
رواه أحمد ومسلم وابن ماجه وأبو داود) وفي الباب أيضا عن أنس عند البخاري ومسلم
والنسائي والترمذي وقال صحيح وعن خباب عند الشيخين وعن أبي برزة عندهما أيضا
وعن ابن مسعود عن ابن ماجه وفيه زيد بن جبر قال أبو حاتم ضعيف وقال البخاري
مشكك الحديث وعن زيد بن ثابت أشار اليه الترمذي وعن ام سلمة عند الترمذي أيضا
قوله حضرت الشمس هو يفتح الدال والخاء المهملتين ويهدد هاضما مجمعة أي زالت
والحديث يدل على استحباب تقديمها واليه ذهب الهادي والقاسم والشافعي والجمهور
للأحاديث الواردة في أنفضية أول الوقت وقد خصه الجمهور بمسألة أيام شدة الحر وقالوا
يستحب الإبراد فيها الى ان يبرد الوقت وينكسر الوهج وسيأتي تحقيق ذلك (وعن

أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الظهر في أيام الشتاء وما ندرى أما

ذهب من النهار أكثر وما بقي منه رواه أحمد وعن أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله
عليه وسلم اذا كان الحر أبرد بالصلاة واذا كان البرد جعل رواده النسائي والبخاري نحوه

وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اشتد الحر فابدأ بالصلاة فان
شدة الحر من فيج جهنم رواه الجماعة) حديث أنس الأول أخرجه أيضا عبد الرزاق وفي
الباب عن ابن عمر عند البخاري وابن ماجه وعن أبي موسى عند النسائي وعن عائشة
عند ابن خزيمة وعن المغيرة عند أحمد وابن ماجه وابن حبان وفي رواية للخلال وكان
آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الإبراد وعن أبي سعيد عند البخاري
وعن عمرو بن عتبة عند الطبراني وعن صفوان عند ابن أبي شيبة والحاكم والبيهقي
وعن ابن عباس عند البزار وفيه عمرو بن صهيب وهو ضعيف وعن عبد الرحمن بن
جارية عند الطبراني وعن عبد الرحمن بن علقمة عند أبي نعيم قوله فابدأ بالصلاة أي
آخرها عن ذلك الوقت وادخلوها في وقت الإبراد وهو الزمان الذي يتبين فيه انكسار
شدة الحر ويؤيد فيه برودة جهنم يقال أبرد الرجل أي صار في برد النهار فيج جهنم
ولا يخفى ان هذه الهيئة منتزعة من امور متعددة ويجوز ان يشبه انتفاعه بقبول الارض الماء ونفعه المتعدي بآياتها المكلدة

في تضامها ولا التثنية الى
هذه الايجامية وقد وقع في
الحديث انه شبه من اتبع بالله
في خاصة نفسه ولم يتبع به احدا
بارض امسكت الماء ولم تنبت
شياً او شبه استغناؤه الجرد
بامسالة الارض للماء مع عدم
التيانها وشبهه من عدم فضيلتي
الرفع والانتفاع جميعا بارض
لم تستل ماء أصلاً أو شبه فوات
ذلك لعدم امساكها الماء
وهذه الحالات الثلاثة مستوفية
لاقسام الناس ففيه من البديع
التقسيم فان قلت ليس في
الحديث تعرض الى القسم
الثاني وذلك انه قال فذلك مثل
من فقه في دين الله وفقهه
ما يعني الله به فعمل وعلم وهذا
القسم الاول ثم قال ومثل من
لم يرفع يد الناس ولم يقبل هدي
الله الذي أرسلت به وهذا هو
القسم الثالث فابن الثاني اجيب
باسم الله ان يكون ذكر من
الاقسام اعلاه او ادناها وطوى
ذكر ما بينهما ففهمه من اقسام
المشبه به المذكورة اولاً ويحصل
ان يكون قوله نزهة الخ صالحة
موصول بخذف معطوف على
الموصول الاول اي فذلك مثل
من فقه في دين الله ومثل من
نزهة ~~مكتول~~ حسن ورضي
الله عنه شعر
امن بمجر رسول الله منكم
وعنده وينصره سو

شدة حرها وشدة عليانها قال القساضي عياض استغنى العلماء في معناه فقال بعضهم
هو على ظاهره وقيل بل هو على وجه التشبيه والاستعارة وقد يرد ان شدة الحر تشبه
نار جهنم فاحذر وه واجتنبوا ضرره قال والاول اظهر وقال النووي هو الصواب لانه
تظاهر الحديث ولا مانع من حسنه على حقيقة فوجب الحكم بالله على ظاهره انتهى
ويدل عليه حديث ان النار اشتكت الى ربها فاذا نزلها بنفسين نفس في الشتاء ونفس
في الصيف وهو في الصحيح وحديث ان بلهمن نفسين وهو كذلك والحاديث تدل على
مشروعية الايراد والامر محمول على الاستحباب وقيل على الوجوب حكى ذلك القساضي
عياض وهو المعنى الحقيقي له وذهب الى الاول جماعة العلماء لكنهم خصوا ذلك بايام
شدة الحر ~~كمات~~ عن ذلك التعديل بقوله فان شدة الحر من فيج جهنم والحديث أنس
المذكور في الباب وظاهر الاحاديث عدم الفرق بين الجماعة والمنفردة وقال أكثر
المالكية الافضل للمنفرد التعديل والحق عدم الفرق لان التأذي بالحرق الذي يتسبب
عنه ذهاب المشروع يستتوي نفسه المنفرد وغيره وخصه الشافعي بالبلد الحار وقيد
الجماعة بما اذا كانوا ياتون المسجد من مكان بعيد لا اذا كانوا يجتمعون أو كانوا يمشون
في نخل فالفضل للتعديل وظاهر الاحاديث عدم الفرق وقد ذهب الى الأخذ بهذا الظاهر
أحمد واهل الحق واليكوفيون وابن المنذر ولكن التعديل بقوله فان شدة الحر يدل على
ما ذكره من التقييد بالبلد الحار وذهب الهادي والقاسمي وغيرهم الى ان تعجيل الظهور
أفضل مما قلنا ونسكو بالحديث جابر بن مرة المذكور في أول الباب وسائر الروايات
المذكورة هناك وباحاديث أفضلية أول الوقت على العموم كحديث أي ذر عند البخاري
ومسلم وغيرهما قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي العمل أحب الى الله قال
الصلاة على وقتها وحديث خباب عنده سلم قال شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
حر الرمضاء في جباهنا وكفنا فلم يشكأ أي لم يمدنا ولم يرل شكوانا وزاد ابن المنذر
والبيهقي وقال اذا زالت الشمس فصاوا وتواولو احديث الارادان بمعنى صاوا ولو
الوقت أخذنا من برد النهار ودواؤه وهو عصف يرد قواه فان شدة الحر من فيج جهنم
وقوله فاذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة ويجاب عن ذلك بان الاحاديث الواردة في تعجيل
الظهور وأفضلية أول الوقت عامة أو مطلقة وحديث الايراد خاص أو مقيد ولا تعارض
بين عام وخاص ولا بين مطلق ومقيد واجيب عن حديث خباب بأنه كما قال الأثرم
والنعاوي منسوخ قال الطحاوي ويدل عليه حديث المفيرة كذا نصي بالهجرة فقال
لنا أبردوا فبين ان الايراد كان بعد التهجير وقال آخرون ان حديث خباب محمول على
انهم طلبوا التأخير ازانة على قدر الايراد لان الايراد ان يؤخر بحيث يصير للبعيد ان في
يشوون فيه ويتناقص الحر وحمل بعضهم حديث الايراد على ما اذا صار الظل فيأ
وحديث خباب على ما اذا كان الحصى لم يبرد لانه لا يبرد حتى تنقر الشمس فلذلك رخص
في الايراد ولم يرخص في التأخير الى خروج الوقت وعلى فرض عدم امكان الجمع فرواية

ومن نفعه الله من ذلك فعلم وعلم هو الاول ومن لم يرفع بذلك رأسه هو الثالث ٢٩٣ وفيه حديث ثالث وأشر غير مرتب

انتهى ملخصا وقال غيره شبه عليه الصلاة والسلام ما جاء به من الدين بالغيب العام الذي يأتي الناس في حال حاجتهم اليه وكذا كان حال الناس قبل مبعثه فكأن الغيب يحيى البلد الميت فكذلك دعا علوم الدين يحيى القلوب الميت ثم شبه السامعين له بالارانب التي تسمع الله تعالى في الغيب وهذا الحديث فيه التصديت والعنونة ورواه كاهم كوفيون وأخرجه البخاري هنا فقط ومسلم في فضائله صلى الله عليه وآله وسلم والنسائي في العلم (عن أنس) وللأصملي زيادة ابن مالك أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وعند الناسي يحدف أن (من أنظر) بفتح الهمزة (الساعة) أي اقامة أي من علاماتها أن يرفع) بهم أوله (العلم) يوثب جهته وقد بنى نقله لاهوه من صدورهم (و) أن (يثبت الجمل) بالفتح من الثبوت وهو ضد النبي وعند مسلم ويثبت من البت وهو الظهور والفتو (و) ان (يشرب) بضم الياء (النسر) أي يكثر شربه وفي التكميل عن قتادة يكثر شرب الخمر فالنسر مجبول على التمسيد خلافا لما ذهب اليه لا يجب حله عليه والاحتياط بالجل هنا أولى لان جعل كلام النبوة على

الخلال السابقة عن المغيرة بلفظ كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا براد وقد صحح أبو حاتم وأحمد حديث المغيرة وعنده البخاري محققا من أعظم الأدلة الدالة على النسخ كما قاله من قدمنا ولو لم نعلم جهل التاريخ وعدم معرفة المتأخر لسكانت أحاديث الأبرار أربع لانها في الصحيحين بل في جميع الامهات بطرق متعددة وحديث خباب في مسلم فقط ولا شك ان المتفق عليه مقدم وكذا ما جاء من مارق (وعن أبي ذر قال) كأمح النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فاراد المؤمن ان يؤذن الظهر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابرءتم اراذن يؤذن فقال له ابرء حتى رأني في التلؤلؤ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان شئت احرمن فيجرحهم فاذا اشتد الحر فابروا بالصلاة متفق عليه) قوله في التلؤلؤ قال ابن سيده التي ما كان شمساً فتنضه الظل والجمع افياء وفيه وفاء التي فيما تحول وتغيأ منه تظلل قال ابن قتيبة يتوهم الناس ان الظل والي في معنى وليس كذلك بل الظل يكون غدوة وعشية ومن أول النهار الى آخره وأما التي فلا يكون الا بعد الزوال ولا يقال لما قبل الزوال وانما قيل لما بعد الزوال في لانه ظل قائم من جانب الى جانب أي رجع والي الرجوع ونسبه النور في شرح مسلم الى أهل اللغة والتلؤلؤ جمع تل وهو البرودة من التراب المجتمع والمراذنه أخرنا خبرا كبيرا حتى صار للتلؤلؤ في وهي منبجعة لا يصير لها في العادة الا بعد زوال الشمس بكثير الحديث يدل على شروعية الأبرار وقدم الكلام عليه مستوفى قال المستنف رحه الله وفيه دليل على ان الأبرار أولى وان لم يتباوا المصنف من بعده لانه أمر به مع اجتماعهم معه انتهى أشار رحمه الله بهذا الى رد ما قاله الثاني وقد قدمنا حكاية ذلك عنه

(باب أول وقت العصر وآخره في الاختيار والضرورة)

قد سبق في حديث ابن عباس وجابر في باب وقت الظهر (وعن عبد الله بن عمر) وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ووقت صلاة المغرب ما لم يسقط ثور الشفق ووقت صلاة العشاء الى نصف الليل ووقت صلاة الفجر ما لم ينطام الشمس روه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وفي رواية مسلم ووقت الفجر ما لم يطلع قرن الشمس الا قول وفيه ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ويسقط قرن الا قول قول ثور الشفق هو بالثاء الثلاثة أي ثوراته وانتشاره ومعظمه وفي القاموس انه حرة الشفق المنتشرة فيه قوله قرن الشمس هو ناحيتها أو أعلاها وأول شعاعها قال في القاموس وقوله ويسقط قرن الا قول المراد به الناحية كما قاله النووي والحديث فيمذكراً وفات الصلوات الخمس وقد تقدم الكلام في الظهر وسبأ في الكلام على وقت المغرب والعشاء والفجر كل في بابه وأما وقت العصر فالحديث يدل على امتداد وقته الى ان تصفر الشمس كما في الرواية الاولى من حديث الباب والى

أفوى محامله أقرب فان السياق يفهم ان المراد باشرط الساعة وقوع الشبهة لم تكن معها ردة حين المقالة فاذا ذكر شيئا كان

من وجدوا في المقالة المأخوذة على ان المراءى به ٢٩٤ علامة ان يثبت بصفة زائدة على ما كان موجودا كالكثرة والشهرة

أقرب (و) ان (يظهر) أي يشهد
 (الزنا) بالعصر على لغة أهل الحجاز
 أو جهاجه التنزيل والمند لاهل نجد
 والنسبة الى الاول زنوي والى
 الاخير زناوي فوجود الاربع
 هو السلامة لوقوع الساعة
 (وعنه) أي عن أنس (رضي
 الله عنه قال لا حديثكم) ينتج
 الادم أي والله ولذا كذب القرون
 وبه صرح أبو عروبة عن قتادة
 (حديثه لا يصح حديثكم أحد
 بعدى) ومسلم لا يحدث أحد
 بعدى والبخاري من طريق هشام
 لا يحدثكم غيري وسئل على أنه
 قاله لاهل البصرة وقد كان هو
 آخر من مات بها من الصحابة
 (سمعت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يقول من) ولا يذو
 والاصحابي ان من (أشراط
 الساعة ان يقل) بكسر القاف
 من الفل (العلم) وله في الحدود
 والشكاح أن يرفع العلم وكذا
 لمسلم ولا تنافي بينهما اما لان
 القائل نفسه مغربهما عن العدم
 قال في الفتح وهذا الحق لا يتحد
 المخرج أو ذلك باعتبار زمانين
 صبدأ الاشراط وانتهأوها (و) ان
 (يظهر الجمل) أن (يظهر الزنا
 وتكثر النساء) أن (يقول
 الرجال) لكثرة القتل بسبب
 الفسق وبقلهم مع كثرة النساء
 يظهر الجمل والزنا ويرفع العلم
 لان النساء حبا للشيعة قال

سقوط قرنها أي غرويه بكاف الرواية الثانية منه وحديث من أدرك من العصر ركعة
 قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر يدل على ان أدراك بعضها في الوقت مجزئ والى
 هذا ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة آخره الاصفهاني وقال الاصطخري آخره المشايخ
 وبعدها قضاء والاحاديث ترد عليهم ولكنه استدلل الاصطخري بحديث جبريل السابق
 وفيه انه صلى العصر اليوم الاول عند مصير ظل الشيء مثله واليوم الثاني عند مصير ظل
 الشيء مثليه وقال بعد ذلك الوقت ما بين هذين الوقتين وقد اجيب عن ذلك بعمل حديث
 جبريل على بيان وقت الاختيار لا لاسيما وقت الاضطراب والحوادث وهذا الجمل لا بد
 منه للجمع بين الاحاديث وهو اول من قول من قال ان هذه الاحاديث ناسخة لحديث
 جبريل لان النسخ لا يصار اليه مع امكان الجمع وكذلك لا يصار الى ترجيح أو يؤيد هذا
 الجمع حديث تلك صلاة المنافذ وسياق بعد هذا الحديث فن كان معذورا كان الوقت في
 حقه تمتد الى الغروب ومن كان غير معذور كان الوقت له الى الملائين ومادامت الشمس
 بيضاء نقيية فان آخرها الى الاصفهاني ما بعده كانت صلاته صلاة لما في المذكورة في
 الحديث وأما اول وقت العصر فذهب العترة والجمهور انه مصير ظل الشيء مثله لما تقدم
 في حديث جبريل وقال الشافعي الزيادة على المثل وقال أبو حنيفة للملائين وهو فاسد
 تردده الاحاديث الصحيحة قال النووي في شرح مسلم قال أصحابنا العصر خمسة أوقات
 وقت نصيلة واختيار وجرازا بلا كراهة وجواز مع كراهة ووقت عذر فاما وقت النصيلة
 فأول وقتها ووقت الاختيار تمتد الى ان يصير ظل الشيء مثليه ووقت الجواز الى الاصفهاني
 ووقت الجواز مع الكراهة حال الاصفهاني الى الغروب ووقت العذر وهو وقت الظهور في
 حق من يجمع بين العصر والظهر لسفر أو مطر ويكون العصر في هذه الاوقات الخمسة
 أداء فاذا فاتت كلها بغروب الشمس صارت قضاء انتهى قال المصنف رحمه الله وفيه
 دليل على ان للمغرب وقتين وان الشفق الحرة وان وقت الظهور يعاقبه وقت العصر وان
 تأخير العشاء الى نصف الليل جائز انتهى قوله وفيه دليل على ان للمغرب وقتين استدلل
 على ذلك بقوله في الحديث وقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق قال النووي في شرح
 مسلم وذهب الحقوقيون من أصحابنا الى ترجيح القول بجواز تأخيرها ما لم يذهب الشفق وأنه
 يجوز تأخيرها في كل وقت من ذلك ولا يأن تأخيرها عن أول الوقت وهذا هو الصحيح
 أو الصواب الذي لا يجوز غيره والجواب عن حديث جبريل حين صلى المغرب في اليومين
 في وقت واحد من ثلاثة أوجه أحدها انه اقتصر على بيان وقت الاختيار ولم يستوعب
 وقت الجواز وهذا جار في كل الصلوات سوى الظهر والناسي انه متقدم في أول الامر
 بمكة وهذه الاحاديث بامتناد وقت المغرب الى غروب الشفق متأخرة في آخر الامر
 بالمدينة فوجب اعتمادها والثالث ان هذه الاحاديث أصح أسنادا من حديث بيان
 جبريل فوجب تقديمها انتهى وقوله وان الشفق الحرة قد أخرج ابن عساكر في غرائب
 مالك والدارقطني والبيهقي عن ابن عمر فروعا بنقل الشفق الحرة فاذا غاب الشفق

من المذكورين يكثرون بولدن الاناث وكون كثرة النساء من العلامات ٢٩٥ مناسب اظهره الجمل ورفع العلم (حق) أي

الأنثى يكون تخمين امرأه القيم

الواحد وهو من يقوم بامرهن

واللام للعهد اشعر اربابا هو

معهم ومن كون الرجال اموالين

على النساء وكان هذه الامور

التي خصت بالذكور لكونها

مشعرة باختم لال الامور التي

يحصل بحفظها اصلاح المعاش

والمعاد وهو الدين لان رفع العلم

يصل به والعقل لان شرب الخمر

يحل به والنسب لان الزنا يخل

به والنفس والمال لان كثرة

الدين تخلف به ما قال الكرمانى

وانما كان اختلال هذه الامور

مؤذنا بخرب العالم لان الخلق

لا يتركون هملا ولا يني بعدد

فيما صلى الله عليه وآله وسلم

فيمعن ذلك وقال القرطبي في

الفهم في هذا الحديث علم من

اعلام النبوة اذ أخبر عن امور

متنوع فوعت خصوصاً في هذه

الازمان وقال في التذكرة يحتفل

ان يراد بالقسم من يقوم عليهم

سواء كان موطآت أم لا ويحفل

ان يكون ذلك يقع في الزمان

الذي لا يني فيه من يقول الله

الله فيزوج الواحد بغير عدد

جهلاً بالحكم الشرعى قلت

وقد وجد ذلك من بعض امراء

التركمان وغيرهم من أهل هذا

الزمان مع دعواه الاسلام والله

المستعان وقوله تخمين امرأه

يحتل ان يراد به حقيقة العدد

أو يكون مجازاً عن الكثرة يؤيده ان في حديث أبي موسى وتري الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة (عن ابن عمر

وسجد الصلاة ولكنه صحح البيهقي وقفه وقد ذكر نحوه الحاكم وسجد كره المصنف في باب

وقت صلاة العشاء وقوله وان تأخير العشاء الى نصف الليل الخ ينافي تحقيق ذلك في باب

وقت صلاة العشاء (وعن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تلك صلاة

المنافق يجلس رقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها أربعاً لا يذكر

الله الا قليلاً رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه) الحديث رواه أبو داود وشكرير وقوله

تلك صلاة المنافق قوله بين قرني الشيطان اختل فوافيه فقبل هو على حقيقة وظاهر

لفظه والمراد انه يعاذ به بقربه عند غروبها وكذلك عند طلوعها لان الكفار يسجدون

لها سجدة فنية اربعاً يكون الساجدون لها في صورة الساجدين له وتجبيل نفسه

ولا عوائده انهم انما يسجدون له وقبل هو على الجواز والمراد بقربه وقربه علوه وارتفاعه

وسلطانه وغلبته اعوانه وسجود مطيعه من الكفار للشمس قاله النووي وقال الخطابي

هو قبيل ومعه انه ان تأخيرها بترين الشيطان ومدافعته لهم عن تعجيلها كدافعة ذوات

القرون ساندته قوله فنقرها المراد بانقر سرعة الحركات كنقر الطائر قال الشاعر

لا أذوق النوم الا غرارا * مثل حسو الطير ما الشاد

وفي الحديث دليل على كراهة تأخير الصلاة الى وقت الاضطرار والتصرح بحذم من أخر

صلاة العصر بلا عذر والحكم على صلاته بانها صلاة المنافق ولا ردع لذوى الايمان

وأقرع القلوب أهل العرفان من هذا وقوله يجلس رقب الشمس فيه اشارة الى ان الذم

متوجه الى من لا عذره وقوله فنقرها أربعاً فانه نصر يحذم من صلى مسرعاً بحيث

لا يكمل الخشوع والطاعة والاذكار وقد نقل بعضهم الاتفاق على عدم جواز

التأخير الى هذا الوقت ان لا عذره وهذا من أوضح الأدلة الفاضية بصحة الجمع بين

الاحاديث الذي ذكرناه في الحديث الذي قبل هذا (وعن أبي موسى عن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم قال وأما سائل يسأل عن مواقيت الصلاة فلم ير عليه شيئاً وأمر بالالا

فأقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضاً ثم أمره فأقام الظهر

حين زالت الشمس والقائل يقول اتصف النهار ولم أعلم منهم ثم أمره فأقام العصر

والشمس مرتفعة ثم أمره فأقام المغرب حين غربت الشمس ثم أمره فأقام العشاء حين

غاب الشفق ثم أخر الفجر من الغد حتى انصرف منها والقائل يقول طلعت الشمس

أو كانت وأخر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر بالامس ثم أخر العصر فانصرف

منها والقائل يقول اجرت الشمس ثم أخر المغرب حتى كان عند شوط الشفق وفي الفاظ

صلى المغرب قبل أن يغيب الشفق وأخر العشاء حتى كان ثلث الليل الا أن ثم أصبح فندعا

السائل فقال الوقت فيما بين هذين رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وروى الجماعة

الا بخار، نحوه من حديث بريدة الاسلمي) حديث بريدة صحيحه الترمذي وإلفظه

أبو يكون مجازاً عن الكثرة يؤيده ان في حديث أبي موسى وتري الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة (عن ابن عمر

رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال (قال) وفي رواية أبي ذر

والاصلي وابن عساكر يقول
(بيننا) بغير ميم (أنا) بفتح
همهم الهمزة وهو جواب بينا
(بقدر لبن فشربت) من اللبن
(حتى اني لارى) بفتح الهمزة
من الرتبة أو بمعنى العلم (الرى)
بكسر الراء ونشديد الميم كذا
في الرواية وزاد الجوهري حكاية
الفتح أيضا وقيل بالهمزة
الفتح وبالفتح المصدر (يخرج في
انظارى) وفي رواية ابن عساكر
والجوى من انظارى ولانظارى
في التعبير من اطرافى وفي هنا
بمعنى على ويكون بمعنى يظهر
علمه او الظفر امامه انشا التورج
أو ظفره وقال لارى بلفظ المضارع
لاستحضار هذه الرؤية بالسماع عين
وجعل الرى مرتبة تنزيها له
متلة الجسم والافارى لارى
فهو استعارة اصلية (ثم أعطيت
فضلى) أى ما فضل من ابن
القدح الذى شرب منه (عمر
ابن الخطاب) رضي الله عنه
(قالوا) أى الصحابة (فما أولته)
أى صبرته (بارسول الله قال)
أولته (العلم) ووجه تفسير النبي
بالعلم الاشتراك في كثرة النفع
بهم او كونهم مبدء الإصلاح ذلك
في الاشباح والاشرفى الارواح
(عن عبد الله بن عمرو بن
العاصى) بابايات اليا بعد الصاد
على الافصح (الرسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) وقت
في حجة الوداع بفتح الواو اسم
من ودع والفتح في حجة الوداع ويجوز كسرهما أى حال وقوفه (عنى) بالصبر وعدمه

رجلا سال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن وقت الصلاة فقال صلى الله عليه وآله وسلم
الوقت بين فلان والشمس أمر بلا فلاذن ثم أمره فاقام الظهر ثم أمره فاقام العصر
والشمس مرتفعة بيضاء نقية ثم أمره فاقام المغرب حين غابت الشمس ثم أمره فاقام
العشاء حين غاب الشفق ثم أمره فاقام الفجر حين طلع الفجر فلما كان ذلك اليوم الثاني
أمره فاقام الظهر وأمره أن يردى بواضلى العصر والشمس مرتفعة آخرها فوق الذى
كان وصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق وصلى العشاء بعد ما ذهب ثلث الليل وصلى
الفجر فاستغربها ثم قال أين السائل عن وقت الصلاة فقال الرجل يا رسول الله قال
وقت صلاتكم بين ما رأيت قدامي أنا ما سأل يسأله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئا
أى لم يرد جوابا ببيان الاوقات بالآلة ظن قال له صل معنا لتعرف ذلك ويحصل لك البيان
بالفعل كما وقع في حديث بريدة انه قال له صل معنا هذين اليومين وليس المراد انه لم يجب
عليه بالآلة ولا بالآلة كاهو الظاهر من حديث أبي موسى لان المأمور من أحواله انه
كان يجب من سألته عما يحتاج اليه فلا بد من تأويل ما في حديث أبي موسى من قوله فلم
يرد عليه شيئا بما ذكرنا وقد ذكر معنى ذلك المنوى قوله انشئ الفجر أى طلع وقوله
والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضا بيان ذلك الوقت قوله وقت الشمس هو يقاف فباء
موحدة فتاء مائة يقال وقتت الشمس وقبوا وقوبا غربت ذكره عناء في القاموس
وفي الحديث بيان مواقيت الصلاة وفيه تأخير وقت العصر الى قريب اجراء الشمس
وفيه انه آخر العشاء حتى كان ثلث الليل وفي حديث عبد الله بن عمر والسابق انه أخرها
الى نصف الليل وهو بيان لا تروق الاحتياط وسألتني بتحقيق ذلك قال المصنف
رحمه الله تعالى وهذا الحديث يعنى حديث الباب في اثبات الوقتين للمغرب وجواز
تأخير العصر ما لم تصفر الشمس أولى من حديث جابر بن عبد الله عليه السلام لانه كان بمكة
في أول الامر وهذا متأخر ومتضمن زيادة فكان أولى وفيه من العلم جواز تأخير البيان
عن وقت السؤال انتهى وهكذا صرح البيهقي والدارقطني وغيرهما ان صلاة جابر بن
كانت بمكة وقصة المسئلة بالمدينة وسر جوابان الوقت الاسترخاء لانه لم يرد عليه
ذكرنا طوافنا ذلك في شرح حديث جابر بن عبد الله وفيه زيادة ان ذلك في صحبة ليلة الاسراء
وقوله الوقت فيما بين هذين الوقتين ينفي عنهم ومعه وقية ما عدا اوله لكن حديث من
أدرك من العصر ركعة قبل غروب الشمس ومن الفجر ركعة قبل طلوع الشمس وغيره
منطوقات وهى أوضح من المفهوم ولا يصار الى الترجيح مع امكان الجمع وقد أمكن بما
عرفت في شرح حديث عبد الله بن عمرو ولو صرت الى الترجيح لكان حديث أنس
المذكور قبل هذا مانعا من التسليم بذلك المنطوقات والمصير الى الجمع لا بد منه

(باب ما جاء في تعجيلها وتأخيرها مع الغيم) *
(عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى العصر والشمس مرتفعة
حمة فيذهب الذاهب الى العواالى فيأتيهم والشمس مرتفعة واما الجماعة الا اتمذى

والبخارى

وتأولوا الحديث أي لا اثم عليكم فيما فعلتموه على الجهل منكم لا على القصد فليقطع عنهم الطرح وأعذرهم لأجل التيسار وعدم العلم ويدل له قول السائل لم أشعر بزيادة في رواية على عند الطحاوي بإسناد صحيح بلغنا رويت وصافت ونسبت أن أشهر وسياق في مباحث ذلك في كتاب الحج إن شاء الله تعالى وما هو السبق في هذه المسئلة وفي الحديث حوازي سؤال العالم را بكا وماشيا وواقفا وعلى كل حال ولا يمارض هذا بما روى عن مالك من كراهة ذكر العلم والسؤال عن الحديث في الطريق لأن الموضع يعني لا بعد من العرفات لأنه موقف سنة وعبادة وذكر وقت ساجدة إلى التعليل خوف القوات ما بالزمان أو بالمكان قال في الفتح ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون

(عن أبي هريرة) عبد الرحمن بن صخر (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال يقبض العلم أي بموت العلماء وهو تفسير لقوله في الرواية السابقة يرفع العلم (ويظهر الجهل) ذكر هذا لزيادة التأكيذ والإيضاح والافتقار إلى الجهل من لازم قبض العلم (واقفني ويكتم الهرج) يفتح الهاء وسكون الراء آخره بجم

وسياق الحديث من بيان

(باب بيان أنها الوسطى وما ورد في ذلك في غيرها) *

عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم الأسراب ملائكة تقيروهم ويوتهم ناراً كما فعلوا ناعن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس متفق عليه وإسناد أحمد وأبي داود وشعنوان عن الصلاة الوسطى صلاة العصر وعن علي عليه السلام قال كان لها القبر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي صلاة العصر يعني الصلاة الوسطى رواه عبد الله بن أحمد في مسنده (هذه الرواية الأخيرة) رواها ابن مهدي قال حدثنا سفيان عن عاصم عن زر قال قلت لعبد الله بن علي عليه السلام عن الصلاة الوسطى فقال فقال كان لها القبر حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم الأسراب شغلونا عن صلاة الوسطى صلاة العصر قال ابن سينا والناس وقد روي ذلك عنه من غير وجه والحديث يدل على أن الصلاة الوسطى هي العصر وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال بعد اتفاقهم على أنها كد الصلوات القول الأول أنها العصر واليه ذهب علي بن أبي طالب عليه السلام وأبو أيوب وابن عمر وابن عباس وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وأبي بن كعب وسيرة بن جندب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة وحفصة وأم سارة وعبد الله بن مسعود البصري وأبراهيم النخعي والكلبي وقادة والضحاك ومقاتل وأبو حنيفة وأحمد وأبو داود وابن المنذر قاله عن هؤلاء النووي وابن سينا الناس في شرح الترمذي وغيره ما وقف له الترمذي عن أكابر العلماء من الصحابة وغيرهم ورواه المهدي في البحر عن علي عليه السلام والمؤيد بالله وأبي نوري حنيفة القول الثاني أنها الظهر قاله الواحد من زيد بن ثابت وأبي سعيد الخدري وإسامة ابن زيد وعائشة وقله ابن المنذر عن عبد الله بن شداد وقله المهدي في البحر عن علي عليه السلام والهادي والقاسم وأبي العباس وأبي طالب وهو أيضا مروي عن أبي حنيفة القول الثالث أنها الصبح وهو مذهب الشافعي صرح به في كتابه وقله النووي وابن سينا الناس عن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وابن عباس وابن عمر وجابر وعطاء وعكرمة ومجاهد والربيع بن أنس ومالك بن أنس وجهه وأصحاب الشافعي وقال الماوردي من أصحاب الشافعي أن مذهبه أنها العصر لجهة الأحاديث فيه قال وإنما نص على أنها الصبح لأنهم تلافوه الأحاديث الصحيحة في العصر ومذهبه أتباع الحديث ورواه أيضا في البحر عن علي عليه السلام القول الرابع أنها المغرب واليه ذهب قيس بن ذؤيب القول الخامس أنها العشاء نسبة ابن سينا الناس وغيره إلى البعض من العلماء وصرح المهدي في البحر بأنه مذهب الامامية القول السادس أنها الجمعة في يوم الجمعة وفي سائر الأيام الظاهر حكمه ابن مقسيم في تفسيره وقله القاضي عباس عن البعض القول السابع أنها إحدى الخمس مبهمة رواه ابن سينا الناس عن زيد

(قبل بأرسول الله وما الهرج فقال هكذا يريد القتل) هو من ٢٩٩ اطلاق القول على الفعل كأن

الراوي فهم ذلك من تحريف يديه
الكريه محروكم كالضارب قال
في الفتح لكن هذه الزيادة لم أرها
في معظم الروايات وكانها من
تفسير الراوي عن حنظلة قال أنا
عواقة رواء عن عباس الدوري
عن أبي عاصم عن حنظلة وقال
في آخره وأزانا أبو عاصم كأنه
بضرب عتق الإنسان وقال
الكرماني الهرج هو القسنة
فأرادة القتل من لفظه على
طريق التجوز أذهبوا لزم بعض
الهرج قال الآن بقيت ورود
الهرج بمعنى القتل أمة قلت
هي غفلة عما في البخاري في كتاب
الفتن الهرج القتل بالسيان
الحديث وسما في مباحث هذا
الحديث هذا لأن شاء الله تعالى
اتمى (عن أسماء بنت أبي
بكر) الصدوق ذات النطاقين
زوج الزبير الماتة فمكة تسنة
ثلاث وسبعين وقد بلغت المائنة
ولم يسقط لها سن ولم يغير لها عقل
أما (قالت أنت عائشة) أم
المؤمنين رضي الله عنها (وهي)
أي حال كون عائشة (تصلي)
فقلت ما شأن الناس) فأتين
مضطربين فزعين (فأشارت)
عائشة (إلى السماء) تعني أنكسفت
الشمس (فأذا الناس) أي
بعضهم (قيام) صلاة الكسوف
(فقلت) أي ذكرت عائشة رضي
الله عنها (سبحان الله قالت آية)
أي هي علامة عذاب الناس
لأنهم أقدمه قال تعالى وما ترسل بالآيات الا تخوفها وعلامة تقرب زمان قيام الساعة (فأشارت) عائشة (برأسها أي نعم)

ابن ثابت والريبع بن خيثم وسعيد بن المسيب ونافع وشريح وبعض العلماء القول
الناظر انهم جميع المصوات الخمس حكاه القاضي والنووي ورواه ابن سبيد الناس عن
البعض القول التاسع انهم اصلا ثلثان العشاء والصبح ذكره ابن مقسيم في تفسيره أيضا
ونسبه الى أبي الدرداء القول العاشر انهم الصبح والعصر ذهب الى ذلك أبو بكر الأجهري
القول الحادي عشر انهم الجماعة حكى ذلك عن الامام أبي الحسن المسعودي القول
الثاني عشر انهم صلاة الخوف ذكره الدمياطي وقال حكاه لنا من يوثق به من أهل العلم
القول الثالث عشر انهم الوتر واليذهب أبو الحسن علي بن محمد الصضاوي المقرئ القول
الرابع عشر انهم صلاة الاضحية ذكره ابن سبيد الناس في شرح الترمذي والدمياطي
القول الخامس عشر انهم صلاة عيد الفطر حكاه الدمياطي القول السادس عشر انهم
الجمعة فقط ذكره النووي القول السابع عشر انهم صلاة الضحى رواه الدمياطي عن
بعض شيوخه ثم تردد في الرواية احتج أهل القول الاول بالاحاديث الصحيحة الصحيحة
المتفق عليها ومنها حديث الباب وما بعده من الاحاديث المذكورة لا يتبع وهو
المذهب الحق الذي يمين المصير اليه ولا يرتاب في صحته من انصف من نفسه واطرح
المقاييد والعصبيات ووجود النظر الى الادلة ولم يعتد رعن أدلة هذا القول أهل الاقوال
الاخر فابن يذهب اليه الاحاديث عائشة انهم أتوا بنس يكتب لها مصحفا الحديث
سما في و يأتي الجواب عن هذا الاعتذار أو ما اعتذار من اعتذرو عنه بان الاعتبار
بالوسطى من حيث العدد فهو عذربارد ونصب لنظر فاسد في مقابلة النصوص لان
الوسطى لا تعين أن تكون من حيث العدد بلو أن تكون من حيث الفضل على انه
لوسلم ان المراد بها الوسطى من حيث العدد لم تعين بذلك غير العصر من سائر المصوات اذ
لا بد ان يمين الابداء له عرف الوسط ولادليل على ذلك ولو فرضنا وجود دليل يرتد الى
الابتداء لم يمتض معارضة الاحاديث الصحيحة المتفق عليها المتضمنة لاجبار الصادق
المصدق ان الوسطى هي العصر فكيف يلبس بالمتدين أن يقول على حاله النظر
المتنبي على شجاعة هارلي فحصل له به معرفة الصلاة الوسطى وهذه أقوال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم تتسادي ببيان ذلك واحتج أهل القول الثاني بان الظاهر متوسطة
بين ثم اريتين وانها في وسط انهم انصب هذا الدليل في مقابلة الاحاديث الصحيحة من
الغرائب التي لا تقع لمنصف ولا متينظ واحتجوا أيضا بقوله تعالى أقم الصلاة طرقي
النهار وزلفا من الليل فلم يذكرها ثم أمر بها حيث قال لولم الشمس وأوردنا في الامر
بالحفاظة عليهم بأقوله والصلاة الوسطى وهذا الدليل أيضا من السقوط محمل لا يجهل نعم
أحسن ما يجمع به لهم حديث زيد بن ثابت واسامة بن زيد وسأمان وسند كالجواب
عليهم ما احتج أهل القول الثالث بان الصبح تالي وقت مشقة بسبب برد الشتاء وطيب
النوم في الصيف والنعاس وقور الاعضاء وغفلة الناس وبورود الاخبار الصحيحة

لأنهم أقدمه قال تعالى وما ترسل بالآيات الا تخوفها وعلامة تقرب زمان قيام الساعة (فأشارت) عائشة (برأسها أي نعم)

قالت أيتها (الفتى) في الصلاة (حق على) ٣٠٠ من كل رجل غلبته ولكنكم تجلبون أي على وجوب جلال النبي فما على

به (الفتى) بفتح القين واسكان
الشيخ وبكسر الشين وتشديد
الساكن أيضا به في الغشاوة وهي
الغشاوة وأصله مرض معروف
يحصه بل يطول القيام في الحر
وتعبه وهو نوع وطرف من
الانحناء والمراد به هنا الحالة
الغريبة منه فاطلقة بجهاز
ولهذا قالت (الفتى) أصعب على
رأس المساء أي في تلك الحالة
المذهب وروى من قال بان صبحها
كان بعد الأفاقة (فحمد الله عز
وجل النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وأثنى عليه) عطف على حمد
من باب عطف العام على الخاص
لأن الثناء أعظم من الحمد والشكر
والمدح أيضا (ثم قال ما من شيء
لم أكن أرى به) بضم الهمزة
أي مما يصح رؤيته علة كروية
الذي تعالى ويليق عرفانها
يتعلق بأمر الدين وغیره (الا
برأيت) رؤيته عين حقيقة حال
أكون (في مقام) هذا (حق)
الجنة والنار بالرفع فيهما على
أن حق ابتدائية والتعب على
أنه علة على الظاهر في رأيت
والجر على أنه اجرة قال في النسخ
روى به بالجر كان الثلاث فيهما
أنه لكن استشكل البدر
الدمامني الجربانة لا وجه له
الا العطف على الظهور المتقدم
وهو متنع لما يلزم عليه من زيادة
من مع المعرفة والتعجب منه
(فلأوحى إلى) بضم الهمزة

فيها كيد أمرها لخصت بالمحافظة لكونها معرضة للشباع بخلاف غيرها وهذا الوجه
لست بشيء (الفتى) الأول الاحتجاج لهم بهما رواه الثاني عن ابن عباس قال ادخل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم عرض فلم يستقم حتى طالت الشمس أو بعضها
فلم يصل حتى ارتفعت الشمس فبلى وهي صلاة الوسطى ويمكن الجواب عن ذلك من
وجهين الأول أن ما روى من قوله في هذا الخبر وهي صلاة الوسطى يحتمل أن يكون من
الدرج وليس من قول ابن عباس ويحتمل أن يكون من قوله وقد أخرج عنه أبو نعيم أنه
قال الصلاة الوسطى صلاة العصر وهذا صريح لا يطرأ عليه من الاحتمال ما يطرأ
إلى الأول فلا يعارضه الوجه الثاني ما تقرر من القاعدة أن الاعتبار عند مخالفة
الراوي روايته بما روى لا بما روى فقد روى عنه أحمد في مسنده قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عدوا فلم يشرع منهم حتى أضر العصر ومن أضر ذلك قال
اللهم من حسننا من الصلاة الوسطى أملا يؤتمن نارا أو قبورهم نارا وكر أبو محمد بن
القرن في كتابه في أحكام القرآن أن ابن عباس قرأ حافظا على الصلوات والصلاة
الوسطى صلاة العصر على البدل على أن ابن عباس لم يرفع تلك المقالة إلى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بل قالها من قبل نفسه وقوله ليس بجعة واحتج أهل القول الرابع
بأن المغرب سبقت عليه الظهور والعصر وتأخرت عنها العشاء والصبح واحتج أهل القول
الخامس بأن العشاء مثل ما احتج أهل القول الرابع واحتج أهل القول السادس بأن
الجمعة قد ورد الترغيب في المحافظة عليها قال النووي وهذا ضعيف لأن المفهوم من
الايضا بالمحافظة عليها إنما كان لأنهم معرضة للضياع وهذا لا يليق بالجمعة فإن الناس
يحافظون عليها في العادة أكثر من غيرها لأنها تأتي في الأسبوع مرة بخلاف غيرها واحتج
أهل القول السابع على أنها مبهمة بما روى أن رجلا سأل زيد بن ثابت عن الصلاة
الوسطى فقال حافظ على الصلوات نصيبها فهي محبوب في جميع الصلوات شب ساعة
الاجابة في ساعات يوم الجمعة وليسه القدور في الشهر رمضان والاسم الأعظم في جميع
الاسماء والكبائر في جملة الذنوب وهذا قول ضعيف ليس بجعة ولو فرض أن حكم الرفع
لم يمتنع لمعارضه ما في الصحيحين وغيرهما واحتج أهل القول الثامن بأن ذلك أبعث على
المحافظة عليها أيضا قال النووي وهذا ضعيف أو غلط لأن العرب لا تذكر الشيء منه فلا
ثم يجبه وانما تذكر جملة ثم تفصل أو تفصل بعضها على فضيلته واحتج أهل القول
التاسع بقوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم ما في العشاء والصبح لأتوهما ولو حجب أو قوله
من صلى العشاء في جماعة كان كقيام نصف ليلة ومن صلاها مع الصبح في جماعة كان
كقيام ليلة وهذا الاستدلال مع كونه لا يثبت المطلوب معارض بما ورد في العصر
وغيره من الترغيب والترهيب واحتج أهل القول العاشر بمثل ما احتج به للتاسع ورده
بمثل ما رده واحتج أهل القول الحادي عشر بما ورد من الترغيب في المحافظة على الجماعة

(أنكم) بفتح الهمزة (تفتنون) بفتح النون وتفتنون (في قبوركم مثل أو قبرا) بفتح القين وفي مثل ورد

واثباته في ناليه (لا أدري أي ذلك) لفظ مثل أوقر (أفادت أمهات) رضي الله عنها ٣٠١ (من فتنة المسيح) لمسه الأرض

أولاه بمسوح الدين (الرجال)
الكذاب (يقال) للمفتون
(ما علمك بهذا الرجل) صلى الله
عليه وآله وسلم ولم يعبر بضمير
المتكلم لانه حكاية قول
المكين ولم يقل رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لانه يصير
تلقيناً لخطبه وعُدل عن خطاب
الجمع في انكم تفتنون الى المفرد
في قوله ما علمك لانه تفتن أي كل
واحد يقال له ذلك لان السؤال
عن العلم يكون لكل واحد
وكذا الجواب بخلاف الفتنة
(فأما المؤمن أو المؤمنة) أي
المصدق بيقينه صلى الله عليه
وآله وسلم (لا أدري أيهما) وفي
رواية الأربعة أيهما المؤمن
أو المؤمنة (أفادت أمهات) والشك
من فاطمة بنت المنذر (فيقول
هو محمد هو رسول الله) هو
(جاءنا بالمعجزات) بالمعجزات
الذاتية على نبوته (والله سدى)
أي الدلالة الموصلة الى البغية
(فأجبنا واتبعنا) أي قبلنا بيقينه
معتقدين مصدقين واتبعناه
فبعنا به البناء والاجابة تهلق
بالعلم والاتباع بالعلم يقول
المؤمن (هو محمد) صلى الله
عليه وآله وسلم قولاً (ثلاثاً)
أي ثلاث مرات (فيقال) له
(نعم) حال كونه (صالحاً) مقنعاً
بما علمك اذ الصلاح كون النقي
في حبه والاتقاع (قد علمنا ان
كنت) بكسر الهمزة أي الشان

وربما ان ذلك لا يستلزم كون الوسطى وعورض بها ورد في سائر الصلوات من القرائن
وغيرها واحتج أهل القول الثاني عشر بقول الله تعالى عقيب قوله حافظوا على الصلوات
فان خفتهم فربالاً أو ربكنا وذكروا وجوها للاستدلال كلها مردودة واحتج أهل القول
الثالث عشر بأن المعطوف غير المعطوف عليه فالصلاة الوسطى غير الصلوات الخمس
وقد وردت الأحاديث بفضل الوتر فثبتت والنص الصريح الصحيح برده واحتج أهل
القول الرابع عشر بمثل ما احتج به الذي قبله ورد به في ما ردد واحتج أهل القول الخامس
عشر والسادس عشر والسابع عشر بمثل ذلك ورد بالنص والمعارضة اذا تقرر ذلك
هنا فاعلم أنه ليس في شيء من حجج هذه الأقوال ما يعارض حجج القول الاول معارضة
بعدها في الظاهر الاما ما في في الكتاب من الاحتجاج لأهل القول الثاني وستعرف
عدم صلاحية التمسك به (وعن ابن مسعود قال حبس المشركون رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم عن صلاة العصر حتى اجرت الشمس أو اصغرت فقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملائكة أجوانهم وقبورهم
نارا أو حشا الله أجوانهم وقبورهم نارا رواه أحمد ومسلم وابن ماجه وعن ابن مسعود
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الوسطى صلاة العصر رواه الترمذي وقال
هذا حديث حسن صحيح وعن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال
الصلاة الوسطى صلاة العصر رواه أحمد والترمذي وصححه وفي رواية لا جندب عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وسماها النائم الصلاة
العصر) حديث ابن مسعود الثاني حديث صحيح أخرجه مسلم وغيره وحديث سمرة
حسنه الترمذي في كتاب الصلاة من سننه وصححه في التفسير ولكنه من رواية الحسن
بن سمرة وقد اختلف في صحة سماعه منه فقال شعبة لم يسمع منه شيئا وقيل يجمع منه
حديث العقيقة وقال البخاري قال علي بن المديني سمع الحسن بن سمرة صحيح ومن
أثبت مقدم علي بن نفي ورواية أحمد ذكرها الحافظ بن سعد الناس في شرح الترمذي
ولم يتكلم عليها وما في الصحيحين وغيرهم ما يشهد لها وفي الباب عن عمر عند النسائي
والترمذي وقال ليس بأسنا به من وعن أبي هريرة عند الطحاوي والديماطي وأشار
إليه الترمذي وعن أبي هاشم بن عتبة عند الطحاوي وأشار إليه الترمذي أيضا وهذه
الأحاديث مصرحة بأن الصلاة الوسطى صلاة العصر فهي من حجج أهل القول الاول
الذي أسلفناه وقد تقدم تحقيق الكلام في ذلك قوله عن صلاة العصر هكذا وقع
في صحيح البخاري ومسلم وظاهره انه لم يفت غير ما في الموطأ انها الظهر والعصر وفي
الترمذي والنسائي باسناد لا بأس به من حديث عبد الله بن مسعود أنه قال شغل
المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من
الليل ما شاء الله فأمر بالافاذ ثم أقام فصل الظهر ثم أقام فصل العصر ثم أقام فصل

كنت (لوقنا به) أي النعوت كقوله تعالى كنتم خير أمة أي أنتم أوتيت على بها قال القاضي وهو الظاهر (وأما المناقاة) أي

المغرب ثم أقام فصلى العشاء ومشهه أخرج أحمد والنسائي وأشار إليه الترمذي من حديث أبي سعيد وقد اختلف العلماء في ذلك منهم من رجع مافي الصحيحين كابن العربي ومنهم من جمع بين الأحاديث في ذلك بأن الخلف قد كانت وقعت أياما فكان ذلك كله في أوقات مختلفة في ذلك الأيام وهذا أولى من الأول لأن حديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المزني عن الشافعي عن ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقهرى عن عبد الرحمن ابن أبي سعيد الخدري عن أبيه وهذا السناد صحيح لحليل وأيضا لا يصار إلى الترجيح مع إمكان الجمع على أن الزيادة متقبولة بالإجماع إذا وقعت غير منافية له زيد قوله حتى اجرت الشمس أو اضررت وفي بعض روايات الصحيح حتى غابت قبل أن ذلك كان قبل نزول صلاة الخوف قال العلماء يحتمل أنه أخرها نسبيًا لا لا عمدا وكان السبب في التسمية الاشتغال بالعدو وكان هذا عذرا قبل نزول صلاة الخوف على حسب الأحوال وسيأتي

البحث عن ذلك (وعن البراء بن عازب قال نزلت هذه الآية حافظوا على الصلوات وصلاة

العصر فقرأناها ما شاء الله ثم نسخها الله فنزلت حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى

فقال رجل هي اذن صلاة العصر فقال قد أخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله والله أعلم رواه أحمد (ومسلم) أخرجه مسلم من طريق شقيق بن عتبة عن البراء وأيسر له في صحيحه عن شقيق غير هذا الحديث وفيه متسان فان قال ان الصلاة الوسطى هي العصر بقوله اللفظ المنسوخ وان لم يكن مرسيا في المطلوب لانه لا يجب أن يكون معنى اللفظ الناسخ معنى اللفظ المنسوخ وربما قيل به من يرى انه غير العصر فالاو كان المراد باللفظ الناسخ معنى اللفظ المنسوخ لم يكن لللفظ فائدة فانه سدور الى اللفظ الوسطى ليس الاقتصار الابهام ويحجب عنه بأنه أرشد الى ان المراد بالناسخ المسمون المنسوخ المعين مافي الباب من الادلة الصحيحة قال المصنف رحمه الله وهو دليل على كونها العصر لانه خصها ونص عليها في الامر بالمحافظة ثم جاء الناسخ في التلاوة مة مقيدة وهو في المعنى مشكوك فيه فيستحب المتيقن السابق وهكذا جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعظيم أمر فواتها تخصيصا فروى عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله رواه الجماعة انتهى قوله أهله وماله روى بنصب الامين ورفعهما وان نصب هو الصحيح المشهور الذي عليه الوجه ورعى انه مقول ثان ومن رفعه على ما لم يسم فاعله ومعناه انتزع منه أهله وماله وهذا تفسير مالك بن أنس وأما على رواية النصب فقال الخطابي وغيره معناه انتقص هو أهله وماله وسلم فبقى لأهل ولا مال فليحذر من تفويتها كحذر من ذهاب أهله وماله وقال أبو عمر ابن عبد البر ما عساه أهل اللغة والدقة انه كالذي يصاب بأهله وماله أصابة يطلب بها وتراوتر الجنسية التي يطلب نأرها فيجتم مع عليه غم المصيبة وغم مأساة طاب الثأر (وعن أبي يونس مولى عائشة أنه قال أخرجني عائشة أن أكتب لها مصحفًا قالت اذا

الناس يقولون شيئا فقلته أي قالت ما كان الناس يقولونه وفي رواية ذكر الحديث أي الخ وفي هذا الحديث اثبات عذاب القبر وسؤال المسلمين وإن من ارتاب في صدق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وصحة رسالته فهو كافر وإن الغش لا ينقض الوضوء مادام العقل باقيا إلى غير ذلك مما لا يخفى (عن عتبة) بذيهم العيين وسكون القاف وفتح الباء الواحدة (ابن الحرث) ابن عامر القرشي المكي (انه) أي عتبة (زوج ابنة) والاصيلي فلتا (الابن اهاب بن عزيز) بن قيس بن سويد التميمي الداري واسم ابنته غنبة بفتح الميم وكسب النون وتشديد الداء وكنتيها لم يجي فأنتم امرأة قال الحافظ ابن حجر لم أقف على اسمها (فقات الى قد أرضعت عتبة) بن الحرث (والتي تزوج بها) أي غنبة وفي رواية الأربعة بنسبها (فقال لها عتبة ما أعلمك) بكسر الكاف (أرضعتني ولا أخبرني) عبر بأعلم مضارعا وأخبرت ماضيا لأن نفي العلم حاصل في الحال بخلاف نفي الاخبار فانه كان في الماضي فقط (فرسب) عتبة (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه بالمدينة أي فيها (فقاله) أي سال عتبة رسول الله صلى الله

بما شرها ونقضى اليها (وقد قيل) انك اخوها من الرضاعة أى ذلك بعيد ٣٠٣ من ذى المروءة والوزع (ففارقها

عقبته) بن الحارث رضى الله

عنه صورة أو طلقها احتباطا

وورع الاحكام بموت الرضايع

وفساد الشكاح اذ ليس قول

المرأة الواحدة ثمادة يجوز

بها الحكم فى أصل من الأصول

نعم عمل بظاهر هذا الحديث

أحذر منه الله فقال الرضايع

يثبت بشهادة المرضعة وحدها

بمعناه قلت والحق هنا يبدأ

والحديث حجة على من خالفها

ويؤيده قوله (وانكبت) غيبة

بعد فراق عقبته (زوجا غيره) هو

ظرب يضم المجهمة المشابهة وفخ

الرامو آخره موحدة مصغر ابن

الحارث (عن عمر) بن الخطاب

(رضى الله عنه) انه قال كنت

أنا وجارى اسمع عينا بن مالك

ابن عمر وابن الجهمان الانصارى

انخر رجى كما أفاده الشيخ قطب

الدين القسطلانى قال الحافظ

فى الفتح ولم يذكر له عند

ابن بشكو الودكره البرماوى

انه أوس بن خولى وعلم بأن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخى

بينه وبين عمر لكن لا يلزم من

المواخاة الجوار (من الانصار)

بلغت هذه الآية فاذنى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فلما بلغتها آذنتها فامامت

على حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة العصر وقوموا لله قانتين قالت

عائشة سمعتهما من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه الجماعة الا البخارى وابن

ماجسه) وفى الباب عن حفصة عند مالك فى الموطا قال عمرو بن زافع انه كان يكتب لها

مصحفا فاقالت لها اذا انتهيت الى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فاذنى فاذنتها

فقاتلت اكتب والصلوة الوسطى وصلوة العصر وقوموا لله قانتين اسند الحديث من

قال ان الصلوة الوسطى غير صلاوة العصر لان العطف يقتضى المغايرة وهو راجع الى

الطوائف الثابت فى الأصول فى القرأة الشاذة هل تنزل منزلة أخبار الاحاد فكون

حجة كما ذهب اليه المصنف وغيرهم أم لا تكون حجة لاننا قلنا لم ينقلها الا على انما قرآن

والقرآن لا يثبت الا بالتواتر كما ذهب الى ذلك الشافعية والراجح الاول وقد غلط من

استدل من الشافعية بحديث عائشة وحفصة على ان هذه الصلوة الوسطى ليست

صلوة العصر لما عرفت من أن مذهبه فى الأصول يأتى هذا الاستدلال وأجيب عن

الاستدلال بهذا الحديث من طرف القائلين بانها العصر بوجهين الاول أن تكون

الواو زائدة فى ذلك على حد زيادتها فى قوله تعالى وكذلك نرى ابراهيم عليه السلام

والارض ويكون من الموقنين وقوله وكذلك نصرف الايات وليقولوا درست وقوله

ولكن رسول الله وحاتم النبيين وقوله ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله حكى

عن انسابه انه قال يصدون والواو مقبضة زائدة ومثله فى القرآن كثير ومنه قول

امرى القيس

فلما أجزنا ساحة الحلى وانتهى * بنابطن خبت ذى حقا عقنقل

وقول الآخر

فاذوذلك يا كبيشة لم يكن * الا كلمة طام بخيال

الثانى أن لا تكون زائدة وتكون من باب عطف احدى المصنفين على الاخرى وهما الشئ

واحد نحو قوله

الى الملك القرم وابن الهمام * وليت الكتيبة فى المزدحم

وقرب منه قول الآخر

أكر عليهم دعبا ولبانة * اذا ما اشتكى وقع الرماح فتحما

فعطف لبانة وهو صدره على دعبج وهو اسم فرسه ومعلوم ان القرم لا يكرر الاومعه

صدوره لما كان الصدر يلقى به ويقع به المصادمة وقال يكي بن أبى طالب فى تفسيره

ولست هذه الزيادة فوجب أن تكون الوسطى غير العصر لان سميويه حكى مررت

بأخيك وصاحبك والصاحب هو الاخ فكذلك الوسطى هى العصر وان عطف بالواو

انتهى وتغاير اللفظ قائم مقام تغاير المعنى فى جوارز العطف ومنه قول أبى دوداد الايدى

وبينها ثلاثة أميا وأربعه نوابر هاشمية (وكأننا نوابر أنزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينزل) جارى

الانصارى (يوحنا) من العوالم الى رسول ٣٠٤ الله صلى الله عليه وآله وسلم لتعلم العلم (وانزل يوحنا) كذلك (فاذا انزلت) أنا

سلط الموت والموتون عليهم * فاهم في صفة المقابر هام

وقول على بن زيد العبادي

وقدمت الاديم لراحتيه * فالتى قولها كذا واما

وقول عنترة

حييت من طائل تنادم عهد * اقوى واقفر بعد ام الهيم

وقول الآخر

الاحبذا هذوا رعن بهم اهند * وهند فى من دون النأى والبعند

وهذا التأويل لا بد منه لوقوع هذه القراءة الصحيحة في مقابلة تلك النصوص الصحيحة الصريحة وقد روى عن السائب بن زيد انه تلا هذه الآية حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلاة العصر وهذا التأويل المذكور يجري في حديث عائشة وحديثه ويختص حديث حفصة بما روى يزيد بن هرون عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عمرو بن رافع قال كان مكتوباً في مصحف حفصة بنت عمر حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وهي صلاة العصر ذكر هذه الرواية والرواية السابقة عن السائب بن زيد الناس في شرح الترمذى قال المصنف رحمه الله بعد سماعي حديث عائشة ما أغفله وهذا يتوجبه منه كون الوسطى العصر لان تسميته في الحديث على الحقيقة فدل على ذلك ما رواه وتكون الواو فيه زائدة كقوله اتيان موسى وهرون الفرقان وضيء أى ضياء وقوله فى أسئلته للجبين ونادى به أى نادى به الى انظارها انتهى (وعن زيد بن ثابت قال كان

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الظهر بالهجرة ولم يكن يصلى صلاة أشد

على أصحابه منها فخرات حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقال ابن عباس صلاة ابن

وبعد هاهنا صلاتين رواه أحمد وأبو داود وعن أسامة بن زيد فى الصلاة الوسطى قال هي

الظهر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى الظهر بالهجرة ولا يكون وراءه

الا لصف والصفان والناس فى قائمتهم وفى تجارتهم فأنزل الله حافظوا على الصلوات

والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين رواه أحمد الحديث الاول سكت عنه أبو داود

والمنذرى وأخرجه البخارى فى التاريخ والنسائى بإسناد رجاله ثقات وأخرج نحو ذلك فى

الموطا والترمذى عن زيد أيضاً والحديث النسائى أخرجه أيضاً النسائى وابن منيع وابن

جرير والبيهقى فى المختار رجال أسنده فى سنن النسائى ثقات قول الهجير قال فى القاموس

الهجرة والهجير والهجرة نصف النهار عند زوال الشمس مع الظهر أو من عند زوالها

الى العصر لان الناس يسكنون فى بيوتهم كأنهم قد تمهاجر والشددة الحر والاشتران اشتدل

بهم ما من قال ان الصلاة الوسطى هي الظهر وأنت خير بان مجرد كون صلاة الظهر كانت

شديدة على العباد لا يستلزم ان تكون الآية نازلة فيها غاية ما فى ذلك ان المناسب ان

تكون الوسطى هي الظهر ومثل هذا لا يعارض به تلك النصوص الصحيحة الصريحة

(جنته بغير ذلك اليوم من الوحي

وغيره وانزل) جارى (فعل)

معنى (مثل ذلك فنزل صاحبى

الانصارى يوم نوبته) أى يوم

من أيام نوبته فسمع ان رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم

انزل زوجته فرجع الى العوالم الى

(بغيا فاضرب باي سر يا شديدا

فقال اتم هو) اسم يشار به الى

المكان البعيد (فترعت) بكسر

الزاي أى شقت لأجل الضرب

الشديد فإنه كان على خلاف

العادة فالله اعلم بالعلية والبخارى

فى التفسير قال عمر بنى الله

عنه كذا فوقف ملكا من ملوك

عسان ذكر ان الهيريدان يسير

البنار قد امتلأت صدورنا منه

فتوهمت له لجهالة المدينة

ثلاثة لذلك (فخرجت اليه فقال

قد حدثت امر عظيم) طلق رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم نسائه

فأتى فذكرت أنى ان هذا كائن

سقى اذا صلبت الصبح شددت

على تيباى ثم نزلت (فدخلت

على حفصة) أم المؤمنين رضى

الله عنهم فاذا دخل عليها أبوها

عمر رضى الله عنه لا الانصارى

وقضية حذف طلق الى قوله

فدخلت يوههم أنه من قول

الانصارى فأنناه فى قد نأت

فتمسجة ففصح عن المقدر

أى نزلت من العوالم بفتحت الى

المدينة فدخلت (فأذا هي قبكى

فقلت طالعك) وفى رواية

أنه طاق (ثم دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت وأنا قائم) ٣٠٥ يا رسول الله (أطاعت نسائك) بهمة

الاستمعة لهم وقال النبي بحذوقها

(قال) صلى الله عليه وآله

وسلم (لا فقلت) ولا أصلي فأت

(الله أكبر) نعيها من كون

الانصارى ظن أن اعترافه صلى

الله عليه وآله وسلم عن نسائه

ظلالاً أو ثياباً عنه والمقصود من

إيراد هذا الحديث هنا بيان

الاهتمام بشأن المسلم بالتأوي

بالنزول على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

والله أعلم وفي هذا الحديث

الاعتماد على خير الواحد والعمل

بمراسيل الصحابة وفيه أن الطالب

لا يغفل عن النظر في أمر معاشه

ليدبر به على طلب العلم وغيره

مع أخذها لحزم في السؤال عما

يقوله يوم غيبت له ما علم من حال

عمره أنه كان يتبعه في التجارة إذ ذلك

وفيها أن شرط التواتر أن يكون

مستند نقله الأثر المحسوس

لا الإشاعة التي لا يدري من بدأها

(عن أبي مسعود) عتبة بن عرو

(الانصارى) الخزرجي البذري

(رضي الله عنه) أنه (قال قال

رجل) هو حرم بن أبي كعب كذا

قال المسند في مقدمة الفتح ثم

قال في الشرح في كتاب الصلاة

لم أفت على سمعته وهم من زعم

أنه حرم لأن قصته كانت مع عاذ

لامع ابن أبي كعب كذا في

القسط التي فأت وقال هنا قيل

هو حرم بن أبي كعب (يا رسول

الله لا كذا أدرك الصلاة بما

يطول يسافلان) هو معاذ بن جبل

يطول يسافلان) هو معاذ بن جبل

الانصارى قال القاضى عياض ظاهر مشكلاً

الثابتة في الصحاح وغيرهما من طرق متعددة قد قدمنا لها نافعاً وعلى فرض
أن قول هذين الصحاحين نص صحيح يبين سبب النزول لا بد من مناسبة فلا يشك من أنه
أدى إلينا ما به لوم الاستدلال أن ذلك لا ينافي مع ما مضى على أنه يمارض المروى
عن زيد بن ثابت هذا ما قلناه عنه في شرح حديث علي فراجعوا ما لا تأذوا به من النظر
فيما سار رآه في هذا الباب لا تشك بعده أن الوسطى هي العصر

فكن رجلاً رجلاً في التري * وهامة همة في التري

قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الأثرين ما قلناه وقد احتج بهم ما من يرى تجهيل الظاهر
في شدة الظاهر انتهى

(باب وقت صلاة المغرب)

(عن سلمة بن الأكوع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي المغرب إذا قربت
الشمس وتوارت بالجباب رواه الجماعة إلا النسائي) وفي الباب عن جابر عند أحمد وعن زيد
ابن خالد عند الطبراني وعن أنس عند أحمد وإبى داود وعن رافع بن شدج عند البخاري
ومسلم وعن أبي أيوب عند أحمد وإبى داود والحاكم وعن أم حبيبة أشار إليه الترمذي
وعن العباس بن عبد المطلب عند ابن ماجه قال الترمذي وحديث العباس قد روى
مروفاً وهو أصح عن أبي بن كعب ذكره ابن أبي حاتم في العلل وعن السائب بن يزيد عند
أحمد وعن رجل من أسلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند النسائي والبخاري
في مجمله بقوله وتوارت بالجباب ونفع في صحيح البخاري إذا توارت بالجباب ولم يحسب للشمس
ذكر حاله على فهم السامع وما يعطيه قوافل الكلام وهو تفسير الجملة الأولى أعني قوله
إذا غابت الشمس والحديث يدل على أن وقت المغرب يدخل عند غروب الشمس
وهو مجمع عليه وإن المسألة بالصلاة في أول وقتها مشروعة وقد اختلف السلف فيها
هل هي ذات وقت أو وقتين فقال الشافعي أنه ليس لها إلا وقت واحد وهو أول
الوقت وهذا هو الذي نص عليه في كتبه القديمة والجديدة ونقل عنه أبو نوران لها
وقتين الثاني منهما ينتهي إلى مغيب الشفق قال الزعفراني وأما ذكر هذا القول
بجهور أصحابنا ثم اختلف أصحاب الشافعي في المسألة على طريقتين أحدهما أن تقطع
بأن لها وقتاً فقط والثاني على قولين أحدهما هذا والثاني يمتد إلى مغيب الشفق
ولمّا يبدأ بالصلاة في كل وقت من هذا الزمان قال النووي وهو الصحيح وقد نقل
أبو عيسى الترمذي عن العلماء كافة من الصحابة فمن بعدهم كراهة تأخير المغرب وعمل
القاتل أن لها وقتاً واحداً بحيث يسبيل السابق وقد ذكرنا كيفية الجمع بينهما وبين
الأحاديث القاضية بأن المغرب وقتين في باب أول وقت العصر وقد اختلف العلماء
بعد ذلك أقسام على أن أول وقت المغرب غروب الشمس في العمالة التي يعرف بها
الغروب فتقبل بسقوط قرص الشمس بكامله وهذا التمام في العمارة وأما في العمارة أن

الجمعية العامة للأمم المتحدة
الجمعية العامة للأمم المتحدة

[illegible]

وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ (فَقَالَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَيُّهَا النَّاسُ أَفِيكُمْ مَقْرُونُونَ) عَنْ الْجَمَاعَاتِ فِي

وفي رواية أبي الوقت ان منكم منفرتين لم يخاطب المطول على التعيين ٣٠٧ بل هم خوف الخجل عليه لطفه به وشدة

على جميل عادته الصكرية

صلى الله وسلامه عليه (من

صلى بالناس) أي مبتدئ بهم

أما لهم (فلينصرف) جواب من

الشرطية (فان قيم المريض) الذي

ليس بصحيح (والضعيف) الذي

ليس بقوي الثلاثة مكانة

والحسن (وذا) أي صاحب

(الحاجة) وللقاسي وذو الرافع

أي ذو الحاجة كذلك وإنما

ذكر الثلاثة لأنها تجمع الأنواع

الموجبة للتخفيف لأن مقتضى

له إما في نفسه أولاً والاول

أما بحسب ذاته وهو الضعيف

أو بحسب العارض وهو

المريض أولاً في نفسه وهو ذو

الحاجة (عن زيد بن خالد الجهني)

بضم الجيم وفتح الهاء وبالنون

نزيل الكوفة المنوفى بها أو

المدنية أو مصر سنة ثمان وسبعين

وله في البخاري خمسة أحاديث

(ان النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم ساه رجل) هو عبد الله

مالك وقيل بلال المؤذن وقيل

البارود وقيل هو زيد بن خالد

نفسه (عن الأقطنة) بضم اللام

وفتح الصاد وقد نكس النبي

الملتوم وهو ما ضاع بسقوط أو

غفلة فيجده مخصص (فقيل) له

صلى الله عليه وآله وسلم ولكريمة

قال (اعرف) بكسر الراء من

العرف (وكاهها) بكسر الواو

مدودا مريض بطنه رأس الصرة

والكيس ونحوهما أو هو

الخطيب الذي يشده الوعاء (أو قال وعاءها) بكسر الواو أي ظرفها والشك من زيد بن خالد أو من غيره من الرواة (وعاءها)

في تأخير المغرب الى قرب سقوط الشفق فكانت ليان جوارز التأخير وقد سبق إيضاح

ذلك لأنها كانت جواباً للسائل عن الوقت وأحاديث التجييل المذكورة في هذا الباب

وغيره اجاب عن عادة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتكررة التي واظب عليها الا بعد

فلا عقدا عليها (وعن مروان بن الحكم قال قال لي زيد بن ثابت ما أتى تقرأ في المغرب

بقصار المفضل وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في بطون الطويلين

رواه البخاري وأحمد والسنائي وزاد عن عروة وطول الطويلين الاعراف وللسنائي رأيت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في بطون الطويلين المص) قوله بقصار المفضل

قال في الضياء هو من سورة محمد إلى آخر القرآن وذكر في القاموس أقوال الأعشيرة من

الطبرات إلى آخره قال في الاصحاح من الجائبة أو القتال أو فاف أو الصافات أو الصف أو

تبارك أو أنا فكذلك أو سيج اسم ربك الأعلى أو الضحى ونسب بعض هذه الأقوال

إلى من قال بها قال ونهى من الصلاة لكثرة الفصول بين سورة أو لفظة المنسوخ قوله

بطون الطويلين في الفتح الطويلين الاعراف والادغام في قول وتسميها بالطويلين

الضياء يعرف فيهما لأنهما أطول من غيرهما وقسهما ابن أبي مليكة بالاعراف

والمائدة والاعراف أطول من صاحبهما قال الحافظ أنه حصل الاتفاق على تفسير

الطويل بالاعراف والحديث يدل على استحباب التطويل في قراءة المغرب وقد اختلفت

حالات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها فثبت عند الشيخين من حديث جابر بن مطعم أنه

قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بالطور وثبت أنه قرأ في المغرب

بالصافات وأنه قرأ فيها بجم النخاع وأنه قرأ بسج اسم ربك الأعلى وأنه قرأ بالتيسين

والزيتون وأنه قرأ بالعوذتين وأنه قرأ بالمزملات وأنه قرأ بقصار المفضل وسبق في تحقيق

ذلك في باب جامع التفسير في الصلاة أن شاء الله تعالى والمصنف سابق الحديث هذا

لأنه لا يلهي على امتداد وقت المغرب ولهذا قال وقد سمع من يمان امتداد وقتها إلى

غروب الشفق في عدة أحاديث انتهى وكذلك امتداده الخطابي وغيره بهذا الحديث

على امتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق قال الحافظ وفيه نظر لأن من قال إن لها

وقتها واحد لم يحده بقرعة بته بل قالوا لا يجوز تأخيرها عن أول غروب الشمس وله

أن يعد القراءة فيها ولو غاب الشفق ثم قال ولا يخفى ما فيه لأن تعمد إخراج بعض الصلاة

عن الوقت ممنوع ولو اجزأت فلا يجل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك

«(باب تقديم العشاء إذا حضر على تعجيل صلاة المغرب)»

(عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا قدم العشاء فابدأ به قبل صلاة المغرب

ولا تهبطوا عن عشايتكم وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أقيمت

الصلاة وحضر العشاء فابدأوا بها ثم عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء ولا تعجل حتى تفرغ منه متفق

الخطيب الذي يشده الوعاء (أو قال وعاءها) بكسر الواو أي ظرفها والشك من زيد بن خالد أو من غيره من الرواة (وعاءها)

يكسر أبيض اللحمية وألوانها الوعاء أيضا ٣٠٨ لأن العنق هو الثني والعنق لأن الوعاء ينفى على ثمانية وينتهي بالمراء

الشيء الذي تكون فيه الثقة
من نرة أو جلد أو نحوهما أو هو
الذي يناس رأس القار وروما
الذي يدخل في فها فهو الصمام
باللهمة المكسورة والتمأمر
بغيره ما ذكره يعرف صدق
مدعيه من كذبه ولا يثبت له
(ثم عزوها) على سبيل الوجوب
للناس بذلك بعض صفاتها (سنة)
أي مدة سنة منه لا يعرف أولا
كل يوم طوف في النهار ثم كل يوم مرة
ثم كل أسبوع ثم كل شهر ولا يجب
فوق في الذكر ينسب بل المعتبر سنة
مق كان وهل تكن سنة مفرقة
وجهان ثانيهما به فطعم العرايون
نعم قال النووي وهو الأصح (ثم
استمع بها) أي بتلك القطة فان
جاء بها أي ماله كها (فأدها)
أي أطها بسواب الشريط
(اليه قال) يا رسول الله (فضالة
الابل) ما ~~كدها~~ كذلك
أم لا وهو من باب إضافة الصفة
إلى الموصوف (فغضب) صلى الله
عليه وآله وسلم أمانته كنتم مني
قبل ذلك عن التناطها وأمان
السائل قصر في فهمه نقاس
ما بين التناطه على ما لا ينهين
كذا في الفتح أي لأنه لم يراع المعنى
المذكور ولم يتطابق لنقاس الشيء
على غير نظيره لأن القطة أدها
الشيء الذي سقط من صاحبه
ولا يدرى أين موضعه وليس
كذلك الأبل فانما أدها القطة
أدها وصلة (حتى استقرت وجنتاه)

عليه والخاري وأبي داود وكان ابن عمر يوضع له الطعام وتقام الصلاة فلا يأتها حتى
يفرغ وأنه يسمع قراءة الإمام) قوله حضر العشاء قال في القاسوس هو طعام العشي
وهو معدود كعشاء قوله فأبدوا بالعشاء أي بأكله الحديث الأول يدل على وجوب تقديم
العشاء على صلاة المغرب إن حضر والحديثان الآخران يدلان على وجوب تقديم العشاء
إذا حضر على المغرب وفيها ما يشهر به تعريف الصلاة من العموم وقال ابن دقيق
العبد الألف واللام في الصلاة لا ينبغي أن يجعل على الاستعراق ولا على تعريف المسألة
بل ينبغي أن يجعل على المغرب بما ورد في بعض الروايات إذا وضع العشاء وأحكم صانم
فأبدوا به قبل أن تصالوا وهو صحيح وكذلك صح أيضا فأبدوا به قبل أن تصالوا صلاة المغرب
انتهى وانت خبير بأن التخصيص على المغرب لا يقتضي تخصيص عموم الصلاة ما انقروا
في الأصول من أن موافق العام لا يخص به فلا يصح جعله قرينة لجعل اللام على
ما لا عوم فيه ولو سلم عدم العموم لم يسلم عدم الإطلاق وقد تقرر بأضافي الأصول أن
موافق الإطلاق لا يقتضي التقييد ولو سلمنا ما ذكرنا باعتبار أحاديث الباب لا يده بأن لفظ
العشاء يخرج صلاة النهار وذلك ما منع من جعل اللام على العموم لم يتم له باعتباره حديث
لا صلاة بخضرة طعام عند مسلم وغيره ولفظ صلاة ذكره في سياق الشيء ولا شأنا من
صبيغ العموم ولا إطلاق الطعام وعدم تشييده بالعشاء فذكر المغرب من التخصيص على
بعض أفراد العام وليس بتخصيص على أن الله - الذي ذكرها شراح الحديث للام
بتقديم العشاء كالنور وغيره مقتضية لعدم الاختصاص ببعض الصلوات فانهم قالوا
انهما اشتغال القاب بالطعام وذهب كمال الخشوع في الصلاة عند حضوره والصلوات
متساوية الأقدام في هذا وظاهر الأحاديث أنه يقدم العشاء مع طقاسه وإن كان شامجا
المسه أم لا وسواء كان خفيفا أم لا وسواء خشي فساد الطعام أو لا وخالف القزالي فزاد
قيد خشية فساد الطعام والشافعية فزادوا قيد الاحتياج وما لا فزاد قيد أن يكون
الطعام خفيفا وقد ذهب إلى الأخذ بظاهر الأحاديث ابن حزم والظاهرية يرووا
الترمذي عن أبي بكر وعمر وابن عمر وأحمد وأشق ورواه العراقي عن الثوري فقال يجب
تقديم الطعام وجزوا بطلان الصلاة إذا قدمت وذهب الجمهور إلى الكراهة وظاهر
الأحاديث أيضا أنه يقدم الطعام وإن خشي خروج الوقت واليه ذهب ابن حزم وذكره
أبو سعيد المتولي وجهها بعض الشافعية وذهب الجمهور إلى أنه إذا ضاع الوقت صلى
على حاله بخلافه على الوقت ولا يجوز تأخيرها قالوا إلا مقصود الصلاة الخشوع فلا
تنويه لاجب له وظاهر قوله ولا تجل حتى ففرغ أنه يستوفي حاجته من الطعام بكاملها وهو
يرد ما ذكره بعض الشافعية من أنه يقتصر على تناول لقمة يكسرها بسورة الجوع قال
النورى وهذا الحديث سريح في إبطاله وقد استدل بالأحاديث المذكورة على أن
الجماعة ليست بواجبة قال ابن دقيق العيد وهذا صحيح إن أبيه أن حضور الطعام مع

إفانية وجنة بتفليث الواو واجبة مضمومة وهي ما ارتفع عن الخلد (أو قال أجزهه) التشويق

أى من الغضب المذكور (نقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ومالك ولها) ٣٠٩ أى ما صنع بها أى لم تأخذها ولم

تقتلها وفي رواية أخرى وفي رواية بغير أو ولا فاء (معها سقاؤها) بـ كسر السين أى أجوافها فانهم شرب فسكتوا في جميع الأيام (وحذاؤها) بكسر الهمزة أى خفيها الذي عشى عليه (ترد الماء) أى هي ترد الماء (وترعى النجر) أى إذا كان الأمر كذلك (نذرهما) أى قدعها (حتى يلقاها ريسا) ما ليكها إذا نهيها عن فائدة أسباب العود اليه أفودة سيرها بكون الحذا والمقامة معها لأنها

ترد الماء بها ويؤسوا وتقتنع من الذناب وغيرها من صفات السباع ومن القردى وغير ذلك (قال) يا رسول الله (فضالة الغنم) ما حكمها أهى مثل ضالة الأبل أم لا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم ليست كضالة الأبل بل هي (لأن) أن أخذتم (أو أوالخيل) من الألفظين أن لم تأخذها (أو) للذئب بأكلها أن لم تأخذها أنت ولا غيره فهو أذن في أخذها دون الأبل نعم إذا كانت الأبل في القرى والأصاقل فلتلقها لأنها تكون حينئذ مع رضة لئلا تطعمها ولا تطعمها ومباحث ذلك عمله أى بابها (عن أبي موسى) الأشعري (رضي الله عنه قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أسبام غير منصرف (كرهها) لأنه ربما كان فيها شيء سبب التعسر ثم شيء على المسلمين فيلقطهم به المشقة أو غير ذلك

التشوق إليه عذري ترك الجماعة وإن أريد به الاستدلال على أنها ليست بضر من غير عذر لم يصح ذلك انتهى ويؤيده أن ابن حبان وهو من القائلين بوجوب الجماعة جعل حضور الطعام عذرا في تركها وقد استدل أيضا بهذه الأحاديث على التوسعة في وقت المغرب وقد تقدم الكلام في ذلك وقد الحق بالطعام ما يحصل بتأخيرته تشويش الخاطر بجماع ذهاب الشروع الذي هو روح الصلاة وقوله إذا حضر العشاء ووضع عشاء أحدكم دليل على اعتبار الحضور الحقيقي ومن نظر إلى المعنى من أهل القياس لا يقصر الحكم على الحضور بل يقول به عند وجود المعنى وهو التشوق إلى الطعام ولا شك أن حضور الطعام مؤثر في زيادة الاشتغال به والتطالع اليسه ويمكن أن يكون الشارع قد اعتبر هذه الزيادة في تقديم الطعام وقد تقرر في الأصول أن محل النص إذا اشتمل على وصف يمكن أن يكون معتبرا بلغ قال ابن دقيق العيد أنه لا يبعد الحاقها كان متيسر الحضور عن قرب بالحاضر

• (باب جواز الركنين قبل المغرب) •

(عن أنس قال كان المؤمن إذا أذن قام ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتدرون السوازي حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهم كذلك يصاوتون ركنين قبل المغرب ولم يكن بين الأذان والإقامة شيء وفي رواية الأقل رواه أحمد والبخاري وفي لفظ كالأصل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ركنين بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب فقبل لها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاهما قال كان يرانافصليهما فلم يأمرنا ولم ينهنا رواه مسلم وأبو داود) تقريره صلى الله عليه وسلم لمن رآه يصلي في ذلك الوقت يدل على عدم كراهة الصلاة فيه ولا سيما إذا فعل ذلك عدد كثير من العصابة وفي المسئلة من ههنا للسلف استحباب جماعة من العصابة والتابعين ومن المتأخرين أحمد وإسحق ولم يستحبهما إلا أربعة الخلفاء رضوا الله عنهم وآخرين من العصابة ومالك وأكثر الفقهاء وقال النخعي هما بدعة احتج من قال بالاستحباب بمافى هذا الباب من الأحاديث العصبية وبما أخرجه ابن حبان من حديث عبد الله بن مغفل أن النبي صلى قبل المغرب ركنين فقد ثبت ما عنه صلى الله عليه وسلم قولاً كسأني وفعلا وتقريراً واحتج من قال بالكرهية بحديث عقبة بن عامر الذي قد مر ذكره في باب وقت صلاة المغرب وهو يدل على شرعية تجهيلها ورفعها ما يؤدي إلى تأخير المغرب والحق أن الأحاديث الواردة بشريعة الركنين قبل المغرب مختصة لعموم أدلة استحباب التجهيل قال النووي وأما قولهم يؤدى إلى تأخير المغرب فهذا احتمال معاذلة السنة ولا يفت إليه ومع هذا فهو زمن يسير لا يتأخر به الصلاة عن أول وقتها وأما من زعم التسخف فهو مجازف لأن التسخف لا يضر إليه إلا إذا جهزنا من التأويل والجمع بين الأحاديث وعلمنا التاريخ فيؤيد هذا من ذلك انتهى وهذا الاستحباب ما لم تتم الصلاة كـ اثر النوافل لحديث إذا أقيمت

وكان من هذه الأشياء السؤال عن الساعة ونحوها (فلما اكبر) بضم الهمزة أى أكثر الناس السؤال (عليه)

صلى الله عليه وآله وسلم (غضب) لآلهم ٣١٠ في السؤال وتكلفتهم ما لا حاجة لهم فيه (ثم قال) صلى الله عليه وآله

وسلم (المناس سائو) عشتقتم
 وحمل هذا القول منه صلى الله
 عليه وآله وسلم على الوحي أولى
 والأظهر لا يلزم ما يستدل عنه من
 المغيبات إلا بإعلام الله تعالى كما هو
 مقر هذا النظم القسطلاني (قال
 رجل) هو عبد الله بن حذافة
 الرسول إلى كسرى (من أبي)
 يارسول الله (قال) صلى الله عليه
 وآله وسلم (أبول حذافة) القرشي
 السهمي الميموني في خلافة عثمان

رضي الله عنه -ه (فقاه) ورجل
(آخر) وهو سـهـد بن سالم كان
القمي دلا بن عبد البر وأخذ في
الاسماء اب ولم يظفر به أحد من
الشـارحـين ولـامن مـسـنـف في
المبـهـمات ولا في أسماء الصحابة
قال في الفتح وهو مخفي بلا صـرـيـة
لقوله (فقال من أبي يارسول الله
فقال ابوك سالم مولى شيعة) بن
بريهـة وكان سبب السؤال طعن
بعض الناس في نسب بعضهم
على عادة الجاهلية (فلما رأى)
ابهم (عمر) بن الخطاب رضي
الله عنه (ما في وجهه) الوجه
صلى الله عليه وآله وسلم من أثر
الغضب (قال يارسول الله انا
تربى الى الله عز وجل) مما
يجب غضبك وفي حديث أنس
بعد ان عمر برئ على ركبته فقال
رضينا بالله وبأبـالاسـلام ديننا
وعمحمد صلى الله عليه وآله وسلم
نبيا والجمع بينهم اظاهر بأنه قال
جميع ذلك فمقل كل من

المصلافة لاسلامه واعلم ان التعديل للمكرهه بتأدية الركعتين الى تأخير المغرب مشهور
بأنه لا خلاف في أنه يستحب لمن كان في المسجد في ذلك الوقت منتظرا القيام الجماعة وكان
فعلا للركعتين لا يؤثر في التأخير كما يقع من الانتظار بعد الاذان لا مؤذن حتى ينزل من
المنارة ولا يجب ان تترك هذه السنة في ذلك الوقت الذي لا اشتغال فيه بالصلاة المغرب
ولا يفي من شروطها مع عدم تأثير فعلها للتأخير من الاستحواذات الشيطانية التي لم ينح
منها الا القليل قوله في التنوين فيه التعظيم أي لم يكن منهم ما شئ كثير وفي السكينة
يتضمن اثبات القليل وبها يجمع بين هذه الرواية ورواية قبل وقال ابن المنبر يجمع بين
الروايتين يجعل النفي المطلق على المبالغة مجازا والاثبات القليل على الحقيقة وقد طول
الكلام في ذلك الحافظ في الفتح فليرجع اليه (وعن عبيد الله بن مغل ان رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال صلوا قبل المغرب ركعتين ثم قال صلوا قبل المغرب ركعتين ثم قال
عند الثالثة لمن شاء كراهية ان يتخذها الناس سنة رواه أحمد والبخاري وأبو داود وفي
رواية بين كل اذانين صلاة بين كل اذانين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء رواه الجماعة زاد
الاسماعيلي في روايته عن القواريري عن عبد الوارث في الرواية الاولى ثلاث مرات وهو
موافق لما في رواية البخاري لانهم بانظر قال في الثالثة وفي رواية لابي نعيم في المستخرج
قاله ما لا تأثم قال ان شاء قوله كراهية ان يتخذها الناس سنة قال الهب الطبري لم يردني
استصحابا لانه لا يمكن ان الامر بما لا يستحب بل هذا الحديث من أدل الأدلة على
استصحابها ومعنى قوله سنة أي شريعة وطريقة لازمة وكان المراد المصطط طرقتهم ان
رواقب الغرائض ولهذا لم يعدها **ك**ثير الشافعية في الروايات واستدركها بعضهم
واعتقب أنه لم يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم وأطب علم أقوله بين كل اذانين المراد
بالاذانين الاذان والاقامة تعاميا والرواية الاولى من حديث الباب تدل على استصحاب
هاتين الركعتين خصوصا والرواية الاخرى معمها وقد عرفت الخلاف في ذلك

وعن أبي الخليل قال أتيت عقبه بن عامر فقلت له ألا اعجبك من أبي تميم بر كعر كعتين قبل
سنة المغرب فقال عقبه أنا كافف له على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لها
فمنك الآن قال الشغل رواء أحمد والبخاري) قوله ألا اعجبك بضم أوله وتثنية الجيم من
لتعجب قوله من أبي تميم هو عبد الله بن مالك الجدي شافئ شيخ الجيم وسكون الضمائية بعدها
حجة تآبى كبير مخضرم اسلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد علمه جماعة في
صحابة قال الحفاظ في الفتح وفيه رد على قول القاضي أبي بكر بن العربي أنه لم يعلمها
بعد العجوبة لأن أبي تميم تآبى وقد فعلهما والحديث يدل على مشروعية الصلاة
كعتين قبل المغرب وقد تقدم الكلام على ذلك وقوله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
هذه الصيغة فيها اختلاف منذ كور في الأصول وعلم الاصطلاح هل لها أحـ
فهم وهل تشعر بالاطلاع التي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك فليطالع من موضوعه

الصحابيين، أحفظ ودل على اتحاد المجلس اشتراكهم - ما في نقل قصة ابن حذافة ولا يقال كيف قضى (وعن

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حال غضبه حيث قال ٣٦٢ أبوك فلان وإلماكم مأموران لا يفتقروا

وهو غضبان والجواب أن يقال
أولاً ليس هذا من باب الحكم بل
من باب الغضب على المعصية
والتعليم والوعظ من شأنه أن
يكون في صورة الغضب لأن
مقامه يقتضي تكليف الانزعاج
لأنه في صورة المذموم وكذلك المعلم
إذا أنكر على من يتعلم منه سوء
فهم ونحوه لأنه قد يكون أدى
للقبول منه وليس ذلك لازماً في
حق كل أحد بل يختصنا
باختلاف أحوال المتعلمين وأما
الحاكم فهو بخلاف ذلك وأما
قائماً فيقال هذا من خصوصياته
لأنه المعصية فاستوى غضبه
ورضاه ويجوز غضبه من الشيء
دال على تفرقه أوكراهية بخلاف
غيره صلى الله عليه وآله وسلم
(وعن أنس) بن مالك رضى الله
عنه (عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم أنه كان إذا تكلم بكلمة
أعاده) أي السكامة المقصورة
بالجاء المفضلة (الثلاث) أي ثلاث
جرات قال في القحطاني المراد
بذلك نفس الحديث بقوله (حتى)
تفهم عنه) لأنه مأمور بالإبلاغ
والإيمان قال السكامة على هذا
التركيب يشعر بالاستقرار عند
الاصوليين قال الحافظ وما ادعاه
السكامة من أن الصيغة
المذكورة تضمن الاستقرار مما
ينازع فيه وللتزمذي وإلماكم في
المستدرج حتى تعقل عنه ووهم
الحاكم في استدراكه وفي دعواه

(وعن أبي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بلال اجعل بين أذانك

والأقامة نفساً يفرغ الآكل من طعامه في مهل ويقضي المتوضي حاجته في مهل رواه

عبد الله بن أحمد في المسند) الحديث من رواية أبي الجوزاء عن أبي بن كعب ولم يسمع منه
وقد أخرجه شعوبه الترمذي من حديث جابر بن زائدة المعتصم إذا دخل القضاء الحاجة قال
الترمذي لأنه روى الامن حديث عبد الله بن مسعود وأسناده مجهول انتهى وفي أسناده ضعيفان
برويه أحداهما عن الأثر فأولهما عبد الله بن زعيم قال البخاري وأبو حاتم وابن حبان
منكر الحديث وقال النسائي ليس بثقة وثانيهما يحيى بن مسلم وهو البكا بصري لم يرضه
يحيى بن سعيد وقال أبو زرعة ليس بقوي وقال أبو حاتم شيخ وقال يحيى بن معين ليس بذلك
وقال أحمد ليس بثقة وقال النسائي من روى فيه كلام طويل وله شاهد من حديث أبي
هريرة وسلمان أخرجهما أبو الشيخ وكذا هو أجهل قال الحاكم ليس في أسناده مطعون غير
عمر بن قانظ قال الحافظ لم يقع إلا في روايته هو ولم يقع في رواية الباقرين لكن فيه عبد
الله بن مسعود صاحب السقاء وهو كاف في تضعيف الحديث انتهى والحديث يدل على مشروعية
الفصل بين الأذان والأقامة وذكر أهله الموالاة بينهما في ذلك من تقويت صلاة الجماعة
على كثير من المريدين لهما لأن من كان على طعامه أو غير متوضي حال الدعاء إذا استقر
على أكل الطعام أو توضأ الصلاة فأنته الجماعة أو بعضها بسبب التجهيل وعدم الفصل
لأنه إذا كان مسكناً بهدأ من مسجد الجماعة فالترخي بالأقامة نوع من المعاونة
على البر والتقوى المنسوبة إليها قال المصنف رحمه الله تعالى وكل هذه الأخبار تدل
على أن المغرب وقتين وإن السنة أن يفصل بين أذانها وأقامتها بقدر كعبين انتهى
وقد تقدم الكلام على وقت المغرب وأما أن الفصل مقدار ركعتين فلم يثبت وقد ترجم
البخاري باب كعبين الأذان والأقامة ولكن لما كان التقدير لم يثبت لم يذكر الحديث قال
ابن بطال لا أحد ذلك غير ممكن دخول الوقت واجتماع المصلين

(باب في أن تسبحة المغرب أولى من تسبحة بالعشاء)*

(عن عبد الله بن المغفل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يغلبنكم الأعراب على اسم
صلاتكم المغرب قالوا والأعراب تقول هي العشاء متفق عليه) قوله والأعراب تقول
هي العشاء لأن العشاء لغة أول ظلام الليل والمعنى انتهى عن تسبحة المغرب بالعشاء
كما تفعل الأعراب فإذا وقعت الموافقة لهم فقد غلبتهم الأعراب عليها إذ من رجع إليه
خاصة فقد غلبه وقد اختلف في علل النهي عن ذلك فقيل هي خوف التباس المغرب
بالعشاء وقيل العادة الجماعية أن تسبحة بالعشاء مخالفة لأذن الله فاته معنى الأولى المغرب
والثانية العشاء لا تسبحه فغير ذلك والله أعلم

(باب وقت صلاة العشاء وفضل تأخيرها مع مراعاة حال الجماعة
وبما وقع المختار إلى نصف الليل)*

أن البخاري لم يخرجه وقال الترمذي حسن صحيح غريب قال ابن المنير في البخاري حديثه التبرجته على من كره إعادة

على المستفيد الذي لا يحفظ
من مرة اذا استعاد ولا عذر
للمفيد اذا لم يعد بل الاعادة عليه
آ كدم من الابد لان الشروع
مازم وقال ابن التين فيه ان
اللائح غاية ما يقع به الاعذار
والبيان (واذا أتى على قوم فسلم
عليهم سلم عليهم ثلاثاً) أي ثلاث
مرات ويشبه أن يكون ذلك عند
الاستئذان لحديث اذا استأذن
أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع
وعرض بان تساهة الاستئذان
لا تأتي اذا حصل الاذن بالاولى
ولا تثبت اذا حصل بالثانية ثم
يجوز أن يكون معناه انه صلى
الله عليه وآله وسلم كان اذا أتى على
قوم سلم تساهة الاستئذان واذا
دخل سلم تساهة التحية ثم اذا قام
من المجلس سلم تساهة الوداع
وكل سنة (عن أبي موسى)
الاشعري (قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
ثلاثة لهم اجران) اولهم (رجل)
وكذا امرأه (من أهل الكتاب)
التوراة والانجيل لما نظاهرت
نصوص الكتاب والسنة
حديث يلقا أهل الكتاب أو
الانجيل فقط على القول بان
النصرانية فاضحة لليهودية
اكذابرده جماعة حال كونه قد
(آمن بنبيه) موسى او عيسى
عليهما السلام مع ايمانه
بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم
المنعوت في التوراة والانجيل
بالأنبياء الاثنا عشر على سائر الانبياء

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الشفق الحرة فاذا غاب الشفق وجبت
الصلاة اقرواها الدار طق) الحديث قال الدار طق في الغرائب هو غريب وكل رواه
ثقات وقد رواه أيضاً ابن عساكر والبيهقي وصححه وقفه وقد ذكره الحاكم في المدخل
وجعله مثالا لما رآه المخرجون من الموقوفات وقد أخرج ابن خزيمة في صحيحه عن
عبد الله بن عمر بن قيس عن عروة بن مسعود عن مسروق بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
ان سمعت هذه القطة أعنت عن جميع الروايات لكن تفرد بها محمد بن يزيد قال الحافظ
محمد بن يزيد صدوق قال البيهقي روى هذا الحديث عن عمر وعلى وابن عباس وعبد الله
ابن الصامت وشاذ بن أوس وأبي هريرة ولا يصح فيه شيء قال المصنف رحمه الله وهو يدل
على وجوب الصلاة بأول الوقت انتهى وفي ذلك خلاف في الاصول مشهور بروا الحديث
يدل على صحة قول من قال ان الشفق الحرة وهم ابن عمر وابن عباس وابو هريرة وعبد الله
من الصحابة والقاسم والهادي والمؤيد بالله وأبو طالب وزيد بن علي والناس من أهل
البيت والشافعي وابن أبي ليلى والثوري وابو يوسف ومحمد بن النعمان والخليل والفراء
من أئمة اللغة قال في القاموس الشفق الحرة ولم يذكر الايض وقال أبو حنيفة والاوزاعي
والزبي وبه قال الباقر بل هو الايض واجمعه رواية تعالى الى غسق الليل ولا غسق
قبيل ذهاب البياض ورد بان ذلك ليس بتابع كالتجويد وقال أحمد بن حنبل الاحمر
في العساري والايض في البقيان وذلك قول لادليل عليه ومن هجم الاولين ما روى
عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى العشاء اسقط الفجر لثلاثة اشهر رآه ربه أحد
وأبو داود والترمذي والنسائي قال ابن العربي هو صحيح وصلى قبيل غيوبة الشفق قال
ابن سبيد الناس في شرح الترمذي وقد علم كل من له علم بالمطالع والمغرب ان البياض
لا يغيب الا عند ثلث الليل الاول وهو الذي حدث عليه السلام خروج أكثر الوقت به نص
يقينان وقد ما حصل قبل ثلث الليل الاول بيقين فقد ثبت بالنص انه داخل قبل غيوبة
الشفق الذي هو البياض فبين بذلك يقينان الوقت دخل بالشفق الذي هو الحرة انتهى
وابتداء وقت العشاء فغيب الشفق اجتماعاً لما تقدم في حديث جابر بل وفي حديث
التعليم وهذا الحديث وعنده ذلك ما أتت به في الخلاف فيه (وعن عائشة قالت
أعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة بالعمرة فنادى عمر نام النساء والصبيان فخرج
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما ينظرون غيركم ولم فصل يومئذ الا بالامانة ثم
قال صلوا هاهنا بين أن يغيب الشفق الى ثلث الليل رواه النسائي) الحديث رجال اسأله
في سنن النسائي رجال الصميم الأشجع النسائي عرو بن عثمان وهو صدوق والحديث متفق
عليه من حديثها فهو هذا الملقط في الباب عن زيد بن خالد اشارة اليه الترمذي وعن
ابن عمر عنده مسلم وعن معاذ بن أبي داود وعن أبي بكر رواه الخليل من حديث عبد الله
ابن أحمد عن أبيه وعن علي عليه السلام عند البزار وعن أبي سعيد وهاشم وأبي

الأنبياء الاثنا عشر على سائر الانبياء
والمؤمنين وجميعهم (وأم من بعدهم صلى الله عليه وآله وسلم) هدية

المرأة المؤمنة المعلقة أكثر بركة
وأقرب الى أن تعين زوجها على
دينه وعطف به في العتق وفي
السابق بالبناء لان التاديب
والتعليم يتعمدان في الوطء بل لا بد
منهما فيه والعقوبة نقل من صنف
الى صنف ولا يخفى ما بين الصنفين
من البعد بل من الضدية في
الاحكام والمناساة في الاحوال
فمن ادب لفظا دال على التواخي
بخلاف التاديب وغيره مما ذكر
واما اذا لم يطأ الامنة لم يكن ادبها
هل له اجر ان لم لا فالجواب ان
المراد بتكثره من وطئها شرعا
وان لم يطأها وانما يعرف العبد
ونكر رجل في الموضوعين الاخيرين
لان المعروف بالام انفس كالتكثرة
في المعنى وكذا الاتيان في العبد
بازادون النفس الاول لانها نظرف
وأن سال وهي في حكم النظر
لان معنى جازم بذكرها في وقت
الركوب وحاله اذا يقال في وجهه
الحال انما الاشعار بنائمه عظيمة
وهي ان الايمان بنبيه لا يشهد
في الامة مال الاجرين بل لا بد
من الايمان في عهد من يستحق
أجره بخلاف العبد فانه في زمان
الامة يستحق الاجرين ايضا
فان اذا التي لامة تتبال فانه
البر ماوى كالكرماني وعتقه في
الفتح فقال هو غير مستقيم لانه
مشق فيه مع ظاهر اللفظ وليس
متقدما عليه بين الرواية بل هو
عند البخاري وغيره مختلف فقد

وثلاثة افعال فقط وهي لا تعارض ولا تعارض الاقوال والثالث كثرة طرقها والرابع
كونها في الصحيحين فالق ان آخر وقت اختيار العشاء نصف الليل وما أجاب به صاحب
البحر من ان النصف بمجمل فصله خبر جبريل فليس على ما ينبغي وأما وقت الجواز
والاضطرار فهو ممتد الى الفجر لحديث أبي قتادة عنده مسلم وفيه ايس في النوم تقر يبط
انما تقر يبط على من لم يصل الصلاة حتى يبعثي وقت الصلاة الاخرى فانه ناهي في امتداد
وقت كل صلاة الى دخول وقت الصلاة الاخرى الصلاة الفجر فانه موصوف من هذا
العموم بالاجماع واماديت عائشة الا في بانظ حتى ذهب عامة الليس فهو وان كان فيه
اشعار بامتداد وقت اختيار العشاء الى بعد نصف الليل ولكنه مؤول لاسيما في (وعن
جابر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصل الظهر بالهاجرة والعصر والشمس نقيصة
والمغرب اذا وجبت الشمس والعشاء احيانا بآخرها واحدا ناهي اذا رآهم اجمعوا يحل
واذا رآهم ابطوا آخره الصبح كانوا او كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلهم بالغلس
معتق عليه) قوله بالهاجرة هي شدة الحر نصف النهار عقب الزوال سميت بذلك لان الهجر
وهو التبرك لان الناس يتركون التعريف حينئذ لشدته الحر ويقيمون وقتهم فيفسرها
بمنع من هذا القول والشمس نقيصة أي مسافة لم تدخلها منيرة قوله اذا وجبت أي غابت
والجوب السقوط كما سبق قوله اذا رآهم اجمعوا فيه مشروعية لاحتظة احوال
المؤمنين والمبادرة بالامانة مع اجتماع المصالح لان انتظارهم بعد الاجتماع ربما كان سببا
لتأذي بعضهم وأما الانتظار قبل الاجتماع فلا بأس به لهذا الحديث ولانه من باب المعاملة
على البر والاعتقوى قوله بغلس الغلس محركة ظلة آخر الليل قال في القاموس والحديث يدل
على استحباب تأخير صلاة العشاء لم يكن مفيدا لعدم اجتماع المصالح (وعن عائشة قالت
أعظم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل حتى نام أهل المسجد ثم
خرج فصلي فقال انه لو قم لولان أشق على امي رواه مسلم والنسائي) قوله أعظم قد تقدم
الكلام عليه قوله حتى ذهب عامة الليل قال النووي التأخير المذكور في الاحاديث كما
تأخير لم يخرج به عن وقت الاختيار وهو نصف الليل أو ثلث الليل على اختلاف المذهبين
والمراد بعامة الليل كثير منه وليس المراد أكثره ولا بد من هذا التأويل لقوله صلى الله
عليه وآله وسلم انه لو قم لولان أشق على امي هذا القول ما به نصف الليل لانه لم يقل احد
من العلماء ان تأخيرها الى ما بعد نصف الليل أفضل اه قوله لولان أشق على امي فيه
انصرح بما قدمنا من ان ثلث التأخير انما هو للمصلحة والحديث يدل على مشروعية تأخير
صلاة العشاء الى آخر وقت اختيارها وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن انس قال قال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العشاء الى نصف الليل ثم صلى ثم قال قد صلى الناس وناموا
اما انكم في صلاة ما انظروا قال انس كأنني انظر الى ربيص خاتمه لم يمتد منق عليه)
قوله قد صلى الناس أي الماهودون هم صلى من المسلمين اذ القول ربيص خاتمه هو بالباء

عن ابن عباس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ٣١٥ خرج) من بين صفوف الرجال الى صفوف

النساء (ومعه بلال) بن أبي رباح الحبشي واسم امه حمامة وفي رواية معه بلال و (فطن) صلى الله عليه وآله وسلم (انه لم يسمع النساء) حين اجمع الرجال

(فوعظهن) بقوله اني رأيتكن اكثر أهل النار لا تكثرن تكلمن اللعن وتكفرن العشير وهذا أصل في حضور النساء بحال

الوظوف ونحوه بشرط امن الفتنة (وأمرهن بالصدقة) النافلة لما رآهن أكثر أهل النار لانها معصاة لكثير من الذنوب المدخلة النار أولا لأنه كان وقت حاجة الى المواعاة والصدقة حينئذ كانت أفضل وجوء اليه (لجمع المارة) باقي القسوط) يضم القاف

وسمكون الراء الذي يعاقب

بشحنة أذنهما (واخطم وبلال يأخذ في طرف ثوبه) ما يلقينه ليصرفه صلى الله عليه وآله وسلم في مصارفه لأنه يحرم عليه الصدقة وحذف المفعول للعلم

به (عن أبي هريرة) عبد الرحمن بن مضر (رضي الله عنه) قال قلت يا رسول الله من أجمع

الناس بشقاعتك يوم القيامة (قال) اي صلى الله عليه وآله وسلم (واقه لقرظنت بأبهريرة أن لا يسألن) بضم اللام وفقهما

لوقوع أن بعد الظن (عن هذا الحديث أحد أول منك) صفة لأحد أو بدل منه (لمارأت) اي للذي رأيت (من حرصك على

الطائع والعاصي) بشقاعتك يوم

الموحدة والصادق عليه البريق والساطم بكسر التاء وقعها و يقال أيضا خاتم وخيتام أربع لغات قاله النووي والحديث يدل على مشروعية تأخير صلاة العشاء والتعامل بقوله اما انكم الخ يشعرون التأخير لذلك قال الخطابي وغيره انما استحب تأخيرها لتطول مدة الانتظار لاهل الصلاة في صلاة (وعن أبي سعيد قال انظرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة صلاة العشاء حتى ذهب نخو من شطر الليل قال لهما فصلي بنا ثم قال خذوا ما عداكم فان الناس قد أخذوا ما جاءهم واتمكم ثم التوا في صلاة منذ انتظروها ولو لا ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذي الحاجة لانخرت هذه الصلاة الى شطر الليل رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه من حديثه والنسائي وابن خزيمة وغيرهم واسناده صحيح قوله ليلة فيه اشعار بأنه لم يكن يواظب على ذلك قوله شطر الليل الشطر نصف الشيء جزؤه ومنه حديث الاسراء فوضع شطرها أي بعضها قاله في القاموس قوله ولو لا ضعف الضعيف هذا نصريح بفضيلة التأخير ولو لا ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذي الحاجة والحديث من صحيح من قال بان التأخير أفضل وقد تقدم الخلاف في ذلك قال المصنف رحمه الله قال ثبت تأخيرها الى شطر الليل عنه عليه السلام قولاً وفعلًا وهو يثبت زيادة على أخبارنا في الليل والاختيار زيادة أولى وهذا صحيح قد أسلفنا ذكره

* (باب كراهية النوم قبلها والسهر بعدها الا في مصلة) *

(عن أبي هريرة الاسلمي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسنحب ان يوتر العشاء التي يدعونها العقة) وكان يكره النوم قبلها والحديث بهذا رواه الجماعة (وفي الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن أنس أشار اليه الترمذي وعن ابن عباس رواه القاضي أبو الطاهر الذهلي وعن ابن مسعود وسياق قال الترمذي وقد كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء وروى في ذلك بعضهم وقال ابن المبارك أكثر الاحاديث على الكراهية وروى بعضهم في النوم قبل صلاة العشاء في رمضان قال ابن سبيل الناس في شرح الترمذي وقد كره جماعة واعتقدوا فيه منهم ابن عمر وعمر وابن عباس واليه ذهب مالك وروى فيه بعضهم منهم على عليه السلام وأبو موسى وهو ذهب السكونيين بشرط بعضهم ان يجعل معه من يوقظه اصلاهما وروى عن ابن عمر مثله واليه ذهب الطحاوي وقال ابن العربي ان ذلك جائز ان علم من نفسه البقطة قبل خروج الوقت بهادة أو يكون معه من يوقظه والعلة في الكراهية قبلها ان لا يذهب النوم يصاحبه ويستغرقه فتفوت أوقيته فضل وقتها المستحب أو يترخص في ذلك الناس فيناموا عن إقامة جماعتها احتج من قال بالكراهية بحديث الباب وما بعده واحتج من قال بالجواز بدون كراهية بما أخرجه البخاري وغيره من حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتم العشاء حتى قاده عمر فنام النساء والصبيان ولم ينكر عليهم ومحدث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شغل عنها

الحديث) اول وثيق بعض حرصك في بيان على الاول وتبعه فيه على الثاني (اسعد الناس) الطائع والعاصي (بشقاعتك يوم

ابن امامة (ان الله لا يقبض العلم) من بين الناس (انتزاعا يتزعه) وفي رواية ٣١٧ ينزعه (من العباد) بان يرفعه الى السماء

او يمسوه من صدورهم (ولكن

يقبض العلم بقبض) ارواح

(العلماء) وموت حلتهم وظهر

في وضع الاذهار لزيادة تعظيم

المظهر كما في قوله تعالى الله الصمد

بعدم قوله الله احد قال ابن

المنبر يحو العلم من المصدر وجاز

في القدرة الا ان هذا الحديث دل

على عدم وقوعه (حتى اذ لم يبق)

بكسر القاف من الابقاء وقبسه

ضمير يرجع الى الله تعالى أى حتى

اذا لم يبق الله (عالميا) وفي رواية

لم يبق عالم من البقاء ولم يبق حتى

اذا لم يبق لعالم من الخلق هذا الناس

روى (بضم الراء) والهمزة

والثمنين جمع رأس ولا يترك

في الفتح رؤساء بفتح الهمزة وفي

آخرهمزة أخرى مقروحة جمع

رئيس (بجاء لا) بالضم والقشيد

(فسموا) بضم السين أى فسألهم

السائل (فاقتوا) به (بغير علم)

وفي رواية ابى الاسود عند البخارى

في الاعتصام فيمنعون برأيهم

(فضلوا) من الضلال أى في

انفسهم (واضلوا) من الضلال

اى اضلوا السالكين واستدل به

الجمهور على جواز ضلال الزمان

عن مجتهده خلافا للعامة لادله

أخرى تدل عليه والله الامر بفعل

ما يشاء (عن ابى سعيد الخدري)

رضي الله عنه وهو سعد بن مالك

(قال قال النعمان) وفي رواية

قالت وكلاهما جاز في فعل اسم

الجمع (لنبي صلى الله عليه وآله

الجمع (فاجعل) أى انظر لنا فحين

(وعن ابن عباس قال وقد تفتيت ميمونة ليلة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

عندها لا تظفر كيف صلاة رسول صلى الله عليه وآله وسلم بالليل قال فتحدث النبي صلى الله

عليه وآله وسلم مع أهل ساعة ثم قد وساق الحديث رواه مسلم الحديث استدل به من قال

يجوز الأمر مطا لقان الحديث الواضع منه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبل بما فيه طاعة

ولا بأس بتعديده بسانه طاعة جهلين الأدلة كما سبق على انه يمكن ان يكون وقوع ذلك

منه صلى الله عليه وآله وسلم لبيان الجواز ولا إشعار بالمنع من حمل الأدلة القاضية بجمع

السمع على الخبر ويمكن ان يقال ان العلامة التي ذكرناها للكرامة منتزعة في حقه صلى

الله عليه وآله وسلم لانه من غلبة النور وعروض الكسل ويحجب بجمع أمته من غلبة

النور مستند بنومه في الوادى وأما أمته من عروض الكسل فمسل ان لم يكن ذلك من

الأمور العارضة لطبيعة الانسان الخارجة عن الاختيار

(باب تسميت بالآله وأشياء العمة)

(عن مالك عن يحيى بن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم يجدوا الا أن يستموا وعليه لاستموا عليه

ولو يعلمون ما في التمجيع لاستبقوا اليه ولو يعلمون ما في العمة والعجم لآتوا بها ولو حجبوا

مقتضى عليه زاد أحد في رواية عن عبد الرزق فقلت لمالك امانكروه ان تقول العمة قل

هكذا قال الذي حسدني) قوله لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول أى من مزيد

الاضل وكثرة الاجر قوله لا توهما أى لا توهل الذي به إيمان فيه جماعة وهو المعجود قوله

ولو حجبوا أى زحفا اذ منهم مانع من المشى كما يرفع الصغير ولا يأتى ثيابه من حديث

أبي الدرداء ولو حجبوا على المرائى والركب الحديث يدل على استحباب القيام بوظيفة

الأذان والملازمة للصف الاول والمساعدة الى جماعة العلماء والتجسس وسباني الكلام على

ذلك يدل على جواز تسمية العلماء بالعمة وقد ورد من حديث عائشة عند البخارى بلانظ

أعظم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعمة ومن حديث جابر عند البخارى أيضا بلانظ

لنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة صلاة العشاء هي التي تدعو الناس العمة ومن

حديث غيره أيضا وقد استشكل الجمع بين هذا الحديثين حديث ابن عمر الآتي فقال

الرووي وغيره الجواب عن حديث أبي هريرة من وجهين أحدهما انه استعمل إيمان

الجواز وان النبي عن العمة للتزكية لا للتحريم والثاني انه يحتمل انه خطوب بالعمة من

لا يعرف العشاء فخطوب بما يعرفه أو استعمل لفظ العمة لانه أشهر عند العرب وإنما

كانوا يخطبون على المغرب كما في صحيح البخارى ومسلم باللفظ لا تغلبكم الاعراب على

اسم صلاتكم المغرب قال والاعراب تقول هي العشاء وقد تقدم هذا الحديث والكلام

عليه وقيل ان التسمية تسمية العمة ناسخ الجواز ونفسه انه يحتاج في مثل ذلك الى

معرفة التار يخ والعلم به أخر حديث المنع قال الحافظ في الفتح ولا يعد ذلك كان جائزا

(وسلم غلبت عليك الرجال) بلا زمتهم لك كل الايام يستعملون الدين ونحن نسأضه لا تقدر على من اجتهد (فاجعل) أى انظر لنا فحين

(الثانيون) من الأيام التي فيه يكون مشؤوه ٣١٨ (من نفسك) أي من اختيارك لأن اختيارنا وعبدنا عن التبعين بالعلم

لأنه لازم (فوعدهن) عليه الصلاة والسلام (يوما) ليعلن فيه (تقين) نفسه أي في اليوم الموعود به (فوعظهن) أي فوفى على الله عليه وآله وسلم بوعدهن ولقهن فوعظهن بوعظ (واصرهن) بأمر دينيه (نسكن) فيما قال لهن ما يمكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها لا كان التقديم (لها) بغير المال فالت (أمرأته) من تقدم (الثنين) والنساء هي أم سليم كل سنة أحمد والطبراني وأبو أيمن كل عند الطبراني في الأوسط وأبو بشر كأيته البخاري (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (و) من قدم (الثنين) وحكم الرجل في ذلك كالزوجة كما ساق التخصيص عليه في الجنايز (وفي رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه ثلاثة لم يلقوا الخنثى) بكسر الأول أي الأثر والمعنى أنهم ماؤا قبل البلوغ فلم يكتب الخنثى عليهم ووجه اعتبار ذلك أن الأطنال اعلق بالقلب والمصيبة بهم عند النساء أشد لأن وقت الحضانة طاهر والسرف فيه أنه لا ينسب إليهم إذ ذلك عقوق فيكون الحزن عليهم أشد وفي الحديث ما كان عليه نساء الحبيبة من الحرص على تعليم أمور الدين وفيه جواز الوعد بأن أطنال المسكين في الجنة وإن من مات له ولدان حياه من النار (عن عائشة رضي

الله عنها) (عن عائشة رضي الله عنها) (و) (وسلم قال من حوسب عذاب فأت عاتشة فقلت) (كان كذلك) وليس يقول الله ولو

«(باب وقت صلاة الفجر وما جاء في التغايب بها والاسفار)»

قد تقدم بيان وقتها في غير حديث (وعن عائشة قالت كن نساء المؤمنات بشهدن مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الفجر ثم تعف عنهن ثم ينادي إلى يومئذ حين يقضي الصلاة لا يعرفهن أحد من الغلس رواه الجماعة والبخاري ولا يعرف بعضهم بعضا) قوله نساء المؤمنات صورته صورة إضافة الشيء إلى نفسه واختلاف في تأويله وتفسيره فقبل تقديره نساء الانفس المؤمنات وقبل نساء الجماعات المؤمنات وقبل ان نساءه بمعنى الفاضلات أي فاضلات المؤمنات كما يقال رجال القوم أي فضلاءهم وتقدموهم وقوله كن قال الكرماني هو مثل أكاوني البراعية لأن قياسه الأفراد وقد جمع قوله متلفعات هو بالعين المهملة بعد الفاء أي متحللات ومتلفعات والمروط جمع مرط بكسر الميم الأكسية المعانة من خز أو صوف أو غير ذلك قوله لا يعرفهن أحد قال الداودي معناه ما يعرفن أنفسهن أم رجال وقيل لا يعرف أعيانهن قال النووي وهذا ضعيف لأن المتلفعات في النمار أيضا لا يعرفها فسليني في الكلام فائدة وتعتب بان المعرفة إنما تتعلق بالاعيان ولو كان المراد الأول لم يعرفه بنى العلم قال الحافظ وما ذكره من أن المتلفعات بالمار لا يعرف عيها فيه نظر لأن لكل امرأة هيئة غير هيئة الأخرى في الغالب

الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حوسب عذاب فأت عاتشة فقلت (كان كذلك) وليس يقول الله ولو

ثم إلى فسوف يحاسب حسابا يسيرا) سهلا لا يناقش فيه (فالت) عائشة (فقال) ٣١٩ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (انما)

ذلك العرض بكسر الكاف لأنه
 خطاب المؤمنين أى عرض الناس
 على الميزان (ولكن من نوقش
 الحساب) أى من ناقشة الله
 الحساب أى من الاستقصى
 حسابه وأصل المناقشة
 الاستفراج ومنه نقش الشوكة
 اذا استخرج بها المراد هنا المبالغة
 فى الاستيفاء (جهلاً) بكسر
 اللام واسكان اليكاف جواب
 من الوصول المتضمن معنى
 الشرط ويجوز رفعه لان الشرط
 اذا كان ماضياً جاز فى الجواب
 الوجهان والمعنى ان تحوير
 الحساب يقضى الى استحقاق
 العذاب لان حسنة ان العبد
 مدفوعة على ان يقبل وان لم
 تحصل الرحمة المقتضية القبول
 لاتسع العادة قال فى الفتح
 الحديث ما كان عليه عائشة من
 الطرس على فقهيم معاني
 الحديث وان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم لم يكن يتضح
 من المراجعة فى العلم وفيه جواز
 المناظرة ومقابلة السنة بالسكاب
 وتفاوت الناس فى الحساب وفيه
 ان السؤال عن مثل هذا يدخل
 فيما نهى العبادة عنه فى قوله
 تعالى انساوا عن اسماء وفى
 حديث أنس كلنهم ما أنسا
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 ولم عن شئ ووقع نحو ذلك غير
 عائشة ففى حديث حفصة انها
 لما سمعت لا يدخل النار احد من

ولو كان بدنه مغطى قال الباجي وهذا يدل على انهن كن سافرات اذ لو كن متقنيات
لكان المنافع من المعرفة تطبعهن لا تغليس **قولهم** من الغلس من ابتدائية أو تعليلية
ولامعارضة بين هذا وبين حديث أبي بزة انه **كان** ينصرف من الصلاة حين يعرف
الرجل جلده لان هذا الاخبار عن رؤية الملقعة على بعد وزوال الاخبار عن رؤية المجلس
والحديث يدل على استحباب المباداة بقصة الالة العجري في أول الوقت وقد اختلف العلماء في
ذلك فذهب العامة **عنه** وما لا والشافعي وأحمد وأصحق وأبو ثور والأوزاعي وداد بن علي
وأبو جعفر الطائري وهو المروي عن عمرو عثمان وابن الزبير وأنس وأبي موسى وأبي هريرة
إلى أن التغليس أفضل وان الاسفار غير مندوب وحكى هذا القول الحارثي عن بقة
الشافعية الا بعبارة ابن مسعود وأبي مسعود الانصاري وأهل الجواز احتجوا بالأحاديث
المذكورة في هذا الباب وغيرها وانصرح أبي مسعود في الحديث الآخر بانها
كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم التغليس حتى مات ولم يعد إلى الاسفار وذهب
البيهقيون وأبو حنيفة وأصحابه والثوري والحسن بن حي وأكثرا العراقيين وهو مروي
عن علي عليه السلام وابن مسعود إلى ان الاسفار أفضل واحتجوا بحديث أسقروا
بالفجر وسماي ونحوه وقد أجاب القائلون بالتغليس عن أحاديث الاسفار بأجوبة منها
أن الاسفار التبين والتحقق فليس المراد التبين بالفجر وتحقق طلوعه وردب آخرجه
ابن أبي شيبة وأصحق وغيرهما بالفظ ثوبه لالة الصبح بالبال حين يبصر القوم مواقع
بهم من الاسفار ومنها ان الامر بالاسفار في المأبى المقتر فانه لا يتحقق فيها الفجر الا
بالاستظهار في الاسفار وذكر الخطابي انه يحفل انهم لما أمروا بالتعجيل صلوا بين الفجر
الأول والثاني طلبا للثواب فقبل لهم صلوا بعد الفجر الثاني وأصبحوا ثم افاناه أعظم
لاجر كم فان قيل لو صلوا قبل الفجر لم يكن فاعا جرحا لاجواب انهم يروحون على نيتهم وان لم
تصح صلاتهم لقوله اذا اجتمعوا لم تفسد صلاتهم وقال أبو جعفر الطحاوي انما يتحقق
معاني آثار هذا الباب بان يكون دخوله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الصبح مغسلا
ثم يطيل القراءة حتى ينصرف عنها مسرعا وهذا خلاف قول عائشة لانها **حكيت** أن
انصرف النساء كان وهن لا يعرفن من الغلس ولو قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بالسور الطوال ما انصرف الا وهم قد اسقروا ودخلوا في الاسفار جدا الا ترى إلى أبي بكر
رضي الله عنه حين قرأ البقرة في ركعتي الصبح قبل له كادت الشمس تطلع فقال لو طلعت لم
تجد نائما فابن (وعن أبي مسعود الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة

الصحيح مرة بغاس ثم صلى مرة أخرى فاستقر بهم ثم كانت صلاته بعد ذلك التعليل حتى مات
 لم يمسك إلى أن يسفر ورواه أبو داود الحديث رجاله في سنن أبي داود رجال الصحيح وأما
 في الصحيحين واللفظي وابن ماجه واللفظي ثم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 نزل جبريل فأخبرني بوقت الصلاة فصليت معه ثم صليت معه ثم صليت معه
 ثم صليت معه بحسب ما جاء به خمس صلوات قرأت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 شمس يدنيا والحديث قال أليس الله يقول وإن منكم إلا وردها فجاءت بقوله ثم

ظهور العموم في الحساب والورد والظلم فوضع لهم ان المراد في كل منها امر خاص ولم يتبع من ذلك هذا من العصبية الاقبالية مع توجيه السؤال وتظهوره وذلك ليكمل فهمهم ومعرفة فهم بالسان العربي فيكمل ماورد من فهم من سأل عن المشكلات على من سأل نعمتا كما قال تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وفتنة غاشية فاذا رأيت الذين يسألون عن ذلك فهم الذين سمى الله فاحذروهم ومن ثم انكر عسر على صبيغ لما رآه أكثر من السؤالي عن مثل ذلك وعاقبه (عن أبي نعيم) بضم النون وفتح الراء نحو بلدين عرو ابن مضر الخوازي العصبية العصبية المتوفى سنة ثمان وستين (رضي الله عنه) وله في البخاري ثلاثة احاديث (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يوم النسخ) أي نالي يوم فتح مكة في العشر من رمضان السنة الثامنة من الهجرة) يقول قولاً سمعته أذناني (أصله أذنان لي فتنطت النون لاضافته لاه المتكلم أراد أنه بالغ في حذره والتثبت فيه وأنه لم يخش منه بواسطة وأني بالثبوت أكيدا (رواه ناي) أي سقطه وهتق فهمه وثبت في عقل معناه (وابصره مني) بقاء الثابت أكمه أذناني لأن كل ما هو في الانسان من الاعضاء ثلثان كاليد والرجل والعين والاذن فهو مؤنث بخلاف الانف

صلى الظهر حين تزول الشمس وربما أخرها حين اشتد الحر ورأيت صلى العصر والشمس مرقةة أيضاً قبل ان تذهب الصلوة فينصرف الرجل من الصلاة يأتي ذا الحليفة قبل غروب الشمس ويصلي المغرب حين تسقط الشمس ويصلي العشاء حين يسود الأفق وربما أخرها حتى يجمع الناس ويصلي الصبح مرة بغاس ثم صلى مرة أخرى فاسفر بها ثم كانت مسلاته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد إلى أن يسفر ولم يذكروا أنه أصلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأوداد قال المذري وهذا الزيادة في قصة الاسفار رواها عن آخرهم ثقات والزيادة من الثقة مقبولة وقال الخطابي هو صحيح الاسناد وقال ابن سيد الناس اسناده حسن قوله فاسفر بها قال في القاموس سافر الصبح يسفر اضاء وأشرق أه والغاس بقايا الظلام وقد مر تفسيره والسيد يدل على استحباب التغليس وأنه أفضل من الاسفار ولو لا ذلك لما ألزمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات وبذلك استخرج من قال باستحباب التغليس وقد مر ذكر الخلاف في ذلك وكيفية الجمع بين الاحاديث (وعن انس عن زيد بن ثابت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قلنا في الصلاة قالت كم كان متدرا ما بين ما قال قد رخصت في ثبوت ما عليه الحديث أخرجه ابن حبان والسنائي عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا انس اني أريد الطعام اطعمني شيئا بخشنة بقر وانما ماء وذلك بعد ما أذن بلال قال يا انس انظر رجلا ياكل حتى قد عورت زيد بن ثابت فوافقه فاسفر معه ثم قام فصلى ركعتين ثم خرج الى الصلاة الحديث يدل أيضا على استحباب التغليس وان أول وقت اصبح طلوع الشجر لانه الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب والمدة التي بين الفرج من السجود والدخول في الصلاة وهي قراة التمسين آية هي مقدمة الروض فاشهر ذلك بان أول وقت الصبح أول ما يطعم الشجر (وعن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسفر وابتغى فانه أعظم الاجر رواه الترمذي وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والطبراني قال الحافظ في التلخيص وصححه غيره واحد قال وأبعد من زعم أنه ناسخ للصلاة في الغسل وقد احتج به من قال بضرورة الاسفار وقد قدم الكلام عليه وعلى الجمع بينه وبين احاديث التغليس وقد تقرر في الاصول ان الخطأ الخاص بنا لا يعارضه فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والامر بالاسفار لا يشيئ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا على طريق النصوعية ولا الظهور فلازمة للتغليس وموونه عليه لا تنسخ في ضرورة الاسفار لالامة لولائه فعل ذلك وفعله معه العصابة فكان ذلك مشهرا بعد الاستحصاء به فلا بد من المصير الى التاويل كما سبق (وعن ابن مسعود قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة تغيب ميقاتها الا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء يجتمع صلى الشجر يومئذ قبل ميقاتها متفق عليه ولم قبل وقتها بغاس ولا بعد البخاري عن عبد الرحمن بن يزيد قال خرجت مع عبد الله فقدمنا

والرأس والمعنى انه لم يكن اعتماده على الصوت من وراء الحجاب بل بالزينة والمشاهدة ٣٢٦ (حين تكلم) صلى الله عليه وآله وسلم (به) أي بالقول الذي أحدث

جاء فصلي الصلاتين كل صلاة وحدها باذان واقامة وتعتشى بينهما ثم صلى حين طلع الفجر قائل يقول طلع الفجر وقائل يقول لم يطلع ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان هاتين الصلاتين حوائجنا ومنهما في هذا المكان المغرب والعشاء ولا يقدم الناس جمعا حتى يدعوا وصلاة الفجر هذه الساعة) قوله يجمع بين مفتوحة فيم ساكنة فعين مهملة وهي المزدلفة ويوم جمع يوم عرفة وأيام جمع أيام منى أفاده القاموس وانما سميت المزدلفة جمالا لأن آدم اجتمع فيها مع حواء وازدلف اليها أي دنا منها وروى عن قتادة انه قال انما سميت جمعا لانه يجمع فيها بين الصلاتين وقيل وصفت بفعل أهلها لانهم يجتمعون بها يريدون ان يلقوا الله أي يتقربون اليه بالوقوف فيها وقيل غير ذلك قيل حتى دعوا أي يدخلوا في العمرة وقد تقدم بيانها وتام حديث ابن مسعود في البخاري بعد قوله وصلاة الفجر هذه الساعة ثم وقف حتى اسفر ثم قال يعني ابن مسعود لو ان أمير المؤمنين أفاض الآن أصاب السنة فما أدرى أقوله كان أسرع أم دفع عثمان فبرز يأي حتى رمى بحجرة العتبة يوم النحر انتهى والحديث استدل به من قال باستحباب الاسفار لان قوله قبل مبقاتهم اقدمين في رواية مسلم انه في وقت الغسل فدل على ان ذلك الوقت أهدى وقت الغسل متقدم على مبقات الصلاة المعروف عند ابن مسعود فيكون مبقاتهم الملهو وهو الاسفار لانه الذي يتعقب الغسل فيصلح ذلك للاحتجاج به على الاسفار وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن ابي الربيع قال كنت مع ابن عمر فقلت له ابي أوصلي معك ثم أنفقت فلا أرى وجهه جليسي ثم أحيانا تفرد فقال كذلك رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي واحببت ان أصليها كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصليها (وهو من جملة ما تسكب به القائلون باستحباب الاسفار لان ابن عمر كان يسفر بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم فلم يلو كان منسوخا لما فعله ولا يتفكك ان غاية ما فيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أحيانا يغسل واحيا فابسفر وهذا لا يدل على ان الاسفار أفضل من التغلبس انما يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل الامرين وذلك مما لا نزاع فيه انما النزاع في الافضل وفعل ابن عمر لا يدل على عدم النسخ المتنازع فيه وهو نسخ الفضة لانه لما ساق انما يدل على عدم نسخ الجواز وذلك أمر متفق عليه (وعن هاذب جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن فقال يا معاذ اذا كان في الشتاء علس بالفجر واطل القرامنة قد رمى بطيخ الناس ولا تملهم واذا كان الصيف فاسفر بالفجر فان الليل قصير والناس ينامون فامهلهم حتى يدركوا رواه الحسين بن مسعود البغوي في شرح السنة وأخرجه ابني بخلة في مسنده المصنف الحديث أخرجه أيضا أبو نعيم في الحلية كآمال السيوطي في الجامع الكبير وفيه العنقبة بن زمان الشافعي في الاسفار والتغلبس مع الامتلاك العله المذكور

٤١ نيل ل ترخيص أي ان قال أجب ترك القتال عزيمة والقتال رخصة تعاطي عند الحاجة (القتال)

أى لأجل قتال (رسول الله صلى الله عليه) ٣٣٢ وآله (وسلم فيها) مستدل بذلك (فقولوا) له ليس الأمر كذلك

(إن الله) تعالى (قد أذن
لرسوله) صلى الله عليه وآله وسلم
بخصمته (ولم يأذن لكم وإنما
أذن لي) الله في القتال فقط وفيه
الغنائم لأن نسق الكلام وإنما
أذن له أى لرسوله (فيها) أى
مكة (ساعة) أى في ساعة أى
مقدار من الزمان والمواظبة يوم
الفتح (من ثم) وهى من طلوع
الشمس إلى العصر كفى حديث
عمر وبن شبيب عن أبيه عن
بجده عند أحد فكاكت في حقه
صلى الله عليه وآله وسلم في تلك
الساعة بمنزلة السيل والمأذون فيه
القتال لا قطع الشجر (ثم عادت
سمرتها اليوم) أى تحسرتها
المقابل الذابحة المنهومة من
القتال الآن في اليوم المعهود وهو
يوم الفتح إذ عود سمرتها كأن في
يوم صدر وهذا القول لا في غيره
(سمرتها باللاس) الذى قبل
يوم الفتح (وإلى ما عايناه) عند
الحاضر (الغائب) فأنتم بغير
عن الرسول أرض كفاية (عن
علي) بن أبي طالب أحد السابقين
إلى الإسلام والعشرة المبشرة
بالجنة والخلفاء الراشدين
والعلماء البائين والشجعان
المشهورين والى الخلافة من
سنيين ونوفى بالكوفة ليلة الاحد
تاسع عشر رمضان سنة أربعين
عن ثلاث وثلاثين سنة (رضى الله
عنه) وكان زعمه بعد الحسن بن
الحكم (سيف مسعود) وهى البخارى
فبعضه وعشرين ح. حديثا (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تكذبوا على) بصيغة الجمع

في الحديث ولكنه لا يارض أساليب التفسير لما في حديث أبي مسعود السابق من
التصريح بالآية صلى الله عليه وآله وسلم لا تكذبوا حتى مات فكان آخر الأمر من منه
وهذا الحديث ظاهر في التسليم لما فيه من التواريخ بخروج معاذ إلى اليمن فلا بد من
تأويله بما تقدم

(باب بيان أن من أدرك بعض الصلاة في الوقت فإنه يتها وجوب المحافظة على الوقت)

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أدرك من الصبح

ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر

قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر رواه الجماعة ولا يخفى إذا أدرك أحدكم

سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك سجدة من صلاة

الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم من أدرك من العصر سجدة قبل أن تغرب الشمس أو من الصبح قبل

أن تطلع الشمس فقد أدركها رواه أحمد وسلم والنسائي وابن ماجه والسجدة هنا

الركعة (قوله) فقد أدرك قال الذوى أجمع المسلمون على أن هذا ليس على ظاهره وأنه

لا يكون بالركعة مدر كالكل الصلاة وتكفيه وتحصل الصلاة بهم الركعة بل هو

مما قول وفيه اشتمال وتقدير فقد أدرك حكم الصلاة أو وجوبها أو فضاها انتهى وقيل

بمحل على أنه أدرك الوقت قال الحافظ وهذا قول الجمهور وفي رواية من حديث أبي

هريرة من صلى ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس وصلى ما بقى بعد غروب الشمس

لم تقته العصر وقال مثل ذلك في الصبح وفي رواية للبخارى من حديث أبي هريرة أيضا

فليتم صلاته وللنسائي فقد أدرك الصلاة كلها إلا أنه يقضى ما فاته ولا يفيق فليصل إليها

أخرى ويؤخذ من هذا الرد على الطحاوى حيث خص الأدرك بالاحتلام الصبي وطهر

الحائض وإسلام الكافر ونحو ذلك وأراد بذلك نصرة مذهبهم في أن من أدرك من الصبح

ركعة تسلم صلاته لأنه لا يكملها إلا في وقت الكراهة وهو مبني على أن الكراهة

تتناول الفرض والمنفل وهى خلافية مشهورة قال الترمذى وبهذا يقول الشافعى

وأحمد وإسحق وخالف أبو حنيفة فقال من طلعت عليه الشمس وهو في صلاة الصبح

بطلت صلاته وأخرج في ذلك بالأحاديث الواردة في النهى عن الصلاة عند طلوع الشمس

وأدعى بعضهم أن أحاديث النهى ناسخة لهذا الحديث قال الحافظ وهى دعوى تحتاج

إلى دليل وأنه لا يصار إلى النسخ بالاحتمال والجمع بين الحديثين يمكن بأن تحذف أحاديث

النهى على ما لا سبب لهم من التوافل انتهى قلت وهذا أيضا جاع بما وافق مذهب

الحافظ والحق أن أحاديث النهى عامة تشمل كل صلاة وهذا الحديث خاص فبأن

العام على الخاص ولا يجوز في ذلك الوقت شئ من الصلوات الإبدلي بخصه سواء كان

من ذوات الأسباب أو غيرها ومفهوم الحديث أن من أدرك أقل من ركعة لا يكون

وهو عام في كل كذب مطلق في كل نوع منه في الاحكام وغيرها ٣٢٣ كالترغيب والترهيب ولا مفسد بهم

لقوله على لانه لا يتصور ان يكذب
له لانه صلى الله عليه وآله وسلم
هنى عن مطلق الكذب قال في
الفتح وقد اختلفت قروم من الجهلة
فوضعو احاديث في الترغيب
والترهيب وقالوا نحن لم نكذب
عليه بل فعلنا ذلك لانه لا يدريه
ومادروا ان تقوله صلى الله
عليه وآله وسلم ما لم يقل يقتضي
الكذب على الله تعالى لانه
اثبات حكم من الاحكام
الشريعة سواء كان في الايجاب
او النكاح وكذا ما قاله اهل
الحرام والمكروه ولا بد من
خالف ذلك من الكرامة حيث
جوزوا وضع الترغيب والترهيب
في تثبت ما ورد في القرآن
والسنة واحتجوا به كذب له لانه
وهو جهل باللغة العربية وتعد
بعضهم بما ورد في بعض طرق
الحديث من زيادته ثبت وهي
ما أخرجه الزائر من حديث ابن
مسعود باللفظ من كذب على الله
به الناس الحديث وقد اختلف
في وصله وارساله ورجح الدارقطني
والحاكم ارساله واخرجه الدارقي
من حديث يعلى بن مرة بسنده
ضعيف وعلى تقدير انه قد ثبت
اللام فيه لانه لا يدل لاصوره
والله اعلم ان ما كذب الله
الاضلال او هو من تخصيص
بعض افراد العموم بالذكر فلا
مشهور له انتهى (فانه) أي الشأن
(من كذب على فليج النار) أي
فليدخل فيه اهـ ذاجزاه وقد يعقده الله تعالى عنه ولا يقطع عليه بدخول النار كسائر اصحاب الكفر وغيره وقد جعل

مدر كالوقت وان صلاته تكون قضاء واليه ذهب الجمهور وقال البعض ادعوا الحديث
يرده واختلفوا اذا أدرك من لا يجب عليه الصلاة كالمأخض تطهر والمجنون يسقط
والمغمى عليه يفتى والكافر يسلم دون ركعة من وقته اهل تجب عليه الصلاة أم لا وفيه
قولان للشافعي أحدهما لا تجب وروى عن مالك عملهما فهو الحديث وأصحهما عن
أصحاب الشافعي أنهم ألزموه وبه قال أبو حنيفة لأنه أدرك جزأ من الوقت فاستوى قبله
وكثيره وأجابوا عن مفهوم الحديث بأن التقيد بركعة يخرج مخرج الغالب ولا يخفى
ما فيه من البعد وأما إذا أدرك أحد هؤلاء ركعة وجبت عليه الصلاة بالاتفاق بينهم
ومقدار هذه الركعة قدر ما يكبر ويقرأ أم القرآن ويرفع ويسجد سجدتين
والحديث يدل على أن الصلاة التي أدركت منها ركعة قبل خروج الوقت أداء لقضاء وفي
ذلك اشكالان عند أئمة الاصول قولهم سجدتا المأخض الركعة كاذرة المصنف ومسلم
في صحيحه وقد ثبت عند الامام عيسى باللفظ ركعة مكان سجدة يدل على أن الاختلاف
في اللفظ وقع من الرواة وقد ثبت أيضا عند البخاري من طريق مالك باللفظ من أدرك
ركعة قال الحافظ ولم يمتنع على روايته في ذلك فكان عليها الاعتماد قال الخطابي المبراد
بالسجدة الركعة ركعتين وسجدتها الركعة اثنتان يكون قتلها سجودها فسميت على
هذه سجدة انتهى وادرك الركعة قبل خروج الوقت لا يخص صلاة الفجر والعصر
ما ثبت عند البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة رفعوا بالفظ من أدرك
ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وهو أعم من حديث الباب قال الحافظ ويحتمل
أن تكون اللام هندية ويؤيده أن كلامهم عن رواية أبي سلمة عن أبي هريرة وهذا
مطابق وذلك يعني حديث الباب مقيد فيعمل المطابق على المقيد انتهى ويمكن أن يقال
أن حديث الباب دل عليه وهو على اختصاص ذلك الحكم بالفجر والعصر وهذا
الحديث دل على أنه عام على أن حكم جميع الصلوات لا يختلف في ذلك والمنطوق أرجح من
المفهوم فثبت من المصير اليه ولا يشك أنه على الزيادة التي ليست منافية لأنه زيد قال النووي
وقد اتفق العلماء على أنه لا يجوز تعمد التأخير إلى هذا الوقت انتهى وقد قد من الكلام
على اختصاص هذا الوقت بالمضطرب في أوائل الاوقات فارجع اليه (وعن أبي ذر قال
قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف أنت إذا كانت عليك أمرا عييتون
الصلاة أو يؤخرون الصلاة عن وقتها قلت قال صل الصلاة لوقتها فان أدركتها
معهم فصل فأنم الله نافلة وفي رواية فان أتممت الصلاة وانت في المسجد فصل وفي أخرى
فان أدركتك يعني الصلاة معهم فصل ولا تقل اني قد صليت فلا أصلي رواه أحمد ومسلم
والنسائي) قوله عييتون الصلاة أي يؤخرون فيها فيصحبونها كآيت الذي خرجت روحه
والمراد بتأخيرها عن وقتها المختار لا عن جميع وقتها فان المنقول عن الامراء المتقدمين
والتأخير بين انما هو تأخيرها عن وقتها المختار ولم يؤخروا احد منهم عن جميع وقتها فوجب
فليدخل فيه اهـ ذاجزاه وقد يعقده الله تعالى عنه ولا يقطع عليه بدخول النار كسائر اصحاب الكفر وغيره وقد جعل

أوهو بالنظر الامر ومعه
الطبري ويؤيده رواية من
يكذب على بلج النار ولا ينجا
فان الكذب على بلج النار وقيل
دعا عليه ثم اخرج بخروج النجم
وفي المتن فليتبوا مقعده من
النار مكان فليتب النار في حديث
الباب عن علي ولم أجده في
حديثه هنا في الفتح ولا في
القسطلاني نعم هو في حديث
الزبير بالنظر سمعته يقول من
كذب على فليتبوا من التبو أي
فليخذه الله من النار أي فيها
فليخذه الله من النار أي فيها
فليخذه الله من النار أي فيها
واللام (ابن الاكوع) سمعته
سنان بن عبد الله الاسلمي المدني
المثولي بالمدية سنة أربع وسبعين
وهو ابن ثمانين سنة وله في
البخاري عشرة وثمانين حديثا (قال
سمعت النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) أي كلامه حال كونه
(يقول من يتب على ما أفل)
وكذا الوقتل ما قاله بالنظر يوجب
تغير الحكم أو نسب إليه فعلا
لم يرد عنه (فليتبوا) جواب
الشرط السابق أي فليخذه الله
من النار يقال تبوا الرجل المكان
إذا اتخذته سكنا وهو أمر به في
الخبير أو به في التمديد أو بمعنى
التمسك أو دعاه على فاعل ذلك
أي بوالله ذلك وقال السكراني
يتمهل ان يكون الامر على
حقيقة نفسه والمعتنى من كذب
فليأمر نفسه بالتبوي ويلزم عليه
كذا قال وأما قوله رواه أحمد

حل هذه الاخبار على ما هو الواقع قوله فان أدركته الخ معناه اصل في أول الوقت
وتصبر في شقة فان صادفهم بعد ذلك وقد صلوا أجزأتك صلاة وان أدركت الصلاة
معهم فصل معهم وتكون هذه الثانية لك نافلة الحد يثبيل على مشر وعية الصلاة
لوقتها وترك الاقتداء بالامراء اذا اخرها عن أول وقتها وان المؤتم يصلي منفر دأتم
يصلي مع الامام فيجمع بين فضيلة أول الوقت وطاعة الامير ويدل على وجوب طاعة
الامراء في غير مصيبة ثلاثة طرق السكامة وتقع الفتنة ولهذا ورد في الرواية الاخرى
ان خليلي أوصاني ان اسمع وأطيع وان كان عبد ماجدع الاطراف وقله فانم سالنا نافلة
صريح ان الفريضة الاولى والثانية وقد اختلف في الصلاة التي تصلي مرتين
هل الفريضة الاولى او الثانية فذهب الهادي والاذري وبعض اصحاب الشافعي الى
ان الفريضة الثانية ان كانت في جماعة والاولى في غير جماعة وذهب المؤيد بالله والامام
يحيى وأبو حنيفة واصحابه والشافعي الى ان الفريضة الاولى وعن بعض اصحاب الشافعي
ان الفريضة الاولى وعن بعض اصحاب الشافعي أيضا ان الفريضة احدهما على
الاجم فحسب الله بايتهم ما شاء وعن الشعبي وبعض اصحاب الشافعي أيضا كلاهما
فريضة اجمع الاولون بحديث يزيد بن عاصم عن أبي داود عن فروعا ونبيه فاذا اجريت
الصلاة فوجت الناس يصلون فصل معهم وان كنت صليتها وانك لا نافلة وهذه
مكتوبة ورواه الدارقطني بالنظر وليجعل التي صلي في بيته نافلة وأجيب بان رواية شاذة
مخالفة لرواية الحفاظ والنفات كما قال البيهقي وقد ضاع عنها التوروى وقال الدارقطني
هي رواية ضعيفة شاذة واستدل القائلون بان الفريضة هي الاولى سواء كانت جماعة
أو فرادى بحديث يزيد بن الاسود عن أبي داود والترمذي والنسائي والدارقطني
وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن بالنظر شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بجدة فصليت معه الصبح في مسجد النخيل فلما قضى صلاته وانصرف اذ هو برجلين
في آخر القوم لم يصلوا معه فقال علي بن أبي طالب فيهم ما ترعد فرأهم ما قال ما منكم مكان
نصليهم معنا فقال لا يا رسول الله انا كنا قد صلينا في رحا لنا قال فلا تفعلا اذا صليتم في رحاكم
ثم أتيتهم مسجد الجماعة فصليا معهم فانهم الكنا نافلة قال الشافعي في القديم استعداده
بجهول لان يزيد بن الاسود ليس له راو غير ابنه ولا ابنه جابر راو غير يعلى قال الحفاظ
يعلى من رجال مسلم وجابر وثقه النسائي وغيره وقال وقد وجدنا جابر راو غير يعلى
أخبره ابن منبته في المعرفة ومن جميع أهل القول الثاني حديث الباب فانه صريح في
المطلوب ولان تادية الثانية بنية الفريضة يستلزم ان يصلي في يوم مرتين وقد ورد النهي
عنه من حديث ابن عمر فروعا لا تصلوا صلاة في يوم مرتين عند أبي داود والنسائي وابن
خزيمة وابن حبان وأما جملته مخصصة بما يحدث فيه فضيلة فدهوى عاطلة عن البرهان
وكذا جعله على التكرير بالفسير عذر وفي الحديث دليل على انه لا بأس باعادة الصبح

الطبيعي فيه اشارة الى معنى التصديق الذنب وجرائه أي كانه تصديق الكذب ٣٢٥ التعميم فيه قصد بيان انه التوبة (مقوله

من النار) لما فيه من البراءة
على الشريعة وصاحبها صلى الله
عليه وآله وسلم فلم يكونا في العالم
معنى قوله باللفظ غير اللفظ لكنه
مطابق للمعنى لفظه فهو وسائر
هذه الحقيقة وعند البخاري عن
أنس مرفوعا بلفظ ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال من أعمد
على كذبا فليتبوأ مقعده من
النار وهذا عام في جميع أنواع
الكذب لان النكارة في سبأ في
النسب كالنكارة في سبأ النبي
في افادة العموم وانما تارة ان
الكذب عدم مطابقة الخبر
للاواقع ولا يشترط في كونه كذبا
تعمده والخبر يشترط له الدلالة
على انقسام الكذب الى منه عمد
وغيره وقد ذهب الجواب الى
كفر من كذب متعمدا عليه
صلى الله عليه وآله وسلم ولم يورده
عليه ولله امام الحرمين وقال انه
من هفوات والده وتبعه من
بعده فضعفه وانصر له ابن المبر
بان خصوصية الوعيد لا يوجب
ذلك اذ لو كان يطلق النار كان
كل كاذب كذلك عليه وعلى غيره
فإن الوعيد بالخلود قال وله هذا
قال فليتبوأ أي فليتخذ هاهنا
ومسكنا وذلك هو الخلود وبان
الكاذب عليه في تحصيل حرام
مثلا لا يثبت عن استحلال ذلك
الحرام أو الجلي على استحلاله
واستحلال الحرام وكفر والجل
على الكفر كفر وأجيب عن
الاول بان دلالة التوبة على الخلود غير مسلمة ولو سلم فلا نسلم ان الوعيد بالخلود مقتضى الكفر بل ليس

والعصر وسائر الموات لان النبي صلى الله عليه وسلم أطلق الامر بالاعادة ولم يفرق بين
صلاة وصلاة فيكون خصصا الحديث لصلاة بعد العصر وبعد الفجر ولا يحجب الشافعي
وجهه انه لا بعد الصبح والعصر تسكبا وعموم حديث الصلاة ووجهه انه لا بعد بعد
المغرب لثلاثين صلاة قال النووي وهو ضعيف قلت وكذلك الوجه الاول لان الخاص
مقدم على العام وهم يوجبون بناء العام على الخاص مطلقا كما تقرر في الأصول لهم
واستج من قال بانهم ما فرضة بعدم الخصص بالاعتداد باحداهم او زجده لظاهر ان في
يوم وحديث لا تصلي صلاة في يوم مرتين (وعن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال ستكون عليكم بعدى امرائهم فلهذه الامور انما هي من الامور التي لا تفرق بين
وقتها فاصولوا الصلاة لوقتها فقال رجل يا رسول الله أصلي معهم فقال نعم ان شئت رواه
أبو داود وأحمد بن حنبل وفي لفظ واجعلوا أصواتكم معهم تطوعا) الحديث رجال اسناده في
سنن أبي داود وثقات وقد أخرجه أيضا ابن ماجه وسكت أبو داود والمنذري عن
الكلام عليه وقد عرفت ما أسلفناه عن ابن الصلاح والنووي وغيرهما من صلاحية
ما سكت عنه أبو داود ولا يحتاج وحديث أبي ذر الذي قبله يشهد بصحته وفيه دليل على
وجوب نادية الصلاة لوقتها وترك ما عليه أمراء الجور من التاخير وعلى استحباب الصلاة
معهم لان التردد من دواعي الفرفة وعدم الوجوب لقوله في هذا الحديث ان شئت وقوله
أطروعا وقد تقدم الكلام على صحة الحديث قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل بان
رأى المعادة نافذة ولم يكفر تارك الصلاة ولمن أجاز امامه الفاسق ان يسي استنبط
المؤلف من هذا الحديث والذي قبله ثلاثة احكام وقد تقدم الكلام على الاول منها
في شرح حديث أبي ذر وعلى الثاني في أول كتاب الصلاة واما الثالث فلعله يأتي الكلام
عليه ان شاء الله تعالى في الجماعه والحق جواز الانقسام بالناس لان الاحاديث الدالة على
المنع كحديث لا يؤمنكم ذو جرأة متفق عليه وحديث لا يؤمن فاجر مؤمن وشوهم اضعية
لا تقوم بها وكذا الحديث الدالة على جواز الانقسام بالناس كحديث مسألو بعد
من قال لا اله الا الله وحديث مسألو خلف كل بر وفاجر وشوهم اضعية أيضا ولكنها
منأيدة بما هو الاصل الاصل وهو ان من صحت صلاته لنفسه صحت لغيره فلا تنقل عن
هذا الاصل الى غيره الا لدليل ناهض وقد عرفت في هذا البحث رسالة مستقلة وليس
المقام مقام بسط الكلام في ذلك

«(باب قضاء الفوائت)»

(عن أنس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من نسي صلاة فليصلها اذا
ذكرها الا كثرة ارفاها الا ثلاث متفق عليه وسلم اذا وقدا أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها
فليصلها اذا ذكرها فان الله عز وجل يقول أقم الصلاة لذكري وعن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها فان الله تعالى يقول أقم
الاول بان دلالة التوبة على الخلود غير مسلمة ولو سلم فلا نسلم ان الوعيد بالخلود مقتضى الكفر بل ليس

عليه في تحصيل حرام مثلاً مع قطعاً بان الكذب عارسة حرام وان ذلك الحرام ليس يستعمل كما تقدم المصنف من المؤمنين على انفسهم الكفار مع اعتقادهم بصره (عن أبي هريرة) (روى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سموا) بفتح التاء والسين والميم امر بصيغة الجمع من باب التفعّل (باسمى) محمد وأحمد (ولا يمكنه) بفتح التاءين وفي رواية الاربعة لا تمكنوا بفتح الكاف ونون مشددة من باب التفعّل من باب تكيّف يتكفّى تكنياً وأصله لا تمكنوا فحذفت إحدى التاءين وتكفوا بفتح التاء وفتح الكاف وضم النون من باب التفعّل من كنى يكفى تكنية أو بفتح التاء وسكون الكاف وكلمة الكناية (يكفى) هو من باب عطف المثنى على المبتدأ (ومن رأى في المنام فقد رأى) سحراً فان الشيطان لا يثبت في صوري) أي لا يتصل بها وفي المواهب اللدنية في ذلك ما يكفي ويشفي (ومن كذب على متعمداً فليتبوأ ثوابه من النار) مقتضى هذا الحديث استواء تحريم الكذب عارسة في كل حال سواء في المصلحة والنوم وقد أورد البخاري ومسلم وغيرهما هذا الحديث عن جماعة من الصحابة وهم الاثنون ونسأ ورواها

الصلاة المذكورة ورواه الجماعة الا البخاري والترمذي قوله من أنى تمسك بدليل الخطاب من قال ان العامد لا يقضي الصلاة لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المسمى وطعننا من منعه ان من لم يمسك لا يصلي والى ذلك ذهب داود وابن حزم وبعض أصحاب الشافعي وحكام في البحر عن ابن الهادي والاستاذ ذرواية عن القاسم والناصر قال ابن تيمية حفيد المصنف والمنازعون لهم ليس لهم حجة قطيردا اليه عند التنازع وأكثروهم يقولون لا يجب القضاء الا بأمر جدي وليس معهم هذا أمر ونحن لا تنازع في وجوب القضاء فقط بل تنازع في قبول التفتة اعنه وصحة المسألة في غير وقتها وأطال البحث في ذلك واختار ما ذكره داود ومن معه والامر كما ذكره فاني لم أقف مع البحث الشديداً هو جيب القضاء على العامد وهو من عدمنا ذكرنا على دليل يتفق في سوق الملاحظة ويصلح للتعميل عليه في مثل هذا العمل العظيم الحديث فدين الله احق ان يقضى باعتباره ما يقضى به اسم الجنس المضاف من العموم وليكنهم ليرفعوا اليه رأسا وانهم مضاجا في هذا المقام قوله ان الاحاديث الواردة بوجوب القضاء على الناسي يستند من مذهبهم خطاب وجوب القضاء على العامد لانهم ان باب التنبيه بالادنى على الاعلى فتدل بقوى الخطاب وقياس الاولى على المطلوب وهذا امر دود لان القائل بان العامد لا يقضى لم يرد انه اختلف حاله من الناسي بل صرح بان المانع من وجوب القضاء على العامد انه لا يقضى الاثم عنه فلا فائدة فيه فيكون اثباته مع عدم النص بمثابة خلاف الناسي والناسم فتد امرهما الشارح بذلك وصرح بان القضاء كفارة له مالا كفارة له مساو ومن جعل جمعهم ان قوله في الحديث لا كفارة لها الا لا يدل على ان العامد امر ابا الحديث لان التام والناسي لا يتم عليهم ما قالوا فالمراد بالناسي التارلسواء كان عن ذلول ام لا ومنه قوله تعالى نسوا الله فنسيهم وقوله تعالى نسوا الله فانساهاهم انفسهم ولا يخفى عليك ان هذا الكلام يستلزم عدم وجوب القضاء على الناسي والتام لعدم الاتم الذي جعلوا الكفارة منوطاً به والاحاديث الصحيحة قد صرحت بوجوب ذلك عليهم ما وجد استصناف الحافظ في الفقه هذا الاستدلال وقال الكفارة قد تكون عن الخطأ كما تكون عن العمد على انه قد قيل ان المراد بالكفارة هي الايمان بما تنبيه على انه لا يكفي مجرد التوبة والاستغفار من دون فعل لها وقد انصف ابن دقيق العيماء فرد جميع ما تشبهوا به واهتمناج الى امه ان النظر ما ذكرنا لئلا يساقم ان عموم حديث فدين الله احق ان يقضى لا سيما على قول من قال ان وجوب القضاء بدليل هو الخطاب الاول الدال على وجوب الاداء فليس عندنا في وجوب القضاء على العامد فيما نحن بصدد ذكره دلالة بقول المتعمد لا يترك قد شرط بالصلاة ووجوب عليه تأديتها فصار تدبيراً عليه والدين لا يستلزم الا بأدائه اذا عرفت هذا عايت ان المقام من المضائق وان قول النووي في شرح مسلم بعد سكايه قول من قال لا يجب القضاء على العامد انه خطأ من قائله وجهه انه من الافراط

وقد ائتمنى جماعة من الحفاظ بجمع طرقه منهم حتى بن المديني ٣٢٧ ثم ابراهيم الحربي وأبو بكر البرزالي ومحمد يحيى بن صاعد وقال الصيرفي رواه ستون نفسا من

الصحابة وقال ابن مندهما كثر من عثمان بن عفان فسأوا جميع طرقه ابن الجوزي بخاروا التسعين وبذلك جزم ابن دحية وقال أبو عيسى المديني برويه نحو من مائة من الصحابة يعني ما بين صحيح وحسن وضعيف وساقط مع أن فيها ما هو مطلق في ذم الكذب عليه من غير تقييد بهذا الوعيد الخاص ونقل النووي أنه جاء عن مائة من الصحابة ولا جمل كثر طرقه أطلق عليه جماعة أنه متواتر وعورض بأن المتواتر شرطه استواء طريقه وما يندم في الكثرة وليست موجودة في كل طريق بمقدورها وأجيب بأن المراد من إطلاق تواتره رواية المجموع عن الجماعة من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر وهذا كاف في فائدة العلم والهدى المعين لا يشترط في المتواتر بل ما أفاد العلم كني والمصنفات العلمية في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه كما قرر الحفاظ ابن حجر في نكت علوم الحديث وفي شرح نخبة الفكر وبين هناك الرد على من ادعى أن مثال المتواتر لا يوجد إلا في هذا الحديث وبين أن أمثاله كثيرة منها حديث من بنى لله مسجدا أو مسجعا على الخلق ورفع المسلمين والشفاععة والحوض وروية الله في الآخرة والأشعة من قريب وغير ذلك

المذموم وكذلك قول المقلب في المنار أن باب القضاء مركب على غير ما سأل فيه كتاب ولا سيما إلى آخر كلامه من اتقريبه قوله لا كفاية لها إلا ذلك استدلال بالحصر الواقع في هذه العبارة على الاكتفاء بفعل الصلاة عند ذكرها وعدم وجوب إعادتها عند حضور وقتها من اليوم الثاني وسبق في الكلام على ذلك عند الكلام على حديث عمران بن حصين من آخر هذا الباب والامر بفعلها عند الذكر يدل على وجوب المبادأة بها فيكون جهة المذهب من قال بوجوبه على الفور وهو الهادي والمؤيد بالله والناصر وأبو حنيفة وأبو يوسف والمزني والكرخي وقال القاسم ومالك والشافعي وروى عن المؤيد بالله أنه على التراخي واستدلوا في قضاء الصلاة بما في بعض روايات حديث يوم الوادي من أنه لما سقيظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد نوات الصلاة بالنوم آخر قضاءها راقتادوا وراحلهم حتى خرجوا من الوادي ورد بان التأخير لما نتج آخر وهو ما دل عليه الحديث بأن ذلك الوادي كان به شيطان ولاهل القول الأول صحيح غير مختصة بقضاء الصلاة وكذلك أهل القول الآخر وأعلم أن الصلاة المتروكة في وقتها لم يذلل النوم والتسليم لا يكون فعلها بعد خروج وقتها المتدبرها هذا المذهب وقضاءه وان لم ذلك باصطلاح الأصول لكن الظاهر من الأدلة أنها إذا لم تقضى فالواجب الوقوف عنده مقتضى الأدلة حتى يتم دليل يدل على القضاء والحديثان يدلان على وجوب فعل الصلاة إذا فاتت بنوم أو نسيان وهو إجماع قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق حديث أبي هريرة وفيه أن الفرائض يجب قضاؤها على الفور وأنهم ساقوا في أوقات النهي وغيرها وأن من مات وعليه صلاة فإثم الاتقضى عنه ولا يطعم عنه لها أقوله لا كفاية لها إلا ذلك وفيه دليل على أن شرع من قبلنا شرع لنا لم يرد نسخها انتهى (وعن أبي قتادة قال ذكروا للنبي صلى الله عليه وسلم

نومهم عن الصلاة فقال إنه ليس في النوم نقر يطأ النائم في البقرة فإذا نسي أحدكم صلاة أو نام عليها فليصلها إذا ذكرها رواه النسائي والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضا أبو داود من حديثه قال الحفاظ واستدلوا على شرط مسلم ورواه مسلم نحوه في قصة نومهم في صلاة الفجر وانفضه ليس في النوم نقر يطأ النائم نقر يطأ على من لم يصل الصلاة حتى يجي وقت الصلاة الأخرى فمن فعل ذلك فليصلها حتى يتبين لها فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها الحديث يدل على أن النائم ليس بمكلف حال نومه وهو إجماع ولا ينافيه إيجاب الضمان عليه لما ناله والزامه إرضاء ما جناه لأن ذلك من الأحكام الوضعية لا التكبيلية وأحكام الوضع تلزم النائم والصبي والمجنون بالاتفاق وظاهر الحديث أنه لا نقر يطأ في النوم سواء كان قبل دخول وقت الصلاة أو بعده قبل نسيقه وقبل أنه إذا نعد النوم قبل تضيق الوقت واتخذ ذلك ذريعة إلى ترك الصلاة أغلبية ظنه أنه لا يستيقظ الا وقد خرج الوقت كان آثما والظاهر أنه لا إثم عليه بالنظر إلى النوم لأنه فيه له في وقت يساح فعله فيه فيسهله الحديث وأما إذا نظر إلى التسبب به للترك فلا

ولنا أنه يعمون حديثا في المتواتر مما يهمل الحيز الذي يكون من لفظ النبي المصوم المأمون فليعلم (وعنه) أي عن أبي هريرة (رحمى)

الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله ٢٨ (وسلم قال ان الله عز وجل) (حجس) أي منع (عن مكة القبل) بالشاف والفقهاء

(أو القبل) بالشاف والفقهاء
الجواب المشهور والشك من
شيخ البخاري القليل بن دكين
وقال الكرماني القليل أي سقط
الدم على قفله بدل القلة
ووجهه ظاهر لكن لا أساسه
روى كذلك ولا يعد أن يكون
تخصيصا والمراد بعبس القليل أهل
القبيل وأشار بذلك إلى القصة
المشهورة للعبث في غزوهم مكة
ومعهم القليل فغلبها الله عنهم
وسلط عليهم الطير الأبايل مع
كون أهل مكة إذ ذاك كانوا
مكرمة أهلها بعد الإسلام أكد
ليكن غزو النبي صلى الله عليه
وآله وسلم إليها مخصوص به على
ظاهر هذا الحديث وغيره
(وسلط عليهم) بضم السين
بالبناء لا فاعول (رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم والمؤمنون)
وروى سبط بن فتح السمين أي
سلط الله رسول الله والمؤمنين
(الا) ان الله قد بسببها وانها
لم تسلب (بفتح أوله وكسر ثابته
لا حدته) ولا تحل (بضم اللام
وفي رواية لم تحل وفي القفل لم تحل
وهي التي بالفتح قبل (لا سجد
بعدى) أي لم يحكم الله في المسألة
بالحل في المستقبل (الا وانها
أحدثت) أي في سماعي (هذه)
التي أتاكم فيها بعد الفتح (حرام)
يصرح الله تعالى ومكة مكرمة وفي
الأم لا يستوى فيه التذكير

اشكال في المعنى بذلك ولا شك في أن من نام بعد تضييق الوقت لتعلق الخطأ به
والنوم مانع من الامتناع والواجب ازالة المانع وقد تقدم الكلام على قوله في الحديث
فأذا نسي أحدكم صلاة الخ (وعن أبي قتادة في قصة نومهم عن صلاة الفجر قال ثم أذن
بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى الغداة فصنع
كما كان يصنع كل يوم رواه أحمد ومسلم الحديث أو رده مسلم مطولا وفيه قصة
أبي قتادة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في نومه على راحلته وان أبا قتادة معه
ثلاث مرات وأخرج النسائي وابن ماجه طر فامنه قوله ثم أذن بلال فيه استجباب
الاذان للصلاة الغائبة قول فصل الخ فيه استجباب قضاء المنة الزايلة لان الظاهر ان
هاتين الركعتين اللتين قبل الغداة هما سنة الصبح قوله كما كان يصنع كل يوم فيه إشارة
إلى أن سنة قضاء الغائبة كصفة أداها في وقتها فانها الصبح بقية في ذلك
ذهب الشافعية وسبغ في الكلام على القنوت وتحقق ما هو الحق فيه وروى عنه
أيضا أنه يجهر في الصبح المنصية بعد طلوع الشمس ولهذا قال المصنف رحمه الله وفيه
دليل على الجهر في قضاء الفجر ثم انتهى وقال بعض أصحاب الشافعي انه ليسن فقط
وجله قوله كما كان يصنع على الأفعال فقط وفيه ضعف (وعن عمران بن حصين قال
سمي سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما كان في آخر الليل عوسا فلم يسمع فقط حق
أية فلهذا سحر الشمس فجعل الرجل منا يقوم دهشا إلى طهوره ثم أحمر بالافاذن ثم صلى
الركعتين قبل الفجر ثم أقام فصلينا فذا الويا رسول الله الانع يداه في وقتها من الغداة قال
ابنهما كبر بكم فعلى عن الربا وفيه منكم رواه أحمد في مسنده الحديث أخرجه ابن
خزيمة وابن حبان في صحيحهما وابن أبي شيبة والماوراني وأخرجه البخاري ومسلم مطولا
عن أبي ربيعة الطاردي عن عمران بن حصين في حمانه كرا الاذان والاقامة ولا قوله ان قالوا
يا رسول الله الانع يداه إلى آخره وأخرجه أبو داود من حديث الحسن بن عمران وفيه
ذكر الاذان والاقامة دون قوله فذا الويا رسول الله إلى آخر الحديث المذكور واكتنه
أخرج هذه الزيادة التي في حديث الباب النسائي وذكرها الحافظ في الفتح واحتج بها
وبعاضتها ما في صحيح مسلم من حديث أبي قتادة بلنظ فاذا كان الغداة صلها عند وقتها
وما في سنن أبي داود من حديث عمران بن حصين بلنظ من أدرك منكم صلاة الغداة
من غداة الحاقبة قض مثلها أو يشهد لصحة ذلك الرواية ما تقدم في أول الباب من حديث
أبي قتادة لا كبقية الأذان وبديل على صحتها إجماع المسلمين على عدم وجوب قضاء ذلك
الصلاة التي فعلها التائم عند استيقاظه والساهي عند ذكره اذا حضر وقتها كما صرح
بذلك الخطابي والحافظ ابن حجر والمعارض برواية مسلم السابقة غير صحيحة لاحتمال أن
يريد بقوله في صلها عند وقتها أي الصلاة التي تقضيها لأنه ربما توهم أن وقتها قد تحول
إلى ذلك الوقت الذي ذكره فيه ولا يريد أنه بعد الصلاة بعد خروج وقتها ذكر معنى ذلك

والناظر والافراد والجمع ولهذا أخرجه عن ابنه كرويه حرام فلا يستعمل (لا يجتلي) بضم أوله النوروى

ذكر الخلاف فيه في النجاشي
 شاء الله (ولا يعضد) بضم أوله
 أي لا يقطع (شجرها ولا تلتقط)
 بالياء المفعول (ساقطتها) أي
 ماسقة طائها بفتحة ما كسر (الا
 للشد) أي معرف فليس لو وجدها
 عبر التعريف ولا يملكها (فن
 قتل) أي قتل له قتل كافي الديات
 عند المصنف (فهو بخير النظرين)
 أي أفضلهما (أما إن يعقل وأما
 إن يباد) أي يمكن (أهل القتل)
 من القتل يقال أقتل القاتل
 بالمفتول أي اقتصصته منه أي
 يؤخذ له القود أو الجوز والوهم إذا
 زول الاشكال اذلول القدير
 كان المعق وأما إن يقتل أهل
 القتل وهو باطل (بما رجح من
 أهل اليمن) هو أبو شاذ بن شاذ
 مجمة وهما منونة كما في القمع
 (فقال أكتب لي) أي الخطبة
 التي سمعها منك (يا رسول الله
 فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
 (اكتبوا لأبي فلان) أي
 لآل أبي شاذ (فقال رجل من
 ثوريش) هو الهبسان بن عبيد
 طالب قتل يا رسول الله لا يجتنب
 شوكها ولا يعضد شجرها (الا
 لا آخر يا رسول الله) بكسر
 الهمزة والهاء المجمة وهونيت
 معروف طيب الرائحة ويجوز
 به الرفع على البدل والنصب
 على الاستعانة كونه واقعا بعد
 التثنية (فأما المجمة في يوتما)
 تعقف فوق الشد أو تعظاف

• (باب الترتيب في قضاء الفرائض) •

بالطين لثلاثين اذيق به (وقيدو رفا) نسد به فرج المجد

الخطبة بين اللغات (فقال النبي
منه احد استغناء في منه فاستغنى
الا الاذخر) ولا يصلي الا الاذخر
هرتبين لانا كيد (عن ابن
عباس) رضي الله عنهما (قال لما
اشد) أي حين قرى (النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) وجهه
الذي توفي فيه يوم الخميس قبل
موته بأربعة أيام (قال اتوني
بكتاب) أي بأدوات الكتاب
كالدواة والقلم فمسه بجزاز
الحذق أو أراد بالكتاب ما من
ثأله ان يكتب فيه كالكتاب
وعظم الكنتف كما صرح به في
رواية مسلم (اكتب) بالجزم
جوابا للأمر ويجوز الرفع على
الاستغناء وفيه مجاز أيضا أي
أمر بالكتابة (لكم كتابا) فيه
النص على الأئمة بعدى أو أبين
فيه مسمات الأحكام
(لأتصوا به) بفتح الهمزة
وكسر الشافى (قال عمر بن
الخطاب رضي الله عنه من
حضره من الصحابة ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم علم عليه
الوجه) السبل (عندنا كتاب
الله) هو (حسنا) أي كافيا
فلان كلف رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ما يشق عليه في
هذه الحسنة من أملاء الكتاب
ولم يكن الأمر في اتوني للوجوب
وإنما هو من باب الإرشاد لا الصلح
لأنه يشبه الصارفة الأمر عن
الاجتناب الى السدب وإنما
كان يسوغ لعمر رضي الله

330 صلى الله عليه وآله وسلم) يوحى الحال أو قبل ذلك وأنه طالب

من توقيت المؤداة فيصعب تقديم ما تضيق والخصلاف في جواز التراخي إنما هو في
المطالعات لا المؤقتات المضيقه وقد اختلف أيضا في الترتيب بين المقضىيات أنفسهم
وسند كرم في شرح الحديث الآتي (وعن أبي سعيد قال حسنا يوم الخندق عن الصلاة
حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل كفيما وذلك قول الله عز وجل وكفى الله المؤمنين
الفتن قال وكان الله قويا عزيزا قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالافاقام
الظهر فصلاها فاحسن صلاتها كما كان يصلها في وقتها ثم أمره فاقام العصر فصلاها
فاحسن صلاتها كما كان يصلها في وقتها ثم أمره فاقام المغرب فصلاها كذلك حال وذلك
قبل ان ينزل الله عز وجل في صلاة الخوف فان خفف فربا لا أو ربكنا رواه أحمد والشافى
وليد كرم (الحديث رجال اسمه اده رجال الصحيح وسما في ذكر من صحبه وفي الباب
عن عبد الله بن مسعود عن عبد القمذي والشافى بالفتح ان المشركين شغلوا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق وساقها نحو الحديث وأخرج
نحوه مالك في الموطأ قوله بهوى الهوى بشق الهام وكسر الواو وياءت سبعة السقوط
والمراد بعد دخول طائفة من المسلمين والحديث يدل على وجوب قضاء الصلاة المتركه
لهذا الاستغناء بحرب الكفار ونحوهم لكن انما كان هذا قبل شريعة صلاة الخوف
كما في آخر الحديث والواجب بعشر عتبات على من حبس بحرب العدو ان يعلمها وقد
ذهب الجمهور الى ان هذا منسوخ بصلاة الخوف وذهب مكحول وغيره من الشافيين الى
جواز تأخير صلاة الخوف اذا لم يتمكن من اداها أو الصحيح الأول لما في آخر هذا الحديث
والحديث مصرح بانها فائتة صلاة الظهر والعصر وحديث جابر المقتدم مصرح
بانها العصر وحديث عبد الله بن مسعود مصرح بانها أربع صلوات فمن الناس من اعتقد
الجمع فقال ان وفتة الخندق بقت أيا ما فسكن في بعض الايام الفائتات العصر فقط وفي
بعضها الفائتات العصر والظهر وفي بعضها الفائتات أربع صلوات ذكره النووي وغيره
ومن الناس من اعتقد الترجيح فقال ان الصلاة التي شغل عنها رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم واحدة وهي العصر ترجحها لما في الصحيحين على ما في غيرهما ذكره أبو بكر بن
العرابي قال ابن سيد الناس والجمع أربع صلوات حديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المزني
عن الشافى حديث ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي
سعيد عن أبيه قال وهذا السناد صحيح جليل انتهى وأخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان
في صحيحهم وأحمد ابن السكن وقد تقدم فهو هذا في باب الصلاة الوسطى على ان حديث
الاباب ونحوه متضمن للزيادة فالصلاة اليه مقصود واقصاها الراوى على ذكر العصر فقط
لا بدح في قول غيره انها العصر والظهر أو الأربع الصلوات وغايته انه روى ما علم وزل
ما لم يعلم ومن علم بحجة على من لم يعلم ولا يحتاج الى الجمع بتعدد واقعة الخندق مع هذا
والحديث أيضا يدل على الترتيب بين الفوائت المقضية وقد قال بوجوبه زيد بن علي

تيمان لكل شيء ومن ثم قال عمر
حسبنا كتاب الله وعاش صلى
الله عليه وآله وسلم بعد ذلك أياما
ولم يعاود أمرهم بذلك ولو كان
واجبا لم يتركه لاختلافهم لانه لم
يتروك التبليغ لاختلافه من خالف
وقد كان الصحابة يراجعون في
بعض الامور ما لم يحسم بالامر
فاذا عزموا مثلوا وقد عده هذا من
موافقة عمر رضي الله عنه وأما
قول ابن عباس عند ما حدث
هم بهذا الحديث ان الرزقة كل
الرزقة ما حال بين رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وبين
كاتبه فقد كان عمر أفتهم من ابن
عباس (فاختلفوا) أي الصحابة
عند ذلك فحالت طائفة بل
فكتب لما فيه من امتثال أمره
وزيادة الإيضاح (وكثر اللفظ)
بفصر يك اللام والمججمة أي
الصوت والجلبة بسبب ذلك
فما رأى ذلك صلى الله عليه وآله
وسلم (قال قوموا عن) أي عن
جهنم (ولا يفتي عندي المنازع)
يحق أن يكون صلى الله عليه
وآله وسلم كان ظهر له حين هم
بالكتاب انه مصطلح ثم ظهر له أو
أوحى اليه بعد ان المصلحة في
تركه فتركه ويستفاد من هذا
الحديث جواز كتابة الحديث
ومن حديث علي رضي الله عنه
وكذا من قصة أبي شاه الاذن فيها
والتهنى في حديث أبي سعيد
الخدري عند مسلم مرفوعا

والناصر وأبو حنيفة وقال الشافعي والهادي والامام يحيى انه غير واجب وهو الطاهر
لان مجرد الفعل لا يدل على الوجوب الا ان يستدل بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم
صلوا كما رأيتموني أصلي كما سبق ولكنه غير خالص عن شوب اعتراض ومعارضة وفي
الحديث دليل على استحباب قضاء الفوات في الجماعة وخالف فيه الليث بن سعد والحديث
يرد عليه قال الله سبحانه وتعالى وفيه دليل على الاقامة للفوات وعلى ان صلاة
الجماعة وان قضيت له الا لا يجهر فيه او على ان تأخير يوم الخندق في نسخ فيه مرفوع صلاة
الخوف انتهى

(أبواب الاذان)

الاذان لغة الاعلام نقل ذلك النووي في شرح مسلم عن أهل اللغة ونسبوا الاعلام بوقت
الصلاة بالفاظ مخصوصة وهو مع قولهم انفاذه مشقلا على مسائل العقائد كما بين ذلك الحفاظ
في التمعن لأعني القرطبي وقد اختلف في الفضل من الاذان والامامة وسيأتي ما يرشد
الى الصواب وقد اختلف في أي وقت كان ابتدا منبرية الاذان فعمل على رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم مع فرض الصلاة وقد روى ذلك ابن حبان عن ابن عباس بإسناد
فيه عبد العزيز بن عمر بن وهب عن لا تقوم به بحجة وعند الدارقطني من حديث أنس قال
الحافظ واسناده ضعيف وعند الطبراني عن ابن عمر ذكر انه في ليلة الاسراء وفي اسناده
طبعة بن زيد وهو متروك وعند ابن مردويه من حديث عائشة مثله وفيه من لا يعرف
وعند البراء وغيره من على رضي الله عنه وفي اسناده زياد بن المنذر أبو الجار ودوهو
متروك قال الحافظ والحق انه لا يصح شيء من هذه وقد أطل الكلام في ذلك في الفتح
فليرجع اليه وقيل كان فرض الاذان عند قدوم المسلمين المدينة لما ثبت عند
البخاري ومسلم والترمذي وقال حسن صحيح والتاقي من حديث عبد الله بن عمر قال
كان المسلمون حين قدموا المدينة يحقون بنحيتهم الا صلاة وايسر ينادي بهم أحدهم
فتملكوا أبو مافي ذلك فقال بعضهم اتخذوا ناقوسا مثل ناقوس النصارى وقال بعضهم
اتخذوا قرنا مثل قرن الهمود فقال عمر أتبعتون رجلا ينادي بالصلاة فقال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بلال قم فناد بالصلاة وهذا أصح ما ورد في تعيين ابتداء
وقت الاذان

(باب وجوبه وفضيلته)

(عن أبي الدرداء) قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من ثلاثة
لا يؤذون ولا تقام فيهم الصلاة الا انهم صعد عليهم الشيطان رواة أحمد الحديث أخرجه أبو
داود والنسائي وابن حبان والحاكم وقال صحيح الاسناد ولكن لفظ أبي داود ما من ثلاثة
في قرية ولا بد ولا تقام فيهم الصلاة الا انهم صعد عليهم الشيطان فعلم ان الجماعة قائما
بأكل الذئب القاصية الحديث استدله على وجوب الاذان والاقامة لان الحركة الذي

لا تكتبوا عنى شيا غير القرآن خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره والاذن في غير ذلك أو الاذن ناخرا لانه

وقد كرم جماعة من الصحابة والتابعين ~~مكتوبة~~ الحديث واستنبهوا أن يؤخذ عنهم معقدا كما أخذوا حفظا لكن لما قصرت الهم وغشى الأئمة ضياع العلم دونوه واول من دقن الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة باسره من عبد العزيز ثم ~~كثير~~ التمدوين ثم التفسير والتأليف والتفريع وحصل بذلك شبر كثير وقلة الحمد والمدة ~~عن~~ أم سلمة رضي الله عنهم ائالات استيقظ أي يفيقظ قالسين ليست هنا للكتاب أي آتية (النبي) وفي رواية أي نرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة أي في ليلة واقظ ذات ليلة للتأكييد وقال جابر الله هو من إضافة المسمى الى اسمه وكان صلى الله عليه وآله وسلم في بيت ام سلمة لانها كانت ليلى (ان قال سبحانه الله ماذا استغفاهم متضمن معنى التعجب لان سبحانه يستعمل له (انزل) بضم الهمزة والكسرة في انزل الله المراد بالانزال اطلاق الملائكة بالامر المقدور وهو مجاز وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اوحى اليه في نومه ذلك بما سمع به من غيره عنه بالانزال (الليلة من اللين) عبر عن العذاب بالفتن لانهم اسبابه قاله الكرماني واستعمل المجاز في الانزال والمراد به اعلام الملائكة بالقدور وكانه صلى الله عليه وآله وسلم رأى المنام انه سيقع به دين وقبيلهم

هو نوع من استعواذ الشيطان بسبب تهنئه الى وجوب ما ذهب أكثر المعتزلة وعطاء وأحمد بن حنبل ومالكا والاصطغري كذا في البحر ومجاهد والاوزاعي وداد كذا في شرح الترمذي وقد حكى الماوردي عنهم قصة في ذلك فحكى عن مجاهد ان الاذان والاقامة واجبان معا لا ينوب أحدهما عن الآخر فان تركهما أو أحدهما انسدت صلاته وقال الاوزاعي يعمدان كان وقت الصلاة باقيا والامم بدو قال عطاء الاقامة واجبة دون الاذان فان تركها لم يرد عليه عذر قضى وفي الجسر ان الثاني بوجوب الاقامة دون الاذان الاوزاعي وروى عن أبي طالب ان الاذان واجب دون الاقامة وعند الشافعي وأبي حنيفة انهما سنة واختلف أصحاب الشافعي على ثلاثة أقوال الأول انهما سنة الثاني فرض كفاية الثالث سنة في غير الجمعة وفرض كفاية فيهما وروى ابن عبد البر عن مالك وأصحابه انهما سنة مؤكدة واجبة على الكفاية وقال آخرون الاذان فرض على الكفاية ومن أدلة الموجبين للاذان قوله في حديث مالك بن الحويرث الا في فليؤذن لكم أحدكم وفي لفظ البخاري فاذا نأتم أقبا ومنها حديث أنس المذني عليه بالفظ أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة والا أمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سباني ومنها ما في حديث عبد الله بن زيد الا في من قوله انه راى رباحا ان شاء الله ثم أمر بالتأذين وما سباني من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعثمان بن أبي العاص انك من المؤمنين لا ياخذ على أذانه أجرا ومنها حديث أنس عند البخاري وغيره قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أغزى بنا قوم لم يكن يغزى بنا حتى يصبح وينظر فان سمع أذانا كنت عنهم وان لم يسمع أذانا أغار عليهم ومنها أطول اللازمة من قول الهجرة الى الموت لم يثبت انه ترك ذلك في سفر ولا حضر الا يوم المزدلفة فقد صحح كثير من الأئمة انه لم يؤذن فيها وانما أقام على انه قد أخرج البخاري من حديث ابن مسعود انه صلى الله عليه وآله وسلم صلاها في جمع بأذنين واقامتين وجمعا القول على ما فيه من الخلاف استج من قال بعدم الوجوب وخص بعض القائلين بالوجوب بالرجال بوجوبهما ولم يوجبهما على النساء استدلالا بحديث ليس على النساء اذان ولا اقامة عند البيهقي من حديث ابن عمر باسناد صحيح الا انه قال ابن الجوزي لا يعرف حرفا وقد رواه البيهقي وابن عدي من حديث أم عمر فوعا في اسناده الحكم بن عبد الله الايلي وفيه ضعف جدا وحديث النساء عى وعورات فاستروا عمن بالسكوت وعوراتهن بالبعوت (ومن مالك بن الحويرث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ولربكم أكبركم متفق عليه) قوله أحدكم يدل على انه لا يعتبر السن والفضل في الاذان كما يعتبر في اقامة الدلالة قد استدل بها من قال بفضيلة الامامة على الاذان لان ~~كون~~ الاشراف أحق بهم امشهم يزيد شرفها وفي لفظ البخاري فاذا أتممتا حقا فاذا ولا تعارض بينه وبين ما في حديث الباب لان المراد بقوله اذنا أي من أحب منكم أن يؤذن

الخزائن أو أوحى إليه في نوعه ذلك بحسب ما يقع بعده من الذين يعبر عنه بالآثر الـ ٣٣ (وماذا فتح من الخزائن) عبر عن الرحمة

بالخزائن كقوله تعالى خزائن رحمة
ذلك وهو من المعجزات فقد قصت
خزائن فارس والروم وغيرهما
كما أخبر صلى الله عليه وآله وسلم
قال في الفتح المغيرة بين الخزائن
والفتح أوضح لأنهم ما غيروا
متلازمين وكم من نازل من تلك
الخزائن سالم من الفتن (أي عظموا)
أي نبهوا (صواب) وفي
رواية صوابات (البحر) بضم
الماء وفتح الجيم جمع بحر وهي
منازل أزواجه صلى الله عليه
وآله وسلم وخصه بهن لأنهن
الحائرات حينئذ ومن باب
أبدأ بنفسك ثم نزل (أرب
كلمة في الدنيا) أو بارقة
لا تمنع أدراك البشرية أو نفيسة
(عابرة) أي معاقبة (في الآخرة)
بفضيلة التعري أو عارية من
الحسنة في الآخرة فذهب
بذلك إلى الصدقة وترك السرف
قال في الفتح أشار صلى الله عليه
وآله وسلم بذلك إلى موجب
استيفاء أزواجه أي لا ينبغي
لهن أن يتغافلن عن العبادة
وقد نزل على كثرهن أزواج
التي صلى الله عليه وآله وسلم وفي
الحديث جواز قول سبحان الله
عند النجس ونسبة ذكر الله
بعد الاستيقاظ وإيقاظ الرجل
أهل بالليل للعبادة لا سيما عند
آية تكديت وفي هذا الإسناد
رواية الأقصران في موضعين
أحدهما ابن عيينة عن معمر

فلم يؤذن وذلك لاستوائهم في الفضل والحديث استدله من قال بوجوب الأذان لما
فيه من صفة الأمر وقد تقدم الخلاف في ذلك (ومن معارضة أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال إن المؤذنين أطول الناس أعناقاً يوم القيامة وأما جدوسم وابن ماجه) وفي
الباب عن أبي هريرة وابن الزبير بالفاظ مختلفة قوله أطول الناس أعناقاً فهو بفتح
الهمزة جمع عنق واختلاف السلف والخلف في معناه فقبل معناه أكثر الناس تشوقاً إلى
رحمة الله لأن المشوق يبذل عنه ما يتطاع إليه معناه كثرة ما يرويه من الثواب وقال
النضر بن شميل إذا أبلغ الناس العرق يوم القيامة طالت أعناقهم ثلاثاً يسألهم ذلك
السكران والعرق وقيل معناه أنهم سادقون وساموا العرب تصف السادة بطول العنق
وقيل معناه أكثر اتباعاً وقال ابن الأعرابي أكثر الناس أعمالا قال القاضي عياض
وغيره روى بعضهم أعناقاً يكسر الهمزة أي أسرعوا إلى الجنة وهو من سيرة العنق قال
ابن أبي داود سمعت أبي يقول معناه إن الناس يعطشون يوم القيامة فإذا عطش
الإنسان أطول عنقه والمؤذنون لا يعطشون فاعناقهم قائمة وفي صحيح ابن حبان من
حديث أبي هريرة يعرفون بطول أعناقهم يوم القيامة زاد السراج لقولهم لا اله إلا الله
وظاهر الطول المقتضى فلا يجوز المصير إلى التفسير بغيره إلا للجبني والحديث يدل على
فضيلة الأذان وأن صاحبه يوم القيامة يمتاز عن غيره ولكن إذا كان فاعله غير متخذ
أجر عليه ولا كان فعله ذلك من طلب الدنيا والسعي للمعاش وليس من أعمال الآخرة
وقد استدله الحديث من قال إن الأذان أفضل من الإمامة وهو نص الشافعي في
الأمم روى أكثر أصحابه وذهب بعض أصحابه إلى أن الإمامة أفضل وهو نص الشافعي
أيضاً فالله النور وبعضهم ذهب إلى أنهم سواء وبعضهم إلى أنه إن علم من نفسه القيام
بجته وفي الإمامة بجمع خصاها فهي أفضل والأذان قاله أبو علي وأبو القاسم بن
كعب والمسيودي والقاضي حينئذ من أصحاب الشافعي واختلف في الجمع بين الأذان
والإمامة فقال جماعة من أصحاب الشافعي أنه يستحب أن لا يعلو وقال بعضهم بكرة وقال
محققهم وأكثرهم لا بأس به بل يستحب قال النووي وهذا أصح وفي الميهدي مرفوعاً
من حديث جابر النبي عن ذلك قال المافظ لكن منعه ضعف (وعن أبي هريرة قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأمة واعف
المؤذنين رواه أحمد وأبو داود والترمذي) الحديث رواه الشافعي من طريق إبراهيم بن
أيوب عن ابن حبان وابن خزيمة كلهم من طريق سميسل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي
هريرة وأخرجه من ذكر المصنف عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وروى أيضاً
عن أبي صالح عن عائشة قال أبو زرعة حديث أبي هريرة أصح من حديث عائشة وقال
محمد بن عيسى وذكر علي بن المديني أنه لم يثبت واحد منهما وقال أيضاً لم يسمع سميسل
هذا الحديث من أبيه أصح من الأعمش ولم يسمع الأعمش من أبي صالح يقرين لأنه

والثاني عمرو بن دينار ويحيى عن الزهري ورواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض في نسق وفي الحديث استحباب

الاستماع إلى الصلاة عند خشية السر ٣٣٣ كما قال تعالى واستمعوا وأصبروا للصلاة وكان صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد

أمر فزع إلى الصلاة وأمر من رأى في شامه ما يكره أن يصلي وفيه التسليم عند رؤية الأسماء الموهلة وفيه تحذير العالم من أخذ عنه من كل شيء وقع حصوله والارشاد إلى ما يدفع ذلك التحذير (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال صلى الله عليه وآله وسلم في رواية الأربعة) لما بعى أبا مائة أو ألافه (وسلم العشاء) بكرم العسين والدا أي صلاة العشاء (في أخرجه) قبل موته بزمه فكذلك جاءه في رواية جابر (فلسلم) من الصلاة (قام فقال أرايتكم) أي أخبرني وهو من إطلاق السبب على المسبب لأن مشاهدة هذه الأشياء ماضية إلى الأخبار عنهم أو الممزقة مفسرة أي قد رأيتكم ذلك فاحذروني ولا تستعملوا في الاستخبار عن حاله بحسبه قاله القسطلاني وقال الحافظ والهمزة في أرايتكم للاستفهام والروية بمعنى العلم أو البصر والمعنى أعلمتم أو البصرتهم (المتكلم) وهي منه وروى على المتعوضات والجواب شذوف تقديره قلوا ثم قال فاضبطوها (هذه فان واس) ولا يصح على رأس مائة سنة منهم أي من تلك الليلة أي عند انقضاء مائة سنة (لا يقي من

يقول فيه نبئت من أبي صالح وكذا قال البيهقي في المعرفة وقال الدارقطني في العمال رواه سليمان وروح بن القاسم ومحمد بن جعفر وغيرهم عن سهل عن الأعمش قال قال أبو بكر عن الأعمش حدثني عن أبي صالح قال قال ابن فضال عنه عن رجل عن أبي صالح قال الثوري لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح صحيح حديث أبي هريرة وعائشة جميعا ابن حبان وقال قد سمع أبو صالح هذين الخبرين من عائشة وأبي هريرة جميعا وقال ابن عبد الهادي أخرجه مسلم هذا الإسناد في مسيل من أبيه وهو من أربعة عشر حديثا وفي الباب عن ابن عمر أخرجه أبو العباس السراج وصححه الضياء في المختار وعن أبي أمامة عن أحمد بن محمد بن جابر عن ابن الجوزي في العمال ورواه البزار عن أبي هريرة وزاد فيه بذلك الإسناد قالوا يا رسول الله انك تكتفينا فاس في الأذان بعد ذلك فقال الله يكون بعدكم قوم سناتهم مؤذنونهم قال الدارقطني هذه الزيادة ليست بحذوطة وأشار ابن القطان إلى أن البزار هو المتعدي بها قال الحافظ وليس كذلك فقد جزم ابن عدي بأنهم من أفراد أبي حنيفة وكذا قال الخليلي وابن عبد البر وأخرجه البيهقي من غير طريق البزار عن أبي هريرة من حديثها وأخرجه ابن عدي في ترجمة عيسى بن عبد الله عن يحيى بن عيسى الرمي عن الأعمش وأتهمهم عيسى وقال غسان بن سعيد الزيادة في حجة قال ابن القطان أبو حنيفة ثقة ولا عيب للإسناد إلا ما ذكر من الانقطاع ويجب عنه بأن الوساطة قد عرفت وهو الأعمش كما تقدم فلا يضر هذا الانقطاع ولا تعدله وأما الانقطاع الثاني بين الأعمش وأبي صالح الذي تقدم فيه قوله عن رجل فيجب عنه بان ابن عمر قد قال عن الأعمش عن أبي صالح ولا أراى إلا قد سمعته منه وقال إبراهيم بن محمد الرواسي قال الأعمش وقد سمعته من أبي صالح وقال هشيم عن الأعمش حدثني أبو صالح عن أبي هريرة كذا الدارقطني فينبت هذه الطرق أن الأعمش سمعه عن غير أبي صالح ثم سمعه منه قال البيهقي والسبيل صحيح والحديث متصل قوله الإمام ضامن الضمان في اللغة الكفالة والحفظ والرعاية والمراد أنهم ضمنوا على الأمر بالقرائنة والأذكار حتى ذلك عن الشافعي في الام وقيل المراد ضمان الدعاء أن يعي القوم به ولا يخفى نفسه وقيل لأنه يعمل القيام والقراءة عن المسبوق وقال الخطابي معناه أنه يحتفظ على القوم صلاتهم ولا يمس من الضمان الموجب للغرامة قوله والمؤذن مؤتمن قيل المراد أنه أمين على مواقيت الصلاة وقيل أمين على حرم الناس لأنه يشرف على المواضع العالية والحديث استدل به على فضله الأذان وعلى أنه أفضل من الإمامة لأن الأمان أرفع حال من الضمان وقد تقدم الخلاف في ذلك ويؤيد قول من قال أن الإمامة أفضل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والائمة الراشدين بعده أموا ولم يؤذنوا وكذا كبار العلماء بعدهم (وعن عقبه بن عامر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يجب بطنه عز وجل من راحته غم في شريطة يجبل يؤذن للصلاة ويصلي فيه يقول الله عز وجل انظروا إلى عبدي هذا يؤذن

وهو على ظهر الأرض أحد) عن ترويه أو ترويه عند مجيء أو المراد أرضه التي بها أنشأ ومنه ما بهت ويقيم

الأرض التي صدرت الحنسية
فيما خلاست آل لاسم تغراق قال
القسطلاني بهذا يندفع قول
من استدل بهذا الحديث على
موت الخضر كالمؤلف وغيره
اذ يحتمل أن يكون الخضر في
غير هذه الأرض المعهودة وأن
سأنا أن آل لاسم تغراق نقوله
احمد عموم محمل اذ على وجه
الأرض الجبل والأنس والعمومات
يدخلها التخصيص بالذي قرينة
واذا احتمل الكلاد وجوها
سقط به الامة دلالة الشئ
قطب الدين القسطلاني رحمه
الله انتهى وأجيب بأوجه
ودفع بدفعات ذكرها الحافظ في
الفتح والاصابة وغيره في غيرها
وليس هذا محل استدلالنا
البحث وقد حققنا ذلك في كتابنا
فتح البيان في مقاصد القرآن
في شأنه فلا يرجع إليه بتوضيح
الخطأ من الصواب وقال ابن
بطال انما أراد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ان هذه المدة
تخسر الجبل الذي هم فيه
فوعظهم بقصر اعمارهم
واعلم ان اعمارهم ليست
كاعمار من تقدم من الامم
ليتمسكوا في الصلاة وقال
الزوي المراد ان كل من كان
تلك الليلة على الأرض لا يعيش
بعدها أكثر من مائة سنة سواء
قل عمره قبل ذلك أم لا وليس
فيه نفي حياة أحد ولو بعد تلك
الليلة مائة سنة

ويقول لاسم تغراق في فقد غفرت لعبدي وأدخلته الجنة رواء أحمد وأبو داود
والنسائي الحديث رجال اسنده ثقات وقد أخرجه أيضا سعيد بن منصور والطبراني
وابن أبي شيبة وفي البخاري والموطأ والنسائي بلفظ اذا كنت في غيبك أو بديتك فاذا كنت
بالصلاة فارفع صوتك بالتسليم فانه لا يسمع مدي صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء
الا انه يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج
عبد الرزاق والمقدمي والنسائي في الموطأ من سننه عن سلمان رفته اذا كان الرجل في
أرض في أي قدر فتوضأ فان لم يجد الماء فيمد يده في الماء فيسقي بها ويصلي الا أن من
جنود الله صفاء ورواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن معمر التميمي عن أبيه وروى نحوه
البهيقي والطبراني في الكبير والحديث يدل على شريعة الاذان لا مقتدر فيكون صالحا
لرد قول من قال ان شريعة الاذان تخص بالجماعة وفيه أيضا ان الاذان من أسباب
المغفرة للذنوب وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من
حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ يغفر للمؤذن مدي صوته ويشهد له كل رطب ويابس وفي
اسنده أبو يحيى الراوي عن أبي هريرة قال ابن القطان لا يعرف وادي ابن حبان في
الصحاح ان اسمه من وقدر رواء البهيقي من وجهين آخرين عن الاعمش قال تارة عن أبي
صالح وتارة عن مجاهد عن أبي هريرة ومن طريق أخرى عن مجاهد عن ابن عمر ورواه
أحمد والنسائي من حديث البراء بن عازب بلفظ المؤذن يغفر له مدي صوته ويصديه من
بهم من رطب ويابس وله مثل آخر من صلى معه وصحح ابن السكن ورواه أحمد والبيهقي
من حديث مجاهد عن ابن عمر وفي فضل الاذان أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما
مصرحة بعظيم فضله وارتفاع درجته وأنه من أجل الطاعات التي يتنافس فيها
المتنافسون ولا يمكن بذلك الشرط الذي عرفنا في شرح حديث معاوية قال انصف
رحمة الله بعد أن ساق حديث الباب وفيه دليل على أن الاذان يسب للمنفرد وان كان
يجب لا يسمعه أحد الشفعية الطريقة كأجدة انتهى ويقال الشفعية للقطعة المرتفعة
من الجبل وهي باطاء المجمة

(باب صفة الاذان)

(عن محمد بن اسحق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن زيد بن عبد رب قال
لما أجمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يضرب بالناقوس وهو له كراموا ففتحه
النصارى طاف بي من الليل طائف وأتانا ثم رجل عليه ثوبان أخضران وفي يده ناقوس
يحمه قال فقلت له يا عبد الله أتبيع الناقوس قال وما نصنع به قال قلت ندعوه الى
الصلاة قال أفلا أدلك على خير من ذلك فقلت بلى قال تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر
الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن
محمد رسول الله حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح الله أكبر

عند خديجة وتوفيت بمكة رضى
 الله عنهما سنة إحدى وخمسين
 بسرف بالمكان الذي بنى بهما
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وصلى عليها ابن عباس لها في
 الجنائز سبعة أحاديث (وكان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عند هاني بن أبي حمزة) المختصة بها
 بحسب قديم النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم بين أزواجه (فصل
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 العشاء في المسجد ثم جاء به
 إلى منزله الذي هو بيت ميمونة
 أم المؤمنين والغام في صلى هي
 التي تدخل بين الجمل والمفضل
 لأن المنصبيل إنما هو عقب
 الأجدال لأن من لا منه صلى الله
 عليه وآله وسلم العشاء ويحييه
 الحية منزلة كما قيل كونه عند
 ميمونة ولم يكن ناهيا عن الكون
 عندها (فصل في) صلى الله عليه
 وآله وسلم عقب دخوله (أربع
 ركعات ثم نام) بعد الصلاة على
 الترابي (ثم قام) من نومه (ثم
 قال نام الغاييم) تصغير شقة
 ومراده ابن عباس وقوله نام
 استهواهم حدثت حمزة لقرينة
 المقام أو أخبرا منه صلى الله
 عليه وآله وسلم بنومه (أو) قال
 (كلمة تشبهها) أي تشبه كلمة قام
 الغليم شلتان الراوي وعبر
 بكلمة على حد كلمة الشهادة (ثم
 قام) صلى الله عليه وآله وسلم في
 الصلاة فقامت عن يساره) بفتح

الله أكبر لا اله الا الله قال ثم استأخر فغير بعيد قال ثم تقول اذا أتممت الصلاة الله أكبر
 الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله قال فلما أصبحت أتيت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فآخبرته بما رأيت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم ان هذه الرؤيا حق ان شاء الله ثم أمر بالتأذين فكان بلال مولى أبي بكر يؤذن بذلك
 ويدعو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الصلاة قال فجاءه فدعاه ذات غداة إلى
 الفجر فقبل له ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نائم فصرخ بلال بأعلى صوته الصلاة
 خير من النوم قال سعيد بن المسيب فدخلت هذه الكلمة في التأذين إلى صلاة الفجر
 رواه أحمد ورواه أبو داود ومن طريق محمد بن إسحق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن
 محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه وفيه فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فآخبرته بما رأيت فقال إنما الرؤيا حق ان شاء الله فقم مع بلال فكان عليه ما رأيت فانه
 أتى صوامعك قال فقامت مع بلال فجعلت أقيه عليه ويؤذنه قال فسمع ذلك عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه وهو في بيته فخرج بجروحه يديه ولوالذي به شك بالحق الله رأيت
 مثل الذي أرى فتنازل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنهجه الجسد وروى الترمذي هذا
 الطرف منه بهذه الطريق وقال حديث عبد الله بن زيد حديث صحيح (صحيح) الحديث
 أخرجه أيضا من الطريقة الأولى المأثور وقال هذا من الروايات في قصة عبد الله بن زيد
 لأن سعيد بن المسيب قد سمع من عبد الله بن زيد ورواه يونس ومعه وشعيب وابن إسحاق
 عن الزهري ومتابعة هؤلاء محمد بن إسحاق عن الزهري ترفع احتمال التباس الذي
 تحتله عن عبد الله بن زيد وأخرجه أيضا من الطريقة الثانية ابن خزيمة وابن حبان في
 صحيحهما والبيهقي وابن ماجه قال محمد بن يحيى الذهلي ليس في أخبار عبد الله بن زيد أصح
 من حديث محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي يعني هذا لأن محمد قد سمع من أبيه
 عبد الله بن زيد وقال ابن خزيمة في صحيحه هذا حديث صحيح ثابت من جهة الثقل لأن
 محمد سمع من أبيه وابن إسحاق سمع من التيمي وأيس هذا ما دللنا به وقد صحح هذه الطريقة
 البخاري في صحيحه كما الترمذي في العلل عنه وأخرجه أيضا أحمد وأبو داود ومن حديث
 محمد بن عمرو والواقفي يعني محمد بن عبد الله عن ٤٤ عبد الله بن زيد ومحمد بن عمرو ضعيف
 واختلف عليه فيه فقبل عن محمد بن عبد الله وقبل عبد الله بن محمد قال ابن عبد البر اسناد
 حسن من حديث الأفرقي قال لما كنتم وأما أخبار الكوفة في هذه النسخة يعني في تقنية
 الأذان والاقامة فدارها على حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى واختلاف عليه فيه فسمع
 من قال عن معاذ بن جبل ومنهم من قال عن عبد الله بن زيد ومنهم من قال غير ذلك

وسكى الشهد بدليلين لغة فبه عن ابن عباس (جلعلى عن يمينه صلى) وفي رواية ٣٣٢ ابن عباس كرو صلى (خمس ركعات ثم

صلى ركعتين) أى ركعتي الفجر
(ثم نام حتى) أى إلى أن سمعت
عظيطة (بفتح المعجمة وكسر
المهملة الاولى وخو ص وت
نفس النائم عند استيقاظه وفي
العباب عظيطة النائم والمخفوق
تخفيفهما) (أو خطيطة) بفتح الخاء
المججمة وكسر المهملة شئت من
الراوى وهو يعنى الاول قاله
الداودى وقال ابن بطال لم
أجده بالطاء عند أهل اللغة
وتبعه القاضي عياض فقال هو
هذا وهم انتهى وقد نقل ابن
الاثير عن أهل الفرياب انه دون
العظيطة وفي الفتح التفسير أنوى
منه (ثم خرج إلى الصلاة) ولم
يتروا لأن من خصائصه ان
نومه مضطجعا لا يقص وضوؤه
لأن عيبه قنمان ولا ينام قلبه
لا يقال انه مدارس بحديث
نومه صلى الله عليه وآله وسلم في
الوادى إلى أن طلعت الشمس
لأن الفجر والشمس انما يدركان
بالعين لا بالالف (عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال ان الناس
يقولون اكبر أبو هريرة) أى
الحديث كافي البيوع وهو
حكاية كلام الناس والاقوال
أكثر وزاد البخارى في الزيادة
ويقولون ماله ما جرين والانصار
لا يحدون مثل أحاديثه (ولو لا
آيتان) موجودتان (في كتاب الله
تعالى ما) أى لما (حدثت
حديثنا) قال الاعرج (ثم يتلو)

الحديث فيه ترديد التكبير وقد ذهب إلى ذلك الشافعى وأبو حنيفة وأحمد وجهور
العلماء كما قال النووي ومن أهل البيت الناصر والمؤيد بالله والامام يحيى واحتجوا بهذا
الحديث فان المشهور فيه الترييع ويجوز أن يكون الحديث أى بحذرة الآتى وبأن الترييع عمل
أهل مكة وهى مجمع المسلمين في المواسم وغيرها ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة وغيرهم
وذهب مالك وأبو يوسف ومن أهل البيت زيد بن علي والصادق والهادى والقاسم إلى
تقديمه محققين بما وقع في بعض روايات هذا الحديث من التثنية ويجوز أن يكون الحديث
الآتى في رواية مسلم عنه وفيه ان الاذان منقضية وبأن التثنية عمل أهل المدينة
وهم أعرف بالسنن ويجوز أن يكون الحديث أمر صلى الله عليه وآله وسلم بالآل بالتثنية مع الاذان وإتيار
الاقامة وسواء أى والحق ان روايات الترييع أربع لا شتم لها على الزيادة وهى متبولة
لعدم منافاتهم وصحة أخرجهما وفي الحديث ذكر الشهادتين منقضية وقد اختلف الناس
في ذلك فذهب أبو حنيفة والكوفيون والهادية والناصر إلى عدم استصحاب الترييع
تمسكا بظاهر الحديث والترييع هو العود إلى الشهادتين مرتين مرتين برفع الصوت
بعد قولهما مرتين مرتين بخفض الصوت ذكر ذلك النووي في شرح مسلم وفي كلام الرافعى
ما يشعر بأن الترييع اسم للمجموع من السر والجهر وفي شرح المهذب والتحقيق
والدخاقي والتحرير انه اسم للآل وذهب الشافعى ومالك وأحمد وجهور العلماء كما قال
النووى إلى ان الترييع في الاذان ثابت لحديث أبى حذرة الآتى وهو حديث صحيح
مشتمل على زيادة غير منافية فيجب قبولها وهو أيضا متأخر عن حديث عبد الله بن زيد
قال في شرح مسلم ان حديث أبى حذرة سنة ثمان من الهجرة بعد حسين وحديث
عبد الله بن زيد في أول الامر وبرحمته أيضا عمل أهل مكة والمدينة ثبته قال النووي وقد
ذهب جماعة من الحديث وغيرهم إلى التخيير بين فعل الترييع وتركه وفيه التثويب في
صلاة الفجر أقول سعيد بن المسيب فدخلت هذه الكلمة في التأذين إلى صلاة الفجر
يعنى قول بلال الصلاة خير من النوم وزاد ابن ماجه فافرحا رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وفي اسناده ضعف جدا وروى أيضا ابن ماجه وأحمد والترمذى من
حديث بلال بلغة لا تثويب فى من الصلاة الآتى صلاة الفجر وفيه أبو اسمعيل الملاقى
وهو ضعيف مع انقطاعه بين عبد الرحمن بن أبى ليلى وبلال وقال ابن السكن لا يصح
اسناده ورواه الدارقطنى من طريق أخرى وفيه أبو سعيد البقال وهو نحو أبى اسمعيل
في الضعف وبيان الانقطاع بين ابن أبى ليلى وبلال ان ابن أبى ليلى مولد سنة سبع
عشرة ووفاته بلال سنة عشرين أو إحدى وعشرين بالشام وكان مرابطا قبل ذلك
من أوائل فوجها فهو شامى وابن أبى ليلى كوفى فكيف يسمع منه مع حديثه السنن
وتباعد الديار وقدرى اثبات التثويب من حديث أبى حذرة قال على رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الاذان وقال اذا كنت في أذان الصبح فقات حتى على الفلاح

الذين يكتفون بما أنزلنا من الآيات ٣٣٨ واليه تولى قوله تعالى (الرسم) المفسر لولان الله تعالى

ثم انما كتبت اليه السلام بلما
بحدتكم اصله لكن لما كان
الكتابات حراما وجب الاظهار
فلهذا حصلت الكثرة لكثرة
لما عنده ثم ذكر سبب الكثرة
بقوله (انما هو انما) جميع أخ
ولم يقل اخوانه ليعود الضمير
على أبي هريرة لغرض الالتفات
وتعديل عن الأفراد الى الجمع
لقد صدق نفسه وامثاله من أهل
الصفة والمراد اخوة الاسلام
(من المهاجرين) الذين هاجروا
من مكة الى المدينة (كان
يشغلهم) بفتح الاول والثالث
من الثلاث وحكى منهم أوله من
الرباعي وهو شاذ (الصفة)
بالاسواق بفتح الصاد واسكان
الفتحة كناية عن التبايع لانهم كانوا
يضررون فيسديدا عند
المعاينة وسميت السوق لقيام
الناس فيها على سوقهم (وان
اخواتهم الانصار) الاوس
والنضير (كان يشغلهم
العمل في أموالمهم) أي القيام
على مصالح زرعهم (وان
أبا هريرة) عدله عن قوله والى
لقد صدق الالتفات (كان يلزم
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يشبع بطنه) بالواو وحذف في أوله
كذا لا يصلي وفي رواية الأربعة
باللام وكلاهما العمل أي لاجل
شبع بطنه وهو يكسر الشين
المجته وفتح الباء وعن ابن دريد
اسكانها وعن غيره الاسكان اسم

فقل الصلاة خير من النوم أخرجه أبو داود وابن حبان مطولاً من حديثه وفيه هذه
الزيادة وفي اسناد محمد بن عبد الملك بن أبي خذورة وهو غير معروف الحال والحرف بن
عبيد وفيه مقال ذكره أبو داود من طريق أخرى عن أبي محمد وهو صحيحه ابن خزيمة من
طريق أبي جريح ورواه النسائي من وجه آخر وصححه أيضاً ابن خزيمة ورواه بن
شاذ وروى الثواب أيضاً الطبراني والبيهقي باسناد حسن عن ابن عمر بلفظ كان
الاذن بعد حتى على الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين قال البيهقي وهذا اسناد صحيح
وروى ابن خزيمة والدارقطني والبيهقي عن أنس انه قال من السنة اذا قال المؤذن
في الفجر حتى على الفلاح قال الصلاة خير من النوم قال ابن سيد الناس البصري وهو
اسناد صحيح وفي الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن نعيم النخعي عنده البيهقي وقد ذهب
الى القول بشرعية التثويب عمر بن الخطاب وابنه وأبو الحسن البصري وابن سيرين
والزهري ومالك والثوري وأحمد واسحق وأبو ثور وداود وأصحاب الشافعي وهو رأي
الشافعي في القديم ومكرمه عنده في الجديد وهو مروى عن أبي حنيفة واحتلفوا في محله
فالمشهور انه في صلاة الصبح فقط وعن النخعي وأبي يوسف انه سنة في كل الصلوات وحكى
القاضي أبو الطيب عن الحسن بن صالح انه يستحب في اذان العشاء وروى عن الشعبي
وغيره انه يستحب في العشاء والتغبر والا حديث لم يزد انما الا في صلاة الصبح لا في غيرها
فالواجب الاقتصار على ذلك والحزم بان فعله في غير صلاة كما صرح بذلك ابن عمر وغيره
وذهبت العترة والشافعي في أحسنه قوله الى أن التثويب بدعة قال في البحر أحسنه عمر
فقال ابنه هذه بدعة وعن علي عليه السلام حين سمعه لا يزيدوا في الاذان ما ليس منه ثم
قال بعد أن ذكر حديث أبي خذورة وبلال قالوا كان ما نكره على ابن عمر وطلوس
سلمنا فامر به اشعرا في حال لاشعر عا جع ابن الاسود انتهى وأقول قد عرفت مما انف رفعه
الى النبي صلى الله عليه وسلم والامر به على جهة العموم من دون تخصيص بوقت
دون وقت وابن عمر لم يشكر مطلق التثويب بل انكره في صلاة الظهر ورواية الانكار
عن علي عليه السلام بعد صحتها لا قدح في مروى غيره لان المثبت أولى ومن علم بحجة
والتثويب زيادة ثابتة فالقول بها لازم والحديث ليس فيه هذا كحج على خبر العمل
وقد ذهبت العترة الى اثباته وأنه بعد قول المؤذن حتى على الفلاح فالوايد قول مرتين حتى
على خير العمل ونسبه المهدى في البحر الى أحمد قول الشافعي وهو خلاف ما في كتب
الشافعية فان لم نجد في شيء منها هذه المقالة بل خلاف ما في كتب أهل البيت قال
في الامتصار ان الفقهاء الاربعة لا يثبتون في ذلك يعني في ان حتى على خير العمل ليس
من الفاظ الاذان وقد انكر هذه الرواية الامام عز الدين في شرح البحر وغيره من له
اطلاع على كتب الشافعية اخرج القائلون بذلك ما في كتب أهل البيت كما تاملت أحمد بن
عيسى والتجريد والاحكام وجامع آل محمد من اثبات ذلك مسنداً الى رسول الله صلى الله

عليه السلام الذي روي في رواية ابن عسار بزيادة في شبع بطنه بصورة المضارع . عليه

عليه وآله وسلم قال في الاحكام وقد صرح لنا ان حى على خير العمل كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤذن بها اول مطرح الا في زمن عمر وهكذا قال الحسن بن يحيى روى ذلك عنه في جامع آل محمد بما أخرجه البيهقي في سننه الكبرى باسمه صحيح عن عبد الله بن عمار انه كان يؤذن يحيى على خير العمل احبانا وروى فيها عن علي بن الحسين انه قال هو الاذان الاول وروى الهب الطبري في أحكامه عن زيد بن أرقم انه أذن بذلك قال الهب الطبري ورواه ابن حزم ورواه عبد بن منصور في سننه عن أبي امامة ابن سهل البدرى ولم ير وذلك من طريق غيره أهل البيت مرفوعا وقول بعضهم وقد صحح ابن حزم والبيهقي والهب الطبري وسعيد بن منصور وثبت ذلك عن علي بن الحسين وابن جرير وأبي امامة بن سهل موقوفا ومرفوعا ليس بصحيح اللهم الا ان يريد بقوله مرفوعا قول علي بن الحسين هو الاذان الاول ولم يثبت عن ابن عمر وأبي امامة الرفع في شيء من كتب الحديث وأجاب الجمهور عن ادلة اثباته بان الاحاديث الواردة بكرا الفاظ الاذان في الصحيحين وغيرهما من دواوين الحديث ليس في شيء منها ما يدل على ثبوت ذلك قالوا واذا صح ما روى من انه الاذان الاول فهو منسوخ باحاديث الاذان لعدم ذكره فيها وقد ورد البيهقي حديثا في نسخ ذلك ولكنه من طريق لا يثبت التصحیح بثله اولى الحديث افراد الامة الاتكبير في أولها وآخرها وقد طاعت الصلاة وقد اختلف الناس في ذلك وسند كذا ذلك وما هو الحق في شرح حديث أنس الا في بعده هذا قوله في الحديث ان يضرب بالناقوس هو الذي تضرب به النصارى لا وكان صلاتهم وجمعه فواقس والنقص ضرب الناقوس قوله حى على الصلاة حى على الفلاح اسم فعل معناه أقبلوا اليها هلموا الى الله وزواجها ونقصت اليها لسكونها وسكون الياء السابقة المندخمة قوله فانه أئدى صوتا منك أى أحسن صوتا منك وفيه دليل على استحباب اتخاذ مؤذن حسن الصوت وقد أخرج الداريمى وأبو الشيخ بإسناد متصل بابي محذورة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بضو عشر من رجاله فاذنوا فاجبسه صوت أبي محذورة فعلمه الاذان وأخرجه أيضا ابن حبان من طريق أخرى ورواه ابن خزيمة في صحيحه قال الزبير بن بكار كان أبو محذورة أحسن الناس صوتا واذنا فاولبعض شعراء فربش في اذان أبي محذورة

أما ورب الكعبة المستورة * وما فلا محمد من سورة

والنعمات من أبي محذورة * لانعمان فعلة مذ كوره

وفي رواية لا ترمذى بالمفقط فقم مع بلال فانه أئدى أو أمد صوتا منك فائق عليه ما قيل لك والمراد بقوله أو أمد صوتا منك أى أرفع صوتا منك وفيه استحباب رفع الصوت بالاذان ومما يذكر المصنف لذلك بابا بهذا الباب (وعن أنس قال أمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الامة الا الامة رواء الجماعة) وليس فيه بالنساق والترمذى وابن ماجه

الاشياء وهو مختلف فيه (قال فقر في يديه) من فيض فقه صلى الله عليه وسلم الذي يحفظ كالنبي الذي يفرغ فيه روى في روايته

في التتم لم يذكر القرون فتنفسه وكانها كانت اشارته فتنفسه (ثم قال صلى الله

وعنه بذلك في عالم الجسد وقال

عليه وآله (وسلم) لا يهزيرة
(ضمه) أي الحديث كما يدل عليه
قوله في غير الصحيح فخر في سده ثم
قال ضم الحديث وعند البخاري
ل بعض طرقه لن يسط أحدكم
نوبه حتى أفنى مقالي هذه ثم
يجمعها الى صدره وقد وقع
في جامع الترمذي وحلية أبي
نعيم التصريح بهذه المقالة المهمة
في حديث أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ما من رجل يسمع كلمة
أو كلمتين مما رضى الله تعالى عليه
فيتهامهن ويعلمون الإدخال
الجنة قال أبو هريرة (فضمته
لما سببت شيئا بعده) أي بعد
الضم وتنكير شيئا بعد الثاني
ظاهر الموم في عدم التبيين
منه لكل شيء في الحديث وغيره
لأن الذكر في سياق الثاني يدل
عليه وفي رواية ما سببت شيئا
منه منه وعنده مسلم ما سببت
بعد ذلك اليوم شيئا حدثني به وهو
يقضي تخصيص عدم التبيين
بالحديث وأخص منه ما جاء
في رواية شبيب حيث قال لما
سببت من مقالته ثلاث شيئا فإنه
يذهب تخصيص عدم التبيين
بهذه المقالة فقط لكن سياق
الكلام يقتضي ترجيح رواية
يونس ومن وافقه لأن أبهريرة
فيه على كونه محفوظا من
الحديث فلا يصح جعله على تلك
المقالة وحدها ويحتمل أن يكون

الا إقامة قوله أمر بلال هو في معظم الروايات على البناء المفعول وقد اختلف أهل
الاصول والحديث في اقتضاء هذه الصيغة الرفع والخيار عند بحث في الطائفتين أنها
تقتضيه لأن الظاهر أن المراد بالآمر من له الأمر الشرعي الذي يلزم اتباعه وهو الرسول
صلى الله عليه وآله وسلم لا سيما في أمور العبادات فإنها إنما تؤخذ عن توقيف ويؤيد هذا
ما وقع في رواية تروح عن عطاء قاصر بلال بالنصب وفاعل أمر هو النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وأصرح من ذلك رواية النساقي وغيره عن قتبية عن عبد الوهاب بلقظ أن النبي
صلى الله عليه وسلم أمر بلال بالآل المساكين صرح برفعه أمام الحديث بلا هذا فاعلة
قتبية قال الحافظ ولم يترد به فقد أخرجه أبو عوانة عن طريق عبدان المروزي ويحيى
ابن معين كلاهما عن عبد الوهاب وطريق يحيى عند الدارقطني أيضا ولم يتردد
عبد الوهاب وقدر واه البلاء ذرى من طريق أبي شهاب الخياط عن أبي قتابة وقضية
وقوع ذلك عقب المشاورة في أمر النساء والآن أمر بذلك النبي صلى الله عليه وآله
وسلم من غير شك وقد روى البيهقي فيه بالسند الصحيح عن أنس أن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة لا ما حكى عن بعضهم
من أن الأمر بلال بذلك مكان من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ من
المتقول أن بلال لم يؤذن لأمره بدعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في بكر
وقيل لم يؤذن لاحد بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا مرة واحدة بالشام
قوله أن يشفع الأذان بفتح أو لهو فتح الفاء أي يأتي بالفاظه ثم هو مفسر بقوله منسني
منسني قال الحافظ سكن لم يختلف في أن كلمة التوحيد التي في آخره ماردة فيحمل قوله منسني
على ما سواها انتهى فتكون أحاديث تشفع الأذان وتنسبه شخصه بالاحاديث التي
ذكرت فيها كلمة التوحيد مرة واحدة كحديث عبد الله بن زيد وشعوه قوله الإقامة
ادعى ابن منسني والاصح على أن قوله الإقامة من كلام أيوب وليس من الحديث وفيها
فلا مظهر لأن عبد الرزاق رواه عن معمر عن أيوب بسنده متصل بالظهور مفسر أو كذا
أبو عوانة في صحيحه والبراج في مسنده والاصل أن كل ما كان من الخبر فهو منه حتى
يشوم دلل على خلافه ولادليل وفي رواية أيوب زيادة من حافظ فلا يمدح في مصتها
عدم ذكر خالد الحذاء أو قد ثبت تكرير لفظ قد قامت انه لا في حديث ابن عمر
مرفوعا وسياقي وقد استشكل عدم استثناء التكبير في الإقامة فإنه يبقى كما تقدم
في حديث عبد الله بن زيد وأجيب بأنه وثريا بالنسبة الى تكبير الأذان فإن التكبير
في أول الأذان أربع وهذا انما يتم في تكبير أول الأذان لا في آخره كما قال الحافظ وأثبت
شعير بأن ترك استثنائه في هذا الحديث لا يتقدح في ثبوته لأن روايات التكرير زيادة
مقبولة الحديث يدل على وجوب الأذان والإقامة وعلى أن الأذان منسني وقد تقدم
الكلام على ذلك ويدل على إفراد الإقامة إلا الإقامة وقد اختلف الناس في ذلك فذهب

عامة هكذا قرر في فتح الباري وهذا من الجزوات الظاهرات حيث ٣٤١ رفع صلى الله عليه وآله وسلم

من أبي هريرة التميمي الذي هو
من نوازم الانسان حتى قيل انه
مشتق منه وحصول هذا في بسط
الرداء الذي ليس للعقل فيه مجال
(وعنه) أي عن أبي هريرة رضي
الله عنه (قال حفظت عن ربي)
رواية النكعة مع سني من بدل عن
وهي أصح في نقله من (الذي
صلى الله عليه) وآله (وسلم) بلا
واسطة (وعامين) بكسر الواو
والمدة فتنة وعاء أي ظرفين وهو
من باب ذكر الخمر وإرادة الخمر
أي نوعين من العلم (فأما أحدهما)
أي أحد ما في الوعاء من نوعه
العلم (فبقتله) أي نشرته وزاد
الاصول في الناس ودخلها الفاء
لتضمنه معنى الشرط (وأما)
الوعاء (الآخر فبقتله) أي
نشرته واذعته في الناس (قطع)
وفي رواية لقطع (هذا الباعوم)
بضم الموحدة كقوله عن التثنية
وفي رواية للاسماعيلي لقطع هذا
يعني رأسه وزاد في روايته ابن
عساكر والاصبلي وأبو الوقت
وأي ذرو المستقلى قال أبو عبد الله
أي البخاري الباعوم مجرى
الطعام أي في الخلق وهو المري
قاله القاضي والجوهري وابن
الاثير وعنه الفقهاء الملقوم
مجري النفس خروجا ودخولا
والمري مجري الطعام والشراب
وهو تحت الملقوم والباعوم
تحت الملقوم وأراد بالوعاء الاول
ما ينظم من الاساطير والناس

الشافعي وأحمد وجهور العلماء إلى أن القضاة الأئمة إحدى عشرة كلمة كاهة مفردة
الا لتكسب في أولها وآخرها واقظ قد قامت الصلاة قائم مثنى واسم دلوا م
الحديث وحديث ابن عمر الأسدي وحديث عبد الله بن زيد السابق قال الخطابي مذهب
وجهور العلماء والذي جرى به العمل في الحرمين والجزائر والشام واليمن ومصر والمغرب إلى
أقصى بلاد الاسلام ان الأئمة فرادى قال أيضا مذهب كافة العلماء انه ~~ب~~ كسر قوله
قد قامت الصلاة الاما ساكنان المشهور عنه انه لا يذكرها وذهب الشافعي في قديم قوله
إلى ذلك قال النووي ولما قول شاذ أنه يقول في التكبير الاول اللهم أكبر مرة وفي الأخير
مرة ويقول قد قامت الصلاة مرة قال ابن سيد الناس وقد ذهب إلى القول بان الأئمة
أحدى عشرة كلمة عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصري والزهرى والاوزاعي
وأحمد واصحق وأبو نوري ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر قال البيهقي وعمر بن الخطاب فرادى
الأئمة سبعين المذهب وعمر بن الزبير وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز قال البغوي
هو قول أكثر العلماء وذهب الحنفية والهادوية والثوري وابن المبارك وأحمد
الكوفي إلى ان القضاة الأئمة مثل الاذان عندهم مع زيادة قد قامت الصلاة مرتين
واسم دلوا بما في رواية من حديث عبد الله بن زيد عن الترمذي وأبو داود باللفظ كان
أذان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم شفعا شفعا في الاذان والأئمة وأجيب عن
ذلك بأنه منقطع كما قال الترمذي وقال الحاكم والبيهقي الروايات عن عبد الله بن زيد
في هذا الباب كاهة منقطعة وقد تقدم ما في معاص ابن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد ويجاب
عن هذا الانقطاع بان الترمذي قال بعد اخراج هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى
عن عبد الله بن زيد ما لفظه وقال شعبه عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى
حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ان عبد الله بن زيد رأى الاذان في المنام قال
الترمذي وهذا أصح انتهى وقد روى ابن أبي ليلى عن جماعة من الصحابة منهم عمرو بن
عثمان وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب والمقداد وبلال وكعب بن عوف وزيد بن أرقم
وحذيفة بن اليمان وصهيب وخلق يطول ذكرهم وقال ادركت عشر بن ومائة من
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلهم من الانصار فلا علم الحديث لانه على الرواية
عن عبد الله بن زيد توسيط الصحابة مرسل عن الصحابة وهو في حكم المسند وعلى روايته عن
الصحابة عنه مسند ومحمد بن عبد الرحمن وان كان بعض أهل الحديث يضعفه فتابعه
الاعراب اياه عن عمرو بن مرة وثمة بأربعة شعبة كما ذكر ذلك الترمذي عما يصح خبره وان
خالفاه في الاسناد وأولاه في مخالفة غير قاذحة واستدلوا أيضا بما رواه الحاكم
والبيهقي في الخلافيات والطحاوي من رواية سويد بن غفلة ان بلالا كان يقرأ الاذان
والأئمة وادعى الحاكم فيه الانقطاع قال الحافظ ولكن في رواية الطحاوي سمعت بلالا
يؤيد ذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن جابر بن علي عن شيخ يقال له الحفص عن أبيه عن

ما نقله من أخبار القتيبي وأما السبعة وما أخبر به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من فساد الدين على يدي أمة من

أسماء امرأ الجور وأحوالهم
وذهبهم وقد كان أبو هريرة يكتفي
عن بعضه ولا يعصرح به خوفا
على نفسه منهم كقوله أعود بالله
من رأس السنن وأماره الصبيان
يشعروا بخلافه من يدين معاوية
لأنه كانت سنة ستين من الهجرة
واستجاب الله دعاء أبي هريرة
فجاءت قبلها بسنة وستين في الإشارة
إلى شيء من ذلك أيضا في كتاب
الذين قال ابن المنير جعل المباطنية
هذه الحديث ذريعة إلى تصحيح
باطلهم حيث اعتقدوا ذلك
لأنهم يظهرون باطنا وذلك
الباطن إنما حاصله الاختلال من
الدين وقال قوم من المتصوفة
المراد به علم الامرار المصون عن
الاعتبار المختص بالابرار لكن
في كون هذا المراد نظر من حيث
انه لو كان كذلك لساوع أبو هريرة
فسمائه مع ما ذكره من الآية
الله على ذم كتمان العلم لاسيما
هذه الاذان الذي هو لبنة
العلم عند أهله وأيضا فإنه نفي بشه
على العموم من غير تحصيل
فكيف يستدل به لثلاث وأبو
هريرة لم يكشف مستوره فيما
أعلم فنأين علم ان الذي كتبه
هو هذا فمن ادعى ذلك فعليه
البيان فقد ظهر ان الاستدلال
بذلك الطريق انهم فيه ما فيه
على انهم في غفلة عن الاستدلال
أنه الشريعة ناطقة بأدلتهم من
سنة... لو كان طريق الاحسان والتهوى رزقهم قال القسطلاني ومن تصفح الاخبار وتبصع

سجده وهو سعد القرظ قال أذن بلال سبعا ترسل الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أذن لابي
بكر في حياته ولم يؤذن في زمان عمر وسويد بن غفلة هاجر في زمن أبي بكر وأما رواه
أبو داود ومن ان بالاذن هب إلى الشام في حياة أبي بكر فكان بها حتى مات فهو مرسل
وفي اسناد عطاء الخراساني وهو مدلس وروى الطبراني في مسند الشاميين من طريق
جنادة بن أبي أمية عن بلال انه كان يجعل الاذان والاقامة مثنى مثنى وفي اسناده ضعف
قال الحافظ وحديث أبي محمد روى في تنقيح الاقامة مشهور وعنده الناس في غيره انتهى
وحديث أبي محمد روى حديث صحيح ساقه البخاري في النسخ والمسنوخ وذكر فيه
الاقامة مرتين مرتين وقال هذا حديث حسن على شرط أبي داود والترمذي والنسائي
وسبأ في ما أخرجه عنه الخمسة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم الاذان تسع عشرة
كلمة والاقامة سبع عشرة وهو حديث صحيح الترمذي وغيره وهو متأخر عن حديث
بلال الذي في نفسه الامر بابتداء الاقامة لانه بعد فتح مكة لأن أبا محمد روى من مسالة الفتح
وبالامر بأمر ايراد الاقامة أول ما شرع الاذان فيكون نافعنا وقد روى أبو الشيخ ان
بلا أذن يعني ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم مرتين مرتين وأقام مثل ذلك
اذا عرفته هذه اثنين لأن احاديث تنقيح الاقامة صالحة للاحتجاج بها لاسيما عند
واحاديث افراد الاقامة وان كانت أصح منها لكثرة طرقها وكونها في الصحيحين لكن
احاديث التنقيح مشتهرة على الزيادة فالمسير اليه الاثر لاسيما مع تأخر تاريخ بعضها كما
عرفنا ذلك وقد ذهب بعض أهل العلم إلى جواز افراد الاقامة وتقدمها قال أبو عمر بن
عبد البر ذهب أحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل وداود بن علي ومحمد بن جرير إلى اجازة
القول بكل ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك وجعله على الإباحة
والتحريم قالوا كل ذلك جائز لانه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جميع ذلك وعمل
به أصحابه فمن شاء قال الله أكبر بعافى أول الاذان ومن شاء مثنى ومن شاء مثنى الاقامة
ومن شاء أفرادها الاقولة قد قامت الصلة الاقانة ذلك من حال إلى كل حال انتهى وقد أجاب
القائلون بافراد الاقامة عن حديث أبي محمد روى اجوبة منها أن من شرط النسخ ان
يكون أصح سند أو أقوم فاعده هذا ممنوع فان المعتبر في النسخ مجرد الصحة لا الاصحبة
ومن ان جماعة من الأئمة ذهبوا إلى ان هذه الأنظمة في تنقيح الاقامة غير محفوظة
وروى من طريق أبي محمد روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امره ان يشفع الاذان
ويوتر الاقامة كاذ كذا في البخاري في النسخ والمسنوخ وأخرجه البخاري في تاريخه
والدارقطني وابن خزيمة وهذا الوجه غير نافع لان القائلين بانهم غير محفوظة غاية
ما اعتدوا به عدم الحفظ وقد حفظ غيرهم من الأئمة كما تقدم ومن علم حجة على من لا يعلم
وأما رواية ايتار الاقامة عن أبي محمد روى فليست كرواية التنقيح على ان الاعتماد
على الرواية المشتهرة على الزيادة ومن الاجوبة ان تنقيح الاقامة لو فرض انها محفوظة

البحر في انتهى (استنصت الناس) استنصت من الانصاف ومعناه طلب السكوت قال ابن بطال فيه ان الانصاف للعلماء لازم لا منه ابن لان العلماء ورثة الانبياء (فقال صلى الله عليه وآله وسلم) اهدان انصنوا (لا ترجعوا) أي لا تصيروا (بعدي) أي بعد موقفي هذا أو بعد موتي (كنوا بضرب بعضكم رقاب بعض) مستحيين لذلك ولا تشبهوا بالكفار في قتل بعضهم بعضاً (عن أبي بن كعب) الصحابي (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه (قال قام موسى النبي صلى الله عليه وسلم سأل كونه) (نطيطاً في بني امير ايل فاستل أي الناس أعلم) أي منهم على حمد الله أكبر أي من كل شيء (فقال أنا أعلم) الناس أي بحسب اعتقاده (فعبث الله عليه اذ لم يرد العلم اليه) فكان يقول خواله أعلم وفي رواية الى الله واذا لتعامل والعبث من الله محمول على ما يليق به فيحصل على انه لم يرض قوله شرعاً فان العتب الذي هو بمعنى تفسير النفس مستعمل على الله تعالى (ناوحي الله تعالى اليه ان عبداً) أي بأن عبداً أو يكسر ان على تقدير قال أنت عبداً والمراد المظفر (من عبدي) كائننا (بجسمهم البحرين) أي ملتي بحري فأبرم والبرم من جهة الشيرق أو يافرية أو طجة (هو أعلم منك) هذا ظاهره أن المضمرة

التكبير وهي التي ينبغي ان يعد في الصحيح انتهى وقدرناه أبو نعم في المستخرج واليه في ترميز التكبير وقال بعده أخرجه مسلم عن اسحق وكذلك أخرجه أبو عروبة في مستخرجه من طريق ابن المديني عن معاذ والرواية الثانية أخرجه أيضاً الدارمي والدارقطني والحاكم في مسنده ودرهوك والبيهقي وتكلم عليه بأوجه من التضعيف ردها ابن دقيق العيد في الامام وصححه الحديث وأخرجه أيضاً الطبراني في قوله تسع عشرة كلمة لان التكبير في أوله مربع والتم جميع في الشهادتين يصير كل واحد منهما ما أربعة ألقاظ والبطيختين أربع كلمات والتكبير كلان وكلمة التوحيد في آخره قوله سبع عشرة كلمة بتريسع التكبير في أول الإقامة وترك التجميع وزيادة فدأمت الصلاة مرتين وبقي ألقاظها كالآذان فتكون الإقامة ذلك المقادير والحديث يدل على تريسع التكبير والتجميع وتريسع تكبير الإقامة وتقنية باقي ألقاظها وقد قدم الكلام على جميع هذه الأمارات مستوفى وقد عرفت مما سلف ان حديث أبي محمد ذرة راجح لانه متأخر ومثله على الزيادة لاسيما مع كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي لقنه إياه (وعن أبي محمد ذرة قال قالت يا رسول الله على سنة الآذان فعلمه وقال فإن كان صلاة الصبح قلت الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم الله أكبر الله أكبر لا إله الا الله رواد أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والنسائي وصححه ابن خزيمة وفي اسناده محمد بن عبد الله بن أبي محمد ذرة والحارث بن عبيد بن الأول غير معروف والثاني فيه مقال ولكنه قد روى من طريق أخرى وقد قدمنا الكلام على الحديث وعلى فقهه في شرح حديث عبد الله بن زيد فاجمع اليه

(باب رفع الصوت بالآذان)

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المؤذن يقرؤه مدحونه ويشهده كل رطب ويأبر رواد الخمسة الا الترمذي) الحديث أخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان وفي اسناده أبو يعقوب الراوي له عن أبي هريرة قال ابن القطان لا يعرف وادعى ابن حبان في الصحيح ان اسمه معان ورواه البيهقي من وجهين آخرين عن الاعش قال تارة عن أبي صالح وتارة عن مجاهد عن أبي هريرة قال الدارقطني الاشبه انه عن مجاهد مرسلاً وفي العلل لابن أبي حاتم سئل أبو زرعة عن حديث منصور فقال فيه عن عطاء رجل من أهل المدينة ووقفه ورواه أبو اسامة عن الحارث بن الحكم عن أبي هبيرة يعقوب بن عباد عن شيخ من الانصار فقال الصحيح حديث منصور ورواه أحمد والنسائي من حديث البراء بن عازب بالفظ المؤذن يقرؤه مدحونه ويصدقه من يصدقه من رطب ويابس وله مثل أخر من صلى معه وصحبه ابن السكن ورواه أحمد والبيهقي من حديث مجاهد عن ابن عمر وفي الباب عن أنس عن ابن عمر وعن أبي سعيد عند الدارقطني في العمل وعن جابر عند الخطيب في الموضع وغير ذلك والحديث يدل على استحباب مد الصوت في الآذان

بهم هذا الاطلاق تقييد الاعلية
بأمر مخصوص لقوله بعد ذلك
اني على علم من علم الله علمه
لانه أنت وأنت على علم علمك
الله لا أعلم والمراد بكون النبي
أعلم أهل زمانه أي ممن أرسل اليه
ولم يكن موسى مرسل إلى الخضر
فلا نقص به ان كان الخضر أعلم
فمنه ان قلنا انه نبي مرسل أو أعلم
منه في أمر مخصوص ان قلنا انه
نبي أو ولي ونحل بهذا التقرير
اشكالات كثيرة ومن أوضح
ما يستدل به على بطلان الخضر قوله
وما فعلته من أمرى وانما كانت
قصة موسى مع الخضر امتحانا
لومسلي ليعبر ووقع عند الناس
انه عرض في نفس موسى عليه
السلام ان أحد الم بوث من
العلم ما أوتي وعلم الله بما حدث به
نفسه فقال يا موسى ان من عبادي
من آتيتهم من العلم ما لم يأتوا به
ابن المنير على ان بطلان اراده
في هذا الموضع كثيرة من أقوال
السلف في التحذير من الدعوى
في العلم والحث على قول العالم
لأدري بل سياق مثل ذلك في هذا
الموضع غير لائق وهو كما قال
رحمه الله وليس قول موسى
عليه السلام أنا أعلم كقول أحمد
الناس مثل ذلك ولا نتيجة قوله
كنتيجة قولهم فان نتيجة قولهم
المحجب والكبر وتجيبة قوله
الزيد من العلم والحث على
التواضع والحرص على طلب

الكونه سببا للمعرفة وشهادة الموجودات ولانه أمر بالمجيء إلى الصلاة فكل ما كان ادعى
لاسماع المأمورين بذلك كان أولى وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحدوثة
ارجع فارفع صوتك وهذا أمر برفع الصوت قبل هو متقبل بمعنى انه لو كان بين
المكان الذي يؤذن فيه والمكان الذي يبلغه صوتة ذنوب غلا تلك المسافة لغمرها الله
(وعن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ان أبا سعيد الخدري قال له اني أراك تحب
الغنم والربا به فاذا كنت في غنك أو باديك فارفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت
المؤذن جن ولا انس ولا شئ الا يشهد له يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله
صلى الله عليه وسلم رواه أحمد والبخاري والشافعي وابن ماجه) الحديث أخرجه
أيضا الشافعي ومالك في الوطا وغيرهما قوله تحب الغنم والبادية أي لاجل الغنم لان
فيها ما يحتاج في اصلاحها اليه من الرعي وهو في الغالب لا يكون الا بالبادية قوله في
غنك أو باديك يحتمل أن يكون أو سكان الراوي ويحتمل أن يكون للتقريب لان الغنم
قد لا تكون في البادية ولانه قد يكون في البادية حيث لا غنم قوله فارفع صوتك فيه
دليل لمن قال باستحباب الاذان للمنفرد وهو الرابع عند الشافعية قوله مدى صوت
المؤذن أي غاية صوته قوله جن ولا انس ولا شئ ظاهره يشمل الحيوانات والجمادات فهو
من العام بعد الخاص والحديث الاول بين معنى الشئ المذكور وهذا لان الرطب
والبادي لا يخرج عن الانصاف بأحد هما شئ من الموجودات وفي رواية لابن خزيمة
لا يسمع صوته شهر ولا مد ولا حور ولا جن ولا انس وبهذا يظهر ان التخصيص باللائكة
كما قال القرطبي أو بالحيوان كما قال غيره غير ظاهر وغير متنع عقلا ولا شرعا ان يخلق الله
في الجمادات القدرة على السماع والشهادة ومثله قوله تعالى وان من شئ الا يسبح بحمده
وفي صحيح مسلم اني لاعرف حجرا كل يسلم على ومنه ما ثبت في البخاري وغيره من قول
النار اكلي بعضي بعضا قال الزين بن المنير والسر في هذه الشهادة مع انها تقع عند عالم
الغيب والشهادة ان أحكام الآخرة تجرت على نعمت أحكام الخلق في الدنيا من توجبه
الدعوى والبطوب والشدائد وقيل المراد بهذه الشهادة انهم ارادوا بالفضل وعلو
الدرجة وكما ان الله يقض بالشهادة قوما كذلك يكرم بالشهادة آخرين وفي الحديث
استحباب رفع الصوت بالاذان وقد تقدم تعليل ذلك وفيه ان حب الغنم والبادية لا سيما
عند من ذول الفطنة من عمل السلف الصالح

(باب المؤذن يجعل اصبعه في اذنه ويلوى عنقه عند الحيلة ولا يستدير)
(عن أبي جيفة قال اتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمكة وهو بالبطح في قبعة حمر
من ادم قال فخرج بلال بوضوءه فغن ناضح وبائل قال فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
عليه حلة حمره كاني انظر الى ياض ساقيه قال فمروا واذن بلال فجعلت انتبص فاه
ههنا وههنا يقول عينا وشمالا حى على الصلاة حى على الفلاح قال ثم ركن له عترة فقدم

٤٤ نيل العلم واستدل لانه ايضا على انه لا يجوز الاعتراض بالاعتقال على ان يرجع خطا لان موسى انما اعترض

بظاهر الشرح لا بالاعتقالي المبرد فقيهه ٣٤٦ على هذه الاعتراض بالشرح على ما لا يسوغ فيه ولو كان مستتبها في باطن

فصل في الظهور ركعتين يترين بيديه الجمار والسكبان لا يفتح وفي رواية يترن ورائه المرأة
والجاءهم صلى العصر ثم لم يزل يصلي حتى رجع الى المدينة متفق عليه ولا يداود رأت
بل لا يخرج الى الابطح فاذا بلغ حتى على الصلاة حتى على الفلاح لوى عنقه عينا
وشمالا ولم يستدر وفي رواية رأت بل لا يؤذن ويدور واتبع فاههنا وههنا واصبعاه
في آذنيه قال ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قبة له جراه اراه من ادم قال فخرج

بلال بين يديه بالعنزة فركبها صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليه حله جراه
كأنه انظر الى طريق ساقيه رواه احمد والترمذي وصححه الحديث أخرجه النسائي
بن زيادة فجعل يقول في آذانه هكذا يخبر عينا وشمالا بن ماجه بن ابيه يدور في
آذانه ~~الكن~~ في اسناده الحاج بن ارطاة ورواه الحارث بن زياد الفاذ قال قد أخرجه
الاخوه المذكر فيه ادخال الاصبعين في الاذنين والاستدارة وهو صحيح على شرطهما
ورواه ابن خزيمة بالقطر رأت بلال يؤذن يتبعه بيمينه راسه عينا وشمالا ورواه من
طريق أخرى بن زيادة ورواه الاصمعي في الاذنين وكذا رواه أبو عوانة في صحيحه ورواه
في مسخره بن زيادة في أبو جهمية بلال يؤذن ويدور واصبعاه في آذنيه وكذا رواه
البرز قال البيهقي الاستدارة لم ترد من طريق صحيحه لأن مدارها على شعبان الدورى
وهو لم يسمعه من عون بن أبي جهمية إنما سمعه عن رجل عنه والرجل يتوهم أنه الحاج
والحاج غير محتج به قال ورواه عبد الرزاق في ادراجه وقد وردت الاستدارة من وجه آخر
أخرجه أبو الشيخ في كتاب الاذان من طريق حماد وشمس جهمية عن عون الطبراني من
طريق ادريس الاودى عنه وفي الافراد للدارقطني عن بلال أنه رأى رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا أذنا وأثنا ان لا يزيل أقدامنا عن مواضعهما واسناده ضعيف
قوله فن فاضح ونائل الناضح الاخذ من المنة بخسده تفر كالمقبة وضوءه صلى الله عليه
وسلم والنائل الاخذ من ماء في جسد صاحبه لغراغ الماء القصد التبرك وقيل ان
بعضهم كان ينال ما لا يفضل منه شيء وبعضهم كان ينال منه ما ينفعه على غيره وفي رواية
في الصحيح ورايت بلال أخرجه وضوء أفرأيت الناس يتسددون ذلك الوضوء فن اصاب
منه شيئا مسح به ومن لم يصب أخذ من بلل صاحبه وبهذه الرواية يتبين المراد من تلك
العبارة والنضح الرش وقد تقدم الكلام عليه قوله ههنا وههنا ظاهرا فكان والمراد بهما
جهة اليمين والشمال كما فسره بذلك الراوى وللعديد فوائد وفيه أحكام سيأتي بدبط
الكلام عليها في مواضعها والمنع ودمنه ههنا الاستدلال على مشروعية التفتات
المؤذن عينا وشمالا وجعل الاصبعين في الاذنين حال الاذان والالتفات المذكور ههنا
مقبود وقت الجميعتين وقد توبه ابن خزيمة فقال باب الخراف المأذون عنه قوله حتى على
الصلاة حتى على الفلاح بقره لا يسنده كله وانما يمكن الاخراف بالهم بالخراف الرأس
وقد اختلفت الروايات في الاستدارة ففي بعضها انه كان يستدير وفي بعضها لم يستدير

الامر (قال رب وكيف لي به) أى
كيف السبل الى آفاته (فقبل له
اجل) بالجزم على الامر (حونا)
أى ممكنة كانه (في مكمل)
بكسر الميم وفتح الشاء المشناة
الفوقية شبه الزنيل يسع خمسة
مشر صاعا كذا في العباب (فإذا
فقدته) أى السلوت (فهو ثم)
بفتح الشاء طرف بمعنى هذا أى
العبد اعلم أنك هنا (فاطاني)
موسى (واطلق يقاته يوشع)
غير منصرف للعبة والعلبة (ابن
نون) منه عرف كنوح ولوط
على القصص وفي رواية أخرى
وانطلق معه فمناهصر بالعبية
لأن كيد والافلاصاجبة
مستندة من قوله فمناه (وجاء)
حونا في مكمل) كما وقع الامر
به وقد قبل كانت ممكنة معلومة
وقيل في ممكنة (حتى) كما عند
الفضرة) التي عند ساحل البحر
الموجود بالقي انضمر عنده (وضعا
رؤسهم) وانما فاقسل الحوت
المبت المملوح (من المكمل)
لأنه أصابه من ماء عين الحية
المكاثفة في أصل الصخرة فشي اذا
اصابتها مقتضية للحماء كما عند
المؤلف في رواية (فانخذسبه)
أى طريقه (في البحر) أى
مسلكا زاد في سورة الكهف
وأمد الله عن الحوت جرية
الماء انصار عليه مثل الطاق
(وكان) احيا الحوت المملوح
وامسك جرية الماء حتى صار

ارادته سبحانه ووقف مسلم كالبخاري في التفسير ببقية يومهما واليهما وهو ٣٤٧ الصواب لقوله (فأصبح) أي من الليلة

التي تلي اليوم الذي ساراجعه

اذ لا يقال أصبح الاعن ابل قال

موسى لفتهاء اتناغدا فانا) بفتح

المجتمعة المدو هو الطاهام بوزن كل

أول النهار (انقد انقضاء من سفرنا

هذه انصبا) أي فعبا والاشارة لسير

البقية والذي يليها يربط عليه

قوله (ولم يجد موسى) عليه

السلام (مسا) وفي نسخة شيئا

(من النصب حتى جاوز المكان

الذي أمر به) فأن في عابه الجوع

والنصب (فقال له فتهاء أرايت

أي أخبرني ما دهالي) اذ أمر بالي

الصخرة فأن في نصيب الحوت) أي

فقدته أو نصبت ذكره جارات

وفي رواية ابن عباس كروما أنسانيه

أي وما أنساني ذكره الا الشيطان

وأنحاسبه لانشيطان هضمما

لنفسه (قال موسى ذلك) أي

أمر الحوت (ما ككتبتني) أي هو

الذي كان طاب لانه علامة

وجدان المطلوب (فارتداهل

آثارهما) أي فرجعا في الطريق

الذي جا آقبه بقصان (قصا)

أي يتبعان آثارهما اتعا (فأنا

أثمنا الى الصخرة) وفي نسخة

انفها (اذ ارجل مسجى) أي

مغلى كله (بثوب) أي نام (أو

قال نسجى بثوبه) شئت من

الراوى (فسلم موسى) عليه

السلام (فقال الحضر والي) أي

كيف (بارضك السلام) وهو

غير معروف به أو كنتم كانت دار

كفر وكانت تعبتهم غيره وعنه

البحاري في التفسير ببقية يومهما واليهما وهو ٣٤٧ الصواب لقوله (فأصبح) أي من الليلة

كذلك وانكها ترو الاستدارة الامن طريق حجاج وادريس الاودى وهما ضعيفان
وقدر ويت من طريق ثالثه وفيها ضعيف وهو محمد العززي وقد خالف هؤلاء الثلاثة من
هو منهم أم وأما مثل وهو قيس بن الربيع فرواه عن عوف قال في حديثه ولم يستدر
أخرجه أبو داود وكذا تقدم قال الحافظ ويحسب الجمع بأن من أثبت الاستدارة عنى بها
استدارة الرأس ومن فها عانى استدارة الجسد كذا ومشي ابن بطال ومن تبعه على
ظاهره فاستدل به على جواز الاستدارة قال ابن دقيق العيد فيه دليل على استدارة
المؤذن للاسماع عند الحافظ بالجميع على اختلاف هل يستدير بيده كله أو بوجهه فقط
وقد ما قارنان واختلاف أيضا هل يستدير في جميعه أو في الأوتار مرة وفي الثانية مرة
أو بقول حتى على الصلاة عن يمينه ثم حتى على الصلاة عن شماله وكذا في الأخرى وقدر جرح
هذا الوجه بأنه يكون لكل جهة نصيب من كل كلمة قال والأول أقرب إلى لفظ الحديث
انتهى كلامه بالمعنى وزوى عن أحمد أنه لا يدور الا اذا كان على منارة بقصد اسماع أهل
الجهتين وبه قال أبو حنيفة واسحق والنخعي والنوري والأوزاعي والشافعي وأبو ثور
وهو رواية عن أحمد أنه يستحب الالتفات في جميعه من يمينه وشماله ولا يدور ولا يستدير
سواء كان على الأرض أو على منارة وقال مالك لا يدور ولا يلتفت الا ان يريد اسماع الناس
وقال ابن سيرين بغيره الكراهة الالتفات والحق استحباب الالتفات حال الاذان بدون تقييد وأما
الرواية فقد عرفت اختلاف الأحاديث فيه وقد أمكن الجمع بما تقدم فلا يصح
الترجيح وفي الحديث استحباب وضع الأصبعين في الأذنين وفي ذلك فائدة ثان ذكرهما
العلماء الأولى ان ذلك أرفع لصوته قال الحافظ وفيه حديث ضعيف من طريق سعد
الفرط عن بلال والثانية انه علامة للمؤذن يعرف من يراه على بعد أو من كان به صم
انه يؤذن قال الترمذي استحباب أهل العلم أن يدخل المؤذن أصبعه في أذنيه في الاذان قال
واستحبه الأوزاعي في الإقامة أيضا ولم يرد في الأحاديث كما قال الحافظ تعيين الأصبع
التي يستحب وضعها وجزم النوري بانها المسجبة واطلاق الأصبع مجاز عن الأئمة

• (باب الاذان في أول الوقت وتقدم عليه في النجس خاصة) •

(عن جابر بن سمرة قال كان بلال يؤذن اذا زالت الشمس لا يجزم ثم لا يقيم حتى يخرج النبي

صلى الله عليه وآله وسلم لم فاذا خرج أقام حين يراه رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي)

قوله لا يجزم أي لا يترك شيئا من القاطعة الحديث فيه المحافظة على الاذان عند دخول

وقت الظهر بدون تقديم ولا تأخير وهكذا سائر الصلوات الا القصر لمسا في فيه أيضا

ان المقيم لا يقيم الا اذا أراد الامام الصلاة وقد أخرج ابن عدي من حديث أبي هريرة

مر فوعا المؤذن أملا بالاذان والامام أملا بالإقامة وضعية وعمل تضعيفه لان في

اسماده شربكا القاضي وقد أخرج الشيخ في نحوه عن علي رضي الله عنه من قوله وقال

ليس بمحفوظ رواه أبو الشيخ من طريق أبي الجوزاعي عن ابن عمر وفيه معاركة وهو ضعيف

البحاري في التفسير ببقية يومهما واليهما وهو ٣٤٧ الصواب لقوله (فأصبح) أي من الليلة

التي تلي اليوم الذي ساراجعه اذ لا يقال أصبح الاعن ابل قال موسى لفتهاء اتناغدا فانا) بفتح

المجتمعة المدو هو الطاهام بوزن كل أول النهار (انقد انقضاء من سفرنا هذه انصبا) أي فعبا

والاشارة لسير البقية والذي يليها يربط عليه قوله (ولم يجد موسى) عليه السلام (مسا) وفي نسخة شيئا

(من النصب حتى جاوز المكان الذي أمر به) فأن في عابه الجوع والنصب (فقال له فتهاء أرايت

أي أخبرني ما دهالي) اذ أمر بالي الصخرة فأن في نصيب الحوت) أي فقدته أو نصبت ذكره جارات

وفي رواية ابن عباس كروما أنسانيه أي وما أنساني ذكره الا الشيطان وأنحاسبه لانشيطان هضمما

كان الخضر يرمي كل غيب يعرف موسى ٣٤٨ قبل ان يسأله (فقال انا موسى فقال) له الخضر انت (موسى بن اسير ايل قال

ثم) انا موسى بن اسير ايل (قال) هل اتيك على ان تعالني جماعات
أى من الذى علمك الله علما
(وشهدا) ولا ينافي بقوته وكونه
صاحب شريفة ان يعلم من
غيره ما لم يكن شرطا في أبواب
الدين فان الرسول ينبغي ان يكون
اعلم ممن ارسل اليه فيما بهت به
من اصول الدين وفروعه لا مطلقا
وقد راعى في ذلك غاية التواضع
والادب فاستجبه لنفسه
واستأنس ان يكون تابعه لا وسال منه
ان يرشده وبنم عليه بتعاليم بعض
ما أنعم الله عليه به قاله البضاوى
ليكن لم يكن موسى مرسلا الى
الخضر فقد يوهب ما قاله دخوله
فيهم من السبب في تامل (قال
انك ان استطعت معي صبرا)
فاني افعل امورا تظاهاها لنا كبر
وباطنها لم تتطعمها (يا موسى اني على
علم من علم الله علمه لا تعلمه انت
وانت على علم علمك الله لا اعلمه)
وهذا لا بد من تأويله لان الخضر
كان يعرف من علم الشرع ما لا
غنى له بكاف عنه وموسى كان
يعرف من علم الباطن ما لا بد منه
كما لا يخفى (فالي ستجدي ان شاء
الله) تعالى (صبرا) معك غير
مذكور عليه (ولا اعصى الا
أمرأ) أى ستجدي في صبرا وغير
عاص قال القاضي وتعالى الوعد
بالشيعة اما للتمين واما العله
بصعوبة الامر فان الصبر على
خلاف المآثر شديد (فانطلقا)

وبما رخص حديث الباب وما في معناه معتمد البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي
والنسائي بالقطر انه قال صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني
أى خرجت لا يديل على ان المقيم شرع في الاقامة قبل خروجه ويمكن الجمع بين الحديثين
بأن بالا كان يراقب خروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيشرع في الاقامة عند
أول رؤيته له قبل ان يراه غالب الناس ثم اذا رآه قاموا ويشهدوا لهذا ما أخرجه عبد
الرزاق عن ابن جريح عن ابن شهاب ان الناس كانوا ساعة يقول المؤمن الله اكبر
يقومون الى الله الا فلا يأتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقامه حتى تتبدل الصفوف
وفي صحيح مسلم وسنن أبي داود ومستخرج أبي حنيفة انهم كانوا يشهدون الصفوف قبل
خروجه صلى الله عليه وسلم وفي حديث أبي قتادة انهم كانوا يشهدون ساعة تقام
الصلاة ولولا يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم عن ذلك لاحتمال أن يقع له شغل
يسقط فيه عن الخروج فيسبق عليهم الانتظار قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ذلك حديث
الباب وفيه ان الشريرة تغنى عن تحية المسجد انتهى (وعن ابن مسعود ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال لا يغني أحدكم اذان بلال من سجوده فانه يؤذن أو قال ينادي
بليل ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم رواه الجماعة الا الترمذي) قوله أحمد كم في رواية
للبخاري أحمد منكم شك من الراوى وكلاهما بقيد العموم قوله من سجوده بفتح أو له
اسم لما يؤكل في السجود ويجوز الضم وهو اسم الفعل قوله ليرجع بفتح الياء وكسر الجيم
المخففة يستعمل هذا الا زمانا متعبدا بقول رجح زيد ورجعت زيدا لا يقال في المتعدي
بالمتقبل ومن رواه بالضم والتثنية فقد اخطأ لأنه يصير من التراجع وهو التريد
وليس من ادائها وانما معناه يريد الفاسم أى المنتهى الى راحته ليقوم الى صلاة الصبح
نفسه طأ أو يتصبر ان كان له حاجة الى الصبيام ويوقظ النائم ليتأهب للصلاة بال غسل
والوضوء والحديث يدل على جواز الاذان قبل دخول الوقت في صلاة الفجر خاصة وقد
ذهب الى مشروعيته الجمهور ومطلقا وخالف في ذلك الثوري وأبو حنيفة ومحمد والهادي
والقاسم والناصر وزيد بن علي قال الشافعي ومالك وأحمد وأصحابهم انه يكفي به للصلاة
وقال ابن المنذر وطائفة من أهل الحديث والغزالي انه لا يكفي به وادعى بعضهم انه لم يرد
في شيء من الحديث ما يدل على الاكتفاء وتغيب بحديث الباب وأجيب بأنه مسكوت
عنه وعلى التنزيل فجعله ما اذا لم يرد نطق بخلافه وهو ناقد ورد حديث ابن عمر وعائشة الا في
وهو يدل على عدم الاكتفاء من حديث زيد بن الحارث عند أبي داود يدل على الاكتفاء
فان فيه انه أذن قبل الفجر بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانه استأذنه في الاقامة
فتمه الى ان طلع الفجر فأمره فاقام لكن في استناده ضعف كما قال الحفاظ وأيضا فهي
واقعة عين وكانت في حقه ومن ثم قال القرطبي انه مذهب واضع ويدل أيضا على عدم
الاكتفاء ان الاذان المذكور قد بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغرض به فقال

لأن المقام يقتضي كلام التابع
(أن أي لأن) (بحسب لهما) أي
لاجل جهل جهلهم أي (فعرف
الخضر فمعهما) أي الخضر
وموسى (فعرى) (فعرى) (فعرى)
أي بفكره أجرة ولبيد يوشع
معهما كما في قوله فاطلة فاشيان
لأنه تابع غير مقصود بالاصالة
ويحتمل أن يكون يوشع لم يركب
معهما لأنه لم يقع له ذكر بعد ذلك
ليكن في رواية فمعهما بالجمع
وهو يقتضي الجزم بركوبه
معهما في السفينة (فخاء
عصود) بضم أوله وحكى ابن
رشد في كتاب الغرائب فمعه
قبل ويحتمل به لأنه عصى وفترقه
الدميري وقيل أنه الصرد
(فرفع على حرف السفينة
فترقه أو فترتين في البحر
فقال الخضر يا موسى ما نقص
عليك من علم الله) أي من
معهما (الاصالة) فترقه هذا
الاصالة في البحر) وعند البخاري
أيضا ما على وعاء في جنب علم
الله ألا أخذ هذا الصود
بمشارفه من هذا البحر أي في
جنب مع العلم الله تعالى وهو
أحسن سياقا من المسوق هنا
وأبعد عن الاشكال ومنه سر
للاواقع هذا العلم يطلق ويراد به
المعلوم بدليل دخول حرف
التعريض وهو من في قوله من علم
الله لأن العلم القائم بذات الله
تعالى صفة قديمة لا تتبع
فليس العلم هنا على ظاهره لأن علم الله تعالى لا يتغير فليس يوشع يوشع

أجمع فأنكم الحديث فهو لهذا الغرض المذكور لالاعلام بالوقت والاذان هو
الاعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مخصوصة والاذان قبل الوقت ليس اعلاما بالوقت
وتعقب بان الاعلام بالوقت أهم من أن يكون اعلاما بأنه دخل أو قارب أن يدخل واحتج
المنايعون من الاذان قبل دخول الوقت بجميع من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لبلال
لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر ومديده عرضا أخرجه أبو داود وبعث أخرجه أيضا من
حديث ابن عمر أن بلالا أذن قبل طلوع الفجر فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن
يرجع فبناى أن الاذان بعد نام قالوا فوجب تأويل حديث الباب بما قال بعض الحنفية
أن الاذان قبل الفجر لم يكن بالفاظ الاذان وإنما كان تذكيرا كما يقع للناس اليوم
وأجيب عن الاحتجاج بالحديثين المذكورين بأن الأول منهما لا ينتهض لمعارضته ما في
الصحيحين لا سيما مع اشعار الحديث بالاعتقاد وأما الثاني فلا حجة فيه لأنه قد صرح بأنه
موقوف أكابر الأئمة كاجداد البخاري والذهلي وأبي داود وأبي حاتم والدارقطني والترمذي
والترمذي وغيرهم بأن الاذان في رفعه وإن الصواب وقته وأما التأويل المذكور
فقال الحافظ في الفتح أنه مردود لأن الذي يصنعه الناس اليوم محدث قطعاً وقد نهضت
الأحاديث على التعديل بلفظ الاذان قطعاً لحقه على معناه الشرعي منه قدم ولأن الاذان
الأول لو كان بالفاظ مخصوصة لما التبس على السامعين والحديث ليس فيه تعيين الوقت
الذي كان بلال يؤذن فيه وقد اختلف من أي وقت يشرع في ذلك فقيل أنه يشرع وقت
الصبر ووجه جماعة من أصحاب الشافعي وقيل أنه يشرع من النصف الأخير ووجه
المروى وتأويل ما خلفه وقيل يشرع للسمع الأخير في الشتاء وفي الصيف لنصف
السمع قاله الجويني وقيل وقته الليل جميعه ذكره صاحب العمدة وكان مستنده إطلاق
لفظ الليل وقيل بعد آخر اختياراً لعمارة وقد ورد ما يشرع به من الوقت الذي كان بلال
يؤذن فيه وهو ما رواه النسائي والطحاوي من حديث عائشة أنه لم يكن بين أذان بلال
وبن أم مكتوم إلا أن يرق هذا وينزل هذا وكان يؤذن في بيت مرتبة كما أخرجه أبو داود
فهذه الرواية تقيده إطلاق سائر الروايات ويؤيد هذا ما أخرجه الطحاوي أن بلالا بن
أم مكتوم كان ينادي وقتاً واحداً فيخطئه بلال ويصيه ابن أم مكتوم وقد اختلف في
أذان بلال بليل هل كان في رمضان فقط أم في جميع الأوقات فادعى ابن القطان الأول
قال الحافظ وفيه نظر والحكمة في اختصاص صلاة الفجر لهذا من بين المصلوات ما ورد
من التعقيب في الصلاة الأولى للوقت والصحيح يأتي غالباً عقب النوم فمناسب أن ينصب
من يوقظ الناس قبل دخول وقتها لينأهبوا ويذكروا فضيلة الوقت (وعن عمر بن
حذاف قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغرنكم من محورك أذان بلال
ولا يابض الأفق المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا يعني معترضاً روعه مسلم وأحمد
والترمذي ولفظه لا يمنعكم من محورك أذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر
فليس العلم هنا على ظاهره لأن علم الله تعالى لا يتغير فليس يوشع يوشع

ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم
بين فلول من فراع الكتاب
أي لا عيب وقيل هذا
الظاهر من الظهور التي تعالوا
منافسها بحيث لا يعاقب بها
البيعة (فعمدا تخضر الى لوح من
ألواح السفينة قنصره) بناس
فانخرقت ودخل الماء (فقال له
موسى) عليه السلام هؤلاء
(قوم جالونا بغير نول) أي بغير
أجر (عديت) بفتح الميم (الى
سفينةهم فخرقتم الغرق) مضارع
اغرق أي لان قنصر (أهلها)
ولا ريب ان خرقها سبب لدخول
الماء فيها المنقضي الى غرق
أهلها (قال) الخضر (ألم أقل
انك ان تسطيع معي صبعا)
ذكره بما قاله قبل (قال) موسى
(لا تأخذني بجانب) أي
بالتي يسببها أو بغيره في أو شيء
نسبة بمعنى وصيته بان لا يعترض
عليه وهو اعتذار بالنسبان
آخرجه في معرض النهي عن
المؤاخذه مع قيام المانع لها
وزاد في رواية أقوى الوقت
وذروا لثرفه في من أمرى عسرا
أي ولا تشفق عسرا من أمرى
بالمضايقة والمؤاخذه على النسب
فان ذلك يعسر على متابعه
(فيكاث) المسئلة (الاولى من
موسى) عليه السلام (نسيانا
فانطلقا) بعد خروجهما من
السقينة (فأذا غلام يلعب مع
الغلمان) والغلام اسم المولود

المستطير في الافق وعن عائشة وابن عمر رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال ان بالالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم متفق عليه
ولاحد البخاري فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر واستسلم ولم يكن بينهما الا ان ينزل هذا
ويرقى هذا (قوله المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا صفة هذه الاشارة صينية في صحيح
مسلم في الصوم من حديث ابن مسعود بلفظ وليس ان يقول هكذا وهكذا وصوب هذه
رفعها حتى يقول هكذا وقرب بين اصبعيه وفي رواية ليس الذي يقول هكذا وجمع
اصابعه ثم نكسها الى الارض ولكن الذي يقول هكذا وجمع اصابعه ووضع المسبحة
على المسبحة ومديديه وفي رواية ليس الذي يقول هكذا ولكن يقول هكذا ونفسها جري
بان المراد ان الفجر هو المعترض وليس بالمستطيل والمعترض هو الفجر الصادق ويقال
له الثاني والمستطير بالراء وأما المستطيل باللام فهو الفجر الكاذب الذي يكون كذب
السمكان وفي البخاري من حديث ابن مسعود وليس ان يقول الفجر أو الصبح وقال
باصابعه ورفعها الى فوق وطأ الى أسفل حتى يقول هكذا وقال زهير بن بسبابة
احداهما فوق الاخرى ثم أمرهما عن يمينه وشماله قوله حتى يؤذن ابن أم مكتوم في
رواية البخاري حتى ينادى وبذلك الزيادة أعني قوله فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر وأوردنا
في الاصباح قوله ولم لم يكن بينهما هذه الزيادة ذكرها مسلم في الصيام من حديث ابن عمر
وذكرها البخاري في الصيام من كلام القاسم قال الحافظ في أبواب الاذان من الفتح
ولا يقال انه مرسل لان القاسم تابعي لا يدرى القصة المذكورة لانه ثبت عند النسائي من
رواية حفص بن غياث وعنده الطحاوي من رواية يحيى القطان كلاهما عن عبيد الله
ابن عمرو عن القاسم عن عائشة بلفظ ولم يكن بينهما الا ان ينزل هذا ويصعد هذا
قال النووي في شرح مسلم قال العلماء معناه ان بالالا كان يؤذن قبل الفجر ويتربص
بعد اذانه لادعاهم نحوهم ثم يقب الفجر فاذا غارب طلوعه منل فاجهر ابن أم مكتوم بمناهب
ابن أم مكتوم بالطهارة وغيرها ثم يرقى ويشرع في الاذان مع أول طلوع الفجر والحديث
يدل على جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد وأما الزيادة فليس في الحديث تعرض لها
ونقل عن بعض أصحاب الشافعي انه يكره الزيادة على أربعة لان عثمان اتخذ أربعة ولم
ينقل الزيادة عن أحدهم من الخلفاء الراشدين وجوزها بعضهم من غير كراهة قالوا اذا جازت
الزيادة لعثمان على ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جازت الزيادة لغيره قال
أبو عمرو بن عبد البر واذا جاز اتخاذ مؤذنين جازاً كثر من هذا العدد الا ان يمنع من ذلك
ما يجيب التسليم له انتهى والمسئب ان تعاقبوا واحدا بعد واحد كما اقتضاه الحديث
ان اتسع الوقت لذلك كصلاة الفجر فان تنازعوا في البدأة أقرع بينهم وفي الحديث
دليل على جواز اذان الاعمى قال ابن عبد البر وذلك عند أهل العلم اذا كان معه مؤذن
آخر يديه لادوات وقد نقل عن ابن مسعود وابن الزبير كراهة اذان الاعمى وعن ابن

وعن الفضالة يعمل بالقساد ويأذي منه الواد وعن الكلب يسرق المتاع بالليل ٢٥١ فاذا أصبح بنا الى أبو به فيقولان انما

بات عندنا (فاخذ الخضر برأسه من أعلاه) أي جز الغلام برأسه (فاقتلع رأسه بيده) وعنده في

يد الخلق فاخذ الخضر برأسه فقطعه هكذا وأمسك سمان باطراف أصابعه كأنه يقطع شيئا وعن الكلب صرعه ثم نزع رأسه من جسده فقتله والفاء في فافتح للدلالة على إمارته اقتلع رأسه من غير تر و واستكشف حال (فقال موسى) للخضر عليه السلام (أقلت) الهمزة ليست للاستفهام الحقيقي فهي كافي قوله لا يجحدك يقينا كما ترى (نفسا زكية) بالشد يده أي طاهرة من الذنوب وهي أبلغ من زكية التعريف وقال أبو عمر وابن العلاء الزكية التي لم تذب قط والزكية التي أذنت ثم غفرت ولذا اختار قراءة التعريف فانها كانت صغيرة لم تبلغ الحلم وزعم قوم انه كان بالغاهم من بالفساد واحتملوا بقوله (بغير نفس) والقصاص انما يكون في حق البالغ ولم يرها قد أذنت ذنبا يقتضي قتلها أو فتلقت نفسها فتقاد به به على ان القتل انما يباح إذا وقع صاحبا وكلا الأمرين منتفيا وكان قتل الغلام في بلة بضم الهمزة والباء وتشد اللام المفتوحة مدينة قير ب بصرة وعبدان (قال) الخضر لموسى عليه السلام

عباس كراهة أقامته للجدشين المذكورين ههنا فوائد وأحكام قد سبق بعضها في شرح حديث ابن مسعود

«(باب ما يقول عند سماع الاذان والاطامة وبعد الاذان)»

(عن أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن رواه الجماعة) وفي الباب عن أبي رافع عند النسائي وعن أبي هريرة عند النسائي أيضا وعن أم حبيبة عند الطحاوي وعن ابن عمر عند أبي داود والنسائي وعن عائشة عند أبي داود وعن معاذ عند أبي الشيخ وعن معاوية عند النسائي قوله اذا سمعتم ظاهره اختصاص الاجابة بمن سمع حتى لو رأى المؤذن على المنارة مثلا في الوقت وعلم انه يؤذن لكن لم يسمع أذانه لبعده وصح له التسليم قاله النووي في شرح المذهب قوله فقولوا مثل ما يقول المؤذن أي ابن وضاح ان قوله المؤذن مدرج وان الحديث انتهى عند قوله مثل ما يقول وتبين بان الادراج لا يثبت بمجرد الدعوى وقد انفقت الروايات في الصيغتين والموطأ على اثباتها ولم يصب صاحب السبعة في حذفها قاله الحافظ قوله مثل ما يقول قال الكرماني قال مثل ما يقول ولم يقل مثل ما قال ليسعربانه يجيبه بعد كل كلمة مثل كلمتها قال الحافظ والصريح في ذلك ما رواه النسائي من حديث أم حبيبة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت وأصرح من ذلك حديث عمر بن الخطاب الا في بعده هذا والحديث يدل على انه يقول السامع مثل ما يقول المؤذن في جميع ألقاظ الاذان السبعين وغيرهما وقد ذهب الجمهور الى تخصيص السبعين بحديث عمر الا في قولنا يقول مثل ما يقول في السبعين والجميع السبعين فيقول لا حول ولا قوة الا بالله وقال ابن المنذر يحتمل ان يكون ذلك من الاختلاف المباح فيقول تارة كذا وتارة كذا وحكي بعض المتأخرين عن بعض أهل الاصول ان الخاص والعام اذا أمكن الجمع بينهما وجب اعمالهما قال فلم لا يقال يستحب للسامع ان يجمع بين الجميع له والخوف له وهو وجه عند الحنابلة والظاهر من قوله في الحديث فقولوا الله بعد القول وعدم كثرة إيماء الجوابية على القلب والظاهر من قوله مثل ما يقول عدم اشتراط المساواة من جميع الوجوه قال البيهقي لا تفاهم على انه لا يلزم المحجب ان يرفع صوته ولا غير ذلك قال الحافظ وفيه بحث لأن المماثلة وقعت في القول لاني صفة ولا احتياج المؤذن الى الاعلام شرع لرفع الصوت بخلاف السامع فليس مقصوده الا ان كروا السور والبحر مستويان في ذلك وظاهر الحديث اجابة المؤذن في جميع الحالات من غير فرق بين المصل وغيره وقيل يؤخر المصل الاجابة حتى يفرغ وقيل يجيب الا في السبعين قال الحافظ والمشهور في المذهب كراهة الاجابة في الصلاة بل يؤخرها حتى يفرغ وكذلك حال الجاع والسلا قيل والنقول بكرهه الاجابة في الصلاة يحتاج الى دليل ولا بدليل ولا يخفى ان حديث ان في الصلاة لاشعة لا دليل على الكراهة

(الم أقل لك ان ابن نسطب مع صبرا) بزيادة في هذه المرة زيادة في المكاشفة بالعتاب على وفض الوصية والوصية بقوله

على الاتساع والاشارة في قوله هذا الى التفرق الموعود بقوله فلا تصاحبي ٣٥٣ وتكون الاشارة الى السؤال الثالث

أي هذا الاعتراض بسبب التفرق

أو الى الوقت أي هذا الوقت

وقت التفرق (قال النبي صلى

الله عليه وآله وسلم) رحمه الله

موسى) انشاء باللفظ الخطيب

(لودونا) بكسر اللام الاولى

وسكون الثانية أي والله لودونا

(لوسبر) أي صبره لأنه لوسبر

لا يصبر أعجب الاعاجيب (حق

يقص) على صيغة الجهول

(علينا من أمرهما) ونظام هذه

القصة في كتاب الله العزيز

وتفسيرنا فتح البيان في مقاصد

القرآن فارجع اليهما ان شئت

وهذا الحديث أخرجه البخاري

في أكثر من عشرة مواضع وفيه

رواية تامة عن ناصبي وصحابي

عن صحابي وفيه التحدث

والإخبار بصيغة الانفراد

والسؤال (عن أبي موسى)

عبد الله بن قيس الأشعري

رضي الله عنه (قال جابر بن جابر)

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال يا رسول الله ما القتال في

سبيل الله فان أحسننا يقال

غضبا والغضب حالة تحصل

عند غلبان الدم في القلب لارادة

الانتقام (ويقابل حية) وهي

الأنفة من النقي أو الحافظة

على الحرم (فرع) رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم

(اليه) أي الى السائل (أمره)

الشريف (قال) أبو موسى

٤٥ نيل ل أو من دونه (ومارفع اليه رأسه) أي السائل (كل فاعلا) أي مارفع لأمر من الأمور الاتقيام

التي يبرهن قولهم لا حول ولا قوة الا بالله الحق هكذا قال الانهري والا كثرون وقال
الجهوري الحق لا على الاول وهو المشهور والحق والاول من القوة والاول اول
واللام من اسم الله وعلى الثاني الحاء واللام من الحول والقابض من القوة والاول اول
اللام من بين الحروف ومثل الحق الحقة في معنى على الصلاة وعلى التلاح والحق
في بسم الله والحمد لله في الحمد لله والحمد لله في لا اله الا الله والسجدة في سبحان الله انتهى
كلامه قوله دخل الجنة قال القاضي عياض انما كان كذلك لان ذلك نوحه وثنا على
الله تعالى وانتقاد طاعته وتفسير الية بقوله لا حول ولا قوة الا بالله في حصل هذا فقد
حاز حصة الايمان وكال الاسلام واستحق الجنة بفضل الله وانما أفرد صلى الله عليه وسلم
السمواتين والارضين في هذا الحديث مع كل نوع منهن اني كما هو المشروع لقصد
الاختصار قال النووي فاختصر صلى الله عليه وسلم من كل نوع شطر اثنين على باقيه
والحديث قد تقدم الجمع بينه وبين الحديث الذي قبله (وعن شهر بن حوشب عن أبي

امامة أو عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان بلالا أخذ في الإقامة فلما

ان قال قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وسلم آقاها الله وادامها وقال في سائر

الإقامة بخو حديث يعرف سائر الأذان رواه أبو داود) الحديث في أسناده رجل مجهول

وشهر بن حوشب تكلم فيه غير واحد وثقة يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وفيه دلالة على

استحباب مجاوبة المقيم لقوله وقال في سائر الإقامة بخو حديث عمر وفيه أيضا انه

يستحب لسامع الإقامة ان يقول عند قول المقيم قد قامت الصلاة أقامها الله وأدامها

قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه دليل على ان السنة ان يكبر الامام بعد الفراغ من

الإقامة انتهى وفي ذلك خلاف اعلم يا بني ان شاء الله تعالى (وعن جابر ان رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم لم قال من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة إلى الله والإسلام

التي أتى محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقام محمود الذي وعدته حانت له شفاعتي يوم

القيامة رواه الجماعة الامس) وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عن عبد الطعال وعمر

أنس عند ابن جابر في فوائد الاصحاحين له وعن ابن عباس عند ابن جابر أيضا في كتاب

الاذان وعن أبي امامة عند الضياء المقدسي ورواه الحاكم في المستدرک وفيه عقير بن

سعدان وقد تكلم فيه غير واحد وعن عبد الله بن عمرو وسأني قوله رب هذه الدعوة

النامة بفتح الدال والمراد به الدعوة التوحيدية قوله تعالى له دعوة الحق وقيل الدعوة

التوحيدية لأنه لا يدخلها تغيير ولا تبديل بل هي باقية الى يوم القيامة وقال ابن النجاشي

وصفت بالنامة لان فيها أتم القول وهو لا اله الا الله قوله الوسيلة هي ما يتقرب به يقال

توسلت أي تقربت وتطلق على التوسلة العلية وسأني نقى برهان الحديث الذي بعده هذا

قوله والفضيلة أي المرتبة الزائدة على سائر الخلائق ويحتمل ان تكون تفسير الوسيلة

٤٥ نيل ل أو من دونه (ومارفع اليه رأسه) أي السائل (كل فاعلا) أي مارفع لأمر من الأمور الاتقيام

الرجل وفيه جوارز وقوف المستحق بعدد ٣٥٤ أو ما جئ (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (من قاتل بعقصة القوة

العاقلة (التي تكون) أي لأن تكون (كلمة الله) أي دعوته إلى الإسلام أو كلمة لإخلاص (هي العاقلة) لأن قاتل عن مقتضى القوة النفسية أو الشهوانية (فهو في سبيل الله عز وجل) ويدخل فيه من قاتل لطلب الثواب ورضاه الله فانه من إغلاء كلمة الله وقد جمع هذا الجواب معنى السؤال لا بالقوله لأن الغضب والجحمة قد يكونان لله تعالى أو لغرض الدنيا فاجاب صلى الله عليه وآله وسلم بالماضي مختصرا إذ لو ذهب يقسم وجوه الغضب لاطل ذلك وتلشى ان يلبس عليه وفيه الجواب وزيادة أو ان القاتل اسم فاعل بمعنى المقاتل بقرينة اللفظ فان أحدنا يقاتل الخ ويكون مبررا مع العاقل والحديث من جوامع الحكم وفيه شاهد حديث انما الآمال بالنيات وانه لا بأس بقيام طالب الطاعة عند أمن الكبروان الفصل الذي ورد في الجهادين مختص من قاتل لاعلامين الله وفيه استجاب انبال الرسول على السائل (عن عبد الله بن مسعود) رضى الله عنه (قال ثنا أنامشي مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في خرب) بفتح الخاء وكسر الراء وفي رواية بكسر ثم فتح جمع خربة وكلاهما في فرع اليونانية وعند البخاري في موضع آخر بإدلاء المهله المقبحة وسكون الراء والمثلثة (المدينة) المنورة موطن رسول الله صلى الله

قوله مقام محمود أي بعد القسام فيه وهو يطابق على كل ما يجلب الجحمة من أنواع الكرامات ونصبه على الظرفية أي بعده يوم القيامة فاقه مقام محمود أو ضمن بعده معنى أنه أو على أنه مقبول به ومعنى بعده أعطى ويجوز ان يكون حالا أي بعده ذام مقام محمود والتعظيم والتعظيم كآل الطيبي كانه قال مقام أي مقام محمود بكل لسان وقد روي بالتعريف عند السائي وابن حبان والطحاوي والطبراني والبيهقي وهذا يرد على من أنكر ثبوته معروفا كالنورى قوله الذي وعدته أو بذلك قوله تعالى عسى أن يبعثن ربك مقام محمودا وذلك لأن عسى في كلام الله الوقوع قال الحافظ والموصول ما بديل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة للذكر وسبب أني نفسي رحلت له الشفاعة في الحديث الذي بعده (وعن عبد الله بن عمرو أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذ همهم المؤذن فتولوا مثل ما يقول ثم صالوا على فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه عليه عشرًا ثم صالوا الله في الوسيلة فانهم امتزجوا في الجنة لا تنبغي الا بعد من عباد الله وارجوا ان يكون أنا هو من سال الله في الوسيلة حلت عليه الشفاعة روى الجماعة الا البخاري وابن ماجه) قوله مثل ما يقول قد تقدم الكلام على ذلك قوله ثم صالوا على هذه زيادة ثابتة في الصحيح وقبولها متعين قوله ثم صالوا الله الخ قد تقدم ذكر بعض الاقوال في تفسير الوسيلة والتمهين المصير الى ما في هذا الحديث من تفسيرها قوله حلت عليه الشفاعة وفي الحديث الاول حلت له الشفاعة قال الحافظ واللام بمعنى على ومعنى حلت أي استحققت ووجبت أو نزلت عليه ولا يجوز ان تكون من الحل لان لم تكن قبل ذلك حرمة قوله شفاعة استشكل بعضهم جعل ذلك ثوابا قاتل ذلك مع ما ثبت ان الشفاعة للمؤمنين واجب بان صلى الله عليه وسلم شفاعات اخر كادخال الجنة بغير حساب وكرفع الدرجات فيعطى كل أحد ما يناسبه ونقل عيان عن بعض شيوخه انه كان يرى اختصاص ذلك بين فاهة مخلقة مستحضرا اجلال النبي صلى الله عليه وسلم لأن من قد بذل مجرد الثواب ونحو ذلك قال الحافظ وهو تخمكم غير مرضى ولو كان لخراج الغافل الملهي اكان أشبه قال المهلب في الحديث المصن على الدعاء في أوقات الصلوات لانه حال رجاء الاجابة (وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء لا يرد بين الاذان والاقامة روى أحمد وابوداود والترمذي) الحديث أخرجه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والضيعة في المختارة وحسنه الترمذي ورواه سليمان التيمي عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذ نودي بالاذان فتحت أبواب السماء واستجيب الدعاء وروى يزيد القاسمي عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الاذان تفتح أبواب السماء وعند الاقامة لا ترد دعوة وقد روى من حديث سهل بن سعد الساعدي روى مالك عن ابن أبي حازم عن سهل بن سعد قال ساعدان

عليه وآله وسلم (وهو) أي صلى الله عليه وآله وسلم (يتوكأ) أي يفتقد ٣٥٥ (على عيب منه) يفتح الأول وكسر الثاني أي

عصا من جريد النخل (فربما يفتح من اليهود) أي عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة قال في الفتح لم أقف على أسمائهم (فقال بعضهم لبعض سلوه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (عن الروح) وقال بعضهم لا تسألوه لا يجيب فيه (يرفع يديه) على الاستئذان وينصبه على معنى خشية أن يجيب فيه بشئ تكرهونه) ولا على هذا زائدة وبالجزم على جواب النهي قال الحافظ ابن حجر وهو الذي في روايتنا (فقال بعضهم) لبعض والله (السناء) عنها (فقام رجل منهم فقال يا أبا القاسم ما الروح) الأكثر على أنهم سألوا عن حقيقة الروح الذي في الحيوان وقيل عن جبريل وقيل عن عيسى وقيل عن القرآن أو عن خلق عظيم روحاني وقيل أن اليهود قالوا لتردش أن فسر الروح فابن بتي ولذا قال بعضهم لا تسألوه لا يجيب بشئ تكرهونه أي إن لم يفسره لأنه يدل على نبوته وهم يكرهونها وبسط ذلك في تفسيرنا فتح البيان (فصكت) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمسأله قال ابن مسعود (فقال إنه نوحى إليه فقامت) حتى لا تكون مشوشا عليه أو فقامت حائلا بينه وبينهم (فلمّا أنجلي عنه) أي انكشف عنه عليه الصلاة والسلام الكرب الذي كان

تفتح له أبواب السماء) وقال داح ترد عليه دعوته عند حضور النداء للصلاة والصنف في سبيل الله قال ابن عبد البر هكذا هو موقوف على سهل بن سعد في الموطأ عند جماعة الرواة ومثله لا يقال من قبيل الرأي ثم رآه من فروع ابن أبي شمر الدوالي قال حدثنا أبو عمير أحمد بن عبد العزيز بن سويد البجلي حدثنا أيوب بن سويد قال حدثنا مالك عن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر نحو الحديث المتقدم الحديث يدل على قبول مطلق الدعاء بين الأذان والإقامة وهو مقيد بما لم يكن فيه إنهم أوقطعه رحم كما في الأحاديث الصحيحة وقد وردت بين أدعية تقال حال الأذان وبعد وهو بين الأذان والإقامة منها ما سأل في هذا الباب ومنها ما أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه وصححه الألباني من حديث سعد بن أبي وقاص عن فروع بن بلظم عن قال حين يسمع المؤذن وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله رخصت بالله ربنا وبعده رسولنا بالسلام ديننا فله ذبته ومنها ما أخرجه أبو داود والنسائي في عمل اليوم والليلة من حديث ابن عمرو بن العاص أن رجلا قال يا رسول الله إن المؤذنين يذنبوننا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل كما يقول فإذا انتهت نسل تعطه ومنها ما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أم سلمة قالت قالت عائشة رضي الله عنها وآله وسلم إن أقول عند أذان المغرب اللهم إن هذا أقبال ليك وأدبارهم أهلك وأصوات دعائك فاعف عني وقديع مائدي به صلى الله عليه وسلم لما قال الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد قالوا يا رسول الله قال سأوا الله العفو والعافية في الدين والأخرة قال ابن القيم هو حديث صحيح وفي المقام أدعية غير هذه

(باب من أذن فهو يقيم)

(عن زياد بن الحارث الصدائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أيها الصالحون إذا أذن قال فأذنت وذلك حين أضاء الفجر قال فلما أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قام إلى الصلاة فأراد بلال أن يقيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم أخوه صه) فان من أذن فهو يقيم رواه الخمسة إلا النسائي ولفظه لا أحد الحديث في إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفریقی عن زياد بن نعيم الحضرمي عن زياد بن الحارث الصدائي قال الترمذي أنما نعرفه من حديث الأفریقی وهو ضعف عند أهل الحديث ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره وقال أحمد لا كتب حديث الأفریقی قال ورأيت محمد بن اسمعيل يقوى أمره ويقول هو مقارب الحديث والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن من أذن فهو يقيم انتهى قال في البدر المنير ضعفه لكثرة روايته للمتكبرات مع عامة وزهده وروايات المتكررات كثير ما يفتري الصالحين لقله تفقدهم الرواة لذلك قيل لم تروا الصالحين في شيء الكذب منهم في الحديث انتهى وكان صفوان الثوري يعظمه وقال ابن أبي رواد أنما تكلم الناس فيه لأنه روى عن مسلم بن يسار فقبل ابن رايته فقال بافرقية فقالوا ما دخل

يتعشاه حال الوحى (فقال) وفي رواية الأربعة قال (ويسألونك) بفتح الواو كالتمثيل وبغيرها كقراءة (عن الروح) قل

الروح من أمردني) أي من الأبداعات الكائنة ٢٥٦ يكن من غير مادة وتولد من أصل واقتصر على هذا الجواب كما اقتصر

موسى عليه السلام في جواب
وعارب العالمين ذكر بعض صفاته
إذا الروح لدنسه لا يمكن معرفة
ذاته إلا بعوارض يتميز بها على بقس
لذلك اقتصر على هذا الجواب
وليس بين الماهية لكونها مما
استأثر الله بعلمها ولأن في عدم
بأنهم الصديق النبوة نبينا صلى
الله عليه وآله وسلم وقد كثر
اختلاف الطبكم والعلماء قديما
وحديثا في الروح وطاقتها وأما
النظر في شرحه وخاصوا في
غمرات ما هيته والذي اعتد عليه
عادة المتكلمين من أهل السنة
أنه جسم لطيف في البدن سار
فيه سريان ماء الورد فيه وعن
الاشعري النفس الداخل الخارج
(وما أوتوا) بصيغة الغائب في
أكثر نسخ الصحاح (من العلم
الام) علماء أو أيتا (قليل) أو لا
قليل لا منكم أي بالقسمة إلى
معلومات الله تعالى التي لا نهاية
لها وقام البحث في الروح في
كتاب التفسير والحق أنهما
استأثر الله تعالى بعلمها فالجواب
حول بأمم مع قلب العلم وقصر
الفهم عما لا يكاد ينشرح له صدور
أهل الحق واليقين (عن أنس
ابن مالك) رضي الله عنه (أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
ومعاذ بن جبل (ردية) أي
راكب خلفه (على الرجل) بفتح
الراء وسكون الحاء وهو لا يعبر
أصغر من القتب وعند البخاري

مسلم بن يسار أفر يقية قط يعنون البصري ولم يعلموا أن مسلم بن يسار آخر يقال له أبو
عثمان الطنبدي وعنه يروى في الباب عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
انما يقيم من أذن أخرجه الطبراني والعتيلي في الضعفاء وأبو الشيخ في الأذان وفي إسناده
سعيد بن راشد وهو ضعيف قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن سعيد بن راشد هذا فقال
ضعيف الحديث منكر الحديث وقال مرة متروك قال المسازي في كتابه النسخ
والمسوخ وانفق أهل العلم في الرجل يؤذن ويقيم غيره أن ذلك جائز واختلقوا في
الأولية فقال أكثرهم لفرق الأمر متسع ومن رأى ذلك مالكا وأكثر أهل الجواز أبو
حنيفة وأكثر أهل الكوفة وأبو ثور وقال بعض العلماء من أذن فهو يقيم قال الشافعي
وإذا أذن الرجل أحببت أن يتولى الأقامة وإلى أولوية المؤذن بالأقامة ذهب الهادي
واحتجوا بهذا الحديث واحتج القائلون بعدم الفرق بالحديث الذي سألني وسألني
الكلام عليه والاختلاف حديث الصدائي أولى لأن حديث عبد الله بن زيد لا يفي كان
أول ما شرع الأذان في السنة الأولى وحديث الصدائي بعده بلا شك قوله الحافظ
اليعمرى فإذا أذن واحد فقط فهو الذي يقيم وإذا أذن جماعة دفعة واحدة فواحد من
يقيم منهم فهو الذي يقيم وإن تساحوا أقرع بينهم قال ابن سبويه الناس اليعمرى
ويستحب أن لا يقيم في المسجد الواحد إلا إذا لم تحصل به الكفاية انتهى
(وعن عبد الله بن زيد أنه رأى الأذان قال لفتحت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاستخبرته
فقال القم على بلال فالتفت معاذ بن قارادان يقيم فقلت يا رسول الله أفأرى أن أريد أن أقيم
قال فاقم أنت فاقم هو وأذن بلال رواه أحمد وأبو داود الحديث في إسناده محمد بن
عمر والواقفي الانصاري البصري وهو ضعيف ضعه الفطاني وابن نمير ويحيى بن معين
واختلف عليه فيه فقل عن محمد بن عبد الله وقيل بعبد الله بن محمد قال ابن عبد البر
استاده أحسن من حديث الأفرقي وقال البيهقي إنهما يقتضيان قصة الصدائي
بعد ذكره ابن شاهين في النسخ وله طريق أخرى أخرجه أبو الشيخ عن ابن عباس قال
كان أول من أذن في الإسلام بلال وأول من أقام عبد الله بن زيد قال الحافظ واستماده
منقطع لأنه رواه الحكم عن مقسم عن ابن عباس وهذا من الأحاديث التي لم يسمعها
الحكم عن مقسم وأخرجه الحاكم وفيه أن الذي أقام عمر قال والمعروف أنه عبد الله
ابن زيد والحديث استدل به من قال بعدم أولوية المؤذن بالأقامة وقد تقدم ذكرهم
في الحديث الذي قبل هذا وقد عرفت تأخر حديث الصدائي وأرجحية الاختصاص على
أنه لم يتأخر لكان هذا الحديث خاصا بعبد الله بن زيد والأولوية بتابعه أو غيره من الأمة
والحكمة في التخصيص تلك المزية التي لا يشرك فيها غير أعني الروايات الخاف غير به
لا يجوز لوجهين الأول أنه يؤي إلى إبطال قاعدة النص أعني حديث من أذن فهو يقيم
فيكون فاسدا الاعتبار الثاني وجود الفارق وهو عجزه عما منع من الخلق

في إسناده أنه كان على جابر (قال يمامة بن جبل قال) أي معاذ (ليسل يا رسول الله وسعيدك) الباب بفتح اللام (باب

معناه هنا الاجابة والسعد المساعدة كانه قال لما لك واسعدالك ٣٥٧ ولكنهم التمسوا على معنى التاكيد والتكثير في

اجابة بعد اجابة واسعدا بعد اسعدا وقيل في أصل ابيك واشتقاقها غير ذلك قال يامعاذ قال ابيك يا رسول الله وسعديك ثلاثا يعني ان هذا المعاذ واجابة معاذ كان ثلاث مرات قال ما من أحد يشهد أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله شهادة صدقا فيه استرأى عن شهادة المنافق (من قلبه) متعلق بقوله صدقا أو بقوله يشهد فمضى الاثر الشهاداة اظمية أي يشهد بقلبه ويصدق بلسانه (الاحرم الله الثاني قلبية أي ينهمر بقلبه ويصدق بلسانه) الاحرم الله على النار فان كانت ظاهرة هذا يقتضي عدم دخول جيع من شهد الشهادة في النار فانه من التعميم والتاكيد وهو مصادم للادلة الظهنية الدالة على دخول طائفة من عصاة الموحدين النار ثم يخرجون بالشقاعة احبب بان هذا مقدم على باقي بالشهادتين تأييدا ثم يوت على ذلك اوان المراد بالتحريم عدم التحريم المخلو لا أصل الدخول أو انه خرج مخرج الغالب اذا الغالب أن الموحدين على الطاعات ويحجب المعاصي أو من قال ذلك مؤيدا حتمه وفرضه أو المراد تحريم النار على اللسان التام كتحريم مواضع السجود أو المراد النار التي أعدت للكافرين لا الطيبة التي افردت لعصاة الموحدين

(قال) معاذ (يا رسول الله افلا اخبرهم بالاسم فيستبشرون) وفي رواية بالون أي فهم يستبشرون (قال) صلى الله عليه وآله

باب الفصل بين الزمانين بجملة *

(عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لقد أجهني ان تكون صلاة المسكين أو المؤمنين واحدة وذكر الحديث وفيه نحو رجل من الأنصار فقال يا رسول الله الى النار جئت لما رأيت من اهتمامك رأيت رجلا كان عامه ثوبين أنظر من فقام على المسجد فاذا ثم تعد قعدة ثم قام فقال مثلها الا انه يقول قد قامت الصلاة وذكر الحديث ورواه أبو داود الحديث أخرجه أيضا الدارقطني من حديث الأعمش عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى عن معاذ بن جبل به ورواه أبو الشيخ في كتاب الاذان من طريق يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد قال الحافظ وهذا الحديث ظاهر الانقطاع قال المنذرى الا ان قوله في رواية أبي داود حدثنا أصحابنا ان أراد الصحابة فيكون مسندا والافهم مرسل وفي رواية ابن أبي شيبة وابن خزيمة والطحاوي والبيهقي حديثا أصحاب محمد فتنين الاحتمال الاول ولهذا صححها ابن حزم وابن دقيق العيد وقد مرنا في شرح حديث أنس انه أمر بلال ان يشنع الاذان ويوتر الإقامة ما يجاب به عن دعوى الانقطاع واعلال الحديث ثم ارجع اليه والحديث استدله على استحباب الفصل بين الاذان والإقامة لقوله فاذا ثم تعد قعدة وقد تقدم الكلام على ذلك في باب جواز الزيادة قبل المغرب من أبواب الاوقات والكلام على قيمة فوائد الحديث قد مر في أول الاذان

باب التمهيد عن أخذ الاجرة على الاذان *

(عن عثمان بن أبي العاص قال أخبرنا عهدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه اجرا رواه الخمسة) الحديث صححه الحاكم وقال ابن المنذرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عثمان بن أبي العاص واتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه اجرا وأخرج ابن حبان عن يحيى البجلي قال سمعت رجلا قال لابن عمر اني احببت في الله فقال له ابن عمر اني لا بغضت في الله فقال سبحانه الله أحبك في الله وتبغضني في الله قال نعم انك تسأل على أذانك اجرا وروى عن ابن مسعود انه قال أربع لا يؤخذ عاين اجر الاذان وقرائة القرآن والمقام والقضاء كره ابن مسعود الناس في شرح الترمذي وروى ابن أبي شيبة عن الضحاك انه كره ان يأخذ المؤذن على أذانه جعلا ويقول ان أعطى غير مسئلة فلا بأس وروى أيضا عن معاوية بن قرة انه قال كان يقال لا يؤذن ثلاث الا تحبب وقد ذهب الى تحريم الاجر شرط على الاذان والإقامة الهادي والقاسم والناصر وأبو حنيفة وغيرهم وقال مالك لا بأس بأخذ الاجرة على ذلك وقال الأوزاعي يجاعل عليه ولا يؤجر وقال الشافعي في الام أحب ان يكون المؤذن متطوعا قال وليس للامام ان يرزقهم وهو يجب عدم يؤذن متطوعا من له أمانة الا ان يرزقهم من ماله

(قال) معاذ (يا رسول الله افلا اخبرهم بالاسم فيستبشرون) وفي رواية بالون أي فهم يستبشرون (قال) صلى الله عليه وآله

وسلم إذا أي أن أخبرتهم يسكوا ٢٥٨ أي يعقدوا على الشهادة المبردة في رواية يسكوا من الذكول وهو الامتناع

أي يمنعوا عن العمل اعتقادا على مجرد المتألف بالشهادتين واستدل بعض منكم على الاشاعة من قوله يسكوا على ان الله اختارنا كما سبق في علم الله (وأخبرهم بما دعا من موهنة) أي موت معاذوا غريب الكرمانى فقال يحتفل ابن ربيع الضمير الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أنا) أي تجنبوا عن الاتم ان كنتم ما أمر الله بقبليعه حدث قال وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب ليبيئنه للناس ولا يتكفونه ودل صنيع معاذ على انه عرف ان النهى عن التبشير كان على التنزيه لا على التحريم والامساك كان يجنب به أصلا أو عرف ان النهى مقيد بالاكتمال فاحتج به من لا يحتث عليه ذلك وإذا زال القيد زال المقيد والاول أوجه ليكون آخر ذلك أي موته وقال القاضي عياض لعل معاذ لم يفهم النهى لكن كسر عزمه عما عرض له من تبشيرهم وقد روى البراء من حديث أبي سعيد الخدري في هذه القصة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذن لمعاذ في التبشير فقامه عمر رضى الله عنه فقال لا أجمعلى ثم دخل فقال يا نبي الله أنت أفضل رأيا ان الناس اذا سمعوا ذلك اتكوا عليها قال فرده فرددته وهذا معاذ ومن موافقات عمر وفيه جواز الاجتهاد في حضرته صلى الله عليه وآله وسلم وقد تضمن هذا

قال ولا أحسب أحدا يبذل كثير الاهل به وزنه ان يجب مؤذنا أمينا يؤذن من طوعا عفان لم يجده فلا بأس ان يرق مؤذنا ولا يرقه الامن خسر الخمس الفصل وقال ابن العربي الصحيح جواز أخذ الاجرة على الاذان والصلوات والقضاء وجميع الاعمال الدينية فان الغلبة بأخذ اجرة على هذا كله وفي كل واحد منها يأخذ المذائب اجرة كما يأخذ المستديب والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ما تركت بعد نفقة نسائي وموثة عاملي فهو صدقة انتمى فقام المؤذن على العامل وهو قياس في مصادمة النص وقيل ابن عمر التي مرت لم يتخلفها أحد من الصحابة كما صرح بذلك البعمرى وقد عفا ابن حبان ترجمة على الرخصة في ذلك وأخرج عن أبي مخزومة أنه قال قال علي رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان فاذا نمت اعطاني حين قضيت التاذين صرة فيها شيء من فضة وأخرجه أيضا النسائي قال البعمرى ولا دليل فيه لوجهين الاول ان قصة أبي مخزومة أول ما سلم لانه اعطاه حين علم الاذان وذلك قبل اسلام عثمان بن أبي العاص فحديث عثمان متأخر الثاني انها واقعة بطريق اليها الاحتمال وأقرب الاحتمالات فيها ان يكون من باب التأليف لحداثة عهد الاسلام كما أعطى حبيشة غيرة من المؤمنين فلو بهم ووفائع الاحوال اذا انطرق اليها الاحتمال سلم الامتثال لما في من الاجمال انتمى وأنت خير بان هذا الحديث لا يرد على من قال ان الاجرة انما تحرم اذا كانت مشروطة لا اذا أعطيت بغير مشروط واجمع بين الحديثين بمثل هذا حسن

«باب فيمن عليه فوائت ان يؤذن ويقم الاول ويقيم لكل صلاة بعدها»

(عن أبي هريرة قال عرض مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تأت به قط حتى طاعت الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذ كل رجل برأس راحته فان هذا منزل

حضر نافية الشيطان قال فقلنا ثم دعابا ما فتوضأ ثم صلى سجدتين ثم اقيمت الصلاة

فصل في الغداة رواه أحمد ومسلم والنسائي ورواه أبو داود ويزيد بن كريمة في الحديث في الخبر وقال فيه فامر بلا فاذا نمت وأقام وصلى الامر بالاقامة للمقضية ثابت في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة بالفظ وأمر بلا فاقام الصلاة الحديث بطوله في نومهم في الواري وفيه من حديث أبي قتادة ان بلا الاذن قوله عرض معاذ تقدم نفسه في باب قضاء الفوائت قوله فان هذا منزل حضر نافية الشيطان قال النووي فيه دليل على اجتناب مواضع الشيطان وهو اظهر المعنيين في النهى عن الصلاة في الحمام قوله ثم صلى سجدتين يعني ركعتين وفيه دليل على استحباب قضاء المأفلة الراتية قوله فاذا نمت وأقام استدل به على منعه الاذان والاقامة في الصلاة المقضية وقد ذهب الى استحبابها في القضاء انهادي والقائم والناصر وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وأبو ثور وقال مالك والارواي ورواه المهدى في البحر قول الشافعي انه لا يستحب الاذان والحجج لهم بأنه لم ينقل في قضائه

الحديث أن ينص بالعلم قوم فيهم الضبط ومحة الفهم ولا يبدل المعنى اللطيف ٣٥٩ من لا يستأهلوه من يخاف عليه الترخيص والاحتكال لتقصير فهمه وفيه

جواز الإرداف وبين أن واضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومنزلة معاذ من العلم لأنه منزه عما ذكر وفيه جواز استفسار الطالب عما يردده واستدانة في إشاعة ما يعلّمه وحده (عن أم سلمة) هند بنت أبي أمية زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم (رضي الله عنهم) قالت جاءت أم سلمة بضم السين وفتح اللام بنت لمسان بكسر الميم البخارية الانمارية وهي والدة أنس بن مالك (الذي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق) ليس الاستحياء هنا على باب وإنما هو جار على سبيل الاستعارة التبعية التعليلية أي إن الله لا يتشع من بيان الحق فكذا إلا لا يتشع من سؤالي عما احتاجت إليه وبعبارة الفتح إن الله لا يأمر بالحياء في الحق وهذا أولى وإنما قالت ذلك بسطاً لهدرها في ذكر ما نسهي النساء من ذكره عادة بمحض الرجال لأن نزول الحق من يذل على قوة شهواتهم للرجال ولهذا قالت عائشة كما ثبت في صحيح مسلم فضعت النساء (فهل) يجب (على المرأة من غسل) بضم الغين وفي رواية بغسلها وهما مصدران عتداً كتر أهل اللغة وقال آخرون بالضم الاسم

الأربع وأجاب عن ذلك بأنه نقل في رواية ثم قال سئل أنكره خوف اللبس وسبأ حديث قضاء الأربع بعد هذا الحديث مصرحاً به بالآذان والاقامة وإنما ترك الآذان في رواية أبي هريرة عنده سلم وغيره يوم نومه في الوادي لما قال النووي في شرح مسلم وأما ترك ذكر الآذان في حديث أبي هريرة وغيره بخوابه من وجهين أحدهما ألا يلزم من ترك ذكره أنه لم يؤذن فعله إذن وأهمه الراوي ولم يعلم به والثاني أنه ترك الآذان في هذه المرة لبيان جواز تركه وإشارة إلى أنه ليس بواجب محتتم لا سيما في السفر وقال أيضاً وفي المسئلة خلاف والاصح عندنا إثبات الآذان لحديث أبي قتادة وغيره من الأحاديث الصحيحة وفي الحديث استحباب الجماعة في القنطرة وقد استشكل نومه صلى الله عليه وسلم في الوادي لقوله إن عيني تنام ولا نيام قلبي قال النووي وجوابه من وجهين أحدهما وأظهرهما أنه لا منافاة بينهما لأن القلب انما يدرك الحسيات المتعقبة به كالحديث والالم وهو هما ولا يدرك طالع العجز وغيره مما يتعلق بالعين وانما يدرك ذلك بالعين والعين نائمة وإن كان القلب يظن والثاني أنه كان له حالان أحدهما نيام فيه القلب وصادف هذا الموضع والثاني ليل نيام وهذا هو الغالب من أحواله وهذا التأويل

ضعيف والصحيح المعتقد هو الأول انتهى (وعن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن المشركين شغلوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الخندق عن أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فأمر بالآذان ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء وراه أحمد والنسائي والترمذي وقال ليس بأسنا من بأس إلا أن أباعبدي لم يسمع من عبد الله) الحديث رجاله رجال الصحيح ولا علة له إلا عدم سماع أبي عبيدة من أبيه وهو الذي يجرى به الحفاظ أعني عدم سماعه منه وفي الباب عن أبي سعيد الخدري منذ أجدوا الناس وقد تقدم قال البعمرى وحديث أبي سعيد رواه الطحاوي عن المزني عن الشافعي حديث ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه وهذا الإسناد صحيح جليل انتهى وفي الباب أيضاً عن جابر عن عبد البخاري ومسلم وقد تقدم وليس فيه ذكر الآذان والاقامة والحديث استدل به على مشروعية الآذان والاقامة في القضاء وقد تقدم الخلاف في ذلك والحديث أحكام وفوائد قد تقدم ذكر بعضها في باب الترتيب في قضاء الفوائت وقد استشكل الجمع بينهما وبين ما في الصحيحين من أن الصلاة التي شغل عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر فقط وقد قدمنا طر فامن الكلام على ذلك في باب الصلاة الوسطى وطر فافي باب الترتيب في قضاء الفوائت

(أبواب سفر العورة)

(باب وجوب سترها)

وبالفتح المصدر وحرف البحر زائد (إذا) هي (احتمات) أي رأت في منامها أنها تجامع (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

عليه غسل (إذا) أي حين (رأى الماء) ٣٦٠ أي المني إذا استيقظت فاذا ظرفية ويجوز أن تكون شرطية أي إذا رأته

وجوب عليها الغسل وجعل رؤية
المني شرط للغسل يدل على أنها
إذا لم تر الماء لا غسل عليها قالت
زَيْنَب (فقطت أم سارة) رضى
الله عنها أو قالت أم سارة على سبيل
الإنابة من باب التكبير كما أنها
جاءت من نفسها شخصاً فاستندت
إليه العظيمة إذا لاصل فغطت
قال عروة وغيره (تعني وجهها)
وعندهم من حديث أنس أن
ذلك وقع له أيضاً فيجوز
حضورهما معاً في هذه القصة
(وقالت) أم سارة (يا رسول الله
وتحتمل المرأة) أي ترى المرأة
الماء ويحتمل (قال) صلى الله عليه
 وآله وسلم (أم) تحتمل وترى الماء
 وفيه دليل على أن الاحتلام
 يكون في بعض النساء دون بعض
 ولذلك أنكرت أم سارة ذلك
 لكن الجواب يدل على أنها إنما
 أنكرت وجود الماء من أصله
 ولهذا أنكرت عليها (ترتبت
 عينك) أي اختبرت وصارت على
 التراب وهي كلمة جارية على
 السنة العرب لا يريدون بها
 الدعاء على الخطأ بل (فهم يشبهها
 ولها) وفي حديث أنس في
 الصحيفتين أن يكون الشبه ماء
 الرجل غليظ أبيض وماء المرأة
 رقيق أصفر فأنهم أعلا أو سبق
 يكون منه الشبه قال القسطلاني
 وفي هذا الحديث ترك الاستحباب
 لمن عرضت له مسئلة انتهى

(عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال قالت يا رسول الله عورتنا ما نأمنها وما نأمن
 قال احفظ عورتك من الأمن زوجتك أو ما ملكت يمينك قالت فإذا كان القوم بعضهم
 بعض قال إن استطعت أن لا يراها أحد فلا يرينها قلت فإذا كان أحسد ناخياً قال فالتة
 تبارك وتعالى أحق أن يستحيأ منه رواء الخمسة إلا النساء) الحديث أخرجه أيضاً
 الترمذي في عشرة النساء عن عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد عن بهز بن حكيم لا كما قال
 المصنف وقد علقه البخاري وحسنه الترمذي وصححه النسائي كما أخرجه ابن أبي شيبة
 قال حدثنا يزيد بن هرون حدثنا بهز بن حكيم عن أبيه عن جده بدون قوله فإذا كان
 القوم إلى قوله قلت فإذا كان أحدنا زاد بعد قوله فالتة أحق أن يستحيأ منه أقط من
 الناس وقد عرف من السبائك أنه وارد في كشف العورة بخلاف ما قال أبو عبد الله
 الباقون أن المراد بقوله أحق أن يستحيأ منه أي فلا يعصى ومفهوم قوله الأمن زوجتك
 أو ما ملكت يمينك يدل على أنه يجوز أن لا ينظر إلى ذلك منه وقبالة أنه يجوز له النظر
 ويدل أيضاً على أنه لا يجوز النظر لغيره من استثنى ومنه الرجل الرجل والمرأة المرأة لا
 مفهوم الاستثناء على ذلك فتدلل عليه منطوق قوله فإذا كان القوم بعضهم في بعض
 ويدل على أن التعري في الخلافة غير جائزة فلو قد استدلل البخاري على جوازها في الغسل
 بقصة موسى وأيوب ومما يدل على عدم الجواز مطلقاً حديث ابن عمر عند الترمذي
 بالنظر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأكلوا منكم من لا يشاءكم إلا
 عند الغائط وحين يقضي الرجل إلى أهله فاستحيوهم واكرموهم ويدل على ما شعر به
 الحديث مفهوم ومنطوقاً من عدم جواز النظر الرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة
 المرأة حديث أبي سعيد الخدري عند مسلم وأبي داود والترمذي بالنظر الرجل إلى
 عورة الرجل والمرأة إلى عورة المرأة ولا يقضي الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ولا
 يقضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد والحديث يدل على وجوب السترة العورة كما ذكر
 المصنف أقوله احفظ عورتك وقوله فلا يرينها وقد ذهب قوم إلى عدم وجوب ستر العورة
 ونسكوا بأن تعليق الأمر بالاستطاعة قرينة تصرف الأمر إلى معناه البخاري الذي هو
 التندب ووجوب ستر العورة مستطاع لكل أحد فهو من الشروط التي يراد بها التمهيج
 والأهلب كما علم في علم البيان ونسكوا أيضاً بما ساقى من كشفه صلى الله عليه وسلم لم
 اتفذه وسماى الجواب عليه والحق وجوب ستر العورة في جميع الأوقات والأوقات أيضاً
 الحائضه وإفشاء الرجل إلى أهله كما في حديث ابن عمر السابق وعند الغسل على الخلاف
 الذي مر في الغسل ومن جميع الأشخاص إلا في الزوجية والامة كما في حديث الباب
 والطبيب والشاهد والحاكم على نزاع في ذلك

(باب بيان العورة وحدها)

(عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تعري نفسك ولا تنظر

إلى

*(عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال كتب جلامذه) المباشرة في كثر المدي وهو

باسكان الحجة الماء الذي يخرج من الرجل عند الملاعبة (قامر المفايد) ٣٦١ بكسر الميم وسكون القاف ابن عمر وزاد في

رواية ابن عساکر ابن الاسود
وليس بابيه وانما ربه وانما ربه
أو تزوج بامه فتسب اليه وانما
أبوه عرو ومن تسب اليه وانما
وهو من السابقين الى الاسلام
المتوفى سنة ثلاث وثلاثين
في خلافة عثمان رضي الله عنهما
(ان يسأل) أي بان يسأل (النبي
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فسأله) عن حكم الذي (فقال)
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(فيه) أي في الذي (الوضوء)
لا الغسل وقد استدل بعضهم
بهذا الحديث على جواز الاعتقاد
على الطاهر المظنون مع القدرة
على المقطوع وهو خطأ في
الظاهر ان السؤال وقع على
حاضر قاله في الفتح (عن عبد الله
ابن عمر) بن الخطاب (رضي الله
عنهما ان رجلاً قام في المسجد)
النبوي ولم يعرف اسم الرجل
(فقال يا رسول الله من أين
تأمرنا ان نهل) أي بالاحلال
وهو رفع الصوت بالتلبية في
الطج والمراذبه هنا الاحرام مع
التلبية والسؤال عن موضع
الاحرام وهو المياتات المأكث
وبسبب ما منه أن السؤال عن
مواقيت الطج كان قبل السفر
عن المدينة (فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم نهل)
بضم الميم أي يحرم (أهل
المدينة من ذي الحليفة) بضم
المهملة وفتح اللام (ويهل أهل
(وهو ما ارتفع من أرض تنسأه

الى الخلدسي ولا ميت رواه أبو داود وابن ماجه الحديث أخرجه أيضا البخاري وم والبرازان
حديث علي بن ربيعة بن جريح عن حبيب وفي رواية أبي داود من طريق جريح بن محمد عن
ابن جريح قال أخبرني عن حبيب بن أبي ثابت وقد قال أبو حاتم في العلم ان الوساطة
بينهم ما هو الحسن بن ذكوان قال ولا يثبت لحبيب رواية عن عاصم قال الحافظ فهذا عليه
أخرى وكذا قال ابن ميهان حبيب بن اسمعيل عن عاصم وان ينهـ ما رجلا ليس بثقة وبين
البرازان الوساطة بينهم ما هو عمرو بن خالد الواسطي ووقع في زيادات المصنف في المارقات
ومسند الهيثم بن كليب تصريح ابن جريح باخبار حبيب له وهو وهم كما قال الحافظ
والحديث يدل على أن القصة موروثة وقد ذهب الى ذلك العلامة الشافعي وأبو حنيفة قال
المرووي ذهب أكثر العلماء الى أن القصة موروثة وعن أحمد بن محمد بن أبي العورة القليل
والدبر فقط وبه قال أهل الظاهر وابن جرير والباطني قال الحافظ في ثبوت ذلك عن
ابن جرير ان طرفه ذكر المصنف في من زعم ان القصة ليست به موروثة واحتجوا
بما سببه في الباب الذي بعده هذا والحق ان القصة من العورة وحديث علي بن داود
كان غير منتهض على الاستقلال في الباب من الاحاديث ما يلزم الاحتجاج به على
المطلوب كما ستعرف ذلك وأما حديث عائشة وانس الامية ان في الباب الذي بعده هذا فهما
واردان في قضايا معينة مخصوصة يتطرق اليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على
أصل الإباحة مما يتطرق الى الاحاديث المذكورة في هذا الباب لانها تتضمن اعطاء محكم
كلى واظهار شرع عام فكان العمل بها أولى كما قال القرطبي على أن طرف القصة قد
يتسامح في كشفه لاسيما في مواطن الحرب ومواقف الخصام وقد تقرر في الاصول ان
القول بأرجح من الظاهر وعن محمد بن يحيى قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معمر

وخدمه مكشوفتان فقال يا عمر غط تخديك فان الغددين عورة وواه أجد والبخاري في تاريخه الحديث أخرجه البخاري أيضا في صحيحه فعلة أو الحاكم في المستدرک کلامه من طريق اسمعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثير مولى محمد بن جهم عن عمنه انه كره قال الحافظ في الفتح رجاله رجال الصحيح غير أبي كثير فقد روى عنه جماعة أسكن لم أجده فيه نصري بحاجة تعديل وقد أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضا قال وقد وقع لي حديث محمد بن جهم هذا مسلا بالمحدثين من ابتدائه الى انتمائه وقد أملىته في الاربعين المتباعدة والحديث يدل على أن الفخذ عورة وقد تقدم ذكر الخلاف فيه وبين ما هو الحق ومحمد بن جهم هذا هو محمد بن عبد الله بن جهم نسب الى جده ولایيه صحبة بن زب بنت جهم هي عمته ومعهما المشاور اليه هو ومعه من عبد الله بن الفضل القرشي العدوي (وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الفخذ عورة رواء الترمذي وأحمد ولفظه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رجل رثخذه خارجة فقال غط تخديك فان فخذ رجل من عورته) الحديث في اسناده أو يحيى القات ثقاف

٤٦ نيل ل النام من الخلفه) بضم الجيم وسكون الاء (و بعد اهل بيته

الى ارض العراق (من قرن) بفتح القاف ٣٦٢ وسكون الراء وهو جبل مدور أملس كأنه هضبة مطلى على عرفات ويهمل

في الكل على صورة المهر في الظاهر والظاهر ان المراد منه الامر فالتدبير ليس (وقال ابن عمر) رضى الله عنه (وينصون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ويهل أهل النين من باسم) بفتح الباء واللامين جبل من جبال تهامة على مخرجين من مكة (وكان ابن عمر) رضى الله عنه ما يقول لم نفسه أى لم أنهم (هذه) أى الأخيرة (من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا من شدة تحريمه وورعه وأطاع الرعم على القول المحقق لانه لا يريد من هؤلاء الزاعمين الا أهل النجدة والسم بالسنه ومحال ان يقولوا ذلك بأرائهم لان هذا ليس بما يقال بالرأى وتأتى بقصة مياسم الحديث ان شاء الله تعالى فى الطبع (وعنه) أى عن ابن عمر (رضى الله عنه ان رجلاً) لم اعرف اسمه (سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما لبس المحرم) بفتح الهمزة وسارع لبس بكسر الموحدة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا يلبس) بفتح الاول والثالث ويجوز ضم السين على ان لانايسة وكسرها على انها ناهية والاولى لابي ذر (القميص ولا العمامة) بكسر العين (ولا السر او يسل ولا البرنس) ضم الموحدة والنون (ولاوا) بضمه الورس) بفتح

ومثنان وهو ضعيف مشهور بكنيته واختلاف اسمه على ستة اقوال اوسمة أشهرها دينار وقد أخرج هذا الحديث البخارى فى صحيحه تعليقاً وهو يدل على أن الفخذ عورة وقد تقدم الكلام فى ذلك (وعن جرهد الاسلمى قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بردة وقد انكشفت فخذه فقال غط فغط فان الفخذ عورة ورواه مالك فى الموطأ وأحمد وأبو داود والترمذى وقال حسن) الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه وعائقه البخارى فى صحيحه وضعفه فى تاريخه الاضطراب فى اسناده قال الحافظ فى الفتح وقد ذكر كثر من طرقه فى تغليق التعليق وجرهد هذا هو بفتح الجيم وسكون الراء وفتح الهاء الحديث من أدلة القائلين بان الفخذ عورة وهم الجمهور وكافة دم

(باب من لم ير الفخذ من العورة وقال فى السوانة نقطه)

(عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان جالساً كاشفاً عن فخذه فاستأذن أبو بكر فاذا نه وهو على حاله ثم استأذن عمر فاذا نه وهو على حاله ثم استأذن عثمان فارخى عليه ثيابه فلما قاموا قال يا رسول الله استأذن أبو بكر وعمر فاذا نه ما أوتى على حاله فلما استأذن عثمان أخرجني عليك ثيابك فقال يا عائشة ألا تعجبى من رجل والله ان الملائكة التي هي منه رواء أحد وروى أحمد هذا النص من حديث حفصة بن غوث ذلك وانقله دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم فوضع ثوبه بين فخذه وفيه فلما استأذن عثمان بحال بشوبه) الحديث أخرجه نحوه البخارى فى صحيحه فى صحيحه فى بعض ما يذكر فى الفخذ وقال أبو موسى غطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركبته حين دخل عثمان وأخرجه مسلم من حديث عائشة باللفظ قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مضطجماً فى بيتي كاشفاً عن فخذه أو ساقيه الحديث وفيه فلما استأذن عثمان جالس وحديث حفصة أخرجه الطحاوى والبيهقى من طريق ابن جريج قال أخبرني أبو خالد بن عبد الله بن سعيد المدنى حدثني حفصة بنت عمر قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندي يوماً وقد وضع ثوبه بين فخذه فدخل أبو بكر الحديث والحديث استدلل به من قال ان الفخذ ليست بعورة وقد تقدم ذكرهم فى الباب الاول وهو لا ينتمى لمعارضضة الاحاديث المقدمة لوجوه الاول ما قدمنا من أنهم ساحكة فعل الثماني اتم الاتقوى على معارضة تلك الاقوال الصحيحة العامة لجميع الرجال الثالث التردد الواقع فى رواية مسلم التى ذكرناها ما بين الفخذ والساق والساق ايس بعورة اجماعاً الرابع غاية ما فى هذه الواقعة ان يكون ذلك خاصاً بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه لم يظهر فيه دليل يدل على التامى به فى مثل ذلك فالواجب التمسك بتلك الاقوال الناصحة على أن الفخذ عورة (وعر أس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر حمر الازار عن نخذه حتى انى لا تقار الى بياض فخذه رواه أحمد والبخارى وقال حديث أس أسند وحديث جرهد اسوط) قوله حمر الازار

الواو وسكون الراء انب اصغر من الين يصغر (والزعفران) ولا يصلى حمر الزعفران أو الورس

بجملات

فان لم يجدوا اذها بن فلبس الخمين ولبس قطعهما بكمثر الادم وسكونها ٣٢٣ غطى على قلبه بلس (حسنى) ان (يكونا)

أي غاية قطعهما (تحت الكمين)
وهذا من يديع كلامه صلى
الله عليه وآله وسلم وقصاحته
لان المتر ولا منحصر بخلاف
الملبوس لان الاباحة هي الاصل
فمنه ما ترك لبسين ان ما سواه
مباح وفي هذا الحديث السؤال
عن حالة الاختيار فاجابه عنهم
وزاده حالة الاضطرار في قوله
فان لم يجدوا اذها بن ولبست اجنبية
عن السؤال لان حالة الملبوس
تقتضي ذلك وبحل هذه المباحث
في باب الحج وهذا آخر احاديث
كتاب العلم ولما فرغ المؤلف من
ذكر احاديث الوحي الذي هو
مادة الاحكام الشرعية وعقوبه
بالايمان ثم العلم شرع يذكر
اقسام العبادات من تالذات
على ترتيب حديث الصحابين
في الاسلام على خمس شهادة
أن لا اله الا الله وان محمدا رسول
الله واقام الصلاة واتى الزكاة
وج البيت وصوم رمضان وقدم
الصلاة بعد الشهاداتتين على
غيرها لكونها افضل العبادات
بعد الايمان وابتهد بالظهاره
لانهم افتتاح الصلاة كما في حديث
أبي داود باسناد صحيح ولانها
اعظم شروطها والشروط مقدم
على المشر وطبيعة تقدم عليه
وضعا فالتل

(بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب الوضوء)

وهو بالضم الفعل وبالفتح الماء
الذي يتوضأ به وحكى في كل الفتح والضم وهو مشتق من الوضاعة هي الحسن والنظافة لان المصلي يتطه به فيصير وضعا وقد

بجميع آلات مقتوحات أي كشف وضبطه بعضهم بضم أوله وكسر ثانيه على البناء المفعول
بدليل رواية مسلم فالحسن قال الحافظ وليس ذلك مستقيم اذ لا يترك من وقوعه كذلك في
رواية مسلم أن لا يقع عند البخاري على خلافه وزاد البخاري في هذا الحديث عن أنس
بلفظ وان ركبتى لقمس فخذ نبي الله وهو من جملة حجج القائلين بان التقديس بعورة لان
ظاهرا ان المني كان بدون الحائل ومن العورة بدون حائل لا يجوز ودعما في صحيح مسلم
ومن تابعه من ان الارزاق لم تنكشف بقصد منه صلى الله عليه وسلم ويمكن أن يقال ان
الاستمرار على ذلك يدل على مطلوبهم لانه وان كان من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يتر
على ذلك لكان عصمة صلى الله عليه وسلم وظاهر سياقه أي عورة العورة والجوز في من طريق
عبد الوارث عن عبد العزيز بن زيد على استمرار ذلك لانه بلفظ فاجرى رسول الله صلى الله
عليه وسلم في رقاق خبير وان ركبتى لقمس فخذ نبي الله واني لا يرى يياض فخذ به وقد عرفت
الجواب عن هذا الاحتجاج بمساف

«باب بيان ان السرة والركبة ليستا من العورة»

(عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان قاعدا في مكان فيه ماء فمكشفت
عن ركبتيه أو ركبته فلما دخل عثمان غطاها رواه البخاري) الحديث في البخاري في كتاب
الصلاة باللفظ الذي ذكرناه في شرح حديث عائشة وقد تقدم الكلام على الحديث
هنا لك وهو بهذا اللفظ المذكور ههنا في المذاهب من صحيح البخاري واستدل المصنف
به وبما بعده المذهب من قال ان الركبة والسرة ليستا من العورة أما الركبة
فقال الشافعي انها ليست عورة وقال الهادي والمؤيد بالله وأبو حنيفة وعطاء وهو قول
لشافعي انها عورة وأما السرة فالقائلون بان الركبة عورة فائولون بانهم اختلفوا في عورة وخالفهم
في ذلك الشافعي فقال انها عورة على عكس ما مر في الركبة والاحتجاج بحديث الباب
لمن قال ان الركبة ليست بعورة لا يتم لان الكشف كان بعد الدخول في الماء وقد
تقدم في الغسل أدلة تجاوزه والخلاف فيه وأيضاً تعظيم من عثمان مشعر بانهم عورة
وان أمكن تعليل التعطية بغير ذلك فغاية الامر الاحتمال واستدل القائلون بان الركبة
من العورة بحديث أبي أيوب عند الدارقطني والبيهقي بلفظ عورة الرجل ما بين سرتي إلى
ركبتي وحديث أبي سعيد مر فوعا عند الطبرث بن أبي أسامة في مسنده بلفظ عورة الرجل
ما بين سرتي وركبتي وحديث عبد الله بن جعفر عند الحاكم بنحوه قالوا والحديث في
الحمد وكالمرفق وتغليب الجانب الحضر ورداً ولان حديث أبي أيوب فيه عباد بن كثير
وهو متروك وحديث أبي سعيد فيه شيخ الحرث بن أبي أسامة داود بن الهيثم رواه عن عباد
ابن كثير عن أبي عبد الله الشامي عن عطاء عنه وهو مسلسل بالضعفاء الى عطاء وحديث
عبد الله بن جعفر فيه أكثر من حشوب وهو متروك وبالتمع من دخول الحديث في الحدود
والقياس على الوضوء باطل لانه دخل بدليل آخر ولان غسله من مقدمة الواجب وأيضا

اختلاف في موجب الوضوء فقيل يجب ٣٦٤ بالحدث مع ارادة القيام الى الصلاة لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة اي محدثين

وقال آخرون بل الامر على
عمومه من غير تقدير حذف الا
انه في حق الحدث على الايجاب
وفي حق غيره على الذنب وقال
بعضهم كان على الايجاب
لكل صلاة طاهرا كان أو غير
طاهرا ثم نسخ هذا من رواية
ابن ابي عمير ورواه ابو داود
من حديث عبد الله بن حنظلة
الا ان اري ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أمر بالوضوء
لكل صلاة طاهرا كان أو غير
طاهرا فاشق عليه ووضع عنه
الوضوء الا من حدث ولمسلم من
حديث يزيد بن ابي ليلى قال
كان يوم اتفق صلى
الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند
كل صلاة فلما كان يوم اتفق صلى
الله عليه وآله وسلم واحد فقال
له عمر انك فعلت شيئا لم تكن
تفعله قال عدا فدايته أي لبيان
الطواف (من أبي هريرة رضي
الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لا تقبل
بضم التاء أي لا تجزئ وفي رواية
لا يقبل الله (صلاة من) أي
الذي (أحدث) أي وجد منه
الحدث الا كبر كالحناية والحوض
والاصغر المناقض للوضوء
(حق) الى ان (بنو هاشم) بالماء أو
ما يقوم مقامه فتقبل وتجزئ
حيث هو الذي يقوم مقام الوضوء
بالماء هو التيمم وأنه يسمى وضوءا
كما عند النسائي باسناد صحيح من
حديث أبي ذر انه صلى الله عليه
وآله وسلم قال الصبي الطيب وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشر سمين فاطلغ صلى الله عليه وآله

بإزمه هم القول بان السرة عورة وهم لا يقولون بذلك والجواب الجواب وقد استدل
المهدي في البحر للقاتلين بان الركبة عورة لا السرة بقوله صلى الله عليه وسلم أسئل من
سأله الى ركبته ويقتضيه أي هريرة سرة الحسن وروايته ذلك عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كما سألني ويمكن الاستدلال لمن قال ان السرة والركبة ليستا من العورة بما
في سنن أبي داود والدارقطني وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في
حديث واذا زوج أحدكم ثم حمله عبده أو أجنبه فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق
الركبة ورواه البيهقي أيضا وله كذا أخر من الدعوى والدليل على مذهبي انه ما عورة
والواجب البقاء على الاصل والتمسك بالبرائة حتى ينقض ما ينعين به الاستدلال فان لم يوجد
الرجوع الى مذهبي العورة لغة هو الواجب وبضم اليه الفخذ ان بالخصوص الصلاة
(وعن عمر بن اسحق قال كنت مع الحسن بن علي فلقينا أبو هريرة فقال أرني اقبل منك
حيث رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل فقال بقميصه فقبل سترته رواه أحمد)
الحديث في اسناده غير من اسحق الهاشمي مولاهم وفيه مقال وقد أخرجه المالك
باسناده آخر من غير طريق غير المذكور وقد استدل به من قال ان السرة ليست بعورة
وهو لا يفيد المطالب لان فعل أبي هريرة لا يجزئ فيه وفعل النبي صلى الله عليه وسلم وقع
والحسن طفل وفرق بين عورة الصغير والكبير والالزام ان ذكر الرجل ليس بعورة لما روى
أبو ليلى قال النبي صلى الله عليه وسلم قبل زينة الحسن أو الحسين أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث
أبي ليلى الا انصارى قال البيهقي واسناده ليس بالقوي وروى أيضا من حديث ابن عباس
بلفظ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخرج ما بين فخذي الحسين وقبل زينة
أخرجه الطبراني وفي اسناده قايوس بن أبي ظبيان وقد ضعفه النسائي قال ابن الصلاح
ليس في حديث أبي ليلى تردد بين الحسن والحسين انما هو الحسن وقد وقع الاجماع على
ان القبل والبر عورة فاللازم باطل فلا يكون الحديث مقصدا لمن قال ان السرة ليست
بعورة وقد حكى المهدي في البحر الاجماع على ان سرة الرجل ليست بعورة ثم قال وفي
دعوى الاجماع نظر وقد عرفنا ان القائل بذلك غير محتاج الى الاستدلال عليه قوله
فقال بقميصه هذا من التعجب بالقول عن الفعل وهو كثير (وعن عبد الله بن عمرو قال
صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب فرجع من رجع وعقب من عقب فجاء
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عاقلة حفره النفس قد حصر عن ركبة يسره فقال
ابشروا هذا ربكم قد فتح بابا من ابواب السما يساهي بكم يقول انظروا الى عبد الله قد
صاوا فرضة وهم ينظرون أخرى رواه ابن ماجه) الحديث رجاله في سنن ابن ماجه رجال
الصحيح فانه قال حدثنا أحمد بن سعيد الدارمي حدثنا النضر بن شميل حدثنا احمد عن ثابت
عن أبي أيوب عن عبد الله بن عمرو فذكره قوله وعقب من عقب يقال عقبه تعقبا اذا
جاءه عقبه وقال في النهاية ارمعني قوله عقب أي أقام في صلاة بعد ما يرغب من الصلاة
يقال

وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فكانوا قائما ثم قاموا فاعتصموا ٣٦٥ على ذكر الوضوء نظر الى كونه الاصل ولا يفتي

ان المراد بقبول الصلاة من مكان محدثا وضوءا اي مع باقي شروط الصلاة واستندل بهذا الحديث على ان الوضوء لا يجب لكل صلاة لان القبول اتفق الى غاية الوضوء وما بعدها بخلاف ما قبلها فاتفق على ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقا ودخل تحت الصلاة الثانية قبل الوضوء اهنا ثانيا قاله ابن دقيق العيد واستدل به على بطلان الصلاة بالحدث سواء كان خروجه اختياريا أو اضطراريا لعدم التفرقة في الحديث بين حدث وحدث في حالة دون حالة (قال رجل من حضرموت) بفتح الحاء المهملة وسكون الضاد المهملة بلبدين وقبيله ايضا (ما الحديث يا أبا هريرة قال) هو (نساء) بضم القاف والمدة (اوضراط) بضم الضاد وهما يشتركان في كونهما ربحا خارجا عن الدبر لكن الثاني مع صوت وانما سر أبو هريرة الحديث بهما تذهب بالاخف على الاغلق ولاهم ما قد بقعا في الصلاة أكثر من غيرهما اوانه اجاب السائل بما يحتاج الى معرفته في غالب الامر والا فالحديث يطلق على الخارج المعتاد وعلى نفس الخروج وعلى الوصف الحكمي المتدرج سامه بالاعضاء قيام الارصاف الخسبة وعلى المنع من العبادة المرنب

يقال صلى القوم وعقب فلان قوله حفره النفس في القاموس حفره يحفره دفعه من خلفه وبالمرح طعنه وعن الاخر اجهل وانجبه اه والحديث من ادله من قال ان الركبة ليست بعورة وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه ان اعتبار الصلاة بعد فعل الصلاة من موجبات الاجر واسباب مباحات بركب العزة لا يكتفي به فعل ذلك (وعن أبي الدرداء) قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ قيل أبو بكر أخذ ابطرف ثوبه حتى أبدى عن ركبته فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أما صاحبكم فقد غامر وسلم وذكر الحديث رواه احمد والبخاري قوله غامر المغامر في الاصل الملقى بنفسه في العورة وغمره انشئته وهزجه الجمع غمرات والمراد بالمغامرة هنا المخاطبة أخذ من الغمر الذي هو الحقد والبغض والحديث يدل على أن الركبة ليست بعورة قال المصنف رحمه الله واخطأ منه انه أقروا على كشف الركبة ولم يشكروه عليه اه

(باب ان المرأة الحرة كاهية عورة الاوجهها وكفها)

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقبل الله صلاة حائض الا بحمار رواه النسائي) الحديث أخرجه أيضا ابن خزيمة والحاكم واعلم الدارقطني بالوقف وقال ان وقفه عليه واعلم الحاكم بالارسال ورواه الطبراني في الصغرى والوسط من حديث أبي قتادة باللفظ لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينةا ولا من جارية بلغت الحبلض حتى تختبر قولها لا يقبل الله من امرأة حائض الا بحمار تقدم الكلام على انظر القبول وما يدل عليه والحاكم من بلغت سن الحيض لا من هي ملازمة للحيض فانها ممنوعة من الصلاة وهو مبين في رواية ابن خزيمة في صحيحه باللفظ لا يقبل الله صلاة امرأة قد حاضت الا بحمار وقوله الا بحمار هو بكسر الحاء ما يغني به رأس المرأة قال صاحب المحكم النجار النصف وجهه عورة وخبر الحديث استدل به على وجوب ستر المرأة حال الصلاة واستدل به من سوى بين الحرة والامة في العورة لعدم ذكر الحائض ولم يفرق بين الحرة والامة وهو قول أهل الظاهر وقرت العورة والشافعي وأبو حنيفة والجمهور بين عورة الحرة والامة فجعلوا عورة الامة ما بين السرة والركبة كالرجل والحنيفة لهم ما رواه أبو داود والدارقطني وغيرهما قد ذكرنا لفظ الحديث في شرح حديث أبي موسى المتقدم في الباب الذي قبل هذا وجمادى داود أيضا باللفظ اذا زوج أحدكم عبدا أمته فلا يتظر الى عورتها قالوا والمراد بالعورة المذكورة في هذا الحديث ما مرح بيانه في الحديث الاول وقال مالك الامة عورتها كالحرة حاشا شعرها فلا يس بعورة وكأنه رأى العمل في الجاز على كشف الاما لرؤسهن هكذا حكمه عنه ابن عبد البر لا يستدكار قال العراقي في شرح الترمذي والمشمور عنه ان عورة الامة كالرجل وقد اختلف في مقدار عورة الحرة فقيل جميع بدن ما عدا الوجه والكفين الى ذلك ذهب الهادي والقاسم في أحد قوليه والشافعي في أحد أقواله وأبو حنيفة في كل واحد من الثلاثة وقد جعل في الحديث الوضوء رافعا للحدث فلا يعنى بالحدث إخراج المعتاد ولا نفس الخروج لان

الواجب لا يرتفع فلم يبق ان يمتنع
هو المراد به التفسير ايجازي
له نفس الخاص لا يتصور وجوب
ولا بالمتنع والحدوث استدلال به على
ان ما عدا الخارج من السبيلين
كان في الحجة ومع ذلك غير
ناقص ولكنه استدلال بتفسير
أبي هريرة وليس بجحجة على خلاف
في الاموال (١) (وعنه) أي عن
أبي هريرة (رضي الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) حال كونه يقول) باللفظ
المضارع استحضارا للصورة
المخاطبة أو لأجل الحكاية عنها
(ان أمي) المؤمنين (يدعون)
بعض أولادهم فآله (يوم القيامة)
على رؤس الأشهاد حال كونهم
(خرا) بعضهم الغن الجبهة وتشديد
الراء جمع اخر أي ذو فرة
وأما ما يضاف في جملة القرس
والمراد به هنا النور يكون في
وجوههم حال كونهم (محمليين)
من التخييل وهو يضاف في
اليسدين والرجلين والمراد به
النور أيضا أي يدعون يوم
القيامة وهم بهذه الصفة أو بمعنى
يسعون بذلك ويحتمل ان تكون
هذه علامة لهم في الموقف وعند
العرض ثم تنقل عنهم عند
دخولهم الجنة (من) أي لأجل
(آثار الوضوء) أو من بسببه أي
(١) جماعتها الأصل قلت قد صح
عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه
قامتوضا كما أخرجه أحمد وأهل
السنن وهو حديث حسن

أحد الروايتين عنه ومالك وقيل والقديمين موضع الخلط والحدوث ذهب القاسم في
قول وأبو حنيفة في روايته عنه والثوري وأبو العباس وقيل بل جميعها إلا الوجه واليه
ذهب أحمد بن حنبل وداود وقيل جميعها بدون استثناء واليه ذهب بعض أصحاب الشافعي
وروى عن أحمد وسبب اختلاف هذه الأقوال ما وقع من المفسرين من الاختلاف
في تفسير قوله تعالى لا يظهر منها وقد استدلل بهذا الحديث على أن ستر العورة شرط
في صحة الصلاة لأن قوله لا يقبل صالح للاستدلال به على الشرطية كما قيل وقد اختلف
في ذلك فقال المحافظ في التتميع ذهب الجهور إلى أن ستر العورة من شروط الصلاة قال وعن
بعض المالكية المتفرقة بين الذكر والأنثى ومنهم من أطلق كونه سنة لا يبطل تركها
الصلاة اه احتج الجمهور بقوله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد وعبادوا ربهم فخرج به
البخاري تعليقا ورواه في تاريخه وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان عن سالم بن الأكوع
قال قلت يا رسول الله اني رجل أضيء فاصلي في القميص الواحد قال نعم زكوة له وكذا
وسيا في الكلام على هذا الحديث في باب من صلى في قميص غير مبرور ويجوز بثبوت
حكم المتقدم في قول هذه الأبواب ويجاب عن هذه الأدلة بانها غاية الإفادة الوجوب وأما
الشرطية التي يؤثر عدمها في عدم المشرط فلا تصلح للاستدلال بها عليهم لأن الشرط
حكم وضعي شرعي لا يثبت بمجرد الإقرار يمكن الاستدلال بالشرطية بعدد ثبوت السباب
والحديث الآتي بعده ومحدث أبي قتادة عند الطبراني باللفظ لا يقبل الله من امرأة
صلاة حتى توارى زينتها ولا جارية بلغت الحبس حتى تختمر لكن لا يصح الاستدلال
بذلك عن شوب كدر لانه أو لا يقال نحن نمنع ان نفي القبول يدل على الشرطية لانه قد نفي
القبول عن مسألة الآخر ومن في جوفه الخمر ومن بأني عرافهم ثبوت الصحة بالإجماع
وثانيا بان غاية ذلك ان السستر شرط لصحة الصلاة المسطرة وهو اخص من الدعوى والحق
الرجال بالنساء لا يصح ههنا لوجود الفارق وهو ما في تكشف المرأة من الفتنة وهذا
معنى لا يوجب سد عورة الرجل وماله بالحدوث سهل بن سعد عند الشافعي وأبي داود
والناسي باللفظ كان الرجال يصالون مع النبي صلى الله عليه وسلم عاقدن أزواجهن على
أعناقهم كهيمة الصبيان ويقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى تستوى الرجال جلوسا
زاد أبو داود من ضمن الأزوهة ايدل على عدم وجوب الستر فضلا عن شرطية وراعاة
بحديث عمرو بن حنبل وفيه فكنت أو مهم وعلى بردة مفقوفة فكنت اذا وجدت نقلت
عنى وفي رواية خرجت اسقى فقالت امرأته من الحى الاتعوا عاذا استقاركم
الحديث أخرجه البخاري وأبو داود والناسي فالحق ان ستر العورة في الصلاة واجب
فقط كسائر الحالات لا بشرط يفتى تركه عدم الصحة وقد احتج القائلون بعدم الشرطية
على مطالوبهم بمحجج قهية وإهية منها قولهم لو كان الستر شرطا في الصلاة لاختص بها
ولا تفقر إلى النية ولكان العاصم العربيان يتقبل إلى بدل كالعاصم عن القيام يتقبل إلى
التعود والاولى عنقوض بالايان فهو شرط في الصلاة ولا يفتى بها والثاني باستقبال

بسبب آثار الوضوء والوضوء بضم الواو ويجوز فتحها فان الغرة والتجليل ٣٦٧ نشأ عن الفعل بالماء فيجوز ان ينسب

الى كل منها (فن استطاع) أى
قد استطاع فريضة فاضية
بعدم الوجوب ولهذا لم يذهب الى
إيجابه أحد من الأئمة (منكم
ان يطيل غرته) بان يغسل شيئا
من مقدم رأسه وما يجاوز
وجهه زائدا على القدر الذى
يجب غسله لاستيعاب كمال الوجه
وان يطيل تجليه بان يغسل
بعض عضده أو يستوعبها كما
روى عن أبي هريرة وابن عمر
(فالمسح) ماذا كرم الغرة
والتجليل فالمسح وحده
للعلم به ولمسح لم يطيل غرته
وتجليله وهذا الحديث وغيره
مصرح باستحباب تطويل
الغرة والتجليل وهما مستحبان
بلا خلاف واختلاف فى القدر
المستحب على أوجه أحدها
تستحب الزيادة فوق المرفقين
والكعبين من غير تقدير والثانى
الى نصف العضد والساق
والثالث الى المنكب والركبتين
قال النووي وأحاديث الباب
تقتضى هذا كانه وادعى ابن
بطال وعياض وابن التين اتفاق
العلماء على عدم استحباب الزيادة
فوق المرفق والمنكب وروايته
ثبت من فعله صلى الله عليه وآله
وسلم وفعل أبي هريرة وأخرجه
ابن أبي شيبة من فعل ابن عمر
باسناد حسن وعمل العلماء
وقدواهم عليه وبه قال القاضى
حسين وغيره من الشافعية

القبلة فانه غير منتقل الى الميتة والثالث بالعاجز عن القراءة والتسليم فانه يعصى ساكنا
(وهن أم سلمة) أم سلمة بنت أبي بكر رضي الله عنهما زوجة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أزار قال اذا كان الدرع سابغا يغطي ظهره وقدميه اراءه أبو داود وعن ابن عمر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جرت به خيل لم ينظر الله اليه يوم القيامة فقالت
أم سلمة فكيف يصنع النساء يذولهن قال يرخين شبرا قالت اذن ينكشفن اقد امهن قال
فيريخينه ذراعا لا يردن عليه رواه النسائي والترمذي وصححه ورواه أحمد ولقطة ان نساء
النبي صلى الله عليه وآله وسلم سألته عن الذيل فقال اجعلينه شبرا فاقن ان شبرا لا يستمر من عورة
فقال اجعلينه ذراعا) حديث أم سلمة أخرجه أيضا الحافظ ابن حجر وابن مالك وغيره
رووه موقوفا قال الحافظ وهو الصواب وليكنه قد قال الحافظ ان دفعه صحيح على شرط
الاحتياطى اه وفي اسناده عبد الرحمن بن دينار وفيه مقال قال فى التقريب صدوق يخطئ
من السابعة قال أبو داود وروى هذا الحديث مالك بن أنس وبكر بن مضر وحفص بن
غياث واهب بن جعفر وابن أبي ذئب وابن أبي عمير عن محمد بن زيد عن أمه عن أم سلمة
ليذكر واحد منهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم قصر وابه عن أم سلمة اه والرفع زيادة لا يفتى
الغائر كما هو مصطلح أهل الأصول وبعض أهل الحديث وهو الحق وحديث ابن عمر
هو للجماعة كما هم بدون قول أم سلمة وجواب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه ساريا فى
الكلام عليه فى باب الرخصة فى اللباس الجليل من كتاب اللباس وقد استدل به حديث أم
سلمة فان فى بعض الفاظه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها لا بأس اذا كان الدرع سابغا
الطى كفى التطيب على ان ستر بدن المرأة من شروط صحة الصلاة لان تقييد نقي اللباس
بنقطة القدمين مشعر ان اللباس فيما عداه وليس الانفصال الصلاة وانت خبير بان هذا
الاشعار لو سلم لم يستلزم حصر اللباس فى الانفصال لان نقصان الاجز الموجب لنقص الصلاة
وعدم كمالها مع صحتها بأس ولو سلم ذلك الاستلزام فغايتها ان يقيّد الشرطية فى النساء
كما عرفت مما سلف وفى هذا الحديث دليل لمن لم يستثن القدمين من عورة المرأة لان قوله
يغطي ظهره وقدميه يدل على عدم انفصالهما وهذا الاستدلال من قال بالشرطية على
حديث ابن عمر من قوله صلى الله عليه وآله وسلم يرخين شبرا وقوله يرخينه ذراعا وهو كما
عرفت غير صالح للاستدلال به على الشرطية المدعاة وغاية ما فيه ان يدل على وجوب ذلك
وفيه أيضا حجة لمن قال ان قدى المرأة عورة قوله فى درع هو قص المرأة الذى يغطي
بدنها ورجلها او يقال له سابغ اذا طال من فوق الى أسفل قوله يرخين شبرا حال ابن رسولان
اظهار ان المراد بالشبر والذراع ان يكون هذا القدر زائدا على قص الرجل لانه زائد
على الارض

هـ (باب النهي عن تجريد المنكبين فى الصلاة الا اذا وجد ما يستر العورة وحدها)

والخفيفة واما قوله صلى الله عليه وآله وسلم من جرت به خيل لم ينظر الله اليه يوم القيامة فانه زائد على هذا أو يقتضيه فسادا وظلم فالمراد به الزيادة فى عدد المرات أو النقص

الوضوء واقتصر هنا على الغرة
لانها على الاخر ونقصها
بالذكر لان حملها اشرف اعضاء
الوضوء واول ما يقع عليه النظر
من الانسان وحمل ابن عرفه فيها
تفله عنه ابو عبد الله الا في الغرة
والتعجيل على انهما كناية عن
انارة كل الخات لانها مقصود
على اعضاء الوضوء ووقع عند
الترمذي من حديث عبد الله
ابن اسير وصححه - امسى يوم
القيامه غمر من السجود بحبالة
من الوضوء قال في المصباح وهو
معارض بظاهر ما في البخاري
(عن عبد الله بن زيد) بن عاصم
(الانصاري) المات في قتل في
ذي الحجة بالحرفة في آخر سنة ثلاث
وسنتين وله في البخاري تسعة
احاديث (رضي الله عنه انه شكك)
بالالف اي عبد الله بن زيد كما
صرح به ابن خزيمة (الى رسول الله
صلى الله عليه وآله) (وسلم الرجل)
بانه صبر في رواية انه شكى مينا
للمفعول ووافقه مسلم كاضبطه
النووي (الذي يجبل اليه) اي
يشبه له واما في نظن والظن هنا
اهم من تساوي الاحتمالين او
ترجيح احدهما على ما هو اصل
اللغة من ان الظن خلاف
اليقين (انه يجبد الشيء) اي
الحدث خارجا من دبره وصرح
به الاسماعيل والفظه يجبل اليه في
صلااته انه يخرج منه شيء وفيه
المدلول عن ذكر الشيء المستقدر

(عن أبي هريرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصلي أحدكم في النوب الواحد
ليس على عاتقه منه شيء رواه البخاري ومسلم ولكن قال علي عاتقه ولا يجد المظان
الحديث اتفق عليه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة قوله لا يصلي في النوب الا يصلي قال ابن الاثير كذا هو في الصحيحين بأدب
الماورق وجهه ان لنافية وهو خبره في النهي قال الحافظ ورواه الماروط في غير ائب
مالك بالفظ لا يصلي ومن طريق عبد الوهاب بن عمار عن مالك بالفظ لا يصلي بن زيادة
فون التأكيد ورواه الاسماعيلي من طريق الثوري عن أبي الزناد بالفظ نهى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قوله ليس على عاتقه منه شيء العاتق ما بين المشكين الى اصل
العنق والمراد انه لا يترقى وسطه وينسبط طرف النوب في حقه به بل يتوشح بهم - ما على
عاتقه فيحصل المستمر من اعلى البدن وان كان ليس بعوراء او يكون ذلك امكس في ستر
العورة قال النووي قال العلماء حكمته انه اذا اتر به ولم يكن على عاتقه منه شيء
لم يؤمن أن تنكشف عورته بخلاف ما اذا جعل بعضه على عاتقه ولانه قد يحتاج الى
امساكه بيده فيستعمل بذلك وقوته سنة وضع اليد في اليسرى تحت صدره
ورفعهما والحديث يدل على جواز الصلاة في النوب الواحد قال النووي ولا خلاف
في هذا الا ما حكى عن ابن مسعود ولا علم بحسنه واجمعوا ان الصلاة في نوبين افضل
ويدل ايضا على المنع من الصلاة في النوب الواحد اذ لم يكن على عاتق المصلي منه شيء وقد
حمل به هو وهذا النهي على التنزيه وعن أحمد لا نصح صلاة من قدر على ذلك فتركه
وعنه ايضا نصح وبأثم وغفل الكرماني عن مذهب أحمد فادعى الاجماع على جواز تركه
جعل طرف النوب على العاتق وجعله صارفا للنهي عن التحريم الى الكراهة وقد نقل
ابن المنذر عن محمد بن علي عدم الجواز وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف ايضا
وعقد الطحاوي له بابا في شرح المفسر ونقل المنع عن ابن عمر ثم عن طائوس والنخعي
وقوله غيره عن ابن وهب وابن جبر وجمع الطحاوي بين الاحاديث بان الاصل ان يصلي
مشغلا فان ضاع اترز ونقل الشيخ في الدين السبكي وجوب ذلك عن الشافعي واختاره
قال الحافظ لكن المعروف في كتب الشافعية خلافه واسند الحديث الخطابي على عدم الوجوب
بانه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في نوب كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهي نائمة قال
ومما يؤيد ان الطرف الذي هو لابس من النوب غير متسع لان يتز به ويفضل منه ما كان
لعاتقه وفيما قاله لا ينبغي قاله الحافظ اذا تقررت عدم محبة الاجماع الذي جعله
الكرماني صارفا للنهي فالواجب الجزم بمناه الحقيقي وهو تخيير تركه جعل طرف النوب
الواحد حال الصلاة على العاتق والجزم بوجوبه مع مخالفة بين طرفيه بالحديث الا في
حتى ينقض دليل يصلح للصرف ولكن هذا في النوب اذا كان واسعا جاعبا بين الاحاديث
كإسقاطي النضر في حديث جابر وقد عمل بظاهر الحديث ابن حزم فقال وفرض

بالجزم فيها على النبي وبالرفع على النبي والشك من الراوى ركانه من ٢٦٩ شيخ البخارى على بن عبد الله المدائني (حق)

أى الى أن (رب مع صوتا) من
دبره ومخرجه (أو بعد ربحا) منه
والمراد تحقق وجوده مع ما حقه
انه لو كان احدهم لا يشك أو أحدهم
لا يسمع كان الحكم كذلك وليس
المراد بخصيص هذين الاخرين
باليقين لان المعنى اذا كان أوسع
من اللفظ كان الحكم للمعنى
قاله الخطابي وهذا الحديث اذا
استعمل الصبي ورث وصلى عليه
اذ لم يرتد بخصيص الاستئلال دون
غيره من أمارات الحياة كالحركة
والنبض ونحوهما وهذا
الحديث فيه قاعدة لكثير من
الاحكام وهو أصل في حكمه بقاء
الاشياء على أصولها حتى يتيقن
تحول ذلك ولا يضر الشك
الناظر عليهم والعلماء متفقون
على ذلك وأخذهم بهذا الحديث
بجهور العلماء حتى يتيقن الطهارة
وشك في الحدث عمل بيقين
الطهارة أو يتيقن الحدث وشك
في الطهارة عمل بيقين الحدث
ودل حديث الباب على صحة
المادة ما لم يتيقن الحدث قال
الخطابي ويستدل به ان أوجب
المسلم على من وجد منه ريح
الخمر لانه اعتبر برجوعه ان الريح
ورث عليه الحكم ويمكن
الفرق بان الحديث يدور بالشبهة
والشبهة هنا قائمة بخلاف الاول
فانه محقق (عن ابن عباس
رضي الله عنهم ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم نام مضطجعا
أى كان سفيان يقول نارة نام ونارة

على الرجل ان صلى في ثوب واسع ان يطرح منه على عاتقه أو عاتقه فان لم يفعل بطلت
صلاة فان كان ضيقا انزله وأجرأ مسوا كان معه ثياب غيره ولم يكن ثم ذكر ذلك عن
نافع مولى ابن عمر والنخعي وطاوس (وعن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم يقول من صلى في ثوب واحد فليخالف بطرفيه رواه البخارى وأحمد وأبو داود
وزاد على عاتقيه) أخرجه هذه الزيادة أحمد وسنن كذا الأسماعيلي وأبو نعيم من طريق حسين
عن شيبان وقد جعل الجهر وهذا الامر على الاستيعاب وشاعة في ذلك أحمد والخلاف في
الامر ههنا كالخلاف في النهي في الحديث الذي قبل هذا وفي الباب عن عمر بن أبي سلمة
عند الجماعة كاهم وعن سلمة بن الأكوع عند أبي داود والنسائي وعن أنس عند البخاري
والموصلي في مسندهما وعن عمرو بن أبي أسعد عند البغوي في معجم الصحابة والحبس بن
سفيان في مسنده وعن أبي سعيد عند مسلم وابن ماجه وعن كيسان عند ابن ماجه وعن ابن
عباس عند أحمد بإسناد صحيح وعن عائشة عند أبي داود وعن أم هانئ عند الشيخين وعن
عمار بن ياسر عند أبي يعلى والطبراني وعن طلق بن علي عند أبي داود وعن عباد بن الصامت
عند الطبراني وعن أبي بن كعب عند عبد الله بن أحمد في زيادته على المسند وعن حذيفة
عند أحمد وعن سلم بن سعد عند الشيخين وأبي داود والنسائي وعن عبد الله بن أبي أيبدة
عند الطبراني وعن محمد بن أبي نعيم عند الطبراني أيضا وعن عبد الله بن مبرج عن
الطبراني أيضا وعن عبد الله بن عبد الله بن المغيرة عند أحمد وعن عبد الله بن عمر عند أبي
داود وعن علي بن أبي طالب عند الطبراني وعن معاذ عند الطبراني أيضا وعن معاوية عند
الطبراني أيضا وعن أبي امامة عند الطبراني أيضا وعن أبي بكر الصديق عند أبي يعلى
الموصلي وعن أبي عبد الرحمن خاضن عائشة عند الطبراني وعن أم حبيبة عند أحمد وعن
أم الفضل عند أحمد وعن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسم عند أحمد
باسناد صحيح (وعن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا صليت
في ثوب واحد فان كان واسعا فالتحف به وان كان ضيقا فارتز به متفق عليه ولفظه لا يجد

وفي لفظ له آخر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ما اتسع الثوب فلتعاطف به
على منكبيه ثم صلى واذا ضاق عن ذلك فشد به حذويك ثم صلى من غير رداء) قوله فالتحف
به الالتفات بالثوب المتغطى به كما فاده في القاموس والمراد انه لا يشد الثوب في وسطه
فيه صلى مكشوف المنكبين بل يتزوجه ويرفع طرفه فيلتحف بهم فانه يكون بمنزلة الأزار
والرداء هذا اذا كان الثوب واسعا وأما اذا كان ضيقا جازا لا تراه من دون كراهة وبهذا
يجمع بين الأحاديث كما ذكره البخاري وغيره واختاره ابن المنذر وابن جرير وهو الحق
الذي يتيقن المصير اليه فالتقول بوجوب طارح الثوب على العائق والمخالف من غير فرق بين
الثوب الواسع والضيق تركه للعلم بهذا الحديث وتفسيره مناف للشريعة السمحة وان
لم يكن الاستئناس له بمحدث ان رجلا قالوا يصولون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاقدي

٤٧ نيل ل (حتى) الى ان (فهم ثم صلى ورجعا قال) سفيان (اضطجع) عليه السلام

أعطى بغيره وليس امتداد في بل بينهما عموم ٣٧٠ وخصوص من وجه لكنه لم يردا كلمة أحدهما مقام الآخر بل كان سنان

أزهرهم على أعتاقهم كهيئة الصبيان ويقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى تستوى الرجال
جاءوا عند الشيخين وأبى داود والنسائي من حديث سهل بن سعد قوله فشد به حتى يث
الحق بفتح الحاء المهملة موضع شد الأزار وهو الخاصرة ثم توسعوا فيه حتى سوا الأزار
الذي يشد على العورة حتى

«باب من صلى في قيص غير من رتب بدو عورته في الركوع أو غيره»

عن سلمة بن الأكوع قال قالت يا رسول الله أتى أكون في الصلوة أصلي وأبس على الأقبص
واسد قال فزروه وإن لم تجدوا الشوكه رواء أحمد وأبو داود والنسائي الحديث أخرجه
أيضا الشافعي وابن خزيمة والطحاوي وابن حبان والحاكم وعلمة البخاري في صحيحه ووصله
في تاريخه وقال في أسناده نظير قال الحافظ وقد بينت طرقة في تعالين التعالين وله شاهد
مرسل وفيه انقطاع أخرجه البيهقي وقد رواء البخاري أيضا عن اسمعيل بن أبي أيوب عن
أبيه عن موسى بن إبراهيم عن أبيه عن سلمة زاد في الأسناد رواء أيضا عن مالك بن
اسمعيل عن عطاء بن خالد قال حدثنا موسى بن إبراهيم قال حدثنا سلمة فصرح بالتحديث
بين موسى وسلمة فاحتمل أن يكون رواية أبي أيوب عن من المزيدي متصل بالأسانيد أو يكون
التصريح في رواية عطاء وهم أنه هذا وجه النظر في أسناده الذي ذكره البخاري وأما
من صحيحه فاعتمد على رواية الدرروردي وجعل رواية عطاء شاهد لاعتصامها وطريق
عطاء أخرجه أيضا أحمد والنسائي وأما قول ابن القطان أن موسى هو ابن محمد بن
إبراهيم التيمي المصنف عند البخاري وأبي حاتم وأبى داود وأنه نسب هنا إلى جده فليس
بمستقيم لأنه نسب في رواية البخاري وغيره محمد بن داود وهو غير التيمي فلا تردد نعم وقع عند
الطحاوي موسى بن محمد بن إبراهيم فان كان محققا فيصير على بعد أن يكون ناجيا عاروا
الحديث وجعله عنهما الدرروردي والألف كمحمد بن داود كذا قال الحافظ في الصلوة
في رواية بالفظ أنا فيكون في المصنف وفي أخرى بالصيف وقد جمع ابن الأثير بين الروايات
في شرحه لا مستند بها حمله أن ذكر الصيد لأن الصادق يحتاج أن يكون حقة فليس عليه
ما يتخلل عن الأثير في طلب الصيد وذكر الصلوة معناه أن يصلي في جماعة وليس عليه
الاختصاص واحد فربما يثبت عورته وذكر الصلوة لأنه مظنة للعرضها في الحجاز لا يمكن معه
الاكتراث من اللباس قوله فزروه هكذا وقع هنا وفي رواية البخاري قال يزره وفي رواية أبي
داود فزروه وفي رواية ابن حبان والنسائي زره والمراد شد القميص والجمع بين طريقتيه
لأنه يبدو عورته ولو لم يمكنه ذلك إلا بان يفرز في طرقة شوكه يستعمل بها الحديث يدل على
جواز الصلوة في الثوب الواحد وفي القميص منفردا عن غيره مقيدا بعقد الزرار وقد

تقدم الخلاف في ذلك (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يمسح بيده على
الرجل حتى يحتشم رواء أحمد وأبو داود) هذا الحديث وقع البحث عنه في سنن أبي داود
ومسنده أحمد والجامع الكبير وجميع الزوائد في حديثه لا لفظ فيمنظر في نسبة المصنف له
إلى أحمد وأبى داود ولكنه يشهد له الأمر بشد الأزار على الحق وقد تقدم لأن الاحترام
أعطى بغيره وليس امتداد في بل بينهما عموم ٣٧٠ وخصوص من وجه لكنه لم يردا كلمة أحدهما مقام الآخر بل كان سنان
أزهرهم على أعتاقهم كهيئة الصبيان ويقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى تستوى الرجال
جاءوا عند الشيخين وأبى داود والنسائي من حديث سهل بن سعد قوله فشد به حتى يث
الحق بفتح الحاء المهملة موضع شد الأزار وهو الخاصرة ثم توسعوا فيه حتى سوا الأزار
الذي يشد على العورة حتى

أعطى بغيره وليس امتداد في بل بينهما عموم ٣٧٠ وخصوص من وجه لكنه لم يردا كلمة أحدهما مقام الآخر بل كان سنان

(فاسم: بـ) الرضوخ: هذا وخفف ذلك لان الاول لم يرد به الصلاة وانما أراد به دوام ٣٧١ الطهارة وفيه استحباب تجديد الوضوء

واعادته من غير ان يمسح يدهما

بصلاة قاله الخطابي وفيه نظر

لاحتمال أن يكون أحدث (ثم

أقيمت الصلاة ف صلى المغرب) قبل

حط الرجال (ثم أناخ كل انسان

منا) بعده في منزله ثم أقيمت

العشاء أي صلاتها (ف صلى ولم

يصل بينهما) ومحل مباحث هذا

الحديث كتاب الحج (عن ابن

عباس رضي الله عنهما انه توضأ)

زاد أبو داود في أوله التحيون أن

أرى بكم كيف كان رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم يتوضأ ف دعا

بأنا فيه ماء (ف غسل وجهه)

من باب عطف المفصل على

المجمل ثم بين الفصل على وجه

الاستئناف فقال (أخذ غرفة

من ماء فغضض بها واستنشق)

وظاهره أن المفضضة والاستنشاق

بغرفة من غسل الوجه

لكن المراد بالوجه أو لا ما هو

أعم من المقروض والمسنون

بما لم يأت به أحد ذكره ثانيا بعد ذكر

المفضضة والاستنشاق بغرفة

مستقلة (ثم أخذ غرفة من ماء

فجعل بها هكذا أضافها إلى يده

الأخرى أي جعل الماء الذي في

يده في يديه جميعا لكونه أمكن في

الغسل لأن المسد الواحدة قلنا

لا تستوعب الغسل (ف غسل بها

وجهه) أي بغرفة ولا يصلي

وكرهية بهما أي باليدين (ثم أخذ

غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى

ثم أخذ غرفة من ماء) أيضا

(ف غسل بها يده اليسرى ثم مسح برأسه)

بعد أن قبض قبضتين من الماء ثم نقض يده كما في رواية أبي داود ضع زيادة مسح أذنيه ففي

شبه الوسط كما في القاموس وغيره وكذلك حديث وان كان ضيقا فارتبه عند الشيخين كما
تقدم لان الأثر أشد الأثر على الحق فيكون هذا التمسك مقيدا بالتوب الضيق كما في غيره
من الأحاديث وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن عروة بن عبد الله عن معاوية بن قرة عن
أبيه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في رطم من مريضة فبايعناه وان قبضه لمطلق
قال فبايعته فدخلت يدي من قبضه فمسست الخاتم قال عروة فبايعت معاوية ولا بايعه في
شتمه ولا سر الامطاني أزارهما لا يزران أبدا رواه أحمد وأبو داود الحديث أخرجه
أيضا الترمذي وابن ماجه وذكر الدارقطني ان هذا الحديث تفرد به وذكر ابن عبد البر ان
قرة بن ياس والدمعاوية المذكور لم يرو عنه غير أنه معاوية وفي مسنده أبو مهمل بن عيسى ثم رواه
مفتوحين ولا مضمومة المعنى السكوني وقد وثقه أبو زرعة الرازي وذكره ابن حبان قوله
وعن عروة بن عبد الله هو ابن نفيل التميمي وقبل ابن قتيبة وهو أبو مهمل المذكور الرازي
عن معاوية بن قرة قوله وان قبضه بكسر الهمزة لاتها بعد الواو الحال قوله لمطلق أي غير
مشدد و كان عادة العرب أن تكون جديهم وسبعة فرما يشدونها وربما يتركونها
مفتوحة مطابقة قوله فمسست بكسر السين الأولى قوله الخاتم يعني خاتم النبوة تبركاه
ويحبر به من لم يره قوله الامطاني بكسر اللام وقع القاف والحديث يدل على ان اطلاق
الزرا من السنة والمصنف أورده ههنا قوله ما منه انه معارض بحديث سلمة بن الأكوع
الذي هو وليس الامر كذلك لان حديث سلمة خاص بالصلاة وهذا الحديث ليس فيه ذكر
الصلاة ويمكن أن يكون مراد المصنف بإرادته ههنا الاستدلال به على جواز اطلاق
الزرا في غير الصلاة وان كانت ترجمة الباب لا تساعد على ذلك قال رحمه الله وهذا محمول
على ان القبض لم يكن وحده اه

(باب استحباب الصلاة في ثوبين وجوازها في الثوب الواحد)

(عن أبي هريرة أن سائلا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في ثوب واحد فقال
أولئككم ثوبان رواه الجماعة الا الترمذي زاد البخاري في روايته ثم سأل رجل عن فقال
أذا مسح الله فامسح واجمع رسل عليه ثيابه صلى رجل في أزار ورد في أزار وقبض في
أزار وقبض في سر أو بل ورد في سر أو بل وقبض في ثوبان وقبض في ثوبان
وقبض قال وأحسبه قال في ثوبان ورد في قوله ان سائلا ذكر شمس الأئمة السرخسي الحنفي
في كتابه المبسوط ان السائل ثوبان قوله أولئككم ثوبان قال الخطابي لفظه استحباب
ومعناه الاخبار على ما هم عليه من ثوب الثياب ووقع في ثمنه القنوى من طريق القنوى
كأنه يقول اذا علمت ان ستر العورة فرض والصلاة لازمة وليس لكل أحد منكم ثوبان
فكيف لم تعلموا ان الصلاة في الثوب الواحد جائزة أي مع مراعاة ستر العورة وقال
الخطابي معناه لو كانت الصلاة مكرهة في الثوب الواحد لكرهت أن لا يجد الاثواب
واحدا اه قال الحافظ وهذه الملازمة في مقام المنع للفرق بين القادر وغيره والسؤال

(ف غسل بها يده اليسرى ثم مسح برأسه) بعد أن قبض قبضتين من الماء ثم نقض يده كما في رواية أبي داود ضع زيادة مسح أذنيه ففي

جتي) أي إلى أن (غسلها)
والمرش قديم رآه الغسل ويؤيده
قوله هنا حتى غسلها والمرش
القوى يكون معه الاسالة وعبر
به تلبها على الاحتراز عن
الاصراف لان الرجل مظنة في
الغسل (ثم أخذ غفرقة أخرى
فغسل بها رجليه يعني اليسرى)
والقائل يعني زيد بن اسلم او من
هو دونه من الرواة (ثم قال) ابن
عباس (هكذا رأيت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ)
حكاية حال ماضية وفي هذا
الحديث دليل الجمع بين المضمضة
والاستنشاق بغفرقة واحدة قال
القسطلاني وأولى الكيفيات
٢ ان يجمع بين ثلاث غفرقات
بضمض من كل واحدة ثم
يسلم ثم يمسح بيمينه من حديث
ابن زيد وغيره وصححه النووي
اه واستدل ابن بطلال بهذا
الحديث على أن المسألة المستعمل
ما هو رلان العضو اذا غسل مرة
٣ أقول الشايت من فعله صلى
الله عليه وآله وسلم هو الجمع بين
المضمضة والاستنشاق ثلاثا بغيره
كما في البخاري والروايات المختلفة
عن لفظ الأئمة في ان تحمل على
هذه الرواية المقيمة بالثلاث
وقد ورد الفصل بين المضمضة
والاستنشاق كما في حديث طلحة
ابن مصرف وقد أعلوه بصحالة
مصرف وابنه طلحة ولكن حسن
اقتضاه ابن الصلاح انظر السيل
الجزائر المندقي على حديثه في الأذهار للشوكاني رضي الله عنه سيده نور الحسن خان ولد المؤلف سلمه الله تعالى النووي

انما كان عن الجواز وعدمه لاعتى الكراهة قوله ثم سأل رجل عن رجل عري يحتمل أن يكون ابن
مسعود لانه اختلف هو وأبي بن كعب فقال لابي الصلاة في الثوب الواحد غير مكروهة
وقال ابن مسعود انما كان ذلك وفي الثياب ثلث مقام عري على المنسحب فقال القول ما قال
أبي ولم يأل ابن مسعود أي لم يقصر أخرجه عبد الرزاق قوله جمع رجل هذا من قول عمر
وأورده بصيغة التثنية ومراعاة الامر قال ابن بطال يعني ليجمع والمصلي وقال ابن المنير
الصحيح انه كلام في معنى الشرط كانه قال ان جمع رجل عليه ثيابا بخس ثم فصل الجمع
بصور قال ابن مالك تضمن هذا فائدة بين الأولى ورود الماضي بمعنى الامر في قوله صلى
والمعنى لبطل والثانية حذف حرف العطف ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم تصدق
أمرؤن دينار من درهمه من صاع قره قوله في سراويل قال ابن سيدة السراويل قاربي
معرب يذكرو يؤثت ولم يعرف أبو حاتم السجستاني التذكير والاشهر عدم صرفه قوله
وقبالة قصر وبالمدة قبل هو فارسي معرب وقيل عربي مشتق من قبورت الشيء اذا ضمت
أضابهك معنى بذلك لانضمام اطرافه قوله في ثياب التبان بضم المثناة وتشديد الموحدة
وهو على هيئة السراويل الا أنه ليس له رجلان وهو فخذ من جلد قوله واحسبه القائل
أبو هريرة والضمير في احسبه راجع الى عمرو مجموع ما ذكره من الملابس ستة ثلاثة للوسط
وثلاثة لغيره فقدم ملابس الوسط لانها محل ستر العورة وقدم أسترها وأكبرها الستة عمالا
لهم وضم الى كل واحد واحد اخرج من ذلك تسع صور من ضرب ثلاثة في ثلاثة ولم يقصر
الطصير في ذلك بل يطبقه ما يقوم مقامه والحديث يدل على ان الصلاة في الثوب الواحد
صححة ولم يخالف في ذلك الا ابن مسعود وقد تقدم ذلك وتقدم قول النووي لأعلم صحته
وتقدم الاجماع على ان الصلاة في ثوبين أفضل صرح بذلك القاضي عياض وابن عبد
البر والقريطي والنووي وفي قول ابن المنذر واستحب بعضهم الصلاة في ثوبين اشعار
بالخلاف (وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد متوشحاه به متفق
عليه) الحديث أخرجه مسلم من رواية سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر ومن رواية
عمرو بن الخوف عن أبي الزبير ورواه أبو داود ومن رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن
أبيه قال انما جابر الحديث ولم يخرج البخاري من حديث جابر بهذا اللفظ الذي ذكره
المصنف بل اخرج نحوه من حديث عمر بن أبي سلمة الذي سمي في قوله متوشحاه به قال ابن
عبس البرحا كما عن الأحمش ان التوشع هو ان يأخذ طرف الثوب الايسر من تحت يده
اليسرى فيدنيه على منكبيه الايمن ويلقي طرف الثوب الايمن من تحت يده اليمنى على
منكبيه الايسر قال وهذا التوشع الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى في
ثوب واحد متوشحاه به والحديث يدل على جواز الصلاة في الثوب الواحد اذا توشع به
المصلي وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن عمرو بن أبي سلمة قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم

واحد فان الماء الذي يقي في البدن منها يلاقى ماء العضو الذي يليه وايضا ٣٧٣ فالفرقة تلاقى اول جزء من اجزاء كل عضو

قات والحق ان الماء المستعمل
ظاهر مطهر وبخار الاصل وبالادلة
الالهية على ان الماء مطهور واليه
ذهب عطاء وسنديان النوري
وجميع اهل الظاهر وهو
المنقول عن الحسن البصري
والزهري والنعني واحمد قولي
مالان واحمد قولي الشافعي وفي
رواية عن ابي حنيفة (عن انس
رضي الله عنه قال كان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل
الحلأ) أى اراد دخوله (قال
اللهم ائني أعوذ بك من الخبث)
بضمين وقد تسكن الباء رفص
هايم بافروا حذمن أهل اللغة
نعم صرح الخطابي بان تسكنها
ممنوع وعنده من أغلب المحدثين
واذكره عليه النوراني
دقيق العبد (والخبثات)
أى اللؤذيت والخبث من ذكران
الشياطين واناثهم وعبر بالفظ
كان للدلالة على الذنوب والدوام
وكان صلى الله عليه وآله وسلم
يستعمل في طهارة الجسد ويجهز
بها للتعليم والا فهو صلى الله
عليه وآله وسلم محفوظ من
الانس والجن وقد روى العمري
هذا الحديث من طريق عبيد
العزيز بن الحارث عن عبيد العزيز
ابن صهيب باسناد على شرط
مسلم بالفظ الاصل قال اذا دخلتم
الحلأ فقولوا بسم الله أعوذ بالله
من الخبث والخبثات وفيه
زيادة البسملة قال الحافظ ابن

النوري معنى واحد فقال المشغل والتوشع والخالف بين طريقه معناه واحد هنا وقد
سبقه الى ذلك الزهري وقرى الاخفش بين الاشتغال والتوشع فقال ان الاشتغال هو أن
يلتص الرجل برداءه أو بكسائه من رأسه الى قدمه ويرد طرف الثوب الايمن على منكبيه
الايسر قال والتوشع وذكرا قد منعنا عنه في شرح الحديث الذي قبل هذا وقائدة التوشع
والاشتغال والاختلاف المذكورة في هذه الأحاديث أن لا ينظر المصلي الى عورة نفسه اذا
ركع ولا يسقط الثوب من راسه الى رجليه ولا يرفع يديه الى راسه ولا يرفع يديه الى راسه
عائنه قد تقدم الكلام في ذلك والحديث يدل على ان الماء في الثوب الواحد صحفة
اذا توشع به المصلي أو وضع طرفه على عائنه أو خالف بين طريقه وقد تقدم الكلام في ذلك

باب كراهية اشتغال الصائم

(عن ابي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يعتني الرجل
في الثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء وأن يشغل الصائم بالثوب الواحد ليس على
أحد شتيه منه يعني شئ متيق عليه وفي لفظ لا يعتني عن استعين ان يعتني أحدكم في
الثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء وان يشغل في ازاره اذا ما صلى الا أن يخالف
بطرفه على عائنه) قوله ان يعتني الاحتباء ان يعتني على ألبسته وينصب ساقيه ويألف
عليه ثوبا ويقال له الجبوة وكانت من شأن العرب قوله ليس على فرجه منه شيء فيه دليل
على ان الواجب ستر السواطين فقط لا تقيده النهي عما اذا لم يكن على الفرج شيء ومقتضاه
ان الفرج اذا كان مستورا فلا يعتني بقوله وان يشغل الصائم هو بالصدا المهمة والمد قال
أهل اللغة هو ان يجل جسمه بالثوب لا يرفع منه جانب ولا يبق ما يخرج منه بيده قال ابن
قتيبة سمعت معاوية لا يسهل المنافذ كما يفصير كالصخرة الصماء التي ليس فيها ثقب وقال
النفقاه هو ان يلتصق بالثوب ثم يرفع به من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيصير فرجه
باديا قال النوري وفيه ثمة براهل اللغة يكون مكرها للثوب لا تعرض له حاجة فيستعبر عليه
أخرجه في لطفه الضمير وعلى نفسه الفقه لا يحرم لأجل انكشاف العورة قال الحافظ
ظاهر سباني البخاري من رواية يونس في اللباس ان النفس من المذ كوزع امر فروع وهو
موافق لما قال الفقهاء ولفظه سباني في هذا الباب وعلى تقدير أن يكون موقفا فهو
هبة على الصحيح لانه تفسير من الراوي لا يخالف ظاهر الخبر بقوله وفي لفظ لا حده هذه
الرواية موافقة لما عتمد الجماعة في المعنى الا ان فيها زيادة وهو قوله اذا ما صلى وهي غير
صالحة لتقيده النهي بحالة الصلاة لان كشف العورة محرم في جميع الحالات الاما استثنى
والنهي عن الاحتباء والاشتغال لكونهما مظنة الانكشاف فلا يختص بذلك الحالة بقوله
ليستين هو بكسر اللام لان المراد بالنهي الهمة المخصوصة لا المرة الواحدة من اللبس
والحديث يدل على تحريم هاتين اللمتين لانه المعنى الحقيقي للنهي وصرفه الى الكراهة
مقتدر الى دليل (وعن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن اشتغال الصائم

بجروا ادهاني غير هذه الرواية وظاهر ذلك فانه لا يجوز التعوذ عن البسملة قال في المجموع وبه صرح جماعة لانه ليس للقراءة غرض

الخلافة لان الشياطين تحضر الاصلية ٢٧٤ لانه لم يجر فيها ذكر الله تعالى (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم دخل الخلافة فوضعت له وضوءا بفتح الواو أي ما بين وضوءه وقبل تأوله أي استسحب به قال في الفتح وفيه نظر (قال أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان خرج من الخلافة من وضع هذا الوضوء) فأنجز على صبغة المجهول عطف على السابق وقد جوزوا عطف القهامة على الاصمعية وبالعكس أي أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه ابن عباس والخبر خالته معروفة بنت الطرس لان ذلك كان في بيتها (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اللهم نقهه في الدين) انما دعاه بالانقرس فيه من الانكسار مع صغر منه بوضعه الوضوء عند الخلاء لانه أنسر له صلى الله عليه وآله وسلم اذ لو وضعه في مكان بعيد منه لاقضى مشقة ما في طلبه الماء ولو دخل به الماء كان أمرا يضا للاطلاع عليه وهو يقضى حاجته ولما كان وضع الماء فيه اعانة على الدين فأنسب أن يدعو له بالانقصة فيه اطاع به على ابرار القصة في الدين يحصل انفع به وكذا كان قاله ابن المنبر وغيره (عن أبي أيوب) خالد بن زيد بن كليب (الانصاري رضي الله عنه) وكان من كبار الصحابة شهد بدرا ونزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين قدم المدينة عليه ونزل غاريا بالروم سنة

والاحتباء في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء رواه الجماعة الا الترمذي فانه رواه من حديث أبي هريرة والبخاري ثم عني عن ابيسطين والباستان اشعث انهما ما اوصيا ان يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيمدو أحد شقيه ليس عليه ثوب والباستان الاخرى احتباءه بشويه وهو جالس ليس على فرجه منه شيء) قد تقدم الكلام على الحديث في شرح النبي قبله

باب النبي عن السدل والتأتم في الصلاة

(عن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن السدل في الصلاة وان يغطي الرجل فاه رواه أبو داود ولاحد والترمذي عنه النبي عن السدل ولاين ماجه النبي عن تغذية النعم) الحديث قال الترمذي لا نعرفه من حديث عطاء عن أبي هريرة فوعا لا من حديث مسلم بن سفيان وأخرجه الحاكم في المستدرکين الطبري الذي رواه أبو داود بالزيادة التي ذكرها وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجه في تغذية الرجل فاه في الصلاة اه وكلامه هذا يقمهم انما أخرجا أصل الحديث مع انهم لم يخرجاه وفي الباب عن أبي بصيرة عند الطبراني في معاجزه الثلاثة والبراق في مسنده وفي اسناده حفص ابن أبي داود وقد اختلف فيه عليه وهو ضعيف وكذلك أبو مالك النخعي وقد ضعفه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم قال البيهقي وقد كلفنا من حديث ابراهيم بن طهمان عن الهيثم فان كان محذوفاً فهو أحسن من رواية حفص وفي الباب أيضاً عن ابن مسعود عند البيهقي وقد تقدم به بغير من رافع وليس بالقوي وعن ابن عباس عند ابن عدي في الكامل وفي اسناده عيسى بن قرقطاس وأبى شقة وقال النسائي متروك الحديث وقال ابن عدي هو ممن يكتب حديثه وقد اختلف الاغنية في الاحتجاج بحديث الباب فذهب من لم ينجح به لثقة مسلم بن سفيان وقد ضعفه أحمد قال الخليل مثل أحمد عن حديث السدل في الصلاة من حديث أبي هريرة فقال ليس هو بصحيح الاسناد وقال مسلم بن سفيان غير صحيح الحديث وقد ضعفه الجوهري يحيى بن معين وأبو حاتم والبخاري وآخرون وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ ويخالف على قوله روايته اه وقد أخرج له الترمذي هذا الحديث فقط وأبو داود أخرجه لهذا وحديثاً آخر وقد تقدم تصحيح الحاكم حديث أبي هريرة وعمل بن سفيان لم يقدريه فقد شاركه في الرواية عن عطاء الحسن بن ذكوان وزيد بن كليب لم يكن الا قوله انه كان قد روي وقد قال ابن عدي أرجوانه لا بأس به في قول النبي عن السدل قال أبو عبيدة في غريبه السدل اسبال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانيه بين يديه فان ضمه فليس بسدل وقال صاحب النهاية هو أن ياتحف بشويه ويدخل يده من داخل فيه كع ويصعد وهو كذلك قال وهذا مظهر في القميص وغيره من الثياب قال وقيل هو أن يضع وسط الأزار على رأسه ويترك طرفه عن عيته وشماله عن غير أن يجعلهما على كتفيه وقال الجوهري سدل ثوبه يسدله بالضم سدلاً أي ارتناه وقال الخطابي السدل إرسال الثوب حتى

يخسبين وقيل بعدد جال في البخاري سبعة أحاديث (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذأني) أي جاء بصديق

(أحدثكم الغائط والاستقبال القبلة) بكسر اللام على التثنية وبضمها على التثنية ٣٧٥ (ولا يولها ظهره) جزم بضم الفاء على

التثنية أى لا يجعلها مقابل ظهره وفى رواية مسلم ولا يستدبرها يقول أوقاط وظاهر منه اختصاص التثنية بخروج الخارج من العورة ويكون مشاءة أكرم القبلة عن المواجهة بالغباصة وتؤيده قوله فى حديث جابر إذا أهرقنا الماء فقل مثل التثنية كشف العورة وحذفت فمطر فى كل حالة تكشف فيها العورة كالوطء مثلاً وقد نقله ابن شاس من المسالكية قولاً فى مذهبهم وكان قائله تسليقاً برواية فى الموطأ لا تسلموا القبلة بغير وجهكم ولكم المحمودة على حالة قضاء الحاجة جميعاً بين الروايتين (شرفوا وأعزوا) أى شذبوا فى ناحية المشرق أو ناحية المغرب وأنه لا لفتات من الغيبة إلى الخطاب وهو لاهل المدينة زمن كانت قبلهم على مذهبهم ما من كانت قبلته إلى جهة المشرق أو المغرب فإنه يخبر عن جهة الجنوب أو الشمال وهذا الحديث يدل على المنع من الاستقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط وقد اختلف الناس فى ذلك على أقوال ثلاثة (١) أو جهة الأيمن وذلك فى الحضارى وفى اليمن وأصح أهل هذا المذهب بالأحاديث الصحيحة الواردة فى التثنية مطلقاً كحديث الباب وحديث أى هزيمة وسلمان وغيرهما قالوا لأن المنع ليس

بصيب الأرض ١١ فعلى هذا السبل والأسباب واحد قال العراقى ويحتمل أن يراد بالسبل سبل الشعر ومنه حديث ابن عباس أن النبی صلى الله عليه وآله وسلم سبل ناصيته وفى حديث عائشة أنها سبلت قناتها وهى محرمة أى أسبأته ١٢ ولما منع من حمل الحديث على جميع هذا المعنى أن كان السبل مشتركاً بين الرجل المشترك على جميع معانيه هو المذهب القوى وقد روى أن السبل من فعل اليهود أخرج الخليل فى القل وأبو عبيد فى الغر يبين من رواية عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن أبيه عن علي بن عبد السلام أنه سأل فرأى قوما يصلون قد سدلوا ثيابهم فقال كأنهم اليهود يخرجونهم قهرهم قال أبو عبيد هو موضع مدارسهم الذى يجتمعون فيه قال صاحب الامام والقهر بضم القاف وسكون الهاء موضع مدارسهم الذى يجتمعون فيه وذكره فى القاموس والنهاية فى القاء لافى القاف والحديث يدل على تحريم السبل فى الصلاة لأنه معنى التثنية الحقيقى وذكره ابن عمر ومجاهد وأبراهيم التيمي والثوري والشافعى فى الصلاة وغيرها وقال أحمد يكره فى الصلاة وقال جابر بن عبد الله وعطاء بن الحسن وابن سيرين ومكحول والزهرى لا بأس به ويرى ذلك عن مالك وأنت خير بالله لا موجب للعدول عن التحريم إن صح الحديث لعدم وجدان صارف له عن ذلك قوله وأن يغلى الرجل فاه قال ابن حبان لأنه من زى الجوس قال واغماز عن تغطية الفم فى الصلاة على الدوام لا عند التثنية بقدر ما يكظمه الحديث إذا تثنى أحدثكم فليضع يده على فيه فإن الشيطان يدخل وهذا لا يتم إلا بعد تسليم عدم اعتباره فى الصلاة المبرح به فى المعطوف عليه فى جانب المعطوف وفيه خلاف ونزاع وقد استدل به على كراهة أن يصل الرجل ما شئت كما فعل المصنف

باب الصلاة فى ثوب الحرير والغصب

عن ابن عمر قال من اشتري ثوباً بعشرة دراهم وفيه درهم حرام لم يقبل الله عز وجل له صلاة ما دام عليه ثم أدخل أصبعه فى أذنيه وقال صمما إن لم يكن النبی صلى الله عليه وآله وسلم سمعه بقوله رواه أحمد الحديث أخرجه عبد بن حميد والبيهقى فى الشعب وضعفه وقام والخطيب وابن عساكر والبيهقى وفى أسناده هاشم عن ابن عمر قال ابن كثير فى إرشاده وهو لا يعرف وقد استدل به من قال أن الصلاة فى الثوب المغصوب أو المغصوب نفسه لا تصح وهم الغترة جميعاً وقال أبو حنيفة والشافعى تصح لأن العصيان ليس بنقص الطاعة لتغير اللباس والصلاة وروى الحديث مصرح بنفى قبول الصلاة فى الثوب المغصوب عنه والمغصوب بعينه بالاولى وأنت خير بان الحديث لا ينتقض بالحجبة ولو سلم فعلى نفي القبول لا يستلزم نفي الصحة لأنه يرد على وجهين الاول يراد به الملازمة لنفي الصحة والاجزاء فهو قوله هذا وضو لا يقبل الله الصلاة الا به والثانى يراد به نفي الكمال والقبول كفى حديث بنى قبول صلاة الآباء والمغاضبة لزوجها ومن فى خوفه خمر وغيرهم ممن هو مجمع على صحة صلاتهم وقد تقدمت الإشارة الى هذا فى موضعين من هذا الشرح

(٣) قال فى سبل السلام اختلف

العلماء فى ما على خمسة أقوال أخر بها يصرح فى الحضارى دون العمران قال الشوكانى رحمه الله وهذا القول ليس بصحيح لبقاء أحاديث التثنية على بابها وأحاديث الإباحة كذلك كذا فى الروضة اهـ سيده على حسن شأن الولد لا يحرق له ولا ينفس له الله

لوجود الحائلي من جهات وأدب
أو غيرهما من أنواع الحائلي وهو
مذهب أي حنفية ومجاهد
وأبراهيم الحنفية وسفيان الثوري
وأحمد وأبي نوري كذا قال النووي
في شرح مسلم ونسبه في البحر إلى
الأكثر رواه ابن حزم في المحلى
عن أبي هريرة وابن مسعود
وسرة بن مالك وعطاء
والأرازي وعن السلف من
الصحابه والتابعين وهو قول
أبي أيوب الأنصاري قال الإمام
الشوكلي في السيل الجرار
ولا يصرف ذلك ما روي من أنه
صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك
فقد عرفنا أن قوله صلى الله
عليه وآله وسلم لا يعارض القول
الخاص بالأمة الآن يدل دليل
على إرادة الاقتداء به في ذلك
والا كان فهو له خاصة وهذه
المسئلة محزنة مقررة في الأصول
أبلغ تقرير وذلك هو الحق كما
لا يخفى على منصف ولو قدرنا
أن مثل هذا القول قد قام
بما يدل على التماسي به فيه لكان
ذلك خاصا بالعهدة فإن ابن
عمر وآه وهو صلى الله عليه وآله
وسلم في بيت حقهمة كذلك بين
لبنتين وإما بيت المقدس فلم يكن
فيه إلا حديث معقل بن أبي
معقل أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم نهى أن تستقبل
القبائل في بيوت أو غائط أخرجه
أبو داود وفي إسناده أبو زيد
الرازي عن معقل وهو مجهول

ومن ههنا تعلم أن في القول مشترك بين الأمرين فلا يعمل على أحدهما إلا لدليل فلا يتم
الاحتجاج به في موطن النزاع وقال أبو هاشم إن استبرج لعل لم يفسد هذا المصوب فوجه
أذهو فضله قال المصنف رحمه الله تعالى وفيه يعني الحديث دليل على أن القود تتعين
في القود اه وفي ذلك خلاف بين الفقهاء وقد صرح المتأخرون من فقهاء الزيدية أنهم
تتعين في اثني عشر موضعا وحمل الكلام على ذلك علم الفروع (وعن عائشة أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال من عمل عمل أبيس عليه أمر فافهمه في عليه ولا يخدم من صنع
أمر أعلى فبشر أمر فافهمه ومردود) قوله ليس عليه أمرنا المراد بالامر هنا واحد الأمور
وهو ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قوله فهو من المصدر بمعنى اسم
المفعول كما بينته الرواية الأخرى قال في الفتح يحتج به في إبطال جميع القود الممنوعة وعدم
وجود شرارتهم المترتبة عليهم وإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الفساد لأن المنهيات كلها ليست من أمر
الدين فيجب ردّها أو يستفاد منه أن حكم الحاكم لا يفهمه في باطن الأمر قوله ليس عليه
أمرنا والمراد به أمر الدين وفيه أن الصلح الفاسد منتهى الفساد لأن المنهيات كلها ليست من أمر
وهذا الحديث من قواعد الدين لأنه يندرج تحته من الأحكام ما لا يأتي عليه المصنف وما
أصبرحه وأدله على إبطال ما فعله الفقهاء من تقسيم البلع إلى أقسام وتخصيص الرد
بعضها بالخاص من عقل ولا نقول فعلك إذا سمعت من يقول هذه بدعة بحسب ما لا قيام
في مقام المنع مستند إليه هذه الحكاية وما يشابهها من نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل
بدعة ضلالة طالبا للدليل بتخصيص تلك البدعة التي وقع النزاع في شأنها بسد الاتفاق
على أنها بدعة فإن جازم به قبلته وإن كاع كنت قد ألقته بحرق أو استرحمت من المجادلة
ومن موطن الاستدلال لهذا الحديث كل فعل أوترك وقع الاتفاق بينك وبين خصمك
على أنه ليس من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخالفك في اقتضائه البطلان
أو الفساد متمسكا بما تقر في الأصول من أنه لا يقتضي ذلك الإعدام أمر يؤثر عده
في الإعدام كالتشرط أو وجود أمر يؤثر وجوده في الإعدام كالتامع فعاينك منع هذا
التخصيص الذي لا دليل عليه لا مجرد الاصطلاح مستند لهذا المنع في حديث الباب
من العموم المحيط بكل فرد من أفراد الأمور التي ليست من ذلك القبيل فانه هذا
أمر ليس من أمره وكل أمر ليس من أمره فهذا رد لكل رد باطل فهو باطل
فالمسئلة مثلا التي ترك فيها ما كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو فعل فيها
ما كان يتركه ليست من أمره فتكون باطلة بنفس هذا الدليل سواء كان ذلك الأمر
المفعول أو المتروك مانعا باصلاح أهل الأصول أو شرطا أو غيرهما فليكن منك هذا
على ذكر قال في التلخيص وهذا الحديث محدود من أصول الإسلام وقاعدته من قواعد فان
معناها من اختراع من الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله فلا يلتزم إليه قال النووي
هذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعماله في إبطال المنكرات وإنشاعة الاستدلال

لا تقوم به حجة ولم يرد في بيت المقدس غيره وقد قبل الخطابي الإجماع على عدم جريم استهلال بيت المقدس وما قبل من به

ان ثبت المقدس حكمه حكم الكعبة بالقياس من ابطال الباطلات ٣٧٧ (عن عبد الله بن عمر) بن الخطاب (رضي الله

عنه ما انه) أي ابن عمر كما صرح

به مسلم (كان يقول ان ناسا)

كأبي أيوب وأبي هريرة ومعلق

الأسدي وغيرهم ممن يرى عموم

الشيء في استيعاب القبلتين

واستدبارها (يقولون اذا قدمت

على حاجتنا) ككأبي التبريزي

ونحوه وذكر القصة - هود لكونه

الغالب والأفلاخ فرق بينهما وبين

حالة القيام (فلا تستقبل القبلة

ولا بيت المقدس) (١) بفتح

الميم وسكون القاف و= كسر

الدال وبضم الميم وفتح القاف

ولشد الال والاضافة فيه

اضافة الموصوف الى صفته

كما سجد الجميع (فقال عبد الله بن

عمر) رضي الله عنهما (لقد

ارتفعت أي صعدت وفي بعض

الاصول رفعت) (يوما على ظهر

بيتنا فرأيت أي أبصرت

(رسول الله صلى الله عليه وآله

به كذلك وقال الطوفي هذا الحديث يصلح أن يسمى نصف أدلة الشرع لان الدليل يتوكل

من مقدمتين والمطلوب بالدليل اما اثبات الحكم أو نفيه وهذا الحديث مقدمة كبرى

في اثبات كل حكم شرعي ونفيه لان منطوقه مقدمة كلية منقول أن يقال في الوضوء

بما تجلس هذا ليس من أمر الشرع وكل ما كان كذلك فهو من دونه وهذا العمل

من دونه فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الدليل وانما يقع النزاع في الأولى ومفهومه ان من

عمل بعبادة أمر الشرع فهو صحيح فلوا تيق أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في

اثبات كل حكم شرعي ونفيه لاستقلال الحديثان بجمع أدلة الشرع لكن هذا الثاني

لا يوجد فاذا ثبت الحديث الباب نصف أدلة الشرع انتهى (وعن عتبة بن عاص قال أهدى

لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فزوج حر فلبسه ثم صلى فيه ثم انصرف فترجمه

نزاعنا فاشددا كالكاره له ثم قال لا ينبغي هذا المعتقد متفق عليه) قوله نردج بفتح الفاء

وتشديد الراء المضرومة وآخره جيم هو القبا المخرج من خاف وحكي أبو زكريا التبريزي

عن أبي العلاء المعري جواز ضم أو له وتخفيف الراء قال الحافظ في الفتح والذي أهداه

هو أ كيدردومة كما صرح بذلك البخاري في اللباس والحديث استدله من قال بتجريم

الصلاة في الحرير وهو الهادي في أحد قوله والناس والمصور بالله والشافعي وقال

الهادي في أحد قوله وأبو العباس والمؤيد بالله والامام يحيى وأكثر الفقهاء انها

مكررة فقط مستدلين بأن على الحریم الصلاة لا خيلاف الصلاة وهذا تخصيص

للنص بخياله الصلاة وهو مما لا ينبغي الاثبات اليه وقد استدلوا بطوار الصلاة في

ثياب الحرير بعد عدم عاداته صلى الله عليه وآله وسلم لذلك الصلاة وهو من دونه لان ترك

ايجاد الكون ما وقعت قبل الحریم ويندل على ذلك حديث جابر عند مسلم بالفظ صلى في ثياب

دياج ثم نزع وقال ثماني جبريل وسياق وهذا ظاهر في أن صلاته فيه كانت قبل تحريره

قال المصنف وهذا يعني حديث الساب محمول على انه لبسه قبل تحريره اذ لا يجوز أن يظن

٢٨ قيل ل لا يقوم به جهة ولم ير غير هذا الحديث انظر السيل الجرار سيد علي حسن خان والد المولى

يكون رأيه في القضاء كونه على اثنين ٣٧٨ لا يدل على البناء لاحتمال أن يكون جلس عليهم ما لم يرفعهم ما عن الأرض ويرد

هذا الاحتمال أيضا ابن عمر
كان يرى المنع من الاستسقبال
في القضاء إلا سائر كبار واه أبو
داود وغيره وهذا الحديث
مع حديث جابر عند أبي داود
 وغيره مخصص لعدم حديث
أبي أيوب ولم يقصده ابن عسر
الاشراف على النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في تلك الحالة وإنما بعد
السطح اضرورة كافي الرواية
الأخرى غاف منه الثمانية كما
في رواية البيهقي نعم لما انفق له
رؤية في ثلاث الحالة من غير قصد
أحب أن لا يخل ذلك من فائدة
تحفظ هذه الحكم الشرعي انتهى
قلت ليس في حديث ابن عمر أن
ذلك كان بعد النبي وبأنه
موافق لما كان عليه الناس قبل
النبي فهو منسوخ (١) صرح
بذلك ابن حزم وفي حديث جابر
أن ابن مسالم وليس بالمشهور
قاله ابن حزم والاولى في الجواب
أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم
لا يعارض القول الخاص كما
(١) وأما حديث عائشة عند
أحمد وابن ماجه عن عائشة
رضي الله عنها قالت ذكرت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أن
ناسا يكرهون أن يستقبلوا القبلة
بغير رؤسهم فتسأل أو قد فصلوها
سؤلوا فعدى قبل القبلة لوصح
لكان نامضا لكن في استناده
خالد بن أبي الصلت قال ابن حزم
هو مجهول وقال الذهبي هذا
الحديث منكر كما في الروضة الأندلسية

كرهت أمر أو أعطيتني في فقال ما أعطيتك لتلبسه إنما أعطيتك تلبسه فباعه بألفي
درهم رواه أحمد الحديث أن حجة مسلم في صحيحه بنحو مما هنا قوله من ديباج الديباج
هو نوع من الحرير قيل هو ما غاظ منه قوله ثم أوشك أي أمرع كافي القاموس وغيره
والحديث يدل على تحريم لبس الحرير وليس النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون ذاهلا
على الحل لأنه محمول على أنه لبسه قبل التحريم بدليل قوله تعالى عنه جبريل وله هذا صبر
الغرض من الاعطاء في البس وسبب في تحقيق ما هو الحق في ذلك قال المصنف رحمه الله
فيه يعني الحديث دليل على أن أمته عليه السلام اسوة في الأحكام انتهى وقد تقرر في
الاصول ما هو الحق في ذلك والادلة العامة قاضية بعمل ما ذكره المصنف من لم يوقوله
نعم لا قد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه
فاتوه وقل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني

(كتاب اللباس)

(باب تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال دون النساء)

(عن عرقال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تلبس الحرير فانه من لبسه في
الدينام لبسه في الآخرة وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من لبس الحرير
في الدنيا فلن يلبسه في الآخرة فمن علم ما في الحديثان يدلان على تحريم لبس الحرير لما
في الاول من النهي الذي يقتضي بحقيقته التحريم وتعليل ذلك بان من لبسه في الدينام
يلبسه في الآخرة والظاهر أنه كتابة عن عدم دخول الجنة وقد قال الله تعالى في أهل الجنة
ولباسهم فيها أحزق من لبسه في الدنيا لم يدخل الجنة وروى ذلك النسائي عن ابن الزبير
وأخرج النسائي عن ابن عمر أنه قال والله لا يدخل الجنة وذكر الآية وأخرج النسائي
والحاكم عن أبي سعيد أنه قال وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه ويدل على ذلك
أيضا حديث ابن عمر عند الشيخين بأن قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما
يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة والخلاق كافي ككتب اللغة وشروح
الحديث النصيب أي من لا نصيب له في الآخرة وهكذا إذا فهم من لا حرمة له أو من
لا دين له كما قيل وهكذا حديث ابن عمر عند السبعة الأربعة في أنه رأى عمر حلة من
استبرق تساع فأتى بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ارفع هذه ففعل
بها العبد والوفود فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إنما هذا لباس من لا خلاق له
ثم لبث عمر ما شاء الله أن يلبث فأرسل إليه صلى الله عليه وآله وسلم بحجة ديباج فأتى عمر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله قلت إنما هذا لباس من لا خلاق له ثم
أرسلت إلى بهذه فقال صلى الله عليه وآله وسلم أتى لم أر لها اليك لتلبسها أو لم يكن لتلبسها
وتصيب بها حاجتك ومن أدلة التحريم حديث عتبة بن عامر السائي في الباب الذي قبل
هذا السكا فان قوله لا يفسى هذا المصنف ارشاد إلى أن لبس الحرير ليس من زمرة

تقرئ في الاصول (عن عائشة رضي الله عنها ان ازوج النبي صلى الله عليه وسلم) ٣٧٩ وآله (وسلم كن يخرجن بالليل) أي في الليل

(اذا تبرزن) أي اذا خرجن الى
السراويل واللبول والغائط (الى
المناضع) مواضع آخر المدينة
وأما كن معروفنة من جهة
البقيع جمع من صنع بوزن مفعة
قال الداودي سمعت بذلك لان
الانسان يصنع فيها أي يخلص
(وهو) أي المناضع (صعيد
أفح) أي واسع والظاهر ان
التفسير مقول عائشة (في مكان
عمر) بن الخطاب (يقول للنبي
صلى الله عليه وآله وسلم) أهيب
نساءك أي أمنعهن من الخروج
من البيوت (فلم يكن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يفعل)
ما قاله عمر رضي الله عنه (خُرِجَتْ
سودة بنت زمعة) بالفضحات أو
بكون الميم قال في النهاية وهو
أكرمها معاً من أهل الحديث
والفقهاء يقولونه القرشية
العاصرية يرضى الله عنها هي
(زوج النبي صلى الله عليه وآله
وسلم) المتوفاة آخر خلافة عمر
وقبل خلافة معاوية بالمدينة
سنة أربع وخمسين (ليلة)
أي في ليلة (من الليالي عشاء
وكانت امرأته طويلاً فسادها
عمر) بن الخطاب (ال) حرف
استفهام يفيد به على تحقيق
ما بعده (قد عرفت) أي سودة
حرصاً على أن ينزل أي على
نزل (الحجاب فانزل الله عز وجل
(الحجاب) أي حجبكم الحجاب
والاستسقاء آية الحجاب وزاد ابن
عروة عن ابن شهاب فانزل الله آية الحجاب يا أيها الذين آمنوا اذا دخلوا بيوت النبي

المتقين وقد علم وجوب الكون منهم ومن ذلك ما عند البخاري بلفظ الذهب والفضة
والحرير والديباغ لهم في الدنيا ولا لكم في الآخرة ومن ذلك حديث أبي موسى وعلى
وسيد بن جعفر وأبي عامر وسأقي واذا لم تقبل هذه الأدلة البخري فها في الدنيا محرم وأما
معارضهم بما سبوا في فسند ما عليه وقد أجمع المسلمون على التحريم ذكر ذلك المحدثي
في البحر وقد نسب فيه الخلاق في التحريم الى ابن علية وقال انه قد اجماع بعده
على التحريم وقال القاضي عياض حكى عن قوم باحثة وقال أبو داود انه ليس بالحرير
عشرون نفساً من الصحابة أو أكثر منهم أنس والبراء بن عازب ووقع الإجماع على ان
التحريم مختص بالرجال دون النساء وخالف في ذلك ابن الزبير مستدل بالعموم الأحاديث
وله لم يبلغه الخصص الذي سبأ وقد استدلل من يجوز لبس الحرير بأدلة منها حديث
عقبة بن عامر المتقدم في الباب الذي قبل الكتاب وقد عرفت الجواب على ذلك فيما سلف
ومما أحدثت أسماء بنت أبي بكر في الجبة التي كان يلبسها رسول الله صلى الله عليه
وسلم وسبأ في باب باحة اليسر من الحرير وسند ذكر الجواب عليه هناك ومنها حديث
المسور بن مخرمة عند الشيخين انه قد قدمت للنبي صلى الله عليه وسلم أقبية فذهب هو
وأبوه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لشيء منها فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وعليه قباً من ديباج من زرو فقال يا مخرمة خبائلك هذا وجعل يريه محاسنه وقال أَرْضِي
مخرمة والجواب ان هذا فعل لا ظاهر له والأقوال صريحة في التحريم على انه لا نزاع ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس الحرير ثم كان التحريم آخر الامر من كبايشه
بذلك حديث جابر المتقدم ومنها حديث عبد الله بن سهد عن أبيه وسبأ في باب ما جاء في
لبس الحرير وسند ذكر الجواب عليه هناك ومنها ما تقدم من لبس جماعة من الصحابة
له وسبأ في الجواب عليه في باب ما جاء في لبس الحرير ومنها انه صلى الله عليه وآله وسلم لبس
مسقة من سندس أهداه له ملك الروم يبعث بها الى جعفر فلبسها ثم جاءه فقال اني لم
أعطكمها انفسهم قال فما صنع قال أرسل بها الى أخيك النخاشي أخرجه أبو داود
والجواب من الاحتجاج بلبسه صلى الله عليه وآله وسلم مثل ما تقدم في الجواب عن
حديث مخرمة وأما عن الاحتجاج بامر صلى الله عليه وآله وسلم لجعفر أن يبعث بها
للجاني فالجواب عنه كالجواب الذي سبأ في شرح حديث لبسه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم للخر على أن الحديث غير صالح للاحتجاج لان في اسناده على بن زيد بن جدها ولا
يحتج بحديثه ويمكن أن يقال ان لبسه صلى الله عليه وآله وسلم لقباء الديباغ وتفسيره
للأقبية بين أصحابه ليس فيه ما يدل على انه مسقة قدم على أحاديث النهي كما انه ليس فيها
ما يدل على انها متأخرة عنه فيكون قرينة صارفة للنهي الى الكراهة ويكون ذلك جماعاً
بين الأدلة ومنه قويات هذا ما تقدم انه لبسه عشر وعشرين يوماً بعد كل البعدان يقدموا
على ما هو محرم في الشرعية ويهدد أيضاً ان يسكت عنهم سائر الصحابة وهم يعاون تحريمه

عروة عن ابن شهاب فانزل الله آية الحجاب يا أيها الذين آمنوا اذا دخلوا بيوت النبي

فقد كانوا يشكرون على بعضهم بعضا ما هو أخف من هذا وقد اختلفوا في الصغار أيضا هل يحرم الباسم الحرير أم لا فذهب الأكثر إلى التحريم قالوا لأن قوله على ذكور أمتي كافي الحديث لا يقيعهم ولحديث ثوبان عند أبي داود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم من غزاة وكان لا يقدم إلا بداحين يقدم بيعة فاطمة فوجدها قد عاتت سترا على بام أو حلت المسلمين بملاب من فضة فقدم فلم يدخل عليها فظنت أنه اتعابها منه أن يدخل ما رأى فتهسكت السر وفكت القلبين عن الصبي فأنطقا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانوا مسلمين فكان أخذهم ما وقال ثوبان أذهب بهما إلى آل فلان الحديث وهذا وإن كان واردا في الحليسة ولكنه مشعر بأن حكمهم حكم المكلفين فيها فيكون حكمهم في لبس الحرير كذلك ويمكن أن يجاب عن هذا بأن في آخر الحديث ما يشعر بعدم الحرير فإنه قال نحن أهل بيت لا نستعرق طيبا نذنا في حيانا الألبان أو كما قال وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال عليكم بالغضة فالعبوا بها كيف شئتم والصغار غير مكلفين وإنما التكليف على الكبار وقد روي أن اسمعيل بن عبد الرحمن دخل على عمر وعليه قميص من حرير وسواران من ذهب فنشق القميص وفك السوارين وقال أذهب إلى أمك وقال محمد بن الحسن أنه يجوز الباسم الحرير وقال أصحاب الشافعي يجوز في يوم العيد لأنه لا تكليف عليهم وفي جواز الباسم ذلك في باقي السنة الثلاثة أو جهة أصحاب جوارحه والثاني تحريمه والثالث يحرم به حسن التمييز واختلاف في المقدار الذي يستغنى من الحرير للرجال وسما في الكلام عليه (وعن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أحل المذهب والحرير للأنثى من أمتي وحرم على ذكورها وما أجدوا للنساء والترمذي وصححه) الحديث أيضا أخرجه أبو داود والحاكم وصححه والطبراني وفي استناده سعيد بن أبي هند عن أبي موسى قال أبو حاتم أنه لم يلقه وقال الدارقطني في العلل لم يسمع سعيد بن أبي هند عن أبي موسى وقال ابن حبان في صحيحه حديث سعيد بن أبي هند عن أبي موسى معاول لا يصح والحديث قد صححه الترمذي كذا كالمصنف وصححه أيضا ابن حزم كذا كالحافظ وقد روي من طريق يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر كذا كالدارقطني في العلل قال والصحيح عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى وقد اختلف فيه على نافع فرواه أيوب وعبيد الله بن عمر عن نافع عن سعيد مثله ورواه عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن سعيد بن رجل عن أبي موسى وفي الباب عن علي بن أبي طالب عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان بإفظ أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم حريرا فجعله في بيته وأخذ فجعله في ثيابه ثم قال إن هذين حرام على ذكور أمتي زاد ابن ماجه حل لآثارهم وبين النسائي الاختلاف فيه على يزيد بن أبي حبيب قال الحافظ وهو اختلافي لا يضر ونقل عبد الحق عن ابن المديني أنه قال حديث حسن ورجاله معروفون وكذا كالدارقطني الاختلاف فيه على يزيد

وقع الأمر برفق ما أراد أحب غير أيضا أن يجيب أشخاص من مباغلة في السر فلم يجب إلى ذلك لأجل الضرورة إلى الخروج بدليل رواية عائشة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أدن يمكن أن يخرج في حواشيك من صلى هذا فقد كان له في السر عند قضاء الحاجة حالات وأهلها بالظلمة لأنهم كن يخرجون بالليل دون النهار كافي حديث الباب وحديث عائشة في قصة الأفك كذا لا يخرج إلا إلى لبس ثم نزل الخطاب ثم ترون بالباب لكن كانت أعضاه من رجا تميز ولها هذا قال عمر لسودة في المرة الثانية بعد نزول الخطاب ما والله ما تخفين علينا ثم اتخذت الكف في البيوت فتمسرن بها كافي حديث عائشة في قصة الأفك أيضا قال فيها وذلك قبل أن يتخذ الكنف وكانت قصة الأفك قبل نزول آية الحجاب قال ابن بطال فقه هذا الحديث أنه يجوز للنساء التصبر فيما بين الحاجة إليه من مصالحهن ونسبه من اجعة الأدنى الأعلى فيما يتبين له أنه المواب وحديث لا يقصد التعمت وفيه منة لغيره وفيه جواز كلام الرجال مع النساء في الطرق للضرورة وجواز الاعتلا في القول لكن بقصد التبرؤ منه جواز وعظ الرجل أمه في الدين لأن سودة من أمهات المؤمنين وفيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقطر الوحي في الأمور التي عمة لأنه لم يأمرهن بالحجاب مع وضوح الحاجة ابن

البهية حتى نزلت الآية وكذا في آذنه لمن بالخروج كذا في القمح ٣٨١ (عن أنس بن مالك) رضي الله عنه (قال كان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم
إذا خرج من بيته أو من بين
الناس (لحاجته) أي البول
أو الغائط ولا غطاة كان يشعر
بالسكر والاضطرار (أي أنا)
وعلام) زاد البخاري في الرواية
الثانية منها أي من الانصار كما
صرح به الامام علي وفي رواية
المسلم نحو أي مقارب في
السن والعلام هو المترع قاله
أبو عبيد وقال في الحكم من لدن
القطام إلى سبع سنين وحكي
المنحصر في أساس البلاغة
ان السلام هو الصغرى إلى حد
اللقام فان قيل له بعد الالقاء
علام فهو مجاز وفي القسط إلى
العلام الذي طرأ به وقيل هو
من حين يولد إلى أن يسقط ولم يسم
السلام وقيل هو ابن مسمود
وبكون سماء علام مجازا
وحينئذ في قول أنس أي من
الصحابة أو من خدمه صلى الله
عليه وآله وسلم وأما رواية
الامام علي التي فيها من الانصار
فعلها من تصرف الراوي حيث
رأى في الرواية منها فلهما على
القبيلة فرواها بابا أي وقال من
الانصار أو من اطلاق الانصار
على جميع الصحابة رضي الله عنهم
وان كان المعروف خصه بالانصار
والخروج وقيل أبو هريرة وقد
وجد له شاهد وسماه انصاريا
مجازيا لكن بعده ان اسلام
أي هريرة بعد بلوغ أنس وأبو
هريرة كبير (معنا) بفتح العين وقد تسكن (اداة) بكسر الهمزة

ابن أبي حبيب ورجح النسائي رواية ابن المبارك عن الليث عن يزيد عن ابن أبي الصعبة
عن رجل من همدان يقال له أفلح عن عبد الله بن زريق عن علي عليه السلام قال الحافظ
الصواب أبو أفلح وقد أعلاه ابن القطان بوجه الحال رواه ما بين يزيد بن أبي حبيب وعلى فلما
عبد الله بن زريق قد وثقه الجعفي وابن سعد وأما أبو أفلح فقال الحافظ ينظر فيه وأما ابن
أبي الصعبة فتدكره ابن حبان في الثقات واصله همداني وفي الباب أيضا عن عتبة
ابن عامر عن عبد الله بن أبي سنان عن حسن بن علي عن عبد الله بن زريق عن عبد الله بن زريق
الجعفي قال البراء بن الحارث عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن زريق عن عبد الله بن زريق
والبراء وأبي يعلى والطبراني وفي اسناده الاخرى وهو ضعيف وعن يزيد بن أرقم عند
الطبراني واليعقوبي وابن حبان في الضعفاء وفيه ثابت بن زيد قال أحمد له منا كبير وعن
واثله بن الاسقع عند الدارقطني واسناده مقارب وعن ابن عباس عند الدارقطني
والبراء باسناد رواه وهذه الطرق معاضدة بكثرتها ينجز الضعف الذي لم يخل منه واحدة
منها والحدوث دليل لجهالة القائلين بصرح الحرير والذهب على الرجال وتحليلهما
للقسام وقد تقدم الخلاف في ذلك (وعن علي عليه السلام قال اهدت إلى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم حلة سيرة فبعث بها لي فلبستها ففرقت الغضب في وجهه فقال اني
لم أبعث بها اليك لانهما لم يبعث بها اليك لتسقطها خوارين النساء متفق عليه)
قوله اهدت له اهدت له صلتا اياه وهو مشرك قوله اهدت له الحلة على ما في القاموس
وغیره من كتب اللغة ان زوردا ولا تكون حلة الا من ثوبين أو ثوبه بطانة وهي بضم
الحاء قوله سيرة بكسر السين المهملة بعدها مشاة فخيمة ثم راء مهملة ثم ألف معدودة
قال في القاموس كعباءة نوع من البرود فيه خطوط صفراء ويحيط اطرافه حرير والذهب
الخالص انتهى قال الخطابي هي برود مضاعفة بالقز وكذا قال الخليل والاصمعي وابوداود
وقال آخرون انها مشيت خطوطها بالسيور وقيل هي مختلفة الألوان قاله الأزهري
وقيل هي ونى من حرير قاله مالك وقيل هي حرير محض وقال ابن سيده انها ضرب من
البرود وقال الجوهري انها ما كان فيه خطوط صفراء وقيل ما يعمل من القز وقيل ما يعمل
من ثياب اليمن وقد روى تنوين الحلة وضافتها والحقوق على الاضافة قال القرطبي
كذا قيل عن يوثق بعلمه فهو على هذا من باب اضافة الشيء الى صفته على ان سيديوه قال
لم يأت فعلا صفة قوله خمار وقوله بين النساء زاد في رواية فتسقطه بين نسائي
وفي رواية بين القواطم وهن ثلاث فاطمة بنت رسول الله وفاطمة بنت أسد أم علي
 وفاطمة بنت حمزة وذكر عبد الغني وابن عبد البر أن القواطم اربع والارابعة فاطمة
 بنت شيعة بن ربيعة كذا قاله عياض وابن رسلان والحدوث يدل على المنع من لبس الثوب
 المنسوب بالحرير ان كانت السيرة تطلق على الخواطر بالحرير وان لم يكن خالصا كما هو
 المشهور عندنا لغة واللغة وان كانت الحرير الخالص كما قاله البعض فلا اشكال وقد رجع

هريرة كبير (معنا) بفتح العين وقد تسكن (اداة) بكسر الهمزة

بعضهم انه الخالص الحديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما سمى عن
الثوب المصمت وسياق وسنة عرف ما هو الحق في المقدار الذي يحمل من المشوب ويدل
الحديث ايضا على حمل الحرير للنساء وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن انس بن مالك
انه رأى على أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم برد حلة مسيرة رواه البخاري
والنسائي وابوداود) قوله ام كلثوم هي بنت خديجة بنت خويلد تزوجها عثمان بعد
رقية قوله برد حلة بالاضافة في رواية البخاري وفي رواية ابى داود بر داسير ابل التمرين
والحديث من ادلة جواز الحرير للنساء ان فرض اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
على ذلك وتقريره وقد تقدم مخالفة ابن الزبير في ذلك

(باب في أن اقتراش الحرير كلبه) *

(عن حذيفة قال سمنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان نسر في آية الذهب والفضة
وان تأكل فيها وعن ابن الحرير والدياج وان فجلس عليه رواه البخاري) الحديث قد
تقدم الكلام عليه في باب الاواني وقوله وان فجلس عليه يدل على تحريم الجلوس على
الحرير واليه ذهب الجمهور وكذا في الفتح بأنه مذهب الجمهور وبه قال عمر وأبو عبيدة
وسعد بن أبي وقاص واليه ذهب الناصر والمؤيد بالله والامام يحيى وقال القاسم
وأبو طالب والتهور بالله وأبو حنيفة وأصحابه وروى عن ابن عباس وأنس انه يجوز
اقتراش الحرير وبه قال ابن الماجشون وبعض الشافعية واحتج لهم في البحر بأن
الاقتراش موضع اهانة بالقياس على الوسائد المشوة بالقر قال اذا خلاص في فيها وهذا
دليل باطل لا يفتي بالعميل عليه في مقابلة النصوص كحديث الباب والحديث الآتي
بعده وقد تقرر عند أئمة الاصول وغيرهم بطلان القياس المنصوب في مقابلة النص وانه
فاسد الاعتبار وعدم صحة اقوال الصحابة لاسيما اذا خالفت الثابت عنه صلى الله عليه وآله

وسلم (وعن علي عليه السلام قال سمنا في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجلوس على
المبائر والمبائر قسي كانت تصنع للنساء لمعلمن على الرجل كالقطائف من الارجران
رواه مسلم والنسائي) قد اتفق الشيخان على النهي عن المبائر من حديث البراء وأخرج
الجماعة كلهم الا البخاري حديث علي عليه السلام بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله
عليه وآله وسلم عن خاتم الذهب وعن ابن القسي وعن الميثرية وفي رواية مبائر الارجران
ولم يذكر الجلوس الا في رواية مسلم ولهذا ذكره المصنف رحمه الله تعالى على المبائر جمع مبثرة
بكسر الميم وبالنون المثلثة وهي مأخوذة من الوثارة وهي اللين والنعومة وبالمبثرة اول كتبها
قلت لكسر ما قبلها كيزان وميحاد وقد قرأ على جماد كره مسلم في صحيحه كما رواه
المصنف عنه وكذلك فسر ما البخاري في صحيحه وقد اختلف في تفسير المبائر على أربعة
اقوال منها هذا التفسير المروي عن علي عليه السلام والاخذ به أولى قوله والمبائر قسي

البخاري بهذا على الاستنباه
نالماء وثم سلفوا بايات أخرى
كحديث عطاء بن أبي ميمونة
اذا تبرأ من اجتهه أفتنه بماء
فيمسح به وهذا عند البخاري
وعند ابن خزيمة في صحيحه
من حديث ابراهيم بن جرير
عن أبيه انه صلى الله عليه وآله
وسلم دخل الغيبة ففضى
حاجته فأتاه جرير باداة من ماء
فاستنجى بها وفي صحيح ابن حبان
من حديث عائشة رضي الله عنها
قالت ما رأيت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم لم يخرج من
غائط قط الا لمس ماء وعند
الترمذي وقال حسن صحيح انها
قالت من أزو واجهه ككن أن
يفسأوا أثر الغائط والبول فان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان يفعله وهذا يرد على من كره
الاستنجاء بالماء ومن نفى وقوعه
من النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وقال بعضهم لا يجوز
الاستنجاء بالاجحار مع وجود
الماء والسنة فاضية عليهم
استعمل النبي صلى الله عليه وآله
عليه وآله وسلم الاجحار وأبو هريرة
معهم ومعه اداة من ماء والذي
عليه جمهور السلف والخلف
رضي الله عنهم ان الجمع بين الماء
والاجحار أفضل فيقدم الجحار
لتخفيف الحاجة وتقليل مبائرهما
بيده ثم يستعمل الماء وسوا فيه

الغائط والبول كما قاله ابن سيرين رحمه الله والرازي وكلام الفقهاء الشافعي في محاسن الشريعة يقتضي القسي

نخصه بالغا فان اراد الاختصار على أحدهما قاله افضل لكونه ٣٨٣ يراد عن النجاسة وأثرها والحج

يراد العين فقط والخضى المتكحل
تبعين فيه الماء على المذهب
ويستلحق في الحجر الطهارة الا
في الجمع بينهما وبين الماء كالثقل
صاحب الاجتهاد عن الغسل الى
كذا في القسطاني وذهب
الشافعية والخنفية الى عدم
وجوب الماء وان الاجارة تكفي
الا ان عذت النجاسة الشرج
أي حلقته الذبر قال بهواهيم
بعض الصحابة والتابعين وذهب
جماعة الى عدم الاجارة بالطهارة
للاصلاح وجوب الماء بعينه
وقالوا حديث الباب مصرح
بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
استنحب بالماء قلنا النزاع في تعينه
وعدم الاجتهاد به يروى ويجوز
قول النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لا يدل على المطلوب والارام
القول بتعين الاجارة لان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فعله
وهو عكس المطلوب (وفي رواية)
عن أنس بن مالك (من ماء
وعذرة) وكان ادها الله صلى الله
عليه وآله وسلم التبانى كافي
طهارة ابن سعد ومائة اربع العلوم
للغوارزي (يستحب بالماء)
ويشرب بالعذرة الارض الصلبة
عند قضاء الحاجة لا يرد عليه
الرشاش أو يوصل اليه في القضاء
أو يمنع بها مائة رطل من
الهوام أو يركبها بجنبه أو يكون
إشارة الى منع من يروى المرو
بقربه لا يستحب تبرعها عند قضاء
الحاجة لا يصاب بهدأ ما يستعمل الا سائل والعذرة ليست كذلك وعن شعبة العذرة عصا عليه نوح بالضم وهو السنان

القسي، بفتح الزايف وكسر السين المهملة المشددة على الصحيح قال أهل اللغة وغير
الحديث هي ثياب مضطربة بالحري يعمل بالنس بفتح القاف موضع من بلاد مصر على
ساحل البحر قريب من تبس وقيل انها منسوبة الى القز وهو ردىء الحرير فابادت
الزاي سبنا قول من الاربعون هو بضم الهمزة والجيم وهو الصوف الاحمر كذا في شرح
السنن لابن رسلان وقيل الاربعون الجرة وقيل الشديدة الجرة وقيل الصباغ الاحمر
الثاني والحديث يدل على تحريم الجلوس على ما فيه حرير وقد خصص بعضهم بالمذهب
فقال ان كان حرير الميثرا كثر أو كانت جميعها من الحرير فالنهي للتحريم والا فالنهي
لالتزير والاسدلال بهذا الحديث على تحريم ذلك على الامة تنفي عن اخطائه صلى الله
عليه وآله وسلم لو لم يحد خطاب بقيمة الامة والحكم عليه حكم عامهم وفي ذلك خلاف
في الاصول مشهور وقد ثبت في غير هذه الرواية باللفظ تنهي كما عرفت وهو دليل على عدم
اختصاص ذلك بالنهي عليه السلام

باب اباحة يسير ذلك كالماء والرقعة

(عن عمران بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لبوس الحرير الا هكذا ورفع لنا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اصبعه الوسطى والسبابة وضمهما متقن عليه وفي
اللفظ نهى عن لبس الحرير الاموضع اصبعين أو ثلاثة أو أربعة رواه الجماعة الا البخاري
وزاد فيه اجدوا وادوا وأشار بكفه) الحديث فيه دلالة على انه يحل من الحرير مقدار
أربع اصابع كالطرازو السحاب من غير فرق بين المركب على الثوب والمنسوج
والماحول بالآلة والتوقيع كالطرازو بصم الزائد على الاربع من الحرير ومن الذهب
بالاولى وهذا المذهب الجهور وقد أغرب بعض المالكية فقال يجوز له لم وان زاد على
الاربع وروى عن مالك القول بالمنع من المقدار المستثنى في الحديث ولا أظن ذلك يصح
عنه وذهب الهادي الى انه يحرم ما زاد على الثلاث الاصابع ورواية الاربع ترد عليهم
وهي زيادة صحيحة بالاجماع فتعين الاختصاص (وعن أسماء انما أخرجت جبة طيالة

عاما بعة شبر من ديباج كسرواني وفرجها مكفوفين به فقالت هذه جبة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبسها كانت عند عائشة فلما قبضت عائشة قبضت ما الى فخن
ذفساها لاهريض يستشفى بهارواه اجدوسلم ولم يذكر لفظ الشبر) قوله جبة طيالة
هو باضافة جبة الى طيالة كما ذكره ابن رسلان في شرح السنن والطبائسة جمع طيالسان
وهو كساغياظ والمراذان الجبة غليظة كانوا من طيالسان قوله كسرواني بفتح الكاف
وسكون السين وفتح الواو نسبة الى كسرى ملك الفرس قوله وفرجها مكفوفين التخرج
في الثوب الشق الذي يكون أمام الثوب وخلفه في أسفلها او هو ما المراد بقوله فرجها
والحديث يدل على جواز لبس ما فيه من الحرير هذا المقدار وقد قيل ان ذلك محمول على
انه أربع اصابع أو دونها أو فوقها اذ لم يكن مصمتا كما بين الادلة ولكنه يأبى الجمل على

عليه وآله وسلم لم يشهد أحد أو ما
بعدها واختلف في شهوده
يدروا في البخاري ثلاثة عشر
بحدوثه في المدينة أو بالكوفة
سنة أربع وخمسين (رضي الله
عنه) قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله (وسلم إذا
شرب أحدكم) ما أو غيره (فلا
يقنع) بل يلزم على النبي
كالقامين الاحقين بالرفع على
النفي (في الانام) أي داخله
وحذف القول بغير العموم
ولذا قدرنا أو غيره وهذا النهي
للتأديب لا رادة المبالغة في
الغضاظة لله وبما يخرج منه
هيسق فيضال الماء فمعافاة
الضارب وربما روج الانام
يتخارروى به سنة فيفسد الماء
قطا فته فليس أن بين الانام
فه لا تمنع النفس في كل مرة
(وإذا أتى الاثم) يقال كما تشرته
الرواية الثانية (فلا يمس ذكره)
وكذا دبره (بيمينه) حالة البول
(ولا يمسح بيمينه) أي لا يستنج
بها لتشر بقالها عن عماسة مافيه
أذى أو مباهنة وربما تذكر
هذه تسارله الطعام ما بائنه
بيمينه من الذي فينفر طبعه
عن تسارله والتفحص على
الذكر لانه يوم له بل فرج المرأة
كذلك وانما نص الذكرا بالذكر
لأنه يكون الرجل في الغالب
هم لظلمة وكون النساء شقائق

الاربعة فادون قوله في حديث الباب بشيء من ديساج وعلى غير البصمت قول من ديساج فان
الظاهر انه لمن ديساج فقط لا منه ومن غيره الا ان يصار الى التماس الجمع كما ذكرتم يمكن أن
يكون التقدير بالشهر الطول تلك السنة لا تعرضها فيزول الاشكال وفي الحديث أيضا
دال على استباب التعمل بالانساب والاستسما بما تار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وفي الادب المنذر البخاري انه كان يلعب باللوقة والجمعة وقد وقع عند ابن أبي شيبة من
طريق ججاج بن ابى عمرو عن أسماء بنت أبي بكر كانت كان يلعب بالاذني المسدود وجمع وأخرج
الطبراني من حديث علي النهدي عن المكلف بالديساج وفي اسناده محمد بن حماد عن أبي
صالح عن عبيد بن عمير وأبو صالح هو مولى أم هانئ وهو ضعيف وروى البزار من حديث
معاذ بن جبل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا عليه حبة من زرة أو مكفة
يجري فقال له طلق من نار واسناده ضعيف وقد أسلفنا انه استدلى بعض من جوزنا
الحري بهذا وهو استدلال غير صحيح لان بسنه صلى الله عليه وآله وسلم الحبة المكفوفة
بالحرر ان يدل على جواز ليس الثوب الخالص الذي هو محل النزاع ولو فرض ان هذه الحبة
جميعها امر يرصاص لم يصلح هذا الفعل للاستهلال به على الجوار لانه قد مناس الجواب على
الاستدلال بحديث شرمه (وعن معاوية قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن
ركوب النار وعن ابن ابي الذهب الامتطعار واه أحد أبو داود والنسائي) الحديث أخرجه
أبو داود في الحاتم والنسائي في الزينة باسناد رجاله ثقات الا يعين التناذر وهو مقبول وقد
وثقه ابن حبان وقد رواه النسائي من غير طريقه وقد أقصر أبو داود في الباب من على
النهي عن ركوب النار وكذلك ابن ماجه ورواه أبو داود من حديث المتقدمين
معدي كره معاوية وفيه النهي عن ابي الذهب والحري ورواه السباع وفي اسناده
بقية بن الوليد وفيه مقال معروف قوله عن ركوب النار في رواية الثوري كلاهما جامع
غير يفتح الثوب وكسر الميم ويجوز التخصيف بكسر النون وسكون الميم وهو سبع أخبث
واجر أن الاسد وهو منقط الخلد قط سود وفيه شبهة من الاسد الا أنه أصغر منه وانما
نهي عن استمهال جلوده لما فيها من الزينة والتعديلا ولا تزي العجم وعدم النهي شامل
للمذكي وغيره قوله وعن ابن ابي الذهب الامتطاع الا بدفيه من تقييد القطع بالقدر المعنوي
منه لا بما فوقه جمعا بين الاحاديث قال ابن رسلان في شرح سنن أبي داود والمراد بالنهي
الذهب الكثير لا المقطع قطعا يسير منه يجعل حلقة أو قرطاً أو خاتماً للنساء أو في سيف
الرجل وكره الكثير منه الذي هو عادة أهل السرف والتدلي لا والتكبر وقد يضبط الكثير
منه بما كان فيه بالتجيب فيه الزينة كما قال السيرفي لا تجب فيه انتهى وقد ذكر مثل هذا
الكلام تطلبا في المعالم وجعل هذا الاستثناء خاصا بالنساء قال لان جنس الذهب ليس
بحرم عليهم كما حرم على الرجال قليلا وكثيرا

(باب ليس الحري بالمرضى)

(عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص لعبد لرجل بن عوف الزبير في ابي

الرجال في الاحكام الا ما خص قال الثوري وقد اجمع العلماء على انه مسمى عنه ثم اجمعوا على انه مسمى بزيادة الحري

وادب انتهى تحريم وذهب بعض اهل الظاهر الى انه حرام وأشار الى تحريمه ٣٨٥

بجماعة من اصحابنا انتهى قال
الشوكاني في نيل الاوطار ذات
وهو الحق لان النهي يقتضي
التحريم ولا صارف له فلا وجه
للحكم بالكرهية فقط انتهى
(من ابي هريرة رضى الله عنه
قال سمعت النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم) بقطع الهزيمة
من الراعي أى طهته قال تعالى
 فاتمهم مشركين وبهم حمزة
 وصل وثمديد المنة الفوقية
 أى مشيت وراعه (وقد خرج
 حاجته كان لا ينفقت) وراعه
 وهذه كانت حاله الشريفة
 فى مشيه (فدوت) أى قربت
 (منه) لاستأنس به كفى رواية
 الاسماعيلي وزاد فقال من هذا
 فقالت أوهويرة (فقال بفي)
 من التلأى أى اطلب لي يثقال
 بفيك التلأى أى طابته لئلا أو
 من المزبد أى أعنى على الطلب
 يقال بفيك التلأى أى أعنتك
 على طلبه قال العيني كالأفظ
 ابن حجر وكلاهما رواه ابنان
 والاصيلي فقال أبلغ لي بمزة قطع
 وباللام بدل النون (أجبارا
 استنقذ بها) بالجزم والرفع
 والاستنقذ فاض الاستخراج
 ويكنى به عن الاستنجاء كما قاله
 المطرزي وفى القاموس استنقذه
 استخرجه وبالجرا استنجى وفى
 الفتح استنقذ من المنقذ وهو
 انمزال التلأى لطير غباره قال
 القزاز وهذا موضع استنقذ
 أى بتقديم الظاهر المشالة على

الحريطكة كانت بهما رواه الجماعة إلا أن الترمذى أن عبد الرحمن بن عوف
والزبير بن سفيان والنبي صلى الله عليه وسلم القسم فرخص لهما فى قص الحري
فى غزاهما) وهكذا فى صحيح مسلم أن الترخيص لعبد الرحمن والزبير كان فى السفر وزعم
المحب الطائرى انفراد به وعزاه لهما ابن الصلاح وعبد الحق والنووى قوله فى قص
الحري بنهم القاف والميم جمع قبص ويرى بالافراد قوله الحكة بكسر الحاء وتشديد
الكاف قال الجوهرى هى الجرب وقيل هى غيره وهكذا يجوز لبسة القسم كفى رواية
الترمذى وهى أيضا فى الصحيحين والتشديد بالسفر بيان الحال الذى كان عليه لالة تشديد
وقد جعل السفر بعض الشافعية قد فى الترخيص وهو ضعيف وجهه أنه ما غل عن
التقيد والمعالجة واختاره ابن الصلاح لظاهر الحديث والجمهور على خلافه والحديث
يدل على جواز لبس الحري برأى الحكة والقسم عند الجمهور وقد خالف فى ذلك مالك
والحديث بحجة عليه ويقاس غيرهما من الحاجات عليهم ما إذا ثبت الجواز فى حق هذين
الصحابة يثبت فى حق غيرهما أى بقدم دليل على اختصاصهم بذلك وهو مبنى على الخلاف
المشهور فى الأصول أن قال حكمه على الواحد حكمكم على الجماعة كان الترخيص لهما
تخصيصا لغيرهما إذا حصل له عذر مثل عذرهما ومنع من ذلك لخلق غيرهما بالقياس
بعدم التفريق

(باب ما جاء فى لبس الخنز وما نسج من حري وغيره)

(عن عبد الله بن سعد عن أبيه سعد قال رأيت رجلا بخارى على بغلة يضا عليه عامة
خرسودا فقال كسائيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أبو داود والبخارى
فى تاريخه وقد صرح بلبسه عن غيره واحد من الصحابة رضى الله عنهم) الحديث أخرجه
أيضا الترمذى ورواه البخارى فى التاريخ الكبير عن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله
ابن سعد وقال قال عبد الله بن خازم السلى قال وابن خازم ما أدري أذكره النبى صلى
الله عليه وسلم أم لا وهذا شيخ آخر وقال النسائى قال بعضهم أن هذا الرجل عبد الله
ابن خازم أمير خراسان قال المنذرى عبد الله بن خازم هذا باطلا المجهمة والزأى كنيته
أبو صالح ذكر بعضهم أنه محبة وأنكرها بعضهم انتهى وعبد الله بن سعد المذکور
فى هذا الحديث هو عبد الله بن سعد بن عثمان التميمى الرازى روى عنه هذا الحديث
أبو عبد الرحمن وليس له فى المكتب غيره وقد وثقه ابن حبان وقد ساق هذا الحديث
أبو داود فى سننه من طريق أحمد بن عبد الرحمن الرازى عن أبيه عبد الرحمن قال أخبرنى
أبي عبد الله بن سعد عن أبيه سعد قال رأيت رجلا الحديث ولعل عبد الله بن خازم كاذر
النسائى والبخارى هو الرجل المهم فى الحديث وقد صرح بهذا ابن رسلان فقال الرجل
الراكب قيل هو عبد الله بن خازم وكنيته أبو صالح قوله عامة نسج قال ابن الأثير الخنز
نساج نسج من صوف واربسم وهى مباحة وقد باعها الصحابة والتابعون وقال غيره

٤٩ نيل ل القامولكن كذا يرى انتهى والفى وقع فى الرواية تصواب ومن رواه بالقاف والصاد فقد صحف (أو

قال في قوله أي نحو هذا اللفظ كاستحبي ٣٨٦ أو استنظف والترويض من بعض رواته (ولا تأتني) بالجرم على النهي ولا تأتني

بالثبات الثنية على التقى (يعظم ولا روث) لأنهم ما قطعوا من اللبن كما عهد البخاري في المبعث أن أبا هريرة قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ان فرغ ما بال العظم والروث قال ههنا من طعام الجن وفي حديث ابن مسعود عن عبد الله بن داود أن وفداً من الجن قدموا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا محمد انه امتد من الاستنجاء بالانظفم والروث فان الله جعل لنا فيه رزقا فأنهاهم عن ذلك وقال انه زاد اخوانكم من الجن وقيل النهي في الانظفم لانه لا يخرج فلا يجامد لا قطع النجاسة وحيثما قد فيلحق به كل ما في معناه كالزجاج الاماس اولانه لا يتخلو على الباس بقية تدسم نفاق به فيكون ما كولا للناس ولان الروث نجس فيزول لا يزيل ويلحق به كل نجس ومنه نجس ويؤيده ما رواه الدارقطني وصححه من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يستحبي يروث أو عظم وقال انه ما لا يطهر ان وفي هذا رد على من زعم ان الاستنجاء بهما يجوز وان كان منهما عنه ويلحق بالانظفم كل مطعوم لا آدمي لم يمسسه وقد نبه في الحديث باقته ما روى في النهي على العظم والروث على ان ما سواهما مجزئ ولو كان ذلك حقة صا

الخراسم دابة ثم أطلق على الثوب المتخذ من وبرها وقال المذنب أمله من وبر الارنب ويسمى ذكره الخنز وقيل ان الخنز ضرب من ثياب الارنب وفي النهاية ما معناه ان الخنز الذي كان على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صوف وحرير وقال عياض في المشارق ان الخنز ما خلط من الحرير والوبر وذكر انه من وبر الارنب ثم قال فسمي ما خلط الحرير من سائر الابرار خنزاً والحديث قد استدل به على جواز لبس الخنز وأنت خير بان غاية ما في الحديث انه أخبر بان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كساه عامة الخنز وذلك لا يستلزم جواز اللبس وقد ثبت من حديث علي عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي انه قال كساني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة سبيرة فخرجت بها فرأيت الغضب في وجهه فأطرتها فخرجت بها ابن نسيان هذا اللفظ الحديث في التيسير فلم يلزم من قول علي عليه السلام كساني جواز اللبس وهكذا قال عمر يا بعت اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجملة سبيرة يا رسول الله كسوتهم وقد قت في حلة عطاردة ما قت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى لم أكسكم اليه اسم هذا اللفظ أي داود وبهذا يتبين لك انه لا يلزم من قوله كساني جواز اللبس على انه قد ثبت في تحريم الخنز ما هو أصح من هذا الحديث وهو حديث أبي عامر الآتي وكذلك حديث معاوية وقد استدل به هذا الحديث أيضاً على جواز لبس المشوب وهو لا يدل على ذلك الا على أحد التماسين للخز وقد تقدم ذكر بعضهما وقد اختلف الناس في المشوب وسباني بيان ما هو الحق في قوله وقد صح لبيه عن غير واحد من الصحابة لا يخفك انه لا يجزئ في فعل بعض الصحابة وان كانوا عدداً كثيراً والحجة انما هي في اجتماعهم عند القائلين بجعية الاجماع ولو كان لبسهم الخنز يدل على انه حلال لكان الحرير المخلص حلالاً لما تقدم من أبي داود انه قال لبس الحرير عشرين صحابياً وقد أخبر الصادق المصدوق انه سمي بكون من أمته أقوام يستحون الخنز والحرير وذكر الترمذي الشديد في آخر هذا الحديث من المسح الى القردة والخنزير كما سباني (وعن ابن عباس قال انما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب المصنوع من قز قال ابن عباس اما السدي والهم فلا تزي به بأس رواه أحمد وأبو داود) الحديث في اسناده مضعف بن عبد الرحمن وقد مضى غير واحد قال في التقريب هو صدوق سني الحفظ خلط بأخرة ويرى بالارجاء وقد وثقه ابن معين وأبو زرعة وبقية رجال اسناده ثقات وأخرجه الحاكم بناسه ناد صحيح والطبراني باسناد حسن كما قال الحافظ في الفتح قوله المصنف يضم الميم الاولى وقع الثانية الخفقة وهو الذي جميعه حريراً لا يخالطه قطن ولا غيره قاله ابن رسلان قوله اما السدي فيفتح السين والدال وزن الحصى ويقال سقى بمنامة من قز قبل الدال اغنان بمعنى واحد وهو خلاف الحصة وهو ما مدطولا في النسخ قوله والعلم هو رسم الثوب ورقه قاله في القاموس وذلك كالطرز والسجاف والحديث يدل على حل لبس الثوب المشوب بالحرير وقد

بالاجزاء كما يقوله بعض الحنابلة والظاهرية لم يكن يتخصص بعض هذين بالنهي بمعنى وانما خصا بالاذكر لكثرة اختلاف

وجودهما وفي الحديث دليل على وجوب اجتناب العظام والروث وعدم الاجترار ٢٨٧ به ما قال أبو هريرة (فأنتبه) صلى الله

عليه وآله وسلم (باجتناب طرف)

أي في طرف (ثاني فوضعهم إلى)

جنبه وأعرضت عنه فالتفتي)

صلى الله عليه وآله وسلم حاجته

(اتبعه) أي ألتحقه (به) أي

اتباع الحسل بالاجترار وكفى به

عن الاستنجاء واستنط منه

مشروعية الاستنجاء وهل هو

واجب أو سنة وبالأول قال

الشافعي وأحمد لا ضرورة صلى الله

عليه وآله وسلم بالاستنجاء بثلاثة

أجبار وكل ما فيه تعدد يكون

واجبا كولوغ الكلب وقال

مالك وأبو حنيفة وحسنه الله

والمزني من الشافعية هو سنة

واجبوا يجديت أي هريرة عند

أي داود من فروعهم السجيم

فلينظر من فعل فقد أحسن ومن

لأنه أخرج الحديث قالوا وهو

يدل على أنه جاء الجمهور لا الأئمة

وحدده قال الإمام الشافعي

السبل الجرار وظاهر الأحاديث

أنه واجب لاجتماع الأمر به

والنهي عن تركه وظاهرها

أنه يكفي ولا يحتاج به ذلك

إلى أن يستنجى بالماء بل بمجرد

فعل الاستنجاء بالاجترار يظهر

وإن لم يذهب الأثر إذا فعل

ما أمر به من استعمال ثلاثة

أجبار فإن عدل عن الاستنجاء

إلى الاستنجاء بالماء فهو أطلب

وأظهر فإن جمع بينهما فسد

فعل الأتم الأكل وأما الأتار

باجترار الاستنجاء فليس ذلك

الاسنة كافي حديث من استجم

فلينظر من فعل فقد أحسن ومن

لأنه أخرج الحديث قالوا وهو

يدل على أنه جاء الجمهور لا الأئمة

وحدده قال الإمام الشافعي

السبل الجرار وظاهر الأحاديث

أنه واجب لاجتماع الأمر به

اجتماعهما في ذلك قال في البحر مسئلة ويحل المغلوب بالقطن وغيره يحرم الغالب

اجتماعهما انتهى وكلاهما لاجتماعين ممنوع اما الأول فقد نقل الحافظ في الفتح عن

العلامة ابن دقيق العيد أنه لا يجوز من الخلو ما كان مجموع الحر فيه أربع

أصابع لو كانت منفردة بالنسبة إلى جميع الثوب وأما الثاني فقد تقدم الخلاف عن ابن

عليه في الحرير الخالص ونقله القاضي عياض عن قوم كما عرفت وقد ذهب الامامية إلى

أنه لا يحرم إلا ما كان حريرا خالصا لمخالطه ما يخرج عنه ذلك كما روى ذلك الرعي عنهم

وقال الهادي في الأحكام والمؤيد بالله وأبو طالب أنه يحرم من الخلو ما كان الحريرا غالبا

فيه أو مساويا تغلبا لطالب الحظر ولا دليل على تحصيل المشوب الأحاديث ابن عباس

هذا وهو غير صالح للاحتجاج من وجهين الأول الضعف في أسناده كما عرفت الثاني أنه

أخبر بما بلغه من قصر النهي على المصمت وغيره أخبر بما هو أهم من ذلك كانه قد في

حالة السيراء من غضبه صلى الله عليه وسلم لما رأى عليا لا يسألهما والقول بأن حلة

السيراء هي الحرير الخالص كما قال البعض ممنوع والسند ما أسلفناه عن أئمة اللغة بل

أخرج ابن أبي شيبة وابن ماجه والدروري والبيهقي حديث علي السابق في السيراء بافظ

قال علي أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة سيراء ما سداها حريرا وما

لحمنا فأرسل بها إلى فأنتم تقلت ما صنع بها البسها قال لا نأرض لك ما أكره لنفسك

شقة أخر الثلاثة وثلاثة وثلاثة أربعة أخره وسياق الحديث وهذا أصريح بأن تلك

السيراء مخلوطة لآخر يرخص ومن ذلك حديث أبي ربيعة عند أبي داود والنسائي وابن

ماجه وفيه النهي عن عشرتها أن يجعل الرجل في أسفل ثيابه حريرا مثل الأعاجم وأن

يجعل على منكبها حريرا مثل الأعاجم وقد عرفت مما سلف الأحاديث الواردة في تحريم

الحرير بدون تقييد فالظاهر منها تحريم ما بهية الحرير سواء وجدت منفردة أو مختلطة

بغيرها ولا يخرج عن التحريم إلا ما استثناه الشارع من مقدار الأربع الأصابع من

الحرير الخالص وسواء وجد ذلك المقدار مجتمعا كافي القطعة الخالصة أو مفرقا كافي

الثوب المشوب وحديث ابن عباس لا يصلح لتخصيص تلك العمومات ولالتقييد تلك

الاطلاقات لما عرفت ولا مفسد للجمهور القائلين بحل المشوب إذا كان الحرير مغلوبا

الأقول ابن عباس فيما أعلم فانظر أجم المصنف هل يصلح جعل جسيمات إذا عذبه الأحاديث

الواردة في تحريم مطلق الحرير ومقيدته وهل ينبغي التعميل عليه في مثل هذا الأصل

العظيم مع ما في أسناده من الضعف الذي يجب سقوط الاستدلال به على فرض تجرده

عن المعارضات فرحم الله ابن دقيق العيد فقد حفظ الله به في هذه المسئلة أمة تبينه عن

الاجماع على الخطأ ويمكن أن يقال إن خصيصة المذكور في أسناد الحديث قد وثقه

من تقدم واعتضد الحديث بثبوتهم وجهين آخرين أحدهما صحيح والآخر حسن كما

سلف فأنقض الحديث للاحتجاج به فإن قلت قد صرح الحافظ ابن حجر أن عهده بالجمهور

الاسنة كافي حديث من استجم

فلينظر من فعل فقد أحسن ومن

لأنه أخرج الحديث قالوا وهو

يدل على أنه جاء الجمهور لا الأئمة

وحدده قال الإمام الشافعي

السبل الجرار وظاهر الأحاديث

أنه واجب لاجتماع الأمر به

والنهي عن تركه وظاهرها

أنه يكفي ولا يحتاج به ذلك

إلى أن يستنجى بالماء بل بمجرد

قال الله عليه وآله وسلم وخرجوا من الخلاف ٣٨٨ فانه شرعا عند اجدوان آخره بعد التيمم لم يجز (عن ابن مسعود رضي

الله عنه قال أتى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم الغائط أي
 الأرض المظلمة فنهق فضاء حاجته
 فالمراد به معناه اللغو (فأمرني
 أن أتبعه بثلاثة أحجار) وفي
 طلبه الثلاثة دليل على اعتبارها
 والأحاطة بهم وفي حديث سلمان
 ثم أنار رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أن كنت في يدون ثلاثة
 أحجار كل واحد مسلم وأجدوبه
 أخذ الشافعي وأجدو أصحاب
 الحديث فاشتروا أن لا ينقص
 من الثلاث مع مراعاة الانقضاء
 إذ لم يحصل بها فزاد حتى يبقى
 ويستحب حينئذ الايتار لقوله
 من استحجر فليوتر وإس
 بواجب لقوله فلا شرح وهي
 زيادة حسنة رواها أبو داود
 وبهذا يحصل الجمع بين الروايات
 في هذا الباب (فوجدت أي
 أصابت حجرين والغت أي
 طلبت الحجر الثالث فلم أجده)
 أي الحجر (فأخذت روثه) زاد
 ابن خزيمة في روايته له في هذا
 الحديث أنها كانت روثه حمار
 ونقل التيمي أن الروث تحت عمار
 يصكون من الخيل والبغال
 والحمر (فألقته) صلى الله عليه
 وآله وسلم بها أي بالثلاثة
 (فأخذ الحجرين وأتاني الروث)
 استدل به الطحاوي على عدم
 وجوب الثلاث قال لأنه لو كان
 مشترطاً لطلب ثالثاً كذا قال
 وعقل رحمه الله تعالى عما

في جواز لبس ما خالطه الحر إذا كان غير الحر برأغلب ما وقع في تفسير الخلة السبيرة
قلت ليس في أحاديث الخلة السبيرة ما يلبس على أنها خلل بل جميعها فاضية بالمنع منها
كما في حديث عمر وعلي وغيرهما مما سلف فان فسرت بالثياب المخلوطة بالحرير كما قال
جمهور أهل اللغة كانت حجة على الجمهور لا لهم وان فسرت بأنهم الحرير انما هو فاي
دليل فيها على جواز لبس المخلوط وهكذا ان فسرت بساتر التناسير المتقدمة والحاصل
انه لم يأت المدعون للعل بشئ تركن التقس اليه ونهاية ما جادلوا به انه قول الجمهور وهذا
أمر ديني والحق لا يعرف بالرجال وما مدعوى الاجماع التي ذكرها صاحب البحر فيها
بأول دعاويه على ان الراجح عندهم أن أطلق نفسه عن وثاق العصية الويسية عدم حجة
الاجماع ان سلم امكانه ووقوعه وتلقاه العلم به وان كان الحق متبع الشكل وأحسن
ما يستدل به على الجواز حديث عبد الله بن سعد المتقدم في لبس عبادة الخزنا في الثمارة
من ان الخز الذي كان على عهده صلى الله عليه وسلم مخلوط من صوف وحرير وقال
في المسافر ان الخز ما خلط من الحرير والوبر كما تقدم لولا أنه يمنع من صلاحية الاحتجاج
به على المطالب بما أسلفناه في شرحه على ان النزاع في معنى الخز مجرد مبالغ مبهمة على
وعن علي عليه السلام قال أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة منكوبة

بجبر ما صدقوا ما لحقها فأرسلهم إلى فانيته فقلت يا رسول الله ما أصنع بهم اليس ما قال
لا ولكن اجعلها خرابين القواطع رواه ابن ماجه (الحديث في اسناده يزيد بن أبي زياد
وفيه مقال معروف وأما هبة بن يزيد الراوي لعن على فقه وثقه ابن حبان وقد أخرجه
أيضا ابن أبي شيبة والبيهقي والذوق في قول ابن النواط قد تقدم ذكر اسمائهم في شرح
حديث علي المتقدم والحديث يدل على المنع من لبس الثوب الخوط بالحرير وقد قدمنا
السلام على ذلك وذكرنا القدر المقتوع عنه (وعن معاوية قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لا تركبوا الخبز ولا الخمار رواه أبو داود) الحديث رجال اسناده ثقات
وقد أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه والكل كلام على الخبز تفسيره وحكما قد تقدم
وكذلك الكلام على الخمار قد ذكرناه في حديث معاوية السابق (وعن عبد الرحمن بن
عنه قال حدثني أبو عامر وأبو مالك الانصبي أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يقول لا يكونن من أمي أقوام يستهون الخبز والحرير وذكر كلاما قال يسخمهم

آخرين فردة وسخايز الى يوم القيامة وما بود اودوا البخاري تعبه قال فيه يسكنون
الحر والحري والحجر والمعاذق الحديث رجال اسأله في سبقت ابن داود ثقات وقد
وهم المصنف رحمه الله قال ابو مالك الاشعري وليس كذلك بل هو الاشعري قوله
يهيئون من أمي استدللهم هذا على ان استعمال المهرمات لا يوجب لقاعله الكفر
والخروج عن الامة قوله انخرطوا في المصحة والراي وهو الذي نص عليه الجدي وابن
الانباري ذكر ما يوم موسى في باب الحسا والراء المهمة التي وهو الفرج وكذلك ابن رسلان

أخرجهم أجدق مسند عن ابن مسعود في هذا الحديث فإن فيه ذائق الروية وقال انه اركس انتهى بمجر ورجاله نهات في

إثبات كذا في الفصح وزاد القسطنطين وأما صلى الله عليه وآله وسلم اكتفى ٣٨٩ بطرف أحد الجورين عن الثالث لان

المقصود بالثلاثة أن يشرح بها
ثلاث مسهبات وذلك حاصل ولو
بواحدة ثلاثة أطراف وقد
تقدم قريبا البحث في عدم
ثبوت الثلاث فليكن منه على
ذكر (وقال هذا ركس) بكسر
الراء أي ركس كإلى رواية ابن
سنة خمسة وابن ماجه في هذا
الحديث بالجمع قال ابن بطال لم
أره هذا الطرف في اللغة يعني
ركس ووجهه أبو عبد الملك بان
معناه الرد من حالة الظهارة إلى
حالة الخباية قال تعالى اركسوا
فيها أي ردوا فكأنه قال هذا
رد عليك انتهى قال الحافظ
ولو ثبت ما قال إمكان يفتح الراء
وفي رواية الترمذي هذا ركس
يعني نجسا أو غريب النسائي فقال
الركس طهارة الجن قال الحافظ
وهذا أن ثبت في اللغة من ينج
للأشكال وفي القاموس الركس
رد الشيء مقبلا أو قابلا وله على
آخره فان قلت ما وجه اتيانه
بالروية بعد أمره صلى الله عليه
وآله وسلم له بالاجار أحب
بأنه فاس الروث على الجور يجمع
الجور ففتح صلى الله عليه وآله
وسلم قداسه بالفرق أو بأداء
المنافع وليس كذلك ما فاعه الا
لضرورة عدم المنصوص عنه
وقد ذكر الشاذ كوني ان في
الحديث تديسا أو قال انه لم يسمع
في التديس بأخفى منه وقد رده
في الفتح فليجمع اليه والحديث
يدل على المنع من الاستجمار بالروية (عن ابن عباس رضي الله عنه قال نوحا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فغسل كل

في شرح السنن ضربه بالمهملتين قال وأما حرج الخذف أحد الجاهلين وجهه إحراج
كفره وإفراخ ومنهم من شدد الراء وليس بجيد يردانه بكثر فهم الزنا قال في النهاية
والمشهور الاول وقد تقدم تفسير الخزع وعطف الجور على الخزع يشعر بأنهم ما تغايران
قوله آخرين وفي رواية أخرى قوله قدرة كسر القاف وفتح الراء جمع قدرو في ذلك
يدل على ان المسخ واقع في هذه الامة وروى ابن أبي الدنيا في كتاب الملاهي عن أبي هريرة
من نوفاي مسخ قوم من هذه الامة في آخر الزمان قدرة وخنازير فقالوا يا رسول الله أليس
بشهود أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله قال بلى ويصومون ويصلون ويحجون
قالوا فما بالهم قال انهم يذكرون المعاصي والدنوف والقيئات فبأنواعي شربهم ولهوهم
وأصيحوا وقد مضوا قدرة وخنازير وليرت الرجل على الرجل في حافونه يبيع فيرجع اليه
وقد مضى قدرا أو خنزيرا قال أبو هريرة لا تقوم الساعة حتى يشي الرجلان في الأعر
فيه مسخ أحدهما أفردا أو خنزيرا ولا يمتنع الذي ينجاهنهما ما رأى بصاحبه أن يقضي إلى
شأنه حتى يقضي شهوده قوله والمعاصي بعين مهمل فزاي مجمعة وهي أصوات الملاهي
قاله ابن رسلان وفي القاموس الملاهي كالعود والطبور انتهى والكلام الذي أشار
إليه المصنف ثمة الإتيان داود بقوله وذكر كلاما هو ما ذكره البخاري بلغة طوليزن أقوام
إلى جنب عليم بروح عليهم يسارحة لهم بأنهم يعني الفقير لمساخته فيقولون أرجع اليها
عزاف يبيعهم الله ويضع العلم عليهم انتهى والعلم بفتح العين المهمل واللام هو الجليل
ومعنى يضع العلم عليهم أي يذكرهم علمهم فيقع والحديث يدل على تحريم الأمور
المدكورة في الحديث لأنهم وعد عليهم بالمسح وانما لم يسمه البخاري الحديث بل
عاقبه في كتاب الأثرية من يهجه لأجل الشك الواقع من الحديث حيث قال أبو عامر وأبو
مالك وأبو عامر هو عبد الله بن هاني الأشعري معناه نزل الشام وقيل هو عبيد بن وهب
وأبو مالك هو الحارث وقيل كعب بن عاصم صحابي يعد في الشاميين

باب نهى الرجال عن المعصية وما جاز في الآخر *

(عن عبد الله بن عمرو قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ثوبين معصيرين
فقال ان هذه من ثياب الكفرة فلا تبسها رواه أحمد ومسلم والنسائي) قوله معصيرين
المعصير هو المصبوغ بالمعصية كافي كتب اللغة وشروح الحديث وقد استدل بهذا
الحديث من قال بتحريم لبس الثوب المصبوغ بعضهم وهم المعتزلة استدلووا أيضا على
ذلك بحديث ابن عمر وحديث علي المدكورين بعد هذا وغيرهما وسيأتي بعض ذلك
وذهب به هو والعلامة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وبه قال الشافعي وأبو حنيفة
ومالك إلى الإباحة كذا قال ابن رسلان في شرح السنن قال وقال جماعة من العلماء
بالكرهية للثوبين وجعلوا النهي على هذا لما في الصحيحين من حديث ابن عمر قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بالصخرة زاد في رواية أبي داود والنسائي وقد
يدل على المنع من الاستجمار بالروية (عن ابن عباس رضي الله عنه قال نوحا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فغسل كل

عنهم من أعضاء الوضوء (مرة مرة) ٣٩٠ روى الجماعة الاصل الحديث يدل على ان الواجب من الوضوء مرة واحدة

اقتصر عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان الواجب مرتين أو ثلاثا لما اقتصر على مرة واحدة التوروى وقد أجمع المسلمون على ان الواجب في غسل الأعضاء مرة واحدة وعلى ان الثلاث سنة وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بالغسل مرة واحدة ومرتين مرتين وثلاثا ثلاثا أو بعض الأعضاء ثلاثا وبعضهم مرتين والاختلاف دليل على جواز ذلك كما هو ان الثلاث هي الكمال والواحدة تجزئ (١) (عن عبد الله بن زيد) بن عبد بنه صاحب رؤيا الأذان (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوضا) فغسل أعضاء الوضوء (مرتين مرتين) بالغسل فيه ما على المفعول المطلق كالسابق وفي الباب أحاديث صحاح وحسان وضفاف وفيه دليل على ان التوضوء مرتين يجوز ويجزئ ولا خلاف في ذلك (عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه دعا بانه) فيه ماء الوضوء (فأفرغ) أي نصب (على كفيه) ففراغا (ثلاث مرات) والظاهر ان المراد أفرغ على واحدة بعد واحدة لا عليه ما وقد بين في رواية أخرى أنه أفرغ يده اليمنى على اليسرى ثم غسلها وما وقوله غسلها قد مره شربا بن كونه غسلها (١) قال الشرح كافي في الدرر البهية ويستحب التمسك في غير الرأس

كان يصيبغ بماء ثابته كما هو قال الخطابي انتهى منصرف الى ما يصيبغ من الثياب وكأني نظرت الى ما في الصحيحين من ذكر مطلق الصبغ بالصقعة فقطصره على صبغ الجمعة دون الثياب وجعل النبي متوجها الى الثياب ولم يثبت في تلك الزيادة المصروفة بأنه كان يصيبغ ثيابه بالصقعة ويمكن الجمع بان الصقعة التي كان يصيبغ بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير صقعة العصر انتهى عنه ويؤيد ذلك ما سياتي في باب البس الأبيض والأسود من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصيبغ بالزعفران وقد أجاب من لم يقل بالتحريم عن حديث ابن عمر والمذكور في الباب وحديثه الذي بعده أنه لا يلزم من ثبوتيه أنه سائر الأئمة وكذلك أجاب عن حديث علي الآتي بأن ظاهر قوله تعالى ان ذلك مختص به ولا يثبت في رواية عنه أنه قال ولا أقول بها كما وهذا الجواب ينفي على الخلاف المشهور بين أهل الأصول في حكمه على الله عليه وآله وسلم على الواحد من الأمة هل يسكنون حكمه على بقيتهم أولا والحق الأول فيكون ثبوتيه على عبد الله النبي بالجمع الأمة ولا يعارضه صيغة بالصقعة على تسليم انها من الصقعة بما تقرر في الأصول من أن فعله انشائي عن دليل التامس الخاص لا يعارض قوله الخاص بأمته فالراجح تحريم الثياب للصقعة والصقعة وان كان يصيبغ صبغا آخر كما قال ابن القيم فلا معارضة بينهما وبين ما ثبت في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يلبس حلة جردا كما يأتي لان النبي في هذه الأحاديث يتوجه الى نوع خاص من الحريرة وهي الحريرة الخاصة عن صبغ الصقعة وسياق ما حكاه الترمذي عن أهل الحديث يعني هذا وقد قال البيهقي ردا القول الشافعي أنه لم يثبت أحد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم النبي عن الصقعة الا ما قال علي بن أبي حمزة ولا أقول بها كما ان الأحاديث تدل على ان النبي على العموم ثم ذكر أحاديث ثم قال بعد ذلك ولو ثبتت هذه الأحاديث الشافعي رحمه الله لقال بها ثم ذكر باسناد ما صح عن الشافعي أنه قال اذا صح الحديث خلاف قول فاعملوا بالحديث (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال أبا عبد الله مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ثنية فالتفت الى علي بن ربيعة مضر جنة بالصقعة فقال ما هذه فعرفت ما كره فأنبت أهلهم يسكرون تنويرهم فقد فتح فيه ثم أعتقه من الغد فقال يا عبد الله ما فعلت الربطة فأخبرته فقال لا كسوتهم بعض أهل الروا ما حسدوا كذلك أبو داود وابن ماجه وزاد فانه لا بأس بذلك للنساء) الحديث في اسناد عمر بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه مقال مشهور ومن دونه ثقات قولهم من ثنية هي الطريقة في الجبل وفي لفظ ابن ماجه من ثنية اذا خروا واذا خروا بفتح الهمزة والذال الموحدة المختلفة وبعدها ألف ثم خاء معجمة على وزن فاعل ثنية بين مكة والمدينة قوله ربطة بفتح الراء المهملة وسكون المنة تحت ثم طاء مهملة ويقال راطة قال المنذري جاءت الرواية بسماعه على كل صلاة منسوجة بفسج واحد وقيل كل قوب رقيق لين والجمع رباط ورياط قوله مضر بفتح الراء المشددة

الخ وقال في السبل الجرار ان الزيادة على المرة سنوية غير واجبة ٨١ سيد نور الحسن خان ولد المولف سلمه الله تعالى أي

مجموعتين أو منفردتين والراجح نيب غسل الكفين معا ونيدل عليه من هذا ٣٩١ الحديث أنه قال فغسلهم ثلاثا ولو أراد

التفريق لقال غسلهم ما ثلاثا
ثلاثا وفي رواية الاصيلي وكريمة
ثلاث مران وفيه غسل اليدين
قبل ادخالهما الاثاء ولولم يكن
عقبه نوم احتياطا وفيه دليل
على ان غسلهما في أول الوضوء
سنة قال النووي وهو كذلك

باتفاق العلماء (فغسلهما) أي
كفيه قبل ادخالهما الاثاء (ثم)
أدخل يمينه في الاثاء (فأخذ منه
الماء وأدخله في فيه وفيه

الاعتراف باليمين (فضمه) بأن
أدار الماء في فيه وفي رواية
فضمه وضامه والمضمضة هي ان
يجعل الماء في فيه ثم يديره ثم
يجسه قال النووي وإقالتها أن

يجعل الماء في فيه ولا يشترط
ادارته على المشهور عند الجمهور
وعند جماعة من أصحاب النافعي

وغيرهم ان الادارة شرط والمعول
عليه في مثل هذا الرجوع الى
مقهوم المضمضة لغة وعلى ذلك
تبقى معرفة الحق والذي في
القاموس وغيره ان المضمضة

تحررك الماء في الفم (واسه نشق)
بأن أدخل الماء في أنفه وفي رواية
استنأى أخرجه الماسن أنه
بهذا الاسه نشاق فالاستنأى أراهم
قاله في الفتح وقال ابن الاعرابي

هسما واحده قال أهل اللغة هو
ما أخذ من المنزلة وهي طرف
الأنف وقال الخطابي هي الأنف
والمشهور الاول وعن القراء
يقال نثر الرجل ونثره واستنأى

أي ما طعة قوله يسجرون أي يوقدون قوله بعض أهلك يعني زوجته أو بعض نساء
محارمه وأقاربه وفيه دليل على جواز لبس المعصفر للنساء وفيه ما لا تنكر على إحقاق
النوب المستفيع به لبعض الناس دون بعض لأنه من اضاعة المال المنهسي عنها ولكنه
يعارض هذا ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمر وأيضاً قال رأي على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لبس ثوبين معصفرين فقال أمك أمرت بك بهذا قال قلت
أفغسلهما يا رسول الله قال بلى أحرقهما وادجج بعضهم بين الروتين بأنه صلى الله
عليه وآله وسلم أمر ألا يباحر أقهم ما ندبنا ثم لما أحرقهما قال له النبي صلى الله عليه وآله
وسلم لو كسوتهم بعض أهلك أعلاماً بالله هذا كان كافياً لوقعه وإن الأمر بالنسب
ولا يخفى ما في هذا من التكلف الذي عنه مندوحة لأن القضية لم تكن واحدة حتى
يجتمع بين الروتين بمثل هذا بل هما قصتان مختلفتان وغايته أنه صلى الله عليه وسلم
في إحدى القضيةين فقط عليه وعاقبه فأمره بإحراقهما ولعل هذه المرة التي أمره فيها
بالإحراق كانت بعد تلك المرة التي أخبره فيها بأن ذلك غير واجب وهذا وإن كان بعد ذلك
من جهة أن صاحب القضية يبعد أن يقع منه اللبس للمعصفر من أخرى بعد أن سمع فيه
ما سمع المرة الأولى ولكنه دون البعد الذي في الجميع الأول لأن احتمال التفسيرين كائن
وكذا احتمال عروض شبهة فوجب الظن بعدم التحريم ولا سيما وقد وقعت منه
صلى الله عليه وسلم المسابقة على الإحراق قال القاضي عياض أمره صلى الله عليه وآله
وسلم بإحراقهما من باب التغليظ والعقوبة انتهى وفيه حجة على جواز المعاقبة بالمال
والحديث يدل على المنع من لبس الثياب المعبوغة بالمعصفر وقد تقدم الكلام في ذلك

(وعن علي عليه السلام قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن التخبث بالذهب

وعن لباس القسي وعن القرامطة في الركوع والسجود وعن لبس المعصفر وراه الجماعة
الا البخاري وابن ماجه) قوله نهى في هذه اللفظ مسلم وفي لفظ لابي داود وغيره نهى وقد
تقدم جواب من أجاب عن الحديث باختصاصه بعلي عليه السلام وأعقبه قوله القسي
قد تقدم ضبطه ونفسه في شرح حديث علي في باب أن أفرأش الحرير بكلمته قوله وعن
القرامطة في الركوع والسجود فيه دليل على تحريم القرامطة في هذين المحلين لأن وظيفة ما
انما هي التسيج والدعاء لما في صحيح مسلم وغيره عنه صلى الله عليه وسلم نهى أن أقرأ
القرآن راكعاً أو ساجداً فالركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في
الدعاء قوله وعن لبس المعصفر فيه دليل على تحريم لبسه وقد تقدم البحث عن ذلك

(وعن البراء بن عازب قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مبرجاً بعباءة ما بين
المكئين له شعر يبلغ نصفه أذنيه رأيته في حلة جرداً لم أر شيئاً قط أحسن منه متفق عليه)
الحديث أخرجه أيضاً الترمذي والنسائي وأبو داود في الباب عن أبي بصير عنه
البخاري وغيره أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج في حلة جرداً مشيراً صلى إلى

إذا حرك الثمرة في الطهارة وأخذه في الجوب وبعده فذهب إلى رجوعه ساجداً وداود الظاهري وغيرهما واستدلوا

بإدله صريحاً ذكرها الشوكاني في التلخيص ٣٩٢ وذهب أبو حنيفة رحمه الله وغيره إلى أنهم افترض في الجنازة وسنة في الوضوء

واحتجوا بأدلة ضعيفة أجاب عن الاحتجاج في الفقه والشوكاني في التلخيص وقد بين الشارح أن الله صلى الله عليه وآله وسلم ما نزل إليه إلا ما أودع عليه ما لم يحفظ أنه أدخل به ما مرة واحدة كما قرره ابن القيم في الهدى وقد اعترف جماعة من الشافعية وغيرهم بضيق دليل من قال بعدم وجوبهما أو رد ابن سيد الناس في شرح الترمذي الأدلة القاضية بالوجوب من الأحاديث وبمذاهب أن المذهب الحق وجوب المضمضة والاستنشاق والاستنثار (ثم فصل وجهه ثلاثاً) وكذلك سائر الأعضاء إلا الرأس فإنه يذكرفه العدد وحده الوجه من قصاص الشعر إلى أسفل الذقن طولاً ومن شحمة الأذن إلى شحمة الأذن عرضاً وفيه تأخير عن المضمضة والاستنشاق وقد ذكرنا أن حكمته ذلك اعتباراً بوصف الماء لأن اللون يذهب بالبحر والطعم بالفم والريح بالأنف فثبتت المضمضة والاستنشاق وهما واجبان قبل الوجه وهو مفروض احتياطاً للعبادة وقد أجمع العلماء على أن الواجب غسل الأعضاء مرة واحدة وإن الثلاث سنة لثبوت الاختصار من فعله صلى الله عليه وآله وسلم على مرة واحدة ومرة ثنتين كما

العبارة بالناس ركعتين وعن عائش الزبيدي عن أبي داود بإسناد فيه اختلاف قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحن وهو يخطب على برفة وعنده برد أحر وعلى عليه السلام أمامه يعبر عنه قال في البدن المنبر وإسناده حسن وأخرج البيهقي عن جابر أنه كان له صلى الله عليه وآله وسلم ثوب أحر يلبسه في العيدين والجمعة وروى ابن خزيمة في صحيحه نحوه بدون ذكر الأجر والحديث صحيح من قال بجواز لبس الأجر وهم الشافعية والمالكية وغيرهم وذهبت العبدة والحنفية إلى كراهة ذلك واحتجوا بحديث عبد الله بن عمر والذي ساق في هذا أو ساق في شرحه أن شاه الله تعالى ما يلبس به علم اتهاضه للاحتجاج واحتجوا أيضاً بالأحاديث الواردة في تحريم المصبوغ بالعصفر قالوا لأن العصفر يصيب صباغاً أحر وهي أخص من الدعوى وقد عرفنا أن الحق أن ذلك النوع من الأجر لا يخل بلبسه ومن أدلتهم حديث رافع بن خديج عن أبي داود قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فرأى على رواحلتنا على إبلنا أكسية فيها خيوط عن أجرجة قال ألا أرى هذه الحجر قد علمتكم فقهنا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فآخذنا الأأكسية فنزعناها عن إبلنا وهذا الحديث لا تقوم به حجة لأن في إسناده رجال مجهولون ومن أدلتهم حديث أن امرأته بنى أسد قالت كنت يوماً عند زينب امرأة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نصبغ ثيابهم بغرة والمغرة صبغ أحر قالت فبينما نحن كذلك أطلع علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإلما رأى المغرة رجع فلما رأته زينب علمت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد ذكره ما نعت وأخذت فغسلت ثيابها وارت كل حرة ثم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجع فاطلع فلما لم يشأ يدخل الحديث أخرجه أبو داود وفي إسناده إسماعيل بن عمار وابنه وفيه ما عتال مشهور وهذه الأدلة غاية ما فيها الوصلت صحيحاً وعدم جواز معارضتها بالبرهان لا التحريم فسكت وهي غير صالحة للاحتجاج بالمعاني إسناده من المقاتل الذي ذكرنا ومعارضة تلك الأحاديث الصحيحة نعم من أقوى حججهم ما في صحيح البخاري من النهي عن المياثر الأحر وكذلك ما في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه والترمذي من حديث علي قال نهى في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لبس القسي والميثة الحمراء ولكنه لا يفي على أن هذا الدليل أخص من الدعوى وغاية ما في ذلك تحريم الميثة الحمراء فيما الدليل على تحريم ما عداها مع ثبوت لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم له مرات ومن أصرح أدلتهم حديث رافع بن برد ورافع بن خديج كما قال ابن قانع مرفوعاً بالفظ أن الشيطان يحب الحجر فإياكم والحجر وكل ثوب ذي شبرة أخرجه الحافظ في الكافي وأبو نعيم في المعرفة وابن قانع وابن السكن وابن منده وابن عدى ويشهد له ما أخرجه الطبراني عن عمران بن حصين مرفوعاً بالفظ إياكم والحجر فإياكم أحب إلي من الشيطان وأخرج نحوه عبد الرزاق من حديث أنس مرسلاً وهذا إن صح كان أنص أدلتهم على المنع

ولكنه

تقدم واستدل ثم على وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء وهو الحق

(١) وقال أبو حنيفة وجماعة أنه غير واجب وأصرح أدلة الوجوب حديث أنه ٣٩٣ صلى الله عليه وآله وسلم فضاء على الولاة

ثم قال هذا (٢) وضوءه لا يقبل الله

الصلاة الا به وفيه مقال (و) غسل

(بديه) كل واحدة (الى) أى مع

(المرفقين) بفتح الميم وكسر الفاء

وبالعكس لعثمان مشهورتان

(ثلاث مراراً) وفي رواية للبخاري

في الصوم وكذا المسلم فيما تقدم

البيحي على اليسرى وكذا القول

في الرجلين أيضاً (ثم مسح برأسه)

ولم يذكر عهداً للمصحح كغيره

فانقضى الاقتضاء على مرة

واحدة وهو متبني أى حنيفة

ومالك وأحمد وهو الحق لأن

المصحح مبنى على التخييف فلا

يقاس على الغسل لأن المراءى منه

(١) قلت الثابت عن الشارع

بفعله وأعلمه هو غسل الأعضاء

مقدم لما قدمه القرآن ومؤخر

لما أخره وكذلك الثابت عن

الحاكمين لوضوئه صلى الله عليه

وآله وسلم والمعلمين له فهذا هو

الوضوء الذي شرعه الله لعباده

في كتابه ومن أجاز الوضوء بغير

ترتيب فليس بيده دليل وأما

كون الواو ونم لا تنفد الترتيب

أولاً تنفد فلا احتياج الى بانه

بعد دوامه واستقراره صلى الله

عليه وآله وسلم على هذا الترتيب

اه سيد نور الحسن خان

(١) ولم يصح من قال ان الإشارة

بقوله هذا وضوءه لا يقبل الله

الصلاة الا به الى نفس القول

لا الى هياته ولا لأنه فلهذه دعوى

مجردة عن الدليل بل لاشارة

كذا في السيل سيد نور الحسن خان

ولكنك قد عرفت بسبب صلى الله عليه وآله وسلم للحلة الجراء في غير مرة وسعد منه صلى

الله عليه وآله وسلم أن يلبس ما حذرنا من لبسه مع ذلك بأن الشيطان يحب الحجر

ولا يصح أن يقال ههنا أنه لا يعارض القول الخاص بنا كما صرح بذلك أئمة الاصول لأن

ذلك كله مشهور بعدم اختصاص الخطاب بنا اذ تجنب ما يلبسه الشيطان هو صلى الله

عليه وآله وسلم أحق الناس به فان قلت فما الراجح ان صرح ذلك الحديث قلت قد تقرر

في الاصول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا فعل فعلاً لم يصاحبه دليل خاص يدل على

التأني به فيه كان مخصوصاً له عن عموم القول الشامل بطريق الظهور فيكون على هذا

ليس الاجر محتسباً ولكن ذلك الحديث غير صالح للاحتجاج به كما صرح بذلك الحافظ

عجزم بضعة منه لأنه من رواية أبي بكر البدي وقد بانع الجوز فاني نقال باطل فالواجب

الابقاء على البراءة الاصلية المعتقدة بافعالها الثابتة في الصحيح لا يسمع نبوت لبسه لذلك

بعد حجة الوداع ولم يلبث بعدها الا أياماً يسيرة وقد زعم ابن القيم أن الحلة الجراء بردان

بناتيان منسوجان بخطوط جرمع الاسود وغلط من قال انها كانت جرمعاً مجتافاً لرهى

معروفة بهذا الاسم ولا يخفى ان الصحابي قد وصفها بأنها ساجراء وهو من أهل اللسان

والواجب الحل على المعنى الحقيقي وهو الجراء البحت والصير الى المجاز أعنى كون بعضها

أحمر دون بعض لا يحتمل ذلك الوصف عليه الا ما وجب فان أراد ان ذلك معنى الحلة الجراء

الشرعية فليس في كتب اللغة ما يشهد لذلك وان أراد ان ذلك حقيقة شرعية فمخالفة لما في

الشرعية لا تثبت بمجرد الدعوى والواجب حمل مقالة ذلك الصحابي على لغة العرب

لانهم السانن ولسان قومه فان قال انما تفسرها بذلك التفسير للجمع بين الادلة فكون

كلامه آباء عن ذلك التصريح به غلط من قال ثم الجراء البحت لا معنى اليه لا يمكن

الجمع بدونه كما ذكرنا مع ان حلة الجراء على ما ذكرنا في ما احتج به في اثبات كلامهم من

اسكاره صلى الله عليه وسلم على القوم الذين رأى على رءسهم أ كسبة فيم اخطوط جرم

وفيه دليل على كراهية ما فيه اخطوط وتلك الحلة كذلك بناء على قوله في الحديث يبلغ

شعرة اذنيه هي الذين من الاذن في اسفلها او هو معاق القروط من وقد اختلفت الروايات

الصحيحة في شعرة ههنا الى شعرة اذنيه وفي رواية كان يبلغ شعرة منكبيه وفي رواية الى

انصاف اذنيه وعاتقه قال القاضي الجمع بين هذه الروايات ان ما يلي الاذن هو الذي يبلغ

شعرة اذنيه وهو الذي بين اذنه وعاتقه وما خلفه هو الذي يضرب منكبيه وقبل كان

ذلك لا اختلاف الاوقات فاذا غفل عن تقصيرها بالغت المنسكب واذا قصرها كانت الى

انصاف اذنيه وكان يقصر ويطول بحسب ذلك وقد تقدم نحو هذا في باب اتخاذ الشعر

وفي فتح الباري ان في لبس الثوب الاجر سبعه مذاهب الاول الجواز مطلقاً اجاب عن

على عليه السلام وطهه وعبد الله بن جعفر والبراء وغير واحد من الصحابة وعن سعيد بن

السيبر والنخعي والشعبي وأبي قابلة طائفة من التابعين الثاني المنع مطلقاً ولم ينسبه

٥٥ نيل الى الاماميه ما قد فعل جميعاً لا الى القول المجرد

المبالغة في الأسباغ (١) وقد صرح ٣٩١ الأحاديث بالمرء وفيه دليل على أن السنة لا تصار في معنى الرأس على واحدة لأن

المطابق يصدر عنه وفيه خلاف
وزي أبو داود من وجهين
صح أحدهما ابن خزيمة وغيره
في حديث عثمان بن عفان لم يمسح
الرأس والزيادة من العمل
مقبولة قاله الحافظ في الفتح
قال القسطلاني وهو مذهب
الشافعي كغيره من الأعضاء
وأجيب بأن رواية المسح مرة
انتهى لبيان الجواز قال الإمام
الرباعي محمد بن علي الشوكاني
في السيل الجرار والأحاديث
الصحيحة ~~الكثيرة~~ كثيرة أن مسح
الرأس مرة واحدة ولم يثبت
في ثلثيه ما يصلح للاحتجاج به
وقد أوضحت ذلك في شرح
المدة في ذكر جميع ما ورد في
أفرادهم وتلخيصه وأعقب
بكل رواية من روايات التلخيص
فأبرجع إليه من أراد (ثم فصل
رجليه) فضلا (الثلاث مرألي)
أي مع (الكهينين) وهما
الظاهران المرتفعان عند مفصل
الساق والقدم (ثم قال) عثمان
رضي الله عنه (قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من
قوض وضو أو نحو وضو في هذا)
أي مثله لكن بنحو ومثل
فرق من حيث أن لفظ مثل

الحافظ إلى قال معين أغا ذكر أخبارا وآثارا يعرف بها من قال بذلك الثالث يذكره ليس
الذوب المشبع بالحجارة دون ما كان صبغ به خفية ساجا ذلك عن عطاء وطاوس ومجاهد
الرابع يذكره ليس الجرح مطلقا القصص الزينة والشهرة ويجوز في البيوت والمهنة جاء ذلك
عن ابن عباس الخلفاء مسحوا بغير ما كان صبغ غزله ثم صبغ وعنع ما صبغ به بعد التسج
جئنا إلى ذلك الخطابي السادس اختصاص النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغير ما صبغ به إلى أحد
السابع تخصيص المنع بالثوب الذي يصبغ كاه وأماميه لون آخر غير أحر فلا حكي عن
ابن القيم أنه قال بذلك بعض العلماء ثم قال الحافظ والتحقق في هذا المأثم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ليس الأجران كان من أجل أنه ليس الكثرة القول فيسه كالقول في المثرة الجرار أن
كان من أجل أنه زى النساء فهو راجع إلى الزجر عن التشبه بالنساء فيكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لأنه وإن كان من أجل الشهرة أو خرم المروءة فيعصب حيث يقع ذلك والأفلافة قوي
ما ذهب إليه مالك من التفرقة بين لبسه في المحافل وفي البيوت (وعن عبد الله بن عمرو
قال مر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأله وسلم رجل عليه ثوبان أحمران فسلم فلم يرد النبي
صلى الله عليه وسلم عليه رواه الترمذي وأبو داود وقاله عنه عند أهل الحديث أنه كره
العصير وقال ورأوا إذا صبغ بالحجارة من مدر أو غيره فلا بأس به إذا لم يكن معه عصيرا)
الحديث قال الترمذي أنه حسن غريب من هذا الوجه انتهى وفي أسناده أبو يحيى
القتات وقد اختلف في إسناده فقيل عبد الرحمن بن دينار وقيل زاذان وقيل عمران وقيل
مسلم وقيل زياد وقيل يزيد قال المسدي وهو كوفي لا يحتج به حديثه قال أبو بكر البرزوقي
الحديث لا نعلم يروى بهذا اللفظ إلا عن عبد الله بن عمرو ولا نعلم له طريقا إلا هذه الطريق
ولا نعلم رواه أسرا بغير الإسناده بن منصور قال الحافظ في الفتح هو حديث ضعيف
الاستاد وإن وقع في نسخ الترمذي أنه حسن والحديث احتج به القائلون بكراهية لبس
الأحر وقد تقدم ذكرهم وأجاب المبيحون عنه بأنه لا يفتن لئلا يستدل به
في مقابلة الأحاديث القاضية بالإباحة لسانيه من المقال وبأنه واقعة عين فيجوز أن
يكون ترك الرد عليه بسبب آخر وحمل البيهقي على ما صبغ بعد التسج لا ما صبغ غزلا ثم
تسج فلا كراهية فيه قال ابن القيم زعم بعضهم أن لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحلة
كان لأجل الغزو وفيه نظر لأنه كان عقيب حجة الوداع ولم يكن له أدراك غزو وقد قدمنا
الكلام على حجج الفريقين مستوفى قوله فلم يرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه فيه جواز
ترك الرد على من سلم وهو مرتكب لمنى عنه ودعا وزجر ابن معصيته قال ابن رسلان
ويستحب أن يقول المسلم عليه أنا لم أرد عليك لأنك مرتكب لمنى عنه وكذلك يستحب
ترك السلام على أهل البدع والمناهي الظاهرة بتحقيقهم وزجر أولئك قال كعب بن
مالك فسلمت عليه فوالله ما رد السلام علي والجمع الذي ذكره الترمذي وفيه إلى أهل
الحديث جمع حسن لانتهاض الأحاديث القاضية بالجمع من لبس ما صبغ بالعصير

يقضي المساواة من كل وجه إلى الوجه الذي يقضي التباين الحقيقة ٣٩٥ بحيث يخرجان من الوحدة ولفظ حق

لا يقضي ذلك ولعلها استعمات
هنا بمعنى المثل مجازا وعلله لم يترك
لما يقضي المثلية إلا لا يفتدح
في المقصود فاه ابن دقيق العبد
قال البرماوى في شرح العمدة
وأنما حمل نحو على معنى مثل
مجازا أو على جل المقصود لأن
الكيفية المرتب عليها ثواب
معين باختلاف شئ منه يختص
الثواب المترتب بخلاف ما يفعل
لاجتماع الأمر مثل فعله صلى
الله عليه وآله وسلم فإنه يكفى فيه
بأصل الفعل الصادق عليه
الأمر انتهى ووقع في بعض
طرق الحديث باللفظ مثل كما عند
البخارى في الرافق وكذا
عند مسلم وهو معارض لقول
النورى أيضا قال نحو وضوئى
ولم يقل مثل لأن حقيقة حاله
لا يقدر عليها غيره ثم علمه صلى
الله عليه وآله وسلم بحقائق
الاشياء وحقيقت الأمور لا يعلمها
غيره وحينئذ فيكون قول
عثمان مثل يقضى الظاهر
(ثم صلى ركعتين) ونبه
استحباب صلاة ركعتين عقب
الوضوء (لا يحدث فيها نفسه)
بشئ من الدنيا كإرواء الحكيم
الترمذى في كتاب الصلاة
وهى في الزهد لابن المبارك
أيضا وفي المصنف لابن أبي شيبة
وحيث ذكره الأئمة حديث نفسه
في أمور الآخرة أو يتفكر في
معاني ما تلاوه من القرآن وقد

* (باب ما جاء في لبس الأبيض والأسود والأخضر والمزفر والملونات) *

(عن حمزة بن جذيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البسوا ثياب البياض
فإنها أطهر وأطيب وكفوا فيها موتاكم رواه أحمد والشافعي والترمذى وصححه)
الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم واختلاف في وصله وأرساله قال الحافظ
في الفتح واسناده صحيح وصححه الحاكم وفي الباب عن ابن عباس عند الشافعي وأحمد
وأصحاب السنن إلا أن الشافعي باللفظ البسوا من ثيابكم البياض فإنها من خير ثيابكم
وكفوا فيها موتاكم وأخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقي عنه وفي لفظ الحاكم خير
ثيابكم البياض فالبسوها أحياكم وكفوا بها موتاكم وصحح حديث ابن
عباس ابن الفطان والترمذى وابن حبان وفي الباب أيضا عن عمران بن الحصين عند
الطبرانى وعن أنس عند أبي حاتم في العلل وعند البزار في مسنده وعن ابن عمر عند
ابن عسدى في الكامل وعن أبي الدرداء برقمه عند ابن ماجه باللفظ أحسن ما رزق
الله به في قبوركم ومما جردكم البياض والحديث يدل على مشروعية لبس البياض
وتكفير الوتر به لعله كونه أطهر من غيره وأطيب أما كونه أطيب فظاهر وأما كونه
أطهر فلأن أدنى شئ يقع عليه يظهر في غسل إذا كان من جنس النجاسة فكيف نقيا
كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في دعائه وتقي من الخطايا كما ينفى الثوب الأبيض من
النجس والأمر المذكور في الحديث ليس للوجوب إمامي لباس ثيابت عنه صلى الله
عليه وآله وسلم من لبس غيره والباس جماعة من الصحابة ثيابا غير بيض وتفسير جماعة
منهم على غير لبس البياض وأما في الكفن فلما ثبت عنه في داود قال الحافظ بإسناد
حسن من حديث جابر بن جهم فوعدا أن يوفى أحدكم فوجدته بأفلبكفن في ثوب حبرة

(وعن أنس قال كان أحب الثياب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يلبسها
الخبرة رواه الجماعة إلا ابن ماجه) قوله الخبرة يكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة
أعدها قال الجوهرى الخبرة كناية برحمان يكون من كان أو قطن سميت حبرة لأنها
محمرة أى حمرة والخبرة التبريد والتحصين والخطيط ومنه حديث أبي ذر الحذق
الذى أطع من الخبير والبسنا الخبير وإنما كانت الخبرة أحب الثياب إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم لأنه ليس فيها كثرة زينة ولأنها أكثر احتشالا للوضوء من غيرها
(وعن أبي رزمة قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعليه بردان أخضران رواه
الخطبة إلا ابن ماجه) الحديث حسنه الترمذى وقال لا نعرفه إلا من حديث عبد الله
ابن أبياد انتهى وعبد الله وأبو ثقفان وأبو رزمة يكسر الراء وسكون الميم بعد هاء
منالته مقفوحة واسمه رفاع بن يربى كذا قال صاحب التقريب وقال الترمذى اسمه
حبيب بن وهب ويدل على استحباب لبس الأخضر لأنه لباس أهل الجنة وهو أيضا من
أنفع الألوان لا لبس ومن أجله إلى ابن النافع بن (وعن عائشة رضى الله عنها قالت

كان عمر بن الخطاب يجهز جيشه في صلاته وقال في الفتح المراد ما ترسل النفس معه ويمكن المراد قطعه لأن قوله يحدث

رب دون من مسلم من السك
لأنه صلى الله عليه وآله وسلم
انما ضمن الغفران لمن راعى
ذلك بجاهدة نفسه من خطرات
الشيطان ونفها عنه وتفرغ
قلبه ولا يرب ان المتجربين عن
شواغل الدنيا الذين غلب ذكر
الله تعالى على قلوبهم يحصل
لهم ذلك وروى عن سعد بن
الله عنه انه قال ما كنت في صلاة
فحدثت نفسي فيها بغيرها قال
الزهرى رحم الله سعدا ان كان
لأمرنا على هذا ما ظننت أن
يكون هذا الا في نبي انتهى وقال
الزهرى المراد لا يفسد ثم انتهى
من أمور الدنيا ولو عرض له
حديث فأعرض عنه صحاح
له هذه النصيحة لان هذا ليس
من فقهه وقد عثر له هذه الامة
ما حدث به ففوسمها هذا معنى
كلامه وقال الشوكاني رحمه الله
والحاصل ان النصيحة مشهورة
بشيئين أحدهما ان يكون غير
مغلوب بورود الخواطر النفسية
لان من كان كذلك لا يتكلم له
بحد لا يتكلم الا اختار الاى
لا يدين اعتباره فانه مما أن
يكون مراد الحديث طالب له
على وجه التكلف ومن وقع له
ذلك هجوم ما بنفسه لا يقال انه
حدث نفسه انتهى وجواب
الشرط قوله (عقره) مبنيا
للمفعول وفي رواية عقر الله
(ما تقدم من ذنبه) من الصغائر
دون البكائر كاني مسلم من التصريح به فالملقب يجعل على المقيد وزاد ابن أبي شيبة وما أخر وفيه

خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات غداة وعليه مرط مرحل من شعر أسود رواه
أحمد ومسلم والترمذي وصححه (قوله مرط بكسر الميم وسكون الراء المهملة كسا من
صوف أو خر والجمع مرط كذا في القاموس وقيل كسا من خر أو كان قوله مرط
بهم مضمومة ورامهملة متوعدة وحامهملة شديدة لأم كعظم وهو برديسه نصاب
قال في القاموس وتفسير الجوهري اياه باز آخر فيه علم في حديثه انما ذلك بتفسير المرحل
بالجيم انتهى وتلك النصاب يرى صور الرجال والرجال تطلق على المنازل وعلى الرواحل
وعلى ما يوضع على الرواحل يستوى عليه الركاب والترجل مصدر رحل المردأ وشاء
قال النووي والمراد نصاب الرجال الابل ولا بأس بهذه الصورة انتهى وبأن الكلام
على حكم ما فيه صورة في الباب الذي بعده هذا والحديث يدل على أنه لا كراهة في لبس
السودا وقد أخرج أبو داود والنسائي من حديث عائشة قالت سمعت النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يردده سودا فلبسها فلما عرف فيها وجد ربح الصوف ففقدتها قال واحسبه
قال وكان يحبه الریح الطيبة (وعن أم خالد قالت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالباب
فيها خيصة سودا فقال من تزون ذلك وهذه الخيصة فأسكت القوم فقال انوني بأمر
خالد فأقنى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالتبسنيها بيده وقال أبل وأخلق من بين
وجعل ينظر الى علم الخيصة ويشير بيده الى ويقول يا أم خالد هذا سنايا أم خالد هذا سنا
والسنا بلسان الحبشة الحسن رواه البخاري (قوله خيصة بفتح الخيصة وكسر الميم وبالصاد
المهملة كسا من ربح له علمان قوله تكسو وهذا النون لانه حكم قوله فأسكت القوم بضم
الهمزة على البناء المعجول قوله أبل وأخافى هذا من باب التنازل والدعاء لا بأس بأن
يسمى ويلبس ذلك الذوب حتى يلبس ويديه خافتا وبه أنه يستحب أن يقال لمن لبس ثوبا
جديدا كذلك وأخرج ابن ماجه عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى
على عمر قضا أبيض فقال لبس جديدا وعش جديدا ومن شهادته وأخرج أبو داود
وسعيد بن منصور من حديث أبي نضرة قال كان أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
اذ لبس أحدهم ثوبا جديدا قبل له تبلى ويحلف الله تعالى وسنده صحيح قوله هذا سنا بفتح
السين المهملة وتشديد النون وفيه جواز التكلم باللغة الجعزية ومعهذا حسن الحديث
يدل على أنه يجوز للساكنين في بلاد السودان أن يلبسوا في ذلك خيلا (وعن ابن عمر انه
كان يصيبغ ثيابه ويدهن بالزعفران فقبل له لم يصيبغ ثيابه وتدهن بالزعفران فقال الى
رأيت أحب الاصباغ الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدهن به ويصيبغ به ثيابه
رواه أحمد وكذلك أبو داود والنسائي بخومه وفي لفظهما ولقد كان يصيبغ ثيابه كلها حتى
عصامته الحديث في أسناده اختلاف كما قال المنذرى ولم يذكر أبو داود والنسائي
الزعفران وأخرج البخاري ومسلم من حديث عبيد بن جريح عن ابن عمر انه قال وأما
الصقرة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصيبغ بها فاني أحب أن أصيبغ بها

الاظهار رب هذه المثوبة على مجموع الوضوء الموصوف بـ ٣٩٧ وصلاة الركعتين المقيدة بذلك القيد فلا

تحصل الا بجمعهم واما ظاهره
مغفرة جميع الذنوب وقيل انه
مخصوص بالصغار ولورود مثل
ذلك عند الحديث الصلوات
الخمسة والجمعة الى الجمعة
ورمضان الى رمضان كذا رأت
ما ينسبها ما اجتمعت الكائن
اتسمى بعبارة الفتح ظاهره
الكبار والصغار لم يكن العلماء
خصوصا بالصغار ولورود مقيدا
باستثناء الكبار في غير هذه
الرواية وهو في حق من له كائن
وصغار لم يكن ليس له الا صغار
كثرت عنه ومن ليس له الا كائن
خفف عنه منها مقدار ما صاحب
الصغار ومن ليس له صغار ولا
كبار يزداد في حسناته بظهور
ذلك وفي الحديث التعليم بالفعل
لكنه ابلغ واضبط بالعلم
والترتيب في أعضاء الوضوء
للايمان في جميعها ثم والترتيب
في الاخلاص وتخير من الهن
في صلواته بالتفكير في امور الدنيا
من عدم القبول ولا سيما ان كان
في العزم على معصية فانه يحضر
المرة في حال صلواته ما هو شغوف
به أكثر من خارجها ووقع في
رواية البخاري في الرقاق في
آخر هذا الحديث قال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لا تغتروا
بالاستسكان من الاعمال
السبعة بناء على ان الصلاة
تكفرها فان الصلاة التي تكفر

قال المنذرى واختلاف الناس في ذلك فقال بعضهم أراد الخضاب للحية بالصفرة وقال
آخرون أراد بصفر ثيابه ولبس ثيابا صفر انتهى ويؤيد القول الثاني ذلك الزيادة التي
أخرجها أبو داود والنسائي قوله حتى علمته بالنصب والحديث يدل على مشروعية
صبغ الثياب بالصفرة وقد تقدم الكلام على ذلك في باب نهي الرجال عن المعصفر
وفيه أيضا مشروعية لادمان بالعقران ومشروعية صبغ اللحية بالصفرة لقوله صلى
الله عليه وآله وسلم في رواية النسائي وغيره ان اليهود والنصارى لا تصبغ فخالفهم
واصبغوا قال ابن الجوزي قد اختص جماعة من الصحابة والتابعين بالصفرة ورأى أحمد
ابن حنبل رجلا قد خضب لحيته فقال اني لا أرى الرجل يصبغ لحيته من السنة وقد تقدم
الكلام على الخضاب في باب تغيير الشيب بالحناء والكتم

(باب حكم ما فيه صورة من الثياب والبسط والستور والنهي عن التصوير)

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يترك في بيته شيئا فيه تصاليب الا نقضه)
رواه البخاري وأبو داود وأحمد ولفظه لم يكن يدع في بيته شيئا فيه تصاليب الا نقضه
الحديث أخرجه أيضا النسائي قوله لم يكن يترك في بيته شيئا يشعل الملبوس والستور
والبسط والآلات وغير ذلك قوله فيه تصاليب أي صورة تصاليب من نقش ثوب أو غيره
والصليب فيه صورة عيسى عليه السلام تعبد النصارى قوله نقضه بفتح النون والقاف
والضاد المجهدة أي كسره وأبطله وغير صورة الصليب وفي رواية أبي داود نقضه بالقاف
المفتوحة والضاد المجهمة والباء الموحدة أي قطع موضع التصليب منه دون غيره
والنقض القطع كذا قال ابن رسلان والحديث يدل على عدم جواز اتخاذ الثياب
والستور والبسط وغيرها التي فيها صورة أو يرعى جواز تغيير المنكر باليد من غير استئذان
ما لم يكن زوجة كانت أو غيرها ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة انه كان
يمشي بالفضيب الذي في يده الى كل من فجر لوجهه ويقول جاء الحق وزهق الباطل حتى
مر على ثلثائة وستين صنمًا أخرج البخاري من حديث ابن عباس قال لما رأى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم الموراني في البيت لم يدخل حتى أمرهم فحجبت ورأى صورة
ابراهيم وادم عيل بأيديهم الا زلام فقال فان لهم الله والله ان اسمة سما بالزلام قط قال
النبوي قال أصحابنا وغيرهم من العلماء تصوير صورة الميوان حرام شديد التحريم وهو
من الكبائر لانه متوعد عليه بالوعيد الشديد المذكور في الأحاديث وسواء صنعته لمساكن
أو لغيره فضنته حرام بكل حال لان فيه مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء ما كان في ثوب أو
بساط أو درهم أو دينار وفلس وانما حائط وغيرها وأما تصوير صورة الشجر وجمال
الارض وغير ذلك مما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام هذا حكم نفس التصوير وأما
اتخاذ ما فيه صورة حيوان فان كان معلقا على حائط أو ثوبا أو عمامة أو نحو ذلك مما
لا بد منه فهو حرام وان كان في بساط يداس ومخدة ووسادة ونحوها مما يمتن فليس
بها الخطايا التي يقبلها الله ورأى العبد الاطاع الاع على ذلك (وفي رواية ان عثمان رضي الله عنه قال لا أحب دينكم

بما خطاياي التي يقبلها الله ورأى العبد الاطاع الاع على ذلك

حديث بالولاية) ثابتة في كتاب الله تعالى ٣٩٨ (ما حدثكموه) أي ما كنت حرصا على تحديكم به (سمعت النبي صلى الله

عليه وآله وسلم يقول لا يتوضأ رجل بحسن وضوءه) بأن يأتي به كما لا بد منه وسننه (ويصلي الصلاة) المقرضة (إلا) رجلا (غفله ما ينسوي بين الصلاة) التي عليها كما لو سلم أي من الصغائر (حتى يصلها) أي يفرغ منها حتى غاية تفصيل المفسر في الظرف إذا انفرد أن لا غاية له وقال في الفتح متى يصلها أي يشروع في الصلاة الثانية قال عروة (والآية أن الذين يكونون ما أنزلنا من الميثاق أي التي في سورة البقرة إلى قوله وبلغتهم اللاعنون كما في مسلم وهذه الآية وإن كانت في أهل الكتاب فهي تحت على التبايع ومن ثم استدلل بها في هذا المقام لأن الآية بمعنى اللفظ لا بخصوص السبب على ما عرفت في محل (وعن أبي هريرة رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من توضأ فليستغفر بأن يخرج ما في أنفه من أذى بعد الاستئذان لمافيه من ثمة بجرى النفس الذي به تلاوة القرآن وبإزالة ما فيه من النمل تصح سجدة الحروف وفيه طرد الشيطان ما عند البخاري في بدء الخلق إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستغثر ثلاثا فإن الشيطان يبيت على خيشومه والتخشوم أعلى الأنف ونوم الشيطان عليه حقيقة أو على الاستعارة لأن ما يتبعه من الغبار ووطيئة الخياشيم قدارة توافق الشياطين فهو

بحرام ولكن هل يمنع دخول ملائكة الجنة ذات البيت وسبأ في قال ولا ترو في ذات كاه بين ما نزل وما لا نزل له قال هذا الخوض مذهبنا في المسئلة في جماعة قال جاهد العلماء من العمادة والتابعين بن بعضهم وهو مذهب الثوري ومالك وأي حنيفة وغيرهم وقال بعض السلف انما ينهي عما كان له نزل ولا بأس باله ورا التي ليس لها نزل وهو مذهب باطل فان التمر الذي انكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصور فيه لا يشك أحد أنه مذكوم وليس لصورته ظل مع باقي الأحاديث المطلقة في كل صورة وقال الزهري النهي في الصورة على المذموم وكذلك استعمال ما هي فيه ودخول البيت الذي هي فيه سواء كانت رقفا في ثوب أو غير رقم وسواء كانت في حائط أو ثوب أو بساط ممتن أو غير ممتن في الصلاة بظاهر الأحاديث لا سيما حديث الثمرة الذي ذكره مسلم وهذا مذهب قوي وقال آخرون يجوز منها ما كان رقفا في ثوب سواء امتن أم لا وسواء علق في حائط أم لا قال وهو مذهب القاسم بن محمد وأجمعوا على منع ما كان له ظل وجوب تغيبه قال القاضي عياض الامور في الباب بالبناء له غار البنات والرخصة في ذلك لكن كرمات ثمر الرجل ذلك لا يذمه وادعى بعضهم أن إباحة اللعب بالبنات منسوخ بهذه الأحاديث انتهى (وعن عائشة أنها نصبت سترا فبده ناصور فدخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

فزعته قالت ففقطعه وسادتين فكان يرتقى عليهما ما يتفق عليه وفي لفظ أحمد فقطعه مرة فمقتن فلقدر رأيت مسكنا على استدهما وفيها صورة) قوله فزعته فيه الارشاد الى إزالة التصاوير المنة وشدة على السطور قوله فقطعه وسادتين فيه ان الصورة والنقل اذا غير لم يكن بهما بأس بعد ذلك جازا فتراسها والارتقاء عليهم قوله فكان يرتقى في القاموس ارتقى اتكأ على حرف يده أو على الخدة قوله فقطعه مرة فمقتن ثلثية مرة فمقتن كدكتسه وهي الخدة والحديث يدل على جواز فتراس الباب التي كانت فيها ناصور وعلى استصحاب الارتقاء ما يشهد به لفظ كان من استمراره على ذلك وكثيرا ما

يخفيه لرؤسائه تكبرا (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتاني جبريل فقال اني كنت أتيتك الليلة فلم يعنني ان أدخل البيت الذي أنت فيه الا انه كان فيه ثمان رجل وكان في البيت قرام ستر فيه غنابل وكان في البيت كتاب فمر برأس القفال الذي في باب البيت يقطع بصير كهيمة الشجرة وأمر بالستر يقطع فيجعل وسادتين متبذتين توطآن وأمر بالكتاب يخرج فتعزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واذا

الكلب جرو وكان الحسن والحسين تحت أقدامهم رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه الحديث أخرجه أيضا الترمذي في رواية أبي داود البارحة قوله قرام من بكسر القاف وتختلف الراعي الترمذي وروى بسند في المتن والاضافة وهو الستر الرقيق من صوف ذوا لوان قوله فيه غنابل وفي رواية مسلم وقد سترت سهوة بقرام والسهوة الخزانة الصغيرة وفي رواية الترمذي قال جبريل كيف أدخل وفي بيتك ستر فيه

نصاير

على عادة العرب في نسبتهم المستخفيت والمستبشع الى الشيطان اوداك ٢٩٩ عبارة عن تكسبه عن القيام الى الصلاة

ولا مانع من جعله على الحقيقة بل هو الاولى وهل ميته اعموم الثامن أو مخصوص عن لم يفعل ما يحترز به في مذاهبه كقراءة آية الذكر في وظاهر الامر فيه الوجوب وقول العبد في ان الاجماع قائم على عدم وجوبه باطل برده نصريح ابن بطلان بعض العلماء قال بوجوبه وعند الجمهور ان الامر فيه التنب (ومن استجمر) أي مسح على التجر بالجارو هي الاجار الصغار (فليوتر) فقد صدم الكلام على معنى الابتداء وحده فيهم على استعمال الجور فانه يقال تجمر واستجمر أي فلما أخذ ثلاث قطع من الطيب أو يتطبخ ثلاثا أو أكثر وترا والاول اظهر (وعنه) أي عن ابن هريرة (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال اذا توضأ أي اراد ان يتوضأ) أحدهم فليجعل في انفه أي ما كذا في البخاري من رواية أبي ذر وسقط قوله ما من رواية الا كثر من دلالة الكلام عليه (ثم لينثر) من الثلاث في الجرد وفي رواية لينثر من باب الاتعمال كذا عند أبي ذر والاصملي (ومن استجمر) بالاجمال (فليوتر) ثلاث أو خمس أو سبع أو غير ذلك والواجب الثلاثة الحديث مسلم لا يستحب احدهم بأقل من

تصاوير واختلاف الروايات يبين بعضها بعضا قوله فبضم الميم أي فقال جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم هي قوله بصير كهية الشجرة لان الشجر ونحوه مما لا روح فيه لا يحرم منه ولا التمسك به من غير فرق بين الشجر المثمر وغيره ما قال ابن زسلان وهذا مذهب العلماء كافة الا يجاهد فانه جعل الشجر المثمر من المكروه لما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال حاكيا عن الله تعالى ومن أظلم ممن ذهب يخاف خافا يخلق قوله وأمر بالسنة رواية أبي داود ومرو وكذلك قوله وأمر بالكعب قوله منتهذين أي أطروحتين على الأرض ولفظ أبي داود منه ودين قوله وكان الحسن والحسين فيهما جوارز بنية جبر والكعب الولد الصغير وقد يستدل به على طهارة الكعب وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى جواز اتخاذ غير الاصططاد قوله تحت قد يفتح النون والضاد المعجمة فعل بمعنى مفعول أي تحت متاع البيت المنصوب بعضه فوق بعض وقيل هو السرير يعني بذلك لان المنصوب وضع عليه أي يجعل بعضه فوق بعض وفي حديث مسروق بن جهمر الجنة لقد من أصلها إلى فرعها أي ليس لها سوق بارزة ولكنهم انصودة بالورق والثمار من أسفلها إلى أعلاها والحد يث بدل على أنها لا تدخل الملائكة البيوت أي فيهم انما تبدل أو كابد كاور من حديث أبي طلحة الانصاري عند البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي بلطف قال قال صلى الله عليه وسلم لا تدخل الملائكة بيوتا فيه كابد ولا قنائل زاد أبو داود والنسائي عن علي مرفوعا لا جنب قبل أراد بالملائكة السباحين غير الحفظة وملائكة الموت قال في مهالم السنن الملائكة الذين ينزلون بالبركة والرحمة وأما الحفظة فلا يمارقون جنب وغيره قال النووي في شرحه سلم سبب امتناع الملائكة من بيت فيه صورة كونهم معصية فاحشة وسبب امتناعهم من بيت فيه كابد كثرة كاهه التفاسات لان بعضه يسمى شيطانا كما جاف الحديث والملائكة ضد الشياطين ونحو الخطابي ذلك بما كان يحرم اقتناؤه من الكلاب وبما لا يجوز تصويره من الصور لا كابد الصبيد والمباشرة ولا الصورة التي في البساط والسادة وغيرهما فان ذلك لا يمنع دخول الملائكة والظاهر انه عام في كل كابد وفي كل صورة وانهم يمتنعون من الجميع لا طلاق الاحاديث ولان الجرو الذي كان في بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم تحت السرير كان له فيه عذرقانه لم يعلم به رجع هذا امتنع جبريل من دخول البيت لاجل

ذات الجرو (وعن ابن عيران رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الذين يمتنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم احيوا ما خلقتم وعن ابن عباس وجاهم رجل فقال اني اصور هذه التصاوير فافتنى فيها فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صورها نفس تعذب في جهنم فان كنت لابد فاعلا فاجعل الشجر وما لا نفس له متفق عليهم) الحديثان يدلان على أن التصوير من أشد المحرمات لا نوع علمه بالهذه في الزوار أن كل مصور من أهل النار ثلاثة جوار فاحدهم هذا الحديث انما هي واحد وصحاب الحديث فاشترطوا ان لا ينقص من الثلاثة فان حصل الانقاص

ثلاثة جوار فاحدهم هذا الحديث انما هي واحد وصحاب الحديث فاشترطوا ان لا ينقص من الثلاثة فان حصل الانقاص

والأوجبت الزيادة (٣) واستحب الايتار ٤٠٤ ان حصل الاتقاء بنفع الحديث الصحيح ومن استحب من قبله

وليس بواجب زيادة لابي داود
بانه قد حسن قال ومن لا فلا حرج
والدار عند المالكية والحنفية
على أن الاتقاء حيث وجد
اقتصر عليه وقدمه الرابع في
ذلك نقلا عن الامام الحافظ
الشوكلي في بيان ارجعه (واذا
امتنع أحدكم من قوله) هكذا
عنه المصنف تبعاً للخاري
واقطع في سبيله انه حديث واحد
وليس هو كذلك في الموطأ وقد
أخرج أبو نعيم في المستخرج من
الموطأ رواية عبد الله بن يوسف
شيخ البخاري مرفوعة كذا هو في
هوطا يعني بن بكير وغيره وكذا
فرقه الالهة على من حديث
همالك وكذا أخرجه مسلم الحديث
الاول من طريق ابن عيينة عن
أبي الزناد والثاني من طريق
المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي
الزناد وعلى هذا فكان البخاري
كان يرى جواز جمع الحديثين
إذا التحداهما في سياق
واحد كما يرى جواز تفريق
الحديث الواحد إذا اشتمل
على مسكتين مستعملين
(فلا يفسل به) بالافراد في مسلم
ثلاثاً (قيل ان يدخلها في وضوئه)
ولمسلم وابن خزيمة وغيرهما
من طرق فلا يفسل به في الاتا
بقي يغسلها وهي آية في المراد
من رواية الادخال لأن مطلق
(٣) والصحيح انه اذا فعل ما امر به
من اسمه مال ثلاثة اجزاء مجزئ
الاستحباب لا يجار يطهر وان لم يذهب الاثر فله وجبت الزيادة في محل الكلام انظر السبل سبعة على حسن خان جميع

ولورود من الموردين في أحاديث أخرى وذلك لا يكون الاعلى محرم متباعد في القبح وانما
كان التصوير من أشد المحرمات المرجحة لما ذكرنا في مضاهاة الفعل الخلق في
جسده ولهذه هي الشارح فلههم خالفوا ما هم خالفين وظاهر قوله كل مصور وقوله
بكل صورة صورها انه لا فرق بين المطبوع في الثياب وبين ما له جرم مستعمل وبذلك
ما في حديث عائشة المتقدم من التعميم وما في حديث مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم هتك درنو كالعائشة ~~تسكن~~ كان فيه صور الغسل ذوات الاجنحة حتى اتخذت
منه وسادتين والدرنو ضرب من الثياب أو البسط وما أخرج البخاري ومسلم والموطأ
والنسائي من حديث عائشة قالت قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سفر وقد
حسرت سهو في بقرام فيه ثياب فلما راهته ~~تسكن~~ ولون وجهه وقال يا عائشة أشد
الباس عذاباً يوم القيامة الذين يضاھون بخناق الله وما أخرج به البخاري والمزمذ
والنسائي من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صور
صورة عذبه الله يوم القيامة حتى ينقح فيها الروح وما هو بنافع فيه هذه الاحاديث
قاضية بعدم الفرق بين المطبوع من الصور والمستعمل لأن اسم الصورة صادق على
الكل اذ هي كما في كتب اللغة الشكل وهو يقال لما كان منه ما يطبوعا على الثياب
شكلاً نعم حديث أبي طلحة عند مسلم وأبي داود وغيرهما باللفظ سمعت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يقول لا تدخل الاثنية بيتا فيه كلب ولا غنم وفيه انه قال الاربعاني
قوب فهو اذا ان صغر فعه كان شخصاً لما رقم في الاثواب من الثياب بل قولهم احبوا
ما خلقتم هذا من باب التعليق بالخال والمراد انهم بعد يوم القيامة ويقال لهم
لاتزالون في عذاب حتى يحبوا ما خلقتم ولسوا به اغانين وهو كتابة عن دوام العذاب
واستمراره وهذا الذي قدرناه في نفسه بالحديث مصرح به في حديث ابن عباس
المتقدم والاحاديث ينسب بعضهم بعضاً لقوله فاجعل الشجر وما لنفسه في نفسه الاذن
بتصوير الشجر وكل ما ليس لنفسه وهو يدل على اختصاص التكريم بتصوير
الحيوان قال في البحر لا يكره تصوير الشجر ونحوها من الجمادات اجاعا

(باب ما جاز في لبس القميص والعمامة والدمراويل)

(عن أبي امامة قال قلنا يا رسول الله ان أهل الكتاب يتسرون ولولا ان ياتزون فقال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم تسرون ولولا ان تزلوا واخالفوا أهل الكتاب رواه أحمد وعمر
ما لا بن عمير قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً سراويل قبل الهجرة
فوزن في فارغ لي رواه أحمد وابن ماجه) ما حديث أبي امامة فلم أقف فيه على كلام
لاحد الا ما ذكره في مجمع الزوائد فانه قال رواه أحمد والبخاري ورجال أحمد رجال
الصحيح خلا القامم وهو ثقة وفيه كلام لا يضر انتهى وفيه الاذن بلبس السراويل وأن
مخالفة أهل الكتاب تحصل بمجرد الاتزان في بعض الاوقات لا بلبس السراويل في

الادخال لا يتروك عليه كراهة كمن أدخل يده في اناء واسع فاعترف منه ٤٠١ باناء صغير من غير أن تلامس يده الماء والظاهر

اختصاص ذلك باناء الوضوء

ويعلق به اناء الفسل وكذا باقي

الانية قياسا على السكن في الاستحباب

من غير كراهة لعدم ورود النهي

فيما عن ذلك وخرج به كراهة

البركة والحياض التي لا تفسد

بغمس اليده فيها على تقدير

تجاسمها فلا يفتاؤها لها النهي

(فان أحدكم لا يدري أين

بات يده) من جسده هل لاف

مكنا طاهر ام مفسد أو نجس ابقرة

أو جرحا أو اثر الاستنجاء بالاهان

بعد بل غسل أو اليد بوضوء عرق

ومفهومه أن من درى أين بات

يده كن لفها بخرقة مثلا

فاستيقظ وهي على حالها انه

لا كراهة نعم يستحب غسلها قبل

غمسها في الماء القليل فقد صح

عنه صلى الله عليه وآله وسلم

غسلها قبل ادخالها في الاناء

في حالة النكاسة فاستحب ما به بعد

النوم أو في ومن قال كمالا ثمان

الامر لله به لا يفرق بين شاة

ومتيقن والامر للذهب عند

الجهور لان الامر المضمن للشك

لا يكون واجبا في هذا الحدكم

استحبها بالاصل الطهارة ووجهه

الامام أحمد على الوجوب في يوم

الليل دون النهار اقله أين بات

يده لان حقيقة المبيت تكون

في الليل ووقع التصريح به

في رواية أبي داود بلفظ اذا قام

أحدكم من الليل وكذا عن

الترمذي وأوجب بأن التعليل

الترمذي وأوجب بأن التعليل

الترمذي وأوجب بأن التعليل

الترمذي وأوجب بأن التعليل

الترمذي وأوجب بأن التعليل

الترمذي وأوجب بأن التعليل

الترمذي وأوجب بأن التعليل

جميع الحالات فانه غير لازم وان كان أدخل في الخاتمة وأما حديث مالك بن عمير فالخرجه
أيضا أبو داود والنسائي ورجال اسناده رجال الصحيح ويشتمر لعمته حديثه ويدبر
قبس قال جليلة أنا وخزعة العبدى برامن هجرنا فبنا به مكة فجاءنا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يمشي فساو منساو ويل فبنا به وشم رجل بزنا بالاجر فقال له زن واربح
رواه الخامسة وصححه الترمذي وسياق في أبواب الاجارة ان شاء الله وحديث مالك بن عمير
المذكور هو عند أحمد من طريقين يزيد بن هرون عن شعبة عن معاذ بن حرب عنه وقد
صرح كثير من الامة بنسب شراة صلى الله عليه وآله وسلم لاسراويل قال في الهدى
فوصل واشترى صلى الله عليه وآله وسلم سراويل والظاهر انه انما اشتراها ليلبسها
وقد روى في غير حديث انه لبس السراويل وكانوا يلبسون السراويلات باذنه انتهى
وقال في الفصل الذي بعده هذا في الهدى ولبس البرود الحامية والبرد الأخضر ولبس
الجبة والقباء والقميص والسراويل انتهى قال في المواهب اللدنية للقسطاني وأما
السراويل فاختارها ليلبسها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم لا خبز بعض العلماء بانه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يلبسه ويستأنس له بما يجوز به النووي في ترجمة عثمان رضي
الله عنه من كتاب تهذيب الاسماء واللغات انه لم يلبس السراويل في جاهلية ولا اسلام
الى يوم قتلته فانهم كانوا امرص على اتباعه ~~السنن~~ قد ورد في حديث أبي يعلى
الموصلي بسند ضعيف جدا عن أبي هريرة قال دخلت السوق يوما مع رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فجلس الى البراءة فاشترى منه سراويل باربعة دراهم وكان لاهل السوق
وزان بزنا فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اترن واجبا فقال الوزان ان هذه
كلمة ما سمعتم من أحد قال أبو هريرة فقلت له كفى بك من الخفا في دينك ان لا تعرف
نبيك فطرح الميزان وثوب الى يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريد ان يقبله فاجذب
يده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال له يا هذا انما تفعل هذا الاعاجم على كها
واست علم انما انما رجل منكم فاخذ فوزن وأرجع وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم السراويل قال أبو هريرة فذهبت لاجل عنه فقال صاحب النسي أحق بشيئة أن
يجهله الآن ~~يكون~~ ضمه فاجبر عنه فبعينه أخوه المسلم قال قالت يا رسول الله وانك
ان لبس السراويل قال أجل في السفر والحضر والليل والنهار فاني أمرت بالسراويل أحد
شيئا استمره وكذا أخرجه ابن حبان في الضعفاء عن أبي يعلى وزاد الطبراني في الاوسط
والدارقطني في الاثراء والعقيل في الضعفاء ومدا على يوسف بن زياد الواسطي وهو
ضعيف عن شيخه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الاقريني وهو أيضا ضعيف لكن قد صح
شراة النبي صلى الله عليه وآله وسلم للسراويل وأما اللبس فلم يأت من طريق صحيحة ولهذا
قال أبو عبد الله الطحاوي في حاشيته على الشفاء ما لفظه وما قاله في الهدى من انه صلى الله
عليه وآله وسلم لبس السراويل سبق قلم والله أعلم وقد أورد أبو سعيد النيسابوري

يل ل يقتضي الحياق يوم النهار بنوم الليل وانما يخص الليل بالذكر للغة واستدل به هذا الحديث على

وهو صحيح ^{أمكن} كونها تؤثر
التنجيس وان لم يتغير فيه نظراً لان
مطلق التأثير لا يدل على خصوص
التأثير بالتنجيس فيحصل ان
تكون الكراهة بالتمتع في أشد
من الكراهة بالظنون قاله ابن
دقيق العيون وهو انه ليست
فيه دلالة تطهيرية على من يقول ان
المأمة لا ينجس الا بالتأثير ويستفاد
من الحديث استحباب غسل
الجباسات ثلاثاً لانه اذا اضر به
في المشكوك ففي المحقق أولى
والأشد الوثيقة والعمل
بالاحتياط في العبادة والكتابة
عما يستحب منهُ اذا حصل
الانهاض بها واستقطب قوم منه
فوائد أخرى ذكرها في القح
وهذا الحديث أخرجه المسند
وهما تنبيه وهو ان ينفى
للسامع لا قوله صلى الله عليه وآله
وسلم ان يتلقاها باقبول ودفع
انطواطر الرأفة لها فقد بلغنا ان
شخصاً مع هذا الحديث فقال
وأين ثبت يده منه فاستيقظ من
القوم ويده داخل دبره فخشو قناب
عن ذلك واقنع قاله القسطلاني
رحمه الله بن عمر رضي الله
عنه وقد قيل له) والقائل عبد بن
جريح المذني (رايتك لا تنس من
الاركان) أي أركان المكة بمكة
الاربعة (الا الركنين) (اليمنيين)
نقلها والافلاذ في الجبل الاسود
عمراني لانه الى جهنم ولم يقع
التعليق باعتبار الاسود خوف الاستنباط على جاهل وهما باقيا على قواعد ابن ابيهم عليه الصلاة

ذكر الحديث في السراويل وأورد فيه حديث المهرم لكونه لم يرد فيه شيء على شرطه
(وعن أم سلمة قالت كان أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القميص
رواه أحمد وأبو داود والترمذي) الحديث أخرجه أيضاً النسائي وقال الترمذي حسن
غريب انما نعرفه من حديث عبد المؤمن بن خالد تفرد به وهو مروي وروى بعضهم
هذا الحديث عن أبي عميلة عن عبد المؤمن بن خالد عن عبد الله بن يزيد عن أمه عن أم
سلمة قال وسعفت محمد بن اسمعيل يقول حديث عبد الله بن يزيد عن أمه عن أم سلمة أصبح
هذا آخر كلامه وعبد المؤمن هذا فاضى مرو وقال المذني ولا بأس به وأبو عميلة ينجي
ابن واضح أدخله البخاري في الضعفاء وثقه يحيى بن معين والحديث يدل على استحباب
لبس القميص وانما كان أحب الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه أمكن
في السقم من الرداء الا زار الذين يحتاجون كثير الى الربط والامساك وغير ذلك بخلاف
القميص ويحتمل أن يكون المراد من أحب الثياب اليه القميص لانه يستعمله بغيره
ويشترجه فهو شهاد الجسد بخلاف ما لبس فرقه من الدثار ولا شاك كل ما قرب
من الانسان كان أحب اليه من غيره ولهذا شبهه صلى الله عليه وآله وسلم الاصاب بالشارع
الذي يلي البياض بخلاف غيره فانه شبههم بالدار وانما هي القميص اتصال الايدي
يتقوى فيه أي يدخل فيه ليستريحه وفي حديث المرحوم انه يتقوى في أنهار الجباسة أي
ينغمس فيها (وعن اسماء بنت زيد قالت كانت يدكم قبض رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم الى الرسغ رواه أبو داود والترمذي وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يلبس قميصاً قصيراً يدين والطور رواه ابن ماجه) الحديث الاول أخرجه
النسائي أيضاً وقال الترمذي حسن غريب وفي الاسنة اده شهر بن حوشب وفيه مهتم
مشهور والحديث الثاني رواه ابن ماجه في سننه من طريق عبيد بن محمد قال حدثنا
الحسن بن صالح ورواه أيضاً من طريق شعيبان بن وكيع عن أبيه عن الحسن بن صالح
عن مسلم عن مجاهد عن ابن عباس وعبيد بن محمد ضعيف وشعيبان بن وكيع أضعف منه
ولكن شرطه الاول يشهد له حديث اسماء هذا وشرطه الثاني يشهد له حديث ابن عمر
الا في اسماء لا زار والعمامة والقميص قولاه الى الرسغ بالسبب الملهمة لهذا اللفظ
الترمذي ولفظ أبي داود الرسغ بالصاد الملهمة الساكنة قبلها ارام مكسورة وبهدها
غين ميمية وهو مفصل ما بين الكف والساعد ويقال لفصل الساق والقدم رسغ أيضاً
قاله ابن رسلان في شرح السنن والحديثان يدلان على ان الاسنة في الاصكمام
ان لا تجاوز الرسغ قال الحافظ ابن القيم في الهدى وأما الاكام لواء السعة الطوال التي هي
كالأرجح فلم يلبسها هو ولا أحسن أصفاه البتة وهي مخالفة لسننه وفي جوازها نظر
فانهم من جنس الخيل لا انتهى وقد صار أشهر الناس بمخالفة هذه السنة في زماننا هذا
العلماء في أي أحدهم وقد جعل القميصه كمين يصلح كل واحد منهم ان يكون جبسة

والسلام ومن ثم خصا بالخبر بالاستسلام وعلى هذا الوي ٤٠٣ البيت على قواعده عليه السلام الآن

استلمت كلها اقتدابه ولهذا ما
وردهما ابن الزبير على القواعد
استلهمها وقد صرح استلهمها عن
معاوية وروى عن الحسن
والحسن رضي الله عنهما وظاهر
ما في الحديث هنا انفراد ابن عمر
باسلام اليمانيين دون غيره
عن رأيهم عبيد بن سائرهم
كان يسمى الاربعة ثم قال ابن
جرير لا بن عمر رضي الله عنهما
(ورأيتك تلبس) بفتح التاء والباء
(النعال السنية) بكسر السين
وسكون الباء التي لا شعر عليها من
السبت وهو الخلق وهو ظاهر
جواب ابن عمر التي أوجي التي
عليها الشعر أو جلد البقر المدبوغ
بالفرط والسبت بالضم ثبت يديغ
به أو كل مدبوغ أو التي أسيبت
بالديغ أي لانت أو نسبة إلى
سوق السبت وإنما اعترض على
ابن عمر بذلك لأنه لباس أهل
النجم وإنما كانوا يلبسون النعال
بالشعر غير مدبوغه وكانت
المدبوغه تهل بالطاقف وغيره
(ورأيتك تصنع) فوبك أو شعره
(بالصفرة ورأيتك إذا كنت)
مستقرا (بمكة أهل الناس) أي
رفعوا أصواتهم بالتلبية من أول
ذی الحجة لأحرام الحج (إذا رأوا
الهلال) أي هلال ذی الحجة (ولم
تم أتب حتى كان يوم القروبة)
الثامن من ذی الحجة لأنهم كانوا
يرتدون فيه من الماء ليستعموا في
عرفة شراب وغيره وقبل غير ذلك
(أما الأركان)

أو حصا أصغير من أولاد أو يقيم وليس في ذلك شيء من القائدة النبوية إلا العبت
وتنقل المؤتة على النفس ومنع الاتفاغ بالسيد في كسب من المنافع وتعرضه امرعة
الفرق ونشويه الهمة ولا الديقة الاخلافة السنة والامبال والخيلاء قال ابن رسلان
والظاهر ان نساهم صلى الله عليه وآله وسلم كن كذلك يعني ان أكلهم ان الرسخ اذلو
كانت أكلهم تريد على ذلك لتقل ولو تفل لوصل اليها كانت في الذبول من رواية
النسائي وغيره ان ام سلمة لما سمعت من جوفه خيل لا لم تنظر الله اليه قالت يا رسول الله
فكيف يصنع النساء بذيولهن قال برخينه شيئا قالت اذن ينكشف اقدامهن قال
برخينه ذراعا ولا يردن عليه ويهرق بين الكف اذا ظهر وبين القدم ان قدم المرأة عورة
بخلاف كفها انتهى وفي الحديث الثاني دلالة على ان هديه صلى الله عليه وآله وسلم كان
تقصيرا القميص لان تطويله اسبال وهو منهي عنه وسياتي الكلام على ذلك (وعن نافع
عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا اعظم سدل عمامته بين كتفيه قال
نافع وكان ابن عمر يسدل عمامته بين كتفيه رواه الترمذي) الحديث أخرجه نحوه مسلم
والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه
قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفيها بين
كتفيه وأخرج ابن عدي من حديث جابر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمامة
سوداء يلبسها في العيدين وبرخينه خلفه قال ابن عدي لا أعلم برويه عن أبي الزبير غير
الترمذي وعنه حاتم بن اسمعيل وأخرج الطبراني عن أبي موسى ان جبريل نزل على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وعليه عمامة سوداء قد أرخى ذؤابته من وراءه قوله سدل
السدل الاسبال والارسال وفسره في القاموس بالارخا وهو الحديث يدل على استحباب
لبس العمامة وقد أخرج الترمذي وأبو داود والبيهقي من حديث وكانة بن عبد بن زيد
الهمامي انه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول فرق ما يتناو بين المشركين
العمامة على القلائس قال ابن القيم في الهدى وكان يلبس القاموس بغير عمامة ولبس
العمامة بغير قلنسوة انتهى والحديث أيضا يدل على استحباب ارخا العمامة بين الكتفين
وقد أخرج أبو داود من حديث عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يسدلها من بين يدي ومن خلفي والراوى عن عبد الرحمن شيخ من أهل المدينة
لم يذ كر أبو داود اسمه وأخرج الطبراني من حديث عبد الله بن عباس قال بعث رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم على بن أبي طالب عليه السلام الى خيبر فعممه بعمامة سوداء ثم
أرسلها من وراءه أو قال على حشفة اليسرى وحشفة اليمين وأخرج ابن سعد عن
مولي يقال له هرير قال رأيت عليا عليه عمامة سوداء قد أرخاها من بين يديه ومن خلفه
قال ابن رسلان في شرح السمتين عند ذكر حديث عبد الرحمن وهي التي صارت شعار
الصالحين المتكئين بالسنة يعني ارسال العمامة على الصدر وقال في الحديث النبي

فيم أنت حينئذ والرؤية هنا تحتمل البصريه والعلمية (قال عبد الله) بن عمر رضي الله عنهما عجبنا لابن جرير (أما الأركان)

التي قال السببية قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر ويوضأ فيها) أي في النعل (فأجاب أن ألبسها) نفسه (المتصريح بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغسل رجله النمر بقتين وهما في رجليه) (وأما المصرفة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصبغ بها فأجاب أن يصبغ بها) (يصبغ بها) (في الحديث المروي في سنن أبي داود) (وكان يصبغ بالورس والزعفران حتى يعمامة أو شمعه لما في السنن أنه يصفر بهما ليطيبه وكان أكثر العمامة والتابسين يفضض بالصفرة ورجع الاول القاضي عياض وأجيب عن الحديث المستدل به الثاني باحتمال أنه كان يطيب بهما لانه كان يصبغ بهما (وأما الالهلال) بالطحج والعمرة (فاني لم أورد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (ولم يلق حتى تلعبت به راحته) أي استوى فاقته الى طريقه والمراد ببدء النجوع في أفعال الناس واليه ذهب الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة يحرم عقب الصلاة بالسلمة حديث الترمذي أنه صلى الله عليه وآله وسلم أهل بالطحج حين فرغ من ركعتيه وقال حسن وقال آخرون الأفضل أن يهل من أول يوم من ذي الحجة ويحل منه ما لم يأت كتاب الحج وهذا الحديث خامس الاسناد ورواته كلهم

عن العمامة المقطعة بفتح القاف وتشديد العين المهملة قال أبو عبيد في الغريب المقطعة التي لا ذؤابة لها ولا حنك قبل المقطعة عمامة أبيس وقيل عمامة أهل الذمة وورد النسي عن العمامة التي ليست بحنكة ولا ذؤابة لها قال الحنكة من حنك الفرس اذا جعل له في حنكه الاسفل ما يقوده به هذا معنى كلام ابن رسلان والذي ذكره أبو عبيد في الغريب في حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالطحج ونهى عن الاقتعاط ان المقطعة هي التي لا يجعل منها تحت الحنك وقال ابن الاثير في النهاية في حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الاقتعاط وأمر بالطحج ان الاقتعاط ان لا يجعل تحت الحنك من العمامة شيئا والطحج جعل بعض العمامة تحت الحنك وقال الجوهري في الصحاح الاقتعاط شد العمامة على الرأس من غير اذنة تحت الحنك والطحج تطويق العمامة تحت الحنك وهكذا في القاموس وكذا قال ابن قتيبة وقال الامام أبو بكر الطرطوشي اقتعاط العمامة هو التعميم دون حنك وهو بدعة منكرة وقد شاعت في بلاد الاسلام وقال ابن حبيب في كتاب الواضحة ان ترك الاقتعاط من بقايا عجم قوم لوط وقال مالك اذا ركت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبعين سجدة كانوا أحدهم لو اتفق على بيت المال لكان به أمينا وقال القاضي عبيد الوهاب في كتاب المعونة أنه ومن المكره ما خالف زى العرب وأشبه زى العجم كالنعم بغير حنك وقال القرافي ما أتق ما لا تفتي أجازه أربعة من محنكا وقد روى الترمذي من جماعة من السلف وروى النهي عن الاقتعاط عن جماعة منهم وكان طاووس ومجاهد يقولان ان الاقتعاط عمامة الشيطان فينظر فيما قبله ابن رسلان عن أبي عبيد من ان المقطعة هي التي لا ذؤابة لها وقد استدلل على جواز ترك الذؤابة ابن القيم في الهدى بحديث جابر بن سليم عنده مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بلطف ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة وعليه عمامة سوداوية وذكر الذؤابة قال نذل على ان الذؤابة لم يكن يرخمها دائما بين كتفيه وقد يقال انه دخل مكة وعليه أمة القتال والمغفرة على رأسه فلبس في كل موطن ما يناسبه انتهى وروى أبو داود من حديث عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفسد لها بين يدي ومن خلني وروى الطبراني عن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد الرحمن بن عوف وأرخى له أربع أصابع وفي اسناده المقدم بن داود وهو ضعيف وأخرج نحوه الطبراني في الاوسط عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم عم عبد الرحمن بن عوف فأرسل من خلفه أربع أصابع أو نحوها ثم قال هكذا فاعلمت فانه اعرب وأحسن قال السيوطي واسناده حسن وأخرج الطبراني أيضا في الاوسط من حديث ثوبان ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اعتم أرخى عمامته بين يديه ومن خلفه وفي اسناده الخياط بن رشد بن وهو ضعيف وأخرج الطبراني أيضا في الكبير عن أبي امامة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ومسلم وأبو داود في الحج واللباس
في الطهارة وابن ماجه في اللباس
وأكل وجهه هو موليها (عن
عائشة رضي الله عنها) أنها قالت
كان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) يحب العتيق (لأنه كان يحب
القال الحسن إذا أحبب العتيق أهل
الجنة وزاد البخاري في الصلاة
من رواية شعبة ما استطاع فغلبه
على المحافظة على ذلك ما لم يمنع
مانع (في تعمله) أي حال كونه
لباسا للعل أي الابتداء باللباس
العتيق (وترجله) الابتداء بالمشق
العتيق في التبريد رأسه وخبثه
(و) في طهوره (بضم الطاء) لأن
المراد تطهيره وتفتيح أي البسطة
بالشق العتيق في الغسل وبالعتيق
في المدين والرجلين على اليسرى
وفي سنن أبي داود من حديث أبي
هريرة رضي الله عنه مرفوعا إذا
نوضأتم فابدؤا بيمينكم فان قدم
اليسرى كره ورواه صحيحهما واما
الكعبة وانشدان والأذنان
فطهران دفعة واحدة (و) كذا
في البخاري من رواية أبي الوقت
بأنه أتوا الوأو وهو من عطف العام
على الخاص ولغته بمراساة طها
كذا كان صلى الله عليه وآله وسلم
يحبب التمين (في شأنه) (و) كما قيل
الشأن بقوله كذا يدل على التعميم
فيما دخل فيه نحو لبس الثوب
والسراويل والخف ودخوله
المسجد والصلاة على صنية الإمام
وصنية المسجد والأكل والشرب

وسلم قباولي والباقي معه مو يرخي لها من جانبه الايمن نحو الاذن وفي استناده جميع
ابن ثوبان وهو متروك قبل ويحرم اطالة العذبة طولاً فاحشا ولا مقتضى العزم بالتحريم
قال النووي في شرح المذهب يجوز لبس العمامة بالرسالة طرفها وبغير رسالة ولا كراهة
في واحد منهم ما لم يصح في النهي عن ترك الرسالة التي وارسالها الرسالة فاحشا كارسال
الثوب يحرم لاختلافه ويكره لغيره انتهى وقد أخرج ابن أبي شيبة أن عبد الله بن الزبير كان
يعتم بعمامة سوداء أو خاهما من خلفه نحو من ذراع وروى سعد بن سعد عن رشدين
قال رأيت عبد الله بن الزبير يعتم بعمامة سوداء وبرخيها شبرا أو أقل من شبر قال
السيوطي في المطاوي في الفتاوى وأما مقدار العمامة التي يفتة فلم يثبت في حديث وقد
روى البيهقي في شعب الإيمان عن ابن سلام بن عبد الله بن سلام قال سألت ابن عمر كيف
كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعتم قال كان يدير العمامة على رأسه ويغرزها من
ورائه ويرسل لها ذؤابة بين كتفيه وهذا يدل على أنها عدة أذرع والظاهر أنها كانت
نحو العشرة أو فوقها يسيرا انتهى ولا أدري ما هذا الظاهر الذي زعمه فان كان الظهور
من هذا الحديث الذي ساقه باقية أروافه من ذكر الادارة والفرز وارسال الذؤابة
فهذه الاوصاف تخصه في عمامة دون ثلاثة أذرع وان كان من غيره فها هو بعد اقراره
بعدم ثبوت مقدارها في حديث

(باب الرخصة في اللباس الجميل واستصحاب التواضع فيه
وكراهة الشهرة والاسبال)

(عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل الجنة من كان في
قلبه مثقال ذرة من كبر فقال رجل ان الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا
قال ان الله جميل يحب الجمال الكبير بطر اطلق وغص الناس رواه أحمد ومسلم) قوله
ان الله جميل اختاره في معناه فقبل ان كل أمره سبحانه وتعالى حسن جميل وله الاسماء
الحسنى وصفات الجمال والكمال وقيل جميل بمعنى جميل ككريم وتجميع معنى محرم
ومعوق وقال أبو القاسم القشيري معناه جميل وقال الخطابي انه بمعنى ذي النور والبهجة
أي مال كهما وقيل معناه جميل الانسجال بكم والنظر اليكم بكافة يسير ويعين عليه
ويثبت عليه الجزيل ويشكر عليه قال النووي واعلم ان هذا الاسم ورد في هذا
الحديث الصحيح ولكن من أخبار الاسناد وقد ورد أيضا في حديث الاسماء الحسنى وفي
استناده مقال والمنتار جواز اطلاقه على الله ومن العلماء من منعه قال امام الحرمين
ما ورد الشرع باطلاقه في اسماء الله تعالى وصفاته اطلاقه وما منع الشرع من اطلاقه
منه معناه وما لم يرد فيه اذن ولا منع لم يقتض فيه تحصيل ولا تحريم فان الاحكام الشرعية عينة
تنافي من موارد الشرع ولو قضية التحليل أو تحريم الحكمين حكما بغير الشرع انتهى
وقد وقع الخلاف في تعمية الله وصفه من أوصاف الكمال والجلال والمدح بما لم يرد به

والا كمال وتقسيم الاطراف ونقص الشاب وتفتيت الابط وحاق الرأس والخروج من الظلام في غير ذلك معاني معناه الاما يخص

بذلك كاستئصال الخلاء وانخروج من ٤٦ : المسجدين والامتناع والاستبراء وخلع الثوب والسر اويل وعنه بذلك

لو انما استحب التيمم فيها لانه من باب الازالة والقاعدة ان كل ما كان من باب التكريم والترين فيما بين الالاف ليس هو خلق الرأس من باب التزين لامن باب الازالة وقد ثبت الايتساع فيه بالابن قال في الفتح وحقيقة الشأن انما كان فعلا مقصودا وما استحب فيه التيمم ليس من الافعال المقصودة بل هي اما تزويدا ما غير مقصودة وهذا كله على تقدير انبات الواو واما على استقامتها فتقوله في شأنه كله متعلق بمحجبه لا بالتيمم أي بمحجبه التيمم في شأنه كله التيمم في تنعله الى آخره أي لا يترك ذلك سفر او لا حضرا ولا في قراعه ولا في شمله ونحو ذلك وقد بسط القول في ذلك القسطلاني في ارشاد الساري وفي هذا الحديث الدلالة على شرف العيين وهو سادس الاسناد ورواه ما بين نصري وكوفي وفيه رواية لابن حن الا ب وقرينين من أتباع التابعين وآخرين من التابعين والتجديد والاختيار والتميزه واخرجه البخاري في المسائل واللباس ومسلم في الطهارة وأبو داود في اللباس والترمذي في آخر الصلاة وقال حسن صحيح والنسائي في الطهارة والزينة وابن ماجه في الطهارة (عن أنس ابن مالك) الانصاري (رضي الله عنه) أنه قال رأيت أي ابصرت (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الحلال أنه قد حانت أي قربت (صلاة العصر) وهو بالزور كما رواه عنه انساب سوف

الشرع ولا منعه فاجاز طائفة ومنه آخرون الان يرد به شرع مقطوع به من نص كتاب أو سنة متواترة أو إجماع على اطلاقه فان ورد خبر واحد فاختاره واقبه فاجاز طائفة وقالوا الدعاءية والناس من باب العمل وهو جاز في غير الواحد ومنعه آخرون كونه راجعا الى اعتقاد ما يجوز أو يستحيل على الله تعالى وطريق هذا القطع قال القاضي عياض والصواب جوازه لاستعماله على العمل ولقول الله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوهما انتهى والمسئلة مدونة في علم الكلام فلا تظلم فيها المقال قوله بطريق هو دفعه وانكاره ترفعا وتخييرا قاله النووي وفي القاموس بطريق ان يتكبر عند دعائه فلا يقبله قوله ونقص الناس هو بغين معجمة مفتوحة وصادمه له قبلها ميم سا كنه وقال النووي في شرح مسلم هو بالطاء المهملة في نسخ صحيح مسلم قال القاضي عياض لم يرو هذا الحديث عن جعفر شيئا منها وفي البخاري الا بالطاء كره أبو داود في مصنفه وذكره أبو سعيد الترمذي وغيره والغمض والغمض قال النووي يعني واحدا وهو استحقاق الناس والحديث يدل على ان التكبر مانع من دخول الجنة وان بلغ في القلة الى الغاية ولهذا وردا التعديد فقال ذرة وقد اخذت في تناوله فذكر الخطابي فيه وجهين أحدهما ان المراد التكبر عن الايمان فصاحبها لا يدخل الجنة أصلا اذا مات عليه والثاني انه لا يكون في قلبه كبر حال دخول الجنة كما قال الله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل قال النووي وهذا التأويلان فيه بعد فان الحديث ورد في سياق انتهى عن التكبر المعروف وهو الارتفاع عن الناس واحتمارهم ودفع الحق فلا ينبغي ان يعمل على هذين التأويلين المخرجين له عن المطالب بل الظاهر ما اختاره القاضي عياض وغيره من المحققين انه لا يدخلها بدون مجازاة ان جازاه وقيل هذا جزاؤه ولو لم يجزاه وقيل لا يدخلها مع المتقين أول وهله ويمكن ان يقال ان هذا الحديث وما يشابهه من الأحاديث التي وردت مصرحافينها بدم دخول جماعة من العصاة الجنة أو عدم خروج جماعة منهم من النار خاصة وأحاديث دخول جميع الموحدين الجنة ونحو ذلك عاصاتهم من التارعة فلا حاجة على هذا الى التأويل والحديث أيضا يدل على ان محبة اللباس الثوب الحسن والذهل الحسن وتخير اللباس الجليل ليس من التكبر في شيء وهذا مما لا خلاف فيه فيما أعلم والرجل المذكور في الحديث هو مالك بن مرارة الهاشمي ذكر ذلك ابن عسك البر والقاضي عياض وقد جمع الحافظ ابن بش كوال في اسمه أقر الاسماء النوروى

في شرح مسلم (وعن سهل بن معاذ الجهني عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من ترك ان يلبس صالح الثياب وهو يتقرب لعباده فواضعه الله عز وجل دعاه الله عز وجل على رؤوس الخلائق حتى يخيره في حلال الايمان أي بين شاعر وأما أحمد والترمذي الحديث حسنة الترمذي وقدر وامن طريق عياض بن محمد الدوري عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب عن أبي مرحوم عبد الرحيم بن معون عن سهل بن معاذ بن

بالمدينة (فالتس) أي طلب (الناس الوضوء) بفتح الواو والماء الذي يتوضأ به ٤٠٧ (فلم يجدوه) أي فلم ينجسوا الماء (فأق)

مينا للمعهول (رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم بوضوء) بفتح

الواو أي بأفاه فيه ماء ليتوضأ به

وقد رواه ابن المبارك بخلافه

بقدر فيه ماء يسير وروى

المهلب أنه كان مقدرا وضوء

رجل واحد (فوضع رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم

في ذلك الاناء) الشربة

الكرية (وأمر الناس أن) أي

بأن (يتوضأوا) أي بالتوضؤ

(منه) أي من ذلك الاناء (قال

أنس رضي الله عنه (فرايت) أي

أبصرت (الماء) حال كونه

(نفس) أي يخرج (من تحت)

وفي رواية ينفور من بين

(أصابعه) فتوضأوا حتى توضأوا

من عند آخرهم) أي توضأوا

الأساس حتى توضأوا الذين عند

آخرهم وهو كناية عن جميعهم فإله

الكره إلى أي لم يبق منهم أحد

والشخص الذي هو آخرهم

داخل في هذا الموضع لأن

السياق يقتضي العزم والمبالغة

لأن عند هذا يعني في وحق

التدريج ومن البيان وقيل حتى

فأحرف ابتداء ومن للغاية

واسم تبطن من هذا الحديث

استحباب التماس الماء لمن كان

على غير طهارة (والرعدة) أي

أسكر المجزعة من الملاحظة وفيه

أن اغتراف التوضؤ من الماء

أنس الجاهل عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعبد الزحيم بن ميمون قال التماس
ليس به بأس وضوءه ابن معين وسمل بن معاذ وثقه ابن حبان وضوءه ابن معين وفيه
استحباب الزهد في الملبوس وتركه ابن حسن الثياب ورفعهما قصد التواضع ولا شك
أن ابن ماجة جال زائد من الثياب يجذب بعض الطباع إلى الزهو والتملا والمالك
وقد كان هديته صلى الله عليه وآله وسلم كما قال الحافظ ابن القيم إن بلبس ما يتبر من
اللباس الصوف نارة والقطن أخرى والكتان نارة وليس البرود واليانسة والبرد
الاضطر وليس الجبة والقبا والقسميص إلى أن قال فالذين يتبعون عما أباح الله من
الملابس والمطاعم والمناكح تهذا وتعبدا بآزارهم طائفة قابلوهم فلم يلبسوا إلا ما شرف
الثياب ولم يأكلوا إلا طيب وألبن الطعام فلم يبر واللبس الخشن ولا آكله تكبرا وتجبيرا
وكلا الطائفتين مخالف لهدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولهذا قال بعض السلف
كانوا يكرهون الثوبتين من الثياب العالي والمنخفض وفي السنين عن ابن عمر رفعه من
لبس ثوب شهرة لبسه الله ثوب مذلة إلى آخر كلامه وذكر الشيخ أبو إسحق الأصبهاني
بإسناد صحيح عن جابر بن أيوب قال دخل الصائغ بن راشد على محمد بن سيرين وعليه جبة
صوف وازار صوف وعمامة صوف فاستأذنه محمد وقال أظن أن أقواما يلبسون
الصوف ويقولون قد لبسنا عيسى بن مريم وقد حدثني من لا تثم أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قد لبس السكك والسكك والسكك وسنة ثيبتنا حتى أن تتبع ومقصود
ابن سيرين من هذا أن قوم ما يرون أن لبس الصوف داعيا أفضل من غيره فيعتبرونه
ويعتدون أنفسهم من غيره وكذلك يكرهون زيا واحدا من اللباس ويكرهون زسوما
وأوضاعا وهيات يرون الخروج عنهم منكرا وليس المنكر إلا التقيدهما والمحافظة
عليهما وترك الخروج عنهما والماصل أن الأعمال بالنيات فليس المنخفض من الثياب
تواضعا وكسر السورة النفس التي لا يؤمن عليها من التكبر إن لبست على الثياب
من المقاصد الصالحة الموجهة إلى الله ورسوله والى من الثياب عند الأمن
على النفس من التماسي المشوب بنوع من التكبر لقصد التوصل بذلك إلى غلام الطالب
الدينية من أمر بعسوف أو فهمي عن منكروهم من لا يلتفت إلا إلى ذوى الهيات كما
هو الغالب على عوام زماننا وبعض خواصه لا شك أنه من الموجهات للأجر لكنه لا بد
من تقيده ذلك بما يحل لبسه شرعا (وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم من لبس ثوب شهرة في الدنيا لبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة رواه أحمد وأبو داود
وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا التماسي ورجال أسنده ثقات رواه أبو داود عن شيخه
محمد بن عيسى بن يحيى بن الطباع قال فيه أبو حاتم مبرزة له عدة مصنفات عن أبي عوانة
الوضاح وهو ثقة عن عثمان بن أبي زرة الثقة وقد أخرجه البخاري في الألبسة عن
المهاجر بن عمرو السامي وقد أخرجه ابن حبان في الثقات عن ابن عمر وأخرجه أيضا

القليل لا يصح المأمومة لا واسم بدل به الشافعي عسى أن الأمر بفعل اليسر قبل ادخالها

وبقية هذه المباحث مجملها
بعلامات النبوة قال ابن بطال
حديث نبيع الماشع منه جميع من
العبادة الا انه لم يروا الامس
طريق ايس وذلك لظول عمره
واطاب الناس علوا السند كذا
قال وقال القاضي عياض هذه
القصة رواها العدد الكثير من
المقاتل عن الجهم الغفر عن
الكاتبه متصل عن جهمه من
العبادة بل يروى عن ائمتهم
انما كذا ذلك فهو ملحق بالقاضي
من مجهول انه انتهى فاقترع كمين
الكلادين من التفاوت وهذا
الحديث من الربايعات ورجاله
ما بين تميمي ومديني وبصري
واسمه التميمي والخبار
والغفيرة وأخوه البخاري
في علامات النبوة وحرر الحافظ
ابن حجر هذا الموضوع هناك
نحوه برأبنا في الموضع
في المناقب وقال حسن صحيح
والنسائي في الطهارة والله
التوفيق (وعنه) أي عن أنس
رضي الله عنه (ان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لما حاق
رأسه) الشريفة في حجة الوداع
أي أمره الخلاق لحاقه فأضاف
القول اليه مجازا واختلف
في الذي حاق فالصحيح انه معمر
ابن عبد الله كما ذكره البخاري

(١) قلت قد تقدم ان الامر
بغسل اليدين قبل ادخالها الى الماء

من طريق محمد بن عيسى عن القاضي شريك عن عثمان بن ذلك الاسناد قوله من ليس
ثوب مشرة قال ابن الاثير المشرة ظهور الشيء والمراد ان ثوبه يشتر بين الناس لخصافته
لونه لان ثوبهم يرفع الناس اليه اباؤهم ويختال عليهم بالعجب والتعجب قوله
اليسه الله تعالى ثوب مذهلة لفظ أي داود ثوبه والمراد بقوله ثوب مذهلة ثوب يوجب
ذاته يوم القيامة كالبص في الدنيا ثوبه يرفع الناس ويترفع به عليهم والمراد بقوله
مذهلة في ذلك الرواية انه مذهلة في شهرته بين الناس قال ابن رسلان لانه ليس المشرة
في الدنيا يعز به ويتفخر على غيره ويلبسه الله يوم القيامة ثوباً يشتهر به لذاته
واختصاره بينهم عقوبة له والعقوبة من جنس العمل انتهى ويدل على هذا
التأويل الزيادة التي زادها أبو داود من طريق أبي عوانة بلفظ تلهب فيه النار
والحديث يدل على تحريم لبس ثوب المشرة وليس هذا الحديث بخلافه انما يقاس
النيابيل قديسه بل ذلك لئلا يلبس ثوباً يخالع ملبوس الناس من الفقراء والبراء الناس
فيستجيبوا من لباسه ويعتقدوه قال ابن رسلان واذا كان اللبس لفساد الاشهر في الناس
فلا فرق بين ربيع الثياب ووضعها والموافق لللبوس الناس والمخالع لان التحريم
يدور مع الاشهر والمعتبر القصد وان لم يطابق الواقع (وعن ابن عمر قال قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم من عرف ثوبه خيلاً لم ينظر الله اليه يوم القيامة فقال أبو بكر ان
أحمد بن شريك اذا روى يسترضي الآن أن تعاهد ذلك منه فقال انك لست بمن يفعل ذلك خيلاً
رواه الجماعة الا أن مسلماً وابن ماجه والترمذي لم يذكر واقعة أبي بكر (قوله خيلاً فعلاه
بضم الخاء المجهمة محدود والخيلة والبطر والكبر والزهو والتفتتوا واليساء كلها جمع
واحد يقال خال واختال اختيلاً اذا تكبر وهو رجل خال أي متكبر ومما صاحب خال أي
صاحب كبر قوله لم ينظر الله اليه النظر حقيقة في ادراك العين المحرقة وهو هنا مجاز في
الرحمة أي لا يرجمه الله لامتناع حقيقة النظر في حقه تعالى والعلاقة هي السببية فان من
نظر الى غيره وهو في حالة غفلة فوجهه وقال في شرح الترمذي عن المعنى الكائن عند
النظر بالنظر لان من نظر الى متواضع رجمه ومن نظر الى متكبر رجمه فالرجمه المقت
متسببان من النظر والحديث يدل على تحريم جبر الثوب خيلاً والمراد بجبره هو جبره على
وجه الارض وهو الموافق لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما أسفل من الكعبين من الازار
في النار كما سيأتي بظاهر الحديث ان الاسبال محرم على الرجال والنساء لما في صفة من في
قوله من جرم من العموم وقد فهمت أم سلمة ذلك لما سمعت الحديث فقالت فكيف نصنع
النساء يذنبون قال يرخينه شبرا فقالت اذا تنكشت أقدمهن قال فبرخينه مذراعا
لا يردن عايشه أخرجه النسائي والترمذي ولكنه قد أجمع الساجون على جواز الاسبال
لأنه كما صرح بذلك ابن رسلان في شرح السنن وظاهر التمهيد بقوله خيلاً يدل على أنه هو
ان جبر الثوب لمغير الخيلاء لا يكون دخلاً في هذا الوعيد قال ابن عبد البر يهتوم به ان

سنة لا واجب ولا شئ في مشير وعية وأما قول من قال بالوجوب فلا وجه له انظر السيل سيد نور الحسن خان الجار

توجه الله وقبل هو خراسان بن أبيه والصحيح ان خراسان الحاق بالحقية (كان أبو طلبة) زيد بن سهل بن الاسود الانصاري البخاري زوج أم سليم والمدة أنس شهد المشاهدة كما المتوفى في سنة سبعين كلبي هريز (أول من أخذ من شعره) صلى الله عليه وآله وسلم وأخرجه أبو عوانة في صحيحه ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر الخلاق خلق رأسه ودفع الى أبي طلبة الشق الايمن ثم خلق الشق الايسر فأمره ان يقسمه بين الناس ورواه مسلم أيضا باختلاف اللفظ واتحاد المعنى قال النووي فيه اسباب البداهة الشق الايمن من رأس الخلق وهو قول الجمهور ٤٠٩ خلافا لابي حنيفة وفيه طهارة شعره لا دمي وبه قال الجمهور وهو الصحيح عندنا

(١) وفيه التبرك بشعره صلى الله عليه وآله وسلم وفيه الموااة بين الأصحاب في الطهارة والهدية قال في الفتح أقول وفيه ان الموااة لانه لم يزل المسواة وفيه تفصيل من يتولى الشعر فله على غيره انتهى أقول واذا كان مطلقا لا يحد طاهر فالظاهر الذي يفصل به طاهر وقيل ان شعره صلى الله عليه وآله وسلم مكروه لابقام عليه غيره واجب بان انصوحه لانه ثبت لا بدليل والاصل عدمها وعورض بما يطول وقد تقي عبيدة الساماني التابعي الكوفي أحد الخضرين فقال لان تكون عندي شعرة منه أحب الي من الدنيا وما فيها كذا في البخاري وهذا الحديث من الثماليات ورواه ما بن تميمي ومدين وكاهم أئمة أجلاء وفيه الاخبار والتحديث والعنونة وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وقال الترمذي حسن صحيح (عن أبي هريرة رضي الله عنه) انه قال

الجار لغير الخيلاء لا يلحقه الوعيد الا انه مذموم قال النووي انه مكروه وهذا نص الشافعي قال البزي في مختصره عن الشافعي لا يجوز السدل في الصلاة ولا في غيرها التبرك بغيره خفيف لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره ان يكره انتهى قال ابن العربي لا يجوز للرجل ان يجاوز بثوبه كعبه ويقول لأجره خيلاء لان النبي قد تناوله لفظا ولا يجوز ان يتناوله لفظا ان يتناوله اذا صار حكمه ان يقول لا أمثله لان تلك العلة ليست في قائمته سوى غير صلة بل اطالة ذيله الدالة على تكبره انتهى وحاصله ان الاسبال يستلزم حر الذوب وحر الثوب يستلزم الخيلاء ولو لم يقصد اللابس ويدل على عدم اعتبار التقييد بالخيلاء ما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي ومحمد بن حنبل جابر بن صليم من حديث طويل فيه وارفع ازارك الى نصف الساق فان أيت فالى الكعبين واياك واسبال الازرار فانهم من الخيلاء وان الله لا يحب الخيلاء وما أخرج الطبراني من حديث أبي امامة قال يفتلن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ لحقنا هم وبن زبارة الانصاري في حله ازار وردا قد أسبل فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله عز وجل ويقول عبيدك وابن عبيدك وأنتك حتى تضعها هم وقال يا رسول الله اني أمتى السابقين فقال يا عمر وان الله تعالى قد أحسن كل شيء خلقه يا عمر وان الله لا يحب المسبل والمسبلت رجا له ثقات وظاهره ان عمر لم يقصد الخيلاء وقد عرفت ما في حديث الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره ان يكره انتهى عن فعل ذلك خيلاء وهو نص صحيح بان مناط التحريم الخيلاء وان الاسبال قد يكون للخيلاء وقد يكون لغيره فلا بد من حمل قوله فانهم من الخيلاء في حديث جابر بن سليم على انه خرج مخرج الغالب فيكون الوعيد المذكور في حديث الباب متوجها الى من فعل ذلك اختيالا والقول بان كل اسبال من الخيلاء أخذ بظاهر حديث جابر تردم الضرورة فان كل أحد يعلم ان من الناس من يسبل ازاره مع عدم خطور الخيلاء به ويرده ما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره ان يكره لما عرفت وبمذايحل الجمع بين الاحاديث وعدم ايراد قيد الخيلاء المصحح به في الصحيحين وقد جمع بعض المتأخرين رسالة طويلا بجرم فيها نصريم الاسبال مطلقا وأعظم ما تسلك به حديث جابر وأما حديث

٥٣ نيل ل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا نثر ب السكب أي ولو ما دون في الخيلاء بطرف لسانه (في) وفي رواية من (انما أحدكم فليغسله سمعا) أي سبع مرات لحجاسته المظلمة وهذا الامر يقتضي التور لكن جملة الجمهور على الاستصحاب الا ان أراد ان يستعمل ذلك الا انه وقوله في انما أحدكم خرج (١) ولبعض العلماء في احوال شعره وتبجيلها وتبركها رسالة سماها السبوف المرفقات على أهل الشعرات ١٥ يسجد على حصى خان

يخرج الغالب لا للقبض وتخرج بقوله مشهور وكذا لو بلغ ما إذا كان جازماً لأن الواجب حينئذ القاء ما أصابه الكلب بقمه ولا يجب غسل الأناصير عند الأذى أصابه ثم الكلب مع الرطوبة فيجب غسل ما أصابه فقط سبعا لأنه إذا كان ما فيه جازماً لا ينبغي أخذ الكلب منه مشرباً ولا ولو لم يكن كذا لا ينبغي ولم يقبح في رواية مالك التعريب ولا ثبت في شيء من الروايات عن أبي هريرة إلا عن ابن سيرين والأضافة في قوله أنه أحدكم ملغى اعتبارها لأن الظاهرة لا تتوقف على ملك ومقهوم الشرط في قوله إذا بلغ يقتضي قصر الحكم على ذلك لكن إذا

أبى إمامة فغاية ما فيه التمسح بما أن الله لا يجب المسبل وحديث الباب مقيد بالخيار وحمل المطلق على المقيّد واجباً وأما كون الظاهر من عمرائه بقصد الخطأ فاجعل هذا الظاهر من الأحاديث الصحيحة وسبباً في ذكر المقدار الذي بعد أسبلاً وذكر عموم الأسباب لبيع لباس ومن الأحاديث أنه لا بد من أن الأسباب من أشد الذنوب ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يحسن حسابهم ولا يحسن عذابهم قلت من هم يا رسول الله فقيلوا خسر وأضاعوا دناءتهم قتلت من هم خاؤا وخسر وأقال المسبل والمثان والمثاق سبلة بالخلف الكاذب أو الفاسخ وما أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة قال بينما رجل يصلي مسبلاً إذ رآه فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فتوضأ فذهب فتوضأ ثم جاءه قال اذهب فتوضأ فقال له رجل يا رسول الله مالك أمرته أن يتوضأ ثم سكت عنه قال أنه صلى وهو مسبل أزاره وإن الله لا يقبل مسلاً رجل مسبل وفي أسناده أبو جعفر رجل من أهل المدينة لا يعرف اسمه وما أخرجه أبو داود من حديث طويل وفيه قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يبعثني في الأسدي لولا طول جنته وأسبلاً أزاره (وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الأسبلى في الأزار والقميص والعمامة من بخر شيئاً خيلاً لم ينظر الله إليه يوم القيامة رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه) الحديث في أسناده عبد العزيز بن أبي رواد وقد تكلم فيه غير واحد قال ابن ماجه قال أبو بكر بن أبي شيبة ما عرفته انتهى وهو مولى المهلب بن أبي صفرة وقد أخرجه البخاري وقال النووي في شرح مسلم بعد أن ذكر هذا الحديث أن أسناده حسن والحديث يدل على عدم اختصاص الأسبلى بالثوب والأزار بل يكون في القميص والعمامة كما في الحديث قال ابن رسلان والطبرستان والرداء والشملة قال ابن بطال وأسبلاً العمامة المراد به إرسال العذبة زائد على ما جرت به العادة انتهى وأما المقدار الذي جرت به العادة فقد تقدم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله هو وأصحابه وطول بل أكل القميص تطويلاً لا زائداً على المعتاد من الأسبلى وقد نقل القاضي عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد

أولاً في مثلاً ويصكون ذكر اللؤلؤ والغالب والقوى من جهة الدليل كما قاله النووي في شرح المهذب اختصا من الفضل سبعاً (١) بالولوغ ولا يطلق بذلك بقية أعضائه كده ورجله وفي الحديث دليل على أن حكم التجاسة يتعدى عن مجاهل إلى ما يجاوزها بشرط كونه مائماً وعلى تقييد المائعات إذا وقع في جرحها التجاسة وعلى تقييد الاناء الذي يتصل بالمائع وعلى أن ورود الماء على التجاسة يخص القبول ودها عليه لأنه أمر بأراقة الماء وما وردت عليه التجاسة وهو حقة في أراقة جمعه وأمر بنفسه لا حقيقة تنفذ بجائزته غسله ولو كان ما يغسل به أقل مما أرى وخالف ظاهر هذا الحديث المأذونة والخنفية فاما المسكبة لم يقولوا بالتعريب أصلاً مع إيجابهم التمسح لأن التعريب لم يقع في رواية مالك كما تقدم قال القرافي منهم قد صحت نسبه الأحاديث فالعجب منهم كيف لم يقولوا بها وأطال

القول فذلك في الفتح (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه) (١) (قال كانت الكلاب تقبل وتدنس حال كونها في المسجد) التنبؤ المدني (في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يكونوا يرون شيئاً من ذلك بالماء وفي ذكر الكون مسالفة ليست في حذفه وكذلك في لفظ الرش حيث اختار على لفظ (١) (فائدة) هذا حكم يخص بولوغه وليس فيه ما يدل على نجاسة ذاته كالأكل والجماع عظماء ودماء شعراً وعرفاً والحق هذا القياس على اللؤلؤ بعد جدد الكفا في السبل اه سيدي نور الحسن خان

الفصل لأن الرث ليس فيه جريان الماء بخلاف الفصل فإنه يشترط فيه الجريان فأن الرث أبلغ من نقي الفصل وللفظ شيئا أيضا
 هام لأنه نص في سياق المتن وهذا كله للمبالغة في طهارة سوره اذ في مثل هذه الصورة الغالب ان اغايه يصل الى بعض
 اجزاء المسجد وأجيب بان طهارة المسجد متيقنة وما ذكره مشكوك فيه واليقين لا يرتفع بالشك ثم ان دلالة لا تعارض
 دلالة منطوق الحديث الواردة بالفصل من ولو غره وقد زاد أبو نعيم والبيهقي في روايتهما لهذا الحديث من طريق أحمد بن
 شبيب المذكور في البخاري موصولا بصريح التصديت ٤١١ قبل قوله تقبل وتبول وبهذا

واوالعطف وكذا أخرجهما أبو
 داود من رواية عبد الله بن وهب
 عن يونس بن يزيد شيخ شبيب
 ابن سعيد المذكور وجهه فلا
 حجة فيه ان استدلاله على طهارة
 الكلاب للأنفحة على نجاسة
 بولها قاله ابن المنير ولكن قدح
 في نقل الاتفاق القول بانهم اتوا
 حيث صح عن نقل عنه
 بول ما يور كل الجار وقال ابن
 المنذر انهم كانت تبول
 في المسجد في مواطنها ثم
 تقبل وتدبر في المسجد اذ لم يكن
 عليه في ذلك الوقت غلق قال
 ويبدو أن قوله الكلاب
 نقسب في المسجد حتى غتمه
 بالبول فيه والأقرب ان يكون
 ذلك في ابتداء الحال على أصل
 الإباحة ثم ورد الأمر بتكريم
 المساجد وتطهيرها وجعل

على المعتاد في لباس في الطول والسعة (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال لا ينظر الله الى من جازاه بطرأه فنف عليه ولا جهد البخاري ما أسفل من
 الكعبين من الازراق النار) قوله بطرأه تقدم ان البطرأه معناه في الخيل
 وفي القاموس البطرأه الشطاط والاشمروقة احتمال النجعة والدهش والخيرة والطغیان
 وكراهة الشيء من غير ان يستحق الكراهة انتهى قوله ما أسفل من الكعبين الخ قال
 في الفتح ما موصولة وبعض صلته المحذوف وهو كان وأسفل خبره وهو منصوب ويجوز
 الرفع أي ما هو أسفل وهو فعل تفضيل ويحتمل ان يكون فعلا ماضيا ويجوز ان تكون
 ما ذكره موصولة بأسفل قال الخطابي يريدان للوضوح الذي يناله الازراق من أسفل
 الكعبين في المار فسكن بالثوب عن بدن لابس ومعه ان الذي دون الكعبين من القدم
 بهذب عقوبة وحاصله انه من تسمية الشيء باسم ما جاوره أو حصل فيه وتكون من بيانية
 ويحتمل ان تكون سببية ويكون المراد الشخص نفسه فيكون هذا من باب تسمية الشيء
 بما يؤول اليه أمره في الآخرة كقوله اني أرا في عصر فجر ألقى عنيا فسمها بما يؤول لا
 غالب وقيل معناه فهو محرم عليه لان الحرام يوجب النار في الآخرة وقد أخرجه
 من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيا مسلم انى نصف
 الساق ولا يخرج أو لا جناح فيما بينه وبين الكعبين وما كان المسلم من الكعبين فهو
 في النار وأخرجه أيضا النسائي وابن ماجه وحديثه باب يدل على ان الاسبال المحرم
 انما يكون اذا جاور الكعبين وقد تقدم الحرام على اعتدال الخيل وعنده

(باب من تلبس ما يحكى بدنهم أو تشبه بالرجال)
 (عن أسامة بن زيد قال كساني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قطبقة كتيفة كانت
 ماله لا تلبس القبطية فكتسوتها امرأتى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 غلالة فاني أخاف أن تصف بهم عظامها زوا أجد) الحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة
 والبخاري وابن سعد والروائي والبارودي والطبراني والبيهقي والضيافي المختارة وقد

كنت أبيت في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانت الكلاب الخ فاشأ الى أن ذلك كان في الابتداء ثم ورد
 الأمر بتكريم المسجد حتى من لغو الكلام وبهذا ينفع الاستدلال به على طهارة الكلاب وأما قوله في زمن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم فهو وان كان عامقا في جميع الأزمنة لانه مضاف اليه مخصص بما قبل الزمن الذي أمر فيه بصيانة
 المسجد وبهذا الحديث استدلال الخفية على طهارة الارض اذا أصابها نجاسة ويحفت بالشمس والهاو اموزهب اثرها عليه بوق
 أبو داود حيث قال باب طهور الارض اذا ليست ورجاله الستة ما بين بصري والي ومدني وفيه تابعي من تابعي والقبول واليهديث

والعنفنة وانخرجه ابو داود والاسماعيل وابونعيم (وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسمى لانزال العبد في قواب الصلاة) لاحقيتها والالامتنع عليه الكلام ونحوه قال الكرماني نكروا صلاة العبد وان المراد نوع صلاة التي ينتظرها وبشارة القسطلاني ليشمل انتظار كل واحدة منها (ما كان) أي مادام وهي رواية النكشيميني (في المسجد ينتظر الصلاة ما يحدث) أي ما يأت بالحديث أي مدة دوام عدم الحديث وهو يصح ما خرج من السيليين وغيره وهو تمام هذا الحديث فقتال ٤١٢ رجل أجمعى ما الحديث بأباهريرة قال الصورت يعني الضرطة ونحوها وفي رواية

أخرج نحوه أبو داود عن دحيمة بن خليفة قال أتى رسول الله بقباطي فاعطاني منها قبطية فقال اصدعها مدعين فقطع أحد حجابي فاصوا أعطوا الآخر أمك ففخه مربيه فأتى بر قال وصر اصرأتك فجعل تحتها فوبالاصفة هارفي اسناده ابن لهيعة ولا ينجح بحديثه وقد تابع ابن لهيعة على روايته هذا أبو العباس يحيى بن أيوب المصري وفيه فقال وقد اخرج به مسلم واستشهد به البخاري قوله قبطية قال في القاموس يضم القاف على غير قياس وقد تكسر وفي الضياء بكسر هاء وقال القاسمي عباس بالضم وهي نسبة إلى القبط بكسر القاف وهم أهل مصر قوله غلالة الغلالة بكسر القين المججمة شعار لميلس تحت الثوب كما في القاموس وغيره والحديث يدل على أنه يجب على المرأة أن تستبدسها بثوب لا يصح وهذا شرط سائر العورة وإنما أمر بالثوب فحده لأن القاباطي أي اب رفاق

لا تستر البشرة عن رؤية الناظر بل تفسها (وعن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى على أم سلمة وهي تحتمل فقال لئمة لا تين رولاه أحد وأبو داود) الحديث رواه عن أم سلمة مولى أبي أحمد قال المنذرى وهذا يشبه الجمل وفي الخلاصة أنه وثقه ابن حبان قوله تحتمل والوالوال والنقد يرد دخل عليه حال كونها ناصح شامراها يقال أخبرت المرأة إذا لبست الخمار كما يقال اعتم وتعمم إذ ليس العامة قوله فقال لبسة بفتح اللام بفتح الهمزة والاصب على المصداق والناصب فعل مقدر والتقدير الوبلية قوله لا تين رولاه أي لا تين رولاه على رأسها أو تدينه مرة واحدة لأمرتين ثلاثين به أخيه أوها تدين برعائهم الرجال ساعته فبكون ذلك من التشبه المحرم وما في أنه محرم على العموم من دون تخصص (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صنفان من أهل النار لم أرهم بعد نساء كاسيات عاري ب

أبي داود وغيره لا وضو الأمن صوت أو دبح نكاته قال لا وضو الأمن ضراط أو فساه وإنما خصها بالذكر دون ما هو أشد منها بما أكرمها لا يخرج من المرفع غالبيا في المسجد فيه مما يظهران السؤال وقسم عن المرفع الخاص وهو اليهود وقومه غالب الصلاة وهذا الحديث من الرابعة

كاهم مدينون الأدم مع دخل المدينة وفيه الحديث والعنفنة (عن زيد بن خالد) المدي الصحابي رضي الله عنه (قال سألت عثمان بن عفان) رضي الله عنه (فأنت أبيت إذا جامع) الرجل امرأته أو أمته (فلم عن) يضم الباء وسكون الميم (قال عثمان يتوضأ كما يتوضأ الصلاة) أي الوضوء الشرعي لا بغوى وإنما أمره بالوضوء احتياطاً لأن الغالب خروج المذي من الجامع وإن لم يشعر به (ويغسل ذكره) لتجنبه بالمذي وهل يغسل جميعه أو بعضه

ما ذلات عمليات على رؤسهن أمثال اسفحة البخت المائلة لا يبر من الخسة ولا يجدن رجحها ورجال معهم سباط كأناب البقر يضربون بها الناس رواه أحمد ومسلم قوله صنفان من أهل النار فيه ذم هذين الصنفين قال النووي هذا الحديث من مجازات النبوة فقد وقع هذان الصنفان وهم موجودان قوله كاسيات عاريات قيل كاسيات من أعمدة الله

عاريات

المتجسس قال الإمام الشافعي بالتاني ومالك

بالقول والاول لا يدل على الترتيب بل على مطلق الجمع فلا فرق بين أن يغسل الذكر قبل الوضوء أو بعده على وجهه لا يتنفض الوضوء معه (قال عثمان) رضي الله عنه (معه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال زيد فسألت عن ذلك علياً أي ابن أبي طالب رضي الله عنه (والزبير) بن العوام (وطه) بن عبيد الله (وابن بن كعب) رضي الله عنهم (فأمرني) وفي رواية فأمروا أي بان يتوضأ والمنسوخ من هذا الحديث عدم وجوب الغسل ونقضه

وهذا بيان روى أحدهما عن
الأخو والتحديث والعقبة
والاخبار والسؤال والقول
وأخرجه المصنف أيضاً في الطهارة
وكذا مسلم (عن أبي سعيد
الخدري) سعد بن مالك الأنصاري
(رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم أرسل
إلى رجل من الأنصار هو عتيان
بكسر العين ابن مالك الأنصاري
كأبي مسلم أو صالح الأنصاري
في هذا كره عبد الغني بن سعيد
ورافع بن خديج كما حكاه ابن
بشكوال ورجع في الفقه الأول
وسلم مرعى رجل فيجعل على
أبيه مربة فأرسل إليه (لما ورأه
يقطر) أي يغزل منه الماء قبالة
قطرة من أثر الاعتدال واسناد
قطر الحرة الرأس بخلافه الوادي
(فقال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم) (لعلنا) قد (أبعناك)
من فراغ حاجتك من الجماع
(فقال) الرجل مقرر الله (أم)
بجملتي (فقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) (أبعت)
بضم الهمزة وكسر الباء ثم
فقطت وفي رواية أقطت وكذا
عليك الموضوع وأولئك من
نفسه كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يفتح الدرر البهية

رواية السني عن بعض أصحابنا عن بعض الأئمة في رواية كذا في التفسير (أ) المسلم وفي رواية أخرى في بعض النسخ أن في قوله كذا في التفسير (ب) (أ) وعما يؤيد ذلك حديث أبي بن كعب قال إن القضاة الذين كانوا يقولون المعلن المعلن عليه وآله وسلم رخص بهي أول الإسلام ثم أمرنا بالاعتقال بعد ما كذا في الرواية السنية نور الحسن خان

الراوى او المتخويع المحكم من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أى سواء كان عيديم الاتزال باهر خارج عن ذات الشخص أو من ذاته لا تفرق بينهما في الإيجاب الوضو لا الغسل لكنه منبذ وخ قد أجمعت الأمة الآن على وجوب الغسل بالجماع وإن لم يكن معه أنزال وهو مروي عن عائشة وأبي بكر وعمر وابنه وعلى وابن مسعود وابن عباس والمهاجرين وبه قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابهم وبعض أصحاب الظاهر والنجي والنوري وفي الحديث جواز الاستحباب بالفرش وفيه استحباب الدوام على الطهارة ١١٤ لكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشكر عليه تأخير إجابته (عن المغيرة)

أخرجوه من بيوتكم وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يحنث قد خضب يديه ورجليه بالماء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بال هذا فقالوا تشبه بالنساء فأمر به فنقي إلى النقيع قيل يا رسول الله ألا تفتنه قال أتى نبيات أن أقتل المصلين وروى البيهقي أن أبا بكر أخرجه فحنثنا وأخرج عمرو واحدا

(باب التيامن في اللبس وما يقول من استجدوا يا)

عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لبس قميصا بدأ بيمينه وعن أبي سعيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استجدوا بيمينه بدأ بيمينه أو بيمينه أو بيمينه يقول اللهم لا إله إلا أنت كسوتني أسألك خير وخير ما صنعت له وأعوذ بك من شره وشر ما صنعت له رواهما الترمذي الحديث الأول أخرجه أيضا النسائي وذكره الحافظ في التلخيص وسكت عنه وشبهه حديث إذا توضأت وإذا استسجدت فابدأ بيمينك أخرجه ابن حبان والبيهقي والطبراني قال ابن دقيق العيد هو صحيح بان يصح وبشبهه أيضا حديث عائشة التي تفتن عليه بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصحبه التيامن في ثمنه وترجله وطهوره وفي شأنه كله وهو يدل على مشروعية الابتداء في لبس القميص باليمين وكذلك لبس غيره لعموم الأحاديث الواردة في مشروعية تقديم اليمين والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي وأبو داود وحسنه الترمذي قوله سمعنا منه قال ابن رسلان في شرح الستة البدأ بيمينك التوب قبل حمد الله تعالى أبلغ في ثناء النعمة وإظهارها فإن في ذكر التوب من تين فقرة ذكر ظاهر وأمرنا بذكره مضرا وقوله أسألك خير وهكذا لفظ الترمذي ولقد أتى داود أسألك خير بزيادة من ولفظ الترمذي أعظم وأجمع أقول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة عليك بالجماع الكوامل اللهم أني أسألك خير كله ولفظ أبي داود أسألك بيمينه من المطابقة لقوله في آخر الحديث وأعوذ بك من شره قوله وخير ما صنعت له هو استسجد الله في طاعة الله تعالى وعبدته ليكون عوناً لعلهم اغفر له شر ما صنعت له هو استسجد الله في طاعة الله تعالى

بضم الميم (ابن شعبة) بن مسعود التفتي الصابي الكوفي اسلم قبل الحديث وروى امرأة الكوفة توفي سنة ثنتين على الصحيح في البخاري أحمد بن حنبل (رضي الله عنه) أي المغيرة كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) في سفر وأنه ذهب لحاجة وأذى عمرو ومعه كلام أبيه بعبارة نفسه والافكان السابق يقتضي أن يقول قال أبي كنت وكذا قوله (وان مفسيرة جعل) أي طفق (بصب الماء عليه وهو يتوضأ فغسل وجهه ويديه) أف يغسل ما مضى على الأصل (ومسح برأسه) يياه الانصاف (ومسح على الخنيتين) أعاد لفظ مسح دون غسل لبيان تأسيس قاعدة المسح بخلاف الغسل فإنه تكرر سابق واستدل بهذا الحديث البخاري على الاستعانة في الوضوء لكن من يذهب أن السكرامة مختصة بغير المشقة أو الاحتياج في الجلالة لا يستدل عليه بحديث أصامة لأنه كان في السفر وكذا

أمره

حديث المغيرة ويقاس بالاستعانة على الصب الاستعانة بالغسل والاحضار لها

بجماع الاستعانة فالأصل هو وخلاف الأولى لأنه ترفه لا يلحق بالتعبد وعروض بأنه إذا فعله الشارع لا يكون خلاف الأولى والجواب أنه قد يشبهه إيمان الجواز فلا يكون في حقه خلاف الأولى بخلافنا وقيل مكره والأول أولى وأما الاستعانة في غسل الأعضاء فمكره فلهذا الاستحباب وأما احضار الماء فلا كراهة فيه أصلاً قال الحافظ ابن حجر المكنى الأفضل لأنه قال الجلال المحلى ولا يقال إنهم اختلفوا في هذا الحديث من البدأ بيمينك ورواها بين يمينك أي واسطى

أمره والحديث يدل على استحباب حمد الله تعالى عند لبس الثوب الجديد وقد أخرج

الحاكم في المستدرج عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم ما اشترى عبدا ثوبا بدينار أو بدينارين فغدي ثارا

لحمد الله إلا لم يبلغ ركبته حتى يغفر الله له

وقال حديث لا أعلم في أسناده

أحد أنكره

والله أعلم

تم

(تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله أبواب اجتناب البهاسات)

ومدني وفيهم الزئمة من السابحين
والحديث والأخبار والعنونة
وأخرجه البخاري أيضا في
الطهارة والنجس ومسلم فيه أيضا

« فهرسة الجزء الثاني من نيل الأوطار من أسرار مفتي الانبياء »

صفحة

٢	أبواب اجتناب التماسات ومواضع الصلوات
٢	باب اجتناب التماسات في الصلاة والعقود عمالها
٥	باب جل الحدث والتسبيح في الصلاة وثياب الصغار وما شئت في نجاسته
٩	باب من صلى على من كوى بغير أو قد أصابته نجاسة
١٠	باب الصلاة على القراء والبسط وغيرهم من المقارئ
١٤	باب الصلاة في النملين والنفثين
١٦	باب المواضع الممنوعة والمأذون فيها الصلاة
٢٣	باب صلاة التطوع في الكعبة
٢٨	باب الصلاة في السفينة
٢٩	باب صلاة الفرض على الرحلة العذر
٣١	باب اتخاذ مبعديات الكفار ومواضع القبور إذا نبشت مساجد
٣٤	باب فضل من بنى مسجدا
٣٦	باب الاتصاف ببناء المساجد
٣٩	باب كس المساجد وتطعيم أوصياءهم من الروائح الكريمة
٤٢	باب ما يقول إذا دخل المسجد وإذا خرج منه
٤٣	باب جامع فوائده أن عنه المساجد وما أجمع فيها
٥١	باب تنزيه قبله المسجد عما يلحق المصلي
٥٢	باب لا يخرج من المسجد بعد الأذان حتى يصلي الألعذر
٥٣	أبواب استقبال القبلة
٥٣	باب وجوب الصلاة
٥٦	باب حقيقة رأي فرض البعيد أصابة الجهة لا العين
٥٩	باب ترك القبلة العذر والخوف
٥٩	باب تطوع المسافر على من كوى حيث توجه به
٦٠	أبواب صفة الصلاة
٦٠	باب اقتراف افتتاحها بالأكبر
٦٣	باب أن تكبير الإمام بعد تسوية الصفوف والقراة من الإقامة
٦٥	باب رفع اليدين وبين صفتهم ومواضعه
٧٥	باب ملجأهم وضع اليدين على الشمال
٧٩	باب نظر المصلي إلى موضع سجوده وانتهى عن رفع البصر في الصلاة
٨٠	باب ذكر الاستفتاح بين التكبير والقراة
٨٦	باب التعمد بالقراءة

- ٨٩ باب ما جاء في بسم الله الرحمن الرحيم
 ٩٨ باب في البسمة هل هي من الفاتحة وأقل السور أم لا
 ١٠١ باب وجوب قراءة الفاتحة
 ١٠٧ باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاته إذا جمع إمامه
 ١١٤ باب التامين والمهر به مع القراءة
 ١١٧ باب حكم من لم يحسن فرض القراءة
 ١١٨ باب قراءة السورة بعد الفاتحة في الأولين وهل تنقض قراءتهم في الآخرين أم لا
 ١٢١ باب قراءة مؤمنين في كل ركعة وقراءة بعض سورة فاتحة كسب السور في ترتيبها
 وجواز تكريرها
 ١٢٤ باب جامع القراءات في الصلوات
 ١٢٩ باب الخطبة في الصلاة بقراءة ابن مسعود وأبي بن عمرهما من آخر على قرائته
 ١٣٢ باب ما جاء في السكينة قبل القراءة ثم بعدها
 ١٣٣ باب التكبير للركوع والسجود والرفع
 ١٣٦ باب جهرا أو أمرا بالتكبير ليسمع من خلفه وتباعد غيره عنه عند الحاجة
 ١٣٦ باب هيأت الركوع
 ١٣٨ باب الذكوى الركوع والسجود
 ١٤٢ باب النهي عن القراءة في الركوع والسجود
 ١٤٢ باب ما يقول في رفعه من الركوع وبعد انقضاءه
 ١٤٥ باب في أن الانتصاب بعد الركوع فرض
 ١٤٦ باب هيأت السجود وكيف الهوى إليه
 ١٥٠ باب أعضاء السجود
 ١٥٣ باب المعنى بسجدة على ما يحسنه ولا يشترط الصلاة بغيره
 ١٥٥ باب الجلسة بين السجدين وما يقول فيها
 ١٥٧ باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة في الركوع والسجود والرفع عنها
 ١٦٢ باب كيف النهوض إلى الثانية وما جاء في جلسة الاستراحة
 ١٦٤ باب افتتاح الثانية بالقراءة من غير تعوذ ولا سكينة
 ١٦٤ باب الأمر بالتشميد الأول وسقوطه بالسجود
 ١٦٧ باب صفة الجلوس في التشديد بين السجدين وما جاء في التوردة والاعتناء
 ١٧٢ باب ذكر تشديد ابن مسعود وغيره
 ١٧٥ باب في أن التشديد في الصلاة فرض
 ١٧٦ باب الإشارة بالسبابة وصفة وضع اليدين
 ١٧٨ باب ما جاء في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

- ١٨٥ باب ما يستدل به على تفسيره المصلي عليهم
 ١٨٧ باب ما يدعوه في آخر الصلاة
 ١٨٨ باب جامع ادعية مخصوص علم في الصلاة
 ١٩٢ باب الخروج من الصلاة بالسلام
 ١٩٦ باب من اجتزا بسلامة واحدة
 ١٩٨ باب في كون السلام فرضا
 ٢٠٠ باب في الدعاء المذكور بعد الصلاة
 ٢٠٦ باب الانحراف بعد السلام وقد ثبت بينهم او استقبل المأمومين
 ٢٠٩ باب جواز الانحراف عن اليمين والشمال
 ٢١٠ باب لم يثبت الامام بالرجال قلما يخرج من صلى معهم النساء
 ٢١٠ باب جواز عقد التسليم باليد وعدمه بالدوى ونحوه
 ٢١٢ أبواب ما يطل الصلاة وما يكره ويباح فيها
 ٢١٢ باب انتهى عن الكلام في الصلاة
 ٢١٧ باب ان من دعا في صلاة بما لا يجوز فيها لم تبطل
 ٢١٨ باب ما جاء في النخعة والنفخ في الصلاة
 ٢٢٠ باب البكاء في الصلاة من خشية الله تعالى
 ٢٢١ باب حمد الله في الصلاة له طاس أو حدث نعمة
 ٢٢٢ باب من نابه شيء في صلاته فانه يسبح والمرأة تصفق
 ٢٢٣ باب القميص في القراءة على الامام وغيره
 ٢٢٤ باب المصلي يدعو ويذكر الله اذا ضرب يديه راحة أو عذاب أو ذكر
 ٢٢٦ باب الاشارة في الصلاة لرد السلام أو حاجة تعرض
 ٢٢٨ باب كراهة الالتهفات في الصلاة الا من حاجة
 ٢٢٩ باب كراهة تشييد الاصابع وفرقة يدها أو انقصروا الاعتناء على اليد الا الحاجة
 ٢٣٣ باب ما جاء في مسح الخصى وتسويته
 ٢٣٤ باب كراهة ان يصل الرجل معقوص الشعر
 ٢٣٥ باب كراهة تختم المصلي قبله أو عن يمينه
 ٢٣٧ باب في ان قتل الحية والعقرب والمشى السير للحاجة لا يكره
 ٢٣٩ باب في ان عمل القلب لا يبطل وان طال
 ٢٤٠ باب القنوت في المكتوبة عند النوازل وتر كفي غيرها
 ٢٤٦ أبواب السترة امام المصلي وحكم المروءة فيها
 ٢٤٦ باب استحباب الصلاة الى السترة والدخول فيها والانحراف قبله لاعتناء او الرخصة في تركها

- ٢٤٩ باب دفع المار وما عليه من الاثم والرخصة في ذلك للطائفتين بالبيت
 ٢٥٢ باب من صلى وبين يديه انسان او بهيمة
 ٢٥٣ باب ما يقطع الصلاة به وره
 ٢٥٩ أبواب صلاة التطوع
 ٢٥٩ باب سنن الصلاة الراتبة للمؤكدة
 ٢٦١ باب فضل الاربع قبل الظهر وبهدها وقبل العصر وبعد العشاء
 ٢٦٣ باب تأخير ركعتي الفجر وتخفيف قراتهم ما والصحبة والمكلام بهما
 وقضائهم اذا فاتنا
 ٢٧١ باب ما جاء في قضاء سفي الظهر
 ٢٧٣ باب ما جاء في قضاء سنة العصر
 ٢٧٤ باب ان الوتر سنة مؤكدة وانها جائز على الراحلة
 ٢٧٦ باب الوتر بركعة وثلاث وخمس وسبع وتسع بسلام واحد وما يندمهما من
 الشفع
 ٢٨٤ باب وقت صلاة الوتر والقراءة فيها والقنوت
 ٢٩١ باب لا وتران في ليلة وسبعم صلاة الليل بالوتر وما جاء في تقضيه
 ٢٩٣ باب قضاء ما ينفوت من الوتر والسنن الراتبة والايراد
 ٢٩٤ باب صلاة التراويح
 ٢٩٩ باب ما جاء في الصلاة بين العشاءين
 ٣٠١ باب ما جاء في قيام الليل
 ٣٠٩ باب صلاة النسي
 ٣١٣ باب تيممة المسجد
 ٣١٧ باب الصلاة عقب الطهور
 ٣١٧ باب صلاة الاستخارة
 ٣٢٠ باب ما جاء في طول القيام وكثرة الركوع والسجود
 ٣٢٣ باب اخفاء التطوع وجوانبه جماعة
 ٣٢٥ باب ان افضل التطوع مثنى مثنى
 ٣٢٧ باب جواز التثقل جالسا والجمع بين القيام والجالس في الركعة الواحدة
 ٣٣٠ باب النهي عن التطوع بعد الاقامة
 ٣٣٤ باب الاوقات المنهي عن الصلاة فيها
 ٣٤٠ باب الرخصة في اعادة الجماعة وركعتي الطواف في كل وقت
 ٣٤٣ أبواب سجود التلاوة والشكر
 ٣٤٣ باب مواضع السجود في الحج ومن والمقص

صهيفة

- ٣٤٧ باب قراءة السجدة في صلاة المهور والسر
 ٣٤٨ باب سجود المستمع اذا سمع الثاني وانه اذا لم يسجد لم يسجد
 ٣٥٠ باب السجود على الدابة وبيان انه لا يجب بهال
 ٣٥١ باب التكبير للسجود وما يقول فيه
 ٣٥٢ باب سجدة التذكر
 ٣٥٥ أبواب سجود السهو
 ٣٥٥ باب ما جاء في سلم من نقصان
 ٣٦٢ باب من شك في صلاته
 ٣٦٩ باب من نسي التشهد الاول حتى انتصب قائما لم يرجع
 ٣٧٢ باب من صلى الرباعية خمسا
 ٣٧٢ باب التشهد لسجود السهو بعد السلام

• (فت) •

٧
• فهرسة الجزء الثاني من عون الباري •

صفحة

- ٢ بقية كتاب الفسل
٧٨ كتاب إن أحكام الحيض وما يذكر معه من الاستحاضة والنفاث
٩٩ كتاب التيمم
١٢١ كتاب الصلاة
٣٢٨ كتاب مواقيت الصلاة
٤٧٥ باب بدء الأذان

• (فت) •

٢
 (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثاني من كتاب نيل الاوطار
 شرح مستحق الاخبار)

صفحة	مطر	خطا	صواب
٥	١٣	أحمدكم	أحمدكم
٧	٩	دعوى	دعوى
١٣	١١	كأنه	كأنه
١٧	١٠	فصله	فصلها
١٩	١	النبوثة	النبوثة
٢٠	٢١	وا	وان
٢٦	١٩	فيما درت	فيما درت الناس
٢٩	٧	التوزي	التوزي
٢٩	٩	وسيعرف	وسيعرف
٣١	١٦	مساجد	مسجد
٣٢	٢٠	سجد	سجد
٣٤	١٠	زياد النري	زياد النري
٣٥	٢٤	جندرة	جندرة
٢٥	٤	قيد	فيه
٣٥	٧	والطبراني	والطبراني في الاوسط من حديث أنس وابن عمر وعنه أبي نعيم في الحلية
٣٥	١٧	منما في المتن فراد مثله البخاري في رواية مثله وكذا الترمذي	
٣٦	٢٩	الراد	المراد
٣٦	٧	يريد	يريد أنه
٣٦	٢٤	سما	بنامها
٣٨	٩	الناس	الناس من الماطر
٣٩	٨	سور	سورة
٤٠	٩	بسيط	نشط
٤٩	٢٦	رجة	رجعت
٤٣	١٩	مسجد	المسجد
٤٤	١٢	الناظر	ن الرجل ينظر
٤٥	٢٠	لا يماوم	لا يقادر
٤٥	١٤	المغني	المغني

صواب	خطا	سطر	صفحة
جباله	جباله	٢٢	٤٦
ثقل	ثقل	١٥	٤٩
المرضة	المرضة	١١	٥٠
البحر	البحر	٢١	=
سفن	فن	=	=
الا	الا	٢٤	=
المعبد وفيه	المعبد	٢٥	=
انزال	نزال	٣	٥١
والسلم	والسلم	١٢	=
يناقض	يناقض	٢	٥٤
العراق	العراق	١١	٥٦
العمل	لعمل	١٤	=
غير	اخرى غير	٥	٥٧
هذا بهضم	هذا	١٦	٦٧
ذكر ان	ذكر	١٩	=
الحديث حديثه	حديثه	١٦	٦٩
مغلوب	مغلوب	٨	٧٠
الى صلاة	الى	٢٢	٧١
ذلك اذا	ذلك ان	١٩	٧٢
فرجع	فرجع	١٣	٧٥
العلماء الحكمة	العلماء	١٧	٧٦
فالتفت	فتلفت	٦	٨٠
القراءة	القرآن	٢٣	=
القراءة	القرآن	٢٥	=
لهمنا	منها	١٢	٨١
الرواية به	الرواية	٢١	٨٦
لابن خزيمة	لابن خزيمة	٢٠	٨٩
ظهير	ظهير	١٧	٩٣
عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي	عيسى	١٣	٩٤
دون	بدون	١١	٩٥
عن نعيم	عن نعيم	٢١	=
المنفرد	المنفرد	٨	٩٩

صواب	خطا	سطر	صفحة
ثلاثون آية	ثلاثون	٩	١٠٠
والاولين	والاثنين	١٨	١٠٦
انصاته	انصاته	١٦	١٠٧
جميعهما	جميعهما	٢١	=
لم تعد	لم يعد	١٨	١١٢
X	سعيد	١٩	١١٣
بأتمام	بأتمامه	٢٤	=
ن	ن		
هـ	هـ	٢٦	=
الاول قروب	الاول	٢٢	١١٥
وان كانت	فان كانت	٢١	١١٦
ذلك	ذا	١٧	١١٩
الاولين	الاولين	١٣	١٢٥
أيضا	أيضا	١٤	=
الاخرين	الاخرين	١٥	=
الخبرة	الخبرة	=	١٣١
بطل	مطل	٢٠	١٣٣
له أيضا	هـ	٢٣	١٣٤
المأموم	الامام	١٢	١٣٥
تغيير لكم	تغيير لكم	١٨	=
التعزيم	تعزيم	٢٩	١٣٧
حين	حين	١٦	١٤٤
يرتفع	ترتفع	٢٧	١٤٩
لرؤس	الرؤس	٦	١٥٥
ست	ت	١	١٦٣
انه كان	انه	٥	١٦٤
فيه دليل	دليل	٢٣	١٦٦
الصلوات	الصلاة	١	١٦٨
بأنه	انه	٢٤	١٦٩
في	الاصرفي	٧	١٧٤
الاجماع على	الاجماع	٢١	١٨٠
لم تقبل	لم يقبل	٩	١٨١

صيغة	سطر	خطا	صواب
١٨٢	٢٠	واحد	واحد
١٨٣	١٣	وبعد	بعد
١٨٤	١٧	ن	ن
١٨٥	١٠	نازعنا	نازعنا
١٨٦	١٥	هو	هو
١٨٧	٢٨	محمد	محمد
١٩١	١٥	فيكم	فيكم
١٩٤	١٢	العزيزي	العزيزي
١٩٨	١٩	الآتين	الآتين
١٩٩	١٢	فاته	فاته
٢٠٠	٧	الحس	الحس
٢٠١	٢	ن	ن
٢٠٥	٢٨	القاسم	القاسم
٢١٥	١٠	صرخ	صرخ
٢١٨	١٨	ن	ن
٢٢٥	٩	للمفسك	للمفسك
٢٢٦	٢	الدواوي	الدواوي
٢٢٧	٢٤	وردت	وردت
٢٢٨	٢٨	لرواية	لرواية
٢٢٩	٢٧	شهم	شهم
٢٣٩	١٠	لاوقف	لاوقف
٢٤٠	٢٧	أبوداو	أبوداو
٢٤٣	١٠	كان	كان
٢٤٧	١٤	انها	انها
٢٤٨	٢١	وقبل المامه	وقبل المامه
٢٥٢	٢٢	اذ كر كذا	اذ كر كذا
٢٥٨	٢٦	ن	ن
٢٦٦	٥	الرازي	الرازي
		النبلاس	النبلاس
		الطرف	الطرف
		برقة	برقة
		لاقطع الصلاة	لاقطع الصلاة
		اذ	اذ
		اسناد	اسناد

صيفة	مطر	خطا	صواب
٢٦٨	١٣	فعله	فعله صلى الله عليه وآله وسلم والاضطجاع
٢٧٠	٢	انما	انما
=	٦	فانما	فانما
٢٧١	٢٥	يزيد بن أسرم	زيد بن أسرم
٢٧٤	٢٦	ذكر	ذكر
٢٧٥	٦	العشاء	صلاة العشاء
٢٧٦	١٥	ب	بها
=	٢١	يسلم	تسلم
٢٧٧	١٣	لما فوقها بمائيه	فما فوقها بالمائيه
٢٧٨	٢٧	بني	بين
٢٧٩	٥	الأتان	الأتان
٢٧٩	٢٤	رجال	رجال اسناد
٢٨١	١٢	راك	عراك
=	١٩	باسناد	باسناد
٢٨٢	٢١	بمعين	بمعين
٢٨٣	١٤	لفظ	لفظة
٢٨٨	٣	روي	روي
=	١٣	قوات	قوله
٢٩٢	١٦	يري	لم ير
٢٩٥	١٨	عن	عنه
٣٠١	٢	ابا سعيد	ابن أبي سعيد
٣٠٤	٢٧	بسبب	بسببه
٣٠٩	١٤	اعشرة	عشرة
٣١٧	٢	لا تسمع	لا تسمع له
=	٢١	ابن القين	ابن القين
٣٤٥	٢٣	حضر واحد بكه	حضر واحد بكه
٣٤٧	١٩	استشروا	استشروا
٣٥٤	٢٧	عزوري	عزورا
٣٥٥	٧	الرمي	الرمي
=	٢٢	ذ كالت في به	ذ كالت في كتابه
٣٥٦	٢١	القولان	القولان

صفحة	سطر	خطا	صواب
٣٥٩	٣	لامعن	لاسن
٣٦٢	٢١	عمرن	عمران
٣٦٣	٢٢	ابن-اصق	ابن-اصق
٣٦٤	١١	فلسجد	فلسجد
=	٢٠	يزيد	زاید
٣٦٧	٢٤	لكونه	ككونه
٣٧٠	٧	وسجد	ولسجد

(اصلاح بعض ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثاني من كتاب
عون الباري لحل أدلة البخاري)*

صفحة	سطر	خطا	صواب
٣	٢	انصف	اذا انصف
٤	٦	الوضوء	الوضوء على الوضوء
٥	١٠	والنفسير	وفي التفسير
٦	٢٣	بالقول	بالقول
٧	٣٤	والتور الى وجهها	X
٨	٩٠	لان	ولان
٩	٣٥	وهذا مدرج من كلام	X
١٠	٩	الرهرى الراى عنه	أهرق
١١	١٩	أنرى	في رواية أخرى
١٨	٣٥	عنهم	عنهم
٢٤	٢٠	هذا الكتاب	صحيح البخاري
٢٥	١٦	لانه	انه
٢٦	٣١	السته	السه
٢٧	٢	ينها	ينها
٢٨	٣	السته	السه
٢٩	٣٥	وعن	عن
٣٠	١	وزاد الى فلينصرف	X
٣١	٢٦	وقبل ليس الى ذلك	X
٣٣	٣٦	لاذكر	كالذكر
٣٤	٣٢	ما أجركم	ما أجركم
٣٥	٣٤	من والباثما	من
٣٦	٣٥	أبو الها	أبو الها وأبو الهما
٣٧	١	زدت	زدت
٣٨	٣٦	المنط	التفريط
٣٩	٢١	(انه قد)	(انه)
٤٠	٢٢	(أروى)	(قد أروى)
٤١	٣٥	فيه	في الصوم
٤٢	٣	عل	على

هذا الخطا وما بعده وقع
في بعض المطبوع دون
بعض

صفحة	سطر	خطا	مواپ
١١٩	٩	وقيل انما يقال سقيته لنفسه X واسقيته لسانه	
١٢١	٨	لانه	محيب لانه
١٢٣	٢٧	التحقق	تحقق
١٢٦	١٧	المصدر	أى المصدر
١٢٧	٣٦	فراجعنى	فراجعنا
١٣٠	٣٣	وأما الى والابرام	X
١٣١	٢٨	ان يفتنكم	ان يفتنكم
١٣١	٩	اتهى	X
١٣٥	٣٤	النواقص	النواقص
١٣٦	١	بأثر	ناتر
١٤٢	٢١	لمصنف	للمصنف
١٤٥	٣٥	اوغيره	أوغيرهما
١٤٦	١	المواقف	المواقف
١٥٠	٣٣	فى الصلاة	وفى الصلاة أيضا
١٥١	٢٩	جواز	جواز
١٥٢	٢٨	وأن	وأن
١٥٣	٢١	الصلاة	الصلاة أيضا
١٦١	٣٠	فراجعها	فراجعها
١٦١	٦	المتقى	شرح المتقى
١٦٩	٧	وشرحه	X
١٨٢	١٠	(اوقعت فدميه)	(ولكن عن يساره اوقعت فدميه)
١٨٢	١٠	المصنف	المصنف
١٨٦	٢١	عنه	عنه انتهى
١٨٨	٢	الى البيوت	فى البيوت
١٨٨	٣	حقى	(حقى)
١٩٦	٢٥	بيعت	انه يبيت
١٩٦	٣	هو المقصود	المقصود

صواب	خطا	سطر	تخفيفة
هوان	ان	٢٠	٢٠٢
والمراد بالاكل	وبالاكل	٣٦	٢٠٣
تحرير تجارتها	التحرير	٤	٢٠٨
جميع	جمع	٣٥	٢١٤
قصر	اقصر	٩	٢١٤
(وكبرتم)	(وكبر)	٢٦	٢١٤
وكان	كان	٦	٢١٤
وكان	كان	٣٤	٢١٧
امرا	أمر	٣٦	٢١٨
بحرية	بالحرية	١	٢٢١
أفرايت	أرايت	١٤	٢٢١
(او) قال (مؤخره)	(او) قال (مؤخره)	٢٧	٢٢٥
(من الاثم)	من الاثم	٢	٢٣٥
بالدن	بالذنوب	١٩	٢٣٧
ووقت	وبان وقت	١٨	٢٥٤
وأعطينا	أعطينا	٣٤	٢٦٥
وقال	قال	٢٥	٢٦٩
ابن عمر	ابن عمرو	٢٦	٢٦٩
مثلا	مثلا	٣٥	٢٧٠
مثلا ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين			
كوفي ومذني وفيه رواية الابن عن أبيه			
والحديث والعنونة والقول وأخرجه			
البخاري أيضا في التوحيد والوداد			
والساق			
فكانت في يوم	في يوم	٢٩	٢٧٣
X	ذلك	٣٦	٢٧٧
وتيسره	وتيسره	٢٤	٢٨٦
ليس	لهمس	٣٦	٢٨٧
سمعت	سمعتا	٣٦	٢٨٨
لا ينبغي	لا ينبغي	٣٣	٢٩٨
لا	ولأنه	٢٨	٣٠١
الاستر	الثاني	١٩	٣٠٣
وروايتها	وروايتها	٢٦	

صحيحة	سطر	خطا	صواب
٣٠٤	٢٥	تفاوت	تفاوت بتفاوت حال المصلي
٣٠٥	٣	خمس	خمس
٣٠٧	١٩	وقد تقدم الى الجماعة	X
٣٠٨	٣٤	أى ظل عرشه	X
٣٠٩	٢٥	على الموصوفة	عن الموصوفة
٣١٠	٢٩	واكثر	اكثرة
٣١٢	٢١	أخرى	سبعة أخرى
٣١٣	٣٥	اتوسع	تربع
٣١٣	١	وفي الرفاق	وفي الرفاق وفي الحدود أيضا
٣١٩	٦	تقديم	تقديم
٣٢٣	١٧	وهذا موضع الدلالة	X
		للتريفة	
٣٢٩	٢٩	برده	برده
٣٣١	٢٢	صلى	صلى الله
٣٣٢	٣٣	الاطول	الاطول
٣٣٤	١٣	ولهم	(ولهم)
٣٣٥	٣٤	كما	X
٣٣٩	٥	المذكورات	المذكورة
٣٤٠	٢	وتعقب	تعقب
٣٤٢	٥	له	له صلى الله عليه وآله وسلم
٣٤٣	٣٣	وهذا الى يعنى	X
٣٤٣	٣٤	أى النوافل القلم	X
		تشرع فيها الجماعة	
٣٤٤	٣٤	نقى	نقى
٣٤٦	٢٥	رفعها	رفعه
٣٤٨	٣٥	عند ابن ماجه	عنده
٣٤٩	٢٦	واثنين	أواثنين
٣٤٩	١٧	والراحة	والرابعة
٣٥٠	٣٤	لا يقال	قال القسطلانى لا يقال
٣٥٣	٥	برفع	بدفع
٣٥٤	٦	في القرآن	من القرآن
٣٥٥	٢٤	وبسبب فاد منه ما ترجم له	X
		وهو رفع البصر الى الامام	

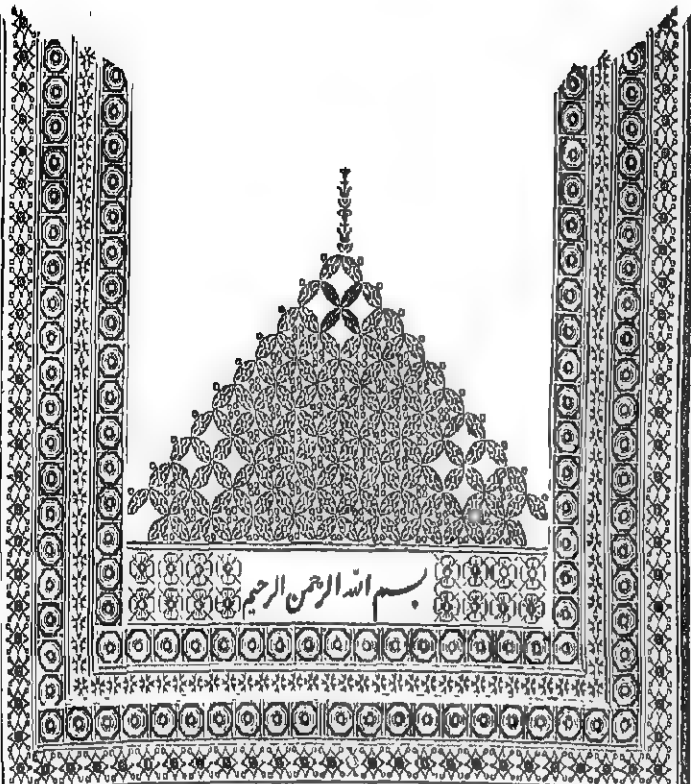
صفحة	سطر	خطا	صواب
٢٥٧	٢٢	شرطه	شرط البخاري
٢٥٨	١٥	المواقف	البخاري
٢٥٩	٢٢	أى ما تقول	X
٢٦١	٢١	داخلة	وان كانت داخلة
٢٦٩	٢٧	عبد	عبد (عن جابر)
٢٧٤	١٠	ثم يكبر	ثم يكبر
	٢	يستحب	يستحب

(تم بحمد الله وعونه)

الجزء الثاني من نيل الاوطار من أمر ارتقى
الاجبار لمام المحققين شيخ الاسلام
والمسلمين محمد بن علي الشوكلي
نفع الله به القاصي
والداني

م

وهم مشبه كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة الملا المؤيد
من الله تعالى أبي الطيب صدوق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فصح الله
تعالى في مدحه وهو شرح كتاب التوحيد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشرجي الزبيدي نفعهم الله تعالى برحمته



(أبواب اجتناب النجاسات ومواضع الصلوات)

(باب اجتناب النجاسة في الصلاة والعفو عما لا يعلم بها)

(عن جابر بن سمرة قال سمعت رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أصلي في الثوب

الذي آتني فيه أهلي قال نعم الآن ترى فيه شيا فافقه له رواه أحمد وابن ماجه ومن

معاوية قال قالت لام حبيبة هل كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم في الثوب الذي

يجمع فيه قالت نعم اذ لم يكن فيه أذى رواه النسائي والترمذي حديث جابر بن سمرة

رجال اسناده عند ابن ماجه ثقات وحديث معاوية رجال اسناده ~~ك~~هم ثقات

والحديثان يدلان على تجنب المصل للثوب المتنجس وهل طهارة ثوب المصلي شرط لصحة

الصلاة أم لا فذهب الاكثر الى أنها شرط وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد

ابن جبيرة وهو مروي عن مالك أنه ليس بواجبة ونقل صاحب النهاية عن مالك قول ابن

أحمد ما أزاله النجاسة سنة وليس بفرض وثانيها أنها فرض مع الذكر ساقطة مع

النسيان وقديم قول الشافعي أن إزالة النجاسة غير شرط احتج الجمهور بحديثه قال

الله تعالى وثيابك فطهر قال في البحر والمراد للصلاة لا لاجتماع على أن لا وجوب في غيرها

ولا يخفى أنه إن غاية ما يستفاد من الآية الوجوب عند من جعل الأمر حقيقة فيه

والوجوب لا يستلزم الشرطية لأن كون الشيء شرطا حكم شرعي لا يثبت

الالتصريح الشارع بأنه شرط أو بتعليق الفعل به بإدائه الشرط أو بنفي الفعل بدونه

فقيامه بها إلى العينة لا إلى الكمال أو بنفي الثمرة ولا يثبت مجرد الأمر به وقد أجاب

عن (عن عبد الله بن عباس) رضي الله عنهما (أنه بات ليلة عند ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي خاتمه فاضطجعت) أي وضعت جني بالارض وكان أسلوب الكلام أن يقول اضطجع مع مناسبة لقوله بات أو يقولت مناسبة لقوله اضطجعت لكنه سكت مسالك الثنتين الذي هو نوع من الالفاظ أو يقدر قال فاضطجعت (في عرض الوسادة) بفتح العين وهو المنه ورؤف قال النوري هو الضجع والضم يحكا البرماوي والعسفي وابن حجر وأنكره أبو الوليد الباجي نقلا ومضى لأنه بالضم مضي الجواب وهو لفظ مشترك والجواب إنما قال في طولها تعين المراد وقد جعلت الرواية

عن جماعة منهم الداودي والأصبلي فلا وجه لانكاره (واضطجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهله) زوجته أم المؤمنين ميمونة (في ماؤها) أي الوسادة (فنام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى اتصف الليل أو قبله) أي قبل اتصافه (بقيل أو بعده) أي بعد اتصافه (بقابل استمطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ٣ وآله (وسلم فجلس) حال كونه (يسبح

النوم عن وجهه) الشريف (يسده) السكريعة بالافراد أي يسبح سده عنده من باب اطلاق اسم الحال على الفعل لأن المصح لا يقع الاعلى العين والنوم لا يصح أو المراد مسح أثر النوم من باب اطلاق اسم السبب على السبب قاله ابن حجر ونهقه العين بأن أثر النوم من النوم لانه نفسه والجواب أن الأثر غير المؤثر فالمراد هنا ارتخاء الجفون من النوم ونحوه (ثم قرأ) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (العشر الآيات) من اضافة الصفة للموصوف واللام تدل في العدد اضافة نحو الثلاثة لا ثواب (الطوائف من سورة آل عمران) التي أولها ان في خلق السموات والارض الى آخر السورة قال ابن بطال ومن بعده فيه دليل على ردم كره قراءة القرآن على غير طهارة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ هذه الآيات بعد اتيامه من النوم قبل أن يتوضأ (و) وقعه به ابن المنير وغيره بأن ذلك مفرع

صاحب ضوء النهار عن الاستدلال بالآية بأنم اصطفاة وقد جاءها القائلون بالشرطية على الذنب في الجملة فأين دليل الوجوب في المقيد وهو الصلاة وفيه انهم لم يحملوها على الذنب بل صرحوا بأنهم مقتضية للوجوب في الجملة ~~لكن~~ فام الاجماع على عدم الوجوب في غير الصلاة فكان صادرا عن اقتضاء الوجوب فيما عدا المقيد ومنها حديث خاع النعل الذي ساق في غاية ما فيه الامر بمسح النعل وقد عرفت أنه لا يقيد الشرطية على انه يخفى على ما كان قد صلى قبل الخلع ولو كانت طهارة الثياب ونحوها شرطاً للوجوب عليه الاستتاف لان الشرط يؤثر عدمه في عدم المشروط كما تقرر في الاصول فهو عليهم لالهم ومنها الحديثان المذكوران في الباب ويجاب عنهم ما بان الثاني فعل وهو لا يدل على الوجوب فضلا عن الشرطية والاول ليس فيه ما يدل على الوجوب سائما ان قوله فغسله خير في معنى الامر فهو غير صالح للاستدلال به على المطالب ومنها حديث عائشة قالت كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ السكاء فلبسه ثم خرج فصلى فيه الغداة ثم جلس فقال رجل يا رسول الله هذه لمعة من دم في السكاء انقبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليها مع ما يليها وأرسلها الى مصر وروى في الغلام فقال اغسل هذه وأجديها ثم ارسلني بها الى فدعوت بقصصه في فحشائهم ثم اجديها ثم أخرجها لخاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عليه أخرجه أبو داود ويجاب عنه أولا بأنه غريب كما قال المتذري وثانياً بأن غاية ما فيه الامر وهو لا يدل على الشرطية وثالثاً بأنه عليهم لالهم لانه لم ينقل اليان انه أعاد الصلاة التي صلاها في ذلك الذنوب ومنها حديث عمار بالفظ انما تسلي ثوبك من البول والغائط والقي والدم والحق ورواه أبو يعلى والبراد في مسندهما وابن عدي في الكامل والدارقطني والبيهقي في سننهما والعتيلي في الضعفاء وأبو نعيم في المعرفة والطبراني في الكبير والوسط ويجاب عنه أولا بأنه هؤلاء كلهم ضعفاء وضعفه غيرهم من أهل الحديث لان في اسناده ثابت بن جناد وهو متروك ومتهم بالوضع وعلى بن زيد بن جندان وهو ضعيف حتى قال البيهقي في سننه حديث باطل لا أمل له وثانياً بأنه لا يدل على المطالب وليس فيه الآتي يغسل الذنوب من هذه الاشياء لامن غيرها ومنها حديث غسل النبي وترك في الصبيطين وغيرهما كما تقدم وهو لا يدل على الوجوب فكيف يدل على الشرطية ومنها حديث حنيفة ثم اقر صفة عند البخاري ومسلم وغيره ما من حديث أسامة بن جندب في لفظه ثم لتضعه بما من حديث عائشة وفي

شيء ليس الجذابة قد صححه جماعة من الحفاظ والحديث كان يقرأ القرآن في كل حال الا بجملة ولهذه الحديث شواهد تقويه فقول ابن بطال صحيح في نفسه مع قطع النظر عن ثبوت جواز قراءة القرآن من هذا الحديث اللهم الا أن يقال ان ابن المنير انما تعقبه في خصوص هذا الاستنباط والمسئلة صحيحة في السبيل اه سيد نور الحسن خان سله الله تعالى

(١) قلت حديث علي عليه السلام عند أحمد وأهل السنن وغيرهم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يجتزئ عن القرآن

على أن النوم في شبهة يقض وليس كذلك لأنه قال تمام عيناى ولا يتم قلبي وأما كونه نوحا عقب ذلك فله جسد الوضوء
أو أحدث بعد ذلك تروضا وقد سبق الاستماع على إلى معنى ما ذكر ابن المنير وأجيب بأن الأصل عدم التجديد وغيره وعورض
بأن هذا عند قيام الدليل على ذلك وهذا قام الدليل بأن وضوءه لم يكن لأجل الحدث وهو قوله تمام عيناى ولا يتم قلبي

لفظ حكمه بصلح من حديث أم قيس بنت مخاض ويحجب عن ذلك أولا بأن الدليل أخص
من الدعوى وثانيا بأن غاية ما فيه الدلالة على الوجوب ومنها أحاديث الأهر بفسل
النجاسة كحديث تعذيب من لم يستغفر من البول وحديث الأهر بفسل المذي وغيرهما
وقد تقدمت في أول هذا الكتاب ويحجب عنها بأنها وأمر وهي لا تدل على الشريعة
التي هي محل النزاع كما تقدم نعم يمكن الاستدلال بالأمر المذكور في هذا الباب على
الشريعة إن قلنا إن الأمر بالشئ ثمى عن ضده وإن لم يدل على الفساد وفي كلا
المسائلين خلاف مشهور في الأصول ولولا أن ههنا ما نعلم من الاستدلال بهما على
الشريعة وهو عدم إعادة صلي الله عليه وآله وسلم للصلاة التي قطع فيها تعليمه لأن
بناءه على ما فعله من الصلاة قبل الطلوع يشعر بأن الطهارة غير شرط وكذلك عدم نقل
إعادته للصلاة التي صلاها في المساء التي في جماعة من دم كما تقدم ومن أدلتهم على
الشريعة حديث أبي هريرة مر فوعا بالفظ بعد الصلاة من قدر الدرهم من الدم
آخر جبهه الدارقطني والعقيلي في الضعفاء وابن عدى في الكامل وهذا الحديث لو صح
لسكان صالحا للاستدلال به على الشريعة المدعاه لكنه غير صحيح بل باطل لأن في استناده
روح بن خفيف وقال ابن عدى وغيره أنه قد رده وهو ضعيف قال الذهلي أخاف أن
يكون هذا موضوعا وقال البخاري حديث باطل وقال ابن حبان موضوع وقال البزار
أجمع أهل العلم على ذكره هذا الحديث قال الحافظ وقد أخرجه ابن عدى في الكامل
من طريق أخرى عن الزهري لكن فيها أبو عصمة وقد اتهم بالكذب انتهى إذا انقر ذلك
مما عناه من الأدلة وما فيها فاعلم أنها لا تصهر عن إقادة وجوب طهارة المنياب فن صلى
وعلى ثوبه لمجاسة كان تاركا لواجب وأما أن صلاته باطلة كما هو شأن فقد ان شرط المحنة
فلا لما عرفت ومن فوائد حديثي الباب أنه لا يجب العمل بمقتضى المظنة لأن الشرب
الذي يجامع فيه مظنة لوقوع النجاسة فيه فأرشد الشارع صلى الله عليه وآله وسلم إلى
أن الواجب العمل بالمظنة دون المظنة ومن فوائدهما كما قال ابن رسلان في شرح السنن
طهارة وطوبى فريج المرأة لأنه لم يذكره أنه كان يغسل ثوبه من الجماع قبل أن يصلي ولو
غسله لنقل ومن المعام أن الذي يخرج وعليه وطوبى من فوج المرأة انتهى (وعن
أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى فخلع ثوبه فخلع الثوب فخلع الثوب فخلع الثوب
انصرف قال لهم لم ضاعتم قالوا رأيناك خلعت ثوبا فقال ان جبريل أتاني فأخبرني أن
بهما خبنا فإذا جاء أحدكم المسجد فليقلب ثوبه وليظهر بهما فإن رأى خبا فليجعله

وحينئذ يكون تجديد وضوئه
لأجل طلب زيادة النور وحديث
قال الوضوء فور على نور (ثم قام
إلى شئ معافاة) هي القرية
المظنة من آدم وحواء شنان
بكسر أوله وذكره باعتبار نظمه
أو الأدم أو الخلد وأنت الوصف
باعتبار القرية قال الخطابي
الشن القرية التي تبست للبلاء
(فتوضأ) صلى الله عليه وآله
وسلم (منها أحسن وضوء) أي
أتمه بأن أتى بحدوثه ولا يعارض
هذا قوله في باب تخفيف الوضوء
وضوؤا خفيفا لأنه يحتمل أن
يكون أتى بجميع مندوباته مع
التخفيف أو كان كل منهما ماقى
وقت (ثم قام) صلى الله عليه وآله
وسلم (يصلي قال ابن عباس)
رضي الله عنه (فكف ففصعت
مثل ما صنع) صلى الله عليه وآله
وسلم (ثم ذهب فذهب إلى جنبه)
الابنير (فوضع يده اليمنى على
يأسى) أي فادارت على يمينه
(رأى جذبا ذى اليمنى) حال كونه
(يقولها) أي يدلها أنها تنبها عن
الغفلة عن أدب الانتمام وهو
القيام على بين الإمام إذا كان
الإمام وحده أو نائبا عنه ليكون
ذلك كان إلا فصل ركعتين
ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين
ثم ركعتين ثم ركعتين (٢) المجموع

انما عشرة وهو يقيد المطلق في قول البخاري في باب التخفيف فصل ما شاء الله بالأرض
(٢) وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلي صلاة الليل على المصاحف مختلفة فتارة يصلي ركعتين ركعتين ثم يوتر بركعة وتارة يصلي
أربعا ربعا وتارة يجمع بين زيادته على الأربع وذلك كله سنة ثابتة انظر الروضة (١) سيد على حسن شأنه الله

(ثم أوتر) بواحدة أو ثلاث وفيه بحث بطول (ثم اضطلع) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى أتاه المؤذن فقام) فصل في ركعتين خفيفتين (ثم خرج) من المصلي إلى المسجد (فصل الصبح) بأصحابه رضي الله عنهم (وقد تقدم هذا الحديث وفي كل منهما ما ليس في الآخر) كما لا يخفى من مطاوع ما يؤخذ من هذا الحديث استحباب ٥ التجرؤ وقراءة العشر الآيات عند الانتهاء من النوم وإن صلاة

الليل مشق مشق وهو من خجاسيانه ورجاله مديون وفيه التحذير بصيغة الأفراد والجمع والأخبار والعقود وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وفي الوتر والتفسير ومسلم في الصلاة وأبو داود وأخرجه ابن ماجه في الطهارة وروى مسلم من حديث ابن عمر كراهة ذكر الله بعد الطلوع أسكنه على غير شرط المصنف (وعن عبد الله بن زيد الأنصاري رضي الله عنه أنه قال له رجل) هو عمر بن أبي حنن كما سماه البخاري في صحيحه في ثاني الحديث الذي ذكره بعد هذا (أنه يستطيع أن يربي) أي هل يستطيع الإراءة بأي وفيه ملاطفة الطالب للشيخ وكاشفة أراد أن يريته بالقول له يكون أبلغ في التعليم وسبب الاستعظام ما قام عنده من احتمال أن يكون الشيخ نسي ذلك أبعد العهد (كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرضاه) قال (أي عبد الله بن زيد الأنصاري) (ثم) أستطيع أن أريك (فدعا به) وفي رواية وهيب عنه البخاري فدعا به من ماء وتور قال الداودي القسح

بالارض ثم يصل فيه، رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وابن خزيمة وابن حبان واختلف في وصله وأرساله يرجع أبو حاتم في العلل الموصول ورواه الحاكم من حديث أنس وابن مسعود ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وعبد الله بن التميمي واسناداهم ضعيفان ورواه البراز من حديث أبي هريرة واسناده ضعيف معلول أيضا قاله الحافظ في التلخيص قوله فأخبرني فيه جواز تكليم المصلي وأعلامه بما يتعلق بمصالح الصلاة وأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة قوله جيباني رواية أبي داود قد رواه هو ما ذكره الطبع من نجاسة ومخاط ومنى وغير ذلك والحديث قد عرفت مما ساق أنه استعمل به القائلون بأن إزالة النجاسة من شروط صحة الصلاة وهو كاعرفنا علمهم لآلهم لأن استقراره على الصلاة التي صلاحها قبل خلخاع النمل وعدم استئذافه لها يدل على عدم كونه الطهارة شرطا وأجاب الجمهور عن هذا بأن المراد بالقدر هو الشيء المستقدر كالخطأ والبصاق ونحوهما ولا يلزم من القدر أن يكون نجسا وبأنه يمكن أن يكون دما يسير معه فزاعنه وأخبار جبريل بهذا لا تلتوث بآية بشيئ مستقدر وبهذا الجواب عما قاله في البارع في تفسير قوله أو جاء أحدكم من الغائط أنه كفى بالغائط عن القدر وقول الأزهري النجس القدر الخارج من بدن الإنسان بطهارة المستقدر غير نجس أو نجس معفو عنه فحكم وأخبار جبريل في حال الصلاة بالقدر الظاهر أنه لما فهم من النجاسة التي يجب تجنبها في الصلاة لا الخفاة للتلوث لأنه لو كان كذلك لا تخبره قبل الدخول في الصلاة لأن القعود حال البسملة مظنة للتلوث بما فيه أعلى أن هذا الجواب لا يمكن مثله في رواية التلوث المذكورة في الباب للاتفاق بين أئمة اللغة وغيرهم أن الأجنبي من البول والغائط قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث ما غطاه وفيه أن ذلك التعال يجوز وإن الأصل أن أمته أمونه في الأحكام وإن الصلاة في النعلين لا تذكر وإن العمل البسملة معفو عنه انتهى وقد تقدم الكلام على أن ذلك التعال مطهراته في أبواب تطهير النجاسة وأما أن أمته أسوة فهو الحق وفيه خلاف في الأصل مشهور وأما عدم كراهة الصلاة في النعلين فسيأتي وما المذهب عن العمل البسملة فسيأتي أيضا ومن فوائد الحديث جواز الشئ إلى المنصب بالذم

(باب جل الحديث والسجود في الصلاة وتباعد المصلي عن غيره وما أشبه في نجاسته)

(عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي وهو حامل أمية بنت

وقال الجمهور أنا بشر بصفه وقيل هو الطهارة وقيل يشبهه الطست وقيل هو منسل القدر من صقر أو حجارة والتور المذكور يعني أن يكون هو الذي توضع منه عبد الله بن زيد ٤ إذ سئل عن صحة الوضوء فيكون أبلغ في حكاية صورة الحال على وجهها (فأخرج) أو صلب من المصلي رواية فكا في لفظ فكا وهم الغتان يعني يقال كفا الاناؤا كفاها إذا مالها وقال

المداني في رواية الاربعه على يده بالافراد على ارادة الجنس وفيه من الاحكام غسل المدين قبل ادخاله الى الاذه
(على يده) بالتثنية وفي رواية الاربعه على يده بالافراد على ارادة الجنس وفيه من الاحكام غسل المدين قبل ادخاله الى الاذه
ولو كان من غير نوم والمراد بالدين ٦ هذا الكفان لا غير كذا في الفتح (فصل مرتين) وفي رواية الاربعه فغسل

يديه مرتين كذا في رواية مالك
وعنه دغيبير من الحفاظ ثلاثا
فهى مقدمة على رواية الحفاظ
الواحد لا يقال انهما واقعتان
الاتحاد فخر جهما والاصل عدم
التمدد لان في رواية مسلم من
طريق حبان بن واسع عن
عبد الله بن زيد انه رأى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
توضأ ونسبه وغسل يده اليمنى
ثلاثا ثم الاخرى ثلاثا فيجعل على
أفه وضوء آخر لا يكون مخرج
الحديث غير محمد (ثم مضى
واستثنى ثلاثا) أى ثلاث
عشر فأتى كما في رواية وهيب
المذكورة في البخاري في ثلثي
الحديث المذكور بعد هذا
ولكنه يثنى واستثنى ثلاثا
والرواية الاولى تستلزم الثانية
من غير عكس قاله الحفاظ ابن
حجر وعرضه بان ابن الاعراب
وابن قتيبة جهلاهما واحدا
(ثم غسل وجهه ثلاثا) لم يختلف
الروايات في ذلك ويلزم من
استدلالنا هذا الحديث على وجوب
غسل الرأس بالمسح أن يستل
به على وجوب الترتيب لانيان
بقوله ثم في الجسج لان كلام
الحكمين يجعل في الآية بينه
السنة بالقول (ثم غسل يده

زيت فاذا ركع وضعها واذا قام جعلها متفة في عليه) قوله وهو حامل امامة قال الحفاظ
المشهور في الروايات المتنون ونصب امامة وروى بالاضافة وزاد عبد الرزاق عن
مالك باسناد حديث الباب على عاتقه وكذلك المسلم وغيره من طريق أخرى ولا حرج من
طريق ابن جريح على رقبته وامامة بضم الهزوة وتحقيف الميم كانت صغيرة على عهد
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتزوجها على بعد موت طائفة بوصية ثم اقول فاذا ركع
وضعها هكذا في صحيح مسلم والنسائي وأحمد وابن حبان كلهم عن عامر بن عبد الله شيخ
مالك ورواية البخاري عن مالك فاذا سجد ولا يداود من طريق المقبري عن عمرو بن
سليم حتى اذا أراد أن يركع أخذها فوضعهما ثم ركع وسجد حتى اذا فرغ من سجوده
وقام أخذها فرتدها في مكانها وهذا صريح في أن فعل الجل والوضع كان منه لها وهو
يرد تأويل الخطابي حيث قال يشبه أن تكون الصيغة قد انقضت فاذا سجدت عادت
بأمر الله والتمتة فيمنع من سجوده فتجى محمولة كذلك الى أن يركع فيسأله ويرد أيضا
قول ابن دقيق العيد ان لفظ جل لا يساوى لفظ وضع في انقضاء فعل الفاعل لانا نقول
فلان جل كذا ولو كان غيره جعله بخلاف وضع فعلى هذا فالقول الصادر منه هو الوضع
لا الرفع فيقبل العمل انتمى لان قوله حتى اذا فرغ من سجوده وقام أخذها فرتدها في
مكانها صريح في أن الرفع صادر منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد رجح ابن دقيق العيد
الى هذا فقال وقد كنت أحسب هذا يعني الفرق بين جل ووضع وأن الصادر منه الوضع
لا الرفع حسنا الى أن رأيت في بعض طرق الصحيحة فاذا قام أعادها انتمى وهذا
الرواية في صحيح مسلم ولا حرج فاذا قام جعلها فوضعها على رقبته والحديث يدل على ان
مثل هذا الفعل معقوعه من غير فرق بين القرية والنافلة والمنفرد والمؤتم والامام
لما في صحيح مسلم من زيادته هو يوم الناس في المسجد واذا جاز ذلك في حال الامامة في
صلاة القرية جاز في غيره بالاولى قال القرطبي وقد اختلف العلماء في تأويل هذا
الحديث والذي أحوجهم الى ذلك انه عمل كتبه فروى ابن القاسم عن مالك انه كان في
النافلة واستبدها لما زرى وعياض وابن القاسم قال المازري امامته بالناس في النافلة
ليست بعهودة وأصرح من هذا ما أخرجه أبو داود بلفظ ينما نحن ننظر رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم في الظهور والعصر وقد دعاه بلال الى الصلاة اذ خرج علينا
وامامة على عاتقه فقام في صلاه فقمنا خلفه فكبر فكبرنا هو في مكانه وروى أنه سب
وعبد الله بن نافع عن مالك ان ذلك للضرور حيث لم يجد من يكفيه أمرها وقال بعض

مرتين مرتين) بالتركيب (الى) أى مع (المرفقين) بالتثنية وفي رواية المسئلي والجوى الى المرفق
بالافراد على ارادة الجنس وهو متصل الذراع والعضد وهي به لانه يرتقى به في الانكسار فيدخل في غسل المدين خلافا لغير
لان في قوله تعالى الى المرفقين يعني مع كالحديث وقيل الى تقيد الغاية مطلقا وأما دخوله في الحكم أو ترك جهامة فلا

دلالة لها عليه وانما يعلم من خارج ولم يكن في الآية وكان الايدي متناولة لها فحكم بدمخوها الحنيطا وقال ابن جرير
 زاهويه الى بمعنى الغاية بمعنى مع فبنت السنة انما بمعنى مع وقال الشافعي في الام لا أعلم خلافا في ايجاب دخول المرفقين
 في الوضوء قال في الفتح فلهي هذا زفر محجوج بالاجماع وقد ورد هنا ما يدل على ٧ أحدهما وهو انما بمعنى مع ففي صحيح

مسلم من حديث أبي هريرة أنه
 تروضا حتى أشرع في العضد
 وهكذا رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يتروضا
 وأخرج الدارقطني والبيهقي من
 حديث جابر أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم أدار الماء
 على مرفقيه ثم قال هذا وضوء
 لا يقبل الله الصلاة الا به قال في
 الفتح واسناده ضعیف وفي
 رواية الدارقطني من حديث
 عثمان بن اسناد حسن انه غسل
 وجهه ويديه الى المرفقين حتى
 مسح أطراف العضدين وأخرج
 البزار والطبراني من حديث
 وأبى بن حجر قال شهدته النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم تروضا
 فغسل وجهه ويديه حتى جاوز
 المرفق فهذه الأحاديث يقوى
 بعضها البعض (ثم صرح رأسه)
 زاد ابن الطابع في روايته كذا
 كما في حديثه المروي عند ابن
 خزيمة في صحيحه (يسديه)
 بالنسبة (فأقبل بها وأدبر) بها
 وسلم مع رأسه كله وما قبل
 وما أدبر وصدغيه (بدأ بقدم
 رأسه حتى ذهب بهما الى ففاده ثم
 ردهما الى المكان الذي بدأ
 منه) ليس متوعب جهتي الشعر
 بالمسح الظاهر انه من الحديث
 وليس مدرجا من كلام الامام مالك ففقه حجة على من قال السنة أن يبدأ بخر الراس الى أن يفي الى مقدمه لظاهر قوله
 أقبل ويرد عليه أن الواو لا تقتضي الترتيب وفي رواية البخاري من رواية سليمان بن بلال فأدبر يديه وأقبل فلم يكن في
 ظاهره حجة لان الاقبال والادبار من الأمور الاضافية ولم يعين ما أقبل اليه ولا ما أدبر عنه ونخرج الطريقين متعده فهما بمعنى

أصحابه لانه لو تركه اليك وتغلبه أكرم من شغلته بحملها وفوق بعض أصحابه بين
 الفريضة والمناقلة وقال البايع ان وجد من يكفيه أمرها جاز في المناقلة دون الفريضة
 وان لم يجد جاز فيهما قال القوطي وروى عبد الله بن يوسف التميمي عن مالك ان
 الحديث منسوخ قال الحافظ روى ذلك عنه اسماعيل لكنه غير صحيح وقال ابن
 عبد البر اعل الحديث منسوخ بتعريم العمل والاشتغال في الصلاة وتنعقب بأن النسخ لا
 يثبت بالاحتقال وبأن القضية كانت بهذه قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان في الصلاة لشغلا
 لان ذلك كان قبل الهجرة وهذه القصة كانت بعد الهجرة بفترة مديدة قطعاً قاله الحافظ
 وقال القاضي عياض ان ذلك كان من خصائصه وورد بان الاصل عدم الاختصاص قال
 النووي بعد ان ذكر هذه التاويلات وكل ذلك دعاوى باطلة مردودة لدليل عليها لان
 الايدي ظاهرة في جوفه معقونه وثياب الاطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة
 حتى تنبئين النجاسة والاعمال في الصلاة لا تبطلها اذا كانت أوتشرفت ودلائل الشريعة
 متظاهرة على ذلك وانما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لبيان الجواز انتهى قال
 الحافظ وحمل أكثر أهل العلم هذا الحديث على انه عمل غيره متوال لوجود الظمان في
 أركان الصلاة ومن فوائد الحديث جواز ادخال الصبيان المساجد وسياق الكلام
 على ذلك وان مسح الصغيرة لا ينتقض به الوضوء وان الظاهر طهارة ثياب من لا يجتر من
 النجاسة كالاطفال وقال ابن دقيق العيد يحتمل أن يكون ذلك وقع حال التظن لان

حكايات الاحوال لا عموم لها (وعن أبي هريرة قال كنا نصل مع النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم العشاء فاذا سجدوا وبالحسن والحسين على ظهره فاذا رفع رأسه أخذهم من
 خلفه أخذ مازرقا وبضعهم على الارض فاذا عاد عاد حتى قضى صلاته ثم أقعد
 أحدهما على فخذه قال فقامت اليه فقامت يا رسول الله أردهما فبرقت برقة فقال لهما
 الحق بأمكنة فمكثت ضوها حتى دخلوا واهما أحمد) الحديث أخرجه أيضا ابن عساكر
 وفي اسناده أحمد كامل بن العلاء وفيه مقال معروف وهو يدل على ان مثل هذا الفعل
 الذي وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم غير مفسد للصلاة وفيه التصريح بان ذلك كان في
 الفريضة وقد تقدم الكلام في شرح الحديث الذي قبل هذا وفيه جواز ادخال الصبيان
 المساجد وقد أخرج الطبراني من حديث معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم جنبوا مساجدكم صيادكمم وخصوماكمم وحدودكم وشراكمم ويعكمم
 وجرحوا يوم جهمكم واجلسوا على أبوابهم اطاعكمم ولكن الراوي له عن معاذ مغمول

وليس مدرجا من كلام الامام مالك ففقه حجة على من قال السنة أن يبدأ بخر الراس الى أن يفي الى مقدمه لظاهر قوله
 أقبل ويرد عليه أن الواو لا تقتضي الترتيب وفي رواية البخاري من رواية سليمان بن بلال فأدبر يديه وأقبل فلم يكن في
 ظاهره حجة لان الاقبال والادبار من الأمور الاضافية ولم يعين ما أقبل اليه ولا ما أدبر عنه ونخرج الطريقين متعده فهما بمعنى

الحديث قال الله طلافى وقد

النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصل من الليل وأنا إلى جنبه وأنا حائض وعلى مرط وعليه

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي في شعز ناز وأما حمداً وأبو داود والترمذي وصحبه

انه لا يندب تكراره على الجمهور المفضضة والاستمشاق من

في الفتح انه يدل اذ لا تد بالافراض او

وفي
 في الفتح أنه يدل ذلك على أن الألفاظ على أنه لا ينبغي تكرارها على الجمع بين المفضضة والاستثاقين
 غرفة وعلى جوازها تظهر من آية الناس وغيره ورواه هذا الحديث الستة كلهم حديثون الشافعي البخاري وقد دخلها فيه
 رواية الأبن عن الأب والعميد والاختار والنعمة وآخر حجه المرفأ في الطهارة ومساكنه أو الترمذي عن عبد الله بن النسي

وابن ماجه (عن أبي جهم) يضم الجيم وفتح الحاء وسكون المشاء القصبة ذهب بن عبد الله السوافي يضم السين والمد النقة في الكوفي (رضي الله عنه) توفي سنة أربع وبعين له في البخاري سبعة أحاديث (قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالهجرة) أي في وسط التمام عند شدة الحر في سفر وفي رواية أن خروجه كان من قبة ٩٠ تراب من آدم بالبطح بمكة (فاق) يضم

الهـ مزة وكسر الميم (وضوء)

بفتح الواو أي بجم يتوضأ به

(فتوضأ) منه (فجعل الناس

ياخذون من فضل وضوئه)

صلى الله عليه وآله وسلم أي من

الماء الذي بقي بعد فراغه من

الوضوء وكانهم اقتصدوه أو كانوا

يتناولون ما سأل من أعضائه

وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم

(فيتمسكون به) تبركاً به لكونه

من جسد النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال في الفتح وفي ذلك دلالة بيّنة

على طهارة الماء المستعمل

اتهم وزاد القسطلاني وعلى

القول بأن الماء المأخوذ ما فضل

في الأمان بعد فراغه صلى الله

عليه وآله وسلم فالماء طاهر مع

ما حصل له من التبرك بفعله وبركته

بوضع يده المباركة فيه والتمسك

بفعل كأن كل واحد منهم مسح به

وجهه ويديه مرة واحدة أخرى

فتوجب له أي شربة جوعة بعد

جرعة أو هو من باب التكافؤ

لأن كل واحد منهم أشد الحاجة

إلى فضل وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم كان يتعنى تحصيله

كشجع ونصح (فعلى النبي صلى

الله عليه وآله وسلم الظهور ركعتين

والعصر ركعتين) قصر السفر

(و. بن يديه مزة) بفضاض أقصر

وفي رواية أبي داود في شهرنا أول حداثته من الراوي والمصنف اسم لما يلحق فيه والحديث يدل على مشروعية تجنب ثياب النساء التي هي مقلدة لوقوف النساء فيها وكذلك سائر الثياب التي تكون كذلك وفيه أيضاً الاحتياط والاخذ باليقين جاز غير مستشكرك في الشرع وإن ترك المشكوك فيه إلى التيقن المعلوم جائز وليس من نوع الوسواس كما قال بعضهم وقد تقدم في الباب الأول أنه كان يصلي في الثوب الذي يجامع فيه أهله ما لم يربيه أذى وأنه قال لمن سأله هل يصلي في الثوب الذي يأتي فيه أهله نعم إلا أن يرى فيه شيئاً فيفسله وذكرنا ذلك من باب الاحتياط لعدم وجوب العمل بالمظنة وهكذا حديث مسالمة في الثوب الذي نساها وقد تقدم وحديث عائشة المذکور قبل هذا وكل ذلك يدل على عدم وجوب تجنب ثياب النساء وإنما هو مندوب فقط عملاً بالاحتياط كما يدل عليه حديث الباب وهذا يجمع بين الأحاديث

• (باب من صلى على مر كوب نجس أو قد أصابته نجاسة) •

(عن ابن عمر قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على حمار وهو متوجبه إلى خيبر رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وعن أنس أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على حمار وهو راكب إلى خيبر والقوله خلافه رواه النسائي) أما حديث ابن عمر فرواه عمرو بن يحيى المازني عن أبي الهباب سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمر بالفظ الكتاب قال النسائي عمرو بن يحيى لا يتابع على قوله على حمار وربما قال على راحلته وقال الدارقطني وغيره غلط عمرو بن يحيى بذكر الحمار والمعروف على راحلته وعلى البعير وقد أخرجه مسلم في الصحيح من طريق عمرو بن يحيى بالفظ على حمار قال النووي وفي الحديث بفتح عرو بن يحيى نقلناه ثقة نقله شعبة باختلافه كان الحمار مرة والبعير مراراً ولكنه يقال أنه شاذ فإنه مخالف رواية الجوهري في البعير والراحلة والشاذ مرود وهو الخالف للجماعة والله أعلم انتهى وأما حديث أنس فأسناد في سنن النسائي هكذا أخبرنا محمد بن منصور قال حدثنا اسمعيل بن عمر قال حدثنا داود بن قيس عن محمد بن جهميل عن يحيى بن سعيد عن أنس فذكره وهو لا يكله ثم ثقات قال النسائي الصواب موقوف انتهى وقد ذكره مسلم والامام مالك في الموطأ من فعل أنس وألف مسلم حديثنا أنس بن سيرين قال قاله أنس بن مالك حين قدم الشام فالتقيناه به حين فرأيت به يصلي على حمار قال القاضي عياض قبل أنه وهم وصوابه قدم من الشام كما جاز في صحيح البخاري لأنهم خرجوا من البصرة فالتقاه حين قدم من الشام قال النووي ورواية مسلم صحيحة

٢ نيل في من الرمح وأطول من العصا وفيه أربع ركعات من الرمح وإنما صلى إليها لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان في الصحرى ورواه هذا الحديث الأربعة ما بين عسقلاني وكوفي وواسطي وفيه التحديث والسمع وأخرجه البخاري أيضاً في الصلاة وكذا مسلم والنسائي فيها أيضاً (عن السائب بن يزيد) الكندي من صفات الصحابة

كان مع أبيه في هذه الودائع وهو ابن سبع سنين وروى في السنة الثانية من الهجرة فوجد جميع المبيدات الثلاثة الودائع التي صلى الله عليه وآله وسلم عقدهم من قبله وروى في السنة السادسة إحدى وثلاثين سنة أحاديث رضى الله عنه (قال ذهبت أي مضيت في خالتي) نسيم ١٠ (إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله إن ابن أختي)

عامة بأعين المهمل المضمرة
بفت شرج (وقفع) بفتح الواو
وكسر القاف أي أصابه وجع
في قدميه أو يده حتى ظهر عليه
من الحكة لظن الأرض والحجارة
والشجر في ذلك الموضع
أى وقع في المرض وفي رواية
وجع مكان وقع الشجر الواو وكسر
الجيم وعليه الاكثرون والعرب
تسمى كل مرض وجعا قال
السائب (فسمع) صلى الله عليه
وآله وسلم (رأى) يده الشربة
(ودعا) بالبركة ثم قضا شرب
من وضوئه) بفتح الواو أى من
من الماء المتقاطر من أعضائه
الشربة وفيه دلالة على طهارة
الماء المستعمل (ثم خاف
ظهوره) صلى الله عليه وآله وسلم
(فطارق) إلى خاتم النبوة بسين
كثفه) بكسر تاء خاتم أى فاعل
الختم وهو الاقام والبلاغ إلى
الآخر وبفتحها جمع في الطابع
ومعناه الشيء الذى هو دليل على
أنه لا نبى بعده وفيه صيانة لنبوته
صلى الله عليه وآله وسلم عن تطرق
الفساد إليها صيانة النبوة
المستوفى بالعلم وفي رواية
أحمد من حديث عبد الله بن
سرجس في اغص كثفه اليسرى
والنفس أعلى الكتف أو العظام

ومعناه تلقيناه في رجوعه حين قدم الشام واتعاضد في رجوعه لعلمه واستبدل
المصنف بالحديثين على جواز الصلاة على المركوب الخبس والمركوب الذى أصابته
الحجاسة وهو لا يتم الأعلى القول بأن الحركتين عين نعم يصح الاستدلال به على جواز
الصلاة على ما فيه الحجاسة لأن الحركتين عن التلوث بها والحديثان يدلان على جواز
التطوع على الرحلة قال النووي وهو جائز بإجماع المسلمين ولا يجوز عند الجمهور إلا في
السفر من غير فرق بين قصيره وطويله وقيدته ما لا يسفر القصر وقال أبو يوسف وأبو
سعيد الاصطخري من أصحاب الشافعي أنه يجوز التنفل على الدابة في البلد وسبقه
المصنف ذلك باب في آخر أبواب القبلة

(باب الصلاة على الفرا والبسط وغيرهما من المنابر)

(عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على بساط رواء أحمد وابن ماجه)
الحديث في اسناده زعمه بن صالح الحدي ضعه أحمد وابن مدين وأبو حاتم والشافعي
وقد أخرج له مسلم فرد حديثه مقرونا بآخر وهذا الحديث قد أخرجه ابن أبي شيبة في
المصنف قال حدثنا وكيع عن زعمه عن عمرو بن دينار وسأله قال أحدهما عن عكرمة
عن ابن عباس أنه ذكره وفي الباب عن أنس بن مالك عند البخاري ومسلم والشافعي
والترمذي ومعه ابن ماجه بالنظر كان يقول لاخى في صغيره يا أبا عبد الله المغيرة قال
ونضح بساط أنا صلى الله عليه وآله وسلم يقول بساط بكسر الباء جمع بساط بضمها ونسكن السين
وضمها وهو ما يسط أى يفرش وأما البساط بفتح الباء فهو الأرض الواسعة قال عبد الله
ابن القبرخ الجعفي

ودون يد الخراج من أن تنالني * بساط لا يدي الناجعات عريض

والحديث يدل على جواز الصلاة على البسط وقد حكاه الترمذي عن أكثر أهل العلم من
الصحابة ومن بعدهم وهو قول الأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحق وجمهور الفقهاء
وقد ذكره ذلك جماعة من التابعين من بعدهم فروى ابن أبي شيبة في المصنف عن سعيد بن
السيب ومحمد بن سيرين أنهم ما قالوا الصلاة على الطينسة وهي البساط الذى تحته نخل
محدثه وعن جابر بن زيد أنه كان يكره الصلاة على كل شئ من الحيوان ويستحب الصلاة
على كل شئ من نبات الأرض وعن عروة بن الزبير أنه كان يكره أن يسجد على شئ دون
الأرض وإلى الكراهة ذهب الهادي ومالك ومنعت الامامية سجدة السجود على ما لم يكن
أصله من الأرض وكره مالك أيضا الصلاة على ما كان من نبات الأرض فدل عليه صناعته

الذي على طرفه (مثل زراطة) بكسر الزاى وتشديد الراء واحد الزراطة بفتح المهملة

والجيم واحدة الخال وهي بيوت تزين بأشباب والستور والاسر لها عرى وأزار وفي رواية أحمد من حديث أبي ربيعة التبي
قال خرجت مع أبي سفيان بن عيينة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقرأت على كتفه مثل التفاحة فقال أبى طيب الأظفار

قال طينهم الذي خلقها وفي الدلائل لا ينعيم الله صلى الله عليه وآله وسلم لما ولد كثر أمه ان الملك غمسه في الماء الذي أنعمه ثلاث غمسات ثم أخرج صر من حرايض فاذا فمها خاتم فضر به على كنفه كالبيضة المكنونة تضى كالزهره فهدا صريح في وضعه بعد مولده وقيل ولله والله أعلم وفي كتاب المواهب اللدنية من يد

الطبر وهو اليه يقرب وقال للأنبياء منه حجة وعلى هذا فالمراد بزرها يضتم ويؤيده ان في حديث آخر مثل بيضة الجملة وأراد البخاري الاستدلال به هذه الأحاديث على من قال بخاتمة الماء المستعمل وهو قول أبي يوسف وحكي انه رجع عنه ثم رجع اليه بعد شهرين وعن أبي حنيفة رحمه الله ثلاث روايات الأولى طاهر لا يطهر وهو المقتضى عند الحنفية الثانية نجس بشاكلة حنفية الثالثة نجاسة غليظة وهذه الأحاديث ترد عليه لان النجس لا يترك له قال ابن المنذر وفي إجماع أهل العلم على أن البال الباقي على أعضاء المتوضي وما قدر منه على ثيابه طاهر عليه لقرى على طهارة الماء المستعمل ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين بغدادى وكوفي ومدني وفيه

أخرى كالنكاح والقطن قال ابن العربي وإنما كرهه من جهة الزخرفة واستدل الهادي على كراهة ما ليس من الأرض بحديث جعلت لنا الأرض مسجداً وظهرنا بها على ان لفظ الأرض لا يشمل ذلك قال في ضوء النهار وهو وهم لان المراد بالأرض في الحديث التراب بدليل وظهره والالزم مذهب أبي حنيفة في جواز التيمم بما أتت الأرض انتهى وأقول بل المراد بالأرض في الحديث ما هو أعم من التراب بدليل ما ثبت في الصحيح بلفظ وترهم أطهورا والالزم صحة إضافة الشيء الى نفسه وهي باطلة بالاتفاق ولكن الأولى ان يقال في الجواب عن الاستدلال بالحديث ان التخصيص على كون الأرض مسجداً لا ينبغي كون غيرهما مسجداً به تسليم عدم صدق معنى الأرض على البسط على ان السجود على البسط ونحوها وجود على الأرض كما يقال لا ركب على السرج الموضوع على ظهر الغرس راكب على الغرس وقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى على البسط وهو لا يقبل الميكروه (قائدة) حديث أنس الذي ذكره بلفظ البسط أخرجه الأئمة الستة بلفظ الحصى قال العراقي في شرح الترمذي فرق المصنفين يعني الترمذي بين حديث أنس في الصلاة على البسط وبين حديث أنس في الصلاة على الحصى وعقد لكل منهما باباً وقد روى ابن أبي شيبة في سننه ما يدل على ان المراد بالبساط الحصى بلفظ يصلى أحياناً على بساط لنا وهو حصى تنفضه بالماء قال العراقي فمبين ان مراد أنس بالبساط الحصى ولاشك انه صادق على الحصى لكونه يسقط على الأرض أى يفرش انتهى وهذه الرواية ان صحت لتفيد حديث أنس لم تصلح لتفيد حديث ابن عباس

(وعن المغيرة بن شعبه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى على الحصى والفرقة المدبوعة رواه أحمد وأبو داود) الحديث في استاده أبو عون محمد بن عبيد الله ابن سعيد الثقفي عن أبيه عن المغيرة وأبو عون ثقة احتج به الشيخان وأما أبو داود فلم يرو عنه غير ابنه أبي عون قال أبو حاتم فيه مجهول وذكره ابن حبان في الثقات في اتباع التابعين وقال يروى المقاطيع قال العراقي وهذا يدل على الانقطاع بينه وبين المغيرة انتهى ولكن صدق الله عليه وآله وسلم على الحصى ثابتة من حديث أنس عند الجماعة ومن حديث أبي سعيد وسياق ومن حديث أم سلمة عند الطبراني في الكبير ومن حديث ابن عمر عند أبي حاتم في العلل قولوا القروة المدبوعة القروة هي التي تابس وجهها فراقبهم وبها وفي ذلك رد على من كره الصلاة على غير الأرض وما خلق منها وقد قدم الكلام على ذلك وبدل الحديث وسائر الأحاديث التي ذكرناها على انه

ابن الخطاب (رضي الله عنه) قال كان الرجال والنساء أى الجنس منهم ما يتوضئون في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وله) (وسلم) جميعاً أى حال كونهم مجتمعين لامتصق في وظاهراً منهم كانوا يتناولون الماء في حالة واحدة وزاد ابن ماجه عن مالك في هذا الحديث من انه واحد وزاد أبو داود عن ابن عمر في فيه أي يدنا وفي صحيح ابن خزيمة عن ابن عمر أيضاً انه أبصر النبي صلى الله

عليه وآله وسلم رآه يظهر ون والتاسعة منهم من أبا واحد كلهم يظهر ون منه وهو محمول على ما قبل نزول الحجاب وأما بعده فبعض من الزوجات والحارم وفي قوله زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جهة قبر أرا فان العاصي إذا قال كان نفسا أو كانوا معا في زمنه صلى الله عليه وآله ١٢ وسلم يكون حكمه الرق كما هو الصحيح وأما فصل وضوء المرأة

فيحوز عند الشافعية الوضوء منه للرجلي سواء اختل به أم لا من غير كراهة وبذلك قال مالك وأبو حنيفة رضي الله عنهما وجهور العلية وقال أحمد وداود لا يجوز إذا خلعت به وعن الحسن وابن المسيب كراهة فضلها مطلقا وهو الحق فتد رد الله من عن الوضوء بفضلها من حديث الحاكم عن ابن عمر أخرجه أصحاب السنن وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وأضر به التروى فقال أنه سق الحفاظ على الضميمة ورجال استأذني أدون ثقات ودعوى البهيقي أنه في معنى المرسل مردودة لأن إسماعيل العمري لا يضر وقد صرح الترمذي بأنه لقعه ومن أحاديث الجواز بما أخرجه أهل السنن والدارقطني وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث ابن عباس عن جوهرة قالت أجنبت فاعتسفت من جفنة فغسلت فغسله بقاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغسل منه فقلت له فقال المله ليس عليه جنازة واعتسل منه هذا الخط الدارقطني وقد أعله زوم بهما لم يحرب رواه عن عكرمة لأنه كان يغسل التلقين

صلى الله عليه وسلم صلى على الحبيب بن أبي ربيعة أبو بلي الموصلي عن عائشة بنت عبد قال العراقي رجاله ثقات أم استأذني كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الحبيب قالت لم يكن يصلي عليه وكيف الجمع بين حديثيها أحد أو سائر الأحاديث أم استأذني علمها ومن علم صلاة على الحبيب مقدم على الثاني وأيضا فان حديثيها وإن كان رجاله ثقات فان فيه شذوذا ونكارة كما قال العراقي وقد ذهب إلى استحباب الصلاة على الحبيب أكثر أهل العلم كما قال الترمذي قال إلا أن قومنا من أهل العلم اختاروا الصلاة على الأرض استحبابا انتهى وقد روى عن زيد بن ثابت وأبي ذر جابر بن عبد الله وعبد الله ابن عمر وسعيد بن المسيب ومكحول وغيرهم من التابعين استحباب الصلاة على الحبيب وصرح ابن المسيب بأنهم أسنوه وعن اختاروا صلاة المصلي للأرض من غير رواية عبد الله ابن مسعود فروى الطبراني عنه أنه كان لا يصلي ولا يجسد الأعلى الأرض وعن ابن أبي عمير النخعي أنه كان يصلي على الحبيب ويصلي على الأرض (وعن أبي سعيد أنه دخل على

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فرأيت يصلي على حبيب يصلي عليه رواه مسلم) حديث أبي سعيد أخرجه مسلم عن عمرو والنخعي وأضر به ابن أبي عمير كلاهما عن عيسى بن يونس ورواه أيضا مسلم وابن ماجه عن أبي كريب زاد مسلم وعن أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن أبي معاوية عن الأعمش زاد مسلم وروايت يصلي في ثوب واحد مؤشها به وهذه الزيادة أفرد بها ابن ماجه ورواه عن أبي كريب عن عمر بن عبيد عن الأعمش والكلام على فقه الحديث قد تقدم (وعن جوهرة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم يصلي على الخمر قد رواه الجماعة إلا الترمذي لكنه لم يروا به ابن عباس رضي الله عنه) لفظ حديث ابن عباس في سنن الترمذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الخمر وقال حسن صحيح وفي الباب عن أم حبيبة عند الطبراني وعن أم سلمة عند الطبراني أيضا وعن عائشة عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وعن ابن عمر عند الطبراني في الكبير والأوسط وأحمد والبخاري وعن أم كلثوم بنت أبي ساه بن عبد الأسد عند ابن أبي شيبة قال الترمذي ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد رواها الطبراني في المعجم الكبير أحاديث من روايتها عن أم سلمة وفي بعض طرقها عن أم كلثوم بنت عبد الله بن زمة أن جدتها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم دفعت إليها مخضبا من صبر وعن أنس عند الطبراني في الصغير والأوسط والبخاري بأسناد رجاله ثقات وعن جابر عند البخاري وعن أبي بكر عند الطبراني بأسناد رجاله ثقات وعن أبي هريرة عند

مسلم لكن قد رواه عن شعبة وهو لا يعمل عن مشايخه الأصح حديثهم وقول الإمام أحمد أن الأحاديث من الطرفين مضطربة إنما يصار إليه عند تهذير الجمع وهو ممكن بأن يحمل النهي على التنزيه والقصد لبيان الجواز جمع بين الأدلة والله أعلم ورواها أيضا الحديث الأربعة ما بين قنيس ودمشق وفيه الأشبار والتحديث والعنقة والقول وهو من سلسلة

الذهب وهو عند البخاري أصح الأسانيد (عن جابر) بن عبد الله (رضي الله عنه قال جابر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حاله كونه (يعودني) زائد البخاري في الطب ما شيا (وأنا) أي في حاله (أي لا أفهم شيئا بخلاف مقعوله ليم وله في الطب فوجدني قد أغشى علي (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم (وصب) ١٣ هـ من وضوئه) أي من الماء الذي وضأه أو عابق منه (فعلقت) بفتح القاف (ذقات) يارسول الله لمن الميراث) أي ميراثي قال عوض عن أبيه المتكلم وعند البخاري في الاعتصام كيف أضع في مالي وهو يؤيد ذلك (أما في كلاله) غير ولد ولا والدة (فإن الله عز وجل) بسنة فترونك قل الله يفتيك في الكلاله إلى آخر السورة أو المراد بوضوئكم الله أي بامركم الله وبهذه اليكم في أولادكم في شأن ميراثكم وهو أجمال تفصيله لذلك كمثل حفظ الانبياء إلى آخرها واستنبط من هذا الحديث فضيلة عبادة الأئمة الأصغر ورؤيته الأربعة ما بين بصري وكوفي ومديني وفيه الحديث والعنفضة والسماع وأخرجه البخاري أيضا في الطب والقراءات وهكذا سلم فيها والنسائي وابن ماجه كذلك وفي التمهيد والطب (عن أنس) ابن مالك (رضي الله عنه قال حضرت الصلاة) أي صلاة العصر (فقام من كان ترابا) (الدار إلى أهله) لأجل تخصيص المأمور التوضؤ به ولفظ الماتن هنا من كان ترابا من المسجد ولبيد كره في القبح ولا الارشاد

مسلم والنسائي وعن أم أيمن عند الطبراني بأسناد جيد وعن أم سليم عند أحمد والطبراني وأسناد جيد قوله على النخلة قال أبو عبيد بن جهم الخاضعة من سبغ النخل على قدر ما يصب عليه المصلى فان عظم بحيث يكتفى بسبغه كله في صلاة أو اضطجاع فهو حصير وليس بخمر وقال الجوهري النخلة الخاضعة بجملة من سبغ النخل وترسل بالخطوط وقال الخطابي النخلة السجادة وكذا قال صاحب المصنف قال وهى على قدر ما يوضع عليه الوجه والانتف وقال صاحب النهاية هى مقدار ما يوضع عليه الرجل وجهه في سجوده من حصير أو نسيجة خوص وشعره من الثياب ولا يكون نخلة إلا في هذا المقادير وقد تقدم تفصيل النخلة باختصار مما هنا في باب الرخصة في اجتناب الجانب من المسجد من أبواب الفصل ومادة نخلة تدل على التغطية والستر ومنه سميت النخلة لأم النخيل العقل أي تغطيه وتستره والحديث يدل على أنه لا بأس بالصلاة على السجادة سواء كانت من الخرق أو الخوص أو غير ذلك وسواء كانت صغيرة كالنخلة على القول بأنها لا تسمى نخلة إلا إذا كانت صغيرة أو كانت كبيرة كالحصير والبساطا تقدم من صلته صلى الله عليه وسلم على الحصير والبساط والمسورة وقد أخرج أحمد في مسنده من حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا فليح يا فليح ترب وجهك أي في سجوده قال العراقي والجواب عنه أنه لم يأمره أن يصلى على القرب وإنما أراد به عكس الجهم فمن الأرض وكأنه رأى يصلى ولا يمكن جهم من الأرض فأمره بذلك لأنه رأى يصلى على شيء يستقره من الأرض فأمره بغيره انتهى وقد ذهب إلى أنه لا بأس بالصلاة على النخلة الجوهري قال الترمذي وبه يقول بعض أهل العلم وقد نسبته العراقي إلى الجوهري ومن غير فرق بين ثياب القطن والسكان والجلود وغيرهما من الطاهرات وقد تقدم ذكر من اختار مباشرة الأرض (وعن أبي الدرداء) قال ما أبالي لو صليت على خمس طنافس رواء البخاري تاريخه الحديث رواه ابن أبي شيبة عنه بلفظ ست طنافس بعضهم فوق بعضهم وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه صلى على طنفسة وعن أبي واثر أنه صلى على طنفسة وعن الحسن قال لا بأس بالصلاة على الطنفسة وعنه أنه كان يصلى على طنفسة قدماء وركبته عليها ويداه وجهه على الأرض وعن إبراهيم والحسن أيضا أنهم ما صلوا على بساط فيه قمار وعن عطاء أنه صلى على بساط أبيض وعن سعيد بن جبير أنه صلى على بساط أيضا وعن مرة الهمداني أنه صلى على لبد وكذا عن قيس بن عباد والى جواز الصلاة على الطنافس ذهب جمهور العلماء والفقهاء كما تقدم في الصلاة على البسط وخالف في ذلك من

(وابن قدام) عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكونوا على وضوء (فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غصب) (من بخار فيه ماء) قبل (فصغر الغصب أن يسط فيه كفه) (صغروا أي لا يسط أي لا يسع بسط كفه صلى الله عليه وآله وسلم فيه ولا سماه على أن يستمع أن يسط كفه من صغر الغصب وهو دال على أن الغصب قد يطلق على الأمانه الصغير (فتوضأ القوم)

الذين بقوا بعده صلى الله عليه وآله وسلم (كلهم) من ذلك الخشب المنطوق (قلنا) لعنه الله المات قبل ولّى أخرى قلت وهو من كلام حميد الطويل الراوى عن أنس (كم) نقسنا (كتبتم قال) كذا (عائنين) نقسنا (وزيادة) على الثمانين وهذا الحديث رواه لا بعبسة ما بين مروزي ومصري وفيه ١٤ الحديث والسماع والعنفة وأخرجه البخارى أيضا في علامات

النبوة ومسلم ولفظه ما يختلف
 (عن أبي موسى) عبد الله بن أنس
 الأشعري (رضي الله عنه) أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 دعا فذبح أى طلب قدما فيه
 ماء فغسل يديه ووجهه فيه وميض
 أى صب فيه) ولاد لانه
 على الوضوء منه ولا يغسل
 بضم العين ورواه هذا الحديث
 النفيسة كوفيون وفيه ثلاثة
 مكبرون وفيه الحديث والمنعنة
 وأخرجه البخارى معاشق
 باب استعمال أفضل وضوء الناس
 (عن عائشة رضيت الله عنها) قالت
 لما قيل للنبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم) بالضم أى أقبله المرض
 (واشد به وجهه استأذن) على
 الله عليه وآله وسلم (أزواجه)
 ورضي الله عنهم (في أن يمرض)
 بضم الياء وفتح الراء المشددة
 أى يجازي في مرضه (في بقى فان
 له) بكسر الهمزة وتشديد النون
 أى أن يمرض في بيت عائشة
 واستدل به على أن القسم كان
 واجبا عليه ويحتمل أن يكون
 فعل ذلك تطديبا له (نخرج
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 من بيت عبودة أو زينب بنت
 جحش أو ربيعة والاول هو
 الملقب (بين رجلين خطا) بضم

خالف في الصلاة على البسط لأن الطائفة البسط التي تحتمل أن تقدم قولها فأنس
 جمع طائفة وفي ضيقها لغات كسر الطاء والقاء معا وضما وقصها ما وكسر الطاء
 مع فتح القاء

باب الصلاة في الميتين والخفين *

(عن أبي مسleme سعد بن زيد قال سألت أنسا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في
 عليه قال نعم متفق عليه وعن شداد بن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خالفوا اليوم وقد أنتم لا يصحون في أفعالهم ولا خفافهم رواه أبو داود) الحديث الأول
 أخرجه البخارى عن آدم عن شعبة وعن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد وأخرجه مسلم
 عن يحيى بن يحيى عن بشر بن الفضل وعن الربيع الزهراني عن عباد بن العوام وأخرجه
 النسائي عن عمرو بن علي عن يزيد بن زريع وعسان بن مضر عن أبي مسleme سعد بن زيد
 والحديث الثاني أخرجه ابن عديان أيضا في صحيحه ولا مطعن في استناده وفي الباب
 أحاديث أربعة أخر عن أنس الأول عند الطبراني والبيهقي قال البيهقي لا بأس باستناده
 والثاني عند البرازي وهو حديث شداد بن أنس والثالث عند ابن مردويه باللفظ المذكور
 في الحديث وفي استناده عباد بن جويرية كذبه أحمد والبخاري والرابع عند ابن مردويه
 وفي استناده عيسى بن عبد الله العسقلاني وهو ضعيف بسرق الحديث وفي الباب عن
 عبد الله بن مسعود عند ابن ماجه وله حديث آخر عند الطبراني في استناده على بن عاصم
 تكلم فيه وله حديث ثالث عند البرازي والطبراني والبيهقي وفي استناده أبو جزة الأعور
 وهو غير محتج به وعن عبد الله بن أبي حنيفة عند أحمد والبرازي والطبراني وعن عبد الله
 ابن عمر وعند أبي داود وابن ماجه وعن عمرو بن حريث عند الترمذي في الشرائع
 والنسائي وعن أنس الثقفى عند ابن ماجه وعن أبي هريرة عند أبي داود وله حديث آخر
 عند أحمد والبيهقي وله حديث ثالث عند البرازي والطبراني وفيه عباد بن كثير وهو ابن
 الحديث وقبله عمرو بن دينار ولا ينجح حديثه وله حديث رابع رواه ابن مردويه وفيه
 صالح مولى التوأمة وهو ضعيف وعن عطاء الشيبى عنه ابن مندة في معرفة الصحابة
 والطبراني وابن فانع وعن البراء عند أبي الشيخ وفي استناده سوان بن مصعب وهو ضعيف
 وعن عبد الله بن النخعي عند مسلم وله حديث آخر عند الطبراني وعن ابن عباس عند
 البرازي والطبراني وابن عدي وفي استناده النضر بن عمرو وهو ضعيف جدا وله حديث آخر
 عند الطبراني وعن عبد الله بن عمر عند الطبراني وعن علي بن أبي طالب عند ابن عدي

في
 الميعة (رجلاه في الأرض ببر عباس) رحمه الله ورجل آخر قال عبد الله الراوى عن
 عائشة وهذا مدرك من كلام الزهري الراوى عنه (فأخبرت عبد الله بن عباس) يقول عائشة (فقال أنس من الرجل الآخر)
 الذي لم يسم عاتشة (فقال لا أدري) (قال هو علي) وفي رواية ابن أبي طالب وفي رواية مسلم بن الفضل بن عباس وفي أخرى بين

تجانب احدهما اسامة وخيلت فكان اي العباس اذ ومنهم لاخذ هذه الكريمة كراماته واختصاصا به والثلاثة يشاوبون الاخذ
بيده الاخرى ومن ثم صرح عائشة بالعباس واجهت الاثر والمراد به على ولم تسمه لما كان عندها منه مما يحصل للبشر
مما يكون سببا للاعراض عن ذكر اسمها (وكانت عائشة تحدث ان النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال بهد
ما دخل بيته) ولان عساكر يدها
اي عائشة واضيف اليها مجازا
للاستعانة السكنى فيه (واستند
وجهه هريقوا) من هراق الماء
بهريقه هراقفة وفي رواية
أهريقوا من هراق الماء بهرقه
أهراقا في صبوا (على من سبع
قوب) يكسر القاف وفتح الراء
جمع قوبه وهي ما يستقي به قال
الخطابي يشبه ان يكون خص
السبع بركاب هذا العدد لان
له دخول في سبعين من أمور
الشريعة وأصل الخلقة وفي
رواية للطبراني في هذا الحديث
من آثار شتى والظاهر ان ذلك
لانه اولى اذ وله اخرى في الصحيح
لهي استخرج فاعهد أي أوصى
(لم تحلل أو كبتن) جمع وكاه
وهو ما يربط به فم القرية (لهي
أعهد) بفتح الهمزة أي أوصى
(الى الناس وأجلس) صلى الله
عليه وآله وسلم وفي رواية فاجلس
بالتاء وكلاهما ماضى لافعلول
(في محض) بكسر الميم من
نحاس كفي رواية ابن خزيمة
وفيه اشارة الى رد من كره
ادعته اليه كما ثبت ذلك عن
ابن عمر وقال عطاء انما كره من
النحاس ربحه (لحفصة زوج
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم

في الكامل من رواية الحسين بن ضمرة عن أبيه عن جده وهو ضعيف جدا وله حديث
آخر عند أبي يعلى وابن عدى وقال وهذا ليس له أصل وهو ما وضعه محمد بن الخياط اللخمي
وعن غير ذلك في المطبوعين واسناده جيد ومن يجمع بين جارية عند أحمد وفي اسناده
يزيد بن عياض وهو ضعيف وعن الهرماس بن زياد عند ابن جابر في الثقات والطبراني
في معجمه الكبير والوسط وعن أبي بكره عند البزار وأبي يعلى وابن عدى وفي اسناده
يحيى بن مرزوق خياط وثقه ابن معين وعن أبي ذر عن أبي الشخ وبه يثق وعن
أبي سعيد عند أبي داود وعن عائشة عند الطبراني باسناد صحيح وعن اعرابي من الصحابة
لم يسم عند ابن أبي شيبة في مصنفه وأحمد في مسنده والحديثان يدلان على منروعية
الاصالة في النعل وقد اختلف نظر الصحابة والتابعين في ذلك هل هو مستحب أو مباح
أو مكروه فروى عن عمر باسناد ضعيف انه كان يكره خلع النعل ويستعمل على الناس في
ذلك وكذلك عن ابن مسعود وكان أبو عمرو والشيباني يضرب الناس اذا خلعوا نعالهم
وروى عن ابراهيم انه كان يكره خلع النعل وهذا يشبهه ما ذهب عنه هؤلاء قال
العراقي في شرح الترمذي ومن كان يفعل ذلك يعني لبس النعل في الصلاة عور بن الخطاب
وعنه ابن عفا عن جده الله بن مسعود وعمر بن سعد وأنس بن مالك وساعة بن
الأكوع وأوس الثقفي ومن التابعين سعيد بن المسيب والقاسم وعروة بن الزبير والم
ابن عبد الله وعطاء بن يسار وعطاء بن أبي رباح وجابر بن طائوس وشريح القاضي وأبو
بكر بن أبي عمرو والشيباني والاسود بن يزيد وابراهيم النخعي وابراهيم التيمي وعلي بن الحسين
وابنه أبو جعفر ومن كان لا يصلي فيهما عبد الله بن عمرو وأبو موسى الاشعري ومن ذهب
الى الاستحباب الهاذوية وان أنكر ذلك عوامهم قال الامام المهدي في البحر مسئلة
ويستحب في النعل الطاهر وله صلى الله عليه وآله وسلم صلواتي نعالكم الخبير وقال ابن
دقيق العميد في شرح الحديث الاول من حديث الباب انه لا ينبغي ان يؤخذ منه
الاستحباب لان ذلك لا يدخل فيه الصلاة ثم اطال البحث وأطاب الآن الحديث الثاني
من حديث الباب أقل آحواله الدلالة على الاستحباب وكذلك سائر الاحاديث التي ذكرنا
وقد أخرج أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري أنه قال قال صلى الله عليه وآله وسلم
اذا جاء أحدكم الى المسجد لينظر فان رأى في نعله قدرا أو اذى فليجسه ويصل فيه ما
يمكن من الاستدلال لعدم الاستحباب بما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة عن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا صلى أحدكم فليخلع نعله فلا يرد به ما إذا

طهقنا أي جعلنا (نصب عليه من ثلثا اقرب) السبع (حق طفق) أي جعل وشرع (بشر النيران قد علمت) ما أمرتكم
به من اوراق الما من التراب المذكورة وانما فعل ذلك لان النعال باردة في بعض الامراض ترد به القوة والحكمة في عدم حل
الركبة لكونه أبغى في طهارة الماء ومناخه لعدم مخالطة الأيدي (ثم خرج) صلى الله عليه وآله وسلم من بيت عائشة (الى)

الناس الذين في المسجد صلى عليهم كما في رواية البخاري عن الزهري في باب الوفاة النبوية واستنبط من الحديث ارافة
الماء على الارض اقتصد الاستغفار فيه ورواه الحسن بن علي ومحمد بن فضال والتدبير والاشجار بهما الجمع والافراد
والقول وأخرجه البخاري في ستة مواضع ١٦ غير هذا في الصلاة في موضعين وفي الهبة والخمس والغزاة وفي

مرضه وفي الطب ومسلم في الصلاة
والنساء في عشرة النساء وفي
الوفاة والترمذي في الجنائز
عن أنس رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
دعا نساء من ماء فأتى بقدر
روحاح به ثلاث الأولى
مفتوحة به فهاككون أي
متسع القم وقال الخطابي الواسع
الخصن القريب الفهم ومثله
لأوسع الماء الكثير فهو أدل على
عظم المجزأة وعند ابن جرير من
زجاج بدل روحاح فان ثبتت
روايته فيكون ذكر الجنس
والجاءه وصغر الهبة ويؤيده
خافي مسند أحمد بن حنبل
صباحان المقوقس أهدى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قدحاً من
زجاج لكن في إسناده مقال كما
فيه عليه في الفتح (فيه شيء) قليل
(من ماء فوض) النبي صلى الله عليه
وآله وسلم (أصابه فيه) أي في الماء
(قال أنس) رضي الله عنه (فعلت)
أنظر إلى الماء ينبع من بين أصابعه
صلى الله عليه وآله وسلم قال أنس
(فخرت) من الحزن وبني قدح
الزأى على الراية قدح (من)
فوض منه ما بين السبعين إلى
الثمانين) وفي رواية جيد أنهم
كانوا ثمانين وزيادة في حديث

ليصلها بين رجله أو ليصل فيها وهو كما قال العراقي صحيح الاسناد وحديث عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حافياً
ومن ثم لا أخرجه أبو داود وابن ماجه وروى ابن أبي شيبة بإسناده إلى أبي عبد الرحمن بن
أبي ليلى أنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في نعليه فضلى الناس في نعالهم
فلتحل نعليه فخلعوا فلبسوا قال من شاء أن يصلي في نعليه فليصل ومن شاء أن يخلع فليخلع
قال العراقي وهو ذا من صحيح الاسناد ويجمع بين أحاديث الباب يجعل حديث أبي
هريرة وما بعده صار فالأوامر المذكورة المتعلقة بالخالف لاهل الكتاب من الوجوب إلى
الندب لأن الخبير والتفويض إلى المشيئة يعد تلك الأوامر لا نافي الاستصحاب كما في
حديث ابن كل إذا نين صلاتين شاء وهذا يدل المذهب وأقوا هذا عندى

(باب المواضع المنهي عنها والمأذون فيها الصلاة)

(عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال جعلت على الأرض طهوراً ومسجداً
فأبشار رجل أدر كتمه الصلاة فلبس حيث أدر كتمه متفق عليه وقال ابن المنذر ثبت أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال جعلت على كل الأرض طيبة مسجداً وطهوراً ورواه
الخطابي بإسناده الحديث قد تقدم الكلام على طرقه وفقه في التيمم فلا بعده وهو
نائب بن ياق طيبة من رواية أنس عند ابن السراج في مسنده قال العراقي بإسناد صحيح
وأخرجه أيضاً أحمد والضياع في المختارة وأشار إلى حديث أنس أيضاً الترمذي قال
العراقي في شرح الترمذي ما لفظه وحديث جابر أخرجه البخاري ومسلم والنسائي من
رواية يزيد الفقيه عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أعطيت خمساً فذكرها وفيه وجعلت على الأرض طيبة طهوراً ومسجداً الحديث انتهى
أنه في هذا يكون زيادة طيبة بخروج في العيصين والكنة ذكر البخاري الحديث من
طريق يزيد الفقيه عن جابر في التيمم والصلاة وليس فيه هذه الزيادة وأما مسلم فصرح بها
في صحيحه في الصلاة وهي تدل على أن المراد بالأرض المذكورة في الحديث ليس هي
الأرض جدها كما تدل على ذلك زيادة لفظ كاهي في حديث حذيفة عنده مسلم وكافي
حديث أبي ذر وحديث أبي سعيد لا يمين بل المراد الأرض الطاهرة المباحة لأن
المتنجسة ليست بطيبة أهة والمقصود بليت طيبة شراً عان من قال أن التاكيد يبنى
الجزء قال المراد بالأرض المؤكدة بالظن كل جبهها وجعل هذه الزيادة أرضاً لاهل

جابر كالحسن عشرة مائة ولغيره زهاء ثمانمائة فهي واقع متعدي في أما كن مخنفة وأحوال متغيرة واستدل الحديث
الشأن في هذا الحديث على رد قول من قال من أصحاب الراي أن الوضوء مقدور بقدر من المأمعين ووجه الدلالة أن العبادة
اغترقوا من ذلك الفصح من غير تقدير لأن الماء التابع لم يكن قدر معلوماهم فدل على عدم التقدير ورواه هذا الحديث الأربعة
كاهم أجلا بصريح الحديث والمعنى وأخرجه مسلم في الفضائل النبوية وإيراد البخاري في باب الوضوء من التور

وجبه اطلاق اسم التور على القدر فاعلم (وعنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يغسل أي جسده الشريف (أو) كان (يقبض بالصاع) أي يمسح خمسة أرطال وثلاث رطل بالبخنداد وربعاً زاد صلى الله عليه وآله وسلم على ما ذكره قال بعض الخنفية الصاع ثمانية أرطال أي كان ١٧ ربيعاً اقتصر على الصاع وهو أربعة

أمداد وربعاً زاد عليها (إلى خمسة أمداد) فكان أنسالم يطلع على أنه استعمل في الغسل أكثر من ذلك لأنه جعلها النهاية وقد روى مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها أنها كانت تغسل هي والنبي صلى الله عليه وآله وسلم من إناه واحد وهو الشرفي قال ابن عينة والشافعي وغيرهما هو ثلاثة أصح وروى مسلم أيضاً من حديثهما أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبض من إناه يسع ثلاثة أمداد فهذا يدل على اختلاف المال في ذلك بقدر الحاجة وفيه رد على من قدر الوضوء والغسل بما ذكر في حديث الباب كابن شعبان من المالكية وكذا من قال به من الخنفية مع مخالفتهم له في مقدار المد والواضع وجهه الجهور على الاستصحاب لأن أكثر من قدر وضوءه وغسله صلى الله عليه وآله وسلم من الصابة قدرهما بذلك في مسلم عن سفيانة ماله ولاحد وأبي داود بإسناد صحيح عن جابر ماله وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وغيرهم وهذا إذا لم تدع الحاجة إلى الزيادة وهو

الحديث لأن ما وقعت منافية له والزيادة إنما تقبل مع عدم منافاة الأصل فيصار حينئذ إلى التعارض وقد حكى بعضهم أن في التأكيدي بكل خلافاً هل يرفع الجواز أو يضعه فيه والظاهر عدم الرفع لما في الصحيح من حديث عائشة كان يصوم شعبان كله كان يصوم نصفه إلا قليلاً والقول بأنه يرفع الجواز يستلزم عدم صحة وقوع الاستثناء بعد التوكيد كما صرح بذلك القائلون به ولما قام بحث أيسر هذا موضعه وما يدل على عدم الرفع الأحاديث الواردة في المنع من الصلاة في المقبرة والحمام وغيرهما وسيأتي ذكرها (وعن أبي در قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي مسجد وضع أول قال المسجد الحرام قلت ثم أي قال المسجد الأقصى قلت كم بينهما قال أربعون سنة قلت ثم أي قال حبيبا أدركت الصلاة فصل في حكمها مسجد متفق عليه) قوله قال أربعون يعني في الحدود لا في المسافة قوله حبيبا أدركت أقطر مسلم وأيضاً أدركت الصلاة فصل في حكمه مسجد وفي لفظ له ثم حبيبا أدركت وفي لفظ له أيضاً حبيبا أدركت تلك الصلاة فصل في حال التنوي وفيه جواز الصلاة في جميع المواضع إلا ما استثناه الشرع من الصلاة في المقابر وغيرها من المواضع التي فيها التنجاسة كالزبل والمجزرة وكذا ما نهى عنه في آخر من ذلك أعطان الأبل ومنه فارة الطريق والحمام وغيرهما وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى قوله فكذلك أمواتاً كبسب لمناهم من قوله حبيبا أدركت وهو الأرض أو أمكنهما (وعن أبي سعيد بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام والخمسة إلا السائي) الحديث أخرجه الشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم قال الترمذي وهذا حديث فيه اضطراب رواه سفيان الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل ورواه جابر بن سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد ورواه محمد بن إسحق عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال وكان عامرة رآته عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليد كرفه عن أبي سعيد وصحاح رواية الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه أنه ثبت وأصح انتهى وقال الدارقطني في العدل المرسل الموقوف ورجح البيهقي المرسل وقال التنوي هو ضعف وقال صاحب الامام حاصل ما عمل به الارسل وإذا كان الواصل له ثقة فهو مقبول قال الطائفة والخش ابن دحية فقال في كتاب التنوير لهذا لا يصح من طريق من الطرق كذا قال فلم يصح انتهى والحديث صحيحه المالك في المستدرک وابن حزم الظاهري وأشار ابن دقيق العيد في الامام إلى ضعفه وفي الباب عن علي بن عبد الله بن داود عن ابن عمر عند

٣ نيل في أيضا حق من يكون خلقه معتدلاً واليه أشار البخاري بقوله في أول كتاب الوضوء وكره أهل العلم الاسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (و) كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ بالماء الذي هو ربع الصاع قال الله طلاقاً وعلى هذا فالسنة أن لا ينقص ماء الوضوء عن مدو الغسل عن صاع ثم يحتل

بالتخلاف الأشخاص فضيل الخلقة فيستحب له أن يستعمل من المأخذ أن يكون نسبه إلى جسده كنسبة المد والساغ إلى جدد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومتفاحشها إلى الطول والعرض وعظم البطن وغيرها يستحب أن لا ينقص عن مقدار أن يكون بالنسبة إلى يده كنسبة المد والساغ إلى بدن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث أم عمارة عند أبي داود أنه صلى الله عليه وآله وسلم تواضاً فأتى بانهيه ١٨ قدر ثلثي المد وعنده أيضاً من حديث أنس وكان صلى الله عليه وآله وسلم يترضاً بانه يسع وطلين

ويغتسل بالساغ ولا يجزئ خزيمة وحيان في صحبهما والمأكم في مسند كرم من حديث ابن زيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم أتى بمثل من ماء فتوضأ بالماء يداً ذراعاً وسلم من حديث عائشة كانت تغسل هي والنبى صلى الله عليه وآله وسلم من إياه واحد يسع ثلاثة أمداد وفي أخرى كان يغسل بجمعه مكاً كيت ويتوضأ بكرك وهو أناس يسع المد والجمع بينهما الروايات كما انفصله النووي عن الشافعي رحمه الله أنها كانت اغتسلت في أحوال وجد فيها أكثر ما استعمله وأقله وهو يدل على أنه لا حد في قدر ماء الطهارة يجب استعماله بل أقله وأكثره باعتبار الأشخاص والأحوال كما هو رواية هذا الحديث الأربعة ما بين بصري وكوفي وفيه الحديث والسماع (عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه مسح على الخفين) (١) التوبين الطاهر من الملبوسين

الترمذي وابن ماجه وسياق وعن عمر بن عبد الله بن ماجه وعن أبي هريرة الغنوي عنده مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وسياق وعن جابر وعبد الله بن عمرو بن العاص وعمران ابن الحصين ومعاقل بن يسار وأنس بن مالك جميعهم عند ابن عدي في السكامل وفي أسناد حديثهم عباد بن كثير ضعيف جداً ضعفه أحمد وابن معين قال ابن حزم أحاديث المسمى عن الصلاة إلى القبور والصلاة في المقبرة أحاديث متواترة لا يسع أحد أثر كما قال العراقي أن أراد بالتواتر ما يذكره الأصوليون من أنه رواه عن كل واحد من رواة جمع يستعمل نواظروهم على الكذب في الطرفين والواسطة فليس كذلك فانهم أخبروا أحاد وان أراد بذلك وصفها بالشبهة فهو قريب وأهل الحديث غالباً يخبرون بالتواتر المشهورات في وفيه أن المقبر في التواتر هو أن يروي الحديث المتواتر جمع عن جمع يستعمل نواظروهم على الكذب لا أنه يروي به جمع كذلك عن كل واحد من رواة ما لم يعتبر أهل الأصول اللهم إلا أن يري بكل واحد من رواة كل رتبة من رتبة رواة قوله إلا أن المقبرة من ثلثة الباء متوحدة الميم وقد تكسر الميم وهي الهل الذي يذفن فيه الموفى والحديث يدل على المنع من الصلاة في المقبرة والحمام وقد اختلف الناس في ذلك أما المقبرة فذهب أحمد إلى تحريم الصلاة في المقبرة ولم يفرق بين المقبرة المشيوشة وغيرها ولا بين أن يفرش عليها شيئا يقيه من الجحاسة أم لا ولا بين أن يكون في القبور أو في مكان مفرد عنها كالبيت وإلى ذلك ذهب الظاهرية ولم يفرقوا بين مقابر المسلمين والكفار قال ابن حزم وبه يقول طوائف من السلف ملحق عن خمسة من الصحابة النبي عن ذلك وهم عمر وعلي وأبو هريرة وأنس وابن عباس وقال منهم لهم مخالفة من الصحابة وحكامه عن جماعة من التابعين إبراهيم الخفي ونافع بن جبير بن مطعم وطاوس وعمر بن دينار وخزيمة وغيرهم وقوله لا تعلم لهم مخالفة في الصحابة أخبار عن عله والأدلة على الخطأ في معالم السنن عن عبد الله بن عمر أنه رخص في الصلاة في المقبرة وحكي أيضاً عن الحسن أنه صلى في المقبرة وقد ذهب إلى تحريم الصلاة على القبر من أهل البيت المنصور بالله والهادوية وصريحوا عدم صحته أن وقعت فيها وذهب الشافعي إلى الفرق بين المقبرة

(١) ويشترط في المسح عليها أن يكون أدخل رجله وهو طاهر تان وبالجملة فقد تواتر هذا عن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم من فعله وقوله وقال الإمام أحمد نفسه أربعون حديثاً وقال ابن حاتم أنه رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصحابة أحمد وأربعون رجلاً وقال ابن منبته عجلون رجلاً ونقل ابن المنذر أن كل من روى منهم إنكاره فقد روى عنه أنه أنكره أبي هريرة على المسح طائل كما ذكره أحمد وما روى عن عائشة وابن عباس فقد أنكره الخلفاء وروا عنهم خلافه وكذلك ما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال سبق الكتاب الطين فهو مائة قطع فقد روى عنه مسلم والنسائي القول بالمسح عليها ما بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم وقد روى الإمام الهندي في البحر عن علي القول بمسح الخفين وقد روى في المسح بثلاثة أيام للمسافر ويوم وإسبلة المقيم كما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم المسح على الخفين قال المسافر ثلاثة أيام والمقيم يوماً وهذا الحديث في إعلام الموقعين أنظر الروضة التمدية لسمي الوالد دام مجده السيد نور الحسن خان ولد المؤلف رحمه الله تعالى

بعد كمال الطهر الساتر من نخل القرض وهو القدم بكعبيه من كل الجوانب وقد تكثر الروايات بالطرف المتعدد من الصحابة رضي الله عنهم الذين كانوا لا يشارقون النبي صلى الله عليه وآله وسلم سفرا ١٩ ولا حضرا وقد صرح جمع من

الحفاظ شواثره وجمع بعضهم روايته بخارزوا الثمانين منهم المشورة المشورة وعن الحسن البصري حدثني سبعون من الصحابة بالسبع على الخطين واتفق العلماء على جواز خلافا للخوارج كجهنم الله تعالى لان القرآن لم يرد به والشيعة قالتهم الله تعالى لان عليا امتنع منه ويرده عليهم محنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونوازه على قول بعضهم وأما ما ورد عن علي فلم يرد عنه بأسناد موصل يثبت به كقوله البيهقي وقد قال الكرخي أخاف الكفر على من لا يرى المسح على الخطين وليس بنسخ حديث المقبرة في غزوة تبوك وهي آخر غزواته صلى الله عليه وآله وسلم والمائدة نزات قبلها في غزوة المريسيع فامن النسخ للمسح ويؤيده حديث جرير رضي الله عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح بعد المائدة ونقل ابن المنذر عن ابن المبارك أنه قال ليس في المسح على الخطين من الصحابة اختلافا لان كل من روى عنه منهم انكاره فقد روى عنه انبائه وقال ابن عبد البر لا أعلم روى عن أحمد من

المنبوذة وغيرها فقال اذا كانت مختلطة بلحم الموتى وصميدهم وما يخرج منهم لم تجز الصلاة فيه للنجاسة فان صلى رجل في مكان طاهر منها أجزأه الى مثل ذلك ذهب أبو طالب وأبو العباس والامام يحيى من أهل البيت وقال الرافعي أما المقبرة فالصلاة مكرهة فيها بكل حال وذهب الثوري والاوزاعي وأبو حنيفة الى كراهة الصلاة في المقبرة ولم يقرقوا كما فرق الشافعي ومن معه بين المنبوذة وغيرها وذهب مالك الى جواز الصلاة في المقبرة وعدم الكراهة والا حاديت ترد عليه وقد احتج به بعض أصحابه بما يقضي منه الجحج فاستدل به بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر المسكينة السوداء وأحاديث النهي المتواترة كما قال ذلك الامام لا تقصر عن الدلالة على التحريم الذي هو المعنى الحقيقي له وقد تقر في الأصول ان النهي يدل على فساد النهي عنه فيكون الحق التحريم والمبطلان لان الله سبحانه الذي يقضيه النهي هو المرادف للمبطلان من غير فرق بين الصلاة على القبر وبين المقابر وكل ما صدق عليه لفظ المقبرة وأما الحمام فذهب أحمد الى عدم صحة الصلاة فيه ومن صلى فيه أعاد أبدا وقال أبو ثور لا يصلي في حمام ولا مقبرة على ظاهر الحديث والى ذلك ذهب الظاهرية وروى عن ابن عباس انه قال لا يصلي في الحمام ولا في حمام ولا في مقبرة قال ابن حزم ما نهى ابن عباس في هذا الخلفاء من الصحابة وروينا مثل ذلك عن ثانع بن جبير بن مطعم وابراهيم النخعي وخزيمة والعلابن زياد عن أبيه قال ابن حزم ولا تغفل الصلاة في حمام سواء في ذلك بعد أبيه الى جميع حدوده ولا على سطحه وسقفه مستوقه وأعلى حيطانه خربا كان أو قافعا فان سقط من ثابته شيء يسقط عنه اسم حمام جازت الصلاة في أرضه حنيفة ذانتهى وذهب الجاهل والى صحة الصلاة في الحمام مع الطهارة وتسكون مكرهة وتمسكوا به ومات نحو حديث أيضا أدركت الصلاة فصل وجعلوا النهي على حمام متنجس والحق ما قاله الاقول لان أحاديث المقبرة والحمام مخصصة لذلك المصوم وحكمة المنع من الصلاة في المقبرة قبل هو ما تمت المصلحة من النجاسة وفيه لحرمة الموت وحكمة المنع من الصلاة في الحمام انه يكثر فيه النجاسات وقيل انه مأوى الشيطان (وعن أبي مرثد الغنوي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصلوا الى القبور ولا تجلسوا عليها رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه) الحديث يدل على منع الصلاة الى القبور وقد تقدم الكلام في ذلك وعلى منع الجلوس عليها وظاهر النهي التحريم وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ لا يجلس أحدكم على حجرة فحرق ثيابه فخلص الى جلده خيرا من أن يجلس على قبر أخيه وروى عن مالك انه لا يكره القعود عليها ونحوه قال وانما النهي عن القعود لفساد الحاجة

أفهام السان انكاره الا عن مالك مع ان روايات الصحبة عنه مصرحة باتباعه وقال ابن المنذر اختلف العلماء أيهما أفضل المسح على الخطين أو غسل القدمين والذي أختره ان المسح أفضل لاجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والرافض قالوا جميعا ما طعن فيه الخائفون من السقي أفضل من تركه انتهى وقال النووي صرح جمع من أصحاب بان

الفضل أفضل بشرط أن لا ينزل المسجربة من السنة كما قاله في تفضيل القصر على الاتمام (وان عبد الله بن عمر سأل) أباه
 (عمر) أي ابن الخطاب كما لا يصلي (عن ذلك) أي عن مسج النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين (فقال) عمرو رضي الله عنه
 (نعم) مسج صلى الله عليه وآله وسلم على ٢٠ الخفين (لما حدثك شيئا سعد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا تسأل عنه

غيره) لتقريبه قال في الفتح
 فقهه دليل على ان الصلوات
 الموجبة لأجر جع إذا اجتمعت
 في الراوي كانت من جملة
 القرائن التي إذا حثت خبر
 الواحد قامت مقام الأشخاص
 المتعددة وفيه دليل على عدم
 البعض دون البعض وعلى ان
 عمر كان يقبل خبر الواحد وما
 نقل عنه من التوقف إنما كان
 عند وقوع ريبه في بعض
 المواضع واحتج به من قال
 بتفاوت رتب العدالة ودخول
 الترجيح في ذلك عند التعارض
 ويمكن إبداء الفارق في ذلك بين
 الرواية والشهادة وفيه تعظيم
 مقام من عمر له وفيه أن
 الصحابي قد يخطئ عليه من
 الأوراطية في الشرع ما يطالع
 عليه غيره انتهى وقد أخرج
 الحديث الإمام أحمد من طريق
 أخرى عن ابن عمر قال رأيت
 سعد بن أبي وقاص يمسح على
 خفيه بالعراق حين نوضا
 فإذا كبر ذلك عليه فلما اجتمعنا
 عنده عمر قال لي سعد سل أباك
 وذكر القصة ثم رواه ابن
 عزيمة عن ابن عمر نحوه وفيه
 ان عمر قال كما نحن مع نينا
 صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على

وفي الموطأ عن علي أنه كان يمسح على القبر ويضع عليه ما في البخاري ان يزيد بن
 ثابت أخذ يزيد بن ثابت كان يجلس على القبر وقال إنما كرهنا لأن أحدنا حدثنا عليه وفيه
 عن ابن عمر أنه كان يجلس على القبر وقد جعلت الأحاديث الغامضة بالرفع ولا يحسن في
 قول أحد لاسيما إذا كان معارضاً للثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج أبو داود
 والترمذي وصححه وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث جابر بالفظنهي أن
 يجصص القبر ويبنى عليه وأن يكتب عليه وأن يوطأ وهو في صحيح مسلم بدون الترجمة
 وقال الحاكم الكتاب على شرط مسلم والبايوس لا يكون غالباً إلا مع الوطأ وعن ابن عمر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا من صلواتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً
 رواه الجماعة إلا ابن ماجه (قوله من صلواتكم) قال القرطبي من التمتع من المراد
 التواضع بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعاً إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده
 فليجعل لبيته نصيباً من صلاته وقد سكت القاضي عياض عن بعضهم أن معناه اجعلوا
 بعض فراشكم في بيوتكم ليقندي بكم من لا يفرج إلى المسجدين فسروا وغيرهم قال
 الحافظ وهذا وإن كان محتملاً لكن الأول هو الأرجح وقد باع الشيخ يحيى الدين فقال
 لا يجوز جعله على القريضة قوله ولا تتخذوها قبوراً إلا القبر رايست جعله لعمارة وقد
 استنبط البخاري من هذا الحديث كراهية الصلاة في المقابر ونأزه الأسماعيلي فقال
 الحديث دال على كراهة الصلاة في القبر لأن المقابر رديئة بأن الحديث قد ورد بالفظن
 المقابر كإرواه مسلم من حديث أبي هريرة بالفظ لا تتخذوا بيوتكم مقابر وقال ابن الدين
 تأوله البخاري على كراهة الصلاة في المقابر وتأوله جماعة على أنه إغماضه القدي إلى
 الصلاة في البيوت إذا الموق لا يصح لأن في بيوتهم وهي القبور وقال فاما جواز الصلاة في
 المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤيد ذلك قال الحافظ إن أراد أن لا يؤخذ
 بطريق المنطوق فسلم وإرادتي ذلك مطلقاً فلا وقيل يحتمل أن المراد لا تتخذوا
 البيوت وطناً والنوم فقط لا تصلون فيها فان النوم أخو الموت والميت لا يصلي وقبل يحتمل
 أن يكون المراد أن من لم يصل في بيته جعل نفسه كاليت وبينه كالقبر ويؤيده ما رواه مسلم
 مثل الميت الذي يذكر الله فيه والميت الذي لا يذكر الله فيه كمثل النبي والميت قال
 الخطابي وأما من تأوله على أنه عن دفن الموق في البيوت فليس بشيء فقد روي عن رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته الذي كان يسكنه أيام حياته وتعبه الكرماني بأن قال
 أهل ذلك من خصائصه وقد روي أن الأنبياء مدفونون حيث يموتون كما روي ذلك ابن ماجه
 أسأله فيه حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف وله طريق أخرى مرسله قال الحافظ

خفاً أيضاً لئلا يرى بذلك بأساً وإنما أنكر ابن عمر على سعد مع صحبته وكثرة روايته لأنه خفي عليه
 فما طاع عليه غيره وأنكر عليه مسحه في الخف كما هو ظاهر رواية الموطأ من حديث نافع وعبد الله بن دينار أنها أخبرا أن
 ابن عمر قدم الكوفة على سعد وهو أعمى فأتى مسج على الخفين فأناكر ذلك عليه فقال له سعد سل أباك فذكر القصة وأما

السفر فقد كان ابن عمر يعلم رواده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما رواه ابن أبي خزيمة في تاريخه الكبير وابن أبي شيبة في مصنفه من رواية عاصم بن سالم عنه رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسبح على الخفين بالماء في السفر ورواه هذا الحديث السبعة ما بين مصري ومدني وقبره رواية تالبي عن تالبي وصحاحي عن ٢١ صحابي والتحديث بصيغة الجمع

والأفراد والعنونة ولم يخرج منه البخاري في غير هذا الموضع ولم يخرج مسلم في المسح إلا لعمر بن الخطاب فهذا الحديث من أفراد البخاري وآخرجه النسائي في الطهارة أيضا (عن عمرو بن أمية الضمري) الصحابي المتوفى بالمدينة سنة ستين (رضي الله عنه) انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسبح على الخفين والسنة أن يسبح على أعلاهما بل هو أفضل من المسح على الأسفل اصف أحاديثه ورواه هذا الحديث السبعة ما بين مصري وكوفي ومدني وفيه الأثر من التابعين والتحديث والعنونة والاختبار وآخرجه النسائي وابن ماجه في الطهارة (وعنه) أي عن عمرو بن أمية (رضي الله عنه) قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسبح على حياضته بعد المسح الناصية كما في رواية مسلم أو بعضها أو على حياضته فقط مقتصر عليها (و) كذا رأيت يسبح على (خفيه) أي في الوضوء والاقتصار على المسح على العمامة هو مذهب الامام أحمد (١) لكن بشرط أن يعتم بعد كالطهارة ومشقة نزاعها بأن

فادخل دفنه في بيته على الاختصاص لم يعد نهي غيره عن ذلك بل هو مباح لان استقرار الدفن في البيوت ربما يصير مقارن تقصير الصلاة فيها مكرهه وانفذ أي هريرة عند مسلم أصرح من حديث الباب وهو قوله لا تجعلوا أيوتكم مقابر فان ظاهره يقتضي النهي عن الدفن في البيوت مطلقا انتهى وكان البخاري أشار بترجمة الباب بقوله باب كراهة الصلاة في المقابر الى حديث أبي سعيد المتقدم المالم يكن على شرطه (وعن جندب بن عبد الله الجبلي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يموت بخمس وهو يقول ان من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم ومساكنهم مساجدا لا فلا تفعلوا القبور مساجد أي أنما كم عن ذلك رواه مسلم) الحديث أخرجه النسائي أيضا وفي الباب عن عائشة عند الشيخين والنسائي وعن أبي هريرة عند الشيخين وأبي داود والنسائي وعن ابن عباس عند أبي داود والترمذي وحسنه وله حديث آخر عند الشيخين والنسائي وعن أسامة بن زيد عند أحمد والطبراني بإسناد جيد وعن زيد بن ثابت عند الطبراني بإسناد جيد أيضا وعن ابن مسعود عند الطبراني بإسناد جيد أيضا وعن أبي عبيد بن الجراح عند البراءة عن علي بن عبد الله عن البراءة أيضا وفي أسناده عمر بن صهبان وهو ضعيف وعن جابر عند ابن عدي والحديث يدل على تخصيص اتخاذ قبور الانبياء بالصلاة مساجد قال العلماء انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتخاذ قبورهم وقبر غير مسجد آخر فامتنعوا من المبالغة في تعظيمه والافتتان به وربما أدى ذلك الى الكفر كما جرى لكثير من الامم الخالصة ولما احتاجت العصاة رضى الله عنهم والتابعون الى الزيادة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كثروا المسلمون وامتدت الزيادة الى أن دخلت بيوت أمهات المؤمنين فيه وفيها حجر عائشة مدفن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه أبي بكر وعمر بنوعلى القبر حيطا فاحرقوه مستدرة وحولوا لثامها بظهر في المسجد فبصلى اليه العوام ويؤدى الى الخدوش ثم يواجدون من ركني القبر السمايين حرفوه ما حتى اتقيا حتى لا يمكن أحدهم من استقبال القبر وقد روى ان النهي عن اتخاذ القبور مساجد كان في مرض موته قبل اليوم الذي مات فيه بخمسة أيام وقد جعل بعضهم الوعيد على من كان في ذلك الزمان اقرب العهد بعد ادة الاوثان وهو قبيح بلا دليل لان التعظيم والافتتان لا يختصان بزمان دون زمان وقد يؤخذ من قوله كانوا يتخذون قبور انبيائهم مساجد في حديث الباب وكذلك قوله في حديث ابن عباس عند أبي داود والترمذي بالفظ والمخفين عليها المساجد ان عمل الذم على ذلك ان اتخذ المساجد على القبور بعد الدفن لا لوقى المسجد أولا وجعل القبر في جانبها

تكون عنك كما مات العرب لانه عضو يسقط مرضه في التيمم لحاز المسح على حاذقه كالتميم ووافق أحمد على ذلك (١) والاصل انه قد ثبت المسح على الرأس وحده وعلى العمامة وحدها وعلى الرأس والهامة والكل صحيح ثابت مندوس مذهب المذاهب الثلاثة كما بسط ذلك في الروضة الندية فراجعها سيد نور الحسن خان

الأوزاعي والثوري وأبو ثور وابن خزيمة وأقول الحديث ما كتبت عن هذه الأقوال وأبى في العمل به الاقتصار على
ظاهرة الاتفاق من المعارك وروى عن أنس أنه مسح على القاسوة قال القسطاني وتفصل سنة مسح جميع الرأس عندنا
بتكميل على العمامة عند عصر ٢٢٠ راعها أو عند عدم ارادة نزاعها وقول الأصبلي ان ذكر العمامة في هذا

الحديث من خطأ الأوزاعي
سخط لأنه زيادة من ثقة غير متناهية
الغيره قبل ورواه هذا الحديث
السبعة ما بين مروزي وشي
ومدني وفيه الحديث والاختبار
والقيمة (عن المغيرة بن
شعبة رضي الله عنه قال كنت
مع النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم في سفر) في رجب سنة تسع
في غزوة تبوك (فأهويت) أي
مددت يدي أو قصدت وأشرت
أوامات (لأنزع خفيه) صلى
الله عليه وآله وسلم (فقال
دعهم) أي الخنسين (فاني
أدخلهم) أي الرجلين حال
كونهما (ظاهرين) من الحديثين
ولله شبهة فيهما ظاهرتان ثم
أحدث (فمسح عليهما) ولا يخفى
خير منة وسبحان الله صلى الله
عليه وآله وسلم أرخص للمساقر
ثلاثة أيام ولياليين ولله قيم يوم
ولياله إذا ظهر فليس خفيه أن
يمسح عليه ما أي من الحديث
بعد اللبس لأن وقت المسح يدخل
بابه الحديث على الرابع
فاعتبرت مدته منه واختار في
المجموع قول أبي ثور وابن
المنذر ان إيراد المدة من المسح
لأن قوة الأحاديث تعطيه
وحديث أبي خزيمة وسبحان هذا

ليدفن فيه مواقف المسجد وغيره وليس بداخل في ذلك قال العراقي والظاهر انه لا فرق
رأه إذا بني المسجد لقصد أن يدفن في بعضه أحد فهو داخلة في المأنة بل يحرم الدفن في
المسجد وإن شرط أن يدفن فيه لم يصح الشرط لمخالفة مقتضى رفته مسجد والله أعلم
انتهى واستنبط البيضاوي من عدة التعظيم جواز اتخاذ القبور في جوار الصلوات قصد
التبرك دون التعظيم وروى أن قصد التبرك العظيم (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم صلوا في مراض الغنم ولا تصلوا في أعطان الابل) رواد أحمد
والترمذي وعنه الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وفي الباب عن جابر بن سمرة عنده
مسلم وعن البراء عن أبي داود وعن سبرة بن معبد عن ابن ماجه وعن عبد الله بن مغفل
عند ابن ماجه أيضا والسنائي وعن ابن عمر عند ابن ماجه أيضا وعن أنس عند الشيخين
وعن أسيد بن حضير عند الطبراني وعن سليمان الغطفي عند الطبراني أيضا وفي أسناده
جابر الجعفي ضعه في الجهور وروفته شعبة وسفيان وعن طلحة بن عبد الله عند أبي يعلى في
مسنده وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد وفي أسناده ابن الهيثم وله حديث آخر
عند الطبراني وعن عقبة بن عامر عند الطبراني ورجال أسناده ثقات وعن يعقوب الجعفي
المعروف بذي الغرة عند أحمد والطبراني ورجال أسناده ثقات قوله في مراض الغنم جمع
مراض بفتح الميم وكسر الباء الواحدة وآخره ضاده هجاء قال الجوهري المراض الغنم جمع
كل عاتن للابل واحد همارض مثل مجلس قال وروى عن الغنم والبقرة والغنم مثل
بركة الابل وحنوم الطير قوله في أعطان الابل هي جمع عطن بفتح العين والطاء المهملتين
وفي بعض الطرق معاطن وهي جمع معطن بفتح الميم وكسر الطاء قال في النهاية العطن
مهركة الابل حول الماء والحديث يدل على جواز الصلاة في مراض الغنم وعلى تحريمها في
معاطن الابل واليه ذهب أحمد بن حنبل فقال لا تصح بحال وقال من صلى في عطن ابل
أعاده أبدا وسئل مالك عن لا يعبد إلا عطن ابل قال لا يصلي فيه قبل فأن بسط عليه ثوبا قال
لا وقال ابن حزم لا تحل في عطن ابل وذهب الجمهور إلى حل النهي على الذكر اهـ مع عدم
التجاسة وعلى التعريم مع وجودها وهذا انما يتم على القول بأن علة النهي هي التجاسة
وذلك متوقف على تجاسة أبوال ابل وإزبالها وقد عرفت ما قدمناه من أن التجاسة
فيه لم يصح جعلها علة لأن العلة لو كانت التجاسة لما اختلف الحال بين أعطانهم وبين
مراض الغنم إذ لا فائل بالفرق بين أرواث كل من الجنسين وأبوالها كما قال العراقي وأيضا
فدقيل أن حكمه النهي ما فيها من النجاسة فمررت وهو في الصلاة فتؤدى إلى قطعها
أو أدى يحصل له منها أو تشوش الخاطر الملهي عن الخشوع في الصلاة وبهذا أعال

هو أفن الحديث الباب في الدلالة على انتزاع الطهارة الكاملة عند اللبس ولم يخرج البخاري في هذا
بالكتاب ما يدل على نوقيت المسح وقد قال به الجمهور والحديث الذي قدمته والحديث مسلم وغيره وخالف المالكية في المنه وال (أ)
(١) والاحاد بسط لالة الهام على عدم التوقيت بل ناطقة بالتوقيت فلا اعتداد بمخالفة المالكية في المشهور وفافهم اهـ

عندهم فلم يجعلوا المسح ناقبنا بأيام مطلقا بل يصح عليه ما يخلفه أو يجب على المسح غسل ورواه هذا الحديث كلهم كونهون وفيه رواية التابعي الكبيعي عن التابعي والعنقة والحديث (عن عمرو بن أمية رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحترق) بالاحوال الراي المشدد بأي قطع (من كتف شاة) ٢٣ زاد البخاري في الاطعمة من طريق

معه وعن الزهري يأكل منها (فدعى الى الصلاة) والذي دعاه اليه ابلايل كما رواه النسائي عن أم سلمة (فأبى) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (السكين) وعن الزهري فألقاها والسكين (فصلى ولم يتوضأ) وزاد البيهقي عن أبي العيمان في آخر الحديث قال الزهري فذهبت تلك الى القصة في الناس ثم أخبر برجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلم رئيسا من أزواجه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فوضوا امامت النار قال فكان الزهري يرى ان الامر بالتوضوء امامت النار ناسخ لاحاديث الاباحية لان الاباحية سابقة وعوض بحديث جابر قال كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترك التوضوء امامت النار رواه أبو داود والنسائي وغيرهما وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما لكن قال أبو داود وغيره ان المراد بالامر هنا الشأن والقصة لا ما قابل النبي وان هذا اللفظ مختصر من حديث جابر المشهور في قصة المرأة التي صنعت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم شاة

النهي أصحاب الشافعي وأصحاب مالك وعلى هذا فيقرب بين كون الابل في معاطنها وبين غيبم عنها الذين من زهرها حديثا ويرشد الى صحة هذا حديث ابن مغفل عند أحمد باسناد صحيح بلقط لا تصح لوا في اعطاء الابل فانما اخلقت من الجن الا ترون الى عيونهم واهيئتها اذا انفرت وقد يحتمل ان علم النبي ان يجاهم الى معاطنها بعد مشروعه في الصلاة فمقطعه أو يستقر فيما مع شغل خاطره وقيل لان الراعي يول ينها وقيل الحكمة في النهي كونهم اخافت من الشياطين ويدل على هذا أيضا حديث ابن مغفل السابق وكذا عند النسائي من حديثه وعنه أبي داود من حديث الهراعي وعنه ابن ماجه باسناد صحيح من حديث أبي هريرة اذا عرفت هذا الاختلاف في العلم لا يبين لان الحق الوقوف على مقتضى النهي وهو التحريم كإذهب اليه أحد الظاهرية وأما الامر بالصلاة في مراض الغنم فامر باحسان ليس للوجوب قال العراقي انفاطوا غنمهم صلى الله عليه وسلم على ذلك لئلا يظن ان حكمها حكم الابل أو أنه أخرج على جواب السائل حين سأل عن الاخرين فأجاب في الابل بالنسج وفي الغنم بالاذن وأما الترفع المذكور في الاحاديث بلقط فانما يركفها وانما ذكره كقصة بعد ما عن حكم الابل كما وصف أصحاب الابل بالغلط والفسوة ووصف أصحاب الغنم بالكيمة (فائدة) ذكر ابن حزم ان احاديث النهي من الصلاة في اعطاء الابل متواترة قبل تواتر وجوب العلم

(وعن زيد بن جبير عن داود بن حصين عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يصل في سبعة مواطن في المذبل والمجزر والمقبرة وقارة الطريق

وفي الحمام وفي اعطاء الابل وفي فوف ظهر بيت الله رواه عبد بن حميد في مسنده وابن ماجه

والترمذي وقال لا زيادة ليس بذلك القوي وقد تكلم في زيد بن جبير من قبل حفظه

وقدرى الليث بن سعد هذا الحديث عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه

وأصح من حديث الليث بن سعد والعمري ضعفه بعض أهل الحديث من قبل حفظه

الحديث في اسناد الترمذي زيد بن جبير وهو ضعيف كما قال الترمذي قال البخاري وابن

معين زيد بن جبير متروك وقال أبو حاتم لا يكتب حديثه وقال النسائي ليس بثقة وقال

ابن عدي عامة ما رووه لا يتابع عليه وقال الخافض في التلخيص الله ضعيف جدا وفي

اسناد ابن ماجه عبد الله بن صالح وعبد الله بن عمر العمري وهما ضعيفان قال ابن أبي

حاتم في العلم هما جميعا يعني الحديثين واهيان وصحح الحديث ابن السكن وامام الحرمين

فأكل منها ثم توضأ وصلى الظهر ثم أكل منها وصلى العصر ولم يتوضأ فيصم أن تكون هذه القصة وقعت قبل الامر بالتوضوء

عامة التاروان وضوء صلاة الظهر كان عن حدث لا بسبب الاكل من الشاة وحكي البيهقي عن عثمان الدارمي انه قال

لما اختلفت احاديث الباب ولم يبين الراجح منها انظرنا الى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فربما

به أحد الجانبين واوضح النوى هذا في شرح المذهب وقال واقرب ما يستروح اليه قول الخلفاء الراشدين وجاهل الصعابة وما دل عليه الخبران هو القول القديم وهو وان سكان شاذ في المذهب فهو قوي في الدليل وقد اختاره جماعة من محققي المحدثين وانما نحن اعتمدنا بجهته انتهى ٢٤ وقال ايضا كان الخلاف فيسبه معروفا بين الصحابة والتابعين ثم استقر

الاجماع على أنه لا وضوح مما مست النار الا ما ذكر من طرم الابل وقال المهلب كانوا في الجاهلية قد اتوا في التنظيم فأمروا بالوضوء مما مست النار فلما تقرررت النظافة في الاسلام وشاعت نسخ الوضوء تيسيرا على المسلمين وجب الخطأ في بوجه آخر وهو ان أحاديث الأثر محمولة على الاستصحاب لاعلى الوجوب واستتبع من هذا الحديث جواز قطع السهم بالسكين ورواه الستة الائمة مبرورون وثلاثة منكرين وفيه التعديلات والاختلاف والتمتعة وليس لعمرو بن أمية رواية في هذا الكتاب الا هذا الحديث في المسح وأخرج البخاري الحديث أيضا في الصلاة والجهاد والاطعمة والنسائي في الوضوء وابن ماجه في الطهارة (عن سويد بن النعمان) الاوسى المسدني صحابي شهد أحد اوما بعده واوليس له في البخاري سوى هذا الحديث ولم يرو عنه سوى بشير بن يسار (رضي الله عنه) وسويد بنهم السمين وفتح الوار وانما بنهم النون (انما خرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام خيبر) غير منصرف

وقد تقدم الكلام في المقبرة والحمام واعطان الابل وما فيها من الاحاديث الصحيحة قوله المزبلة فيها الغتان فتح الموحدة وضمها احكامها الجوهرى وهى المكان الذى يلقى فيه الزبل قوله والجيزة بفتح الزاى المكان الذى يخبر فيه الابل وتصح فيه البقر والغنم قوله وقارعة الطريق قيل المراد به أعلى الطريق وقيل صدره وقيل ما برز منه والحديث يدل على تحريم الصلاة في هذه المواطن وقد اختلف في النهى أما في المقبرة والحمام واعطان الابل فقد تقدم الكلام في ذلك وأما في المزبلة والجيزة فلا يكون مما محال النجاسة فتحرم الصلاة فيها من غير حائل اتفاقا ومع الحائل فيه خلاف وقيل ان العلة في الجيزة كونها سوى الشياطين ذكر ذلك عن جماعة اطاعوا على ذلك وأما في قارعة الطريق فلما فيها من شغل الخطاير المؤدى الى ذهاب الخشوع الذى هو سر الصلاة وقيل لانها مظنة النجاسة وقيل لان الصلاة فيها شغل لحق النار وهذا قال أبو طالب انما لا تصح الصلاة فيها ولو كانت واسعة قال لا تضاء الله في الفساد وقال المؤيد بالله والمصنوع وبالله لا تذكرو في الواسعة اذ لا ضرر ولان العلة عند ههما الاضرار بالنار وأما في ظهور الكعبة فلا نه اذا لم يكن بين يديه ستره باسنة تسره لم تصح صلاته لانه متصل على البيت لالى البيت وذهب الشافعى الى الصحة بشرط أن يستقبل من بناءه اقدر ثلثي ذراع وعند أبي شيبة لا يشرط ذلك وكذا قال ابن سريج قال لانه كسبه يستقبل العرصة لو هدم البيت والعماد بالله (قائدة) قال القاضي أبو بكر بن العربي والمواضع التي لا يصلى فيها ثلاثة عشر فذكر السبعة المذكورة في حديث الباب وزاد الصلاة الى المقبرة والى جدار مر حاض عليه نجاسة والكنيسة والبيعة والى القنابل وفى دار العذاب وزاد العراقى الصلاة فى الدار المغصوبة والصلاة الى النائم والمحدث والصلاة فى بطن الوادى والصلاة فى الارض المغصوبة والصلاة فى مسجد الاضرار والصلاة الى التنور فصارت تسعة عشر موضعا ودليل المنع من الصلاة فى هذه المواطن أما السبعة الاخرى فثلاثة تقدم وأما الصلاة الى المنيرة فلحديث النهى عن اتخاذ القبور مزارا وقد تقدم وأما الصلاة الى جدار مر حاض فلحديث ابن عباس فى تسعة من الصحابة باللفظ نهى عن الصلاة فى المسجد فجاءه شئ أخرجه ابن عدى قال العراقى ولا يصح اسناده وروى ابن أبي شيبة فى المصنف عن عبد الله بن عمر وانه قال لا يصلى الى الحش ومن على قال لا يصلى تجاه حش وعن ابراهيم كانوا يكرهون ثلاثة أشياء فذكر من الحش وفى كراهة استقباله خلاف بين الفقهاء وأما الكنيسة والبيعة فروى ابن أبي شيبة

للعلامة والتأنيث ومثبت باسم رجل من العماليق اسمه خير تزلمها (حتى اذا كانوا) الرسول فى وأصحابه (بالصباح) بالمد (وهى ادنى) أى أسفل (خير) وطرفها عماليق المدينة فتعود البخارى فى الاطعمة وهى على روضة من خير وقال أبو عبد الله البكرى فى معجم البلدان وهى على برديوين البخارى فى موضع آخر من حديث ابن عيينة ان هذه الزيادة من قول يحيى بن سعيد أدرجت (فصل) النبى صلى الله عليه وآله وسلم وللحموى نزل فصل (العصر

ثم قال (الزاد) جع زادوه وما يؤكل في السمر وفيه جمع الرفاء على الزاد في السمر وان كان بعضهم أكثر كالأول فيه جعل
 الزاد في الأسفار وان ذلك لا يتحد في التوكل واستنط منه الهاب ان الامام يأخذ الحسكر بن باخراج الطعام عند قلته
 ايدهم من اهل الحاجة وان الامام ينظر لاهل العسكر فيجمع ٢٥ الزاد ليصيب منه من لازادهم (ثم يؤت

الا بالسويق فأمر به) أي
 بالسويق (فقرى) مبدأ
 للمعول ويجوز تخفيف الزاد
 أي بل بالمال المالحقة من العيس
 (فأكل رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم) منه (وأكلنا) منه
 وزاد في رواية وشربنا أي من
 الماء أو من مائع السويق (ثم
 قام إلى صلاة) (المغرب فضوض)
 قبل الدخول في الصلاة
 (ومضمنا) كذلك وفائدة
 المضمضة من السويق وان كان
 لادهم لانه تحبب بقاياها بين
 الاسنان ونواحي الفم فيشغله
 تنبيهه عن أمر الصلاة وهذا يدل
 على استحباب المضمضة بعد
 الطعام (ثم صلى ولم يوضأ)
 بسبب كل السويق قال الخطابي
 فيه دليل على أن الوضوء
 بماء من النار منسوخ لانه
 مقدم وخير كانت سنة سبع
 قلت لاد لا فيه لان أبا هريرة
 حضر بعد فسخ خمير وروى
 الا بصبر بالوضوء كافي مسلم وكان
 يفتي به بعد النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم واستدل به البخاري
 على جواز صلاتين فأكثر بوضوء
 واحد ورواه هذا الحديث
 الخمسة كاهم أحبا لفقهائهم كبار
 مدنيون الأشيع البخاري وفيه

في المصنف عن ابن عباس انه كره الصلاة في الكنيسة اذا كان فيها تصاوير وقدر وبت
 الكراهة عن الحسن ولم ير الشعبي وعطاه بن ابي رباح بالصلاة في الكنيسة والبيعة
 بأسا ولم ير ابن سيرين بالصلاة في الكنيسة بأسا وصلى أبو موسى الأشعري ومحمد بن
 عبد العزيز في كنيسة ولعل وجه الكراهة ما تقدم من اتخاذهم مقبوراً فيما هم
 وصلواتهم مساجد لأنها تصير جميع البيع والمساجد مظنة لذلك وأما الصلاة إلى
 القبائل فلهديث عائشة الصحيح انه قال لما صلى الله عليه وسلم أزيل عني قرانك هذا
 فإنه لا تزال تصاويره تعرض لي في صلاتي وكان لها سترة تتأبل وأما الصلاة في دار
 العذاب فلما علمت دأبي داود من حديث علي قال نهاني جدي أن أصلي في أرض بابل لأنها
 ملعونة وفي أسنادها ضعف وأما إلى النائم والمحدث فهو في حديث ابن عباس عند أبي
 داود وابن ماجه وفي أسناده من لم يسم وأما في بطن الوادي فورد في بعض طرق حديث
 الباب بدل المقبرة قال الحافظ وهي زيادة باطلة لا تعرف وأما الصلاة في الأرض المغصوبة
 لما فيها من استئصال مال الغير بغير إذنه وأما الصلاة في مسجد الضرار فقال ابن حزم
 انه لا يجوز أي الصلاة فيه لقصة مسجد الضرار وقوله لا تقم فيه أبداً فصيح انه ليس
 موضع صلاة وأما الصلاة إلى التور فذكرها محمد بن سيرين وقال يث نار واه ابن أبي
 شيبة في المصنف وزاد ابن حزم فقال لا تجوز الصلاة في مسجد يستتر فيه بالله أو برسوله
 أو شيء من الدين أو في مكان يكره بنى من ذلك فيه وزادت الهادوية كراهة الصلاة إلى
 المحدث والفاسق والسراج وزاد الامام يحيى الجنب والحائض فيكون الجميع ستة
 وعشرين موضعاً واستدل على كراهة الصلاة إلى المحدث بحديث ذكره الامام يحيى
 في الاتصار باقتضائه الصلاة إلى المحدث لا إلى جنب الصلاة إلى حائض وقبل
 في الاستدلال على كراهة الصلاة إليه القياس على الحائض وقد ثبت انها تقطع الصلاة
 وأما الفاسق فاهانته كالبهيسة وأما السراج فلهقرار من التشبيه بعبد النار والاولى
 عدم التخصيص بالسراج ولا بالتور بل اطلاق الكراهة على استقبال النار فيكون
 استقبال التور والسراج وغيرهما من أنواع النار قسماً واحداً وأما الجنب والحائض
 فللهديث الذي في الاتصار ولم يفتي الحائض من قطعها للصلاة واعلم ان القائلين بصحة
 الصلاة في هذه المواطن أو في أكثرها كروا في المواطن التي صحت أحاديثها بأحاديث
 أيها أدركت الصلاة فصل وشوها وجه لوجه قاضية بصحة تأويل الأحاديث
 القاضية بعدم الصحة وقد عرفنا ان أحاديث النهي عن المقبرة والجمام وشوها خاصة
 ذميق العامة عليها وتعمكو في المواطن التي لم تصح أحاديثها بالقدح فيها لعدم التعبد
 بما لم يصح وكفاية البراءة الأصلية حتى يقوم دليل صحيح ينقل عنها الاصباح بدورود

رواية تابعي عن تابعي والتحديث والاخبار والعنه وأخرجه
 البخاري في موضعين من كتاب الطهارة وموضعين في الاطعمة وفي المغازي وابلهاد وأخرجه النسائي في الطهارة والولاية وابن
 ماجه (عن) أم المؤمنين (مينة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم) كل عندها كفتا) أي لحيم كفت (ثم صلى

ولم يتوضأ أى لم يجز له نافلة الوضوء وهذا الحديث من السند انساب وقصة ايمان مصقران وهما قاضيان بكر وكر بن
 وفي رواية ثلاثة مصريون وثلاثة عديون وفيه الاخبار بالجمع والافراد والتحديث والعنونة وآخرجه مسلم في الطهارة (عن
 بن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله ٢٦ صلى الله عليه وآله وسلم شرب لبنا) زاد مسلم ثم دعا بهما فغضض

وقال انه) أى اللين (دسما)
 فتخمين وهو بيان له الموضوعة
 من اللين والدمس ما يظهر على
 اللين من الدهن ويقاس عليه
 استحباب الموضوعة من كل ماله
 دسما وبسبب مطب منه استحباب
 غسل اليدين للتنظيف ورواة
 هذا الحديث السبعة ما بين
 مصري وبطي ومذني وهو
 أحد الأحاديث التي اتفق
 الشيخان وأبو داود والترمذي
 والنسائي على إخراجها عن شيخ
 واحد وهو ثقة وفيه الحديث
 والعنونة وآخرجه مسلم
 والترمذي والنسائي في الطهارة
 وكذا ابن ماجه (عن عائشة
 رضي الله عنها ان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم قال اذا نهض
 أحدكم وهو يصلي فليقرأ أى
 فليقرأ ما لا يخطئ الا الله عز وجل بأمر
 محمداً صلى الله عليه وآله وسلم وللنسائي من
 طريق أبي أيوب عن هشام فليصبر
 أى بعد ان يتم صلاته لانه يقطع
 الصلوة بمجرد التماس خلافا
 للذهب حيث جعله على ظاهره (حتى

عوامات قاضية بان كل موطن من مواطن الارض مسجد تصح الصلاة فيه وهذا
 متمم صحيح لأبدمنه قوله أشبهه وأصح من حديث الليث بن سعد قيل ان قوله من
 حديث الليث صفة لحديث ابن عمر بأنه من حديث الليث الذي هو أصح من حديث
 ابن خبيرة

• (باب صلاة التطوع في الكعبة) •

(عن ابن عمر قال دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيت هو وأسماء بزيه وبلال
 وعثمان بن طلحة فاعلقوا عليهم الباب فلما افتحوا كنت أول من ولى فقلت بالانسا آله
 هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم بين العمودين اليمينين متفق عليه
 وعن ابن عمر انه قال لا لاله الا الله صلى الله عليه وسلم في الكعبة قال نعم ركعتين
 بين السارين عن يساركة اذا دخلت ثم خرج فصلى في وجهة الكعبة ركعتين رواه
 أحمد والبخاري) قوله دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت قال الحافظ كان ذلك في
 عام الفخ كما وقع ميثاق من رواية يونس بن يزيد عن نافع عند البخاري في كتاب الجهاد قوله
 هو وأسماء وبلال وعثمان زاد مسلم من طريق أخرى ولم يدخلها معهم أحد ووقع
 عند النسائي من طريق ابن عوف عن نافع ومعه الفضل بن عباس وأسماء وبلال وعثمان
 فزاد الفضل ولا حرج من حديث ابن عباس حدثني أخي الفضل وكان معه حين دخلها
 قوله فاعلقوا عليهم الباب زاد مسلم لم فكث فيها ما يوفى رواية له فاعلقوا عليهم الباب
 طويلا وفي رواية لا يوعا من داخل وزاد يونس فكثت ثم اوطوا يسلا وفي رواية
 فليج زما قوله فاعلقوا وفي رواية ثم خرج فابعد الناس الدخول فسلمت ثم وفي رواية
 وكث شابا فوبادرت فبدرتهم وأعاد الأذرى في كتاب مكة ان خالد بن الوليد كان على
 الباب يذب الناس عنه قوله بين العمودين اليمينين وفي رواية بين العمودين المقدمين
 قوله صلى في وجهة الكعبة ركعتين وفي رواية للبخاري في الصلاة ان ابن عمر قال فذهب
 على ان أسأله كم صلى وروى عنه انه قال نسيت ان أسأله كم صلى وقد جمع الحافظ بين

يذهب عنه النوم) فالذهاب سبب للنوم أو بسبب الأمر بالنوم واختلاف هل النوم في ذاته حدث أو هو مظنة الحدث (٢) الروايتين

(٣) قالت لاشك ان حالة الصلاة حالة مظنة استرخاء الاعضاء وعدم القدرة على دفع ما يتنفس به الوضوء وقد ثبت في النوم حديث العيين
 وكذا السنة من رواية علي ومعاوية مرفوعة عا وقد حسنته جماعة من الحفاظ فجعل النوم مظنة للتقص ثم رتب صلى الله عليه وآله
 وسلم على هذه المظنة الجزم على من نام بان يتوضأ كما في بعض الروايات الثانية ولكن وردت أحاديث قاضية بأنه لا يتنص
 الوضوء بالنوم الا اذا نام مضطجعا وهي أقوى بعضها بعضها فتكون مقسدة لما ورد في تنص مطلق النوم فلا يتنص الوضوء
 النوم المضطجع وبه اذا عرف انه لا يتنص نوم القاعده ونحوه ممن لم يسكن مضطجعا الا بخفة فحين او خفة فحين متوا اليات
 أو متفرقات وعلى هذا يحمل ما ورد ان جماعة من الصحابة كانوا ينامون ثم يصابون ولا يتوضئون وأما ما ورد في بعض الروايات
 انهم كانوا يضعون جنوبهم فهو لا يصلح للتسليم في معارضة ايجاب الوضوء على من نام مضطجعا انما لا يستلزم النوم
 على ان روايته كانوا يضعون الخنم ثبت من وجه يصح الاحتجاج به انظر السبل الجرار اه السعدوني الحسن خان بهادر سلمه الله

فمن قبل ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين وبه قال الأصح والحسن والمزني وغيرهم انه في ذاته ينقض الوضوء مطلقا وعلى كل حال ربه سنة لهم وحديث صفوان بن عسال المروي في صحيح ابن خزيمة اذ فيه الأمن عائدا وبول أو نوم فسوى بينهما في الحكم وقال آخرون بالثاني لحديث أبي داود وغيره العينا ٢٧ وكذا السهم في نام فليتوضأ واختلاف

هو لا عنهم - م من قال لا ينقض التقليل وهو قول الزهري ومالك وأحمد في رواية ومنهم من قال ينقض مطلقا الأنوم ممكن مقبلة منه من مقوله لا ينقض لحديث أنس المروي عند مسلم ان الصحابة كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضؤون وحمل على نوم الممكن جمع بين الاحاديث وقال آخرون لا ينقض النوم الوضوء محال وهو محكي عن أبي موسى الأشعري وابن عمر ومكحول ويقاس على النوم الغفلة على العقل ينجون أو انما أسكر لان ذلك أبلغ في الذهول من النوم الذي هو مظنة الحدث على ما لا يخفى (فان أحكم اذا صلى وهو ناعس لا يدرى لعلة يستغفر) أي يريد ان يستغفر (فدسب نفسه) أي يدعو عليهم وصرح به القاضي في روايته عن طريق أيوب عن هشام وجعل ابن أبي جرة عليه السلام في شعبة أن وافق ساعة اجابة والترجي في الفصل عائدا الى المصلى لا الى المتكلم به أي لا يدرى أم يستغفر أم ساب متوجها للاستغفار وهو في الواقع بضد ذلك وفي الحديث الاخذ بالاحتياط لانه هل بأس بمحمّل والحث على المشروع

الرواية في الفتح والحديث ان يدلان على مشروعية الصلاة في الكعبة لصلاته صلى الله عليه وآله فيها وقد ادعى ابن بطال ان الحكمة في تعليق الباب لئلا ينظر الناس ان ذلك سنة فدل عليه انه قال الحافظ وهو مع ضعفه منتهن بأنه لو أراد اخفاء ذلك ما اطاع عليه بلال ومن كان معه وثبات الحكم بذلك يكفي فيه نقل الواحد انتهى قال طاهران التعليق ليس بالذكورية بل لفظة ان يزجروا عليه لتوفر دواعيهم على مراعاة أفعاله لئلا يذوقوا عاقبة أو يكون ذلك أسكن لقلبه وأجبع لخشوعه وانما أدخل معه عثمان لئلا ينظر انه عزل من ولاية البيت وبلا لا واسامة للارتماء ما خدته وقيل فائدة ذلك لتتمكن من الصلاة في جميع جهاتها لان الصلاة الى جهة الباب وهو مخرج الانصاع وقد عارض أحاديث صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في الكعبة حديث ابن عباس عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر في البيت ولم يصل فيه قال الحافظ ولا معارضة في ذلك بالنسبة الى التمييز لان ابن عباس أئنه لم يترض له بلال وأما الصلاة فاثبات بلال أربع لان لا كان معه يومئذ ولم يكن معه ابن عباس وانما استند في نفسه نارة الى أسامة ونار الى أخيه الفضل مع انه لم يثبت ان الفضل كان معهم الا في رواية شاذة وقد روى أحمد من طريق ابن عباس عن أخيه الفضل اني الصلاة فيها فيصعد حل ان يكون تقاعن أسامة فانه كان معه وقد روى عنه في الصلاة في الكعبة أيضا مسلم من طريق ابن عباس ووقع اثبات صلاته فيها عن أسامة من رواية ابن عمر عنه فتعارضت الروايات في ذلك فمخرج رواية بلال من جهة انه مثبت وغيره ناف ومن جهة انه لم يختلف عنه في الاثبات واختلف على من نفي وقال النووي وغيره يجب بين اثبات بلال ونفي أسامة بانهم لم يدخلوا الكعبة اشتغافا بالذعاف أو رأى أسامة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدعوا فاستعمل بالدعاء في ناحية والتي صلى الله عليه وآله وسلم في ناحية ثم صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرآه بلال لقر به منه ولم يره أسامة بعده واشتغافه ولان باغلاق الباب تكون الظلمة مع احتمال انه يجب عنه بعض الاعسلة فنفهاها لاهل بطنه وقال الحب الطبري يحتمل ان يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله الحاجة فلم يشهد صلاته ويشهد له ما رواه أبو داود والطحاوي في مسنده عن أسامة قال دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة فرأى صوراً فدخلوا من ما فاتته به فضرب به الصرر قال الحافظ هذا اسناده جيد قال القرطبي فله استعجب النقي اسرعة عوده انتهى وقد روى عن شعبة في كتاب مكة عن علي بن بذاعة قال دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة ودخل معه بلال وجلس أسامة على الباب فلما خرج وجده أسامة قد احتجب فاخذ حبوته فجاءه الحديث فله احتجب فاستراح فنهض فلم يشاهد صلاته

وحضر راقب العبادة واجتناب المكر وهات في الطاعات وجواز الدعاء في الصلاة من غير تقييد بشئ معين ورواه هذا الحديث الثمانيون الأشيخ البخاري وفيه التعديت والاخبار والغفلة وأخرجه مسلم وأبو داود في الصلاة (وعن أنس) بن مالك (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال ان الذين أحل لكم) كذا يثبت ان القائل في البخاري

من رواية الأصمعي وابن عساكر والأصمعي وعلم بجري الماتين والباقي من رواية البخاري بخلاف الفاعل العلم وزاد محمد بن نصر من طريق وهيب عن أيوب بن أبي شيبة (في الصلاة) أي صلاة كانت غرضة أو نافذة (فليمن) أي فليقبض في الصلاة ونحوها روى (حق) يعلى ما يقرأ أي الذي ٢٨ يقرأه ولا يقال إنما هذا في صلاة الليل لأن الغرضة ليست

في أوقات النجوم ولا فيها من التطويل ما يوجب ذلك كما قاله المهلب لأن العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص الباب فيه بل به أيضا في الرأى أن وقوع ما من بقاء الوقت وأشار الأصمعي إلى أن في هذا الحديث اضطرابا وليس يصحح كذا ذكره في الفتح ورواه الأئمة بصريون وفيه رواية تأتي عن أبيه والتحديث والعنه وأخرجه الأئمة في الطهارة (وعنه) أي عن أنس ابن مالك (رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يترضا عند كل صلاة مفروضة من الأوقات الخمسة (٢) ولقطة كان يدل على الدائمة فيكون ذلك له عادة لكن حديث سويد المذكور في الباب يدل على أن المواد الثابتة فعله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك كان على وجه الاستحباب وإنما كان وسعه وللأعمام أن يفعلوه وإن الأصل عدم الوجوب وقال الطحاوي يحتمل أنه كان واجبا عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح لحديث بريدة أي المروي في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم الفتح الصلوات الخمس بوضوء واحد وإن عمر رضي الله عنه

المسائل عن أنفاها مستحبها التي لقصر من استحبابه وفي كل ذلك في رويته لما في أنفس الأئمة ومنهم من جمع بين الحديثين بعد الترجيح وذلك من وجوه الأول أن الصلاة المنيعة هي الغيبة والمنفية الشرعية والثاني يحتمل أن يكون دخول البيت وقع مرتين قاله المهلب شارح البخاري وقال ابن حبان الأشبه عند في الجمع أن يجعل الخبران في وقتين فية الدخول الكعبة في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال ويحتمل لابي ابن عباس الصلاة في الكعبة في حجة التي حج فيها لأن ابن عباس فيها وأسنده إلى أسامة وابن عمر أثبتوا استدائمه إلى بلال وإلى أسامة أيضا فإذا أجل الخبر على ما روي في أصل التعارض قال الحافظ وهذا جمع حسن لكن تعقبه النووي بأنه لا خلاف أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل في يوم الفتح لآفة الوداع ويشهد له ما روى الأزرقي في كتاب مكة عن غيره واحد من أهل العلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح وأما يوم حج فلم يدخلها وإذا كان الأمر كذلك فلا يمتنع أن يكون دخلها عام الفتح مرتين ويكون المراتب واحدة وحدة السفر لا الدخول

باب الصلاة في السفينة

عن ابن عمر قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف أصلي في السفينة قال صل فيها قائما إلا أن تخاف الغرق رواه الدارقطني والحاكم أبو عبد الله في المستدرک على شرط الصحيحين الحديث رواه الحاكم من طريق جده بن برفان عن محبوب بن مهران عن ابن عمر وقال على شرطه لم قال وهو شاذ بجملة الحديث يدل على وجوب الصلاة من قيام في السفينة ولا يجوز القعود إلا عند مخافة غرق أو غيره لأن مخافة الغرق تنفي عنه الاستطاعة وقد قال الله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وثبت من حديث ابن عباس إذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وهي أيضا عندنا من المرض وقد أخرج الدارقطني من حديث علي أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال يصلي المريض قائما إن استطاع فإن لم يستطع صلى قاعدا فإن لم يستطع أن يصعد أو ما جعل مجوده أخفض من ركوعه فإن لم يستطع أن يصلي قاعدا صلى على جنبه الأيمن يستقبل القبلة فإن لم يستطع أن يصلي على جنبه الأيمن صلى مستلقيا رجلا على القبلة وفي أسناده حسين بن زيد ضعفه ابن المديني والحسن بن الحسين العمري وهو متروك وقال النووي هذا حديث ضعيف وأخرج البزار والبيهقي في المعرفة من حديث جابر مرورا بالقطب صلب على الأرض أن استطعت والادوام أعانوا ما جعل مجوده أخفض من ركوعه قال أبو حاتم وأما أنه موقوف ورفع خطا

(٣) والحاصل أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يترضا لكل صلاة في غالب حالاته كما نطق به الأحاديث وأدبته صلى الله عليه وآله وسلم الصلوات بوضوء واحد وترغيبه في الوضوء على طهر يدلان على أن الأمر بالوضوء عند القيام إلى الصلاة محمول على التذبير وهو أمر للعبدين انظر السيل السني في الحسين بن جابر

سأله فقال عداة الله وتعقب بأنه على تقدير القول بالسبح كان قبل الفتح دليل حديث سويد بن النعمان فإنه كان في خيبر وهي قبل الفتح برمان انتهى ويحتمل أنه كان بعده استنجاء ثم خشي أن يظن وجوبه فتركه ليبيان الجواز قال في الفتح قلت وهذا أقرب (قال) أي أنس (وكان يجزئ) يضم أوله من أجل أي يكنى (أحدنا) ٢٩ (الوضوء ما لم يحدث) وعند ابن ماجه

وكنا نحن نصلي الصلوات كلها

بوضوء واحد ومذهب الجمهور أن الوضوء لا يجب إلا من حدث وذهب إبراهيم النخعي إلى أنه لا يصل بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات وهذا الحديث من الأداسيات ورواه ما بين فرابي وكوفي وبصري (عن ابن عباس رضي الله عنهما) ما قال هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يخاطب) أي يستنم من الخل عليه جدار (من حيطان المدينة أو مكة) شك جبر وعنده البخاري في الأدب المفرد من حيطان المدينة بالترمز من غير شك ويؤيده رواية الدارقطني في أفراد من حديث جابر أن الحائط كان لام بشر الحصيبية الأنصارية لأن حائطها كان بالمدينة وفي رواية الأعمش مر بقبر بن زاذان ماجه جديدين (فجمع صوت انسانين) قال ابن مالك فيه شاهد على جواز أفراد المضاف إلى المثنى إذا كان جزءا من صنف إليه نحو كانت رأس شاتين والجمع أجود نحو فقد صفت قلوبكم وإن كان غير جزء فالأكثر كقوله بفتح الميم التفتية نحو وسيل الزيدان سبعة مما وقد تفتح التفتية والجمع في نحو ظاهرهم ما مثل ظهور الثمرين

* (باب صلاة الفرض على الراحلة للعدو) *

(عن علي بن حمزة أن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى إلى المضيق وهو وأصحابه وهو على راحلته والسما من فوقهم والبلد من أسفل منهم فحضرت الصلاة فأمر المؤذن فأذن وأقام ثم تقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على راحلته فصلى بهم يومئذ أياما يجعل السجود داخل من الركوع رواه أحمد والترمذي الحديث أخرجه أيضا النسائي والدارقطني وقال الترمذي حديث غريب تقوده عمرو بن الرياح وثبت ذلك عن أنس من فعله وصححه عبد الحق وحسنه التوزي ووضعه البيهقي وهو يدل على ما ذهب إليه البعض من صحة صلاة الفريضة على الراحلة كما تصح في السفينة بالإجماع وبعارض هذا حديث عامر بن زينة الآتي وسيعرف الكلام على ذلك هنا وقد صحح الشافعي الصلاة المفروضة على الراحلة بالمعروف الآتي متافى وحكى النووي في شرح مسلم والمخالف في الفتح الإجماع على عدم جواز ترك الاستقبال في الفريضة قال الحافظ لكن رخص في شدة الخوف وحكى النووي أيضا الإجماع على عدم صلاة الفريضة على الدابة قال فلما أمكنه استقبل القبلة والقيام والركوع والسجود على دابة واقفة عليها هودج أو نحوه جائز الفريضة على الصحيح من مذهبنا فإن كانت سائرة لم تصح على الصحيح المتدبر للشافعي وقيل نعم كالسفينة فإنها تصح فيها الفريضة بالإجماع ولو كان في ركب وخاف لوزل الفريضة انقطع عنهم وسلطه لضرر قال أصحابنا يصل على الفريضة على الدابة بحسب الامكان يلزمه إعادة الصلاة لأنه عذر يادرائته والحديث يدل على جواز صلاة الفريضة على الراحلة ولا دليل يدل على اعتبار تلك الشروط الأعمومات يصلح هذا الحديث لتخصيصها وليس في الحديث إلا ذكر عذر المطر ونداوة الأرض فالظاهر صحة الفريضة على الراحلة في السفر إن حصل له مثل هذا العذر وإن لم يكن في هودج إلا أن يمنع من ذلك إجماع ولا إجماع ففسد روى الترمذي في جامعه عن أحمد وأصحابه أنهم يقولون بجواز الفريضة على الراحلة إذا لم يجد موضعا يؤدي فيه الفريضة نازلا ورواه العراقي في شرح الترمذي عن الشافعي قوله والسما من فوقهم المراد بالسما هنا المطر قال الشاعر

أذنزل السماء بارض قوم • رعينا وإن كانوا غضايا

قال الجوهري يقال ما زلتنا في السما حتى أعتماكم قوله والبلد بكسر الباء الموحدة وتشديد اللام قال الجوهري البلد بالكسر النداءة قال المصنف رحمه الله وأما ثبت

وإن أمن الناس جائز جعل المضاف بلفظ الجمع كافي قوله (يعنيان في قبورهما) لأن استعمال التفتية في مثل هذا قليل وإن كانت على الأصل ولم يعرف أمم القبور من المذهبين ولا أحدهما فيحتمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم لم يسهما قصدا للاسترايع ما وخوفهم من الانقياض على عادته وشفقة على أمته صلى الله عليه وآله وسلم أو بما هم البصير في غير ما عني

مباشرة ما يشره او ايهما الراوى محمد الماسر (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبدان) أي ضاحبا القبرين (وما بعد ما كان
 في كبري) تركه عليهما قال ابن مالك فيه شاهد على ورود في التعليل وهو مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم عذبت امرأتى هرة
 قال وحفي ذلك على أكثر النحويين مع وروده ٣٠ في القرآن كقوله تعالى المسك فمأخذهم وفي الحديث وفي الشعر

فذكر شواهد انتهى (ثم قال)
 صلى الله عليه وآله وسلم (بلى)
 انه كبر من جهة المعصية أو ظن
 ان ذلك غير كبير فأوحى إليه
 في الحال انه كبير فاستدركه
 وقال المغوى وغيره ورجعه
 ابن دقيق العيد وجماعته انه
 ليس بكبير في مشقة الاحتراز
 أي كان لا يتق عليه ما الاحتراز
 من ذلك والكبيرة هي الموجبة
 للعدا أو ما فيه وعبد شديد قال
 الداودي وابن العربي كبير المعنى
 بمعنى أكبر المأثبات واحدا للكبار
 أي ليس ذلك بالكبير الكبار
 كالقيل عشرا وان كان كبيرا
 في الجلة وقيل المعنى ليس بكبير
 في الصورة لان تعاطي ذلك يدل
 على الداناة والحقارة وهو كبير
 في الذنب وقيل ليس بكبير
 في اعتقادهما أولى اعتقاد
 الخطابين وهو عند الله كبير
 كقوله تعالى وتحتسبونونه هينا
 وهو عند الله عظيم وقيل ليس
 بكبير في مشقة الاحتراز أي كان
 لا يتق عليه ما الاحتراز من ذلك
 وقيل ليس بكبير بمجرد وإنما
 صار كبيرا بالوفاة عليه ويرشد
 الى ذلك السميائي فانه وصف
 كلامهم بما يدل على تجدد ذلك
 منه واستقراره عليه للاتبان

الرخصة اذا كان الضم وبذلك ينشأ فاما اليعسب فلا روى أبو سعيد الخدري قال رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته
 متفق عليه انتهى وسأقي حديث أبي سعيد هذا بطوله في باب الاجتهاد في العشر الاواخر
 من كتاب الاعتكاف واستدلال المصنف على تقييده بلوا از صلاقة الفرضية على الرحلة
 بالضرر البين بحديث أبي سعيد غير متبعة لان وجوده على الماء والطين كان في الحضر
 وكان معتكفا على انه لا نزاع ان الصعود على الارض مع المطر عزيمة فلا يكون صالحا
 لتقييد هذه الرخصة (وعن عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وهو على راحلته يسجد بوجهي برأسه قبل أي وجهه توجه ولم يكن يصنع ذلك في الصلاة
 الا كثر به متفق عليه) وفي الباب عن جابر عند البخاري وأبي داود والنسائي وصححه
 وعن أنس عند الشيخين وأبي داود والنسائي وعن ابن عمر عند أبي داود والنسائي
 وأخرجه البخاري من فعل ابن عمر وأخرجه مسلم عنه من فوعا بنحو ما عند أبي داود
 والنسائي وعن أبي سعيد عند أحمد وعن سعد بن أبي وقاص عند البزار وفي اسناده ضرار
 ابن مرد وهو ضعيف وعن شقران عند أحمد وفي اسناده مسلم بن خالد وثقه الشافعي وابن
 حبان وضعفه غير واحد ورواه أيضا الطبراني في الكبير والوسط وعن الهرماس عند
 أحمد أيضا وفي اسناده عبد الله بن واقد الحراني مختلف فيه ورواه الطبراني أيضا وعن
 أبي موسى عند أحمد أيضا وفي اسناده يونس بن الحرث وثقه ابن معين في رواية عنه وابن
 حبان وابن عدي وضعفه أحمد وغير واحد ورواه الطبراني في الاوسط والحديث يدل
 على جواز التطوع على الرحلة للمسافر قبل جهة مقصده وهو اجماع كما قال النووي
 والعراقي والخافظ وغيرهم وانما الخلاف في جواز ذلك في الحضر بخوضه أبو يوسف
 وأبو سعيد الاصفهاني من أصحاب الشافعي وأهل الظاهر قال ابن حزم وقد روي عن
 وكيع عن سفيان عن منصور بن العنبر عن ابراهيم النخعي قال كانوا يصلون على برحالهم
 ودوابهم جميعا فوجهت قال وهذه حكاية عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم عموما
 في الحضر والسفر قال النووي وهو محكي عن أنس بن مالك انتهى قال العراقي استدلل
 من ذهب الى ذلك بعموم الاحاديث التي لم يصرح فيها بذكر السفر وهو ما شاع على
 فاعتبرهم في أنه لا يحمل المطلق على المتبدل بل يعمل بكل منهما فاما من يجعل المطلق على
 المقيد وهم جمهور العلماء فيحمل الروايات المطلقة على القيدة بالسفر انتهى وظاهر
 الاحاديث القيدة بالسفر عدم الفرق بين السفر الطويل والقصير واليه ذهب الشافعي

بصفة المضاربة يعرف كل من الله أعلم وعبد ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وجمهور
 بعد ان هذا يات في ذنبه واستدل به ابن بطال على ان التعذيب لا يختص بالكبار بل قد يقع على الصغار (كان
 أحدهما لا يستمر من بوله) من الآخرة رأى لا يجعل منه وبين بولته شيء لا يتحفظ منه وهي رواية مسلم وأبي داود من

حديث الاعشى يستتر من التزعم هو الابعاد ولا يقال ان معنى لا يستتر يكشف عورته لانه يلزم منه ان مجرد كشف العورة
سبب العذاب المذكور لا اعتبار البول في قرب العذاب على مجرد الكشف وليس كذلك بل الاقرب على الجواز يكون
المراد بالاستتار التزعم عن البول والتوقي منه اما بعدم ملاسته ٣١ واما بالاحتراز عن مفسدة تعلق به

كاستفاض الطهارة وعبر عن
التوقي بالاستتار مجازا ووجه
العلاقة بينهما ان المستتر عن
التوقي فيه بعد عنه واحجاب
وذلك شبيه بالبعد عن الملاسة
البول وانما راجع الجواز ان
مكان الاصل الحقيقة لان
الحديث يدل على ان البول
بالنسبة الى عذاب القبر
خصوصية فالحل على ما يقتضيه
الحديث المصرح بهذه الخصوصية
أولى وايضا فان لفظة من اما
أضيفت الى البول وهي لا تلاءم
الغاية حقيقة أو ما يرجع الى
معنى استتار الغاية مجازا فتقتضي
نسبة الاستتار الذي عدمه سبب
العذاب الى البول بمعنى ان
عدمه سبب عذابه من البول
واذا حل على كشف العورة
زال هذا المعنى وفي رواية ابن
عسا كراية بئري من الاستبراء
أى لا يستقر غجه بدنفراغه
منه وهو يدل على وجوب
الاستبراء لانه ما عذب على
استخفافه به له وعدم التحرز
منه دل على ان من ترك البول
في خرجه ولم يستنج منه حقيقة
بالعذاب (وكان الاخرى شتى
بالجملة) فعمله من ثم الحديث
تميمه اذا تعلق عن المكاهمة الى

وجهور العلماء وذهب مالك الى انه لا يجوز الا في سفر تقصر فيه الصلاة وهو محكى عن
الشافعي ولكنها حكاية غريبة وذهب اليه الامام يحيى ويدل لما قاله ما في رواية زرير
من حديث جابر بن زيادة في سفر القصر فان صحت هذه الزيادة وجب حمل ما طلقته
الاحاديث عليها وظاهر الاحاديث ان الجواز مختص بالراكب واليه ذهب أهل الظاهر
وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وقال الاوزاعي والشافعي انه يجوز للراجل قال المهدي
في البحر وهو قياس المذهب واما تدلوا بالقياس على الراسك وظاهر الاحاديث
اختصاص ذلك بالنافلة كما صرح في حديث الباب وغيره بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
لم يكن يفعل ذلك في المكتوبة وقد تقدم الخلاف في ذلك في الحديث الذي قبل هذا واذني
فعل ذلك في المكتوبة وان كان ثابتا في الصحيحين وغيرهما لكان غاية ما فيه انه اخبرنا
الشافعي بما علم وعدم عمله لا يستلزم عدمه فالواجب علينا العمل بخبر من اخبرنا بشرع
لم يعمل غيره لان من علم بجهة على من لا يعلم وكثيرا ما يرجح أهل الحديث ما في الصحيحين على
ما في غيرهما في مثل هذه الصورة وهو غلط أو وقع في مثله الجود فليكن مثل هذا على
ذكر قوله يسبح أي يتنفل والسجدة تضم السنين واسكان الباء السانلة قاله النووي
في اطلاق التسيب على النافلة تجاز والعلاقة بالزنية والسكينة أو اللزوم لان الصلاة
الخاصة يلزمها التزنية

باب اتخاذ متعبدات الكفار وموضع القبول اذا ثبتت مساجد

عن عثمان بن أبي العاص ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يجعل مساجد
الطوائف حيث كانوا اغنيهم رواه أبو داود وابن ماجه قال البخاري وقال عروانا
لا تدخل كائنا منهم من أجل التماثيل التي فيها الصور قال ابن عباس رضي في البعة
الاشيعة فيها تماثيل الحديث رجال اسنادهم ثقات ومحمد بن عبد الله بن عياض الطائفي
المذكور في اسناد هذا الحديث ذكره ابن حبان في الثقات وكذلك أبو همام ثقفي واصله
محمد بن محمد الدلال البصري وعثمان بن أبي العاص المذكور هو الثقة في أمره الجي صلى
الله عليه وآله وسلم بذلك حين استعمله على الطوائف قوله ما اغنيهم جمع طاعوت وهو
بيت الصنم الذي كانوا يعبدون فيه لله تعالى ويتقربون اليه بالاصنام على زعمهم
والحديث يدل على جواز جعل الكنائس والبسج وأمكنة الاصنام مساجد وكذلك
فعل كثير من الصحابة حين فتحوا البلاد جعلوا متعبداتهم متعبدات لاهلها وغيرهم
سماز بها قوله وقال عمر هذا ذكر البخاري تعليقا وصله عبد الرزاق من طريق أسلم

غيره وهي حرام بالاجماع اذا قصدت الاقصاد بين المسلمين قال ابن دقيق العيد فانما ما اقتضى فعل مصلحة أو ترك مفسدة فهو
مطلوب قال في الفتح وهو تفسير النجاسة بالمعنى الاعم وكلام غيره يخالفه انتهى وسبب كونها كبيرة ان عدم التزعم من البول
يلزم به بطلان الصلاة وتركها كبيرة بلا شك والمنشئ بالنجاسة من السعي بالنسار وهو من اقبح القبائح ويحجب عن استسكال

كون النعمة من المصالح بان الاصغر اعلم الله هو ههنا من التعميم بكان المعنوية له يصير حكمها حكم الكبيرة لاسيما على تفسيرها بجماعه وعبد شديد ووقع في حديث أبي بكر عند اشدوا الطبراني باسناد صحيح وهذا ما يعبدان في كبير وبلى وما به ذان الا في الغيبة والبول باداة الحصر ٣٢ وهي تنفي كونهما كافرين لان الكافر وان عذب على ترك

احكام المسلمين فانه يعذب مع ذلك على الكفر بالاختلاف وبذلك جرم المسلمين المذاهب وقال لا يجوز ان يقال انهم كما كانوا كافرين لانهم لو كانوا كافرين لم يدع لهم ما يفتخرون به من العذاب عنهم ولا ترحمهم الله وقد ذكر بعضهم المصنف في خص به المول والنعمة بعد عذاب القبر وهو ان القبر اول منازل الآخرة وفيه تموضع ما يقع في القيامة من العقاب والثواب والمعادى التي يعاقب عليها يوم القيامة لو كان حق لله وحده له باده واول ما يقضى فيه من حقوق الله تعالى عز وجل الصلوات من حقوق العباد المداوم وأما البرزخ فيقتضى فيه مقتضيات هذين الحقيقتين وسألهما مقدمة الصلاة الطاهرة من الحدث والنجس ومقدمة الدماء النجسة فيبدأ في البرزخ بالعقاب عليهم (ثم دعا) صلى الله عليه وآله وسلم (بجريدة) من جريدة الغل وهي التي ليس عليها ورق فأتى بها ولا إمام فمدحها بسبب وطبوا اسبب هي الجريدة التي لم ينبت فيها شوك فان ابنت فهي المسفة وقيل انه شخص الجريدة بثلاثة بطي الخفاف (فكسرهما)

مولى عمر قال لما قدم عمر الشام صبيح له رجل من النصارى طعما ما وكان من عظمائهم وقال أحب أن تحبني وتكرمني فقال له عمر ان لا تدخل كتابكم من أجل الصور التي فيها يعني القنائل قوله من أجل القنائل هو جمع ثمانية ثمانية من ثمانية منهم ما هم قال الحافظ وينه وبين الصورة عموم وخصوص طلق قاله مرة أعم قوله التي فيها الله والضمير يعود على الله كنيسته والصورة بالمراد من القنائل أريسان أو أربلا صعب على الاختصاص أو بالرفع أي ان القنائل مصورة والضمير على هذه القنائل وفي رواية الاصطلي بزيادة الواو العاطفة قوله وكان ابن عباس هذا ذكره البخاري تعليدا واصله القوى في الجديان وزاد فيه فان كان في القنائل خروج فصل في المطر والاركان بدلان على جوار دخول البيع والصلوة في الاذان كان فيها القنائل وقد تقدم الكلام في ذلك والبيعة صومعة الراهب قاله في الحكم وقيل كنيسة النصارى قال الحافظ والثاني هو المعقد وهي بكسر الباء قال ويدخل في حكم البيعة الكنيسة وبيعة المدراس والصومعة وبيت الصنم وبيت النار ونحو ذلك قال ابن زيلان وفي الحديث انه كان يصلي في البيعة وهي كنيسة أهل الكتاب (وعن قيس بن طلق بن علي عن أبيه قال خرجنا وهذا النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه وصلبناه وأخبرناه ان بأرضنا بيعة لنا واسمها صومعة) فصل طهوره دعا بها فتوضأ وتوضأ ثم صممه في اداة وتوا مراً فاذن ان اسرجوا فاذا أتيت أرضكم فاكسروا بيعةكم وانفصموا كتابهم هذا الماء واتخذوها مسجدا رواه النسائي الحديث أخرجه شعوه الطبراني في الكبير والاصح وقيس بن طلق عن لا يخرج بصحبه قال يحيى بن معين أقدم أكثر الناس في قيس بن طلق والله لا يخرج بصحبه يشبهه وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم ان أبا ذر وأبا ذرعة فالأقبس بن طلق ليس من تقوم به بحجة وهناك ولم يشبهه وضعفه أحمد ويحيى بن معين في احدي الروايتين عنه وفي رواية عثمان بن سعيد عنه انه وثقه وثقه الجهلي قال في الميزان حاكم ابن الاذان انه قال يقتضى ان يكون خبره حسنا لا يصح ما وأما من دون قيس بن طلق فهم ثقات فان النسائي قال أخبرنا هاذن السري عن ملازم قال حدثني عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق ولازم هو ابن عمر وثقه ابن معين والنسائي وعبد الله بن بدر وثقه وأما هاذن فهو الامام الكبير المشهور والطهور والاداة قد تقدم ضبطهما والحد يثبيل على جوار لقتل البيع مساجد وغيرهما من الكنائس ونحوها ملحق بها بالقياس كما تقدم (وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحب ان يصلي حيث أدركته الصلاة ويصلي في فراش الغنم راته أمي بئنا المسجدين

أكبرتين بكسر الكاف تشبيه كسره وهي القطعة من الشيء المكسور وقد تبين من رواية الأعمش فارقا انها كانت نصفان في رواية يبرير عنه بائنتين (فوضع) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (على كل قبر منهما كسرة) وفي رواية يفرز وهو يستلزم الوضع دون العكس (نقل) لبارسول الله لم فعلت هذا (لربيع السائل من الصحابة) قال صلى الله عليه وآله وسلم

اعلم ان يختلف (بضم أوله) وقع الخلاء أي العذاب (عنه) أي المعبدين (عالم تيسر) بالنسبة إلى الله وبقية الناس بالثبوت باعتباره عود الطهر
 فيه إلى الكسرة تين وفتح الباء من باب علم به لم وقد كسر وهي لغة شاذة وفي رواية الكشميهني ان تيسر بالجرم الاستثناء
 وللمسئلة إلى ان ييسر بالي التي الغاية والمراد بالثبوت كبريا عود ٢٣ عود التفسير إلى العودين لأن
 الكسرة تين هما العودان أي مدة

دوامهما إلى زمن اليبس الختم
 ناقبته بالوحى كما قاله المازري
 لكن تعقبه القرمطي بأنه لو
 كان بالوحى لما أتى بحرف الترحي
 وأجيب بأن الله لم يزل هذا التعليل
 وأنه يشفع لهما في الصفعة
 هذه المدة كما صرح به في حديث
 جابر على ان القصص واحدة كما
 رجحه النووي وفيه نظر لما في
 حديث أبي بكره عند أحمد
 والطبراني أنه الذي أتى بالزيادة
 إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وأنه الذي قطع الغصنين فدل ذلك
 على المغيرة وبقي ذلك ان
 قصة الباب كانت بالمدة وكان
 معه صلى الله عليه وآله وسلم
 جماعة وقصة جابر كانت في السفر
 وكان خرج لحاجته فبعه جابر
 وحده فظهر التقدير بين حديث
 ابن عباس وحديث جابر بل في
 حديث أبي هريرة رضي الله عنه
 أن روى في صحيح ابن حبان ما يدل
 على الثامنة وأفظه الله صلى الله
 عليه وآله وسلم من يقربون فنفى
 فقال أقتوني بحرف يدين فجعل
 أحدهما عند رأسه والأخرى
 عند رجليه وقال الخطابي هو
 محمول على أنه دعا لهما بالصفعة
 مدة بقاء السداوة لأن في

فأرسل إلى ملا من بني النجار فقال يا بني النجار تأمنوني بحافظكم هذا قالوا لا والله ما نألمب
 عنه إلا إلى الله فقال أنس وكان فيه ما أقول لكم قور والمشر كين وفيه خرب وفيه فخل
 فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقبور المشركين فنبشت ثم بالرب فو بت ثم بالفلز
 انقطع فصنعوا الخلل قبله المسجود وجعلوا عذارته الخجارة وجعلوا يلقون الصخر وهم
 يرتجزون والنبي صلى الله عليه وآله وسلم معهم وهو يقول اللهم لا خير الاخير الاخرة
 فاعقر الانصار والهاجرة فمختر من حديث متفق عليه قولنا تأمنوني أي اذ كروا إلى
 عنه لاذركم لثمن الذي اختاره قال ذلك على سبيل المساومة فكانه قال ساوموني في
 الثمن قولنا لا نطلب عنه إلا إلى الله تقديره لا نطلب الثمن الا كذا الامر فيه إلى الله أو إلى بمعنى
 من وكذا عند الأصمعي لا نطلب عنه إلا من الله وزاد ابن ماجه أبدا وظاهر الحديث
 أنهم لم يأخذوا منه غنا وخالف ذلك أهل السير قاله الحفاظ قولنا فكان فيه أي في الحفاظ
 الذي بنى في مكانه المسجود قولنا وفيه خرب قال ابن الجوزي المعروف فيه فتح الخلاء
 وكسر الراء بعد هاء واحدة جمع خربة ككلم وكلمة وسكن الخطابي كسر أوله وفتح ثابته جمع
 خربة ككتب وعنبة ولكن كشميهني بفتح الحاء الملهمة وسكون الراء بعد هاء ثمانية وقديين
 أبو داود ورواية عبد الوارث بالهجمة والموحدة ورواية جادين سامة عن أبي النباح
 بالهملاء والثمانية قال الحفاظ فعل هذه الرواية الكشميهني وهم لأن البخاري أنما أخرجه
 من رواية عبد الوارث قولنا فاعقر الانصار وفي رواية في البخاري للمسنن والحوي فاعقر
 الانصار بمجذوف اللام قال الحفاظ ويوجهه بأن ثمن أعقر معنى استرق وقدرناه أبو داود
 عن مسند الحفاظ فأنصر الانصار وفي الحديث جواز التصرف في المنقوعة المملوكة تأهية
 والبسح وجواز نبش القبر والدراسة اذ لم تكن محترمة وجواز الصلاة في متابر
 المشركين بعد نبشهم واخراج ما فيها وجواز بناء المساجد في أماكنها وجواز قطع الخلل
 المثمرة للعبادة قال الحفاظ وفيه نظر لاحتمال ان يكون ذلك مما لا يشر ما بان يكون
 ذكره أو ما أن يكون مما طرأ عليه ما قطع عمره وفيه ان احتمال كونها مما لا يثمر خلاف
 الظاهر فلا يناقض عمله والأولى المناقضة باحتمال ان تكون غير مثمرة حال القطع ان أراد
 المسند بالثمرة ما كانت الثمرة موجودة فيها حال القطع والحديث فوائده ليس هذا محل
 بسطه اوصفة بيان المسجد ما ثبت عنه البخاري وغيره من حديث ابن عمر أنه قال ان
 المسجد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مبنيا بالابن وسعة من الحجر يدور عليه
 خشب الخلل فلم يزد فيه أبو بكر شيئا وزاد فيه عمر وبنو عامر في عهد رسول الله

فيل ان المعنى فيه أنه يسبح مادام رطبا فيحصل التثنية بركة التسبيح وعلى هذا فيطرد في كل ما فيه رطوبة من الاشجار وغيرها
 وكذلك فيما فيه بركة لا بد كرم تلاوة القرآن من باب الاولى وقال الطيبي الحكمة في كونها ما زاد امتار طيبتين تمنعان العذاب

يحق أن يكون في معرفة ما كنا كذا في رواية وقد استكر الخطأ في ومن تبعه وضع الناس الجريد في القبر عليه هذا الحديث قال الطرطوشي لأن ذلك خاص ببركته قال في الفتح وليس في السابق ما يقطع على أنه باشر الوضع بيده الكبرياء بل يحق أن يكون أمره وقد تأسى برأيه ٣٤ بن الحبيب الصابي بذلك فأورد في موضع آخر على قوله جريدتان

وهو أولى أن يتبع من غيره انتهى أول هذه قصة شخصية وفعل مخصوص لا عموم فيها فلا يقاس عليه وضع الریاح بن وغيره من الأتباع والأوراد على القبور كما يروى عنه أهل البدع في هذا الزمان وكما أعاده سكان مكة والمدينة شرفا لله تعالى ويأتي من ذلك في كتاب الجنائز أن شاء الله تعالى ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي وداري ومكي وفيه التصديت والعنفنة وقد أخرج البخاري الحديث أيضا في الطهارة في الموضوعين وفي الجنائز والأدب والجمع ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الطهارة وكذا النسائي فيها أيضا وفي التفسير والجنائز (عن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) إذا نهض الحاجة أي خرج إلى البراءة ففتح الموحدة هو اسم للفضاء الواسع فيكتوإيه عن قضاء الحاجة كما كنوا عنه بالخلاء لأنهم كانوا يسبرزون في الأمكنة الخالية من الناس (أقبله جماعة في سلبه) ذكره المقدس وحذف القول الظهور والاستحباب عن ذكره

صلى الله عليه وسلم بالابن والجريد وأعاد عدة خشباً ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة وبني جداره بالحجارة المنقوشة والقصة وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقته بالساج

• (باب فضل من بني مصعب) •

(عن عثمان بن عفان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من بني مصعب أبق الله له مثله في الجنة متفق عليه) وفي الباب عن أبي بكر عند الطبراني في الأوسط وابن عدي في الكامل وفي إسناد الطبراني وهب بن حنص وهو ضعيف وفي إسناد ابن عدي الحكيمن بن يعلى بن عطاء وهو ضعيف الحديث وعن عمر بن عبد الله بن ماجه وعن علي بن عبد الله بن ماجه أيضا وفيه ابن أبي جهم وعن عبد الله بن عمر وعنده أحمد وفي إسناد الطحاوي ابن رطاعة عن أنس عند الترمذي وفي إسناد زباد النري وهو ضعيف وله طرق أخرى عن أنس منها عند الطبراني ومنها عند ابن عدي وفيه جماعة قال عن ابن عباس عند أحمد والبخاري مسندهم وفي إسناد جابر الجعفي وهو ضعيف وعن عائشة عند البزار والطبراني في الأوسط وفيه كثير بن عبد الرحمن ضمه العتيلي وله طريق أخرى عند الطبراني في الأوسط وفيه المثنى بن الصباح ضمه الجوهري ورواه أبو عبيد في غيرهم بإسناد جيد وعن أم حبيبة عند ابن عدي في الكامل وفيه أبو طلال ضعيف جدا وعن أبي ذر عند ابن حبان في صحيحه والبزار والطبراني والبيهقي وزاد في بعض قضاة قال العراقي وإسناده صحيح وعن عمرو بن عتبة عند النسائي وعن وائل بن الأديع عند أحمد والعلبراني وابن عدي وعن أبي هريرة عند البزار وابن عدي والطبراني وفي إسناد سليمان بن داود التميمي وليس بشيء ورواه الطبراني في طريق أخرى وفيه المثنى بن الصباح وعن جابر عند ابن ماجه وإسناده جيد وعن معاذ عند الحافظ الدمشقي في جزء الساجدة وعن عبد الله بن أبي أوفى عند أيضا وعن ابن عمر عند البزار والطبراني وفي إسناد الحكيمن بن ظهير وهو متروك في زيادة ولو كان بعض قضاة عن أبي موسى عند أبي طي في جزءه المذكور وعن أبي امامة عند الطبراني وفيه علي بن زيد وهو ضعيف وعن أبي قرة ضمه واسمه جندرة عند الطبراني وفيه جماعة القوي عن أبيه بن نريط عند الطبراني وعن عمرو بن ماله عند أبي طي في الجزء المذكور وعن أسماء بنت يزيد عند أحمد والطبراني وابن عدي قال يحيى بن معين هذا ليس بشيء وذكر أبو القاسم بن منبته في كتابه المستخرج من كتب الناس للقائدة أنه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم رافع بن خديج وعبد الله بن عمر وأخوه عمران بن حصين وقصة ابن عبيد وقد أمة بن

وقد استدلل البخاري بهذا الحديث على غسل البول وهو أعم من الاستحباب وغيره فلا تنكران فيه وقد ثبتت الرخصة في حق المستحجم فسدله على وجوب غسل ما انتشر عن المحل ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بغدادي وبصري وفيه الحديث بصيغة الأبراد والجمع والاختيار والعنفنة وأخرجه البخاري أيضا في الطهارة والصلاة

فوسلم وأبو داود والنسائي في الطهارة والله أعلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال عمر بن الخطاب) سئل عن رجل أتى المسجد في البول (في المسجد) عبد الله بن نافع المدني أنه لا يقرأ من جالس التيمم وقيل ذوا النوى بصرة اليماني (قيل) أي شرع في البول (في المسجد) النبوي (فتناوله الناس) بالسنة لا يأمروهم وفي رواية أخرى نزعوه ٣٥ الناس وسلم فقال الصحابة معه

والمعنى فصاح الناس به وكذا للنسائي وللبخاري في الأدب فنار إليه الناس وله في رواية عن أنس فقالوا له ولا تها على خاراد أصحابه أن يهروه (فقال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعوه) يقول زاد الدارقطني في رواية له عسى أن يكون من أهل الجنة فتر كوه خوفان مقسمة تخرجين منه أو ثوبه أو مواضع أخرى من المسجد أو يقطعه فيمضربه (وهو يقرأ على بوله بجل من ماء) المسجد في الدول المملأى ماء لا فارغة أو الدول الواسعة أو ذنوب من ماء) بفتح الذال المجرمة وهما جمع في أو العظيمة الضخمة وحيثما فعل الترادف أو لاشك من الراوى والافهم في الخبر والاول أظهر فان رواية أنس لم يختلف في انها ذنوب (فانما بعثتم) حال كونكم (ميسرين ولم تعذبوا) حال كونكم (ميسرين) أ كد السابق في عسده تهيأ على المبالغة في اليسر وأسند البعث الى الصحابة رضي الله عنهم على طريق الجواز لأنه صلى الله عليه وآله وسلم هو المبعوث حقيقة لاكم لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضوره وغيبته أطلق

عبد الله العاصري ومعاوية بن حيدة والمغيرة بن شعبة والمقدام بن معديكرب وأبو سعيد الخدري قولاً من في الله مسجد يدل على أن الإجماع كوري يحصل ببناء المسجد لا يجعل الأرض مسجداً من غير بناء وأنه لا يكفي في ذلك تحويطه من غير حصول معنى البناء والتشكيك في مسجد لا يتبع مع قد دخل قيد الكبير والصغير وعن أنس عند الترمذي مرفوعاً عن زيادة لفظ كبيراً أو صغيراً ويدل لذلك رواية كتحصن قطة وهي مرفوعة ثابتة عند ابن أبي شيبة عن عثمان وابن حبان والبخاري عن أبي ذر وأبي مسلم الكبي من حديث ابن عباس والطبراني عن أبي بكر وابن خزيمة عن جابر وحمل ذلك العلماء على المبالغة لأن المكان الذي تسموه القطة تقع فيه يضاوتر قد عليه لا يكفي مقداره للصلاة وقيل هي على ظاهرها والمعنى أنه يزيد في مسجد قدر احتياج إليه تكون تلك الزيادة هذا القدر أو يشترك جماعة في بناء مسجد فيقع حصص كل واحد منهم ذلك القدر وفي رواية للبخاري قال بكبر حسبته أنه قال يعني شيخه عاصم بن عمر بن قتادة فيمنع به وجه الله قال الحافظ وهذه الجمل لا يجوز فيها بكبر في الحديث ولم أرها إلا من طريقه هكذا وكأنه ليست في الحديث بل تظاهرها أن كل من روى الحديث من جميع الطرق إليه انظروهم من في الله مسجد فكان بكراً انتهى هذا كراهي المعنى متردداً في اللفظ الذي ظنه انتهى ولكنه يؤدي معنى هذه الزيادة قوله من في الله فان الباني للربا والسعة والمبالغة ليس بأسائه وأخرج الطبراني من حديث عائشة زيادة لا يزيد بها ربا ولا سعة قوله في الله ينشأ في الجنة فزاد البخاري في رواية مثله وكذا الترمذي وقد اختلف في معنى المبالغة فقال ابن العربي مثله في القدر والسعة ويرد زبادة مينا أوسع منه عند أحد والطبراني من حديث ابن عمر وروى أحمد أيضاً من طريق وثالة بن الأسقع بلانظ أفضل منه وقيل مثله في الجود والخصاء وطول البقاء ويرد أن بناء الجنة لا يخرب بخلاف بناء المسجد فلا محالة وقال صاحب المصنف هذه المبالغة ليست على ظاهرها وإنما يعني أنه يبنى له بوابه بيتاً شرفاً وأعظم وأرفع وقال النووي يحتمل أن يكون مثله معناه في الله له مثله في معنى البيت وأما منته في السعة وغيره ما فهم فاضلها فانها لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ويحتمل أن يكون معناه أن فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا انتهى قال الحافظ لنظ المثل له أسامة لما لا أحد هما إلا أنهما مطلقاً كنوله تعالى فقالوا أنؤمن لغير من مثلنا والآخر المطابقة كقوله تعالى أم أمثالكم فعلى الاول لا يمتنع أن يكون الجزاء أبنية متهددة فيحصل جواب من استشكل تنقيده بقوله مثله مع الحسنه بعشر أمثاله لا محتمل أن يكون الراوي الله لعشرة أبنية مثله وأما من أجاب بحتمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم قال

عليهم ذلك وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا بعث بعثاً الى جهة من الجهات يقول يسروا ولا تعسروا وفي هذه الجملة إشارة الى التضعيف وجوب حذر الأرض فلو وجب لزال معنى التيسير وصاروا عسرين وأخرج مسلم هذا الحديث مطولاً وزاد فيه ثم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعا فقال له إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر إنما هي لذكر

الى استئلافه وفيه رافة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحسن خلقه قال ابن ماجه وابن حبان في حديث أبي هريرة قال الاعرابي
بعد ان فقه في الاسلام فقام الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم باي وأى فلم يؤنب ولم يسب وفيه تعظيم المسجد وتزيينه - عن
الاقدار ونظائر الحصر من سياق مسلم في حديث أنس انه لا يجوز ٢٧ في المسجد شي غير ما ذكر من الصلاة

وزيادة الى الزخرفة قال والنون فيه لمجر دالتا كيد وفيه نوع تائب وتوبخ ثم قال
ويجوز رفع اللام على انه اجواب القسم قال الحافظ وهذا يعني فتح اللام هو المقيد
والا قول لم تثبت به لرواية اصلا فلا يفتقره وكلام ابن عباس فيه منه ول من كلام النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في الكتب انهم ورثة غيرهما انتهى والزخرفة الزينة قال مجي
السنة انهم زخرفوا المساجد عند ما بدوا دينهم وسرفوا كتبهم وأنتم تصرون الى مثل
حالهم وسيصير أمركم الى المرأة بالساجد والمباهاة بنسبها وتزيينها قال أبو الورد
اذا احببتهم صاحتكم وزوقتم ساجدكم فالدمار عليكم قال ابن رسلان وهذا الحديث
فيه مجزئة ظاهرة لاخباره صلى الله عليه وآله وسلم عما سببه بعده فان تزويق المساجد
والمباهاة بنسبها كثر من الملوك والأمراء في هذا الزمان بالاهرة والشام وبيت المقدس
بأخذهم أموال الناس ظلموا وعارتهم المدارس على شكل بديع نال الله السلامة
والعاقبة انتهى والحديث يدل على ان تشييد المساجد بدعة وقد روى عن أبي حنيفة
الترخيص في ذلك وروى عن أبي طالب انه لا كراهة في تزيين المحراب وقال المنصور
بالله انه يجوز في جميع المساجد وقال البدر بن المنير لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها
ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صونها عن الاستهانة وتعقب بأن الذبح ان كان العث على
اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كإفاد وان كان تشييد شغل بال المصلي بالزخرفة فلا
لبقاء له ومن جهة ما عول عليه المجوزون للترخيص بان السلف لم يحصل منهم الانكار
على من فعل ذلك وبأنه بدعة مستحسنة وبأنه مرغب الى المسجد وهذه هي لا يقول عليها
من له حظ من التوفيق لا يسمع مقابله الا حديث الدالة على ان الستين ليس من أمر
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان نوع من المباهاة المحرمة وانه من علامات الساعة
كما روى عن علي عليه السلام وانه من صفع الورد والنصارى وقد كان صلى الله عليه
وسلم لم يحب مخالفتهم ويرشد اليهم عسوما وخصوصا ودعوى ترك انكار السلف
ممنوعة لان التزيين بدعة أحدثها أهل الدول الجائرة من غير موافقة لاهل العلم والفضل
وأحد ثومان البدع ما لا ياتي عليه الحصر ولا ينسب لمأخذ وسكت العلماء عنهم تقيده
لا رضائهم قام في وجه باطلهم جماعة من علماء الاسرة وصرخوا بين أظهرهم بنى ذلك
عليهم ودعوى انه بدعة مستحسنة باطلة وقد عرفنا وجه بطلانها في شرح حديث من
عمل مما ليس عليه أمرنا هو رقة في باب الصلاة في توب الطير والغضب ودعوى انه
مرغب الى المسجد فاسدة لان كونه داعيا الى المسجد ومرغبا اليه لا يكون الامن كان

ذريعة الى الزخرفة قال والنون فيه لمجر دالتا كيد وفيه نوع تائب وتوبخ ثم قال
ويجوز رفع اللام على انه اجواب القسم قال الحافظ وهذا يعني فتح اللام هو المقيد
والا قول لم تثبت به لرواية اصلا فلا يفتقره وكلام ابن عباس فيه منه ول من كلام النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في الكتب انهم ورثة غيرهما انتهى والزخرفة الزينة قال مجي
السنة انهم زخرفوا المساجد عند ما بدوا دينهم وسرفوا كتبهم وأنتم تصرون الى مثل
حالهم وسيصير أمركم الى المرأة بالساجد والمباهاة بنسبها وتزيينها قال أبو الورد
اذا احببتهم صاحتكم وزوقتم ساجدكم فالدمار عليكم قال ابن رسلان وهذا الحديث
فيه مجزئة ظاهرة لاخباره صلى الله عليه وآله وسلم عما سببه بعده فان تزويق المساجد
والمباهاة بنسبها كثر من الملوك والأمراء في هذا الزمان بالاهرة والشام وبيت المقدس
بأخذهم أموال الناس ظلموا وعارتهم المدارس على شكل بديع نال الله السلامة
والعاقبة انتهى والحديث يدل على ان تشييد المساجد بدعة وقد روى عن أبي حنيفة
الترخيص في ذلك وروى عن أبي طالب انه لا كراهة في تزيين المحراب وقال المنصور
بالله انه يجوز في جميع المساجد وقال البدر بن المنير لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها
ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صونها عن الاستهانة وتعقب بأن الذبح ان كان العث على
اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كإفاد وان كان تشييد شغل بال المصلي بالزخرفة فلا
لبقاء له ومن جهة ما عول عليه المجوزون للترخيص بان السلف لم يحصل منهم الانكار
على من فعل ذلك وبأنه بدعة مستحسنة وبأنه مرغب الى المسجد وهذه هي لا يقول عليها
من له حظ من التوفيق لا يسمع مقابله الا حديث الدالة على ان الستين ليس من أمر
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان نوع من المباهاة المحرمة وانه من علامات الساعة
كما روى عن علي عليه السلام وانه من صفع الورد والنصارى وقد كان صلى الله عليه
وسلم لم يحب مخالفتهم ويرشد اليهم عسوما وخصوصا ودعوى ترك انكار السلف
ممنوعة لان التزيين بدعة أحدثها أهل الدول الجائرة من غير موافقة لاهل العلم والفضل
وأحد ثومان البدع ما لا ياتي عليه الحصر ولا ينسب لمأخذ وسكت العلماء عنهم تقيده
لا رضائهم قام في وجه باطلهم جماعة من علماء الاسرة وصرخوا بين أظهرهم بنى ذلك
عليهم ودعوى انه بدعة مستحسنة باطلة وقد عرفنا وجه بطلانها في شرح حديث من
عمل مما ليس عليه أمرنا هو رقة في باب الصلاة في توب الطير والغضب ودعوى انه
مرغب الى المسجد فاسدة لان كونه داعيا الى المسجد ومرغبا اليه لا يكون الامن كان

بكسر الميم وسكون الخاء وهي أخت عكاشة بن محسن وهي من المعمرات المهاجرات الاول ولها في البخاري حديثان (رضي
الله عنهم) انما أنت باين لها صغير (ذكر (إيا كل الطعام) لعلم قدرته على مضغه ودفعه له حتى يلقح المرء بالطعام ما عسدا
الابن الذي يرتضيه والقبر الذي يحل به والعسل الذي يلققه للمداوة وغيرها فيمكن المبر انه لم يحصل له الاعتقاد بغير الدين على

الإستدلال (الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجره بكسر الخاء وقصعها
 ويكون عليهم (فبال على قوته) أي ثوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قد عابا بفضله) أي رثه بما عده وعلمه من غير سبلان
 واسلم من ابن شهاب في يده على أن ٣٨ نضع بالهاء ولا يفرشه وزاد أبو عوانة في صحيحه عليه وسلم أيضا

عرضه وغاية قصد النظر إلى تلك النقوش والزخرفة فاما من كان غرضه قصد المساجد
 لعبادة الله تعالى لا تكون عبادة على الحقيقة الامع خشوع والا كانت بكسر اللام روح
 فليست الاشاعة عن ذلك كما فعله صلى الله عليه وسلم في الانبياء التي بعثهم إلى
 أبي جهل وكما تقدم من هذه المسئلة والحق في النقوش وكما سيأتي في باب منزلة قبله المصل
 عمادهم وقتوهم البدع المعوجة التي يحتمل الملوكة توقع أهل العلم في المسالك الضيقة
 فيمكن كافيون لذلك من الطبع الواهية مالا يفتي إلا على بهيمة (وعن أنس أن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد ورواه النسائي الا
 الترمذي وقال البخاري قال أبو سعيد كان كف المسجدين من جريد النخل وأمر عمر بن الخطاب

المسجد وقال أكن الناس وإياك أن تتعمر أو تتسفرن فتفتن الناس) الحديث صحيحه ابن
 خزيمة وأورده البخاري عن أنس عليه بافظ يتباهون بها ثم لا يعرفونهم الا قليلا ورواه
 أبو يولي الموصلي في مسنده وروى الحديث أبو نعيم في كتاب المساجد من الوجه الذي
 عند ابن خزيمة بلفظ يتباهون بكثرة المساجد قوله حتى يتباهى الناس في المساجد أي
 يتفاخرون في بناء المساجد والمباهات كما في رواية البخاري ان يتفاخروا بها بالنقش
 والكثرة وروى في شرح السنة بسنده عن أبي نائلة قال غدرنا مع أنس بن مالك إلى
 الزاوية فحضرت صلاة الصبح فمرنا به فحدثنا أنس أي مسجد هذا قالوا مسجد احدث
 الا أن قال أنس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سمعنا في علي الناس زمان
 يتباهون في المساجد ثم لا يعرفونهم الا قليلا قوله وقال أكن الناس قال الحافظ
 وقع في رواية أن أكن الناس بضم الهمزة وكسر الكاف وتشديد النون المضومة
 بلفظ المضارع من أكن الرباعي يقال أكننت الشيء اكنا أي حنته وسرته وحكي أبو
 زيد كئنته من التلاقي بمعنى أكننته وقرئ الكسائي بينهم أقفال كئنته أي سترته
 وأكننته في نفسي أي أمرته به ووقع في رواية الاصمعي أكن بفتح الهمزة والنون فعل
 أمر من الاكأن أيضا ويرجمه قوله قبله وأمر عمر وقوله بعده وإياك وتوجه الأولى بأنه
 خاطب القوم بما أرادهم التفت إلى الصانع فقال له وإياك أريهم عمل قوله وإياك على
 التجريد كانه خاطب نفسه بذلك قال عياض وفي رواية غير الاصمعي كن الناس يحذف
 الهمزة وكسر الكاف وهو صحيح أيضا وجوز ابن مالك ضم الكاف على انه من كنه وهو
 مكنون انتهى قال الحافظ وهو مقبول لكن الرواية لا تساعده قوله فتفتن الناس بفتح
 التاء من فتن وضبطه الاصمعي بالضم من أفتن وذكر ان الاصمعي أنكره وابن أبي عمير

فصحه عليه ولا يبر عوانة أيضا
 فصحه على البول بوجه اياه (ولم
 يهـله) لانه لم يبلغ الا سالة
 وروى ابن خزيمة والحاكم
 وصحاه بنسب من بول البخارية
 وروى من بول الغلام والنضج
 ليس بالهـل كدال عليه كلام
 أهل اللغة في الصحاح والجمع
 وديوان الادب والمختص بالكرام
 والأفعال لابن طريف
 والقناني من النضج الرش
 واستدل بعضهم بقوله لم يهـله
 على طهارة بول الصبي وبه قال
 أحمد ورايحق وأبو نوري وحكي
 عن مالك والاوزاعي وقال
 مالك وأبو حنيفة رحمه الله
 بهـلدم الفرق بين الذكر والأنثى
 في الغسل في بولها ما يدل ان
 النضج بمعنى الغسل والحديث
 والله يرد في هذا الحديث من
 الثواتر السدب إلى حسن
 المناشرة والنواضع والرفق
 بالصغار وتجنسك المولود
 والنسب له بأهل الفضل وحمل
 الأطفال إليه هم حال الولادة
 وبهـلدم وحكم بول الغلام
 وإجازة قبل أن يطعمها وهو
 مقصود الباب ورواه هذا
 الحديث الخمسة ما بين تنبسي
 وصلته وقية الحديث والاشبار

والهـنة (عن حذيفة بن اليمان واسم اليمان حـمـل مـهـ غـراو يقال حـمـل بكسر ثم
 سكنون العيسى بالوحدة حليف الانصار صحابي جليل من السابقين صبح في سلم عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم اعلم بما كن وما يكون ان تقوم الساعة وأبو حمزة أيضا استشهد بأحد مات حذيفة في أول خلافة علي سنة ثمان

وإلا أن له في البخاري اثنتان وعشرون حديثاً رضى الله عنه قال أن النبي صلى الله عليه وآله (وتلم سباطة) بالهمزة على واو الجاء
 كاسية وفي الفتح هي المزيلة والكاسية تكون بشفاء الدور من نقلا لاهله أو تكون في الغالب سهلة لا يرتفع البول على الماء
 كاسية وفي الفتح هي المزيلة والكاسية تكون بشفاء الدور من نقلا لاهله أو تكون في الغالب سهلة لا يرتفع البول على الماء
 (قوم) من الأنصار وهذه الأضافة اختصاص لاهل لانها ٢٩ لا تلحق عن التباسه وفي رواية أحمد
 فتابعه أدلت منه فادفاني حقاً

صرت قريشاً من عقبيه (فبال)
 صلى الله عليه وآله وسلم في
 الكاسية لم يمتها أي لم يمتها
 كونه (فأما) بيان الجواز وأنه
 لم يمتها لم يمتها مكنافاً فاضطر
 للقيام أو كان جابضاً وهو باطن
 ركبته الشعر بقية جرح أو
 استشفاه من وجع صلبه على
 عادة العرب في ذلك وأن البول
 قائم الحصن للفرج فاعله خشى
 من البول فاعدا مع قربه من
 الناس خروج صوت منه وأعله
 كالمشغول بأمر المسكين
 والنظر في مصالحهم وطال عابه
 الجاس حتى لم يكدسه التباعد
 خشية الضرر وقد أباح البول
 فأما جماعة من الصحابة والتابعين
 والامام أحمد وقال مالك أن كان
 في مكان لا يتطايروا عليه منه شيء
 فلا بأس به والألف كروه وكروه
 للتعزیه عامة العلماء (ثم دعا علي
 لله عليه وآله وسلم بما خففته
 به عن قريشاً به وزاد عيسى بن
 يونس فيه عن الأعمش ما أخرجه
 ابن عبد البر في الفقه بسند جيد
 صحيح أن ذلك كان بالمدينة
 واستنبط من الحديث جواز
 البول بالقترب من الديار وإن

أجازه فقال فقن رأيتني بمعنى قال ابن بطال كل عرفهم من ذلك والشارع التخصيص إلى أبي
 جههم من أجل الإعلام التي فيها وقال أنها ألتفتي عن صلاتي قال الحافظ ويحتمل أن
 يكون عند عمر من ذلك علم خاص بهذه المسئلة فتدري ابن ماجه من طريق عمرو بن
 ميمون عن عمر بن نوعلما ما عمل قوم قط الزخرفوا ما سجد لهم ورجاله ثقات الأشيخ
 جبارة بن المغيرة فقيه مقال

(باب كنس المساجد وتطهيرها وصيانتها من الروائح الكريهة)
 (عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرضت على أجور أمتي حتى القذاة
 يخرجها الرجل من المسجد وعرضت على ذنوب أمتي فلم أر ذنباً أعظم من سور من
 القرآن أو آية أو نية رجل تم نسيها أو أه أو دود) الحديث أخرجه أيضاً الترمذي وقال
 هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه قال وذكر به محمد بن اسمعيل يعني
 البخاري فلم يعرفه واستغربه قال محمد ولا يعرف المطلب بن عبد الله يعني الراوي له عن
 أنس سمعاً من أحمد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث من
 شهد خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنه كبر على بن المديني أن يكون المطلب سمع
 من أنس وفي أسناده عبد الحميد بن عبد العزيز بن أبي رواد الأزدي وثقه يعقوب بن معين
 وتكلم فيه غير واحد قال الحافظ في بلوغ المرام وصححه ابن خزيمة قوله القذاة بفتح
 الذال المهملة والقصر الواحدة من التبن والتراب وغير ذلك قال أهل اللغة القذى في العين
 والشراب مما يسقط فيه ثم استعمل في كل شيء يقع في البيت وغيره إذا كان يسيراً قال ابن
 رسلان في شرح السنن فيه ترغيب في تنظيف المساجد مما يجلس فيها من القمامات
 القليلة إنما كتبت في أجورهم وتعرض على نبيهم وإذا كتب هذا القليل وعرض
 فكتب الكسبر ويعرض من باب الأولى فقيهه فقيهه بالأدنى على الأعلى وبالظاهر عن
 النجس والمسألة على قدر الأعمال قال وسعت من بعض المشايخ أنه ينبغي لمن أخرج
 قذاً من المسجد أو أذى من طريق المسلمين أن يقول عند أخذه لا اله الا الله لجميع بين
 أذى في شعب الإيمان وأعمالها وهي كلمة التوحيد وبين الأفعال والأقوال وإن اجتمع
 القلب مع اللسان كان ذلك أكمل انتهى الا أنه لا يخفى أن الأحكام الشرعية تحتاج
 إلى دليل وقوله ينبغي حكم شرعي قوله فلم أر ذنباً أعظم قال شارح المصابيح أي من سائر
 الذنوب الصغار لأن نسيان القرآن من الخطايا بذهب كبير أن لم يكن من استحقاقه
 وقلة تعظيمه للقرآن وإنما قال صلى الله عليه وآله وسلم هذا التشديد العظيم بحريضاته

مدافعة البول مكرهة ورواه هذا الحديث الخمسة مائة من خراساني وكونه في الحديث والعذبة وأخرجه البخاري أيضاً
 في الطهارة وكذلك لم يردود الترمذي والنسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن حديثه رضي الله عنه (في رواية أخرى قال)
 رأيتني أنا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم نيتاني فاني سباطة قوم خلف حائط فقام كما يقوم أحدكم ثم قال (فانتبذت) أي ذهبت

تغسله بان تصب عليه الماء قليلا قليلا قال الخطابي تحت الممسح من الدم لتزول عينه ثم تفرسه بان تقبض عليه بالمسح بها
ثم تفرغها جذا وتلك حتى يفعل ما تشر به من الدم ثم تنفضه ٤١ أى تصب عليه والنضج هنا الغسل حتى يزول
الأثر وفي نسخة ثم تنفضه

(وتصل في فيه) وفي هذا الحديث
دليل على أن الجباسات انما
تزال بالماء دون غيره من المائعات
وهذا قول الجمهور خلافا لابي

حنيفة وصاحبيه لان جميع
الجباسات بشابة الدم ولا فوق
يشه وينها اجاعا وفيه أن قلبي
دم الحية لا يفي عنه كسائر
الجباسات بخلاف سائر الدماء
وعن مالك يعني عن قليل الدم
ويغسل قليل غيره من الجباسات
وعن الحنفية يعني عن قدر
الدرهم ورواه هذا الحديث
الشمسة ما بين مكى ومدنى وفيه
التحديث والعنفية وأخرجه
البخاري أيضا في الصلاة
والبيوع وأبو داود والترمذي
وابن ماجه في الطهارة (عن
عائشة رضي الله عنها قالت جاءت
فاطمة ابنة أبي حبيش) فليس
ابن المطلب وهي قرشية أسدية
(الى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فغسلت يارسل الله الخ
امرأة أسفعا) أى يسقربى
الدم بعد أبيي المعساة اذ
الاستحاضة جريان الدم من
فروج المرأة في غير أوانه والسنة

المسجد مواضع المصلين ومواضع سجودهم أولى ويجوز ان يحمل التطيب على التجمير
في المسجد والظاهر ان الامر ببناء المسجد للتدب لمحدث جهات انما الارض
مسجد او حديث أيضا أدركت الصلاة فصل (وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال من أكل الثوم والبصل والكرات فلا يقرب من مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما
يتأذى منه بنو آدم متفق عليه) قال النووي بعد ان ذكر حديث مسلم بإفظ فلا يقرب من
المسجد هذا نص في معنى من أكل الثوم ويحوى عن دخول كل مسجد وهذا مذهب
العلماء كافة الا ما حكاه القاضي عياض عن بعض العلماء ان التمسح بمسجد النبي
صلى الله عليه وسلم قوله في رواية مسجدنا وجه الجمهور ولا يقرب من المسجد قال
ابن دقيق العيد يكون مسجدنا للجنس أو لضرب المثال فانه معلل بما تأذى الآدميين
أو بتأذى الملائكة الحاضرين وذلك قديم جد في المسجد كاهن ان التمسح بالمشهور
عن حضور المسجد لاعتنا كل الثوم والبصل ويحوى ما في هذه البقرة لعل بالاجماع من
يعتد به وسكنى القاضي عياض عن أهل الظاهر تحريمها لانها تنفع عن حضور الجماعة
وهي عندهم فرض عين وبجدة الجمهور وقوله صلى الله عليه وسلم في أحاديث الباب
كل فاني أباي من لا تنأى وقوله صلى الله عليه وسلم أيها الناس ليس لي تحريم
ما أحل الله ولا كنه شجرة أكره يجرها أخرجه مسلم وغيره قال العلماء يلحق بالثوم
والبصل والكرات كل ما له رائحة كريهة من المأكولات وغيرها قال القاضي عياض
ويلحق به من أكل خللا وكان يجسأ قال ابن المارابط ويلحق به من ينفخ في فيه أو به
جرح له رائحة قال القاضي فليس العلماء على هذا اجماع الصلاة غير المسجد كمل العيد
والجناسات ويحوى ما من مجامع العبادات وكذا اجماع العلم والذكر والولائم ويحوى ما ولا
يلحقهم الاسواق ويحوى انتهى وفيه ان الله ان كانت هي التأذى فلا وجه لالخروج
الاسواق وان كانت محرمة من التأذى وكونه حاصل لا مستغلين بمعاينة ذلك ولكن
الله المذكور في الحديث هي تأذى الملائكة فينبغي الاقتصار على الحلق المواقن التي
تحضرها الملائكة وقد ورد في حديث عند مسلم بإفظ لا يؤذينا برائح الثوم وهي تقتضي
التعليل بتأذى بنى آدم قال ابن دقيق العيد والظاهر ان كل واحد منهم معاملة مستقلة
انتهى وعلى هذا الاسواق كغيرها من مجامع العبادات وقد استدل بالحديث على عدم
وجوب الجماعة قال ابن دقيق العيد وتقريره ان يقال كل هذه الامور جائزة بما ذكرنا
ومن لوازم ترك صلاة الجماعة في حق آكلها ولازم الجناسات في ترك الجماعة في حق آكلها

في استحضار التحول لان دم الحيض تحول
الى غير دمه وهو دم الاستحاضة كافي في تعجير الطين (فلا أطهر) لدوامه (أفادع) أى اترك الصلاة والعطف
على مقدار بعد الهمة لان لها مدار الكلام أى يكون له حكم المائعات فان ترك (الصلاة) أو ان الاستحاضة ليس

فأجاب للتقرير الثالث صدى بنتها (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي لا تفتي الصلاة (التمسك بذلك) بكسر
 الكاف (عرق) أي دم عرق بكسر السين ويسمى العازل (وأيضاً بضم السين) لأنه يخرج من دم الرجل ومنه (فإذا أقبلت
 حوضك) بفتح الحاء الموحدة بالكسر اسم لدم والخزقة التي تسمى من المرأة والماء أو الفخ خطاً والصواب

الكسر لأن المراد به الصلاة
 قاله الخطاط ورده القاضي عياض
 وغيره بل قالوا لا يظهر الفتح
 لأن المراد إذا أقبل الحوض
 (فدعى الصلاة) أي أثر كبتها
 وهذا النهي التحريم ويتضمن
 فساد الصلاة بالاجتماع (وإذا
 أدبرت) أي انقطعت فالمراد
 بالانقباض والادبار هنا التدهور
 دم الحوض وانقطاعه (فأغلى
 هناك الدم) أي واغسلي بالامر
 بالانقباض مستفاد من أدلة
 أخرى ومفهومة أنها كانت
 تميز بين الحوض والاستحاضة
 فلذلك وكل الأمر إليها في معرفة
 ذلك (ثم صلى) أول صلاة تكبر كبتها
 وقال مالك في رواية تستظهر
 بالامسك عن الصلاة ونحوها
 ثلاثة أيام على عادتكم (ثم توضئ)
 بصيغة الأمر (لكل صلاة حتى
 يجي ذلك الوقت) أي وقت
 إقبال الحوض وتفاضل حكمه
 مستوفاة في الكتب المبسوطة
 ورواه هذا الحديث سنة وفيه
 الأشباه والتحديث والعنونة
 وأخرجه مسلم في الظهارة
 وكذا الترمذي والنسائي وأبو
 داود (وعنه) أي عن عائشة
 الصديقة (رضي الله عنها) قالت
 كنت أغسل الجنابة أي أثرها

جائز وذلك ينافي الوجوب وأهل الظاهر القائلون بتحريم كل ما له رائحة كريهة
 يقولون إن صلاة الجماعة واجبة على الأعدان ولا تتم إلا بتكثير كل النوم لهذا الحديث
 وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فترك أي كل ذلك واجب قوله فإن الملائكة تتأذى
 قال النووي هو يتشدد بذلك ووقع في أكثر الأصول بالتخفيف وهي لغة يتأذى أي
 يأذى مثل عي بمعنى قال قال العلماء وفي هذا الحديث دليل على منع من كل النوم
 من دخول المسجد وإن كان خالياً عنه على الملائكة ولعموم الأحاديث

«(باب ما يقول إذا دخل المسجد وإذا خرج منه)»
 (عن أبي حميد وأبي أسيد قالاً قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل أحدكم
 المسجد فليقل اللهم افتح لنا أبواب رحمتك وإذا خرج فليقل اللهم اني أسألك من فضلك
 رواه أحمد والنسائي وصححه مسلم وأبو داود وقال عن أبي حميد أو أبي أسيد بالاشارة
 وأخرجه أيضاً ابن ماجه عن أبي حميد وهو عبد الرحمن بن سعيد الساعدي وأبو
 أسيد بضم السين مضمرة وهو مالك بن زيد الساعدي الأنصاري قوله فليقل في رواية
 أبي داود فليقل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم يقل وروى ابن السني عن أنس كان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل المسجد قال بسم الله اللهم صل على محمد وإذا
 خرج قال بسم الله اللهم صل على محمد قال النووي وروى الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم عند دخول المسجد والخروج منه من رواية ابن عمر أيضاً وسأني حديث
 فاطمة عليها السلام قوله افتح لنا أبواب رحمتك رواه أبو داود في صحيحه بتمام ما بالمتفرد
 يقول اللهم افتح لي وإذا دخل ومعه غيره يقول اللهم افتح لنا كذا قال ابن رسلان قوله
 اللهم اني أسألك من فضلك في رواية الطبراني في الأوسط عن ابن عمر وإذا خرج قال
 اللهم افتح لنا أبواب فضلك وفي أسنده سالم بن عبد الأعلى قال ابن رسلان وسؤال الفضل
 عند الخروج موافق لقوله تعالى فإذا قضيت الصلاة فاستمروا في الأرض وابتغوا من
 فضل الله يعني الرزق الحلال وقيل وابتغوا من فضل الله هو طاب العلم والوجهان
 متفاران فإن العلم هو من رزق الله تعالى لأن الرزق لا يتحصى بقوت الأبدان بل يدخل
 فيه قوت الأرواح والاسماع وغيرها وقيل فضل الله عيادة مريض وزيارة أخ صالح
 (وعن فاطمة الزهراء رضي الله عنها) قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل
 المسجد قال بسم الله والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك

لأن الجنابة معنى فلا تغسل أو عيرت بها عن ذلك مجازاً أو المراد التي من باب تسمية الشيء باسم سببه وإذا
 فأن وجوده سبب لبعده عن الصلاة ونحوها وأطلقت على التي اسم الجنابة ونحن نذكر الحاجة إلى التقدير بالخلف وأولها
 (من نوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيخرج) من الحجارة (إلى) المسجد لاجل (الصلاة وإن يقع) بعضهم باليد وفتح القاف جمع

بقصة أي موضع يخالفونه ما يليه أي أثر (المعنى ثوبه) الشر يف لانه خرج مبادر الوقت ولم يكن له ثياب يتناولها ولا ين
 ماجه وأنا أرى أثر الغسل فيه أي لم يحفظ وسلم من حديث عائشة كذا أنكرت التي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ولا يخبره وحبان بسند صحيح كان تحكوه وهو متصل ٤٣ ويجمع بينهم ما بين حديث الباب يجعل الغسل
 على الذنب على القول بطهارة

التي كاهر مسذهب الشافعي
 وأحمد والمحدثين أو غسله لنجاسة
 الممر أو لاختلاطه بطلوة
 القروح على القول بنجاسته كما
 هو مسذهب أبي حنيفة ومالك
 وجهما الله وجل المنفعة الغسل
 على الرطب والقروح على الباس
 وهو الرابع نظر في الأدلة كما
 حقه فنادى لاني مسك الختام
 شرح بلوغ المرام ور واهذا
 الحديث الخمسة ما بين مروى
 ورق ومضى وفيه التمسيد
 والأخبار والعقيدة وأخرج
 مسلم وأبو داود والترمذي وقال
 حسن صحيح والنسائي وابن ماجه
 كاهم في الطهارة (عن أنس)
 ابن مالك (رضي الله عنه قال قدم
 أناس) على رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم (من عكل) انهم
 العين وسكون الكاف فيله من
 تيم الرباب (أو) من (عريشة)
 مصفر أحمر من بجملة لأن
 قضاء وليس عريشة عكلا لأنهم
 قبيحان متخبران لأن عكلا
 من عدنان وعريشة من عطفان
 والشك من جاد وقال الكرماني
 يزيد من أنس وقال الداودي
 شك من الرازي والخازي في
 الجهاد عن رهب عن أيوب أن

وإذا خرج قال بسم الله والاسلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب
 فضلك واه أحمد وابن ماجه الحديث اعاده في سقا ابن ماجه هكذا حدثنا أبو بكر بن
 أبي شيبة حدثنا أحمد بن إبراهيم وأبو معاوية عن ليث عن عبد الله بن الحسن عن أمه
 عن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم نذركه وفيه انقطاع لأن فاطمة بنت
 الحسن وهي أم عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي لم تذكر فاطمة الزهراء رضي الله عنها
 وليث المذكور في الاسناد ان كان ابن أبي سليم فقهية ماله معروف وهذا الحديث فيه
 زيادة التعمية والاسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم والدعاء بالجنة في الدخول
 والخروج وزيادة التمسيم ثابتة عند أي داود في الحديث الاقل وابن مردويه ويزيد
 التسمية ثابتة عند ابن السني من حديث أنس كما تقدم وعن ابن مردويه وقد تقدمت
 زيادة الصلاة في الدخول والمجدد والخروج منه ان يجمع بين التسمية والصلاة
 والاسلام على رسول الله والدعاء بالمغفرة والدعاء بالفتح لأبواب الرحمة: اخلاص الأبواب
 الفضل خارج ينفذ في الخروج سؤال الفضل وينبغي أيضا ان يضم الى ذلك ما أخرجه أبو
 داود من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا دخل
 المسجد قال أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم
 وقال فاذا قال ذلك قال الشيطان حفظ مني سائر اليوم وما أخرج الحاكم في المستدرکة
 وقال صحيح على شرط الشيخين عن ابن عباس في قوله تعالى فاذا دخلتم بيوتا فاقبلوا على
 أنفسكم قال هو المسجد اذا دخلته فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين

(باب جامع فيما نهان عنه المساجد وما ينبغيها)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جمع رجلا يشد في مسجد
 ضالة فليقل لأدائها الله اليك فان المساجد لم تكن لهذا وعن يزيد بن جابر في المسجد

نقل من دعا الى الجحيم الا جرة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يوجد في المساجد
 المساجد المسبب لرواها أحمد ومسلم وابن ماجه قوله يشد بفتح الياء وضم الشين
 يقال شدت الضالة بمعنى طلبتها وأشدتها عرفت بها والضالة تطلق على الذكر والأنثى والجمع
 وال كدابة ودواب وهي محتمة بالحيوان ويقال لغير الحيوان ضائع واقطع قال ابن
 رسلان قوله لا أدائها الله اليك فيه دليل على جواز الدعاء على الناس في المسجد بعدم
 الوجود ان معاقبة له في ماله معاملة بقبض قصده قال ابن رسلان ويطرق بذلك من رفع
 صوته في جماعة يفتش مصححة ترجع الى الرفع صوته قال وفيه النهي عن رفع الصوت

به طمان عكل ولم يشك وفي الزكاة عن شعبة عن قتادة عن أنس ان ناسا من عريشة لم يشك أيضا وكذا المسلم وفي المغازي عن
 معبد بن أبي عروبة عن قتادة ان ناسا من عكل وعريشة بالواو والماءقة قال الحافظ ابن حجر وهو الصواب وقد كان قدومه على
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما قاله ابن أبي عمير بعد قريش كانت في جيلاني الأولى سبقت ويكرها البخاري بعد الجديعة

وكأن في ذي القعدة منها وذكر الواقدي أنها كانت في شوال منها وبقية ابن جبان وابن سعد وغيرهما والبخاري في المدار بين
 أنهم كانوا في السنة قبل أن يطعموا الخبز والبر إلى الأبل (فاجتروا المدينة) أي أصابهم الجوع وهو ذاهل الطرف إذا طاول أو كثر هو
 الإقامة بها المقيم من الوشم أول يوم أفشهم طعامها ٤٤ والبخاري من رواية سفيان عن قتادة في هذه النصبة فقلوا

ياي الله أنا كالأهل ضرع ولم
 تمكن أهل يثرب وفق الطبع من
 رواية ثابت بن أنس أن ناسا
 كان بهم سقيم قالوا يا رسول الله
 آؤنا وطعمنا فليأكلوا
 أن المدينة وجة والظاهر أنهم
 قد سوا سقمنا من الهزال
 الشديد والجهد من الجوع
 صخرة الواثق فليأكلوا
 السقم أصابهم من جوع المدينة
 فذكر هو الإقامة بها وسلم عن
 أنس وقع بالمدينة الموم بهم
 الميم يسكون الواو وهو روم
 الصدفة عظمت بطونهم فقلوا
 يا رسول الله إن المدينة وجة
 (فأمرهم النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم بالقاح) بالام مكية ودة
 جمع لقوح وهي النافة الحلوب
 كفؤوس وقلاص أي أمرهم
 أن يطعموا بها وعند البخاري
 في رواية أنهم عن قتادة فأمرهم
 أن يطعموا برأعيه وعند أبي
 هو أنهم يذبحوا يطلب الخبز
 إلى القاح فقالوا يا رسول الله قد
 وقع هذا الوجع فلو أذنت لنا
 نخرجنا إلى الأبل وله من وهيب
 ثم قالوا يا رسول الله اغننا
 رسولاً أي طالب ثلثنا قال
 ما يجدكم الآن فلهذا بالزود
 وعند ابن سعد أن هذات

بشدة الضالة وما في معناه من البيع والشراء والجارق والعقود قال مالك وجاعة من
 العلماء **ب**رفع الصوت في المسجد بالعلم وغيره وأما أبو حنيفة ومحمد بن مسleme
 أصحاب مالك رفع الصوت فيه بالعلم والتسوية وغير ذلك مما يحتاج إليه الناس لانه
 جمعهم ولا بد لهم منه قوله وإنما ثبت المساجد لسانيت قال النووي معناه لما ذكر الله
 والصلاة والعلم والمذا **ب**رفع في الخبر وهو قال الثاني في عياض فيه دليل على منع
 الصنائع في المسجد قال وقال بعض شيوخنا الخياض من الصنائع الخاصة فأما العامة
 للمسلمين في دينهم فلا بأس بها ذكره بعض المالكية تعليم الصبيان في المساجد وقال انه
 من باب البيع وهذا إذا كان باجرة فإن كان بغير أجر كان مكروهاً والعلم بقرضهم
 من الوسخ الذي يصان عنه المسجد وقد تقدم اختلاف الأحاديث في دخولهم المساجد
 في باب حل الحديث (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دخل
 مسجدنا هذا ليعلم خيراً أو ليعلمه كان له الجاهل في جبل الله ومن دخل لغير ذلك كان
 كالتأخر إلى ما ليس له رواه أحمد وابن ماجه وقال هو بمنزلة الناظر إلى منافع غيره)
 الحديث اسناده في سنن ابن ماجه هكذا أحد ثواب بكر بن أبي شيبة حديثنا عن ابن اسمعيل
 عن حميد بن منصور عن القتيبي عن أبي هريرة ذكره وحسن ابن مهدي فلو أنه ابن اسلم
 وهو صدوق **ب**كان بهم وبقية الأسانيد وثقت حميد بن منصور وهو جيد الظهور إلا علم
 الكبير قوله مسجدنا هذا فيه تهميش بان الأجر الاقرب على الدخول التام يحصل لمن كان
 في مسجد صلى الله عليه وسلم ولا يصح الخلاف فيه من المساجد التي هي دول في
 الفضيلة لانه قياس مع التماثل قوله ليتعلم خيراً أو ليعلمه فيه أن الثواب المذكور إنما
 يتسبب عن هذه الطاعة الخاصة لا عن كل طاعة وفيه أيضاً التنويه بشرف تعلم العلم
 وتعلمه لانه هو الخير الذي لا يقاوم قدره وهذا إن جعل تشجيعاً للتعليم وتيسيراً
 ادراج كل تعلم وتعليم غير أي خير كان نعمت ذلك فيدخل كل ما فيه قربتها إلى الدخول
 أو يعلمه غيره وفيه أيضاً التنويه بين العلم والمعرفة والآن إلى أن التعليم والتعلم في
 المسجد أفضل من سائر الأمكنة قوله ومن دخل لغير ذلك الخ ظاهره أن كل ما ليس فيه
 تعليم ولا تعلم من أنواع التعليم لا يجوز زواله في المسجد ولا بد من تقيده بما عدا الصلاة
 والذكر والاعتكاف ونحوها مما يدفعه إلى المسجد أو الارشاد إلى فعله فيه والحديث
 يدل على أن المسجد لم يوضع لكل طاعة بل لطاعات مخصوصة لتتميد الخير في الحديث
 بانه تعليم والتعلم (وعن حكيم بن حزام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقام

صلى الله عليه وآله وسلم كان خمس عشرة وعنده أي عرفة كانت ترى بدى الجدر فاجبة فبمقرى من عرفة إلى الحدود
 منة أصال من المدينة (و) أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم (أن يشربوا) أي بالشرب (من أبواها أو آبائها فاطمأنا) شربوا
 منها (فليأكلوا) من ثلثها إذا عيى من أو يرجع إليهم إلى أنهم (قتلوا راعي النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بسلام النوف

وذلك انهم لما عدوا على القامح ادركهم ومعه ثغر فقاتلهم فقطعوا ايده ورجله وغرزوا المشوكة في اسنانه وعينيه حتى مات
 كذا في طبقات ابن سعد (واستاقوا) من الاستيلاء أي ساقوا (التم) سوا قاعيهما والتم واحد الانعام وهي الاموال الراعية
 واكثر ما يقع على الابل وفي بعض النسخ واستاقوا ابلهم ٤٥ (في الخبر) عنهم (في اول النهار فبعث) رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم (في
 آثارهم) أي ورايهم الطلب
 وهم مريّة وكانوا عشرين
 وأميرهم كرز بن جابر وعند ابن
 عتبة سعيد بن زيد فاذر كوافي
 ذلك اليوم فاخذوا (فما ارتفع
 التراب حتى منهم) الى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وهم أسارى
 (فقطع) صلى الله عليه وآله وسلم
 (أيديهم) جميع يد فاما ان يراد
 بها أقل الجميع وهو اثنان كما
 هو عند بعضهم لان لكل منهم
 يدين وأما ان يراد التوزيع
 عليهم بأن يقطع من كل واحد
 منهم يد او واحدة والجمع في
 مقابلة الجميع بقيد التوزيع
 واسناد الفعل فيه الى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم مجاز (وأرجلهم
 من خلاف) كإني آتية المسألة
 المنزلة في القضية كما رواه ابن
 جبر وحاتم وغيرهما (ومررت
 أعينهم) بضم السين قال المنذرى
 وتخييف الميم أي تكلم بالمسامير
 الهامة قال وشهد بها بعضهم
 والاول أشهر وأوجه وقيل
 سمعت أي ففقت وعند البخاري
 من رواية وهيب عن أيوب
 ومن رواية الأوزاعي عن يحيى
 كلاهما عن أبي قلابة ثم أمر
 بمسامير فاحيت فكملهم بها

الحدود في المساجد ولا يستقاده فيها رواه أحمد وأبو داود والدارقطني الحديث أخرجه
 أيضا الحاكم وابن السكن والبيهقي قال الحافظ في التلخيص ولا بأس بما سنده وقال في
 بلوغ المرام ان السند فيه ضعف وفي الباب عن ابن عباس عند الترمذي وابن ماجه وفيه
 اسهيل بن مسلم المسكي وهو ضعيف من قبل حفظه وعن جبير بن مطعم عند البراء وفيه
 الواقدي وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه ابن لهيعة والحديث يدل على تحريم
 إقامة الحدود في المساجد وتحريم الاستقادة فيها لان النبي كما تقرر في الاصول حقيقة
 في التحريم ولا صار فيه ههنا عن معناه الحقيقي (ومن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال اذا رأيت من يدع أو يتنازع في المسجد فقلوا الأرمح الله نجادك
 واذا رأيت من يشذ فيه ضالة فقلوا الارجد الله عليك رواه الترمذي وعن عمرو بن شعيب
 عن أبيه عن جده قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشراء والبيع في
 المسجد وان تشد فيه الاشهار وان تشد فيه الضالة وعن الحنفية يوم الجمعة قبل الصلاة
 رواه النسائي وابن المنذر في انشاد الصلاة الحديث الاول أخرجه النسائي في اليوم
 والليل وحسنه الترمذي والحديث الثاني حسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة قال الحافظ
 في الفتح واسناده صحيح الى عمرو بن شعيب بن يحيى بن عيسى بن جهم قال وفي المغني أحاديث
 لكن في أسانيد هام قال انه في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه مقال مشهور وقال
 الترمذي قال محمد بن اسهيل رأيت أحمد وامرؤك وذو غيرهما يتجشعون بحديث عمرو بن
 شعيب قال وقد سمع شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو قال أبو عيسى ومن تكلم في
 حديث عمرو بن شعيب انما ضاع لانه يحدث من جهة جده كأنهم رأوا انه لم يسمع
 هذه الأحاديث من جده قال علي بن عبد الله المديني قال يحيى بن سعيد حديث عمرو بن
 شعيب عندهما رواه وفي الباب عن يزيد بن عطاء بن ماجة والنسائي وعن جابر عند
 النسائي وعن أنس عند الطبراني قال العراقي ورجال ثقات وعن أبي هريرة عن طريق
 أخرى غير التي في الباب عند مسلم وعن سعد بن أبي وقاص عند البراء وفي أسناده الخراج
 ابن اوطان وعن ابن مسعود عند البراء أيضا والطبراني وعن ثوبان عند الطبراني أيضا
 وثوبان هذا ليس بثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يورده ابن حبان في
 الصحابة ولا ابن عبد البر وأورده ابن مندة وعن معاذ بن جبل عند الطبراني أيضا وعن ابن
 عمر عند ابن ماجه وعن واثله بن الاسقع عند ابن ماجه أيضا وعن عصمة عند الطبراني
 وعن أبي سعيد عند ابن أبي حاتم في العلل الحديثان يدلان على تحريم البيع والشراء

واعمال ذلك منهم قصاصا لانهم ساءوا عين الراعي وليس من المثلثة المنهية عنها (والقوا) سبيل الله فنقول (في الحرة) بفتح الحاء
 وتشديد الراء في أرض ذات حجارة سود يظاها المدينة النبوية كأنها أحرقت بالنار وكانت يوم الواقعة المشهورة أيام يزيد بن
 معاوية (يستقون) أي يطعمون البقي (فلا يستقون) زاد وهيب والاوزاعي حتى ما يروى في الطب من رواية أنس فربما يرد

منهم يكذبهم الأرض بالسائه حتى يثوب ولا يثوب عوانة يكذبهم الأرض ليجذبهم بها عما يصعب من الحلو والشدة والمنع من السقي مع
 كون الاجماع على سقي من وجب قتله اذا استسقى امانه ليس بأمره صلى الله عليه وآله وسلم وأما لانه منى عن سقيهم
 لارتدادهم ففي مسلم والترمذي انهم ارتدوا عن الاسلام ٤٦ وحينئذ فلا حرمه لهم كالكلب الكفور واستج بشربهم

البرل من قال بظهارته ناصق
 بول الابل وقينسا في سائر
 ما كول البسم وهو قول مالك
 وأحمد وعبد بن الحسن من
 الحنفية وابن خزيمة وابن المنذر
 وابن حبان والاصطخري والرويان
 من الشافعية وهو قول
 الشعبي وعطاء الخفي والزهري
 وابن سيرين والثوري واستج له
 ابن المنذر بان ترك اهل العلم
 يسع الناس ابعاد الغنم في
 أسواقهم واستعمال ابوال
 الابل في أدويتهم قديما
 وحديثا من غير تكبر دليل على
 طهارتهم ما قال في الفتح وهو
 استدلال ضعيف لان الخلف
 فيه لا يجب انكاره فلا يدل
 ترك انكاره على جواز
 فضله عن طهارته وقد دل على
 نجاسة ابوال كراهية أبي
 هريرة وحمل جماعة على
 الحديث على التداوى فليس
 فيه دليل على الاباحة في غير حال
 الضرورة وظاهر قول البخاري
 في الترجمة ابوال الابل والدواب
 جعل الحديث بحسبة طهارة
 الارواح والابوال مطلقا
 كالتطهيرة لانهم استمتنوا
 بول الادعى ورويه وثقه بان
 الفصاة في ابوال الما كول ولا

وانشاد النواشيد الاشعار والحق يوم الجمعة قبل الصلاة وقد تقدم الكلام في
 انشاد الفلاة أما البيوع والشراء فذهب جمهور العلماء الى ان النهي محمول على
 الكراهة قال العراقي وقد أجمع العلماء على ان ما عتقد من البيوع في المسجد لا يجوز
 نقضه وهكذا قال الماوردي وأنت خبير بان حل النهي على الكراهة يحتاج الى قرينة
 صادرة عن المعنى الحقيقي الذي هو التحريم عند القائلين بان النهي حقيقة في التحريم
 وهو الحق واجماعهم على عدم جواز النقض وحصة العدة لا منافاة بينه وبين التحريم الا
 يصح جملة قرينة لحل النهي على الكراهة وذهب بعض اصحاب الشافعي الى انه لا يكره
 البيع والشراء في المسجد والاحاديث ترد عليه وقرئ اصحاب أبي حنيفة بين ان يغلب
 ذلك ويكثر في كرهه او يقل فلا كراهة وهو فرق لا دليل عليه وأما انشاد الاشعار في المسجد
 فحديث الباب وما في معناه يدل على عدم جوازه وعارضه ما ساقى من قصة عمر وحسان
 وتصريح حسان بانه كان يشهد اشعر بالمسجد وفيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكذلك حديث جابر بن سمرة الاتق وقد جمع بين الاحاديث بوجهين الاول حمل النهي
 على التنزيه والرخصة على بيان الجواز والثاني حمل الاحاديث الرخصة على الشراء الحسن
 المأذون فيه كجماع حسنة المشركين ومدحه صلى الله عليه وسلم وغير ذلك ويحمل
 النهي على التفاضل والهجاء ونحو ذلك كرهذين الوجهين العراقي في شرح الترمذي
 وقد يوجب التساقى على قصة حسان مع عرب الخطاب فقال باب الرخصة في انشاد اشعر
 الحسن وقال الشافعي اشعر كلام فحسنة حسن وقبيحة قبيح وقد ورد هذا امر فوعا في غير
 حديث فروى أبو يعلى عن عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اشعر
 فقال هو كلام فحسنة حسن وقبيحة قبيح قال العراقي واسناده حسن ورواه أيضا البيهقي
 في سننه من طريق أبي يعلى ثم قال وصله جماعة والعصم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 مرسل وروى الطبراني في الاوسط من رواية اسمعيل بن عياش عن عبد الرحمن بن زياد بن
 نعم عن عبد الرحمن بن رافع وحبان بن جلة ويكره بن سوادة عن عبد الله بن عمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اشعر بمقالة الكلام فحسنة فحسنة مكسنة الكلام وقبيحة
 كقبيح الكلام وقد جمع الحفاظ بين الاحاديث بحمل النهي على تناسد اشعار الجاهلية
 والمبتليين وحمل المأذون فيه على ما سلم من ذلك وان كان حديث جابر بن سمرة الاتق في نه
 التصريح بأمرهم كانوا يمتدحون اشعر واسماء من أمر الجاهلية قال وقيل النهي عنه
 ما اذا كان التناشد عابعا على المسجد حتى يتشاغل به من فيه وانه أبو عبد الله البوني

يسوغ قياس غير الما كول على الما كول اظهروا الفرق ورواه النسبة بصريون وفيه رواية تآبى عن
 تآبى والتحديث والعنينة وأخرجه المؤلف هتاوفي الحارثيين والجهاد والتفسير والمغازي والديات ومسلم في الحدود وأبو داود
 في الطهارة والنسائي في الجارية (وعنه) عن أنس رضي الله عنه (قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي قبل ان يبيت)

المسجد المدني في منابض الغنم) واستدل به على طهارة أبوابها لأن المرائض لا تخلو عنها فدل على أنهم كانوا
 يباشرون في صلاتهم فلا تكون نجسة وأجيب باحتمال الصلاة على حائل دون الأرض وعروض بانهم شاهدوا في لكن قد يقال
 أنهم استندوا إلى الأصل أي الصلاة من غير حائل وأجيب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في دار أنس على

حصير كان في الصحيفين ولم يدب
 عائشة الصبيح أنه كان يصلي على
 الخمر فذهب في الحديث
 المذكور دلالة على طهارة المرائض
 لأن فيه أيضا المنى عن الصلاة
 في معاطن الأبل فلو اقتصرت
 الأذن الطهارة لاقتضى المنى
 التنجيس ولم يقل أحد
 بالفرق لكن المنى في الأذن
 والمنى في لا يعلق بالطهارة
 ولا النجاسة وهو أن الغنم من
 دواب الجنة والأبل خلق من
 الشياطين والله أعلم قاله الحافظ
 في الفتح ورواه هذا الحديث
 الأربعة ما بين خراساني وكوفي
 وبصري وفيه التحديث والاختلاف
 والمنعنة وأخرجه المؤلف أيضا
 في الصلاة وكذلك مسلم والترمذي
 والنسائي في العلم (عن معوية
 أم المؤمنين رضي الله عنهما عن
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم) (وسلم سئل) ويحفل أن يكون
 السائل معوية (عن غارسة ط
 في سنن) جامدكم ما عدا
 عبد الرحمن بن مهدي وأبي داود
 الطيالسي والنسائي فثبت كما
 عند البخاري في التاريخ (فقال)
 صلى الله عليه وآله وسلم
 (أنوها) أي ارموا الفأرة (وما
 حوالها) من السم (فاطرحوه)

فأعزل أحاديث المنى وادعى النسخ في حديث الأذن ولم يوافق على ذلك حكا
 ابن التين عنه انتهى وقد تقرر أن الجمع بين الأحاديث ما يمكن هو الواجب وقد أمكن
 هنا بلائس كما عرفت قال ابن العبري لا بأس بانسداد الشعر في المسجد إذا كان
 في مدح الدين وإقامة الشرع وإن كان فيه الخمر مدحة إصفاها النجاسة من طيب
 رائحة وحسن لون إلى غير ذلك مما يذكره من يعرفها وقد مدح فيه كعب بن
 زهير رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال * بأف سعاد فقلبي اليوم متبول * إلى
 قوله في صفة ريقها * كأنه منهل بالراح معلول * قال العراقي وهذه القصيدة قد
 رويها من طرق لا يصح منها شيء وذكرها ابن اسحق بسند متقطع وعلى تقدير ثبوت هذا
 القصيدة من كعب وانسدادها بنبي صلى الله عليه وسلم في المسجد أو غير
 فليس فيها مدح الخمر وإنما هي مدح ريقها وتشبيهه بالراح قال ولا بأس بانسداد الشعر في
 المسجد إذا لم يرفع به صوت ينجس يشوش بذلك على مصلي أو قارئ أو منظر الصلاة فإن
 أدى إلى ذلك كره ولو قيل ينجس به لم يكن بعيدا وقد قدمنا ما يدل على المنى عن رفع
 الصوت في المساجد مطلقا في باب حمل الحديث وأما التصاق يوم الجمعة في المسجد قبل الصلاة
 لحمل المنى عنه الجهر وعلى الكراهة وذلك لأنه ربما قطع الصلوة مع كونهم مأمورين
 بالتكبير يوم الجمعة والتعرض في الصلوة الأولى فالأول وقال الطحاوي التصاق المنى
 عنه قبل الصلاة إذا هم المسجد وغلبه فهو مكروه وفي ذلك لا بأس به والتقييد بقبل
 الصلاة يدل على جوازها بعد العلم بالذكر والتقييد بيوم الجمعة يدل على جوازها في غيرها
 كما في الحديث المتفق عليه من حديث أبي واقد الليثي قال بينما رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في المسجد فأقبل على ثلاثة نفر أقبل اثنين إلى رسول الله وذهب واحد فاما
 أحدهما نراي فرجة في الخلقة بغلس فيه أو أما لا سخر بغلس خلفهم الحديث وأما
 التصاق في المسجد في أمور الدنيا فغير جائز وفي حديث ابن مسعود سيكون في آخر الزمان
 قوم يجلسون في المساجد خلقا خلقا آمنهم الدنيا لا يجالسوهم فإنه ليس لهم حاجة
 ذكره العراقي في شرح الترمذي قال واصله ضعيف فيه بنسخ أبو الخليل وهو ضعيف
 جدا بقوله وعن الحاق يفتح المهملة ويجوز كسر ها واللام مفتوحة على كل حال جمع
 حاة باسكان اللام على غير قياس وحكي فتحها أيضا كذا في الفتح (وعن سهل بن سعد

الجميع أي المأخوذ وهو الفأرة وما حوالها) (وكروا عنكم) الباقي ويقاس عليه شئو العسل والديس الحمامين وسقط
 للأربعة قوله فاطرحوه وخرج بالحمد للآب فإنه نجس كما جلافة النجاسة ويتبعه تطهيره ويحرم أكله ولا يصح بيعه
 ثم يجوز الاستئجار به والامتناع به في غير الأكل والبيع وهذا مذهب الشافعية والمالكية لقوله في الرواية الأخرى فإن

كان لما قالوا انما نسمع في يوم الجمعة ان كل من اخطأ لقوله وانما نسمع في يوم الجمعة ان كل من اخطأ لقوله وانما نسمع في يوم الجمعة ان كل من اخطأ لقوله
مطلقا لقوله في حديث عبد الرزاق وان كل من اخطأ لقوله وانما نسمع في يوم الجمعة ان كل من اخطأ لقوله وانما نسمع في يوم الجمعة ان كل من اخطأ لقوله
والافراد والجمعة والقول ورواية صحابي عن صحابة ٤٨ وأخرجه البخاري أيضا في المذاهب وهو من أفراد عن

مسلم وأخرجه أبو داود والترمذي
وقال حسن صحيح والساق
(عن أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال كل كالم) يقع المكاف
وسكون اللام (يكاهه المسلم)
أي كل جرح يجرحه وأضيف
إلى الفعل توسعا والله يابى وابن
عساكر كل كلمة يكاهه أي كل
جراحة يجرحها المسلم (في سبيل
الله) قد يجرحه بوجه ما ذاقه
البحكم في غير سبيل الله وزاد
البخاري في الجهاد والله أعلم بين
يكاه في سبيله وفيه إشارة إلى أن
ذلك إنما يحصل لمن خالفت نيته
(يكون) أي الحكم (يوم القيامة
أكرمتهما) قال الحافظ ابن حجر
رحمته الله أعاد الضمير مؤشرا
لإعادة الجراحة انتهى ونعته به
العمى في فقال ليس كذلك بل
باعتبار السكاسة لأن الحكم
والسكاسة مصدران والجراحة
اسم لا يعبر به عن المصدر (إن
أي حين) (عندت) قال الكرماني
المطعون هو المسلم وهو مذكر لكن
أما يريد أن يباحذف الجراح
أرسل الضمير المحرور بالله
ومار المنفصل متصل لا ونعته به
البرماوى بأن التامع لامة لا ضمير
كان أراد الضمير المستتر قسمية
مته لا طريقة والاجودان التامع والافصال وصف البارز (قبر دما) يقع الجرح المحدث في قول
البرماوى كالمسكرومانى هو بضم الجيم من الثلاثى ويقعها مشددة من الفعل قال العين أشار بهذا إلى جواز الوجهين
لكنه مبني على محي الزاوية بهما (اللون لون الدم) يشهد صاحب به فضله على بذل نفسه وعلى ظالمه بفعله

ان رجلا قال يا رسول الله رأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا أيقظه الحديث فتلا عن أبي
المجدد وأنا شاهد متفق عليه) الحديث سيباق بطوله في كتاب الامان ويأتى شرحه ان
شاهد الله هناك وساقه المصنف هنا للاستدلال به على جواز العان في المسجد وقد جعلت
الهادوية ايقاعه في غير المسجد مشدوبا ولا وجه له والتعليل بأنه ربما كان مضطرا إلى المسجد
إذا أقر أحد الزوجين بكذبه باطل لأن تسبب المدعى نادرا لا يستلزم وقوع الحديث به
(وعن جابر بن سمرة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من مائة مرة في المسجد
وأصحابه يذكرون الشعر وأشياء من أمر الجاهلية فربما تسبب معهم ذواهم أحد)
الحديث أخرجه أيضا الترمذي باللفظ بالثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من مائة
مرة فكان أصحابه يفتشون الشعر ويذكرون أشياء من أمر الجاهلية وهو ساكت
فربما تسبب معهم وقال هذا حديث صحيح والحديث يدل على جواز انشاد الشعر في
المسجد وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن سعيد بن المسيب قال مررت في المسجد وحسان
فيه يشهد فلما ليته فقال كنت أنشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت إلى أبي هريرة
فقال أنشدك الله اسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أحب عني اللهم أبلغني
بروح القدس قال نعم متفق عليه) قوله قال مررت رواية تسبب هذه القصيدة مرسله
عندهم لأنه لم يذكر زمن المرو ولكن يجعل على أن سعيدا سمع ذلك من أبي هريرة بعد أن
من حسان أو وقع لحسان استشهد أبي هريرة مرة أخرى فخص ذلك سعيدا لقوله وفيه من
هو خير منك يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله أنشدك الله بفتح الهمزة وضم الشين
المجته أي سألك الله والشدة بفتح النون وسكون المجهمة التذكية قوله أيده بروح القدس
أي قوه وروح القدس المراد به هنا جبريل بدليل حديث البراءة البخاري باللفظ وجبريل
معه والمراد بالاجابة الرد على الكفار الذين همجوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي
الترمذي عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصب لحسان مغيرا
في المسجد فيقوم عليه يمججوا الكفار وأخرجه الحافظ كرمي في المستدرک وقال هذا حديث
صحيح الاسناد والحديث يدل على جواز انشاد الشعر في المسجد وقد تقدم الجمع بين
حديث الباب وبين ما يرضه (وعن عباد بن تميم عن عمه أنه رأى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم مستلقيا في المسجد واضعا إحدى رجله على الأخرى متفق عليه) قوله
واضعا إحدى رجله على الأخرى قال الخطابي فيه ان التمرى الوارد عن ذلك منسوخ

مته لا طريقة والاجودان التامع والافصال وصف البارز (قبر دما) يقع الجرح المحدث في قول
البرماوى كالمسكرومانى هو بضم الجيم من الثلاثى ويقعها مشددة من الفعل قال العين أشار بهذا إلى جواز الوجهين
لكنه مبني على محي الزاوية بهما (اللون لون الدم) يشهد صاحب به فضله على بذل نفسه وعلى ظالمه بفعله

(والعرف) بفتح العين وسكون الراء أي الریح (عرف) ربيع (المسك) ينشتر في أهل الموقنة اظهار الفضله فمن ثم لا يغسل دم الشهيد في المعركة وغرض البخاري بذلك الحديث ههنا ان المسك طاهر وأصله نجس فلما تغير خرج عن حكمه وكذا الماء اذا تغير بالنجاسة خرج عن حكمه أو ان دم الشهيد لما انتقل بطيب الرائحة ١٩ من النجاسة حتى يتحكم في الاستحباب يحكم المسك الطاهر وجب أن ينقل

الماء الطاهر بنجس الرائحة اذا حدث فيه نجاسة من حكم الطهارة الى النجاسة وتعتب بأن الحكم المذکور في دم الشهيد من أورد الاستحباب والحكم في الماء بالطهارة والنجاسة من أمور الدين الكيفية يقاس عليه انتهى أو ان مراد البخاري تأكيده مذهبه ان الماء لا ينجس بمجرد الملافة ما لم يتغير فاسم تدل به الحديث على أن تدل الصفة يؤثر في الموصوف فمما كان تغير صفة الدم بالرائحة الطيبة أخرجه من الدم الى المذبح فكذلك تغير صفة الماء اذا تغير بالنجاسة يخرج من صفة الطهارة الى النجاسة وتعتب بأن الغرض اثبات المصادر النجس بالتغير وما ذكر يدل على أن النجس يحصل بالتغير وهو وفاق لانه لا يحصل الا به وهو وضع النزاع وبالجملة فقد وقع للناس أجوبة عن هذا الاستشكال أو كثرها بل كلها تعتب ولا يخلو عن تكلف ورواته الخمسة ما بين من روى وبصري وعثمان وفيه التحدث والاختبار والعنونة وآخرجه البخاري أيضا في الجهاد وكذا مسلم (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه

أو يحكم على النسي حيث يخشى أن يدور عودته والجواز حيث يؤمن من ذلك قال الحافظ الثاني أولى من ادعاء الفسخ لانه لا يثبت بالاحتمال ومن جزم به اليقيني واليقين وغيرهما من المحدثين وجزم ابن بطال ومن تبعه بأنه منسوخ ويمكن أن يقال ان النسي من وضع أحد الرجلين على الأخرى الثابت في مسلم وسنن أبي داود عام ونه صلى الله عليه وسلم لذلك مقصود عليه فلا يؤخذ من ذلك الجواز لغيره صرح بذلك المازري قال لكن لما صح ان عمر وعثمان كانا ينفذان ذلك دل على انه ليس خاصا به صلى الله عليه وسلم بل هو جائز مطلقا فاذا تقرر هذا صار بين الحديثين تعارض فيجمع بينهما ما مذكره فما ذكره الخطابي قال الحافظ وفي قوله فلا يؤخذ منه الجواز نظر لان الخصائص لا تثبت بالاحتمال والظاهر ان فعله كان ليان الجواز والظاهر على ما تنصيه القواعد الأصولية ما قاله المازري من قصر الجواز عليه صلى الله عليه وسلم الا ان قوله لا يمكن لما صح ان عمر وعثمان الخ لا يدل على الجواز مطلقا كما قال لاحتمال انهم ما فعلوا ذلك لعدم بلوغ النسي اليهما والحديث يدل على جواز الامتعة في المسجد على تلك الهيئة وعلى غيرها لعدم الفارق (وعن عبد الله بن عمر انه كان ينام وهو شاب عزب لأهل له في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخاري والسنائي وأبو داود وأحمد والنسائي كافي

زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قام في المسجد فقبل فيه ونحن شباب قال البخاري وقال أبو قلابة عن أنس قدم رط من عكل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمكثوا في الصفة وقال قال عبد الرحمن بن أبي بكر كان أصحاب الصفة انقروا قوله عزب قال الحافظ المشهور فيه فتح العين المهملة وكسر الزاي وفي رواية للبخاري عزب وهي لغة قديمة مع ان القراءات انكرها والمراد به الذي لا زوجة له وقوله لأهل له نفسه بلفظه عزب ويحتمل ان يكون من العام بعد ان خاص فيه الاقارب ونحوهم وقوله في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتعلق بقوله ينام ورواية أحمد يدل على الجواز لتصریح فيها بان ذلك كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أخرج البخاري حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم جاء على مضطجع في المسجد فدنس قط رداؤه عن شقه وأصابه تراب فغسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسحته وبقوله ثم أترباب وقد ذهب الجمهور الى جواز النوم في المسجد وروى عن ابن عباس كراهته الا لمن يريد الصلاة وعن ابن مسعود مطلقا وعن مالك التفصيل بين من لم يسكن فيه وبين من لا يسكن له فيباح قوله وقال أبو قلابة عن أنس هذا طرف مر

٧ نيل لي والله (وسلم أنه قال لا يبولى أحدكم في الماء الدائم) الساكن (الذي لا يجري) قيل هو تفسير للدائم وايضا حقه له ما وقيل احترقه عن رواه لا يجري بعضه كالبرك والحياض وقيل عن الماء الدائر لانه جار من حيث الصورة ساكن من حيث المعنى وقال ابن الأثير الذي الدائم من حرور الاضداد يقال الساكن والدائر يطلق على البحار والأنهار والينابيع التي لا تنقطع

فماؤها انما دأبته بمعنى ان ماؤها في منقطع وقد اتفق على انما غير من ادعوا على هذين القولين فقوله الذي لا يجري صفة مخصوصة
لا حكمة في المشترك وهذا أولى من جله على التوكيد الذي الاصل عدمه ولا يعني انه لو لم يقل الذي لا يجري لسكان بجملتهم
الاشترار الدائريين الدائم فلا يصح . ان الجمل على التأكيد او لاجترافه عن را كد يجري به عن كالمبر (ثم) هو (يعتقل

قصة العربيين وقد ذكرها البخاري في الطهارة من صحبه ووصل هذا اللفظ المذكور هنا
في البخاريين من طريق وهيب عن ايوب عن ابي قلابة قوله قال عبد الرحمن هو ايضا
ارفع من حديث طويل ذكره البخاري في علامات النبوة والصفة موضع مظار
في المسجد النبوي كانت تاتي اليه المساكين وكل يضم اليه الملهة واسكان الكاف
قبيلة من تيم وقد تقدم ضبطه وتفسيره في باب الرخصة في قول ما ذكر كل لجه (وعن عائشة
قالت اصاب سعد بن زيد يوم الخندق رماد رجل من قريش به قال سليمان بن العرقه
في الاكل فضرب عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيعة في المسجد اياه ووده من
قريب متفق عليه) قوله سليمان بن العرقه العرقه بعين مهملة مفتوحة ثم راء مكسورة
ثم فاف به دهاهاه التانيث قوله في الاكل هو عرق في البدن وقام الحديث في البخاري
قالت في ريعهم وفي المسجد خيعة من بني غدار الا الدم يسيل اليهم فقالوا يا اهل الخيعة ما هذا
الذي ياتيهم من قبلكم فاذا سديده فليسرحه ما غلبت فيها يعني الخيعة او في تلكا المرحضة
والحديث يدل على جواز ترك المريض في المسجد وان كان في ذلك مظنة ظن ويحتمل شيء منه
ينقص به المسجد (وعن عبد الرحمن بن ابي بكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم اهل منكم احد اطعم اليوم منكم ما كان ابو بكر حدثت المسجد فاد انا باسائل يسأل
فوجدت كسرة خبز بيزيدي عبد الرحمن فاحتتم اذ فتم اليه رواه ابو داود) قال ابو
بكر البراء هذا الحديث لانه لا يروي عن عبد الرحمن بن ابي بكر الا بهذا الاسناد وذكر انه
روى مر سلا قال المذري وقد أخرجه مسلم في صحيحه والبيهقي في سننه من حديث ابي
حازم سليمان الاشجعي نحوه اتم منه والحديث يدل على جواز التصديق في المسجد وعلى
جواز المسألة عند الحاجة وقد روي ابو داود في سننه لهذا الحديث فقال باب المسألة
في المساجد (وعن عبد الله بن الحارث قال كانا كل على عهد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم في المسجد المنصور للجمع رواه ابن ماجه) الحديث اسناده في ابن ماجه
هكذا حديثه في ابن ماجه بن كاسب وسرحه بن يحيى فالاحد ثمانية في ابن ماجه
قال ابن ماجه في عرو بن الحارث قال حدثني سليمان بن زياد الحضرمي انه سمع عبد الله بن
الحارث فذكره وهو لا يراه من رجال الصحيح البعدي بن حماد وقد رواه عنه حماد بن
ابن يحيى والحديث يدل على المطلوب منه وهو جواز الاكل في المسجد اسناده في
ابن ماجه اسناده في ابن ماجه في المسجد التانيث في البخاري وغيره فان كون لا مسكن له
سواء يسكنهم ام لا فاما ما فيهم ومنه حديث ربه الرب لا يسير باريه من سواي

فيه) او يتوضأ وهو يشتم الام
على المشهور في الرواية وجود
الجزم عطا على يسول والنصب
على اضعاف ان وفيه بعد وهذا
يحول على التليل عند اهل العلم
على اختلافهم في حد التليل
وقوله من لا يعتبر الا للغير وعدمه
قوي وفي رواية منه بدل فيه
وكل من ما يتبعه حكم بالنصب
وحكم بالاسم باطالة في البقاء
تدل على منع الانعام بالنصب
وعلى منع التناول بالاسم فيباط
والظنة منه باليم به كس ذلك وكل
ذلك من في على ان انما يجس
بلا فاقا للعباسة واقرى المذاهب في
الماء مذم ما ان رجحه الله كما حقه
الشركاني رجحه الله في حقه منه
والحديث الضعيف في موافقة رواية
هذا الحديث خمسة ما بين صحه
وعلى وفيه الكذب بالافراد
والجمع والاشجار والسامع واخرجه
مسلم وابو داود والترمذي والبيهقي
وابن ماجه (عن عبد الله بن
مسعود رضى الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان يصلي
عند البيت العتيق (او بوجهل)
عمر بن هشام الخزرجي عدو الله
(واصحاب) كانوا (له) اي لابي
جهل وهم السبعة المدعوين بعد
كل يومه البراء بن جاحس اذ قال بعنه

المسجد

أي أبو جهل كافي مسلم (البعض) زاد مسلم وقد نحر جزورا لامي (أي بكم) في بطن السيف المهمة المسجد
مقصودا وهو الحادثة التي يكون فيها أولها ثم كالشيعة لادتميات أو بدل فبين أيضا جزور بفتح الجيم وضم الراء يقع على الذكر
والاثنى وبعده جزور هو يعني الجزور من الأهل أي المخور (أي فلان) وزاد في رواية إسرائيل هذا فجهل إلى قرشم أو مهاولا

(نفسه على ظاهر محمد) صلى الله عليه وآله وسلم (إذا سجد فانبعث أشقى القوم) عقبة بن أبي معيط مصغر أرى بعينه نفسه
الشيء من دونهم فامرهم السير وإنما كان أشقاهم مع أن منهم أباحول وهو أشد كراهته وإذا للرسول صلى الله عليه وآله وسلم
لأنهم اشترى كوافي الكفر والرضا واندر عقبة بالباشرة فكان أشقاهم ولذا ٥١ قتلا في السرب وقتل هو صبرا ولكنهم في

والسرخس فانبعث أشقى قوم
بالنسبة كبر وفيه مباينة يعني أشقى كل
قوم من أقوام الدنيا ففيه مباينة
ليست في المعرفة لكن المقام
يقضي التعريف لأن الشقاء هنا
بالنسبة إلى أولئك القوم فقط قاله
الحافظ ابن حجر رحمه الله وتعبه
العيني بأن التذكير أو إلى مسافة من
الباينة لا يدخل هناك ولا يابا
بعد الأول قال وهذا القائل يعني
ابن حجر ما أدرك هذه النكتة

(فيما به يظن حتى إذا سجد النبي
صلى الله عليه وآله وسلم)
وضعه على ظهره المقدس (بين
كفيه) قال عبد الله بن مسعود
(وأنا أنظر) أي أشاهد تلك الحالة
(لا غنى) في كشفهم ولكنهم في
والسقي لا غنى أي من أعلمهم
(شأنهم) وفي رواية لو كانت
(في منعة) يفتح النون وسكونها
أي لو كانت في قوة أو جمع مانع
لطرخته عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وإنما قال ذلك لأنه
لم يكن له بمكة عشرة أسكنونه هذا
حذفتها وكان حذفتها أوه الذالك كقاربا

أوفي الكلام حذف تقديره لطرخته
عن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وصرح به سلم في رواية
زكريا وابن أروا أنا أرب أي أعاني
منهم (قال في جوابه يكون)

بالمعنى أي من كثرة الضحك ويحتمل أن يكون من حال يحيل بالفتح إذا وثب على ظهره ألبته أي وثب بعضهم على بعض من المرح
والهطال (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ساجدا لا يرفع راحته حتى جاءته) صلى الله عليه وآله وسلم ولا يني زجرات (فاطمة)

المسجد المتيق عليه وفي بعض طرقة أنه استمر مر بوطا ثلاثة أيام ومنها ضرب الخيام
في المسجد لسمين معاذ كما تقدم وللسودا التي كانت تقم المسجد كأي الصحين ومنها
نزال وقد ثقب المسجد وغيرهم والاحاديث الدالة على جواز أكل الطعام في المسجد
مما كثره قال المصنف رحمه الله وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استغامة بن
أمال فربط بسايرة في المسجد قبل إسلامه وثبت عنه أنه نذر ما لا جامن الجور في
المسجد وقعه فيه انتهى قلت ربط ثمانية ثابت في الصحيحين بلغة بعث النبي صلى الله
عليه وآله وسلم خيمه لا قبل فجد غسان برجل من بني حنيفة يقال له ثمانية بن أمال فربطوه
بسايرة من ساويري المسجد فاعتقل ثم دخل فقال أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول
الله ونذر ما مال في المسجد وقعه فيه ثابت في البخاري وغيره بلغة أقي النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يمال من الجورين فقال انتموه في المسجد وكان أكثر مال أقي به رسول الله صلى
عليه وآله وسلم ثم ساق القصة بطواها والمدينان يدلان على جواز ربط الأسير المشرك
في المسجد والمسألة الأولى وعلى جواز زينة الأموال في المساجد ونثرها فيها

(باب تنزيه قبله المسجد عما يناهس المصلي)

(عن أنس قال كان قرام لها ثنية قد سرت به جانب بيتها فقال لها النبي صلى الله عليه
وآله وسلم أمطعي عني قراما) هذا فانه لا تزال تصاوره تعرض لي في خلاف رواه أحمد
والبخاري قوله قرام بكسر القاف وتحفيف الراء مستعربة من مصروف ذوالوان كما تقدم
قوله أمطعي أي أزيل وزننا معنى قوله لا تزال تصاوره في رواية البخاري لا تزال تصاور
بجدي الضمير قال الحافظ كذا في روايتنا وللباقين بابات الضمير قال والها على روايتنا
في فانه ضمير الشأن وعلى الآخر يحتمل أن يعود على الثوب قوله تعرض بفتح أوله وكسر
الراء أي تلوح ولا سيما على تعرض بفتح العين ونشد يد الراء وأصله تعرض والحديث
يدل على كراهة الصلاة في الأماكن التي فيها تصاور وقد تقدم كراهة تخريف المساجد
والصاوير نوع من ذلك وقد تقدم أيضا الكلام على الشباب التي فيها تصاور ويدل
الحديث أيضا على أن الصلاة لا تقدم بذلك لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقطعها ولم
بعدها (وعن عثمان بن طلحة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم دعاه بعد دخوله الكعبة

يقال أي كتبت رأيت فرأى الكعبين حين دخلت البيت فليسيت أن أمرك أن تخبرهما
تخبرهما فانه لا ينبغي أن يكون في قبلة البيت شيء يلهي المصلي رواه أحمد وأبو داود
الحديث أخرجه أبو داود من طريق منصور الجني قال حدثني خالي عن أبي قال سمعت

استمزه فأنهم الله تعالى (ويحتمل) بالجمع بعضهم على بعض) أي ينسب بعضهم نعل ذلك إلى بعض بالشارة ثم يحركه لم ويحيل
بالمعنى أي من كثرة الضحك ويحتمل أن يكون من حال يحيل بالفتح إذا وثب على ظهره ألبته أي وثب بعضهم على بعض من المرح
والهطال (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ساجدا لا يرفع راحته حتى جاءته) صلى الله عليه وآله وسلم ولا يني زجرات (فاطمة)

أبنته صلى الله عليه وآله وسلم روى الله عنهم أسدنا هذه الأمة وما نألفهم أجرة وتوثبت في أسكنا ابن عبد البر رحمه الله صلى الله عليه وآله وسلم ستة أشهر الالباتين وذلك يوم الثلاثاء الثالث ليلال خلفت من شهر رمضان ونفسا اعلى على الصحيح ودفعنا اليه يومئذ له في ذلك ما في البخاري حديث واحد زاد ٥٢ أسدنا بل روى جويرية فاقبلت أسدنا وثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسدنا

الاسلمية فتقول قلت لعثمان ما قال للرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين دعاه قال الى نسيت ان امرتك ان تخمض القرين فانه ليس ينبغي ان يكون في البيت شيء يشغل المصلي وشال مصفوان المذكور في الاسناد قال ابن السراج هو مسافع بن شبة وأم منصور المذكورة هي مصفبة بنت شبة القرشية العبدرية وقد جاءت هذه في بعض طرف هذا المسند وبواختلفت في صحبتها وقد جاءت أحاديث ظاهرة في صحبتها وعثمان بن طلحة المذمور هو القرشي العبدري الطحفي بفتح الهاء الملهمة بهاء هاجم من موشحة بهاء موشحة مندوب الى حجابة بيت الله الحرام ثمرة الله تعالى وهم جماعة من بني عبد الدار والهم حجابة الكعبة وقد اختلف في هذا الحديث فروى عن منصور عن خلفه مسافع عن مصفبة بنت شبة عن امرأة من بني سليم عن عثمان روى عنه عن خلفه عن امرأة من بني سليم ولم يذكر أنه والاسلمية المذكورة لم تزل على اسمها والحديث يدل على كراهة ترين الحارث بن عوف وغيرهما ما يسمونه المصلي بقص أو نحوها وغيرهما ما يسمونه وعلى أن تخمض التصاور من زيل الكراهة الص لاف في المكان الذي فيه فله لا ارتفاع العلة وهي اشتغال قلب المصلي بالنظر اليها وقد أسلفنا الكلام في التصاور وفي كراهية زخرفة المساجد قبله فرفى الكعش أي كعش ابراهيم الذي فدى به اسمعيل

(باب لا يخرج من المسجد بعد الاذان حتى يصلي الاعذر)

(عن أبي هريرة قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كنتم في المسجد فتدعون بالصلاة فلا يخرج أحدكم حتى يصلي رواه أحمد وعن أبي الشفاء قال خرج رجل من المسجد بعد ما أدن نية فقال أبو هريرة ما هذا فقد دعى أبا الشفاء صلى الله عليه وآله وسلم رواه الجماعة الا البخاري الحديث الاول روى من طريق ابن ابي الشفاء واسمه أشعث عن أبيه عن أبي هريرة زوروا عن أبي هريرة أبو صالح ومحمد بن زاذان وسعيد بن المسيب قاله ابن سبيل الناس في شرح الترمذي بهذان روى الحديث بأسناده ولا يستكمل فيه وأما الحديث الثاني فروى عن بعضهم أنه موقوف قال ابن عبد البر هو مسندنا عندهم لا يحتلون فيه انتهى وفي اسناده ابراهيم بن المهاجر وقد وثق وضعف واخرج له الجماعة الا البخاري وفي الروا من يسمي ابراهيم بن المهاجر ثلاثة هذا أحدهم وهو الجلي الكوفي والثاني الملقب مولى سعد بن أبي وقاص وأما الثالث الذي الكوفي وفي الباب عن عثمان بن عفان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أدرك الاذان وهو في المسجد ثم خرج لم يخرج له أجرة وهو لا يريد الرجعة فهو منافق رواه ابن منبر والزيدي في أسكنا وابن

(فما رحت) ما وضعه أثق القوم والذكر طرحة زاد أسدنا وأقبلت عليهم تشبههم زاد البراء فلم يردوا عليهم أشبا (عن ظهري) المقدس (فرفع) عليه السلام (رأسه) من السجود واستدل به على أن من حدث له في صلته ما يمنع انعقادها ابتداء لا تبطل صلته ولو تهاذى وعلى هذا يدل كلام البخاري فلو كانت فاسدة وأزالها في أسال ولا أثر لها أصبحت انما وأجاب الخطابي بأنه لا يمكن إذا لم يحكم بفساد ما أتى عليه كالمرفاهم كانوا لا يرون بفسادهم وابدانهم انحر قبل نزول التبريم انتهى ودلالة على براءة قوت ما كل به مضيق لانه لا ينفك عن دم بل صريح به في رواية أسدنا تسل ولانه بضيق عبدة الاوثان وأجاب النووي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يدهم ما وضع على ظهري فاستمر ساجدا للعبادة وما ندرى هل كانت الصلاة واجبة حتى تعاد على الصحيح أو لا فلا تداخل وجبت الاعادة فالوقت موسع وتعقب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أحس بما أتى على ظهري من كون فاطمة ذهبت به قبل أن يرفع رأسه واجب بأنه لا يلزم من إزاله فاطمة إياه عن ظهري

احساسه صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان اذا دخل في الصلاة استغرق في تعلقه بالله ولئن سلمنا احساسه به فقد يتحفل به انه لم يتحقق نجاسته لان شأنه أعظم من أن يفتنى في ملابسه ونجاسته انتهى وتعقب بأنه لو أعاد ذلك ولم يتبدل وبأن الله لا يفتنى على الفساد في صلاة فاسدة وقد ثبت أنه خلع ثيابه وهو في الصلاة لأن جبريل أخبره أن فيه ما قد راو يد على أنه علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بمن الرفع والمدعاء وهو كذلك

والظاهر منه أن الدعاء وقع خارج

الصلاة لم يكن وقع وهو مستقبلاً

المكعبة كما كانت عند السخريين

(اللهم علمك يقريش) أي بأهلك

کتابخانه آستان قدس

عام أريدہ الخصوص (ثلاث

مرات / کورہ امیر تما فی پروانہ

انظروا لاعدادها وزادها في رواية

فَكَرَّمَا وَكَانَ إِذَا دَعَا دُعَاءَ الْإِسْلَامِ وَإِذَا

سأل سأل ثلاثاً فثمة عليه اذ دعا

عليه وسلم في الدنيا والآخرة

مجلس الامم المتحدة

الضوء والخوف ادعونه (قالوا)

مسعود (وكان في سنه ١٠٠٠)

أولها المشهور بقوله قاله

المرامع، وقال في الفخر والفخر في

وإتقان الرأى بعقله

و في غمها بالضم أي بظنون

(ان الدعوة) ولا ينزعها كرون

الدعوة (في ثلاث النسخ) السابعة

(مستحاضة) أي مصابة بقال

استغفار و التوبه

كان اعتقادهم: احاطة الدعوى

الان: K | لا: لا

دعوت الی صراط الیقین

ولما نزلت بكم انتم اعزاء

من شجرة ابله الى انزلنا

السلامة (شبه) / النصيحة (شبه)

علماء آراء و مسائل عرف و فروع

فَقَدْ عَمِدَ إِلَى الْأَمَةِ وَكَانَ أَمْرًا

فإنه في رواية شعبة قال السجستاني

وَمِنْهُمْ مَن يَخُصُّكَ فِي الْوَجْهِ وَالْجَنَابِ وَالْجَنَابِ

پیشہ و فرائض پر عمل کی ضرورت

سيد الناس في شرح الترمذي وأشار إليه الترمذي في جامعه والخديشان يدلان على تحريم الخروج من المسجد بعدهم مع الأذان لغير الموضوع وقضاء الحاجة وما تدعو الضرورة إليه حتى يصلي فيه تلك الصلاة لأن ذلك المسجد قد تعين تلك الصلاة قال الترمذي بعد أن ذكر الحديث وعلى هذا العمل عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم إن لا يخرج أحد من المسجد إلا من عذر أو إن يكون على غير وضوء أو أمر لا بد منه ويروي عن إبراهيم النخعي أنه قال يخرج ما لم يأخذ المؤذن في الإقامة وهذا عندنا مألوف عذر في الخروج منه انتهى قال ابن وسيلان في شرح السنن الخروج مكره عند عامة أهل العلم إذا كان أغير عذر من طهارة أو نحوها أو الإتيان بالركعة قال القرطبي هذا يجوز على أنه حديث مرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل نسبته إليه وكأنه مع ما يقتضيه تحريم الخروج من المسجد بعد الأذان فأطلق لفظ المعصية عليه

(أبواب استقبالات القبلة)

• (باب وجوب الصلاة) •

عن أبي هريرة في حديث يأتى ذكره قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإذا أتت إلى الصلاة فاستمع الموضوع ثم استقبل القبلة فكبر هذا الحديث الذى أشار إليه المصنف هو حديث المصنف وسياق فى باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة ويأتى أن شاء الله شرحه هنالك وهذا اللفظ الذى ذكره المصنف هو لفظ مسلم وهو يدل على وجوب الاستقبال وهو إجماع المسلمين إلا فى حالة العجز أو فى الخوف عند التحام القتال أو فى صلاة التطوع كما سيأتى وقد دل على الوجوب الثرأت والسنة المتواترة وفى الصحيح من حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها وصلوا صلاة أو استقبلوا قبلتنا أو ذهبوا إذ بهتوا فقد حرمت عليهم ماؤهم وأموالهم إلا بجهادهم على الله عز وجل وقالت الهادوية أن استقبال القبلة أمر شرط بحجة الصلاة وقد عرفنا أنه سابق أن الأوامر بمجرد هذا التصريح اللازمة لابلهم على الشرعية الأعلى القول بالامر بالشئ نهي عن ضدّه وان كان ههنا ما يمنع من الشرعية وهو خبر السرية الذى أخرجه الترمذى وأحمد والطبرانى من حديث عامر بن ربيعة بلفظ كأمع النبي صلى الله عليه وسلم فى ليلة مظلمة فلم يدرك ابن القبلة وصلى كل رجل مناعلى حيله فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فنزل فاستأقوا لولم وجهه الله فان الاستقبال لو كان شرطا لوجب الاعادة فى الوقت وبعدة لان الشرط

وفصل ما جمل قبل فقال (اللهم عليك بالأي جهل) اسمه عمر وبن هشام ويعرف بابن الخطمية فرعون هذا الامة وكان أحول ما لونا (وعليك بتبعه بزريمة وتبعه بزريمة) أنجي عتبة (والوليد بن عتبة وأمية بن خلف في رواية شعبة أو ابني بن خلف شلت شعبة وعقبة) بالأناف (ابن أبي معيط وعد) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عبد الله بن مسعود أو غيره وبن موهون (الاسابع

في الحفظه) ثوبن اي ثمن اوبيا فاعله ابن مسعود او عمرو بن ميمون ثم ذكره البخاري في موضع آخر عمار بن الزناد بن العنبر
 وذكره البرقي وفيه وعند الطيالسي عن شعبة في هذا الحديث ان ابن مسعود قال ولم اردها عليهم الا يومئذ وانما استخفوا
 الدعاء بذلك لما قدموا عليه من التحكيم حال ٥٤ عمار بن الزناد والافضل عن آذانه لا يخفى (قال) ابن مسعود (والا الذي

نفسه يده) ولا بن عسا كثر يده
 (لقد رايت الذين عد) اي عددهم
 (وسئل الله صلى الله عليه وآله)
 (وسئل صري) جمع صريع معني
 مهروع (في القليب) بفتح القاف
 وكسر اللام المتروك ان تطوى
 او العادة القديمة التي لا يعرف
 صاحبها (قالب بدر) الرواية بالجر
 ويجوز الرفع بقدر هو والصب
 بفتح الهمزة في وانما القوافي
 القالب بفتح الهمزة لانهم سموا
 يتأذى الناس برأيتهم لانه دفن
 لان الحرف لا يجب دفنه وذكر
 الله طلائى قاتل كل واحد من
 هؤلاء وقال الحافظ ابن حجر روى
 الحديث اعظم الدعاء بمكة عند
 الكعبة وما زاد ادت عند المسلمين
 الاتفاضا وفيه معرفة الكفار
 بصدقه صلى الله عليه وآله وسلم
 ظنوه من دعائه ولكن جعلهم
 اسناد على ترك الاتفاضا وفيه
 استحباب الدعاء ثلاثا وجواز
 الدعاء على الظالم لكن قال بعضهم
 محله اذا كان كافرا ظاهرا لمسلم
 فيجب تجنب الاستغفار له والدعاء
 بالنوبة ولو قيل لادلالة فيه على
 الدعاء على الكافر لما كان بعد
 لاحتمال ان يكون اطلع صلى الله
 عليه وآله وسلم على ان المذكورين
 لا يؤمنون والاولى ان يدعو لكل

بوتر عدمه في العدم مع ان الهادوية توافر في عدم وجوب الاعادة بعد الوقت وهو
 ناقض قولهم ان الاستقبال شرط وهذا الحديث وان كان فيه مقال عند الحديثين ولكن له
 شواهد تقويه منها حديث جابر عند البيهقي باللفظ صلينا اليه في غيم وحدثت عليه بالقبلة
 فلما انصرفنا نظرنا فلما شئنا قد صلينا الى غير القبلة فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال قد استسقم ولم يأمرنا ان نغير له طريقا اخرى عنه بخبره وفيه انه
 قال صلى الله عليه وآله وسلم قد اجرت صلاتكم ولكنه تغير دبه محمد بن سالم ومحمد بن عبيد
 الله العروزي عن عطاء وهما ضعيفان وكذا قال الدارقطني قال البيهقي وكذلك روى عن
 عبد الملك العروزي عن عطاء ثم رواه من طريق اخرى فهو ما هنا وقال ولا نعم لهذا
 الحديث اسنادا صحيحا او بالاصح ان الامة اتفقت في التطوع خاصة كافي صحيح مسلم
 وسناني ذلك في باب تطوع المسافرين ومنها حديث معاذ عند الطبراني في الاوسط باللفظ
 صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم غيم في سفر الى غير القبلة فلما قضى
 الصلاة وحمل تحاشا الشمس فقلنا يا رسول الله صلينا الى غير القبلة فقال قد رفعت
 صلاتكم بخصتها الى الله عز وجل وفي مسنده ابو عبد الله وسنده شريفي عطاء وقد ذكره ابن
 حبان في الثقات وهذه الاحاديث يروى بعضها بعضها تفصيل للاحتجاج بها وفي حديث
 معاذ النصريح بان ذلك كان بعد الفراغ من الصلاة قبل انقضاء الوقت وهو اصح
 في الدلالة على عدم النمرطية وفيه ايضا ما يذهب من فرق في وجوب الاعادة بين بقا
 الوقت وعدمه (وعن ابن عمر قال بلغنا الناس ببقا في صلاة الصبح ان جاءهم ات فقال
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد ازل عليه اللبنة قرآن وقد امر ان يستقبل القبلة
 فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستدبروا الى الكعبة متفق عليه وعن انس
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي نحو بيت المقدس فترات قد ترى نقاب
 وجهه في السماء فقلنا لعل قبلة ترضاه فاول وجهه شطر المسجد الحرام فمر رجل من
 بني سلمة وهم ركوع في صلاة الفجر وقد صلوا ركعة فنادى الا ان القبلة قد حوت فاولوا
 كلهم نحو القبلة رواه احمد ومسلم وابوداود وفي الباب عن البراء عند الجماعة الا باداود
 وعن ابن عباس عند احمد والبخاري والطبراني قال العراقي واسناده صحيح وعن عمار بن
 اوس عند ابى يعلى في مسنده والطبراني في الكبير وعن عمرو بن عوف المازني عند البخاري
 والطبراني ايضا وعن سعد بن ابى وقاص عند البيهقي واسناده صحيح وعن سهل بن سعد
 عند الطبراني والدارقطني وعن عثمان بن حنيف عند الطبراني ايضا وعن عمار بن

جى بالهداية وفيه قوة نفس فاطمة الزهراء من صغر الشرفها في نفسها وقومها الكون صرحت بشتمهم وهم روية
 روى قريش فلم يدعوا عليه اوفيه ان المباشرة أكد من السبب والاعانة اثبتى ورواه هذا الحديث العشرة كوفيون سوى
 عبد الله وابيه فانهم ما هم وزيان وفيه التصديق بالجمع والافراد والاخبار بالافراد والعنة وباتر جيبه البخاري في الجزية ايضا

وفي الشعب وفي الصلاة والجهاد والمغازي وأخرجه مسلم في المغازي والنسائي في الطهارة والسير (عن أنس) بن مالك (رضي)
الله عنه قال برك النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في ثوبه) ولا في زعمهم وهو في الصلاة البراق واليساق ما يسيل من النهم والخناط
ما يسيل من الأنف واستدليه على طهارة الرقب وفحوه من فم طاهر غير ٥٥ متنجس وحينئذ فاذا وقع ذلك في الماء لا ينحسه
ويتوضأ به ورواه هذا الحديث

ما بين مصرى وبصرى ومكي وفيه
التحديث بالجمع والافراد والاختيار
والعنفة والسماع (عن سهل
ابن سعد الساعدي) الاصابي
المدني (رضي الله عنه) المدة في سنة
احدى وتسعين وهو ابن مائة
سنة في البخاري احدى وأربعون
حديثا (انه سأل الناس بالي يئ
دوى جرح رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم) الذي أصابه
في غزوة احد ما شج رأسه وجرح
وجهه (فقال) سهل (ما بين احد)
من الناس (اعلم به معنى) وانما
قال سهل ذلك لانه كان آخر من
بقى من الصحابة بالمدينة كما وقع
عند البخاري في السكاح (كان
علي) أي ابن أبي طالب (يعني
بترسه فيه ما هو فاطمة) رضي الله
عنها (فغسل عن وجهه) الشريف
(الدم) فاحصصه فأحرق في ثوب
به جرحه) والبخاري في الباب
فما رأيت فاطمة الدم ينز على
الماء كثرة عمدت الى حصصها
فأحرقها وألصقت على الجرح
فرقا الدم وانما فاع ذلك لان في
رماد الحصص اسماء الدم وفيه
الاجعة التداوى ودها لجة الجراح
والخاذا الترم في الحسب وان
جميع ذلك لا ينافي التوكل

رواية عمه الطبراني أيضا وعن أبي سعيد بن المعلى عند البراء الطبراني أيضا وعن ثوبه
بنت أنس عند الطبراني أيضا قوله في صلاة الصبح هكذا في صحيح مسلم من حديث أنس
بلفظ وهم ركوع في صلاة الفجر وكذا عند الطبراني من حديث سهل بن سعد بلفظ
فوجدتهم يصلون صلاة الفسدة وفي الترمذي من حديث البراء بلفظ فصل رجل معه
العصر وساق الحديث وهو مصرح بذلك في رواية البخاري من حديث البراء وليس عند
مسلم تعيين الصلاة من حديث البراء في حديث عمار بن أنس ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم الى الكعبة احدى صلاتي الشئ وهكذا في حديث عمار بن ربيعة
وحديث ثوبه وفي حديث أبي سعيد بن المعلى أنهم الظهور والجمع بين هذه الروايات ان
من قال احدى صلاتي الشئ شئ هل هي الظهر أو العصر وليس من شئ حجة على من
جزم فظن ثوبه بن جزم فوجدناه به فهم قال الظهور وبه فهم قال العصر ووجدنا رواية
العصر أصح لثمة رجالها وانما البخاري لها في بعضها وأما حديث كونها الظهر ففي
اسنادها امر وان بن عثمان وهو مختلف فيه وأما رواية ان أهل قبا كانوا في صلاة الصبح
فيمكن أنه أبطأ الخبر عنهم الى صلاة الصبح قال ابن سعد في الطبقات ما يكمن بعضهم ان
بذلك كان مسجد المدينة فقال ويقال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين من
الظهر في مسجده بالمسلمين ثم أمر أن يوجه الى المسجد الحرام فاستدار اليه وكان معه
الساكنون ويكمن المعنى في رواية البخاري أنها العصر أي ان أول صلاة صلاها الى
الكعبة كانت صلاة العصر قوله ان جازهم أن قيل هو عباد بن بشر وقيل عباد بن نهشل
وقيل غيره أقواله فاستقبلوها بفتح الموحدة لا كراى فتكولوا الى جهة الكعبة وفاعل
استقبلوها الخاطبون بذلك وهم أهل قبا ويحتمل أن يكون فاعل استقبلوها النبي صلى
الله عليه وآله وسلم ومن معه وفي رواية في البخاري بكسر الموحدة بصيغة الامر ويؤيد
الكسر ما عند البخاري في التفسير بلفظ أفاستقبلوها قوله وكانت وجوههم هو تفسير
من الراوى التحول المذكور والضمير في وجوههم فيه الاحتمالان وقد وقع بيان كيفية
التحول في خبر ثوبه قالت فتكول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء قال الحافظ
وقصودهم ان الامم تحول من مكانه في مقدم المسجد الى مؤخر المسجد لان من استقبل
الكعبة استقبل بيت المقدس وهو لو دار في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصوفى ولما
تحول الامم تحول الرجال حتى صاروا خلفه وتحول النساء حتى صرن خلف الرجال
وهذا يستدعي عملا كثيرا في الصلاة فيحتمل ان ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان

اصدوره من سيد المتوكلين وفيه مباهرة المرأة لا يبا وكذا في غير من ذوي محارمها وما دواتها امر اضهرهم والاستعانة في المساواة
وجواز وقوع الابدلاء بالانبياء اعظم أجبرهم ويتحقق الناس أنهم مخلوقون لله فلا يفتنون بما ظهر على أيديهم من المعجزات
انتفى النصارى بعيسى ورواه هذا الحديث الاربعة ما بين مكي ومدني وفيه التحديث والعنفة والسماع وأخرجه البخاري

في الجهاد والشك في الدين والغازي والترمذي وابن ماجه في الطب وقال الترمذي حسن صحيح (عن ابن مثنوي) عهد الله
 لامين نيس الاسعري (رضي الله عنه) قال آتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجدته يبس ثوبين يسواله بكسر السين وهو يطلق على
 الثعلب والالة وهو مذكر وقيل مؤنث ٥٦ وجمعه سولك ككتب وهو مشتق من سالت اذا نكح او من جاءت الابل تتساولك

أي تمثيل هذا الا وهو من بين
 البوضو ولهذا ذكره هنا
 والامتنان ذلك الاسنان وحكمها
 جنيها بل هو ما أخرجه من السنن
 السنين وهو امر او ما فيه خشونة
 على آخر ليدلهم اكان (بيده يقول)
 أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أو السوال المجاز (أع أع) يضم
 الهمزة والعين مهله تميم ما قيل
 في قصتها وفي رواية ابن عساکر
 بالهمزة وفي صحيح البلذفي خ
 بكسر الهمزة وبالفتح والاختلاف
 الرواة الثقات لتتقارب بخارج
 هذه الاحرف وكلها ترجع الى
 حكاية صوته عليه السلام اذ جعل
 السوال على طرف لسانه كما عند
 مسلم والمراد طرفه الداخيل كما
 عند أحمد يسكن الى فوق ولذا
 قال هنا (والسوال في فيه كانه
 يتجوع) أي يتقيا يقال هاجع
 اذا فاه بالاحتكاف يعني انه صوتا
 كصوت المتقي على سبيل المبالغة
 ويقوم منه مشروعية السوال
 على اللسان طولاً أما الاسنان
 فالاحب فيها أن يكون عرضاً
 يلدت اذا استكنتم فاستاكوا
 عرضاً رواه ابو داود في مسنده
 والمراد عرض الاسنان وفي الحديث
 نأكد السوال وانه لا يختص
 بالاسنان وانه من باب التلطيف

قبل تحريم الكلام ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذكور من أجل المصلحة المذكورة
 أو وقعت الخطوات غير متواليات عند التحول بل وقعت متفرقة ولحديث الاول وأورد
 منها ان حكم النامع لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه لان أهل قبله يؤمروا بالاعادة
 ومنها اجواز الاستناد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم في أمر القبله لان الانصار
 تحولوا الى جهة الكعبة بالاستناد ونظره الحافظ قال يحتمل أن يكون عندهم بذلك نص
 سابق ومنها اجواز تعليم من ليس في الصلاة من هو فيها ومنها اجواز نسخ الثابت بطريق
 العلم والقطع بخبر الواحد وتقديره أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر على أهل قبله
 عملهم بخبر الواحد وأوجب عن ذلك بان الخبر المذكور احتجب بالقرائن والمفاد
 التي افادت القطع لكونه في زمن تقبل وجهه في السماء ليحول الى جهة الكعبة
 وقد صرف منه الانصار ذلك بلازمته فكأنوا يتوقعون ذلك في كل وقت فالمخالف
 الخبر عن ذلك أفادهم العلم لما كانوا يتوقعون حدوثه وأجاب العز في جاحيه أخرجهما
 أن النسخ بخبر الواحد كان جائزاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وانما منع بعده قال
 الحافظ ويحتاج الى دليل ومنها أنه لا عليهم الآية التي فيها ذكر النسخ بالقرآن وهم
 أعلم الناس باطالته وإيجازه وأعرفهم بوجوه إيجازه ومنها أن العمل بخبر الواحد
 مقطوع به ثم قال الصحيح ان النسخ لا يتطوع بالفتن كفسخ نص الكتاب والسنة
 المتواترة بخبر الواحد فاعقلا واقع معاني عهد النبي صلى الله عليه وسلم وزمانه
 ولكن أجمعت الامة على منه بعد الرسول فلا يخالف فيه وانما الخلاف في تجويزه
 في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم انتهى ومن فوائد الحديث ما ذكره المصنف قال
 وهو حجة في قبول اخبار الأحاديث وذلك لانه أجمع عليه الذين بلغ اليهم ولم ينكروا
 عليه صلى الله عليه وسلم بل روى الظاهر في آخر حديث قوله أنه أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال فيهم أولئك رجال آمنوا بالغيب

باب حجة من رأى فرض البعيدا صابة الجبهة لا العين

(عن ابن جرير) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بين المشرق والمغرب قبلة رواه ابن ماجه
 والترمذي وصححه وقوله عليه السلام في حديث أبي أيوب ولكن شرت أو غروا بعضه
 ذلك الحديث الاول أخرجه الترمذي وابن ماجه من طريق ابن معشر وقد تابعه بأمة شر
 عليه على بن ظبيان فأنى حلب كلوا ابن عدى في السكامل قال ولا أعلم برويه عن محمد
 ابن عمرو وغيره على بن ظبيان وابن معشر وهو بابي معشر أشهر منه بعلى بن ظبيان قال وأهل

والطبيب لامن باب إزالة القادروا لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يخفف به وبواعيه استيلاك الامام بحضرة رعيته على
 بوزد لولان أشق على أمتي لا مريضهم بالسوال عند كل وضوء أي أمر ايجاب رواه ابن خزيمة وغيره فهو من سنن الوضوء وكذا هو
 من سنن الصلاة لحديث المروي عند الشيخين لولان أشق على أمتي لا مريضهم بالسوال عند كل صلاة ويستحب عند قراءة القرآن

والاسامة قاطن من النجوم وثمة القم وفي كل حال وقال ابن عباس فيه عشر خصال يذهب الحقر ويحلو البصر ويشد النية ويظلم البيا
 الثم وينفي الباطن وتفرح له الملائكة ويرضى الرب تعالى ويوافق السنة ويريد في حسنات الصلاة ويعتج الجسم وزاد الحكيم
 الترمذي وزيد الحافظ حفظا وثبت الشعر وصفي اللون ولما جاء ربه ٥٧ في أول استيا كفاية ينفع من الجذام والبرص
 وكل داء سوى الموت ولا يبلغ بعده

شسأ فانه يورث النسيان ورواة
 هذا الحديث ثمانية بصرى وكوفي
 وفيه التحديث والعنفه وأخرجه
 مسلم وأبو داود والنسائي في
 الطهارة (عن حذيفة) بن اليمان
 (رضي الله عنه قال كان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم) فيه
 دلالة على المداومة والاستمرار
 (إذا قام من الليل) فسايره
 يقتضي تعليل التكم بعد القيام
 (يشوص) أي يداك أو يغسل أو
 يحسك (فاه بالسؤال) لأن النجوم
 يقتضي تغيير النجوم بالمتابعة
 من الجفوة المعبدة والسؤال آلة
 تنقية فيه فيستحب هذه مقتضاه قال
 ابن دقيق العيد فيه استحباب
 السؤال عند القيام من النجوم
 ويدل عليه رواية البخاري في الصلاة
 بلفظ إذا قام للتهجد وأقبل نحوه
 وقد ذكر البخاري كثيرا من أحكام
 السؤال في الصلاة وفي الصيام
 ورواه هذا الحديث خمسة كوفيون
 الا حذيفة فمرواني وفيه التحديث
 والعنفه وأخرجه البخاري أيضا
 في الصلاة وفي فضل قيام الليل
 ومسلم وأبو داود وابن ماجه في
 الطهارة والنسائي فيهما (عن
 ابن عمر رضي الله عنه ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم) قال

على بن زيد ان سرقه منه وذكروا ابن عباس فيه انه ليس بشيء وقول النسائي متروك
 الحديث وقد تابعه عليه ايضا أبو جعفر الرازي وراه البيهقي في الخلافيات وأبو جعفر
 وثمة ابن معين وابن المديني وأبو حاتم وقال احمد والنسائي ليس بشيء وقال العلامي
 شيء الحافظ وأبو معشر المذكور ضعف الحديث وراه ايضا الحاكم والدارقطني وقد
 أخرجه الحديث الترمذي من طريق أخرى عنه طريق أبي معشر وقال حديث حسن
 صحيح وقد حاله البيهقي فقال بعد أخرجه من هذه الطريق هذا السناد ضعيف فنظرنا
 في الاسناد فوجدنا عثمان بن محمد بن المغيرة بن الاخنس بن شريق قد تفرده عن المقبري
 وقد احتجف فيه فقال علي بن المديني انه روى أحاديث منا كبر ورفعه ابن معين وابن
 حبان فكانت الصور ما قاله الترمذي وأما الحديث الثاني أعني حديث أبي أيوب فهو
 متفق عليه وقد تقدم شرحه في أبواب التخلي وفي الباب عن ابن عمر عند البيهقي وفي الباب
 أيضا من قول عمر عندما وطأ ابن أبي شيبة والبيهقي ومن قول علي عند ابن أبي شيبة ومن
 قول عثمان عند ابن عباس البصري التميمي ومن قول ابن عباس أسألتني ذلك الترمذي
 والحديث يدل على ان الفرض على من بعد عن الكعبة البهية لا العين واليه ذهب مالك
 وأبو حنيفة واهل حنابلة وهو ظاهر ما نقله المنذري عن الشافعي وقد قال الشافعي أيضا ان شطر
 البيت وثمة قدم وجهه واحد في كلام العرب واستدل بذلك أيضا بحديث أخرجه البيهقي
 عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال البيت قبله لاهل المسجد والمجدد
 قبله لاهل الحرم والحرم قبله لاهل الارض مشارقهم ومغاربهم امن امتي قال البيهقي تفرده
 به عمر بن حفص المكي وهو ضعيف قال وروى باسناد آخر ضعيف لا يحتج به والى هذا
 المذهب ذهب الاكثر وذهب الشافعي في ظاهر القولين عنه الى ان فرض من بعد العين
 وأنه يلزمه ذلك باطن حديث اسامة بن زيد انه صلى الله عليه وآله وسلم لما دخل البيت
 دعا في نواحيه ولم يصل فيه حتى خرج فلما خرج ركع ركعتين في قبيل القبلة وقال هذه
 القبلة ورواه البخاري من حديث ابن عباس مختصرا وقد عرفت ما قدمنا في باب صلاة
 التطوع في الكعبة من ترجيح انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في الكعبة وقد اختلف
 في معنى حديث الباب الاول فقال العراقي ليس عاميا في سائر البلاد وانما هو بالنسبة الى
 المدينة المنورة وما وافق قياما وهكذا قال البيهقي في الخلافيات وهكذا قال احمد بن
 حنبل في الوحي قال وسائر البالد ان من السعة في القبلة مثل ذلك بين الجنوب والشمال
 ونحو ذلك قال ابن عبد البر وهذا صحيح لا مدفع له ولا خلاف بين اهل العلم وقال الاثرم
 سألت احمد بن حنبل عن معنى الحديث فقال هذا في كل البلد ان لا يجتمع عند البيت فانه

٨. قيل في أرائي ان قولك بسؤالك يفتح همزة أرائي للاصلي أي أرى نفسي ويضعها الغيرة أي اظن نفسي والعبارة
 ممتعة لثان وللمستقل رأني وهو خطأ لانه إنما أخبر عما آد في النوم (بخاف رجلان أحدهما كبر من الآخر فتأولت) أي
 أعطيت (السؤال الا صغر منه اقل قيل في) القائل لمجرب عليه السلام (كبر) أي قدم الا كبر في السن (قد فقه على الا كبر

منها ما رواه عنه تقدم في السنن في السواك والطعام والشراب والمشى والركوب والكلام ثم اذا ترتب القوم في المجلس
فالسنة تقدم الايمن قال ابن كاتبة عليه المهاب قال في القنوع وهو صحيح وسياق الحديث في نفسه في الاثرية وفيه ان استعمال
سواك الغير ليس بمكروه الا ان المستحب ٥٨ ان يغسل ثم يستعمله وفيه حديث عائشة في سنن أبي داود قالت كان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم يعلم يعطى
السواك لا يغسل فابدا به فاستاك
ثم اغسل ثم اذنع به وهذا ال
على عظيم اذ هو كبير فظنتم انها
لم تغسله الا بعد اذ حتى لا يفوتها
الاستغفار من ربه ثم غسلته فادبا
وامتد الا ويحتمل ان يكون المراد
بأمرها بغسله تطييبه وتزيينه
بالماء قبل ان يستعمله والله اعلم
اه (عن البراء بن عازب رضى
الله عنه قال قال النبي صلى الله
عليه وآله وسلم اذا نمت أى
اذا أردت ان تأتى (مصحفك)
يقع الجسيم من باب منع منع وفي
النوع بكسر هاء (فتوضأ وضوءك
للسلاة) أى ان كنت على غير
وضوء أو غلبت بالوضوء فغسل
النوم لانه قد تقصير روحه في
نومه فيكون قد ختم عليه بالوضوء
وليكون اصدق لرؤياه وابد
عن تلاعب الشيطان به في
نومه وليس ذكر الرضوء في هذا
الحديث عند الشيخين الا في هذه
الرواية (ثم اضطجع على شقك
الايمن) لانه يجمع الاستغراق في
النوم فقل القاب فيسرع الاقامة
ليتهجد أولسذكر الله تعالى
بجلا في الاضطجاع على الشق
الايسر (ثم قل اللهم اسألت وجهي)
ذائق (البسك) طاعة لحكمك

ان زال عنه شيئا وان قل فقد ترك القبله ثم قال هذا المشرق وأشار بيده وهذا المغرب
وأشار بيده وما بينهما قبله قلت له فصلا من صلى بينهما جازة قال نعم وينبغي ان يصرى
الوجه قال ابن عبد البر تفسير قول أحمد هذا في كل البلدان يريد أن البلدان كلها الاها
في قبائلهم مثل ما كان قبائلهم بالمدينة المنورة التي يقع اهلهم فيها السكينة فيسكنون
جهمها ويسكنون عينا وشمالا في ما بين المشرق والمغرب يسكنون المغرب من ايمانهم
والمشرق من يسارهم وكذلك اهل اليمن من السعة في قبائلهم مثل ما لاهل المدينة ما بين
المشرق والمغرب اذا توجهوا أيضا قبل القبلة لانهم يجاهلون المشرق عن ايمانهم والمغرب
عن يسارهم وكذلك اهل العراق وخراسان لهم من السعة في السنة قبل القبلة ما بين
الجنوب والشمال مثل ما كان لاهل المدينة من السعة فيها بين المشرق والمغرب وكذلك
ضد العراق على ضد ذلك أيضا وانما تضيق القبلة كل الضيق على اهل المسجد الحرام
وهو لاهل مكة توسع قلبه لانهم هي اهل الحرم اوسع قلبه لانهم لاهل الاقافى من السعة
على حسب ما ذكرنا اه قال الترمذي قال ابن عمر اذا جهلت المغرب عن يمينك والمشرق
عن يسارك فابتنهم ما قبله اذ السعة قبل القبلة وقال ابن المبارك ما بين المشرق والمغرب
قبله هذا لاهل المشرق واستأثر ابن المبارك التماس لاهل مرو اه وقد استشكل قول ابن
المبارك من حيث ان من كان بالمشرق انما يكون قبائله المغرب فان مكة بينه وبين المغرب
والجواب عنه انه اراد بالمشرق البلاد التي يطلق عليها اسم المشرق كالعراق مثلا فان قبائلهم
أيضا بين المشرق والمغرب قبله لاهل العراق قال وقد ورد مقيد بذلك في بعض طرق
حديث أبي هريرة ما بين المشرق والمغرب قبله لاهل العراق رواه البيهقي في الخلافيات
وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر اه قال اذا جهلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك
فابتنهم ما قبله لاهل المشرق ويدل على ذلك ايضا قول ابن الجارري على حديث أبي أيوب
بالفاظ باب قبله لاهل المدينة واهل الشام والمشرق ليس في المشرق ولا المغرب قبله قال ابن
بطال في تفسير هذه الترجمة يعنى قبل المشرق الارض كلها الا ما قابل مشرق مكة من
البلاد التي تكون تحت الخط المار عليها من المشرق الى المغرب فكم مشرق الارض
كلها كم مشرق اهل المدينة والشام في الامر بالاخبار عند القائل لانهم اذا شرقوا
او غربوا لم يستقبلوا القبلة ولم يستدبروها قال واما ما قابل مشرق مكة من البلاد التي
تكون تحت الخط المار عليها من شرقها الى غربها فقل جوازا لم استعمال هذا الحديث
ولا يصح لهم ان يشرقوا ولا ان يغربوا لانهم اذا شرقوا استدبروا القبلة واذا غربوا
استقبلوها وكذلك من كان موازيا بالمغرب مكة اذا اهلها فاستدبروها مع المشرق فاكتفى

فانما نقاد في أوامرنا ونواهيك وفي رواية أسألت نفسي ومعنى أسألت أي سألت الله اذا قدر على ولا تدبر
على سبيل دفعه ولا دفعه من أمرها مقوض اليك فاعمل بما تريد واستألت لما فعل فلا اعتراض عليك فيه او معنى الوجه
القصدر اهل الصالح ولذا جاز في رواية أسألت نفسي اليك ووجه وجهي اليك فجمع بينهما فدل على تغايرهما (وفوضت)

من التقوى اي زدت. (الحرق اليك) ويرث من الحول والقوة الايك فاكفي هم. (والجنان) اي اسندت (ظهوري اليك) اي اعتقدت عليك كاعتقاد الانسان بظهوره الى ما يستند اليه (رغبة) اي طمع في ثوابك (ورغبة اليك) اي خوف فاعين عنائك لانه (الاعجاب ولا تعجب منك الى اليك) وهذا التركيب مثل لاحول ولا قوة الا بالله ٥٩. فتجربى فيه الاروجه الخمسة المشهورة (اللهم

آمنت) اي صدقت (بكتابك) القرآن (الذي انزلت) اي انزلته على رسولك صلى الله عليه وآله وسلم والايان بالقرآن يتضمن الايمان بجميع كتب الله المنزلة ويحتمل ان يعم الكل لاضافته الى الضمير لان المعروف بالاضافة كالعرف بالادم في احتمال الجلس

والاستغراق والعهد بل جميع المعارف كذلك كما قاله البيضاوي كالرخص في الكشف في قوله تعالى ان الذين كفروا سوا عليهم اول البقرة (و) آمنت (باسمك الذي اوسدت) اي اوساتته (فان من ليالك فانت على الفطرة) الاسلامه او الدين التوحيدي مله ابراهيم (واجعلهم) اي هذه اسكمت (آخر ما نكلم به) ولا يمنع ان يقول بعد من شيئا مما شرع من ذلك عند النوم والنفث اه لا يعدون الذكر كلاما وباب الايمان وان كان هو كلاما في اللغة (قال) البراء (فرددتها) بتشديد الاولى وتسكين الثانية

أي الكلمات (على النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لاحظنهم (فلما بلغت اللهم آمنت بكتابك الذي انزلت) فانت ورسولك (زاد الاصل الذي اوسدت) (قال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(لا) أي لا تقل ورسولك بل قل (ونبيك الذي اوسدت) وجه الجمع انه لو قال ورسولك لكان ذكر ارفع قوله اوسدت لما كان نيا قبل ان يرسل صرح بالنبوته للجمع بينهما وبين الرسالة وان كان وصف الرسالة - فلما وصف النبوة مع ما فيه من تعديد انهم ونعظيم المنية في الطالين اراحتهم به عن ارسل من غير نبوة بكبريل وغيره من الملائكة لانهم - هم رسل الانبياء فلهذا أراد تخليص

بذكر المشرق عن المغرب لان المشرق اكثر الارض المعمورة وبلاذ الاسلام في جهة مغرب الشمس قليل قال وقدير الترجمة بان قبلة اهل المدينة واهل الشام والمشرق ليس في التشرية ولا في التعريب يعني انهم عند الانحراف للتشرية والتعريب ليسوا بواجهين للقبلة ولا مسلمين لها والعرب تطلق المشرق والمغرب بمعنى المغرب والتشرق وانشد ثعلب في المجالس * ابعدهم عنهم فجدوا وساحتها * قال ثعلب معناه ابعدهم عنهم اه وقد اطالت الكلام في نفسه يرمع في الحديث لانه كثير ما يسأل عنه الناس ويستشككون به لا يسمع زيادة لفظ لاهل المشرق

(باب ترك القبلة لاهل الخوف)

(عن نافع بن ابن عمر انه كان اذا سئل عن صلاة الخوف ومنهاتهم قال فان كان خوف هو اش من ذلك صلاها رجلا قياما على اقدامهم وربكنا مستقبلي القبلة وغير مستقبليها قال نافع ولا يرى ابن عمر ذلك الا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه البخاري الحديث ذكره البخاري في تفسير سورة البقرة وخرجه مالك في الموطا وقال في آخره قال نافع لا يرى عبد الله بن عمر ذلك الا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه ابن خزيمة وخرجه مسلم وصرح بان الزيادة من قول ابن عمر ورواه البيهقي من حديث موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر وقال الزوري في شرح المذهب هو بيان حكم من احكام صلاة الخوف لا تفسير للآية وقد اخرج البخاري في صلاة الخوف بلفظ وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واذا كانوا اكثر من ذلك فليصلوا قداما وربكنا والحديث يدل على ان صلاة الخوف لا سيما اذا كثرا العدو فتجوز حسب الامكان فينتقل عن القيام الى الركوب وعن الركوع والسجود الى الايمان ويجوز ترك ما لا يقدر عليه من الاركان وبهذا قال الجمهور لكن قالت المالكية لا يصنعون ذلك الا اذا خشي فوات الوقت وسبق الى المصنف في باب الصلاة في شدة الخوف نحو ما هنا اوبى في شرحه هناك ان شاء الله

(باب تطوع المسافر على ركوبه حيث توجه به)

(عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسجد على راحته قبل أي وجهه توجه ويرتفع لغيره لا يصلي عليها المكتوبة معتق عليه وفي رواية كان يصلي على راحته وهو مقبل من مكة الى المدينة حيثما توجهت به وفيه نزلة فأتوا نزلهم وجه الله ورواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه) الحديث قد تقدم شرحه والكلام على فقهاء في باب صلاة الفرض على الرحلة لان المصنف رحمه الله ذكره هناك بنحو ما هنا من حديث عامر بن

(لا) أي لا تقل ورسولك بل قل (ونبيك الذي اوسدت) وجه الجمع انه لو قال ورسولك لكان ذكر ارفع قوله اوسدت لما كان نيا قبل ان يرسل صرح بالنبوته للجمع بينهما وبين الرسالة وان كان وصف الرسالة - فلما وصف النبوة مع ما فيه من تعديد انهم ونعظيم المنية في الطالين اراحتهم به عن ارسل من غير نبوة بكبريل وغيره من الملائكة لانهم - هم رسل الانبياء فلهذا أراد تخليص

الكلام من النبي أولان لفظ النبي أمده من لفظ الرسول لأنه مشتمل في الإطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فإنه لا شئ المقصود عرفا وعلى هذا نقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لا يصح إطلاقه في الفقه بمعنى يقيد بالرسول البشري وأما قوله النبي فقال كيف يكون أمده ٦٠ وهو لا يستلزم الرسالة بل لفظ الرسول أمده لأنه يستلزم النبوة ٨١ وهو

هو دود فان المعنى يختلف فانه لا يلزم من الرسالة النبوة ولا عكسه ولا خلاف في المنع اذا اختلف المعنى وهذا كذلك او ان الاذكار توفيقية في بعض بين المانظ وتقدير الثواب فربما كان في اللفظ سر ليس في الآخر ولو كان يراد منه في الظاهر أو لمعه أرسى إليه بهذا اللفظ فوأي ان يقف عنده وقال المذهب انما لم قبل المناظرة صلى الله عليه وآله وسلم لانها يتابع الحديث وجوامع الكلام بلوغت سبع مائة فائدة النهاية في اللغة التي اعطيت اسمها صلى الله عليه وآله وسلم اه وقد اتفق هذا من منع الرواية بالمعنى كابن سيرين وكذلك أبو العباس النحوي قال انما من كنه من متناظر بين الاولين. ما فرق وان دق واطف نحو علي وانهم ولا جهة فيه لمن استدلل به على عدم جواز ابدال لفظ النبي في الرواية بالرسول وعكسه لان الذات المخبر عن في الرواية واحدة وبأي وصف وصفته تلك الذات من أوصافها الثلاثة. ثم اعلم القصة بهذا الخبر عنه ولو تباعدت معاني الله عن تلك الابدال لعمري ان يكون أو كنية باسم فلا فرق بين ان يقول الراوي مثلا عن أبي

وسبعة ولفظ الرواية لا تحرف في الترمذي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الى بيته أو راحته وكان يصلي على راحته حيثما توجهت به وليند كزول الآية قوله حينما توجهت به قبست الشافعية الحديث بالذهب فقالت اذا توجهت به نحو مقصده وأما اذا توجهت به الى غير مقصده فان كان الى جهة القبلة لم يضرب وان كان الى غير باب طقت صلاته وقد تقدم في أول أبواب الاستقبال ما يدل على ان الآية ذات في صلاة الفريضة ولكن الصحيح ما هنا كما تقدم (وعن جابر قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وهو على راحته النوازل في كل جهة ولكن يختص السجود من الركوع ويومئ ايماء رواه أحمد وفي لفظ بمعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حاجة فطفت وهو يصلي على راحته نحو المشرك والسجود أخفض من الركوع رواه أبو داود والترمذي وصححه الحديث أخرجه البخاري عن جابر ولكن لفظ كان يصلي التطوع وهو راكب وفي اللفظ كان يصلي على راحته نحو المشرك فاذا أراد ان يصلي المكتوبة تزل فاستقبل القبلة وأخرجه أيضا مسلم بخود ذلك وفي الباب عن جماعة من الصحابة وقد قدمنا في باب صلاة النحر صلى على الراحلة انه يجوز التطوع عليها للمسافر بالاجماع وقد هذا الخلاف في جواز ذلك في الظهر وفي جواز صلاة الفريضة والحديث يدل على ان سجود من صلى على الراحلة يكون أخفض من ركوعه ولا يلزمه وضع الجبهة على السرج ولابد غاية الوسع في الاختصاص بل يختص سجوده بمقدار ينصرف فيه السجود عن الركوع (وعن أنس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد ان يصلي على راحته تطوعا استقبل القبلة فكبر لصلاة ثم خلى عن راحته فصلى حيثما توجهت به رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا الشيخان بنحو ما هنا وأخرجه أيضا النسائي من رواية يحيى بن سعيد عن أنس وقال حديث يحيى بن سعيد عن أنس الصواب وقوف وأما أبو داود فأخرجه من رواية الجارود بن أبي سعيد عن أنس والحديث يدل على جواز التفضل على الراحلة وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى انه لا بد من الاستقبال حال تكبيرة الاسرام ثم لا يضرب النروع بعد ذلك عن سمت القبلة كما أسلفنا

• (أبواب صفة الصلاة) •

• (باب افتراض اقتسامها بالتكبير) •

(عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال من أراح الصلاة الطهور وتحرى بها التكبير وتعداها التسليم رواه النسائي في وقال الترمذي هذا

عبد الله البخاري أو عن محمد بن اسمعيل البخاري وهذا بخلاف ما في حديث الباب لان الفاظ اذ كان توكيها اصح فلا بد منها التماس ويستفاد من هذا الحديث ان الدعاء عند النوم مرغوب فيه لأنه قد تقبض روحه في نومه فيكون قد سخم به بالدعاء الذي هو أفضل الاعمال كما ختمه بالوضوء والتكبير في ختم البخاري كتاب الوضوء بهذا الحديث من جهة انه آخر

وضوء أمر به المكلف في البقطة وقلوه في الحديث واجهلهن آخر ما تنكاهم به وأشهر ذلك بفتح المكلف وزوايته السنة ما بين
 مروزي وكون في وفيه الحديث والاختبار والعنة وأخرجه البخاري أيضا في الدعوات والنسائي في اليوم والبالغة
 (كتاب الغسل) بفتح الغين الفصح وأشهر من ذكرهما مصدر وجه في الاغتسال ٦١ وبكسر هاء اسم لما يغتسل به من سدر

ونطعمي وضوءهما وبالفهم اسم
 الماء الذي يغتسل به وهو بالمعنيين
 الأول ابن افة سميلا المائي
 الذي وشعر عاسيلا له على جميع
 البدن مع ثوبه بالعبادة عن
 العادة بالنسبة والاختلاف في
 وجوب ذلك لم يوجب له الاكثر
 وقتل عن مالك والمزني وجوبه
 (بسم الله الرحمن الرحيم) كذا
 وقع في رواية الاكثر ناخبة
 البسمة في صحيح البخاري عن
 كتاب الغسل وسقعات من رواية
 الاصبلي وعنده باب بدل كتاب
 وهو أولى لان الكتاب يجتمع
 أنواعا والغسل نوع واحد من
 أنواع الطهارة وان كان في نفسه
 يعدد (عن عائشة زوج النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم كان
 اذا اغتسل) أي اذا أراد ان
 يغتسل (من الجنابة) أي لاجلها
 في سبيقة (بدا يغسل يديه) قبل
 المبروع في الوضوء والغسل
 لاجل التتطيف بماء من
 مسمة قدر أو اقياحه من النوم
 ويدل عليه زيادة ابن عيينة في هذا
 الحديث عن هشام قبل ان
 يدخله في الآفة رواء الترمذي
 وزاد أيضا ثم يغسل فرجه وكذا
 لم وهي زيادة حسنة لان تقديم

أصح شيء في هذا الباب وأحسن) الحديث أخرجه أيضا الشافعي والبخاري والترمذي
 وابن السكن من حديث عبد الله بن محمد بن عيسى عن ابن الحنفية عن علي قال البزار
 لانهما عن علي الا من هذا الوجه وقال أبو نعيم تفرد به ابن عقيل وقال العقيلي في اسناده
 لين وقال هو أصح من حديث جابر الآتي وعكس ذلك ابن العربي فقال حديث جابر أصح
 شيء في هذا الباب والعقيلي أقدم منه بعرفة ابن وقال ابن حبان هذا حديث لا يصح لان
 له طريقين أحدهما عن علي وفيه ابن عقيل وهو ضعيف والثانية عن أبي نضر عن أبي
 سعيد تفرد به أبو سفيان عنه وفي الباب عن جابر عند أحمد والبزار والترمذي والطبراني
 وفي اسناده أبو يحيى القنات وهو ضعيف وقال ابن عدي أحاديثه عند حسنة وعن
 أبي سعيد عند الترمذي وابن ماجه وفي اسناده أبو سفيان طريق بن شهاب وهو ضعيف
 ورواه أسامة عن سفيان بن مسروق الثوري عن أبي سعيد وهو ملول قاله الحافظ وفي
 الباب أيضا عن عبد الله بن زبدة الطبراني وفي اسناده الرازي وعن ابن عباس عند
 الطبراني أيضا وفي اسناده نافع بن هرم وهو متروك وعن أنس عند ابن عدي وفي
 اسناده أيضا نافع بن هرم عن عبد الله بن مسعود عند أبي نعيم قال الحافظ واسناده
 صحيح وهو متروك وعن عائشة عند مسلم وغيره بالفظ فكان يفتش الصلاة بالتكبير
 والقرعة الحمد لله رب العالمين الحديث وآخره وكان يفتح الصلاة بالتكبير وروى الحديث
 الأرقطبي من حديث أبي إسحق والبيهقي من حديث شعبة وهذه الطرق يقوى بعضها
 بعضها فيصلى الحديث للاحتجاج به بقوله مفتاح بكسر الميم والمراد أنه أول شيء يفتتح به
 من أعمال الصلاة لأنه شرط من شروطها فيقول الطهرو بضم الطاء وقد تقدم ضبطة في أول
 الكتاب وفي رواية الوضوء مفتاح الصلاة فيقول ويحرمها التكبير فيه دليل على ان افتتاح
 الصلاة لا يكون الا بالتكبير دون غيره من الأذكار واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة
 تنقذ الصلاة بكل لفظ قصده التكبير والحديث يرد عليه لان الاضافة في قوله تحريمها
 تقتضي ما هو فكلها فالجميع تحريمها التكبير أي انحصرت تحريمها في التكبير
 لا تحريمها غيره كقولهم مالان الا بل وعلى فلاز التحريم وفي الباب أحاديث كثيرة تدل
 على أن لفظ التكبير من قوله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله وعلى هذا الحديث يدل على
 وجوب التكبير وقد اختلف في حكمه فقال الحافظ انه ركن عند الجمهور وشرط عند
 الحنفية ووجه عند الشافعي وسنة عند الزهري قال ابن المنذر ولم يقل به أحد غيره وروى
 عن سعيد بن المسيب والأوزاعي ومالك ولم يثبت عن أحد منهم ثم نصريحوا وانما قالوا فيه
 ادوله الامام را كما يجوز به تكبيرة الركوع قال الحافظ نعم قلها الكرخي من الحنفية عن

عنه يحصل به الا من مسه في التمسك الغسل) ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة فيه احتراز عن الوضوء الغروي ويحفل أن يكون
 الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع بقية الجسد ويحفل انه يكتب في نفسها في الوضوء
 عن أعاده وعلى هذا فيحتاج الى سنة غسل الجنابة في أول جرة وانما قدم غسل أعضاء الوضوء متبها بقالها أو ظاهره انه يتوضأ وضوءاً

بالملاحة وهذا هو الشافعي وما لا شك هو المشهور وقيل يؤخر غسل قدميه إلى ما بعد الغسل للحديث مبرور وقيل هو عند
 الطائفة الأولى فإذا فرغ غسل رجليه ولامه الكيفية قول ثالث وهو أن كان موضعه ومكانه والأفلاحة عند المنفعة أن كان في مستقع
 يؤخر والأفلاحة أن ظاهره من رعية ٦٤ المتكرار ثلاثا وهو كذلك لكن قال بعض أنه لم يأت في شيء من وضوء الجنب ذكر

المتكرار والجواب أن إحالتها
 على وضوء الصلاة تقتضيها بل
 ورد ذلك من طريق صحيحة
 أخرجهما النسائي والبيهقي عن
 عائشة أنها وضعت غسل رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم من
 إبطيه وفيه ثم يفضض ثلاثا
 ويستنشق ثلاثا يغسل وجهه
 ثلاثا ويديه ثلاثا ثم يفضض على
 رأسه ثلاثا كما في الفتح (ثم
 يدخل) يلفظ المضارع وما قبله
 يلفظ الماضي وهو الأصل لإرادة
 استحسان صورة الخلق للسلامة من
 (أصابه) في الماء فيخلل بها
 أي بأصابعه التي أدخلها في الماء
 (أصول شمره) أي شعر رأسه كما
 يدل عليه رواية حماد بن سلمة عن
 هشام بن سالم يمشق رأسه الأيمن
 فيجمع بها أصول الشعر ثم يقل
 بشقه الأيسر كذلك رواه البيهقي
 والحكمة في هذا تأمين الشعر
 وترطيبه ليسهل مرور الماء عليه
 ويكون أيسر من الأمر في
 الماء ولم يأت بأخذ الماء فيدخل
 أصابعه في أصول الشعر والقرمذي
 والنسائي من طريق ابن عيينة
 ثم يشر به شعره الماء قال القاذبي
 ما مضى أحجبه بعضهم على تحليل
 شعر البعثة في الغسل أم المعلوم
 قوله أصول الشعر وأما تأمين

ابن عيينة وأبي بكر الأصم وخالفهما الجمهور وكثيرة ذهب إلى الوجوب جماعة من
 السلف قال في البحر أنه فرض الأيمن فلو كان الأيسر والأيسر ويدل على وجوبه ما في
 حديث المسي عند مسلم وغيره من حديث أبي هريرة أنه قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر وعند الجماعة من حديثه يلفظ إذا أتى إلى الصلاة
 فكبر وقد تقرر أن حديث المسي هو المرجع في معرفة واجبات الصلاة وأن كل ما هو
 مذكور فيه واجب وما خرج عنه وقامت عليه أدلة تدل على وجوبه ففيه خلاف
 سئل أن شاء الله في شرحه في الموضع الذي سبقت ذكره فيه المصنف ويدل للشروط
 حديث رفاعة في قصة المسي وصلاة عند أبي داود يلفظ لا تتم صلاة أحدكم من الغيب
 حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يكبر ورواه الطبراني يلفظ ثم يقول الله أكبر
 والاستدلال به هذا على الشرطية صحيح أن كان في التمام يستلزم أن في الجملة وهو
 الظاهر لأن التمام بدون بعض الصلاة لا تصح فيه إقالة قصة غير صحيحة ومن ادعى صحة إقامته
 البيان وقد جعل صاحب الضوابط إقامته في التكامل بعينه واستدل على
 ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث المسي فإن انتقصت من ذلك شيئا فقد
 انتقصت من صلاتك وأنت بخير بان هذا من محل النزاع أيضا لأن قول الانتقاص
 يستلزم عدم الصحة لذات الدليل الذي أسلفناه ولا نسلم أن تركه عند بدأت الصلاة
 وصحتها انتقاص منها لأنها أمور خارجة عن ماهية الصلاة فلا يرد إلزامها بها
 وكونها تتردى في الشواب لا يستلزم أن ما من شأنه انتقاص الحصة تتردى في جهال الذات
 وليست منها نعم وقع في بعض روايات الحديث يلفظ أنه لما قال صلى الله عليه وآله وسلم
 فأنك لم تقل كبر على الناس أنه من أخف الصلاة لم يصل حتى قال صلى الله عليه وآله وسلم
 فإن انتقصت من ذلك شيئا فقد انتقصت من صلاتك فكان أهون عليهم فكون هذه
 المقالة كانت أهون عليهم يدل على أن في التمام المذكور يعني في التكامل أن لو كان يعني
 في الجملة لم يكن فرق بين المقتلين ولما كانت أهون عليهم ولا يخفى أن الحق في الذي
 جهنا عن الشارع من قوله وفيه لا وثق بره لا في فهم بعض العصاة سيما أن أهمهم بحجة
 لكونهم اعترف بقاء هذا الشارع فقص نقول بموجب ما فهموه ونسلم أن بين الحالتين
 تفاوت ولكن لا التفاضل من جهة أن من أتى بهض واجبات الصلاة فقد فعل خيرا
 من قيامه وكروا ولا وائجابا ومراعاة لا دفع عتوية ما ترك وترك الواجب سبب للعقاب
 فإذا كان يعاقب بسبب ترك البعض (لأنه ان يقوله أنه لم يكن فعله له حرمه ولا فعله مع غيره
 والصلاة لا يمكن فعل المترولينها لا يشمل جميعها وقد أجاب جميع هذا الجواب الخافظ

على شعر الرأس وأوجب الماء الكيفية والحقيقة تحليل شعر المقتل قوله صلى الله عليه وآله وسلم خلو الشعر وانقوا ابن
 البشر فأن تحت كل شعرة جناح (ثم يسب على رأسه ثلاث غرف) من الماء (يليه) استدل به على مشروعية التلبس وهو
 سبب عند الشافعية كالوضوء في غسل رأسه ثلاثا بعد تحليله في كل مرة ثم شقه الأيمن ثلاثا ثم شقه الأيسر ثلاثا قال النووي

ولا نعلم نفسه خلافا لما انفرد به الماوردي فانه قال لا يستحب التكرار في الغسل وقال الباقي والثلاثة لما جاء من التكرار
أو ما انفرد به التمام الغسل اذ قلنا تكفي الواحدة وغرف جمع فرفة بالضم وهي مل الكف والاصم على غرافات وهي الاصل في معنى
الثلاثة لانه جمع فله فترف حينئذ من اقامة جميع الكثر موضع القلة أو لانه ٦٣ جمع فله عند الكوفيين كعشر سور غفاني

جميع (ثم يفيض) صلى الله عليه
وآله وسلم أي يدل والافاضة
الاسالة واسدله من لم يشترط
الدلك وهو ظاهر (الماء على جلده
كاه) اكد به بافظ الكل له بدل
على الله ع جميع البدن بالغسل
بعد ما تقدم ورواه هذا الحديث
الخمسة ما بين تيسر وكوفي وفيه
التحديث والاختلاف والعمدة
وأخرجه مسلم والنسائي وأبو داود

(عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت نوضا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضوءا قبله احترازا عن الوضوء الغفوي الذي هو غسل الدين فقط (غير رجليه) فآخرهما نية التصریح بتأخير الرجلين في وضوء الغسل وهو مستحب عند الجمهور واختلاف نظر العلماء فيه كما أشرنا إليه قال القرطبي الحكمة في ذلك ليحصل الانتباه والاختتام

بأعضاء الوضوء (وغسل فرجه) أي ذكره المقدس وأخره لعدم وجوب التقديم واليه ذهب الشافعية لأن الواو لا تقتضي الترتيب فيكون قد سلم والمراد انه جمع بين الوضوء وغسل الفرج وقد بين ذلك ابن المبارك عن أنوري فيما رواه البخاري في باب

ابن تيمية حبه المصنف وهو حسن ثم اتفقوا على ما ينهض له دعوى من قال ان نفي التمام عنه في نفي الكمال هو عدم الشرطية لعدم الوجوب لان الجحى بالصلة لامة كاله واجب وما أحسن ما قاله ابن تيمية في المقام وانظره ومن قال من الفقهاء ان هذا الثاني الكمال قبل ان أردت الكمال المستحب فهذا باطل لوجهين أحدهما ان هذا لا يوجد قط في لفظ الشارع انه ينفي عملا فعلة العبد على الوجه الذي وجب عليه ثم يتبعه لترك المستحبات بل الشارع لا ينفي عملا الا اذا لم يفعل العبد كل وجب عليه والثاني لو نفي لترك مستحب كان عامة الناس لاصلا لهم ولا يصح فان الكمال المستحب متفاوت اذ كل من لم يكملها كنسكته بل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقال لاصلا له اه قوله وتحتلها التسليم سيأتي ان شاء الله الكلام عليه في باب كون السلام فرضا (وعن مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا كما رأيتموني أصلي رواه أحمد والبخاري وقد صح عنه انه كان يفتح بالكبيرة) الحديث يدل على وجوب جميع ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الاقوال والافعال وبوكد الوجوب كونها بالجملة قوله اقيموا الصلاة وهو أمر قرآني يفيد الوجوب ويبان الجملة الواجب واجب كما تقرر في الاصول إلا انه ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقتصر في تعليم المسعى صلاته على بعض ما كان يفعله وبداوم عامه فعلا بذلك انه لا وجوب لما خرج عنه من الاقوال والافعال لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما تقرر في الاصول بالاجماع ووقع الخلاف اذا جاءت صيغة أمر بشئ لم يذكري حديث المسعى فثم من قال يكون تركه بصرف الصيغة الى المذهب ومنهم من قال تبقى الصيغة على الظاهر الذي تدل عليه وبوخشيد لا ند قالنا ند وسيأتي ترجيح ما هو الحق عند الكلام على الحديث ان شاء الله تعالى

(باب ان تكرير الامام بعد تسوية الصفوف والقراعة من الاقامة)

عن النعمان بن بشير قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسوي صفوفنا اذا اقتدا الى الصلاة فاذا استويونا كبر واما أبو داود) الحديث أخرجه أبو داود بهذا اللفظ وبلغه آخر من طريق مالك بن حرب عن النعمان قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسوي الصفوف كما يقوم الفدح حتى اذا ظن ان قد أخذ فاعنه ذلك فوقفه فما قبل ذات يوم بوجهه اذا رجل مبتدئ بصدده فقال له وكن صوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم قال المنذري والحديث المذكور في الباب طرف من هذا الحديث وهذا الحديث أخرجه مسلم والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه وأخرج البخاري ومسلم من حديث سالم بن

الستر في الغسل فذكروا غسل اليدين ثم غسل القرع ثم مسح يده بالخائط ثم الوضوء ثم جليده وأتى بهم الدالة على الترتيب في جميع ذلك (وغسل ما أصابه من الاذى) كالتيم على الذكر والخائط والسنة البدن بغسلها مع الغسل على أعضاء طاهرة (ثم اغاض) صلى الله عليه وآله وسلم (عليه المياح) يعني رجليه فغسلها هذه (الافعال المذكرة) كورق (غسله) صلى الله عليه وآله وسلم

وهذه صفة فضله (من الجناية) أشار الامام علي الى ان هذه الجملة الاخيرة ترجع من قول سالم وان زائدة من قدامة بن ذلك في روايته عن الامام واسند هذا الحديث على جواز تقريره في الموضوع على استحباب الانراغ باليمين على التماس الاعتراف من الماء لقوله في رواية أبي عوانة ٦٤ وحده وغيرهما ثم افرغ يمينه على شماله وعلى استحباب مسح اليد بالتراب

من الحائط أو الارض لقوله في الروايات ثم دلك يده بالارض أو بالحائط وعلى ان الواجب في غسل الجناية مرة واحدة وعلى ان يوفى بأربعة غسل ثم أكمل باقي أعضائه لا يشترع فيه تجديد الموضوع من غير حدث وفي الحديث من افواه غير ذلك ذكره في الشريعة في تابعي عن تابعي عن يحيى بن عمار بن النعمان بن بشير ان النعمان بن بشير انزل الانبياء في الباب عن جابر بن سمرة عنده مسلم وعن البراء عنده مسلم أيضا وعن أنس عنده البخاري ومسلم ولا حديث آخر عنده البخاري وعن جابر عنده البخاري عن أبي هريرة عنده مسلم وعن عائشة عنده أحمد وابن ماجه وعن ابن عمر عنده أحمد وأبي داود وروى عن نعرانه كان يركب جالبا قامة المصروف فلا يكبر حتى يخرج ان المصروف قد استوت أخرجه عنه الترمذي قال روى عن علي وعثمان أنهم كانوا يهاهون ذلك ويقولان استموا وكان علي يقول تقدم يا فلان تأخر يا فلان اه قال ابن سبيل الناس من سويد بن غفلة قال كان بلال يضرب أقدامه في الصلاة ويسوي منها كبنا قال والآخر في هذا الباب كثيرة عن ذكرنا عن غيرهم قال القاضي عياض ولا يختلف فيه انه من سنن الجماعة وفي البخاري بن زيادة قال تسوية الصف من إقامة الصلاة وقد ذهب ابن حزم الظاهري الى فرضية ذلك محكيها هذه الزيادة قال وإذا كان من إقامة الصلاة فهو فرض لان إقامة الصلاة فرض وما كان من الفرض فهو فرض وأجاب عن هذا الميمري فقال ان الحديث ثبت بالنظر الاقامة وبلفظ التمام ولا يثبت له الاستدلال الا بلفظ التمام الى لفظ الاقامة وليس ذلك باولى من العكس قال وأما قوله وإقامة الصلاة فرض فإقامة الصلاة تطلق ويراد بها التمام وبلفظ التمام ويراد بها الاقامة فإقامة التي في التأذين وليس إرادة الاول ~~ك~~ ازعم باولى من إرادة الثاني اذا المراد بتسوية المصروف تعقب الاقامة وهو من فعل الامام أو من يركه الامام وهو تعقب الصلاة بما قال فيذهب اليه الجمهور من الاستصحاب أولى ويجعل لفظ الاقامة على الاقامة التي في التأذين أو بقرينة محذوف لله دبره من تمام إقامة الصلاة وتنظيمه اعلم لالفاظ الواردة في ذلك كلها لان التمام الشيء زائدة على وجود حقيقة فأنظ من تمام الصلاة على عدم الوجوب وقد ورد حديث أبي هريرة في صحيح مسلم مرفوعا بلفظ فان إقامة الصلاة من حسن الصلاة (وعن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أقمتم الصلاة فليؤمكم أحدكم واذ اقرأ الامام فاستمعوا له وانصتوا له) الفصل الاول من الحديث ثابت عنده مسلم والنسائي وغيرهما من طرق رافقه مسل الشافعي ثابت عنده أبي داود وابن ماجه والنسائي وغيرهم وقاله مسلم هو صحيح كسابق ومباين الكلام على الحديث في باب إجابة قراءة المأموم والصلاة وفي أبواب الإمامة وقد ساقه المصنف هنا لانه جعل إقامة الصلاة مقدمة على الامر بالإمامة وهذا انما يتم اذا كانت الإقامة بمعنى تسوية الصلاة اذا كان المراد بها الاقامة التي في التأذين كما تقدم

وفي هذا الحديث الحديث والنعنة وأخرجه مسلم والنسائي (وعنها) اي عن عائشة (رضي الله عنها) (باب السائل أخوه من الرضاة كما صرح به مسلم في صحيحه وهو عبد الله بن يزيد البصري واختاره النووي وغيره ما وهو كثير بن عبد الله المكي في رضىه أيضا كجاني الادب المقر للبخاري وسبق أبي داود وليس عبد الرحمن بن أبي بكر ولا الطفيل بن عبد الله

وفي هذا الحديث الحديث والنعنة وأخرجه مسلم والنسائي (وعنها) اي عن عائشة (رضي الله عنها) (باب السائل أخوه من الرضاة كما صرح به مسلم في صحيحه وهو عبد الله بن يزيد البصري واختاره النووي وغيره ما وهو كثير بن عبد الله المكي في رضىه أيضا كجاني الادب المقر للبخاري وسبق أبي داود وليس عبد الرحمن بن أبي بكر ولا الطفيل بن عبد الله

أخاها لها (عن غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدمعت باناء نحو) بالجر من نوافضة لانها نوافضة بالصباء ثم للمجوز
 باهتبار أهل أوباهما راعى (عن صاع) هو خمسة أرطال وثلاث رطل بغدادى وهو مائة وعثمانية وعشرون درهما وأربعة
 أسباع درهم كما رجمه النووي وهو الذى اشتهر بالدينونة وداوود ٦٥ في بابهم وتوافق ذلك خلافاً من سلفنا

كما أخرجه مالك لا يوسع حين
 قدم المدينة وقال له هذا صاع
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فوجدته خمسة أرطال وثلاثا
 فرجع الى قول مالك وهو الذى
 كان موجوداً وقت تقدير
 العلماء (فأما تلك وأفاضت
 على رأسها وبينها وبين السائل)
 وفي الفتح والارشاد بينهما
 وهو الأصح (حجاب) يستأمر
 بينها مما لا يصل للمحرم بفتح الميم
 الاولى النظر اليه لا اعلم به
 الجائز له النظر اليها بالبراعلة
 في رأسها أو على يديها والام يكن
 لاغتسالها بضمرة أخوها وابن
 أخنتها كذا من الرضا ع
 معنى وفي فعلها ذلك لالة على
 استحباب التعليم بالهمل لانه
 أوقع في النفس من القول
 وأدل عليه ولما كان السؤال
 محتملاً للكيفية والكمية
 اثبت الله ما يدل على الأخرين
 معاً أما الكيفية فيبذلها
 على الخاصة بالماء وأما الكمية
 فيالأصح نقفاً بالصاع وهذا
 الحديث سماعي الأسناد وفيه
 الحديث والسماع والسؤال
 (وعن جابر بن عبد الله رضى الله
 عنهم ما نهى الرجل) السائل
 هو أبو جعفر كافي حسنة أصح

باب رفع اليدين وبيان صفة وضوئه

(عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام الى الصلاة رفع يديه
 مدارواه الخمسة الا بين مابحه) الحديث لا مطعن في ما مراده لانه رواه داود عن مسدد
 والنسائي عن عمرو بن هاشم بن يحيى القطان عن ابن أبي ذئب وهو لا من أكبر
 الأئمة عن سعيد بن سمعان وهو معدود في الثقات وقد ضاعه الأزدي وعن أبي هريرة وقد
 أخرجه الدارمي عن ابن أبي ذئب عن محمد بن عمرو بن عطاء عن محمد بن عبد الرحمن بن
 ثوبان عن أبي هريرة وأخرجه الترمذي أيضاً في هذا اللفظ المذكور في الكتاب وبلفظ كان
 إذا كبر للصلاة نشر أصابعه وقد تفرد بإخراج هذا اللفظ الآخر من طريق يحيى بن اليان
 عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة وقال قد روي هذا الحديث عن واحد
 عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 كان إذا دخل في الصلاة رفع يديه مداهما وهذا أصح من رواية يحيى بن اليان وأخطأ يحيى
 ابن اليان في هذا الحديث ثم قال وحدهما عبد الله بن عبد الرحمن أخبرنا عبد الله بن
 عبد الحميد الحنفي مسدداً عن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان قال سمعت أبا هريرة يقول
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام الى الصلاة رفع يديه مداهما قال عبد الله
 وهذا أصح من حديث يحيى بن اليان وحديث يحيى بن اليان خطأ انتهى كلام الترمذي
 وقال ابن أبي شاتم قال أبو هريرة يحيى إنما أراد كان إذا قام الى الصلاة رفع يديه مداهما
 رواه الثقات من أصحاب ابن أبي ذئب قوله مداهما يجوز أن يكون منتصباً على المصدرة
 بفعل مقدرو هو عنه ماداهما ويجوز أن يكون منتصباً على الحالية أى رفع يديه في حال
 كونه ما ذلها الى رأسه ويجوز أن يكون مصدراً منتصباً به ولفه رفع لان الرفع بمعنى
 المد أو أصل المد في اللغة البحر فانه الرفع والارتفاع قال الجوهري ومد النهار ارتفاعه
 ولهم مدان أخر ذكرها صاحب القاموس وغيره وقد نسي ابن عسجد البراء المذکور
 في الحديث بعد اليدين فوق الأذنين مع الرأس انتهى والمراد به ما يقابل النشر المذكور
 في الرواية الأخرى لان النشر تقريب الأصابع والحديث يدل على مشروعية رفع اليدين
 عند تكبيرة الإحرام وقد قال النووي في شرح مسلم انها اجمعت الأمة على ذلك عند
 تكبيرة الإحرام وإنما اختلفوا فيما بعد ذلك وحكى النووي أيضاً عن داود إيجابه عند
 تكبيرة الإحرام قال وهذا قال الامام أبو الحسن أحمد بن حنبل والنسائي عن أصحابنا
 أصحاب الرجوع وقد استدلوا عن حكاية الإجماع أو لا وحكاية الخلاف في الوجوب فإنا

٩ نيل ابن راهويه أى الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب سلام الله عليهم أجمعين
 (عن القسطل) أى غسل الخنابة (فقال) جابر (يكذب صاع فقال رجل) هو الحسن بن محمد بن الحنفية (ما يكذبني فقال جابر
 كان يكذبني من هو أوفى) أى أكثر (منك) أى الذي صلى الله عليه وآله وسلم واستنطق من هذا كراهية الله ط

والاستراف في استعمال الماء (ثم أمهم) وفي الفقه والارشاد ثم أمنا جابر رضي الله عنه (في قلوب) واستندنا من علمه غيرة
وفي هذا الحديث بيان ما كان عليه السلف من الاحتياج بأفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والانقياد إلى ذلك وفيه جواز
الرفع عن علي من يماري بغير علم ٦٦ اذ قصد الراد ايضاح الحق وتحذير السامعين من مثل ذلك وأكثر رواه

تكونون وفيه التحديث
والعنفة والسؤال والجواب
وأخرجه النسائي أيضا (عن
جابر) بضم الجيم (ابن مطم)
بكسر العين القرضي المتوفى
بالمدينة سنة أربع وخمسين له
في البخاري تسعة أحاديث (قال
قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم) أنا فأنقض (بضم
الهمزة على رأسي ثلاثا) أي ثلاث
أكنف وعند أحمد فأنقض له
كنفي فاصب على رأسي (وأشار
ببنيته) الثنتين الثمنتين
(كاتبهما) والكتبة يعني كلاهما
بالألف بالنظر إلى اللفظ دون
المراد وفي بعض الروايات فيما
حكاه ابن التين كتابهما وهو
على لغة لزوم الألف عند اضافتها
للفاع كـ كما في الظاهر كما
قال الشاعر

إن أباه أو أباهما

قد بلغا في الجد غاية ما
وسمى أما محذوف يدل عليه
السباق وسلم عن أبي إسحق
أن الصحابة عارضوا في حصة
الفلس عند رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فقال عليه السلام
أما أنا فأنقض أي وأنا جابر
فلا يفيض أو فلا أعلم حاله فله في
الفقه كما بكره ما في رتبة العقب

بأن الاستصحاب لا ينافي الوجوب أو بانه أراد إجماع من قبل المذكورين أو بانه لم يثبت
ذلك عنده عنهم ولم ينفرد الثوري بحكاية الإجماع فقد روى الإجماع على الرفع عند تكبيرة
الاحرام ابن حزم وابن المنذر وابن السبكي وكذا حكي الحفاظ في الفقه عن ابن عبد البر
أنه قال إجماع العلماء على جواز رفع اليدين عند افتتاح الصلاة قال الحفاظ وعن قال
بالوجوب أيضا الأوزاعي والحميدي شيخ البخاري وابن خزيمة من أصحابنا نقله عنه المالك
في ترجمة محمد بن علي العلوي وحكاها القاضي حسين عن الإمام أحمد وقال ابن عبد البر
كل من نقل عنه الإيجاب لا يثبت الصلاة بتركه الأثر رواية عن الأوزاعي والحميدي
قال الحفاظ ونقل بعض الحنفية عن أبي حنيفة أنه يأثم تاركه ونقل القفال عن أحمد
ابن سيار أنه يجب ولا تصح صلاة من لم يرفع ولا يدل على الوجوب ولا على إبطال
الصلاة بالتوكيد نعم من ذهب من أهل الأصول إلى أن المداومة على الفعل تفيد الوجوب
قال بهما ونقل ابن المنذر والعبدري عن الزيدية أنه لا يجوز رفع اليدين عند تكبيرة
الاحرام ولا عند غيرهما انتهى وهو غلط على الزيدية فإن امامهم زيد بن علي رحمه الله ذكر
في كتابه المشهور بالجمع حديث الرفع وقال يستحبها وكذا أكابر أئمتهم المتقدمين
والمؤخرين صرحوا باستحبها ولم يقل بتكرهها إلا الهادي يحيى بن الحسين وروى
مثل قوله عن أحمد القاسم بن إبراهيم وروى عنه أيضا القول باستحبها وزوى صاحب
المنهاج عن مالك الصكينة عن مالك أنه لا يستحب وحكاها الساجي عن كثير من متقدميهم
والمشهور عن مالك القول باستصحاب الرفع عند تكبيرة الاحرام وإنما حكي عنه أنه
لا يستحب عند الركون والاعتدال منه قال ابن عبد الحكم لم يروا أحدا من مالكية تركه
الرفع فيهما إلا ابن القاسم احتجاج القائلين بالاستصحاب بالأحاديث الكثيرة عن العدد
الكثير من الصحابة حتى قال الشافعي روى الرفع جمع من الصحابة أنه لم يرو حديث قط
بعدها أكثر منهم وقال البخاري في جزء رفع اليدين روى الرفع تسعة عشر نفسا من
الصحابة وسرد البيهقي في السنن وفي الخلافيات اسماء من روى الرفع لمحو من ثلاثين
صحابيا وقال جمع العلماء ببول اتفاق على رواية هذه السنة العشرة المشهورة لهم بالجنة
فمن بعدهم من أكابر الصحابة قال البيهقي وهو كما قال قال الساجي أيضا ولا يعلم
سنة اتفق على روايتها العشرة فمن بعدهم من أكابر الصحابة على تفرقهم في الإقطار
الشاسعة غير هذه السنة وروى ابن عساکر في تاريخه من طريق أبي سامة الأخرج قال
أدركت الناس كلهم يرفع يديه عند كل خفض ورفع قال البخاري في الجزء المذكور قال

بانه لا يحتاج إلى تقدير شيء من حديثي من طريق لاجل حديث آخر في باب من طريق آخر وبان الحسن
أما هنا حرف شرط وتفصيل وتوكيد لا يحتاج إلى التفسير ولا أن يقال أنه محذوف انتهى وفي الحديث
إن الإفاضة ثلاثا لا يدين على الرأس والحق في الشافعية سائر الجسدية ساعا على الرأس وعلى أعضاء الوضوء وهو أولى بالثلاث

من الموضوعان الموضوعين على التخصيف مع تكراره ونحواته الخمسة ما بين كوفي ومروفي وفيمس الثعديت بالجمع والافراد والعننة وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا اغتسل) أي أراد أن يغتسل (من الجنابة دعا بشئ نحو الحلاب) ٦٧ بكسر الحاء أي طلب أنامشش الاثاء

الذي يسمى الحلاب وقد روي عنه

أبو عاصم كما أخرجه أبو عوانة في

صحيحه عنه بأقل من شبر في شبر

والبيهقي قد ذكره في ربع ثمانية

ارطال (فاخذ بكفه) والكشمير في

بكفيه (فبدأ بشق رأسه الايمن

ثم بشق رأسه) (الايسر فقال

بهما) أي بكفيه (على رأسه)

والاصيلي وغيره على وسط رأسه

بفتح السين قال الجوهري كل

موضع يصلح نفسه بين فهو وسط

بالسكون والأفوه بالضمير

وأطلق القول على الفعل مجازا

وفي الحديث استحباب البدانة

بشق الرأس الايمن لكونه أكثر

شعنا من بقية البدن من أجل

الشعر ورواه الخمسة ما بين

بصري ومكي ومروفي وفيه

الثعديت بالجمع والافراد

والعننة وأخرجه مسلم وأبو

داود والنسائي (وعنها) أي

عن عائشة رضي الله عنها قالت

كنت أطيب رسول الله صلى الله

عليه وآله (وسلم فيطوف) أي

يدور (على نسائه) أي في فضل

واحد وهو كتابة عن الجماعة أو

المراد بتجديد العهد بين كذا ذكره

الاسماعيلي لكن قوله في الحديث

الثاني اعطى قوة ثلاثين يدل على

ارادة الاقول (ثم يصححهم بما

الحسن وحسين هلال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعون أيديهم ولم يستثن أحد منهم قال البخاري ولم يثبت عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع يديه وجمع العراقي عدد من روى وقع المدين في ابتداء الصلاة فبلغوا خمسين صحابيا منهم العشرة المشهود بهم بالحنكة قال الحافظ في الفتح وذكر شيخنا الحافظ أبو الفضل أنه تتبع من رواه من الصحابة رضي الله عنهم قبله وأخسرين رجلا واحد من قال بعدم الاستحباب بحديث جابر بن سمرة عن مسلم وأبي داود قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مالي أراكم رافعي أيديكم كأنهم اذناي خيل شمس اسكنوا في الصلاة وأجيب من ذلك بأنه ورد على سبب خاص فان مسأروا بضامن حديث جابر ابن سمرة قال كذا اذا صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله وأشار بيديه الى الجانبين فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم علام تؤمنون بأيديكم كأنهم اذناي خيل شمس انما يكفي أحدكم أن يضع يديه على فخذه ثم يسلم على أخيه من عن يمينه ومن عن شماله ورد هذا الجواب بأنه قصر العام على السبب وهو مذهب مرجوح كما تقرر في الاصول وهذا الرومجة لولا ان الرفع قد ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم بوثاقه واترا كما تقدم وأقل أحوال هذه السنة المتواترة أن تصلي بالعلماء في سنة أقصر ذلك العام على السبب أو لتقصير ذلك العموم على تسليم عدم التقصر ورهنا نازع في هذا فقال قد تقرر عند بعض أهل الاصول انه اذا جهل تاريخ العام والخاص اطرحا وهو لا يدري ان الصحابة قد أجهت على هذه السنة بعلمونه صلى الله عليه وسلم وهم لا يجهلون الا على أمر فارقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه على انه قد ثبت من حديث ابن عمر عن النبي انه قال بعد ان ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه عندة كبيرة الاحرام وعند الركون وعند الاعتدال فما زالت تلك صلاته حتى أتى الله تعالى وأيضنا المتقرر في الاصول بان العام والخاص اذا جهل تاريخهما وجب البناء وقد جعله بعض أئمة الاصول مجمعا عليه حكما في شرح الغاية وغيره ورجحا صحيح بعضهم بما رواه الحاكم في المدخل من حديث أنس يلقظ من رفع يديه في الصلاة للاصلاة له ورجا رواه ابن الجوزي عن ابن عمر بزيادة حديث أنس وهو لا يشعر ان الحاكم قال بعد اخراج حديث أنس انه موضوع وقد قال في البدرا المنبر ان في اسناده محمد بن عكاشة الكرماني قال الدارقطني يضع الحديث وابن الجوزي جعل حديث ابن هريرة المذكور من جملة الموضوعات وقد اختلفت الاحاديث في محل الرفع عندة كبيرة

ينضح) بانحاء المجهدة وفتح أوله وبالهاء المجهلة زوايتان أي برش (طبا) أي ديرة وظاهره ان عين الطيب بقيت بعد الاحرام قال الاسماعيلي بحيث انه صار كما هي ساقيته الشئ بعد الشئ وفيه ان غسل الجنابة ليس على الفور وانما ينضح عند ارادة القيام الى الصلاة ورواه السبعة ما بين كوفي وبصري وفيه الثعديت والعننة والقول وأخرجه البخاري

في الباب الذي يليه وسلم في الحج والعمرة في الطهارة (عن أنس بن مالك) رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدور على نسائه رضي الله عنهن في الساعة الواحدة من الليل والنهار الواحدة على أو ثلثي يومه بالكرمان ومراة بالساعة فذكر من الزمان لأمنا اصطلي عليه ٢٨ الذي يكون أصحاب الهيئة والواو على بام بان تكون تلك الساعة

جزا من آخر أحدهما جزأ من أول الآخر والأول أظهر (وهن) رضي الله عنهن (احدى عشرة) امرأة تسع زوجات ومارية وبريجانة وأطلق عليهن نسابة ليليا بذلك يجمع بين هذا الحديث وحديث وهن تسع نسوة أو يجعل على اختلاف الاوقات والاطلاق السابق في حديث عائشة محمول على المقيد في حديث أنس هذا حتى يدخل الأول في الترجمة لان النساء لو كن ثلث ساعات ما كان ينعذر الفسل من وطء كل واحدة بخلاف الاحدى عشرة إذ تعذر المباشرة والفصل احدى عشرة مرة في ساعة واحدة في العادة وأما وطء الكل في ساعة فلا لان التمس لم يكن واجبا عليه كما هو وجهه للشافعية وبجزم به الاضطري وأنه لما جع من سفر وأراد القسم ولا واحدة أولى من الاخرى بالبداهة بها وطئ الكل أو كان ذلك باسطة ليلتين أو الدوران كان في يوم القرعة لا قسمه قبل أن يفرع بينهما وقال ابن العربي أعطاه الله تعالى ساعة ليس لأزواجه فيها حتى يدخل في جميع أزواجه فيفعل ما يريد بهن

الاحرام هل يكون قبلها أو بعدها أو مقارنا لها ففي بعض أقبلها كحديث ابن عمر الآتي باللفظ رفع يديه حتى يكونا بالحد ومنكبيه ثم يكبر وفي بعض ما بعدها كما في حديث مالك ابن الحويرث عندهم باللفظ كبر ثم رفع يديه وفي بعضها ما قبل على المتأخرة كحديث ابن عمر الآتي في هذا الباب باللفظ كان إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه وفي ذلك خلاف بين العلماء والمرجع عند الشافعية المتأخرة قال الحافظ ولم أر من قال بتقديم التكبير على الرفع ويرجع المتأخرة حديث وأثل بن حجر الآتي بهذا الذي داود باللفظ رفع يديه مع التكبير وقضية المنة أنه يتم في بآتهاء وهو المرجع أيضا عند المالكية وقال فريق من العلماء المستكنة في اقترانهم ما اندبراه الأصم وفسعه الاعشى وقد كثر في ذلك مناسبات أخر ساقذ ذكرها ونقل ابن عبد البر عن ابن عروانه قال رفع اليدين من فريضة الصلاة وعن عقبة ابن عامر أنه قال لكل رفع عشر حركات لكل أصبح حسنة انتهى وهذا الحكم الرفع لانه مما لا مجال للاجتماع فيه هذا الكلام في رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام وسبقاني الكلام على الرفع عند الركوع والاعتدال وعند القيام من التشهد الاوسط (وعن وأثل بن حجر أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه مع التكبيرة رواه احمد وابوداود) الحديث أخرجه البيهقي أيضا من طريق عبد الرحمن بن عامر البجلي عن وأثل بن ورقاء وابوداود من طريق عبد الجبار بن وأثل قال حدثني أهل بيتي عن أبي قال المذري وعبد الجبار بن وأثل لم يسمع من أبيه داهل بيته شيئا ولو قد تقدم الكلام على فقه الحديث (وعن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يكونا بالحد ومنكبيه ثم يكبر فإذا أراد أن يركع ركب زهجهما مثل ذلك وإذا رفع راسه من الركوع ركبهما كذلك أيضا وقال سمع الله من حماد بن اوثان ذلك الحديث متفق عليه والبخاري ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع راسه من السجود وسلم ولا يفعله حين يرفع راسه من السجود ولها أيضا ولا يرفعهما ابن السكيتين) الحديث أخرجه البيهقي بن ياقوتة في تلك ملاته حتى أني الله تعالى قال ابن المديني هذا الحديث عندي حجة على الخلق كل من سمعه فعليه ان يعمل به لانه ليس في استاده شيء وقد صنف البخاري في هذا المسئلة تيسرا مقرونا وسكن فيسه عن الحسن وسعيد بن هلال ان الصحابة كانوا يفعلون ذلك يعني الرفع في الثلاثة المواطن ولم يستثن الحسن أحد وقال ابن عبد البر كل من روى عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روى عنه فله الا ابن مسعود وقال محمد بن نصر المروزي أجمع علماء الامصار على مشروعية ذلك لأهل الكوفة

وفي مسلم عن ابن عباس ان تلك الساعة كانت بعد العصر واستغرب هذا الاخير في الفتح وقال ابنه يعقوب وقال ابن شيراز ما ذكره في الاوسط قد ورد في الحديث في السيرة التي جمعها من اطاع عليه من أزواجه عن دخولهم أو عند عليا فقط أو طلتها قبل الاذن أو لم يخطبوا ولم يخطبوا فقلت ثلاثين في المختار من وجه آخر عن أنس زوج خمس عشرة دخل منهن

باسمى عشرة ومات عن تسع وثمانين أيضاً أو الفتح اليعمرى ثم مغلطاي فردف على العدد الذى ذكره الدمياطى
وأذكر ابن القيم ذلك قال فى الفتح والحق ان ذلك محمول على اختلاف فى بعض الاسماء بمقتضى ذلك تنقص العدة والله أعلم (قيل)
أى قال قتادة لأنس رضى الله عنه ستة هما (أو كان) صلى الله عليه وآله وسلم ٦٩ (بطيقة) أى مباشرة المذكرات

فى الساعة الواحدة (قال أنس)
(كما) معشر الصحابة (تحدث أنه)
صلى الله عليه وآله وسلم (أعطى)
بعضهم الهمة (قوة ثلاثين) رجلاً
وعند الأعمى عن معاذة
أربعين زاد أبوهم عن مجاهد
كل رجل من أهل الجنة وفى
الترمذى وقال صحيح غريب
عن أنس مر فوجا يعطى المؤمن
فى الجنة قوة كذا وكذا فى الجامع
قيل يارسول الله أو بطيئة ذلك
قال يعطى قوة مائة والحاصل
من ضربها فى الأربعين أربعة
آلاف وعن ابن عمر رآه
أعطيت قوة أربعين فى البهاش
والجامع وعند أحمد والنسائى
وصححه الحاكم من حديث زيد
ابن أرقم رآه أن الرجل من
أهل الجنة يعطى قوة مائة فى
الاصول والشرب والجماع
والشهوة وفى الحديث بيان
ما أعطى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم من القوة على الجماع
وهو دليل على كمال البنية وحمية
المذكورة والحكمة فى كثرة
أزواجه ان الاحكام التى ليست
ظاهرة على المعنى عاينها فتلها
ولكن جماعة عاينته من ذلك
الكثير الطيب ومن ثم تضاعف
بعضهم على الباقيات واستدل به

وقال ابن عبد الحكم لم يروا أحداً عن مالك ترك الرفع فيها إلا ابن القاسم والذى أخذ به
الرفع على حديث ابن عمر وهو الذى رواه ابن وهب وغيره عن مالك ولم يحك الترمذى عن
مالك غيره ونقل الخطيب وشيخه القرطبي فى المقهم أنه آخر قول مالك والى الرفع فى الثلاثة
الواطن ذهب الشافعى وأحمد وجهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم وروى عن مالك
والشافعى قول أنه يستحب رفعهما فى موضع رابع وهو إذا قام من التشهد الأوسط قال
النووى وهذا القول هو الصواب فقد صح فى حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه كان يرفع له رداء البخارى وصح أيضاً من حديث أبي حميد الساعدى رواه أبو داود
والترمذى بأسانيد صحيحة وسبب فى ذلك وقال أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل
الكوفة لا يستحب فى غيبة تكبيرة الاسرام قال النووى وهو أشهر الروايات عن مالك
واحتجوا على ذلك بحديث البراء بن عازب عن عبد الله بن داود والدارقطنى باللفظ وأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه الى قريب من أذنيه ثم بعد
وهو من رواية يزيد بن أبى زياد عن عبد الرحمن بن أبى لبلى عنه وقد انفق الحفاظ ان قوله
ثم لم يرفع يديه فى الخبر من قول يزيد بن أبى زياد وقد رواه بدون ذلك شعبه والثورى وخالد
الطاطان وزهير وغيرهم من الحفاظ وقال الحميدى انما روى هذه الزيادة يزيد بن يزيد
وقال أحمد بن حنبل لا يصح وكذا ضعفه البخارى وأحمد ويعنى والدارقطنى والحميدى وغير
واحد قال يعنى بن محمد بن يعنى سمعت أحمد بن حنبل يقول هذا حديث أو كان يزيد بن جندب
به برهة من دهره لا يقول فيه ثم لا يهود فلما لقى يهودى عنى أهل الكوفة قالن وكان يذكروها
وهكذا قال على بن عاصم وقال البيهقى اختار فيه على عبد الرحمن بن أبى لبلى وقال البراء
قوله فى الحديث ثم لم يرفع يديه وقال ابن حزم ان صح قوله لا يهود دل على أنه صلى الله
عليه وآله وسلم فعل ذلك لبيان الجواز فلا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر وغيره
واحتجوا أيضاً بما روى عن عبد الله بن مسعود من طريق عاصم بن كليب عن عبد الرحمن
ابن الاسود عن علقمة عن عبد الله بن داود الترمذى أنه قال لأصحابكم صلاة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يرفع يديه الأمر واحد ورواه ابن عدى
والدارقطنى والبيهقى من حديث محمد بن جابر عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عنه باللفظ
صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم الا عند
الاستفتاح وهذا الحديث حسنه الترمذى وصححه ابن حزم ولكنه عارض هذا الحسن
والصحيح قول ابن المبارك لم يثبت عندى وقول ابن أبى حاتم هذا حديث خطأ وضعيف

ابن المنبر على جواز وطأة الحرة بهذا الامة من غير غسل ينيها ولا غيره من القول عن مالك أنه سئل كذا الاستحباب فى هذه الصورة
ويمكن أن يكون ذلك وقع لبيان الجواز فلا يدل على عدم الاستحباب ورواه هذا الحديث كاهم بصريحه وفيه التعديت
بالجمع والافراد والعمنة وأخرجه النسائى فى مشرقة النساء (عن عائشة رضى الله عنها قالت كفى أنظر الى وجهي)

أي برأي (الطبيب) لعين فائمة لا رائحة (في مرق) يفتح الميم وكسر الراء وقد تنفتح أي مكان فرق شعر (الذي صلى الله عليه) وآله
(وسلم) وهو من الجليلين إلى داره وسما الرأس (وهو محرم) وفيه نظر برأي الطبيب بعد الإجماع وسنية الغسل عنده ولم يكن
صلى الله عليه وآله وسلم يذعه فيه ٧٠ إن بقاء الطبيب على بدن الحرم لا يضر بخلاف ابتداءه بعد الإجماع ورواه هذا

الحديث السنة ما بين خراساني
واسطى وكوفي وفيه ثلاثة من
التابعين والتحديث والعنعنة
وأخرجه البخاري أيضا في الملباس
وقسمه والنسائي في الحج (وعنها)
أي عن عائشة (رضي الله عنها)
قالت كان رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم) إذا اغتسل
أي أراد الاغتسال (من الجنابة)
غسل يديه ونحوها وضوء الصلاة
ثم اغتسل أي أحسن في أعمال
الاستئصال (ثم يخلل يده شعره)
كاهو وهو واجب عند المساكبة
في الغسل لقوله صلى الله عليه
وآله وسلم خللوا الشعر فإن تحت
كل شعرة جنابة (حق إذا قل)
أي علم أو على يابه ويكتفي فيه
بالغلبة (أنه قال) أي النبي صلى
الله عليه وآله وسلم (أروى)
يشبهه (فعل ما مضى من الأرواء)
يقال أرواه إذا جعله راء والمراد
بالشعرة هنا ما بقيت الشعر
(أفاض عليه) أي على شعره
(المائة ثلاث مرات ثم غسل سائر)
أي بقية (جسده) وفي رواية
على جلده كله فيصته أن يقال
إن سائر جنابه في الجسع (عن)
أبي هريرة رضي الله عنه قال
أقيمت الصلاة وعسدت أي
سويت وكان من شأن النبي صلى

أحمد وشيخه يحيى بن آدم له وتصريح أبي داود بأنه ليس بصحيح وقول الدارقطني أنه لم يثبت
وقول ابن حبان هذا أحسن خبر روى أهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة عند
الركوع وعند الرفع منه وهو في الحقيقة أضعف شيء يقول عليه لأن له لا يتطهر قال
الحافظ وهو لا الاعتناء بما طعنوا كلهم في طريقين عامين كآب أما ما روى محمد بن جابر
فذكره ابن الجوزي في الموضوعات وقال عن أحمد بن محمد بن جابر لا شيء ولا يحد عنه
الامن هو شر منه واحتجوا أيضا بما روى عن ابن عمر عند البيهقي في الخلافات بالفظ كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يحد وقال الحافظ وهو
مغلوب موضوع واحتجوا أيضا بما روى عن ابن عباس أنه قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع ثم صار إلى افتتاح الصلاة وترثه ما سوى
ذلك حكاه ابن الجوزي وقال لأصل له ولا يعرف من رواه الصحيح عن ابن عباس خلافه
ورواه نحو ذلك عن ابن الزبير قال ابن الجوزي لأصل له ولا يعرف من رواه الصحيح
عن ابن الزبير خلافه قال ابن الجوزي وما بالذين يصححون هذه الأحاديث لعدم رخصها
الأحاديث الثابتة انتهى ولا يخفى على النصف أن هذه النسخ التي أوردوها ما هو
متفق على ضعفه وهو ما عدا حديث ابن مسعود منها كآبها ومنها ما هو مختلف فيه وهو
حديث ابن مسعود سابقا قدمنا من نصيبين الترمذي وتصحيح ابن حنبل له ولكن أين يقع
هذا التصحيح والتصحيح من قدح أولئك الأئمة لا كبر فيه غاية الأمر ونهايته أن يكون
ذلك الاختلاف موجبا لستوط الاستدلال به ثم لو سلمنا صحة حديث ابن مسعود ولم نعلم
بشخص أولئك الأئمة فيفسد فليس ينه وبين الأحاديث المثبتة لرفع في الركوع والاعتدال
منه فعارض لأنها متضمنة للزيادة التي لا منافاة بينها وبين المزيدي وهي حق ولا إجماع
الاسمي وقد انتهت جماعة من الصحابة واتفق على آخرها الجاهلية في جهل من رواها
ابن عمر كأي في حديث الباب وعمر كما أنوجه البيهقي وابن أبي شاتم وعلى وسأني
ووائل بن حجر عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه ومالك بن الحويرث عند البخاري
ومسلم وسأني وأنس بن مالك عند ابن ماجه وأبو هريرة عند ابن ماجه أيضا وأبي داود
وأبو أسيد ومهل بن سعد وعبد بن مسعود عند ابن ماجه وأبو موسى الأشعري عند
الدارقطني وجابر عند ابن ماجه وعبد الله بن عبد الله بن ماجه أيضا وابن عباس عند ابن
ماجه أيضا وله طريق أخرى عند أبي داود وهو لا أدرية عشر من الصحابة معهم أبو حميد
الساعدي في عشرة من الصحابة كما سيأتي فيكون الجميع خمسة وعشرين أو اثنين

الله عليه وآله وسلم أن لا يكبر حتى تسوي (الصوف قياما) جمع قائم أي من حيث القيام (تخرج المنار رسول وعشرين
الله صلى الله عليه) وآله (وسلم) لما قام في الصلاة يضم الميم أي موضع صلاته (ذكر) قبله قبل أن يكبر يدخل في الصلاة
(أنه ينسب) وانما هم أبو هريرة ثلاثا بالقرائن لأن الذكر باطن لا يطلع عليه أو بأهله بعد ذلك وقد بين البخاري في الصلاة

من رواية صالح بن كيسان عن الزهري أن ذلك ~~كان~~ قبل أن يكره للصلاة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لنا) وفي رواية
 الامام علي فأسأله بيده فيجتمعل أن يكون جمع بينهما (مكانكم) بالنصب أي الزموم فيه اطلاق القول على الفعل (مخرج)
 إلى الخيرة (فأعقل ثم خرج إلى رأسه) أي إلى حاله أن رأسه (يقطر) ٧٤ من ماء الغسل ونسبة القطر إلى الرأس مجاز

من باب ذكر الحال وإرادة الحال
 (وكبر) مكتوبة بالاقامة السابقة
 كما هو ظاهر من تعقيبها بالنساء
 وهو حجة لقول الجمهور أن الفصل
 جائز بينهما وبين الصلاة بالكلام
 مطعنا وبالفعل إذا كان للصلاة
 الصلاة وقيل يمنع فيؤول فكبر
 أي مع رعاية ما هو وظيفة الصلاة
 كالاقامة أو قول قوله ألا أقيم
 بتغير الإقامة اصطلاحية
 والاول أولى (فصاينا معه) ورواة
 هذا الحديث الستة ما يبين بصرى
 وأبى ومنه وفيه التحدث
 والاختبار والغلبة والخبر
 البخاري أيضا في الصلاة ومسلم فيها
 وأبو داود في الطهارة له والامامة
 والنسائي في الطهارة (وعنه) أي
 عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال
 كانت بنو أمية أئمة) أي جماعتهم
 وهو كقوله تعالى قالت الأعراب
 آمنا وهو دعاب بين بعض بني
 إبراهيم التليل عليه السلام
 واث كانت علي رأى من يؤث
 الجمهور مطاعا ولو كان الجمع سالما
 لذكر كما هنا فان في جمع الصلاة
 أصلا بنون لكنه على خلاف
 التماس لتفسيره بقره وأما على
 قول من يقول كل جمع مؤنث
 الجمع السلامة المذكور فاما
 تناوبه بالقبيلة وأمالا لا جامع

وعشر من أن كان أبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة من العشرة المشاورة لهم
 في رواية أبي حميد كما في بعض الروايات فهل رأيت أعجب من معارضة رواية مثل هؤلاء
 الجماعة بمثل حديث ابن مسعود السابق مع طعن أكثر الأئمة المعتمدين فيه ومع وجود
 مانع من القول بالامارة وهو تضمن رواية الجمهور للزيادة كما تقدم قولاً في حديث
 الباب حتى يكونوا جنداً منكم فيه وهكذا في رواية علي وأبي حميد وسأني ذكرهما إلى هذا
 ذهب الشافعي والجمهور وفي حديث مالك بن الحويرث الأتي حتى يحاذي بهما أذنيه
 وعندهما أي داود من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر أنه جمع بينهما فقال
 حتى يحاذي بظهر كفيه المنكبين وباطراف أمانه الأذنين ويؤيده رواية أخرى عن وائل
 عن أبي داود باللفظ حتى كانت أحمال منكم فيه وحاذي بأبهاميه أذنيه وأخرج الحارثي
 المستدرك والدارقطني من طريق عاصم الأحول عن أنس قال رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم كبر فحاذي بأبهاميه أذنيه ومن طريق حميد عن أنس كان إذا اقتنع
 الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي بأبهاميه أذنيه وأخرج أبو داود عن ابن عمر أنه كان
 يرفع يديه حتى يمسك به في الافتتاح وفي غيره دون ذلك وأخرج أبو داود أيضاً عن البراء
 أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا اقتنع الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه
 وفي حديث وائل عن أبي داود أنه رأى الصحابة يرفعون أيديهم إلى صدورهم والأحاديث
 الصحيحة وردت بأنه صلى الله عليه وسلم رفع يديه إلى صدره منكم فيه وغيره لا يخالعون
 مقال الأحاديث مالك بن الحويرث قوله ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه
 من السجود في الرواية الأخرى ولا يرفعهما بين السجدين وسأني في حديث علي باللفظ
 ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وقد عارض هذه الروايات ما أخرجه أبو داود عن سمون
 المكي أنه رأى عبد الله بن الزبير يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين
 ينص للقيام قال فانطلقت إلى ابن عباس فقلت اني رأيت ابن الزبير صلى صلاة لم أر أحدا
 يصليها فوصفت له هذه الإشارة فقال أن أحبيت أن تنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فاقبل صلاة عبد الله بن الزبير وفي أسنده ابن لهيعة وفيه مقال مشهور وأخرج
 أبو داود والنسائي عن الثوري عن كثير السدي قال صلى إلى جنب عبد الله بن طاوس
 في مسجد الخيف فذكر أن عبد الله السجدة الأولى ورفع رأسه منها رفع يديه تلقا وجهه
 فأنكرت ذلك فقلت لو هيب بن خالد فقال له وهيب تصنع شيئا لم أر أحدا يصنعه فقال
 ابن طاوس رأيت أبي يصنعه وقال أبي رأيت ابن عباس يصنعه ولا أعلم إلا أنه قال كان

خلاف القياس (يفسلون) حال كونهم (عراة) حال كونهم (يتنظرون بعضهم إلى بعض) لكونه جائزاً في شرعهم والأما أقهرهم
 موسى على ذلك أو كان رما عندهم لكنهم كانوا يتسألون في ذلك وهذا الناهي هو الظاهر لأن الأول لا ينض أن يكون دأباً لا
 يلوأز محضاً لهم في ذلك ويؤيده قول القرطبي كانت بنو أمية أئمة لثبات ذلك معانية للنهرج وبخالفه موسى عليه السلام

وهذا من حديثه وهو قوله تعالى لا تتم باتباع شره وفي الخبر وأخرب ابن عباس قال هذا يدل على أنهم كانوا عصاة له وتبعه على ذلك القرطبي فأما في ذلك (وكان موسى عليه السلام يقتل وحده) يختار المطوعة تزيها واستعبادها ومروءة وطرفة التعري (فقالوا) أي وشوا سراويل ٧٢ (والله ما منع موسى أن يقتل معه إلا أنه أدر بالمذنب يخفف الرأه كآدم أو على

وإن أفعل أي عظيم الخطيئة
أي متفخها (فذهب مرة)
حال كونه (بغتسل فوضع ثوبه
على حجر) قال سعيد بن جبير هو
الحجر الذي كان يحمله معه في
الأسفار فيمنع من الماء فينظر
الحجر بثوبه فيخرج وفي رواية
الاصمعي وغيره بفتح أي يرى
مسرحا (موسى) أي ذهب بحجر
يرباعا (أي في أثره) يكسر الهمزة
وفي بعض الأصول بفتحها قال
في الفاموس خروج في أثره وأثره
بعده حال كونه (يقول) رذأو
أعطاني (ثوبي يا هرون يا هجر)
هرون وناحاط بوسه لأنه أبرأه
يجري من يفسد الله فعله أي
الفساد فربذوبه فانتقل من
بحكم الجسد إلى حكم الحيوان
فناداه فإمام بعبه ضربه ويحتمل
أن يكون أرا يضربه أظهار
المجزة بآثار ضربه فيه أو يكون
عسن وحى ومشى الحظر بالثوب
بهمزة أخرى (حق نظرت بنو
إسرائيل إلى موسى) ظاهره أنهم
بما واجهه وبه يتم الاستدلال
على جواز النظر عند الضرورة
للاعتناء في ذلك من مدواة
وشبهها ما وبراة بخاري به من
العيوب كالبرص وغيره لكن
الاول أظهر وأبدى ابن الجوزي

الذي صلى الله عليه وآله وسلم يصنعه في أسناده الضعيف كغيره وهو ضعيف الحديث
قال الحافظ أبو أحمد النيسابوري هذا حديث منكرو من حديث ابن طاووس وأخرج
الدارقطني في الماهل من حديث أبي هريرة أنه كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ويقول أنا
أشهمكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث لا تنهض للاستحباب بها
على الرفع في غير تلك المواطن فالواجب البقاء على التي الثابت في الصحيحين حتى يقوم
دليل صحيح يقتضي تخصيصه كما قام في الرفع عند القيام من التشهد الاوسط وقد تقدم
الكلام عليه وقد ذهب إلى استحبائه في السجود أبو بكر بن المنذر وأبو علي الطاهري
من أصحاب الشافعي وبعض أهل الحديث (وعن نافع ابن عمر كان إذا دخل في الصلاة
كبر ورفع يديه وإذا ركع ورفع يديه وإذا قال مع الله ان الله رفع يديه وإذا قام من
الركعتين رفع يديه ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه البخاري
والله أنى وأبو داود) قوله ورفع ذلك ابن عمر قال أبو داود رواه الثوري يعني عبد الوهاب
عن عبيد الله يعني ابن عمر بن قيس فإرفعه وهو الصحيح وكذا رواه الميثم بن عبد الوهاب
بريحي ومالك يعني موثقا وحكي الدارقطني في العلل الاختلاف في رفعه ووقفه قال
الحافظ وقتنه معمر وعبد الوهاب عن عبيد الله عن نافع كما قال يعني الدارقطني أنكر
رفعا عن سالم بن ابن عمر أخرجه البخاري في يوم رفع اليدين وفيه الزيادة وقد وقع نافع
على ذلك من ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام من الركعتين كبر ورفع
يديه وله شواهد كما تقدم وساق الحديث يدل على مشروعية الرفع في الاربعه المواطن
وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حتى وضع يديه ويصنع مثل ذلك إن
قضى قرآنه وإذا أراد أن يركع ويصنعه إذا رفع رأسه من الركوع ولا يرفع يديه في شيء
من ذلك لأنه هو قاعدة وإذا قام من السجدة يرفع يديه كذلك كبر رواه أحمد وأبو داود
والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه وصححه أيضا أحمد بن
حنبل في مسنده الانلال قوله وإذا قام من السجدة يرفع يديه في هذا الحديث وفي حديث
ابن عمر في طريق ذكر السجدة في مكان الركعتين والمراد بالسجدة الركعتين لأنهما في الصلاة
كأجابه في رواية الباقر كذا قال العلامة من الحديث والقصة لا لا تطعن في أنه ظن أن المراد
السجدة ثلث العروقات ثم استشكل الحديث الذي وقع فيه ذكر السجدة بين وهو حديث
ابن عمر وهذا الحديث مثله قال لأعلم أحدا من القصة قال به قال ابن رسلان وله

استعمال أن يكون كان عليه متزلا به يظهر ما يحتمه بعد البطلان وانحصر ذلك ناعلا عن بعض مشايخه وفيه لم
نظر في الحديث رد على من يقول بان استمراره وكونه واجبا بمجرد استمراره لا يدل على وجوبه باستمراره في الأصول ان
الفعل مجرد لا يدل على الوجوب وليس في الحديث ان موسى عليه السلام أمرهم بالتبطل ولا أنهم كبر عليهم التكشف

وأما ما باحثة النظر إلى العورة البراءة في رأيي به فأنما هو حيث يترتب على الفعل حكم كمنع الشكاح وأما قصة موسى فليس فيها أمر شرعي ملزم يترتب على ذلك فالأباحة النظر إلى العورة لم تكن موسى عليه السلام من ذلك ولا تخرج ما راعى بها السهم وهو كذلك وأما اغتساله خالفاً فكان يأخذ في حق نفسه بالأكمل ٧٣ والأفضل ويدل على الإباحة ما وقع لأبيتنا

صلى الله عليه وآله وسلم وقت بناء الكعبة من جعل أزاره على كتفه بإشارة العباس عليه بذلك ليكون أرفق به في نقل الحجارة وأولاً بإباحته لما فعل ذلك لكنه ألزم بالأكمل والأفضل لما هو مرتبه صلى الله عليه وآله وسلم (فقالوا والله ما) أي ليس (بموسى من بأس وأخذ) عليه السلام (ثوبه فطفق) أي شرع يضرب الحجر (ضرباً خالاً أبو هريرة) رضي الله عنه (والله أنه لندب) أي أثر (بالجرسنة) أي سبعة آثار أو بتقدير هي أو أنه لندب استقر بالبحر حال كونه ستة آثار (أو سبعة) بالشك من الراوي (ضرباً بالبحر) ودلالة الحديث من حيث اغتسال موسى عليه السلام عرياناً وحده خالداً عن الناس وهو مبسئ على أن شرع من قبلنا شرع لنا وهذا الحديث أخرجه مسلم في أحاديث الانبياء وفي موضع آخر ورواه الجماعة وفي (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا) بالأنف من غير ميم (أيوب) النبي ابن العوص بن رزاح بن العيص ابن اسحق بن إبراهيم أو ابن

لم ينف على طارق الحديث ولو وقف عليها لجله على الركعتين كما جله الأئمة والحديث يدل على استحباب الرفع في هذه الأربعة المواطن وقد عرفت الكلام على ذلك قال المصنف رحمه الله تعالى وقد صرح التكبير في المواضع الأربعة في حديث أبي حميد الساعدي وسند كره أن يشاء الله انتهى (وعن أبي قلابة أنه رأى مالا ثين الحويرث إذا صلى كبر ورفع يديه وإذا أراد أن يركع رفع يديه وإذا رفع رأسه رفع يديه وحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع هكذا مع علي عليه وفي رواية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذي بها أذنيه وإذا ركع رفع يديه حتى يحاذي بها أذنيه وإذا فرغ رأسه من الركوع فقال مع الله أن جده فعل مثل ذلك رواه أحمد وسلم وفي أنفا له ما حتى يحاذي بها فروع أذنيه) قوله إذا صلى كبر في رواية مسلم ثم كبر وقد تقدم الكلام على اختلاف الأحاديث في الرفع هل يكون قبل التكبير أو بعده أو مقارناً له والحديث قد تقدم البحث عن جميع أطرافه وقد أخذت في الحكمة في رفع اليدين فقال الله أنبي هو اعظام الله تعالى واتباع لرسوله وقبل استكانته واستسلامه وانقياداً وكان الأسير إذا غلب مديده علامة لاستسلامه وقيل هو إشارة إلى استعظام ما دخل فيه وقيل إشارة إلى طرح أمور الدنيا والقبول بكلماته على صلاته ومناجاته به كما تضمن ذلك قوله الله كبر فتابق فعله قوله وقيل إشارة إلى غمام القيام وقيل إلى رفع الحجاب منه وبين ما هو وقيل ليستقبل بمجيب عنه وقيل ليعلم الأندم ويسمعه الأعمى وقيل إشارة إلى دخوله في الصلاة وهذا المختص بالرفع لتكبيره بالأحرام وقيل لأن الرفع في صلاة التكبير من غير الله أو تكبيرات ثلاثه عز وجل والتي سابق على الإثبات كما في كلمة الشهادة وقيل غير ذلك قال النووي وفي أكثرها نظر وأعلم أن هذه السنة تستلزم فيها الرجال والنساء ولم يرد ما يدل على التفرقة بينهما فيما وكذا لم يرد ما يدل على التفرقة بين الرجل والمرأة في مقدار الرفع وروى عن الحسنية أن الرجل يرفع إلى الأذنين والمرأة إلى الكتفين لأنه أستر لها ولا دليل على ذلك كما عرفت (وعن أبي حميد الساعدي أنه قال وهو في عنق من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة أنا أعلمكم بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا ما كنت أقدم من الله بحجة ولا أكثرنا له أتينا قال بلى قالوا فأعرض فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه حتى يحاذي بها منكبيه ثم كبر فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بها منكبيه ثم قال الله كبر وركع ثم اعتدل فلم يصوب رأسه ولم يفتح ووضع يديه على

١٠ نيل في رزاح بن روم بن عيص واه بن لوط وكان أعبد أهل زمانه وعاش ثلاثاً وستين أو سبعين سنة ومدة بلائه سبع سنين واسمه أجمي (يغتسل) حال كونه (عرياناً) عليه جرد من ذهب) بمعنى به لأنه يجرد الأرض فيما كل ما عليها وهل كان جرداً حقيقة ذار روح إلا أن اسمه ذهب أو كان على شكل الجرد وليس فيه روح قال في شرح البقر وبه الظاهر

النبأ وليس انظر اذ مذكر الحوادة وانما هو اسم جنس كالبقرة والبشر في مذكره ان لا يكون مؤنثه من افظه لئلا يلتبس
 الواحد المذكر بالجمع (بجعل أيوب) عليه السلام (يحتس) من حتى أي يأخذ بيد يورى (في ثوبه) والحشية هي الاخذ باليد
 ووقع في رواية القاسبي يحتس أي كن قال العيني ٧٤ انه أجمع النطري كتب اللغة فلم يجد له الرواية الا شذوذه في

ركبته ثم قال جمع الله لمن حمله ورفع يديه واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه مع عدل
 ثم هوى الى الارض ساجدا ثم قال الله أكبر ثم ثنى رجله وقعد عليه واعتدل حتى يرجع كل
 عظم في موضعه ثم نهض ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك حتى اذا قام من السجدة ثنى
 كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهم ما منكبيه كما صنع حين افتتح الصلاة ثم صنع كذلك حتى اذا
 كانت الركعة التي تلت فنهض في الصلاة آخر رجله اليسرى وقعد على شقه مشورا كما ثم سلم
 قالوا صدقت هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه الخمسة الا الترمذي وصححه
 الترمذي ورواه البخاري مختصرا الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وأعله الطحاوي بان
 محمد بن عمرو بن عطاء لم يدركه أبان قتادة قال يريد بذلك بيان ان عطاء بن خالد رواه عن محمد بن
 عمرو باللفظ حدثني رجل انه وجد نسخة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم جالوسا وقال
 ابن حبان سمع هذا الحديث محمد بن عمرو عن أبي حميد ومعه من عباس بن سهل بن سهل
 عن أبيه والطريقان محتملان قال الحافظ السياق باي على ذلك كل الآباء والحقائق
 عندي ان محمد بن عمرو والذي رواه عطاء بن خالد عنه هو محمد بن عمرو بن عطاء بن وقاص
 الذي وهو لم يلق أبان قتادة ولا قريب ذلك انما يروى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وغيره من
 كبار التابعين وأما محمد بن عمرو الذي رواه عبد الحميد بن جعفر عنه فهو محمد بن عمرو بن
 عطاء تابعي كبير جزم البخاري بأنه سمع من أبي حميد وغيره وأخرج الحديث من طريقه
 انتهى وقد اختلف في موت أبي قتادة فقيل مات في سنة أربع وخمسين وعلى هذا افتقاه
 محمد له يمكن لان محمد مات بعد سنة عشرين ومائة وله نصف وعشرون سنة وقيل مات أبو
 قتادة في خلافة علي رضي الله عنه ولا يمكن على هذا أن محمد أدركه لان عليا قتل في سنة
 أربعين وقد اجيب عن هذا انه اذا صرح بموته في خلافة علي فلهل من ذلك مائة وعشرين
 أو وقت وفاته وهم قوله انا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه مدح
 الانسان نفسه يأخذ عنه ليكون كلامه أوقع وأثبت عند السامع كما انه يجوز مدح
 الانسان نفسه واقتضاه في الجهاد ليقع الرهبة في قلوب الكفار قوله فاعرض بوصل
 الهمزة وكسر الراء من قولهم عرضت الكتاب عرضا قرأته عن ظهر قلب ويحتمل ان
 يكون من قولهم عرضت الشيء عرضا من باب ضرب أي اظهرته قوله فلم يصوب بضم
 الاء اخذ من تحت وقع الصاد وثبت الواو بعده فاء مؤنثة أي بالغ في خفته
 وتساكبه قوله ولم يفتح بضم الاء وامكان القاف وكسر النون أي لا يرفع حتى يكون
 أعلى من ظهره قوله حتى يرجع كل عظم وفي رواية ابن ماجه حتى يترك كل عظم في موضعه

(انما ادركه) تعالى (يا أيوب) بان
 كله كوسى أو بواسطة الملك
 (المأكن) أغنية لك عاتري (من
 براد الذهب) قال في عزتك
 أغنيته ولم يقل نعم كآية الست
 بر بكم قالوا لي اهدم جواز بل
 يكون كفرا لان في مخصوصة
 بإيجاب التني ونعم مقرة لما
 سبقها قال في القاموس بلى
 جواب اسنة هاهم معقود بالجد
 ويوجب ما قال للونم بفتح
 وقد تكسر العين كلمة كبلى الا
 انه في جواب الواجب انتهى
 وانما لم يفرق القاموس بينهما
 الا لفرق بينهما في العرف
 ولا فرق بينهما في العلم هذا
 على المعتبسة كما فهم بعضهم
 وانما هو استنطاق بالحق (ولكن
 لا غنى لي عن بركتك) أي خيرك
 وغنى بكسر الميم والقصير من
 خبرت وبن على ان لا غنى الخس
 وقيل بمعنى ليس ومعهما
 واحد لان التكرار في سياق
 النبي تفيد العموم واستتبط
 منه افضل المعنى لانه مما بركة
 ومحال ان يكون أيوب عليه
 السلام أخذ هذا المال حيا
 لادبا وانما أخذه كما أخبره عن
 نفسه لانه بركة من ربه تعالى لانه
 قريب العهد بتكوين الله عز

وجل وأنه نعمة جديدة فخارفة لا عاد فينبغي تلقيها بالقبول في ذلك شكرها وتعظيم لشأنها وفي الارض وفي
 عنها كثر بها وفيه جواز الاعتسال عريا لان الله تعالى عاتبه على جمع الجراد ولم يعاتبه على الاعتسال عريا قاله ابن بطال
 (عن ام هانئ) بالهمزة المنة بعد النون (بنت أبي طالب) الهاشمية ابنة عمه صلى الله عليه وآله وسلم قبل اسمها فاختة

وقبل فاطمة وقبل هند والاول أشهر وروى أحاديث في الكتب الستة لها في البخاري حديثان (رضي الله عنها) تأملت ذهبت
 الى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم عام الفتح) أي فتح مكة في رمضان سنة ثمان (فوجدته يغسل فاطمة) ابنته صلى الله
 عليه وآله وسلم ورضي الله عنهم (استره فقال من هذه) يدل على ان الستر كان ٧٥ كنية فأعرف انهم ائمة يكون ذلك الموضع
 لا يدخل عليه فيه الرجال (فقلت

أنا أم هانئ) فيه جواز التسلسل
 بعضهم المحرم اذا حال بينهم سائر
 من ثوب أو غيره ورواة الحديث
 النجسة مديون وفيه التحديث
 والعنفية والاختيار بالانفراد
 والسماع والقول ورواية نابي
 عن نابي عن صحابة وأخرجه
 البخاري أيضا في الأدب والصلاة
 والخبره ومسلم في الطهارة والطلاق

وفي رواية البخاري حتى يعود كل فقار قوله ثم هوى الهوى السعة وطمن علوا الى سفل
 قوله ثم نثر رجله وقد علم اهذه تسمى قاعدة الاستراحة وسيأتي الكلام فيها قوله حتى
 يرجع كل عظم في موضعه فيه فضيلة الطمانينة في هذه الجلسة قوله منه ورواها التوروث في
 الصلاة القعود على الوركان فوق التخذين كالكمهين فوق العصدين
 والحديث قد اشتمل على جملة كثيرة من صفات الصلاة صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام
 على بعض ما فيه في هذا الباب وسيأتي الكلام على بقية فوائد في المواضع التي ذكرها
 المصنف فيها ان شاء الله تعالى وقد رويت حكاية أبي حمزة الصلاة صلى الله عليه وسلم
 بالقول كما في حديث الباب والفعل كما في غيره قال الحافظ ويمكن الجمع بين الروايتين بان
 يكون وصفا مأمرا بالفعل وصرا بالقول

(باب ما جاء في وضع اليدين على الشمال)

(عن وائل بن حجر أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة
 وكبر ثم التحف بنوبه ثم وضع اليدين على اليسرى فلما أبدأ ان يركع أخرجه يديه ثم رفعهما

وكبر فرفع فلما قال سمع الله ان حمده رفع يديه فلما سجد سجدتين كفيه رواء أحمد ومسلم

وفي رواية لأحمد وإسحاق داود ثم وضع يده اليمنى على كفه اليسرى واليسرى على كفه اليمينية (الساعة)
 الحديث أخرجه النسائي وابن حبان وابن خزيمة وفي الباب عن هب عند أحمد
 والترمذي وابن ماجه والدارقطني وفي اسناده قيس بن هب لم يرو عنه غيره مالك وثقه
 الهيثمي وقال ابن المديني والنسائي مجهول وحديث هب حسنه الترمذي وعن غطيف
 ابن الحرث عند أحمد وعن ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي وابن حبان والطبراني
 وقد تقدم في سمره وعن ابن عمر عند العقبلي وضعه وعن حمزة بن عبد الله عند الدارقطني
 وعن أبي الدرداء عند الدارقطني مرورا وابن أبي شيبة موقوفا وعن جابر عند أحمد
 والدارقطني وعن ابن الزبير عند أبي داود وعن عائشة عند البيهقي وقال صحيح وعن
 شداد بن شريحيل عند البراء وفيه عباس بن يونس وعن يعلى بن مرة عند الطبراني
 وفيه عمر بن عبد الله بن يعلى وهو ضعيف وعن عقبه بن أبي عائشة عند الهيثمي موقوفا
 بإسناد حسن وعن حماد بن عمار الطبراني وفيه الخليل بن محمد وعن أبي هريرة عند
 الدارقطني والبيهقي وعن الحسن بن سلافة عن أبي داود وعن طاوس بن سلافة أيضا
 وعن سهل بن سعد وابن مسعود وعلى وسيأتي في هذا الباب قوله والرسخ بضم الراء
 وسكون المهملة بعدها مجمة هو المفصل بين الساعة والكف قوله والساعة بالجر

والترمذي في الاستئذان والسير
 والنسائي في الطهارة والسير
 وابن ماجه في الطهارة (عن
 أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ألقبه
 في بعض طرق المدينة وهو جنب
 قال) أبو هريرة (فالتفت
 منه) أي تأخرت وافتضت
 ورجعت وفي رواية الأصبهاني
 وغيره فالتفت بالباء والجيم
 أي التفت والله سئلي فالتفت
 من الخباسة أي اعتقدت أنه سئلي
 شجر فذهبت فاعتسأت وكان
 سبب ذهاب أبي هريرة ما رواه
 النسائي وابن حبان من حديث
 حمزة أنه صلى الله عليه وآله
 وسلم كان اذا أتى أحد من
 أصحابه ما معه ودعاه فلما كان أبو
 هريرة رضي الله عنه ان الخبث
 ينحس بالخباسة خشى ان يمساه

النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما ذهبت فبادر الى الاعتسال (تم جمعت فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اين كنت يا أبا هريرة قال
 كنت جنباً) أي ذائبة لانه جرى مجرى المصدر وهو الاجنب (فكبره ان اجالسك وان على غير طهارة فقال سبحان
 الله) أي به هذا التحجب والاستعظام أي كيف يخفى مثل هذا الظاهر عليك (ان المؤمن) وفي رواية للمسلم (لا ينحس) أي في

ذاتهم ولا يمتنعون لذلك يغتسل اذا مات ثم يتنكب بماء يستر به من ترك الحلقه بالنجاسات والاخذ بوجوهكم الكافر في ذلك
كالمسلم وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد به نجاسة اعتقادهم أو لانه يجب ان يتجنب عنهم كما يتجنب عن النجاس
أو لانهم لا يظهرون ولا يجتنبون عن النجاسات ٧٦ فهم ملابسون لها غابا وعن ابن عباس ان أعيانهم نجسة كالسكاب

وبه قال ابن حزم وعورض بحمل
نكاح النكاحيات المسلم ولا تملك
منه اجعتان من عرفهن ومع
ذلك لم يجب من غابهن الا مثل
ما يجب من غسل المسلمات فدل
على ان الاذى الحى ليس بنجس
العين اذ لا فرق بين الرجال
والنساء بل يتنكب بما يعرض
له من خارج وفي الحديث
استحبوا الطهارة عند ملابسة
الامور المعفونة واستحبوا
احترام أهل القبيل وتوقيرهم
ومصاحبتهم على أكل الهبات
وفيه استحباب استئذان التابع
للمتبوع اذا أراد ان يفارقه
لقوله أين كنت فاشار الى انه
كان ينبغي له ان لا يفارقه حتى
يعلمه وفيه استحباب تنبيه
المتبوع لتابعه على الصواب
وان لم يسأله وفيه جواز تأخير
الاعتصال عن أول وقت وجوبه
وتوب عليه ابن حبان الرد على
من زعم ان الجنب اذا وقع في
البئر فنبى الاعتصال ان ماء
البئر نجس واستدل به البخارى
على طهارة عرف الجنب لان بدنه
لا ينجس بالجنابة فكذلك ما حاط
منه وعلى جواز تصريف الجنب
في حوائجه قبل ان يغتسل فقال
باب الجنب يتزوج ويمشى في

عطف على الرسخ والرسخ حجر ورعطفه على قوله كفه اليسرى والمراد به وضع يده اليمنى
على كفه اليسرى ورسخها وساعدها والفظ الطبراني وضع يده اليمنى على ظهر اليسرى
في الصلاة فريسان الرسخ قال أصحاب الشافعي يقبض بكفه اليمنى كوع اليسرى
وبعض رسخها وساعدها والحديث يدل على مشروعية وضع الكف على الكف واليه
ذهب الجمهور وروى ابن المنذر عن ابن الزبير والنسب البصرى والخبي انه يرسلهما
ولا يضع اليمنى على اليسرى ونقله النووي عن الليث بن سعد ونقله المهدي في البحر عن
القاسمية والناصريه والباقر ونقله ابن التمام عن مالك وخالفه ابن المظفر فدل عن
مالك الوضع والرواية الاولى عنه هي رواية جمهور أصحابه وهي المشهورة عندهم
ونقل ابن سبويه الناس عن الاوزاعي التخيير بين الوضع والارسال احتج الجمهور وعلى
مشروعية الوضع بالحديث الباب الثاني ذكرها المصنف وذكرها هو في عشرة وثلاثين
عشر صحابيا ونابعين وحكي الحافظ عن ابن عبد البر انه قال لم يأت عن النبي صلى الله
عليه وسلم فيه خلاف واحتج القائلون بالارسال بحديث جابر بن عبد الله بن مسعود
قال ما رأيت أحدا من رائي أيديكم وقد عرفنا ان حديث جابر وارد على سبب خاص فان قلت
العبارة بموم اللفظ لا بخصوص السبب قلنا ان صدق على الوضع معنى الرفع فلا أقل
من صلاحية أحاديث الباب لتخصيص ذلك الموم وان لم يصدق عليه معنى الرفع لم
يصح الاحتجاج على عدم مشروعيته بحديث جابر المذكور واحتجوا أيضا بأنه
مناف للشروع وهو ما ورد به في الصلاة وهذه الخافاة ممنوعة قال الحافظ قال العلماء
في هذه الهيئة انه أصح السائل الغليل وهو ممنوع من العبث وأقرب الى التشروع ومن
اللطائف قول بعضهم القلب موضع النية والعادة ان من احتجز على حفظ شيء جعل
يديه عليه انتهى قال المهدي في البحر ولا معنى لقول أصحابنا ينافي التشروع والسكون
واحتجوا أيضا بأن النبي صلى الله عليه وسلم علم المسمى صلته الصلاة ولم يذكر وضع اليدين
على الشمال كذا حكاه ابن سبويه الناس عنهم وهو عيب فان النزاع في استحباب الوضع
لا وجوبه وتركه في حديث المسمى انما يكون حجة على القائل بالوجوب وقد علم
ان النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر على ذكر الترائض في حديث المسمى وأجيب من هذا
الدليل قول المهدي في البحر محجبا عن أدلة الجمهور بالحفظ فكذا أما فعله فعلمه لا جلاله
وأما التبر فان صح فتوى ويعقل الاختصاص بالائتداء انتهى وقد اختلف في مثل وضع
اليدين وسبأ في الكلام عليه (وعن أبي حازم عن سهل بن سعد قال كان الناس يؤمرون

السوق واستنبت أيضا جوارا أخذ العالم يد تلبذه ومشيته معه معتد عليه ومرة تقابله وغير ذلك مما لا ينبغي ان
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أي قد احداثا أي يجوز الرقاد له لان السؤال انما
هو عن حكمه لا عن تعيين وقوعه (وهو جنب قال نعم اذا توضأ أجهركم فايرقد أي اذا أراد الرقاد فليرقده بعد التوضؤ (وهو

جنب) وهذا مذهب الاوزاعي وأبي حنيفة ومحمد ومالك والشافعي وأحمد وامرئ القيس وابن المبارك وغيرهم والمكعبة فيه تنقيح الحديث لاسماعيلي القول بجواز تشريق الغسل فيمنع فيه نزع الحديث عن تلك الاعضاء المخصوصة على الصحيح ولا ينفي شيعة يسند رجاله ثقات عن شداد بن اوس قال اذا جنب أحدكم من الليل ثم أراد ٧٧ ان ينام فليتوضأ فإنه لم يفسد غسل الجنابة وذهب آخرون الى ان الوضوء

المأمور به هو غسل الاذى وغسل ذكره ويديه وهو التطيب وأوجه ابن حبيب المالكي وهو مذهب داود وفي الحديث دلالة على ان جواز رقاد الجنب في البيت يقتضي جواز استقرائه فيه بقضاء الله لم الفرق أولاً ثم فومه يستلزم الجواز لمصطلح المقتضية بين وضوئه ونومه ولا فرق في ذلك بين القليل والكثير (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا جلس الرجل بين شعبا) أي شعب المرأة (الاربع) جمع شعبة وهي القطعة من الشيء والمراد هنا على ما قيل البدان والرجلان وهو الاقرب للتحقيق واختاره ابن دقيق العيد وأبو جليل والفخذهان أو الشفران والرجلان أو الفخذان والاسكان وهم الناحية الفرج أو فواحي فرجها الاربع ورجمه عياض وهو كناية عن الجماع فكتبه عن التفسير (ثم جهدها) أي بلغ جهده وفي الفتح يقال جهداً أو جهداً أي بالغ المشقة قيل معناه كدها بجر كته أو بلغ جهده في العمل بهار هو

ان يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم ولا أعلم الاينفي ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والبخاري قوله كان الناس يوم مروى قال الحافظ هذا حكمه الرفع لا يجوز على ان الأمر بهذا هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيهقي لا خلاف في ذلك بين أهل النقل قال النووي في شرح مسلم وهذا حديث صحيح من نوع قوله على ذراعه اليسرى أي يسمها موضعها من الذراع وقد بينته رواية أحمد وأبو داود في الحديث الذي قبل هذا قوله ولا أعلم الاينفي هو يفتح أو له وسكون الذنون وكسر الميم قال أهل اللغة ثبت الحديث رفعة وأسنده في رواية يرفع مكان يفتح والمراد بقوله يرفعه في اصطلاح أهل الحديث قاله الحافظ وقد اعدل بعضهم الحديث بأنه ظن من أبي حازم ورويان أبو حازم لم يقل لا أعلم الى آخره امكان في حكم المرفوع لأن قول العياشي كأنه مرفوع بكذا يصرف بظاهره الى من له الأمر وهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم واجيب عن هذا بأنه لو كان مرفوعاً لما احتاج أبو حازم الى قوله لا أعلم الى آخره ورد بأنه قال ذلك لأنه نقل الى التبريحي فالأول لا يقال له مرفوع وانما يقال له حكمه الرفع والثاني يقال له مرفوع والحديث يصلح للاستدلال به على وجوب وضع اليد على اليد اليمنى من مذهب بن سعيد بن الناس كانوا يوم مروى ولا يصلح المرفوع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما في حديث علي الآتي باننا ان من السنة في الصلاة وكذا ما في حديث ابن عباس باللفظ ثلاث من سنتي المرسلين تهليل القطر وتأخير السجود ووضوح اليمين على الشمال لما تقرر من ان السنة في لسان أهل الشرع أعظم منها في لسان أهل الاصول على ان الحديثين ضعيفان ويؤيدان وجوب ما روى أن علياً فسر قوله تعالى فصل لربك وانحر بوضع اليمين على الشمال ورواه الدارقطني والبيهقي والحاكم وقال انه أحسن ما روى في تأويل الآية وعند البيهقي من حديث ابن عباس مثل تفسير علي وروى البيهقي أيضاً ان جبريل فسر الآية لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وفي استناده اسرأيل بن حاتم وقد اتهمه ابن حبان به ومع هذا فطول ملازمته صلى الله عليه وآله وسلم لهذه السنة مما لم يكل ناقل وهو عجزه كافي في اثبات الوجوب عند بعض أهل الاصول فانقول بالوجوب هو المتعين ان لم يمنع منه اجماع على ان الذين يجمعون الاجماع بل تمنع امكانه ونجزم به مذكور وقوعه الا ان من جعل حديث المصنف سنة صادقة لجميع الامم امر الزائدة بالموثقة فمعه لم يجعل هذه الادلة صالحة للاستدلال بها على الوجوب وسأني الكلام على ذلك (وعن ابن مسعود انه كان يصلي فوضع يده اليسرى

كناية عن مبالغة الاجماع أو الجهد لاجماع أي جامعها وانما كنى بذلك للتشديد عما ينبغي ذكره صريحاً زاد أبو داود وأبو زرقة الختان بالختان أي موضعها وليسلم من حديث عائشة وممن الختان الختان واليهيقي مختصراً اذا التقى الختانان والمراد بالاس والالتقاء المحاذاة دليل عليه رواية الترمذي بلفظ اذا جاوز وليس المراد بالاس حقيقة لانه لا يتصور وعند جماعة الحنفية

لأنه في الأصل الذي هو فوق مخرج البول الذي هو فوقه مثل المذكور لا يمسح إلا في الجماع (فقد وجب الغسل) على المرأة وعلى الرجل وإن لم يحصل انزال فالوجوب فيه بوجوب الحشفة هذا الذي انعقد عليه الإجماع وحديث عائشة لما من الماء منسوخ قال الشافعي وجعده أي كان ٧٨ لا يجيب الغسل إلا بانزال ثم صار يجيب الغسل بدونه لكن قال ابن عباس أنه

ليس بمنسوخ بل المراد به نقي وجوب الغسل بالروية في النوم إذا لم ينزل وهذا الحكم باق ولو حصل المس قبل الإلاج لم يجيب الغسل بالإجماع ورواه هذا الحديث السبعة صلواتهم بصلواتهم وفيه التحديث والعامة وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه كلهم في الظاهرة ولما فرغ المؤلف من أحكام الجنابة شرع في بيان أحكام الحيض فقال (بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب بيان أحكام الحيض) وما يذكره من الاستحاضة والنفاس *

ولا يذکر تقدم كتاب على البسمة وزجهم بالحيض لكثرة وقوعه وله أسماء كثيرة للحيض والطمث والغسل والاكبار والاصفار والدراس والعرال والفرال بالقاء والطمث والنفاس ومته قبوله صلى الله عليه وسلم لعائشة أنست والحيض في اللغة السيلان يقال حاض الوادي إذا سال وحاض الشجرة إذا سال صفه هو في الشهر عديم يخرج من قعر رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة والاستحاضة

على النبي فراه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه الحديث قال ابن مسعود الناس رجاله رجال الصعيج وقال الحافظ في الفتح إسناده حسن وفي الباب عن جابر بن عبد الله والدارقطني قال هو رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل وهو يوصي وقد وضع يده اليسرى على اليمنى فانتزعها ووضع اليمنى على اليسرى والحديث يدل على أن المشرع وضع اليمنى على اليسرى دون العكس ولا خلاف فيه بين القائلين بوجوب الوضوء (وعن علي رضي الله عنه قال إن من السنة في الصلاة وضع الكف على الكف تحت المبرة رواه أحمد وأبو داود) الحديث ثابت في بعض نسخ أبي داود وهي نسخة ابن الأعرابي ولم يوجد في غيره هو في إسناده عبد الرحمن بن أبي الكوفي قال أبو داود سمعت أحمد بن حنبل يضع يده وقال البخاري في نفسه نظر وقال الذوي هو ضعيف بالاتفاق وأخرج أبو داود أيضا عن أبي جبر الضبي عن أبيه قال رأيت عليا يصلي شماله يمينه على الرسخ فوق السرة وفي إسناده أبو طائوت عبد السلام بن أبي حازم قال أبو داود يكتب حديثه وأخرج أبو داود عن أبي هريرة باللفظ أخذ الكف على الكف تحت السرة وفي إسناده عبد الرحمن بن أبي بصير المتقدم وأخرج أبو داود أيضا عن طاوس أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع يده اليمنى على يده اليسرى ثم يشد يدهما على صدره وهو في الصلاة وهو مرسل وهذه الروايات المذكورة من أبي داود كما ليست إلا في نسخة ابن الأعرابي كالتقدم والحديث ما استدلل به من قال إن الوضع يكون تحت المبرة وهو أبو حنيفة وسفيان الثوري وأصحق بن راهوييه وأبو إسحق المروزي من أصحاب الشافعي وذهب الشافعية قال الذوي وبه قال الجمهور وإن أن الوضع يكون تحت صدره فوفقسه عن أحمد وإيمان كالمذهبي ورواية ثالثة أنه يجزئ بينهما أو لا ترجح وبالحديث قال الأوزاعي وابن المنذر قال ابن المنذر في بعض نصابه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء فهو مغيرة عن مالك وإيمان أحدهما يضعهما تحت صدره والثانية يرسلهما ولا يضع أحدهما على الأخرى واحتجبت الشافعية لما ذهب إليه بما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وصححه من حديث وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره وهذا الحديث لا يدل على ما ذهبوا إليه لأنهم قالوا إن الوضع يكون تحت الصدر كالتقدم والحديث مبسرح بأن الوضع على الصدر وكذلك حديث طاوس المتقدم ولا يخفى في الباب أصح من حديث وائل المذكور وهو المناسب لما سلفنا من

الدم الخارج في غير وقتها ويسيل من عرقه في أدنى الرحم اسمه العاذل بالمجبة قاله الزهري وحكي ابن سيدة تفسير أعماله والجوهر يبدل الدم الراقي (عن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا) حال كوثنا (لأبي الألب) بضم النون يعني لأننا انقضد لأنهم كانوا يظنون امتناع البسمة في أشهر الحج فأنبرت عن اعتقادها وعن الغالب من حال الناس أو حال

الشارع (فما كتابه في) بفتح السين وكسر الراء ووضع هـ على عشرة أميال أو تسعة أو سبعة أو تسعة من مكة غير منصرف للعلمية والتأنيث وقد يصرف بإرادة المكان (حضت) بكسر الحاء (فدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أبكي فقال مالك انفس) قال النووي الضم في الولادة أكثر من الفتح والفتح ٧٩ في الخيض أكثر من الضم وقال الهروي الضم

والفتح في الولادة وأما الخيض فبالفتح لا غير (قلت نعم) نثبت (قال) عليه السلام (إن هذا) الخيض (أمر) أي شأن (كتبه الله عز وجل (على بنات آدم) امتحنهن به وقد بسطهن بالصبر عليه (فأقضى ما يرضى) أي أدى الذي يؤدیه (الخارج) من المناسك (غير أن لا تطوف بالبيت) أي غير أن لا تطوف في الصلاة (ولا تأخذ ولا تفزع عدم الطواف هو نفس الطواف أو تطوف بمجرى بلا أي لا تطوف مادامت حائضاً وزاد في روايته حتى تظهر ري وهذا الاستثناء مختص بأحوال الحج لا بجميع أحوال المرأة (قالت عائشة) رضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نسائه (التسعة رضى الله عنهن (بالبحر) وفي رواية الجوى والمسقى بالبقرة أي عن تسبع منهن وبغتهم عنه جواز التضعية بقره واحدة عن النساء واستتراط الطهارة في الطواف وفي تمام الحديث في الحج إن شاء الله تعالى ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصري ومكي ومديني وأخرجه البخاري أيضاً في الأضاحي ومسلم وابن ماجه في الحج والنسائي

نفسه على وابن عباس أقوله تعالى فصل لربك وانحر بأن النحر وضع اليمين على الشمال في محل النحر والصدر

(باب نظر المصلي إلى موضع سجوده والتمسك برفع البصر في الصلاة)

عن ابن سيرين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل بصره في السماء فنزلت هذه الآية والذين هم في صلاتهم خاشعون فطأ رأسه رواه أحمد في كتاب النسخ والمسخ وسعيد بن منصور في سننه بخبره وزاد فيه وكانوا يستحبون للرجل أن لا يجاوز بصره مصلاه وهو حديث مرسل وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لينتم أي أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة أو لا تحفظن أبصارهم رواه أحمد ومسلم والنسائي وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم فاشتهد قوله في ذلك حتى قال لينتم أو لا تحفظن أبصارهم رواه الجماعة إلا مسنداً والترمذي وعن عبد الله بن الزبير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في التيمم ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بالسجادة لم يجاوز بصره أشارته رواه أحمد والنسائي وأبو داود حديث ابن سيرين مرسل كما قال المصنف لأنه تابعي لم يدركه النبي صلى الله عليه وسلم ورجاله ثقات وأخرجه البيهقي موصولاً وقال المرسل هو المحفوظ وأخرجه الحاكم في المستدرک عن أبي هريرة بإفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى رفع بصره إلى السماء فنزلت قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون فطأ رأسه وقال انه على شرط الشيخين وحديث ابن الزبير أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه وأمسله في مسلم دون قوله ولم يجاوز بصره أشارته قوله كان يقبل بصره الخ أعل ذلك كان عند إرادته صلى الله عليه وسلم تحويل القبلة كما وصفه الله تعالى في كتابه بقوله قد نرى قلب وجهك في السماء فلو لم يكن قبلة ترضاهما قوله أن لا يجاوز بصره مصلاه فيه دليل على استحباب النظر إلى المصلي وترك مجاوزة البصر له قوله لينتم أي أقوام يتشبهوا بالنون وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يواجه أحد أبكره بل أن يرى أو يسمع ما يكره ثم قال ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في أقوام عن كذا قوله يرفعون أبصارهم قال ابن المنبر نظر المأموم إلى الإمام من مقاصد الاقتسام فإذا تمكن من مراقبته بغير التفات أو رفع بصره إلى السماء كان ذلك من إصلاح صلاته وقال ابن بطال فيه من جهة الثالث أن نظر المصلي يكون إلى جهة القبلة وقال الشافعي والكوفيون يستحب له أن ينظر إلى موضع سجوده لأنه أقرب إلى

فيه وفي الطهارة (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت كتبت أرجل من الترجيل أي مشط (رأس) أي شعر رأس (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأرسله فهو من مجاز الخذف لأن الترجيل الشعر للرأس أو من إطلاق الحمل على الحال مجازاً (وأنا حاض) ورواة هذا الحديث الخمسة مدنيون إلا الشيخ البخاري وهو تيسر وأخرجه البخاري أيضاً في اللباس

والله اعلم بالصواب الذي اختلف فيه المتكلمون وقد مضى في هذا المبحث ما مضى من فوائد ومبادئ من
دواعي المذلة والاساءة وألقى عروة الخفاة بالخيط في بيان ما يجتمع في الحديث الاكبر بل هو قياسي على لان الاستدلال بالخفاة اشد
من الخلف وألقى الخفاة في التبريد وفي الحديث ٨٠ دلائل على طهارة بدن الخفاة وعرقها (وفي دواية وهو) اي النبي

المشروع ويقل عليه ما رواه ابن ماجه باسناده حسن عن أم سلمة بنت أبي أمية زوج
النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
إذا قام المصلى يصلي لم يعد يصبر أحد منهم موضع قدميه فتوفي رسول الله صلى الله عليه
وسلم فكان الناس إذا قام أحد منهم يصلي لم يعد موضع جبينه فتوفي أبو بكر فكان عمر
فكان الناس إذا قام أحد منهم يصلي لم يعد يصبر أحد منهم موضع القبلة فكان عثمان
وكانت الفتنة فتلفت الناس بينا وبيننا ولكن في اسناده موسى بن عبد الله بن أبي أمية
ليخرج لمن أهل الكتاب الستة غير ابن ماجه **قوله** وأولع طائفتان بعضهم الذوقية وفتح
البناء على البناء المفعول يعني لا يجاوزوا المال من أحد الاخرين اما الانتهاء عنه وما العمن
وهو عند عظيم وتمديد شديد واطلاقه بقضي بانه لا فرق بين ان يكون عند الدعاء أو عند
غيره اذا كان ذلك في الصلاة كما وقع به التقييد والعلل في ذلك انه اذا رفع بصره الى السماء
خرج عن سمت القبلة وأعرض عنها وعن هيئة الصلاة والظاهر ان رفع البصر الى السماء
حال الصلاة حرام لان المقربة بالعمن لا تكون الا عن محرم والمشهور عند الشافعية انه
مكروه وبالغ ابن حزم فقال تبطل الصلاة وقيل المعنى في ذلك انه يتجسس على الابدان من
الانوار التي تنزل بها الملائكة على المصلي كما في حديث أسيد بن مسعود في فضائل القرآن
وأشار الى ذلك الداودي ونحوه في جامعهم **قوله** من سأل عن أبي مجلز أحد الثمامين قيل رافضة
قوله في ذلك ما ثبت كبره هذا القول أو غيره مما يشهد بالمبالغة في الزجر **قوله** لينتفن في
رواية أبي داود لينتفن وهو جواب قسم محمدوف وفيه روايتان للجازي فلا تكثرون
بفتح أوله وضم الهاء وحذف الياء المنة وتشديد النون على البناء الفاعل والثانية بضم
الميم وسكون النون وفتح القوقية والهاء والياء التسمية وتشديد النون لتأنيده على
البناء المفعول **قوله** وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى الخ لئلا يفي الكلام على هذه الهيئة
قوله ويجاوز بصره ما شاهده فيه الله يستحب للمصلي حال التشهد ان لا يرفع بصره الى
ما يجاوز به الاصبع التي يشير بها

﴿يَابِذُ كَرَامَةِ﴾ فَمَحْ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقُرْآنِ ﴿﴾

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كبر في الصلاة سكت
هنيهة قبل التمام فقلت يا رسول الله بالله أنت وأهل بيتك وأهل بيوتكم وأهل بيوتكم
ما تقول قال أقول اللهم يا عبدني وبين خطاياي كما عبدت بين المشرق والمغرب اللهم تقبلي
من خطاياي كما تقبلي العيوب من الناس اللهم اغسلي من خطاياي بالثلج والماء

صلى الله عليه وآله وسلم (بخاور)
 أى مع الكف (فى المسجد) الذى
 (بىنى) أى قرب (له) أى
 لهائشة (رأسه) الشريف
 (وهى فى حجرها) فترسله وهى
 حاض (واسقط منه) ان
 اخرج المذنب كفى جزاً منه كبده
 ورأسه غير مطلق لاعتكافه
 كعدم المذنب فى ادخال بعينه
 دار الحلف لا يدخلها ورواة
 هذا الحديث ما بين هروزي
 وحميداني ومكي وصديقي وفيه
 التخصيص والاختيار بالفراد
 والعامة والقول (وعنها)
 اى من هائشة (رضي الله عنها)
 قالت كان النبي صلى الله عليه
 وآله (وسلم) يسكن فى جري أى
 علمه (وانا حاض) ثم يقرأ
 القرآن (وفى كتاب التوحيد)
 كان يقرأ القرآن ورأسه فى
 جري وانا حاض وحينئذ
 قالوا بالامكان وضع رأسه
 فى حجرها وغرض الاختيار من

هذا الحديث الدلالة على جواز
حمل الحائض المصحف فالؤمن
الما يظله أ كبراً وعيته وتقرب
بأنه ليس فيه إشارة إلى الحمل
وإنما نفسه الاتساق وهو غير
الحمل وكون الزجل في حجر
الحائض لا يدل على جواز حمل

وأنما صرّده للدلالة على جواز القراءة بقرب موضع النجاسة لا على محل الحائض المنتف وفيه
جواز الملامسة الملائق وإن ذابها وشابه على الطهارة ما لم تلحق بشيئة منه نجاسة قاله النووي وفيه جواز استئذان المريض في
صلاته إلى الحائض إذا كانت أجنبيا طاهرة قاله النووي ورواه هذا الحديث ما بين كوفي ومكي وفيه التخييل بالجمع

بالتوحيد أفصح من التثنية (وكان صلى الله عليه وآله وسلم) (يا مرقى فأنزل) وزن أفعل كذا في ثروا ثقافوا أكثر أكثر النجاة
 الادغام قال ابن هشام وعوام الحمد في بحر فونه فيقر وثنه يالف وتامه شدة ولا وجهه وقطع الخ يحتمل في بظا الادغام لكن
 نقل غيره انه مذهب الكوفيين وحكاها الصغاني ٨٢ في مجمع البحرين وقال ابن مالك انه مقصور على السماع كاتسكل

وعلى تقدير ان يكون خطأ فهو
 من الرواية عن عائشة فان صح
 بها كان حجة على الجوز لانها من
 فصحها العرب وحينئذ لا خطأ
 والمراد بذلك انهم كانت اذا رما
 على وسطها وحده ذلك القهقهة
 بها بين السيرة والركبة عملا بالعرف
 (فيما نرى) اي تلاصق بشرة
 بشرى (وانما الحاض) وليس
 المراد بالباشرة هنا الجاع اذ هو
 جوع بالاجاع من اعتقه حله كفر
 قالت عائشة (وكان يصرخ
 رأسه من المسجد (الى) اي
 وهي في حجرنا (وهو عتيق)
 في المسجد فاعشله وانما الحاض
 ورواية هذا الحديث الى عائشة
 كلام كوفيين وفيه التعديت
 والعنة ورواية ثابتي عن ثابتي
 عن حماسة وأخرجه البخاري
 في آخر الصوم ومسلم في الطهارة
 وكذا أبو داود والترمذي والنسائي
 وابن ماجه (وفي رواية عنها) اي
 عن عائشة رضي الله عنها قالت
 كانت احدا انما اي احدي زوجاته
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا
 كانت حائضا فارد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم (وسلم) ان
 يباشرها) بلا فاة البشارة بالبشارة
 من غير جاع (أمرها ان تنزل)
 بثبديا الفرقية والكنهية

واصرف عن سبهم الا يصرف عن سبهم الا انت لبينك وسعديك والخبير كله في يدك والشم
 ليس اليك انابك واليك تباركت ونعم اليك استغفر لك واوب اليك واذا ركع قال اللهم
 انك ركعت وبنك آمنت ولك اسماء خشع لك سمعي وبصري ومخفي وعظمي وعصبي واذا
 رفع رأسه قال اللهم ربنا لك الحمد مل السموات ومل الارض ومل ما بينهن ما وصل
 ما شئت من شيء واذا جدد قال اللهم لك مجدت وبنك آمنت ولك اسماء سجد وجهي
 لذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله احسن الخالقين ثم يكون من آخر
 ما يقول بين التمسيد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت
 وما أسرفت وما أنت اعلم به مني انت المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت رواد أجود ومسلم
 والترمذي وصححه الحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي مطولا وابن ماجه
 مختصرا وقد وقع في بعض نسخ هذا الكتاب مكان قوله رواد أجود ومسلم الخ رواد الجماعة
 الا البخاري وهو الصواب وأخرجه أيضا ابن حبان وزاد اقام الى الصلاة المكتوبة
 وكذلك رواه الشافعي وقيل له أيضا المكتوبة وكذا غيره ما وامام مسلم فقدمه الصلاة البلى
 وزاد لفظ من جرف الليل قوله كان اذا قام الى الصلاة زاد أبو داود كبر ثم قال وهذا
 نص صحيحان هذا التوجه بعد التكبير لا كما ذهب اليه من ذكرنا في شرح الحديث
 السابق من انه قبل التكبير تحتج على ذلك بقوله تعالى وكبره تكبيرا بعد قوله الحمد لله
 الذي لم يتخذ ولدا الى آخره وهو عندنا التوجه الصغير وقوله وجهي التوجه
 الكبير وهذا الغاييم عند تسليم ان المراد بقوله وكبره تكبيرة الاسرار وبعد تسليم ان
 الواو يقتضي الترتيب وبعد تسليم ان قوله تعالى الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا الى آخره من
 التوجهات الواردة وهذه الامور جميعها متنوعة ودون بعضها مشهور وعقاب
 والاحسن الاحتجاج لهم باطلاق بعض الاحاديث الواردة كحديث جابر بلطف كان اذا
 استفتح الصلاة وحديث الباب بلطف كان اذا قام الى الصلاة ولا يخفى عليك انه قد ورد
 التقييد في حديث أبي هريرة المتقدم وفي حديث الباب أيضا رواية أبي داود كما ذكرنا
 وفي حديث أبي سعيد كان اذا قام الى الصلاة كبر وسبأ وقد ورد التقييد في غير حديث
 وسلم المطلق على المقيد واجب على ما هو الحق في الاصول ومن غرأهم قولهم انه
 لا يشرع التوجه بغير ما ورد في هذا الحديث من الافاظ القرآنية الا قوله تعالى الحمد
 لله الذي لم يتخذ ولدا الخ وقد وردت الاحاديث العجيبة بتوجهات متعددة قول وجهي
 وجهي قبل عناء فسدلت بعبادتي وقيل اقبلت بوجهي وجع السموات وافراد الارض

ان تاتر روي افصح وقال في المصابيح على التماس (في نور) أي في ابتداء (حيضها) قبل ان يطول
 مع
 زمنها في سنن أبي داود وفيها ما لا يوافق في قول الخبيز أوله معطلة وقال القرطبي معظمهم من فور ان القدر
 وعلايمهم (ثم سائرهم) علامة بشير بغيرها (قالت) عائشة (وابكم عليا) بكسر الهمزة وسكون الراء اي اضبط انهم

أوعضوه الذي يستمتع به وقيل حليته والحاجة تسمى أربابا لكسر والقبح وذكر الخطابي في شرحه أنه روى هذا بالوجهين
وحكاية في الألبع بفتح الهمزة والراء صوبه الخطابي والنجاش وعنه ابن الأثير رواية أكثر المحدثين (كما كان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ثلاث أربعة) والمراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان ٨٣ أملاك للناس لأمه فلا يتخفى عليه ما يجتنبه

على غيره من أن يحوم حول النبي
ومع ذلك فكان يمشي فوق الأزار
تسببها غيره من ليس بمعصوم
وبهذا قال أكثر العلماء وهو
الجارى على قاعدة المسالك في
باب سد الذرائع وزهد كثير من
السلف والنوري وأحمد واسحق
التي التي يمنع من الاعتناء
بالخاض الفرج فقط وبه قال
محمد ورجحه الطحاوي وهو
اختيار أصح من المسالك
وأحمد القولين للشافعية
واختاره ابن المنذر وقال
النوري هو الأرجح لأنه لا ينكر
مسلم أصهوا كل شيء إلا الشكاح
بغيره غصه الحديث القرمذي
وحسنه أنه مثل عما يصل من
الخاض فقال ما رواه الأزار وما رواه
حديث الباب وشبهه على
الاحتياط بهما بين الأدلة وقال
ابن دقيق العيد ليس في حديث
الباب ما يقتضي منع ما تحت
الأزار لأنه فعل مجرد انتهى
ويدل على الجواز أيضا ما رواه
أبو داود بإسناد قوي عن بعض
أرواح النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أنه كان إذا أراد من الخاض
شأنه أتى على فرجه فوفا واستدل
الطحاوي على الجواز بالباشرة
تحت الأزار دون الفرج لا توجب

مع كونها سبعا أشهر فيها وقال القاضي أبو الطيب لا نالنا تنفع من الأرض إلا بالباشرة
الأولى بخلاف السبع فان الشمس والقمر والكواكب موزعة عليها وقيل لأن
الأرض السبع لها سكن يخرج البيهقي عن أبي الضحى عن ابن عباس أنه قال قوله
ومن الأرض مثلهن قال سبع أرضين في كل أرض بني كنعانكم وأدم كآدمكم ونوح
كنوحكم وإبراهيم كإبراهيمكم وعيسى كعيسىكم قال وإسناده صحيح عن ابن عباس
غير أني لأعلم لأبي الضحى متابعا قوله جنية الخفيف المائل إلى الدين الحق وهو
الاسلام قاله الأكثر ويطلق على المائل والمستمقيم وهو عند العرب اسم لمن كان على
ملة إبراهيم واتصافه على المال قوله ونسكى التمسك بالعبادة لله وهو من ذكر العام
بعد الخاض قوله ومحمداي ومحمداي حياي وموتى والجهور على فتح الباء الأخيرة
في محمداي وقرى بإسكانها قوله وأنا من المسلمين في رواية لمسلم وأنا أول المسلمين قال
الشافعي لأنه صلى الله عليه وسلم كان أول مسلمي هذه الأمة وفي رواية أخرى لمسلم كما هنا
قال في الاستبصار أن غير أبي حمزة يقول وأنا من المسلمين وهو وهم منشؤه فهم أن حسي
وأنا أول المسلمين إلى أول شخص انصف بذلك بعد أن كان الناس يعزل عنه وليس
كذلك بل معناه بيان المروعة في الامتنال لما أمر به ونظيره قبل أن كان الرحمن وله
فأنا أول المؤمنين وقال موسى وأنا أول المؤمنين وظاهر الإطلاق أنه لا فرق في قوله وأنا
من المسلمين وقوله وأنا من المؤمنين بين الرجل والمرأة وهو صحيح على إرادة الشخص
وفي المستدرک لها كم من رواية عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لأطعمة قومي فاشهدوا في حديثك وقولي أنه صلاحي ونسكى في قوله وأنا من المسلمين
فدل على ما ذكرناه قوله ظلت نفسي اعتراف بما يوجب نقص حظ النفس من ملازمة
المعاصي تأديبا وأراد بالنفس هنا الذات المشتهة على الروح قوله لاحسن الأخلاق أي
أكملها وأفضلها قوله سيئها أي نقيصها قوله ليك هو من ألب بالمكان إذا أقام به
وفي هذا المصدر زيادة إلى الكاف وأصل ليك أي لحذف الذنوب للاضائة قال
النوري قال العلماء معناه أامة مقيمة على طاعتك أامة بعد أامة قوله وسعدك قال
الأزهري وغيره معناه أامة لا مركة بعد مساعدة ومتابعة ليدك بعد متابعه قوله
والنبي كله في يدك زاد الشافعي عن مسلم بن خالد عن موسى بن عتبة والمهدي من حديث
قال الخطابي وغيره فيه الإرشاد إلى الأدب في التماس على الله ومده به بان يضاف إليه
محاسن الأمور دون مساوئها على جهة الأدب قوله والنبي ليس اليك قال الخليل بن
أحمد والنضر بن شميل وأصحق بن راهوية ويحيى بن معين وأبو بكر بن خزيمة والأزهري

حدوا ولا غشاهت المباشرة فوق الأزار وفصل بعض الشافعية فقال إن كان يضبط نفسه عند المباشرة ويقضي منها ما جتنبه
جاء الأزار ولا يبعد الفرق بين ابتداء الخوض وما بعد مظاهر التمسك بقوله أفوضه لها ويؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد
حسن عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ سورة الدخان ثم يمشي بها ثم يجمع بينه وبين الأحاديث

الذي لا يفتي في المبادأة إلى المباينة على اخذنا في هاتين الحالتين ورواها هذا الحديث الستة إلى عائشة كقولون وفيه التعميد
والاستبارة والعنونة ورواية ثابت بن عيسى عن أبيه عن حماد بن عمار عن أبيه عن حماد بن عمار عن أبيه عن حماد بن عمار
الحديث رضي الله عنه قال خرج علينا ٨٤ رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) من بيته أو مسجد (في) يوم (أضحى)

وغيرهم معناه لا يشرب به اليك روى ذلك النووي عنهم وهذا القول الأول والقول
الثاني حكاه الشيخ أبو حامد عن المزني أن معناه لا يضاف اليك على انفراد لا يقال يا خالق
الفرقة والتمنازير ويارب السموات والارض كان خالق كل شيء ربي كل شيء وحيد هذا
يدخل الثبر في العموم والثالث معناه لا يصدق اليك وإنما يصح هذا الكلام الطيب
والعمل الصالح والرابع معناه والشعر ليس شراً بالنسبة اليك فالتسبيح والتحميد بحكمه بالغة
وأما هو من النسبة إلى الخلقين والخامس حكاه الخطابي أنه كقولك فلان إلى بني فلان
إذا كان عدده فيهم حتى هذه الأقوال النووية في شرح مسلم وقال أنه لا يجب تأويله
لأن مذهب أهل الحق أن كل المحدثات فعل الله تعالى وحده فهو الخبير وأما قوله وفي
القسام كلام طويل ليس هذا موضعه قوله فأبوك واليك أي التبتاني والتفتي اليك
وتوحيي بك قاله النووي قوله تبارك قال ابن الأباري تبارك العباد بتوحيده وقيل
ثبت الخبر عندك وقال النووي استغفرت التائب قوله خشع أي خضع وأقبل عليك
من قولهم خشعت الأرض إذا سكنت وأطمأنت قوله ومخني قال ابن رسلان لمؤاذه
هذا الدماغ وأمله الولد الذي في العظم وخالف كل شيء بحقه قوله وعصبي العصب طيب
المفاصل وهو اللطف من العظم زاد الشافعي في مسنده من رواية أبي هريرة وشعري
وبشري والجهور على تصريف هذه الزيادة زاد الشافعي من رواية جابر روى يحيى وزاد
ابن حبان في صحيحه وما استغفرت به فدى الله رب العالمين قوله مل السعوان هو وما بعده
بكسر الميم وأصب الهمزة ورفعها والنصب أشهر قاله النووي ورواه ابن خالويه وأطرب
في الاستدلال وجوز الرفع على أنه مخرج وحكي عن الزجاج أنه يمين الرفع والجر
غيره وبالغ في انكار النصب والذي يقتضيه القواعد النحوية هو ما قاله ابن خالويه قال
النووي قال العلماء من وجدوا لو كان أجساماً مللاً السموات والأرض وما بينهما العظيمة
وهكذا قال الشافعي عياض وصرح أنه من قبيل الاستسارة قوله وعلى ما شئت من شيء
بعد وذلك كالكرسي والعرش وغيره مما لم يعمله إلا الله والمراد الاعتناء في تكبير الحمد
قوله وهو زاده مسلم وأبو داود فاحسن صوره وهو الموافق لقوله في فاحسن صوركم
قوله وشق معناه وبصره رواية أبي داود فشق قال الشافعي عياض قال الإمام يحيى بن
يزيد الأذنان من الوجه وقد مر الكلام على ذلك قوله فبارك هكذا رواية ابن حبان
وهو في مسلم بدون الشافعي في سنن أبي داود والواقعة أحسن النسخة بين أي المصورين
والمقترنين والخلق في اللغة الفعل الذي يوجد معناه قدره الله لا عنده هو وعنده العبد
فقد يوجد من ذلك قال الكعبى لكن لا يطلق الظالم على العبد إلا عدا كلاب قوله

بفتح الهمزة وسكون الصاد جمع
أنه أحمدي أربع لغات في
اسمها والأضحى تذكر وتوث
وهو منصرف ميمت بذلك لأنها
تقع في الضم وهو ارتفاع
النهار (أو) في يوم (فطر) شك
من الزاوي أو من أبي سعيد (إلى
المصلي) فوعظ الناس وأمرهم
بالصلاة فقال يا أيها الناس
قد صدقوا (أمرى) النساء) اخذهم
الجنارى هذا وقد ساقه في كتاب
الزكاة ما وفي كتاب العلم من وجه
آخر عن أبي سعيد أنه كان
وهذا السامان يفردهن بالموعظة
فأخبرن ذلك اليوم وفيه وعظهن
وبشيرهن (فقال يا معشر النساء)
الامر كل جماعة أمرهم واحد
وهو يرد على ثعلب حيث خصه
بالرجال إلا أن = كان مراده
بالخصم بهن حالة إطلاق الأمر
لأنه يمد به كما في هذا الحديث
(تصدق فاني أريد أن يكون) يضم
الهمزة وكسر الراء أي في ليلة
الامر أي في كتاب العلم من حديث
ابن عباس بالفظا ريت البار
فرايت أكثرها والناس (أكثر
أهل النار) ثم وقع في حديث
ابن عباس أن الرؤية المذكورة
وقعت في صلاة الكسوف
(فقال) وبمبارك ولي الله قال في

الفتح الواو اشتقاقية والباء تسمية والميم أصاها ما لا يستهامة وقال العيني الوو والعطف على مقدر ما
تقديره ما ذنبنا والمباينة و لا أول أوضح (قال صلى الله عليه وسلم) لا نكن (تكثرن) إلا نحن (المتفق على تحريم الدعاء به على من
لأنه عرف خافه أمره بالقطع أمان عرف خافه أمره بالنص فيجوز كافي جهل ثم لعن صاحب وصف بالذميين كذا الظالمين

والكائنين جائز (وذكر كثرة العشير) أي تجمع من نعمة الزوج وتسهل ما كان منه وانطاب عام غابت فيه الحاضرات على الغيب واستتب من التوعد بالناصلي كقران العشير وكثرة اللعن أنهم آمن البكال ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم (مارأيت) أحدا (من ناصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من أحدا كن) ٨٥ أذهب من الأذهاب على مذهب سيبويه

حيث جوز بناء الفعل التفضيل من السلائي المزيد فيه وكان القياس فيه أشد أذهابا واللب العقل الخالص من الشوائب فهو خالص ما في الإنسان من قواه فكل لب عقل وليس كل عقل لها والحازم الضابط لأمره وهو على سبيل المبالغة في وصفه من بذلك لأنه إذا كان الضابط لأمره يتفادلهن فغيره أولى (قلن) أي مستفهمات عن وجه نقصان دينهن وعقلهن لظفائهن عليهن وما نقصان دينهن وعقلهن لظفائهن عليهن (الله) كأنه حثي عليهن ذلك حتى سأل عنه ونفس هذا السؤال دال على النقصان لأنهن سألن ما نسب إليهن من الأمور الثلاثة إلا كثرة والكفران والأذهاب ثم استشكلن كونهن من ناصات وما اللطف ما أجابهن به صلى الله عليه وآله وسلم من غير تعنيف ولا لوم بل خطبهن على قدر عقولهن (قال) صلى الله عليه وآله وسلم بجملة الهن (أليس) ثم أدة المراد مثل نصف شهادة الرجل قلن بلى قال فذلك من نقصان عقولهن (بكسر الكاف خطبا للواحدة السبي نوات خطابه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل فذلك لانه قد علمن

ما قدمت وما أخرت المراد بشيئها ما أخرت إنما هو بالنسبة إلى ما وقع من ذنوبه المتأخرة لأن الاستغفار قبل الذنب محال كذا قال أبو الوليد اللبس أبو روى قال الاستغفار قبل وقوعه وأما الطلب قبل الوقوع أن يعقر إذا وقع فلا مصلحة فيه قوله وما أسبرت وما أعلنت أي جميع الذنوب لأنهم الماسرون أو أعلن قوله وما أسبرت المراد بالكثرة لأن الأسراف الإفراط في الشيء وبجائزة الحديث قوله وما أنت أعلم به مني أي من ذنوبي وأسرأتي في أموري وغير ذلك قوله أنت المقدم وأنت المؤخر قال البيهقي قدم من شاع بالنسبة إلى مقامات السابقين وأخر من شاع من مرأيتهم وقيل قدم من أحب من أوليائه على غيرهم من عبياء وأخر من أبعد عن غيره فلا مقدم لما أخر ولا مؤخر لما قدم قوله لا إله إلا أنت أي ليس لنا معبود تنزل له ولا نتضرع إليه في غفران ذنوبنا إلا أنت الحديث يدل على مشروعية الاستسقاء بما في هذا الحديث قال النوري الآن يكون امامنا اليوم لا يرون التطلو يل وفيه مصعباب الذ كرفي الركوع والسجود والاعتدال والدعاء قبل السلام وفيه الدعاء في الصلاة بغير القرآن والرعد على المناعين من ذلك وهم الخنثية والهادوية (وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا استفتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك رواه أبو داود والدارقطني مثله من رواية أنس ولعله من حديث أبي سعيد وأخر ج مسلم في صحيحه أن عمر كان يجهر بهم ولاه الكلمات يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وروى سعيد بن منصور في سننه عن أبي بكر الصديق أنه كان يستفتح بذلك وكذلك رواه الدارقطني عن عثمان بن عفان وابن المنذر عن عبد الله بن مسعود وقال الامود كان عمر إذا افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك يستمع ذلك ويعلمنا رواه الدارقطني) اما حديث عائشة فخرجه الترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم قال الترمذي هذا حديث لا نعرفه الا من هذا الوجه وحارثه يعق ابن أبي الرجال المذ كوفي اسناد هذا الحديث قد تم كما فيهم من قبل حفظه انهم وقال أبو داود بعد أخرجه ليس بالشهور عن عبد السلام بن حرب لم يروه عن عبد السلام الا طلق بن غنم وقال الدارقطني ليس هذا الحديث بالقرى وقال الحافظ محمد بن عبد الواحد ما علمت فيهم يعني رجال اسناد أبي داود بحجروا انتهى وطابق بن غنم أخرجه عنه البخاري في الصحيح وعبد السلام بن حرب

خطاب المذكر الاستغفار بهذا عن ذلك كما قال تعالى فاجرا من يفعل ذلك منكم فهذا منه في الموت على ان بعض الجماعة نقل لذه بانه يكفي بكاف مكره ومفرد لكل موث أو الخطاب لنفسه معين من القسائم الخطاب كلامهن على سبيل البدل إشارة إلى ان حالهن في النقص تناهت في الظهور إلى حيث يمنع حقاؤها فلا يختص به واحد دون أخرى فلا تختص حينئذ بهذا

الكتاب المطبوع في المطبعة في المصاحف فيجب وضع الكافي على أنه الخطاب العام واستنبط من ذلك أن لا يوجه بذلك الشخص المعين فإن في الشمول تسلية وتسهلا وأشار به قوله مثل نصف شهادة لرجل إلى قوله تعالى فريال وراهم أن من رضون من الشهادة لأن الاستظهار ٨٦ بأخرى يؤذن بقوله ضبطها وهو يشعر بنقص عقلها ثم قال صلى الله عليه وآله

وسلم (أليس إذا حضرت لم تصل ولم نهم) أي لما قام به من ما تعلق الخبز (فلن يلى) وفيه إشعار بأن منع الخبز من الصوم والصلاة كان ناسا بجهنم الشمر على ذلك الجلس (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فذلك من نقصان ديني) بكسر الكاف وفيه كمال السابق قبل وهذا الموضع في ما روضه حديث كل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا ما روي الحديث واجب بان الحكم على الكل بشئ لا يستلزم الحكم على كل فرد من أفراد هذا الشئ وليس المراد بذلك نقص العقل والدين في النساء لوجهين أحدهما لأنه من أصل الخلقة لكن التنبية على ذلك تحذيرا من الافتتان بهن وإسذار برب العذاب على ما ذكر من الكفران وغيره على النفس وليس نقص الدين منه من أفعاله صلى من الأثم بل في أعم من ذلك فالة النور لأنه أمر نسبي فالكمال مثلا ناقص عن الأكمل ومن ذلك الخائض لا تأثم بترك الصلاة فمن الخبز لكنها فافضة عن المصلي وهل تنسب على هذا الترتيب لكونها مكلفة به كما يناب المرئى على النوازل التي كان

أخرج له الشيخان وثقه أبو ساتم وقد صحح الحاكم هذا الحديث وأورد له شاهدًا وقال الحافظ رجال أسنده ثقات لكن فيه انقطاع قال وفي الباب عن ابن مسعود وعثمان وأبي سعيد وأنس والحكم بن عمرو وأبي أمامة وجرير بن العاص وياور وأما حارثة بن أبي الرجال الذي أخرجه الحديث الترمذي من طريقه فضحه أحمد ويحيى والرازيان وابن عدي وابن حبان وأما حديث أبي سعيد في الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا وأما ما كان يحرم بهذه الكلمات فرواه مسلم عن عبد الله بن أبي سبابة عنه وهو موقوف على عمرو بن عبد الله لا يعرف له سماع من عمرو وإنما سماع من عبد الله بن عمرو وقال رأى عمرو بن عبد الله يروي هذا الحديث عن عمرو بن قنينة عن عبد الله بن عمرو وهو في صحيح ابن الدار قطن المحفوظ عن عمرو موقوف قال الحاكم وقد صحح ذلك عن عمرو وهو في صحيح ابن خزيمة عنه قال الحافظ وفي أسنده انقطاع وهكذا رواه الترمذي عن عمرو موقوف فرواه أبو صانع ابن مسعود قوله سبحانه التسبيح نزيه الله تعالى وأصله كما قال ابن سيد الناس المراد ببيع في عبادة الله وأصله مدوم مثل غفران قوله وبجمله قال الخطابي أخبرني ابن جبال قال سألت الزبيدي عن قوله سبحانه اللهم وبجمله فقال معناه سبحانه وبجمله سبحانه قوله تبارك اسمك البركة نبوت الخير الإلهي في الشئ وليه إشارة إلى اختصاص اسمائه تعالى بالبركات قوله وتعالى جسدك الجسد العظمى وتعالى فاعلم من العلو إلى مات عظمته على عظمة كل أحد غيرك قال ابن الأثير معني تعالى جسدك إلا جلالك وعظمتك والحديثان وما ذكره المصنف من الآثار تدل على مشروعية الاستفناح بهذه الكلمات قال المصنف رحمه الله وأخيه أرواه في الصبابة الذين ذكرهم بهذا الاسم فمما وجوه عربية أصيها فاجتمع من الصبابة لينة الناس مع أن لينة أخفاؤه يدل على أنه الأفضل وأنه الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يله أوم عليه غالبًا وان استفتح بما رواه على أو بغيره فحسن الصبابة الرواية انتهى ولا يخفى أن ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى بالإثبات والاختيار واضح ما روى في الاستفناح حديث أبي هريرة المتقدم ثم حديث علي وأما حديث عائشة فقد عرفت ما فيه من المنال وكذلك حديث أبي سعيد ستعرف المألة الذي فيه قال الإمام أحمد أما أنا فذهب إلى ما روى عن عمرو بن رجلا استفتح ببعض ما روى كان حسنا وقال ابن خزيمة لا أعلم في الافتتاح بسجدة اللهم نسبح ربنا وأحسن أسأله حديث أبي سعيد ثم قال لا أعلم أحدًا ولا سمعنا به استعمل هذا الحديث على وجهه

«(باب التعوذ بالترائة)»

قال يفعل في حصته وشغل عما يرضه قال النووي الظاهر لأن ظاهر الحديث أنم الاتساب لأنه ينوي أنه يفعل لو كان سالما مع أهله وهي ليست باهل ولا يمكن أن تنوي لأنهم إجماع عليها قال في الفتح وعذري في كون هذا الفرق مستلزما لكونها لا تناب وقفة وفي هذا الحديث عن القوائد مشير وعية انطروج إلى المصلي في العبد وأمر الإمام الناس

بالصدق فيه واستنبطه بعض الصوفية جواز الطلب من الأغنياء الفقراء وله شروط وفيه حضور النساء العبد يمكن بحث
يشترطون عن الرجال خوف الفتنة وفيه جواز عظة الامام النساء على صدوقه ان يجد النعم حرام وكذا كثر استعمال الكلام
القيح كالان والشم وفيه اطلاق الكفر على الذنوب التي لا تخرج ٨٧ من الله تغلظا على فاعلم القول يكفرون وهو

كاطلا في نسبي الايمان وفيه
الاغلاظ بالنصح بما يكون سببا
لإزالة الصدقة التي تعاب وفيه أن
الصدقة تدفع العذاب وفيه
أنها قد تكفر الذنوب التي بين
المخلوقين وان العقل يقبل
الزيادة والنقصان وكذلك
الايمان وفيه أيضا صراحة
المتعلم للعلم والتابع للتبوع فيما
لا يظهر له عنه وفيه ما كان
عليه صلى الله عليه وآله وسلم
من الخلق العظيم والافصح الجليل
والرفق والرأفة زاده الله تبارك
وتعالى رواته هذا الحديث
الخمس كلهم مدينون الا بن أبي
هريرة فصرى وفيه التحديث
بصيغة الجمع والاختيار بالافراد
والعشرة ورواية ناهي عن ناهي
عن صحابي وأخرجه البخاري في
الطهارة والصوم والصلاة
والزكاة مقطعا وفي العبد
بطوله وسلم في الايمان والنسائي
في الصلاة وابن ماجه (عن
عائشة رضي الله عنها ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم
اعتكف معه في مسجده (بعض
نساءه) هي سودة أو رمل أو أم
حبيبة واستند الخلف ابن حجر
وقيل زيب وقيل اخنوخة
ورجح انهم ساءة بحدوث في

قال الله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم (وعن أبي سعيد
الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا قام الى الصلاة استفتح ثم يقول
أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونون فتنه ونفسه رواته أحمد
والترمذي وقال ابن المنذر جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقول قبل
القرأة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقال الاسود رأيت عمر بن الخطاب يقول
سبحانك اللهم وبحمده وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يقول رواته
الدارقطني حديث أبي سعيد أخرجه أيضا أبو داود والنسائي ولفظ الترمذي كان اذا
قام الى الصلاة كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمده وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله
غيرك ثم يقول الله أكبر ثم يقول أعوذ بالله الى آخر ما ذكره المصنف واقتضى أبي
داود كلف الترمذي الا انه قال ثم يقول لا إله الا الله ثلاثا ثم يقول الله أكبر كبير ثلاثا
أعوذ بالله الى آخره قال أبو داود وهذا الحديث يقولون هو عن علي بن علي يعني الرافعي
عن الحسن الزهرى من جعفر وقال الترمذي حديث أبي سعيد ما شهر حديث في هذا الباب
وقد أخذ قوم من أهل العلم بهذا الحديث وأما كثر أهل العلم فقالوا انما روى عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقول سبحانك اللهم وبحمده وتبارك اسمك وتعالى جدك
ولا إله غيرك هكذا روى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود والعمل على هذا عند
أكثر أهل العلم من التابعين وغيرهم وقد تكلم في اسناد حديث أبي سعيد كان يحيى بن
سعيد يتكلم في علي بن علي وقال أحمد لا يصح هذا الحديث انتهى كلام الترمذي وعلى
ابن علي هو ابن نجاد بن رفاعه الرافعي البصري روى عنه وكيع وثقه وأبو نعيم وزيد
ابن الحباب وشيخان بن فروخ وقال الفضل بن دكين وعفان كان علي بن علي الرافعي
يشبه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال أحمد بن حنبل هو صالح وقال محمد بن عبد الله
ابن عازم عمو أنه كان يصلي كل يوم ستمائة ركعة وكان يشبه عباده بعيسى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وكان رجلا عابدا ما أرى أن يكون له مشربون حديثا قبل له ان كان ثقة قال نعم
وقال ابن معين ثقة وقال أبو حاتم ليس به بأس لا يحتج بحديثه وقال يه قوب بن اسحق قدم
عائدا مسجدا فقال اذهبوا بنا الى سيدنا وابن سيدنا علي بن علي الرافعي قولا من همزه
ونقحه ونقحه فبذلكر ابن ماجه نفسه هذه الثلاثة عن عمرو بن مرة الجلي بفتح الجيم
والميم فقال نقفه الشعر ونقحه الكبر وهمزة الموتة يكون الواو بدون همز والمراد بها

سنة سيد بن منصور ولفظه ان ام سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة ورجل جعلت الطست تحتها وحديثه فاست رواه
البخاري من المدايض والله الحمد (وهي مستحاضة) حال كونها (تري الدم) وأتى بآء التانيث في المستحاضة وان كانت
الاستحاضة من خصائص النساء لا يشهد بان الاستحاضة خاصة لها بل الفعل لا القوة (فريحا وضعت الطست) بفتح الطاء

(تجمل من الدم) أي لاجله واستنبط من هذه الحديث جواز اعتكاف المستحاضة عند أمن ثلوث المسجد كدائم الحلات ورواه الشيخان ما بين واسطى وبصرى ومدني وفيه الحديث والعننة وأخرجه البخاري في الوضوء وكذا أبو داود وابن ماجه والنسائي في الاعتكاف ٨٨ (وعن أم عطية) اسمها نسبية ضم الثوث وفتح السين مصغرا لثالث الحرات

هنا الجنون وكذا في غيره هذا أبو داود في سننه وإنما كان الشعر من نشأة الشيطان لانه يدعو الشعر المداحين الهجائيين الماعظيين المخرين الى ذلك وقيل المراد شياطين الانس وهم الشعراء الذين يمتثلون كلاما لا سقيمة ولا نقشة في اللغة كلف الرقيق وهو أقل من النقش والنقش في اللغة أيضا نفع الرقيق في الشيء وإنما سمر بالكبر لان التكبير يعظم لاسيما اذا مدح والهمز في اللغة ايضا العصر يقال همزت الشيء في كني اي عصرته وهمز الانسان اغنياءه والحديث يدل على مشروعية الاقتناع به ذكر في الحديث وفيه وفي سائر الاحاديث رد ما ذهب اليه مالك من عدم استحباب الاقتناع بشيء في تقييده بعد التكبير كما تقدم رد ما ذهب اليه من قال ان الاقتناع قبل التكبير وفيه أيضا من وعية التعوذ من الشيطان من همزه ونقشه ونقشه والى ذلك ذهب أبو جند وأبو حنيفة والثوري وابن راهويه وغيرهم وقد ذهب الهادي والقاسم من أهل البيت الى أن تخله قبل التوجه ومذهبهم ما ان التوجه قبل التكبير كما تقدم وقد عرفت التصريح بأنه بعد التكبير وهذا الحديث وان كان فيه المقتضى المتقدم فلهذا من طرق متعددة بقوى بعضها بعضها ما أخرجه ابن ماجه عن حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنظ اللهم الى أعوذ بك من الشيطان الرجيم وهمزه ونقشه ونقشه وأخرجه أيضا البيهقي ومنه ما أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث جبير بن مطعم أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة فقال الله أكبر كبير الله أكبر كبير الله أكبر كبير الله أكبر الحمد لله كثير الحمد لله كثير الحمد لله وسبحان الله بكرة وأصيل ثلاثا أعوذ بالله من الشيطان من نقشه ونقشه وهمزه ومنها ما أخرجه أحمد عن أبي امامة بنحو حديث جبير ومنها عن سمرة عن عبد الله بن مسعود عن عمر موقفا عند الدار فطفي كما ذكره المصنف وهو أيضا عند الترمذي هذا مع ما يزيد ثبوت هذه السنة من عموم القرآن والحديث مصرح أن التعوذ المذكور يكون بعد الانتهاء بفتح في الله لم يرد الجع بين وجه وجهي وبين سبحانه والهم وليس كذلك فقد جاف في حديث ابن عمر روى الطبراني في الكبير وفيه عبد الله بن عباس الأسدي وهو ضيف وفيه عن جابر أخرجه البيهقي بسند جيد ولكنه من رواية ابن المنكر عنه وقد اختلف عليه فيه وفيه عن علي روى الصحيحين راهويه في مسنده وأعله أبو حاتم انتهى (قائده أخرى) الاحاديث الواردة في التعوذ ليس فيها الا انه فعل ذلك في الركعة الاولى وقد ذهب الحسن وعطاء وبرايم الى استحبابه في كل ركعة واستدلوا

كانت تمر من المرعى وثداوى الجرحى ونفس الموق لها في البخاري خمسة احاديث (رضي الله عنهم) قالت كنانة (رضي الله عنهم) فاعل النبي الذي صلى الله عليه وآله وسلم (ان تعوذ أي المرات أي كل واحدة منهن تنهي عن الاحداد أي تمنع من الزينة على ميت فوق ثلاث) يعني به المياهي مع أيامها (الاعلى زوج) دخل بها أو لم يدخل صغيرة كانت أو كبيرة سرفا وأمة نعم فسد أبي سميعة الاحداد على صغيرة ولا أمة (أو بعدة أشهر وشهرا) يعني عشر لبال انزل أيديه الايام أقبل عشر فثان قال البيضاوي وثاني عشر العشر باعتبار الليالي لانها آخر الشهر ورواها في ذلك لا يستعملون التذكير في مثل قط زهابا الى الايام حتى انهم يقولون صفت عشر أو بشمده قوله ان لثمت العشر انما انتم الايام ولعل المقتضى لهذا التقدير ان الجنين في غالب الاحر يحركه ثلاثة أشهر ان كان ذكرا ولا بد منه ان كان أنثى واعتبر أقصى الاجلين وزيد عليه العشر استظهارا لذكر ما فيه فركبه في المبادئ فسلكتس بها (ولا تمكث) لازالة كدم الان في

المنهي معني النبي ورواية الرفع هي الاحسن كالاختفى (ولا تطيب ولا تلبس ثوبا بعموم مصبوحا الاثوب عصب) بفتح المعبر وسكون الصادير وديانة يصبغها أي يجمع ثم يصبغ ثم ينسج (وقدر خص لنا) التطيب بالبخير (عند الطهر اذا اعتكف احبدا انما من محيضا) لدفع رائحة الدم لما تنسج قبل من الصلاة (في بيته)

يُضم النون وسكون الموحدة أي في قطعة يسيرة (من كسبت أظنار) بضم الكاف وسكون السين والكسب والكسب
 والقسط ثلاث لغات وهو من طيب الاعراب ومعه ابن البطار راسنا والظفار ضرب من العطر على شكل ظفر الانسان
 يوضع في الجوز وقال ابن التين صوابه قسط ظفار أي بغير همز نسبة إلى ظفار ٨٩ مدينة بساحل البحر يجلب اليها القسط
 الهندي وحكي في ضبط ظفار
 عدم الصرف والبناء كنهطام
 وهو العود الذي يتخبر به قال
 النورى ليس القسط والظفر
 من متصود المتطرب وانما رخص
 فيه للعادة اذا اعتسلت من
 الخيض لازالة الرائحة الكريهة
 وقال المهاب رخص لها في التبخير

به لدفع رائحة الدم لما تستقبله
 من الصلاة (وكأنهم هي عن
 اتباع الجنائن) يأتي الحديث فيه
 في محله ان شاء الله تعالى ورواة
 هذا الحديث بصريون وفيه
 التحديث والعنعنة وآخرجه
 البخاري هنا وفي الطلاق وكذا
 مسلم وأبو داود والنسائي وابن
 ماجه (عن عائشة رضي الله
 عنها ان امرأة) من الانصار كما
 في الحديث التالي لهذا الحديث
 المذكور في صحيح البخاري أو
 هي اسماء بنت مسكل كما في مسلم
 لكن قال الديلماني انه ضعيف
 وانما هو سكن نسبة إلى جدّها
 وجزم تبعاً للخطيب في مهماته
 انها اسماء بنت يزيد بن السكن
 الانصاري نسبة الانصار
 وصوبه بعض المتأخرين لانه
 ليس في الانصار من اسمه مسكل
 وتعب به عدد الرواة ويؤيده
 تقرير ابن منده بين التبرجيني
 وبان ابن طاهر وأباموسى الدين

بعموم قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستمعوا لله ولا تنكثن الاية تدل على مشروعية
 الاستماع قبل قراءة القرآن وهي أعم من أن يكون القارئ خارج الصلاة ودخلها
 وأحاديث النهي عن الكلام في الصلاة يدل على المنع منه حال الصلاة من غير فرق بين
 الاستماع وغيرهما لم يرد به دليل يخصه ولا وقع الاذن بمنعه فالاحوط الاقتصار على
 ما وردت به السنة وهو الاستماع قبل قراءة الركعة الاولى فقط وسيأتي ما يدل على ذلك
 في باب افتتاح الثانية بالقراءة

(باب ما جاء في بسم الله الرحمن الرحيم)

(عن أنس بن مالك قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم
 اسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم رواه أحمد ومسلم وفيه حذف صليت خلف
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلف أبي بكر وعمر وعثمان فكانوا لا يجهرون بسم الله
 الرحمن الرحيم رواه أحمد والنسائي بإسناد على شرط الصحيح ولا جد ومسلم صليت خلف
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وكانوا يستنصتون بالله رب
 العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها ولا بعد الله بن أحمد
 في مسنده أبيه عن شعبة عن قتادة عن أنس قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وخلف أبي بكر وعمر وعثمان فلم يكونوا يستفتنون القراءة بسم الله الرحمن
 الرحيم قال شعبة فقلت لقتادة أنت سمعته من أنس قال نعم نحن سألناه عنه والنسائي عن
 منصور بن زاذان عن أنس قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يسمعنا قراءة
 بسم الله الرحمن الرحيم وصلى بنا أبو بكر وعمر فلم نسمعهم أمهم ما) الحديث قد استوفى
 المصنف رحمه الله أكثر الروايات ورواية فكانوا لا يجهرون أخرجهما أيضا ابن حبان
 والدارقطني والطحاوي والطبراني وفيه حذف لا يجهرون وقوله كانوا
 يستنصتون بالله رب العالمين هذا متفق عليه وانما الله ومسلم بن زيادة لا يذكرون بسم
 الله الرحمن الرحيم وقد أعل هذا المذهب بالأضطرار لان جماعة من أصحاب شعبة روه
 عنه هم ذوا جماعة روه عنه بالفظ فلم اسمع أحدا منهم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وأجاب
 الحافظ عن ذلك بأنه قد روه جماعة من أصحاب قتادة عنه باللفظين وأخرجه البخاري
 في جزء القراءة والنسائي وابن ماجه عن أيوب وهو لاهو الترمذي من طريق أبي عوانة
 والبخاري فيه وأبو داود من طريق هشام الدستوائي والبخاري فيه وابن حبان من
 طريق حماد بن سلمة والبخاري فيه والسرارج من طريق همام كاهم عن قتادة باللفظ الاول

نيل إلى وأبنا على الجاني جزموا بما في مسلم ورواه ابن أبي شيبة وأبو نعيم كذلك فسلم مسلم من الوهم والتعريف
 وحكي النورى في شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح (سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن غسله من الخيض) أي الخيض
 (فأمرها) صلى الله عليه وآله وسلم (كيف تقتسل) أي بأن قال كما رواه مسلم عنه أنه طهرى فأجسنى الطهر وريتم صبي على رأسك

فأما كنيته فكانت يد الحق يبلغ شؤنه أسنأى أصوله ثم صبي الماء جليظاً (قال خذني فرصة) أي قطعه ممن صوف أو قطن أو جلدة عاينها صوف يحكاه أبو عبيدة وغيره بثلث الفاء وقبل يفتح القاف والصاد المهملة يعني شيئاً يسيراً مثل القرصة بطرف الأصبعين وقال ابن تيمية انما هو بالقاف ٩٠ والصاد المهملة أي قطعة عال المسطلا في الرواية ثابتة بالقاف والصاد

المهملة ولا يحمل الرأي في مثله والحق صحيح يقال أئمة اللغة (من مسك) بكسر الميم دم الفزال وروى يفتحها قال القاضي عياض وهي رواية الاكبرين وهو الجالد أي خذني قطعة منه وتعلم بها المسح القليل راحج بانهم كانوا في ضيق ويتنعم معه أن يمتنعوا المسك مع غلاتهم وتبعه ابن بطال ورجع النوروى الكسرو وله هو الظاهر الواضح وبؤيد قوله في الرواية الأخرى فرصة مسكة ومن قال معناه مأخوذة بالسد فسد أبعد (قنطهري) أي نظني (بها) أي بالقرصة قال النوروى المقصود بأستمال الطب دفع الرائحة الكريهة على الصبي وقيل لكونه أسرع إلى الجبل والصواب أن ذلك مستحب لكل مقتله من حمض أو نفاس ويكره تركه للقادة فان لم يجد مسكاً فليس فان لم يجد فزيتاً كاطين والأفالمه كافي (قالت) أسماء (كتب) أنظهر بها قال صلى الله عليه وآله وسلم (سجدان الله) متجهبان خفا ذلك عليهما (قطهري) قالت عائشة رضي الله عنها (فاجتنبها إلى قلت) لها (تتبعي بها) أي بالقرصة (أثر الدم) أي في الفرج قاله النوروى

وأخرجه مسلم من طريق الأوزاعي عن قتادة بلقط لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم ورواه أبو يعلى والسرارج وعبد الله بن أحمد عن أبي داود الطيالسي عن شعبة بلقط لم يكونوا يفتنون القراءة إلى آخر ما ذكره المحقق وفي الباب عن عائشة عند مسلم وعن أبي هريرة عند ابن ماجه وفي أسناده بشر بن رافع وقد ضعه في غير واحد من حديث آخر عند أبي داود والنسائي وابن ماجه وله حديث ثالث سمي أي ذكره وعن عبد الله بن مغفل وسماق أيضاً وقد استدل بالحديث من قال أنه لا يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وهم على ما حكاه ابن مسعود الناس في شرح الترمذي علماء الكوفة ومن شاذهم قال وعن رأى الأسرارهم عمر وعلى وعاروق قد اختلف عن بعضهم فروى عنه الجهر بها ومن لم يختلف عنه أنه كان يسربها عبد الله بن مسعود وبه قال أبو جعفر محمد بن علي بن حسين والحسن وابن سيرين بن زور ويذكر عن ابن عباس وابن الزبير وروى عنهما الجهر بها وروى عن علي أنه كان لا يجهر بها وعن صفوان بن وهب عن حماد والوزاعي وأبو حنيفة وأحمد وأبو عبيد وسكن عن الخفي وروى عن عمار قال أبو عمر من وجوه ليست بالثامنة أنه قال يخفي الإمام أربعا الموز وبسم الله الرحمن الرحيم وآمين وروى بالثامنة الأسود وروى علقمة والأسود عن عبد الله بن مسعود قال ثلاث يخفين الإمام الاستعاذة وبسم الله الرحمن الرحيم وآمين وروى نحو ذلك عن إبراهيم والنوروى وعن الأسود صليت خلف عرسه من صلاة لم يجهر فيها بسم الله الرحمن الرحيم وروى ابن أبي شبة عن إبراهيم أنه قال الجهر بسم الله الرحمن الرحيم بدعة وروى الترمذي والحايزي الأسرار عن أكر أهل العلم وأما الجهر بها عند الجهر بالقراءة فروى عن جماعة من السلف قال ابن سيد الناس روى ذلك عن عمرو بن عمرو وابن الزبير وابن عباس وعلي بن أبي طالب وعمار بن ياسر وعن عوف بن مالك ثلاث روايات أنه لا يقرؤها وأنه يقرؤها سرا وأنه يجهر بها وكذلك اختلف عن أبي هريرة في جهر بها أو سرا وروى الشافعي بأسناده عن أنس بن مالك قال سئل معاوية بالناس بالمدينة صلاة جهر فيها بالقراءة فلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ولم يكبر في المنفض والرفع فلما فرغ ناداه المهاجرون والانصار يا معاوية نفضت الصلاة فابن بسم الله الرحمن الرحيم وابن التكمير إذا خذفت ورفعت فكان إذا صلى بهم بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكبر وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم وذكره الخطيب عن أبي بكر الصديق وعثمان وأبي بن كعب وأبي قتادة وأبي سعيد وأنس وعبد الله بن أبي أوفى وشهد ابن أوس وعبد الله بن جعفر

وقال الحاملي يستحب لها أن تطيب كل موضع أصابه الدم من بدنها قال ولم أره لغیر وظاهر الحديث بحجة له قال والحسين في الفتح ويصرح به رواية الأعلی تبقي بموضع الدم واستنبط منه أن العالم يكنى بالجواب في الأمور المستورة وأن البراءة أن عن أمير دينه أو تكبر بالجواب لأفهام السائل وإن الطالب الخاذق في فهم السائل قول الشيخ وهو يسمع وفيه

الدلالة على حسن خلق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وعظيم حله وخياله وفي هذا الحديث من القوائد السنية واستصحاب الزلف بالمعلم وأهله الذين لا يفهم وفيه ان المرء مطلوب بستر عيوبه وان كانت مما جيل عليه من جهة بالطبيب لازالة الرائحة الكريهة ورواه هذا الحديث ما بين يفتي ومكي وفيه ٩١ الحديث والعفة وأخرجه الي في الطهارة والاعتصام و

والحسين بن علي ومعاوية قال الخطيب وأما التابعون ومن بعدهم عن قال الجهر بها فهم أكرم من أن يذكرأ وأوسع من أن يحصر وأمنهم محمد بن المسيب وطاوس وعطاء ومجاهد وأبوائل وسعيد بن جبهر وابن سيرين وعكرمة وعلي بن الحسين وابنه محمد بن علي وسالم بن عبد الله بن عمر ومحمد بن المنكدر وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد بن كعب ونافع مولى ابن عمر وأبو الشعثاء وعمر بن عبد العزيز ومكحول وحبيب بن أبي ثابت والزهرى وأبو قلابه وعلي بن عبد الله بن عباس وابنه الأزرق بن قيس وعبد الله بن مهقل بن مقرن ومن بعدهم التابعين عبيد الله السمرى والحسن بن زيد وزيد بن علي ابن حسين ومحمد بن عمر بن علي وابن أبي ذئب واليث بن سعد واسحق بن راهويه وزاد البيهقي في التابعين عبد الله بن صفوان ومحمد بن الحنفية وسليمان التيمي ومن تابعهم المعمر بن سليمان وزاد أبو عمر عن أصبغ بن الفرج قال كان ابن وهب يقول بالجهر ثم يرجع الى الاسرار وحكاها غيره عن ابن المبارك وأبي ثور وذكر البيهقي في الخلافات انه اجتمع آل رسول صلى الله عليه وآله وسلم على الجهر يسمى الله الرحمن الرحيم حكاها عن أبي جعفر الهاشمي ومثله في الجامع الكافي وغيره من كتب العترة وقد ذهب جماعة من أهل البيت الى الجهر بها في الصلاة السرية والجرية وذكر الخطيب عن عكرمة انه كان لا يصلى خافا من لا يجهر بالسجدة وعن أبي جعفر الهاشمي عنه واليه ذهب الشافعي وأصحابه ونقل عن مالك في ائمتهم في النوافل في فاتحة الكتاب وسورة القرآن وقال طاوس ذكر في فاتحة الكتاب ولا تذكرو في السورة بعدها وحكى عن جماعة انها لا تذكروا ولا جهرها وأهل هذه المقالة منهم القائلون انها ليست من القرآن وحكى القاضى أبو الطيب الطبرى عن ابن أبي ليلى والحكم ان الجهر والامرار بها سواء فهذه المذهب في الجهر بها والاسرار واثبات قراعتهم وانقيها وقد اختلفوا اهل هي آية من الفاتحة فقط أو من كل سورة أو ليست بآية فذهب ابن عباس وابن عمرو وابن الزبير وطاوس وعطاء ومكحول وابن المبارك وطائفة الى انها آية من الفاتحة ومن كل سورة غير براءة وحكى عن أحمد واسحق وأبي عبيد وجماعة أهل الكوفة ومكة وأكثرا العراقيين وحكاها الخطابي عن أبي هريرة وسعيد بن جبهر ورواه البيهقي في الخلافات باسناده عن علي بن أبي طالب والزهرى وسفيان الثوري وحكاها في السفن الكبرى عن ابن عباس ومحمد بن كعب انها آية من الفاتحة فقط وحكى عن الاوزاعي ومالك وأبي حنيفة وداود وهورواية عن أحمد انها ليست آية في الفاتحة ولا في أوائل السور وقال أبو بكر الرازى وغيره من الحنفية

والحسين بن علي ومعاوية قال الخطيب وأما التابعون ومن بعدهم عن قال الجهر بها فهم أكرم من أن يذكرأ وأوسع من أن يحصر وأمنهم محمد بن المسيب وطاوس وعطاء ومجاهد وأبوائل وسعيد بن جبهر وابن سيرين وعكرمة وعلي بن الحسين وابنه محمد بن علي وسالم بن عبد الله بن عمر ومحمد بن المنكدر وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد بن كعب ونافع مولى ابن عمر وأبو الشعثاء وعمر بن عبد العزيز ومكحول وحبيب بن أبي ثابت والزهرى وأبو قلابه وعلي بن عبد الله بن عباس وابنه الأزرق بن قيس وعبد الله بن مهقل بن مقرن ومن بعدهم التابعين عبيد الله السمرى والحسن بن زيد وزيد بن علي ابن حسين ومحمد بن عمر بن علي وابن أبي ذئب واليث بن سعد واسحق بن راهويه وزاد البيهقي في التابعين عبد الله بن صفوان ومحمد بن الحنفية وسليمان التيمي ومن تابعهم المعمر بن سليمان وزاد أبو عمر عن أصبغ بن الفرج قال كان ابن وهب يقول بالجهر ثم يرجع الى الاسرار وحكاها غيره عن ابن المبارك وأبي ثور وذكر البيهقي في الخلافات انه اجتمع آل رسول صلى الله عليه وآله وسلم على الجهر يسمى الله الرحمن الرحيم حكاها عن أبي جعفر الهاشمي ومثله في الجامع الكافي وغيره من كتب العترة وقد ذهب جماعة من أهل البيت الى الجهر بها في الصلاة السرية والجرية وذكر الخطيب عن عكرمة انه كان لا يصلى خافا من لا يجهر بالسجدة وعن أبي جعفر الهاشمي عنه واليه ذهب الشافعي وأصحابه ونقل عن مالك في ائمتهم في النوافل في فاتحة الكتاب وسورة القرآن وقال طاوس ذكر في فاتحة الكتاب ولا تذكرو في السورة بعدها وحكى عن جماعة انها لا تذكروا ولا جهرها وأهل هذه المقالة منهم القائلون انها ليست من القرآن وحكى القاضى أبو الطيب الطبرى عن ابن أبي ليلى والحكم ان الجهر والامرار بها سواء فهذه المذهب في الجهر بها والاسرار واثبات قراعتهم وانقيها وقد اختلفوا اهل هي آية من الفاتحة فقط أو من كل سورة أو ليست بآية فذهب ابن عباس وابن عمرو وابن الزبير وطاوس وعطاء ومكحول وابن المبارك وطائفة الى انها آية من الفاتحة ومن كل سورة غير براءة وحكى عن أحمد واسحق وأبي عبيد وجماعة أهل الكوفة ومكة وأكثرا العراقيين وحكاها الخطابي عن أبي هريرة وسعيد بن جبهر ورواه البيهقي في الخلافات باسناده عن علي بن أبي طالب والزهرى وسفيان الثوري وحكاها في السفن الكبرى عن ابن عباس ومحمد بن كعب انها آية من الفاتحة فقط وحكى عن الاوزاعي ومالك وأبي حنيفة وداود وهورواية عن أحمد انها ليست آية في الفاتحة ولا في أوائل السور وقال أبو بكر الرازى وغيره من الحنفية

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتص رأسه أى حلى شعره (وامتنطى وأمسكى عن عمرتك أى اتركى العمل فى العمرة واتمها فافليس المراد انطوى وخرج منها فان الحج والعمرة لا يخرج منهما الا بالتحل وحيث قد تكون قارئة ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم يكفين طوافك حجك وعمرتك ولا يلزم من نقض الرأس والامتنشاط ابطالها لجوازها حال الاجرام وقد جازوا

فعلها اذ كان على انه كان برأسه اذى وليس المراد ابطى عمرة لئلا يؤيده قولها في العمرة أو أجمع بجمعة واحدة وقولها اربع
مواحي بجمع وعمرة وأربع أبا الحج وقوله صلى الله عليه وآله وسلم هذم مكان عمرة ك قالت عائشة (ففعلت) النقص والامتناع
والامتناع (فما مضيت) أي ادبت ٩٢ (الحج) بعد احرأى به (أمر) صلى الله عليه وآله وسلم أخى (عبد الرحمن) بن أبي بكر

هي آية بين كل سورتين غير الاتصال وبراءه وليست من السور بل هي قرآن مستقل
كسورة قصيرة وسكى هذا عن داود وأصحابه وهو رواية عن أحمد وأعلم أن الأمة
أجمعت أنه لا يكفر من أنبئها ولا من تناسها الاختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو تفرقا
بجمعة عليه أو أثبت ما لم يقل به أسدقانه يكفر بالاجماع ولا خلاف أنها آية في اثنا عشرة
الثل ولا خلاف في اثباتها خطأ في أوائل السور وفي المحقق الا في أول سورة التوبة وأما
السلامة فلا خلاف بين القراء السبعة في أول فاصحة الكتاب وفي أول كل سورة اذا
ابتدأ بها القارئ ما خلا سورة التوبة وأما في أوائل السور مع الوصل بسورة قبلها
فانتم ما بين كثير قالون وعاصم والكسائي من القراء في أول كل سورة الا في سورة
التوبة وحذفها منهم أبو عمرو وجوزة وورش وابن عامر وقد احتج القائلون بالاسرار بها
بحديث الباب وحديث ابن مغفل الآتي وغيرهما بما ذكرنا واحتج القائلون بالجمهور بها
في الصلاة الجهرية بأحاديث منهم حديث أنس وحديث أم سلمة الاستئذان وسما في
الكلام عليهم ما ومن حديث ابن عباس عند الترمذي والدارقطني باللفظ كان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يفتح الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم قال الترمذي هذا حديث ابن
اسناد يذلل وفي اسناده اسمعيل بن حماد قال الزرار اسمعيل لم يكن بالقوي وقال العقيلي
غير محفوظ وقد وثق اسمعيل يحيى بن معين وقال أبو حاتم يكتب حديثه وفي اسناده أبو
خالد الوائلي اسمه هرثم وقيل هرم قال الحافظ مجهول وقال أبو زرعة لا أعرف من
هو وقال أبو حاتم صالح الحديث وقد ضعف أبو داود وهذا الحديث روى ذلك عنه
الحافظ في التلخيص والحديث طريق آخرى عن ابن عباس رواها الحاكم باللفظ كان
يجهر في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم وصحح الحاكم هذه الطريق وسخطا الحافظ في
ذلك لأن في اسنادهما عبد الله بن عمرو بن حسان وقد نسبهما ابن المديني الى الوضع للحديث
وقدر واهم عن بن راهويه في مسنده عن يحيى بن آدم عن شريك ولم يذكر ابن عباس في
اسناده بل أرسله وهو الصواب من هذا الوجه قاله الحافظ وقال أبو عمر الصحيح في هذا
الحديث أنه روى عن ابن عباس من فعله لا من فوعا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ومنها ما أخرجه الدارقطني عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يجهر
في السورتين بسم الله الرحمن الرحيم وفي اسناده عمر بن حفص المكي وهو ضعيف
وأخرجه أيضا عنه من طريق أخرى وفيها أحمد بن رشيد بن خنيس عن مسدد بن خنيس
وهو ماضع لثان ومنها ما أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة باللفظ قال نعيم الجهم

الصديق رضي الله عنه (أي آية)
الخصبة (يقع الحاء وسكون الصاد)
التي نزل فيها بالحصب موضع بين
مكة ومكة يسمون فيه إذا تفرقا
منها (أدعاني) أي اعتراني (من)
التيهم) موضع على فرسخ من
مكة فيه مسجد عائشة (مكان)
يجري التي انسكت) من النسك
أي التي أحرمتها وأردت ألا
حده ولها منفردة غير مندرجة
ومعنى الخصى وفي رواية نسكت
من السكوت أي التي تركت
أعمالها وسكت عنها وللقاضي
نسكت والضمير نفسه راجع الى
عائشة على سبيل الاتفات من
التسكيم للعبادة وفي السباق
التي أتت بعد التثنية وهو
ظاهر لما نال قاله في التثنية أو
المعنى نسكت العمرة من الخصى
وأطلق التثنية عليها
كتابة عن اسنادهما وعدم بقائه
استقلالها وانما هي ما بالعمرة
بعد الفراغ وهي قد كانت
محصاة لها منذ رجعة مع الحج
لقد هاء مرة مفردة كما حصل
اسانرا وأوجه صلى الله عليه
والله وسلم حديث اعتمر بعبد
الفرغ من جهن المارة عمرة
مفردة عن جهن محصاة منها
على كثرة العبادات وقام مباحث
الحديث في كتاب الحج ورواته

الخمس ما بين بصري ومدني وفيه الحديث والنعمة (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت خرجنا من صلبت
المدنية مكة اينذا القعدة (مواقين) وفي رواية مواقين (لهلال ذي الحجة) والمعنى مشرقين يقال أوف على كذا اذا أشرف
عليه ولا يلزم منه التثنية فيه وقال النووي أي مقار بين لاسم لاله لأن خروج وجهه صلى الله عليه وآله وسلم كان لخمس ليال يقين

من ذى القعدة يوم السبت (فقال نزول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم من أحب أن يهال) (الامين وفي رواية يهمل الام مشددة
أى يحرم (بعمرة فليهل) (بعمرة فلو لا أهديت) أى سقت الهدى (لا هالات) ولا بوى ذرو الوقت والاصبلى لاحالات
(بعمرة) ليس فيه دلالة على ان التمتع أفضل من الافراد لانه انما قال ذلك لاجل ٩٣ فسبح الحج الى العمرة الذى هو خاص

بهم فى تلك السنة فحاشا الله بحريم
الجاهلية العمرة فى أشهر الحج
لا التمتع الذى فيه الخلاف وقاله
ليطيب قلوب أصحابه اذا كانت
تقومهم لا تسمع بنسخ الحج
الى الارادتهم موافقة صلى الله
عليه وآله وسلم أى ما ينفى من
موافقتكم فيما أمرتكم به الا
سوق الهدى ولولا لو افقتكم
وانما كان الهدى لانه لا تقام
الاحرام بالعمرة لان صاحب
الهدى لا يجوز له التحلل حتى
يضره ولا يضره الا يوم النحر
والمتمتع يتحلل من عمرته قبله
فمتى اذ كان قاله الفسطانى وقال
الحافظ الشوكاني فى السيل نقد
ثبت فى الصحيحين وغيرهما ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال لو اسست قبائل من أممى
ما استبدت بمائة من الهلدى
ولعلتم اعزرة فدل على ان التمتع
أفضل من الاقران وقد سقت
المذاهب والادلة فى شرحى
للمتنقى عما لا يحتاج الناظر الى
غيره فلا حاجة عليه أولى لان
المقام طويل الذيل انتهى
وستكون لنا عودة الى ذلك فى
كتاب الحج ان شاء الله (فأهل
بعضهم بعمرة وأهل بعضهم
بالحج) قالت عائشة (وكنتم أنا
عن أهل بعمرة أذكر كنى يوم عرفه

صليت وراء أبى هريرة نقرا باسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بآم القرآن وفيه يقول اذا
سلم والذى نفسى بيده انى لا شريك لك صلاوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد صح
هذا الحديث ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال على شرط البخارى ومسلم وقال البيهقى
صحيح الاسناد وله شاهد وقال أبو بكر الخطيب فيه ثابت صحيح لا يمتوجه عليه تعديل
ومناعن أبى هريرة أيضا عند الدارقطى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
قرأ وهو يوم الناس افتتح بيسم الله الرحمن الرحيم قال الدارقطى رجال اسنده كلهم
ثقات انتهى وفى اسنده عبد الله بن عبد الله الاصمعى روى عن ابن معين وثيقه وضعفه
وقال ابن المدينى كان عنده أصحابا ضعفاء ووثقوا فذكرتهم فيه غير واحد ومناعن أبى هريرة
أرضاعه الدارقطى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قرأت الحمد فاقرأوا
بسم الله الرحمن الرحيم انها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن
الرحيم احسدى أيها قال البيهقى وجميع رواة ثقات الا ان فوح بن أبى بلال الراوى
له عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبى هريرة تردد فيه فرفعه فرفعه فرفعه فرفعه فرفعه فرفعه
الحافظ هذا الاسناد رجاله ثقات وصحيح غير واحد من الأئمة وقع على رفعه وعله ابن
القطان بتردد فوح المذكور وتكلم فيه ابن الجوزى من أجل عبد الحميد بن جعفر فان
فيه من الاول لكن متابعه فوح له مما تقويه ومناعن على بن أبى طالب وعمار بن ياسر ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يحجر فى المكة بآيات بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه
الدارقطنى وفى اسنده جابر الجعفى وابراهيم بن الحكم بن طهير وغيرهما ممن لا يعول عليه
ومناعن على أيضا بالقطان الذى صلى الله عليه وسلم كان يقرأ باسم الله الرحمن الرحيم
فى صلاته أخرجه الدارقطى وقال هذا اسناد علوى لا بأس به وله طريق أخرى عنده
عنه بالقطان أنه سئل عن السبع المثاني فقال الحمد رب العالمين قبل اعماهى ست فقال بسم
الله الرحمن الرحيم واسنده كلهم ثقات وقال الحافظ فى الحديث الاول الذى قال انه
لا بأس باسمه انه بين ضعيف ومجهول ومناعن عمران النبى صلى الله عليه وسلم كان
اذا قام الى الصلاة فأراد أن يقرأ قال بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابن عبد البر قال ولا
يثبت فيه الا أنه موقوف ومناعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف
نقرأ اذا هفت فى الصلاة فأتا اقرأ الحمد لله رب العالمين قال قل بسم الله الرحمن الرحيم
رواه الشيخ أبو الحسن وفى اسنده الجهم بن عثمان قال أبو حاتم مجهول ومناعن سمرة
قال كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم سكتان سكتة اذا قرأ باسم الله الرحمن الرحيم

وأنا حاض فشكلت ذلك (الى النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم فقال دعى عمرتك) أى أفعاله وارفضها (وانقضى رأسك)
أى شعرها وفيه دلالة على نقض المرأة شعرها عند غسل الخيض وهل يجب أم لا وظاهر الحديث الوجوب وبه قال ابن عمر
والحسن وطاوس فى الخاض دون الجنب وبه قال أحمد ورجع جماعة من أصحابه الاستقبال فيه ما استدلل الجمهور على عدم

لوجوب التمسك بحديث أم سارة إلى امرأته فذكره في رأسها فأنقذه الجنيابة قال لأرواه مسلم وفي رواية له العيصية والجنيابة وقد
سجلوا حديث عائشة هذا على الاستحباب جميعا بين الروايتين (وامتشاطي وأهلي بجمع) أي مع عمرتك وأمكانك (فنهات) ذلك
كانه (حتى إذا كان ليلة الحصة أرسل ٩٤) فمضى أخى عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم (فخرجت) معه (إلى

التمتع فاهلالت بعصرة) منه
(مكان عمرتي) التي تركتها (قال
هشام) بن عروة ولم يكن في شيء
من ذلك هدي ولا صوم ولا
صدقة) استشكل النووي في
السلامة بين القمار والمتنع
عليه الذم وأجاب القاسمي
ببعض ما يأنس بتركه ولا
مقتضى لأنما أخرمت بالجماع ثم
نوت في نسخة في عمرة فلما حاضت
ولم يتمها ذلك رجعت إلى جمها
لأنه ذرأ قال العمرة وكانت
ترفضها بالوقوف فأمرها بهجمل
الرفض فلما كملت الحج اعترفت
بعمرة بتدأ وعرض بقولها
وكنيت أنا من أهل بعمرة وقولها
ولم أهل الأبهرة وأجيب بأن
هشام ما لم يبلغه ذلك أخبر بقبه
ولا يلزم منه نقس في الأمر
بل روى جابر أنه صلى الله عليه
وآله وسلم أهدى عن عائشة بقره
فأنهم روى هذا الحديث
الحديث ما بين كوفي ومدني وفيه
التحديث والعنعنة (وعنها)
أي عن عائشة رضي الله عنها أن
امرأة وهي معاذة بنهم الميم وقع
العين بنت عبد الله العدوية
(فأنسها أتجزى أحدا) أي
أنقض (صلاتها) التي لم تصلها
زمن الحيض (إذا طهرت) بفتح
الطاء وضم الهاء (فتسالت)

وسكتة إذا فرغ من القراءة فأنكر ذلك عمر بن الخطاب فكتبوا إلى أبي بن كعب
فكتب أن صدق عمرة أخرجه الدارقطني واسناده جيد غير أن الحديث أخرجه الترمذي
وأبو داود وغيرهما باللفظ سكتة حين يقتنع وسكتة إذا فرغ من السورة ومنها عن أنس
قال **كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة** بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه
الدارقطني أيضا وله طريق أخرى عن أنس عند الدارقطني والحاكم معناه ومنها عن أنس
أيضا باللفظ **معتم رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر** بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه
الحاكم قال ورواه عنهم ثقات ومنها عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم ذكره ابن سبيل الناس في شرح الترمذي وفي أسناده
الحكم بن عبد الله بن سعيد وقد تكلم فيه غير واحد ومنها عن يزيد بن الحبيب بنحو
حديث عائشة وفيه جابر الجعفي وليس بشيء وله طريق أخرى فيها سلمة بن صالح وهو
ذاهب الحديث ومنها عن الحكم بن عمرو وغيره من طريق لا يعول عليها ومنها عن ابن
عمر قال **صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فكانوا يجرون**
بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه الدارقطني قال الحافظ وفيه أبو طاهر أحمد بن عيسى
العلوي وقد كذب أبو حاتم وغيره ومن دونه أيضا ضعيف ويحتمل ورود الخطيب عن
ابن عمر من وجه آخر وفيه مسلم بن حبان وهو صحيح قال والصواب أن ذلك عن ابن عمر
غير مرفوع فهذه الأحاديث فيها القوى والضعيف كما عرفت وقد عارضتها الأحاديث
التي أتت على ترك البسمله التي قدمناها وقد جلت روايات حديث أنس السابقة على تركه
الجمهور لا ترك البسمله مطلقا لما في تلك الرواية التي قدمناها في حديثه باللفظ فكانوا
لا يجرون بسم الله الرحمن الرحيم وكذلك جاءت رواية حديث عبد الله بن المغفل
الأنسية وغيرهم ما حاشا أطلقته أحاديث في قراءة البسمله على تلك الرواية المأثمة
بنفي الجمهور وطوا إذا كان محصل أحاديث نفي البسمله هو نفي الجمهور بها في حديث رواية
فيما أثبت الجمهور قدمت على نفيه قال الحافظ لا يجرد تنسيق رواية المأثمة على الثاني
لأن أنس لم يحددا أن يجهر النبي صلى الله عليه وسلم مدة عشر سنين ويحجب أبا
بكر وعمر وعثمان خمس أو عشر من سنة فلا يسمع منهم الجمهور بها في صلاة واحدة بل
لكون أنس اعترف بأنه لا يحتفظ بهذا الحكم كأنه لم يعد عهد به لم يذكر منه الجزم
بالافتتاح بالحمد لله جهر فلم يستحضر الجمهور بالبسمله فبقيت الأحاديث بحديث من أثبت
الجمهور انتهى ويؤيد ما قاله الحافظ من عدم استحسان أنس لذلك ما أخرجه الدارقطني

عائشة (أمر روية أثبت) نسبة إلى حر وراقرية بقرب الكوفة كان أول اجتماع الخوارج هم أوهم مرفي كثيرة عن
لكن من أصولهم المتفق عليها بينهم الأخذ بما دل عليه القرآن وروا ما زاد عليه من الحديث مطلقا والمعنى أخرجها أنت لأن
طائفة من الخوارج يوجبون على الحائض قضاء الصلاة الباقية من الحيض وهو خلاف الإجماع فالعمرة فالأسفة هام

الاشكارى وزاد في رواية مسلم عن معاذة ثقات لا ولي كفى أسأل سؤالا جرد طالب العلم لا لاعتنت فثابت غاشية (كذا في بعض)
مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أى مع وجوده أو بعده أى فكان يطلع على حاله في الترتيب (ألا بما رآه) أى بالفضيلة لأن
التقرير على ترك الواجب غير جائز (أو قالت) أى معاذة (فلا تنه له) وقر بين الصلاة ٩٥ والصوم بتكررها فلم يجب قضاؤها

للمخرج بخلافه وعند الاسماعيني
من وجه آخر فلم تكن تقضى ولم
نؤمر به والاستدلال بقولها هذا
أوضح من الاستدلال بقولها فلم
نؤمر به لأن عدم الأمر بالقضاء
هنا قد ينزع في الاستدلال به على
عدم الوجوب لاحتمال الاكتفاء
بالدليل العام على وجوب القضاء
واقطع علم ورواية هذا الحديث
كلهم بصريون وفيه التحديث
بالإفراد والجمع وأخرجه الستة
(عن أم سلمة) ههنا (رضي الله
عنها) حديث حديثه وهي مع
النبي صلى الله عليه وآله (وسلم)
في الحديث (ولفظه) قالت حضرت
وأنا مع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في الجملة فأنشأت فخر بيت
منها فأخذت ثياب حبيضة
فلبستها فقال لي رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أنقصت قلت
نعم فدعاني وأدخلني معه في
الجملة وقد تقدم هذا الحديث
وشرحه (ثم قالت في هذه الرواية
إن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) كان يقبلها وهو صائم)
وكنيت غنمنا أنا والنبي صلى
الله عليه وآله وسلم من أنا واحد
من الجماعة وفيه جواز التمسك
للصائم مع الأمن والاغتسال مع
الرجل من ظرف واحد لهما
(عن أم عطية) نسبية بات

عن أبي سلمة قال سألت أنس بن مالك أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح بالحمد
لله رب العالمين أو بسم الله الرحمن الرحيم فقال أنا سألتني عن شيء ما أحفظه وما سألتني
عنه أحفظ فقلت أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في الغلظين قال نعم قال
الدارقطني هذا الإسناد صحيح وعروض التبيين في مثل هذا غير مستكر فقد حكى
الطحاوي عن نفسه أنه حضر جامعة من أهل التبيين الموابين في ذلك
الجامع فسألهم عن حال إمامهم في الجهر والاختفات قال وكان صديقا جلا صوته الجامع
فاخذوا في ذلك فقال بعضهم بجهر وقال بعضهم بحقت ولكنه لا يخفى عليك أن
هذه الأحاديث التي استدل بها القائلون بالجهر منها ما لا يدل على المطلوب وهو ما كان
فيه ذكر أمية من الفاتحة أو ذكر القراءة أو ذكر الأمر بقرائتها من دون تقييده
بالجهر في الصلاة لأنه لا ملازمة بين ذلك وبين المطلوب وهو الجهر بها في الصلاة
وكذا ما كان مقيدا بالجهر به بدون ذكر الصلاة لأنه لا نزاع في الجهر بها خارج الصلاة
فإن قلت أما ذكر أمية أو ذكر الأمر بقرائتها في الصلاة بدون تقييده بالجهر فعدم
الاستلزام مسلم وأما ذكر قراءته صلى الله عليه وسلم في الصلاة لها فالظاهر أنه يستلزم
الجهر لأن الطريق إلى نفسه انما هي السماع وما يسمع جهر وهو المطلوب قلت يمكن
أن تكون الطريق إلى ذلك أخباره صلى الله عليه وسلم أنه قرأها في الصلاة فلا
ملازمة والذي يدل على المطلوب منها هو ما صرح فيه بالجهر بها في الصلاة وهي أحاديث
لا ينتمض الاحتجاج بها كما عرفت ولهذا قال الدارقطني أنه لم يصح في الجهر بها حديث
وليس له أن يذكر القراءة في الصلاة يستلزم الجهر بها لم يثبت بذلك مطلوب القائلين
بالجهر لأنهم من الأحاديث الواردة بذلك حديث أبي هريرة المتقدم وقد تعقب باحتمال
أن يكون أبو هريرة أنشدهم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في معظم الصلاة
لأن جميع اجزائها على أنه قد رواه جماعة عن نعيم عن أبي هريرة بدون ذكر البسلة كما
قال الحافظ في التلخيص وقد جمع القرطبي بما حاصله أن المشركون كانوا يحضرون المسجد
فاذا قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الله يذكر رجن الإمامة يعنون مسجلة
أخبر أن يحسان بسم الله الرحمن الرحيم ونزلت ولا تجهر به ثلاث ولا تخافت بها حال
الحكيم الترمذي فبقي ذلك إلى يومنا هذا على ذكر الرسم وإن زالت العلة وقد روى هذا
الحديث البابي في الكبير والأوسط وعن سعيد بن جبير قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وكان المشركون يهزون عكاه وتصدية

الحزن أو بنت كعب (رضي الله عنها) قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول يخرج العواتق أى يخرج وهو
غير متضمن للأمر لأن أخبار الشارع عن الحكم الشرعي متضمن للطالب لكنه هنا عند الجهر والتدليل لآخر (ودوات
الخلدور) بالضم جمع خلد بالكسر وهو السقي في جانب البيت تقع له البكر ورأى البيت نفسه (والحيض) بضم الحاء وتشديد

الياسم جمع حائض (وليس هذا التفسير وعودة المؤمنين وتعزل خبره في الامر) الحائض المصلي) أي فيمكن فيمن يتصور يؤمن
 وجابر كذا المشهد الكرمي رخص الشافعية من هذا العموم غير ذوات الهبات والمستحبات ما من فيمن لان المسئلة قد
 ذلك كانت ما حوت بخلافها الا وقد طالت ٩٦ حاشية في الصحيح لورأي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أحدث النساء

لأنهن المساجد كما نعت نساء
 بنو اسرائيل وبه قال مالك وأبو
 يوسف (قيل) القائل حفصة
 (أما) أي لام عطية (الحيض)
 على الاستسقاء التجمي من
 أخبارهم بنو الحارث بن
 أم عطية (الابن) الحائض
 (تتمد صفة) أي يومها (وكذا
 وكذا) أي نحو المزدلفة ومضى
 وصلاة الاستسقاء وفيه ان
 الحائض لا تمجد ذكر الله ولا
 مواطن المنبر كجالس العلم
 والذكر سوى المساجد وفيه
 امتناع خروج المرأة بغير
 جلباب وهو المقنعة أو الثياب أو
 الخصر منه وقيل النوب الواسع
 يكون دون الرداء قبل الملقحة
 وقيل الملاءة وقيل القميص
 ورواة هذا الحديث ما بين
 بخاري وبصري ومطري وفيه
 التمسك بدلت العنقة والقول
 والجمع والسؤال واخرجه
 البخاري أيضا في العبدن والجمع
 ومسلم في العبدن وأبو داود
 والترمذي والنسائي وابن ماجه
 في الصلاة (وعنها) أي عن أم
 عطية (رضي الله عنها) قالت (كان)
 أي في زمن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم مع علمه وتقديره وبهذا
 يعطى الحديث حكم الرفع وهو
 مصرع من البخاري الى ان مثل

ويقولون محمد يذكرك الله الصلاة وكان مسيلة الكذاب يسمى رحن فانزل الله ولا تجهر
 بصلاتك فتسمع المشر كين فيزوايك ولا تخافت عن أصحابك فلا تسمعهم رواد ابن جبر
 عن ابن عباس ذكره التيسابوري في التيسير وهذا جامع حسن ان صح ان هذا كان
 السبب في ترك الجهر وقد قال في مجمع الزوائد ان رجلا موثقون وقد ذكر ابن القيم
 في الهدى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر باسم الله الرحمن الرحيم تارة ويختمها
 أ كثر يجهر بها ولا يب أنه لم يكن يجهر بها أثنى كل يوم وليلة خمس مرات أبدا
 حضرا وسفرا ويخفي ذلك على خلفائه الراشدين وعلى جهور وأصحابه وأهل بيته في
 الاعصار القاضية هذا من أجل الحال حتى يحتاج الى التشبث فيه بالثابت المجمل وأما حديث
 وأهية فتصحيح تلك الأحاديث غير صحيح وصريحها غير صحيح انتهى وصحيح بقية
 الأقوال التي فيها التفصيل في الجهر والاسرار وجواز الأمرين مأخوذة من هذه الأدلة
 فلا تطول بذكرها وأما أدلة المؤمنين لقراءة البسملة والثاني لقراءتها في كل طرف
 منها في الباب الذي بعده هذا وهذه المسئلة طويلة الذيل وقد أفرد بها جماعة من
 أكابر العلماء تصانيف مستقلة ومن آخر ما وقع رسالة جمعت في أيام الغلاب مشتملة على
 نظم وثقأجبت بها على سؤال ورد وأجاب عنه جماعة من علماء العصر فلهذا نص في هذا
 الشرح على هذا المقادير وان كان بالنسبة الى ما في المسئلة من التطويل نزرا يسيرا
 ولكنه لا يقصر عن إضافة المنصف ما هو الصواب في المسئلة وأ كثر ما في المقام الاختلاف
 في مستحب أو مسنون فليس شيء من الجهر وتركه قدح في الصلاة يطلان بالإجماع فلا
 جهولك تعظيم جماعة من العلماء لشأن هذه المسئلة والاختلاف فيها لا قد بالغ بعضهم حتى
 عدها من مسائل الاعتقاد (وعن ابن عبد الله بن مغفل قال سمعت أبي وأنا أقول بسم الله
 الرحمن الرحيم فقال يا بني أياك والحدث قال ولم أؤمن أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم رجلا كان أنقض اليه حمد في الإسلام منه فاني صليت مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم أسمع أحدا منهم يقولها فالاتها
 اذا أنت قرأت فقل الحمد لله رب العالمين رواد الخمسة (الأبداود) الحديث حسنة
 الترمذي وقد تفرده الجري وقد قيل انه اختلط بأخرة وقد وقع عليه الجري كما
 سبأ في وهو أيضا من اقرا ابن عبد الله بن مغفل وعليه مداره وذكر ان اسمه يزيد وهو
 مجهول لا يعرف روى عنه الأبو نعامة وقد روى عنه من الجري ورواه أحمد بن
 مسعود عن خالد بن عبد الله الواسطي عن عثمان بن غياث عن أبي نعامة عن ابن عبد الله

هذه الصيغة تعد في المرفوع ولم يصرح الصحابي بذلك زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبهذا خبر الحاكم ابن
 وغيره خلا للخطيب (لأنه الصفر والسكندر) وفي رواية بعد الطهر (شيئا) أي من الحيض اذا كان في غير زمن الحيض
 أما فيه فهو من الحيض تبعاً وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء واليمث وأبو حنيفة ومحمد والشافعي وأحمد وأما الامام مالك

فيري انهم ما حيز مطاوعة هذا الحديث واراد عليه والمراد الماء الذي تراه المرأة كالماء الذي يدرى انه صفران ورواه هذا الحديث خمسة وفيه الحديث والنعنة واخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) رضى الله عنها (انها قالت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله ان صبية ٩٧ بنت حنيفة بن اخطب انصرفت تزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم المتوفاة سنة ستين في خلافة معاوية او

سنة ستين في خلافة معاوية او سنة وثلاثين في خلافة علي رضى الله عنها (قد حاضت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (اعلموا تحببنا) عن الطبري عن مكة الى المدينة حتى تظهر وتطوف بالبيت (ألم تكن طافت معك طواف الركن وفي رواية لم تكن أفاضت أى طافت طواف الاضحية وهو طواف الركن (فقالوا) أى الناس أو الحاضرون هؤلاء وفيهم الرجال المحرمين (بلى) طافت معنا الاضحية (قال فخرجني) لان طواف الوداع ساقط بالحض وفيه التفات من الغيبة الى الخطاب أو قال لعائشة قولي لها اخرجي وللمستحلي وغيره فخرجني وهو مناسب للسياق وفيه دليل على أن الحائض لا تطوف وان طواف الوداع يسقط عنها ورواه الحديث الستة مديون الشيخ البخاري وفيه الحديث والاحبار والنعنة والقول واخرجه مسلم والنسائي في الطبع والنسائي في الكهانة أيضا (عن سحرة بن جندب) بضم الجيم وفتح الدال وضمها ابن هلال الفزاري المتوفى سنة تسع وخمسين (رضي الله عنه ان امرأة) هي أم كعب

ابن معقل ولم يذكر البخاري واسمها هو البخاري قال أبو حاتم صدوق وروى عنه النسائي فعمان بن غياث متابع البخاري وقد وثق عثمان أحمد ويحيى وروى له البخاري ومسلم وقال ابن خزيمة هذا الحديث غير صحيح وقال الخطيب وغيره ضعيف قال النووي ولا يرد على هؤلاء الحفاظ قول الترمذي انه حسن انتهى وسبب تضعيف هذا الحديث ما ذكرناه من جهة ابن عبد الله بن معقل والجهول لا تقوم به جهة قال أبو الفتح البهري والحديث عندي ليس معناه لا يفسد الجاهل في ابن عبد الله بن معقل وهي جهة الحاشية لا عينية لا علم بوجوده فقد كان عبد الله بن المغفل سبعة أولاد هي هذا منهم يزيد وماوى بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا بونهامة في حكم المستور قال وليس في رواية هذا الخبر من يهتم بكتب فهو جاز على رسم الحسن عنده وأما تعابيه بجهالة المذكور فإلزام بخبره عن رسم الحسن عنده الترمذي ولا غيره وما قول من قال غير صحيح فكل حسن كذلك والحديث استدله القائلون بتراجمة البسلة في الصلاة والقائلون بتراجمة الجهر بها وقد تقدم الكلام على ذلك قال المصنف رحمه الله ومعنى قوله لا تقرأها وقوله لا يترؤم أولادك كرونها ولا يستفتحون بها أي يجهرا بدليل قوله في رواية تقدمت ولا يجهرون بها وذلك يدل على قراءتهم لها سر انتهى وقد قدمنا الكلام على ذلك في شرح الحديث الذي قبل هذا (وعن قتادة قال سئل أنس كيف كان قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال كانت مداثم قرأ

بسم الله الرحمن الرحيم عبد بسم الله وعبد بالزجن وعبد بالرحيم رواء البخاري الحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بدون ذكر البسلة وهو يدل على منبر وعينية قراءة البسلة وعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأه في البسلة وغيره أو قد استدله القائلون باستحباب الجهر بقراءة البسلة في الصلاة لان كون قراءته كانت على الصفة التي وصفها أنس تستلزم سماع أنس لها منه صلى الله عليه وسلم وما سمع مجهور به ولم يقصر أنس هذه الصفة على القراءة الواقعة منه صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة فظاهره أنه أخبر عن مطلق قراءته صلى الله عليه وسلم ولقفا كان مشعرا بالاستمرار كما تقر في الأصول فيستفاد منه عموم الأزمان وكونه من لفظ الراوي لا يقدح في ذلك لان القرض انه عدل عارف (وروى ابن جرير عن عبد الله بن أبي مليكة عن أم سلمة أنها سألت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان يقطع قراءته آية

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين رواه أحمد وأبو داود الحديث أخرجه أيضا الترمذي في القراءة لم يذكر التسمية وقال غريب وليس استنادا بمصلي وقد أعل الطحاوي الخبر بالانقطاع فقال لم يسمعه ابن أبي مليكة

١٣ نيل في الانصارية بكائي مسلم (ما تفي) أي بسبب (بطن) أي ولادة بطن يعني الحمل فالمراد النفس وهو نظير قوله عذبت امرأة في هرة (فصل في علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام وسطها) أي بمحاذيها لوسطها بصرين السنين على أنه اسم وبسببها على أنه ظرف ولكن شئني فقام عتد وسطها قال ابن بطال يجهل أن يكون البخاري قصدهم هذا ان النفس ما وان كانت

لا يعلو النور بحكمهم في حرامين التمسك بأي في طهارة الدين الصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليها قال ربيعة روى عن ابن
آدم يحيى باورث لأن النفس أصبحت الحرة وجعل الجحاسة بالهم اللازم لها فلما لم يضر هذا كان الميت الذي لا يسئل منه نجاسة
أولى واقعة ابن المنير بأن هذا الجنب عن ٩٨ مقصود البخاري قال وإنما قصد أنهم لو ورد أنهم من الشهداء ففيه عن يميني

عليها كغير الشهداء فوثقته ابن
رشيد بأنه أيضا الجنب عن أبواب
الحيض قال رافعا إذا أراد البخاري
أن يستدل بالزوم من لوازم
الصلاة لأن الصلاة لا تقتضي أن
المسئلة قبل فيها ينبغي أن يكون
محكما بطهارة الصلاة على أي
البراهين من ذلك القول بطهارة
فيها وسكوت النفس والخاص
واحد (عن ميوقة زوج
النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) أي ميوقة) كانت
تسكن) أحدهما زائدة قوله
ع * وجدير أن لنا كانوا أكرام *
فلفظة كانوا زائدة ذكر أم بالمر
صفة بطيران أوفى كان في غير القصة
وهو اسمها وخبرها (خاصا
لا تلي رضى مغترسة) أي منسطة
على الأرض (بجدها) أي إزاه
(بجده) بكسر الجيم أي موضع
سجود (رسول الله صلى الله عليه
 وآله (رسلم) من يديه لا يجده
المعهود والمقول عن سيمويه أنه
إذا أريد موضع السجود قبل
سجود الفتح فقط (وهو) أي
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(يصل على خسرته) بضم الخاء
وسكون الميم سجادة صغيرة من
خوص سميت بذلك لاستقرارها الوجه
والكئين من سر الأرض وبرد

من أم سلمة واستدل على ذلك برواية الليث عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن عمار عن أم سلمة
قال الحافظ وهذا الذي أعمل به ليس بعسلا فقد روى الترمذي من طريق ابن أبي مليكة
عن أم سلمة بالواسطة وصححه ورجحه على الاسناد الذي فيه يعلى بن عمار انتهى وقد
عسرفت ان الترمذي قال أنه غريب وليس بمقتضى باب القرائة روى في باب فضائل
القرآن وصححه هناك بعد ان روى عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن عمار فلهذا التصحيح
لأجل الاتصال كأيدي عليه قوله في باب القرائة وليس اسناده متصل وأخرجه الدارقطني
عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ الحمد لله رب العالمين
الرحمن الرحيم ملك يوم الدين اياك نعبد وياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم صراط
الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقطه الآية أنه وعد هاء الاعراب
وعدهم الله الرحمن الرحيم آية ولم يعد عليهم قال الجمهور رواه وثقون وكذا رواه من
هذا الوجه ابن خزيمة والحاكم وفي اسناده عن يروان البخاري قال الحافظ هو ضعيف
انتهى والله كنه قد وثق بقول الجمهور رواه موثقون صحيح والحدديث يدل على ان
البسملة آية وقد استدل به من قال باستحباب بسملة في الصلاة بما ذكرناه
في شرح الحديث الذي قبله وقد تقدم بسط الكلام على ذلك في أول الباب

(باب في البسملة هل هي من النافعة وأوائل السور أم لا)

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها
ببسملة الكتاب فهي خداج يقولها ثلاثا فقبل لابي هريرة أن يكون وراء الامام فقال
اقراهم في نفسك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول قال الله عز وجل
قمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدى ما سأل فاذا قال العبد الحمد لله رب
العالمين قال الله جللى عبدي فاذا قال الرحمن الرحيم قال الله اني على عبدي فاذا قال
مالك يوم الدين قال بجد في عبدي وقال مرة فوض الى عبدي واذا قال اياك نعبد وياك
نستعين قال هذا بيني وبين عبدي ولعبدى ما سأل فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم
صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال هذا العبدى ولعبدى
ما سأل روى الجماعة لا البخاري وابن ماجه قوله خداج بكسر الخاء المجمة قال
الطبري والاصمعي وأبو حاتم السجستاني والهروري وآخرون الخداج النقصان يقال
خدجت الناقة اذا ألفت ولها قبل أو ان الناج وان كان تام الخلق وأخبرت اذا ولدت
فانقاصوا ان كان لتام الولادة وقال جماعة من أهل اللغة خدجت وأخذجت اذا ولدت

ومنه الخمار فان كانت كبيرة سميت سهيرا قاله الطبري والحريري وسأبه أبو عبد الله الهروي وجماعة بعدهم وزاد في
انتهائه ولا يكون خمره الا في هذا المقدار وسمى خمره لان خمره طعم مستنوع يسعها او قال الخطابي هي السجدة بسجدة على
الصلى ثم ذكر حديث ابن عباس في القبرة التي جرت القنبلة حتى القم على القبرة التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاعدا

علم الحديث قال في هذا نصير بطلان الخبر على ما زاد على الوجه (إذا جحد) على الله عليه وآله وسلم (أصابني بعض ثوبه) هذا حكايته لفظها والأفلاصل أن تقول أصابني أو استبط منه عدم نجاسة الخائن وثوبها والتواضع والمسكنة في الصلاة بخلاف ملائمة المتكبرين على سباجيد عالية الألقان مختلفة الألوان ٩٩ ورواة هذا الحديث السنة ما بين بصري

وكوفي ومدي وفيه التحديث والاختيار والعفة وأخرجه المؤلف في الصلاة وكذا مسلم وأبو داود وابن ماجه ولله الحمد

﴿كتاب التيمم﴾

أي كتاب بيان أحكامه وهو لغة القصد يقال تيممت فلاناً وتيممته وتاممته أي قصده وشعره القصص إلى الصلوة لم يمسح الوجه واليدين فقط بنسبة استباحة الصلاة ونحوها وإن كان الحديث أكبر وهو من خصوصيات هذه الأمة وهو رخصته وقيل هي رخصة يوجبه جزم الشيخ أبو حامد وقال بعضهم هو لعدم الماء عن رخصة ولله رخصة ونزل فرضه سنة خمس أو ست

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ كذا الذي ذكرنا تخمها بعد اللامح والكرامة في تقديم البسملة على تأييد الحديث كل امرئ ذي بال (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) رضى عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله (ولم في بعض أسفاره) وهو غزوة بني المصطلق كما قاله ابن سعد وحدثنا ابن جرير بن عبد البر في الاستذكار وكان سنة ست كما ذكره البخاري عن ابن إسحاق وأخس كما قاله ابن سعد ورجحه أبو عبد الله الحاكم

لغير تمام قالوا فقولنا جحد أي ذات خمد أخرج قوله أقرأها في نفسك السائل لا يحرره هو أبو السائب أي أقرأها سراً بحيث تسمع نفسك قولاً قصبت الصلاة قال النووي قال العلماء المراد بالصلاة الفاتحة بحيث يذلل لها لا تنصح الأيمس أو المراد قصبت من جهة المعنى لأن نصتها الأول تعجيل الله وتعجيله وتوقير الله والنية والثاني سؤال وطالب وتضرع واقتدار قوله جحد وثائق على ويجوز في الجحد التمام في الفعل والتعجيل التمام في الحال والثناء التمام في الأمرين ولهذا ما أجابوا بالرحمن الرحيم لأنه على الفاعلين على الصفات الذاتية والفعلية حكى ذلك النووي عن العلماء قوله فوضي إلى صدي وجهه مطابقة هذه القول ما لا يوم الدين إن الله تعالى هو المتفرد بالمالئ ذلك اليوم ويجوز العباد وحسابهم والدين الحساب وقيل الجزاء لا دعوى لاحد ذلك اليوم حقيقة ولا مجازاً وأما في الدنيا فبعض العباد لا يجازي ويدي بعضهم دعوى باطله وكل هذا ينقطع في ذلك اليوم قوله فإذا قال بالثعبداً قال القرطبي إنما قال الله تعالى هذا لأن في ذلك تذلل العبد لله وطلبه الاستعانة منه وذلك يتضمن تعظيم الله وقدرته على ما طلب منه قوله فإذا قال بالثعبداً الصراط المستقيم إلى آخر السورة إنما كان هذا للعباد لأنه سؤال يعود نفسه إلى العبد وفيه دليل على أن الهدى وما بعده إلى آخر السورة ثلاث آيات لا يتن في المسئلة خلاف معنى على أن البسملة من الفاتحة أم لا وقد تقدم بسطه والحديث يدل على أنه ليست من الفاتحة لأن الفاتحة سبع آيات بالإجماع فلهذا في أولها ثناء أو أله الحمد لله وثلاث دعاء أو أله الهدى الصراط المستقيم والرابعة متوسطة وهي أيا الله أعبد وأيا الله نستعين ولم تذكر البسملة في الحديث ولو كانت منها لذكرت قال النووي وهو من أوضح ما احتجوا به قال وأجاب أصحابنا وغيرهم عن يقول أن البسملة آية من الفاتحة بأجوبة أحداهان التفسير عائد إلى جمل الصلاة لا إلى الفاتحة هذا حقيقة اللفظ والثاني أن التفسير عائد إلى ما يختص بالفاتحة من الآيات الكاملة والثالث منها فإذا انتهى العبد في قراءته إلى الحمد لله رب العالمين ثم تلاها فذكرن القصيدة انتهى ولا يخفى أن هذه الأجوبة منها ما هو غير نافع ومنها ما هو منه سفسف والحديث أيضاً يدل على وجوب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة والهدى الجمهور وسبب أني أجب عن ذلك في الباب الذي بعده أن شاء الله وأما الاستدلال بهذا الحديث على ترك الجهر في الصلاة بالبسملة فليس بصحيح قال اليعمرى لأن جماعة ممن يرى الجهر بها يعمدون أقرأنا بل هي من السنن عندهم كالتعمود والتأخير وجماعة ممن يرى الأسرار بها يعمدون أقرأنا ولهذا قال النووي إن مسئلة الجهر ليست مرتبة

في الأكل وفي هذه الغزوة كانت قصة الأكل وقال الداودي وكانت قصة التيمم وغزوة الفتح ثم تردد في ذلك (حتى إذا كنا بالبيداء) أدنى إلى مكة من ذي الحليفة قاله أبو عبيد البكري في جمعه (أو بذات الجيش) موضع بين مكة والمدينة والشك من أحد الرواة عن عائشة وقيل منها ما رواه الذي في غير هذا الحديث أنه كان ذات الجيش كحديث عمار بن ياسر عند أبي داود

واللهاني باسمه حديث قال عرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذات الجديس ومعه عائشة فزوجه فاقطع عقدها الحديث
 ولما كان بينهما وبين اليمياء (انقطع عقدي) بكسر العين وسكون القاف أي قلادة في كان فتم اثني عشر درهما والاضافة
 في قولها في اعتبار حياتهم العقد واستيلهما ١٠٠ لثمنه لانه ملأ لها بدليل ما في الحديث الثاني انها استعارت من أسماء

الزادة وفي التفسير من رواية
 عمرو بن الحارث سقطت قلادة في
 باليمياء ونحن داخلون المدينة
 فأتناخ النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم ونزل وهذا مشعر بأن ذلك
 كان عند قومهم من المدينة
 (فأقام رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم على التماسه) أي لأجل
 طلب العتدوان المبعوث في طلبه
 أسيد بن ضبير وغيره (وأقام
 الناس معه وليسوا على ماء)
 وليس معهم ماء كذا في كثر وفيه
 اعتناء الامام بحسنه حتى
 المسلمين وإن قلت ويحقق تحصيل
 الضائع الأمانة للعاف المنقطع
 ودفع المبتدع وخوذلك من مصالح
 الرعية وفيه إشارة إلى ترك إضاعة
 المال (فأتى الناس إلى أبي بكر
 الصديق) رضي الله عنه (فقالوا)
 له (ألا ترى إلى ما صنعت عائشة
 أقامت برسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم والناس وليسوا على
 ماء وليس معهم ماء) أسند الفعل
 إليه لانه كان بسبب ما فيه شكوى
 المؤاخذ إلى أبيه وإن كان لها زوج
 وكانهم أغمسوا إلى أبي بكر
 ليكون النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم كان فاقسا وكانوا لا يوفون
 (بخاء أبو بكر) رضي الله عنه
 (ورسول الله صلى الله عليه وآله)

على إثبات مسألة البسملة وكذلك احتجاج من احتج بالحديث عدم قراستها على أنها
 ليست بآية لم أعرف (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان سورة
 من القرآن ثلاثون آية شغعت لرجل حتى عقره له وهي تبارك الذي بيده الملك رواه أحمد وأبو
 داود والترمذي) الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه والطحاوي وابن حبان وصححه
 وحسنه الترمذي وأعله البخاري في التاريخ الكبير بأن عباسا البجلي لا يعرف سماعة
 من أبي هريرة ولكن ذكره ابن حبان في الثقات وله شاهد من حديث ثابت بن أنس
 رواه الطبراني في الكبير بإسناد صحيح والحديث استدل به من قال ان البسملة ليست من
 القرآن وقد تقدم ذكر أهل هذه المقالة في الباب الاول وانما استدلو به لان سورة تبارك
 ثلاثون بالاجماع بدون التسمية ولهذا قال المصنف ولا يخفى العادون انها ثلاثون آية
 بدون التسمية انتهى وأجيب عن ذلك بأن المراد عدم ما هو خاصة السورة لان البسملة
 كالشيء المشترك فيه وكذا الجواب عما روى عن أبي هريرة ان سورة الكوثر ثلاث
 آيات (وعن أنس قال ينادي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم بين أنفهم في المسجد
 إذا غنى اغنائة ثم رفع رأسه متبسما فقالنا ما نضحك يا رسول الله فقال نزلت على
 أنفاس سورة فقرأ باسم الله الرحمن الرحيم أنا أعطيت الكوثر فبذل لربك والمحرر ان شئت
 هو الابرة ثم قال أتدرون ما الكوثر قال وذكر الحديث رواه أحمد ومسلم والنسائي تمام
 الحديث قلنا الله ورسوله أعلم قال انه نهر وهديته ربي عز وجل عليه خير كثير وهو
 حوض بر عليه امقي يوم القيامة آتية على نجوم السماء فيخرج اليمياء منهم فاقول رب
 انه من امقي فيقول ما تدرى ما أحدث بعدك هذا الحديث من جهلة ادلة من أثبت
 البسملة وقد تقدم ذكرهم ومن ادلتهم على اثباتها ما ثبت في المصاحف منها غير تميز كما
 ميزوا أمماء السور وعدد الآيات بالجرأة وغيره مما يخالف صورة المكتوب قرأنا وأجاب
 عن ذلك القائلون بأنهم ليست من القرآن أنها أثبتت لفصل بين السور وتخلص القائلون
 بآياتها عن هذا الجواب بوجوه الاول ان هذا تقرير ولا يجوز تركه بغير الفصل
 الثاني لو كان لفصل لم يكتب بين برافه والافتال وما كتبت في أول فاتحة المائتان
 الفصل كان مكتوبا بهم السور كما حصل بين برافه والافتال ومن جملة تجميع المبشرين ما تقدم
 من الاحاديث المبرحة بأنهم آية من الفاتحة واجاب من لم يثبتها بان القرآن لا يثبت
 الا بالواتر ولا تواتر لا سيما مع ورود الادلة الدالة على أنها ليست بقرآن كحديث أبي هريرة
 المتقدم ذكره ما في هذا الباب وحديث اتيان جبريل إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 وقوله اقرأ باسم ربك الذي خلق رواه البخاري ومسلم (وسائر الاحاديث المتقدمة

والله (وسلم واضح رأسه على فخذي) بالله الالمجته (مدام وقال حبس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حبس في
 (الناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء) وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وإن كان زوجها عندها اذا علم رضاه بذلك ولم يكن
 حالة ممانعة (فقال عائشة) رضي الله عنها (فما بكرو وقال ما يا الله ان يقول) في رواية عمرو بن الحارث فقال حبسني

الخاص في قلاية أي بسيمها وزاد الطبراني في كل مرة تكونين عناء النكته في قول عائشة فعائني أبي بكر ولم تقل فعائني
أبي بل انزلته منزلة الإجماع لأن قضية الأبوة ومنزلة الوالدية تقتضي الخلو وما وقع من العتاب بالقول والتأديب بالعسل
مغاير لذلك في الظاهر (وجعل يطعنني بيده في خصرتي) بضم السين ١٠١ وقد فتح أو الفتح لا تقول كاطعن في النسب

والضم للرمح وقد كلاهما بالضم
وفيه تأديب الرجل ابنته ولو
كانت مخرجة كبيرة فخارجة عن
بنته ويحق بذلك تأديب من له
تأديبه ولو لم يأن له الامام (فلا
يعني من التجرد الامكان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم على
نفاذي) فيه استحباب الصبر لمن
ناله ما يوجب الحركة أو يحصل به
تشويش لثامه وكذا المصل أو فرأى
أومستغل به أو ذكر (فقام رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم حين
أصبح) دخل في الصباح وعند
البحار في فضل أبي بكر فقام حتى
أصبح والمعنى فيه ما تقارب لأن
كلامه ما يدل على أن قيامه من
نومه كان عند الصبح (على غير ما)
متعلق بقام وأصبح فتشازعا فيه
والاستدلال به على الرخصة في ترك
التكبير في السفر أن ثبت أن
التكبير كان واجبا عليه وعلى أن
طلب الماء لا يجب إلا بعد دخول
الوقت لقوله في رواية عسرو بن
الحريث بعد قوله وحضرت الصبح
فالتمس الماء فلم يوجد وعلى أن
الوضوء كان واجبا عليهم قبل نزول
آية الوضوء ولهذا استعملوا
نزلهم على غير ما وقع من أبي بكر
في حق عائشة ما وقع قال ابن عبد
البرهم ما لم عند جميع أهل المغازي

في الباب الاول وبإجماع أهل العدد على تركها آية من غير الفاتحة وتخلص المثبتون
عن قولهم لا يثبت القرآن إلا بالتواتر بوجهين الاول أن الثبوت في المصحف في معنى التواتر
وقد صرح معضد الدين أن الرسم دليل على الثاني أن التواتر لما يشترط فيما ثبت قرأ على
سبيل القطع فاما ما ثبت قرأ على سبيل الحكم فلا والله في القرآن على سبيل الحكم ومن
جمله ما أجيب به أن عدم تواترها مخرج لان بعض القراء السبعة أثبتوا القراءات السبع
متواترة فيلزم تواترها والاختلاف لا يستلزم عدم التواتر فكثيرا ما يقع لبعض الباحثين
ولا يتبع لمن لم يبحث كل البحث وحمل البحث الأصول فمن رام الاستيفاء فليراجع مطولاً

(وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعرف فصل السورة حتى
ينزل عليه بسهم الله الرحمن الرحيم رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه على
شرطهما وقد رواه أبو داود في المراسيل عن سعيد بن جبيرة قال المرسى أصح وقال
الذهبي في تلميح المستدرك بعد أن ذكر الحديث عن ابن عباس اما هذا ثابت وقال
المعيني رواه البزار بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح والحديث استدل به القائلون
بأن الله سبحانه من القرآن وقد تقدم ذكرهم وهو ينبغي على تسليم أن محمداً تنزل البسملة
يستلزم قرأتها

• (باب وجوب قراءة الفاتحة)

(عن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلاة لمن لم يقرأ
بفاتحة الكتاب رواه الجماعة وفي لفظ لا تجزئ صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب رواه
الدارقطني وقال إسناده صحيح) الحديث زاد فيه مسلم وأبو داود وابن حبان لفظ فصاعداً
لكن قال ابن حبان تفرد به عن الزهري وأعلها البخاري في جزء القراءة ورواية
الدارقطني صحيحها ابن القطان ولها شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً عن عبد الله بن
أخبر به ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ولا يجد لفظ لا تقبل صلاة لا يقرأ فيها بأم
القرآن وفي الباب عن أنس عند مسلم والترمذي وعن أبي قتادة عند أبي داود والنسائي
وعن عبد الله بن عمر عند ابن ماجه وعن أبي سعيد عند أحمد وأبي داود وابن ماجه وعن
أبي الدرداء عند النسائي وابن ماجه وعن جابر عند ابن ماجه وعن علي بن عبد الله بن
وعن عائشة وأبي هريرة وسألتان أن شاء الله تعالى وعن عباد بن مسعود في الباب الذي
بعد هذا الحديث يدل على تعيين فاتحة الكتاب في الصلاة ولا يجزئ غيرها وإليه ذهب
مالك والشافعي وجهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وهو مذهب العتبة
لأن النبي المذكور في الحديث يتوجه إلى الذات أن أمكن انتفاؤها أو توجه إلى ما هو

أله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل من صلاة فقصت الصلاة عليه الوضوء ولا يدفع ذلك إلا جاهل أو معاند (فانزل الله آية التيمم) التي
بالمادة ووقع عند الحميدي في الحديث وفيه فنزلت يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الآية
إلى قوله لا يمكن تكرار الوضوء في الصلاة لأن الطارئ في ذلك الوقت حكم التيمم والوضوء كان

ذهب الى تعدد ضاع العقد ومما يدل على تاخر القصة ايضا عن قصة الاكل ما رواه الطبراني من طريق عبد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت لما كان من امر عقدي ما كان وقال اهل الاقل ما قالوا خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة اخرى فسقط ايضا عقدي حتى جلس الناس على القماسة ١٠٣ فقال ابو بكر يا نبي في كل سنة تكونين عنا وبلا على الناس فانزل الله

الرخصة في التيمم فقال ابو بكر انك لما رايته وفي اسناده محمد بن حنبل الرازي وفيه مقال قاله في الفتح وفيه ما يدل على فضل عائشة وأبيها وتكرار البركة منهن ما وفي رواية هشام بن عروة قوله فانزل بك أمي، ذكره في الاجل الله للمسلمين فيه خيرا (قالت) عائشة رضي الله عنها (فبعثنا) أي أمرنا (البعير الذي كنت) راكبة (عليه) حالة السير مع اسيد بن حضير (فأهبطنا) أي وجدنا (العهدة) وفي الحديث دلالة على حيوان السفر بالنساء واتخاذهن الحلي لتجملوا لأزواجهن وجران السفر بالعارية وهو محمول على وضعا صاحبا ورواه الخمسة مديسون الا الاول وفيه التعميد والاختيار والعنفمة وآخر جمعه البخاري أيضا في المسكاح والتفسير والحداد بن مسلم والشافعي في الطهارة (عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أعطيت بضم الهمزة (خسا) أي خمس خصال وعند مسلم من حديث أبي هريرة فضلت على الانبياء بسبب ولله اطاع أولا على

بمقدير الكمال فيكون لان الواجب التقدير بحسب الحاجة فيه وتصريح الشارع بلفظ الاجراء وكونه من اثبات اللغة بالترجيح عنوع بل هو من الخلق القرد المجهول بالاعمال الاغلب المعلوم ومن جملة ما استظهر رواية على توجه النفي الى الكمال ان الفاتحة لو كانت فرضا لوجب تعلمها واللازم باطل فاللزم مثلها في حديث المسمى مصلاته بلفظ فان كان حديثا قرآن والا فاحمد الله وكبره والله عند الناس وأبي داود والترمذي وهذا المترم فان احاديث فرضتها تستلزم وجوب تعلمها لان ما لا يتم الواجب الا به واجب كما تفسر في الاصول وما في حديث المسمى لا يدل على بطلان اللازم لان ذلك فرضه حين لا قرآن معه على انه يمكن اتيه به بعد الاستطاعة لتعلم القرآن كما في حديث ابن أبي أوفى عند أبي داود والنسائي وأحمد وابن الجارود وابن حبان والحاكم والدارقطني ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني لا استطاع ان آخذ من القرآن شيئا فعلمني ما يجزي في صلاتي فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ولا شاك ان غير المستطاع لا يكفل لان الاستطاعة شرط في التكليف فانه دول ههنا الى البديل عند تعذر البديل غير قاض في فرضه أو شرطية ومن أدلتهم ما في حديث المسمى باللفظ ثم اقر ما ليس معناه من القرآن والجواب عنه انه قد ورد في حديث المسمى أيضا عند أحمد وابن داود وابن حبان باللفظ ثم اقر بأهم القرآن فقوله ما ليس بجمل معين أو مطلق مقيدا ومهم مقسوم بذلك لان الفاتحة كانت هي المفسرة لحفظ المسلمين لها وقد قيل ان المراد بما ليس فيها زاد على الفاتحة بهما بين الأدلة لان حديث الفاتحة زيادة وقت غير معارضة وهذا حسن وقيل ان ذلك منسوخ بحديث تعيين الفاتحة وقد تعقب القول بالاجمال والاطلاق والفسخ والظاهر الاجم والفسخ وهذا الكلام انما يحتاج اليه على القول بأن حديث المسمى يصرف ما ورد في غيره من الأدلة المقضية للفرضية وأما على القول بأنه يؤخذ بالرائد فالأدلة لا اشكال في تحتمل المصير الى القول بالفرضية بل القول بالنسبية لما عرفت ومن أدلتهم أيضا حديث أبي سعيد بلفظ لا صلاة الا بفاتحة الكتاب أو غيرها قال ابن سيد الناس لا يدرى بهذا اللفظ من أين جاء وقد صح عن أبي سعيد عند أبي داود انه قال أمر فان قرأ بفاتحة الكتاب وما يفسر واسناده صحيح ورواه ثقات ومن أدلتهم أيضا حديث أبي هريرة عند أبي داود بلفظ لا صلاة الا بقرآن ولو لفاتحة الكتاب ويجيب بأن من رواية جعفر بن يعقوب بن سليمان بن عيسى بن عمار قال قال النسائي وقال أحمد ليس يقوى في الحديث وقال ابن عدي يكتف بحديثه في الضعفاء وأيضا قد روي أبو داود وهذا الحديث من طريقه عن أبي هريرة باللفظ أمر في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن

بعض ما اختص به ثم اطالع على الباقي والاختصاص صيانة كثيرة والتعويض على عدد لا يدل على نفي ما عداه وقد استوفى القسط على من الاختصاص بجلد كائنه مع مباحث وانفية في كتابه المواهب اللدنية بالخروج الحمدي ولله الامداد وفي رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان ذلك كان في غزوة تبوك وهي آخر غزوات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لم يعطهن أحد) من الانبياء (قبلي) زاد

في حديث ابن عباس لا قول من نحر أو ظهر الحديث ان كل واحد من الناس لم يكن لأصله قبله وهو كذلك (أصرت بالعرب) بضم
 الراء الخلف يذف في قلوب أعدائي (مسيرة شهر) جعل الغاية شهر الان لم يكن بين بلد وبين أحد من أعدائه أكثر منه وهذه
 الخصوصية جارية على الإطلاق حتى لو كان ١٠٤ وحده بغير مسكر وهل هي جارية لأمت من بعده فيه احتمال نقل ابن

المحقق في شرح العمدة عن مسند
 أحمد بالفظ والعرب يسعي بين يدي
 أمي شهر (وجهات في الأوض)
 كلها (مسجد) بكسر الميم ووضع
 بهود لا يختص بالصعود منها
 موضع دون آخر أو هو مجاز عن
 المكان المبنى للصلاة وهو من مجاز
 التشبيه إذا قصد حقيقة عرفية
 في المكان المبنى للصلاة فلا جازت
 الصلاة في الأرض كلها كانت
 كما قصد في ذلك فاطاق عليه اسمه
 والاول أولى وأوضح وفي رواية
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
 مرفوعة أو كان من قبلي أنما يصون
 في ثنائهم وهذا نص في موضع
 النزاع فثبتت الخصوصية وعموم
 ذكر الأرض في هذا الحديث
 مخصوص بما ينهي الشارع عن
 الصلاة فيه في حديث أبي سعيد
 الخدري رضى الله عنه مرفوعة
 الأرض كلها مسجد إلا المقبرة
 والجوامع رواه أبو داود والترمذي
 وفيه ضعف واضطراب وعند
 الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر
 نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أن يصل في سبعة مواطن في الزينة
 والمجزة والمقبرة وقارة الطريق
 وفي الحمام وفي معاطن الأبل
 رفق ظهر بيت الله عز وجل قال
 الترمذي استناده ليس بالقوى
 وقد تكلم في زيد بن جبير من

أنادي أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد كما سيأتي وليست الرواية الأولى بأولى
 من هذه وأيضا من تقع هذه الرواية على فرض صحة ما ينسب للأحاديث المصروفة بقضية
 فاتحة الكتاب وعدم اجزاء الصلاة فيها ومن أدلتهم أيضا ما روى ابن ماجه عن ابن عباس
 أنه لما مرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر حديث صلاة أبي بكر بالناس وشي
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليهم وفيه فكان أبو بكر يأتهم بالنبي صلى الله عليه وآله
 وسلم والناس يأتون بأبي بكر قال ابن عباس وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في
 القراءة من حيث كان بلغ أبو بكر ويحبب عنه بالهوى واستاد فيه قيس بن الربيع قال
 البراءة لم يروى هذا الكلام الا من هذا الوجه بهذا الاستناد وقيس قال ابن سيد
 الناس هو عن اعتراض من ضعف الرواية وسوء الاحتفاظ بولاية الله تعالى ابن أبي ليلى
 وشريكاً وقد وثقه قوم وضعفه آخرون على أنه لا مانع من قرأه صلى الله عليه وآله وسلم
 للناحية بكاملها في غير هذه الركعة التي أدركها أبابكر فيم الان النزاع انما هو في وجوب
 الناحية في جلة الصلاة لا في وجوبها في كل ركعة فسيأتي هذا الاختلاف في هذه المسئلة
 من المباحثات وقد استدل بهذا الحديث على وجوب قراءة الناحية في كل ركعة بناء على
 أن الركعة تسمى صلاة وفيه نظر لان قراءتها في ركعة واحدة تقتضي حصول مصحح
 القراءة في تلك الصلاة والاصل عدم وجوب الزيادة على المرة الواحدة واطلاق اسم
 الكل على البعض مجاز لا يصار اليه الا لموجب فباس في الحديث الآن الواجب في
 الصلاة التي هي اسم لجميع الركعات قراءة الناحية مرة واحدة فان دل دليل خارج على
 وجوبها في كل ركعة وجب المصير اليه وقد نسب القول بوجوب الناحية في كل ركعة
 النووي في شرح مسلم والحافظ في التلخيص الى الجمهور ورواه ابن سيد الناس في شرح
 الترمذي عن علي وجابر وعن ابن عون والاوزاعي وأبي ثور وقال واليه ذهب أحمد وداود
 وبه قال مالك الا في النامى واليه ذهب الامام شرف الدين من أهل البيت قال المهدى
 في البحر ان الظاهر مع من ذهب الى إيجابها في كل ركعة واستدلوا أيضا على ذلك بما وقع
 عند الجماعة واللفظ البخاري من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا مسي ثم افعل ذلك في صلاتك
 كلها بعد أن أمر بالقراءة وفي رواية لاجد وابن حبان والبيهقي في قصة المسى الصلاة انه
 قال في آخره ثم افعل ذلك في كل ركعة وقد نسب صاحب ذخرة الثمارة هذه الرواية الى
 البخاري من حديث أبي قتادة وهو وهم والذي في البخاري عن أبي قتادة أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم كان يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وهذا الدليل اذا منعه الى ما ساقه مالك
 من جعل قوله في حديث المسى ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن على الناحية الحاقه عدم

تيسل حفظه (و) جهات في الأرض (طهورا) بفتح الطاء على المشهور واحتج به مالك وأبو حنيفة على انهم
 جواز النعم بجميع اجزاء الأرض لكن في حديث حذيفة عنده لم جهات اما الأرض كلها مسجد او جعلت تربتها
 طهورا إذ لم نجد الماء وهو خاص فيجعل العام عليه فقتضى الطهورا بقية التراب وبوجه الامام الشوكاني في السبل وهو

قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى عنه ومنع بعضهم الاستدلال بالقول القوي على خصوصية التيمم بالتراب ونعتب بأنه ورد في الحديث بالقول بالتراب رواه ابن خزيمة وغيره وفي حديث علي بن أحمد والسيوطي بإسناد حسن وجعل التراب على طه ورابعة في القول بأنه خاص بالتراب أن الحديث سبق لأظهار التشرية والتخصيص ١٠٥

عليه واستدل به على أن الطهور هو المظهر الغيبه لأن الطهور لو كان المراد به الماهر لم تثبت الخصوصية والحديث انما سبق لإثباتها وقد روى ابن المنذر وابن الجارود بإسناد صحيح عن أنس مرفوعا جاءتني كل أرض طيبة مسجدا وطهورا ومهبط طيبة طاهرة فلو كان معنى طهورا ظاهر الزم تخصيصه بالحاصل واستدل به على أن التيمم برفع الحدث كالماء لا بشرائه كما في هذا الوصف قال في التخصيص وفيه نظر (فأما رجل) كائن (من أمي أدركته الصلاة) وفي رواية أبي امامة عنه المبيح فأيما رجل من أمي أتت الصلاة لم يجد ماء وجد الأرض طهورا ومسجدا وعند أحمد عنه طهوره ومسجده وفي رواية أخرى بن شعب قال إنما أدركت في الصلاة تسبعت وصليت (المصل) أي بعد أن تيمم أو جئت أدركته الصلاة (وأحلت لي الغنائم) جمع غنيمه وهي ما حصل من الكفار بتهمز والكسبه هي كسب الغنائم (ولم يحل لي أحد قبلي) لأنهم من لم يؤذن لي في الجهاد أصلا فلم يكن لهم غنائم ومنهم من أذن له فيه لم يكن كانت الغنيمه حراما

انتمض ذلك للاستدلال به على وجوب الفاتحة في كل ركعة وكان قرينة على قوله في حديث المسي ثم كذلك في كل صلاة فافعل على الجواز وهو الزكوة وكذلك جعل الصلاة بالفاتحة الكتاب عليه ويؤيد وجوب الفاتحة في كل ركعة حديث أبي سعيد عند ابن ماجه بالقول لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة في فريضة أو غيرها قال الحافظ وأسناده ضعيف وحديث أبي سعيد أيضا بالقول أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة رواه أحمد بن محمد بن سعيد الشافعي قال ابن عبد الهادي في التمهيد رواه أحمد بن محمد صاحب الامام أحمد من حديث عبادة بن أبي سعيد بهذا اللفظ وظاهر هذه الأدلة وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة من غير فرق بين الامام والمأموم وبين أسرار الامام وبجهره وسيا في الكلام على ذلك وعن جله المؤيدان لوجوب الفاتحة في كل ركعة ما أخرجه مالك في الموطأ والترمذي وصححه عن جابر أنه قال من صلى ركعة لم يقرأ فيها بآم القرآن لم يصل الا رواه الامام وذهب الحسن البصري والهادي والمؤيد بالله وادواصق الى أن الواجب في الصلاة قراءة الفاتحة وقرآن معها مرة واحدة في أي ركعة ومعرفة وقال زيد بن علي والناصران الواجب القراءة في الاولين وكذلك قال أبو حنيفة لكن من غير تخصيص بالفاتحة كما ساف عنه وأما الاخرى فلا تعين القراءة فيها عندهم بل ان شاء قرأ وان شاء سجد أو حنيفة وان شاء سكت واحتج القائلون بوجوب الفاتحة مرة واحدة بالأحاديث المذكورة في الباب فان المعنى الحقيقي للصلاة هو جميعها لا بعضها وقد ذكرت الجواب عن ذلك واحتج من قال بوجوبها في الاولين فقط بما روى عن علي عليه السلام انه قرأ في الاولين وسبح في الاخرى وقد اختلف القائلون بتعين الفاتحة في كل ركعة هل تصح صلاة من نسيها فذهب الشافعية وأحمد بن حنبل الى عدم الصلة وروى ابن القاسم عن مالك انه ان نسي في ركعة من صلى ركعتين فسدت صلاته وان نسي في ركعة من صلى ثلاثية أو رباعية نرى عنه أنه يبعدها ولا تجزئه وروى عنه انه يسجد بسجدة السهو وروى عنه انه يبعدها ثلاث ركعة ويسجد للسهو بعد السلام ومقتضى الشرطية التي بينهم انك على صلاحية الاحاديث لادلائها ان الناسي يبعد الصلاة كن صلى بغير وضوء ناسيا واختلف هل تجب القراءة بزيادة على الفاتحة أو لا وسياق تحقيقه (وهي عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صلى صلاة لم يقرأ فيها بآم القرآن فهي خداج رواه احمد وابن ماجه وقد سبق مثله من حديث أبي هريرة) الحديث أخرجه ابن ماجه من طريق محمد بن اسحق بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة

١٤ قيل في عليهم بل تجزئ فارتفع بها قاله الخطابي وقيل المراد انه خص بالتصرف فيها كيف شاء والاول أصوب (واعطيت المشقة) العطش في اراحة الناس من هول الموقف ولا خلاف في وقوعها قاله ابن دقيق العيد وكذا جزم به الزهري وغيره وقيل هي التي اختص بها انه لا يرد فيها آل وقيل هي تلويح من في قلبه ومقال ذرية من ايمان لان شفاعته

غير تقع عين في قلبه أكثر من ذلك فانه مباض قال في القمع والذي يظهر لي ان هذه مراد مع الاولى لانه يتبعها بها وقال
البيهقي في البعث يعقل ان الشفاعة التي يخص بها انه يشفع لاهل الصغار والكبار ونقل عياض ان الشفاعة المختصة به
شفاعة لا ترد وقوع في حديث ابن عباس ١٠٦ وأعطيت الشفاعة فانتم لها ملق فهي ان لا يشر لخالقه شيئا وفي حديث

عمر بن شعيب فهي لكم وان
شهد ان لا اله الا الله فالتفاهان
المراد بالشفاعة المختصة في هذا
الحديث انما من ليس له عمل
صالح الا التوحيد وهو مختص
ايضا بالشفاعة الاولى لكن
جاء التنويه بذلك لانه غاية
المطلوب من تلك الاقتضاء
الراحة المستمرة وقد ثبتت هذه
الشفاعة في رواية الحسن عن
انس واقطعه ثم ارجع الى ربي في
الرابعة فاقول يا رب اذن لي
فيمن قال لا اله الا الله فيقول
وعزني وجالي لا يخرج من منام
قال لا اله الا الله ولا يكر على ذلك
ما وقع عنده مسلم قبل قوله وعزني
فيقول ليس ذلك لك وعزني الخ
لان المراد انه لا يباشر الاخراج
كجالي المرات الماضية بل كانت
شفاعته سببا في ذلك في الجنة
وقبل هي رفع الدرجات في الجنة
أو في ادخال قوم الجنة بلا حساب
وقد ثبت الآيات والاحاديث
هذه الشفاعة بالاذن فلا يشفع
الا من اذن له الرحمن وقال صوابا
(وكان النبي) غيبي (يهيئ الي)
قومه المبعوث اليهم خاصة
وبعث الى الناس عامة قومي
وغيبهم من العرب والعجم
والاسود والاحمر وفي رواية أبي

ابو محمد بن اسحق فيه مقال مشهور ولكنه يشهد بحديث أبي هريرة المتقدم الذي
اشار اليه المصنف هذه الجماعة الا البخاري بلفظ من صلى صلاة لم يقرأ فيها بغير الفاتحة الكتاب
انهي خداج وتقدم هنا لك ايضا ضبط الخداج وتقسيمه ويشهد له ايضا ما أخرجه البيهقي
عن علي عليه السلام مرفوعا بلفظ كل صلاة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج والحديث
احتج به الجمهور القائلون بوجوب قراءة الفاتحة وأجاب القائلون بعدم الوجوب عنه
بان الخداج معناه النقص وهو لا يستلزم البطلان وورد بان العمل ان الصلاة الناقصة
لا تسمى صلاة حقيقة وقد تقدم الكلام على بقية الادلة في المسئلة (وعن أبي هريرة أن
النبي صلى الله عليه وسلم امره أن يخرج فينادي لصلاة الا بقرءة فاتحة الكتاب فيأزاد
رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أبو داود من طريق جعفر بن ميعون وقد تقدم
ان التساقط قال ليس بقراءة وأحمد قال ليس بقوي وابن عدي قال يكتب حديثه
في الضعفاء ولكنه يشهد بحديثه ما عده مسلم وأبي داود وابن حبان من حديث عباد بن
السامت بلفظ لا صلاة الا ان لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا وان كان قد أعياه البخاري في
جرح القراءة كما تقدم ويشهد له ايضا حديث أبي سعيد عن داود بلفظ أمرنا ان
تقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر قال ابن سيد الناس واستناده صحيح ورجاله ثقات وقال
الحافظ استناده صحيح ويشهد له ايضا حديث أبي سعيد عند ابن ماجه بلفظ لا صلاة الا ان لم
يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة وقد تقدم تضعيف الحافظ له وهذه الاحاديث لا تقصر عن
الدلالة على وجوب قرآن مع الفاتحة ولا خلاف في استحباب قراءة السورة مع الفاتحة
في صلاة الصبح والجمعة والاثنين من كل الصلوات قال النووي ان ذلك سنة عند جميع
العلماء وحكي الفاضل عياض عن بعض أصحاب مالك وجوب السورة قال النووي وهو
شاذ مردود وأما السورة في الركعة الثالثة والرابعة فذكره ذلك مالك واستحبه الشافعي
في قوله الجديد دون القديم وقد ذهب الى ايجاب قرآن مع الفاتحة عمر وابنه عبد الله
وعثمان بن أبي العاص والمهادي والقاسم والمؤيد بالله كذا في البحر وقدره الهادي
بثلاث آيات قال القاسم والمؤيد بالله الآية طويلة والظاهر ما ذهبوا اليه من ايجاب شيء
من القرآن وأما التقدير بثلاث آيات فلا دليل عليه الا أنهم أنه لا يسمى مادون ذلك
قرآن لعدم اعجازه كما قال المهدي في البحر وهو فاسد صدق القرآن على القليل والكثير
لانه جنس وأيضا المراد ما يسمى قرآنا لا ما يسمى مجزوا لا لازم بينهما وكذلك التقدير
بالآية الطويلة نعم لو كان حديث أبي سعيد المصحح فيه ذكر السورة صحيحا لكان
مفسر للمبهم في الاحاديث من قوله فيأزاد وقوله فصاعدا وقوله وما تيسر ولكن دالا

هريرة عند مسلم وأرسات الى الخلق كافة وهي اصرح الروايات وأشملها وهي مؤيدة بان ذهب الى ارساله صلى الله
عليه وآله وسلم الى ملائكة كظاهرة آية القرآن ليكون العالمين نذرا قال في القمع ولا يعترض بان توصا عليه السلام كان مبعوثا
الى أهل الأرض بعد الطوفان لانه لم يبق الا من كان مؤمنا معه وقد كان من سبلهم لان هذا الموعوم لم يكن في أصل بعثته

فانما اتفق بالحادث الذي وقع وهو الحصار الخلق في الموحدين بعد هلاك السائر الناس واما نصيبه صلى الله عليه وآله وسلم
فعموم رسالته من أصل البعثة ثبت اختصاصه بذلك واما قول أهل الموقف كما صح في حديث الشفاعة أنت أول رسول
الى أهل الأرض فليس المراد به عموم بعثته بل اثبات أولية رساله وعلى تقدير ١٠٧ أن يكون مرادا فهو مخصوص

على وجوب الفاتحة وسورة في كل ركعة ولكنه ضيف كما عرفت وقد عرفت رضى هذه
الاحاديث بما في البخارى ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة انه قال في كل صلاة يقرأها محمد بن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أمهنا ثم وما اخفى عنا اخفينا عنكم وان لم ترد على أم القرآن
ابنات وان زدت فهو خير ولكن الظاهر من السياق أن قوله وان لم ترد الخ ليس مر فوعا
ولا عماله حكم الرفع فلا حاجة فيه وقد أخرج أبو عروافة هذا الحديث كرواية الشيخين
الا أنه زاد في آخره وسعته يقول لاصلاة الا بفاتحة الكتاب قال الحافظ في الفتح وظاهر
سياقه ان ضمير سعة النبي صلى الله عليه وسلم فيكون مر فوعا بخلاف رواية الجماعة
ثم قال ثم قوله ما سمعنا وما اخفى عنا يشعر بان جميع ما ذكره متفق عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فيكون الجميع حكم الرفع اه وهذا الاشعار في غاية الخفا باعتبار
جميع الحديث فان صح جمع بينه وبين الاحاديث المصرحة بزيادة ما تيسر من القرآن
بحملها على الاستصحاب وقد قيل ان المراد بقوله فصاعدا دفع قوم حصر الحكم
على الفاتحة كذا قال الحافظ وهو معنى ما قال البخارى في جزء القراءة ان قوله فصاعدا
ظهير قوله تطع الى سدى ربع دينار فصاعدا قال الحافظ في الفتح وادعى ابن حبان
والقرطبي وغيرهما الاجماع على عدم وجوب قدر زاد على الفاتحة وفيه نظر لشبهة
بين بعض الصحابة وغيرهم اه

(باب ما جاء في قراءة المأموم وانه اذا سمع امامه)

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا
كبر فكبروا واذا قرأ فاتحته وارواه الله له التزمذي وقال مسلم هو صحيح) زيادة قوله
واذا قرأ فاتحته وقال أبو داود ليست بحفوظة والوهيم عندنا من أبي خالد قال المنذرى
وفيها قاله نظر فان أباحه هذا هو إيمان بن حبان الاجمرو هو من الثقات الذين احتج
البخارى ومسلم به فيهم في صحيحهم ما مع هذا فلم يقرهم هذه الزيادة بل قد ناهاهم عليها
أبو سعيد محمد بن سعد الانصارى الاشهمى المدينى بل بعد اد وقد سمع من ابن عمر ان وهو
ثقة وثقه يحيى بن معين ومحمد بن عبد الله الخمرى وأبو عبد الرحمن النسائى وقد أخرج هذه
الزيادة النسائى في سننه من حديث أبي خالد الاجمرو من حديث محمد بن سعد وقد أخرج
مسلم في الصحيح هذه الزيادة في حديث أبي موسى الأشعرى من حديث جرير بن عبد الحميد
عن سليمان التيمي عن قتادة وقال الدارقطى هذه اللفظة لم يتابع سليمان التيمي فيها عن
قتادة وخافه الحافظ فلم يذكرها قال واجماعهم على مخالفتها يدل على وهمه قال المنذرى
لم يؤثر عنه مسلم يقر سليمان بذلك لثقة وحفظه وصححه هذه الزيادة يعنى مسلما قال

عاما في حق بعض الانبياء وان كان التزام فروع شرعته ليس عام لان منهم من قائل غير قومه على الشرع ولو لم يكن
التوحيد لازما لهم لبقائهم ويمحق ان لم يكن في الأرض عند ارسال نوح الا قوم نوح فبعثته خاصة لسكونهم الى قومه فقط
وهي عامة في الوجود لعدم وجود غيرهم لكن لو اتفق وجود غيرهم لم يكن معهم نالهم ثم قال في الفتح أول حديث أبي هريرة

فصلت على الانبياء حيث قد كراهم المذمومة في حديث جابر الا الشافعية وزادوا فيهما واعطيت جوامع الكلام وختمت النبيون ففصل منهم من حديث جابر سبع خصال واسلم ايضا من حديث حذيفة ففصلنا على الناس بثلاث جهات
صفوفنا كصفوف الملائكة وذكر خصلته ١٠٨ الارض وذكر خصلته اخرى وهذه المهمة بين ابن خزيمة والنسائي وهي

أبو اسحق صاحب مسلم قال أبو بكر ابن أبي النضر في هذا الحديث اسلم أي طهر فيه فقال مسلم لم يزيدنا حفظ من سليمان فقال أبو بكر لحديث أبي هريرة وهو صحيح يعني فإذا قرأنا من القرآن قال هو عندى صحيح فقال لم تضعه ههنا فقال ليس كل شيء عندى صحيح وضعته ههنا انما وضعت ههنا ما أسألهوا عليه فقد صحح مسلم هذه الزيادة من حديث أبي موسى الأشعري ومن حديث أبي هريرة قوله انما جعل الامام ليؤت به معناه ان الاتقان يقتضى متابعة المأموم لمامه فلا يجوز له المعارضة والمساوقة والخائفة الاما دل الدليل الشرعي عليه كصلاة القائم خلف القائم ولو جاز ذلك ورد للنسائي من الاختلاف بخصوصه بقوله لا تختصموا قولك فكبروا جزم ابن بطال وابن دقيق العيدان النماء للتعقيب ومقتضاه الامر بان أفعال المأموم تقع عقب فعل الامام فلو سبقه بشكيرة الاحرام لم تنفع قدس ملاته وتغيب القول بالتعقيب بان فادهى العاطفة واما اتق ههنا فهي الرباط فنقط لانها وقعت جوابا للشرط فعلى هذا لا يقتضى تأخر أفعال المأموم عن الامام الاعلى القول بتقدم الشرط على الجزاء وقد قال قوم ان الجزاء يكون مع الشرط فينبغي على هذا المعارضة قوله واذا قرأنا من القرآن اجمعوا ذلك القائلون ان المؤمن لا يقرأ خلف الامام في الصلاة بالهريه وهم يزيدون على والهادى والقاسم وأحمد بن حنبل وعيسى بن الحسن الغنوي واسحق بن راهويه وأحمد ومالك والحنفية لكن الحنفية قالوا لا يقرأ خلف الامام لافسرية ولا جهرية واستدلوا على ذلك بحديث عبيد الله بن شداد الا ترى وهو ضعيف لا يصلح الاحتجاج به كما ستعرف ذلك واستدل القائلون ان المؤمن لا يقرأ خلف الامام في الجهرية بقوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا بحديث أبي هريرة الا ترى وذهب الشافعي وأصحابه الى وجوب قراءة الفاتحة على المؤمن من غير فرق بين الجهرية والسريه سواء سمع المؤمن قراءتها الامام أم لا واليه ذهب الناصر من أهل البيت واستدلوا على ذلك بحديث عباد بن الصامت الا ترى وأجابوا عن أدلة أهل القول الاول بانها عوام وحديث عباد خاص وبناء العام على الخاص واجب كما نذكر في الاصول وهذا لا يحمي عن نفسه ويؤيده الاحاديث المتقدمة القاضية بوجوب فاتحة الكتاب في كل ركعة من غير فرق بين الامام والمأموم لان البراءة عن عهدهم انما تحصل بسؤال صحيح لا يخل هذه العمومات التي اقترنت بما يجب تقديمه عليها وقد أجاب المهدي في البحر عن حديث عباد بقائه معارض بحديث مالي ان انا زع القرآن وهي من معارضة العام بالخاص وهو لا يعارضه اما على قول من قال من أهل الاصول انه يني العام على الخاص مطلقا وهو الحق فظاهر وأما على قول من قال ان العام المتأخر عن الخاص ناهضه

واعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش يشير الى ما حطه الله عن أمته من الاصر وتحمل ما لاطاقه لهم به ورفع الخطايا والنسيان فصارت الخصال تسعوا لاجل من حديث على أعطيت مقاصع الارض وسببت أحمد وجهات أمي خير الامم وذكر خصلته التراب فصارت الخصال اثني عشر خصلة وعند الجزاء بوجه آخر عن أبي هريرة ففرق ما تقدم من ذي وما تأخر وأعطيت الكوثر وان صاحبكم لصاحب لواء الحمد يوم القيامة تحت آدم ومن دونه وله من حديث ابن عباس كان شطاني كائنا فاعاني الله عليه فاسلم فيه نظم بهذا سبع عشرة خصلة ويمكن ان يوجد أكثر من ذلك لمن التمس التبع وقد تقدم طريق الجمع بين هذه الروايات وانه لا بأس في ذلك وقد كراهم سعيد التيسابوري في كتاب شرف المعطى ان عدد الذي اختص به نبينا صلى الله عليه وسلم عن الانبياء من خصلته اثني عشر وفي الحديث مشروعة تعيد نعم الله والقضاء لهم قبل السؤال وان الاصل في الارض الطاهرة وان جهة الصلاة لا تختص بالمسجد

المبنى لذلك وأما حديث لاصلاح الجار المسجد الا في المسجد فضعف أخرجه الدارقطني من حديث جابر وانما استدلل به صاحب المنظوم من الحنفية على اظهار كرامة الادعي وقال لان الادعي خلق من ماعز يراب وقد ثبت ان كرامتهم ما ظهر في ذلك كرامته والله أعلم ورواه هذا الحديث لسته ما بين بصري وواسطي وبغدادى وكوفي

وقد ثبت الحديث واقعه يدل من سند الى اخره بخبر البخاري ايضا في الصلاة بعبه وكذلك في النساء في الطهارة والصلاة
(عن أبي جهيم) بالتصغير عبد الله (بن الحرث) بن الصمة بكسر الصاد وتشديد الميم ابن عمرو بن عبد الله الخزرجي الانصاري
(رضي الله عنه قال اقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نحو بئر جمل) ١٠٩ بالحميم والميم المفتوحين موضع بئر
المدينة أي من جهة الموضع

والذي يعرف بذلك وفي النساء
بئر الجمل وهو من العقبة
(فقيه رجل) هو أبو جهيم
الراوي كما صرح به الشافعي في
روايته (فسلم عليه فلم يرد عليه
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
بالمركات الثلاث في دال يرد
الكسر لانه الاصل والفتح لانه
أخف والضم لا يتبع الراء (حق)
أقبل على الجدار الذي هناك
وكان مساحا ولم يمسح كاللسان
يعرف رضاه زاد الشافعي فحتمه
بعضهم ضرب يده على الحائط
والدارقطني عن الاعرج حتى
وضع يده على الجدار (فمسح بوجهه
ويده) وفي رواية للدارقطني من
طريق أبي صالح عن الألبان فمسح
بوجهه وذراعيه وكذا للشافعي
من رواية أبي الحويرث وله شاهد
من حديث ابن عمر أخرجه
أبو داود أصح خطأ الحافظ
وأبو يه في رفعه وصوابه
وقد أخرجه مالك في موطأه
وهو الصحيح والثابت في رواية أبي
جهيم أيضا بلفظ يديه لأذراعيه
فإنه زاد تشاذه مع ما في أبي
الحويرث وأبي صالح من
الضعف قاله الحافظ في الفتح (ثم
رد عليه) أي على الرجل (السلام)

وأي يخصص المقارن والمتأخر بعدة لا تتح العمل فكذلك أيضا لأن عبادة روى العام
والخاص في حديثه الآخر فهو من التخصيص بالمقارن فلا تعارض في المقام على جميع
الاقوال ومن جهة ما استدلل به القائلون بوجوب السكوت خلف الامام في الجهرية
ما تقدم من قول جابر من صلى ركعة لم يقرأ فيها بآم القرآن فلم يصل الا وراء الامام وهو
مع كونه غير من نوع مفهوما لا يعارض بمسألة منطوق حديث عبادة وقد اختلفت
الشافعية في قراءة الفاتحة هل تكون عند سكات الامام أو عند قراءته وظاهر
الاحاديث الاية انهم اتفقوا عند قراءة الامام وفعلا حال سكوت الامام ان لم يكن
اسو ولا يجرؤ عند اهل القول الاول فيكون فاعل ذلك أخذ بالاجماع وأما اعتياد
قراءتهم حال قراءة الامام للفاتحة فقط أو حال قراءته للسورة فقط فليس عليه دليل بل
الكل جائز وسنة نعم حال قراءة الامام للفاتحة مناصب من جهة عدم الاحتياج الى
تأخير الاستعاذة عن محلها الذي هو بعد التوجه أو تكبيرها عند اذاعة قراءة الفاتحة
ان فعلها في محلها أو لا وأخر الفاتحة الى حال قراءة الامام للسورة ومن جهة الاكتفاء
بالتأخير مرة واحدة عند قراءته و فراغ الامام من قراءة الفاتحة ان وقع الاتساق في
القيام بخلاف من أخر قراءة الفاتحة الى حال قراءة الامام للسورة وقد بالغ بعض
الشافعية في صرح بانه اذا اتفقت قراءة الامام والمأموم في آية خاصة من أي الفاتحة
بطا مشايخه روى ذلك صاحب البيان من الشافعية عن بعض أهل الوجود منهم
وهو من المشايخ كان يعني من رده (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
انصرف من صلاة جهرية بالفاتحة فقال هل قرأتمني أحسن منكم أنفا فقال رجل نعم
يا رسول الله قال فاني أنزل ما لي أنزع القرآن قال فانتسب الناس عن القراءة مع رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما يجهر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلوات
بالقراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أبو داود والنسائي
والترمذي وقال حديث حسن) الحديث أخرجه أيضا مالك في الموطأ والشافعي وأحمد
وابن ماجه وابن حبان وقوله فانتسب الناس عن القراءة مدرج في الخبر كما يشه الخطيب
واتفق عليه البخاري في التاريخ وأبو داود ويعقوب بن سفيان والذهبي والخطابي وغيرهم
قال النووي وهذا مما اختلف فيه بينهم قوله ما لي أنزع بضم الهمزة فامسكهم وفتح
الزاي مضارع ومفعوله الاول مضمر فيه والقراءة مفعوله الثاني ظاهر شارح المصابيح
واقصر عليه ابن رسلان في شرح السق والمنازعة المجاذبة قال صاحب النهاية نازع
أي اجاذب كأنهم جهروا بالقراءة ففسخوا له فالتبست عليه القراءة وأصل النزاع

زاد في رواية الطبراني في الاوسط وقال انه لم ينعني ان أرد عليك الا أني كنت على غير طهر أي انه كره ان يذكر الله على غير طهارة
قال ابن الجوزي لان السلام من أمم الله تعالى لكنه منسوخ بآية الوضوء وبحديث عائشة بكذ كره الله على كل احبائه قال
النووي والحديث محمول على انه صلى الله عليه وآله وسلم كان عاديا لما خال التيم لا امتناع التيم مع الفدية سواء كان له رض

أو تفعل حال في الشئ وهو مقتضى صانع الجباري لكن تعقب استدلاله به على جواز التيمم في الحضر بانه لا يرد على سبب وهو ارادة ذكر الله لانظا السلام من أسمائه تعالى فلم يرد به استحبابه الصلاة وأجيب بأنه لما تيمم في الحضر لرد السلام مع جوازه بدون الطهارة في شئ فزاد الصلاة ١١٠ في الحضر جازله التيمم بطريق الأولى واستدل به على جواز التيمم على الطهر لان

الجذب ومنه نزاع الميت بروحه والحديث استدل به القائلون بأنه لا يقرأ التواتر خلف الامام في الجهرية وهو خارج عن محل النزاع لان الكلام في قراءة التواتر خلف الامام صرا والمنازعة انما تكون مع جهر التواتر مع امرائه وأيضاً لو سلم دخول ذلك في المنازعة لكن هذا الاستثناء الذي لا لا يصح كإعمال جميع القرآن أو مطلقاً في جميعه وحديث عبادة خاصاً ومقيداً وقد تقدم البحث عن ذلك (وعن عبادة قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصبح فثقلت عليه القراءة فلما انصرف قال اني أراكم تفترون وراء امامكم قالوا لا يا رسول الله اي والله قال لا تفعلوا الا بالام القرآن فانه لا صلاة لمن لم يقرأ به سواه) وأبو داود والترمذي وفي انظر فلا تفترون أبش من القرآن اذا جهرت به الا بالام القرآن رواه أبو داود والترمذي وقال كلهم ثقات وهم عبادة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقرأ أحد منكم شيئا من القرآن اذا جهرت بالقرآن الا بالام القرآن رواه الدارقطني وقال رجاله كلهم ثقات الحديث أخرجه أيضاً أحمد والبخاري في جزء التواتر ومعهما وابن حبان والحاكم والبيهقي من طريق ابن ابي عمير قال حدثني مكحول عن محمود بن ربيعة عن عبادة وتابعه يزيد بن واقد وغيره عن مكحول ومن شواهد ما رواه أحمد من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي محمد بن أبي عائشة عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهلكتكم تفترون والامام يقرأ قالوا انما نفعل قال لا الا بالام يقرأ أحدكم بشائخة الكتاب قال الحافظ اسناده حسن ورواه ابن حبان من طريق أبي يوسف عن أبي قلابة عن أنس وزعم ان الطرقتين يفتنون خلفا وخالفه البيهقي فقال ان طريق أبي قلابة عن أنس ليست بحضرة ومحمد بن ابي حنيفة قد صرح بالحديث فذهب مظنة تدليس وتابعه من تقدم قوله فثبت عليه القراءة أي شق عليه التلقظ والجهر بالقراءة ويحتمل أن يراد به انما التبت عليه القراءة بل ما عند أبي داود من حديث عبادة في رواية باللفظ فالتبت عليه القراءة لا تفعلوا هذا انتهى محمول على الصلاة بالجهرية كما في الرواية الاخرى التي ذكرها المصنف باللفظ اذا جهرت به وبلفظ اذا جهرت بالقراءة وفي رواية لمالك والنسائي وأبي داود والترمذي وحسنه ابن أبي هريرة بلفظ فأنتم هي الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدم في الحديث الذي قبل هذا وفي انظر للدارقطني اذا سررت بشراف فقرأوا اذا جهرت بقرافي فلا يقرأ معي أحد فقل له فانه لا صلاة قد تقدم الكلام على ما يقدر في هذا النقي والحديث استدل به من قال بوجوب قراءة الفاتحة خلف

حيطان المدينة مبنية بمسجدة سجدة سودا وأجيب بان الغالب وجود الغدار على الجسد ولا سيما وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم حث الجسد بالاعمال بما يجرهم كما رواه الشافعي فيحصل المطلق على المتبدل وقيل لا يحتمل انه لم يرد بذلك التيمم رفع الحدث والاستحابة محظور وإنما أراد التشبيه بالمتطهرين كما شرع الاستحالة في رمضان لن يسبح له التطهر أو أراد بتعريف الحديث بالتيمم كما ينسج تحليف حديث الحديث الجذب بالوضوء ورواه هذا الحديث السبعة ما بين مدينين ومصرين وفيه الحديث والنعنة وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الطهارة (عن عثمان بن ياسر) العنسي بالثبوت من السابقين الاولين وهو أبو داود شاهد كاهن وقال صلى الله عليه وآله وسلم ان هارماني ايا ما أخرجه الترمذي واستدل عليه فقال له مرحبا بالطيب المطيب وقال من عادي هارماني الله ومن أبغض عادي أبغض الله في البخاري أربعة أحاديث منها (انه قال عمر ابن الخطاب) رضى الله عنه يا أمير المؤمنين (ما تذكرنا كافي في سفر) وسلم في سيرة وزاد ما بيننا

وأنت تفسير لغير الجمع في كل ما أتت فلم تصل أي لانه كان يتوقع الوصول الى الماء قبل خروج الوقت امام أولا يعتقد ان التيمم عن الحدث الا كبر وعمر وقاسه عليه (وأما انما تمكث) أي تترغم في التراب كافة لما رأى أن التيمم اذا وقع بدل الوضوء وقع على هيئة الوضوء رأى ان التيمم عن الغسل يقع على هيئة الغسل ويستفاد من هذا الحديث

وقوع اجتماع الصحابة في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان الجهد لا يلزم عليه اذ بذل وسعه وان لم يصب الحق والله اذا جهل
بالاجتماع لا يوجب عليه الاعادة وفي ترك امر غير ايضا بقضاءه فسئل ان قال ان فاقد الطهورين لا يصلي ولا قضاء عليه
(فصلت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) والله (ولم انما كان يكفيه هكذا)

والسموى والمسقى هذا وفيه
دليل على أن الواجب في التيمم
هي الصفة المشروحة في هذا
الحديث لو ثبت بالامراءت على
النسخ ولزم قبولها لكن انما
وردت بالفعل فتعمل على الاكمل
وهذا هو الاظهر من حيث
الدليل (فضرب النبي صلى الله
عليه وآله وسلم بكفيه الارض
ونقع فيها) ففهمنا ان التراب
وهو يجوز على انه كان كسيرا
والساق يدل على أن التعليل واقع
بالفعل (والا ما عيى وغيره
عن شعبة ان التعليل وقع بالقول
واظهروا انما كان يكفك ان
تضرب بيدك الارض زاد يميني
ثم تنفخ ثم تمسح به ما وجدته
وكفك واستندل بالفتح على
استصحاب تحفيف التراب وعلى
سدوط استصحاب التكرار في
التيمم لان التكرار يستلزم عدم
التحفيف وعلى أن من غسل
رأسه بدل المسح في الوضوء اجزأه
أخذنا من كون عمار غفر في
التراب التيمم واجزأه ذلك ومن
ما يؤخذ من الزيادة على
الضرب يمين في التيمم وسقوط
اجتباب الترتيب في التيمم من
النجاسة (ثم مسح بهما وجهه
وكفيه) الى الرسخين وهذا

الامام وهو الحق وقد تقدم بيان ذلك وظاهر الحديث الاذن بقراءة الفاتحة جهر الله
استثنى من النبي عن الجهر خلفه ولكنه أخرجه ابن حبان من حديث أنس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتقرؤن في صلاتكم خلف الامام والامام يقرأ
فلا تلهوا وليقرأ أحدكم بقراءة الكتاب في نفسه وأخرجه أيضا الطبراني في الاوسط
والبيهقي وأخرجه عبد الرزاق عن أبي قتادة مرسلا وظاهر التقييد بقوله من القرآن
يدل على انه لا بأس بالاستسقاء حال قراءة الامام بما ليس بقراءة والتعوذ والدعاء وقد
ذهب ابن حزم الى ان المؤمن لا يأتي بالتوجه وراه الامام قال لان فيه شيئا من القرآن
وقد انتهى صلى الله عليه وآله وسلم ان يقرأ خلف الامام الأم القرآن وهو فاسد لانه ان اراد
بقوله لان فيه شيئا من القرآن كل توجه فقد عرفت مما سلف ان أكثرها مما لا قرآن فيه
وان اراد خصوص توجهه على رضى الله عنه الذي فيه وجهت وجهي الى آخره فليس
محل النزاع هذا التوجه الخاص وكنهه ينبغي لمن صلى خلف امام توجهه قبل التكبير
كالهاد وبه اودخل في الصلاة حال قراءة الامام ان يأتي بأخضر التوجهات المتفرغ
لسماع قراءة الامام ويمكن أن يقال لا توجه به بنى من التوجهات من صلى خلف
امام لا يتوجه به هذه التوجهات لان عومات القرآن والسنة قد دلت على وجوب
الانصات والاسماع والتوجه حال قراءة الامام لاقرآن غير منصت ولا مسمع وان لم يكن
نايما للقرآن الا بعد من يجوز تخصيصه بمثل هذا العموم بمثل ذلك المفهوم أعني مفهوم
قوله من القرآن هذا هو التخصيص في المقام (فائدة) قد عرفت مما سلف وجوب
الفاتحة على كل امام ومأموم في كل ركعة وعرفنا ان تلك الادلة صالحة للاحتجاج
بهم على ان قراءة الفاتحة من شروط صحة الصلاة فمن زعم انهم انصتوا من الامم الصلوات
أوركة من الركعات بدون فاتحة الكتاب فهو محتاج الى اقامة برهان يخص تلك
الادلة ومن ههنا يبين ان ضعف ما ذهب اليه الجمهور ان أدرك الامام كما دخل
معها وعاد ذلك الركعة وان لم يدرك شيئا من القراءة واستدلوا على ذلك بحديث أبي
هريرة عن أدرك الركعة من الركعة الاخيرة في صلاة يوم الجمعة فليضع اليها ركعة
أخرى رواه الدارقطني من طريقين يسانين بمعادوه متروك وأخرجه الدارقطني بالفظ
اذا أدرك أحدكم الركعتين يوم الجمعة فقد أدرك وإذا أدرك ركعة فليركع المها أخرى
ولكنه رواه من طريق سليمان بن داود الجراقي ومن طريق صالح بن أبي الأخضر
وسليمان متروك وصالح ضعيف على ان التقييد بالجمعة في كلا الروايتين مشعر بان غير
الجمعة بخلافها وكذا التقييد بالركعة في الرواية الاخرى يدل على خلاف المذهب

مذهب احمد وحكي عن الشافعي في القديم وهو القوي من جهة الدليل كما قاله النووي في المجموع والحاصل ان جميع
الاحاديث الصحيحة ايم فيها الاضربة واجدة للوجه والكفين فقط وجميع ما ورد في الضربتين أو كون المسح الى المرفقين
لا يتناولون ضعيف يسقط به عن درجة الاعتبار ولا يصلح العمل عليه حتى يقال انه مشتمل على زيادة ولا يوجب قبوله

فأوجب الأئمة على مخالفت عليه الأحاديث الصحيحة فانه الحافظ الشوكاني في السيل وفي الحديث ان مسح الوجه واليد ين
يدل في الجنازة عن كل البدن وانما يأمروا بالاعادة لانه عمل أكثر مما كان يجب عليه في النعم قال في القح الأحاديث الواردة
في صفة التيمم يصح منها سوى حديث أبي جهيم ١١٢ وعار وما عداها ضعيف أو مختلف في رفعه ووقفه والراجح عدم

رفعها فاما حديث أبي جهيم فهو رد
لأن الركعة حقيقة بلية لها والاطلاق على الركوع وما بعده مجاز لا يصار إليه الاقرنة
كما وقع عند مسلم من حديث البراء باللفظ فوجدت قيامه فركعته فاعتدله فوجدته فان
وقوع الركعة في مقابلة القيام والاعتدال والسجود في رتبة تدل على ان المراد بها
الركوع وقد ورد حديث من أدرك ركعة من صلاة الجمعة باللفظ لا يتخلو طرقها عن
مقال حتى قال ابن أبي حاتم في العلم من أبيه لأصل لهذا الحديث انما الممن من أدرك
من الصلاة ركعة فقد أدركها وهكذا قال الدارقطني والحقلي وأخرجه ابن خزيمة
عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الإمام
صلى الله عليه وسلم في ذلك دليل على ما عرفت من ان معنى الركعة جميع أركانها
وأركانها حقيقة شرعية وعرفية وهما مقدمتان على الفورية كما تقرر في الأصول
فلا يصح جعل حديث ابن خزيمة وما قبله قرينة صادرة عن المعنى الحقيقي فان قلت
فأى فائدة على هذا في التيمم بقوله قيل ان يقيم صلبه قلت دفع توهم ان من دخل مع
الإمام ثم قرأ الفاتحة وركع الإمام قبل فراغه من أدركه إذا تقرر ذلك هذا علمت ان
الواجب الحاصل على الادراك الكامل للركعة الحقيقية لعدم وجود ما تحصل به البراءة
من عهدة أدلة وجوب القيام القطعية وأدلة وجوب الفاتحة وقد ذهب الى هذا بعض
أهل الظاهر وابن خزيمة وأبو بكر الصبي روى ذلك ابن سبيل الناس في شرح الترمذي
وذكر فيه ما كان روى عن ابن خزيمة انه احتج بذلك بما روى عن أبي هريرة انه صلى الله
عليه وسلم قال من أدرك الإمام في الركوع فليركع معه وليعد الركعة وقد رواه البخاري في
القرآن خلف الإمام من حديث أبي هريرة انه قال ان أدركت القوم ركعهم فعدتلك
الركعة قال الحافظ وهذا هو المعروف عن أبي هريرة موقوفا وأما المرفوع فلا أصل له
وقال الرازي تبعه الامام ان أبا عاصم العبادي حكى عن ابن خزيمة انه احتج به وقد حكى
هذا المذهب البخاري في القرآن خلف الإمام عن كل من ذهب الى وجوب القراءة
خلف الإمام وحكا في القح عن جماعة من الشافعية وقوا الشيخ في الدين السبكي
 وغيره من محدثي الشافعية ووجه المقتل قال وقد بحثت هذه المسئلة وأحطت في جميع
 بحثي فلهذا وجدتها لم أجعل منها على غير ما ذكرت يعني من عدم الاعتدال بادراك
 الركوع فقط قال العراقي في شرح الترمذي بعد ان حكى عن شيخه السبكي انه كان
 يختار انه لا يعتد بالركعة من لا يدرك الفاتحة ما لفظه وهو الذي يختاره اه فالجواب
 عن يدهي الاجماع والخالف مثل هؤلاء ما احتجوا به وهو حديث أبي بكره حيث صلى
 خلف الصف فضافه أن فتوته الركعة فقال صلى الله عليه وسلم زادك الله صوابا ولا تعد

ركعته فاما حديث أبي جهيم فهو رد
يدل في البدن بجلا وأما حديث
عمار فورد بذكر الكفين في
الصحيحين وبذكر المرفقين في
السنتين وفي رواية الى نصف
الذراع وفي رواية الى الأيكال
فأما رواية المرفقين وكذا نصف
الذراع ففيه ما قاله وأما رواية
الأيكال فقال الشافعي وغيره ان
كان ذلك وقع بامر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فكل تيمم صحيح
صلى الله عليه وآله وسلم بعده
فهو تامحله وان كان وقع بغير
أمره فاطحة فيها أمره وعما يروى
رواية الصحيحين في الاتصاف على
الوجه والكتفين كونهما كان
يقع بعد النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بذلك رواي الحديث
اعرف بالمراد به من غيره ولا سيما
العبادية والجهنمية كلامه ورواية
هذا الحديث الثمانية ما بين
خواتم وكوفي وفيه التحديث
والعنيسة والقول وثلاثة من
العبادية وأخرجه البخاري في
الطهارة وكذا مسلم وأبو داود
والترمذي والنسائي وابن ماجه
رحمهم الله تعالى (عن عمران بن
سهمين) ان زاعق فاضى البصرة
قال أبو هريرة وكان من فضلاء
العصابة وفتهاهم يقول سنة

أهل البصرة انه كان يرى الحفلة وكانت تكلمه حتى اكنوى وبنى سنة اثنين وخمسين له في البخاري اثنا عشر حديثا ولم
(رضي الله عنه قال كان سفر) أي عند رجوعهم من خيبر كما في مسلم أو في الحديثية كما رواه أبو داود وفي طريق مكة كما في الموطا
من حديث زيد بن أسلم مرسل لا يوطر بن بولك كما رواه عبد الرزاق من سلا (مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وانا لسبنا

قال الجوهري تقول سريت وأسريت اذا سرت ليلاً أو نالها صاحب المحكم السري سرعة الليل وقيل سبر الليل كما هو هذا الحديث يخالف القول الثاني (حق اذا كثرت آراء الدليل وقعا وقعة) أي غناؤمة (ولا وقعة أحل عند المسافر منها) أي من الوقعة في آخر الليل وكلمة لالتقى الجنس وفي رواية أبي قتادة عند البخاري ١١٣ ذكر سبب نزولهم في تلك الساعة وهو

سؤال بعض النوم في ذلك وقعه
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
أخاف أن تناموا عن الصلاة
فقال بلال أنا وأقطهم (فما
أيقظنا من نومنا) الآخر الشمس
وكان أول من استيقظ فلان
وهو أبو بكر الصديق رضي الله
عنه (ثم فلان) يحتمل أن يكون
عمران الراوي لأن الظاهر أنه
شاهد ذلك ولا يمكنه مشاهدته
الأبعد استيفاضه (ثم فلان)
يحتمل أن يكون من شارك
عمران في رؤية هذه القصة
المعينة وهو ذو الجنب كافي الطبراني
(ثم عمر بن الخطاب) رضي الله
عنه (الرابع) من المستفيطين
وأيقظ الناس بعضهم بعضاً
(وكان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اذا نام لم يوقظ) مبنياً
للمعول مع الامراء والاربعة
لم يوقظوه بنون المتكلم (حتى
يكون هو يستيقظ لانا لا ندري
ما يحدث له) من الحوادث (في
نومه) أي من الوحي وكما نوا
يحافون انقطاعه بالانقطاع حال
ابن بطال ويؤخذ منه انفسك
بالامر الاعم احتسباً (فما
استيقظ عمر) رضي الله عنه
(ورأى ما أصاب الناس) من
نومهم عن صلاة الصبح حتى خرج

ولم يأمر بإعادة الركعة فليس فيها ما يدل على ما ذهبوا اليه لأنه كلام بأمر بالعادة لم ينقل
المنه أنه اعتد بها والدعاء بالحرص لا يستلزم الاعتدال بها لأن الكون مع الامام
ما موبه سواء كان الشيء يدركه الموقف معتد به أم لا كما في حديثه اذا جئتم الى
الصلاة ونحن بمجد فاصبحوا ولا تعدوا هاشباً أخرجه أبو داود وغيره على ان النبي
صلى الله عليه وسلم قد نهى أبابكر عن العود الى مثل ذلك والاحتجاج بن قيس قد نهى عنه
لا يصح وقد أجاب ابن حزم في المحلى عن حديث أبي بكر فقال انه لا حاجة لهم فيه لأنه ليس
فيه استبراء لتلك الركعة ثم استدل على ما ذهب اليه من انه لا بد في الاعتدال بالركعة
من ادراك القيام والقراءة بحديث ما أدرككم فاصلوا وما فاتكم فاقوا ثم حرم به
لا فرق بين فوت الركعة والركن والذكر المنروض لأن الكل فرض لا تتم الصلاة
الا به قال فهو مأثور به ما سبقه الامام واعلمه فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك
بغير نص آخر ولا سبيل الى وجوده قال وقد أقدم بعضهم على دعوى الاجماع على ذلك
وهو كاذب في ذلك لأنه قد روي عن أبي هريرة انه لا يعتد بالركعة حتى يقرأ
أم القرآن وروى القضاء أيضاً عن زيد بن وهب ثم قال فان قيل انه يكبر فأعاش ثم يركع
فقد صار يدرك كالوقفة قلنا وهذه معصية أخرى وما أمر الله تعالى قط ولا رسوله ان يدخل
في الصلاة من غير الحال التي يجزئ قضاءها حتى يسبق به من
الصلاة لا يعتد سلام الامام لا قبل ذلك وقال أيضاً في الجواب عن استدلالهم بحديث
من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة انه جهم عليهم لأنه مع ذلك لا يعتد عنه
قضاء ما لم يدرك من الصلاة انتهى والحاصل انهم ضما احتج به الجمهور في المقام حديث
أبي هريرة حينئذ لا يلتزم الذي ذكره ابن خزيمة لقوله فيه قبل ان يقيم صلبه كما تقدم وقد
عرفت ان ذكر الركعة فيه منافي لما يوجبهم وابن خزيمة الذي عولوا عليه في هذه الرواية
من القائلين بالذهب الثاني كما عرفت ومن البعيد أن يكون هذا الحديث عنه صحيحاً
ويذهب الى خلافه ومن الأدلة على ما ذهبنا اليه في هذه المسئلة حديث أبي قتادة وأبي
هريرة المتقدمين عليهما بالفظ ما أدرككم فاصلوا وما فاتكم فاقوا قال الحافظ في الفتح
قد استدل به ما على ان من أدرك الامام ركعة لم يحتسب له تلك الركعة الا بالتمام
مانا به لأنه فاته القيام والقراءة نفسه ثم قال ووجه الجمهور حديث أبي بكر وقد عرفت
الجواب عن احتجاجهم به وقد أثبت السيد العلامة محمد بن اسمعيل الأمير رسالة في هذه
المسئلة ورجع مذهب الجمهور وقد كتبت البحث في الجواب عليها (وروى عبد الله
ابن شداد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له امام فقرأه الامام له قراءة

١٥ قيل في وقتها وهم على غير ما وجوب ما محذوف تقديره كبر (وكان) أي عمر (رجل جليد) من الجلالة
وهي الصلاة وزاد مسلم هنا الجوف أي رفيع الصوت يخرج صوته من جوفه بقوة فكبر ورفع صوته بالكبر (وفي استعماله
التي كبر سبواك طم يبق الادب والجمع بين المصطلحين احبدهما الذكر والاخرى الاستيفاض وخسن التكثير لأنه أفضل الدعاء

الحمد الصلاة (الذي قال يكبر ويرفع صوته بالتكبير حتى استتمت بصوته) أي بسبب صوته ولا أربعة باللام أي لاجل صوته (الذي صلى الله عليه وآله وسلم) واستكمل هذا مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم أن عيسى ثمانون ولا ينم غاي وأجب بان القلب لا يبدل الحركات المتعلقة به كاللحم ١١٤ ونحوه ولا يبدل ما يتعلق بالعين لأنها ناعمة والقلب يفتان ولا يقال القلب

وان كان لا يبدل ما يتعلق بالعين من رويته الفجر مثلا لكنه يبدل إذا كان يفتانا من روي الوقت الطويل فان من ابتغى طالع الفجر الى ان سميت الشمس مدة طويلة لا تنقضي على من لم يكن مسنغقا فلا نقول يحتمل أن يقال كان نابه صلى الله عليه وسلم اذ التمس غرقا بالوسى ولا ينم مع ذلك وصفه بالنوم كما كان يستغرق صلى الله عليه وآله وسلم حالة التماس الوسى في النقطة وقيل المسكمة في ذلك بيان التشرية بالعمد لانه اوقع في النفس كما قصه سمه وفي الصلاة وقرب من هذا جواب ابن الميزان القلب قد يحصل له السهو في المنة فله الصلوة التشرية في النوم بطريق الاولى أو على السواء وقد أجيب عن أصل الاستكمال بجوابه أخرى ضمنية ذكرها الحافظ في الفتح (فما استمقط) صلى الله عليه وآله وسلم (شكروا لله الذي أصابهم) ما ذكر (قال) أي تأنيدهم بالقول لهم لما عرض لها من الأسف على خروج الصلاة عن وقتها (لاضير أولا يضير) أي لا ضرر يقال ضار به ضرره ولا يضير الشك من عرف كما صرح به البيهقي والمعنى

رواه الدارقطني وقد روى مسند من طرق كلها ضعاف والصحيح انه مرسل الحديث قال الدارقطني لم يسنده من موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن بن عمار وهما ضعيفان قال وروى هذا الحديث سفيان الثوري وشعبة واسرائيل وشريك وأبو خالد الأدي وأبو الاحوص وسفيان بن عيينة وسريث بن عبد الحميد وغيرهم عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب انتهى قال الحافظ هو مشهور من حديث جابر له طرق عن جماعة من الصحابة كلها معمولة وقال في الفتح انه ضعيف عند جميع الحفاظ وقد استوعب طرقه وعمله الدارقطني وقد احتج به القائلون بان الامام يعمل القراءة عن المؤتم في الجهرية الفاتحة وغيرها والجواب انه عام لان القراءة مضاف وهو من صيغة المأموم وحديث عبادة المتقدم خاص فلا معارضة وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فحمل رجل يقرأ خلفه صبح اسم ربك الاعلى فإنا انصرف قال أيسكم قرأ أو أيسكم القارئ فقال الرجل أنا فقال الله فقلت ان بعضكم يخلطها متفق عليه) قوله يخلطها أي يمزجها بمعنى هذا الكلام الا انكاره في جهرة أو رفع صوته بحيث اسمع غيره لانه أصل القراءة قبل فيه انهم كانوا يقرؤون بالسورة في الصلاة السرية وفيه اثبات قراءة السورة في الظه والامام والمأموم قال الثوري وهكذا الحكم عندنا واولا وجه شاذ ضعيف أنه لا يقرأ المأموم بالسورة في السرية كما لا يقرأ في الجهرية وهذا غلط لانه في الجهرية يؤمر بالانصات وهنا لا يسمع فلا معنى لسكونه من غير اسقاع ولو كان بعيدا عن الامام لا يسمع قراءته فالصحيح انه يقرأ السورة ما ذكرناه انتهى وظاهر الحديث المنع من قراءة ما عدا الفاتحة من القرآن من غير فرق بين ان يسمع لمؤتم الامام أو لا يسمعه لان قوله صلى الله عليه وسلم فلا تقرؤا بشئ من القرآن اذا جهرت يدل على النهي عن القراءة عند مجرود وقوع الجهر من الامام وليس فيه ولا في غيره ما يشعر باعتبار السماع

باب التأمين والجهرية مع القراءة

(عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أمن الامام فأمّنوا فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وقال ابن شهاب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين رواه الجماعة الا أن الترمذي لم يذكر قول ابن شهاب وفي رواية اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فان الملائكة تقول آمين وان الامام يقول آمين فن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه رواه أحمد

لأخرج عليهم ان لم يسمعوا ذلك (ارتحلوا) بصيغة الامر للجماعة الخاطئين من الصحابة (فارتحل) أي النبي والسائق صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه وفي رواية فارتحلوا أي عتبهم بذلك وكان السبب في الارتحال من ذلك الموضع حضور الشيطان فيه كما في مسلم واستدل به على جواز تأخير الفاتحة عن وقت ذكرها اذا لم يكن عن تغافل أو استهانة ولا يراود

من حديث ابن مسعود يقولون عن مكانكم الذي أصابتمكم فيه الغفلة وفيه مرد على من يزعم ان الله فيه كون ذلك كان وقت الكراهة بل في حديث الباب انهم لم يستيقظوا حتى وجدوا حرا الشمس واسلم من حديث أبي هريرة حتى ضرب بهم الشمس وذلك لا يكون الا بعد ان يذهب وقت الكراهة (فسار) صلى الله عليه وآله وسلم ١١٥ ومن معه (غير بعيد من نزل) بن معه وفيه دلالة على ان الاربعين

المذكور وقع على خلاف سيرهم المعتاد وقد قبل انما أخر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة لاستغفارهم بأحوالها وقبل نحرزا من العذرة قبل انتظار المنزل عليه من الوحى وقيل لان المثل محل غفلة وقيل لانه لم يستيقظ من كان نائما أو مضطربا كان كسلا نا قال القرطبي أخذهم من بعض العلماء فقال من انتبه من قوم عن صلاة فاته في سفر فله تحول عن موضعه وان كان واديا فيخرج عنه وقيل انما يلزم في ذلك الوادى بعينه وقيل هو خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه لا يلزم من حال ذلك الوادى ولا غيره ذلك الا هو وقال غيره يؤخذ منه ان من حصلت له غفلة في مكان من عبادة استحب له التحول منه ومنه أمر السامع في سماع الخطبة يوم الجمعة بالتحول من مكانه الى مكان آخر (فدعا بالوضوء) بفتح الواو (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه (ونودي بالصلاة) أى أذن بها كما عندهم سلم والضاري في آخر المواقيت واستدل به على الاذان للتوقيت (فصل بالناس) فيه مشروعية الجماعة في الفرائض (فلا انفصل)

والنساء) وفي الباب عن علي بن عبد الله بن ماجه وعن بلال بن رباح عن أبي موسى عن أبي عوانة وعن عائشة عن أبي جندب الطبراني وابن ماجه وعن ابن عباس عن عبد الله بن ماجه أيضا في اسناده طلبة بن عمرو وقد تكلم فيه غيره واحمد من أهل العلم وعن سلمان بن عبد الله الطبراني في الكبير وفيه سبعين بشرو عن أم الحصين عن عبد الله الطبراني في الكبير وفيه سبعين بن مسلم المكي وهو ضعيف وعن أبي هريرة حديث آخر سبأ في حديث ثالث عن عبد الله بن مسعود في حديث سبأ في ذكره في المتن والشرح وذكره الحافظ محمد بن ابراهيم النويري رحمه الله في الباب أيضا عن أم سلمة وسمرقانة بنى وعن ابن شهاب بن مسعود في حديث الباب وفي الباب أيضا عن علي بن عبد الله بن عيسى في الامالى وغيره موقوف عليه من طريق أبي خالد الواسطي في مجموع زيد بن علي وعنه أيضا موقوف عليه آخر من نعه عند ابن أبي حاتم وقال هذا عندى خطأ وعن ابن الزبير من فعلة عند الشافعي فله سبعون عشر حديثا والآلة آثار قوله اذا أمن الامام فيه مشروعية التأمين الامام وقد نعتب بان القضية شرطية فلا تدل على المشروعية ورد بان اذا اشهر بتحقيق الوقوع كما صرح بذلك آفة المعاني وقد ذهب مالك الى ان الامام لا يؤمن في الجهرية وفي رواية عنه مطلقا وكذا روى عن أبي حنيفة والشافعي وأحمد في الباب تردوس ما فيهما ما هو أصح من حديث أبي هريرة في مشروعية الامام وظاهر الرواية الاولى من الحديث ان المؤتمر يقع التأمين عند تأمين الامام وظاهر الرواية الثانية منه انه وقع عند قول الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين وجمع الجمهور بين الروايتين بان المراد بقوله اذا أمن أى اراد التأمين يقع تأمين الامام والمأموم معا قال السلف ويخالفه رواية معمر بن ابن شهاب بلغة اذا قال الامام ولا الضالين يقولوا آمين فان الملازمة تكون في قول الامام وقول آمين قال أخرجهما النسائي وابن السراج وهي الرواية الثانية من حديث الباب وقيل المراد بقوله اذا قال ولا الضالين يقولوا آمين أى اذا لم يقل الامام آمين وقيل الاول لمن قرب من الامام والثاني ان تبعه عنه لان جهر الامام بالتأمين اخفض من جهره بالقراءة وقيل يؤخذ من الروايتين تخيير المأموم في قولها مع الامام أو بعده قاله الطبراني قال الخطابي وهذه الوجوه كلها محتملة وليست بدين الوجه الذي ذكره يعنى الجمهور قوله فأمروا استدلال به على مشروعية تأخير تأمين المأموم عن تأمين الامام لانه عليه السلام لا يمكنه ان يكون قد تقدم في الجمع بين الروايتين ان المراد المقارنة وبذلك قال الجمهور قوله تأمين الملازمة قال النووي واختلاف في هؤلاء الملازمة فقبلهم الحنفية وقبل غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم من وافق قوله قول أهل الاسماء وأجاب الاقول بانه اذا قاله الحاضر من الحفظة قاله من فوقهم

أى انصرف (من صلاته اذا هو رجل) قال في القبح لم يقف على تسميته ووقع في شرح العمدة للشيخ مراح الدين ابن الملقن انه لا بد من رابع بن مالك الانصارى أخو رفاعه قال القسطلانى لكن وهو ما قاله (معقول) أى منفرد عن الناس (لم يزل مع القوم قال ما منعك يا ابن ان تعلى مع القوم قال) يا رسول الله (أصابني جنابة ولا ماء) أى موصود بالكلية وما يفتح الهمزة

قال الحافظ ابن حجر امي وقال ابن دقيق العيد لا ما اى موجود عندى وفي حذف الخبر بسط اعذرهم لما فيه من غموم النبي
كانه نبي وجود الماء بالكيفية بحيث لو وجد بسبب اوسى او غير ذلك لخصه فاذا انفي وجوده مطلقا كان المبلغ في النبي واحذرله
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم ١١٦ (عليك بالصعيد) المذكور في الآية الكريمة قيمة واصيد اطيبا وفي رواية

مسلم بن زبير عنده مسلم فاهمه
ان يقيم بالصعيد (قائه يكفيك)
لأباحة الصلاة مطلقا ما لم يحدث
وهو الحق من انه يستباح بالتيمم
ما يستباح بالوضوء لانه طهارة
جعلها الله سبحانه لا بد لان الوضوء
عند عدم الماء ولابد لحكم المبدل
الماخذه الدليل ولم يكن هذا
مما خصه الدليل واما الاستدلال
بما روى عن ابن عباس انه قال
في السنة أن لا يصلى بالتيمم
الا المكتوبة ثم يقيم الاخرى كما
أخرجها الدارقطني والبيهقي في
استناده الحسن بن عمار وهو
مقرول لم يجمع على تركه وقد روى
عن غيره نحو ذلك من قوله غير
مرفوع منه ما عن علي رضي الله
عنه وفي استناده ضعيفان وهما
الحديث الاوروا والحاج بن ارطاة
ومنها عن عمرو بن العاص وابن
عمرو لا تقوم بشئ من ذلك حجة
والعجب عن قال انه يغير ما فيها
بالاجماع فان المرفوع باطل
والوقوف لأهية فيه قاله الحافظ
الشوكاني في السيل وفي هذه
القصة مشروعية التيمم الجنب
وفيهما جواز الاجتهاد بمحضرة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان
سباق القصة يدل على ان التيمم
كان معاولا عندهم لكنه صريح

في الآية عند الحديث الاصح غير بناء على ان المراد بالاماسة مادون الجواز وأما الحديث الاكبر فليست صريحة فيه (وعن
فكانه كان بعد فقد ان الحنفية لا يقيم فعله بذلك مع قدرته على ان يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن هذا الحكم ويحصل
انه كان لا يعلم مشروعية التيمم أصلا وكان حكمه حكم فاقه المهورين ويؤخذ من هذه القصة ان العالم اذا رأى فعلا لا يحتمل

بعضهم انما اتهموا بالام الخفية والنصب على الخلال السادسة انما هو قوله الحافظ وغيره وتلقه العيني وقال الا وجه ما قاله
الكرمانى الله مضمون بكان المقسدة والاصلي خلاف الرفع أى شيب أو خرج رجالهم للاستقامة والنساء أو غابوا
وخلفوه (قالها انطلق اذا كانت ١١٨ الى أين قال الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت الذى يقال له

معان قرآن فافرأوا الفاحد الله وكبره وهله ثم اخرج رواه أبو داود والترمذى وعين
عبد الله بن أبي أوفى قال جامع رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال الى الاستطبيع ان
أخذ شيئا من القرآن فعلمى ما يجزئنى قال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
ولا حول ولا قوة الا بالله رواه أحمد وأبو داود والنسائي والدارقطنى وللفظه فقال الى
لا استطبيع ان أنعم القرآن فعلمى ما يجزئنى فى صلاة فى ذكره) اما الحديث الأول فهو
طرف من حديث المسمى وصلاته وأخرجه النسائي أيضا وقال الترمذى حديث رفاعه
حسن وأما الحديث الثانى فخرجه أيضا ابن الجارود وابن حبان والحاكم فى اسناده
ابراهيم بن اسعيل السكسكى وهو من رجال البخارى لكن عيب عليه اخرج حديثه
وضعه النسائي وقال ابن القطان ضعفه قوم فلم يأو بجبهته وقال ابن عسدى لم أجده
حديثا منكر المثنى وذكره النووي فى الخلاصة فى فصل الضعيف وقال فى شرح المذهب
رواه أبو داود والنسائي بإسناد ضعيف اه ولم يترد بالحديث ابراهيم فقد رواه الطبرانى
وابن حبان فى صحيحه أيضا من طريق طلحة بن مصرف عن ابن أبي أوفى وله كنه فى اسناده
الفضل بن موفى ضعفه أبو حاتم كذا قال الحافظ قوله فاحمد الله الخ قبل قد عني الحديث
الذى لفظ الحمد والتكبير والتلهيل المأمور به ولا يخفى انهم المتهتمين بما وافق المطلق
قوله الى الاستطبيع رواه ابن ماجه باللفظ الى الأحسن من القول شيئا قال شارح
المناجى اعلم ان هذه الواقعة لا تجوز ان تكون فى جميع الأزمان لان من يتصدق على
تعم هذه الكلمات لا محالة يتصدق على تعم الفاتحة بل تأويله لا استطبيع ان أنعم شيئا
من القرآن فى هذه الساعة وقد دخل على وقت الصلاة فاذا فرغ من تلك الصلاة انزله
أن تعلم والحديثان يدلان على أن الذكر المذكور ويجزئ من لا استطبيع ان تعلم
القرآن وليس فيه ما يقتضى التكرار فظاهر أنها تسكت فى مرة وقد ذهب البعض الى
أنه بقوله ثلاث مرات والثالثون بوجوب الفاتحة فى كل ركعة عليهم يقولون بوجوبه
فى كل ركعة

باب قراءة السورة بعد الفاتحة فى الاولين وهل تسن قراعتها فى الاخرين أم لا هـ

عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ فى الظهر فى الاولين بأم
الكتاب وسورتين وفى الركعتين الاخيرين بفاتحة الكتاب وبسبع من الآيات احياها نوبل
فى الركعة الاولى ما لا يطيل فى الثانية وهكذا فى العصر وهكذا فى المجمع متفق عليه
ورواه أبو داود وزاد قال فقلت انه يريد بذلك ان يركل الناس الركعة الاولى بقوله
الاوليين بثمانيتين فثمة الاولى وكذا الاخرين بقوله وسورتين أى فى كل ركعة سورة

الصائغ) بالله من صيا إلى
أخرج من دين الى آخر وروى
من صي بصيا إلى المثال (قالا
هو الذى تعين) أى ترديد وفهمه
تخاص حسن لانهم ما لو قالوا
لا فات المقصود ولو قالنا نعم لكن
فيه تدوير لكونه عليه السلام
صائغا ففهمنا هذا اللفظ وأشارا
الى ذاته المشرقة لا الى تسميتها
وفيه جواز الخلوة بالاجنحة فى
مثل هذه الحالة عند من الفتنة
لا فائضى) معناه الى (خا) أى
على وعمران (بها الى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وحده
الحديث) الذى كان بينهم وبينها
(قال) عمران (فاستقر لها عن
بغيرها) أى طابوا منها الزول
عنه وجمع باعتبار على وعمران
ومن بعدهم من بعدهم ما قال
بعض الشراح المتكلمين انما
أخذوها واستجازوا أخذها
لانها كانت كافتحة سورة وعلى
تقدير أن يكون لها عهد
فضرورة العطف تبع للمسلم
الماله الممول الفدية على عوض
والافدس المارح فدى بكل
شي على سبيل الوجوب (ودعا
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
بعد أن احتضر وهما بين يديه (بأنه
ففرغ نفسه) من التذرع
والكتمين فان فرغ من الافراغ (من افواه المزدتين) جمع فى موضع التثنية على حذف قد صغت فلو بكما ويدل
(أو السطيين) أى فرغ من أفواههم ما لا شك من الراوى زاد الطبرانى والبيهقى من هذا الوجه فمضمون فى الانا واعاده
فى أفواه المزدتين وبهذه الزيادة تبضح الحكمة فى ربط الأفواه بعد فتحها وعرفت منها ان البركة انما صاحبان بها بركة

ويدل

الظاهر المبطل له (أو كما) أي ربط (أو هما أو اطلق) أي فتح (الغزالي) بفتح المهملة والزاي وكسر اللام ويجوز فتحها
وفتح الياء جمع عزلاء يسكن الزاي والمداي فم الزايتين الاسفل وهي عروته التي يخرج منها الماء بسبعة ولكل من اذنه من لوان
من أسفلهما (ونودي في الناس اسقوا) بهمزة وصل من سقى فتعكس ١١٩ أو قطع من أسقى فتفتح أي اسقوا غيركم
كالذواب ولجوها (واستقوا

ويدل على ذلك ما ثبت من حديث أبي قتادة في رواية البخاري باللفظ كان النبي صلى الله
عليه وسلم يقرأ في الركعتين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة سورة وفيه دليل
على ان ثبت القراءة في الصلاة السرية وقد أخرج أبو داود والنسائي عن ابن عباس
أنه سئل أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر فقال لا لا قيل
له فله له فكان يقرأ في نفسه فقال نعم أصابته أسد من الأولى فكان عبد الله مأموراً ببلغ
ما أرسل به الحديث وهو كما قال الخطابي وهم من ابن عباس وقد أثبت القراءة في السرية
أبو قتادة وخباب بن الارت وغيرهما والاثبات مقدم على النفي وقد تردد ابن عباس في
ذلك فروى عنه أبو داود أنه قال لا أدري أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر
والعصر أم لا وفي هذه الرواية دليل على أنه اعتمد في الأولى على عدم الدلالة على قرأتها
دلت على ذلك قوله لا ويسمعنا الآية أحياناً فيه دلالة على جواز الجهر في السرية وهو يرد
على من جعل الأسرار شرطاً للصلاة السرية وعلى من أوجب في الجهر سجود السهو
وقوله أحياً لا يدل على أنه تذكر ذلك منه قوله ويطول في الركعة الأولى استدل به على
استحباب تطويل الأولى على الثانية سواء كان التطويل بالقراءة أو بتبليها مع استواء
المقر وفي الأوليين وقد قيل إن المستحب التسوية بين الأولىين فاستدلوا بحديث سعد
عبد الجباري ومسلم وغيرهما وسأيت وكذلك استدلوا بحديث أبي سعيد الذي في غير مسلم
وأحمد أنه كان صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر في الأولىين في كل ركعة قدر ثلاثين آية
وفي رواية لابن ماجه ان الذين حرموا ذلك كانوا ثلاثين من الصحابة وجعل صاحب هذا
القول لطويل الأولى المدكور في الحديث بسبب دعاء الاستفتاح والتعوذ وقد جمع
البيهقي بين الحديثين أن الإمام يطول في الأولى أن كل من نظر الاحد والاسوي بين
الأولين وجمع ابن حبان بأن تطويل الأولى إنما كان لأجل الترتيل في قراءتهم مع استواء
المقر وفي الأوليين قوله وهو كذا في الصحيح الخ فيه دليل على عدم اختصاص القراءة
بالاتحة وسورة في الأولىين وبالاتحة فقط في الآخرين والتطويل في الأولى صلاة الظهر
بل ذلك هو السنة في جميع الصلوات قوله فظننا أنه يريد الخ فيه أن الحكمة في التطويل
المدكور هي انتفاء الدخول وكذا روى هذه الزيادة ابن خزيمة وابن حبان وقال القرطبي
لا حاجة فيه لأن الحكمة لاتعال بها الخاتها وعدم انضباطها والحديث يدل على مشروعية
القراءة بفاتحة الكتاب في كل ركعة وقد تقدم الكلام عليه وعلى قراءة سورة مع فاتحة
في كل واحدة من الأوليين وعلى جواز الجهر ببعض الآيات في السرية (وعن جابر بن
سمرة قال قال عمر لم يسمعنا قد شكروا في كل شيء حتى الصلاة قال أما أنا فإما في الأوليين

فسقى من سقى) وزاد ابن عساکر
من شاه (واستقى من شاه) فرق
بينه وبين سقى لأنه ان نفسه واستقى
لغيره من مأثبه ونحوه واستقى
قبل بمعنى سقى وقيل انما يقال
سقىته ان نفسه واستقىته لما دلت
(وكان آخر ذلك أن أعطى الذي
أصابته الجذابة) وكان معزلاً
(انما من ماء) واستدل به بحدته
القصة على تقديم مصلته شرب
الادوي والحيوان على غيره
كمصلحة الظهارة بالماء لتأخير
الاحتياج اليها عن سقى واستقى
ولا يقال قد وقع في رواية مسلم
ابن زريق غير انما سقى به سيرا
لأنه محمول على أن الأبل لم تكن
محتاجة إذ ذلك إلى السقي
فيحصل قوله فسقى على غيرهما
(قال) أي النبي صلى الله عليه
واله وسلم لذلك أصابته الجذابة
(أذهب فأمره عبدك وهي)
أي والحال أن المرأة (فأمره تفر
الحيا بهل) بالهشام المجهول
(بجائها وإيم الله) أصله إيم الله
وهو اسم وضع لقبهم هكذا ثم
حذف منه النون تخفيفاً والله
أنف وصل متوحشة ولم يجئ
كذلك غيرهما أي إيم الله قسمي
وفيها القات جمع منها النوى في

ثم ذم سبع عشرة وبلغهم غير عشر من ويستفاد منه جواز التوكيد باليمين وإن لم ينعين (المقدافع) بضم المهملة أي كيب
(عنهما وأنه ليخيل اليها أنهما لم يمتا) بكسر الميم وسكون اللام أي امتلاء وفي رواية للبيهقي امتلاء (منها) والمراد أنهم بظنون
أنما ماتي فيهم من الماء كبر عما كان أولاً (حين ابتدأها) وهذا من أعظم آياتها وباهر دلائل نبوته حيث نوحى إليه وأشهر بوارسوا

واختص في الجانب بل في رواية مسلم بن زكريا أنهم ما زالوا في قرية كانت تحتهم مساحة من العزالي وقيمت المزارع ثمان مائة دينار
بل قيل العصابة ان جاعها كثر ما كان ولا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اجمعوا لها) لعل تقيعها يطايرها
في مقابلة حاسب في ذلك الوقت عن السير ١٢٠ الى قومها وما بالها من مخافتها غدا ما لم الانه عوض ٤ أخذ من المراه

واحد في الاخرين ولا آلو ما اقتديت به من صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال صدقت ذلك الظن بك ولفظي بان مقتضى عليه قولك شكولك يعني اهل الكوفة
وفي رواية البخاري شكك اهل الكوفة سعدا بن علي في كل في قال الزبير بن بكار في كتاب
النسب رفع اهل الكوفة عليه اشياء كشيها عوف وجدها باطلة وراكن عزله واستعمل
عليهم عمار بن ياسر قال خافه استعمل عمار على السادة وابن مسعود على بيت المال
وعثمان بن حنيف على مساحة الارض قوله فامدني رواية في الحديثين فاردت في
الاوليين وهم ما يتقاربان قال التزاي اقيم بل لا اطول فيهما المذابة ويحتمل
الطويل ساهوا عام كاذنار والقراءة والركوع والسجود والمعمود في التفرقة
بين الركعات انما هو في القراءة قوله واحذف بفتح الهزة وسكون الحاء الله حلة قال
الحافظ وكذا هو في جميع طرق هذا الحديث التي وقتت عليها الكني في رواية البخاري
واختف بنهم الهزة وكسر اناه المنيعة والمراد بال حذف حذف الطويل وتقصيرهما
عن الاولين لاحذف اصل القراءة والاضلال به فانه قال احذف المذوقه دليل
على ان الاولين من الرباعية متساويان في الطول وكذا الاوليان من الثلاثية
وقد تقدم الكلام على ذلك وقيل دليل ايداعا على تساوي الاخرين قوله ولا آلو هذا
الهزة من آلو ونم اللام بعد هاء لا اقصر في ذلك بل ذلك الذي يجمعوا في ذلك
الرجل الجليل وجهه اذ المنيعة عليه فتمت بان يعبد ويقره والممنوع من ذلك انما هو
ان خيف عليه وقديمت احاديث كثيرة ثابتة في الحديثين والماضي الاولين
يدل على قراءة زيادة على فائدة السحاب ولذا ورد المصنف الحديث دليل ان القراءة لا سورة
بعد الفاتحة (وعن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في
صلاة الظهر في الركعة الاولى في كل ركعة ثلاثين آية وفي الاخر بين قراءة
خمس عشرة آية او قال فصف ذلك وفي العصر في الركعتين الايتين في كل ركعة قدر
قراءة خمس عشرة آية وفي الاخر بين قدر نصف ذلك رواه أحمد ومسلم الحديث يدل على
استعجاب الطويل في الاولين من الظهر والاخر من نفسه لان الوقوف في كل واحدة
من الاخر بين من نفسه مقدار خمس عشرة آية يدل على انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ
بزيادة على الفاتحة لانها ليس بالاسم آيات وقوله في الاخر بين قدر خمس عشرة آية
أي في كل ركعة كما يشعر بذلك السياق يدل ايضا على استعجاب الاثني عشر في صلاة
العصر وجعلها على النصف من صلاة الظهر وقدر في مسلم وأبو داود والنسائي عن أبي
سعيد بن طريق آخرى هذا الحديث بدون قوله في كل ركعة وانما قدرنا في

قال في الفتح فيه جواز الاخذ
الاجتماع برضا المطلوب منه أو
بغير رضاه ان تعين وفيه جواز
المطابق في مثل هذا من الهبات
والاباحات من غير انقضاء من
المعطي والاخذ (يجمعوها)
من بين وفي رواية ما بين (مجموع)
فراجد في المديسة (ودقته)
وسويقة (بفتح أولهما) والكرية
بضمهم ما مضى بن ثمانية (حتى)
جمعوا الهطاعا زاد أحمد
في روايته (يجمعوا الهطاعا)
في الآية ما يؤكل قال الجوهري
وربما خص الطعام بالبروقه
مما طلق لفظ الطعام على غير
المنطقة والذرة خلافاً لآي ذلك
اولا في حتى جمعوا الهطاعا
غير ما ذكر من الجوهري وغيره
(يجمعوه) أي الذي يجمعوه ولا ي
ذكر جمعها أي الأنواع المموجة
(في ثوب وجهاها) أي المرأة
(على يجمعها وضوء الثوب)
بما فيه (بين يديها) أي قدامها
على الجعر (قال لها) رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم والاصيل
قالوا أي العصابة يا عمر صلى
الله عليه وآله وسلم (تعاين) أي
اعلى (ما زلتنا) أي ما تفتنا (من)
ما ذلك شيئا وظاهر ان جميع
ما أخذوه من الماء مما زاده الله

تعالى وأوجده والله يمتطط فيه شئ من مائه في الحقيقة وان كان في الطاهر شئ من الماء هذا يدل على ان
في المعجزة وهو ظاهر قوله (ولكن الله هو الذي استنانا) ولان عسا كرسنا ويحتمل ان يكون المراد ما تنسنا من مقدار ما ذلك
شيئا وقد استعمل في علم عظيم من اعلام النبوة واستعمل في جواز استعماله أو اني المشر كين ما لم يمتنع فيها العصابة

وفيه إشارة إلى أن الذي اعطاها ليس على سبيل العوض عن ما تم بال على سبيل التكرم والتفضل (فانت اهلها وقد استجبت عنهم قالوا) أي اهلها (ما حبسك يا ذلانة قالت العجب) أي حبسني العجب (القيى رب لان فذهباي الى هذا الرجل الذي يدع له الصافي) تفعل كذا وكذا فوالله انه لاسحر الناس من بين هذه وهذه) غير من ١٢١ البيانية وكان المناسب التعبير في بدل

من على ان حروف الجر قد يوجب بعضهم عن بعض (وقالت) أي اشارت (باصبعها) وهو من اطلاق القول على الفعل (الوسطى) والسبابة) لانه يشار بها عند الحاجة والسبب وهي المسببة لانه يشار بها الى التوحيد والتفريخ (نرفعنهما الى السماء تعني) المرأة (السماء

والارض) وان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) هذا منها ليس بايمان للشك انكم أخذت في الظرفا عقبها الحق فاستمت به ذلك (فكان المسالون بعد ذلك يغيرون) من أغاروا ومن غاروا وقبل اي دفع انقلب في الحرب (على من حوالمها من المفسر كين ولا يصيبون الصرم الذي هي منه) بكسر الصاد وسكون الراء المفسر يغزلون باهلهم على المساء أو آيات من الناس مجمعة وانما لم يغيروا عليهم وهم كرامة لاسمع في اسلامهم بسببهم أو لرعاية ذمامها (وقالت) أي المرأة (يوم ما تومها ما أرى) بمعنى أعلم أي الذي اذع قد (أن هؤلاء القوم يدعونكم) من الاغارة (عمدا) لاجهال ولا سيما ناولا وخوفهم منكم بل مراعاة لما سبق يتي ويهتسم (وهل

في الركعتين الاوليين من الظهر فينبغي حل المطلق في هذه الرواية على المقيد بقوله في كل ركعة والحكمة في اطالة الظهر انما في وقت عقلة بالتوم في القائلة تطول ليسدركها المتأخر والعصر ليست كذلك بل تفعل في وقت تعب أهل الاعمال تنقعت وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطول في صلاة الظهر تطو بلا زائد على هذا المقدار كما في حديث ان صلاة الظهر كانت تقام ويذهب الذهاب الى البقيع فيبقى حاجته ثم يأتي أهله فيه وضوا ويدرك النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى بما يطيلها

*) (باب قراءة سورتين في كل ركعة وقراءة بعض سورة وتدكيس السور في ترتيبها وجواز تكررها) *

(عن أنس قال كان رسول من الانصار يرويه في مسجد قبله فكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لهم في الصلاة بما يقرأ به افتتح بقل هو الله أحد حتى يفرغ منها ثم يقرأ سورة أخرى معها فكان يصنع ذلك في كل ركعة فلما اتاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبروه الخبر فقال وما يصنع لك على لزوم هذه السورة في كل ركعة قال اني احبها قال حبك اياها ادخلها الجنة رواه الترمذي وأخرجه البخاري تعليقا) الحديث قال الترمذي حسن صحيح غريب فأخرجه البرز والبيهقي والطبراني قوله كان رجل من بني النضير بن الهذم ذكره ابن منده في كتاب التوحيد وقيل قتادة بن النعمان وقيل مكثم بن هذم وقيل كرز بن هذم قوله افتتح بقل هو الله أحد تسلك به من قال لا يسطر قراءة الفاتحة وأجيب بان الراوي لم يذكر الفاتحة العلم بانه لا بد منه ان يكون معناه افتتح سورة بعد الفاتحة وان ذلك قبل ورود الحديث على اشتراط الفاتحة قوله فكان يصنع ذلك في كل ركعة لفظ البخاري في حكمه أصحها وقالوا انك تفتتح بهذه السورة لا ترى انها تجزئك حتى تقرأ بأخرى فاما ان تقرأ بها واما ان تدعها وتقرأ بأخرى فقال ما أنا بأشركها ان أحببت ان أؤمكم بذلك فعلت وان كرهتم ذلك تركتكم وكانوا يريدون انهم من أفضلهم وكرهوا أن يؤمهم غيره فلما اتاهم النبي صلى الله عليه وسلم أخبروه الخبر فقال يا فلان ما يمنعك أن تفعل ما يأمرك به أصحابك وما يحمله الخ قوله ما يحمله لثأبها عن الحامل على الفعل بانه المحبة وحدها قوله ادخل الجنة التبشير له بالجنة يدل على الرضا به له وعبر بالفعل الماضي وان كان الدخول مستقبلا تنبيه على تحقق الوقوع كما نص عليه أئمة المعاني قال ناصر الدين بن المنير في هذا الحديث ان المقاصد انفس أحكام الفعل لان الرجل لو قال ان الحامل له على اعدائهم انه لا يحفظ غيرها لا يمكن أن يأمره بحفظ غيرها لكنه اعلم بحجبها فظهرت صحة قصده فحربه قال وفيه دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بحمل النفس اليه

١٦ نيل في (لكم) رغبة في الاسلام فاطاعوا وها قد خالوا في الاسلام) ورواه هذا الحديث كاهنهم بصريون وفيه التحديث والتعنية والقول وأخرجه البخاري أيضا في علامات النبوة ومسلم في الصلاة هي لغة الدعاء بغير قال الله تعالى الى وصل عليهم أي ادع لهم وشركا قويا وافعال مفعلة بالكسرة

بسم الله الرحمن الرحيم عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان أبو ذر رضي الله عنه يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (خرج أي فتح) عن سفيان بن عيينة (عن سفيان بن عيينة) أن الأضحية تسكون بادئ ملبسة والأضحية أم تأتي كائنت (وأما مكة فنزل جبريل) ١٢٢ عليه السلام من الموضع المفروح في السقف بمكة في المفاجأة (فخرج)

فكانت أي شق (صدري) الذي
بجبهته القاضى عياض ان شق
الصدر كان وهو صغير عند
مرضته حلية وتعتبه السهملي
بان ذلك وقع مرتين وهو الصواب
فالشق الاول كان انزع العاقبة
التي قبل له عند هاهنا حفظ
الشيطان منك والشق الثاني
كان لاستعداده لان في الحاصل له
في ثالث الليلة وقد روى الطب السبي
والشرث في مسندهما من حديث
عائشة ان الشق وقع مرة أخرى
عند مجي جبريل له بالوحى في
غار حرا ومناسبة ظاهرة وروى
الشق أيضا وهو ابن عشر أو
نحوها في قصة له مع عبد المطلب
آخر جهأ أبو نعيم في الدلائل
وروى أخرى خامسة ولا تثبت
(ثم غسله بماء زمزم) وانما
اختاره عن غيره من المياه لفضله
على غيره من المياه ولأنه يقوى
القلب (ثم جابطت) أي مؤنثة
وثبت كره على معنى الأناورخص
بذلك لانه آلة الفسل عرفا (من
ذهب) لانه أعلى أو ألى الجنة ولا
يقال فيه استعمال آية الذهب
لأنه قول ان ذلك كان قبل
التحريم لانه انما وقع بالمدينة
وقد استعمل من استعمله على
جواز حلية المصنف وغيره لان

والاستكثار منه ولا يعد ذلك محررا لغيره والحديث يدل على جواز قراءة سورتين في كل
ركعة مع فاتحة الكتاب على ذلك التأويل من غير فرق بين الاولين والاخرين لان قوله
في كل ركعة يشمل الاخرين (وعن حذيفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة ثلاث ركع عند المائتين ثم مضى فقلت يصلي بها في ركعة
فمضى فقلت يركع بها فمضى ثم افتتح النساء فقرأها ثم افتتح آل عمران فقرأها ثم تلا سورة الانعام
بأية فيها تسبيح سبع واذ امر بسؤال سأل واذ امر بتعوذ فتعوذ ثم ركع فجعل يقول سبحان
ربي العظيم وكان ركوعه فخوفا من قيامه ثم قال سمع الله من حمده ربنا لك الحمد ثم قام قياما
طويلا تقريبا بمركع ثم سجدة فقال سبحان ربي الاعلى فكان سجدة قرى بيا من قيامه رواه
أحمد ومسلم والنسائي) قوله فقلت يصلي بها في ركعة قال النووي معناه فقلت انه يسلم
بها فيسجد بها على ركعتين وأراد بالركعة الصلاة بكاملها وهي ركعتان ولا بد من هذا
التأويل لينتظم الكلام بعده قوله فمضى معناه قرأ معظمها بجسدها غلب على ظني انه
لا يركع الركعة الاولى الا في آخر البقرة فحينئذ قلت يركع الركعة الاولى ثم الجاوز واقتنع
النساء قوله ثم افتتح آل عمران قال القاضي عياض فيه دليل لمن يقول ان ترتيب السور
اجتمعت من المسلمين حين كتبوا المصحف وأنه لا يمكن ذلك من ترتيب النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بل وكاه الى أمته بعده قال وهذا قول مالك والجمهور ورواه عنه القاضي أبو بكر
المباقي في قال ابن الباق في هو أصح القوانين مع احتمالهما مما قاله والذي نقوله ان ترتيب
السور ليس بواجب في الكتابة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التلقين والتلايم وأنه لم
يكن من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك ما نص ولا يحرم مخالفتها ولذا لا تختلف ترتيب
المصاحف قبل مصحف عثمان قال وأما من قال من أهل العلم ان ذلك توقف من النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كما استقر في مصحف عثمان وانما اختلفت المصاحف قبل أن يبلغهم
التوقيف في تأويل قراءته صلى الله عليه وآله وسلم النساء ثم آل عمران هنا على انه كان قبل
التوقيف والترتيب قال ولا خلاف انه يجوز للمصلي أن يقرأ في الركعة الثانية سورة قبل
التي قرأها في الاولى وانما يذكر ذلك في ركعة وان يتلو في غير الصلاة فارقا بياح بعضهم
ونأول نسي السلف عن قراءة القرآن منه كسوا على من يقرأ من آخر السورة الى أولها
ولاحظ آلاف ان ترتيب آيات كل سورة يتوقف من الله على ما ينهى عنه الا في المصحف
وهكذا نقلت الامم عن فيها صلى الله عليه وآله وسلم قوله فقرأها ثم تلا سورة الانعام
استحبها بالترسل والتسبيح عند المرور بآية فيها تسبيح والسؤال عند قراءة آية فيها
سؤال والتعوذ عند تلاوة آية فيها تعوذ والظاهر استحباب هذه الامور لكل قارئ من

المستعمل له الملك فيحتاج الى ثبوت كونهم مكلفين بما كلفوا به (عنه) أي ذكره على معنى الاناء (حكمة واجمانا) غير
أي شيء يحصل بملازمة الحكمة والایمان فاطلق عليه تسمية لاشي باسم مسببه أو هو قيل يستحب بالحووس ما هو معقول
كبحي الموت في هيمنة كبش أصل الحكمة كما قاله النووي عبارة عن العلم المتصف بالاحكام المشتملة على المعرفة بالله تعالى

المصنوعة بنفاذ البصيرة وتمذيب النفس وتحقيق الحق والعمل به والصدق من اتباع الهوى والباطل وقيل هي النبوة وقيل هي
هي الفهم عن الله تعالى وفي الفتح وقد تطلق الحكمة على القرآن وهو مشتق على ذلك كله وعلى العلم فقط وعلى المعرفة فقط
وتحوي ذلك (فأقره) أي ما في الطلست (في صدرى ثم أطبقه) أي الصدر ١٢٣ الشرف تختم عليه كما يختم على الوعاء المملوء

بجمع الله تعالى له أجزاؤه النبوة
وختمها فهو خاتم النبيين وختم
عليه فلم يجدوا وسيلة إليه
لأن الشيء الختموم عليه محروس
وإنما قيل به ذلك لأنه أقوى على
استجلاء الأسماء المحسنة
والثبوت في المقام الآسفي كما
وقع ذلك أيضا في حال صباه له نشأ
على أكمل الاخلاق وعند المبعث
استلقى الوحي بقوة قوى قال
صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أخذ
بيدي جبريل فخرج) أي
صعد (في إلى السماء الدنيا) وفي
رواية أخرى به على الآلات أو
التجريد جرد من نفسه شخصيا
وأشار إليه (فما جئت إلى السماء
الدنيا) وبينها وبين الارض
خمسمائة عام كما بين كل سماءين
إلى السابعة (قال جبريل يظاير
السماء الدنيا) (الفتح) أي بابها
وفي رواية فريكت عن سد الجدار
فضرب بابا من أبوابه فبطل
على أن الباب كان مغلقا قال ابن
المنبر حكمة التحقيق أن السماء
لم تفتح إلا من أجله بخلاف ما في
وجدوه مقفلا (قال) الخازن
(من هذا) الذي يقرع الباب
(قال جبريل) أي هذا جبريل
ولم يقل أنا لله من نفسه من
أدب الاستئذان أن المستأذن

غير فرق بين الصلي وغيره وبين الامام والمنفرد والمأموم والى ذلك ذهب الشافعية قوله
ثم ركع فجعل يقول سبحان ربى العظيم فيه استحباب تكريره هذا المذكور في الركوع
وكذلك سبحان ربى الأعلى في السجود والى ذلك ذهب الشافعي وأصحابه والاوزاعي
وأبو حنيفة والكوفيون وأحمد والجمهور وقال مالك لا يتعين ذلك للاستحباب وبسبب ما في
الكلام على ذلك في باب المذكور في الركوع والسجود قوله ثم قال سمع الله من حمده ربنا
لأن الحمد ثم قام فقام طويلا فلهذا ذهب إليه أصحاب الشافعي من أن تطويل
الاعتدال من الركوع لا يجوز وتبطل به الصلاة وسبب الكلام على ذلك والحديث
أيضا يدل على استحباب تطويل صلاة الليل وجواز الاعتدال في النافلة (وعن رجل من
جهينة أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الصبح إذا رزقت الارض في
الركعتين كأنهما قال فلا أدري النبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم قرأ ذلك
عمدا ورواه ابو داود) الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى وقد قدمنا ان جماعة من
أئمة الحديث صرحوا بصلاحيته ما سكت عنه أبو داود ولا احتجاج وليس في اسنادهم ما من
بل وجال رجال الصحیح وجهالة الاحتجاج لا تنصر عند الجمهور وهو الحق قوله يقرأ في الصبح
إذا رزقت فيه استحباب قراءة سورة بعد الفاتحة وجواز قراءة قصص القرآن في الصبح
قوله فلا أدري أنسى فيه دليل للمذهب الجمهور القائلين بجواز التسمين عليه صلى الله
عليه وسلم وقد صرح بذلك حديثان أحدهما أنسى كائنسون ولكن فيهما ليس طريقه
البلاغ قالوا ولا يقرأ عليه بل لا بد أن يتذكره واختلوا هل من شرط ذلك الفور أم يصح
على التراخي قبل وفاته صلى الله عليه وسلم قوله أم قرأ ذلك عمدا ترد الصواب في أن إعادة
النبي صلى الله عليه وسلم للسورة هل كان نسيانا أو كان من المعتاد من قرأه أن يقرأ في
الركعة الثانية غير ما قرأه في الأولى فلا يكون مشروعا ولا مأمورا به عمدا لبيان الجواز
فإن يكون الاعادة متروكة بين المنعروعية وعدمها وإذا دار الأمر بين أن يكون مشروعا أو
غير مشروع فحمل فله صلى الله عليه وسلم على المشروعية الأولى لأن الأصل في أموره
المنع ويع والتسمين على خلاف الأصل ونظيره ما ذكره الأصوليون فيما
إذا تردده صلى الله عليه وسلم بين أن يكون جبليا أو لبيان الشرع والأكثر على
القاسية به (وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في ركعتي
الفجر في الأولى منهم ما قولوا آمنا بالله وما نزلنا الآية التي في البقرة وفي الآخرة آمنا
بالله وأسلموا) وفي رواية كان يقرأ في ركعتي الفجر قولوا آمنا بالله وما نزل
الينا والى في آل عمران تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم رواها أحمد وصلى الروايات

يسمى نفسه لا ياتسب بغيره (قال هل معناه أحد قال نعم معي محمد صلى الله عليه وآله وسلم فقال أرسل إليه) لا عروج به وليس
السؤال عن أصل رسالته لاشتمالها في المكون ويحتمل أن يكون خلق عليه أصل إرساله لاستغاله بعمله في الأول هو الاظهر
ويؤخذ منه ان رسول الرجل يقوم مقام اذنه لان الخازن لم يتوقف عن الفتح له على الوحي اليه بذلك بل عمل بالانزال الى

(قال) بنجريل (ثم) أرسل اليه (فلما فتح) الخازن (عاشوا السعة الدنيا) ضعيف الجمع فيه يدل على انه كان معهم ما لا يسكنه الخزون
وله كانا كذا عديا مائة ثمانية مائة الملائكة حتى يصلوا الى السماء أخرى قاله القسطلاني ولادلالة فيه على ما ذكرنا نال المتكلم
ومعه غيره ولولا واحدنا (فأذا رجل قاعد ١٢٤ على عينية اسودة) اشخاص جمع سواد كزمنة جمع زمان (وعلى يساره اسودة

إذا نظر قبل) أي جهة (يمينه
ضيق وإذا نظر قبل) أي جهة
(يساره يكر) وللاربعة شماله
(فقال) أي الرجل القاعد
(مرحبا بالنبي الصالح والابن
الصالح) أي أصبت رجلا ضيقا
وهي كلمة تعال عند تائيس
القدام ولم يقل أحده مرحبا
بالنبي الصادق لان الصلاح
شامل لساير انصاف المودة
الممدودة من الصادق وغيره
فقد جمع بين صلاح الانبياء
وصلاح الائمة كانه قال مرحبا
بالنبي التام في نبوته والابن البار
في نبوته (قلت بطبريل) عليه
السلام (من هذا قال هذا آدم)
عليه السلام (وهذه الاسودة)
التي (من عينية وشماله تسعة مائة)
جمع تسعة وهي نفس الروح أي
أرواح مائة (فأهل المين منهم
أهل الجنة والاسودة التي عن
شماله أهل النار) يحتمل ان النار
كانت في جهة شماله ويكشف له
هم احدي في نظر الميهم لانهم في
السماء لان أرواحهم في سبعين
الارض السابعة كما ان الجنة
فوق السماء السابعة في جهة
يمينه كذلك (فأذا نظر عن يمينه
ضيق وإذا نظر قبل شماله يكر
حتى عرجي) جبريل ولابن

فيما كان يقرؤه صلى الله عليه وسلم في الركعتين قبل القبر مختلفة فمنها ما ذكره المصنف
ومنهم ما في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي
القبر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وقد ثبت في الصحيحين من حديث عائشة أنها
قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يحذف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح حتى اني
لاقول هل قرأ فيهما أم أم القرآن وفي رواية أقول لم يقرأ فيهما بشأنة الكتاب والحديث
يدل على استحباب قراءة الآيتين المذكورتين فيهما بعد قراءة فاتحة الكتاب لما ثبت في
رواية مسلم انه كان يقرأ فيهما بعد فاتحة الكتاب بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد
فتمحل الأحاديث التي لم يذكر فيها القراءة بشأنة الكتاب كحديث الباب على هذه الرواية
ويكون المصنف يخبرنا ان شاء قرأ مع فاتحة الكتاب في كل ركعة ما في حديث ابن عباس
وان شاء قرأ بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون في ركعة وقل هو الله أحد في ركعة وإلى
ذلك ذهب الجمهور وقال مالك بن أنس وأصحاب الشافعي انه لا يقرأ في الركعتين
بعض السلف لا يقرأ شيئا وكلاهما خلاف هذه الأحاديث الصحيحة وسيأتي الكلام على
ذلك في باب تأكيده ركعتي القبر وقد استدلل المصنف رحمه الله بالحديث على جواز قراءة
بعض سورة في الركعة كما فعل في ترجمة الباب

«(باب جامع القراءة في السلاوات)»

(عن جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الشجر بين القرآن
الحمد ويخوضها وكان صلا لانه بعد الى تخفيف وفي رواية كان يقرأ في الظهور بالليل اذا
بغشى وفي النهار نحو ذلك وفي الصحيح اطول من ذلك واهما السجدة وسلم في رواية كان
اذا حضرت الشمس صلى الظهر وقرأ بخوض من والليل اذا بغشى والعصر كذلك
والسلاوات كلها كذلك الا الصبح فانه كان يطبها راءا أو داودا) قوله كان يقرأ في
القبر بين قد تقدم في الأصول ان كان تقييدا للاستقرار ووعود الزمان فينبغي أن
يحمل قوله كان يقرأ في القبر بن على الغالب من حاله صلى الله عليه وسلم أو يحتمل على
انه مجرد وقوع الفعل لانها قد تسمى عمل كذلك كما قال ابن دقيق العيد لانه قد ثبت انه قرأ
في القبر اذا الشمس كورت عند الترمذي والنسائي من حديث عمرو بن حريث وثبت انه
صلى الله عليه وسلم صلى ركعة الصبح فاستفتح سورة المؤمنين عند مسلم من حديث عبد الله
ابن السائب وانه قرأ بالطور ذكره البخاري تعليقا من حديث أم سنان وانه كان يقرأ في
ركعتي القبر واحداهما ما بين المستين الى المائة أخرى حجة البخاري ومسلم من حديث
أبي هريرة قرأ الروم أخرجه النسائي عن رجل من الصحابة وانه قرأ المعوذتين أخرجه

السنائي

فتح

عساكره (الى السماء الثانية فقال لخازن افتح فقال لخازن ما فعل ما قال الاول) والمعنى المعنى (فتح
قال أنس فذكر) أبوذر (انه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وجد في السموات آدم وادريس وموسى وعيسى وابراهيم)
صلوات الله عليهم أجمعين (ولم يثبت) من الاثبات (كيف صنوا لهم) أي لم يعين أبوذر لكل شيء (غير انه ذكر انه وجد آدم

في السماء الدنيا و ابراهيم في السماء السادسة) هو موافق لرواية شهر بن انس والثابت في جميع الروايات غير هاتين انه في السابعة فان قلنا بتعدد المراح فلا تعارض والا فالارجح رواية الجماعة لقوله قيم الله وامتدنا ظهوره الى البيت المعمور وهو في السابعة بلا خلاف واما ما جاء عن علي انه في السادسة عند شجرة طوبى ١٢٥ فان ثبت حمل علي ان البيت الذي في

السادسة بجانب شجرة طوبى لانه جاء عنه ان في كل منها بيت يجاذى الكعبة وكل منها معمور باللائكة وكذا القول فيما جاء عن الربيع بن انس وغيره ان البيت المعمور في السماء الدنيا فانه محمول على اول بيت يجاذى الكعبة من بيوت السموات ويقال ان اسم البيت المعمور الضريح بضم المعجمة وتحته حرفاء آخره مهمله ويقال بل هو اسم السماء الدنيا ولانه يقال هذا الله لم يثبت كيف هذا لهم فرواية من انهم اخرج قال القسطلاني ثم في حديث انس عن مالك بن صعصعة عند الشيخين انه وجد آدم في السماء الدنيا كما هو في الثانية يحيى وعيسى وفي الثالثة يوسف وفي الرابعة ادريس وفي الخامسة هرون وفي السادسة موسى وفي السابعة ابراهيم وفيه بحث باقي في باب ان شاء الله تعالى انتهى (قال انس) ظاهره ان انسانا يسمع من أبي ذر هذه القطعة الالمانية وهي (فلا امر جبريل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي مصاحبته (بأدريس) عليه السلام الباء للاصاق أو عطفه على (قال) ادريس (مرحبا

النسائي أيضا من حديث عقبة بن عامر وانه قرأ الفاتحة ثلاث فمعا مينا أخرجه عبد الرزاق عن أبي بردة وانه قرأ الواقعة أخرجه عبد الرزاق أيضا عن جابر بن سمرة وانه قرأ يونس وهو أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي هريرة وانه قرأ اذا زلزلت الارض كما تقدم عند أبي داود وانه قرأ الم تنزيل السجدة وهل أتى على الانسان أخرجه الشيخان من حديث ابن مسعود قوله وكان يقرأ في الظهر بالليل والعصر فمؤذنان يبعث أن يصلي هـ هذا على ما تقدم لانه قد ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر والعصر بالسماء ذات البروج والسماء والطارق وشبههم أخرجه أبو داود والترمذي وصححه من حديث جابر بن سمرة وانه كان يقرأ في الظهر بسبع اسم ربك الاعلى أخرجه مسلم عن جابر بن سمرة أيضا وانه قرأ من سورة لقمان والذاريات في صلاة الظهر أخرجه النسائي عن البراء وانه قرأ في الاولى من الظهر بسبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل أتاك حديث الغاشية أخرجه النسائي أيضا عن انس وثبت انه كان يقرأ في الاولين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين بطول في الاولى ويتصرف في الثانية عند البخاري وقد تقدم ولم يعين السورتين وقد تقدم انه كان يقرأ في الركعتين الاولتين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة وقد تقدم أيضا انه كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاولتين في كل ركعة قدر اثنتين آية وفي الاخرتين قدر خمس عشرة آية او قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الاولتين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفي الاخرتين قدر نصف ذلك وثبت عن أبي سعيد عند مسلم وغيره انه قال كان يقرأ بقبام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فخرنا قيامه في الركعتين الاوليين من الظهر وقد قرأ الم تنزيل السجدة وخرنا قيامه في الركعتين الاخيريين قدر النصف من ذلك وخرنا قيامه في الركعتين الاولتين من العصر على قدر قيامه في الاخرتين من الظهر وفي الاخرتين من العصر على النصف من ذلك قوله وفي الصبح أطول من ذلك قال العلماء لانهم اتفقوا في وقت الغفلة بالنوم في آخر الليل فمكون في التطويل انتظارا لما أخر قال النووي كما كان العلماء ان السنة ان تقرأ في الصبح والظهر بطول المفضل ويكون الصبح أطول وفي العشاء والعصر بأوساط المفضل وفي المغرب بقصاره قالوا والحكمة في إطالة الصبح والظهر انهما في وقت غفلة بالنوم آخر الليل وفي القنائه فطولنا ليدركهما المتأخر بغفلة ونحوها والعصر ليست كذلك بل تنفس في وقت تعب أهمل الاعمال فغففت عن ذلك والمغرب ضيقة الوقت فاحتجج الى زيادة تحفيقها لذلك ولحاجة الناس الى عشاء صاعدهم وضيق فهم والعشاء في وقت غلبة النوم والغفلة ولكن وقتها واسع فأنشئت العصر انتهى وكون السنة في صلاة المغرب المقرأة بقصر المفضل غير مسلم فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم قرأها بسورة

بالحق المصالح والاخ الصالح لم يقل والابن كآدم لانه لم يكن من آتاه صلى الله عليه وآله وسلم (فقلت من هذا) يا جبريل (قال هذا ادريس) عليه السلام (ثم مرت بعيسى) فقال مرحبا بالنبي الصالح والاخ الصالح فقلت من هذا) يا جبريل (قال هذا موسى) عليه السلام (ثم مرت بعيسى) فقال مرحبا بالابن الصالح والنبي الصالح) ايست ثم على باب

في الترتيب الآن قبل بعد المراج اذ الروايات متفقة على أن المروية كان قبل المروية موسى (قالت من هذا) باجميل قال
 هذا عيسى عليه السلام ثم حضرت ابراهيم عليه السلام فقال من جبال النبي الصالح والابن الصالح قالت من هذا) باجميل
 قال هذا ابراهيم صلى الله عليه وآله (وسلم ١٢٦) وكان ابن عباس وأبو حنيفة الأنصاري بالموحدة البدوي وعند القاسمي حجة

بالجسدية وعلم في ذلك وذكره
 الواسطي بالنون واختلف في
 اسمه فقيل عيسى بن عبد الله
 وقيل مالك بن النضر والواحد
 أن يكون في البدر بين من يكنى
 بأبسية بالوحدة قال في الأصابة
 وروى عنه أيضا عن ابن أبي
 عمار وحده في سنة ٢٠٠ من
 أبي شيبة وأحمد وصححه الحاكم
 وشرح بهما عنه يقولان قال
 النبي صلى الله عليه وآله (وسلم ثم
 هرج بي) بالفتح أو بضم الأول
 وكسر الثاني (حتى ظهرت) أي
 عجلت (المستوى) المعجل (أجمع
 فيه صهر بق الأعلام) أي
 تصوير حال كتابة الملائكة من
 أقضية الله سبحانه عما يشاء
 من الروح المحفوظ أو ما شاء الله
 أن يكتب لما أراد الله تعالى من
 أمره وتدبيره والله تعالى غني
 عن الاستدراكين والكتبت
 وتعلمها إذ علمه محيط بكل شيء
 (قال أفس بن مالك) ورضي الله
 عنه (قال النبي صلى الله عليه
 وآله (وسلم ففرض الله على أمي
 خمسين صلاة) أي في كل يوم
 وليلة كما عهد مسلم من حديث
 ثابت عن أنس السكوني بالنظر
 ففرض الله على وذكر الفرض
 عليه يستأنم الفرض على أمته
 وبالكس الاما يستأنم من خصاصة
 ما فرض الله على أمته فكانت فرض خمسين صلاة قال موسى فارجع اليك أي الى الموضع الذي نالته فيه (فان أمته
 لا تطيق ذلك فراجعتي) ولا بد بعبارة وعزها في الفتح المكتوبة في فراجعت والمعنى واجد (فوضع) أي ربي (شظيرها) وفي رواية

الاعراف والطور والمرسلات كما ساق في أحاديث هذا الباب وثبت الله صلى الله عليه
 وسلم قرأ فيها الاعراف في الركعتين جميعا أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي أيوب
 وقرأ بالسخان أخرجه النسائي وأخرج البخاري عن مروان بن الحكم قال قال زيد
 ابن ثابت ما كنت تقرأ في المغرب بقصار المفضل وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقرأ بطول الطويلين والطويلين هما الاعراف والانعام وثبت الله قرأ صلى الله عليه
 وسلم فيه بالبين كقروا وصدا عن سيد الله أخرجه ابن حبان من حديث ابن عمر وساق
 بقية الكلام في آخر الباب (وعن جابر بن مطعم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يقرأ في المغرب بالطور ورواه الجماعة الا الترمذي) قوله بالطور أي بسورة
 الطور قال ابن الجوزي يحتج أن يكون الباء جمع من كقوله تعالى يشربهم ماء الله
 وهو خلاف الظاهر وقد رد في الأحاديث ما يشعر بأنه قرأ السورة كلها فنهى البخاري
 في التفسير بلفظ سمعته يقرأ في المغرب بالطور فالبالغ هذه الآية أم خلفا من غيري
 أم هم الخالقون الآيات الى قوله المصطلحون كادقالي بالمر وقد ادعى المطاوعة أنه لا دلالة
 في شيء من الأحاديث على تطويل القراءة لاحتمال أن يكون المراد أنه قرأ بعض السورة
 ثم استكمل ذلك بغيره من طريق هشيم عن الزهري في حديث جابر بلفظ سمعته يقرأ
 ان عذاب ربك لواقع قال فأنه خبر أن الذي سمعته من هذه السورة هو هذه الآية خاصة
 وليس في المساق ما يقتضي قوله خاصة وحديث البخاري المتقدم يطل هذه الدعوى
 وقد ثبت في رواية أنه سمعته يقرأ بالطور وكاتب مسطور ومثله لابن سعد وزاد في أخرى
 فاستمعت قرأته حتى خرجت من المسجد وأبصارو كان قصير على قراءة تلك الآية كما زعم
 لما كان لا يكثر زيد بن ثابت على مروان كافي الحديث المتقدم معنى لان الآية أنصر
 من قصار المفضل وقد روى ابن زيد قال له أنك تخفف القراءة في الركعتين من المغرب
 فوالله لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فيها بسورة الاعراف في الركعتين
 جميعا أخرجه هذه الرواية ابن خزيمة وقد ادعى أبو داود ونسخ التطويل وبكى في ابطال
 هذه الدعوى حديث أم الفضل الاتي وقد ذهب الى كراهة القراءة في المغرب بالسور
 الطوال مالك وقال الشافعي لا كره ذلك بل استحبه قال الحافظ والمثورة عند الشافعية
 انه لا كراهة ولا استحباب انتهى (وعن ابن عباس أن أم الفضل بنت الحارث سمعته
 وهو يقرأ والمرسلات عرفانها التي أبي أهدد كرتي يقرأ تلك هذه السورة انه الآخر
 ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب ورواه الجماعة الا ابن
 ماجه) قوله ان أم الفضل هي والدة ابن عباس الراوي عنها وبذلك صرح الترمذي

وقال
 فقال
 وقال

فقال بن مسعود فوضع عن عشرين أو في رواية ثمانين فخط عن خمسا وراذ فيها ان التخصيف كان خمسا وراذ فيها ان الحافظ ابن حجر
وهي زيادة معتدلة يمين حمل ما في الروايات عليها (فرجعت الى موسى فلب وضع شطرها فقال راجع ربك فان أمتك لا تطبق)
ذلك (فرجعت) ربي (فوضع) عن (شطرها) أي جزأها الا النصف ١٢٧ واحسن منه الجمل على ما زاده ثابت خمس اسما

كأمر (فرجعت اليه) أي الى
موسى (فقال ارجع الى ربك فان
أمتك لا تطبق ذلك فرجعت)
تعالى (فقال) جبل وعلا (وهي
خمس) بحسب الفعل (وهي
خمسون) بحسب الثواب قال
تعالى من جاء بالحسنة فله عشر
أمثالها ولا يذرع المسح
ونسبها في الفتح الغير أي ذرع
خمس ومن خمسون واستدل به
على عدم فرضية ما زاد على
الخمس كالزروع على دخول النسخ
في الانشاء آت ولو كانت مؤكدة
خلافًا لقوم فيها كد وعلى جواز
النسخ قبل الفعل خلافًا للمعتزلة
قال ابن المنير لا يمكن المسك
منه فقولنا على ان النسخ لا يتصور
قبل البلاغ وقد جاء به حديث
الامراء فاشكل على الطائفتين
وتعقب بأن الخلاف ما توارى
عليه ابن دقيق العيد في شرح
العهدة وغيره ثم هو نسخ بالنسبة
الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لانه كاف بذلك قطعًا ثم نسخ بعد
ان بليقه وقبل أن يفعل فالنسخ
في حقه صحيح التصور (لا يدل
القول) بمساواة ثواب الخمس
الخمس (الذي) أولي بدل الفضاء
المبرم لا المعلق الذي يجوز الله منه
ما يشاء ويثبت فيه ما يشاء وأما

فقال عن أمه أم الفضل واسمها بابة بنت الحرث الهلالية ويقال انها أول امرأتها
بعد خديجة قوله سمعته أي سمعت ابن عباس وفيه التناقض لان ظاهر السياق أن يقول
سمعتني قوله لقد كرتي أي شيئًا بنية قوله انها لا سمعت الخ في رواية ثم ما صلي
لنا بعد ما حق قبضه الله وقد ثبت من حديث عائشة ان آخر صلاة عملاها النبي صلى الله
عليه وسلم بأصحابه في مرض موته الظهور وطريق الجمع ان عائشة حكيت آخر صلاة صلاها
في المسجد آخر صلاة قولها بأصحابه والتي حكمت أم الفضل كانت في بيته كما روى ذلك النسائي
ولكنه يشك كل على ذلك ما أخرجه الترمذي عن أم الفضل بلفظ خرج اليارسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو عاصم برأسه في مرضه فصلى المغرب ويمكن حمل قوله اخرج
اليارسول من مكانه الذي كان فيه مرادًا الى من في البيت وهذا الحديث يرد على من
قال ان التطويل في صلاة المغرب منسوخ كما تقدم (وعن عائشة ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قرأ في المغرب بسورة الاعراف فرقها في الركعتين روى النسائي)
الحديث اسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا به بن عثمان قال حديثه بنية وأبو حنيفة
عن ابن أبي حمزة قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فذكره وبقية وان كان فيه
ضعف فقد تابعه أبو حنيفة وهو ثقة وقد أخرج نحوه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي أيوب
بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قرأ في المغرب بالاعراف في الركعتين جميعا
وأخرج نحوه ابن خزيمة من حديث زيد بن ثابت كما تقدم ويشهد لصحة ما أخرجه
البخاري وأبو داود والترمذي من حديث زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في
المغرب بطولي الطويلين زاد أبو داود قلت وما طولي الطويلين قال الاعراف قال الحافظ
في الفتح انه حصل الاتفاق على تفسير الطولي بالاعراف وقد استدل الخطابي وغيره
بالحديث على امتداد وقت المغرب الى غروب الشفق وكذلك استدلل به المصنف رحمه الله
كما تقدم في باب وقت صلاة المغرب من أبواب الاوقات وتقدم الكلام على ذلك هنا
(وعن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب قل يا أيها الكافرون وقال هو
الله أحد واما ابن ماجه وفي حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا معاذا فأتان أنت
أوقال فأتان أنت فلولاصليت بسم اسم ربك الاعلى والشمس وضحاها والليل اذا يغشى
متفق عليه) اما الحديث الاول فقال الحافظ في الفتح ظاهر اسناده الصحة الا انه معلول
قال الدارقطني خطأ بعض روايته فيه وأخرج نحوه ابن حبان والبيهقي عن جابر بن سمرة
وفي اسناده سعيد بن مسكان وهو متروك قال الحافظ أيضا والمحقوظ انه قرأهم ما في
الركعتين بعد المغرب واما الحديث الثاني فقال في الفتح ان قصة معاذ كانت في العشاء
وقد صرح بذلك البخاري في روايته لحديث جابر وسبأ في الخلاف في تعيين الصلاة وتعيين

مرجعتهم صلى الله عليه وآله وسلم ربه في ذلك فالعلم ان الامر الاول ليس على وجه القطع والبرام وفي هذه المراجعة ايضا دلالة
على ان الله سبحانه وتعالى فوق العرش بائن عن خلقه بالاستواء عليه على ما يليق بجلاله المقدس عن الاشياء والامثال بل قصة
المعراج نهر قطعي في شؤن ذلك وكمن آيات قرآنية وأحاديث صحيحة وآثار صحيحة وأقوال ناطقة لسلف الأمة وأئمتهم

عليه دلالة لا يرميها ولا يرب فيها عن ذلك من يعقل البرهان ويستسلم بهج السنة المطهرة والقرآن ومذهب الخلف القائلين بالتأويل مجروح في ذلك ليس بأعلم كاهنهم وأوزعوا بل الصواب والحق الحقيقي بالاتباع مذهب اليه العصاة والتابعون من التذويض وهو الذي تظاهرت به الأدلة ١٢٨ القاطعة الساطعة التي اقربها المجتهدون والمحدثون العالمون هذا

وقال صلى الله عليه وآله وسلم (فوجدت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيتي) فقال راجع ربك ولا أصلي ارجع الى ربك (فقلت استحييت) وزاد الاصيلي قد استحييت (من ربي) أبدي ابن المنيبر ذكته لطيفة في هذا الاستحياء فقال بحق الله صلى الله عليه وآله وسلم تقر من كون التخييف وقع خمساً خمساً أنه لو آل التخييف بعد ان صارت خمساً كانت سائر في رفعها فذلك استحياء انتهى وادى مراجعتي له في طلب التخييف تلك المرات كلها انه علم ان الامر في كل مرة لم يكن على سبيل الزام بخلاف المرة الاشارة ففهم اما بشعر بذلك اقول له سبحانه ما يدل القول لدى ويحتمل أن يكون سبب الاستحياء ان القشرة آخر جمع القشرة وأول جمع الكثرة فحسني أن يدخل في الاسماح في السؤال السكن الاسماح في الطلب من الله مطلوب فكانه خشي من عدم القيام بالشكر والله أعلم (ثم انطلقني حتى انتهى الى سدة المنتهى) وهي في أعلى السموات وفي مسلم انها في السادسة فيحتمل ان أصلها فيها ومعهذه ما في السابعة وسهيت بالنتي لان علم الملائكة ينتهي اليها ولم يجاوزها احد الارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا نهى اليها ما يطمع من فوقها وما يصعد من تحتها أو ينهى اليها ارواح الشهداء وأرواح المؤمنين فتصلي عليهم الملائكة المقررون (وعشها الوان لا أدري ما هي ثم أخذت الجنة فاذا فيها احبائل المائول) كذا هاتفي جميع الروايات قبل هذه ان فيها عقودا وقلائد من اللؤلؤ وديان الحبات انما تكون

السورة التي قرأها معاذ في باب انفراد المؤمن اهذرو لفظ الحديث في البخاري انه قال جابر أقبل رجل بناضحين وقد جنح الليل فوافق معاذ ايه لي قبل ان نكحيه وأقبل الى معاذ فقرأ بسورة البقرة والنساء فاطمأنى الرجل وبلغه أن معاذ قال منه فاني النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشكا اليه معاذ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى آخر ما ذكره المنصف قوله فلو لا صليت أي فهل صليت قوله أفان أنت أو قال أفان قال ابن سيد الناس الاول أن يكون للشك من الراوي لأن باب الرواية بالمعنى كان زعم بعضهم لما تحات به صيغة فقال من المبالغة التي خلت عنها صيغة فاعل والحديث يدل على مشروعية القراءة في العشاء بأوساط المنفصل كالحكاه الذروي عن العلماء يدل أيضاً على مشروعية التخييف بالإمام لما بينه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض روايات حديث معاذ عند البخاري وتبره بالفظ فان فهم الضعيف والسقيم والكبير وفي لفظ فان خالفه الضعيف والكبير وهذا الساجدة قال أبو عمر التخييف لكل امام أمر جميع عليه مندوب عند العلماء اليه الا ان ذلك انما هو أقل الكمال وأما الحذف والنقصان فلا لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد نهي عن نشر الغراب ورأى رجلاً يصلي ولم يتم ركوعه وسجوده فقال له ارجع فصل فانك لم تنصل وقال لا ينظر الله عز وجل الى من لا يقيم صلاته في ركوعه وسجوده وقال أنس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخف الناس صلاة في عمامة قال ابن دقيق العيد وما أحسن ما قال ابن التخييف من الامور الاضافية فقد يكون الشيء تخفيفاً بالنسبة الى عادة قوم طويل بالنسبة الى عادة آخرين انتهى واعلم يا في ان شاء الله تعالى المقام من يدقق في باب ما يؤمر به الامام من التخييف من أبواب صلاة الجماعة وسيدكر المصنف طرفاً من حديث معاذ في باب انفراد المؤمن اهذرو لفظ الحديث وفي باب هل يقتدى المقتضى بالمتنزل أم لا وسيدكر ان شاء الله في شرحه هنالك بعضاً من فوائد التي لم يذكرها ههنا (وعن سليمان بن يسار عن أبي هريرة انه قال ما رأيت رجلاً أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك ان لامام كان بالمدينة قال سليمان فصلت خلفه وكان يطيل الاولين من الظهر ويخفف الآخرين ويخفف العصر وقرأ في الاولين من المغرب بقصار المنفصل وقرأ في الاولين من العشاء من وسط المنفصل وقرأ في الغداة بطوال المنفصل رواه أحمد والشافعي) الحديث قال الحافظ في الفتح صححه ابن خزيمة وغيره وقال في باوغ المرام ان اسناده صحيح والحديث استدل به على مشروعية ما تضمنه من القراءة في الصلوات الماعرف من اشعار لفظ كان بالمد او مة قيل في الاستدلال به على ذلك انظر لان قوله أشبهه صلاة يحتمل أن يكون في معقلم الصلاة لا في جميع أجزائها وقد تقدم تقرير هذا ويمكن أن يقال في جوابه ان الخبر ظاهر في المشابهة في جميع الاجزاء فيعمل على عمومته حتى يثبت ما يخصه

اليها ولم يجاوزها احد الارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا نهى اليها ما يطمع من فوقها وما يصعد من تحتها أو ينهى اليها ارواح الشهداء وأرواح المؤمنين فتصلي عليهم الملائكة المقررون (وعشها الوان لا أدري ما هي ثم أخذت الجنة فاذا فيها احبائل المائول) كذا هاتفي جميع الروايات قبل هذه ان فيها عقودا وقلائد من اللؤلؤ وديان الحبات انما تكون

لنفع حبه الله أو حبه له وذكر غيره واحد من الائمة انه تصبف وانما لم يثبت كذا عند البخاري في احاديث الانبياء مع جملة من وهي
القبلة فارسي معرب وهو ما ارتفع من البناء وأصله بلسانهم كقوله وقال ابن حزم قدسيت على هاتين اللغتين لم أجدهما
ولا واحدة منهما ما ولا وقعت على معناهما انتهى قلت معنى الثانية ما ذكرناه ١٢٩ ويؤيده رواية أنس عند البخاري

في التفسير قال انبت على نثر
فتاه بباب اللؤلؤ وقال صاحب
المطالع قيل هي القلائد والعتود
أوهى من جمال الرمل أي فيها
لؤلؤ مثل جمال الرمل جمع
وهو ما استطل من الرمل وهو
متعقب والصحيح الجنب (واذا
ترجم المسلك) أي تراب الجنة
رائحته كرائحة المسك ورواة
هذا الحديث ما بين مصري
ومدني وفيه رواية صحيحة عن
صحابي والتحديث بالجمع والأنواد
والعنفة والقول وأخرجه
البخاري في الحجج مختصرا وفيه
الخلق وفي الانبياء وباب تكليم
الله موسى ومسلم في الايمان
والترمذي في التفسير وانساني
في الصلاة (عن عائشة) أم
المؤمنين (رضي الله عنها) قالت
فرض الله (أي قدر الله) الصلاة
الرابعة (حين فرضها) حال
كونها (ركعتين ركعتين)
بالتكرير لافادة عموم التثنية
لكل صلاة (في الحضر والسفر)
زاد ابن اسحق بهذا الاسناد الا
المغرب فانما اثلاث أخرجه أحمد
والبخاري في كتاب المصبرة عن
عائشة فرضت الصلاة ركعتين
ثم أجاز النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ففرضت أربعين (فاقرت

وقد تقدم الكلام في صلاة الصبح والظهر والعصر واما المغرب فقد عرفت ما تقدم من
الاحاديث الدالة على انه صلى الله عليه وسلم يسبق على قراءة قصار الفصل فيما قبل فقرأ فيها
بطول الطولين وبطول القصص وكانت قراءته في آخر صلاة صلاها بالرسالات في صلاة
المغرب كما تقدم قال الحافظ في الفتح وطريق الجمع بين هذه الاحاديث انه صلى الله عليه
وسلم كان أحيا يطيل القراءة في المغرب اما بلسان الجواز واما العلم بعدم المشقة على
المؤمنين ولكنه يقدح في هذا الجمع ما في البخاري وغيره من انكار زيد بن ثابت على
هروان وما ظبته على قصار الفصل في المغرب ولو كانت قراءته صلى الله عليه وسلم السور
الطويلة في المغرب بلسان الجواز لما كانا خافه هروان من المواظبة على قصار الفصل الا
محص السنة ولم يحسن من هذا الصحابي الجليل انكار ما سنده رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم يفعل غيره البلسان الجواز ولو كان الامر كذلك لما سكنت هروان عن الاحتجاج
بما ظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك في مقام الانكار عليه وأيضا ان الجواز يكفي فيه
مرة واحدة وقد عرفت انه قرأ بالسور الطويلة مرات متعددة وذلك يوجب تأويل
لفظ كان الذي استدل به على الدوام بمثل ما قد عرفتنا فالحق أن القراءة في المغرب بطول
الفصل وقصاره وسائر السور سنة والاقتصار على نوع من ذلك ان انضم اليه اعتقاد
أنه السنة دور غير يخالف لهدية صلى الله عليه وسلم قوله بقصار الفصل قد اختلف
في تفسير الفصل على عشرة أقوال ذكرها صاحب القاموس وغيره وقد ذكرناها في باب
وقت صلاة المغرب من أبواب الاوقات قبله ويقرأ في الاولين من العشاء من وسط
الفصل قد تقدم في حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بالقراءة بسج اسم ربك
الاعلى والشمس وضحاها والليل اذ يغشى وهذه السورة من أوسط الفصل وزاد مسلم
انه أمره بقراءة افرأ باسم ربك الذي خلق وزاد عبد الرزاق الضحى وفي رواية للعميدى
بزيادة والسموات البروج والسموات الطارق وقد عرفت ان قصة معاذ كانت في صلاة
العشاء وثبت انه كان صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة العشاء بالشمس وضحاها ونحوها
من السور أخرجه أحمد ولساني والترمذي وحسنه من حديث يزيد بن واقد قرأ فيم باليتين
والزيتون أخرجه البخاري ومسلم والترمذي من حديث البراء انه قرأ اذا السماء انشقت
أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة

(باب الحج في الصلاة بقراءة من مسعود وأبي وغيرهما من النبي على قراءته)

(عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا القرآن من أربعة
من ابن أم عبد فبدأ به وماذا بن جبل وابي بن كعب وسالم بن أبي حفصة ورواه أحمد

١٢ نيل في صلاة السفر ركعتين ركعتين (وزيد في صلاة الحضر) ما تقدم لم يذكر ركعتين ركعتين وتركت
صلاة الصبح لطول القراءة في صلاة المغرب لانها وتر النهار واما صلاة الجمعة وحدها واليهي وقد تسلك بظاهرها الحقيقة على
ان العصر في السفر عزة لا خمسة وهو الصواب اذ لم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في جميع أسفاره الا العصر وذلك

في الصحيحين وغيرهم اراهم الادلة على الوجوب حديث عائشة المذكور وفي هذا الخبر منها بان صلاة السفر اُثرت على ما فرض الله عليه في زاد عليها فهو كمن زاد على أربع في صلاة الحضر ولا يصح التعاقب ما روى عنه انما كانت تتم فان ذلك لا ينافي فيه الجملة بل الجملة في روايتها لا في رأيها وهكذا ١٣٠ لم يثبت عنها انها اذوت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه اتم وقد اوتاهما

على هذا الظاهر الذي أخبرني به ابن عباس فان خرج مسلم انه قال ان الله عز وجل فرض الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم على المسافر ركعتين وعلى المقيم أربعاً والخوف ركعة ومن ذلك ما أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه عن عمر رضي الله عنه قال صلاة السفر ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم ورجال رجال الصحيح وأخرج النسائي وابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتانا ونحن ضلال فقامنا ان الله عز وجل أمرنا ان نهتلي ركعتين في السفر فهذه الأدلة قد دلت على ان القصر واجب في غير خمسة وأما قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا فهو وارد في صلاة الخوف والمراد قصر المصنفة لانهم العدد كما ذكر ذلك الحق تعالى وكما يدل عليه آخر الآية ولو سلمنا انهم في صلاة القصر احكام

والبحار والترمذي وصححه وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد رواه أحمد حديث أبي هريرة أخرجه أيضاً أبو يعلى والبخاري ورواه جرير بن أيوب البجلي وهو متروك ولكنه أخرجه به هذا اللفظ البخاري والطيبراني في الكبير والوسط من حديث عمار بن ياسر قال في جمع الزوائد ورجال البزار ثقات قوله ابن أم عبد هو عبد الله بن مسعود وقد روى انه لم يحفظ القرآن جيداً في عصره صلى الله عليه وسلم الا هؤلاء الأربعة والمصنف رحمه الله عقد هذا السبب الرد على من يقول انهم لا تجزئ في الصلاة الا قراءة السبعة القراء المشهورين قالوا لان ما نقل أحاديث يس بقرآن ولم تنواز الا السبع دون غيرهما فلا قرآن الا ما اشتملت عليه وقد رد هذا الاشتراط امام القراءات الجزري فقال في التفسير فزع بعض المتأخرين ان القرآن لا يثبت الا بالتواتر ولا يثبت ما فيه الا بالاشتراط التواتر في كل حرف من حروف الخلف اتفق كثير من أحرف الخلاف الثابتة عن هؤلاء السبعة وغيرهم وقالوا قد كنت أخرج الى هذا القول ثم ظهر فساد موافقة أئمة السلف والخلف على خلافه وقال القراءات المنسوبة الى كل فاض من السبعة وغيرهم منقضة الى الجمع عليه والشاذ غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تركن النفس الى ما نقل عنهم فوق ما نقل عن غيرهم اه فانظر كيف جعل اشتراط التواتر قولاً لبعض المتأخرين وجعل قول أئمة السلف والخلف على خلافه وقال أيضاً في النشر كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو اشتهر الاوضح اسنادها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل انكارها بل هي من الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت من الأئمة السبعة أم عن غيرهم قائم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ومعنى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليه الضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت من السبعة أو عن غيرهم هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف صرح بذلك المدني والمكي والمهدوي وأبو ثامة وهو مذهب السلف الذي لا يعرف من أحد منهم خلافه قال أبو شامة في المرشد الوحيد لا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تجزئ الى أحد هؤلاء السبعة ويطلق عليهم اللفظ الصفة وانما انزلت هكذا الا اذا دخلت في تلك الضابطة وحده لا يفرد من كتب عن غيره ولا يجتص ذلك بنقلها عنهم بل ان نقلت عن غيرهم من القراء فلا يخرجه عن الصفة فان الاعتماد على اجتماع تلك الاوصاف لا على من تنسب اليه الى آخر كلام الجزري الذي حكاه عنه صاحب الاثقان وقال أبو شامة شاع على السنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقرئين ان السبع كلها متواترة أي كل حرف يماريهم

ما يفهم من رفع الجناح غير من ادبه ظاهره الدلالة الاحكامية الصحيحة على ان القصر عزيمة لا رخصة ولم يرد في السنة ما يصلح لمعارضته ما ذكرنا من الأدلة الصحيحة وقد ذهب جماعة الى ان السبع كلها متواترة في كل حرف يماريهم ما يفهم من هذا القول من غير تحديد وذهب الحنفي الى ان الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي وذكر الشافعي

عن بعض أهل العلم ان صلاة الليل كانت مفروضة ثم تسقط بقوله فاقروا ما تيسر منه فصار الفرض فيما بعض الليل ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس واستنكر محمد بن نصر المروزي ذلك وقال الآية تدل على ان قوله فاقروا ما تيسر منه انما ينزل بالمدينة لقوله تعالى فيها وآخرون يقاتلون في سبيل الله والقتال انما وقع بالمدينة لا بمكة ١٢١ والاصح ان كان بمكة قبل ذلك انهم

وما استدلل به غير واضح لان قوله تعالى علم ان سيكون ظاهري الاستقبال في مكانه سبحانه وتعالى امتن عليهم بتجيب الدعاء لا في حقيقة قبل وجود المشقة التي علم انهم ستقع واقعه اعلم انهم يروونها هذا الحديث ما بين مضمري ومذني وفيه التصديق والاختيار والضعف وهو من مراسيد عائشة وهو وجه لا يمكن ان يكون اخذه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم او عن صحابي آخر اذ لم يثبتوا ما قول امام الحرمين لو كان ثابتا لكان متواترا فثبت نظرا لان التواتر في مثل هذا غير لازم (عن عمر بن أبي سلمة) يضم العين من عرو وفتح اللام من أبي سلمة واسم أبي سلمة عبد الله بن عبد الاسد الخزرجي ربيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وامه أم المؤمنين أم سلمة ولد بالحديشة في المدينة النبوية المتوفى بالمدينة سنة ثلاث وعشرين وهم من قال انه قتل بوقعة الجمل انهم شهدوها وتوفي بالمدينة في خلافة عبد الملك ابن مروان له في البخاري حديثان (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في نوب واحد) فيه بيان جواز الصلاة في النوب ولو كانت في

قالوا القلم بانهم انزلوا من عند الله واجب ونحن نقول بهذا القول ولكن فيما أجمعت على نقله عنهم الطرق وانفقت عليه الفرق من غير تكبر ولا أقل من اشتراط ذلك اذ لم يتفق التواتر في بعضها اه اذا تقرر ذلك اجتمع ائمة السلف والخلف على عدم تواتر كل حرف من حروف القراءات السبع وعلى انه لا فرق بينها وبين غيرها اذا وافق وجهها عريضا وصح اسنادها ووافق الرسم ولو احتمل الاجماع لكانه من ائمة القراءتين لكثرة القراءة في الصلاة بكل قراءة متصفة بتلك الصفة سواء كانت من قراءة الصحابة المذكورين في الحديث أو من قراءة غيرهم وقد خالف هؤلاء الاثمة الذين يرون المالكي في شرح الطيبة فقال عند شرح قول الجزري فيها

فنكل ما وافق وجهه فحوى * وكان الرسم احتمالا يحوى
وصح اسنادها هو القرآن * فهذه الثلاثة الأركان
وكل ما خالف وجهها أثبت * شذوذها لو أنه في السبعة

ما لفظه ظاهره ان القرآن يكتفي في ثبوت مع الشرطين المتقدمين بصحة السند فقط ولا يحتاج الى التواتر وهذا قول حدث بخلاف الاجماع ائمة القراء والمحدثين وغيرهم من الاصوليين والمفسرين اه وانت تعلم ان نقل مثل الامام الجزري وغيره من ائمة القراءة لا يعارضه نقل الذين يوجبون الاجماع لانهم يوجبون بالكلية أو بالظن بالقرآن أو غيرهما من المحدثات قطعا بان نقل اولئك الاثمة اربع وقد وافقهم عليه كثير من كبار الاثمة حتى ان الشيخ زكريا بن محمد الاصبهاني لم يحكم في غاية الوصول الى شرح باب الاصول الخلاف لما حكاه الجزري وغيره عن أحد سوى ابن الحاجب (ومن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقرأ الله امرئ في ليل يقرأ عليك لم يكن الذين كفروا وافر رواية أن أقرأ عليك القرآن قال وسماي قال نعم فيكي متفق عليه) قوله امرئ فان أقرأ عليك فيه استصحاب قراءة القرآن على الخلفاء فيه وأهل العلم به والفضل وان كان القارئ أفضل من المقر وعلمه وفقه منقبة شريفة لا يقرأه صلى الله عليه وسلم عليه ولم يشاركه في احد لا سيما مع ذكر الله تعالى لاسمه ونصه عليه في هذه المنزلة الزبكية قوله لم يكن الذين كفروا ووجه تخصيص هذه السورة انهم اوجعوا جامعة لقواعد كثيرة من أصول الدين وفروعه ومهماته والاختصاص وتطهير القلوب وكان الوقت يقتضي الاختصار قوله وسماي لا فيه جواز الانتسابات في الاحتمالات وسببه ههنا انه يجوز ان يكون الله تعالى أمر النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على رجل من امته ولم ينص عليه قوله فيكي فيه جواز البكالسرو والفرج عما يبشر الانسان ويعطاه من معالي الامور واختلقوا في وجه الحكمة في قراءته على أبي ذؤيب سيما ان يسر لامتة بذلك القراءة على أهل الاثقان

الثوبين أفضل وقد كان الخلاف في منع جواز الصلاة في الثوب الواحد قديما فمن ابن مسعود قال لا تصلين في ثوب واحد وان كان أوسع مما بين السرة والارض رواه ابن أبي شيبة ونسب ابن بطال ذلك لابن عمر ثم قال يتبايع عليه ثم استقر الامر على الجواز (قد خالف بين طرفيه) أي على عاتقه وغالطه هذه المخالفة كما قال ابن بطال ان لا يسطر المعلى الى عورة نفسه اذ اركع

أولاً لا يسقط عند الركون والجمود قال ابن السكيت هو أن يأخذ طرف الثوب الذي التمس به الأيمن من ثيابه
 اليسرى ويأخذ الذي ألقاه على منكبيه الأيسر من تحت يده الحق ثم يعقد طرفه على صدره انتهى وهو الشتم والالتفاف
 ورواه هذا الحديث ما بين كوفي ومحدثي ١٢٢ وفيه رواية تآبى عن تآبى وعن مصابي وهو سند عال جداً وله حكم الثلاثيات

وان لم يكن على صورته الآن اعلى
 ما يقع للجزائري يكون بينه وبين
 العجاني فيه اثنتان فان كان
 العجاني يرويه عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فصورته الثلاث
 وان كان عن مصابي آخر فلا يكتنه
 من حديث العلو واحد اصدق
 ان يرويه بين العجاني اثنين وبالجملة
 فهو من العلو النسبي (من)
 أم هانئ بنت أبي طالب رضى الله
 عنهم احدثت صلاة النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يوم النسخ تقدم
 فيها سبق شرحه وفي هذه
 الرواية زيادة وهي (قالت ففعل
 ثمانى ركعات) حال كونه مائتاً
 في ثوب واحد فلما انصرف من
 صلاته (قالت يا رسول الله زعم
 اى قال أودع) ابن أبي عمير
 أبي طالب وهي شقيقة أم هانئ
 فاطمة بنت أسد بن هاشم لكن
 خصت الام بسكونها آ كدفى
 القرابة ولانها بعد الشكاية في
 اسفار زمتها فذكرت ما بعثها
 على الشكوى حيث أصيبت
 من محمل يقتضى انها لانصاب
 منه لما جرت العادة أن الاخوة
 من جهة الام أشد في اقتضاء
 الختان والرعاية من غيرها فم
 في رواية الحموي زعم ابن أبي (أنه
 قائل بجلال) أى عازم على مقاله

والفضل ويثملوا آداب المرافعة ولا يأنف أحد من ذلك وقيل التنبية على جلاله أبي
 واحلمته لاخذ القرآن عنه ولذلك كان بعده صلى الله عليه وسلم رأساً واماماً في اقراء
 القرآن وهو أجل ناشر به أو من أجلهم
 (باب ما جاء في السكينة من قبل القراءة بعد دعا) *

(عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يسكت سكنتين اذا
 استفتح الصلاة واذا فرغ من القراءة كلها وفي رواية سكينة اذا لم يركب سكينة اذا فرغ من
 قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين وى ذلك أبو داود وكذلك أحمد والترمذي وابن
 ماجه (مناه) الحديث حسنه الترمذي وقد تقدم الكلام في سماع الحسن من سمرة فغير
 حديث العقبة وقد صحح الترمذي حديث الحسن عن سمرة في مواضع من سنده منها
 حديث نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيت وحديث جابر الدار حتى يدار الجمار
 وحديث لا تلعنوا باهنة الله ولا بغيره غضب الله ولا بالشار وحديث الصلاة الوسطى صلاة
 العصر فكان هذا الحديث على مقتضى قصره بغيره بالتحسين وقد قال الدارقطني
 رواة الحديث كلهم ثقات وفي الباب عن أبي هريرة عن عبد الله بن داود والنسائي النظار
 النبي صلى الله عليه وسلم كانت له سكينة اذا افتتح الصلاة قولاً اذا استفتح الصلاة انصرف
 من هذه السكينة لم يفرغ المؤمنون من النية وفيه كبرية لاسرارهم لانه لو قرأ الامام عقب
 التكبير لقات من كان مشتغلاً بالتكبير والنية بعض سماع القراءة وقال الخطابي انما
 كان يسكت في الموضعين لم يقرأ من خلفه فلا يشاغله القراءة اذا قرأ قال اليعمرى
 كلام الخطابي هذا في السكينة التي بعد قراءة الفاتحة وأما السكينة الاولى فقد وقع بيانها
 في حديث أبي هريرة السابق في باب الافتتاح انه كان يسكت بين التكبير والقراءة يقول
 اللهم يا عبدني وبين خطاياي الحديث قولاً واذا فرغ من القراءة كلها قبل وهي اخف
 من السكتين اللتين قبلها وذلك بعد اتمامه فصل القراءة عن التكبير فقدمه في رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن الوصل فيه قولاً وسكينة اذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم
 ولا الضالين قال النووي عن أصحاب الشافعي يسكت قدر قراءة المؤمن الفاتحة قال
 ويختار الذكرو والدعاء والقراءة ثم لان الصلاة ليس فيها سكوت في حق الامام وقد ذهب
 الى استحباب هذه السكت الثلاث الاوزاعي والشافعي وأحمد واسحق وقال أصحاب
 الرأي ومالك السكينة مكروهة وهذه الثلاث السكت قد دل عليها حديث سمرة باعتباره
 الروايتين المذكورتين وفي رواية في سنن أبي داود بلفظ اذا دخل في صلاته واذا فرغ من
 القراءة ثم قال به دو اذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين واستحب أصحاب الشافعي

رجل (قد أبرته) أى أمتنه هو (فلان بن هبيرة) بقسم الها ابن أبي وهب بن عمرو الخزرجي زوج أم هانئ ولدت منه سكينة
 أولادهم هانئ الذي كنيته هرب من مكة عام الفتح لما أسات هو ولم يزل مشركاً حتى مات وتزلزل عند ولادها منه جده وهو
 بن لبرية ولم تصح له صحبة وانيه المذكور هنا محتمل أن يكون به هذه وهذا محتمل أن يكون من غير أم هانئ ونسب الراوي اسمهم

لكن قال ابن الجوزي ان كان المراد بالان ابنه فوجدته ورده ابن عبد البر وغيره لصغر سنه اذ ذلك المقتضى اهدم مقام الله
وحينئذ لا يحتاج الى الامان وبان عليا لا يتصدق بل ابن اخته فكيف من غير ما روي وجزم ابن هشام في تهذيب السيرة بان
الذين اجارهم ما أم هانئ هما الحرث بن هشام وزهير بن أبي حمية الخزرجيان ١٢٣ وعند الاثر في عبد الله بن أبي ربيعة

بدل زهير قال في الفتح والذي
يظهر لي ان في رواية الباب حذف
كانه كان فيه فلان ابن عم هبيرة
فستط للنظر عم أو كان فيه فلان
قريب هبيرة لغير النظر قريب
بلفظ ابن وكل من الحرث وزهير
وعبد الله يصح وصفه بأنه ابن
عم هبيرة وقريبه ليكون الجميع
من بني مخزوم (فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قد
أجرنا من أجوت) أي أماننا
أمنت (يا أم هانئ) فلا يجوز
أهل قتله (فأنت أم هانئ وذاتك)
أي صلاته الثمان ركعات
(ضحى) أي وقت ضحى أو صلاة
ضحى ويؤيدها ما في رواية ابن
شاهين قالت أم هانئ يا رسول
الله ما هذه الصلاة قال الضحى
ورواة هذا الحديث مديون
وفيه التصديق بالجمع والافراد
والنعنة والاختبار والسماع
والقول (عن أبي هريرة
رضي الله عنه ان سائلا) قال في
الفتح لم أقف على اسمه لكن ذكر
شمس الأئمة السرخسي الحنفي
في كتابه المبسوط انه ثوبان (سأل
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم عن الصلاة في ثوب واحد)
ولا في الوقت في الثوب الواحد
بالتعريف فقال رسول الله صلى

سنة رابعة بن ولا الضالين وبين أمين قالوا يعلم المأمور ان لفظة أمين ليست من القرآن

باب التكبير للركوع والسجود والرفع *

(عن ابن مسعود قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في كل رفع وخفض وقيام
وقعود وأحد الناس في التزمذي وصحبه) الحديث أخرجه البخاري ومسلم
من حديث عمران بن حصين وأخرجه نحوه أيضا من حديث أبي هريرة وأخرجه نحوه
البخاري من حديثه وفي الباب عن أنس عند النسائي وعن ابن عمر عند أحمد والنسائي
وعن أبي مالك الأشعري عند ابن أبي شيبة وعن أبي موسى غير الحديث الذي سبذه
المصنف عند ابن ماجه وعن وائل بن حجر عند أبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وفي
الباب من غير هؤلاء وساق في هذا الكتاب بعض من ذلك والحديث يدل على مشروعية
التكبير في كل خفض ورفع وقعود أو في الرفع من الركوع فانه يقول مع الله
جده قال النووي وهذا يجمع عليه اليوم ومن الأعصار المتقدمة وقد كان فيه خلاف في
زمن أبي هريرة وكان بعضهم لا يرى التكبير الا للاحرام انتهى وقد حكى مشروعية
التكبير في كل خفض ورفع التزمذي عن الخلفاء الأربعة وغيرهم ومن بعدهم من
التابعين قال وعليه عامة الفقهاء والعلماء وحكاية ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعمر بن
الخطاب وابن مسعود وابن عمر وجابر وقيس بن عباد والشعبي وأبي حنيفة والثوري
والاوزاعي ومالك وسعيد بن جده العزيز وعامة أهل العلم وقال البغوي في شرح السنة
اتفقت الأمة على هذه التكبيرات قال ابن سيد الناس وقال آخرون لا يشروع الا تكبير
الاحرام فقط يحكي ذلك عن عمر بن الخطاب وقتادة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز
والحسن البصري وقوله ابن المنذر عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمرو وقوله ابن
طال عن جماعة أيضا منهم معاوية بن أبي سفيان وابن سيرين قال أبو عمر قال قوم من
أهل العلم ان التكبير ليس بسنة الا في الجماعة وأما من صلى وحده فلا بأس عليه أن
لا يكبر وقال أحمد أحب أن يكبر اذا صلى وحده في الفرض وأما في التطوع فلا
وزي عن ابن عمر انه كان لا يكبر اذا صلى وحده واستدل من قال بعدم مشروعية
التكبير كذلك بما أخرجه أحمد وأبو داود عن ابن أبي عمير عن أبيه انه صلى مع النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فكان لا يتم التكبير وفي لفظ لأحمد اذا خفض ورفع وفي رواية فكان لا يكبر
اذا خفض يعني بين السجدة وفي اسناده الحسن بن عمران قال أبو زرعة شيخ وقتبة ابن
حبان وحكي عن أبي داود الطيالسي انه قال هذا عندى باطل وهذا لا يقوى على معارضة
أحاديث الباب لكثرة ما وصحت أو كونه منبهة ومشقة على الزيادة والاحاديث الواردة

الله عليه وآله (وسلم أو لعلكم) أي أنت سائل عن مثل هذا الظاهر ولكم (ثوبان) فهو اسم فاعل انكارى ابطالى قال
الطحاوي انظره استخيار ومعناه الاخبار عاهاهم عليه من قلة الثياب ووقع في ضمنه التقوى من طريق القيوى لانه اذا لم يكن
لكل ثوبان الصلاة لازمة فكيف لم يعلموا ان الصلاة في الثوب الواحد السائر للعودة جائزة وهذا مذهب الجهم وزمن الحجابة

في هذا الباب أقل أحوالها ثلاثة على سنية التكبير في كل خفض ورفع وقد روى أحمد
من عمران بن حصين أن أول من ترك التكبير عثمان حين كبر وخفض صوته وهذا يجعل
أنه ترك الجهر وروى الطبري عن أبي هريرة أن أول من ترك التكبير معاوية وروى أبو
عبيد أن أول من ترك زيارته وهذه الروايات غير متنافية لأن زياد تركه بمعاوية وكان
معاوية تركه بترك عثمان وقد جعل ذلك جملة من أهل العلم على الاختصاص حتى الطحاوي
أن بن أمية **من** أنوا بترك كون التكبير في الخفض دون الرفع وما هذه بأول سنة تركوها
وقد اختلف القائلون عشر وعية التكبير فذهب جمهورهم إلى أنه مندوب فيما عدا
تكبيرة الاحرام وقال أحمد في رواية عنه وبعض أهل الظاهر أنه يجب كما وصح الجهر
على الندبة بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمه المسمى وصلاته ولو كان واجبا لعلمه وأيضاً
حديث ابن أبي بديع على عدم الوجوب لأن تركه صلى الله عليه وسلم في بعض الحالات
ليسان الطوارق لا لشيء بعدهم الوجوب وسأني دليل القائلين بالوجوب وأما الجواب بأنه
صلى الله عليه وسلم لم يعلمه المسمى ممنوع بل قد أخرج أبو داود أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال للمسي بالثقة ثم يقول الله أكبر ثم رفع رأسه فقال يا أيها الناس
لمن جده حتى يستوي قال يا أيها الناس كبر ثم سجد حتى يطعن مناضله ثم يقول
الله أكبر ورفع رأسه حتى يستوي قاعاً ثم يقول الله أكبر ثم سجد حتى يطعن مناضله
ثم رفع رأسه فيكبر فإذا فعل ذلك فقد تمت صلاته (وعن عكرمة قال قالت لابن عباس
صليت الظهر بالجمع اختلف شيخ أحق فيكبرتين وعشر من تكبيرة كبر إذا سجد وإذا
رفع رأسه فقال ابن عباس ذلك صلاة أبي القاسم صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد
والبخاري) قوله الظهر لم يكن ذلك في البخاري وانما زاده الاسماعيلي وبذلك يصح عدد
التكبير لأن في كل ركعة خمس تكبيرات فتقع في الرابعة عشرون تكبيرة مع تكبيرة
الافتتاح والقيام من التشهد الأول ولا جدوا الطبراني عن عكرمة أنه قال صلى الله
عليه وآله يوم يركع تلك صلاة أبي القاسم في لفظة الجهر أو ليس تلك صلاة أبي القاسم لأن
في الفظة لا شك كنت أمك سنة فاب القاسم صلى الله عليه وسلم والحديث يدل على مشروعية
تكبير الانتقال وقد تقدم اختلاف فيه (وعن أبي موسى قال إن رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم خطبنا فبينما نحن إذا مشتوا علمنا أنه لا تناء فقال إذا صليتم فاقبوا أصم وفككم
لو لمكم أحدكم فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا وإذا قال غير ما مضى عليكم
لا الصائين فقولوا آمين يجيبكم الله وإذا كبر وركع فكبروا واركعوا فان الامام يركع
بذلك ويرفع فبذلكم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا بثلث وإذا قال

في الثوب الواحد) حال كونه
(ليس على عاتقه) بالثنية ولا في
ذرو الاصميلي وابن عساكر على
عاتقه والعائقي هو ما بين المنكبين
الى أصل العنق وهو مذكور وحكي
قائمه أي بعرضه (شي) زاد مسلم
عن أبي الزناد منه شيء ولا نافية
وبه على خبره في النهي والموارد
انه لا يترز في وسطه ويشد طرفي
الثوب في حقة به بل يتوشحهم ما
على عاتقه فيه فيحصل الستة يترز
من أعالي البدن وان كان ليس
بعورة أو لا يكون ذلك أمكن في
سترة العورة وهذا النهي ليس
محمولا على التحريم فقد ثبت انه
صلى الله عليه وآله وسلم صلى في
ثوب واحد كان أحد طرفيه على
بعض أساقفه وهي نائمة مع اوم
ان الطرف الذي هو لاسه من
الثوب غير متسع لان يترز به
وبفضل منه ما كان على عاتقه
قاله الخطابي في بيان قوله عنه
ليكن قال في الفتح ان فيه نظرا
لا يفتني و الظاهر من تصرف
الضاري التخصيص بل بين ما اذا
كان الثوب واسعا فيجب وبين
ما اذا كان ضيقا فلا يجب وضع
شيء منه على العائقي وهو اختيار
ابن المنذر ولذلك انظر مناسبة
تعمد الضاري ما اذا كان

النوب ضيقا ثمارة إلى التفصيل المذكور فم نقل السبكي وجوب ذلك عن أبي الشافعي واختاره ليكن المعروف مع
عن الشافعية خلافه وعن أحمد لا تصح صلواته من قدر على ذلك فترددت فيه شروطا وعنه تصح ويأثم جهره واجبة مطلقا
وفي الحديث التعذيب والعنة ﴿﴾ (وعنه) أي من أبي هريرة (رضي الله عنه بقول الشاهد) ذكره نا كيد المنة والمدة ومثمة

لاستحضاره (اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صلى في ثوب) والكشميش في ثوب واحد فلم يخاله بين طرفيه) جعل الجمهور الامر هذا على الاستحباب والنهي في الذي قبله على التزويه وتقدم آفعا في ذلك من التخصيص (عن جابر) بن عبد الله الانصاري (رضي الله عنه قال خرجت ١٢٥ مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض

اسفاره) في غزوة بواط كما في مسلم وهي من أوائل مغازيه صلى الله عليه وآله وسلم (سكنت ليلة) الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (البعض أصرى) أي لاجل بعض حوائجي وفي رواية مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان أرسله هو وجابر ابن صهر الخمسة المساة في المنزل (فوجدته) صلى الله عليه وآله وسلم (يصل على ثوب واحد فاشغلت به وصليت) منتميا (الى جانيه) أو منتميا اليه (فلا انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (قال ما الصري يا جابر) بضم السين والقصر أي ما سبب سيرك في الليل وانما سأله لعله بان الحامل له صلى المني في الليل أصر أكد (فاخبرته بما جئني فاقرعت قال ما هذا الاشغال الذي رأيت) هو استقها من انكارى وقد وقع في مسلم القصر يجب وبسبب الانكار وهو ان الثوب كان ضيقا وأنه خاف بين طرفيه ونواقص أي الخي يلمسه كأنه عند مخالفة به بطرق الثوب لم يصبر سقرا فأنني استعز فاعله صلى الله عليه وآله وسلم بان يحل ذلك ما اذا كان الثوب واسعا

سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد **وسمع الله لكم فان الله تعالى قال على لسان نبيه سمع الله لمن حمده واذا كبر وسجد فكبروا وامجدوا فان الامام يسجد قبلكم ويرفع قبلكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلن يثقل** واذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم التحيات الطيبات الصالحات **الله عليكم أي النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وفي رواية بعضهم وأشهد أن محمدا** فاعلموا صفوكم قال النووي هو مأثور به بإجماع الأمة قال وهو امر برب والاطاعة تسويها والاعتدال فيها وتسميها الأول والأول والزاوي فيها قوله ثم أيوكم أحدكم فيه الامر بالجماعة في المكتوبات وقد اختلفوا هل هو امر برب أو بإيجاب وسأني بسط الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى قوله فاذا كبر **فكبر** فيه ان المأموم لا يكبر قبل الامام ولا معه بل بعده لان الفاعل التعقيب وقد قدمنا المناقشة في هذا قوله واذا قرأ فأنصت واذا تقدم الكلام على هذه الزيادة في باب ما جاني قراءة الامام وانصاته قوله فاذا قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين استدل به على مشروعية أن يكون تأمين الامام والمأموم متفقا وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى قوله يجبكم الله أي يستحب لكم وهذا حديث عظيم على التأمين أيضا كذا الاهتمام به قوله فاذا كبر وركع الى قوله فلن يثقل بكم انما جعلوا تكبيركم للركوع وركوعكم بعد تكبيره وركوعه وكذلك رفعكم من الركوع بعد رفعه ومعنى ثلث ثلث أي اللحظة التي سجدكم الامام في ثلثه الى الركوع يغيب لكم بئنا كرم في الركوع بعد رفعه لحظة ثلث اللحظة ثلث اللحظة فصار قدر ركوعكم كقدر ركوعه وكذلك في السجود قوله واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا الحامد لله لا على استحباب الجمهور من الامام بالتسبيح ليس هو موقفة قولون وفيه أيضا دليل مذنب من يقول لا يزيد المأموم على قوله ربنا لك الحمد ولا يقول معه مع الله من حمده وفيه خلاف وسأني بسطه في باب ما يقول في رفعه ومعنى سمع الله ان حمده أجاب دعاء من حمده ومعنى قوله يسمع الله لكم يستحب لكم قول ربنا لك الحمد هكذا هو بلا واو وقد جاءت الاحاديث الصحيحة بأبواب الواو وبخذفها والكل جائز ولا ترجيح لاحدهما على الآخر كذا قال النووي والظاهر ان اثبات الواو أرجح لانها زيادة مقبولة قوله واذا كان عند القعدة الى آخر الحديث الكلام على بقية الفاظه يأتي ان شاء الله تعالى في أبواب التشهد وقد استدلل بقوله فليكن من أول قول أحدكم على انه يقول ذلك في أول جأوسه ولا يقول بسم الله قال النووي وليس هذا الاستدلال بواضح لانه قال فليكن من

فاما اذا كان ضيقا فانه يجزئه ان يتزويه لان النصد الأصلي ستر العورة وهو يحصل بالانترار ولا يحتاج الى الترافض المغاير للاعتدال المأمور به والذي أنكره هو اشتغال الصماء وهو ان يخلل نفسه بثوب ولا يرفع شيئا من جوانبه ولا يمكنه اخراجه يديه الا من أسفه لخوفه من ان تبدو عورتها والاول أولى قال جابر (قلت كان) الذي استقلت به (ثوبا) واحدا يعني ضيقا

(قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فان كان الثوب (واسعاً) فالتصفت) أي ارتد (به) أي بان ياتر بأحد طرفيه في يده
 بالطرف الآخر منه (وان كان) الثوب (ضيقاً) فارتد به) وهذا التفضيل من الشارع صلى الله عليه وآله وسلم صريح في صحة
 ما جرح اليه البخاري من التفضيل ١٣٦ بين ما اذا كان واسعاً فيجب الاشتغال به وبين ما اذا كان ضيقاً فلا

(وعن سهل) بن سعد الساعدي
 (رضي الله عنه قال كان رجال)
 التمس فيه للتشويش وهو
 يقتضي ان بعضهم كان بخلاف
 ذلك وهو كذلك ووقع في رواية
 أبي داود رأيت الرجال واللام
 فيه ليعلم فيهم في حكم التكرار
 (يصالون مع النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم) حال كونهم (عائدي
 أزهرهم على أعناقهم) وفي رواية
 على عواتقهم أي من ضيق الأزر
 ويؤخذ من هذه ان الثوب اذا
 امكن الاتصاف به كان
 أو لم يكن لا يترار لأنه أبلغ في
 التسنن (كقوله الصبيان وقال)
 أي النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم ولكن يشيئ ويقال وهو
 أعم من أن يكون القائل
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أو من أمره قال الحافظ ابن حجر
 ويغلب على الظن ان القائل
 بلال (لأنه) الذي يصلي وراء
 الرجال (لا ترفع رؤسكم) من
 السجود (حتى يستوي الرجال)
 حال كونهم (جالوساً) وإنما
 نهى عن ذلك لئلا يلعن
 شيعة من عورات الرجال عند
 نهوضهم كما وقع التصرح به
 في حديث أسماء بنت أبي بكر

أول ولم يقل فليكن أول والمحدث يدل على مشروعية التكبير النفل وقد استدل به
 القائلون بوجوبه كالتقدم وهو أخص من الدعوى لأنه أمر للمؤمن فقط وقد دفعه
 الجمهور بما تقدم من عدم ذكر التكبير الاشتغال في حديث النبي وقد عرفت ما فيه
 وحديث ابن أبي التمام

باب جهر الإمام بالتكبير ليس جمع من خلفه وتبلغ الفير له عند الحاجة

(عن سعيد بن الحر قال صلى لي أنس أبو سعيد جهر بالتكبير حين رفع رأسه من السجود
 وحين سجد وحين رفع وحين قام من الركعتين وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم رواه البخاري وهو لا يجد لفظ أبسط من هذا) الحديث يدل على
 مشروعية الجهر بالتكبير لا يقتل وقد كان مروان وسائر بني أمية يبرون به وله
 اختلاف الناس لما صلى أبو سعيد هذه الصلاة فقام على المنبر فقال اني والله ما ألت
 اختلاف صلواتكم أم لم تختلف اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هكذا يصلي
 وقد عرفت ما يلف ان أول من ترك التكبير النفل أي الجهر به عثمان ثم معاوية ثم زياد
 ثم سائر بني أمية (وعن جابر قال اشكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نصائداً رواه

وهو قاعد أبو بكر يجمع الناس تكبيره رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه ومسلم
 والنسائي قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر وأبو بكر خلفه فاذا كبر
 كبر أبو بكر (يعني) الحديث ياتي ونسجه ان شاء الله تعالى في باب الامام يذلل ما موما
 وقد ذكره المصنف هذه الالة لئلا يهمل على جواز رفع الصوت بالتكبير ليس معناه الناس
 ويتبعوه وأنه يجوز للمقتدي اتباع صوت المكبر وهذا مذهب الجمهور وقد قيل انه
 اجماع قال النووي وما أراه يصح الاجماع فيه فذلل القاضي عياض عن مذهبه ان
 منهم من ابطال صلاة المقتدي ومنهم من لم يطلعه ومنهم من قال ان أذن له الامام في الابعاع
 صح الاقتصار به والا فلا ومنهم من ابطال صلاة المصلي ومنهم من صحه او منهم من شرط
 اذن الامام ومنهم من قال ان تكلف صوتاً بطلت صلاته وصلا من اربط بصلاته وكل
 هذا ضعيف والصحيح جواز كل ذلك وصحة صلاة المصلي والسمع ولا ينعبر اذن الامام

باب هات الركوع

(عن أبي مسعود عقبة بن عمر) انه ركع بخافي يديه ووضع يديه على ركبتيه
 وفرج بين أصابعه من وراء ركبتيه وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يصلي رواه أحمد وأبو داود والنسائي وفي حديث رفاع بن رافع عن
 النبي صلى الله عليه وسلم واذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك رواه أبو داود

المروى عند أحمد وأبو داود يلفظ فلا ترفع رأسها حتى يرفع الرجال رؤسهم كراهة أن يرين عورات الرجال الحديث
 واستأنط منه انتهى عن فعل مستحب ارتكابه محذور لان متابعة الامام من غير تأخير مستحبة فمنهى عنها المالك
 وأنه لا يجب السهر من أسفل بخلاف الأعلى وفي الاسناد التصديق والاختبار والعلمة (عن مغيرة بن شعبه رضي الله عنه

قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في سفر) سنة تسع في غزوة تبوك (فقال يا مغيرة شذذ الادوية) بكسر الهمزة وجعلها اداوى أى المطهرة (فاخذتها فانطلق رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم حتى وارى) أى غاب وخفى (عنى ففقدنى حاجته وعليه ربة شامية) من نسج الكفار والقاربن بالشام لانهم اذا ذكك كانت ديارهم ١٣٧ وفي بعض طرق هذا الحديث ان الحبة كانت صوفاً وكانت من ثياب الروم

وروجه الدلالة منه انه صلى الله عليه وآله وسلم اسما ولم يستعمل فيه جواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم يتحقق نجاسته او روى عن أبي حنيفة رحمه الله كراهية الصلاة فيما لا يعد الغسل وعن مالك ان فعله يعد في الوأت والحديث وارد عليهم (فذهب) صلى الله عليه وآله وسلم (يخرج يده من كمها فضافت) أى الجبسة لان الثياب الشامية كانت حبيطة ضيقة الاكام (فأخرج يده من أسفلها فصبت عليها) الماء (فتوضأ وضوءاً للصلاة ومسح على خفيه ثم صلى) ورواه هذا الحديث ما بين يحنى وكوفى وفيه التحديث والتعميم وأخرجه البخارى أيضاً في الجهاد واللباس وسلم في الطهارة وكذا النسائي وابن ماجه (وعن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنهم) ما يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) كان يقول معهم (الحجارة) أى مع قريش (للحكمة) أى لبائهم وكان ذلك قبل البعثة وكان عمره صلى الله عليه وآله وسلم اذ ذكك نحو ثلاثين سنة وقبل كان قبل البعث بخمس عشرة سنة وقبل

الحديث الاول طرف من حديث أبي مسعود والثاني طرف من حديث رفاع بن رافع في وصف فعله صلى الله عليه وسلم المعنى مصلاه وكلاهما لا مطعن فيه فان جميع رجال اسنادهما ثقات قوله خاف يده أى باعدهما عن جنبه وهو من الجفأ وهو البعد عن الشيء قوله وخرج بين أصابعه أى فرق بين إصبعيها وراس كعبه قوله فضع راحتيك تنهية راحة وهى الكف جمعها راح بغير تا قوله على ركبتيك فيه ردى على أهل التطبيق وسبق إلى البحث في ذلك فريه والحديثان يدلان على مشروعية ما استعمله عليه من هبات الركوع ولا خلاف في شيء منها بين أهل العلم الا لثلاثين بمشروعية التطبيق (وعن مصعب بن سعد قال صليت إلى جنب أبي قطيبة بين كتي ثم وضعت يدي في ثوبي فنهاني عن ذلك وقال كذا فعل هذا فاهر نأ أن تضع يدي على الركبتين رواه الجماعة) وفي الباب من عمر عند النسائي والترمذي وصححه وعن أنس أشار إليه الترمذي أيضاً وعن أبي حنيفة الساعدي وأبي أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة إلى تمام عشرة من الصحابة عند النساسة وقد تقدم وعن عائشة عند ابن ماجه قوله مصعب بن سعد يعنى ابن أبي وقاص قوله قطبقت التطبيق الاصاقي بن باقى الكعبين حال الركوع وجعلهما بين الخدين قوله كذا فعل هذا فاهر ناظف البخارى والترمذي وغيرهما كذا فعله فنهى عنه وأمر ناظف فيه دليل على نسخ التطبيق لان هذه الصيغة حكمها الرفع قال الترمذي التطبيق منسوخ عند أهل العلم وقال لا اختلاف بينهم في ذلك الاماروى عن ابن مسعود وغيره من الصحابة أنهم كانوا يطبقون انهمى وقد روى النووي عن علقمة والاسود أنهم باقوا لان مشروعية التطبيق وأخرج مسلم عن علقمة والاسود أنهم ادخلوا على عهد الله فذكر الحديث قال فوضعت يدي على ركبتي فاضرب يدي بما ثم طبق يدي يده ثم جعلهما ما بين خدي فلياصلى قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وروى ابن خزيمة عن ابن مسعود انه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يركع طبق يديه بين ركبتيه فركع فبلغ ذلك سعدا فقال صدق أخى كذا فعل ذلك ثم أمر فلهم فذا يعنى الامساك بالركب وقد اعتذر عن ابن مسعود وصاحبيه بأن الناس لم يبلغهم وقد روى ابن المنذر عن ابن عمر انه قال انما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة يعنى التطبيق قال الخفاف واستأذنه قولى واستأذنى ابن خزيمة بقوله فنهى على أن التطبيق غير جائز قال السكاك وفيه نقار لاحتمال حمل النسي على الكراهة فقد روى ابن أبي شيبة من طريق عاصم بن ضمرة عن علي قال اذا ركعت فان شئت قلت كذا يعنى وضعت يديك على ركبتيك وان شئت طبقتهما واسنادهما حسن وهو ظاهر في انه كان يرى التغيير أو لم يبالغه في التغيير والظاهر ما قاله ابن خزيمة لان المعنى الحقيقي للنسي على ما هو الحق التحريم وقول

١٨ قيل في كان عمر خمس عشرة سنة (وعليه انزله) لابن عساكر بغير ضمير وفي بعض الاصول بغير واو (فقال له العباس) يا ابن أخي لو حدثت اباك (لكان اسهل عليك) ولوجعنى التقي فلا جواب لها (الجماعات) أى الازار (على منكبين دون الحجارة) أى تحتها (قال) جابر أو من حديثه (سئل) أى صلى الله عليه وآله وسلم الازار (بجعله على منكبيه) فسقط (حال

كرويه (مفتيا) أي مفتي (عليه) لا تكشاف عورتها لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يهبط ولا على أحسن الأخلاق من الحياء الكامل حتى كان الله سبحانه العذراء في خدرها فلذلك عذفي عليه وروى عماري غير المتصين أن الملك نزل عليه فشد عليه أزاره (بخاري) بعد ذلك عرابا) وعند ١٣٨ الإسماعيلي فلم يتر بعد ذلك صلى الله عليه وآله وسلم واستبط من الحديث

الصحابي لا يصلح قرينة لصرفه إلى المخاز

* (باب الذكر في الركوع والسجود) *

(من حديثه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان يقول في ركوعه سبحان على العظيم وفي سجوده سبحان ربّي الأعلى وما حركته أية رجسة الا وقف عنه هذا بسأل ولا أية عذاب الا تم وذمها رواه النسبة وصححه الترمذي) الحديث أخرجه أيضا مسلم قوله يسأل أي الرجعة قوله تعود أي من العذاب ونشر العتاب قال ابن رسلان ولا أية تسبيح الا سجد وكبر ولا أية دعاء واستغفار الادعاء واستغفر وان مرير جوسأل يفعل ذلك بل الله أو قلبه والحديث يدل على مشروعية هذا التسبيح في الركوع والسجود وقد ذهب الشافعي ومالك وأبو حنيفة وجهه والاعلماء من أئمة المذاهب وغيرهم إلى أنه سنة وليس بواجب وقال أصحاب بن راهويه التسبيح واجب فان تركه عمدا بطلت صلاته وان تسبى لم تبطل وقال الظاهري واجب مطلقا وأشار الخطابي في معالم الدين إلى اختياره وقال أحمد التسبيح في الركوع والسجود وقول سمع الله من عبده ورب العالمين والذكر بين السجدين وجميع التكبيرات واجب فان تركه منه شيئا عمدا بطلت صلاته وان تسبى لم تبطل ويسجد السهو وهذا هو الصحيح عنه ورواية أنه سنة كقول الجمهور وروى القائل بوجوب تسبيح الركوع والسجود عن ابن خزيمة تسبيح الركوع بوجوب تسبى عتبة بن عامر الآتي بقوله صلى الله عليه وسلم صلاوا كما رأيتموني أصلي ويقول الله تعالى وسجدوا ولا وجوب في غير الصلاة فحين ان يكون فيها والقيام على القراءة أو الخوض في الحديث المسمى الصلاة فان النبي صلى الله عليه وسلم علمه واجبات الصلاة ولم يعلمه هذه الاذكار مع أنه عليه تكبير الأحرار والقراء فلو كانت هذه الاذكار واجبة لعلمها اياها لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فيكون تركه عليه دالا على أن الاوامر الواردة بما زاد على ما عليه الاستحباب لا لا وجوب والحديث يدل على أن التسبيح في الركوع والسجود يكون بهذا اللفظ فيكون مفسر قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عقبة اجعلوها في ركوعكم اجعلوها في سجودكم وإلى ذلك ذهب الجمهور من أهل البيت ربه قال جميع من عساهم وقال الهادي والتمام والصادق أنه سبحان الله العظيم وبجده في الركوع وسبحان الله الاعلى وبجده في السجود واستدلوا بظاهر قوله تسبيح باسم ربك العظيم وسبح اسم ربك الاعلى وقد أمر موسى الله عليه وسلم بجميع على الأولى في الركوع والثانية في السجود كما سيأتي في حديث عقبة ولكنه لا يتم الا على فرض أنه ليس لله جل جلاله الاسم واحد وقد تقرر ان له تسعة وتسعين اسما بالاحاديث

منع بدو العورة الاما يخص من رؤية الزوجات لازواجهن عراة وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم كان مصونا عما يستفح قبل البهشة وبهذه ورد هذا الحديث ما بين قيسى وسروزي ومكي وفيه الحديث والسجود ورواية جابر له من مراسيل الصحابة وقد اتفقوا على الاستحباب بمرسل الصحابي الا ما تفرده ابو اسحق الاسفرائيني لان ذلك كان قبل البهشة فاما ان يكون مع ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك او من بعض من حضر ذلك من الصحابة والذي ينفرد به انه العباس وقد سدت به عن العباس ايضا وسياقه اتم أخرجه الطبراني وفيه مقام فاخذ ان روى قال نعمت ان أنفي من يانا فلا يكون حرمه لا حنيفة (عن أبي سعيد الخدري روى الله عنه انه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن اشتغال الصمام بالمهمل والماء قال الانه هي هرا ن يشتمل بالثوب حتى يحل به جسده لا يرفع منه جانباً فلا يبق ما يخرج منه يده انتمى ومن ثم سميت هرا كما قال ابن قتيبة اسد المنافذ كلها كاهضرة الهه ليس فيها خرق

فيكون النبي مكرها لعدم قدرته على الاستعانة بيديه فيما يعرض له في الصلاة كدفع بعض الهوام وفي كتاب الصحبة الناس عند البخاري والعماء ان يجعل ثوبه على أحد عاتقه فيسد وأسد ثوبه وهو موافق لتفسير الله اوحى له فيجهر ان انكشف منه بعض العورة والافكره (و) نهي ايضا عن (أن يحتجب الرجل) أي عن احتجاب الرجل بأن يثقل على أديمه وينصب

ساقية مائة (في ثوب واحد ليس على فرجه منه) أي من الثوب (ثي) أما إذا كان مستورا العورة فلا يحرم ورواه هذا الحديث ما بين البخاري ومصري ومدني وفيه التحديث والنعنة وأخرجه البخاري أيضا في اللباس والبيوع وكذا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمى النبي ١٢٩ صلى الله عليه وآله وسلم عن يميني) يفتح الموحدة وهو المشهور على

الاسنة لم يكن الاحسن كسرهما لان المراد به الهمزة كالكتابة والجلسة (عن التماس) بكسر اللام وهو أن ليس ثوبا مطويا أو في ظلة ثم يشترطه على أن لا يبار له إذا رآه أيضا اكتفاء بالسهة عن رؤيته أو يقول إذا المسنة فقد بعثته اكتفاء بالسهة عن الصيغة أو يبيعه شيئا على أنه متى لمسه لم يبيع وانقطع خيار المجلس (و) عن (النباذ) بكسر النون والذال وهو أن يجعل النبديةا اكتفاء به عن الصيغة فيقول أحدهما أن هذا الذي في يدي بعثته فإحدهما لا يستحق أو يقول بعثتك هذا بكذا على أي إذا بعثت إليك لم يبيع وانقطع الخيار والبطالان فيه ما لعدم الرؤية أو عدم الصيغة أو للشرط القاسد (و) نهي صلى الله عليه وآله وسلم أيضا (أن يشغل) أي عن أشغال الذنوب كاشغال الصخرة (الصخرة) أي كونها مسدودة المفاذ فيعسر أو يتعذر على المشتغل إخراج يديه لما تعرض له في صلاته من دفع بعض الهوام ونحوها ولا ينكشف عورته على التفسير السابق المعزول للقاء الموافق لما عند البخاري في اللباس كما هو (نهي) أي يحتمل الرجل

الصحة وإن له اسماء متعددة بصرح القرآن ولله الاسماء الحسنى فاستمال ما في الآيتين يحصل بالبحر في بآي اسم منها مثل سبحان ربي سبحان الله وسبحان الأحد وغير ذلك لكونه قد ورد من فعله صلى الله عليه وسلم ما يدل على بيان المراد من ذلك كحديث الباب وغيره وكذلك ورد من قوله ما يدل على ذلك كحديث ابن مسعود الاتفاقية بين أن لفظ الرب هو المراد وبهذا يدفع ما أُلزم به صاحب البحر من تلاوة لفظ الآتين في الركوع والسجود وما زاد ويحمد فبهى عند أبي داود من حديث عقبة الثاني وعند الدارقطني من حديث ابن مسعود الاتفاقية أيضا وعنده أيضا من حديث حذيفة وعنده أحمد والطبراني من حديث أبي مالك الأشعري وعنده الخالك من حديث أبي جحيفة وليكنه قال أبو داود بعد أخرجه له من حديث عقبة أنه يخاف أن لا تكون محفوظة وفي حديث ابن مسعود السمرى بن اسمعيل وهو ضعيف وفي حديث حذيفة بن محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف وفي حديث أبي مالك الأشعري بن حوشب وقد رواه أحمد والطبراني أيضا من طريق ابن السعدي عن أبيه بدونهما حديث أبي جحيفة قال الحافظ اسناده ضعيف وقد أنكر هذه الزيادة ابن الصلاح وغيره ولكن هذه الطرق تتعاضد فيها وهذا لا ينكر وسئل أحمد عنهما فقال أما أنا فلا أقول ويحمد منه انتهى (فمن عقبة بن عامر قال لما نزلت فسمي باسم ربك العظيم قال لما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجمعوا له في ركوعكم فلما نزلت سمع اسم ربك الأعلى قال أجمعوا له في سجودكم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الخالك في مسنده كرواه حبان في صحيحه قوله أجمعوا له فثبت بين الحديث الأول وبما ساقى كيفية هذا العمل والمسلمة في تخصيص الركوع بالعظيم والسجود بالأعلى أن السجود لما كان فيه غاية التواضع ما فيه من وضع الجبهة التي هي أشرف الأعضاء على مواضع الاقدام كان أفضل من الركوع فخص به بجانبه صيغة أهل التفضيل وهو الأعلى بخلاف العظيم جعله لا يبلغ مع الابلغ والمطلق مع المطلق والحديث يصلح متسكلا لقائلين بوجوب تسمية الركوع والسجود وقد تقدم الجواب عنهم (وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده سبح قدوس رب الملائكة والروح رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي) قوله سبح قدوس بضم أو ما وفيه تعهما والضم أكثر وافصح قال أغلب كل اسم على فعل فهو مفتوح الأول الا السبح والقُدوس فان انضم فيه ما أكثر قال الجوهري سبح من صفات الله وقال ابن فارس والزبيدي وفيه ما سبح هو الله عز وجل والمراد المسبح والمقدس فكأنه يقول مسبح مقدس

أي عن احتباء الرجل القاعد على اليته من نصب أساقه ويقال له الحيوة كات من شأن العرب وتفسيره في رواية يونس بن مولى ذلك (في ثوب واحد) والمطلق هنا في الاحتباء محمول على المقيدي الحديث السابق بقوله ليس على فرجه منه ثي وفي هذا الحديث التحديث والنعنة والقول برواية تابعي عن تابعي عن صحابي وهو مما قيل فيه أنه أصح الاسانيد وأخرجه البخاري في الصلاة

والناس ومسلم والترمذي والسيوطي وابن ماجه والبخاري والبيهقي (وعنه) اي من اي حريرة (رضي الله عنه قال يعني
أبو بكر) الصديق رضي الله عنه (في تلك الطبعة) التي جعلها أبو بكر بالناس قبل حجة الوداع بسنة (في مؤذنين) أي رطط يؤذنون
في الناس (يوم الكوفة) يؤذنون يعني ان لا يصح ١٤٠ بعد العام أي بعد خروج هذا العام لا بعد دخوله كما قال السكوني في السكوني قال

العبارة في أن يدخل هذا العام
أيضا بالنظر إلى العمل انتهى
(مشرك ولا يطوف بالبيت عريان)
وإذا منع التعري في الطواف
فإنه لا أولى إذ يشترط فيها
ما يشترط فيه زيادة (شمارف)
أي أرسل (رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم علينا) ورواه أبي
بكر (فأمره أن يؤذن براءة)
والحكمة في تخصيص علي بذلك
ان برائة نصت نقض العهد
وكان من سنة العرب ان لا يحل
العهد الا الذي عنده أو رجل من
أهل بيته وهذا أمر من النبي
البحاري أو داخل تحت الامانة
وكذا قوله (قال أبو هريرة فاذن)
بأنه لا يزال (معنا) بفتح العين
واسكنها (على في أهل من يوم
البحر لا يصح بعد العام مشرك ولا
يطوف بالبيت عريان) وفيه ابطال
ما كان عليه أهل الجاهلية من
الطواف عراة فستر العورة شرط
عند الجاهلية وشرطا للعبادة لكن
يكروه عندهم قال الحافظ الرباعي
محمد بن علي الشوكاني في السبل
الادلة الصحيحة قد دلت على وجوب
ستر العورة في الصلاة وفي غيرها
واكن هذا الحديث ليس الدال على
الوجوب لا يدل على الشرطية
وليس في المقام ما يدل على ذلك

ومعنى موجع المبرأ من النقائص والشريك وكل ما لا يليق بالاهمية وقد وس المظهر من
كل ما لا يليق بالخالف وهما شيران متبدرهما محذوف تقديره كوحى وسجودى لمن هو
سجود قدوس وقال الهروي قيل القدوس المبارك قال القاضي عياض وقيل فيه سموا
قدوسا على تقدير اسبغ سبوحا أو ذكر أو أعظم أو أعمد قولا رب الملائكة والروح هو
من عطف الخاص على العام لان الروح من الملائكة وهو ملك عظيم يكون إذا وق
بجميع الملائكة وقيل يتعقل ان يكون جبريل وقيل خلق لآثارهم الملائكة كنسبة
الملائكة لنا (وعنه عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكثُر أن يقول
في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن رواه الجماعة
الا ترمذي) قوله يكثُر أن يقول في رواية ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة بعد
ان ثلث عليه إذا جاء نصر الله والفتح الا يقول فيهما سبحانك الحمد لله وفي بعض طرقه
عند مسلم ما يشعر بأنه صلى الله عليه وسلم كان يواظب على ذلك داخل الصلاة
وخارجها قولا سبحانك هو منصوب على الصلوة والتسبيح التزم به كما تقدم قولا
وبحمدك هو متعلق بحمدك دل عليه التسبيح أي وبحمدك سبحانك ومعناه
بشوقه لك وهذا يدل على شجاعتك لا يقول في وقوفه قال القرطبي ويظهر وجهه
آخر وهو ابقاء معنى الحمد على أصله وتكون البداية باليهية ويكون معناه سبحانك
موصوف بصفات الكمال والجلال سبحانك السجود وعظمك المعظمون وقد روى بصرف
الواو من قوله وبحمدك وبأشياء قوله اللهم اغفر لي يؤخذ منه باحثة الدعاء في الركوع
وفيه رد على من كرهه فيه كماله واحتج من قال بالكرهية بحديث مسلم وابي داود
والسيوطي باللفظ أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء الحديث
وسمي أني والله لا يعارض ما ورد من الأحاديث الدالة على إثبات الدعاء في الركوع
لان تعظيم الرب فيه لا ينافي الدعاء كان الدعاء في السجود لا ينافي التعظيم قال ابن دقيق
العبد ويمكن أن يجعل حديث الباب على الجواز وذلك على الأولوية ويصح أن الأمر
في السجود يتم كثير الدعاء والذي وقع في الركوع من قوله اللهم اغفر لي ليس كثيرا
قوله يتأول انكر أن يعني قوله تعالى فسبح بحمد ربك واستغفره أي يعمل بما أمر به فيه
فكان يقول هذا الكلام البديع في الجزالة المستوفى ما أمر به في الآية وكان يأتي به
في الركوع والسجود لان حالة الصلاة أفضل من غيرهما فكان يختارها لا هذا الواجب
الذي أمر به فيكون أكمل (وعنه عن ابن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال إذا ركع أحدكم فقل في ركوعه سبحان رب العظيم ثلاث مرات

وأما ما ورد من أن الله لا يقبل صلاة حائض إلا بجماع ونحوه فقد عارض بما ورد من أن قبول صلاة شارب الخمر فقد تم
وصلاة الاتق مع أنه تصح صلاته ما ولا بجماع هذه المعارضة لان في القول لا يستلزم في الصحة فان ورد دليل يدل على صحة
صلاة من ورد الدليل بان الله لا يقبل صلاة كان ذلك من خصصه فيكون في القبول في صحة بخلافه عن عدم توفيق الثواب ولم يرد

ذلك وما يدل على عدم كون الشرطا لصحة الصلاة حديث عمرو بن سفيان وفيه فكنت أؤمهم وعلى جردة فكنت إذا وجدت
تخلصت عنى وفي رواية أخرى استقي فقلت امرأتى من الحى الا تقطعون عما كنت قارئككم الحديث أخرجه البخارى وابوداود
والنسائى فالخبر ان ستم العورة فى الصلاة واجب كسائر الحالات لا شرط ١٤١ يقتضى تركه عدم الصحة قاله الشوكانى

فى نسل الاوطار وعن بعض
المالكية التفرقة بين الذكر
والنساء ومنهم من اطلق كونه
سنة لا يبطل تركها الصلاة واحتج
بأنه لو كان شرطا فى الصلاة
لاختص بهما ولا يقتصر الى النية
ولكن العاجز العريان يتمثل
الى بدل كالعاجز عن القيام بالقل
الى القعود والجواب عن الاول
النفى بالامان فهو شرط فى
الصلاة ولا يختص بهما وعن
الثانى باستعمال القبلة فانه
لا يقتصر الى النية وعن الثالث
على ما فيه بالعاجز عن القراءة ثم
عن التسبيح فانه يصلى ساكنا وفى
هذا الحديث رواية التابعى عن
التابعى والتحديث والعنقة
وأخرجه البخارى فى الجزية
والغازى والحج والقبض ومسلم
فى الحج وكذا ابوداود والنسائى
عن انس بن مالك (رضى الله
عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم غزا خيبر) على غنانية
برد من المدينة وكانت فى جادى
الاولى سنة سبع من الهجرة
(فصل فى غناتها) خارجا عنها
(صلاة الغداة) اى الصبح فيها
جواز الطلاق ذلك على صلاح
الصبح سلافا لما ذكره (بغسل)
يقع المصحة والام ظلمة آخر

فقد تم ركوعه وذلك ادناه واذا صعد فقال فى سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاث مرات
فقد تم سجوده وذلك ادناه رواه الترمذى وابوداود وابن ماجه وهو مرسل عن لم يلق ابن
مسعود الحديث قال ابوداود ومرسل كما قال المصنف قال لان عوف لم يدرك عبد الله
وذكره البخارى فى تاريخه الكبير وقال مرسل وقال الترمذى ليس اسناده متصل
انتهى وعون هذا ثقة مع جماعة من الصحابة وآخر له سلم وفى الحديث مع الارسل
اصح بن يزيد الهذلى راويه عن عوف لم يخرج له فى الصحيح قال ابن سيد الناس لانها
واثق ولا يعرف الابرواية ابن ابي ذؤيب عنه خاصة فلم ترفع عنه الجهالة العينية ولا
الحالصة قولهم ذلك ادناه فى الموضعين أى أدنى الكمال وفيه اشعار بأنه لا يكون المصلى
متسلطا بدون الثلاث وقد قال الماوردى ان الكمال احدى عشرة أو تسع وأوسطه
خمس ولو سبع مرة حصل التسبيح وروى الترمذى عن ابن المبارك واصح بن راهويه
انه يستحب خمس تسبيحات للامام وبه قال الثورى ولا دليل على تقييد الكمال بعدد
معلوم بل ينبغى الاستكثار من التسبيح على مقدار تطويل الصلاة من غير تقييد بعدد
وأما اجاب سجود السهو فيضاد على التسع واستحب ان يكون عدد التسبيح وترا
لثلاثة فيضاد على الثلاث فما لا دليل عليه (وعن سعيد بن جبير عن انس قال ما صليت
وراء أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم من هذا النبى يعنى عمر بن عبد العزيز قال فخرنا فى ركوعه عشر تسبيحات وفى
سجوده عشر تسبيحات رواه أحمد وابوداود والنسائى الحديث رجال اسناده كلهم ثقات
الأحمد لله بن ابراهيم بن عمر بن كيسان أبو يزيد الصنعانى قال أبو حاتم صالح الحديث وقال
النسائى ليس به بأس وليس له عند أبى داود والنسائى الا هذا الحديث قوله فخرنا أى
قد رنا قولهم عشر تسبيحات قيل فيه بجهان قال ان كمال التسبيح عشر تسبيحات والاصح
ان المنقر يزيد فى التسبيح ما أرادو كلنا زاد كان أولى والاحاديث المصحة فى تطويله
صلى الله عليه وسلم ناطقة بهذا وكذلك الامام اذا كان المؤمن لا يتأذون بالتطويل
(فائدة) من الاذكار المشروعة فى الركوع والسجود ما تقدم فى حديث على
عليه السلام فى باب الاستفتاح ومنها ما أخرجه ابوداود والترمذى والنسائى من
حديث عوف بن مالك الاشجعي أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول فى ركوعه سبحان
ذى الجبروت والملكوت والكبرياء والعلية ثم قال فى سجود مثل ذلك ومنها ما أخرجه
مسلم وابوداود عن أبى هريرة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول فى سجوده اللهم
اغفر لى ذنبي كما دفعه بجله أولا وآخره وعلايته ومعه ومنها ما أخرجه مسلم وابوداود

الاهل اى صلى الصبح وقت اختلاط ضياء اول النهار بطلام آخر الليل (مركب بنى الله صلى الله عليه وآله وسلم) على جملته
مخطوم برسن ليلته ونحته كاف من ليلته رواه الميهنى والترمذى وضعفه (وركب أبو طلحة) يزيد بن سهل الانصارى المتوفى سنة
اثنين وأربعين بالمدينة أو بالشام أو بالبصرة (وأنا رب أبى طلحة) وفيه جواز الارداق ومحمد ما اذا كانت الدابة مائة

(الاجراء) (ابن الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) (في زقاق خبير وان ركبتني انفس فخذني الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) (ثم حشر) أي كشف (الاذن عن نكته) الشريفة عند سوقه كونه ليتمكن من ذلك (حتى) أي أنظر الى بياض فخذني الله صلى الله عليه وآله (وسلم) (دوى ١٤٢) حشره مني الى الله فولد لي ليل رويته مسلم فالجسر أي بغير اختياره فاضروته

الاجراء وحديثه فلا دلالة فيه على كون النفس ليس بعورة واللائق بحاله صلى الله عليه وآله وسلم ان لا ينسب اليه كشف نكته فلهذا مع ثبوت قوله النفس عورة والحاصل ان المسارأي فخذني صلى الله عليه وآله وسلم مكشوفاً وكان عليه الصلاة والسلام مبيهاً في ذلك بالاجراء اسند الفعل اليه قال القرطبي حديث انس وما معه انما ورد في قضايا معينة في أوائل مخصوصة يفرق اليها من احتقال الخصومة أو البقاء على اصل الابانة ما لا ينظر في الحديث برهه وما معه لانه يتضمن اعطاء حكم كافي واظهار شرع عام فيكون السجل به أولى والاصل هذا هو المراد له من كشف بقوله حديث انس اسند وحديث بشير ههنا حوط قال النووي ذهب اكثر العلماء الى ان النفس عورة ومن اجدها والتمس في رواية العورة القبل والذبر فقط وبه قال اهل الظاهر وابن جرير والاصمغري قال في الفتح في ثبوت ذلك عن ابن جرير نظر (فلم ادخل) صلى الله عليه وآله وسلم (القرية) أي خبير وهو بشير بان الزقاق كان خارج القرية (قال الله اكبر خربت

وابن ماجه من حديث عائشة انها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في سجوده في صلاة الليل أعوذ برضائك من خطئك وأعوذ بعافائك من عقوبتك وأعوذ بذكرك من لاسحقى شأه عليك أنت كما أثبت على نفسك وقد ورد الاذن بطلاق التعظيم في الركوع وجماع الدعاء في السجود كما سيأتي في الباب الذي بعده

(باب التماسي عن القراء في الركوع والسجود)

(عن ابن عباس قال كشف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الستارة والناس صفوف خلف أبي بكر فقال يا أيها الناس انكم لم يبق من مبشرات النبوة الا الرثايا الصالحة يراها المسلم أو ترى له الا وانتم من ان اقر القرآن را كما أو ساجداً أما الركوع فعظم واقبه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن ان يستجاب لكم رواه احمد وسلم والنسائي وأبو داود) قوله كشف الستارة بكسر السين المهملة وهي السترة الذي يكون على باب البيت والدار قوله من مبشرات النبوة أي من أول ما يبشرونهم أما يؤذون تباشير الصبح وهو أول ما يبشرونه وهو قول عائشة أول ما يبشرونه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الحديث وفيه ان الزمان من المبشرات سوا رآها المسلم أوزا غيرها قوله الا وانتم من ان اقر القرآن را كما أو ساجداً أي أيضاً أدلة التماسي العامة وفيه خلاف في الاصول وهذا النبي يدل على تحريم قراءة القرآن في الركوع والسجود وبطلان الصلاة بالقراءة حال الركوع والسجود خلاف قوله أما الركوع فعظم واقبه الرب أي سجوده وتره هو سجوده وقد بين صلى الله عليه وسلم اللفظ الذي يقع به هذه التعظيم بالاحاديث المتقدمة في الباب الذي قبل هذا قوله وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فيه ألحظ على الدعاء في السجود وقد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء قوله فقمن قال النووي هو يفتح القاف وفتح الميم وكسر هاء الغنان مشهورتان في فتح فهو عند مفسد لا يثنى ولا يجمع ومن كسره فهو وصف يثنى ويجمع قال وفيه افة ثالثة فمن زيادة الياء وفتح القاف وكسر الميم ومعناه حقيق وجدير ويستحب الجمع بين الدعاء والتسبيح المتتبع لم يكن المصلح عاملاً بجميع ما ورد والامر بتعظيم الرب في الركوع والاجتهاد في الدعاء في السجود محمول على التذلل عند الجهور وقد تقدم ذكر من قال بوجوب تسبيح الركوع والسجود

(باب ما يقول في روم من الركوع وبهذا انصابه)

خبير) أي صارت خراباً قاله علي سبيل الاخبار فيكون من ابواب المقربات او على جهة الدعاء عليهم أي التذلل (عن علماء ائمتهم خرجوا بمساجدهم ومكانهم التي هي من آلات الهدم) (انا اذ انزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين) بفتح الهمزة (فألهما) صلى الله عليه وآله وسلم (ثلاثاً قال) (انس) (ونخرج القوم الى) (مواضع) (أعمالهم) كذا تديره البرماوى كالمكره ما في

اصكن قال العيني بل معنا مخرج القوم لاعمالهم التي كانوا يعملونها وكلمة الى بعض الامم (نقلوا) هذا (محمد)
 اوجاع محمد (والجندس يعني الجيش) ومعنى بالجندس لانه خمسة اقسام مقدسة وساقه وقلب وجذاهن وقيل من
 تخميس الغنمة وتعبه الا زهرى بان الجندس انما ثبت بالشرع وقد كان ١٢٣ اهل الجاهلية يسمون الجيش خمسة اقبان
 ان القول الاول اولي (قال

ع) ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة يكبر حين
 يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله ان حمد حين يرفع صلاته من الركعة ثم يقول وهو
 قائم بناؤك الحمد ثم يكبر حين يهوى ساجدا ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يهوى
 ساجدا ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها ويكبر حين يقوم من التثنية
 بعد الجلس مستقيم عليه وفي رواية لهم ربنا لك الحمد قوله اذا قام الى الصلاة يكبر حين
 يقوم فيه ان التكبير يكون مقارنا لحال القيام وانه لا يجزى من قعود وقد اختلف
 في وجوب تكبيرة الاحرام وقد قدمنا الكلام على ذلك قوله ثم يقول وهو قائم ربنا ولك
 الحمد فيه مقتضى ان قال انه يجمع بين التسميع والتحميد كل فصل من غير فرق بين الامام
 والمؤتم والمنفرد وهو الشافعي ومالك وعطاء بن رواد وادود بن ربيعة ومحمد بن سيرين واسحق
 وداد قالوا ان المصلي اذا رفع رأسه من الركوع يقول في حال ارتفاعه سمع الله ان حمد
 فاذا استوى قائما يقول ربنا ولك الحمد وقال الامام يحيى والنوري والاوزاعي وروى
 عن مالك انه يجمع بينهما الامام والمنفرد ويحمد المؤتم وقال ابو يوسف ومحمد يجمع بينهما
 الامام والمنفرد ايضا ولكن يسهل المؤتم وقال الهادي والقاسم وابو حنيفة انه يقول
 الامام والمنفرد سمع الله ان حمد فقط والمؤتم ربنا لك الحمد فقط وحكاها ابن المنذر
 عن ابن مسعود وابي هريرة والشعبي ومالك والشافعي قالوا به اقول انهم يروى عن
 الناصر اسحق الثاقبي بان يجمع بينهما كل فصل بعد ثبوت الباب ولكنه اخص من
 الدعوى لانه حكاية لصلاة النبي صلى الله عليه وسلم اماما كما هو المتبادر والغالب الا ان
 قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما راى نبي صلى الله عليه وسلم يدل على عدم اختصاص ذلك بالامام
 واستحبوا ايضا بما نقله الطحاوي وابن عبد البر من الاجماع على ان المنفرد يجمع
 بينهما ويحمله الطحاوي بجهة كون الامام يجمع بينهما في المؤتم لان الاصل
 استواء الثلاثة في المشروع في الصلاة الا ما صرح الشرع باستثنائه واحتجوا ايضا بما
 أخرجه الدارقطني عن يزيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ياربدة اذ رفعت
 رأسك من الركوع فقل سمع الله ان حمد اللهم ربنا لك الحمد والسموات والارض
 ومن ما ثبت من شيء بعد وظهره عدم الفرق بين كونه منفردا وامام او مأموما ولكن
 سنده ضعيف وبما أخرجه ايضا عن ابي هريرة قال كما اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فقال سمع الله ان حمد قال من وراءه سمع الله ان حمدوا احتج القائلون بانه
 يجمع بينهما الامام والمنفرد ببعض هذه الدلائل واحتج القائلون بان الامام والمنفرد
 يقولان سمع الله ان حمد فقط والمؤتم ربنا لك الحمد فقط بحديث ابي هريرة ان النبي

صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا بني الله اعطيت دحية صفية بنت حسي سيدة قرظية) بضم القاف وفتح الراء
 (والنفسير) بفتح النون وكسر المعجمة قميلتان من يهود خيبر (لا تصلي الا لك) لانها من بيت النبوة ومن ولد
 هرون عليه السلام والراية لانها من بيت سبط بن قريظة والنفسير مع الجبال العظيم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم

صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا بني الله اعطيت دحية صفية بنت حسي سيدة قرظية) بضم القاف وفتح الراء
 (والنفسير) بفتح النون وكسر المعجمة قميلتان من يهود خيبر (لا تصلي الا لك) لانها من بيت النبوة ومن ولد
 هرون عليه السلام والراية لانها من بيت سبط بن قريظة والنفسير مع الجبال العظيم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم

الحديث في قوله (الرسالة بل في سائر الاشياء الجيدة) (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اذعوه اي دعيه) (بها)
 اي اذعوه بجاهها فلما نظر اليها النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال) (ه) حديثا يثبت من النبي غيرها) وارتجوها منه
 لانه انما كان اذنا في جارية من حديثه ١٤٤ النبي لامن افضلهم فلما رآه اخذ انفسهم فساووا بها لا استبرعها الا

انفسهم بحجة بها على سائر الخبيث
 مع ان فيهم من هو افضل منه
 وايضا لما فيه من انها كلها مع
 علومهم بانهم اوردوا بتب في ذلك
 شقاقا واضحه مما لا يخفى فمكان
 اصافا ولها فاطمة هذه المناقاة
 وذكر الشافعي في الامم من سيرة
 ابو ابيد الله صلى الله عليه وآله
 وسلم اعطى دحية ثوبا كانت
 لابن الربيع بن ابي الحقيق زوج
 صفيية اي اظفها لياطرها وفي
 سيرة ابن سيد الناس انه اعطاه
 ابنتي عم صفيية ووقع في رواية
 لمسلم ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم اشترى صفيية منه
 بسبعة ائروس واطلاق الشراء
 على ذلك على سبيل المجاز وليس
 في هذا ما ينافي قوله في جوابه
 اذ ليس هنا دلالة على نفي الزيادة
 (قال فاعنفها) اي صفيية
 (النبي صلى الله عليه وآله)
 (وسلم وتزوجها وجعل صداقها
 عتقها) اي اعتقها وشترط ان
 يفكها المزمع الوفا او جعل
 نفس العتق صداقا وهو من
 نخصه لنفسه صلى الله عليه وآله
 وسلم واخذ الامام احمد والحنبل
 وابن المسيب وغيرهم بظاهره
 بخبروا ذلك الخبر مأبوا (حتى
 اذا كان) صلى الله عليه وآله

صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به وفيه واذا قال مع الله ان حسده
 فقولوا ربنا لك الحمد آخرجه الشيطان واخر جاحده من حديث عائشة وقد تقدم نحو
 ذلك في باب التكبير الركوع والسجود من حديث أبي موسى وسما في نحوه من حديث
 انس وجواب بان امر المؤمنين بالحمد عند جميع الامام لا ينافي في هذه كانه لا ينافي قوله صلى
 الله عليه وسلم اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين قراءة المؤمنين للثناء وكذا ذلك امر
 المؤمنين بالتحميد لا ينافي مشروعيته للامام كما لا ينافي امر المؤمنين بالتأمين بالامام وقد
 استشهد التحميد للامام والتسبيح للمؤمن من ادلة اخرى هي المذكورة سابقا والواو
 في قوله ربنا ولك الحمد ثابتة في اكثر الروايات وقد قدمنا انها زيادة فيكون الاخذ بها
 ارجح لا كما قال النووي انه لا ترجيح لاحد الروايتين على الاخرى وهي عاطفة على مقدر
 بعد قوله ربنا وهو استحباب كما قال ابن دقيق العيد او حسده فالك كما قال النووي او الواو
 زائدة كما قال ابو عمرو بن العلاء والعلال كما قال غيره ويروي عن احمد بن منبعل انه اذا قال
 ربنا قال ولك الحمد واذا قال اللهم ربنا قال لك الحمد قال ابن القيم لم يأت في حديث صحيح
 الجمع بين لفظ اللهم وبين الواو واقول قد ثبت الجمع بينهما في جميع النسخ ادى في باب صلاة
 الشاءة من حديث انس باللفظ واذا قال مع الله ان حسده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد وقد
 نقلت على هذا اللفظ النسخ الصحيحة من صحيح البخاري قوله ثم يكبر حين يهوي فيها
 ان التكبير ذكر الهوى فيبتدئ به من حين يشرع في الهوى بعد الاعتدال الى حين
 يمكن ما يجده قوله وفي رواية له سمعني البخاري ومسلم احسدا لان المتفق عليه
 في اصطلاحه هو ما آخرجه هؤلاء الثلاثة كآفة ثم في أول الكتاب لما آخرجه الشيطان
 فقط كما هو اصطلاح غيره والحديث يدل على مشروعية تكبير الله ولقد قدمنا الكلام
 عليه مستوفي (وعن انس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قال الامام سمع
 الله ان حسده فقولوا ربنا ولك الحمد متفق عليه) الحديث قد سبق شرحه في باب التكبير
 الركوع والسجود وفي الحديث الذي في أول الباب وقد احتج به القائلون بان الامام
 والمفتري يقولان سمع الله ان حسده فقط والمؤمن يقول ربنا ولك الحمد فقط وقد عرفت
 الجواب عن ذلك (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رفع رأسه من
 الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد مل السهوات ومل الارض ومل ما بين يديها ومل ما خلفها
 من شيء بعد اهل التمام والحمد لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجود
 منك الجود واه وسلم والنسائي الحديث قد تقدم طرف من شرحه في حديثه على المتقدم
 في باب ذكر الاستغاث بين التكبير والقراءة قول اهل التمام الحمد هو في صحيح مسلم

بوسلم (بالتاريخ) في سد الرواح على نحو اربعين ميلا من المدينة او نحوها (بجهازهم الله ام سليم) بزيادة
 السنين وهي ام انس (فاهدتها) أي زفها (له) صلى الله عليه وآله وسلم (من الابل) قال البرماوي كالكرا في بعض
 النسخ او روايات فهدتها أي بغير هدز صوبت انزل الجوهرى الهسد اسم بدهد في باب المرأة التي زوجها (فاصبح النبي

صلى الله عليه وآله (وسلم هر وسا) بركة قول يستوى فيه المذكروا الموثق ما دام في اعراسهم او جمعه عرس وجمعه اخر اناس
(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (من كان عنده شيء عظيم يبي به وبسط) بفتحات (نطعا) بكسر التون وفتح الطاء الماهمة وعلماها
اقتله في غيب في فصيحته وكذا في القرع وغيره من الاصول ويجوز فتح التون ١٤٥ وسكون الطاء وفتحها وقال الزركشي فيه

سبع لغات بجمعه انطاع ونطوع
(جعل الرجل يحيى بالقر وحمل
الرجل يحيى بالسن قال) عبد
العز بن بن مصيب (وأحبه)
أي انسا (قد ذكر السويق
قال لحاسوا) أي شغلوا أو
التجذوا (حسبا) وهو الطعام
المأخوذ من القر والاقط والسمين
وربما عوض بالذوق عن الاقط
(فكانت ولبة رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) أي طعام
عومه من الولم وهو الجمع سمى به
لاجتماع الزوجين واستنابته
مشروعية مطلوبة الزوجة العرس
وانما بعد الدخول وجوز الزنوى
كونه قبله أيضا وان السنة تفصل
بغير اللطم ومساعدة الاحتجاب
بطعام من هديهم ورواه هذا
الحديث ما بين كوفي وبصري رفيه
التحديث والعنة وأخرجه
البخاري في النكاح والمغازي
وأبو داود في الغرارج والنسائي في
النكاح والوليمة (عن عائشة)
رضي الله عنها قالت لقد كان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) يصلي القصر فيشهد أي
يحضر (معهن نساء) جمع امرأة
لا واحد له من انقلبه (من المؤمنات)
حال كونهن (متنعات) أي
مغتربات الرؤس والاجساد قال

بزيادة الحق ما قال العبد وكاننا لا عبد قبل قوله لا مانع الخ وأهل منصوب على النداء
أو الاختصاص وهذا هو المشهور وجوز بعضهم رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف
والنداء الوصف الجليل والحمد العظمة والشرف وقد وقع في بعض نسخ مسلم الحمد مكان
الحمد قوله لا مانع لما أعطيت هذه جملة مستأنفة متضمنة للتعويض والاذعان والاعتراف
قوله لا الحمد بفتح الجيم على المشهور وروى ابن عبد البر عن بعض الكسرة قال ابن جرير
وهو خلاف ما عرفه أهل اللغة ولا يعلم من قاله غيره ومعناه بالفتح السخط والغنى والعظمة
أي لا ينفعه ذلك وانما ينفعه العمل الصالح وبالكسر الاجتماع أي لا ينفعه اجتماعه
وانما ينفعه الرجة والحديث يدل على مشروعية قنوط بل الاعتدال من الركوع والذكر
فيه بهذا وقد وردت في قنوط له أحاديث كثيرة وسأقي الكلام على ذلك

(باب في ان الانتصاب بعد الركوع فرض)

(عن أبي هريرة) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينظر الله الى صلاة رجل
لا يقيم صلاته بين ركوعه وسجوده ورواه أحمد وعن علي بن شيبان ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا صلاة لمن لم يقيم صلاته في الركوع والسجود ورواه أحمد وابن ماجه وعن أبي
مسعود الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجزئ صلاة لا يقيم فيها الرجل
صلاة في الركوع والسجود ورواه النسائي وصححه الترمذي الحديث الاول تفريده أحمد
من رواية عبد الله بن زيد الحنفي قال في مجمع الزوائد لم أجده من ترجمه وقد كراب بن جرير
في المنهاج انه وهما الهيثمي في تجميعه عبد الله بن زيد وانه عبد الله بن بدر وهو معروف
موثق ولكنه قال ان عبد الله بن بدر لا يروي عن أبي هريرة الا بواسطة والحديث الثاني
أخرجه أيضا ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن ملازم بن عمرو وقد وثقه أحمد
ويحيى والنسائي وقال أبو داود ليس به بأس عن عبد الله بن بدر وقد وثقه ابن معين والبخاري
وأبو زرعة عن عبد الرحمن بن علي بن شيبان وقد وثقه ابن حبان والحديث الثالث اسناده
صحيح وصححه الترمذي كما قال المنهني وفي الباب عن أنس عند الشيخين وعن أبي هريرة
من حديث المسى مسالته وسأقي وعن رفاعة الزرقى عند أبي داود والترمذي والنسائي
من حديث المسى مسالته أيضا وعن حذيفة عند أحمد والبخاري وسأقي وعن أبي قتادة
عند أحمد وعن أبي سعيد عنده أيضا وسأقي وعن عبد الرحمن بن شبل عند أبي داود
والنسائي وابن ماجه والاحاديث المذكورة في الباب تدل على وجوب الطمأنينة
في الاعتدال من الركوع والاعتدال بين السجدين والى ذلك ذهب العترة والشافعي
وأحمد واسحق وداودوا كثر العلماء قالوا ولا تصح صلاة من لم يقيم صلاته فيها وهو الظاهر

١٩ نيل في الأصحى المنصوع أن تستعمل بالثوب حتى يتخلل به جسده وفي شرح الموطأ لابن حبيب التامع لا يكون الانتعابية
الأمم والتامع يكون بتمطية الرأس وكشفه (في وطهن) جمع مرط بكسر أوله كسائر من خروا وصرف أو غيره وهي الملمة
أو الأزار أو الثوب الأخضر وعن التميمي بن عيسى ما يقتضي أنه خاص بالنساء (غير جهمي) من المسجد (الي يوتن

لما قرئ من أحد من الغلس كما عند المؤلفات في المواقيت وهو يعين أحد الاخته الذين هل عدم المعرفة بمن إبقاء الظلمة أو إبطالها في
في النقطه وقد اعترض على البخاري في استدلاله بهذا الحديث على جواز صلاة المرأة في الثوب الواحد بان الانقاع المذكور
بمفسر أن يكون فوق ثياب أخرى ١٤٦ وأجيب بأنه تعالى بان الأصل عدم الزيادة على ما ذكره على أنه لم يصرح بشيء إلا أن

اختاره يؤرخه في المائدة من
الانذار التي وردت في الترجمة
قاله في الفتح ورواه هذا الحديث
ما بين صحى وهدنى وفيه
التحديث والعنه والاختيار
رواية تابعي عن تابعي عن صحابة
وأخرجه البخارى في الصلاة
وكذا مسلم وأبو داود والترمذى
والنسائى وابن ماجه (وعنها)
أى عن عائشة (رضي الله عنها)
ان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) صلى في خيصة (بفتح الخاء)
المججمة وكسر الميم وبالصاد
المهملة كساء سوده ربيع (لها)
اعلام فخر (صلى الله عليه وآله وسلم)
الى اعلام انذار فلما
انصرف (من صلاته) قال اذهبوا
بجوهى (هذه الى ابي جهنم)
عاهرين حديثه العدو القرشى
المذلى الى يوم الفتح وتوفى في آخر
ملائكة معاوية (واتوفى)
باليه (بفتح الهمزة) وسكون
النون وكسر الموحدة ويخفف
الجرم وهذا النون ياء نسبة مشددة
كسائر الموحدة لا علم له قال ابن قنول
نسبة الى منج بفتح الميم وكسر
الموحدة وضع بالشام وقال
نسبة الى موضع يقال له انجبان
وفي هذه قال تعالى يقال كساء
انجبان وهذا هو الاقرب الى

من أحاديث الباب لما قرأناه يرمي من ان النبي ان لم يكن توجهه الى الذات توجهه الى
 الصفة لانهم اقرب اليها وقال أبو حنيفة وهو يرى عن مالك ان الطائفة في الموضوع
 غير واجبة بل الواضحة من الركوع الى السجود أو رفع رأسه عن الارض أو ذرف عرقاً
 ولو تكلم السيف واحتج أبو حنيفة بقوله تعالى اركعوا واسجدوا وقدموا فقال في باب قراءة
 فاتحة ان الفرض عنده لا يثبت بما يزيد على القرآن وبيننا بطلانه هناك وسيأتي لهذا
 مزيد بيان في باب البلاسة بين السجدين ان شاء الله

(باب هياكل السجود وكيف الهوى اليه)

(عن) وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد وضع ركبة قبل يديه وإذا نهض وضع يديه قبل ركبتيه رواه الجماعة إلا أحمد) الحديث قال الترمذي هذا حديث حسن غريب لا يدرى أحد رواه غيره بشر يكوثكر أن هذا ما رواه عن عاصم مرسل ولا يدرى كروا قال بن حجر قال اليعمرى من شأن الترمذي التصحيح بمثل هذا الإسناد فقد صحح حديث عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل لا نظرنى إلى صلاة الربى صلى الله عليه وسلم فلما جالس التتم هذا الحديث وأما الذى قصه به هذا عن التصحيح عنده الغرابية التى أشار إليها حتى تدرى زيد بن هرون عن شريك وهو لا يخطئه عن درسة الشيخ جلال بن زيد وحفظه وأما شريك عن عاصم بن كليب عن عاصم وبه صدقنا فان شريك لا يصح حديثه منقردا هذا معنى كلامه وكذا هذا الحديث الإسنادى بن تدرى بن هرون عن شريك وقال الدارقطى تدرى بن يدرى عن شريك ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك وشريك ليس بالقوى فيما يتقدم به وقال البيهقى هذا حديث يهدى فى أفراد شريك القاضى وأما بانه همام مرسل هكذا ذكره البخارى وغيره من الحفاظ المتقدمين وأخرج الحديث أبو داود من طريق محمد بن محمد عن عاصم بن كليب عن وائل عن أبيه قال المذنبى عبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه وكذا قال ابن معين وأخرجه أيضا من طريق همام عن شريك عن عاصم بن كليب عن أبيه عن النبی صلى الله عليه وسلم وهو مرسل وكذا قال الترمذى وغيره كما تقدم لان كليب بن شهاب والد عاصم لم يدرى النبی صلى الله عليه وسلم وفى الباب عن أنس انه صلى الله عليه وسلم الخط بالكبرى فثبت ركبة ما يديه أخرجه البخارى كماله فى الدارقطى وقال تدرى بن عبد الله بن اسمعيل وهو مجهول وقال البخارى هو على شرطه ما ولا أعلم له غيره وقال ابن أبى حاتم عن أبيه انه منكر الحديث يدل على مشروعيته وضع الركبتين قبل اليدين ورفعهما معاندة الترويض قبل رفع الركبتين والى ذلك ذهب الجمهور وحكاه القسائنى أبو الطيب عن عامة الفقهاء وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب والغنى ومسلم بن يسار وشبان النورى وأحمد واسحق وأصحاب الرأى قالوا به أنول وذهب

والجواب في انظر الحديث اه وفي الجهره من مخرج اجمعي تكلمت به العرب ونسجوا اليه الشيايب المتضاربة العترة
(أبي جهم) وانما نصح صلى الله عليه وآله وسلم بأرسال الخيصة لانه كان أهداها للتي صلى الله عليه وآله وسلم كافي الموطا وقال ابن
بطلان اعطايتموه فو باعيرها ليعاوه انه لم ير عليه هدية استخفها فاحال رغبه ان الوهاب اذا ردت عليه عطية من غير ان يكون

هو الراجع فيها انه ان يقبلها من غير كراهة (فانما) أي التلمیص (المتقى) من الهی بالكسر لامن لها هو الذا لعب أي شغلنا
(آثقا) أي فیه او هو ما خوذ من انتفاع الشيء أي ابتدائه (عن صلاح) وعند مالك في الموطا قال نظرت الى علمه في الصلاة
فكاد يفتنى وفي التعلیق عند البخاری بعده هذا فاحاف ان يفتنى فيعمل ١٤٧ قوله الهی على قوله كاد فيكون الاطلاق

للمبالغة في القرب لا لتحقيق وقوع
الالهة ولا يقال ان المعنى شغلنا
عن كمال الحضور في صلاتنا
نقول قوله في التعلیق فاحاف
يدل على نفي وقوع ذلك وقد يقال
ان له صلى الله عليه وآله وسلم
حالتين حالته بغيره وحالته بخص
بهما حادثة عن ذلك فبالنظر الى
الاولى قال الهی وبالنظر الى
الثانية لم يحزم به بل قال اخاف
ولا يلزم من ذلك الوقوع ونزع
التلمیص لست به في تركه كل شغل
وليس المراد ان اباجهم يصلي في
التلمیص لانه صلى الله عليه وآله
وسلم لم يكن يعث الى غيره بما يكرهه
لنفسه فهو كاهن اذا خلعه امر
رضي الله عنه مع تحريم اباسها
عليه لانتفاع بها البيع او غيره
واستغنائه من هذا الحديث الحث
على حضور القلب في الصلاة وتركه
ما يردى الى شغله وقد شهد القرآن
الكرم بالفلاح لاصحابه الخاشعين
والفلاح اجمع اسم لسماعة
الاخر فبانتفاء الخشوع ينتفي
الفلاح فالمصلي يتناجى ربه فيعظم
في نفسه قدره سبحانه وانظر من
تناجى وكيف تناجى وما اذا تناجى
فاعلم واعلم تسلم قال ابن دقيق
العيد فيه مباداة الرسول الى
مصالح الصلاة ونفي ما له يخذل

العترة والاوزاعي ومالك وابن حزم الى استحباب وضع اليدين قبل الركبتين وهي رواية
عن أحمد وروى الحارثي عن الاوزاعي انه قال أدركت الناس يضعون أيديهم قبل ركبتهم
قال ابن أبي داود وهو قول أصحاب الحديث واحتجوا بحديث أبي هريرة الآتي وهو
أقوى لان شاهدها من حديث ابن عمر أخرجه ابن خزيمة وصححه وذكره البخاري تعليقا
موقوفا كذا قال الحافظ في بلوغ المرام وقد أخرجه الدارقطني والحاكم في المستدرک
مرة وما يلاحظ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد يضع يديه قبل ركبتيه وقال على
شرط مسلم وأجاب الأولون عن ذلك بأجوبة منهم ان حديث أبي هريرة قبان عمر منسوخان
بما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال كنا
نضع اليدين قبل الركبتين فانه ان نضع الركبتين قبل اليدين لم يكنه قال الحارثي في
استناده وقال لو كان محققا لكان على الشيخ غير ان المحفوظ عن مصعب عن أبيه حديث
نسخ التطبيق وقال الحافظ في الفتح انه من افراد ابراهيم بن اسمعيل بن سلمة بن كهيل عن
أبيه وهما ضعيفان وقد عكس ابن حزم فجعل حديث أبي هريرة في وضع اليدين قبل
الركبتين ناسخا لما خالفه ومنه ما جزم به ابن القيم في القيم ان حديث أبي هريرة الآتي
انقلب سننه على بعض الرواة قالوا له ولضع ركبتيه قبل يديه قال وقد رواه كذلك أبو
يكر بن أبي شيبة فقال حديثنا محمد بن فضال عن عبد الله بن سعيد عن بعده عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا سجد ~~أدرك~~ فليبدأ بركبتيه قبل يديه ولا
يبرك كبروك الفعل ورواه الاثرم في سننه أيضا عن أبي بكر كذلك وقد روى عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يصدق ذلك ويوافق حديث وائل بن حجر قال ابن أبي داود
حديثنا يوسف بن عدي حديثنا ابن فضال عن عبد الله بن سعيد عن بعده عن أبي هريرة ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد بدأ بركبتيه قبل يديه اه وليكن قد ضعف عبد الله
ابن محمد يحيى القطار وغيره قال أبو أحمد الحاكم انه ذاهب الحديث وقال أحمد بن حنبل
هو منكرو الحديث منكر الحديث وقال يحيى بن معين ليس بشي لا يكتب حديثه وقال
ابو ذرعة هو ضعيف لا يوقف منه على شيء وقال ابو حاتم ليس بقوى وقال ابن عدي عامة
ما يرويه الضعفاء عليه بين ومما أجاب به ابن القيم عن حديث أبي هريرة ان أوله يخالف
آخره قال فانه اذا وضع يديه قبل ركبتيه قد برئ كما يبرئ البعير فان البعير اذا وضع يديه أولا
قال ولم يأل أصحاب هذا القول ذلك قالوا ركبتا البعير في يديه لا في رجليه فهو اذا برئ
وضع ركبتيه أولا فهذا هو المنع عنه قال وهو فاسد لوجوه حاصلها ان البعير اذا برئ
يضع يديه ورجلاه فاقسمان وهذا هو المنهي عنه وان القول بان ركبتى البعير في يديه لا يعرفه
أهل اللغة وان لو كان الاسم كما قالوا افعال صلى الله عليه وسلم فليبرك كما يبرك البعير لان أول

فيما لا يحتمل أن يكون ذلك من جنس قوله كل فاني ناجي من لاتناجى زاد في الفتح ويستنبط منه كراهية كل ما يشغل عن الصلاة
من الاصباغ والنعوش ونحوها وقيل قبول الهدية من الاصحاب والارسال اليهم والطلب منهم واستدلال به الباجي على صحة
المعاظلة لعدم ذكر الصيغة وقال الطيبي فيه ايدان بان المصويروا الاشياء الظاهرة تأثيرا في القلوب الطاهرة والنفوس الزكية

يعني فظلا عن دونهم ايروا هذه الحديث ما بين كوفي ومذبي وفيه رواية تالبي عن تالبي عن عصابة والتحديث والعذبة (عن أنس رضي الله عنه قال كان قرام) بكسر القاف وفتح القاف الهمزة فوق القاف من صوف ذوالوان او قدامهم وقومهم (اعايشة) رضي الله عنها (سربت جانب بيتها فقال النبي ١٤٨ صلى الله عليه وآله (وسلم) لها (أبطلي) أخرج من أطا يطأ أي أزيل وزاومني

(عن سائر أمك هذا فانه لا تزال تصاري) وفي رواية بإضافته الى الطمير وعلى الاول ضمير انه لاشان وعلى الثاني للشوب (تخرج) بفتح التاء وكسر الراء أي تلوح (لحي في صلاي) ولم يعد الصلاة ولم يقطعها نعم تذكره الصلاة حديثا فانه من سبب اشتغال القلب للهوت للتشوع واذا انتهى عنه في التحمل كان التمسك على لباسه في الصلاة بطور بني الاولى ويلحق المصائب بالتمسك لا شرا كهما في كون كل منهما ماقدم عليه من دون الله وفي حديث عائشة عند البخاري في الملباس قالت لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يترك في يده شيئا فانه تصليب الاقنصه وأمره صلى الله عليه وآله وسلم بالاماطة في حديث الباب يستلزم النهي عن الاستعمال واستنبط منه الشافعية كراهة الصور مطاوعة وانتهى المصنف من ذلك ما يسطو به قال المالكية وأحمد في رواية ورواه هذا الحديث كله - يصرحون وفيه الحديث والعذبة وأخرجوه البخاري في الملباس أيضا والنسائي (عن عقبة بن عامر) البهقي (رضي الله عنه) كان قارئا نصيحا

ما ليس الارض من البهريدا ومن الاجوبة التي أجاب بها الاولون عن حديث أبي هريرة الاتي ان حديث وائل أخرج منه كما قال الطحاوي وغيره ويحاج بهن من الما قال الذي سباني على حديث أبي هريرة لا يز يد على الما قال الذي تسلم في حديث وائل على انه قد ربحه الحافظ كما عرفت وكذلك الحافظ ابن سيد الناس قال أحاديث وضع البهدين قبل الركنين أخرج وقال يذني أن يكون حديث أبي هريرة داخل في الحسن على رسم الترمذي لسلامة روايته من الجرح ومنها الاضطراب في حديث أبي هريرة فان منهم من يقول وليضع يديه قبل ركبته ومنهم من يقول بالعكس ~~ك~~ ما تقدم ومنهم من يقول وليضع يديه على ركبته كما رواه البهقي ومنها أن حديث وائل موافق لما نقل عن الصحابة كهم من المطاط وابنه وعبد الله بن مسعود ومنها ان حديث وائل شواهد من حديث أنس وابن عمر ويحاج بهن من حديث أبي هريرة وأحد كذلك ومنها انه مذهب الجمهور ومن المبرجات حديث أبي هريرة انه قول وسيد وائل حكاية فعل والقول أخرج مع انه قد تقرر في الاصول ان قوله صلى الله عليه وسلم لا يمارض قوله انما يصح بالامة وعمل النزاع من هذا التيسيل وأيضا حديث أبي هريرة مشغل على النهي المتضمن للفظ وهو مرجح مستعمل وهذا خلاصة ما تكلم به الناس في هذه المسئلة وقد أشرنا الى ترتيب البعض منه والمقام من معارك الانتظار ومضائق الافكار ولهذا قال النووي لا يظهر له ترتيب أحد المذهبين وأما الحافظ ابن القيم فتدريج حديث وائل بن حجر واطال الكلام في ذلك وذكر عشرة مبرجات قد أشرنا ههنا الى بعضها وقد حاول الحق القبول الجامع بين الاحاديث بما حاصله ان من قدم يديه أو قدم ركبته وأفرط في ذلك جبا عدا تراطرا انه وقع في الهيشة المنكرو ومن قارب يرا طرافه لم يقع فيما واقدام البهدين أو الركبتين وهو مع كونه جها لم يسبقه اليه أحد طه طيل ما في الاحاديث واخر ارجاعها عن ظاهرها ومسير الى ما يدل عليه دليل ومثل هذا ما روى البعض عن مالك من جواز الاخرين ولكن المشهور عنده ما تقدم (ومن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جد أحدكم الى يرك كأي يرك العير وليضع يديه ثم ركبته ورواه أحمد وأبو داود والنسائي وقال الطحاوي حديث وائل بن حجر أثبت من هذا) الحديث أخرجه الترمذي وقال غريب لا نعرفه من حديث أبي الزناد الا من هذا الوجه اه وقال البخاري ان محمد بن عبد الله بن حسن بن علي ابن أبي طالب لا يتابع عليه وقال لأدري مع من أبي الزناد أولا وقال الدارقطني قد روي البراء وروى عن محمد بن عبد الله المذكو قال المذري وفيه قال الدارقطني نظر فتدري نحوه عبد الله بن نافع عن محمد بن عبد الله وأخرجه أبو داود الترمذي والنسائي من حديثه وقال أبو بكر بن أبي داود المحمدي الى هذه نسخة تفردهم أهل المدينة وأهم فيها

شاعرا كاتباه وهو أحمد من جميع الثرائ في المصنف وكان مصنفه على غير ألف مصنف عثمان وشهد فيه مع اسنادان معاوية وأمره على مصر ونوفي في خلافته على الصحيح وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا وفي البخاري أحاديث (قال أهدى) بضم الهمزة وكسر الدال (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بفتح الشا وتشديد الراء المضبوطة وآخره

جيم هو الشهاب المخرج من خلف والذي أهدها هو كيدر بن عبد الملك صاحب دومة الجندل (حسين) بالإضافة كثوب شُر
وحاتمضة (فلبسة) أي قبل تحرير الحرير (فصل في فيه ثم انصرف) من صلاته (فترعه نزعاً ليداً كالسكارلة) وفي حديث جابر
عنه مسلم صلى في قباء مباح ثم نزعها وقال نهى جبريل عليه السلام قاله سبب ١٤٩ نزعها وذلك ابتداء تحريره (وقال)

صلى الله عليه وآله وسلم (لا ينجي)

أي استعجال (هكذا) الحريز

(المتقين) عن الكفر وهم

المؤمنون وعبر بجمع المذكر

ليخرج التسامح لانه حلال لهن ولا

يقال يدخلن تغلبنا لانه قول

انهم نوبن بدليل آخر وهو قوله

صلى الله عليه وآله وسلم أحل

الذهب والحريز لانا أمي وحرم

على ذكورها قال الترمذي حسن

صحيح قال في الفتح وإذا ترو هذا

فلا يحججه فبه لمن أجاز الصلاة في

ثياب الحرير لانه صلى الله عليه

وآله وسلم لم يبعد تلك الصلاة لأن

تركها أعادتها أسكنوها رقت قبل

التحريم أما به فده فنه باله وروى

تجزي لكن مع التحريم وعن مالك

به في الوقت اه وقال السنينة

نكرهه وتضعه ورواه هذا الحديث

كلهم مضمون وفيه التهديدات

والعنة والقول وأخرجه

البخاري في اللباس وكذا مسلم

والنسائي في الصلاة وعن أبي

جهمية (بضم الجيم) ففتح الحاء وهب

ابن عبد الله السوائي بضم السين

المهله وتختيف الواو رضى الله

عنه قال رأيت رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم (وهو بالابطن

في قبة حرام من آدم) ففتح الهمة

والدال جلد (ورأيت بلا لاً أخذ

استاذان هذا أحدهما والآخر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه
وسلم وقد قدمنا أنه أخرجه حديث ابن عمر هذا الدارقطني والمالك بن حزم وعنه وصححه وقد
اعله الدارقطني بتفرد الراوردي أيضاً عن عبيد الله بن عمرو قال في موضع آخر تفريده
أصبح بن الفرج عن الراوردي ٨١ ولا يصح تفرد الراوردي فإنه قد أخرج له مسلم
في صحيحه واحتج به وأخرج له البخاري ومقر ونا بعد العز بن أبي حازم وكذلك تفرد أصبح
فانه قد حدث عنه البخاري في صحيحه محتجاً به والحديث استدلل به المالكون بوضع اليدين
قبل الركبتين وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى قوله ولا يصح يديه ثم ركبته هو في سنن
أبي داود وغيره باللفظ قبل ركبته وأعل ما ذكره المصنف لفظ أحمد (وعن عبيد الله بن

جهمية قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد يجث في سجوده حتى يرى وضوح
أبطيه متفق عليه) قوله يجث بهم الباء المتناهية تحت وفتح الجيم وكسر النون المشددة
وروى فرج وروى حوى وكذا جمعة في واحد والمراد أنه يجثي كل يد عن الجنب الذي يليها
قوله حتى يرى قال النووي هو بالنون وروى الباء المتناهية تحت المضمومة وكلاهما
صحيح قوله وضع أبطيه هو البياض وفي رواية حتى يبدو بياض أبطيه وفي أخرى حتى اتى
لأرض بياض أبطيه قال الحافظ قال القرطبي والحكمة في استحباب هذه الهيئة إن يجث
لأرضه على وجهه ولا يتركها ولا يجث ولا ينادي بلاقاة الأرض قال وقال غيره هو
الشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة والافتقار من الأرض مع مغاييرته لهيئة الكسولان
وقال ابن المنير ما معناه أن يجث كل عضو بنفسه وأخرج الطبراني وغيره بأسناد صحيح أنه
صلى الله عليه وسلم قال لا تقترش أفتقرش السبع واعقه على راحتك وأبدضه على قاذ
فعلت ذلك بعد كل عضو منك وأخرج مسلم من حديث عائشة نهى النبي صلى الله عليه
وسلم أن يقترش الرجل ذراعيه أفتقرش السبع وأخرج أيضاً من حديث البراء بن عازب
أنه سجد فضع كفيه على الأرض وأرفع يديه فقام فقام فقام فقام فقام فقام فقام فقام
وجوب التقرب المذكور ولما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة بلفظ شكى
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم له مشقة السجود عليهم إذا انفرجوا فقال استعقبوا
بالركب وترجم له باب الرخصة في ذلك أي في ترك التقرب في سجودهم وأحد رواه
بوضع المرفقين على الركبتين إذا طال السجود وقد أخرجه الترمذي ولم يقع في روايته
إذا انفرجوا فترجم له باب ما جافى الاعتماد إذا قام من السجود فجعل محل الاستعاذة
بالركب حين ترتفع من السجود طال القيام واللفظ يجث على ما طال والزائدة التي أخرجه
أبو داود نعت المراءو لكتبه قال الترمذي أنه لم يعرف الحديث إلا من هذا الوجه وذكر أنه
روى من غير هذا الوجه مسالوكاً أنه أصبح وقال البخاري إرساله أصبح من وصله وهذا

وفيه (فتح الواو) أي يوضا به (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) رواية الناس يمتدرون (أي يتسارعون
في يسارعون إلى (ذلك الموضوع) تبركاً بآله الشريفة وقد تقدم استدلال البخاري به على طهارة الماء المستعمل (فن) أصاب
منه شيء أصح به ومن لم يصيب منه شيئاً أخذ من يلق به صاحبه ثم رأيت بلا لاً أخذت (فتح العين المهملة والنون) والرائي مثل نصف

من العوالي والالئ شجر كاعراف الاشولله وخشبة جسد عمل منه القصاص والاراني وورقة اشنان يغسل به العصارون
(٤-هـ) أي المنبر (فلان) هو ميمون قال في القمع وهو الاقرب فيما قاله الصفاي وابا قوم فيما قاله الغافقي الرومي مولى سعيد بن
العاصي أوباقول فصاروا عبد الرزاق أوقبيصة الخزومي (مولى فلانة) ١٥٨ بعدم الصرف للتأنيث والعلمية أنصارية وعلى
عائشة فيما قاله البرماوى كالكرمانى

ورواه الطبراني بلفظ وأمرت
عائشة فصنعت له منبره لكن
منه ضعيف وقيل من باب كسر
الميم أو هو صالح مولى العباس
ويحتمل أن يكون السكندر كوا
في عماله (رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) أي لاجله
وقام عليه (أي على المنبر رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم) حين
عمل ووضع (بالبناء لله فعولك
فيها) فاستقبل عليه السلام
(القبلة وكبر وقام الناس خلفه
فقرأ) صلى الله عليه وآله وسلم
(وركع وركع الناس خلفه ثم رفع
رأسه ثم رجع القهقري) وهو
الرجوع الى خلف أي رجوع
الرجوع الذي يعرف بذلك وانما
فعل ذلك لما لا يرى ظهره القبلة
(فجسد على الأرض ثم عاد الى
المنبر ثم قرأ ثم ركع ثم رفع رأسه ثم
رجع القهقري حتى يسجد بالأرض
فهذا شأنه) ولا يخفى قوله على
الأرض معنى الاستلقاء في قوله
بالأرض معنى الاتساق وفي هذا
الحديث جواز ارتضاع الامام
على المأمومين من غير فرق بين
الارتضاع والاختصاص والامام
والخادم ومن زعم ان شيئا من ذلك
تفسد به الصلاة فالدليل ولا

العباد سجدة سبعه آراب وجهه وكفاه وكنهه وقدامه ورواه الجماعة الا البخاري قوله
آراب بالمجمع آراب بكسر أوله واسكان ثانيه وهو العضو الخدي يتدل على أن أعضاء
السجود سبعة وأنه ينبغي للساجدان بسجدة عليها كلها وقد اختلف العلماء في وجوب
السجود على هذه السبعة الأعضاء فذهب المعتز والشافعي في أحد قوليه الى وجوب
السجود على جميعها الا واهى التي ستأتي من غير فصل بينها وقال أبو حنيفة والشافعي في
أحد قوليه وأكثر الفقهاء الواجب السجود على الجهة فقط لقوله صلى الله عليه وسلم
ويمكن جهته تلك ووافقه المولى بدليله في عدم وجوب السجود على القدمين والحق ما قاله
الاقولون (وعن ابن عباس قال امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يسجد على سبعة أعضاء
ولا يكف شعرا ولا ثوبا لجهة واليمين والرجلين أخرجه وفي لفظ قال النبي
صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجهة وأشار بيده على انفه
واليمين والرجلين والقدمين متفق عليه وفي رواية أخرجه ان يسجد على سبع ولا كفت
الشعر ولا الثياب لجهة واليمين والرجلين والقدمين رواه مسلم والنسائي
قوله أمر قال الحافظ هو بضم الهمزة في جميع الروايات على البناء لئلا يسم فاعله وهو الله
بجل جلاله قال البيضاوي وعرف ذلك بالعرف وذلك يقتضي الوجوب ونظروا الحافظ قال
لانه ليس فيه صيغة أفعل وهو ساقط لان لفظ أمر يدل على المطلوب من صيغة افعل كاتقرر
في الاصول ولكن الذي يوجه على القول باقتضائه الوجوب على الامة انه لا يتم الاعلى
القول بان خطابه صلى الله عليه وآله وسلم خطاب لامة وفيه خلاف معروف ولا شك أن
عموم أدلة التماسي تقتضي ذلك وقد أخرجه البخاري في صحيحه من رواية شعبة عن عمرو
ابن دينار عن طاوس عن ابن عباس بلفظ أمرنا وهو دال على العموم قوله سبعة أعظم
سمى كل واحد أعظم وانما أشكل على عظام باعتبار الجملة ويجوز أن يكون من باب تسمية
الجملة باسم بعضها كذا قال ابن دقيق العيد قوله ولا يكف شعرا ولا ثوبا لجهة معترضة بين
الجملة واليمين والمراد بالشعر شعر الرأس وظاهر ان ترك الكف واجب حال الصلاة
لا خارجها وورده القاضي عياض بأنه خلاف ما عليه الجمهور فانهم كرهوا ذلك لامر صلى الله
عليه وآله وسلم قبل أن يدخلها قال الحافظ واتفقوا على انه لا يفسد الصلاة لكن
حكى ابن المنذر عن الحسن بن محبوب الاعادة قيل والحكمة في ذلك انه اذا رفع ثوبه وشعره
عن مبانة الأرض انصبه التكبيرين قوله الجهة احتج به من قال بوجوب السجود على
الجهة دون الاثني واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة انه يجزئ السجود على الاثني
وحداهما ونقل ابن المنذر اجماع الصحابة على انه لا يجزئ السجود على الاثني وحده

دليل الاماروى عن حذيفة انه ام الناس بالمدين على دكان فاخذ ابو مسعود البدرى بقبضه فبذره فلما فرغ من صلاته قال له
أبو مسعود ألم تعلم انهم كانوا يهتفون عن ذلك قال بلى قلذ كرت حين مديني أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان
والحاكم وفي رواية للحاكم التصريح برفع يديه ورواه أبو داود من وجه آخر وفيه ان الامام كان عمار بن ياسر والذي وجدته حديثه

والذي كان فيه جهل لانه من رواية عدى بن ثابت الانصاري قال سمعتني زجل انه كان مع عمار بن ياسر بالمدينة فافتم الصلاة
 فقدم عمار وقام على دكان يبيع النحاس فسمع من حذيفة فأتته على يديه فانه عمار حتى أتته حذيفة فأتته عمار
 بن صلانة قال حذيفة لم تسجد رسول الله ١٥٢ صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا أم الرجل المقوم فلا يقيم أرفع من مقامهم
 أو نحو ذلك قال عمار ذلك أتبعك

حين أخذت على يدي هكذا اجابته
 أبو داود وفي اسناده الرجل
 الجهول الذي ذكرناه ورواه البيهقي
 أيضا في هذا الحديث بشو الحديث
 الاول دليل على منع الامام من
 الارتفاع عن المؤمن وليكن هذا
 النبي يجعل على التنزيه حديث
 صلواته صلى الله عليه وآله وسلم
 على المنبر المذكور في الصحيحين
 وغيرهما ومن قال انه في الله
 عليه وآله وسلم فعل ذلك لتعليم
 كما وقع في آخره لا بقية ذلك لانه
 لا يجوز له في حال التعليم الامام
 الجائر في نفسه ولا يصح القول
 باختصاص ذات النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وقد بينا في هذا
 البحث رسالة الله تعالى جوابا عن
 سؤال بعض الاعلام عن أحب
 صحبة في ذلك فليراجع اليها قالة
 الحفاظ الشوكاني في السبيل
 وهو مذهب الطائفة والشافعية
 وأحدوا لا يشك في مع الكراهة
 وعن مالك النسخ والمذهب
 الاوزاعي وان اسمعيل الميسير
 فيه مبطى الصلاة قال الخطابي
 لو كان المنبر ثلاث هراقي فلهذا انما
 قام على الناحية منها فليس في نزوله
 بوجه عوده الاخطا وان وجوز
 الصلاة على الخشب وكرهه الحسن

وزهد الاوزاعي وأحمد وأصحق وابن حبيب من المالكية وغيرهم الى انه يجب ان
 يجدهم ما وهو قول للشافعي واستدل أبو حذيفة بالرواية الثانية من حديث ابن عباس
 المذكور في الباب لانه ذكر الجبهة وأشار الى الانتفاذ على أنه المراد ورواه ابن دقيق العبد
 فقال ان الإشارة لا تعارض التصريح بالجبهة لان قوله لا تعين المشاورية بخلاف العبارة
 فانهم اعمية ونسبه ان الإشارة الحسية أقوى من الدلالة العقلية وعدم التعيين المدهى
 مخدوع وقد صرح النجاة ان التعيين فيها يقع بالعين والتقلب في المعرفة باللام بالقلب فقط
 ولهذا جعلوها اعرف منه بل قال ابن السراج انهم اعرف المعارف واستدل القائلون
 بوجوب الجمع منهم ما بالرواية الثالثة من حديث ابن عباس المذكور لانه جعلها كعضو
 واحد ولو كان كل واحد منهما عضوا مستقلا لزم أن تكون الاعضاء ثمانية وتقلب بانه
 يلزم منه أن يكتفى بالسجود على الانف وحدها والجبهة وحدها فيكون دالما لا في حذيفة
 لان كل واحد منهما ما به من العضو وهو يكتفى بكفى غيره من الاعضاء وانت حذيفة بان المشي
 على الحقيقة هو المصطنع والمناقشة بالهazard بدون وجوب المصير اليه غير ضارة ولا شك ان
 الجبهة والانف حقيقة في المجموع والاختلاف ان السجود على مجموع الجبهة والانف
 مستحب وقد أخرج أحمد من حديثه وأبو داود قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يسجد على الارض واضع الجبهة والوجه في سجوده وأخرج الدارقطني عن طريق عكرمة
 عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بالانف ولا يصيب انفه من
 الارض ما يصيب الجبين قال الدارقطني الصواب عن عكرمة مرسل وروى ابن عسجل
 ابن عبيد الله المأثور في يسوع به في فوائده عن عكرمة عن ابن عباس قال اذا سجدوا أحدكم
 فليضع انفه على الارض فانكم قد احرتم بذلك قوله واليدان المودع سما الكفان
 بقدر نسبة ما تقدم من النبي عن افتراس السبع والكتاب قوله والرجلين وفي الرواية
 الثانية والثالثة والركبتين والقدمين وهي مذهب العلماء ومن الرجلين في الرواية الاولى
 وكلمة حديث يدل على وجوب السجود على السبعة الاعضاء جميعا وقد تقدم الخلاف
 في ذلك وظاهره انه لا يجب كشف شيء من هذه الاعضاء لان معنى السجود يصح
 لوضعه دون كشفها قال ابن دقيق العبد ولم يختلف في ان كشف الركبتين غير واجب
 لما يحذر نفسه من كشف العورة وأما عدم وجوب كشف القدمين فلهذا لطف وهو ان
 الشارع وقت المسح على الخف عدة يقسم فيها الصلاة بانف والوجوب كشف القدمين
 لوجوب نزاع الخف المتقضى لنعوض الظهارة فيبطل الصلاة ٨١ ويمكن ان يخص ذلك
 بالانف الخف لاجل الرخسة وأما كشف اليدين والجبهة فسيأتي الكلام عليه في الباب
 الذي بعده هذا وقد ذهب الهادي والتاسع والثاني الى انه لا يجب الكشف عن شيء من

وابن سيرين كما رواه ابن أبي شيبة عنهم ما وان ارتفاع الامام عرض التعليم غير مكره وعبارة الفتح الغرض من السبعة
 امراده جواز الصلاة على المنبر وفيه جواز اختلاف موقف الامام والمأموم في العلو والسفل وقد صرح بذلك المصنف يعني البخاري
 في حديثه عن شيخه على بن المديني عن احمد بن حنبل وابن دقيق العبد في ذلك بحيث فانه قال من أراد ان يسجد بل به على جواز

الارتجاع من غير قصد التعليم لم يستقم لان اللفظ لا يتعدا ولا يقرر الاصل بوصف معتبر يقتضي المناسبة اعترافه فلا بد منه انتهى ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومكي ومدني وفيه الحديث والاختار والمسؤول وأخرجه البخاري في الصلاة وكذا مسلم وابن ماجه **ع** (عن أنس بن مالك رضي الله عنه ان جدته مملوكة) ١٥٣ يضم الميم انت مالك بن عدي وهي والدته

أم أنس لأن أمه أم سليم أمها مملوكة المذكورة (دعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طعام) أي لأجل طعام (صنعتة) هي أوأبنتها أم سليم (له) صلى الله عليه وآله وسلم (فأكل منه) وهو مشعر بان محبة الله كان ذلك لا يصلي بهم ليخذه وامكان الصلاة مصلى لهم كالمى قصة عتيان بن مالك وهذا هو السر في كونه بدأ في قصة عتيان بأصله قبل الطعام وهذا الطعام قبل الصلاة فبعد أنى كل منهما بأصل مادي لأجله أودع لهما ولعل مملوكة كان غرضها الاعظم الصلاة ولكنهم اجعلت الطعام مقدمة لها (ثم قال قوما) قال السهيلي هذا الامر يعني الخبر وهو امر لهم بالانقسام ليكن اضافة الى نفسه لارتباط تعاليمهم بقرعة الله (فلاصلى) بكسر اللام وضمة الهزة وفتح الباء قال في الفتح هكذا في روايةنا ووجهه على أن اللام لا مكي والقول بعد هذا منهوب بان مضمة وجوز في الفتح والقسط لاني أوجه أخرى فراجعها ان أردتها (لكم) أي لأجلكم وان كان الظاهر أن يقول بكم (قال أنس) رضي الله عنه (نقمت الى حصيرة لداود اسود

السبعة الاعضاء وذهب الناصر والمرفضي وأبو طالب والشافعي في أحد قوايه الى انه يجب في الميم تدوين غيرها وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة انه يجوز السجود على كور العمامة وفي قول للشافعي انه يجب كشف اليدين كالجنبه وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة وأهل القول الأول انه لا يجب كصافيه الحرة وسياق الدليل على ذلك

(باب المصلي يسجد على ما يحمله ولا يماثر مصلاه باعضائه)

(عن أنس قال كان صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شدة الحر فإذا لم يستطع أحدا أن يحسن جبهة من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه رواه الجماعة) قوله ثوبه قال في الفتح الثوب في الأصل يطلق على غير الخطط والحديث يدل على جواز السجود على الثياب لا تقاسم الأرض وفيه إشارة الى ان مباشرة الأرض عند السجود هي الأصل لتعلق بسط ثوب بعدم الاستطاعة وقد استدل بالحديث على جواز السجود على الثوب المتصل بالمصلي قال النووي وبه قال أبو حنيفة والجمهور وسيله الشافعي على الثوب المتفصل قال ابن دقيق العيد يحتاج من استدل به على الجواز الى أمرين أحدهما ان لفظ ثوبه دال على المتصل به اما من حيث اللفظ وهو ثوب السجود بالسبط واما من خارج اللفظ وهو قوله الثياب عندهم وعلى تقدير أن يكون كذلك وهو الامر الثاني يحتاج الى ثبوت كونه متعذرا لحل النزاع وهو أن يكون مما يتحرك بحركة المصلي وليس في الحديث ما يدل عليه وقد عورض هذا الحديث بحديث خباب بن الارت عند الحاكم في الاربعين والبيهقي بلفظ شكروا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم سر الرضاء في جباهنا واكتفائنا بشكرا أخرجه مسلم بدون الفتح وبدون لفظ جباهنا واكتفائنا يجمع بين الحديثين بان الشكاية كانت لأجل تأخير الصلاة حتى يبرد الحر لا لجعل السجود على الخائف اذلو كان كذلك لادن لهم بالحائلي المتفصل كما تقدم انه كان صلى الله عليه وسلم يصلي على الخمرة ذكر معنى ذلك الحافظ في التلخيص وأما أخرجه أبو داود في المراسل عن صالح بن خديوان السبائي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسجد الى جنبه وقد اعتم على جبهة فحسرت عن جبهة وأخرج ابن أبي شيبة عن عباس بن عبد الله قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يسجد على كور العمامة فأومأ يسدها رفع عمامة فلا تعارضهما الا حديث الواردة بأنه صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور عمامة لانه كما قال البيهقي لم يثبت منها شيء يعني مرفوعا وقد رويت من طرف عن جماعة من الصحابة منها عن ابن عباس عند أبي نعيم في الحاشية وفي اسنده ضعف كما قال الحافظ ومنها عن ابن أبي أرق في عند الطبراني وفيه قائد أبو الورقاء وهو ضعيف ومنها عن جابر عند ابن عدي وفيه عمرو بن شعور جابر الجعفي وهما

من طول ما ليس (بضم اللام وكسر الباء أي استعمل وليس كل شيء بحسبه وفي الفتح فيه ان الاقتراس يسمى ابسا وقد استدل به على منع اقتراس الحرير اعموم انتهى عن ليس الحرير ولا يراد على ذلك ان من حلف لا بلبس حريرا فانه لا يحث بالاقتراس لان الايمان بمبناها على العرف رجلا اللبس هنا على الاقتراس انما هو للحرية ولانه

الله يومئذ (فمنه قوله) أي رتبة (جاء) تليها أو تليها أو لا يوضح الخبر بالاشارة إلى المتبادر فيه لأن الأصل الظاهرية
 (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) على المحراب (ومثقت بالقيم) وهو خبره بن أبي خزيمة بن ضمر الضاد المججمة وفتح
 الميم مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ١٥٤ تكفى تجريد الصيغة للذهبي (وراهم العجوز) أي أم سليم (من ورائنا

فضلي لنا) أي لاجلنا (رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم)
 ركعتين ثم انصرف (من الصلاة
 وذهب إلى بيته وفيه مشروعة
 تأخر النساء عن صفوف الرجال
 وقام المرأة صناديد هذا الم
 يكن معها امرأتها غيرها وفيه
 اجابة الدعاء وقوله يكن عرسا ولو
 كان الداعي امرأة لكن حيث
 تؤمن الفتنة والا كل من طام
 الدعوة وصلاة النافلة جماعة في
 البيوت وكأله صلى الله عليه
 وآله وسلم أراد تعليمهم افعال
 الصلاة بالمشاهدة لاجل
 المرأة فانها لم تكن تعلمها
 التفاصيل لعدم وقتها وفيه
 تنظيم مكان المصلى وقيام
 الرجل مع الصبي صفوا استد
 به على جواز صلاة المنفرد بخلف
 الصنف وحده ولا حاجة فيه لذلك
 وفيه الاقتصاد في نافلة النهار
 على ركعتين خلافا لمن اشتد
 أربعاً وفيه صحة صلاة الصبي
 المميز وضوؤه وان يحمل الفضل
 الوارد في صلاة النافلة منفردا
 حيث لا يكون هذا لصلة بل
 يمكن أن يقال هو اذا لم يضر
 ولا سيما في حقه صلى الله عليه
 وآله وسلم ﴿عن عائشة زوج
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم

متركون ومنهم عن انس عند ابن ابي حاتم في العال وفيه حسان بن سياره وهو ضعيف
 ورواه عبد الرزاق عن سلاوة عن أبي هريرة قال قال أبو حاتم هو حديث باطل ويمكن الجمع ان
 كان هذه الأحاديث أصل في الاعتبار بأن يحمل حديث صالح بن حيوان وعياض بن
 عبد الله على عدم الحديث من حر أو ردوا حديث سجود صلى الله عليه وسلم على كور
 العمامة على العذر وكذلك يحمل حديث الحسن الثاني على العذر المذکور ومن
 القائلين بجواز السجود على كور العمامة عبد الرحمن بن يزيد وسعيد بن المسيب والحسن
 وبكر المزني ومكحول والزهري روى ذلك عنهم ابن أبي شيبة ومن المانعين عن ذلك على
 ابن أبي طالب وابن عمر وعبد بن الصامت وأبراهيم بن سيرين وميمون بن مهران وعمر
 ابن عبد العزيز وجعدة بن هبيرة روى ذلك عنهم أيضاً أبو بكر بن أبي شيبة (وعن ابن
 عباس قال لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم مطير وهو يتقي المطر إذا
 سجد بكساء عليه يجعله دون يديه إلى الأرض إذا سجد رواه أحمد) الحديث أخرجه
 ابن أبي شيبة عنه بالفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد يتقي بفضله
 من الأرض وبردوا أخرجه بهذا اللفظ أحمد وأبو يعلى والطبراني في الأوسط والكبير
 قال في مجمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح والحديث يدل على جواز الانتقاء بطرف
 الثوب الذي على المصلى ولكن لا يذرع الطرقي في حديث السباب أو الحرو والبرد
 كما في رواية ابن أبي شيبة وهذا الحديث مصرح بأن الكساء الذي سجد عليه كان متصلاً
 به وبه استدلل القائلون بجواز ترك كشف اليدين في الصلاة وقد تقدم ذكرهم في الباب
 الأول واسكنه الله الفردوس كما عرفت الآن القول بوجوب الكشف يحتاج إلى دليل إلا
 أن يقال ان الأمر بالسجود على الأعضاء المذكورة يقتضي أن لا يكون بين يمين أو يمين
 الأرض حائل وقد قدمنا ان مسمى السجود يحصل بوضعهما دون كشفهما (وعن عبد الله
 ابن عبد الرحمن قال جاءنا النبي صلى الله عليه وسلم فصلى بنا في مسجد بني الأشمل فرأيت
 واضع يديه في ثوبه إذا سجد رواه أحمد وابن ماجه وقال علي بن وهب) الحديث أخرجه ابن
 ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن اسمعيل بن أبي
 حبيبة عنه وهذا الحديث قد اختلف في استناده فقال ابن أبي أوس عن اسمعيل بن
 إبراهيم بن أبي حبيبة عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت عن أبيه عن جده
 وهذا أولى بالصواب قاله الزني وقد استدلل به أيضاً القائلون بجواز ترك كشف اليدين
 حال السجود وهو أدل على مطلوبهم من حديث ابن عباس لا طلاقه وتعيين حديث ابن
 عباس بالسجود وقد تقدم تمام الكلام عليه قال المسنف وقال البخاري قال الحسن كان
 يقوم يسجدون على العمامة والقبض وقوله في كنه وروى سفيان بن عيينة عن إبراهيم

انها قالت كنت انا م بن يزيد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم ورجل في قبلته) أي
 في موضع سجوده (فاذا سجد غزني) سجد (فقبض رجل) بالقبضة وبالافراد (فاذا قام) صلى الله عليه وآله وسلم (بسطهما)
 بالانقباض والافراد أيضاً (قالت) عائشة رضي الله عنهما معتذرة عن نومها على هذه الهيئة (والبيوت يومئذ) أي وقتئذ (ليس فيها

مصابيح) أى اذلو كانت لقيضت رجلهم عند ارادته السجود ولما أحوجته الغمزة قال ابن بطال وفيه اشعار بانهم صاروا بعد ذلك يستصحبون واستنبط الحنفية وغيرهم من المحققين من هذا الحديث عدم نقض الوضوء بلس المرأة واجب باحتمال أن يكون بينهم ما حائل من ثوب أو غيره أو بالخصوصية واجب بان ذلك تكلف ١٥٥ ومخالفة لظاهر والاصل عدم الحائلي في الرجل والسد عرفا وبان

دعوى الخصومة دعوى بلاداميل وبانه صلى الله عليه وآله وسلم في مقام التشرية لاختصاصه ورواه الحنفية مدينون وفيه الحديث بالجمع والافراد والعمدة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ومناسبة هذا الحديث للباب من قولها كنت أنا وم قد صرحت في الحديث الذي يليه بان ذلك كان على فراش أهله (وعنه رضى الله عنه ان رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي) في حجرته (وهي يديه وبين القبلة) أى والحال ان عائشة يديه صلى الله عليه وآله وسلم وبين موضع سجوده (على فراش أهله) وهي معترضة بينه وبين موضع القبلة (اعتراض الجنازة) بكسر الجيم وقد تفتح أى اعتراضا كاعتراضهم بان تكون قائمة بين يديه من جهة يمينه الى جهة يساره كما تكون الجنازة بين يدي المصلي عليها ورواه هذا الحديث السنة ما بين مصرى ومدين وفيه الحديث بصيغة الجمع والافراد والعمدة ورواية تابعي عن تابعي عن حماد بن وأخرجه مسلم وأبو داود وابن

قال كانوا يصلون في المساتي والبرانس والطيا السة ولا يخرجون أيديهم انتهى وكلام الحسن الذي علاقه البخارى قد وصله البيهقي وقال هذا أصح ما في السجود ووقفه على الصحابة ووصله أيضا عبد الرزاق وابن أبي شيبة والقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم الهاء وفتح الواو وقد تبدل ما منة من تحت وقد تبدل الفاء تفتح السين وبعدها هاء تاء ث و هي غشامة بطن يستريحه الرأس قاله القران في شرح الفصيح وقال ابن هشام التي يقال لها العمامة الشامية وفي الحكم هي من ملابس الرأس معروفة وقال أبو هلال العسكري هي التي تغطي بها العمائم وتستتر من الشمس والمطر كأنه رداء رأس البرنس وقول الحسن ويدافى كذا أى يد كل واحد منهم قال الحافظ وكأنه أراد بتغيير الأسلوب بيان ان كل واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على العمامة والقلنسوة معا سكن في كل حالة كان يسجد ويدافى كذا والمساق جمع مستدة وهي فروط ويل السكن كذا في القاموس والبرانس جمع برنس بالضم قال في القاموس هو قلنسوة طويلة أو ثوب أو سهمة درعة كان أو جبة والطيا السة جمع طياسان

* (باب الجلوس بين السجدين وما يقول فيهما) *

(عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال سمع الله لمن حمده قام حتى نقول قدأ وهم ثم يسجد ويقعد بين السجدين حتى نقول قدأ وهم رواه مسلم وفي رواية متفق عليها ان أنس قال الى لا أتوا أن أصلي بكم كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا فكان اذا رفع رأسه من الركوع اتصب فأمسأ حتى يقول الناس قد نسي واذا رفع رأسه من السجدة مكث حتى يقول الناس قد نسي) الرواية الاولى أخرجهما أيضا أبو داود وغيره قوله قدأ وهم بفتح الهمزة والهاء من ماض معنى للفاعل قال القرطبي ومعناه قوله قال فعلم يقول أو هممت الذي اذا ذكرته كنه كنه أو هم وهممت في الحساب وغيره اذا غلطت أ هم و هممت الى الشيء اذا ذهب و هلك اليه وأنت تريد غيره وقال في النهاية أو هممت في صلاته أى أسقط منها شيئا به أو هممت الذي اذا ذكرته أو هممت في الكلام والكتاب اذا أسقطت منه شيئا أو هممت بمعنى بكسر الهمزة وهممت بالفتح بكسر الهمزة اذا غلطت رسلا ويحتمل أن يكون معناه نسي انه في صلاة وكذا قال الكرماني وزاد أو ظن انه في وقت القنوت حيث كان معتدلا وتشهد حيث كان جالسا ويؤيد التفسير بالنسيان التصريح به في الرواية الاخرى قوله الى لا أتوا وهم مرة بعد مرة بعد صرف النبي ولأم مضهومة بعد هاء او خفيفة أى لا أقصر قوله قد نسي أى نسي وجوب الهوى الى السجود قاله الكرماني ويحتمل أن يكون المراد انه نسي انه في صلاة أو ظن انه وقت

ماجه (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كنا صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيضأ أحدنا طرف الثوب) والمسلم بسط ثوبه والثوب يطلق على غير الخيط (من شدة الحر في مكان السجود) وعند ابن أبي شيبة كان صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شدة الحر والبرد فيسجد على ثوبه والبخارى في أبواب العمل في الصلاة سجدة على ثيابنا اتفاقا لغيره وفي الحديث جواز

الله تعالى الشياطين وكذا غيرها في الحيولة بين المصلي وبين الأرض لا تقام حركتها وكذا بردها ونحوه إشارة إلى ان مباشرة الأرض عند السجود هو الأصل لأنه على بسط الثوب بغير الاستطاعة واستبدل به على الجازة السجود على الثوب المتصل بالمصلي قال النووي رحمه قال أبو حنيفة والجهر ١٥٦ وجعل الشافعي على الثوب المتصل انتهى وفيه جواز العمل القليل في

الصلاة ومراعاة التشريع فيها لأن الظاهر ان منعه هم ذلك لازالة التشويش العارض من حرارة الأرض وفيه تقديم الظاهر في قول الوقت وظاهر الأحاديث الواردة في الأمر بالإبراد تعرضه عن قول الإبراد رخصة فلا إشكال ومن قال سنة فاما أن يقول التقديم المذكور رخصة واما أن يقول منسوخ بالامر بالإبراد أو حسن منهما أن يقال ان سنة المرفوع قد وجد بعد الإبراد أو يكون فائدة الإبراد وجود ظل يعني فيه إلى المسجد أو يصلي فيه في المسجد أشار إلى هذا الجمع القرطبي ثم ابن دقيق العيون وهو أولى من دعوى تعارض الحديثين وفيه ان قول الصحابي كافيه كذا من قبيل المانوع لاتفاق الشافعي على تحريم هذا الحديث في جميع ما بل ومعظم المستفتين لكن قد يقال ان في هذا زيادة على مجرد الصيغة لكونه في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد كان يرى فيها من خلفه كما يرى من امامه فيكون تقريره فيه مأخوذاً من هذه الطريق لأن مجرد صيغة كذا تفعل كذا في النسخ ورواه هذا

الاعتناء حيث كان معه بدلا والتشم حيث كان جالساً قاله الحافظ ووقع عند الامام عيسى من طريق غيره عن شعبة قلنا قد نسي طول القيام أي لاجل طول قيامه والحديث يدل على مشروعية تطويل الاعتدال بين السجدة بين وقد ذهب بعض الشافعية إلى بطلان الصلاة بتطويل الاعتدال والحاصل بين السجدة بين تحتجباً بأن طولها ما ينشئ الموالاة وما أدري ما يكون جوابه عن حديث الباب وعن حديث حذيفة الأرقبي عنه وعن حديث البراء المنقذ عليه أنه كان ركوعه صلى الله عليه وسلم وسجوده وإذا رفع من الركوع وبين السجدة بين قريباً من السواء واقتضاه مسلم وجعل قيامه فركعتيه فاعادة الحديث وفي لفظ البخاري كان ركوع النبي صلى الله عليه وسلم وسجوده وبين السجدة بين وإذا رفع رأسه من الركوع ما خلا القيام والقعود قريباً من السواء قال ابن دقيق العيون هذا الحديث يدل على ان الاعتدال ركن طويل وحديث أنس أصرح في الدلالة على ذلك بل هو نص فيه فلا يفتي العدول عنه لدليل ضعيف وهو قولهم لم يسجد فيه تكرار التسبيحات كالركوع والسجود ووجه ضربه انه قياس في مقابلة النص فهو فاسد انتهى على انه قد ثبتت مشروعية ادراك في الاعتدال أكثر من التسبيح المشرع في الركوع والسجود كما تقدم وسيأتي وأما القول بأن طولها ما ينشئ الموالاة فباطل لأن معنى الموالاة أن لا يتخلل فصل طويل بين الأركان مما ليس فيها وما ورد به الشرع لا يصرح في كونه منها وقد تركه الناس هذه السنة الثانية بالأحاديث الصحيحة محمد بنهم وفيهم هم ومجتهدهم ومقلدوهم فليت شعري ما الذي عولوا عليه في ذلك والله المستعان (وعن حذيفة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بين السجدة بين رب اغفر لي رب اغفر لي رواه النسائي وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضاً الترمذي وأبو داود ومن حذيفة مطولاً ولفظه انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل وكان يقول الله أكبر ثلاثاً ثم المالكوت والجهنم والكبرياء والعظمة ثم استفتح فقرأ البقرة ثم ركع فكان ركوعه نحواً من قيامه وكان يقول في ركوعه سبحان ربنا العظيم سبحان ربنا العظيم ثم رفع رأسه من الركوع فكان قيامه نحواً من قيامه وفي رواية الأساري نحواً من ركوعه وكان يقول ربنا الحمد ثم يسجد فكان سجوده نحواً من قيامه فكان يقول في سجوده سبحان ربنا الاعلى ثم رفع رأسه من السجود وكان يتقدم فيما بين السجدة بين نحواً من سجوده وكان يقول رب اغفر لي رب اغفر لي فصرح في أربع ركعات أقرأ فيهن البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام ثم شعبة وفي اسنده رجل من بني عيسى قيل هو مسلم بن زفر العيسبي الكوفي وقد احتج به البخاري ومسلم والحديث أصح في مسلم وهو يدل على مشروعية طاب المصطفى

الحديث الخمسة بصريون وفيه الحديث بالجمع والافراد والعتقة وأخرجه في الصلاة أيضاً وكذا الاعتدال مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (وعنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه الله سئل) والسائل سعيد بن زيد الأزدي (اكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في أعلاه) أي علمه أو وجهه أو الاستسقاء (قال نعم) أي

اذ لم يكن فيه من الجحاسة قاله ابن بطال ثم هي من الرخص كما قال ابن دقيق العيد لاهن المستحبات لان ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة وهو ان كان من ملابس الزينة الا ان ملامسة الارض التي يكفر فيها الجحاسات قد تنصرف عن هذه المربة واذا انما عرفت من اعاد الصلاة في غير اعاداة الزالة الجحاسة قدمت الثانية ١٥٧ لانها من باب دفع المفسد والاشرى من باب

جلب المصالح قال الا ان يرد دليل بالمطابقة بما يتجمل به فيرجع اليه ويترك هذا النظر فقلت قد روي أبو داود والحاكم من حديث شداد بن أوس من فروعا عافوا اليهود فانهم لا يصالحون في نهالهم ولا اخفاهم فيكون استحباب ذلك من جهة قصد المظالفة المذكورة ووردي هـ يكون الصلاة في النعال من الزينة المأمور بها خذها في الآية حديث ضعيف جدا أورده ابن عدي في الكامل وابن مردويه في تفسيره من حديث أبي هريرة والعقيلي من حديث أنس قاله في الفتح قال القسطلاني واختار فيهما اذا كان في منجاسة فعند الشافعية لا يطررها الا الماء وقال مالك وأبو حنيفة ان كانت يابسة أجزأ حكمها وان كانت رطبة تعين الماء انتهى ورواة هذا الحديث الاربعة ما بين عسقلاني وإسري وكوفي وفيه التحدث والاختار والسؤال وأخرجه البخاري في اللباس ومسلم في الصلاة وكذا الترمذي والنسائي (عن جرير ابن عبد الله) البجلي العمالي (رضي الله عنه) انه قال ثم قوضا ومسح على خفيه ثم قام فمسح على ظهره فمسح على خفيه لانه لو

الاعتدال بين السجدين وعلى استحباب تطويل صلاة النافلة والقراعتين بالسور الطويلة وتطويل أركانها جميعا وفيه رد على من ذهب الى كراهة تطويل الاعتدال من الركوع والجلاسة بين السجدين قال النووي والجواب عن هذا الحديث صعب وقد تقدم بقية الكلام على ذلك (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بين السجدين اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني رواه الترمذي وأبو داود الا انه قال فيه وعافني مكان واجبرني الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم وصححه والبيهقي ورجع ابن ماجه بين لفظ ارحمني واجبرني وزاد ارعني ولم يقل اهدني ولا عافني ورجع بينهما الحاكم كلها الا انه لم يقل وعافني وفي اسناده كامل أبو العلام التميمي السعدي الكوفي وثقة يحيى بن معين وتكلم فيه غيره والحديث يدل على مشروعية الدعاء بهذه الكلمات في القعدة بين السجدين قال المتولي ويستحب للمنفرد أن يريدهما اللهم هب لي قلبا نقيا من الشر لكبريا لا كافرا ولا شقيا قال الأذري حديث ورد فيه

«باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة في الركوع والسجود والرفع عنهم»

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تص- لم فرجع فصلى كما صلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل فرجع فصل كما صلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثا فقال والذي بعثت بالحق ما أحسن غيره فعلمني فقال اذا قلت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع ذلك الى الصلاة كلها امنفق عليه لكن ليس لمسلم فيه ذكر السجدة الثانية وفي رواية لمسلم اذا قلت الى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر الحديث الحديث فيه زيادات وله طرق وسنن إلى بعضهم عند الكلام على مفرداته وفي الباب عن رفاع بن رافع عند الترمذي وأبي داود والنسائي وعن عمار بن ياسر أشار إليه الترمذي قوله فدخل رجل هو خالد بن رافع كذا ينسب ابن أبي شيبة قوله فصل زاد النسائي ركعتين وفيه اشعار بأنه صلى نغلا قال الحافظ والأقرب انها السجدة السجدة قوله ثم جاء فسلم زاد البخاري فرد النبي صلى الله عليه وسلم وفي مسلم وكذا البخاري في الاستئذان من رواية ابن عمر فقال وعليك السلام

زعمه بعد المسح لوجب غسل رجليه ولوغسله ما لنقل (فمسئل) أي جرير عن المسح على النطقين والصلاة فيهما والسائل له هـ ما كان في الطبراني (فقال) أي جرير (رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم صنع مثل هذا) أي من المسح والصلاة فيهما قال ابراهيم النخعي (فكان) حديث جرير (يعجبهم) أي الترمذي وفي طريق قيس بن يونس فكان اصحاب هـ الله أي ابن مسعود ويحبهم

(الأن جريز) كان من أشرف من أسلم) ولمسلم لأن الإسلام يترى كان بعد نزول المائدة ووجه إجماعهم بقاء المائدة فلا يصح إجماعهم
 بالمائدة بخلاف ما ذهب إليه بعضهم لأنه لما كان إسلامه في السنة التي توفي فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمنا أن حديثه
 معمول به وهو بين أن المراد بالمائدة المائدة ١٥٨ غير صاحب المصنف فتكون السنة مخصوصة بالإتيان ورواها هذا الحديث

وهذه الزيادة ترد ما قاله ابن المنذر من أن الموعظة في وقت الحاجة أهم من رد الإسلام
 واستدل بالحديث قال ولعله لم يرد عليه تأديبه على جهله ولعله لم يستحضر هذه الزيادة
 قوله فأنك لم تصل قال عما مضى فيه أن أفعال الجاهل في العبادة على غير علم لا تجزئ وهذا
 مبني على أن المراد بالشيء نفي الأجزاء وهو الظاهر ومن جملة على نفي الكمال فمسك
 بأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمره بالاعادة بعد التعليم فدل على إسناده والالزام تأخير
 البيان كذا قال بعض المالكية ونسبوا أنه قد أمر في المرة الأخيرة بالاعادة فساله
 التعليم فعمله فكانه قال له اعد صلواتك على غير هذه الكيفية وقد احتجنا نرجع النفي إلى
 الكمال بما وقع في بعض روايات الحديث عند أبي داود والترمذي من حديث رفاعه
 بن بطيظان أن مقتض من شيا أن مقتض من صلواتك وكان أهون عليهم من الأول أنه من
 انتقص من ذلك شيئا انتقص من صلواته ولم تذهب كلها قالوا أو انتقص لا يستلزم الفساد
 والالزام في ترك المندوب بالانتماء انتقص الصلاة وقد قدمنا الجواب عن هذا الاحتجاج
 في شرح أول حديث من أبواب صفة الصلاة قوله لا تأفروا رواية البخاري فقال في الثالثة
 أوفى التي بعد ما في أخرى له فقال في الثانية أوفى الثالثة رواية الكتاب أربع أعم
 الشك في أوله ويكونه صلى الله عليه وسلم كان من عادته استعمال الثلاث في تعليمه قوله إذا
 قلت إلى الصلاة فكبر وفي رواية للبخاري إذا قلت إلى الصلاة فاسمع الوضوء ثم استقبل
 القبلة فكبر وهي في مسلم أيضا كما قال المصنف وفي رواية للبخاري أيضا والترمذي وأبي
 داود فتروا كما أمر الله ثم تشبهوا بهم والمراد بقوله ثم تشبهوا بهم بالامتناع من عقبة
 الوضوء لا التشبه في الصلاة كذا قال ابن رسلان وهو الظاهر من السياق لأنه جعله مرتبا
 على الوضوء ورتب عليه الأمانة والتكبير والقراءة كما في رواية أبي داود والمراد بقوله
 وأقم الأمر بالآمانة وفي رواية للبخاري وأقي داود ثم يكبر ويحمد لله ويأمن عليه الآمنة
 قال البخاري يحمدهم كان ينفى عليه ثم ساق أبو داود وفي هذه الرواية الأمر بتكبيره لا التثنية
 في جميع الأركان والتسبيح وهي تدل على وجوبه وقد تقدم البحث عن ذلك وظاهر
 قوله فكبر في رواية حديث الباب وجوب تكبيرة الافتتاح وقد تقدم الكلام على ذلك
 في أوائل أبواب صفة الصلاة قوله ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن في رواية لابي داود
 والنسائي من حديث رفاعه فان كان معك قرآن فاقرا أو ألق الحمد لله تعالى وكبره وهله
 وفي رواية لابي داود من حديث رفاعه ثم اقرأ بأم القرآن وبسم الله ولا حمدوا ابن
 حبان ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقرأ بما شئت وقد عكس الحديث الباب من لم يوجب قراءة
 الفاتحة في الصلاة واجب منه هذه الروايات المصروفة بأم القرآن وقد تقدم البحث عن
 ذلك في باب وجوب قراءة الفاتحة قوله ثم اركع حتى تقوم في رواية لاجود أبي داود فاذا

ما بين بغدادى وكوفى وفيه
 ثلاثة من التابعين يروى بعضهم
 عن بعض عن الصحابي وفيه
 الحديث بالجمع والأفراد والعينه
 والقول والرواية وأن ترجمه مسلم
 والترمذي والنسائي وأبو داود
 في الطهارة (وعن عبد الله بن
 مالك ابن يحيى) انضم اليه وفتح
 الحائض عبد الله وهي صفة أخرى
 له لاصفة لمالك وحده فمذهب
 الأئمة من ابن الساجدة لمالك
 خطا لأنهم أوقفوا بين عاين من غير
 فاصل فيكون ما لا يثبت الأئمة
 من ابن يحيى لأنه وإن كان صفة
 لعبد الله السجى وقع التماس
 (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله
 عليه وآله (وسلم) كان إذا صلى
 أى سجدة من أطراف السجلى على
 البرز (فريج) بفتح الفاء قال
 السجدة أى رويته بتثنية الراء
 والمعروف في اللغة التخميف
 (بني يديه) أى وجنيته قال
 الكرماني بعض قدومه وأراد
 به قدومه من الأرض (حق)
 يبدو (أى يظهر) بياض أبيه
 وفي رواية للثب إذا سجد فوج
 يديه عن أبيه وإذا فريج بين
 يديه لا بد من إبداء ضبعه أى
 عضديه وعند الساجدة كرهه
 حديث عبد الله بن أكرم فكانت

أنظر إلى عنون أبيه وفي حديث جارية إذا سجد لولم يمت بيمين يديه لم يركب
 أنه أشبهه بالتواضع والمخ في عكس الوجه من هيات السكالى وأما المرافقة فتضم بعضها إلى بعض لأنه أشبه
 لها وأمر الحديث بزيادة أبو داود في المراسل عن يزيد بن أبي حبيب أنه صلى الله عليه وآله وسلم على امرأته أن تصليان فقال

أذا سجدنا فضع يدينا على الأرض فان المرأة في ذلك ليست كالرجل ورواه البيهقي من طريقين موصولين لكن في كل
منهما تركه اه قاله الحافظ ابن حجر في التلخيص في يرى المرسل حجة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك في طائفة و الامام أحمد في
المشهور عنه فنجعلهم المرسل المذكور ومن لا يرى المرسل حجة كالشافعي ١٥٩ وجهور المحدثين فيما عتضد كل من الموصول

والمرسل بالآخر وحصول
القوة من الصورة المجموعة قال
في فتح الباري وهذا ما ذكره
الشافعي من ان المرسل يعتضد
بمرسل آخر أو مستند اه وقال
الزوري الحديث الضعيف عند
تعدد الطرق يرتفع عن الضعف
الى الحسن ويصير مقبولا معه ولا
به قال الحافظ السخاوي ولا
يقضي ذلك الاحتجاج بالضعف
فان الاحتجاج انما هو بالهيئة
المجموعة كالمرسل حيث اعتضد
بمرسل آخر ولو ضعفه كما قاله
الشافعي والجمهور اه ورواه
هذا الحديث ما بين مصرى
ومدى وفيه التحديث والاعتناء
وأخرج في صفة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ومسلم والنسائي
في الصلاة (عن أنس بن مالك
رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من
صلى صلاتنا أي من صلى صلاة
كصلاتنا المتضمنة للانفراد
بالشهادتين (واسم قبل قبلتنا)
الخصوصية (أو كل ذي بختنا)
وانما أفرد ذكر استقبال القبلة
تعزيزا للشأن أو لافهوا غسل
في الصلاة ليكون من شروطها
أو عطفا على الصلاة لان اليهود
ما تواتر القبلية شتموا بقولهم

ركعت فاجعل راحتيك على ركبتيك وامدد ظهرك وممكن ركوعك قوله ثم ارفع حتى
تعتدل قائما في رواية لابن ماجه نظمته وهي على شرط مسلم وأخرجها الصحيح بن راهويه
في مسنده وأبو نعيم في مستخرجهم والسراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخاري
قال الحافظ فثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشيخين ومثله في حديث
رفاعة عند أحمد وابن حبان وفي لفظ لا جند أقم صلبك حتى ترجع العظام الى مفاصلها
وهذه الروايات ترد مذهب من لا يوجب الطمأنينة وقد تقدم الكلام في ذلك قوله ثم
اجهد حتى تطمئن ساجدا فيه دليل على وجوب السجود وهو اجماع ووجوب الطمأنينة
فيه خلاف لا يوجب حجة قوله ثم ارفع حتى تطمئن بالساقية دلالة على وجوب الرفع
والطمأنينة فيه ولا خلاف في ذلك وقال أبو حنيفة يكفي أدنى رفع وقال مالك يكون
أقرب الى الجلوس قوله ثم اجهد حتى تطمئن ساجدا فيه أيضا وجوب السجود
والطمأنينة فيه ولا خلاف في ذلك وقد استدل به هذا الحديث على عدم وجوب قعدة
الاستراحة وسببنا في الكلام على ذلك في الباب الذي بعده هذا ولكنه قد ثبت في رواية
للبخاري من رواية ابن عمر في باب الاستئذان بعد ذكر السجود الثاني بلفظ ثم ارفع حتى
تطمئن جالسا وهي تصلح للتمسك بما على الوجوب ولكنه لم يقل به أحد على انه قد أشار
بالبخاري الى أن ذلك وهم لانه عقبها بقوله قال أبو أسامة في الأخير حتى يستوي قائما
ويمكن أن يعمل ان كان محفوفا على الجلوس للتشهد انهم في شكك البخاري هذه
الرواية التي ذكرها ابن عمر بخلافه أبي أسامة بقوله ان كان محفوفا قال في البدو المنبر
ما بعده وقد ثبت هذه الزيادة الصحيح بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة كما قال ابن عمر
وكذلك البيهقي من طريقه وزاد يود وفي حديث رفاعة فاذا جلست في وسط الصلاة
يعنى التشميد الأوسط فاطمئن وانفس تخذله ثم تشميد الحديث يدل على وجوب
الطمأنينة في جميع الأركان كما تقدم وقد جزم كثير من العلماء بأن واجبات الصلاة هي
المذكورة في طرق هذا الحديث واستدلوا به على عدم وجوب ما يزيد كرقبه قال ابن
دقيق العيد تكرر من التمهيد الاستدلال به هذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعدم
وجوب ما يزيد كرقبه فاما وجوب ما ذكر فيه فلهما في الأمر به وأما عدم وجوب غيره فليس
ذلك به مجرد كون الأصل عدم الوجوب بل الأمر زائد على ذلك وهو ان الموضوع موضع تعليم
ويان الجاهل ونهر بف لواجبات الصلاة وذلك يقتضي التخصيص الواجبات فيما ذكر
وبقوى مرتبة الحصر أنه صلى الله عليه وسلم ذكر ما علق به الاسامعة من هذا المصلي وما
لم يتعلق به اسامته من واجبات الصلاة وهذا يدل على انه لم يقصر المقصود على ما وقعت
به الاسامعة فقط فاذا انقروا هذا فكل موضع اختلفت العلماء في وجوبه وكان مذكورا في

ما ولاهم عن قيامهم التي كانوا عليها وهم الذين يتسعون من كل ذي بختنا أي من صلى صلاتنا وترك المشاورة في أمر القبلية والامتناع
عن كل الذبحة فهو من باب عطف الخاص على العام فلماذا كسر الصلاة عطف ما كان الكلام فيه وما هو مهمتهم بشأنه عليها
(فذلك) مبتدأ خبرهم (المسلم الذي للذبة القهورة مرسوله) أي إمامهم أو عهدهما (فلا تقصروا) بضم التاء وكسر الفاء أي

هذا الحديث الثمانين تسلم به في وجوبه وكل موضع اختلفوا في عدم وجوبه ولم يكن
مذكور في هذا الحديث فلما ان تسلم به في عدم وجوبه لم يكونه مذكور على ما
تقدم من كونه موضع تعليم ثم قال الان على طالب التحقيق ثلاث وظائف احدها ان
يجمع طرق الحديث ويحصي الامور المذكورة فيه وبأخبارنا ان قالوا ان هذا الاخذ
بالزائد واجب وثانها اذا اقام دليلا على احده الامرين اما الوجوب او عدم الوجوب
فالواجب العمل به ما لم يارضه ما هو اقوى وهذا عند النبي يجب التعرض فيه أكثر
فانظر عند المتأخرين اقوى الدلائل يعمل به قال وعندنا انه اذا استدلل على عدم
وجوب شيء بعدم ذكره في الحديث وجاءت صيغة الامر به في حديث آخر فالمقدم صيغة
الامر وان كان يمكن أن يقال الحديث دليل على عدم الوجوب ويحمل صيغة الامر على
النفي ثم مضى به انه انما يتم اذا كان عدم الذكرو في الرواية يدل على عدم الذكرو في
نفس الامر وليس كذلك فان عدم الذكرو انما يدل على عدم الوجوب وهو غير عدم الذكرو
في نفس الامر فمقدم مادل على الوجوب لانه اثبات لزيادة تعين العمل بها انتهى
والوظائف التي أوردتها لادامتها في هذه في الجملة هي ان طرق هذا الحديث في هذا
الشرح عند الكلام على مفرداته ما تدعو الحاجة اليه وتظهر للاختلاف في ألفاظه
من ينفذ قوله بالزائد قالوا ان من ألفاظه قوله يجدنا الخارج عما اشغل عليه حديث
الباب الشهادة بين بعد الوضوء وتكبير الانتقال والتسليم والاقامة وفراقة الفاتحة
ورضع اليدين على الركبتين حال الركوع ومنه الظهور وتمكين السجود وجلسة
الاستراحة وفرش الفخذ والشهد الاوسط والامر بالتعبد والتكبير والتلبس
والجمعة عند عدم استطاعة القراءة وقد تقدم الكلام على جميعها الا تشهد الاوسط
وجلسة الاستراحة وفرش الفخذ في الكلام على ذلك والخارج عن جميع ألفاظه
من الواجبات المتفق عليها كما قال الحافظ والمتروك في النية والقعود الاخير ومن المختلف
فيها التمسك الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والسلام في آخر الصلاة وقد
قدمنا الكلام على النية في الوضوء وسياتي الكلام على التسلاة الاخيرة وأما قوله انها
تقدم صيغة الامر اذا جاءت في حديث آخر واختياره لذلك من دون تفصيل فمن
لأوافقه بل نقول اذا جاءت صيغة امر فاضية بوجوب زائد على ما في هذا الحديث فان
كانت مقدمة على تاريخه كان صارها الى الندي لان اقصد صار صلى الله عليه وسلم في
التعظيم على غيرها تركها من أعظم المشعرات بعدم وجوب ما تضمنته لما تقر من ان
تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وان كانت متأخرة عنه فهو غير صالح فيها لان
الواجبات الشرعية ما زالت تتجدد وقتا فوقتا والازم قصر واجبات الشرع على

فوهة عين البيت لا حائل بينه وبينه وقد جعل المسجد قبلة لاهل الحرم وذلك لتبديل على انه لا يجب على
 اهل الحرم الاستقبال للجهة واما غيرهم فذلك ظاهر والمراد من الجهة ما بين المشرق والمغرب فاذا توجه الى الجهة التي
 فيها ما فقد فعل ما عليه لحدت ما بين المشرق والمغرب قبلة أخرجه الترمذي عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه وأخرج ابن ماجه

والحاكم من حديث ابن عمر ولا يحتاج المصلي أن يرجع في أمر القبلة إلى تقليد أحد من الأحياء ولا إلى المهارب المنصوبة في
المساجد فخرناه بين المشرق والمغرب وكل عاقل يعرف جهة المشرق والمغرب ولا يخفى ذلك الأعلى مجنون أو طغى أو زاد
في قول الغمام هنا في القرائن وأما النوافل فقد خفف الشارع فيها ١٦١ وسوغ تأديتها على ظهر الرحلة إلى جهة

القبلة وغير جهتها بل سوغ تأدية
القرض في الأرض النديبة على
ظهر الرحلة كما بينا ذلك في المتن في
وشرحه فهذا خلاصة ما تعبدنا
الله به في أمر القبلة وهو يغنيك
عن التفرعات الطويلة
والتمويلات الموهبة إلى في كتب
الفقه وفيه إن أمور الناس
محمولة على الظاهر فمن أظهر
شعار الدين أجزبت عليه أحكام
أهل مالم يظهر منه خلاف ذلك
ورواة هذا الحديث الخمسة
بصرون وفيه القصد
والعنفه وأخرجه النسائي (عن
ابن عمر) بن الخطاب (رضي الله
عنه) أنه سئل عن رجل طاف بالبيت
للعمرة (أي لأجلها) ولم يطف
أي لم يسبح (بين الصفا والمروة)
أي هل حل من أحراره
حق يجوز له أن يجامع (امرأته)
ويشبهه غير ذلك من محرمات
الأحرام أم لا وخص اثنين المرأة
بالذكر لأنه أعظم المحرمات
في الأحرار (فقال) ابن عمر جميعا
له (قدم النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فطاف بالبيت سبعاً وصلى
خلف المقام ركعتين) وقد ذهب
بجاءة إلى وجوب ذلك خلف
المقام (وطاف بين الصفا والمروة
وقد كان لكم في رسول الله صلى

الخمسة المذكورة في حديث ضمام بن ثعلبة وغيره أعنى الصلاة والصوم والحج والزكاة
والشهادتين لأن النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر على ما في مقام التعليم والسؤال عن
جميع الواجبات والأزيم باطل فالزوم مثله وإن كانت صيغة الأمر الواردة بموجب
زيادة على هذا الحديث غير معلومة التقدم عامه ولا التأخر ولا المقارنة فهذا محل الإشكال
ومقام الاحتقال والأصل عدم الوجوب والبراهنة حتى يقوم دليل يوجب الاحتقال
عن الأصل والبراهنة ولا شك أن الدليل المقيد بالزيادة على حديث المصطفى إذا التمس تاريخه
محمولاً تقدمه عليه وتأخره فلا ينقض للاستدلال به على الوجوب وهذا التفصيل لا بد
منه وترد في أعانه خارج عن الاعتدال إلى حد الإفراط والتقريب لأن قصر الواجبات
على حديث المصطفى فقط وأحد الأدلة الواردة بعده تحية الصلاة لا يصرف كل دليل
يرد بعده إلى الأعلى الوجوب سد باب التشريع ورد لما تجد من واجبات الصلاة ومنع
للشارع من الإيجاب حتى منها وهو باطل لما عرفت من تجديد الواجبات في الأوقات
والقول بموجب كل ما ورد في الأمر به من ضحية تفصيل يؤدي إلى إيجاب كل أقوال الصلاة
وأفعالها التي ثبتت عنه صلى الله عليه وسلم من غير فرق بين أن يكون ثبوتها قبل حديث
المصطفى أو بعده لأنها بيان للأمر القرأ في أعنى قوله تعالى أقبلوا الصلاة وقوله صلى الله
عليه وسلم صلوا كما أوتيت في أصله وهو باطل لاستلزامه تأخير البيان عن وقت الحاجة
وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وسلم وهكذا الكلام في كل دليل يقتضي وجوب أمر
خارج عن حديث المصطفى ليس بصيغة الأمر كالتوعد على الترتل أو الذم لمن لم يفعل وهكذا
يفصل في كل دليل يقتضي عدم وجوب شيء مما استدل عليه حديث المصطفى أو يخبره أن
فرضنا وجوده وقد استدل بالحديث على عدم وجوب الإقامة ودعاء الافتتاح ورفع اليدين
في الأحرار وضعية ووضع اليمنى على اليسرى وتكبيرات الانتحال ونسيجات الركوع
والسجود وهيات الخلو وضع اليد على القفود والقعود ونحو ذلك قال الحافظ وهو
في معرض المنع لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق اه وقد قدمنا البعض من ذلك
ولحديث فوائد كثيرة قال أبو بكر بن العربي فيه أربعون مسألة ثم مردها (وعن حذيفة
أنه رأى رجلاً لا يتم ركوعه ولا سجوده فلما قضى صلاته دعا وقال له حذيفة ما صليت
ولو لم تمش على غير الفطرة التي وطئ الله عليها أجمع صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد
والبخاري) قوله رأى حذيفة رجلاً روى عبد الرزاق وابن خزيمة وابن حبان من طريق
الثوري عن الأعمش أن هذا الرجل كان عند أبواب كندة قال الحافظ ولم أقف على اسمه
قوله ما صليت هو نظيره صلى الله عليه وسلم للمصطفى فأنك لم تصل وزاد أحمد بعد قوله
فقال له حذيفة منذ كن صليت قال حذيفة أربعين سنة وللنسائي مثل ذلك وحذيفة مات سنة

٢١١ ميل إلى الله عليه وآله وسلم (أسوة حسنة) فاجاب ابن عمر بإشارة إلى وجوب اتباعه صلى الله عليه وآله وسلم
لا سيما وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم وأطيعوا ما أمرتكم به وعليه أكثر التماساً وخالف فيه ابن
عباس فاجاز للمعمر التحال بعد الطواف وقبل المصطفى ورواه هذا الحديث الثلاثة مكين وفيه القصد والسؤال وهو من

[illegible]

غيره من دخل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة فهو
مرسل جهادى (فما يخرج) صلى
الله عليه وآله وسلم منه (ركعتين)
أى صلى (ركعتين) فاطمى الجوز
واراد به السكك (فى قبل الكعبة)
وبما استقبله منها وهو وجهها
بضم القاف والموحدة وقد
تسكن (وقال) صلى الله عليه
وآله وسلم (هذه) أى الكعبة هى
(القبلة) التى استقرا الامم على
استقبالها فلا تفسخ مكانه
بيت المقدس أو عليهم بدلائل سنة
موقف الامام فى وجهها دون
انكسارها وجوانبها الثلاثة وان
كان السكك سائر أو ان من حكمهم
من شاهد البيت وجوب مواجهة
عينه بغير ما خلاص الفنايب أو ان
الذى أمرت به استقباله ليس هو
الحرم كله ولا مكة ولا المسجد
حول الكعبة بل الكعبة نفسها
ورواة هذا الحديث اثنى عشر مائة
مدنى ومسننهم ومبى وفيه
التحديث والاشجار والقيمة
والسمع وان ترجمه مسلم فى المسند
والسائق (عن البراء بن عازب
رضى الله عنهم) قال كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى
فى أى جهة (بيت المقدس)
بالدينة (سنة من شهر اوسنة

• (باب كيف اُمر من الى الثانية وما جاني في جلسة الاستراحة) •
(عن رائيل بن سحر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجد وقعة تركبته الى الارض قبل ان يتبع كنهه فلما وجد وضع يده بين كتفيه وجافى عن ابائيه واذا من مضى على ركبته واعاد على نفسه رواه أبو داود) الحديث آخره أبو داود من طريق عبد الجبار

عشرتهم) من الهجرة وكان ذلك ما سر الله به إلى قالة الطبري ويجمع بينهما حديث ابن عباس عندنا من وجه ابن
أخبرناه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه يجعل الإيماء في المدينة على الأسفار باستقبال
بيت المقدس وفي حديث الطبري من طريق ابن جرير قال أول ما صلى إلى الكعبة ثم صيرف إلى بيت المقدس وهو بمكة فمدلى

الثلاث جمع ثم ابرأ صلى اليه بعد قدومه المدينة ستة عشر شهرا ثم وجهه الله تعالى الى الكعبة (تقدم) هذا الحديث (ويزعم ما) أي بين هذا وذاك (مخالفة في اللفظ) وهي وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب أن يوجه أي يؤمر بالتوجه الى الكعبة وفي حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدعو ويخطب الى السماء فانزل الله ١٦٣ عز وجل قد نرى نقاب وجهك في السماء فتوجه نحو الكعبة وقال السجدة

من الناس وهم اليهم وما ولاهم عن قبلهم التي كانوا عليها قل لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء الى صراط مستقيم فصل في مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل ثم خرج بعد ما صلى في يوم من الايام في صلاة العصر نحو بيت المقدس فقال هو يشهد بانه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانه توجه نحو الكعبة فتعرف القوم حتى توجهوا نحو الكعبة واستتبوا من هذا الحديث قبول خبر الواحد وجواز الاستخفاف بانه لا يثبت في حق المكلف حتى يوافيه ورواه ما بين بصري وكوفي وفيه الحديث والعمدة وأخرج عنه البخاري في التفسير أيضا ومسلم في الصلاة والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن جابر) بن عبد الله الانصاري (رضي الله عنه) قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهلي النفل (على راحته) ناقته التي تصلح لأن ترحل (حيث توجهت) به أي الراحلة والمواد توجه صاحب الراحلة لانها تابعة لقصد توجهه وفي حديث ابن عمر أنهم مسلم وأبي داود والنسائي رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ابن واثل بن حجر من أبيه وقد أخرج له مسلم ووثقه ابن معين وقال لم يسمع من أبيه شيئا وقال أيضا مات وهو رجل قال الذهبي وهذا القول مردود بما صح عنه انه قال كنت غلاما لا أعقل صلاة أبي وأخبره من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكاتب والذعاف لم يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد يسهل مرسل قال ذلك الترمذي والبيهقي وغيرهما وقد تقدم تفصيل ذلك في باب هيات المصود قوله وقعت ركبته الى الارض قبل ان يقع فكاه قد تقدم الكلام على هذه الهيئة وما فيها من الاختلاف في باب هيات المصود قوله فلما سجد وضع جبهته بين كفيه وجاني عن ابطيه لم يذكر هذا أبو داود في الباب الذي ذكر فيه طرق حديث واثل وانما ذكره في باب افتتاح الصلاة والجفاف للماء وهو من الحقا وهو البعد عن الشيء قوله واذا مضى من مضى على ركبته فيه مشروعة التماس على الركبتين والاعتقاد على التفتين لا على الارض قوله على نخذه الذي في سنن أبي داود على نخذه بافظ الافراد وقوله ابن رسلان في مخرج السنن بالافراد أيضا وقال هكذا الرواية ثم قال وفي رواية انهم الغر المصنف به في أبو داود على نخذه بالثمانية وهو الاثر في النسخة ورواه أيضا أبو داود في باب افتتاح الصلاة بالافراد قال ابن رسلان واهل المراءى في التثنية كما في ركبته (وعن مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فإذا كان في زمن حاله لم ينهض حتى يستوى قاعدارواه الجسادة الامامية وابن ماجه) الحديث فيه مشروعة جلسة الاستراحة وهي بعد الفراغ من السجدة الثانية وقبل التماس على الركبتين الثانية والرابعة وقد ذهب الى ذلك الشافعي في المنهم ورواه طائفة من اهل الحديث وعن أسد روايتان وذكر ان لال ان أحمد يرجع الى القول بها ولم يستحبها الاكثر واجتهد لهم الطحاوي حديث أبي حميد الساعدي المشتمل على وصف صلاته صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكر فيه هذه الجلسة بل ثبت في بعض ألفاظه انه قام ولم يتورك كما أخرجه أبو داود قال فيحتمل ان ما فعله في حديث مالك بن الحويرث لعله كانت به فتقدم اجلها لان ذلك من سنة الصلاة ثم قوى ذلك بانهم لو كانت مقصودة لشرع لها ذكر مخصوص ونهق بان الاصل عدم العلة وبان مالك ابن الحويرث هو راوي حديث صلاوا كبارا يتوفى أصلي فذكر كايته لصقات صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم داخل تحت هذا الامر وحديث أبي حميد يستدل به على عدم وجوبها وانه تركها لبيان الخوا لا على عدم مشروعية ما على انها لا تنفق الروايات عن أبي حميد في انفي هذه الجلسة بل أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد عنه من وجه آخر بائناها وأما المذكور بخصوص قائم جلسة خفيفة جدا استغنى فيه بالنكبير المشروع للقيام واحتج بعضهم على انفي كونها سنة بانهم لو كانت كذلك لذكرها كل من وصف صلاته وهو متعقب بان

وآله وسلم صلى على جنازه وهو مشوجه لغيره وعند أبي داود والترمذي وقال حسن صحيح من حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حاجة فحتم وهو يصلي على راحته نحو المشرق السجود أخفض (فأراد) صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي (التي بضة نزل) عن راحته (قائمة قبل القبلة) وصلى وهذا يدل على عدم تلبية القبلة في القبر بضة وهي اجماع ثم رخص

في ذلك في سنة الكوفة. وروى هذا الحديث الثمينة ما بين يدي من يروي في وقتها الحديث والعمدة وأخرجه البخاري في
تفسير الصلاة في المغاوي ومسلم في (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) الظهر
أو العصر (قال إبراهيم) الخفي ١٦٤ (الراوي عن عاتقة) بن قيس الخفي (الراوي عن ابن مسعود لا أدري زاد) النبي

السنة المتفق عليها لم يستوعبها ~~ل~~ واحد من وصف صلاته إنما أخذ مجموعها عن
مجموعهم واحتموا أيضا على عدم مشروعيها بما وقع في حديث وائل بن حجر عند البخاري
بلفظ كان إذا رفع رأسه من السجدة استوى قائما وهذا الاحتجاج يرد على من
قال بالوجوب لأن قال بالاستسحاب ما هو في حديث وائل فقد ذكره النووي في
الخلاصة في فصل الضعيف واحتجوا أيضا بما أخرجه الطبراني من حديث معاذ أنه يقول
كأنه السهم وهذا لا ينفي الاستسحاب المندعي على أن في أسناده ثم ما بال كذب وقد عرفت
بما قدمنا في شرح حديث المسمى أن جلسة الاستراحة مذكورة فيه عند البخاري وغيره
لا يكازمه النووي من أنه لم يذكرك فيه وذكره في بعض الاستدلال به على وجوب الوضوء
ما ذكرناه فيما تقدم من إشارة البخاري إلى أن ذكر هذه الجلسة وهم وما ذكرنا أيضا من أنه
لم يقل بوجوب السجدة وقد صرح بمثل ذلك الحافظ في الفتح ومن جملة ما احتج به القائلون
بنفي استحباب الحديث وائل بن حجر عند أبي داود المتقدم قبل حديث الباب وما روى ابن
المنذر عن النعمان بن أبي عياش قال أدركت غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فكان إذا رفع رأسه من السجدة في أول ركعة وفي الثالثة قام كما هو لم يجلس وذلك
لإساق القول بأنهم أسنة لأن الترك لها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الحالات إنما
بنافي وجوبه فقط وكذلك ترك بعض العصاية له لا يندرج في سننهم لأن تركه ليس
بواجب جائز

(باب افتتاح الثانية بالقرآن من غير تعوذ ولا سكتة)

(عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نهض في الركعة الثانية
أفتخ القرءان فبالحمد لله رب العالمين لم يسكت رواه مسلم) الحديث أخرجه أيضا النسائي
وابن ماجه من حديث عبد الواحد وغيره عن عاتقة بن القهقاع عن أبي هريرة عن أبي
هريرة وأخرجه أيضا أبو داود وأبو داود ليس عندهما إلا السكتة في الركعة الأولى وذكره
الاستفتاح فيهما وكذلك هو عند ابن ماجه بلفظ أي داود وعند النسائي من هذا الوجه
عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت له سكتة إذا افتتح الصلاة والحديث يدل
على عدم مشروعية السكتة قبل القراءة في الركعة الثانية وكذلك عدم مشروعية التعوذ
فيما وحكم ما بعده من الركعات حكمها فمكون السكتة قبل القراءة مختصة بالركعة
الأولى وكذلك التعوذ قبلها وقد تقدم الكلام في السكتتين في باب ما جاء في السكتتين
وفي التعوذ في بابها المتقدم وقد رجع صاحب الهدى الاقتصار على التعوذ في الأولى لهذا
الحديث واسم ذلك بآلة غير واجح

(باب الأمر بالتشهد الأول وسقوطه بالسهم)

صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته
ولابن عبد كزاد بالهمزة (أو
نقص) والمراد أن إبراهيم شذ
في سبب سجود السهم وهل كان
لأجل الزيادة أو لانه كان لكن
جاء في رواية أخرى عنه أنه صلى
تساووه يقتضي يلزم بالزيادة
(فإنما سلم قبل له يا رسول الله
أحدث) أي أوقع (في الصلاة
شيء) من الوضوء بسبب تعبيرها
معه ويزيد أوقع (قال) صلى
الله عليه وآله وسلم (وماذا لك)
سؤال من لم يشهر بما وقع منه
وفيه دليل على جواز وقوع السهم
من الأنبياء عليهم السلام في
الادمال قال ابن دقيق العيد
وهو قول عامة الفقهاء والنظار
وشدت طائفة فقالوا لا يجوز على
النبي السهم وهذا الحديث يرد
عليهم لقوله صلى الله عليه وآله
وسلم فيه أني كائنسون ولقوله
فأذا نسيت فقد كررت أي بالنسيح
ونحوه (فالواضحة كذا وكذا)
كتابة ما وقع أما إذا فعل المعهود
أو ناقص عنه (فخفي) صلى الله
عليه وآله وسلم بالتخفيف أي
عطاف (رجله) بأن جلس كهيفة
قعود المنتهية واستقبل القبلة
وسجد سجدة تين ثم سلم واستدل
بما على رجوع الإمام إلى قول

المأمومين وذلك لأن ذلك المبدأين لما ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنهما من ركعتين رجع صلى الله عليه وآله وسلم (عن
في الاستنبات إلى العدد الكثير فقال أحق ما يؤول ذو الدين وإن كان ذو الدين عدلا ما ذاك إلا أن يقول العدد الكثير أولى من
الواحد على أنه قد ورد من طريق أبي هريرة كما أخرجه أبو داود أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسجد سجدة في السهم حتى يقفه الله

ذلك أو أن قول السائل أحسنت شكافه لوصول الشك الذي طرأ له لا يجبر أخبارهم (فأما أقبل علينا بوجهه قال أنه لو حدث في الصلاة ثني أنباءكم) أي أخرتكم (به) أي بالحدوث وقبه أنه كان يجب عليه تبليغ الأحكام إلى الأمة ودليل على عدم تأخير البيان عن وقت الحاجة (ولكن انما أنا بآبائكم) أي بالنسبة ١٦٥ إلى الأطلاع على مواطن الخطابين لا بالنسبة إلى كل شيء (أنسى كما نسون فاذا

نسيت فذكروني) في الصلاة بالتسبيح ونحوه (وإذا شئت أحدكم) بأن استوى عنده طروفا العلم والجهل (في صلاة فليحضر الصواب) وقد ورد نفسه في التحري بالبناء على المعين وهو الأقل قال الشوكاني في الدراري فخرج الترمذي وصححه وابن ماجه وأحمد من حديث عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا شئت أحدكم فلم يدرك ثنتين حسني أم ثلاثا فليحضرهما ثنتين وإذا لم يدرك ثلاثا حسني أم أربعا فليحضرها ثلاثا ثم يسجد ذافرا من صلاته وهو جالس قبل أن يسلم وفي الباب أحاديث منها ما هو في الصحيح كحديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا شئت أحدكم فلم يدرك حسني ثلاثا أم أربعا فليحضرها ثلاثا وليكن على ما استيقن ثم يسجد سجدة قبل أن يسلم ومنها ما هو في غير الصحيحين فلهذه الأحاديث مصرحة بأن من شئت في العدد بقى على البقية اه وهي تردنا ويل من يقول بالبناء على ضمنية الظن وعما يؤيد البناء على اليقين قوله (فأبتم) بناء عليه ثم

(عن ابن مسعود قال إن محمد صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا اللهم صل على محمد وآل محمد) والصلوات والطيبات والسلام عليك أي النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليه وآله على عباد الله الصالحين انتهى هذا لآله الأئمة وأنهم إن محمد أعبد لموسوله ثم ليخبر أحدكم من الدعاء أعظمه إليه فليدع به ربه عز وجل رواه أحمد والنسائي الحديث رواه أحمد من طرق بألفاظ فيها بعض اختلاف وفي بعضها طول وجعلها رجالا ثقات وإنما عزاه المصنف رحمه الله إلى أحمد والنسائي باعتبار الزيادة التي في أوله وهي إذا قعدتم في كل ركعتين فأنتم لم تكن عند غيرهما بهذا اللفظ وهو عند الترمذي بلفظ قال عمار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قعدتم في الركعتين وفي رواية أخرى للنسائي بلفظ فقولوا في كل جلسة وأما سائر ألفاظ الحديث التي قوله ثم ليخبر فقد اتفق على إخراجها جماعة كلهم وسند كره المصنف وأما زيادة قوله ثم ليخبر إلى آخر الحديث فخرجها البخاري بلفظ ثم ليخبر أحدكم من الدعاء أعظمه إليه فليدع به وفي لفظه ثم ليخبر من الشنا ما شئت وأخرجها أيضا مسلم بلفظ ثم ليخبر من المسئلة ما شئت وفي رواية للنسائي عن أبي هريرة ثم يدعول نفسه بعباد الله قال الحافظ أسداهما صحيح وفي رواية أبي داود ثم ليخبر أحدكم من الدعاء أعظمه إليه وقوله فقولوا التحيات فيه دليل لمن قال بوجوب التشهد الأوسط وهو أحمد في المشهور عنه واللبس واضح وهو قول النسائي والسنة ذهب داود وأبو ثور ورواه النووي عن جمهور المحدثين وعما يدل على ذلك إطلاق الأحاديث الواردة بالتشهد وعدم تقييدها بالآخرين واحتج الطبري لوجوبه بأن الصلوة وجبت وألا ركعتين وكان التشهد فيها واجبا فلما زيدت لم تكن الزيادة من باب ذلك الواجب وتعقب بأن الزيادة لم تعبر في الآخرين بل يحتمل أن يكون ههنا الفرض الأول والمزيد ههنا الركعتان الأوليان بتشدهما ويؤيده استمرار السلام بهما التشهد الأخير كما كان كذا قال الحافظ ولا يخفى ما في هذا التعقب من التسف وغاية ما استدل به القائلون بعدم الوجوب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ترك التشهد الأوسط ولم يرجع إليه ولا أنكره على أصحابه متابعتهم في القبول جبره بسجود السهم وفلما كان واجبا لرجع إليه وأنكره على أصحابه متابعتهم ولم يكن في تجبيره بسجود السهم وجوب عن ذلك بأن الرجوع على تسليم وجوبه للواجب المتروك انما يلزم إذا ذكره المصلي وهو في الصلاة ولم ينقل البناء أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكره قبل القراخ الأهم إلا أن يقال أنه قد روى أن الصحابة يسمونه بغيره حتى فرغ كما في ذلك يستلزم أنه علم به وتركه لذكره على المؤمنين به متابعتهم انما يكون حجة بعد تسليم أنه يجب على المؤمنين ترك متابعتهم إلا ما إذا تركوا واجبا من واجبات الصلاة فهو ممنوع والسند الأحاديث الدالة على وجوب متابعتهم وتجييرهم بالسجود انما يكون دليلا على علم الوجوب إذا سلمنا أن

يسلم (ثم يسجد) للسهم وأي دبا (سجدتين) وعبر بلفظ الخبر في هاتين العبارتين ولفظ الأمر في السجدة وهما أفعال متعبر وليتم لانها كانتا بآبائكم ويشتد اختلاف الخبر والاعتماد فانهم ما ثبتا بهما إلا في ولا يذنب بغير لام الأمر ولا يصلي وليسجد بلام الأمر وهو يقتضي الوجوب قال الشوكاني في السيل قد اجتمع في مشروعية سجود السهم أقواله وأفعاله وفي أقواله ما هو

بصفة الامر فكان مستدوا واجباً ولكن اذا كان المزمع سنة من السنن التي ليست بواجبة فالحجود لها مسنون لان الفرع
لا يند على اصله ودلالة الحديث على الباب من قوله فشيء عليه واستقبل القبلة واستقبله منه جواراً للشيخ عند الحاجة وانهم
كانوا يتبعونه ورواه الستة كلهم ١٦٦ كوفيون ثقة اجلاء واسنادهم في اصح الاسانيد وفيه التحديث والعزيمة والقول

واخرجه البخاري في السنن
ومسلم والنسائي وأبو داود وابن
ماجه (عن عمر) بن الخطاب
(رضي الله عنه) قال وافقت ربي
في ثلاث أي وافقت ربي فيما
أردت أن يكون شراً فأنزل
القرآن علي وفق ما رأيت لكن
لرجاء الادب اسند الموافقة الى
نفسه كما قال الهيثمي كالمسافر
ابن جرير وغيره لكن قال صاحب
اللامع لا يستخرج الى ذلك فان
وافقت نفسه وافقته اه قال
في الفتح وأشار به الى حدوث رأيه
وقدم الحكم والمواد بقوله في ثلاث
أي قضائياً وأمرور لم يؤت مع أن
الامر مذكر لان القيمة اذا لم يكن
مذكوراً جاز في انفا العدد
التدبير والتأنيث وليس في
تخصيصه العدد بالثلاث ما ينفي
الزيادة فقد روي عنه موافقات
بلغت الخمسة عشر لكن ذلك
بحسب المنقول هنا اسار بدر
وقصة الصلاة على المنافقين وهما
في العميم وتحريم الخمر وهو في
القرآن وصحح الترمذي من حديث
ابن عمر انه قال ما نزل بالناس أمر
قط فقالوا فيه وقال فيه عمر الانزل
القرآن فيه علي نحو ما قال عمر
وهذا دل على كثرة موافقته وفيه
فضيلة له امر الناس او مفضلة

موجود المسنون مما يجبر به المسنون دون الواجب وهو غير مسلم والماصل أن حكمه حكم
التشديد الاخير وسما في والفرقة بينهم ليس عليهم ادليل يرتفع به النزاع على انه يدل على
من يند صراحة للتشديد الاوسط ذكره في حديث المصنف كما تقدم في شرحه وسأني قوله
التصديق لله الى آخر الفاظ التشديد سماً في شرحها في باب ذكر تشديد ابن مسعود قوله ثم
ليخبر أحدكم من الدعاء أحبه اليه نسبة الاذن بكل دعاء أراد المصنف أن يدعو به في هذا
الموضع وعدم لزوم الاقتداء به على ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم (وعن رفاع بن رافع عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا كنت في صلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر عليك من القرآن
فاذا اجلست في وسط الصلاة فاطمئن واقرش نفسك اليسرى ثم تدبر ورواه أبو داود) هذا
طرف من حديث رفاع في تعليم المصنف مرقداً أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه والترمذي
وحسنه وليكن به انفراد أبو داود بهذه الزيادة أعني قوله فاذا اجلست في وسط الصلاة الخ وفي
اسنادها محمد بن اسحق وليكن به شرح بالتحديث قوله في وسط الصلاة بفتح السين قال
في النهاية يقال فيما كان منفرداً بالبراعة متصل كالناس والدواب يسكنون السين وما
كان متصل الاجزاء كالدور والراس فهو بالفتح والمراد هنا القعود للتشديد الاول في الرابعة
وبلغ في الاول في الثلاثية قوله فاطمئن بفتح طاء مع ان المصنف لا يشرع في التشديد حتى
يطمئن يعني يستقر كل متصل في مكانه ويسكن من الحركة قوله واقرش نفسك اليسرى
أي انقلبها على الارض وابع عليها كالأقرش الجلوس عليه والافتراش في وسط الصلاة
موافق لمذهب الشافعي وأحمد ايكن أحمد يقول يقرش في التشديد الثاني كالاول
والشافعي يتورط في الثاني ومالك يقرش فيهما كما ذكره ابن رسلان في شرح السنن وفيه
دليل بان قال ان السنة الافتراش في الجلوس للتشديد الاوسط وهم الجمهور وقال ابن القيم
ولم يرو عنه في هذه الجلسة غير هذه الصفة يعني القرض والنصب وقال مالك يتورط فيه
لحديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجلس في وسط الصلاة في آخرها
متوركاً قال ابن القيم لم يذكر عنه صلى الله عليه وآله وسلم المتورك الا في التشديد الاخير
والحديث دليل بان قال يوجب التشديد الاوسط وقد تقدم الاختلاف فيه (وعن
عبد الله بن بجمعة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام في صلاة الظهر وعاميه جلوس فلأتم
صلاته سجدة سجدة بغير في كل سجدة وهو جالس قبل ان يسلم وسجدة الناس معه مكان
ما نسي من الجلوس رواه الجماعة) قوله عن عبد الله بن بجمعة بجمعة اسم ام عبد الله أو
اسم ام اييه قال الحافظ فعلى هذا يلحق أن يكتب ابن بجمعة بالالف قوله قام في صلاة
الظهر زاد الضعيف عثمان عن الاعرج فسجدوا به حتى فرغ من صلاته أخرجه

والسوطي في موافقته رسالة مستقلة (غلبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (لو اتخذ الناس مقام ابراهيم صلى) ابن
يبيد القبله يقوم الامام عنده بحذف جواب لو وهي للفتي فلا فتية الى جواب وعن عبد الله بن مالك هي لو المصدرة أفتت عن
فعل التفعيل (نزلت) واتخذوا من مقام ابراهيم صلى) والامر دال على الوجوب لكن انفا الاجماع على جواز الصلاة الى جميع

جهاث الكعبة فدل على عدم التخصيص وهذا بناء على أن المراد بمقام إبراهيم الذي فيه أثر قدميه وهو موجود إلى الآن وقال
بجهاض المراد الحرم كله والاول اصح وقد ثبت دليله عند مسلم من حديث جابر قال الحسن البصري صلى الله عليه وسلم أي قبله وبه يتم
الاستدلال وقال بجهاض أي مدي يدي عنده ولا يصح سجدة على مكان ١٦٧ الصلاة لانه لا يصل في به بل عنده ويرجع قول

الحسن بأنه جاز على المدي الشري
واسند هذا الخبر على عدم
التخصيص أيضا لانه صلى
الله عليه وآله وسلم داخل الكعبة
فلو تعين استدل بالمكان لما حجت
هنا لانه كان حائضا غير مستقبلا
وروي الاثر في أخبار مكة
باسانيد صحيحة ان المقام كان في
عهد النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وأبي بكر وعمر في الموضع
الذي هو فيه الآن حتى جاسي
في خلافة عمر فاحدله حتى وجد
باسفل مكة فافى به فسرط الى
استنار الكعبة حتى قدم عن
فاس فتب في أمره حتى تحقق
موضعه الاول فاعاده اليه وبقي
حواله فاستقر ثم الى الآن (وآية
الحجاب) برفع آية على الأبدان وانظر
مخدوف أي كذبا وعلى المعطف
على مقدار أي هو اتخاذ المصل وآية
الحجاب بالنصب على الاختصاص
وبالجرح عطف على مقدار أي اتخاذ
الله صلى من مقام إبراهيم وهو
بدل من قوله ثلاث فقلت يا رسول
الله لو أمرت نساءك أن يتحصن
فانه يكلمهن البر) يقع الموحدة
صفة مشبهة (والفاجر) الفاسق
وهو مقابل البر (فترت آية
الحجاب) أي النبي قل لازوجك
وبنائك ونساء المؤمنين يدين

ابن خزيمة وعند الساق والحاكم في هذه الزيادة قوله وعليه جالس فيه اشعار
بالجواب حيث قال وعليه جالس قوله يكبر في كل سجدة مشروعية تكبير النفل
في سجود السهم وقوله وهو جالس سجدة حالية متعلقة بقوله سجدة أي انشأ السجود جالسا
والحديث استدل به من قال بان التشميد الاوسط غير واجب وتقدم وجهه لا انه على ذلك
والجواب عنه

(باب صفة الجالس في التشميد بين السجدين وما جاء في التوراة والآثار)
(عن وائل بن حجر انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فوجدته قد فرغ من سجدة
اليسرى رواه أحمد وأبو داود والنسائي وفي نسخة بسعيد بن منصور قال صليت خلف
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قد فرغ من سجدة اليسرى على الارض
وجلس عليها وعن رفاعه بن رافع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا عرابي اذا سجدت
لم تكن السجود فاذ اجلس على رجلك اليسرى رواه أحمد) حديث وائل
أخرجه أيضا ابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح وحديث رفاعه أخرجه أيضا أبو
داود والنسائي الذي سبق في الباب الاول ولا مطعن في استاده وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة
وابن حبان وقد احتج بالمدنيين القائلون باستصحاب فرض اليسرى وأصاب المدني في
التشميد الأخير وهو مذهب زيد بن علي والهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو حنيفة وأصحابه
والنوري وقال مالك والشافعي وأصحابه انه بتورث المصلي في التشميد الأخير وقال أحمد بن
حنبل ان التورث يخص بالصلاة التي فيها تشهدان واستدل الأولون أيضا بما أخرجه
الترمذي وقال حسن صحيح من حديث أبي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس
بعض التشميد فافترس رجله اليسرى واقبل بصدره الى النبي على قبلته الحديث وصح حديث
عائشة التي روجه الاستدلال به من المدنيين ويحمد في الباب ان رواه ذكرها
الصفة جالس التشميد لم يقبله بالاول واقصاهم عليهم من دون تعرض ذكر غيرها
مشهور بأنها هي الهيئة المشروعة في التشميد من جميعها ولو كانت مختصة بالاول لذكرها هيئة
التشميد الأخير ولم يملوه لاسيما وهم يصددون صلاتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعليقه
لمن لا يحسن الصلاة فعل بذلك ان هذه الهيئة شاملة لهم ويمكن ان يقال ان هذه الجلسة
التي ذكرها في الحديث هي جلسة التشميد الاول بدليل حديثه الآخر
فانه وصف هيئة الجالس الاول بهذه الصفة ثم ذكر بعد هيئة الجالس الآخر فذكر فيها
التورث واقصاه على بعض الحديث في هذه الرواية ليس بخلاف لما ثبت عنه في الرواية
الانرى لاسيما وهي ثابتة في صحيح البخاري ولا يبعد ذلك الاقتصار ههنا لانه ان هيئة

عليهم من جلايهم (واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الغيرة عليه) وهي الجمعة والآنفة (فقات لهم عسى ربه
ان طلقن ان يبدلهن أزواجا خيرا منكن) ليس فيه ما يدل على أن في النساء خيرا منهن لان المعلق بالم يقع لا يجب وقوعه (فترات
هذه الآية) وفيه دلالة على تصويب اجتماعهم اذا بدل وسعه (وعن أنس) بن مالك (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله

والله (وسلم أي جماعة) بالمعنى ضم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصدر أو من الرأس (أي) الحائط الذي في جهة القبلة فثبت ذلك عليه صلى الله عليه وآله وسلم (حتى يدعى في وجهه) أثر المشقة وفي رواية النسائي فغضب حتى احمر وجهه ولا يخفى في الأدب من حديث ابن عمر رضي الله عنهما على أهل المسجد ١٦٨ (فقام) صلى الله عليه وآله وسلم (على أثر الضامة) يسده فقال صلى

الله عليه وآله وسلم (إن أحدكم إذا قام في صلاته) بعد شروعه فيها (فأنه يناجي ربه) من جهة مسارده بالقسم أن والأدكار فكأنه يناجيه تعالى والرب تعالى يناجيه من جهة لا يتم ذلك وهو إرادة الخيرة فهو من باب الجواز والمعنى أقباله عليه بالرجسة والرضوان لأن التبرئة صارفة عن إرادة الحقيقة إذا كان كلام محسوسا لا من جهة العبد (وان ربه) أي اطلاع ربه على ما يشه وبين القبلة) إذ ظاهره محال لتبزيه الرب تعالى عن المكان فيجب على المصلي إكرام قبلته بما يكبر به من يناجيه من المخوفين عند استعجالهم لوجهه ومن أعظم الجفائروا الأدب أن تقف في توجيهك إلى رب الأرباب وقد أعلمنا الله تعالى بأقباله على من توجه إليه قال ابن بطال وقال الخطابي معناه أن توجهه إلى القبلة مفضل بالقصد منه إلى ربه فصارت التسمية كأنه تصوده بينه وبين قبلته وقيل هو على حذف مضى أي عظمة الله وثواب الله فقال ابن عبد البر هو كلام خارج على التعظيم لشأن القبلة قال الشيخ وقد نزع به بعض المحدثين القائلين بأن الله

التشهد الأخير في مقام التصدي أصح من جميع الصلاة لأنه ما أقصر من ذلك على ما تدعو الحاجة إليه ويقال في حديث رفاعة المذكور ههنا أنه حين برأيته المتقدمة في الباب الأول وأما حديث وائل وحديث عائشة فقد أحاط بهما الثناون بشرعية التورك في التشهد الأخير بانهم ما حملوا على التشهد الأوسط بهما بين الأدلة لأنهما ما طلقا عن التقيد بأحد الجاوسين وحديث أبي سعيد موقد وحمل المطابق على التقيد واجب ولا يخفى أنه لا يبعد هذا الجمع ما قدمنا من أن مقام التصدي لبيان صفة صلواته صلى الله عليه وآله وسلم يأتي الإقصر على ذكر هيئة أحد التشهدين واعتقال الآخر مع كون صفة شدة الصلاة المذكورة لا يحد بشدة قائم أقدم تعرضت فيه لبيان الذكر المذموم في كل ركعتين وعقب ذلك بدكر هيئة الجاوس في البعيدان يخص به هذه الهيئة أحدهما ويحمل الآخر ولكنه يلوح من هذا أن مشروعية التورك في الأخير كدمن مشروعية النصب والتبرش وأما أنه ينفي مشروعية النصب والتبرش فلا وإن كان حتى حمل المطابق على التقيد هو ذلك لكنه منع من المسير لأنه ما عرفت ذلك والتفصيل الذي ذهب إليه أحمد برده قول أبي حميد في حديثه الآتي فإذا اجلس في الركعة الأخيرة في رواية لا يدع حتى إذا كانت السجدة التي فيها التسليم وقد اعتذر ابن القيم عن ذلك بالأطال فثبت وقد ذكر مسلم في صحيحه من حديث ابن الزبير مقة ثالثة بالواو التشهد الأخير وهي أنه صلى الله عليه وسلم كان يجعل قدمه اليسرى بين يديه وساقه ويترش قدمه اليمنى واختار أحمد الصفة أو التسليم الترقى مصنفه وأما صلى الله عليه وسلم كان يفعل هذا تارة وقد وقع الخلاف في الجاوس لا تشهد الأخير هل هو واجب أم لا فقال الوجوب عموم الخطاب وأبو حميد وأبو حنيفة والشافعي ومن أهل البيت الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وقال علي بن أبي طالب والثوري والزهري ومالك بن أنس وغيره واجب استدلال الأولون بما رزمتهم صلى الله عليه وسلم له والآخرون بأنه صلى الله عليه وسلم لم يله المسعى ويجوز الملازمة لا تقيد الوجوب وهذا هو الظاهر لا سيما مع قوله صلى الله عليه وسلم في حديث المعنى بعد أن علمه فإذا قامت هذه فقد تمت مسلاتك ولا يتوهم أن ما دل على وجوب التسليم دل على وجوب الجاوس التشهد لأنه لا ملازمة بينهما (وعن أبي سعيد أنه قال وهو في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت أسمعهم الصلاة تقول الله صلى الله عليه وسلم إذا كبر جعل يديه هكذا منكبيه وإذا رجع أمكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره فإذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقار مكانه فإذا سجد وضع يديه غير متفرق ولا باطنهما واستعمل باطراف أصابع رجله القبلة فإذا اجلس في الركعتين

في كل مكان وهو وجهي واضح لأن في الحديث أنه يترق تحت قدمه ومعه تهن ما أصوله وفيه الرد على من زعم أنه صلى الله عليه وسلم لم يترق تحت قدمه وأما قوله (فلا يترق أحدكم قبل) أي جهة (قبلته) التي عليها الله تعالى فلا تارة بل بالبراق المتضمن للاختلاف والاحتمار والاصح أن النهي التحريم قال في التقي وهو هذا التشهد يدل على

أن البراق في القبلة سرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما من المصلي فلا يخفى فيه الخلاف في أن كراهة البراق في المسجد هل هي التبريز أو التحريم وفي جميعي ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة من فروع ما من ثقل تجاه القبلة تجاه يوم القيمة وتقبله ابن عيينه وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر من فروع ما يعت صاحب ١٦٩ في وجهه ولا يداود وابن حبان

من حديث السائب بن خالد أن رجلاً أم قوماً فبصر في القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصب لي لكم الحديث وفيه أنه قال إنك آذيت الله ورسوله (أو قتلت قدميه) بالثنية ولا يورى ذرو الوقت وابن عساكر قدمه أي اليسرى كما في حديث أبي هريرة قال النووي هذا في غير المسجد أما فيه لا يبرق إلا في ثوبه (ثم أخذ) صلى الله عليه وآله وسلم (طرف رداءه) فبصر فيه ثم رد بعضه على بعض وفيه البيان بالفرق هل يكون أو وقع في نفس السامع (فقال أو يفعل هكذا) أي أنه تخيير بين ذلك لكن البخاري جعل هذا الأخير على ما إذا برده البراق وحديثه فأول للتنويع واستنبط من الحديث أن على الإمام النظر في أحوال المساجد وتعمادها للصوم من المؤذبات وإن البصر في الصلاة والتفخخ والتفخخ غير مفسد لها لكن الأصح عند الشافعية والمطالبة أن التفخخ والتفخخ أن ظهر من كل منهما ما عرف أو عرف منه كمن كثر من الوضوء أو مدة بعد عرف بطالت الصلاة والافتلات تطل مطلقاً لأنه ليس من جنس الكلام

جاء على رجله اليسرى ونصب اليمنى فإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم وجهه اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته رواه البخاري وقد سبق لغيره بإفظاض من هذا الحديث تقدم في باب رفع اليدين وههنا ألفاظ لم تذكر هنا لتوضيح بعضها محتاج إلى الشرح فمن ذلك قوله ثم هصر ظهره هو بالها أو الصاد المهملة المقنونة أي شافى استواس من غير تقويس ذكره الخطابي قوله حتى يعود كل فقار الفقار فخرج الفاء والفاء جمع فقارة وهي عظام الظهر وهي العظام التي يقال لها آخر الظهر قاله القرطبي قال ابن سيده هي من المكاهل إلى الجنب وحكى ثعلب عن ابن الأعرابي أن عديم أصبح عشرة وفي أمالي الرضاح أصولها سبع غير التوابع وعن الأصمعي هي خمس وعشرون سبع في العنق وخمس في الصلب وبقية في طرف الأضلاع كذا في الفتح قيل واستقبل بأطراف أصابع رجله القبلة فيه حجة فمن قال إن السنة أن تصب قدمه في المسجد وأن تكون أصابع رجله متوجهة إلى القبلة وانما يحصل توجيهها بالتعامل عليها أو الاعتماد على بطونها والحديث قد اشتمل على جل واسعة من صفة صلته صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدم الكلام على كل فرد منها في بابيه وقد ساقه المصنف ههنا للاستدلال به على مشروعية التورل وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفتتح الصلاة بالكبير والقرآن الحمد لله رب العالمين وكان إذا ركع لم يرفع رأسه ولم يصوبه وكان بين ذلك وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يجده حتى يستوي قائماً وإذا رفع رأسه من السجود لم يجده حتى يستوي جالساً وكان يقول في كل ركعتين التحية وكان يقرض رجله اليسرى وينصب وجهه اليمنى وكان ينهى عن عقب الشيطان وكان ينهى أن يقرض الرجل ذراعيه أقرش السبع وكان يفتح الصلاة بالتسليم رواه أحمد ومسلم وأبو داود الحديث له عليه وهي أنه رواه أبو الجوزاء عن عائشة قال ابن عبد البر لم يسمع منها حديثه عنها مرسلاً قوله يفتتح الصلاة بالكبير هو الله أكبر وفيه رد على من قال أنه يجزئ كل ما فيه تعظيم لخوا لله أجل الله أعظم وهو أبو حنيفة قوله والقرآن الحمد لله رب العالمين وهو برفع اليد على الحكاية وبه تمسك من قال بمشروعية التورل الجهر بالسملة في الصلاة وأجيب عنه بأن المراد بالتسليم السورة ونوقش هذا الجواب أنه لو كان المراد اسم السورة لقالت عائشة بالحمد لأنه وحده هو الاسم ورد ذلك بما ثبت عند أبي داود من حديث أبي هريرة من فروع الحمد لله رب العالمين أم القرآن والسبع المثاني وما عند البخاري بإفظ الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني ويمكن الجواب عن ذلك الاستدلال بأنهم أذكروا أول آية من الآيات التي تخص السورة وتركوا السجدة لأنها مشتركة بينهما وبين غيرهما من

٢٢ نيل في وعن أبي حنيفة ومحمد تطل بظهور ثلاثه أحراف كذا في القسطاني وهذا لا دليل على هذا التفصيل والحق ما دل عليه حديث الباب وفيه أن البصاق طاهر وكذا الختامة والمخاطة خلاف ما ينقول كل ما يستدركه النفس حرام ويستدركه إن النفس والتتابع أعياها بالشعر فإن جهة اليمنى مفضلة على اليسار وإن اليمنى مفضلة على القدم وفيه الجواب

على الاستسكان من الحشرات وان كان صاحبها ما بالكونه صلى الله عليه وآله وسلم بالشر الحالك بنفسه وهو الذي عظمه تواضعه
 زاده الله تشرىفاً وتعليماً وأخرج هذا الحديث البخاري في كتابه الزاقي في المسجد وفي باب اذ بدرك الزاقي وفي غيره وكذا
 مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي ١٧٠ (عن أبي هريرة) عبد الرحمن بن صخر (وأبي سعيد) سعد بن مالك الخديري (رضي

الله عنهم) حديث الخامة وفيه
 زيادة ولا عن عينه) فان عن عينه
 ملكا وعنه ابن أبي شيبة بسند
 صحيح فمن عينه كاتب الحشرات
 ثم قال وليصدق عن يساره أو تحت
 قدمه اليسرى وحكم الخطاط حكم
 الخامة لانها من الفضلات
 الطاهرة قال القاضي عياض
 انتهى عن البصافي عن العيني في
 الصلاة انما هو مع امكان غيره
 فان نذر ذلك فانت لا يظهر
 وجود التذرع وجود الثوب
 الذي هو لا يسهه وقد أرشده
 الشارع الى النقل فيه كائنه دم
 قال الخطاطي ان كان عن يساره
 أحد فلا يصدق في واحد من
 اليدين لكن تحت قدمه أو
 ثوبه ولو قد الثوب مثلا فاعل
 بلمه أولى من ارتكاب المنهى عنه
 والله أعلم ورواه كاهن مديون
 الاموي عن ابراهيم بن حمري
 وفيه التحدث والاختيار
 والعامة وأخرجه أيضاً في
 الصلاة وكذا مسلم (عن أنس)
 ابن مالك (رضي الله عنه) قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (رسلم الزاقي في المسجد سائمة
 أي اثم وكفارتها) أي الخطيئة
 (دقنا) في تراب المسجد ورملة
 وحصبته ان كان والا فيرجعها

السور وقد تقدم البحث عن هذا مبسوطاً قولاً ولم يصوبه قد تقدم ضبط هذا اللفظ
 وتفسيره في حديث أبي حمزة الساذقي في باب رفع اليدين قولاً وكان يقول في كل ركعتين
 التحية فيه التضرع بغير وسمة التشهد الاوسط والاشير والتسوية بينهما وقد تقدم
 الكلام عليهم ما قولاً وكان يفرش رجليه اليسرى ويصوب رجليه اليمنى اسنداً به من قال
 عشر وسمة التصب والفرش في التشهدين جميعاً ووجهه ما قدمنا من الاطلاق وعدم
 التقييد في مقام التصدي لوصف صلته صلى الله عليه وسلم لا سيما بعد وصفه بالذكر
 المشروع في التشهدين جميعاً وقد بينا ما هو الحق في أول الباب قولاً وكان ينهي عن عقب
 الشيطان قدامه الزوى وغيره بفتح العين وكسر القاف قال وهذا هو الصحيح المشهور وفيه
 قال ابن رسلان وسكني ضم العين مع فتح القاف جمع عقبه بضم العين وسكون القاف وقد
 ضعف ذلك القاضي عياض وقسمه ابو عبد الله وغيره بالاقتداء المنهى عنه وهو ان يصدق اليديه
 بالارض ويصوب ساقيه ويضع يديه على الارض كافةا المكاب وقال ابن رسلان في شرح
 السنن هي ان يفرش قدميه ويصوب على عقبه قولاً وكان ينهي ان يفرش الرجل
 ذراعيه اغترش السبع هو ان يضع ذراعيه على الارض في السجود ويضع يديه على
 الى الارض والحديث قد اشغل على كثير من فروض الصلاة وأركانها وقد تقدم الكلام
 على جميع ما فيه كل شيء في باب الاغتسال فسيما في البحث عنه (وعن أبي هريرة) قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثلاث عن نفرة كنفرة الديك واقعاء كقعاء الديك
 والنفات كالنفات النعلب روات أحمد) الحديث أخرجه البيهقي أيضاً وأشار اليه الترمذي
 وهو من رواية ابي بن ابي سليم وأخرجه أيضاً أبو يعلى والطبراني في الاوسط قال في مجمع
 الزوائد واسناد أحمد حسن والنهي عن نفرة كنفرة الغربا أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي
 وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن شبل والنهي عن الاقتداء أخرجه الترمذي وأبو
 داود وابن ماجه من حديث علي بن مرفوعاً باللفظ لا تقع بين السجدة في اسناده الحسن
 الاور وأخرجه ابن ماجه من رواية أنس باللفظ اذا رفعت رأسك من السجود فلا تقع
 كما بقي الكلب ضع البتة بين قدميك والرق ظاهراً قدامك بالارض وفي اسناده العلاء
 أبو حمزة وقد ضعفه بعض الأئمة وأخرج البيهقي من روايته حديث آخر باللفظ نهى عن
 الاقتداء والتورك وأخرج أيضاً من حديث جابر بن سمرة قال نهى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن الاقتداء في الصلاة وأخرج ابن ماجه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان اذا سجد رفع رأسه لم يسجد حتى يستحى جالساً وكان يفرش رجليه اليسرى
 قولاً من نفرة كنفرة الديك النفرة بفتح النون والمراد بها كما قال ابن الاثير ترك العامة أئمة
 وتحتيف السجود وان لا يكت فيه الا قدر وضع الغربا بعد نفارها فيما يريد الاكل منه

وفي المسجد طرف للذهل فلا يترك كون الفاعل فيه حتى لو صدق من هو خارج المسجد فيه يتناول النهي قال كالحية
 القاضي عياض انما يكون خطيئة ان لم يدفنه في ارضه فلهذا حديث أبي امامة هناد الطبراني باسناد حسن
 هي فوجا من تضع في المسجد فلم يدفنه فسيئة وان دفنه فسيئة فلم يدفنه فسيئة الا بقيد عدم الدفن ورده الزوى فقال هو خلاف

صرح الحديث وحاصل النزاع ان ههنا مومنين تعارضوا وهما قوله العراقي في المسجد خطيئة وقوله وليصدق عن يساره او تحت قدمه فالنورى يجعل الاول عاما ويخص الثاني بما اذا لم يكن في المسجد والقاضى يجعل الثاني عاما ويخص الاول بمن لم يرد فيها وتوسط بعضهم فجعل الجواز على ما اذا كان له عذر كان لم يتمكن من الخروج ١٧١ من المسجد والمنع على ما اذا لم يكن له عذر

وفي هذا الحديث الحديث القديس والقول والتمسح بجمع اسماء قتادة من أنس وأخرجه مسلم في الصلاة وكذا أبو داود (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هل ترون قبلي) الاستسقاء انكارى أى انحسبون وتظنون انى لا ارى فعلكم لكون قبلى (ههنا) أى فى هذه الجهة لان من استقبل شيئا استدير ما وراءه لكن بين صلى الله عليه وآله وسلم ان رؤيته لا تختص بجهة واحدة (فوالله ما يحبنى على خشوعكم) أى فى جميع الاركان والمرادى بعبودكم لان فيه غاية الخشوع وبالسجود صرح فى مسلم (ولا) يحبنى على (ركوعكم) اذا كتب فى الصلاة مستدير السكم فروق لا تختص بجهة قبلى هذه واذا قلنا ان الخشوع المراد به الاعم فيكون ذكر الركوع بعده من باب ذكر الاخض بعد الاعم (انى لا اراكم من وراء ظهري) رؤيته بجهة واحدة تختص به اعينكم والرؤية لا يشترط لها مواجهاة ولا مقابلة وانما تلك امور عادية يجوز حصول الادراك مع عدمها مع الاذلال حكموا بجواز رؤيته الله تعالى فى الدار الآخرة خلافا لاهل البدع

كلجنة لانه يتابع فى المقوم من غير ثبوت قوله واقعا كقضاء الكلب الاقعا قد اختلف فى تفسيره اختلافا كثيرا قال النورى والصواب الذى لا يعدل عنه ان الاقعا نوعان أحدهما أن يلقى الشيء بالارض وينصب ساقيه ويضع يديه على الارض كقضاء الكلب هكذا قدمه أبو عبيد قه سمع من المنق ومما حبه أبو عبيد القاسم بن سلام وآخرون من أهل اللغة وهذا النوع هو المكروه الذى ورد النهى عنه والنوع الثانى أن يجعل اليديه على العقبين بين السجدين اه قال فى النهاية الاولى اصح قوله والتهات كالتفات العتاب فيه كراهة الالتفات فى الصلاة وقد وردت بالمانع منه احاديث وثبت ان الالتفات اختلاس من الشيطان وساقى الكلام على الالتفات فى الباب الذى عقده المصنف وقد اختلف أهل العلم فى كيفية الجمع بين هذه الاحاديث الواردة بالنهى عن الاقعا وما روى عن ابن عباس انه قال فى الاقعا على القدمين بين السجدين انه السنة فقال له طاوس انما الغرض بما للرجل فقال ابن عباس هي سنة يديكم أخرجه مسلم والترمذى وأبو داود وأخرج البيهقى عن ابن عمر انه كان اذا رفع رأسه من السجدة الاولى يقعد على أطراف أصابعه ويقول انه من السنة وعن ابن عمر وابن عباس انهم كانوا يقعدان وعن طاوس قال رأيت العبادلة يقولون قال الحافظ واسنيدهما صحيح فقال الخطيبى والماوردي ان الاقعا منسوخ واهل ابن عباس لم يبلغه النهى وقد اذكر القول بالنسخ ابن الصلاح والنورى وقال البيهقى والقاضى هياض وابن الصلاح والنورى وجاعة من المحققين انه يجمع بين ما بان الاقعا الذى ورد النهى عنه هو الذى يكون كقضاء الكلب على ما تقدم من تفسير خمسة اللغة والاقعا الذى صح ابن عباس وغيره انه من السنة هو وضع اليدين على العقبين بين السجدين والركبتان على الارض وهذا الجمع لا بد منه واحاديث النهى والمعارض لها يرشد اليها لما فيها من التصریح بقضاء الكلب ولما فى احاديث العبادلة من التصریح بالاقعا على القدمين وعلى أطراف الاصابع وقد روى عن ابن عباس ايضا انه قال من السنة ان نفس عقيب اليدين وهو مفسر المراد بالقول بالنسخ عنه ذلك وحاصل ما صرح به الحافظ من جهل ناس بهذه الاحاديث وعن المنع من المصير الى النسخ مع امكان الجمع وقد روى عن جماعة من السلف من الصحابة وغيرهم فعله كما قال النورى ونص الشافعى فى البويطى والاملاء على استنباطه واما النهى عن عقب الشيطان فقد عرفت تفسير ذلك فى شرح الحديث الاول وقال الحافظ فى التلخيص يحتمل أن يكون وارد الجاوس للتشبه بالانخير فلا يكون منافيا للعود على العقبين بين السجدين والاولى أن يمنع من كون الاقعا المروى عن العبادلة مما يصدق عليه حديث النهى عن عقب الشيطان عند اجابة قدم

لوقوفهم مع العادة أو كانت له صلى الله عليه وآله وسلم عينان بين كتفيه مثل سم الخطايا يصيرهما لالتصميم كما الشباب أو غير ذلك مما ذكره القسطلانى فى المواهب اللدنية وقبه بعد والصواب المختار انه محمول على ظاهره وان هذا الابصار اذ انما حقيقى خاص به صلى الله عليه وآله وسلم المختص به فمما عاده وعلى هذا عمل البخارى فانه اخرج هذا الحديث فى علامات النبوة كذا نقل

عن الإمام أحمد وغيره وقيل غير ذلك مما فيه ضعف أو رأى يفتى أو بعد هذا الحديث أخرجه مسلم في الصلاة (عن) عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سأل بين الخليل التي أنصرت) منبها للمعقول أي ضهر ثياب أذخات في بيت وجلل عليها بجل ليكثر عرفها ١٧٢ فيذهب رهاها وبقرى لها وشتد يزيها أو كان فرسه الذي ساق به يسمى السكب وهو أول فرس ملكه وكانت

من تفسيره

(باب ذكر تشهد ابن مسعود وغيره)

(عن ابن مسعود قال سألني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد كفي بين كفيه كما يعلى السور من القرآن الثعالب لله والصلوات والعلقيات السلام عليه كأي النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليه وأعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله رواه الجماعة وفي القضا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا قلنا أحدكم في الصلاة لم يبدل الثعالب لله وكرهه عليه عند قوله وعلى عباد الله الصالحين فأنكم إذا دعاهم فقلتم وسلمت على كل عبد لله صالح في السماء والأرض وفي آخره ثم يتخير من المسئلة ما شاء من عليه ولا جرم من حديث أبي عبيدة عن عبد الله قال سألني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد وأمره أن يجعله الناس الثعالب لله وكرهه قال الترمذي حديث ابن مسعود أصح حديث في التشهد والعمل عليه عندنا أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين) الحديث قال أبو بكر البرزاني أصح حديث في التشهد قال وقد روى من نيف وعشرين طريقا وسعدا أكثر ما روى من جرم بذلك البغوي في شرح السنة وقال مسلم إنما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود لأن أصحابه لا يختلفونهم به (بعضه وغيره) قد اختلف أصحابه وقال الذهلي أنه أصح حديث روى في التشهد ومن مرجه أنه أنه في عامه دون غيره وإن رواه لم يختلفوا في حرف منه بل قالوا مرفوعا على صفة واحدة وقد روى التشهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة غير ابن مسعود منهم ابن عباس وسباقي حديثه ومنهم جابر أخرجه حديثه الترمذي وابن ماجه والترمذي في العلال والحالكم ورجاله ثقات ومنهم عمر أخرجه حديثه مالك والشافعي والحاكم والبيهقي روى مرفوعا وقال الدارقطني لم يختلفوا في أنه موقوف عليه ومنهم ابن عمر أخرجه حديثه أبو داود والدارقطني والطبراني ومنهم علي أخرجه حديثه الطبراني في أسناد ضعيف ومنهم أبو موسى أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والطبراني ومنهم عائشة أخرجه الحسن ابن سفيان في مسنده والبيهقي ورجع الدارقطني وقته ومنهم سمرة أخرجه أبو داود وأسناده ضعيف ومنهم ابن الزبير أخرجه الطبراني وقال تفرديه ابن الهيثم ومنهم معاوية أخرجه الطبراني وأسناده حسن قاله الحافظ ومنهم سالم أخرجه الطبراني والبرزاني وأسناده ضعيف ومنهم أبو جندب أخرجه الطبراني ومنهم أبو بكر أخرجه البرزاني وأسناده حسن وأخرجه ابن أبي شيبة مرفوعا ومنهم الحسين بن علي أخرجه الطبراني ومنهم طلحة ابن عبيد الله قال الحافظ وأسناده حسن ومنهم أنس قال وأسناده صحيح ومنهم أبو هريرة

المسابقة (من الحقة) وهو موضع يقرب المدينة (وأماها) أي غانيتها (ثبته الوداع) ومنها وبين الحقة ما خمسة أميال أو ستة أو سبعة (وسابق بين الخليل التي أنصرت) بفتح الصاد وتشديد الميم المقصورة وفي رواية لم تنصركم بكون الصاد وتختف الميم (من الثانية) المذكورة (إلى مسجد بخازنيق) بضم الزاي الموحدة ويسمى ناديه جواز إضافة المساجد إلى بابها أو المصلى فيها ويلاحظ به جواز إضافة أعمال البر إلى بابها أو نسبتها إليهم ولا يكون ذلك أكثر كلمة لهم ويحتمل أن يكون ذلك قد علمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن تكون هذه الإضافات وقعت في زمنه ويحتمل أن يكون ذلك مما حدث بعده والاول أظهر وأجهر وعلى الجواز والخالف في ذلك إبراهيم الخضري قوله أن المساجد لله والجواب أن الإضافة في مثل هذا إضافة تمييز لا ملك (وان عبد الله ابن عمر) بن الخطاب (كان فيمن سابق بها) أي بالليل أو بهيئته المسابقة وهذا الكلام ما من قول ابن عمر عن نفسه كما تقول عن نفسك أنه يفعل كذا أو هو من

مقول نافع الرازي عنه واستبط منه مشروعية تفضير الخليل وتقرينها على الجري وأهداه لاعتزاز كلمة الله تعالى قال ونصرة يذنه قال تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة الآية وأخرجه البخاري أيضا في المغازي وأبو داود في الجهاد والنسائي في الخليل (عن) أنس رضي الله عنه قال أني رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم بحال) وكان مائة ألف كما عند ابن أبي شيبة في

طريق جديد سلا وكان ثراجا زاد في الفتح أرسل به العلامة الحضرمي (من خراج البحرين) بلدة بين بصرة و عمان وهو أول
خارج حمل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعند البخاري في المغازي من حديث عرو بن عوف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلامة الحضرمي وبعث أباعبيدة قتلهم ١٧٣ أبو عبيدة بالمال فبسته فقام منه تعين الآتي به

لكن عند الواقدي ان رسول
العلماء الحضرمي هو العلامة
ابن جارية النخعي فاعله كان رقيق
أبي عبيدة (فقال) صلى الله عليه
وآله وسلم (أنثرو) بالمثلة أي
صبوه (في المسجد وكان أكثر
قال أي به رسول الله صلى الله
عليه) وآله وسلم فخرج رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
الى الصلاة ولم يلتفت اليه أي
الى المال (فقال الضي الصلاة جاء
فجاس اليه كما كان يرى أحد الا
اعطاه منه) (اذ جاءه العباس)
عنه (رضي الله عنه) فقال يا رسول
الله أهبطي) منه (فأني فاديت
نقبي) يوم يدن (وقاديت عقيل)
ابن أخي أي حسين أسيرنا يوم يدن
(فقال له) أي العباس (رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
خذ حقلنا) من اطينية وهي مل
اليد (في ثوبه) أي حذاء العباس في
ثوب نفسه (ثم ذهب) (رضي الله
عنه) (يقول) من الافلال وهو الرفع
والجل أي يرفعه (فلم يستطع)
جعله (فقال يا رسول الله أومر)
وللاصلي من بضم الميم وسكون
الراء (بعضهم يرفعه الى قال) صلى
الله عليه وآله وسلم (لا) أمر أحدنا
يرفعه (قال فارفعه أنت على قال)
(لا) أرفعه في انما فعل صلى الله عليه

قال واسناده صحيح أيضا ومنهم أبو سعيد قال واسناده صحيح أيضا ومنهم الفضل بن عباس
وأم سلمة وحذيفة والمطلب بن ربيعة وابن أبي أوفى وفي أسانيدهم مقال وبعضهم مقارب
قوله الثعبان لله هي جمع تحبسة قال الحافظ ومعناها السلام وقيل البقاء وقيل العظمة
وقيل السلامة من الآفات والنقص وقيل الملك قال الحبيب الطبري يحتمل أن يكون لفظ
القيمة مشتق من كابين هذه المعاني وقال الخطابي والبغوي المراد بالثعبان أنواع التعظيم
قوله والصلاة قبل المرات الخمس وقيل أعم وقيل العبادات كلها وقيل الدعوات وقيل
الرحمة وقيل الثعبان العبادات القلبية والصلاة العبادات الفعلية والطيبات
العبادات المالية كذا قال الحافظ وقوله والطيبات قبل هي ما طالب من الكلام وقيل
ذكر الله وهو أخص وقيل الأعمال الصالحة وهو أعم قال البيضاوي يحتمل أن يكون
والصلاة والطيبات عطف على الثعبان ويحتمل أن تكون الصلوات مبتدأ خبره محذوف
والطيبات معطوفة عليها قال ابن مالك اذا جاءت الثعبان مبتدأ ولم يكن صفة او صرف
محذوف كان قولك والصلوات مبتدأ ثلاثا يعطف نعت على منعوته فيكون من باب عطف
الجل بعضهم على بعض في كل جملة مستقلة وهذا المعنى لا يوجد عند اسقاط الواو قوله
السلام قال الحافظ في التخصيص أكثر الروايات فيه يعني حديث ابن مسعود بتعريف
السلام في الموضعين ووقع في رواية التلصا في سلام علينا بالتمكين وفي رواية الطبراني
سلام عليك بالتمكين وقال في الفتح لم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بهذا
اللام وانما اختلف في ذلك في حديث ابن عباس قال النووي لا خلاف في جواز الامرين
وايكن بالالف واللام أفضل وهو الموجود في روايات صحيح البخاري ومسلم وآله
المنصب وعدل الى الرفع على الابتداء للدلالة على الدوام والثبات والتعريف فيما بالالف
واللام اما الله فقد يري أي السلام الذي وجه الى الرسل والانبياء عليك أي النبي
أولهم أي السلام المعروف لكل أحد وهو اسم من أسماء الله تعالى ومعناه التعويد
بالله والتمسك به أو هو السلامة من كل عيب وآفة ونقص وفساد قال البيضاوي عليهم
أن يقر دونه صلى الله عليه وسلم بالذكر لشرفه ومن يدقه عليه ثم عليهم أن يخصوا أنفسهم
لان الاقسام بها هم ثم أمرهم بتعظيم السلام على الصالحين اعلاما منه به بان الدعاء
للمؤمنين ينبغي أن يكون شاملا لهم اه والمراد بقوله ورجة الله احسانه وقوله وبركاته
زاد منه من كل خير قاله الحافظ قوله أشهد أن لا اله الا الله زاد ابن أبي شيبة وحده لا شريك
له قال الحافظ في الفتح وسنذكره مضعف لكن ثبتت هذه الرواية في حديث أبي موسى عند
مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني وعند أبي
داود ابن عمر انه قال زد فيها وحده لا شريك له واسناده صحيح قوله وأشهد أن محمدا

وآله وسلم ذلك معه تنبيهه على الاقتصاد وترك الاستمكنا من المال (فمن العباس منه) (ثم ذهب يقوله) فلم يستطع جعله (نقال)
العباس (يا رسول الله أومر) (وللاصلي من) (بعضهم يرفعه قال لا) أمر (قال فارفعه أنت على قال لا) أرفعه (فمنه) (العباس
(ثم استعمله فاقامه على كاهله) ما بين كتيهه (ثم أطلق) (رضي الله عنه) (قال يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (بنيته) (م)

الاتباع (بضمه حتى تحقق علينا جهيمان برصه لما قام رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) من ذلك المجلس (وتم) بالفتح أي
وهناك (أما) أي من الدراهم (دراهم) بجملة حالته وهي أدهنى أن يكون هناك ذرهم فالحال قبله للمنفى لا النفي فالجموع منتف
بالنفي القيد لا تنافي المقيد وان كان ١٧٤ ظاهره نفي القيام حالة ثبوت الدراهم حالة البر ماوى وللعنف محمود وفي هذا الحديث

بيان كرم النبي صلى الله عليه وآله
وآله وسلم وعدم التفاته إلى
المال قبل أو كثر وإن الامام
يؤتيه أن يفرق مال المصالح في
مستحقها ولا يؤخره ووضع
الحديث من هذا الحديث هنا
مع ما شئت ترك المسالون
أمة ونحوها في المسجد
إذا لم يمنع مما وضع له
المسجد من الصلاة وغيره مما يجرى
المسجد لأجله ونحوه وضع هذا
المال ووضع مال زكاة الفطر
ويستأد منه بوجوه ما يقع ما يقع
تفقه في المسجد كمال الشرب من
يعطس ويثقل التفرقة بين ما يوضع
للتفرقة وبين ما يوضع للخرن فجمع
الثاني دون الأول (عن محمود بن
الربيع) انظر إلى الانصاري
الجماني (انتهى بن مالك)
يكسر العين ونحوه الانصاري
السالمى الملقى الأحمى (وهو من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله
وآله (وسلم) ممن شهد بدرا من
الانصار) رضى الله عنهم (انه
أن رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) وأسلم انه بعث إلى رسول
الله وجمع بينهما بأنه جاءه اليه مرة
بنفسه وبعث اليه أخرى أما
مما تضمنه وأما ما ذكرنا
بارسول الله قد أنكرت بصري

عبد رسول الله صلى الله عليه وآله
عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا أن يقول لعبد رسول الله عليه وآله
أرساله يقول فأنكم إذا فعلتم ذلك في لغة الجاهل فأنكم إذا قلتموها والمراد قوله وعلى
عباد الله الصالحين وهو كلام مستتر بين قوله الصالحين وبين قوله أئمة قوله على كل
عبد صالح استدلى به على أن الجمع المضاف والجمع المحلى بالأدب في قوله في السماء والارض
في رواية بين السماء والارض أخرجهما الامام علي وغيره قوله ثم يخبر من المسئلة قد
قدمنا الاخر في باب الامر بالتشهاد الاول اختصنا في الروايات في هذه الكلمة وفي ذلك
دليل على مشروعية الدعاء في الصلاة قبل السلام من أمور الدنيا والآخرة ما لم يكن انما
والى ذلك ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة لا يجوز إلا بالدعوات الماثورة في القرآن والسنة
وقالت الهادوية لا يجوز طلقا والحديث وغيره من الأدلة المتكثرة التي فيها الاذن بطلاق
الدعاء مقدمه تدعيهم ولولا ما رواه ابن زياد عن البعض من الاجماع على عدم وجوب
الدعاء قبل السلام لكان الحديث منتهضا للاستدلال به عليه لان الاختير في أحد النفي
لا يدل على عدم وجوبه كما قال ابن زشد وهو المتقرر في الأصول على انه قد ذهب إلى
الوجوب أهل الظاهر وروى عن أبي هريرة وقد استدلى بقوله في الحديث إذا قعد أحدكم
في الصلاة قبله تسلي وقوله في الرواية الأخرى وأمره أن يعطه الناس القائلون بوجوب
التشهاد الاختير وهم عمر وابن عمر وأبو مسعود والهادي والشافعي وقال
الزوي في شرح مسلم مذهب أبي حنيفة ومالك وبه ورأى ان التشهادين سنة وآله
ذهب الناصر من أهل البيت عليهم السلام قاله روى عن مالك القول بوجوب الأخير
واستدل القائلون بالوجوب أيضا بقول ابن مسعود كذا نقول قبل أن يرض عنا التشهاد
السلام على عباد الله الحديث أخرجه الدراطة في البيهقي وصححه وهو مشهور بفرعية
التشهاد وأجاب عن ذلك القائلون بعدم الوجوب بأن الأوامر المذكورة في الحديث
للازشارة عدم ذكر التشهاد الأخير في حديث المسمى وعن قول ابن مسعود بأنه تدرجه ابن
عقبة كما قال ابن عبد البر ولكن هذه الأعياد فادحا وما الاعتدال بعدم المذكور في حديث
المسمى فيصيح الآن يعلم ناسرا الامر بالتشهاد عنه كما قدمنا وأما الاعتذار عن الوجوب
بأن الامر المذكر صرف لهم مما كانوا يقولون من تلقاء أنفسهم فلا يدل على الوجوب
أو بان قول ابن عباس كإيماننا السورة يترشد إلى الايراد لان تعليم السورة غير واجب فما
لا يقول عليه ومن جملة ما استدلى به القائلون بعدم الوجوب ما ثبت في بعض روايات
حديث المسمى من قوله صلى الله عليه وسلم فإذا فعلت هذا فقد غفرت صلاتك وترجمه على
القائلين بالوجوب إيجاب جميع التشهد وعدم الغفص ببعض الشهادتين كما كانت الهادوية

أراد به ضيق بصره كما سلم أو عاده كما عند غيره والاولى أن يكون أطلق المسمى لقربه منه ومشاركته في نوات بعض بنفس
بما كان يهده في حال الصفة (وأنما صلى لقوى) أي لاجلهم يعني انه كان يؤمهم كما صرح به أبو داود الطيالسي عن ابن ابيهم بن
سعد (فإذا كانت الامطار) أي وجدت (مال الوادي) أي سأل المسافر في الوادي فهو من اطلاق الجبل على الجبال والاطباء في

ظرفي الزيدى وان الامطار حين تكون تنشى سيل الوادى (الذى يبنى وينهم) فيجول بين وبين الصلاة معهم لانى (لم أستطيع ان آق معهم فامسلى بهم) وفي رواية لهم أى لاجلهم (وددت) بكسر الدال الاولى أى غثيت (يا رسول الله انك تأتى قمى فتملى فى ينى فأتخذهم صلى قال) الراوى (فقال له) أى لعبان (رسول الله ١٧٥ صلى الله عليه وآله وسلم سأفعل) ذلك

(ان شاء الله) عاقبتهم بحسنه الله

تعالى الآية الكهف لا يجرّد

التسبرك لان ذالك سيثبت مكان

الشیخ مجزوماً به قاله ابرماوی

کاکرماتی و بیوز لمانینی کا لحاظ

ابن حجر كونه للتبرك لان اطلاعه

صلى الله عليه وآله وسلم يا لحي

على الجزم بان ذلك سيقع فتدبر

کتاب (قال عبدیان) بیہل ان

یہودیوں نے یہودی افسانہ نگاروں کی

أشياء ما يدان أطول المديت
(أشياء ما يدان أطول المديت)

آل (مؤلف: [غير معروف])

والله اعلم بالصواب

سؤال: كان في الجاهلية...

امروزه ما نسبت به گذشته ارتقاء

لنمارفاس: يا ذن رسول الله صلى

لَقَدْ عَاسَمَهُ (وَأَلَهُ (وَسَمَهُ) فِي

لَدْخُولِ (فَافْزَنْتَاهُ) وَفِي رِوَايَةٍ

لاورای فاساڈنا قادت لهما

یالتی وای بکرو فی رواۃ ائی

دیس و معہ انویکری و عرواسی

من طريق أنس عن عتيان فأتانا

من شاء الله من اصحابه وجماعته

ان عند ابتداء التوجه هو أول

كرّم عند الرسول اجمع عموا

غيره فليستوا معي الى الله عاين

آلہوسنم (فلم میڈیاس) سٹیج

المسألة والسلام أي في الدار ولا

غیرہا (حین) وفی روایۃ حسن

هَذَا يَنْبَغُ (قَالَ) عَمِيَانُ (فَأَشْرَفَ)

افصلى وكعبتين تمسلم) من الصلاة

تغذية الصبي ^١ من الرضوع (على

بنفس الدليل الذي استدلوا به على ذلك وقد اختلف العلماء في الافضل من التسميات
فذهب الشافعي وبعض اصحاب مالك الى ان تسمي ابن عباس افضل لزيادة انط المباركات
فيه كما ياتي وقال ابو حنيفة وأحمد وجهه والفقهاء وأهل الحديث تسمي ابن مسعود افضل
لما قدمه من المرحلت وقال مالك تسمي عمر بن الخطاب افضل لانه عليه الناس على الخير
ولم ينزع احد من انطه التسميات لله والزكاة الطيبات الصلوات لله الحديث وفي رواية
بسم الله خير الاسماء قال البيهقي لم يجز لقروا في ان هذا الحديث موقوف على عمر ورواه
بعض المتأخرين عن مالك مرفوعا قال الحافظ وهو وهم وقامت الهادوية افضلها مارواه
زيد بن علي عن علي عليه السلام ونقله بسم الله وبالله والحديث والاسماء الحسنى كلها لله
أشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد ان محمدا عبده ورسوله وضم اليه ابو طالب
مارواه الهادي في المنتخب من زيادة التسميات لله والصلوات والطيبات بعد قوله والاسماء
الحسنى كلها لله قال النووي واتفق العلماء على جوازها كلها يعني التسميات الثمانية
من وجه صحيح وكذلك نقل الاجماع القاضي أبو الطيب الطبري (وعن ابن عباس قال
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التسمية كما يعلمنا السورة من القرآن فكان
يقول التسميات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله
وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمدا
رسول الله ورواه مسلم وأبو داود وجماعة الحفاظ ورواه الترمذي وصححه كذلك لكنه ذكر
السلام منكرا ورواه ابن ماجه كسلم لكنه قال وأشهد ان محمدا عبده ورسوله ورواه
الشافعي وأحمد بن حنبل في السلام وقالوا فيه وان محمدا لم يذكر التسميات الباقي كسلم ورواه
أحمد بن حنبل في آخر كذلك لكن بتعريف السلام ورواه الشافعي كسلم لكنه ذكر السلام
وقال وأشهد ان محمدا عبده ورسوله الحديث أخرجه أيضا الدارقطني في أحد زوائد
وابن حبان في صحيحه بتعريف السلام الاول وتسمية الثاني وأخرجه الطبراني في تسمية
الاول وتعريف الثاني قوله التسميات المباركات الصلوات الطيبات قال النووي تقديره
والمباركات والصلوات والطيبات كصافي حديث ابن مسعود وغيره ولكن حذف
أخضاها وهو جائز معروف في اللغة ومعنى الحديث ان التسميات وما بعدها مستحقة لله
تعالى ولا يصح حقيقة غيره والمباركات جمع مباركة وهي كثيرة الخيرة وقيل التسميات
زيادة استعملها حديث ابن عباس كما استعمل حديث ابن مسعود على زيادة الواو ولا
وقوع الاجماع كما قدمنا على جواز كل تسمي من التسميات الصحيحة لكان الا لازم الاخذ
بالرائد قال النمن ألقاها وقد مر شرح بقية ألقاها الحديث

(دخلاً الى البيت) ينادي بالمرءة و(يقول) يا زينة

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين (أولئك الذين يحبون الله ورسوله ويقاتلون في سبيل الله والحق والعدل) (آل عمران: ١٠٢) (سورة آل عمران: ١٠٢)

استندوا منه مشيئة الصلاة الزائدة في جماعة البار (قال) فتدبروا (و) حسنا (أو) غيره

[illegible]

بفتح الخاء وكسر الراء على طميطع مضاف الطميطع على ر عليه بعد النسخ من دقيق وان عريته عن اللحم فمستعدة وكذا ذكره قوتوب وزاد من علم بان ليله قال وقيل هي حذامن دقيق فبسمهم وسكنى في الجهرة فمعه وقال ابو الهيثم والمنصور هي من الخالة وقال عياض المراد بالخالة ١٧٦ دقيق لم يفرق والحريه للمسلمات دقيق طميطع ابن (قال) عتيان (فتاب)

أى جاء (في البيت ورجال من أهل الدار) أى الخلة (ذوو عديد) بعضهم اثر بعض لما سبوا فادوم على الله عليه وآله وسلم (فاجتمعوا فقالوا) (أين مالك بن الدخشن) بضم الدال وفتح الجيم وسكون الباء وكسر الشين (أوابن الدخشن) شك الراوى هل هو صغير أو كبير لكن عند البخارى في البخاريين من رواية معمر مكبر من غير شك وفي رواية لمسلم الدخشم يأمير وقاتل الطبراني عن أحمد بن صالح أنه الصواب (فقال بعضهم) قيل هو عتيان راوى الحديث كذا ادعاه ابن عبد البر في التمهيد قال في الفتح وليس فيه دليل على ما ادعاه من أن الذي ساره هو عتيان (ذلك) أى ابن الدخشن أو ابن الدخشم (مما في) يجب الله ورسوله) ليكون يود أهل النفاق وفي البخاري لابن اسحق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهت ما كاهذا ومن بن على غير ما سجد الضمير انزل على أنه يرى من النفاق أو كان قد أطلع من النفاق أو النفاق الذي اهتم به ليس نفاق الكفر وإنما أنكر العصابة تودد لأخفافين ولعل له

(عن ابن مسعود قال كذا قول قبل أن يرض عنا التشهد السلام على الله السلام على جبريل وميكائيل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقولوا هكذا ولكن قولوا التحيات لله وذكره رواد الدارقطني وقال اسناده صحيح) الحديث أخرجه أيضا البيهقي وصححه وهو من جملة ما استدل به القائلون بوجوب التشهد وقد ذكرنا ذلك مستوفى في شرح حديث ابن مسعود وقد صرح صاحب ضوء الثمار أن الفرض هنا بمعنى التبيين وهو معنى لا وجود له في كتب الفقه وقد صرح صاحب النباية أن معنى فرض الله واجب وكذا في القاموس وغيره والقرض معان أخر مذكورة في كتب الفقه لا تناسب المقام ومن جملة ما اعتد به في ضوء الثمار أن قول ابن مسعود هذا اجتمع أدلته ولا يخفى أن كلامه هذا خارج عن جرح الرواية لانه يصددها لا يصددها (الراوى) وقول الصحابي فرض علينا واجب علينا اخبار عن حكم الشارع وتبليغ إلى الأمة وهو من أهل اللسان العربي وتجويزه ما ليس بفرض فرضا بهد فالأولى الاقتصار في الاعتذار عن الوجوب على عدم الإكراه حديث المسي وعدم العلم بتأخر هذا عنه كما تقدم قال المصنف رحمه الله وهذا يعني قول ابن مسعود يدل على أنه فرض عليهم (اه) وعن عمر بن الخطاب قال لا تجزئ صلاة إلا تشهد رواه سعيد في سننه والبخاري في تاريخه) الأثر من جملة ما تقدم به القائلون بوجوب التشهد وهو لا يكون صحة الأعلى القائلين بصحبة أقوال الصحابة لا على غيرهم فلو رآنا قاله رايا لرواية بخلاف ما تقدم عن ابن مسعود وقد سكت ابن عبد البر عن الشافعي أنه قال من ترك التشهد ساهيا أو عامدا فعيابه إعادة الصلاة إلا أن يكون الساهي قريبا فيعود إلى تمام صلاته ويتشهد وإلى وجوب إعادة الصلاة على من ترك التشهد ذهبت الهادوية وقد قدمنا غير مرة أن الإخلال بالواجبات لا يستلزم طلاق الصلاة وأن المستلزم لذلك انقضاء الإخلال بالشروط والأركان

(باب الإشارة بالسبابة وصحة وضع المدين)

(عن وائل بن حجر أنه قال في صحة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قد فاقترش رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل حذمه فته الأيمن على فخذه اليمنى ثم قبض فثبت من أصابعه وحلق حلقه ثم رفع أصبعه فرائه يحر كهي يدعو به رواده أحد والنسائي أبو داود) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن خزيمة والبيهقي وهو طرف من حديث وائل المذكور في صحة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم قوله ثم قد فاقترش رجله اليسرى استدل به من قال بغير وعية الفرض والتسبب في إيلوس الأخير وقد تقدم تحقيق ذلك قوله ووضع كفه اليسرى على فخذه أى عمدة فبسمه بوضعه قال

عند رافق ذلك بما وقع لحاطب (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) راداعلى القائل مقاليته هذه (لا تقل ذلك) عنه امام (الأثر) قد قال لا اله الا الله) أى مع قول محمد رسول الله والطميطع انما يقول ولمسلم ليس يشهد أن لا اله الا الله وكانهم فهموا من هذا الاسم فقام لان لا يجرى بذلك بل لا ذلك لم يقولوا في جوابه انه يقول ذلك وما هو في قلبه كما وقع عنده من (يريد بذلك وجه

(الله) أي ذات الله فانتفت عنه الظنة بشهادة الرسول له بالاختلاص وقلة المؤمن ورسوله (قال) القائل (الله ورسوله أعلم) بذلك (قال) فأنزري وجهه (أي توجهه) ونصيحته إلى المناقبين (قال) الكرمانى يقال نصحت لآله ثم قال قد ضمن معنى الانتماء والظاهر أن قوله إلى متعلق بوجهه فهو الذى يتعدى إلى متعلق نصيحته ١٧٧ محذوف العلم به (قال) رسول الله صلى الله

عليه وآله (وسلم) فإن الله قد حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي (أي يطلب) بذلك وجه الله عز وجل إذا أدى القرائن واجتنب المناهى والا فجرد اللفظ بكامة الاختلاص لا يحرم النار لما ثبت من دخول أهل المعاصى فيها أو المراد من التحريم هذا التحريم التخليد لهما بين الأدلة أو تحريم دخول النار للمعدة للكانرين لا لطلبه المعدة للعصاة وفي هذا الحديث من القوائد ما ماسة الإجماع والاحتياط المرع عن نفسه بما فيه من حاجة ولا يكون من الشكوى وأنه كان في المدينة مساجد للجماعة سوى معصاه صلى الله عليه وآله وسلم والتخلف عن الجماعة في الطرقات والأماكن واتخاذ موضع معين للصلاة وأما النهى عن إبطان موضع معين من المسجد ففيه حديث رواه أبو داود وهو محمول على ما إذا استلزم رباطه أو موقعه تسوية الصلوة وانعموم النهى عن إمالة الزائر من زاره مخصوص بما إذا كان الزائر هو الإمام الأعظم فلا يكره وكذا من أذن له صاحب المنزل وفيه التبرك بالمواضع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم

إمام الحرمين يشتر أصحابها مع التفرج قوله وجعل حسد مرفقه أي طرفه والمراد كما قال في شرح المصابيح أن يجعل عظم مرفقه كأنه رأس وتذ قال ابن رسلان يرفع طرف مرفقه من جهة العضد عن خلفه حتى يكون مرتفعاً عنه كما يرتفع الوشع الأرض ويضع طرفه الذي من جهة الكف على طرف خلفه الأيمن قوله ثم قبض فثمن أي أصبعين من أصابع يده اليمنى وهو ما انحصر والبصير قوله وحاق بقصد اللام أي جعل أصبعيه حلقمة والحلقمة يسكن اللام جمعها حلق يتعتم على غير قياس وقال الأصمعي الجمع حلق بكسر الحاء مثل قصعة وقصع قوله فرأيت به يجر كها قال البيهقي يحتمل أن يكون مراده بالقرينك الإشارة بها لا تكبر برحمتكها حتى لا يعارض حديث ابن الزبير عندهما أي داود والنسائي وابن حبان في صحيحه بلفظ كان يشير بالسبابة ولا يجر كها ولا يجاوز بصره إشارة قال الحافظ وأما في مسلم دون قوله ولا يجاوز بصره إشارة انتهى وليس في مسلم من حديث ابن الزبير إلا الإشارة دون قوله ولا يجر كها وما بعده وعما يروى في ما ذكره البيهقي رواية أي داود وحديث وائل فاشتم باللفظ وأشار بالسبابة وقد ورد في وضع اليمنى على القمذ حال التشمدها ت هذه أحداها والثانية ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس في الصلاة وضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة والثالثة قبض كل الأصابع والإشارة بالسبابة كافي حديث ابن عمر الذي سجد ذكره المصنف والرابعة ما أخرجه مسلم من حديث ابن الزبير بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قعد يدعو وضع يده اليمنى على خلفه اليمنى ويده اليسرى على خلفه اليسرى وأشار بأصبعه السبابة ووضع إبهامه على أصبعه الوسطى وبلغم كفه اليسرى ركبته والخامسة وضع اليد اليمنى على القمذ من غير قبض والإشارة بالسبابة وقد أخرجه مسلم رواية أخرى عن ابن الزبير يدل على ذلك لأنه اقتصر فيها على مجرد الوضع والإشارة وكذلك أخرجه ابن عمر ما يدل على ذلك كما سبأني وكذلك أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أبي حميد دون ذكر القبض اللهم إلا أن تجعل الرواية التي لم يذكر فيها القبض على الروايات التي فيها القبض جل المطلق على المقيد وقد جعل ابن القيم في الهدى الروايات المذكورة كلها واحدة قال فإن من قال قبض أصابعه الثلاث أراد به أن الوسطى كانت مضومة ولم تكن منشورة كالسبابة ومن قال قبض اثنين أراد أن الوسطى لم تكن مقبوضة مع البصير بل انحصرت والبصير متساويتان في القبض دون الوسطى وقد صرح بذلك من قال وعقد ثلاثاً وخمسين فإن الوسطى في هذا العقد تكون مضومة ولا تكون مقبوضة مع البصير انتهى والحديث يدل على استحباب وضع

٢٢ نيل أو وطئ أو يدته فادعنه أن من دعى من الصالحين لينيرك به أنه يجيب إذا أمن القننة ويحتمل أن يكون عتباناً على طالب بذلك الوقوف على جهة القبلة بالقطع وفيه اجابة الفاضل دعوة المفضول والتبرك بالمشائبة والودع واستحباب الزائر بعض أصحابه إذا علم أن المستدعي لا يكره ذلك والاستئذان على الداعي في بيته وإن تقدم منه طلب

الحضور وان اتخذوا مكان في البيت للصلاة لا يستلزم وتخصيه ولو أطلق عليه اسم المستحب وفيه اجتماع أهل الملة على الامام أو العالم اذا ورد منزل بعضهم ليستقيموا منه ويتبركوا به والتبعية على من يظن به الله اذ في الدين عند الامام على جهة النصيحة ولا يهد ذلك عيبه وان على الامام أن ١٧٨ يتثبت في ذلك ويحمل الامر فيه على الوجه الجليل وفيه انه اذن من غاب عن

الجماعة بلا عذر وأنه لا يكفي في الايمان النطق من غير اعتقاد وأنه لا يجزئ في الدار من مات على التوحيد والصلاة في الرحال عند الخطر وصلاة التواضع في جماعة وسلام المأموم حين يسلم الامام وان رد السلام على الامام لا يجب وان الامام اذا اراد قوما أهم وشهوده تباين بدوا أو أكل الخبز وان العمل الذي يتبع به وجهه الله ينبغي صاحبه اذا قبله الله وان من نسب من يظهر الاسلام الى النفاق وشقوه لرؤية تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا يفسق بل يعذر بالتأويل (عن عائشة رضي الله عنها ان أم حبيبة رملته بنت أبي سفيان بن حرب (وأم سامة) هند بنت أبي أمية رضي الله عنهم ما وهما من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكانتا من هاجر الى الحبشة ذكرنا) كذلك اكثر الرواة وللمسئلي والجهوى ذكرنا واهله سبق فلم من النماض كالا ينفى (كنيسة) ففتح الكاف أي معجدا للصارى (وأبنا الحبشة) أي هما ومن كان معهما من النسوة ولا يصلي وغيره وأما للصارى في الصلاة في الجمعة عن هشام ان تلك الكنيسة كانت تسمى مارية

اليدين على الركبتين حال الجلوس للشهادة ويجمع عليه قال أصحاب الشافعي تكون الاشارة بالصبح عند قوله الا الله من الشهادة قال النووي والسبب أن لا يجاوز بصره اشارته وفيه حديث صحيح في سنن أبي داود ويشير بها موجهة الى القلب وينوي بالاشارة التوحيد والاختلاص قال ابن رسلان والحكمة في الاشارة الى ان العبد سبحانه وتعالى واحد ليعلم في توحيد بين القول والفعل والاعتقاد وروى عن ابن عباس في الاشارة انه قال هي الاختلاص وقال مجاهد طعمة الشيطان (ومن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه ورفع أصبعه اليمنى التي في الابهام فلدعاها ويده اليسرى على ركبتيه باسطها عليهم او في لفظ كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي في الابهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى رواه ما احمد ومسلم والنسائي) وأخرج نحوه الطبراني باللفظ كان اذا جلس في الصلاة للشهادة نصب يده على ركبتيه ثم يرفع أصبعه السبابة التي في الابهام وباقي أصابعه على عينيه مقبوضة قولاً ووضع يده على ركبتيه ورفع أصبعه ظاهراً هذا عدم القبض لشي من الاصابع فيكون دليلاً على الهبة التماسية التي قدمناها الا ان يحمل على اللفظ الآخر كما سلف ويمكن أن يقال ان قوله ويده اليسرى على ركبتيه باسطها عليهم ما شعره بقبض اليمنى والكنية اشعاره به فلهذا على انه يمكن أن يكون توصيف اليسرى بانها مبسوطة ناظراً الى رفع أصبع اليمنى للدعاء فيه قيل انه لم يرفع أصبع اليسرى للدعاء والحديث يدل على مشروعية الاشارة وقبض الاصابع كافي للفظ الاخر من حديث الباب وقد تقدم البحث عن ذلك

(باب ما جاء في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

(عن أبي مسعود قال أتانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن في مجلس سعد بن عبادَةَ فقال له: يا بن عبد الله أوصي بك نفسك نصلي عليك قال يسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم حتى نعلمنا أنه لم يسأله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك خير مجيد والاسلام كما قد علمت رواه احمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه ولا جد في لفظ آخر نحوه وفيه كيف نصلي عليك اذا نحن صلياً في صلاتنا الحديث أخرجه أيضاً أبو داود وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وحسنه والحاكم وصححه والبيهقي وصححه وزادوا النبي الاخير بعد قوله قولوا اللهم صل على محمد

وله في الجنازة عن هشام بن حمزة وزاد في قوله لا تشك النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن عروة بن رزاد قال في مرضه الذي مات فيه ولمسلم من حديث حذنب انه صلى الله عليه وآله وسلم قال نحو ذلك قيل ان توفي بنفسه وزاد فيه فلا يتخذوا القبور مساكناً لها أي لم عن ذلك قال في الفتح وقائدة التخصيص على زمن النهي الاشارة الى انه من الامر الذي لم

بسم الله الرحمن الرحيم (فيها انوار) أي تمثيل (فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان اولئك) بكسر الكاف لان الخطاب اؤتمت وقد تم (اذا كان فيهم الرجل الصالح فلت باع على قبره مبعدا وصورة تيك الصور) وفي رواية أي ذروا بن عساكر تلك واتمنا عمل ١٧٩ ذلك وأقلهم لبعثنا سوارية تلك الصور وتذكره وأحدهم الصالحة

فيعتدون كما يعتدون في شئ مختلف
من بعد ادهم خلاف وجه اول
مرادهم ووسوس لهم الشيطان
ان اسلافكم كانوا يعبدون هذه
الصور ويعظمونها ويعبدونها
لخذا النبي صلى الله عليه وآله
وسلم عن مثل ذلك أشد التحذير
سدا للذريعة المؤدية الى ذلك
وفي الحديث دليل على تحريم
التصوير وحل بعضهم الوعيد
على من كان في ذلك الزمان اقرب
العهد بعد عبادة الارثان وأما
الاثن فلا وقد اطنب ابن دقيق
العمدي رد ذلك وقال البضاوي
اما كانت اليهود والنصارى
يعبدون بشعور الانبياء تعظيما
لشأنهم ويحجبونهم قبله
يتوجهون في الصلاة نحوها
واخذوها أو ثابا عنهم ومنع
المسلمين عن مثل ذلك فاما من
اتخذ مصيدا في جوارح الخ
وقصد التسبيل بالاقرب منه
لالتعظيم له ولآلته وجه نحوه فلا
يدخل في ذلك الوعيد اه وشعوه
في النفس طلال وفيه مخالفة
للحديث الصحيح النبوي ولذا رافى
القاضي محمد بن هلى الشوكاني
وجه الله رداعبه او في الحديث
حواز حكايا ما شاهداه الم

وزاد أبو داود بعد قوله كما باركك على آل إبراهيم لفظ في العالمين وفي الباب عن كعب بن
 جحزة عند الجماعة وسباق وعن علي عليه السلام عند الساق في مسند علي باللفظ حديث
 أبي هريرة لا تخفى وعن أبي هريرة وسباق أيضا وعن طلحة بن عبيد الله عند الساق باللفظ
 اللهم صل على محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم أنك حميد مجيد وبارك على محمد وآل
 محمد كما باركك على إبراهيم وآل إبراهيم أنك حميد مجيد وفي رواية وآل محمد في الموضعين
 ولم يقل فيهما وآل إبراهيم وعن أبي سعيد عند البخاري والساق وابن ماجه باللفظ قولوا
 اللهم صل على محمد عبدك ورسولك كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وآل محمد كما باركك
 على إبراهيم وآل إبراهيم وعن بريدة عند أحمد باللفظ اللهم اجعل صلواتك ورحمتك
 وبركائك على محمد وآل محمد كما جعلتهما على آل إبراهيم أنك حميد مجيد وفيه أبو داود الأعمى
 اسمه أنيس وهو ضعيف جدا ومعهما بالوضع وعن زيد بن خزيمة عند أحمد والساق باللفظ
 قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعن أبي حميد وسباق وعن ربيعة بن ثابت وجابر
 وابن عباس عند المستغفري في الدعوات قال النووي في شرح المذهب ينبغي أن يجمع
 ما في الأحاديث الصحيحة فتقول اللهم صل على محمد النبي الأمي وعلى آل محمد وآل واجه
 وذريته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وآل واجه
 وذريته كما باركك على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين أنك حميد مجيد قال العراقي
 بقي عليه ما في الأحاديث الصحيحة الناطة أخرى خمسة يجمعها قولك اللهم صل على
 محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آل محمد وآل واجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل
 بيته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد اللهم بارك على محمد النبي الأمي
 وعلى آل محمد وآل واجه وذريته كما باركك على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين أنك
 حميد مجيد انتهى وهذه الزيادات التي ذكرها العراقي نابتة في أحاديث الباب التي ذكرها
 المصنف وذكراها وقد وردت زيادات غير هذه في أحاديث أخر عن علي وابن مسعود
 وغيرهما ولكن فيها ما لا قول في الحديث قبولوا الاستدلال بذلك على وجوب الصلاة عليه
 صلى الله عليه وسلم لم يعد التشهد إلى ذلك ذهب عمر وابنه عبد الله وابن مسعود
 وجابر بن زيد والشامي ومحمد بن كعب القرظي وأبو جعفر الباقر والهادي والقاسم
 والشامي وأحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل وابن المواز واختاره القاضي أبو بكر بن العربي
 وذهب إليه من رأى عدم الوجوب منهم مالك وأبو حنيفة وأصحابه والعمري والأوزاعي
 والناصري من أهل البيت وآخرون قال الطبري والطحاوي أنه أجمع الملة ممنون
 والمتأخرون على عدم الوجوب وقال بعضهم أنه لم يقل بالوجوب إلا الساق وهو

من الجائز ووجوب بيان حكم ذلك على العالم به ودم فاعل المحرمات وإن الاعتبار بالاحكام بالشرع لا بالعقل وفيه كراهة الصلاة في المقابر سواء كان يجنب القبور وعليه أو اليه (فاوإثنا) يكسر المكاف وقد تقع (شرار الخلق) عند الله يوم القيامة) يكسر الشين المعجمة جمع ثم كسر و يحار وأما الشيراز فقال السقاقي جمع ثم كزفوا أن يذور رجال هذا الحديث يصرون وفيه

التحديث بانهم في الاخبار بالافراد والعنف وأخرجه البخاري أيضا في هجرة الحبشة ومسلم في الصلاة وكذا النسائي (عن أنس) ابن مالك (رضي الله عنه قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ففزل أهل المدينة في حق أي قبيلة) يقال لهم بنو عمرو بن عوف فاقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهم أربع عشرة ليلة) وكذا رواه أبو داود عن مسدد شيخ البخاري

فيه وصق به الحافظ ابن حجر (ثم أرسل إلى بني النجار) أخواله صلى الله عليه وآله وسلم (بغاثوا) خال كونهم (مقتلهدي السيف) أي جدهم لو اجد السيف على المنكب خوفا من اليهود ولهم وما عدوه نصرته صلى الله عليه وآله وسلم (كأن أنظر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي ناقته القصواء (وأبو بكر) الصديق (ودفع) أي ركب خلفه وأهله صلى الله عليه وآله وسلم أراد تشريف أبي بكر بذلك وتوحيها بقدره والافتاد كان ليرضى الله عنه نافسة هاجر عليها (ومسألة) البخاري أي أشرفهم أوجاعهم يمشون (سورة) صلى الله عليه وآله وسلم أبا (حتى ألقى) أي طرح رحله (بشاة) أي بناحية منسمة امام دار (أبي أيوب) خالد بن زيد الأنصاري (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يحب) أن يصلي حيث أدركته الصلاة ويصلي في مريض الغنم جمع مريض أي دأواها (وأنه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أمر ببناء المسجد) بكسر الجيم وقد نفع (فأرسل إلى ملامن بني النجار فقال يا بني النجار

مسبق بالاجماع وقد طوّل القاضي عياض في الشفاء كلام على ذلك ودعوى الاجماع من الدعوى الباطلة لما عرفت من نسبة القول بالوجوب إلى جماعة من الصحابة والتابعين وأهل البيت والفقهاء ولا يمكنه لايم الاستدلال على وجوب الصلاة بعد التشهد بتأني حديث الباب من الأمر بما في سائر أحاديث الباب لأن غاية الأمر بمطلق الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقتضي الوجوب في الجملة فيحصل الاستئصال بإيقاع فرد منها خارج الصلاة فليس فيها زيادة على ما في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ولا يمكن الاستدلال بوجوب الصلاة في الصلاة بما أخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه ورواه ابن خزيمة في صحيحه والدارقطني من حديث ابن مسعود بن زيادة كيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا وفي رواية كيف نصلي عليك في صلاتنا وغاية هذه الزيادة أن تعين بهم العمل بالصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو ملحق بالصلاة وليس فيها ما يعين محل النزاع وهو إيقاعها بعد التشهد الأخير ويمكن الاستدلال على القول بالوجوب بأن الأمر المذكور في الأحاديث يعلم كيفية وهي لا تشهد بالوجوب فانه لا يشك من له شوق أن من قال لغيره إذا أعطيتك درهمه أفكيت أعطيتك يا أبا أسرا أم جهراف فقال له أعطنيه سرا كان ذلك أمرا بالكتابة التي هي السرية لا أمر بالإعطاء وتبادر هذا المعنى لغة وشرا عا عرفا لا يدفع وقد تكررت السنة وكثر فضله إذا قام أحدكم الليل فليفتح الصلاة بركعتين خفيفتين الحديث وكذا قوله صلى الله عليه وسلم في صلاة الاستحارة فليركع ركعتين ثم يقل الحديث وكذا قوله في صلاة التيسير فقم وصل أربع ركعات وقوله في التورث إذا خفت الصبح فوتر بركعة والقول بأن هذه الكيفية المسوّل عنها هي كيفية الصلاة المأمور بها في القرآن فعلمها بيان الواجب الجملي فتكون واجبة لايم الإبعاد تسليم أن الأمر القرآني بالصلاة الجملي وهو منوع لاتصاح معنى الصلاة والسلام المأمور به ما على أنه قد حكى الطبري الاجماع أن محل الآية على المذهب فهو بيان الجملي مندوب لا واجب ولو سلم أنتم اضلالة على الوجوب إمكان غايته أن الواجب فعلها مرة واحدة فأين دليل التكرار في كل صلاة ولو لم وجود ما يدل على التكرار إمكان تركها في تعليم المصلي والاعلى عدم وجوبه ومن جملة ما استدلل به القائلون بوجوب الصلاة بعد التشهد الأخير ما أخرجه الترمذي وقال حسن صحيح من حديث علي بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال الجبل من ذكرت عنده فلم يصل علي قالوا وقد كرر النبي في التشهد وهذا أحسن ما يستدل به على المطلوب لكن بعد تسليم تخصيص الجبل بترك الواجبات وهو منوع فان أهل اللغة والشرع والعرف بطلهون

فأما من قال ساوموني في الثمن (بما طمئنتكم) أي بستانكم (هذا قالوا لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله عز وجل أي من الله كما وقع عند الإسماعيلي وفي الفتح تهيده لا نطلب الثمن أي كن الأمر فيه إلى الله وزاد ابن ماجه أيضا وظاهر الحديث أنهم لم يأخذوا

منه ثم اختلف في ذلك اهل السير (قال انس) رضي الله عنه (فكان فيه) أي في الحائظ الذي في مكانه المجهول (ما أقول لكم
 قبورا مشركين وفيه خرب) بفتح الخاء وكسر الراء اسم جمع واحد مربة كسكم وكلمة قال ابن الجوزي وهو المعروف وكذا ضبط
 في سنن أبي داود ولا يري زخرب بكسر الخاء وفتح الراء جمع مربة كعنب وعنية ١٨١ حكمه الخطابي وذ كر ضبط آخر فيه بحث
 (وفيه فضل فامر النبي صلى الله

عليه وآله (وسلم) بقبور
 المشركين فنبشت) وبالاعظام
 فنبشت (ثم بالخراب خسويت)
 بازالة ما كان في تلك الخرب
 (و) أصر) بالتحل قطع فمه و
 التحل قبله (المسجد) أي في جهنم
 (وجعلوا عضاديه الطيارة)
 فنبشت عضادة بكسر العين قال
 صاحب العين عضاد كل شيء ما
 يشد منه من حواليه وعضادات
 الباب ما كان عليه ما يعلق الباب
 إذا أصقق (وجعلوا ينفون)
 الصخر وهم يرتجزون) أي
 يعاطون الرجز فنبشت النفوسهم
 ليسهل عليهم العمل (والنبي
 صلى الله عليه وآله وسلم)
 يرتجز معهم وهو يقول اللهم
 لا خير الاخير الاخر فاعفر
 للانصار) الأوس والخزرج
 الذين نصره على أعدائه
 (والهاجرة) الذين هاجروا من
 مكة الى المدينة فنبشت فيه صلى
 الله عليه وآله وسلم وطبأ الاحر
 والمستهلى فاعفر الانصار على
 نضيق اعقر معني استبرولفظ أبي
 داود فانصر الانصار واستشكل
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 هذا مع قوله تعالى وما علمناه
 المشرك والحوال ان المستمع

اسم الجبل على من يشيع عيسى بواجب فلا يستفاد من الحديث الوجوب واستدلوا
 أيضا بحديث عائشة عند الدارقطني والبيهقي بلفظ الصلاة لا يظهر الصلاة على وهو
 مع كونه في اسناده عمرو بن شعور وهو متروك وجار الجعفي وهو ضعيف لا يدل على المطلوب
 لان غايته ايجاب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم من دون تقييد بالصلاة فإين دليل
 التقييد بها الصلاة فإين دليل تعيين وقتها بعد التشميد ومثله حديث سهل بن سعد عند
 الدارقطني والبيهقي والحاكم بلفظ الصلاة لا يدل على نفيه وهو مع كونه غير مفيد
 للمطلوب كما عرفت ضعيف الاسناد كما قال الحافظ في التلخيص ومن جملة ادلتهم ما أخرجه
 الدارقطني من حديث أبي سعيد بلفظ من صلى صلاة لم يصل فيها على وعلى أهل بيته
 لم يقبل منه وهو لا يدل على المطلوب وغايته ايجاب الصلاة في مطلق الصلاة فإين دليل
 التقييد بعد التشميد على انه لا يصلح للاستدلال به فان الدارقطني قال بعد اخرجه
 الصواب انه من قول أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين واستدلوا أيضا بحديث فضالة بن
 عبيد الا في وغايته ايجاب الصلاة في مطلق الصلاة عند ارادة الدعاء في الدليل على
 الوجوب بعد التشميد على انه حجة عليهم لا لهم كما سياتي المصنف ومن جملة ادلتهم ما قاله
 المهدي في البحر انه لا يحتج في غير الصلاة اجماعا فتعين في الامور والاجماع ممنوع فقد قال
 ملائكة اثم العبد من قول الله ذهب أهل الظاهر وقال الطحاوي انها يجب كذلك
 واختاره الطحاوي من الشافعية قال ابن دقيق العيد وقد كثر الاستدلال على الوجوب في
 الصلاة بين المذاهب فان الصلاة عليه لا واجبة بالاجماع ولا تجب في غير الصلاة بالاجماع
 فتعين ان تجب في الصلاة وهو ضعيف جدا لان قوله لا تجب في غير الصلاة بالاجماع ان
 أراد لا تجب في غير الصلاة عيناه فهو صحيح لكنه لا يلزم منه أن يجب في الصلاة عينها بخلاف
 أن يكون الواجب مطلق الصلاة فلا يجب واحد من المعنيين أعني خارج الصلاة ودخل
 الصلاة وان أراد أنهم من ذلك وهو الوجوب المطلق فممنوع اه ومن جملة ادلتهم
 ما أخرجه البراق في مسنده من رواية اسمعيل بن ابان عن قيس عن معاذ عن جابر بن سمرة
 قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم المنبر فقال آمين آمين آمين فالتلوا مثل عن ذلك فقال
 أناني جبريل الحديث وفيه ورغم انف امرئ ذكرت عنده فلم يصل على واسمعيل بن
 ابان هو الغزوي كذب به يحيى بن معين وغيره فلم حديث كعب بن جعفر عنده الطبراني ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وما الى المنبر فقال حين ارتقى درجة آمين ثم رقى أخرى
 فقال آمين الحديث وفيه ان جبريل قال له عند الدرجة الثالثة به من ذكرت عنده فلم
 يصل عليك فقلت آمين ورجاله نفثت كما قال العراقي وحديث جابر عنده الطبراني بلفظ
 شقي من ذكرت عنده فلم يصل على بغيره فان الوجوب عند الذكر من غير فرق بين داخل

عليه صلى الله عليه وآله وسلم النساء الشهر لا انشاده على ان التحليل ما عدا المشهور من الرجز شعر اهذ او قد قيل انه صلى
 الله عليه وآله وسلم قاله ما بالنا معجزة فنخرج عن وزن الشهر وفي الحديث جواز التصرف في المقبرة المملوكة بالهبة والبسج
 وجواز ان يمشي القبور بالدراسة اذ لم تكن محترمة وجواز الاقفا المقابر المشركين بعد تشييدها واخراج ما فيها وجواز بناء

المسجد في أماكنهم قبل وفيه جوار قطع الأضراس المبركة للعاجلة أخذ من قوله وأمر بالفضل فقطع وفيه نظر لاحتمال أن يكون ذلك على الأثر ما بان تكون ذلك كذا أو ما أن تكون مما طرأ عليه ما قطع ثمرته ورواها هذا الحديث كما هم يصرون وفيه الحديث والعلمة بنحو القول وأخرجه ١٨٢ البخاري في الصلاة والصواب والمجرب والبيع ومسلم في الصلاة وكذا

أبو داود والنسائي وابن ماجه
 (عن) عبد الله (ابن عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه) أنه كان يصلي إلى بعيره وقال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقلعه أي يصلي إلى بعيره في طرف قبيلته ومراح المصنف بهذا الحديث هنا الإشارة إلى أنه انتهى عن ذلك وهو كونها من الشياطين كأنه يقول لو كان ذلك مانعا من صحة الصلاة لامتنع مثله في جعلها أمام المصلي وكذلك صلاة راعيها وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي النافلة على بعيره قاله في التبع وتعبه العيني فقال ما بعد هذا الجواب عن وقوع الخطاب فإنه قد ذكره عن الصلاة في معاطن الأبل حتى يشعر إليه اه وليست عبارة الحافظ كما أنها القسطلاني تعالاه في كماله عرفة فان عبارة الحافظ في التبع هكذا وقد نازع إلا ما على المصنف في أنه لا يجهل حديث ابن عمر المذكور بأنه لا يلزم من الصلاة إلى البعير وجعل له ستره عدم كراهة الصلاة في مبركه واجب بان مراده الإشارة إلى ما ذكر من عسلة النبي وهو كونها من الشياطين

الصلاة وخارجها أو المقاتلون بالوجوب في الصلاة لا يقولون بالوجوب خارجها فما هو جواهم من الوجوب خارجها فهو وجوبها عن الوجوب داخلها على أن التمسيد بدونه عندهم مشهور بوقوع الذي كرم من فغير من أضيف إليه والذكر الواقع حال الصلاة لا يس من غير إذا كروا الحاق ذلك الشخص بذكر غيره يمنع منه وجود النافذ وهو ما يشعر به السكون عند سماع ذكره صلى الله عليه وسلم من الغلبة وفطر التسوية بغير خلاف ما إذا جرى ذكره صلى الله عليه وسلم من الشخص نفسه فكيف به عنوا فاعلى الاتفات والرقعة ويؤيد هذا الحديث الصحيح أن في الصلاة تشغلا ومن ثم مضى ما يستدل به على الوجوب في الصلاة تقييداً بالمثل المخصوص أعني به التشتمل بما أخرجه المالك والبيهقي من طريق يحيى بن السباعي عن رجل من آل الحرث من ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنظ إذا تشتمل أحدكم في الصلاة فليقل الحديث لولا أن في أسناده رجلا يجهل ولا وهو هذا الحارث والمصنف لم يثبت عندي من الأدلة ما يدل على معالوب القائلين بالوجوب وعلى فرض بدونه فذلك تعليم المصلي للصلاة لا سيما مع قوله صلى الله عليه وسلم فإذا جاءت ذلك فليقل الصلاة فليقل الحديث على التلويح ويؤيد ذلك قوله لا من مسعود ورواه بعد تعاليم التشتمل إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقروا وإن شئت أن تقعد فقد أعجز به أسعد وأبو داود والترمذي والداود طفي وفيه كلام يأتي أن شاء الله في باب كون السلام فرضاً وبعد هذا فنحن لا نشكر أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم من أجل الطاعات التي يتقرب بها الخلق إلى الخالق وإنما نازعنا في إثبات واجب من واجبات الصلاة بغير دليل بقضيه مخافة من القول على الله بما لم يقل ولكن نقصص التشتمل الأخير بما لم يدل عليه دليل صحيح ولا ضعيف وجميع هذه الأدلة التي استدل بها القائلون بالوجوب لا تختص بالأخير وغاية ما استدلوا به على تخصيص الأخير ما حدث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجامس في التشتمل الأوسط كما يجامس على الرضا أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وليس فيه الاشارة وعية التخصيص وهو يحصل بجهله أخف من مقابلته أعني التشتمل الأخير وأما أنه يستلزم ترك ما دلل الدليل على مشروعية فيه فلا ولا شأن المصلي إذا اقتصر على أحد التشتملات وعلى أحصر ألتا الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كان مسارعاً غاية المسارعة باعتبار ما يتبع من تطويل الأخير بالنموت من الأربع والأدعية المأمور بطلتها ومدة ما فيه إذا تقررت الكلام في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فاعلم أنه قد اختلف في وجوب ما على الأقل بعد التشتمل فذهب الهادي والعامر والمؤيد بالله وأجد بن حنبل وبعض أصحاب الشافعي إلى الوجوب واستدلوا بالأول المذکور في الأحاديث المشتهرة على الال وذبح

كما في حديث عبد الله بن مغفل فما خلفت من التماسطير ويحوى في حديث البركة كما يقولون الشافعي
 كان ذلك مانعا من صحة الصلاة لامتنع مثله في جعلها أمام المصلي وكذا صلاة راعيها وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي النافلة على بعيره اه كلام الحافظ وحديث ابن مغفل والبراء الذين أشار إليهم الحافظ أخرجه الأول ابن ماجه

نعم سد الله بن معقل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلو في غير ارض الغنم ولا تصلوا في اعراب الا بل فانهم اختلفوا
من الشياطين وأخرج الثاني أبو داود من حديث البراء بن عازب قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في
مبارك الأبل فقال لا تصلوا فيها فانهم من الشياطين وأخرج الامام أحمد من ١٨٣ حديث عبد الله بن معقل أيضا باسناد

صحیح يافظ لا تصلوا في اعراب
الأبل فانهم اختلفت من الجن الا
تروا الى عيونهم ونفرتهم اذا
عرفت هذا علمت ان الحافظ ابن
سحر رحمه الله يقل ان البخاري
وجه الله ذكر النهي عن الصلاة
في معاطن الأبل صريحا وانما
قال حراد البخاري الاشارة الى
ما ذكر من علمه النبي من الصلاة
في اعراب الأبل الواردة في
الاحاديث التي على غير شرطه
من حديث ابن معقل والبراء
الذين ذكرناهما من انما
اختلفت من الشياطين ولا يلزم
من الاشارة الى صلاة النهي
ذكرها صريحا في التزمنة فان
البخاري رحمه الله كثير ما يشير
الى الاحاديث الواردة على غير
شرطه كما لا يخفى ذلك على من عرف
صنيعه وتبضع كلام الشارحين
في مواضع كثيرة واستنبط
البخاري من حديث ابن عمر
المذكور انه لا يلزم من النهي
عن الصلاة في معاطن الأبل
فرد الصلاة كما انه لا يلزم من
النهي عن الصلاة في المقبرة
فساد الصلاة قال البخاري باب
ما يكره من الصلاة في القبور
ورأى عمرو أنس بن مالك يصلي
عند قبر فقال القبر القبور وما امره

الساق في أحد قوله وأبو حنيفة وأصحابه والناس الى انها سنة فقط وقد تقدم ذكر
الدلالة من الجانبين ومن جملة ما احتج به الآخرون هنا الاجماع الذي حكاه النووي على
عدم الوجوب قالوا فيكون قرينة لعل الاوهر على التدب قالوا ويؤيد ذلك عدم الامر
بالصلاة على الأبل في القرآن والخلاف في تعيين الأبل من هم وسيأتي في الباب الثاني
ونشرح بقية الفاظ حديث ابن مسعود ياتي في شرح ما بعده من احاديث الباب (وعن
كعب بن جعرة قال قلنا يا رسول الله قد علمنا وأعرفنا كيف السلام عليك فكيف الصلاة

قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك جمد مجيد اللهم
بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك جمد مجيد رواء الجماعة الان
التمهذي قال فيه صلى الله عليه وآله في الموضوعين لم يذكر آله قوله قد علمنا الخ يعني بما تقدم
في احاديث التمسيد وهو السلام عليكم أي النبي ورحمة الله وبركاته وهو يدل على تاخر
مشروعية الصلاة عن التمسيد قوله فكيف الصلاة فيه انه يتدب لمن أشكل عليه كيفية
ما فهم جلسته ان يسأل عنه من له علم قوله قولوا استدل به القائلون بوجوب الصلاة في
الصلاة وقد تقدم البحث عن ذلك قوله وعلى آل محمد في رواية لابي داود وآل محمد يذهب
على وسائر الروايات في هذا الحديث وغير ما ثبتا منها وقد ذهب البعض الى وجوب زيادتها
قوله كما صليت على آل ابراهيم هم اسمعيل واسحق وأولادهما وقد جمع الله لهم الرحمة
والبركة بقوله ورحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه جمد مجيد ولم يسمهم بالغيرهم فقال
النبي صلى الله عليه وسلم اعطاهما تفضيحه الآتية واستشكل جماعة من العلماء التشبيه
للمصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بالصلاة على ابراهيم كافي ببعض الروايات أو على آل ابراهيم
كافي ببعض الآخر مع ان التشبيه دون التشبيه في الغالب وهو صلى الله عليه وسلم
أفضل من ابراهيم وآله وأجيب عن ذلك بالجواب منها ان التشبيه مجموع الصلاة على محمد
وآله مجموع الصلاة على ابراهيم وآله كفي آل ابراهيم معظم الانبياء فالتشبيه به أقوى من
هذا الملية ومنها ان التشبيه وقع لاصل الصلاة باصل الصلاة لا للقدربا للقدربا ومنها
ان التشبيه وقع في الصلاة على الأبل لا على النبي صلى الله عليه وسلم وهو خلاف الظاهر
ومنها ان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم باعتبار تكررها من كل فرد يصير باعتبار مجموع
الافراد أعظم وأوفر وان كانت باعتبار الفرد مساوية أو نافضة وفيه ان التشبيه حاصل
في صلاة كل فرد فالصلاة من المجموع مأخوذة فذلك فلا يتحقق كونها أعظم وأوفر
ومنها ان الصلاة عليه كانت ثابتة والسؤال انما هو باعتبار الزائد على القدر الثابت
وبانضمام ذلك الزائد المساوي أو الناقص الى ما قد ثبت تصغير أعظم قدرا ومنها ان
التشبيه غير منظور فيه الى جانب زيادته ونقص وانما المقصود ان هذه الصلاة نوع

بالاعادة قال في الفتح استنبطه من تنادى أنس على الصلاة ولو كان ذلك يقتضي الفساد لقطعها أنس فدل على الجواز مع
الكره اه وهكذا الصلاة في معاطن الأبل في الله العجب كيف يتحقق مثل هذا على من يتصدي شرح مثل هذا الكتاب
الطال ولكن للشغب بالاعتراض ومجبهة دفع الكلام الصحيح الواقع من المعاصر مفسدا لا يخفى على من انصف ولم يتعسف

ورواة هذا الحديث ما بين من روى وكوفي ومذاهب وثقة الحديث والعنفية والقول واخرجه مسلم والترمذي وقال حسن صحيح
 (عن انس بن مالك) رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) عرضت على النار الجنة (وأنا أصلي) استدلل
 البخاري بهذا الحديث على جواز الصلاة ١٨٤ وقدم الأصلي نازقال الشافعي لاجته في الحديث على ما يوجب له لانه صلى

عليه وآله وسلم لم يبق في ذلك محتارا
 وانما عرض عليه ذلك لمعنى
 اراده الله تعالى تبيين العباد
 بواجب بان الاختيار وعدمه
 في ذلك سواء منه لانه صلى الله
 عليه وآله وسلم لا يقر على باطل
 قبل على ان مثله جائز قاله الحافظ
 ابن حجر وتعبه العيني فقال لان
 التسوية فان الكراهة متأكد
 عند الاختيار أو ما عند عدمه
 فلا كراهة لعدم العلة الموجبة
 للكراهة وهي التشبه بعبدة
 النار قال في التلخيص الجامع بين
 الترتيب والحديث وسبب ذهاب
 المصنفين وبين قبليته في الجملة
 وأساس من هذا عندى أن
 يقال لم يشع المصنف في الترجمة
 بكراهة ولا غير ما فهمت من أن
 يكون مراده التفرقة بين من بقي
 ذلك بينه وبين قيامه وهو قادر
 على ازالته أو أخرجه عنه وبين
 من لا يقدر على ذلك فلا يكروى
 حتى التامى وهو المطلق لحديثي
 الباب ويكره في حق الاول كما وقع
 التمسح به بذلك عن ابن عباس في
 التاميل وعن ابن سيرين انه كره
 الصلاة الى القبور والى بيت ناز
 (عن ابن جرير رضى الله عنه ما عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال اجعلوا في بيوتكم من
 صلاتكم) النافله قال القرطبي

تعظيم واجلال كما فعل في حق ابراهيم ونقروا واشتهروا تعظيمه وتشريفه وهو خلاف
 الظاهر ومنها ان الغرض من التشبيه قد يكون لبيان حال المشبه من غير نظر الى قوة
 المشبه به وهو قليل لا يجعل عليه الاقرسية ومنها ان التشبيه لا يقتضى أن يكون
 المشبه دون المشبه به على جهة المازم كما صرح بذلك جماعة من علماء ايدان وفيه انه
 وان لم يقتض ذلك نادرا فلاشك انه غالب ومنها انه كان ذلك منه صلى الله عليه وسلم
 قبل أن يعلم انه أفضل من ابراهيم ومنها ان مراده صلى الله عليه وسلم أن يتم النعمة
 عليه كما أتمها على ابراهيم وآله ومنها ان مراده صلى الله عليه وسلم أن يبقى له انسان صدق
 في الاخرين كابراهيم ومنها انه سأل أن يتخذ الله خذلا كابراهيم ومنها انه صلى
 الله عليه وسلم من جله آل ابراهيم وكذلك آله فالمشبه هو آله الصلاة وعلى آله الصلاة
 على ابراهيم وآله الذي هو من جملتهم فلا ضرورة في ذلك قوله انك جسد أى محمود الافعال
 مستحق لجميع المحامد لما في الصيغة من المبالغة وهو تعديل لما في الصلاة منه وهو الجسد
 المتصنف بالجسد وهو كال النمرق والكرم والصفات المصودة قوله اللهم بارك البركة هي
 الثبوت والدوام من قولهم بارك البعير اذا ثبت ودوام أى آدم شرفه وكرامته وتعظيمه
 (وعن فضالة بن عبيد قال سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يدعى في صلاة فلم يصل
 على النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم يعمل هذا ثم دعاه فقال له أو
 اغيرة اذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد الله والثناء عليه ثم يصل على النبي صلى الله عليه
 وسلم ثم يمدح بعد ما شاوروا اله الترمذي رحمه الله) الحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي
 وابن خزيمة وابن حبان والحاكم قوله عمل هذا أى دعائه قبل تقديم الصلاة وفيه دليل
 على مشروعية تقديم الصلاة قبل الدعاء ليكون وسيله لا لاجابة لان من حق السائل أن
 يتلف في نيل ما أراد وقد روى الحديث غير المصنف باللفظ مع رجال يدعون في صلته لم يجهد
 الله ولم يصل على النبي قوله والثناء عليه هو من عاف العام على الخاص قوله ما شاع في
 أكثر الروايات بما شاع في من خير الدنيا والآخرة وفيه الاذن في الصلاة بطلاق الدعاء
 من غير تقييد بعمل مخصوص قيل هذا الحديث موافق في المعنى الحديث ابن مسعود وغيره
 في التشميد فان ذلك متضمن للتعبيد والثناء وهذا الجملة وذلك صيد المراد وهو لا يتم
 الا بعد تسليم ان النبي صلى الله عليه وسلم مع الرجل يدعو في قعدة التمشيد وقد استدل
 بالحديث القائلون بوجوب الصلاة في الصلاة وقد تقدم الجواب عن ذلك قال المصنف
 رحمه الله تعالى وفيه من لا يرى الصلاة عليه فرضا حيث لم يأمر تاركها بالاعادة
 وبعضه قوله في خير ابن مسعود بعد ذكر التمشيد ثم يصير من المسئلة ما شاء اه

من لا يعمض والمواد النورق بل دليل ما رواه مسلم من حديث جابر عن ابي عبد الله (باب)
 لبيته نصيبا من صلواته وليس فيه ما يني الاحتمال وقد حكى عياض عن بعضهم ان معناه اجعلوا بعض فراضكم في بيوتكم
 لانه صلى الله عليه وسلم من لا يخرج الى المسجد من فسوقه غير من وهذا وان كان محتملا لكن الاول هو الراجح وقد بالغ الشيخ يحيى الدين

فقال لا يجوز جعله على التفرقة وفي الصحيحين حديث ما رواه أم الناس في يومئذكم كان أفضل الصلاة صلاة المرقى في بيته إلا المكتوبة وإنما شرع ذلك لكونه أبعده عن الرياء وانتزاع الرقة فيه والملائكة ولكن قال القسطلاني استثنى منه نفل يوم الجمعة قبل صلاتهم أقال أفضل كونه في الجامع لفصل البكور وكعتا الطواف والاحرام ١٨٥ وكذا التراويح للجماعة (ولا تتخذوها)

أي البيوت (قبور) أي كالقبور
موجودة من الصلاة وهو من
التشبيه بالمسبح المبدع بخذف
حرف التشبيه له ما الغنة وهو
تشابه البيت الذي لا يصلح فيه
بالقبر الذي لا يشك في الميت من
العبادة فيه وقد جعل البخاري
هذا الحديث على منع الصلاة في
المقابر ولهذا ترجمه به وأعقب بأنه
ليس فيه تعرض بطوار الصلاة
في المقابر ولا منعها بل المراد
منه الحث على الصلاة في البيت
فإن المرقى لا يصلح أن يكون في بيوتهم
وكانه قال لا تكونوا كأولئك في
القبور حيث انقطع عنهم
الاعمال وأزنت التكليف
ولو أني دما تأوله البخاري أقال
المقابر وأجب بأنه قد ورد في مسلم
من حديث أبي هريرة بالفظ المقابر
وتعقب بأنه كيف أنال حديث
برو وغيره بأنه مطابق لما ترجم له
ولا يخفى فساد هذا التعقب لما
عرفت من عادة البخاري أنه يثبت
إلى ما لم يكن على شرطه وأي
سوح في ذلك إذا عرف ذلك من
عادة المصنف إذا لم يشأ في
الاصطلاح قال في الفتح قوله باب
كرهية الصلاة في المقابر استنبط
البخاري من قوله في الحديث
ولا تتخذوها قبورا أن القبور

باب ما يستدل به على تفسير آله المصلي عليهم

(عن أبي سعيد الساعدي أنهم قالوا يا رسول الله كيف صلى عليك قال قولوا اللهم صل على
محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما
باركت على آل إبراهيم أنك سيد محمد متفق عليه) الحديث الصحيح طائفة من العلماء على
أن الآل هم الأزواج والذرية ووجهه أنه أقام الأزواج والذرية مقام آل محمد في سائر
الروايات المتقدمة واستدلوا على ذلك بقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس
أهل البيت ويظهركم تطهير الآل ما قبل الآية وبعدها في الزوجات فانه ذلك بارادتهم
وأشهر ذلك كثير الخطابين بها بارادتهم غيرهن وبين هذا الحديث وحديث أبي هريرة الآتي من
هم المرادون بالآية وبسائر الأحاديث التي أجعل فيها الآل ولكنك يشك على هذا
امتناعه صلى الله عليه وسلم من ادخال أم سلمة تحت الكساء بعد سؤالها ذلك وقوله صلى
الله عليه وسلم عند نزول هذه الآية مشيرا إلى علي وفاطمة والحسن والحسين اللهم ان
هؤلاء أهل بيتي بعد ان يكسوا بالكساء ونمى ان الآل هم الذين حرمت عليهم الصدقة
وهم بنو هاشم ومن أهل هذا القول الامام يحيى وامتدل القائل بذلك بان زيد بن أرقم قسم
الآل بهم وبين أنهم آل علي وآل جعفر وآل عبدل وآل العباس كما في صحيح مسلم والصحاح
أعرف بمراده صلى الله عليه وسلم فيكون تفسيره بقرينة على التبيين وقيل أنهم بنو هاشم
وبنو المطلب والى ذلك ذهب الشافعي وقيل فاطمة وعلي والحسن وأولادهم والى ذلك
ذهب جمهور أهل البيت واستدلوا بحديث الكساء الثابت في صحيح مسلم وغيره وقوله صلى
الله عليه وسلم فيه اللهم ان هؤلاء أهل بيتي مشيرا إليهم ولكنه يقال ان كان هذا التركيب
يدل على الحصر باعتباره المقام أو غيره فغاية ما فيه استخراج من عدمهم بقفه ومه والاحاديث
التي أتت على أنهم أمهم منهم كما ورد في بني هاشم وفي الزوجات مخصصة بمنطقه العموم هذا
المفهوم واقصاه صلى الله عليه وسلم على تعيين البعض عند نزول الآية لا ينافي اخباره
بعد ذلك بالزيادة لان الاقتصار بما كان لازمة لالبعض أو قبل العلم بان الآل أعم من
المعينين ثم يقال اذا كانت هذه الصيغة تقتضي الحصر فما الدليل على دخول أولاد المطلب
بالكساء في الآل مع ان مفهوم هذا الحصر يخرجهم فان كان ادخالهم بمخصص وهو
التفسير بالذرية وذرية صلى الله عليه وسلم هم أولاد فاطمة فالفرق بين مخصص ومخصص
وقيل ان الآل هم القرابة من غير تقييد والى ذلك ذهب جماعة من أهل العلم وقيل هم
الامة جميعا قال النووي في شرح مسلم وهو أظهرها قال وهو اختيار الأزهري وغيره
من الحقين اه واليه ذهب شنوان المجيرى امام المائتين ومن شعره في ذلك
آل النبي هم اتباع ملته من الاعاجم والسودان والعرب

٢٤ نيل في ليست محلا للعبادة فتكون الصلاة عليهم كروحة وكأنه أشار إلى ما رواه أبو داود والترمذي في ذلك مما
ليس على شرطه وهو حديث أبي سعيد عن رفوعا الأرض كلها مسجد الا المقبرة والجامع ورجاله ثقافت وقال في الفتح أيضا وقد نازع
الاسما على المصنف أيضا في هذه الترجمة فقال الحديث دال على كراهة الصلاة في القبور لا في المقابر قلت قد ورد بلفظ المقابر

بما رواه مسلم عن حديث أبي هريرة باقلا لا تقطعوا بينكم مرة بركة قال ابن القين تأوله البخاري على كراهة الصلاة في المقابر وتأوله
 جماعة على أنه اغتنامه المذهب إلى الصلاة إلى البيوت إذا الموق لا يصلون في بيوتهم وهي القبور قال فاما جواز الصلاة في المقابر أو
 المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك ١٨٦ قلت ان أراد الله لا يؤخذ منه بطريق المنطوق فسلم وان أرادني ذلك

مطلقا فلا فقد قدم ما وجه
 استنباطه اه فخرجت من كلام
 الحافظ رد ما تقيده القسطلاني
 وقد صرحوا بان على كلام المكلف
 على محمل صحيح أو على من الغائه
 ونقل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم
 أنهم استدلوا بهذه الحديث على
 ان المقبرة ليست بموضع الصلاة
 وفي هذا الحديث الحديث
 والاجابة بالافراد والعمدة
 وأخرجه مسلم وابن ماجه (عن
 عائشة وابن عباس رضي الله
 عنهما قالما نزل الموت برسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم)
 حذف الفاعل على السلام به ولا يذ
 نزل مبنيا للمفعول (طفق) أي
 جعل (بطريق خبيصة) أي كسأله
 اعلام (له على وجهه) الشريف
 (فان اغتم بها) بالعين المجردة أي
 تعجن بالخصلة وأخذت من
 شدة الحر (كسفتها عن وجهه)
 المباركة (نقال وهو كذلك) أي
 في حالة الطرح والكشف للغة
 الله على اليهود والنصارى) وكأنه
 سئل ما سبب لعنهم فقال (اتخذوا
 قبور انبيائهم مساجد) وكأنه
 قبل للراوى ما حكاه ذكر ذلك في
 ذلك الوقت قال (يحدروا) أمته
 أن يصنعوا قبورهم مثل (ما صنعوا)
 أي اليهود والنصارى يشيرون

للم يكن آله الاقوابه • صلى المصلى على الطاغى أبي الهب

ويدل على ذلك أيضا قول عبد المطلب من آيات

والنصر على آل الصليب سب وعابده اليوم آلت

والمراد بالآل الصليب اتباعه ومن الادهل على ذلك قول الله تعالى أدخلوا آل فرعون أشد
 العذاب لان المراد بالآله اتباعه واحتج بهذا القول بما أخرجه الطبراني ان النبي صلى الله
 عليه وسلم سئل عن الآل قال آل محمد كل نبي وروى هذا من حديث علي ومن حديث
 أنس وفي أسانيد هام قال ويؤيد ذلك معنى الآل انه فانهم س كما قال في القاموس أهـ على
 الرجل واتباعه ولا ينافي هذا اقتضاه صلى الله عليه وسلم على البعض منهم في بعض
 الحالات كما تقدم وكافي حديث مسلم في الانصبة اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمته
 محمد فانه لا شك ان القرابة أخص الآل فخصبهم بالذكور عما كان اربابا لا يشاءو كهم فيها
 غيرهم كما عرفت وضممتهم بالامة لا ينافي في ضمهم بالآل وعطف النفس على شائع ذائع كالأب
 وسنة ولغة على ان حديث أبي هريرة المذكور آخر هذا الباب فيه عطف أهل بيته على
 ذريته فاذا كان مجرد العطف يدل على التعاريف المطلقة انهم تسكون ذريته خارجة عن أهل
 بيته والجواب الجواب وان كان ههنا مانع من جعل الآل على جميع الامة وهو حديث انه
 نزل فيكم ما نتمسكن به ان نزلوا كتاب الله وعرفي الحديث وهو في صحيح مسلم وغيره فانه
 لو كان آدل جميع الامة لكان المأمور بالقسك والامر بالتمسك شيئا واحدا وهو باطل

(وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مره أن يكلم بالتمسك بالآل الاصل
 عليا أهل البيت فليقل اللهم صل على محمد النبي وأزواجه امهات المؤمنين وذريته وأهل
 بيته كما صليت على آل ابراهيم الخليل محمد بنجيد رواد أبو داود) الحديث سكنت عنه أبو داود
 والمنذرى وهو من طريق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي عن أبي هريرة
 عنه صلى الله عليه وسلم وقد اختلف فيه على أبي جعفر وأخرجه النسائي في مسنده على من
 طريق عمرو بن عاصم عن حبان بن يسار الكلبي عن عبد الرحمن بن طلحة الخزاعي عن
 أبي جعفر عن محمد بن الحنفية عن أبيه على عن النبي صلى الله عليه وسلم بالفظ حديث أبي
 هريرة وقد اختلف فيه على أبي جعفر وعلى حبان بن يسار الحديث استدلل به القائلون
 بان الزوجات من الآل والقائلون ان الذرية من الآل وهو أدل على ذلك من الحديث
 الاول لذلك الآل فيه سجلا وميونا قولنا بالتمسك بكسر الميم وهو ما يكال به وفيه دليل على
 ان هذه الصلاة أعظم أجر من غيرها وأوفر ثوابا قوله أهل البيت الاشرافه النصيب على
 الاختصاص ويجوز ان المصنف غير عليا قوله فليقل اللهم صل على محمد قال الاستوى قد
 اشترز ياد قسيدا قبل محمد عند أكثر المصنفين وفي كون ذلك أفضل فظهر اه وقد روى

انبيائهم والحكمة فيه انه راجع إلى صير النذر يجمع بين اعبادة الارثان قاله القسطلاني وقد وقع في هذه الايمان ما حذر عن
 الامة عنه فهذا الخبر من معجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم لظهور الذي قد كان يخافه وقد شاهدنا من ذلك في المدينة المنورة
 على صاحبها أفضل الصلاة والتحية ما ليس بخصم ولا يستوى على عرش الاسلام فانا لله واناليه راجعون الى ابن ذهاب

السيطان به قول هؤلاء الجهلاء وفي الحديث دلالة مصر محبة على النسي عن اتخاذ القبر ومساجد والزعم الشديد عنه وكان
 البخاري أراد أن يبين أن فعل ذلك مذموم سواء كان مع تصوير أم لا ولا يقال ليس للنصارى الاتي واحد وليس له قبرا فأنقول بان
 الجمع بازاء المجموع من اليهود والنصارى فان اليهود لهم أنبياء والمراد ١٨٧ الانبياء وكبار اتباعهم فاكفى بذلك الانبياء

وفي مسلم ما يثبت ذلك حيث قال
 في طريق جنس لم يكنوا يتخذون
 قبورا انبيائهم وصالحهم مساجد
 وانه كان فيهم انبياء ايضا لكنهم
 غير مرسلين كانوا اربابا وصريين
 في قولنا والصغير راجع الى اليهود
 فقط والمراد من امر وبالانبياء
 هم كروح وبرايم وغيرهما
 ورواية هذا الحديث ما بين يدي
 ومثله وفي رواية صحيحة
 والتحديث والاخبار والعقيدة
 وأخرج جرح البخاري في اللباس
 والمغازي وذكر في اسرارهم
 ومسلم والنسائي في الصلاة (عن
 عائشة رضي الله عنها أن وابدة)
 ففتح الواو أي أمه (كانت سوداء)
 وهي في الأصل المولودة ساعة تولد
 قاله ابن سيدة ثم أطلق على الأمة
 وان كانت كبيرة (لحقى من العرب
 فاعتقها فكانت معهم قالت)
 أي الوليدة (فخرجت صبية لهم)
 أي لهؤلاء الحسبي وكانت الصبية
 عروسا فذات مقتضاها قال في
 الفتح لم أقف على اسمها ولا على
 اسم القبيلة التي كانت لهم ولا
 على اسم الصبية صاحبة الوشاء
 اه وكان (عليها وشاح أحمر من
 سيور) جمع سبور وهو ما يثمن
 الخلد وقال الجوهري الوشاء
 ينسج عرسا من أديم ويرصه

عن ابن عبد السلام انه جعله من باب سلوك الادب وهو مبيت على ان سلوك طريق الادب
 أصعب من الامتثال ويؤيده حديث أبي بكر حين أمره صلى الله عليه وسلم ان يثبت مكانه
 فلم يتنسل وقال ما كان لابن أبي شقافة ان يتقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكذلك امتناع على عن محو اسم النبي صلى الله عليه وسلم من العجبة في صلح الحديبية
 بعد أن أمر بذلك وقال لا تمحوا اسمي أبدا وكلا الحديثين في الصحيح فتعريفه صلى الله عليه
 وسلم لهم ما على الامتناع من امتثال الامر ناديا بمتع باولوية

(باب ما يدعو به في آخر الصلاة)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا فرغ أحدكم من التشهد
 الاخير فليمتعوذ بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات
 ومن شر المسيح الدجال رواه الجماعة الا البخاري والترمذي وعن عائشة ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يدعو في الصلاة اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة
 المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة المحيا وفتنة الممات اللهم اني أعوذ بك من المعزوم والمأثم
 رواه الجماعة الا ابن ماجه) قوله اذا فرغ أحدكم من التشهد الاخير فليمتع بعبارة محمل هذه
 الاستعاذة بعد التشهد الاخير وهو مفيد وحديث عائشة مطلق فيصير عليه وهو يرد
 ما ذهب اليه ابن حزم من وجوبها في التشهد الاول وما ورد من الاذن المصلي بالدعاء بما شاء
 بعد التشهد يكون بعد هذه الاستعاذة لقوله اذا فرغ قوله فليمتع فلو استدلل بهذا الاصر
 على وجوب الاستعاذة وقد ذهب الى ذلك بعض الظاهريين وروى عن طاوس وقد ادعى
 بعضهم الاجماع على التلب وهو لا يتيمع مع مخالفة من تقدم والحق الوجوب ان علمنا هذا
 الاصر عن حديث المصنف فمما في شرحه قوله من أربع ينبغي أن يراد على هذه
 الأربع التوهم من المعزوم والمأثم كورين في حديث عائشة قوله ومن عذاب القبر
 فيه رد على المنكرين لأن من المعتلة والاحاديث في هذا الباب متواترة قوله ومن فتنة
 المحيا والممات قال ابن دقيق العيد فتنة المحيا ما يعرض للانسان مدة حياته من الافتتان
 بالديار والشهوات والجهالات واطاعتها والعباد بالله أمر الخاتمة عند الموت وفتنة الممات
 يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت أصيقت اليه لقرينها منه ويكون المراد على هذا
 بفتنة المحيا ما قبل ذلك ويجوز أن يراد بها فتنة القبر وقد صرح أنهم يفتنون في قبورهم وقيل
 أراد بفتنة المحيا الابتلاء مع زوال المعزوم بفتنة الممات السؤال في القبر مع الحيرة كذا
 في الفتح قوله ومن شر المسيح الدجال قال أبو داود في السنن المسيحية لالدجال مخفف
 عيسى ونقل العزري عن خلف بن عاصم ان المسيح بالتشديد والتخفيف واحد ويقال

بالجوهري وشبه المرأة يبرعها وتسمى وقال السنائي حيطان من أوول تخالف بينهما مائة وتسع مائة وقال الداودي
 قوب كابر وأشعره وعن الفارسي لاسمي وشاحا حتى يكون منظوما بلؤلؤ وودع اه وقوله في الحديث من سبور يدل على
 انه كان من جلد وقولها به لاسمي لاسمي كونه من معالان يبيض اللؤلؤ على حبة الخلد يصير كاللحم العيين (قالت) فانت

(فوضعت) أي الوشاح (أو وقع منها) شك الراوي (فرتبه) أي بالوشاح (حديثاً) تصغير حديثاً (وهو مائ) أي مروي (لخصته
 لخصاً) يعني لأنه كان من جملة أجور عليه المأثور (مخطوئته) بكسر الميم على النقص (عانتها القسوة) أي طلبه وسأله عنه (ثم
 يجوده) قالت فاتهم موثق به قالت عائشة ١٨٨ (فكانوا يفتشون) حق (فتشوا قبلها) بضم القاف أي فرجها وعبير بضمير

الغيبية لأنه من كلام عائشة وألا
 الخفة في السبب أي أن قول قبلي
 كما عند البخاري في أيام الجاهلية
 أو هو من كلام الوليدة على
 طريقة الثلاثين وأجبريد كما أنها
 جردت من نفسها شخصاً وأجبرت
 عندهم قالت والله في ثقافتهم
 زاد ثابت في دلائله فدهوت الله
 أن يرفق (أدبرت الحديث) وهم
 ينظرون (فألتفت) قالت فوقع
 بينهم قالت فقلت هذا الذي
 اتهموني به زعمهم) ألى أخذته
 (وأنا منه بريئة وهو ذاهب)
 حاضر (قالت عائشة بغت) أي
 المرأة (الرسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فاسلت) قالت
 عائشة (اسكت) أي المرافقة
 رواية الكشي هي فكان (أها)
 سبها) بكسر الهمزة خيفة من
 صوف أو بر (في المجد) النبوي
 (أودنش) جهامك وورديت
 صغير وفيه بيت من لاسكن له
 في المسجد سواء كان رجلاً أو
 امرأة عند من اللهمة والباحة
 الاستقلال فيه بالجمعة ونحوها
 (قالت عائشة) (فكانت) أي
 المرأة (ثابت) فحدث عندي
 (قالت) عائشة (فلا تجلس عندي
 مجلساً) قالت يوم الوشاح من
 تعاجيب ربنا يجمع أنجوبة قال

لديال ويقال للمعنى وأنه لا فرق بينهما قال أبو هريرة في الصحيح من قاله بالتخفيف
 فله سبحانه الأرض ومن قاله بالتشديد فله يكونه مسح العين قال الحافظ وحكي عن بعضهم
 بناءً المجهول في الديال ونسب قائله إلى التخصيف قال في القاموس والمسيح عيسى بن
 مريم صلوات الله عليه وبركته قال وذكر في اشتقاقه خمسة قولاً في شرح لمشارف
 الأنوار وغيره والديال لشؤمه اه قوله من المغرم والمائم في البخاري بتقديم المائم على
 المغرم والمغرم الدين يقال غرم بكسر الميم الرأى إذا ن قبل المراد به ما يستدان به لا يجوز أو
 فيما يجوز ثم يعجز عن أدائه ويحفل بأبراده ما هو أهم من ذلك وقد استعاض صلى الله عليه
 وسلم من غابة الدين وفي البخاري أنه قال صلى الله عليه وسلم قائل ما أكثر ما استعاض من
 المغرم فقال إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف

«(باب جامع أدعية مخصوص علم في الصلاة)»

(عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمني دعاء
 أدعوه في صلاتي قال قل اللهم اني ظلت نفسي ظليماً كثيرًا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاعف
 لي مغفرة من عندك وارحمي انك أنت الغفور الرحيم متفق عليه) قوله ظلت نفسي قال
 في النسخ أي علبسة ما يلجأ إليه العاقبة أو يتقص الخلق وفيه من الإنسان لا يعزى عن
 تقصير ولو كان صدقاً بقوله كثير أدري بالثلاث المثلثة وبالباء الموحدة قال النووي ينبغي أن
 يجمع بينهما فيقول كثيراً كبيراً قال الشيخ عز الدين بن جماعة ينبغي أن يجمع بين الروايتين
 في أي مرة بالثلاث ومرة بالوحدة فإذا أتى بالها ممرتين فقد نطق بما نطق به النبي صلى
 الله عليه وسلم لم يقين وإذا أتى بما ذكره النووي لم يكن آتياً بالسنة لأن النبي صلى الله عليه
 وسلم لم ينطق به كذلك اه قوله ولا يغفر الذنوب الا أنت قال الحافظ فيه أقرب بالوحدة
 واستجلاب المغفرة وهو كقولهم والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم هم ذكروا الله
 فاستغفروا الذنوب هم ومن يغفر الذنوب الا الله فأتى على المستغفرين وفي ضمن ثنائه
 بالاستغفار لروح بالامر به كما قيل ار كل شيء أثقى الله على فاعله فهو أمر به وكل شيء أثم فاعله
 فهو نواه عنه قوله مغفرة من عندك قال الطبري ذكر التنكير يدل على أن المطلوب غفران
 عظيم لا يدرك كله وورع به بكونه من عند الله سبحانه وتعالى مريد بذلك التظيم لأن الذي
 يكون من عند الله لا يحيط به وصف وقال ابن رجب في المبدية وحسين أسند هذا الاشارة
 إلى التوحيد المذكور كانه قال لا يفعل هذا الا أنت فاعله أنت والثاني وهو أحسن أنه
 أشار إلى طلب مغفرة من فضلهم الا الله فصار سبب من العبد من عمل حسن ولا غيره وبهذا
 الثالث جزم ابن الجوزي قوله انك أنت الغفور الرحيم قال الحافظ هـ حاصفة نذكرنا

الزركشي كابن سيده لا واحد لمن انظره ومعناه بكتاب قال الامام يمي وكذا هو في الصحيح يمكن لا يرى لم يجعل
 بهما التعجب مع أنه ثابت في اللغة يقال عجت ولا فاجعاً إذا جعلته يتعجب وجمع المصدر باعتباره أو بواعه لا يتعجب وفي رواية من
 أعاجيب (الأنبياء من بلدة الكفر الخجاني) راليت من الطويل وأبرأه مني وزنه فعولن مقاييس أربع مرات أي كذا

البيت المذكور القبض في الجزء الثاني وهو حذق الخماس الساكن في ثاني بحر منته فأن الشبعت حركة الخاء من الرشح صار
سالمًا أو قلت ويوم وشاح بالتونين بعد حذف التعريف صار القبض في أول بحر البيت وهو أخف من الأول واستعمال
القبض في الجزء الثاني وكذا السادس في أشعار العرب كثير جدا فادرك في اشعار ١٨٩ المولدين وهو عند المطالب بن أحمد

أصلح من الكف ولا يجوز عندهم
الجمع بين الكف وهو حذف
السابع الساكن وبين القبض
بل يشترط أن يتعاقبا وإنما
أوردت هذا القدر هنا لأن
الطبع السليم يقرر من القبض
المذكور في الحديث باحة
الخروج من البلاد الذي يحصل
لله وفيه الخنة والله يتحول إلى
ما هو خير له كما وقع له هذه المرأة
وفيه فضل الهجرة فمن دار الكفر
واجابة دعوة المظالم ولو كان
كافرا إلا في السبائك ان اسلامها
كان بعد قدومها المدينة والله
أعلم (فالت عاشة) رضى الله عنها
(نقلت لها) اى للمرأة (ما شئت
لا تعطينى معى مقعدا الا قلت
هذا البيت) قال فحدثني بهذا
الحديث المتضمن للقصة المذكورة
(عن سهل بن سعد رضى الله عنه)
هو ابن مالك الأنصاري (قال جاء
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) بنت) ابنته (فاطمة فلم يجد
عليها) ابن عمه ابن أبي طالب (في
البيت فقال) لها (ابن ابن عمك)
ولم يقل أين زوجك ولا ابن عم
اسمك استمع طافها الى ذكر
القرابة القرية بينهما لانه فهم
انه جرى بينهما شئ (قالت) اى
فاطمة رضى الله عنها (كان بيني

ختم الكلام على جهة المقابلة لما تقدم فالتفوه مقابل لقوله اغتري والرحيم مقابل لقوله
ارحني وهي مقابلة مرتبة والحديث يدل على مشروعية هذا الدعاء في الصلاة ولم يصرح
بجمله قال ابن دقيق العيد والاولى أن يكون في أحد موطنين السجود أو التشهد دلالة
أمر فيه ما بالدعاء وقد أشار البخاري الى عمله فاورد في باب الدعاء قبل السلام قال في الفتح
وفي الحديث من التواضع استجاب طلب العلم من العالم خصوص ما في الدعوات
المطلوب فيها جوامع الكلم (وعن عبيد بن القعقاع قال دمر رجل رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو يصلي فجعل يقول في صلاته اللهم اغتري لى ذنبي ووسع لى ذنبي وبارك لى فيما
رزقنى رواه أحمد) عبيد بن القعقاع وقال عبيد بن القعقاع لا يعرف حاله والراوى عنه
أبو مسعود الطبري لا يعرف حاله وقد اختلف فيه على شعبة قال ابن حجر في المنفعة قوله
شاهد من حديث أبي موسى في الدعاء الطبراني وأبو مسعود الطبري هو عبيد بن أبي
ثقة أخرجه الجماعة فلا وجه لقول من قال لا يعرف حاله والحديث فيه مشروعية الدعاء
بهذه الكلمات في مطلق الصلاة من غير تقييد يجعل منها مخصوص وجهالة الراوى عنه
صلى الله عليه وسلم لا تضمن لان جهالة الصحابي مقفلة كما ذهب الى ذلك الجمهور ودلت عليه
الادلة وقد ذكرت الادلة على ذلك في الرسالة التي هيتم القول المقبول في رد رواية الجمهور
عن غير مصابة الرسول قول دمر رجل الرقى اللحن التفتيق كفى التمام من (وعن شداد
ابن أوس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في صلاته اللهم اغتري لى ذنبي ووسع لى ذنبي وبارك لى فيما
رزقنى في الامر العزيزة على الرشد وأساء لك شكر نعمتك وحسن عبادتك وأسألت قلبا
سليما واسألتا صادقا وآلئك من خبر ما تعلم وأعوذ بك من شر ما تعلم واستغفر لك ما تعلم
رواه النسائي) الحديث رجال استأذنه ثقات وقد ذكره في الجامع عند أذهمية الاستخارة بالنظر
من رجل من بني حنظلة قال سمعت شدا بن أوس فقال لا أعلم ما كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يعلمه يقول اذا رويته أمر افذ كره وزاد لك أنت علام العيوب أخرجه
الترمذي وزاد في حديث آخر جمعا نذاوى الى فراشه ولم يذكر فيه اذا رويته أمرا
وقد أخرجه النسائي في اليوم والليلة ولم يذكر في الصلاة وأما صاحب التيسير فسأله
باللغة الذي ذكره المصنف قوله كان يقول في صلاته هذا الدعاء ورد مطلقا في الصلاة غير
مقيد وكان مخصوص قوله الثبات في الامر سؤال الثبات في الامر من جوامع الكلم
النبوية لان من شبهه الله في امور عصم عن الوقوع في المواقف ولم يصدر منه أمر على
خلاف ما رضاء الله قوله والعزيمه على الرشد هي تكون بمعنى ارادة الفعل وبمعنى الجسد
في طلبه والمناسب هنا هو الثاني قوله قلبا سليما أى غير عليل بكسر المعصية ولا مريض

وبينه وبين الغاضبي) من باب المفاصلة الموضوع لمشاركة اثنين (فخرج فلم يقل عندى) بفتح اليا وكسر القاف مضارع من
التساول وهي نوم نصف النهار (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) لاسان انظر أين هو) وعنده الطبراني فاهرا فاستأذنه
قال الحافظ ابن حجر يظهر لى انه سهل باوى الحديث لانه لم يذكر انه كان معه غيره ولا ينافي ما وقع عنده في الادب فقال النبي

صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة ابنة ابن جهم قالت في المسجد لأنه يحتمل أن يكون المراد من قوله انظر أين هو المكان المخصوص من المسجد (جاء) ذلك الانسان فقال يا رسول الله هو في المسجد راقد) وهذا يدل على اباحة الرقود فيه لمن لا يمكن له ان يخرج من المسجد بين يوم الدين وبين قبولة ١٩٠ التمار (جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الى المسجد ورآه (وهو)

مضطرب قد سقط رداءه عن شقه) بكسر الشين اى جانبيه (واما به تراب فبعض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسحه عنه ويقرئ بسم الله) (ابن ابي قهم) (ابن ابي ابي) جرد في حرق الله المفسد واستنطق منه الملائكة فالاصهار ونوم في غير الفقراء في المسجد ويغير ذلك من وجوده الانتفاعات المباحة وجواز التكنية بغير الولد وجواز التثنية في المسجد ومما روي في المذهب بما لا يوجب منه بل يحصل به تأنيسه والجناس في الادب انه كان يترجى اذا دعي بذاته وفيه دخول الوالد بغير ابنته بغير اذن زوجها حيث يعلم رضاه وأنه لا بأس بابه المسكين في غير الصلاة ورواه الاربعه من حديث الشيخ البخاري فبطني وفيه التعديت والتمتعة وان ترجمه البخاري في الاستئذان وفي فضلي على مسلم في الفضائل (عن ابي قتادة) الحديث بن زبني (السلي) بفتح السين وفي آخره ميم لانه من الانصار نسبة الى صالة بالكسر المتوفى بالمدينة سنة أربع وخمسين (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال اذا دخل أحدكم المسجد (أي وهو متوضئ) فليصلي نفاين

اطلاق الجزاء واردة الكل (ركعتين) تحية المسجد هذا العدد لا منهوم لا كثره بانفاق واختلاف في قوله والصحيح جواز اعتباره ولا تتأدى هذه السنة بأقل من ركعتين وافق أئمة القدي على ان الامر في ذلك للتدبير ونقل ابن بطال عن اهل الظاهر الوجوب والذي صرح به ابن جهم علمه (قبل ان يجلس) تعظيماً للبيعة فلو لم يجلس هل يشترط له التيمم ولو لم يصح جاعاً عليه

لا يشرع له التذلل لوقوفه نظر لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر أنه دخل المسجد فقاتله النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم أركعت ركعتين قال لا قال قم فاركعهما ترجم عليه ابن حبان أن التهمة لا تثبت بالبلوس وأيده بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم قال وهو قاعد على المنبر يوم الجمعة فسلط الغطفاني الماتع قبل ١٩١ أن يصلي قم فاركعهما ركعتين أذمة فضاء أنه إذا
ترصعها يشرع له فعلها ورواة

هذا الحديث كلهم مدينون إلا
الاول وفيه التحديث والاختيار
والعنة واخرجه مسلم وأبو
داود والترمذي والنسائي
(عن عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما قال ان المسجد النبوي
(كان على عهد) أي زمان
(رسول الله صلى الله عليه وآله)
(وسلم مبعوثا بالبين) بفتح اللام
وكسر الباء وهو الطوبى التي
(وسقته الجريد وعده) بضم
العين والميم وبفتحهما (خشيب
الختل) بفتح الخاء والشين
وبضمهما (فلم يزد فيه أبو بكر)
المدني رضي الله عنه أي لم يغير
فيه (شيئا) بالزيادة والنقصان
(وزاد فيه) بن الخطيب رضي
الله عنه في الطول والعرض
(و) لم يغير في بنيانه بل (بنا على
بنيانه في عهد رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بالبين والبحر يد
وأعاد عده) بضمين أو بضمين
(خشيبا) لأنها تليق (ثم غيره
عثمان) بن عفان (رضي الله
عنه) من جهة التوسيع وتغيير
اللائق (فزاد فيه زيادة كثيرة
وفي جداره بالسجادة المنقوشة)
بل اللين (والقصة) بفتح القاف

جواز التوسل إليه تعالى بصفات كماله وخصاله جلالة قوله أحسن إلى قوله خير إلى هذا
ثابت في الصحيحين من حديث أنس بلقظ اللهم أحسن ما كانت الحياة خيرا إلى وتوفي
ما كانت الوفاة خيرا إلى وهو يدل على جواز الدعاء بهذا أسكن عند نزول الضرر كما وقع
التعميد بذلك في حديث أنس المذكور المتفق عليه ولقظه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تقنن أحدكم الموت لضر نزل به فإن كان لابد من قبضه قبضه الله أحسن إلى آخره
قوله خشية في الغيب والله هداة أي في غيب الناس وحضورهم لأن خشية بين الناس
فقط ليست من خشية قلب بل من خشية الناس قوله وكلمة الحق في الغضب والرضا انما
جميع بين الحالتين لأن الغضب ربما حال بين الإنسان وبين الصبر بالحق وكذلك الرضا
ربما حال بين بعض الحالات إلى المداينة وكم كلمة الحق قوله والقصد في الفقر والغنى
القصد في كتب اللغة بمعنى استقامة الطريق والاعتدال ويعني ضد الإفراط وهو
المناسب هنا لأن بطر الغنى ربما جاع إلى الإفراط وعدم الصبر على التسفر ربما وقع في
التفريط فالقصد فيه ما هو الطريق المعتدلة لقوله ولذا النظر إلى وجهك فيه مفلس
للأشربة ومن قال بقولهم والمسئلة طوبى له الذيل ومحلها علم الكلام وقد أفردتها برسالة
مطولة سميت البغية في الرتبة قوله والشوق إلى لقاءك اغماصا صلى الله عليه وسلم لأنه من
موجبات محبة الله لا فاعلم هذه حديث من أحب أقام الله أحب الله لقائه ومحبة الله تعالى
لذلك من أسباب المغفرة قوله مضرة اغماص صلى الله عليه وسلم بذلك لأن الضرر ربما
كانت نافة أجلا وأجلا فلا يليق الاستعاذة منها قوله مضلة وصفها صلى الله عليه وسلم
بذلك لأن من الغنى ما يكون من أسباب الهداية وهي بيم هذا الاعتبار عما لا يستعاذه منه
قال أهل اللغة الفتنة الامتحان والاختبار (وعن معاذ بن جبل قال لقيني النبي صلى

الله عليه وسلم فقال اني أوصيك بكلمات فتواهن في كل صلاة اللهم أعني ذكر
وشكر ولو حسن عبادتك وإمام أحمد والنسائي وأبو داود) الحديث قال الحافظ سنده
قوي وذكره المصنف في هذا الباب المشغل على أدعية الصلاة بناء على ان لفظ الحديث في
كل صلاة كافي الكتاب وقد رواه غيره بالفظ دبر كل صلاة وهو عند أبي داود بلفظ في دبر
كل صلاة وكذلك رواه من طريق مشايخي مسال بالحبسة فلا يكون باعتبار هذه
الزيادة من أدعية الصلاة لأن دبر الصلاة بعد ما على الأقرب كما ساقى ويحفل دبر الصلاة
آخرها قبل الخروج منها لأن دبر الحيوان منه وعليه بعض أئمة الحديث فعمل المصنف
أراد ذلك ولكه يشك عليه إرادته لأدعية مفيدة بذلك في باب الذكر بعد الصلاة كحديث
ابن الزبير وحديث المغيرة الآتين قوله أني أوصيك بكلمات تقولهن في رواية أبي داود
لا تدعهن وانهمى أصوله التصريم فبدل على وجوب الدعاء بهذه الكلمات قبل التهي

وتشديد الصاد المهمة الحسنة بلفظة أهل العجاز يقال قصص دارة إذا حصصها (وجعل عده من حجارة منقوشة وسقطة
بالساج) بفتح القاف والفاء بلفظ الماضي عطف على جعل وفي رواية بإسكان القاف وفتح الفاء عطف على جعل وهو الساج
ضرب ونوع من الخشب معروف يرقى به من الهند الواحدة ساحة قال ابن بطال وغيره هذا يدل على أن السنة في بنيان

المسجد القسطنطيني في القسطنطينية فقد كان يخرج كثرة القنوق في أيامه وسعة المال حسنة لم يبر المسجد عما كان عليه
 وأما احتياج إلى تجديد بنيان المسجد فقد خفي في أيامه ثم كان عثمان والمال في زمانه أكثر من خمسة بلاية منفي الزخرفة
 ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه ١٩٢ وأول من زخرف المسجد الوليد بن عبد الملك بن مروان وذلك في أواخر

ارشاد وهو محتاج إلى تزيين وجهه فخص به الرصية بهذه السككيات انما مشهورة
 على جميع خير الدنيا والآخرة (وعن عائشة انما اقتدت النبي صلى الله عليه وسلم من
 مضجعه بالمسكة يدها فوقت عليه وهو ساجد وهو يقول رب اعط نفسي تقواها زكاه
 أنت خير من زكاتها أنت وليها وولاهها وراهها أجد الحديث أخرجه مسلم وأبو داود
 والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة باقة فقد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات
 ليلة فلبث المسجد فاذا هو ساجد وقدماء منصوبتان وهو يقول إلى أعود بركابك من
 خطك وأعود بما فاتك من حقك وأعود بك من أحوي شأني عليك أنت كما أتيت
 على نفسك فيمكن أن يكون اللفظ الذي ذكره أحد من أحد روايات هذا الحديث ويمكن
 أن يكون حديثا مستقلا ويحمل ذلك على تعدد الواقعة قوله أعط نفسي تقواها أي
 اجعلها متممة سامعة ملبية قوله زكاه أي اجعلها زكية عاتقة فضلت به عليهما من
 التقوى وخصال الخير قوله أنت ولي أي متولى أمورها وولاه أي مالها كما رواه الحديث
 يدل على مشروعية الدعاء في السجود وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن ابن عباس أن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم على فعل ينزل في صلاته أو في سجوده اللهم اجعل في قلبي
 نورا أو في سمعي نورا أو في بصري نورا وعن عيسى بن نورا وعن شمسي نورا وما هي نورا وخلق نورا
 وفوق نورا وتحتي نورا واجعل في نورا أو قال واجعل في نورا مختصرا من مسلم الطحاوي
 ذكر مسلم في صحيحه مطولا ومختصرا بطرق متعددة وألفاظ مختلفة وجميع الروايات
 مقيدة بصلاة الليل قوله في صلته أو في سجوده هذا الشك وقع في رواية محمد بن بشر عن
 محمد بن جعفر عن شعبة عن سفيان بن كهيل عن كريب عن ابن عباس وفي رواية في مسلم
 نخرج إلى الصلاة وهو يقول الحديث وفي رواية وكان في دعائه اللهم اجعل الخ من
 خيرتيه يدعها إلى الصلاة ولا يجعل الخ من الخروج قوله اجعل في قلبي نورا في أخر الحديث قال
 النووي قال العلماء الصلاة النور في أعضائه ووجهه والبراديبان الحق وضياء والهداية
 إليه فبالنور في جميع أعضائه ووجهه وتصرفاته وتقلباته وحالاته ووجاهته وفي جهاته
 الست حتى لا يربخ شيء فيما عنه

(باب الخروج من الصلاة والسلام)

(عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره السلام عليكم
 ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يمينه خذره وراة الله تة ووجهه الترمذي
 وعن عامر بن سعد عن أبيه قال كنت أرى النبي صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه وعن
 يساره حتى يرى يمينه خذره وراة أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه الحديث الاول

عنه الصلاة وسكت كثير من
 أهل العلم عن أنكار ذلك خوفا
 من الفتنة ورنه في ذلك
 بعضهم وهو قول أبي حنيفة
 إذا وقع ذلك على سبيل التعظيم
 للمسجد ولم يقع الصبر على
 ذلك من بيت المال وقال أبو
 ابن المبرك المشيد الناس يروونهم
 وزخرفوها ناسب أن يصنع
 ذلك بالمسجد صوغا لها
 الاسمانة وتعبق فإن المنع
 أن كان للعبث على أتباع السائب
 في ترك الرفاهية فهو كما قال
 وإن كان نشأته شغل بال العمل
 بالزخرفة فلا لبقاء العلة كذا في
 التلخ قلت تعادل ابن المنير في
 زخرفة المسجد بما ذكره
 الحديث بالقياس الفاسد
 المبق على شدة إصرار فلا
 يلتفت إليه ولا يرج عليه
 بعد ما ثبت المنع من الشارع
 من تشييدها وزخرفتها ورواة
 هذا الحديث ما بين مصري
 ومدني وفيه رواية الأقصران
 صالح عن نافع لانهما من
 طيبة واحدة وتابى عن تاجي
 والتحديث والاختبار والتمتعة
 وأخرجه أبو داود في الصلاة
 (عن أبي سعيد الخدري روى

الله عنه أنه كان يحدث يومئذ في أي على ذكر بنا المسجد النبوي (فقال) أبو سعيد (كأنهم لبنة لبننة الطوب الخرجه
 التي) (وعار) هو ابن ياسر يومئذ (البقين لبنتين) ذكره امرئيز كلبنة وراة عمر في جهده لبننة عنه ولبننة عن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم (قرأ النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم بفعل ينهض التراب عنه) (زاد البصايري في الجهاد عن رأسه وكذا المسلم وفيه

أكرام العامل في سبيل الله والاحسان إليه بالفضل والقول (ويقول) في تلك الحالة (ويج عمار) بالاضافة كمنه رجعتان وقع في
هذه الحالة لا يستحقها كان ويل كلمة تفتيمه بان يستحقها (يدعوهم) أي الفئة الباغية وهم أصحاب معاوية رضي الله عنه الذين قتلاه
في وقعة صفين (الى) سبب (الجنة) وهو طاعة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ١٩٣ الامام الواجب الطاعة اذ ذلك (و) هم

(يدعونه الى) سبب (النار) لكنهم
معذرون للتأويل الذي ظهروا به
لأنهم كانوا مجتهدين ظانين أنهم
يدعونه الى الجنة وان كان في نفس
الامر خلاف ذلك فلا يلزم عليهم
في اتباع ظنونهم فان اخطأوا اذا
أصاب ذلك أحران واذا أخطأوا
أجر وأعيد الضمير عليهم سمعهم
غير مدكورين صريحا لكن
وقع في رواية ابن السكن وكريمة
وغيرهم ما يوجب عاوية قتله الفئة
الباغية والفئة هم أهل الشام
وهذه الزيادة حذفها البخاري
لأنه ذكره ان أباسعيد الخدري
رضي الله عنه لم يسمعها من النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كما بين
ذلك في رواية البزار ووافقه قال
أبو سعيد الخدري في أصحابي ولم
اسمعه من النبي صلى الله عليه
وآله وسلم انه قال يا ابن سمية
قتل تلك الفئة الباغية واسناده
على شرط مسلم لا البخاري فلذا
اقتصر البخاري على القدر الذي
سمعه أبو سعيد من الرسول صلى
الله عليه وآله وسلم دون غيره
وهذا دال على دقة فهم البخاري
وقفه وتبحره في الاطلاع على
عالم الاحاديث (قال يقول عمار
أعوذ بالله من الفتن) واستنبط
من هذا استحباب الاستعاذة

آخر حبه أيضا الدارقطني وابن حبان وله اتفاق وأصله في صحيح مسلم قال العقيلي
والاسانيد صحيح ثابتة في حديث ابن مسعود في تسليمتين ولا يصح في تسليمة واحدة انتهى
والحديث الثاني أخرجه أيضا البزار والدارقطني وابن حبان قال البزار روى عن سعد
من غير وجه وفي الباب أحاديث فيها ذكر التسليمتين منها عن عمار عن سعد بن ماجه
والدارقطني وعن البراء عند ابن أبي شيبة في مصنفه والدارقطني أيضا عن سهل بن سعد
عند أحمد وفيه ابن أبي عمير وعن حذيفة عند ابن ماجه وعن عدي بن حمزة عند ابن ماجه
أيضا واسناده حسن وعن طلق بن علي عند أحمد والطبراني وفيه ملازم بن عمرو وعن
المغيرة عند أحمد المعمر في اليوم والليل والطبراني قال الحافظ وفي اسناده نظرون واثله
ابن الاثير عند الشافعي واسناده ضعيف وعن وائل بن حجر عند أبي داود والطبراني عن
طريق ابنه عبد الجبار ولم يسمع منه وعن يعقوب بن الطحين عند أبي نعيم في المعرفة وفيه
عبد الوهاب بن مجاهد وهو متروك وعن أبي رزمة عند الطبراني وابن منسدة قال الحافظ
وفي اسناده نظرون وعن أبي موسى عند أحمد وابن ماجه وعن حمزة وسبأ بن جابر بن
حمزة وسبأ بن أيضا وهذه الاحاديث تدل على مشروعية التسليمتين وقد حكاه ابن المنذر
عن أبي بكر الصديق وعلى وابن مسعود وعمار بن ياسر ونافع بن عبد الحرث من الصحابة
وعن عطاء بن أبي رباح وعقمة والشامي وأبي عبد الرحمن السلمي من التابعين وعن أحمد
واسحق وأبي ثور وأصحاب الرأي قال ابن المنذر روي أقول وحكاها في البحر عن الهادي
والقاسم وزيد بن علي والمؤيد بالله من أعمال البيت واليه ذهب الشافعي كما قال النووي
وذهب الى أن المأموروع تسليمة واحدة ابن عمر وأنس وسليمة بن الأكوع وعائشة
من الصحابة والحسن وابن سيرين وغيرهم عند العزيز من التابعين ومالك والأوزاعي
والاعلمية وأحمد قولي الشافعي وغيرهم وذهب عبد الله بن موسى بن جعفر من أهل
البيت الى أن الواجب ثلاث عينا وشمالا وثلاثة وجوهه واختلف القائلون بعشر وعسرة
التسليمتين هل الثانية واجبة ام لا فذهب الجمهور الى استحبابها قال ابن المنذر اجمع العلماء
على أن صلاة من اقتصر على تسليمة واحدة جائزة وقال النووي في شرح مسلم اجمع العلماء
الذين يهتدون بهم على أنه لا يجب التسليمة واحدة وحكي العلماوى وغيره من الحسن بن
صالح انه أوجب التسليمتين جميعا وهي رواية عن أحمد وبها قال بعض أصحاب مالك ونقله
ابن عبد البر عن بعض أصحاب الظاهر والى ذلك ذهب الهادوية وسبأ في الكلام على
وجوب التسليمة أو التسليمتين أو عدم ذلك في باب كون السلام فرضا وستحكم ههنا
في مجرد المأمورية من غير نظر الى الوجوب فنقول احتجاج القائلون بمشروعية التسليمتين
بالاحاديث المتقدمة واحتج القائلون بعشر وعسرة الواحدة فقط بالاحاديث التي سبقت

٢٥ نيل في من الفتن ولوعلم المرء انه يتسلك فيها الحق لانها قد تفضي الى ما لا يرى وقوعه وفيه رد على ما اشتهر
على الاسنة مما لا اصل له لا تسعة عيذان الفتن ولا تسكر هو الفتن فان فيه احصاءا لما قد بينت وسدحت يقتل عساكر الشنة
الباغية رواها جماعة من الصحابة ذكرهم في الفتح وغالب طرقهم صحيحة أو حسنة وفيه عن جماعة آخرين يقول عددهم وفي هذا

(رضي الله عنه) حال كونه يقول
(عن قول الناس فيه) أي
افكارهم عليه (سبحين) أي
أراد أن يفي (مسجد الرسول
صلى الله عليه وآله وسلم)
بالخجارة المنقوشة والقصة إلى آخر
ما مر آنفاً وكان ذلك سنة ثلاثين
على المشهور وقبل في آخر سنة
من سلاطنتهم جمع بينهم ما بان
الأول كان أبهذه البناء والثاني
تاريخ انتمائه ولم يكن المسجد
المنشأ والمساكن وشبهه وسلم
من طريق محمود بن سعيد الأنصاري
وهو من سفار الصحابة قال لما
أراد عثمان بناء المسجد كره الناس
ذلك وأبو أياد بدوة على هيكته
أي في عهد النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال البغوي في شرح
السنة أهل الذي كره الصحابة من
عثمان بناؤه بالخجارة المنقوشة
لا مجرد توسيعه انتهى فيؤخذ منه
اطلاق البناء في حق من جسد
كل إطلاق في حق من أنشأ أو المراد
بالمسجد هنا بعض المسجد من
اطلاق الكل على الجزء (أنكم
أكثرتم) أي الكلام في الانكار
على ما غناه وحذف القول
لأنه عليه (واني سمعت النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) حال كونه
(يقول من قول) حقيقة أو مجازاً

(مصدقاً) كبريا كان أو صغيراً فالله
والله اعلم بمرادهم وشيئته المنصع فيه بيقين
انه لا يكتفى بمصدقاً بل بالصدق فيه فهو

كقوله اسمعوا وأطيعوا ولوعبدوا حبسوا وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تمعن من قرئش أروهم على ظاهره بان يزيد في المسجد قدر يحتاج اليه تكون تلك الزيادة هذا القدر أو شئتوا ليجاعل في بناء مسجد فتقع حصنة لكل واحد منهم ذلك القدر وهذا كله بناء على أن المسجد ما يتبادر إلى الذهن وهو المكان الذي ١٩٥ يتخذ للصلاة فيه فإن كان المراد بالمسجد

موضع السجود وهو ما يسمع الجبهة فلا يحتاج إلى شيء مما ذكره لكن قوله في بني شعير بوجود بناء على الحقيقة وبزيده رواية أم حبيبة من بني الله بنتا أخرجه شعير بن فزارة بأسناد حسن فكل ذلك مشعور بان المراد بالمسجد المكان المتخذ لموضع السجود فقط لا يمكن لا يتمتع إرادة الاخر بما زاد انما كل شيء بحسبه حال في الفتح وقد شاهدنا كثير من المساجد في طرقات المسافرين يحيطونهم إلى جهة القبلة وهي في غاية الصغر وبعضها لا يكون أكثر من قدر موضع السجود وروى البيهقي في الشعب من حديث عائشة لم يحدث عثمان وزاد قلت وهذا المسجد الذي في الطرقات قال نعم ولأطباء إلى فهو من حديث أبي قريظة وأسانيد أحسن وخص القطاة بهذا لأنها لا تفيض على شجرة ولا على رأس جبل بل انما تجعل يجتمعها على بساط الأرض دون سائر الطير فلذلك شبهه بالمسجد ولائها توصف بالصدق فكانه أشار بذلك إلى الاخلاص وصديق النية في بنائه كما قال الشيخ أبو الحسن الشاذلي خالص العبودية الاندماج في طي الاحكام من غير

ثم يقول السلام عليكم السلام عليكم رواء السائق الحديث أخرجه أيضا أبو داود قوله سلام يؤمن في رواية أبي داود بلفظ ما لا أحدكم يرى يسد به الرأى قال ابن الأثير ان هكت الرواية بالرأى يمكن تعميها فالرواية قد جعل الرأى باليد موضع الاجماع بالخوار ذلك في اللغة يقول ربيت يصري اليك أي مدته وربيت اليك أي أشرفت بها قال والرواية المشهورة رواية مسلم على ما يؤمن به مزة مضمومة بعد الميم والياء الاشارة أو ما يؤمن أي عليه وهم يؤمن به مؤزلا لا تقول أو ربيت بيما كنة قاله الجوهري قال ابن الأثير وقد جاء في رواية الشافعي يؤمن بضم الميم ولا مزة فان هكت الرواية فيكون قد أبدل من الميم زياء فلما قلبت الميم زياء صارت يوى فلما قلبت ضميم الجماعة كان القياس يؤمنون فقلبت الياء وقبلها كسر فتفتحت ونقلت فتفتحت إلى الميم فقبل يؤمنون قوله أذنا بل شمس باسكان الميم وضمه مع ضم الشين المعجمة جمع شمس بفتح الشين وهو من الدواب النور الذي يمتنع على رآكبه ومن الرجال صعب الخلق قوله من على يمينه وشماله في رواية أبي داود من عن يمينه ومن عن شماله وهو من الأدلة على مشروعية التسمية وقد قدمنا الكلام على ذلك قوله ثم يقول السلام عليكم قال المصنف رحمه الله وهو دليل على أنه إذا لم يقل ورحمة الله أجراه انتهى والاحاديث المقدمة مشتهرة على زيادة ورحمة الله وبركاته فلا يتم الاتيان بالشرع والابتداء وأما الاجراء وعدمه فيبقى على القول بالوجوب وعدمه وسبق ذلك (وعن شعيرة بن جندب قال أمرنا رسول

الله صلى الله عليه وسلم ان نسلم على أنفسنا وان نسلم بعضنا على بعض رواء أحمد (١) وأبو داود ولفظه أمرنا فان ترد على الامام وان تعجب وان نسلم بعضنا على بعض الحديث أخرجه أيضا الحاكم والباري وزاد في الصلاة قال الحافظ وأسانيد حسن انتهى ولكنه رواية الحسن عن ثمرة وقد اختلف في سماعته على أو بعبارة مذهب سمع منه مطلقا لم يسمع منه مطلقا سمع منه حديث الحقيقة سمع منه ثلاثة أحاديث وقد قدمنا بسط ذلك وقد أخرج هذا الحديث أبو داود عن طريق أخرى عن سمرة بلفظ ثم سألوا على فارتدكم وعلى أنفسكم قال الحافظ لكنه ضعيف لما فيه من الجاهل قوله ان نسلم على أنفسنا أي نرد السلام عليهم كما في الرواية الثانية قال أصحاب الشافعي ان كان المأموم من عين الامام فينوي الرد عليه بالثانية وان كان عن يساره فينوي الرد عليه بالاولى وان حاذاه فبالأولى وهو في الاولى أحب قوله وان نسلم بعضنا على بعض ظاهر مشتمل للصلاة وغيره ولو كان كنهه قبله الزاد بالصلاة كما تقدم ويدخل في ذلك سلام الامام على المأمومين والمأمومين على الامام وسلام المتقين بعضهم على بعض وقد ذهب المؤيد بالله وأبو

شعيرة ولا ارادوه هذا شأن هذا الطائر وقيل لان اخوصها يشبه محراب المسجد في استدارته وتكوينه (يعني به) أي بناء المسجد (وجه الله) عز وجل أي ذاته تعالى طلبا لرضائه لا رياء ولا سمعة قال ابن الجوزي ومن كتب اسمه على المسجد الذي بينه

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أحسن نصالها) كى لا تخدش مسلما وهذا من كرم خلقه صلى الله عليه وآله وسلم ورواه هذا الحديث الأربعة ما بين كوفى ومدنى وأخرجه البخارى أيضا فى الفتن ومسلم فى الادب والسنن فى الصلاة وأبو داود فى الجهاد وابن ماجه فى الادب (عن أبى موسى) الأشعرى رضى الله عنه ١٩٧ (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه قال

من مر فى شئ من مساجدنا أو أسواقنا بقل معه أو لا تدريخ لاسلك من الراوى (فلمأخذ على نصالها) زاد الاصيل بكفه ضمن كلمة الأخذ فلهذا فى الاستعلاء بالمساجد تعديت بهلى والأخوة تعديت بالباء (البعقر) أى لا يبرح (بكفة) مساجدنا بسبب ترك الأخذ بالصل والمسلم من رواية أبى اسامة فلم يسلك على نصالها بكفه أن يصيب أحدا من المساجد ورواه هذا الحديث خمسة ما بين مصرى وكوفى وفيه الحديث والسمع والغنية وأخرجه البخارى فى الفتن ومسلم فى الادب وأبو داود فى الجهاد وابن ماجه فى الادب (عن حسان بن ثابت) بن المذذر ابن حرام الانصارى الخزرجى شاعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (رضى الله عنه) أنه استشهد أى طالب الشهادة أى الاخبار بالحكم الشرعى فاطلق عليه الشهادة بالغة فى تقوية الخبر (أبا هريرة رضى الله عنه) فقال (أشهد الله) بفتح الهمزة وضم الشين والجلالة التمرقة نصب أى سألت بالله (هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يا حسن

صوته حتى يوقظنا وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفصل بين الشفع والوتر تسليمة يسعنا هارواه أحمد) أما حديث عائشة فخرج شيوخه أيضا الترمذى وابن ماجه وابن حبان والحاكم والدارقطنى بلغة طان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمة واحدة تلهع وجهه قال الدارقطنى فى الهل رفته من زهير بن محمد عن هشام بن أبى عمير عن ابن أبي سارة وعبد الملك الصنعائى وخالفهما الوليد فوقعه عليها وقال عقبه قال الوليد قلت لزهير أبلغك عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شئ قال نعم أخبرني بهي بن سعيد الانصارى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فبين ان الرواية المرفوعة وهم وكذا رجع رواية الوقف الترمذى والبراد وابو حاتم وقال فى المرفوعة انه منكرو قال ابن عبد البر لا يصح مرفوعا ولم يرفعه عن هشام غير زهير وهو ضعيف عند الجميع كسائر الخطا لا ينج به اه وزهير لا يثبت الى هذه الدرجة فى التصديق فقد قال أحمد انه مستقيم الحديث وقال صالح بن محمد انه ثقة صدوق وقال موسى بن هرون أرجو انه صدوق وقال الدارقطنى ثقة له أخا طلبة كثيرة وثقة ابن معين وقال أبو حاتم ماله الصدوق فى حقه موقوف قد اخرج له الشيخان واكتفه روى الترمذى عن البخارى عن أحمد بن حنبل انه قال كان زهير بن محمد هذا ليس هو الذى يروى عنه بالعراق وكان له رجل آخر قبلوا اسمه وقال الحاكم هارواه وهيب عن سعيد بن عمار عن القاسم عن عائشة مرفوعا وهذا السناد صحيح ورواه ابن تيمية فى مسنده عن رواية عاصم عن هشام بن عروة مرفوعا وهاتان الطريقتان فيهما متابعة زهير فبقوى حديثه قال الحافظ وعاصم عنده هو ابن عمر وهو ضعيف وهم من زعم أنه ابن سليمان الاحول وأخرجه ابن حبان فى صحيحه والسيراج فى مسنده عن زرارة بن أوفى عن سعيد بن هشام عن عائشة باللفظ الذى ذكره المصنف قال الحافظ واسناده على شرط مسلم ولم يستدرك الحاكم مع أنه أخرجه حديث زهير بن محمد انتهى وقد قدمنا أنه أخرجه له البخارى أيضا فهو على شرطهما الا على شرط مسلم فقط وهذا ذكرنا تعرف عدم صحة قول العقيلي ولا يصح فى تسليمة واحدة شئ وكذا قول ابن القيم انه لم يثبت عنه ذلك من وجه صحيح وأما حديث ابن عمر فخرجه أيضا ابن حبان وابن السكن فى صحيحه والطبرانى من حديث ابراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر باللفظ كان يفصل بين الشفع والوتر وقد عده صاحب مجمع الزوائد لذلك بابا فقال باب الفصل بين الشفع والوتر عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى فى الخبز وأما فى البيت فيفصل بين الشفع والوتر تسليمة يسعنا هارواه الطبرانى فى الاوسط وفيه ابراهيم بن سعيد وهو ضعيف انتهى ولم يذكر فى هذا الباب الا هذا الحديث وفى الباب عن سهل بن سعيد عنه ابن ماجه باللفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تسليمة واحدة تلهع وجهه وفى اسناده

أجب) دافعا وليس من اجابة السؤال او المعنى أجب الكمار أى رد عليهم (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) اذ هجموه وأصحابه وفى روايه سعيد بن السيب أجب عنى فمصر عنه بما هنا تعظيما وأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك كدال ترية لاجابة وتقوية لادعى المأثور (اللهم أيده) أى قوه (روح القدس) جبريل عليه السلام وفى حديث البراءة بن عبد الله البخارى باللفظ

وجازيل من قول الترمذي في حاشيته قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في الحديث ان حسنا انما
 ينجو الكفار (قال ابو هريرة) رضي الله عنه (لم) سمعته يقول ذلك قال ابن بطال ليس في الحديث ان حسنا انما
 شعرا في المسجد بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكن رواية البخاري في بدء الخلق من طريق سعيد بن جندب على ان

قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 لسان ارجب عني كان في المسجد
 وانه انشد فيه ما اجاب به
 المشركين ولفظه من عرفي
 المسجد وحسان يشد فزجره
 فقال كنت اشد فيه وفيه من
 هو خير مني ثم التفت الى ابي
 هريرة فقال انشدك الله
 الحديث وقال فيه يحفل ان
 البخاري اراد ان الشعر انشغل
 على الحق حتى يبدل دهاء النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لسان
 على شعره واذا كان سقا جاز
 في المسجد كما قال الكلام الحق
 ولا يمنع منه كما يمنع من غيره من
 الكلام الخبيث والغو الساقط
 قال في الفتح والاول الباق
 به تصرف البخاري وبذلك يرم
 المأزري وقال انما اختصر
 البخاري القصة لاشتمارها ولو لم يكن
 ذكرها في موضع آخر انتهى واما
 ما رواه ابن خزيمة في صحيحه
 والترمذي وصححه عن عمرو بن
 شعيب عن ابيه عن جده قال
 سمع رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم عن تماشا الاشعاري
 المسجد واسماده صحيح الى عمرو
 بن شعيب بن جده في صحيحه وفي
 المعنى عدة احاديث لم تكن
 في آسانه ما مقال والجميع بانها

عند المصنفين بن عباس بن سهل بن سعد وقد قال البخاري انه منكر الحديث وقال النسائي
 ترويه ومن سلمة بن الاكوع عن عبد بن ماجه ايضا باللفظ وايت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلى في صلاة واحدة في اسناد يحيى بن راشد البصري قال يحيى ابن بشير وقال
 النسائي ضعيف ومن انس منسدا بن ابي شيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم سلم تسليمة
 واحدة ومن الحسن بن مسلان النبي صلى الله عليه وسلم وايت بكر وعمر كانوا يسألون
 تسليمة واحدة ذكره ابن ابي شيبة وقال حدثنا ابو خالد عن جده قال كان انس يسلم
 واحدة وحدثنا ابو خالد عن سعد بن مرزبان قال صليت خلف ابن ابي لي في صلاة واحدة ثم
 صليت خلف علي في صلاة واحدة وذكره عن ابي راتل ويحيى بن وثاب وعمر بن عبد العزيز
 وابن عمر وابن سيرين والقاسم بن محمد وعائشة وانس وابي العلاء وابي ربيعة وابي اوفى
 وابن عمر وسعد بن جبير وسويد وقيس بن ابي حازم باسنادهم اليهم وذكر ذلك عبد الرزاق
 عن الزهري قال الترمذي ورأى قوم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين
 وغيرهم تسليمة واحدة في المكتوبة قال واضح الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم
 تسليمتان وعليه أكثر الصحابة والتابعين ومن بعدهم انهم في صلاة واحدة تسليمتان
 المذكورة ههنا من قال بغيره تسليمة واحدة فقد قلنا ذلك كرههم في الباب الاول وقد
 اشغل حديث عائشة على صفتين من صفات الصلاة الوتر وسبقنا الكلام على ذلك في باب
 وكذلك ياتي الكلام في صلاة الركعتين بعد الوتر

باب في كون السلام فرضا

قال النبي صلى الله عليه وسلم وتحياتها التسليم وعن زهير بن معاوية عن الحسن
 ابن الحسن عن القاسم بن مخيمرة قال اسند عاقمة يدي فحدثني ان عبد الله بن مسعود
 أخذ بيده وان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيده عبد الله فعلمه التشهد
 في الصلاة ثم قال اذا قلت هذا اوقضت هذا فقد قضيت الصلاة ان شئت ان تقوم فقم
 وان شئت ان تقعد فاقعد رواه احمد وابوداود والدارقطني وقال الصحيح ان قوله
 اذا قضيت هذا فقد قضيت الصلاة من كلام ابن مسعود فصله شبابة عن زهير وجده
 من كلام ابن مسعود وقوله أشبهه بالواب من ادبره وقد اتفق من روى تشهد ابن
 مسعود على حذفه الحديث الذي أشار اليه المصنف بقوله قال النبي صلى الله عليه
 وسلم وتحياتها التسليم هو من رواية علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقد تقدم لفظه وذكر
 من ترجمه والكلام عليه في باب اقتراض التشايع الصلاة بالسكينة وهو من جهة ما سئل به
 القائلون بوجوب التسليم لان الاضافة في قوله وتحياتها تقتضي الحصر فكأنه قال

وبين حديث الباب ان يعمل التماسك على تماشا أشعر ارا الحاهلية والمطابق والمأذون فيه ما سلم من دلالة
 وقيل المأمور عنه ما اذا كان التماسك على المصنف حتى يتشاغل به من فيه وانه سئل ابو عبد الله الباق في احاديث
 انتهى وادعى التمسك في حديث الاذن ولم يوافق على ذلك حكاه ابن التين فنهى وذكر ايضا انه طرد هذه الدعوى من دخول

أصحاب الجراب وكذا دخول المشرك انتهى وبعبارة الأسطى أن عرض البخارى تشييد الأذهان بالإشارات ووجهه ذلك هنا أن هذه المقالة منه صلى الله عليه وآله وسلم لا على أن الشرح حقايق أهل صاحبه لأن يؤيد في النطق به بغير إل

وما هذا شأنه يجوز قوله في المسجد قطعا والذي يحرم الشاهد فيه ما كان من ١٩٩ الباطل الثاني لما أخذت المساجد من

الحق أو أن روايته في يد الخلق

تدل على أن قوله عليه الصلاة

والسلام لحسان أعجب عفا

كان في المسجد إلى آخر

ما تقدم ورواة حديث الباب

السنة ما بين حصي ومدني

وفيه التحديث بالجمع والاختلاف

به والافراد والعامة والجماع

وأخرجه البخارى أيضا في بدء

الطريق وأبو داود في الأدب

والسائق في الصلاة وفي اليوم

والدلة (عن عائشة رضي الله

عنها قالت لقد رأيت) أي والله

لقد أبلغت (رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم) وما على

باب مجرى والسنة بالهبت

في المسجد) للتدريج على

مواقع الحروب والاستعداد

للعاد ومن ثم جاز فعله في المسجد

لأنه من منافع الدين وحكي ابن

الدين عن أبي الحسن النخعي

أن اللعب بالجراب جمع حربة

في المسجد منسوخ بالقرآن

والسنة أما التمسك بقوله

نعلى في بيوت أذن الله أن ترفع

وأما لسنة الحديث جنبوا

صيانكم ومجانبتكم

مساجدكم ونهتكم بأن الحديث

ضعيف وليس فيه ولا في الآية

تصريح بما ادعاه ولا عرف

جميع تحليلها التسليم أي انحصار تحليلها في التسليم لا تحليل لها غيره وسياق ذكر
الفتاوى بالوجوب وذكر الجواب عليهم وأما حديث ابن مسعود فقال البيهقي في
الخلافيات أنه كالشاذ من قول عبد الله وإنما جعله كالشاذ لأن أكثر أصحاب الحسن بن
الحريث ذكره وهذه الزيادة لأن قول ابن مسعود مفعولة من الحديث ولا مدحجة
في آخره وإنما رواه هذه الزيادة عبد الرحمن بن ثابت عن الحسن بن جعفر عن قول ابن
مسعود زهير بن معاوية عن الحسن فادرجها في آخر الحديث في قول أكثر الرواة عنه
ورواها شعبة بن سوار عنه مفعولة كذا دارقطني وقد روى البيهقي من طريق
أبي الأحوص عن ابن مسعود ما يخالف هذه الزيادة بل فقط منفتح الصلاة التكميل
وأنقضوا التسميم إذا سلم الإمام فقام ان شئت قال وهذا الأثر صحيح عن ابن مسعود وقال
ابن حزم قد صح عن ابن مسعود أن يجب السلام فرضا وذكر رواية أبي الأحوص هذه
عنه قال البيهقي أن تعليم النبي صلى الله عليه وسلم التسليم لا بن مسعود كان قبل فرض
التسليم ثم فرض بعد ذلك وقد صرح بأن تلك الزيادة المذكرة في حديث الباب مدحجة
جماعة من الحفاظ منهم الحاكم والبيهقي والخطيب وقال البيهقي في المعرفة ذهب الحفاظ
إلى أن هذا وهم من زهير بن معاوية وقال النووي في الخلاصة اتفق الحفاظ على أنها
مدحجة انتهى وقد روى عن الحسن بن الحريث عن محمد بن هلال عن محمد بن أبيان
فأنتقوا على تلك الزيادة في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التسليم عن علقمة
وعن غيره عن ابن مسعود على ذلك والحديث يدل على عدم وجوب السلام وقد ذهب إلى
ذلك أبو حنيفة والناصري وروى ذلك الترمذي عن أحمد وأبو حنيفة بن وهب ورواه أيضا
عن بعض أهل العلم قال المراقبي وروى عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وذهب
إلى الوجوب أكثر المعتزلة والشافعية قال النووي في شرح مسلم وهو مذهب جمهور العلماء
من الصحابة والتابعين فمن بعدهم واحتجوا بحديث تحليلها التسليم وهو لا ينقض
لا احتجاجة به إلا بعد تسليم تأخر عن حديث المسمى لما عرفنا في شرحه من أنه لا يثبت
الوجوب إلا بها ثم تأخر عنه لأن الأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز إلا بجمع لا سيما
وقد ثبت في بعض الروايات فادفع ذلك فقد ثبت صلاتك كما قدمنا ذلك إذا عرفت هذا
نبين لأن هذا الحديث لا يكون حجة يجب التسليم لها إلا بعد العلم بتأخره ويؤيد
القول بعدم الوجوب حديث ابن مسعود المذكرة في الباب وحديث ابن عمر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أحدث الرجل وقعد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم
فقد جازت صلاته أخرجه أبو داود والترمذي وقال ليس استناد هذا القوي وقد
اضطربوا في استاده وإنما أشار إلى عدم قوة استاده لأن فيه عبد الرحمن بن زياد بن أقم

التاريخ فثبت النسخ وحكي بعض المالكية عن مالك أن لهم سم كان خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد ولا يثبت

عن مالك فإنه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث وفي بعضها أن عمر أنكر عليهم لعهم في المسجد فقال له النبي صلى الله

عليه وآله وسلم دعهم والعب بالجراب ليس لها مجز دأبل فيسه تدريب الشيخان قال المالكية المسجد موضوع لا من جماعة

المسلمان فما كان من الأعمال يجمعهم في دين وأهل جالدية (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستبشرون بآله) أنظر إلى لعبهم) والآنهم لا يذنبونهم إذ أنظر الابنية إلى الابنية غير جاز وهذا يدل على أنه كان بعد نزول الخطاب وأمره صلى الله عليه وآله وسلم أنظر إلى ٢٠١٠ لهم لمضبطه وثقله لتعلمه بعدو اللعب بفتح الهمزة وكسر العين أو بالكسر

الافريق وقد ضمه بهض اهل العلم وقال النووي في شرح المذهب انه ضعيف باتفاق الحفاظ وفيه نظر فانه قد وثقه غير واحد منهم ذكره الساجي وأجد بن صالح المصري وقال يعقوب بن سفيان لا بأس به وقال يعقوب بن معين ليس به بأس وأما الاستدلال للوجوب بحديث سمرة بن جندب المتقدم فهو أيضا لا يثبت ذلك إلا بعد تسليم تأخر ما عرفت على أنه أخص من الدعوى لأن غاية ما فيه أمر المؤمنين بالرد على الامام والتسليم على بعضهم بعضا وليس فيه ذكر المنفرد والامام على ان الامر بالرد على الامام صفة متغيرة صيغة السلام الذي للترويج الذي هو محل النزاع فلا يصلح للمفسر فيه على الوجوب وأما اعتماد صاحب ضوء المنار عن الحديث بغير ظاهره باستقاط الخطاب المذكور فيه فغير صحيح لان الخطاب المأمور به هو الموالاة بين المؤمنين وهي واجبة فلم يجر ظاهره وقد احتج المهدي في البحر بقوله تعالى ويسألوا تسليما بقوله تعالى فسألوهم وهو غلاة عن سبهم فان قال الاتقياء به يوم التفتظ لا يتخصص السبب لزمه استحباب السلام في غير الصلاة وقد اجتمع الناس على عدمه وجوبه فان قال الاجماع صارف عن وجوبه خارج الصلاة قلنا سلمنا حديث المصنف صارف عن الوجوب في محل النزاع مع عدم العلم بالتأخر

(باب في الدعاء والد كرم الصلاة)

(عن ثوبان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام رواه الجماعة الا البخاري) قوله اذا انصرف قال النووي المراد بالانصراف السلام قبله استغفر ثلاثا فيه مشروعية الاستغفار ثلاثا وقد استشكل استغفار صلى الله عليه وآله وسلم مع أنه مغمور له قال ابن سبيد الناس هو وفاء بحق العبودية وقيد بوقفة الشكر كما قال أفلا كون عبدا شكروا وامين لله مئتين سنة فعلا كما يتبعها اقول في الدعاء والغفراية ليقصد به في ذلك قوله أنت السلام ومنك السلام السلام الاول من أسماء الله تعالى والثاني السلامة قوله تباركت تغاضت من البركة وهي البركة والغفرا ومعناه تعاطفت اذ كثرت صفات جلاله وكبره (وعن عبد الله بن الزبير انه كان يقول في دبر كل صلاة حين يسلم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا نعبد الاياه النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا الله شخصين له الدين ولو كره الكافرون قال وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يهل بين دبر كل صلاة واه أحد ومسلم وأبو داود والنسائي) قوله في دبر كل صلاة بضم الهمزة على الشهور وفي اللغة المعروف في الروايات قاله النووي وقال أبو

ثم السكون والجل كاه الأحوال وفي الحديث جواز النظر إلى الله والمباح وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم مع أهله وصحبه معاشرة وفضل فائده وفلسم جعلها منه (وفي رواية) زادها ابن المنذر من رواية يونس بن يزيد الايلي (ياعبون بغيرهم) جمع سيرة كما مر في رواية الحديث التسعة لها بين مدني ومهمل وبلي وفيه الحديث والاختبار به في نسخة الافراد والعقيدة وثلاثة من التابعين وأخرجه البخاري في المديين ومناقب قريش وسلم في العيسدين (من كتب بن ماله) الانصاري السامي المدني الشاعر أحد الثلاثة الذين شذوا من قريظة ولو رضي الله عنه انه تقاضى بوزن تفاعل أي ان كعبا طالب (ابن أبي حنيفة) به حركات فتدح الاول ساكن الثاني محاسب على الاصح واسمه حميد الله بن سلامة كما ذكره البخاري في إحدى رواياته قال الجوهري ولم يأت من الاسماء فاعلم بتسكير الهمزة الا سدر (دينا) أي بدني (كان له) أي لكتب (عليه) أي على ابن أبي

سدر والطبراني ان الدين كان أرقين (في المسجد) الشريفة النووي (فارتفعت أصواتهم) من باب فقد صفت فلو بكاهم اللبس أو الجمع بالافترا لنوع الصوت (حتى سمعهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ومثرف وكرم (وهو في بيته فخرج اليهما) والادح فخرجهم أي انه لم يسمع صوتهم ما خرج لاجلهم ومنهم من جاوز هذا التوفيق في تعارض

(حتى كشف نصف) بكسر السين وقصها واسكان الجيم اي ستر (حجرتة) أو السقف الباب أو أحد طرفي الدار (فنادى يا كعب قال ايديك يا رسول الله فقال ضع) عنه (من دينك هذا أو ما اليه أي الشطر) أي النصف كما فسره في رواية الاخرج عند البخاري وهو تفسير بالمقصود الذي أو ما اليه وفيه جواز ٢٠١ الاعتقاد على الاشارة وانها تقوم مقام

الظن اذ افهمت دلالة عليه
(قال) كعب والله (القدرة) والله
بارسول الله) ما أمرت به وخرج
ذلك منه يخرج المداخلة في
امثال الاخر والذا كعب باللام
مع ما فيه من معنى القسم (قال)
صلى الله عليه وآله وسلم لابن
أبي حنيفة (ثم فاقضه) حقه على
الفرور الاخر على جهة الوجوب
وفيه اشارة الى انه لا يجتمع
الوجبة والتأجيل في الحديث
جواز رفع الصوت في المسجدين
وهو كذلك ما لم يتباحش وقد
افسده البخاري بابا والمذلول
عن حاله منه في المسجدين مطلقا
وعنه المنفرقة بين رفع الصوت
بالسلم والخطب وما لا بد منه فيجوز
وبين رفعه بالخطب والخطب فلا قال
المهاب لو كان رفع الصوت لا يجوز
لمات كهو النبي صلى الله عليه
وآله وسلم ولين له ذلك قال
في الفتح وان منع ان يقول له
تفردتم به عن ذلك فما كفي به
واقصر على التوصل بالطريق
المؤدية الى ترك ذلك بالصالح المقتضى
لترك الخاصة الموجبة لرفع
الصوت وفيه الشفاعة الى
صاحب الحق واشارة الحاكم
بالصلح وقبول الشفاعة وجواز
ارضاء السمع على الباب ورواية

عمران طرزي كتاب اليواقيت دبر كل شيء فتح الدال آخر اوقاته من الصلاة وغيرها قال
هذا هو المعروف في اللغة وأما الجارحة فبالضم وقال الدوايد عن ابن الاعرابي دبر
الشيء بالضم والفتح آخر اوقاته الصحيح الضم كما قال النوري ولم يذكر الجوهري
وأخر وبقية وفي القاموس الدبر بفتحين نقبض القبل ومن كل شيء عقبه وبفتحين
الصلاة في آخر وقتها قوله حين يسلم فيه انه ينبغي أن يكون هذا الذكر واليا للسلام
مقدم على غيره لتقييد القول بوقت التسليم والحديث يدل على مشروعية هذا الذكر
بعد الصلاة واحدة لعدم ما يدل على التكرار (وعن المغيرة بن شعبة ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له
المالك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع
ذا الجحيم منك الجحيم منفع عليه) قوله في دبر تقدم ضبطه وتفسيره قوله المالك وله الحمد قال
الحافظ في الفتح زاد الطبراني من طريق اخرى عن المغيرة بن شعبة وعيت وهو سح لا عوت
بيده الخبر الى قدير ورواته موثقون وثبت مثله عند الزوار من حديث عبد الرحمن بن
عوف بسند صحيح لكن في القول اذا أصبح واذا أمسى انتهى قوله ولا ينفع ذا الجحيم منك
الحديث تقدم ضبط ذلك وتفسيره في باب ما يقول في رفعه من الركوع والحديث يدل على
مشروعية هذا الذكر بعد الصلاة وظاهره انه يقول ذلك مرة ووقع عند أحد السامع
وابن خزيمة انه كان يقول الذكر المذكور ثلاث مرات قال الحافظ في الفتح وقد اشهر
على الاسنة في الذكر المذكور زيادة ولا راد لما نصبت وهو في مسند عبد بن حماد من
رواية معمر بن عبد المطلب هذا الاسناد لكن حذف قوله ولا معطي لما منعت ووقع
عند الطبراني تاما من وجه آخر (وعن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم لا يصعب حرج من مسلم الا دخل الجنة وهم ايسر ومن يعمل بها ما قبل
يسبح الله في دبر كل صلاة عشر او يكبره عشر او يحمد عشر قال فرأيت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يعقد يديه فذلك خمسون ومائة باللسان وألف وخمسمائة في الميزان
واذا أوى الى فراشه سجد وكبر مائة مرة فذلك مائة باللسان وألف بالميزان رواه
الخمسة وصححه الترمذي) الحديث ذكره الترمذي في الدعوات وزاد فيه النسائي بعد
قوله وألف بالميزان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فابكم يعمل في يوم وليلة ألفين
وخمسمائة سنة قبل يا رسول الله وكيف لا يصعبها قال ان الشيطان يأتي أحدكم وهو في
صلاته يقول اذكر كذا اذكر كذا او يأتيه عند منامه فينبهه قوله خصلنا هما

٢٦ قيل في هذا الحديث السبعة ما بين بخاري وبصري ومطفي وفيه رواية الابن عن الاب
والحديث والاختبار والعنونة وأخرجه البخاري في الصلح والملازمة ومسلم في البيوع وأبو داود والنسائي في القضاء وابن
ماجه في الاحكام (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رجلا سودا أو امرأ سوداء) وعددا بين خمسة من طريق العلامة بن عبد

الرجل عن أبيه عن أبي هريرة روى الله عنه أن امرأته من المشركين وبعثها في رواية أبي بصير (كان يقيم) أو كانت تقيم (المعبد) أي تكسبه أو يبعث طريقه كانت تملأها الخرق والعبدان من المعبد (فكانت) أو ماتت (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أو عنها الناس ٢٠٣ (فقالوا ماتت) أو ماتت (فقال أبو بصير) في روايته أن الذي أحاب النبي هو أبو

بذكر الصديق رضي الله عنه قال
 (أفلا) أفلا أذقتم فلا كنتم
 أذقتموني) بالمد أي اهملوه
 (به) أو بها حتى اضل عليه أو عليها
 وعنده الجواز في الجذازة فقروا
 شأنه ولا ينخرقوا قواعده من
 المبال في فكر هذا أن فوفظك ثم قال
 صلى الله عليه وآله وسلم (دلولي
 على فبه أو قال على قـ بها) على
 الشك (فاني) برسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم (ثم به) ولابن
 عمدا كـ قـ بها (فضلي عليها) وزاد
 الطبراني من حديث ابن عباس
 وقال النرايتم في الجنة تملق
 القدي من المسجود الذي جمع
 فذا وجمع الجمع أفذية قال اهل
 اللغة القدي في العير والمنسراب
 ما يستقذ فيه ثم استعمل في كل
 شيء يقع في البيت وغيره إذا كان
 يسيرا وهو وجه على المبالغة
 حديث منهو الصلاة على النبي
 وزاده سلم في آخره ثم قال ان هذه
 القـ بـ وجملة مظالم على أهلها وان
 الله يشورها لهم يصلا على علمهم
 وفي الحديث فضل تغليب المسجد
 والـ قال عن الخادم والـ صديق
 اذا غاب ونفسه المكافاة بالاعاء
 والترغب في شهودنا ترأهل
 الغـ بـ وندب الصلاة على الميت
 الحاضر عند قبره لمن لم يصل عليه

المفسر فان بقوله في الحديث يسبح الله وبقره واذا أوى الى فراشه قوله يسبح الله في دبر كل صلاة عشر العلم ان الاحاديث وردت بأعداد مختلفة في التسبيح والتكبير والتحميد وسنشيرهمنا الى أمما التسبيح فورد كونه عشرا كما في حديث الباب وحديث أنس عند الترمذي والنسائي وحديث سعد بن أبي وقاص عند النسائي وعلي بن أبي طالب عند أحمد وأما ما في الامامية عند الطبراني وروثا وثلاثين كما في حديث ابن عباس عند الترمذي والنسائي وحديث كعب بن جحرة عند مسلم والترمذي والنسائي وحديث أبي هريرة عند الشيخين وحديث أبي الدرداء عند النسائي وورد خسا وعشرين كما في حديث يزيد بن ثابت عند النسائي وعبد الله بن عمر عند النسائي أيضا وورد إحدى عشرة كما في بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار ووردنا كما في بعض طرق حديث أنس وورد مرة كما في بعض طرق حديث أنس أيضا عند البزار وورد سبعين كما في حديث أبي زميل عند الطبراني في التكبير وفي اسناده جهالة وورد مائة كما في بعض طرق حديث أبي هريرة عند النسائي وفيه معقب بن ساطع بن أبي رباح وهو ضعيف وأما التكبير فورد كونه أربعا وثلاثين كما في حديث ابن عباس عند الترمذي والنسائي وحديث كعب بن جحرة عند مسلم والترمذي والنسائي وأبي الدرداء عند النسائي كما تقدم في التسبيح وأبي هريرة عند مسلم في بعض الروايات وأبي ذر عند ابن ماجه وابن عمر عند النسائي وزيد بن ثابت عند النسائي وعن عبد الله بن عمرو عند الترمذي والنسائي وورد ثلاثا وثلاثين من حديث أبي هريرة عند الشيخين وعن رجل من الصحابة عند النسائي في عمل اليوم والليلة وورد خسا وعشرين كما في حديث يزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر عند من تقدم في التسبيح خمس وعشرون وورد إحدى عشرة كما في بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار كما تقدم في التسبيح وعشر كما في حديث الباب وعن أنس وسعد بن أبي وقاص وعلي وأما ما عند من تقدم في تسبيح هذا المقدار ومائة كما في حديث من ذكرنا في تسبيح هذا المقدار عند من تقدم وأما التحميد فورد كونه ثلاثا وثلاثين وخسا وعشرين وواحد إحدى عشرة ومائة كما في الاحاديث المذكورة في أعداد التسبيح وعند من رواها وكل ما ورد من هذه الأعداد فحسن إلا أنه ينبغي الاحتياط بالزيادة فالزائد قوله فتلا خمسون ومائة بالسا وذلك لان بعد ذلك صلاة الصلوات الخمس ثلاثين تسبيحة وتحميدة وتكبيرة وبعد جميع الخمس الصلوات مائة وخمسين وقد صرح بهذا النسائي في عمل اليوم والليلة من حديث سعد بن أبي وقاص باللفظ ما ينع أسد كما أن يسبح دبر كل صلاة عشرة أو يكبر عشرة أو يحمد عشرة فذلك في خمس صلوات خمسون ومائة ثم ان الحديث بغير حديث عبد الله بن عمر قوله وألف وخمسمائة في الميزان وذلك لان

الحمد لله

والاعلام باوت ورواته اثناسيوس مابن بصري ومعدني وفيه التمديث والعنفه وأخرجه البخاري

أيضاً في الصلاة والجمعة وترويضاً وابدؤوا بنحو ما يجدون (عن عائشة رضي الله عنها قالت لما أنزلت الآيات من سورة البقرة في الربا تعفى قوله تعالى الذين يأكلون الربا إلى آخر العشر وبالأكلي الاستدراج وما يذكر الاكل لانه اعظم منافع المال ولان الربا

شائع في الطهومات (خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى المسجد فقرأه من على الناس ثم حرم بحجارة النحر) والامام أحمد
حرم التجارة في النحر وهو من تحريم الوسائل المقضية إلى الحرمات ومفهومه مسبق تحريم النحر على تحريم الزبائير أي يده ما نقل
عن عياض أنه كان قبل نزول آيات الربا على تطويله فيجتمل ٢٠٣ وقوع الاستبراء بالتحريم مرتين لئلا يكيدوا نحر

التحريم هنا عن تحريم عينها
ورواة هذا الحديث الستة
ما بين مروزي وكوفي وفيه دلالة
من التابعين والتحديث والنعنة
وأخرجه البخاري أيضا في
البيوع وفي التفسير ومسلم وأبو
داود والنسائي وابن ماجه وقرض
البخاري من هذا الحديث هنا
تحريم تجارة النحر في المسجد مع
انهم احرام في المسجد وغيره أو
المراد ان الاعلام تحرم بها كان
في المسجد (عن أبي هريرة رضي
الله عنه ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال ان هريتا)
أي جنبا ماردا (من الجن) بيان
له (قلت) أي تعرض في قلعة
أي بغتة في سرعة وقال الترمذي
يعني ثوب وقال الجوهري انفت
الشيئ ما انفت وتفتل (عن)
البارحة) أي في أدوله قال
صاحب المنهاج كل زائل بارح
ومفهميت البارحة وهي أدله
له زالت عنك (أو قال كلمة
نحوها) أي كقول في رواية أخرى
عرض في فسدت على وفي رواية
عبد الرزاق عرض في صورة
هرولت من حديث أبي الدرداء
جاء بشهاب من نار أيجعل في
وجهي وللنسائي من حديث
عائشة فأخذته فصرعته ففتقته

الحسنة بعشرة أمثالها فيحصل من تضعيف المائة والتسعين عشر مرات ألف
وخمسة مائة قوله وألف بالميزان المثل ما تقدم والحد يبدل على مشروعية التسميع
والتكبير والتعبد بعد التسارع من الصلاة المكتوبة وتكريره عشر مرات قال
العراقي في شرح الترمذي كان بعض مشايخنا يقول ان هذه الأعداد الواردة في
الصلاة وغيرها من الأذكار الواردة في التسبيح والمسح وغير ذلك اذا ورد لها عدد
مخصوص مع ثواب مخصوص فزاد الا في جملة في أعدادها عدد يحصل له ذلك الثواب
الوارد على الاتيان بالعدد الناقص فلهذا تلك الأعداد حكمية وخاصة تفوت بها واردة
تلك الأعداد وتسميها ولذلك نهي عن الاعتداد في الدعاء وفيما قاله نظر لانه قد أتى
بالعدد الذي رتب على الاتيان به ذلك الثواب فلا تكون الزيادة عليه من يله بعد
الحصول بذلك العدد الوارد وقد ورد في الأحاديث الصحيحة ما يدل على ذلك ففي الصحيحين
من حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال لا اله الا الله وحده
لا شريك له أله الملائكة الجنة وهو على كل شيء قدير في يوم مائة مرة كانت له بعد عشر
رقاب وكتب له مائة حسنة ويحيى عنه مائة سنة وكانت له من انشيطان يومه
ذلك حتى يعصى ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا جعل أكرم من ذلك الحديث ومسلم من
حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال حين يصبح وحين
يعسى سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به إلا أحد قال
مثل ما قال أو زاد عليه وقد يقال ان هذا واضح في الذكر الواحد الوارد بعدد مخصوص
وأما إذا كان في عقب كل عدد منها عدد مخصوص من نوع آخر كالسبح والتكبير
والتكبير عقب الصلاة فلهذا يقال ان الزيادة في كل عدد زيادة لم يرد بها نص يقطع
المتابع عنه وبين ما بعده من الأذكار وروى ما كان تلك الأعداد المتواليات حكمية
خاصة فينبغي أن لا يزداد على العدد المذكور قال العراقي وهذا محقق لا نأباه
النصوص الواردة في ذلك وفي التعبد بالالفاظ الواردة في الأذكار والادعية كقوله صلى
الله عليه وآله وسلم لا يزالون في الدنيا والى أرسلت انتهى وهذا مسلم في التعبد بالالفاظ
لأنه يدل على أن لا يفتحق معه الامتثال وأما الزيادة في العدد فالامتثال محقق
لأن المأمور به قد حصل على الصفة التي وقع الأمر بها أو كون الزيادة عليه مغيرة غير
معقول وفيه ان نوى عند الانتهاء اليه امتثال الأمر الوارد ثم أتى بالزيادة فقد حصل
الامتثال وان زاد بغيرة لم يعد ممتثلا (وعن سعد بن أبي وقاص انه كان يعلم بنيه هؤلاء
الكلمات كما يعلم المعلم الغلمان الكتابة ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول

حتى وجدت برأسه على يدي وفهم ابن بطال وغيره منه انه كان حين عرض له غير متسكك بغير صورته الاصلية فقالوا ان رؤية
السيطان على صورته التي خلق عليها خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما غيره من الناس فلا لقوله تعالى انه يراكم هو
وقبيله الآية (ليطع) بفتح (على الصلاة فامكني الله منه فأردت أن أربطه إلى سارية من سوارى المسجد) أي أسطوانة

عن أبيه (حق) صبراً (والتصبر) الصابح (وتنظروا إليه) عليكم) وهل سكان أراضه صلى الله عليه وآله وسلم الربطة
 بعد تمام الصلاة أو فيها لا يسير احتمالاً لأن ذكرهما ابن الملقن (فذكرت قول أخيه) في التوبة (سليمان) بن داود عابها السلام
 (رب اغفر لي وهب لي ما لا ينبغي لأحد ٢٠٤ من يهدي) من البشر مثله فقره صلى الله عليه وآله وسلم مع القدرة عليه

سرعاً على أجابة الله عز وجل
 دعوة لما كان كذا في رواية أبي ذر
 كافي الشيخ قال الكرمانى وله
 ذكره على قصد الاقتباس من
 القرآن لا على قصد انه قرآن
 واستدل به البخارى على جواز
 ربط الاسمي والاختصاص
 في المسند ورواه هذا الحديث
 السنة ما بين مروى وبصرى
 وفيه الحديث والاختصاص
 والعنفه والفتوى وانخرجه
 البخارى أيضاً في الصلاة والتفسير
 وأحاديث الانبياء وصحة اليأس
 العيني وأخرجه مسلم في الصلاة
 والنسائي في التفسير (عن
 عائشة رضي الله عنها قالت
 أصيب سعد بن معاذ بسيد
 الأوس المهزلة وتوشى الرحمن
 رضي الله عنه (يوم المندق)
 وهو يوم الاحزاب في ذي القعدة
 (في السك) عرق في وسط الذراع
 قال الخليل هو عرق الحياة وكان
 الذي أصابه ابن العرقه سعد
 بن عاصم بن اوى (فطرب النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم خبوة
 في المسج) اسعد له وودع من
 قريب فلم يرهم) أي لم يفرعهم
 (وفي المسج) خبوة من بني غنار
 بكسر المجمة (الادم) يسيل
 اليهم فقالوا يا أهل النخبة ما هذا

بين دبر الصلاة اللهم اني أعوذ بك من البخل وأعوذ بك من الجبن وأعوذ بك ان أود الى
 أرذل العبد وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من هذاب القبر برواه البخارى
 والترمذى وصححه) قوله من البخل بضم الباء الموحدة واسكان الخاء المجمة وبضمهما
 وبضمهما وبفتح الباء واسكان الخاء هذا الكرم ذكره في ذلك في القاموس وقد قيده
 بعضهم في الحديث منع ما يجب اخراجه من المال شرعاً أو عادة ولا وجه له لان البخل بما
 ليس بواجب من غير ان ينقص المضادة للكمال فالتعوذ منها حسن بلا شك فالأولى بتسمية
 الحديث على عمومته وترك التعرض لتقييده بما لا دليل عليه قوله والجبن بضم الجيم
 وسكون الباء وتضم الهاء للشيء والمناخر عن فعلها أو انما تؤذنه صلى الله عليه
 وآله وسلم لانه يؤدي الى عدم الوفاء بقرض الجاهد والسند بالحق وانكار المنكر
 ويهجر الى الاخلال بكثير من الواجبات قوله الى أرذل العمر هو البالغ الى حدى الهرم
 يعود منه كالمطل في ضعف العـ قل وقلة الفهم وضعف القوة قوله من فتنة الدنيا هي
 الاغترار بشهواتها المنقضى الى ترك القيام بالواجبات وقد تـ ذم الكلام على ذلك في
 شرح حديث التعوذ من الاربع لان فتنة الدنيا هي فتنة الدنيا قوله من عذاب القبر قد
 تقدم شرحه في شرح حديث التعوذ من الاربع أيضاً وانما خص صلى الله عليه وسلم بهذه
 المذكورات بالتعوذ منها لانهم اعظم الاسباب المؤدية الى الهلاك باعتبار ما يتسبب
 عنهم من المعاصي المتوقعة (وعن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا صلى
 الصبح حين يركع لم يقل اللهم انى أسألك علماً نافعاً ورزقاً طيباً وعلامة مقبلاً وراحاً ودواً
 مباحاً) الحديث أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة عن شعبة عن موسى بن أبي عائشة
 عن مولى لام سلمة عن أم سلمة ورواه ابن ماجه في سننه عن أبي بكر بن أبي شيبة بم
 الاسناد ورواه الثقات لولا جهالة مولى أم سلمة وانما قيد العلم بالنافع والرزق بالطيب
 والعمل بالمقبول لان كل علم لا ينفع فليس من عمل الا تخروجه بما كان من ذرائع
 الشقاوة ولهذا كان صلى الله عليه وآله وسلم يتعوذ من علم لا ينفع وكل رزق غير طيب
 موقع في ورطة العذاب وكل عمل غير مقبول اثم بالنفس في غير طائل اللهم انما أعوذ بك
 من علم لا ينفع ورزق لا يطيب وعمل لا يقبل (وعن أبي امامة قال قيل يا رسول الله أى
 الدعاء اسمع قال خوف الليل الا تخروجه الصلوات المكتوبات رواه الترمذى) الحديث
 حسنه الترمذى وهو من طريق محمد بن يحيى الثقفى المروى عن حص بن غياث عن ابن
 جريح عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي امامة عنه صلى الله عليه وآله وسلم وفيه انه ربح
 بان خوف الليل ودبر الصلوات المكتوبات من أوقات الاجابة وقد أخرجه مسلم من

الذى يأتيان من قبلكم) بكسر القاف وفتح الموحدة أى من بهتكم هادس يدغدو) يعني ذوال
 مجة من أى يسيل (سورة) دماغات) سدا (فيها) أى في تلك الموضة أو في الطبيعة والاربعة منها أى من الجراحة وبوخة فمن
 هذا جواز نصب الطبيعة في المسجد للمرضى وغيرهم ورواه الخمسة ما بين مدنى وكوفى وفيه الحديث والعنفه والفتوى وأخرجه

البخاري أيضا في الصلاة والمغازي والعجوة وأبو داود في الجنة والناس في الصلاة (عن أم سلمة رضي الله عنها قالت شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اشتكى) أي أتوجع (قال طوي) أي بالكعبة (من وراء الناس وأنت راكبة) قالت (فطقت) راكبة الجعير (ورسول الله صلى الله عليه وآله ٢٠٥) (وسلم صلى إلى جنب البيت) الحرام (يقرأ

بالتور وكاتب مسطور) أي بسورة الطور ومن ثم سذفت وأو القسم لأنه صار عليه السلام وقد قيل إن ناقته صلى الله عليه وآله وسلم كانت مشرقة أي معلمة فيؤمن معها ما يحذر من التلويث وهي سائرة فيجتمعون أن يكون بهرام سامة كان كذلك قال ابن بطال في هذا الحديث جواز دخول الأبواب التي يؤكل لحمها المستحبة إذا أخرج إلى ذلك لأن يؤلفه لا ينجسه بخلاف غيره من الدواب وثقبت بأنه ليس في الحديث دلالة على عدم الجواز مع الحاجة بسبل ذلك لأنه على التلويث وعدمه فثبت بخشي التلويث يجتمع المدخول ورداة هذا الحديث الستة مائة من الأشيخ البخاري وفيه التعديت والاختيار والتمسك والقول بروايته تابعي عن تابعي عن همام عن همام أيضا في الصلاة والحج ومسلم فيه (عن أنس) بن مالك رضي الله عنه أنه قال إن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) همام بن عبد الله بن بشر أو عبد بن حنبل كان عبد البخاري في المناقب (خرج من عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بهما كانا معه في

حديث جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن في الليل ساعة لا يوافقه رجل مسلم إلا الله تعالى خير من أمر الدنيا والآخرة إلا أعطاه أيام ذلك كل ليلة فيمكن أن يقدمه طاق خوف الليل المذكور في حديث الباب بساعتين ساعته كافي حديث جابر وقد وردت إذ كارع قب الصلوات غير ما ذكره المصنف من حديث أبي أمامة عند النسائي وصححه ابن حبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت وزاد الطبراني وقال هو الله أحد ومنه ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث زيد بن أرقم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول دبر كل صلاة اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك لنا اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن محمد صلى الله عليه وآله وسلم عبدك ورسولك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن العباد كلهم أخوة اللهم ربنا ورب كل شيء اجعاني مخلصا وأهلي في كل ساعة من الدنيا والآخرة إذا بالليل والإكرام مع واستحب الله أكبرا أكبر اللهم نور السموات والأرض الله أكبر أكبر سي ونعم الوكيل الله أكبر الأكبر في أسناده أود الطفاوي قال ابن معين ليس بشي وأخرج أبو داود من حديث علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا لم من الصلاة قال اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر وأخرجته الترمذي أيضا وقال حديث حسن صحيح وأخرج أبو داود والنسائي والترمذي من حديث عقبة بن عامر أصرفي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقصر بالمعوقات دبر كل صلاة قال الترمذي حديث غريب وأخرج مسلم من حديث البراء أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بعد الصلاة رب في عذابك يوم تبعث عبادك ومنه ما عند الطبراني في الأوسط باذ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول دبر كل صلاة اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل أهدني من حور الدار وعذاب القبر ومنه ما عند أحمد والطبراني في الكبير بافظ اللهم أهدني في دقي ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي وعند الترمذي سبحانه ربك رب العزيزين يا صبور ويا ذا الجلال والإكرام وأخرج أيضا أبو بكر بن أبي شيبة من حديث أبي سعيد وعند الطبراني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى وفرغ من صلاته يسبح عنده على رأسه ويقول باسم الله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن وعند النسائي التهليل مائة مرة هذه الأذكار وردت في أديار الصلوات غير مقيدة ببعضها ووردت عقب المغرب والتجر بخصوصها عند أحمد والنسائي من قال قبل أن ينصرف منها لا اله الا الله وحده لا شريك له المثلث له

المسجد (في ليلة مظلمة) من أظلم الليل يظلم (ومعه مائة مثل المصباحين يضيان بين أيديهما) أكراما لهم ما يبركونهم ما آية له صلى الله عليه وآله وسلم أنخص بعض أصحابه بمثل هذه الكرامة عندهما إلى النور وظهور السر قوله بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة فجعل لهم ما أذن في الأخرى (فأبقر طاصم مع كل واحد منهما) نور (واحد) يضئ له

(سبحي في الله) ويؤيد من هذا الحديث فضل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الدنيا والآخرة (الحديث) كلهم بصريون وفيه الحديث والنعمة وأنسجها الجعاري في عسلابها النبوة وفيه القاب الانصار (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الجمعة) (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الجمعة) (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال خطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الجمعة)

أي عند الله في الآخرة (فاختار) العبد (ما عند الله فبكي أبو بكر رضي الله عنه) قال أبو سعيد (تفات في نفسي ما يبكي هذا الشيخ أن يكن الله خيرا) (عبد ابن الدنيا وبين ما عنده) تعالى (فاختار ما عند الله فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو العبد) (الخبر) (وكان أبو بكر أعلمنا) حيث فهم أنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفارق الدنيا فبكي من نألي فراقه وعبر بآية له بالانكسار لظهور نباهة أهل العرفان في تفسير هذا الملم لم يلقاهم الله وقد غيبره حبه انصبا به في بكي وقال بكي فذلك بام والذوا أولاد فانسكن الرسول بجرعه (قال يا أبا بكر لا تبك) ثم خفف به بالخصوصية العظمى فقال (إن الله الناس على في عينته وماله أبو بكر) أي أنهم جودا بنفسه وماله بالاستغاثة لم يرد به المسنة لانهم قدسوا الصلابة ولأنه لا منة لاحد عليه عليه الصلاة والسلام بل منة والله على جميع الخلائق وقال القرطبي هو من الامتنان يعني أن أبا بكر له من الحقوق ماله كان لغیره لا تمتن بها وذلك لانه يادري الله صدق ونفقه

الجدوه على كل شيء قد ير عشر مرات كتب له عشر حسنات وبقي عنه عشر سيئات وكان يومه في زمن الشيطان وبعدهما أيضا قبل أن يتكلم عند أبي داود وابن حبان في صحيحه اللهم أجر لي من النار سبع مرات وعقبه الالة الفهر عند الترمذي. وقال حسن صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال في يوم جملة الفهر وهو ثمان رجبليه قبل أن يتكلم لاله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب الله له عشر حسنات وشعاعه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في زمن حلال مكسرة وحرس من الشيطان ولم يفتح لآلئ ان يدرك في ذلك اليوم الا الشرك بالله عز وجل وأنسجها أيضا للناس في زاد فيه بيده الفهر وعقب المعرب عند الترمذي وحسنه والناس من حديث عمارة بن شبيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات على اثر المغرب بعث الله له ملائكة يخدمونه من الشيطان الرجيم حتى يصبح ويكتب لهم عشر حسنات وبقي عنه عشر سيئات وموتها وذات له بعد عشر رقبات مؤمنات وفي اسناده رشدين بن سعد وفيه مقال

(باب الاخراف بعد السلام وقد ثبت ثبت منهم ما يستقبل الامام يومين)

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا لم يفتد الامم قدما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام رواه أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجه) الحديث قد تقدم شرح ألفاظه في الباب الاول وساقه المصنف ههنا الاستدلال به على مشروعية قيام الامام من موضعه الذي صلى فيه بعد سلامه وقد ذهب بعض السالكين الى كراهة المقام الامام في مكان صلاته بعد السلام ويؤيد ذلك ما أخرجه عبد الرزاق من حديث أنس قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان ساعة لم يقوم ثم صليت وراء أبي بكر فكان اذا سلم وثب فكانما يقوم عن رخصة ويؤيده أيضا ما ساق في باب اثبات الامام انه كان يكتم صلى الله عليه وآله وسلم في مكانه يسير قبل أن يقوم لكي ينصرف الناس فانه يشعر بان الاسراع بالقيام هو الاصل والمشروع وقد عورض هذا بما تقدم من الاحاديث الدالة على استحباب الذكر بعد الصلاة وأنت خبير بأنه لا ملازمة بين مشروعية الذكر بعد الصلاة والاعتداف في المكاب الذي صلى المصلي تلك الصلاة فيه لان الامتنان يحصل بقلبه بعد هداؤه كان ماشيا أو قاعدا في محل آخر نعم ما ورد مقيد انخوفه وهو ثمان رجبليه وقوله قبل أن ينصرف كان معارضا

ويصنع

الام والبالازمة بالمصاحبة الى غير ذلك بانشر اح صدر ورسوخ

عليه باذن الله ورسوله اللهم المنة في ذلك لكن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يصحبه اخلاقه وكرم امراته اعترف بذلك علما بشكر الامم وفي حديث أبي هريرة عند الترمذي ما فوجاهما لحدثنا يد الا كافاه ما خلا يا بكر فان له عندنا يد ان كان الله

في يوم القيامة (ولو كنت مع هذا الخليل) أي اختاروا مصطفي (من امتي لا تختف) منهم (أبا بكر) لكونه مثاهراً لأن يخدمه صلى الله عليه وآله وسلم خليلاً لولا المانع وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم امتلاً قلبه بما خلقه من معرفة الله تعالى ومحبة ومراعاة حتى كأنهم اخرجت أجواء قلبه بذلك فلم يتسع قلبه لغير الله عز وجل ٢٠٧ وعلى هذا فلا يكون الخليل الا واحداً

ومن لم يقسمه الى ذلك من تعاقب القلب به فهو حبيب ولذلك أثبت صلى الله عليه وآله وسلم لابي بكر وعائشة أنهم أحب الناس اليه واني عنهما الخلة التي هي فوق الحبسة (ولكن اخوة الاسلام) أفضل (ومودته) أي مودة الاسلام وهي بمعنى الخلة والفرق بينهما بما باعتبار المتعلق فالثابتة ما كان بحسب الاسلام والموقفة بجهة أخرى يدل عليه قوله في الحديث الآخر ولكن خلة الاسلام أفضل والمودة الاسلامية متوافرة بحسب التقاوت في اعلاء كلمة الله وقصص كثرة الثواب ولا ريب ان الصديق رضى الله عنه كان أفضل الصحابة رضى الله عنهم من هذه الخليفة (لا يقين في المسجدين) انتهى راجع الى المسجدين لاني الباب ينكفي بعدم البقاء عن عدم البقاء لانه لازم له كانه قال لا يقيمه أحد حتى لا يني (الاسد الاباب أبي بكر) الصديق رضى الله عنه وفيه دلالة على الخصوصية لابي بكر بالخلافة بعده صلى الله عليه وآله وسلم والامامة دون سائر الناس فابن خوخة هو يدل على أنه

ويمكن الجمع بعمل مشروعية الاسراع على الغالب كما يشعر به لفظ كان أو على ما عدا ما ورد به قيد بذلك من الصلوات أو على ان اللبس قد دار الايمان بالذكر المتيقن لا ينافي الاسراع فان اللبس قد اربا ما يصرف التفسير بما اتسع لا كثر من ذلك (وعن سمرة قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه رواء البخاري وعن البراء بن عازب قال كما اذا صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحياناً ان تكون عينه في قبلي علينا بوجهه رواء مسلم وأبو داود) الحديث الاول ذكره البخاري في الصلاة بهذا اللفظ وذكره في البخاري لم يطول وهو يدل على مشروعية استقبال الامام للمؤمنين بعد الفراغ من الصلاة والمراغبة على ذلك ما يشعر به لفظ كان كما تقررى الأصول قال النووي المختار الذي عليه الاكثرون والمحققون من الاصحاب ان لفظة كان لا يلزمها الدوام ولا التكرار وانما هي فعل ماض يدل على وقوعه مرة انتهى قبل والحكمة في استقبال المؤمنين ان يعلمهم ما يحتاجون اليه وعلى هذا يخص من كان في مثل حاله صلى الله عليه وآله وسلم من اللاحية للتعليم والموعظة وقيل الحكمة ان يعرف الداخل انقضاء الصلاة اذا وسع الامام على حاله لا وهم انه في التشميد لا وقال الزين بن المنير استنباه الامام المؤمنين انما هو على الامامة فاذا انقضت الصلاة زال الشك واستقبلهم حينئذ يرفع الخليل ولا ترفع على المؤمنين والحديث الثاني يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل على من في جهة المدينة ويمكن الجمع بين الحديثين بأنه كان تارة يستقبل جميع المؤمنين وتارة يستقبل أهل المدينة أو يجمع بين حديث البراء مفسر الحديث مرة فيكون المراد بقوله أقبل علينا أي على بعضنا وانه كان يصلي في المدينة فقال ذلك باعتباره صلى في جهة اليمن وفي الباب عن زيد بن خالد انه في قال صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الصبح بالخديجة على اترسها كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس الحديث أخرجه البخاري والمراد بقوله انصرف أي من صلاته أو مكانه كذا قال الحافظ وهو على التفسير الاول من أحاديث الباب وكذا ذكره البخاري في باب يستقبل الامام الناس اذا سلم ومن أحاديث الباب ما أخرجه البخاري عن أنس قال أخر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة ذات ليلة الى شطرنج الليل ثم خرج علينا فلما صلى أقبل علينا بوجهه (وعن يزيد بن الاسود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحجج الودع قال صلى بالصلاة الصبح ثم المحرف جالساً فاستقبل الناس بوجهه وذكر قصة الرجلين اللذين لم يصليا قال ونقض الناس الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونقضت معهم وأيا يومه ذأشب الرجل وأجلده قال فخرات

يجر جمعها الى المسجد للصلاة وكذا اقره ابن المنير وعورض بها في الترمذي من حديث ابن عباس سلموا الابواب الابواب على راجع بان الترمذي قال انه غريب وقال ابن عساكر انه وهم لكن الحديث طرق يقوى بعضها بعصايل قال الحافظ ابن حجر في بعضها اسناده قوى وفي بعضها اوجهات وثقات وفيه ان المساجد تصان عن تطريق الناس اليها في خوخات وشيوخها الامن

أما في الاستدلال به فيكون لنا موردان أحدهما أن الله تعالى قال في الحديث القدسي
والثاني أن القول بأثره في البخاري في فضل أبي بكر (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم)
والله (وسلم في مرضه الذي مات فيه) ٢٠٨ قال كونه (عاصبا) لأنه بغير قفقه على المنبر فمد الله تعالى

على وجود السكك (واضح)
عليه) على عدم النقض (ثم)
أقول أنه) أي الشك (ليس من)
الناس أحد آمن على في نفسه
وماله) أي أبذل لهما (من أبي
بكر بن أبي سفيان) بضم القاف
عثمان رضي الله عنهما (ولو)
كنت متخذاً من الناس مثلي لا
لاخذت أبا بكر) منهم (مثلي لا)
ولكن مثلي لا (السلام أفضل)
أي فاضله إذ المتصودان الخلة
بالمسعى الأول أهلي مرتبة
وأفضل من كل خلة (سدوا)
على كل خلة في (هذا المسجد)
غير مشروطة (ببكر) رضي الله
عنه وفي هذا الحديث التصديق
والاعتناء والسمع والقول
وأثره البخاري في الفرائض
بزيادة وأثره التذوق في
المناقب (عن ابن عمر رضي
الله عنهما أن النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) قدم مكة)
فام الشخ (فدعا عثمان بن طلحة)
أطفي (فتفتح الباب) أي باب
الكعبة (فدخل النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) فيها (ودخل)
معهم (بالل) مؤذنه وخادم
أمره (لأنه (ودخل معه أيضا
(اسامة بن زيد) شادمه فيها

أزعم الناس حتى وصلت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذت بيده فوضعتها
أعلى وجهي أو صدري قال فما وجدت شيئا أطيب ولا أبرد من يدر رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال وهو يومئذ في مسجد الخيف رواه أحمد وفي رواية له أيضا أنه صلى
مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر الحديث قال ثم نزل الناس يأخذون بيده يصنعون
بهم أو جوههم قال فأخذت بيده فصمت بهم أو وجهي فوجدتهم أبرد من الثلج وأطيب
ريحاً من المسك) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح
لكن بالقول من حديث مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحجة فصلت معه الصبي في مسجد
الخيف فلما قضى صلاته واشغرف ثم ذكر واقصة الرجلين وفي أسناده جابر بن زيد بن
الأسود السوائي عن أبيه روى عنه يعل بن عطاء قال ابن المديني لم يرو عنه غيره وقد وثقه
النسائي قوله فاستقبل الناس بوجهه فيه دليل على مشروعية ذلك وقد تقدم الكلام
ففيه قوله وذكروا قصة الرجلين الذين لم يصلوا الفضة عند الترمذي وأبو داود والنسائي
فلما قضى صلى الله عليه وآله وسلم صلاته واشغرف إذا هو برجلين في آخر القوم
لم يصلوا معه فقال علي بن أبي طالب فيهم ما ترونهم قد افتقدوا ما من كانا يصلاننا معنا
فقالا يا رسول الله أنا كأمسينا في رسالتنا قال لا تشعرا إذا أصابتكم في رسالتكم أني
مسجد جماعة فصلوا معهم قائم الكفاية وسيأتي الكلام على ذلك في أبواب الجماعة
قوله وأجلده جعل فيهم الجماعة مقرباً الله قليله ومنه هو أحسن القيان وأجله
ومنه أيضاً قول الشاعر

ان الامور اذا الاحداث دبرها دون الشيوخ ترى في بعض ما خلا
قوله فوضعتها على وجهي أو صدري فيه مشروعية التبرك بالامسة أهل المنضيل
لتدبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وكذلك قوله ثم نزل الناس يأخذون بيده
يصنعون بهم أو جوههم (ومن أبي حنيفة قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بالحجرة إلى البطحاء فتوضأ ثم صلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين وبين يديه عنزة
من ورائها المرأة وفام الناس فجعلوا يأخذون بيده فيصنعون بهم أو جوههم قال
فأخذت بيده فوضعتها على وجهي فإذا هي أبرد من الثلج وأطيب ريحاً من المسك رواه
أحمد والبخاري) الحديث أخرجه البخاري مطولاً ومختصراً في مواضع من كتابه ذكره
في الطهارة وفي باب الصلاة في الثوب الأحمر في أوائل كتاب الصلاة وفي الأذان وفي

أبواب

أطفي حتى لا يتهوهم الناس

هذه من سادات البيت (ثم أغلق الباب) لئلا يزدحم الناس عليه لتوفر دواعيهم على مراعاة أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم
ليأخذوها منه وأوليكون ذلك أسكن لقلبه وأجمع نفعاً وقبيل فائدة ذلك التمكن من الصلاة في جمع جهاتهم الآن

الصلاة إلى جهة الباب وهو مفتوح لا تضح وأغلق مبنى المقبول وفي رواية للفاعل (فأبث فيه ساعة ثم خرجوا) كلهم (قال ابن عمر فمدت) أي أسرعت. (فسأت بلالا) هل صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها أم لا (فقال صلى فيه فقلت في أي) بالتسوية أي في أي نواحيه (قال ابن الاسطواثين قال ابن عمر فذهب ٢٠٩ على أن أسأله كم صلى) أي فأتيت سؤال الحكمة

ورواة هذا الحديث ما بين بصري ومدني وفيه الحديث والنعنة وأخرجه البخاري أيضا في المغازي والجهاد وسلم في الحج وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه (وهذه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه) قال سألت رجلا قال في الفتح لم أقف على اسمه (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وهو على المنبر ما ترى (أي مارأيت من الرأي أو من الرؤية بمعنى العلم والمراد لازمه إذا العالم يحكم بمسألة ثم عا في صلاة الليل قال صلى الله عليه وآله وسلم (مثنى مثنى) أي اثنين اثنين وكرره للتأكيد ومثنى غديره يصرف للعدل والوصف (فأذاخشي) المصلي (الصحيح صلى) ركعة واحدة فالترتب ثلاث ركعة (لما صلى) واحتج به الشافعية على أن أقل الوتر ركعة واحدة مع حديث ابن عمر مرفوعا الوتر ركعة من آخر الليل وقال المالكية ركعة مع شفع تقدمها (وأنه) أي ابن عمر كان يقول اجعلوا آخر صلاتكم وترا وزاد في رواية بالليل (فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر به) أي بالوتر أو بالجعل الذي يدل عليه قوله اجعلوا وكونه صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر

أبواب السترة في موضعين وفي صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في موضعين وفي اللباس في موضعين قوله إلى البطحاء يعني بطحاء مكة وهو موضع خارج مكة وهو الذي يقال له الأبطح وقوله بالبحر يستفاد منه أنه جمع جمع تقديم ويحتمل أن يكون قوله والعصر ركعتين أي بعد دخول وقتها قوله عنزته هي الحربة القصيرة قوله تترنن ورائها المرأة فيه معسك أن قال إن المرأة لا تقطع الصلاة وسأني الكلام على ذلك قوله فيمنسجون بها وجوههم فيه مشروعية التبرك كما تقدم والحديث لا يطابق الترجمة التي ذكرها المصنف لأن قيام الناس إليه لا يستلزم أنه باق في المكان الذي صلى فيه فضلا عن استقامته له لا مصلين

(باب جواز الاشراف عن اليمين والشمال)

(عن ابن مسعود قال لا يجعلن أحدكم للشيطان شيئا من صلاته يرى أن حقا عليه أن لا ينصرف الا عن يمينه) أي لا يترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا ينصرف عن يساره وفي لفظ أكثر انصرفه عن يساره ورواه الجماعة الا الترمذي وعن أنس قال أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه ورواه مسلم والنسائي وعن قبيصة بن هلب عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤمنا فينصرف عن جانبه جمعا على يمينه وعلى شماله ورواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال صحيح الاثران عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث الثالث حسنة الترمذي وصححه ابن عبد البر في الاستيعاب وذكره عبد الباقي بن قانع في معجمه من طرق متعددة وفي نسخة قبيصة بن هلب وقد رماه بعضهم بالجهة التي لا يمكنه وقته الجبل وابن حبان ومن عرف جهة على من لم يعرف وفي الباب عن عبيد الله بن عمرو عند ابن ماجه بلفظ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقتل عن يمينه وعن يساره في الصلاة قوله في الحديث الأول شيئا من صلاته في رواية مسلم بن حمران قوله يرى بفتح أوله أي يعتقد ويجوز الضم أي يظن قوله ان حقا عليه هو بيان الجعل في قوله لا يجعلن قوله أن لا ينصرف أي يرى أن عدم الانصراف حق عليه وظاهر قوله في حديث ابن مسعود أكثر انصرفه عن يساره وقوله في حديث أنس أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه المناقاة لأن كل واحد منهم أقدم عليه في صفة أفعل التفضيل قال النووي ويجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل تارة هذا وتارة هذا فأخبر بكل منهما بما اعتقدها أكثر وانما كرر ابن مسعود أن به مقتضى وجوب الانصراف عن اليمين قال الحافظ ويمكن الجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يجعل حديث

٢٧ نيل في يدل على جملة جالسين في المسجد ومنهم الرجل الذي سأل عن صلاة الليل ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومدني وفيه الحديث والنعنة والقبول (عن عبد الله بن زيد) بن عاصم المزني (الانصاري رضي الله عنه أنه رأى) أي أبصر (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (مستلقيا) على ظهره (في المسجد) حال كونه (واضعا) أي

في الفتح الثاني أول من ادعاه الفتح لأنه ٢١٠ لا يثبت بالاحتمال ومن جونه البيهقي والبغوي وغيرهما من المحدّثين ليس يوم

ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد لان بحجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت من
جهة يساره ويجعل حديث أنس على ما سوى ذلك كحال السفر ثم اذا عارض اعتقاد
ابن مسعود وأنس رجع ابن مسعود لانه علم وأنس وأجمل وأكثر ملازمة للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم وأقرب الى موافقه في الصلاة من أنس وبان في اسناد حديث أنس من
تلكم فيه وهو السدي وبان حديث ابن مسعود ومتفق عليه وبان رواية ابن مسعود
توافق ظاهر الخلال لان بحجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت على جهة يساره كانت
قال ثم ظهر لي انه يمكن الجمع بين السديين بوجه آخر وهو ان من قال كان أكثر
انصرافه عن يساره نظر الى هيئته في حالة الصلاة ومن قال كان أكثر انصرافه عن
يمينه نظر الى هيئته في حال استقباله القوم بعد سلامه من الصلاة فعلى هذا الاختصاص
الانصراف بجهة معينة ومن قال العلاء يستحب الانصراف الى جهة حاجته يمكن
قالوا اذا استوت الجهتان في حقه فاليمين أفضل اعموم الاسانيد المهرجة بفضل
التيامن قال ابن المنير فيه ان المندوبات قد تنقلب مكرهات اذا رعت عن رتبة الان
التيامن مستحب في كل شيء لكن لما خفي ابن مسعود ان يمتثلوا وجوبه أشار الى
كراهته قال الترمذي بهذان ساقى حديث غلب وعليه العمل عند أهل العلم قال
ويروى عن علي انه قال ان كانت حاجته من يمينه أخذ من يمينه وان كانت حاجته من
يساره أخذ من يساره

«(باب لبث الامام بالرجال قليلا لايخرج من صلى معه من النساء)»

(عن أم سامة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم قام النساء حين يقضي
سليمه وهو يمكث في مكانه يسير اقبل أن يقوم قالت فترى رائحة علم إن ذلك كان لكي
ينصرف النساء قبل أن يذركهن الرجال رواه أحمد والبخاري) الحديث فيه أنه يستحب
للإمام مراعاة أسوال المأمومين والاحتياط في الاجتناب ما قد يقضي الى المحذور
واجتناب مواقع التهم وكراهة مخالطة الرجال للنساء في الطرقات فضلا عن البيوت
ومقتضى التعديل المذكور أن المأمومين إذا كانوا رجالا فقط لا يستحب هذا المكث
وعليه حمل ابن قدامة حديث عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا سلم لا يقعد الا
قد رما يقول اللهم أنت السلام الحديث المتقدم وقد تقدم الكلام في ذلك وفي الحديث
انه لا بأس بحضور النساء الجماعية في المسجد قوله فترى بضمن النون أى انظر

(باب جواز عقد التيسيع بالبدل وعده بالنوى ونحوه)

(عن أسيرة وكانت من المهاجرات قالت قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سبر الاعداد لا يوقف عليه الابنور النبوة (فان أحسدكم اذا اوصافا حسن) الوضوء باسبغها ورعاية عليه يمكن
سفته وآداب (وأن المسجد) حال كونه (لا يريد الصلاة) أو ما في معناها كالاعتكاف ونحوه واقصر على الصلاة (الغلبة
للمحيط منطوية) ففتح الخاء (الارفعه التمجيد) وخط عنه شطية) وفي اقلط خط عنه بها (حق يدخل المسجد) فالمشي إلى

الجماعات يستلزم احتساب الاجور بالطوائف والتفصل عن الخطيئات ومن توفى عن ذلك الهلكات فقد ترقى الى منجاة الدرجات (واذا دخل المسجد كان في ثواب صلاة ما كانت تحبسه) الصلاة أي مدة دوام ذلك وحذف الفاعل للعلم به (وتصلى عليه يعني الملائكة ما دام في محاسنه الذي يصل في فيه) أي تستغفرون وتطلب له ٢١١ الرحمة قاتلين (اللهم اغفر له اللهم ارحمه مالم يؤذ) المصل الملائكة (يحدث)

بالفعل المجزوم على البدلية ويجوز الرفع على الاستئناف وفي رواية مالم يؤذ يحدث فيه بلقظ الجار المجزوم ملحقاً بيؤذ وفي أخرى مالم يحدث فيه باسقاط يؤذ أي مالم يأت بنافذ لا وضو موقوفه ان الصلاة في السوف مشروعة وإذا جازت الصلاة فيه فإرادى كان أولى أن يتخذ نفسه مسجداً للجماعة أشار إليه ابن بطال ورواه هذا الحديث ما بين بصري ومسلم في ركوف وفيه التعديت والنعنة ورواية نأبى عن نأبى وأخرجه البخاري أيضاً في باب الجماعة ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الصلاة (عن أبي موسى) الأشعري (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال ان المؤمن المؤمن كالنبيان أي كالحائط (يشد بعضهم بعضاً وشبهك صلى الله عليه وآله وسلم أصابعه) وإنما شبهك لفضلهم هبة اختلاطهم من باب تصوير المعقول بصورة المحسوس وفيه دلالة على جواز التشبيك مطلقاً وحديث أبي هريرة الآتي دال على جواز في المسجد وإذا جاز في المسجد فهو

عليك بالتمليل والتسبيح والتقديس ولا تغفلن أنفسن الرحمة واعقدن بالانامل فانحن مستولات مستنطقات رواه أحمد والترمذي وأبو داود وعن سعد بن أبي وقاص انه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة بين يديهما أو حصي تسبح به فقال أخبرك بما هو أسير عليك من هذا أو أفضل سبحانه الله عدد ما خلق في السما وسبحان الله عدد ما خلق في الارض وسبحان الله عدد ما بين ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالي والله أكبر مثل ذلك والحمد لله مثل ذلك ولا اله الا الله مثل ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك رواه أبو داود والترمذي وعن صفية قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين يدي أربعة آلاف نواة تسبح بها فقال لقد سمعت بهذا الأعلان أكثر مما سمعت به فقلت على فقال قولي سبحانه الله عدد ما خلقه رواه الترمذي أما الحديث الأول فآخر بحسه أيضاً لما كرم قال الترمذي غريب لا نعرفه الا من حديث هاني بن عثمان وقد صحح السيوطي اسناد هذا الحديث وأما الحديث الثاني فآخر به أيضاً النسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصححه وحسنه الترمذي وأما الحديث الثالث فآخر به أيضاً لما كرم وصححه السيوطي والحديث الأول يدل على مشروعية عقد الانامل بالتسبيح وقد أخرج أبو داود والترمذي وحسنه والنسائي والحاكم وصححه عن ابن عمر أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد التسبيح وأدق رواية لابي داود وغيره يمينه وقد حمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك في حديث الباب بان الانامل مستنطقات يعني اخن يشهدن بذلك فكان عقدهن بالتسبيح من هذه الحلية أولى من السجدة والحصى والحديدان الاخران يدلان على جواز عقد التسبيح بالنوى والحصى وكذا بالسجدة لعدم الفارق لتقريبه صلى الله عليه وآله وسلم للمرأتين على ذلك وعدم انكاره والارتداد الى ما هو أفضل لا ينافي الجواز وقد وردت بذلك آثار في جزء هلال الخفافين طريق معمر بن سليمان عن أبي صفية مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يوضع له قطع ويجاز من قبل فيه حصي فيسبح به الى نصف النار ثم يرفع فاذا صلى أتى به يسبح حتى يحسب وأخرجه الامام أحمد في الزهد قال حدثنا عفان حدثنا عبد الواحد بن زياد عن يونس بن عبيد عن امه قالت رأيت أبا صفية رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان خازناً قالت فكأن يسبح بالحصى وأخرج ابن سعد عن حكيم بن الربيع ان سعد بن أبي وقاص كان يسبح بالحصى وقال ابن سعد في الطبقات أخبرنا عبد الله بن موسى أخبرنا سمر أئبل عن جابر عن امرأة خدمته عن فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب انها كانت تسبح بقطعة معقود فيها (١) وأخرج

في غيره أجوز ورواه هذا الحديث الخمسة كوفيون وفيه رواية الابن عن جده ورواية جده عن أبيه والتعديت والنعنة وأخرجه البخاري أيضاً في الادب والمظالم والترمذي في البر والنسائي (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (١) في الاصل بين السطور وفيها القف في الكل صحيح معني وتصريحاً لرواية اه صحيح

أحمد بن حنبل في الصحيحين) يقع العين وهو من أول الزوال إلى الفجر ويؤخر رواية العشاء قال الحافظ وهو وهم فقد صححها
 القصب أو الظاهر (فصل في بركاته) ثم سئل فقام إلى خشبة مربعة أي موضوعة بالعرض أو مطروحة (في ناحية المسجد
 فأنكأ عليها كأنه غضبان ووضع يده اليق ٢١٢ على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خذله اليمين على ظهر كفه اليسرى

وخرج السرطان من أبواب
 المسجد) أي أوائل الناس الذين
 يتسارعون والسرطان بضم
 السين واسكان الراء جمع سريع
 ككثيب وكثبان وهو الممرع
 للخروج (فقالوا أقصرت الصلاة
 وفي القوم أبو بكر وعمر فهما) أي
 خفا (أن يكلماه) صلى الله عليه
 وآله وسلم اجلالاه (وفي القوم
 رجل) هو الطرباق وكان (في
 يديه طول يقال له ذوا اليدين قال
 يا رسول الله أنسيت أم قصرت
 الصلاة قال لم أنس) في نافي (ولم
 تقصر) أي الصلاة (فقال) صلى
 الله عليه وآله وسلم للساكنين
 (أما) أي الأمر كما (يقول
 ذو اليدين فقالوا هم) الأمر كما
 يقول (فقد قدم فصل ما ترك) وهو
 الركعة ثمان (ثم سلم ثم كبر وجهد
 مثل مجوده أو أطول ثم رفع
 رأسه وكبر ثم كبر وجهد مثل
 مجوده أو أطول ثم رفع رأسه
 وكبر) ويحصل مباحث هذا
 الحديث باب السهو ولكن أورده
 البخاري هنا استدلالا على
 جواز تشييد الأضلاع في المسجد
 وغيره قال ابن بطال ادخل هذا
 الحديث معارضة لما روي في
 النهي عن التشييد في المسجد
 وقد وردت فيه مراسيل ومسندة

عبد الله ابن الإمام أحمد في زوائد الزهد عن أبي هريرة أنه كان له شيطان فيه ألقا عقلة فلا
 يتنام حتى يسبح وأنزع أحمد في الزهد عن القاسم بن عبد الرحمن قال كان لابي الزرداء
 نوى من الجعوة في كيس فكان اذا صلى الغداة أخرجهما واحدا واحدا يسبح بهن حتى
 يتفذهن وأنزع ابن سعد عن أبي هريرة أنه كان يسبح بالنوى المسموع وأنزع الدبلي
 في مسند الثوري عن من طريقه بنبت سليمان بن علي عن أم الحسن بنت جعفر عن
 أبيها عن جدها عن علي بن رضى الله عنه مر فوعا ثم المذكر السجدة وقد سأل السبيوطي
 آثارا في الجزء الذي سماه المصنف في السجدة وهو من جملة كتابه المسموع في الفتاوى وقال
 في آخره لم ينقل عن أحد من السلف ولا من الخلف المنع من جواز ذكر السجدة بل
 كان أكثرهم به إذونه بها ولا يرون ذلك منكروها انتهى وفي الحديثين الاتيين
 فائدة جلية وهي ان الذكر يتضاعف ويتعد بعد ما أزال إذا كرهى عدده وان لم يسكر
 الذكر في نفسه فيحصل مثلا على مقتضى هذين الحديثين لمن قال مرة واحدة سبحان الله
 مائة كل شيء من التسبيح مالا يحصل لمن كرر التسبيح لمائة وأياما بدون الإحالة على عدد
 وهذا مما يشكك على الثقات ان الثواب على قدر المشقة المنكرين لانه فضل الثابت
 بصريح الأدلة وقد أجابوا عن هذين الحديثين وما شابههما من نحو قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم من فطر صائما كان له مثل أجره من عزى مصايها صائما كان له مثل أجره ما جاوز
 مائة مائة متكلفة

(أبواب ما يدل الصلاة وما يكره ويباح فيها)

(باب النهي عن الكلام في الصلاة)

(عن زيد بن أرقم قال كنا نسلم في الصلاة بكلام الرجل منا صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة
 حتى نزل وقوموا لله فاتسعين فأسرنا بالسكرت ونهينا عن الكلام رواه الجماعة إلا ابن
 ماجه والترمذي فيه كاتسلكم خاف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة)
 الحديث قال الترمذي حسن صحيح وفي الباب عن جابر بن عبد الله عند الشيخين وعن عمار
 عند البخاري وعن أبي امامة عند الطبراني أيضا وعن أبي سعيد عند البزار وعن معاوية
 ابن الحكم وابن مسعود وسائر الثقات والحديث يدل على تحريم الكلام في الصلاة ولا
 خلاف بين أهل العلم ان من تكلم في صلاته عامدا عالما سادت صلاته قال ابن المنذر أجمع
 أهل العلم على ان من تكلم في صلاته عامدا وهو لا يريد إصلاح صلاته أن صلاته فاسدة
 وأخته لقوا في كلام السامع والجاهل وقد حكى الترمذي عن أكثر أهل العلم أنهم سقوا
 بين كلام الناقص والعامد والجاهل واليه ذهب الثوري وابن المبارك حكى ذلك

من طرف غير ثابتة انتهى وقد ذكرها الحافظ في المتن مع الكلام علم الانطو ليدكرها
 عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه كان يصلي في أماكن من الطرق أي الطرق التي بين المدينة النبوية ومكة والمراضع
 التي يتجهل مساجد (ويقول انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في تلك الأماكن) ورواه هذا الحديث ما بين بصري

ومدني وفيه الحديث والعنونة والرؤية وتوصل ذلك ان ابن عمر كان يتبرك بذلك الاماكن وتشدده في الاتباع مشهور قال
في الفتح ولا يعارض ما ثبت عن أبيه انه رأى الناس في سفر يقبلون الى المكان فسأل عن ذلك فقالوا قد صلى فيه النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فقال من عرض له الصلاة فليصل والا فليص فأتاهم ٢٣ أهل الكتاب تبعوا آثاراً فيأتهم فأتخذوها

مكائس وبها لأن ذلك من همس
يحمل على أنه كره زيادتهم لمثل
ذلك فيهم صلاة أو خشي أن
يشكل ذلك على من لا يهتدي
حقيقة الامر فيظنه واجباً وكلا
الامر من مأثور من ابن عمر وقد
تقدم حديث عثمان وسئل
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن
يصل في بيته ليتخذ مصلي واجابة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أني
ذلك فهو وجه في التبرك بالآثار
الصالحين انتهى قلت وهذا
اذا يؤخذ التسوية به الى ما هو
شرك أو استعانة أو استغناء
أو توسل بغير الله تعالى وأما اذا
أدى الى ذلك فالحق منع الناس
ههنا سدا للذريعة كما يمنع عمر
الفاروق رضي الله عنه وعثمان
كان مأثوراً من مثل ذلك خلافاً
لاهمل الا هراء الباطلة فإن
الفرق من التبرك (وعنه) أي عن
ابن عمر رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
كان ينزل بذي الحليفة المبيتات
المشهور ولاهل المدينة (حين يعقر
وفي نسخة حين حج) ههنا لوداع
(نعت مهرة) بفتح السين وضم
الميم أم غيلان وشجر الطلح ذات
الشوك (في موضع المسجد الذي
بذي الحليفة وكان) صلى الله

الترمذي عن حماد بن عمار قال الخبي وحامد بن أبي سليمان وأبو حنيفة وهو إحدى الروايتين
عن قتادة واليه ذهب الهادي وذهب قوم الى الفرق بين كلام الناس والجاهل وبين
كلام العامة وقد حكى ذلك ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عباس وعبد الله بن الزبير
ومن التابعين عن عروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وقتادة في إحدى
الروايتين عنه وحكاها الحارثي عن عمرو بن دينار وعن قال به مالك والشافعي وأحمد
وأبو ثور وابن المنذر وحكاها الحارثي عن ثور عن إحدى الروايتين عنه وحكاها الثوري في
شرح مسلم عن الجمهور استدلل الاقوال بحديث الباب وسائر الأحاديث المصروفة
بالنهي عن التكلم في الصلاة وظاهرها عدم الفرق بين العامة والناسي والجاهل واحتج
الاسترون بعدم فساد صلاة الناسي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم في حال السهو
وبقي عليه كما في حديث ذي البدين وجمار بن الطبراني في الاوسط من حديث أبي
هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم في الصلاة ناسياً فبقى على ما صلى وبحديث
رفع عن أمي الخطأ والنسيان الذي أخرجه ابن ماجه وابن حبان والدارقطني والطبراني
والبيهقي والحاكم بهذا اللفظ واحتجوا بعدم فساد صلاة الجاهل بحديث معاوية
ابن الحكم الذي سأل فيه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بالاعادة وأجيب عن ذلك بان
عدم حكاية الامر بالاعادة لا يستلزم عدم رعايته أنه لم يقل البتة جع الى غيره من
الدلة كذا قيل وبجواب أيضا عن الاستدلال بحديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان ان
المسرد رفع الائم لا الحكم فان الله أوجب في كل الخطأ ~~الكفارة~~ على ان الحديث
مما لا يفتنص للاحتجاج به وقد استوفى الحافظ الكلام عليه في باب شروط الصلاة من
التلخيص وبجواب عن الاحتجاج بحديث ذي البدين بان كلامه صلى الله عليه وآله وسلم
وقع وهو غير متصل وبأنه على ما قد فعل قبل الكلام لا يستلزم أن يكون ما وقع قبله منها
قوله في الحديث حتى نزلت وقوموا لله فاستن في اطلاق الفتوى على السكوت قال زين
الدين في شرح الترمذي وذكر ابن العربي ان له عبرة معان قال وقد نظم في بيتين بقولي
وانظ القنوت اعده معانيه فجدد * من يداعلى عشر معاني حرصه
دعاء خنوع والعبادة طاعة * اقامتها افسر اراد بالعبودية
سكوت صلاة والقيام وطوله * كذا الدوام الطاعة الراجح القية
قوله ونهين عن الكلام هذه الزيادة ليست للجماعة كما يشعري كلام المصنف وإنما
زادها مسلم وأبو داود وقد استدلل بن يادته على مسئلة اصولية قال ابن العربي قوله
أمرنا بالسكوت ونهين عن الكلام يعطى بظاهره ان الامر بالنهي ليس نهين عن فساد

عليه وآله وسلم (اذا رجع من غزو كان في تلك الطريق) أي طريق المدينة (أو في حج أو عمرة هبط من بطن واد) هو وادي
العقيق (فاذا ظهر من بطن واد انما) راحته (بالطعام) أي بالمسبل الواسع المجتمع فيه دفاق الحصى من مسبل المساريهي (التي
على شفير الوادي) بفتح السين أي طريق (الشريعة فعرس) أي نزل أمير الليل للإستراحة (ثم) أي هناك (حتى يصبح) أي يدخل

في الصباح (ليس عند المسجد الذي بجواره ولا على الأكمة) الموضع المرتفع على ما حوله أو قبل من يجر واحد (التي عليها المسجد
كان ثم) أي هناك (خليج) وادع الحق (يصلى عبد الله) بن عمر (عنده في بطنه كتاب) جمع كثير ومن جملة (كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ثم) أي هناك (يصلى فلما) ٢١٤ أي دفع (السيبل فيه بالبطنة استحق) (دفن) (السيبل) (ذلك المكان الذي

كان عبد الله بن عمر (يصلى فيه
وان عبد الله بن عمر حدثه ان
الذي صلى الله عليه وآله وسلم
صلى حيث المسجد الصغير الذي
دون المسجد الذي اشرف
الروحاء) هي قرية بجامة على
أمتين من المدينة وبينها وبين
المدينة ستة وثلاثون ميلا (وقد
كان عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما (يعلم) من العلم أو من
العلامة (المكان الذي كان
صلى فيه النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يقول ثم) هناك
(عن يمينه حين تقوم في المسجد
تصلي وذلك المسجد على حافة
الطريق الذي) بتخفيف النفاة
أي على جانبه (وأنت ذاهب إلى
مكة بينه وبين المسجد الأكبر
ومكة بجوار أو نحو ذلك وان ابن
عمر كان يصلي إلى العرق) بكسر
العين وسكون الراء الجبل
الصغير أو عرق الطبيعة الوادي
المعروف (الذي عند مصرف
الروحاء) أي عند آخرها (وذلك
العرق انتهاء طريقه على حافة
الطريق دون) أي قريب
أو تحت (المسجد الذي بينه وبين
المصريف) بفتح الراء (وأنت
ذاهب إلى مكة وفدا بني) مبنيا
للمعقول (ثم) أي هناك (مسجد)

والكلام على ذلك مبسوط في الاصول قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث وهذا
يدل على أن تحريم الكلام كان بالمدينة بعد الهجرة لأن زيد ما دعى وقد أخبرناهم كانوا
يتكلمون خلف الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة إلى أن ينهوا انهم يروى
ذلك أيضا اتفاق المهجرين على أن قوله تعالى وقوموا لله خاشعين فاتين نزلات بالمدينة واسكنه
يشكل على ذلك حديث ابن مسعود الاتي بعد هذا فان فيه أنه لما جمع من عند النجاشي
كان تحريم الكلام وكان رجوعه من الحبشة من عند النجاشي بمكة قبل الهجرة وقد
أجاب عن ذلك ابن حبان في صحيحه فقتل قومه من لم يطلب العلم من مظانه ان نسخ
الكلام في الصلاة كان بالمدينة قال وايس مما يذهب اليه الوهم فيه في شيء منه وذلك لأن
زيد بن أرقم كان من الأنصار من الذين أساءوا بالمدينة وصاروا بها قبل هجرة المصطفى صلى
الله عليه وآله وسلم وكانوا يصليون بالمدينة كما يصلي المسلمون بمكة في إحسان الكلام
في الصلاة لهم فلما نسخ ذلك بمكة نسخ كذلك بالمدينة فتشكى زيد ما كانوا عليه لأن زيدا
سكى ما لم يشهد في الصلاة وهذا الجواب يرد قول زيد المتقدم فكأن تكلم خلف رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وأيضا قد ذكر ابن حبان نفسه ان نسخ الكلام في الصلاة
كان عند رجوع ابن مسعود من أرض الحبشة قبل الهجرة بثلاث سنين وإذا كان
كذلك فلم يكن الأنصار حينئذ قد صاروا ولا أساءوا فان اسلام من أسلم منهم كان حينئذ
القرار السنة من الخزيح عند العقبة فدعاهم إلى الله فآمنوا ثم جاء في الموسم الثاني
منهم ثمان عشر رجلا فبأيعوه وهي بيعة العقبة الأولى ثم جاء في الموسم الثالث ثمانية
بيعة العقبة الثانية ثم هاجر اليهم في شهر ربيع الأول فكان إسلامهم قبل الهجرة بستين
وثلاثة أشهر وأجاب العراقي عن ذلك الاشكال بان الرواية الصحيحة المتفق عليها في
حديث ابن مسعود هي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجابه بقوله ان في الصلاة شغلا
فصمت الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى ذلك منه اجتمعا فقبل نزول الآية قال وأما
الرواية التي فيها ان الله قد أحدث من أمره أن لا تكلم في الصلاة فلا تقاوم الرواية
الأولى للاختلاف في رايهم وعلى تقدير ثبوتها فلهذا وحى الله ذلك موسى بقرآن
وفيه أن الترجيع فرع المعارضة ولا تعارض لأن رواية أن لا تكلموا زيادة ثابتة من
وجه معتبر كما سيأتي فتقبلوا منه وأما الاعتذار بان موسى غير قرآن فذلك غير نافع
لأن النزاع في كون تحريم الكلام في مكة أو في المدينة لا في خصوص أنه بالقرآن ومن
جمله ما يجب به عن ذلك الاشكال ان زيد بن أرقم عن أبيه عن تحريم الكلام في الصلاة
الاجنيزول الآية ويرد قوله في حديث الباب يكلم الرجل من أصحابه وان ذلك كان
سلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن المعلوم ان تكليم بعضهم بعضهم في الصلاة

فلم يكن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم يترك عن يساره ووراءه ويصلي أمامه) أي قدام المسجد لا يعني
(إلى العرق نفسه وكان عبد الله بن عمر (روح من الروحاء فلا يصلي الظهر حق بأقرب المكان فيصلي فيه الظهر وإذا
أقبل من مكة فأتى به قبل الصبح بساعة أو من آخر الصبح) ما بين الفجر الكاذب والصبح الصادق والفرق بينهما وبين قوله

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نزل عند سرحان) شجرات (عن يسار الطريق في مسيل) بفتح الميم مكان معصرة (دون هروشي) جبل على ملتقى طريق المدينة والنمام قريب من المنطقة (ذلك المسيل لصيق بكراخ) أي بطرف (هروشي) ثنية بين مكة والمدينة وقيل جبل قريب من المنطقة ٢١٦ (بينه وبين الطريق قريب من غلوة) بفتح الميم غلوة بالو غ السهم

أو أمجد جرى القسرس (وكان عبد الله بن عمر يصلي إلى سرحمة هي أقرب الشجرات) أي إلى الطريق وهي أطولهن وإن عبد الله بن عمر سمع منه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينزل في المسيل) المسكان المسدر (الذي في أدنى من الظهران) بفتح الميم وتشديد الراء وبفتح الظاء وسكون الهاء المحسني الآن بطن مرو (قيل) أي مقابل (المدينة حين يوطئ من القراوات) جمع صفراء وهي الأودية أو الجبال التي بعد من الظهران (ينزل في بطن ذلك المسيل عن يسار الطريق وأنت ذاهب إلى مكة ليس بين منزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين الطريق الأوصية بصحر وإن عبد الله بن عمر سمع منه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينزل بذي طوى) موضع عكة (ويبيت بها) حتى يصبح يصلي الصبح حين يقدم مكة ومصل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك على أكمة غلظة وفي رواية غلظة (ليس في المسجد الذي بيني وبينكم) سكن أسفل من ذلك على أكمة غلظة وإن

القوم بأبصارهم فقاتوا شكل أماء ما شأنكم تنظرون إلى بجمع أو يضربون بأيديهم على أظفارهم فلما رأيتهم يصعدوني أكنى سكنت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبأبي وأمي ما رأيت معلاباً له ولا عبده أحسن تعاليمانه فوالله ما كهرني ولا ضربني ولا شقني قال إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد ومسلم والشافعي وأبو داود وقال لا يحل مكان لا يصلح وفي رواية لا يجسد إنما هي التسبيح والتكبير والتحميد وقراءة القرآن) الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والبيهقي قوله فرماني القوم بأبصارهم أي نظروا إلى أبصارهم نظراً منكراً ولذلك استعبره الرمي قوله وأنكسر أماء وأسرف التسمية وشكل بينهم المثلثة واسكان التكافؤ بفتحهم ما جبع الغنان كالخل والخل سكاهما الجوهري وغيره وهو فقدان المرأة لها وسترها عليه لفقدته وقوله أماء بتشديد الميم وأصله أم زيدت عليه ألف الذبابة الصوت ووردت بها السكت وفي رواية أبي داود أماء بزيادة الاء وأصله أم زيدت عليه ألف الذبابة لذلك قوله على أخذهم هذا محمول على أنه وقع قبل أن يشمرع التسبيح بل نابه شيء في الصلاة الرجال والتصفيق للنساء ولا يقال إن ضرب اليد على التصفيق لأن التصفيق إنما هو ضرب الكف على الكف والأصابع على الكف قال القرطبي ويعبدان يسمى من ضرب على فخذه وعليها ثوبه مصفناً ولهذا قال بجمع أو يضربون بأيديهم على أخذهم ولو كان يسمى هذا تصفيقاً لكان الأقرب في اللفظ أن يقول بصفقون لا غير قوله أكنى سكنت قال المسدري يريد لم تكلم أكنى سكنت وورود لكن هنا مشكل لأنه لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدهما نحو ما هذا كالكلمة مذكورة أو صفة له نحو ما هو أبيض أكنى أسود ويحتمل أن يكون التقدير هنا فلما رأيتهم يسكنوني لم أكلهم أكنى سكنت فيكون الاستدراك لرفع ما توهم ثبوته مثل ما زيدت على الكلمة كرم لأن الشجاعة والمكرم لا يكادان يترقان فالاستدراك من توهم نفي كرمه ويحتمل أن يكون لكن هنا التوكيد نحو لرجائي أكرمه لكنه لم يجز ما كدت لكن ما أفادته لومن الامتناع وكذا في الحديث أ كدت لكن ما أفادته شريهم من ترك الكلام قولاً فبأبي وأمي من علق به عمل محذوف تقديره أفديه بأبي وأمي قوله ما كهرني أي ما أنكرني والكهر الانكار قوله أبو عبيد قرأ عبد الله بن مسعود فاما النبي فلاتكبر وقيل الكهر العبوس في وجهه من تلقاء قوله إن هذه الصلاة بمعنى مطلق الصلاة يعيش مثل الفرائض وغيرها قوله لا يصلح فيها شيء من كلام الناس في الرواية الأخرى لا يحل استدلال بذلك على تحريم الكلام في الصلاة سواء

عبد الله بن عمر (سمعته أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استقبل فرضي الجبل) مسكن الطريق إلى الجبل (الذي بينه وبين الجبل الطويل نحو الكعبة) أي ناسبها قال نافع (نحل) عبد الله (المسجد الذي بيني وبينكم) (يسار المسجد بطرف الأكمة ومصل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أسفل منه على الأكمة السوداء ندع من أي هناك

الاكمة عشرة أذرع وأفعوها ثم تصلى (حال كونك مستقبل القريتين من الجبل الذي بينك وبين الكعبة) وإنما كان ابن عمر يصلي في هذه المواضع للتبرؤ وهذا لا ينافي ما روى من كراهية أبيه عمر لذلك لأنه يجوز على اعتقاد من لا يعرف وجوب ذلك وابنه عبد الله ما مومن من ذلك كما حفظوا خلافاً وعمر وابنه عبد الله ٢١٧ رضى الله عنهم أعظم في الدين وفي اقتداء آثاره

صلى الله عليه وآله وسلم تبرأ به وتعظيم له وفي معنى عمر السلامة في الاتباع من الابتداء ألا ترى أن عمر نهى على أن هذه المساجد التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليست من المشاعر ولا لا صلة بالمساجد الثلاثة في التعظيم ثم إن هذه المساجد المذكورة لا يعرف اليوم منها غير مسجد ذي الحليفة ومسجد الزواجر يعرفها أهل تلك المدينة وقد عين عمر بن شعبة منها شيئاً كثيراً لكن أكثره في هذا الوقت قد اندثر وذكر البخاري المساجد التي في طريق المدينة ولم يذكر المساجد التي كانت بالمدينة لأنه لم يقع له إسناد في ذلك على شرطه وقد ذكر عمر بن شعبة في أخبار المدينة المساجد والأماكن التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة مستوعباً وروى عن غير واحد من أهل العلم أن كل مسجد بالمدينة ولو أحياها بنى بالحجارة المنقوشة المطابقة لنقد صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذلك أن عمر بن عبد العزيز حين بنى مسجد المدينة سأل الناس وهم يومئذ متوافرون عن ذلك ثم بنىها بالحجارة المنقوشة

كان الحاجة أم لا وسواء كان لمصلحة الصلاة أو غيرهما فإن احتاج إلى تنبيه أو إذن لدخول سبج الرجل وصنعت المرأة وهذا مذهب الجمهور من أهل البيت وغيرهم من السلف والخلف وقالت طائفة منهم الأوزاعي أنه يجوز الصلاة واستدلوا بحديث ذي الدين وكلام الثامن الذي كور في الحديث اسم مصدر يراد به تارة ما يتكلم به على أنه مصدر بمعنى المفعول وتارة يراد به التكليم للغير وهو الخطاب للناس والتظاهر أن المراد به هذه الثاني بشهادة السبب قوله تعالى التسبيح والتكبير وقراءة القرآن هذا الحصر يدل بغيره ومعه على منع التكليم في الصلاة بغير الثلاثة وقد تمسكت به الطائفة القسالة تجمع الدعاء في الصلاة بغير الفاظ القرآن من الخفية والهادوية ويجاب عنهم بأن الأحاديث المتقدمة لا دعية وإن كان مخصوصة في الصلاة مخصوصة لمعوم هذا المفهوم وبناء العام على الخاص متعين لا سيما بعد ما تقر بأن تحريم الكلام كان بمكة كما قدمنا وأكثر الأدعية والأذكار في الصلاة كانت بالمدينة وقد خصصوا هذا المفهوم بالتقدم لها وجه امتناعهم من التخصيص بغيره وهذا واضح لا يلتبس على من لم يأخذ بنظر في العلم ولكن المتعصب أعمى وكمن حديث صحيح وسنة صحيحة قد نصبوا هذا المفهوم العام في مقامها وجعلوا معارضها وردوها به ونقضوا عن بطلان معارضة العام بالخاص وعن رجحان المنطوق على المفهوم أن سلم التعارض قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث وفيه دليل على أن التكبير من الصلاة وإن الفرض وكذلك التسبيح والتحميد وإن تشبهت العاطس من الكلام المبطل وإن من فعله جاهلاً لم تبطل صلاته حيث لم يأمره بالإعادة انتهى

«باب أن من دعاه في صلاته بما لا يجوز جاهلاً لم تبطل»

(عن أبي هريرة قال قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الصلاة وقتها معه فقال اعزبي وهو في الصلاة اللهم ارحمني ورحمدا ولا ترجم معنا أحد افلما سلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا عرابي لقد تجبرت واسعا بي بدعوة الله وراه أجدوا البخاري وأبو داود والنسائي) الحديث أخرجه أيضاً مسلم قوله تجبرت واسعا أي ضيق ما وسعه الله وخصصته بنفسك دون أخوانك من المسلمين هلا سألت الله لك ولكل المؤمنين وأمرهم في رحمة الله تعالى التي وسعت كل شيء وفي هذا إشارة إلى ترك هذا الدعاء والنهي عنه وأنه يستحب الدعاء لغير من المسلمين بالرحمة والهداية ويحرمه أو استدله المصنف على أن لا تبطل صلاته من دعاء لا يجوز جاهلاً لعدم أمر هذا الدعاء بالإعادة قول يزيد رحمة الله قال الحسن وقتادة وسعت في الدنيا البر والقاهر وهي يوم القيامة للامتقين خاصة جعلها الله من وسعته ورحمته في الدارين

٢٨ نيل في المطابقة انتهى وفي هذا السياق المذكور هنا تسعة أحاديث أخرجهما الحسن بن سفيان في مسنده مفرقة إلا أنه لم يذكر الثالث وأخرج مسلم الأخير في كتاب الحج ورواه هذا الحديث الخمسة من وفيه التعديت والعنفنة والأخبار (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم كان إذا أخرج يوم العيد أمر)

خادمه (بالحرية) أي بأخذها (تتوضع بين يديه فيصلي اليها والناس وراءه كأن يفعل ذلك) أي وضع الحربة والصلاة اليها
 (في السفر) فليس يختص يوم العيد قال نافع (لأن ثم) أي من هنا (أخذها الامراء) يخرج بها بين أيديهم في العيد ونحوه
 وفيه ان سيرة الامم سترقان خلفه ٢١٨ والاحتياط للصلاة وأخذ آلة دفع الاعداء لاسيما في السفر وجواز الاسترخاء

وغير ذلك (عن أبي جهمينة)
 وهب بن عبد الله السوائي (ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 صلى بهم بالبصرة) خارج مكة
 ويسال له الايطح (وبين يديه
 عنقه) كصف وعرج لكن سنانها
 في أسفلها بخلاف الرمح فانه
 في اعلاه (الظهر ركعتين
 والعصر ركعتين) وزاد في
 رواية عن عوف ان ذلك كان
 بالهجرة قال الثوري فيكون
 صلى الله عليه وآله وسلم جمع
 بين الركعتين الصلاتين في وقت
 الاولى منهما (بمابين يديه) أي بين
 العنزة والقبلة (المرأة والحمار)
 لا يئنه وبين العنزة لان في رواية
 عمر بن أبي زائدة رأيت الناس
 والروابي يرون بين يدي العنزة
 وقد اختلف فيما يقطع الصلاة
 فذهب طائفة الى ظاهر حديث
 أبي ذر لما روى في مسلم من كون
 مرور الحمار والكلب يقطع
 الصلاة وقال الامام أحمد
 لا شك في السكاب الاسود وفي
 قاضي من الحمار والمرأة انتهى وذهب
 الشافعي الى انه لا يقطع الصلاة
 شيء لا الكلب ولا الحمار ولا المرأة
 ولا غيرها ولقد يد الواحدة
 هو ثابت بخلاف المصلي ولا
 يخفى ان مارد واه ابن عباس كان

«باب ما جاز في النخبة والتفخيخ في الصلاة»

(عن علي قال كان لي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مدخلان بالليل والنهار
 وكنت اذا دخلت عليه وهو يصلي يتفخيخ لي رواه أحمد وابن ماجه والنسائي في مسنده)
 الحديث صحيح ابن السكن وقال البيهقي هذا مختلف في اسناده ومثله قيل سبع وقيل
 تفخيخ ومداره على عبد الله بن يحيى قال الحافظ واختاره عليه فيه فقبل عن علي وقيل
 عن أبيه عن علي قال البخاري فيه نظر وضعفه غيره ووثقه النسائي وابن حبان وقال
 يحيى بن معين لم يسمعه عبد الله بن علي بنه وبين علي أبوه والحديث يدل على ان التفخيخ
 في الصلاة غير منسوخ وقد ذهب الى ذلك الامام يحيى والشافعي وأبو يوسف كذا في الصبر
 وروى عن الناصري وقال المنصور بالله اذا كان لأصلاح الصلاة لم ينسده وذهب أبو
 حنيفة ومحمد والهادوية الى ان التفخيخ منسوخ لان الكلام لغة مأثر كب من حرفين وان
 لم يكن مفيداً لادوارد بان الحرف العاقد الى مجزئه المعين وليس في التفخيخ اعتقاد وقد
 أجاب المهدي عن الحديث بقوله لا يفسد الكلام ثم دليل التفخيخ أرجح للفظ
 وقد عرفنا ان تحريم الكلام كان بمكة والاشكال على مثل هذه العبارة التي ليس فيها
 التبريع المظهر وهو باطل بالاجماع وأما ترجيح دليل تحريم الكلام فمع كونه من
 ترجيح العام على الخاص قد عرفت ان العام غير صادق على مثل النزاع (وعن عبد الله بن
 عمر وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى في صلاة النسيء رواه أحمد وأبو داود
 والنسائي وذكر البخاري تعليقه وروى أحمد هذا المعنى من حديث المعيرة بن شعبة
 وعن ابن عباس قال النهي في الصلاة كلام روي عن عبد بن منصور في سننه) الحديث
 أخرجه أيضا الترمذي والنظا أبي داود ثم تفخيخ آخر مبدوده فقال أف اف ثم قال يارب
 ألم تعدني أن لا تعذبهم وأنهم لم يعدني أن لا تعذبهم وهم يستغفرون فذرهم رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم وقد انحصت الشمس وفي أسناده عطاء بن السائب وقد أخرج له
 البخاري ومقرنا وأثر ابن عباس أخرجه أيضا عبد الرزاق في نهج في صلاة الكسوف
 التفخيخ في أصل اللغة أخرج الرجب من التخم كافي القاسموس وغيره وقد فسرى الحديث
 بقوله أف اف وقد استدل بالحديث من قال ان التفخيخ لا يفسد الصلاة واستدل من قال
 انه يفسد الصلاة بأحاديث النسي عن الكلام والتفخيخ كلام كما قال ابن عباس وأجيب
 منع كون التفخيخ من الكلام لما عرفت من ان الكلام متركب من الحروف المتعقدة على
 الخارح ولا اعتقاد في التفخيخ وأيضاً الكلام المنهي عنه في الصلاة هو السكالة كما تقدم
 ولو سلم حسنة اسم الكلام على التفخيخ كما قال ابن عباس لا كان نهى صلى الله عليه وآله

قبل وفاته صلى الله عليه وآله وسلم بشانين يوماني يكون فافهما حديث أبي ذر لما ذكره في الحديث من
 القراء وضع السيرة للمصلي حيث يخفى الروي بين يديه والاكتفاء فيها بما غلط العنزة وان قصر الصلاة في السفر أفضل من
 الاعمال لما يشهده الخبر من مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم وان ابتداء القصص من حين مضى فية البلاد الذي يخرج منهم

وفيه تعظيم الصحابة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه استحباب استحباب العترة في السفر وروا هذا الحديث الأربعة ما بين
بصري وكوفي وفيه التحديث والعنونة والسماع وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وفي ستر العورة والأذان وصنفه النبي
صلى الله عليه وآله وسلم والباس وفي باب السترة مكة وسلم وأبو داود والترمذي ٢١٩ وابن ماجه في الصلاة (عن سهل)

الساعدي (رضي الله عنه قال

كان بين صلى رسول الله صلى

الله عليه وآله (وسلم) أي

مقامه في صلته (وبين الجدار)

أي جدار المسجد عابلي القبلة

كأى الاعتصام (عمر الشاة) أي

موضع مرورها وروا هذا

الحديث أربعة وفيه التحديث

والإخبار والعنونة والقول

ورواية الابن عن أبيه وأخرجه

مسلم وأبو داود في الصلاة وقد

قدروا ما بين المصلى والسترة

بقدر يجر المشاة وقيل أقل ذلك

ثلاثة أذرع وبه قال لشافعي

والامام أحمد ولا يداود مرفوعا

من حديث سهل بن أبي حنيفة إذا

صلى أحدكم إلى سترة فليدرك منها

لا يقطع الشيطان عليه صلته

قال البخاري استحباب أهل العلم

الدون من السترة بحيث يكون

بينهم وبين الأقدار مكان السجود

وكذلك بين الصفوف وقد ورد

الأمر بالدونها وفيه بيان

الحكمة في ذلك انتهى (عن

أنس) بن مالك (رضي الله عنه

قال كان النبي صلى الله عليه

وآله (وسلم) إذا خرج لحاجته

للخلى (تبعته أنا وغلام ومعتا

عكازة) بضم العين وتشديد

الكاف عصا ذات زج (أو) قال

وسلم لذلك في الصلاة خصص المصوم انتهى عن الكلام واستدلوا أيضا بما رواه الطبراني
في الكبير عن زيد بن ثابت قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النفخ في
السجود وعن النفخ في الشراب ولا تقوم به حجة لأن في أسناده خالد بن الياس وهو متروك
وقال البيهقي حديث زيد بن ثابت مرفوعا ضعيف برة واستدلوا أيضا بما أخرجه
الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كره أن ينفخ بين
يديه في الصلاة أو في شرابه قال زين الدين العراقي وفي أسناده غير واحد من كماله
واستدلوا أيضا بما رواه البزار في مسنده عن أنس بن مالك رفعه قال ثلاثة من الجفاء أن
ينفخ الرجل في سجوده أو يمسح جبهته قبل أن يفرغ من صلته قال البزار ذهب عن
الثلاثة وفي أسناده خالد بن أيوب وهو ضعيف ولأن حديث آخر عند البيهقي قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الهامني في صلته فذلك خطي والنفخ كلام وفي
أسناده نوح بن أبي مريم وهو متروك الحديث لا يحتج به وروى البزار من حديث بريدة أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاث من الجفاء أن يبول الرجل قائما أو يمسح جبهته
قبل أن يفرغ من صلته أو ينفخ في سجوده قال العراقي ورجاله رجال الصحيح ورأيت
بخط الحافظ علي كلاً من زيد بن الدين مالفظة قوله ورجاله رجال الصحيح ليس بصحيح انتهى
وقال البزار لا نعلم رواه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه الأسدي بن عبيد الله ورواه
الطبراني في الأوسط من هذا الوجه وقال لا يروى عن بريدة إلا بهذا الأسناد تفرد به
أبو عبيدة الحسني عن سعيد بن جابر قال العراقي لم يفرده عنه بل تابعه عليه عبد الله
ابن داود والخريبي وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال إذا قام أحدكم إلى الصلاة فليسوم موضع سجوده ولا يدعه حتى إذا
أهوى للسجدة نفخ ثم يسجد وفي أسناده عبد المنعم بن بشير وهو منكر الحديث وقد ذهب
إلى كراهة النفخ ابن مسعود وابن عباس وروى البيهقي بأسناد صحيح إلى ابن عباس أنه
كان يخشى أن يكون النفخ كلاما وكراهه من التابعين النخعي وابن سيرين والشامي
وعطاء بن أبي رباح وأبو عبد الرحمن السلمي وعبد الله بن أبي الهذيل ويحيى بن أبي كثير
وروى أيضا عن سعيد بن الزبير وروى عنه من الصحابة قدامة بن عبد الله بن عمار
الكلابي كماله والبيهقي عنه وقالت الشافعية والهادوية أن بان منه عرفان بطلت
الصلاة والأدلة ورواه ابن المنذر عن مالك وأبي حنيفة وعبد بن الحسن وأحمد بن حنبل
وأجابوا عن حديث عبد الله بن عمرو بأن قوله لا يكون كلاما حتى يشدد الفاء
فيكون ثلاثة أحرف كذا قال الخطابي قال ابن الصلاح ما ذكره لا يستقيم على أصله لأن
حرفين كلام مبطل وأجاب البيهقي بأن هذا نفخ يشبه القطيط وذلك لما عرض عليه من

(عصا أو عترة) وهي أطول من العصا أقصر من الرمح (ومعناها دابة) بكسر الهمزة (فإذا فرغ من حاجته ناولناه الأداة)
فيستقي بالماء أو بالجر يترسأ بالماء ينشأ بالعترة الأرض الصلبة عند قضاء الحاجة خوف الرشاش ويصلي إليها (عن
سليمان بن الأكوع) الأسدي رضي الله عنه (أنه كان يصلي عند الأسطوانة) المنوسطة في الروضة المعروفة بأسطوانة المهاجرين

وجبت ذلك في تاريخ المدينة
لابن الجبار وزاد ان المهاجرين
من قريش كانوا يجتمعون عندها
وذكره قبله محمد بن الحسن في
أخبار المدينة (فقال لها أبا
مسلم) القائل يزيد بن عبيدوهي
كنية سامة (أرأيت) أي أبصرتها
(تخبرني) تخبرني وتحمز وتشد
(الصلاة عندها) الصلاة هذه الاسطوانة
قال الى رأيت رسول الله صلى
الله عليه وآله (وسلم) يخبرني
الصلاة عندها) لانها أولى أن
تسكن سورة من العزرة ورواته
ثلاثة وفيه الحديث والقول
وأخر جده مسلم وابن ماجه
في الصلاة (عن ابن عمر رضي
الله عنهما حديث دخول النبي
صلى الله عليه وآله (وسلم)
الكعبة) وقد تقدم وفيه (قال
سألت بلالا حين خرج ما صنع
عبي صلى الله عليه وآله (وسلم)
في الكعبة (قال) أي بلال
جعل عمودا عن يساره وعمودا
عن يمينه والأشياء عمدة ورواه
كان البيت يومئذ على ستة
عمدة ثم صلى وفي رواية عمودين
عن يمينه والتمنية بالنظر الى
أكل عليه البيت في الزمن
نموى والأفراد بالنظر الى
أصابه بعد وفي هذا إخبار

• باب المكا في الصلاة من غنمة الله •

له عليه وآله وسلم وجعه قيل له الصلاة قال هو وأبا بكر فابصل بالناس فقالت عائشة
أبا بكر رجل رقيق إذا قرأ غلبه البكاء فقال هو وفليصل فعادته فقال هو وفليصل
يكن هو أحب يوسف رواه البخاري ومعه ما متفق عليه من حديث عائشة (قوله
قيل رقيق أي رقيق القلب وفي رواية للبخاري أنهم قالوا أن أبا بكر رأس سيف إذا قام
أمامهم يستطعم أن يصلي بالناس قوله) انكن هو أحب يوسف هو أحب جمع صاحبة
أراد أنهن مثل هو أحب يوسف في أفعالهم خلاف ما في الباطن وهذا الخطاب وإن
باللفظ الجمع فالمراد به واحدة هي عائشة فقط كما أن المراد بصواب يوسف فالمراد
بذلك قال الحافظ ووجه المشابهة بين ما في ذلك أن زليخا استدعت النسوة وأظهرت
أن الأكبر من النسبانية ومراعاة زيادة على ذلك وهو أن ينظرن إلى حسن يوسف
مذخرهن في محبته وإن عائشة أظهرت أن سبب إرادته صرف الإمامة عن أيها كونه
جميع المأمومين القراء لبيكاته ومراعاة زيادة وهو أن لا يقتسم الناس به كصيرحت
في بعض طرق الحديث فقالت وما جاني على مراجعته إلا أنه لم يتبع في قلبي أن

بأنه تغير عن هيئته الأولى أو يقال لفظ العمود جنس يحتمل الواحد والاثني فهو مجمل مائة ورواية عمودين يجب
أن لم تكن الأعمدة الثلاثة على سمت واحد بل هو دأن متساويان والثالث على غير سمتهما ولفظ المتقدمين في الحديث الذي قبل
هذا في البخاري يشهر بهما واستدل البخاري بهذا الحديث على أنه لا باس بالصلاة بين السائرين إذا لم يكن في جماعة وأشانه

الى ان الاولى للمنفرد ان يصل الى الساري فيجمع هذه الاولوية فلا يصح راحة في الوقوف بينهم اذا ما في الجماعة فالوقوف بين السارين كالصلاة الى السارية قاله الرافعي في شرح المسند قال في الفتح وفيه نظر لورود النهي الخاص عن الصلاة بين السواري كما رواه الحاكم من حديث أنس باسناد صحيح وهو في السنن الثلاثة ٢٢١ وحسنه الترمذي قال المحب الطبري

كره قوم الصف بين السواري للنهي الوارد عن ذلك ومحل السكره عنه عدم الضيق والمسكة فيه اما الانقطاع الصف اولاً لانه موضع التمهال انتهى (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) انه كان يهرض راحلته أي يجعلها عرضاً (فيصلي اليها قبل لما نزع أرايت اذ نهبت الركاب) بكسر الراء أي هاجت الابل وشوشت على المصلي لعدم استقرارها والركاب الابل التي يسار عليها ولا واحد لها من لفظها (قال) نافع (كان) صلى الله عليه وآله وسلم (ياخذ الرجل نعله) من التمدل وهو تقويم الشيء وضبطه في الفتح بفتح أوله وسكون العين وكسر الدال أي يقبضه تلقاه وجهه (فيصلي الى اخرته) بفتح الهمزة والمججمة والراء من غير مدود يجوز المد لكن مع سكون الخاء أو قال مؤخره (بضم الميم وكسر الراء) وهي الخشبة التي يستند اليها الركاب (وكان ابن عمر يقول) أي ما ذكر من التمدل والتمريض قال القرطبي في هذا الحديث دليل على جواز التمدد بما يستقر

يجب الناس بعدهم جلا فام مقامه والحديث له فوائد ليس هذا محل بسطها وقد استدل به المصنف هنا على جواز البكاء في الصلاة ووجه الاستدلال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينهاهم على اختلاف أبي بكر بعد ان أخبرانه اذ قرأ عليه المكي اعدل ذلك على الجواز

باب حمد الله في الصلاة لعطاس أو حدوث نعمة

(عن رفاعه بن رافع قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعطست فقلت الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى فلما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من المتسكلم في الصلاة فلم يتكلم أحد ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ثم قالها الثالثة فقال رسول الله فقال الذي نفسي بيده لقد يسر لها بضع وثلاثون ملكا بهم مصعبهم يرواه النسائي والترمذي الحديث أخرجه البخاري ولفظه عن رفاعه بن رافع الزرقي قال كان صلى يوم ما وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمارفغ رأسه من الركعة قال سمع الله ان حمده فقال رجل من ورائه يا أبا عبد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف قال من المتكلم قال أنا قال رأيت بضعاً وثلاثين ملكاً يندرون بها أيهم يكتبها أولي ولم يذكر العطاس ولا زاد كما يجب ربنا ويرضى وزاد ان ذلك عند الرفع من الركوع فيجمع بين الرايتين بأن الرجل الميم في رواية البخاري هو رفاعه كما في حديث الباب ولا مانع أن يكفي عن نفسه اما التصديقاء حمداً أو نحو ذلك ويجمع أيضا بأن عطاسه وقع عند رفع رأسه قوله بضع البضع ما بين الثلاث الى التسع أو الى الخمس أو ما بين الواحد الى الأربعة أو من أربع الى تسع أو سبع كذا في القاموس قال الفراء ولا يذكر البضع مع العشر بل الى التسعين وكذا قال الجوهري والحديث يرد ذلك قوله بهم مصعبهم في رواية البخاري يكتبها وفي رواية الطبراني يرفعها قال الحافظ وأما أنهم فروا به بالرفع وهو مبتدأ خبره يكتبها ويجوز ان تصب بفتحين يظنون أنهم وعند سيدي به أي موصولة والتقدير الذي هو يكتبها وقد استشكل تأخير رفاعه لجأبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى كرر سؤاله ثلاثاً مع ان اجابته واجبة عليه بل وعلى من سمع رفاعه فانه لم يسأل المتكلم وحده وأجيب بأنه لم يعين واحداً بعينه لم تعين المبادرة بال جواب من المتكلم ولا من واحد بعينه ولكنهم انتظروا بعضهم لبعض على ذلك خشية أن يسد في حقهم شيء فقام منهم أنه أخطأ فيما فعل ورجوا أن يقع العقوبة وكانه صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى سكرتهم فهم ذلك ففرغهم انه لم يقل بأسا والحديث استدل به على جواز احداث ذكر في الصلاة غير ما توارداً كان غير مخالف لما تروى وعلى جواز رفع الصوت بالذكر وتعقب بأن سمعاه صلى الله عليه وآله وسلم لصوت الرجل

من الحيوان ولا يعارضه النهي عن الصلاة في معاطن الابل لان المعاطن مواضع أقامها عند السواكر اهـ الصلاة حينئذ عندها ما لا يشدها تنها وأما لانهم كانوا يتخللون بينها مستترين بها انتهى وقال غيره علة النهي عن ذلك كون الابل خافق من الشياطين فيعمل ما وقع منه في السر من الصلاة بها على حاله الضيق ويقوئ طبعه صلاة إلى السرير الذي عليه المرأة ليكرن

البيت كان مشيقا على ذلك قول الشافعي لا يستبرأ من أولاد ابنة أى في حال الاختيار وعند عبد الرزاق أن ابن عمر كان يكره أن يصل إلى بعير أو عليه مرسى وكان الحكم في ذلك أنهم في حال شد الرجل عليه أقرب إلى السكون من حال تجر يدها واعتبر الفقهاء مؤخره الرجل في مقدار ٢٢٤ أقل المسترة واختلقوا في تقديرها قيل ادع وقيل فلماذا ادع وهو أشهر

وفيه التحدث والعنفة وهو
من الرباعيات وأخرجهم مسلم
والنسائي (عن عائشة رضي
الله عنها قالت) لم قال بعدتها
يقطع الصلاة الكتاب الحمار
والمرأة (أعد لقونا) بهيمة
الانبياء كانوا فتح العيون أي لم
عد لقونا (بالكتاب والحمار) قد
رايتني أي أبصرت نفسي حال
كوني مضطربة على السير
فيجي الذي صلى الله عليه وآله
(وسلم) في وسط السير فيصلي
إليه كما بين في رواية مسروق
ثم اعتمد البخاري في الاستئذان
حيث قال كان يصلي والسير
بينهم وبين القبلة أو المراد أنه
جعل نفسه المشرفة في وسط
السير فيصلي عليه ويؤيده
رواية ابن عساكر باب الصلاة
على السير وأجيب عن حديث
مسروق عن الجمل على حالة
أخرى غير المذكورة هنا فإنه
إن استعمل أي استقبل منتعبة
يبدل في الصلاة (فأنزل) أي
أخرج بمجة أو رفق (من قبل)
أي من جهة (رجل السير)
حق أنزل من لحافي) بكسر
اللام وهو كالمرودين يديه
فلا تنبسط منه أن مرو والمرأة
غير فاطمة لصلاته كما إذا كانت

لا يستلزم رفعه لصوته وفيه نظر ويدل أيضا على مشروعية الجدة في الصلاة أن عطس
ويؤيد ذلك عموم الأحاديث الواردة بمشروعية فاتح المشرق في بين الصلاة وغيرها
«(باب من نابه شيء في صلاته فإنه يسبح والمرأة تنصق)»
(عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نابه شيء في صلاته فليسبح فاتحا
للتصديق للنساء وعن علي بن أبي طالب قال كانت لي ساعة من المسحر أدخل فيها على
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإن كان فاتحاً يسبح في مكان ذلك أذنني وإن لم
يكن يصلي أذنني رواه أحمد وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال التسبيح
لأرجل والتصديق للنساء في الصلاة رواه الجماعة ولم يذكر فيه الجنازى وأبو داود والترمذى
في الصلاة الحديث الأول لم يخبر به المصنف وقد أخرجه البخارى ومسلم والنسائى
وأبو داود وهو حديث طويل هذا طرف منه وفي اللفظ لاني داود إذا نابهكم شيء في الصلاة
فليسبح الرجال ولا يصحح النساء والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائى والبيهقى وقال هو
مختلف في إسناده ومثله قبل يسبح وقبل تنصق ومدايره على عبد الله بن نجى الحضرمى قال
الجنائز فيه نظر وضعه عليه وقد وثقه النسائى وابن حبان ورواه النسائى وابن ماجه
من رواية عبد الله بن نجى عن علي بن لفظ تنصق وقد تقدم والحديث الثالث أخرجه
الجماعة كلهم كذا كرام المصنف وفي الباب عن جابر عند ابن أبي شيبة باللفظ حديث أبى
هريرة دون زيادته في الصلاة واختلاف في رفعه وقد وثقه ورواه ابن أبي شيبة أيضا عن جابر
من قوله وعن أبى سعيد عند ابن عدى في الكامل باللفظ حديث أبى هريرة بدون ذلك
الزيادة وفي إسناده أبو هريرة بن عمار بن جوين كذبه جاد بن زيد والجوزجاني وعن ابن
عمر بن ابن ماجه باللفظ رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للنساء في التصديق
والرجال في التسبيح قوله من نابه شيء في صلاته أى نزل به شيء من الحوادث والمهمات
وأراد اعلام غيره كذا داخل وانذاره لا يخفى وتنبه لساء أو غافل قوله فاتحاً التصديق
للساء هو بالقاف وفي رواية لاني داود فاتحاً التصديق قال زين الدين العراقي والمشهور
أن معناه ما واحد قال عقبه والتصديق والتصديق وكذلك قال أبو على البغدادي
والخطابي والجوهري قال ابن حزم لا خلاف في أن التصديق والتصديق بمعنى واحد وهو
الضرب بأحدى صفتي الكف على الأخرى قال الأخرى قال العراقي وما ادعاه من أني الخـلاف
ليس بجديد بل فيه قولان آخران أنهم ماختلفا المعنى أحدهما أن التصديق الضرب بظاهر
أحدهما على الأخرى والتصديق الضرب بباطن أحدهما على الأخرى حكاه
صاحب الأكمال وصاحب المذهب وأقول الثاني أن التصديق الضرب بأحد من الأنداد
والتنبيه بالوقف بالجميع لاهو واللعب وروى أبو داود في سننه عن عيسى بن أيوب أن

بين يدي المصلي ورواة هذا الحديث كوفيون وفيه رواية ثالثة عن صحابة وفيه الحديث والمعجمة التصنيح
والقول وأخرجه أيضا بعد خمسة أبواب ومثل في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه كان يصل في يوم الجمعة
الحسن يسبح من الثمان فإحدى شب من بخ أبي سعيد) قيل هو الوليد بن عتبة بن أبي سعيد كما أخرجه أبو نعيم شيخ البخاري

وقيل غيره (أن يجتاز بين يديه) من الجواز (قدفع أبو سعيد في صدره فنظر الشاب فلم يجد سائعا) أي طريقا يمكنه المرور منها
(الابن يديه فماد ليحيا فدفعه أبو سعيد أحمدا من) الدفعة (الاولى فقال) الشاب (من أبي سعيد) أي أصاب من عرضه بالشم
(ثم دخل) الشاب (على مروان) بن الحكم الاموي المتوفى سنة خمس وستين ٢٢٣ وهو ابن ثلاث وستين سنة (فشكا

اليه ما أتى من أبي سعيد ودخل
أبو سعيد خلفه على مروان
فقال مروان لأبي سعيد (مالك
ولان أخيك) أي في الاسلام
(يا أبا سعيد) وهو يريد على من
قال ان البار هو الوليد بن عتبة
لان أباه عتبة قتل كافرا (قال)
أبو سعيد رضي الله عنه (سمعت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
يقول اذا صلى أحدكم الى شيء
يسر من الزمان فأراد أحد أن
يجتاز بين يديه فليدفعه) قال
القرطبي أي بالاشارة ولطيفة
المنع (فان أبي فليقلقه) وقد
روى الاسماعيل بن لفظ فان أبي
فليقبل يده في صدره وليدفعه
وهو صريح في الدفع باليد قال
الدوري لا أعلم أحد من الفقهاء
قال بوجوب هذا الدفع بل
صرح الشافعية بأنه مندوب
نعم قال أهل الظاهر بوجوبه
ونقل البيهقي عن الشافعي ان
المراد بالمقتلة دفع أسلحه من
الدفع الاول وقال أصحابنا بوجوبه
بأسهل الوجوه فان أبي فباشه
ولو أدى الى قتله فقتله فلا شيء
عليه لان الشارع أباح له مقتلته
والمقتلة المباحة لا ضمان فيها
وليس المراد بالمقتلة بالسلامة
ولا بالمتى اليه بل والمصلح بعلمه

التصفيح الضرب بأصبعين من اليمين على باطن الكف اليسرى وأحاديث الباب
تدل على جواز التسليح للرجال والتصفيق للنساء اذا نابا أمر من الأمور وهي ترد على
ما ذهب اليه مالك في المنع ورعنه من ان المشروع في حق الجميع التسليح دون التصفيق
وعلى ما ذهب اليه أبو حنيفة من فساد صلاة المرأة اذا صفتت في صلاتها وقد اختلف في
حكم التسليح والتصفيح هل الوجوب أو الندب أو الاباحة فذهب جماعة من الشافعية
الى انه سنة منهم الخطابي وتوفي الدين السبكي والرافعي وحكاها عن أصحاب الشافعي

(باب الفتح في القراءة على الامام وغيره)

(عن مسروق بن زيد المالكي قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فترك آية فقال
له رجل يا رسول الله آية كذا وكذا قال فهلا ذكرتها رواه أبو داود وعبد الله بن أحمد
في مسندهما) وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة فقرأ فيها فلبس
عليه فلما انصرف قال لأبي أصليحت معناه قال نعم قال فما منعك رواه أبو داود الحديث
الاول أخرجه أيضا ابن حبان والاثرم وفي اسناده يعجب بن كثير الكاهلي قال أبو حاتم لما
سئل عنه شيخه والسور بضم الميم وقع السين المهملة وتشديد الواو وقتها كذا قدمه
الدارقطني وابن ما كولا والمندري قال الخطيب يروى عنه عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم حديث واحد والحديث الثاني أخرجه الحاكم وابن حبان ورجال اسناده ثقات
وفي الباب عن أنس عند الحاكم بن لفظ كذا فتفتح على الأئمة على عهد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قال الحافظ وقد صرح عن أبي عبد الرحمن السلي قال قال على اذا استطعتك
الامام فاطمه قوله آية كذا وكذا رواه ابن حبان يا رسول الله انك تركت آية كذا
وكذا قوله فهلا ذكرتها زاد ابن حبان فقال قلنا انت اقدمه نسخت قال فانه لم يسخ قوله
فلبس ضبطه ابن رسلان بفتح اللام والباء الموحدة المخفضة أي التمس واختلط عليه قال
ومنه قوله تعالى واللبسنا عليهم ما يلبسون قال وفي بعض النسخ بضم اللام وتشديد
الموحدة المكسورة قال المندري لبس بالتحفيف أي مع ضم اللام وكسر الموحدة
قوله فلما انصرف ولفظ ابن حبان فالتبس عليه فلما فرغ قال لأبي شهدت معناه قال نعم
قال فما منعك ان تفصحها على الحديثان يدلان على مشروعية الفتح على الامام وقد
ذهبت العترة والقرية ان الى انه مندوب وذهب المنصور بآله الى وجوبه وقال زيد بن
علي وأبو حنيفة في رواية عنه انه يكره وقال أحمد بن حنبل انه يكره أن يفصح من هو
في الصلاة على من هو في صلاة أخرى أو على من ليس في صلاة واحتج من قال بالكراهة
بما أخرجه أبو داود عن ابن اسحق السبيعي عن الحارث الاعور عن علي قال قال رسول

بحببتم له يده ولا يكون عله في مدافعة كثيرا (فانما هو شيطان) أي فعله فعل الشيطان واطلاق الشيطان على ما رآه
الاناس سائغ على سبيل المجاز والحصر بالمالحة الغة فالحكم للمعاني لا للاسماء لانه يستحيل أن يصير المشرط ناظر وره بين
يدي المصلي قاله ابن بطال وهو مبني على ان لفظ الشيطان يطلق حقيقة على الجنى ومجازا على الانسى وفيه بحث وبحتم

أن يكون المعنى فأنما الشيطان لم يزل ذلك الشيطان وقد وقع في رواية الاسماعيلي فان معه الشيطان ونحوه لمسلم من حديثنا
ابن عمر باللفظ فان معه القرين واستنبط ابن أبي حمزة من قوله فأنما هو شيطان ان المراد بقوله فليقل الله المادعة الطائفة
لاحقة القلة قال لان ما قاله الشيطان ٢٢٤ انما هي بالاستعاذة والشرع عنه بالتسمية ونحوها وانما جاز الفعل اليسير

الله صلى الله عليه وآله وسلم يا علي لا تفتح على الامام في الصلاة قال أبو داود وأبو
 السيمعي لم يسمع من الحارث الا أربع أحاديث ليس هذا منها قال المذري والحارث
 الاور قال غير واحد من الأئمة انه كذاب وقد روى حديث الحارث عن علي من فروع
 عبد الرزاق في مصنفه بلغة لا تشك في الامام وأنت في الصلاة وهذا الحديث لا ينقض
 ما رخصه الاحاديث القاضية بغيره وعية الفتح وتقييد الفتح بان يكون على امام لم يؤد
 الواجب من القراءة وبأن ترك ركعة مما لا دليل عليه وكذا تفصيده بان يكون في القراءة
 الجهرية أو الالة فقد دلت على مشروعية الفتح مطلقا فعدم استيان الامام الالية في القراءة
 الجهرية بان يكون الفتح عليه بتدبيره قال الالية كما في حديث الباب وعندنا انه لغيرها
 من الاركان يكون الفتح بالسبح للرجال والتصديق للنساء كما تقدم في الباب الاول
 (باب المسلي يدعو ويذكر الله اذا امر بآية رحمة أو عذاب أو ذكر)

(رواه حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبوه وقلوبه) * وعن عبد الرحمن بن أبي
إيلي عن أبيه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في صلاة لا أليست بشيء يضيق
بذكر الجنة والنار فقال أعوذ بالله من النار ويل لاهل النار ورواه أحمد وابن ماجه عنه
حديث ابن أبي ليلى روى ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن علي بن هانم
وسند حديثه الذي أشار إليه المصنف قد تقدم في باب قراءة السورتين في ركعة وذكرنا
في شرحه أنه يدل على مشروعية السؤال عند المرور بآية قيس السؤال والتعوذ عند المرور
بآية قيسه فتعوذوا تسبيح عند قراءة قافيه تسبيح وقد ذهب إلى استحباب ذلك الشافعية
وحديث الباب يدل على استحباب التعوذ من النار عند المرور بذكرها وقد قدمه الراوى
بصلاة غير بضعة وكذلك حديث حديثه مقيد بصلاة الليل وكذلك حديث عائشة
الآتى وحديث عوف بن مالك (وعن عائشة قالت كنت أقوم مع رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم ليلة القام فكان بقر سورة البقرة وآل عمران والنساء والاعرابية فيها
تخويف الادعاء الله عز وجل واسمها ذوالاير بية فيها استبشار الادعاء الله عز وجل ورغب
اليسه رواه احمد **وعن موسى بن أبي عائشة** قال كان رجل يصلي فوق بيته وكان اذا
قرأ اليس ذلك بشاير على أن يعي الموق قال سمعناك قبل فبالوه عن ذلك فقال سمعته
من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **رواه أبو داود** الحديث الاول يشهد له حديث
حديثه المتقدم **وعن عوف** الا في الحديث الثاني سكت عنه أبو داود والمنذري
قوال ليلة القام أي ليلة تمام البدر **قوله عن موسى بن أبي عائشة** هو الله دالي المكوفي
مولي آل جعفر **عن هبيرة الخزرمي** قال في التقريب ثقة عابد من الخامسة وكان يرسل

في الصلاة لا ضرر ولا فائده
حقه قمة المقابلة السكان أشد على
صلاته من المار قال وهل المقابلة
نظام يقع في صلاة المصلي من
المرور وأدفع الأثم عن المار
الظاهر الثاني انتهى وقال غيره
بأن الأول أظهر لأن إقبال المصلي
على صلاة أولى من إسنائه بدفع
الأثم عن غيره وروى ابن أبي
شعبة عن ابن مسعود أن المرور
بين يدي المصلي يذبح نصف
صلاة وروى أبو نعيم عن عمر
لو يعلم المصلي ما ينقص من
صلاته بالمرور بين يديه ماصلي
إلا إلى شيء يستتره من الناس
فهذا إن الأثران تقتضاهما أن
الدفع لنظام يتعلق بصلاة المصلي
ولا يتنص بالمرور وهو وإن كانا
موقوفين إلا أنهما حكمهما حكم
الرفع لأن مثلهما لا يتأثر بالرأي
ورواه هذا الحديث الثمانية
بصرف ثوب الأبا صالح فإنه مدني
وأدغم فإنه عسقلاني وفيه التحويل
والحديث والنعمة والقول
والرؤية ورواية تابعي عن تابعي
عن صحابي وأثر جده البخاري
أيضا في صفة أبي اليسر عنة الله
عليه وسلم وأبو داود في الصلاة
فقر عن أبي جهيم (بضم الجيم
عنه الله) الأضماري (رضي

الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو يعلم الناس استنبطوا بطلان منه ان الاثم ومن
يختص به يعلم بالثبوتى وارثه كنهى وأخذ من ذلك فيه بعدا لكن هو معروف من أدلة اخرى وظاهر الحديث ان الوعيد
الذى كره يختص به من صلاين وقت عامدا

مثلاً بين يدي المصلي أو قعد أو وقف لكن ان كانت العلة فيه التشويش على المصلي فهو في معنى السار (بين يدي المصلي ماذا) أي الذي (عليه) زاد الكشميني من الاتم قال في الفتح وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات غيره والحديث في الموطأ وباقي السنن والمسند والمستطرفات بدونها لكن في مصنف ابن أبي شيبة يعني ٢٢٥ من الاتم فيجعله أن تكون ذكرت

ومن دونه هم رجال الصحيح قوله كان رجل جهالة الصحابي متفقوة عند الجمهور وهو الحق
قوله يصلي فوق بيته فيه جواز الصلاة على ظهر البيت والمسجد ونحوه ما فرضاً أو نقلاً
عند من جعل فعل الصحابي حجة أخذ بهذا والاصل الجواز في كل مكان من الامكنة
ما لم يقدّم دليل على عدمه قوله قال سبحانه أي تنزيهاً لأن يقدر أحسنه على احياء الماتون
غيرك وهو منصوب على المصدر وقال الكسائي منصوب على انه منادى مضاف قوله
فبلى في نسخة من سنن أبي داود فبلى بالكاف قال ابن رسلان وأكثر النسخ المعتمدة
باللام بدل الكاف وبلى حرف لا يجاب النفي والمسمى أنت قادر على أن تحيي الماتين
(وعن عوف بن مالك قال قلت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبدأ فاستأذنت فوضأ
ثم قام فصلى فبدأ فاستمع البقرة لا يمر بآية رجة لا وقف قال ولا يمر بآية عذاب الا وقف
ثم عوذ ثم ركع فسكراً كما عاينته قيامه بقوله في ركوعه سبحانه ذي الجبروت والمكبروت
والكبرياء والعظمة ثم سجدة در ركوعه يقول في سجده سبحانه ذي الجبروت
والمكبروت والكبرياء والعظمة ثم قرأ آل عمران ثم سورة ثم فعل مثل ذلك رواه
النسائي وأبو داود ولم يذكر في موضع ولا السواك) الحديث أخرجه أيضاً الترمذي
ورجال اسناده ثقات لأن أباندا أخرجه عن أحمد بن صالح عن ابن وهب عن معاوية
ابن صالح الحضرمي قاضي الأندلس وقد أخرج له مسلم والاربعة عن عرو بن نفيس
الكندى السكوني سيدها فلهم عن عاصم بن حميد قال الدارقطني ثقة عن عوف
ابن مالك قوله فاستمع البقرة فيه جواز اسمية السورة بالقرة وآل عمران والعنكبوت
والزوم وهو ذلك خلافاً لما في ذلك وقال انما يقال السورة التي تذكرونها البقرة قوله
ثم عوذ قال عاصم وفيه آداب تلاوة القرآن في الصلاة وغيرها قال الترمذي وفيه
استصحاب هذه الامور لكل قارئ في الصلاة وغيرها يعني فرضها وانقلها ولا لام والمأمور
والمنفرد قوله ذي الجبروت هو معاون من الجبر وهو القهر يقال جبروت وأجبرت
بمعنى قهرت وفي الحديث ثم يسكنون له وجبروت أي عذوبته وفي كلام الترمذي
الازهرى ما يشعر بأنه يقال في الاذى جبروت بالهـ من لان زيادة الهـ من تؤذون زيادة
الصفة وتجدد هاء الفاعل من لان فربيع صفة الله وصفة الاذى قال ابن رسلان وهو فرق
حسن قوله والمكبروت اسم من الملك قوله والكبرياء من الكبر يكسر الكاف وهو
العظمة فيكون على هذا عطفها على ما في الحديث عطف تفسير فيسمل وهي عبارة عن
كمال الذات والوجود ولا يوصف به الا الله قوله ثم سجدة در ركوعه رواية أبي داود
ثم سجدة در قيامه قوله ثم سورة ثم سورة رواية أبي داود ثم قرأ سورة قال ابن رسلان

٢٩ نيل في المخرج عن المصلي لاجن الممارف استوى الامام والمأموم والمنفرد في ذلك وقد يوجب البخاري بعد هذا باب المرأة تطرح عن المصلي اذ قال ابن بطال هذه الترجمة قريبة من الترجيح التي قبلها وذلك ان المرأة اذا تناولت ما على ظهر المصلي فانه ان قصد الى اخذها من أي جهة أمكنها تناولها فان لم يكن هذا المعنى أشبه من مرورها بين يديه فليس يدونه وأقره في التتميم

من قول الصبيبة بخلاف غيره دود ثابان الاصل بدم الجص ومية وكذا دعوى الضمور وحديث لم يجد من يكفيه امره الا الله صلى الله عليه وآله وسلم لوثر كمالا بكت وشغلته في صلاته اكبر من شغلها بجملة ما قال النورى وكلها دعاوى باطلة لا دليل عليها وليس في الحديث ما يثبت قواعد الشرع ٢٢٨ هـ ورواه هذا الحديث الخمسة كلهم مدنيون الا الشيخ البخارى وفيه التصديت

ويجمع بين الروايات بأنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذه امره وهذا امره فيكون جميع ذلك جائزا

باب كراهة الالتفات في الصلاة الا من حاجته

(عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اياكوا الالتفات في الصلاة فان الالتفات في الصلاة هللكة فان كان لابد في التطوع لافي القربى يصح رواه الترمذى وصححه وعن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال اختلاس يختلسه الشيطان من العبادة رواه أحمد والبخارى والنسائي وأبو داود وعن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال الله مثبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت فاذا صرف وجهه انصرف عنه رواه أحمد والنسائي وأبو داود الحديث الثالث في اسفاده أبو الاحوص الراوى له عن أبي ذر قال المندرى لايه رفته اسم لم يرو عنه غير الزهرى وقد صحح في الترمذى وابن حبان وقال ابن عبد البر هو وهى بنى غنار امام مسجد بنى ليث قال ابن معين أبو الاحوص الذى حدث عنه الزهرى ليس بشئ وليس لقول ابن معين هذا أصل الا كونه انذر الزهرى بالرواية عنه وقد قبل له ابن ابي كريمة لم يرو عنه غير الزهرى فقال يكفينا قول الزهرى حديث ابن ابي كريمة لم يرو عنه هذا فى الحديث الباب معتمد أبو الاحوص وقال أبو أحمد الكرايىسى ليس بالمتمين عندهم قولاه هللكة تسمى الالتفات هللكة باعتبار كونه سببا لنقصان الثواب الحاصل بالصلاة ولو كونه نوعا من تسويل الشيطان واختلاسه فى اسمه كثر منه كان من المتهمين للشيطان واتباع الشيطان هللكة اولاه امر اض عن التوجيه الى الله والاعراض عنه عز وجل هللكة وقد أخرج الترمذى من حديث الحرث الاشعري وصححه من حديث طوبى بل ان الله أمركم بالصلاة فاذا صليتم فلا تفسقوا فان الله تعالى ينصب وجهه لوجه عبده في صلاته ما لم يلتفت ونحوه حديث أبي ذر المذكور فى الباب قولاه فان كان لابد في التطوع لافي القربى يصح رواه الترمذى والنسائي وأبو داود والمنع من ذلك في صلاة الفرض قولاه اختلاس يختلسه الشيطان الاختلاس أخذ الشئ بسرعة يقال اختلس الشئ اذا استلبه وفي الحديث النهى عن الخلسة بفتح الخاء وهو ما يستخلص من السبع فيكون قبل أن يذ كذا وفى النهاية الاختلاس انشغال من الخلسة وهو ما يورث خذلانا وقيل المختلس الذى يخطف الشئ من غير غلبة ويهرب ونسب الى الشيطان فان لانه سبب له لوسوسته به واطلاق اسمه الاختلاس على الالتفات مبالة واحديث الباب يدل على كراهة الالتفات في الصلاة وهو قول الاكثر والجمهور وانها

والاخبار والنعنة وأخرج البخارى أيضا فى الادب ومسلم فى الصلاة وكذا أبو داود والنسائي (حديث ابن مسعود رضى الله عنه فى دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم على فريش يوم وضعوا عليه السلى تقدم) مع شرحه (وقال هنا فى آخره ثم سجدوا الى التلييب) البئر اى لم تقو (قلوب بدر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واتبع اصحاب القباب لعنة) اخبار عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بان الله اتبعهم للجنة أى كما اتبعهم فتولون فى الدنيا فانهم طارردون فى الآخرة عن رحمة الله عز وجل ولا يذروا اتباع بصيغة الامر عطف على عليه السلام يتقر بش واصحاب نصب على المنه واية أى قال فى حياتهم اللهم اهلهم وفى حياتهم اتبعهم للجنة وهذا انكر كتاب الصلاة والله اعلم

كتاب مواقيت الصلاة

جمع مميزات وهو الوقت المضروب للشمس

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(عن ابن أبي عمير) عتبة بن عمرو الباردى (الاخبار رضى الله عنه انه دخل على المغيرة بن شعبه الصعابى (وقد أنكر الصلاة بما)

لله نية ما يدل على أنه كان نادرا من فعله (بالعراق) أى عراق العرب وهو من عبادان للموصل طولا ومن القادسية كراهة ما لو ان عرضا ولما لا وهو بالكوفة وهى من جولة العراق فالتعبير بها الشخص من التعبير بالعراق وكان المغيرة اذ ذاك أميرا علم من قبل معاوية بن أبي سفيان (فته لا ما هذا) التأخير (بامغيرة أليس) قال الزركشى وابن حجر والعينى والبرماوى

علمت ان جبريل عليه السلام
 (نزل) صليته اليه الامراء
 المقرض فيها الصلاة (فصلي
 فصلي رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ثم صلى) جبريل عليه
 السلام (فصلي رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ثم صلى) جبريل
 عليه السلام (فصلي رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ثم صلى)
 جبريل عليه السلام (فصلي
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ثم صلى) جبريل عليه
 السلام (فصلي رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم) يسكوب
 صلواتهم ما خمس مرات وعبر بالقاء
 في صلاة الرسول صلى الله عليه
 وآله وسلم لانها ممتعة الصلاة
 جبريل أي كانت بعد فراغها
 وبثم في صلاة جبريل لانها
 متراخية عن سابقتها السكن ذات
 من خارج في غيره ان جبريل أمره
 فحسبه الضاري في رواية الليث
 نزل جبريل فامسني فصليت
 فهو قول قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 كان كلما فعل جبريل جوا من
 الصلاة تابعه عليه لان ذلك
 حقيقة الاتهام وقدم الفاء
 بمعنى الواو المتصلة لمطابق الجمع
 وصورض بانه يلزم ان يكون صلى
 الله عليه وآله وسلم كان تقدم في

(باب كراهة تشبيه الاصابع وفرعها والتقصير والاعتماد على اليد الاطاحية)

عن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان أحدكم في المسجد فلا يشبه يمينه فان التشبيه من الشيطان وان أحدكم لا يزال في صلاة ما دام في المسجد حتى يخرج منه

(رواه أحمد) الحديث أخرجه أحمد في مسنده عن مولى أبي سعيد الخدري قال ثنا أناس عن أبي سعيد الخدري وهو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة فاذأرجل جالس في وسط المسجد فقامت بكأصابعه بعضها في بعض فأنشأ إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يقطن الرجل لاشارة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فالتفت الى أبي سعيد فقال اذا كان أحدكم الحديث قال فيجمع الزوائد اسنداه حسن وقد احتلف في الحكمة في النهي عن التشبيه في المسجد كما في حديث أبي سعيد وفي غيره كما في حديث كعب بن جحرة فقبل لما فيه من العبث وقبحه من التشبيه بالشيطان وقيل دلالة الشيطان على ذلك وجهه بل بعضهم ذك ذلك الاعلى تشبيه الاحوال قال ابن العربي وقد شاهدت

تفسيره اليوم في الصلاة لا يقال ليس في الحديث بيان لا وفاته هذه المسائل لانه اسالة على ما يعرضه المصنف في الحديث من
 القبول والرد على الامراء وانكارهم عليهم ما يضاف اليه السنة واستنباط المسائل فيها يستغنى عنه السامع والرجوع عند
 التنازع السنة وفيه فضيلة المبادرة ٢٣٠ بالصلاة في الوقت الفاضل وقبول خبر الواحد الثابت ورواؤه التسعة مديون

وفيه التعديت والضعفة
 واخرجه البخاري ايضا في
 الخلق وفي الغاري وسلم وأبو
 داود والنسائي وابن ماجه (عن
 سبعة) بن النعمان (رضي الله
 عنه قال كالجاسوس) أي جالسين
 (فيهم) بن الخطاب (رضي الله
 عنه فقال أياكم يحفظ قول
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وفي القنينة) المخصوصة وهي
 في الأصل الاستبصار والامتحان
 فيه دليل على جواز إطلاق التلفظ
 بأسماء وأرادوا الخاص وتطلق
 القنينة على الكفر والغلو في
 التأييل المجدد وعلى الضميمة
 والبلدية والسند والقتال
 والتهول من الحسن إلى القبيح
 والميل إلى النقي والاحباب
 وتكون في الخير والشر كقوله
 ويلوكم بالشر والخير فتنة قال
 حديثه (فاننا) أحفظ (كما
 قاله) أي رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم والكافي في كازائفة
 للتوكيد (قال) عمر بن الخطاب
 (الملك عليه) أي على النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم (أو عليا) أي
 على المقاتلة (بالحري) بوزن فعمل
 من المرأة أي بسوء وصفتها
 قاله على بسوء الانكار والشك
 من حديثه أو من غيره من الرواة
 قال حديثه (قلت) أي (فتنة)

رسلا كان يكره روي ذلك ويقول فيه يظهر في تشييك الاحوال والامور على المروءة
 التي هي من التشييك التحريم لولا حديث ذي اليمين الذي سيذكره المصنف قريبا
 وظاهره نهي من كان في المسجد عن التشييك سواء كان في صلاة أم لا كجزم به النووي
 في التقيين وكره النخعي التشييك في الصلاة وقال النعمان بن أبي عمار كانوا يهتفون
 عنه وروى العراقي في شرح الترمذي عن ابن عمر وابنه سالم انهما شبا بكباين أصابعهما
 في الصلاة وروى من الحسن المصري انه شبك أصابعه في المسجد قال العراقي في معنى
 التشييك بين الأصابع تفتيحها فيكره أيضا في الصلاة ولما صد الصلاة قال النووي
 وكره ذلك في الصلاة ابن عباس وعطاء والنخعي ويحاسبه وسعيد بن جبير وروى أحمد
 والطبراني من حديث أنس بن مالك عن فروع ان الضاحك في الصلاة والمفتة والمفتع
 أصابعه بغيره واحدة وفي اسناده ابن لهيعة وبطل على كراهة التفتيح حديث علي الآتي
 (وعن كعب بن جحرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا توضأ أحدكم
 ثم خرج عامدا إلى الصلاة لا يشبه بك بين يديه فانه في صلاة رءاه أحد وأبو داود والترمذي
 الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وفي اسناده هذا الترمذي وحسنه وهو الراوي
 عن كعب بن جحرة وقد كفى أبو داود هذا الرجل الجهول فرواه من طريق سبعة من أصحابه
 قال حديث أبي بصير عن النخعي عن كعب بن جحرة عن ابن عباس في الثقات وأخرج النخعي
 صحيحه هذا الحديث الحديث فيه كراهة التشييك من وقت الخروج إلى الصلاة في الصلاة
 وفيه انه يكتب انما الصلاة أجر الصلي من حين يخرج من بيته إلى أن يعود إليه قال
 المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث وقد ثبت في خبر ذي اليمين الله عليه الصلاة
 والسلام شبك أصابعه في المسجد وذلك في عدم التحريم ولا يمنع الكراهة لكونه فعلا
 نادرا انتهى قد عارض حديث الباب مع ما فيه هذا الحديث الصحيح في تشييكه صلى الله
 عليه وآله وسلم بين أصابعه في المسجد وهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة في قصة ذي
 اليمين يلفظ ثم طام إلى خشبة معروضة في المسجد فاستكأ عليها كانه غضبان وشبك بين
 أصابعه وفيه ما من حديث أبي موسى المؤمن للمؤمن كالبنيان وشبك بين أصابعه وعنه
 البخاري من حديث ابن عمر قال شبك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصابعه وهذه
 الأحاديث أصح من حديث الباب ويمكن الجمع بين هذه الأحاديث بان تشييكه صلى الله
 عليه وآله وسلم في حديث السهم وكان لاستنباه الحال عليه في السهم والذي وقع منه وذلك
 وقف كانه غضبان وتشبيكه في حديث أبي موسى وقع قصد التشبيكه باعتدائه المؤمنين
 بعضهم بعضا كان البنيان المشبك بعضه ببعض يشبهه بعضا فاما حديث الباب

الربيل في آله) بان يأتي من أجلهم لا يجر من القول والقول (و) فتنته في (ماله) بان يأخذ من غير ما حقه ويصرفه فهو
 في غير مصرفه (و) فتنته في (ولده) بشرط الحاجة والشغل به عن كثير من الطاعات والتوغل في الاكتساب من أجلهم من غير
 انقضاء المرات (و) فتنته في (جاره) بان يفتي مثله ان كان معه مع جميع الزوال هذه كلها (يكفرها الصلاة والصوم والصدقة

والأمر بالمعروف (والنهي) عن المنكر كما صرح به في الركاة وكلمات تكبر الصغار نقطة حديث أن الصلاة إلى الصلاة كقراءة لما بينهم مما اجتنبت الكبار فقيه تصديدا لما أطلق فإن قيل إذا كانت الصغائر مكملة بجهالة بجهالة الكبار فكيف لا تكون الصلاة إلى الصلاة كقراءة الصلوات الخمس قلنا بأنه لا يتم اجتناب الكبار إلا بعمل الصلوات الخمس ٢٣١ فإن لم يفعلها لم يكن مجتنب الكبار وقوله

التكبير على فعلها (قال عمر) رضي الله عنه (ليس هذا الذي ذكرته) (أريدوا لئلا يكون الذي أريده) (الفتنة) أي السكامة الكبرى (التي تخرج كالجوارح البحر) أي تضطرب كاضطرابه وما صدقته (قال) حذيفة (عمر) (ليس عليك منها بأس يا أمير المؤمنين إن يذكروا بيننا بأبوابنا) (من أغلق أبوابها) أي لا يخرج شيء من القوم فيها (عمر) (يكسر) هذا الباب (أم يقض قال) حذيفة (يكسر قال) عمر (إذا) أي أن انفكس (لا يغلق أبدا) فإن الأغلق إنما يكون في الصحيح وأما الكسر فهو هو لا يكسر ولذلك أخفق عليهم بتل عثمان رضي الله عنه من القوم ما لا يغلق إلى يوم القيامة (فقبل لحذيفة) (كان عمر) رضي الله عنه (يعلم) (باب قال أم) (كأ) (يعلم) (أن دون الغيب اليسيرة) أي أن اليسيرة أقرب من الغيب وأما علمه ولاه صلى الله عليه وآله وسلم كان على حرا وهو الأمران وعثمان فاهترق فقال صلى الله عليه وآله وسلم إنما عليك نبي وصديق وشهيدان قال حذيفة (التي حذفته) أي عمر (بحديث) صدق عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم (ليس بالأعاطي) جمع

فهو محمول على التشبيك للعبث وهو منهي عنه في الصلاة ومقدم ما تاولوا حقه من الجوارح في المسجد والمشى إليه أو يجمع بما ذكره المصنف من أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك نادر لا يرفع التحريم ولا يرفع الكراهة ولكن يعد أن يفعل صلى الله عليه وآله وسلم ما كان مكرها أو لاوي أن يقال أن النهي عن التشبيك ورد بالألفاظ خاصة بالامة وفعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض قوله الخاص بهم كاتقروا في الأصول (وعن كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا قد شبك أصابعه في الصلاة ففرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصابعه وعن علي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقع أصابعك في الصلاة رواها ابن ماجه) الحديث الأول في أسناده علقمة ابن عمرو والحديث الثاني في أسناده الطرث الأعور قوله ففرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصابعه فيه كراهية للتشبيك في الصلاة من غير تقييد بالمسجد سواء كان المصلي في المسجد أو في البيت أو في السوق لأنه نوع من العبث فلا يختص بكرهية الصلاة في المسجد ويؤيد ذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التشبيك إذا خرج من بيته بأنه في صلاة وإن نهى من يكتب له أبر الماء ليكونه فاصدا الصلاة الأولى من هو في حال الصلاة الحقة قيمة قوله لا تقع هو بالفاء بعد حرف المضارعة ثم القاف المشددة كسورة ثم العين المهملة وهو غز الأصابع حتى يسمع لها صوت قال في القاموس والتفتيح التشبيك في الكلام والفرقة وفسر الفرقة بنقض الأصابع وقد تقدم في شرح حديث أبي سعيد ما أخرجه أحمد والطبراني من حديث أنس وهو عابو يد حديث علي هذا (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التخصير في الصلاة رواه الجماعة لابن ماجه) وفي الباب عن ابن عمر عند أبي داود والنسائي قوله من التخصير في الصلاة وهو وضع اليد على الخاصرة فمعه ذلك التمهيد في سننه وأبو داود في سننه أيضا ومعه بذلك أيضا محمد بن سيرين روى ذلك عنه ابن أبي شيبة في مصنفه وكذلك في سننه هشام بن حسان رواه عنه البيهقي في سننه قال وروى سالم بن عافصة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة معنى هذا التفسير وسكى الخطابي وغيره قولا آخر في تفسير الاختصار فقال وزعم بعضهم أن معنى الاختصار هو أن يمسك يديه مختصرة أي عصا يتوكأ عليها قال ابن العربي ومن قال أنه الصلاة على المختصرة لا معنى له وفيه قول ثالث حكاه الهروي في الغرر بين وابن لاثير في النهاية وهو أن يختصر السجدة فيقرأ من آخرها آية أو آيتين وفيه قول رابع حكاه الهروي وهو أن يختصر من الصلاة لإعداد قيامها وركوعها وسجودها قال العراقي والقول الأول هو الصحيح الذي عاينه المحققون والاكثرون من

أعلاطه بنهم الهرة (فمثل) حذيفة (من الباب قال) هو (عمر) رضي الله عنه ولا تغاير بين قوله لا ولا أن يذكروا بيننا بأبوابنا وبين قوله هنا أنه هو السبب لأن المداومة بينك وبين زمانك وزمان الفتنة وجود حياتك وعلم حذيفة بذلك مستند إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتقوية السباق والسؤال والجواب وقيل إن عمر لما رأى الأمر كابتغير سأل عن الفتنة التي تأتي

بقوله جوفان يدركها مع اهل العلم الباب الذي تكون القسمة بعد كسره لكنه من شدة الخوف فاشفى أن يكون نفي فسأل من ذكره روى هذا الحديث الثمسة ما بين بصريز وكوفيين وفيه التحديث والعنونة وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وعلامات النبوة والفتن والصوم ومسلم والترمذي ٢٢٢ وابن ماجه في الفتن (عن ابن مسعود رضي الله عنه ان رجلا) هو أبو اليسر

أهل اللغة والحديث والفقه وقد اختلف في المعنى الذي نفي عن الاختصاص في الصلاة لاجله على أقوال الأول التشبيه بالشيعة بالشيعة قاله الترمذي في سننه ومحمد بن هلال في رواية ابن أبي شيبة عنه وروى أيضا عن ابن عباس حكاية عنه ابن أبي شيبة والثاني انه تشبه باليهود فالتة عائشة فيأمره وأه البخاري عن أبي بصير عنه والثالث انه راحة أهل الدار روى ذلك ابن أبي شيبة عن مجاهد روى أيضا عن عائشة وروى البيهقي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال الاختصاص في الصلاة راحة أهل الدار قال العراقي وظاهر اسناده الصحة ورواه أيضا الطبراني والرابع انه فعل المختارين والمكبرين قاله المذهب بن أبي صقرة وهو الخامس انه شكل من أشكال أهل المصائب يصفون أيديهم على الخواصر إذا قاموا في المأتم قاله الخطابي والحديث يدل على تخصيص الاختصاص وقد ذهب إلى ذلك أهل الظاهر وذهب ابن عباس وابن عمر وعائشة وأبراهيم الخليلي ومجاهد وأبو جاز ومالك والأوزاعي والشافعي وأهل الكوفة وآخرون إلى انه مكرره وظاهر ما قاله أهل الظاهر لعدم قيام قرينة تصرف النهي عن التعميم الذي هو معناه الحق في

أما هو الحق (وعن ابن عمر قال نفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتدل على يده روى أحمد وأبو داود وفي النسخ لابن داود نفي أن يصلي الرجل وهو معتدل على يده وعن أم قيس بنت شمس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أسس وجعل لهم اتخذ عمودا في مصلاية بعد عليه روى أبو داود الحديث الأول روى أبو داود عن أربعة من مشايخه أحمد بن حنبل وأحمد بن شبيب ومحمد بن رافع ومحمد بن عبد الملك كلهم عن عبد الرزاق عن معمر عن اسمعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر والألف الأول في حديث الباب أنظ أحمد بن حنبل والملف الثاني أنظ محمد بن رافع وأنظ ابن شبيب نفي أن يعتد الرجل على يده وأنظ محمد بن عبد الملك نفي أن يعتد الرجل على يده إذا نفض في الصلاة وقد سكت أبو داود والمثله يذري عن الكلام على حديث ابن عمر وحديث أم قيس فهما صالحان للاحتجاج بهما كما سرح بذلك جماعة من الأئمة لكن حديث أم قيس هو من حديث عبد السلام بن عبد الرحمن الوابسي عن أبيه وأبو مجهول والحديث الأول يجمع مع الثاني ظاهره يدل على كراهة الاعتماد على المدين عند الجالس وعند النهوض وفي مقابل الصلاة وظاهر النهي التعميم وإذا كان الاهتمام على المدين كذلك فعلى غيره أيضا الأولى وحديث أم قيس يدل على جواز الاعتماد على العمود والنساء ونحوه حاله يمكن مقيد بالعدم كرويهما الحديث بروكثرة العمود يلتحق بهما القهقوف والمرض ونحوهما فيكون النهي محمولا على

بفتح المنة الخمسة والسبعين الممهلة كعب بن عمرو الأنصاري أبو جبهة النخاري وأبو بن معتب الأنصاري وأبو مفضل عامر بن قيس الأنصاري وأنهم أنصار أو صناد أوصاب من امرأة أنصارية قال في الفتح لم أقف على اسمها (قوله) انقطع من غير جامع فافى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن ندم على فعله وعزم على تلافي حاله (فأخبره) بذلك (فأنزل الله) عز وجل (أقم الصلاة طرفة الفجر) غدوة وعشية (وزان من الليل) وسعها منه قربة من النهار فانه من آثاره إذا قرب وهو جمع زافة ومصلاة الغداة صلاة الصبح لأنها أقرب الصلوات من أول النهار وصلوة العشي العصر وقبل الظهر والعصر لأن ما بعده الزوال عشي وصلوة الزفاف المغرب والعشاء (ان الحسنات) يذهبن أي يكفرن (السيئات) التي خاتمت حديثان الصلاة إلى الصلاة مكبرات ما بينهما ما يستتبع البكائر (فقال الرجل) اليهود (يا رسول الله أتى هذا) قدس لم يغير فيه الاختصاص (قال) صلى الله عليه وآله وسلم هو (الجمع أمق) كلهم مبالغة في التأكيد (وعنه في رواية) أن عملهم آمن أمق) ورواه الثمسة

بصريون ما خلا تشبيهه وفيه الحديث والعنونة وفيه نافي عن نافي عن صحابي وأخرجه البخاري أيضا في التفسير عدم ومسلم في التوبة والترمذي والشافعي (وعنه) أي عن ابن مسعود رضي الله عنه (قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي العمل أحب إلى الله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (الصلاة على وقتها) واعتز به عما إذا وقت خارج وقتها من معذور كأنه لم

والناسي فان اخراجهم لها من وقتها الا يوصف بتحرير ولا بانه افضل الاعمال مع انه محبوب لكل ابقاعها في الوقت احب وعلى
قد تاتي بمعنى اللام وحروف الخفض تنوب بعضها عن بعض عند الكوفيين (قال) ابن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم (ثم اى) بالاشديد والتنوين كما سمع ابن الخوزي من ابن الاشعث ٢٣٣ وقال لا يجوز رفعه لانه اسم معرب غير مضاف
 وقال الزركشي التقدير اى
 العمل افضل فالاولى الوقت
 عليه باسكان الهمزة عقبه في
 المصنف (قال) صلى الله عليه
 وآله وسلم (بر الوالدین) بالاحسان
 اليهما والقيام بخدمةهما وترك
 حقوقهما قال بعضهم هذا
 الحديث موافق لقوله تعالى ان
 اشكر لى ولو اديت وكانه اخذه
 من تفسير ابن عيينة حيث قال
 من صلى الصلوات الخمس فقد
 شكر الله ومن دعا لوالديه عقيمها
 فقد شكر لهما (قال) ابن مسعود
 قلت (ثم اى) قال الجهاد في سبيل
 الله لاعلاء كلمة الله عز وجل
 وانظروا شعار الاسلام بالنفس
 والمال (قال) ابن مسعود (حدثني
 بهن) اى بالسلالة (رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم) ولو
 استدنه اى طلبت منه الزيادة
 في السؤال (لرأى) في الجواب
 من هذا النوع وهي مراتب
 افضل الاعمال اثنان مطلق
 المسائل المحتاج اليها وزاد
 الترمذي فسكت عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ولو
 استدنه لرأى في يحصل ما يجب به
 العلماء عن هذا الحديث وغيره مما
 اختلفت فيه الاجوبة بانه افضل
 الاعمال ان الجواب اختلف

عدم الهدر وقد ذكر جماعة من العلماء ان من احتاج في قيامه الى ان يتكى على عصا
 أو عكاز أو يستند الى حائط أو غير ذلك على أحد جانبيه جاز له ذلك وجزم جماعة من أصحاب
 الشافعي بالزوم وعدم جواز القعود مع امكان القيام مع الاعتماد منهم المتولى والادعى
 وكذا قال بالزوم ابن قدامة الحنبلي وقال القاضي حسين من أصحاب الشافعي لا يلزم ذلك
 ويجوز القعود

باب ما جاء في مسح الحصى وتسويته

(عن معية بن عبيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الرجل يسوي التراب حيث يجهد
 ان كذب فاعلا فواحدة رواه الجماعة) وعن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم اذا قام احدكم الى الصلاة فان الرجة تواجهه فلا يمسح الحصى رواه الجماعة وفي
 رواية لاحدنا أنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل شئ حتى سألتهم عن مسح
 الحصى فقالوا واحدة أو دعة الحديث الثاني في استناده أبو الاحوص قال المسدري
 لا يعرف اسمه وقد صححه الترمذي وابن حبان وغيرهما وقد تقدم الكلام في أبي
 الاحوص في باب الانتقادات وهذا الحديث حسنه الترمذي وفي الباب عن علي بن أحمد
 وابن أبي شيبة وعن حذيفة بن عباد بن أبي شيبة في المصنف وأحمد في المسند بلفظ الرواية
 الآخرة من حديث أبي ذر وعن جابر بن عبد الله بن أبي شيبة وأحمد في المسند بلفظ جابر
 ابن سعد وهو ضعيف وعن أنس بن مالك عن أبي ذر في المسند بلفظ جابر بن عبد الله بن أبي شيبة
 وهو ضعيف جدا وعن السائب بن زيد عن أبي ذر في المسند بلفظ جابر بن عبد الله بن أبي شيبة
 ضعه الجهور وثقه ابن معين في رواية عنه وعن ابن عمر عن عبد الله بن عمر في المسند بلفظ جابر بن عبد الله بن أبي شيبة
 الوضاع بن نافع وهو ضعيف وعن أبي هريرة عن عبد الله بن عمر في المسند بلفظ جابر بن عبد الله بن أبي شيبة
 في الباب يدل على كراهة المسح على الحصى وقد ذهب الى ذلك من الصحابة عمر بن الخطاب
 وجابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب والنفسي والحسن البصري وجهوا العلماء بعدهم
 وحكي النووي في شرح مسلم اتفاق العلماء على كراهته وفي حكاية الاتفاق نظر فان مالكا
 لم يره بأسا وكان يفعله في الصلاة كما حكاه الخطابي في المعالم وابن العربي قال الدرر في
 شرح الترمذي وكان ابن مسعود وابن عمر يفعلان في الصلاة وعن ابن مسعود أيضا انه
 كان يفعله في الصلاة مرة واحدة قاله عن رخص فيه في الصلاة مرة واحدة أبو ذر وأبو
 هريرة وحذيفة ومن التابعين ابراهيم النخعي وأبو صالح وذهب أهل الظاهر الى تحريم
 ما زاد على المرة قوله واحدة قال القرطبي في نهج نصب واحدة ورفع نفسه باضمار
 فعل الامر فذكره فامسح واحدة ويكون مصفوه في مسح وفي أي مسح مصفوة واحدة

٣٠ يدل في لاختلاف احوال السائلين بان أعلم كل قوم بما يحتاجون اليه وأما هؤلاء فيهم أو كان الاختلاف
 باختلاف الاوقات بان يكون العمل في ذلك الوقت افضل منه في غيره فقد كان الجهاد في أول الاسلام افضل الاعمال لانه الوسيلة
 الى القيام بها والتفكير من أدائها وقد تظافرت النصوص على أن الصلاة افضل من الصدقة ومع ذلك في وقت مواساة المخطئ

تكون الصدقة أفضل أو أن الفعل يستعمل باسمه المطلق أو هو على حذف من واداءهم وقال ابن دقيق العيد
 الام في هذا الحديث محمولة على البدنية وأراد بذلك الاحتراز عن الاعيان لأنه من أعمال القلوب فلا تعارض حينئذ بين
 حديث أبي هريرة أفضل الأعمال ايمان بالله ٢٤٤ الحديث وقال غيره المراد بالجهاد هنا الجهاد النفساني فترس عن لانه يتوقف على

اذن الوالدین لئلا يكون برهما تدما
 عليه وفي الحديث فضل تعظيم
 الوالدین فان أعمال البر تنقسم
 بعضهم على بعض وفيه السؤال
 عن مسائل شتى في وقت واحد
 والانسق بالعالم والتوقف عن
 الاكتفاء عليه مشقة ملاله وما
 كان عليه من الصعابة من تعظيم
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 والاهل في عابه وما كان هو عليه
 من ارادة المسترشدين ولو شق عليه
 قال ابن بريدة الذي يقتضيه
 النظر في تدعيم الجهاد على جميع
 الاعمال البدنية لان فيه تدعيم
 بذل النفس الآن الصبر على
 المحافظة على الصلوات واداء ما
 أوفاهم او المحافظة على بر الوالدین
 أمر لازم متكرر دائم لا يبر على
 مراعاة أمر الله فيه الا الله يدون
 والله أعلم ورواه هذا الحديث
 الجماعة ما بين يدي وكوفي وفيه
 التصديت والاختبار والقول
 والسمع والوال وأخرجه
 البخاري أيضا في الجهاد وفي
 الادب والنو حيد ومسلم في
 الايمان والترمذي في الصلاة وفي
 البر والدة والنسائي في الصلاة
 (عن أبي هريرة رضي الله عنه
 انه سمع النبي صلى الله عليه وآله
 (رسلم يقول رأيت أباي أخرجوني

ورفعه على الأبداء تقديره فواحدة تسكنه وفيه الاذن بمصحة واحدة عند الحاجة
 قوله فان الرحمة تواجبه هذا التعليل يدل على أن الحكمة في النهي عن المسح أن لا يشغل
 خاطر بشئ بله عن الرحمة الواحدة له فيقوته مظهرها وقد روي أن حكمة ذلك أن
 لا يفتي شيئا من المصحة فيقوته السجود عدا رواء ابن أبي شيبة في المصنف عن أبي
 صالح قال اذا أصبحت فلا تصبح المصحة فان كل مصحة تعقب ان يصعد على أو قال التوروي
 لأنه شاق التواضع وبشغل المصلي قوله فلا يصح المصحة التقييد بالمصحة مخرج
 الغالب لكونه كان الغالب على فرض مساجدهم ولا فرق بينه وبين الغراب والرمي على
 قول الجمهور ويدل على ذلك قوله في حديث مبيعة فيب الرجل بسون التراب والمراد
 بقوله اذا قام أحدكم إلى الصلاة الدخول فيما لا يكون عنده من مسح المصحة الا بعد
 دخوله ويحتمل أن المراد قبل الدخول حتى لا يشغل عنه سائر الصلاة الا بالدخول
 فيها قال الهرق في الاقل أظهر ويرجح حديث مبيعة فيب فانه سال عن مسح المصحة
 الصلاة دون مسحه عند القيام كما في رواية الترمذي

(باب تراخا أن يصلي الرجل معنوس الشعر)

(عن ابن عباس انه رأى عبد الله بن الحارث يصلي ورأسه معنوس الى رداءه فجعل يديه
 وأثره الاسترخاء ثم أقبل على ابن عباس فقال ما هذا وراعي قال انه سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يقول انما مثل هذا كمثل الذي يصلي وهو مذخور ورواه أحمد ومسلم
 وأبو داود والنسائي وعن أبي رافع قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي
 الرجل ورأسه معنوس ورواه أحمد وابن ماجه ولحقه داود والترمذي معناه الحديث
 الاول أخرجه من ذكر المصنف وأخرج الأئمة الستة أيضا عن ابن عباس قال أمر رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصعد على سبعة أعشار ولا يكف شعره ولا ثوبا وأخرج
 الشيخان والنسائي وابن ماجه عنه من طريق أخرى شعوه والحديث الثاني أخرجه
 ابن ماجه من رواية بخول سمعت أبا عبد رجلا من أهل المدينة يقول رأيت رائعا مولى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى الحسن بن علي رضي الله عنه يصلي وقد قص
 شعره فاطلقه أو منى عنه وقال من يرد على الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي الرجل
 وهو عاقص شعره وأخرجه أبو داود والترمذي وصححه عنه أئمة كره المصنف والنفله عن
 أبي رافع انه مر بالمسكين وهو يصلي وقد قص شعره فاطلقه فقلت له الحسن
 مفضيا فقال أقبل على صلاتك ولا تغضب فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول ذلك كقول الشيطان وفي الباب عن أم سلمة عند ابن أبي حاتم في المعالي بنحو حديث

(لو) ثبت (أن شعرا) بفتح الهاء وسكونها ما بين يدي الراوي هي بالهاء معنوسه انه (سباب) حديثه) حال كونه إلى
 (يعتدل فيه كل يوم شعرا) أي خمس مرات (ما تقول) أي ما سمع أي ما نزل من طبري فعل القول مجرى فعل الظن كانه عليه
 ابن مالك في توضيحه وشيطان يكون معارضا مستند إلى الخطيب مستلذا بالاستهتام (ذلك) أي الاعتسال (يعني) من الأبناء

وهو بالمواحدة عند الجهر ور وحكي عباس بن موسى بن عيسى بن شيبويه ينفق بالذوق والاول أو وجه (من درته) ينفق أوله أي من وضه زاد مسلم شيئا وفيه إشارة إلى أن هذا الحكم لا يختص به معين لانه في الظهور ولا يختص به مختلط دون مختلط (قال الأبي) ذلك الفعل أو الاعتسال (من درته شيئا قال ذلك) أي إذا علمت ذلك فهو ٢٣٥ (مثل الصلوات الخمس بحسب الله تعالى) وفائدة التقيد هنا كيد وجعل

المعقول كالطوس قال الطبري فيه مبالغة في نفق الذنوب لانهم لم يقتصر رافي الجواب على لابل أعادوا اللفظ كما كسدا وقال ابن العربي وجه التقيد أن المرء كما تدنس بالاقذار المحسوسة في يده وثيابه ويظهره الماء الكثير فكذلك الصلوات الخمس تظهر العبد عن اقذار الذنوب حتى لا يبقى له ذنبا إلا أسقطته أه وظاهره أن المراد بالخطايا ما هو اعم من الصغيرة والكبيرة لكن قال ابن بطال يزخذه من الطهارة ان المراد الصغائر خاصة لانه شبه الخطايا بالذنوب والذنوب صغير بالنسبة إلى ما هو أكبر منه من القروح والجراحات اه قال الدعايني شبه على جهة التقيد حال المسلم المتطهر ببعض الذنوب المتنازلة على أداء الصلوات في زوال الذي عنده وطهرته من اقدار السمات بحال المتطهر في نهر على باب داره كل يوم خمس مرات في صلاته تقايد من الاوساخ وزوالها عنه ويحوز ان يكون هذا من تشبيهه اسماءها شيئا فتشبهت الصلوة بالنهر لانها تأتي صاحبها من دون الذنوب كما تأتي النهر البساتن من الاوساخ التي

أي رافع وعن علي رضي الله عنه عند أبي علي الطوسي وعن ابن مسعود عند ابن ماجه بأسناد صحيح وعن أبي موسى عند أبي علي الطوسي في الاسكاف وعن جابر عند ابن عدي في الكامل وفيه على بن عاصم وهو ضعيف قوله عبد الله بن الحارث هو ابن جبر بن قتيبة بن سليم وسكون الزاوي بهذه الهجاء المصحح شديدا قوله ورأسه معة ومن عقص الشعر ضفره وقوله والعقاص خطيط يشد به أطراف الذوائب ذكر معنى ذلك في القاموس قوله وأقره الاستر أي استقر ما فعله ولم يتحرك قوله وهو مكتوف كتفه كتفا كضربته ضربه بالاشد دت يده إلى خاف كتفه موقعا يحبب والمدينة أن يدلان على كراهة صلاة الرجل وهو مكتوف الشعر أو مكتوفه وقد حكي الترمذي عن أهل العلم أنهم كرهوا ذلك قال العراقي ومن كرهه من الصحابة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وحذيفة وابن عمر وأبو هريرة وابن عباس وابن مسعود ومن التابعين إبراهيم النخعي في آخرين والحكمة في ذلك ان الشعر يسجد معه إذا سجد وفيه اهتمام في العبادة قاله عبد الله بن مسعود في حقه وأما ابن أبي شيبة في المصنف بأسناد صحيح اليه أنه دخل المسجد فرأى فيه رجلا يصلي عاقصا شعره فلما انصرف قال عبد الله إذا صليت فلا تعص شعرك عبد الله بن مسعود في حقه وأما ابن أبي شيبة في المصنف بأسناد صحيح اليه أنه دخل المسجد فرأى فيه رجلا يصلي عاقصا شعره فلما انصرف قال عبد الله إذا صليت فلا تعص شعرك فان شعرك يسجد معك ولك بكل شعرة أحرقة قال الرجل اني أخاف أن يترب فقال تربيه خير لك وقال ابن عمر رجل رأى يصلي معقوصا شعره أرسله يسجد معك وروى ابن أبي شيبة بأسناد صحيح إلى عثمان بن عفان أنه رأى رجلا يصلي وقد عقد شعره فقال يا ابن أخي مثل الذي يصلي وقد عقد شعره مثل الذي يصلي وهو مكتوف وقد تقدم تمثيل من فعل ذلك بالمكتوف من فروعا من حديث ابن عباس وفيه معنى ما أشار اليه ابن مسعود من سجود الشعر فان المكتوف لا يسجد يديه على الأرض وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح المداين يسجدان كما يسجد الوجه وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس انه كان إذا صلى وقع شعره على الأرض وظاهر النسخ في حديث الباب التحريم فلا يدل عنه إلا القدر قال العراقي وهو يختص بالرجال دون النساء لان شعرهن عورة يجب ستره في الصلاة فإذا قصته وبما استرل وتعدت ستره فبطل صلاحها وأيضا فيه مشقة عابها في نقضه للصلاة وقد رخص ابن مسعود في أن لا ينعقن ضفائرهن في الغسل مع الحاجة إلى بل جميع الشعر كما تقدم

باب كراهة تنضم المصلي قبله أو عن يمينه

(عن أبي هريرة وأبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى نخامة في جدار المسجد فتماول حصاة فحتمها وقال إذا تنضم أحدكم فلا يتنضم من قبل وجهه ولا عن يمينه

تعاينه بالاعتسال فيه وشبهه قرب تعاطى الصلوات وسهولة يكون النهر قرية من مجاورته على باب داره وشبهه أداءها كل يوم خمس مرات بالاعتسال المتعدد كذلك وشبهت الذنوب بالأدران التي تأتي بطلاستها وشبه نحو السمات عن المكاف بقاء البدن وصفاته والاول الخلل وأجرل ورواه هذا الحديث السبعة مائة وثلاثون وفيه ثلاثة من التابعين وفيه التحديش والغفلة والمجاع

باظهار القابل (فراعيه كالكتاب)
 فان فيه مع ذلك اشعارا بالثاوث
 بالصلاحه والاعتناء به والاقبال
 عليها (واذا ابرق) احسدكم (فلا
 يفرقن بين يديه ولا عن عيونه فانه
 يناسي ربه) عز وجل قد تقدم
 الكلام على هذا الحديث ولا
 يعني ان مناجاة الرب ارفع درجات
 العبد ولا تحقق المناجاة الا اذا
 كان اللسان معبرا عما في القلب
 فالغفلة ضد ولا ريب ان المقصود
 من القراءة والاذكار مناجاته
 تسارعه وتعاى فاذا كان القلب
 منجوبا بجمباب الغفلة غافلا عن
 وجه الرب الله عز وجل وكبريائه
 وكان اللسان ينصرف بحكم العادة
 فابعد ذلك عن التنبول وعن
 بشار الحافي من لم يتخشع فسدت
 صلاته وعن الحسن كل صلاة
 لا يحضر فيها القلب فهي الى
 اعقوبة امدح حال التسطواني
 لما ان اللهاء هموها فالا
 اخذنا بالاحتياط ليلذوق لذة
 المناجاة (عن ابى هريرة
 رضي الله عنه عن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم انه قال اذا
 تمت الحركات بالصلوة اى
 بسلامة الظهر كما في رواية ابى
 سعيد والناطق يعمل على المقيد
 فهو ان الحركات الممتدة

لم يشترع الايراد وكذا لا يشترع في البرد من باب الاولى والمعنى ان ما يبرد لو لم يبرد اذا دخل في البرد البزاق
~~الظاهر~~ اذا دخل في الظاهر والامر بالابراد امر استحبابي وقبل امر ارشاد وقيل بل هو لا وجوب حكاية عياض وغيره وقيل
 الكسر مافى فنقل الاجماع على عدم الوجوب ثم قال جهوا رهل العلم بسحب تأخير الظاهر في شد الخرا إلى أن يبرد الوقت ويسكن

الوجه ونحوه بعضهم بالجماعة فاما المنفرد فالتجمل في حقه افضل وهذا قول اكثر المالكية والشافعية لكن نحوه ايضا بالجماعة
الحار وقد الجماعة عما اذا كانوا يتناوبون مسجد من بعدهم فلو كانوا مجتمعين او كانوا يثبثون في كن فالأفضل في حقه التجمل
والمشهور عن أحمد القسوية من غير تخصص ولا قيد وهو قول اسحق ٢٣٧ والكوفي وابن المنذر ولم يقل بالابراد في غير

الظاهر الا انه قال يبرد العصر
كالظاهر وقال أحمد بن حنبل
في الصيف كالظهر وعكس ابن
حبيب فقال انما تزخر في ابراد
الشتاء لطوله وتجمد في الصيف
انقصره وتذبح بحدوث الباب
على منبر وعصاة الابراد للجمعة
وبه قال بعض الشافعية وهو
مقتضى منيع البخاري فان
شدقة الحر من فحج أي من سعة
نفس جهنم سعة فلو لا يمكن
حمله على الجواز التعليل من قبل
الشارع يجب قبوله وان لم يدرك
معناه قاله أبو الشيخ البهري
وبان وقت ظهور أثر الغضب
لا يتبع فيه الطلب الا ان أدركه
فبه يبرأ من حديث الشافعية
اذ يذكر كل الانبياء عليهم الصلاة
والسلام بغضب الله عز وجل
الا انما علمه أفضل الصلاة
والسلام المأذون له في الشفاعة
وعن خطاب شكونا الى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم سوا
الرمضاء فلم يشكنا اي لم يزل شكوا وانا
رواه مسلم والجمع بين هذا وبين
حديث الباب ان الابراد رخصة
والقديم أفضل أو هو منسوخ
بأحاديث الابراد والابراد
مستحب لفعاله صلى الله عليه وآله
وسلم له وأمر به أو حديث

البراق في المسجد خطبة جواز التخم في الثوب ولو كان في المسجد بلا خلاف وهذا
داود من حديث عبد الله بن الشخير انه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبصق تحت
قدمه اليسرى ثم دلكه بيمينه قال الحافظ اسناده صحيح وأصله في مسلم والظاهر ان ذلك
كان في المسجد فيوما تقدم ويؤخره قال النووي نسبه صحيحه صلى الله عليه وآله وسلم
في الحديث المتفق عليه بان البراق في المسجد خطبة وان دقها كفارة لها فان دلته على
كتب الخطبة بمجرد البراق في المسجد ظاهرة فاية الظهور ولكنها تزل بالدفن وتبقى
بعدمه قال الحافظ وتوسط بعضهم في الجواز على ما اذا كان له عذر كأن لم يتمكن من
الخروج من المسجد أو مانع على ما إذا لم يمكن له عذر وهو تفصيل حسن انتهى قوله
في حديثه قال النووي في الرضا انما يذوقها اذا كان المسجد ترابيا أو رمليا فاما اذا كان
صباطا فلا فذلكه ايشي مثلاً فليس ذلك بدفن بل زيادة في التقذر قال الحافظ لكن
اذ لم يبق لها أثر البتة فلا مانع وعليه قوله في حديث عبد الله بن الشخير المتقدم ثم دلكه
بيمينه قوله أو يشعل هكذا ظاهر هذا انه مخير بين ما ذكره ظاهر النهي عن البصق الى القبلة
التخريم بيقينه تعالى بان ربه تعالى بينه وبين القبلة كافي البخاري من حديث أنس
وبان الله قبل وجهه اذا صلى كافي حديث ابن عمر عند البخاري قال في الفتح وهذا التعليل
يدل على ان البراق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما ان المصل في لا يجزى
فيه خلاف في ان كراهية البراق في المسجد هل هي التنزيه أو التحريم وفي صحيح ابن
حبان وابن خزيمة من حديث حذيفة مرفوعا من أنقل تجاه القبلة جامع يوم القيامة وقوله
بين عمليه وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعا عرفت صاحب الخاتمة
في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه ولا يداود وابن حبان من حديث السائب بن جراد
أن رجلا لم يقرأ ما فصق في القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي
ركعتي الحديث وفيه انه قال انك أذيت الله ورسوله انتهى

باب في ان قل الحية والعقرب والنهي اليسير للعاجلة لا يكره

عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الاسودين في الصلاة العقرب
والحية ذوات الخمسة وجمعه الترمذي الحديث نقل ابن عساكر في الاطراف وسمعه المزني
ونعهما المصنف ان الترمذي سمعه والذي في الفتح انه قال حديث حسن ولم يرتفع به
الى الصحة وأخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه وفي الباب عن ابن عباس
عند الحاكم بسند ضعيف وعن أبي رافع عند ابن ماجه وفي اسناده مثله وهو ضعيف
وكذلك شيخه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وعن ابن عمر عن إحدى نساء النبي صلى الله

خطاب محمول على انهم طابوا ان لا يهمل قدر الابراد لانه بحيث يحصل للحيات غل يمتشي فيه واشتكت النار الى ربه انما
حقه بلسان المنة الى حياة يتخلقه الله تعالى فانه عاين واقع عند ابن ماجه وفي اسناده مثله وهو ضعيف
الوليد الطاطوسي واذا قلنا بانها حقيقة فلا يحتاج الى أكثر من وجود الكلام في الجسيم ما في محاجة الفارابي من وجود

العلم مع الكلام لان الحاجة تقتضي التفتن لوجه الدلالة اوهى مجازية مرفوعة بالان الحلال عن لسان المقاتل كقولهم
 به شكنا في جلي طول السرى وقرب البياض في ذلك فقال شكواهم مجاز عن غلبتها وا كل بهضم ابه ضا مجاز عن ازدهام
 اجزائهم وتقسيم اجاز عن خروج ما يبرز منها ٢٣٨ وهو نفس فلسفي منه وكمن قد تنفس عنها في تفسيره وتلقبه وتلقبه

أهل العلم بالحق وصوب النور
 جاء على الحقيقة وقال ابن المنبر
 لا والله لا راحة الاية القدرة ذلك
 ولان استعارة الكلام للعال وان
 مهدت وجهت لكن الشكوى
 وله اليها وتفسيرها والتعليل له
 والاذن لها والاقبول والتنفيس
 وقصره على اثنين فقط بعبد
 من الجبار خارج مما ألف من
 استعما له وقد وردت شاطبتها
 للرسول صلى الله عليه وآله وسلم
 ولما مؤمنين بقوله ايجز يا مؤمن
 فقد اطلقوا نورك ايهي وقال ابن
 عبد البر اكل القواين وجهه
 وتذاير والاول ارج وقال
 صديقه انه الاظهر وقال القرطبي
 لا اسأل في جلي الله على حقيقة
 قال واذا أخبر الشارع بأمر جائز
 لم يصحح الى تأويله فله على حقيقة
 اولى قال في ذلك التورثي
 ويضعف حمل ذلك على الجواز
 قوله (فما استاربأ كل بعضي
 بعضا فاذن لها) وبها تعالى
 (بنفسه) نقية نفس بفتح الفاء
 وهو ما يخرج من الجوف ويدخل
 فيه من الهواء (نفس في الشهوة
 ونفس في الصبغ) فهو (أشد
 ما يتجدون) أي الذي يجسدونه
 (من الحر) أي من ذلك النفس
 وهذا لا يمكن الحمل معه على الجواز

عليه وآله وسلم عند البخاري ومسلم وعن عائشة عند أبي يعلى الموصلي وفي اسناد معوية
 ابن يحيى الصدفي ضمة الجمهور وعن رسل من بني عدي بن كعب عند أبي داود باسناد
 منقطع قوله امر بقتل الاسود بن سمية الحلبية والعقرب بالاسودين من باب التغليب
 ولا يسمى بالاسود في الاصل الا الحلية والحديث يدل على جواز قتل الحلية والعقرب
 في الصلاة من غير كراهة وقد ذهب الى ذلك جمهور العلماء كما قال العراقي وحكي الترمذي
 عن جماعة كراهة ذلك منهم ابراهيم النخعي وكذا روى ذلك عن ابراهيم بن أبي شيبة في
 المسند وروى ابن أبي شيبة أيضا عن قتادة انه قال اذا لم تعرض لثلاثة ثقاتها حال
 العراقي وأما من نقلها في الصلاة أو هم بقولها في بني أبي طالب وابن عمر روى ابن أبي
 شيبة عنه باسناد صحيح انه رأى ريشة وهو يصلي فحسب انهم اقرب فضر بهم ابنه ورواه
 البيهقي أيضا وقال فضر بهم ابراهيم وقال حسبت أنهم اقرب ومن الذين يحسن
 البصري وأبو العالية وعطاء ومورق العجلي وغيرهم انهم واستدل المساعون من ذلك
 اذا بلغ الى حد النعل الكثير كالأهوية والكارهون له كالتنفي بجديد ان في الصلاة
 لثلاثة الماتة لم وجديد اسكنوا في الصلاة عند أبي داود ويحجب عن ذلك بان حديث
 الباب خاص فلا يعارضه ما ذكره وكذا يقال في كل فعل كثير ورد الاذن به كحديث حماد
 صلى الله عليه وآله وسلم لا مائة وحديث خاله للنعل وحديث صلاته صلى الله عليه وآله
 وسلم على المنبر ونزوله لا يجوز رجوعه بعد ذلك وحديث امره صلى الله عليه وآله وسلم
 بدو المار وان أفضى الى المقاتلة وحديث مشيه النسخ الباب الا في بعده هذا الحديث
 وكل ما كان كذلك ينبغي أن يكون شخصه العموم أدلة المنع واعلم ان الامر بقتل الحلية
 والعقرب مطاق غير مقيد بضر به أو ضرر بهين وقد أخرج البيهقي من حديث أبي هريرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذلك الحلية ضرر به أصعب أم أخطأها وهذا
 يؤهم التقييد بالضرر به قال البيهقي وهذا ان صح فانما أراد الله أعلم وقوع الكتابية بها
 في الاتيان بالمأمور فقد أمره صلى الله عليه وآله وسلم بقتلها وأراد الله أهل اذا امتدت
 بنفسها عند الخطأ ولم يرد به المنع من الزيادة على ضرر به واحدة ثم استدل البيهقي على ذلك
 بحديث أبي هريرة عنده مسلم من قتل وزعة أول ضرر به فله كذا وكذا حسنة وعن
 أمهات في الضرر به الثانية فله كذا وحسنة أدنى من الأولى ومن قتله في الضرر به
 الثالثة فله كذا وكذا حسنة أدنى من الثانية قال في شرح السنة وفي معنى الحلية والعقرب
 كل ضرر به باح القتل كالزنا بزوجها وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يصلي في البيت والباب عليه معاق فمضت حتى حتى فغنى ثم رجع الى مقامه
 وصفت أن الساب في القبله رواه الخمسة الا ابن ماجه الحديث حسنة الترمذي وزاد

ولو جهل شكوى النار على الجواز لان الاذن لها في النفس وإن شاقته الحرجة لا يمكن فيه الجوز (وأشد ما يتجدون) النسي
 من (المرهري) من ذلك النفس ولا مانع من حصول الزهرير من نفس النار لان المراد من النار تحللها وهو وجههم وفيها طبقة
 زهريرة والذي خلق الملائكة من النبل والنار قادر على جمع الضدين في عمل واحد وفيه ان النار مخلوقة موجودة الآن وهو أمر

قطعي للتواتر المعنوي خد الاطفال قال من المعتزلة انما الغسل بخلاف يوم القديسة ورواها بحجة وفيه التعميد والقول والحفظ
والبيعة وأخرجه للنسائي عن أبي ذر الغفاري رضى الله عنه قال كل مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في سقر) فبذره هذا
بني سقر وأطلقه في سقر، مشيراً بذلك الى ان ذلك الرواية المخلقة بمحولة ٣٢٩ على هذه المقيدة لان المارد من الاراء

الناساني وصلى تطوعا وكذا ترجم عليه الترمذي قوله والباب عليه مخلق فيه ان المستحب ان يصلى في مكان بابه الى القبلة ان يوافق الباب عليه ليكون سيرة له ما بين يديه وليكون أسيرة وفيه إخفاء الصلاة عن الأكمسين قوله فجئت فنى انظر أبى داود فجئت فاستقيمت فنى قال ابن رسلان هذا المشى محمد بن علي الله مشى خطورة أو خطوتين أو مشى أكثر من ذلك متقرفا وهو من التقييم بالمذهب ولا يفتى فساد له والحديث يدل على إباحة المشى في صلاة التطوع العاجلة

• (باب في أن عمل القاب لا يطل وإن طال) •

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع الاذان فإذا قضي الاذان أقبل له ذات ثوب بها أدبر فإذا قضى التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول اذكر كذا ما لم يكن يذكر حتى يضل الرجل ان يدري كم صلى فإذا لم يدرك أحدكم تلا فاصلي أو أربعاً فليجهد صدتين وهو جالس معتق عليه وقال البخاري قال عراقي لأجهز حبشي وأنا في الصلاة) قولاً وله ضراط جلد اسمية وقعت حالاً في رواية بدون واسطوى الارتباط بالصبر قال عياض يمكن حمله على ظاهره لأنه جهم يصح منه خروج الرجم ويحتمل التماس عبارة عن شدة تفارقه ويقرب به رواية مسلم بالنظر لحاصل جهل من مضمون الأول وقد تفسره الأصمعي وغيره بشدة العدو وقال في الفتح والماراد بالشيطان ابليس وعليه يدل كلام كثير من الشراح ويحتمل أن المراد جنس الشيطان وهو كل مقر من الجن والانس لكن المراد هنا شيطان الجن خاصة قوله حتى لا يسمع التاذين ظاهره أن يسمع ما يخرج ذلك اما يشغله سماع الصوت الذي يخرجه عن سماع المؤذن أو يصنع ذلك استخفافاً كما فعله السفهاء ويحتمل أن لا يسمعه لذلك بل يحصل له عند سماع الاذان شدة خوف حتى يتحدث لذلك قوله فإذا قضى بضم أوله والمراد به الفراغ والانتهاؤ ويرى بفتح أوله على حذف الفاعل والمراد المنادي قوله أقبل زاد مسلم لم عن أبي هريرة فوسوس قوله فإذا ثوب بضم المثلثة وثـ شـيد الواو المكسورة فيقول هومر ثاب اذا رجع وقيل هومر من ثوب اذا أشار بثوبه عند الفراغ لاعلام غيره قال الجمهور والمراد بالتثويب هنا الإقامة بذلك جزم أبو عوانة في صحيحه والخطابي والبيهقي وغيرهم وقال القرطبي ثوب بالصلاة اذا أقيمت وأصله رجوع الى ما يشبه الاذان وكل من يرد صوتاً فهو منثوب وزعم بعض الكوفيين ان المراد بالتثويب قول المؤذن من الاذان والإقامة حتى على الصلاة حتى على الفلاح قد قامت الصلاة قال الخطابي لا تعرف العامة التثويب في الاذان الا من قول المؤذن في الاذان الصلاة خير

صلى الله عليه وآله (وسمى خروج حين زافت الشمس) أي حالت والفرغ من زلات أي من أعلى درجات ارتفاعها (فصل في الظهر)
في أقل وقعا أوله - قال أنه صلى الله عليه وآله - وسماه صلى قبل الزوال وعليه استقرار الإجماع **وهو** أن فيه خلاف قديم من بعض
العبادة أنه يجوز صلاة الظهر قبل الزوال وعن أحمد وأبي حنيفة منه في الجمعة وهذا الإيعاز من حديث الأبرار لأنه ثبت بالقرن

وقال البيضاوي الا برادنا شير الظهور اذ في تأخير بحيث لا يخرج من حد التهيؤ
 فان الهاجرة تطلق على الوقت الى ان يقرب العصر (فقام) بعد فراغه من الصلاة (على المنبر) لما بلغه ان قوما من المنافقين
 يسألون منه ويخبرونه عن بعض ما سألوه ٢٤٠ (فذكر الساعة فذكر ان فيها امورا عظيمة قال من احب

ان يسأل عن شيء فاسأل) اي
 فاسألني عنه (فلا تأسألوني
 عن شيء الا أخبرنيكم به مادمت
 في مقام هذا) فاما كثر الناس
 في البصائر (كاه) خوفا من نزول
 العذاب العام المعهود في الايام
 السالفة عند ردهم على انبيائهم
 بسبب تقصيرهم صلى الله عليه
 وآله وسلم من ملة المنافقين
 السابقة آنفا اوسبب بكائهم
 ما هموم من اهل يوم القيامة
 والامور العظام واليكام بالمد
 صد الصوت في البكاء باقية
 الدموع ونزوحها (واكثر)
 صلى الله عليه وآله وسلم (ان
 يقول سألني فتسامع عبد الله بن
 ساذفة السهمي فقال) يا رسول
 الله (من ابي قال ابولس ساذفة)
 وكان يدعي انبياءه (فما كثر
 ان يقول سألني فسرله عمر)
 ابن الخطاب رضي الله عنه
 (على ركبته) بالفتنة (فقال
 رضي الله عنه يا ويا لاسلام دينا
 وبمحمد) صلى الله عليه وآله
 وسلم (ببدا فسكت ثم قال فرضت
 على الجنة والنار آتيا) اي
 في اول وقت يقر بصدق وهو
 الاثن (في عرض هذا الخطب)
 يضم العيين الملهمة وسكون
 الراي اي جاشه وناحيته

من النوم لكن المراد به في هذا الحديث الاقامة قوله حتى يخاطر بضم الطاء قال الحافظ
 كذا معناه من اكثر الروايات معناه عن المتقين بالكسر وهو وجه ومعناه يوسوس
 واحصاه من خطر البصيرة اذ اسر كضرب به نقية وامابا الضم من المروان يدونه
 فبخله وضعف البصيرة في نوادر الضم مطلقا قوله بين المرزفة نفسه اي قلبه وكذا هو
 للبصائر من وجهه آخر في بدء الخلق قال العاصي يعني انه يقول بين المرز وبين ما يريد من
 اقباله على حاله واستلامه فيها قوله السلام يكن يد كراي شيء لم يكن على ذكره قبل دخوله
 في الصلاة وهو اعم من ان يكون من اورد الدنيا والاشرة وهل يشمل ذلك الله كرفي
 معاني الآيات التي يتلوها الا بعد ذلك لان غرضه تفحص شروعه واخلاصه باي وجه كان
 كذا قال الحافظ قوله حتى يصل الرجل بضامة كسورة كذا وقع عند الاصيل ومعناه
 يصل قال الحافظ في التبع وعند الجهر وبانطاء المشاة يعني بصيرا ويبقى أو يتخير قوله
 ان يدري كم صلى بكسر الهمزة وهي التي تعني معنى لا وسكن ابن عبد البر عن الاكثر فتح
 الهمزة ووجهه مما تعقبه عليه جماعة قال القرطبي ليست رواية الشيخ شي الامع الضاد
 فيكون ان مع الفعل يتاويل الصادرة فعولا لاضل باسقاط حرف الجر اري يصل عن دراسته
 وفي رواية للبخاري لا يدري كم صلى والحديث يدل على ان الوسوسة في الصلاة غير ماله
 لها وكذا سائر الاحمال التلبية لعدم الفارق والحديث فوائد ليس المقام لملاها
 قوله الى لاجز جيتي وانافى الصلاة اي ادبر وجهه واذ كرفيه

• (باب القنوت في المكتوبة عند التوازل وكذا في غيرها) •
 (عن ابي مالك الاشجعي قال قالت لابي يا ابا عبد الصمد خلف رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم رأيت بكرو وعرو عثمان وعلي تهابا الكوفة فرياس من سنين اكلوا
 بفتون قال اي بني محمد روي ما سمعته من القرمذي وصحبه وابن ماجه وفي رواه اكلوا
 بفتون في الثبير والنسائي وانقله قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم
 يفتت وصليت خلف ابي بكر فلم يفتت وصليت خلف عمر فلم يفتت وصليت خلف عثمان
 فلم يفتت وصليت خلف علي عليه السلام فلم يفتت ثم قال يا بدعة) الحديث قال الحافظ
 في التلخيص اسناد حسن وفي الباب عن ابن عباس عند الدوراني والبيهقي انه قال
 القنوت في صلاة الصبح بدعة قال البيهقي لا يصح وعن ابن عمر عند الطبراني قال في قيامهم
 عند فراغ الآراء من الدورانية قيام القنوت انهم البدعة ما فعلها رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم وفي اسناده بشر بن سرب الداري وهو ضعيف وعن ابن مسعود وعنه
 الطبراني في الاوسط والبيهقي واللبا كفي كتاب القنوت بانقل ما ثبت رسول الله صلى الله

وعرض ما ما بان يكونا رفته اليه او زوى له ما بينهما او مثالا (فلم ار) اي ابصر (كالعين) الذي في الجنة عليه
 (والشبر) الذي في النار في ذلك المقام او ما ابصرت شيئا كالاماعة والمصيبة في سبب دخول الجنة والنار استدل به البخاري
 على ان ابتداء وقت الظهر عند الزوال وهو ميل الشمس الى جهة المغرب وأشار به الى الرد على من زعم من الصوفيين

ان الصلاة لا تجب بأول الوقت قال ابن بطال ان الفقهاء بأسرهم على خلاف ما نقل الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله ان الصلاة في أول الوقت تقع بنفس الانتهى والمجروف عند الحنفية تضعيف هذا القول ونقل بعضهم ان أول الظاهر اذا صار الى مقدار الشرع (قد تقدم بعض هذا الحديث في كتاب العلم من رواية أبي موسى ٢٤١ لكن في هذه الرواية زيادة ومعايرة الفاظ)

كأنها ظهر عند المراجعة اليه وإلى هذا الحديث والصحيح في تعيين أوقات الصلوات ما ورد به السنة الصحيحة كما حقهناه في الروضة السنية دون ما أحدثه الناس من تلقاء أنفسهم وضربوا لها ضوابط وعلامات وساعات وغير ذلك (عن أبي برزة) الأسلي نضاه بن عبد الصغور (رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الصبح وأحدنا يعرف جليسه) أي بجالسته الذي إلى جنبه ولا يجد فينصرف الرجل فيعرف وجهه جليسه ولمسلم وبعضنا يعرف وجهه بعض (وبقرائنا) أي في صلاة الصبح (ما بين السنتين) من أي القرآن الكريم وفوقها (إلى المسافة) كان (يصل الظاهر اذا زالت الشمس) أي مات إلى جهة المغرب (و) يصلي (العصر وأحدنا يذهب) من المسجد (إلى) منزله (أقصى المدينة) آخرها حال كونه (رجع) أي راجعاً من المسجد إلى منزله (والشمس بحية) يضاء لم يغربوا ولا حرها وليس المراد الذهاب إلى أقصى المدينة والرجوع من ثم إلى المسجد وفي رواية عوف عن عبد الجباري ثم

عليه وسلم في شيء من صلاته زاد الطبراني في التوراة كان اذا حارب يقتل في الصلوات كأنه يدعو على المشركين ولا يقتل أبو بكر ولا هرستي ما تواراقت على حارب أهل الشام وكان يقتل في الصلوات كأنه وكان معار يتدعو عليه أيضاً قال البيهقي كذا رواه محمد بن جابر النخعي وهو متروك وعن أم سلمة عن عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القنوت في الغبر ورواه الدارقطني وفي أسناده ضعف والحديث يدل على عدم مشروعية القنوت وقد ذهب إلى ذلك أهل العلم كما حكاه الترمذي في كتابه وحكاها العراقي عن أبي بكر وعمر وعلي وابن عباس وقال قد صح عنهم القنوت وإذا عارض الأثبات والنفي قدم المذهب وحكاها عن أربعة من التابعين وعن أبي حنيفة وابن المبارك وأحمد وإسحق وحكاها المهدى في البحر عن العبادلة وأبي الدرداء وابن مسعود وقد اختلف الثقات في مشروعية هل يشرع عند التواضع أم لا وذهب جماعة إلى أنه مشروع في صلاة الغبر وقد حكاه الطحاوي عن أكثر الناس من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من علماء الامصار ثم عد من الصحابة الخلفاء الأربعة إلى تمام تسعة عشر من الصحابة ومن التابعين أبو جهم الطرادى وسويد بن قنبل وأبو عثمان النهدي وأبو رافع الصائغ ومن التابعين ثمانية عشر ومن الأئمة والفقهاء أبو إسحق الفزاري وأبو بكر بن محمد والحكم بن عتيبة وجمادى مال بن أنس وأهل الحجاز والأوزاعي وأكثر أهل الشام والشافعي وأصحابه وعن الثوري روايتان ثم قال وغيره ولا خلق كثير وزاد العراقي عبد الرحمن بن مهدي وسعيد بن عبيد العزيز التميمي وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وداود ومحمد بن جرير وحكاها عن جماعة من أهل الحديث منهم أبو حاتم الرازي وأبو زرعة الرازي وأبو عبيد الله الحاكم والدارقطني والبيهقي والخطابي وأبو مسعود الدمشقي وحكاها الخطابي في المعالم عن أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وحكى الترمذي عنهما خلاف ذلك قال الثوري في شرح المذهب القنوت في الصبح مذهبنا به قال أكثر الأئمة ومن بعدهم أو أكثر منهم وحكاها المهدى في البحر عن الهادي والقاسم وزيد بن علي والمناصر والمؤيد بالله من أهل البيت وقال الثوري وابن جرير كل من الفعل والترك حسن واعلم انه قد وقع الاتفاق على ترك القنوت في أربع صلوات من غير سبب وهي الظهور والعصر والمغرب والعشاء ولم يبق الخلاف الا في صلاة الصبح من المكتوبات وفي صلاة التورث من غيرها اما القنوت في التورث فسيأتي الكلام عليه في أبواب التورث واما القنوت في صلاة الصبح فاحتج المذهبون به بجموع منها حديث البراء وأمس الاتيان ويحاج بأنه لاتزاع في وقوع القنوت منه صلى الله عليه وآله وسلم نعمنا النزاع في استمرار مشروعيته فان قالوا لفظ كان يفعله يدل على استمرار المشروعية قلنا قد مضى عن التورث ما حكاه عن

في يرجع أحدنا إلى رحله في أقصى المدينة والشمس بحية وهي توضح ذلك لانه ليس فيها الا الذهاب فقط دون الرجوع وطرق الحديث بين بعضها بعضاً وانما سمى رجوعاً لان ابتداء الحجى كان من المنزل إلى المسجد فكان الذهاب منه إلى المنزل رجوعاً (ونسى الراوى) أي أبو الميثال (ما حال) أبو برزة (في المغرب قال) كان يصلي الله

عليه وآله وسلم (لا يبايئنا غير) صلاة (العشاء إلى ثالث الليل) الاول (ثم قال) أي المثل (الشيء الذي) أي أصغر من وجهه
 التوروى في شرح المذهب فالخبر يدل على استحباب مطلق التأخير للعشاء وقد اختلف أهل العلم في آخر وقت العشاء فذهب
 عمر بن الخطاب والشافعي إلى أحد قوليه ٢٤٢ وعمر بن عبد العزيز إلى أن آخر وقت العشاء ثلث الليل وأصحابنا جحدت

بغير دل وسند ثبت أبي موسى في
 التعليل وقيل إن آخر وقت العشاء
 الليل لحدوثها من مروقته وقت
 صلاة العشاء إلى نصف الليل
 ويحدث ابن ماجه وأحمد وغير
 ذلك وهذه زيادة يجب قبولها
 ويهين المصير اليها لكثرة طرقها
 وكونها في الصحيحين وقد صرح
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه
 لو أن بشى على أمته لأخرها إلى
 نصف الليل لئلا يذلل ذلك على أن في
 ذلك الوقت أفضل له ورد ما يدل
 على أن وقتها إلى أن يذهب هامة
 الليل أي أكثره فالحق أن آخر
 وقت اختيار العشاء نصف الليل
 وأما وقت الجواز والاضطرار
 فهو عند الحق القبر الصادق
 عليه السلام أي فتادة عند مسلم
 وفيه ليس في النوم فتركها إنما
 التذريط على من لم يصل الصلاة
 حتى يجي موقت الصلاة الأخرى
 الصلاة القبر فانم مخصوصة
 من هذا العموم بالإجماع ورواة
 هذا الحديث الأربعة ما بين
 بهرى رواه على وفيه الضعيف
 والقول وأخرجه مسلم وأبو داود
 والشافعي (عن ابن عباس رضي
 الله عنهما أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم صلى بالمدينة سبعاً
 أعمس ركعتين جميعاً) (وتسلياً)

جمهورنا الحقين ثم لا يدل على ذلك سلفنا فغاية مجرد الاستمرار وهو لا ينافي المزلة آخر
 كما صرح بذلك الأدلة لا قيمة على أن هذين الحدين فيهما ما كان يفعل ذلك في
 القبر والمغرب فما هو جوابكم من المغرب فهو جوابنا عن القبر وأيضا في حديث أبي
 هريرة المتفق عليه أنه كان يفتت في الركعة الأخيرة من صلاة الظهر والعشاء الأربعة
 وصلاة الصبح فما هو جوابكم عن مدلول لفظ كان ههنا فهو جوابنا قالوا أخرج
 الدارقطني وصحبه الرزاق وأبو نعيم وأحمد والبيهقي والحاكم وصحبه عن أنس أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قمت ثم رايدعوا على قائل أصحابه يترهونه ثم ترك فاما الصحيح
 فلم يزال يفتت حتى فارق الدنيا وأول الحديث في الصحيحين ولو صح هذا المكان فاطاع النزاع
 ولكنه من طريق أبي جعفر الرازي قال فيه عبيد الله بن أحمد بن أبي داود بن علي بن
 المديني أنه يخاطب وقال أبو زرعة عنهم كثير وقال عمرو بن علي الفلاس صدوق سبي الحفظ
 وقال ابن معين ثقة ولكنه يخطئ وقال الدورى ثقة ولكنه يخطئ وسبى الساسي أنه قال
 صدوق بن أبي عمير ثقة وقد وثقه غير واحد ولحديثه هذا شاهد ولكن في أصح ما رواه عمرو بن
 عبيد وأمس بجمعة قال الحافظ ويعكر على هذا ما رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع
 عن عاصم بن سليمان قال لا أنس أن قومنا يرون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزال
 يفتت في القبر فقال كذبوا انما كانت شهر واحد لا يدعوا على من أحببوا المثل كين
 وفيه وإن كان ضعيفا لكنه لم يثبت بكذب وروى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد
 عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفتت الا اذا دعا لقوم أو دعا على
 قوم فاختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت فلا يقوم للمثل هـ ذاهبة انتمى اذا تقررت
 لك هذا علمت أن الحق ما ذهب اليه من قال أن القنوت مختص بالنوازل وأنه يفتي عند
 نزول النازلة أن لا يخص به صلاة دون صلاة وقد ورد ما يدل على هذا الاختصاص من
 حديث أنس عند ابن خزيمة في صحيحه وقد تقدم ومن حديث أبي هريرة عند ابن حبان
 بالحفظ كان لا يفتت الا ان يدعو ولا يدعو على أحد أو صلى في البضاي كما سيأتي
 وستعرف الأدلة الدالة على ذلك مطاق القنوت ومقدمه وقد سأل جماعة من محدثي
 الشافعية الجمع بين الأحاديث بما لا طائل تحته وأطالوا الاستدلال على مشروعية
 القنوت في صلاة القبر في غير طائل وحاصله ما عرفنا ذلك وقد طول المبحث الحافظ ابن
 القيم في الهادي وقال ما معناه الانصاف الذي يرتضيه العالم المصنف أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم قنت وتركه وكان تركه القنوت أكثر من فعله فانه انما كانت عند النوازل الدعاء
 أقوم ولادعاء على آخر ثم تركه لما قدم من دعائهم وخلاصه وأمس من دعائهم
 وسأوا تأييد وكان قد وثقه لعارض فلما زال تركه القنوت وقال في غرضه ذلك المبحث أن

جمعا (الظهر والعصر) (تسلياً) والمغرب والعشاء) بها وهو لفظ وشتر في مرتب قال أبو بصير بن أبي
 طاهر لعل التأخير كان في ليلة أي مع يومها طرية قال عسى أن يكون فيها وعله لجمعه لا لمطر خوف المشقة في حضوره المصاهرة
 بعد أخرى وهذا قول الشافعي وأحمد بن حنبل وتأويله بمالك وقال بطل قوله بالمدينة من غير خوف ولا سفر لكن الجمع بالطار

لا يكون إلا بالتقديم وحده بعضهم على الجمع العريض وقوله النورى رحمه الله ان المشقة فيه أشد من المظهر وتعب ثابته
بخالف الظاهر الحديث وتقدمه به ترجيح بلا مرجح وتقدمه بمص لا يخص انتهى ولذا أخذ آخرون بظاهر الحديث بخلاف
الجمع بالظاهر العاجلة لئلا يفتقد عادة به قال أشهب والشافعي ٢٤٣ وحكام الخطابي عن جماعة من أصحاب

الحديث ونأوله آخرون على
الجمع الصورى بأن يكون آخر
الظاهر إلى آخر وقتها وعمل
العصر فها أول وقتها وضعت
لها الشمس للظاهر وقد سبق معنا
الصواب في ذلك في كتابنا الروضة
التسدية ومحمد له أن الجمع بين
الصلايتين صورى كك واقع
التصريح بذلك عن ابن عباس
 وغيره بل فسرهم من رواه ابن عباس
 أنه الجمع الصورى فبين الأشد
 به وأن الجمع في المظهر بغيره ذكر
 شرعى ثابت لا يجوز رواه هذا
 الحديث الخمسة بصريون ما خلا
 عمرو بن دينار المكي وفيه
 الحديث والمنة وأخبره
 أيضا في الصلاة وكذا مسلم وأبو
 داود والنسائي كك (حديث أبي
 برزة رضي الله عنه في ذكر
 الصلوات تقدم قريباً وقال في
 هذه الرواية لما ذكر العشاء وكان
 يكره النوم قبلها والحديث
 بعدهما) أى التحدث الدينى
 لا الدينى كك (عن أنس) بن مالك
 (رضي الله عنه قال كأنه صلى
 العصر ثم يخرج الإنسان إلى ابن
 حمر بن عوف) بقاء لأنهم كانت
 منازلهم وهى على ميادين من
 المدينة (فيهم) بهم بمسكون
 العصر) أى عصر ذلك اليوم

أحدث أنس كلهما صحيح بعضها بعضا ولا تنافي وحمل قول أنس ما زال يقنت
 حتى فارق الدنيا على الطائفة القيام بعد الركوع وقد أسلفنا الأدلة على مشروعية ذلك في
 باب الجلوس بين السجدين وأجاب عن تخصيصه بالتعب بانه وقع بحسب سؤال المسائل
 فانه إنما سأل أنس عن قنوت الغير فأجابه عما سأله عنه وبانه صلى الله عليه وسلم كان يطيل
 صلاة الغير دون سائر الصلوات قال ومعلوم انه كان يده وره وياق عليه ويجده في هذا
 الاعتماد وهذا قنوت منه بلا ريب فخص لا يشك ولا نزاع انه لم يزل يقنت في الغير حتى
 فارق الدنيا وأما صلاته القنوت في لسان القههارة كقول الناس هو هذا الدعاء المعروف اللهم
 اهتدي فيهم هديت الخ ومعلوم انه لم يزل يقنت في الغير حتى فارق الدنيا كك وذلك
 الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة جاؤا القنوت في أقطار الصلاة على القنوت في
 اصطلاحهم ونشأ من لا يعرف غير ذلك فلم يشك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 رأيته كقولهم ما من على هذا كل هذا وتوهم هذا هو الذى نازعهم فيه بجمهور العلماء
 وقالوا لا يمكن هذا من فعله الراتب بل ولا يثبت عنه انه فعله وخاصة ما روى عنه في هذا
 القنوت انه صلى الحسن بن علي إلى آخر كلامه وهو على فرض صلاحية حديث أنس
 لا احتجاج وعدم اختلافه واضطراره بحمل حسن واعلم انه قد وقع الاتفاق على عدم
 وجوب القنوت مطلقا كاصح ما صاحب الجرح وغيره (وعن أنس ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قنت شهرا ثم تركه رواه أحمد وفي لفظ قنت شهرا يدعو على احياء من احياء
 العرب ثم تركه رواه أحمد ومسلم والشافعي وابن ماجه وفي لفظ قنت شهرا حين قتل القرأ
 فسايتة حزن حنا فاطمة أشد منه رواه البخارى) قوله على احياء من احياء العرب هم بنو
 سليم قتلهم القرأ كسباني في حديث ابن عباس قوله حين قتل القرأ هم أهل بئر معونة
 وقسمهم مشهورة والحديث يدل على عدم مشروعية القنوت في جميع الصلوات وقد
 جمع بينه وبين حديث أنس الدال على ان النبي صلى الله عليه وسلم ما زال يقنت في الغير
 حتى فارق الدنيا بان المواد ترك الدعاء على الكفار لأصل القنوت وروى البيهقي مثل هذا
 الجمع عن عبد الرحمن بن مهيدي بسند صحيح والقنوت له مكان تقدم ذكرها في باب نسخ
 الكلام والمراد في هذا الباب الدعاء (فائدة) في البخارى من طريق عاصم الاحول
 عن أنس ان القنوت قبل الركوع قال البيهقي رواية القنوت بعد الركوع أكثر وأحفظ
 وعليه درج الخلفاء الراشدون وروى الحاكم أبو أحمد في الكنى عن الحسن البصرى
 قال صليت خلف عائشة وعمر بن عبد ربه كلهم يقنت في الصبح بعد الركوع قال الخافض
 واسنادهم قال الأثرم قلت لأحمد يقول أحمد في حديث أنس انه قنت قبل الركوع
 غير عاصم الاحول قال لا يقول غير غيره خالفوه كلهم هشام عن قتادة والتبع عن أبي حنيفة

وأما كانوا يخرون عن قول الوقت لاشتغالهم في نذرهم وحواظهم ثم بعد فراغهم تأهبون للصلاة بالطهارة وغيره فانتأسروا
 صلاتهم إلى وسط الوقت وهذا الحديث موقوف لظواهر نوع حكمه لأن الصحابي أوردته في مقام الاحتجاج ويؤيده رواية
 الشافعي من نوعها لفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى العصر ورواها أربعة وفيه الحديث والمنة والقول

وأخرجه البخاري أيضا ومسلم والنسائي (وعنه) أي من أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) يصلي العصر والشمس من تسعة حجة هو من باب الاستعارة والمراد بقاسمها وعلمه تقييد لونها (فيذهب المذهب إلى
الحوالي) جمع عالية مأخوذ المدينة من ٢٤٤ القرى من جهة نجد (فيأنهم) أي أهل (والشمس من تسعة) دون ذلك

الارتفاع قال الزهري كما عساه
عبد الرزاق عن معمر بن عوف
(رابع الحوالي من المدينة
على أربعة أميال أو فوه)
وللدارقطني على ستة أميال
وعبد الرزاق مبلين وسبعة
فانهم على مبلين وأبعد على
سنة أميال وقال عياض أبعدها
ثمانية وبه يزم ابن عبد البر
وهذا أحب النهاية وفي الحديث
أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان
يأدب صلاة العصر في قول وقتها
لأنه لا يمكن أن يذهب المذهب
بعدم صلاة العصر أربعة أميال
والشمس لم تذهب إلا إذا صلى
سبعين صار نال النبي مثله كما
لا يخفى قال في التلخيص دأبل
للجه ورفق أن أول وقت العصر
مصر فقل كل شيء مثله خلافا لابي
حنيفة أح وفي رواية هذا الحديث
حصصيان ومدني والتحديث
والأخبار والمعنة والقول
وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي
وابن ماجه (عن ابن عمر رضى
الله عنهم أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال الذي
تفوتوه صلاة العصر) بان
أخرجها منه مدنا عن وقتها
بغروب الشمس أو عن وقتها
الغفار بأقرار الشمس كما ورد

وأبو من ابن سيرين وغير واحد من منقطلة كلهم من أنس وهو كذا روى أبو هريرة
وخلاف بن أبي عمير واحد روى ابن ماجه عن طريق سهل بن يوسف عن محمد بن أنس
أنه سئل عن القنوت في صلاة الصبح قيل الر كوع أم بعده فقال كلاهما قد كانا نعمل قبل
وبعد وصحبه أبو موسى المديني كذا قال الحافظ (وعن أنس قال كان القنوت في المغرب
والشعر رواه البخاري وعن البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في
صلاة المغرب والشعر رواه أحمد ومسلم والترمذي وصحبه) قوله كان القنوت أي في أول
الأمر قوله في المغرب والشعر تنسك بهذا الطحاوي في ترك القنوت في الشعر قال لا نسلم
أجمعوا على نسخته في المغرب فيكون في الصبح كذلك وقد عارضه به بعضهم فتسأل أجروا
على أنه صلى الله عليه وسلم قنت في الصبح ثم اختلفوا هل ترك أم لا فيسلك بما أجمعوا عليه
حتى يثبت ما اختلفوا فيه وقد قدمنا ما هو الحق في ذلك (وعن ابن عمر أنه سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من الشعر يقول اللهم
أمن ولا ناؤ فلا ناؤ ولا ناؤ بعد ما يقول سمع الله لمن حمده ويتأول الحمد فانزل الله تعالى ليس
لأن من الأعرشي له قوله فأمهم ظالمون رواه أحمد والبخاري الحديث أخرجه أيضا
النسائي قوله إذا رفع رأسه من الركوع هكذا وردت كثر الروايات كما تقدم قرأه
فلا ناؤ فلا ناؤ فلا ناؤ إذا تساقى يدعو على فأس من المنافقين وبهذه الزيادة يعلم أن هؤلاء
الذين لعنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قتلة الأقرار وفي رواية للبخاري من حديث
أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على صفوان بن أمية ومهيل بن عمرو
والحرث بن هشام فترأت وفي رواية للترمذي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
أحد اللهم العن أبا سفيان اللهم العن الحرث بن هشام اللهم العن صفوان بن أمية فترأت
وفي أخرى للترمذي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو على أربعة نفر أنزل الله
تعالى الآية والحديث يدل على نسخ القنوت بلعن المستحقين وإن الذي بشرع فعله
عند نزول النوازل إنما هو الدعاء بعيش الحقين بالنصرة وعلى جيش المبطلين بالخذلان
والدعاء برفع المصائب وليكنه يشكل على ذلك ما سيبأ في حديث أبي هريرة من نزول
الآية عقب دعائه للمستهضعفين وعلى كذا مضمرة مع أن ذلك مما يتجوز رفعه في القنوت
بعد النوازل (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يدعو على
أحد أو يدعو لأحد قنت بعد الركوع فربما قال إذا قال سمع الله لمن حمده ويتأول
الحمد اللهم العن الوالد بن الوليد وسمعت بن أبي ربيعة والمستهضعفين من
المؤمنين اللهم أشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف قال يجر

هذه من رواية الأوزاعي في هذا الحديث حال فيه وفواتهم أن تدخل الشمس صبرة قال في شرح بذلك

التقريب كذا ذكر عياض وتبعه النووي وظاهر إيراد أبي داود في سننه أنه من كلام الأوزاعي لأنه من الحديث لأنه روى
بأسناده متبرر عن الحديث عن الأوزاعي أنه قال وذلك أن ترى ما على الأرض من الشمس أصغر وفي الحال لابن أبي حاتم

سألت أبي عن حديث رواه الأوزاعي عن نافع عن ابن عمر عن فاطمة صلاة العصر وفواتهم ان تدخل الشمس من وراء
فكأنما تروى أهل وماله قال أبي التفسير قول نافع اه وقيل المراد فواتهم من الجماعة والازل أوجب يؤيده حديث ابن عمر عند
ابن أبي شيبة في مصنفه عن فاطمة ترك العصر حتى تغيب الشمس أي من ٢٤٥ غير عند (فكأنما تروى) هو أي الذي فاتته

العصر نقص أو سلب (أهل وماله) وترك فردا منهم ما بقي إلا
أهل ولا مال فلا يضر من تنويع ما
تكرره من ذهاب أهل وماله قال
ابن الأثير من رد النقص إلى
الرجل فنصهم ما ومن رده إلى
الأهل والمال رفعهما والنصب
هو الصريح المشهور الذي علمه
الجمهور كما قاله النووي وقال
عياض هو الذي ضرب طائفة عن
جماعة شيوخنا قليل ونصحت
صلاة العصر بذلك لا جفاجع
الترقبين من الملائكة فيقيم
وعورض بان صلاة الغبر أيضا
كذلك يجتمع فيهم المائتا بقون
وأجيب بما قال ان ألم يدعانا
غلظ في العصر دون الغبر لانه
لا يضر في تنويعها لانه وقت
بقطعة بخلاف الغبر فربما كان
الزوم مذهبها عذرا وأوله ابن
عبد البر على انه خرج جوازا
لسائل عنها فاجيب أي فلا يمنع
الحاق غيرها وبها بالعصر على
غيرها وختم بالذكر لانهم اتفقا
والناس في وقت نعيمهم من أعمالهم
وحرمهم على تمام أشغالهم
وقد عقب بأنه انما يعلق غصص
المتصوص بالمتصوص اذا
عرفت العلة واشتر كافي أو العلة
هذه لم تصح فلا يعلق غير العصر

بذلك ويقول في بعض مسلاته في صلاة الغبر اللهم العن فلانا وفلان فاحيين من احياء
العرب حتى انزل الله تعالى ليس للتمن الا حشر في الآخرة رواه أحمد والبخاري وعن أبي
هريرة قال بلغنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى العشاء اذا قال سمع الله من عبده ثم قال
قبيل أن يصعد اللهم لي الوليد بن الوليد اللهم لي المسك ضعفين من المؤمنين اللهم اشدد
وطأناك على مضى اللهم اجعلها عليهم سنة كسني يوسف رواه البخاري وهذه أيضا قال
لاقر بن بكرم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان أيوه مرة يفتي في الركعة
الاتمة من صلاة الظهر والعشاء الاتمة وصلاة الصبح بعدما يقول سمع الله من عبده
فيدهو المؤمنين ويعلن الكفار وصدق عليه وفي رواية لا جد وصلاة العصر مكان صلاة
العشاء الاتمة قوله اللهم أنج الوليد فيه جواز الدعاء في القنوت أيضا دفعة المسلمين
بقتلهم من الأسر ويقاس عليه جواز الدعاء بهم بالخاتمة من كل ورطة يفتون فيها من
غير فرق بين المستضعفين وغيرهم قوله اشدد وطأناك الوطأة الضعطة أو الأخذة الشديدة
كما في القاموس قوله كسني يوسف هي السنين المذكورة في القرآن وفيه جواز الدعاء على
الكفار بالحبوب والبلاء قوله قال يجهر بذلك فيه عصر وهذه الجهر بالقنوت قوله في
صلاة الغبر بان لقوله في بعض صلواته قوله لاقر بن في رواية الاسما على أبيه لاقر بنكم
صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله وكان أيوه مرة الخ قبل المرفوع من هذا
الحديث وجود القنوت لا وقوعه في الصلاة المذكورة فانه موقوف على أبي هريرة
ويوضحه ما ذكره البخاري في سورة النساء من تخصيص المرفوع بصلاة العشاء ولا في
داود فتدبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الغيبة ثم رآوه وهو مسلم ولكن هذا
لا ينبغي كونه صلى الله عليه وسلم قنت في غير العشاء وظاهر سياق الحديث ان جميعه
مرفوع قوله في الركعة الاتمة قد تقدم بيان الاختلاف في كونه قبل الركوع أو
بعده قوله فيدهو المؤمنين هم من كان مأمورا بجهاد الكفار فكفار قرش كما بينه
البخاري في تفسير سورة آل عمران وهذه الأحاديث تدل على مشروعية القنوت عند
نزول النوازل وقد تقدم الكلام عليه وقد اقتصرنا في شرحها على هذا المقدار وان
كانت تستعمل البسط لعدم عود التطويل على ما نحن فيه بغائنة (وعن ابن عباس قال
قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم مشرا متابعيا للظهر والعصر والمغرب والعشاء
والصبح في دبر كل صلاة اذا قال سمع الله من عبده من الركعة الاتمة يدعو عليهم على حي
من بني سليم على رجل وذ كوان وعصية ويؤمن من خلفه رواه أبو داود وأحمد وزاد
أرسل إليهم يدعوهم إلى الاسلام فقتلواهم قال عكرمة كان هذا مفتاح القنوت)

بها وأجيب بان ما ذكره هذا المذهب لا يدفع الاحتمال وقد ورد ما يدل على العموم فعد ابن أبي شيبة عن أبي الدرداء عن فاطمة
من ترك صلاة مكتوبة حتى تقوته الحديث وقع بان في سنده انقطاعا لأن أبا القلاب لم يصح من أبي الدرداء وقد رواه أحمد من
جديد أبي الدرداء باللفظ من ترك العصر فجمع حديث أبي الدرداء إلى تعيين العصر قال ابن المنبر والحق ان الله تعالى يخص

فأما من المصلوات فجاء من التفسير ١٥ وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والبيهقي (عن يزيد بن الحبيب
الاسدي) أخر من مات من العجوة رضى الله عنهم فخر أسان سنة اثنتين وستين (رضي الله عنه) أنه قال في يوم ذي غيم بعد
معرفة بأحوال الوقت بظهور الشمس ٢٤٦ في خلال الغيم أو بالاجتماع ونحو يوم الغيم بالذكر لانه مظنة التأخير أما

المنقطع بتمامه لدخول الوقت
في الغزى التأخير حتى يخرج
الوقت أو ينشأ قبل بآخر
فيظن بتمام الوقت فيستحيل
شمله إلى أن يخرج روح الوقت
(يكرروا) أي جهلوا وأسرعوا
والتيكبر يطلق لكل من بادر
بأي شيء كان وفي أي وقت كان
وأصله المبادرة بالشيء أول النهار
(بصلاة العصر) فإن النبي صلى
الله عليه وآله (وسلم) قال من
قرأ صلاة العصر أي متعمدا
بما زاد من غيره في روايته وكذا
أخرجه أحمد من طريق أبي
الدرداء (فقد ضبط عمله) أي ثواب
عمله أو رده على سبيل التغلب
أو يكافأ ما ضبط عمله لأن الأعمال
لا يخطئها إلا النمل قال تعالى
ومن يكنز بالآيمان فقد ضبط
عمله قال ابن عبد البر مذهبهم
الآية أن من لم يكنز بالآيمان
لا يخطئ عمله فتعارض مذهبهما
وهذا هو الحديث فيتعين تأويل
الحديث لأن الجمع إذا أمكن
كان أولى من الترجيح وتبين
بظاهر الحديث أيضا المتأخر
ومن قال بقوله من أن تأويل
الصلاة بكثر والجواب ما تقدم
وأما ما ذهبوا إليه من أن
انقطع العصر بذلك وأما

الحديث أخرجه أبو داود من طريق هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس وأخرجه
أيضا الحاكم وليس في أسناده مطعن الا هلال بن خباب فإن فيه مدة الاوحد وثمة أحمد
وابن معين وغيرهما قوله في ذكر كل صلاة فيه ان الغنوت للزوال لا يخص ببعض
المصلوات فهو يراد على من خصه بمسألة العصر عندهما قوله إذا قال مع الله ابن جسد
فيه التصريح بان الغنوت بعد الركوع وهو الثابت في أكثر الروايات كما تقدم قوله
من بنى سليم بضم السين المهيولة ونفع اللام قبيلة معروفة قوله على رجل برامكة مودة
وعين مهيولة ساكنة قبيلة من سليم كان القائموس وهو ما به بدل من قوله من بنى
سليم وقوله من بنى سليم بدل أيضا من الضمير في قوله عليهم قوله وعصية تصغير عصا
عيت به قبيلة من سليم أيضا قوله وذكر أن هم قبيلة أيضا من سليم

• (أبواب السترة أمام المصل وحكم المرور منها) •

• (باب استحباب الصلاة إلى السترة والوقوف والالتفات إليها)

• عنها والرخصة في تركها •

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة
وأما من رواه أبو داود وابن ماجه الحديث في أسناده محمد بن بجلان وبقية رجاله
رجال البصير وقد أخرج أبو داود من حديث سهل بن أبي شعبة عنه ما أخرجه أيضا
البيهقي قال أبو داود في سننه وقد اختلف في أسناده وقد بين ذلك الاختلاف قوله
فليصل إلى سترة فيه ان اقتضاء السترة واجب ويؤيده حديث أبي هريرة الآخر وحديث
سبرة بن عبد الله بن عطاء عندهما كما قال على شرط مسلم بلانما استتم أحدكم في الصلاة ولو
بهم قوله وليد بن منقذ عن مشر وعبد الله بن السترة حتى يكون مقدارا بينهما ثلاثة
أذرع كما ساقى والحكمة في الأمر بالذوق أن لا يقطع الشيطان عليه صلاته كما أخرجه أبو
داود في هذا الحديث متصلا بقوله وليد بن منقذ والمراد بالشيطان المماري بين يدي المصلي
كما في حديث فان أبي فدية أنه قال غاشو شيطان قال في شرح المصابيح معناه يدنو من
السترة حتى لا يوسوس الشيطان عليه صلاته وساقى سبب تسمية المار شيطاناً والخلاف
فيه (ومن عايشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل في غزوة تبوك عن سترة المصلي

فقال كؤوسه الرجل رواه مسلم) قوله كؤوسه الرجل قال النووي المؤخره بضم الميم
وكسر الهمزة وهمزة ساكنة ويقال يشق الظامع تقع الهمزة وتشديد الظام مع اسكان
الهمزة وتختف الظاهر يقال آخره الرجل همزة مدودة وكسر الظام فهذه أربع لغات
رضي العود الذي في آخر الرسل الذي يستند إليه الركب من صفوة البرية وهو قدر

الجهور فتأولوا الحديث فافتروا في تأويله فافهم من أول سبب الترك ومنهم من أول الخطم
ومنهم من أول العمل فيقول المراد من تركها اجساد وجوب أو هو قال كن مستحفاً مستحزاً من أقامها رادق بن الذي
فهمه المصالحات وهو التفریط ولهذا هذا أمر بالمبادرة إليها وفهمه أولي من فهم غيره وقيل المراد من تركها صكها لا يمكن خروج

الوجه يخرج الزهر الشديد وظاهره غير مراد كقوله لا يرى الزهر وهو مؤمن وقيل هو من مجاز التشبيه كأن المعنى فقد أشبهه
من أحبط عمله وقيل معناه كأن يعبط وقيل المراد بالبحط نقصان العمل في ذلك الوقت الذي ترفع فيه الأعمال إلى الله وقيل
المراد بالبحط الإبطال أي يطل انتفاعه به بعد ذلك وقت ما تم قطع به ٢٤٧ كمن رجحت سيئاته على حسناته فإنه موقوف في

المشقة قاله القاضي أبو بكر بن
الهرابي ومحصل ما قال أن المراد
بالبحط في الآية غير المراد بالبحط
في الحديث وقال في نمرج
الترمذي البسط على قسمة من يحبط
استسباط وهو استباط الكفر
للايمان وجميع الحسنات وبعبط
موازاة وهو احباط المعاصي
للاستغفار بالحسنات عند ربهم
عليها إلى أن يحصل التوبة فيجمع
اليه سبحانه وقيل المراد
بالعمل في الحديث عمل الدنيا
الذي بسبب الاشتغال به تزل
الصلاة بمعنى أنه لا يتقرب به ولا
يتمتع قال في الفتح وأقرب هذه
التأويلات قول من قال إن ذلك
خرج من خروج الزهر الشديد
وظاهره غير مراد اه أقول
المرجح إجماع الحديث على
ظاهره ولا يلجئ إلى التأويل
وتخصيص الآية إلا بناها
إطلاق غيره من السلاوات والحق
أن تأويل الصلاة معاملة أمة
صلاة كانت يكثر وقد تضافرت
بذلك الأدلة الصحيحة والتوضيح
الصريح كما حقه القاضي
محمد بن علي الشوكاني في شرح
المتن وغيره في غيره وليس يلزم
التأويل غير العقل وإذا جاهر
الله بطل خبره معقل ورواه هذا

عظيم الذراع وهو نحو ثلثي ذراع والحديث يدل على مشروعية المسترة قال النووي
ويحصل ما بين أي شيء أقام بين يديه قال العلما والحكمة في المسترة حكف البصر ٤٤
وراهما ومنع من يجتاز بقربه (وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا خرج يوم العيد يأمر بالقرية فتوضع بين يديه فبصلى إليها والناس وراءه
وكان به ذلك في المسترة في حديثه) قوله يأمر بالقرية أي بأمر سلامه بعمل
القرية وفي لفظ لابن ماجه وذلك أن المصلي كان ناضيا ليس فيه شيء يستتره قوله
والناس بالرفع عطف على فاعل فيصلي قوله وكان يصلي ذلك أي نصب القرية بين يديه
حيث لا يكون جدرا والحديث يدل على مشروعية اتخاذ المسترة في الفضة وملازمة ذلك
في المسترة وعلى أن المسترة تحصل بكل شيء ينصب تجاه المصلي وإن دق (وعن سهل بن سعد
قال كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين الجدار عرضا متفق عليه وفي
حديث بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فصلى وبينه وبين الجدار نحو
من ثلاثة أذرع رواه أحمد والنسائي ومعهما البخاري من حديث ابن عمر) حديث بلال
رجال رجال الصحيح قوله وبين الجدار أي جدار المسجد مما يلي القبلة وقد صرح بذلك
البخاري في الأئمة ما قوله عرضا بالرفع وكان ثلثة أو ناقصة وانظر محذوف أو الظرف
المتجه وأمر به الكرمان بالنصب على أن الممر نحو كان واسمها المحو قدر المسافة قال
والسبب في بطل عليه وروى الأئمة على من طريق أبي حنيفة عن يزيد بن أبي حنيفة عن سنان
كان المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بينه وبين حائط القبلة إلا قدر ما يمر
العز ورواه في البخاري قال ابن بطل هذا أقل ما يكون بين المصلي وبينه وبين حائط القبلة
الشاة وقيل أقل ذلك ثلاثة أذرع لحديث ابن عمر عن بلال الذي أشار إليه المصنف ولفظه
في البخاري من نافع أن عبد الله كان إذا دخل الكعبة مشى قبل وجهه حين يدخل وجعل
الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة
أذرع صلى يتوخى المكان الذي أخبر به بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه وجمع
الماوردي بأن أقله عرضا الشاة وأما ثلاثة أذرع وجمع به فهم بان عرض الشاة في حال القيام
والثلاثة الأذرع في حال الركوع والسجود كذا قال ابن رسلان والظاهر أن الأمر
بالعكس قال ابن الصلاح قد روى الأمر الشاة بثلاثة أذرع قال الطحاوي ولا يخفى ما فيه قال ابن
رسلان وثالث ذراع أقرب إلى المعنى من ثلاثة أذرع قال البغوي استحب أهل العلم الدنو
من المسترة بحيث يكون بينه وبينها قدر ما كان السجود وكذلك بين الصوف (وعن
طلحة بن عبيد الله قال كنا على الدواب غريبين أي نفاذ كذا قالت النبي صلى الله عليه وسلم

الحديث الستة بصريون وفيه الحديث والقول وثلاثة من التابعين على الولا وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة والنسائي
وابن ماجه (عن جرير) الجعلي (رضي الله عنه قال قال كراع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فظفر إلى القمري ليله) أي في ليلة
من الأيام وزاد مسلم ليلة البدر وكذا البخاري من وجه آخر (فقال أنكم سترون ربكم عز وجل) (فأجابوا هذا القمري) وأرويه

و شوم در فروردین اول انعامون

[illegible]

فأمره - على الله من طهارته - عاده وقوته - وسدده - فنهض (ثم قرأ) أي صلى الله عليه
والسلام فناداه عليه بما جاء من الشراخ لكن لم أر ذلك صريحا وعنده سلم ثم قرأ برأى الصالحين وكذا أخرجه أبو حنيفة
في مسنده على أن من أذن له لم يظفر أن وقع في ساق حدث الباب وما وافقه أذراع (وسمى به مدر بيا)

أي زهده عن العجز عما يصحكن والوصف بما يوجب التشبيه والتعطيل حامدا لله على ما أتم به عليك (فصل طالع الشمس
وقبل الغروب) يعني الفجر والعصر وقد عرفت فضيلة الوقتين على غيرهما من ذكر اجتماع الملائكة فيهما ورفع الأعمال إلى
غير ذلك وقد ورد أن الرزق يقسم بعد صلاة الصبح وإن الإهمال زرع آخر النهار ٢٤٩ فمن كان حينئذ في طاعة ربه بورك له في

رزقه وعمل له وأعظم من ذلك بل
من كل شيء وهو مجازاة المحافظة
عليها بما بأفضل العطايا وأكل
الزبايا وهو النظر إلى وجه الله تعالى
الكرام كما يشهرون به سابق الحديث
اللهم أرزقنا رزوقه الخمسة
ما بين مكى وكوفى فيه نأهى عن
نأهى الحديث والعفة عنه والقول
وأخرجه البخارى أيضا في
الصلاة والتمسك به والتوحيد
ومسلم في الصلاة وأبو داود (عن
أبي هريرة رضى الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسمى قال يهاقبون) أى الملائكة
بأن تأتى طائفة عقب الأخرى
ثم تعود الأولى عقب الثانية
فيكم) أى الله بين أومطابق
المؤمنين (ملائكة بالليل
وملائكة بالنهار) كذا أخرجه
بخارى في هذا اللفظ وأخرجه
في بدء الخلق باللفظ الملائكة
يهاقبون ملائكة بالليل
وملائكة بالنهار وروى في
سمايقه هذا الضمار النافع كأن
الراوى اختصر المسوق هنا من
المذكور في بدء الخلق قاله
القسطلانى وبسط القول فيه
في الفتح وتكبر ملائكة في
الموضعين يقيده أن الثانية غير
الأولى والمراد بهم عند الأكثرين

ولاعامة النسخة المخطوطة كذا قال القسطلانى عياض واعتدروا عن الحديث بأنه ضعيف
مضطرب وقالوا الغرض الإعلام وهو لا يحصل بانطواء واختلاف قول الشافعى فروى عنه
استنباه وروى عنه عدم ذلك وقال جهورا بحجابه باستحبابه قوله ولا يضرم ماس بين يديه
لنظ أبي داود ثم لا يضرم ماس امامه واقظ ابن حبان من مر امامه وقد تقدم الكلام على
هذا (وعن القنادين الاسود انه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى إلى
عود ولا عود ولا شجرة إلا جبهه على الأيسر واليمين ولا يصعد له صدا وعن ابن
عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في قضاء ليس بين يديه شيء رواه أحمد وأبو داود
الحديث الأول في استنباه أبو عبيدة الوائلى كمال الجليل الشافعى قال المذنبى وفيه
مقال وقال في التقرىب ابن الحديث والثاني أخرجه أيضا الشافعى قال المذنبى
وذكر بعضهم أن في استنباهه مقالا قوله إلى عود وهو واحد العيدان قوله ولا عود وهو
واحد العيد قوله الأيسر واليمين قال ابن رسلان واليمين أولى وله مذاهب في
الحديث يعنى في رواية أبي داود وعكس ذلك المصنف وأما رواية أحمد ويكنى في دعوى
الأولى في حديث أنه صلى الله عليه وسلم كان يجبهه اليمين في نعله وترجله وطهوره وفي
شأنه كله وفي الحديث استحباب أن تكون السترة على جهة اليمين أو اليسار قوله ولا
يصعد بفتح أوله وضم ثالثة والصدف في اللغة القصيدة قال أحمد مصد فلان أى أقصد قصده
أى لا يجعله قصدا الذى يصلى إليه ثانيا وجهه قوله صلى الله عليه وسلم بين يديه شيء فيه
دليل على أن اتخاذ السترة غير واجب فيكون قربة لصرف الأوامر إلى الذنب ولكنه قد
تقرر في الأصول أن فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض القول بخاصة بنا وذلك الأوامر
الخاصة خاصة بالامة فلا يصلح هذا الفعل أن يكون قربة لصرفها (فائدة) اعلم أن
ظاهر الحديث الباب عدم الفرق بين البخارى والعمران وهو الذى ثبت عنه صلى الله
عليه وسلم لمن اتخذ السترة سواء كان في القضاء أو في غيره وحديث أنه كان بينه وصلاة
وبين الجدار ومرة شاة ظاهر أن المراد في صلاة في مسجده لأن الإضافة له هكذا كذلك حديث
صلاته في السكبة المتقدمة لأوجه لتقييم مشروعية السترة بالاضاءة

• (باب دفع المار وما عليه من الأثام والرخصة في ذلك لاطاذهين بالبيت)

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان أحدكم يصلى فلا يدع أحدكم بين
يديه فإن أبى فليقاتله فإن هم القربى من رواه أحمد ومسلم وابن ماجه وعن أبي سعيد قال
سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا صلى أحدكم إلى شيء يستبرئ منه الناس
فأراد أحد أن يجاز بين يديه فليدفعه فإن أبى فليقاتله فافهموا هوشيطان رواه الجماعة

٣٢ نيل في الحفظة نقله عياض وغيره عن الجهور وقال القوطى الاظهر عندى أنهم غيرهم ويقولون أنه لم يتقل أن
الحفظة في أرقون العبد ولأن حفظة الليل غير حفظة النهار وبأنهم لو كانوا حفظة لم يقع الاكتفاء في السؤال منهم عن حالة
التلذذ عنهم في قوله كيف تركت عبادى (ويجوزون في وقت صلاة الفجر) وقت (صلاة العصر) (وما قبل الصلواتين

لا ينبغي اجتماعهم لان التعاليب اعم من ان يكون معهم اجتماع هكذا اولا يكون معهم اجتماع كتعاليب الضالين او المزالين
 حضورهم معهم الصلة في الجساعة فينزل على حالين وتخصيص اجتماعهم في الورد والصدور ياوقات العبادة تركمة
 بالزمين ولطفهم ليسكون شهادتهم ٢٥٠ يا حسن النية والطيب الذكرو لم يجعل اجتماعهم معهم في حال خلوتهم

بلذا تم وانتم ما اكرمهم على شهادتهم
 والله الحمد ذكره الله سبحانه
 ونحوه قال عباس وفيه شيء لانه
 رجع انهم الحفظ ولا شك ان الذين
 يصعدون كانوا مقيمين عندهم
 مشاهدين لاسألهم في جميع
 الاوقات فالاولى ان يتسال
 المسئلة في كونه تعالى لاسألهم
 الا عن الحالة التي تركوهم هاهنا
 من الذكر فيقول ان يقال ان الله
 يستتر عنهم ما به ملونه فيما بين
 الوقيين ليكن بناء على انهم غير
 السائلة وفيه اشارة الى الحديث
 الاسخر ان الصلاة الى الصلاة
 كنارة لما بينهم من ثم وقع
 السؤال من كل طائفة عن آخر
 شيء فارزهم عليه (ثم يرجع)
 الملائكة (الذين بانوا فيكم) أيها
 الملائكة وذكر الذين بانوا دون
 الذين ظاهروا املا لا كنهه يذكر
 أحد الثمان عن الاسخر كقوله
 تعالى فذكر ان ذهبت الذكرى
 أي اؤلم تنفع وقوله سرايل تقبلكم
 الطر أي والبرد والى هذا اشار
 ابن الميز وغيره واما لان طر في
 الهارب لم طر في الليل واما
 لانه امتنع ان ياتي في قام شبارا
 فلا يتنص ذلك بل في دونهم
 ولا مردن ليس في كل طائفة
 منهم المصعدت سلت ويؤيد

الاترمذي وابن ماجه في قوله اذا كان أحدكم يصلي فلا يدع هذا مطلقا في مقابلة حديث
 أبي سعيد من قوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم الى شيء يستبرأه فلا يجوز الرفع
 والمسالمة الا لمن كان له سنة قال النووي وانتقوا على ان هذا كان لم يطر في الصلاة
 بل احتاط وصلى الى سنة في مكان يامن المروى بن يديه قوله فلا يدع أحدكم بين يديه
 ظاهرا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فان أي فاقاله وفيه انه يدعه أولا يجادل القتل فيبدأ
 باسم الوجود ثم ينتقل الى الاشتداد فالاشتداد الى حد القتل قال القاضي عياض واقترط
 واجمعوا على انه لا يلزمه ان يتساله بالسلاح لخاصة ذلك اما عدة الاقبال على الصلاة
 والاشتداد تعالى به واطلبه جماعة من الشافعية ان لانه يقاتله حقيقة واستبعد ذلك ابن
 العربي وقال المراد بانقائه المدافعة واضرب الدباج فقال لا يجوز ان يكون المراد بالمقاتلة
 اللعن أو التعنيف وتعقبه الحافظ بانه يستلزم التكلم في الصلاة وهو مطلق بخلاف
 الفعل البصري وروى الاسماعيلي بالحفظ فان أي فيجوز له في صدره ولم دفعه وهو
 صريح في الرفع باليد وكذلك فعل ابو سعيد بالسلام الذي اراد ان يتنازل بين يديه
 فانه دفعه في صدره ثم عاد فدفعه أشد من الاولى ثم في البضاري وغيره ونقل البيهقي عن
 الشافعي ان المراد بانقائه دفع أشد من الدفع الاول قال القاضي عياض فان دفعه بما
 يجوز فذلك فلا قد عليه ما يفتي العلماء وهل تجب دية أي يكون حراما مذهبنا لا للمسلم
 وهو اقوال في مذهب مالك وسبى القاضي عياض وابن بطال الاجماع على انه لا يجوز
 له المضي من مكانه ليدفعه ولا العمل الكثير في مدافعتة لان ذلك أشد في الصلاة من المروى
 قال الحافظ وذهب الجمهور الى انه ادا امر ولم يدفعه فلا ينبغي له ان يرد له في دفعه اعادة
 للمروى قال وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود وغيره ان ذلك قال النووي لا أعلم أحد
 من النقة قال فيجب هذا الدفع وتعقبه الحافظ بانه قد دمرح بوجوبه أهمل الظاهر
 اه وظاهر الحديث منهم قوله فان معه القرين في القاموس القرين المقارن والواجب
 والشيطان المقرون بالانسان لا يشارقه وهو المراد هنا قوله فانما هو شيطان قال الحافظ
 اطلاق الشيطان على المسار من الانس شائع ذائع وقد جازى القرآن قوله تعالى شبه احابن
 الانس والجن ومبطل طرقة عليه انه فعل فعل الشيطان رقبيل معناه انه سجد على سروره
 وامتناعه من الرجوع الى الشيطان وقال ابن بطال في هذا الحديث جواز اطلاق لفظ
 الشيطان على من وثق في الدين قال الحافظ وخو من على ان لفظ الشيطان يطلق حقيقة
 على الانس وشبهه اذ على النبي وفيه بحث رقبيل المراد بالشيطان القرين كافي الحديث
 القول وقد استدل ابن أبي جرة من قوله فانما هو شيطان ان المراد بالمقاتلة المدافعة
 اللطيفة لانه حقيقة القتال لان مقاتلة الشيطان انما هي بالاستعاذة والتستر عنه

هذا ما رواه النسائي عن أبي الزناد ثم يرجع الذين كانوا فيكم بل في حديث الامير عن سالم عن أبي هريرة عند التسمية
 ابن خزيمة في صحيحه عن قواما في بن عن كثير من الاحقة لا تروى بل الاتكال وانما يجمع ملائكة الليل وملائكة النهار
 في صلاة التيمم وصلاة العصر فيجمعون في صلاة التيمم ملائكة الليل وقبيل ملائكة النهار ويجمعون في صلاة العصر

بهـ ذلك الى آخر النهار ولا مانع
ايضا من ان يصعدوا مكة النهار
وبعض النهار ياق ويقبض ولا
اليسيل ولا يرد على ذلك وصفهم
بالعبث لقوله ياقوا فيكم لان اسم
الميت صادق عليهم ولوقدمت
اقدامهم بالليل اقامتهم فطعم من
النهار (فيسألهم) تعبد الالههم كما
تعبد هم يكنب اعمالهم قاله
عباض وقيل الحكمة فيه استدهاء
نهارهم ليل آدم بالخبر واسطة اقامهم
بما يقتضي التقاطع عليهم وذلك
لاظهار الحكمة في مخالط نوع
الانسان في مقابلة من قال من
الملائكة انك تسيل فيهم انهم وسعد
في الاية اى قد وجد فيهم من
يسبح ويقرئ منكم منكم بنس
نهاركم (وهو اعلمهم) اى
بالصلين من الملائكة فهو سبحانه
اعلم الجميع من الجميع كيف
تركهم عبادةى قال ابن ابي جرة
وقع السؤال عن آخر الاعمال
لان الاعمال بخواتمها قال
والعباد المستول عنهم هم
الذكورون في قوله تعالى ان
عبادى ليس لك عليهم سلطان
(فيقولون) اى الملائكة (تركاهم)
اى العباد (وهم يصلون) ظاهره
انهم لم يتركوه عند شروعه في
صلاة العصر وسأمت أو صنع

مانع من اتمامه او سوء اتمعه الجميع فيها ثم لالان المنتظر في حكمه المصلحة او الموانع فيه
هو محمول على انهم يهدوا الله ولا تمنع من صلاحها في اول الوقت وتهدوا ان يدخل فيها به
آمنوا الجواب عن سؤالهم كيف تركتم ثم زادوا في الجواب لانه ارفضه المصلين والمحرص

(وانتاهم وهم يملكون) لم يروا الترتيب الوجودي لانهم يدعون ان الله قبل الانسان والطبيعة فيه انهم طابقوا السؤال قال ابن
 ابي جرة اجاب الملائكة بما كثر مما سمعوا عنه لانهم علموا الله تعالى بسبب هذه الطائفة على بن آدم فزادوا في موجب ذلك ورفع
 في جميع ابن خزيمة من طريق الامش ٢٥٢ عن ابي صالح عن ابي هريرة في آخر هذا الحديث فانظر لهم يوم الدين قال

ويستفاد منه ان الصلاة على
 العباد ان لانه غير واقع السؤال
 والجواب وفيه الاشارة الى
 علم هاتين الصلاتين لكونهما
 يتبعان فيهما الطائفتان وفي
 غيرهما طائفة واحدة والاشارة
 الى شرف الوقتين المذكورين
 ويترتب عليه استحسان الامر
 بالحافظة عليهما والاهتمام بهما
 وانهما شرف هذه الامة على
 غيرهما رتبة انهم شرف بها
 على غيرهم وفيه الاشارة الى
 وترتّب عليه زيادة الايمان وفيه
 الاشارة الى ما يحسن فيه من ضبط
 الاحوال التي تليق وتقتضي
 الامر والنهي ونفسه في
 هذه الاوقات يوم رسل ربنا
 وسؤال رسل ربنا عما وفيه
 اعلمنا بحسب ملائكة الله
 لما ارتدوا اليه سبحانه الى
 الله بذلك وفيه كلام الله تعالى
 مع الملائكة وهو وجههم الى
 سبحانه وتعالى دلالة وانصاف
 هي ان الله سبحانه رعاها بان
 من خلقه سبحانه وتعالى
 كما وصف ذاته في كتاب العزيز
 الرحمن على العرش استوى خلافا
 للبهمية الشريعية المعطلة
 والعقيدة المذمومة كالاشوا وغيره
 من المذاهب التي تصور

واورد اود ورواه ابن ماجه والنسائي وانظره ابا عبد الله محمد بن ابي الله عليه وسلم اذا فرغ
 من سبعة جاحق يتماذى بالركن فصل في ركعتين في حاشية الطائف وليس بينه وبين
 الطوائف احد الحديث من رواية كثير من كثير من المطلب بن ابي وداعة عن بعض اهل
 عن جده في استاده مجهول والمطلب وابوهما معا في مسألة النسخ قوله والناس
 يرون بين يديه فبه دليل على ان سرور المير بن يدي المصلي مع عدم اشتداد السيرة لا يعطل
 صلاته قوله وليس بينه وبينه استرة قال يحيى بن ابي ليس بينه وبينه استرة وفيه دليل
 على عدم وجوب السيرة ولكن قد عرفت ان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض القول
 انما يصح بنا قوله من سبعة بضم السين المهملة وسكون الهمزة عاين قوله اي
 اشواطه السبعة قوله في حاشية الماناف اي بانه

(باب من صلى في بيده انسان او جمعة)

عن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان من صلى في بيده انسان او جمعة
 مرة غفر له فيه هو ومن القبله اعراف الجاهل اذا اراد ان يقرأ ان يلقى فاوترت رواه
 الجماعة الا الترمذي قوله صلاته من الدليل اي صلاة التطوع قوله وانما ترضه بينه وبين
 القبله زاد اودور افند وفيه دلالة على جواز الصلاة في الدائم من غير كراهة وقد
 ذهب جماعة وطائفة ومالك والهادية الى كراهة الصلاة الى الثائم خشية ما يدعونها
 باهي المصلي عن صلاته واستدلوا بحديث ابن عباس عن ابي داود بن ماجه ان ابا
 لانس اخلف الثائم والمحدث وقد قال اودور طرقة كراهة واهية وقال الزوي هو
 ضميم بانفا في الحفا وفي الباب عن ابي هريرة عند الماراني وعن ابن عمر عند ابن عدي
 وهما واهيان قوله فاذا اردان بترفيه مشروعية جعل الوتر آخر صلاة الليل وساني
 الكلام عليه قوله فاوترت فيه دليل على مخالفة النووي في شرح المذهب ان من لم يكن له
 تيمم ورقي باستيقاظه آخر الليل فيذهب له ناسخ الرتر لانه لا أثر للليل وساني ان شاء الله
 تعالى البحث عن ذلك وفي الحديث دليل على ان المراتم لا تقطع وسبب ايضا الكلام فيه
 قال المصنف بعد ان ساقه وهو في جواز الصلاة الى الثائم اه (وعن جموعة انها كانت
 تكون حائلا صلى وهي مترسبة بعدد سجود رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو

يسل على خرفة ان سجدا صابني بعصر ثوبه متفق عليه قوله في رواية البخاري حيا
 صلى النبي صلى الله عليه وسلم وفي اخرى له وانما الى جنبه فاعلمه في الرية ايت واحد قوله
 وهي مترسبة في رواية البخاري وانما على فراشي قوله على شرفه هي السجادة وقد تقدم
 اضبعها وتنه بغيرها قوله اصافي بعض ثوبه في رواية البخاري اصابني ثوبه في اخرى له

القرآن والسنة الظاهرة لا تنقطع من هذا الحديث ليس المصوفة انه يسحب ان لا يفرق الشخص بين اصاف
 اصوره الا وهو على ظاهرة اشهره اذا حلقه ونظيره اذا قلته وثوبه اذا ابدله ونحو ذلك في الحديث من القول ان غيبه ذلك رواه
 مليون الشيخ البخاري فتبين في الحديث والاشعار والمعنونة وانسبه البخاري ايضا في التوحيد ومعلم في الصلاة

وَكَيْدُ النَّاسِ فِيهِ أَوْفَى الْبُهْتِ (وفيه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) إذا أدرك أحدكم سجدة أي ركعة وهي أنما يكون تمامها يسجد بها (من صلاة العصر قبل أن تغرب) ولا يصلي قبل أن تغيب الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم (صلاة) أجمعاً خلافاً لما في حنفية من رجوعه الله

الباقى كالتسكير براها الجمل ما بعد
 الوقت تابعها الخلفا مادونه
 وقوله فليتم جواب معنى الشرط
 المتضمن لاذ ولذا دخلت الفاء
 وروا هذا الحديث الخلفا ما بين
 بصري وكوفي ومدنى وفيه
 الحديث والعزيمة والقول
 وأخرجه البخارى أيضا فى الصلاة
 وكذا النسائى ومسلم وابن ماجه
 (عن عبد الله بن عمر رضى الله
 عنهم الله مع رسول الله صلى الله

هاجمه وآله (وسلم يقول انما
 دقاؤكم فيما) أى بالنسبة الى
 ما (ما ساق قبلكم من الامم كباين)
 أجزاء وقت (مسألة العصم)
 المنهية (الى غروب الشمس اوفى)
 أى اعلمى (أهل التوراة التوراة
 نعموا) زاد أبو ذرهم أى بالتوراة
 (حتى اذا انقصف النهار عجزوا)
 عن استيقاد عمل التمارك من غير
 أن يكون لهم صنع فى ذلك بل ما
 قبل التحذير ولا صلح ثم عجزوا

الاول لكن من ادركه منهم النبي
اطاعوا اطاعوا فالاول مشغول اعطاه
نبي اعطوا الا بغيره منسوبة والقبراء

أصابني ثيابه وفي أخرى لم يمسها وقع فوبه وفي أخرى لم يمسها وقع ثيابه والحديث يدل على أنه لا كراهة إذا أصاب ثوب المصلي امرأته الحائض وقد تقدم الكلام في ذلك وساقه المصنف هنا للاستدلال به على صحة صلاة من غسل وبين يديه انسان ولادالة في الحديث على ذلك لان غاية ما فيه انها كانت يجزئ عنه مسجده صلى الله عليه وسلم وهو لا يستلزم أن تكون بين يديه وقد استدله به على ان المرأة لا تقطع الصلاة قال ابن بطال هذا الحديث وثبته من الاحاديث التي فيها التبرؤ من المرأة بين المصلي وقبلته تدل على جواز القعود لا على جواز المرور وعن الفضل بن عباس قال زار النبي صلى الله عليه وسلم عباسا

في بادية لنا ولنا كريمة وسجارة ترحى فصل في رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر وهما بين
يديه وبرؤسهما أولم يجرأوا أحدهما التمسائي ولا بين داود معناه الحديث في اسناده عند
أبي داود والنسائي محمد بن عمر بن علي والعباس بن عبيد الله بن العباس وهما مدوقان
وخال المنذري ذكر بهضهم ان في اسناده عدة الأقوال زار النبي صلى الله عليه وسلم الخفجيه
مشروعية زيارة الفاضل في الأصول فقولا في بادية لنا البادية البدر وهو خلاف الحظير
قوله كريمة بالظن الصغير ورواية أبي داود كريمة بالكبير قولا وسجارة قال في المفاتيح الثناء
في سجارة وكريمة لا نفراد كما يقال غرة وغرة ويجوز ان تكون لثنا نيت قال الجوهرى وربما
قالوا سجارة والاكثر ان يقال الا نهي أمان الحديث استدل به على ان الكتاب والجماع
لا يقطعان الصلاة وقد اختلف في ذلك وسبأ في الكلام عليه في الباب الذي بعده وهذا
واليس في هذا الحديث ذكره الكتاب بكونه اسود ولا ذكره ما بين يديه وكونه ما
بين يديه لا يستلزم المرور الذي هو محل النزاع

(باب ما يقطع الصلاة بعروه) *

ابن التين المراد من مات منهم صاحب قبل التغيير والتبديل وبجزموا عن احراز الاجر الثاني دون
صلى الله عليه وآله وسلم وآمن به اعطى الاجر مرتين (فاعطوا) أى اعطى كل منهم أجره (ف)
الثاني وفيه حظ الثاني فأكيد والمعنى اعطوا أجرهم حال كونه فيعطا فاعية اطانهم وحالاً والثاني

أصله ذاتي والمراد به التمسك (ثم أوفى أهل الأفعال الجليل فعملوا) من نصف النهار إلى صلاة العصر ثم هزوا من العمل أي انقطعوا (فأعطوا قيراطا قيراطا ثم أوفوا القيراط فعملوا) إلى غروب الشمس فاعطوا قيراطين قيراطين (أورد البخاري هذا الحديث ليثبت على أنه قد يستحق بعمل ٢٥٤ البعض آخر المسكن مثل الذي أعطى من العصر إلى الليل أجل المراكمة فهو

تقطع من تعطى أجر الصلاة كلها ولو لم يترك الأركمة قال في الفتح أن فضل الله الذي أقام به عمل أربع المراكمة مقام عمل المراكمة هو الذي اقتضى أن يقوم أدراك الركعة الواحدة من الصلاة الرباعية التي هي العصر مقام أدراك الأربع في الوقت فاشتتركا في كون كل منهما أربع العمل وسد على هذا التقرير الجواب عن استشكل كل أنواع الجميع أداء مع أن الأكراما وقع خارج الوقت فبال في هذا ما لا يجب به أهل الكتابين ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وقال ابن المنيم يستقطب من هذا الحديث أن وقت العمل يمتد إلى غروب الشمس وأقرب الأعمال المشهور في هذا الوقت صلاة العصر فهو من قبيل الإشارة لأن من سريخ العبارة فإن الحديث مثال وليس المراد العمل الخاص بهذا الوقت بل هو شامل لاسائر الأعمال من الطاعة في بقية الأزمان إلى قيام الساعة وقد قال امام الحرمين إن الأحكام لا تؤخذ من الأحاديث التي تأتي بضرر الأمثال (فقال أهل الكتابين) أي اليهود والنصارى (أي ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين

ابن مغنل رواه ابن ماجه من طريق جميل بن الحسن وفيه ضعف وبقية رجاله ثقات وفي الباب عن ابن عمر أنهما سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في صلاة الكعبين ما لا يقطع الصلاة الكعبين والماراة قال العراقي ورجاله ثقات وعن أبي سعيد أنهما سمعا النبي صلى الله عليه وسلم يقول في صلاة الكعبين والماراة الحسن ولم يقل أبو داود الأسود وندري موافقا على ابن عباس وعن ابن عباس حديث آخر مرفوع عن أبي داود وزاد فيه التفسير واليهودى والجوسى وقد صرح أبو داود أن ذكر التفسير والجوسى فيه تذكارة قال ولم اسمع هذا الحديث إلا من محمد بن اسمعيل واسمعه وهم لأنه كان يحدثنه ثمان من حفاظه ٨٥ وعن عبد الله بن عمرو عن أبيه قال في صلاة الكعبين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يهبط على الوادي يريد أن يصل في مقام وفنا يخرج هاتجا من شيب فاستأذن النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكبر وأجرى إليه بقية من زمعة حتى رده قال العراقي واستأنده صحيح ومن فائدة هذا حديث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع صلاة المسلم شي إلا الحمار والكانز والكاب والماراة والقدر تأدبواب و قال العراقي ورجه له ثقات وأسانيث الباب يدل على أن الكاب والماراة والحمار قطع الصلاة والمراد بقطع الصلاة إبطالها وقد ذهب إلى ذلك جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة وأبو ثعلبة وابن عباس في رواية عن أبي يحيى أيضا عن أبي رويان عن عمر بن الخطاب في الكاب وقال به الحكم بن عمرو الغضائرى في الحمار وعن قال من التابعين يقطع الثلاثة المذكورة الحمار الكعبين والماراة الأسود صاحب ابن مسعود ومن الأئمة أحمد بن حنبل فيما حكاه عنه ابن حزم الظاهري وسكني الترمذى منه أنه يخصه بالكعب الأسود ويقول في الحمار والمرأة قال ابن دقيق العيد وهو أجود مما حمل عليه كلام الأئمة من حرم القول عن أحمد فإنه لا يقطع المرأة والحمار وذهب أهل الظاهر أيضا إلى قطع الصلاة الثلاثة المذكورة إذا كان الكاب والحمار بين يديه أو الكاب والكعب والحمار أمامه غير ما روي عن أبي بصير أنه لا يقطع المرأة بين يدي الرجل ماراة غير ماراة صغيرة أم كبيرة لأن تكون مضطجعة مرفوعة وذهب إلى أنه يقطع الصلاة الكعب إلا ودوا المرأة الحائض ابن عباس وعطاء بن أبي رباح واستدلوا بالحديث السابق عند أبي داود وابن ماجه باللفظ يقطع الصلاة الكعبين والأسود والمرأة الحائض ولا عذر أن يقول بحمل المطلق على المقيد من ذلك وهم الجمهور وأما من حمل بالمطلق وهم الحنفية وأهل الظاهر فلا يلزمهم ذلك وقال ابن العربي أنه لا حاجة في ذلك بالحائض لأن الحديث ضعيف قال وليست حائض المرأة في يدها ولا بطئها ولا رجاها قال العراقي أن أراد بقية ضعف روايته فليس كذلك فإن سماعه منهم ثقات وإن أراد به كور

أعطيتنا قيراطا قيراطا وفسد كلاً كلاً (لأن الوقت من السجود إلى الظهر أكثر من وقت العصر إلى الغروب أكثر من لكن قول النصارى لا يصح إلا على مذهب أبي حنيفة أن وقت العصر يسيرة الظل مثله ما نزل مذهب صاحبيه والشافعية بصير الظل مثله فشب كل ويمكن أن يجاب بأن مجموع عمل الطائفتين أكثر وإن لم يكن على أحد مما أكثر وإنه لا يلزم من كونهم

أكثر عملا أن يكون زمان علمهم أكثر لاحتمال كون العمل أكثر في الزمان الأقل (قال الله عز وجل (هـ) لظلمتكم) أي نقصتكم (من أكرمكم) أي الذي شرطته لكم (من شئ قالوا لا) لم تنهضنا من أكرمنا شئاً (قال فهو) أي كل ما أعطيتهم من الثواب (فضلي أوتيته من أشاء) من عبادي ورواه هذا الحديث الخمسة مديون وفيه ٢٥٥ الحديث والغدة والأخبار والقول

والسمع وتابى حسن تابى
وأخرج به البخاري أيضا في
الاجازة إلى نصف المار في باب
فضل القرآن وفي التوحيد
وباب ذكر في أمر أئيل وسلم
والترمذي والحديث يصلح
لكل واحد من هذه المعاني
المقصودة (عن رافع بن
خديج) الأنصاري الأوسي
المدني (رضي الله عنه قال كان
نصلي المغرب مع النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) أي في أول
وقتها) فيصرف أحدهما من
السجدة (والله أعلم) من
الابصار (مواقع بسلة) وهي
المواضع التي فصل اليها اسماءه
أذرى بها لبقاء الضوء والنيل
هو السهام العربية وهي مؤنثة
لا واحد لها من لفظها قال ابن
سيده وقيل واحدتها نبلة مثل
نمر وغرة ومقتضاها المبادرة
بالمغرب في أول وقتها بحيث أن
الترغ منها يقع والضوء باق
كذا في الفتح ولا يجد بسنة حسن
من طريق علي بن رطل عن ناس
من الأنصار قالوا كان صلى الله
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم المغرب ثم يرجع فنقرأ
حتى ناتي بياض الفاتحة علينا
مواقع سها منا قال القسطلاني

ألا كثر من وقوعه على ابن عباس فقد روي عنه في رفع النية مقدم على وقف من وقته وان
كانوا أكثر على القول الصحيح في الأصول وعالم الحديث انتهى وروى عن عائشة
أنها ذهبت إلى الله يقطعها الكلب والحمار والستور دون المرأة وأهل دليها على ذلك
مار وثمن اعترضها بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم وقد عرفت أن
الاعراض غير المروور وقد تقدم عنها أنها روت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن المرأة
تقطع الصلاة فهي مجبوجة بماروت ويمكن الاستدلال بحديث أم سلمة التي
روى بها في ما عليه وذهب أصحابنا إلى أنه يقطعها الكلب الأسود فقط وحكاية
ابن المنذر عن عائشة ودليل هذا القول أن حديث ابن عباس الذي أخرجه البخاري
وحديث أم سلمة التي أيضا وكذلك حديث عائشة المتقدم أخرج المرأة والتقديم
بالأسود أخرجه ما عدا من الكلاب وحديث أن الخزير والجحوش واليهودي يقطع
لأنه يقوم بثلة حجة كما تقدم وفيه أن حديث عائشة المتقدم مشتمل على ذكر الكافر ورجل
استاده ثقات كما عرفت وذهب مالك والشافعي وحكاية النووي عن جمهور العلماء
من السلف والخلف ورواه المهدي في البحر من العترة أنه لا يطل الصلاة من روى
قال النووي وتأول هؤلاء هذا الحديث على أن المراد بقطع النقص الصلاة لشغل
الغالب بهذه الأشياء وليس المراد إبطالها ومنهم من يدعي النسخ بالحديث الآخر لا يقطع
الصلاة حتى يادروا ما استطاعتم قال وهذا غير مرضي لأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا
تعدا الجمع بين الأحاديث وتأويلها وعلمنا التامخ وليس هنا قاطع ولا نفي لجمع
والتأويل بل يتأول على ما ذكرناه مع أن حديث لا يقطع صلاة المرء حتى يضعف انتهى
وروى القول بالنسخ عن الجعافى وابن عبد البر واستدلوا به تأخر تاريخ حديث
ابن عباس الذي يأنه كان في حجة الوداع وهي في سنة عشر وفي آخر حياة النبي صلى الله
عليه وسلم وعلى آخر حديث عائشة وحديث ميمونة المتقدمين وحديث أم سلمة التي
بأن ما ذكرناه من وجوبه منه يعلم تأخره لكونه صلاة الليل عندهن ولم يزل على ذلك
حتى ماتن خصوصا مع عائشة مع تكرار قبسائه في كل ليلة فلو حدث شئ مما يخالف
ذلك لعلمنا به وعلى تسليم صحة هذا الاستدلال على التأخر لا يتم به المطلوب من النسخ
أما لو لا فقد عرفت أن حديث عائشة وميمونة خارجان عن محمل النزاع وحديث
أم سلمة أخص من المتنازع فيه لأن الذي فيه مروي عن ميمونة بن يديه صلى الله عليه
وسلم وحديث ابن عباس ليس فيه الأمر والآن فهو أخص من الدعوى وأما قلنا
فاننا نحن بهذه الأمور لا يصلح النسخ ما استعمل على زيادته عليها ما تقر من وجوب بناء
العام على الخاص مطلقا وأما نالنا فقد أمكن الجمع بمائة قدم وأما ما يمكن الجمع

وفيه دلالة على نجسها وعدم تطوئها وأما الأحاديث الدالة على التأخير فتعرب سقوط الشفق فليسان الجواز ورواه هذا
الحديث الخمسة ما بين روى وشأى وعدني وفيه الحديث والقول والسمع وأخرجه مسلم وابن ماجه في الصلاة (عن جابر بن
عبد الله) الأنصاري (رضي الله عنه ما قال كان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) يصلي الظهر بالهجرة) أي إلا أن يحتاج إلى الإبرار

لذلك اسطرناه الى حق العبد والعقب بانه لو كان في الغرض اذ جعل كانه في العشاء (و) يصلي (العشاء والشمس تشرق) اي
خالصة صافية بلا تغير (و) يصلي (المغرب اذا وضعت) اي غابت الشمس ولا يحوّل من وقت الشمس ولا يفتي ان يصلي وقت
وشولها اربعة وقرص الشمس حديث ٢٥٦ لا يحوّل بزور رؤيتها وبين الراي سائل وفيه دليل على ان سقوط قرص الشمس

يدخل به وقت المغرب (و) يصلي
(العشاء احيانا) (المغرب احيانا) (و) يصلي
يؤخرها ويؤخر هذا التقدير قوله
(اذا رآهم اجمعوا) (على) العشاء
لان في تأخيرها تأخيرهم (و) اذا
وأهم ابطوا آخر) هذا لاسرائيل
الفضل في الجماعة واسلم احبنا
يؤخرها واهبنا اجماعا
وأهم اجمعوا والخوض شعبة
اذا كثرت الناس يصلي واذا قلوا
أخر ونحوه لا ينعوانه والاحسان
جمع بين وهو اسم بهم يقع على
القابل والكثير من الزمان على
المشهور وقبل الحديث ستة أشهر
وقبل أربعين سنة وحديث
الباب يتوهم المشهور قال ابن
دقيق العبد اذا غرض في حق
مخصص امران أحدهما ان
يشهد الصلاة في أول وقتها
منفردا أو يؤخرها في الجماعة
ايهما أفضل الاقرب ههنا ان
التأخير اهلا للجماعة أفضل
وحديث الباب يدل عليه قوله
فاذا رآهم ابطوا أخر لا يصلي
الجماعة مع امكان التقديم فان
رواية مسلم لم يبرأه من التي
قد استدل بها على أحسن من ذلك
وهو ان التأخير من تكفيرهم
الجماعة أولى من التقديم ولا
يفتني ان مثل ذلك اذا لم يفهم

أيضا بان يصلي حديث عائشة ومهينة وأم سلمة على صلاة الفجر وهو في غيبته مالا
يعتبر في الفرض على انه لم ينقل انه اجتاز تلك الصلاة ولا يصح على أن ذلك وقع في غير
حالة الحيض والحكم به طبع المرأة صلاة الغما وإذا كانت حائضا كانت دم وأيضاً قد
عرفت ان وقوع نوبه صلى الله عليه وسلم على مهينة لا يستلزم ان بين يديه فضلا عن أن
يستلزم المرور وكذلك امرض عائشة لا يستلزم المرور ويصلي حديث ابن عباس على
أن جلالة صلى الله عليه وسلم كانت الى سترة ومع وجود السترة لا يضر مرور من
الاشياء المقدمة كابدل على ذلك قوله في حديث أبي هريرة ربي من ذلك مثل مؤخره
الرجل وقوله في حديث أبي ذر فانه يستمره اذا كان بين يديه مثل أسرة الرجل ولا يلزم من
نفي الجدار كسب في حديث ابن عباس في ستره أخرى من حرفة أو غيرها كذا ذكره
العراقي وبطل على هذا ان البخاري يوجب على هذا الحديث باب ستره الامام ستره فان
ستره فافتني ذلك انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الى ستره لا يقال قد ثبت في بعض
طرقه عند البخاري باسناد صحيح انظر ليس في ستره يقول بينا وبينه لا يقول لم ينف
الستره مطلقا انما في الستره التي تقول بينهم وبينه كالجدار المرفوع الذي يجمع الرؤية
بينهما وقد صرح به في هذا العراقي ولو سلم أن هذا يدل على نفي الستره مطلقا لا يمكن الجمع
بوجه آخر ذكر ابن دقيق العبد وهو ان قول ابن عباس كما سمعنا في ولم يسكن ذلك على
أحد ولم يقل ولم يسكن النبي صلى الله عليه وسلم ذلك يدل على أن المرور كان بين يديه
الصف ولا يلزم من ذلك اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم بل وان يكون الصف محمدا ولا
يطلع عليه لا يقال ان قوله أحد يشعل النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا معنى للاسناد
بعدم الانكار من غير النبي صلى الله عليه وسلم مع حضوره ولو سلم اطلاعهم على الله عليه
وسلم على ذلك كما ورد في بعض روايات الصحيح بالنظر في يسكن ذلك على بابنا للعبد هو لم
يكن ذلك دليلا على الجواز لان ترك الانكار انما كان لاجل ان الامام ستره للمؤمنين كما
تقدم وسيأتي ولا قطع مع الستره لما رقت ولو سلم صحة الاسناد لدلالته على الحديث على
الجواز وخلوصه من شواذب هذه الاحتمالات لكان غايته ان الجواز لا يقطع الصلاة ويقتضي
ماعداه وأما الاستدلال بحديث لا يقطع الصلاة في ستره فعدم انتهاضه للاحتجاج
ولو سلم انتهاضه فهو عام فخص هذه الاحاديث أما عند من يقول انه يفتي العام على
الخاص مطاوعة ظاهر وأما عند من يقول ان العام لما أخرنا مع الاخر اعدم العلم
بالترجيح ومع عدم العلم يفتي العام على الخاص هذه الجواهر وقد ادى أبو الحسنين
الاجماع على ذلك وأما على القول بالتمارض بين العام والخاص مع بهل التباريح كما هو
مذهب جمهور الزيدية والخليفية والقاضي عبد الجبار والشافعية فلا شك ان الاحاديث

التأخير ولم يفتي على التأخير من الله اعلم كذا في الفتح (والعجم كانوا) أي الحداية رضى الله عنهم يتعبد بصلواتها الخاصة
مع صلى الله عليه وآله وسلم بامس (أو كان الذي صلى الله عليه) وآله (وسلم يصلوا) هو شك من الراوي عن جابر ومناهجه
متلازمان لان أيهما كان يدخل فيه لا يخرج ان اراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالصلاة كالمصلي في ذلك يراه ابراهيم

فألقى صلى الله عليه وآله وسلم كان أمههم ولا يلزم من قوله كانوا يصلون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن معهم ولا من قوله كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان وحده (بغاس) ولا يصنع فيه ما مثل ما صنع في العشاء من قبلها إذا اجتمعوا وتأخيرها إذا بطوا والغسل بفتح الهمزة غلظت آخر الليل ورواة هذا الحديث ٢٥٧ الستة ما بين بصري ومديني وأوفي وفيه

تأخيرها والتحديث والنعنة والافول والسؤال وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وأبو داود والترمذي (عن عبد الله) ابن مغفل (الزني رضى الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تغلبنيكم (الاعراب) سكان البوادي وإن لم يكن عربيا والعربي من ينسب إلى العرب ولو لم يسكن البادية (على اسم صلاتكم المغرب) أئني لا تغربوا الأعراب في تسميتهم لأن الله تعالى سماها غربا ولم يسمها مشاء وتسمية الله أولى من تسميتهم والسر في التسمية خوف الاشتباه على غيرهم من المسلمين لكن حديثا لو يعاون ما في العفة بوضع أن التسمية ليس لتعريض أو المعنى لا ينصب منكم الأعراب قاله الطائفي فالتمس في الظاهر للأعراب وفي الحقيقة للعموم (قال وتقول الأعراب هي) أي المغرب (العشاء) قال البكر مائتي فاعل قال عبد الله المزني راوي الحديث ونور فيه وأنه يحتاج إلى نقل خاص لذلك والأدلة لا يراد إلا ما على أنه من جهة الحديث والأصل عدم الإدراج ورواة الحديث الخمسة بصريون وفيه

الخاصة فيما نحن بصدده أرجح من هذا الحديث العام إذا تقررت لك ما أسلفنا هرفت أن الكلب الأسود والمرأة الحائض يقطعان الصلاة ولم يعارض الأدلة القاضية بذلك معارض إلا ذلك المسموم على المذهب الثاني وقد هرفت أنه مرجوح وكذلك يقطع الصلاة بالخمر والجوس واليهودي أنصح الحديث الواو بذلك وقد تقدم ما يؤيده ويحق النزاع في الجار وقد أسلفنا في ذلك ما فيه كفاية وأما المرأة غير الحائض والكلب الذي ليس بأسود فقد عرفت الكلام فيهما انتهى (وعن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في حجرته فربما يديه عبد الله أو عمر فقال يده هكذا رجع قرن ابنه أم سلمة فقال يده هكذا فحضت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هن أغلب رواه أحمد وابن ماجه الحديث في أسناده مجهول وهو قيس المدني والشيخان قيس القاسم وبقية رجاله ثقات قوله عبد الله أو عمر يعني ابن أبي سلمة قوله ابنه أم سلمة في ريب بنت أبي سلمة قوله هن أغلب أي لا يفتن بها هن والحديث يدل على أن من روى الجارية لا يقطع الصلاة والاستدلال به على ذلك لا يتم إلا بعد تسليم أنه لم يكن له صلى الله عليه وسلم سترة عند مروها وأنه اعتد بذلك الصلاة وقد عرفت بقية الكلام على ذلك في شرح الأحاديث التي قبله (وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة شيء وأدروا ما استمعتم فائمه وشيطان رواه أبو داود) الحديث في أسناده مجال ابن سعيد بن عفير المحدث في وقد تكلم فيه غيره واحد وأخرج له مسلم حديثا مرفوعا في جماعة من أصحاب الشيعي وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر قالوا لا يقطع صلاة المسلم شيء وأدروا ما استمعتم وفيه إبراهيم بن يزيد الخواري وهو ضعيف قال العراقي والشيخ عن ابن عمر ما رواه مالك في المواطن قوله أنه كان يقول لا يقطع الصلاة شيء مما عرفت بين يدي المصلي وأخرج الدارقطني عنه بأسناد صحيح أنه قال لا يقطع صلاة المسلم شيء وفي الباب أيضا عن أنس عند الدارقطني بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس فربما يديهم حار فقال عباس بن أبي ربيعة صبحان الله صبحان الله فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من المسبح أنا قال أنما رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الجار يقطع الصلاة قال لا يقطع الصلاة شيء وأدروا ما استمعتم وفي أسناده صحيح في صحيح بن محبوب النار وهو ضعيف وعن أبي امامة عند الطبراني في الكبير والدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع الصلاة شيء وفي أسناده صحيح بن سعدان وهو ضعيف وعن

٢٣ قيل في الحديث والنعنة والقول وهو من أراد البخاري (عن عائشة رضى الله عنها) قالت اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة (من الليالي) (بالعشاء) أي آخرها حتى اشتدت ظلمة الليل وكانت عادة صلى الله عليه وآله وسلم بقية دعائها عن الخليل العفة اسم لثالث الليل الأول بعد غروب الشفق (وقيل قبل أن يفتتحو الإسلام) أي يظهر في غير المدينة

وانما ظهر في غير هاتين الموضعين (فخرج) صلى الله عليه وآله وسلم (حق) قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم (نام النفسا والسيمان) أي الحاضر وفي المصنف وخبرهم بالذكور الرجال لانهم مظنة قلة المعبرين الزوم ويحل الشبهة والرجعة وسلم اعتم صلى الله عليه ٢٥٨ وآله وسلم حتى ذهب عامة الابل وسحق نام أهل المصنف وفي حديث ابن عمر

في هذه القصة سقرد نافي
المصنف ثم استية مظنة ونحوه في
سعد بن ابن عباس وهو يقول
على ان الذي رآه منهم لا كاهم
ولسب الزناد الى الجيع بجوار
(مخرج صلى الله عليه وآله وسلم)
فقال لاهل المصنف ما يظنوها
أي الصلاة في هذه الساعة (أحد)
من أهل الارض غيركم) وذلك
امالانه لا يصلي حينئذ الا بالدينة
اولان سائر الاقوام ليس في
ديهم صلاة وفيه دلالة على فضل
انتظار المشاء ورواه سنة وفيه
رواية تايي من تايي من مصابي
والحديث والعفة والاختيار
والقول وانخرجه البخاري ايضا
في باب الزوم قبل العشاء ان غاب
رمس (عن أبي موسى) عبد الله
ابن قيس الاشجري (رضي الله
عنه قال كنت أنا وأصحابي الذين
قدموا في السنة فزولا)
جمع نازل كشه ووشاهد (في
يقبع بطمان) يضم الباء وسكون
الفاء في رواية المحدثين واد
بالدين في سنة البوعلى في بارعه
كاهل المذبة الموضع وكبر
الطاهر قال البكري لا يجوز غيره
(والنبي صلى الله عليه وآله وسلم)
(وسلم بالمدينة فكان يتناول
النبي صلى الله عليه وسلم عند

أي هريرة عند الدارقاني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتطوع صلاة المرء امرأة
ولا مكاتب ولا جارية وادرا ما استطعت وهو من رواية اسمعيل بن عياش عن اسحق بن
عبد الله بن أبي فرقة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة فان صح كان صالحا
لا سيما دلالة به على التبع ان صح تأخر تاريخه وأما بقية أحاديث الباب فلا تصلح لذلك
لانها على ما فيها من الضعف ومات بحجة الدار شيخ وقد قدمنا كيفية العمل في ما على
ما يفتيه الأصول وقد أخرج سعيد بن منصور عن علي بن عبد السلام وعثمان بن عكيم
من أقوالهم نحو أحاديث الباب ما لا يدحض (وعن ابن عباس قال أقبات راكعا على
أنا وأنا يومئذ قد ناهزت الاحلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس حتى
الى غير حد ان غرت بين يدي بعض الصف فزلت وأرسلت الاثان ترافع فدخلت في الصف
فلم يشكر ذلك علي (أحد رواه الجماعة) قول على أن الاثان هم مزمعة متوحدة ونام شاة
من فوق الاثنى من الجهر ولا يقال اثنان والحداد يطلق على الذكر والاثنى مصدك النورس
وفي بعض طرق البخاري على حساب انان قولنا ناهزت الاحلام أي خاربه من قولهم نهز
نمز أي نهض يقال ناهز الصبي البلوغ أي دنا وقد أنخرج الميزاب سناد صحيح ان هذا
القصة كانت في حجة الوداع كأقدم فقيه دليل على ان ابن عباس كان في حجة الوداع ودون
البلوغ قال العراقي وقد اختلف في سنة حين توفي النبي صلى الله عليه وسلم فقبل ثلاث
عشرة ويديل له قواهم انه ولد في الشعب قبل الهجرة بثلاث سنين وقبل كان عمره عشر
سنين وهو ضيف وقبل خمس عشرة قال أحمد انه الصواب انتهى وفي البخاري عن سعيد
ابن جبير قال سئل ابن عباس عنك من أنت حين قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
أنا يومئذ مدهمتمون وكانوا لا يتخفون الرجل حتى يدرك قولنا بين يدي بعض الصف زاد
البخاري في الحج حتى سرت بين يدي بعض الصف قولنا فلم يشكر ذلك على أحمد قال ابن
دقيق العيد استدل ابن عباس بتلك الانكار على الجواز ولم يستدل بتلك اعادتهم
الصلاة لان ترك الانكار كترك الصلاة قال الحافظ ونوجيهه ان ترك الاعادة يدل على ههما
فقط لا على جواز ما ورد ترك الانكار يدل على جواز ما ورد وحجة الصلاة معا والحديث
استدل به على ان من راحل لا يتطوع الصلاة انه ناهض حديث أبي ذر المتمدن ونحوه
الكون هذه القصة في حجة الوداع وقد تعقب بما قدمنا في شرح أحاديث أول الباب
وسكى الحافظ عن ابن عبد البر انه قال حديث ابن عباس هذا يخص حديث أبي سعيد
كان أحمد كم صلى فلا يدع أحد اياهم بين يديه فان ذلك شخص من بالامام وانه قد فاما
المأموم فلا يضره من بين يديه لحديث ابن عباس هذا قال وهذا اكمل لا خلاف فيه بين

صلاة العشاء كل ليلة تغربهم) عدد رجال من ثلاثة الى عشرة (فوافنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (و) ما
وأصحها وله بعض الشغل في بعض أسره) تجهيز جيش باقي مجرم الطبراني من وجه صحيح عن جابر (فأعتم) صلى الله عليه وآله وسلم
(بالصلاة) أي أخرها عن أول وقتها بديه دلالة على أن تأخير النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى هذه العلية لم يكن قصدا ومثله قوله

في حديث ابن عمر رضي الله عنهما وكذا قوله في حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صلاة الليل فبأنه لا يكون من شأنه أن يفصل في هذا حديث جابر كذا إذا اجتمعوا على وإذا أبوا الآخر (حتى إمام الليل) أي اتصف أو طلع في يومه وانتبكت أو تكرر ظلمته ويؤيد الأول رواية حتى إذا كان قريسا من نصف الليل وفي الصحيح إمام الليل ٢٥٦ ذهب معظمه وأكثره وعندهم عن

العلماء وكذا نقل القاضي عياض الاتفاق على أن المأمومين يصلون إلى ستره لكن اختلوا وهل سترهم ستره الإمام أو سترتهم الإمام بنفسه انتهى إذا تقرر الإجماع على أن الإمام أو ستره ستره المؤمنين وتقرر بالأحاديث المتقدمة أن الحمار ونحوه انما يقطع مع عدم اتخاذ السترة تبين بذلك عدم صلاحية حديث ابن عباس للاحتجاج به على أن الحمار لا يقطع الصلاة لعدم تناوله محل النزاع وهو القاطع مع عدم السترة ولو سلم تناوله لكان المتعين الجمع عما تقدم

(أبواب صلاة التطوع)

(باب سنن الصلاة الراتية المؤكدة)

(عن عبد الله بن عمر قال سألت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الغداة كانت ساعة لا تدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها خدثنى حصة أنه كان إذا طلع الفجر وأذن المؤذن صلى ركعتين متتقتي عليه وعن عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعد الظهر ركعتين وبعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين رواه الترمذي وصححه وأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وبعثناه لكن ذكرناه قبل الظهر أربعاً قوله حفظت في لفظ البخاري صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم قوله ركعتين في رواية البخاري صحيحين مكان ركعتين في جميع أطراف الحديث والمراد بهما الركعتان وقد ساقه البخاري في باب الركعتين قبل الظهر بنحو اللفظ الذي ذكره المصنف هنا قوله ركعتين قبل الظهر في الحديث الآخر أربع قبل الظهر قال الداودي وقع في حديث ابن عمر أن قبل صلاة الظهر ركعتين وفي حديث عائشة أنها ربهما وهو محمول على أن كل واحد منهما وصف ما رأى قال ويحتمل أن ينسب ابن عمر ركعتين من الأربع قال الحافظ وهذا الاحتمال بعيد والأولى أن يحتمل على جالين فكان ثارة يصلي ركعتين وثارة يصلي أربعاً وهو محمول على أنه كان في المسجد يتنصر على ركعتين وفي بيته يصلي أربعاً ويحتمل أنه كان يصلي إذا كان في بيته ركعتين ثم يخرج إلى المسجد فيصلي ركعتين فرأى ابن عمر ما في المسجد دون ما في بيته وأطاعت عائشة على الأمرين ويؤيد الأول ما رواه أحمد وأبو داود من حديث عائشة أنه كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً ثم يخرج قال أبو جعفر الطبري الأربع كانت في كثير من أحوالها الركعتان في قائمها قوله وركعتين بعد المغرب زاد البخاري في بيته وفي لفظ له فأما المغرب والعشاء فتتتقتي بيته وقد استدل بذلك على أن فعل

عائشة حتى ذهبت عامة الليل (ثم خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصلى بهم فاقضى صلاته قال لمن حضره على رساكم) بكسر الراء وقد تنقح أي تأنوا (أبشروا) من أبشركم أي أبلغكم من بشر (أن من نعمة الله عليكم أنه ليس أحد من الناس يصلي هذه الساعة غيركم) أي أن من نعمة الله عليكم أنه لا يصلي هذه الساعة أحد غيركم لا يرى أي الكلمة قال صلى الله عليه وآله وسلم وأما ركعتي صلاة الليل فليصليها من شاء ولا يعارض ذلك فضيلة أول الوقت ما في الانتظار من الفضل قال ابن بطال ولا يبلغ ذلك إلا أن لا صلاة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتخفيف وقال إن فهم الضعيف وهذا الحاجة فتركوا الطويل عليهم في الانتظار وأولى قلت وقد روى أحمد وأبو داود والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري ما بينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العشاء فليخرج حتى مضى نحو من شطر القبيل فقال إن الناس قد فصلوا وأخذوا مضاجعهم وانكم لم تزالوا في صلاة ما انتظروا الصلاة لولا

ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذي الحاجة لا يخرج هذه الصلاة إلى شطر الليل وفي حديث ابن عباس لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوا هذا الصلاة هكذا وللترمذي وصححه من حديث أبي هريرة لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه فعلى هذا من وجد قوة على تأخيرها ولم يلبسه التوهم ولم يشق على أحد من المأمومين تأخيرها

في حقه أفضل وقد قرأ التورى ذلك في شرح مسلم وهو اختيار كثير من أهل الحديث من الثمانية وغيرهم وعلى ابن المنذر
عن الثابت بن جابر ان المسحوب تأخير العشاء الى قبل الثلث وقال الطحاوي الى الثالث وبه قال مالك وأحمد وكثير الصابة
والثابتين والخيار من حيث الدليل ٢٦٠ أفضلية لتأخير ومن حيث النظر التجهيل والله أعلم (قال أبو موسى)

الأشهرى رضى الله عنه
(أبو جهم) حال كونهما (فرجى)
جمع فرجان على ضرب قيس أو
ثابت أفرح ولان عسا كفرنسا
على المصدر وعلى أخرى وفرحنا
(بما عناه) أى بالذى سمعناه
(من رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم) أى من اختصاصنا
بهم هذه العبادة التى هى لعنة
مطلوبة مستلزمة للمسنوبة
المسماة فى مع ما انضم لذلك من
سلامتهم لها خلف نبيهم صلى الله
عليه وآله وسلم ورواه هذا الحديث
ثابت بن كوفى ومولى روفى الحديث
والعقوبة والقول وأتبعه مسلم
فى الصلاة وأبو داود والشافى
من حديث أبي سعيد وكذا ابن
ماجه (عن عائشة رضى الله
عنها حديثاً) عن رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم) بالعشاء
وإذا دأب عن (بن الخطاب) الصلاة
قام النساء والصبيان قد تقدم
قرىبا (وفى هذا زيادة فائت)
فائتة (وكانوا يصلون العشاء
فبما بين أن يغيب الشفق) أى
الأجر المنصرف اليه الأجر
وهذا أى سنة فى البياض دون
الجمرة والاول أربع (الى ثالث
المسئل الاول) ورواه هذا
الحديث سبعة روى

الموافق لليلة فى البيوت أفضل من المسجد بخلاف روايت الترمذى وحكى ذلك عن مالك
والثورى قال الحافظ والى الاستدلال به ذلك نظر والظاهر ان ذلك لم يقع عن أحمد وإنما
كان على الله عليه وسلم يتشاغل بالناس فى التمر أو غالباً بالليل يكون فى بيته غالباً وروى
عن ابن أبي ليلى انهم لا تجزئ صلاة سنة المغرب فى المسجد واستدل بصحود بن سعيد
مرفوعاً عن الر كعتين بعد المغرب من صلاة البيوت وحكى ذلك لأحمد فاستحسنه فقوله
ور كعتين بعد العشاء زاد البخارى فى بيته وقد تقدم الكلام فى ذلك قولاً وركعتين قبل
المغداة الى آخره فيه انه إنما أخذ عن حفصة وقت ايتناغى الر كعتين لأصلى المشرعية
كذا قال الحافظ والحديثان يدلان على مشروعية ما اشغلا عليه من الزواجر وإنما
مؤقتة واستحب المواظبة على ذلك ذهب الجمهور وروى عن مالك ما يخالف
ذلك وذهب الجمهور أيضاً الى أنه لا وجوب لشي من رواتب الاقراض وروى عن الحسن
البصرى القول بوجوب ركعتي الفجر (وعن أم حبيبة بنت أبي سفيان عن أبي بصير
الله عليه وسلم قال من صلى فى يوم وإيلة ثلثي عشرة من صلاته صلى الله عليه وآله
فى الجنة ورواه الجماعة الا البخارى وانظر الترمذى من صلى فى يوم وإيلة ثلثي عشرة من ركعتي
له بيت فى الجنة أو به أقل الظهور وركعتين بعد ماور كعتين بعد المغرب وركعتين بعد
العشاء وركعتين قبل صلاة الغير والنسائي حديث أم حبيبة كأنه مذكى ~~السنن~~ قال
ور كعتين قبل العصر ولم يذكر كعتين بعد العشاء الحديث قال الترمذى بعد ان ساقه
بهذا التفسير حسن صحيح وقد سهر أيضاً ابن حبان وقد ساقه بهذا التفسير الترمذى
والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة وفى الباب عن أبي هريرة عند النسائي وابن ماجه
بالفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى فى يوم ثلثي عشرة من ركعتي
له بيت فى الجنة وركعتين قبل الفجر وركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين
أظنه قال قبل العصر وركعتين بعد المغرب أظنه قال وركعتين بعد العشاء الاثرة وفى
استاد محمد بن سليمان الاصحى وهو ضعيف وعن أبي موسى عنده أحمد والبخارى
والطبرانى فى الاوسط بنحو حديث أم حبيبة بدون التفسير وأحاديث الباب تدل على
أكبر صلاة هذه الاثنى عشرة ركعة وهى من السنن التابعة للتراوى وقد اختلف فى
حديث أم حبيبة كما ذكر المصنف فالتزمى أثبت ركعتين بعد العشاء ولم يثبت ركعتين
قبل العصر والنسائي عكس ذلك وحديث عائشة فيها اثبات الركعتين بعد العشاء دون
الركعتين قبل العصر وحديث أبي هريرة اثبات ركعتين قبل العصر وركعتين بعد
العشاء ~~والسنن~~ لم يثبت قبل الظهر الا ركعتين والماتين العصر الى مشروعية جميع

تأبى عن تأبى عن جهالة والتعديت والاختيار والقول فى هذا بيان الوقت لهذا الصلاة العشاء بمشروعية ما
السياق من المواظبة على ذلك وقد ورد بصيغة الأمر فى هذا الحديث عند النسائي عن الزهراء وانقله ثم قال صلوا فبما بين
أن يغيب الشفق الى ثلث الليل ويسين هذا وبين قوله حديث أنس انه أخر الصلاة الى نصف الليل معارضة لأن حديث

فأشبهه بحول على الأغلب من عادته صلى الله عليه وآله وسلم زادته سلم قال ابن شهاب وقد كثر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وما كان لكم أن تنزروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة وذلك حين صاح عليه هروا وتزوا بفتح التاء وسكون الون وضم الزاي أي تلهوا عليه وروى بضم الاول بعده موحدة ثم راعى كسورة ٢٦١ ثم زاي أي تخرجوا (وفي رواية عن ابن

عباس رضى الله عنهم ما قال يخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كأنه أنظر إليه الآن) حال كونه (يقابل رأسه ماء) أي ما رأسه وحال كونه (واضعا يده على رأسه) وكان عليه السلام قد اغتسل قبل أن يخرج (فقال لولأن أشق على أمي لأمرتهم أن يصلوا هكذا) أي في هذا الوقت (وحكى ابن عباس وضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يده على رأسه قال فبدد) أي فرف (أصابه شيبان ثم وضع أطراف أصابعه على قرن الرأس) أي جانيه (ثم ضمها) أي أصابعه وأسلم ثم ضمها قال عياض وهو الصواب فإنه يصف عصر الماء من الشعر باليد (يعرها كذلك على الرأس حتى مست أهدامه طرف الأذن) أي إلى الوجه على الصدغ (بضم الصاد) (وناجية) العلية (بضم السين) من الذمير أي لا يطين ولا أصمى لا يصعب بالعين المهيمنة قال الحافظ ابن حجر والاول هو الصواب (ولا يبطش) بضم الطاء أي لا يستعمل (الا كذلك) وقال لولأن أشق على أمي لأمرتهم أن يصلوا هكذا أي في هذا الوقت ورواه الترمذى ما بين من وزى وعافى ومكى ومدنى

ما اشبهت عليه هذه الأحاديث وهو أن كان أربع عشرة ركعة والأحاديث مصرحة بأن الثواب يحصل بأربع عشرة ركعة لكنه لا يعلم الايمان بالعدد الذي نص عليه صلى الله عليه وآله وسلم في الأوقات التي جاء التفسير بم الأربعة على أربع عشرة ركعة لما ذكرنا من الاختلاف

باب فضل الأربع قبل الظهر وبعدها وقبل العصر وبعدها (العشاء)

(عن أم حبيبة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من صلى أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرم الله على النار رواه الترمذى وصححه الترمذى) الحديث من رواية مكحول عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة وقد قال أبو زرعة وهشام بن عمار وأبو عبد الرحمن النسائي أن مكحول لا يسمع من عنبسة بن أبي سفيان كذا قال الترمذى وقد أعله ابن القطان وأما أبو الوليد الطيالسي وأما الترمذى فقصوه كما قال المصنف لكن من طريق أبي عبد الرحمن القاسم بن عبد الرحمن صاحب أبي امامة قال المذوى والقاسم هذا اختلاف فيه فمنهم من يضع روايته ومنهم من يوثقه انتهى وقد روى عن ابن حبان أنه صححه ورواه الترمذى أيضا عن محمد بن عيسى الله الشيباني عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة وقال حسن غريب وهذه متابعه لمكحول والشيباني المذكور وثقة دحيم والمفضل بن عثمان العلاف والنسائي وابن حبان قولهم حرم الله على النار في رواية لم تحسمه النار وفي رواية حرم على النار وفي أخرى حرم الله على النار وقد اختلف في معنى ذلك هل المراد أنه لا يدخل النار أصلا وأنه وان قدر عليه دخوله لا تأكله النار وأنه يحرم على النار أن تستوب أجرامه وان مست بعضه كما في بعض طرق الحديث عند النسائي باللفظ فحس وجهه النار أبد أو هو موافق لقوله في الحديث الصحيح وحرم على النار أن تأكل كل موضع السجود فيكون قد أطلق السكول وأريد به بعض مجاز أو الجمل على الحقيقة أولى وإن الله تعالى يحرم جميعه على النار بفضل الله تعالى أو سحر ورحمته أعم والحديث يدل على تأكل كذا تنجيب أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعده وكفى بهذا الترغيب بأعنا على ذلك وظاهر قوله من صلى أن التحريم على النار يحصل مرة واحدة وإكتمه قد أخرجه الترمذى وأبو داود وغيرهما باللفظ من حافظ فلا يحرم على النار إلا

الحافظ (وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربع رواه أحمد وأبو داود والترمذى) الحديث حسنه الترمذى وصححه ابن حبان وابن خزيمة وفي إسناده محمد بن مهران وفيه مقال ولكنه قد وثقه ابن حبان وابن عدى وفي الباب عن علي رضى الله عنه عند أهل السنن باللفظ كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل

وفيه الحديث والاختبار والقول وأحرمه مسلم في الصلاة وأبو داود في الطهارة (وروى أنس هذا الحديث فقال فيه كافي أنظر إلى ويص خاتمه) صلى الله عليه وآله وسلم أي بريقة ولعمارة (ليأخذ) أي ليل إذا أخر العشاء والنون عرض عن المضاف إليه وفيه أن وقت صلاة العشاء إلى نصف الليل اختيارا أو ما وقت الجواز فيعد إلى وقت طلوع الفجر طلبة قيادة عند مسلم

ليس في اليوم تفرطاً في الشريعة على من لم يصل الصلاة حتى يوات الصلاة الاشارة وقال الامطري اذا ذهب فصل
الليل صارت قضاء قال ودليل الجهر وحديث أبي قتادة المذكور قلت وعمر حديث أبي قتادة مخصوص بالاجماع في الصبح
وعلى قول الشافعي الجديد في المغرب ٢٦٢ فلا مطري أن يقول انه مخصوص بالحديث المذكور وغيره من الاحاديث

في العشاء (عن أبي موسى)
الاشعري (رضي الله عنه) ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) قال من صلى البردين
بفتح الباء وسكون الراء انقضى برده
والمراد صلاة الفجر والعصر
وبدل على ذلك قوله في حديث
بشر بن صولة قبل طلوع الشمس
وقبل غروبها اذا قرأ فاتحة الكتاب
يعني العصر والفجر قال الخطابي
... انما كان لا يسهل ان في
بردي النهار وهو ما رواه
يطيب الله او تذهب سورة الحجر
(دخل الجنة) بهر بالماء من
الشارع ليعلم ان الجو عود به الجنة
التي الحق في الوقوع واما نزلت
الفجر والعصر بذلك لزيادة نفعهما
وترغيبا في المحافظة عليهما المشهود
الملائكة فيعبدونهم والقلب
ليس بجمعة (عن أنس) بن مالك
(رضي الله عنه) ان زيد بن ثابت
الانصاري رضى الله عنه (حديثه)
أي انسا (انهم) أي زيدا واهله
(نصروا) أي أكلوا الصور
وهو ما يؤكل في السحر اما بالضم
فهو اسم لنفس الله (مع النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) ثم
قاموا الى الصلاة أي صلاة
الصبح قال أنس (قالت) زيدا
(ثم نزلت) أي بين السجود

العصر أربع ركعات يصل بينهما بالتسليم وزاد الترمذي والنسائي وابن ماجه على
الملائكة المحقرين ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين وله حديث آخر به عندهما عند الطبراني
في الاوسطا وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبراني في الكبير والوسطا هو ما
بالفقط من صلى أربع ركعات قبل العصر لم يسهل الله له من الدنيا الا ما يشاء في يومه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات قبل العصر غفر الله له وهو من
رواية الحسن بن أبي هريرة ولم يسمع منه وعن أم حبيبة عند أبي يعلى المذاق قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من حافظ على أربع ركعات قبل العصر حتى الله به يومه في الجنة وفي
اسناده محمد بن سعيد الموثق قال العرائي لا أدري من هو وعن أم سلمة عند الطبراني في
الكبير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى أربع ركعات قبل العصر سحر الله به
على النار الاحاديث المذكورة تدل على استحباب أربع ركعات قبل العصر والظاهر
على الله عليه وسلم بالرجوع في ذلك والنصريح بن نصر يمدح على النار بما يتنافس فيه
المفسون (وعن عائشة قالت ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم الغداة قط فدخل على
الاصلي أربع ركعات استبرك ركعات رواه احمد وابوداود) الحديث رجال اسناده ثقات
ومقاتل بن بشير الهذلي قد وثقه ابن حبان وقد أخرجه أيضا النسائي وقد أخرج البخاري
وابوداود والنسائي من حديث ابن عباس قال كنت في بيت خالتي معونة الحديث وفيه
فصل النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم جاء الى منزله فصلي أربع ركعات وروى محمد بن
نصر في قيام الليل والطبراني في الكبير من حديث ابن عباس يرفعه الى النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال من صلى أربع ركعات خاف العشاء الا تسخره في الركعتين الاخيرتين
قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وفي الركعتين الاخيرتين تنزل على السجدة وتبارك
الذي بيده الملك كثر له كاربعة ركعات من ايلة التندر وفي اسناده ابو نورة يزيد بن سنان
الهاوي ضعفه الجمهور وقال أبو حاتم محمد بن الصديق وقال البخاري مقارب الحديث وروى
محمد بن نعيم من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى العشاء الاخرة ثم
صلى أربع ركعات حتى لم يبق في المسجد غيري وغيره وفيه المنهال بن عمرو وقد اختلف فيه
وروى الطبراني في الكبير عن ابن عمر مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وآله الاخرة في جماعة وصلى
أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد كان كعدل ليلة التندر قال العرائي لم يسمع
وأكثر الاحاديث ان ذلك كان في البيت ولم يرد التنبيد بالمسجد الا في حديث ابن عباس
وحديث ابن عمر المذکورين فاما حديث ابن عمر فقد تقدم ما قال العرائي فيه وأما
حديث ابن عباس ففي اسناده من تقدم قال العرائي وعلى تقدير بونه فيكون قد وقع

والقيام الى الصلاة (قال) زيد (قد قرأه) فاستجاب أو شئ يعرفه استبدل به البخاري على ان أول وقت ذلك
الصبح طلوع النجاة الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب والمدة التي بين الفرائض والادخول في الصلاة وهي
فراغته بين آية ونحوها قد رثلت خمس ساعة ولعلها تدوم ما يوافقها شره فلا يبان أول وقت الصبح أول ما يبلغ النجاة وفيه

انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل في صلاة الضميمة بفلس ورواه الخمسة بصريون وفيه الحديث والعنينة والقول ورواية
 صحابي عن صحابي وأخرجه البخاري في الصوم وكذا مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن سهل بن سعد) بن مالك
 الانصاري الساعدي الصحابي ابن الصحابي (رضي الله عنه) قال كنت أنصهر ٢٦٣ في آخى ثم يكون سرعته في أن أدرك صلاة
 الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (عن سهل بن سعد) بن مالك
 عليه وآله وسلم) (رسالة) فادعته
 الاشارة الى مبادرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وآله وسلم صلاة الضميمة في أول
 الوقت وحديث عائشة في هذا
 الباب أصرح بالمراد من جهة
 التماس بالصحيح وسياقه يقتضي
 المواظبة على ذلك وأصرح منه
 ما أخرجه أبو داود من حديث
 ابن مسعود أنه صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم أقبر بالصبح مرة ثم كانت
 صلاته بعد الغلس حتى مات لم
 يعد إلى أن يستبرأ مما رواه
 أصحاب السنن ومعه غير واحد
 من حديث رافع بن خديج قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 أقبروا بالظهر فانه أعظم الأجر
 فقد جعله الشافعي وغيره على أن
 المراد بذلك تحق طبع نوع الفجر
 وحده الطعاري على أن المراد
 الاصرار على القراءة فيها حتى
 يخرج من الصلاة مسفرا وأبعد
 من زعم انه ناسخ الصلاة في الغلس
 وأما حديث ابن مسعود الذي
 أخرجه البخاري وغيره انه قال ما
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم صلى صلاة في غير وقتها غير
 ذلك اليوم يعني الفجر يوم
 المزدلفة فعمول على انه صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وآله وسلم دخل فيه مع طابع

ذلك منه لبيان الجواز وأضرورة في المسجد اقتضت ذلك والحديث يدل على
 مشروعية صلاة أربع ركعات أو ست ركعات بعد صلاة العشاء وذلك من جهة صلاة
 الليل وسبق الكلام فيها (وعن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى
 قبل الظهر أربع ركعات كان كما لو لم يصلي من ليلته ومن صلاه بعد العشاء كان كمن لم يصلي من ليلته
 القدر رواه سعيد بن منصور في سننه الحديث أخرجه أيضا الطبراني في الأوسط باللفظ
 الذي ذكره المصنف وهو من رواية ناهض بن سالم الباهلي قال حدثنا عمار أبو هاشم عن
 الربيع بن لو ط عن عمار بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمار والربيع ثقتان
 وأما ناهض فقال المعرف لم أرهم فيه معر حولا بعد بل ولم أجده ذكر انتهى وأخرج
 الطبراني عن البراء أيضا آخر وفي أسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو سي الحفظ
 وفي الباب عن أنس عند الطبراني أيضا باللفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع
 قبل الظهر كعدلها بعد العشاء وأربع بعد العشاء كعدلها من ليلته القدر وفي أسناده
 يحيى بن عقبة وليس بثقة قاله النسائي وغيره وقال ابن معين ليس بشي والحديث يدل على
 مشروعية أربع ركعات قبل الظهر وقد تقدم الكلام فيها وعلى مشروعية أربع ركعات بعد العشاء
 وقد قدمنا في ذلك من الأحاديث

* (باب تأكيده ركعتي الفجر وتخفيف قراتهم ما والضعفة والكلام
 بعدهما وقضائهما إذا فاتتا) *

(عن عائشة قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوازل أشد تعاهدا منه على
 ركعتي الفجر متفق عليه وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ركعتا الفجر خير من
 الدنيا وما فيها رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه) وفي الباب عن علي عليه السلام عند
 ابن ماجه وعن ابن عمر عند أحمد وأبي داود والطبراني غير حديثه الآخر (عن ابن عباس
 عند ابن عدي في الكامل وعن بلال عند أبي داود قوله الضميمة بكسر الصاد المجهمة
 الهمزة وبفتحها المرقدة كرمعني ذلك في الفتح قوله أشد تعاهدا في رواية ابن خزيمة
 أشد تعاهدا وسلم ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من الخير أحرص منه إلى الركعتين قبل الفجر زاد ابن
 خزيمة من هذا الوجه ولا إلى غنمة والحديثان يدلان على أفضلية ركعتي الفجر وعلى
 استحباب التعاهد لهما وكرهه التفریط فيهما وقد استدلل به على أن ركعتي الفجر
 أفضل من التور وهو أحد قول الشافعي ووجه الدلالة انه جعل ركعتي الفجر خير من
 الدنيا وما فيها وجعل التور خير من جوار النعم وسر التمر بما في الدنيا وأصح القولين عن
 الشافعي أن التور أفضل وقد استدلل بذلك على صحة ما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة عن النبي

الصبر من غير تأخير فان في حديث زيد بن ثابت وسهل بن سعد ما يشعر بتأخير يسير لانه صلاها قبل أن يطالع الفجر والله
 سبحانه أعلم ورواهما الحديث الخمسة مدينون وفيه رواية الاخ عن أخيهما والتحديث والعنينة والسماع (عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال سمعني عندي رجالا عدول (مرضيون) لاسن في حديثهم ودينهم قال في الفتح لم يقع لنا أهمية الرجال

المرشدين (وأوضحهم بشيخ عثر) بن الخطاب رضي الله عنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى) نهى عن
الصلاة) التي لا يصبها (بعد صلاة الصبح) والنهي متعلق بإداء الصلاة لا بالوقت فحينئذ التفسير بالصلاة في الموضوعين
بنعني أيضا بن لم يصل من الطلوع ٢٦٤ إلى الارتفاع كرمح ومن الاستواء إلى الزوال ومن الاصفرار حتى تغرب للنهي

صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الصلاة بعد النسيئة الصلاة في خوف الليل
وبالاستلاف في وجوبه كما سيأتي وقد وقع الاستلاف أيضا في وجوب ركعتي النجر فذهب
إلى الوجوب الحسن البصري سبكي ذلك عنه ابن أبي شيبة في المصنف وسبكي صاحب
البيان والرافعي وجهه البعض الشافعية أن التورود ركعتي النجر وسواء في الفضيلة (وعن

أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تدعوا ركعتي النجر ولو طردتكم
الخيل رواه أحمد وأبو داود) الحديث في إسناده عبد الرحمن بن اسحق المدني ويقال فيه
عبد بن اسحق أخرجه مسلم واستأهله البخاري ووثقه يحيى بن معين وقال أبو حاتم
الرازي لا يحتج به وهو حسن الحديث وليس بثبت ولا قوي وقال يحيى بن سعيد القطان
سألت عنه بالمدينة لم يجهده وقال بعضهم إنهم يجهده في مذهبه فإنه كان قد رآه يجهده
من المدينة فامروا به فلا بأس وقال البخاري مقارب الحديث وقال العمري أن هذا
حديث صالح والحديث يقتضي وجوب ركعتي النجر لأن النبي عن تركهما حقيقة
في التحريم وما كان تركه حراما كان فعله واجبا ولا سيما مع تعيب ذلك بقوله
ولو طردتكم الخيل فإن النبي عن الترك في مثل هذه الحالة الشديدة التي يباح لأجلها
كثير من الواجبات من الأدلة الدالة على ما ذهب إليه الحسن من الوجوب فلا بد لجمهور
من قريظة صارفة عن المعنى الحقيقي للنهي بعد تأسيه صلاحية الحديث للاستحباب وأما

الاعتذار عنه بحدوث هل على غيره قال لا الآن فلو عني أي الجواب عنه (وعن ابن
عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا فكان يقرأ في الركعتين قبل النجر قل
يا أيها الكافرون وقال هو الله أحد رواه الجماعة إلا النسائي) الحديث أخرجه أيضا مسلم
وفي الباب عن ابن مسعود عند الترمذي وعن أبي هريرة عند مسلم وأبي داود والنسائي
وابن ماجه وعن أنس عند البزار ورجال إسناده ثقات وعن عائشة عند ابن ماجه وعن
عبد الله بن جعفر عند الطبراني في الأوسط وعن جابر عند ابن حبان في صحيحه قتيبه
رمث في رواية للنسائي رمت النبي صلى الله عليه وسلم عشرين مرة وفي رواية ابن أبي
شيبه في المصنف رمت النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرين مرة وفي رواية
ابن عدي في الكامل رمت النبي صلى الله عليه وآله وسلم خمسة وعشرين مرة وأبو جهم
هذه الروايات مشهورة بأنه صلى الله عليه وسلم كان يجهز بقرائتهم أو الحديث يدل على
استحباب قراءته في الإخلاص في ركعتي النجر قال العمري وعن روى عنه ذلك من
العامة عبد الله بن مسعود ومن التابعين سعيد بن جبير ومحمد بن سيرين وعبد الرحمن بن
يزيد النخعي وسويد بن غفلة وغيرهم من الأئمة الشافعي وقال مالك أما أنا فلا أزيد

عن الصلاة فيها في جميع مسلم
ليكن ليس فيه ذكر الريح وأشار
الرافعي إلى ذلك بقوله ربما
انقسم الوقت الواحد إلى متعلق
بالنهر وإلى متعلق بالزمان قال
ابن دقيق العيد هذا الحديث
محمول به عند فقهاء الأئمة
والله بعض المتقدمين وبعض
أخاخره من بعض الوجوه
(سقى شرب الشمس) وتكره
الصلاة أيضا (بعد صلاة العصر
حتى تغرب الشمس) فلا حرم
بها لا يذهب له كالتأله المأثورة
لم تنهه كصوم يوم العيد بخلاف
ماله سبب كفر من أقره فائتين
فلا كراهة فيها لأنه صلى الله

عليه وآله وسلم صلى بعد العصر سنة
الظاهر التي فاته رواه الشيخان
فالسنة الحاضرة والنسيئة
الثالثة أولى وكذلك صلاة
وكسوف ونسيئة مسجد وصلاة
شكر ولا وفاء منع أبو شيبه
رحمته الله مطلقا لا عصر يومه
والمنذورة أيضا والحديث وارد
عليه وقال مالك تحرم النوافل
دون الفرائض ووافقه أحمد
لأنه استثنى ركعتي الطواف
قال في التلخيص سبكي من طائفة من
السلف الإباحة مطلقا وإن
أحاديث النهي منسوخة بوجه

قال داود وغيره من أهل الظاهر وبذلك جزم ابن حزم وصح عن أبي بكره وكعب بن عجرة المنع من صلاة الفرائض على
في هذه الأوقات وما ادعاه ابن حزم وغيره من النسخ مستندة إلى حديث من أدرك من الصحابة ركعة قبل أن تطلع الشمس
فأبطلها لغيره فدل على إباحة الصلاة في الأوقات المنهية انتهى وقال غيره ادعاء الخصم من أولي من ادعاه النسخ فيجمل

التي هي على ما لا سبب له ويخص منه ما لا سبب بهما بين الأدلة وروايات هذا الحديث خمسة وفيه تابعي من تابعي عن جهمي والحديث والعنفه والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهم) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم لا تقصروا) أي لا تقصروا (وإبلاصكم طلوع الشمس ٢٦٥ ولا غروبها) خروج بالقصد عنه فلو استيقظ

من نومه أو ذكر ما لم يمسسه فليس بقاصد قبل هذا الحديث فمفسر السابق أي لا تذكره الصلاة بعد الصلاتين إلا أن قصدكم طلوع الشمس وغروبها وإلى ذلك جنح بعض علماء الظاهر وقواه ابن المنذر وأخرج له فدل على أن الكراهة محتمة به من قصد الصلاة في ذلك الوقت دون وقوعه في ذلك اتفاقاً ومنهم من جعله ختماً مستقلاً ذكره الصلاة في تلك الأوقات سواء قصد لها أم لا وهو قول الأكثر وقيل إن قولاً كانوا يصرون بطلوع الشمس وغروبها فيصعدون لها عبادة من دون الله فنهى صلى الله عليه وآله وسلم أن يشبه بهم وفي هذا الحديث رواية لابن عن الأب والحديث والعنفه والاختبار والقول وأخرجه البخاري في مصنفه بإسناد عنه الله تعالى وسلم والنسائي كلاهما مطعاً في الصلاة (قال ابن عمر) قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) إذا طلع حاجب الشمس أي طرفها الأعلى من قرصها سمى به لأنه أول ما يندو منها فيصير كحجاب الإنسان والاصطلي حاجب الشمس قال الجوهري حاجب الشمس فواجبها (فاخروا الصلاة) أي

على أم القرآن في كل ركعة وروى عن الأصم وابن عليه أنه لا يقرأ فيها أصلاً وهو مخالف للأحاديث العديدة واحتج بحديث عائشة التي وسبأني أنه لم يركعها منها إلا يصح الاحتجاج به وفي الحديث أيضاً استحباب تخفيف ركعتي الفجر وسبأني ذكر الحكمة في ذلك (ومن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخفف الركعتين المتين قبل صلاة الصبح حتى لا أقول هل قرأتم ما بأم القرآن متفق عليه) وفي الباب عن ابن عباس عند الجماعة بالفظ فصلى ركعتين خفيفتين وله حديث آخر عند مسلم وأبو داود والنسائي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في ركعتي الفجر يقولوا آمناً بالله وما أنزل المينا والتي في آل عمران تعالى إلى كلمة سواء بيننا وبينكم وفي رواية مسلم وفي الاسترخاء ما أنزل الله وأشهد بأنهم سألوه عن حصة عند الجماعة الأبا داود بالفظ ركعتين ركعتين خفيفتين وعن الفضل بن عباس عند أبي داود بالفظ فصلى ركعتين خفيفتين وعن أسامة بن عمار عند الطبراني بالفظ فصلى ركعتين خفيفتين الحديث وما ذكر في الباب معه يدل على مشروعية التخفيف وقد ذهب إلى ذلك الجمهور وخالف في ذلك الحنفية المذهب التي استحباب إطالة القراءة وهو مخالف لما أمر الله بالأدلة واستدلوا بالأحاديث الواردة في الترفيف في تطويل الصلاة نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم أفضل الصلاة تطول القنوت ونحو أن طول صلاة الرجل مثنة من فقهه وهو من ترجيح العام على الخاص وبهم هذا الحديث تسكت مالك وقال بالاقصاء على قراءة فاتحة الكتاب في هاتين الركعتين وليس فيه إلا أن عائشة شككت هل كان يقرأ بالفاتحة أم لا شدة تخفيفه لهما ولهذا لا يصلح التمسك به في الأحاديث الصريحة العديدة الواردة من طرق متعددة كما تقدم وقد أخرج ابن ماجه عن عائشة نفسها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ركعتي الفجر فكان يقول نعم السورتان هما يقرأ بهما في ركعتي الفجر قل يا أيها الكافرون وقول هو الله أحد ولا ملازمة بين مطلق التخفيف والاقصاء على الفاتحة لأنه من الأمور النسبية وقد اختلف في الحكمة في التخفيف لهما فاقبل لبيد دار إلى صلاة الفجر في أول الوقت وبه جزم الجمهور وقبل يستقيم صلاة التمارين ركعتين خفيفتين كما يصح في صلاة الليل ليدخل في الفرض أو ما يشابهه بشايط واستعداد تام ذكره الحافظ في الفتح والعراقي في شرح الترمذي (ومن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى أحدكم ركعتين قبل صلاة الصبح فليطبع على جنبه الأيمن رواه أبو داود والترمذي وصححه وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى ركعتي الفجر اضطلع على شقه الأيمن وفي رواية كان إذا صلى ركعتي

٣٤ بلى في التي لا سبب لها (حتى) إلى أن ترتفع الشمس (وإذا غاب حاجب الشمس فافروا الصلاة) التي لا سبب لها (حتى تغيب) زاد البخاري في بدء الخلق من طريق عبد الله فافروا ما لم يركع من حديث عمرو بن عتبة وحيث يذهب إليه الكشاف وفيه إشارة إلى هذه النسخة عن الأدلة الواقعية المذكورة في حديث عمرو بن عتبة

وقد اختلف في ذلك الشيء كثيرة واسند الحديث على انه لا بأس بالصلاة عند الاستواء وهو قول مالك وزوي ابن ابي شيبة ان
مسروفا كان يصلي نصف النهار فتقبل له ان ابواب جهنم تفتح نصف النهار فقال الصلاة احق ما يستعبد به من جهنم حين
تفتح ابوابها ومنه الشافعي وابو حنيفة ٣٩٦ وأحمد حديث عتبة بن عاصم عن مسروق بن ابي عمار عن قاسم الظهيري عن ابي ربيعة عن ابي ربيعة

البيهقي حين تستوي الشمس على
رأسك كرمح فاذا زالت فصل
وقد استأني الشافعي ومن وافقه
من ذلك يوم الجمعة لانه صلى الله
عليه وآله وسلم يندب الناس الى
التكبير يوم الجمعة ورغب الناس
في الصلاة الى خروج الامام وهو
لا يخرج الا بعد الزوال وحديث
أبي قتادة انه صلى الله عليه وآله
وسلم كرم الصلاة نصف النهار الا
يوم الجمعة لكن في سنة انقطاع
وذكره البيهقي شواهد ضعيفة
اذا مضت قوى الظهور (حديث أبي
هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم نهى عن
يجهين وابستهين) بكسر الباء
واللام لان المراد الهيئة لا المارة
(تقدم وزاد في هذه الرواية وعن
صلاة ابن عمر عن الصلاة بعد
صلاة الفجر حتى تطلع الشمس
وبعد صلاة العصر حتى تغرب
الشمس) أي الاسباب كلها
وفي الحديث النهي عن الصلاة
عند هذين الوقتين وهو يجمع عليه
في الجملة واقتصر فيه على حاشي
الطولوع والغروب وغيره ان
النهي مستمر بعد الطلوع حتى
ترفع وان النهي يوجب قبل
الغروب من حين انقضاء الشمس
وتفسيرها ورواها هذا الحديث

الفجر فان كنت مسبقا فخذ في الاضطجاع متى علمته (الحديث الاول رجاله
رجال الصريح وقد أخرجه أيضا ابن ماجه والحديث الثاني أخرجه الجماعة كلها من روى
الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند ابي الطبراني باللفظ ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان اذا صلى ركعة في الفجر اضطجع على شقه الايمن وفي اسناده يحيى بن عبد الله
المعافري وهو مختلف فيه وفي اسناده احمد أيضا ابن ابي عمير وفيه مقال مشهور عن ابن
عباس عند البيهقي وهو حديث عبد الله بن عمرو وفيه انقطاع واختلاف على ابن عباس
وعن أبي بكره عند أبي داود باللفظ قال خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح
فكان لا يبر بركب حتى لا يناداه بالصلاة أو حركه بركبه أو أدخله أو أودو البهائم في باب
الاضطجاع بعد ركعة الفجر والاحاديث المذكورة تدل على مشروعية الاضطجاع بعد
صلاة ركعة الفجر الى أن يؤذن بالصلاة كافي صحيح البخاري من حديث عائشة وقد
اختلف في ذلك ثم هذا الاضطجاع على سبعة اقوال الاول انه مشروع على سبيل
الاستحباب قال العراقي فمن كان يسهل ذلك أو يسهل به من العصابة أبو موسى الأشعري
ورافع بن شداد واثم بن مالك وأبو هريرة واختلف في نفسه على ابن عمر فروة عن عبد الله
ذلك كما ذكره ابن أبي شيبة في مصنفه وروى عنه انكاره كما سبأني وعن قال به من
التابعين ابن سيرين وعروة ربيعة الفقه السبعة كما حكاه عبد الرحمن بن زيد في كتابه
السبعة وهم سعيد بن المسيب والعامر بن محمد بن أبي بكر وعروة بن الزبير وأبو بكر بن
عبد الرحمن وخارجة بن زيد بن ثابت وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار قال
ابن حزم وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عثمان بن غفان هو ابن عثمان انه
سمعه قال كان الرجل يهني وعمر بن الخطاب يصلي بالناس فيه صلى ركعتين في مؤخر
المسجد ويضع جنبه في الارض ويدخل معه في الصلاة وعن قال باستحباب ذلك من
الائمة الشافعي وأصحابه القول الثاني أن الاضطجاع بعدهما واجب متى فرض لا بد من
الاعتناء به وهو قول أبي محمد بن حزم واسند الحديث حديث أبي هريرة المذكور ورواه
الاولون على الاستحباب اقول عائشة فان كنت مسبقا فخذ في الاضطجاع وطاهره
انه كان لا يضطجع مع استيقاظها فكان ذلك قرينة انصرف الامر الى التدب وفيه أن
تركتهم صلى الله عليه وسلم لما حربه أمر الخصم بالامه لا يعارض ذلك الامر الخاص
ولا يصرفه من حقيقة نفسه كما تقر في الأصول القول الثالث أن ذلك مكره وبعدة
ومن قال به من العصابة ابن مسعود وابن عمر على اختلاف عنه فروى ابن أبي شيبة
في المصنف عن رواية ابراهيم قال قال ابن مسعود ما بال الرجل اذا صلى الركعتين تمك
كما تمك الدابة أو الجار اذا سلم فدفعت له وروى ابن أبي شيبة أيضا من رواية جابر

الائمة ما بين كوفي ومروني وفيه الحديث والنعنة وأخرجه البصري أيضا البيهقي واللباس وسلم في البيهقي قال
وكذا النسائي وأخرجه ابن ماجه عن علي الصلاة والخبرات (عن معاوية) بن أبي سفيان قال انكم تصلون صلاة نقد
يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبادرنا به (أي الصلاة) في رواية يعللها في الركعتين (والغرض منها) أي

عن الصلاة في رواية عنهما (نفي الركعتين بعد) صلاة (العصر) نفي معاوية معارض بأبواب غير أنه كان يصليهما بعد صلاة
العصر والمثبت مقدم على الثاني نعم ليس في رواية الألبان معارضة لاحاديث النهي لان رواية الألبان لها باب فالحق بها
ماله سبب وبقي ما عد ذلك على هجومه واستثنى الشافعية من كراهة الصلاة ٢٦٧ في هذه الاوقات فكذلك لا تكرم الصلاة فيها
في شيء منها لا ركعتها الطواف ولا

قال صحبت ابن عمر في السفر والحضر فلما أتته اضطلع بعد ركعة في الغبر وروى سعيد بن
المسيب عنه أنه رأى رجلا يضلج بعد الركعتين فقال احصوه وروى أبو جاز عن أنه
قال ان ذلك من تأهب الشيطان وفي رواية زيد العمى عن أبي الصديق المنجي عنه أنه
قال انما سبعة ذكر ذلك جميعه ابن أبي شيبة وعن كره ذلك من التابعين الأسود بن زيد
وابراهيم الفقي وقال هي ضجة الشيطان وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة ومن الأئمة
مالك وسكاه القاضي عياض عن جمهور العلماء القول الرابع أنه خلاف الأولى روى
ابن أبي شيبة عن الحسن أنه كان لا يجبه الاضجاع بعد ركعة في الغبر القول الخامس
التفرقة بين من يقوم بالليل فيستحب له ذلك للاستراحة وبين غيره فلا يشرع له اختياره
ابن العربي وقال لا يضطلع بعد ركعة في الغبر لانتظار الصلاة لأن يكون قام الليل
فيضطلع استجمعا الصلاة الصبح فلا بأس وبشبه هذا ما رواه الطبراني وعبد الرزاق عن
عائشة انها كانت تقول ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يضطجع لسنة ولكنه كان
يدأب ليلته فيستر ويصوم وهذا لا تقوم به حجة أما أولاد فلان في اسناده راويهم كما قال
الحافظ في الفتح وأما ثانيا فلان ذلك منها ظن وتخمين وليس بحجة وقد روي أنه كان
يفعله واجبة في فعله وقد ثبت أمره به فثابت بذلك مشروعه * القول
السادس ان الاضجاع ليس مفسودا لذاته وانما المقصود الفصل بين ركعتي الغبر وبين
النميلة روى ذلك البيهقي عن الشافعي وفيه أن الفصل يحصل بالقعود والتحول
والقعود وليس يختص بالاضجاع قال النووي والخيار الاضجاع لظاهر حديث
أبي هريرة وقد أجاب من لم يشتره وسبب الاضجاع عن الاحاديث المذكورة بأجوبة
بينها ان حديث أبي هريرة من رواية عبد الواحد بن زياد عن الاعشى وقد تكلم فيه بسبب
ذات يحيى بن سعيد القطان وأبو داود الطيالسي قال يحيى بن سعيد ما رأيته يطلب حديثنا
بالهجرة ولا بالكوفة قط وكنت أجلس على باب يوم الجمعة بعد الصلاة إذا كره حديث
الاعشى لا يعرف منه سرفا وقال عمرو بن علي الفلاس سمعت أبا داود يقول عدده الواحد
الى احاديث كان يرسلها الاعشى فوصلها يقول حديث الاعشى حديثنا في كذا وكذا
انتهى وهذا من روايته عن الاعشى وقد رواه الاعشى بصيغة الغنمة وهو مدلس
وقال عثمان بن سعيد الدارمي سألت يحيى بن معين عن عبد الواحد بن زياد فقال ليس
بشيء والجواب عن هذا الجواب أن عبد الواحد بن زياد قد احتج به الأئمة الستة ووثقه
أحمد بن حنبل وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وابن حبان وقد روى عن ابن معين ما يعارض
قوله السابق فبعض من طريق من روى عنه التضعيف وهو عثمان بن سعيد الدارمي
المتقدم فروى عنه أنه قال أنه ثقة وروى معاوية بن صالح عن يحيى بن معين ان مصرح

غيرهما لحديث جابر عن نوحا ياني
عبد مناف لا تغنوا أحدا طاف
بهذا البيت وصلى أبة ساعة شاه
من الليل والنهار روى أبو داود
وفيه قال ابن حزم واسلام
جابر متأخر جدا وانما اليوم
الفتح وهذا بلا شك بعد نفيه صلى
الله عليه وآله وسلم عن الصلاة
في الاوقات فوجب استثناءه
ذلك من النهي (عن عائشة
رضي الله عنها قالت و) الله الذي
ذهب به) أي قفاهة في رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
(ما تركهما) من الوقت الذي
شغل فيه عنهما بعد الظهور (حتى
أتى الله) عز وجل (وما أتى الله
تعالى حتى نزل عن الصلاة كان
يصلي كثيرا من صلاته) حال كونه
(فأعادته) عائشة بقولها
ما تركهما (الركعتين بعد) صلاة
(العصر) وكان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يصليهما ولا
يصليهما في المسجد مخافة أن
يقتل على أمره وكان يحب
ما يخفف عنهم) فهمت عائشة من
مواظبة النبي صلى الله عليه وآله
وسلم على الركعتين بعد العصر ان
نهيهم عن ذلك يختص عن قصد
الصلاة عند غروب الشمس

لا اطلاع فلها قالت ما تقدم وكانت تقتل بعد العصر وكان ابن الزبير فهم من ذلك ما فهمه حاله عائشة والترمذي عن ابن
عباس قال انما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال فشفه عن الركعتين بعد الظهور فصلاهما بعد
العصر ثم لم يعد فيحصل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك والمثبت مقدم على الثاني ورواه هذا الحديث الأربعة ما بين كونه

ومضى رتبة القضاة والشماع والقول (وعلم) أي من عائشة (رضي الله عنها) قالت (كثتان) أي سلتان لا تفسرهما بأربع ركعات (لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدهم مائة ركعة من قبل صلاة الصبح وركعتان بعد صلاة العصر) لم يزدانه كان يصلي بعد العصر ٢٦٨ ركعتين من أول فرضهما مثلاً إلى آخره من الوقت الذي شغل فيه عنهما

بان عبد الواحد من أثبات أصحاب الأحش خال العراق وما روى عنه من أنه ليس بثقة فاعلم انثبته على ناقله بعد هذا الواسع بن زيد وكلاهما بصري ومع هذا أقلم يذره به عبد الواحد بن زيد ولا يشيخه الأحش فقد رواه ابن ماجه من رواية شعبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه إلا أنه جعله من فعله لا من قوله ومن جعله الأجوبة التي أجاب بها المنافون الشريكة الاضطجاع أنه اختلص في حديث أبي هريرة المدكور على من أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن من فعله كانه قد قدم وقد قال البيهقي ان كونه من فعله أولى أن يكون محفوفاً وبابواب من هذا الباب ان ورود من فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينبغي أن يكون ورود من قوله فيكون هذا أبي هريرة حديثان حديث الأخر به وحديث ثبوته من فعله على أن الكل في حديثه أصول الشريعة فيكون في الأجوبة التي ذكرها ابن جرير مع أبي هريرة بروي حديث الأخر به قال أكثر أبو هريرة على نفسه والباب من ذلك أن ابن جرير سئل هل تنكر شيها بما يقول أبو هريرة فقال لا وإن أبي هريرة قال لما ذهبي ان كنت حقة فقلت ونسوا وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دحاه بالخط ومن الأجوبة التي ذكرها ابن جرير حديث الباب ليس فيها الأخر به ذلك انما فيه الفعل الجرد لا يدل على الإباحة وهذا لما للرد طائفة والباب من جعل كونه من فعله لا يدل على الإباحة والسند ان قوله ما أتاكم الرسول فخذوه وقوله فاجتنبوا ما ينزول إلا ما كان في تناول الأقوال وقد ذهب جمهور العلماء وأكابرهم إلى ان فعله يدل على النسخ وهذا على فرض انه لم يكن في الباب الا مجرد الفعل وقد وثقت ثبوت القول من وجه صحيح ومن الأجوبة التي ذكرها ابن جرير حديث عائشة في بعضها الاضطجاع قبل ركعتي الفجر وفي بعضها بعد ركعتي الفجر وفي حديث ابن عباس قبل ركعتي الفجر وقد أشار القاضي عياض إلى ان رواية الاضطجاع بعدهما صريحة فتقدم رواية الاضطجاع قبلهما ولم يقل أحد في الاضطجاع قبلهما أنه سنة فكذلك بعدهما وبما جاء عن ذلك بالانتماء أربعة روايات الاضطجاع بعد صلاة الليل وقبل ركعتي الفجر على رواية الاضطجاع بعدهما بل رواية الاضطجاع بعدهما بأربع روايات حديث من رواية عروة عن عائشة ورواه عن عروة بن ميمون بن عبد الرحمن بن عروة والزهرى في رواية محمد بن عبد الرحمن اثبات الاضطجاع بعد ركعتي الفجر وهي في صحيح البخاري ولم يختلف الرواية عنه في ذلك واختلف الرواة عن الزهرى فقال مالك في أكثر الروايات أنه كان إذا فرغ من صلاة الليل اضطجع على شقه الأيمن الحديث ولم يذكر الاضطجاع بعد ركعتي الفجر وقال معمر بن ربيعة وروين السمرقاني والأوزاعي وابن أبي ذئب وشعبة بن أبي حمزة عن عروة عن عائشة كان إذا طلع الفجر صلى ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه

قاله القضاة لا يوافق في القبح بل في حديثهم ساء ما يدل على أنه لم يكن يدهم مائة ركعة من قبل الوقت الذي ذكرت أنه قضاهما في نفسه انتهى (من أي فتادة رضى الله عنه قال سرنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة) مرجعه من حديثه كما جزم به بعضهم لما علم من حديث أبي هريرة ونوزع نفسه (وقال بعض القوم) قبل هو عمر وقال الحافظ ابن جرير أنف على تسمية هذا القائل (لوعرت بنا برسول الله) أي نزلت بنا آخر الليل فاسترحنا (قال أخاف أن تناموا من الصلاة) حتى يخرج وقتها من بين يدينا (قال بلال) المؤذن فلما أمته أنه يأتي على عادته في الاستقامة في مثل ذلك الوقت لأجل الأذان (أما وقفاكم) فاضطجعتوا) بهيئة المائتي (وأستد بال ظهوره إلى راحلته) التي يركبها (فعلبته حينها) أي بلال (فنام فاستيقظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد طلع حاجب الشمس) أي حرقها (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا بلال أين ما فات) أي أين الوفاة بقولك أنا ودفناكم قال صلى الله عليه وآله وسلم فلما أيقظه على اجتناب الدعوى والثقة

بالنفس وحسن الظن بها لا سيما في مظان القلب وسلب الاستعداد (هل) بدل (ما لقيت) مبنياً على قول الأيمن (على نومة) بالرفع فائبا من الناعل (مما) أي مثل هذه النومة في مثل هذا الوقت (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان الله يحب من أراحكم) أي من أيدىكم بأن قطع تعلقاتها وتعبها فافيا لها في الأباطيل (حين شاء) ورواه عليكم) عند اليقظة

(حينئذ ما بال لقم فأذن بالناس بالصلاة) من التأذين وفيه الأذان الثالثة وفيه قال أبو ثوراً جلا والشافعي في القديم وابن المنذر والأوزاعي وقال في الجديد لا يؤذن لها وهو قول مالك واختار النوري صحة التأذين لثبوت الأسانيد فيه وحمل الأذان هنا على الإقامة مشعقاً به عقب الأذان بالوضوء ثم ارتفاع الشمس ٢٦٩ فله كان المراد به هذا الإقامة لما أخر الصلاة

عنهم انهم يمكن جعله على المعنى الغري وهو محض الاسلام (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم ولا ينعيم في مستقره فتوضأ الناس (فلما ارتفعت الشمس وابتاضت) كما جرت أي صفت (فأم) صلى الله عليه وآله وسلم (فصلى) بالناس الصبح وفي الحديث من المنسواند جواز القياس الاتباع ما يتعلق بمصالحهم الدينية وغيرها ليكن بصيغة العسر من لا بصيغة الافتراض وان على الامام أن يراعي المصالح الدينية والاجتماعية مما يحل فرائض العبادة من وقتها بسعيه وجواز التزام الخادم القيام برأية ذلك والاعتناء في الأمور المهمة بالواجب وقبول العذر عن اعتذار بأمر سائق ونسوغ المطالبة بالوفاء بالالتزام وفيه خروج الامام بنفسه في الغزوات والسرايا والرد على منكر التذرية لانه لا واقع في الكون لا بقدر ومشرعية الجماعة في الفرائض ولا يلزم من عدم ذكر قضاء السنة الرتبة هنا عدم الوقوع لاسيما وقد ثبت أنه ركعهما في حديث أبي قتادة هذا عند مسلم واستدل به المذهب على أن الصلاة الوسطى هي الصبح لانه لا يمر أحدًا بمراقبة وقت صلاة غيرها وفيما قاله نظر لا يفتي واستدل به على قبول خبر الواحد وفيه جواز تأخير قضاء الثالثة عن وقت الاقامة مثلاً (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه) عن ابن عمر عن الخطاب (رضي الله عنه) (جاء يوم) جعفر (المهدي) في السنة الرابعة من الهجرة (بعد ما غرت الشمس) وفي رواية أن ذلك بعد ما انقضى الجهاد المعنى واحده

الاين وهذه الرواية اتفق عليها الشيخان فرواها البخاري من رواية معمر بن مسلم من رواية يونس بن يزيد وعمر بن الحارث قال البيهقي عقب ذكرهما والعديد أولي بالحفظ من الواحد قال وقد يجهل أن يكونا معنويين فتأمل مالك أحدهما وتقل الباقيون الآخر قال واختلف فيه أيضاً على ابن عباس قال وقد يجهل مثل ما احتسب في رواية مالك وقال النوري أن حديث عائشة وحديث ابن عباس لا يثبتان حديث أبي هريرة فإنه لا يلزم من الاضطجاع قبلهما أن لا يضطجع بعدهما ولعله صلى الله عليه وآله وسلم ترك الاضطجاع بعدهما في بعض الاوقات بينا الجواز ويحتمل أن يكون المراد بالاضطجاع قبلهما ما هو في نفسه صلى الله عليه وآله وسلم بين صلاة الليل وصلاة الفجر كذا ذكره الحافظ وفي نسخة صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة بعد ركعتي الفجر دأبل على جواز الكلام بعدهما واليه ذهب الجمهور وقد روي عن ابن مسعود أنه كرهه وروى ذلك الطبراني عنه وعن كرهه من التابعين سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح وحكى عن سعيد بن المسيب وقال ابراهيم الخضري كانوا يكرهون الكلام بعدهما الركعتين وعن عثمان بن أبي سليمان قال اذا طلع الفجر فليستكروا وان كانوا يركبوا وان لم يركبوه ما طالعكم اذا عرفتم الكلام في الاضطجاع تبين ذلك مشروعيته وعلت بسا سلفه لان من أن تركه صلى الله عليه وآله وسلم لا يمارض الامر للازمة الخاص بهم ولا حلك قوة القول بالوجوب والتمسك بالحديث بأن الاضطجاع كان على المشق الاين يشترط حصول المنعوع لا يكون الا بذلك لا الاضطجاع على الجانب الايسر ولا شذفي ذلك مع القدرة وأما مع التعذر فهل يحصل المنعوع بالاضطجاع على الايسر أم لا بل يشترط الى الاضطجاع على المشق الاين جزم بالثاني ابن حزم وهو الظاهر والحكمة في ذلك ان القلب معاني في الجانب الايسر فاذا اضطجع على الجانب الايسر غلبه النوم واذا اضطجع على الاين قلقل القلب وطلبه لمستقره (وهن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يصل ركعتي

الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس رواه الترمذي وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضاهما مع الفريضة لما نام عن الفجر في السفر) الحديث قال الترمذي بعده (أخرجه له) حديث يقرىب لانه عرفه الاين هذا الوجه وأخرجه ابن حبان في صحيحه وأما كفي المستدرك وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه والدارقطني والبيهقي والحديث الذي أشار إليه المصنف قد تقدم في باب قضاء النوايات من أبواب الاوقات والحديث استدله على أن من لم يركع ركعتي الفجر قبل الفريضة فلا يعمل بعد الصلاة حتى تطلع الشمس ويخرج الوقت المنهي عن الصلاة فيه والى ذلك ذهب النوري

هي الصبح لانه لا يمر أحدًا بمراقبة وقت صلاة غيرها وفيما قاله نظر لا يفتي واستدل به على قبول خبر الواحد وفيه جواز تأخير قضاء الثالثة عن وقت الاقامة مثلاً (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه) عن ابن عمر عن الخطاب (رضي الله عنه) (جاء يوم) جعفر (المهدي) في السنة الرابعة من الهجرة (بعد ما غرت الشمس) وفي رواية أن ذلك بعد ما انقضى الجهاد المعنى واحده

(بالحديث كذا في ريش) لانهم كانوا السبب في تأخيرهم الصلاة عن وقتها ما لا يحصى وكانوا يقعون في الغربة
 (قال ابن قول الله ما كنت أصلي العصر) أي ما كنت (حق) كانت الشمس تغرب أي إلى أن غربت الشمس لأن كذا إذا
 تجردت عن الشيء كان معناه شياؤا وان دخل ٢٧٠ عليه أي كان معناه انما لان قولك كذا زيد بقوم معناه اثبات قرب

القيام وقوله ما كذا زيد بقوم
 معناه أي قرب الفعل وهو أي
 قرب الصلاة فانتقلت الصلاة
 بالطريق الأولى (قال النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم) والله
 ما علمت الله ما لي بالعلماء (وإذا
 بالمدينة فتوضأ) صلى الله عليه
 وآله وسلم (للصلاة وتوضأنا لها
 فصل في العصر) بنسب جماعة
 (بعد ما غربت الشمس ثم صلى
 بعدها المغرب) هذا لا يمتنع
 دليلا للأول بوجوب ترتيب
 الفوائت الا اذا قلنا ان الله
 صلى الله عليه وآله وسلم المبردة
 للوجوب نعم لهم أن يستدلوا
 به وهو قوله صلى الله عليه وآله
 وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي
 وقد اعتبر ذلك التام في أشياء
 غير هذه وفي المواطن مارتق
 أخرى أن الذي فتنهم الظاهر
 والعصر واجب بأن الذي في
 العصر يصيب العصر وهو أربع
 ويزيده حديث علي رضي الله
 عنه شغلونا عن الصلاة الوسطى
 صلاة العصر وقد يجمع بأن
 وقعة المذنب كانت أياما في يوم
 الظهور في الآخر العصر وصلوا
 تأخيرهم صلى الله عليه وآله وسلم
 في التسبيل أو لم ينسب اليه
 لم يمتنع من الصلاة وكان

وابن المبارك والشافعي وأحمد واسحق حكي ذلك الترمذي عنهم وسكانه الخطابي عن
 الأوزاعي قال المراقق والصحيح من مذهبنا أن في التأخير عن الصلاة ما لا يكون
 أدرا ولا حديث لا يدل على تأخير الصلاة في ركعة ما قبل صلاة العصر لا بد طوع
 الشمس وليس فيه إلا أمران أحدهما ما علمنا أن صلوات ما بعد طالع الشمس ولا شك
 أنهم ما إذا تركوا في وقت الاداء فلا في وقت القضاء وليس في الحديث ما يدل على المنع من
 فعله ما بعد صلاة العصر ويدل على ذلك رواية الدارقطني والحاكم والبيهقي فأنما ما لا يمتنع
 لم يصل ركعتي الظهر حتى تطلع الشمس فليصل ما قبل ما يدل على عدم الكراهة أيضا حديث
 قيس بن عمرو وأبو ابن سمعيل على اختلاف الروايات عند الترمذي وأبو داود وابن
 ماجه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فافقت الصلاة فصليت معه العصر ثم
 انصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجدني أصلي فقال له يا قيس أصلاتان معا قلت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فلا إذن ولما نظرت أي داود قال رأي رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يصلي بعد صلاة العصر ركعتين فقال صلاة العصر ركعتان
 فقال الرجل أي لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلها ما فليصل ما الآن فسكت قال
 الترمذي إنما يروى هذا الحديث من سلا واسناده ليس بموصول لأن فيه محمد بن إبراهيم عن
 قيس بن عمرو وعبد الله بن سمعيل من قيس وقول غيره ذي أنه من سلا ومنه قطع ليس بموصول
 جاهدته الامن رواية يحيى بن عبد الله عن أبيه عن جده قيس ورواه ابن خزيمة في صحيحه وابن
 حبان من طريقه وطريق غيره والبيهقي في سننه من يعنى بن سمعيل عن أبيه عن جده
 قيس المذكور وقد قيل ان سمعيل بن قيس لم يسمع من أبيه فيصعب ما قاله غيره الذي من
 الانقطاع وأجيب عن ذلك بأنه لم يعرف الفائل بذلك وقد أخرجه أيضا الطبراني
 في الكبير من طريق آخر متصل فقال حدثنا إبراهيم بن متوكل الأصماني حدثنا أحمد
 ابن الوائس بن برد الأسدي حدثنا أيوب بن مويدي عن ابن جريج عن عطاء بن قيس بن
 مسلم حدثنا أنه دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ولم يكن صلى الركعتين صلى
 مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما قضى صلاته قام فركع وأخرجه ابن حزم في المحلى من
 رواية الحسن بن ذكوان عن حماد بن أبي رباح عن رجل من الأنصار قال رأي رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يصلي بعد الفداء فقال يا رسول الله لم أكن صليت ركعتي
 الظهر فصليت معك الآن لم يقل شيئا قال المراقق واسناده حسن ويحتمل أن الرجل هو
 قيس المتقدم ويؤيد الجواز حديث ثابت بن قيس بن شماس عند الطبراني في الكبير
 قال أتيت المسجد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فلما سلم النبي التفت إلي وأنا أصلي
 بجليل ينظر إلي وأنا أصلي فلما فرغت قال ألم أقبل معك قلت نعم قال فلهذه الصلاة فقلت

فقلت قيس نزل صلاة الخوف وظاهر الحديث أنه لا حاجة بذلك من قوله فقامت معه ما رواهنا
 بل وقع في رواية الاسمي بالتدريج شبهة اذ فيها فعل بنا العصر قال في الفتح وفي الحديث من الفوائد ترتيب الفوائت والاكت
 على وجوبه مع المذكور لأمع النسبين وقال الشافعي لا يجب الترتيب فيها واحتجوا فيها بالاذن فافقت في وقت جاهد

صديق هل يبدأ بالمائة وان خرج وقت الحاضر أو يبدأ بالحاضر أو يخبر فقال بالاول مالكا الثاني الشافعي وأصحاب الرأي
وأكثر أصحاب الحديث وشو قال بالثالث أشهب وقال عياض محمل الخلاف اذا لم يتكبره لوان القواث فاما اذا كثرت فلا
خلاف في أنه يبدأ بالحاضرة واختلاف في حدان قيل ففيل صلاة يوم ٢٧١ وقيل أربع صلوات وفيه جواز العين
من غير احتساب الا اذا انقضت

من غير احتساب الا اذا انقضت
مصلحة من زيادة طمأنينة أو نفي
نوحهم وفيه ما كان للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم من مكادهم
الاخلاق وحسن الثاني مع
احتسابه وثالثهم وما يابى في
الاحتساب في ذلك وفيه احتساب
قضاء القواث في الجماعة وبه
قال أكثر أهل العلم الا لا يثبت مع
أنه أجاز صلاة الجمعة جماعة
اذا قامت والاقامة للصلاة
المائة واستدل به على عدم
مشروعية الاذان للمائة
وأجاب من اعتبره بأن المغرب
كانت حاضرة ولم يذكر الراوي
الاذان لها وقد عرف من عادته
صلى الله عليه وآله وسلم الاذان
للحاضرة فدل على ان الراوي

نزل ذكر ذلك لأنه لم يقع في نفس
الامر وقد عقب باحتمال أن يكون
المغرب لم يتم بإيقاعها الا بعد
خروج وقتها على رأى من ذهب
الى القول بتضييقه ومعكس
ذلك بعضهم فاستدل بالحديث
على أن وقت المغرب متسع لأنه
قدم العصر عليهم اولو كان حقيقا
ابدا بالمغرب ولا سيما على قول
الشافعي في تقديم الحاضرة وهو
الذى قال بأن وقت المغرب
صديق فيحتاج الى الجواب عن

يارسول الله ركنة الفجر خرجت من منزلي ولم أكن صليتم ما قل فلم يعجب ذلك على وفي
استناده الجراح بن متهال وهو منكر الحديث قاله البخاري ومسلم ونسبه ابن حبان الى
الكذب وفي الحديث مشروعية قضاء النوافل الراتبة وظاهره وسواها كانت لعذر او غير
عذر وقد استأنف العلماء في ذلك على أقوال أحدها احتساب قضاء المطلقا وما كان
القواث له عذر أو اجبر عذر لانه صلى الله عليه وسلم أطلق الامر بالقضاء لم يقيد به بالعذر
وقد ذهب الى ذلك من الاحتساب عدا الله بن عمر ومن التابعين عطاء وطاوس والقاسم
ابن محمد ومن الائمة ابن جريج والاوزاعي والشافعي في الجديد وأجروا صحق ومحمد بن
الحسن والمزني والقول الثالث انها لا تقضى وهو قول أبي حنيفة ومالك وأبي يوسف
في أشهر الروايتين عنه وهو قول الشافعي في القديم ورواية عن أحمد والشعور ورض
مالك قضاء ركعتي الفجر بعد طلوع الشمس والقول الثالث التفرقة بين ما هو مستقل
بنفسه كالعيد والضحى فيبقى وبين ما هو تابع لغيره كرواتب القرائن فلا يقضى
وهو أحد الأقوال عن الشافعي والقول الرابع ان شاء قضاها وان شام لم يقضها على
التخيير وهو مروي عن أصحاب الرأي ومالك والقول الخامس التفرقة بين الترتيل والند
نوم أو نسيان فيبقى أو لا يعيد عذر فلا يقضى وهو قول ابن حزم واستدل به عموم قوله
حين نام عن صلاة الحديث وأجاب الجمهور ان قضاء النار لا اله الله عدا من باب الاولى
وقد قدمنا الجواب عن هذه الاولوية

«باب ما جاء في قضاء ساق الظهر»

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا لم يصل أو بعاقيل الظهر صلاها
بهذه الروايات الترمذي وقال حديث حسن غريب وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم اذا قامت الاربع قبل الظهر صلاها بعد الركعتين بعد الظهر ورواه ابن
ماجه) الحديث الاول رجال استناده ثقات الا بعد الوارث بن سعيد الله العتكي وقد ذكره
ابن حبان في الثقات وقد حذ عنه الترمذي كما قال المصنف وقال انه غريب فان عرفت من
حديث ابن المبارك من هذا الوجه قال وقد رواه قيس بن الربيع عن شعبة عن خالد
الحذاء نحو هذا ولا يعلم أحد رواه عن شعبة غير قيس بن الربيع والحديث الثاني رواه
ابن ماجه عن محمد بن يحيى ويزيد بن أحرز ومحمد بن عمر ثلاثتهم عن موسى بن اود
السكوني عن قيس بن الربيع عن شعبة عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن عائشة
وكاهم ثقات الا قيس بن الربيع نفسه مقال وقد وثق وفي الباب عن عبد الرحمن بن أبي ليلى
مرسلا عند ابن أبي شيبة قال قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قامت أربع قبل

هذا الحديث وهذا في حديث جابر وأما حديث أبي سعيد فلا يأتى فيه هذا الما تقدم فيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم من الليل انتهى
ورواه هذا الحديث الستة ما بين بصري ومديني وفيه الحديث والعنينة والقول وأخرجه البخاري أيضا في صلاة التلوف
والغازي ومسلم في الصلاة وكذا الترمذي والشافعي (عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رواية (أما من لم يركع ركعتين بعد الصلوة فليقل) وهو في المكتوبة وثالث في المفارقة الموقوفة
والأصلي وقيل في الصلاة (إذا ركعها) صادرا بالمكتوبة وجوبا ثالث بلا ذكر وثالث ثالث بعد ركعتين
ونيسان في الصلاة المفارقة (لا تداودها) ٢٧٢ أي لثلاث الصلاة الموقوفة (الأصل وأقم الصلاة كركي) قال عياض فيه

فيه على ثبوت هذا الحديث
وأخذ من الآية التي تضمنت
الامر بالصلاة عليه السلام وأنه
عياضنا اتباعه وقال غيره
استشكل كل وجه استدلالكم من
الآية فإن في ذلك كراهة
لأن كركي هو الصلاة لا ذكر
اختلاف القولين في تأويلها وعلى
كل فلا يعلى ذلك قال ابن جرير
ولو كان المراد الصلاة لكان ذكرها
كان التذييل لذكرها وأصح
ما يجب بان الحديث فيه تغيير
من الراوي وإنما هو للذكر
بلام التعمير في رأي القصر كما
في سنن أبي داود وفيه وفي مسلم
زيادة وكان ابن شهاب يقرؤها
لأنه يقرأ، ثانياً به، لأن
استدلاله صلى الله عليه وآله
ولم انسا كان هذا القصة فإن
معناها للتذكير أي لو كانت
التذكرة قال عياض وذلك هو
الماضي لسبق الحديث وعرف
أن التغيير صدر من الرواة من
الامام جلالاً ومن دونهم لأن
الامام حالاً ولا من فوقه
قال في الصحاح المذكرى يفيض
النيسان انتهى كذا في الزركاني
على الموطأ والامر في الآية
لأمر صلى الله عليه وسلم في الصلاة
الله عليه وآله وسلم بقراءة هذه

الظهر من الصلاة بعد الظهر والحدوثان يدلان على مشروعية المحافظة على السنن التي قبل
الغرائض وعلى امتداد وقتها إلى آخر وقت الغريضة وذلك لأن الوقت كان أو طامم الخرج
يعمل الغرائض لكان فعلها بعد الصلاة وكانت مقدمة على فعل سنة الظهر
وقد ثبت في حديث الباب أنها كانت تعمل بعد ركعتي الظهر ذكره في ذلك العراقي
قال وهو الصحيح عند الشافعية قال وقد يعكس هذا فيقال لو كان وقت الأداء
بأنها قدمت على ركعتي الظهر وذكر أن الأول أولى (ومن أم سنة ثالث سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم ينهي عن ركعتين بعد العصر ثم رأيت به صلى الله عليه وسلم
صلاة ما قاله صلى الله عليه وسلم ثم دخل وعندي أسوة من بني حرام بن الأصم ففعلها ما
فارسات إليه بطارية فقلت قولي بحديثه فقول في قولك إن أم سنة يا رسول الله ففعلت
أنهى عن هاتين الركعتين وأراد أنهما ما كان أشار بيده فاستأخر في فعله ففعلت
الطارية فاستأخر بيده فاستأخرت هذه ففعلت العصر ففعلت ما بينت أي أمية سألت عن
الركعتين بعد العصر فإنه أتاني فاس من بني عبد النسي ففعلت من الركعتين اللتين بعد
الظهر ففعلها ما كان شافعية وفي رواية لا يجزئها صلاة ما قبلها ولا بعدها
قوله أما حين صلاهما فإنه صلى العصر هذا اللفظ مسلم وانظر البخاري ثم رأيت به صلى الله عليه وسلم
حين صلى العصر قوله من بني حرام ففعلت الركعتين قوله فصلهما يعني بعد الدخول
قوله فاستأخر بيده فيه جواز الإشارة باليد في الصلاة لأن كمال المصلي في حاجته وقدة قد تم
البحث في ذلك قوله يا بنيت أي أمية هو والد أم سنة واسم هذه بقية وقيل صلى بن المغيرة
المخزومي قوله عن الركعتين يعني اللتين صليتهما الآن قوله فإنه أتاني فاس من بني
عبد القيس زادي المخازي بالاسلام من قومهم فسألوني وفي رواية للطحاوي فاستأخرت أم
ذكرتهم فذكرت أن أمية ما في المسجد والناس يرون فصلتها مع غلظة وجهه ولم يركعها
آخر بقية ما في حال نشغتي بوجه آخر قد علم على ومن بني تميم أو جاءني صدقة قوله
فهم ما كان زاد الطحاوي ففعلت أمرت بهما فقال لا ولا لكن كنت أصليهما بعد الظهر
ففعلت عنهما فصلتهما الآن قوله ما رأيت به صلاة ما قبلها ولا بعدها اللفظ الطحاوي لم
أره صلاهما قبل ولا بعده وعند الترمذي وسنة عن ابن عباس قال إنما صلى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم الركعتين بعد العصر لأنه أتاهما ففعلت عن الركعتين بعد الظهر
فصلاهما بعد العصر ثم لم يذكر ذلك في هذا المتن الوقوع فثبت في صحيح مسلم أن
عائشة قالت كان يصلي ما قبل العصر ففعلت عنهما أو يصلي ما بعدهما بعد العصر ثم
أثبتهما وكان إذا صلى صلاة أثبت أي داوم عليها وفي البخاري عن النبي قالت ما ترك النبي

الآية على أن هذا يترفع أيضاً وهو الصحيح في الأصول ما لم يرد فافهم وإذا شرع القضاء فافهم
مع سقوط الأثم فالأصل الأولى وإطلاق الصلاة في الحديث يشمل النوازل الموقوفة ثم ذلت السبب كالسكوف لا يصور فيها
فوات فلا تدخل ورواه الخمسة بغير يون الأشيخ البخاري بألفهم فذكر وفيه التعديت والاعتناء وأخيرج مسلم في الصلاة

وكذا أبو داود (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أنكم لم تزلوا في ثواب صلاة ما انتظرت الصلاة) حكم بذلك تأنيس الأصحاب ومعرفة قائلهم أن منتظر الخبير في خير ورواه الخمسة كلهم بصريون وفيه التحديث والقول وأخرجه مسلم (حديثه) أي حديث أنس (على رأس مائة سنة ٢٧٣ تقدم) في باب العلم (وفي رواية عن ابن عمر

رضي الله عنهم) قال النبي صلى

الله عليه وآله وسلم لا يفتي من

هو اليوم على ظهر الأرض

كأهل (أحد) ممن تروونه أو تعرفونه

قال ابن عمر (يريد بذلك) أي بوله

مائة سنة (أنهم اتخروا ذلك القوم)

الذي هو فيه فلا يفتي أحد من كان

موجودا حال ذلك المقالة وفي ذلك

علم من أعلام النبوة فإنه استقرئ

ذلك فكان آخر من ضبط عمره من

كان موجودا إذ ذاك أبو الطفيل

عامر بن وائل وقد اجمع المحدثون

على أنه كان آخر الصحابة موتا

وغاية ما قيل فيه أنه بقى إلى سنة

عشر ومائة وهي رأس مائة سنة

من مائة صلى الله عليه وآله

وسلم قال الزوي وغيره احتجاج

البخاري ومن قال بقوله لم يرد

الحديث على موت الخضر

والجوهري على خلافه فهو عام

أريد به الخصوص وقيل احتجوا

بالأرض عن الملائكة وقالوا

خرج عيسى من ذلك وهو حي

لأنه في السماء لافي الأرض

وخرج إبليس لأنه على الماء أو

في الهواء أو بعد من قال اللام في

الأرض لأنه سد والمراد أرض

المدينة قال الحافظ وأطلق أنها

للعوم ويقتول جميع بني آدم

وأما من قال إن المراد أمة محمد

صلى الله عليه وسلم السجدين بعد العصر عندى قط وفيه عنهما ركعتان لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يذعهما سرا ولا علانية ركعتان قبل صلاة الصبح وركعتان بعد العصر وفيه ما يصح أنما كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي في يوم بعد العصر الأصلي ركعتين وقد جمع بين رواية النبي وروايات الأئمة بحديث النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعلهما في المسجد والأئمة على البيت وقد عرفت حديث الباب من قال يجوز قضاء القوائت في الأوقات المكروهة ومن أجاز التفضل بعد العصر مطلقا لم يتصد الصلاة عند غروب الشمس وأجاب من أطلق الكراهة بان ذلك من خصائصه والدليل عليه ما أخرجه أبو داود عن عائشة أنها قالت كان يصلي بعد العصر وينهى عنه ما يؤصل ويمنع من الوصال وما أخرجه أحمد عن أم سلمة أنها قالت فقلت يا رسول الله أتقضيها إذا فاقها قال لا قال البيهقي وهي رواية ضعيفة وقد احتج بها الطحاوي على أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم قال البيهقي الذي اختص به صلى الله عليه وسلم المداومة على ذلك لأصل القضاء اه وعلى تسليم عدم اختصاصه بالقضاء بل بمجرد المداومة كإدله عليه حديث عائشة المذكور فليس في حديث الباب الإجازة لاجواز التفضل مطلقا وللعلماء في ذلك مذاهب يأتي ذكرها ويان الرابح منها في باب الأوقات المنهى عن الصلاة فيها وللهديث فوالله ليس هذا يحل بسطها وقد أشار في الفتح قبيل كتاب الجنائز إلى بعض منها

(باب ما جاء في قضاء سنة العصر)

(عن أبي سامة بن عبد الرحمن أنه سأل عائشة عن السجدين اللتين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما بعد العصر فقالت كان يصليهما قبل العصر ثم انه شغل عنهما أو نسيهما فأصلاهما بعد العصر ثم أتتهما وكان إذا صلى صلاة داوم عليهما رواه مسلم والنسائي وعن أم سلمة قالت شغل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الركعتين قبل العصر فصلاهما بعد العصر رواه النسائي وعن سميرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجوز بعنا ولم يكن عنده ظر بظاه ظهر من الصدقة فجعل يفسه بينهم فحبوه حتى أرفق العصر وكان يصلي قبل العصر ركعتين أو ماشاء الله نصلى العصر ثم رجعت فصلى ما كان يصلي قبلها وصلى إذا صلى صلاة أو فعل شيئا يحب أن يداوم عليه رواه أحمد الحديث الأول بطريق وأما هذا الذي ذكره المصنف أحدها والحديث الثاني رجاله رجال الصحيح وقد أخرجه أيضا البخاري ومسلم وغيرهما لكن إسناده فيه قول عن الركعتين قبل العصر بل في نفسه التصريح بان الركعتين اللتين شغل عنهما هما الركعتان اللتان

نيل في صلى الله عليه وآله وسلم لم سواء أمة الاجابة أو أمة الدعوة وخرج عيسى والخضر لانهما ليسا من أمة فهو قول ضعيف لان عيسى يحكم بشر بعته فيكون من أمة والقول في الخضر ان كان حيا كالأقول في عيسى انهم في وقد عرفت ذلك في تفسيرنا فتح البيان في ذكر قصة الخضر ما هو الصواب في هذا الباب (عن عبد الرحمن بن أبي بكر)

العائق (رضي الله عنه) قال ان أصحاب المدينة التي كانت بالبحر السعيد النبوي ملاذ لعلماء كانوا انما الفقراء يأوون إليها (وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان عند طعام اثنين فليذهب بشاثل من اهل الحصة (وان كان عند طعام اربع فليذهب منه اربعة فاحسن) مع الخمس اى يذهب منه واحد او اثنين او الماردان

بعد الظهور والحديث الثالث في استناد حفظه السدي وهو ضعيف وقد أخرجه
أبنا الطبراني وأشار إليه الترمذي وأحاديث الباب يدل على مشروعية قصارى ما ركن في
العصر بعد فعل الفريضة فيكون تضاريفه في ذلك الوقت مخصوصا بالحدود ما ركن في الحديث الثاني
وسبق في البحث مسنوني في باب الاوقات المنعنى عن الصلاة فيها وأما الادوية على ذلك
فمقتضية بإصلي الله عليه وسلم كذا تقدم وأعلم انهم قد أخذوا من الأحاديث في الدافعة المنعولة
بعد العصر هل هي الركنتان بعد الظهور المتعلقةان به أو هي سنة العصر المنعولة قبله
ففي حديث أبي سارة المتقدم في الباب الأول وكذلك حديث ابن عباس المتقدم التفسير
بانهم أركنوا الظهور وفي أحاديث الباب المنعوا ركعتا العصر ويمكن الجمع بين الروايات
بان يكون هو احدى من قال بعد الظهور ومن قال قبل العصر الوقت الذي بين الظهور والعصر
فيصح أن يكون هو احدى الجمع منة الظهور المنعولة بعد أو سنة العصر المنعولة قبله وأما
الجمع بعد الواقعة وأنه صلى الله عليه وسلم تغل نارة عن أحداهما وتارة عن الأخرى
فبعد لأن الأحاديث عصر حجة بأنه دأوم عليهم وأول ذلك يستلزم أنه كان يصلي بعد العصر
أرسله ركعتان ولم ينقل ذلك أحد

• باب أن الوثيقة مؤكدة وأنه جائز على الراسل •

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يوتر فإنه من ذنابوا أجمعين وعن

علي رضى الله عنه قال الوتر ايس بحجم كهية المكتوبة والحمد لله رب العالمين صلى

الله عليه وسلم رواداً حمداً والانساني والترمذي وابن ماجه واندلسه ان الوتر ايس بجهنم ولا

كَمَا لَكُمْ كِتَابٌ مِّنْ قَبْلِ هَٰذَا يَتْلُوهُ هَٰؤُلَاءِ ۚ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ۚ

أوتروا فان الله وتر يحب الوتر وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتروا لي

رواه الجماعة وعن أبي أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن أحدكم حتى يؤمن بآياتي كلها

أحب أن نوتر بعضنا فإنتهمل ومن أحب أن نوتر ثلاثاً فإنتهمل ومن أحب أن يوتر

[illegible]

ورواه ابن المنذر وقال فيه الإترس (واحد) أما حدثت أي طرقة فأنخرجه

هذا ابن أبي شيبة روى عنه أحمد بن محمد بن مرة قال فيه أبو زرعة شيخ صالح وضعه في أبو طالب

البحاری و اما حدیث علی بن فضال فی الترمذی و صحیحہ الحاکم و اما حدیث ابن عمر فاخرجه

بجاءه كذا المصنف وأما حديث أبي أيوب فان ترجمته أيضا ابن حجر وابن

الحمد لله الذي جعلنا من آل أبي طالب في الدنيا والآخرة

كان عنده طعمه امة خمسة فلذهب
إساده وكناسة أولاتنوبع
والكناسة في كونه يزيده كل
واحد واحد اقط ان يشبههم
في ذلك الوقت لم يكن متسما
بني كان عنده مثل ثلاثة اونس
لا يصبق عليه ان يطعمه الرابع
من قوتهم وكذلك الأربعة فها
فوقها ولا لاجحة واستقط منه
ان السلطان يترقى في المسجة
النقر على أهل المسجة بقدر
مالا يجمع بهم (وان ابا بكر)
المدين يرضى الله عنه (جا)
بثلاثة من أهل المسجة فافطار
النبي صلى الله عليه وآله (وسلم
بعشرة منهم) قال (عبد الرحمن
نهور) أي الشبان (أما في الدار
(وأبي رأى فلا أدري قال)
ولأربعة أهل قال أي عبد الرحمن
(وأهراق) أجمعة بنت عدي
ابن نيس السهمي (وساكنهم ينما
ويحببني أبا بكر) والمراد انه
شركتهم فيهم حتى انهم (وان ابا
بكر) رضى الله عنه (تتبعي)
أي أكل العشاء وهو طعم آخر
انهم اود (عند النبي صلى الله عليه
وآله (وسلم ثم أمث) في داره
(حديث) بالثلاثة (صليت العشاء)
مبقيا لنفسه ول (تخرج) أبو
بكر الى رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم (ذات البت) عنده (محقق نفي) (المحقق نفس) (الذي على الله عامه) (آله وسلم) رفته

وليس من شك أن قوله إن أياها كرهتني (خفاء بعد ما مضى من الليل ما شاء الله تعالى لها من أمة) أم وماتت ذنبك
وهذان بضم الدال أحد في أواسين بن عمير بن مالك بن كنانة (وما بعد من أضيافك أو عات ضيفك) بالانفراد مع كرم

ثلاثة لارادة الجلس (قال) أبو بكر لا يثبت (أو ما عشتهم) بهمزة للاستعظام (قالت أبو) أي امتنعوا من الكل (حتى يحيى) قد عرضوا) بضم العين وكسر الراء الخفيفة أي عرض الطعام على الأضياف وفي رواية يفتح العين أي الأهل من الولد والمرأة والخدام على الأضياف (قأبو) أن ياكلوا (قال) عبد الرحمن ٢٧٥ (قد ذهب أنا فاخبات) خوفا من أبي وشقه (فقال)

أبو بكر (يا غثرى) بضم الغين وسكون الذون وفتح المنة وضما أي ياتقبل أو ياجاهل أو يادى أو يالتم (الخروج) أي دعا على ولده بالبدع وهو قطع الأذن أو الألف أو المشقة (وسب) ولده ذنا منه أنه فرط في حق الأضياف (وقال) أبو بكر لما تبين له أن التامع منهم (كاوا) لأهنا) نأديا لهم لأنهم تحكموا على رب المنزل بالخضوع لهم ولم يكفوا بولده مع اذنه لهم في ذلك أو هو خير أي أنكم لم تفتنوا بالطعام في وقته وهذا ينبغي الحيل عليه ثم حلف أبو بكر أن لا يطعمه (نقال والله لا أطعمه أبدا وإيم الله ما كانا نحن من أمة إلا ربا) الطعام أي زاد (من أسئلها) أي الأمة (أكثر منها) (قال) عبد الرحمن يعني (حتى شبعوا وصارت) أي الأمانة (أ كثر) وفي رواية أكبر (عما كانت قبل ذلك فنظر إليها أبو بكر) رضى الله عنه (فاذا هي) أي الأمانة أو الخفنة (كما هي) على حالها الأول لم تنقص شيئا (أو هي) (أكثر منها فقال) أبو بكر (لا رات) أم عبد الرحمن (يا أخت بني قراش) أي يامن هي منهم وقد اختلفت في نسبها

وقته قال المافظ وهو الصواب وفي الباب عن أبي هريرة غير حديث المذكور في الباب عند البيهقي في التلخيصات بالنظر أن الله وتر يجب الوتر فأوتروا بأهل القرآن وعن ابن عمر وعند ابن أبي شيبة وأحمد بن حنبل بن زاذلم صلاة حافظوا عليها وهي الوتر وفي أسناده ضعيفان وعن يزيد بن عطاء بن داود بالنظر الوتر حتى فن لم يوتر فليس منا الوتر حتى فن لم يوتر فليس منا ورواه البخاري في المستدرک ولم يكره لفظه وقال هذا حديث صحيح وعن أبي بصير عن أحمد بن حنبل بالنظر أن الله زادكم صلاة وهي الوتر فلوها فيما بين العشاء إلى الفجر ورواه الطبراني بالنظر فأنقلوا أصابعه وعن سليمان بن صرد عن عبد الطبراني في الأوسط بلفظ وأوتروا فأنقله وتر يجب الوتر وعن ابن عباس عن عبد البر بالنظر أن الله قد أمركم بصلاة وهي الوتر وعن ابن عمر عند البيهقي بالنظر أن الله زادكم صلاة وهي الوتر وفي أسناده مقال وعن ابن مسعود عند البر بالنظر الوتر واجب على كل مسلم وفي أسناده جابر الجعفي وقد ضعفه الجاهل ورواه الثوري وله حديث آخر عند أبي داود وابن ماجه بالنظر حديث أبي هريرة الذي ذكرناه عن عبد الله بن أبي أوفى عن عبد البيهقي بلفظ حديث أبي بصير المنة قدم وفي أسناده أحمد بن حنبل بن مذهب وهو ضعيف وعن علي بن عبد الله السني بنحو حديث أبي هريرة الذي ذكرناه عن عيسى بن عامر وعمر بن العاص عن عبد الطبراني في الكبير وفي الأوسط بنحو حديث أبي بصير وعن معاذ بن أحمد بن حنبل بن مذهب حديث أبي بصير وعن ابن مسعود حديث آخر عند الطبراني في الصغير بالنظر الوتر على أهل القرآن وعن ابن عباس حديث آخر عند أحمد والطبراني والدارقطني والبيهقي بلفظ ثلاث على فرائض وهي لكم تطوع الفجر والوتر وكعتا الفجر وأخرجه أيضا البخاري في المستدرک شاعدا على أن الوتر ليس بحتم وسكت عليه وقال البيهقي في روايته ركعتا الفجر يدل ركعتي الفجر وعن أنس عند الدارقطني بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت بالوتر والأضحية ولم يعزم علي وفي أسناده عبد الله بن عمر وهو ضعيف وعن جابر عند المروزي بلفظ أني كرهت أن أؤخسب أن يكتب عليكم الوتر وعن عائشة عند الطبراني في الأوسط بلفظ ثلاث هن على فريضة وهن لكم سنة الوتر والسواك وقدم الليل وأعلم أن هذه الأحاديث إنما ما يدل على الوجوب كقوله فليس منا وقوله الوتر حتى دفعوه وأوتروا وحافظوا وقوله الوتر واجب وفيما ما يدل على عدم الوجوب وهو بقية أحاديث الباب فتكون صارفة لما يشعر بالوجوب وأما حديث الوتر واجب فلو كان صحيحا أسكن مشكلا لما عرفنا ذلك في باب غسل يوم الجمعة من أن التصريح بالوجوب لا يصح أن يقال أنه مصروف إلى غيره بخلاف بقية الألفاظ المشيرة بالوجوب وقد ذهب الجمهور إلى أن الوتر غير واجب بل سنة وخالفهم أبو حنيفة فقال أنه واجب روى عنه أنه فرض وعكسها

اختلفا كثيرا ذكره ابن الأثير (ما هذا) استعظام عن حال الأمانة وابن عساكر ما عنه (قالت) أم رومان (لا) حتى تغير ما أقوله (د) حتى (قوة عيني) صلى الله عليه وآله وسلم وفيه الخلق الخلق أو المراد وحالي قرة عيني أو ألفة لأزله وقرة العين بهرهم العين المسيرة روى عما يصعبه الإنسان لأن العين قرة يلوغ الأمانة فالعين تقرو ولا تنسوف شيء وجهه لا يكون ضيقا

عرفت من الأدلة الدالة على الوجوب وأجاب عليه بالجهور وعامة قدم قال ابن المنذرولا
أعلم أحد وافق أبانخينة في هذا وأورد المصنف في الباب حديث ابن عمر أنه صلى الله
عليه وسلم أوتر على بعيره للاستدلال به على عدم الوجوب لأن الزينة لا تقتضي عدم الوجوب
والأدلة وكذلك ما رده حديث أبي أيوب للاستدلال به على عدم الوجوب وهو أنما يدل على عدم
الوجوب وهو أنما يدل على عدم الوجوب وأجاب عليه في التعيين على عدم الوجوب منطلقا ويمكن
أنه أورد للاستدلال به على الوجوب لقوله فيه حتى وعن الأدلة الدالة على عدم الوجوب
الوتر ما اتفق عليه الشيخان من حديث طلحة بن عبيد الله قال جاز رجل إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم من أهل نجد الحديث وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تجس
صلوات في اليوم والليله قال هل على غير ما قال لا إلا أن اطوع وروى الشيخان أيضا
من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذ إلى اليمن الحديث وفيه
فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليله وهذا من أحسن ما يستدل به
لأن بعث معاذ كان قبل وفاة صلى الله عليه وسلم وبغيره وأجاب بالجهور أيضا عن الأحاديث
الباب المأثور بالوجوب بأن أكثرها ضعف وهو حديث أبي هريرة وعبد الله بن عمر
وبريدة وسليمان بن صرد وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وابن أبي أوفى وعائشة بن
عباس ومعاذ بن جبل ~~هكذا~~ قال العراقي وفيه ما لا يثبت به المطلوب لاسيما مع قيام
بالمنه من الأدلة الدالة على عدم الوجوب

«(باب الوتر بر كعة وثلاثة وخمس وسبع وتسع بسلام
واحد وما يتقدمه من الشدح)»

(عن ابن عمر قال قام رجل فقال يا رسول الله كيف صلاة الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل منى منى فإذا خفت السج فارتد بواحدة وراها الجماعة وزاد أحد في رواية صلاة الليل منى منى يسلم على كل ركعتين ودك الحديت ويسلم قبل أن يركعاً منى منى قال يسلم على كل ركعتين) الحديث زاد فيه الخمسة صلاة الليل والنار منى منى قد اختلص في زيادة قوله والنار فتنة بها إجماعاً لأنهم من طريق علي الباري الأزدى ابن ابن عمرو بن وهب عن عبد ابن معين وقد سألنا جماعة عن أصحاب ابن عمرو يزيد كروانيه أنهم راووا قال النار فتنة في العمل إنما هوهم وقد سمعنا ابن شريفة وابن حبان والحاكم في المستدرک وقال روايتهم انقادت وقال الخطابي إن سبيل الزيادة من التثنية أن تقول يسلم وقال البيهقي هذا حديث صحيح وعلي الباري استخرج مسلم والزائدة من التثنية مقبولة وقد سمعناه بهاري لما سئل عنه ثم روى ذلك بسنده إليه قال وقد روي عن محمد بن سيرين عن ابن

عنهم انما الله اعلم كم مع كل رجل) أي مدد لهم وزاد لهم رواية منهم (م) (فاذا كان منها) أي من الاطعمة
 (أبوهم) أو كما قال (عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه) والذين من أبي عثمان الراوي ومطابقة الحديث لهذا المقام
 الشامل أبي بكر عبيدة بن أبي بكر رضي الله عنه والذين من أبي عثمان الراوي ومطابقة الحديث لهذا المقام

الحديث خمسة وفيه رواية صحابي عن صحابي ومختصر وهو أبو عثمان والحديث والعنة والقول وأخرجه البخاري أيضا في
علامات النبوة والادب ومسلم في الاطعمة وأبو داود في الايمان والنذور
* (باب بدء الاذان) * هو في اللغة الاعلام قال تعالى واذان ٢٧٧ من الله ورسوله واشتقاقه من الاذن

بفتح السين وهو الاستماع وفي
الشرع اعلام مخصوص بوقت
الصلاة بالفاظ مخصوصة في
أوقات مخصوصة قال القرطبي
الاذن على قلة الفاظه مشغل
على مسائل العشرة لانه يبدأ
بالا كبيرة وهي تتضمن وجود
الله وكلمة ثم ثني بالتوحيد وفي
الشريك ثم اثبات الرسالة للمسلم
صلى الله عليه وآله وسلم ثم دعا
الى الطاعة الخاصة بصفة عقب
الشمادة بالرسالة لانهم لا تعرف
الامر جهة الرسول ثم دعا الى
الفلاح وهو البقاء الدائم وفيه
الاشارة الى المعاد ثم أعاد ما أعاد
توكيدا ويحصل من الاذان
الاعلام بدخول الوقت والدعاء
الى الجماعة واظهار شهادته
الاسلام والحكمة في اخيمان
القول له دون الفعل سهولة
القول وتيسيره لكل أحد في كل
زمان ومكان واختلاف أعيان أفضل
الاذان أو الامامة ثلثها ان علم
من نفسه القيام بحقوق الامامة
فهو أفضل والا فالاذان أفضل
وفي كلام الشافعي ما يؤيد اليه
واختلاف أيضا في الجمع بينهما
فقال يكره وفي البيهقي من حديث
جابر عن فوجا النبي عن ذلك ان كان
سنة وضعيف وصح عن عمر لو أطلق

عمر فوجا باسناد كلهم ثقات ٨١ كلام البيهقي وله طرق وشواهد وقد ذكر بعض ذلك
الفاظ في التلميز قوله قام رجل وقفع في معجم الطبراني الصغير ان المسائل هو ابن عمر
ولكنه يشك كل عليه ما وقع في بعض الروايات عن ابن عمر بالفاظ أن رجلا سأل النبي صلى
الله عليه وسلم وأيايته وبين المسائل فذكر الحديث وفيه ثم سأل الرجل على رأس السجود
وأما ذلك المكان منه قال فإدري أهو ذلك الرجل أم غيره وعندنا أن المسائل
المذكور من أهل البداية بقوله كيف صلاة الليل الجواب عن هذا السؤال يشعر بأنه
وقع عن كيفية الوصل والفصل لأن مطلق الكيفية قوله منى منى أى التثنية اثنتين
وهو غير منصرف للعدل والوصف وتكرر اللفظ منى للبالغة وقد مر ذلك ابن عمر في
رواية أحمد ومسلم عنه كذا ذكره المصنف وقد أخذ ما لا يظهر الحديث فقال لا يجوز
الزيادة على ركعتين قال ابن دقيق العيد وهو ظاهر المسألة في الخبر وجعله
الجهور على انه ايمان الا فضل لما صح من فعله صلى الله عليه وسلم مما يخالف ذلك كما
ساقى ويحتمل أن يكون لا ارشاد الى الاختفاء اذا السلام من الركعتين أخف على المصل
من الأربع لما توفى بها بما فيه من الراحة عما لا يوقد اختلاف السابق في الافضل من
الفصل والوصل فقال احمد الذي اختاره في صلاة الليل منى منى وان صلى بالتم أو أربعا
فلا بأس وقال محمد بن نصر في صلاة الليل قال وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه أوتر بجمعة لم يجلس الا في آخرها الى غير ذلك من الاحاديث الدالة على الوصل بقوله فاذا
خفت الصبح فوتر بواحدة استدله على خروج وقت الوتر بطول الفجر وأصح منه ما
رواه أبو داود والنسائي وصحبه أبو عوانة وغيره عن ابن عمر أنه قال من صلى الليل فليجعل
آخر صلاته وتر فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر بذلك فاذا كان الفجر فقد
ذهب كل صلاة للليل والوتر وفي صحيح ابن خزيمة عن أبي سعيد عن فوجا عن أنس بن مالك
ولم يوتر فلا وتر له وساقى الكلام على هذا في باب وقت صلاة الوتر والحديث يدل على
مشروعية الابتداء بركعة واحدة فقد تخلف هجوم الصبح وسبق ما قبله على مشروعية
ذلك من غير تقييد وقد ذهب الى ذلك الجمهور قال العراقي وعن ابن عمر بركعة من
الصلاة الاثنا عشرة وسعد بن أبي وقاص ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وأبو موسى
الاشعري وأبو الدرداء وحذيفة بن اليمان وعبد الله بن عمر وابن عباس ومعاذ بن
الداري وأبو أيوب الأنصاري وأبو هريرة وفضالة بن عبيد وعبد الله بن الزبير ومعاذ بن
الحمر القاري وهو يختلف في صحبته وقد روى عن عمر وعلى وأبي وابن مسعود والبراء
بن مالك قال ومن أوتر بركعة سالم بن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عياش بن أبي
ربيعة والحسن البصري ومحمد بن سيرين وعطاء بن أبي رباح وعقبة بن عبد الغافر

الاذان مع الخليل لاذن رواه سعيد بن منصور وغيره وقيل هو خلاف الاولى وقيل يستحب وصححه النووي * (عن ابن عمر
رضي الله عنهما كان يقول كان المسلمون حين قدموا المدينة من مكة في الهجرة (يتبعون فيتحيزون الصلاة) أى يقدرون
حيثما يريدون كواحي الوقت (ليس ينادى لها) وفيه كما يقالوا عن ابن مالك جواز استعمال آيس جرفا لاسمها والاخير ويجوز

التي يكون فيها الضمير على ما يجليها بعد ما وادام ما في قوله انما لم يفسد شيئا من افعالهم الا انما لم يفسد شيئا من افعالهم الا انما لم يفسد شيئا من افعالهم
في ذلك قال في الفتح يقع على تعدين المتكلمين في ذلك وقال بعضهم اتخذوا ناقوسا يكبرون الله اذا حل جوده الاصل مثل ناقوس
النصارى الذي يضربونه لوقت صلاتهم ٢٧٨ وقال بعضهم بل بوقا انضم الموحدة (مثل قرن اليهود) الذي يخرج فيه

فبينما هم كذلك سمعوا صوتاً
ويسمى الشبور بزنة تورافقوا
فأمر الله عز وجل أن يرفع الأذان
على النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فقاموا معه في صلاة
(فقال عمر) بن الخطاب رضي
الله عنه (أولئك هم رجال)
خال كونه (ينادي بالله ثلاثة)
فأذنوا في صلاة حديث ابن عمر
هي النذيرة والتذكير فاحتلوا
فأمر الله عز وجل أن يرفع الأذان
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقاموا معه في صلاة فقال عمر الخ
قاله القريشي وتبعه في التبعين
بما في حديث ابن زبينة فإنه كان
فيهم انه لما صلى رؤيا على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال
فسمع عمر الصوت فخرج فأتى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقال رأيت على الذي رأى فدل
على ان عمر لم يكن حاضرًا لما صلى
عبد الله قال والظاهر ان إشارة
عمر بإرسال رسول ينادي بالصلاة
كانت تنقب المشاورة فيها بانه لو
وان رؤيا عبد الله كانت به ذلك
وتعقبه العيني بعد بيت أبي داود
فأذن قال فيه بعد قول ابن زبيدة
أما أني أت فأنرى الأذان وكان
عمر قد رأى قبل ذلك فكانت عشر من
رباطه أخير النبي صلى الله عليه

وسعيد بن جبيرة ونافع بن جبيرة بن مطعم وجابر بن زيد والزهرى روى عنه ابن عبد الرحمن
 وغيرهم ومن الأئمة الأثر والشافعى والأوزاعى وأحمد واسحق وأبو ثور وداد وابن حزم
 وذهب الهادوية وبعض الخنفسية إلى أنه لا يجوز الإتيان بركة واحدة وإلى أن المشروع
 الإتيان بثلاث واستدلوا بما روى من حديث محمد بن كعب التمارى أن النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى عن الإتيان قال العراف وهذا من سنن ضعيف وقال ابن حزم لم يصح عن
 النبي صلى الله عليه وسلم لم ينس عن الإتيان قال لافى الحسدي بن علي سقط طه به أن ما هي
 الإتيان قال وقد روى ما من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن الأعمش عن
 سعيد بن جبيرة عن ابن عباس الثلاث بثلاثة يعني التور قال فعاد الإتيان على الحج الحبيب
 الكتاب فيها اه واحتملوا أيضا ما حكى عن ابن مسعود أنه قال أجزأت ركعة فط
 قال التور في شرح المذهب أنه ليس بثابت عنه قال ولو ثبت لعل على القرائن فلهذا
 قيل أنه ذكره على ابن عباس في قوله أن الواجب من الصلاة الرباعية في حال الخوف
 ركعة واحدة فقال ابن مسعود ما أجزأت ركعة فطأى عن المكتوبات اه وقد روى
 ابن أبي شيبة في المذهب ومحمد بن النضر في قيام الليل من رواية محمد بن سيرين قال سمع
 حذيفة وابن مسعود عن الزهري بن عتبة وهو أمير مكة قال سألت أبا بكر وأحمد ثم ما
 بركة وحدثني سيرين لم يذكر ابن مسعود ولكن القائل بعدم صحة الإتيان بركعة في
 الهادوية والحنفية يرى الاحتجاج بالرسول واحتج بعض الخنفسية على الإتيان على ثلاث
 وعدم أجزأت غيرها بأن الصحابة أجمعوا على أن التور بثلاث موصولة من جاز
 واختلوا فيها عدا قال فاخذنا بما أجمعوا عليه وتركنا ما اختلفوا فيه وتبعنا ما يتبع
 الاجماع وعساى أنى من النهى عن الإتيان بثلاث وعن ابن عمر أنه كان يسلم بين الركعتين
 الركعة في التور حتى أنه كان يأمر ببعض ما جاز رواه البخارى وعن ابن عمر وابن عباس
 بنهما معا ما لا يبي صلى الله عليه وسلم يقول التور ركعتين آخر الليل رواه أحمد وسلم
 لأثر أحمد يشهدان على مشروعية الإتيان بركة واحدة وأمر بفلسفة من قوله
 التور ركعة مشعر بالحد لولا ورود من ثلث فاضية يجوز الإتيان بركعة وسألت
 قال الحافظ وظاهره أن ثلث من ابن عمر أنه كان يسلم التور موصولا فكان عرضته له
 بأجرة فصل رأسه من ذلك ما رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله
 الزنى قال صلى ابن عمر ركعتين ثم قال يا غلام أرسل لنا ثم قام وأوتر بركعة روى
 الطحاوى عن ابن عمر أنه كان يسلم بيني شدة ووتر بركعة وأخبر أن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يسلم واستدلوا قري وقد تقدم الكلام على الإتيان بركعة (وعن عائشة

والله أعلم فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما صنعت أنت فتعبرنا الخ وليس فيه ان عمر سمع الصوت
فخرج فقال فهو يقول كلام التوراة ويرد كلام بعضهم أي ابن سبغوار وأجاب ابن حجر في استقراض الاعراض بالله اذ يمكن
فقد رواه الأبي ع. عن قوله صمغ غر الدوت نظروا وابتها ابن عمر اياي يكون آيات فلائدة الاولي انه لم يكن حاضر فليكن

باعتراض عن هذا (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بلال قم فناد بالجماعة) أي اذهب الى موضع بارز فناد بقوله بالصلاة
ليسمعك الناس وليس نفسه تعرض للقيام في حال الاذان كذا قاله النووي ومنه قياس استنبط منه مشروعية الاذان قائما
كأن عزيمته وان المنذور عياض نعم هو سنة فيه وبه استدلال الحلال المحلى ٢٧٩ للقيام موافقة لمن تعقبه النووي قال

في الفتح ومناقاة النووي ليس
بشيء من ظاهر اللفظ فان الصيغة
تحملة لا احسين وان كان ما قاله

أرجح والحكمة في تخصيصه من
الاذان برؤية رجل دون رعي
التدوير بالنبي صلى الله عليه وآله
وسلم والرفع لذكره لانه اذا كان
على اسان غيره كان ارفع لذكره
وأفقر لاشانه على انه روى أي
داود في المراسيل ان عمر لما رأى
الاذان جال يخبر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فوجد الوحى قد
ورد بذلك فبارعه الاذان بلال
فقال صلى الله عليه وآله وسلم
سبحك يا الوحى ورد هذا
الحديث حسنة وفيه التحذير
والاخبار والقول وأخرجه مسلم
والترمذى والنسائى قال في الفتح
كان اللفظ الذى ينادى به بال
لصلاة الصلوة جامعة لظن
بعضهم ان بلالا حينئذ امر
بالاذان المعهود فذكره مناسبة
اختصاص بلال بذلك دون غيره
لكونه كلما عذب ليرجع عن
الاسلام يقول أحمد أحد
بجويزى بولاية الاذان المشتهل على
التوحيد في استدائه وانما
وهى مناسبة حسنة في اختصاصه
بلال به الان هذا الموضع ليس
هو محلها اه وفي هذا الحديث

قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى ما بين أن يفرغ من صلاة العشاء الى الفجر
احدى عشرة ركعة يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة فاذا سكب المؤذن من صلاة الفجر
وتبين له الفجر وجاء المؤذن فام فر كركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الايمن حتى
يأتية المؤذن للادامة ورواه الجماعة الا الترمذى الحديث قد تقدم الكلام على اطراف
منه في ركعتي الفجر وفي الاضطجاع وفي الاتيان بركعة وقد تقدم الكلام في دلالة كان
على الدوام وقد ورد عن عائشة في الاخبار عن صلته صلى الله عليه وسلم بالليل روايات
مختلفة منها هذه الرواية ومن الرواية الاخرى في هذا الباب انه كان يصلى ثلاث عشرة
ركعة ويوتر بخمس ومنها عند الشيخين انه ما كان يزيد صلى الله عليه وسلم في رمضان ولا في
غيره على احدى عشرة ركعة يصلى أربعة فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى أربعة
فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى ثلاثا ومنها ايضا ما ساقى في هذا الباب انه كان
يصلى تسع ركعات لا يجلس فيها الا في الثامنة ثم يمشى ولا يسلم فيصلى التاسعة ثم يسلم ثم
يصلى ركعتين بعدها يسلم وهو قاعدة فقلت احدى عشرة ركعة فلما اسن أو تر يسبح
ولاجل هذا الاختلاف نسب بعضهم الى حسدتها الاضطراب وأجيب عن ذلك بانه
لا يتم الاضطراب الا على تسامى أن اخبارها عن وقت واحد وليس كذلك بل هو محمول
على أوقات متعددة وأحوال مختلفة بحسب النشاط ويجمع بين قولها انه ما كان يزيد
على احدى عشرة ركعة وبين انباتها الثلاث عشرة ركعة بانها أضافت الى احدى
عشرة ما كان يفتخ به صلته من الركعتين الخفيفتين كما ثبت في صحيح مسلم ويبدل على
ذلك انها قالت عند تقدمه على احدى عشرة كان يصلى أربعة ثم أربعة تر كبت التعرض
لافتتاح بالركعتين وكذلك قالت في الرواية الاخرى انه كان يصلى تسع ركعات ثم يصلى
ركعتين والجمع بين الروايات ما يمكن هو الواجب قبل وسكب المؤذن هو بفتح السين
المهمله والكاف وبعد ما به واحد أى أمرع ما خوز من سكب الماء قوله فام فر كركعتين
ركعتين وقد تقدم الكلام فيهما (وعن أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ
في الوتر بسبع اسم ربك الاعلى وفي الركعة الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة
بقل هو الله أحد ولا يسلم الا في آخرهن رواه النسائى الحديث رجاله ثقات الا
عبد العزيز بن خالد وهو مقبول وقد أخرجه أيضا أحمد وأبو داود وابن ماجه بدون قوله
ولا يسلم الا في آخرهن وفي الباب عن ابن عباس عند الترمذى والنسائى وابن ماجه وابن
أبي شيبه بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الوتر بسبع اسم ربك الاعلى
وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد في ركعة ركعة ولم يذكر فيه ولا يسلم الا في آخرهن

دليل على مشروعية طلب الاحكام من المعاني المستنبطة دون الاقتصار على الظواهر قاله ابن العربي وعلى
سراعاة المصالح والعمل بها ومشروعية التشاور في الامور المهمة وانه لا حرج على أحد التشاور بين اذا أخبر بما أدى اليه
اجتهاده ونبيهة ظاهرة لعمر الفاروق رضي الله عنه وفيه جواز اجتهاده صلى الله عليه وآله وسلم في الاحكام قال في

الأذان وليس فسنة عند الحنفية للروايات المتفقة على أن لا تر جميع في أذان بلال وهو بن أم مكتوم إلى أن ترتبها (الإقامة) أي لفظة الإقامة وهي قوله قد قامت الصلاة فقام تشفع لها المقصود من الإقامة بالذان قال في الفتح الحكمة في المنسبة الأذان وأفراد الإقامة أن الأذان لأعلام الغائبين فكرر ٢٨١ ليكون أوصل إليهم بخلاف الإقامة فقامها

وأخرج الشيخان وغيرهما عنها أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي أربعين
فلا تسأل عن حسن من وطولهن ثم يصلي أربعين التسال عن حسن من وطولهن ثم يصلي
ثلاثا في الباب عن علي عند الترمذي بالفظ كان يوتر بثلاث وعن عمران بن حصين عند
محمد بن نصر بالفظ حديث علي وعنه ابن عباس عند مسلم وأبي داود والنسائي بالفظ أوتر
بثلاث وعن أبي أيوب عند أبي داود والنسائي وابن ماجه بالفظ ومن أحب أن يوتر بثلاث
لم يقبل وعن أبي بن كعب عند أبي داود والنسائي وابن ماجه أيضا بخبر حديث علي
وعنه عبد الرحمن بن أبي رزق عن أبي بصير عن ابن عمر عن ابن ماجه بخبر أيضا
وعنه ابن مسعود عند الدارقطني بخبر أيضا وفي أسناده يحيى بن زكريا بن أبي الخواصب
وهو ضعيف وعن أنس عند محمد بن نصر بخبر أيضا وعن ابن أبي أوفى عند البراء بن
أيضا وأما حديث أبي هريرة فأنخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم ومصححه قال
الحافظ ورجاله كلهم ثقات ولا يضره وقف من وقته وأنخرجه أيضا محمد بن نصر من رواية
رايين ماله عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توتروا بثلاث تشبهوا
بالمغرب ولكن أوتروا بخمس أو بسبع أو بضع وأباحدي عشرة أو أكثر من ذلك قال
العراف في أسناده صحيح وأنخرجه أيضا من رواية عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة وعبد الرحمن
الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا توتروا بثلاث أوتروا
بخمس أو بسبع أو تشبهوا بالصلاة المغرب قال العرافي أيضا وأسناده صحيح ثم روى محمد
ابن نصر قول مفسر أن التوراة يصلح الأضحية أو سبع وإن الحكم بن عتيبة سأل عنه فقال
من الثقة عن الثقة عن عائشة وميمونة وقد روى بخبر النسائي عن ميمونة عن فروع
وروى محمد بن نصر أيضا بأسناده قال العرافي صحيح عن ابن عباس قال التوراة سبع وأخمس
ولا يجب ثلاثا ثم روى أيضا عن عائشة بأسناده قال العرافي أيضا صحيح أنها قالت التوراة
سبع وأخمس وأما لا ذكر أن يكون ثلاثا ثم روى أيضا بأسناده صحيح العرافي أيضا من
سمايان بن بشار أنه سأل عن التوراة بثلاث فكبره الثلاث وقال لا تشبه الطورع بالقرفة
أوتر بكثرة أو بخمس أو بسبع قال محمد بن نصر لم نجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبرا
ناية ناصر بما أنه أوتر بثلاث موصولة قال نعم ثبت أنه أوتر بثلاث لكن لم يبين
الراوي هل هي موصولة أو مفصلة اه وتعبه العرافي والحافظ بحديث عائشة
الذي ذكره المصنف ومحدث كعب بن جبرة الملقب بالقدم قال لا يجب من ذلك باحتمال أنهما
لم يثبتا عنده وقد قال البيهقي في حديث عائشة لم يذكر كونه خطأ وجمع الحافظ بين
الأحاديث بعمل أحاديث التوراة على الأيتار بثلاث بثمة من يشابه ذلك الصلاة المغرب
وأحاديث الأيتار بثلاث على أنها صلاة بثمة في آخرها وروى فعمل ذلك من جماعة

٢٦ نزل في استشهاده يوم القيامة لانه داخل في الجن والانسان المذكورين في حديث لا يسمع مدى صوت المؤمن
جن ولا انس ولا نبي الا شهده يوم القيامة ودفع يده ليس اهلا للشهادة لانه كافر والمراقد الحديث مؤمنو الجن وانما يجيء
عند الصلاة مع ما فيها من القرآن لان غالبها يبرء منها جنة انظر في افسادها على فاعلموا افساد خشوعه بخلاف الاذان

فانه يرى ان هناك كل المؤذين على الاعلان به ونزول الرحمة العائمة عليهم مع ياسة عن ان يرد هم عما اهلوا به ويؤمن بالمعية بما
 تنفس الله به عليهم من ثواب ذلك ويدكر معصية الله وشادته امره فلا يعلل الحديث لما حصل له من الخوف وقيل لانه دعى الى
 الصلاة التي فيها السجود الذي امتنع من قوله ٢٨٢ لما امر به فقيهه نصيبه على مخالفة امر الله واستقراره على معصية

من السلف ويمكن الجمع بجهل النبي عن الاية بثلاث دلي الكراهة والاحوط ترك
 الاية بثلاث مطلقا لان الاحكام من امتصه لا ينشأ واسد في آتير هار جاحصت به
 المشايخ امسلة المغرب وان كانت المشايخ الكماله تشرف على فعل التهمدين وقد
 جعل الله في الامر سنة وعلمنا النبي صلى الله عليه وسلم ان الوتر على هاتين متهددة فلا يلحق
 الى الوقوع في ضيق التعارض (ومن أمثلة ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يوتر بجمع ويخمس لا يشمل بين يديه ولا كلام رواه ابن ماجه وابن ماجة
 وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبد من الليل ثلاث عشرة ركعة
 يوتر من ذلك بخمس ولا يجاس في شي منهن الا في آخرهن متفق عليه) الحديث الاول
 رواه ابن ماجة وابن ماجه من رواية الحكم عن مقدم من أم سلمة وقد روى في الاشارة
 بسبع وخمس أحاديث منها عن عائشة عن محمد بن نصر بالفظ أو بجمع أو بجمع أو بجمع
 وهو ابن عباس عند أبي داود بالفظ ثم صلى بها أو بجمع أو بجمع لم يسل الا في آخرهن
 وعن أبي أيوب عند النسائي بالفظ الوتر حتى في ثمان أو بجمع ومن ثمان أو بجمع
 من مائة عند النسائي بالفظ لا يسل في الوتر الا بجمع أو بجمع ومن أبي هريرة عن
 الدارقطني وقد تقدم وفي الاشارة بجمع أو بجمع أحاديث كثيرة قد تقدم بعضهم
 روي في بعضها قال الترمذي وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الوتر بثلاث عشرة
 وحديث عشرة فجمع وسبع وخمس وثلاث رواه احمد وأخرج أبو داود والنسائي
 عن ابن عباس بالفظ ثم أوتر بجمع لم يجاس بين وأخرجه البخاري عنه بالفظ ثم صلى
 خمس ركعات وأخرج الترمذي رحمه الله والنسائي عن أم سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بسبع وسبعمائة من ثمان عشرة نحوه وعن أبي أمامة عند أحمد والطبراني نحوه باسناد صحيح
 وهو ابن عباس عن محمد بن نصر نحوه والاحاديث المذكورة في الباب يدل على
 مشروعية الاشارة بجمع ركعات أو بجمع وهي ترد على من قال بتعيين الثلاث وقد
 تقدم ذكره (وعن سعيد بن هشام ان قال عائشة ان النبي عن وتر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فسلات كان له سوا نحو طه وروفيه نه فجمع ثمان ثمان من الليل فيسول
 ويتوضا ويصل تسع ركعات يجاس فيها الا في الخامسة فيذكر الله ويحمد ويدعو
 ثم يركع ولا يوتر فيقوم فيصل الناحية ثم يركع فيذكر الله ويحمد ويدعو ثم يركع
 يسعنا ثم يركع ولا يوتر فيقوم فيصل الناحية ثم يركع فيذكر الله ويحمد ويدعو ثم يركع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذه الهم أوتر بسبع وصنع في الركعتين مثل صنع
 الاول فثلاث جمع ياتي وتأتي النبي الله اذ صل صلاة ساب أن يدوم عليه اذ كان اذا غلبه نوم

الله فاذا عاد ادى الله فركعه
 واستدل به على استحباب رفع
 الصوت بالاذان لان قوله صحيح
 لا يسمع ظاهره انه يسمع الى غاية
 ياتي فيه اذاعة الصوت (فإذا
 قضى) المأدب (النداء) أي فرغ
 المؤذن من الأذان واستدل به
 على الله سبحانه بين الأذان
 والاقامة فسل خلافا لما شرط
 في ادراك فضيلة أول الوقت
 ان ينادي أول التكبير على أول
 الوقت (أقبل) أي الشيطان
 زاد مسلم عن أبي هريرة يوسوس
 (حق) اذا توب للصلاة (أقبل)
 الشيطان من ثواب الصلاة
 الدعاء اليها والمراد الاقامة
 عند الجهر لاقوله في الصحيح
 الصلاة تحسب من النوم كما زعم
 بعض الكوفيين لانه خاص به
 وسلم فاذا سمع الاقامة
 (حق) ان الغنى (المثوب) الثواب
 (أقبل) أي الشيطان ساعا في
 احوال الصلاة على الصلوات
 (حق) ينادي أول التكبير
 ضجعه عياش بن المنذر وهو
 الوجه أي يوسوس (بين المراء)
 أي الانسان (ونفسه) أي قلبه
 ولين ثوبته فيهم الظاهر
 أكثر الروايات يبدونه فيهم
 المراد بقلب قلبه ويدور

بينه وبين جوارحه من قلبه في الصلاة (أقبل) أي الشيطان ساعا في احوال الصلاة على الصلوات (حق) أي في انزال الرجل
 زاد مسلم فنهاه عن ذلك من سبانه الم يكن يذكر (لما) أي الشئ (لم يكن يذكر) قبل الصلاة (حق) أي في انزال الرجل
 أي يصير وفي رواية يضل أي يضي (لا يدري كم صلى) من الركعات والبخاري في رواية ينادي بين أبي هريرة يدري انه ناسي

أم أربعا ولم يذكر في أدبار الشيطان ما ذكر في الأول من الضراط كنهه بذكره في أول الشدة في الأول تأنيده غفلة
 فنكون أهول وفي الحديث فضل الأذان وعظم قدره لأن الشيطان يهرب منه ولا يهرب عند قراءة القرآن في الصلاة التي
 هي أفضل كإساريتين يخافون من العس ما لا يخافون من السلطان ٢٨٣ قال ابن الجوزي على الأذان هيبة يشتهد

الزعاج الشيطان بسببها لانه
 لا يكاد يفتح في الأذان رياء
 ولا غفلة عند التعلق به بخلاف
 الصلاة فإن النفس تنحرف فيها
 فيفتح لها الشيطان أبواب
 الوسوسة والمؤذن في أذانه
 وأقامته تنفي عنه الوسوسة
 والرياء تبع الشيطان منه
 وقيل غير ذلك مما ذكره في الفتح
 وروا هذا الحديث خمسة وفيه
 التحديث والاختصار والعمنة
 وأخرجه أبو داود والنسائي في
 الصلاة (عن أبي سعيد الخدري
 رضي الله عنه قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول لا يجمع مدي صوت
 المؤذن) أي غايته (جن ولا انس
 ولا شيء) من حيوان أو جماد
 بأن يخلق الله تعالى له إدراكا
 وهو من عطف العام على الخاص
 ويؤيده ما في رواية ابن خزيمة
 لا يجمع صوته شبرا ولا جرحا
 ولا انس ولا بن داود والنسائي
 وأحمد عن أبي هريرة بالفظ
 المؤذن بفعله مذمونه ويشهد
 له بكل رطب ويابس وفخوه
 للنسائي وغيره من حديث البراء
 ومحممه ابن السكن فهو أنه
 الأحاديث بين المراد من قوله في
 حديث الباب ولا شيء وقد تكلم

أوجع من قيام الليل صلى من المواتق عشرة ركعة ولا أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولم قرأ القرآن كله في ليلة ولا قام ليلة حتى أصبح ولا صام شهرا كاملا غير رمضان رواه
 أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وفي رواية لأحمد والنسائي وأبو داود وفخوه وفيه أن انس
 وأخذ الله ثم تسبعت ركعات لم يجس الا في السادسة والسابعة ولم يسلم الا في السابعة
 وفي رواية النسائي قالت فلان انس وأخذ الله ثم تسبعت ركعات لا يفتد الا في آخرهن
 الاختيار تسع مروي من طريق جماعة من الصحابة غير عائشة والاختيار تسبعت قد تقدم
 ذكر طريقه قوله أنه يسلم ويقرأ فيه استصحاب السؤال عند القيام من النوم قوله
 وبصلي تسع ركعات الخ فيه مشروعية الاختيار تسبعت ركعات متصلة لا يسلم الا في آخرها
 ويقدم في النامدة ولا يسلم قوله ثم يسلم تسليما يسبعت فيه استصحاب الجهر بالتسليم قوله
 ثم يسلم ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد أخذ بقاها الحديث الأوزاعي وأحمد وفيه استحباب
 الفاضل عنهم وأما أحاديثهم بعد الترتيب قال أحمد لا آفته ولا تمنع من فعله
 قال وانكره مالك قال النووي الصواب ان هاتين الركعتين فاعلموا صلى الله عليه وسلم
 بعد الترتيب السليمان الجواز ولم يوجب على ذلك بل فعله مرة أو مران قليلة قال ولا يفتد
 بقولها كان يصلي فان الختم الذي عليه الا كثرون والمحققون من الأصوليين ان لفظ
 كان لا يلزم منها الدوام ولا التكرار وإنما هي فعل ماض يدل على وقوعه مرة فان دل
 دليل على بل والا فلا تقتضيه بوضوحها وقد قالت عائشة كنت أطيب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لحلة قبل أن يطوف ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بعد ان صحبته عائشة
 الا خمسة واحدة وهي حجة الدواعي قال ولا يقال فعلها طيبته في إحرامه بعمره لأن المعتمر
 لا يحصل له الطيب قبل الطواف بالاجماع ثبت انها استعملت كان في مرة واحدة قال
 وانما تأولنا حديث الركعتين لأن الروايات المشهورة في الصحيحين مصرحة بأن آخر
 صلواته صلى الله عليه وسلم في الليل كانت وترا وفي الصحيحين أحاديث كثيرة مشهورة
 بالامر بجعل آخر صلاة الليل وترا فكيف يظن به صلى الله عليه وسلم مع هذه الأحاديث
 واشباهها أنه يداوم على ركعتين بعد الترتيب ويجعلها آخر صلاة الليل قال وأما ما أشار إليه
 القاضي عياض من ترجيح الأحاديث المشهورة ورد رواية الركعتين فليس بصواب
 لأن الأحاديث اذا صحت وأمكن الجمع بينهما تعين وقد جعنا بيننا وبينه (وأقول)
 أما الأحاديث التي فيها الأمر بالامامة بان يجعلوا آخر صلاة الليل وترا فلا معارضه بينهما وبين
 فعله صلى الله عليه وسلم للركعتين بعد الترتيب فقد تقررت في الأصول ان فعله صلى الله عليه وسلم لم
 لا يعارض القول الخاص بالامامة فلا معنى للاستحسان أو ما أحاديث انه كان آخر صلاته

بعض من لم يطع عليه سألنا عليه في غير ما يقتضيه ظاهره (الشهادة) بلفظ الماضي وللشهادة في الإيهام (يوم القيامة)
 ونجاة الصوت بالرب أخفى من ابتدائه فإذا شهد منه بعد عهده ووصل إليه منتهى صوته فلان يشهد منه من دنا منه وسمع
 مبادى صوته وأولى به عليه القاضي البصراوي والسير في هذه الشهادة وكفى بالقسم هذا اشتباها بالشهود بالفضل وعلو الدرجة

صلى الله عليه وسلم من الابد وتر فليس فيها ما يدل على الدوام لما قدم من عدم دلالة النظم
 كان عليه فظهر من الجمع باعتبار اوجه صلى الله عليه وسلم ان يقال انه كان يصلي الركعتين بعد
 الوتر فارتد بعد ما نزلوا واسما باعتبار الامة فغير محتاج الى الجمع لما روي من ان الاوامر
 يجرى احوط صلاة بالابد وتر اربعة ركعتين بهم وان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض ذلك قال ابن
 القيم في الهدى وقد اشكل هذا في حديث الركعتين بعد الوتر على كثير من الناس
 فقطعوه عارضاً لقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً ثم سكت عن مالك
 وأحمد ما تقدم وحكى عن طائفة ما قدمنا من النور في حال الصواب ان يقال ان هاتين
 الركعتين تجزى بان تجزى السنة وتكمل الوتر فان الوتر عبادة مستقلة ولا سيما ان قيل
 بوجوده في الركعتين بعده بشيء سنة المغرب من المغرب فانه الوتر البارز الركعتان
 بعدهما تكمل اياها فذلك الركعتان بعد وتر الليل والله اعلم اه وانما هو ما قدمنا
 من اختصاره في نسخة صلى الله عليه وسلم وقد ورد فعله صلى الله عليه وسلم اربع ركعتين
 بعد الوتر من طريق ابي امامة عند أحمد في المسند من طريق غير غير ما قال الترمذي روى نحوه
 هذا من ابي امامة وعائشة وغيرهما - لكن النبي صلى الله عليه وسلم وفي المسند ايضا
 والبيهقي عن ابي امامة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس
 يقرأ فيهما بالاذن زلات الارض زلاها واقل يا ايها الكافرون وروى الدارقطني نحوه
 من حديث أنس وسأفذكره الثاني باستصحاب المنقول ان استيعاظ من النوم وقد كان
 الوتر قبله وحديث أبي بكر وعمر الدال على جواز ذلك في باب لا وتران في ليلة قوله صلى
 الله عليه وسلم انما اوتيت بشيئتين كراهية فيهما مشروعية قضاء الوتر وسأفذكره في قول ولا صيام شهر كامل
 في باب ما جاء في صوم شعبان من كتاب الصيام عن عائشة ما يدل على انه كان يصوم
 شعبان كله وباقى الكلام هنا ان شاء الله تعالى في قول لم يجلس الا في السادسة والسابعة
 وفي الرواية الثانية صلى سبع ركعات لا بعد الا في آخر من الرواية الاولى تدل على اثبات
 الفقه في السادسة والرواية الثانية تدل على نفيه ويمكن الجمع بحمل النبي لقوله
 الرواية الثانية على التعمد الذي يكون فيه التسلیم وظاهر هذا الحديث وغيره من
 الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بدون سبع ركعات وقال ابن حزم
 لم يلى ان الوتر ثم بعد الليل في تسع الى ثلاثة عشر سجداً ايم ما فعل ابراهيم ثم كررها
 زادة على كل واحد منها ثم قال واحب اليها وانصاه ان يصلي ثلثي عشرة ركعة يصلي
 ن كل ركعتين ثم يصلي ركعة واحدة وسلم

عن خارجة بن سفيانة قال خرج اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات غداة

شعائر الاسلام الظاهرة والصريحة عندنا كالشمسية والمجلى في ان المصلحة ظاهر الله جاء مطلب فقال
غير المختلف الشذو والاعتقالات غير ما افاد استدلال ورد الامر به من قال بوجوبه كتاب دقيق البديع من قاله
ما كان الاوزي وداود وابن الخدر وهو ظاهر قول مالك في الموطا وقبل واجيب في الجملة فقط وقيل فرفض كتابه والموهور

فقال لقد امددني الله بصلاته حتى جعل لكم من جهرا سم قلنا وما هي يا رسول الله قال اني اوردتكم
 بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر وادخلتكم في النسيان الحديث أخرجه أيضا
 الدارقطني والحاكم ومحمد بن عوف عن عبد الله بن أبي حمزة الزوفي عن خروجه في الباب عن أبي هريرة عند أحمد
 وقال الخطابي فيه حديث آخر عند البيهقي وفيه أبو اسحق الترمذي وثقه الدارقطني
 وابن أبي شيبة وعنه حديث آخر عند البيهقي وفيه أبو اسحق الترمذي وثقه الدارقطني
 وقال الخطابي تكلم فيه أبو حاتم وعنه عبد الله بن عمرو وعنه أحمد والدارقطني وفي اسناده
 النضر بن وهب وهو ضعيف وعنه يزيد بن عمار والدارقطني المستدرک وقال صحيح
 وعنه أبي بصرة الغفاري عند أحمد والحاكم والطحاوي وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف
 ولكنه تابع وعنه سليمان بن نصر عند الطبراني في الاوسط وفي اسناده اسمعيل بن عمرو
 الجعفي وثقه ابن حبان وضعفه أبو حاتم والدارقطني وابن عدي وعنه ابن عباس عند الجزر
 والطبراني في الكبير والدارقطني وفي اسناده النضر بن وهب والدارقطني وهو ضعيف موقوف
 وقال البصري في الحديث وعنه ابن عوف عن عبد الله بن أبي الخليل في الخلافيات وابن حبان
 في الضعفاء وفي اسناده حماد بن عمار وهو ضعيف وقال أبو حاتم لا يجوز الاحتجاج به
 وكان أبو زرعة يرضى القول فيه وادعى ابن حبان ان الحديث موضوع وله حديث آخر
 عند الطبراني وفي اسناده أبو بکر بن نعيم وضعفه أبو حاتم وغيره وعنه ابن سعد عند الجزر
 وفي اسناده جابر الجعفي وقد ضعفه الجهور وعنه عبد الله بن أبي أوفى وعند البيهقي
 في الخلافيات وفي اسناده أحمد بن محمد بن مصعب بن بشر بن فضالة وقد قيل انه كان
 يضع المؤن والاثار ويقلب الاسانيد للاخبار قال أبو حاتم وله قد قلب على الثقات
 أكثر من عشرة آلاف حديث وعنه علي بن عبد السلام عند أهل السنن وعنه عقبه
 ابن حاتم عند الطبراني وفيه ضعف وعنه عمرو بن العاص عند الطبراني أيضا وفيه ضعف
 وعنه معاذ بن جبل عند أحمد وفي اسناده عبد الله بن نصر وهو ضعيف ونسبه انقطاع
 وعنه أبي أيوب عند الطبراني في الكبير والاسوسط قوله أحمد في الامداد يعني
 الاثارة ونسبه الامداد بالاشك وبمعنى الاعطاء ومنه وأمد دناهم بقا كلمة الآية
 فيجوز ان يكون هذا من الاعانة أي انا انكم بهم سألني الانتفاع من القضاة والمنكر
 كما قال تعالى ان الصلاة تنهي عن الفحشاء والمنكر ويجوز أن يكون من الاعطاء قال
 العراقي والظاهر ان المراد الزيادة في الاعطاء يدل عليه قوله في بعض طرق الحديث ان
 الله زادكم صلاة كما في حديث عبد الله بن عمرو وأبي بصرة وابن عمرو وابن أبي أوفى وعقبه
 ابن عاصم قوله الوتر يكسر الواو وقعه الثنتان وقرأ في السبعة قوله بين صلاة
 العشاء الى طلوع الفجر استدله على ان أول وقت الوتر يدخل بالقرآن من صلاة العشاء

في قوله ما يقول دون الماضي اشارة الى أن قول السامع يكون عقب كل كلمة مثلها لا الكل عند فراغ الكل ويؤيده حديث
الزباني عن أم حبيبة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا كان عنده ما فمع المؤذن يقول مثل ما يقول حتى يسكت فيقول
يحييه حتى فرغ استجيب له التداييل أن لا يمل القوم فإله النور في الجموع بمنازل إذا أذن مؤذن استجيب له به الله سبحانه

الأول أم لا قال الثوري لم أر فيه شيئا لا يصحنا وقال في المجموع المختار أن أصل الضعيف في الآية شامل للجميع إلا أن الأول
 شيئا كذا يكره تركه وقال ابن عبد السلام يجب على كل واحد واجبة لتعدد السبب واجبة الأول أفضل إلا الصبح والجمعة فهما
 سواء لأنهما مشهوران وفي الحديث ٢٨٦ دليل على أن لفظ المنزل لا يقتضي المسار من كل جهة لأن قوله مثل ما يقول

لا يقصد به رفع الصوت المطلوب
 من المؤذن كذا قيل وفيه بحث
 لأن المسألة وقعت في القول
 لأن مقتضاه والثوري بين المؤذن
 والجب في ذلك أن المؤذن
 مقصوده الإسلام فاحتاج إلى
 رفع الصوت والسامع مقصوده
 ذكر الله فيكتفي بالسر والجمهور
 لا مع الرفع ثم لا يكتفي به إن جريه
 على شامره من غير أن يظن
 الأمر بالقول والضرب ابن المذير
 أفضل حقيقة إلا أن جميع ما صدر
 عن المؤذن حسن قول وفعل
 وحديث وإن زاد على ذلك من قول
 أو فعل أو هيئة يستحسن
 مكملاته ويوجب الإذنان
 دونها ولو كان على ما أطلق
 لكان ما أحدث من التمسح قبل
 الصبح وقبل الجمعة ومن الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وآله ولم
 من صلاة الإذان وليس كذلك
 للغة ولا شراعية (عن معارية
 رضي الله عنه مثله) أي مثل قول
 المؤذن (إلى قوله) أي مع قوله
 (واشهد أن محمدا رسول الله)
 كذا أورده البخاري مختصرا
 (وما قال) المؤذن (حي على
 الصلاة) أي على وجهه
 وسر يفتن إلى الهدى والنور
 عاجلا والفرز بالجمع أجلا

وعادة إلى طلوع الفجر يستكمنا ما كانت عائشة في الحديث الصحيح وانتهى وتره إلى الصبح
 وفي وجه لا يهاب الثاني أنه يجب بعد طلوع الفجر إلى صلاة الصبح وفي وجه آخر يمتد إلى
 صلاة الظهر وفي وجه آخر أنه يصح الترتيل العشائرا وكما في الثالثة للأدلة واستدل
 بالحديث أيضا أبو حنيفة على وجوب الوتر وقد تقدم الكلام على ذلك واستدل به أيضا
 على أن الوتر أفضل من ركعتي الفجر وقد قدمت الإشارة إليه واستدل به المصنف أيضا
 على أن الوتر لا يصح الاحتداد به قبل العشائرا قال المظن وفيه دليل على أنه لا يعتمد به
 قبل العشائرا بما انتهى (وعن عائشة قالت من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من أول الليل وأوسطه وآخره فأنتهى وتره إلى الصبح ورواه الجماعة وعن أبي
 سعيدان الذي صلى الله عليه وسلم قال أوتر وأقبل أن تصبوا رواه الجماعة إلا البخاري
 وأبا داود وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أياكم خلف أن لا تقوم من آخر الليل
 فأتوتر ثم تبرد ومن وثق به من آخر الليل فليؤتم من آخره قال عمر ابن الخطاب في حضوره
 وذلك أفضل رواه أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجه في السبب أحاديث منها عن أبي
 هريرة عند البخاري والطبراني في الأوسط قال ألقى النبي صلى الله عليه وسلم أبا هريرة
 كيف أوتر قال أوتر أول الليل قال حسدرك يس ثم قال عمر كيف توتر قال من آخر الليل
 قال فريه من وفي أسنانه سليمان بن داود البجلي وقد ضعف وعن أبي مسعود عند
 أحمد والطبراني في النسخة صلى الله عليه وسلم كان يوتر من أول الليل وأوسطه وآخره قال
 العراقي وأسناده صحيح وعن أبي قتادة عن أبي داود بنحو حديث أبي هريرة المتقدم
 وصححه الحاكم على شرط مسلم وقال العراقي صحيح وعن ابن عمر عن ابن ماجه بنحو
 حديث أبي هريرة المتقدم وصححه الحاكم وعن عقب بن عامر عند الطبراني بنحو حديث
 أبي هريرة المتقدم أيضا وعن علي بن عبد السلام عن ابن ماجه بنحو حديث أبي هريرة المتقدم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من أوله وأوسطه وانتهى وتره في الصبح قال العراقي
 وأسناده جيد وعن أبي موسى عند الطبراني في الكبير قال كان يوتر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أحيانا أول الليل وأوسطه أحيانا سبعين للمسلمين وعن ابن عمر عن أبي داود
 والترمذي وصححه الحاكم في المستدرک باللفظ أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال داود
 الصبح بالوتر وحديث آخر عند الترمذي باللفظ أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا
 طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر فأوتر وأقبل طلوع الشمس وعن أبي ذر عن
 أنس بن مالك قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم أن أصلي صلاة الضحى والوتر قبل النوم
 وأصيام ثلاثة أيام من كل شهر وعن سعد بن أبي وقاص عن أحمد بن حنبل عن رسول الله

(قال) معاوية (لا حول ولا قوة إلا بالله) وليذكر من صلى الفلاح لا يفتن كراحمهما من الأسر فله ورواه ابن
 خزيمة وغيره من حديث عائمة بن أبي وقاص ومعاوية لما قال صلى على الصلاة لا حول ولا قوة إلا بالله قال صلى على
 الفلاح قال لا حول ولا قوة إلا بالله وقال بعد ذلك مثل ما قال المؤذن (وقال) أي معاوية (هذا ما يناديكم صلى الله عليه)

وآله (وسلم يقول) ذلك وانما يجب في الجميعين لان مناهما ادعاء الى الصلاة ولا معنى لقول السامع فيه ما ذلك بل يقول فيه ما
الحقولة لان من كنوز الجنة فعوضها السامع عما يوتيه من ثواب الجميعين وقال الطيبي في وجه المناسبة فكانه يقول هذا
أمر عظيم لا يستطيع مع ضيق القيام به الا اذا وفقني الله تعالى بحوله وقوته ٢٨٧ وفي هذا الحديث النصيب والعنة

والقول والسماع (عن جابر
ابن عبد الله رضي الله عنه ما أن
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم قال من قال حين يسمع
النداء) أي قيام الاذان فالطابق
محول على الكل وليس المراد
بظاهرة انه يقول ذلك حال سماع
الاذان من غير تقييده بقرائه
لحديث مسلم عن ابن عمر قولوا
مثل ما يقول ثم صلوا على نبيين
ان محله بعد الفراغ واستدل به
ابن بري على عدم وجوب ذلك
اظهارا برأيه لكن لفظ الامر في
رواية مسلم قد تمسك به من يدعي
الوجوب وبه قال الحنفية وابن
وهب من المالكية وخالف
الطحاوي أصحابه فوافق الجمهور
(اللهم رب هذه الدعوة) بفتح
الدال أي ألقاها الاذان (الدائمة)

التي لا يدخلها تغيير ولا تبدل
بل هي باقية الى يوم النشور أو
بمعناها العاقلة بقاها (والعلاة
القائمة) الباقية قال الطيبي من
قوله في أوله الى محمد رسول الله
الدعوة التامة والجميع له هي
الصلاة القائمة في قوله يقيمون
الصلاة (آت) بالمعنى اعط
(محمد) صلى الله عليه وآله وسلم
(الوسيلة) المتوسطة العلة في الجنة
التي لا تفتقر الى الاله (والفضيلة)

المرتبة الزائدة على سائر المخلوقين (وابعنه) عليه السلام (مقام محمود) بمحمدية الاولون والاخرون (الذي وعدته) بقوله
سبحانك عسى أن يبعثك ربك مقام محمود وهو مقام الشفاعة العظمى (حات) أي حجت (له شفاعة) أي المناسبة له
كشفاعته في المدينين أو في ادخال الجنة من غير حساب أو برفع الدرجات (يوم القيامة) وفي هذا الحديث التحديد والعنة

صلى الله عليه وسلم الذي لا ينضم حتى يوتر حازم وعن علي عليه السلام عند البراء قال
ثم بالي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقام الاصل وترو في اسناده ابراهيم بن اسمعيل بن
أبي حبيب وثقة أحمد وضعفه الجهور وعن عمر بن عبد الله بن ماجة بلفظ سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول لا تسأل الرجل فيم يضرب امرأته ولا تنم الا على وتر والحديث
عند أبي داود والنسائي واصلهم ما اقتصر على النهي عن السؤال عن ضرب الرجل
امرأته وعن أبي الدرداء عند مسلم نحو حديث أبي ذر المة قدم وأحاديث الباب تدل على
ان جميع الليل وقت للوتر الا الوقت الذي قبل صلاة العشاء اذ لم ينقل انه صلى الله عليه
وسلم أو تفرقه ولم يخالف في ذلك أحد لأهل الظاهر ولا غيرهم الا ما قدمنا انه يجوز ذلك
في وجه لا صحاب الشافعي وهو وجه ضعيف صرح بذلك العراقي وغيره منهم وقد حكى
صاحب المقدم الاجماع على انه لا يدل وقت الوتر الا بعد صلاة العشاء وروى حديث
عائشة الصحيح انه كان يصلي صلى الله عليه وسلم ما بين أن يصلي العشاء الى ان يطلع الفجر
احدى عشرة ركعة واستدل بحديث أبي حنيفة وما شابهه من الاحاديث المذكورة
في الباب على ان الوتر لا يجوز بعد الصبح وهو ردي على ما تقدم في أحد الوجوه لا صحاب
الشافعي انه يمتد الى صلاة الصبح أو الى صلاة الظاهر واستدل بحديث جابر وما في معناه
من الاحاديث المذكورة على مشروعية الايتار قبل النوم ان يخاف أن ينضم عن وتره
وعلى مشروعية تأخيرها الى آخر ما لم يحن ذلك ويمكن تفهيد الاحاديث المطابقة
اقتضى فيها الوصية بالوتر قبل النوم والامر به بالاحاديث المقيدة بمخافة النوم عنه (وهن
أبي بن كعب قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الوتر بسبع اسم ربك الاعلى

وقل يا أيها الكافرون قل هو الله أحد واهل خمسة الا التمرى والخمسة الا ابادود

مثله من حديث ابن عباس وزاد أحد والناس في حديث أبي فاذا سلم قال سبحان الملك
القدوس ثلاث مرات وله ما نله من حديث عبد الرحمن بن بزي وفي آخره ورفع صوته
في الاخرة) حديث أبي بن كعب قد تقدم وتقدم الكلام عليه ولعل إعادة المصنف
لذكر هذه الزيادة التي ذكرها عن قوله فاذا سلم قال سبحان الملك القدوس ثلاث مرات
قال العراقي وهي مصرح في حديث أبي بن كعب وعبد الرحمن بن بزي وكلاهما
هذه النسخة باسناد صحيح انتهى وقد أخرجهما أيضا البزار من حديث ابن أبي أوفى
وقال خطأ في نفسه هاشم بن سعيد لان الثقات يروونه عن زيد بن سعد بن عبد الرحمن
ابن بزي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وزاد هاشم فاذا سلم قال سبحان الملك
القدوس وليس هذا في حديث غيره قال العراقي بل هذه الزيادة في حديث غيره

والقول والبرية البخاري ايضا في التفسير واودودو الترمذي والساق وابن ماجه في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لو يعلم الناس ما في النداء أي الاذان (و) لو يعلم الناس ما في (الصف الاول) الذي يلى الامام أي من التلويح والبركة ٢٨٨ كما في رواية أبي الشيخ (ثم بعدوا) ثمان وسبعون الاولو بمكان يقع التساوي

(الآن بستموا) أي بتموا
(عليه) على ما ذكر من الاذان
والصف الاول (لاستموا) أي
لاستموا عليه أي على ما ذكر
فيه من الامرين الاذان والصف
الاول ولعل الرزاق من مالك
لاستموا عليه وما هو بين ان
المراذيق له هنا عليه على
الاثنين من غير تكلف وهذا
في قوله لو يعلم الناس من الاصل
وعو كون شرطه انه لا يضاف الى
المضارع فصد لا يفتقر ضرورة
التمتع في هذا الامر الجليل الذي
يفضي الى رضى على نفسه الى
الاستقام عليه واستقامته
بعضهم لمن قال بالانحصار على
مؤذنه والى ان يظهر اشارة
استقام أكثر من واحد في مقابلة
أكثر من واحد ولان الاستقام
على الاذان يتوجه من جهة
النولية من قلى الامام فانهم من
الزنية (ولو يعلمون ما في التهجير)
أي التهجير يبر الى المسافات
(لاستموا عليه) أي الى التهجير
قاله الهروي وسيله الخليل وغيره
على ظاهره فقالوا المراد الانذان
الى مسامحة الله في اول الوقت
لان التهجير مشتق من الهجرة
وهي شدة الحر نصف النهار وهو
اول وقت الظهور والى ذلك

من الثقات انتهى وبعد الرحمن بن ابري قد وقع الاختلاف في صحته كما قدمنا
وقد اخذوا من هذا الحديث من روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم أو من روايته
عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الترمذي وروى عن عبد الرحمن بن ابري
عن أبي بن كعب وروى عن عبد الرحمن بن ابري عن النبي صلى الله عليه وسلم (وعن
الحسن بن علي عليه السلام قال ما في رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثت أو لهن في
قوت الوتر اللهم اهدني فهديت وعافني فنعافيت وتوفني فهديت وتوفيت وبارك لي
فيما أعطيت ووفيت ثم ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك الله لا يذل من واليت
تباركت وتعاليت ومن علي بن أبي طالب عليه السلام ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يقول في آخر وتره اللهم اني أعوذ برسالك من ضللك وأعوذ بعافيتك
من غيبتك وأعوذ بك من لا أحصي شأنك أنت كما أثبتت على نفسك رواه
البيهقي أما حديث الحسن فانخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني
والبيهقي من طريقه يزيد عن أبي الحوراء الميمونة عن عبد الرحمن بن الحسن وأثبت بعضهم
التساق في ذلك فانك تقضي وبعضهم أثبتها وزاد الترمذي قبل تباركت وتعاليت
بجملتك وزاد البيهقي قبل تباركت وتعاليت أيضا ولا يبر من حديث قال النووي في
الخلاصة بسند ضعيف وتبعه ابن الرفعة فقال لم تثبت هذه الرواية قال الحافظ وهو
مستتر فان البيهقي رواه عن طريق اسر ابل بن يونس عن أبي اسحق عن يزيد بن أبي
حريم عن أبي الحوراء عن الحسن أو الحسين بن علي وهذا التردد من اسر ابل انما هو
في الحسن أو الحسين قال البيهقي كان ذلك انما وقع في الاطلاق أو في النسبة قال أبو يوب
الثلاث ان أحد بن حنبل أخرجه في مسنده الحسين بن سعيد عن غير تردد ومن حديث
شريك عن أبي اسحق بسنده قال وهذا أو كذا الصواب خلافه والحديث من حديث
الحسن لان حديث أخيه الحسين فانما يدل على ان الوهم فيه من أبي اسحق فانه لا
فيه من نقله فليس هو الحسن أو الحسين قال ثمران الزيادة انتهى قوله ولا يبر من
حديث رواه الهارثي أيضا من حديث شريك وزهير بن موهبة عن أبي اسحق ومن
حديث أبي الاحوس عن أبي اسحق ثم ذكره الحافظ بأسناده متصلة وفيه تلك الزيادة
وزاد الترمذي بسنده قوله تباركت وتعاليت وصلى الله على النبي قال النووي انها زيادة
بسند صحيح أو حسن وقد قبله الحافظ فانه لم يقطع وروى تلك الزيادة الطبراني والحاكم
وقد ضعف ابن حبان حديث الحسن هذا وقال توفى النبي صلى الله عليه وسلم والحسن
ابن عثمان بن زيد فكيف جاءه صلى الله عليه وسلم هذا الدعاء وقد أشار صاحب البدر المنير

البخاري ولا يبر على ذلك شروعة براجا فانما يبره الرقن والعلو زد هاشميه وقصد الى المسجد فيظفر الصلاة ولا الى
بجني ماله من النذر (ولو يعلمون ما في العفة) أي في قوابل أدامه العفة في الإيعاز (و) قوابل أدامه الصلاة (الصحيح) في الجماعة
(لا توهما ولو سبوا) ينتهي الامور دون الباء أي متباعد على الدين والركبة أو على مقعدته وحث عليه ما فيه ما من المشقة

على النفوس وتسبعة العشاء إشارة الى ان النهي الوارد فيه ليس للتعريض بل للكرامة التزنية ورواه هذا الحديث ميثون
وفيه الحديث والاختبار والعنف وأخرجه البخاري أيضا في الشهادات ومسلم والنسائي والترمذي (عن ابن عمر رضي الله
عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان بلا لا يؤذن) الصحيح ٢٨٩ (بإسناده) أي فيه وفيه اشعار بان ذلك كان من

عاده المسقرة وزعم بعضهم ان
ابتداء ذلك كان باجتماعه
وصلى تقدير جمعه بقدر اقره النبي
صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك
فصار في حكم المأمور به (فكروا
واشربوا) فيه اشعار بان اذان
كان عندهم علامة على دخول
الوقت فبين ان اذان بلال بخلاف
ذلك (حق) أي الى ان (ينادي)
أي يؤذن (ابن مكنوم) فهو
أو عبد الله بن قيس بن زائدة
القرشي وأم مكنوم اسمها عاتكة
بنسب عبد الله الخزرجية (قال)
أي ابن عمر وابن شهاب (وكان)
أي ابن أم مكتوم (رجلا أعمى)
عمى بعد بدر سنة ابن أولاد أعمى
فكسبت اسمه أم مكنوم لا كتنام
فوريه والارل هو النهم وروى
اسلم قد عيا كان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يكرمه ويستخفاه
على المدينة وشهد القادة في
خلافة عمر واستشهد له وقبيل
رجع الى المدينة ومات وهو الأعمى
المذكور في سورة عبس (لا ينادي)
أي لا يؤذن (حق) يقال له أصبحت
أصبحت) بالسكر اوله كسند
والمعنى قارب الصبح أو دخلت
في الصباح والاول أولى وبه نزول
الاشكال فليس المراد من الحديث
ظاهره وهو الاعلام بظهور الخبر

الى اضعيف كلام ابن حبان وقد ثبت ابن خزيمة وابن حبان على ان قوله في قنوت الوتر تفرد
به أبو اسحق عن يزيد بن أبي هريرة ومنعه ابنه مونس واسرائيل وقد رواه تسعة وهو احفظ
من ما قبلين مثل أبي اسحق وابنه فليذكر فيه القنوت ولا الوتر وانما قال كان بعلمنا هذا
الدعا ما يؤيد ذلك الحافظ برواية الدوالي والطبراني فان فيها التصريح بالقنوت وكذلك
رواية البيهقي عن ابن الحنفية وكذلك رواية محمد بن نصر وروى البيهقي عن ابن عباس وابن
الحنفية انهم ما كانوا يقولون كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتي في صلاة الصبح وفي وتر الليل
بهم ولا الحركات وفي انما عبد الرحمن بن هرم قال اما حفظ وهو يحتاج الى الكشف
عن حاله وقال ابن حبان ان ذكر صلاة الصبح ليس بمحفوظ وقال ابن النجاشي ان اسنادها
جيد وشرح الحافظ في بلوغ المرام ان اسنادها ضعيف وأخرجه الحاكم من حديث أبي
هريرة بالحفظ حديث الحسن من حديث الصبيح وقال صحيح قال الحافظ وابس كما قال
وهو ضعيف لا في اسناده عبد الله بن سعيد المقرئ ولولا ذلك كان صحيحا وكان الاستدلال
به أولى من الاستدلال بحديث الحسن بن علي في قنوت الوتر وروى النجاشي في الاوسط
من حديث يزيد بن النخعي وفي اسناده كما قال الحافظ رحمه الله تعالى مقال وأما حديث علي
المذكور فآخرجه أيضا البيهقي والحاكم وصححه مقيده بالقنوت وأخرجه الدارقي وابن
خزيمة وابن الجارود وابن حبان في كتبهم وابس فيه ذكر الوتر وفي الباب عن علي حديث
آخر عند الدارقطني بالحفظ ثبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر الوتر وفي اسناده
عمر بن شهر الجهم في أحد الكذا بغير الوضامين وعن أبي بكر وعمر وعثمان عند الدارقطني
انهم كانوا يقولون ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الوتر وكانوا يقولون ذلك وفي
اسناده أيضا عمر بن شهر المذكور وعن أبي بن كعب عند النسائي وابن ماجه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر فبقت قبل الركوع وعن ابن مسعود عند ابن أبي شيبة
في المصنف والدارقطني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفتي في الوتر قبل الركوع وفي
اسناده ابن أبي عمير وهو ضعيف وعن ابن عباس عند محمد بن نصر المروزي قال
كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتي في صلاة الصبح بولا الحركات وقد تقدم عن ابن
عمر عند الحاكم في كتاب القنوت قال ان النبي صلى الله عليه وسلم علم أحد أنبياء في القنوت
الهم اهتدي فيمن هديت الحديث وعن عبد الرحمن بن ابراهيم عن محمد بن نصر وفيه ذكر
القنوت في الوتر عن أم عبد الله بن مسعود عن ابن أبي شيبة والدارقطني والبيهقي
انهم صلى الله عليه وسلم ثبت قبل الركوع والاحاديث المذمومة تدل على مشروعية
القنوت بهذا المذهب المذكور في حديث الحسن وفي حديث علي والى ذلك ذهب المعتز
وأبو حنيفة وروى الشافعية من غير فرق بين رمضان وغيره وروى ذلك الترمذي عن ابن

٢٧ قيل في بل التذخير من طلوعه والقبض له على التداخية ظهوره والازم جواز الاكل بعد طلوع الفجر لانه
جعل اذانه غاية للأكل ثم يكره عليه قوله ان بلا لا يؤذن بليل فان فيه اشعار بان ابن أم مكنوم بخلافه وأيضا وقع عند
البخاري في الصيام من قوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يؤذن ابن أم مكنوم فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر واجيب بان اذانه

جعل علامة الجهر في الأكل وكانه كان له من برأى الوقت بحيث يكون أذانه مقارنا لا يتسدد اطلاع الجهر قال في المنع وهذا
 الموضوع عند في غاية الاشكال وأقرب ما يقال فيه ان أذانه جعل علامة للجهر لا كل وكانه كان له من برأى الوقت بحيث
 يكون أذانه مقارنا لا يتسدد اطلاع وهو ٢٩٠ المراد بالبرؤغ ونسب أخذ في الاذان يمرض الجهر في الانق ثم ظهر له انه

لا يلزم من كون المراد بقوله
 أصبحت أي غابت الصباح
 وقوع أذانه قبل الجهر لاحتمال
 أن يكون قولهم ذلك يقع في آخر
 يوم من الليل فاذنه يقع في أول
 يوم من طلوع الجهر وهذا وإن
 كان مستبعدا في السنة فليس
 مستبعدا من مؤذن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم الموقد بالاذن
 فلا ريب ان كان فيه من لم يكن يتلوه
 الله سنة وقا روى أبو قرة من وجه
 آخر عن ابن عمر حديثه فيه وان
 ابن ام مكتوم يترنخ الجهر ولا
 يحطاه اه روى هذا الحديث
 جواز الاذان قبل طلوع الجهر
 ومشر وعنه قبل الوقت في الصحيح
 روى يكتفي به من الاذان بعد
 الجهر أم لا ذهب الى القول الشافعي
 ومالك وأحمد وأصحابهم وروى
 الشافعي في التسليم عن عمر بن
 الخطاب رضى الله عنه انه قال
 جهلوا الاذان بالعبادة بدلي المديح
 وخرج العاصم قال السائد الى
 محمد بن علي الشوكاني رحمه الله في
 السبل الجارية ما نقله أقول
 الاذان هو عا المدا لاقوله هذا
 اشتمل على انما الدعاء التي منها
 هي على الله لا على على الملاح
 الا قبل غير الوقت وأما اذان
 بل في ذلك الوقت خلاص فقد

مسعود ورواه أيضا عنه محمد بن نصر قال العراقي سألني عن روى محمد بن نصر أيضا
 عن لي وروى عنه ابن المذخر الحسن البصري وابراهيم النخعي وأبو ثور ورواية عن
 أحمد وروى محمد بن نصر عن علي بن عيسى السلام انه كان يفتي في النصف الأخير من رمضان
 وهو من رواية المحدث عنه وروى أبو داران عن عمر بن الخطاب يجمع الناس على أبي بن كعب
 وكان يفتي في شهرين ليلة ولا يفتي الا في النصف الباقي من رمضان وروى محمد بن نصر
 بإسناد صحيح ان ابن عمر كان لا يفتي في الصباح ولا في الورد الا في النصف الاخير من رمضان
 وروى العراقي عن معاذ بن الحرث انه نصارى انه كان اذا افتت رمضان لعن الكفرة
 قال وعن الحسن بن علي بن فضال في السنة الأخيرة من رمضان روى ايضا عن الزهري انه
 قال لا فتى في السنة كلها الا في السنة الأخيرة من رمضان وروى عن عثمان بن سفيان
 بن عمرو مذهب مالك في سنة النور في شرح المذهب وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي
 قال العراقي انه مشروعية الفتوى في جميع رمضان دون بقية السنة وذهب الحسن
 وقادة ومعهما يروى ذلك محمد بن نصر عن اسمان يفتي في جميع السنة الا في النصف
 الأول من رمضان وقد روى من الناس الفتوى في جميع السنة كما تقدم وذهب طائفة
 الى ان الفتوى في الورد يفتي ذلك محمد بن نصر عن ابن عمر وأبو هريرة وعروة بن الزبير
 وروى عن الحسن بن علي بن فضال بعض أصحاب مالك ما كان الرجل يقوم له ليلة في
 شهر رمضان أرى أن يفتي بهم في النصف الباقي من الشهر فقال مالك لم اجمع ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يفتي به أحد من أولئك وهو من الشهر القديم وانفع له أنا
 في رمضان ولا أعرف الفتوى قد عاها قاله عن ابن عيسى عن مالك لا يفتي في الورد عندنا
 وقال ابن عمر في اختلاف قولنا ما نذ فيه في صلاة رمضان قال والحديث لم ينعصر الصحيح
 عندى تركه اذ لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ولا قوله اه قال العراقي قلت
 لي هل يصح أو لا روى محمد بن نصر ان الحسن بن سعيد بن جبير عن يده الفتوى في الورد
 فقال يفتي عمر بن الخطاب في صلاة وطائفة طائفة عليهم فلما كان النصف الاخير
 من رمضان قد يدعونهم هذه خمسة مذاهب في الفتوى وبها يتبين عدم صحة دعوى
 انها روى في الجهر انه يجمع عليه في النصف الأخير من رمضان وقد اختلف في كونه قبل
 الركوع او بعده ففي بعض طرق الحديث في النهي عن كونه بعد الركوع
 وقال ترمذي في كتابه بن أبي بكر بن عيسى المازني وقد روى عنه ابن عيسى في صحيحه وذكره ابن
 حبان في الثقات فلا يضره فخر وأما الفتوى قبل الركوع فهو ثابت عند الشافعي من
 حديث أبي بن كعب تقدم وعبد الرحمن بن ابراهيم وضعف أبو داود ذكر الفتوى فيه
 وثابت أيضا في حديث ابن عمر وعبد الرحمن قال العراقي هو وجه يفتي قال وبهذا كونا

وضعت فيه الصلاة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يؤخذ انكم ويرجع فاعلمكم بخبر في الصحيح فلم يبق ما يستدل به
 به على جواز الاذان من الله لاقوله قبل دخول وقتها وليس هاهنا ما يقتضي التماس والتمسح اه وفي الحديث استعجاب الدان
 واحد بعد واحد وأما اذان اثنين معانته قوم وقالوا أول من أحدث بنوا مكية وثالث الشافعية لا يكرهه لأن حصل من

ذلك ثم واثق واستدل به على جواز الاحتياط في النية الواحدة قال ابن دقيق العيد وأما الزيادة على الاثنين فليس في الحديث
 تعرض له ٨٠ ونص الشافعي على جوازه ولفظه ولا يضييق أن أذن أكثر من اثنين وعلى جواز تقليد الاعشى للصغير في دخول
 الوقت وفيه أوجه واختلاف فيه الترجيح وصحح النووي في كتبه أن الاعشى ٢٩١ والصغير اعتماد المؤذن للنية وعلى جواز

ثمادة الاعشى وعلى جواز العمل
 بغير الواحد وعلى أن يابعد الفجر
 من حكم التمارين على جواز الكل
 مع الشك في طلوع الفجر لأن
 الأصل بقاء الليل وخالف في
 ذلك مالك فقتل بحجبه القضاء
 وعلى جواز الاعتقاد على الصوت
 في الرواية إذا كان عارفاً به وإن لم
 يشاهد الراوي وخالف في ذلك
 شعبة لاحتمال الاشتباه وعلى
 جواز ذكر الرجل بغيره من
 الامانة إذا كان لقصد التبرع
 ونحوه وجواز نسبة الرجل
 الى امه إذا اشتمر بذلك واحتج
 اليه (عن حفصة) أم المؤمنين
 (رضي الله عنها) أن رسول الله صلى
 الله عليه وآله (وسلم) لم كان إذا
 اعتكف المؤذن لله (يعني) أي
 جلس ينتظر الصبح لكي يؤذن
 أو انتصب قائماً للاذان كأنه من
 ملازمة مراقبة القبر وهي رواية
 الاصيلي والقباسي وأبي ذر فيما
 نقل عن ابن ترقول وهي التي
 نقلها جمهور رواة البخاري عنه
 ورواية عبد الله بن يوسف عن
 مالك أيضاً خلافاً لسان رواة
 الموطأ حيث رويوه باللفظ كان إذا
 سكنت المؤذن من الاذان لصلاة
 الصبح قال في التتمع وهو الصواب
 وبدا أي ظهر (الصحيح) صلى
 ورواه هذا الحديث الخمسة مدينون
 الابن يوسف وفيه الحديث والاختبار والعنفه وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن عبد الله بن مسعود
 رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمين أحداكم أو) قال أحداكم من أذان بلال من يومه) يفتح

بهذا الركوع أو في فعل الخلفاء الأربعة لذلك والاحاديث الواردة في الصبح كما تقدم في بابها
 وقد روى محمد بن نصر عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفتي بهذا الركعة
 وأبو بكر وعمر حتى كان عثمان ففتت قبل الركعة ليدرك الناس قال العراقي واسناده جيد
 قوله في حديث علي وأعوذ بك من أي استخير بك من عذابك

باب لا وتران في ليلة وختم صلاة الليل بالوتر وما جاء في نفسه

(عن طابق بن علي قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا وتران في ليلة رواد الخمسة
 الابن ماجه وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا آخر صلاةكم
 بالليل وترادوا بالجماعة الابن ماجه) اما حديث طلق بن علي نفسه الترمذي قال عبد
 الحق وغيره الترمذي صححه وأخرجه أيضاً ابن حبان وصححه وقد احتج به على أنه لا يجوز
 انقص الوتر من بعد صلاة الختيمين به على ذلك طلق بن علي الذي رواه كما قال العراقي قال والي
 ذلك ذهب أكثر العلماء وقالوا ان من أوتر وأراد الصلاة بعد ذلك لا ينقص وتره يصلي
 شدة ما شغها حتى يصبح قال في النهاية أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب ورافع بن خديج
 وعبد بن عمرو وطابق بن علي وأبو هريرة وعائشة ورواه أبو شيبة في المصنف عن سعد بن
 أبي وقاص وابن عمر وابن عباس وعين قال به من التابعين سعيد بن المسيب وعلاقة
 رashedي وابراهيم النخعي وسعيد بن جبيرة ومكحول والحسن البصري يروى ذلك ابن أبي
 شيبة عنهم في المصنف أيضاً وقال به من التابعين طاووس وأبو جهم ومن الأئمة سفیان
 الثوري ومالك وابن المبارك وأما روى ذلك الترمذي عنهم في نفسه وقال أنه أصح ورواه
 العراقي عن الاوزاعي والشافعي وأبي ثور وحكام القاضي عياض عن كافة أهل النخبة
 وروى الترمذي عن جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم جواز نقص
 الوتر وقالوا أيضاً في غير ذلك ويصل ما بدله غير وتر في آخر صلاة قال وذهب اليه الحق
 واستدلوا بحديث ابن عمر المذكور في الباب وقالوا إذا أوتر ثم نام ثم قام فلم يشفع وتره صلى
 في حق قال الأولون ولم يوتر في آخر صلاة كان قد جعل آخر صلاة من الليل شغها
 لا وتران فيه بخلافه لقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتر واستدل
 الأولون على جواز صلاة الشفع بعد الوتر بعد صلاة عائشة المتقدم ويحدث أم سلمة الآتي
 وقد قدمنا الكلام على ذلك في شرح حديث عائشة (وعن ابن عمر أنه كان أسفل عن
 الوتر قال اما نادوا وترت قل أن نام ثم أوترت ان اصلي بالليل شفعت بواحد مما مضى
 من وترتي ثم صليت متفق معنى فإذا أصبحت صليت ما لي أوترت بواحدة لأن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم أمرنا أن نجعل آخر صلاة الليل الوتر ورواه أحمد وعن علي قال الوتر ثلاثة

ركعتين خفيفتين) سنة الصبح (قبل أداء الصلاة) أي قبل قيام صلاة فرض الصبح
 الابن يوسف وفيه الحديث والاختبار والعنفه وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن عبد الله بن مسعود
 رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمين أحداكم أو) قال أحداكم من أذان بلال من يومه) يفتح

المستقيمة ما يشترطه ويضعها القول كالوضوء والوضوء (قائلة) أي باللا (يؤذن أو) قال (يشاءني بالمسبل) أي فحسه (المجم)
 أي ليد (فأعكم) المجهول الجرم الذي نام لحظة ليصبح أشبه بالإنسان يتصرف إن أراد الصيام (وليغيبه) أي يورقه (فأعكم) ليتأهب
 للصلاة بالغسل وضوءه وبه قال أبو حنيفة ٢٩٥ ومحمد فالأول لا بد من أذان آخر الصلاة الأول ليس له بل المأذون كواجب

بعضهم لذلك أيضا بان أذان
بالل كان نداه كقائل الحديث أو
أبداى لا أذاناً واجباً بان للنص
أن يقول هو أذان قبل الصبح
أنه الشارع وأما كونه صلاة
أو فرض أسفر فذلك بحث آخر
وأما رواية يساوى فمأخوذة
برواية يؤذن والجميع معها
لأن كل أذان نداء ولا بأس
فالمعنى برواية يؤذن على
بالرايين وجميع بين الرايين وهو
أولى من العكس إذ ليس ذلك
لأن يقال إن النداء قبل الصبح لم
يكن بالفاظ الأذان وإنما كان
تذكيراً أو تهيئاً لما يقع الناس
اليوم لأننا نقول إن هذا المحدث
قطعا وقد تظاهرت الطرق على
التعريب بهذا الأذان فجاءه على
معناه النهرى مقدم وسبق اتفاقا
أن الحق أن الأذان الأول قبل
الصبح لا يكتفى من الأذان إلى
هولاء الصلاة وإنما سارع الأول لأنه
المذكور فيه ولله الحمد يقول
الوقت فافهم (وليس أن يقول)
أى بطاهر (الغجر أو الصبح) لأن
من الراوى (وقال) أى ما روى
الشيخ عليه وآله وسلم (يا صابره
ورفعها) وفيه إطلاق القول على
السعي في حال الفرق) انتم على
النداء (وماذا) أى تفتن

أنواع في شأن أن يوتر أول الليل أو تر في أثناء حفظ فساد أن يشفعها ركعة ويسلي ركعتين
ركعتين حتى يصبح ثم يوتر قبل أن ينام حتى يصبح وأن شاء آخر الليل أو تر رواء
الشافعي في مسنده) حديث ابن عمر قال في جميع الروايات في ابن عمر وهو لم يسمع وهو
ثقة وبقية رجاله رجال الصحيح اهـ والرفع من حديث ابن عمر عن النبي عليه السلام كما تقدم وأثر
على أخرجه البيهقي أيضا وقد استدل به ابن عمر من جهة على جواز نقص الوتر وقد قدمنا
وجبه دلالة على ذلك وقد ناقضهم الفاضلون بعدم الجواز فاستدلوا به على أنه لا يجوز
النقص قالوا الآن الرجل إذا أوتر أول الليل فقد قضى وتره فإذا نوى ركعة بعد ذلك ثم قام وضاً
وعلى ركعة أخرى فهذه ركعة غير تلك الصلاة وغير جاز في الظاهر أن تصل هذه الركعة
لركعة الأولى التي صلاها في أول الليل فلا يصح أن صلاة واحدة بينهما ما يؤمن وحديث
ووجود كلام في الغالب وأما الصلاة التي لا توتران كل واحدة غير الأولى ومن فعل ذلك
فتسد أوتره تين ثم إذا هو أوتر أيضاً في آخر صلاة صلاته ثلاث صلات وقد روى عن
الذي صلى الله عليه وسلم أنه قال اجعلوا آخر صلاة لكم من الليل تروا وهذا قد جدل الوتر في
مواضع من صلاة الليل) وأما قال صلى الله عليه وسلم لا توتران في ليلة وهذا قد أوتر ثلاث
صلات (وعن أم المؤمنين النبي صلى الله عليه وسلم) لم تكن بين ركعتين بعد الوتر رواء
الترمذي ورواه أبا وابن ماجه ورواه هو سلس وقد سبق هذا المعنى من حديث عائشة
وهو صحيح بخلاف يرى نقص الوتر وقاروا به من السبب أن بابكم غير ذلك كرا الوتر عند
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل أبو بكر إنما أنا فاسق ثم أتاهم لي وتر فإذا
أنتم قلت صليت ثم ما شئنا حتى أصبحنا فإنا لم نكن أنام على شئ ثم أوتر من آخر
السجدة قال النبي صلى الله عليه وسلم لم يكره هذا ودل له عمر قولى هذا رواء
أبو أيمن الخطابي بإسناده) حديث أم سلمة الدرقطني في مسنده ثبت ذلك في
روايات محمد بن عبد الملك بن بشران عنه وليس في رواية أبي طاهر محمد بن أحمد بن عبد
الرحيم عن الدرقطني صحيح كذا قال العراقي قول الترمذي وقد روى نحو هذا عن أبي
إمامة وعائشة وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وسلم اهـ وأما حديث عائشة الذي
أشار إليه المصنف فقد تقدم وتقدم شرحه وأما حديث أبي بكر وعمر فقد روى من طرق
ليس فيه أقول أبي بكر فإذا السجدة قلت صليت ثم ما شئنا حتى أصبحنا فإنا لم نكن أنام على شئ ثم أوتر من آخر
هو روى عن عائشة ابن ماجه عن أبي بكر وعمر ما عند أبي داود وإسنادهم عن أبي قتادة ومنها ما
عن ابن ماجه عن ابن عمر وعمر ما عند الطبراني في الكبير ومحمد بن نصر عن عتبة بن عامر عن
عصم بن عبد الله بن أبي بكر ما عند الطبراني في الكبير ما عند أبي داود وإسنادهم عن أبي قتادة ومنها ما

اجابته (الاسفل) بضم الهمزة لا غير ، وفي ظاهره صلى الله عليه وآله وسلم لم يات الفجر الا كاذب المسعى عند العرب النفل
بفتح الباء السين وان وهو الفجر المقتبل من المثلث الاسفل وهو من الليل ولا يدخل به وقت النجوى ويغزو فيه الشمس واسأل الى
الهاق بشوا (حق) تقول (أي يظهر الفجر) هكذا يشير بسببانية الذين يلبث الايام عبيدا لانهم ايسارهم ما عند السب

(احداهما فوق الاخرى ثم مداهما عن يمينه وشماله) كأنه يجمع بين اصبه عليه ثم فرقهما البكي صفة الفجر الصادق لانه بطاح معترضا ثم يرمي الاقن ذاهبا يميناً وشمالاً بخلاف الفجر المكاذب وهو الذي يسميه العرب ذنب المرحان فإنه يظهر في اعلى السماء ثم يختفي والى ذلك أشار بقوله رفع وطأاً ورواه هذا الحديث ٢٩٣ الخمسة ازلهم كونه ان والاخران بصريان

وقد التحدث والتول والعنفه
ورواية تاني عن تاني وأخرجه
البخاري أيضاً في الطلاق وفي خبر
الواحد ومسلم وأبو داود والنسائي
في الصوم وابن ماجه في الصلاة
(عن عبد الله بن ماجة بن الزبي
رضي الله عنه ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال بين
كل أذانين أي الاذان والاقامة
فهو من باب التغليب أو الاقامة
أذان يجتمع الاعلام فالاول
لوقت والناسي للنعس ولا يصح
جعله في ظاهره لان الصلاة بين
الاذانين مفروضة والخبر ناطق
بالخصيص بقوله لمن شاء (صلاة)
وقت صلاة نافلة أو المراد الراتبة
بين الاذان والاقامة قبل النذر
قال ذلك (اللائل ١١) وللترمذي
والحاكم بانه ضعيف من
حديث جابر انه صلى الله عليه وآله
وسلم قال للبلال اجعل بين أذانك
واقامة منك قدر ما يشرع لك
من أكله والشارب من شربه
والاعتصر اذا دخل القضا حاجته
ورواه حديث الباب خمسة ما بين
واسطى وبصري وفيه القليل
والعنفه والتول وأخرجه
البخاري أيضاً في الصلاة وكذا
مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي
وابن ماجه (وفي رواية بين كل

الذنب بعد التول وقد قدم ذكرهم وان لم تصح فالكلام ما قدمنا في شرح حديث عائشة
من اختصاص الركعة من بعد التول به صلى الله عليه وسلم المسألة
(باب قضاء ما يفوت من التول والسنن الراتبة والايراد)
(عن أبي عبد الله زى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام عن وتره أو
نسيه فليصله اذا ذكره رواه أبو داود) الحديث أخرجه الترمذي وزاد اذا استيقظ
وأخرجه أيضاً ابن ماجه والحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين واسناد
الطريق التي أخرجه منها أبو داود صحيح كمال العراقي واسناد طريق الترمذي وابن ماجه
ضعيف أوردها ابن عدي وقال انه لم يعفوطه وكذا أوردها ابن حبان في الضعفاء
وأخرجه الترمذي من طريق يزيد بن أسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من نام عن وتره
فليصل اذا أصبح قال وهذا أصح من الحديث الاول يعني حديث أبي عبد الله في الباب
عن عبد الله بن عمر عند الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فاته الوتر من
الليل فليقضه من الغد قال العراقي واسناده ضعيف وله حديث آخر عند البيهقي ان النبي
صلى الله عليه وسلم أصبح فاوتر عن أبي هريرة عند الحسن بن علي قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا أصبح أحدكم ولم يوتر فليوتر وصححه الحاكم على شرط الشيخين وعن أبي
الدرداء عند الحسن بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر وقد
قام المأمور الا أصبح وصححه الحاكم وعن الاقر المزني عند الطبراني في الكبير باللفظ ان
رجلاً قال يا بني الله اني أصبحت ولم أوتر فقال انما الوتر بالليل فقال يا بني الله اني أصبحت
ولم أوتر قال فوتر في اسناده مخالفين أبي كريمة ضعيفه ابن معين وأبو حاتم ووثقه أحمد وأبو
داود والنسائي وعن عائشة عند أحمد والظاهر في الاوسط باللفظ كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي فيوتر واسناده حسن الحديث يدل على مشروعية قضاء الوتر اذا فات وقد
ذهب الى ذلك من الصحابة على من أبي طالب ومحمد بن أبي قحس وعبد الله بن مسعود
وعبد الله بن عمرو وعبد بن الهام وعاصم بن زريرة وأبو الدرداء ومعاذ بن جبل ونضالة
ابن عبید وعبد الله بن عباس كذا قال العراقي قال ومن التابعين عمرو بن شرحبيل
وعبيدة السلماني وأبراهيم النخعي ومحمد بن المنذر وأبو العالقة ومحمد بن أبي سليمان ومن
الائمة سفيان الثوري وأبو حنيفة والاوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو
أيوب سليمان بن داود الهاشمي وأبو خزيمة ثم اختلف هؤلاء الى معنى يقضى على ثمانية
أقوال ١ أحدها ما يوصل الصبح وهو قول ابن عباس وعطاء بن أبي رباح ومسروق
والحسن البصري وأبراهيم النخعي ومكحول وقنادة ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبي
أيوب وأبي خزيمة سكا محمد بن نصر عنهم ٢ ثانياً ما يقضى الوتر ما لم يطالع الشمس ولو بعد

اذانين صلاة كل اذانين صلاة ثم قال في الثالثة لم يشاه وهذا بين انه لم يقبل من شيء الا في المرة الثالثة بخلاف ما بينه في ظاهر
الرواية الاولى فإنه قد كل مرة بقوله ان شاء قال في هذا قد لا يطلق الاطلاق الذي هنالك لان المطلق يحمل على المقيد وزيادة المقيد
مقبولة ولمسلم والاشعري في الرابعة لم يشاه وكان المراد بالاربعة في هذه الرواية الرابعة أي انه اقتصر فيها على قوله لمن

ثم انما طابق بينهما ثم هبطا راسه باختياره طابق القول وبم سدا القول في رواية البضاوي وقاد تقدم في العلم فثبت ان السالف الله عليه وآله وسلم كان اذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا وكانه قال بعد الثلاث ان شاء الله تعالى ان التكرار لنا كبد الاستيعاب وقال ابن الجوزي فائدة هذا الحديث انه ٢٩٤ يجوز ان يتوهم ان الذاكر للصلاة يتبع أن يقول وي الصلاة التي اذن لها

[illegible]

و- فسرتم بآراء اوصالي (فار- حضرت اسامة) المتأخرون بما وجدوا في السان (المؤيد السكم) (عن
أحمد بن حنبل) ظاهره ذلك بعد وصولهم الى هلم بسبب الرواية الثانية اذ انهم قد تضافوا ولا تعارض بينهم الا ان المراد
بقوله انهم اسببكم ان يؤمنوا بذلك لانهم ما الى الفضل ولا يمتنع الا ان السان بخلافه الا انهم هو واضح

الجليلة بصريون وفيه رواية
 تأتي عن أبي علي بن قول من
 يقول ان أيوب رأى أنس بن
 مالك وفيه الحديث والنول
 وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة
 والادب والجهاد ومسلم في الصلاة
 وكذا أبو داود والترمذي
 والنسائي وابن ماجه (وعنه)
 أي مالك بن الحويرث (رضي الله
 عنه في رواية) قال (أبو جحبلان)
 هم مالك بن الحويرث ورفقته
 وفي باب سفر الاثنين من كتاب
 الجهاد بلنظ انصرف من نند
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أنا صاحب لي قال في الفتح ولم
 أرفقني من طرفه فسميته
 صاحبه (النبي صلى الله عليه)
 وآله (وسمى يدان السمرقاني)
 النبي صلى الله عليه وآله
(وسمى لهم) (إذا أنفأ خرجا)
 السفر (فأذا) بكسر الهمزة
 أي من أحب مشيكا أن يؤذن
 فليؤذن وأحدده ما يؤذن
 إلا سحر يحجب وقد يحاطب
(لو احس) بلنظ التنبيه والجمع
 فقرر له ياحوي أضربا عمقه
 فوله فله يتوهم مع ان الضارب
 للقتال واحد قاله الكرماني
 ليس المراد ظاهره من انه ما
 أنان معا وانما صرف عن

ظاهرة قوله في الحديث السابق بأن يؤذن لكم أحدكم لا يقال المراد أن كل واحد منكم يؤذن على الجماعة ثم إذا احتجج إلى التعدد تبعاً بعد أقطار البلد أن كل واحد في جهة قال السابق بعد مؤذن ولا يؤذن جماعة معاً وإن كان مسجد كبير فلا بأس أن يؤذن في كل جهة منه مؤذن

وآله وسلم في المدينة في الليلة المطيرة والغداة اقترع فصرح بان ذلك في المدينة ليس في سفر فيحصل ان يقال لما كان السفر لايتأكل فيه الجماعة ويشق الاجتماع لاجلها اكنى فيه باحد هما بخلاف الحضر فان المشقة فيه اخف والجماعة فيه اكث وفي حديث جابر المروي في مسلم بن خزيمة مع رسول الله صلى الله عليه وآله ٢٩٧ وسلم في سفره فطر نافذة الى صل من شاء

منكم في رحله فثبت ان امره صلى الله عليه وآله وسلم هذا ليس امر عزية حتى لا يشرع لهم الخروج الى الجماعة وانما هو راجع الى مشيئتهم من شاء صلى في رحله ومن شاء خرج الى الجماعة (عن أبي قتادة) الحارث بن ربيعي الانصاري (رضي الله عنه قال بينما) باليم (لحق نعلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ سمع جليلة الرجال) يفتح الجيم أي أصواتهم حال سر كاتهم وهي منهم الطبراني في روايته بأبكرة واستدل به على ان النداءات خاطر المصلي الى الأمر الحادث لا يفسد صلاته (فالمصلي قال ما شأنكم) أي حالكم حيث وقع منكم الجليلة (فالوا استجيبنا الى الصلاة قال فلا تفعوا) أي لا تستجيبوا وعبر بالفظ لا تفعوا مبالغة في النهي عنه أي ولو ختمت فوات تكبيرة الاحرام أو غيرها ولو فأتت الجماعة بالكلمة فانكم في حكم المصلين الخاطئين بالتشروع والاجلال والتضرع فالقصد من الصلاة حاصل لكم وان لم تدر كوا منهم شيئا والاعمال بالنيات وعدم الاستحجال مستلزم لكم ككثرة الخطا وهو معنى مقصود بالذات وردت فيه

رمضان بالليل أو زاعا يكون مع الرجل الشيء من القرآن فيكون معه النذر الخمسة أو السبعة أو أقل من ذلك أو أكثر يصلون بصلاة قالت فاهرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انصب له حصيرا على باب حجر في فقهات فخرج اليه بعد ان صلى عشاء الاخرة فاجتمع اليه من في المسجد فمضى بهم وذكر في القصة بمعنى ما تقدم في بيانها ان يخرج اليهم في الليلة الثانية رواء أحد) قوله صلى في المسجد الخ قال التوروي فيه جواز النافلة جماعة ولكن الاختلاف فيها الافراد الا في اقل مخصوصة وهي العبد والكسوف والاستسقاء وكذا التراخي عند الجمهور وكما بين وفيه جواز النافلة في المسجد وان كان البيت أفضل ولعل النبي صلى الله عليه وسلم انما فعلها في المسجد لبيان الجواز وان كان معه مسكنا وفيه جواز الاقدامين لم ينو امامته قال وهذا صحيح على المشهور من مذهبه بناو مذاهب العلماء ولكن ان نوى الامام امامتهم بهذا اقتداهم حصلت فضيلة الجماعة لهم وان لم ينو حصلت لهم فضيلة الجماعة ولا تحصل الامام على الاصح لانه لم ينوها والاعمال بالنيات وأما المأمومون فقد نوها وفيه اذا تعارضت مصلحة وخوف مفسدة أو مصلحة وان اعتبر أهمها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان رأى الصلاة في المسجد مصلحة لما ذكرناه فلما عارضه خوف الاقتراض عليهم تركه اعظم المفسدة التي يخاف من عجزهم وتركهم لفرض وفيه ان الامام وكبير القوم اذا قل شيئا خلاف ما يتوقعه انما عه وكان له فيه عذريد كره لهم تطييبا لقلوبهم واصلاحا لذات اليمين لئلا يظنوا اختلاف هذا وربما ظنوا ظن السوء قوله أو زاعا أي جماعات والحدوث استدلل به المصنف على صلاح التراخي وقد استدلل به على ذلك غيره كالبخاري فانه ذكره من جملة الاحاديث التي ذكرها في كتاب التراخي من صحيحه وهو وجه الدلالة ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل الصلاة في المسجد وعلى خلفه الناس ولم يشكر عليهم وكان ذلك في رمضان ولم يتركه الاخشية الاقتراض فصح الاستدلال به على مشروعية مطلق التجمع في التوافل في ايامي رمضان وأما فعله على الصفة التي يفعلونها الآن من ملازمة عدد مخصوص وقراءة مخصوصة في كل ليلة فسيأتي الكلام عليه ومن جملة ما استدلل به البخاري عليهم احدى عاشره وهو ان اضاف صحيح مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ليلة من حوف الليل فصلى في المسجد وصلى رجال به لانه فاصبح الناس فتحدثوا فاجتمع أكثر منهم فصلى فصاروا معه فاصبح الناس فتحدثوا فكثر اهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بصلاة فلما كانت الرابعة عجز المسجد عن أهل حتى خرج صلاة الصبح فلما قضى الصلاة أقبل على الناس فتشهد ثم قال أما بعد

٢٨ نيل في احاديث صحيحات وفي مسلم فان أحدكم اذا كان بعد الى الصلاة فهو في صلاة (اذا أقيم الصلاة) أوعدها (فعليكم بالسكينة) أي بالثبات والهيبة فاذا علمتم ذلك (فما أدركتم) مع الامام من الصلاة (فصلوا) معه (وما فاتكم) منها (فأتوا) أي أكلوا وسدكم واستدل به على ان من أدرك الامام ركعا لم يحسب له تلك الركعة

لأنه قد قاله القوام والقرآن أيضا واختلفوا فيه وغيره ورواه الجعفي والشوكاني وهو الخلق والجه ورواه في القوام والقرآن
 لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي بكره ولا تسجد ولم يأمركم بالركعة وأنه يدركه في الصلاة الجماعة يجوز من
 الصلاة وان في قوله هذا أدركتم فصلوا ٢٩٨ ولم يفصل بين القليل والكثير وهذا قول الجمهور ورواه في القوام والقرآن الجماعة

فانه ليخفف على مكانكم واسكن خشيت ان تفترض عليكم فتجوزوا عنهم اتفقوا في رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك (وعن عبد الرحمن بن عبد القاري قال خرجت مع
 عمر بن الخطاب في رمضان الى المسجد فاذا الناس اوزاع متفرقون يصل الرجل لنفسه
 ويصل الرجل لغيره الصلاة الواحدة فقال عمر اني ارى لو جعلت هؤلاء على قارى واحد
 اسكان افضل ثم هم يلحهم هم على ابي بن كعب ثم خرجت معه ليلة اخرى والناس يصلون
 بمسلة قارئهم فقال عمر نعمت البدعة هذه والى بنامون عنها افضل من التي بنامون
 به حتى انهم ايسل وكان الناس بنامون او رواه البخاري والشافعي والموطا بن يزيد بن
 رومان قال كان الناس في زمن عمر بن الخطاب يثلاثون ركعة في ركعة (قوله
 اوزاع قد تقدمت في غيرهم قوله فقال عمر نعمت البدعة قال في الفتح البدعة اصلها
 ما أحدثت على غير مثال سابق وطاق في الشريعة على مقابلة السنة فتكون مضمومة
 والشيخين انهم ان كانت مما يندرج تحت مستحسن في الشريعة فهي حسنة وان كانت
 مما لا يندرج تحت مستحسن في الشريعة فهي مستحقة والفقيه من قدس المباح وقد تقدمت
 الى الاحكام الخمسة انتهى قوله ثلاث وعشرين ركعة قال ابن ابي عمير وهذا اثبت
 ما سمعت في ذلك وهم في ضوء النهار فقال ان في سنة ابي بن كعب في ركعة في
 ما كان في الموطا ذكره كذا في المصنف والحديث الذي في نسخة ابيه اربعة ركعة في ركعة
 عباس الا في كمال الباء والميم والتميم وفي الموطا ايضا عن محمد بن يوسف عن السائب
 بن يزيد انهم احدى عشرة ركعة وروى محمد بن نصر عن محمد بن يوسف انهم احدى وعشرين
 ركعة وفي الموطا بن طري بن يزيد بن خنيس عن السائب بن يزيد انهم احدى وعشرين ركعة
 وروى محمد بن نصر عن طريقه عن ابي اذركم في رمضان يصلي ركعة وثلاث
 ركعات في الزمان قال الحافظ والجمع بين هذه الروايات يمكن باختلاف الاحوال ويجعل ان
 ذلك الاختلاف بسبب تطويل القراءة وتقصيرها في وقت طويل القصر او تقليل الركعات
 وبالكسر وبهجوم الداء وغيره قال والاختلاف فيما زاد على العشرين وراجع الى
 الاختلاف في الزمان فكانت تارة ثوب واحد وتارة ثلاث وقد روى محمد بن نصر عن
 طريق داود بن قيس قال اذكر في الناس في صلاة ابي بن عثمان وعمر بن عبد العزيز
 يعني بالمدينة في يومين ثلاثين ركعة وعمر بن عثمان ثلاث وقال مالك الامر عندنا
 بتسعة وثلاثين وبمكة ثلاث وعشرين وليس في شيء من ذلك خشية قال الترمذي اكثر
 ما قيل انه صلى احدى وأربعين ركعة بركعة الزمان وتلى ابن عبد البر عن الاسود بن يزيد
 اربعين ركعة تسعة وثلاثين ذكره محمد بن نصر عن ابن يوسف عن مالك قال

بال من ركعة واحدة من أدرك
 ركعة من الصلاة فقد أدرك
 الصلاة قال في الفتح والجمهور
 عنه انه ورد في الاوقات وامتنع
 به أيضا على اصطحاب المذنبين
 مع الإمام في أى صلاة وسجدته على
 وفيه حديث أصح منه أخرجه
 ابن أبي شيبة من طريق عبد
 العزيز بن ربيعة عن رجل من
 الانصار عن رجل من بني عبد
 ركة أو قاتل أو ساجد انك
 على سائق الى اناءها ورواه
 هذا الحديث الله تعالى كوفي
 في حديثه وفيه التحدث والتمني
 والاقول وأخرجه البخاري في
 الباب الاخر من هذا ورواه في
 الصلاة (وعنه) أى من أهل
 فتادة (رأى الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم) اذا قمت الصلاة أى
 ذكرت الفاظ الإقامة (فلا
 تقوموا) الى الصلاة (حتى
 تروى) أى تبصر وفي خرجت
 فاذا رأيت تولى فتدعووا ثلاثا
 يماول عابهم القيام ولا تفسد
 يعرض له ما يؤخره واختلف في
 وقت القيام الى الصلاة فقال
 الشافعي والجمهور عند الفراغ
 من الإقامة وهو قول أبي يوسف
 ومالك وأهلها في الموطا والله

يرى ذلك على طاعة الناس فان منهم القليل والشيخ وعنه أبي حنيفة انه يقوم في الصف عند
 على الصلاة فاذا قال قد قامت الصلاة كبر اتماما لله من الشروع وقد أخبرني ابي عن ابي حنيفة انه قال
 على الصلاة رأ ما لا يمكن الإمام في المسجد فذهب الجمهور الى انهم لا يقومون حتى يروى والشافعي ذكره في التمهيد الذي

صلى الله عليه وآله وسلم قال
ما يراه يشرع في الإقامة قبل أن
يراه غالب الناس ثم إذا رآه
قاموا ولا يقوم في مقامه حتى
تعدل صفوفهم وذكر في الفتح
شواهد ذلك ورواه هذا الحديث
خمس وفيه التحديد والعزيمة
والكتابة والقول وأخرجه
البخاري في الصلاة أيضا وكذا
مسلم وأبو داود والترمذي
والنسائي (عن أنس بن مالك
رضي الله عنه قال أقيمت الصلاة)
أي العشاء كما عند مسلم (والنبي
صلى الله عليه وآله وسلم يباهي)
أي يتحدث (وجلافي) ولأبي
عساكر (جانب المسجد)
الذي قال الحافظ ابن حجر لم أقف
على اسم هذا الرجل وذكر بعض
الشراح أنه كان كبيراً في قومه
فأراد أن يثأر الله على الإسلام ولم
أفقه على مسأله ذلك وقيل يحقل
أن يكون ملكاً من الملائكة جاء
بوحى من الله عز وجل ولا يخفى
بعد هذا الاحتمال (فما قام) صلى
الله عليه وآله وسلم (إلى الصلاة)
حتى نام القوم وفي مسند أبي
ابن راهويه عن عبد العزيز بن
هشام الحديث حتى نام بعض
القوم وقيل لأنه على أن النوم
الذي كور لم يكن مستغراً فآوذا

• (باب ما جاء في الصلاة بين العشائين) •

(عن قتادة عن أنس في قوله تعالى كانوا قبله ملأ من الليل ما يجمعون قال كانوا يصلون فيما بين المغرب والعشاء وكذلك ثبأت في جنوبيهم عن المضاجع رواه أبو داود وعن حماد بن عمار قال سميت مع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب فلما قضى الصلاة قام يصلي فلم يزل يصلي حتى صلى العشاء ثم خرج رواه أحمد والترمذي) أما قول أنس فرواه أيضا ابن مردويه في نفسه من رواية الطبرث بن وجيه قال سمعت مالك بن دينار قال سألت أنس بن مالك عن قوله تعالى ثبأت في جنوبيهم عن المضاجع فقال كان ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلون من صلاة المغرب إلى صلاة العشاء الا أنهم كانوا ينامون في هذه الأثناء فيخرجون من جنوبيهم عن المضاجع والطبرث بن وجيه ضعيف رواه أيضا من رواية أبان بن أبي عمير عن أنس بن شجرة وأبان ضعيف أيضا ورواه أيضا من رواية الحسن بن أبي جعفر عن مالك بن دينار عنه هو رواه أيضا من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس في هذه الآية قال يصلون ما بين المغرب والعشاء قال العراقي وإسناده جيد ورواه

مسلم كالتجاري في الاستئذان عن شعبية عن عبد العزيز بن مأمون وعلى واستنبط منه جواز الكلام بعد الإقامة ثم كرهه الحنفية لعدم ضرورة كذا قال القسطلاني وفي القم وفيه جواز الفصل بين الإقامة والاحرام اذا كان الحاجة اما اذا كان لغير حاجة فهو مكروه واستدل به بالرد على من اطلق من الحنفية ان المؤذن اذا قال قد قامت الصلاة وجب على الامام التكبير انتم

وَرَوَاهُ فَهَمَّ بِمَرْبُوتٍ وَفِيهِ التَّعْدِيتُ وَالْمَعْنَةُ وَالْقَوْلُ وَأَمْرٌ بَعْدَهُ سَلَامٌ وَأَوْدُودٌ (مَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) زَادَ مِنْهُمْ فَقَدْ نَاسِيَ فِي بَعْضِ الصَّلَاةِ (قَالَ الْوَلَدِيُّ نَسِيَ بِسْمِ اللَّهِ لَقَدْ هَمَمْتُ) أَيْ قَصِدْتُ (أَنَّ أَمْرَ يَطُوبُ فَيُطَابُ) وَفِي رَوَايَةٍ فَيُطَابُ وَيُحْطَبُ وَحُطِبَ ٣١٠ وَاسْتَطَبَّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ خَالَ فِي الْفَخِّ أَيْ بَكَسَّرَ لِيَسْهَلَ اسْتِعْمَالُ النَّارِ فِيهِ

وقعة به العتيق بأنه لم يقل أحسد
 من أحسل اللغة أن معنى يحطاب
 بكسر الهمزة والميم مع (ثم أمر
 بالصلاة) أي صلاة العشاء أو الغدير
 أو الجمعة أو مائة صلاة أو روايات
 ولا تضاد بل وازن في ذلك الواقعة
 (فوزن لها) أي يعلم الناس
 لأجلها (ثم أمر ورجع إلى يوم
 الناس ثم الخلف) المستعملين
 بالصلوة قاصدا (الرجال)
 لم يخرجوا إلى الصلاة (فأمرق
 عليهم يومهم) بالثبوت وبإتمامهم
 وقيد بالرجال ليجزى الصبيان
 والنساء ومعه ومنه أن العقوبة
 ليست قائمة على المبالغة في الموارد
 فتعريض المقصودين من يومهم
 وأمرق به شدة الرأفة بهم
 بالثبوت والمبالغة في التعريض
 وبهذا استدلل الأمام أحمد ومن
 قال أن الجماعة فرض عين لأنها
 لو كانت سنة لم يهود نازكها
 بالتحريض ولو كانت فرض كفاية
 لمكان قيامه على الله عليه وآله
 وسلم ومن معه بها كافيا وإلى
 ذلك ذهب طائفة الأوزاعي وجماعة
 من شيوخ الشافعية كابن شعبة
 وحبان وابن المنذر وغيرهم من
 الشافعية لكنها ليست بشرط
 صحة المسئلة وقال أبو حنيفة

هذا الشافعية انزلوه على الله عليه وآله وسلم فباروا الشيطان حلاقة الجماعة اقبل من صلاة
 القلوب مع راحة راحة على الله عليه وآله وسلم علم ابد المودة فطاهر الشافعية انما افرغ من كتابه وعليه
 جهو و راحة المتقدمين و راحة المتأخرين في المنهج و راحة بعض المالكية و راحة الطحاوي و الكرخي و راحة همام

الحنفية الحديث أي داود وصحبه ابن حبان وعنده ثمان ثلاثة في قرية أو ثلثون فيهم الصلاة الاستحسان عليهم الشيطان أي غلب ويمكن أن يقال التهذيبان في وقوع في حق تارك فرض الكفاية أشهر وعيسة قتال تارك فرض الكفاية واجب عن حديث الباب بأنه هم ولم يفعل ولو كانت فرض عين المترك بهم أو أن فرضية ٣٠١ الجماعة تسقط أو أن الحديث ورد في قوم منافقين يخافون عن الجماعة

ولا يصح أن يكادى عليه السياق فليس التهذيب أنزل الجماعة بحقه وصح فلا يتم الدليل وتعتب بأنه يعمد اعتناؤه عليه السلام بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع علمه بأنه لا صلاة لهم وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم معرضا عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطوبى لهم واجيب بأنه لا يتم إلا أن ادعى أن تركه معاقبة المنافقين كان واجبا عليه ولا دليل على ذلك وإذا ثبت أنه كان حذرا فليس في اعراضه عنهم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم وفي قوله في الحديث الذي ليس صلاة تثقل على المنافقين من العشاء والفجر دلالة على أنه ورد في المنافقين لكن المراد نفاق المعصية لا نفاق الكفر كما يدل عليه حديث أبي هريرة المروي في أبي داود ثم أي قوم يصيبون في يومهم ليست بهم علة نعم سياق حديث الباب يدل على الوجوب من جهة المصلحة في ذم من تخلف عن محل الخلاف إنما هو في غير الجماعة أما هي فالجماعة شرطي صحيح أو عينه فقد يكون فيها فرض عين ثم إن التمسيد بالرجال يشفر بأنه ليست في حق الصبيان

بروي عن الحسن ويروي عنه يزيد بن هرون فقد جهله أبو حاتم وذكره ابن حبان في الثقات وإن كان أباسمه حديثا مبرور فهو ضعيف وعن ابن عمر عند محمد بن نصر في كتاب قيام الليل بألفاظ سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من صلى ست ركعات بعد المغرب قبل أن يتكلم غفر له بها سبعين سنة وفي أسناده محمد بن غزوان الدمشقي قال أبو زرعة عن محمد بن الحسين وقال ابن حبان لا يحل الاحتجاج به وله حديث آخر عند الديلمي في مسند الفردوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات بعد المغرب كان كما عقب غزوة بعد غزوة وفي سبيل الله وفي أسناده موسى بن عبيدة الرضائي وهو ضعيف جدا قال العسراقي والمعروف أنه من قول ابن عمر غير مرفوع هكذا رواه ابن أبي شيبة في المصنف وعن ابن مسعود عند محمد بن نصر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بين المغرب والعشاء أربع ركعات وهو منقطع لأنه من رواية معمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن جده ولم يذكره وعن عبيد مولى النبي صلى الله عليه وسلم عند أحمد والطبراني أنه سئل أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم صلاة بعد المكتوبة أو سوى المكتوبة قال نعم بين المغرب والعشاء عن عمار بن ياسر عند الطبراني في معجمه الثلاثة وابن منته في معرفة الصحابة أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بعد المغرب ست ركعات وقال من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت له ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر قال الطبراني في تفرده صاحب بن قطن وقال ابن الجوزي أن في هذه الطريق مجاهيل وعن أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهن عدان له بعبادة اثني عشر سنة وفي أسناده عمر بن عبد الله بن أبي خنيم وهو ضعيف جدا وعن عائشة عند الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب عشر من ركعة بنى الله له بيتا في الجنة والآيات والاحاديث المذكورة في الباب تدل على مشروعية الاستكثار من الصلاة ما بين المغرب والعشاء والاحاديث وإن كان أكثرها ضعيفة انتهى منهضة بجمعها الاسمي في نضال الأعمال قال العسراقي وعن من كان يصلي ما بين المغرب والعشاء من الصحابة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر ووسمان القرظي وابن عمر وأوس بن مالك في ناس من الانصار ومن التابعين الاسود بن زيد وأبو عثمان النهدي وابن أبي حنيفة وسعيد بن جبير ومحمد بن المنكدر وأبو حاتم وعبد الله بن مخنف وعلي بن الحسين وأبو عبد الرحمن الطائي وشريح القاضي وعبد الله بن معقل وغيرهم ومن الائمة سفيان الثوري

(باب ما جاء في قيام الليل)

(عن أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة

والنساء فزاجر ما والخلاف السابق في المودة وأما المقضية فليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية ولكن ما سئل عنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بها جماعة حين فاتتهم بالوادى ثم أعاد عليه السلام القسم للجماعة في التاكيد فقال (و) الله (الذي نفسي بيده) البكرية (لو يعلم أحدكم) أي المتخلفين (أنه يجود عرقا) بفتح المهملة وسكون الراء (ميتا) العظيم

الذي علمه بقية عالم أو قطعه عليهم (أو من مائة حسنة) يكسر اليهم وقد نفع ثلثية من مائة طلق آثاء أو ما بين ثلثية من العلم
 كذا في البخاري فيما نقله المسقلي في روايته في كتاب الاستكلام عن القزويني أو اسمهم يعلم عليه الرمي (لشمس العشاء) أي صلاحها
 والمعنى لو علم أنه لو حضر الصلاة بعد ثلث مائة ٣٠٢ ذنوب أو أن كان شبيهاً ساقراً لم يحضرها لكانت موهبة على الدنيا ولا يحضرها

لما لها من مشروبات الأخرى
 ونعمها فهو وصف بالحرص على
 الشاهد الحاضر من معلوم أو
 ما عوب بما مع التفرط في يحصل
 به رفيع الدرجات ومنازل
 السكرات وصف العرق
 باليمن والمروءة بالنسب ليكون
 ثم يأتى نفساً على ثلثها
 واستنبط من قوله أنه قد تمت
 تقديماً التمديد والوجدان
 العقوبة ومرة أن الله ما ذا
 ارتفعت بالهون من الزواجر
 اكتفى به من الأعلى بعباده ابن
 دقيق العبد واستدل بهذا
 الحديث ابن العربي ونعمه على
 مشروعية قول نارك الصلاة
 منها ما يورث في ذلك وفيه
 انظر ذكره الماقل في التلخيص (عن
 ابن جرير) صلى الله عليه وآله وسلم
 قال صلاة الجماعة أفضل صلاة
 الفرد (أي المفرد) بسبع وعشرين
 درجة) فيه أن أقل الجمع اثنان
 لأنه جعل هذا الفضل الغير الفرد
 وما زاد على التذوق جماعة يمكن
 قد يقال أنما قرب هذا الفضل
 الصلاة بالجماعة وليس فيه تعرض
 لثنى درجة متوطين النفس
 والجماعة كصلاة الاثنين مثلاً
 له يمكن قد ورد في غير حديث

قال الصلاة في حرف الليل قال فأي الأيام أفضل بعد رمضان قال شهر ربه الله الحرام رواه
 الجماعة إلا البخاري ولا ابن ماجه منه فضل الصوم فقط (وفي الباب عن ابن عسك
 الترمذي في كتاب الدعوات من سننه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم
 بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم ومن أبي إمامة عند ابن هدى في الكامل
 والطبراني في الكبير والأوسط والبيهقي مثل حديث بلال في إسناد عبد الله بن صالح
 كاتب الليث وهو مختلف بينه ولأبي إمامة حديث آخر عند محمد بن نصر والطبراني عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الحديث وفيه والصلاة بالليل والناس نيام وفي
 إسناد حديث ابن أبي سائب وهو مختلف فيه وعن جابر عند ابن ماجه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالناس قال العراقي وهذا حديث شبيه
 الموضوع انتهى به على ثابت بن موسى وإنما قاله شريك الناقضي أنما ثبت عيب إسناد ذكره
 فظنه ثابت حديثاً بطريق حديث آخر رواه الطبراني في الأوسط عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لا بد من صلاة الليل ولو ساءت صلاة قال الطبراني في تفسيره بنية ولباب أيضاً حديث
 آخر عند ابن سنان في صحيحه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أخذ كرحاً في صلاة وفيه
 وإن هو نواضح قام إلى الصلاة أصبح شبيهاً قد أصاب خير أو قد انحطت عقده كاهل وعين
 سنان النازعي عند ابن هدى في الكامل والطبراني بالنظر حديث بلال المتقدم وعن
 ابن عباس عند محمد بن نصر والطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليكم بقيام الليل ولو ركعة واحدة وفي إسناد حسين بن عبد الله وهو ضعيف وله حديث
 آخر عند الترمذي في التلخيص مثل حديث أبي إمامة الثاني وعن عبد الله بن سلام عند
 الترمذي في الزهد وصححه وابن ماجه بضم حديث أبي إمامة الثاني أيضاً وعن ابن عمر عند محمد بن نصر
 محمد بن نصر بضم حديث أبي إمامة الثاني أيضاً وعن عبد الله بن عمر عند محمد بن نصر
 بضم أيضاً عن علي بن عبد الترمذي في البر بضمه أيضاً عن أبي مالك الأشعري عند محمد بن
 نصر والطبراني بضم أيضاً بضم حديثه وعن هذا عند الترمذي في التلخيص بضم
 حديث ابن عباس وعن ثوبان عند البزار بضم حديث أبي إمامة وعن ابن مسعود عند
 ابن حبان في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحب ربنا من رجل ناز
 من وطأته وطأته من بين سبعة وأهل إلى صلاته رغبة فيما عدى وشأنه مما عدى
 الحديث ورواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الكبير قال العراقي وإسناده جيد وعن
 سهل بن سعد عند الطبراني في الأوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه واعلم

ان
 الأصريح يكون الاثنين جماعة فقد ابن ماجه من حديث أبي موسى الأشعري قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اثنان في صلاة أو فوقها جماعة ذلك في نفسه ضعيف وفي حديث أبي سعيد عند البخاري بضم
 ثم عشر بن رواية الرواه عابها إلا ابن عمر كما قال الترمذي وأثنى الجميع على الخمس والعشرين سوى رواية أبي فقال أربع أو

شمس على الشك ولا يحرث مائة أو عشرين وإيسر مغارة لمصدق البضع على الخمس فربحت الروايات كلها إلى الخمس
والسبع إذا أثر الشك أو اختلف في التراجع منهم ما فن رجح الخمس لكثرة روايته ومن رجح السبع لزيادة العدل الحافظ وجمع
بين ما بان ذكر القليل لا ينفي الكثير انهم فهم العدد غير معتبر وأنه أخير ٣٠٣ بالخمس ثم اعلم الله بزيادة الفضل

فأخير بالسبع لكنه يحتاج إلى
التأخير وعرض بان الفضائل
لا تفسخ فلا يحتاج إلى التأخير أو
الدرجسة أقل من الجزم والخمس
والعشرون بمرأى سبع وعشرون
درجة ورد بان أقل الدرجة والجزء
ورد مع كل من العبد دين قال
الزوي القول بان الدرجة غير
الجزء فقله من فائده أو أن الجزء
في الدنيا والدرجة في الجنة قال
البرماوي في شرح العمدة أياه
القطب القسطلاني احتملا لا

أوهو بالنظر لقرب السبع منه
أو لحال المصل كأن يكون اعلم
أو أخشع أو أخلص بالسيرة
والسبع بالجهسية فإن قلت
ما الحكمة في هذا العدد الخاص
أجيب بالحتم أن يكون عمله
كون المكنونات نجسا فأريد
المبالغة في تكثيره فاضربت في
منها فصارت نجسا وعشرين
وأما السبع فمن جهة عدد
ركعات الفجر وأفضل روايتها
وقد خاض قوم في تعيين الأسباب
المقتضية للدرجات المذكورة
قال ابن الجوزي وما جأوا به ما نقل
وقد وقعها الحافظ في التلخيص هنا
فانظره ورواه هذا الحديث

ما بين بصري ومدين وفيه القديس
والعنفسة والقول والسماع

ان شرف المؤمن قيام الليل وعن أبي سعيد عند ابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان الله ليضجك إلى ثلاثة المسب في الصلاة ولا رجل يصلي في جوف الليل
ولا رجل يقاتل الكعبة وعن ابياس بن مسارية المزني عن عبد الطيراني في الكبير مثل
حديث جابر الذي في هذا الاحاديث يدل على تأكد استحباب قيام الليل ومشروعية
الاستكثار من الصلوات فيه وبما استدلل من قال ان الوتر أفضل من صلاة الصبح وقد
قدمنا الخلاف في ذلك وحديث الباب أيضا يدل على تفضيل الصيام في الحرم وان
صيامه أفضل من صيام بقية الأشهر وهو مخصوص بعموم ما عند البخاري والترمذي
وصحبه والسنائي وأي داود من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام العشر فقالوا يا رسول الله
ولا الجهاد في سبيل الله فقال ولا الجهاد في سبيل الله الا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع
من ذلك بشئ وهذا اذا كان كونه الشيء أحب إلى الله يستلزم انه أفضل من غيره وان
كان لا يستلزم ذلك فلا حاجة إلى تخصيصه اعمد التناهي (وعن عمرو بن عبد الله سمع

النبي صلى الله عليه وسلم يقول أقرب ما يكون الرب من العبد في جوف الليل الا ستر
فان استطعت ان تكون من يذكر الله في تلك الساعة فكن رواه الترمذي وصحبه
الحديث رجال اسناد رجال الصحيح وآخرجه أيضا أبو داود والحاكم وفي الباب عن
أبي هريرة عند الجماعة كلهم قال قال ينزل الله إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يمضي
ثلث الليل الاول فيقول أنا الملائكة من ذا الذي يدعوني فاستجب له من ذا الذي يسألني
وأعطيه من ذا الذي يستغفري فأعقره فلا يزال كذلك حتى يضي الفجر وعن علي بن
أحمد والدارقطني قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا وفيه أنه قال اذا
مضى ثلث الليل الاول هبط الله إلى السماء الدنيا فلم يزل هناك حتى يطلع الفجر فيقول
القاتل الاسائل بهطلى سؤالي الاداع بجواب وعن أبي سعيد عند مسلم والسنائي في اليوم
والليلة يخوضه بثلثي ليلة روعه جبر بن عظيم عند السنائي في اليوم واليلة وهو
حديث أبي هريرة أيضا وعن ابن مسعود عند أحمد بن حنبل وعنه أبي الدرداء عند الطبراني
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر حديثا وفيه ثم يهبط آخر ساعة من
الليل فيقول الاستغفر يستغفري فأعقره الاسائل يسألني فأعطيه الاداع يدعوني
فاستجب له حتى يطلع الفجر قال الطبراني وهو حديث مشكور وعن عثمان بن العاص
عند أحمد والبخاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نادى مناد كل ليلة هل من داع
فيستجاب له هل من سائل فيعطى هل من مستغفر فيغفر له حتى يطلع الفجر وعن جابر

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (فضل) أي تزيد (صلاة الجمعة صلاة
أحدكم) اذا صلى (وحد) خمس وعشرين جزءا أي درجة (وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر) لأنه
وقت صومهم بعمل الليل ومحبي الطائفة الاخرى بعمل النهار وزعم ابن بطال ان فيه إشارة إلى أن الدرجتين الزائدتين هي

بشعر من المؤمنين ذلك وهو سدا عنه برواية ابن عمر التي فيها سبع وعشرون (ثم يقول أبو هريرة) مستشهد بذلك
(فأقرأوا أن شتم ابن قرآن القبر كان مشهورا) شتمه الملائكة وفيه فضيلة صلاة القبر في الجماعة ورواه هذا الحديث السنة
بأربعين مائة وفيه ثلاثة من التابعين ٣٠٤ والتحديث والأخبار والعنفرة والصباح والقول في (من أبي

عيسى رضي الله عنه قال قال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أعلم الناس أجزافي الصلاة
أبدهم فابدهم عنى) شيخ
الشيخ أى أبدهم مسافة إلى المسجد
لأجل كثرة الخطأ إليه لأن سبب
أعظمية الأجر في الصلاة بعد
المشي لانه سنة وفاء بعدهم
قال المماوى كالكرماني للاستقرار
في المشي لا المشي فالأفضل وتعمته
الشيخ بالله يذكركم أحد من الصحابة
أن الفاء تعني بهن الاستقرار
ثم فرج كونهما معا في ثم أى
أبدهم ثم أبدهم عنى (والذي
يقدر الصلاة حتى يصليهم مع
الامام) ولو في آخر الوقت (أعلم
أجزا من الذي يصلى) في وقت
الاختيار وحده أو مع الامام من
غير انتظار (ثم ينهم) فإن بعد
التمكن مؤثر في زيادة الجبر
كذلك طول الزمان لا مشقة فيهما
ويستند منه ان الجماعة تتفاوت
في (عن أبي هريرة رضي الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم قال بينما رجل يمشي
 بطريق) أى في الطريق كفي التبع
ولا في غيره اسم هذا الرجل (وجد
 غصن شوك في الطريق فأنزله
 عن الطريق ولصموى والمسقى

عند الدار قطي وأبى الشيخ ينعو حديث أبي هريرة في استناده محمد بن اسمعيل
الجعفرى وهو منكر الحديث قاله أبو حاتم وعين عباد بن السامت عند الطبراني
الكبير والوسط ينعو حديث أبي هريرة أيضا وعن عقبة بن ماهر عند الدار قطي قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا مضى ثلث الليل أو قال نصف الليل ينزل الله
 عز وجل إلى السماء الدنيا فيقول لا أسأل عن عبادة الله وأجوبه لله ولا بفكره مسافة
 حديث آخر غير المذكور في الباب عند الدار قطي قال أنبت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فثابت يارسول الله بهاني الله فذلك على شيئا تعلمه وأجوبه لله لا بفكره مسافة
 أقرب من ساعة فقال يا عمر والله ما أتيت عن شيئا مما أتيت عنه أحد قبلك ان الرب عز وجل
 ينزل من جوف الليل زادني رواية في هذا الا ما كان من الشكر وله حديث آخر عند أحمد
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل منقضية وحيث لا يتركها إلى آخر أجوبه
 دعوة قالت أوجبه قال لا أجوبه يعنى بذلك الاجابة وفي استناده أبو بكر بن عبد الرحمن
 ابن أبي حريم وهو ضعيف وعن أبي الخطاب عند أحمد ينعو حديث أبي هريرة
 وهذه الامايد تدل على استحباب الصلاة والدعاء في ثلث الليل الاخر والله وقت
 الاجابة والمغفرة والتميز المذكور في الاحاديث فخطو علماء الأئمة كلام الكلام في
 تأويله وأنكر الاحاديث الواردة في كثير من المعتزلة والطريقة المستقيمة ما كان عليه
 التابعون كلهم سوى ومثول والسنيانين والثلث وسادس سادس بن زيد والاوزاعي
 وابن المبارك والأئمة الاربعة مالك والشافعي وأبى حنيفة وأحمد وغيرهم فأنهم أجروها
 كما جاءت بلا كنية ولا نعرض التأويل (وعن عبد الله بن عمر وان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال ان أحب الصيام إلى الله صيام داود وأحب الصلاة إلى الله عز وجل صلاة
 داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يصوم يوما ويفطر يوما رواه
 الجماعة الا الترمذي قال انه روى في فضل الصوم فقط الحديث يدل على ان الصوم يوم
 وانما يوم أحب إلى الله من غيره وان كان أكثر منه وما كان أحب إلى الله جل جلاله
 وهو أفضل والاشتغال به أولى وفي رواية لمسلم ان عبد الله بن عمر قال لاني صلى الله عليه
 وسلم إلى أبي أيوب أنزل من ذلك فقال صلى الله عليه وسلم لأفضل من ذلك وسأني ذكر
 الحكمة في ذلك في كتاب الصيام عند ذكر المنصف لهذا الحديث ان شاء الله ويدل على
 أفضلية قيام ثلث الليل بعد نوم نصفه وتعتيب قيام ثلث الثلث بنوم السدس الاخر
 ليكون ذلك ثلث اصل ما بين صلاة الطلوع والغروب وتعمل بسبب النشاط لتأدية
 صلاة الصبح لانه لو حصل القيام بصلاة القبر لم يأمن ان يكون وقت القيام اليها اذهب

الانشاط

فأخذ (فذكر الله) ذلك أى رضى فعله وقبله منه واثق عليه وفيه فضل اماطة

الاذى عن الطريق (فمقره) ذنوبه (ثم قال الشاهد المستفاد) جمع شهادته بذلك لان الملائكة يشهدون بموته فهو
 مشهور وانه يجل جمع مقبول (الطاهرون) أى الذى يموت في الطاعة نوى الإيام (واليطهرون) صاحب الإيمان أو الاستقامة

أو الذي يموت بداءه بطنه (والغريق) في الماء (وماحب الهدم) أي الذي مات تحت الهدم (والشهيد) القاتل (في سبيل الله) أي الذي حكمه أن لا يغسل ولا يصل عليه بخلاف الاربعة السابقة فالحقيقة الاخير الذي قبله بجواز فهم شهادته في الثواب كثواب الشهيد وجوز الثاني الجمع بينهما واستشكل التعبير بالشهاد ٣٠٥ في سبيل الله مع قوله الشهيد الخامس

فانه يلزم منه حمل الشيء على نفسه فكانه قال الشهيد وهو الشهيد وأوجب بانه من باب أنا أبو النجم وشعري شعري أو معني الشهيد التبدل وزاد في الموطا صاحب ذات الخشب والطريق والمرأة فوثب جمع وعنه ابن ماجه من حديث ابن عباس موت الغريب شهادة واستاده ضعيف وعنه ابن عساکر من حديثه أيضا الشريفي ومن أكاه السبع (وباقى الحديث تقدم) ولفظه لو يعلم الناس ما في الشهداء والصف الاول ثم لم يجزئوا الا أن يستمروا الاسموا عليه ولو يعلمون ما في التمهيد لاسبقوا اليه ولو يعلمون ما في العقبة والصبح لآتوهما ولو حبوا انتهى وفي هذا المتن كثر ثلاثه أحاديث وكان قتيبة حدث بذلك كذلك مجموعا عن مالك فلم يصرف فيه البخاري كما دلت في الاختصار ورواه الخمسة كلهم مدينون الا قتيبة فبطل في الخبر حديث والعمدة وأخرج البخاري حديث بن جابر حمل في الصلاة ومسلم في الادب والترمذي في البر وقال حسن صحيح وحديث الشهيد في الجهاد وقوله لو يعلم الناس

النشاط والخشوع عليه من التعب والقنور ويجمع بين هذا الحديث وحديث أبي هريرة المتقدم بنحو ما سلف (وعن عائشة أنها سألت كيف كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل فقالت كل ذلك قد كان يفعل وربما أسروا بجهر ورواه الخمسة وصححه الترمذي) الحديث رجاله رجال الصحيح وفي الباب عن أبي قتادة عن الترمذي وأبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يكره من تركوا أنت تقرأ وأنت تحف من صوتك فقال أني أسمع من ناحيت قال أرفع قلبك لا يزال لعمرك من بك وأنت تقرأ وأنت ترفع صوتك فقال أني أوقظ الوسنان وأطرد الشيطان قال اخفض قلبك وعن ابن عباس عن أبي داود قال كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم على قدر ما يسمعه من في الخيرة وهو في البيت وعن علي بنحو حديث أبي قتادة وعن عمار عند الطبراني بنحو حديث أبي قتادة أيضا وعن أبي هريرة عن أبي داود بنحوه أيضا وله حديث آخر عند أبي داود قال كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل يرفع طورا ويخفض طورا وله حديث ثالث عند أحمد والبراء بن عبد الله بن حذافة قام يصلي فجهر بصلاته فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ابن حذافة لا تسبحني ومع ربك قال العرائي واستاده صحيح وعن أبي سعيد عن أبي داود والنسائي قال اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعهم يحجرون بالقراءة فكشف الستور وقال ألا أن كلكم مناجي ربه فلا يؤذن بعضهم بعضا ولا يرفع من بعضهم على بعض في القراءة أو قال في الصلاة وعن ابن عمر عن أحمد والبراء والطبراني بنحو حديث أبي سعيد وعن البيهقي واسمه فروة بن عمرو عنه - دأ حد قال العرائي بسناد صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على الناس وهم يصلون وقد علت أصواتهم بالقراءة فقال إن المصلي يناجي ربه عز وجل فليستظر بما يناجي ولا يجهر بعضهم على بعض بالقراءة وعن عقبة بن عامر عن أبي داود والترمذي والنسائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجاهل بالقرآن كالجاهل بالصدقة والمسرف بالقرآن كالسرف بالصدقة وعن أبي امامة عند الطبراني في الكبير بنحو حديث عقبة وفي استاده الصحيح ابن مالك الحضرى ضعفه الأزدي ورواه الطبراني من وجه آخر وفيه بسير بن خمر وهو ضعيف جدا وفي الباب أحاديث كثيرة وفيها الجهر والاسرار جائز في قراءة الصلاة الليل واكثر الاحاديث المذكورة تدل على ان المستحب في القراءة في صلاة الليل التوسط بين الجهر والاسرار وحديث عقبة وما في معناه يدل على ان السر أفضل لما علم من أن اخفاء الصدقة أفضل من اظهارها (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام من الليل افتتح صلاة بركعتين خفيفتين رواه أحمد ومسلم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام أحدكم من الليل فليفتتح صلاة بركعتين

٣٩ نيل في أخرجه البخاري في الصلاة والشهادات وكذا النسائي وغيره البخاري من إيراد ذلك هنا فصل التمهيد إلى الظاهر (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وسلم بكسر الهمزة ياء (فمنزلا) منزلا (قرئ من النبي) أي من مسجد (صلى الله) أرادوا أن يعجلوا عن منازلهم) لكيونها كانت بهيمة من المسجد (فمنزلا) منزلا (قرئ من النبي) أي من مسجد (صلى الله

عليه وآله وسلم قال) أنس (فذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نفعوا المدينة) إياهم الياء وسكون العين وضم
الراء أى يتركوها خالية فأراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تبقى جهات المدينة عامرة بمساكنهم (فقال الالتحسبون
أنأركم) أى ألا تلهون خطاكم عند ٣٠٦ مشيكم إلى المسجد فإن بكل خطوة البه درجة قاله الكرمانى زاد ورأه

• (باب صلاة الفجر) •

وراهن في الضحى ران أوتر قبل ان انام متفق عليه وفي انظر لاجد ومسلم ورواه في الضحى
كل يوم في الباب احدى عشر حديثا منها حديث كره المصنف في هذا الباب ومنها ما في هذا كره
عن ابن ابي شيبة في الترمذي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الضحى
تفني عشر ذنبا في الله تعالى في الحديث وعن أبي الدرداء عن الترمذي وحسنه مثل
حديث نعم بن همار الذي سجد كره المصنف ورواه حديث آخر عنه مسلم وهو حديث أبي
هريرة المذکور وعنه أبي هريرة حديث آخر عنه الترمذي وابن ماجه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من حافظ على صلاة الضحى انقرت له ذنوبه وان كانت مثل زبد
البحر وعن أبي شيبة في الترمذي وحسنه قال قال صلى الله عليه وسلم صلى الضحى
حق يقول لا يذنبها ويذهبها حق يقول لا يذنبها او عن عائشة في الحديث الذي سجد كره
المصنف عنه عنه مسلم والبيهقي والترمذي في الشمائل من رواية عائشة في الحديث
فالت قال عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الضحى قالت نعم اربعا
وزيما ما افقه وعن أبي امامة عند الطبراني في الكبير حديث نعم بن همار الذي
سجد كره المصنف وفي اسناداه القسام بن عبد الرحمن وثقه الجمهور ورواه عنه بعضهم وله
حديث آخر عند الطبراني وهو حديث عائشة الذي سجد كره المصنف وفي اسناده مهول
ابن زبدي عن ابي بن ابي وكلاهما من كلامه وعن عتبة بن عبد الله عند الطبراني عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى صلاة الحج في جماعة ثبثت حق سبحه
الذي في قلبه كالحراج ومعتز تمام له وعنه وفي اسناده الاحول بن حكيم فعنه
الجمهور ورواهه العجلي وعن ابن ابي اوفى عند الطبراني في الكبير انه صلى الله عليه
وسلم صلى يوم التمتع ركعتين وعن ابن عباس عند الطبراني في الاوسط وهو حديث أبي
ذر الذي سجد كره المصنف وعن جابر عند الطبراني في الاوسط أيضا انه رأى النبي صلى

الفاضل الذي علمه منه فماذا نكرعهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بل يرجع دونه المفسدة باخلاصهم جواب الله
المدني فعلى المشيئة المذكورة وأعلمهم بانهم في التردد الى المسجد من النفس مائة وم مقام السكنى بقر المسجد أو يزيد
عليه واختلافه فحين كانت داره قريبة من المسجد فتأرب الخطا بجمع يساوي خطا من دار بعيدة هل يساوي في الفضل أولا

والى المساواة خج الطبرى واستنبط منه بعضهم استحباب قصد المسجد الممدد ولو كان مسجد قريب بجنبه قال فى الفتح
وانما يتم ذلك اذا لم يلزم من ذهابه الى المسجد هجر القريب والا فاجابوا به كراهة الله اولى وكذا اذا كان فى البعيد مانع من الكمال
كان يكون امامه مبتدعا انتهى ورواه هذا الحديث ما بين طائفتي وبصرى وفيه ٣٠٧ الحديث والقول (٣٠٧) فى
هريرة رضى الله عنه قال قال

النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ليس صلاة أفضل على المنافقين
من الفجر والعشاء لان وقت
الاولى وقت لذة النوم والثانية
وقت سكون واستراحة
وفى تعبها بأفضل التفضيل
دلالة على ان الصلاة جميعها
تقبل على المنافقين والصالحين
الذي كورتان أفضل من غيرهما
أقوة الداعي الذي كورتان تركهما
وأطلق عليهم الذناب وهم
مؤمنون على سبيل المبالغة فى
التعديلا كونهم لا يحضرون
الجماعة ويصالحون فى يومهم من
غير عذر ولا علة وقد تقدم التنبيه
على ذلك فى أول باب وجوب
الجماعة (ولو يعاون ما فيها)
أى صلاة الفجر وصلاة العشاء
من مزيد الفضل (لا توهمها) الى
المسجد للجماعة (ولو) كان
اتيانهم (حيوا) برحمة اذا
تعذر مشيهم كما رخص الصغير ولم
يتوابعوا فى مسجد الجماعة من
الفضل والخير ولا بن أى شعبة
من حديث أبى الدرداء ولو
حبوا على المرافق والركب
(وعنه) أى عن أبى هريرة
(رضى الله عنه) عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال سبعة
من الناس (يظلمهم الله فى ظله)

الله عليه وسلم صلى الفصحى ست ركعات وعن حذيفة عند ابن أبى شيبة فى المصنف انه
رأى النبي صلى الله عليه وسلم صلى الفصحى ثمان ركعات طول فبين وعن عاذ بن عمرو
عند أحمد والطبرانى ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الفصحى وعن عبد الله بن عمر عند
الطبرانى فى الكبير مثل حديث نعيم بن همار الذى سببه كره المصنف وعن عبد الله بن
شمرو بن العاص عند أحمد والطبرانى قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية
ففتحووا أسرى الرجعة فحدثت الناس بقرب مغزاهم وكثرة غنيمتهم ومعرفة رجعتهم
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أدلكم على أقرب منهم مغزى وأكثر غنمة وأوشك
رجعة من توحياتكم خرج الى المسجد لبيعة الضحى فهو أقرب منهم مغزى وأكثر غنمة
وأوشك رجعة وعن أبى موسى عند الطبرانى فى الاوسط قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من صلى الضحى أربعين ركعة لم يمت فى الجنة وعن عثمان بن
مالك عند أحمد ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى فى بيته وقصة عثمان فى صلاة
النبي صلى الله عليه وسلم فى بيته فى الصحيح لكن ليس فيما ذكره رجعة الضحى وعن عقبه
ابن عاصم عند أحمد وأبى يعلى بن خوخ حديث نعيم بن همار وعن على عليه السلام عند
النسائى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى الضحى واستاده قال العراقى جيد وعن
مجاهد بن أنس عند أبى داود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قعد فى مصلاه حين
ينصرف من صلاة الصبح حتى يسبح ركعتي الضحى لا يقول الا خير اغفر له خطاياه وان
كانت أكثر من زبد البحر قال العراقى واستاده ضعيف وعن النوايس بن معاذ عند
الطبرانى فى الكبير مثل حديث نعيم بن همار قال العراقى واستاده صحيح وعن أبى بكر
عند ابن عدى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى بخاتم الحسن وهو غلام
فما يصعد ركب ظهره وفى استاده عمرو بن عبيد وهو متروك وعن أبى مرة الطائفى عند
أحمد مثل حديث نعيم بن همار وعن سعد بن أبى وقاص عند البرازان النبي صلى الله
عليه وسلم صلى بمكة يوم فتحها ثمان ركعات يطبل القراء فيه والركوع قال السجوطى
وسنده ضعيف وعن قدامة وحفظه التوفيقين عند ابن منده وابن شاهين قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا ارتفع النهار وذهب كل أحد وانقلب الناس خرج الى المسجد
فركع ركعتين أو أربعين ينصرف وعن رجل من الصحابة عند ابن عدى انه رأى النبي
صلى الله عليه وسلم يصلى الضحى وعن ابن عباس حديث آخر عند ابن أبى حاتم انه صلى
الله عليه وسلم قال أمرت بالضحى ولم تؤمروا بها وعن الحسن بن على عند البيهقى قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر ثم جلس فى مصلاه يذكر الله حتى تطلع
الشمس ثم صلى من الضحى ركعتين حرمه الله على النار أن تلحقه أو قطععه وعن عبد الله

أى ظل عرشه (يوم لا ظل) فى القمامة ودنو الشمس من الخلق (الاطلة) قال عياض اضافة الظل الى الله اضافة ماله وكل ظل
فهو ملكه كذا قال وكان حقه أن يقول اضافة شريف يحصل امتياز هذا عن غيره كما قيل الكعبة بيت الله مع ان المساجد
كلها لم يكن يسئل المراد بظلال كرامته وجايت به كذا قال فلان فى ظل الملائكة هو قول عيسى بن دينار وقوا عياض وليس بقرين

وقيل المراد ظل عرشه وقيل عليه حديث سلمان بن عبد الله بن مسعود روى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الملائكة لا يصلي الضحى
الحديث وإذا كان المراد ظل العرش استلزم ما ذكره من كونهم في كنف الله وكرامته من غير عكس فهو أرى به جزم القرطبي
ويؤيده أيضا تفيد ذلك يوم القيامة ٣٠٨ كما سرح به ابن المبارك في روايته عن عبد الله بن عمرو وهو عند البخاري في

كتاب المصروف وبه لا يشك دفع
قول من قال المراد ظل طوبى
أو ظل الجنة لأن ظاهرهما أنهما
يجمعان لهم بعد الاستقرار
في الجنة ثم إن ذلك مستلزم
لجميع من يدخلها والساق يدل
على امتياز أصحاب الشمال
المذكورة فخرج أن المراد ظل
العرش (الامام عادل) أي
أصحابه الامام الأعظم التابع
لأوامر الله فوضع كل شيء في
موضع من غير إخلال ولا ترتيب
وقدم على نالهم لعدم تقدمه
ويأتي في من روى نيامهم في
المساجد بعد ذلك في حديث ابن
المنظورين عند الله على منابر
من نور عن يمين الرحمن الذين
يعدلون في حكمهم وأعلمهم وما
ولوا رواه مسلم وفي رواية العدل
وهو أبلغ لأنه يجمع على المهي
نفسه عدلا والاراد به صاحب
الولاية العقلية (و) الثاني من
السبعة (سابق) في عبادته (به)
لأن عبادته أشق على عبادة شهوده
وكرثرة الدعوات والطاعة المهي
فلازمة العبادة فتدأ أشد
وأدل على غلابة الذنوب وفي
حديث سلمان أضي شياطينا ونسأله
في عبادة الله وفي الحديث أيضا
يجب ربك من شياطينك

ابن جرير ابن أبي جراد عند الدليل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الملائكة لا يصلي الضحى
ولا يقرأ قل يا أيها الكافرون وعن عمر بن الخطاب عند سعيد بن زبير بن عوف بن عبد الله بن عمرو بن العاص
عند الله بن عمرو بن العاص المتقدم وله حديث آخر عند ابن أبي شيبة وعن أبي هريرة
حديث آخر عند أبي يعلى بسند صحيح له ثقات نحوه حديث عبد الله بن عمرو بن العاص
السابق وهذه الأحاديث المذكورة تدل على استحباب صلاة الضحى وقد ذهب إلى ذلك
طائفة من العلماء منهم الأئمة والخنفية ومن أهل البيت علي بن الحسين وأدريس بن
عبد الله وقد جمع ابن القيم في الهدى الآف والفتاوى ستة الأول أنها سنة وأسدلولها
بهذه الأحاديث التي قدمناها الثاني لا تشرع للأسباب واحتجوا بأن حديث الله عليه
وسلم فيها الأسبب فاتفق وقوعه وقت الضحى وتعددت الأسباب لحديث أم هانئ
في صلواته يوم النحر كان السبب النحر وإن سنة النحر أن يصلي عنه عشرين ركعة قال وكان
الأمير أبو جعفر ليلة أفتح وصلاته عند القدوم من مفسية فكان حديث عائشة كانت
أسبب القدوم فانه صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم من سفر يركب المصلي في ركعتين
وصلاة في بيت عائشة بن مالك كانت سبب وهو يعلم عبادان إلى أين يصلي في بيته النبي
صلى الله عليه وسلم إلى ذلك وأما أحاديث الترتيب فيها الوصية بها فلا تدل على أنها
سنة رتبة أصل أحد ولهذا خص بذلك أبا هريرة وأبذر ولم يوضع بذلك كبار الصحابة
والقول الثالث أنهم لا تستحب أصلا والقول الرابع يستحب فعلها أثاره تركها أخرى
والقول الخامس استحباب صلاتهم والمحافظة عليها في البيوت والقول السادس أنها
بدعة روى ذلك عن ابن عمر واليه ذهب الهادي عليه السلام والقاسم وأبو طالب ولا
يعتد بالان الأحاديث الواردة بابائهم فدللتهم إلا لا يقدر البعض منه عن اقتضاء
الاستحباب وقد جمع طائفة الأحاديث في إثباتها في جزم من روى نحو عشر بن نفعان
الصحابة وكذلك السبيعي صنف جرائد الأحاديث الواردة في إثباتها وروى فيها عن
جماعة من الصحابة أنهم كانوا يصلونها منهم أبو سعيد الخدري وقد روى ذلك عنه سعيد بن
منصور وأحمد بن حنبل وعائشة وقد روى ذلك عنه أسيد بن منصور وابن أبي شيبة
وأبو ذر وقد روى ذلك عنه ابن أبي شيبة وعبد الله بن غالب وقد روى ذلك عنه أبو أمامة
وأخرج سعيد بن منصور عن الحسن أنه سئل هل كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم يصلونها فقال نعم كان منهم من يصلي ركعتين ومنهم من يصلي أربعة ومنهم من يعد إلى
نصف النهار وأخرج سعيد بن منصور أيضا في سننه عن ابن عباس أنه قال طلبت صلاة
الضحى في القرآن فوجدتها في آياتها بالعبادة والاشراق وأخرج ابن أبي شيبة
في المسند والبيهقي والترمذي من روى آخر من ابن عباس أنه قال إن صلاة الضحى التي

صلاة (و) الثالث (رجل قلبه معاني) يجمع إلى ما تقدمه (في المساجد) من شدة حبه أو إرادته كان
جسده خارجا عنه أو كفى به من اتقانا وأوقات الصلوات فلا يصلي صلاة في المسجد ويخرج منه الأوهر فينظر أخرى يصلها
فيه فهو ملازم للمسجد بقلبه وإن عرض جسده معارض وفي رواية من علق (و) الرابع (رجل تحبني الله) أي لأجل ربه

المكرم لانقرض دينوى (اجتماع عليه) سواء كان اجتماعهم باجسادهم حقيقة أم لا ولا لعموى والمسمى اجتماعى ذلك
أى على السبب فى الله (وتقرر عالميه) أى استمر على محبتهم الاجتهاد تعالى حتى فرق بينهم الموت ولم يقطعها اعدا رضى دينوى
ووقع فى رواية جاد بن زيد ورجلان قال كل منهم لانا نحن اأحبك فى الله ٣٠٩ فصل راعى ذلك منفعه فى حديث سلمان

وعلى هذه الخصائص واحدة

مع ان متعاطفها اثنان لان

الحمة لاتتم الاثنتين أو لما كان

المختار من نوني واحد - دكان عدد

أحمد بن محمد بن عبد الله بن أحمد

لان الغرض من هذا الحاصل لاعد

جميع من اتصف بها وظاهر

الحديث المختص بالأحياء دون

الاموات لكن المهمة للاموات

الفاضلین (المعالم)

المقوى والاب لم يهدأ ايضا لها

فضله يدل على الادلة الصحيحة

المذكور في محله (الانعام)

(رسول طائفة ذات) ای امرأۃ

ذات (منصب) الكريم الصاد

المسألة الأولى: أصلها في أصول الفقه

(وہابی) محمد بن علی بن ابی طالب (فقیہ)

المسألة - الماعن القاصية

أول عتذر السما و بقا من

انفسه (انى مضاف الله) زادنى

رواية كعقوب الملائكة والصوم

عبد المصطفیٰ عازکی

الإصلاح والشفق والميل والميل

المذبح برفعة اذلة في ما حو

فما من أحد منكم إلا عليه عهد ووعيد

المناصب واليكه القففة في مثلها

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَسَدِ قَالَ

غفر الله له ولوالديه

الماء اوزنه في ماءه وثيق

صَدَقَ اللَّهُ بِهِ

[illegible]

القرآن وما يقصص عليه الأعقاص في قوله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها
اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال وأخرج الأصمعي في الترغيب عن عون العقيلي
في قوله تعالى أنه كان للأوابين عقورا قال الذين يصلون صلاة الضحى وأما احتجاج
القائمين باسم الأئمة في السبب بحسب ما قالوا حديث التي ذكرها المصنف وذكرناها في
هذا الباب ترده وكذلك ترد اعتذار من اعتذر عن أحاديث الوصية والترغيب بما تقدم
من الاختصاص وترد أيضا قول ابن القيس أن عامة أحاديث الباب في أساسه ما قال
وبعضها منقطع وبعضها موضوع لا يحل الاحتجاج به فان فيها الصحيح والحسن وما
يقاربها كما عرفت في قوله في حديث الباب وركعتي الضحى قد اختلعت أقواله صلى الله
عليه وسلم وأفعاله في مقدار صلاة الضحى فأكثر ما ثبت من فعله ثمان ركعات وأكثر
ما ثبت من قوله أنها عشرة ركعات وقد أخرج الطبراني عن أبي الدرداء مرفوعا من حديث
الضحى ليكتب من الفائلين ومن صلى أربعا كتب من القانتين ومن صلى ستا كتب من ذلك
اليوم ومن صلى ثمانيا كتب من العابدين ومن صلى اثنتي عشرة بنى الله له في الجنة قال
الحافظ وفي استاده ضعف وله شاهد من حديث أبي ذر رواه البراء وفي استاده ضعف
أيضا وحديث أنس المتقدم فيه النص صحيحان الضحى اثنا عشر ركعة وقد ضعفه
الذروي قال الحافظ يمكن إذا ضم حديث أبي ذر وأبي الدرداء إلى حديث أنس قوى
وضلع للاحتجاج وقال أيضا حديث أنس في استاده من أطلق عليه الضعف وبه
يدفع تضعيف النووي ولكنه تابعه الحافظ في التخصيص وقد ذهب قوم منهم أبو
جعفر الطبري وبه جزم الحلبي والروائي من السافعية إلى أنه لا حد لأكثر ركعات
العراقي في شرح الترمذي لم أر عن أحد من الصحابة والتابعين أنه حصرها في اثنتي عشرة
ركعة وكذا قال السيوطي وقد اختلف في الأفضل فقيل ثمان وقيل أربع (وعن أبي

ذُرِّقَالْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصْجَعُ عَلَى كُلِّ سَلَامٍ مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ فَسُكِّلْ

نسيئة صدقة وكا، نسيئة صدقة وكا، تهادية صدقة وكا، تكبير صدقة وأمر بالمعروف

وَالَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ لَعَنَّا لَهُمُ الْمَوْتَ وَالْمَوْتُ لَعَنَهُمْ وَمَا يَصْحَكُونَ

[illegible]

اجلهم وسلم وايدود وعن عبد الله بن بريده عن ابيه قال سمعت رسول الله صلى الله

عليه وسلم يقول في الانسان ستون وثلاثمائة مفصل فعليه ان يتصدق عن كل مفصل منها

صَدَقَ قَالُوا فَنَ الَّذِي يَطْمِقُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ النَّجَاعَةُ فِي الْمَسْجِدِ يَدْفَنُهَا أَوَّ الشَّيْءِ يَنْفَعُهُ

ع. الط. ١٦٠ فان (بقدره) كعنا الضم، يحيى عن رواه أحمد وأبو داود الحديث

الاول أخرجه أيضا النسائي والحديث الثاني أخرجه أبو داود عن أحمد بن محمد المروزي

الشعب عن أبي هريرة عرضت نفسها عليهم وظهر لها دعوتهم إلى الفاضل وهو جزم القرطبي ولم يحد غيره وقال بعضهم
يحمل أن تكون دعوته إلى التزوج من الخفاف أن يشتغل عن العبادة لاقتناع بها أو خاف أن لا يقوم بحقتها لشغله بالعبادة عين
التكسب بما يليق بها أو الأول أظهر ويؤيده وجود الكناية في قوله إلى نفسه ولو كان المراد التزوج لمصرح به (و) السادس

(رجل صدق) اطوعا حال كونه قد (أخفى) الصدقة ولا يجد صدق فأنفى ولا يخفى في الزكاة كمالها فأنفاه (حق لا علم
شمالا ما تنفق بينهم) فيه اختفاء الصدقة والأسرار بها أو ضرب المثل بها للقرى بها ولا يفتسمأى لو قدر ان الشاهد رجل
متنفذ لم يعلم صدقة المؤمنين الجبالة ٣١٠ في الاختفاء فهو من جواز التضييق أو من جواز الحذف أى حتى لا يعلم حال شهادته

عن عبد الله بن بريدة قدس سره وقد أخرجه أيضا حميد بن زنجبى في فضائل الأعمال ولم
يعزم السيوطى في جزء الضعيف إلا إليه قوله سلامى قال التوروى عنهم السنين ويخفف
اللام وأصله عظام الاصابع وما اثر الكف ثم استعمل في عظام البدن ومفصله يدل
على ذلك ما في صحيح مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خلق الانسان على سستين
وقائمة مفصل على كل مفصل صدقة وفي الاموس انهم عظام صغار طول اصبع وأقل
في اليد والرجل انتهى وقيل كل عظم يشوف من عظام العظام وقيل ما بين كل مفصلين
من عظام الا تامل وقيل العروق التي في الاصابع وهي ثمانية وستون أو أكثر قول
ويجزى من ذلك كتمان الخ قال التوروى عنه بطنا يمزى يفتح أوله ومنه فاضم
من الاجزاء والفتح من يعزى أى كنى والحديثان يدلان على عظم مفصل الضعيف
وكبره وقهواونا كدمشروعيته وان ركعتيه اثنيان عن ثمانية وستين صدقة وما كان
كذلك فهو حقيق بالمواظبة والمداومة ويدلان أيضا على مشروعية الاستكثار من
التسليم والتعبد والتأجيل والاصر بالمعروف والنهي عن المنكر ودفع النجاسة وقصبة
ما يؤذى المسار من الطريق وسائر أنواع الطاعات لانه قد فعل ذلك ما على الانسان من
الصدقات اللازمة في كل يوم (ومن أهمهم) حار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال

ربقتهم عز وجل يا ابن آدم هل لي بأربع ركعات من أول النهار كذلك آخره رواه
أحمد وأبو داود وهو لا يرمذى من حديث أبي ذر وأبي الدرداء الحديث في اسناده
اختلاف كثير قال الترمذى وقد جعلت طرفة في جزءه وقد اختلف أيضا في اسم
هजार المذكور فقل هبار بالسبا الموحدة وقيل هدار بالمد الملهجة وقيل همام بالهمز
وقيل همار بالهاء المقتوحة الملهجة وقيل هار بالهاء الملهجة المكسورة والراء ههالة
له همار وهبار وهمار وهمار وهمار قوله وهو لا يرمذى من حديث أبي ذر وأبي
الدرداء هكذا في النسخ النجدة بدون اثبات الالف التي لفتحة هبارين أى ذر وأبي الدرداء
والصواب اثباتها لأن الترمذى انما روى حديثا واحدا وترده في هون رواية أبي ذر
أو من رواية أبي الدرداء ولم يروا كل منهما معا حديثا ولا روى الحديث عنهم باجتماعهما
الحديث في الترمذى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله تبارك وتعالى ان الله
تعالى قال يا ابن آدم اركع لي أربع ركعات من أول النهار كذلك آخره قال أبو عيسى هذا
حديث حسن غريب انتهى وفي اسناده اسمعيل بن عياش وقد عجم جماعة من الأئمة
حديثه اذا كان عن الشاميين وهو هنا كذلك لان جعفر بن سماعة شامى واسمعيل رواه
عنه وهذا الحديث قد روى عن جماعة من الصحابة قد قدمنا الإشارة اليهم في أول الباب
واستدل به على مشروعية صلاة الضحى ولكنه لا يتم الا على تسليم انه أريد بالاربع

أرختى لا يعلم من على شهادته من
الذاس أو هو من باب تسمية
الكلمة بالجزم فالمراد بشهادته نفسه
أى ان نفسه لا تعلم ما تنفق
عينه ووقع في مسلم حتى لا تعلم
عينه ما تنفق مثاله ولا يخفى أن
الردوب ما في البخارى لان
السنة اليهودية اعطاء الصدقة
بالهين لا بالاعمال والوهم فيسه
من أحد رواه وفيه منه خلاف
وهذه الصيغة أهل السنة
المشايخ المولود ونوع من أنواع
علوم الحديث أغفل ابن الصلاح
وان كان أفرد نوع المشايخ
استثنى قصوره على ما يقع في
الاسناد قال في الفتح قال شيخنا
يلبسني أن يهوى هذا النوع
المعكوس انتهى ويكون في
المتروك اسناد وفي مسند أحمد
من حديث أنس بن مالك حسن
مرفوعان الملائكة قالت يارب
هبل من خلقت شيئا أسدمن
الجبال قال نعم الحديث قالت فهل
أسدمن الحديث قال نعم النار قالت
فهل أسدمن النار قال نعم الماء
قالت فهل أسدمن الماء قال نعم
الريح قالت فهل أسدمن الريح
قال نعم ابن آدم يتصدق بهيمة
في شيا عن شهادته (و) السابعة
(رجل ذكر الله) بالسان أو بقلبه

حال كونه (شاليا) من الخلق لانه أقرب الى الاخلاص وأبعد عن الرياء وأخاليص الانتقالات المذكورة
غير المذكورة الى وان كان في ملا ويدل له رواية البيهقي بالفظ كرائه بين يديه ويؤيد الأول رواية ابن المبارك وحامد بن زيد
ذكر الله في خلاف أى في موضع خال وهو أوضع (فماضت حينها) من الدعاء لرفقه قلبه وشدة خوفه من جلالة أو من بشورته

الى جلاله والفيض الفصيص عن امتلا موضع موضع الامتلاء اليه العينة أوجعت العين من فرط البكاء كأنها انقضت بنفسها قال
القرطبي وفيض العين بحسب حال اذا كرو بحسب ما يتكشفه في حال أو صاف الجلال يكون البكاء من خشية الله وفي حال
أو صاف الجلال يكون البكاء من الشوق اليه قال في الفتح قلت قد خص ٣١١ في بعض الروايات بالآل وفي رواية حماد بن
زيد عند الجوز في انقضت عيناه

زيد عند الجوز في انقضت عيناه
من خشية الله ونحوه في رواية
البيهقي ويشمله ما رواه الحاكم
من حديث أنس مرفوعا من ذكر
الله تعالى ففاضت عيناه من خشية
الله تعالى حتى يصبب الارض
من دموعه لم يعذب يوم القيامة
وذكر الرجل في هذا الحديث
لامفهوم له بل يشترك النساء
معهم فبذلك لا ان كان المراد
بالامام العادل الامامة العظمى
والا لم يكن دخول المرأة حديث
تكون ذات عيال فمعدل فيهم
وتخرج خصلة ملازمة المسجد
لان صلاة المرأة في بيتها أفضل من
المسجد وما هذا ذلك فالشاركة
حاصلة لمن حتى الرجل الذي
دعته المرأة فانه يصور في امرأة
دعاهما لا يجهل مثلا لاننا
والفاحشة فامتنت خوفا من
الله تعالى مع حاجتها أو ثواب
جهل دعاهما لمات الى أن يزوجها
ابنته من الانحسار أن يرتكب منه
الفاحشة فامتنت مع حاجتها اليه
ومفهوم العدد السبعة لافقهوم
له دليل وروى غيره في مسلم
من حديث أبي اليسر مرفوعا
من أنظر معسر أو وضع له أظله
الله في ظلم يوم لا ظل الا ظله و زاد
ابن حبان وصححه من حديث
ابن عمر الغازي وأحمد والحاكم

المذكورة صلاة الضحى وقد قيل يحفل أن يراد بها فرض الصبح وركعتا الضحى لانها هي
التي في أقل النهار رقة وتكون معناه كقولها صلى الله عليه وسلم من صلى الصبح فهو
في ذمة الله قال العراقي وهذا ينبغي على ان النهار هل هو من طلوع الفجر أو من طلوع
الشمس والمشهد الذي يدل عليه كلامهم ورأى أهل اللغة وعلماء الشريعة أنه من طلوع
الفجر قال وعلى تقدير أن يكون النهار من طلوع الفجر فلا مانع من أن يراد بهذه الأربع
الركعات بعد طلوع الشمس لان ذلك الوقت ما خرج عن كونه أقل النهار وهذا هو
الظاهر من الحديث وعمل الناس فيكون المراد بهذه الأربع ركعات صلاة الضحى انتهى
وقد اختلف في وقت دخول الضحى فروى النووي في الروضة عن أصحاب الشافعي ان
وقت الضحى يدخل بطول الشمس ولكن يستحب تأخيرها الى ارتفاع الشمس وذهب
البعض منهم الى ان وقتها يدخل من الارتفاع وبه جزم الرافعي وابن الرفعة وسياق ما بين
وقتها في حديث زيد بن أرقم وحديث علي عليه السلام (وعن عائشة قالت كان النبي
صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربع ركعات يزید ما شاء الله وراه أحمد ومسلم وابن
ماجه) الحديث يدل على مشروعية صلاة الضحى وقد اختلفت الاحاديث عن عائشة
فروى عنها أنه صلى الله عليه وسلم صلاة هامة غير تقييد كما في حديث الباب وروى عنها انها
سبعات هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى قالت لا الآن يجي من مغيبه
أخرجه مسلم وروى عنها انها كانت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي سجدة
الضحى قط واني لاسجد هامة متفق عليه وقد جمع بين هذه الروايات بأن قولها كان يصلي
الضحى أر بها لا يدل على المداومة بل على مجرد الوقوع على ما صرح به أهل التحقيق من
ان ذلك ما دللوا كان كما تقدم وان خالف في ذلك بعض أهل الأصول ولا يستلزم هذا الأثبات
انها أر أنه يصلي لجواز ان تكون روت ذلك من طريق غيرها وقولها الآن يجي من مغيبه
مغيبه بتقييد تقييد ذلك المطلق بوقت الجي من السفر وقولها ما رأيت يصلي سجدة الضحى
نفي للرؤية ولا يستلزم أن لا يثبت لها ذلك بالرواية أو نفي لمساعد الفعل المقصود بوقت
القدوم من السفر وغاية الامر انها أخبرت ما بلغ اليه علمها وغيرهما من أكابر الصحابة أخبر
بما يدل على المداومة وتأكد المشروعية ومن علم حجة على من لا يعلم لاسيما ذلك الوقت
الذي تفعل فيه ليس من الاوقات التي تعاد فيها الخلوة بالنساء وقد تقدم تحقيق ما هو
الحق (وعن أم هانئ أنها لما سكن عام الفتح أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
بأعلى مكة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غسله فسترته عليه فاطمة ثم أخذت به
فالتحف به ثم صلى على ركعتين سجدة الضحى متفق عليه ولا يداود عنها ان النبي صلى
الله عليه وسلم صلى يوم الفتح سجدة الضحى ثمان ركعات بسلام بين كل ركعتين) قوله وهو

من حديث سهل بن حنيف عن الجهاد وكذا زاد ايضا من حديثه ارفاد الغمام وعون المكاتب والبغوى في شرح السنة
التاخر الصدوق والطبراني من حديث أبي هريرة باسناد ضعيف تحسب الخلق ومن تتبع دواوين الحديث وجد زيادة كثيرة
على ما ذكره والمعاذ ابن جبر رحمه الله وولف هامة معرفة الخصال الموصلة الى الظلال قال في الفتح قوله سبعة فظاهره

له صاحب المذکورين بالتواب المذكور وجهه الكرم على ما سجد ان الطاعة اما ان تكون بين العبد وبين الرب او بين الخلق فالاول بالاسان وهو القربى او بالقلب وهو العلق بالمصداق او بالبدن وهو الثاني في العبادة والثاني اما عام هو العادل او خاص بالقلب وهو القربى او بالبدن وهو العلق بالمصداق او بالبدن وهو الثاني في العبادة والثاني اما عام هو العادل او خاص بالقلب وهو القربى او بالبدن وهو العلق بالمصداق او بالبدن وهو الثاني في العبادة

امام عبد الرحمن بن اسمعيل
اشهد

قال النبي المصطفى ان سبعة
يظلمهم الله الكريم يظلمه
عبد الله قناشي مصدق

والمصلي والامام بعده
وقد اقيمت هذه المسئلة في
ان العدد المذكور لا يهمل

على العالم خمس الدين بن عطاء
الله الرازي المعروف بالهروي

ما قدم الاخر وقادى انه ينفذ
صحيح لم يفسد انه يفسد المالك
المؤيد بن هـ هذا وعن غيره

استحضر في ذلك شيئا ثم تبين
به ذلك الاحاديث الواردة في
مثل ذلك فزادت في عشر مسائل

وقد اتفقت منهم السبعة ووردت
باسانيد جيد وقلتم اني يتبين
تذيل لاهل بيتي ابي امامة وهما

وزد سبعة اطفال غاز عونه
وانما اذني عشر وتختلف في
واو اذني عشر وهون مكاتب

وتابع صدق في المقال وفعله
ونظمته مرة أخرى فثبت في
السبعة النامية

وتدوين خلق مع اعانة غارم
منه يدعي مكانا بآله
ثم تبين ذلك في سبعة أخرى

ونظمته في اثنين آخرين وهما
وزد سبعة أخرى في سبعة

اعلى مكة في رواية البخاري ومسلم اسمها قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل بيتا يوم فتح
مكة فاعتسل وصلى ثمان ركعات ويجمع بينهما بان ذلك تسكر رفته ويزيده ما رواه ابن
خزيمة عن ابن ابي ذر ستره لما اعتسل فيمخل أن يكون نزل في بيتها ابا علي مكة وكانت في بيت
آسر بمكة فقامت اليه فوجدته يغتسل فيسبح التوالتون ذكر معنى ذلك الحافظ قوله فاستن
عليه فاطمة فبسط جوار الاغتسال بمحضرة امرأته من محارم الرجل اذا كان مستنورا
العورة عنها وجواز تسبها اليه بغيره أو نحوه قوله ثمان ركعات زاد ابن خزيمة من
طريق كريب عن ام هاني بسلام من كل ركعتين وزادها ابنا أو داود كذا ذكر المصنف وفي
ذلك رد على من قال ان صلاة الضحى موصولة سواء كانت ثمان ركعات أو أقل أو أكثر
والحديث يدل على استحباب صلاة الضحى وقد تقدم قول من قال ان هذه صلاة الضحى
لصلاة الضحى وتقدم الجواب عليه (وعن زيد بن أرقم قال خرج النبي صلى الله عليه
وسلم على أهل قنابله وهو يلبس الوضوء الضحى فقال صلاة الاوابين اذا مضت الفصال من
الضحى رواه احمد حس لم) الحديث أنسبه أيضا الترمذي وانظر مسلم ان زيد بن أرقم
رأى قوما يصلون من الضحى فقال أما لقد علموا ان الصلاة في غير هذه الساعة أفضل ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الاوابين حين ترمض الفصال وفي رواية له خرج
رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل قنابله وهم يصلون فقال صلاة الاوابين اذا مضت
الفصال زاد ابن أبي شيبة في المصنف وهم يصلون الضحى فقال صلاة الاوابين اذا مضت
الفصال من الضحى وفي رواية لابن مردويه في تفسيره وهم يصلون بعد ما ارتفعت
الشمس وفي رواية له انه وجدهم قد بكروا صلاة الظهر فقال ذلك وفي رواية لاطهر ان
انه مر بهم وهم يصلون صلاة الضحى حين أشرقت الشمس قوله الاوابين جميع أواب وهو
الراجع الى الله تعالى من آب اذا رجع قوله اذا مضت ففتح الراء وكسر الميم بفتح الصاد
المهملة أي احترقت من حر المصا وهي شدة الحر والمراد اذا وجد المصلي حر الشمس
ولا يكون ذلك الاعتذار فتعاقها والحديث يدل على ان المستحب فعل الضحى في ذلك الوقت
وقد توهم ان قول زيد بن أرقم ان الصلاة في غير هذه الساعة أفضل كافي رواية مسلم يدل
على نفي الضحى وليس الامر كذلك بل مراده ان تأخير الضحى الى ذلك الوقت أفضل
(وعن عاصم بن ذمرة قال سألتنا عليا عن طلوع النبي صلى الله عليه وسلم بالنهار فقال كل
اذا صلى النحر أهل حتى اذا كانت الشمس من ههنا يعني من المشرق مقتدارها من صلاة
العصر من ههنا قبل المغرب قام صلى ركعة ثم نزل حتى اذا كانت الشمس من ههنا
يعني من المشرق من ههنا من ههنا يعني من قبل المغرب فقام فصلى
أربعاء أو بعد ذلك الظهر اذا زالت الشمس وركعتين بعد ها أو اربع قبل العصر بصل

وكروضه ثم مناه وضله واستدعي بالذل ثم كابل * وتابع صدق في المقال وفعله
ثم تبين ذلك في سبعة أخرى ولكن أسديدها بضعفة وقلت في آخر البيت * لتوسع به السبعات من فضل فضله
وقد أوردت الجميع في الامالي انتهى ورواه الستة ما بين يدي ومدي وفيه الضعف بشوالفة والقول ورواية الرجل

عن حاله وجدوه وأخرجوه في الزكاة وفي الرقاق ومسلم في الزكاة والنسائي في القضاء والرافع (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من غدا إلى المسجد وراح) المراد بالغدو الذهاب وبالروح الرجوع والاصل في الغدو الماضي بكرة النهار والروح بهد الزوال ثم يستعملان في كل ذهاب ٢١٣ ورجوع عن نفسه (أي غدا) أي غدا (له نزل) بضم النون ورازى مكانا بنزله

(من الجنة) وقد استكن الراي كعق وعق أو هبأ له ضبافته (كلمة غدا أو راح) لا طاعة أي

بكل غدوة وروحة وظاهر الحديث حصول الفضل لمن أتى المسجد مطلقا لكن المقصود اختصاصه

بمن يأتيه للعبادة والصلاة والله أعلم برواه هذا الحديث الستة ما بين بصري وواسطي ومديني وفيه التصديت والاختلاف واللعنة

والقول ورواه تاجي عن تابعي عن حصاني وآخرجه مسلم أيضا

(عن عبد الله بن مالك ابن يحيى) بضم الموحدة وفتح الملهة وتكون المنة وفتح النون آخرها تأنيث

بفت الحرف بن المطالب بن عبد مناف وهي أم عبد الله (رجل من الأزد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

رأى رجلا هو عبد الله الراوي كما صرح به أحمد ولفظه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر به وهو يصلي ولا يعارضه ما عند

ابن حبان وخبر عنه أنه من عباس لانهم ما واقعنا (وقد أفت الصلاة) أي نودي لها باللائحة

الخصوصية حال كونه يصلي ركعتين نقلا (فلا انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

نيل في (وسلم) من صلاة الصبح (لا في الناس) أي أداروا به وأحاطوا به (أي عبد الله الصلي) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (هو بخا) الصبح (أي الصلي) الصبح (أربعا) الصبح (أربعا) والمراد بذلك النبي عن فعله لانه أنصير صلاتين وقال

عباس وغيره للابن طاهر الزمان فيظن وجوبهما انتهى ولا ريب أن التفرغ للربضة والقبض فيها التفرغ والامام أولى

بين كل ركعتين بالصلاة على الملائكة المقرئين والتبيين ومن يتبعهم من المسلمين والمؤمنين روي خمسة الأباود الحديث حسنه الترمذي وأسانيده ثقات وعاصم بن ضمرة فيه مقال ولكن قد وثقه ابن معين وعلي بن المديني قوله إذا كانت الشمس من ههنا يعني من المشرق مقدارها من صلاة العصر من ههنا قبل المغرب المراد من ههنا أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتي الضحى ومقدار ارتفاع الشمس من جهة المشرق كقدر ارتفاعها من جهة المغرب عند صلاة العصر وفيه تبيين وقتها قوله حتى إذا كانت الشمس إلى قوله قام فصل أربعا المراد إذا كان مقدار بعد الشمس من مشرقها كقدر بعد ما من مغربها عند صلاة الظهر قام فصل ذلك المقدار قوله إذا زالت الشمس هذا تبيين لما قبله وفيه دليل على استحباب أربع ركعات إذا زالت الشمس قال العراقي وهي غير الأربع التي هي سنة الظهر قبلها وعن ابن نص على استحباب صلاة الزوال الغزالي في الإسماء في كتاب الأوراد وبدل على ذلك ما رواه أبو الوليد بن مغيث الصفار عن عبد الملك بن حبيب قال بلغني عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد مسلم يصلي أربع ركعات حين تزول الشمس قبل الظهر يحسن فيها الركوع والسجود والخشوع يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وكرسي طويلا ورواه الطبراني موقوفا علي ابن مسعود وما أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استوى النهار خرج إلى بعض حيطان المدينة وفيه قام فصل أربع ركعات لم يتشهد بينهما ويسلم في آخر الأربع وقدموه الترمذي للصلاة بعد الزوال وذكر حديث عبد الله بن السائب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي أربع ركعات حين تزول الشمس وأشار إلى حديث علي هذا إلى حديث أبي أيوب وهو عند ابن ماجه وأبي داود بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتحهن أبواب السماء قوله وركعتين بعدها وأربعا قبل العصر الخ قد تقدم الكلام على ذلك

باب تحية المسجد

(عن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين رواه الجماعة والترمذي في سننه ولفظه اعطوا المساجد حقتها قالوا وما حقتها قال أن تصلوا ركعتين قبل أن تجلسوا) حديث أبي قتادة أورده البخاري بلفظ النبي كذا المصنف ولفظ الآخر فردي من طريق عمرو بن سليم الزرق عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس ركعتين قبل أن يجلس وأنشج البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سديكا الخطابي أن يأتي يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يحط بركعتين قبل أن يصلي

٤٠ نيل في (وسلم) من صلاة الصبح (لا في الناس) أي أداروا به وأحاطوا به (أي عبد الله الصلي) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (هو بخا) الصبح (أي الصلي) الصبح (أربعا) الصبح (أربعا) والمراد بذلك النبي عن فعله لانه أنصير صلاتين وقال عباس وغيره للابن طاهر الزمان فيظن وجوبهما انتهى ولا ريب أن التفرغ للربضة والقبض فيها التفرغ والامام أولى

عن الشافعي بالشافعي لأن الشافعي لم يثبت فيه إلا الأحكام مع الإمام قاله القسطلاني وهذا يلحق بقول من يرى بقاء الشافعية وهو قول الجمهور ومن قال من لم يثبت فيه إلا ذلك أنه يدل على أنه لا يثبت فيه إلا ذلك مع الإمام وقال بعضهم إن كان في الأخيرة لم يكن الشافعي بالشافعية ٣١٤ بشرط الأمن من الاتجار والاول عن المسألة الثانية والثانية عن الشافعية وإلهم

في ذلك سلف عن ابن مسعود وغيره وكانهم ما تعارض عندهم الأمر بتحصيل المسألة والنهي عن ارتكابها في تلك المسألة وهو ما بين الأمرين بذلك وذهب بعضهم إلى أن سبب الانكار عدم التمسك بين الفرض والتفصيل المسألة الثانية وإلى هذا جرح الطحاوي واستحله بالأحاديث الواردة في الأمر بذلك ومقتضاه أنه لو كان خارج المسجد أو في زاوية منه لم يكره وهو متعبد بما ذكره وذكره لأن المراد بغير المسجد بين الفرض والتفصيل لم يتحصل انكار أصلا لأن ابن حبان لم يثبت فيه من صلاته قطعا ثم دخل في الفرض ويدل على ذلك أيضا حديث قيس بن عمرو عن أبي أود وغيره أنه صلى ركعتي الفجر بعد التراويح من صلاة الصبح فلما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك حينئذ لم يكره عليه فقههما بعد التراويح من صلاة الصبح متصلا بعد ذلك إلى أن لا ينكار على ابن حبان ثم قال في صلاة التراويح وهو موافق لعدم حديث أن أقيمت الصلاة فلا صلاة له المذكورة وهذا الذي رواه مسلم والسنن وابن خزيمة وابن حبان من رواية عمرو

الركعتين أن يصليهما ما أخرج مسلم عن جابر أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهما أني المسجد ثم قال الذي اشترطه صلى الله عليه وسلم أن يصلي الركعتين الأمر بتفصيل حقيقة وجوب فعل التيمم والتيمم فيه حقيقة أيضا فخرجت تركها وقد ذهب إلى القول بالوجوب الظاهرية كما حكى ذلك عنهم ابن بطال قال الحافظ في التلخيص والذي صرح به ابن حزم عنده وذهب الجمهور إلى أنهما سنة وقال الزواي أن إجماع المسلمين قال وحكي القائلين عن ابن عمر عن داود وأصحابه وجوبه قال الحافظ في التلخيص وأنت في التيمم على أن الأمر في ذلك للتعبد قال ومن أدلة عدم الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم الذي رواه يخطي المجلس فقد آذيت ولم يأمر به صلاة كذا استدلاله بالطحاوي وغيره وفيه نظر انتهى ومن جملة أدلة الجمهور على عدم الوجوب ما أخرجه ابن أبي شيبة عن زيد بن أسلم قال قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يداخون المسجد ثم يخرجون ولا يصليون ومن أدلتهم أيضا حديث نعمان بن شعيب عن عبد الجبار ومسلم والموطأ وأبو أود والنسائي في المسألة ولله صلى الله عليه وسلم لم يمسك فرض الله عليه من الصلاة فقال السواك الخ قال صلى الله عليه وسلم في غيرها قال لا أدرك طوع وفي رواية لابن جابر ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود قال السواك الخ قال لا أدرك طوع وجوب عن عدم أمره صلى الله عليه وسلم الذي رواه يخطي بالجملة أنه لا يمنع أن يكون قد فعلها في طلب من المسجد قبل وقوع التعدي منه أو أنه كان ذلك قبل الأمر والنهي عن تركها أو فعل هذا وجه النظر الذي ذكره الحافظ ويجاب عن الاستدلال بأن الصحابة كانوا يداخون ويخرجون ولا يصليون بأن التيمم نعمان شرع أن أراد الخلو من السواك الخ ما تقدم وليس في الرواية أن الصحابة كانوا يداخون ويخرجون ويصليون في صلاة التيمم وليس فيها إلا مجرد الاستدلال بالحرج فلا يتم استدلال الأئمة بتبيين أنهم كانوا يجلسون على أنه لا يهمل في أفعالهم أمعا من لا يقول بحقيقة الإجماع فظاهر وأما عند القائلين بذلك فلا يكون حجة الأئمة لجمعهم بعد دعوه صلى الله عليه وسلم لأن حياته كانت شرعية الأصول وثالث الرواية محتملة وأيضاً يمكن أن يكون مسدوداً عنهم قبل شرعها وجواب عن حديث نعمان بن شعيب أنه أول ما إن التيمم الواقعة في مبادئ الشرع بعد أن فصلت أصروا وجوب ما يجب من الأوامر والأحكام الشرعية واجبات الشرع بعد على الصلاة والصوم والحج والزكاة والشهادتين والأحكام ما يلي فكذلك المأمور أمما الملازمة لأن النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر في دعائه نعمان بن شعيب في هذا الحديث السابق نفسه على الخمس المذكورة كما في الأعمام وفي بعضهم على أربع ثم لم يسمعه يقول بعد أن ذكر ذلك والله لا يزيد على هذا ولا أنقص منه قال صلى الله عليه وسلم صدقوا وصدقوا الجنة إن صدقوا وتعالى التلاخ ودخول

ابن دينار عن سفيان بن يسار عن أبي هريرة عن الحديث أعظم شهوة كل السواك وقد فهم ابن عمر اختصاص المنع الجنة عن يكون في المسجد لأشباعه فذهب عنه أنه كان يذهب من يتنفل في المسجد بهذه الشروط في الإقامة وصح عنه أنه قصد ما جدد مع الإقامة أهلى ركعتي الفجر في بيت نفسه ثم دخل المسجد فصلى مع الإمام قال ابن عبيد الله وغيره إنهم عليه

التنازع السنة فن أدلى بها فقد اطلع وترك التنفل عند إقامة الصلاة وثداوكم بعد قضاء الفرض أقرب إلى اتباع السنة
ويتأيد ذلك من حيث المعنى بأن قوله في الإقامة حتى على الصلاة معناها هلموا إلى الصلاة أى التي يقام لها فأبعد الناس بامتثال
هذين الأمرين من لم يتشاغل عنه بغيره واستدل بعموم قوله الصلاة ٢١٥ إلا المكتوبة على أن المعنى صحيحة أو كاملة

والتقدير الأول أولى لأنه أقرب
إلى الحقيقة لكن لما لم يقطع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صلاة المصل والتمسك على الأفكار
دل على أن المراد نفي الكمال
ويحصل أن يكون المعنى نهى
النهي أى فلا تصلا اجنبه فلا تنهى
للتغزبه وفي قوله إلا المكتوبة
منع التنفل بعد الشروع في
إقامة الصلاة سواء كانت رابعة
أم لا لأن المراد بالمكتوبة
المقرضة وزاد مسلم بن خالد بن
عمر بن دينار في هذا الحديث
قيل يا رسول الله ولا ركعتي الفجر
قال ولا ركعتي الفجر أخرجه ابن
عدي في ترجمته يحيى بن نصر بن
حاجب واستاده حسن والمقرضة
تعمل الحاضرة والمكتوبة لكن
المراد الحاضرة ومصرح بذلك أحمد
والطحاوى من طريق آخر عن
أبي سلمة عن أبي هريرة بالفاظ إذا
أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي
أقيمت كذلك الفتح ورواه هذا
الحديث ما بين نيسابورى ومدين
رواسطى وفيه التحدث والقول
واثنان من التابعين وأخرجه
مسلم في الصلاة (عن عائشة
رضي الله عنها قالت لما عرض
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) حرصه لذي مات فيه)

الجنة بعدد في ذلك القسم الذى صرح فيه بترك الزيادة على الأمور المذكورة مشعر
بأن لا واجب عليه سواها إذ لو فرض بأن عليه شيء من الواجبات غير هاتين المذكورتين الرسول
صلى الله عليه وسلم على ذلك ومذهبنا وبأنه لا فلاح ودخول الجنة فلا يصلح قوله إلا
أن تطوع أصرف وأمر الواردة بغير الخمس الصلوات لصلح قوله أقل من صدق ودخل
الجنة أن صدق أصرف الأدلة القاضية بوجوب ما عدا الأمور المذكورة وأما بطلان
اللازم فقد ثبت بالأدلة المتواترة واجتماع الأمانة واجبات الشريعة قد بلغت أضعاف
أضعاف تلك الأمور فكان لا بد من إبطال الضرورة الدينية واجتماع الأمانة ويجوز ثانيا
بأن قوله إلا أن تطوع عني وجوب الواجبات ابتداء لا الواجبات بأسباب يختار المكاتب
فعلها كدخول المسجد مثلا لا أن يدخل الزم نفسه الصلاة بالدخول فكانه أوجبهما على
نفسه فلا يصح شعور ذلك الصارف مثلها ويجوز ثالثا أن يجمع من التمسكين بجديت
ضمان ثلثية في صرف الأمر بحكمة المسجد إلى التذب قد قالوا بوجوب صلوات خارجة
عن الخمس كالخمازة وركعتي الطواف والمدين والجمعة فها هو وجوبهم في إيجاب هذه
الصلوات فهو وجوب المومنين بحكمة المسجد لا يقال الجمعة داخل في الخمس لأنها مبدل عن
الظاهر ولا نقول لو كانت كذلك لم يتبع النزاع في وجوبها على الاعتيان ولا احتيج إلى
الاستدلال لذلك إذ عرفت هذا الاحتمال أن الظاهر ما قاله أهل الظاهر من الوجوب
والحديث يدل على مشروعية التخصة في جميع الأوقات وإلى ذلك ذهب جماعة من العلماء
منهم الشافعية وكرهها أبو حنيفة والأوزاعي والشافعية في وقت النهي وأجاب الأولون
بأن النهي إنما هو على السبيل واستدلوا بأنه صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر ركعتي
الظهر وصلى ذات السبيل ولم يترك التخصة في حال من الأحوال بل أمر الذي دخل المسجد
وهو يخطب بخمس قبل أن يركع أن يقوم فيركع ركعتين مع أن الصلاة في حال الخطبة
ممنوع منها إلا التخصة ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم قطع خطبته وأمره أن يصلى التخصة
فأولاً شدة الاهتمام بالتخصة في جميع الأوقات لما أهم هذا الاهتمام ذكر معنى ذلك
النووى في شرح مسلم والتخصين أنه قد تعارض في المقام عموم النهي عن الصلاة
في أوقات مخصوصة من غير تفصيل والأمر للدخول بصلاة التخصة من غير تفصيل
فتخصيص أحد العمومين بالأخر فتحكم وكذلك ترجيح أحدهما على الآخر مع كون كل
واحد منهما في الصحيحين بطرق متعددة ومع اشتغال كل واحد منهما على النهي أو النهي
الذى في معناه وأما إذا ورد ما يقضى بتخصيص أحد العمومين بحمل عليه وصلاة صلى
الله عليه وسلم سنة الظهر بعد العصر مختص به لما ثبت عند أحمد وغيره عن قدمنا ذكرهم
أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قالت له أم سلمة أفنقصها إذا افتأنا حال لا ولو سلم عدم

واشتهد وجهه وكان في بيت عائشة رضي الله عنها (تخصرت الصلاة) أى وقمتا وهي العشاء كافي رواية موسى بن أبي عائشة
(فأذن) بالصلاة بمنا للمفعول من التاذين والاصلي وأذن قال في الفتح وهو أوجه المراد به أذان الصلاة ويحتمل أن يكون
معناه أعلم ويقويه رواية الأعمش ولفظه جاء بلال يؤذنه بالصلاة واستقدمته تسجدة المبهمة (نقال) لمن حضره (مروا) بضمعين

بوتون كلوا من غيرهم وحقمة (أنا بكر فليصل بالثاني) بالثاني الام الاول ولان عسا كرفا يلى بكسر هاء واثبات اليا
المتروكة بعد الثانية والثالثة ما تأتى فقولوا الحقولى فليصل واستدل به على ان الامر بالامر بالشيء يكون امر ايه وهى مسئلة
معرفة فى اصول الفقه واجاب المصنفون ٣١٦ بان المعنى بقولنا أنا بكر اى امره وفصل النزاع ان الثاني ان اراد انه ليس

أمر أحقمة فسلم لأنه ليس فيه
مسبحة أمر الثاني وإن أراد أنه
لا يسبحة لأنه فردود (فقبل له)
فأزل ذلك عانسة (إن أبا بكر
رجل أديف) بو زنا ميل به في
فأخذ لي من الأديف أي شديدا
المدرن رقيق القلب سر يع
البكاء إذا قام فنام لم يستطع
أن يصلي بالناس وفي رواية
حال من هشام عنها قالت
إن أبا بكر إذا قام في صلاة لم
يسمع الناس من البكاء فرجع
(رأعاد) - لي الله عليه وآله
وسلم (فأعاد) أي عانسة ومن
معه في البيت ثم وقع في حديث
أبي موسى فعدت ولابن عباس
فعدت (له فاعاد) المرة الثالثة
من قتاله هو وأبا بكر فليصل
بالناس (فقال) فيه حذف إليه
مأثرت في روايته وانظروا قالت
عانسة ففألت لحدة فولي إن
أبا بكر إذا قام فنام لم يسمع
الناس من البكاء فرجع فليصل
بالناس ففألت لحدة ففألت
رسول الله صلى الله عليه وآله ولم
معه (فأفك) لأنني (صاحب
يوسف) العبد في أي مثاوي
في أفكوار خلاف ماني الباطن
فإن عانسة أظهرت أن صبي
إرادتها صرف لآمنة عن

الصدق لدونه لا يسمع المأمورين الترافع بأكادمه اذ عايدته في ذلك وهو ان لا يقتسم الناس به وهذا في
مثل زليخا استعدت انفسه وظاهر اهل الاحكام بالعبادة وغرفها ان يتظن الى سن يوسف ويعذرهم الى محبة نعيم
بالجوع في قوله انكم والمار اذا ناسه انظروا قوله صواب والمار ايضا كذلك وقد عبرت هي عما بعد ذلك فقالت قلبا

راجعته وما حلت على كثرة مراجعته الا انه لم يشع في قلبه ان يحب الناس بل علم رجلا قام مقامه ابدا الخديث أغريجه البخاري بقامه في باب وفاة النبي صلى الله وآله عليه وسلم في أواخر المغازي وأخرجه مسلم أيضا وهذا التقدير يندفع اشكال من قال ان صاحب يوسف لم يقع منهم اظهار ما يخاف ما في الباطن (مروا بابكر ٣١٧ فليصل بالناس) فاني بلال الى أبي بكر

فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرك ان تصلي بالناس فقال أبو بكر وكان رجلا رقيقا باعصر مسل بالناس فقال له عرأت أحق بذلك مني ولم يرد به ما أراده عائشة قال انوروى تأوله بعضهم على انه قال ذلك فواضعا وليس كذلك بل قاله للعدو المذكور وهو انه رقيق القلب كثير البكاء فخشى أن لا يسمع الناس انهمي قال في التلخ ويحتمل أن يكون رضى الله عنه فهم من الامامة الصغرى الاجامة الكبرى وعلم ما في نعماتها من الخطر وعلم قوة عمر على ذلك فاختاره ويؤيده انه عند البيعة أشار عليهم أن يابعوه أو يابعوا أباعبده بن الجراح والظاهر انه لم يطلع على المراجعة المتقدمة وفهم من الاصره بذلك تفويض الاصره بذلك سواء شرب من نفسه أو استخفاف قال القرطبي يستفاد منه أن الاستخفاف في الصلاة أن يستخفاف ولا يوقوف على اذن خاص له بذلك (نخرج أبو بكر) رضى الله عنه (فصل) وفي رواية يصلي وظاهره انه شرع في الصلاة أو المراد انه تهيأ لها وفي رواية أبي معاوية عن الامش بالفظ فلما دخل في الصلاة وهو محفل

في مسجد وأراد الجلاوس قبل الصلاة ولكنه ساء في أبواب صلاة العبد حديثه فرفع يدل على منع التخصة قبل صلاة العبد وبعدها ومن جهة ما استثنى من عموم التخصة من دخل المسجد وقد أقيمت القرينة فانها لا تشترط حديث أبي هريرة عنده مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان مرفوعا بلفظ اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة (باب الصلاة عقب الطهور) *

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال بلال عند صلاة الصبح يا بلال حدثني بأرسل عمل علمته في الاسلام فاني سمعت دف نهليك بين يدي في الجنة قال ما علمت عملا أرجى عندي الى لم تطهر طهورا في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي متفق عليه) قوله بلال هو ابن رباح المؤذن قوله عند صلاة الصبح فيه إشارة الى أن ذلك وقع في المنام لان عادته صلى الله عليه وسلم انه كان يعبر مارا ويعبر مارا أهجابه بعد صلاة الفجر كما وردت بذلك الأحاديث ويدل على ذلك ان الجنة لا يدخلها أحد الا بعد الموت قوله أرجى عمل بلفظ افعل التفضيل وإضافة الرجاء الى العمل لانه السبب الداعي اليه قوله في الاسلام زاد مسلم في روايته منقعة عنده قوله فاني سمعت زاد مسلم الليلة وفيه إشارة الى أن ذلك وقع في المنام كما تقدم قوله دف نهليك بفتح الهمزة وثمة يسل الفاء وضبطه الحب الطبري بالذال المعجمة قال الخليل دف الطار اذا حرل جناحيه وهو قائم على رجله وقال الحمدي الدف الحركة التفضية ووقع في رواية مسلم خشف أهابك بفتح الخاء وسكون الشين المعجمتين ويخفيف الفاء قال أبو عبيد وغيره الخشف الحركة التفضية ووقع في رواية عند أحمد والترمذي وغيرهما خششة بفتح الشين مكررتين وهو بمعنى الحركة أيضا قوله الى لم تطهر بفتح الهمزة ومن مقدرة قلبه صله لافعل التفضيل وهي ثابتة في روايته مسلم قوله ما كتب لي أي قدر وهو أعم من القرينة والمأله قال ابن التين انما اعتمد بلال ذلك لانه علم من النبي صلى الله عليه وسلم ان صلاة أفضل الاعمال وان عمل السر أفضل من عمل الجهر ووجه التقدير يندفع ايراد من أورد عليه غيره ما ذكر من الاعمال الصالحة ولحديث فوائده منها جواز الاجتهاد في توقيت العبادة والحث على الصلاة عقب الموضوع سؤال الشيخ عن عمل قلبه فيخضه عليه واستدل به على جواز الصلاة في الاوقات المكروهة لعدم قوله في ساعة من ليل أو نهار وتعقب بان الاخذ به موهوم ليس بأولى من الاخذ بموم التهي

(باب صلاة الاستخارة) * (عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها

لان يكون المراد دخول في مكان الصلاة أو دخول فيها حقيقة وهو الظاهر من اللفظ (فوجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نفسه) المقدسة (خفية) في تلك الصلاة بعين الكن في رواية حمصي بن أبي عائشة فصل أبي بكر تلك الايام ثم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجلس نفسه خفية وعلى هذا لا يتعين أن تكون الصلاة المذكورة هي العشاء (نخرج يهادي) مبني

للجنة ولأبي عيسى (زيد بن جابر) أي بعد عليهما بالأمم من شدة الضعف والتمادي القابل في المشي البالي
والرجلان هما عباس بن علي وأواسمة بن زيد والفضل بن عباس أو بريرة وثوبان (كأنهما أظفر بجليه) ولا بن عباس كراي رجله
(بعضان الأرض) أي يجرهما عليهما فيمده ٣١٨ عام (من الوجع) عند ابن ماجه وغيره من حديث ابن عباس بأحد

تأليف السور من القرآن يقول إذا هم أحدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة
ثم يقول اللهم إني استخيرك بعلمك وأستعيذك بقدرتك بهدرك وأسألك من فضلك العظيم فإنك
تهدونا ولا نقدر ولا علم ولا إيمان علام الغيوب اللهم إني كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي
في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وأجله فافعله لي وإن لم يجر لي
فيه وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل
أمري وأجله فادبره عني واسرني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم أرضني به قال
ويسمى حاجته رواه الجماعة (الاستخارة) الحديث مع كونه في صحيح البخاري ومع تصحيح
الترمذي وأبي حاتم له قد ضعه محمد بن حنبل وقال ابن حبان حديث عبد الرحمن بن أبي الموالي
يعني الذي أنكر به هؤلاء الجماعة من طرقهم في الاستخارة وقال ابن عدي في
الكامل في ترجمة عبد الرحمن المذکور أنه أنكره حديث الاستخارة قال وقد رواه
غير واحد من الصحابة انتهى وقد وثق عبد الرحمن بن أبي الموالي وهو ر أهل العلم كما قال
العمري وقال أبو عبد بن حنبل في رواية زرعة وأبو سالم لا بأس به في الباب عن ابن مسعود
عند الطبراني قال علم رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستخارة قال إذا أراد أحدكم أمرا
فليقل فذكر حديث الباب وفي إسناده صالح بن موسى بن إسحق بن طلحة التيمي وهو
مترول كما ذكر في التقرير وعن أبي أيوب عند الطبراني في الكبير وابن حبان في صحيحه
وفيهم ثم قال اللهم انك تقدر ولا أقدر وكذا الحديث وعن أبي بكر الصديق عند الترمذي
في الدعوات أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أمرا قال اللهم خرنى واشتغلني وفي
إسناده ضعف وعن أبي سعيد عند أبي دعلج الموصلي بالفتح سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول إذا أراد أحدكم أمرا فليقل اللهم إني استخيرك بعلمك وأستعيذك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم
وأي يبعثني والبر في مسألتهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سعادة ابن آدم
استخارته الله عز وجل قال البرزخ لا يبعث الله من هذا النظم إلا عن سعد ولا رواه عنه إلا ابنه محمد
قال العمري قد رواه البرزخ أيضا من رواه عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه نحوه
وكلاهما لا يدرى إسناده وأصل الحديث عند الترمذي في الرضا والسجدة وعن ابن
عباس وابن عمر عند الطبراني في الكبير أنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا
الاستخارة تأييدنا السور من القرآن اللهم إني استخيرك بالحديث إلى قوله علام الغيوب
وفي إسناده عبد الله بن هاشم بن عبد الرحمن بن أبي عمير وهو متهم بالكذب وعن ابن عمر
حديث آخر عند الطبراني في الأوسط وهو حديثه الأول قوله في الأمور كلها دليل على

حسن فلما أسس الناس به سجدوا
(فأراد أبو بكر) رضى الله عنه
(أن يتأخر) زاد أبو جابر عن
الاعمش فلما سمع أبو بكر حسه
ذهب يتأخر (فأمره) إليه النبي
صلى الله عليه وآله (وسلم)
لضعف موصوفه وأولان شاطبته من
يكون في الصلاة بالاعياء أول
من المطلق (أنه كذلك) ذهب
بالتقدير الزموني رواية عامر بن
أبي عاصم في رواية موسى بن
أبي عاصم في رواية أبي عاصم في رواية
والعمش في رواية (ثم أتته)
صلى الله عليه وآله وسلم (حتى
جلس إلى جنبه) أي جفت أبي
بكر الأيمر وفي رواية موسى
ابن أبي عاصم في رواية أبي عاصم في
الحيثية فجلسا وفي رواية
الاعمش حتى جالس عن يسار أبي
بكر وهذا هو مقام الامام وكان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يسمى في أبو بكر صلى الله عليه
والناس يصلوا بسلامة أبي بكر
أي بصحته الدال على فعل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لأهم
مقتدرون بالاتباع بالاتباع
عاموم وقد انما هزت الروايات
بالجزم بما يدل على أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان هو الامام
في ثلاث الأدلة الأولى أما بذكر كان

ما وما (في رواية جابر بن زيد) وأغرب الطبراني في تاريخه حيث قال لم يسمع
في الصحيحين أن جالسه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن عن غير أبي بكر أو بن يساره انتهى فالجواب منه ~~مكتوب~~ في فضل عن
ذلك في حال شرفه (فكان أبو بكر صلى الله عليه وآله وسلم) وعند ابن المذرك من رواية مسلم بن إبراهيم عن شبيب بن أبي الله

العموم

عليه وآله وسلم صلى خلف أبي بكر وعند الترمذي والساق وابن خزيمة من رواية شعبة عن زهير بن أبي هند عن شقيق
ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى خلف أبي بكر بن العلاء من رجع أن أب بكر كان مأموماً لأن أيامه أو به أحفظ الحديث
الاعمش من غيره واستدل الطبري بهذا على أن الإمام أن يقطع الاقتداء به ٣١٩ ويقصد هو بغيره من غير أن يقطع

الصلاة وعلى جواز إنشاء
القدوة في إنشاء الصلاة وعلى
جواز تقديم احرام المأموم
على الامام بناء على أن أب بكر كان
دخل في الصلاة ثم قطع القدوة
واقيم رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ومنهم من رجع أنه
كان اماماً لقول أبي بكر ما كان
لابن أبي حنيفة أن يقدم بين يدي
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وقد جزم بذلك الضياء
وابن ناصر وقال انه صح وثبت
انه صلى الله عليه وآله وسلم
صلى خلف أبي بكر مرة متدياً به
في حرمه الذي مات فيه ولا
يشكر هذا الاجاهل انتهى
وقد ثبت في صحيح مسلم انه صلى
خلف عبد الرحمن بن عوف في
غزوة بئر معونة وكان
صلى الله عليه وآله وسلم قد
خرج لحاجته فقام الناس
عبد الرحمن فصرخ بهم فادركه
صلى الله عليه وآله وسلم احدي
الركعتين فصلى مع الناس
الركعة الأخيرة فلما سلم
عبد الرحمن قام النبي صلى الله
عليه وآله وسلم بتم صلاته فأمرع
ذلك المسكين فأكثروا التسبيح
فلما قضى صلى الله عليه وآله
وسلم صلاته أقبل عليهم ثم قال

العهوم وإن المرء لا يتقرب إلى الصغرة وعدم الاهتمام به فيترك الاستخارة فيه قرب آخر
يستخف بأمره فيكون في الاقدام عليه ضربة عظيمة وفي تركه ذلك قال صلى الله عليه
وسلم ليسأل أحدكم ربه حتى في شيعته نعله قوله كما بعلمنا السورة من القرآن فيه دخل
على الاهتمام بأمر الاستخارة وانه منا كدس فبفسه قال العراقي ولم أجدهم قال
بوجوب الاستخارة مستدلاً بتشبيه ذلك بتعليم السورة من القرآن كما استدل بعضهم على
وجوب التشميد في الصلاة بقول ابن مسعود كان يعلمنا التشميد كما يعلمنا السورة من القرآن
فان قال قائل انما يدل على وجوب التشميد الامر في قوله فليقل التحيات لله الحديث فانه
وهذا ايضا فيه الامر بقوله فليكر ركعتين ثم ليقل فان قال الامر في هذا فليقل بالشروط
وهو قوله اذا هم احدثكم بالامر قلنا انما يؤمر به عند ارادة ذلك لا مطلقاً كما قال في التشميد
اذا صلى أحدكم فليقل التحيات قال ومما يدل على عدم وجوب الاستخارة الاحاديث
الجميعية الدالة على انحصار فرض الصلاة في الخمس من قوله هل على غير ما قال لا الا ان
تطوع وغير ذلك انتهى وفيه ما قد علمنا في باب تحية المسجد قوله فليكر ركعتين فيه
ان السنة في الاستخارة كونها ركعتين فلا يجزئ الركعة الواحدة وهل يجزئ في ذلك ان
يصلي أربعاً أو أكثر تسليمة يحفل ان يقال يجزئ ذلك لقوله في حديث أبي أيوب ثم صل
ما كتب الله لك فهو الذي على اتم الانضر الزيادة على الركعتين ومفهوم العبد في قوله
فليكر ركعتين ليس بجمعة على قول الجمهور وقوله من غير الفريضة فيه انه لا يحصل
التسبيح بوقوع الدعاء بعد صلاة الفريضة والسبق الراتبه وتحيمة المسجد وغير ذلك من
النوافل وقال النووي في الاذكار انه يحصل التسبيح بذلك وتعقب بانه صلى الله عليه وسلم
اتمها امره بذلك بعد حصول اللهم بالامر فاذا صلى رابعة أو فريضة ثم هم بعد الصلاة
أو في إنشاء الصلاة لم يحصل بذلك الايمان بالصلاة المستنوفة عند الاستخارة قال العراقي
ان كان همه بالامر قبل الشروع في الرتبة ونحوها ثم صلى من غيرية الاستخارة وبدله
بعد الصلاة الايمان بدعاء الاستخارة فالظاهر حصول ذلك قوله ثم ليقل فيه انه لا يضر
آخر دعاء الاستخارة عن الصلاة ما لم يطل الفصل وانه لا يضر الفصل بكلام آخر يسر
خصوصاً ان كان من آداب الدعاء لانه في يتم مقتضية التراخي قوله أسئلك أي أطلب
منك الخير أو الخير قال صاحب المحكم استخار الله طلب منه الخير وقال صاحب النهاية
خار الله أي أعطاك الله ما هو خير لك قال والخير يسكون الماء الاسم منه قال فاما
بالفتح فهي الاسم من قوله اختار الله قوله بملك الماء للعليل أي بأنك أعلم وكذا قوله
بتدريك قوله ومعاشي المعاش والعيشة تراحمه ملان مصدر او اها قال صاحب
لمحكم العيش الحية قال والمعاش والمعيشة ما يؤتى به انتهى قوله أو قال

أحسنتم أو قال قد أصبتم بغير طهرهم أو صلوا لوقتها ورواه ابو داود بهوه أيضاً وقد روى الدارقطني من طريق الغيرة بن شعبة
رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال ما مات نبي حتى يؤمره رجل من قومه قال في الفتح وفي هذه القصة
من الفوائد غير ما مضى تقديم أبي بكر وترجيحه على جميع الصحابة ونفسه له تعمر بعده وجواز التناهي في الوجه ان آمن عليه

والله اعلم بالصواب

[illegible]

قوله انما الله جل جلاله

هذا هو الذي ذكره في كتابه

کوفون وقفہ روایہ لایعزہ ایں

الجمعة والمنة والثلث وأربعه الخار من أوقات الصلاة حتى زوال النور من اجسه (وعنه)

من عائشة (رضي الله عنهما) رواية أخرى (قالوا يا أبا عبد الله ما ألقاه) (وهو) استشهد به استاذ

1910-1911

الزواج) أي طاب منهن الأذن (ان يمرض في بيتي فاذن) رضى الله عنهن (له) صلى الله عليه وآله وسلم (وباقي الحديث تقدم أنفا
عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه خطب الناس في يوم ذي رديغ) أي وحل (نأمر المؤذن لما بلغ حى على الصلاة قال قل الصلاة)
أي الصلاة رخصة (في الرجال فنظر بعضهم إلى بعض كأنهم أنكروا) ذلك ٣٢١ (نقال) ابن عباس اهدم (كأنكم أنكروتم
هذا) الذي فعلته (أنه هذا فعله

من هو خير في معنى النبي صلى
الله عليه وآله (وسلم أنها) أي
الجمعة (عزمة) أي منجزة
(والى كرهت) مع كونها عزمة
(ان أخرجكم) أي أوغىكم
وأضيق عليكم وفي رواية
أخرجكم (عن أنس) بن مالك
(رضى الله عنه قال قال رجل من
الانصار) رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم والرجل قبل هو
عتبان بن مالك أو بعض عروصة
أنس وقد يقال ان عتيان عم
أنس بجاز الكونهم ما من المزبج
لكن كل منهما من بطن (الى
لا يستطيع الصلاة معك) أي في
الجماعة في المسجد وادع عبد الحميد
عن أنس والى أحب أن تأكل في
بيتى وتصلى (وكانت جلاضهما)
سمينا وأشار به الى عله تخلفه
(فصنع لى صلى الله عليه وآله
(وسلم طعاما فدعا الى منزله
فبسط) بهنات (له حصيرا ونضع
طرف الحصير) نظيرها أو نبينا
لها (فصلى عليه ركعتين) أي
على الحصير زاد عبد الحميد
وصلينا معه (فقال رجل من
آل الجارود) وكأنه عبد الحميد
ابن المنذر بن الجارود البصري
كما عندنا بنى ساجد وحبان من

ساجدا كانوا الدعاء رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي) قوله من ربه أى من رجة
ربه وفضله قوله وهو ساجد الوارد للمحال أى أقرب حالته من الرحمة حال كونه ساجدا
وانما كان في السجود أقرب من سائر أحوال الصلاة وغيرها لان العبد بقدر ما يبعد عن
نفسه يقرب من ربه والسجود غاية التواضع وترك التكبر وكسر النفس لانهم لا تقام
الرجل بالمذلة ولا ترضى بها ولا بالتواضع بل بخلاف ذلك فاذا سجد فقد خالف نفسه وبعد
عنها فاذا سجد منها أقرب من ربه قوله فاكثر الدعاء أى في السجود لانه حاله قريب كما
تقدم وحالة القرب مقبول دعاؤها لان السبب يجب عبده الذي يطعمه ويتواضع له
ويقبل منه ما يقوله وما يسأله والحديث يدل على مشروعية الاستكثار من السجود
ومن الدعاء فيه وفيه دليل لمن قال السجود أفضل من القيام وسبب بقى ذكر الخلاف في
ذلك (وعن ثوبان قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول عليكم بكثرة السجود قالان

ان سجد لله سجدة ارفعك الله بها درجة وحط به عنك خطيئة رواه أحمد ومسلم وأبو
داود) الحديث لفظه في صحيح مسلم قال يعنى بعد ان بن أبي طلحة الميمرى لقيت ثوبان
مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت أخبرني بعمل أعله يدخلني الله به الجنة
أو قال باحب الأعمال الى الله فسكت ثم سأله فسكت ثم سأله الثالثة فقال سألت عن
فعلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وهو يدل على ان كثرة السجود
ممرغب فيها والمراد به السجود في الصلاة وسبب الحديث ما تقدم في الحديث الذي
قبل هذا ان أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو موافق لقوله تعالى واسجد
واقرب كذا قال النووي وفيه دليل لمن يقول ان السجود أفضل من
القيام وسائر أركان الصلاة وفي هذه المسئلة مذاهب أحدها ان تطويل السجود
وتكثير الركوع والسجود أفضل بحكم الترمذي والبخاري عن جماعة وعن
قال بذلك ابن عمر والمذهب الثاني ان تطويل القيام أفضل الحديث جابر الاقلى والى
ذلك ذهب الشافعي وجماعة وهو الحق كما يأتى والمذهب الثالث انها سواء وتوقف
أحمد بن حنبل في المسئلة ولم يعض فيها شيئا وقال يعقوب بن داود به اما في التمار
فتكثير الركوع والسجود أفضل واما في الليل فتطويل القيام الآن يكون للرجل جزء
بالليل يأتى عليه فتكثير الركوع والسجود أفضل لانه يقرأ جزء ويرجع كثر الركوع
والسجود قال ابن عدى انما قال يعقوب هذا لانهم وصفوا صلاة النبي صلى الله عليه
وسلم بالليل بطول القيام ولم يوصف من تطويله بالليل
(وعن ربيعة بن كعب قال كنت أيت مع النبي صلى الله عليه وسلم آتية بوضوئه
وحاجته فقال ساقى فقلت اسألك عن افة في الجنة فقال أو غير ذلك فقلت هو ذلك

٤١ نيل في حديث عبد الله بن عون عن أنس بن سيرين عنه عن أنس (لأنس) رضى الله عنه
(أ) كان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يصلى الضحى قال) أنس (مارأيت صلاة الايومة منذ) نقي رؤيته لايتسلم نقي فعلها فهو
يقول عائشة رضى الله عنها مارأيت صلى الله عليه وآله وسلم يصليها وقولها كان يصليها أربعا فالتفتي رؤيتها هو المأثبات فعلمها

[illegible]

الْمُعْتَمِدِينَ

الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم آيات كثيرة تدل على أن الله تعالى هو الذي خلق كل شيء وخلق الإنسان من نوره الكريم.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الطَّائِفَةَ مَا بَرَّحُوا مِنْهُ وَوَلَّى وَمَنْ لَمْ يَفِرْهُ الْعَدُوَّةُ وَأَسْرَبَهُ الْجَارِي فَأَوْضَعُ أَسْرَهُ (عَنْ
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ (مَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْبُحُ فِيهِمَا فَالْتَمَسَتْ

كان يكون في مهنة أهله قال آدم بن أبياس في تفسيرها (تعني عائشة في خدمة أهلها) نفسه أو أعم كنفه ثوبه وحملته شانه
 تواضعه ما منه صلى الله عليه وآله وسلم والوسم في وحده في مهنة بيت أهله وإضافة الميت للأهل الملائسة السكينة ونحوها واللا
 فالبيت صلى الله عليه وآله وسلم وتفسير آدم للخدمة موافق للجوهري لكن ٣٢٣ فسر هاني المحكم بالحديث بالخدمة

والعمل ووقع مبيد في الشمال
 لا تروى عن عائشة بألفاظ ما كان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بشر من البشرية في ثوبه وبجلب
 شانه ويخدم نفسه ولا جدوا
 حبان عنهما يخطب ثوبه ويخصف
 فعله زاد ابن حبان ويرفع دلو
 وزاد الحاكم في الأكمال وما رأته
 صلى الله عليه وآله وسلم ضرب
 بسننه امرأة ولأحدا (فإذا
 حضرت الصلاة) ولا ينزع رعة
 فإذا سمع الأذان وهو أخص
 (خرج إلى الصلاة) وترك حاجة
 أهله وهذا موضع الدلالة للترجمة

العمان بن بشير عند الطبراني في الأوسط أيضا نحوه وفي أسناده سليمان بن الحسك وهو
 ضعيف وعن أبي جحيفة عند الطبراني في الكبير نحوه وفي أسناده أبو قتادة عبد الله بن
 وأقرا الطبراني ضعفة البخاري والجله وروثقه ابن معين في رواية واحد وقال ربما أخطأ
 وعن عائشة عند البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقوم حتى تنقطر قدماه
 الحديث وعنها حديث آخر عند أبي داود أن أول سورة المزمل نزلت فقام أصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى انتفضت أقدامهم وعن سفيان الثوري أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم تعبد قبل أن يموت واعتزل النساء حتى صار كأنه شنقوله حتى ترم قدماه الورم
 الانتفاخ قولنا ألا كون عبدا أسكورا فيه أن الشكر يكون بالعمل كما يكون باللسان
 ومنه قوله تعالى أعمال آل داود شكر أو الحديث يدل على مشروعية اجتماع النعم في
 العباد من الصلاة وغيره ما لم يؤد ذلك إلى الملال وكانت حاله صلى الله عليه وآله وسلم أكمل
 الأحوال فكان لا يمل من عبادة به بل كان في الصلاة قرة عينه وراحته كما قال في
 الحديث الذي رواه النسائي عن أنس وجعلت قرة عيني في الصلاة وكما قال في الحديث
 الذي رواه أبو داود وأرجحها ما يبال

باب إخفاء التطوع وجواز جماعة

واسم تدل به على أنه لا يكره
 التسمية في الصلاة وأن التسمية
 عن كف المشعر والتمنياب
 للتزنية لكونهم المندكر أنه أراح
 عن نفسه هيئة المهنة كذا ذكر
 ابن بطال ومن تبعه وفيه نظر
 لأنه يحتاج إلى ثبوت أنه كان له
 هيئة أن ثم لا يلزم من ترك ذكر
 الهيئة الصلاة عدم وقوعه وفيه
 التزغيب في التواضع وترك
 التكبر وخدمة الرجل أهله
 وترجم عليه البخاري في الأدب
 كيف يكون الرجل في أهله
 وفي هذا الحديث التحديث
 والنعمة والسؤال وأخرجه
 أيضا في الأدب والنفقات

(عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته
 إلا المكتوبة رواه الجماعة إلا ابن ماجه لكن له معناه من رواية عبد الله بن سعد
 عبد الله بن سعد الذي أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى أخرجه أيضا الترمذي في الشمائل
 ونلفه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي أفضل الصلاة في بيتي أو الصلاة في
 المسجد قال لا ترى إلى بيتي ما أقرب من المسجد فلان أصلي في بيتي أحب إلى من أن أصلي
 في المسجد إلا أن تكون صلاة مكتوبة وفي الباب عن عمر بن الخطاب عند ابن ماجه قال
 سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أحصل الصلاة الرجل في بيته فنور يورعكم
 وفيه انقطاع وعن جابر عند مسلم في إفراده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا
 قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيبا من صلاته فإن الله من زجر جعل في
 بيته من صلاته خيرا وعن أبي سعيد عند ابن ماجه مثل حديث جابر قال العوفي وأسناده
 صحيح وعن أبي هريرة عند مسلم والنسائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجعلوا
 بيوتكم مقابر إن الشيطان ينسج من البيت الذي يقرأ فيه سورة البقرة وعن ابن عمر عند
 الشيخين وأبي داود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا
 وفي أنظ متفق عليه صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا وعن عائشة عند أحمد بن رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول صلوا في بيوتكم ولا تجعلوا عليها قبورا وعن زيد بن

والترمذي في الزهد قال صحيح (عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه) قال أبو قتادة جاءنا ما في مسجدنا هذا أي مسجد
 البصرة (فقال اني لاصلي بكم وما أريد الصلاة) لأنه ليس وقت فرضها أو كان قد صلاها لكن أريد تعليمكم صفته المشرعة
 بالفضل كما فعل جبريل عليه السلام اذ هو أوضع من القول عنية التقرب بها إلى الله أو ما أريد الصلاة فقط بل أريد وأريد

هذه الرواية أخرى وهي العظمى النسبة التحليم تبعاً للجمهور بخلاف ما استدل به من واحد كالغسل بنية الجماعة وإليه دليل على جواز ذلك لأشواؤه ليس من باب التثنية بل في العبادة (أصله) هذه الصلاة (كيف) أي على الكيفية التي (وأنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي لا ريبكم كيف رأيت لكن كيفية الرؤية لا يمكن أن يربهم أيها الغافل إذا لازمه وهو

كيفية صلاته صلى الله عليه وآله وسلم كآبائه عليه الكرماني وأما ما جاء وأخرج صاحب المصنف هذا الحديث وأبو هو عند مسلم من حديث مالك بن الحويرث ورواه الترمذي به يروون وفيه تابعي عن تابعي عن مصعب بن النخعي حديث والعمدة والنزل وأخرجه البخاري أيضاً في الصلاة وكذا أبو داود والنسائي (عن عائشة رضي الله عنهما) حديث من وأبى بكر فاجعل بالناس تقدم قريبا (وفي هذه الرواية قالت قالت أن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يجمع الناس من البكاء) (قوله فاجعل) وسنن نوادة (أبو بكر) ابن الخطاب (الذي جعل بالناس) فقلت عائشة فقلت لحفصة بنت عمر رضي الله عنهم سلاماً قول لي صلى الله عليه وآله وسلم (أن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يجمع الناس من البكاء) فخرج فاجعل للناس ففعلت هذه (فقلت) فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) اسم فاجعل مبني على المذكر زجر يعني أكنفي (الكن لا تنفي) صاحب (جمع صاحب) (يوسف) عليه السلام أي مثلهم قال عز الدين بن عباس سلاماً وجه النبي به من وجوده في

خالد بن أحمد والبرزرا الطبراني قال قال صلى الله عليه وسلم صلوا لي بيوتهكم ولا تقضوهما قبلوا قال العراقي وأسناده صحيح ومن الحسن بن علي بن عبد الله بن عمرو حديث زيد بن خالد في أسناده عبيد الله بن نافع وهو ضعيف وعن مصعب بن النخعي عن عبد الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل صلاة الرجل في بيته على صلاته بحيث يراه الناس كفضل المكتوبة على النافلة وفي أسناده محمد بن مصعب وثقه أحمد بن حنبل وضعفه ابن معين وغيره الحديث يدل على استحباب فعل صلاة التطوع في البيوت وأن فعلها خير الأفضل من فعلها في المساجد ولو كانت المساجد فاضلة كالمسجد الحرام ومسجد صلى الله عليه وسلم ومسجد بيت المقدس وقد ورد التصریح بذلك في أسناده يروى أبي داود حديث زيد بن ثابت فقال في صلاة في بيته أفضل من صلاة في مسجد ذي هذا إلا المكتوبة قال العراقي وأسناده صحيح فعلى هذا لو صلى نافلة في مسجد المدينة كانت بألف صلاة على القول بدخول النوافل في عموم الحديث وإذا صلاها في بيته كانت أفضل من ألف صلاة وهكذا حكم المسجد الحرام وبيت المقدس وقد استثنى أصحاب الشافعي من عموم أحاديث الباب هذه من النوافل فقالوا فعلها في غير البيت أفضل وهي ما شرع فيها الجماعة كالعبدين والكسوف والاستسقاء وتسمية المسجد وركعتي الطواف وركعتي الأسرام قوله إلا المكتوبة قال العراقي هو في حق الرجال دون النساء لأنهن في البيوت أفضل وإن أذن لهن في حضور بعض الجماعة وقد قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح إذا استأذنتكم نسأؤكم بالليل إلى المسجد أذنوا لهن ويؤمنن بخبر لهن والمراد بالمكتوبة هنا الواجبات بأصل الشرع وهي الصلوات الخمس دون المندورة قال النووي في المسألة في البيت لا يكونه أثنى وأبعد من الربا وأصون من محرمات الأعمال ولا ينزل البيت بذلك وتزول فيه راحة والملائكة وينزل منه الشياطين كما جاء في الحديث (وهن عتبان بن مالك قال

بارسول الله ان السجود أفضل مني وبين مسجد قومي فاحسب ان تأتيني ففعلت في مكان من بيوت أئمة مسجد أئمة) فعلى هذا دخل قال ابن تيمية فاشترت له إلى ناحية من البيت فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلت خلفه ففعلت في بيته ففعلت عليه وقد سمع الشافعي جماعة من رواية ابن عباس وأبو داود رضي الله عنهما) حديث ابن عباس الذي أشار إليه المصنف له الفاظ في البخاري وغيره أحدها أنه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة ففعلت عن يمينه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برأى من وراق فجاءني عن يمينه وحديث أنس المشرك إليه أن قاله الفاظ كثيرة في البخاري وغيره وأسندها أنه قال صليت أنا وبقيتهم في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأمامهم

النصين وهو عثمان بن عفان وأبو بكر بن يوسف وابن زبارة البغداديين أو من هو من أن يدعون يوسف لأنهم من عثمان ففعلت رضي الله عنهما كان مراده أن لا يطعم الناس بأبيهم الوقوفه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكن تقيه الفاظ ابن حجر رحمه الله تعالى في الشيخان يبقى الآية ليس فيه ما يبعد على ما قاله (صروا أبا بكر للمصل

بأناس فثالث حصة لعائشة رضي الله عنها (ما كنت لأصيب منك خبراً) من أنس رضي الله عنه أن أبابكر كان يصلي بهم في
 وبيع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي توفي فيه حتى إذا كان يوم الاثنين وهم مصفوف في الصلاة فكشف النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم سترا حجرية ينظر إليها وهو قائم كان وجهه ورقة مصحف (٣٥٠) وجهه التشبيه ورقة الجلود وصفها البشرية

والجمال البارع (ثم تبسم) صلى
 الله عليه وآله وسلم حال كونه
 (يضحك) أي ضاحكاً فرمى
 بأجرة أعظم على الصلاة وإتقاني
 كلمتهم وأقامه شرباً ولهم هذا
 استدراجه الكرم لانه كان
 إذا مر استدراجه (فهم منها)
 أي قصداً (ان تقنن) بأن
 تخرج من الصلاة (من الفرح
 بروية النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فكصى أبوبكر رضي
 الله عنه على عقبه) بالثنية

أي رجع القهقري (لم يصل
 الصف) أي لما في اليه (وظن
 أن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم خارج إلى الصلاة فاشارة
 إليها النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم أن أقروا صلاتكم وأرضي
 الله توفى) صلى الله عليه وآله
 وسلم (من يومه) وفيه أن أبابكر كان
 خليفة في الصلاة إلى موته صلى
 الله عليه وآله وسلم ولم يعزل كما
 زعمت الشيعة انه عزل بخروجه
 صلى الله عليه وآله وسلم وتقدمه
 وتختلف أبي بكر ورواه هذا
 الحديث كاهم بصريون وأخرجه
 مسلم في الصلاة (عن سهل بن
 سعد الساعدي رضي الله عنه
 أروى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم ذهب) في أناس من

خالفنا الأحاديث سابقها المصنف ههنا الاستدلال به على صلاة النوافل جماعة وهي كما
 ذكر وليس للمخالع من ذلك مقدس يعارض به هذه الأدلة وفي حديث عتيان فوالله ما
 جواز الخلاف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك ومنها جواز اتخاذ موضع معين
 للصلاة وأما النهي عن إبطان موضع معين من المسجد ففي حديث رواه أبو داود وهو
 محمول على ما إذا استلزم ريباً ونحوه وفيه نسوية الصفة وإن عزم النهي عن إمامة
 الزائر من زائر مخصوص بما إذا كان الزائر هو الإمام الأعظم فلا يكره وكذا من أذن له
 صاحب المنزل وفيه انه يشرع لمن دعي من الصالحين للتمرك به الإجابة والفاضل
 دعوة المفضول وغير ذلك من القوائد وفي حديث ابن عباس فوالله كثر ما يذاكر
 بعضهم منهم عشرة بن فائدة وهي تزيد على ذلك وكذلك حديث أنس له فوالله وهما يدلان
 على أن الصبي يسد البناح وفي ذلك خلاف معروف

باب أن أفضل التطوع متفق متفق

(في نسخة عن ابن عمر وعائشة وأم هانئ وقد سبق) وعن ابن عمر أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال صلاة الليل والنهار متفق متفق رواه الخمسة وليس هذا بما قض
 عليه من الذي خص فيه الليل بذلك لانه وقع جواباً عن سؤال سائل عنه في سؤاله
 حديث ابن عمر الذي أشار إليه المصنف قد تقدم في باب الوتر بركعة وحديث
 عائشة المشار إليه تقدم في باب الوتر بركعة أيضاً وحديث أم هانئ تقدم في باب
 الضحى وحديث ابن عمر المذكور في الباب قد تقدم الكلام عليه أيضاً في شرح
 حديثه المتقدم في باب الوتر بركعة وفي الباب عن عمرو بن عباس تقدم ما أجابوا
 ذكر النهار وعن ابن عباس هذه الطبراني وابن عدي بنحو حديث عمرو بن عباس وعن
 حماد بن عمار الطبراني في الكبير بنحوه وفي أسناده الربيع بن بدر وهو ضعيف والحديث
 يدل على أن المسجوب في صلاة تطوع الليل والنهار أن يكون متفق متفق إلا ما خص من
 ذلك أمان في الزيادة فكذلك عائشة صلى أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم
 صلى أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن وأمان في جانب النقصان كأحاديث الأيتار
 بركعة وقد أشار المصنف رحمه الله إلى الجمع بين حديث ابن عمر هذا وحديثه الذي تقدم
 الاقتصار فيه على صلاة الليل بأن حديثه المتقدم وقع جواباً لسؤال وأيضاً حديثه
 هذا مشتمل على زيادة وقعت غير مخالفة فيجتم العمل بها كما تقدم (وعن أبي يوب أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام يصلي من الليل صلى أربع ركعات
 لا يتكلم ولا ياربش ويصلي بين كل ركعتين وعن عائشة أن رسول الله صلى الله

أمره به بعد أن صلى الظهر (الحديث عن عمرو بن عوف) بن مالك بن الأوس والأوس أحد قبائلي الأنصار وكانت منازلهم بقباء
 (ليصلح بينهم) لأنهم اقتتلوا حتى تراموا بالطحانة (لخائف الصلاة) أي صلاة العصر (لجاء المؤذن) بلال (إلى أبي بكر) بأمر
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال له كما عهدنا الطبراني أن حضرت صلاة العصر ولم تأت فغداً أبابكر فليصل بالناس (فقال) له

(الصلوة بالثامن) في أول الوقت أو تنظر قبل الصلاة التي صلى الله عليه وآله وسلم أربع عشرة مرة في كل صلاة
 مكتوبة فلا تنزل في الصلاة المكتوبة (قال) أي فاما أئمة أو بالنسب جواب الاستفهام (قال) أبو بكر رضي الله عنه (ثم)
 أتم الصلاة ان شئت (في أبي بكر) ٢٦ أي دخل في الصلاة (يقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (والناس) دخلوا

عليه وسلم كان يركع فإذا استبطلت ركعتي ثم قضا صلى ثمان ركعات يجلس في كل
 ركعة من ويسلم ثم يوتر بركعتي ركعات لا يجلس ولا يسلم الا في الخامسة وعن المالك بن
 ربيعة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصلاة ثمان مثنى وثم تسلم في كل
 ركعتين وثمان وتسكن وتشم يدك وتقول اللهم من يشهد لي بذلك في حديثي خارج رواه
 (الشيخ أحمد) أما حديث أبي أيوب فخرجه أيضا الطبراني في الكبير وفي إسناده واصل
 ابن السائب وهو ضعيف وزاد أحمد في روايته يسأل من الليل من ثمان أو ثلاثا أما
 حديث عائشة فمشهد له ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن أنس قال كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يركع في الليل بثمان ركعات وكو عن كقراة ثمان وسجود ثمان وكذا ثمان
 ويسلم بين كل ركعتين وفي إسناده جندب بن صريان أنه سمع أبا حاتم وأما الأثر بركعتين
 متصلة فهو ثابت عندنا والترمذي والنسائي من حديثه وأما حديث
 المطلب بن ربيعة فخرجه أيضا أبو داود قال حدثني محمد بن المثنى حدثنا محمد بن سعد
 شعبة حديثي عن أبيه بن سعيد عن أنس بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع عن عبد الله بن
 الحرث عن المطلب بن ربيعة فخرجه أيضا أبو داود قال حدثني محمد بن المثنى حدثنا محمد بن سعد
 ماجه المطلب بن ربيعة فخرجه أيضا أبو داود قال حدثني محمد بن المثنى حدثنا محمد بن سعد
 ربيعة عن الحرث عن المطلب بن ربيعة فخرجه أيضا أبو داود قال حدثني محمد بن المثنى حدثنا محمد بن سعد
 الثاني عن الله لا يصح أو يشهد أحدهما الأحاديث المذكورة في قول الباب قبله وثمان
 قال ابن رسلان يفتح المائة ألف فائسة ويكون الباء الموحدة مذكورة في قول الباب قبله وثمان
 فظهر الخلل في بعض النسخ فليس ينسخ الثاني الباء وبعده ألفا بالفتح مائة
 مذكورة ومعناها أو أحد قال في القاموس الثمان مائة ألف بالفتح مائة
 بالضم ع قول وتسلم قال في القاموس تسكن صارت مكينة والمكينة من لثقله
 والدليل والضعيف قول وتسلم يدك بقاء فتكون فعين مهمله أي تركه ما قال ابن
 رسلان هو بضم النون قال في القاموس تسكن صارت مكينة والمكينة من لثقله
 والخروج قد تقدم تفسيره والحديث الأول والثاني مقيدان به صلاة الليل والحديث
 الثالث مطلق وجميعها يدل على مشروعية أن تكون صلاة تطوع مثنى مثنى أو
 خير كما تقدم في هذه الأحاديث فوالله ما شرعية التسليم عند القيام من النوم
 وقد تقدم الكلام عليه ومنها مشروعية التسكن والتأخر لأن ذلك من الأساليب
 الإلحائية ومنها مشروعية رفع اليدين عند الدعاء وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أنه صلى
 الله عليه وسلم لم يرفع يديه في دعاءه الا في أموره وشخصه قال النووي في شرح مسلم أنه
 وجد من في الصحيحين ثلاث مواضع أحدها كلامه (وعن أبي عبد الله عن النبي صلى الله

مع أبي بكر في الصلاة فظاهر) من حق الصلوة (حق) وقص في
 الهدف الأول وهو بيان كلام
 مكرره لا يرد في رواية لم يترك في
 الصلوة (حق) فام عند الصلوة
 وفي رواية عبد العزيز بن عيسى في
 الصلوة (نصف الثمان) أي
 ضرب كل يده بالأخرى (حق) مع
 لها صوت (صوت) في رواية
 عبد العزيز بن فاختة قال في
 التفسير بسلا الله ما قال سهل
 أن درن ما الصلوة هو التسميع
 وهو يدل على تركه (الله) لأنه
 (وكان أبو بكر) رضي الله عنه
 (لا يلتفت في صلاته) لأنه
 اختلاس يتلوه الشيطان من
 صلاة الرجل رده ابن خزيمة (قال)
 أكثر الناس التفت في التفت
 رضي الله عنه (أرى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم) فاشاد
 إليه رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أن أركب مكانك أي
 أشار إليه بالركب (أرفع أبو بكر
 رضي الله عنه يديه) بالثنية
 (بسم الله) تعالي بسم الله (على
 ما أمر به رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم) (ولم يركب)
 أي من الوجهة في الدين (ثم)
 استأخر أي تأخر (أبو بكر) من
 غير استدبار لا قبل ولا آخر

عنها (حق) استوى في الصلوة وقد تقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل في الثمان واستبطل منه ان عليه
 الامام الزايب اذا حضر بعد ان دخل ثابته في الصلاة فيجهر بين أن يأتيه أو يوم هو يصير النائب مأموما من غير أن يرفع
 الصلاة ولا يخطل يبقى من ذلك صلاة أحد من المأمومين والاصل عدم الخصوصية بخلاف الحال الكلية وفيه جواز اسرار المأموم

قبل الامام وان المرفوع يكون في بعض صلاته اماما وفي بعضها مأموما (فاما انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (قال) يا ابا بكر ما صنعت ان ثبت في مكانك (اذ) اي حين (امر بك فقال ابو بكر) رضى الله عنه (ما كان لابن ابي خفافه) عثمان بن عامر اسلم في الفتح وتوفي سنة اربع عشرة في خلافة عمر رضى الله عنه ٣٢٧ وعبر بذلك دون ان يقول ما كان لي اولا بي بكر

تخبر ان نفسه واستصغار المرتبة

(ان يصلي بين يدي رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم) اي

قد امه اماما به (نقل رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم مالى

رايتكم اكثرتم الصلوة في ظاهره

ان الانكار انما حصل عليهم

لكثرة المصلحة (من رايه) بالراء

وللاربعة ناله اي امر به (شئ في

صلاته فليس بجمع) اي فليقل

سبحان الله كما في رواية يعقوب

ابن ابي حازم (قائه اذا سجد المثلث

اليه) ميثاق الله يقول (وانما

التسبيح للثناء) زاد الحديث

والسبب للرجال وبهذا قال

مالك والشافعي وأحمد وأبو

يوسف والجمهور وقال ابو حنيفة

ومحمد بن ابي نعيم (كجرا باطلات

صلاته وان قصده الاعلام بانه

في الصلاة لم يطل فله الا تسبيح

المذكور على قصد الاعلام بانه

في الصلاة لا قوله من ناله على

نائب مخصوص وهو ارادة

الاعلام بانه في الصلاة والاصل

عدم هذا التخصيص لانه عام

لكونه في سياق الشرط فيتناول

كلاهما فالحاصل على أحدهما

من غير دليل لا يصار اليه لانهما

التي هي سبب الحديث لم يكن

القصدي فيها الا تبيد الصديق

عليه وسلم قال في كل ركعتين تسليمة رواه ابن ماجه وعن علي عليه السلام

قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل حين تزيغ الشمس ركعتين وقبل نصف النهار

أربع ركعات يجعل التسليم في آخره رواه النسائي الحديث الاول في اسناده أبو سعيدان

الاعلى طريق بن شهاب وقد ضعفه ابن معين ولكن لشواهد قد تقدم ذكرها

والحديث الثاني أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه بالقاطعة في بعضها كما ذكر

المصنف وفي بعضها أربع ركعات وبعد هاتركعتين وفي بعضها غير ذلك وحديث أبي

سعيد يدل على ما دلت عليه أحاديث صلاة الليل والنهار من ثمنى وثلاثة تسبعت

وحديث علي يدل على جواز صلاة أربع ركعات متصلة في النهار فيكون من جملة

الخصصات لأحاديث صلاة الليل والنهار من ثمنى وفيه جواز الصلاة عند الزوال وقد

تقدم الكلام في ذلك

«باب جواز التقليل جالسا أو الجوع بين القيام والجلوس في الركعة الواحدة»

(عن عائشة قالت لما بد رسول الله صلى الله عليه وسلم وثقل كان أكثر صلاته جالسا

متفق عليه) قوله الجالس قال أبو عبيد بن رافع الدال المشددة بتدني اذا أسن قال

وممن رواه بضم الدال الخفيفة فليس له معنى هنا لان معناه كثرة اللحم وهو خلاف صفة

صلى الله عليه وسلم قال القاضي عياض في رواية ينفى عنه عن جمهورهم بدن بالضم وعن

الغزالي لا تشديد واما اصلا حال ولا ينكر الانقضاء في حق صلى الله عليه وسلم وقد

قالت عائشة فلما أسن وأخذ اللحم أو ترسبع كما في صحيح مسلم وفي لفظ وطعم وفي آخر أسن

وكثر لحمه والحديث يدل على جواز التقليل قاعدة مع القدرة على القيام قال النووي وهو

اجماع العلماء (وعن حفصة قالت ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في

سجدة قاعدة اسحق كان قبل وفاته بعام فكان يصلي في سجدة قاعدة وكان يقرأ بالسورة

فترتلها حتى تكثر أطول من أطول منها رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه

قوله سجدة بضم السين المهملة وسكون الباء الواحدة أي نافلة والحديث يدل على

جواز صلاة التطوع من قعود وهو جمع عليه كما تقدم وفيه استحباب ترتيب القراءة

والمراد بقولها حتى تكون أطول من أطول منها ان مدة قراءتها أطول من قراءت سورة

أخرى أطول منها اذا فرغت غير مرتلة والا فلا يمكن أن تكون السورة نفسها أطول من

أطول منها من غير ترتيب بالترتيب والامراع والتقييد قبل وفاته صلى الله عليه وسلم بعام

لا ينافي قول عائشة في الحديث الاول فلما بد وثقل كان أكثر صلاته جالسا لاحتمال أن

يكون صلى الله عليه وسلم بدن وثقل قبل موته بتدراعا وكذلك لا ينافي حديثه الا في

على حضوره صلى الله عليه وآله وسلم فارتددهم صلى الله عليه وآله وسلم الى انه كان حقه عند هذا النائب التسبيح ولو خالف

الرجل المنصرف في حقه وصرف ليطول صلاته لان الصلابة صفة في صلاتهم ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاعادة

واستتد منه أن التابع اذا أسره المتبوع بشئ يفهم منه اكرامه به لا يفتن عليه ولا يكون تركه بحجة الا لا يميل الى ادبائهم

في امام القائل في هذا الحديث على الاصلاح بين الناس وجميع كلمة القبيصة ووجهه مادة القطعة
وتوجه الامام القبيصة الى بعض رعيته ذلك وقد تم مثل ذلك على مصلة الامامة بنفسه واستنبط منه توجيهها كما لم يسمع
دهري بعض المصوم اذ ارجع ذلك الى ٢٢٨ استغفارهم وفيه جواز الصلاة الواحدة امامين احدهما بعد الاخر وفيه

انه صلى فاعدا حين اسن ولو فرض انه صلى جالس قبل وفاته باكثر من عام فلا نافي ايضا
لان حصة ائمتنا انتروا فيما لا وقوع ذلك (وعن عمران بن حصين انه سأل النبي صلى
الله عليه وسلم عن صلاة الرجل فاعدا قال ان صلى فاعدا فهو وان قبل ومن صلى فاعدا فله
انصف اجر القائم ومن صلى قائما فله نصف اجر القائم واما الجماعة الامامية وفي الباب
من حديث الله بن السائب عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلاة بالجلس على النصف من صلاة القائم وفي اسناده عبد الكريم بن ابي الخارق وهو
ضعيف ومن حديث الله بن عباس عن ابن عدي في العسكامل مثل حديث عبد الله بن
السائب وفي اسناده جاد بن يحيى وقد اختلف فيه ومن ابن عمر عند البراء في مسنده
والطبراني وابن ابي شيبة بنحوه ومن المطالب بن ابي وداعة بنحوه وفي اسناده صالح بن ابي
الاخضر وهو ضعيف وعن عائشة عن هذا الساق بنحوه والحديث يدل على جواز التثنية
من قوله ورواه طبراني وهو المراد بقوله ومن صلى قائما قال انما في معاملة السن لا حفظ
عن اسناده من اهل العلم انه رخص في صلاة التطوع قائما ثم رخصوا فيها فاعدا قال هب
هذه التثنية عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم تكن من بعض الروايات في صحة الحديث
قوله اعلى صلاة القاعد اوعا بان صلاة المريض قائما اذا لم يقدر على القعود كانت على
جوازها ورواه القادر في القعود ضعيفا قال ولا علم لي بصحة قائما الا في هذا الحديث
وقال ابن بطال واما قوله من صلى قائما فله نصف اجر القاعد فلا يصح معناه عند العلماء
لانهم مجمعون ان التثنية لا تصح الا في القادر على القيام اياه قال وانما دخل الوهم على ناظر
الحديث وقع ذلك العراق فقال امانى الطحاوي وابن بطال الخلاف في صحة التطوع
منعناه ما لا يقدرون ودون في مذهب الشافعية وجميع الاصحاح مما اجمعه وعند
المالكية ثلاثة اوجه مسكاه القاضى عياض في الاكمال احدها الجواز مطلقا في
الاضطرار والاشارة للصبر والمريض وقد روى الترمذي باسناده عن الحسن البصري
جواز تركه كيتديد مع هذه الخلاف التثنية والحديث الاتفاق اه وقد اختلف
شراح الحديث في الحديث من هو محمول على التطوع او على الفرض في سقي غير القادر
لعله الطحاوي في الثاني وهو محمول ضمني لان المريض الذي اتي بما يجب عليه
من القعود والاضطراب يكتب له جميع الاثر لا ينفذ قال ابن بطال لا خلاف بين العلماء
انه لا يثبت ان لا يقدر على النبي ان نصف اجر القادر عليه في الاثار الثابتة عن النبي
صلى الله عليه وسلم ان من صلاه الله وجبه عن عمله عرض او غيره يكتب له اجر عمله وهو
جميع اه وسنن له نوري واب الساجد ون على التطوع وسنن له نوري عن

جواز احرام المصوم قبل
الامام وان المراد قد يكون في
بعض مسلاته اماما وفي بعضها
ما هو ما وان من اسر من مشردا
ثم اقيمت الصلاة بانه لا دخول
مع الجماعة من غير قطع اصلاته
كذا استنبطه الفاضل من هذه
القصص وهو ما خذ من لازم
احرام الامام بعد المصوم وفيه
افضل ابي بكر على جميع الصحابة
واسناده صحيح من الشرايح
ومن التثنية كثر ورواها في ان
ابا بكر كان عند الصحابة انفسهم
اكتفوا من اخذوا ودون غيره وعلى
جواز تقديم الناس لانفسهم اذا
غاب امامهم قالوا وعلى ذلك اذا
أدت التثنية والافكار من
الامام وان الذي تقدم ينافي عن
الامام يكون أصلهم لذلك الامر
وأقربهم به وان المؤذن وغيره
يعرض التقديم على الناضل وان
الفاضل يرافقه به ان يعلم ان
ذلك برضا الجماعة اه وكل ذلك
مبين على ان الصحابة فعلوا ذلك
بالاجتهاد وقد تقدم انهم ائمتنا
فهلوا ذلك بأمر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وفيه ان فاعدا
واسناده الامام من وظائفه
المؤذن وانه لا يقسم ان يوازن
الامام وان فعل الصلاة لا سيما

العصر في أول الوقت مقدم على انظار الامام ان فعل وفيه جواز التسليم والجلود
لانه من ذكر الله ولو كان من اداسع الامام غير عاصم درسه وفيه رفع اليدين في الصلاة عند الدعاء والثناء واستجاب
الله ان يجدد له نعمته ولو تأنى الصلاة وجواز الاغتات للجماعة وان مخاطبة المعلى بالاشارة اولي من مخاطبته بالعبارة

الجلود

والقول بالخرجه البخاري في الصلاة في موضعين العلم والاسكاف وعلموا ان يكونوا في الصلاة في موضعين (من عائشة رضي الله عنها)
 عائشة انقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اصل الناس ثلثا لا يارسل الله بهم فيقولون فقال ضو الى ماء) وفي رواية
 ضو الى ماء او على زرع الخفاف في أي ضو الى ماء (في الخضب) أي الابانة وتقدم في أبواب الوضوء ان الماء
 الذي اغتسل به ~~كان من سبع قرب~~ ٢٣٠ وذكرت حكمة ذلك هناك (قالت) عائشة (فقد علمنا) ما امر به (فأغتسل

فذهب ليدنو) أي ينضم من يجهد
 ومثقة (فأغشى عليه) فيه ان
 الاغشية بانزعالي الانبياء لانه
 شبيه بالظلم وقال النووي لانه
 ص من من الامر من خلاف
 البظون فانه من انتهى وقد
 كساهم الله تعالى بكال التيم
 ثم افاق فقال صلى الله عليه
 وآله وسلم (اصل الناس المذلا)
 أي لم يصالحا (هم ينظرونك
 يا رسول الله قال ضو الى ماء في
 الخضب قالت) عائشة (فقد
 فاقه) بل ثم ذكره ايضا فاقه
 عليه ثم افاق فقال صلى الله
 قلنا لا هم ينظرونك يا رسول الله
 فقال ضو الى ماء في الخضب
 فقهه فاقه فاقه ثم ذهب ليدنو
 فاقه عليه ثم افاق فقال صلى
 الناس قلنا لا هم ينظرونك
 يا رسول الله والناس مكوف)
 يجهلون (في المسجد ينظرون
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 الصلاة العشاء الاخرة قال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 الى أبي بكر (رضي الله عنه) بان
 يصلي بالناس فانما الرسول فقال
 ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يا مكر ان فمسي

النزوي عن عامة العلماء وسكن عن بعض السلف منه قال وهو غلط وحكي القاضي
 عياض من أبي يوسف وعبد بن آخرين ~~تكرارة القعود بعد القيام~~ ومنع ان يمتد من
 المسالك في العلوم بعد ان ينوي القيام ويجوز ابن القاسم والجمهور (ومن عائشة قالت
 رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي متر بتره رواه الدارقطني) الحديث أخرجه ايضا
 النسائي وابن حبان والحاكم قال النسائي ما علم أحد داروا ضيرا في داود الحفري ولا
 أحده الا سطا قال الساطق قد رواه ابن خزيمة والبيهقي من طريق محمد بن سعد بن
 اذهم اني سمعت أبا داود يظهر انه لا سطا فيه وروى البيهقي من طريق بن عبيدة
 عن ابن بطلان عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يدنو هكذا ووضع يديه على ركبتيه وهو متر بتر جالس ورواه البيهقي عن محمد بن أبي
 بصير متر بتر على فراشه وعنه البخاري والحديث يدل على ان المستحب ان يصلي قاعدا
 ان يترجع والى ذلك ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد وأبو حنيفة وأحمد الثوري الشافعي وذهب
 الشافعي إلى أحد روايه انه يجلس فترشا كما يخلص بين البصيرتين وسكن صاحب النهاية
 من بعض المستفيين انه يجلس متوركا وقال القاضي حسين من الشافعية انه يجلس
 على فخذه اليسرى فيترش بركبته اليمنى بجلسته القاري بين يدي اليسرى وهذا الخلاف
 انما هو في الاقل وقد وقع الاتفاق على انه يجوز له ان يقعد على أي جهة شاء من القعود
 ما في حديث عائشة المتقدم من الاطلاق وما في حديث عمران بن حصين المتقدم
 من العموم

باب انتهى عن النطوق بعد الاقامة

(ان أبي هريرة قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة
 رواه الجماعة الا البخاري وفي رواية لا صلاة الا المكتوبة) وفي الباب عن ابن عمر عند
 الدارقطني في الاثر اذ مثل حديث أبي هريرة قال العراقي واسناده حسن وعن جابر عند
 ابن عدي في السكان مثل وفي اسناده عبد الله بن ميمون القلاح قال البخاري ذاهب
 الحديث والحديث يدل على انه لا يجوز الشروع في الصلاة بعد اقامة الصلاة من غير لوق
 بين ركعتي التبر وغيرهما وقد اختلف العلماء في التتابع ومن بعدهم في ذلك على تسعة
 أقوال أحدها الكراهة بوجه قال من الجماعة عمر بن الخطاب وابنه عبيد الله بن عمر على
 خلافه في ذلك وأبو هريرة ومن التابعين عمرو بن الزبير ومحمد بن سيرين وأبو هريرة

بالناس فقال أبو بكر وكان رب لارة قام عمر بن الخطاب رضي الله عنه فوضعه امنه (يا عمر صل بالناس) أو قال ذلك الخبي
 لأنه فهم ان أمر الزول في ذلك لا بأس ولا هذا المذكور (فقال له عمر أنت أحن بذلك) من أي أفضيل ذلك أو لأمر الرسول
 بالذ (فمسي أبو بكر فالت الامام) الى كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أميضا (وبقي الحديث تقدم) وفيه لجل أبو بكر
 يصلي وهو قائم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاهد في وجهه وانضمه الجملة اياه القاعد المذير للقائم وقد اطلال الما في الفتح

في بيان ذلك وأدلة فان شئت فراجعها ورواه هذا الحديث خمسة والأربعة الأول منهم كوفيون وثلاثة الحديث والعشرة
والقول وأخرجه مسلم والنسائي (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنهما) حديث صلاة النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) في بيته وهو
شالته تقدم وفي هذه الرواية قال صلى الله عليه وآله وسلم (وإذا صلى جالساً فاصلاً جالساً) والأمر بالجوس كان للندب وتقر به
قيامهم خلقه كان لبيان الجواز وتتمام هذا البحث في القحط حال الحمدي ٢٣١ هو مرضه القديم ثم صلى به ذلك جالساً

والناس خلقه قياماً لم يأمرهم
بالعود وانما يؤخذ بالآخر
فالأخر من فعل النبي صلى الله
عليه وآله وسلم (عن البراء
رضي الله عنه) قال كان رسول
الله صلى الله عليه وآله (وسلم) إذا
قال سمع الله لمن سمعه بكسر
الميم (لم يحن) بفتح الباء كسر
الثون ونهه إياه قال حنيت العود
وحنوته أي لم يقوس (أحمدنا
ظهره حتى يقع النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) حال كونه
(ساجداً) وعن أبي بصير حتى
تقع جهنم على الأرض (ثم تقع
مجدوا بعده) جمع ساجداً
بجيت تاء حارة بعد افعالهم من
أبته إذا فعله ويتقدم ابتداءه
فعلهم على فراغه صلى الله عليه وآله
وسلم من السجود لأنه لا يجوز
التقدم على الإمام ولا الخلف
عنه ولأنه لا بد له من أن الإمام
لا يشرع في الركعة حتى يركع
الإمام خلافاً لابن الجوزي
واستدل به على جواز النظر
إلى الإمام لا تبعه في الصلاة
ورواه هذا الحديث ستة وفيه
صحيحي بن عيسى بن أبي بصير
كلاهما من الأصحاب كالكوفة

الخصي وعطاء بن الجراح وطائوس وسلم بن عبد الله وسعيد بن جبير ومن الأئمة سفيان
الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور ومحمد بن جرير بن عبد الله بن ميمون
الترمذي والرواية عن الثوري وروى عنه ابن عبد البر والنوري تفصيلاً وهو أنه إذا خشي
فوت ركعة من صلاة الفجر دخل معهم وتركت سنة الفجر والأصل ما هو سبب في القول
الثاني أنه لا يجوز صلاة ثلثي من النوافل إذا كانت المكتوبة قد قامت من غير فرق بين
ركعتي الفجر وغيرهما قال ابن عبد البر في التمهيد القول الثالث أنه لا بأس بصلاة سنة
الصبح والإمام في الفريضة يحكمه ابن المنذر عن ابن مسعود ومروى والحسن البصري
ومجاهد ومكحول وحاجد بن أبي سليمان وهو قول الحسن بن علي فتفرق هؤلاء بين سنة
الفجر وغيره واستدلوا بما رواه البيهقي من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال إذا قميت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة إلا ركعتي الصبح وأجيب عن ذلك بأن
البيهقي قال هذه الزيادة لأصل لها وفي أسنادها جراح بن نصر وعبد بن كثير وهما
ضعيفان على أنه قد روى البيهقي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
أقميت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة قبل بارئ رسول الله ولا ركعتي الفجر قال ولا ركعتي
الفجر وفي أسنادها مسلم بن خالد الرضحي وهو متكلم فيسه وقد وثقه ابن حبان واحتج به
في صحيحه القول الرابع المتفرقة بين أن يكون في المسجد وأخرجه وبين أن يخاف فوت
الركعة الأولى مع الإمام أو لا وهو قول مالك قال إذا كان قد دخل المسجد فليدخلك مع
الإمام ولا يركعها يعني ركعتي الفجر وإن لم يدخل المسجد فإن لم يقص أن يفوته الإمام
بركعة فلا يركع خارج المسجد وإن خاف أن يفوته الركعة الأولى مع الإمام فليدخلك
وليسل معه القول الخامس أنه إن خشي فوت الركعتين معا وأنه لا بد له من الإمام قبل
ركعة من الركوع في الثانية دخل معه ولا يركعها يعني ركعتي الفجر خارج المسجد ثم
يدخل مع الإمام وهو قول أبي حنيفة وأصحابه كالحاكم ابن عبد البر وسبكي عنه أيضاً نحو
قول مالك وهو الذي يحكمه الخطابي وهو موافق لما حكاه عنه أصحابه وحكي الثوري عنه
مثل قول الأوزاعي إلا في ذكره القول السادس أنه يركعها في المسجد إلا أن يخاف
فوت الركعة الأخيرة فاما الركعة الأولى فلا يركع وإن فاتته وهو قول الأوزاعي وسعيد
ابن عبد العزيز وحكمه الثوري عن أبي حنيفة وأصحابه القول السابع يركعها في
المسجد وغيره إلا أن يخاف فوت الركعة الأولى وهو قول الثوري وحكي ذلك عنه
ابن عباد البر وهو مخالف لما رواه الترمذي عنه القول الثامن أنه يصلح ما وإن فاتته

وفيه الحديث بها وأفراداً والعشرة والقول وأخرجه البخاري وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أما يخشى أحدكم ألا يخشى أحدكم) الثالث من الروايات (إذا رفع رأسه)
من السجود فهو ناس في السجود حديث حفص بن عمر عن شعبة بن عبد الله بن داود الذي رفع رأسه والإمام ساجداً ويطلق به
الركوع السكونية في معناه وأنص على السجود المنطوق به لم يذكر فيه أنه لا يركع لأن المصلحة أقرب ما يكون فيه من تركه ولأن غاية الخضوع

المطالب كذا في الفتح وقوله رحمه الله عليه صاحب العدة انه لا يجوز تخصيص رواية البخاري برواية ابي داود لان الحكم بينهما سواء ولو كان الحكم مذكورا على الرفع من السجود لكان ادعى الخصم وبعبارة قال وتخصيص السجدة المذكورة في رواية ابي داود من باب سريال فيحكم المروى بعكس الامر لان السجود اعظم (قبل) رفع (الامام) ان يجعل الله رأسه (التي جئت بالرفع) (رامس حمار) سبعة فان يسبح ٢٢٢ اذا مانع من وقوع المسح في هذه الامة كما يشهد به حديث ابي مالك الاشعري

فقيهه ذكر الخلف وفي آخره
ويصح آخر بن قردة وشناقير
اليوم القامة ارتحل عليه
المسببة أو المذوية كالبلادة
الموصوف بها الحار فاستمع
ذلك لابي ابيدلى ورد بان الوحي
بأمره متبيل وهذه الامة
حاصلة في فاعل ذلك عند ذلك
(أو يبعث الله صورته صورة
حمار) بالشك من الراوى والم
أن يجعل الله وجهه وجه حمار
ولابن حبان أن يجعل الله رأسه
رأس حمار والظاهر ان الاستدلال
بمسئل من تعدد الواقعة أو هو
مسن تصرف الروايات في ظاهر
الحديث يقتضي تحريم الفعل
المذكور لا تعدد عليه بالمسئوب
بهم ان روى في المجموع ومع
القول بالتحريم فالجواب على
ان قام عليه بأثم وتجزئ الصلاة
وقال ابن مسعود في رجل سبق
امامه لا وحده فليت ولا
بامامك انما يت ومن ابن عمر
تبطل الصلاة به قال احمد
رواية واسل الظاهر بناء على ان
النسب يقتضي التساوية ورد
الزبير عن الحسن والزبير عن
الامام عند الزبير من حديث

صلاة الامام اذا كان الوقت واسما قال ابن المطالب من المسالك الفصول التاسع انه اذا
جمع الاقامة لم يجعل له الدخول في ركعتي التضرع ولا في غيرهما من النوافل سواء كان في المسجد
أو خارجا عنه فان فعل فندعوى وهو قول اهل الظاهر وقوله ابن مسعود عن الشافعي وعن
بعض روافد السلف وكذا قال المطالب وسكن الكراهة عن الشافعي وأحمد وسكن القرطبي
في المنهم عن أبي هريرة وأهل الظاهر انهم لا تنقض صلاة التضرع في وقت الاقامة التي رخصة
وهذا القول هو الظاهر ان حشوات الراد باقامة الصلاة الاقامة التي يتلوها المؤذن
عند اذاعة الصلاة وهو المعنى المتعارف قال العراقي وهو المتبادر الى الاذهان من هذا
الحديث والاحاديث المذكورة في شرح الحديث الذي بعده هذا يدل على ذلك لا اذا كان
الراد باقامة الصلاة فاعلم انما هو المعنى السابق ومنه قوله الى الذين يقيمون الصلاة فانه
لا كراهة في فعله الا في وقت الاقامة المؤذن قبل التضرع في الصلاة واذا كان المراد المعنى
الاول فهل المراد به التضرع من الاقامة لانه حينئذ يتضرع في فعل الصلاة أو المراد
شروع المؤذن في الاقامة قال العراقي فيقول أن يراد كل من اذعن من والظاهر ان المراد
شروعه في الاقامة ابتداء المأمورين لا ذلك التضرع مع الامام ومما يدل على ذلك قوله في
حديث أبي موسى عند الطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي ركعتي الفجر
حينئذ المؤذن يقيم قال العراقي واسناده صحيح ومثله حديث ابن عباس الا في قول
فلا صلاة في رجل ان يتوجه الى الصلاة أو الى الكعبة والظاهر توجيهه الى الصلاة لان
أقرب الجازين الى الحقيقة وقد قدمنا الكلام في ذلك فلا تنقض صلاة التضرع بعد اقامة
الصلاة المكتوبة كما تقدم عن أبي هريرة وأهل الظاهر قال العراقي ان قوله فلا صلاة
يعمل أن يراد به التضرع حينئذ في صلاة بعد اقامة الصلاة ويعمل أن يراد فلا يشغل
ببلا توان كان قد شرع فيها قبل الاقامة بل ينقطعها المصلى لادراك فضيلة التحريم
أو انما تبطل بنفسها وان لم ينقطعها المصلى يعمل كلام ابن عمر بن قردة بالغ أهل الظاهر
فتاوا اذا دخل في ركعتي الفجر أو غيرهما من النوافل فاقب صلاة التضرع بطلت
الركعتان ولا فائدة له في ان يسلم منه أو لم يبق عليه منه أو غير السلام بل يدخل فيهما
بأبداء التكبير في صلاة التضرع فاذا أتم التضرع فأنشأ ركعة أو انشأ ركعة ما
قال وهذا غلط منهم في صورة ما اذا لم يبق عليه غير السلام فليت تضرع أي ما أطول زمنا
مدفعا لسلام أو مدفاة اقامة الصلاة بل يمكنه أن يتبأ بعد السلام فيصلي بكل الأحوال
في الاقتداء به لتمام الاقامة نعم قال الشيخ أبو حامد من الشافعية ان الأفضل لخروجه

أبي هريرة عن فروة الذي يفتن فيرفع قبل الامام فتابعت به سبعين ومن في جميع الروايات في الظاهر من
وعلى اسناد حسن وأخرجه عبد الرزاق ومالك في الموطأ من هذا الوجه هو وقا قال في الفتح وهو المصنف في الحديث قال
شفتته صلى الله عليه وآله وسلم بامته وبيانه لهم الاحكام وما يترتب عليها من الثواب والعقاب راد عليه على جواز القارة
ولا خلاف في ذلك بل يتطرقه على منع المسابقة ومنه قوله على طلب المتابعة وأما المتابعة فتعني صوتها وقال ابن زبير

استدل بظاهرة تقوم لبيعة كون على جواز التنازع قال في القمع وهو مذهب رضى مسمى على دعاوى بغير برهان والذي استدل
بذلك منهم انما استدل بأصل القمع لا بخصوص هذا الحديث وقال صاحب القبس ليس للتقدم قبل الامام سبب الا طلب
الاستحسان ودواؤه أن يستحضره لا يسلم قبل الامام فلا يستعمل في هذه الافعال انتهى وهي لطيفة نفيسة وقد ذكر الفقيه ابن
عمر الهيثمي في من لا يدع ما قلناه ان بعض الائمة ترددت عليه في شيخه في سنة ٢٢٣

الطلبة ستمنع لا يستطيع أحد
منهم رؤية من يرى الشيخ
فختلف عن أصحابه مرة واحدة
فان رأى الشيخ المله خالما فقال
له قد لازمتني هذه المادة الطويلة
ولم تقع بصرك على فهل ترى ان
أكتفلك السترة الى قال نعم
فراى ذلك الامر الملهول رهوان
الوجه أو الصورة كلها كالجمار
في جميع صفاته وكيفية ثمين له
سبب ذلك انه لما مر على قوله
صلى الله عليه وآله وسلم ما يكتفى
الذى يتقدم على الامام أن يحول
الله وجهه وجهه جوارا وصورة
صورة جوار استبعد أن يكون
هذا حقيقة واعتقاده بغير
فقط ثم سبق الامام لحول لوقته
فلزم هذه السنارة والاسماع من
وراثم انتهى ورواه هذا الحديث
الاربعة ما بين بصري وراسطي
ومدني وفيه الكسبة والمنة
والسماع والقول وأخرجه الاجم
السنه (عن أنس رضى الله
تعالى عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال اسمعوا
وأطيعوا) فيأفقه طاعة الله
(وان استعمل) تبيانا لمفعول
أى وان جعل عاملا عليكم عبد

من النافذة اذا أداه اتقاهما الى فوات فضيلة التحريم وهذا واضح انتهى قوله الا
المكتوبة الالف واللام ليست لعموم المكتوبات وانما هي راجعة الى الصلاة التي
أقيمت وقد ورد النص بيمين يمين في رواية لاحد بلفظ فلا صلاة الا المكتوبة التي أقيمت
وكذلك في رواية لابي هريرة ذكرها ابن عجمد البرقي التمهيد وكذا كره المصنف في حديث
الباب (وعن عبد الله بن مالك ابن جحينة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا وقد
أقيمت الصلاة يصلي ركعتين فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه الناس
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح أربعاً أصبح أربعاً متفق عليه) وفي الباب
عن عبد الله بن سرجس عنده سلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه قال جابر بن النسي
صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فصلين ركعتين قل أن يدخل في الصلاة فلما انصرف رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال له يا فلان بأى صلاة كنت اعتدلت بالتي صليت وحدك أو بالتي
صليت معنا وعن ابن عباس عن أبي داود الطيالسي قال كنت أصلي وأخذ المؤمنون في
الاقامة فغضب في النبي الله صلى الله عليه وسلم وقال أصلي الصبح أربعاً ورواه أيضا البيهقي
والبخاري وأبو يعلى وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال انه على شرط الشيخين
والطبراني وعن أنس عند البخاري قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أقيمت
الصلاة فرأى ناسا يصلون ركعتي الفجر فقال صلواتان معا ونهى أن تصليا اذا أقيمت
الصلاة وأخرجه مالك في الموطأ وعن زيد بن ثابت عند الطبراني في الاوسط قال رأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي ركعتي الفجر وبالل يقيم الصلاة فقال صلواتان
معا وفي اسناد عبد المنعم بن بشير الانصاري وقضاه بن معين وابن حبان وعن أبي
موسى عند الطبراني في الكبير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي ركعتي
الفجر حين أخذ المؤمنون يقيم فغضب النبي صلى الله عليه وسلم منكبه وقال الا كان هذا
قبل هذا قال العراقي واسناده جيد وعن عائشة عند ابن عبد البرقي التمهيد ان النبي
صلى الله عليه وسلم خرج حين أقيمت صلاة الصبح فرأى ناسا يصلون فقال صلواتان معا
وفي اسناده شريك بن عبد الله وقد اختلف عليه في وصلة وارساله قوله لانه الناس اى
اختلطوا به والمتفق عليه قال في القاموس والالتفات الاختلاط والاتفاق والحديث
بدل على كراهة صلاة سنة الفجر عند اقامة الصلاة المكتوبة وقد تقدم بسط الخلاف في
ذلك في شرح الحديث الذي قبله فان قيل قد روى ابن ماجه من حديث علي عليه السلام

(حبشي كان رأسه زينة) في شدة الـ وادأ ولقصر الشعر وتقلده وفيه انه اذا أمر بطاعته أمر بالسلامة الا خلقه قاله ابن بطال
ويحتمل أن يكون مأخوذا من جهة ما جرت به عادتهم ان الامر هو الذي يتولى الامامة بنفسه أو نائبه وأخرج مسلم عن أبي ذر
قال ان خابلي صلى الله عليه وآله وسلم أوصاني ان اتبع وأطيع وان كان عبد احب شيئا يجدع الاطراف وأخرجه الحاكم
والبيهقي وفيه قصة ان أبا ذر انتهى الى الرقة وقد أقيمت الصلاة فاذا عبد يؤمهم فقل هذا أبو ذر فذهب سائرا فقال أبو ذر

أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم الخ فلهذا عمل هذه الصلاة العبد وهو امر حرم في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على النبي
من القيام على المسلمين وإن جازوا لأن القيام عليهم حالاً يقتضي أن لا يشكوا في شكرهم ووجوه الدلالة منه أنه امر بطاعة
العبد للمسلمين والامانة العظمى التي لا تكون بالاستعفاف في قريش فيكون غيرهم من قبلها فإذا أمر بطاعته استلزم النسي
من مخالفة الله والقيام عليه ورواه ٣٣٤ هذا الحديث ما بين يدي واسطى وفيه الحديث والامانة والقول وأخرجه

أنه قال كان لبي صلى الله عليه وسلم يركب ركبتين عند الإقامة فيكفي الجميع منه وبين
أحاديث السبب فقيل إن ذلك خاص بالامام وقيل بالنبي صلى الله عليه وسلم والاولى أن
يقال إن في استناد الحديث الحديثين الأور وهو ضعيف كما علم من كتب الحديث بالكذب فلا
حاجة إلى تكاثر الجمع

(باب الأوقات التي يحرم فيها الصلاة فيهم)

(عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب
الشمس ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس مذهب علي عليه السلام في لفظ الصلاة بعد
صلاة يوم بعد الظهر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس ورواه أحمد والبخاري وعنه
عمر بن الخطاب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يحرم من الصلاة بعد الظهر حتى تطلع الشمس
وبعد العصر حتى تغرب الشمس ورواه أبو هريرة عن ذلك متفق عليه ما وفي لفظ عن عمر
بن الخطاب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد
صلاة العصر حتى تطلع الشمس ورواه البخاري ورواه أحمد وأبو داود وقال فيه بعد صلاة
العصر في الباب عن جماعة من أصحابه منهم عمرو بن عبسة وأبو عمرو ومحمد بن كريب
المصنف وعن ابن مسعود عن الطحاوي في لفظ ثقاتهم عن الصلاة عند طلوع الشمس
وعند غروبها ونصف النهار وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن الطبراني في الأوسط
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصلوا بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر
حتى تغرب الشمس وعن معاذ بن عمرو أشار إليه الترمذي وذكره ابن سيد الناس
في شرحه بضم وحدثني أبي سعيد وعن زيد بن ثابت عنه لغيره أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر وعن كعب بن مرة عنه الطبراني أيضاً بضم
حدث عمرو بن عبسة الآتي وعن سالم بن الأكوع أشار إليه الترمذي وعن علي بن عبد
أبي داود قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفي أن كل صلاة مكتوبة ركعتين إلا
الفجر والعصر وفي الباب عن جماعة منهم الترمذي والمصنف في التلخيص قوله
لا صلاة قال ابن دقيق العيد صيغة النفي إذا دخلت في النفي في الشارع على أن كان
الاولى حاله على نفي الفعل الشرعي لا على نفي الوجود على نفي الحسب لا على نفي
الشيء إلى اعتبار الأصل عدمه وإذا دللنا على الشرعي لم نخرج إلى اعتباره إذا جاز
الاولوية على هذا فهو نفي الحسب والتقدير لا تصلوا كما تقدم التفسير به لأن

البخاري أيضاً في الصلاة ولا تكلم
وإن ما جاز في الجهاد (من أبي
هريرة رضي الله تعالى عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم قال بلى) أي الأوقات
(التي) أي لأجلها لكم (فإن
أما) أي في الأوقات والشروط
والسبب (فإنكم) أي نواب صلاتكم
ولهم أي نواب صلاتهم وهذه
الفتحة ليست في البخاري وهي
في مسند أحمد والبرهان فيهم
نواب صلاتهم وزعم ابن بطال
أن المراد بالاصابة هنا أصابة
الوقت واستدل بحديث ابن
مسعود مرة أخرى لعلهم
تذكر كون أوامراً يصلح الصلاة
لغير وقت فإذا أدركتهم فصلوا
في وقتهم في الوقت ثم صلوا معهم
وأبوهما حاجة وهو حديث
حسن أخرجه ابن أبي عمير
قال قاله في هذا فان أصابوا
الوقت وإن أسخطوا الوقت فليكن
أي في الصلاة التي في الوقت
وأجاب عنه الحافظ بأن زيادة
لهم صحت ما في رواية أحمد يدل
على أن المراد صلاتهم معهم
لا عند الضرر وكذلك أخرجه
الاسمعيلى وأبو نعيم في

مسند أبيه ما وكذلك أخرجه هذه الزيادة بن جاز من حديث أبي هريرة وأبو داود من حديث عتبة بن غصن حديث
بهر بن أبي حفصة عن أم النضر ناصب الوقت فله ولهم وفي رواية لا جد في هذا الحديث قال صاحب الصلاة لوقتها وأكلوا الركون
والسجود ففي لكم ولهم قال في التلخيص فلهذا بين أن المراد ما هو أهم من أصابة الوقت قال ابن المذنب الحديث يدل على من
زعم أن صلاة الامام إذا قدمت فليكن من شرطه وقوله وإن أسخطوا الزعمين الخطيئة ولم ير الخطأ الغالب لعدم

لا اله الا الله فيه قال المهلب فيه جواز الصلاة خلف البر والفاجر واستدل به بقوى على انه تصح صلاة المؤمن اذا كان امامهم
 بحرنا عليه الاعادة قال في القبح واستدل به غيره على اعم من ذلك وهو صحة الاتيان بمن يحمل بشئ من الصلاة كما كان او غيره
 اذا اتم المأموم وهو وجه عند الشافعية بشرط أن يكون الامام هو الخليفة أو نائبه والاصح عندهم صحة الاقتداء الان علم
 انه تركوا جوامعهم من استدلاله على الجواز مطلقا وهو الظاهر من الحديث ٢٢٥ ويؤيده ما رواه انا صنفنا عن الدلائل

الخلافة ارضى الله تعالى عنهم كذا
 في قيل الاوطار لشوكان رحمه
 الله الذي ذكره صاحب المنتقى
 بقوله وقد صح عن عمر انه صلى
 بالناس وهو جنب ولم يعلم فاعاد
 ولم يمدوا وكذا عثمان وروى
 عن علي انه صلى (وان اخطوا)
 اتركوا الخطيئة في صلواتهم
 ككونهم محدثين مثلا (فادكم)
 فواها (وعليهم) عنانها قال
 ابن تيمية رحمه الله في فتاويه فجعل
 صلى الله عليه وآله وسلم خطا
 الامام عليه دون المأموم المخاص
 الامام طهارة الحدث وصلى فاجاب
 فعليه أن يعيد الصلاة بطهارة بلا
 نزاع ولا إعادة على المأموم عند
 جمهور العلماء كمالك والشافعي
 وأحمد في المخصوص المشهور
 عنه كاجرى ذلك لعمر وعثمان
 انتهى ورواه هذا الحديث الستة
 ما بين بغدادى وكوفى ومدة
 وفدية القصدية والعقيدة
 والقول ونقد بانتراجه البخارى
 (عن ابن عباس رضى الله تعالى
 عنهم احديث ميمية في بيت حالته
 تقدم وفي هذه الرواية قال ثم نام
 حتى تنفخ وكان اذا نام تنفخ ثم اناه
 المؤذن تفرج) من يتنه الخ

حديث أبي هريرة وابن عمر بن العاص وسيا في حديث على وحكى أبو القبح العمري
 عن جماعة من السلف انهم قالوا ان النهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر انما هو
 اعلام بان لا يطوع بعدهما ولم يقصد الوقت بالنهى كما قصد به وقت الطلوع وقت
 الغروب وروى بذلك ما رواه أبو داود والنسائي باسناد حسن كما قال الحافظ عن علي عليه
 السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا بعد الصبح ولا بعد العصر الا أن تكون
 الشمس نقيصة وفي رواية أخرى نفعه قد دل على ان المراد بالندبة ليس على عمومها وانما المراد
 وقت الطلوع وقت الغروب وما قاربهما كذا في القبح قوله بعد صلاة العصر وبعد
 صلاة الفجر هذا قصر صحيح بان العكس كراهة منه لانه بعد الصلاة لا بد من وقت الفجر
 والعصر وكذا قوله في الرواية الاخرى لا صلاة بعد الصلاةين وكذا قوله في رواية ابن عمر
 لا صلاة بعد صلاة الصبح وكذا قوله في حديث عمرو بن عبسة الا في صل صلاة الصبح ثم
 اقصر وقوله حتى تصلى العصر ثم اقصر فحمل الاحاديث المطلقة على الاحاديث المقيدة
 بهذه الزيادة وقد اختلف أهل العلم في الصلاة بعد العصر وبعد الفجر فذهب الجاهل والى
 انها مكروهة وادعى النووي الاتفاق على ذلك وتعقبه الحافظ بانه قد حكى عن طائفة
 من السلف الاباحة مطلقا وان احاديث النهى منسوخة قال وبه قال داود وغيره من
 أهل الظاهر وبذلك جزم ابن حزم وهو ايضا مذهب الهادي والقسم عليهم السلام وقد
 اختلف القائلون بالكراهة فذهب الشافعي والمؤيد بالله الى انه يجوز من الصلاة في هذين
 الوقتين ما له سبب واستدلوا بصلاة صلى الله عليه وسلم سنة الظهر بعد العصر وقد تقدم
 ابواب عن هذا الاستدلال في باب تحية المسجد وذهب أبو حنيفة الى كراهة التطوعات
 في هذين الوقتين مطلقا وحكى عن جماعة منهم أبو بكر وكعب بن جعرة المنع من صلاة
 الفرض في هذه الاوقات واستدل القائلون بالاباحة مطلقا بأدلة منها دعوى النسخ
 لاحاديث الباب صرح بذلك ابن حزم وغيره وجعلوا انما خرج حديث من أدرك من الصبح
 ركعة قبل ان تطلع الشمس ومن أدرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس وقد
 تقدم ولكنه خاص بصلاة الفرض فلا يصلح للنسخ احاديث الباب على فرض تأخر وعادة
 ما فيه تخصيص صلاة الفرض من عموم النهى واستدلوا ايضا بحديث صلواته صلى الله
 عليه وسلم لم تكن في الظهر بعد العصر وقد تقدم الجواب عنه واستدلوا ايضا بحديث على
 المتقدم لتقييد النهى فيه بقوله الا أن تكون الشمس بيضاء نقيصة وقد تقدم ان الحافظ
 قال في القبح ان اسناد حسن وقال في وضع آخر منه ان اسناده صحيح وهذا وان كان

المسجد (فصل) بالناس (ولم يتوضأ) لانه كان لا يتنقص وضوءه بالنوم مضطجعا لا سيقا ظلم ولا يارض هذا حديث تومر في
 الوادى حتى طلعت الشمس لاندوية الشمس والقمر بالعين لا بالقلب كما مر وهذا الحديث من السبايعيات واستناد منه عمرو
 ابن الحرث برواية بكير العلوي برجل وفيه ثلاثة من التابعين مدينون على نسق واحد والتحديث والعقيدة (عن جابر بن عبد الله
 رضى الله تعالى عنها ان معاذ بن جبل) رضى الله تعالى عنه (كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) عشاء الاخرة

كما زاد من الله تعالى كان يواظب على الصلاة من حين (ثم يسمع قريوم قومه) ولا يجارى في الأدب ليعبى بهم الصلاة المذكورة والذاني فيصليها مرة في رسالة وفيه حجة للشافعي وأجدادنا أعرج صلاته المغترض خائف المتنفل كما أصبح صلاة المتنفل خائف المغترض لأن هذا كان قد سقط فرضه بالصلاة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكانت صلاته بشيئومه نافلة وهم صلاته ضرورية وهذا أوضح جلد الأربع ٣٣٦ فيه وقد وقع التصریح بذلك في رواية الشافعي واليهي هي له تطوع وإمام

مكتوبة العشاء قال الامام
الشافعي في الامم وهذه لزيادة
معرفة رعايته في ذلك بالثواب
مكتوبة في الاصل الصحيح والماء يث
لها عليهم (أصل) بهم (العشاء)
ذفر (البقرة) أي ابتداء بقراءتها
والمسلم فالتفت سورة البقرة
(فأصرف الربيل) وهو حزم بن
أبي بن كعب كراهه أبو داود
وابن حبان أو سرام بن عثمان
قال أنس قال ابن الزبير أو هو سلم
بن الحرث سمعاه الطغيب أو قال
أبوعباس أي واحد من الرجال
المرتبين لهم في الجلس كانت بكثرة
مؤداه ولناشاني فأنصرف
لرجل فمضى في ناحية المسجد
وهو يحتمل أن يكون قطع الصلاة
والفسادة وفيه لم قاله عرف
بأنه لم يتم على وحده وهو ظاهر
أنه قطع الصلاة عن أصلها
استأنفها فبطل على جواز
قطع الصلاة وإزالة العذر فها
مكتوبة الملائكة قال في التفت
أثر الرأياث ثل على أنه قطع
ثبوتها ولا يخرج من الصلاة
أقرب من أن يفرد قال في شرح
وهذه أن قطع الدعوة ويتم
لا يمتددا وان لم يتم بهم

حالما اتفقوا على الأحاديث المذكورة في الباب القاضية بفتح الصلاة بعد صلاة العصر على
 الإطلاق بعد الوقت الذي يكون الشمس فيه مبهمة فبأنه لا يمكن أن يكون من دعوى
 مدعي الإباحة في الصلاة بعد العصر وبعد الغجر مطلقا واستدلوا أيضا بما رواه مسلم عن
 عائشة أنها قالت وهم هراغني في رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصري طلوع الشمس
 وغروبها وما رواه البخاري عن ابن عمر أنه قال أصلي كما رأيت أصحابي يفعلون ولا أئتمني
 أسد ابني بليل أنهما ما شافني غير أن لا تحروا طلوع الشمس ولا غروبها ويجاب عن
 الاستدلال بقول عائشة بأن الذي رواه عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثابت من طريق
 جماعة من الصحابة بأن تقدم الصلاة أصلا بالوهم وهم مثبتون وفاعلون لا زباد في روايتهم
 من جهة وعدم علم عائشة لا بد من عدمه فقد علم غيرهما بما لم تعلم وجواب عن الاستدلال
 بقول ابن عمر بأنه قول عائشة لا جهة فيه ولا بهما من المرفوع على أنه قد روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم خلاف ما رآه عائشة واستدلوا أيضا بأخرجه البخاري وغيره من
 حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحروا الصلاة لكم طلوع الشمس
 ولا غروبها قالوا فيعمل الأحاديث المذكورة في الباب على هذا أصل المطلق على المفيد
 أو يفتي عليه بقاء العلم على الخاص وجواب بأن هذا من التخصيص على أحد أفراد العلم
 وهو لا يصلح للتخصيص كما ذكر في الأصول واسلم أن الأحاديث القاضية بترك الصلاة
 بعد صلاة العصر والغجر عامة بما كان أحسن منها مطلقا لحديث يزيد بن أسود وابن
 عباس الأعمش في الباب الذي به بهذا الحديث على المتقدم وقضاة سنة الفقه بعد
 العصر وسنة الغجر بعد الأحاديث المتقدمة في ذلك لا إشكال أنها تخص بها هذا المجموع
 وما كان يشهد به بين الأحاديث الباب عوم وخصوص من وجه كحديث تحميم المسجد
 وأحاديث قضاء النوات وقد تقدمت والصلاة على الجنائز أنزلها صلى الله عليه وسلم
 بأبي إلا أن لا يؤخرها الصلاة إذا أمنت والجنائز إذا حضرت الحديث أخرجه المزمعي
 وصلاة الكسوف أنزلها صلى الله عليه وسلم فأدركتها فافترسوا إلى الصلاة قالوا لا كتب
 عقب الظهر الحديث أبي هريرة لم يسمع وصلاة الاستسقاء لا حديث المتقدمة وغير ذلك
 فلا شك أن أهم من أحاديث الباب من وجه واحد من وجهه راس أحد العمومين
 أولى من الآخر بوجهه خاص الثاني من أهمهم والوقف هو المعين حتى يرفع القبح
 بأمر خارج عن من هو راسه قال ابن عباس قال قالت يا بني الله أخبرني عن الصلاة قال صل صلاة الصبح
 ثم أقصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس وترفع فانها تطالع حبر تطلع بين قرني شيطان

[illegible]

فدخلت المسجد فدخلت معني الصلاة فقرأ سورة كذا وكذا فالتفت ففصلت في ناحية المسجد (فقال صلى الله عليه وآله وسلم أنت (فتان) أنت (فتان) أنت (فتان) قال ذلك (ثلاث مرار) ولابن عساکر مرات إلى أنت منفرد عن الجماعة صاغة منها لان التطويل كان سببا لغروج من الصلاة وترك الجماعة وفي الشعب للميهني باسناد صحيح عن عمر لا تبغضوا الله الى عباده يكون أحدكم اماما فيطول على القوم حتى ينفذ اليهم ما هم فيه ولا ين ٢٣٧ عينة أفتان بهم مرة للاستهفاف الامتكارى والتكرار للتاكيد (أو قال

فأنتا فانتا فانتا) أى تكون فانتا والشك من الراوى وقال البرماوى كالكمرانى من جابر (وأمره) صلى الله عليه وآله وسلم أن يقرأ (بسورتين من أوسط المفصل) يومهم جماعة قال عمرو بن دينار لأحدة فاهما نعم في رواية سليمان بن جبان عن عمرو وأقرأ والشمس وضهاها وسبح اسم ربك الأعلى ونحوهما وللإسراج أما يكفيك أن تقرأ بالسماء والطارق والشمس وضحاها وفي مسند وهب أفقرأ سبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها ولا حجة باسناد قوى اقترنت الساعة والسور التي مثلهم من قصار المفصل فاعلمه أراد المعتدل أى المغاسب للعال منها وكان قول عمرو الاول وقع منه في جال قصديته اشبهه ثم ذكره وأول المفصل من الطغرات أو من القتال أو من الفتح أو من ق وطواله الى سورة عم وأوسطه الى الضحى أو طواله الى الصف وأوسطه الى الانشأاف والقصار الى آخره كلها أقوال واسعة تليق من الحديث بحصة اقتداء

وحينئذ يصعب لها بالكفر انهم صل فان الصلاة مشهودة محضو حتى يستقل الظل بالريح ثم أقصر عن الصلاة فان حينئذ تجبر جهنم فاذا أقبل التي فصل فان الصلاة مشهودة محضو حتى صلى العصر ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب فانها تغرب بين قرنى شيطان وحينئذ يصعب لها بالكفر انهم صل فان الصلاة مشهودة محضو حتى يستقل الظل بالريح ثم أقصر عن الصلاة فان حينئذ تجبر جهنم فاذا أقبل التي فصل فان الصلاة مشهودة محضو حتى صلى العصر ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب فانها تغرب بين قرنى شيطان وحينئذ يصعب لها بالكفر انهم صل فان الصلاة مشهودة محضو حتى يستقل الظل بالريح ثم أقصر عن الصلاة فان حينئذ تجبر جهنم فاذا أقبل التي فصل فان الصلاة مشهودة محضو حتى صلى العصر ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب فانها تغرب بين قرنى شيطان

٤٣ نيل في المفترض بالتمثل لان معاذ كل فرضه الاولى والثانية نقل لزيادة في الحديث عند الشافعي وعبد الرزاق والدارقطني هي له تفاوت وهي لم يرضه وهو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح وصحيح ابن جرير في رواية عبد الرزاق بساعة فاتفقت ثم تديسه وهذا مذهب الشافعية والحنابلة خلافا للحنفية والمالكية واسند متط منة أيضا تخفيف الصلاة هي اعانة لعمال المؤمنين وفيه أن الحاجة من أمور الدنيا عذر في تخفيف الصلاة بوجوب إعادة الصلاة الواحدة

لارادة الاهتمام بما يلقى عليه عليه السلام لاصحابه ليكونوا من معاصره على بال لئلا يعود من فعل ذلك الى مثله قال في الفتح هذا حسن في الباعث على اصل اظهار الغضب اما لكونه اشد فلاحتمال الثاني اوجه ولا يرد عليه التعقب المذكور (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان منكم منقرين) بصيغة الجمع فيه تفسير للمراد بالمتعة في حديث معاذ اثنان أنت (فايكم) أي أي واحد منكم (ما صلى بالناس) بزيادة ما لتأكيد التعميم وزيادته مع أي ٣٣٩ الشرطية كغيره في رواية سفيان بن أم الناس

(فليتجوز) جواب الشرط أي فليخفف بحيث لا يتصل بشيء من الواجبات قال ابن دقيق العبد التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية فقد يكون الشيء خفيفا بالنسبة الى عادة قوم طويل بالنسبة الى عادة آخرين قال وقول الفقهاء لا يزيد الامام في الركوع أو السجود على ثلاث تسميحات لا يخالف ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يزيد على ذلك ثلاث رخصة الصحابي في الخير نقصها أن لا يكون ذلك تطويلا قال في الفتح وأولى ما أخذت حد التخفيف من الحديث الذي أخرجه ابوداود والنسائي عن عثمان بن أبي الهيثم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له انت امام قومك واقدر القوم بأخيه فهم واسأده حسن واسأله في مسلم (فان فيهم الضعيف والكبير وذو الحاجة) فعديل للأمر المذكور ومقتضاه انه متى لم يكن فيهم من يتصف بصفة من المذكورات او كانوا محصورين ورضوا بالتطويل لم ينضر التطويل لاقتناء العلة

فعدم تأخير الدفن الى هذه الاوقات كما يكرهه عند تأخير العصر الى اصفر او الشمس بلا عذر وهي صلاة المتأخرين قال فاما اذ وقع الدفن بلا تعمدة في هذه الاوقات فلا يكره انتهى وظاهر الحديث أن الله في هذه الاوقات يحرم من غير فرق بين العامد وغيره إلا أن يخص غير العامد بالادلة القاضية برفع الجناح عنه قولنا بزيادة أي ظاهرة في انفسه بضم طه النووي في شرح مسلم بفتح التاء الضاد المجهمة وتشديد الهمزة والميل والحديث يدل على تحريم الصلاة في هذه الاوقات وكذلك الدفن وقد سكت النووي الاجماع على الكراهة قال واتفقوا على جواز النرائض المؤداة لهم واختلفوا في النوافل التي لها سبب كصلاة التيمم ومجود التلاوة والشكر وصلاة العبد والكسوف وصلاة الجنازة وقضاء الفوات ومذهب الشافعي وطائفة جواز ذلك كله بلا كراهة ومذهب أبي حنيفة وآخرين أنه داخل في النهي اعموم الاحاديث انتهى وجعله صلاة الجنازة ههنا من جملة ما وقع فيه الخلاف بنا في دعواه الاجماع على عدم كراهتها كما تقدم عنه ومن القائلين بكراهة قضاء الفرائض في هذه الاوقات زيد بن علي وابو داود والداودي والامام يحيى قالوا لمعول النهي للقضاء لان دليل المنع لم يفصل واحتج القائلون بجواز قضاء الفرائض في هذه الاوقات وهم الهادي والقاسمي والشافعي وما ثبت بقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاته أو سها عنهما فهو بمنزلة من تركها الحديث المتقدم في ما هو مخصصا لاحاديث الكراهة وهو محكم لانه أعم منها من وجه وأخص من وجه وليس أحد العمومين أولى بالتخصيص من الآخر وكذلك الكلام في فعل الصلاة المفروضة في هذه الاوقات اداء الاذن حديث من أدرك من الفجر ركعة قبل أن تطلع الشمس ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس أخص من أحاديث النهي مطابقة لعدم علم اوقداستثنى الشافعي وأصحابه وأبو يوسف الصلاة عند قائمة الظهيرة يوم الجمعة خاصة وهي رواية عن الاوزاعي وأهل الشام واسند لوليعا رواه الشافعي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينهي عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة وفي اسناده ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى وعاصم بن عبد الله بن أبي هريرة وهما ضعيفان ورواه البيهقي عن طريق أبي خالد الاحمر عن عبد الله بن شبيب عن أهل المدينة عن سميد عن أبي هريرة ورواه الاثرم بسند فيه الواقدي وهو متردد ورواه البيهقي أيضا بسند آخر فيه عطية بن جهمان وهو متردد أيضا وقد روى الشافعي عن ثعلبة بن أبي مالك عن عامة الصحابة أنهم كانوا يهلون نصف النهار يوم الجمعة وفي الباب عن واثلة عند الطبراني قال لما فطمت بسند واه عن أبي قتادة عند أبي

رواية السقيم وزاد مسلم الصغير والطبيب الى الحامل والمرضع وعنده ايضا والعابر السبيل وذو الحاجة يشمل الاوصاف المذكورة وقد ذهب جماعة كابن سريج وابن عبد البر وابن بطال الى الوجوب كما يظهر الاخر في قوله فليتجوز وعبارة ابن عبد البر في هذا الحديث اوضح الدلائل على ان عامة الجماعة يلزمهم التخفيف لا امرهم الى الله عليه وآله وسلم اياهم بذلك ولا يجوز لهم التطويل لان في الامر لهم بالتخفيف فيما عدا التطويل والمراد بالتخفيف ان يكون بحيث لا يتصل بامرهم اياهم

فيه على جواز ادخال الصبي ان المسجد لا يجتمع ان يكون الصبي في بيت يقرب من المسجد بحيث يسمع بكاءه بل هو الظاهر
ان فيه شفقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أصحابه ومراعاة أسوأ الكبر والصغير وسوا فضالة النساء في الجماعة مع
الرجال ردوي ابن أبي شيبة عن ابن سابط ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في الركعة الاولى بسورة موعودتين آية فسمع
بكاء الصبي فقرأ في الثانية ثلاث آيات ورواه هذا الحديث الستة ما بين راوي ٣٤١ وبعثني وبعثني وبعثني وفيه التجرب

والعفة والقول وأخرجه ايضا
أبو داود والنسائي في الصلاة
عن النعمان بن بشير رضي
الله عنه قال قال النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) تسرون
صوفكم) يا عبد الله الفاعل بها
على صمت واحد أو بسد الخلال
فيها (أولئك الذين الله) أي لو تعين
الخائفة (بين وجودكم)
يقوم بها عن مواضعها ان لم
يقوم الصوف جزوا فافهم
على هذا واجب والتفر بطفيه
حرام ولا يجب من حديث أبي
إمامة بن حذيفة عن أولئك من
الوجود قال ابن الجوزي الظاهر
أنه مثل الوعد المذكور في قوله
تعالى من قبل أن تفسد وجوها
فتردها على أديارها والمراد وقوع
العداوة والبغضاء واختلاف
الصلاب واختلاف الظاهر
سبب لاختلاف الباطن وفي
رواية أبي داود وغيره بلفظ أو
ليخالفن الله بين قلوبكم والمراد
تفترقون فخذ كل واحد وجهها
غير الذي يأخذ صاحبه لأن
تقدم الشخص على غيره مظنة
للكبر المفسد للقلب الداعي
للقطيعة وبهذا الاختلاف

قال ابن رسلان قوله فرائضهم اجمع فريضة بالصاد المهملة وهي الصلوة من الجنب
والكتف التي لا تزال تذكر أي تقرن من الدابة واستعمل الانسان لان فريضة وهي
ترجع عند انقوف وقال الاصمعي الفريضة لغة بين الكتف والجنب وسبب ارتداد
فرائضهما ما اجتمع في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الهيبة العظيمة والحرمه
الجسدية لئلا من رأى مع كثرة تواضعه قوله ثم أتيتهم مسجد جماعة أفضأ أي داود اذ صلى
أحدكم في رجليه ثم أدرك الامام ولم يصل فابصل معه ولفظ ابن حبان اذ اقبلت في رحا الكفا
ثم أدركت الصلاة فصليا قوله قائما لئلا ينافي قوله نصريح بان الثانية في الصلاة المعادة
نافله وظاهره عدم الفرق بين أن تكون الاولى جماعة أو فرادي لان ترك الاستفصال في
مقام الاختصال بنزل منزلة العموم في المآل قال ابن عبد البر قال جمهور الفقهاء انما يعيد
الصلاة مع الامام في جماعة من صلى وحده في بيته أو في غيرهته وأما من صلى في جماعة وان
قامت فلا يعيد في أخرى قلت أو كثرت ولو أعاد في جماعة أخرى لا عادي فالثاني والرابعة الى
مالنا في رواية لا يعيد في أدائه قال ومن قال بهذا القول مالك وأبو حنيفة والشافعي
وأصحابهم ومن جزمهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصل صلاة في يوم مرتين انتهى وذهب
الأوزاعي والهادي وبعض أصحاب الشافعي وهو قول الشافعي القديم الى أن الفريضة
هي الثانية اذا كانت الاولى فرادي واستدلوا بما أخرجه أبو داود عن يزيد بن عامر قال
بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فجلس ولم أدخل معهم في الصلاة
فانصرف عليه ما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأه جالس فقال ألم تسلم يا يزيد فقال بلى
يا رسول الله قد أسلمت قال فما منعك أن تدخل مع الناس في صلاتهم قال أتى كنت قد
صليت في منزلي وأنا أحسب ان قد صليت فقال اذا اجبت الى الصلاة فوجدت الناس فصل
مهمهم وان كنت قد صليت تسكن لك نافله وهذه مكملة وليكن قد ضعه النووي وقال
البهيقي ان حديث يزيد بن الاسود أثبت منه وأولى برواه الدارقطني بلفظ وليجعل التي
صلى في بيته نافله وقال هي رواية ضعيفة شاذة انتهى وعلى فرض صلاحية حديث يزيد بن
عامر للاحتجاج به فالجزم بين حديث الباب يمكن بحمل حديث الباب على من صلى
الصلاة الاولى في جماعة وحل هذا على من صلى منفردا كما هو الظاهر من سياق الحديثين
ويكونان شخصين لحديث ابن عمر عن أبي داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان باقظ
بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تصلوا صلاة في يوم مرتين على فرض
شبهه لا إعادة الفريضة من غير فرق بين أن تكون الاعادة بنية الافتراض او التلوع واما

للقراطي واحتج ابن حزم للقول بوجوب التسوية بالوعيد المذكور لانه يقتضيه لكن قوله في الحديث الا ترفان تسوية
الصوف من تمام الصلاة بصرفه الى السنة وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومالك فيكون الوعيد للخطأ والتشديد وقيل
المراد الخائفة في الجوز اذ يجازي المسوي بخير ومن لا يسوي بشر (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال أقيموا صوفكم أي سبوا أي الحاضرون للصلوة معي (وتراصوا) أي تصاموا ولا صلاة واحتي به صلى

فما يشككم (قالي أداكم) رواية شقيقة (من رواه يظهر) أي من خلق يخلق خاصة بأصغر فقيه كما يشهر به التعيين قبل الرواية
ومشاورها من خلفه وحصل أنه كان له بين كنفه عينان كسبح الخياط بهصر بهما ولا يتجهجهما الشياخ وفيه من إعادة الامام له
والثقة عليه السلام وتخيرهم من الخرافة وفي رواية أخرى أنه قال وكان أحدنا في زمنه صلى الله عليه وآله وسأل عن منكره
عندك صاحبه وقدمه بقدمه والمراد بذلك ٣٤٢ المبالة في تعديل العصف وسد خلله وقد ورد الأثر بذلك والترغيب فيه

إذا كان النبي شتهرا بإعادة القرصة بنية الافتراض فقط فلا يحتاج إلى الجمع بينه وبين
حديث الباب ومن جملة الخصومات حديث ابن عمر المذكور حديث أبي سعيد قال صلى
الله وسأل الله صلى الله عليه وآله وسلم فدخل رجل فقام يصلي الظهر فقال الأرجل
يتصدق على هذا فيصلي معه أخرجه الترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم والبيهقي
وحديث الباب يدل على مشروعية الدخول مع الجماعة بنية التعاريف إن كان قد صلى ذلك
الصلاة وإن كان الوقت وقت كراهة للتصريح بأن ذلك كان في صلاة الصبح وإلى ذلك
ذهب الشافعي فيكون هذا صلا العموم الأحاديث الشافعية بكراهة الصلاة بعد صلاة
الصبح ومن جوز الفحص بالقياس الملق به ما سواه من أوقات الكراهة وظاهر التقييد
بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أتينا بعد جماعة أن ذلك يخص بالجماعات التي تقام في
المساجد لا التي تقام في غيرها فيجمل المطلق من أن ذلك حديث الباب كذا في أبي داود وابن
حبان المتقدمين إلى المقيد بجمعة الجماعة ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود والشافعي
في بيان بن بدار وفيه رواية قال رأيت ابن عمر جالس على البلاط وهو موضع منبر ومن
بالإمام بين المسجد والسوق بالمدينة يوم يسلو فبكت الأتصلي معهم فقال قد صليت
إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تصلي الصلاة في يوم مرتين (وهو)
جاءه من منام إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا بني عبد مناف لا تقهوا أحدنا طاف
بهذا البيت صلى آية جماعة من أهل أوطس ورواه الجماعة إلا البخاري وعن ابن عباس
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا بني عبد مناف لا تقهوا أحدنا
بناوي بالبيت وصلى فاته الصلاة بعد الظهر حتى قطع الشمس ولأبيه العصر حتى أقرب
الشمس الاعتدله هذا الحديث يعاونه ويصلا رواه الأرقطقي الحديث الأول أخرجه
أيضا ابن خزيمة وابن حبان والأرقطقي وحسنه الترمذي ورواه الأرقطقي من وجهين
آخرين من جابر قال لما كنا في الحانقا وهو هلال فان المقفون بن جابر عن جابر وقد عارضنا
رسالة الله حديث الباب إلى ما لا يثبت من الجماعة إلا الأرقطقي وعوضها قال الحافظ
في التلخيص عز الجدين قيمة حديث جابر لمسلم فإنه قال رواه الجماعة إلا البخاري وهذا
وهو من متابعه عليه السبيل فقال رواه السبعة إلا البخاري وابن الزاوية قال
رواه (وكانه والله أعلم) لم يراى ابن تيمية عزاه إلى الجماعة دون البخاري اقتطع مسلم
من بينهم واكتفى به عنهم ثم ساقه باللفظ الذي أورده ابن تيمية فاشطأ به سررا انتهى

في أحاديث كثيرة هيصة منها
حدث ابن عمر المروي عن أبي
دارد وصححه ابن خزيمة والحاكم
ولفظه إن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال اتقوا
المنوف وسادوا بين المنافك
وسدوا الخلل ولا تذروا فرجات
للشيطان ومن وصل صفا وصله
الله ومن قطع صفا قطع الله عز
وجل (من عاتقه رضى الله
عنه) فالت كان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لم يزل من الليل
في بصرته ظاهره من المراتب
ويذكره قوله (وحدار الحجرة
قصير) وأوضح منه رواية أبي نعيم
عن يثرب باق كان صلى في حجرة
من بصرته أو اجسه أو المراد الحجرة
التي كان احتجرا في المسجد
بالحسين كمال الرواية الشافعية
هنا البخاري وابن داود عنها
انما هي التي نصبت له الحصر على
باب بيتها أن يعمل على التعار
أو على الجوار في الجدار أو نسبة
الحجرة إليها (فراى الناس شخص
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
من غير تمييز بينهم لما له المقدسة
لأنه كان لا يفرق بينهم والافتخار
(فدام أفسس يصحون بسلامته)

صلى الله عليه وآله وسلم متتابعين بهم أو هم خارج الحجرة وهو داسها وهذا موضع الترجمة والحديث
على ما لا يخفى ولفظه إذا كان بين الإمام وبين التتوم أي المقتدين به شاطئا أو متفرقا لا يصح ذلك وهذا مذهب المالكية ثم
إذا جهدهما مسجد وحل صلاة الإمام بهما مع تكبيره أو بقليل في جازع عند التذمة ليهما مع الله على ذلك وقال الحسن البصري
لاباس أن تصلي وينك بينه من أي سوا كان نحو جالي سباحة أم لا وهذا هو الصحيح عند الشافعية وروى سعيد بن منصور

باسم الله صلي الله عليه وسلم في الرجل يصلي خلف الامام وهو فوق مطبخ ياتهم به لابس بذلك وقال ابو جازية نعم أي المصلي بالامام وان كان بينهما طريق مطروق أو كان بينهما جدار اذا سمع تكبير الامام ولهذه المسئلة فتتارح ذكرها القسطلاني وفيه جوارز الانقسام بين لم ينو الامامة (فأصبحوا) دخلوا في الصباح وهي تامة (فصعدوا بذلك مقام ليلة) الغداة (الثانية فقام معهم) اناس يصلون بصلاته صنعوا ذلك أي الاقداد عليه صلى الله عليه وآله وسلم (اليامين ٣٤٣) أو ثلاثة حتى اذا كان بعد ذلك جلس رسول الله

صلى الله عليه وسلم (وآله) وسلم فلم يخرج الى الموضوع المعهود الذي صلى فيه ثلاث الصلاة اللاتين أو الثلاث (فأصبح ذكر ذلك الناس) لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن عائشة بعد عبد الرزاق ان النبي خاطبه بذلك فمر رضى الله عنه (فقال اني خشيت ان تكتب) أي تفرض (عليكم صلاة الليل) أي من طريق الامر بالاقداد عليه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه كان يحب عليه السلام لا من جهة الشام فرض آخر زاد على الخمسة ولا يمارضه قوله في الاسراء لا يبدل القول لدى فان ذلك المراءى في التفتيش كعاد عليه السلام (وفي هذا الحديث من رواية يزيد ابن ثابت الانصاري كاتب الوحي رضى الله عنه زيادة أنه قال قد عرفت) ولابن عساقرة قلت (الذي رأيت من حديثكم) وفي لفظ من حديثكم بضم الصاد وسكون النون أي حرصكم على اقامة صلاة التراويح حتى رفعتم أصواتكم وسمعتم بل حسب بعضهم الباب اظنهم نومه صلى الله عليه وآله وسلم كاذي البخاري في الادب وفي الاحتصام فزاد فيه

والحديث الثاني أخرجه أيضا الطبراني وأبو نعيم في تاريخ أصبهان والخطيب في تكميله قال ابن حجر في التلخيص وهو معلول وروى ابن عدي عن أبي هريرة حديث لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وزاد في آخره من ما لا يفصل أي حسين طاف وقال لا يتابع عليه وكذا قال البخاري وقد استدل بحديثي الباب على جواز الطواف والصلاة عقبه في أوائل الكراهة والى ذلك ذهب الشافعي والمنصور بالله وذهب الجمهور الى العمل بالاحاديث القاضية بالكراهة على العموم ترجيحاً لما ثبت ما اشتمل على الكراهة وأنت خبير بان حديث جبير بن مطعم لا يصلح لتخصيص أحاديث النهي المتقدمة لأنه أعم منها من وجه وأخص من وجهه وليس أحد العلماء من أولى بالتخصيص من الآخر لما عرفت غير مرة وأما حديث ابن عباس فهو صالح لتخصيص النهي عن الصلاة بعد العصر وبعد الفجر لكن بعد صلاة الاحيتة لا احتياج وهو معلول كما تقدم ويؤيده حديث أبي ذر عند الشافعي بلطف لا صلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس الآية وكرر الاستئذان ثلاثاً ورواه أيضاً أحمد وابن عدي وفي استناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وذكر ابن عدي هذا الحديث من جهلة ما أنكر عليه وقال البيهقي تفريده عبد الله ولكن تابعه ابراهيم بن طهمان وهو أيضاً من رواية مجاهد عن أبي ذر وقد قال أبو حاتم وابن عبد البر والبيهقي والمنذري وغير واحد انه لم يسمع منه وقد روى أيضاً ابن خزيمة في صحيحه وقال أنا أشك في سماع مجاهد من أبي ذر وهذا الحديث ان صح كان دالا على جواز الصلاة في مكة بعد العصر وبعد الفجر من غير فرق بين ركعتي الطواف وغيرهما من التطوعات التي لا سبب لها والتي لها سبب

(أبواب سجود التلاوة والشكر)

(باب مواضع السجود في الحج ومن والمفصل)

(عن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأه خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدة ثمان رواه أبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم وحسنه المنذري والناورى وضعفه عبد الحق وابن الفظان وفي استناده عبد الله بن منين الكلابي وهو مجهول والراوى عنه الحرث بن سعيد العتيقي المصري وهو لا يعرف أيضا كذا قال الحفاظ وقال ابن ما كولا ليس له غير هذا الحديث قوله خمس عشرة سجدة فبني عليه دليل على أن مواضع السجود خمسة عشر موضعا والى ذلك

حتى خشيت ان يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمت به وقد استشكل الخطابي هذه الحشية كما أوضحه الحفاظ في كتاب التهجيد فراجعهم (نصوا اليها الناس في يوتكم) أي النوافل التي لم تشرع فيها الجاعة (فان أفضل الصلاة صلاة المارة في بيته) ولو كان المسجد قاضلا والمراد ببلد جنس الرجال ولا يراد استئناء النساء لعلن قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تعصوهن المساجد يوتن خير لهن أخرجه مسلم (الا) الصلوات الخمس (المكتوبة) وهذا محمول على ما لا يشيخ عيسى في الجميع وكذا

فما لا يخص المجدد كحقه القصة او المراد ما يشرع في البيت وفي المنهج مع الايدخل قصة المجدد لانهم لا يشرعون في البيت
او المراد ما يشرع فيه الجسادة كالصبر والتمتع مع فانها في المجدد انضمت اليه البيت ولو كان مفصلا لاول بدخل ما وجب
له ارض كالمندورة فيه فصار قال النووي انما كانت على النافذة في البيت لكونه اخفى وابعد من الرياء وليجوز ان البيت يذلل
فيه الرحمة وبنوة ربه الشيطان وعلى هذا ٣٤٤ يمكن ان يخرج بقوله في بيته بيت غيره ولو آمن فيه من الرياء ورواه هذا

ذهب أحمد والليث والشافعي وابن وهب وابن حبيب من المالكية وابن المنذر وابن سريج
من الشافعية ومالك من أهل العلم فأنشأوا في الحج سجدة في وفي وذهب أبو حنيفة
وإسحاق وأبو داود إلى أنهن أربع عشرة سجدة لأن السجدة لم يبدل في سورة الحج إلا سجدة
واحدة سجدة من والها أدوية عدوا في الحج سجدة في ولم يبدلها وسجدة من وذهب الشافعي في
التقديم والمالكية إلى أنهن إحدى عشرة وأخرج سجدة من الفصل وهي ثلاث كما يأتي
وذهب في قوله السجدة إلى أنهن أربع عشرة سجدة وعد منهن سجدة من الفصل ولم يبدلها
من وأعلم أن أول مواضع السجود شائعة الأعراف واثباتها عند قوله في الرعد والعنكبوت
والآصال وثالثها عند قوله في الفصل وفيه لعل ما يؤمنون ورابعها عند قوله في يونس
امرأته ويزيدهم خشوعا وثامنها عند قوله في صرير وأجدها في سادسها عند
قوله في الحج أن الله يفعل ما يشاء وسابعها عند قوله في الفرقان وزادهم خشوعا وثامنها
عند قوله في النمل رب العرش العظيم وثامنها عند قوله في المائدة وهم لا يستكبرون
وآخرها عند قوله في ص وثمرا كذا وأما باب الحادى عشر عند قوله في حم السجدة أن
أنهم آيات متبدلون وقال أبو حنيفة والشافعي والجمهور عند قوله وهم لا يستكبرون والثاني
عشر والثالث عشر والرابع عشر سجدة من الفصل وسنأتي والخامس عشر السجدة
الثانية في الحج قوله ثلاث في الفصل هي سجدة الفهم وإذا السماء انشقت وأقرأهم ربك
وفي ذلك حجة لمن قال بانها تأويل على ذلك أيضا حديث ابن عباس وعبد بن عباس وأبي
هريرة وأبي رافع وشاذل في جميعها وأخرج من في سجدة الفصل حديث ابن عباس عند
أبي داود وابن السكيت في صحيحه بل يظن أن سجدة في الله عليه وآله وسلم في شيء من الفصل
منذ تحول إلى المدينة وفي إسنادها أبو قتادة الحرث بن عبيدة ومطر الوراق وهم الضعيفان
وان كانا من رجال مسلم قال النووي حديث ابن عباس ضعيف الإسناد لا يصح الاحتجاج
به انتهى وعلى فرض صحاحه لا يحتج بالحدوث المتقدمه مثبتة وهي مثبته على
النبي ولا يستلزم إجماع العلماء على أن أسلام أبي هريرة ثمان سنين متتابعين من الهجرة وهو
يقول في حديثه الآخر حديثنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في إذا السماء انشقت
وأقرأهم ربك وأما الاحتجاج على عدم مشروعية السجود في الفصل حديث زيد بن
نابت الآخر في رواية الجواب عنه قوله في الحج سجدة ثمان سنين متتابعين من الهجرة وهو
سجدة في رواية ذلك حديثه متبناه عن عامر هذا أحمد وأبو داود والترمذي وقال إسناد
أبو داود والنسائي والدارقطني والبيهقي والحاكم بإسناد قاتل يارسول الله فضائس سورة الحج بأن

الحديث ثلاثه مائة وثلاثون وسجد
الأعلى أصلا من المصنف وسكن
بفداد وفيه التهذيب والفتنة
وأخرجه أيضا في الاعتصام
وفي الأدب ومسلم في المسألة
وعند أبي داود والترمذي
والصانعي (من عبد الله بن عمر)
ابن الخطاب (رضي الله عنهم) أن
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) كان يرفع يديه استقبابا فقال
النسائي أجمعت الأمة على أن سجدة
رفع اليدين عند تسمية الأسماء
وقال ابن عبد البر إجماع العلماء على
جوازها عند افتتاح الصلاة وكل
من أنزل عنه الإيجاب لا يطل
الصلاة بتركه انتهى وعن أبي
حنيفة أنه يأنى تاركه (حسبو
منكبيه) أي إذا هم بالانكسار
خسلا فلا لأحد من سائر المروزي
ومن قال بالوجوب أيضا المروزي
والجديد لدى شيخ الدارقي وابن
بشر بن البراءة في ذلك كما قال النووي
في شرح مسلم وغيره أن تهادي
أطراف أصابعه أعلى أذنيه
وأطراف أصابعه أذنيه وراحته
منكبيه (إذا انتحى الصلاة)
أي يرفعها مع إبداء التكبير
ويكون انتفاؤه مع انتفاؤه

كما هو الأصح عند الشافعية ورجحه المالكية وقبل يرفع يديه ثلاثين مرة يرفع يديه مع إرسال اليدين فيها
وقبل أن يرفع وقال صاحب الهداية من السنة التي يرفع يديه ثلاثين مرة يرفع يديه مع إرسال اليدين فيها
ذلك والنسائي سابق على الثابت كما في ذلك هاتوه وهذا يبق على أن الحكمة في الرفع ما ذكر وقد قال فريق من العلماء الحكمة
في إقرارهم ما أنزل الله الأصم ويوجهه الأعي وقد ذهب في ذلك مناسبات أخر أوردها في التلخيص وقيل يستقبل بيمينه

قال القرطبي وهذا أنسبها وأعقب وقال الربيع قلت للشافعي فامعني رفع اليدين قال تعظيم الله واتباع سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم قال وهذا أحسن من الجميع وفيه الأمان من فعله عقلياً وأيداً حكمته تأييداً وأيقينته وأهبة (وإذا كبر الركوع) رفعهم أيضاً وقد صنف البخاري في هذه المسئلة بجرأ مفرداً وحكى فيه عن الحسن وأحمد بن هلال أن الصحابة كانوا ينزلون ذلك قال البخاري ولم يستعمل الحسن أحداً وقال ابن عبد البر كل من روى عنه ترك الرفع ٢٤٥ في الركوع والرفع منه روى عنه فله

الابن مسعود وقال محمد بن نصر
الروزي أجمع علماء الامصار على
مشروعية ذلك الأهل الكوفة
وقال ابن الحنبل لم يرو أحد عن
مالك ترك الرفع فيها إلا ابن
القاسم والذي أخذ به الرفع
على حديث ابن عمر وهو الذي
رواه ابن وهب وغيره عن مالك
ولم يحك القرمذي عن مالك غيره
رفقيل الخطابي وبه القرطبي
في المنهاج أنه آخر قول مالك
وأصحهم أولاً والله الكيفية دليله
على تركه ولا يفتنك الا بقول ابن
القاسم وأما الكيفية فقولوا على
رواية يجاهد أنه صلى خلف ابن
عمر فلم يرفع به على ذلك وأجبهوا
بالطعن في اسناده لأن أبا بكر بن
عباس ساء حفظه بأخرة وعلى
تقدير محتمل فقد أثبت ذلك سالم
ونافع وغيرهم جماعة والعديد
الكثير أولى من واحد لا سيما
وهم مشهورون وهو نافع مع أن
الجمع بين الروايتين ممكن وهو أنه
لم يكن يراهوا سجداً فله تارة وتركه
أخرى ومما يدل على صدقه ما
رواه البخاري في جز رفع اليدين
عن نافع أن ابن عمر كان إذا رأى
رجلاً لا يرفع يديه إذا ركع وإذا

فيما سجدهما قال نعم ومن لم يسجد هماً إلا بقرعها وفي أسنانه ابن الهيثم ومشرح بن
عاهان وهو أصحهما وقد ذكر الحاكم أنه تفرد به وأكده بان الرواية بصحت فيه من قول
عرواية وابن مسعود وابن عباس وأبي الدرداء وأبي موسى وعمار ثم ساقها مع توفيق عنهم
وأكد البيهقي بسا رواه في المعرفة من طريق خالد بن معدان مرسلاً وحديث الباب يدل
على مشروعية سجود التلاوة قال النووي في مشرح مسلم قد أجمع العلماء على اثبات
سجود التلاوة وهو عند الجمهور سنة وعنده أبي حنيفة واجب ليس بفرض وسيأتي ذكر ما
أخرج به الجمهور وما احتج به أبو حنيفة (وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ
والنجم فسجد فيها وسجد من كان معه غير ابن شخام قريش أخذ كتاباً من حصي أو تراب
فرفعه إلى جهنم وقال يكفيني هذا قال عبد الله فاقدر رأيت بعد قتل كافر استغنى عنه) فله
غير ابن شخام قريش مشرح البخاري في التفسير من صحبه أنه أمية بن خلف ووقع
في سيرة ابن إسحق أنه الوليد بن المغيرة قال الحافظ وفيه ظلاله لم يقتل وفي تفسير سير سيد
الوليد بن المغيرة أوقعه بن زبيرة بالسك وفيه أنظر لما أخرجه الطبراني من حديث
خزيمة بن نوفل قال لما أظهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاسلام أسلم أهل مكة حتى أن
كان أيقراً السجدة فيسجدون فلا يقدرون أن يسجدوا منهم أن يسجدوا من الزحام حتى قدم رؤساء
قريش الوليد بن المغيرة وأبو جهل وغيرهما وكانوا باطناً فخرجوا وقالوا ندعون دين
آباءكم ولكن في هذا أنظر انقول أبي سفيان في حديثه الطويل الثابت في الصحيح أنه لم
يرتد أحد من أسلم قال في الفتح ويمكن الجمع بأن النبي مقيد بمن ارتد خطا إليه لا لسبب
مراجعة خاطر رؤسائه وروى العاصم بن أبي عبيد بن جبير أن الذي رفع التراب فسجد
عليه سعيد بن العاصم بن أمية وذكر أبو جابر في تفسيره أنه أبو الهيثم وفي مصنف ابن أبي
شيبه عن أبي هريرة أنهم سجدوا في النجم الأرجل من قريش أراد بذلك الشهرة
ولأنسائي من حديث المطالب بن أبي وداعة قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
النجم فسجد وسجد من معه فرفعت رأسي وأيت أرسجد ولم يكن المطالب يومئذ أسلم
وإذا ثبت ذلك فلهل ابن مسعود لم يره أو ضرو واحدي ذكره لاختصاصه بأحد الكف من
التراب دون غيره والحديث به مشروعية السجود بان حضر عنه القاري الآية التي فيها
السجدة قال القاضي عياض وكان سبب سجودهم فيما قال ابن مسعود أنهم أول من سجد
نزلت وأما ما يرويه الأخباريون والمفسرون أن سبب ذلك ما جرى على لسان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من التمسك على آلهة المشركين في سورة النجم فباطل لا يصح فيه

٤٤ قيل في رفع يديه بالخصا واحتجوا أيضاً بحديث ابن مسعود أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرفع يديه عند الاقتراح ثم لا يعود أخرجه أبو داود ورواه الشافعي بأنه لم يثبت قال ولو ثبت أن كان المثلث مقدماً على
النافي وقد صححه بعض أهل الحديث لكنه استدل به على عدم الوجوب والطحاوي المصنوب الخلاف مع من يقول بوجوبه
كلاهما في بعض أهل الطاهر ونقل البخاري عقب حديث ابن عمر في هذا الباب عن شيخه عن ابن المديني قال حق على المسلمين

أن يرفعوا أيديهم عن الركوع والرفع منه الحديث ابن عمر وهذا الرواية ابن عباس كروا قد ذكره البخاري في صحيحه البدين وزاد وكان على أهل أهل زمانه يتقابل هذا أقول بعض الحنفية أنه يبطل المسألة وأبواب من أخرى المغاربة فاعلم إلى البديعة وهذا أقول بعض محدثيهم كما سلك ابن دقيق العيد إلى تركه ذكره في هذه المسألة وقد قال البخاري في صحيحه البدين ومن زعم أنه بدعة فقد طعن في الصحابة فإنه لم يثبت عن أحد منهم تركه قال وأما ما يروى الرفع أصح من أن يأسد

عدم الرفع وذكر البخاري أيضا أنه رواه عنه من الصحابة وذكر الحاكم وأبو القاسم بن منده عن رواه العشرة المباشرة قال في التلخيص وذكر شيخنا أبو الفضل الحافظ أنه يتبع من رواه من الصحابة في رفعه وأبو جلابه وقال الرضي في كتابه إمامي البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة ما نقله عن ذلك أبي وابن إدريس وابن عباس رأي سعيد الله لدرى وابن الزبير وأبو القارزعي واللبث وأبو راسم ومالك يستحب أن يرفع يديه في تسكيرة الاحرام وعند الركوع والرفع منه وعند دارد يجب ذلك عند المذنبين وابن أبي إسحاق ومالك في الركوع ولا يرفع منه (وإذا رفع رأسه) أي أراد رفعها (من الركوع) رفعه عما كذلك أي سجد منكبته (أيضا) قال الشيخ شيخ الدين الله يروى أن في كتابه من السجدة وكان إذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه وقال مع قل أن سجدة وقد ثبت رفع اليدين في هذه المواضع

في من جهة العدل ولا من جهة الشغل لأن مدح الله تعالى لا يصح نسبة ذلك إلى الإنسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يثبته الشيطان على لسانه ولا يصح أن يخط الشيطان على ذلك كذا في شرح مسلم لا يروى (وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم يجديانهم وجدهم المساكين والناس وكانوا يجلونهم والناس زادوا البخاري والترمذي وصححه وعن أبي هريرة قال يجديانهم مع النبي صلى الله عليه وسلم إذا أفاضوا في وقت وقراهم يركبوا به جماعة لا يجاري) قوله يجديانهم زاد الطبري في الأول طعن هذا الوجه بكونه قال الحافظ أن هذا حديثه ابن عباس وابن مسعود قوله وابن مسعود أن من أتى من عبد الله بن عباس في ذلك أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما جئنا به إليه وأما أبو اسطة لأنه لم يعضر الله في صغره وأيضاً فهو من الأندلس لا يطالع عليها إلا بتوقف وتوحيده كنهه من ذلك لا يبعد لأنه لم يعضر ما طاعه قال الحافظ قوله إذا أفاضوا سجدت وقراهم بما فيه دليل على إثبات السجود في المناسك وقد تقدم الخلاف في ذلك والحديثان يدلان على مشروعية سجود الثلاثة وقد تقدم أنه جمع عليه (وعن عماره عن ابن عباس قال ليست من عزائم السجود وإنما ثبت النبي صلى الله عليه وسلم لم يعضر في رواه أحمد والبخاري والترمذي وصححه وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجدي من وقال مجاهد إذا سجد عليه السلام ثوبه وسجد بها سكر أو أواه الله تعالى وعن أبي سعيد قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر من فاتحة السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه فلما كان في آخر قراءتها بان السجدة ثم سجد الناس للسجدة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هو ثوبتي ولكني وأنتكم ثم سجدتم للسجدة ونزل فسجد وسجدوا رواه أبو داود) الحديث الأول أخرجه أيضا أبو داود في حديثه الثاني أخرجه أيضا الأئمة في الأم عن ابن عيينة عن أيوب عن بكره وأخرجه أبو داود عن عثمان بن عمر عن زرارة عن أبيه قال البيهقي وروى من وجه آخر عن عمر بن زريق عن أبيه عن حماد بن جبير عن ابن عباس ومولاه عن أبيه قال الحافظ وقد رواه النسائي من حديث علي بن محمد عن عمر بن زريق ومولاه رواه الدارقطني من حديث عبد الله بن زريق عن عمر بن زريق ومولاه ابن الجوزي به يعني به عبد الله بن زريق وقد رواه عنه ابن السكيت والحديث الثالث ثبت عليه أبو داود والترمذي ورجال

الذين رواه البخاري ورواه عنه في هذا الباب أربعة عشر وأرواه العشرة المباشرة أصانده ولم يزل على هذه الكيفية حتى روى عن هذا العلم ولم يثبت شيء غيره هذا هو وقال الشوكاني في شرح المنتقى قال أبو حنيفة رحمه الله رجالات من أهل الكوفة لا يذهب الرفع اليدين في غير كثيرة الاحرام قال النووي وهو أشهر الروايات عن مالك واعتبروا على ذلك مجديت البراءة عن أحمد وأبو داود والدارقطني والشافعي رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتى

الصلاة رفع يديه الى قريب من اذنيه ثم لم يزد وهو من رواية يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه وقد اتفق الحافظ
ان قوله ثم لم يزد في التلويح قول يزيد بن أبي زياد وقد روي ذلك شعبة والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم من
الحفاظ وقال الحنفى انما روي هذه الزيادة في زياد بن زيد وقال أحمد بن حنبل لا يصح وكذا ضعفه البخاري وأحمد ويحيى
والدارمي والحمدى وغير واحد وقال يحيى سمعت أحمد يقول هذا حديث واه ٣٤٧ كان يزيد يحدث به برهة من دهره لا يقول

قدمه ثم لا يعود فقال القنوه يعني
أهل الكوفة تلقن وكان يذكرها
هكذا قال علي بن عاصم
وقال البيهقي اخذت فيه علي
عبد الرحمن بن أبي ليلى وقال
اليزيدي قوله ثم لم يزد لا يصح وقال
ابن حزم ان صح قوله لا يعود يدل
على انه صلى الله عليه وآله وسلم
فعل ذلك لبيان الجواز فلا
نعارض بينه وبين حديث ابن
عمر وغيره واحتجوا أيضا بما
روى عن ابن مسعود من طريق
عاصم بن كليب عن عبد الرحمن
ابن الاسود عن عذمة عنه عند
أحمد وأبي داود والترمذي أنه
قال لاصلي بكم صلاة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فلم يرفع
يده الا مرة واحدة ورواه ابن
عدي والدارقطني والبيهقي من
حديث محمد بن جابر عن حماد عن
ابراهيم عن عذمة عنه باللفظ
صليت مع النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وأبى بكر وعمر فلم
يرفعوا أيديهم الا عند الاستفتاح
وهذا الحديث حسنه الترمذي
وصححه ابن حزم وليكنه عارض
هذا التمسك والتعصم قول
ابن المبارك لم يثبت عندى وفول

استناده رجال الصحيح وأخرجه أيضا الحاكم وذكر البيهقي عن جماعة من الصحابة منهم
سعيد بن جابر عن قولهم ليست من عزائم السجود المراد بالعزائم ما وردت العزيمة في فعله
كعبية الاصره من الاية على ان بعض المندوبات آكد من بعض عند من لا يقول بالوجوب
وقد روى ابن المنذر وغيره من على عليه السلام ان العزائم حم والعم وأقرأ والم تنزيل
قال الحافظ في الفتح واستناده حسن قال وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الاخر وقيل
الاخر ارف وسبحان وحم والم أخرجه ابن أبي شيبة قوله ولقد رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يسجد في البقاع في تسبحة من طريق حماد عن ابن عباس وكذا لابن
خزيمة انه قال ابن عباس من أين أخذت السجود في ص فقال من قوله تعالى ومن
ذريته داود وسليمان الى قوله فهداهم اقتده في هذا انه استنبط مشروعية السجود
فيهما من الآية والذي في الباب يدل على انه أخذه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا
نعارض بينهم الاحتمال انه استنبطه من الطريقين وانما لم تكن السجدة في ص من
العزائم لانها وردت بلفظ الركوع لا بالتوقيف فانظر ان فيها سجدة قوله سجدها
داود وقية وسجدها شاذر الاستدلال به الشافعي على انه لا يشترع السجود فيها في الصلاة
لان سجود الشكر غير مشروع فيها وكذلك استدلل من قال بأن السجود فيها غير مشروع
بحديث أبي سعيد المذكور في الباب لان الظاهر من سياقه انه ليست من مواطن
السجود لقوله صلى الله عليه وآله وسلم انما هي قربة ثم نص رحمه الله بان سبب سجوده
لشكرهم للسجود وقوله تشرك الناس بالشين المحبة والزنى والنون قال الخطابي في المعالم
هو من الشين وهو الذي يقال بات على شين اذا بات فلقا يتقلب من جنب الى جنب
التميز بها اذا تميزوا بالسجود

باب قراءة السجدة في صلاة الظهر والعصر

(عن أبي رافع الصائغ قال صليت مع أبي هريرة لعنة فقر اذا السماء انشقت فسجد فيها
فقلت ما هذه فقال سجدة بها خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم فأنزل أسجد فيها
حقا أقامه شفق عليه) قوله فسجد فيها في رواية البخاري فسجد بهم والباء ظرنية قوله
فقلت ما هذه قيل هو استنقها من انكاره وكذا وقع في البخاري عن أبي سلمة أنه قال لا ي
هريرة ألم رأيتك تسجد وحل ذلك منه على استنقها من الانكار بذلك تسبكت من رأى ترك
السجود لانه لا يركع في الصلاة ومن رأى تركه في الفصل وجواب عن ذلك بأن أبا رافع وأبا صلة
لم يشكرا على أبي هريرة بعد أن أعلموا بالشيء في هذه المسئلة ولا احتجوا عليه بالعمل على

ابن أبي حاتم هذا حديث خطأ وضعيف أحمد وشيخه يحيى بن آدم له وانصرح يحيى بن آدم بان لا يصح ويعصم وقول الدارقطني انه لم
يثبت وقول ابن حبان هذا أحسن خبر روى أهل الكوفة في رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه وهو في
الحققة أضعف من يقول عليه لان له ثلاثة طرق قال الحافظ وهو لاه الأئمة انما طعنوا كاهم في طريق عاصم بن كليب اما طريق
محمد بن جابر فذكرها ابن الجوزي في الموضوعات وقال عن أحمد محمد بن جابر لا شيء ولا يحدث عنه الا من هو مشروعه واحتجوا

[illegible]

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على من لا نبي بعده

و اما در این کتاب

[illegible][illegible]

والصحيح عن ابن أبي عمير خلافه
قال ابن الجوزي وما بالذين يخرج
هم هذه الأحاديث الجارية بها
الأحاديث الثابتة اه ولا ينبغي
على الحديث أن يذهب بطريق التي
أوردوها فهم اعلموا منفي على
ضعفه وهو ما عدا سادس بن
مسعود أنها بائنا ومن اه
شكافا فيه وهو حسب بن
مسعود لما قدمنا من تسعين
الترمذي وفيه صحيح ابن عمر
ابن أبي بنع هذا التسعين
والذين من قديم وأما ما في
أدناه في غاية الضعف فإني
أن يثبت ذلك الاختلاف
موجب السقوط لآلية
المنع من حيث بن مسعود ولم
أقبله بدع أو كذا الأحاديث الثابتة
فليس فيه وبين الأحاديث الثابتة
للاصح في الركوع ولا اعتدال
منه تارة ولا لآلية منه
الزيادة التي لا تامة في
المربوع مقبولة في جميع
الاحاديث

وكانت هذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها ممثلون من مختلف البلدان في مناقشة قضايا تتعلق بالبيئة والتنمية.

أحمد بن محمد بن أحمد

وَأَيُّ دُرِّدَرَةٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنْ مَاءٍ وَمَاءٍ

وَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ

ابن مسالة من العشرة المشاهير في رواية أبي حميد كان في بعض الروايات فهل رأيت أحب من معارضة رواية مثل هؤلاء الجماعة
بمثل حديث ابن مسعود السابق مع طعن أكثر الامة المعتبرين فيه ومع وجود مانع عن القول بالمعارضة وهو نفي رواية
الجمهور للزيادة كما تقدم اه وفي هذه المسئلة كتاب تنوير العيين وقررة العيين وغيرهما وقد حققنا ذلك في مسالك الاختتام
شرح بلوغ الرام بأزيد عملا كرهنا وبالله التوفيق (وقال صحيح التلمن حده ٣٤٩ رثا لولا الحمد وكان لا يفعل ذلك) أي رفع

يديه (ق) ابتداء (السهود)
ولا في الرفع منه وهذا مذهب
الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
لا يرفع الا في تكبيرة الاحرام
وقبسه ما فيه قال في الفتح وهذا
يشمل ما اذا نهض من السجود
الى الثانية والرابعة والله شهد بين
ويشمل ما اذا قام الى الثالثة
ايضا لكن يدون تشهد السكونه
غير واجب واذا قلنا باستحباب
جاسة الاستراحة فيدل هذا
اللفظ على نفي ذلك عن القيام
منها الى الثانية والرابعة لكن
قد روي يحيى القطان عن مالك
عن نافع عن ابن عمر مرفوعا
هذا الحديث وفيه ولا يرفع بعد
ذلك أخرجه الدارقطني في
الغرائب باسناد حسن وظاهره
يشمل النبي عموما واما المراد
الثلاثة اه وفي هذا الحديث
الحديث والعمدة وأخرجه
الشافعي في المسألة (عن مهمل
ابن سعد رضي الله عنه قال كان
الناس يومئذ في الاسراهم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(ان) أي بان (نضع الرجل يده
اليمنى على ذراعه اليسرى في
الصلاة) أي على ظهره مكفه

غير صلاة) أي يقرأ علينا السورة زاد البخاري في رواية ونحو عنده قوله اوضع جبهته
يعني من شد الزحام وقد اختلف في ان يسجد مكانا يسجد عليه فقال ابن عمر يسجد على
ظهر رأسه وبه قال الكوفيون وأحمد وأبو حنيفة وقال عطاء الزهري يترحم حتى يرفعوا
به قال مالك والجمهور وهذا الخلاف في سجود الفريضة قال في الفتح واذا كان هذا في
سجود الفريضة فيجوز منه في سجود التلاوة ولم يذكر ابن عمر في هذا الحديث ما كانوا
يصنعون حينئذ ولذلك وقع الخلاف المذكور ووقع في الطبقات من طريق مصعب بن
نابت عن نافع في هذا الحديث ان ذلك كان بكلمة لما قرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم
النجم وزاد فيه حتى يسجد الرجل على ظهر الرجل قال الحافظ الذي يظهر ان هذا الكلام
وقع من ابن عمر عن سبيل المبالغة في انه لم يبق أحد الا يسجد قال وسبب ان حديث الباب
مشهور بان ذلك وقع مرارا ويؤيد ذلك ما رواه الطبراني من رواية المسور بن مخرمة عن
أبيه قال أظهر أهل مكة الاسلام يعني في أول البعثة حتى ان كان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم يقرأ السجدة فيسجد وما يستطاع بعضهم أن يسجد من الزحام حتى قدم رؤسهم مكة
وكانوا في الطائف فرجعهم عن الاسلام قوله في غير صلاة قد تقدم انه تمسك بهذه
الرواية من قال انه لا يسجد التلاوة في صلاة الفرض وقدم الجواب عليه والحديث
يدل على مشروعية السجود لمن سمع الآية التي بشرع فيها السجود اذا وجد القارئ لها
(وعن عطاء بن يسار ان رجلا قرأ عهد النبي صلى الله عليه وسلم السجدة فسجد فسجد
النبي صلى الله عليه وسلم ثم قرأ آخر هذه السجدة فقرأ يسجد فقرأ يسجد النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله قرأ فلان عندك السجدة فسجدت وقرأت فلم تسجد فقال النبي
صلى الله عليه وسلم كنت اماما فلو سجدت سجدت رواه الشافعي في مسنده هكذا مرسل
قال البخاري وقال ابن مسعود لئيم بن حذلم وهو غلام فقرأ عليه سجدة فقال امجد فانك
امامنا فيها) الحديث أخرجه أبو داود في المراسيل وقال البيهقي رواه مرة عن الزهري عن
أبي سلمة عن أبي هريرة وقررة ضعيف وأخرج ابن أبي شيبة من رواية ابن جهملان عن زيد بن
أسلم قال ان غلاما قرأ عهد النبي صلى الله عليه وسلم السجدة فالتظير الغلام النبي صلى الله
عليه وسلم فلم يسجد قال يا رسول الله ليس في هذه السجدة سجود قال صلى الله عليه وسلم
لي واكتك كتبت امامنا فيها ولو سجدت لسجدنا قال الحافظ في الفتح رجاله ثقات الا انه
مرسل قوله قال البخاري هذا الاثر ذكره البخاري تعليقا ورواه له سعيد بن منصور ومن

اليسرى والرفع من الساعد كما في حديث واثله المروى عن سفيان داود والشافعي وجميعهم ابن خزيمة والرفع هو المصطلح بين
الساعد والكف والحكمة في ذلك ان القائم بين يدي الملك الجبار يتأدب بوضع يده على يده أو هو أضعف وأقرب الى
الخشوع والسنة أن يجعلها تحت صدره لحديث عند ابن خزيمة انه وضعها تحت صدره لان التأدب موضع التبت والمعاداة ان
من احتفظ بشئ جعل يده عليه وقال في عراف المعارف ان الله تعالى لطيف حكيم جعل الاديء محل نظره ومورد

وغيره فله ما في أرضه ومنها من يروى أنه اجتمع في أرضه من قبله ما منعت من قطع الهيئة لنفسه الا على من هذا القواد
 من تدور امير السمرات رافقه القناني مستودع امير الارض فعمل نفسه وهو كثره القناني الاسفل وحمل روحه
 الروحاني والقلب القناني الاعلى بجوارب الروح مع جوارب النفس يتطاردان ويتجادلان ويتعارفان وباعتبارها فلهما
 وثقلها المالة والملة الشيطان ووقت ٢٥٠ الساعة يكتم السطار لوجود القناني بين الايمان والطبع فيكادف المصل

الذي صار له مما ياتر دابن
 القناني واليهما جوارب النفس
 متصاها من مركزها للجوارح
 وانهم في حركتها مع الله
 الباطن ارتباطا وموازنة بوضع
 الحق في الشمال من غير ان
 يمنع من مذهب جواربها وان
 ذلك يظهر برفع الوسوسة وزوال
 محذبات النفس في الصلاة اه كما
 في الشملاني قال ابن عبد البر
 لم يأت من النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فيه خلاف وهو قول
 الجمهور من الصحابة والتابعين
 وهو الذي ذكره مالك في الموطأ
 ولم يأت ابن المنذر وغيره عن مالك
 غيره وروى ابن القاسم عن مالك
 الا رسالته ان الله اكملها
 وعنه التفرقة بين الزينة
 والاذلة ومنهم من كرم الاسماء
 ونزل ابن الحارث ان ذلك
 حديث عن مالك مع قد القصد
 الرأفة اه وعن الحنفية يضع
 يديه تحت منة اشارته الى ستر
 العورة بزيدي الله تعالى وكان
 الاصل ان يقول يستره فوضع
 المظهر موضع المستر (من
 ان من مال يستر الله عنه ان
 الذي صلى الله عليه وآله وسلم)

رواية مفيدة عن ابراهيم قوله ابن حذلم يرفع المصحة واللام من مائة مائة كنة والحديث
 يدل على ان مجود التلاوة لا يشرع في السماع الا اذا وجد القارئ قال ابن بطال اجماعا على
 ان القارئ اذا وجد لم يستمع ان يصيح وقد اختلف العلماء في اشتراط السماع لا يلهي
 السجدة والى اشتراط ذلك ذهب المتأخرون بوجوه مختلفة والثاني واحدا به لكن الثاني
 شرطه في الاشتقاق والباقي لم يشرعوا بذلك وقال الشافعي في البور بطلان ذلك على
 الامم كما ذكره في المسقع وقد روى البخاري عن عثمان بن عفان وعمران بن حصين
 وسلمان الشاربي ان السجود انما يشرع ان يستمع وكذلك روى البيهقي وابن أبي شيبة
 عن ابن عباس (وهو زيد بن ثابت قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم في السجود فلم
 يصعد يداي وانه يقرأ في السجدة وقال لم يصعد يداي في السجدة من السجدة
 احتج به من قال ان المصلي لا يشرع فيه سجود التلاوة وهم المالكية والشافعي في أحد
 قوليه كما تقدم واحتج به ايضا من خص سورة البقرة بالسجود وهو ابو ثور واحتج
 عن ذلك بآية تركه صلى الله عليه وسلم في السجود في هذه الصلاة لا يدل على تركه مطلقا
 لاحتمال ان يكون السبب في انك اذا التلوا ما يكونه كتاب بالوضوء او يكون الوقت
 كان وقت كراهة او يكون القارئ لم يصعد يداي ان التلوا لبيان الجواز قال في الفتح وهذا
 أرجح لاحتمال ان يجرم الشافعي وقد تقدم حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يصعد باليمنى ويصعد يده اليسرى واليسرى واليسرى وروى البخاري
 والدارقطني عن أبي هريرة انه قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصعد يده
 ويصعد يده قال في الفتح ورجاله ثقات وروى ابن مردويه في مسنده ان ابا
 هريرة انه وجد في خانة الخيم فله عن ذلك فقال انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يصعد يداي وقد تقدم ان ابا هريرة انما سلم خمسة سبع من الهجرة واستدل المصنف رحمه
 الله بحديث الباب على عدم وجوب السجود فقال ما نقله وهو وجه في ان السجود لا يجب
 اه واستدل من قال بالوجوب بالاراضي الواردة في القرآن كآية نازلة السجود وخاتمة الخيم
 بسورة اقرأ ولا يخفى ان هذا الدليل اخص من الدعوى وايضا الدليل بالوجوب وهو ان
 حذيفة لا يقول بوجوب السجود في آية السجود انما هو في دعواه انما هو في دعواه ان
 يكون او يصحبه

هـ باب السجود على التلوة وان له لا يجب تعالى هـ
 عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ آيات الفتح سجدة فشهد الناس كلامه ثم

وأما بكونه رضي الله عنه (انوا يفتنون الصلاة) اذ قرأتم اهل الدلالة على دعاء الافتتاح بالحمد لله الراب
 رب العالمين) نعم الدال على السجدة لا يقال انه صريح في الدلالة على تركه لانه لا يرد الا في الافتتاح بالحمد لله فلا
 تعرض لكون الآية لا تمنع الا ولا ولا لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم وهو قول في جماعه فيصنع امير ارم
 بهار بؤيده رواية النساء وابن حبان في مسنده فوايحه وروى بسم الله الرحمن الرحيم فقل القرارة محمول على نفي السماع والى

السمع على نفي الجهر ويؤيده رواية ابن خزيمة كانوا يسمون بسم الله الرحمن الرحيم وقد قامت الأدلة والبراهين للشافعي على
اثباتهم ومن ذلك حديث أم سلمة المروي في البيهقي وصححه ابن خزيمة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ بسم الله الرحمن
الرحيم في أول الفاتحة في الصلاة وعدها آية وفي سنن البيهقي عن علي وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم أن الفاتحة هي السبع
الثنائية وهي سبع آيات وإن البسملة هي السابعة وعن أبي هريرة مرفوعة ٢٥١ إذا قرأتم الحمد لله فاقروا بسم الله الرحمن

الرحيم أنها أم القرآن وأم
الكتاب والسبع الثنائية وبسم
الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها
قال الدارقطني رجال أسنده كلهم
ثقات وأحاديث الجهر بها كثيرة
عن جماعة من الصحابة نحو
العشرين جميعا كما في مسند
البيهقي وعلي بن أبي طالب وابن
عباس وأبي هريرة وأم سلمة
ماتى القسطلاني وقد استوفى
صاحب المنتقى أكثر ألفاظ
حديث الباب وأطال الشوكاني
في شرحه بذكر الأدلة والمذاهب
ثم قال إن الأسماء أجمعت أنه
لا يكثر من أذانها ولا من نداءها
لاختلاف العلماء فيها بخلاف
ما لو نفي حرفا فجعلها عليه أو أثبت
مالم يقل به أحد فأنه يكثر
بالاجماع ثم قال فلهذا الأحاديث
فيها أقوى والأشبه وقد
عارضتها الأحاديث الدالة على
تلك البسملة وقد جعلت روايات
حديث أنس على ترك الجهر
لا ترك البسملة مطلقا لما في تلك
الرواية باق فكلوا لا يجهرون

ببسم الله الرحمن الرحيم وكذلك
جاءت رواية عبد الله بن المغفل
جاءها ما أطلقته أحد حديث نفي
قراءة البسملة على تلك الرواية المقتضية نفي الجهر فقط وإذا كان محصلا أحاديث نفي البسملة هو نفي الجهر بها فحق وجد
رواية فيها اثبات الجهر قد تمت على نفيه قال الحافظ لا يجرد تقديم رواية المثبت على النافي لأن اتساعه وجد أن يصحبه النفي
على الله عليه وآله وسلم مدة عشر سنين في صحبه أبي بكر وعمر وعثمان وخمس وعشرين سنة فلا يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة
بل يكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كانه بعد دعاءه ثم نذر كونه الجزم بالافتتاح بالحمد لله جهرار لم يستعصم

الراكب والساجد في الأرض حتى إن الراكب ليسجد على يده واه أبو داود الحديث
في أسناده مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وقد ضعفه غيره واحد من الأئمة قوله
والساجد في الأرض أي ومنهم الساجد في الأرض قوله ليسجد على يده في جوارحه
الراكب على يده في سجود التلاوة وعويذ على جوارحه في التلاوة لمن كان راكبا
من دون نزول لأن المطوعات على الراحة جائزة كما تقدم وهذا منها (وعن عمر أنه قرأ على
المنبر يوم الجمعة سورة النحل حتى جاء السجدة فنزل وسجد وسجد الناس حتى إذا كانت
الجمعة القابلة قرأها حتى إذا جاء السجدة قال أيها الناس عالم نؤمن بالسجود فمن سجد
فقد أصاب ومن لم يسجد فلا ثم عليه رواه البخاري وفيه ما إن الله لم يقرض علينا
السجود إلا أن نشاء الأثر أخرجه أيضا مالك في الموطأ والبيهقي وأبو نعيم في مستدرجه
وابن أبي شيبة وقد استدل به القائلون بعدم الوجوب وأجاب الخنفية على قاعدتهم في
المشقة بين النرض والواجب بأن نفي النرض لا يستلزم نفي الوجوب قال في التفتيح
وتعقب بأنه اصطلاح أهم حادث وما كان العناية به يفرقون بينهما ويغني عن هذا قوله
ومن لم يسجد فلا ثم عليه وتعقب أيضا بقوله إلا أن نشاء فأنه يدل على أن المراد مخير في
السجود فلا يكون واجبا أو أجاب من أوجبه بأن الله في إلا أن نشاء قرأتم فوجب قال
الحافظ ولا يخفى بعده ويرد أيضا قوله فلا ثم عليه فإن اتقاء الأثم عن ترك الفعل
مختارا يدل على عدم وجوبه واستدل بهذا الاستثناء على وجوب اتتمام السجود على من
شرع فيه لأن الظاهر أنه استثناء من قوله لم يقرض وأجيب بأنه استثناء منقطع عنه
لكن ذلك موصوف كقول أبي شعبة المربد يدل قوله ومن لم يسجد فلا ثم عليه لا يقال
الاستدلال بقوله عمر على عدم الوجوب لا يكون مثبتا للمطلوب لأنه قول صريح ولا حاجة
فيه لأنه يقال أولا إن القائل بالوجوب وهم الخنفية يقولون بجملة أقوال العناية وثانيا
أن تصريح بعدم الفرضية وعدم الأثم على التارك في مثل هذا الجمع من دون صدور
أنه كاردل على إجماع العناية على ذلك والأثر أيضا يدل على جواز قراءة القرآن في
الخطبة وجواز نزول الخطيب عن المنبر وسجوده إذا لم يتمكن من السجود فوق المنبر
ومن ماله أنه يقرأ في خطبته ولا يسجد وهذا الأثر وارده عليه

باب التكبير للسجود وما يقول فيه

عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأ علينا القرآن فإذا هم بالسجدة كبر

قراءة البسملة على تلك الرواية المقتضية نفي الجهر فقط وإذا كان محصلا أحاديث نفي البسملة هو نفي الجهر بها فحق وجد
رواية فيها اثبات الجهر قد تمت على نفيه قال الحافظ لا يجرد تقديم رواية المثبت على النافي لأن اتساعه وجد أن يصحبه النفي
على الله عليه وآله وسلم مدة عشر سنين في صحبه أبي بكر وعمر وعثمان وخمس وعشرين سنة فلا يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة
بل يكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كانه بعد دعاءه ثم نذر كونه الجزم بالافتتاح بالحمد لله جهرار لم يستعصم

الجمهور البسالة فتعين الاستدلال بثبوت من أثبت الجمهور أنه ثم ذكرنا في قول الحافظ من علم استصحابه أنس لذلك ثم قال ولكنه لا ينبغي ذلك إن هذه الأحاديث التي استدل بها القائلون بالجمهور منها ما لا يدل على المطلوب وهو ما كان فيه ذكر الآية من الاستدلال أو ذكر الآية الأخرى بقرائتها من دون تقديمها بالجمهور في الصلاة لأنه لا علاقة بينه وبين المطلوب وهو الجمهور في الصلاة وكذا ما كان مقيداً ٣٥٣ بالجمهور بل يدون ذكر الصلاة لأنه لا نزاع في الجمهور فيها خارج الصلاة قال

وخرج بتبعية الأقوال التي فيها
 التخصيص في البلهر والاسرار
 وبوزار الامر من المشوذة من
 هذه الأدلة وأما الدلائل المتينة
 للثباتية البسطة والثابتين
 انظر آياتهم انهم هذه المسئلة ما يولة
 الذليل وقد افردوا بها جملة من
 اكابر العلماء بتبعية انفسهم بتفلة
 ومن انهم ما وقع من التبعه من في
 أيام الطلب مشتهرة على انهم ونظر
 أجبتهم ان - والرد وأجاب
 عنه جماعة من علماء عصر
 وأكثروا في المقام الاستدلال في
 مستند وأوردوا مستندون ليس يخفى
 من البلهر ذكره بتفاح في المسئلة
 بينه الان بالاجماع انهم وان
 تعظيم جماعة من العلماء انهم هذه
 المسئلة والخلاف فيه او انه بدائع
 بعضهم - حتى علماء من مسائل
 الاعتقاد (عن أبي هريرة
 رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم) والاروسم
 بسكت) بلخ أوله من المسكوت
 وسكن الازم من انهم أوله من
 المسكوت قال البلهر في يقال
 انهم الرجل ثم سكبت بغير ألف
 فاذا انقطع كلامه فلم يكلم ذات
 اسكت ابن التكمه وسكن التكمه

استأنف (بكر الله - زبور) انما هو من المصادر الثلاثة انما هي من الله تعالى انما هي من الله تعالى انما هي من الله تعالى في
يقضي بعد كلام مع تصدير المدة في قوله لا بد من ان الله اراد السكوت عن الجهر لا عن مطاق القول او السكوت عن
القرائة عن الذكر (فذلك بابي ونهي) أي انه قد مضى أو قد مضى (ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وفيه سكوتك (بين التكليم
والقرائة ما تزل) فيه (قال صلى الله عليه وآله وسلم) (قول) فيه (اللهم يا ربني خطي ما بي فابعث) أي كتب بعد ذلك (يا ربني)

المشرق والمغرب) هذا من الجازلان حقيقة المباشرة انما هي في الزمان والمكان أي انما حصل من خطايي وعمل يبي وأن
ما يخاف من وقوعه حتى لا يتيق لها في اقتراب الكلية وهذا الدعاء مذكور من صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل المباشرة في
الظهار العبودية وقيل انه على سبيل التعليم لامته وعورض بكونه لو أراد ذلك لظهر به وأجيب بورود الامر بذلك في حديث
سيرة عند البرار وأعاد لفظين هنال لم يقل وبين المغرب لان العطف على الضمير ٣٥٣ الخفوض بعد ادعاء العامل بخلاف

الظاهر كذا قوله الكرمانى لكن
يرد عليه قوله بين التكبير وبين
القرآن (اللهم تقبلى من الخطايا كما
تقبلى الذنوب الايض من الناس)
أي الوضوء وهذا مجاز عن إزالة
الذنوب ومحو أثرها وشبه بالذنوب
الايض لان الناس فيه أظهر
من غيره من الألوان (اللهم اغسل
خطايي بالماء الطيب والبر) وذكر
الاخيرين بعد الأول لئلا يكيدوا
لانهم ما أن لم تقسم ما لا يدى ولم
يعتقوا الاستعمال قاله الخطابي
وقال ابن دقيق العيد عير بذلك
عن غاية المحر فان الذنوب التي
يتكرر عليها ثلاثمائة مرة
ويصعب كون في غاية القسام ويحتمل
أن يكون المراد أن كل واحد
من هذه الاشياء مجاز عن صفة
يقع بها الخوف وكأنه كقول تعالى
واعف عني واغفر لناسي وارحمني
وأشار الطبري الى هذا بضمها فقال
يمكن أن يقال المطلوب من ذكر
النيل والبرد بعد الماشي قول أنواع
الرحمة والمغفرة بعد الماشي لاطفاء
حرارة عذاب النار التي هي في
غاية الحرارة ومنه قولهم برز الله
مضجهم أي رجسهم وقام عذاب
النار انتهى وقال الكرمانى

في سجود التلاوة بما اشتمل عليه * (قائمه) ليس في أحاديث سجود التلاوة ما يدل
على اعتبار أن يكون الساجد متوضعا قد كن يسجد معه صلى الله عليه وسلم من حضر
تلاوته ولم يقل انه أمر أحداهم بالوضوء بعد أن يكونوا جميعا متوضعين وأيضا
قد كان يسجد معه المشركون كما تقدم وهم لا يصبغ وضوءهم وقد روى البخارى
عن ابن عمر انه كان يسجد على غير وضوء وكذلك روى عنه ابن أبي شيبه وأما ما رواه البيهقي
عنه بإسناد قال في الفتح صحيح أنه قال لا يسجد الرجل الا وهو طاهر فيجمع بينهما ما قال
المسافر من سجدة على الطهارة الكبرى أو على حالة الاختيار الأول على الضرورة
وهكذا البس في الأحاديث ما يدل على اعتبار طهارة الساجد والمكان وأما سيرة العودة
والاستقبال مع الامكان فقول انه معتبرا اتفاقا قال في الفتح لم يوافق ابن عمر أحد على
جواز السجود بلا وضوء الا الشيعي أخرجه ابن أبي شيبه عنه بسند صحيح وأخرج أيضا
عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرأ السجدة ثم يسجد وهو على غير وضوء الى غير القبلة
وهو عتيق بن مولى ابيه ومن الموافقين لابن عمر من أهل البيت أو طالب والمنصور بالله
* (قائمه أخرى) روى عن بعض الصحابة انه يكره سجود التلاوة في الاوقات المكروهة
والظاهر عدم الكراهة لان السجود المذكور ليس بصلاة والاحاديث الواردة بالنهي
مختصة بالصلاة

باب سجدة التلاوة (كر)

(عن أبي بكره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه أمر يسره أو بشر به خر ساجدا
شكر الله تعالى ورواه النسائي وألفه أحمد انه شهد النبي صلى الله عليه وسلم أتاه
بشيرة يسيرة فطفر سجدة على عدوهم ورأسه في حجر عائشة فقام فخر ساجدا فأطال
السجود ثم رفع رأسه فتوجه نحو صدفته فدخل فاستقبل القبلة وهن عبد الرحمن بن
عوف قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم فتوجه نحو صدفته فدخل فاستقبل القبلة
فخر ساجدا فأطال السجود ثم رفع رأسه وقال ان جبرئيل أتاني فبشرني فقال ان الله
عز وجل يشول المؤمنين صلى عليهم صلوات عليه ومن سلم عليه صلوات عليه فسيجد لله
شكرارواه أحمد) حديث أبي بكره قال الترمذى هو حسن غريب وفي اسناده بكار
ابن عبد العزيز بن أبي بكره عن أبيه عن جده وهو ضعيف عند العقيل وغيره
وقال ابن معين انه صالح الحديث وحديث عبد الرحمن بن عوف أخرجه أيضا البرار

٤٥ قيل في يحتمل أن يكون في الدعوات الثلاثة إشارة الى الازمنة الثلاثة فالسجدة المستقبلة والتقنية للعالم
والفعل لما مضى انتهى وكان تقويم المستقبل للاهتتام برفع ما ياتي قبل وقوع ما حصل واستدلال بالحديث على مشروعية دعاء
الافتتاح بين التكبير بالقرض أو النقل والقرآن خلافا لما مشهور عن مالك وروى فيه أيضا حديث عن علي عند مسلم وجهت
وجهه الى الذي ظهر السجرات والارض خنيقا وما آمن المشرقين ان صلاحني ونسبحي ونحمي ونعالي لله رب العالمين لا نلهم ياله

وبذلك خرجت وأمن المدينين وأدين سيان وحملوا إلى أيدى قضاة القلعة وأخرجوه إلى الشافعي وأمر بنسبته وفيه هما بالغة إذا
على المكتوبة وأعاد الشافعي في الأمر في القمعي وجميع ابن حبان من حديث أبي سعيد الافتتاح بسجل ذلك الأمر وجمعه ذلك
وتبارك الله وتعالى جسد له ولأهله في ذلك ونقل الساجي عن الشافعي استغناء الجوع بين التوجيه والتسليم وهو اختيار ابن
خزيمة وجماعة من الشافعية ويسن ٣٥١ الأسرار في السرقة والخربة وحديث أبي هريرة وأصح ما ورد في ذلك

وابن أبي عمير في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم له حديث في الصدقة والحاكم
 وفي الباب عن أنس عن ابن مسعود بنحو حديث أبي بكر في هذه هذه وفي اضطراب
 وعن جابر عن ابن مسعود في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا في الشام
 نظرا جادا ثم قال أما لله العافية والعافية فيهم النون والسين المصنفين
 في تصدير الصدقة في الحركة الشائنة الخلق قاله ابن الأثير وذكر حديث جابر الشافعي
 في الخبر ولين ذكره أسداده وكذا مع الحاكم في السنة والرواية في حديثه على حديث
 أبي بكر وأسداده الدارقطني والبيهقي من حديث جابر الشافعي عن أبي جعفر محمد بن علي
 عن سائر زاداتهم الرجل زعيم وهو في مصنف أبي شيعة من هذا الوجه
 وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص وابن أبي عمير في الباب عن جابر وابن عمر وأنس
 وغيرهم أبي جعفر اه قال المذري وقد جردت هذه الشكوك من حديث البراء
 بأية الحديث ومن حديث أبي بن كعب لا وغير ذلك اه قوله حديثه في فتح الصادق والعدل
 الماهاتين والبر والصدقة من أسماء الأيمان ترفع وفي النهاية في اللغة كتاب إذا
 مصنف ما نزل من القرآن قال المصنف في نسخة من نسخة علي بن أبي حمزة في نسخة
 مصنف الجليل وهو ما قبله من جانبه وأما الحديث في البحر اه وهذه الأحاديث
 تدل على مشروعية جهود الشكرو في ذلك ذهب المتروك وأحمد الشافعي وقال مالك
 وهو ممنوع عن أبي حنيفة أنه يكره الذكر ثم رتبته صلى الله عليه وسلم مع تواضعهم عليه
 صلى الله عليه وسلم وذكر رواية عن أبي حنيفة أنه يباح لأحد من مؤثر والكارور وجهود
 الشكر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم ين مثله عن ابن عباس مع وروده عنه صلى الله عليه
 وسلم من هذه الطرق التي ذكرها المصنف وذكرها من العرب وبما يؤيد ثبت جهود
 الشكر في صلى الله عليه وسلم في الحديث المتقدم في نسخة من هي لا شكروا ولا دونه
 وأيس في أساليب الباب ما يدل على اشتراط الوضوء في الصلاة والباب والما كان إلى ذلك
 ذهب الإمام عبي وأبو طابة وذهب أبو العباس والمؤيد بالله والنفخي وبعض أصحاب
 الشافعي إلى أنه يشترط في جهود الشكر وضوء الصلاة وأيس في أساليب الباب أيضا
 ما يدل على التكرير جهود الشكر وفي البحر أنه يكره قال الإمام عبي ولا يشكر
 في الصلاة واحدا الذين من يؤاها قال أبو طابة ومقتبل الصلاة (وعنه)
 ابن أبي وقاص قال من جاهد مع النبي صلى الله عليه وسلم ولا وسئل من يستحق ثوابه
 الما فتاويه من عزه روى عن محمد بن عبد الله في عالمه اه ثم نسخ ما جده في كتابه

واحدة دليلة على جواز الدعاء في
 الصلاة بما ليس في القرآن شلافا
 العينية وفيه ما كان العينية
 عليه من الهاتفة على تبس
 أسوال الذي صلى الله عليه وآله
 وسلم في ركعة فكانه وأمره
 وألانه حتى حفظ الله بهم الدين
 واحدة دليلة على الشافعية
 على أن المني والبريد يطهران
 وأمره وابن عبد السلام قال
 الماظر وأمره واحدة دلالة
 بعض الشافعية على شفاضة الماء
 المستعمل (عن ابن أبي عمير)
 أبي بكر رضي الله عنه إحدى
 السكون وقد تقدم وفي هذه
 الرواية قالت أي أمه (قال
 قد كنت) أي قرنت معنى الجنة
 حتى لا يجزأت من البراءة
 وإنما قال ذلك لأن لم يكن جازونا
 لمن هذا الله بأشده (عليها) أي
 على الجنة (بأية) كم توافق من
 طاعتها) بكر القاف في ما أي
 به مقود من عتاقه دعاء وأمر
 لكل ما به أفت قال أبي ركن
 الحديثين يروونه بفتح الصاد
 هو بالكسر (كنت) من المار
 حتى قالت أي رب أو أظاهرها
 إنما لا تدرى من الاستفهام

والأكر يدوا ما زاد المرأة قال نافع بن عمر (حسبنا) أي أباي ما يمكنه فالتدبير (بفتح الدال) وكسر الميم أي ثم
 امرأة فانت رجلا (هـ) المرأة (قالوا) جسمنا حتى ماتت جوعا لا طعم لها أي لا طعمت الهرة ولا أصبلي لأي
 لا طعمت الباندير الرابع للمرأة ولا لمراسمها ولا بن عسا كروا هي أوسانها أو أسل من خشيش بالجمجمة بوزن فم على أي حشران
 الأرض (أو خشيش الأرض) عند هذا على الشك وإن ذكر الخطأ في رواية خشيش وشبهه أيعظمهم أيهم أوله على التصغير

من لفظ خشاش فعل هذا الا انكار وروى بالمهمله قال عياض هو تصغير وفي الحديث ان تعذيب الحب والنات غير جائز وان ظلم منهم ايسر على ظلمه يوم القيامة قال الصكر مالى بوجه المناسبة ان دعاء الافتتاح مستلزم اتعاقب ايام الحديث الكسوف فيه تطويل واحسن منه ما قال ابن رشد يحتمل ان تكون المناسبة في قوله حتى قلت اى رب وانما معهم لانه ان لم يكن فيه دعاء فغيبه مناجاة واستعطاف فيجمع مع الذى قبله ٣٥٥ وفيه جواز دعاء الله ومناجاة بكل ما نبيه

خسوع ولا يخصص بما ورد في القرآن خلافا للغة وفي رواية هذا الحديث الاربعة ما بين بصري وبني وفيه تنبيه عن مصابغة والتحديث بالجمع والازداد والاشجار والعنفة والقول واخرجه البزارى ايضا في الشرب والنباتى وابن ماجه في الصلاة (عن خباب) بفتح الخاء وثبتته الباء ابن الارت (رضي الله عنه قال له) القتال ابومعمر بفتح الميم عبد الله بن مسعود الازدى (اكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فى صلاة (الظهر) صلاة (المصر) أى غير المكتوبة اذا شئت فقرأتم (قال نعم قيل لهم كنتم تعرفون ذلك) اى قراءته (قال) خباب باضطراب لحيته (أى يخبر بكنها وبستهناد منه ما ترجم له وهو رافع البصر الى الامام ويدل لاما لكمة حيث قالوا ينظر الى الامام وليس عليه أن ينظر الى موضع سجوده قاله ابن بطال ومذهب الشافعية والحنفية يسن ادامة النظر الى موضع سجوده لانه اقرب الى التسويع وورد في ذلك حديث

ثم قام فرفع يديه ساعة ثم سجد انهله ثلاثا قال اى سالت ربي وشعنت لاسحق فاعطاني ثلث امتى فخرت ساجدا لشكر الربى ثم رفعت رأسى فسالته ربي لاسحق فاعطاني ثلث امتى فخرت ساجدا لشكر الربى ثم رفعت رأسى فسالته ربي لاسحق فاعطاني الثلث اذ فخرت ساجدا للربى ورواه ابوداود وصححه ابوبكر حين جاءه قتل مسيلة ورواه سعيد ابن منصور وصححه علي حين وجد هذا الحديث في الطوارىخ ورواه احمد في مسنده وصححه كعب بن مالك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لما بشر بتوبة الله عليه وقصته متفق عليها الحديث قال المنزلى في اسناده موسى بن يعقوب الرمى وفيه مقال ١٥ واخرج ابوداود عن ابي موسى الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ائمتى هذه امة مرسومة ليس عليهم اعداب في الاخرة عذابهم في الدنيا الفتن والازلال والقتل وفي اسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود تكلم فيه غير واحد وقال العقيلي تغير في اخر عمره في حديثه اضطراب وقال ابن حبان البسقي اختلط حديثه فلم يتميز فاستحق التبرؤ وقد استشهد به عبد الرحمن المذكور البخارى قوله من عزوراه بفتح العين المهمله وسكون الزاى وفتح الواو بالمدينة بالحقنة عليها الطريق من المدينة وبفتح الخاء اعزور قال في التاموس وعزورته بالحقنة عليها الطريق قوله قتل مسيلة هو الكذاب وقصته معروفة قوله ذا المدينة هو رجل من الطوارىخ الذين قتلهم على عليه السلام يوم النهروان ويقال له الخندق وكان في يده مثل ثدى المرأة على رأسه حلقة مثل حلقة النسي عليه شعرات مثل سباله السور وقصته مشهورة ذكرها مسلم في صحيحه وابوداود وغيرهما اقول وقصته متفق عليها وهي مطروقة في الصحيحين وغيرهما وحاصلها انه تخلف عن غزوة تبوك بالاعذار واعترف بذلك بنى بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقدر بالاعذار المكتوبة كما فعل ذلك المخلفون من المنافقين فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس عن تسليمه وامره بمقارفة زوجته حتى ضاقت عليه وعلى صاحبته الذين اعترفوا كما اعترف الارض بما رحبت كما وصف الله ذلك في ثم بعد خمسين ليلة تاب الله عليهم فلما بشر بذلك سجد شكر الله تعالى والحديث يدل على مشروعية سجود الشكر وكذلك الاستمرار المذكور وقدم الخلاف في ذلك

• (ابوب مسعود السمو) •

• (باب ما جاء في من سلم من نقصان) •

هرسل عند سعيد بن منصور من هرسل محمد بن سيرين وزجالة ثقات واخرجه البيهقي موصولا وقال المرسل هو المخفض وفيه ان ذلك سبب نزول قوله تعالى الذين هم في صلاتهم خاشعون ويمكن ان يفرق بين الامام والمأموم فيستحب الامام النظر الى موضع السجود وكذلك المأموم الا حيث يحتاج الى مراقبة امامه وأما المنفرد فحكمه حكم الامام ورجال هذا الحديث ما بين بصري وكوفي وفيه الحديث في العنجهي القول واخرجه البزارى ايضا في الصلاة وكذا ابوداود والنسائي وابن ماجه

(عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال صلى الله عليه وسلم احدى صلاتي
الغشى فصل ركعتين ثم لم تقام الى الثانية معزوفة الى المسجد فاستكلم عليا كانه غضبان
ورفع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خضده الايمن على ظهر كعبه
اليسرى وسرحت ايسر عاتق من ابواب المسجد فقالوا فصررت الصلاة في اليوم اوبكر
وعرفها بان يكادها وفي اليوم رجس قال لذنوبه دين فقال يا رسول الله انما
قصرت الصلاة فقال لم انس ولم تقصر فقال اكبا قول ذوالدين فلو انتم فتمت فصلي
ما تركتم ثم سلم ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر ثم كبر وسجد مثل سجوده
أو أطول ثم رفع رأسه وكبر ثم سلم قال أنشدني ابن عمر بن عبد الله قال ثم سلم
ثم تقوى عليه راسي سلم ثم وضع اليد على اليد ولا التفتت وفي رواية قال بينما أنا أصلي
صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الطهور لم يس ركعتين فقام رجس من بين يميني
فقال يا رسول الله انصرت الصلاة ثم انصرت وساق الحديث رواه أحمد بن حنبل ومسلم
وقال علي ان النصة كانت بحضوره بعد سلامه وفي رواية فتقوى عليه المساق لم انس
لم تقصر قال بل قد نسيت وهذه ايدل على ان ذوالدين تكلم بعد سلامه علم عدم التسخ
كلاما ليس بجواب وقال قال الحافظ في التلخيص لهذا الحديث طرق كثيرة في هذا
قد جمع جميع طرقه الحافظ صلاح الدين العلائي وتكلم عليه كلاما شائبا انتهى
في الباب عن ابن عمر عند أبي داود وابن ماجه وعن ذى الدين عند عبد الله بن أحمد
وربما ان المسند والبيهقي وعن ابن عباس عند الزاوي مسنده والطبراني وعن عبد الله
بن مسعود عند ابن أبي شيبة في الاوسط وعن معاوية بن حديج عند أبي داود والنسائي وعن
ابي العريان عند الطبراني في الكبير قال ابن عبد البر الفقيه وقد قيل ان ابا العريان
لهذا وهو أبو هريرة وقال النووي في الخلاصة ان ذوالدين يكنى ابا العريان قال
هر في كلامه ولا نفي صحيح وأبو العريان صاحب آخر لا يعرف اسمه ذكرنا الطبراني في
الكبرى وكذلك ورده أبو موسى المديني في كتابه على ابن مسعود في الصحابة قول صلى الله
عليه وآله ان ابا هريرة حضر القصة وسئل الطبراني في الجواز فقال ان المراد به صلى الله
عليه وآله في ذلك قول الزبير ان صاحب النصة استشهد بدينه لانه يفتي ان القصة وقعت
بدينه وهي قبل اسلام أبي هريرة انتم خمس سنين لكن اتفق عدة الحديث كما نقله

[illegible]

بعض الأهر أي يكون من منكم الائتم عن رفع البصر أو تخطت الأبصار عند الرفع من الله وهو منكم قوله تعالى فتأتونهم
أو يسألون أي يكون أحد الأهرين وفيه الهى الوكيل والوعيد الشديد وحواله على الكراهة دون الحرمة للإجماع على عدمها
وأما في غير الصلاة فدعا وهو مجزؤ لا أكثر لأن السها قبله الداعين كالكعبة قبله المصليين وكهسه آخرون قال في الفتح
واسلم من حديث جابر بن سمرة ولا ترجع إليهم يعني إصاارهم واختلف ٢٥٧ في المراء بذلك فعيل وعيد وعلى هذا

قاله في المذكور حرام وإفراط
ابن حزم فقال تبطل الصلاة اه
ورواه هذا الحديث كاهم
بصر يوفيه التهديث بالجمع
والافراد والقول وأخرجه أبو
داود والنسائي وابن ماجه في
الصلاة (عن عائشة رضي الله
عنها قالت سألت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم عن الائتات)
بالرأس يعني وشمالا في الصلاة
فقال هو اختلاص أي اختطاف
بسرعة (يختلسه الشيطان)
فيه الخس على احضار المصلي قلبه
لمناجاة ربه ولما كان الائتات
فيه ذهب الخسوع استهين
لذهابه اختلاص الشيطان
تصوير القبح تلك الله له بالختل
لأن المصلي مستغرق في مناجاة
ربه والله مقبل عليه والشيطان
مرصده ينتظر فوات ذلك فإذا
التفت المصلي أعين الشيطان
الفرصة فيختلسه سائمه قاله
الطبري في شرح المشكاة وقال
ابن بركة أضيف إلى الشيطان
لأن فيه انقطاعا من الملاحظة
التوجه إلى الحق سبحانه (من
صلا العابد) وفي الحديث دلالة
على الكراهة وهو إجماع لكن

ابن عبد البر وغيره على أن الزهري وهم في ذلك وسببه أنه جعل القصة الذي الشمالين
وذو الشمالين هو الذي قتل يندر وهو خراعى واقعه غير بن عبد عمرو بن نضالة وأما
ذو اليمين فتأخر بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم عنه وحديثهم في الحديث بعده وث
النبي صلى الله عليه وسلم كما أخرج ذلك الطبراني وإسماه انظر باق كتابه أتى وقد جوز بعض
الائمة أن تكون القصة وقعت لسلك من ذي الشمالين وذو اليمين وإن أبا هريرة
روى الحديثين فإرسا أحدهما وهو قصة ذي الشمالين وشاهد الآخر وهو قصة
ذو اليمين قال في الفتح وهذا محقق في طريق الجمع وقبل يعمل على أن ذي الشمالين كان
يقال له أيضا ذو اليمين وبالعكس فكان ذلك سبب الائتات يدفع الجواز الذي ارتكبه
الطحاوي الرواية الأخرى التي ذكرها المصنف باللفظ بينما أنا على مع النبي صلى الله عليه
وسلم قال الخائض في الفتح وقد اتفق معظم أهل الحديث من المصنفين وغيرهم على أن
ذو الشمالين غير ذي اليمين وأن على ذلك الثاني في اختلاف الحديث قوله إحدى
صلاتي العشى قال الزهري هو بفتح العين المهملة وكسر الشين المجهدة وتشديد الياء
قال قال الأزهري العشى عند العرب ما بين زوال الشمس وغروبها ويدين ذلك ما وقع
عند البخاري من حديث أبي هريرة قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر
وفي رواية قال محمد بن أبي سيرين وأكثر طئي أنهما العصر وفي مسلم العصر من غير شك
وفي رواية الظهر كذلك كذا المصنف وفي رواية أيضا إحدى صلاتي العشى
أما الظهر وأما العصر قال في الفتح والظاهر أن الاختلاف فيه من الرواة وأبعد من قال
بعمل على أن القصة وقعت مرتين بل روى النسائي من طريق ابن عوف عن ابن سيرين
أن الشك فيه من أبي هريرة واقعه صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشى قال أبو
هريرة ولكنني أسيت فالظاهر أن أبا هريرة رواه كثيرا على الشك وكان رجعا غلب على
ظنه أنهما الظهر فجزم به سائر تارة غلب على ظنه أنهما العصر فجزم به سائر أالشك أيضا
في تعيينهما على ابن سيرين وكان سبب ذلك الاهتمام بما في القصة من الأحكام الشرعية
قوله فقام إلى خشبة في المسجد في رواية للبخاري في مقدم المسجد وسلم في قبله المسجد
قوله السمرعان بفتح المهملة ومنهم من يسكن الراء وحكيه باض أن الاصلي ضبطه
بضم ثم أمكان كالمجمع سريع والمراد بهم أول الناس خروجا من المسجد وهم أهل
الحاجات غالبه قوله فبان في رواية للبخاري أنها باد بزيادة الضمير والمهني أنه غلب عليهم
احترامه وتعظيمه عن الاعتراض عليه وأما ذو اليمين فغلب عليه سره على تعلم العلم

الجه وعلى أن المنزلة وقال المتولى يهرم بالضرورة وهو قول أهل الظاهر وروى كراهته صريحا على غير شرطه عدة
أحاديث منها حديث أنس عند الترمذي مرفوعا وقال حسن يابى الأئمة في الصلاة فان الائتات في الصلاة هلكت
فان كان ولا بد في التطوع لاقى التريضة وحديث أبي داود والنسائي عنه وصححه الحاكم لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته
عالم يلتفت فإذا صرف وجهه انصرف عنه وانشج منه له أجدوا ابن خزيمة عن حميد بن عمار في حديث أبي ذر ومن حديث البخاري الأشعري

وسبب كرافته نفس المشووع
 أو تركه لاعتقاده إلى القبلية بعض
 البسرة ولم يشرع بهود السهو
 إلا لفاسات كان شرع لاعتقاده
 فيه لأن السهو لا يؤخذ به
 المكاتب فشرع له البسرة دون
 الهداية فيقتل العبد في بنيه
 ورواه هذا الحديث السنة
 كوفيون الشيخ البخاري في مسرى
 وفيه الحديث والفتنة والقول
 وآخر بسمة المرافة أي عفة
 لأميس البسرة وأيد داود والشافعي
 في العلانية فإن ابن جابر بن عوف
 بعثهم الميم بن جندب قاله مسرى
 السواني الصواب ابن الصواب وهو
 ابن الحثمة بن أبي رافع
 (رضي الله عنه) قال في كتابه
 الكوفة هذا) هو بن أبي رافع
 واسم أبي رافع مالك بن أقيب
 لمساكن أمير أهله سم (اليعرب)
 ابن الخطاب (رضي الله عنه)
 والمراد كتابه عنهم فهو من باب
 إطلاق الكلام على البعض يدل
 لذلك ما في صحيح أبي عوانة من
 رواية زائدة عن عبد الملك بن عبد
 الله بن أبي رافع عن أبي رافع
 عن عبد الله بن مسعود عن أبي رافع
 عن عبد الله بن مسعود عن أبي رافع

قوله يقال له ذواليد بن خالد القرطبي هو كناية عن طوله ما ومن بعض شراح التبيين انه
كان اصغر الديدن في جزم ابن قتيبة انه كان يعمل يديه جميعا وذهب الاكثر الى ان اسم
ذو الديدن انطرباني بكسر الميم وسكون الراء ههنا موحدة وآشبهه كاف اعلم اذا عني
ما وقع في حديث عمران بن حصين الا ترى قال في التقي وهذا موضع من يوجد حديث
ابي هريرة في حديث عمران وهو الرابع في انطربى وان كان ابن خزيمة ومن تبعه يخبروا
الى التعدد والمحال اهم على ذلك الاختلاف الواقع في السباغين في حديث ابي هريرة
ان السلام وقع من اثنين وانه صلى الله عليه وسلم قام الى خشبة في الصلاة فاما الاول فذكره
عمران انه سلم من ثلاث ركعات وانه دخل منزله لما فرغ من الصلاة فاما الاول فذكره
العلاءي ان بعض شيوخه سجد على ان المراد الله سلم في ابتداء الركعة الثالثة واستشهد
واكن طريق الجمع بكسفي غير ساجد في مناجاة و ليس باحد من دعوى تعدد الفضة لانه يلزم
منه كون ذي الديدن في كل مرة استمعهم الذي صلى الله عليه وسلم من ذلك واستمعهم الذي
صلى الله عليه وسلم العباد عن صحبة قوله وانما الثاني ناهل الراوي لما رواه تقدم من مكانه
الى جهة ثالثة فظن انه دخل منزله لكون الخشبة كانت في جهة منزله فان كان كذلك
والاخر رواية ابي هريرة في اربع او اربعة بن عملة على سبيل ما أخرجه الشافعي في ابوابه
وابن ماجه وابن خزيمة وابن جرير وابن الاثير وابن ماجه وابن جرير وابن الاثير وابن ماجه
في زيادات المسند وابو يعقوب بن ابي خزيمة وغيرهم انهم قالوا انهم لم يسمعوا
في زيادات المسند وفي التفسير وهو تفسير اساعده لم يانظ كل ذلك ما يمكن وتأنيده
ما ظاهرا له انما ان الله كل اذا تقدم وعقبه في كان ثانيا الشكل فردا للجمع ومع هذا
ما اذا انا هذا الجواب ذو الديدن بقوله قد كان بعض ذلك كافي في جميع مسلم وفي البخاري
وسلم انه قال في حديثه كذا ذكر المصنف وفيه دليل على جواز دخول المسجدين عليه
صلى الله عليه وسلم في الاستجمام الشرعية وقد نقل عياض والنووي الاجماع على عدم
جواز دخول المسجدين في الاقوال المتباينة وخصا خلافا في حال وقد تقدمت في حال
انما اتفق من جواز ذلك على انه لا يضر عليه بل يتبع في بيان ذلك امامه لا يتقبل او بعده
هكذا وقع في هذا الحديث فانه جواز الزوال هو في مثل ذلك بيان اهل حكم الشرع
اذا وقع منه غيره وامان منع المسجدين عليه صلى الله عليه وسلم تأجيله عن هذا
الحديث باسوية هم ان قوله صلى الله عليه وسلم لم اتس على ظاهره وحقيقته وانه كان
بعد ذلك اجمع عنه ان شريع بالتحريم لكونه أبلغ من التولوي يكفي في رد هذا الخبر

البحر من بلاد رومية والربيع
الاسديان رذكرا في الاوائل منهم الاشعث بن قيس وهذا الرزاق عن معمر بن عبد الملك عن جابر
قال كنت جالسا عند معمر بن النخعة اهل الكوفة يشكون اليه سعد بن ابى رافع بن حقيق قالوا انه لا يتحسن الصلاة (فهو لم يهر)
رضي الله عنه قال في الخلع ثياب من الخطاب اتمر سعد اهل قبائل النهر في سنة اربع مائة ففتح الله العراق على يديه ثم اخطب
الكوفة سنة سبع مائة راسخو عليها امير الى سبعة ايام وحضر بين في قول خليفة بن خياط وهذا الطبري سنة ثمان مائة

فوقع له مع أهل الكوفة ما ذكر (واستعمل عليهم) في الصلاة (عماراً) هو ابن ياسر زاد ابن خليفة وابن مسعود زعم في ذلك المال
وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض ٨٠ وكان تخصيص عمار بالذ كر لوقوع التصريح بالصلاة. وغيرهما مما وقعت فيه
الشكوى (فسيكوا) منه في كل شيء (حتى ذكره الله لا يتحسن بصل) ظاهره ان جهات الشكوى كانت متعددة ومن اقصه
الصلاة وصرح بذلك في رواية أبي عوانة فقال هريرة شكوا في كل شيء ٢٥٩ حتى في الصلاة فأرسل اليه) عرض على الله

عنه فوصل اليه الرسول بخفا الى
عمر (فقال) له يا أبا اسحق (دهي
كنية سعد) ان هؤلاء) أي أهل
الكوفة (يرغون أنك لا تحسن
فصلي حال أبو اسحق امامهم فقالوا
ما قالوا رأينا) أبا والله فاني كنت
أصلي بهم صلاة رسول الله) أي
صلاة مثل صلاته (صلى الله عليه)
وآله (وسلم ما خرم) بكسر الراء
أي أقص (عنه) أي عن صلاته
صلى الله عليه وآله وسلم (أصلي
صلاة العشاء) وفي الرواية
الأخرى صلا في العشي بالمنية
وعينها اما كونهم شكوا فيها
أولاً ثم في وقت الراحة فغيرها
من باب أولى والأول أظهر لانه
بأن مثله في الظهور والعصر لانها
وقت الاشتغال بالآثار والمعامل
(فأركد) يضم الكاف أي أطول
القيام حتى تنقضي القراءة (في)
الركعتين (الأولتين) راحف) يضم
الهمزة أي احذف ليطول
(في) الركعة (الانريين) وليس
المراد حذف أصل القراءة
فمكأنه قال احذف الركود
والركود بدل على القراءة عادة
(قال) عمر رضي الله عنه (ذال)
أي ما تقول (الظن بك) أي هذا

صلى الله عليه وسلم الذي الدين على قوله بل قد نسيت وأصرح من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
وسلم اعلم اننا بشر انسى كما تنسون وهو متفق عليه من حديث ابن مسعود كما سيأتي ومن
أجوبهم ان قوله صلى الله عليه وسلم الى لا أنسى ولكن انسى لامعني يدل على عدم صدور
النسيان منه ونعقب بما قاله الحافظ في الفتح ان هذا الحديث لا أصل له فانه من بلاغات
مالك التي لم يوسد موصولة بعد البحث الشديد وأيضاً هو أحد الأحاديث الأربعة التي
تكمم علمها في الخطأ ومن أجوبهم أيضاً حديث انكاره صلى الله عليه وسلم على من
قال نسيت آية كذا وكذا قال بنسبها لأحدكم ان يقول نسيت آية كذا وكذا ونعقب بأنه
لا يلزم من ذم إضافة نسيان الآية ذم إضافة نسيان كل شيء فان الفرق بينهما واضح جداً
ومن أجوبهم ان قوله لم أنس راجع الى السلام أي سلمت قصداً يا سيدي ما في اعتقادي
اني صليت أربعاً قال الحافظ وهذا جدد وكان ذا الدين فهم العموم فقال بل قد نسيت
والكلام في ذلك محله علم الكلام والاصول وقد عظم عياض في الشفاء بما يشي
فمن اراد البسط فليرجع اليه وهذا كله مبني على انه في الصلوة والنسيان واحد
وأما من فرق بينهما فما قل أن يقول هذه الادلة وان ذلك على انه وقع النسيان منه صلى
الله عليه وسلم فهي لا تستلزم وقوع السهو قوله صلى الله عليه وسلم فيه جواز البناء على الصلاة
التي خرج منها المصلي قبل تمامها فاسبأ الى ذلك ذهب الجهور كما قال العراقي من غير
فرق بين من سلم من ركعتين أو أكثر أو أقل وقال مصنفون انما يفي من سلم من ركعتين
كما في قصة ذي الدين لان ذلك وقع على غير القيام فتمتص على مورد النص وحديث
هران بن حصين الذي يطل ما زعمه من قصر الجواز على ركعتين على أنه يلزمه أن ينهمر
الجواز على إحدى صلاتي العشي ولا فائدة له وذهبت الهاديوية الى انه لا يجوز البناء
على الصلاة التي خرج منها بالتسليمين من غير فرق بين العمود والسهو وأجابوا عن حديث
الباب بان قصة ذي الدين كانت قبل نسخ الكلام اعتماداً منهم على ما سلف عن الزهري
وقد قدمنا انه وهم على انه قد روى البناء عمران بن حصين كما سيأتي واسمه متأخر
ورواه أيضاً معاوية بن خديج كما تقدمت الإشارة الى ذلك واسلامه قبل موت النبي
صلى الله عليه وسلم بشهرين ومع هذا فنصرم الكلام كان بمكة وقد حققنا ذلك في باب
تحرير الكلام وفي حديث الباب دليل على ان كلام الساهي لا يطل الصلاة وكذا كلام
من ظان القيام وقد تقدم الكلام على ذلك في باب تحرير الكلام أيضاً وفيه أيضاً دليل على
ان الادعاء بكثرة التي ليست من جنس الصلاة اذا وقعت مع أو مع ظن القلم

الذي تقول هو الذي كان ظنه زاد مسعود بن عبد الملك وأبي عون معاً قال سعد أن علي الاعراب الصلاة أخرجه مسلم وفيه دلالة
على أن الذين شكوا لم يكونوا من أهل العلم وكانهم ظنوا مشروعية التسوية بين الركعات فأنكروا على سعد التفرقة فيستفاد
منه ذم القول بالرأي الذي لا يستند الى أصل وفيه ان القياس في مقابلة النص فاستدل الاعتبار قال ابن بطال وجه دخول
حديث سعد في هذا الباب انه لما قال أركدوا خفف علم أنه لا يتلوا القراءة في شيء من صلاته وقد قال ابنه مثل صلاة رسول الله

سأل الله عليه وآله وسلم (ألا أتفق لمرسل) ومرعش الله (أعده) أي مع سعد (رجلا) عوف بن مساذ بن خالد الأصبغى
فإن ذكره الطبري (أورجلا إلى الكوفة) بيع رجل فقتل أن يكونوا عوف بن مساذ المذكور وعليه بن عوف السلي وعبد الله
ابن أرقم والشاك من الراوى وهذا يقتضى أنه أعاده إلى الكوفة ليحصل الكشف عنه بضمرة لا ~~بضمرة~~ كوك (بعد من التهمة
أسأل عنه) أي عن سعد (أهل الكوفة) ٣٦٠ كيف حاله بينهم (ولم يدع) أي لم يقل لمرسل (مساجدا) من مساجد

الكرامة (الاسأل عنه) أي عن
 بعده (و) السالكات أهل الكرامة
 (يقتنون عليه معروفًا) أي شيعيًا
 (سني) دخل مسجد أبي عباس
 فبذل كعبته من لابس زاد سيف
 في روايته فقال شيعيون مسافة
 أنشد الله رجلا يعلم بها الحال
 (فقام رجل منهم) وقال له إمامة
 ابن فسادة يكنى أبا هاشم قال
 (أما) أي أما غيري فإني عليه ولما
 شعن (إن) أي حين (لنشدننا)
 أي ما لنا باله (وإن) أي كان
 لا يسير بالمدية (القطعة من
 البياض والبساط) أي قطعة
 لا يخرج منها شيء (أنفي) أي
 الشجاعة التي هي نبل القوة
 الفضيلة وفي رواية جبريل
 لا تار في السيرة (ولا) أي
 تأسوه (أنفي) أي نبل القوة
 كمال القوة الشهوانية (ولا) أي
 في القسوة (أي السجدة) أي
 والفضاء وفي رواية سيف ولا
 يعدل في الرعية فني عنه الكرامة
 التي هي كمال القوة العقلية وفيه
 ساء العدل عنه بالكتابة وهو
 قد حرق الدين (قال) أي ما رآه
 (لأعدون) أي (بثلاث) من
 العوارض (الهم) أي أن يعدل

لا تفسد الصلاة وقد تقدم البحث في ذلك فقولنا ثم كبر وجهه دليل بان حال ان
يهود السجود بعد السلام وقد استتاف أهل العلم في ذلك على غير ما أقوال كذا كذا
العراق في شرح الترمذي الأول ان يهود السجود كاهل بعد السلام وقد ذهب إلى ذلك
بجماعة من الصحابة وهم علي بن أبي طالب ومحمد بن أبي وهاشم وعمر بن ياسر ومحمد بن
ابن مسعود ورواه ابن جرير وابن أبي عمير وابن أبي عمير وابن أبي عمير وابن أبي عمير
عن محمد بن عمار عن أبي بصير عن ابن عباس ومعاوية بن وهب عن ابن أبي عمير
خلاف في ذلك كما أني وروى أيضا عن ابن عباس ومعاوية بن وهب عن ابن أبي عمير
خلاف في ذلك عنهم ومن التابعين أبو سفيان بن عبد الرحمن والحسن البصري والفضلي وعمر
ابن عبد العزيز ومحمد بن الحسن بن أبي بصير والشافعي ومحمد بن عمار وروى الترمذي عنه خلاف
ذلك وهو قول الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وسنن عن الشافعي قوله ورواه الترمذي
عن أهل الكوفة وذهب إليه من أهل البيت الهادي والقاسم وزيد بن علي والمؤيد بالله
واسمعه لو لم يثبت في الباب وسائر الأحاديث التي ذكرها السجود بعد السلام القول
الثاني ان سجود السجود كان قبل السلام وقد ذهب إلى ذلك من الصحابة أبو عبد الله
وروى أيضا عن ابن عباس ومعاوية بن وهب عن ابن أبي عمير عن علي بن عمار في ذلك وفيه قال
الزهري ومحمد بن الحسن بن أبي عمير والشافعي والشافعي في ذلك وفيه قال
ورواه الترمذي عن أبي حنيفة والشافعي ومن أبي حنيفة في ذلك وفيه قال
التي ذكرها السجود في الإسلام وسائر بعضها القول الثالث المتفرقة بين الزيادة
والنقص في سجود زيادة بعد السلام ولأنه من قبله وفي ذلك ذهب مالك وأصحابه والشافعي
وأبو ثور وهو قول الشافعي والشافعي والشافعي والشافعي من أهل البيت قال ابن عبد البر
وبه يصح استعمال الخبرين جميعا قال واستعمال الاختصاص على وجهها أولى من ادعاء
الشيخ ومن جهة الظاهر الفرق بين الزيادة والنقصان في ذلك لأن السجود في النقصان
اصلاح وجب وشأن أن يكون افساحا والجبر بعد الظهور من الصلاة وأما السجود
في الزيادة فافساح وتزجيم للسلطان وذلك يقتضي أن يكون بعد الفراغ قال ابن العربي في المالكية
اسم فليلا وأحمد بن حنبل أنت في ويدل على هذه المتفرقة ما رواه الطبراني من حديث
عائشة في آخر حديثها وفيه قال من ثم انزل التمام فليجهد في السجود وقبل أن يسلم
واذا ما بعد التمام سجدة سجدة في السجود بعد أن يسلم ولكن في ما رواه أحمد بن حنبل
المتن في الحديث وفيه قال هو رواه محمد بن سنان وقال فيه ابن مهزم فلا يلبس به
قد قال فيه من قال بسجدة واحدة في السجود القول الرابع أنه يستعمل كل حديث كان

[illegible]

قال الله العفو والعافية (وعرضه بالعتق) وفي نسخة للعتق اي اجعله عرضة لها وانما ساغ لشعده ان يدعو على أخيه المسلم بمذمة الدعوات لانه ظلمه بالافتراء عليه ومثل هذا الدعاء جازم من حيث كون ذلك يؤدي الى تكايف الظالم وهو شبه كتمى الشهادة المشروعة وان كان حاصله يقتضي قتل الكافر للمسلم وهو محصية ووهن في الدين لكن الغرض من قتل الشهادة ثوابها لانفسها وقد وجد ذلك في دعوات الانبياء عليهم السلام كقول نوح ولا ترد الظالمين الاخذالا ٣٦١ وانما ثلث عليه الدعوة لانه ثلث

في ثلثي الفضائل عنه لاسيما الثلاث التي هي أصول الفضائل كما هي والثلث ثلثها في النفس والمال والدين فسابله ابعثه اقب الناس طول العهود بالمال والعقود بالدين الوقوع في الغنى قال عبد الملك ابن عمر بن كعب بن جابر في روايته (وكان) اي أبو سعيد (بعد) ذلك (انما سئل) عن حال نفسه وفي رواية ابن عيينة اذا قيل له كيف أنت (يقول) أنا (شبح كبير مفتون أصابني دعوة سعيد) افرد الدعوة وهي ثلاثة على ارادة الجنب وفي رواية ابن عيينة ولا تكون غفنة الا وهو فيم والدعوة الاخرى وهي القفر داخله في قوله أصابني. لكن وقع التصريح بذلك عند الطبري وانظره قال عبد الملك فانما ثلثه يتعرض للاذمة في السكك فاذا سألوه قال كبره فقير مفتون (قال الراوي) اي عبد الملك بن عمير (فانما ثلثه بعد ذلك) حاجبهم اي شعورهم (على عهده من الكبر) بكسر الهمزة وفتح الباء (وانه) اي بأبعدة (ليتم عرض الجوارى في الطريق) بضم زهني (اي بهصر أعضائهن

وما لم يرد فيه شيء يسجد قبل السلام والى ذلك ذهب أحمد بن حنبل كما حكاه الترمذي عنه وبه قال سليمان بن داود الهاشمي من أصحاب الشافعي وأبو خزيمة قال ابن دقيق العيد هذا المذهب مع مذهب مالك متفقان في طلب الجمع وعدم سلوك طريق الترجيح لكنهما اختلفا في وجه الجمع القول الخامس انه يستعمل كل حديث كما ورد وما لم يرد فيه شيء فما كان نقصا مجمله قبل السلام وما كان زيادة قبله السلام والى ذلك ذهب ابن عمر بن راهويه كما حكاه عنه الترمذي القول السادس ان الباقي على الأقل في صلته عند شكه يسجد قبل السلام على حديث أبي سعيد الاتي والمصري في الصلاة عند شكه يسجد بعد السلام على حديث ابن مسعود الاتي أيضا والى ذلك ذهب أبو حاتم بن حبان قال وقد يتوهم من لم يحكم صناعة الاخبار ولا تفقه في صحيح الآثار ان التصريح في الصلاة والبناء على اليقين واحد وليس كذلك لان التصريح هو أن يشك المرفق في صلته فلا يدرى ما صلي فاذا كان كذلك فعليه أن يتحرى الصواب ولين على الاغلب عند سده ويسجد سجدة في السهو بعد السلام على خبر ابن مسعود والبناء على اليقين هو أن يشك في الثنتين والثلث أو الثلاث فالاربعة فاذا شكك كذلك فعليه أن يبقى على اليقين وهو الأقل ولهم صلته ثم يسجد سجدة في السهو قبل السلام على خبر عبد الرحمن بن عوف وأبي سعيد وما اختاره من التفرقة بين التصريح والبناء على اليقين فانه أحمد بن حنبل فيما ذكره ابن عبد البر في التمهيد وقال الشافعي وداود وابن حزم ان التصريح هو البناء على اليقين وحكاية النووي عن الجوهرة القول السابع انه يخير السامع بين السجدة قبل السلام وبينه سواء كان لزيادة أو نقص حكاه ابن أبي شيبة في المصنف عن علي عليه السلام وحكاية الرازي قول الشافعي ورواه المصنف في البحر من الطبري ودليلهم أن النبي صلى الله عليه وسلم صرح منه السجدة قبل السلام وبعده فكان الكل سنة القول الثامن ان يحل كله بعد السلام الا في موضعين فان السامع فيه ما يخطر أحداهما من قام من ركعتين ولم يجلس ولم يفتنهما والثاني أن لا يدرى أصلى ركعة أم ثلاثا أم اربعاً فيبقى على الأقل ويحرم في السجدة والى ذلك ذهب أهل الظاهر وبه قال ابن حزم وروى النووي في شرح مسلم عن داود انه قال تستعمل الاحاديث في مواضعها كما جاءت قال القاضي عياض وجماعة من أصحاب الشافعي ولا خلاف بين هؤلاء المختلفين وغيرهم من العلماء أنه لو وجد قبل السلام أو بعده لازيادة أو لثمة من أنه يجزئه ولا تنقص صلته وانما اختلافهم في الافضل قال النووي وأقوى المذاهب هنا مذهب مالك ثم الشافعي وقال ابن حزم

٤٦ نيل في باصا به ووجهه اشارة الى الله تعالى والفقر اذ لو كان غنيا لمسا الحاجة الى ذلك وفي رواية سيف فعمى واجتمع عنده مشربان وكان اذا سمع بحس المرأة تشبث بها فاذا أنكر عليه قال دعوة المباركة بعد الحديث وكان سعد مرفوعا بإجابة الدعوة لانه صلى الله عليه وآله وسلم دعاه فقال اللهم استجب لسعد اذا دعاه رواه الترمذي وابن حبان والحاكم في المطبعت ان من سعى به من الولا يستل عنه في موضع عمله أهل الفضل وان الامام يعزل من شكي وان كذب عليه اذ ابرمه مصلحة

[illegible][illegible]

على والاضمار في المسئلة على
 من بطن به الانفسل وفيه ان
 اسوال عن عدالة الشاهد وحرره
 يكون عن جوارره وان تعارض
 له دل لا يكتفى عن سلاله لا ينفى
 قبوله طم بانه في اسلال وفيه
 سفاقر الرجل اسلال بكتيته
 والاضمار ان سمع في سقه كلام
 بسره وادبه القرق في الاثمه
 الذي بقتله به الارب والاف
 الذي بقتله به دفع الضرر في
 قابل الاول والثاني وفي
 ان يكون له ان يصاب سقه منهم
 ارفع عنهم وان يؤخذ بالجاه على
 الذي كتبه فاسعه في الاثمه
 عليه عن غير فانه صار كانه
 باثمه وقد جاني النهر من دما
 على ظالمه فقد اشتهر فانه اراد
 الشفقه عليه بان جعل له العتوبه
 في الدنيا فاشتهر فاسعه وراى
 حال من ظلمه لما كان فيه من
 وفور الدايه وبنى الى اساده عليه
 الكره اليك سره من ذهب
 صاحب الشرهه فانه
 اشتهر صاحب الشرهه وفيه
 جوار الدماء على الظالم المعين بما
 يستلزم النفس في دينه واي
 من ظلم وقور المسئلة

وكان من حيث يؤيد الى ان كفاية الطعام وعيشه وحيه اوله يورج الى الدعاء واستدعاه الى زاده وايمين من حتى
والله اعلم بما في القلوب والحدوث ترجمه الحرف الى انساني اصله وكنهه اسم الوبر ورواها في (من هبانه في الصلوات
وروى الله عليه ان روى الله عليه الى الله عليه وانه لم يزل لاهل القلن الجبرتم وذا الجدي من سبانه الى الله عليه
وهذا ذكر واسمه ان يذبحه قرب من الجدي الجبرم الى ربي وقد كان عمره اربعه ايام على اربعه اشهر وعثمان بن ابي شيبة عند أبي

فيعرف المستخرج وهذا يعني ان المراد الترافيق نفس الصلاة (فاتحة الكتاب) أي في كل ركعة منفرداً أو اماماً أو مأموماً سواء
 أئمر الامام أو جهر وإذا كان المني الصلاة الشريعة استقام دعوى اني الذات فعلى هذا لا يحتاج الى اضماع الاجزاء ولا الى الكمال
 لانه يؤدى الى الاجمال كما نقل عن الفاضل أبي بكر وغيره لان في الكمال يشترط حصول الاجزاء المنفردة لا اجزاء متتالية لاجل
 العموم قدر ثباته لاجل اشعار الكمال ببقائه ميتاً فليس ولا سبيل الى اضماعهما ٣٦٣ مع ان الانضمام لا يحتاج اليه

للضرورة وهي منفردة فرد فلا
 حاجة الى أكثر منه ودعوى
 اضماعاً أحدهما ليست بأولى من
 الآخر قاله ابن دقيق العبد
 وفيه نظر لاننا انما نذكر الجمل
 على الحقيقة فالجمل على أقرب
 الجازين الى الحقيقة أو الى من
 الجمل على أحدهما ونفي الاجزاء
 أقرب الى نفي الحقيقة وهو
 السابق لفهم لانه يستلزم نفي
 الكمال من غير عكس فيكون
 أولى وذوياً ودراية منه ان عند
 الاسماعيلي بلفظ لا تجزى صلاة
 لا يترافق بها فاتحة الكتاب وتابعه
 على ذلك ياد بن ايوب أحمد
 الاثبات أخرجه الدارقطني وله
 شاهد من حديثه السلام بن

حق التمس الى الناس فقال اصدق هذا قالوا نعم فصل في ركعة ثم سلم ثم سجدة ثم سلم ثم سجدة ثم سلم
 رواه الجماعة (والجواز والترمذي) الكلام على فقه الطرقات قد تقدم وتقدم أيضاً
 الاستلاف بين أهله هل حديث همران هذا وحديث أبي هريرة المتقدم حكاية
 اتصفاً واحدة أو لثنتين مختلفتين والظاهر ما قاله ابن خزيمة ومن تبعه من التعديل ان
 دعوى الاتحاد يحتاج الى تأويلات متعددة كما سلف وتقدم أيضاً ضبط الخبر بما وانه
 اسم ذى اليمين وفي الباب من ابن عباس عند ابن الزوار والطبراني في الكبير أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم صلى بهم العصر ثلاثاً فدخل على بعض نسائه فدخل عليه رجل من
 أصحابه يقال له ذو الشمالين الحديث وعن عطاء بن الزبيري صلى المغرب فسلم في ركعتين
 فنهض ليستلم الحجر فصبح القوم فقال ما شأنكم قال في ماني وسجدت سجدة فذكر
 ذلك لابن عباس فقال ما أطع عن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم رواه أحمد الحديث أيضاً
 أخرجه ابن الزوار والطبراني في الأوسط والبيهقي قال في صحيح الزوائد رجال أحمد رجال
 الصحيح قول ما أطع أوله همن فتمتوحة وآخره همدلة قال في القاموس ما يطع يطع مطاً
 جار وزجر وعنى مطاً أومى بما انتهى وبعد وعنى رأبه كما مط فيها المراد هنا ان
 ابن الزبير ما بعد ولا انتهى عن السنة أو ما بعد ولا نفي غيره عنها فلهذا تقدم من ثبوت
 ذلك عنه صلى الله عليه وسلم والظاهر في جواز البناء قد مر

باب من شك في صلاته

عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا شك أحدكم
 في صلاته فلم يدرك أحد فليصل على أم ثنتين فليجعلها واحدة واذا لم يدرك ثنتين على أم ثلاثاً
 فليجعلها اثنتين واذا لم يدرك ثلاثاً على أم أربعة فليجعلها ثلاثاً ثم يسجد اذا فرغ من صلاته
 وهو جالس قبل أن يسلم سجدة يرويها أحد وابن ماجه والترمذي وصححه وفي رواية
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلاة فبشئ في النقصان فليصل حتى
 يشك في الزيادة رواه أحمد الحديث به لول لانه من رواية أبي اسحق عن مكحول عن
 كريب عن ابن عباس عن عبد الرحمن وقد رواه أحمد في المسند عن ابن عتبة عن ابن اسحق
 عن مكحول مرسل قال ابن اسحق فليفتح حسين بن عبد الله فقال في هل اسندك قلت لا
 فتقال لك حديثي ان كريباً سمعته يقول وحسين ضعيف جداً ورواه اسحق بن راهويه
 والهيثم بن كريب في من حديثه ما من طريق الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس

عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا شك أحدكم
 في صلاته فلم يدرك أحد فليصل على أم ثنتين فليجعلها واحدة واذا لم يدرك ثنتين على أم ثلاثاً
 فليجعلها اثنتين واذا لم يدرك ثلاثاً على أم أربعة فليجعلها ثلاثاً ثم يسجد اذا فرغ من صلاته
 وهو جالس قبل أن يسلم سجدة يرويها أحد وابن ماجه والترمذي وصححه وفي رواية
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلاة فبشئ في النقصان فليصل حتى
 يشك في الزيادة رواه أحمد الحديث به لول لانه من رواية أبي اسحق عن مكحول عن
 كريب عن ابن عباس عن عبد الرحمن وقد رواه أحمد في المسند عن ابن عتبة عن ابن اسحق
 عن مكحول مرسل قال ابن اسحق فليفتح حسين بن عبد الله فقال في هل اسندك قلت لا
 فتقال لك حديثي ان كريباً سمعته يقول وحسين ضعيف جداً ورواه اسحق بن راهويه
 والهيثم بن كريب في من حديثه ما من طريق الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس
 اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا شك أحدكم في صلاته فليصل على أم ثنتين
 فليجعلها واحدة واذا لم يدرك ثنتين على أم ثلاثاً فليجعلها ثلاثاً ثم يسجد اذا فرغ من صلاته
 وهو جالس قبل أن يسلم سجدة يرويها أحد وابن ماجه والترمذي وصححه وفي رواية
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلاة فبشئ في النقصان فليصل حتى
 يشك في الزيادة رواه أحمد الحديث به لول لانه من رواية أبي اسحق عن مكحول عن
 كريب عن ابن عباس عن عبد الرحمن وقد رواه أحمد في المسند عن ابن عتبة عن ابن اسحق
 عن مكحول مرسل قال ابن اسحق فليفتح حسين بن عبد الله فقال في هل اسندك قلت لا
 فتقال لك حديثي ان كريباً سمعته يقول وحسين ضعيف جداً ورواه اسحق بن راهويه
 والهيثم بن كريب في من حديثه ما من طريق الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس

ان يسمي الله في اي الاموال الصلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب وهو خير ما رواه مسلم من طريق القاسم عن عائشة مرفوعاً بالصلاة
 بحضرة الطهامة وهو في صحيح ابن سبابة لا يفتي أحدكم بحضرة الطهامة قال في النسخ وانهم اجمع الوجوب ليس عند الحنابلة
 شرطاً في صحة الصلاة ان يسمي عندهم لا يشترط ان يسمي على القرآن فالنسخ قراءة ما تيسر وتعين الفاتحة انما ثبت بالحديث فيكون
 واجبا ما ثم من يتركه ويحزى الصلاة بغيره واذا تقرر ذلك لا ينقص عني عن بقية تدوير الفاتحة منهم وترد الامامة

بأن القرآن وزاد مع عن الزهري في آخر حديث الباب فصار على آخره الساق وغيره فلهذا ورد فيهم قصر الحكم على الفاتحة قال البخاري في جزء القرآن هو نظير قوله قطع الحديث في ديننا فصار هذا وقال النووي قوله ما ينبغي من حمل على الفاتحة فأنهم ما يفسرون أو على ما زاد من الفاتحة بعد أن يقرأها أو على من يخرج من الفاتحة وقد ورد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ما يفسر بالفاتحة كما أخرجه أبو داود ومن حديث رفاعه إذا كنت توشح بـ ٣٦٥ فكبر ثم اقرأ بآيات القرآن وسم الله

أن تقرأ الحديث ويحتمل في طريق الجمع أن يقال المراد بقوله فقرأ ما يفسر معك من القرآن أي بعد الفاتحة ويؤيد حديث أبي سعيد عند أبي داود ما يفسر قولي أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تقرأ الفاتحة الكتاب وما يفسر قال الشوكاني في شرح المفتي والمحدث أي حديث الباب يدل على تعين فاتحة الكتاب في الصلاة وأنه لا يجرى غيرها إليه ذهب مالك والشافعي وجهه والظاهر من العصابة والناظرين فمن بعدهم والمحدث صالح لا يخرج به على أن الفاتحة من شروط الصلاة لأن واجباتهم فقط لأن عدمها قد استلزم عدم الصلاة وهذا شأن الشرط وقال الشافعية يجرى الصلاة بدونه وهذا تعويل على رأي فاحد حاصله كثرة من السنة المطهرة لا يبرهان ولا حجة نبرة فكيف هو من المواطن يقول فيه الشارع لا يجرى كذا لا يقبل كذا لا يصح كذا ويقول المسكون بهذا الرأي يجرى ويقبل ويصح ومثل هذا أحذر الأسلف من أهل الرأي وأما

آخر ما قاله بعد مرة وعن طائوس كذلك وعن بعضهم بعد ثلاث مرات واستحب القائلون بالاستئناف بما أخرجه الطبراني في الكبير من عبادة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل نسي في صلاته فلم يذكر كم صلى فقال له صلى الله عليه وسلم لا يجزئك ما كنت عليه من ركعة أو هو من رواية إسحق بن عيسى بن عبادة بن الصامت قال العراقي لم يسمع إسحق من جده عبادة انتهى فلا يتم ضرورة أن الحديث الصحيح المصريح بوجوب البناء على الأقل ومع هذا فظاهر عدم الفرق بين المبني والمبني والمدعى اختصاص الصلاة بالبناء والبناء واحتملوا أيضا بما أخرجه الطبراني عن يونس بن ميمونة بنت سعد أنها قالت أفنينا رسول الله في رجل سمى في صلاته فلا يذكر كم صلى قال يفسر في ثم يقوم في صلاته حتى يعلم كم صلى فأما ذلك الوسواس يمرض فيسبه عن صلاته وفي أسناده عثمان بن عبد الرحمن الطرائقي البزري يختلف فيه وهو ضعيف في الشافعية يروي عن الجصاص وفي أسناده أيضا عبد الجبار بن يزيد وهو مجهول كما قال العراقي واستحب القائلون بوجوب العمل باليقين والتصريح أما ما طلقوا أن كان مبتلي بالشك يحدت ابن مسعود إلا في أساقبه من الأمر لمن شاك أن يصري الصواب وأجاب عنهم القائلون بوجوب البناء على الأقل بأن التصري هو المقصد ومنه قوله تعالى فأولئك يتكبروا في الدين الحديث فليقصده الصواب فيعمل به وقصد الصواب هو ما ينفذ في حديث أبي سعيد وغيره وقد قدمنا طرقا من اختلاف في كون التصري والبناء على اليقين شيئا واحدا أم لا وفي القاموس أن التصري التعمد وطلب ما هو آخر بالاستعمال قال النووي فإن قالت الحنفية حديث أبي سعيد لا يخالف ما قلناه لأنه ورد في الشك وهو ما استوى طرفاه ومن ذلك ولم يترجح له أحد الطوائف يثبت على الأقل بالاجماع بخلاف من غلب على ظنه أنه صلى أربع ركعات لا ما لجواب أن تفسير الشك يستوي الطرفين إنما هو اصطلاح ما روي للأصوليين وأما في اللغة فالتردد بين وجود الشيء وعدمه كالمسمى شكسا أو المستوي والجمع والمبرح والحدوث يعمل على اللغة ما لم يكن هنالك حقيقة شرعية أو عرفية ولا يجوز حمله على ما بطرا لأنه آخر من من الاصطلاح انتهى والذي يوضح أنه لا مصادفة بين الحديث المبني على الأقل والبناء على اليقين وتصريح الصواب وذلك لأن التصري في اللغة كما عرفت هو طلب ما هو آخر إلى الصواب وقد أمر به صلى الله عليه وآله وسلم وأمر بالبناء على اليقين والبناء على الأقل عند عروض الشك فإن أمكن الخروج بالتصريح عن أثر الشك لغة ولا يكون إلا بالاثباتان لأنه قد فعل من الصلاة كذا ركعات فلا شك

قوله إن الحل على قيسه انتهى أي الفاتحة أتت بالغة بالترجيح وإن صحح الكلام يمكن تقدير الكلام فيكون قوله تصريح الشارع بالنظر في الجواب وحسنه من أثبات اللغة بالترجيح مع بل هو من الملاقاة الفرد الجوهول بالأم الغالب المدعوم في البخاري عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في كل ركعة بثمانية الكتاب وهذا الدليل أن الفاتحة هي حل قوله حديث النبي صلى الله عليه وسلم ما يفسر معك من القرآن على الفاتحة ينتهز ذلك للاستدلال به على وجوب الفاتحة في كل ركعة

وكانت اربعة اهل في ارضي حديدت المسي وم كذا في كل صلاة فاعمل على الجهد وهو الر كمة. ولما شئت للقاتلون في
القاتل كل ر كمة هل تصح صلاة من اسلم الله ميت الشافعية واخذ من حبيل الى عدم الصحة ومن مالان انه ان تسلم في ر كمة
من صلاة الر كمة في فسدت صلاته وان تسلم في ر كمة من صلاة ثلاثية او رباعية فروى عنه انه يهدده ولا تشركه ومقتضى
المسألة اني تمنا على صلاحية ٢٦٦ الاحاديث لادلة ما علم ان الناصبي بعد الصلاة كن على يغير وضوءه ناديا

وحصل القول في هذه المسئلة
 وجوب الفدية على كل امام
 وما هو من كل ركعة وان كان
 الا لا صلابة للاحتجاج به على
 أن قراءة الفاتحة من شروط صحة
 الصلاة في زعم المتأخرين
 من السلطان أو غيره ممن
 الركعات بدون فاتحة الكتاب
 فهو منسحق الى الفاتحة برهان
 بطلان تلك الأدلة ومن هنا
 يتبين لنا ضعف ما ذهب اليه
 الجوزي وان من أدرك الانتم
 راكعا دخل معه واعتدب ذلك
 الركن لا بد له من ثبوت
 القراءة اه حاصل ما في شرح
 المتن ورد هذا الطبع بين
 يصرى و... في رد المحتار وفيه
 التخصيص والفائدة والقول
 وأخرجه... الى الصلاة
 وكذا التوراة والكتاب والقول
 واجز ما جاء في (من أبي هريرة
 رضي الله عنه أن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم دخل المسجد
 فدخل رجل) هو خالد بن زافع
 بن عبد الله بن يحيى بن خالد
 بن ربيعة بن عمرو بن عبد الله بن عبد
 الله بن ربيعة بن ربيعة بن ربيعة
 بن ربيعة بن ربيعة بن ربيعة بن ربيعة

انه قد قدم على البناء على الاقل لان الشئ نزع قد شرط في جواز البناء على الاقل علم
 الذرية كافي حديث عبد الرحمن بن عوف وهذا الخبر قد مضى له الدراية وامر
 الثالث البناء على ما احتسب كافي حديث ابي سعيد ومن انجبه بشركه الى اليقين قد بين
 من ما قد بين وهم ذنهم انه لا عارضه بين الاحاديث المذكورة وان الخبر المذكور
 قد قدم على البناء على الاقل وقد اوقع الناس على التعارض بين هذه الاحاديث و
 مضايق ايسر عليهم ما تارة من علم كذا خبر في البناء على المبنى والركن والركعة قوله
 في حديث الباب قبل ان يسلّم استدل به القائلون بشروطه وجعلوا السلام
 وقد تقدم اختلاف في ذلك بين ما هو الحق في ذلك فليس على من ادعى في الزيادة ان يسلّم
 الشئ في جواب الزيادة اولى وجعله في بناء القائلين (ومن ابي سعيد في الخبر قال
 دل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تأسسوا على ما لم يدرهم صلى الله عليه وسلم
 اربعة ايام راح الشئ وايقن على ما بينتم ثم سمعوا حديثين قبل ان يسلّم قال كان صلى
 الله عليه وسلم له صلواته وان كان صلى الله عليه وسلم ما نزل في الصلاة وان رآه احدكم فليسلم
 المدين انتم ايضا ابو داود في الخبرين على اليقين قالوا القائلون في تمام
 حديثه حديثين فان قلت ان بناءه ثابت في الخبرين استدلوا بما رواه وان كانت صلواته
 باقية فثبت الخبرين صحة ما رواه السجودان ثم في قوله في حديثه انما بين حبان
 والحل والمبني في الخبرين والشافعية في حديثه انما بين حبان والحل والمبني في حديثه
 وروي عنه عن ابن عباس قال سلموا ورواهم وقال ابن المنذر حديث ابي سعيد اضع
 حديث في الباب والشافعية استدلوا به القائلون بوجوب اطراح الشئ والبناء على
 البقية وهم الجمهور كما قال النووي والرافعي وقد تقدم ما اجاب به القائلون بالبناء
 على النطق وحاجب به عليهم وهو الحق قولنا قبل ان يسلّم هو من اوله الثاني بان
 السجود لا هو قبل الشئ لم ولم تقدم اليقين من ذلك ايضا اقول ان ذلك صلى الله عليه وسلم
 ثبوت له لا يعني ان السجود في الصلاة في ذلك لا ينافي ما رواه انما بين حبان والحل والمبني في حديثه
 ركعة واحدة فصارت الصلاة فيها ثلثة ركعات في ذلك لا ينافي ما رواه انما بين حبان والحل والمبني في حديثه
 الى ان ياطل من الصلاة كان السجود ثلثة ركعات في ذلك لا ينافي ما رواه انما بين حبان والحل والمبني في حديثه
 في ذلك لا ينافي ما رواه انما بين حبان والحل والمبني في حديثه في ذلك لا ينافي ما رواه انما بين حبان والحل والمبني في حديثه
 انما بين حبان والحل والمبني في حديثه في ذلك لا ينافي ما رواه انما بين حبان والحل والمبني في حديثه

ابن أبي عمير قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: جسر وشعر سبيل واحد ساقه تحت النخلة، وانما هو إلى ما قبله، بما
فصل في ما قبله، هذا في هذا الجمع، ثم يرد في رواية واحدة، ثم يرد في رواية واحدة، ثم يرد في رواية واحدة (فصل في إيراد النسخ
من رواية واحدة، من قيس بن كبة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا تقربوا من الخبيثة، لم يجدوا الرواية، كوروه بعد ما، الذي صلى الله
عليه، وأما ما رواه في رواية واحدة، من طلبة، ولا يرد في ما يعيبهم، ثم رعد ابن أبي شيبة من رواية أبي طالب، ثم

و نحن لانشرع وهذا يجوز على حالهم في المرة الاولى وهو مختص من الذي قبله كانه حال ولا نشرع ما يعيب منها (فان رواية
 ابي اسامة بن ابي سلمة وهو اولى لانه لم يكن بين صلته ومحبته تراخ (على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرد) صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه السلام في روايته وسلم وكذا في رواية ابن عمر في الاستئذان فقال وعليك السلام وفي هذا تعقب على ابن ابي عمير حيث قال
 فيه ان الموعظة في وقت الحاجة أهم من رد السلام ولعله لم يرد عليه السلام ٣٦٧ تأييده على جهله في خذ من هذا تعذيب
 بالهجر وترك السلام اه قال

في الفتح والذي وقفنا عليه من
 نسخ العصبين بدوت الرد في هذا
 الموضع وغيره الا الذي في الايمان
 والذوق وقد ساقه صاحب
 العمدة بلفظ الباب الا انه حذف
 منه فرد النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم ففعل ابن المنبر اعتمد على
 النسخة التي اعتمد عليها صاحب
 العمدة اه (وقال ارجع) وفي
 رواية ابن جحان فقال اعد الصلاة
 (فصل فانك لم تصل) قال عياض
 فيه ان افعاله الجاهل في العبادة
 على غير علم لا تجزى وهو مبني على
 ان المراد بالتقوى انى الابراء وهو
 الظاهر ومن جملة على نفي السكال
 تلك باه صلى الله عليه وآله وسلم
 لم يأمر به بعد التعليم بالاعادة فدل
 على اجرائها والازم تأخير البيان
 كذا قال بعض المالكية وهو
 المذهب ومن تبعه وفيه نظر لانه
 صلى الله عليه وآله وسلم قد أمره
 في المرة الاخيرة بالاعادة فدل
 التعليم فعليه فكان حاله اعد
 صلاة على هذه الكيفية أشار
 الى ذلك ابن المنبر في القسطاني
 هذا في الصحة لانها اقرب لاني
 الحققة من نفي السكال فهي اولى

بما حدث بسببه والعمدة ليس من الشيطان بل من المصلي وأما استدلالهم على ذلك
 بالنسبة لعمدة على السهو لانه انما شرع في السلام ولا تقص فانه مدمله فرد ودان العلة
 ليست المنة بل اذعان الشيطان كافي الحديث وظاهر الحديث أن مجرد دخول البيت
 واجب للعبادة ولو زال وجبات معرفة الصواب وتحتق انه لم يرد شيئا الى ذلك لا ذهب
 الشيخ أبو علي والمؤيد الله وذهب المنصور بالله وامام الحرمين انه لا يصح لزوال التردد
 ويدل لانه ذهب الاقول ما أخرجه أبو داود عن زيد بن أسلم قال قال النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم اذا شك أحدكم في صلاته فان استيقن انه قد صلى فلا تأتله ثم وليتم ركعة في سجودها
 ثم يجلس فيتمها فاذا فرغ فليبقى الا أن يسل فليسجد سجدة ثم يجلس ثم يسلم ويسألي
 في حديث ابن مسعود ما يدل على مثل ما دل عليه هذا الحديث (وعن ابراهيم عن علقمة
 عن ابن مسعود قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال ابراهيم زاد وقتك فسلم قبل له
 يا رسول الله حدث في الصلاة شيء قال لا وماذا قالوا اصلحت كذا وكذا فثنى رجله
 واسمعت قبل القبلة فسجد سجدة ثم سلم ثم أقبل على ابوجه فقال انه لو حدث في الصلاة
 شيء انبأكم به وان كن انما انبأتم انسي كما تنسون فاذا نسيت فذكروني واذا شك أحدكم
 في صلاته فليجهر السوا بغيره عليه ثم يسلم ثم يسجد سجدة ثم يركع ركعة في سجودها
 وفي لفظ ابن ماجه وسلم في رواية فليتم فليقرأ في الصواب) قوله وعن ابراهيم هو
 الخفي قبل ان زاد ونقص في رواية للجماعة من طريق ابراهيم عن علقمة انه صلى خمسا
 على الجزم وسأني في باب من صلى الرباعية خمسا وفي قوله زاد ونقص دليل على مشروعية
 سجود السهو وان تردد بين الزيادة والمضاهاة الآن تجعسل رواية الجزم متسمة رواية
 التردد قوله فثنى رجله في رواية ابي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان بالافراد
 وهذه الرواية هي الاثنية بالانام ومعنى ثنى الرجل صرفها عن حالتها التي كانت عليها
 قولنا لو حدث في الصلاة شيء انبأكم به فيه ان الاصل في الاحكام بقاؤها على ما قرئت
 عليه وان جاوز غير ذلك وان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز قوله انما انبأتم
 مثلكم هذا صرح في البشرية باعتبار ان انكروا ثبوت ذلك ونارعه فيه عند ادواجهودا
 واما باعتبار ما عرفه فلا ينحصر في وصف البشرية اذ له صفات أخرى لا يكونه
 جسمه احد انصر صكك انصار ولا يشير انذار اسرار انصار غير ذلك وتحقق هذا المبحث
 ونظائر محله علم المعالي قبل ان انسي كما تنسون زاد النسائي وأذكر كما ذكر وفيه دليل

الجارين (فرجع يصلي كما صلى) أولا (ثم جاءه صلى الله عليه وآله وسلم فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ارجع
 فصل فانك لم تصل ثلاثا) أي ثلاث مرات وفي رواية ابن عمر قال في الثالثة أوفى التي بعد الأولى رواية أبي اسامة فقال في الثانية
 أو الثالثة وتزوج الاولى بعد وقوع الشك فيها ولكونه صلى الله عليه وآله وسلم كان هرا عاته استعمل الثلاثة في تعليمه غالباً
 (فقال والذي يدينك بالحق ما احسن غيره فعلمني) وفي رواية يعقوب بن علي فقال الرجل فاروق علمني فاقباً انبأتم ما عيب واخطئ

قال ابن القيم في التوراة في المسكت عن عليهما وآلهما السلام ولم يستكفيا أطراف من مودة الوحي فانه افترقا عامدة من العلم
فمسكت الذي صلى الله عليه وآله وسلم من تعذيبه وجره له وتأييده انما اذنا الى استكشاف ما استبهم عليه فلما طلب كشف الحال
من مودة آرشده اليه صلى الله عليه وآله وسلم انه وابعه من انقصة لانه انتم له في الصلاة الثانية والثالثة لم يتم له في الاولى لانه
صلى الله عليه وآله وسلم في المسكت ٢٦٨ أول مرة بقوله ارجع فصل فانك لم تصل فاقول وارعد على تقريره صلى الله عليه وآله الصلاة

[illegible][illegible]

مرض المصراع قرصه الى الجوف على راحته (ثم رفع حتى تاهت) سبل فونك (دا لدا) ورواية احمد وطائفة
انزاعه فاقبل راحته على ركبتيك واحد ظهره وركبته (الرواية) ورواية اخرى ان يلقى بي الى طلبة ثم يكبر فركب حتى
يمازجها فاقبل راحته على ركبتيك (ثم رفع حتى تاهت) فدا ورواية اخرى بعد ابن مارية حتى تاهت فاقبل راحته على ركبتيك
بمنه وقد اخرج من باب السنان معني في هذا الحديث ان يلقى بي حتى تاهت فهو على راحته وقد اخرج ابن راهويه في مسنده

فمن أبي امامة وهو في مستخرج أبي نعيم من طريقه وكذا أخرجه السراج عن يوسف بن موسى وأحمد بن حنبل في البخاري قال الحافظ
فثبت ذكر الطهائنة في الاعتماد على شرط الشيخين ومثله عند أحمد وابن حبان وفي لفظ أحمد فاقم صوابك حتى ترجع العظام
إلى مفاسدها وعرف بهذا أن قول امام الحرمين أنهم لم يذكروا حديث النبي صلى الله عليه وآله في هذه الطهائنة في المارقي الصحيحة
قال القسطلاني فيه دليل على إيجاب الاعتماد على الجالوس بين السجدة بين الطهائنة في الرصعوع والموجود فهو سبعة على
أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله وليس عنه جواب جميع انتهى . ٢٦٩ (ثم أصح حتى نقول ساجداً) والفظ أصح

نمیکند و میگوید حق میگویند و بجهت
او حجت حق نظام این مباحثه

و تہترخی (تم ارفع حق امامی)

۱- حق بیمه بیکر فی رفع حق استواری

فأمدأ على قعدته وبتيم صابيه
وفي رواية محمد بن عمرو فأذا راها

وَأَمَّا فَاجِلسْ عَلَى نَحْذِلَةِ الْبَيْسَرِ
وَفِي رَايَةِ أَحْمَقٍ فَأَزْاجِلَسْتُ فِي

وسط الصلاة فاطمة بن عباساً ثم
أفش بفذلك المسمى بترشيد

ثم قال (وافعل ذلك) المذکور

من التلاميذ ورواه ما يسمونه
الفاصلة أو ما يسمونه من غيرها بعد

قراءتها والركوع والسجود
والجلوس على اليمين المأثور

(في صلاتك كما) فرضا وان لا وفي
رواية محمد بن ٤٠٠ وروى احمد عن ذلك

في كل ركعة وسجدة وفي رواية
ابن عمر في الامتداد والركعة

السجود الثاني ثم ارفع - سي

هَذَا يَدُلُّ عَلَى الْإِجْبَابِ بِجَلَسَةِ

الاستراحة ولم يقل به أسدوا وأشار
المخاري إلى أن هذا اللانظ وهم

قَالَ عَقِبُهُ إِنَّمَا قَالَ قَالَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ

وطائفة من السادة ورؤي ذلك عن أنس وأبي هريرة في ذلك الجمهور المتعدد والمتنوع
الأربعة وغيرهم منهم من قال يفي على الأقل ومنهم من قال يعمل على غالب ظنه ومنهم
من قال بعد وقد تقدم تفصيل ذلك وبأس في حديثي الباب أكتف من أن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أمر بحدتين عند السجود في الصلاة وليس فيه ما يبين ما بيناه من
وقوعه ذلك والاحتياط الآخرة قد اشغبت على زيادة شيء يبين ما هو الواجب عليه عند
ذلك من غير السجود فالجمهور واجب وطاعة قوله من شئت في صلاته وقوله فإذا وجد
أحدكم ذلك وقوله في حديث أبي سعيد المتقدم إذا شئت أحدكم في صلاته وقوله في حديث
ابن مسعود المتقدم أيضا وإذا شئت أحدكم فليترك الصواب وقوله في حديث عبد الرحمن
ابن عوف إذا شئت أحدكم في صلاته أن يسجد السهو مشرووع في صلاة النافلة كما هو
مشرووع في صلاة الفريضة وإلى ذلك ذهب الجمهور من العلماء أقديا وأحد بشا لسان الجبران
وأرغام الشيعاني يحتاج إليه في النقل كما يحتاج إليه في الفرض وذهب ابن زبير في قتادة
وروي عن عطاء بن نوقلة جماعة من أصحاب الشافعي عن قوله القديم إلى أن الطلوع
لا يسجد فيه وهذا يفي على الخلاف في اسم الصلاة التي هو حقيقة مشروعة في الأفعال
الخاصة هل هو الفرض والحق فيكون مشركا مع غيره ما يدخل تحت كل صلاة أو هو مشترك
لأنه بين صلاة الفرض والمفعل فذهب الرازي إلى الشافعي ما بين صلاة الفرض
والنفل من التباين في بعض الشروط كالقيام واستقبال القبلة وعدم اعتبار العدد
المؤدى وغير ذلك قال العلائي والذي يظهر أنه مشرك بمعنى لوجود الله والجماع
بين كل ما ينسب صلاة وهو التحريم والتخييل مع ما يشل السهل من الشروط التي لا تنكح
قال في الفتح وإلى كونه مشركا مع غيره وبأنه جمهور أهل الأصول قال ابن زيدان
وهو أولى لأن الاشتراك لا ينافي على خلاف الأصل والنحو الأخير منه أخفى قال إن لفظ
السلامة مشرك بمعنى قال مشروعية سجود السهو في صلاة الطلوع ومن قال بأنه
مشرك لا ينافي فلا عوم له حيث أن الأعلی قول الشافعي أن المشرك ترك جميع مسميائه
وقد ترجم البخاري على باب السهو في الفرض والطلوع وذكر عن ابن عباس أنه يسجد
بعد وتره وذكر حديث أبي هريرة المتقدم

• (باب من أنسى التمسد الأول حتى اتعب قائما ورجعا) •

٤٧ قيل في الأخير حتى يستوى فاعلموا يمكن ان يعمل ان كان محفوظا على الجوانب لا تشهد ورواها حتى
انزاعا وفيه في مسنده من أبي اسامة باللفظ ثم اجد حتى نقطتين ساجدا ثم اقع حتى نقطتين فاعلموا ثم اجد حتى نقطتين ساجدا
ثم اقع حتى نقطتين فاعلموا ثم افعّل ذلك في كل ركعة وأخرجه الميم في أيضا من طريقه وانتهى من أبي اسامة باللفظ ثم اجد
حتى نقطتين ساجدا ثم ارفع حتى تستوي فاعلموا قال الحافظ واستدل به ذا الحديث على وجوب الطهارة في أركان الصلاة وفيه
قال الجوهري واستخرج من الحاشية ان الطهارة سنة وسر كذلك كثر من معصيتهم لكن كلام المصنف في الصلاة

في الوجوب عندهم فانه ترجمه مقدار الركني ع واليه يهود ثم ذكر الحديث الذي انعرج به ابو داود وغيره في قوله سبحانه رب العظيم
الافاق الركني ع وذلك اذ ناه حال فذهب عنهم الى ان هذامدة الركني ع واليه يهود ولا يجوز ان ادعى منه حال وخالفهم آخرون
فقالوا ان استوي راكعه او اعانته ساير رايسر انهم حال وعذا قول أبي حنيفة وما يوجب وعندهم الله تعالى قال ابن رجب
العبد تذكر من النكاح اه انما يستدل بهذا الحديث على وجوب ما ذكر في نفسه وعلى عدم وجوب ما لم يذكر اما الوجوب فلما حقق
الامر به او اعانته فليس بمجرب كون ٣٧٠ الاصل عدم الوجوب بل لكون الموضوع موضع تعلقه وان لم يلاحظ ذلك

بقضاء الخمس والواجبات فيما
ذكر ويتقوى ذلك بكونه مسلمي
الله عليه وآله وسلم ذكر مائة اقلت
به الاساقفة من هذا المصلي وماتم
يتماق به فسدل على الله لم يقصر
المقام ودعى ما وقعت فيه المائة
قال انكل موضع اختلاف العلماء
في وجوبه وثان كورا في
هذا الحديث فلما انتمك في
وجوبه بالعلم ان يمكن يحتاج
اذا الى جمع طرفي هذا الحديث
واحد الامور المذكورة فيه
والاخر ان لا يرد فترادف فانه
واجب ان عارض الوجوب او
بعدمه دليل أقوى منه على به وان
جاءت صيغة الاصر في حديث
آخر بشي لم يذكر في هذا الحديث
قدمت الله في معناه وانظر
بقامه في نيل الزمطار قال حافظ
في الفتح قدم امثليات ما اشار اليه
وجعلت حارقه القوي بمن رواية
أبو هريرة ورافعة دعاءات
الرايات التي اشرفت على الغمام
يذكر فيه مصر يما من الواجبات
التي في علم النبوة والقعود
الانوار من اختلاف فيه التمام

(عن ابن جينة أن الترمذي قال عليه وسلم صلى الله عليه وسلم في الرعدة عشرين فسبحوا بها فاضى
فلما فرغ من صلاته وجدته عشرين ثم لم يروها أنسابي ومن زياد بن علاقة قال صلى الله
عليه وسلم في الرعدة عشرين ثم لم يروها أنسابي فسبح به من خلفه فلما سار إليهم ان قوموا
فلما فرغ من صلاته لم يروها عشرين ثم لم يروها أنسابي ثم قال هكذا صنع شار رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم يروها أبو الترمذي رحمه الله ومن المغيرة بن شعبه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم إذا قام أحدكم من الرعدة عشرين فليذكر من قامها فليحسب وان لم يمت فليحسب
فليحسب وسجد عشرين السجود ورواه أبو داود وابن ماجه الحديث الأول
أخرجه بقوله الله عز وجل فليحسبوا ما كان الذي ذكرنا المستنف والحديث الثاني
أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه وهو حديث الحسن بن سعيد الله بن عتبة بن
عمر بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الشعبي بن المغيرة قال أحمد لا ينعى حديث ابن أبي ليلى
وقد كان فيه غيره والحديث الثالث أخرجه أيضا أبو داود وابن ماجه وهو حديث
بابر الجعفي وهو ضعيف جدا وقد قال أبو داود ولم أخرج عنه في ذلك غيره هذا
فما في الرعدة عشرين يعني أنه قام إلى الرعدة الثالثة لم يشع عقب الرعدة الأولى
فلما فرغ من صلاته وجدته عشرين من قال ان السلام بغير من الصلاة وقد تقدم البحث
عن ذلك وتعبير بان السلام بالثالثة من الصلاة كان المعنى إذا انتهى إليه
كن فرغ من الصلاة ويدل على ذلك قوله في رواية بن ماجه من ما يرون جماعة من الثقات
عن يحيى بن سعيد عن الأعمش عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
الرواحي عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
من قال ان السجود قبيل التسليم وقد قدمنا في هذا ما هو الحق وزاد الترمذي
في الحديث وجددهم الناس معه كما ما أنسى من أنما ليس وفي هذا الزيادة فالتحذير
أحمداهم ان المؤمنين يستعملون الصلاة والامام وانما في الحديث العيص لا تستعملون
وقد أخرج الأعمش وابن جرير عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار
من رواه قال سمعنا الامام ذكوانا السجود على من رواه ان يستجدوا معه وانما

الاجابة والعلاقة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله واللام في امر الاسلام فانما هو في هذا الموضع على ان ذلك أحد
الاشياء التي لا يمكن ان تكون في نفسه وهو ثبوت الدلائل على ايجاب ما ذكرناه من رتبة رتبة بعد ذلك نظر
وقال القاضى رحمه الله تعالى في جوابه في شرح المتن بعد ما ذكر حديث الباب ونقل كلام ابن دقيق العيد
فيها انه انما يندرج في جملة الامور اذا ما كانت في حديث اخر فانه قد تقدم في ما انما انما هو من دون تفصيل فحينئذ لا والله بل
نقول ان اساس ما في نسخة امر قاضى بن يوسف وازداد على ما في هذا الحديث فان كانت مقدمة على تاريخه كان صوابها الى الزيادة

لأن الله صلى الله عليه وآله وسلم في التعليم على غير هاتركه لها من أعظم المشعرات بعدم وجوب ما تقدمه لما نقرر من أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وإن كانت متأخرة عنه فهو غير صالح أصرفها لأن الواجبات الشرعية ما زالت تجدد وقتها فوفاها والالزام قصر واجبات النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث ضمام بن ثعلبة وغيره في الصلاة والصوم والحج والزكاة والشهادة لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقتصر على مقام التعليم والسؤال عن جميع الواجبات والالزام باطل فالزوم منه وإن كانت صيغة الأمر الواردة بوجوب زيادة على هذا ٣٧١ الحديث غير ملزمة للتقدم عليه ولا التأخر ولا المقارنة فهذا محل الاشكال

ومقسام الاحتقال والاصل عدم الوجوب والبراهنة حتى يقوم دليل بوجوب الانتقال من الأصل والبراهنة ولا شك أن الدليل المقيد للزيادة على حديث المسي إذا التمس تأريخه بحقل لتقدمه عليه وتأخره فلا ينقض للاستدلال به على الوجوب وهذا التخصيص لا بد منه وتزعمه ما كان خارج عن الاعتدال إلى حد الإفراط والتفريط لأن قصر الواجبات على حديث المسي فقط واعتبار الأدلة الواردة بعده فخر لا لسلابته لصرف كل دليل يرد بعده إلى الوجوب من باب التمهيد يسع ورد ما يقع بدنه واجبات الصلاة ومنع للشارع من إيجاب شيء منها وهو باطل لما عرفت من تجدد الواجبات في الأوقات وأقول بوجوب كل ما ورد الأمر به من غير تخصيص يؤول إلى إيجاب كل أفعال الصلاة وأفعالها التي ثبتت عنه صلى الله عليه وآله وسلم من غير فرق بين أن يكون بثبوتها قبل

أحد من شأنه فلا يصح عليه أن يصعد الإمام ويكفيه في أسناده ما خرج من مصعب وهو ضعيف وأبو الحسين الدائفي وهو مجهول والحكم بن عبيد الله وهو أيضا ضعيف وفي الباب عن ابن عباس عند ابن عدي وفي أسناده عمر بن عمرو العسلة لاني وهو متروك وقد ذهب إلى أن الموثم يصعد الإمام ولا يصعد له نفسه الخفيفة والثاففة ومن أهل البيت زيد بن علي والناصر والمؤيد بالله والإمام يحيى وروى عن مجهول والهادي أنه يصعد له وهو ملوم الأدلة وهو الظاهر لعدم انتهاض هذا الحديث لنفسه صا وإن وقع السهم من الإمام والموثم فالظاهر أنه يكفي بمجرد واحد من الموثم إمام مع الإمام أو مفرد أو إليه ذهب التريقان والناصر والمؤيد بالله وذهب الهادي إلى أنه يجب عليه سجودان إمام أو الإمام ثم أسه وبقية والظاهر ما ذهب إليه الأولون والثانيون الثاني أن قوله صلاتك ما نسي من الجلوس يدل على أن السجود إنما هو لاجل ترك الجلوس لا لتزكيت التمشيد حتى لو أنه جلس مقسدا أو التمشيد لم يتشيد ولا يصعد ويترجم أصحاب الشافعي وغيرهم أنه يصعد ترك التمشيد وإن أتى بالجلوس قوله فليجلس زاد فيه وايد ولا يصعد عليه وبما تمسك من قال أن السجود إنما هو لفوات التمشيد لا لتعمل القيام وإلى ذلك ذهب البخاري وعقلمة والأسود والشافعي في أحد قوليه وذهب العترة وأحمد بن حنبل إلى أنه يجب السجود قبل القيام لما روى عن أنس الله صلى الله عليه وسلم قصر للقيام في الركعتين الأخيرتين من العصر على جهمة السهم وفسحوا له فقام ثم سجد السهم وأخرج البيهقي والدارقطني موقوفا عليه وفي بعض طرقه أنه قال هذه السنة قال الحافظ ورجاله ثقات وأخرج الدارقطني والحاكم والبيهقي عن ابن عمر من حديثه بالفظ لاسهم أو القيام عن جلوس أو جلوس عن قيام وهو ضعيف واستدل بأحاديث الباب أن التمشيد الأول ليس من فروض الصلاة ذلوا كان فرضا ما جبر بالسجود ولم يكن بد من الاتيان به كسائر الفروض وبذلك قال أبو حنيفة ومالك والشافعي والجمهور وذهب أحمد وأهل الظاهر المذنبين به وقد تقدم الكلام على هذا الاستدلال والجلوس عنه في شرح أحاديث التمشيد قوله وإن استتم فاعلم أن لا يجلس فيه أنه لا يجوز العود إلى القعود والتشهد بعد الاتصاب الكامل لأنه قد تلبس بالقرض فلا يشطعه ويرجع إلى السنة وقبل يجوز العود ما لم يشرع في القراءة فان عادها بالتهريم بطلت

حديث المسي أو بعده لأن البيان للأمر القرأ في أي قوله تعالى أقيموا الصلاة وأقروا له صلى الله عليه وآله وسلم أو كإقراره بتوفى على وهو باطل لاستنزامه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهكذا الكلام في كل دليل ينفي بوجوب أمر خارج عن حديث المسي ليس بصيغة الأمر هـ التوجه على الترك أو التزم لم يفعل وهكذا في فصل كل دليل ينفي بعدم وجوب شيء مما استعمل عليه حديث المسي أو تحريمه أن فرضا وجوده اه كلامه ورجعه الله إلى الدورى ونسبه دليل على أن إقامة العود والقعود ودعاء الاستفتاح ورفع اليدين بالأحرام وغيره وضعه الحق على اليسرى

ورويده ان الآية تزلت تأكيده الوجوب المجهود وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه يصلون قبل ذلك ولم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في غير طمأنينة اه ما في فتح الباري والحديث فواتد كثيرة قال أبو بكر بن العربي فيه أربعون مسألة ثم سرد هارفي القمع وفي هذا الحديث من القوائد وجوب الاعادة على من أخل بشئ من واجبات الصلاة وفيه أنه أن الشرع في الساقطة يلزم لكن يحتمل أن تكون تلك الصلاة كانت فرضة فيقوى الاستدلال وفيه الأهر بالمعروف والنهي عن المنكر وحسن التعليم بغير تعسف وإيضاح المسئلة وتخليص المقاصد ٤٧٣ وطاب التعلم من العلم أن يعلمه ونبيه

تكرار السلام وردوه وان لم يخرج من الموضع اذا وقعت صورة انقضاء الوقت ان القيام في الصلاة ليس مقصود الزاغة وانما يقصد للقيام في الصلاة وفيه وجوب الجلوس في الصلاة في المسجد ووجوب اجباة معه وفيه التسليم للعالم والاعادة والاعتذار بالتقصير والتعريض بحكم البشرية في جواز الخطا وفيه أن فرائض الوضوء مقصورة على ما ورد في القرآن الا ما زادته السنة فذهب وفيه حسن خلافه صلى الله عليه وآله وسلم واطف معانته وفيه تأخير اليسار في المجلس للمصلحة قال النور بشي وقد استشكل تقرير أبي مسلمي الله عليه وآله وسلم على صلواته وهي فاسدة على القول بأنه أخل ببعض الواجبات وأجاب المازري بأنه أراد استدراجه بقدر حاجته لمرات لا حقا أن يكون فعله فاسدا وخافا لا فاسدا كرهه فيه من غير علم وليس ذلك من باب التقرير على الخطا بل من باب تحقيق الخطا وقال النووي نحوه قال وانما العلم به أو لا يكون أبلغ في

مخرج على شرط الشيخين وصححه ابن حبان وضعه البيهقي وابن مسعود البرقي وغيرهم قالوا والخطوط في حديث عمران انه ليس فيه ذكر التشهد وانما ورد به أشعث عن ابن سيرين وقد خالف فيه غير من الحفاظ عن ابن سيرين وقد أخرج النسائي الحديث بطريق ذكر التشهد وفي الباب عن ابن مسعود عند أبي داود والنسائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كنت في صلاة فذكرت في ثلاث وأربع وأكثر فذكرت على أربع تشهدت ثم سجدت سجدة واحدة قال ابن مسعود انك تشهدت أربعاً ثم تسلم قال البيهقي هذا حديث مختلف في روجه ومتمم غير قوي وهو من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال البيهقي من سئل وقد ضعف الحفاظ في القمع اسناد هذا الحديث وعن المنيرة ابن شعبة عن أبيه البيهقي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تشهد بعد أن رفع رأسه من سجدة السجود ثم قال البيهقي فورد به محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الشامي ولا يفرح بما تفرق به وقال في المعرفة لا يجزئ فمما تفرق به لسوء حفظه وكثرة خطئه في الروايات انتهى وقد أخرج حديث المغيرة الترمذي من رواية هشام عن ابن أبي ليلى المذكور ولم يذكر في سبيل التمهيد بعد سجدة السجود وعن عائشة عند الطبراني وفيه تشهد ودي وانصرف في ثم انه يهدي سجدة واحدة فاعادة تشهدت في الحديث وفي الاستفاده موسى بن مطهر عن أبيه وهو ضعيف وقد نسب الى وضع الحديث وقد استدلل بحديث عمران وما ذكره من الأحاديث على مشروعية التمهيد في سجدة السجود فاذا كان بعد السلام كما في حديث عمران فقد حكى الترمذي عن أحمد واسحق انه تشهد وهو قول بعض المالكية والشافعية ونقله أبو حامد الاسفاري عن التميمي من قول الشافعي وفي مختصر المزني سمعت الشافعي يقول اذا سجد بعد السلام تشهد أو قبل السلام أجزأه التمهيد الأول وإذا كان قبل السلام فالجهر على انه لا يهد التمهيد وحكى ابن أبي عمير عن البر عن الثابت انه يهد وعن البويهي والشافعي مثله وخطوه في هذا النقل فإنه لا يدرى من عطاء يفرق واختلاف فيه عند المالكية وحديث ابن مسعود يدل على مشروعية التمهيد في سجود السجود قبل السلام وفيه المقال الذي تقدمتم قال الحفاظ في القمع قد يقال ان الاحاديث الثلاثة يعني حديث عمران وابن مسعود وانما يبرها بما هو اقرب الى درجة الحسن قال العراقي وليس ذلك ببعيد وقد صح ذلك

فغيره وترد فيه بصفة الصلاة الجزئية وقال ابن الجوزي يحتمل أن يكون زيده لتعظيم الامر وتطعيم عليه وهو رأى أن الوقت لم يفته فإذا انقضى الخطئة لا يقرأ ولو قال ابن دقيق العيد ليس التقرير بديل على الجواز طمأنينة بل يدين انقضاء الموانع ولا شك أن في زيادة قبول التعلل لما يلي عليه بعد تكراره فعله واستجماع نفسه وتوجه سؤاله المصلحة العامة من وجوب المبادرة الى التعليم لاسيما مع عدم خوف القرائن ما يباين على ظاهر الحال أو بوجه خاص وفيه حجة على من أجاز القرائن الفارسية لم يكون ما ليس بلسان العرب لا يسمي قرأنا قاله عياض وقال النووي وفيه وجوب القرائن في الركعات كلها وانما انني اذا سئل عن شيء

عن ابن مسعود عن قوله أن شربه ابن أبي شيبة وأسلم أن المراد بالتشميد
 المذكور في صود التسم وهو التسم بالمعروف في الصلاة لا
 كما قاله الإمام أنه دعي في الجواز التسم أدنان
 في الأصح عدم رجوعه إلى ما يدل على الافتقار
 على التبع من التسم الذي
 ينصرف إليه مطابق
 التسم.

• (ثم الجزء الثاني وبالله الجزء الثالث قوله أبواب صلاة الجماعة) •

وكان هذا الشيء آخر ما كان عليه
 السائل يستجيب له إن كان
 وإن لم يسأل عنه ويذكر من
 التسمية لأن الكلام فيها
 لا معنى له وموضع الدلالة من
 قوله قال في أي الصلاة فإنه
 الصلاة ومقدمتها هي وفي هذا
 الحديث الحديث والحدوث والحدوث
 والحدوث وأخرجه البخاري أيضا
 في الصلاة والآثار وأسلم
 وأبو داود في الصلاة وسنن
 الأئمة والترمذي وابن ماجه



DATA No.

AUTHOR

DATE

۲۹۴، ۲

۱۲۴ م ش ش

ACC. NO. ۱۴۹۹۳۰۴

فصل الاطمان شرح منتقى الاخبار -
المجذبان



MAULANA AZAD LIBRARY

ALIGARH MUSLIM UNIVERSITY

RULES

1. The book must be returned on the date stamped above.
2. A fine of Rs. 1-00 per volume per day shall be charged for each day and 10 Paisa per volume per day for general books kept over due.

